

893.799

Iml

Columbia University
in the City of New York

LIBRARY





Imādī, Hāmid, Efendi, al-,
" " Al-fatāwī al-hāmidīyat

MAH 24

abridged under title al-Ūkūd al-durrīyat by Muh. Amīn ib
'Ābidīn

893.799

Im1

Q

* (فهرست الجزء الاول من العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية) *

صفحة	صفحة
١٠٥ كتاب المفقود	٢ خطبة الكتاب
١٠٧ كتاب اللقط واللقطة	٤ كتاب الطهارة
١٠٧ كتاب الوقف	٥ كتاب الصلاة
١٠٧ الباب الاول	٧ باب الجمعة
١٧١ الباب الثاني في احكام استحقاق أهل الوقف وأصحاب الوظائف وأحكام بيع الوقف وبيع أنقاضه وأشجاره وقسمته وغصبه واجارته وأجرته ومساقاة أشجاره وعمارته وسكاه وأرباب الشعائر وغير ذلك	٨ باب الجنائز
١٩٦ الباب الثالث في أحكام النظار وأصحاب الوظائف من نصب وعزل وتوكيل وفراغ وإيجار وتعمير واستدانة واقرار وقبض وصرف ونحو ذلك	٩ باب الزكاة والعشر
٢٣٢ كتاب البيوع	١٣ كتاب الصوم
٢٥٥ باب الخيارات	١٣ كتاب الحج
٢٧٠ باب الاقالة	١٦ كتاب النكاح
٢٧١ باب الاستحقاق	١٩ باب الولي
٢٧٥ باب السلم	٢١ باب الكف
٢٧٧ باب القرض	٢٢ باب المهر
٢٨٠ باب الصرف	٢٧ مسائل الجهاز
٢٨٢ كتاب الكفالة	٢٨ مسائل منسوبة من ابواب النكاح
٢٩٢ كتاب الحوالة	٣٢ فوائد ذكرها المؤلف الخ
٢٩٦ كتاب القضاء	٣٣ باب نكاح الرقيق والكافر
٣٠٤ باب الحبس	٣٣ باب العنين
٣٠٨ مسائل شتى	٣٣ باب الرضاع
٣١٤ كتاب الشهادة	٣٥ كتاب الطلاق
٣٣٨ كتاب الوكالة	٥١ باب الخلع والطلاق على مال
	٥٥ باب العدة
	٥٨ باب الحضانة
	٦٥ باب النفقة
	٨٣ باب ثبوت النسب
	٨٤ كتاب العتق والاستيلاء والتسديد والولا والايق
	٨٥ كتاب الايمان والندور
	٨٦ كتاب الشرك
	٩٩ باب الردة والتعزير

* (تمت) *

ترجمة منقح الفتاوى الحامدية

هو العالم العلامة القدوة الفهامة الحبيب السيب الجامع بين شرفي العلم والنسب السيد محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز بن أحمد بن عبد الرحيم المتصل نسبه الشريف الى سيدنا الحسين سبط سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم وعظم * ولد بمشق الشام سنة ثمان وتسعين ومائة وألف ونشأ في حجر والده وحفظ القرآن المجيد وهو صغير جدا ثم اشتغل بطلب العلم مع الاجتهاد في التحصيل حتى تفنن وأفتى ودرس وألف التأليف العديدة وصنف الكتب المفيدة فشرح متن الكافي وألف حاشية على شرح نبذة الاعراب وهو ابن سبع عشرة سنة وعمل ديوان شعر في مدح شيخه السيد محمد شاكر بن سالم العمري الشهير والده بالعقاد وابن المقدم سعد الحنفي التمشقي الخلوي ومن مؤلفاته أيضا هذا الكتاب المسمى بالعقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية وحاشيته على الدر المسماة رد المختار على الدر المختار وحاشية على البحر الرائق وحاشية على شرح المنار للعلائي وحاشيتان على النهر وشرح الملتقى الا انه ما لم يجد من الهامش وله كتابات على المطول ومجموع كبير جمع فيه من نقائس الفوائد الثرية والشعرية * وعرائس النكات والمخ لا ديس * ما يروق الناظر * ويسر الخاطر * وله أيضا كتاب الرحيق المختوم * شرح قلائد المنظوم * وشرح عقود رسم المفتي وتنبيه الولاة والحكام وبحار الفيض وله رسائل عديدة ناهزت الثلاثين من كل فن وأما تعاليفه على هوامش الكتب وحواشيه وكتابه على أسئلة المستفتين والاوراق التي سودها بالمباحث الرائقة والدقائق الفائقة فلا تكاد تحصى ولا يمكن أن تستقصى * وبالجملة فكان شغله من الدنيا التعلم والتعليم * والتفهم والتفهيم * والاقبال على مولاه * والسعي في اكتساب رضاه مقسما زمنه على أنواع الطاعة والعبادة * من صيام وقيام وتدريس واقتناء وتأليف وإفادة * وكانت ترد اليه الاسئلة من غالب البلاد * وانتفع به خلق كثير من حاضر وباد * توفي بخصوة يوم الاربعاء الحادي والعشرين من ربيع الثاني سنة اثنتين وخمسين ومائتين بعد الالف من هجرة من خلقه الله على أكل وصف * صلى الله وسلم عليه وعلى آله * والتابعين على منواله * ودفن رحمه الله بمقبرة دمشق في باب الصغير بالتربة فوقانية * لازالت صحائب الرحمة تبل ثراه في البكرة والعشبة آمين

(الجزء الاول)

من العقود الدرية في تنقيح الفتاوى
الحامدية تأليف الشيخ الامام العلامة
البحر الخیر الفهامة السيد محمد أمين

الشهير بابن عابدين

نفعنا الله به

آمين

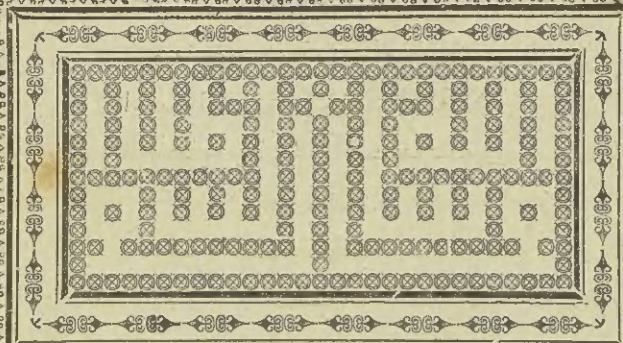
م

(الطبعة الثانية)

(المطبعة العامرة الميرية بيولا قمصر النجدة)

سنة ١٣٠٠ هجرية

١٩٨٣



(بسم الله الرحمن الرحيم)

أحمد الله على آلائه * وأشكره على نواتر نعمائه * وأصلي وأسلم على خاتم أنبيائه * سيدنا محمد خير
 اصفيائه * وعلى آله وصحبه وأخصائه * (أما بعد) * فيقول العبد الفقير * إلى مولاه القدير
 محمد أمين * الشهير بابن عابدين * غفر الله ذنوبه * وملا من زلال العقوذ ذنوبه * أن كتاب مغني
 المستفتي * عن سؤال المفتي * للإمام العلامة * والخبير الفهامة * حامد أفندي العماد مفتي
 دمشق الشام * عليه راحة الملك السلام * كتاب جمع جلّ الحوادث * التي تدعو إليها
 البواعث * من التجري للقول الأقوى * وما عليه العمل والفتوى * لم أر للمبتلي بالفتوى أنفع
 منه * حيث جمع ما لا غنى عنه * غير أن فيه نوع اطناب * بتكرار بعض الأسئلة وتعداد
 النقول في الجواب * فأردت صرف الهمّة نحو اختصار أسئلته وأجوبته * وحذف ما اشهر
 منها ومكرّراته وتلخيص أدلته * وربما قدّمت ما آخر وأخرت ما قدّم * وسجعت ما تفرّق على وضع
 محكم * وزدت ما لا بد منه من نحو استدراك أو تقييد * أو ما فيه تقوية وتأيد * ضاماً إلى ذلك
 أيضاً بعض تحريرات تقعّتها في حاشيتي على البحر المسماة منحة الخالق * على البحر الرائق *
 وحاشيتي التي علقتها على شرح التنوير المسماة رد المحتار * على الدر المختار * وما حرّرت من
 الرسائل الفائقة * في بعض المسائل المغلقة * مع ما يفتح به الفتح العليم في حال الكتابة من تحرير
 بعض المسائل المشككة * والوقائع المعضلة * فدونك كتاباً باحواي بالدرر والفوائد * حاوياً عن
 مستكرات الزوائد * هو العمدة في المذهب * والخرى بأن يكتب بماء الذهب * حملني على جمعه
 من لا يسعني الا امتثال أمره * أفاض الله عليّ وعليه من وابل خيره وبرّه (وقد سميت ذلك
 بالعقود الدرّية * في تنقيح الفتاوى الحامدية) وحيث قلت قال المؤلف فرادى به صاحب الاصل
 وكل ما كان من زياداتي أصدره بلفظ أقول * والله تعالى هو المسؤول * في بلوغ ذلك المأمول *
 والتوفيق والسداد * واتمام هذا المراد * وفي أن ينفعني به والمسلمين * فانه أكرم الأكرمين *

وأرحم الراحمين (سئل) فيمن أراد أن يتدبّر في أمر ذي بال يهتم به شرعاً وليس بحجر ولا مكروه ولا جعل الشارع له مبدءاً بغير البهلة فبماذا ينبغي بدأ تحقيقاً * (الجواب) * بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم قد جعنا بين البهلة والجدلة لقوله عليه أفضل الصلاة والسلام كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه بسم الله فهو أتر وفي رواية أجزم وفي رواية بالحمد لله وختمنا بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم تيمناً لما ورد في ذلك * (فوائد تتعلق بأدب المفتي) * أدب المفتي أن لا يقول بصدق ديانة لانه تعليم بل أدبه أن يقول لا يصدق بزانية من ثانی الايمان * الواجب على المفتي في هذا الزمان المبالغ في اوضح الجواب لغلبة الجهل فتاوى ابن الشبلي من الحدود والعزير * وفي القنية ليس للمفتي ولا للقاضي أن يحكما على ظاهر المذهب ويتروكا العرف ونقله عنه في خزنة الروايات يرى على الأشباه من القاعدة السادسة ثم قال وأصلها قوله عليه الصلاة والسلام ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن اه (أقول) لكن صرحوا بأن العرف المخالف للنص لا يعتبر وبأنه لا يصح بيع الشرب مقصوداً وان تعوزف ولعل هذا مشمول على بعض مسائل كسائل المزارعة والمساقاة التي ظاهر الرواية عن الامام عدم جوازها والفتوى على الجواز للتعامل وكوقف المنقول وكبعض ألفاظ الايمان المبنية على عرف المتقدمين فانه لا يلتزم فيها عرفهم بل تجري على كل عرف حادث تأمل قال ابن الشحنة في شرح المنظومة كل مافي القنية مخالف للقواعد لا التفات اليه ولا عمل عليه مالم يعضده نقل من غيره وفي حسام الحكم المحققين للشرنبلالي وقد أفادني استاذي ونهني بقوله ان فتوى مثل هؤلاء الاكابر وأضرابهم شأنها النظر فيها من غير تقليد واقفاء بما فيها من غير احاطة بحكمها من كتب المذهب المعتمدة فان مقام الافتاء خطر وقد يظن الانسان انه فهم المسألة على حقيقتها والامر بخلافه أو يشبهه عليه حفظه فيخطئ ولذلك اذا حققت كثير من الفتاوى المجموعة من اصحابنا فضلا عن التي جمعها غيرهم عنهم تجد النص في المذهب بخلافها وكان استاذي الثاني اذا جاءته فتوى يأمرني بالنظر فيها ويقول لطالها ما أن تصبر حتى تراجع النقل او خذها ثم يقول لي انا أعرف الحكم في هذا كما أعرفك وأعرف الشمس ولكن لا بد من مراجعة النقل لاحتمال الخلاف ونحوه ما الذي يسعى من الله تعالى أن أقول هذا يستحق وهذا لا يستحق وهذا يجوز وهذا لا يجوز والابعد النظر والحكم لقائله من أئمة المذهب رحمهم الله تعالى اه * المراد من قولهم يدين ديانة لا قضاء انه اذا استفتي فقيها يجيبه على وفق ما نوى ولكن القاضي يحكم عليه بوفق كلامه ولا يلتفت الى نيته اذا كان فيما نوى تخفيف عليه كما لو قال على تفلان ألف درهم وقد قضيت هل برئت من دينه يفتيه بالبراءة واذا سمع القاضي ذلك منه يقضي عليه بالدين الا أن يقيم بينه على الايقاع شرح مختصر الاخسيكتي للشيخ عبد القادر البخاري من القسم الثالث من بحث الحقيقة والمجاز دل على أن الجاهل لا يمكنه القضاء بالفتوى أيضا فلا بد من كون القاضي عالماً ديناً أين الكبريت وأين العلم برزازية في الثاني والعشرين من الايمان (أقول) ولذا جرى العرف في زماننا أن المفتي لا يكتب للمستفتي ما يدين به بل يجيبه عنه باللسان فقط ثلاثاً يحكم له القاضي لغلبة الجهل على قضاة زماننا * من ادب المفتي أن لا يكتب في الواقعة على ما يعلمه بل على ما في السؤال الا أن يقول ان كان كذا حكمه كذا ذكره ابن حجر في كتاب المستعذب وهذا في زماننا مشكل لكثرة الخيل التي تقع في كتابة الأسئلة وليكثر الجهل والبغي بحيث ان بعض المبطلين اذا صار بيده فتوى صال بها على

مطلب

فوائد تتعلق بأدب المفتي

مطلب

كل مافي القنية مخالف للقواعد

مطلب

فائدة عظيمة يجب التنبه لها والعمل بها والمحافظة عليها فانها جوهر فريدة

مطلب

المراد من قول العلماء يدين ديانة لا قضاء

خصمه وقال المفتي أفنى لى عليك بكذا والجاهل أَوْ ضَعِيفُ الْحَالِ لَا يَكُنْهُ مَنَازَعَتُهُ فِي كَوْنِ نَصِهِ
مُطَابِقًا وَلَا آه مِنْ خُطِّ شَيْخٍ مَشَاجِنَا الشَّيْخَ عَبْدِ الْقَادِرِ الصُّفُورِيِّ الشَّافِعِيِّ (أَقُولُ) إِذَا عَلِمَ
المُفْتِي حَقِيقَةَ الْأَمْرِ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ لَا يَكْتُبَ لِلْمَسْأَلِ لَثْلَاثًا يَكُونُ مَعْنَاهُ عَلَى الْبَاطِلِ * لَفْظُ الْقَتَوِيِّ
أَكْثَرُ مِنْ لَفْظِ الصَّحِيحِ وَالْأَصَحُّ وَالْأَشْبَهُ وَغَيْرُهَا خَيْرِيَّةٌ مِنْ مَسْأَلَتَيْ شَتَّى وَفِيهَا مِنَ الْكِفَالَةِ
وَالصَّحِيحِ لَا يَدْفَعُ قَوْلَ صَاحِبِ الْحَيْطِ هَذَا هُوَ الْأَصَحُّ وَعَلَيْهِ الْقَتَوِيُّ آه * مَعْنَى الْأَشْبَهُ أَنَّهُ أَشْبَهُ
بِالْمَنْصُوصِ رَوَايَةً وَالرَّاجِحُ دَرَايَةُ فَيَكُونُ عَلَيْهِ الْقَتَوِيُّ بَرَازِيَةً * مَتَى اخْتَلَفَ فِي الْمَسْأَلَةِ فَالْعَبْرَةُ بِمَا
قَالَ الْأَكْثَرُ يَهْدِي مِنَ قَاعِدَةِ الْأَصْلِ الْحَقِيقَةِ

مطلب
لفظ الفتوى آكد من غيره
مطلب
معنى قولهم وهو الأشبه
وضابط الاختلاف في المسألة
(كتاب الطهارة)

(کتاب الطهارة)

(سئل) في فأرة وقعت في سمن مائع وماتت فيه فأذا وضع في أناء مخروق السفلى وصب عليه الماء ثم أخذ عنه الماء من أسفله ثلاث مرات أو صب عليه الماء فطفا فرفع ثلاث مرات فهل يطهر بكل من هذين الصنعين (الجواب) نعم يطهر كما في طهارة الخيرية وهكذا روى عن أبي يوسف وعليه الفتوى كما في الجمع والبرازية وخزانة المقتى وغيرها وبه جزم في الطهيرة وصرح به في البحر (سئل) فيما إذا وقعت فأرة ميتة في رغوّة دبس جامدة بحيث لو شقت لا تلام ورميت فوقها ما حولها فهل يكون الباقي طاهرا (الجواب) نعم يطهر ويؤكل الباقي والجامد هو الذي لا يضم بعضه الى بعض اذا قورما حوله فألقى او استصبح به يؤكل ماسواً بيري* أفقي قارئ الهداية بأنه اذا غلب على ظن المتوضئ انه يضره مسح رأسه سقط عنه المسح ولا يجب عليه شيء وأفقي بوجوب ايصال الماء في الغسل الى داخل ثقب الاذن المشقوبة (وسئل) قارئ الهداية أيضا عن القسقية الصغيرة يتوضأ فيها الناس وينزل فيها ماء جديد هل يجوز الوضوء منها (فاجاب) اذا لم يقع فيها غير الماء المذكو لا يضر (أقول) هذا مبني على القول بأنه لا فرق بين الملقى والملاقى وفيه معتزل عظيم بين العلماء المتأخرين حررته في حاشيتي المسماة رد المحتار على الدر المختار فراجعها ففهم اما لا تجده في غيرها والله الحمد (وسئل) أيضا عن الدابة اذا ركبت وعلى بدنها من روثها وعرق وأصاب بدن الركب أو ثوبه من عرقها الملوّث (فاجاب) بأنه يتنجس ولا يطهر بدن الحيوان اذا أصابه بول أو روث الا بالغسل (سئل) فيما اذا وقع ضفدع ماء في عصير عنب ومات فيه فهل يتنجسه والا (الجواب) حكم سائر المائعات حكم الماء في الاصح كما في النهر والدر وموت الضفدع فيه لا يتنجسه كما في البكت وغيره فلا يتنجس العصير وفي الهداية والضفدع البري والجري سواء وقيل البري يفسد لو جود الدم وعدم المعدن وقيل لا قال الشارحون الجري ما يكون بين أصابعه سترة وصحح في السراج عدم الفرق بينهما لكن محله اذا لم يكن للبري دم سائل فان كان يفسد على الصحيح بجر عن شرح المنية وقام القوائد فيه (سئل) في دبس مائع متر عليه رجل بنعل يسمى زر بولا ووطئه فابتل النعل منه وليس فيه نجاسة ولا أثرها فهل يتنجس الدبس به (الجواب) حيث كان النعل طاهرا لا يتنجس الدبس المزبور (سئل) في خابية خل مطمورا أكثرها في الارض ولغ فيها كلب فترحوها فيها وغسلوها بالماء الطاهر ثلاثا ونشفونها في كل مرة بخرقة طاهرة ثم ملؤها ماء طاهرا ثم صبوا عليه ماء في دلو سبع مرات يخرج الماء من جانبها للخارج في كل مرة وهي من خرف قديم فهل تطهر (الجواب) نعم تطهر (أقول) قوله ثم ملؤها الخ منالعة في التطهر والا فهو غير لازم عندنا (سئل) في الكبد والطحال هل

مطلبه
في كيفية تطهير سمن مائع
وقعت فيه فأرة
مطلبه
فيما اذا وقعت فأرة في رغو
دبس جامدة
مطلبه
فمن يضره مسح رأسه ومن
أذنه مشقوبة
مطلبه
في التوضؤ من الفسقية
الصغيرة
مطلبه
فيما اذا عرفت الدابة المتلوث
بروثها
مطلبه
لا يظهر بدن الحيوان المتنجس
الاباغسل
مطلبه
في الضفدع مائي وقع في العصير
مطلبه
في الضفدع البري والبحري
والاختلاف فيهما
مطلبه
وقع زربول في دبس
مطلبه
في تطهير خايسة خل ولغ
فها كلب

هما طاهران قبل الغسل (الجواب) نعم حتى لو طلى بهما وجهه الخف وصل به يجوز صلاته كما في الخاتمة وهما حلالان لقوله عليه الصلاة والسلام احلت لنا ميتتان السمك والجراد ودمان الكبد والطحال وهو بكسر الطاء والمكروه تحريم من الشاة سبع الفرج والخصية والغدة والدم المسفوح والمرارة والمثانة والذكرو نظمها بعضهم بقوله

اذا ما ذكيت شاة فكلها * سوى سبع فقيهن الوبال
ففاء ثم خاء ثم غين * ودال ثم ميمان وذال
(أقول) وكنت جعته في حروف كلمتين ونظمته بقولي
ان الذي من المذكرة حرمي * يجمعه حروف فخذ مدغم

(كتاب الصلاة) *

(كتاب الصلاة) *

(سئل) في المقتدى اذا كان الامام حذاءه هل ينويه في التسليتين أم في اليمين فقط وهل قال به أحد أم لا (الجواب) نعم ينويه فيهما وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة وبه قال محمد وقال أبو يوسف ينويه في اليمين فقط على ما في الخاتمة وفيها زيادة لا بأس بها وهي أن محمد أقدم ههنا بنى آدم على الحفظة في الذكرو في كتاب الصلاة آخر وهذه المسألة اختلف فيها اهل القبلة قالت المعتزلة جملة الملائكة أفضل من جملة بنى آدم وقال بعض اهل السنة جملة بنى آدم أفضل من جملة الملائكة والمذهب المرتضى ان خواص بنى آدم وهم المرسلون أفضل من جملة الملائكة وعوام بنى آدم وهم الاتقياء أفضل من عوام الملائكة وخواص الملائكة أفضل من عوام بنى آدم وما ذكره محمد لا يدل على التفضيل لان الواو للجمع المطلق دون الترتيب اهـ (سئل) هل السنة بعد فرض العشاء على مذهبنار كعتان أم أربع وقبل الفرض هل هي عندنا مؤكدة أم مندوبة (الجواب) * الركعتان بعد العشاء سنة مؤكدة والأربع قبلها وبعدها مندوبة وشرعت النوافل قبل الفرض لجبر النقصان وبعده لقطع طمع الشيطان (أقول) الصواب العكس كما في الدر * (سئل) في اقتداء الحنفي بشافعي يرفع يديه في تكبيرات الانتقال هل يصح أم لا (الجواب) رأيت في مجموعة الشيخ عفيف الدين ابن شيخ الاسلام الشيخ عبد الرحمن المرشد مفتي مكة المكرمة رسالة للشيخ محمد بن احمد بن مسعود القنوي الحنفي في عدم بطلان صلاته بذلك وانه لم يرو البطلان عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى الا مكحول النسفي فقط (سئل) عن هذه الآية الكريمة فكتب ماصورته بسم الله الرحمن الرحيم (ان الله وملائكته يصلون على النبي) يعتنون باظهار شرفه وتعظيم شأنه (يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه) اعتنوا أنتم أيضا فانكم أولى بذلك فقولوا اللهم صل على محمد (وسلوا تسليما) قولوا السلام عليك أيها النبي فان قلت لماذا أكد السلام بالمصدر ولم يؤكده الصلاة به قلت لما أكد الصلاة بمؤكدات سبعة أن والجملة الاسمية وصلاة الله وصلاة الملائكة والاعخبار والنداء والامر ربما يظن أن السلام ليس كذلك فأكده بالمصدر والاية تدل على وجوب الصلاة والسلام في الجملة قاله ابن كمال باشا وقال أبو السعود العمادى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما قائلين اللهم صل على محمد وسلم ونحو ذلك قيل المراد بالتسليم الانقياد لا مره بالتسليم والاية دليل على وجوب الصلاة والسلام عليه مطلقا من غير تعرض لوجوب التكرار وعدمه وقيل يجب ذلك كلما جرى ذكره لقوله عليه الصلاة والسلام رغم أنف رجل ذكرته عنده فلم يصل على * ومنهم من قال يجب

مطلب
الكبد والطحال طاهران

مطلب
المكروه تحريم من الشاة
سبعة أشياء

مطلب
في نية المقتدى الامام بالسلام
مطلب
في التفضيل بين بنى آدم
والملائكة

مطلب
في سنة العشاء القبلية
والبعدية

مطلب
في اقتداء الحنفي بشافعي
يرفع يديه في التكبيرات

مطلب
في وجوب الصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم في العمر
مرة أو كلما ذكر

في كل مجلس وان تذكر ذكره عليه الصلاة والسلام ومنهم من قال بالوجوب مرة في العمر والذي يقتضيه الاحتياط وتستدعيه معرفة علو شأنه عليه الصلاة والسلام أن يصلي عليه كلما جرى ذكره الرفيع اهـ ملخصا وقال في النهاية شرح الهداية قال ابن مسعود رضي الله عنه بعد ما علم النبي صلى الله عليه وسلم التشهد اذا قلت هذا أو فعلت هذا فقد تمت صلاتك فقد علق التمام بأحدهما فعلق التمام بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فقد خالف النص وأما الجواب عن الآية بأنه أمر بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وأنه لا يجاب ولكن ليس فيه أن الإيجاب في الصلاة أو خارجها فيحمل على خارجها وعندنا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم خارج الصلاة في العمر مرة واجبة هكذا قال الكرخي لأن الأمر بالفعل لا يقتضي التكرار اهـ وفي المحيط قال أبو الحسن الكرخي واجبة في العمر مرة ان شاء فعلها في الصلاة أو في غيرها وقال الطحاوي لا بل كلما سمع ذكر النبي صلى الله عليه وسلم خارج الصلاة واجبة اهـ فان قيل قد ذكرتم الصلاة ولم تذكروا السلام مع أنه منصوص عليه في الآية الشريفة وقد أجمع المفسرون على وجوبه وعدم نسخه فيقال نحن ما أنكرنا فرضيته وأنه يجب في العمر مرة امتثال الأمر وهو لاوجب التكرار وانما لم نذكره لأنه مذكور في التحيات وهي واجبة في الصلاة فلا حاجة إلى ذكره أو يقال ان المراد بالسلام التسليم لقضائه قال تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما كذا في بعض حواشي الهداية وصدر الشريعة أو يقال ان الانسان اذا صلى على النبي صلى الله عليه وسلم فقد سلم لانه جوز الحلبي كما في المواهب ان تكون الصلاة بمعنى السلام عليه * (فوائد) * قع حم قرأ وتعال جددك بغرياء لا تفسد وعن جابر الله مثله لان العرب تكتفي بالفتحة عن الالف اكفاءهم بالكسرة عن الياء ولو قرأ أعذب الله لا تفسد أيضا لاكتفاءهم بالضممة عن الواو قنية من باب حذف الحرف والزيادة * عن عائشة رضي الله تعالى عنها وعن أبيها كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا صلى ركعتي الفجر اضطجع على شقه الايمن وفيه اختلاف العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم على ستة أقوال * الاول سنة واليه ذهب الشافعي وأصحابه * الثاني مستحب روى عن أبي موسى الاشعري ورافع بن خديج وأنس بن مالك وأبي هريرة رضي الله عنهم ومن التابعين محمد بن سيرين وعروة وسعيد بن المسيب والقاسم بن محمد وعروة بن الزبير وغيرهم * الثالث واجب لا بد منه وهو قول محمد بن حزم فلا تجزئه صلاة الصبح بدونه * الرابع بدعة وبه قال عبد الله بن مسعود وابن عمر على اختلاف عنه فروى ابن أبي شيبة قال عبد الله ما بال الرجل اذا صلى الركعتين يتعمك كما تتعمك الدابة والحمار اذا سلم فقد فضل وروى ابن أبي شيبة أيضا صحبت ابن عمر في السفر والحضر فارأيتيه اضطجع بعد الركعتين وفي رواية نهى ابن عمر وأخبر أنهم بدعة ومن كره ذلك من التابعين الاسود ابن زيد وابراهيم النخعي وقال هي ضجعة الشيطان وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير ومن الأئمة مالك بن أنس وحكامه القاضي عياض عنه وعن جمهور العلماء * الخامس خلاف الاول وعن الحسن انه كان لا يمجبه الاضطجاع * السادس انه ليس مقصود الذات وانما المقصود الفصل بين ركعتي الفجر والفريضة اما باضطجاع أو حديث أو غير ذلك وهو محكي عن الشافعي عيني على البخاري مختصرا (أقول) لم يتعرض للنقل عن احدهم أو ثمننا وقد رأيت في مسند الامام محمد في باب صلاة الفجر في الجماعة أخبرنا مالك أخبرنا نافع عن عبد الله بن عمر انه رأى رجلا ركع ركعتي الفجر ثم اضطجع فقال ابن عمر ما شأنه فقال نافع قلت يفصل بين صلاته قال ابن عمر أي فصل

قوله وقال في النهاية الخ لا يخفى ما في هذه العبارة من السقامة ولعل عبارة النهاية سالمة منها فلتراجع وقوله وأما الجواب الخ انظر ما الذي يقابله هذا وما جواب أما اهـ

مطلبه

قرأ وتعالى جددك بلا ألف لا تفسد صلاته وكذا لو قرأ أعذب لا واو

مطلبه

في الضجعة بعد سنة الفجر ستة أقوال

مطلبه

النقل والقول في الضجعة على مذهب سيدنا أبي حنيفة

أفصل من السلام قال محمد بن يعقوب بن عمر نأخذ وهو قول أبي حنيفة اهـ

* (باب الجمعة) *

* (باب الجمعة) *

(سئل) في تعظيم يوم الجمعة هل هو مخصوص بهذه الأمة أولا وقوله عليه الصلاة والسلام اليهود غدا والنصارى بعد غد يدل على تخصيصه بهذه الأمة أولا وهل ورد هذا الحديث في الكتب الصحيحة ومأمعناه وما الذي اشتمل عليه من البديع (الجواب) هذا تمهيد حديث رواه البخاري عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول نحن الآخرون السابقون يوم القيامة يبدأ بهم أو قال الكتاب من قبلنا ثم هذا يومهم الذي فرض عليهم فاختلفوا فيه فهدانا الله له والناس لنا فيه تبع اليهود غدا والنصارى بعد غد دل هذا الحديث الشريف على أنه فرض على الأمم السابقة من اليهود والنصارى فان قوله عليه الصلاة والسلام هذا يومهم الذي فرض عليهم ظاهر في التعيين وأما معناه فقوله نحن الآخرون أي زمانا في الدنيا السابقون أهل الكتاب وغيرهم في المنزلة والكرامة يوم القيامة والحشر والحساب والقضاء قبل الخلائق ودخول الجنة ويبدأ بهم قال أبو عبيد تسكون بمعنى غير وعلى ومن أجل فيكون المراد بغير الاستثناء أي غير أنهم ففيه تأكيد المدح بما يشبه الذم لادماج معنى النسخ أو على أنهم فتكون تعليلية لسبقنا يوم القيامة أو من أجل أنهم أو قال الكتاب من قبلنا فنسكون آخرين لهم ثم هدينا إلى الجمعة وهو قبل السبت والاحد فنسكون سابقين والمراد من الكتاب التوراة والانجيل أو الجنس أي جنس الكتب المنزلة ليصح عود الضمير إليه في أو يتناه من بعدهم الآن يكون من باب الاستخدام فهدانا الله له بأن نصه الله لنا ولم يكن لنا إلى الاجتهاد فيه وفرض عليهم أيضا تعظيمه بعينه والاجتماع فيه فاختلفوا فيه هل يلزم بعينه أم يسوغ لهم ابداله بغيره من الأيام فاجتهدوا في ذلك فأخطوا روى أبو حاتم عن الرشدي أن الله فرض على اليهود الجمعة فقالوا يا موسى إن الله لم يخلق يوم السبت شيئا فأجعلنا فجعله عليهم فالله يوم السبت والنصارى بعد غد يوم الاحد فاختاروا السبت لرغبتهم أنه يوم فرغ الله فيه من خلق الخلق فظنوا ذلك فضيلة فوجب عظم اليوم فقالوا نحن نعظمه ونستريح فيه من العمل ونستغل فيه بالعبادة والشكر والنصارى اختاروا الاحد لانه أول يوم بدأ الله فيه بخلق الخلق فالتحق التعظيم فخالقوا النص فضلا وأما ما اشتمل عليه الحديث من أنواع البديع ففيه الاحتمال وهو أن يكون شيئا لهمامة معلقان فيذكر احدا الشينين ويحذف متعلقه ويحذف الآخر ويذكر متعلقه كقوله تعالى وما لي لأعبد الذي فطرني واليه ترجعون قبل أصله وما لي لأعبد الذي فطرني واليه أرجع وما لكم لا تعبدون الذي فطركم واليه ترجعون وفيه أيضا اللف والنشر المرتب في قوله يبدأ بهم أو قال الكتاب من قبلنا راجع إلى الآخرون وقوله ثم هذا يومهم الخ راجع إلى السابقون وفيه الادماج وهو أنه أو قال الكتاب من قبلنا فيكون كتابهم منسوخا بكتابنا فيكون مدججا وفيه تأكيد المدح بما يشبه الذم وفيه الاستخدام في رواية أو يتناه من بعدهم الضمير يرجع إلى الكتاب بمعنى القرآن وفيه الطباق في الآخرون السابقون وفيه الجمع والتفريق في قوله قالنا لناس لنا فيه تبع جمع وما بعده تفريق ففيه سبعة أنواع بديعية هذا ما يتيسر لنا في هذا المقام وعلى نبينا محمد أفضل الصلاة وأتم السلام (سئل) في صلاة الجمعة هل تؤدي في مصر في مواضع كثيرة (الجواب) نعم كما ذكر في التنوير وقال السرخسي هو الصحيح من مذهب أبي حنيفة وبه نأخذ وقال

مطلب

في تعظيم يوم الجمعة هل هو
مخصوص بهذه الأمة

مطلب

أخبره صلى الله عليه وسلم
عن اختيار اليهود يوم السبت
والنصارى يوم الاحد

مطلب

افتراض يوم الجمعة على
اليهود والنصارى

مطلب

بيان ما اشتمل عليه الحديث
الشريف من أنواع البديع

مطلب

في جواز تعداد الجمعة في
مصر واحد

مطلب

في اذان الجوق يوم الجمعة

مطلب

فيما يستحب فعله يوم الجمعة

وليلته وما يكره

مطلب

في استحباب قص الاظفار

يوم الجمعة وما في ذلك من

الوعد الجليل

مطلب

من طال ظفره ضاق رزقه

مطلب

ما يقال عند دخول المسجد

مطلب

فضل قراءة الفاتحة

والاخلاص والمعوذتين

بعد فرض الجمعة وما يطلب

في ذلك اليوم من القراءة

وغيرها

(باب الجنائز)

مطلب

أمر الورثة الزوج أن يكفنها

زائد على الكفن الشرعي

مطلب

دفنت مع بنتها أمتعة تضمن

حصصة الزوج وولديه منها

مطلب

كفن المرأة على الزوج وان

تركت مالا

الزيلي وهو الاصح لان في عدم جواز التعدد حرجا وهو مدفوع وقال العيني في شرح المجمع وعليه الفتوى ومثله في امامة فتح القدير * (قائدة) * قال الشيخ خير الدين في حاشيته على البحر من باب الاذان لم أر لأئمتنا نصرا يحكي في اذان الجوق هل هو مكروه أم لا والذي تحرر أن الذي بين يدي الخطيب فيه للشافعية قولان الاستحباب والكرهه وأما الاذان الاول فقد صرح في النهاية بأن المتوارث فيه اجتماع المؤذنين لتبلغ أصواتهم الى أطراف المصر الجامع اه ففيه دليل على انه غير مكروه لان المتوارث لا يكون مكروها وكذلك الذي بين يدي الخطيب المتوارث كونه بجماعة فهو مثله غير مكروه فيكون بدعة حسنة اذا ماراه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن وقال السيوطي في الاوائل أول من أحدث اذان اثنين معا سوا أمية اه (تمة) فيما يستحب فعله يوم الجمعة وليلته وما يكره مع ذكر ما اطلع على الخلاف فيه من المستحب فيه الاستئصال والاعتسال للصلاة وازالة الشعر وتقليم الاظفار لسكن ذكر في التارخانية من الحج يكره تقليم الاظفار وقص الشارب يوم الجمعة قبل الصلاة لما فيه من معنى الحج وقبل الفراغ من الحج قضاء النفل وحلق الشعر وقص الشارب وتقليم الاظفار غير مشروع وجاء في الاخبار من قلم اظفاره يوم الجمعة أعاده الله من السوء الى الجمعة القابلة وثلاثة أيام ورأيت في بعض الروايات أن من يقلم أو يقص يوم الجمعة عملا بالاخبار فكأنه حج واعتمر ثم حلق وقصر وفي الولا الحية اذا وقت يوم الجمعة لقلم الاظفار ان رأى انه جاوز الحد قبل يوم الجمعة ومع هذا يؤخر الى يوم الجمعة يكره له لان من كان ظفره طويلا كان رزقه ضيقا وان لم يجاوز الحد ووقته تبركا بالاخبار فهو مستحب لان عائشة رضي الله تعالى عنها روت من قلم اظفاره يوم الجمعة أعاده الله من البلاء الى الجمعة الاخرى وزيادة ثلاثة أيام * ومنها الادهان ومس الطيب ولبس الثياب الفاخرة والتقرب من الخطيب وتخير المسجد والتبكير اليه والمشي بسكينة ووقار وأن يقول عند الدخول اللهم اجعلني من أوجه من توجه اليك وأقرب من تقرب اليك وأفضل من سألك ورجب اليك وتأخير الغداء والقبول له عن الصلاة وأن يقرأ في صلاة الجمعة الجمعة والمنافقين أحيانا تبركا وقراءة الفاتحة والمعوذتين والاخلاص بعدها سبع عافق فعلمها حفظه الله من مجلسه ذلك الى مثله وقراءة سورة هود والكهف والدخان وعبادة المريض وزيارة الاخوان في الله تعالى وزيارة القبور وصلاة التسبيح وشهود النكاح والعق والاكثار من الصلاة على النبي المختار صلى الله عليه وسلم وفي ليلته قراءة الزهراوين وسورة الكهف ويس والدخان ويصلي فيها صلاة حفظ القرآن وصلاة رؤية النبي صلى الله عليه وسلم ويقرأ في مغربها الكافرون والاخلاص من نور الشععة في بيان ظهر الجمعة للعلامة المقدسي

(باب الجنائز)

(سئل) في امرأة ماتت عن زوج وورثة غيره أمر الزوج بشئ زائد على الكفن والتجهيز الشرعي على أن يحسب الزائد عليهم فهل يحسب الزائد عليهم بعد ثبوت شرعا (الجواب) نعم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وأمه وولدين صغيرين منه فدفنت الام معها أمتعة من التركة تعديا وثلقت الامتعة بذلك فهل تضمن الام ذلك (الجواب) نعم تضمن الام حصصة الزوج وولديه حيث تلت الامتعة والاي تبس عليها يطلبه لحقه كما هو صريح كلامهم كما في البحر وغيره (سئل) في المرأة اذا ماتت عن زوج وورثة غيره وخلفت تركته فهل مؤنة تجهيزها وتسكينها على

الزوج (الجواب) المقتى به وجوب كفنها على الزوج وان تركت مالا كافى التنوير والخانية
ورجحه في البحر بأنه الظاهر لأنه ككسوتها (سئل) في رجل دفن ميتة في قبر في أرض
موقوفة على دفن موتى المسلمين فأثبت رجل آخر أن القبر المرقوم له ويريد اخراج الميت منه
فما الحكم الشرعى (الجواب) اذا كانت الارض موقوفة بضم ما اتفق فيه ولا يحول
الميت من مكانه كفى التنازل خاتمة كذا فتى المهندارى رح والمسئلة في الخيرية من الجنائز
(سئل) فيما اذا قرأ القاضي زيد المعمارى في حفر قبور الموتى وتعميرها واصلاحها للاحتياج
لذلك لاهليته واتقانه ويريد بعض الحفارين منعه من ذلك بلا وجه شرعى فهل يمنع المعارض
(الجواب) نعم يمنع

(باب الزكاة والعشر)

(باب الزكاة والعشر)

(سئل) في رجل وجبت عليه زكاة ماله الذى معه بمشقة فهل المعتبر في ذلك فقراء مكان
المال أولا (الجواب) نعم المعتبر في الزكاة مكان المال في الروايات كلها كفى البحر والنهر
وعليه ابن مالك في شرح الجمع بأنه يحمل الزكاة ولهذا تسقط به لأك * رجل له مال في يد شريكه
في غير المصر الذى هو فيه فانه يصرف الزكاة الى فقراء المصر الذى فيه المال دون المصر الذى هو
فيه خلاصة من الفصل الثامن * وفيها لو دفعها الى فقراء بلد آخر قبل تمام الحول يجوز بلا
كراهة (سئل) في رجل خرج من بلده يريد الحج واصطحب معه من المال نصبا كثيرة لم
يخرج زكاتها ويرغم أنه لا تلزمه زكاتها اذا حال عليها الحول لكونه يريد الحج فهل تلزمه زكاتها
(الجواب) نعم تلزمه زكاة الفاضل معه حيث حال عليه الحول ولم يخرج زكاته ولا عبرة بزعمه
المذكور لان ما ليس له مطالب من جهة العباد لا يمنع وجوب الزكاة كدين النذر والكفارة
ووجوب الحج وصدقة الفطر وهدي متعة وأخمية ولقطة بعد التعريف كذا في شرح الملتقى
للبيهقي وكذا في البحر والنهر وغيرهما وافراز المال المذكور لاجل الحج لا يخرج عنه ملكه
والله أعلم (سئل) فيما اذا كان لرجلين أشجار مثمرة قائمة في أرض عشرية فقطعهاها واتفعا
بخطبهما فقام المتكلم على العشر يطلب عشرهما فمنها فهل لا عشر فيها (الجواب) نعم لا عشر
في الاشجار لانها بمنزلة جزء الأرض ولهذا تتبعها في البيع كفى الزيلعي والبحر وغيرهما من باب
العشر ومثله أفتى الشيخ اسمعيل كفى فتاواه في باب البغاة (أقول) قوله لا عشر في الاشجار يعنى
المثمرة التي لم تعد للقطع بخلاف ما عدل للقطع في كل سنة ففيها العشر كما يأتي عن الخانية وبخلاف
نفس الثمران فيه العشر أيضا كما يأتي (سئل) في مزرعة جارية في أوقاف أهلية وعليها
عشر فوضه السلطان عز نصره لزيد التيمارى ويريد أخذ العشر من زرايع المزرعة ومنع نظار
الوقف من ضبط محصول الاوقاف بدون وجه شرعى فهل يكون ضبط محصول الاوقاف لنظارها
والعشر على جهة الاوقاف ياخذ التيمارى من النظار (الجواب) نعم ضبط محصول
الاوقاف لنظارها والعشر على جهة الاوقاف ياخذ التيمارى من نظار الاوقاف (سئل)
في قرية جارية بتمامها في وقف مدرسة يزرعها زراعتها مزرعة ويدفعون ماسرط لجهة الوقف
عليهم وهو الربع وعليها عشر لزيد فهل لتولى المدرسة أخذ ربع الخارج المشروط لجهة الوقف
وعليه دفع العشر من ذلك وليس لزيد طلب عشر ذلك من الزرايع (الجواب) نعم كما أفتى
به المرجوم العلامة العم قال في الاسعاف اذا دفعها أى متولى الارض الموقوفة مزرعة
فانطرح والعشر من خصه أهل الوقف لانها اجارة معنى وفي منظومة النسقى

مطلب

دفن في قبر في ارض موقوفة

يضمن ما اتفق فيه

مطلب

قرر القاضي حفر الاهليته

واتقانه ليس للحفارين منعه

مطلب

المعتبر في الزكاة مكان المال

مطلب

فيما لو دفعها في غير بلده

قبل تمام الحول يجوز

مطلب

افرض ما لا يحج به تلزمه زكاة

الفاضل اذا حال عليه الحول

مطلب

لا عشر في الاشجار المثمرة

مطلب

ضبط محصول الاوقاف

لنظارها لا للتيمارى

مطلب

العشر على الناظر المؤجر

لا على الزرايع المستأجرين

والارض تستأجر وهي تعشر * يعشرها الا بحر لا المستأجر

كذلك من يدفعها من ارضه * يدفع ذوالارض بلا مدافعه

لكن في الدر من آخر باب العشر والعشر على المؤجر كخراج موظف وقال على المستأجر كستعير مسلم وفي الحاوي ويقولهما تأخذ اه لكن في فتاوى الشيخ اسمعيل من أول باب العشر العشر على جهة الوقف ففي الاشباه وتفسد الاجارة باشتراط خراجها أو عشرها على المستأجر وفي الخيرية صرح في البحر نقلا عن البدائع وغيره أن العشر يجب على المؤجر عند أي حنيقة وعندهما على المستأجر والقول ما قال الامام فليس على المستأجر من ولا على المستحكر من شيء * قلت عبارة الحاوي القدسي لا تعارض عبارة غيره فان قاضيخان من أهل الترجيع ومن عاداته انه يقدم الاظهر والاشهر
مطلب
يجب العشر في الشجر المعد للقطع
مطلب
لا عشر في شجرة في داره
مطلب
يجب دفع حصة الوقف والتماري من زرع أرض موقوف عليها قسم وعشر قبل نقله الى ارض قرية أخرى
مطلب
ليس لهم التصرف في الزرع قبل دفع العشر
٣ قوله اجارة حافظ هكذا في نسخة المؤلف ولعله اجارة حافظ بدليل قوله ما انفق فتأمل اه من هامش

فيكون آكل الحق الغير فلا يحل وان أقرز العشر يحل له أكل الباقي كافي المشترك إذا أقرز نصيب صاحبه يحل أكله وان كان بغير اذنه ولا ينبغي له أن يأكل جميع الخارج قبل أداء الخارج قيل هذا في خراج المقاسمة لانه يجب في الخارج فكان الخارج مشتركا أو ما خراج الوظيفة يجب في الذمة فيحل له وقيل لا يحل له أكل الطعام قبل فقد الثمن لغير البائع وقال أبو حنيفة ما أكل من الثمرة أو أطمع غيره ضمن عشرة وعنه أبي يوسف انه لا يضمن بقدر ما يكفيه وعياله لكنه يعتبر في تكميل الاوسق وماتلف أو ذهب منه بغير صنعه سقط عنه بقدره الا اذا أخذ من متلفه ضمان المتلف لانه بدل مال مشترك اهـ (سئل) في أرض عشرية تسقى بماء العشر بدالية ليس لها شرب غير ذلك فهل يجب نصف العشر أم لا (الجواب) نعم قال في الملتقى ويجب فيما سقى بغرب أو دالية أو سانية نصف العشر قبل دفع مؤن الزرع ومثله في التنوير وغيره والغرب الدلو الكبير والدالية جذع طويل في رأسه دلو ويركب الرجل الطرف الاخير فيرتفع الدلو بالماء وقيل هي دولا ب والسانية الناقاة التي يسقى عليها (سئل) فيما اذا كان لزيد غراس حور على حافات نهر في أرض وقف عشرية فقطع زيد الحور ويطالبه صاحب العشر بعشره فهل ليس له ذلك (الجواب) لا عشر في ذلك كتبه الفقير محمد العمادى المقتى بدمشق الشام الحمد لله الجواب كما به العلم المرحوم أجاب قال الحدادى الاشجار التي على المسناة لاشئ فيها اهـ والمسئلة في البرازية (سئل) في قرية بعضها وقف وبعضها ميرى وبعضها تيمارى ومذكور في الدفتر السلطاني انها في الاصل قسم وجعل بدل القسم شئ معلوم من الخطة والدرهم ويريد الآن ناظر الوقف والمتكلم على الميرى والتيمارى أخذ القسم المعين في الدفتر المرقوم فهل لهم ذلك ان كان في القسم حظ ومصالحة لجهة الوقف والميرى أم لا (الجواب) للناظر ذلك مادامت الغلة قائمة والافله أجرة المثل بالغام يبلغ كتبه الفقير على العمادى المقتى بدمشق الشام الحمد لله الجواب كجابه الوالد المرحوم أجاب (سئل) فيما اذا كان لزيد اشجار مثمرة قائمة في أرض قرية عشرية جارية في تيمار رجل يريد طلب العشر من غمار الاشجار فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في العناية وفي الثمار اذا كانت في الارض العشرية العشر وليس في غمار الاشجار النابتة في ارض الخارج شئ اهـ وفي محيط السرخسى كل شئ يتبع الارض في البيع بغير شرط فلا عشر فيه لانه بمنزلة أجرة الارض وكل شئ لا يتبع الارض الا بشرط ففيه العشر كالحبوب والتمر ثم البروز التي لا تصلح للزراعة كبر البطيخ والقنا ونحوهما فلا عشر فيها لانها غير مقصودة في نفسها وانما المقصود غمارها اهـ واعلم أن وجوبه عند الامام اذا ظهرت الثمرة وأمن عليها الفساد لا وقت الادراك كما قال الثاني ولا حصوله في الخطيرة كما قال الثالث وأثر الخلاف يظهر في وجوب الضمان بالاتلاف نهر من العشر ومثله في البحر والمنح (سئل) في ارض وقف أجرة الناظر من زيد مدة طويلة معلومة باجرة معلومة لدى حاكم شرعى يراها ويريد الناظر أن يقسم زرع الارض المزبورة قبل انتهاء مدة اجارته فهل ليس له ذلك (الجواب) حيث اجراها بأجرة المثل ولم تنته مدة الاجارة ليس له ذلك والحالة هذه (سئل) في تيمارى قرية له عثمانيه معلومة على وجه المقطوع على القرية بموجب الدفتر الخاقانى والبراءة السلطانية التي بيده قام بكلف زراع القرية بدفع شئ زائد عن المقطوع الذي عينه السلطان عز نصره فهل يمنع من ذلك (الجواب) نعم يمنع (سئل) في المزارع اذا باع الغلة المعشورة بثمن معلوم وتصرف بها المشتري بدون اذن التيمارى ويريد التيمارى أخذ حصصه العشر من ثمنها فهل له ذلك

مطلب

يجب نصف العشر فيما سقى

بدالية

مطلب

تعريف الغرب والدالية

والسانية

مطلب

لا عشر فيما على المسناة وهي

حافات النهر

مطلب

للسناظر القسم مادامت الغلة

قائمة والافأجر المثل

مطلب

في غمار الارض العشرية

العشر ولا شئ في غمار الارض

الخارجية

مطلب

أجر الناظر الارض العشرية

ليس له مطالبة المستأجر

بالقسم

مطلب

ليس للتيمارى أخذ زائد

عن المقطوع للعين ببراءته

مطلب

باع الغلة العشرية وتصرف

بها المشتري فالتيمارى أخذ

العشر من الثمرة

(الجواب) نعم وإذا باع الطعام المعشور فالمصدق أن يأخذ عشرة من المشتري وان تفرقا لأن الحب نبت مشتركا تسعة أعشاره للمالك وعشره للفقراء ولهذا صار المالك ممنوعا من الاتقاع به فلم ينفذ بيعه في مقدار العشر بخلاف بيع مال الزكاة لأنه يملك نقل الحق من النصاب إلى مال آخر وإن شاء أخذ من البائع لاتلافه محل حق الفقراء وذكري في المتق وان قبضه المشتري وغيبه أخذ العشر من الثمن ولو باع به بأكثر من قيمته فلم يقبضه المشتري فالمصدق أن يأخذ عشرة الطعام وإن شاء أخذ عشرة الثمن ويكون بهذا اجازة للبيع محيط السرخسي في بيع الطعام المعشور ولو باع العنب أو الزبيب أو العصير يأخذ عشرة ثمنه أما لو باع بعد ما جعله ناطفا يأخذ عشري قيمة العنب من زكاة خزانة الاكل (سئل) في قرية جارية في تيار ثلاثة عليها مقطوع معلوم يدفع زراعتها لهم في كل سنة ولم يسبق للثلاثة ولان قبلهم أخذ قسم قام الآن أحد الثلاثة يطلب من الزراع القسم فهل يمنع (الجواب) حيث كانت القرية مقطوعة يمنع من طلب القسم من الزراع والله الموفق كتبه فقير به اسمعيل المفتي بقضاء الشام الحمد لله كذلك الجواب كتبه الفقير محمد العمادى المفتي بدمشق الشام الحمد لله كذلك الجواب كتبه الفقير أحمد العامري المفتي الشافعي بقضاء الشام الحمد لله تعالى جوابي كذلك كتبه الفقير أبو المواهب الحنبلي الحمد لله تعالى كذلك الجواب كتبه الفقير حامد العمادى المفتي بالشام (سئل) في قرية مشتركة بين وقفين وعشرها تيماري عليها مال مقطوع يدفع زراعتها في كل سنة للمتسلم والآن قام المتسلم عليها يطلب أخذ القسم من زراعتها ولم يكن فيها قسم متعارف ولم يسبق أخذ القسم من زراعتها لکنه يتعلل بأنه في الدفتر عليها قسم فهل ليس له أخذ القسم (الجواب) ليس له أخذ القسم الا أن يتراضى مع الزراع عليه وكتبه في الدفتر السلطاني لا يكون حجة في أخذ القسم منهم حيث لم يتعارف فيهم والله تعالى أعلم فتاوى اسمعيلية وفي أوائل كتاب الوقف من الخيرية لا يعمل بمجرد الدفتر السلطاني في ثبوت الوقف (سئل) في العشر اذا تدخل هل يسقط أم لا (الجواب) لا يسقط العشر بالتدخل لانه مؤنة الارض كما في المنع وغيره من فصل الخراج (سئل) في رجل له أشجار مثمرة في أرض عشرية فقطعها ويريد العشري أخذ عشرها فهل له ذلك (الجواب) لا عشر في نفس الاشجار المثمرة كما في الزيلى والبحر وغيرهما (أقول) وإنما العشري في نفس الثمر وفي الاشجار المعدلة للقطع كما مر (سئل) في أوراق التوت هل يجب فيها العشر أم لا (الجواب) قال في صور المسائل نقلا عن الزاهدي ماضورته قلت يمكن أن يلحق به أغصان التوت عندنا وأوراقها لانه يقصد بها الاستغلال بخوارزم وخراسان وقد نص عليه في درر الفقه فقال يجب العشر في أوراق التوت وأغصان الخلاف التي تقطع في أو أن تقليم الكروم وغير ذلك اهـ (سئل) في شجرة حور بالمهملة نابتة في أرض عشرية تيمارية قد بلغت أو أن قطعها فهل للتيماري أخذ عشره منها (الجواب) نعم له ذلك (سئل) في رجل فقير شريف من الأم هل يجوز له أخذ الزكاة (الجواب) قد كثرت الكلام بين العلماء الاعلام في حكم الشرف من الامهات في جميع الحالات وألقوا في ذلك رسائل وأكثروا فيها المسائل منهم عالم فلسطين المرحوم الشيخ خير الدين ورسائله من أشرفها وأسمائها وقد سماها الفوز والغنى في الشرف من الام وجرم بعدم حصوله على أحكام القرشين لتصريح الفقهاء بأن الولد يتبع أباه بيقين مستدين بقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن فالزوجة تلد الولد للزوج ولا ينسب اليها وإنما ينسب اليه وموته عليه ٧ وحكمة النسبة

مطلب
يمنع من طلب القسم وان
كان في الدفتر السلطاني

مطلب
اذا لم يكن في القرية عشر
متعارف لا سابقا ولا لاحقا
ليس للتيماري أخذ القسم
ولو كان مذكورا في الدفتر
السلطاني الا برضا الزراع

مطلب
اذا كانت القرية مقطوعة
يمنع من طلب القسم

مطلب
لا يسقط العشر بالتدخل

مطلب
لا عشر في نفس الاشجار
المثمرة

مطلب
يجب العشر في أوراق التوت

مطلب
له أخذ العشر من شجر الحور

مطلب
الشريف من الام يجوز له
أخذ الزكاة

٧ قوله وحكمة النسبة ان الخ
في بعض النسخ وحكمة
النسبة الى ابيه دون امه
أن الخ وهى أظهر تأمل اهـ
معجمه

أن تخلق العظم والعصب والعزوق من مائه والحسن والجمال والسمن والهزال مما يزول ولا يبقى كالأصول من مائها وعلى كل حال له نسبة إلى المصطفى صلى الله عليه وسلم وله شرف ما بلا خفاء حيث هو من ذرية الشرفا وكفاه ذلك شرفا * ولما لم تحصل له الأحكام المتعلقة بالقرشين بلا اشتباه جازله أخذ الزكاة لاسيما وقد ذكر في شرح الآثار أنه يجوز في زماننا إعطاء الزكاة لبني هاشم الأخبار لعدم وصول خمس الخمس إليهم بسبب إهمال الناس أمر الغنائم والواجب عليهم فإذا لم يحصل المعوض عادوا إلى العوض وبه أخذ من الآثار حاوي الإمام الجليل الطحاوي وهذا في الهاشمي المجمع عليه فحافظك في المشار إليه وقد حصل بما ذكرنا الجواب والله تعالى الموفق للصواب (سئل) في أراضي قرية تجارية زعامتها بين زيد وعمرو مناصفة وعلى الأرض عشر عوجب براءة سلطانية فزرع زيد حصته من أراضي القرية ويريد شريكه عمر ومطالبة بحصته من عشر الخارج فهل له ذلك (الجواب) نعم له ذلك (سئل) في قرية وقف عليها عشر لتياري وقسم متعارف يؤخذ من زراعتها ويريد متولى الوقف أخذ القسم منهم ودفع حصه التيماري منه والباقي يصرفه في مصارف الوقف بوجهه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم وتقدم نقله عن الأسعاف وغيره (سئل) في أرض تيمارية عليها قسم متعارف يؤخذ من زراعتها بموجب الدفتر القديم السلطاني والآلات متيع رجل من الزراع من دفع قسم غلته للتيماري ويكلفه أن يأخذ بدل القسم دراهم بدون وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ليس له ذلك والحالة هذه (سئل) في زعيم مات في آخر السنة بعد ادراك الغلة وحصادها وبعد أداء بدل زعامته وإيفاء مشقته وأخذ الوارث بعض الغلة ووجهت الزعامه لرجل آخر أخذ بقية الغلة فهل ليس له ذلك وتكون للوارث (الجواب) نعم (سئل) في أبنام صغار لهم وصى وزعامه أراض يؤخذ قسمها من الزروع الشتوية بعد حصادها ثم ماتوا وفي بعض الأراضي زروع صيفية لم تستحصد ووجهت الزعامه لزيد ثم استحصدت الزروع المزبورة وتناول الوصى قسمها ويريد مطالبة الوصى بذلك فهل له ذلك (الجواب) نعم لزيد ذلك

(كتاب الصوم) *

(سئل) في إسقاط الصلاة هل يجوز دفعه بعد الدفن والوصية به صحيحة (الجواب) نعم والوصية به صحيحة والمسئلة في القهستاني من آخر الصوم ومثله في شرح الملتقى للعلائي من الصوم والله سبحانه أعلم

(كتاب الحج) *

(سئل) في رجل أوصى بأن يحج عنه ولم يفسر مالا ولا مكانا ومات عن ورثة وترك ثلثها لا يفي بالحج عنه من بلده والورثة لا يجيزون الزيادة على الثلث فهل يحج عنه من حيث يبلغ (الجواب) يحج عنه من حيث يبلغ ثلث تركته استحسانا لأن قصده إسقاط الفرض عنه فإذا لم يكن على الكمال فبقدر الامكان كما في التنوير والبحر المختار ووصايا الهداية والملتقى وغيرها (سئل) في الحاج إذا تجر في الطريق هل ينقص أجره (الجواب) لا ينقص أجره كما في البحر من باب الغنائم (سئل) في رجل أوصى بأن يحج عنه بمبلغ سمانه من ماله ومات عن وارث لم يجز الوصية وظهر أن المبلغ المذكور هو جميع ماله فهل يحج عنه من ثلث المال من حيث يبلغ

مطلب

زرع أحد الزعيمين في أرضه ما العشرية فلشريكه مطالبة بحصته من العشر

مطلب

للمتولى أخذ القسم ودفع حصه التيماري منه

مطلب

ليس له أن يكلف التيماري بأخذ دراهم بدلا عن القسم

مطلب

مات الزعيم آخر السنة بعد ادراك الغلة وحصادها فهي لورثته

مطلب

للزعيم الجديد قسم ما استحصد في مده

(كتاب الصوم) *

مطلب

يجوز دفع إسقاط الصلاة بعد الدفن

(كتاب الحج) *

مطلب

إذا لم يفي الثلث بالحج من بلده يحج عنه من حيث يبلغ

يلغ

مطلب

إذا التجر الحاج في الطريق لا ينقص أجره

مطلب

ظهر أن الموصى به كل المال يحج عنه من ثلثه من حيث يبلغ

(الجواب) نعم لانه لا عبرة للمسمى في الحج لان الموصى به لا يختلف فصار كانه أوصى بأن يحج عنه ثلث ماله كما في المحيط للسرخسي (سئل) في رجل مات في طريق الحج عن ورثته وترك ثلثه ياتي بالحج عنه من بلده وأوصى بأن يحج عنه فلان الرجل المعين فإني الرجل أن يحج عنه فهل للوصى أن يدفع لغيره (الجواب) نعم له ذلك وان أوصى أن يحج عنه فلان فإني فلان أو لم ياب ودفع الوصى الى غيره جاز والتعيين لا يعتبر لان المقصود سقوط القرض ولان المصلحة تختلف باختلاف الازمان والاشخاص فربما رأى المصلحة في الدفع الى غيره لزيادة تحصيل منفعة للميت لكن ان قال يحج عني فلان لا غيره لم يحج غيره وكذا اذا قال أجبوا عني فلانا ولا يحج عني الا هو فأت ذلك الرجل يرجع الى ورثته ولا يجوز أن يدفع الى غيره بعده اهـ ملخصا من التنوير وشرحه للعلائي ومناسك الكرماني وجواهر الفتاوى وغيرها (سئل) في رجل أوصى بأن يحج عنه مبلغ سماء من ثلث ماله فدفعه الوصى لرجل لم يحج عن نفسه فهل يجوز حجه عن الميت (الجواب) يجوز لمن لم يكن حج عن نفسه أن يحج عن غيره لكنه خلاف الافضل ويسمى حج الضرورة من الصبر وهو الشد قال في المصباح أصّر على نفقته لانه لم يخرجها في الحج وهل يجب عليه أن يحج بمكة حتى يحج عن نفسه لم أره الا في فتاوى أبي السعود والمفسر وصورته (مسئله) كعبه شريفه به وارمين زير فقير عمر كحج شريف ايجون تعيين ايتديكي اچنه اولوب عمر ونيته حج ايلسه شرعاً جزا اولوري (الجواب) اكر حجه جائز در امار دفعه حج ايدنه ايتدرم كركد زير اوندن واروب حج ايتمك لازم اولور اذنه مجاورا وليحج عمر كحج اتمام اتمش اولور اهـ قلت وفي هذا الكلام بحث ان لم يوجد نقل صريح لانه حج بقدره الغير لا بقدره نفسه وماله واذا تم الحج تمضى أشهر الحج فانها شأوال وذو القعدة وعشر ذى الحجة فكيف يجب عليه المكث حتى تأتى أشهره فاذا كان فقيرا وله عائلة في بلده فوجوب المكث عليه الى السنة الا تية بلا نفقة مع ترك عياله يحتاج الى نقل صريح في ذلك فتأمل ثم بعد ذلك رأيت بخط بعض الفضلاء ناقلا عن مجمع الانهر على ملتقى الابحر ماضورته * ويجوز اجماع الضرورة ولكن يجب عليه عند روية الكعبة الحج لنفسه وعليه أن يتوقف الى عام قابل ويحج لنفسه أو أن يحج بعد عودة أهله بعماله وان فقيرا فليحفظ والناس عنها غافلون وصرح على القاري في شرح منسكه الكبير بأنه بوضوله لمكة وجب عليه الحج اهـ وفي نهج النجاة لابن حجة هذه المسئلة من كلام حسن فلتراجع (أقول) وقد ألف سيدي عبدالغنى النابلسي رسالة في ذلك جنح فيها الى عدم الوجوب ونقل بعض العلماء أن السيد أحمد بادشاه ألف رسالة في الوجوب والله تعالى أعلم وفي فتاوى أبي السعود في رجل انقطع عن صلاته والديه منذ اثنتي عشرة سنة ثم قدر على الحج فأى هذين الفرضين من الحج وصله والدين اهم واقدم وبأخيره بأنهم فأرشدنا الى ما هو الاولى والاحتم والاحسن والاحكم (الجواب) ان كانت نفقته وافية لكنتا الخصلتين فلا بد من احرازهما خلا لانه ان خاف فوت الصلة بموت أحد الوالدين أو كليهما فإنه يقدم الصلة ولا يقدم الحج والله المعين اهـ (سئل) في المأمور بالحج القرض اذا قيل له وقت الدفع اصنع ما شئت ثم دفع المال الى غيره ليحج عن الا مرفه له ذلك (الجواب) نعم لانه صاروكيلا مطلقا والمسئلة في شرح التنوير والدرر وغيرهما (سئل) في امرأه زوج عليها الحج ولها محرم فهل لزوجهما منعها من الحج (الجواب) ليس له منعها عن حجة الاسلام اذا وجدت محرما لان حقه لا يظهر في القرائض كما في البحر (سئل) في مريضة أوصت بدراهم من

مطلب
أوصى بأن يحج عنه فلان
فامتنع فلان للوصى أن يدفع
لغيره

مطلب
في اجماع من لم يحج عن نفسه
هو حج الضرورة

مطلب
هل يجب على الضرورة أن
يكتب بمكة ليحج عن نفسه

مطلب
هل يقدم الحج على صلة
الوالدين أم لا

مطلب
قل للمأمور بالحج وقت دفع
المال اصنع ما شئت له دفع
المال لغيره

مطلب
ليس للزوج منعها من حج
القرض مع محرما

مطلب
أوصت بدراهم لوارثها ليحج
بها عنهم لم تصح الابا جازة
الورثة

مالها الرجل من ورثتها ليحج بها عنها حجة الاسلام وأوصت بدراهم أخرى لمبرات معلومة والكل يخرج من الثلث وماتت عن الوارث المذكور وعن ورثته غيره لم يجزوا الوصية بالحج فكشف الحكم (الجواب) تصح وصيته فيما عدا الحج ما لم تجز الورثة وهم بكار كافي الخانية والبحر من الفتح * أوصى بأن يحج عنه بعض ورثته فأجازت ورثته وهم بكار جاز وان كانوا صغارا أو غيبا أو كانوا صغارا وبارا لم يجز لأن هذا يشبه الوصية للوارث بالنفقة فلا تجوز إلا بإجازة الورثة مناسك الكرماني * ولو أوصى الميت أن يحج عنه ولم يرز كان للوارث أن يحج عنه فان كان الوصي وارث الميت أو دفع المال إلى وارث الميت ليحج عن الميت فان أجازت الورثة وهم بكار جاز وان لم يجزوا فلا لأن هذه بمنزلة التبرع بالمال خاتية (سئل) فيما إذا مرض المأمور بالحج وعجز عن الذهاب للحج وقد قيل له حين دفع المال إليه اصنع ما شئت ويريد أن يدفع المال إلى غيره ليحج عن الأمر فهل له ذلك (الجواب) نعم ففي التنوير وشرحه للعلائي وإذا مرض المأمور بالحج في الطريق ليس له دفع المال إلى غيره ليحج ذلك الغير عن الميت إلا إذا أذن له بذلك بأن قيل له وقت الدفع اصنع ما شئت فيجوز له ذلك مرض أو لا لأنه صار وكيلًا مطلقا اهـ (سئل) في المأمور بالحج إذا لم يكفه مال الميت وكان أكثر نفقته من مال الميت كالكرماء وعامة النفقة فهل يكون ذلك جائزا (الجواب) نعم والمسئلة في الخاتية وغيرها (سئل) فيما إذا أوصى بمبلغ من ماله ليحج به عنه أخوه حجة الاسلام ومات عن أخيه المزبور ثم أوصى أخوه بأن يحج عمر وعن أخيه زيد بذلك المبلغ ومات الأخ عن ابن عمه ولم يحج عمر وعن زيد ويريد أن يسترد المبلغ من عمر فهل له ذلك (الجواب) لو وصى الميت أو وارثه أن يسترد المال من المأمور مالم يحرم (سئل) في امرأة كانت تستطيع الحج ثم عمت فهل يسقط الفرض عنها بإحجاج الغير عنها (الجواب) إذا طرأ العمى على الاستطاعة يجب عليها الإحجاج في الحال أو الألبصاء في المآكل من مناسك منلا على القاري (سئل) في الحاج عن الغير هل الأفضل في حقه أن يعود إلى بلد أمره (الجواب) نعم على الاظهر فيكون ادائه على طبق اداء الميت لو فرض ادائه فان الغالب منه انه كان يعود إلى بلده والمسئلة في مناسك القاري (سئل) إذا تبرع الابن بالإحجاج عن أبيه من غير وصية فهل يسقط عن الاب القرض (الجواب) نعم يجزئه ان شاء الله تعالى كما صرح بذلك مفصلا في التهر وكذا في شرح المناسك للقاري وغيره (سئل) في المعذور الذي لا يرجي برؤه إذا أمر بأن يحج عنه غيره وجع عنه فهل سقط الفرض عنه استمر ذلك العذر أم لا (الجواب) إذا كان لا يرجي برؤه يسقط الفرض عنه استمر العذر أو لا وان كان يرجي برؤه يشترط عجزه إلى موته كما في البحر وغيره خلافا لما في فتح القدير من اشتراط دوام العجز إلى الموت بلا تفصيل (سئل) إذا أراد الوصي أن يحج بنفسه عن الميت هل يجوز له ذلك (الجواب) نعم ان أوصى الميت أن يحج عنه ولم يرز أمال أو قال للوصي ادفع المال لمن يحج عني ليس له أن يحج بنفسه كما صرح به في الخاتية (سئل) في امرأة تريد الحج مع زوجها فهل تلزمه نفقة الحضر خاصة (الجواب) نعم (سئل) في رجل أوصى أولاده أن يحجوا عنه نافله بمبلغ سماءه ومات فأذنوا لأحدهم أن يحج عنه رجلا بذلك المبلغ ففعل فهل يكون مؤديا وصيته وله ثواب النفقة (الجواب) نعم وفي حج النفل يقع عن المأمور اتفاقا لأن الحديث ورد في القرض دون النفل وللامر الثواب أي ثواب النفقة شرح المناسك للقاري فعلى هذا يلبي عن نفسه وينوي عن نفسه أيضا كما لا يخفى (سئل) في المرأة إذا حاضت قبل الوقوف بعرفة بيومين وعادتها في

مطلب
إذا مرض المأمور بالحج له دفع المال لغيره ان قيل له اصنع ما شئت
مطلب
إذا كان أكثر النفقة من مال الميت يجوز
مطلب
للموصي والوارث استرداد المال من المأمور مالم يحرم
مطلب
إذا طرأ العجز على الاستطاعة يجب الإحجاج
مطلب
الأفضل للمأمور أن يعود إلى بلد الأمر
مطلب
أصح عن أبيه بلا وصية يجزئه ان شاء الله تعالى
مطلب
إذا أجمع المعذور الذي لا يرجي برؤه صح وان برئ
مطلب
هل للوصي أن يحج عن الميت بنفسه
مطلب
إذا حجت مع زوجها تلزمه نفقة الحضر خاصة
مطلب
أوصى أولاده أن يحجوا عنه نافله بمبلغ سماءه ثواب النفقة ووقع الحج عن المأمور
مطلب
طهرت بعد أيام النحر تطوف ولا شيء عليها سائر الطواف

الحيض سبعة أيام ثم وقفت بعرفة وطهرت بعد أيام النحر فهل يصح طوافها ووقوفها ولا شيء عليها بالتأخير (الجواب) حيضها لا يمنع شيئا من نسكها الا الطواف ولا شيء عليها بتأخيرها اذا لم تطهر الا بعد أيام النحر فلو طهرت فيها بقدر اكثر الطواف لزمها الدم بتأخيرها والا والمستثله في التنوير وشرحه وشرح البرجندی (سئل) هل يجوز اخراج أئجار الحرم وترابه الى الحل أم لا (الجواب) لا بأس بذلك قال في المحيط ولا بأس باخراج تراب الحرم وأئجاره الى الحل لانه يجوز استعماله في الحرم ففي الحل أولى اه كازروني عن فتاوى العلامة محمد بن حسين بن علي الطوري

مطلب
لا بأس باخراج تراب الحرم
الى الحل

(كتاب النكاح)

(كتاب النكاح)

(سئل) هل يجوز الجمع نكاحا بين بنت الخال وبنت العمة (الجواب) نعم لانهم ذكروا انه يحرم الجمع بين امرأتين لو فرضت احدهما ذكرا تحرم عليه الاخرى وهن لو فرضت احدهما ذكرا لا تحرم الاخرى فيجوز له الجمع بينهما بنكاح صحيح حيث لا مانع شرعا (سئل) في رجل عقد نكاحه على قاصرة تطبق الوطء بمهر معلوم بعضه حال وبعضه مؤجل وفرض لها عليه الكسوة في كل سنة كذا من الدراهم ومضى سنتان ولم يدخل بها ولم يدفع لها المجل ولادراهم الكسوة ولا مانع من جهتها ويريد ابوها مطالبتها بذلك فهل له ذلك (الجواب) نعم لمطالبة زوجها بمهرها المجل وبلغ الكسوة حيث اصطالحا على المبلغ المذكور كما في الذخيرة (سئل) في رجل مسلم طلق زوجته المسلمة ثم بعد مضي سنة أو أكثر تزوج بكاتبة نصرانية فهل يصح نكاحه المذكور (الجواب) نعم وان كره تنزيها (سئل) في رجل تزوج بنته الصغيرة من رجل كف بألفاظ تركية قائلا للزوج بحضرة الشهود بوقاصرة قريبي الله امرى اوزره ويردم وقال الزوج الدم قبول ايتدم يعنى الاب بقوله المذكور وهذه القاصرة بنتى على أمر الله أعطيتك اياها ويعنى الزوج بقوله المذكور أخذت وقبلت وسيمها مهر او قامت قريسة على ذلك تدل على النكاح فهل صح العقد المزبور (الجواب) نعم قال في جامع الفتاوى لفظ الاتراك الدم ويردم ليس بصريح موضوع للنكاح والعقد لا بدله من قريسة تدل عليه وهى اما الخطبة أو تسمية المهر أو ما يدون أحدهما ان جرى بينهما أن يعقدوا عقد النكاح بذلك جاز كذا ذكره صاحب القدورى (سئل) فيما اذا زوج صغيرة بلاذ كرمهر فهل يصح ويجب لها مهر المثل بالوطء أو موت أحدهما اذا لم يقع التراضي مع الزوج على شيء (الجواب) نعم والمستثله في التنوير (سئل) فمن عقد نكاحه على بكر بالغة وكان متزوجا حين العقد بأربعة وحكم عليه حاكم بطلاق العقد ولم يطأها فهل لا يلزمه شيء من مهرها (الجواب) نعم قال في الملتقى ولا يجب شيء من المهر بلاوطء في عقد فاسد ومثله في التنوير (سئل) في رجل تزوج بنته من آخر ولم يسمها ولم يذكرها بما تتميز به عن غيرها وله ثلاث بنات ثم تزوجه واحدة منهن بعينها وكر اسمها ووضفها بما تتميز به عن اختها فهل صح العقد الثاني دون الاول (الجواب) نعم ومنها أن لا تكون المنكوحة مجهولة فلوزوجه بنته ولم يسمها وله بنتان لم يصح بغير (سئل) من قاضى دمشق الشام سنة ١١٤٨ عن التوكيل بالنكاح بالا كراه هل يصح (الجواب) قال السيد أحمد الحوى في حاشية الاشياء بعد قول الزيلعي ان الاكراه لا يمنع انعقاد البيع ولكن يوجب فساده فكذا التوكيل ينعقد مع الاكراه والشروط الفاسدة لا تؤثر في الوكالة لكونها من الاسقاطات فاذا لم يطل نفذ تصرف الوكيل اه قال بعض الفضلاء ومقتضى هذا انه لو اكره

مطلب
يجوز الجمع بين بنت الخال
وبنت العمة

مطلب
بطالب بما فرض على نفسه
الكسوة في كل سنة

مطلب
طالق المسلمة ثم تزوج بكاتبة

مطلب
عقد النكاح بألفاظ تركية

مطلب
زوج صغيرة بلاذ كرمهر
صح العقد

مطلب
تزوج خامسة وحكم حاكم
بطلاق عقدها ولم يطأها
لا مهر عليه

مطلب
له ثلاث بنات فزوجه واحدة
ولم يعينها لم يصح

مطلب
الاكراه على التوكيل
بالنكاح هل يصح

على التوكيل بالتزويج وزوج الوكيل انه يصح وينعقد ولكن لم أره منقولاً اهـ وأراد بعض
 الفضلاء الشيخ خير الدين الرملي في حاشيته على البحر أو المنع (أقول) وقد ذكرت هذه المسألة في رد
 المختار على الدر المختار من كتاب الاكراه فراجعها * وكتب على صورة دعوى مرسله من قاضي
 الشام سنة ١١٤٩ تعلم من الجواب يصح النكاح بلفظ العطية اذا نواه أو قامت قرينة تدل
 على ذلك وفهم الشهود المقصود وكل صلح بعد صلح فالثاني باطل وكذلك النكاح بعد النكاح
 والحوالة بعد الحوالة كما في التنوير وشرحه وفيه أيضاً من باب الولي ولو أقر ولي صغير أو صغيرة
 أو أقر وكيل رجل أو امرأة أو مولى عبد بالنكاح لم ينفذ لانه اقرار على الغير الا ان يشهد الشهود
 على النكاح اهـ فاذا كانت البنت البالغة غائبة كما ذكرتم فلا ينفذ تصديق الاب عليها ولا على
 الزوج الثاني لانه اقرار على الغير (سئل) في ذممة زوجت بنتاً البالغة الذممة بلا اذنها
 ولا وجه شرعي فكيف الحكم (الجواب) ذكر في الخيرية انه صرح علماً بانها لا يتعرض
 لاهل الذمة اذا اتنا كحوا فاسدا ولا يفرق القاضي بينهم اذا علم في ظاهر الرواية لانا امرنا بتركهم
 وما يدنيون فلا يفسخ النكاح ولا يعززان حيث كانا راضين ولم يترافعا بالخصومة لدى
 قاض من قضاة الاسلام فاذا اتحا كما بينا تحكم بينهما على حكمنا كما صرح بذلك في التارخية
 من الفرائض ونقل في البحر عن الهداية في نكاحهم المحارم انه لو ترافعا يفرق بينهما بالاجماع
 لان مراعاتهما كحكميهما اهـ وحكم المسألة عندنا أن ولاية تزوج البالغة لها لا لغيرها
 ولو زوجت أمها أو غيرها يتوقف على رضاها ولا ينفذ عقد الولي على البالغة بغير رضاها
 كذا في البحر (سئل) في رجل له جارية أتت منه بولد ثم تزوجت بغيره فزوجة باجنبي
 وأتت منه ببنت وللرجل ابن من غيره ها يريد الزوج ببنت جارية أبيه فهل له ذلك (الجواب)
 نعم له الزوج ببنت موطوءة أبيه حيث لم يكن بينهما نسب ولا رضاع وفي تجنيس خواهر
 زاده لا يحرم على ولد الواطي ولا على أبيه ولد الموطوءة ولا أمهاتها فتاوى الانقروى في المحرمات
 وجاز لابن التزوج بأم زوجته الاب وبنتها ابن الهمام ونظيره في البحر وغيره (سئل) في صغيرة
 يتيمة تزوجها أخوها لا يباهن من زيد الكف بعهر المثل ثم لما بلغت بالحيض اختارت الفسخ فوراً
 عند البلوغ وأشهدت على ذلك فهل ثبت لها خيار الفسخ بشرط القضاء (الجواب) نعم ففي
 الكنز وغيره لها خيار الفسخ بالبلوغ في غير الاب والجد بشرط القضاء (سئل) في رجل تزوج
 امرأة نكاحاً فاسداً وطلقها قبل الدخول بها فهل له أن يتزوج بأمها (الجواب) نعم كما أفق
 به ابن نجيم وفي الفصل التاسع والعشرين من فصول العمادي مانصه ذكر البزدوى في المبسوط
 والنكاح الفاسد لا يثبت حرمة المصاهرة وله أن يتزوج بأمها وبنتها وان لم يكن فرق بينهما وكذا
 يجوز للمرأة أن تتزوج بأخ قبل التفريق وهذا كله قبل المسيس (سئل) في رجل أخرس
 عقد نكاح بته البالغة بإشارته المعهودة ورضيت البنت بذلك فهل نفذ النكاح وتكون إشارته
 قاطعة مقام عبارته (الجواب) نعم والمسئلة في الاشياء (سئل) في رجل قال كل امرأة
 تدخل في عقد نكاحي فهي طالق ثلاثاً فزوجه رجل فضولى امرأة وأجاز بالفعل دون القول
 ودخل بها ثم حلف بالحرام ناوياً الطلاق انها لا تدخل هذه الليلة عنداً بينها فدخلت ويريد عقد
 نكاحه عليها فاذا قبل نكاحها لنفسه هل تطلق أو لا بد من قبول فضولى واجازة بالفعل
 (الجواب) قال في العمادية في الفصل الرابع والعشرين سئل الامام السرخسي عن قال كل
 امرأة أتزوجها فهي كذا فزوجه فضولى امرأة وأجاز بالفعل ثم طلقها طليقة وانقضت عدتها

مطلب يصح النكاح بلفظ
 العطية بالنية أو القرينة
 مطلب لا ينفذ اقرار الولي
 أو الوكيل أو المولى بالنكاح
 الا بالشهود
 مطلب في تزويج الذممة بنتها
 البالغة بلا اذنها
 مطلب لا ينفذ عقد الولي
 على البالغة بغير رضاها
 مطلب له تزوج بنت موطوءة
 أبيه وأمها
 مطلب زوجها أخوها حين
 بلغت اختارت نفسها
 مطلب العقد الفاسد لا يمنع
 التزوج بأمها
 مطلب تزويج الآخرس
 بإشارته المعهودة
 مطلب قال كل امرأة
 أتزوجها كذا فزوجه
 فضولى ثم أبانها هل له أن
 يتزوجها بنفسه

ثم تزوجها بنفسه هل تطلق قال قيل تطلق وقيل لا تطلق لان اليمين تفحل بنكاح الفضولي لانه صار
متزوجا لها في الحكم اه وفي العمادية أيضا وحكي صاحب المحيط والامام نجم الدين والفقهاء
أبو جعفر أن كل جواب عرفته في قوله كل امرأه أتزوجها فهو الجواب في قوله كل امرأه تدخل
في نكاحي اه وقد علل القول الثاني والتعليل دليل الترجيح وسئل العلامة التمرتاشي عنها
فأجاب بعبارة العمادية ثم مال الى ترجيح عدم الطلاق بقوله ولم ينز من رجح الطلاق اه
والاحتياط تزوجها بفضولي والاجازة بالفعل عملا بالقول وان كان عدم الطلاق هو المرجح
اذ هو المحل بالتعليل واليه أميل قال كل امرأه أتزوجها طالق فتزوج امرأه فطلقت ثم تزوجها
بعد ذلك لا تطلق ولو تزوج امرأه أخرى تطلق باعتبار عموم الاسم كافي فسخ القدير (أقول) وسيأتي
في كتاب الطلاق عن جد المؤلف سؤال فيمن قال كلمتا تزوجت فهي طالق ثلاثا وان عقد على
النكاح فضولي وأجرت بقول أو فعل فتكون طالق ثلاثا أيضا وسيأتي الحيلة في ذلك (سئل)
في رجل طلق زوجته بآثنا وحلف بالطلاق الثلاث من زوجة أخرى له أن لا يتزوج المطلقة فهل
اذا تزوجها منه فضولي وأجازه الخالف بالفعل لا بالقول لا يحنث (الجواب) نعم والحنث في نكاح
الفضولي وفي الطلاق المضاف انه اذا أجاز الخالف بالفعل لا يحنث وبالقول يحنث وتسامه في
العمادية من الفصل الرابع والعشرين في تصرفات الفضولي وسئل مفتي دمشق المرحوم الشيخ
اسماعيل الشهير بالحائث عن رجل عزب حلف بالطلاق وقال بالتركية آلوب الاجم بندين بوش
اولسون اكر بوشيني ايشلسم يعني كل امرأه أتزوجها ويسأ تزوجها تكون طالق ان فعلت
هكذا الشيء ثم فعله فهل اذا تزوج امرأه تين منه يجزئ العقد واذا جدد العقد عليها ثانيا لا تطلق
فأجاب نعم (سئل) في صغيرة لا تطبق الوطء قربت من بيت زوجها لتضررها منه وتركت جهازها
عنده فهل لا تسلم للزوج حتى تطبق الوطء ولا يباح طلب جهازها منه لحفظه لها عنده (الجواب)
نعم والمسئلة في العمادية والخيرية (سئل) في رجل ماتت زوجته المدخول بها ولها أخت فهل
له تزوج أختها بعد موتها بيوم (الجواب) نعم كافي الخلاصة عن الاصل للامام محمد وكافي
بمبسوط صدر الاسلام كما نقله عنه القهستاني والمحيط للامام السرخسي والبحر والبتارخانية
عن السراجية وفتاوى الانقروى وقدرى افندي ومؤيد زاده ومجمع الفتاوى وصرة الفتاوى
ومجمع المنتخبات ونهج النجاة وغيرها من الكتب المعتمدة وأما ما عزي الى التفت من وجوب
العدة عليه فلا يعتمد عليه وكتب تحت الجواب ما صورته قلت

لعمرك ما كل النقول صحائح * ولا كل خل في المودة ناصح
عليك بأقواها دليلا ومأخذا ■ وما هو في الكتب الشهيرة راجح
ولا تعتمد الا صديقا مجربا * وكن حامدا لله فالامر واضح

وقال ولنا في ذلك رسالة تميمها بنقول القوم في حوازي نكاح الاخت بعد موت أختها بيوم
(سئل) في رجل خطب بنت عمه الصغيرة فقال له أبوها هي لك عطية فقبل الرجل لدى بيته
شرعية ولم يسميها مهر فهل ينقذ النكاح بما ذكر ويجب له المهر المثل بالوطء أو الموت اذا لم
يقع التراضي على شيء (الجواب) نعم حيث نوى الاب بذلك النكاح أو قامت قرينة على ذلك
وفهم الشهود المقصود ويجب له المهر المثل بالوطء أو موت أحدهما اذا لم يقع تراض على شيء
(سئل) في رجل زوج عبده امرأه حرة ثم باعه منها فهل بطل عقد النكاح بملكها العبد
(الجواب) نعم والمسئلة في الكنز وغيره (سئل) في امرأه بالغة عاقله رشيدة خطبها رجل

مطلب التعليل دون الترجيح

مطلب زوجه فضولي وأجاز
بالفعل لا بالقول

مطلب قال كل امرأه
أتزوجها فتزوجها فطلقت
ثم تزوجها لا تطلق بعدها

مطلب لا تسلم للزوج حتى
تطبق الوطء ولا يباح طلب
جهازها

مطلب يجوز تزوج الاخت
بعد موت أختها بيوم

مطلب يصح النكاح بقوله
هي لك عطية

مطلب زوج عبده امرأه
حرة ثم باعه منها بطل
النكاح

مطلب قالت زوجتك
نفسى على سنة رسول الله

فقات له بحضرة الشهود زوجه جئت نفسي على سنة رسول الله فقال لها قبلت على سنة رسول الله فلو يا بذلك قبول نكاحها ولم يذكر مهر افهل ين عقد النكاح بما ذكر وله مهر المثل (الجواب) نعم (سئل) في رجل قال لن يد بحضرة الشهود بدعج ريان مقدمات النكاح أعطيتك ابنتي الصغيرة لابنتك فقال زيد قبلت ذلك منك لا بنى فهل ين عقد النكاح بذلك والبنات مهر المثل (الجواب) نعم

(باب الولي)

(سئل) في رجل زوج ابنته القاصرة من زيد بالطريق الشرعي ثم بلغت البنت وتريدى وأبوها فسخ النكاح بمقتضى أن والد الرجل شريف من أمه والزوجه ليس كذلك فهل ليس لهما ذلك (الجواب) نعم ليس لهما ذلك ولا عبرة بزعمهما المذكور لأن الشريف من الأم ليس بشريف كما أفق بذلك الخير الرملي وألف فيه رسالة سماها الفوز والغنى في مسئلة الشريف من الأم محصلها انه ليس بشريف وأن ما ذكره بعض العلماء من أن له شرفاً أراد به شرفاً ما كما صرح به بعضهم بالنسبة الى من ليس له أم كذلك أى علواً ورفعة وهذا مما لا غبار عليه ولا ينكره أحد وكذلك له نسبة ما اه الى آخر ما حتره (سئل) في معقولة لها أخ بالغ عاقل أهل للولاية من كل وجه يريد تزويجها من كفف بمهر المثل فهل له ذلك (الجواب) نعم والمعتوهة اذا تزوجها الاخ وألم ثم عقلت كان لها الخيار كـ للصغيرة اذا بلغت وان زوجها الأب أو الجد لا خيار لها وان زوجها ابناً لا رواية فيه عن أبى حنيفة وقالوا ينبغي أن لا يكون لها الخيار كـ للزوجها الأب وعن محمد أن لها الخيار اه عمادية عن الحاشية (سئل) عن الوصى هل يملك تزويج أمة اليتيم المشمول بوصايته (الجواب) نعم كما في فتاوى ابن نجيم (سئل) في رجل عقد نكاحه على بكر بالغة بمهر معلوم دفع بعضه وباعها بالباقي طبقة معلومة بيع وفاء على انه ان رد لها الثمن ردت له المبيع ثم مات عنها وعن ورثة غيرهما طلبوا استرداد المبيع ودفع بقية المهر فهل لهم ذلك (الجواب) بيع الوفاء منزل منزلة الرهن فالورثة استرداد المبيع بقدر حصصهم ودفع بقية المهر للزوجة (سئل) في بكر بالغة عقد عمها العصبية نكاحها بالوكالة عنها على ابنه القاصر بالولاية عليه على مهر معلوم ضمنه العم في ماله ولم يضمن النفقة ولا مال للقاصر فهل ليس لها مطالبة عمها بالنفقة (الجواب) نعم قال في شرح التنوير فتجب للزوجة على زوجها ولو صغيراً في ماله لا على أبيه الا اذا كان ضمنها اه (سئل) في صغيرة لها عم عصبي غائب مدة سفر زوجها أمها لابن اختها القاصر وقبل والد الزوج بالولاية عليه فهل صح النكاح (الجواب) الولي في النكاح العصبية في نفسه بلا توسط أى على ترتيب الارث والحب فان لم يكن عصبية قالوا لا ولا لولى الا بعد التزويج بغيبه الاقرب مسافة القصر كفى التنوير والـ كـز وغيرهما واختار في الملتقى مالم ينتظر الكف الخطاب جوابه ولو زوج الا بعد حال قيام الاقرب توقف على اجازته كما في شرح التنوير وغيره واذا كان الاقرب لا يدري أين هو ثم علم انه كان في المصر يجوز لانه اذا لم يدري أين هو لا ينتظر الكف فيكون كالغيبه المنقطعة برازية (سئل) في صغيرة يتيمة لها ابن عم عصبي ليس لها ولى اقرب منه يريد تزويجها من ابنه القاصر الكف بمهر المثل فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في الدرر يتولى طرفى النكاح يعنى الايجاب والقبول واحداً ليس

مطلب قال له أعطيتك ابنتي لابنتك

(باب الولي)

مطلب الشريف من الام ليس بشريف

مطلب للاخ تزويج اخته المعتوهة واذا عقلت لها الخيار

مطلب ولو زوجها ابناً ينبغي أن لا خيار لها

مطلب للوصى تزويج أمة اليتيم

مطلب باعها ببعض المهر طبقة بيع وفاء

مطلب لا يطالب أبو القاصر بالنفقة للزوجة الا اذا ضمنها

مطلب للولى الا بعد التزويج بغيبه الاقرب

مطلب اذا كان الاقرب لا يدري أين هو ثم علم انه في المصر يجوز

مطلب اذا كان الاقرب لا يدري أين هو ثم علم انه في المصر يجوز

مطلب له تزويج بنت عمه القاصرة من ابنه القاصر

بفضولي من جانب ولا يشترط أن يتكلم بهما بل الواحد إذا كان وكلا عنهما فقال زوجها أياه
 كان كافيا وله أقسام إما أصيل وولي كإبن العم تزوج بنت عمه الصغيرة أو أصيل ووكيل كما إذا
 وكلت رجلا أن يزوجه نفسه أو وليا من الجانبين أو وكيلان منهما أو وكيلان من جانب
 وفضولي من جانب آخر أو فضولي من الجانبين اهـ (سئل) في يتيمة قاصرة ليس لها سوى أم
 وابن عم عصبة وابن عم آخر عصبة والكل في الدرجة والقوة سواء ولابن العم الآخر المذكور
 ابن صغير كف عر يد عقد ككاحه على اليتيمة المذكورة بمهر المثل متبرعا لها به من ماله فهل
 له ذلك (الجواب) نعم كافي الجهر والدرر ثم إذا اجتمع في الصغير والصغيرة وليان في الدرجة
 على السواء فزوج أحدهما جاز أجاز الآخر أو فسخ بختلاف الجارية بين اثنين فزوجهما أحدهما
 لا يجوز إلا بإجازة الآخر فان زوج كل واحد من الوليين رجلا على حدة فالأول يجوز والأخر
 لا يجوز وان وقع معا لا يجوز كلاهما ولا واحد منهما وان كان أحدهما قبل الآخر ولا
 يدري السابق من اللاحق فكذلك لا يجوز لأنه جاز بالتحري والتحري بالفروج حرام هذا
 إذا كانا في الدرجة سواء وأما إذا كان أحدهما أقرب من الآخر فلا ولاية للابعد مع الأقرب
 إلا إذا غاب غيبة منقطعة فسكاح الابد يجوز إذا وقع قبل عقد الأقرب كذا ذكره الاستيعابي
 بجر * (سئل) في يتيمة قاصرة ليس لها ولي سوى ابن عم عصبة بالغ يريد أن يزوجهما من نفسه
 بمهر المثل فهل له ذلك * (الجواب) نعم وتقدم نقلها قريبا عن الدرر * (سئل) في يتيمة
 ليس لها من الأولياء سوى أم أب وأم تريد أن تزويجهما من رجل كف بمهر المثل فهل لهما
 ذلك * (الجواب) نعم والمسئلة في رسالة الشيخ حسن الشرنبلالي (أقول) والذي حظ
 عليه كلام الشرنبلالي في تلك الرسالة تقديم أم الأب على أم الام وفي حاشية البحر للغير
 الرملي أن الجدة لأب أولى من الجدة لأم قول واحد فتحصل بعد الأم أم الأب ثم أم الام ثم
 الجد الفاسد اهـ * (سئل) في يتيمة ليس لها ولي سوى أم فزوج اليتيمة وكيل شرعي عن
 أمها تزويجا شرعيا فهل صح العقد * (الجواب) نعم * (سئل) في يتيمة ليس لها سوى أم
 وابن عم عصبة خطبها زيد الكف لها بمهر المثل فامتنع العصبة المذكورة من تزويجها منه
 بعد ما طلب منه ذلك فهل للام تزويجها بالكف المذكور * (الجواب) ثبت للأبعد
 التزويج بعض الأقرب وعضله امتناعه عن التزويج فيسوغ للام ذلك * (سئل) فيما إذا
 عضل الأب عن تزويج صغيرته من كف بمهر المثل هل للقاضي أن يزوجهما * (الجواب) نعم
 إذا عضل الأب فلقاضي تزويجها حيث لا ولي لها غيره لكن ينبغي أن يأمر الأب بتزويجها فان
 امتنع ناب منابه فيه وللشيخ حسن الشرنبلالي رحمه الله تعالى رسالة في هذه المسئلة سماها كشف
 المعضل فمن عضل ملخصها أنه ورد سؤال فيما إذا عضل أبو الصغيرة هل يزوجهما جدها أو عمها أو
 القاضي ولو نابا فأجبت بأن القاضي أو نائبه هو الذي يزوجهما دون من سواه لكن ينبغي أن
 يأمر الأب قبل تزويجها بغيته فان فعل والآناب منابه فيه قال ابن الشحنة في شرح الوهبانية عن
 الغاية عن روضة الناطقي إذا كان للصغيرة أب امتنع من تزويجها لا تنقل الولاية إلى الجد اهـ
 ونقله أيضا ابن الشحنة عن أنفع الوسائل عن المنتقى ونصه إذا كان للصغيرة أب امتنع من
 تزويجها لا تنقل الولاية إلى الجد بل يزوجهما القاضي اهـ ومثله في الفيض وقال الزيلعي عند
 قول الكزول لا بعد التزويج بغيبه الأقرب مسافة القصر وقال الشافعي يزوجهما الحاكم
 اعتبارا بعضله اهـ ما قاله الزيلعي وهو يفيد الاتفاق عندنا على أن الحاكم يزوجهما من عضلهما

قوله أو وليا الخ كذا
 بالنصب فيه وفيما بعده من
 المعاطيف ولعل صوابه
 الرفع عطفا على قوله أصيل
 وولي تأمل اهـ

مطلب إذا استوى
 العصبات فزوج أحدهم
 اليتيمة من ابنه الصغير جاز
 مطلب إذا زوج واحد
 من الوليين رجلا على حدة
 الخ
 مطلب لابن العم أن يتزوج
 بنت عمه القاصرة
 مطلب لها أم أب وام أم
 تريد أن تزويجها
 مطلب الجدة لأب أولى
 من الجدة لأم قول واحد
 مطلب وكلت الأم
 في تزويج بنتها اليتيمة صح
 مطلب للأبعد التزويج
 بعض الأقرب
 مطلب إذا عضل الأب
 يزوجهما القاضي
 مطلب ملخص رسالة
 الشرنبلالي في مسئلة المعضل

ولها الاقرب لكونه من رد المختلف للمتنفق عليه بالاصالة ولا تكون الولاية لغير القاضى عن دونه
من الاولياء لكونه في مقام الاستشهاد به وفي فتاوى العلامة أحمد بن يونس الشلبى (سئل)
فيما اذا عضل الولي الاقرب في تزويج الصغيرة هل تنتقل الولاية الى الولي الابعد أو القاضى
(الجواب) لا تنتقل للابعد بل يزوجه القاضى اه فان قلت يخالفه ما في الخلاصة والبرازية
من أنهم أجمعوا على أن الولي الاقرب اذا عضل تنتقل الولاية الى الابعد قلت لا مخالفة لان الابعد
في كلام الخلاصة والبرازية هو القاضى لانه آخر الاولياء فأفعل التفضيل على بابه ولذا قال
في الفيز بعد ما قدمناه عنه لو عضل الولي الاقرب الصغير والصغيرة عن تزويجهما يزوجهما
القاضى لكن تزويجه هنا نيابة عن العاضل باذن الشرع لا بغيره لان العاضل ظالم بالمنع والقاضى
كف يد الظلمة وفي الخلاصة وأجمعوا أن الولي الاقرب اذا عضل تنتقل الولاية الى الابعد فلذا قلنا
انه ثابت باذن الشرع اه كلام الفيز فهو نص في أن المراد بالابعد في كلام الخلاصة القاضى
لانيانه في مقام الاستشهاد على اثبات الولاية للقاضى فان قلت قال صاحب البحر وبه أى
بما في الخلاصة اندفع ما ذكره السروجي من انها ثبت للقاضى قلت لو نظر صاحب البحر الى
ما قدمناه من كلام الزيلعي وغيره لما وسعه أن يقول هذا بل صار كالمتناقض لانه قال بعد ما تقدم
بنحو سطر قالوا واذا خطبها كف وعضلها الولي ثبت للقاضى نيابة عن العاضل فله التزويج
وان لم يكن في منشوره اه فهذا رجوع الى ما لا يخالفه على التحقيق عندنا كما قدمناه والله الجد
والمنة اه ما في الرسالة مختصرا ويمكن أن يجاب بان كلمة قالوا انما يؤتى بها للتبري فكأنه تبرأ
من هذا القول وأيد ما قدمه فهو غير متناقض وحل ما ذكره في الخلاصة والبرازية على الولي
الابعد وهو القاضى غير ظاهر (أقول) هو وان كان غير ظاهر لكنه متعين لدفع التناقض بين
عباراتهم قال الشاعر

اذا لم تكن الا لاسنة مر بها ■ فاحيلة المضطر الاركو بها

على أن القاضى هو الابعد حقيقة كما مر نعم غالب عباراتهم اطلاق الابعد على غير
القاضى (وأقول) أيضا يمكن حمل كلام الخلاصة على هذا حيث لا قاضى هناك تأمل
ويظهر لي أن الولي عند عضل الاب أن يزوجهما الجد مثلاً بامر القاضى ليكون موافقا
لظاهر ما في الخلاصة وغيرها واعلم أن ما في الخاتمة من انه مادام للصغير قريب القاضى
ليس بولي في قول أبي حنيفة وعند صاحبيه مادام عصبة اه قال المؤلف انما ذكره
قاضيخان في تعداد الاولياء لافي مسألة العضل ففي نقل المنح عبارة الخاتمة في هذا المحل
تسامح هذا ونقل ابن وهبان عن المجرد أن تزويج القاضى الصغيرة عند العضل ينفي ثبوت
الخيار لها وفي المتنق عن محمد أن لها الخيار والاول بناء على أن تزويجه عند العضل بطريق
النيابة والثاني على انه بطريق الولاية أقول والظاهر أن ما مر عن البحر من قوله فله التزويج
وان لم يكن في منشوره مبني على انه بطريق النيابة والافقد نصوا على انه لا ولاية للقاضى
في التزويج ما لم ينص له عليه في منشوره (سئل) في الصغير اذا زوج نفسه بغير اذن الولي
فما الحكم فيه (الجواب) قال في أحكام الصغار ذكر في الاصل أن الصغير والصغيرة اذا زوجا
أنفسهم ما بغير اذن الولي توقف ذلك على اجازة الولي فان أجازا زواجهما الخيار اذا بلغا اذا كان
المجير غير الاب والجد

مطلب ثبت الولاية
للقاضى نيابة عن العاضل
وان لم يكن في منشوره
مطلب زوج الصغير نفسه
توقص على اذن الولي

(باب الكف)

(باب الكف)

(سئل) في امرأة عريضة ابوها وأجدادها من اهل العلم والدين والصلاح ولزوجها المتوفى عنها
 معتق يريد التزوج بها بالرضا أبيها وهو غير كف من كل وجه كيف الحكم في ذلك
 (الجواب) المعتق لا يكون كفاللحر الأصلية كما في الخائسة فاذا نكحته بالرضا ولم يفرق
 القاضي بينهما بطلب الولي كما في الكثر وغيره وهذا ظاهر الرواية عن ائمتنا الثلاثة رضي الله
 تعالى عنهم فتبقى أحكام النكاح من الردة والطلاق لكن المروى عن الحسن عن أبي حنيفة
 بطلان النكاح من غير الكف وبه أخذ كثير من مشايخنا قال شمس الأئمة السرخسي
 وهذا أقرب الى الاحتياط فليس كل ولي يحسن المرافعة الى القاضي ولا كل قاض يعدل
 والاحوط سد باب التزوج من غير كف قال الامام نحر الدين والفتوى على قول الحسن
 في زماننا قال في البحر المفتي به رواية الحسن عن الامام من عدم انعقاده أصلاً اذا كان لها ولي
 ولم يرض به قبل فلا يفيد الرضا بعده وأما تمكنها من الوطء فعلى المفتي به هو حرام كما يحرم عليه
 الوطء لعدم انعقاده وأما على ظاهر الرواية ففي الوطء الحسية أن لها أن تمنع نفسها ولا تمكنه من
 الوطء حتى يرضى الولي اه وفي البحر أيضاً قال صدر الاسلام لزوجت المطلقة نفسها من غير
 كف ودخل بها الزوج ثم طلقها لا تحل للزوج الأول على ما هو المختار وفي الحقائق هذا مما يجب
 حفظه لكثرة وقوعه وفي فتح القدير لأن الغالب في المحلل كونه غير كف وأما لو باشر الولي عقد
 المحلل فانها تحل اه وكذا لو لم يباشره لكنه رضى به نهر أقول أي رضى به قبل العقد اذا لا يفيد
 الرضا بعده كما مر (سئل) في هاشمي زوج صغيرة غير هاشمي عالم بذلك راضياً به فهل يصح
 النكاح (الجواب) نعم والحالة هذه (سئل) في صغيرة لها أب من جهة القرآن ومن أهل
 العلم والدين والصلاح وكل رجل في تزويجها من كف فزوجها من جاهل فاسق فهل يكون النكاح
 غير جائز* (الجواب) نعم

* (باب المهر) *

(سئل) في رجل تزوج امرأة بغير مهر على أن منه كذا سمعة بعد ما اتفقا على مهر في السر وما عداه
 سمعة فهل يجب ما اتفقا عليه على أنه هو المهر ولا يجب ما جعل للسمعة (الجواب) ان أشهد
 على السمعة لم تجب الزيادة بالاجماع ويجب ما اتفقا عليه في السر ولا يجب ما جعل للسمعة كما في
 البرازية وشرح الملتقى والخيرية (سئل) في امرأة تريد الدعوى على زوجها بعد الدخول بها
 وتسليمها نفسها بانها لم تقبض منه مهرها المشروط تعجيله فهل لا تسمع دعواها بذلك (الجواب)
 حيث سلمت نفسها لا تسمع دعواها فيما شرط تعجيله على المفتي به لانها لا تسلم نفسها عاده الا بعد
 دفع المهر المثل كما صرح بذلك كثير من علماءنا الاعلام* ادعت بعد الدخول بجميع مهرها المقدم
 لا تسمع دعواها بخلاف الدعوى ببعضه فصولين كذا وجد بخط عبد الرحمن افندي العمادي
 أقول فالمراد هنا الدعوى بكله وسيأتي سؤال في دعوى بعضه (سئل) في رجل طلق زوجته
 المدخول بها ثلاثاً ولها عليه كسوة مفروضة غير مستدانة بأمر القاضي فهل تسقط بالطلاق
 (الجواب) نعم والمسألة في التسوير وغيره من النفقة (سئل) في رجل تزوج امرأة على أن
 يعلمها القرآن العظيم فهل يصح النكاح ولها مهر المثل (الجواب) نعم كذلك وان قلنا بجواز
 الاستئجار على تعليم القرآن العظيم عند المتأخرين وهو المفتي به لانه خدمة لها وقد صرحوا
 بوجوب مهر المثل في خدمة زوج خرسنة للامهار فلا يصح تسمية التعليم أقول لكن في البحر

مطلب المعتق ليس ككفال
 الحر الأصلية
 مطلب زوجت نفسها من
 غير كف بالرضا وليها
 فالمفتي به بطلان النكاح
 مطلب زوج الهاشمي بنته
 لغيرهاشمي عالم بذلك صح
 مطلب وكل رجل في تزويج
 بنته من كف فزوجها من
 غير كف لا يصح

* (باب المهر) *

مطلب العبرة بمهر السر
 دون ما سمى سمعة
 مطلب لا تسمع دعواها
 على زوجها بعد الدخول
 بعدم دفع جميع المهر
 المهر
 مطلب لا تسمع دعواها
 بجميع المهر بل ببعضه
 مطلب تسقط الكسوة
 المفروضة بالطلاق
 مطلب تزوجها على أن
 يعلمها القرآن صح ولها مهر
 المثل

ينبغي على المفتي به أن يصح لأن ما جاز أخذ الجرح بمقابله من المنافع جاز تسميته صداقا كما قد مناه
عن البدائع ولم أر من تعرض له اه واعترضه في الشربلالية بما مر من أنه خدمة لها وأجبت
عنه فيما علقته على الجرح بأنه ليس كل استئجار استخداما بدليل أنهم جوزوا استئجار الابن أباه
لرعى الغنم والزراعة ولم يجعلوه خدمة فتعليم القرآن بالأولى تأمل (سئل) في ذى أسلم في بلدة
حص وله أولاد صغار من زوجته الذمية ويريد نقلها مع الأولاد لدمشق الشام بعد إيفاء بمجملها
وموئيلها وهو مأمون عليها والطريق آمن فهل له ذلك ويتبعه أولاده في الاسلام (الجواب) نعم
أقول ما ذكره المؤلف من أن له السفر إذا أوفاهها المجل هو ظاهر الرواية وفي جامع الفصولين أن
الفتوى عليه لكن في الجرح أنه أفق الفقيه أبو القاسم الصفار والفقيه أبو الليث بأنه لا سفر بها
مطلقا بلارضاهما الفساد الزمان وفي المختار أن عليه الفتوى وفي المحيط أنه المختار وفي الوالوجية
أن قول ظاهر الرواية كان في زمانهم أما في زماننا فلا قال صاحب الجمع في شرحه وبه يفتى ثم قال
في البحر فقد اختلف الاقواء الاحسن بقول الفقيهين من غير تفصيل واختاره كثير من
مشايخنا وعليه عمل القضاة في زماننا كما في أنفع الوسائل اه (سئل) في رجل طلق زوجته قبل
وطئها والخلوة بها وقد دفع لها المهر فهل يلزمه نصفه ويعود النصف للمكة بالقضاء أو الرضا
(الجواب) نعم والمسألة في شرح التنوير للعلائي (سئل) في قروي تزوج امرأة بدمشق
وأوفاهها المجل ويريد نقلها إلى قريته التي بينها وبين دمشق دون ربيع يوم فهل له ذلك (الجواب)
نعم قال في الدرر وينقلها دون مدته اتفاقا في قري المصرا القرية لا تحقق الغربة اه وفي
التنوير وشرحه للعلائي وينقلها فيما دون مدته أي السفر من المصرا إلى القرية وبالعكس ومن
قرية لقرية لأنه ليس بغربة وقيدته في التارخانية بقريته يمكنه الرجوع قبل الليل إلى وطنه
وأطلقه في الكافي قائلًا وعليه الفتوى اه (سئل) في رجل تزوج امرأة في دار أبيها وأوفاهها
المجل والآن يريد نقلها إلى مسكن شرعي خال عن أهلها ما بين جيران صالحين تأمن فيها على
نفسها وما لها فهل له ذلك ولا يلزمه مؤنسة (الجواب) حيث هيأ لها مسكنًا شرعيًا خاليًا عن
أهلها ما بين جيران صالحين بحيث لا تستوحش لا يلزمه إتيانها بمؤنسة والمسألة في التنوير وغيره
أقول قال في النهر ولم نجد في كلامهم ذكر المؤنسة إلا أنه في فتاوى قارئ الهداية قال إنها لا تجب
ويستكنها بين قوم صالحين بحيث لا تستوحش وهو ظاهر في وجوبها فيما إذا كان البيت خاليًا عن
الجيران ولا سيما إذا كانت تخشى على عقلها من سعة اه ونظر فيه في الشربلالية بأن البيت
الذي لا جيران له غير مسكن شرعي وقال السيد محمد أبو السعود في حاشيته على شرح مسكن
أقول ما ذكره قارئ الهداية من عدم اللزوم يحمل على ما إذا كان المسكن صغيرا كالساكن التي
في الربوع يشير إلى ذلك قوله بحيث لا تستوحش لا يلزم من كون المسكن بين جيران عدم لزوم
المؤنسة إذا استوحشت بأن كان المسكن متسعًا كالدار وإن كان لها جيران فسد الاتيان
بالمؤنسة في هذه الحالة لاشك أنه من المضارة لاسيما إذا خشيت على عقلها فحصل أنه مختلف
باختلاف المساكن ولو مع وجود الجيران فإن كان المسكن بحال واستعانت بجيرانها أغاثوها
سرعيال بينهم من القرب لا تلزمه المؤنسة والالزمت اه وأقول وهو كلام حسن وينبغي أن
يكون مختلفًا أيضًا باختلاف الأشخاص فإن بعض الناس حتى من الرجال لا يمكنه أن يبيت
وحده في بيت خال ولو صغيرا بين جيران فإن كان زوجها يبيت في بيت ضرتها مثلاً وكانت تخشى
على عقلها من البيت وحدها ينبغي أن يؤمر بالمؤنسة في ليلة ضررتها ولا سيما إذا كانت الزوجة

مطلب يريد السفر بها بعد

أيفاء المجل له ذلك

مطلب المفتي به أن لا يسافر

الآن بها لارضاهما مطلقا

مطلب يجب نصف المهر

إذا أطلقها قبل الخلوة

مطلب يريد نقلها إلى قريته

القرية له ذلك

مطلب له نقلها من دار أبيها

إلى مسكن شرعي خال عن

أهلها ما ولا يلزمه مؤنسة

مطلب مهم في الكلام

على المؤنسة فاعتنه

صغيرة نفيا للمضارة المنهى عنها بنص القرآن العزيز فاعتنم هذا التحريم المختص مما علقته على
 البحر في باب النفقات (سئل) في رجل بعث الى امرأته أمتعة غير ما يجب لها عليه ولم يدكر جهة
 عند الدفع ثم اختلفا فقالت هو هدية وقال هو من المهر فهل القول له بمينه (الجواب) نعم كما في
 التنوير والجز وغيرهما (سئل) في رجل مات عن زوجته وورثه غيرها اختلفوا معها في قدر
 مؤخر صداق مثلها ولا يمينه لها فهل القول لها في ذلك (الجواب) نعم كما في البحر والنهر والقصولين
 والبرازية وغيرها (سئل) فيما اذا مات الزوج وفي ذمته مؤخر صداق الزوجة ثم ماتت الزوجة
 ويريد ورثتها أن ياخذوا مؤخر صداقها من تركه الزوج فهل لهم ذلك والقول قولهم في قدر
 مهر مثلها (الجواب) نعم (سئل) في رجل خطب بكرة بالغة ثم بعث اليها أشياء هدية واستهلك
 ولم يزوجه أبوها ويريد الرجوع بما بعثه فهل ليس له ذلك (الجواب) ما بعث للمهر يستردعينه
 قائما أو قيمته هالكا وكذا ما بعث هدية وهو قائم دون المهر والمستهلك والمسألة في التنوير من
 المهر والحاوي الزاهدي أقول وفي الفتاوى الخيرية سئل في رجل خطب من آخر أخته ودفع
 لها شيئا يسمى ملاكا ودرهما أيضا من عادة أهل الزوجة اتخاذه طعاما بها ولم يتم أمر النكاح هل
 للخطاب أن يرجع فيه أم لا أجاب نعم له أن يرجع بذلك بشرط عدم الاذن منه فان أذن لهم باتخاذ
 وطعامه للناس صار كأنه أطعم الناس بنفسه طعاما وفيه لا يرجع اه وفيها أيضا من كتاب
 النفقة سئل في رجل خطب امرأة وصار يتفق عليها للتزوج به وتحقق انه انما يتفق عليها
 لمتزوجها ثم امتنع عن التزوج به وتزوجت بغيره هل يرجع بما اتفق أم لا أجاب نعم يرجع قال في
 الخانية بعد أن ذكر القولين في المسألة قال المصنف رحمه الله تعالى وينبغي أن يرجع لانه اذا علم انه
 لو لم يتزوجها لا يتفق عليها كان ذلك بمنزلة الشرط وان لم يكن مشروطا لفظا قال في التمه (سئل)
 والذي عمن بعث الى أبي الخطيبة سكر أو لوز أو جوز أو تمر أو ثمر ترك الأب المعاقدة هل لهذا الخطيب
 أن يرجع باسترداد ما دفع فقال ان فرق ذلك على الناس باذن الدافع فليس له حق الرجوع وان لم
 يأذن له في ذلك فله ذلك اه وهو مرجح لما علقه في الخانية وهو ظاهر الوجه فلا ينبغي أن يعدل عنه
 والله أعلم اه ما في الخيرية قليلا أمل (سئل) في الأب اذا زوج ابنه امرأة بالولاية وصغيرا
 أو بالوكالة لو كبير أو لم يضمن المهر فهل لا يطالب الأب به من ماله (الجواب) نعم قال في السكتز وصرح
 ضمان الولي المهر قال في البحر أطلقه فشملى ولي المرأة وولي الزوج والصغيرين والكبيرين اه
 وفي فتاوى شيخ الاسلام يحيى افندي جمع شيخ الاسلام عطاء الله افندي تحت سؤال ولوز زوج
 الأب طفله الصغیر امرأه بمهر معلوم لا يلزم المهر أباه الا اذا ضمنه وقال مالك والشافعي في القديم
 المهر على الأب لانه ضمن دلالة باقدا مة على النكاح مع علمه انه لا مال له ولا نكاح بدون المهر
 وقتلنا الصداق على من أخذ الساق بالاثرة قاله على رضي الله عنه والنكاح لم يدل على ايفاء المهر
 في الحال فلم يكن من ضرورته ضمان المهر ولان تسليم المعقود عليه الى الزوج يوجب تسليم
 البديل عليه أيضا والعاقبة سفير كذا في معراج الدراية عن الميسر ولا يخدش بالك ما في شرح
 الطحاوي من أن الأب اذا زوج الصغیر امرأه فلا امرأة أن تطلب المهر من أبي الزوج فيؤدي
 الأب من مال ابنه الصغير وان لم يضمن الأب صريحا اه لانه محمول على الطلب بالاداء من مال
 الصغير لكونه في يده كما ينبغي عنه كلامه لا أنه محمول على أن أقدا مة على النكاح ضمان دلالة
 كاذب اليه الشافعي ومالك اه أقول والمسألة في الدراية المختار من المهر (سئل) فيما اذا أراد زيد
 أن يعاشر زوجته معاشرة الا ترواج وهي تمنعه حتى يدفع اليها معجل مهرها فهل له ذلك

مطلب بعث اليها شيئا
 وقالت هو هدية وقال هو
 من المهر فالقول له بمينه
 مطلب القول لها في قدر
 مؤخر صداق مثلها
 مطلب القول قول ورثة
 الزوجة في قدر مهر مثلها
 مطلب خطبها وبعث اليها
 أشياء هدية استهلك
 ليس له الرجوع
 مطلب ما بعث للمهر يسترد
 مطلب اذا زوج ابنه
 بالولاية أو بالوكالة لا يطالب
 بالمهر من ماله بلا ضمانه
 مطلب لها منعه من الوطء
 ودواعيه لا أخذ المعجل

(الجواب) نعم لها منعه من الوطء ودواعيه لا خذ المجل ان لم يؤجل كل المهر والمستله في التنوير
(سئل) في امرأة زوجت بلا مهر ثم طلقها وزوجها قبل الدخول والوطء والخلوة طلبة واحدة
فهل تجب لها متعة وما هي (الجواب) حيث لم يذ كر مهرها وطلقها قبل الدخول والخلوة تجب
متعة وهي معتبرة بجأهما كالنفقة به بقى لا تنقص عن خمسة دراهم لوفيقها ولا تزداد على نصف
مهر المثل لو غنينا وهي درع وخار ومحفقة (سئل) فيما اذا اجتمع الزوجان في بيت بابه مفتوح
والحال انه يدخل عليهما بلا اذن فهل تكون الخلوة غير صحيحة (الجواب) نعم فاذا طلقها
والحال هذه يلزمه نصف مهرها قال في الذخيرة اذا اجتمع في بيت بابه مفتوح والبيت في دار
لا يدخل عليهما أحد الا باذن فالخلوة صحيحة والا فلا (سئل) في رجل طلق زوجته الحامل طلبة
واحدة رجعية ولها بدمته مؤخر صداقها تريد اخذه منه بعد انقضاء عسرتها فهل لها ذلك
(الجواب) نعم ويتجمل المؤجل بالرجعي ولا يتأجل برجعته خلاصة وفي الصبرية لا يكون
حالا حتى تنقضي العدة شرح التنوير ومثله في البحر وقال في الحاوي الزاهدي ولو طلقها رجعي
لا يصير المهر حالا حتى تنقضي العدة وبه أخذ عامة المشايخ اه (سئل) فيما اذا وكل زيد عمرا
في أن يزوجه فلانة بأربعة آلاف درهم فزوجها الوكيل اياه بستة آلاف درهم فهل يكون
للزوج الخيار ان أجاز بازوان رد بطل (الجواب) نعم لان الوكيل صار فضوليا في عقده ذلك
والمسئلة في البحر وأفتى بها المرحوم علي افندي مفتي الممالك العثمانية اذا وكل رجلا بأن يزوجه
فلانة بألف درهم فزوجها أياه بألفين ان أجاز النكاح جاز وان رد بطل النكاح وان لم يعلم
الزوج بذلك حتى دخل بها فاختار باق ان أجاز كان عليه المسمى لا غير وان رد بطل النكاح
فيجب مهر المثل ان كان أقل من المسمى والايجب المسمى خفية ويجوز من مسائل الوكيل
من كتاب النكاح (أقول) والمراد بالمسمى المسمى في العقد (سئل) في امرأة تريد الدعوى على
ورثة زوجها بعض المهر المشروط تعجيله لها بعد دخوله بها وتسليمها نفسها فهل تسمع دعواها
بذلك (الجواب) اذا ادعت بعد الدخول بجميع مهرها المقدم لا تسمع دعواها بخلاف الدعوى
بعضه كما صرح به في جامع الفصولين (سئل) في رجل مات ولم يخلف تركه وتريد زوجته أن
تأخذ مؤخرها من مال أبيه بلا كفالة منهم ما ذلك فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم (سئل)
في رجل دفع لزوجه المريضة مؤخر صداقها الذي بينه شرعية ثم ماتت من ذلك المرض ويريد
أبوها مطالبة الزوج بما يخصه من ذلك فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم اذا ثبت ما ذكر بالوجه
الشرعي ليس للأب مطالبة (سئل) في ذى خطبة ذمية وبعث اليها دراهم وأمتعة لأجل المهر
ولم يتزوجها فهل ما بعث للمهر تسترد عينية قائما أو قيمته هالكا (الجواب) نعم خطبة بنت رجل
وبعث اليها أشياء ولم يتزوجها أبوها فابعت للمهر يسترد عينية قائما وان تغير بالاستعمال لانه
مسلط عليه من قبل المالك فلا يلزمه في مقابلة ما نقص باستعماله شيء أو قيمته هالكا لانه
معاوضة ولم يتم فجاز الاسترداد وكذا يسترد ما بعته هدية وهو قائم دون الهالك والمستهلك لان
فيه معنى الهبة صرح به قاضيان في فتاواه من غير المهر (سئل) في رجل عقد نكاحه بالوجه
الشرعي على بكر بالغته بمهر معلوم دفعه لها ودخل بها وحبلت منه ثم زعم انه وجد بها اقربا وان له
استرداد المهر منها وفسخ النكاح فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل خطب
امرأة بالغته ودفع لها مهر وكيه مبلغا معلوما ليحاسبها به من المهر فاخذها أبوها لنفسه وعقدت
نكاحها على الرجل بنفسها ودخل بها وطالبته بتطير ما اخذها أبوها ويريد الرجوع على أبيها بذلك

مطلب طلقها قبل الدخول
ولم يذ كر مهرها تجب متعة

مطلب في الخلوة الغير
الصحيحة

مطلب يتجمل المؤجل بعد
انقضاء العدة

مطلب وكله بأن يزوجه
فلانة بكذا فزوجها بأكثر
فله الخيار

مطلب ادعت بعد الدخول
بها بعض المقدم تسمع
دعواها وبكلا

مطلب ليس لها أخذ مؤخرها
من مال أبيه بلا كفالة
منهم ما ذلك

مطلب دفع لزوجه المريضة
مرض الموت مؤخر صداقها
ليس للأب مطالبة

مطلب ما بعث للمهر تسترد
عينية قائما وقيمه هالكا

مطلب زعم أن بها اقربا ويريد
استرداد المهر ليس له ذلك

مطلب قبض أبوها ببعض
المهر وهي بالغته فلزوج
الرجوع عليه

مطلب طلقت قبل الدخول
وتسليم المهر بنصف المسمى
بمجرد الطلاق بلا رضوا ولا
قضاء

مطلب المرأة اسوة الغرماء
في مهرها

مطلب ازال بكاره صبيحة
وجب مهر المثل ان كانت
لا يجامع مثلها

(قاعدة) كل موضع سقط
فيه الحد يجب فيه المهر الخ

مطلب الحد والضمان
لا يجتمعان الا في مسئلتين
مطلب فيما اذا زني بصغيرة
واقضاها

مطلب وجد هارتقاء ثم طلقها
يجب عليه متعة لا تزيد على
نصف مهر المثل

مطلب يملك الاب قبض مهر
البكر البالغة دون النيب
مطلب ليس لغير الاب والجد
من الاولياء قبض المهر الا
ان يكونوا اوصياء

فهل له ذلك * (الجواب) نعم * (سئل) في بكر بالغة طلقها زوجها قبل الدخول بها والخلوة
ولم يكن المهر مسلما فهل لاعدة عليها ويتنصف المسمى وعاد نصف المهر الى ملك الزوج بمجرد
الطلاق (الجواب) نعم والمسئلة في التنوير والبحر وغيرهما (سئل) في رجل مات عن زوجته
الغير المدخول بها وعن أب وعليه ديون لجاعة استدانها في صحته فهل تأكد جميع المهر بالموت
في تركته وتكون هي اسوة الغرماء (الجواب) نعم (سئل) في رجل وطئ صغيرة وأزال بكارها
كرها بلا عقد شرعي فهل يجب لها مهر المثل بعد ثبوت شرعا (الجواب) نعم اذا كانت الصغيرة
غير مشتهة أو لا يجامع مثلها لانه اذا سقط الحد تعين المهر لان الوطء في دار الاسلام لا يخلو عن
الحد والمهر قال في الملتقى وشرحه للعلائي من باب الوطء الذي يوجب الحد وما لا يوجب به وان زنى
مكلف بمجنونة أو صغيرة يجامع مثلها حدها ولا هي وفي عكسه لا حد عليها لان الاصل لم يحد
فكذا التبع الا في رواية عن أبي يوسف وبه قال زفر والشافعي اه فانظر الى قوله صغيرة يجامع
مثلها بخلاف الصغيرة التي لا يجامع مثلها كما هو المفهوم من قولهم في تعريف الزنا انه الوطء في
قبل مشتهة حالا أو ماضيا وفي المنع ولا حد بوطء أجنبية زفت اليه وقيل هي عرسك وعليه مهرها
قضى بذلك عمر رضي الله عنه وبالعدة لان الوطء في دار الاسلام لا يخلو عن الحد والمهر وقد سقط
الحد فتعين المهر وهو مهر المثل ولهذا قلنا في كل موضع سقط فيه الحد مما ذكر يجب فيه المهر لما
ذكرنا الا في ووطء جارية الابن وقد علق منه اه ففي مسئلتنا سقط الحد عن الواطئ بوطء الصغيرة
المزبورة فتعين المهر (أقول) والله در المؤلف على هذا الاستنباط الحسن وقد سبقه الى نظيره الامام
الاستروشنى في كتاب أحكام الصغار حيث قال في مسائل الحد ودولوزني بصبيحة يجامع مثلها ولم
يفضها يجب الحد وهل يجب مهر المثل ينبغي أن لا يجب لان الحد قد وجب وانه ينافي وجوب
الضمان وكانت واقعة الفتوى اه ثم قال ولو وطئ صغيرة لا تشتهى لا يكون هذا الوطء زنا ولهذا
لم يوجب أبو حنيفة ومحمد به حرمة المصاهرة ولكن أوجب اعقرا لان أرض تلك الجناية اذا لم يقضها
ثم قال وفي نكاح فوائد صاحب المحيط الحد والضمان لا يجتمعان الا في مسئلتين اذا زني بجارية
بكر لانسان يجب الحد ونقصان البكارة والثانية اذا شرب خمر الذي يجب الحد وقيمة الخمر اه
وقيد بقوله اذا لم يقضها المذكره قبله بقوله واذا زني بصغيرة لا يجامع مثلها واقضاها فان كان اقضاء
يستملك البول فلا حد عليه بخلاف ويجب عليه الاعتسالة بنفس الايلاج وعليه ثلث الدية
وعليه المهر وان كان اقضاء لا يستملك البول لا يجب الحد أيضا ويجب كل الدية وهل يجب المهر
قال أبو حنيفة وأبو يوسف لا يجب وقال محمد يجب اه فكان على المؤلف أن يقيد بكونه
لم يقضها (سئل) في بكر بالغة زوجت بلامهر فدخل بها زوجها فارتقاء ويريد الزوج أن
يطلقها فهل اذا طلقها تجب عليه متعة وهي درع وخمار وملحفة لا تزيد على نصف مهر المثل
لو الزوج غنيا ولا تنقص عن خمسة دراهم لوفقيرا وتعتبر بحالهما (الجواب) نعم والمسئلة
في التنوير والدرر وغيرهما (سئل) فيما اذا تزوج قاصرة بكر من أبيها ثم طلقها قبل الدخول
والخاوة وأقر أبوها في صحته بقبض نصف المهر وترغم الا انما كانت بالغة حين قبض أبيها
مهرها وأن أباه لا يملك ذلك فهل يملك الاب قبض صداق البكر البالغة (الجواب) نعم والاب
اذا أقر بقبض المهر فان كانت البنت بكر اصدف وان كانت ثيبا لا يصدق خلاصة من الفصل
الثامن ومثله في البرازية وقد حررها الخير الرمي في فتاواه ثم راجعنا فارجع اليه وقال ان له
قبض مهر بنته الصغيرة سواء كانت بكر أم ثيبا اه وليس لغير الاب والجد من الاولياء قبض المهر

* (مسائل الجهاز) *

* (مسائل الجهاز) *

ذكرها المؤلف مفرقة في الابواب وجمعتها هنا لتسهيل مراجعتها (سئل) في امرأة جهزت ابنتها البالغة بجهاز معلوم سلمته لها ثم ادعت أن بعضا منه عارية والعرف في بلدتهم ما مشترك كيف الحكم (الجواب) حيث كان العرف في بلدتهم ما مشترك كقولهم للام مع عيبتها قال في الدر المختار جهاز بنته ثم ادعى أن مادفعه لها عارية وقالت هو تملك وقال الزوج ذلك بعد موتها ليرث منه وقال الاب او ورثته بعد موته عارية فالعمدة أن القول للزوج ولها اذا كان العرف مستقرا أن الاب يدفع مثله جهازا عارية وأما اذا كان مشتركا كصرو الشأم فالقول للاب كولو كان أكثر مما يجيز به مثلها والام كالأب في تجهيزها وكذا ولي الصغيرة واستحسن في النهي تعالى خيانت أن الاب ان كان من اشراف الناس لم يقبل قوله انه عارية اه وذكر المسئلة في كتاب العارية أيضا وقد ذكر أن كل من كان القول قوله يلزمه اليقين الا في مسائل أوصلها في شرح الكفر الى نصف وستين مسئلة ليست هذه منها وأقبح قارئ الهداية بقوله القول قول الاب والام أنهم ما لم يملكها وانما هو عارية عندكم مع اليقين الآن تقوم دلالة أن الاب والام يملكان مثل هذا الجهاز للابينة * وسئل قارئ الهداية عما اذا تنازع مع الزوج بعد ما زفت اليه بالجهاز وماتت فأجاب اذا زفت الى الزوج وسلمت اليه مع الجهاز لا يسمع من الابوين انه ليس لها الابينة (سئل) فيما اذا تزوجا بنتهما البالغة وجهازها بجهاز سلمها منها في صحة ما ثم ما ناعنها وعن ورثة رعيها يريدون قسمة الجهاز بينهم مع البنت فهل ليس لهم ذلك (الجواب) نعم والمسئلة في المنع وغيره (سئل) في رجل اشترى في حال صحته لبنته الصغيرة أو ابنته ليجهزها بها ثم ماتت عن ورثة فهل يكون ذلك للبنت خاصة (الجواب) نعم قال في الوولو الحية اذا جهز الاب ابنته ثم ماتت وبقيت الورثة يطلبون القسمة منها فاذا كان الاب اشترى لها في صغرها أو بعدما كبرت وسلم اليها ذلك في صحته فلا سبيل لورثته عليه ويكون للابينة خاصة اه كذا في المنع في أواخر المهر (سئل) في امرأة جهزت بنتها البالغة بجهازها وسلمها وأعارتها امتعة أخرى ثم ماتت البنت عن أمها وورثتها فهل القول للام في ذلك (الجواب) حيث كانت الامتعة زائدة عن جهاز مثلها فالقول قول الام مع عيبتها (سئل) في رجل تزوج بنته الصغيرة وقبض مهرها وجهازها به والآن بلغت البنت وتطالب أباهها بمهرها فهل يكون كل من القبض والشراء صحيحا (الجواب) نعم وللأب مطالبة الزوج بمهر بنته حيث كانت صغيرة سواء كانت بكر أم ثيبا خيرة من المهر وله الشراء لكن اذا كان بغين فاحش ينفذ عليه ادب الاوصياء من فصل البيع (سئل) في امرأة جهزت بنتها البالغة بجهاز معلوم سلمته لها وتصرفت فيه البنت في حياة أمها ثم ماتت الام عن ورثة يدعون على البنت ببعض امتعة من الجهاز ويريدون استردادها منها يدعون وجه شرعي فهل ليس لهم ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل تزوج بنته ودفع لها امتعة معلومة على سبيل العارية لا للجهاز وأشهد عليها بذلك عند التسليم بينة شرعية وأقرت هي بذلك لدى البينة ثم ماتت ويرغم زوجها أن الامتعة جهاز فهل تقبل بينة الاب على الوجه المذكور ولا عبرة بزعم الزوج (الجواب) نعم (سئل) في رجل فقير جهز بنته البالغة بجهاز معلوم سلمها ثم ماتت والاب يدعى أن الجهاز المذكور عارية والزوج يدعى التملك والعرف في بلدتهم ما مشترك فهل القول قول الاب يمينه

مطلب ادعت الام أن بعض
الجهاز عارية

مطلب ماقت فادعى أبوها
أن الجهاز ليس لها بعد
ماسلت الى الزوج به

مطلب جهز ابنتها وسلمها
منها ثم ماتت لا يقسم مع التركة
مطلب اشترى الجهاز لبنته
الصغيرة ملكته وللكبيرة
اذا سلمها

مطلب جهزت بنتها وأعارتها
امتعة أخرى ثم ماتت
البنت فالقول للام ان كانت
الامتعة زائدة الخ

مطلب له قبض مهر بنته
الصغيرة وتجهزها به
مطلب ليس لورثة الام
استرداد بعض الجهاز

مطلب تقبل بينة الاب أن
مادفعه لبنته عارية لا لجهاز
مطلب القول للاب يمينه
ان الجهاز عارية اذا كان
العرف مشتركا

والحالة هذه (الجواب) نعم وتقدم نقلها عن التنوير (سئل) في المرأة اذا زفت الى زوجها بجهاز قليل لا يليق بالمهر الذي دفعه ويريد الزوج مطالبة الاب بالمهر فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ليس له ذلك لو زفت اليه بلا جهاز يليق به فله مطالبة الاب بالنقد قنية زاد في البحر عن المبتغي الا اذا سكت طويلا لكن في النهر عن البرازية الصحيح انه لا يرجع على الاب بشئ لان المال في النكاح غير مقصود علاء الدين على التنوير أو اخرج باب المهر (أقول) فاق فتاوى الشيخ اسمعيل من أن الاب يجبر على أن يجزها بما يليق بالمهر المبعوث اليها وعزاها الى البحر والصيرفة مبنية على خلاف الصحيح نعم للبنت مطالبة أبيها بما بقي معه من المهر قاضلا عما جازها به (سئل) في رجل جيز بنته عمرها وتكافه أمها بجهاز يزيد عليه من مال نفسه فهل لا يلزمه ذلك (الجواب) نعم (سئل) في امرأة جهزت ابنتها البالغة بجهاز يزيد على مهرها بأضعافه وأدخلته معها الى مسكن الزوج وتريد الا أن أخذ نحو ثلثه باذن البنت ورضاها فهل ليس للزوج معارضتها في ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل جيز بنته البالغة بجهاز أدخلته معها البيت زوجها ومضى لذلك مدة تزيد على خمس عشر سنة والآن يريد أبوها استردادها منها بلا وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في امرأة جهزت بنتها بأمتعة معلومة ويحلى معلوم وتصرفت البنت بذلك في حياة أمها في مدة تزيد على عشرين سنة ثم ماتت الأم وتريد الورثة قسمة الحلى مع التركة فهل ليس لهم ذلك حيث كان الحلى من جملة الجهاز (الجواب) نعم ليس لهم ذلك والحالة هذه والله تعالى أعلم

(مسائل مشورة من أبواب النكاح)

(سئل) في رجل تزوج امرأة بعقد صحيح ثم عقد نكاحه على بنت أختها فهل يكون العقد الثاني باطلا ولا تطلق الاولى بذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل ادعى على امرأة أن أباهاز وجهها وها هي قاصرة بالولاية عليها فأجاب بأنها وقت العقد كانت بالغة وانما لم تعلم بالعقد فكيف الحكم (الجواب) القول لها ان ثبت أن سنها وقت النكاح يحتمل البلوغ ولو برهنها على البلوغ وعدمه فيمنه البلوغ أولى قال في التنوير وشرحه من باب الولى تزوجها أبوها مثلما زعموا عدم بلوغها فقالت أنا بالغة والنكاح لم يصح وهي مراقة وقال الاب والزوج بل هي صغيرة فان القول لها ان ثبت أن سنها تسع وكذا الوادى المراهق بلوغه ولو برهنها فيمنه البلوغ أولى على الاصح اه (سئل) فيما اذا أراد الزوج الدخول بزوجه الصغيرة قائلا انها تطيق الوطاء والاب يقول لا تطيق فما الحكم الشرعي (الجواب) قد أجاب الخير الرملي عن هذا السؤال بقوله ان كانت ضخمة سمينة تطيق الرجال وسلم المهر المشروط تعجلا يجبر الأب على تسليمها للزوج على الاصح من الاقوال فيستظر القاضي ان كانت ممن تخرج أخرجهما ونظر اليها ان صلحت للرجال أمر أباهما يدفعها للزوج والا فلا وان كانت ممن لا تخرج أمر عن يمين من النساء فان قلن انها تطيق الرجال وتحمل الجماع أمر الاب بدفعها الى الزوج وان قلن لا تحمل لا يأمر بذلك والله أعلم اه وقال في البرازية ولا يجبر الاب على دفع الصغيرة الى الزوج ولكن يجبر الزوج على ايفاء المجلل فان زعم الزوج انها تحتمل الرجال وأنكر الاب فالقاضي يريها النساء ولا يعتبر السن اه قال المؤلف ورأيت على هامش البرازية عند هذا المحل بخط الجدا العلامة عبد الرحمن العمادى وقيل يعتبر تسع سنوات وعنان ان كانت سمينة وقيل ان طلبها الزوج للمواعدة دون

مطلب زفت بجهاز قليل
ليس للزوج المطالبة

مطلب لا يلزمه تجهيز بنته
من مال نفسه زائد على المهر
مطلب للام أخذ بعض
الجهاز باذن بنتها البالغة
مطلب يريد الاب استرداد
الجهاز بعد خمس عشرة سنة
ليس له ذلك

مطلب تجهيزتها بأمتعة وحلى
ليس لورثة الأم قسمة الحلى

مطلب تزوج امرأة ثم
تزوج بنت أختها لا يصح
الثاني

مطلب ادعت انها وقت
العقد كانت بالغة فالقول
لها الخ

مطلب بنية البلوغ أولى
مطلب أراد الدخول بها
ومنعها أبوها قائلا انها
لا تطيق الوطاء الخ

مطلب لا يجبر الأب على
دفع الصغيرة للزوج ويؤمر
الزوج بإيفاء المجلل

مطلب العبرة لتحمل لالسن

الملاسة يجاب كذا في الذخيرة والفتية (سئل) في رجل اشترى بماله حلياً وأواني ثم مات وتقول زوجته انه اشترى ذلك لي فما الحكم (الجواب) حيث أقربت بما ذكر سقط قولها ولا يثبت الانتقال اليها الا بدليل كما صرح به في البدائع في اختلاف الزوجين (سئل) في رجل زوج ابنة البالغ بلا وكالة عنه ثم علم الابن فأجازه وأراد الدخول بها بعد دفع المهر لها فامتنع ابوها من تسليمها له بلا وجه شرعي فهل يؤمر بتسليمها بعد قبض المهر (الجواب) نعم (سئل) في رجل أي أن يزوج زيدا ابنته إلا أن يدفع له مبلغاً معلوماً من الدراهم فدفعها له ولم يزوجهامنه ويريد زيد أخذ ما دفعه له قائماً وأهال الكافهل له ذلك (الجواب) نعم والمسئلة في الخيريه والبزاية (سئل) فيما اذا أخذ أهل المرأة شيئاً عند التسليم فهل للزوج أن يسترده (الجواب) نعم والمسئلة في التثوير (سئل) في رجل أنفق على معتدة الغير على طمع أن يتزوجها اذا انقضت عدتها فلما انقضت عدتها أبت أن تتزوج به و كان دفع لها النفقة ويريد الرجل الرجوع عليها بما دفع لها فهل له ذلك (الجواب) نعم والمسئلة في التثوير من المهر والجر والمخ وغيره أنفق على معتدة الغير بشرط أن يتزوجها اذا انقضت عدتها أن تزوجه لا رجوع مطلقاً وأن أبت أن تتزوج به فله الرجوع ان كان دفع لها وان أكلت معه فلا مطلقاً وبه أفتى مولانا صاحب البحر وقال في البحر لو أنفق على معتدة الغير على طمع أن يتزوجها اذا انقضت عدتها فلما انقضت أبت ذلك ان شرط في الانفاق التزوج كأن يقول أنفق بشرط أن تتزوجيني يرجع زوجت نفسها أولاً وكذا ان لم يشترط على الصحيح وقيل لا يرجع اذا زوجت نفسها وقد كان شرطه وصح أيضاً وان أبت ولم يكن شرطه لا يرجع على الصحيح والحاصل أن المعة ما ذكره العماد في فصوله انها أن تزوجه لا رجوع مطلقاً وان أبت فله الرجوع ان كان دفع لها وان أكلت معه فلا مطلقاً اهـ من المهر (أقول) حاصل ما في البحر حكايه قولين صحيحين الأول الرجوع مطلقاً بشرط التزوج أولاً وسواء تزوجه أولاً أو علوه بأنه رشوة والثاني الرجوع اذا أبت وكان شرط التزوج أما اذا لم يشترطه أو تزوجه مطلقاً لا رجوع لان قوله وقيل لا يرجع اذا زوجت نفسها وقد كان شرطه يفهم منه عدم الرجوع اذا لم يشترطه بالاولى وقوله وان أبت الخ يفهم منه انه ان شرطه يرجع لكن نقل في فتح القدير عن الخلاصة وقتاوى الخاص أقوالاً حاصلها صريحاً ومفهوماً أن الصحيح انه لا يرجع فيما اذا تزوجه مطلقاً أي شرط الرجوع أولاً ويرجع فيما اذا أبت مطلقاً وهذا هو المفهوم من الحاصل المتقدم عن العمادية وهو مخالف لكلام الجركا وأخصته في حاشيتي عليه فتدبر وأقول أيضاً في ما اذا مات فهل يلحق بالاباء أولاً لم أره فليحذر وكذا الوأبي هو أومات وقد صارت واقعة الفتوى وعلى القول الاول مما في البحر الاشكال في الرجوع في الجميع فينبغي الافتاء به في هذه الصور حتى يرى تصحيح خلافه فيها وبقي أيضاً ما يقع كثيراً في القرى من أن الشخص منهم يخطب امرأته ويصير يتفق عليها أو يعطيها دراهم للنفقة سنين الى أن يعقد عقده عليها والظاهر أنها ليست في معنى المعتدة بل عومن الهدية الى مخطوبته فاسترده لو قائماً لاها السكال لكن في الفتاوى الخيريه ما يخالفه كما مر في باب المهر (سئل) في امرأة سافر زوجها الى بلدة بعيدة وغاب عدة سنين ثم أخبرها جماعة بثبات انه مات وشاهدوا موته ودفنه ووقع في قلبها صدقهم وأكبر رأيها انه حق فهل لها أن تعتد وتزوج (الجواب) اذا كان الخبر ثقة وكان أكبر رأيها انه حق فلا بأس أن تعتد وتزوج صرح بذلك في البحر عن الجوهره أخبرها ثقة أن زوجها الغائب مات وطلقها ثلاثاً وأنها ما منه كذب على يد ثقة بالطلاق ان أكبر رأيها انه حق فلا بأس

مطلب مات وتقول زوجته انه اشترى ذلك لي لا يثبت
الابدليل

مطلب أجاز عقد أيمه
الدخول بها بعد دفع المهر
مطلب زوج ابنة البالغ
بلا وكالة فأجازه ودفع المهر
يؤمر ابوها بتسليمها
مطلب دفع له شيئاً حتى
يزوجه بنته ولم يزوجه فله

الرجوع بما دفع
٣ قوله فدفعها لعل الاظهر
فدفعه أي المبلغ كما في بعض
النسخ اهـ صحيحه
مطلب أخذ أهل المرأة
من الزوج شيئاً عند تسليمها
له استرداده

مطلب أنفق على معتدة
الغير وأبت أن تزوجه

مطلب أخبرها جماعة
أن زوجها الغائب مات
ووقع في قلبها صدقهم لها
أن تعتد وتزوج

مطلب لا يكون مجرد قراءة

الفاصلة عقد نكاح

مطلب بعث لها هدية

ليتزوجهما فاستلمتها ليس

له الرجوع

(قوله) حل لها أن تقبل الخ

لعل الأولى حل لها أن تعتد

الخ اه مصححه

مطلب نكاح معتدة

الغير فاسد

مطلب عقد عليها عقدا

صحيا تحرم عليه أمها

مطلب بكر أخبرها وليها

بالزوج والمهر جميعا فسكت

كان رضا

مطلب له التزوج بامرأة

ابن زوجته من غيره بعد

انقضاء عدتها ويجمع بينهما

اجامعا

مطلب يجوز الجمع بين المرأة

وامرأة ابنها أو بنت زوجها

مطلب وجدت زوجها

مجدوما ليس لها الفسخ

مطلب تزوج مريضة

بمصرية ثم طلقها قبل

الدخول لها خمسة دراهم

مطلب راجع مطلقته

رجعيا على دراهم معلومة

ثم أبانها لمطالبة بها ان

قبلت ذلك حين المراجعة

مطلب دعاها الى مسكن

شرعي فامتنعت بلا وجهه

شرعي فهي ناشرة

مطلب لانفقة للصغيرة

التي لا تطبق الوطء

مطلب لا يجبر الزوج على

السكنى في دار أبيها

مطلب لا تلزمه المؤنسة لو كان المسكن لا تستوحش فيه

مستوفى

بأن تعتد وتزوج علائق من باب العدة وفي الصغيرة إذا شهد اثنان ان فلا تطلق امرأته والزوج غائب لا تقبل فان شهد عند المرأة حل لها أن تقبل وتزوج آخر وكذا إذا شهد عند هار رجل عدل اه من الفصل الاول من نكاح العمدية (سئل) فيما إذا خطب زيد لابنه الصغيرة بنت عمرو الصغيرة وقرأ الفاتحة ولم يجبر بينهما عقد شرعي فهل لا يكون مجرد قراءة الفاتحة نكاحا (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا بعث رجل لامرأة شيئا من الطعام هدية ليتزوجها فأكلتها ولم يتزوجها ويريد الرجوع عليها بقيمتها فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ليس له ذلك (سئل) في امرأه مسلمة خلعت زوجها من عصمته بعد الدخول بها على مؤخر صداقها خلعتا شرعيا ثم بعد خمسة عشر يوما عقد عمر ونكاحه عليها فهل يكون العقد المزمور فاسدا (الجواب) نعم لانها في عدة الغير (سئل) في رجل عقد نكاحه عقدا صحيا على امرأة ثم ماتت قبل الدخول والخلوة بها فهل تحرم عليه أمها أو يصير محرما لها (الجواب) نعم (سئل) في بكر بالغت زوجها وليها الشرعي بلا اذنهما من رجل كف بمهر المثل ثم أخبرها الولي بالنكاح والزواج والمهر جميعا فسكتت محتارة ولم ترد النكاح فهل يكون سكوتها رضامنها (الجواب) نعم وان زوجها الولي بغير استئذان ثم أخبرها بعد النكاح فسكتت ان أخبرها بالنكاح ولم يذكر الزوج والمهر واختلوا فيه والصحيح انه لا يكون صحيا كالأول استأمرها قبل النكاح ولم يذكر الزوج والمهر وان ذكر الزوج والمهر جميعا فسكتت كان رضا خاتمة (سئل) في رجل له زوجة لها ابن من غيره متزوج بامرأة أجنبية عنها وعنه فمات الابن ويريد الرجل أن يتزوج بها بعد انقضاء عدتها ويجمع بينهما فهل له ذلك (الجواب) نعم بخلاف الجمع بين امرأة وبنت زوجها أو امرأة ابنها عند الأئمة الأربعة كما في البحر لانه لو فرضت بنت الزوج ذكر أبان كان ابن الزوج لم يجز أن يتزوج بها لانها موطوءة أسه ولو فرضت المرأة ذكر الحازله أن يتزوج بنت الزوج لانها بنت رجل أجنبي وكذلك المرأة أو امرأة ابنها فان المرأة لو فرضت ذكر يحرم عليه التزوج بامرأة ابنه ولو فرضت امرأة الابن ذكر الحازله التزوج بالمرأة لانه أجنبي عنها من المحرمات ومثله في البحر وشرحي الملتقى والتسوير للعلاق (سئل) في امرأه وجدت زوجها مجدوما وتريد الفسخ والفرقة بسبب ذلك فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل تزوج بنت زيد الصغيرة الرضيع بمهر قدره مصرية واحدة وطلقها قبل الدخول بها فهل يلزمه نصف عشرة دراهم (الجواب) نعم (سئل) في رجل راجع مطلقته رجعيا على مبلغ دراهم معلومة مؤجلا الى الفراق بعوت أو طلاق وقبلت ذلك ثم أبانها فهل لها مطالبة بالمبلغ المذكور (الجواب) نعم ومن فروغ الزيادة على المهر لو راجع المطلقة رجعيا على ألف فان قبلت لزمت والا فلا بحر من المهر (سئل) في رجل دعا زوجته البكر البالغ بعدا بقاء مجملها الى مسكن شرعي خال عن أهلها بين جيران صالحين تأمن فيه على نفسها ومالهاليدخل بها فيه فامتنعت بلا وجهه شرعي فهل تكون ناشرة بذلك تسقط نفقتها مادامت كذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل له زوجة عمرها دون ثلاث سنين لا تطبق الوطء يريد وصيها أن يكلفه الانفاق عليها فهل لانفقة لها والحالة هذه (الجواب) نعم (سئل) في رجل امتنع من تسليم بنته المطبقة للوطء الى مسكن زوجها الشرعي بعد ايقاع مجملها ويكلفه ان يدخل بها في دار أبيها فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في امرأه تمتنع من السكنى في مسكن زوجها الشرعي الا ان يأتيها بمؤنسة فهل لها ذلك (الجواب) نعم حيث هي لها مسكن شرعيها خال عن أهلها بين جيران صالحين بحيث لا تستوحش لا يلزمه اتيانها بمؤنسة (أقول) وقدمنا الكلام

مطلب تعوضت عن مهرها
بامتعة معلومة ليس لها
القسح
مطلب بالغه زوجها أبوها
بلااذنها فرتة حين بلغها
ارتد
مطلب في السفر بالزوجة
وقد تقدم في باب المهر
مطلب السفر بالزوجة
بلارضاها
مطلب تزوجها في عدة
غيره ولم يصحبها لاسترداد
المهر منها
مطلب للبالغة تزويج
نفسها من كفء بمهر المثل
وليس لايها معارضتها
مطلب يطالب الأب بما
ضمنه من المهر
مطلب مبدأ العدة من
الموت لامن بلوغ الخبر
مطلب زوج بنته الصغيرة
وقبض بدل المهر أمتعة ليس
للزوج مطالبتها
مطلب ماتت قبل اجازة
النكاح فهو غير صحيح ويرد
المهر لمن هوله
مطلب القول لها في انقضاء
عدتها لا قول المطلق
مطلب لاعبرة بقوله وجدتها
ثيبا وليس له استرداد المهر
مطلب تزوجه على أن يكون
أحد العقدين عوضا عن
الاخر وجب مهر المثل
مطلب لا تقوم الخطبة
مقام عقد النكاح اصلا

مستوفى على المؤنسة في باب المهر (سئل) في امرأة تعوضت من زوجها بدل مهرها على أمتعة
معلومة بايجاب وقبول شرعيين وتريد الان رد الامتعة عليه ومطلب أصل المهر بلاوجه شرعي
فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم (سئل) في بكر بالغة عاقلة رشيدة زوجها أبوها رجلا
بلااذنها ولاوكالة عنها فرتت النكاح حين بلغها فورا فهل يرتد بها والحالة هذه (الجواب)
نعم (سئل) في رجل نال بسى تزوج امرأة بمدة مشق ودخل بها بعد ما أوفاهما بمجملها والا أن يريد
نقلها الى منزله بنا بلس بلارضاها فهل ليس له ذلك الا ان يوفيهما رجلها أيضا ويكون مأمونا
عليها والطريق أمنا (الجواب) نعم كافي التنوير وشح الجمع وأفتى به الخير الرمي وابن السبلي
وكثير من المتقدمين (أقول) قدمنا في باب المهر عن الجحزان فيه اختلاف الاقواء والقول بعدم
نقلها في زماننا أحسن وقال في الدر المختار لكن في النهر والذي عليه العمل في ديارنا انه لا يسافر
بها جبر عليها وجزم به البرازي وغيره وفي المختار وعليه الفتوى وفي الفصولين يفتى بما يقع عنده
من المصلحة اهـ (سئل) في امرأة مات زوجها عنها فعدت زيدا نكاحه عليها وهي في العدة ودفع
لها المهر ولم يصحبها فهل يكون النكاح فاسدا وله استرداد المهر منها والحالة هذه (الجواب)
نعم قال المؤلف وسئل مولانا المحقق المرحوم شيخ الاسلام عبد الرحمن افندي العمادى فيما اذا
دخل الزوج بالزوجة ولم يصل اليها ثم طلقها فهل تلزمها العدة ولا يصح نكاحها قبل تمامها
فاجاب تلزمها العدة ولا يصح نكاحها الغير الاول قبل تمام عدتها (سئل) في بكر بالغة رشيدة
تريد أن تزوج نفسها من رجل كفء لها بغير مثلها فهل لها ذلك وليس لعمرها أو أبيها معارضتها
(الجواب) نعم (سئل) في رجل تزوج ابنة الصغير الفقير وضمن للزوجة مهرها ثم مات الزوج
فهل للمرأة مطالبة أبيه بجميع مهرها (الجواب) نعم (سئل) في امرأة مات زوجها المسافر
ولم يبلغها خبر موته الا بعد شهرين وتريد أن تتزوج بغيره بعد انقضاء العدة فهل لها ذلك ومبدأ
العدة بعد الموت على الفور (الجواب) نعم (سئل) في رجل فقير تزوج بنته الصغيرة من آخر
على مهر معلوم من الدراهم قبض بدله أمتعة من الزوج وتصرف فيها ثم دخل الزوج بالصغيرة
وطالب الأب بالامتعة ويريد الدعوى بها بدون وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم
(سئل) في بكر بالغة عاقلة رشيدة زوجها أبوها من رجل على مهر معلوم قبضه منه بلاوكالة عنها
في ذلك ثم ماتت البكر قبل اجازتها النكاح فهل يكون النكاح غير صحيح ويرد المهر الى من هوله
(الجواب) نعم (سئل) في امرأة طلقها زوجها ثلاثا بعد الدخول بها ومضى بعد ذلك ثلاثة
أشهر حاضتها ثلاث حيض كوامل وتزوجت بغيره بعقد شرعي بعد حلقها على انقضاء عدتها
كاذ كرقام المطلق يعارضها في ذلك ويكذبها في انقضاء العدة فهل يقبل قولها مع حلقها وينع
المعارض والعقد المزبور صحيح (الجواب) نعم (سئل) في رجل دخل بزوجه البكر ثم ادعى
انه وجدها ثيبا ويريد استرداد المهر فهل ليس له ذلك ولا عبرة بقوله وجدتها ثيبا (الجواب) نعم
(سئل) في رجل تزوج بنته القاصرة من زيد بألفاظ شرعية لدى بنته شرعية لم يسمها مهرا بل قال
الأب لو كمل الزوج على أن يزوجه الموكل بنت عمه فلانة الولي هو عليها ليكون أحد العقدين
عوضا عن الآخر وامتنع الأب المذكور من تسليم بنته لزيد زاعما أن النكاح غير صحيح فهل
يكون صحيحا وللبنت مهر المثل (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا خطب وكيل زيد ابنة عمرو
البالغة لزيد بحضور من الناس فأجابها الأب الى ذلك قائلا ان مهر ابنتي كذا ان رضيت فيها والا فلا
فرضي الخاطب ودفع للأب شيئا من الحلى وألبسه لابنته فلم ترض البنت بالخطبة وردتها فهل

مطلب تزوجها بمباين
فاحش لا يصح العقد
مطلب تزوج امرأة لها
أولاد من غيره ولها أم
متزوجة بجدهم له نقل
زوجته إلى قريته
مطلب تزوجها أمها فبلغت
فاختارت الفسخ فوراً صح
اختيارها
مطلب ماتت ولها أم
لا تسمع دعواها على الزوج
بجميع المعجل
مطلب ما يمنع دعوى المرأة
يمنع دعوى وارثها
مطلب تزوجها على أنها
مسلمة فظهرت ككافية ليس
له الفسخ

مطلب اقتصر على قوله
نعم صح النكاح
مطلب للقاضي تزويج
الصغار أن كتب في منشوره
مطلب يحرم عليه تزويج
بنت ابن زوجته
مطلب في فسخ شافعي
نكاح زوجة الغائب
مطلب إذا جاء الزوج بعد
فسخ النكاح وادعى أنه ترك
عندها نفقة لا تقبل
مطلب البينة التي اتصل
بها القضاء لا تقبض
مطلب المختار أن الزفاف
بين العيدين لا يكره
مطلب للزوج أن يقفل
عليها الباب

يسوغ لها ذلك ولا تكون الخطبة واقعة موقع عقد النكاح أصلاً (الجواب) حيث لم يجز
بينهما عقد نكاح شرعي بايجاب وقبول شرعيين لا تكون الخطبة واقعة موقع عقد النكاح
أصلاً (سئل) في صغيرة يتيمه تزوجها معها العصبية من ابنه على مهر دون مهر مثلها بمباين فاحش
فهل يكون النكاح غير صحيح (الجواب) حيث كان المزوج غير الأب والجدة وكان بمباين فاحش
فالنكاح غير صحيح كافي التنوير وغيره (سئل) في رجل تزوج امرأة لها أولاد صغار من
غيره ولها أم متزوجة بجدهم الأولاد ويريد نقلها إلى قرية أخرى مسافة ما بينهما أقل من نصف يوم
فهل له ذلك وتنقل حضنة الأولاد لجدهم المزوجة حيث كانت أهل الحضنة (الجواب) نعم
(سئل) في امرأة تزوجت بنتها اليتيم بالولاية عليها من رجل كف عيها والمثل ودخل بها ثم لما
بلغت اختارت الفسخ فوراً بالبلوغ وأشهدت على ذلك بالجلس وتقدمت إلى القاضي وطلبت
الفسخ بوجه الشرعي وقضى القاضي بذلك وفسخ بينهما فهل ينسخ والحالة هذه (الجواب)
حيث استوفت الدعوى شرائطها الشرعية ينسخ النكاح المذكور بالفسخ المزبور (سئل)
في امرأة ماتت ولها أم تريد الدعوى على الزوج بأنه لم يدفع لزوجته جميع ما يجب صداقها وطالبته
بنصيبها من ذلك وهو يدعى الاتصال فالحكم (الجواب) حيث سلمت نفسها منه وهو
يدعى الاتصال إليها لا تسمع دعوى أمها بما عرفت تعجيله لأنها لا تسلم نفسها إلا بعد تعجيل شيء
عادة الأم فأمته مقامها فإمته صحة دعواها بمنع صحة دعوى الوارث والمسئلة الأولى في التنوير
من المهر والثانية في الحاي الزاهدي من الدعوى

(فوائد ذكرها المؤلف مفرقة بجمعتها) *

تزويج امرأة على أنها مسلمة فظهرت ككافية ليس له الفسخ ■ إذا قال الزوج بعد إصدار العاقد
صيغة التزويج نعم يا سيدي قبلت هذا النكاح أو اقتصر على قوله نعم في المجلس قبل أن يشتغل
بكلام آخر صح النكاح * للقاضي تزويج الصغار أن كتب في منشوره أن له تزويج الصغار
والأفلا * يحرم على الزوج أن يتزوج بنت ابن زوجته لأنها ولد لبيته فحرم عليه وإن سفلت
الكل من فتاوى فاري الهداية * وفيها سئل عن امرأة غاب عنها زوجها فمخوخص عشرة
سنة فجاءت لحاكم يرى فسخ نكاحها وأقامت عنده بنته أنه غاب عنها ولم يترك لها نفقة ففسخ
نكاحها وحكم بفسخه ثم تزوجت بعد ذلك رجلاً وحكم حاكم الفسخ بفسخه التزويج ثم طلقها
فحضرت إلى قاض حنفي ليزوجها بزواج آخر فهل يسوغ للحنفي ذلك وإذا حضر زوجها الغائب
وأقام بينة أنها موأصلة بنفقة فهل يبطل هذا النكاح الثاني أم لا (الجواب) إذا فسخ النكاح
حاكم يرى ذلك ونفذ فسخه قاض آخر وتزوجت غيره صح الفسخ والتفويض والتزويج بالغير
فلا يرتفع ذلك بحضور الزوج وادعائه أنه تركه عندها نفقة في مدة غيبته وإن أقام بينة بذلك لأن
بينه المرأة أنه لم يترك عندها نفقة اتصل بها القضاء فلا تقبض بعد ذلك بالبينة الثانية والله أعلم
اه * النكاح بين العيدين جائز وكره بعضهم الزفاف والختم أنه لا يكره لانه عليه الصلاة والسلام
تزوج بالصدقة رضي الله تعالى عنها وعن أبيها في شوال ونحوها فيه وتأويل قوله عليه الصلاة
والسلام لا نكاح بين العيدين أن صح بانه عليه الصلاة والسلام كان رجوع من صلاة العيد في يوم
الجمعة أقصر أيام الشتاء فعرض عليه الانكاح فقال له حتى لا يفوته الرواح في الوقت الأفضل إلى
العيد الثاني وهو الجمعة * هل للزوج أن يقفل عليها الباب له أن يقفل الباب فتاوى الشلبي من

النفقة وفي أدب القاضي له أن يغلق عليها الباب من غير الأبوين فتاوى الانقروى من المهر

* (باب نكاح الرقيق والكافر) *

(سئل) في ذمية طلقها زوجها الذي ثلاثا لذي بينة شرعية وطلبت التفريق بينهم فهل تجب إلى ذلك (الجواب) نعم لأنهم يعتقدون أن الطلاق من زيل الملك وإن كانوا لا يعتقدونه محصور العدد فامساكها بها بعد الطلقات الثلاث ظلم منه وما أعطيناهم الذمة لنقرهم على الظلم من مبسوط السرخسي في باب نكاح الكافر مجموعة عطاء الله أفندي (سئل) في رجل خطب قاصرة من أبيها الذي ودفع لها ما يسمونه نيشانا أي علامة أنها صارت محظونة ولم يجب بينهما عقد أصلا بوجه من الوجوه حتى بلغت رشيدة وطلب الخاطب تزوجها متعللا بذلك وهي تمتنع وتريد التزوج بغيره فهل لها ذلك ولا تجبر على نكاحه (الجواب) (سئل) في أم ولد تريد التزوج بأخري دون إذن سيدها فهل إذا تزوجت وردت السيد يطل النكاح برده (الجواب) نعم وتوقف نكاح قن وأمة ومكاتب ومدر وأم ولد على اجازة المولى فإن أجازته نفذ وإن رد بطل تنوير من نكاح الرقيق

* (باب العنين) *

(سئل) في بكر صغيرة زوجها أبوها من رجل ودخل بها ثم بلغت رشيدة وادعت به عنة وطلبت التفريق فما الحكم (الجواب) لا يفرق بينهما بمجرد دعواها أنه عنين ما لم تثبت عنته بأقراره أو بقول النساء أنها بكر فيؤجل من وقت المرافعة سنة كاملة ولا يحسب منها أيام مرضه ولا مرضها ولا أيام غيبتها عنه ولو لحجها أو هروبهما منه فإن وطئ والابانة بالتفريق إن طلبت وتأجيل العنين لا يكون الا عند قاضي مصر أو مدينة كما أفق بذلك الخير الرملي رحمه الله تعالى

* (باب الرضاع) *

(سئل) في رجل يريد أن يتزوج بأخيه رضاعا فهل له ذلك (الجواب) نعم والمسئلة في المتون (سئل) فيما إذا أقر رجل بأن هذه المرأة اخته رضاعا ولم يثبت عليه بان لم يقل بعده هو حق كما قلت ونحوه ويريد أن يتزوجها وقال أخطأت وصدقته على ذلك فهل له أن يتزوجها * (الجواب) إذا أقر بانها أخته من الرضاع ولم يصّر على إقراره أن يتزوجها وإن أصر لا يحل له أن يتزوجها كذا في رضاع الخالية فإذا أراد أن يتزوجها وقال أخطأت أو وهمت أو نسيت وصدقته فهما مصدقان عليه وله أن يتزوجها كما صرح به في المنع والجر (سئل) في رجل تزوج بكرة بالغة ثم قبل الدخول والخلاوة الصحيحة بها قال أنها بنت ابني رضاعا وأصر على ذلك وقال أنه حق كما قلت والزوجة تكذبه فما الحكم (الجواب) يفرق بينهما ما لوها نصف المهر حيث كذبت لم يدخل بها وإن صدقته فلا مهر لها وإن دخل وكذبت فلها جميع المهر والنفقة والسكنى وإن صدقته فلها الأقل من المسمى ومهر المثل ولا شيء من النفقة والسكنى كذا في فتاوى قدرى أفندي عن المضمرات (سئل) في صغير رضع من زوجة عمه مع بنت لها منه في مدة الرضاع والآن بلغ الصغير ويريد التزوج بشقيقة البنت المذكورة الزاغة من أمها في مدته فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم قال في الكافي إذا أرضعت المرأة صبيا حرم عليه أولادها من تقدم ومن تأخر لأنهن أخواته وكذا ولولدها اعتبار بالنسب لأنه ولد أخيه (أقول) وقوله الرضاغة من أمها الخ لا حاجة إليه لأن من رضع من امرأة يحرم عليه أولادها من النسب وإن لم ترضعهم

مطلب طلق الذي زوجته
ثلاثا لطلب التفريق

مطلب خطبها وأعطها
نيشانا لئلا تزوج بغيره
مطلب تزوجت أم الولد
بلا إذن سيدها له رده

مطلب يؤجل العنين سنة
من وقت المرافعة

مطلب تحل له أم أخيه
رضاعا
مطلب أقر بانها اخته
رضاعا ولم يصّر ثم قال
أخطأت له أن يتزوجها
مطلب قال قبل الدخول
والخلاوة بها أنها بنت ابني
رضاعا وأصر وكذبت لها
نصف المهر

مطلب من رضع من امرأة
حرم عليه أولادها من تقدم
أو تأخر

مطلب أخبرته أمه قبل
الدخول أنها أرضعتها
وصدقها مصر على ذلك
يرتفع النكاح ويلزمه نصف
المهر
مطلب قالت امرأة أنا
أرضعتها ففهي على أربعة
أوجه

مطلب لو ثبت الرضاع
بالشهود العدول ولم يدخل
ولم يحتل بها يفرق بينهما
ولامهر لها

مطلب لا تقع الفرقة الا
بتقرير القاضي

مطلب لو شهد عندها
عدلان على الرضاع وهو

يجحد لا يسعها المقام معه

مطلب أرضعت كل منهما
للاخرى ثم ولدتا ولدين يحمل

النكاح ان لم يكن بينهما
رضاع

مطلب له التزوج باخت
أخته رضاعا

مطلب له التزوج باخت أولاد
أخيه لا بنت أخيه رضاعا

مطلب أخبرته أنها أرضعت
زوجته ولم يصدقها وكذبت

نفسها لتزوجها
مطلب له التزوج باخت

أخت ابنه رضاعا
مطلب تحمل له أخت خاله
رضاعا

أمرهم كما أشار إليه في الكنز وصرح به في النهر (سئل) في رجل عقد نكاحه على امرأته وقبل
الدخول بها أخبرته أمه أنها أرضعتها معه وصدقها الزوج مصر على ذلك وكذبت الزوجة فهل
يرتفع النكاح ويلزمه نصف المهر (الجواب) نعم قال في البحر عن خزانة الفقه رجل تزوج بامرأة
فقال امرأته أنا أرضعتها ففهي على أربعة أوجه صدقها الزوجان أو كذباها أو كذبها الزوج
وصدقها المرأة أو صدقها الزوج وكذبت المرأة أما اذا صدقها اارتفاع النكاح بينهما ولا مهر
لها ان لم يكن دخل بها وان كان قد دخل فلها مهر المثل وان كذباها لا يرتفع النكاح ولكن ينظر
ان كان أكبر رايه انها صادقة في اخبارها فيارقها احتساطا وان كان أكبر رايه انها كاذبة يسكنها
وان كذبها الزوج وصدقها المرأة يبقى النكاح ولكن للمرأة أن تستخلف الزوج بالله ما تعلم أني
اختلفت من الرضاع فان نكل فترق بينهما وان حلف فهي امرأته وان صدقها الزوج وكذبت المرأة
يرتفع النكاح ولكن لا يصدق الزوج في حق المهر ان كانت مدخولا بها ويلزمه مهر كامل
والانصف مهر اه ومثله في الاقروى نقلا عنه (سئل) في رجل تزوج امرأة ثم ثبت بالشهود
العدول أن بينهما رضاعا في مدته ولم يدخل ولم يحتل بها أصلا فهل يفرق بينهما ولا مهر لها
(الجواب) نعم واذا ثبت الرضاع بالشهود العدول اذا كانت الشهادة على الزوجين فرق بينهما
وان كان قبل الدخول فلا مهر لها وان كان بعد الدخول فلها الاقل من المسمى ومن مهر المثل
وليس عليه النفقة والسكنى مجموعة قدرى افندى عن المضمرات (أقول) وفي قوله فرق بينهما
اشارة الى انه لا تقع الفرقة الا بتقرير القاضي كما عزم في البحر في آخر كتاب الرضاع الى المحيط
ثم قال ولو شهد عندها عدلان على الرضاع بينهما وهو يجحد ثم ماتا أو عابا أي الشاهدان قبل
الشهادة عند القاضي لا يسعها المقام معه كالوشهدا بطلاقها الثلاث كذلك وتعامه في شرح
المنظومة اه أي المنظومة الوهبانية وعلله في الخاتمة بأن هذه شهادة وقامت عند القاضي ثبت
الرضاع فكذلك قامت عندها (سئل) في امرأتين اجنبتين أرضعت كل واحدة منهما أولادا
معلومين للاخرى ثم ولدت احدهما ذكرا والاخرى انثى ولم يجتمعا على ثدى واحد بان لم يرضع
الذكر من أم الانثى ولا الانثى من أم الذكر أصلا فهل يسوغ للذكر التزوج بالانثى (الجواب)
نعم حيث لم يكن بينهما رضاع وتحمل أخت أخيه رضاعا كما في التنوير وغيره (سئل) في رجل له
أخت نسبية رضعت من امرأة لها بنت نسبية فهل للرجل أن يتزوج تلك البنت (الجواب) نعم
له التزوج باخت أخته (سئل) في امرأة زيدا أرضعت في مدة الرضاع ولدين لعمر و ويريد أخو
زيد التزوج ببنت لعمر ولم ترضع من زوجة زيد أصلا فهل له ذلك (الجواب) نعم (أقول) أي لانها
ليست بنت أخيه بل هي أخت أولاد أخيه قال المؤلف ولا يحمل أن يتزوج ببنت أخيه رضاعا كما
هو المستفاد من المتن ولم يذكرها في المستثنيات (سئل) في امرأة أخبرت رجلا بانها أرضعت
زوجته ولم يصدقها الرجل ولا يئنه هناك ثم ماتت زوجته ثم أن المرأة كذبت نفسها وقالت
أخطأت ويريد الرجل أن يتزوجها فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في صبي ماتت أمه فرضع
من خالته مع بنت لها في مدة الرضاع ويريد أبوه أن يتزوج بنت خالته التي هي أخت أخت ابنه
رضاعا فهل له ذلك (الجواب) نعم لان أخت ابنه رضاعا تحمل كافي الدر المختار فبالاولى أخت
أخت ابنه رضاعا (سئل) في رجل يريد أن يتزوج بأخت خاله رضاعا فهل له ذلك (الجواب)
نعم له ذلك لان أم خاله وخالته من الرضاع حلال كافي الدر المختار والبحر فأخت خاله بالاولى
(أقول) أي سواء كان كل من الخال وأمه من الرضاع أو كان الخال من الرضاع وأمه من النسب

أو بالعكس كما صرح به في البحر وكذا يقال في أخت الخال في مسئلتنا (سئل) في رجل له زوجة يريد أن يتزوج عليها خالته ممن الرضاع فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم لأنها ليست من المستثنيات فكأنه جمع بين المرأة وخالتها (سئل) في رجل خطب امرأة وكان راضعا من جدتها لأمها فهل يحرم عليه نكاحها (الجواب) نعم (سئل) في امرأة قالت أرضعت زيدا ثم كذبت نفسها وحلفت بالله العظيم أنها لم ترضعه أصلا وصدقها زيد على ذلك ويريد التزوج بابنتها فهل له ذلك (الجواب) نعم والمسئلة في التنوير والبحر وغيرهما وفي القنية امرأة كانت تعطي ثديها صبية واشتهر ذلك بينهم ثم تقول لم يكن في ثديي لبن حين ألقمتها ثديي ولا يعلم ذلك إلا من جهتها جاز لا بنتها أن يتزوج بهذه الصبية (سئل) في صغير وصغيرة رضعان امرأة أجنبية في مدة الرضاع ويريد أبو الصغير أن يتزوج الصغيرة المزبورة فهل له ذلك (الجواب) نعم تحل له أخت ولده رضاءا كما في الملتقى والتنوير وغيرهما (سئل) في شهادة النساء وحدهن على الرضاع هل تقبل (الجواب) حجة الرضاع حجة المال وهو شهادة عدلين أو عدل وعدلتين ولا يثبت بشهادة النساء وحدهن لكن أن وقع في قلبه صدق الخبر تركه قبل العقد أو بعده كما في البرازية (أقول) أي ترك احتياطا ود كفي البحر عن الكافي والنهاية أنه لا يثبت بخبر الواحد ولو رجلا قبل العقد أو بعده ثم ذكر عن محترمات الخاتمة أنه لو أخبر عدل ثقة بوقوله ولا يجوز النكاح وإن أخبر بعد النكاح فالأحوط أن يفارقها ثم وفق بينهما بحمل كل على رواية أو حل الأول على غير العدل أو كذبت في حاشيتي عليه عن العلامة المقدسي أن قول الخاتمة يؤخذ بقوله معناه يفتي لهم بذلك احتياطا فاما الثبوت عند الحاكم فيتوقف على نصاب الشهادة التام وقال الشيخ قاسم في شرح النقاية نحو ذلك معللا بأن تركه نكاح امرأة تحل له أولى من نكاح من لا تحل له وبقي ما لو أخبر الواحد برضاع طارئ على العقد كالتزوج بصغيرة فأخبر بأن أمه مثلا أرضعتها بعد العقد فذكر الزيلعي أن خبر الواحد فيه مقبول وتام الكلام عليه في البحر فراجع (سئل) فيما إذا كان لزيد زوجة وابن منها ثم جاءت له بثلاثة أولاد ثم أرضعت بنت عمرو ويريد زيد تزويج ابنه المذكور بنت عمرو والمذكور زاعما أنها تحل لكونها لم ترضع من زوجته مع ابنه المذكور بل بعده فهل حيث رضع من زوجته صارت أخت ابنه فلا تحل لابنه ولا عبدة بنعمه المذكور (الجواب) نعم (سئل) في صبي رضع من امرأة وعمره ثلاث سنين ثم أرضعت المرأة بنتا عمرها سنة فهل يحل للصبي التزوج بالبنت المذكورة (الجواب) نعم لأن الرضاع بعدمضى مدته وهي سنتان ونصف عند أي خفيفة لا يكون محرما قال في الخلاصة ولا تثبت الحرمة بعد سنتين ونصف وإن لم يقطم وبه يفتي القاضي الإمام اهـ

* (كتاب الطلاق) *

(سئل) في رجل خفي حلف بالحرام ليحجب زوجته في هذا العام فلم يفعل وخرج الحاج من بلدته ما ثم بعد أيام راجعها بالقول طائفا جواز ذلك ورجعوا في العام المذكور ومضى من حين المراجعة المذكورة ثمانية أشهر وهو مقيم معها مقربا بطلاقها المذكور واشتهر طلاقها بين الناس وصار انقضاء العدة معلوما بينهم ثم طلقها ثلاثا ويريد الآن مراجعتها العصمة بعقد جديد برضاها بعد ثبوت حلفه المذكور أولا واشتهاره فهل له ذلك والمراجعة الأولى غير معتبرة ولا يقع عليه الثلاث (الجواب) حيث لم يفعل المحلوف عليه في ذلك العام وقع عليه طلاقة

مطلب ليس له الجمع بين المرأة وخالتها رضاءا

مطلب لا تحل له من رضع معها من جدتها

مطلب قالت أرضعت زيدا

ثم رجعت له التزوج ببنتها

مطلب أعطت ثديها صبية

ثم قالت لم يكن فيه لبن جاز

لا ينهاتزوج الصبية

مطلب تحل له أخت ولده

رضاءا

مطلب لا يثبت الرضاع

بشهادة النساء وحدهن

مطلب في أخبار الواحد

العدل الثقة بالرضاع

مطلب في خبر الواحد برضاع

طارئ على العقد

مطلب حيث رضع من

أمه لا تحل له وإن كان

رضاعها بعده

مطلب الرضاع لا يحرم بعد

مضى مدته وهي سنتان

ونصف وإن لم يقطم

* (كتاب الطلاق) *

مطلب حلف ليحجب زوجته

في هذا العام ولم يفعل

في هذا العام ولم يفعل

بأنه ملكت بها نفسها والمرجعة المذكورة غير معتبرة لانها بدون تجديد نكاح وقبل الحنث
 وحيث انقضت عدتها صارت أجنبية وإذا كان انقضاء العدة معلوما عند الناس يصدقان
 وله من اجتمعت العصمة بعقد جديد برضاها كما نقله الخيزراني عن القنية وفي جواهر الفتاوى
 بأنها وأقام معها فان اشترط طلاقها بين الناس تنقضي والالا هو الصحيح وفي الخاتمة بأنها
 ثم أقام معها زمانا ثم اطلقها تنقضي عدتها لان منكرها اه (سئل) في قوله روي
 طالق هل هو رجعي وهل يقبل منه دعوى الاستثناء (الجواب) نعم هو رجعي كما أفتي به
 المقر تاشي والخيزراني فراجع قوايهما وفي فوائد شمس الأئمة الأوزجندى لو عرف الطلاق
 بأقراره يسمع دعوى الاستثناء منه ولو ثبت بالبينة لا يسمع كذا في الخلاصة في الفصل السادس
 وكذا في النزابة (أقول) وسأني أنه تقبل دعواه الاستثناء إذا لم يكن له منازع (سئل) في رجل
 طلق زوجته ثلاثا فشهد عنده عدلان أنك استئنيت موصولا وهو لا يدرك ذلك هل يعقد على
 قولهما (الجواب) ان كان الرجل في الغضب يصير بحال يجري على لسانه ما لا يريد ولا يحفظ
 ما يجري جازله أن يعقد على قولهما والافلا قاضيان من كتاب التعليق (سئل) في رجل
 حلف بالطلاق من زوجته انها فرحت بموت أخيها كيف الحكم (الجواب) يسئل منها عن
 فرحها فان أخبرته به لا يقع وان أخبرته انها لم تفرح بذلك يقع الطلاق لانه لا يعلم الا من جهتها
 قال محمد في الجامع اذا قال الرجل ان حضت حمضة فانت طالق فكثت عشرة أيام ثم قالت
 حضت واطهرت واغتسلت وكذب الزوج في ذلك فالقول قولها الاصل في جنس هذه المسائل
 أن المرأة اذا أخبرته عما هو شرط الحنث في اليمين بطلاقها وكذب الزوج في ذلك ينظر ان كان
 ذلك الشرط مما يطالع عليه غيرها لا يقبل قولها الا بيمين لا تنهت عن طلاقها على الزوج والزوج
 ينكر وان كان ذلك الشرط مما لا يطالع عليه غيرها كالطهر والحض فالقول قولها في حق
 طلاقها ان كان ما ادعت من الشرط قائما وقت الاخبار وان لم يكن قائما وقت الاخبار لا يقبل
 قولها الى آخر ما ذكره في الذخيرة في نوع اخبار المرأة عما هو شرط الحنث في اليمين بالطلاق والمسئلة
 في التنوير في باب التعليق هي قولهم وما لا يعلم الا منها فراجعها (سئل) في رجل طلق زوجته
 المدخولة بأن في مرض موته وهو صاحب فراش من غير سؤال منها بذلك ومات في عدتها فهل
 ترث منه (الجواب) ترث منه ان كانت وقت الطلاق بمن يرث كذا في التنوير والفصولين
 وقاضيان طلقتها رجعا في صحته فمات في العدة ترثه وكذا لو ماتت في العدة يرثها الزوج لا لو بأنها
 في صحته فماتت في العدة وكذا لو بأنها في مرضه بأمرها لا ترثه فلو بأنها بلا أمرها فماتت في العدة
 ترثه عندنا لو ماتت بعد مضيا فصولين من كتاب الطلاق آخر الكتاب (سئل) في رجل تشاجر
 مع رفيق له بينهما معاملات صدرت المشاجرة لاجلها خلف بالطلاق انه اى الرفيق لو تراءى لي
 في الماء لا أشربه فاصدا في ذلك عدم المعاملة معه من بعد فهل اذا رافقه ولم يعامله لا يقع طلاقه
 (الجواب) نعم والحالة هذه (سئل) في رجل حلف بالطلاق ان زيد أخذ منه سفر جلة
 فأنكر زيد ذلك ثم أقر فهل لا يقع الطلاق المذكور (الجواب) نعم لان الاقرار حجة قاصرة على
 المقر (سئل) في رجل حلف بالطلاق ليسافر من بلدته وسكت فقال عمرو وتعودسرعاف قال
 ولا أعود ما تمحض سنتان وسافر الى بلدة بعيدة ومكث بها نحو شهر ثم عاد الى بلدته فهل لا يقع
 الطلاق المذكور ولا يلحق قوله المذكور بخلفه (الجواب) نعم قال في الذخيرة اذا ألحق باليمين
 المعقودة بعد سكونه شرطا ان كان الشرط له لا يلحق بالاجماع وان كان الشرط عليه يلحق

مطلب حيث انقضت عدتها
 صارت أجنبية فلا يقع عليه
 طلاق بعدها

مطلب بأنها وأقام معها ان
 اشترط طلاقها أو كان مقرا به
 تنقضي العدة والافلا

مطلب روي طالق رجعي
 مطلب لو عرف الطلاق
 باخباره تسمع منه دعوى
 الاستثناء

مطلب طلق وأخبره عدلان
 أنك استئنيت هل يعقد على
 قولهما

مطلب حلف انها فرحت
 بموت أخيها ان أخبرته
 بفرحها وقع أو بعده فلا
 مطلب الاصل فيما اذا أخبرته
 عما هو شرط الحنث

مطلب طلقها بأن في مرض
 موته بلا سؤالها وماتت في
 العدة ترث

مطلب بأنها في صحته أوفى
 مرضه بأمرها فماتت في
 العدة لا ترث

مطلب حلف حلف لو تراءى
 لي في الماء لا أشربه ناويا عدم
 المعاملة لا يحث بالمرافقة

مطلب حلف أن زيد أخذ
 منه كذا فأنكر زيد ثم أقر
 لا يقع

مطلب اذا ألحق بخلفه شرطا
 بعد ما سكت لا يلحق مطلقا
 مطلب قال أنت طالق
 وسكت ثم قال ثلاثا الخ

وقال محمد بن سلة لا يلحق وبه أخذ الصدر الشهيد اه وفي البرازية والمختار قول ابن سلة وهو عدم
 الالتحاق بعد الفراغ في الحالين وبه يفتي اه وأفتى بذلك التمر تاشي وفي الخانية رجل قال لامرأته
 أنت طالق وسكت ثم قال ثلاثا ان كان سكوتها لا تقطع النفس تطلق ثلاثا والافواحدة لان
 السكوت لا تقطع النفس لا يفصل اه (سئل) في رجل طلق زوجته قبل الدخول بها طلقة
 واحدة ثم بعد ساعة طلقها ثلاثا فهل بانت بالاولى لا الى عدة فلا يقع عليه الثاني (الجواب)
 نعم لان كل لفظ ايقاع على حدة فتبين بالاولى بلا عدة فتصادفها الثانية وهي بآئته فلا يقع كذا في
 المتلقي وغيره فله عقد نكاحه عليها برضاها بعقد جديد (سئل) في رجل بذمته لزوجه دين مقسط
 عليه كل يوم مصريةتين خلف لها بالطلاق انه يدفع لها كل يوم مصريةتين وأقربأته كسر لها من
 القسط خمس عشرة مصرية لا عساره فا الحكم* (الجواب) بمقتضى ما أفتى به العلامة التمر تاشي
 وقع عليه الطلاق المذكور لان شرط العجز ان لا يمكن البرأ أصلا فثبت أمكنه البر بنحو استقراض
 أو هبة أو غير ذلك ولم يبر وقع عليه (سئل) في رجل حلف بالطلاق أن لا يسافر حتى يعطى
 زوجته خرجية فسافر ولم يعطها خرجية وادعى أنه نسي ذلك فهل يقع عليه الطلاق المذكور
 (الجواب) نعم يقع طلاق الساهی قضاء فقط والمعمد أن السهو والتسبیح مترادفان كما في
 الاشياء (سئل) في رجل قال لزوجه روجي طالق وكرها ثلاثا ناويا بذلك جميعه واحدة
 وتأكيد الاول وزجرها ونحو يفها وهو يحلف بالله العظيم انه قصد ذلك لا غيره فهل يقع عليه
 بذلك واحدة رجعية ديانة حيث نواها فقط وله امر اربعة زوجته في العدة بدون اذنها حيث
 لم يتقدم له عليها طلقتان (الجواب) لا يصدق في ذلك قضاء لان القاضي مأثور باتباع الظاهر
 والله يتولى السرائر واذا دار الامر بين التأسيس والتأكيد تعين الحمل على التأسيس كما في
 الاشياء ويصدق ديانة انه قصد التأكيد ويقع عليه بذلك طلقة واحدة رجعية ديانة حيث نواها
 فقط وله امر اربعة ديانة حيث لم يتقدم له عليها طلقتان لان روجي طالق رجعي
 كما في الفتاوى الخيرية والتمر تاشي وغيرهما وأما روجي فقط فانه كناية اذهو كذهبي كما صرح به
 صاحب البحر لكن لا يصدق انه قصد التأكيد الا يمينه لان كل موضع كان القول فيه قوله انما
 يصدق مع اليمين لانه أمين في الاخبار عما في ضميره والقول قوله مع يمينه كما في الزيلعي وافتى بذلك
 التمر تاشي وقال في الخانية لو قال أنت طالق أنت طالق أنت طالق وقال أردت به التكرار صدق
 ديانة وفي القضاء طلقت ثلاثا اه ومثله في الاشياء والحدادی وزاد الزيلعي أن المرأة كالقاضي
 فلا يحل لها أن تمكنه اذا سمعت منه ذلك أو علمت به لانها لا تعلم الا الظاهر اه (سئل) في الرجل اذا
 شك انه طلق أم لا فهل لا يقع عليه الطلاق (الجواب) نعم لا يقع كما في الاشياء أي في قاعدة الاصل
 براءة الذمة (سئل) في قروي حلف بالطلاق انه لا يسكن في هذه القرية مادام فلان شيخا فيها
 ورحل منها فور ابر زوجته وجميع ماله فيها ثم عزل الشيخ المذکور عن المشيخة ونصب غيره شيخا
 مكانه ثم رجع الخائف الى القرية وسكن فيها وعاد الشيخ المعزول الى المشيخة فهل انحلت اليمين
 بذلك أولا (الجواب) نعم انحلت اليمين بعزل الشيخ المذکور فلا يقع عليه الطلاق المذکور
 ولو عاد الشيخ الاول للمشيخة قال في التنوير كلمة مازال وما دام وما كان غاية تنهـي اليمين بها
 وقال العلائي فلا وحلف لا يفعل كذا مادام بخاري فخرج منها ثم رجع ففعل لا يحث لانتهاء اليمين
 وكذا الايا كل هذا الطعام مادام في ملك فلان فباع فلان بعضه لا يحث باكل باقيه لانتهاء اليمين
 ببيع البعض اه وأفتى بذلك الشيخ الرمي والشيخ الحائك وصورة ما أجاب به الرمي الاصل

مطلب طلقها قبل الدخول
 ثم طلقها ثلاثا لا يقع الثاني
 مطلب أقربأته كسر من
 القسط كذا العساره
 وقع عليه

مطلب شرط العجز ان
 لا يمكن البرأ أصلا ولو
 باستقراض أو هبة
 مطلب ادعى انه لم يعطها
 نسيانا يقع عليه

مطلب قال روجي طالق
 وكرها ثلاثا ناويا التأكيد
 يقع واحدة ديانة
 مطلب القاضي مأثور باتباع
 الظاهر

مطلب يترج التأسيس على
 التأكيد
 مطلب روجي طالق رجعي
 وروجي فقط كناية

مطلب كل من كان القول
 قوله انما يصدق مع اليمين
 مطلب المرأة كالقاضي فلا
 تصدقه في قصد التأكيد ولا
 تمكنه من نفسها

مطلب لا يقع الطلاق اذا
 شك انه طلق أولا
 مطلب لا يسكن القرية
 مادام فلان شيخا فعزل ثم روجي
 لا يحث بالسكنى

مطلب لا يأكل هذا الطعام
 مادام في ملك فلان فباع
 بعضه لا يحث باكل باقيه

أن الحلف إذا جعل غاية وفاته تبطل اليمين عند أي حنيفة ومحمد وخرجوا على ذلك فروعاً فقول
الحالف مادام أو كان أو استمر أو استقر أو طول ما الأمر كذا أو ما زال ونحو ذلك من كل ما يوجب
التوقيت يقتضي الدوام وعدم الانقطاع لبقاء اليمين فإذا زالت الديومية وفعل ذلك الفعل فقد
فعله واليمين منتهية فلا يحث صرح به في الظهيرية وجامع الفتاوى وفتاوى الفضلي وفتاوى
أي الليث والعيون والبحر وكثير من الكتب والحاصل أن النقل مستفيض في المسئلة اه
(سئل) في رجل ادعت عليه زوجته أنه حلف بالطلاق أنه لا يسافر حتى يدفع لها خمسة قروش
وأنه سافر ولم يدفع لها وقال دفعت ولم تصدقه ولا يثبت فكيف الحكم (الجواب) القول قوله
في ذلك بيمينه بالنسبة إلى وقوع الطلاق (أقول) وسيأتي أو آخر الباب نقل المسئلة (سئل) فيما
إذا حلف زيد بالطلاق الثلاث أنه لا يسافر في هذه القرية فهل إذا سافر فيه
وكان كل منهما في دار على حدة لا يحث (الجواب) نعم كما في الذخيرة حلف لا يسافر فلانا
بالكوفة فهو على المساكنة في دار بالكوفة حتى لو سكن الحالف في دار والمخوف عليه في دار
أخرى لا يحث لان المساكنة هي المخاطبة وذلك لا يوجد إذا سكن في دارين وتخصيص الكوفة
بأنه كالتخصيص اليمين بها حتى لا يحث بالمساكنة في غيرها إلا إذا نوى أن لا يسكن هو والمخوف
عليه بالكوفة حينئذ يكون على ما نوى لأنه شدد الأمر على نفسه وكذلك إذا حلف أن لا يسافر في دار
فلانا في هذه القرية فهو على أن يسافر في تلك القرية في دار واحدة وكذلك إذا حلف أن
لا يسافر في الدنيا ذخيرة من الإيمان في نوع آخر في السكنى (سئل) في رجل له زوجة
موافقة لا تمها مطيعة لها وكل منهما في مسكن على حدة فقال لزوجته مادمت مع أمك تكوني
طالقة فانقطعت عن موافقتها واطاعتها مدة ولقط تكوني مغلب في الحال وينتبه في المعية
المذكورة ما ذكر من الموافقة والاطاعة لها فما الحكم (الجواب) صيغة المضارع لا يقع بها
الطلاق إلا إذا غلب في الحال كما صرح به الكمال بن الهمام وحيث تركت ذلك المدة المذكورة
فإذا عادت لموافقتها واطاعتها لا يقع عليه الطلاق لأن كلمة مادام غاية ينتهي اليمين بها كما تقدم
عن التنوير وشرحه (سئل) في جماعة خدامين في باب حاكم حلفوا بالطلاق أن عاذر يدخل خدمته
ليخرجون من بابه فإذا عاذر يدخل خدمته كما كان وخرج الجماعة من الباب وتركوا الخدمة مدة فهل
بروا بيمينهم وإذا عاذر بعد ذلك إلى بابه وخدموا لا يقع (الجواب) نعم (سئل) في رجل حلف
بالطلاق على زوجته أن لا تدخل داراً فيها إلى ستين ثم مات الأب في الستين عن ورثته وتركته وعليه
دين غير مستغرق لتركته فهل إذا دخلت الدار إلا أن لا يقع الطلاق (الجواب) نعم ولو حلف
لا يدخل دار فلان فأت صاحب الدار ثم دخل الحالف أن لم يكن على الميت دين مستغرق لا يحث
لأنها انتقلت للورثة بالموت وأن كان عليه دين مستغرق قال محمد بن سبله يحث لأنها بقيت على
حكم ملك الميت وقال الفقيه أبو الليث لا يحث وعليه الفتوى لأنها لم تنبى ملكاً للميت من كل
وجه اه من الحرم باب اليمين في الدخول والخروج (سئل) في رجل حصل له دهش زال به عقله
وصار لا شعور له لا أمر عرض له من ذهب ماله وقتل ابن خاله فقال في هذه الحالة يارب أنت
تشهد على أني طلق فلانة بنت فلان يعني زوجته بالطلاق على أربع مذاهب
المسلمين كما حلت تحرم فهل لا يقع طلاقه (الجواب) لا دهش هو ذهاب العقل من ذهل
أو له وقد صرح في التنوير والتارطانية وغيرهما بعدم وقوع طلاق المدهوش فعلى هذا
حيث حصل للرجل دهش زال به عقله وصار لا شعور له لا يقع طلاقه والقول قوله بيمينه أن عرف

قوله أن الحلف لعل صوابه
الحالف اه

مطلب حلف لا يسافر حتى
يدفع لها كذا أو قال دفعت
وكذبته فالقول له

مطلب حلف لا يسافر
صهره في هذه القرية فساكنه
فيها وكان كل منهما في دار
على حدة لا يحث

مطلب وكذا إذا حلف
لا يسافر في الدنيا
مطلب مادمت مع أمك
يعني في الاطاعة تكوني
طالقة

مطلب المضارع لا يقع به
الطلاق إلا إذا غلب في الحال

مطلب ان عاد فلان
ليخرجون فعاذر جوامع
رجعوا لا يقع

مطلب حلف لا يدخل دار
فلان فأت صاحب الدار الخ

مطلب في طلاق المدهوش
مطلب القول قوله بيمينه
ان عثر من الدهش
والافلا

منه الدهش وان لم يعرف منه لا يقبل قوله قضاء الابينة كما صرح بذلك علماء الحنفية رحمهم الله تعالى (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث من زوجته المدخول بها انها تروح طالقة ولم يسبق له عليها طلاق أصلاً وقد غلب المضارع في الحال فهل وقع عليه بذلك واحدة رجعية وله مراجعتها في العدة بلا دنسها (الجواب) نعم (سئل) في رجل حلف بالطلاق على أخته البالغة الساكنة في دار أمي زوجها قاتلاً لا أخذك تسكين مع حماك في الدار المزبورة والرجل لا عليك منع مساكنتها بالفعل فهل إذا منعها بالقول يصير باراً ولا يقع طلاقه (الجواب) حيث لم تكن الدار للحالف فنعها بالقول دون الفعل لا يحنث كما في الحائنة والبرازية من الايمان في المين على فعل الغير ورسائل العلامة الشرنبلالي رجل حلف لا يدع فلاناً يدخل هذه الدار ان كانت الدار للحالف فنعه بالقول ولم يمنعه بالفعل حتى دخل حنث في عينه ويكون شرط بره المنع بالقول والفعل بقدر ما يطبق وان لم تكن الدار للحالف فنعه بالقول دون الفعل لا يكون حائثاً اه خاتمة من الايمان من فصل الترويح (أقول) وسيأتي زيادة نقل في المسئلة في أواخر الباب (سئل) في رجل حلف بالطلاق أن لا يدخل دار أهل زوجته فوق عند بابها فقتله جاته ودفعه ابنتها حتى أدخل مكرها غير راض بالدخول فهل لا يقع عليه بالدخول مكرها (الجواب) نعم (أقول) معناه أنه أدخل بسبب التل والدفع بحيث لا يمكنه عدمه حتى لم يسند اليه الدخول كما لو سقط من علو وليس المراد أنه كرم على الدخول الا كراه الشرعي الذي يكون بالتوعد وخوف التلف لما في البحر من انه يحنث به لما عرف أو كراهه لا بعدم الفعل عندنا ونظيره ما لو حلف لا يأكل هذا الطعام فأكرمه عليه حتى أكله حنث ولو أوجر في حلقه لا يحنث كذا في فتح القدير وفي المجتبى لو هبت به الريح وأدخلته لم يحنث اه فاذا لم يحنث بفعل الريح لا يحنث بفعل فاعل مختار بالطريق الاولى فانهم فقد خفي كلام المؤلف على بعض الناظرين (سئل) في رجل قال له زيد دخل عمر وعند زوجتك يفعل شيئاً فاحشاً فقال الرجل ان كان الامر هكذا فهي طالق ثلاثاً ولم يصدر شيء من ذلك أصلاً فالحكم (الجواب) حيث كان الامر ما ذكر لا تطلق الا اذا تحقق وقوع ذلك وليس هذا من مسائل المجازاة لان المستكلم غيرها (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقالت له يا عرصي فقال لها ان كنت عرصي تكوني طالقة ثلاثاً فكيف الحكم (الجواب) ان كان ذلك في حال الغضب تطلق لان كلامه يحمل على المجازاة وان قال نويت التعليق صدق ديانة لا قضاء وان كان ذلك في غير حالة الغضب ونوى به التعليق ولم يكن متصفاً بالشرط لا يقع عليه الصلاق امرأة قالت لزوجها يا سفله أو يا قريظان أو يا كشيخان أو شيئاً من الشتم فقال الزوج ان كنت كما قلت فأنت طالق ثلاثاً اختلفوا في ذلك فقال الفقيه ابو جعفر وأبو بكر الاسكافي تطلق المرأة كما قال سواء كان الزوج كما قالت أو لم يكن وعليه الفتوى لان كلامه محمول على المجازاة ظاهر اجزاء لا يذأ المرأة زوجها فان قال الزوج نويت به التعليق قال ابو بكر الاسكافي دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء لانه محمول على المجازاة ظاهر وقال الشيخ الامام محمد بن الفضل ان كان ذلك في حالة الغضب فهو على المجازاة ولا يصدق في نية التعليق قضاء وان لم يكن في حالة الغضب ينوي في ذلك فان قال نويت به التعليق ان كان الزوج كما قالت يقع الطلاق والا فلا خاتمة من كتاب التعليق وقال في البرازية بعد ذكر الخلاف في مسائل المجازاة وقال آخر ان في حالة الغضب فعلى المجازاة فيقع في الحال وعليه الفتوى اه (سئل) في رجل قال لزوجته على الحرام لتذهبين في غدا الى بيت أهلك وأعطينك

مطلب حلف بالطلاق
الثلاث انها تروح طالقة
وقع واحدة رجعية
مطلب لا أخذك تسكني
يكفي المنع بالقول ان لم يمكنه
بالفعل
مطلب لا يدع فلاناً يدخل

مطلب حلف لا يدخل
فدفع حتى دخل مكرها
لا يحنث
مطلب قيل له دخل فلان
عند زوجتك يفعل بها فقتل
ان كان كذلك فهي طالق

مطلب قالت له يا عرصي
فقال ان كنت عرصي فانت
كذا

مطلب حلف ليعطينها
مؤخرها غدا فوضع بحيث
تناهدها ولم تأخذ لا يحنث

حقل يعني مؤخر صدقها فذهبت في الغد لبيت أهلها ودفع لها مؤخرها ووضعها بحيث تناله يدها
 فامتنعت من أخذه فهل لا يقع عليه الطلاق المذكور (الجواب) نعم برحمة لا قضين
 مالك اليوم ولو وجدته فأعطاه فلم يقبل فوضعه بحيث تناله يده لو أراد قبضه والا لا تنوير عن
 الظهيرية (سئل) في رجل حلف بالحرام الثلاث أنه لا يدخل مكان فلان هذه الأيام وكان
 حلفه في جمعة عيد الاضحى فلم يدخله حتى مضت عشرة أيام من حين الحلف فهل اذا دخله الآن
 لا يقع عليه الحرام (الجواب) الأيام معرفة تنصرف الى عشرة عند أبي حنيفة رحمه الله
 وقال صاحباه تقع على جمعة كافي الملتقى فيحتمل من حلفه عشرة أيام لا يحتمل اذا دخل
 المكان المزبور (سئل) في رجل طلب منه أخ وزوجته طلاقا فقال الرجل فلان وكيلي ان
 شاء الله فطلقها فلان ثلاثا ولم ينو الموكل الثلاث فهل لا يقع عليه شيء (الجواب)
 المنصوص عليه أنه لو وكل أن يطلق امرأته فطلقها الوكيل ثلاثا فان نوى الزوج الثلاث
 وقعن والام يقع شيء في قول أبي حنيفة وقال لا يقع واحدة كازروني عن الحافق ومثله في الخائنة
 من فصل الطلاق الذي يكون من الوكيل وفيها وكاه أن يطلق امرأته واحدة فطلقها الوكيل
 اثنين لا يقع شيء في قول أبي حنيفة وقال لا يقع واحدة اه لكن في مسئلتنا لا يقع شيء عندهم
 جميعا حيث أنشأ قال في الملتقى من شتى القضاء وذكر أن شاء الله في آخر صك يطل كله وعندهما
 آخره فقط وهو استحسن وهذا أضيف الانشاء المذكور الى شيء واحد فقط وهو الوكيل
 المذكور فلا يقع شيء (سئل) في رجل حلف بالطلاق ليتزوج قبل محي الحاج فعقد عقده
 على امرأة ولم يدخل بها حتى جاء الحاج فهل برئ منه (الجواب) نعم أفتى به المرحوم الشيخ
 اسمعيل قال في الاشباه من فصل تعارض العرف مع الشرع لو حلف لا ينكح فلانة حث
 بالعقد لانه النكاح شرعا لا بالوطء كافي كشف الاسرار بخلاف لا ينكح زوجته فانه للوطء اه
 وهذا في النكاح ففي التزوج بالاولى قال في البحر عن الصحاح النكاح الوطء وقد يكون العقد
 تقول نكحتك ونكحت هي أي تزوجت وهي ناكح من بنى فلان اي ذات زوج اه ففسر
 النكاح الذي هو العقد بالتزوج (سئل) في رجل سئل عن زوجته فقال أنا طلقته وأعدت عنها
 والحال انه لم يطلقها بل أخبر كاذبا بالحكم (الجواب) لا يصدق قضاء ويدين فيما بينه وبين
 الله تعالى وفي العلائي عن شرح نظم الوهبانية قال أنت طالق أو أنت حر وعني به الاخبار كاذبا
 وقع قضاء الا اذا أشهد على ذلك اه وفي البحر الاقرار بالطلاق كاذبا يقع قضاء لا ديانة اه
 وبمثله أفتى الشيخ اسمعيل والعلامة الخير الرملي (سئل) في رجل حلف بالطلاق انه لا يشارك
 فلانا فشاركه بمال ابنه الصغير فما الحكم (الجواب) حيث شاركه بمال ابنه الصغير لا يحتمل كما
 صرح به في البحر (سئل) في رجل عزب قال بالتركية ما معناه بالعربية الذي أخذته والذي
 أخذه يعني النكاح يكونان طالقين ويريد التزوج من غير أن يقع عليه الطلاق (الجواب)
 اذا عقد نكاحه فضولي وأجاز هو بالفعل لا بالقول لا يقع عليه الطلاق المذكور به أفتى شيخ
 الاسلام عطاء الله افندي والمسئلة في الظهيرية في الثاني من الطلاق قال لو قال ان تزوجت
 امرأة فهي طالق ثلاثا فالحيلة في ذلك أن يعقد فضولي بينهما عقد النكاح فيجيز بالفعل ولا
 يحتمل اه وكتب المؤلف هنا سؤالاً واجده بخط جده المرحوم عبد الرحمن افندي العمادي
 وهو سئل في رجل قال كلما تزوجت امرأة فهي طالق ثلاثا وان عقد لي النكاح فضولي
 أو أجزت بقول أو فعل فتكون طالقاً ثلاثاً أيضاً وأراد التزوج فكيف الحيلة الجواب له

مطلب حلف بالحرام الثلاث
 أن لا يدخل مكان فلان
 هذه الأيام فهو عشرة أيام
 عند الامام

مطلب حلف لا يدخل
 مكان فلان هذه الأيام
 فدخل بعد عشرة أيام
 لا يحتمل

مطلب قال فلان وكيلي
 ان شاء الله فطلقها فلان
 ثلاثا ولم ينو الموكل الثلاث
 لم يقع
 مطلب اذا ذكر ان شاء
 الله في آخر الصك يطل كله
 عنده

مطلب حلف ليتزوج بر
 بمجرد العقد

مطلب اخبر بالطلاق كاذبا
 وقع قضاء لا ديانة

مطلب حلف لا يشاركه
 فشاركه بمال ابنه الصغير
 لا يقع

مطلب قال ان تزوجت
 امرأة فهي طالق فالحيلة
 أن يعقد فضولي الخ

مطلب فيما لو قال كلما
 تزوجت امرأة أو عقد لي
 النكاح فضولي أو أجزت
 بالقول أو الفعل

في التزوج حيلتان الاولى أن يتزوج امرأته فطلق ثلاثا فيحسب رتخل اليمن في حقها فيحسب له أن يتزوجها بعد زوج آخر في رواية أبي يوسف عن أبي حنيفة كما في شرح المجمع الثانية أن يتزوجها بامرأة فصولي بغير أمرهما فيحسب هو فيحسب وتنفل اليمن قبل اجازة المرأة لا الى جزاء لعدم الملك ثم تحسب المرأة فاجازتها لا تعمل أي لا تثبت العقد فيجدان النكاح بمباشرة فصولي واجازتهما له كما ذكره في جامع الفصولين فيما اذا قال كل امرأته أتزوجها أو يتزوجها غيري لأجل وأجزه فهي طالق ثلاثا ولا سيما أنه ذكر في هذا السؤال الشرط في جانب الفصولي بكلمة ان وهي لا تقتضي التكرار اتفاقا فكان مسأغ هذه الحيلة هنا أولى كتبه الفقير عبد الرحمن عن عني عنه اه مختصرا (أقول) وارجع الى ما مر أو اتل كتاب النكاح وارجع أيضا الى ما كتبه في حاشيتي رد المحتار على الدر المختار في آخر كتاب الايمان (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث من امرأته وله امرأتان مدخول بهما ثم قال أردت واحدة منهما ولا ية له فهل له أن يوقع الطلاق على احدهما (الجواب) نعم وفي الذخيرة رجل له امرأتان لم يدخل بواحدة منهما فقال امرأتى طالق امرأتى طالق ثم قال أردت واحدة منهما لأصدقهما وأبينهما منه ولو كان دخل بهما فله أن يوقع الطلاق على احدهما اه ووجهه ان تفريق الطلاق على غير المدخولة غير صحيح وعلى المدخولة صحيح يجر من الطلاق الصريح (أقول) أي اذا كرر قوله امرأتى طالق وله امرأتان غير مدخول بهما وصرف اللفظين الى واحدة منهما لا يصدق لانه يلزم عليه تفريق الطلاق على غير المدخولة وهو لا يصح فيلزم ابطال احد اللفظين لان غير المدخولة لا يلحقها طلاق على طلاق لانها تين بالاولى لا الى عدة فيتعين صرف كل واحد من اللفظين الى امرأته حتى لا يلزم ابطال احد اللفظين أمالو كما تم دخولا بهما يمكن صرف كل من اللفظين الى امرأته واحدة فتطلق بهما طلقين لكن لا يخفى انه لا يناسب ما في السؤال اذ ليس فيه تكرير التطلق بل هو حلف بالطلاق الثلاث بلفظ واحد فلا فرق فيه بين المدخولتين وغيرهما فالمناسب الاستشهاد بما في الجرح عن البرازية من الايمان ان فعلت كذا فامرأتى طالق وله امرأتان أو أكثر طلقت واحدة والبيان اليه وان طلقت احدهما بآثنا أو رجعا ومضت عدتها ثم وجد الشرط تعينت الاخرى للطلاق وان كان لم تنقض العدة فالبيان اليه اه (سئل) في رجل قال لا آخركل لامرأتى تكون طالقة بالثلاث ولم يقل لها الا آخريش فهل لا تطلق ما لم يقل لها (الجواب) نعم لانه توكيل كما صرح به في البرازية في نوع في الفاظه (سئل) في رجل أخذت زوجته خاتمه وامتنعت من رده له فقال لها ان لم تعطني اياه في هذا اليوم تكوني مثل أمي وأختي فلم تعطه له في اليوم المذكور ولم يؤبدك شيئا أصلا فهل يكون ذلك لغوا ولا يلزمه به شيء (الجواب) حيث لم ينوشأ فهو لغو وان نوى بأنث على مثل امي برا اوظهارا أو طلاقا فصحت نيته والاينو شيئا لغوا يتعين الاول اي البريعى الكرامة علائق من الظهار وأفتى بذلك الخير الرملي وقال ولا فرق بين التعليق والتخيير فان الظهار مما يجوز تعليقه اه (سئل) في رجل شك انه طلق واحدة او أكثر فهل يبنى على الأقل (الجواب) نعم وفي الاشباه من قاعدة اليقين لا يزول بالشك شك طلق واحدة او أكثر يبنى على الأقل اه ومثله في الدر للعلائي (سئل) في رجل حلف بالطلاق انه لا يخلى يعني لا يدع زوجته تروح الى بيت أخيها فهل اذا راحت في غيبته بلا اذنه ورضاه ولا يخلى لا يقع (الجواب) نعم حيث لم تذهب بتخليته والمسألة في الخيرية (سئل) في رجل قال تكون زوجة طالقا الا أن يشاء الله متصلا مسموعا فهل تقبل دعواه الاستثناء

مطلب حلف بالطلاق وله امرأتان له أن يوقعه على احدهما

مطلب قل لامرأتى تكون كذا فلم يقل لها لا يقع شيء
مطلب تكوني مثل أمي ولم ينوشأ لا يقع

مطلب شك هل طلق واحدة او أكثر يبنى على الأقل
مطلب حلف لا يخلى تروح فراحت في غيبته بلا تخليته لا يقع

مطلب تقبل دعواه الاستثناء حيث لا منازع له

حيث لا منازع له (الجواب) نعم كما صرح بذلك في تعليق المنع نقلا عن الحاوي للإمام الجليل
 محمود البخاري (سئل) فيما إذا حلف زيدا بالطلاق أنه لا يشغل عند عمر ولا توثي طول ما هو
 مدغم في هذا الاقون وترك عمر والشغل فيه أكثر من سنة ثم عاد اليه ويريد زيدا الآن الشغل فيه
 عند عمر فهل لا يقع عليه الطلاق (الجواب) حيث جعل الحلف غاية وهي طول ما هو مدغم
 في هذا الاقون وفانت بخروج عمر ومنه كما ذكر فقد بطلت عينة فاذا اشتغل الآن لا يقع عليه
 ما ذكر وتقدم نقل المسألة (سئل) فيما إذا كان لزيد زوجتان قديمة وحديثة فقال للقديمة
 ان طلقت الحديثة فانت طالق قبلها ثلاثا فاذا طلق القديمة طاعة رجعية ثم بعد انقضاء عدتها
 طالق الحديثة واراد امر اربعة القديمة بعقد جديد رضاها فهل له ذلك ولا يقع الطلاق الثلاث
 المعلق عليها على القديمة (الجواب) نعم حيث طلق الثانية بعد انقضاء عدة الاولى وقد
 انحل البين ووجد الشرط لافي الملك فبطل البين ولا يترتب عليه الجزاء لفوات المحلية
 كما صرح بذلك في المنع والدرر وغيرهما وكذا في البحر من باب التعليق (سئل) في رجل حلف
 بالطلاق أنه لا يسكن صهره في داره ثم آجرها من أجنبي والمستأجر أسكن الصهر المذكور في
 تلك الدار ويدون أذنه ولا رضاه وأمره صاحب الدار بالخروج فما أمثل أمره فهل لا يحنث
 (الجواب) نعم وأفتى العلامة ابن نجيم على سؤال رفع اليه ما صورته في رجل حلف لا يسكن
 فلانا داره فسكن من غير أذنه هل يحنث أم لا فأجاب ان سكت بعد سكناه ولم يأمره بالخروج
 يحنث وان أمره ولم يخرج لم يحنث (أقول) تقدم عن الخاتمة ان كانت الدار للعالم
 فشرط البر المنع بالقول والفعل بقدر ما يطبق وان لم تكن للعالم ومنعه بالقول دون الفعل
 لا يكون حاشا فتنبه (سئل) في رجل حلف بالحرام أن لا يؤجر مكانا معلوما له وهو ممن يباشر
 بنفسه ويريد توكيل غيره بالايجار فالحكم (الجواب) لا يحنث اذا أمره بالايجار ان كان
 ممن يباشر ذلك بنفسه والمسألة في التنوير وغيره من المتون في الايمان (سئل) في رجل
 مرض مرضا وصل فيه الى اختلال العقل بحيث احتمل كلامه المنظوم وباح بسر المكتوم
 وصدر منه ما يصدر عن المجانين فطلق زوجته في هذه الحالة فما الحكم (الجواب) اذا ثبت
 زوال عقله وعدم وعيه لا يقع عليه طلاق ولا يطالب بصدق اذا كان الحال على هذا المتناول
 فانه حينئذ مجنون والجنون فنون (سئل) في رجل تشاجر مع أبي زوجته فقال له ان فت
 حق ابتك وهو المهر المؤجل تكن طالق ثلاثا فقال لا أقوت من حقها ولا فلسا فما الحكم
 (الجواب) المشاجرة هنا تدل على حط المهر عنه فوراً حيث علق طلاقها على فواته مهرها
 بمعنى حطه عنه وجوابه في الحال انه لا يقوت منه شأ فلا يقع طلاقه المذكور لانه لم يوجد المعلق
 عليه فوراً (أقول) يعني لا يقع اذا فاته بعد ذلك حيث دلت القرينة على الفور قال في التنوير
 وشرط الحنث في ان خرجت مثلاً لمزيد الخروج فعليه فوراً اهـ (سئل) في رجل حلف
 بالطلاق الثلاث انه لا يتزوج على امرأته فلانة فهل اذا تزوجه فضولي وأجاز بالفعل لا بالقول
 لا يحنث (الجواب) نعم لا يحنث وبه يفتي كافي الدر المختار عن الخاتمة (سئل) في مريض
 مرض الموت طلق زوجته المدخول بها طلاقاً بائناً بسؤالها ثم مات في عدتها فهل لا ترث منه
 (الجواب) نعم حيث أبانها بسؤالها لانه لم يحنث (سئل) في رجل ساكن مع عمه في دار خلف
 بالطلاق أنه لا يسكن عمه في داره ولم يعينها بل نكحها ويريد ان لا تقسمها أو إقامة حائط بينهما
 وفتح كل واحد منهما باباً بنفسه ثم يسكن كل واحد منهما ما في طائفة فهل لا يحنث الخالف بذلك

مطلب حلف لا يشغل
 عنده طول ما هو مدغم الخ
 مطلب قال ان طلقت
 الحديثة فانت كذا فطلقها
 ثم بعد العدة طلق الحديثة
 الخ
 مطلب حلف لا يسكنه في
 داره فأجرها وأسكنه
 المستأجر لا يحنث
 مطلب حلف لا يؤجر فأمر
 غيره بالايجار لا يحنث
 ان كان ممن يباشر ذلك
 مطلب لا يقع طلاق مريض
 اختل عقله
 مطلب قال ان فت مهرت بك
 تكن طالقاً فهو على الفور
 بقرينة المشاجرة
 مطلب حلف لا يتزوج
 فزوجه فضولي وأجاز بالفعل
 لا يحنث
 مطلب طلقها بائناً بسؤالها
 ومات في عدتها لانه
 مطلب حلف لا يسكن عمه
 في داره ولم يعينها بسؤالها
 كل في طائفة لا يحنث

(الجواب) نعم قال في البحر ولو حلق لا يساكن فلانا في داره وسمى دارا بعينها وقسمها
وضرب كل واحد منهما حائطاً وفتح كل منهما باباً لنفسه ثم سكن الخائف في طائفة والاخر في طائفة
حنث الخائف ولم يعبين الدار في عينه وان كان ذكرها را على التنكير وباقي المسألة بحالها لم
يحنث اهـ (سئل) في رجل فقد له كرسى فاتهم زيدا باخذه وحلف بالطلاق الثلاث انه ان
كان لم يأخذ زيد الكرسى المرقوم تسكن زوجته طالق فظهر الكرسى عند الغير فكيف الحكم
(الجواب) مقتضى السؤال انه علق طلاقها على الشرط المنقضي ووجود الكرسى عند الغير
يحمّل انه بعد اخذه دفعه للغير فحصل الشك والنكاح ثابت بيقين فلا يزول بالشك الا ان يتحقق
عدم اخذه ولو بالبينة وان كان نفيا قال في المنع والعلائي على التنوير البينة تقبل على الشرط
وان كان نفيا كان لم تجز صهرتي الدلية فامرأتى كذا فنهتد انهم لم تجز قبلت وطلقت اهـ
هذا ما ظهر لنا الآن (سئل) في رجل طلق زوجته المريضة المدخول بها في صحته طلاقاً بانها
ثم ماتت في العدة فهل لا يرثها الزوج المزبور (الجواب) نعم قال في الكثر من باب طلاق
المريض طلقها رجعا أو بانها في مرضه وماتت في عدتها ورثت اهـ قيد بموته لانها الوماتت
هي وهي مريضة في العدة لم يرثها الزوج لانه بطلاقه اياها رضى بانسقاط حقها نهر ومثله في
البحر عن المحيط (سئل) في رجل قال لزوجته تسكون طائفة على ألف مذهب ولا نية له فهل
وقع عليه بما ذكر طلاقاً واحدة رجعية وله مراجعتها في العدة بلا اذنها حيث لم يكن مسبوقاً
منها بطليقتين (الجواب) نعم وقد أفتى عن ذلك الشيخ الرملي (سئل) في رجل حلف بالطلاق
من زوجته انه ما يروح مع جماعة للموضع الفلاني فهل اذا اجتمع بهم فيه لا يقع عليه الطلاق
(الجواب) نعم لعدم وجود المعلق عليه وهو الروح مع الجماعة المذكورة للموضع المذكور
فتاوى الشافعي من الطلاق (سئل) في شخص أراد أن يقول لزوجته أنت خارجة عن طاعتي
فسبق لسانه وقال خارجة عن عصمتي فهل يكون صريحاً ويوقع الطلاق أو كناية فيفتقر الى النية
أم لا (الجواب) لا يقع عليه الطلاق ديانة ويقع قضاء قال في الخلاصة وطلاق الهازل
وطلاق الذي أراد أن يتكلم فسبق لسانه بالطلاق واقع وقال الكمال وقوله فيمن سبق لسانه واقع
أي في القضاء ثم قال الكمال وسيد كوفي أنت طالق اذا نوى به الطلاق من الوثاق يدين فيما بينه
وبين الله تعالى مع انه اصرح صريح في الباب اهـ هذا كله على تقدير أن يكون قوله خارجة
عن عصمتي للحق بالصريح أم على تقدير أن يكون من الكناية وهو الظاهر فلا يقع الطلاق في
القضاء أيضاً الا بالنية فقد صرح في الوجيز لبرهان الاثمة انه لو قال فسخت النكاح بيني وبينك
ولم يبق بيني وبينك لا يقع الا بالنية ولا يخفى أن قوله أنت خارجة عن عصمتي مثله في المعنى من
الفتاوى المزبورة وأفاد في الدر المختار أن الخطأ هو الذي أراد التكلم بخبري على لسانه الطلاق
أو تلفظ به غير عالم بعينه أو غافلاً أو ساهياً أو بالفاظ مصحفة يقع قضاء فقط اهـ (سئل) في
رجل قال لزوجته المدخول بها بالتركية واربندن بوش اول يعني روي من طائفة ويريد
مراجعتهما في العدة بدون اذنها ولم يسبق له عليها طلاق أصلاً فهل لذلك (الجواب) نعم
والطلاق بقوله بوش اول رجعي كما أفتى به شيخ الاسلام أبو السعود رجعية من الطلاق
(سئل) في رجل تشاجر مع زوجته المدخول بها حلف بالطلاق الثلاث ليتزوجن ولا نية له
سوى الزواج ولا عين مدة ولا نواها ولم تكن قسرية تدل على الفور فما الحكم (الجواب)
حيث كان الحال ما ذكر لا يقع عليه الطلاق الا في آخر جزء من حياتهما اذا لم يتزوج وفي هذه

مطلب ان لم يكن زيدا أخذ
الكرسي تسكن زوجته كذا
فظهر الكرسى عند الغير الخ
مطلب البينة تقبل على
الشرط وان كان نفيا
مطلب أبانها في مرضها في
صحته وماتت في العدة لا يرثها
مطلب تكون طائفة على
ألف مذهب وقعت رجعية
مطلب حلف لا يروح معهم
للموضع الفلاني فاجتمع بهم
فيه لا يقع
مطلب أراد أن يقول أنت
خارجة عن طاعتي فسبق
لسانه وقال عن عصمتي
لا يقع ديانة
مطلب أنت خارجة عن
عصمتي من الكنايات
مطلب قوله بالتركية واربندن
بوش اول يقع به رجعي
مطلب حلف ليتزوجن لا يقع
الا في آخر حياتهما

الصورة اذا عقد نكاحه ولم يدخل بها يبرأ بالعقد كما مر نقله (سئل) في رجل خلع زوجته ثم سئل كيف طلقها بالواحدة أو بالثلاث فقال ان كان بالواحدة أو بالثلاث راحت لسبيلها ولم يزدد على ذلك ولا سبق له عليها طلاق غير هذا أصلا ويريد زوالها عصمة بعقد جديد رضا فهل له ذلك ولا يقع عليه شيء بجوابه المذكور (الجواب) نعم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاق رجعية في صحته ثم ماتت في العدة فهل يرثها (الجواب) نعم طلقها رجعا في صحته فماتت في العدة ترثه وكذا الومات في العدة يرثها الزوج عمادية من الاحكامات في الطلاق ومثله في العلائق من طلاق المريض والبحر وغيره (سئل) في رجل طلق زوجته الحامل منه طلاقا واحدة ولها بدمته مؤخر صداقها تريد أخذ منه بعد انقضاء عدتها فهل لها ذلك (الجواب) نعم وتقدم نقلها في باب المهر (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقال لها ان كان لك غرض بالطلاق تروحي طالقة بالثلاث وسئلت فقالت ليس لي غرض في الطلاق فهل لا يقع الطلاق حتى تقول لي غرض في الطلاق بعد تعليقه بغرضها (الجواب) حيث علق على غرضها ولا غرض لها في ذلك لا يقع عليه الطلاق المذكور (سئل) في رجل قال لزوج أخته طلق أختي فقال ان كان لك خاطر تكون طالقة فقال الاخ ليس لي خاطر فهل لا يقع عليه الطلاق (الجواب) حيث كان الحال على هذا المنوال لا يقع عليه الطلاق (سئل) في رجل حلف بالطلاق من زوجته ليتزوجن عليهما ثم مات ولم يتزوج عليهما فهل ترثان منه (الجواب) نعم ومن مثل وجود الشرط ما في البدائع ان لم أطلقك أو ان لم أتزوج عليك فأنت طالق ثلاثا فلم يفعل حتى مات ورثته ولومات هي لم يرثها شرح الملتقى للعلائي من طلاق المريض (أقول) والنرق انه يموت به بقي أحكام الزوجة لوجوب العدة عليها بخلاف موتها ولذا الومات هو كان لها أن تغسله ولومات هي لا يغسلها (سئل) في رجل له زوجتان احدهما حاضرة معه والاخرى غائبة فتشاجر مع الحاضرة وقال مخاطبا لها ومشييرا اليها روي طالقة بالثلاث فهل تطلق منه بالثلاث ولا يقع شيء على الاخرى الغائبة (الجواب) نعم وفي الخانية آخر كتاب الطلاق قبيل فصل الكليات رجل قال لامرأته لا تخرجي من الدار بغير إذني فاني حلفت بالطلاق فخرجت بغير إذنه لا تطلق لانه لم يذكر انه حلف بطلاقها فعليه حلف بطلاق غيرها فكان القول قوله اه (أقول) وكتبت على مسألة الخانية هذه في حاشيتي على البحر عند قوله في أول باب الصريح قيد بخطابها الخ كلاما حسنا وفق بينه وبين ما في القنية عن المحيط رجل دعت جماعة الى شرب الخمر فقال اني حلفت بالطلاق اني لا أشرب وكان كاذبا فيه ثم شرب طلقت وقال صاحب التحفة لا تطلق ديانة اه (سئل) في قروي حلف بالطلاق من زوجته ليرحلن من القرية فرحل منها وتجاوز عمرانها بزوجته وعياله وأكثرت أمتعته ودوابه ولوازم مسكنه وسكن في قرية غير هامة ثم أراد الرجوع الى قريته فهل له ذلك ولا يقع عليه الطلاق المذكور (الجواب) نعم وفي فتاوى الرحمي من الايمان أجب لا يقع عليه الطلاق حيث برئ يمينه ورحل مجاوز العمران بالاهل والاثاث ولم يبق لوازم السكن لان الرحيل الانتقال عن المكان كما ذكرنا في عرف أهالي القرى وفي اللغة الانتقال عن المكان فقط اه ومثله في فتاوى التمر تاشي من الايمان فراجع (سئل) فيما اذا دفع زيد لامرأته وأمانته ليوصلها اليك فمالها عليه بكبريائها أنكرها وحلف ساهيا بالحرام انه لم يدفعها زيد له ثم ذكر أنه دفعها له فهل تقع عليه طلاقه بآئنة (الجواب) يقع طلاق الساهي والمسألة في شرحي العلائي على التنوير والملتقى عن القمح (سئل) في امرأة طلقها زوجها

مطلب خلعها ثم سئل كيف طلقها فقال ان كان بالواحدة أو بالثلاث راحت لسبيلها الخ
مطلب طلقها رجعا في صحته وماتت في العدة يرثها
مطلب طلقها رجعا لها أخذ مؤخرها بعد العدة
مطلب ان كان لك غرض في الطلاق تروحي طالقة فقالت لا غرض لي فيه لا يقع
مطلب قال لزوج أخته طلق أختي
مطلب حلف ليتزوجن عليهما فمات ولم يتزوج يرثان منه
مطلب له زوجتان فقال لاجداهما روي طالقة لا تطلق الاخرى
مطلب حلف ليرحلن من القرية
مطلب حلف انه لم يدفعها له ثم تذكر وقوع

مطلب طلقها ثلاثا ثم زوجها لرفيقه ثم وهب منها الخ

ثلاثا وانقضت عدتها ثم تزوجها من رقيقه المراهق تزويجا شرعيا ودخل بها الرقيق وأصابها الرقيق بإيلاج الحشفة مع التقاء الختانين ثم وهبه منها وانفسخ الشكاح وانقضت عدتها فهل تحل للاول* (الجواب)* نعم والمسالة مفصلة في شرح التنوير من باب الرجعة وفي الاشباة في فن الحيل (أقول) ولا بد في ذلك من اذن ولي المرأة ان كان الرقيق غير كف عنها كما مر في باب الكف* (سئل) فيما اذا حلف زيدا بالحرام أنه لا يحصن أرض عمر وخصدها وبانت وانقضت عدتها بالخض ثم طلقها ثلاثا فهل لا يلحقها الطلاق الثلاث المزبور (الجواب) نعم والطلاق الصريح وهو ما لا يحتاج الى نية بآثنا كان الواقع به أو رجعا كذا في الفتح يلحق الطلاق الصريح ويلحق الطلاق البائن مادامت المطلقة في العدة فلو قال لها أنت طالق ثم طلقها على مال أو قال لها أنت بائن أو طالعها على مال ثم قال لها أنت طالق أو طالق بائن وقع الثاني وكذا لو طلقها ثلاثا بعدما أثنى كذا في النهر (سئل) في رجل طلق زوجته المدخول بها على مال دفعت له ثم طلقها ثلاثا في ذلك اليوم فهل يلحق الثاني ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره (الجواب) نعم كافي فتح القدير (سئل) في رجل حلف بالطلاق أنه لا يفعل كذا ثم قبل فعله المزبور دخلها ثم بعد يوم راجعها بوجه شرعي فهل اذا فعل الفعل المزبور يقع عليه الطلاق المذكور (الجواب) نعم قال في الكنز وزوال الملك بعد الميكن لا يطلها أي زواله بعمادون الثلاث بان يطلها بعد التعلق واحدة أو اثنتين فانقضت عدتها ثم تزوجها ثم وجد الشرط طلق بجر وتعام الكلام فيه (سئل) في رجل أراد أن يزوج ابنته من آخر في هذه الليلة خلف أخوها بالطلاق من امر أنه أن لا يصير هذا الشيء ولا تذوقه أخته فصارت ذلك الشيء يعني الزواج تلك الليلة فهل طلق امر أنه واحدة اذا راجعها في العدة ولم يستوف الثلاث تعود الى عصمته أولا (الجواب) نعم طلق طلقة واحدة قال في الخلاصة في المحيط اذا حلف بالطلاق لا يذوق طعاما ولا شرابا فذاق أحدهما حنث وكذا لو حلف لا يكلم فلانا ولا فلانا ما اذا حلف لا يذوق طعاما ولا شرابا فذاق أحدهما لا يحنث اه يعني أن لا النافية اذا أعادها في العطف يحنث بكل واحد من المعطوفين ولا فرق بين أن يكونا اسمين أو فعلين كما هنا واذا راجعها والحالة هذه تعود الى عصمته فتاوى الرحي (أقول) مقتضى حنثه بكل من المعطوفين فيما اذا كرر لا النافية انه لو ذاق طعاما وذاق شرابا أيضا يحنث مرتين لانه صار عينين وكذا في الصورة المسئول عنها الآن يقال انه فيما عينين واحدة لان قول الخائف ولا تذوقه بمعنى قوله لا يصير هذا الشيء وهو كناية عنه فصارت كأن الحلو في عليه شيء واحد فقامل ولا تعجل فالمحل قد أشكل (سئل) في رجل حلف بالحرام أنه لا يدخل بيت نفسه ولا يدخل بيت زيد فدخل البيت ولم يسبق له عليه اطلاق أصلا ويريد الآن من راجعها في العدة برضاها بعد تجديد فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل حلف بالطلاق على زوجته أن لا تخرج الا بآذنه ثم قال لها أذنت لك بالخروج كلما أردت فهل اذا خرجت مرة بعد أخرى لا يحنث (الجواب) نعم لا يخرجني بغير اذني أو الا بآذني أو بأمرى أو بعلمى أو برضاى شرط للبر لكل خروج اذن الا لغرق أو حرق أو فرقة ولو نوى الاذن مرتين وتخل عينه بخروجها مرة بلا اذن ولو قال كلما خرجت فقد أذنت لك سقط اذنه ولو نهاها بعد ذلك صح عند محمد وعليه الفتوى والواجبة اه علائ على التنوير من باب الميكن في الدخول والخروج (سئل) في رجل بهداه الصرع يصرع في أوقات ثم يفيق وتكر رمنه ذلك فطلق زوجته في حال صرعه وذهب عقله لدى بينة أخبروا بذلك

مطلب طلقها وانقضت
عدتها ثم طلقها ثلاثا لا يلحق
مطلب طلق المدخول بها
على مال ثم طلقها في ذلك
اليوم ثلاثا يقع الثاني
مطلب حلف لا يفعل كذا ثم
خلعها ثم تزوجها ثم فعل وقع
مطلب حلف لا يصير هذا
الشيء ولا تذوقه أخته فصارت
الخ
مطلب اذا كرر لا النافية
يحنث بكل من المعطوفين
مطلب حلف لا يدخل بيت
نفسه ولا يدخل بيت زيد الخ
مطلب حلف لا يخرج الا
بآذني ثم قال اذنت في الخروج
كلما أردت سقط الاذن
مطلب لا يقع طلاق المصروع
حال صرعه

فهو لا يقع طلاقه حال صرعه (الجواب) نعم والمصروع اذا طلق امرأته في حالة المصروع لا يقع طلاقه كذا أجاب صاحب المحيط عمادية من الاحكامات من كتاب الطلاق (سئل) في امرأته اتممت زوجها بأنه أخذها أمته معلومة فأنكر ذلك وحلف بالطلاق الثلاث منها على عدم أخذه ذلك فترافعا لدى حاكم شرعي وادعت عليه بذلك وبأنه اعترف بأخذ ذلك وأن ذلك عنده وأثبت ذلك كله بالبينة الشرعية فهل وقع عليه الطلاق الثلاث (الجواب) حيث ثبت اقراره بالأخذ بعد حلفه على عدمه فقد وقع عليه الطلاق الثلاث كما صرح بذلك في الفصول العمادية وجامع الفصولين (سئل) في رجل حلف لا يدخل دار ابنته في هذه السنة فغضت السنة المحلوف عليها ولم يدخل الدار الا في غرة محرم السنة التي تليها فما الحكم (الجواب) حيث الحال ما ذكر لا يقع عليه الطلاق المزبور كما صرح بذلك قاضيان والمسألة في البحر من الايمان (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث ليطلقن زوجته بعد العيد يعني عيد رمضان سنة كذا ولم ينو الفور ولا قرينة تدل عليه ويريد الآن أن يطلقها بعد العيد بطلقة رجعية ويراجعها في العدة بلا دنسها ولم يسبق له عليها طلاق اصلا فهل له ذلك (الجواب) نعم قال لها ان لم أوصل اليك خمسة دنابر بعد عشرة أيام فأمر بك بيدك في طلاقك متى شئت فغضت الايام ولم يرسل اليها النفقة ان كان الزوج أراد به الفور لها الايقاع والا فلا حتى يموت أحدهما ان لم يبعث اليك النفقة من بخارى الى عشرة أيام فأنت كذا فأرسل اليها قبل انقضاء العشرة من كرمينة طلقت لعدم حصول الشرط بزانية قيسل النوع الثالث في الضرب بعد انجاز الخلع (سئل) في رجل قال لزوجته تكوني طالقة ثلاثا بصيغة المضارع وغلب استعماله في الحال عرفا فهل يقع عليه الطلاق (الجواب) نعم كما أفتى به الخير الرملي وأطال الكلام على ذلك في حاشيته على البحر فراجعها (سئل) في رجل حلف على زوجته بالطلاق انها لا تدخل هذه الدار الساكنين بها في هذه السنة ثم بعد زمان قال لا مه اذهبي بها الى دار أمها فذهبت بها فهل لا يقع عليه الطلاق اذ لم تدخلها في السنة المزبورة (الجواب) نعم في المتيقن من باب اليمين في الدخول والخروج وفي لا يدخل هذه الدار وهو فيها الا حثت لم يخرج ثم يدخل (سئل) فيما اذا دفع زيد لعمر وهدي فقال عمرو لا أقبلها وأدفع ثمنها لك خلف زيد بالطلاق انه لا يأخذ ثمنها منه فدفع عمرو ثمنها لابن زيد البالغ بدون اذن منه ولم يأخذ ثمنها منه ولا رضى بذلك ولا أجازه فهل لا يقع الطلاق عليه (الجواب) نعم لا يقع بقبض ابنه البالغ كما ذكر ولا ينسب قبضه لايه لا تقطاع ولا يته عنه بالبلوغ (سئل) في رجل قال لزوجته أمر بك بيدك ينوي به تفويض الطلاق فهل لها أن تطلق نفسها في مجلس علمها به ما لم تقم أو تعمل ما يقطع (الجواب) نعم قال اختاري أو أمر بك بيدك ينوي به الطلاق لها أن تطلق في مجلس علمها به وان طال ما لم تقم أو تعمل ما يقطع تنوير من باب تفويض الطلاق (سئل) في رجل طلق زوجته المدخول بها طلقتين لا غير ثم بعد انقضاء عدتها ثلاث حيض كوامل تزوجت بزيد ثم طلقها زيد بعد الدخول بها ثم بعد انقضاء عدتها منه تزوجت بالزوج الاول وطلقها طلقة واحدة رجعية ويريد الزوج مراجعتها الى عصمة فهل له ذلك (الجواب) نعم ونكاح الزوج الثاني يهدم أي يبطل مادون الثلاث من الطلقات أيضا أي كما يهدم حكم الثلاث اجما لانه اذا هدم الثلاث في حق الحرة والتنتين في حق الائمة فادونها أولى خلافا للحمد وباقي الائمة فعندهم لا يهدم فن طلقت دونها أي الثلاث وعادت اليه أي الاول بعد زوج آخر عادت الى الاول ثلاث عندهما وعنده أي عند محمد بما بقي من الثلاث والخلاف

مطلب حلف على عدم الاخذ
فائسته بالبينة وقع الطلاق

مطلب لا يدخل في هذه السنة
فدخل في محرم السنة الآتية
لا يحث

مطلب حلف ليطلقنها بعد
العيد

مطلب يقع الطلاق بصيغة
المضارع اذا غلب استعماله
في الحال

مطلب حلف لا تدخل هذه
الدار وهي فيها لا يحث ما لم
تخرج وتدخل

مطلب حلف لا يأخذ ثمن
الهدي فآخذ ابنه البالغ
لا يقع

مطلب قال أمر بك بيدك
ينوي الطلاق لها أن تطلق
في مجلس علمها به

مطلب طلقها طلقتين ثم
تزوجها بعد زوج آخر ثم
طلقها واحدة رجعية له
مراجعتهما

مطلب الزوج الثاني يهدم
مادون الثلاث

مطلب حلف أن لا يسافر

الى اسلامبول خلف انه

لا يدخلها الخ

مطلب قال لغير المدخولة

روحي طالق وكرر هاجسا

وقعت واحدة

مطلب حلف بالثلاث لا يبيع

أملاكه فباعها في صحته ثم

مات لا ترثه زوجته

مطلب حلف لا يزوج

ابنته الامن ابن أخيه فزوجت

نفسها من غيره لا يقع

مطلب حلف بالطلاق

الثلاث أن لا يخرج من هذه

الدار الا باذنه فخرجت من

دار أمه بلا اذنه لا يقع

مطلب ان اتقتل أنت

ما أتقتل فأتقتل الخائف

وحده قبل الآخر ثم اتقتل

الآخر لا يقع

مطلب لو لم يأت بالفاء في

موضع وجوبها ينتجز كان

دخلت الدار أنت طالق

مطلب العوام لا يميزون بين

وجوه الاعراب والخواص

لا تلترز في كلامهم عرفا

قوله وهو قول العامة احتراز

عما قال بعضهم ان رفع

الواحدة لا يقع شيء وان نوى

وان نصها وقعت واحدة

وان لم ينولها حينئذ نعت

للمصدر اى أنت طالق

تطليقة واحدة فقد أوقع

بالصريح وان سكن احتج

الى النية كذا في فتح القدير

اه منه

مقديما اذا دخل بها فان لم يدخل لا يهدم اتفاقا وانصر الكمال لمحمد بما يطول ثم قال فظهر أن
القول ما قاله وهو الحق وأقره في البحر والنهر شرح الملتقى للعلاء وفي الكنز ويهدم الزوج
الثاني مادون الثلاث ومثله في الوقاية وسائر المتون وقد أطال الزيلعي في دلائل الامام رحمه الله
تعالى ولا شك أن العمل بما في المتون والمسألة شهيرة في الاصول والفروع (سئل) في قروى
كفاه استاذ قريته أن يحلف له بالطلاق الثلاث أن لا يسافر الى اسلامبول خلف انه لا يعدي
اليها يعني لا يدخلها ثم سافر مع الركب المتوجهين اليها ولم يدخلها أصلا ولم يحلف كما حلفه
الاستاذ فهل حيث كان الامر كذلك لا يقع عليه الطلاق المذكور (الجواب) نعم (سئل)
في رجل قال لزوجه الغير المدخول بهاروحي طالق وكررها خاسما فمرفا فهل بانث بالاولى الى
عدة ولم يقع عليه غيرها وله من اجعتها بعقد جديد رضاها (الجواب) نعم (سئل) في رجل
حلف بالطلاق الثلاث انه لا يبيع أملاكه من أولاده وباعها منهم بعد الحلف المذكور يبيعا
صحيا في صحته ثم مات بعد نحو شهرين وخلف تركته فهل اذا ثبت بيعه بعد حلفه المذكور تبين
وقوع الثلاث فلا ترث الزوجة من تركته شيئا والحالة هذه (الجواب) نعم (سئل) في رجل
حلف بالطلاق انه لا يزوج ابنته البالغة الامن ابن أخيه فلان فهل اذا زوجت نفسها من كفاء
بهر المثل بمباشرة وكيل عنها لا يقع عليه الطلاق المذكور ويصح النكاح المزبور (الجواب)
نعم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته وهما ساكنا في داره وحلف بالطلاق الثلاث أن
لا يخرج من هذه الدار وأشار الى داره المذكورة الا باذنه الى اللعمام ثم نقلها الى دار أمه ثم غاب
فخرجت من دار أمه الى دار أبيها بلا اذن زوجها فهل لا يقع عليه الطلاق المذكور حيث عين
حلفه من داره المذكورة (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان زيدا ساكنا مع زوج أخته في دار
واحدة فقال له زيد على الطلاق ان اتقتل أنت ما أتقتل أنا ويريد أن يتنقل من الدار
وحده دون زوج أخته فهل اذا انتقل زيدا من الدار وحده دون زوج أخته ثم بعد مدة انتقل
زوج أخته لا يقع على زيد الطلاق (الجواب) نعم (أقول) وانما يقع وان وجد من الخائف
الانتقال لان الطلاق معلق على انتقال الخائف المترتب على انتقال زوج أخته فاذا انتقل قبله
لم يوجد المعلق عليه لكن ذكر في تعليق البحر المواضع التي يجب فيها اقتران جواب الشرط بالفاء
وعند منها الفعل المضارع المنقضي بما ثم قال بعد كلام طويل فاذا عرف ذلك تفرع عليه انه لو لم يأت
بالفاء في موضع وجوبها فانه ينتجز كان دخلت الدار أنت طالق فان نوى تعليقه دين وكذا ان
نوى تقديمه وعن أبي يوسف انه يتعلق جلال كلامه على الفائدة فتضم الفاء والخلاف مبنى على
جواز حذفها اختيارا فأجازة أهل الكوفة وعليه فرع أبو يوسف ومنعه أهل البصرة وعليه
تفرع المذهب اه فقول الخائف في السؤال المار ما أتقتل أنا واقع جوابا لانه الشرطية ولم
يقترن بالفاء مع وجوب اقترانه ومقتضى ما في الجرائد لم يتعلق ولم يترتب على قوله ان اتقتل
أنت بل هو منجز فصار كأن الخائف قال على الطلاق ما أتقتل فاذا وجد منه الانتقال وقع
الطلاق سواء كان قبل انتقال زوج أخته أو بعده الآن ينوي التعليق فيدين أي يقبل منه
ديانه لا قضاء أو يبنى على قول أبي يوسف لكنه خلاف المذهب كما علمت قد بر هذا وذكر في البحر
أيضا أول باب الكتابات عند قوله فطلق واحدة جمعية في اعتدى واستبرأ رجل وأنت واحدة
فقال مانصه وأطلق في واحدة فأقاده لا معتبر باعرابها وهو قول العامة وهو الصحيح لان العوام
لا يميزون بين وجوه الاعراب والخواص لا تلترز في كلامهم عرفا بل تلك صناعتهم والعرف

لغتهم وقد ذكرنا في شرحنا على المنار أنهم لم يعتبروه هنا واعتبروه في الاقرار فيما لو قال درهم غير
دائق رفعا ونصا فيحتاجون الى الفرق اه فليتأمل فان مقتضى التعليق عدم اعتبار الاعداد
هنا أيضا الا أن يقال ذكر الفاء لا يسمى اعرابا لان الاعداد ما يعتري أو آخر الكلام من التفسير
أو الاثر الظاهر والفاء كلمة يرتبط بها الجواب فلا يسمى ذكرها اعرابا وفي الاشباه من قاعدة
اعمال الكلام أولى من اهماله مانصه وليس منها ما لو أتى بالشرط والجواب بلا فاء فانا لا نقول
بالتعليق لعدم امكانه فيتجزأ ولا ينوي خلافا لابي يوسف اه هذا ما ظهر لي في هذا المحل والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق أنه لا يتلاءم مع أبيه أكثر مما يتلاءم يعني في السابق
قاصدا بذلك أنه لا يزيد في معاشرة أبيه أكثر مما مضى من عمره بل اذا مضى من عمره أكثر مما تقدم
ينعزل عنه فهل اذا عاش رأياه بعد الحلف المزبور أقل مما تقدم أو مساويه لا يقع عليه الطلاق
المذكور (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا حلف زيدا بالطلاق الثلاث أنه لم يقل لعمره وجاره
هذا الكلام المعين ولا أعرف اسمه ثم ظهر أنه قال لعمره والكلام المعين باقراره لدى بيته شرعية
والحال انه يعرف اسمه وناداه به مرارا وأجاب به لدى بيته فهل حيث كان الامر كما ذكر يقع
طلاقه المزبور (الجواب) نعم (سئل) في مديون حلفوا بالله بالطلاق الثلاث ليوثين له دينه
يوم دخول الحاج دمشق أو في ثاني يوم دخوله ولم يؤد الدين في اليومين المذكورين حتى مضت
أيام بعدهما بلا مانع شرعي فهل يقع عليه طلاقه المذكور والحالة هذه (الجواب) نعم
(سئل) في رجل وضع مبلغا من الدراهم في زبديته على رف في بيته بحضور زوجته ثم طلبه منها
فلم تجد شيئا فقال على الطلاق لتفتش عليه وتأين به ولم تنوقورا ولا وجد دليله فهل اذا اقتشت
ولم تجد شيئا ولم تات بشيء لا يقع الطلاق الا في آخر جرعة من حياة أحدهما والحالة هذه (الجواب)
نعم (أقول) لا يقال اذا لم تجد شيئا صارت المسئلة من فروع مسئلة الكوز المذكورة في المتون
وفيها التفصيل بين المقيدة بالوقت والمطلقة وما هنا من المطلقة وقد قال في البحران المطلقة على
وجهين اما أن لا يكون فيه ماء أصلا فلا يحث لعدم انعقاد المين أو كان فيه وصب فانه يحث
لانعقادها لا مكان النهر ثم يحث بالصب الخ لا نأقول امكان الاتيان بالمبلغ الذي وضعه بحضورها
ممكن فلا يحث بفقدته بخلاف الماء الذي كان في الكوز ثم صب فانه لا يمكن شربه بعد صبه
فيحث عند الصب لتحقق العجز حينئذ وفي مسئلتنا لم يتحقق العجز عند فقدته بل في آخر حياتهما
على انه يحتمل أن تكون هي التي أخذته تأمل (سئل) في امرأة ادعت على زوجها انه حلف
بالحرام أن ولدها فلا يادخل الدار وانه دخلها ووقع عليه الحرام فأجاب بأنه حلف أن ولدها
المزبور لا يدخل الدار في ذلك الوقت وكان الوقت قبيل الظهر ودخلها الولد وقت العصر ولم
تصدقه المدعية على تقييده ولا بيته لهما معا الحكم (الجواب) ادعى تعليق الطلاق بالشرط
وادعت الارسال فالقول له كما في كتاب القول لمن وفيه أيضا لان الظاهر شاهد له ولانه ينكر
وقوع الطلاق والمرأة تدعيه والقول للمنكر الا أن تقيم المرأة بيته (سئل) في رجل ضرب
زوجه أخيه خلف أخوه بالطلاق الثلاث ان عدت ضربتها لا عاملن على قتلك ولم يقصد بذلك
فوريته ولا قامت قرينة عليها ثم ضربها الاخ ثانيا ولم يعامل الاخ على قتل أخيه الضارب فهل
اذا لم يعامل الخالف كما ذكر لا يقع عليه الطلاق الا في آخر جرعة من حياته (الجواب) نعم
(سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فأخذها لدى حاكم شرعي ودفع لها مؤخر صداقها ولم يطلقها
صريحاً فهل لا يقع عليه مجرد دفع المؤخر طلاق (الجواب) نعم (سئل) في جماعة يجتمعون

مطلب حلف لا يتلاءم مع
أبيه أكثر مما يتلاءم

مطلب حلف انه لم يقل
كذا لعمره وانه لا يعرف
اسمه ثم ظهر انه قال له وانه
يعرفه

مطلب حلف ليوثين له دينه
يوم دخول الحاج الخ

مطلب وضع دراهم في زبديته
الخ

مطلب في مسئلة الكوز
مطلب ادعى تعليق الطلاق
بالشرط وادعت ارساله
فالقول له

مطلب ان عدت ضربتها
لا عاملن على قتلك فضررها
ولم يعامل

مطلب مجرد دفع المؤخر
لا يقع به طلاق

مطلب حلف أن فلانا أخذ
كذا وانكر لا يسرى انكاره
عليه ولا يقع عليه الحرام

الشوك في البادية جمع واحد منهم قدر امنه وغاب ثم رجع فوجد ناقصا خلف بالحرام أن فلانا
 المعين منهم أخذوه ولا يئنه له على ذلك وفلان ينكر الاخذ فهل لا يسرى انكار فلان عليه ولا يقع
 عليه الحرام (الجواب) نعم والحالة هذه (سئل) في شريكين حلف أحدهما بالطلاق أنه لا يفتك
 الشركة يعني لا يفسخها ويريد شريكه الآخر فسخها بعلم الخالف لا يرضاه ومباشرة للفسخ
 فهل لا يقع طلاق الخالف بذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل حلف ليشتكين على فلان لزيد
 الحاكم ولم يشتك مع تمكنه من ذلك حتى مات عن زوجة لم يدخل بها وعن تركه فهل لا ترثه
 الزوجة ولها نصف المهر من تركته (الجواب) نعم (سئل) في رجل حلف بالطلاق لا يأكل من
 حليب مواشي اخوته ولا من لبنها فهل اذا جعل الحليب جبناً أو مئناً أو طبخ به أرز أو نحوه
 وأكل منه الخالف لا يحنث (الجواب) نعم لأن هذه صفات داعية إلى اليمين فتستقيد به (سئل)
 فيما اذا أكره زيد على طلاق زوجته فطلقها فهل يقع عليه (الجواب) نعم (سئل) في رجل له دين
 على آخر فحلف بالطلاق الثلاث أنه يدفعه له في وقت معين ففات الوقت ولم يدفعه له فادعى عليه
 عند الحاكم بوقوع الطلاق عليه بالمقتضى المزبور فادعى عليه دفع الدين إلى ربه قبل مضي الوقت
 فما الحكم (الجواب) يصدق في الدفع بيمينه بالنسبة إلى عدم وقوع الطلاق ولا يبرأ من الدين
 بذلك ويحلف الدائن على عدم القبض ويستحقه قال العلامة محمد بن عبد الله الغزي قلت وفي
 الفصول العمادية قال الزوج بعث النفقة إليها ووصلت إليها وانكرت هي ينبغي أن يكون
 القول قول الزوج لأنه مدعى الشرط ومنكر الحكم قال صاحب العمدة هكذا سمعت القاضي
 الامام الاستاذ ثم رجع بعد مدة وقال لا يكون القول قوله وهو الاصح اه ونحوه في الخلاصة
 لكنه لم يقل وهو الاصح لكن ما أفتى به شيخنا هو الموافق لما أطبقت عليه المتون وعامة
 الشروح من أنه اذا اختلف في وجود الشرط فالقول له الا فيما لا يعلم الا من جهتها فان القول
 لها في حق نفسها فليكن المعقول عليه لان المتون والشروح موضوعة لنقل المذهب كذا في
 فتاوى الكازروني من كتاب الايمان (أقول) مراد العلامة محمد بن عبد الله الغزي صاحب
 التنوير بقوله شيخنا هو العلامة ابن نجيم صاحب البحر لكنه في كتابه البحر خالف ما أفتى به
 فانه بعد ما ذكر أن ذلك هو مقتضى المتون استدرك عليه بأنه صحيح في الخلاصة والبرازية انه
 لا يقبل قوله في كل موضع يدعى ايفاء حق وهي تنكر كما قبل قولها في عدم وصول المال ثم قال
 وهو يقتضي تخصيص المتون وكأنه ثبت في ضمن قبول قولها في عدم وصول المال وهذا
 التقرير في هذا المحل من خواص هذا الشرح اه وكتب الرملي في حاشيته عليه بعد ذكره
 ما مر عن الغزي ما نصه اقول قال في القبض للكركي والاصح انه لا يكون قوله اه وأنت على
 علم بأن المطلق يحتمل على المقيد فيحتمل اطلاق المتون على ما اذا لم يتضمن دعوى ايفاء مال
 فتأمل وفي فصول الاستروشي ويكون القول قولها وهو الاصح وفي جامع الفصولين ذكر ثلاثة
 أقوال في المسئلة وجعل الثالث راجحاً للذخيرة أن القول قولها في عدم الوصول إليها والقول
 قوله في حق الطلاق وأقول هذا القول عندى وسط والحاصل أن في المسئلة كلاماً كثيراً
 فليستأمل اه كلام الرملي وهذا القول الوسط قال صاحب نور العين انه الصواب لم أقف من
 العمل بالقولين والجمع بين الروايتين وذلك أولى كما لا يخفى اه (سئل) فيما اذا ادعى زيد على
 زوجته بانها ضربته وانكرت خلف بالحرام فأنزل على الحرام انك ضربتني فإذا لم يثبت الضرب
 بالوجه الشرعي فهل لا يقع الطلاق على زيد لعدم ظهو وما يكذبه ولا يسرى انكارها عليه

مطلب حلف لا يفسخ
 الشركة ففسخها شريكه
 لا يقع
 مطلب حلف ليشتكين
 عليه ومات ولم يشتك مع
 تمكنه الخ

مطلب حلف لا يأكل من
 حليب مواشي اخوته الخ
 مطلب اذا طلق مكرها وقع
 مطلب يصدق في دفع الدين
 بالنسبة إلى عدم وقوع
 الطلاق ولا يبرأ من الدين
 مطلب حلف انه بعث
 النفقة إليها وانكرت الخ
 مطلب حلف بالحرام انها
 ضربته وانكرت لا يقع

مطلب عديت عنها وعن
الاولاد كتابة

مطلب اذا احتمل اللفظ
الطلاق وغيره الخ

مطلب حلف لا يسكن هذه
القرية فخرج منها بنفسه
فقط بترجيل في الدار الخ

مطلب حلف لا يسكن في
هذه الدار فخرج فوراً
واشغل أياماً بطلب المنزل
لا يقع

مطلب لا يخلجه يشتغل

مطلب قال لابنه الكبير ان
تركك تعمل كذا فهو على
المنع بالقول وفي الصغير
بالقول والفعل

مطلب حلف ليخرجن
ساكن داره اليوم الخ
مطلب حلف لا تدخل لدار
أبيها المستأجرة ثم مات الاب
مطلب حلف لا يعتمها الا

للحمام فخرجت لغيره الخ

(الجواب) نعم كما أتت به الخير الرمي والوالد والعم (سئل) فيما اذا كان زيد خادماً عند عمرو وقال بالتركية ألفاظاً معناها بالعربية لا أمكث في هذا الباب يعني بذلك عدم خدمة عمر وفقيل له ان لك في هذه البلدة زوجة وأولاداً فقال عديت عنها وعن الاولاد ولم ينو بذلك طلاقاً أصلاً ولم يكن في حال مذاكرته ولا في حال غضب من جهتها بل نيته الخلاص من خدمة عمر فقط فهل لا يقع عليه طلاق (الجواب) نعم لا يقع والحالة هذه كما يؤخذ من عباراتهم وفي الخيرية من الايمان عقب سؤال وجواب مفصلين الى أن قال فتحصل أن اللفظ اذا احتمل الطلاق وغيره وخلص عن النية وعن مذاكرته عربياً كان اللفظ أو غيره لا يقع اه تمام التحقيق فيها فارجع اليها ان رمت (أقول) وهذه مسائل ذكرها المؤلف في كتاب الايمان وذكرتها هنا لتعلقها بالطلاق من جهة الوقوع وعدمه وان كان محلها الايمان كما ذكرنا مسائل المارة ولكن الاولى جمعها في محل واحد لتسهيل المراجعة (سئل) في قروي حلف بالطلاق الثلاث انه لا يسكن هذه القرية فخرج منها فوراً بنفسه الى قرية غير هاشم عاد اليها النقل اهله وأمتعته ولم يسكن فيها ونقلهم فهل لا يقع عليه الطلاق المزبور بعوده كما ذكر ويبر بخروجه منها بنفسه (الجواب) نعم حلف لا يسكن هذه الدار أو البيت أو المحلة فخرج وبقي متاعه واهله حنث بخلاف المصم والقرية تنوير فانه يبر بنفسه فقط علائق من الميز في الدخول والخروج (سئل) في رجل حلف بالطلاق انه لا يسكن في هذه الدار وخرج من ساعته لطلب منزل ولم يمكنه الانتقال من ساعته لعدم تيسره حتى بقي فيها زوجته ومتاعه عشرة أيام فهل لا يقع عليه الطلاق والحالة هذه (الجواب) نعم قال في الخانية في فصل المساكنة رجل حلف أن لا يسكن هذه الدار فخرج بنفسه واشتغل بطلب دار أخرى لينقل اليها الاهل والمتاع فلم يجد داراً أياً ما ويمكنه أن يضع المتاع خارج الدار لا يكون حاشاً اه قال في النهر في الأصح لانه من عمل النقل فصارت هذه المدة مستثناة اذا لم يفترط في الطلب وهذا اذا خرج من ساعته لطلب المنزل ولو أخذ في النقلة شيئاً فان لم تقته النقلات لم يحنث ولم يلزمه النقل بأسرع الوجوه بل بقدر ما يصبر ناقلاً في العرف اه ومثله في شرعي العلائق على التنوير والملتقى (سئل) فيما اذا كان زيد ابن كبير حائلاً يحكم عند خاله بالابنة خلف زيد بالطلاق الثلاث انه لا يخلجه أي لا يدعه يشتغل عند خاله ثم بعد سنتين زار الابن خاله وطلب منه خاله أن يشتغل له ويساعده في الحياكة فاشتغل له شيئاً قليلاً بغيبه أليه وبدون علمه ورضاه وتخليته فهل لا يقع الطلاق على زيد (الجواب) نعم حيث الحال ما ذكر قالت ان تركت هذا الصبي يخرج من الدار فكذا فشرعت في الصلاة أو غابت عنه فخرج لا تحنث برأيه من نوع في القور ومثله في الخلاصة قال لابنه الكبير ان تركك تعمل مع فلان فكذا فهو على المنع بالقول وان كان صغيراً فعلى القول والفعل برأيه أجرد اه سنة ثم حلف وقال للمستأجرة لا أتركنك في داري فاذا قال له اخرج من داري فقد بر في عينه فتاوى الصغرى حلف ليخرجن ساكن داره اليوم والساكن ظالم غالب يتكلف في اخراجه فان لم يمكنه فاليمين على التناقص باللسان قنية حلف لا يدع فلاناً على هذه القنطرة فغضب بالقول يكون باراً لانه لا يملك المنع بالفعل قاضيهان وتماه في رسالة الشربلالي المسماة أحسن الاقوال للتخلص عن محظور الفاعل (سئل) في رجل حلف بالطلاق على زوجته انه لا تدخل لدار أبيها وهي جارية في تواجده وساكن فيها ثم مات الاب ثم دخلتها فهل لا يقع الطلاق (الجواب) نعم أقول وتقدم مالو كانت الدار ملكاً له (سئل) في رجل حلف على زوجته بالطلاق انه لا يعتمها الا

مطلب اتفقا على أصل
اليمين واختلعا في القيد صار
مدعى

الى الحام واقضى لها الخروج لا مراً آخر وخرجت لذلك من غير أن يعنها هو ولا نيسة له ولم ياذن
لها فالحكم (الجواب) اذا لم يعنها ذلك وفعلته من قبل نفسها لا يقع طلاقه المذكور
(سئل) في امرأة ادعت على زوجها فلان بأنه حلف بالطلاق الثلاث انه لا يعدى الى
محله أيها ولا الى داره وانه بعد ذلك دخل الى محله أيها وبات في داره المحلوف عليها وانها بمقتضى
ذلك باتت منه وطالبته بمؤخرها فاجاب بانه حلف بالطلاق انه لا يدخل دار أيها المزبورة مع
زوجته المذكورة على سبيل السكنى وانه دخلها زائراً ولم يدخلها على سبيل السكنى وأنكر كونه
حلف كما ادعت فطلب من المدعية بينة فاثبت مدعاها بشاهدين فما الحكم (الجواب)
حيث اتفقا على أصل اليمين واختلعا في القيد فالنظر الى القيد صار الرجل مدعى والمرأة مدعى
عليها لانها تنكر القيد المذكور فقطضاه يطلب منه بينة في اثبات القيد المذكور وقوله على سبيل
السكنى دفع منه لدعواها ودعوى الدفع مسهوعة قبل الحكم وبعده ودفع الدفع كفى الاشياء
وغيره وان جعل قوله على سبيل السكنى شرطاً واختلعا في وجود الشرط فالقول له مع اليمين
الا اذا برهنت فان البينة تقبل على الشرط وان كان نفياً كفى التسوير وغيره (أقول) أى فاذا
ادعت انه دخل على سبيل السكنى في هذه الصورة وأنكره هو فالقول له الا اذا برهنت على مدعاها
المذكور فتسمع لانها بينة على الشرط المثبت وأقول أيضاً ان ماذكره من أن الزوج صار مدعى
وان البينة تطلب منه لانها مخالف لما في القينة من باب الدعاوى واليمينات في الطلاق راعى
للبرهان صاحب المحيط بما نصه بم ادعت انه طلقها من غير شرط والزوج يقول طلقها بالشرط
ولم يوجد فالبينة فيه بينة المرأة ولو ادعت عليه انه حلف لا يضربها وادعى هو انه لا يضربها من
غير ذنب وأقاما البينة ثبت كلا الأمرين وتطلق بايهما كان اه لكن رأيت في هامش نسخة
القينة مكتوباً عند آخر العبارة مائه هذا خلاف رواية الفصول فانه قال لا تسمع البينة في هذا
والقول قول الزوج مع اليمين تأمل جداً اه ما رأيتيه وقد نقل في البحر عبارة القينة في باب
التعليق وأقرها ثم نقل عنها الوفاً لا مراً انه ان شربت مسكراً بغير اذنك فأمر لك بسدك فأقامت
بينة على وجود الشرط وأقام الزوج بينة انه كان باذنها فبينة المرأة أولى اه ونقل هذه
العبارة في ترجيح البينات للشيخ غانم البغدادى ثم رأيت في القول لمن نحو ذلك حيث قال وان
ادعى تعليق الطلاق بالشرط وادعت الارسال فالقول له اه ثم قال حلف لا يضربها من غير
جرم فقال ضربتها بالجرم فالقول قوله مع اليمين من الخزانة لصاحب الجامع اه ولا يخفى انه
حيث كان القول له كانت البينة في طرفها فأمعن النظر في هذا المحل وتمهل ولا تعجل

* (باب الخلع والطلاق على مال) *

مطلب حلف لا يضربها بغير
جرم فالقول له مع اليمين
(باب الخلع والطلاق
على مال)

مطلب يسقط بالخلع والمبارأة
كل حق لكل منهما على
الاخر
مطلب لا يسقط الخلع
نفقة العدة الا اذا نصح عليها

* (سئل) في امرأة اختلفت من بعلمها على مبلغ معلوم من الدراهم دفعته له في المجلس ثم دفعه
لها لتنفقه على ابنته الصغيرة منها في مدة كذا وقامت تطالبه بمؤخر صدقها عليه فهل ليس لها
وسقط بالخلع المذكور (الجواب) نعم ويسقط بالخلع والمبارأة كل حق لكل واحد على
الاخر بما يتعلق بالنكاح كز وغيره من المتون قوله بما يتعلق بالنكاح كالمهر مقبوضاً وغير
مقبوض قبل الدخول بها أو بعده و النفقة الماضية النفقة العدة فانها لا تسقط لعدم دخولها
تحت العموم لانها لم تكن واجبة قبل الخلع لتسقط به الا اذا نصح عليها حينئذ تسقط وأما السكنى
فلا يصح اسقاطها بحال لما فيها في غير بيت الطلاق معصية الا اذا أبرأته عن مؤنة السكنى فان

كانت ساكنة في بيت نفسها أو تعطى الاجرة من مالها فيصح التزامها بذلك كذا في فتح القدير
 الى أن قال وقد قصدوهم بما يتعلق بالنكاح هنا ما عدا النفقة فإنه يسقط بالطلاق مطلقا كما ذكره
 في باب منخ الغفار ببعض اختصار (سئل) في امرأة خالعت زوجها على نفقة ولديه الصغيرين
 منها في مدة وهي معسرة ثم طالبت بالنفقة هل يجبر عليها (الجواب) نعم قال في التوير
 ولو خالعت على نفقة ولدها مشررا وهي معسرة فطالبت بالنفقة يجبر عليها اهـ (أقول) وفي حاشية
 الدر المختار للحلي أن ما شرطه يكون ديناً عليها أي فله أخذه منها إذا أيسرت وتطيره ما ذكره في
 البحر لو تركت الولد على الزوج وهربت فله أن يأخذ قيمة النفقة منها وكذا لو مات الولد قبل تمام
 الوقت له أن يرجع عليها بحجته ثم قال في البحر والحيلة في براءتها أن يقول الزوج خالعتك على
 أني برى من نفقة الولد الى ستين فإن مات الولد قبلها فلا رجوع لى عليك كذا في الخاتمة وتمام
 الفتاوى فيه * (سئل) فيما إذا كان له بنت صغيرة من زوجها زيدت لها على براءة ذمتها من
 مؤخرها عليه وعلى أمتعة معلومة وبعد تمام ذلك تكفل أبوها بنسبها كالة عنها بنتا المذ كورة
 بجميع ما يحتاج اليه الى سبع سنين بل ارجوع عليه بشئ والحال أن ما ذكر من التكفل لم يكن
 زيدا خالعا عليها ولا وقع بدلا عن الخلع فهل يكون ذلك غير لازم والحالة هذه (الجواب) نعم
 يكون التكفل المذ كور غير لازم ثم العلم بأن مؤخر ليس بشرط كما أفتى به قارئ الهداية (سئل)
 في رجل خلع زوجته على براءة ذمتها من مؤخرها وعلى نفقة عدتها ثم قبضت منه كذا من الدراهم
 نظير نفقة ولديها منه في مدة ثلاث سنوات لتقوم بجميع ما يحتاجان اليه في هذه المدة فهل يكون
 كل من الخلع والقبض صحيحا (الجواب) نعم قال في التوير ويسقط بالخلع والمبارأة
 كل حق لكل منهما على الآخر مما يتعلق بالنكاح الا نفقة العدة الا اذا نص عليها (سئل) في
 رجل خلع زوجته من عصمة بلفظ الخلع من غير مال ويريد بعد ذلك ردّها لعصمة بدون رضاها
 ولا عقد جديد ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) الخلع طلاق بائن فليس له
 مراجعتها الا برضاها وعقد جديد الواقع به ولو بلا مال وبالطلاق الصريح على مال طلاق بائن
 والخلع من الكليات فيعتبر فيه ما يعتبر فيها تنوير وشرحه للعلائي (أقول) ظاهر قوله فيعتبر
 فيه ما يعتبر فيها أنه لا بد له من النية ولكن قال في البحرية الطلاق في الخلع والمبارأة شرط الصحة
 الآن المشايخ لم يشترطوها في الخلع لغلبة الاستعمال ولأن الغالب كون الخلع بعد مذاكرة الطلاق
 فلو كانت المبارأة أيضا كذلك لاحتاجة الى النية وان كانت من الكليات وان لم تكن كذلك
 بقيت مشروطة في المبارأة وسائر الكليات على الاصل اهـ وذكر قبله عن شرح الوقاية أن
 المبارأة بالهمز وتر كخطأ وهي أن يقول الزوج برئت من نكاحك بكذا قال ولا يخفى وقوع
 الطلاق البائن في هذه الصورة وصورها في فتح القدير بأن يقول بارتك على ألف وتقبل وقد
 صرح بوقوع الطلاق بهذا اللفظ في الخلاصة والبرازية اهـ (سئل) فيما إذا حلف زيد
 بالطلاق الثلاث على عمره وأنه لا يدخل دار زيد المعلومة ثم خلع زيد زوجته من عصمة بعوض
 معلوم ودخل عمر الدار وحكم قاض شافعي بالتحلال المين واعادة زوجته اليه بعقد شرعي
 وبعد وقوع الثلاث على زيد ولو كان الدخول في العدة حكما شرعيا موافقا لمذهبه مستوفيا
 شرائطه وأنفذ حكمه كما حنفى وكتب غب الدعوى الصحيحة بكل من الحكمين حجة صحيحة
 شرعية مستوفية للشرائط الشرعية فهل يعمل بهما بعد ثبوت مضمونهما بالوجه الشرعي
 (الجواب) نعم يعمل بالحجتين المذ كورتين بعد ثبوت مضمونهما والحكم المذ كور نافذ صحيح

مطلب خالعتة على نفقة
 ولده وهي معسرة يجبر عليها

مطلب لو تركت الولد على
 الزوج وهربت له أخذ قيمة
 النفقة

مطلب لا يلزم تكفلها الولد
 بعد الخلع حيث لم يكن
 بدلا عنه

مطلب العلم بالمؤخر ليس
 بشرط

مطلب خالعا على مؤخرها
 ونفقة عدتها ودفع لها
 دراهم لنفقة ولديها منه

مطلب الخلع طلاق بائن

مطلب لم يشترطوا النية في
 الخلع لغلبة الاستعمال الخ
 مطلب صورة المبارأة

مطلب اذا حلف بالثلاث
 ثم خلع بعوض وحكم
 شافعي بالتحلال المين ولو
 في العدة يصح

مطلب في الطلاق على مال

ارتفع به الخلاف الواقع بين الأئمة في هذه الحادثة (سئل) فيما إذا طلق زيد زوجته طلاقاً واحدة على براءة ذمته من مؤخرها مقبولا منها وتريد الآن مطالبتها بمؤخرها فهل يقع عليه بذلك طلاقاً بآئنة وليس لها مطالبة بذلك (الجواب) نعم والواقع به أي الخلع وبالطلاق على مال وهو أن يقول الزوج طلقك أو أنت طالق على كذا من المال أو تقول المرأة طلقني على كذا ويقول الزوج طلقك عليه والفرق بينهما أن الطلاق على ما فيه مال بمنزلة الخلع في الأحكام إلا أن بدل الخلع إذا بطل يقع الطلاق بآئنة وعوض الطلاق إذا بطل يقع رجعيًا كذا في شرح الدرر نقلا عن المحيط طلاق بائن لأنهم لا تسلم المال إلا بتسليم نفسها وذلك بالبينونة منع من الخلع قالت لزوجها أبرأتك من المهر بشرط الطلاق الرجعي فقال لها أنت طالق طلاقاً رجعيًا يقع بآئنة للمقابلة بالمال وكذا لو قالت أبرأتك عمالي عليك على طلاق ففعل جازت البراءة وكان الطلاق بائناً بجر من الخلع (سئل) في مريضة مرض الموت اختلعت من زوجها بمهرها الذي عليه بسؤالها ثم ماتت من ذلك المرض قبل انقضاء عدتها عنه وعن ورثته غيره فما الحكم (الجواب) ينظر إلى ثلاثة أشياء إلى ميراثه منها وإلى بدل الخلع وإلى ثلث مالها فإن ذلك أقل يجب له ولا تجب الزيادة ~~هـ~~ كذا ذكر في الحاشية والعمادية عن شرح الطحاوي وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وتفصيل المسئلة في العمادية من كتاب الطلاق من أحكام المرضى حيث قال وذكر نجيم الدين في الخصائص المرأة إذا اختلعت في مرض موتها على مهرها الذي لها عليه فان لم يكن دخل بها فقد سقط نصف المهر بالطلاق قبل الدخول والنصف الآخر وصية وهو لغير الوارث ويصح من الثلث ولو دخل بها وماتت بعد انقضاء العدة فكل المهر وصية ويصح من الثلث لأن الاختلاع تبرع وان ماتت في العدة فكذا عند أبي يوسف ومحمد لأن الزوج لم يبق وارثاً لرضاه بالفرقة وعند أبي حنيفة ينظر إلى الأقل من ميراثه ومن المسمى ومن الثلث لأنهما متمسكان في حق سائر الورثة ولا يتمسان في الأقل وهو نظير ما قلنا جعنا في طلاقها بسؤالها في مرض الموت وحاصل الفرق بين ما إذا انقضت العدة وبين ما إذا لم تنقض أن فيما بعد انقضاء العدة لا ينظر إلى قدر حق الزوج في الميراث وإنما ينظر إلى الثلث فيسلم للزوج قدر الثلث من بدل الخلع وان كان ذلك أكثر من حقه في الميراث وقبل انقضاء العدة لا ينظر إلى الثلث وإنما ينظر إلى قدر حقه من الميراث فيسلم له قدر حقه من الميراث من بدل الخلع دون ثلث المال إذا كان الثلث أكثر نقلاً في المحيط اهـ (سئل) في صغيرة عاقله غير مدخول بها اختلعت نفسها من زوجها على جميع مهرها وخلعها على ذلك ثم ماتت بعد خمسة أشهر عن ورثته تركت لها الحكم (الجواب) حيث كانت صغيرة فقد وقع الطلاق ولا تصح البراءة من المهر فلولها أخذ نصف صداقها المقدم والمؤخر من التركة والحالة هذه فإن قبلت وهي عاقله تعسقل أن النكاح جاب والخلع سالب ووقع الطلاق بالاتفاق ولا يلزمها إطلاق في مالها فشمع مهرها الذي على الزوج ولذا قال في البرازية والخلع على مهرها أو مال آخر سواء في الصحيح اهـ بجر وفيه عن جوامع الفقه طلقها بمهرها وهي صغيرة عاقله فقبلت وقعت تطليقة ولا يبرأ اهـ ومثله في شرحي التنوير للمصنف والعلائي (أقول) حاصله أنه لا يلزمها المال في كل من الخلع والطلاق على مال لكن في الخلع يقع البائن وفي الطلاق يقع الرجعي كذا ذكره في البحر حيث قال وذكر صاحب المنظومة أن خلع الصغيرة بمال مع الزوج أن كان بلفظ الخلع يقع البائن وإن كان بلفظ الطلاق يقع الرجعي (سئل) في امرأة اختلعت من زوجها المريض وهي صحيحة ثم مات الزوج من مرضه

مطلب في خلع المريضة على بدل

مطلب في خلع الصغيرة على مهرها

مطلب لا يلزم الصغيرة المال في كل من الخلع والطلاق ووقع في الأول بائن وفي الثاني رجعي

مطلب اختلعت منه في مرضه مات صحيح ولا ترثه

بعد ثلاثة أيام فهل يكون الخلع المزبور جائزا ولا ميراث لها (الجواب) نعم فلما اختلعت من زوجها وهي صحيحة والزوج مريض فخلع جائز بالمسمى قل ذلك أو أكثر ولا ميراث بينهما سواء مات في العدة أو بعدها عمداً من الأحكام من كتاب الطلاق (سئل) فيما إذا قال الرجل لزوجته خالعتك ولم يذكراً ما لا قبلت الزوجة الخلع فهل تطلق وبرئ من المهر المؤجل (الجواب) نعم قال الزوج خالعتك ولم يذكراً ما لا قبلت المرأة طلقت لوجود الإيجاب والقبول وبرئ من المهر المؤجل لو كان عليه والأى وإن لم يكن عليه من المؤجل شيء ردت على الزوج ما ساق إليها من المهر المجل فأنه إذا قبلت الخلع وقد ثبت أنه معاوضة في حقها فقد التزمت العوض فوجب اعتبارها بقدر الامكان درر من الخلع ومثل في التنوير (سئل) في وكيل شرعي عن امرأه خالعهامع زوجها على براءة ذمته من شرط مقدمها ومؤخرها ومن سائر الحقوق المتعلقة بالزوجية وعلى تسعة فروع في الذمة فهل يكون الخلع صحيحاً (الجواب) نعم وفي فتاوى الخاتوني سئل هل الخلع من وكيل المرأة على شيء معين يكون مسقطاً لحقوق الزوجية أم لا أجاب إذا وقع الخلع بلفظ الخالعة كخالعتك لا بلفظ خالعتك فإنه يكون مسقطاً لحقوق الزوجية ولا يدخل في ذلك نفقة العدة بدون تنصيص والوكيل في خصوص ذلك قائم مقام الموكل ثم أقول لأنه إذا وكلت في الخلع بلفظ الخالعة يـكون قائماً مقامها وقالوا أنه يصح التوكيل بكل ما يملكه الموكل وأيضاً لو كالة وقعت على ما تضمنه معنى ما وكل فيه ومعنى الخالعة على ما صرحوا به أنها كالبراءة تقتضي البراءة من الجانبين لأنه ينبئ عن الخلع وهو الفصل ولا يتحقق ذلك إلا إذا لم يبق لكل واحد منهما ما قبل صاحبه حق والاتفاق المنازعة فكانها قالت وكتبت في أن تخلصني من زوجي على وجه تقع البراءة بيننا من الجانبين والتوكيل بالبراءة جائز اه وقد أوضح في البحر الفرق بين خالعتك وخالعتك من وجهين الوجه الأول أن خالعتك لا يتوقف على القبول بخلاف خالعتك الثاني لبراءة في الأول ويبرأ في الثاني اه بجر وكتبت في حاشيتي عليه أن قوله لا يتوقف على القبول أي إذا لم يكن عقابله مال لما قدمه في البحر أول الباب من أنه لا بد من القبول منها حيث كان على مال أو كان بلفظ خالعتك أو اختلعتي (سئل) فيما إذا قال لزوجته ان أبرأني مما لك علي فأنت طالق فقالت في مجلسها أبرأك الله فهل يقع الطلاق وتصح هذه البراءة (الجواب) قد أفتى العلامة السراج الهندي قارئ الهداية بوقوع الطلاق بذلك حيث قالت له في مجلسها أبرأك أو أبرأك الله صححت البراءة ووقع الطلاق سواء علم أو أحدهما مقدار الحقوق أو لم يعلم لأن البراءة عن الجهولات صحيحة عندنا اه ونظمه في المنظومة المحببة أول باب الطلاق مدخوله سألت طلاقها فقال الزوج أبرأني عن كل حق لك علي حتى أطلقك فقالت أبرأك عن كل حق يكون للنساء على الرجال فقال الزوج في فوره ذلك طلقتك واحدة قالوا يقع واحدة لأنه طلقها عوضاً عن الأبراء ظاهراً فاضحاً (أقول) ما ذكره من صحة البراءة بقوله أبرأك الله مخالف لما في شرح الملتقى للهنسي وتبعه تلميذه الباقي وكذا العلائي من عدم صحتهما وأفتى به الخير الرملي لكن أفتى العلامة ابن الشاشي بمثل ما هنا معللاً بأن العرف جار على أن اللفظ المذكور أبراء فكانها قالت أبرأك الله لأن أبرأك وذكر أنه أفتى بمثل الناصر اللقاني وشيخ الاسلام الحنبلي (سئل) في امرأه خالعهامع زوجها على أمتعة معلومة وعلى براءة ذمته من مؤخرها خالعهامع عياشاً لم يذكراً ما لا قبلت الزوجة الخلع فهل عليه تسليم بقية الأمتعة وامتنعت عن تسليم الباقي بلا وجه شرعي فهل عليها تسليم بقية الأمتعة الخالعهامع عليها موجودة وقيمة ان عجزت (الجواب) نعم

مطلب خالعهامع ولم يذكراً ما لا
برئ من المجل

مطلب خالعهامع مباشرة
وكيلها

مطلب الخالعة مع وكيلها
مسقطه لحقوق الزوجية

مطلب الفرق بين خالعتك
وخالعتك من وجهين

مطلب قالت له أبرأك الله
وقع وصحت البراءة

مطلب خالعهامع على أمتعة
معلومة الخ

خالعت على عبد أبي لها على برأتها من ضمانه لم تبرأ بل عليه التسليم عنه ان قدرت وتسليم قيمته
ان عجزت لانه عقد معاوضة فيقتضى سلامة العوض الخ من (سئل) فيما اذا اعترف زيد
بالبلوغ وبأن عمره أربع عشرة سنة وهو من يحتمل مثله فخلع زوجته البكر البالغة بعد الخلوة
الصحيحة بها على مؤخرها المعلوم لها عليه فهل يصح خلعه ولا يقبل بحجوده البلوغ بعد اقراره
مع احتمال حاله (الجواب) نعم والحالة هذه والله أعلم

* (باب العدة) *

* (باب العدة) *

(سئل) في رجل طلق امرأته ثم أنكر وأقيمت عليه بينة وقضى القاضي بالفرقة فهل تكون
العدة من وقت الطلاق لا من القضاء (الجواب) نعم وسئل قارئ الهداية عن رجل أقر أنه طلق
زوجته ثلاثاً من مدة ثلاثة أشهر وصدقته على ذلك وانما حاضت ثلاث حيض هل يسمع قولها
أجاب الذي عليه المتأخرون من علماءنا انهم اتعدت من وقت الاقرار الا أن تقوم بينة على ما تصادقا
عليه ومذهب المتقدمين انهم ما يصدقان (سئل) في امرأة سافر زوجها وغاب عدة سنين
ثم أخبرها ثقتان يعرفانه أنه طلقها طلبة واحدة ووقع في قلبها بصدقه ما فهل لها أن تتزوج
بآخر بعد انقضاء عدتها من وقت الطلاق (الجواب) نعم والحالة هذه قال في فصول
العمادى وذكري العيون اذا أخبرت المرأة بموت زوجها أو رده أو بطلانها اياها حل لها التزوج
اه ومثله في جامع الفصولين والبرازية والجوهرة والبحر وفي الخاتمة في فصل انتقال العدة
المرأة اذا بلغها طلاق زوجها الغائب أو موته تعتبر عدتها من وقت الموت والطلاق عندنا لا من
وقت الخبر اه وفي الملتقى والتنوير وابتداء العدة في الطلاق والموت عقيهما وان لم تعلم المرأة
بهما وفي الموت مسئلة عجيبه وهى انه اذا لم يعين الموت الا واحد ولو شهد عند القاضي لا يقضى
بشهادته وحده ماذا يصنع قالوا يخبر بذلك عدلاً مثله فاذا سمع منه حل له أن يشهد على موته
فيشهد هو مع ذلك الشاهد فيقضى بشهادته خلاصة من الفصل الاول من الشهادات ومثله
في البرازية امرأة بلغها وفاة زوجها فاعتدت وتزوجت وولدت ولداً ثم جاء الزوج الاول
حيّاً كان أبو حنيفة يقول أولاً الولد الاول ثم رجوع وقال الولد الثانى خاتمة قبيل مسائل المهر
(سئل) في ذمة طلقها زوجها المسلم وانقضت عدتها منه ثلاث حيض كوامل وترى التزوج
بذمى فهل لها ذلك والحالة هذه (الجواب) نعم والمسئلة في عدة التنوير وغيره (سئل)
في قاضى دمشق انه تزوج قاصرة عمرها اثنتا عشرة سنة وطلقت فهل تنقضى عدتها بالاشهر
أو بالحيض (الجواب) قال في الذخيرة اذا طلق الرجل امرأته وهى صغيرة لم تحض وقد دخل
بها فعليها أن تعتد بثلاثة أشهر هذا هو جواب الكتاب وحكى عن الشيخ الامام محمد بن الفضل
البخارى اذا كانت الصغيرة مرأهقة بجامع مثلها وقد كان دخل بها الزوج فعدتها لا تنقضى
بالاشهر بل يوقف أمرها الى أن يظهر أنها هل حبلت بذلك الوطاء أم لا فان ظهر أنها حبلت كان
انقضاء العدة بوضع الحمل وان ظهر أنها لم تحبل كان انقضاء عدتها بثلاثة أشهر اه ومثله
في التارخاتية والبحر الرائق وفيه عن فتح القدير ويعتذر من التوقف من عدتها لانه كان ليظهر
حبلها فان لم يظهر كان من عدتها اه وفي التنوير وغيره وفيه لم تحض لصغير أو كبير
بالاشهر اه وسئل عنها ناسياً بان هذه طلقت من مضى أربعة أشهر وخمسة أيام فهل تكفى
هذه المدة لظهور الحمل الجواب مقتضى ما ذكره في تعليل عدة الموت انه لا بد من مضى أربعة

مطلب في خلع المراهق
مطلب لا يقبل بحجوده
البلوغ بعد اقراره به مع
احتمال حاله

مطلب العدة من وقت
الطلاق لا من وقت القضاء
مطلب العدة من وقت
الاقرار بالطلاق
مطلب أخبرت بأن زوجها
المسافر طلقها الخ
مطلب العدة من وقت
الموت والطلاق لا من وقت
الخبر بهما
مطلب من عين الموت وحده
يخبر به غيره ويشهدان به
مطلب جاء الزوج الاول
حيّاً فالولد الثانى
مطلب الذممة تزوج
الذى بعد ان طلقها المسلم
واعدت منه
مطلب في المراهقة هل
تنقضى عدتها بالاشهر

مطلب في المدة التي تكفى
لظهور الحمل

أشهر وعشرة أيام لأنه يظهر فيها الحبل البتة لكن في البرازية من السبع مانصه وفي دعوى الحبل انما يصدق في رواية اذا كان من حين شراها أربعة أشهر وعشر وان أقل فلا وفي رواية انه تسمع دعوى الحبل بعد شهرين وخمسة أيام وعليه عمل الناس اه فمقتضى عمل الناس انه تكفي المدة المذكورة في صدر السؤال والاولى امهال خمسة أيام ايضا لتكون اتفاقية والله سبحانه وتعالى أعلم (أقول) لو كان ما عليه عمل الناس يكفي هنالما احتاجوا الى قولهم هنا فعدها لا تنقضي بالاشهر فثبت لم يكتفوا بثلاثة أشهر التي هي عدة الصغيرة علم انه لا بد من زيادة عليها فكيف يصح أن يقال انه يكفي بشهرين وخمسة أيام لظهور الحبل اذ لو كان يظهر الحبل في هذه المدة لظهر بأشهر العدة بالاولى فظهر أنهم هنالما يختاروا هذه الزوايه فيكون العمل هنا على الرواية الاولى البتة ولا يقال ان القول بعدم انقضاء عدتها بثلاثة أشهر مخالف لنص القرآن فلا يعول عليه لاننا نقول ان التربص زيادة على ثلاثة أشهر ليس على انه هو عدتها البتة بل هذا التربص للاحتياط لاحتمال حملها فان ظهر بعد المدة الحبل فعدها وضعه والا فعدها ثلاثة أشهر قد مضت كما أفاده كلام الامام ابن الفضل المذكور فلهذا الاحتياط موافق للعمل بنص القرآن على الاحتمالين فافهم وقد كنت أفتيت بهذا فتعصب على جماعة من أهل العصر وقالوا قد خالف نص القرآن حيث جعل عدة المتوفى عنها زوجها عدة للصغيرة المطلقة الى أن أظهرت لهم النقل وأريتهم موافقة ما أفتي به المؤلف لما أفتيت به فعند ذلك سكتوا وخرجوا والله الحمد ثم رأيت في نفقات فتح القدير قد ذكر هذه المسئلة واستحسنها حيث قال فرع في الخلاصة عدة الصغيرة ثلاثة أشهر الا اذا كانت مرأهقة فينفق عليها ما لم يظهر فراغ رجها كذا في المحيط اه من غير ذكر خلاف وهو حسن اه كلام فتح القدير وقد أشار الى المسئلة أيضا الشيخ علاء الدين حيث قيد الصغيرة بأن لم تبلغ تسعاً فأفاد أنها لو بلغت تسعاً وهي المرأهقة لا تنقضي عدتها بالاشهر الثلاثة بل لا بد مما ذكرنا والله أعلم (سئل) في ذممة هلك زوجها الذي عنها وهي غير حامله منه ومضى إليها كآر بعون يومها وهم لا يعتقدون العدة فهل لا تعتد اذا اعتقدوا ذلك (الجواب) نعم لا تعتد اذا اعتقدوا ذلك كما قيده في الوولو الجسمة لأمر نائبهم وما يعتقدون وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال جلال الاسلام في شرحه وقال أبو يوسف ومحمد والشافعي عليها العدة والصحيح قوله واعتمده المحبوبي والتسفي وغيرهما (سئل) في امرأة طلقها زوجها بعد ما خلاها خلوته تحيية ولم يطأها فهل يلزمها العدة (الجواب) نعم وتجب العدة في الكل أي كل أنواع الخلوته ولو فاسدة احتياطاً وعمامة في شرح التنوير للعلائي من المهر (سئل) في ذممة تحت ذمي قد دخل بها وأسلمت وعرض الاسلام على زوجها فلم يقبل هل للقاضي أن يفرق بينهما للعالم واذا فرق هل يلزم عليها العدة واذا الرمت عليها العدة فلو تزوجت فيها ولم يطأها زوجها حتى تنقضي عدتها هل يجوز أم لا (الجواب) قال في البحر عن الذخيرة ان صرح بالاباء للقاضي لا يعرض عليه الاسلام مرة أخرى ويفرق بينهما فان سكت ولم يقل شيئاً فالقاضي يعرض عليه الاسلام مرة بعد أخرى حتى يتم الثلاث احتياطاً اه والذي عليه الكنز والتنوير وغيرهما أن اباء طلاق قال في البحر وأشار بالطلاق الى وجوب العدة عليها ان كان دخل بها لان المرأة اذا كانت مسلمة فقد التزمت أحكام الاسلام ومن حكمه وجوب العدة وأشار ايضا الى وجوب النفقة لهما مادامت في العدة ان كانت مسلمة لان المنع من الاستمتاع جاء من قبل الزوج وهو غير مسقط اه وقد عدا الاثروي عن خزانه الفقه من يجوز نكاحهن

مطلب لعدة على ذممة زوجها إذا اعتقدوا ذلك

مطلب تجب العدة بالخلوة الصحيحة

مطلب في الذممة اذا أسلمت وأبى زوجها

في العدة ولم يعد منها الكتابة إذا أسلمت وحيث كان أباءه طلاقاً فنهاكح معتدة طلاق الغير
المسئلة لا يجوز (سئل) في امرأة مات زوجها وهما ساكنان في دار أبيه فلم تعتد فيه بل
خرجت الى غيره بلا ضرورة وأمرها الاب بالاعتداد فيه فهل تعتد فيه (الجواب)
نعم وتعتد ان أي معتدة طلاق وموت في بيت وجبت فيه ولا يخرج ان منه إلا أن تخرج
أو ينهدم المنزل أو تخاف انه سدامه أو تلف مالها أو لا تجد كراء البيت ونحو ذلك من
الضرورات فتخرج لا تقرب موضع اليه وفي الطلاق الى حيث شاء الزوج الخ شرح التنوير من
الحداد (سئل) في رجل طلق زوجته الحامل منه ويريد أن يخرجها من المسكن الجارى في
نواجر قبل انقضاء عدتها ومدة الاجارة فهل ليس له ذلك وتعتد في بيت وجبت العدة فيه ويلزمه
نفقة في العدة (الجواب) نعم والحالة هذه (سئل) في امرأة طلقها زوجها ثلاثاً ولها منه
ابن صغيران في حضانتها فهل تعتد في البيت الذي طلقت فيه ويلزمه نفقة ابنه بقدر ما يكفيهما
بالمعروف مع نفقة عدتها الى انقضاءها ومسكن لهما بعدها (الجواب) نعم (سئل) في رجل
طلق زوجته الحامل منه طلاق رجعية ثم اسقط سقطا استبان خلقه فهل انقضت عدتها به
(الجواب) نعم والمسئلة في البحر من الرجعة ومثله في التنوير * (سئل) فيما اذا مات رجل عن
زوجة فاعتدت بعد موته عدة وفاة وزادت عليه اشهرين ولم يظهر بها حمل ثم تزوجت برجل
ومكثت معه شهراً ونصف شهر فبين انهما حامل من الزوج الاول فهل يكون التزوج بالرجل
المزبور باطلاً أولاً وإذا كان باطلاً وحصل منه وطء هل يسوغ الرجوع بالصدأ الذي دفعه
للزوجة وبما صرفة عليها من نفقة وغيرها وهل يلزم الزوجة شيء بذلك أو لا يلزمها شيء حيث لم
تكن عالمة بالحمل (الجواب) يكون النكاح باطلاً ويفرق بينهما ولا يسوغ له الرجوع بما
دفعه اليها ولا بما صرفة عليها ولا يلزم الزوج لا الزوجة شيء اذا حلفت انهما لم تكن عالمة بالحمل
والله الموفق كتبه الفقير عبد الرحمن عفي عنه قال المؤلف هكذا رأيت بخط المولى الهمام العلامة
الشيخ عبد الرحمن افندي العمادى مفتى دمشق وذلك بخطه المعهود والمشهور * (سئل) *
في امرأة طلقها زوجها وانقضت عدتها منه بالحض وأخبرت بذلك رجلاً وغلب على ظنه
صدقها وهي ثقة فهل لا بأس أن ينكحها (الجواب) نعم ولو قالت امرأة لرجل طلقني زوجي
وانقضت عدتي لا بأس أن ينكحها شرح التنوير عن الجوهره ومثله في البحر وغيره (سئل)
في امرأة طلقها زوجها قبل الدخول بها وقبل الخلوة بها فهل لا عدة عليها (الجواب) نعم
المسئلة في القهستاني وغيره (سئل) في امرأة من ذوات الحيض وجبت عليها العدة وهي
مرضعة فقالت حضت ثلاثاً حض كوامل فهل يقبل قولها بيمينها (الجواب) يقبل قولها
بيمينها اذا كانت المدة تحتل ذلك وان كانت مرضعة لانه يتصور رؤية الدم مع الارضاع كما نص
عليه الاقروى نقلا عن عدة الفتاوى وفي نهج النجاة عن السراج سئل بعض المشايخ عن
المرضعة اذا لم ترضعها فاجلته حتى رأت صفرة في أيام الحيض قال هو حيض تنقضى به العدة
(سئل) في مطلقة حامل من مطلقها أخرجت من منزل وجبت فيه العدة وطلبت من مطلقها
منزلاً حيث شاءت تعتد فيه فهل تجب الى ذلك ويلزمه نفقة عدتها الى انقضاءها ووضع الحمل
(الجواب) نعم ونقلها ما مرقبياً (سئل) عن المطلقة اذا ادعت انها حامل من المطلق وأنكر
المطلق الحمل هل يقبل قولها ولها النفقة أم تحتاج الى قايلاً أو مضى مدة يظهر فيها الحمل
(الجواب) القول لها وتسحق النفقة ولا تحتاج في ذلك الى قايلاً ولا لمدة يظهر فيها الحمل

مطلب تعتد المرأة في بيت
وجبت فيه العدة

مطلب ليس له أن يخرجها
من مسكنها الذي وجبت
فيه العدة

مطلب تعتد في البيت
الذي طلقت فيه

مطلب تنقضى العدة
بالسقط المستبين خلقه

مطلب اعتدت عدة وفاة ثم
تزوجت ثم ظهر بها حمل من
الاول الخ

مطلب أخبرت رجلاً
بانقضاء عدتها لا بأس أن
ينكحها

مطلب طلقها قبل الدخول
والخلوة لا عدة عليها

مطلب قالت المرضعة
حضت ثلاثاً حيض يقبل
قولها

مطلب اذا عالجت المرضعة
الحيض حتى رأت صفرة في
أيامه تنقضى به العدة

مطلب أخرجت المعتدة
من منزل وجبت العدة فيه
لها طالع غيره

مطلب ادعت انها حامل
تصدق

ويتفق عليها الى انقضاء العدة فتاوى ابن نجيم من الطلاق (سئل) في رجل خطب معتدة الغير
 ويزعم أن له الاختلاء بها بمجرد خطبتها فهل تحرم خطبة المعتدة أى معتدة كانت وكذا الخلوة
 بها (الجواب) نعم والمسئلة في التنوير وغيره (سئل) في أم ولد اعتقتها مولاها وهي من محض
 فهل تنقض عدتها ثلاث حيض كوامل (الجواب) نعم كذا آتم وللمات مولاها أو اعتقتها فان
 عدتها أيضا اذا كانت من تحيض ثلاث حيض كوامل درر ومثله في التنوير (سئل) فيما
 اذا أعتق رجل قسته البالغة العاقلة وحاضبت بعد ذلك حيضة فهل لها أن تتزوج ولا عدة عليها
 بالاجماع (الجواب) نعم كافي البحر وأفتى به المهمندارى (سئل) في رجل طلق زوجته
 المدخول بها طلقه رجعية في صحته ثم بعد عشرين يوما من الطلاق مات الزوج عنها فهل تكون
 عدتها عدة الموت (الجواب) نعم كما ذكره في البحر (سئل) فيما اذا تزوج زيد حبلى من زنا
 فولدت ولدا ثم طلقها ثلاثا قبل الدخول والخلوة وتريد التزوج بغيره فهل لها ذلك اذا عدة لها
 (الجواب) نعم والله تعالى أعلم

* (باب الحضنة) *

(سئل) في حاضنة لصغار اسقطت حقها من الحضنة وتريد الآن أخذ الصغار وترتيبهم وهي
 أهل لذلك فهل لها ذلك (الجواب) نعم قال في التنوير ولا تقدر الحضنة على ابطال حق الصغير
 فيها أى في الحضنة لها وفي شرحه وهذا الحكم مصرح به في عامة الشروح والفتاوى (سئل)
 في صغير يتيم في حضنة جدته لأمه سنه لم يبلغ سبعاً وله جدة أم أب قادرة على الحضنة أهل لها
 من كل وجه وأم الأم مسنة عاجزة عمياء غير أهل للحضنة فهل يدفع لام الأب القادرة الأهل
 للحضنة لا لام الأم العاجزة (الجواب) نعم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثاً وانقضت عدتها
 ولها منه ابن صغير في حضنتها وطلبت من أبيه مسكها ما هل يلزمه ذلك (الجواب) على الأب
 سكاها جميعاً كما في شرح النقاية عن البحر المحيط وتستحق أجرة الحضنة من غير ارضاع له وكذا
 اذا احتاج الصغير الى خادم يلزم الأب به كما أفتى به قارئ الهداية وفي الفتاوى الرحيمية سئل
 عن صغيرة محضونة لأمال لها هل يجب أجرة المسكن الذي يحضن فيه على من يجب عليه نفقتها
 أولاً أجاب قال العلامة ابن نجيم في البحر الرائق وفي الخاتمة عن التفريق لا يجب في الحضنة
 أجرة المسكن الذي يحضن فيه الصبي وقال آخرون يجب ان كان للصبي مال والافعل من يجب
 عليه نفقته اه كلامه وحيث قدم قاضيخان رواية التفريق فيكون الاظهر والمفتي به عنده
 تلك الرواية كما نقلها مافي الرحيمية وقال في النهر وينبغي ترجيحها اذ وجوب الاجر لا يستلزم
 وجوب المسكن بخلاف النفقة اه (أقول) قد كنت جمعت رسالة سميتها الابانة عن أخذ الأجرة
 على الحضنة واستدركت فيها على مافي النهر بقولي وقال الخير الرملى في حاشيته على البحر
 وأما لزوم سكن الحضنة فاختلف فيه والظاهر لزوم ذلك كما في بعض المعترات وهذا يعلم من
 قولهم اذا احتاج الصغير الى خادم يلزم الأب به فان احتياجه الى المسكن مقرر اه قلت ويعلم
 أيضاً من وجوب نفقته وقد قالوا ان النفقة الطعام والكسوة والمسكن وفي حاشية الوائى على
 الدرر من النفقة انهم قالوا النفقة والسكنى توأمان لا ينقل احدهما عن الآخر اه وقال
 الشيخ علاء الدين في شرح الملتقى والصغير اذا كان في حضنة الأم وهو من أولاد الاشراف تستحق
 على الأب خادماً يخدمه فيستأجره أو يستأجره وفي شرح النقاية للباقي عن البحر المحيط عن

مطلب تحريم خطبة معتدة
 الغير والخلوة بها
 مطلب أم ولد أعتقتها مولاها
 تلزمها العدة
 مطلب الفنة اذا أعتقت
 لاعدة عليها اجماعاً
 مطلب طلقها رجعية ثم مات
 في العدة لزومها عدة الوفاة

* (باب الحضنة) *

مطلب لا تسقط الحضنة
 بالاسقاط

مطلب اذا كانت أم الأم
 عاجزة فالحضنة لام الأب

مطلب في المسكن للحاضنة
 وأجرة الحضنة

مطلب اذا احتاج الصغير
 الى خادم يلزم الأب به

مطلب تحرير مسئلة
 مسكن الحضنة

قوله لها نسخة المؤلف له
والصواب الاول اللهم الآن
يقال تذكير الضمير باعتبار
الشخص اه من هاشم
الاصل بعض تصرف

مطلب اذا استغنى الصبي
عن الحاضنة يجبر وليه على
أخذه

مطلب اذا طلبت الام
الاجر والخدمة لا تأخذ شيئا

مختارات أبي حفص سئل عن لها امسالك الولد وليس لها مسكن مع الولد هل على الاب سكناها
وسكني ولدها قال نعم عليه سكاها مجعيا وسئل نعيم الائمة البخاري عن المختار في هذه المسئلة
فقال المختار أن عليه السكنى في الحضانة اه واعتمده ابن الشحنة خلافا لما اختاره ابن
وهبان وشيخ الطرسوسي والحاصل أن الوجه الوجيه لزوم أجرة المسكن والازم ضياع الولد
اذا لم يكن للحاضنة مسكن وأما اذا كان لها مسكن فينبغي الافتاء بما رجحه في النظر بما لابن
وهبان والطرسوسي ولا سيما وقد قدمه قاضيان والله الموفق اه ماذكرته في الابانة (سئل)
في صغير ين يمين بلغ احدهما من العمر عشر سنين والاخر احدى عشرة وهما عند أمهما
ولهما حرفة يكتسبان منها قدر ما يكفيهما ولهما عم فقير واخوة اشقاء موسرون وأمهم تكلف
عمهم المزبور الاتفاق عليهما بلا وجه شرعي فهل لا يلزم العم ذلك ويجبر الاخوة على أخذ الصغيرين
(الجواب) نعم لانهم أقدر على تأديبهما وتعليمهما قال في شرح المجمع (واذا استغنى الغلام)
أي الصبي (عن الخدمة) أي خدعة من لها الحضانة بأن يأكل ويستني وحده قيل (بسبع)
يعني استغناؤه بمقدربسبع سنين وعليه الفتوى (أو تسع) أي تسع سنين (أجبر الاب) أو الوصي
أو الولي (على أخذه) لانه أقدر على تأديبه وتعليمه (سئل) في صغيرين لا مال لهما وهما في حضانة
امهما المطلقة من أيهما المعسر ولهما جدة لاب تريد أن تربيهما بغير شيء والام تباي ذلك وتطالب
الاب بالاجرة ونفقة الولدين في الحكم (الجواب) حيث كان الاب معسرا يقال للام اما أن
تمسكي الصغيرين بغير أجر واما ان تدفعيهما للجدة المذكورة ولا تجبر الام على ذلك وسئل أيضا
عما اذا كان مكان الجدة عممة والمسئلة في التنوير وقاضيان والخلاصة وهو الصحيح قال العلائي
والعمة ليست بقصد فيما يظهر اه وفي الفتاوى الرحمة والعمة ليست قيد ابل كل حاضنة في
الجملة كذلك والاب ليس قيدًا أيضا والنفقة غير الاجرة وقد نص عليهما اه (أقول) وهذا
في أجرة الحضانة وأما أجرة الارضاع فالام أحق ما لم تطلب زيادة على ما تأخذه الاجنية كما
سيأتي بيانه في سؤال وجوابه وقال الخبير الرملي في حواشي البحر ظاهر تقييدهم بكون
الاب معسرا بخلاف الحكم المبدى كور مع يساره وأنت خير بان المفهوم في التصانيف حجة
يعمل به تأمل اه أي فاذا كان الاب موسرا يجبر على دفع الاجرة للام نظرا للصغير
كما في الشرع بلالية بقي ما لو كان الاب معسرا أو ميتا لكن للصغير مال فهل يدفع لها الاجرة
من ماله أولا الظاهر الثاني لانه وان كان فيه نظره في ابقائه عنده أمه لكن فيه ضرر عليه
في ماله بخلاف ما لو كان أبوه موسرا فانه لا ضرر على الصغير في دفع الاجرة من مال
أبيه وسند كونه في باب النفقة وقد أوضحت ذلك أيضا في رسالي المذكورة سابقا وهذا وقال
في البحر ولم أر من صرح بأن الاجنية كالعمة في ان الصغير يدفع اليها اذا كانت متبرعة
والام تريد الاجر على الحضانة ولا تقاس على العمة لانها حاضنة في الجملة وقد ذكر السؤال عن هذه
المسئلة في زماننا وهو أن الاب يأتي باجنية متبرعة بالحضانة فهل يقال للام كما يقال لو تبرعت
العمة وظاهر المتون أن الام تأخذها بجر المثل ولا تكون الاجنية أولى بخلاف العمة على
الصحيح الآن يوجد نقل صريح في ان الاجنية كالعمة والظاهر ان العمة ليست قيد ابل كل
حاضنة كذلك بل الحالة كذلك بالاولى لانها من قرابة الام اه وأفتى به الخبير الرملي وقال وهو
تنفقه حسن لان في دفع الصغير للمتبرعة ضرر اياه لقصور شفقها عليه فلا يعتبر معه الضرر في
المال لان حرمة دون حرمة ولذلك اختلف الحكم في نحو العمة والحالة مع اليسار والاعسار

مطلب اذا تبرعت الاجنية
فليست كالعمة

فإذا كان موسر لا يدفع اليهما كما يفيد تقييداً كثر الكتب اذ لا ضرر على الموسر في دفع الاجرة
وبه تحرر هذه المسئلة فافهم هذا التحرير واعتنه فقد قل من تظن له والله تعالى الموفق اه
وتمام الفتاوى في رسالتنا السابقة (سئل) في صغير يتيم لا مال له وله أم مزوجة باجنبي وجمدة
لام مزوجة بجده وجمدة لاب مزوجة بجده المعسر أهل لحضاته تريد أن تربيته وتسكبه تبرعاً وأم
الأم تأتي ذلك وتطالب الجد بالجرة الحضانة ونفقة الصغير فهل يقال لأم الأم أم أن تسمى الصغير
بغير أجر أو تدفعه لأم الأب (الجواب) حيث تزوجت أمه باجنبي فقد سقطت حضانتها
وصارت الحضانة لأم الأم دون أم الأب لانها متأخرة في باب الحضانة عنها لكن حيث كان الجد
المذكور معسراً وأرادت أم الأب أن تربيته مجانياً يقال لها ذلك قال قاضيان صغيره لهما أب
معسر وعمه موسر وأرادت العمة أن تربي الولد بماله مجانياً ولا تمنع الولد عن الأم والام تأتي ذلك
وتطالب الأب بالجرة ونفقة الولد اختلافوا فيه والصحيح أن يقال للأم أم أن تسمى الولد بغير أجر
وأما أن تدفعه الى العمة اه (سئل) في قاصر رضيع ماتت أمه وليس له مال وله أب موسر
وله جمدة أم أم أهل للحضانة فهل يلزم أباه أجره الرضاع وأجرة الحضانة ونفقة الولد (الجواب)
تكون الحضانة لأم الأم ويلزم أباه أجره الرضاع وأجرة الحضانة ونفقة الولد بانواعها قال في
البحر ثم اعلم أن ظاهر الولو الجمية أن أجره الرضاع غير نفقة الولد للعطف وهو للمقابلة فإذا
استأجر الأم للارضاع لا يكفي في نفقة الولد لان الولد لا يكفيه اللبن بل يحتاج معه الى شيء آخر كما
هو المشاهد خصوصاً الكسوة فيقرر له القاضي نفقة غير أجره الرضاع وغير أجره الحضانة فعلى
هذا يجب على الأب ثلاثة أجرة الرضاع وأجرة الحضانة ونفقة الولد الخ وتماه فيه (أقول)
والمسكن داخل في النفقة كما قدمناه (سئل) في رضعة لها أخ عمره أربع سنوات وهما في
حضانة أمهما المطلقة من أبيهما فتزوجت باجنبي ولها أم مزوجة بأبيها جده القاصر من تريد
أخذها وحضانتها وهي أهل للحضانة فهل لها ذلك (الجواب) نعم ومن تكثرت غير محرم سقط
حقها قال في البحر قيد بغير المحرم لان الزوج لو كان ذارحاً محرم من الصغير كالجمدة إذا كان
زوجها الجد والام إذا كان زوجها عم الصغير والحالة إذا كان زوجها عمه لا يسقط حقها
لاتقاء الضرر عن الصغير اه (سئل) في تيممة بلغت ثمان سنين ودخلت في التاسعة وليس
لها من له حق الحضانة من النساء ولها اخوة اشقاء وأولاد يريد الاخ الكبير الشقيق ضمها اليه
لكونه أكبرهم وأصلحهم وأورعهم من طلبة العلم وهو وصى عليها من قبل أبيها ويعارضه أخوه
الشقيق الاصغر منه سنًا زاعماً انه أحق منه لكونه وصياً عليها من قبل أمها فهل لايها الا أكبر
الوصى المختار ضمها اليه ويمنع أخوه المذكور من معارضته في ذلك ولا عبرة بزعمه (الجواب)
نعم لايها الشقيق الاورع الاسن ضمها اليه دون اخيه الاصغر والحالة هذه ثم العصبات
بترتيبهم يعني إذا لم يكن للصغير أحد من محارمه من النساء واختصم فيه الرجال فالأولاهم به
أقربهم تعصياً لان الولاية للأقرب فيقدم الأب وان علا ثم الاخ الشقيق ثم الاخ لاب ثم ابن الاخ
لاب وكذا كل من سفل من اولادهم الخ بحر وإذا اجتمعوا فالأورع ثم الاسن اختيار علائ
على التنوير وكذا في غيره (سئل) في صغيرة عمرها ستان وليس لها سوى أب وجمدة لأم مزوجة
باجنبي وعمه وخالة بكر بالغة أهل الحضانة عازبة فهل تكون حضانة الصغيرة للحالمة العازبة
المذكورة (الجواب) نعم (سئل) في يتيم عمره دون سنتين له أم تزوجت باجنبي وجمدة لاب مزوجة
بجده لا يسه وجمدة لأم مزوجة بجده لأمه وهي أهل للحضانة من كل وجهه فهل تكون حضاته

مطلب اذا تزوجت الام
باجنبي سقطت حضانتها

مطلب أرادت العمة أن
تربيه مجانياً والاب معسر
يقال للأم الخ

مطلب يلزم الاب ثلاثة
أجرة الرضاع وأجرة
الحضانة ونفقة الولد

مطلب اذا تزوجت الحضانة
بغير محرم للصغير سقط حقها
ولو به فلا

مطلب اذا فقد المحارم
النساء فالحضانة للعصبات
بترتيب الارث
مطلب يقدم الاورع ثم
الاسن

مطلب تقدم الحالة العازبة
على الجمدة لام المزوجة
باجنبي وعلى العمة
مطلب تقدم الجمدة لام
على الجمدة لاب

لجدة لاه دون جدته لايه (الجواب) نعم لان هذه الولاية تستفاد من قبل الامهات والله أعلم
وتنقل الى أم الجدة وان علت كافي فتاوى قارئ الهداية (سئل) في حاضنة لابنها الصغير
تزوجت بأجنبي وليس للصغير غيرها سوى عمه من زوجة بأجنبي أيضا فكيف يفعل به
(الجواب) قال القهستاني نقلا عن المحيط اذا اجتمع النساء الساقطات الحق يضع القاضي
الصغير حيث شاء منهن اه وأفتى الخير الرملى تبعاً للعلامة الشهاب الشلي في مثل هذه الواقعة
بأن ابقاء الصغير عند أمه أولى لكمال شفقتها (سئل) في صغير ماتت أمه وعمره سنة وله أب
وخالتان من زوجتان بأجنيين وهو عند احدهما وله أخوال وجد لام يريد ابقاءه عند خالته
فهل لايه أخذه من خالته وضمه اليه وينع جده من معارضته في ذلك (الجواب) حيث كانت
من زوجة بأجنبي فلا يه أخذه منها والحالة هذه (سئل) في صغيرة عمرها ثلاث سنوات لها أب
وأم من زوجة بأجنبي وعمه شقيقة عازبة أهل للحضنة وخالة أم عازبة فهل تكون حضنتها العممة
المزبورة دون خالة أمها (الجواب) نعم والحالة هذه قال في البحر والمذكور في غاية البيان وفتح
القدر وغيرهما أن بعد العمان خالة الأم لاب وأم ثم لام ثم أب الخ ومثله في المتخ والعلا في
(سئل) في بكر بلغت مبلغ النساء وهي ساكنة عند جدتها الامها مع صهرها الاجنبي في دار
واحدة وليس لها أب ولا جد ولا غيرهما من العصابات فهل يكون النظر فيها للحاكم (الجواب)
نعم كافي التنوير او اخر باب الحضنة (سئل) فيما اذا أسلم يهودى ثم مات عن زوجة
يهودية وبتين منها عمرا كبيرهما ست سنين وعن أب يهودى موسر ولم يترك الميت شيئا
والزوجة فقيرة أهل للحضنة فهل تكون حضنة بتيها الها حيث لم يعقل ديننا ولا يخاف
أن يألفا الكفر وتكون نفقة ما على جدهما (الجواب) نعم حيث الحال ما ذكر والحضنة الذمية
ولو محسوسة كسلة ما لم يعقل ديننا فينبغي تقديره بسبع سنين لصحة اسلامه حينئذ نهر او الى
أن يخاف أن يألف الكفر فينزع منها وان لم يعقل ديننا بجر اه علائ على التنوير ولا نفقة
بواجبة مع الاختلاف ديننا للزوجة والاصول والفروع علوا أو سفلا والذمين لا الحريين ولو
مستأدين لا تقطاع الارث علائ على التنوير من النفقة (سئل) في ابن أم ولد عمره خمس سنين
له عم عصبة يريد أخذه من أمه وضمه اليه فهل لذلك ولا حضنة لام الولد (الجواب) نعم كافي
التنوير وغيره (سئل) في مطلقة حاضنة لولدها الصغيرين غير مأمونة عليهم ما تخرج كل وقت
وتتركهما ضائعين ويريد ابوهما اخذهما منها حيث لا حضنة لهما غيرا فهل لذلك بعد ثبوت
ما ذكر (الجواب) نعم لو غير مأمونة ذكره في المجتبى بأن تخرج كل وقت وتترك الولد ضائعا اه
علائ (سئل) في يقيم له أم من زوجة بآب خاله الوصى المختار عليه وعمه من زوجة بأجنبي وجد لام
فهل يدفع اليتيم لجدة المذكور حيث لم يكن له أحد ممن له حق الحضنة غيره (الجواب) نعم
(سئل) في حاضنة لبنات تزوجت بأجنبي وللبنت أخت لاب مراهقة عازبة أهل للحضنة ولها
خالة أيضا فهل تكون الحضنة للاخت المزبورة دون الخالة (الجواب) نعم وبمثله أفتى العلامة
الرملى قائلا اذا المراهقة حكمها حكم البالغة في ذلك اه وفي الكثر من الحجر (وأحكامهما) اى
أحكام المراهقين (أحكام البالغين) في سائر التصرفات شرح الكثر للعيني (أقول) عبارة الكثر في
فصل بلوغ الغلام والجارية من كتاب الحجر هكذا فان راهقا قال بالغنصا صا وأحكامهما أحكام
البالغين اه والمعنى انهما كالبالغين بعد قولهما بلغنا بوضحه عبارة الملتقى ونصا واذا راهقا
وقالا بغنصا صا وكانا كالبالغ حكاه اه وأما كونهما كالبالغ وان لم يقرأ بالبلوغ فلا يقول به

مطلب ولاية الحضنة
تستفاد من قبل الامهات
وتنقل الى أم الجدة وان
علت

مطلب اذا اجتمع الساقطات
يضعه القاضي حيث شاء
منهن والام أولى

مطلب للاب أخذه من
خالته المزوجة بأجنبي
مطلب تقدم العممة على
خالة الام

مطلب بلغت مبلغ النساء
ولا عصبة لها فالنظر فيها
للحاكم

مطلب الحضنة الذمية
كسلة ما لم يعقل ديننا

مطلب لاحضنة لام الولد
مطلب له أم من زوجة بآب
خاله الوصى عليه وعمه
من زوجة بأجنبي وجد لام
يدفع له

مطلب للاب نزع الولد من
الام اذا كانت غير مأمونة

مطلب تقدم الاخت
المراهقة على الخالة

مطلب تحرير مهم في أن
المراهق حكمه حكم البالغ
اذا ادعى البلوغ لا مطلقا

عاقل فضلا عن فاضل والالزم صحة اقراره أى المراهق وعقته وقتله برته وهيبته ويبيعه بدون
دعوى البلوغ وذلك باطل قطعاً فعلم انه لا بد في مسئلتنا من ذلك أيضاً كما قد به العلامة الرملي في
فتاواه وقال بعده وانما قيدنا بدعوى البلوغ لان الصغير لا حق له في الحضانة لانهم من باب الولاية
كما في شرح المجمع لابن ملك وليس هو من اهل الولاية كما صرح به في الاشباه والنظائر اه وذكر
العلامة الرملي ايضا في حاشيته على البحر اعلم انه يشترط البلوغ في حق من يحضن الولد لان
الحضانة من باب الولاية والصغير ليس من أهلها وقد سئلت عن مراهق طلب الحضانة فاجبت
له ذلك اذا ادعى البلوغ ولم يوجد من هو احق بها منه اه فاعتم هذا التحريم القريد (سئل)
في يتيمة عمرها عشر سنوات لها عم عصبية بالغ أمين يريد أخذها من عند امها وتريتها عنده فهل له
ذلك ولا خيار لها (الجواب) نعم والحالة هذه لا خيار للولد عندنا مطلقاً ذكر أو أنثى خلافاً
للسافعي قلت وهذا قبل البلوغ أما بعده فيخير بين أبويه وان أراد الانفراد فله ذلك مؤيداً زاده
معزياً للمنية اه شرح التنوير للعلائي وفي حاشية الخير الرملي على المنع قوله وياخذه الاب
ولا خيار للصغير أقول وكذا غير الاب عند عدمه من له حق الحضانة قال في المنهاج لحلال الدين ابى
حفص عمر بن محمد بن عمر الانصارى العقيلي من الحنفية وان لم يكن للصبي أب وانقضت الحضانة
فمن سواه من العصبية اولى الاقرب فالاقرب غير أن الأنثى لا تدفع الا الى محرم ومثله في الخلاصة
والتنارخانية اه ومثله في حاشيته على البحر (سئل) في الحاضنة اذا أبطلت حق بنتها
المحضونة ثم أرادت الرجوع في حضانتها وهي عذبة اهل لها فهل لها ذلك (الجواب) نعم ولا تقدر
الحاضنة على ابطال حق الصغير فيها أى في الحضانة من (سئل) فيما اذا كان لزيد ابن صغير من
زوجة له حرة الاصل وأراد السفر فوضعه عند عمر وثم سافر ومات وبلغ الابن ثمان سنوات قام
الآن بـ كـريد يريد أخذ الابن بلاوجه شرعى زاعماً أن أباه كان عبد البكر المزبور فهل ليس لبكر
ذلك (الجواب) نعم قال في دتن الدرر من كتاب الولاء الام ان كانت حرة الاصل بمعنى عدم الزق
في اصلها فلا ولا على ولدها والاب اذا كان كذلك فلو كان عرسياً لا ولا عليه مطلقاً ولو عرسياً
لا ولا عليه لقوم الاب ويرثه معتق الام وعصبته خلافاً لابي يوسف اه وتام التحقيق في شرحها
(سئل) في بنت بلغت من السن احدى عشرة سنة وهي عند أمها المطلقة من أبيها يريد أبوها
أخذها من الام والسفر بها الى بلدته التي هي فوق مدة السفر فهل له ذلك حيث سقطت حضانتها
(الجواب) نعم وفي المجمع ولا يخرج الاب بولده قبل الاستغناء اه وعلمه في الشرح بقوله لم يافيه
من الاضرار بالام بابطال حقها في الحضانة وهو يدل على ان حضانتها اذا سقطت جاز له السفر به
وفي الفتاوى السراجية سئل اذا أخذ المطلق ولده من حضنته لزواجه اهل له أن يسافر به فاجاب
بان له أن يسافر به الى أن يعود حق أمه اه وهو صريح فيما قلناه وهي حادثة القنوى في زماننا
بحر من آخر باب الحضانة قال في المنع ينبغي أن يكون محله ما اذا لم يكن ثمة غيرها من يستحق
الحضانة أما اذا كان هنالك من يستحق الحضانة فينبغي أن لا يملك الاب السفر به بل يتنقل الحق الى
الحاضنة وهذا ظاهر والله أعلم اه ورأيت في هامش فتاوى الانقروى حاشية معزوة الى المولى
يحيى بن زكريا انه اذا سقطت الحضانة بالتزوج للاجنبي أو بالاستغناء فلعلم أن يسافر بالولد اه (ولا
يخرج الاب بولده قبل الاستغناء) أى استغناء ولده عن الحضانة لتلاييل حق الام في حضنته (ولا
الام) أى لا تخرج الام عن المصر بولده لتلاييل تضر الاب (الا الى وطنها الذي تزوجها فيه) المفهوم
منه أن اخر اجها بولده انما يجوز بأمر من جميعاً كون المقصد وطنها وكون تزوجها فيه كما اذا تزوج

مطلب البلوغ شرط في
الحضانة

مطلب لا خيار للولد عندنا
قبل البلوغ

مطلب انقضت مدة
الحضانة ولا أب له فلا اقرب
من العصبات أخذه الا ان
الأنثى لا تدفع لغير محرم
مطلب اذا أبطلت حضانتها
لها الرجوع

مطلب بلغ ثمان سنين وامه
حرة الاصل فليس لمولى أبيه
أخذه

مطلب اذا انتهت مدة
الحضانة فلا لاب السفر بالولد

مطلب ليس للحاضنة السفر
بالولد الا الى وطنها الذي
تكسها فيه

أمر أبا الشأم فقدم بها إلى الكوفة فولدت منه ثم طلقها وانقضت عدتها فلها أن تخرج بولدها إلى الشام من غير رضا الأب حتى لو كان وطنها بالشام ولم يكن تزوجها فيه أو كان تزوجها فيه ولم تكن من أهل الشام ليس لها أن تخرج إلى الشام الخ شرح المجمع لابن مالك (سئل) في مبانة من زوجها انقضت عدتها ولها منه ابن صغير في حضانتها تريد أن تنقله من دمشق إلى حلب ولم يكن ما تنقل إليه وطنها ولم ينكحها ثمة فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم ونقلها ما هو قريبا (ليس للمطلقة الخروج بالولد من بلدة إلى أخرى بينهما تفاوت إلا إذا انتقلت من القرية إلى المصر وفي عكسه لا) وهو انتقالها به من المصر إلى القرية لمافيها من الضرب بالصغير لتخليقه بأخلاق أهل السواد فليس لها أن تنقله إليها (إلا إذا كان ما انتقلت إليه وطنها ونكحها) أي عقد عليها (ثمة) أي هناك يعني في مكان هو وطنها وأراد بالمطلقة المبانة بعد انقضاء عدتها لأن المطلقة رجعا حكمها حكم المنكوحه (وهذا) أي ما ذكرنا من أن للمطلقة الخروج الخ (في الأم وأما في غيرها فلا تقدر على نقله إلا بآذن أبيه) منع الغفار (سئل) في الجدة أم الأم الحاضنة للصغيرة إذا أرادت أن تنقل الصغيرة من المصر إلى القرية بدون إذن أبيها فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم ونقلها ما هو قريبا (وهذا) الحكم (في الأم) المطلقة فقط (أما غيرها) بجدة وأم ولد أعتقت (فلا تقدر على نقله) لعدم العقد بينهما (الاباذنه) شرح التنوير للعلافي والمسئلة في البحر والنهر والمنع وغيرها (سئل) في يتيمة عمرها سبع سنين ودخلت في الثامنة وهي في حضانت جدتها لأمها الأهل الحاضنة ولها أخوة لا يريدون أخذها من جدتها وضمة اليهم بلا وجه شرعي فما الحكم (الجواب) حيث كانت الجدة المرقومة أهلا للحضانة تبقى القاصرة المزبورة في حضانتها إلى أن يكمل لها تسع سنين وليس لأخوتها أخذها قبل ذلك بدون وجه شرعي (سئل) في صبي كل له من السن سبع سنوات وهو في حضانت أمه المطلقة من أبيه ويريد أبوه أخذها منها وضمة إليه فهل له ذلك (الجواب) نعم والحالة هذه وإذا استغنى الغلام عن الخدمة أي خدمة من لها الحضانة بأن يأكل ويستغني وحده قيل بسبع يعني استغناؤه بمقدور بسبع سنين وعليه الفتوى أو توسع أجبر الأب أو الوصي أو الولي على أخذه لأنه أقدر على تأديبه وتعليمه شرح المجمع لابن مالك (سئل) في صغيرة غير مشتهة لا تصلح للرجال بلغت من العمر ست سنوات في حضانت جدتها لأمها الأهل الحاضنة زوجها فهل لا تسقط الحضانة مثل الأم في ذلك كما هو ظاهر (سئل) في يتيمة بلغ إحدى عشرة سنة وله اخت يتيمة بلغت عشر سنين وهما عند جدتها لأمهما ولهما اخت شقيقة وصى عليهما ثقة أمينة قادرة على الحفظ تريد أن تضعهما عندها بآذن القاضي فهل لها ذلك (الجواب) نعم وفي فتاوى العلامة اللطفي من جواب سؤال مانصه إذا لم يكن للبنت المذكورة عصبية ذو رحم محرم مسلم مكلف توضع البنت عند امرأة أمينة مسلمة قادرة على الحفظ اه (أقول) مفهوما أنه إذا انتهت مدة الحضانة وليس للصغير عصبية قال رأي فيه للقاضي يضعه أين شاء بما إذا كانت الحاضنات ساقطات ولم أره مصرحا وإن الأخت الشقيقة وإن كانت وصيا ليست بأولى من الجدة في مسئلتنا وأما ما تقدم عن شرح المجمع من أن الغلام إذا استغنى عن الحضانة بأن بلغ سبع سنين أجبر الأب أو الوصي أو الولي على أخذه لأنه أقدر على تأديبه وتعليمه فهو خاص بالوصي من الرجال دون النساء بقراءة التعليل فتأمل وراجع (سئل) في صغيرتين عمرا كبرهما خمس سنوات ولهما أم متزوجة بأجنبي ولم يكن عصبية ولا من له حق الحضانة ويخشى عليهما من الأم وزوجها أن يغيبا بهما لكونهما

مطلب ليس الجدة الحاضنة
نقل المحضونة من المصر إلى
القرية إلا بآذن أبيها
مطلب تبقى في حضانت جدتها
إلى أن يكمل لها تسع سنين

مطلب إذا كمل للصبي
سبع سنين لا يبه أخذه من
حاضنته

مطلب لا تسقط الحضانة
بتزويج البنت المحضونة
مطلب فيما إذا انتهت
مدة الحضانة وليس للصغير
عصبية

مطلب إذا لم يكن للصغير
عصبية ولا من له الحضانة
فالقاضي يضعه حيث شاء

غريبن وهي ليست بأمنة فهل يضعهما القاضي حيث شاء (الجواب) نعم كما صرح بذلك في التتارخانية عن المحيط وغيرها والمسئلة في الخيرية في مواضع (سئل) في رجل طلق زوجته الحامل منه ثم ولدت ولدا في حضانتها فطلبت من ابيه اجرة ارضاعها اكثر من اجرة مثلها وللولد عمة تريد ارضاعه عند الام متبرعة بغير اجر فهل تكون العمة المزبورة أولى من الام في ارضاعه (الجواب) نعم والحالة هذه (ويستاجر الاب من ترضعه عندها) لان الحضانة لها والنفقة عليه (لا) يستاجر الاب امه (لومسكوحة او معتدة رجعي وهي احق) بارضاع ولدها بعد العدة (اذا لم تطلب زيادة على ما تأخذة الاجنسية) ولودون اجر المثل بل الاجنسية المتبرعة احق منها زيلعي اى في الارضاع اما اجرة الحضانة فللام كما مر شرح التنوير للعلائي من النفقة قال الزيلعي وان رضيت الاجنسية أن ترضعه بغير اجر أو بدون أجر المثل فالاجنسية أولى اه يعنى فترضعه عند أمه كما ذكره في قوله ويستاجر من ترضعه عندها أى عند الام الخ كشف القناع للشر بن لالى ومثله في في البحر وغيره (سئل) في تيم في حضانة جدته لانه كمل له من العمر سبع سنوات وله ابن عم عصبة أمين هو وصى شرعى عليه يريد أخذه منها وتر يتيمة عنده فهل له ذلك (الجواب) نعم فان لم يكن للصبي امرأة من اهله واختصم فيه الرجال فأولاهم به أقربهم تعصبا وكذا اذا استغنى الصبي بنفسه أو بلغت الجارية فالعصبات أولى بهما على الترتيب في القرابة والاقرب الاب ثم الجد أبو الاب ثم الاخ لاوين ثم الاخ لا ب كافي الميراث واذا اجتمع مستحقوا الحضانة في درجة واحدة فأورعهم أولى ثم أكبرهم سننا ولاحق لابن العم وابن الخال في كفالة الجارية ولهما حق في كفالة الغلام لانها ليسا يحرم لهما فلا يؤمنان عليها جوهره شرح القدوري من النفقة وتقدمت عبارة شرح الجمع وعبارة المنهاج للعقبلي وفي مسئلتنا ابن العم المزبور وصى وعصبة فله أخذه منها كما يؤخذ من هذه النقول (سئل) في تيم عمره خمس سنين وله عمة مزوجة بأجنبي وخال وعم أخوا يسه لاه وصوى عليه يريد عمه أخذه من خاله وضمه اليه فهل له ذلك (الجواب) نعم (اقول) ونفقاها ما في شرح التنوير للعلائي حيث قال ثم اذا لم يكن عصبة فلزوى الارحام بجر قد دفع لاح لام ثم لابنه ثم للعم ثم لخال لاوين ثم لام برهان وعيني اه ثم قال ولاحق لولد عم وعمة وخال وخاله لعدم المحرمية اه ورأيت بخط بعض شيوخ مشايخنا عن الهندية أن أبا الام أولى من الاخ لام وخال اه وبه يظهر الجواب عن حادثة الفتوى في زماننا وهي طفل له جد لام وبنت عمة فالحضانة للجد لام لانه رحم محرم وبنت العمة غير محرم واذا قدم الجد المذكور على الاخ لام وخال المحرمين فعلى بنت العمة بالاولى لكن ذكر القهستاني بنت الخالة بعد الخالة وبنت العمة بعد العمة ومعلوم أن الخالة أو العمة تقدم على ذوى الارحام المذكور بل على العصبات لان النساء أقدر على تربية الاطفال من الرجال الى أن يستغنوا عنهن فينتقل الحق الى الرجال ليؤدبواهم ويعلموهم لان الرجال أقدر على ذلك من النساء فعلم أن النساء مقدمات على الرجال في الحضانة ولذا قدمت الام وأمه وأختها وخالتها وعمتها على الاب والاخ الشقيق وكذا تقدم أخت الصغير ولولام وكذا بناتها وبنات الاخ ومقتضى ذلك تقديم بنت العمة في حادثة الفتوى على الجد لام لكن قال القهستاني أيضا وفي المحيط لا حضانة لبنت الخالة والعمة كبت الخال والعم اه ومثله في البدائع وهو مخالف لما قدمناه عنه وموافق لما قدمناه عن شرح التنوير وقد يوفق بين كلاميه بحمل ما في المحيط على انه لاحق للمذكورات في حضانة الغلام لا الجارية بقريته تعليله في شرح التنوير بعدم المحرمية كما مر ويؤيده ما مر عن الجوهره من أنه

مطلب اذا طلبت الام أجرة ارضاعه يدفع للعممة التي ترضعه مجانا عند أمه مطلب المتبرعة أحق من الام في الارضاع دون الحضانة

مطلب اذا اكمل له سبع سنين فلا ينعم أخذه

مطلب لاحق لابن العم وابن الخال في حضانة الجارية

مطلب له خال وعم لام وصى عليه فالحضانة للعم

مطلب أبو الام أولى من الاخ لام وخال مطلب حادثة الفتوى طفل له جد لام وبنت عمة

مطلب النساء مقدمات على الرجال في الحضانة تحرير مهمهم في قول المحيط لا حضانة لبنت الخالة والعمة الخ

لاحق لابن العم وابن الخالة في كفالة الجارية ولهما حق في كفالة الغلام لانهم ليسا بحرم لها فلا يؤمنان عليها وخينئذ فينبغي أن يقال ان أولاد الخالة والعمة والخال والعم ان كانوا ذكورا فحقهم في حضنة الغلام فقط وان كن انا فحقهن في حضنة الجارية فقط كما يؤخذ مما ذكرناه من التعليل ومن عبارة الجوهره فالحمد لله على هذا التحرير الفريد وأسأله من فضله المزيد (سئل) في بكر حديثه السن بلغت مبلغ النساء وهي عند الاجانب لأأم لها ولأب ولا جد ولها عم عصبه أمين غير مفسد يرذمها اليه خوف العار ويتخوف عليها فهل له ذلك (الجواب) نعم ومتى كانت الجارية بكر اضممها الى نفسه وان كان لا يخاف عليها الفساد اذا كانت حديثه السن أما اذا دخلت في السن واجتمع لها رأى وعقلت فليس للاولياء حق الضم ولها أن تنزل حيث أحببت حيث لا يتخوف عليها الخ بجر (سئل) في حاضنة لولديها تزوجت بأجنبي ولها أم تريد أمها تربية الولدين في بيت الرب زوج أم الولدين وأبوهما لا يرضى بذلك فهل له منعها من ذلك (الجواب) نعم لان الرب وهو زوج أمهما أجنبي عنهما ينظر اليهما شزراو يعطيهم ما نزلوا فقسقط الحضنة بتزوج الغير الرحم المحرم وبالسكنى عند المبعوض كما صرح بذلك في البحر وغيره (سئل) في الغلام اذا عقل واستغنى برأيه وكان مأمونا على نفسه فهل للاب ضممه اليه (الجواب) اذا كان كذلك فليس للاب ضممه اليه والمسئلة في التنوير آخر الحضنة (سئل) في غلام صبيح بالغ غير مأمون على نفسه يرذم أمه أن يضمه اليه ويؤدبه اذا وقع منه شيء فهل له ذلك (الجواب) نعم ونقلها في الخيرية مفصلة بما لا مزيد عليه (سئل) في بكر بلغت مبلغ النساء وهي في حجر أمها المتزوجة بأجنبي وليس لها عصبه محرم وليست مأمونة على نفسها ولها عمة أمينة قادرة على الحفظ فهل للقاضي وضعها عند عمتها (الجواب) نعم فان لم يكن لها أب ولا جد ولا غيرهما من العصابات أو كان لها عصبه مفسد فالنظر فيها الى الحال كما كانت مأمونة خلاها تنفرد بالسكنى والوضعها عند امرأة أمينة قادرة على الحفظ بلافرق في ذلك بين بكر وثيب تنوير (سئل) في بكر بالغة رشيدة عاقله دخلت في السن واجتمع لها رأى ساكنة في محلة أمينة عند أمها وجدتها الأميتين عليها ولا يتخوف عليها ولها أخ يريد أخذها من عندهما واسكانها عنده بلا رضاها فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم والمسئلة في التنوير والبحر وأفتى بمثل ذلك الخير الرملى كما في فتاواه من الحضنة

* (باب النفقة) *

(سئل) في صغيرتين لآمالهما ولهما أم معسرة وأب معسر زمن وجد لأب موسر هل يؤمر الجد بالانفاق عليهما (الجواب) نعم والحالة هذه فان كان الأب زمانقاضي بنفقة الصغار على الجد ولم يرجع على أحدهما لانفاق لان نفقة الأب في هذه الحالة على الجد فكذلك نفقة الصغار ذخيرة من النوع الرابع وفي فتاوى قارئ الهداية تجب على الجد النفقة اذا مات الأب وان غاب يؤمر الجد بالانفاق عليهم والرجوع على الأب اذا حضر وأيسر ■ (سئل) في امرأة عاجزة فقيرة عيما لها ابن فقير لآمال له وله كسب لا يفي بنفقته ونفقة عياله ولها ابن ابن موسر فهل تلزمه نفقتها (الجواب) نعم والحالة هذه قال في البحر تحت قول الماتن (ولا يؤمر به وأجداده) وأطلق في الابن ولم يقيده بالغنى مع انه مقيد به لما في الشرح ولا يجبر الابن على نفقة أبويه المعسرين اذا كان معسرا الا اذا كان بهما زمانة أو بهما فقير فقط فانهم ايدخلان مع الابن وبيا كلان معه

مطلب للعم أن يضم اليه
البكر البالغة حديثه السن

مطلب اذا دخلت في السن

ليس للاولياء حق الضم

مطلب تسقط الحضنة

بالسكنى عند الاجنبي

مطلب في الغلام اذا عقل

وكان مأمونا على نفسه ليس

للاب ضممه اليه

مطلب غلام صبيح بالغ غير

مأمون على نفسه لا ييه

ضمه اليه

مطلب اذا بلغت غير مأمونة

على نفسها فلم يمتها الأمينة

القادرة على الحفظ أخذها

من أمها المتزوجة بأجنبي

مطلب بلغت رشيدة عاقله

ليس لأخيها أخذها

* (باب النفقة) *

مطلب اذا كان الأب معسرا

زمناف النفقة على الجد بلا

رجوع

مطلب اذا غاب الأب يؤمر

الجد بالانفاق ويرجع عليه

اذا حضر

مطلب لها ابن فقير وابن

ابن موسر

ولا يفرض لهما نفقة على حدة اه قال في أنفع الوسائل فان كان الاقرب معسرا والابعد موسرا فاعلم أن عبارة الاصحاب اختلفت هنا فقال في البدائع لو كان له ابن وابن ابن وابن معسرا وابن الابن موسرا فالنفقة على الابن ان لم يكن زمنا لانه هو الاقرب ولا سبيل الى ايجاب النفقة على الابعد مع قيام الاقرب الا أن القاضي يأمر ابن الابن يؤدى عنه على أن يرجع عليه اذا أيسر فيصير الابعد نائبا عن الاقرب وذكري موضع آخر قال والاصل في هذا أن كل من يحوز جميع الميراث وهو معسر جعل كانه كليت واذا جعل كليت كانت النفقة على الباقي على قدر موارثهم وكل من كان يحوز بعض الميراث لا يجعل كليت فكانت النفقة على موارث من يرث معه اه ثم أطال في بيانها كما هو دأبه (سئل) في تيممة فقيرة لها أم وأخ معسران وعمان لابوين موسران فهل يلزم عيها نفقتا (الجواب) نعم والاصل في هذا انه اذا اجتمع لمن تجب له النفقة في قرابته موسر ومعسر ينظر الى المعسر ان كان يحوز كل الميراث يجعل كالمعدوم ثم ينظر الى من يرث من تجب له النفقة فتجعل النفقة عليهم على قدر موارثهم وان كان المعسر لا يحوز كل الميراث تنقسم النفقة على هذا الوارث الذي هو فقير وعلى من يرث معه فيعتبر المعسر لاظهار قدر ما يجب على الموسر ثم تجب كل النفقة على الموسرين على اعتبار ذلك بيان هذا الاصل صغيرة أم وأخت لاب وأم موسرتان وأخت لاب وأم معسرتان كان نفقة الصغير على الأم والأخت لاب وأم على أربعة ولا شيء على غيرهما اه خاتمة من فصل نفقة الوالدين وذوي الارحام (سئل) في أيتام لا مال لهم ولا كسب في حضانة أمهم الفقيرة العاجزة ولهم عم شقيق وعم لا موسران فهل تكون نفقتهم على عمهم الشقيق (الجواب) نعم والحالة هذه ولكل ذي رحم محرم صغير أو أخت بالغة أو ذكري عاجز بقدر الارث ويجبر عليه ويعتبر فيه أهلية الارث لاحقيقته فنفقة من له مال وابن عم موسران على الخال كذا في الدرر وتقصيها فيها قال العلامة عزمي في حاشيتها ثم قال في الكافي واذا استويا في المحرمية وأهلية الارث يرجح من كان وارثا في الحال فلو كان له عم وعمة فالنفقة على العم لاستوائهما في المحرمية ويرجح العم بكونه وارثا في الحال اه ومثله في شرح التنوير للعلائي وغيره ففي مسئلتنا العمان مستويان في المحرمية لكن الشقيق وارث في الحال (سئل) في امرأة فقيرة لها أخ لاب وأم موسران فهل يلزمهما نفقتا اسداسا سدسها على الاخ لا أم والباقي على الاخ لاب (الجواب) نعم ونقله ما مر (سئل) في فقيرة مسنة لها بنتان وابن أخ شقيق موسرون فهل تلزم نفقتا بتبنا خاصة (الجواب) نعم ففي التنوير وشرحه المنع ويجب على موسر يسار الفطرة النفقة لاصوله النقرء بالسوية والمعتبر فيه القرب والجزئية لا الارث ففي من له بنت وابن ابن النفقة على البنت مع أن الارث بينهما نصفان الخ (سئل) في تيم لا مال له ولا كسب وهو في حضانة أمه الموسرة وله جدة لاب موسرة وعمان عصب وعمة فقراء فعلى من تكون نفقتهم منهم (الجواب) نفقة على أمه الموسرة والحالة هذه والمعتبر فيه أهلية الارث لاحقيقته اذ لا يتحقق الابعد الموت فنفقة من له مال وابن عم على الحال لانه محرم ولو استويا في المحرمية كم وخال ربح الوارث للعالم لم يكن معسرا فيجعل كليت علائي (سئل) في صغير لا مال له ولا كسب وله جدة لا موسرة وخالان موسران وعمان معسران فهل تكون نفقتهم على جدته المذكورة (الجواب) نعم قال في التنوير والمعتبر فيه القرب والجزئية لا الارث ثم قال والمعتبر فيه أهلية الارث لاحقيقته اذ لا يتحقق الابعد الموت الخ ونحوه في الخاتمة والبرازية وغيرهما ففي هذه المسئلة النفقة على الجدة لان

مطلب اذا كان الاقرب معسرا والابعد موسرا اختلفت فيه عبارة الاصحاب مطلب لها أم وأخ معسران وعمان موسران فالنفقة على العمين

مطلب فيما اذا اجتمع في قرابة من تجب له النفقة موسر ومعسر

مطلب له أم وأخت شقيقة موسرتان وأخت لاب وأخت لا مفعلي الاولين مطلب النفقة على العم الشقيق دون العم لا م مطلب النفقة على الخال دون ابن العم

مطلب استويا في المحرمية وأهلية الارث يرجح الوارث في الحال فيرجح العم على العممة مطلب امرأة فقيرة لها أخ لاب وأم موسران فنفقة عليهما اسداسا مطلب فقيرة مسنة لها بنتان وابن أخ شقيق موسرون فنفقة على بنتها خاصة

مطلب له أم وجدة لاب موسرتان وعمان وعمة فقراء فعلى الام مطلب له جدة لام وخالان موسرون وعمان معسران فعلى الجدة فقط

مطلب مسائل النفقات من
أشكال المشكلات

الصغير المذكور جزؤها وان قلنا باستوائهما في المحرمة فهي ترثه فرضا ورثا وأما العمان فانهم
يعدان كأنهم معدومان لعسرهما كما بسط في محله هذا ما ظهر والله أعلم (أقول) مسائل
النفقات من أشكال المشكلات ان لم يذكرها الضابط يجمعها بل تراهم تارة اعتبروا فيها القرب
والجزئية دون الارث وتارة اعتبروا الارث وتارة اعتبروا الترجيح فقد صرحوا بأنه لو كان للفقير
ابن وبنت كانت النفقة عليهم مساوية لان العبرة للقرب والجزئية دون الارث وكذا في بنت وأخت
شقيقة على البنت فقط وان ورثتا وفي ابن وأب على الابن فقط لترجيحه بأنت ومالك لا يسلك وفي جد
وابن ابن عليهما بقدر الارث لعدم المخرج مع أنهم ما استويا في القرب والجزئية فان الفقير جزء
للجد وابن ابنه جزء منه ودرجتهما واحدة وفي أم وعصبة كاخ شقيق أو ابنه أو عم أو جد لاب
تجب على الأم وعلى العصبة اثلا باعتبار ابا الارث مع أن الأم اختصت بالقرب والجزئية دون
غيرها منهم وكذا في أم وأخت شقيقة تجب كالارث وفي عم وجد لا تم على الجد مع أن العم هو
الوارث وفي أم وجد لا تم على الأم فقد موافقة الأم على الجد لا تم قريبا ولم يقدموها على العم
والاخ وابن القرب والجزئية فيهما دونهم مع أن الجد لا تم أرجح منهم بالجزئية فلما رأيت الامر
كذلك حين وصولي في الكتابة الى هذا الباب في هذا المحل في سؤال سنة ١٢٣٥ ألف ومائتين
وخمس وثلاثين بذلت الجهد في تحرير هذه المسائل في رسالة سميتها تحرير النقول في النفقة على
الفروع والاصول ورتبتها على ثلاثة فصول * (الفصل الاول) في نقل عبارة الفقهاء * (والثاني)
في ما يرد عليها والجواب عنها وبيان المراد منها * (والثالث) في بيان زبدة ما تحصل من الفصلين
واختراع ضابط جامع للفروع التي ذكروها والقواعد التي قرروها مشتمل على سبعة أقسام من
أنواع قرابة الولادة وذوي الارحام مع عزو كل فرع الى محله وارجاع كل شيء الى أصله بحيث اذا
وقعت واقعة تكون سهلة المراجعة وحاصل ذلك الضابط الجامع انه لا يخلو اما أن يكون
الموجود ممن تجب عليه النفقة واحدا أو أكثر فالاول ظاهر وهو وجوبه عليه اذا استوفى
شروط الوجوب والثاني لا يخلو اما أن يكون أفرعاً فقط أو فروعا وحواشي أو فروعا وأصولا
أو فروعا وأصولا وحواشي أو أصولا فقط أو أصولا وحواشي أو حواشي فقط فالاقسام سبعة
* (القسم الاول) اذا كانوا فروعا فقط اعتبر فيهم القرب والجزئية أي اعتبر الاقرب جزءية ان
تفاوتوا قربا فيها ولا عبرة فيه للارث أصلا ففي ولدين ولو أحدهما نصرانيا أو أختي تجب عليهما
سوية ذخيرة وفي ابن وابن ابن على الابن فقط لقربه بدائع وكذا تجب في بنت وابن ابن على البنت
فقط لقربها ذخيرة ويؤخذ من هذا أنه لا ترجح لابن ابن على بنت بنت وان كان هو الوارث
خلا فالما في حاشية الرمي على البحر لاستوائهما في القرب والجزئية ولتصريحهم بأنه لا اعتبار
للارث في الاولاد والاولو جبت أثلا ثانيا في ابن وبنت ولما لزم الابن النصراني شيء لا يسهل المسلم
* (القسم الثاني) اذا كانوا فروعا وحواشي فكذلك يعتبر القرب والجزئية أي كل منهما أو
أحدهما دون الارث وتسقط الحواشي بالجزئية ففي بنت وأخت شقيقة على البنت فقط وان
ورثتا بدائع وذخيرة تنسقط الاخت لعدم الجزئية ولكون البنت أقرب وفي ابن نصراني وأخت مسلم
على الابن فقط وان كان الوارث هو الاخ ذخيرة أي لا اختصاص الابن بالقرب والجزئية وفي ولد
بنت وأخت شقيق على ولد البنت وان لم يرث ذخيرة أي لا اختصاصه بالجزئية وان استويا في القرب
لادلاء كل منهما بواحدة وهو ان ابا الحواشي من ليس أصلا ولا فرعاً فيشمل ما في الذخيرة لوله بنت
ومولى عتاقة فعلى البنت فقط وان ورثا أي لا اختصاصها بالقرب والجزئية * (القسم الثالث) اذا

مطلب في تحرير مسائل
النفقات في ضابط جامع لها
كلها

كانوا فروعا وأصولا فيعتبر فيه قرب الجزئية فان لم يوجد اعتبار الترجيح فان لم يوجد اعتبار الارث
 ففي أب وابن علي الابن فقط لترجحه بآنت وما لك لا ينك ذخيرة وبدائع ومثله أم وابن كافي البحر
 وفي جد وابن ابن علي قدر الميراث أسداسا للتساوي في القرب وكذا في الارث وعدم الميرج من
 وجه آخر بدائع وظاهره أنه لوله أب وولدت فعلى الاب لأنه أقرب في الجزئية فالتساوي
 ووجد الميرج وهو القرب ولقول المتن ولا يشارك الاب في نفقة ولده أحد* (القسم الرابع) اذا
 كانوا فروعا وأصولا وحواشي وحكمه كالثالث لما علمت من سقوط الحواشي بالفروع لترجحهم
 بالقرب والجزئية فكانه لم يوجد سوى الفروع والاصول وهو القسم الثالث بعينه* (القسم
 الخامس) اذا كانوا أصولا فقط فان كان معهم أب فلا كلام في وجوب النفقة عليه فقط لما في
 المتن من أنه لا يشارك الاب في نفقة ولده أحد والا فلا يخلو ما أن يكون بعض الاصول وارثا
 وبعضهم غير وارث أو يكونوا كلهم وارثين ففي الاول يعتبر الأقرب جزئية لما في القنية له أم وجد
 لا أم فعلى الأم أي لأنها أقرب وفي حاشية الرمي اذا اجتمع أجداد وجدت فعلى الأقرب ولو لم يدل
 به الآخر اه فان تساوى الوارث وغيره في القرب فالمفهوم من كلامهم ترجح الوارث بل هو
 صريح قول البدائع في قرابة الولادة اذا لم يوجد الترجيح اعتبر الارث اه وعليه في جد لا وجد
 لا أب يجب على الجد لا أب فقط اعتبار اللارث وفي الثاني أعني لو كل الاصول وارثين فكلا الارث
 ففي أم وجد لا أب يجب عليها ما أثلاثا في ظاهر الرواية خاتمة وغيرها* (القسم السادس) اذا كانوا
 أصولا وحواشي فان كان أحد الصنفين غير وارث اعتبر الاصول وحدهم ترجيحاً للجزئية ولا
 مشاركة في الارث حتى تعتبر بقدر الميراث فيقدم الاصل سواء كان هو الوارث أو كان الوارث هو
 الصنف الآخر الذي معه مثال الاول ما في الخاتمة لوله جد لا أب وأخ شقيق فعلى الجد ومثال
 الثاني ما في القنية لوله جد لا أم وعم فعلى الجد أي لترجحه فيها بالجزئية مع عدم الاشتراك في الارث
 لأنه هو الوارث في الاول والوارث هو العم في الثاني وان كان كل من الصنفين أعني الاصول
 والحواشي وارثا اعتبر الارث ففي أم وأخ عصبي أو ابن أخ كذلك أو عم كذلك على الأم الثلث
 وعلى العصبه الثلثان بدائع ثم اذا تعددت الاصول في هذا القسم بنوعيه تنظر اليهم وتعتبر فيهم
 ما اعتبر في القسم الخامس مثلاً لو وجد في المثال الاول جد لا أم مع الجد لا أب تقدم عليه الجد لا أب
 لترجحه بالارث ولو وجد في المثال الثاني أم مع الجد لا أم تقدمها عليه لترجحها بالارث وبالقرب
 وكذلك لو وجد في الامثلة الاخيرة جد لا أم مع الأم تقدمها عليه لما قلنا ولو وجد معها جد لا أب
 كانت النفقة عليه وحده كافي الخاتمة لأنه يجب الاخ وابنه والع من الارث لتزويله حينئذ منزلة
 الاب وحيث تحقق تنزله منزلة الاب لم تشاركه الأم في النفقة وان شاركت في الارث كما لو كان الاب
 موجودا حقيقة كما قررناه قبيل هذا الفصل* (القسم السابع) اذا كانوا حواشي فقط يعتبر
 فيه الارث أي أهليته لاحقيقته وعند الاستواء في المحرمية وأهلية الارث يترجح الوارث حقيقة
 ففي خال وابن عم على الخال لأنه رجم محرم أهل للارث عند عدم ابن العم ولا شيء على ابن العم وان
 كان الميراث كله له لأنه غير محرم ولا يجب نفقة على غير محرم أصلا وفي خال وعم على العم
 لاستوائهم في الرحم والمحرمية وترجح العم بأنه وارث حقيقة وفي عم وعمه وخالة على العم أيضا
 ولو كان العم معسرا فعلى العمة والخالة أثلاثا كما رثها ما يجعل العم كالعدم لأنه يحرز كل الميراث
 هذا زبدة ما حررته في تلك الرسالة بما لم أسبق اليه ولم يقف أحد قبلي عليه وذلك بحول الله تعالى
 وقوته لا بحولي وقوتي فدونك هذا الضابط الجامع سهل المآخذ وعرض عليه بالنواجذ وان

أردت زيادة تحقيق هذا المقام فعليك بتلك الرسالة والسلام* ثم نعود الى كلام المؤلف فنقول
 (سئل) في النفقة المستدانة بأمر قاض إذا أراد الدائن أخذ دينه من الزوج هل له ذلك
 (الجواب) لصاحب الدين أخذ دينه من الزوج أو من المرأة وبدون الأمر به ليس له الرجوع الا
 على المرأة كما صرح بذلك في النهر والبحر (سئل) في رجل سافر من دمشق الى مصر وترك زوجته
 بلا نفقة ولا متفق وله مال بذمة جماعة مقربين به وبالزوجة من جنس حقها فهل يقرض لها
 القاضي نفقة من ماله المزبور (الجواب) نعم حيث كان الأمر كذلك ويحلفها القاضي انه
 لم يعطها النفقة ويأخذ منها كفيلا كذا في الملتقى والتنوير وغيرهما (سئل) في رجل له بنت
 قاصرة في حضنة أمها المطلقة أذن لجد القاصرة لامها بأن ينفق عليها من ماله في كل يوم كذا
 ليرجع به على الأب فانفق الجسد القدر المذكور في مدة معلومة ويريد الرجوع على الأب بنظر
 ما أنفق به بعد ثبوت الاذن والاتفاق وقد رفق فهل له ذلك (الجواب) نعم وفي هذه الصورة لو أنفق
 الجسد عليها بعد البلوغ فهل له الرجوع ولا عبرة بقول الأب ان اذنى كان مقصودا على مدة
 الحضنة فالجواب نعم له الرجوع لا طلاق الاذن اذا الاذن توكيل (سئل) فيما اذا غاب زيد وترك
 أولاده الصغار الفقراء بلا نفقة ولا متفق وليس له مال حاضر من جنس النفقة وله أخ حاضر
 موسر فالحكم (الجواب) حيث كان أخو الغائب موسرا فلا قاضي أن يجبره على نفقة الصغار
 ليرجع على أبيهم اذا حضر كافي العلاني عن واقعات المقتنين وهي أيضا في القنية والحاوي
 (سئل) في امرأة فقيرة لها ابن صغير لا مال له ولا كسب من زوج لها معسر مديون مسجون
 يدينه لا يقدر على النفقة لذلك ولا تجدد أجنيا ببيعها بالنسيئة أو يقرضها ولها أب موسر فهل
 يؤمر بالاتفاق عليها وعلى ابنها المزبور ويرجع بذلك على الزوج اذا أيسر (الجواب) نعم ذكر
 في شرح المختار أن المرأة المعسرة اذا كان زوجها معسرا ولها ابن موسر أو أخ موسر فنفقة على
 زوجها ويؤمر الابن أو الأخ بالاتفاق عليها ويرجع به على الزوج اذا أيسر ويحبس الابن أو الأخ
 اذا امتنع لان هذا من المعروف قال الزيلعي فتبين بهذا أن الادانة لنفقة اذا كان الزوج
 معسرا وهي معسرة تجب على من كانت تجب عليه نفقة الوالدين والزوج وعلى هذا لو كان للمعسر
 أولاد صغار ولم يقدر على انفاقهم تجب نفقتهم على من تجب عليه لولا الأب كالألم والأخ والعلم
 ثم يرجع به على الأب اذا أيسر بخلاف نفقة أولاده البكار حيث لا يرجع عليه بعد اليسار لانها
 لا تجب مع الاعسار فصار كليت اه وأقره عليه في فتح القدير وينبغي أن يكون محله اذا لم يتجدد
 أجنيا ببيعها بالنسيئة أو يقرضها فحينئذ يتعين على والدها ونحوه أما اذا وجدت فلا يجرم من
 النفقة تحت قوله ولا يفرق بعجزه عن النفقة (أقول) كتبت في حاشيتي على البحر أن قوله وينبغي
 أن يكون محله أي ما في شرح المختار وانه قال في النهران ما يجتمع مدفوع بالتعليل بالمعروف اذا
 ليس منه أن تقرض من أجني لنفقة مع وجود من هو قادر عليها من أقاربها (سئل) فيما اذا
 أذن زيد لعمر وبان ينفق له على زوجته وخدمه كل يوم كذا ماصارى ليرجع بنظره على زيد فانفق
 كذلك مدة ثم مات زيد عن تركه ويريد عمر أن يرجع على الزوجة والخدم بما أنفق عليهم
 فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم لان الاذن توكيل والمأذون له كالأذن كافي الاشياء فلمعمر
 الرجوع على زيد فقط لا على الزوجة ولان الأصل أن كل ما يطالب به الانسان بالحبس
 والملازمة يكون الأمر بأدائه مثبتا للرجوع من غير اشتراط الضمان وما لا فلا لا بشرط
 الضمان كافي هبة التنوير (سئل) في فقير تجمد عليه نفقة ولده الصغير أكثر من شهر فهل

مطلب لو النفقة مستدانة
 بأمر قاض فللدائن الرجوع
 على الزوج أو المرأة والا
 فعلى المرأة فقط

مطلب يقرض القاضي
 لزوجة الغائب النفقة في
 مال له بذمة المقر به الخ
 مطلب أذن الأب لجد بنته
 بأن ينفق عليها كذا ليرجع
 فله الرجوع

مطلب للمأذون بالاتفاق
 الرجوع ولو أنفق عليها بعد
 البلوغ

مطلب يجبر العلم على الاتفاق
 على أولاد أخيه الغائب
 ليرجع عليه اذا حضر
 مطلب يؤمر بالنفقة على
 بنته وانها ليرجع على
 زوجها اذا أيسر

قوله وعلى هذا لو كان الخ
 تأمله مع ما يأتي بعد عند
 قوله سئل في صغيرتين اه
 قوله أولاده الذكر أي اذا
 كانوا فقرا عاجزين اه
 منه

مطلب أذن زيد لعمر وبان
 ينفق على زوجته ثم مات ليس
 لعمر الرجوع على الزوجة
 مطلب الأصل أن ما يطالب
 به ويحبس عليه فالأمر
 بأدائه مثبت للرجوع بلا
 شرط الضمان وما لا فلا
 مطلب لا يحبس الفقير فيما
 تجمد عليه من نفقة ابنه

مطلب لا تفرض النفقة
في مال العم الغائب
مطلب تلزم الاخت
الموسرة نفقة أخيها العاجز
وأطفاله الفقراء
مطلب في بيان المسكن
الشرعي

لا يحبس عليها إذا ادعى الفقر (الجواب) نعم (سئل) في أيتام فقراء في حضانه أمهم الفقيرة
ولهم عم غائب له مال تحت يد رجل تريد الأم فرض نفقتهم في مال عهم المذكور فهل ليس لها
ذلك (الجواب) نعم ليس لها ذلك كما صرح به في البحر وغيره وأفتى به الرمي (سئل) في ذمي معسر
فقير مريض عاجز عن الكسب له أخت شقيقة ذمية موسرة وأولاد صغار لا كسب لهم ولا مال
فهل تكون نفقته ونفقة أولاده على أخته المذكورة (الجواب) نعم ونقلها ما مر أول الباب
(سئل) فيما إذا كان لزيد زوجتان في دار واحدة فتضرت أحدهما بالسكنى مع الأخرى
وطلبت مسكناً شرعياً فهل أدارا ملاصقة لتلك الدار يفصل بينهما ما حاطط ولها غلق مستقل
ومطبخ وبيت خلاص ومرافق على حدة وليس فيها أحد ولو لها جيران صالحون فامتنعت عن السكنى
فيما تتعلقه بكونها ملاصقة لسكنى ضرتها فهل تؤمر بالطاعة ولا عبرة بتعللها (الجواب) نعم
قال قارئ الهداية إذا كانت الدار كبيرة وفيها منازل أو بيوت ولكل بيت باب وغلق له أن يسكنها
في بيت منها الحصول كفايتها به إذا استغنت به وبمرافقه ولا يجب على الزوج احضار من يؤنسها
الا إذا كان لها خادم ملك فعليه نفقة خادمها إذا كان موسراً وان لم يكن لها خادم فقضاء
حوادثها على الزوج لأن عليه كفايتها وسكنها بين أقوام صالحين بحيث لا تستوحش اه
ومثلها في البحر عن الفتح وكذا في البدائع والخائسة ونص عبارة الخائسة فإن كانت دار فيها بيوت
وأعطى لها بيتاً يغلق ويفتح لم يكن لها أن تطلب بيتاً آخر إذا لم يكن نعمة أحد من أحوال الزوج
يؤذيها اه قال في المنع ففهم شيخنا يعني صاحب البحر أن المراد بقوله نعمة الإشارة إلى الدار
لا البيت الذي أعطاها لها سكنى كلام البرازي يفهم أن المراد دخول البيت الذي لها من الإجماع
لا الدار ونص عبارته أثبت أن تسكن مع أحوال الزوج وفي الدار بيوت أن فسرغ لها بيتاً يغلق
على حدة وليس فيه أحد منهم لا يمكن من مطالبة بيت آخر اه فان التضمين فيه راجع إلى البيت
المفرغ لها لا إلى الدار وهو ظاهر لا يمكن ينبغي أن يكون الحكم كذلك فيما إذا كان في الدار من
الإجماع من يؤذيها وان لم يدل عليه كلام البرازي وفرق في الملتقط لصدر الاسلام بين ما إذا
جمع بين امرأتين في دار وأسكن كلا في بيت له غلق على حدة لكل منهما أن تطالبه بيت في دار
على حدة لأنه لا يتوفر على كل منهما حقها إلا إذا كان لها دار على حدة بخلاف المرأة مع الإجماع
فان المناقرة في الضرائر أوفر اه قال الشيخ خير الدين الرمي في حاشية المنع أقول كلام البرازية
في شيء والخائسة في غيره فهم ما فرعان ففرع الخائسة فيما إذا كان في الدار أحد من أحوال الزوج
يؤذيها ووفرع البرازية فيما إذا كان في البيت أحد منهم مطلقاً والمراد بالأذية الأذية بالقول والفعل
كما هو ظاهر فإذا أدخل لها بيتاً له غلق من دار فيها أحوالها ولا يضروها بقول أو فعل فليس لها
طلب غيره وان أدوها لها طلب غيره وهذا معنى ما قاله في الخائسة بخلاف البيت إذا كان فيه أحد
منهم فان لها طلب غيره وان لم يؤذوها بقول أو فعل فافهمه صاحب البحر صحيح في محله وهذا هو
الظاهر فلا حاجة إلى قوله لكن ينبغي فتأمل اه (أقول) وحاصله أنه لو كان في الدار امرأة
أو أحد من أقارب الزوج يؤذيها لم يكف بيت منها له غلق ومرافق وان لم يكن أحد يؤذيها كفى
ولو كان في نفس البيت أحد لم يكف مطلقاً هذا وفي البحر واعلم أن المسكن أيضاً لا بد أن يكون
بقدر حالهما كافي الطعام والكسوة فليس مسكن الأغنياء كسكن الفقراء فقوله يعتبر في
النفقة حالهما يشمل الثلاثة لما في الخلاصة أن النفقة إذا أطلقت تنصرف إلى الطعام والكسوة
والسكنى اه ملخصاً ونحوه في النهر فتنبه لذلك (سئل) في رجل أسكن زوجته في مسكن شرعي

مطلب لا يجب على الزوج
لها مؤنسة
قوله كذلك أي كالفهم شيخه
صاحب البحر

مطلب لا بد أن يكون
المسكن بقدر حالهما كما
في الطعام والكسوة
مطلب أسكنها في مسكن
شرعي ليس فيه بئر ولا
حوض كفي

ليس فيه بئرماء ولا حوض ماء لكنه يأتيها بجميع ما تحتاج اليه من الماء فما الحكم (الجواب)
 حيث كان مسكنا شرعيا بما عرفه الشرعية بين جيران صالحين تأمن فيه على نفسها وماله
 ويأتيها بما تحتاج اليه من الماء لا يلزمه غيره كما يعلم مما مر عن البحر * (سئل) فيما اذا كان لزيد
 زوجة ودار مشتملة على سفلى سكن أمه وعلو مشتمل على مرافق ومطبخ وبيت خلا سكنه وسكن
 زوجته له غلق على حدة والام لا تؤذيها بقول أو فعل ولا ضرر رفيعه على الزوجة ولا تسمع الصوت
 فيه من الاسفل فهل يكفي ذلك مسكنا للزوجة (الجواب) نعم ونقلها مما مر عن المنع وحاشيتها
 للرمل وفي فتاويه أيضا فتأمل ذلك (سئل) في رجل اسكن زوجته في مسكن شرعي خال عن
 أهلها ما بين جيران صالحين تأمن فيه على نفسها وماله وتكلفه الى مؤنسة والى خادم يخدمها
 والحال انه يقوم لها بجميع لوازمها ونفقتها وما تحتاج اليه من السوق فهل ليس لها تكليفه
 بذلك (الجواب) نعم (أقول) وقد مرنا الكلام على المؤنسة في باب المهر فراجع (سئل) في رجل
 يريد أن يسكن زوجته في مسكن شرعي خال عن أهلها ما بين جيران صالحين تأمن فيه على نفسها
 وماله وتكلفه أمها أن يأتيها بمؤنسة وأن يسكنها في دار ذات ماء جار ومساكن متعددة أو
 تسكن هي معها وهو يتضرر من ملازمتها الهائي السكتي فهل له اسكانها في المسكن الشرعي
 المزبور وليس لامها تكليفه بما ذكر وله منع أمها من الدخول عليها الا امره واحدة في كل جمعة
 (الجواب) نعم (سئل) في رجل يريد أن يقفل على زوجته باب الدار من غير الابوين فهل له ذلك
 (الجواب) نعم كافي فتاوى الشلبي والانقروى عن التارخانية وفي فتاوى أبي الليث للزوج
 أن يغلق الباب عليها عن الزوار غير الابوين شرح أدب القاضي للخصاف فتاوى عطاء الله افندي
 ومثله في حاشية البري على الاشباه آخر كتاب النكاح وهي مسئلة نفيسة يكثر السؤال عنها
 (سئل) في امر أم رجل ساكنة معه في داره وأولاده الصغار من غيرها الذين لا يفهمون الجماع
 ثم امتنعت من السكنى معهم وطلبت مسكنا على حدة فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم قال في
 شرح التنوير وكذا تجب لها السكنى في بيت خال عن أهلها سوى طفله الذي لا يفهم الجماع وأمته
 وأم ولده (سئل) في رجل سكن مع زوجته في دار أهلها ثم أوفاهما مجالا ودعاها المسكن شرعي له
 خال عن أهلها فأتت فهل تكون ناشرة لا نفقة لها مادامت كذلك (الجواب) نعم ولا تكون
 ناشرة بمنع الزوج من الوطء ولا تسقط نفقتها ولا كسوتها بذلك والناشرة هي التي تخرج من
 منزل الزوج بغير اذنه فهذه تسقط نفقتها وكسوتها كذا أفتى قارئ الهداية وأفتى أيضا بأن لها
 أن تمنع من النقلة معه لئيمه لصدقتها الحال أما المنجم أو الكسوة فليس لها الامتناع بسببها فان
 امتنعت بسببها فهي ناشرة لا نفقة لها ولا كسوة مادامت على ذلك قال في البحر والمراد بان خروج
 كونها في غير منزل بغير اذنه فيشمل ما اذا امتنعت عن المجيء الى منزله ابتداء بعد ايقاعه بمجمل
 مهرها اه ومثله في النهر (سئل) في صغير لا مال له ما ولا كسب وله ما أب معسر وأخ لا ب
 موسر فهل تكون نفقة ما على أخيهما الموسر المذكور (الجواب) نعم قال في شرح التنوير
 وكذا تجب لطفله الفقير ولولده العاجز عن الكسب لا يشاركه أي الأب أحد في ذلك كنفقة أبويه
 وعرضه بغير ما لم يكن معسر افيلحق بالميت فتجب على غيره بلار جوع عليه على الصحيح من
 المذهب الا الأم موسرة بجر اه وفي الخاتمة المحتاج في حكم النفقة كالعدم اه والمسئلة
 مستفادة من الخاتمة من الاصل الذي نقلناه عنها كما تقدم وفي البحر والاب الفقير يلحق بالميت
 (سئل) في رجل من طلبة العلم الشريف لا مال له ولا يحسن الكسب لكونه من ذوي البيوت

مطلب يكفي علو دار له باب
 على حدة مشتمل على مرافق
 شرعية
 مطلب ليس لها طلب
 مؤنسة وخادم
 مطلب لا يلزمه أن يسكنها
 في دار ذات ماء جار ومساكن
 متعددة

مطلب له منع أمها الا في
 الجمعة مرة
 مطلب له أن يقفل عليها
 الا عن الابوين
 مطلب ليس للزوجة
 الامتناع عن السكنى مع
 أولاده الصغار وكذا مع
 أمته وأم ولده

مطلب دعاها الى مسكن
 شرعي فأتت تكون ناشرة
 لا نفقة لها
 مطلب في بيان الناشرة
 مطلب لها الامتناع من
 النقلة معه اصدقها الحال
 دون المنجم والكسوة

مطلب الاب المعسر ملحق
 بالميت

مطلب طالب العلم الشرعي
 يجب نفقة على أبيه

وهو مدرس وله أب موسر فهل تكون نفقته على أبيه (الجواب) نعم ذكر في البرازية قال العلامة الخوافي وإذا كان الابن من أبناء الكرام ولا يستأجره الناس فهو عاجز وكذا طلبة العلم إذا كانوا عاجزين عن الكسب لا يمتدون إليه لا تسقط نفقاتهم عن آباءهم إذا كانوا مشغولين بالعلوم الشرعية والعقلية والخلافات الركيكة وهذيانات الفلاسفة وبهم رشد والالتجيب لسان الحكام وفي الحاوي الزاهدي راعى الأسرار لنجم الدين قال الشيخ الامام أبو منصور المتريدي لزم على المسلمين كفاية طالب العلم إذا خرج للطلب حتى لو امتنعوا عن كفايته يجبرون كما يجبرون في دين الزكاة إذا امتنعوا عن أدائها والتصدق على العالم الفقير أفضل منه على الجاهل وعن أبي حفص الدفع إلى من عليه دين ليقضى دينه أحب إلى من الدفع إلى فقير لم يكن عليه دين اهـ (سئل) فيما إذا فرض القاضي لصغير على أبيه الحاضر بمجلسه كل يوم مصرتين لنفقته وأذن لجذته الحاضرة له في تناول ذلك من أبيه وفي الاستدانة عند تعذر الأخذ منه والرجوع عليه بذلك ثم تعذر الأخذ من أبيه لغيبته فاستدانت الجدة وأنفقت على الصغير ثم حضر الأب وتريد الرجوع عليه بما استدانتها وأنفقته بعد ثبوت ما ذكر فهل لها ذلك (الجواب) نعم لو فرض القاضي على الأب نفقة ولده وترك الأب بلا نفقة فاستدانت الأم وأنفقت بأمر القاضي كان لها أن ترجع بذلك على الأب ويحبس الأب بنفقة الولد وان كان لا يحبس بسائر الديون خاتمة من فصل نفقة الأولاد وتقدم أن الأب لا يحبس بنفقة ولده إذا ادعى الفقر فلا ينافي ما هنا (سئل) فيما إذا فرض القاضي ليتين قدر من الدراهم لنفقتهما على عهدهما ومضى على ذلك أكثر من شهر ولم تستدن أمهما المأذون لها بذلك بأمر قاض فهل تسقط (الجواب) سقطت فيما مضى لحصول الاستغناء (قضى بنفقة غير الزوجة) زاد الزيلعي والصغير (ومضت مدة) أي شهر فأكثرت (سقطت) لحصول الاستغناء فيما مضى وأما ما دون الشهر ونفقة الزوجة والصغير قصير دينا بالقضاء (الآن يستدين) غير الزوجة (بأمر قاض) فلولا يستدن بالفعل فلا رجوع بل في الذخيرة لو أكل أطفاله من مسئلة الناس فلا رجوع لامهم ولو أعطى شيئا واستدانت شيئا أو أنفقت من مالها رجعت بما زادت خاتمة الخ اهـ شرح التنوير للعلائي (أقول) قوله أو أنفقت من مالها يوهم أنها إذا أمرت بالاستدانة وأنفقت من مالها ترجع بمافرض للاطفال مع أن شرط الرجوع الاستدانة بالفعل في غير نفقة الزوجة كما قاله أولا على أني لم أر ذلك في الخاتمة وانما رأيت فيها أن المرأة إذا فرضت لها النفقة فأكلت من مالها أو من مسئلة الناس لها الرجوع بالمفروض على الزوج اهـ نعم ذكر في البحر عن الخاتمة رجل غاب ولم يترك لأولاده الصغار نفقة ولا مهم مال تجبر الأم على الاتفاق ثم ترجع بذلك على الزوج اهـ وفهم منه صاحب البحر أن لها الرجوع إذا أنفقت من مالها بلا اشتراط استدانة ولا أدن بها بخلاف ما إذا كلاً من المسئلة ولا يخفى بعده فان قوله تجبر الأم معناه أن القاضى يأمرها بالاتفاق من مالها فإذا فعلت ترجع كالأمر بها بالاستدانة فاستدانت فقد ظهر أنه لا فرق بين ما إذا أمرها بالاستدانة أو بالاتفاق من مالها ففعلت بخلاف ما إذا أنفقت عليهم من مالها أو غيره بلا أمر فانه لا رجوع لها كالأول أعظمهم من المسئلة وما في البرازية من أنه لو أمرها بالاستدانة على أبي الصغير أنفقت عليه من مالها أو من مسئلة الناس لا ترجع لا يخالف ذلك خلافا لما فهمه صاحب البحر لأن ما مر عن الخاتمة فيما إذا أمرها بالاتفاق من مالها ففعلت ترجع وهذا فيما إذا أمرها بالاستدانة فأنفقت من مالها فلا ترجع لخالفها أمر القاضي كإنبه عليه الخير الرملي ولا يخفى عليك أن هذا كله مخالف لما مر عن

مطالب يلزم المسلمين كفاية
طالب العلم
مطلب التصديق على
العالم النقيض أفضل منه على
الجاهل
مطلب فرض عليه القاضي
نفقة ولده وأذن لجذته
بالاستدانة الخ

مطلب أمرها بالاستدانة
لنفقة ولديها ولم تستدن
سقطت

الزباني من استثنائه الصغير أيضا حيث جعله كالزوجة ويخالفه أيضا اطلاق المتون ولذا لم
يعتبره المؤلف وأفتى بخلافه فتنبه (سئل) في رجل تجمد عليه لزوجته كسوة مفروضة ماضية
في ست سنوات غير مستدانة بأمر قاض ومات قبل أدائها فهل تسقط بموته (الجواب)
نعم والنفقة لا تصير ديناً إلا بالقضاء أو الرضا وموت أحدهما وطلاقها يسقط المفروض إلا إذا
استدانت بأمر قاض فلا تسقط بموت أو طلاق في الصحيح تنوير وشرحه للعلائي (سئل)
في رجل حلف بالحرام على زوجته أن لا يخرج إلا بآذنه وخرجت بدون آذنه ولها عليه كسوة
مفروضة غير مستدانة بأمر قاض فهل تسقط بذلك (الجواب) نعم كما صرح بذلك في التنوير
والخاتمة والظهيرية وأفتى به الشيخان الإمام الصدر الشهيد والشيخ الإمام ظهير الدين
المرغيناني صاحب الظهيرية والعلامة الحير الرملي قياساً على الموت لكن فرق في المنع نقلًا عن
جواهر الفتاوى بين الطلاق الرجعي والطلاق البائن قال والفتوى في الرجعي أن لا تسقط كي
لا يتخذ الناس ذلك حيلة والمسؤول عنه هنا طلاق بائن لأن الحلف بالحرام بائن كما صرح حوايه
(أقول) هذه المسئلة فيها كلام طويل فقد ضعف في البحر القول بسقوط النفقة بالطلاق ولو
بائن واستدل له بأمور وأطال ونازعه المقدسي في شرح نظم الكنز وأطال أيضاً ثم قال الذي
يتعين المصير إليه التأمل عند الفتوى أي في أنه هل جعل طلاقها حيلة للسقوط أولاً وكذا
نازعه أخوه صاحب النهر والخير الرملي لكن اتصرت له الشربلالية في شرح الوهبانية وقال وهو
الأصح ورد ما ذكره ابن الشحنة ويشعر كلام الشيخ علاء الدين بالميل إليه وقد بسط ذلك
في حاشيتي على البحر فينبغي التأمل عند الفتوى كما قال المقدسي والله تعالى أعلم قال المؤلف قال
الرملي في حاشية البحر وقيد السقوط بالطلاق شيخنا الشيخ محمد بن سراج الدين الحانوتي بما
إذا مضى شهر يعني فازيد وهو قيد لا بد منه تأمل اه (أقول) بل صرح بالمسئلة في البحر
والشربلالية وكتب فيما علقته على الدر المختار عند قوله والنفقة لا تصير ديناً إلا بالقضاء أو الرضا
ونصه أطلق المصنف فشمّل المدة القليلة الممكن ذكر في الغاية أن نفقة ما دون شهر لا تسقط
وعزا إلى الذخيرة فكانه جعل القليل ممّا لا يمكن التحرز عنه إذ لو سقطت بعض اليسير من المدة
لمّا تمكنت من الأخذ أصلاً اه بحر ونحوه في الشربلالية عن البرهان اه (سئل) في رجل
طلق زوجته الحامل منه ومضى بعض مدة العدة وتريد مطا بته الآن بالنفقة الماضية في المدة
المزبورة من غير فرض قاض ولا تراش فهل سقطت المدة الماضية (الجواب) نعم وفي المجتبى
ونفقة العدة كنفقة النكاح وتسقط بمضى المدة إلا بفرض أو صلح الخ وفي الخلاصة المعتدة إذا
لم تأخذ النفقة حتى انقضت عدتها سقطت نفقتها هذا إذا لم تكن مفروضة أما إذا كانت
مفروضة فقد ذكر الصدر الشهيد في الفتاوى عن شمس الأئمة الحلواني أنه قال المختار عندي أنها
لا تسقط اه بحر قال في النهر واطلاق المتون يشهد لهذا اه وإذا فرض القاضي نفقة العدة
وقد استدانت على الزوج أو لم تستدن ثم انقضت عدتها قبل أن تقبض شيئاً من الزوج فإن
استدانت بأمر القاضي كان لها أن ترجع على الزوج بذلك وإن لم تستدن أصلاً فالصحيح أنها
لا ترجع أنفع الوسائل وفي ركن الأئمة الصباغى الاستدانة الاستقراض فإن استدانت هل
تصرح إلى استدين على زوجي أو تنوي أما إذا صرحت فظاهراً وكذلك إذا نوت وإذا لم تصرح ولم
تنو لم يكن استدانة عليه ولو ادعت أنها نوت الاستدانة وأنكر الزوج فالقول له كذا في المجتبى اه
منع الغفار (سئل) في أيتام لا مال لهم ولا كسب ولهم أم معسرة وجدة لاب موسرة لا غير فهل

مطلب النفقة غير
المستدانة تسقط بالموت

مطلب في سقوط الكسوة
بالطلاق البائن

مطلب انما تسقط النفقة
بالطلاق إذا مضى شهر
فأكثر

مطلب نفقة العدة تسقط
بمضى المدة كنفقة النكاح

مطلب النفقة على الجدة
الموسرة دون الأم المعسرة

مطلب تفرض النفقة في
استحقاق الغائب
مطلب فرض على نفسه
لها ولا يملك يوم كذا ومضت
مدة لا تسقط
مطلب تلزمه نفقة زوجته
وان كان محبوسا بدين
مطلب يبطل الفرض اذا
اتفق بعده على الاكل
توينا
مطلب فيما لو طلبت تقدير
النفقة بالدرهم
مطلب قرر الكسوة درهم
ثم طلبتها قاشا لها ذلك
مطلب اعترف الزوج أن
لها بدمته كساوى لزمته ولا
يستفسر القاضي انه بقضاء
أو تراض
مطلب اعترف انه قرر لها
كل سنة كذا فأنكرت
الرضا بذلك لا يلزمه ما
اعترف به
مطلب اذا ادعت المطابقة
انها حامل فالقول لها ولها
النفقة
مطلب عليه ديون وله
استحقاق يوزع ما فضل عن
نفقته على الديون
مطلب مديون له تبارت في
غلاته بنفقة ويفضل منها
فلصاحب الدين مطالبته
بذلك
مطلب على الكسوب مسكن
لبنته البالغة الفقيرة

نفقتهم على جدتهم (الجواب) نعم ونقلها ما مر أول الباب (سئل) في رجل سافر وترك زوجته
بلا نفقة ولا منفق وله قدر استحقاق معلوم من جنس النفقة تحت يد أخيه الناظر على الوقف
وهو مقر بذلك وبالزوجة فهل لها أن تطلب من القاضي أن يفرض لها النفقة في الاستحقاق
المذكور ويحلفها أن الغائب لم يعطها النفقة ويأخذ منها كفيلا (الجواب) نعم (سئل) في
رجل فرض على نفسه بر ضام لزوجته وابنه الصغير منها في كل يوم كذا النفقة ما مضى لذلك عدة
أشهر دفع منها بعضها وامتنع من دفع الباقي بلا وجه شرعي فهل يلزمه الباقي (الجواب) نعم لان
النفقة لا تصير دينا بالا قضاء أو الرضا كما في التنوير (أقول) هذا مسلم بالنظر الى نفقة الزوجة
فانما لا تسقط بعض المدة بعد فرضها وأما بالنظر الى نفقة الصغير فهو مبني على ما مر قبل صفحة
عن الزيلعي من انه كالزوجة وقد علمت ما فيه (سئل) في رجل حبس بدين شرعي عليه ويرغم انه
لا يلزمه الاتفاق على زوجته لكونه محبوسا فهل يلزمه نفقتها ولا عسيرة برغمه (الجواب) نعم
والمسئلة في الجرم فصله وفي شرح التنوير وغيرهما من المعبرات (سئل) في رجل تزوج امرأة
ودخل بها في دار أبيها وفرض لها نفقة معلومة في كل سنة بتوافقهما ثم نقلها الدار وما اتفقا على
الاكل توينا من غير تقدير فهل يبطل الفرض السابق لرضاها بذلك (الجواب) نعم كما في العلائي
والبحر والنهر وسئل قارئ الهداية اذا طلبت تقدير النفقة لها ولا ولد ادها درهم هل لها ذلك أجاب
لا يجب بل الواجب عليه طعام وادام على الغنى خبز حنطة ولحم غداء وعشاء بقدر كفايتها
والموسط خبر ودهن وعلى الفقير خبر وجب وخل الأن يعلم القاضي انه يضارها في ذلك فيفرض
عليه شيئا واذا امتنع من أن يفرض شيئا حبس حتى يفرض وسئل أيضا فيما لو قرر لها مبلغا من
النقود في نظير كسوتها عليه وحكم الحاكم به فرجعت وطلبت كسوتها قاشا فأجاب لها ذلك
وتطلب كفايتها وان حكم بها الحاكم لكن للمستقبل وتستحق قاشا يناسبها وسئل أيضا اذا
ادعت عليه بكساوى ماضية فاعترف الزوج بها وانها باقية في ذمته فهل يؤاخذ باقراره وهل يلزم
القاضي أن يستفهم منه هل لزم ذلك بقضاء أو تراض منكم فأجاب الكسوة الماضية انما
تقرر في الذمة بقضاء أو تراض فاذا أقر أنها في ذمته ألزم بها ولا يستفسر القاضي لكن ينبغي
للقاضي أن لا يسأل الزوج عن الدعوى حتى تدعى الزوجة أن لها في ذمته كسوة ماضية بقضاء
أو تراض وسئل أيضا فمن ادعت عليه بكسوتها الماضية فذكر انه قرر لها كل سنة كذا وكذا
فأنكرت الرضا بهذا فهل يلزم الزوج ما اعترف به فأجاب انما يقضى بالكسوة والنفقة
الماضية اذا سبق قضاء بهما أو تراض من الزوجين فاذا قالت لم أرض بما قررتة فقد ندرت اقراره
لانها قد لا ترضى بالقليل وترضى بالترك وسئل أيضا اذا قالت المطلقة انها حامل وأنكر المطلق
فشهدت القوابل بالجل أو أنها في شهر أو ثلاثة فهل يثبت الحمل بهذه المدة فأجاب اذا ادعت
انها حامل فالقول لها في ذلك ولها النفقة فان مضت مدة الحمل وهي ستان فقالت كنت أظن أنني
حامل وتبين خلاف ذلك ولم أحض فلها النفقة الى أن تحيض ثلاث حيض وان طالت المدة اه
(سئل) فيما اذا كان على زبيديون جماعة ولا يك شيئا وله قدر استحقاق في وقف أهلي فهل
يوزع ما يفضل من قدر الاستحقاق المزبور عن نفقته بين أرباب الديون (الجواب) نعم كسبه الفقير
عماد الدين الجواب كما به عم الوالد أجاب (سئل) في رجل مديون له تبارت في غلاته بنفقة ونفقة
عياله ويفضل منها فهل يصرف الفضل المذكور لدينه (الجواب) لصاحب الدين مطالبته
بذلك (سئل) في رجل كسوب يفضل شيء من كسبه عن قوته وله بنت بالغة فقيرة طلبت

منه مسكها فهل لها ذلك (الجواب) نعم لان نفقة البنت البالغة المعسرة على الاب كالصغيرة
 كما في الخلاصة والبرازية وغيرهما (سئل) في رجل له ابن صغير يريد أن يتفق عليه بقدر
 ما يكفيه بالمعروف من مأكل وملبس وتأتى حاضنته الالدراهم فهل لا تقدر النفقة بالدراهم
 (الجواب) نعم لا تقدر النفقة بالدراهم والدنانير كما في الاختيار لكن في البحر عن المحيط المجتبى
 ان شاء القاضي فرضها اصنافاً وقومها بالدراهم ثم يقدر بالدراهم كذا في الدر المختار (سئل) في
 رجل غاب وترك زوجته وأولاده الصغار منها بلا نفقة ولا منفق وليس للصغار مال وتريد الزوجة
 أن يفرض القاضي نفقة لها ولهم ويأمرها بالاستدانة لترجع على الزوج اذا حضر بعد
 تحليفها أن الغائب لم يعطها النفقة ولا كانت ناشرة ولا مطلقة مضت عدتها وبعد تحليفها
 وأقامت باينة على النكاح ان لم يكن القاضي عالماً بالنكاح فهل لها ذلك (الجواب) نعم رجل
 ذهب الى القرية وتركها في البلد فقاضي أن يفرض النفقة مع غيبته ولا يشترط له غيبة
 سفر اه قنية (أقول) ومثله في القهستاني وفيه أيضاً وينبغي أن تفرض نفقة عرس
 المتوارى في البلد ويدخل فيه المفقود اه لكن في البحر عن الصيرفية تقييد الغيبة
 بكونها مدة سفر ثم قال وهو قيد حسن يجب حفظه فانه فيما دونه يسهل احضاره ومراجعته اه
 وكذا نقله الخير الرمي في حاشيته عن التارخانية وكتب في حاشيته على المنع عند قوله وقال زفر
 يقضى بها أي بالنفقة على الغائب وعمل القضاة اليوم على هذا فيفتي به مانصه (أقول) سئلت عن
 رجل تقدم الى القاضي وقال له ان زيدا الحاضر بالبلد زوجته ابنتي ولم يدخل بها ولا يتفق عليها
 فأفرض عليه نفقة ففرض عليه ولم يحضره لينظر ما جوابه هل يصح ذلك الفرض ويطلب بما
 فرض أم لا فأجبت بأنه لا يصح لان جواب زفر انما هو في الغائب وانما استحسنته المشايخ ووافقوا
 به للحاجة أما الذي يمكن احضاره لعدم غيبته فلا قائل من علمائنا بجواز الفرض عليه من غير
 حضوره وهو مقيم ببلده حاضر في محله فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ان الله وانا اليه
 راجعون اه (سئل) في امرأة فقيرة لها أخ لاب غائب في بلدة بعيدة طلبت من القاضي أن
 يفرض لها عليه نفقة فهل يكون الفرض غير صحيح (الجواب) نعم قال في الخيرية شرط وجوب
 نفقة القريب غير ذى الولاد الطلب والخصومة بين يدي القاضي فلا تصح على غائب ولو معيناً
 فكيف مع عدم تعيينه وبه يعلم عدم صحة ما يفعله كثير من النواب في فرض النفقة لمثل هؤلاء اه
 (سئل) في امرأة لها جارية مملوكة تتخذها وتكفل زوجها الفقير الاتفاق على الجارية فهل ليس
 لها ذلك (الجواب) نعم وتجب لخدمتها المملوك لو كان الزوج موسراً يعني اذا كان خادماً يتفرغ
 لخدمتها ليس له شغل غير خدمتها وهو مملوك لها هكذا قيده الزيلعي في شرح الكنز قال وهو ظاهر
 الرواية فان كان غير مملوك لها لا تستحق النفقة للخادم كلقاضي اذا لم يكن له خادم لا يستحق نفقة
 الخادم من بيت المال ومنهم من قال كل من يخدمها اذا علمت هذا علمت أن اطلاق الكنز على غير
 ظاهر الرواية وهذا اذا كانت حرة وان كانت أمة لا تستحق نفقة الخادم (سئل) في الزوجة الحرة
 اذا كانت من بنات الاشراف ولم يأتها زوجها بطعام مهياً وهو موسر وطلبت منه نفقة خادمين
 أو ثلاثة غير مملوكين لها فهل ليس لها مطالبة الانفقة خادماً واحداً مملوكاً لها ان كان لها ذلك
 (الجواب) نعم وفي الفتاوى الصغرى المنكوحة اذا كانت أمة لا تستحق نفقة الخادم ونفقة
 الخادم لبنات الاشراف وفي العتابة للزوج أن يستخدم خادماً فاذا أثبت الخدمة فلا نفقة
 خزانة الروايات (أقول) قال في البحر وقيد بالخادم لانه لا يلزمه نفقة أكثر من خادم واحد لها

مطلب له أن يأق ولده بكفايته
 وان كافته الحاضنة الدراهم

مطلب يفرض القاضي
 النفقة لزوجة الغائب
 ويأمرها بالاستدانة

مطلب في تقدير مدة الغيبة

مطلب لا يصح فرض النفقة
 عليه مع امكان حضوره

مطلب لا تفرض النفقة
 على الاخ الغائب

مطلب تجب النفقة لخدمتها
 المملوك لو كان الزوج موسراً

مطلب ليس لها الانفقة
 خادم واحد مملوك لها

وهذا عندهما وقال أبو يوسف يفرض لخادمين ثم قال فالخامس أن المذهب الاقتصار على واحد مطلقا والمأخوذ به عند المشايخ قول أبي يوسف وفي فتح القدير والذخيرة لو كان له أولاد لا يكفيهم خادم واحد يفرض عليه لخادمين أو أكثر مقدار ما يكفيهم اتفاقا اهـ (سئل) فيما إذا امتنع من السكنى مع جارية زوجها فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم على المختار كما صرح به في البحر لأنه يحتاج إلى الاستخدام فلا يستغنى عنها (سئل) في ذمى له أولاد أخ أيتام لأمال أهم ولهم أم مسلمة تكلف عنهم المذكور الانفاق عليهم فهل لا يلزمه نفقتهم (الجواب) نعم ولا تجب النفقة مع الاختلاف ديناً إلا للزوجة والأصول والقروع الذميين (سئل) في امرأة مات عنها زوجها وترغم أن لها نفقة العدة في تركته فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم قال في الدر المختار لا تجب النفقة بأنواعها المعتمدة موت مطلقاً ولو حاملاً إلا إذا كانت أم ولد وهي حامل من مولاهما فلها النفقة من كل المال جوهرية اهـ (سئل) في رجل مات عن أم ولده الحامل منه وخلف تركته هل تفرض لها النفقة في تركته (الجواب) نعم لها النفقة في ماله حتى تضع كما أفتى بذلك ابن نجيم (سئل) فيما إذا كانت الزوجة كبيرة والزوج صغيراً فقيراً وله أب فهل يستدين الأب لنفقة ثم يرجع بذلك على الابن إذا أيسر (الجواب) نعم قال في الخانية وإذا كانت كبيرة وليس للصغير مال لا تجب على الأب نفقة امرأة ولده ويستدين الأب لنفقته ثم يرجع بذلك على الابن إذا أيسر اهـ (أقول) قال الخير الرملي في حاشية البحر وكذا في الزيلعي وكثير من الكتب (سئل) في رجل غاب عن زوجته هل تجب على أبيه نفقتها (الجواب) لا تجب كما صرح به في الخلاصة وتؤمر بالاستئذنة والرجوع عليه إذا حضر (أقول) هذا موافق لما في متن الملتقى ومتن المختار من أن نفقة زوجة الابن على أبيه إن كان صغيراً فقيراً أو زمنياً اهـ فإن مفهومه أنه إذا كان صغيراً غنياً أو كبيراً غير زمن لا تجب نفقة زوجته على أبيه لأن نفقته لا تجب حينئذ على أبيه فنفقة زوجته بالأولى ولا يخفى أن ذلك يشمل الكبير الغائب إذا كان غير زمن أو كان غنياً فلا تجب نفقته على أبيه فكذلك نفقة زوجته على أنه في باب المهر صرح في متن التنوير بأن الصغير الفقير إذا زوجته أمه امرأة لا يطالب بعمرها إلا إذا ضمنه كما في النفقة قال شارحه العلائي فإنه لا يؤاخذ بها إلا إذا ضمن اهـ وهذا قول آخر مقابل لما مر عن الملتقى والمختار وعزاه في الاختيار شرح المختار إلى المبسوط فهذا في الفقير الصغير الواجبة نفقته على أبيه فكيف الغني الكبير الحاضر أو الغائب وفي الخانية وليس على الأب نفقة زوجة الابن وفي الخلاصة يجبر الابن على نفقة زوجة أبيه ولا يجبر الأب على نفقة زوجة ابنه وفي رواية أنما تجب نفقة زوجة الأب إذا كان الأب مريضاً أو بهزماً يحتاج إلى الخدمة والأفلا قال في المحيط فعلى هذا الفرق بين الأب والابن فإن الابن إذا كان بهذه المثابة يجبر الأب على نفقة خادمه اهـ قال في البحر وظاهر ما في الذخيرة أن المذهب عدم وجوب نفقة امرأة الأب أو جاريته أو أم ولده حيث لم يكن بالأب علة وأن القول بالوجوب مطلقاً هو رواية عن أبي يوسف اهـ وأنت خير بانه إذا كان المذهب ذلك يلزم أن يكون المذهب أيضاً عدم وجوب نفقة امرأة الابن على أبيه بالأولى لأن خدمة الأب واجبة على الابن دون العكس فإذا لم تجب نفقة خادمة الأب على الابن لا تجب نفقة خادمة الابن على أبيه إذا علمت ذلك ظهرك ضعف ما في المجتبى وعزاه في الدر المختار إلى واقعات قدرى أفندي من أنه يجبر الأب على نفقة امرأة ابنه الغائب الخ أذا شبهة أنه لا يعارض ما في الكتب التي قدمناها متونا وشروحا وفتاوى ولذا لم يعول عليه المؤلف هنا بل أفتى بما في عامة كتب المذهب المعتمدة تبعاً للعمدة المتأخرين الشيخ خير الدين

مطلب له أولاد لا يكفيهم خادم واحد يفرض عليه لخادمين أو أكثر
مطلب ليس لها الامتناع من السكنى مع جاريته
مطلب لا نفقة على الذمى لأولاد أخيه المسلمين
مطلب لا نفقة لمعدة الموت
مطلب مات عن أم ولده الحامل منه لها النفقة في تركته حتى تضع
مطلب في نفقة زوجة الصغير الفقير
مطلب في نفقة زوجة الغائب على أبيه

والشيخ اسمعيل الحائذ اللهم الآن يكون معنى ما في المجتبى أن الأب يجبره القاضي على دفع النفقة لتكون ديناً على ابنه الغائب يرجع به عليه إذا حضر فلم تكن النفقة واجبة على الأب بل هي على الابن وربما يؤيد هذا التوفيق ما تقدم في جواب السؤال السابق عن الخاتمة من أن الأب يستدين لنفقة زوجته ابنه الصغير الفقير ليرجع عليه إذا أيسر فليست أم (سئل) في امرأة فقيرة عاجزة عن الكسب لها ابن بالغ فقير كسوب فهل على الابن أن يدخل أمه في نفقته (الجواب) نعم وفي الخلاصة المختار في الفقير الكسوب أن يدخل الأبوين في نفقته بجر (سئل) في امرأة مجنونة مانعة نفسها من الزوج بغير حق فهل لا نفقة لها مادامت كذلك (الجواب) نعم قال في التتارخانية إذا كانت المرأة تقاء أو قرناً أو صارت مجنونة أو أصابها بلاء يمنع الجماع أو كبرت حتى لا يمكن وطؤها بحكم كبرها كان لها النفقة سواء أصابها هذه العوارض بعدما انتقلت إلى بيت الزوج أو قبل ذلك إذا لم تكن مانعة نفسها من الزوج بغير حق اهـ انقروى (سئل) في حرة مريضة لها زوج موسر وهي لا تمنع نفسها منه ولها خادمة مملوكة لها لا تشغل لها غير خدمتها بالفعل فهل يفرض عليه نفقتها ونفقة الخادمة المذكورة (الجواب) نعم والمسئلة في التنوير (سئل) في رجل أنفق على معتدة الغير بشرط أن يتزوجها فهل له ذلك (الجواب) نعم أنفق على معتدة الغير بشرط أن يتزوجها فإن تزوجته لا يرجع مطلقاً وإن أبى فله الرجوع أن كان دفع لها وإن أكلت معه فلا رجوع مطلقاً اهـ بجر عن العمادية وغيره وأفنى بذلك الخير الرملي (سئل) في أيام فقر اللهم ابن عم عصبه فهل لا يلزمه نفقتهم (الجواب) نعم لأنه ليس بمحرم وإن كان وارثاً وبشرط النفقة أن يكون محرماً كما مر (سئل) في مريضة انتقلت إلى دار أبويها وطلب زوجها نقلها إلى مسكنه الشرعي فامتنعت مع إمكان ذلك فهل لا يلزمه نفقتها والحالة هذه (الجواب) نعم مرضت في بيت الزوج بعد الدخول فانتقلت إلى بيت أبيها قالوا إن كانت بحال يمكن النقل إلى منزل الزوج محجفة أو نحوها فلم تنتقل فلا نفقة لها وإن كان لا يمكن نقلها فلها النفقة بجر (سئل) في رجل فرض على نفسه لطفه كل يوم كذا وأذن لأم الطفل المطلقة في صرف ذلك لترجع عليه فصرفت على ابنها في مدة معلومة ومات الأب عن تركته وتريد الأم الرجوع بذلك في التركة فهل لها ذلك (الجواب) نعم وأفنى بذلك الخير الرملي قائلاً وقد أوضحت ذلك في حاشيتي على البحر ومن نظيره (سئل) في أيام لأم الهم ولا كسب لهم جدة لأم موسرة وخالات موسرات فهل تكون نفقتهم على جدتهم المزبورة (الجواب) نعم ولو استويا في المحرمية كعم وخال رجع الوارث للحال ما لم يكن معسراً فيجعل كالميت شرح التنوير والجدة هنا وارثة للحال فالنفقة عليها (سئل) في معسر ذي عيال عاجز عن الكسب له ابنة موسر هل تلزمها نفقته (الجواب) نعم ويجب على موسر يسار الفطرة النفقة لاصوله ولو أباؤه أمه ذخيرة وتمامه في شرح التنوير والبحر (سئل) في تيممة لها مال مخلف عن أبيها تحت يدوصها أبت أمها الانفاق عليها إلا من مالها المذكور والتزمت جدتها لا بيها الانفاق عليها من مال نفسها متسبعة وبقاء مال الصغيرة لها وفي ذلك مصلحة ظاهرة للصغيرة فهل تجاب الجدة إلى ذلك (الجواب) نعم وفي المنية تزوجت أم صغير توفي أبوه وأرادت تربيته بالنفقة مقدرة أو أروصيه تربيته بما دفع إليها إليه إبقاء لماله وفي الحاوي تزوجت بأجنبي وأرادت تربيته بنفسه والتمه ابن العم جناناً ولا حاضنة له فله ذلك اهـ شرح التنوير للعلائي من الحضانة ومثله في المنع (أقول) ظاهر استدلال

مطلب على النفقة الكسوب
أن يدخل أمه في نفقته
مطلب للمجنونة النفقة
إذا لم تمنع نفسها من الزوج
مطلب عليه نفقة زوجته
المريضة ونفقة خادماتها
المملوكة لها
مطلب أنفق على معتدة
الغير الخ

مطلب لانتفقة على ابن العم
مطلب مريضة يمكنها النقلة
إلى بيت الزوج وامتنعت
لانتفقة لها

مطلب فرض عليه لطفه
كذا وأذن لأمه بالانفاق
ثم مات ترجع في تركته

مطلب النفقة على الجدة
لأم دون الخالات
مطلب تجب نفقة العاجز
على ابنته الموسرين
مطلب تريد أم التيممة
الانفاق عليها من مالها
والجدة تسبرع بذلك لها
ذلك

مطلب تحرير مهم فيما لو
طلبت الأم الاجرة من مال
الصغير والجدة تربيته مجاناً

المؤلف بذلك أن النتيجة في صورة السؤال تدفع للجدّة المتبرعة مع أن الحضنة للام لأنه لم يذكر في السؤال أنها ساقطة الحضنة بتزوج ونحوه وفي دفعها للجدّة ابطال لحق الام في الحضنة وقد يقال فيما نقله عن المنية دليل على دفعه للجدّة المتبرعة ابقاء ماله وبينه أن الأم في مسئلة المنية لما تزوجت سقطت حضنتها فصارت بمنزلة الوصى فاذا تبرعت بالنفقة تقدم على الوصى الطالب للنفقة ابقاء ماله الصغير وان كانت تربيته في حجر زوجها الاجنبي عنه ولا يقال انما قدمت على الوصى لا ابقاء ماله ولكونها أشفق عليه من الوصى لا نأقول العلة ابقاء ماله فقط بدليل مسئلة الحاوي فإنه مصرح بدفعه لابن العم المتبرع ابقاء ماله وان كانت أمه الطالبة للنفقة أشفق فعلم أن مصلحة ابقاء ماله مقدمة على مصلحة كونه عند أمه الساقطة الحضنة واذا تبرعت الام الساقطة الحضنة ودفع اليها ابقاء ماله مع كونها تربيته في بيت زوجها الاجنبي الذي ينظر اليه شزرا ويطعمه نزرا فدفعه الى جدته في مسئلتنا أولى لان لها حق الحضنة في الجملة ولها شفقة عليه وفي دفعه اليها ابقاء ماله والظاهر أن التبرع بأجرة الحضنة كالتبرع بالنفقة لانها منافعان قلت يدعونك ما مر في باب الحضنة عن الخائنة صغيرة لها أب معسر وعمه موسرة أرادت العمّة أن تربي الولد بما لها مجانا ولا تمنعه عن الام والام تأبى ذلك وتطالب الاب بالأجرة ونفقة الولد اختلفوا فيه والصحيح انه يقال للام اما أن تمسك الولد بغير أجر واما أن تدفعه الى العمّة اه فقد جعل العمّة المتبرعة أولى من الام عند اعسار الاب ومفهومه كما قال الشرنبلالي والخير الرملي انه لو كان الاب موسرا يجبر على دفع الأجرة للام نظر الصغير اه وهما في مسئلتنا للصغيرة مال في دفع منه الأجرة للام نظر لها في ابقائها عند أمها قاسا على مالو كان أبوها موسرا قلت قد علمت مما مر أن النظر لها في ابقاء ماله المحتاجة اليه في صغرها وكبرها أولى من النظر لها في ابقائها عند أمها بخلاف ما اذا كان أبوها موسرا فإنه يؤمر بدفع الأجرة من ماله فان فيه نظر لها بلا ضرر عليها والحاصل انه قياس مع القارن فان المقيس عليه لا ضرر فيه للصغيرة أصلا بخلاف المقيس فانه وان كان فيه نفع من جهة لكن فيه ضرر من جهة أخرى وبهذا أظهر الجواب عن حادثة الفتوى في زماننا وهي صغيرة توفت أمه وتركته له مال اوله أب معسر وجدّة لام وجدّة لاب متزوجة بجدة الصغير وأرادت أم أمه تربيته بأجر من ماله وأم أبيه ترضى تربيته مجانا وقد كنت كتبت عند وقوع الحادثة رسالة تسميها الابانة عن أخذ الأجرة على الحضنة ومليت فيها الى الجواب بدفعه للجدّة المتبرعة لما ذكرته آنفا وهو ظاهر عبارة المؤلف كما علمت هذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم (سئل) في الزوج اذا أراد السفر وتخشى زوجته أن لا يتفق عليها وتريد أن تأخذ منه كفيلا بنفقة شهر فهل يجيبها القاضي الى ذلك (الجواب) نعم والمسئلة في البحر وقد أفتى بمثله الخير الرملي (أقول) وأطلقه فشمّل صحة الكفالة بها ولو لم تكن مفروضة وبه صرح في البحر عن الذخيرة وبأبى تمامه قريبا (سئل) في حاضنة لا بنهار تريد الدعوى على جد الاب بنفقة ماضية مفروضة عليه للابن وجبته بذلك وهو فقير فهل لا يجبس بذلك (الجواب) نعم (سئل) في الزوج اذا أراد السفر شهر او دفع لزوجه نفقة شهر وتكلفه الى أن يأتي لها بكفيل يكفله الى اياه فهل لا يلزمه ذلك (الجواب) نعم (سئل) في كفالة النفقة للزوجة بعد فرضها هل تكون صحيحة (الجواب) نعم الكفالة بالنفقة قبل الفرض أو التراضي على معين لا تصح وبعد أحدهما تصح كافي الذخيرة بحر تحت قوله ولا تجب نفقة مضت الابارضا أو القضاء (أقول)

مطلب لها أب معسر وعمه
موسرة الخ

مطلب حادثة الفتوى في
زماننا

مطلب للزوجة طلب
الكفيل بنفقة شهر اذا
أراد الزوج السفر
مطلب لا يجبس الجد
الفقير بنفقة الصغير
الماضية

مطلب دفع لها نفقة شهر
وتريد منه كفيلا الى اياه
لا يلزمه ذلك

مطلب مهم لا تصح كفالة
نفقة الزوجة قبل الفرض
أو التراضي

هذا في غير مسألة الكفالة لمريد السفر أما فيها فتصح مطلقا كما قدمناه آنفا عن الذخيرة
ولعل وجهه أن تلك المسئلة مبناها على الاستحسان رفقاً بالزوجة كما قالوه فلذا لم يشترط
في صحة الفرض كما أشار إليه الحسير الرملي في حاشية البحر لكن نقل عن التناخية عن كتاب
الاقضية رجل ضمن لأمه النفقة والمهر فإن ضمن النفقة باطل إلا أن يسمى لكل شهر شيئاً
ومعناه أن الزوج مع المرأة يصطالحان على شيء مقدّر لنفقة كل شهر ثم يضمنه رجل فيئذي يجوز
الضمن ولكن لا يلزمه الضمان أكثر من شهر اه ثم قال الرملي وتقدم أنه لو كفل بالنفقة كل
شهر عشرة دراهم لزمه شهر وعند أي يوسف يقع على الأب وعليه الفتوى وذلك في الخلاصة أن
الأب لا يطلب بمهر زوجته ابنة ونفقتها إلا أن يضمن وأطلق فظاهره جواز الضمان مطلقاً إلا أن
يحمل على المقيد وجهه عليه متعين توفيقاً بين كلامهم اه أي فيحمل كلام من أطلق صحة
الكفالة بهما على ما إذا كانت بعد الفرض أو التراضي وقد يقال إن مسألة مريد السفر كذلك
وقول الذخيرة ولو لم تكن مفروضة لا ينافي اشتراط التراضي والاصطلاح على شيء معين توفيقاً بين
كلامهم أيضاً فليستأمل (سئل) في الزوجة إذا كانت صغيرة مطيعة للوطء فهل تجب نفقتها على
زوجها (الجواب) نعم وفي البرازية ولا نفقة لصغيرة لا تصلح للجماع وإن في بيت الزوج وإن
كانت تصلح للمؤانسة لا غير اختلافاً فيه وإن ظن هذا الزوج أن نفقة عليه فالترزم لا يلزم
والإلتزام باطل وإن كان الزوج صغيراً ومريضاً لا يطبق يلزمه النفقة والأب لا يؤاخذ بها إلا
ضمن اه (سئل) في رجل فرض عليه القاضي لولديه الصغيرين نفقة فوق القدر المعروف
وفوق ما يكفيهما ما يكثير ثم ظهر أمره للقاضي وأخبره جماعة بفقره فخط عنه جانباً وأبقى قدر
ما يكفيهما بالمعروف فهل يكون الخط صحيحاً (الجواب) نعم ثم ينظر إن كان ما وقع عليه الصلح
أكثر من نفقتهم بزيادة يسيرة فهي عفو وهي ما يدخل تحت تقدير المقدرين وإن كانت لا تدخل
طرح عنه وإن كان المصالح عليه أقل بأن كان لا يكفيهما بزيادة إلى مقدار كفايتهم بجر (سئل)
في امرأة فقيرة عاجزة لها ابن أخ يقيم عنده فهل يؤمر الوصي بدفع نفقتها من مال اليتيم (الجواب)
نعم والمسئلة في البحر والنهر تحت قوله ولقريب محرم فقير عاجز عن الكسب بقدر الارث
(سئل) في طليقة مضت عدتها ولها ابن رضيح تطلب من أبيه على أرضاءه أجرة زائدة
والاجنبية ترضعه مجاناً فهل تكون الاجنبية أولى فترضعه عند أمه (الجواب) نعم (سئل)
في امرأة امتعت من الخبز والطعن وهي ممن لا يتخدم لعله بها فهل على زوجها أن ياتيا بطعام
مهيأ (الجواب) نعم (سئل) في امرأة أثبت ارضاع ولدها فهل لا تجبر على ذلك ويستأجر
الأب من ترضعه عندها (الجواب) نعم ولا تجبر الأم لترضع ولدها يعني قضاء وإن لزمها ديانة لأنه
كالنفقة وهي على الأب وإطلاقه يعي ما إذا لم يكن للأب ولا للصغير مال وذكر الخصاص أنها في
هذه الحالة تجبر قال في الاختيار وهو الصحيح وفي الخانية تجبر في هذه الحالة عند الكل وما إذا لم
يجد من ترضعه أو وجد إلا أن الولد لا يأخذ ثدي غيرها لأنه يتغذى بالدهن وغيره من المسامعات
لكن الأصح أنها تجبر أيضاً وعليه الفتوى وقال في القمح أنه الأصوب لأن قصر الصبي الذي لم
يستأنس الطعام على الدهن والشراب سبب لمرضه وموته ويستأجر الأب من ترضعه عندها لأن
الحضانة والنفقة عليه نهر وفي شرح التنوير للعسلائي ولا تجبر من لها الحضانة عليها إلا إذا
تعينت لها بأن لم يأخذ ثدي غيرها أو لم يكن للأب ولا للصغير مال (سئل) في حاضنة لابنها
تسكفت بنفقة مدة ثم عجزت عن ذلك ولمال تحت يد اخوته فهل تكون نفقته في ماله

مطلب تجب النفقة لصغيرة
مطيقه الوطء

مطلب فرض عليه فوق
القدر المعروف يحيط عنه
منه

مطلب تجب النفقة في مال
الصبي لعنتمته الفقيرة
العاجزة

مطلب المتبرعة بالارضاع
عن الأم أولى من الأم
مطلب عليه أن ياتيا بطعام
مهيأ حيث كانت ممن لا يتخدم
مطلب فيما إذا امتنعت
الأم عن ارضاع ابنها

مطاب فيما إذا تسكفت
بنفقة ابنها

(الجواب) نعم وفي فتاوى العلامة الشامي في امرأة فقيرة لها زوج غني طلقها وبانت منه بانقضاء عسرتها ولها منه بنت صغيرة فآرادت السفر بها فنفعتها حتى تتكفل بينها مادامت مسافرة فتكفلتها فهل تكون هذه الكفالة صحيحة أم لا واذا عجزت عنها كيف التخلص لدفع الضرر أجب الذي يظهر أن هذا التكفل غير لازم اذ هو التزام مالي يلزم وانما صححه مشايخنا فيما اذا خالعهما وطلقها لانه حينئذ وقع بدلا عن تحليصها بنفسها ولها أن ترفع أمرها للحاكم فيأمرها بالاستدانة لنفقة الصغيرة المذكورة لترجع بتظير ذلك على أبيها اهـ لمختصا ومصر قريبا عن البرازية قوله ولو ظن هذا الزوج لزوم النفقة عليه فالترحم لا يلزم والالتزام باطل ومثله في الخيرية من النفقة (سئل) فيما اذا تعهد زيدان بتقوى على ولدي بنته الصغيرين ولهما أب حاضر وموسر ويريد زيد الآن الرجوع عن تعهده فهل له ذلك (الجواب) نعم لما مر أنفا (سئل) في صغار لا مال لهم ولا كسب ولهم أب معسر غاب وتركهم بلا نفقة ولا منفق وله اخوان موسران حاضران هل يؤمران بالانفاق على الصغار ليرجعوا على أبيهم اذا أيسر (الجواب) نعم في الذخيرة اذا كان الأب معسرا والام موسرة تؤمر أن تتقوى من مالها على الولد فيكون ديناً ترجع به عليه اذا أيسر لان نفقة الصغير على الأب وان كان معسرا كنفقة نفسه فيسكنات الام قاضية حقا واجبا عليه باهر القاضي فترجع عليه اذا أيسر ثم يجعل الام أولى بالتحمل من سائر الاقارب بجر ونقل الموائف عن خط جده العلامة عبد الرحمن العمادي قال ويقفهم بمافي الذخيرة انما ان كانت فقيرة تستدين من الاقرب فالاقرب من أهل الأب فان لم يوجد فن قريبها او يكون ذلك ديناً يرجع به على الأب ان كان معسرا ويقاس عليه الغائب اهـ وفي البرازية واذا لم يكن للصغير ولا له مال فامر الحاكم الام بالاستدانة على الصغير لترجع عليه بعد بلوغه لا يصح ولا ترجع اهـ (أقول) مرأول باب النفقة أن الاصل أنه اذا اجتمع لمن تجب له النفقة في قرابته موسر ومعسر يتظر الى المعسر ان كان يحرز كل الميراث يجعل كالمعدوم الخ ومقتضى هذا الاصل أن تجب النفقة على الام الموسرة بالرجوع وكذا تجب على الاخوين الموسرين في مسئلتنا ولذا قال في الذخيرة قال في الكتاب الجدة تنزع الأب في استحقاق النفقة عليه اذا كان الأب ميتا أو كان الأب حيا الا أنه فقير لان الفقير يلحق بالميت في استحقاق النفقة على الموسر اهـ وصرح بعده بان هذا هو الصحيح في المذهب خلافا لما ذكره القدوري من انه لا تنفرض النفقة على الجد وانما يؤمر بالانفاق ويكون ديناً على الأب الفقير ثم قال وان كان الأب زمنا قاضي بنفقة الصغار على الجد ولم يرجع على أحد بالانفاق لان نفقة الأب في هذه الحالة على الجد فكذلك نفقة الصغار اهـ وحاصله ان الأب اذا كان فقيرا غير زمن تجب نفقة الاولاد على الجد الموسر خلافا للقدوري وان كان الأب فقيرا زمنا فهي على الجد انفاقا وظاهر التعليل الذي ذكره عن الكتاب أن ذلك ليس خاصا بالجد ولا يكون الأب زمنا بل يكفي مجرد فقره وهذا مخالف لما مر ولا تطلق المتن قولهم لا يشارك الأب في نفقة ولده أحد واقول الخاتمة نفقة الاولاد الصغار والاناث المعسرات على الأب لا يشاركه في ذلك أحد ولا تسقط بنفقه اهـ وهذا الاشكال قوى جدا يعسر فيه التوفيق بين كلامهم ثم رأيت صاحب البحر تعرض لاشكاله حيث نقل كلاما طويلا عن الذخيرة من جلته ما مر نقله عنها ثم قال بعده وحاصله أن الوجوب على الأب المعسر انما هو اذا انفقت الام الموسرة والا فالأب كالميت والوجوب على غيره لو كان ميتا ولا رجوع عليه في الصحيح وعلى هذا فلا بد من اصلاح المتن والشروح كما لا يخفى اهـ

مطلب اذا تعهد بالانفاق على ولدي بنته له الرجوع
مطلب غاب الأب وله اخوان موسران يؤمران بالانفاق على اولاده

مطلب الام أولى بتحمل النفقة من سائر الاقارب

مطلب لا يصح أمر الام بالاستدانة لترجع على الصغير بعد بلوغه

مطلب تحريرهم في قولهم يلحق الفقير بالميت وقولهم يرجع الام الموسرة على الأب المعسر

مطلب في قول البحر لا بد من اصلاح المتن والشروح

كلام البحر يعني أن قول المتون والشروح لا يشارك الأب في نفقة ولده أحد ليس على إطلاقه بل هو مقيد بما إذا كان الأب موسراً أو كان معسراً أو كان للملا ولد أتم موسراً فإن النفقة على الأب وانما تؤمر الأم بالانفاق عليهم ديناً عليه وأما إذا كان الأب معسراً ولم توجد في المسئلة أتم موسراً بأن وجد فيها الجدا لموسراً فإن النفقة حينئذ تجب على الجدا بل رجوع على الأب بناء على ما صححه في الذخيرة من الحاق الأب الفقير بالميت في هذه الصورة قد وجبت النفقة على غير الأب مع وجوده وهو وارد على إطلاق المتون والشروح فلا بد من إصلاحها وذلك بتقييدها بغير هذه الصورة وأجاب العلامة المقدسي بحمل ما في المتون على ما إذا كان الأب موسراً لكن ما قدمناه عن الثانية صريح في التعميم وأجاب الخير الرملي بقوله لا حاجة لإصلاحها لأنها واردة على الرواية الثانية وقد اختارها أهل المتون والشروح فأثبتوها في كتبهم مقتصرين عليها اهـ والظاهر أنه أراد بالرواية الثانية ما قدمناه عن القدوري من أنها لا تفرض على الجدا وانما يؤمر بها الرجوع بها على الأب إذا أيسر وحاصله أنه لا فرق بين الأم الموسرة وغيرها كالجدا مثلاً في أن النفقة انما تجب على الأب الفقير ولكن تؤمر الأم أو غيرها بالانفاق على الاولاد لتكون ديناً على الأب فكلام المتون والشروح ما شاع على رواية القدوري بعدم جعل الأب الفقير كالميت فيكون ذلك منهم اختياراً وترجيحاً لتلك الرواية على خلاف ما صححه في الذخيرة وهذا جواب حسن يحل عقدة الاشكال ولكن لا بد من التقييد بكون الأب غير زمن اذ لو كان زمناً تجب نفقة الاولاد على الجدا اتفاقاً لأن نفقة الأب نفسه واجبة حينئذ على الجدا كما مر فهذه المسئلة خارجة عن اختلاف الروايتين واذا علمت ما قدرناه ظهر لك أن قولهم في الاصل المار إذا كان المعسر يحرز كل الميراث يجعل كالمعسر ليس على إطلاقه أيضاً بل هو مقيد بما سوى الأب الغير الزمن لما علمت من أن الأب إذا كان غير زمن لا يجعل كالميت على ما اختاره أصحاب المتون والشروح * فاعلم هذا التحرير الفريد الذي يفوق الدر المنضيد ١ (سئل) في مجنون مطبق فقير عاجله أولاد قاصرون لا مال لهم ولا كسب ولهم أم فقيرة عاجزة وعمان عصيان موسران فهل تكون نفقتهم على العمين (الجواب) نعم (أقول) أي بلار رجوع على الأب إذا أيسر لأنه هنا فقير زمن فيجعل كالميت بالاتفاق كما علمته مما حررناه آنفاً ٢ (سئل) في يتيم ذي مال ويسار وله أم معسرة لا مال لها ولا كسب فهل تكون نفقة أمه في ماله (الجواب) نعم وانفقوا على وجوب العشر والخراج في أرضه وعلى نفقة زوجته وعياله وقرابته كالبالغ اشباهه من أحكام الصبيان ٣ (سئل) في ذمية أسلمت ولها ابن صغير من زوجها الذي عمره ثلاث سنين وثلاثة أشهر فهل يحكم بإسلام الولد تبعاً لأمه وعلى الأب نفقته (الجواب) نعم ولا تجب مع اختلاف الدين الابن وجبة والولد فضل الابوين والاجساد والجدات والولد وولد الولد بجرع ٤ (سئل) في امرأة فقيرة عاجزة لها أولاد ذكور واثنا عشر موسرون فهل تكون نفقتهم عليهم بالسوية (الجواب) نعم في ظاهر الرواية وهو الصحيح لان المعنى يشملها ما في الخلاصة وبه يفتى وفي الفتح وهو الحق بجرعه (سئل) في يتيمة في حجر أمها لها دراهم فاشتت الأم لليتيمة ما لا بد لها منه بئس مثله فهل لها ذلك (الجواب) نعم الأم والاخ وسائر المحارم لا يملكون الانفاق على الصغار من مالهم الا بأمر الحاكم لانهم ليس لهم ولاية التصرف في المال وان أنفقوا ضروفاً في الحكم لعدم الولاية وعن محمد أنه استحسن في ما لا بد للصغير منه دفعاً للفساد واختار أنه إذا كان من جنس النفقة يملك في حجره أم لا وان لم يكن طعاماً ان دراهم يملك ان كان في حجره والاوان

١ مطلب نفقة اولاد المجنون

على عيهم

٢ مطلب نفق من مال الصبي

على امه الفقيرة

٣ مطلب نفقة ابن المسلمة على

أبيه الذي

٤ مطلب نفقة الام على

اولادها بالسوية

٥ مطلب فيما اذا اشترت

الام اليتيمة ما لا بد لها منه

بئس المثل

كان يحتاج الى بيعه لعلك البيع والانفاق الآن يجعله الحاكم وصيا برزاية ١ (سئل) في ايتام لهم دار ليس لهم مال سواها ولهم أخ لاب موسر وأم وصى عليهم تكلف الاخ الانفاق عليهم فهل تباع الدار في نفقتهم وتنفق عليهم من ثمنها وتمنع الام من تكليف الاخ الانفاق عليهم (الجواب) نعم والمسئلة في البحر وحاشيته للخير الرمي ٢ (أقول) وعبارة البحر عند قول الكثر ولطفة الفقير وان كان للصغير عقاراً وأردية أو ثياب واحتج الى النفقة كان للاب أن يبيع ذلك كله وينفق عليه لانه غني بهذه الاشياء اه وعبارة الخير الرمي ومثل الاب في ذلك الام وهي واقعة الفتوى اذا أمر القاضي أمهم بالانفاق عليهم وليس لهم سوى حصته من دار يسكنونها هل تباع في نفقتهم أو لا والذي يظهر أنها تباع في ذلك وتنفق عليهم من ثمنها والسكنى من النفقة واذا فرغ وجبت عليها اه وكتبت في حاشيتي على البحر عند نقل عبارة الرمي المذكورة (أقول) الظاهر أن مراد صاحب البحر بقوله وان كان له عقار الخ اذا كان الصغير لا يحتاج اليه اما اذا كان محتاجا للسكنى عقاره وليس ثمنه وأردية لافائدة في بيع ذلك لانه لو باعها الاب احتاج الى شراء غيرها وانظر ما ياتي عند قوله وللفقير محرم حيث قال في البحر هناك واختالفوا في حد المعسر الذي يستحق هذه النفقة فقبل هو الذي تحمل له الصدقة وقيل هو المحتاج والذي له منزل وخدام هل يستحق على قريبه الموسر فيه اختلاف الرواية في رواية لا يستحق حتى لو كانت اختلايا ومصر الاخ بالانفاق عليها وكذا لو كانت بنتاً أو أما وفي رواية يستحق وهو الصواب كذا في البدائع اه وكذا قال العلاني في الدر المختار بحيث تحمل له الصدقة ولو له منزل وخدام على الصواب بدائع اه وفي الخاتمة معسرة لها مسكن تسكنه ولها أخ موسر قالوا لا يجبر الاخ على نفقتها وقال الخصاص يجب وقال شمس الأئمة الحلواني الصحيح قول الخصاص والقول الاول قول شريك فانه قال اذا كان للانسان دار يسكنها أو وخدام يخدمه أو دابة يركبها لا تجب نفقته على ذوى الرحم المحرم وفي الوالدين والمولودين ذلك لا يمنع وجوب النفقة وعندنا السكل سواء وملك الدار لا يمنع النفقة الا أن يكون فيها فضل بأن يكون يكفيه أن يسكن في ناحية ويبيع الناحية الاخرى وكذا الخادم والداية اذا كانت نفيسة يمكنه أن يبيعها ويشترى من ثمنها خسيصة وينفق الفضل على نفسه اه وكذا في الذخيرة قال ويستوى في هذا الوالدان والمولودون وسائر المحارم وهو الصحيح من المذهب اه على أنه في البدائع علل هذه الرواية التي قال انها الصواب بأن يبيع المنزل لا يقع الا نادرا وكذا لا يمكن كل أحد السكنى بالكراء وبالمثل المشترك اه وقد قضى هذا التعليل انها لا تباع وان كان فيها فضل فكيف اذا كان محتاجا اليها فاعنتم هذا الكلام والسلام ٣ (سئل) في رجل أسكن زوجته في مسكنه الشرعي ولها أنشاء كبر من غيره ما كونه معها في مسكنه بلا اذنه ويريد منعهم من السكنى في مسكنه المذكور فهل له ذلك (الجواب) نعم وكذا تجب لها السكنى في بيت خال عن أهله سوى طفله الذي لا يفهم الجماع وامته وأم ولده وأهلها ولولدها من غيره علائق على التنوير ٤ (سئل) في بكر بالغة لا مال لها ولا كسب ولها اب موسر فهل تكون نفقتها عليه خاصة دون امها (الجواب) نعم ونفقة البنت بالغة والابن بالغار منا أو أعى على الاب خاصة به يفتى وقيل على الاب ثلثاها وعلى الام ثلثها كاره ملتقى ٥ (سئل) في المرأة اذا لم تمكن زوجها من الدخول في منزلها الذي يسكن فيه بعد الدخول بهما قبل أن تساله النقلة بدون وجه شرعي فهل تكون ناشرة لا نفقة لها مادامت كذلك (الجواب) نعم ٦ (سئل) في رجل فقير زمن له أخ موسر فهل تجب نفقته على أخيه الموسر (الجواب) نعم ٧ (سئل) في رجل عقد نكاحه على بكر بمهر

- ١ مطلب في ايتام لهم دار
- ٢ اخ موسر
- ٣ مطلب تحرير مهم فيما اذا كان للفقير داراً وامتنعة هل تجب نفقته قبل بيعها ام لا
- ٤ مطلب له منع أولاده من غير من السكنى في مسكنه
- ٥ مطلب نفقة الولد على الاب دون الام
- ٦ مطلب منعه من الدخول الى منزلها قبل أن تساله النقلة فهي ناشرة
- ٧ مطلب نفقة الزوجة على أخيه الموسر
- ٨ مطلب للزوجة النفقة قبل الزفاف

معالم دفعه لها ثم امتنع من الدخول بها والاتفاق عليها وهي في بيت أهلها ولم يطالبها بالنفقة
 وإذا طلبها لا تمتنع ولا مانع من جهتها أصلاً ثم طالبته بالنفقة فهل يلزمه ذلك (الجواب) نعم لها
 طلب النفقة من الزوج قبل الزفاف على ما عليه الفتوى إذا لم يطالب الزوج بالزفاف لعدم
 وجوب التسليم قبل الطلب وكذا لو منعت نفسها بحق بزانية ١ (سئل) في امرأة فقيرة عاجزة
 عيها لها ابن فقير لا مال له وله كسب لا في نفقته ونفقة عياله ولها ابن موسر فهل يلزمه نفقة
 (الجواب) نعم ٢ (سئل) في رجل دفع مطلقته دراهم لتنفقها على بنتها منه الصغيرة فتزوجت
 بأجنبي بعدما أنفقت البعض وانتقلت حضنة الصغيرة إلى أم أبيها ويريد مطالبة أمها بما بقي من
 الدراهم فهل له ذلك (الجواب) نعم ٣ (سئل) في رجل سافر وله أب فقير عاجز وللغائب قدر
 استحقاق في وقف أهلي تحت يد ناظر الوقف المقرب به بالابوة وطلب الأب فرض نفقة من القاضي
 في ذلك الاستحقاق فهل له ذلك (الجواب) نعم وأجاب بمثل ذلك في نفقة الزوجة وكذا في نفقة
 الأولاد ٤ (سئل) في حاضنة لبنتم التيجه طلبت من جد البنت لا ييها نفقة للبنت وأجرة لحضانتها
 من مال البنت الذي تحت يده فهل تجاب إلى ذلك (الجواب) نعم ٥ (سئل) في امرأة وصى على
 أيتامها أذنت لزوجهابان ينفق عليهم ويرجع بنظر ذلك عليهم في مالهم عند حصوله فانفق مبلغاً
 معلوماً ويريد الرجوع بنظره كذا كره فهل له ذلك (الجواب) نعم والله أعلم

* (باب ثبوت النسب) *

٦ (سئل) في رجل تزوج حبلى من زنا ولم يدخل بها حتى ولدت ولداً اقل من ستة أشهر من حين
 تزوجها وادعت أنها حبلى منه وأن الولد له ولم يصدقها على ذلك فهل لا تصدق في حقه ولا يثبت
 النسب منه بذلك (الجواب) نعم قال في التنوير وصح نكاح حبلى من زنا لا حبلى من غيره اه
 وفي فتاوى ابن نجيم من باب التعزير ان جاءت به لستة أشهر فاكثرت ثبوت منه والا فلا الا أن
 يدعمه ولم يقر أنه من الزنا وفي التنوير قال ان تكتمت فلهي طالق فنهكها فولدت لنصف حول
 منذ نكحها لزمه نسبه احتياطاً اه ٧ (سئل) في الزاني اذا أراد أن ينكح من نيته الحبلى منه هل
 يصح (الجواب) نعم ويحل له وطؤها والولد له وتلزمه النفقة (اقول) ليس هذا على إطلاقه بل هو
 فيما اذا ولدت لستة أشهر فأكثر كما يعلم محاقله وفي الفصل الثالث من نكاح الولو الجنية رجل زنى
 بأمرأة فحملت منه فلما استبان حملها تزوجها الذي زنى بها فالتكاح جائز فان جاءت بولد بعد
 النكاح لستة أشهر فصاعداً يثبت النسب منه لانه جاء به في مدة حمل تام عقب نكاح صحيح وان
 جاءت به لاقل فلا اه ٨ (سئل) في رجل اشترى جارية فوطئها ابنه بلا وجه شرعي وحملت منه
 وولدت ويريد الرجل بيعها فهل له ذلك (الجواب) نعم ولو استولد جارية أحد أئويه أو جده
 أو امرأته وقال ظننت حملها لي فلا حد للشبهة ولا نسب الا أن يصدق فيه ما وان ملكه بوماعتق
 عليه من شرح التنوير للعلائي من آخر باب الاستيلاء وأجاب المؤلف بمثل ذلك أيضاً فيمن وطئ
 جارية امرأته ٩ (سئل) في رجل تزوج امرأة بالوجه الشرعي ودخل بها ثم ولدت منه ولداً لمدة
 ستة أشهر وتسعة أيام فهل يثبت نسبه منه وان لم يدعه وتلزمه نفقته (الجواب) نعم ١٠ (سئل)
 فيمن ولدت بعد موت سيدها وادعت أن الولد منه لكونه كان يطؤها والحال أن السيد لم يدع الولد
 ولا أقر به فهل لا يثبت نسبه بمجرد قولها (الجواب) نعم ١١ (سئل) في المعتدة عن طلاق بائن اذا
 تزوجت بآخر في العدة ثم ولدت ولداً تاماً بعد ذلك لاقل من ستة أشهر من وقت نكاح الثاني فهل

- ١ مطلب لها ابن فقير وابن ابن
 موسر تجب النفقة عليه
- ٢ مطلب أنفقت على بنتها
 بعض الدراهم ثم تزوجت
 فله مطالبة أمها بما بقي
- ٣ مطلب له استحقاق في وقف
 تفرض فيه نفقة أبيه
- ٤ مطلب لها طلب النفقة
 واجرة الحضنة من مال
 الصغيرة
- ٥ مطلب اذنت لزوجهابان
 ينفق على أيتامها يرجع في
 مالهم

* (باب ثبوت النسب) *

- ٦ مطلب تزوج حبلى من زنا
 فجاءت به لاقل من ستة أشهر
 لا يثبت النسب
- ٧ مطلب يصح تزوج من نيته
 الحبلى منه ويثبت النسب
 ان ولدت لستة أشهر فأكثر
- ٨ مطلب وطئ جارية أبيه
 فولدت منه لا يبيعه
- ٩ مطلب تزوج امرأة فولدت
 بعد ستة أشهر يثبت نسبه منه
- ١٠ مطلب لا تصدق القنة
 بمجرد قولها الولد من سیدی
- ١١ مطلب تزوجها فولدت
 لاقل من ستة أشهر فالتكاح
 فاسد ولا يثبت النسب منه

يكون الولد الاول لفساد النكاح الثاني وللزوج الثاني أن يحدد العقد علماً برضاها (الجواب)
نعم المعتدة عن طلاق بائن اذا تزوجت بزوج آخر في العدة وولدت بعد ذلك ان ولدت لأقل من
سنتين من وقت طلاق الاول ولاقل من ستة أشهر من وقت نكاح الثاني كان الولد الاول وان
ولدت لأكثر من سنتين من وقت طلاق الاول لا يلزم الاول ثم ينظر ان ولدت لستة أشهر من وقت
نكاح الثاني فالولد الثاني والا فلا خاتمة من فصل النسب ١ (سئل) في رجل وطئ جارية أمه
فخلبت منه وأقر بأن الحمل منه وادعاه بعد الولادة وصدقه الام في الاحلال وكون الولد منه ثم
مات عن الابن المذكور فهل يثبت نسبه منه (الجواب) نعم ونقلها ما مر والله تعالى أعلم

(كتاب العتق والاستيلاء والتدبير والولاء والاتباق)

٢ (سئل) في رجل قال لملوكه الاصغر منه سنا هذا ابني فهل يعتق (الجواب) نعم عتق عليه بلا
نية بالاجماع حيث كان يصلح أن يكون ابنه قال في الملتقى ولو قال هذا ابني أو ابني عتق بلائنة
وكذا هذه أمي وعندهما لا يعتق ان لم يصلح أن يكون ابنه أو أباً أو أما ٣ (سئل) في رجل قال
لرفيقه أنت مدبر فكيف حكمه (الجواب) المدبر يعتق بموت سيده من ثلث ماله ان كان له مال
ويستحق في ثلثه ان لم يترك غيره وله وارث لم يجز التدبير وان أجاز عتق كله ويستحق في كله
لومديوناً أو يستخدم المدبر ويستاجر والمولى أحق بكسبه وارثه ٤ (سئل) في رجل دبر جاريته في
صحته ثم مات عن تركه فخرج الجارية من ثلثها ويريد بعض ورثته بيعها فهل له ذلك (الجواب)
عتقت الجارية المذكورة بموت سيدها من ثلث ماله لان التدبير في حكم الوصية لكونه تبرعاً
مضافاً الى ما بعد الموت فينفذ من الثلث ٥ (سئل) في رجل له جارية لها ابن من غيره فترجى الابن
المذكور حرته بالوجه الشرعي وجاءت منه بأولاد فهل هم أحرار (الجواب) نعم قال في السراج
ولدا الحرمة من العبد حرانه تبع لها ٦ (سئل) في عبد مشترك بين صبي وكبير أعتق الكبير
حصته فكيف حكم حصه الصغير (الجواب) قال في البحر وان أعتق نصيبه فله شريكه أن يجزّر
أو يستسعي والولاء لهم ما أو يضمن لومسرا ويرجع به على العبد والولاء له ثم قال بعد ورقتين
وأطلق المصنف في الشريك وهو مقيد بمن يصح منه الاعتاق فلو كان الشريك صبياً ينتظر
بلوغه ان لم يكن له ولي أو وصي فإن كان له أحدهما فله الخيار ان شاء ضمن وان شاء استسعى
أو كاتب لانه ضمان نقل الملك فصار كالبيع واختيار السعاية كالكتابة وللولى ولاية بيع مال
الصبي وكاتبه عبده وللقاضى أن ينصب وصياً يختار أحدهما وليس لهما اختيار الاعتاق
والتدبير والمجنون كالصبي كافي البدائع اهـ ٧ (سئل) في أم ولدت مولاهم هل تعتق بموته من
كل ماله ولا تستعي ليدنه (الجواب) نعم والمسئلة في التنوير والدرر والاشباه ٨ (سئل) في الامة
اذا ولدت من سيدها سقطت بغير بعض خلقه فهل تصير به أم ولداً لا يجوز له بيعها (الجواب)
نعم ونقل الاول من التنوير في الخيض والثانية منه في الاستيلاء ٩ (سئل) في معتقة مات
سيدها عن بنته وأختها الشقيقة وابن عمه العصبي فهل ينقل ولاؤها لابن العم العصبية
(الجواب) نعم والمسئلة في الولاء من الممتون ١٠ (سئل) فيما اذا أبق عبد زيد فآخذ عمر وأشهد
أنه آخذ ليرده لمولاه ثم أبق من يده بعد الاشهاد المذكور فهل لا يضمنه (الجواب) نعم والمسئلة
في التنوير وشرحه ١١ (سئل) في امرأة مرضت جاريته فقالت لجيرانها ان ماتت هذه الجارية
من مرضها المزبور فهي حرة ثم رثت من مرضها المزبور وتزعم انها اعتقت بذلك فهل لا تعتق

١ مطلب استولد جارية أمه
وأقر به وصدقه في احلالها
له وفي نسبه يثبت نسبه منه
*(كتاب العتق والاستيلاء
والتدبير والولاء والاتباق)*
٢ مطلب قال لملوكه هذا ابني
عتق عليه
٣ مطلب في حكم المدبر
٤ مطلب المدبرة تعتق بموت
سيدها من ثلثه
٥ مطلب ولدا الحرمة من العبد
حر
٦ مطلب فيما لو أعتق شريك
الصبي حصته من العبد
٧ مطلب تعتق ام الولد بموت
سيدها من كل ماله
٨ مطلب اسقطت سقطت بغير
بعض خلقه تصير به ام ولد
٩ مطلب ينقل الولاء لابن عم
المعتق دون بنته وأخته
١٠ مطلب أخذ الابن ليرده
وأشهد ثم أبق منه لا يضمنه
١١ مطلب العتق المعلق لا
يقع الا اذا وجد شرطه

(الجواب) نعم وان أضافه الى ملك أو شرط صح أي ان أضاف العتق الى ملك بأن قال ان ملكك فانت حر أو الى شرط كقوله لعبده ان دخلت الدار فانت حر فانه يصح ويقع العتق اذا وجد الشرط بحر ١ (سئل) في رجل زوج أمته من عبده الجاريين في ملكه ثم ولد لهما ابن فهل يكون الابن رقيقا (الجواب) نعم ٢ (سئل) في الاب هل يملك اعتناق جارية ابنه الصغرى ولا (الجواب) قال في المبسوط لا يملك الوصي اعتناق عبد الصبي ولو على مال ولا يبعه من نفسه وكذا الاب لان الاعتناق اضرار محض للصغير (قلت) وكونه على مال ليس الاجعل منه للعبد مديونا بعد العتق ويبيعه من نفسه اعتناق على مال ولا يجوز كل منهما أدب الاوصياء من فصل الاعتناق ٣ (سئل) في مملوك اشتراه زيد من سيده بثمن معلوم قبضه وتسلم المشتري المملوك وذهب به متقادا للرق واستخدمه المشتري سنين ثم ادعى المملوك أنه حر الاصل وأقام بينة عادلة تشهد له بما ادعاه فهل تقبل بينته ويقضى بوجوبها (الجواب) نعم حيث انقاد للرق لا يقبل قوله الا بيهان شرعي كما صرح بذلك في النزاهة وغيرها ٤ (سئل) في رجل أعتق عبده في صحته منجز الذي بينه شرعية ثم مات عن ورثة زاعمين أنه لم يصح عتقه لكون سيده لم يكتب له صك بالعتق فهل يكون الاعتناق صحيحا ولا عبرة بزعمهم (الجواب) نعم ٥ (سئل) في رجل أعتق عبده منجز الذي بينه شرعية والآن يريد بيعه زاعما انه كان مديونا عند عتقه فهل العتق صحيح ولا عبرة بزعمه (الجواب) نعم والله تعالى أعلم

* (كتاب الايمان والنذور) *

قد متنا في كتاب الطلاق ما في هذا الكتاب من مسائل الخلاف بالطلاق فتراجع هنالك ٦ (سئل) فيما اذا استغفر زيد من ذنبه وحلف بالله تعالى أن لا يفعله وان فعله يكون دينه للكافر ثم فعله فهل عليه كفارة يمين أو لا وهل يكفر بذلك أولا (الجواب) أما الحلف بالله تعالى فبنيته كفارة يمين اذا فعل المحلوف عليه وأما تعليق الكفر بالشرط فيمين كما صرح حوايه في كتاب الايمان وأما الكفر فالاصح انه لا يكفر ان كان عنده في اعتقاده انه يمين وعليه كفارة اليمين وان كان جاهلا وعنده انه يكفر بمباشرة الشرط في المستقبل يكفر لرضاه بالكفر وعليه تجديد الاسلام والنكاح كما صرح بذلك في التنوير وشرحه والدرر والبحر وغيره وفي التجنيس والمزيد المختار للفتوى في جنس هذه المسائل ما اختاره شمس الأئمة السرخسي أن ينظر ان كان الحالف يعتقد أن بمشعل هذا اليمين كاذبا ككفره بالكفر والان لا لان الاقدام عليها يكون رضاه بالكفر وفي المجتبى والذخيرة والفتوى على انه ان اعتقد الكفر به يكفر والا فلا اه وأفتى بذلك شيخ الاسلام على افندي ٧ (سئل) في رجل أشهد عليه انه ان أخذ بنته من جدها يكن في ذمته لمطبخ والى البلدة كذا من القروش فهل اذا أخذها من جدها لا يلزمه شيء (الجواب) نعم ٨ لان النذر لا يكون لمخلوق ولا تسمع الدعوى عليه بذلك ولا يقضي القاضي بالنذر وان كان صحيحا كما في الخبرية وغيرها ٩ (سئل) في ذمي صباغ أشهد على نفسه انه ان صبغ صوفا صبغا أصفر يكن عليه نذر للمجدومين كذا من الدراهم فهل اذا فعل ذلك لا يلزمه شيء (الجواب) نعم لعدم صحة النذر لمخلوق وشرط النذر أن يكون من مسلم كما في البدائع وغيره فلا يصح النذر من كافر ولا من غير مكلف ولا من سفينة بحال كما ذكره الزيلعي في المحرر وأما الحرية فليست شرطا فيصح نذر المملوك الخ من رسالة العلامة ابن نجيم في النذر بالتصدق ١٠ (سئل) في رجل قال ان فعلت كذا فعلى الجهة

١ مطلب زوج أمته من عبده
قالوا درقيق
٢ مطلب لا يملك الاب اعتناق جارية ولده الصغير
قوله وكونه على مال الخ
هكذا في نسخ الاصل وانظر
ما معناه فانه بحسب الظن
تركيب مختلف فليتأمل اه
مصححه
٣ مطلب حيث انقاد للرق
لا يقبل قوله انه حر الاصل
الا بيهان شرعي
٤ مطلب يصح العتق وان لم يكتب به صك
٥ مطلب يصح اعتناق المديون

* (كتاب الايمان والنذور) *

٦ مطلب حلف لا يفعله كذا وان فعله يكون دينه للكافر
٧ مطلب قال ان فعلت كذا فعلى لمطبخ الوالى كذا لا يلزمه شيء
٨ مطلب لا تسمع الدعوى بالنذر ولا يقضي به القاضي
٩ مطلب لا يصح النذر من كافر ولا من غير مكلف ولا من سفينة بحال
١٠ مطلب اذا علق النذر بما لا يريد تخيير بين الوفاء به وبين كفارة اليمين

كذا مبلغ قدره كذا من الدراهم على سبيل النذر والحال أنه حين قال ذلك لا يريد الفعل المذكور فهل إذا فعله وكان النذر مستوفيا للشرائط الشرعية يكون مخيرا بين وفاء النذر أو كفارة اليمين ولا يقضى عليه بالنذر ولو كان النذر صحيحا (الجواب) نعم إذا كان النذر معلقا بشرط لا يريد به فهو مخير بين الوفاء بالنذر أو كفارة اليمين على المذهب كما في التنوير وفي الدرر وبه يفتى وفي النزاهة وعليه الفتوى لكثرة البلوى وفي الهداية لأن فيه معنى اليمين وهو المنع وهو بظاهره نذر فيخبر ويميل إلى أي الجهتين شاء أي من الوفاء بالنذر أو كفارة اليمين وهذا التفصيل هو الصحيح اه ولا يجبر القاضى على ذلك ١ لأنه لا يدخل تحت الحكم كما صرح به في التنوير وغيره والله أعلم

١ مطلب النذر لا يدخل تحت الحكم

(كتاب الشركة)

٣ (سئل) في شريكي عنان شرط الربح والخسران بينهما بقدر المال وأذن أحدهما للآخر بأن يدفع لعمال الأذن من ماله كل يوم كذا ويعمل في الشركة فعمل ودفع ما أذن له بدفعه للعمال في مدة معلومة وحصل خسران في أصل المال بلا تعد ولا تقصير فهل يكون الخسران على قدر المال ويقبل قول المأذون بيمينه في ذلك وله احتساب ما أذن له بدفعه للعمال (الجواب) نعم ٣ قال قارئ الهداية القول قول الشريك والمضارب في مقدار الربح والخسران مع عينه ولا يلزمه أن يذكر الأمر مفصلا والقول قوله في الضياع والرد إلى الشريك والأفراز ٤ (سئل) في رجلين زرعاً في أرض وقف ذرة مشتركة بينهما نصفين يقرهما وعلمهما حتى استحصدا ويريد أحدهما الاختصاص بجمعه متعللاً بكونه ساكناً في القرية ويطعم الضيوف الواردين إليها دون شريكه الآخر فهل ليس له ذلك والخارج بينهما (الجواب) نعم ٥ (سئل) في فرس مشترك بين زيد وعمرو وزيد ربهما وهي تحت يده ولعمرو باقية أطلبها عمر ومن زيد من أزال تكون عنده في نوبته فاستمتع ثم كواها بنار بسبب علة بها بغير إذن عمرو فحصل بها عيب نقص قيمتها بسبب ذلك ويريد عمرو أن يضمه ما نقص من قيمة حصته منها بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في الفتاوى الرحمة سئل في فرس مشتركة كواها أحد الشركاء لعله بنار بغير إذن من الباقيين وبغير معرفة فأدّى ذلك إلى هلاكها هل يضمن ما يخلصهم أجاب الشريك بأجنبي في نصيب صاحبه فليس له أن يعالج إلا بذنه صريحاً أو دلالة خفية اتفق الأذن مطلقاً لكون المعالجة عملاً متفاوت فيه الناس يضمن الشريك ما يخص بقية الشركاء يوم التعدي ضمان السراية بطريقه الشرعي اه ولا يخالف هذا ما في الدر المختار دابة مشتركة قال البيطارون لا بد من كفاها فكواها الحاضر لا يضمن اه ومثله في الحاوى الزاهدي لأن هنا اعتد على قول البيطارين بخلاف ما تقدم وانظر إلى قوله بغير معرفة وإلى قوله صريحاً أو دلالة يظهر لك وجه عدم المخالفة ظهوراً شافياً والله تعالى أعلم ٦ (سئل) فيما إذا تشارك زيد وعمرو عناناً في مبلغ من الدراهم تسلمه زيد بأذن عمرو وليتجر به هو الربح على قدر المال واتجر به مدة ودفع لعمر ومنه مقداره معلوماً ليجاسبه به إذا تقاسموا الشركة ثم جحد عمرو ما أخذ من زيد من مال الشركة فهل يقبل قول زيد بيمينه (الجواب) نعم ونقلها ما مر آنفاً ٧ (سئل) في دار مشتركة بين زيد وعمرو وغير قابلة للتقسمة سكنها زيد وحده ولا رضى عمرو بالسكنى معها فيها وقال ما أن تؤخر في حصتك أو تستأجر مني حصتي أو يسكنها كل منا بفرده بحسب حصته مدة فهل له ذلك (الجواب) نعم ويأمر القاضى زيداً

(كتاب الشركة)

- ٢ مطلب الخسران على قدر المال ويقبل قول الشريك بما أنفق على عمال الآخر بأذنه
- ٣ مطلب القول قول الشريك في الربح والخسران والضياع والرد والأفراز
- ٤ مطلب زرعاً أرضاً يذرها فالخارج بينهما
- ٥ مطلب كوى الفرس بلا إذن فتعيب ضمن
- ٦ مطلب يقبل قوله بيمينه فيما دفعه لشريكه من مال الشركة
- ٧ مطلب له أن لا يسكن إلا بالاجرة أو المهاداة الخ

باختيار وجه من الواجهة الثلاثة أو يخرج منها زيد وتؤجر لاجنبي ويقسمان الاجرة بحسب حصصهما والحالة هذه وأفقي بذلك المرحوم الجدة عبد الرحمن أفندي العمادى ١ (سئل) في مهرة مشتركة بين زيد وعمرو نصفين وهي تحت يد زيد فدفعها البستاني لترعى في أرض البستان وفارقه بلا اذن شريكه ثم فقدت بلا تعد من البستاني ولا تقصير في حفظها وتعذرا حضارها فهل يضمن زيد قيمة نصيب شريكه (الجواب) نعم ٢ والسفر في ذلك أن الشريك حكمه في حصه شريكه حكم المودع كما في الخيرية من الشركة فيكون البستاني مودع المودع قال في التنوير من الودعية ولا يضمن مودع المودع فيضمن الاول فقط ان هلك بعد مفارقتها وان قبلها الا ضمان بخلاف مودع الغاصب فيضمن ايا شاء واذا ضمن المودع رجع على الغاصب اه (أقول) يشكل عليه المسئلة الاتية وما صرحوا به من أن كلاما من الشريكين في شركة الملك أجنبي في حصه صاحبه بخلاف شركة العقد فلي تأمل ٣ (سئل) في فرس مشتركة بين زيد وعمرو وبكر لزيد نصفها ولعمرو وبكر النصف الاخر فباع زيد نصفها المختص به من رجل وسلمها منه باذن عمرو فقط ولم يأذن بكر بذلك ثم باع الرجل النصف المزبور من شخص وسلمها منه بدون اذن من بكر أيضا وأركبها الشخص لاخر فركبها فوقعت تحت حسه وأسقطت مهرة وماتت وصدر الاركاب المذكور بدون اذن بكر أيضا ويريد بكر تضمين الشخص المرقوم قيمة نصيبه من الفرس المزبورة فهل له ذلك (الجواب) نعم وفي الحصة

١ مطلب اذا دفع الفرس لبستاني وفارقه بلا اذن ثم فقدت ضمن حصه شريكه ٢ مطلب حكم الشريك في حصه شريكه حكم المودع ٣ مطلب باع حصته من الفرس وسلمها للمشتري بلا اذن ضمن حصه شريكه ٤ مطلب لهما مواش غاب أحدهما فدفعها الاخر للترعى ضمن

٥ مطلب اذا منع الفرس عن شريكه فهل يملك ضمن ٦ مطلب ركب الدابة أو حملها بلا اذن شريكه ضمن

ثم الشريك هاهنا لو باعا * حصته من فرس واستاعا ذلك منه الاجنبي وهلك * وكان ذابغيرا اذن الشركا فان يشاؤا ضمنوا الشريك أو * من اشترى منه على ما قدر ووا له ما دابة فباع أحدهما نصيبه وسلمها الى المشتري بغير اذن شريكه فهل يملك عند المشتري فالشريك يخير بين أن يضمن شريكه أو المشتري فان ضمن الشريك جاز بيعه فنصف الثمن له وان ضمن المشتري رجع نصف الثمن على بائعه والبائع لا يرجع بما ضمن على أحد كما هو حكم الغاصب من شركة فتاوى قارئ الهداية والمنع صرة الفتاوى * وسئل قارئ الهداية عن جماعة مشتركين في فرس باع أحدهم حصته من أجنبي وسلم الفرس للمشتري بغير اذن بقية الشركاء فهل يملك فأجاب الشركاء بخير وان شاؤوا ضمنوا الشريك أو ضمنوا المشتري منه اه وانما كان كذلك لوجود التسليم من البائع في مسئلتنا خيرية ٤ (سئل) عن مواش لهما غاب أحدهما فدفع الشريك الاخر كلها الى الراعى هل يضمن نصيب شريكه (الجواب) انه يضمن اذ يمكنه حفظها بغير أجرة فلا يصير مودعا غيره ولو تركها الشريك الغائب في الصحراء ولم يتركها بيده يمكنه أن يرفع الامر الى القاضي فينصفه قبل الحفظ اه فصولين ٥ (سئل) في فرس مشتركة بين زيد وعمرو وهي بيد زيد انتفع بهامدة ثم طلبها عمرو ومنه مرار التكون في مدته ونوبته فامتنع من ذلك حتى ضلت عنده فهل يضمن نصيب شريكه منها (الجواب) نعم اذا الشريك حكمه في حصه شريكه حكم المودع والمودع بالمنع ضامن لما هلك عنده بعد المنع كما أفقي بذلك الخير الرمل ٦ (سئل) في حماره مشتركة بين زيد وعمرو نصفين وهي تحت يد زيد فدفعها الى بكر ليحملها وسلمها وفارقه فحملها وكل ذلك بلا اذن عمرو ثم سلمها بكر الى زيد ضعيفة بسبب التحميل وماتت عنده ويريد عمرو أن يطالبه بقيمة نصيبه منها فهل له ذلك (الجواب) نعم أحذر في الدابة استعملها في الركوب أو حمل المتاع بغير اذن شريكه ضمن نصيب شريكه منية المفتي واعلم أن

بنصفه له أجزائه ومثل علفه

٢ مطلب فيما إذا قال أحد

الشريكين اني استقرضت

من فلان كذا

٣ مطلب فيما إذا استقرض

أحدهما دراهم لأجل الشركة

وفي الولوالجية إذا أقر أحد

شريكي عنان بدين في

تجارته ما وأنكر الآخر لم

المقر جميع الدين ان كان

هو الذي تولاه لأنه أقر على

نفسه بجميع الدين لأنه في

النصف مشترك لنفسه وفي

النصف وكيل عن صاحبه

وحقوق العقد ترجع الى

العاقدا فما إذا أقرانهما

ولياهان قال اشترى بنان

فلان عبدا بكذا وأنكره

الآخر لزمه نصفه لأنه أقر

على نفسه بنصف الدين وعلى

صاحبه بالنصف وأقراره

على نفسه صحيح لاعلى

صاحبه إذا كذبه وان أقر

أن صاحبه تولاه بأن قال

اشترى شريكي من فلان

عبدا بكذا وأنكره الآخر

لم يلزمه فيه شيء وكذا المنسك

والفرق بينه وبين أحد

المتفاوضين إذا أقر بدين

تولاه صاحبه وأنكر

صاحبه فإنه يؤخذ المقر

بجميع الدين لان شركة

المفاوضة تتضمن الكفالة

فصار هذا أقرارا على غيره

بحكم العقد وعلى نفسه

بحكم الكفالة أما شركة العنان فلا تتضمن الكفالة ليكون أقرارا على نفسه بحكمها انتهى منه

محصل كلام الامام الزيلعي في هذا الموضع أن كل واحد من الشريكين شركة ملك ممنوع من التصرف في نصيب صاحبه ~~كغير الشريك~~ من الاجانب الا باذنه لعدم تضمنها الوكالة فتاوى التمرناشي (سئل) فيما إذا دفع زيد حصانه لعمر ولي علفه ويربيه بنصفه فرباه وعلقه مدة فهل ليس له سوى أجزائه وتربيته ومثل علفه (الجواب) نعم وقد أفتى بمثله الشيخ خير الدين الرملي والشيخ الرحبي في الاجابة (سئل) فيما إذا قال أحد شريكي العنان اني استقرضت من فلان كذا من الدراهم للتجارة هل يلزمه خاصة دون صاحبه (الجواب) نعم قال أحد شريكي العنان اني استقرضت من فلان ألف درهم للتجارة لزمه خاصة دون صاحبه لان قوله لا يكون حجة لالزام الدين عليه وان أمر واحد منهم صاحبه بالاستدانة لا يصح الامر ولا يملك الاستدانة على صاحبه ويرجع المقرض عليه لاعلى صاحبه لان التوكيل بالاستدانة توكيل بالاستقراض والتوكيل بالاستقراض باطل لانه توكيل بالسكدي الأأن يقول الوكيل للمقرض ان فلانا يستقرض منك ألف درهم فيئذيكون المال على الموكل لاعلى الوكيل خاتمة من فصل شركة العنان (أقول) ويأتي تمام الكلام على ذلك عقيب هذا (سئل) فيما إذا استقرض أحد شريكي العنان مبلغا معلوما من الدراهم لأجل الشركة ويريد الشريك المستقرض أخذ مثل القرض المزبور فهل له ذلك (الجواب) نعم ولو استقرض أحدهما مالاً لزمهما لان الاستقراض تجارة وبإدائه معنى لانه يملك المستقرض ويلزمه رد مثله فشا به المصارفة أو الاستعارة وأيهما كان نفذ على صاحبه محيط السر خسى من فصل ما يجوز لأحد شريكي العنان أن يعمل في المال ولو استقرض أحد شريكي العنان مالاً للتجارة لزمه ما لانه عليه مال يعمل فكان بمنزلة الصرف خاتمة من فصل شركة العنان (أقول) ومثله في الولوالجية والظاهر أن الفرق بين هذا وبين ما مر في جواب السؤال الذي قبله أن الاستقراض هنا ثابت باعتراض الشريكين وفيما مر انما ثبت باقرار المستقرض فقط فلا يلزم الشريك الآخر كما يفيد التعليل المار بقوله لان قوله لا يكون حجة لالزام الدين عليه لكن أفتى الخبز الرمي فيما إذا قال الذي في يده المال كنت استدنت من فلان كذا للشركة ودفعته له دينه بأن القول قوله بيمينه قال وقد صرح جواباً أن الشريك إذا قال قد استقرضت مائة دينار وأخذ عوضها ان كان المال في يده المقرض لا اقرار صحيح وله أن يأخذ المائة دينار صرح بذلك في المنع نقلا عن جواهر الفتاوى اه وقال في حاشيته على المنع مانصه ووجه ذلك انه اذا كان المال في يده وقد تقر رانه أمين فقد ادعى ان مائة دينار منها حق الغير بخلاف ما اذا لم يكن في يده لانه يدعى ديناً عليه وأقول لو قال لي في هذا المال الذي في يدي كذا يقبل أيضا لانه ذوالبدن والقول قول ذي السد فيما بيده انه له كما يقبل قوله لانه لغير تأمل وهي واقعة الفتوى وبه أفتيت اه كلامه فأفاد أن قول الخاتمة فيما مر لزمه خاصة دون صاحبه محمول على ما اذا لم يكن المال في يده بدليل ما في جواهر الفتاوى لكن يشك على هذا ما في البحر عن المحيط ونصه ان لم يكن في يده مال ناض وصار مال الشركة أعبانا أو أمتعة فاشترى بدراهم أو دنائير نسيئة فالشراء له خاصة دون شريكه لانه لو وقع على الشركة صار مستدينا على مال الشركة وأحد شريكي العنان لا يملك الاستدانة الآن ياذن له في ذلك اه ثم نقل في البحر مثل ذلك بعد ورقتين عن البرازية ومثله في الولوالجية مع لانا أنه لو وقع مشترك كالتضمن ايجاب مال الزائد على الشركة وهو لم يرض بالزيادة على رأس المال اه وفيها أيضا وان أذن كل منهما لصاحبه بالاستدانة عليه لزمه خاصة فكان للمقرض أن يأخذ منه وليس له أن يرجع على شريكه وهو

الصحيح لان التوكيل بالاستقراض باطل فصار الاذن وعدمه سواء اه ولعل في المسئلة قولين
وكذا في كونه ملك الاستدانة بالاذن أولا فليتنامل وقد يوفق بين ما في البحر وبين ما مر قبله بحمل
ما في البحر والولاء الجنية على انه يلزمه ما استد انه أي لو هلك يلزمه وحده ولا يطالب الشريك الآخر
بشيء منه وكذا لو كان قائما يطالب به المستدين وحده وذلك لا ينافي أن المستدين له أخذه
أو أخذ مثله لو خطه بحال الشركة وأنه يصدق في ذلك اذا كان المال بيده لانه أمين والله تعالى
أعلم * هذا ومسئلة الاستدانة بالاذن تقع كثيرا حيث يكون كل من الشريكين في بلدة فيشتري
كل منهما بالتسوية ويرسل الى الآخر باذنه ولا شك انه يكون مشتركا بينهما قال في الولاء الجنية
رجل قال لغريمه ما اشتريت من شيء فهو بيني وبينك أو اشتري كما على أن ما اشتريته من تجارة فهو
بيننا يجوز ولا يحتاج فيه الى بيان الصفة والقدر والوقت لان كلاهما صار وكسلا عن الآخر
في نصف ما يشتريه وغرضه بذلك تكثير الربح وذلك لا يحصل الا بعموم هذه الاشياء اه
والظاهر أن هذه شركة ملك لا شركة عقد ولذا قال في الخاتمة وليس له أن يبيع حصته صاحبه بما
اشترى الا باذنه اه والله أعلم (سئل) فيما اذا اشترى أحد شريكي العنان بجميع مال الشركة
بضائع لها ولم يبق بيده دراهم أو دنائير لها ثم زعم انه اشترى بعد ذلك بضائع لها بدراهم ودنائير
وتلفت البضائع فهل يكون المشتري الثاني له دون شريكه (الجواب) نعم يكون له خاصة
حيث لم يبق في بيده دراهم ولا دنائير كان نص عليه في الذخيرة في الفصل الخامس من شركة
العنان ومثله في البحر عن المحيط ٢ (سئل) في جماعة متشاركين عنانا في نوع خاص من
التجارة وهو البن ومال الشركة تحت يدز يد منهم باذنهم فسافر زيد واشترى ببعض مال الشركة
بناو يبعضه أمتعة معلومة لعياله من غير جنس تجارتهم فما ثم فقدت الامتعة المزبورة في اثناء
الطريق ويزعم زيد انها هلكت على الشركة فهل يكون ما اشتراه له خاصة ويهلك عليه
(الجواب) نعم ولو اشترى من جنس تجارتهم وأشهد عند الشراء أنه يشتريه لنفسه فهو
مشتري بينهما لانه في النصف بمنزلة الوكيل بشراء شيء معين ولو اشترى ما ليس من جنس
تجارتهم ما فهو له خاصة لان هذا النوع من التجارة لم ينطبق عليه عقد الشركة من محيط
الامام السرخسي في باب ما يجوز لأحد شريكي العنان ومثله في البحر نقل عن المحيط أيضا
مجموعة الانقروى * وفي فتاوى قارئ الهداية ٣ سئل اذا اشترى أحد الشريكين عينا ونقد
الثن من مال الشركة ثم ادعى شراءه لنفسه خاصة هل يقبل قوله أم لا اجاب ان كانت شركة عنان
وله بينة انه عند العقد صرح بالشراء لنفسه خصوصا فالمشتري له وان لم يكن له بينة فان تقدم
مال الشركة فالمشتري على الشركة اه (اقول) لعل قوله فالمشتري له مقيد بما اذا لم يكن من
جنس تجارتهم وقوله فالمشتري على الشركة مقيد بما كان من جنسهما فليتنامل ثم رأيت بخط
بعض العلماء معزيا للمؤلف مانصه أقول لم يستند في ذلك قارئ الهداية الى نقل فلا يعدل
عن عبارة صاحب المحيط بهذا النقل أو يحمل كلام قارئ الهداية على ما ليس من جنس
تجارتهم بالوافق عبارة المحيط والحال أن صاحب البحر نقل عبارة المحيط وسكت عن كلام قارئ
الهداية مع اطلاعه فكتبه اه ٤ (سئل) فيما اذا مات الشريك مجهلا مال الشركة ولم يوجد
في تركته فهل يضمن نصيب صاحبه بذلك (الجواب) نعم قال في التنوير ويضمن الشريك
بموته مجهلا نصيب صاحبه على المذهب اه ومثله اذا مات المضارب عادي نافي تركته كما نقله
العلاء في شرح التنوير في آخر كتاب المضاربة عن شرح الوهبانية ٥ (سئل) فيما اذا باع

- ١ مطلب اذا لم يسبق في بيده
شيء من دراهم الشركة
فما اشتراه بعده فهو له خاصة
- ٢ مطلب اشترى ما ليس من
جنس تجارتهم فالزمتهم خاصة
قوله من غير جنس تجارتهم
صوابه تجارتهم ليوافق
ما قبله اه
- ٣ مطلب اشترى شيئا وادعى
انه اشتراه لنفسه
- ٤ مطلب يضمن كل من
الشريك والمضارب بموته
مجهلا
- ٥ مطلب اذا دفع الشاري
الثن لمن لم يباشر العقد
لا يبرأ من حصته البائع

أحد شريكى العنان من زيدا متعة معلومة من مال الشركة ثم دفع زيد المشتري ثمن ذلك الى الشريك الآخر الذى لم يباشر عقد البيع فهل لا يبرأ زيد من حصة البائع (الجواب) نعم كفى الجور والخلاصة والمنع (سئل) فيما اذا سكن أحد الشريكين فى الدار المشتركة بينهما بطريق الملك مدة بلا اجارة ولا اجرة لحصة شريكه والا أن يكلفه شريكه الذى لم يسكن الى دفع اجرة حصته فى المدة المزبورة أو يسكن فى الدار بقدر ما سكن بدون وجه شرعى فهل لا يلزمه ذلك (الجواب) نعم قال فى المنظومة المحببة

لو أحد من الشريكين سكن * فى الدار مدة مضت من الزمن
فليس للشريك أن يطالبه ■ باجرة السكنى ولا المطالبة
بأنه يسكن مثل الاول ■ لكنه ان كان فى المستقبل
يطالب أن يهاجى الشريكا * يجاب فافهم ودع التشكيكا

ومثله فى التنوير والدرر وصور المسائل وغيرها ٢ (سئل) فى دار غير مقسومة مشتركة بين رجلين غاب أحدهما ويريد الحاضر أن يسكن فيها بقدر حصته فهل له ذلك (الجواب) نعم دار بينهما غاب أحدهما وسع للعاصر أن يسكن بقدر حصته ويسكن الدار كلها وكذا خادم بينهما غاب أحدهما فللحاضر أن يستخدمه بحصته وفى الدواب لا يركبها الحاضر لتفاوت الناس فى الركوب لا السكنى والاستخدام فيتضرر الغائب بركوبها لاجلها نور العين فى الخامس والثلاثين صور المسائل من الشركة ومثله فى العمادية والقصولين من التصرف فى الاعيان المشتركة آخر الكتاب ٣ وفيه ذكر م فى صل غاب أحد شريكى الدار فاراد الحاضر أن يسكنها رجلا ويؤجرها لا ينبغي أن يفعل ذلك ديانة اذ التصرف فى ملك الغير حرام ولا يمنع قضاء اذا الانسان لا يمنع من التصرف فيما يده لولم ينازعه أحد فلو أجر وأخذ الاجر يرد على شريكه قدر نصيبه لو قدر والا يتصدق لتمكن الخبيث فى حق شريكه فكان كغاصب أجر يتصدق بالاجر أو يرد على المالك أو ما نصيبه فطيب له هذا لو أسكن غيره أم لو سكن بنفسه ليس له ذلك ديانة قياسا وله ذلك استحسانا اذ له أن يسكنها بلا إذن شريكه حال حضوره اذ تعذر عليه الاستئذان فى كل مرة فكان له أن يسكن فى حال غيبته بخلاف اسكان غيره اذ ليس له ذلك حال حضرته بلا إذن فكذلك فى غيبته ٥ وفى القنية عن واقعات الناطق ارض بينهما غاب أحدهما فله شريكه أن يزرع نصفها ولو اراد ذلك فى العام الثانى يزرع ما كان زرع وقد كتب فى القصة أن القاضى يأذن للحاضر فى زراعة كلها كي لا يضيع الخراج ٦ (سئل) فيما اذا كان لكل من زيد وعمر عقار جارى ملكه بمفرده فتوافقا على أن يماحصل من ريع العقارين بينهما نصفين واستمر على ذلك تسع سنوات والحال أن ريع عقار زيد أكثر ويريد مطالبته عمر وبالقدر الزائد الذى دفعه لعمر وبناء على أنه واجب عليه بسبب الشركة المزبورة فهل يسوغ لزيد ذلك (الجواب) الشركة المزبورة غير معتبرة فحيث كان ريع عقار زيد أكثر يتبين أن مادفعه لعمر من ذلك بناء على ظن أنه واجب عليه ٧ ومن دفع شيئا ليس بواجب عليه فله استرداده الا اذا دفعه على وجه الهبة واستهلكه القابض كفى شرح النظم الوهبانى وغيره من المعبرات ٨ (سئل) فيما اذا كان لزيد وعمر وحش مشترك بينهما نصفين ولز يدفعه معز خاصة به فاجتمع من بعريها قدر فى الحوش ويزعم عمر وأن له نصف ذلك باعتبار الشركة فى الحوش ولم يكن الحوش معدا لذلك فهل يمنع عمر من معارضة زيد فى ذلك (الجواب) نعم قال فى البرازيه أجر داره فأناب

١ مطلب سكن احدهما
فطاب الآخر اجرة عن
المدة الماضية أو أن يسكن
بقدرها ليس له لذلك

٢ مطلب غاب احدهما
فللعاصر السكنى بقدر
حصته

٣ مطلب غاب أحد شريكى
الدار لا ينبغي للحاضر أن
يسكنها رجلا أو يؤجرها
٤ مطلب لو أجر يرد على شريكه
قدر نصيبه

٥ مطلب له زرع حصته
فى غيبة شريكه

٦ مطلب لا تصح شركتهما
فى ريع عقاريهما

٧ مطلب من دفع مال ليس
بواجب عليه على ظن
وجوبه له استرداده

٨ مطلب ما اجتمع من البعر
لصاحب الدار ان أعد هاله

المستأجر جالهو بعرت فيه فالجميع لمن سبقت يده اليه الا اذا كان المؤجر أراد أن يجتمع فيه الدواب والبعر فمئذ يكون له ١ (سئل) فيما اذا كانت دار مشتركة بطريق المالك بين زيد وجماعة وكلهم ساكنون فيها غير أن الجماعة يدخلون فيها الا جانب بلا اذن زيد ولا وجه شرعي فهل لا يجوز لهم ذلك (الجواب) نعم كما أفقئ به الخير الرمي بقوله لا يجوز لانه تصرف في ملك الغير بغير اذن الاخر وان كان مشتركا وهو حرام والله أعلم ٢ دار بين أخوين وأختين ولهما زوجتان وللأختين زوجان فلا خوة أن يمنعوا زوجي الأختين من الدخول فيها اذا لم يكونا محرمين لزواجهما فنية من باب الاختلاف بين الزوجين ٣ (سئل) فيما اذا كان زيد وعمر وشريكه عثمان يمال تحت يد زيد فدفع زيد لعمر ومبلغا من الدراهم بعضها من ثمن بضائع مختصة بعمر وبعضه من أصل مال الشركة وبقي تحت يده جانب من المالكين ويرغم عمر وأن المبلغ الذي قبضه هو ثمن البضائع فقط وزيد يقول انه من المالكين فهل يكون القول قول الدافع يمينه (الجواب) نعم لانه أعلم بجهة الدفع ولو قال المستأجر دفعت اليك ما دفعت من الدين وقال الاجير من الاجرة فالقول قول الدافع لانه أعلم بجهة الدفع من اواخر الثاني من اجارة البرازية انقروى من القول لمن له عليه دينان من جنس واحد فادعى المدينون شيئا من المال صدق انه دفع بأى جهة فيسقط ذلك من ذمته القول لمن وفيه أيضا شئ من الدال شيئا فدفع اليه عشرة دراهم ويقول هي من الثمن وقال الدال دفعت الدلالة الى صدق الدافع يمينه لانه عملك اه ومثله في لسان الحكام والعمادية ٤ (سئل) فيما اذا أقرض أحد شريكي العنان من مال الشركة بلا اذن شريكه الاخر وتلف القرض فهل يضمن نصيب شريكه (الجواب) نعم حيث لم يأذن له شريكه في ذلك اذا ناصر يحا يضمن ولا يجوز لهما في عنان ومفاوضة تزويج العبد ولا الاعتاق ولو على مال ولا الهبة ولا القرض الا باذن شريكه اذا ناصر يحا فيه سراج وفيه واذا قال له اعمل برأيك فله كل تجارة الا القرض والهبة علائق ٥ وأجاب قارئ الهداية عن الشريك اذا خلط مال الشركة وكذا المضارب بغيره فهاك بقوله الشريك أو رب المال اذا قال لشريكه اعمل فيه برأيك خلط مال الشركة أو المضاربة بماله او بمال غيره لا يكون متعديا واذا هلك لم يضمن وان لم يقل له ذلك يكون متعديا بالخلط فيضمنه مطلقا هلك أم لا واذا اختلفا في الاذن فالقول قول المالك الا أن يقيم الاخر يمينه على الاذن ٦ وأجاب عما اذا وضع أحد الشركاء يده على بعض الثمرة فأخذها مدعي انه القدر الذي يخصه أو دونه بقوله القول قوله في مقدار ما وضع يده عليه مع يمينه الا أن تقوم عليه يمينه بأكثر من ذلك وما وضع يده عليه يكون مشتركا بينهم فيتحاصصونه ثم يقسم الباقي عليهم على قدر حصصهم أو يحجزون فعلة ٧ وأجاب عما اذا باع الشركاء حصصهم من الثمرة الا واحدا منهم عنادا والمشتري لا يرضى الا بشراء الجميع وكذا اذا آجروا الا واحدا منهم بقوله لا يجبر أن يبيع مع الشركاء بل يبيعون حصصهم فقط اذا تجدد الثمرة وتقسم وكذلك في الدار الموقوفة لا يجبر على الاجارة بل يؤجر شركاؤه حصصهم والمستأجرون بها يثون الممتنع في السكنى بقدر انصائبهم ٨ وأجاب عما اذا أذن لشريكه أو لاجنبى في صرف على عمارة فهل القول قولهما وهل لهما الرجوع بقوله القول قولهما في الصرف مع يمينهما ان وافق الظاهر والشريك يرجع بما صرف والاجنبى لا يرجع الا اذا قال له اصرف على أو اصرف لترجع على ٩ وأجاب عن الشريك هل له أن يفسخ عقد الشركة في غيبة شريكه بقوله ليس لاحد الشريكين أن يفسخ الشركة في غيبة شريكه من غير علم الاخر والله أعلم ١٠ (سئل) فيما اذا سافر أحد شركاء العنان بمال الشركة

١ مطلب لا يجوز للشريك ادخال الاجانب في الدار المشتركة

٢ مطلب له منع زوج اخته من الدار المشتركة

٣ مطلب القول للدافع يمينه لانه أعلم بجهة الدفع

٤ مطلب اذا أقرض بلا اذن صريح ضمن

٥ مطلب اذا خلط مال الشركة أو المضاربة بغيره ضمن

٦ مطلب القول قوله في مقدار ما وضع يده عليه

٧ مطلب لا يجبر الشريك أن يبيع أو يؤجر مع الشركاء

٨ مطلب أذن لشريكه في الصرف على عمارة يرجع وان لم يقل لترجع على

بجلاف الاجنبى

٩ مطلب ليس له الفسخ في غيبة الشريك

١٠ مطلب اذا سافر الشريك فالنفقة في مال الشركة

بأذن البقعة فهل تكون نفقته وطعامه وركوبه في مال الشركة (الجواب) نعم وفي مضاربة المنح
الشريك إذا سافر بحال الشركة لانه لم يجز التعارف به ذكره النسفي في كافيته وصرح
في النهاية بوجودها في مال الشركة اهـ ومثله في العلائق وذكر في التتارخانية عن الظانية قال
محمد رحمه الله تعالى هذا استحسان اهـ أي وجوب النفقة في مال الشركة ١ وحيث علمت انه
الاستحسان فالعمل عليه لما علمت أن العمل على الاستحسان الا في مسائل ليست هذه منها
خير الدين على المنح وفي المنح من الشركة وموثة السفر والكرام من رأس المال وقال محمد فان
ربح حسب النفقة من الربح وان لم يربح كانت النفقة من رأس المال وهذا هو الحق كما في
المضارب اهـ ومثله في شرح التنوير للعلائي نقلا عن الخلاصة ٢ (سئل) فيما اذا مات أحد
شريكي العنان وعمل الشريك الآخر في مال الشركة وربح فهل تنفسخ الشركة بموته ويتصدق
بربح حصة مال الميت (الجواب) نعم تنفسخ الشركة بموته والعامل بعده كالغاصب فاربح
من حصة نفسه بطيب له وماربح من حصة الميت يتصدق به كما في الانقروى عن النوازل وفي البحر
عن التتارخانية سئل أبو بكر عن شريكين جن أحدهما وعمل الآخر بالمال حتى ربح أو وضع
قال الشركة بينهما قائمة الى أن يتم اطباق الجنون عليه فاذا مضى ذلك الوقت تنفسخ الشركة بينهما
فاذا عمل بالمال بعد ذلك فالربح كله للعامل والوضعية عليه وهو كالغصب لمال الجنون فطيب
للرايح ماله ولا يطيب ماربح من مال الجنون فيصدق به اهـ ٣ وتنفسخ الشركة بقوله لا تعمل
معد كما نقله العلائي في شرح التنوير عن الفتح وفي التتارخانية سئل أبو بكر الاسكاف عن رجلين
اشترى كافشترى أمتعة ثم قال أحدهما للشريك لا تعمل معد بالشركة ولم يقسم شيئا وغاب وعمل
الحاضر وربح قال ماربح فهو له وضمن لصاحبه قيمة نصيبه اهـ ٤ (سئل) في اخوة خمسة تلقوا
تركة عن أبيهم فأخذوا في الاكتساب والعمل فيها جلة كل على قدر استطاعته في مدة معلومة
وحصل ربح في المدة وورد على الشركة غرامة دفعوها من المال فهل تكون الشركة وما حصلوا
بالاكتساب بينهم سوية وان اختلفوا في العمل والرأى كثره وصوابا (الجواب) نعم اذ كل واحد
منهم يعمل لنفسه واخوته على وجه الشركة وأجاب الخير الرمي بقوله هو بينهم سوية حيث لا يميز
كسب هذا من كسب هذا ولا يختص أحدهما به ولا بزيادة على الآخر اذ التفاوت ساقط
٥ كسقط السبيل اذا اخطأ ما التقط وحيث كان كل منهم صاحب بدلا يكون القول قول
واحد منهما بقدر حصة الآخر فلو كان أحدهما صاحب بدلا الآخر خارجا واختلفا فالقول للذي
المد والمنة بينه الخارج اهـ ٦ وهذا بناء على الاصل في الشركة انها بينهم سوية حيث لم يشروطوا
شيئا ٧ وأما اذا شرطوا زيادة لأحدهم فقد قال في البحر ولم يشترط المصنف لاستحقاق الربح
اجتماعهما على العمل لانه غير شرط لتضمنها الوكالة ولذا قال في البرازية اشترى كوا وعمل أحدهما
في غيبة الآخر فلما حضر أعطاه حصته ثم غاب العامل وعمل الآخر فلما حضر الغائب أبي ان
يعطيه حصة من الربح ان الشرط أن يعمل جميعا وشق فما كان من تجارتهم ما من الربح فيمنهما
على الشرط عملا أو عمل أحدهما فان مرض أحدهما ولم يعمل وعمل الآخر فهو بينهما وفي
الحيط ثم المسئلة على ثلاثة أوجه * الاول أن يشترط العمل عليهما والربح بينهما نصفين
والوضعية على قدر رأس المال فان عمل أحدهما دون الآخر فالربح بينهما على ما شرطوا وان
شرط العمل على أحدهما ينظر ان شرط العمل على أكثرهما رجحا جازا وشرطاه على أقلهما
رجحا خاصة لا يجوز والربح بينهما على قدر رأس مالهما اهـ (أقول) هذا انما يجزى في شركة

- ١ مطلب العمل على
الاستحسان الا في مسائل
- ٢ مطلب تنفسخ الشركة
بالموت وماربح بعده يتصدق
منه بحصة الميت
- ٣ مطلب تنفسخ الشركة
بقوله لا تعمل معد
- ٤ مطلب تلقوا تركة وعملوا
فيها فهي بينهم سوية
- ٥ مطلب ملتقطوا السبيل اذا
جلبطوها لا يختص أحدهم
بزيادة
- ٦ مطلب الاصل في الشركة
السوية
- ٧ مطلب الاجتماع على
العمل ليس شرطاً في
استحقاق الربح

العقد والواقع في السؤال شركة ملك فيما يظهر اذ لم يذكر فيه أنهم عقدوا شركة فيما بينهم ولا أن
 التركة تقود أو عروض يسع بعضها ببعض فالظاهر أنها شركة ملك لا يجرى فيها تفاوت في الربح
 بل يكون ما في أيديهم بينهم سوية كما مر ١ وهذه المسئلة تقع كثيرا خصوصا في أهل القرى حيث
 يموت الميت منهم وتبقى تركته بين أيدي ورثته بلاقسمة يعملون فيها ورعا تعدد الاموات وهم
 على ذلك وقد يتوهم أنها شركة مقايضة وذلك باطل لأن شركة المقايضة لها شروط منها
 العقد بلفظ المقايضة فان لم يذكر لفظها فلا بد من أن يذكر تمام معناها بأن يقول أحدهما للآخر
 وهما حران بالغان مسلمان أو ذميان شاركك في جميع ما أملك من نقد وقدر ممتلك على وجه
 التقويض العام من كل منالالاخر في التجارات والنقد والسيئة وعلى أن كلا ضامن عن الآخر
 ما يلزمه من أمر كل يسع كافي البحر ومنها أنها لا تكون بين صبي وبالغ وأنها لا تصح بالعروض
 وانها تبطل بالموت ولا يخفى أن الواقع في زماننا ليس فسه شيء من ذلك فليس للمفقي أن يفتي بانها
 مقايضة ويلزمهم باحكامها بأن يلزمهم مثلابان ما لزم أحدهم من دين يلزم الآخر نعم ان صرحوا
 له بانهم شركة مقايضة يفتيهم بأحكامها وليس عليه أن يسألهم عن استيفاء شرائط العقد كالمو
 سئل عن غيرهما من العقود كما صرح به في البرازية ٢ وما يناسب هذا المقام ما كتبه في حاشيتي رد
 المختار على الدر المختار في آخر كتاب المزارعة نقلا عن التتارخانية وغيرهما من رجال وترك أولادا
 صغارا وكبارا وامرأة أو الكبار منها ومن امرأة غيرها خربت الكبار وزرعوا في ارض مشتركة او في
 ارض الغير كما هو المعتاد والاولاد كلهم في عيال المرأة تعاقدتهم وهم يزعمون ويجمعون الغلات
 في بيت واحد يتفقون من ذلك جله قال صارت هذه واقعة الفتوى وانفتحت الاجوبة انهم ان
 زرعوا من بذر مشترك بينهم باذن الباقيين لو كبارا او اذن الوصي لو صغارا فالغلة مشتركة وان من
 بذرا انفسهم او بذر مشترك بلاذن فالغلة للزراعين اه فاعتنم هذه الفائدة هذا ٣ ونقل المؤلف
 عن الفتاوى الرحبية سئل عن مال مشترك بين أيتام وأمههم استرجحه الوصي للآيتام هل تستحق
 الاثر بح نصيبها أولا أجاب لا تستحق الاثر شيئا مما استرجحه الوصي بوجه شرعي لغيرها كما حد
 الشر يمكن اذا استرجح من مال مشترك لنفسه فقط ويكون ربح نصيبها كسبا خبيثا ومنه سبيله
 التصديق على الفقهاء اه (أقول) أيضا ويظهر من هذا ومما قبله حكم ما لو كان المباشر للعمل والسعي
 بعض الورثة بلا وصاية أو وكالة من الباقيين ٤ (سئل) في اخوة أربعة متفاضلين تزوج اثنان
 منهم كل زوجة بمهر معلوم قضاه من مال الشركة وطالبهما الباقيان بنصيبهما من ذلك ولزم
 أحدهما دين بتجارة واستقرض فهل لهما مطالبة بما بهما ولزم أحدهم من الدين يلزم الباقي
 (الجواب) حيث كانوا متشاركين شركة مقايضة فبالزمن أحدهم من الدين يلزم الباقي والحالة هذه
 وللباقيين مطالبة المتزوجين بنصيبهما من المهر الذي دفعاه والحالة هذه قال في التنوير اما مقايضة
 تضمنت وكالة وكفالة وتساويا لا وتصرفا ودينا الى أن قال فاشترى أحدهما بغير مشتركا
 الاطعام اهله وكسوتهم وللبائع مطالبة أيهما شاء بينهما ويرجع الآخر على المشتري بقدر حصته
 وكل دين لزم على أحدهما بتجارة واستقرض او غضب او استهلك او كفالة بمال بأمر لزم الآخر
 ولو باقراره وادعى على أحدهما فله تحليف الآخر اه (أقول) انظر كيف قد المؤلف رجحه اه
 تعالى الجواب بقوله حيث كانوا متشاركين شركة مقايضة الخ فانه يشير الى ما ذكرناه آنفا من أن
 كون المال بأيديهم يعملون فيه على السوية لا يكون مقايضة بدون عقد هذا الشرعي وشروطها
 الشرعية التي صرح بها الفقهاء فتنبه لذلك ثم رأيت ما ذكرته مصرح به في فتاوى الحانوتي وقته

- ١ مطلب ما يقع في زماننا من سعي الورثة في الشركة ليس شركة مقايضة
- ٢ فرع مهم زرع الورثة في أرض مشتركة الخ
- ٣ مطلب لا تستحق الامم مما استرجحه الوصي من مال مشترك بينها وبين الآيتام
- ٤ مطلب ما لزم أحد الاخوة المتفاضلين من الدين يلزم الآخرين

١ مطلب اشترى أحد المتفاوضين دارا وكر ما فذلك مشترك بينهما وان كتب في الصك انه له

٢ مطلب في اخوة حصلوا بسعيهم أموالا فهي بينهم سوية

٣ مطلب أب وابن اكتسبا أموالا فهي للاب وكذا الزوجان

٤ مطلب اشترى بضائع لنفسه وقال له بكر أشركني بنصفها ٥ مطلب اشترى شيئا فقال آخر أشركني فيه صح

٦ مطلب أجر بعض الدار المشتركة فلشريكه أخذ أجرة حصته

٧ مطلب باع أحد شريكه العنان ليس للأخر قبض الثمن

٨ مطلب للبائع مطالبة كل من شريكه في المفاوضة

٩ مطلب مباشرة أحد شريكه العنان يطالب بثمنه هو فقط

١٠ مطلب الربح في الشركة الناسدة على قدر المال

١١ مطلب الشركة في العروض فاسدة

١٢ مطلب دفع اليه امتعة لبيعها والربح بينهما له اجر مثل عمله وان خسر

١٣ مطلب دفع اليه دابة يبيع عليها البر فالربح لصاحب البر وللدافع اجرة الدابة

الحمد ١ (سئل) فيما اذا كان زيد وعمر والاخوان شريكين شركة مفاوضة فاشترى زيد وحده بمال الشركة المزبورة دارا وكر ما فهل يقع ذلك مشترك بينهما (الجواب) نعم حيث كانت الشركة مفاوضة فاشترى أحدهما يقع مشترك كالاطعام اهله وكسوتهم كما في المتون وفي الخيرية من الدعوى ضمن سؤال اذا ادعى الحصة بشركة المفاوضة وأقام بينة انه من الشركة تقبل ويحكم له بحصته وان كتب في صك التبايع انه اشترى لنفسه اذ تقر بأن أحد المتفاوضين لا يملك الشراء لنفسه خاصة في غير طعام اهله وكسوتهم الخ ٥ ٢ (سئل) في اخوة خمسة سعيهم وكسبهم واحد وعائلتهم واحدة حصلوا بسعيهم وكسبهم أموالا فهل تكون الاموال المذكورة مشتركة بينهم أمخاسا (الجواب) ما حصله الاخوة الخمسة بسعيهم وكسبهم يكون بينهم أمخاسا (أقول) هذا في غير الاب مع ابنه والزوج مع زوجته لما نقله المؤلف في غير هذا المحل عن دعوى البرازية ونصه ذكر شيخ الاسلام جلال الدين في أب وابن اكتسبا ولم يكن لهما مال فاجتمع لهما من الكسب أموال الكل للاب لان الابن اذا كان في عياله فهو معين له ألا ترى انه لو غرس شجرة فهي للاب وكذا الحكم في الزوجين ٥ وانظر الى ما سنده في كتاب الدعوى عن الفتاوى الخيرية ٤ (سئل) فيما اذا اشترى زيد لنفسه بضائع معلومة من عمرو بثمن معلوم قبضها زيد من عمرو ثم قال له بكر أشركني بنصفها فأشركه زيد فيها وبكر يعلم ثمنها فهل تكون الشركة المزبورة صحيحة ويلزمه نصف ثمنها (الجواب) حيث كان بعد القبض كما ذكرنا تكون الشركة المذكورة صحيحة ويلزمه نصف ثمنها ومن اشترى عبدا فقال له آخر أشركني فيه فقال فعلت ان قبل القبض لم يصح وان بعده صح ولزمه نصف الثمن وان لم يعلم بالثمن خير عند العلم به تنوير ٦ (سئل) في دار مشتركة بين شخصين غاب أحدهما وأجر الحاضر جانباً منها باجرة قبضها ثم حضر الغائب ويريد مطالبة الحاضر باجرة نصيبه التي قبضها فهل له ذلك (الجواب) نعم وتقدم نقلها ٧ (سئل) في أحد شريكه عنان باع زيدا عدة جلود معلومة بثمن معلوم من الدراهم وغاب البائع قام شريكه الآخر يطالب زيد المشتري بثمنه فهل لا يكون للشريك قبض شيء من الثمن (الجواب) نعم ولو باع أحدهما لا يكون للأخر أن يقبض شيئا من الثمن ولا يخاصم فيما باع صاحبه فالخصوصية في ذلك الى الذي ولي العقد فان قبض الذي باع أو وكل وكلا جاز عليه وعلى شريكه خاتمة من فصل شركة العنان ومثله في البحر والمنع والخلاصة والعلاقي ٨ (سئل) فيما اذا اشترى أحد شريكه المفاوضة بضاعة للشركة وغاب ويريد البائع مطالبة شريكه الآخر الذي لم يعط الشراء فهل للبائع مطالبة أيهما شاء بينهما (الجواب) نعم كما مر عن التنوير ٩ (سئل) فيما اذا كان زيد وعمرو شريكين عنانا فهل مباشر كل منهما يطالب بثمنه فقط دون الآخر (الجواب) نعم (وما اشترى أحدهما طوبى بثمنه هو فقط) لعدم تضمنها الكفالة (ورجع على شريكه بحصته منه ان آذاه من ماله) أي من مال نفسه مع بقاء مال الشركة والا فالشراء له خاصة لئلا يصير مستدينا على مال الشركة بلا اذن وذافي العنان لا يجوز كما في البحر شرح الملتقى للعلاقي ١٠ (سئل) في الشركة الفاسدة هل يكون الربح فيها على قدر المال (الجواب) نعم وان شرط الفضل كما في الكنز وغيره ١١ (سئل) في رجلين اشترى كافي عروض ولم يبيع كل منهما نصف عرضه بنصف عرض الآخر فهل تكون غير صحيحة (الجواب) نعم ١٢ (سئل) فيما اذا دفع زيد لعمرو امتعة معلومة لبيعها له ومهما ربح يكن بينهما مناصفة فباع عمرو الامتعة وخسر فيها فهل يكون الخسران على زيد و لعمرو اجر مثل عمله (الجواب) نعم ١٣ ولودفع دابة الى رجل لبيع عليها البر والطعام على

ان الربح بينهما كانت فاسدة بمنزلة الشركة في العروض لان رأس مال احدهما عرض ورأس مال الآخر منفعة فاذا فسدت الشركة كان الربح لصاحب البر والطعام لانه بدل ملكه ولصاحب الدابة أجر مثلها لانه لم يرض بمنفعة الدابة بغير عوض والبيت والسفينة في هذا كالدابة لما قلنا خاتمة من آخر الشركة الفاسدة ومثله في جواهر الفتاوى من الباب الاول وأما كون الخسران عليه فلما في التارخانية من قوله وأما الشركة الفاسدة فلها صور وقد ذكرنا بعضها في صدر الكتاب ومنها الشركة في أخذ المباح كالخطب والحشيش والصيد وما أشبه ذلك ولكل واحد منهما ما أخذ وعنه وربحه له ووضعته عليه اهـ ومثله في المحيط (أقول) ولا ينافي ذلك ما مر قريبا من أن الربح في الشركة الفاسدة على قدر المال وان شرط الفضل لان ذلك فيما اذا كان فيها مال من الطرفين ١ ولذا قال في البحر أذا بقوله بقدر المال انهما شركة في الاموال فلو لم يكن من أحدهما مال وكانت فاسدة فلا شيء له من الربح ولذا قال في المحيط دفع دابته الى رجل بواجرها على أن الاجر بينهما فالشركة فاسدة والاجر لصاحب الدابة وللاخر أجر مثله وكذا السفينة والبيت الخ اهـ وعام القروع فيه ٢ (سئل) فيما اذا كان لصباغ حانوت له فيها نيل وغيره من آلات الصباغة فاستعان برجل يعمل معه فيها على ان يكون له نظير ذلك نصف الربح المجهول الحاصل من ذلك فعمل معه مدة ويريد اخذ نصف الربح بدون وجه شرعي فهل ليس له ذلك وله اجر مثل عمله (الجواب) نعم ٣ (سئل) في الشريك اذا باع واشترى وتحاسب مع شريكه زيدا اجمالا ثم قام زيد يكلفه الى العين على قدر ما باع وما اشترى على وجه التفصيل وهو لا يعلم تفصيله فهل يكتب باليمين على الاجال ولا يجبر على التفصيل (الجواب) نعم كما أتى بذلك قارئ الهداية والقراشي رحمه الله تعالى وفي فتاوى الشيخ اسمعيل يكتب منه باليمين على الاجال بان جميع ما باعه صرف ثمنه في تعاملات الشركة ولم يحصل منه خيانة في ذلك (أقول) وفي الخيرية سئل في شريك اتهم شريكه بالخيانة هل يقبل كلام شريكه في حقه أم لا يقبل ولا يلزم المتهم يمين أجاب لا يقبل قول شريكه في حقه ولو أرا دخليته على الخيانة المهمة لم يحلف كما في الاشياء لكن في فتاوى قارئ الهداية ما يخالفه اهـ أي حيث ذكر انه يحلف لكن اذا انكل لزمه أن يبين مقدار ما انكل فيه والقول قوله مع يمينه الخ وقال الجوى في حاشية الاشياء وأنت خير بأن قارئ الهداية لم يستند الى نقل فلا يعارض ما نقله المصنف أي صاحب الاشياء عن الخاتمة ٤ (سئل) في أحد شركاء العنان بمال تحت يده صرف منه مبلغا في مصارف لازمة ضرورية لادبائها للشركة باذن الشركاء في مدة تحتمله والظاهر يصدقه فيها فهل تحسبه ويصدق فيها مع يمينه (الجواب) نعم ٥ (سئل) في أحد شركاء العنان اذا ادعى الخسران وكان الظاهر يكذبه فهل لا يقبل قوله (الجواب) نعم ٦ (سئل) في جمال معلومة مشتركة بين زيد وعمرو وأذن زيد لعمرو بأن يسافر بها ويؤجرها ويتفق عليها من اجرتها فاسافر بها وأجرها مبلغ أقربه وزعم أنه لم يف بنفقته وأنه استدان مبلغا صرفه في تكملته تنفقها والحال أن الظاهر يكذبه في ذلك وانما يصدقه الظاهر في صرف ثلثي الاجرة فهل لا يقبل قوله فيما يكذبه الظاهر وليس له الرجوع على زيد بما زعم أنه استدان وانفقته (الجواب) نعم ٧ (سئل) في أحد شركاء العنان اذا فقد شيء مما تحت يده من عروض الشركة بلاك تعد ولا تقصير في الحفظ فهل لضمان عليه ويقبل قوله بيمينه وما فقد يكون على الشركة (الجواب) نعم ٨ (سئل) في فرس جيدة مشتركة بين زيد وعمرو وعي عند زيد في نوبته باذن عمرو فربطها زيد في اصطبل داره ليل ولم يقفل باب الاصطبل حتى سرق منه والعرف بينهم انهم يفتقون باب

١ مطلب اذا لم يكن من احدهما مال في الشركة الفاسدة فليس له شيء من الربح

٢ مطلب صباغ استعان برجل يعمل معه والربح بينهما فللرجل اجر مثله

٣ مطلب يكتب على الشريك باليمين على الاجال ولا يجبر على التفصيل

٤ مطلب يصدق فيما صرفه بيمينه حيث كان الظاهر يصدقه

٥ مطلب ادعى الخسران وكان الظاهر يكذبه لا يقبل قوله

٦ مطلب لا يصدق فيما زعم انه انفق على الجمال المشتركة بما يكذبه الظاهر

٧ مطلب فقد منه شيء بلا تعد ولا تقصير لا يضمن

٨ مطلب اذا فرط في حفظ الفرس ضمن لشريكه

اصطبلهم ليلا فهل يضمن حصه شريكه (الجواب) حيث فرط في الحفظ يضمن ١ (سئل)
 فيما اذا كان زيد وعمر وبكر شركاء في بضاعة هي تحت يد زيد فدفعت زيد البضاعة لعمر و
 في غيبة بكر يبيعها للشركة ثم مات عمر ومجهلا فهل يقبل قول زيد في الدفع بيمينه ولو بعد موت
 عمر ويضمن عمر وحصته ما منها (الجواب) نعم (أقول) أما ضمان الشريك بموته مجهلا فلا
 كلام فيه كما هو أول الباب وأما ضمانه هنا مجرد قول شريكه فغيره نظر قال في الدر المختار (وهو)
 أي الشريك (أمين في المال فيقبل قوله بيمينه) في مقصد الربح والخسران والضياح
 (والدفع لشريكه ولو) ادعاه (بعد موته) كافي البحر مستدلا بما في وكالة الوالدية كل من حكم
 أمر الایلك استئنافه ان فيه ايجاب الضمان على الغير لا يصدق وان فيه نفي الضمان عن نفسه
 صدق ٣٥١ ونص عبارة الوالدية هكذا ولو وكل بقبض وديعة ثم مات الموكل فقال الوكيل قبضت
 في حياته وهلك وأنكرت الورثة أو قال دفعت اليه صدق ولو كان دينام يصدق لان الوكيل
 في الموضعين حكم أمر الایلك استئنافه لكن من حكم أمر الایلك استئنافه ان كان فيه ايجاب
 الضمان على الغير لا يصدق وان كان فيه نفي الضمان عن نفسه صدق والوكيل بقبض الوديعة
 فيما يحكي نفي الضمان عن نفسه فصدق والوكيل بقبض الدين فيما يحكي يوجب الضمان على
 الميت وهو ضمان مثل المقبوض فلا يصدق اه أي لان من كان له على آخر دين ثبت له في ذمته
 المطالبة فاذا أوفاه المدينون دينه فقد ثبت للمدين في ذمة الدائن مثل ماله في ذمته فالتبقياقصا
 ولذا قالوا الديون تقضي بامثالها ففي قول الوكيل بقبض الدين التي قبضته من المدين ودفعته
 ايجاب الضمان في ذمة الموكل فلا يقبل قوله في ذلك ويظهر من هذا بالا على عدم قبول قول
 الشريك في مسئلتنا لانه يوجب الضمان لنفسه وللشريك الثالث في ذمة الميت بواسطة موته
 مجهلا اذا لا شك أن ما في مسئلتنا مثل مسئلة الوكيل بقبض الدين لا شرا كهما في الزام الضمان
 على الغير بخلاف مسئلة الوديعة اذ قول الوكيل قبضت الوديعة ودفعته للموكل ليس فيه سوى
 نفي الضمان عن نفسه أما مسئلتنا ففيها نفي الضمان عن نفسه وإيجابه على الميت فقبل قوله
 في حق نفسه دون غيره فليست أملا (٤) (سئل) في تبين مشترك بين زيد وعمر ومناصفة باع زيد نصيبه
 منه من بكر بدون اذن من شريكه عمر وهل يكون البيع جائزا (الجواب) نعم ٥ (أقول) هذا
 بخلاف بيع الشريك لأجنبي الحصة المشاعة من شجرة أو زرع فانه لا يجوز الا باذن الشريك
 كما سيأتي تحريره في كتاب الوقف وكتاب البيوع ان شاء الله تعالى ٦ (سئل) في أحد شريكي عنان
 وضع منه عشر مال الشركة وتوافق مع شريكه على أن له ربع الربح لكونه أكثر عملا والباقي
 للأخر فهل تكون الشركة صحيحة والربح على ما شرطنا (الجواب) نعم قال في الملتقى ومع
 التفاضل في رأس المال والربح ومع التساوي فيهما أو في أحدهما دون الآخر عند علمهما
 معا ومع زيادة الربح للعامل عند عمل أحدهما فقط ٧ (أقول) وأما الخسران فهو على قدر
 المال وان شرطنا غير ذلك كافي الملتقى أيضا فتنبه ٨ (سئل) في شركاء العنان اذا شرطوا أن يعملوا
 جميعا أو شتى والربح بينهم بالسوية فرض أحدهم ولم يعمل وعمل البقية في المال المشترك وحصل
 ربح فهل يكون الربح بينهم على الشرط (الجواب) نعم كافي النزائية (أقول) وتقدمت عبارة
 النزائية قبل ثلاثة أوراق ومعها عبارة المحيط وليس في عبارة المحيط قوله أو شتى أي متفرقين
 فتفسد انه لو كان الشرط أن يعملوا جميعا فالمرضى الربح المشروط هذا وقد ذكر في الظهيرية
 عبارة المحيط السابقة ثم قال بيان ما ذكرنا فيما ذكر محمد في الاصل اذا جاء أحدهما بالث درهم

- ١ مطلب يقبل قوله في الدفع لشريكه ويضمن بموته مجهلا
- ٢ مطلب الشريك أمين فيقبل قوله بيمينه الخ
- ٣ مطلب كل من حكم أمر الایلك استئنافه الخ
- ٤ مطلب يصح بيع الحصة الشائعة من التبن لغير الشريك
- ٤ مطلب باع نصيبه من تبين مشترك جاز
- ٥ مطلب لا يجوز بيع الحصة الشائعة من شجرة أو زرع الا باذن الشريك
- ٦ مطلب تصح زيادة الربح للأكثر عملا
- ٧ مطلب الخسران على قدر المال وان شرطنا غير ذلك
- ٨ مطلب اشترطوا أن يعملوا جميعا أو شتى فرض أحدهم له حصته من الربح

- ١ مطلب في اشتراط العمل على أحدهما
٢ مطلب الشركة لا تبطل بالشروط الفاسدة
٣ مطلب باع القرس وسلمها بلا اذن شريكه يكلف باحضارها أو دفع القيمة
٤ مطلب ليس للشريك أن يشارك بحال الشركة
٥ مطلب للشريك البيع بالنقد والنسيئة فلا يضمن ما هلك
٦ مطلب التقييد بالمكان وبالنقد صحيح فلو خالف ضمن
٧ قوله لا تباع بالنقد هكذا نسخة المؤلف ولعله سقط لفظ الامن قبله فلترجع البرازية اه من هامش
٨ مطلب نهوه عن الذهاب الى بلدة كذا خالف ضمن
٩ مطلب اذا عمل أحد شريكي صنعة شاركه الآخر في الاجرة
١٠ مطلب امتنع أحدهما من الاتفاق على القرس المشتركة يجبر
١١ مطلب يجبر الشريك على عمارة البئر المشتركة
١٢ مطلب في حمام بين وقفي بر وأهلي أي أحد الناظرين من مته الضرورية وهو مما لا يقسم يجبره القاضي على مرمته مع الناظر الآخر

والاخر بالفين واشتركا على أن الربح بينهما نصفان والعمل عليهما فهو جائز ويصير صاحب الالف في معنى المضارب الآن معنى المضاربة تباع بمعنى الشركة والعبرة للاصل دون التباع فلا يضرهما اشتراط العمل عليهما وان اشتراط العمل على صاحب الالف فهو جائز وان اشتراط العمل على صاحب الالفين لا يجوز ١ وان اشتراط الربح على قدر رأس مالهما أثلاوا والعمل من أحدهما كان جائزا وان شرط أن يكون الربح والوضعية بينهما نصفين فشرط الوضعية نصفين فاسد ٢ ولكن بهذا لا تبطل الشركة لان الشركة لا تبطل بالشروط الفاسدة اه وقد كتبت في حاشيتي على البحر أن قوله وان اشتراط الربح على قدر رأس مالهما الخ يفيد ما يقع كثيرا من أنه لو كان رأس مال أحدهما أكثر والاخر أقل كالمو كان من أحدهما تسعة آلاف مثلاً ومن الآخر ألف واشترط الربح ثلثه للأول وثلثه للثاني والعمل على الثاني فإنه يصح لان قوله والعمل من أحدهما يشمل ما لو كان العامل صاحب الأقل مالا وربحاً ولكن يستفاد من عبارة المحيط ان الربح حينئذ يكون على قدر المال فراجعهما مثلاً ٣ (سئل) فيما اذا باع أحد الشركاء نصيبه من القرس المشتركة وسلمها للمشتري وطلب الشريك من البائع ان يحضر له القرس ليمتكن من التصرف في نصيبه منها أو يدفع له قيمة نصيبه فهل يكلف الشريك البائع باحضارها فان لم يحضرها يلزم بقيمة (الجواب) نعم يكلف الشريك البائع باحضارها فان لم توجد يلزم بقيمة كتبه الفقير عبد الرحمن العمادي عفي عنه ٤ (سئل) في أحد شريكي العنان شارك آخر بحال الشركة بدون اذن شريكه فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم لا يملك الشريك الشركة الا باذن شريكه تنوير وشرحه للعلاء ٥ (سئل) فيما اذا باع أحد الشريكين عناناً شيئاً من مال الشركة بالنسيئة وهلك الثمن عند المشتري فهل يملك عليهما (الجواب) نعم ولكن من شريكي العنان والمفاوضة أن يبيع بنقد ونسيئة تنوير وفي البرازية من الشركة والتقيد بالمكان صحيح حتى لو قال أحد الشريكين لصاحبه أخرج الى خوارزم ولا تتجاوز صح فلو جاوز عنه ضمن حصته شريكه والتقيد بالنقد صحيح حتى لو قال ٧ لا تباع بالنقد صح ولو اشتركا عناناً على أن يبيعان نقداً ونسيئة صح ثم اذا نهى أحدهما صاحبه عن البيع نسيئة صح اه ٨ (سئل) في شريك عنان سافر بحال الشركة قاصداً بلدة كذا فافترق قبل وصوله اليها بأن جماعة كثيرين ذوى منعة قاصدين الاغارة على أهلها فنزل في قرية أمينة وأخبر شركاءه بذلك فهو ممنع مجاوزة القرية وعن الذهاب بالمال لتلك البلدة فخالفهم ودخل البلدة فأغار الجماعة على البلدة ونهبوها مع مال الشركة فهل حيث كان الحال ماذ كرى ضمن الشريك المزور نصيب شركائه لتعديده بذلك (الجواب) نعم ٩ (سئل) في شريكين في صنعة عمل أحدهما فيها الآخر في غيبة شريكه ومات شريكه ويريد العامل الاختصاص بجميع أجره ما عمله فهل ليس له ذلك وتكون الاجرة مشتركة نصفين بينهما وبين المتوفى تورث عنه (الجواب) نعم ١٠ (سئل) في فرس مشتركة بين زيد وعمرو مناصفة امتنع زيد من الاتفاق عليها وتضرر شريكه عمرو فهل يجبر زيد على الاتفاق (الجواب) نعم ١١ (سئل) في بئر مرفق مشتركة بين زيد وعمرو يتقاطر منها الماء النجس لبئر ماء لشريكه عمرو ويجسها فطلب عمرو من زيد مرمتها وعمارتهما مع منع الضرر فهل يجبر زيد على عمارتهما معه (الجواب) البئر المشتركة والدولاب ونحوه يجبر الشريك على العمارة كما صرح بذلك في شتى القضاء من البحر نقلاً عن تهذيب القلانسي وفي شرح التنوير عن عدة كتب ١٢ (سئل) في حمام مشترك بين وقف بر ووقف أهلي احتاج الى مرمته ضرورة لا بد منها فابى

ناظر الوقف الاهلي أن يرمه مع ناظر وقف البر فهل يأمره القاضي بذلك (الجواب) نعم ولا يجبر الشريك على العمارة الا في ثلاث وصي وناظر وضرورة تعدد قسمة الخ علائق من الشراكة وأفتى بذلك الخير الرمي كافي فتاويه من القسمة ١ وفي الاشباه من الاباء معزاي الى الولوالجية ولو عمر أحد الشريكين الحمام بلا اذن شريكه فانه يرجع على شريكه بحصته اه وأفتى التمر تاشي مؤيد اذ لك بأنه مضطر اذ لا يمكن قسمة بعضه الخ والمسئلة وقع فيها اضطراب كما ذكره الرمي في القسمة وأنت على علم بان هذا في الملك وأما الوقف فيعمر من مال الوقف من غير اشتباه سواء تعذر قسمة ذلك أولا وقد صرح في البحر بان امتناع المتولى من العمارة الضرورية خيانة وفي البحر من شقي القضاء بعد نقل كلام اذا أراد أحد الناظرين المرمية وأبى الآخر يجبر الاتي على التعمير من مال الوقف اه (أقول) وفي الخيانة حمام بين رجلين عاب قدره أو حوضه أو شئ منه واحتياج الى المرمية فأراد أحدهما المرمية وامتنع الآخر اختلافوا فيه قال بعضهم يؤجرها للقاضي ويرمها بالاجرة أو يأذن لأحدهما في الاجارة والمرمية من الاجرة قيل هذا قول أبي يوسف ومحمد لان عندهما يجوز الحجر على الحجر والفتوى على قولهما في الحجر وقال بعضهم القاضي يأذن لغيره أي الممتنع بالاتفاق عليه ثم يمنع صاحبه من الانتفاع به حتى يؤدي حصته والفتوى على هذا القول اه ومثله في شرح الوهبانية ونقله في الخيرية من الشراكة وأفتى به ولكن أفتى في الخيرية من كتاب القسمة بأنه اذا أنفق أحدهما من ماله على ما لا يقبل القسمة لا يكون متبرعا قال ويرجع بقيمة البناء بقدر حصته كما حققه في جامع الفصولين وجعل الفتوى عليه في الولوالجية اه فان حل على ظاهره من عدم اشتراط أمر القاضي فهو قول آخر مفتى به فيكون في المسئلة قولان مصححان وان قيد بالامر ارتفع الخلاف ٣ (سئل) في دار لا تقبل القسمة مشتركة بين زيد وعمر واحتاجت الى العمارة الضرورية فأراد زيد أن يعمرها فأبى عمرو أن يعمرها معه فعمروا زيد من ماله ويريد الرجوع على عمرو بقيمة ما يخصه من العمارة المزبورة فهل له ذلك (الجواب) نعم وأفتى بمثل ذلك الخير الرمي كافي فتاويه من القسمة (ثم سئل) فيما اذا أراد أن يؤجر الدار المزبورة يأخذ نصف ما أنفق على البناء من أجرها فهل له ذلك (الجواب) نعم دار بين شريكين انهدمت فقال أحدهما بانيها وأبى الآخر فان القاضي يقسم الدارينهما ولو كان مكان الدار رحي أو حمام أو شئ لا يحتمل القسمة كان لطالب البناء أن يبني ثم يؤجر ثم يأخذ نصف ما أنفق في البناء من الغلة خانية من فصل قسمة الوصي والاب المشترك اذا انهدم فأبى أحدهما العمارة فان احتمل القسمة أجزأ وقسم والابن ثم أجره ليرجع اشباه من القسمة ٤ (سئل) في دار مشتركة بين زيد وعمروا بينهما زيد وعمروا بلا اذن من شريكه ولا وجه شرعي ويريد الرجوع على عمرو بما خصه فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم دار مشتركة انهدمت فبني أحدهما بغير اذن شريكه فانه لا يرجع على شريكه بشئ عمادية في الحائط المشترك ومثله في الفصولين (أقول) أي عمرها قبل الاستئذان والامتناع من عمارتها معه فلا يخالف شيئا مما مر ولا سيما اذا كانت قابله للقسمة فانه لا رجوع مطلقا (سئل) فيما اذا بنى زيد قصر اعماله لنفسه في دار مشتركة بينه وبين اخوته بدون اذنهم فهل يكون البناء ملكا له (الجواب) نعم واذا بنى في الارض المشتركة بتغير اذن الشريك له أن ينقص بناءه ذكره في التارخانية من متفرقات القسمة ٦ (سئل) في دار مشتركة بين جماعة بنى فيها بعضهم بناء لا ينقسم بالآلات هي لهم بدون اذن الباقيين ويريد بقيمة الشراكة قسمة نصيبهم من الدار المذكورة وهي قابله للقسمة فهل لهم ذلك وما حكم البناء (الجواب) حيث كانت

١ (فائدة) عبارة الاشباه هنا مقدمة على فتوى التمر تاشي
٣ مطلب دار لا تقبل القسمة
له أن يعمرها ويرجع على الاتي وله أن يؤجرها
٤ مطلب ريم الدار بلا اذن من شريكه ليس له الرجوع بشئ
٥ مطلب بنى له قصر اعماله في دار مشتركة بلا اذن فهو له
٦ مطلب تقسم الدار فان خرج البناء في قسمة فيها والاهدم

قابله للقسمه ويتففع كل بنصيبه بعد القسمه فليقبية الشر كما ذلك ثم البناء حيث كان بدون اذنهم
ان وقع في نصيب البائين بعد قسمه الدار فيها ونعمت والاهدم البناء كما في التنوير وغيره (سئل)
في فلاحه مشتركة بين زيد وجماعة آخر من صرف زيد في لوازمها مبلغا من الدراهم بلا اذن ولا
وكالة منهم ويريد الرجوع عليهم بلا وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم (سئل) فما اذا
أحدث زيد سرايا في داره ويريد تسهيل أو سآخه الى سراب قديم مشترك بينه وبين جماعة وكسر
حافتي السراب القديم بلا اذن من الشر كء ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك الا برضاهم
(الجواب) نعم والله أعلم (سئل) في طالع ماء قديم في مكان معلوم فيه فروض معلومة يجري
منه الماء لاربابها بحق معلوم أراد أحد المستحقين فيه أن ينقل الطالع الى مكان آخر بدون اذن
بقية الشركاء ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم

* (باب الردة والتعزير) *

٤ (سئل) هل تقع الفرقة بنفس الردة والعياذ بالله تعالى أم لا بد من قضاء القاضي (الجواب)
تقع الفرقة بنفس الردة قال في التنوير والكنز وارتداد أحدهما فسخ في الحال وقال قاضيخان
في باب الردة أجمع أصحابنا على أن الردة تبطل عصمة النكاح وتقع الفرقة بينهما بنفس الردة وعند
الشافعي لا تقع الفرقة الا بقضاء القاضي وردة الرجل تبطل عصمة نفسه حتى لو قتله القاتل بغير
أمر القاضي عمدا أو خطأ أو بغير أمر السلطان أو تلف عضو من أعضائه لاشي عليه اه
وقال في البرازية ولو ارتدوا العياذ بالله تعالى تحرم امرأته ويجدد النكاح بعد اسلامه ويعيد
الحج وليس عليه إعادة الصلاة والصوم ٥ والمولود بينهما قبل تجديد النكاح بالوطء بعد التسكيم
بكلمة الكفر ولدزنا اه (سئل) في رجل قال لزوجه بلفظ تركي ديني اغزني سكديكم
فقال له رجل آخر بلفظ تركي آدم بوسوزي ديمه كاورا ولورسن فقال للرجل عقب النهي بلفظ
تركي بن كاور مسلمان أو امام وأنكر المذمى ذلك وثبت عليه بالبينة المزكاة لفظه بذلك كله
فما يلزمه بذلك وهل بانت امرأته بذلك (الجواب) قال في جامع الفتاوى من شتم فم المؤمن
يكفر عند جميع العلماء لان فم المؤمن موضع الايمان والقرآن وفيه أيضا الرضا بكفر نفسه
ككفر بالاتفاق اه وفي العمادية مسلم قال انا ملحد يكفر لان الملحد كافر اه وفي الخانية
أجمع أصحابنا على أن الردة تبطل عصمة النكاح وتقع الفرقة بينهما بنفس الردة اه وفي البرازية
لو ارتدوا العياذ بالله تعالى تحرم امرأته ويجدد النكاح بعد اسلامه ويعيد الحج اه وفيها
وارتداد أحدهما فسخ في الحال اه فظهر مما نقلناه الجواب والله أعلم بالصواب وفي فتاوى
أبي السعد ما نصه سماع لفظي له زوجه سى هندك اغزنه ودينته شتم ايلسه شرعا زيده لازم
اولور اه الجواب تعزير شديد وتجديد ايمان لازم در وهند بلد وكي كسنته به وارر (سئل)
في رجل قال لرجل من الاشراف بزونك دينسز كاور فماذا يلزمه (الجواب) قوله بزونك
معناه بالعرية المعرس بالسين وتقوله العوام بالصاد وفيه التعزير كما في المتن وغيره وقوله دينسز
معناه الذي ليس له دين يتدين به وهو مراد في الزنديق ففي الفتح الزنديق الذي لا يتدين بدين وفيه
التعزير أيضا كما في المتن وغيره وقوله كاور بمعنى كافر قال في التنوير وعزرا الشاتم بما كافر
وهل يكفر ان اعتقد المسلم كافرا نعم والا لا به بقى فعلى هذا يلزم هذا المتعدي المذكور التعزير
الشديد اللائق بحاله الرادع له ولا مثاله الا اذا اعتقد المسلم كافرا فانه يكفر وتجري عليه أحكام

١ مطلب انفق في الفلاحه

بلاذن الشركاء ليس له

الرجوع

٢ مطلب أحدث سرايا في

داره ليس له تسيسله الى

سراب مشترك

٣ مطلب ليس له نقل الطالع

الى مكان آخر الا باذنهم

٤ مطلب تقع الفرقة بنفس

الردة

٥ مطلب المولود قبل تجديد

النكاح بعد الردة ولدزنا

٦ مطلب مهم جدا من شتم

فم المؤمن فانه يكفر

٧ مطلب فيمن قال لا شر

يا لتركه بزونك دينسز كاور

المرتدين من تجديد الاسلام والنكاح ١ (سئل) في ذمى قال ان دخلت مكان كذا ان كن مسلما
 فهل اذا دخل ذلك المكان لا يصير مسلما (الجواب) نعم اذ لا بد من التبري كما هو مقرر في الكتب
 المعتمدة ولان الايمان لا يصح تعليقه بالشروط كما صرحوا به ولا شك أن الاسلام تصديق بالجنان
 وقرار باللسان وكلاهما لا يصح تعليقه بالشروط ومن المعلوم أن الكافر الذي يعلق اسلامه
 على فعل شيء لا يريد كونه غالبا فلا يقصد تحصيل ما علق عليه فكيف يجعله مسلما مع تباعده عن
 الاسلام بتعليقه على ما لا يريد كونه والاسلام عمل بخلاف الكفر فانه ترك فلا يصير الكافر مسلما
 بمجرد النية وأفتى بذلك التمر تاشي والشيخ نور الدين على المقدسي وفي الزيلعي ان الاسلام عمل
 بخلاف الكفر فانه ترك وتطهيره الاقامة والصيام فلا يصير المقيم مسافرا ولا الصائم مفطرا ولا
 الكافر مسلما بمجرد النية ويصير أي المسلم كافر بمجرد النية لانه ترك فاذا علقه المسلم على فعل
 وفعله فالظاهر أنه مختار في فعله فيكون قاصدا الكفر فيكفر بخلاف الاسلام ٢ * صورة دعوى
 يعلم مضمونها من جوابها بقوله لا يثبت اسلام هذه المرأة بما ذكر أي بمجرد الايمان بالشهادتين
 لعدم التبري وهو شرط في كل يهودي ونصراني كما عظم في ذلك في الدرر وفتاوى ابن نجيم
 والتمر تاشي وغيرهما كما في الدر المختار وأفتى قارئ الهداية بأنه يحكم باسلامه اذا تلفظ بالشهادتين
 وان لم يتبرأ ولم يتابع ٣ (سئل) في صبي عاقل عجز عن أولاد الذميين أسلم وهو ابن سبع سنين فهل
 يصح اسلامه (الجواب) نعم يصح اسلامه اذا كان عاقل الا الاسلام ميمز احتى أفتى قارئ
 الهداية في ذمى صبي ميمز أسلم وهو سكران بصحة اسلامه كالبالغ السكران لكن اذا زال سكرهما
 ان عاد الى دينهما يجبران على العود الى الاسلام بالحبس والضرب ولا يقتلان اه والذي
 يعقل الاسلام يعني صفة الاسلام وهو ما ذكر في حديث جبريل عليه الصلاة والسلام أن تؤمن
 بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والبعث بعد الموت والقدر خيره وشره من الله تعالى
 كذا في فتاوى الانقروى وصفه الطرسوسي بقوله الذي يعقل أن الاسلام سبب النجاة ويميز
 الخبيث من الطيب والحلوم من المر كذا في التنوير وشرحه للعلائي وقدره في المجتبى والسراجية
 بسبع سنين ويؤيده أن النبي صلى الله عليه وسلم عرض الاسلام على علي رضي الله عنه وسنه
 سبع وكان يفخر به حتى قال

سبقتكم الى الاسلام طرا * غلاما ما بلغت أو ان حلمي

وسقتكم الى الاسلام قهرا * بصارم همتي وسنان عزمي اه

واذا ادعى أبوه النصراني أن عمره خمس سنين وادعت أمه المسلمة أن عمره سبع سنين فالقول لمن
 أجاب قارئ الهداية أنه يعرض على أهل الخبرة ويرجع اليهم فيه ٤ (سئل) في النصراني
 اذا حصل له جنون في عقله بسبب عشقه لكنه يستحضر الجواب ويفهم الخطاب فأسلم ومدح
 الاسلام وذم الكفر وانس بذلك فهل صح اسلامه * (الجواب) * أجاب قارئ الهداية بأنه
 ميمز فيصح اسلامه ولا يقبل رجوعه ويجبر على العود الى الاسلام ٥ (سئل) في المرتدة اذا
 ماتت أين تدفن * (الجواب) * اذا ثبت ارتدادها بعد اسلامها بالوجه الشرعي ثم ماتت وهي
 كذلك ففي سير الاشباه واذامات أو قتل على ردة لم يدفن في مقابر أهل مله وانما يلقى في حفرة
 كالكلب ٦ * (سئل) في رجل مسلم تكلم بكلمة الكفر والعياذ بالله تعالى فهل يلزمه تجديد
 اسلامه ونكاحه ولا يقضى من العبادات الا الحج (الجواب) لو ارتدوا العياذ بالله تعالى تحرم
 امرأته ويجدد النكاح بعد اسلامه وهو فسخ عاجل فلا يحتاج الى قضاء ولا ينقض عدد

١ مطلب ذمى قال ان دخلت

مكان كذا اكن مسلما

فدخل لا يكون مسلما

٢ مطلب يشترط التبري في

كل يهودي ونصراني لصحة

اسلامه

٣ مطلب في صحة اسلام

الصبي المميز

٤ مطلب يصح اسلام من

حصل له جنون بالعشق وهو

يفهم

٥ مطلب في المرتدة اذامات

يلقى في حفرة كالكلب

٦ مطلب في أحكام المرتدة

والعياذ بالله تعالى من الردة

الطلقات كما في الدر المختار ويعيد الحج وليس عليه إعادة الصوم والصلاة والمولود بينهما ما قبل
تجديد النكاح بالوطء بعد التكلم بكلمة الكفر ولذا نأثم أن أتى بكلمة الشهادة على العادة لا يجزيه
مالم يرجع عما قاله لأن باتيانها على العادة لا يرتفع الكفر ويؤمر بالتوبة والرجوع عن ذلك ثم
يجدد النكاح وزال عنه موجب الكفر والارتداد وهو القتل كما في الثالث من البرازية من الردة
هذا إذا كان عالماً ما قاله كافر؟ وأما الجاهل إذا تكلم بكلمة الكفر ولم يدركها كقوله قال بعضهم
لا يكون كافر أو يعذر بالجهل وقال بعضهم يصير كافراً بذلك ومن أتى بلفظة الكفر وهو لم يعلم
أنها كفر إلا أنه أتى بها عن اختيار يكفر عند عامة العلماء خلافاً للبعض ولا يعذر بالجهل أما
إذا أراد أن يتكلم بخبري على لسانه كلمة الكفر والعباد بالله تعالى من غير قصد لا يكفر كما صرح
بذلك في الخلاصة ٣ (سئل) في رجل عوانى مفسد غماز يسعي في الأرض بالفساد ويوقع
الشرب بين العباد ويغري على أخذ الأموال بالباطل وذبح العباد ويؤذي المسلمين بيده ولسانه
ولا يرتدع عن تلك الأفعال إلا بالقتل فما حكمه (الجواب) إذا كان كذلك وأخبرهم من
المسلمين بذلك يقتل ويثاب قاتله لمفسيه من دفع شره عن عباد الله تعالى ٤ (سئل) في رجل عانى
شتم رجلين من علماء دين الإسلام وآل بيت النبي عليه أفضل الصلاة وأتم السلام وحقهما
واستخف بهما وبالدين مع كونه شريراً ساعياً بالفساد فهل إذا ثبت عليه ما ذكره وجهه الشرعي
يقتل (الجواب) نعم قال في البحر ولو صغر الفقيه أو العاوي قاصداً الاستخفاف بالدين كقوله
وقال الزبيلي في كتاب الجنائات الساعى في الأرض بالفساد يقتل بما راه الإمام اهـ وقال ابن
الضياء في شرحه على التنكز قال أصحابنا لو نظر إنسان إلى عالم نظرة أهانة أو ذكره بما وجب
الاهانة يكفر كما في عمدة الإسلام وذلك لأنه قد جاء في الحديث الصحيح العلماء ورثة الأنبياء ٥ ورأيت
بخط بعضهم عن روضة العلماء لا يجوز للجاهل أن يجلس بين العلماء والمتعلمين وأن يجلس
فواجب على السلطان أو القاضي أن يمنع له لأن هذا استخفاف أو أهانة أو حقارة ولو جلس أحد
من الناس أعلى من العالم أو المتعلم في المجلس لو كان على وجه الاستخفاف طلق امرأته ولو كان
على وجه المزاح يعز رباجماع الأئمة العلامة إبراهيم الميرى على الأشباه من كتاب السير والردة
٦ (سئل) في ذمى شتم ذمياً مثله بألفاظ قبيحة وآذاه بذلك فهل يؤدب ويعاقب على ذلك
(الجواب) نعم ٧ (سئل) عن يهودى قذف يهودياً بالزنا هل يلزمه حد القذف (الجواب)
لا يلزمه حد القذف وإنما يلزمه التعزير كازروني عن ابن نجيم ٨ (سئل) في رجل حلف بالله
تعالى لا يفعل كذا وإن فعله يكن دينه للنصارى ثم فعل ذلك فهل يكفر أو لا وهل عليه كفارة يمين
أو يمينين (الجواب) إن كان الحالف جاهلاً ويعتقد أنه يكفر بمباشرة الشرط في المستقبل
يكفر وعليه تجديد الإسلام والنكاح وإن كان عنده في اعتقاده أنه يمين فقط فعليه كفارة يمين بذلك
وفي الحلف بالله تعالى كفارة يمين آخر وهذا ما تحرر به بعد النظر في كتب أصحابنا أئمة الهدى
رحمهم الله تعالى ٩ (سئل) في رجل سئل منه شيء فقال لو شفع سيدنا رسول الله صلى الله عليه
وسلم الذي خلق الكون لأجله ما أقبل رجاءه فهل يكفر أم لا (الجواب) لا يكفر بذلك لأن
قصده التعظيم ولأنه منتقب بلو كما أفق بذلك العلامة الخیر الرملى ناقلاً عن جامع الفصولين وأفق
بذلك السبكي والرملى من الشافعية فاجتمع المذهبان على عدم كفره وأظن أنها إجماعية قال
المؤلف رحمه الله تعالى ورأيت في مجموعة شيخ الإسلام عبد الله أفندي حفظه الله الملك السلام
حين زارني في الحينة وقت قدومه من المدينة المنورة على منورها أفضل الصلاة وأتم السلام

- ١ مطلب لا يكفيه الاتيان بالشهادة على العادة مالم يرجع عما قاله
- ٢ مطلب أتى بكلمة الكفر جاهلاً لا يكفر وقيل لا يكفر
- ٣ مطلب يجوز قتل العوانى المفسد ويثاب قاتله
- ٤ مطلب شتم عالمن واستخف بهما وبالدين فإنه يقتل
- ٥ مطلب مهمم جد الوجلس أحد أعلى من العالم أو المتعلم
- ٦ مطلب ذمى شتم ذمياً يعز
- ٧ مطلب يهودى قذف يهودياً بالزنا لا يلزمه حد القذف بل يعز
- ٨ مطلب في قوله إن فعل كذا يكن دينه للنصارى
- ٩ مطلب قال لو شفع رسول الله صلى الله عليه وسلم لأفعل كذا لا يكفر

سنة ١١٤٦ ماصورته ما قولكم دام فضلكم ورضى الله عنكم ونفع المسلمين بعلومكم في
سبب وجوب مقاتلة الروافض وجواز قتلهم هو البغي على السلطان أو الكفر وإذا قلتم بالثاني
فما سبب كفرهم وإذا أثبت سبب كفرهم فهل تقبل توبتهم وإسلامهم كالمتردد ولا تقبل كساب
النبي صلى الله عليه وسلم بل لابد من قتلهم وإذا قلتم بالثاني فهل يقتلون حدا أو كفرا وهل يجوز
ترصدهم على ما هم عليه إعطاء الجزية أو بالأمان المؤقت أو بالأمان المؤبد أم لا وهل يجوز
استرقاق نسائهم وذرائعهم أو قتلهم ما أجورين أنا بكم الله تعالى الجنة الحمد لله رب العالمين اعلم
أسعدك الله أن هؤلاء الكفرة والبغاة الفجرة جمعوا بين أصناف الكفر والبغي والعناد وأنواع
الفسق والزندقة والاحاد ومن توقف في كفرهم والحادهم وجوب قتلهم وجواز قتلهم فهو كافر
مثلهم وسبب وجوب مقاتلتهم وجواز قتلهم البغي والكفر معا أما البغي فانهم خرجوا عن
طاعة الامام خلد الله تعالى ملكه الى يوم القيام وقد قال الله تعالى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي الى
أمر الله والامر للوجوب فينبغي للمسلمين اذا دعاهم الامام الى قتال هؤلاء الباغين الممعهون
على لسان سيد المرسلين أن لا يتأخروا عنه بل يجب عليهم أن يعينوه ويقاتلوه معهم ٢ وأما الكفر
فن وجوه منها أنهم يستخفون بالدين ويستزؤون بالشرع المبين ومنها أنهم يمينون العلم
والعلماء مع أن العلماء ورثة الانبياء وقد قال الله تعالى انما يخشى الله من عباده العلماء ومنها
أنهم يستحلون المحرمات ويهتكون الحرمات ومنها أنهم ينكرون خلافة الشيخين ويريدون
أن يوقعوا في الدين الشين ومنها أنهم يطولون السننهم على عائشة الصديقة رضي الله تعالى عنها
ويتكلمون في حقها ما لا يليق بشأنها مع أن الله تعالى أنزل عدة آيات في براءتها ونزاهتها فهم
كافرون بكذيب القرآن العظيم وسابون النبي صلى الله عليه وسلم ضمننا بنسبتهم الى أهل بيته
هذا الامر العظيم ومنها أنهم يسبون الشيخين سودا لله وجوههم في الدارين ٣ وقال السيوطي
من أئمة الشافعية من كفر الصحابة أو قال أن أبكر لم يكن منهم كفر ونقلوا وجهين عن تعليق
القاضي حسين فمن سب الشيخين هل يفسق أو يكفر والاصح عندي التكفير وبه جزم المحاملي
في الباب اه وثبت بالتواتر قطعا عند الخواص والعوام من المسلمين أن هذه القبائح مجمعة
في هؤلاء الضالين المضلين فمن اتصف بواحد من هذه الامور فهو كافر يجب قتله باتفاق الامة ولا
تقبل توبته واسلامه في اسقاط القتل سواء تاب بعد القدرة عليه والشهادة على قوله أو جاء تابا
من قبل نفسه لانه حذ وجب ولا تسقطه التوبة كسائر الحدود ٤ وليس سبه صلى الله عليه وسلم
كالارتداد المقبول فيه التوبة لان الارتداد معنى ينفر ديه المرتد لاحق فيه لغيره من الادميين
فقبلت توبته ومن سب النبي صلى الله عليه وسلم تعلق به حق الادمي ولا يسقط بالتوبة كسائر
حقوق الادميين فمن سب النبي صلى الله عليه وسلم أو أحد امن الانبياء صلوات الله عليهم
وسلامه فانه يكفر ويجب قتله ثم ان ثبت على كفره ولم يتب ولم يسلم يقتل كفرا بالاخلاف وان تاب
واسلم فقد اختلف فيه والمشهور من المذهب القتل حد أو قيل يقتل كفرا في صورتين وأما سب
الشيخين رضي الله تعالى عنهم فانه كسب النبي صلى الله عليه وسلم وقال الصدر الشهيد من سب
الشيخين أو لعنهما يكفر ويجب قتله ولا تقبل توبته واسلامه أي في اسقاط القتل وقال ابن
نجيم في البحر حيث لم تقبل توبته علم أن سب الشيخين كسب النبي صلى الله عليه وسلم فلا يفيد
الانكار مع البينة قال الصدر الشهيد من سب الشيخين أو لعنهما يكفر ويجب قتله ولا تقبل
توبته واسلامه في اسقاط القتل لانه لا يجعل انكار الردة توبة ان كانت مقبولة كما لا يخفى وقال في

١ مطلب في حكم الروافض
ومن سب الشيخين

٢ مطلب كفرهم من وجوه

٣ مطلب ما قيل في حكم من
سب الشيخين رضي الله

عنهما

٤ مطلب نفيس في حكم

ساب النبي صلى الله عليه

وسلم أو أحد الشيخين رضي

الله عنهما

قوله في صحيفة ١٠٥ الآية
ولكن لا يتحقق الخ قال شيخنا
المؤلف رحمه الله تعالى قد
قلت ذلك آخذاً من القواعد
الفقهية ثم رأيت صريحاً في
الفتاوى الخيرية في كتاب
أدب القاضي حيث قال
سئل فيما لو منع مولانا
السلطان قضائه عن سماع
مامضى عليه خمس عشرة
سنة من الدعوى هل يستمر
ذلك أبداً أو لا أجاب لا يستمر
ذلك أبداً بل إذا أطلق
السماع للممنوع بعد المنع
جاز وكذا لو ولي غيره
وأطلق له ذلك يجري على
إطلاقه فيسمع كل دعوى
وكذا لو مات السلطان وولى
سلطان غيره فولى قاضياً
ولم يمنع بل أطلق له قائل
وليتك لتقضى بين الناس
جازه سماع كل دعوى إذا
أتى المدعى بشرايط صحتها
الشريعة والحاصل أن
القاضي وكيل عن السلطان
والوكيل يستفيد التصرف
من موكله فإذا خصص له
تخصص وإذا عمم تعمم
والقضاء يتخصص بالزمان
والمكان والحوادث
والاشخاص وإذا اختلف
المدعى والمدعى عليه في المنع
والإطلاق فالمرجع هو
القاضي لأن وجوب سماع
الدعوى وعدمه خاص به

الاشباه كل كافر تاب قتبته مقبولة في الدنيا والآخرة الا الكافر بسبب نبي أو بسبب الشيخين
أو أحدهما أو بالسحر ولو امر أمو بالزندقة إذا أخذ قبل توبته اه فيجب قتل هؤلاء الا شرار
الكفار تابوا أو لم يتوبوا لانهم ان تابوا أو أسلموا اقتلوا حداً على المشهور وأجرى عليهم بعد القتل
أحكام المسلمين وان بقوا على كفرهم وعنادهم قتلوا كفر أو أجرى عليهم بعد القتل أحكام
المشركين ولا يجوز تركهم عليه باعطاء الجزية ولا بأمان مؤقت ولا بأمان مؤبد نص عليه
قاضيخان في فتاويه ويجوز استرقاق نسائهم لان استرقاق المرتدة بعد ما لحقت بدار الحرب جائز
وكل موضع خرج عن ولاية الامام الحق فهو بمنزلة دار الحرب ويجوز استرقاق ذرارهم تبعاً
لامهاتهم لان الولد يتبع الام في الاسترقاق والله تعالى أعلم كتبه أحقر الورى نوح الحنفي
عفا الله عنه والمسلمين أجمعين اه مافي المجموعة المذكورة بحروفه (أقول) وقد أكثر مشايخ
الاسلام من علماء الدولة العثمانية لازالت مؤيدة بالنصرة العلية في الافتاء في شأن الشيعة
المذكورين وقد أشبع الكلام في ذلك كثير منهم وألفوا فيه الرسائل ومن أفتى بنحو ذلك فيهم
الحقق المفسر أبو السعود افندي العمادى ونقل عبارته العلامة الكواكبي الحلبي في شرحه
على منظومته الفقهية المسماة الفرائد السنية ومن جملة ما نقله عن أبي السعود بعد ذكر قبائحهم
على نحو ما مر فلذا أجمع علماء الاعصار على اباحة قتلهم وأن من شك في كفرهم كان كافراً فعند
الامام الاعظم وسفيان الثوري والأوزاعي أنهم اذا تابوا ورجعوا عن كفرهم الى الاسلام نجوا
من القتل ويرجى لهم العفو كسائر الكفار اذا تابوا وأما عند مالك والشافعي وأحمد بن حنبل
وليث بن سعد وسائر العلماء العظام فلا تقبل توبتهم ولا يعتبر اسلامهم ويقتلون حداً الخ فقد جزم
بقبول توبتهم عند امامنا الاعظم وفيه مخالفة لما مر عن المجموعة ويظهر لي أن هذا هو الصواب
وهذه مسألة مهمة ينبغي تحريرها والاعتناء بزيادة على غيرها فقد وقع فيها الخطب العظيم وكان
يخطر لي أن أجمع فيها رسالة أذكر فيها ما حررت في حاشيتي على الدر المختار وغيره فلا بأس أن أذكر
في هذا المقام ما وضع المرام اسعافاً لاهل الاسلام من القضاة والحكام وان استدعى بعض طول
في الكلام فمقول وبالله التوفيق اعلم أن ما مر عن الصدر الشهيد من أن سبب الشيخين رضى
الله تعالى عنهما في الدارين لا تقبل توبته قد عزام في البحر الى الجوهرة شرح القدوري وقد قال
في النهر هذا الوجود له في أصل الجوهرة وانما وجد في هامش بعض النسخ فالحق بالاصل مع أنه
لا ارتباط له بما قبله اه وقال العلامة الجوى في حاشية الاشباه بعد نقله كلام النهر (أقول)
على فرض ثبوت ذلك في عامة نسخ الجوهرة لا وجه له يظهر لما قدمناه من قبول توبته من سبب
الانبياء عندنا خلافاً للماكية والحنابلة وإذا كان كذلك فلا وجه للقول بعدم قبول توبته من
سبب الشيخين بالطريق الاولى بل لم يثبت ذلك عن أحد من الأئمة فيما أعلم اه واعلم أن مسألة
عدم قبول توبته سبب النبي صلى الله عليه وسلم أول من ذكرها عندنا صاحب البرازية وتبعه
المحقق بن الكمال الهمام في فتح القدير شرح الهداية وتبعه القرائشي في متن التنوير وكذا ابن
نجيم في البحر والاشباه وأفتى به في الخيرية لكن العلامة القرائشي بعد ما عزام في منتهى الى
البرازي قال في شرحه عليه المسمى منع العفار لكن سمعت من مولا نا شيخ الاسلام أمين الدين بن
عبد العال مفتي الحنفية بالدار المصرية أن صاحب الفتح تبع البرازي في ذلك وأن البرازي
تبع صاحب الصارم المسئول فانه عز في البرازية ما نقله من ذلك اليه ولم يعزه الى أحد من علماء
الحنفية اه وفي معين الأحكام معزيا الى شرح الطحاوى ما صورته من سبب النبي صلى الله

لا تعلق للمتداعين به فاذا
قال معنى السلطان عن
سماعها لا ينزع في ذلك
واذا قال أطلق لي سماعها
كان القول قوله ما لم يثبت
المحكوم عليه المنع بالبينة
الشرعية بعد الحكم عليه
لخصمه فثبت بطلان الحكم
لانه ليس قاضيا فيما منع
عنه فحكمه حكم الرعية
في ذلك واذا انا خبر بالمنع
من عدل أو كتاب أو رسول
عمل به كما يعمل بالمشافهة
من السلطان ومن علم أنه
وكيل عنه وعلم أحكام الوكيل
استخرج مسائل كثيرة
تعلق بهذا المبحث وهان
الامر وانكشف له الحال
والله تعالى أعلم اه منه

(١)

قف على فتوى شيخ الاسلام
أبي السعود في الساب

عليه وسلم أو بغضه كان ذلك منه ردّة وحكمه حكم المرتدين اه وفي السبق من سب رسول الله
صلى الله عليه وسلم فانه مرتد وحكمه حكم المرتد ويعمل به ما يفعل بالمرتد اه فقلوه ويعمل به
ما يفعل بالمرتد ظاهر في قبول توبته كما لا يخفى ومن نقل انهاردة عن أبي حنيفة القاضي عياض
في الشفاء اه ما في منع الغفار لمخضا ثم اعلم أيضا أن البرازي قال انه كالزندق لانه حد وجب
فلا يسقط بالتوبة ولا يتصور فيه خلاف لاحد لانه حق تعلق به حق العبد فلا يسقط بالتوبة
كسائر حقوق المسلمين الى أن قال ودلائل المسئلة تعرف في الصارم المسلول على شاتم الرسول
اه وقد راجعت كتاب الصارم المسلول لعمدة الشافعية الشيخ تقي الدين السبكي فرأيت أنه ذكر
ما ردد على البرازي حيث ذكر السبكي أو لا عن الشفاء للقاضي عياض المالكي أن الامام الشافعي
موافق للامام مالك في ردته وعدم قبول توبته وأن بطله قال أبو حنيفة وأصحابه والنوري وأهل
الكوفة والاوزاعي لكنهم قالوا هي ردّة ثم قال السبكي بعد ذلك مقتضى ذلك أن الشافعي
لا يقبل توبته ولم أر من أصحابه من صرح عنه بذلك الى أن قال هذا ما وجدته للشافعية وللحنفية
في قبول توبته كلام قريب من الشافعية ولا يوجد للحنفية غير قبول التوبة وأما الحنابلة
فكلامهم قريب من كلام المالكية وهذا تحوير المنقول في ذلك وأما الدليل فعمدنا في قبول
التوبة قوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتموا يغفر لهم ما قد سلف وقوله تعالى قل يا عبادي الذين
أسرفوا الآية وقوله تعالى كيف يهدي الله قوما كفروا الآية وهذه الآيات نص في قبول توبة
المرتد وعومها يدخل فيه الساب وقوله صلى الله عليه وسلم الاسلام يجب ما قبله والتوبة يجب
ما قبلها ولا لا تحفظ أنه عليه الصلاة والسلام قتل أحدا بعد اسلامه والقول بأنه حق أدى فلا
يسقط بالتوبة صحيح لكنا علمنا من النبي صلى الله عليه وسلم ورأيت ورأيت ورجته وشفقته أنه ما انتقم
لنفسه قط فكيف ينتقم له بعد موته اه كلام السبكي لمخضا وتعام الاجوبة مبسوط فيه وقد
أطال في ذلك اطالة حسنة ينبغي مراجعتها وفيما ذكرناه كفاية ولا شك أن التقي السبكي والقاضي
عياض اثقتان بثنان عدلان يكتفي بشهادتهما ونقلهما عن الحنفية أن مذهبهم بقبول التوبة ولا
سيماع ما سمعته من النقل عن شيخ المذهب الامام الطحاوي وغيره عن هو أعرف بالمذهب من
البرازي يبين وقال في الدرا المختار وقد صرح في السبق ومعين الحكم وشرح الطحاوي وحاولي
الزاهدي وغيرهما بأن حكمه كالمرتد اه وللعامة التحرير الشهر بحسام جلبي من عظماء
علماء دولة السلطان سليم خان بن بايزيد خان العثماني رسالة لطيفة ألفها في الرد على البرازي
وقال فيها انه تقبل توبته ولا يقبل عند الحنفية والشافعية خلافا للمالكية والحنبلية على
ما صرح به في السيف المسلول وذكر في الحواوي من سب النبي صلى الله عليه وسلم يكفر ولا توبة
له سوى تجديد الايمان وقال بعض المتأخرين لا توبة له أصلا فيقتل حدا لكن الأصح أنه
لا يقتل بعد تجديد الايمان ثم قال وبالجملة قد تبعنا كتب الحنفية فلم نجد القول بعدم قبول
توبته سوى ما ذكره البرازي وقد عرفت بطلانه ومنشأ غلظه في أول الرسالة اه وقد ذكرنا بدة
من هذه الرسالة في آخر كتاب نور العين في اصلاح جامع الفصولين ومنه نلخص ما نقلته عنها ثم
قال فيه يؤيد ما ذكره من تحطئة ما في البرازية ما ذكر في بعض الفتاوى نقلا عن كتاب الخراج
للإمام أبي يوسف رحمه الله تعالى أن من سب النبي صلى الله عليه وسلم يكفر فان تاب تقبل توبته
ولا يقتل عنده وعند أبي حنيفة خلافا للمجدد رحمه الله ثم قال في نور العين اه وقد أجاب العلامة
الفهامة أبو السعود المفتي رحمه الله تعالى عن هذه المسئلة بما حاصله ان المسئلة خلافية فقد

عرض على السلطان المجاهد في سبيل الرحمن سليمان خان بن سليم خان في أمر الجمع بين القولين والرعاية للمؤمنين بأن الأولى أن ينظر إلى حال الشخص التائب عن سب الرسول صلى الله عليه وسلم فإن فهم منه صحة التوبة وحسن الاسلام وصلاح الحال يعمل بقول الحنفية في قبول توبته ويكتفى بالتعزير والحبس تأديباً وإن لم يفهم منه الخير يعمل بمذهب الغير فلا يعتمد على توبته واسلامه ويقتل حداً فأمر السلطان جميع قضاة ممالكه أن يعملوا بعد اليوم بهذا الجمع لما فيه من النفع والقمع هذا خلاصة ذلك الجواب شكر الله سعيه يوم الحساب اه والذي خط عليه كلام الشيخ علاء الدين في شرحه على التنوير هو العمل بهذا الجمع الذي ذكره المحقق أبو السعد ولكن لا ينبغي أن أمر المرحوم السلطان سليمان عليه الرحمة والرضوان بجميع قضاة ممالكه لا يبق إلى اليوم لأنهم ما تواتروا بقرضوا فلا بد لقضاة زماننا من أمر جديد لكل قاض حتى ينفذ حكمه بمذهب الغير ليكون نائباً عن السلطان بذلك الحكم وما اشترى من أن كل سلطان من سلاطين الدولة العثمانية وفقهم الله تعالى يؤخذ عليه عهد السلطان الذي قبله ويبايع عليه حين توليته لا يكتفى بذلك لأن أخذ العهد عليه بذلك لا يلزم منه أن تكون قضائه مأموراً به بل لا بد لهم من أمر جديد حين يوليمهم فاذا أولى قاضياً في زماننا وكتب له في منشوره أن يحكم في هذه المسألة على مذهب المالكية أو الحنابلة يصح حكمه والا فلا ولو عزله ونصب غيره فلا بد له من أمر جديد للثاني كالموكل أحد وكما لا يبيع شيء بشئ معلوم ثم عزله وكل غيره أو وكاه نفسه ثانياً ولم يقيده بالثمن تكون وكالته مطلقة حتى يأتي بالتقييد وقد صرحوا بأن القاضي وكيل عن السلطان في الحكم ونائب عنه فاذا خصص قضاءه بزمان أو مكان أو شخص أو حادثة أو مذهب تخصص والا فلا والقضاة في زماننا يؤمرون بالحكم بما صح من مذهب سيدنا أبي حنيفة رجه الله تعالى وقد ذكر وفي رسم المفتي أن المقلد لا ينفذ قضاءه بخلاف مذهبه أصلاً فلا بد حينئذ من تولية قاض حنبلي أو مالكي ليحكم بذلك فينفذه الحنفي والحاصل أن هذا المقام من مداحض الأقدام قد وقع فيه فضلاً أعظام وبعد ظهور النقل الصريح عن الاعلام كيف يصح العدول عنه بلا سند تام وساحته الشريعة عليه الصلاة والسلام مبرأة عن الظنون والاهام لا يدنسها سب ساب من اللثام فعلى المفتي أن يحتاط في خلاص نفسه في ساعة القيام فان قتل المسلم من أعظم الآثام ولو ثبت أن قتله منقول عن الامام فحق نقل خلافه يجب الاعراض عنه والاجتماع لما صرحوا به من درء الحدود بالشبهات والتباعد عن قتل أهل الاسلام لقوله عليه أفضل الصلاة وأتم السلام ادرؤا الحدود عن المسلمين ما استطعتم فان وجدتم للمسلم مخرجاً فلا بأس به فان الامام لا يخطئ في العفو خير من أن يخطئ في العقوبة رواه السيوطي عن عدة كتب فقام والاتصار للرسول مقبول فيما به أمر لا فيما عنسه نهى وزجر فهذا ما تحررنا تقرر فاحفظه والسلام

(كتاب المفقود)

٢ (سئل) فيما اذا غاب رجل عن بلدته ومضى لذلك نحو ثلاثين سنة ولم يعلم مكانه ولا موته ولا حياته ولا حقوق عند من يقر بها فهل ينصب له القاضي من يحفظ ماله ويستوفي حقوقه مما لا وكيل له فيه (الجواب) نعم والمسئلة في الملتقى ٣ (سئل) في الرجل المفقود اذا كان له جارية هل يملك القاضي بيعها بالوجه الشرعي (الجواب) نعم وفي يوسع فتاوى الديناري اذا

١ قوله لقوله عليه الصلاة والسلام الى آخر الحديث قال في الاشباه والنظائر القاعدة السادسة الحدود تدراً بالشبهات وهو حديث رواه السيوطي معزياً الى ابن عدى من حديث ابن عباس رضى الله عنهما واخرج ابن ماجه من حديث أبي هريرة ادفعوا الحدود ما استطعتم واخرج الترمذي والحاكم من حديث عائشة ادرؤا الحدود عن المسلمين ما استطعتم فان وجدتم للمسلمين مخرجاً فلا بأس به فان الامام لا يخطئ في العفو خير من أن يخطئ في العقوبة واخرج الطبراني عن ابن مسعود موقوفا ادرؤا الحدود والقتل عن عباد الله ما استطعتم وفي فتح القدير أجمع فقهاء الامصار على ان الحدود تدراً بالشبهات والحديث المروي في ذلك متفق عليه وتلقته الاممة بالقبول اه منه

٢ مطلب ينصب القاضي للمفقود فيما يحفظ ماله
٣ مطلب يبيع القاضي جارية المفقود

فقد الرجل وله جارية أو غلام يملك القاضي بيعها ولو كان المالك غائبا غير مفقود لا يملك بيعها
 ١ (سئل) فيما إذا نصب القاضي زيدا قيعان عمر والمفقود لتعاطي مصالحه وهو أهل لذلك
 ولمفقود ابن بالغ يعارض القيم في مصالح أبيه ويريد مباشرتها فهل ليس لابن ذلك (الجواب)
 نعم الأبوجه شرعي ٢ (سئل) في صغيرة ماتت عن أب مفقود لا تدرى حياته ولا موته ولها ابن
 عم عصبي يريد أن يرثها فهل ليس له ذلك وتبقى تركتها حتى يظهر أمر أبيها (الجواب) نعم وفي
 الذخيرة ومدار مسائل المفقود على حرف واحد أنه يعتبر حياته في ماله ميتا في مال غيره إلى أن قال
 ويوقف نصب المفقود إلى أن يظهر حاله اه باختصار ٣ (سئل) في مفقود مات أقرانه في
 بلده فهل يحكم بموته بوجهه الشرعي (الجواب) نعم يحكم بموته بموت أقرانه في بلده على
 المذهب تنوير وفي البرازية تسعون سنة قال الصدر الشهيد وعليه الفتوى اه ولا يضمن
 القضاء بموته لانه أمر محتمل ويوزع ماله على من يرثه ٤ (سئل) في القيم المنصوب عن المفقود
 لحفظ ماله فهل لا يكون خصما فيما يدعى على المفقود من دين أو شركة أو عقار (الجواب)
 نعم قال في التنوير وينصب القاضي من يأخذ حقه ويحفظ ماله ويقوم عليه وليس بخصم فيما
 يدعى على المفقود من دين ووديعة وشركة في عقار أو رقيق ونحوه اه ٥ (سئل) في مفقود له
 مبلغ قرض معلوم في ذمة زيد المقر بالمبلغ المزبور وليس للمفقود وكيل وله أم وأخت شقيقة فإذا
 نصب القاضي أمه قيمة عنه وكانت أهلا لذلك فهل لها قبض المبلغ من زيد وحفظه إلى أن يظهر
 أمر المفقود (الجواب) نعم ونقلها ما مر آنفا ٦ (سئل) في رجل مات عن ابن بالغ غائب
 وبنت حاضرة وللمتوفى ابن آخر بالغ نصبه القاضي قيعان عمه الغائب ليضبط للغائب قدر
 ما يخصه من مخلفات أبيه المتوفى فضبط له ذلك وصدر ذلك لدى حاكم شافعي حكم بأن قبض
 القيم المذكور صحيح وإن كانت الغيبة ليست بمنقطعة وإن كان الناصب خفيا بمحاذنة ذلك كله
 غيب الدعوى الشرعية وكتب حجة أفقي مفتي مذهب بصحة ما أو أفقذ حكمه حاكم خفي وكتب
 بذلك حجة أخرى فهل يعمل بمضمونه ما بعد ثبوته شرعا (الجواب) نعم ٧ (سئل) في أسير
 في دار الحرب لا يدرى حياته ولا موته وله عقار ومال في بلده فهل إذا نصب القاضي ابنته الأمانة
 وكيلًا لتأخذ غلته من عقاره وتحفظ ماله وتقوم عليه فهل يكون النصب المذكور صحيحا
 (الجواب) نعم هو غائب لم يدر موضعه إذا العلم بالمكان ولو بعد لا يستلزم العلم به ما أي بالموت
 والحياة عا لا بد من أسره العدو ولم تعلم حياته ولا موته كما في المحيط نهر وأوصحه في البحر
 غاية الأيضاح ٨ (سئل) في مفقود له حصصة معاومة من دار وله قيم خافي خرابها وانهدامها
 وليس للغائب مال تعمربه ويريد بيعها باذن القاضي بثلث المثل ويحفظ عنده فهل له ذلك
 (الجواب) نعم ويبيع القاضي ما يخاف عليه الفساد من مال المفقود اه بداية للقاضي
 بيع مال المفقود والأسير من المتاع والرقيق والعقار إذا خيف عليه الفساد وليس له بيعها النفقة
 عا له ما وان باعها خوفا الضاع فصارت دراهم أو دنانير يعطى النفقة منها بطريقه جامع
 القصولين وفيه وله بيعها النفقة ولو فعل نفذ ولو باع لقضاءه منه جاز وللشخص بيع عبد المفقود
 وأرضه إذا كان ينقص بعض الأيام وفي المحيط ولو باعها القضاء منه جاز وكذا الوعلم حياته لكن
 لا يرجع منذ سنين قنية مؤيد زاده ٩ (سئل) في رجل مات عن أخت لا موعن أخ لأم مفقود
 وعن أخ لاب وخلف تركه فكيف يفعل (الجواب) تقسم التركة بعد إخراج ما يجب إخراج
 شرعا من ستة أسهم للاخت لأم السدس سهم واحد وللأخ المفقود سهم واحد ويوقف له إلى أن

١ مطلب ليس لابن المفقود
 معارضة الأبوجه شرعي
 ٢ مطلب لا يرث بنت عمه
 المفقود قبل ظهور أمر أبيها
 ٣ مطلب يحكم بموته بموت
 أقرانه في بلده وقدر تسعين
 سنة

٤ مطلب ليس القيم خصما
 فيما يدعى على المفقود
 ٥ مطلب ينصب القاضي أم
 المفقود قيمة عنه ولها أخذ
 قرضه

٦ مطلب يصح نصب الشافعي
 قيعان غائب غيبة ليست
 بمنقطعة

٧ مطلب ينصب القاضي
 ابنه الأسير وكيله عنه

٨ مطلب للقاضي بيع عقار
 المفقود والأسير إذا خيف
 عليه الخراب

٩ مطلب يوقف ما ورثه
 المفقود إلى أن يتبين حاله

* (كتاب اللقيط واللقطة) *

١ (سئل) في صغير لقيط عمره سنة التقطه رجل حر مسلم يتفق عليه ويريه ويريد رجل آخر أجني أخذه منه قهر ابغير رضاه فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم كافي التنوير وغيره ٢ (سئل) فيما إذا التقط رجل عباءة ووجد بها في يد غيره هل يملك الخصومة ويده أحق (الجواب) الصحيح أن له الخصومة لأن يده أحق كافي النهر عن السراج (فرع) ٣ قد كثر السؤال عنه وهو ما الحكم في الحاج ونحوه إذا أعني بعيره فتركه فقام به غيره حتى عاد لحاله وقد رأيت لابن حجر الهيتمي في شرح المنهاج في كتاب اللقطة عند أجد واليثة يملكه ويرجع بما صرفه عند مالك وعندنا يعني الشافعية لا يملكه ولا يرجع بشيء إلا إذا استأذن الحاكم في الاتفاق أو أشهد عند فقده أنه يتفق بنية الرجوع أو نواه فقط عند فقد الشهود لأن فقدهم هنا غير نادر ومن أخرجه متاعا غرق ملكه عند الحسن البصري ورد بالاجماع على خلافه اهـ ولا شأن عند الحنفية أنه لا يملكه ولا يرجع بشيء إلا أن يأذن له القاضي أن يتفق ويرجع وقد ذكر البرازي وصاحب الخلاصة وغيره في آخر كتاب الهبة ما هو كالصريح في ذلك فراجعوه وتأمل كذا في حاشية خير الدين من آخر كتاب اللقطة

* (كتاب الوقف) *

رتبه على ثلاثة أبواب * (الباب الأول) * في أحكامه المتعلقة به من صحة وبطلان واستبدال وشروط وما يصح بيعه منه وما لا يصح ثم بيان أحكامه اللقضية في كتبه وصكوكه وما يكتب فيها من الشروط وغير ذلك * (الباب الثاني) * في أحكام استحقاق أهله من ريعه واستحقاق أصحاب الوظائف وأحكام بيع أنقاضه وأشجاره وقسمته وغصبه وأجارته وأجرته ومساقاة أشجاره وعمارته وسكاه وأرباب الشعائر وغير ذلك * (الباب الثالث) * في أحكام النظار وأصحاب الوظائف من نصب وعزل وتوكيل وفراغ وإيجار وتعمير واستدانة وإقرار وقبض وصرف ونحو ذلك * (الباب الأول) * ٤ (سئل) في امرأة وقفت في مرض موتها وقفا على شخص ثم على جهة برمتصلة وماتت منه عن ورثة لم يجزوا الوقف وخلفت تركته يخرج الوقف من ثلثها فهل يصح الوقف (الجواب) نعم قال في الاسعاف إذا وقف المريض أرضه أو داره في مرض موته صح في كلها إن خرجت من ثلث ماله وإن لم يخرج وأجازته الورثة فكذلك ولا يبطل فيما زاد على الثلث اهـ ٥ (سئل) في وقف أهلي فقد كتاب وقفه ولم يوقف على شرط واقفه ولم يعلم كيف تصرف نظاره في شيء من أموره وليس له رسم في دواوين القضاة وعلم أصل مصرفه على ذرية واقفه ويبد كل واحد من الذرية قدر معلوم من غلته يتناولونه من نظارة ثم مات شخص من الذرية لا عن ولد فهل يصرف نصيبه من ريع الوقف لبقية مستحقه (الجواب) حيث الحال ما ذكر يصرف نصيبه من ريع الوقف لبقية مستحقه من غير تمييز كره على أن لا تقديم بطن على بطن حيث علم أصل مصرفه على ذرية واقفه ولم يعلم تصرف القوام السابقين ولا شرط واقفه كافي البرازية في الخامس والخبرية وكذا فمين لم يذكروا وقفه منهم من يموت عن غير ولد الخ كذا في الاسعاف في باب الوقف على أولاده وأولاد أولاده ٦ (سئل) في وقف تقادم أمره ومات شهوده وله رسوم في دواوين القضاة وقد عرف من قوامه صرف غلته إلى جماعة مخصوصين جبالا بعد جيل وأنه إذا مات أحد من مستحق ريعه عن غير ولد ولا أسفل منه يصرفون نصيبه إلى الأقرب فالأقرب

١ مطلب ليس له أخذ اللقيط

من ملقطه

٢ مطلب الملتقط يملك

الخصومة

٣ مطلب فمين أعني جله

فأخذه غيره حتى عاد لحاله

٤ مطلب الوقف في مرض

الموت على الاجنبي من الثلث

٥ مطلب فقد كتاب الوقف

ولم يعلم كيف تصرف نظاره

ومات مستحق عقيما الخ

٦ مطلب في وقف تقادم أمره

وله رسوم في دواوين القضاة

الخ

وقف أهلي

الى الميت هل يجب اجراؤه على ما كان عليه من الرسوم ولا يكلف أحد منهم الى بيته في نسبه الى
الوقف حيث كان في أيديهم جيلا بعد جيل (الجواب) نعم يجب اجراؤه على ما كان عليه من
الرسوم في دواوين القضاة ويعتبر تصرف القوام السابقين ولا يكلف أحد منهم الى بيته في اتصال
نسبه الى الوقف ١ (سئل) في وقف أهلي قديم يتصرف نظاره في ريعه بصرفونه للذكور
من ذرية واقفه دون الاناث جيلا بعد جيل من قديم الزمان حتى انحصر في رجل من الذرية من
طريق التلقي من أبيه المتصرف في ذلك قبله كل ذلك بلامعارض ولا منازع والان قامت امرأة
من الذرية تطلب استحقا قافي الوقف ومشاركة الرجل في ذلك مستندة الى كتاب وقف يسدها
منقطع الثبوت ولم يسمي تصرف في ريع الوقف للاناث من الذرية أصلا بل التصرف للذكور
فهل يعمل بالتصرف المذكور بعد ثبوت شرعيا ولا عبرة بمجرد كتاب الوقف المنقطع الثبوت
(الجواب) نعم قال في الخاتمة رجل في يده ضبعة فباع رجل وأدعى أنها وقف وأحضر صكافيه
خطوط العدول والقضاة الماضية وطلب من القاضي القضاء بذلك الصلح ٢ قالوا ليس للقاضي
أن يقضي بذلك الصلح لان القاضي انما يقضي بالخجة والحجة هي البيعة أو الاقرار أو ما الصلح فلا
يصلح حجة لان الخط يشبه الخط وكذا لو كان على باب الدار لوح مضروب يتعلق بالوقف لا يجوز
للقاضي أن يقضي بالوقف ما لم يشهد الشهود اه ٣ (سئل) فيما اذا وقف زيد وأخته هند
نصف دار لهما اشائعا يمكن قسمته ولم يفرزاه وأنشأه على أنفسهما ثم من بعد كل منهما على
أولاده ثم وثم ولم يحكم حاكم بحجة الوقف في حادثة الشيعي فهل للقاضي ابطال الوقف حيث لم
يقع فيه حكم قاض بوجهه الشرعي في حادثة ذلك (الجواب) نعم قال في التفسير وشرحه صحيح
وقف مشاع قضى بجوازه لانه مجتهد فيه فالحقن المقلدان يحكم بحجة وقف المشاع وبطلانه
لاختلاف الترجيح ٤ (سئل) في رجل له حصه شائعة معلومة من دار معلومة فوقها على
نفسه مدة حياته ثم من بعده على بنته ثم على جهة بر متصلة وحكم الحاكم بحجته وان كان مشاعا
يقبل القسمة وان كان على النفس فهل صحيح ذلك (الجواب) نعم اتفق أبو يوسف ومحمد على
جواز وقف مشاع لا يمكن قسمته كالحمام والبئر والرحى واختلف في الممكن فأجازة أبو يوسف وبه
أخذ مشايخ بلخ وأبطله محمد بن ساء على اختلافهما المتقدم فنقول تفريعا على قول أبي يوسف واذا
وقف احد الشر يكتن حصته من أرض جازا ساعاف من فصل وقف المشاع وصح عند أبي يوسف
جعل غلة الوقف أو الولاية لنفسه ملتبقة من الوقف ٥ (سئل) فيما اذا وقف هند حصه شائعة
لهافي غراس يقبل القسمة قائم في أرض وقف آخر على نفسها ثم على أولادها ثم وثم ثم على جهة
بر متصلة بموجب كتاب وقف فكيف حكم الوقف المذكور (الجواب) وقف المشاع الذي
يحتمل القسمة صحيح عند أبي يوسف وعند محمد لا يصح ولا يصح وقف المنقول الا في أشياء مخصوصة
عند أبي يوسف ويصح عند محمد والشجر من قبيل المنقول كما صرح به في البحر والامام الاعظم
أبطل وقف المنقول كافي الهداية وغيرها ولا يرى محمد الوقف على النفس فلا يصح عند أئمتنا
الثلاثة كما أفق بذلك العلامة الشيخ اسمعيل المفتي بدمشق سابقا وهو مسطور في فتاويه من
الوقف وفي فتاوى الشافعي ٦ وقف البناء دون الارض صحيح والحكم به صحيح لكن في وقفه على
نفسه اشكال من جهة أن الوقف على النفس أجازة أبو يوسف ومنعه محمد ووقف البناء دون
الارض من قبيل وقف المنقول ولا يقول به أبو يوسف بل محمد فيكون الحكم به مكرها من
مذهبين وهو لا يجوز ٧ لكن الطرسوسي ذكر أن في منية المفتي ما يفيد جواز الحكم المركب

١ مطلب لاعبرة بكتاب
الوقف المنقطع الثبوت
٢ قوله قالوا الخ هذا اذا لم يكن
كتاب الوقف محجرا في سجل
القاضي المحفوظ والاعمال به
استحسانا فان لم يكن سجل
عمل يتصرف النظار الماضية
وفي الفتاوى الخيرية اذا
كان للوقف كتاب في ديوان
القضاة المسمى في عرفنا
بالسجل وهو في أيديهم اتبع
ما فيه استحسانا اذا تنازع
أهل فيه ولا ينظر الى
المعهود من حاله فيما سبق من
الزمان من أن قوامه كيف
كانوا يعملون وان لم يعلم
الحال فيما سبق رجعنا الى
القياس الشرعي وهو أن من
أثبت بالبرهان حثا حكم
له به اه منه
٣ مطلب وقف المشاع
للقاضي ابطاله اذا لم يحكم
بحجته
٤ مطلب في صحة وقف
المشاع على النفس
٥ مطلب لا يصح وقف حصه
شائعة من الغراس على
النفس
٦ مطلب في وقف البناء على
النفس اشكال لانه مركب
من مذهبين
٧ مطلب في جواز الحكم
الملفوق من مذهبين

من مذهبين وعلى هذا يخرج الحكم بوقف البناء على نفسه في مصر في أوقاف كثيرة على هذا
النمط حكم بها القضاة السابقون ولعلمهم بنوه على ما ذكرنا من جواز الحكم المركب من مذهبين
أو على أن الأرض لما كانت متقربة للاحتكاك نزلت منزلة مالو وقف البناء مع الأرض من جهة
أن الأرض بيد أرباب البناء تصرفون فيها بما شاؤوا من هدم وبناء وتغيير لا يتعرض أحد لهم فيها
ولا يرجعهم عنها وانما عليهم غلة تؤخذ منهم كما أفاده الخصاص هذا ما تحرر لي من الجواب والله
تعالى أعلم بالصواب اهـ ١ وفي موضع آخر من الوقف من فتاوى الشلبي المذكور ما نصه فاذا
كان وقف الدراهم لم يروا الا عن زفر ولم يرو عنه في وقف النفس شيء فلا يتأتى وقفها على النفس
حينئذ على قوله لكن لو فرضنا أن حاكم حنفيا حكم بصحة وقف الدراهم على النفس هل ينفذ
حكمه فنقول النفاذ مبني على القول بصحة الحكم الملقق وبين التلقيق أن الوقف على النفس
لا يقول به إلا أبو يوسف وهو لا يرى وقف الدراهم ووقف الدراهم لا يقول به الا زفر وهو لا يرى
الوقف على النفس فكان الحكم بجواز وقف الدراهم على النفس حكما ملفقا من قولين كما ترى
وقدمشي شيخ مشايخنا العلامة زين الدين قاسم في ديباجة تصحيح القدوري على عدم نفاذه ٢
ونقل فيها عن كتاب توفيق الحكم في غوامض الاحكام أن الحكم الملقق باطل باجماع المسلمين
ومشي الطرسوسي في كتابه أنفع الوسائل على النفاذ مستندا في ذلك لما رآه في منية الملقى فليست
من أراد اهـ (أقول) ورأيت بخط شيخ مشايخنا من لا على الترك كما في مجموعته الكريمة
ناقلا عن خط الشيخ ابراهيم السؤالاتي بعد هذه المسئلة المنقولة عن فتاوى الشلبي ما نصه
أقول وبالجواز أفتى شيخ الاسلام أبو السعود في فتاواه وأن الحكم ينفذ وعليه العمل والله
تعالى الموفق اهـ ما رأيت بخطه عن الشيخ ابراهيم المذكور (وأقول أيضا) قد وجه ذلك بأنه
ليس من الحكم الملقق الذي نقل العلامة قاسم أنه باطل بالاجماع لان المراد بما جزم بطلانه
ما اذا كان من مذاهب متباينة كما اذا حكم بصحة نكاح بلاولى بناء على مذهب أبي حنيفة
وبلاشهود بناء على مذهب مالك بخلاف ما اذا كان ملفقا من أقوال أصحاب المذهب الواحد
فانه لا يخرج عن المذهب فان أقوال أبي يوسف ومحمد وغيرهما مبنية على قواعد أبي حنيفة
أو هي أقوال مروية عنه وانما نسبت اليهم لاله لا يستنبطهم لها من قواعد ولا اختيارهم
اياها كما أوضحت ذلك في صدر حاشيتي على الدر المختار بما لا مزيد عليه فارجع اليه ويؤيده ما مر
عن الشلبي من حكم القضاة الماضين بذلك وكذا ما في الدرر من كتاب القضاء عند قوله القضاة
في مجتهد فيه بخلاف رأيه ناسيا مذهبه نافذ عند أبي حنيفة ولو عامدا فبغيره وايتان حيث قال
ما نصه والمراد بخلاف الرأي خلاف أصل المذهب كالحنفي اذا حكم على مذهب الشافعي أو نحو
أو بالعكس وأما اذا حكم الحنفي بمذهب أبي يوسف أو محمد أو نحوهما من أصحاب الامام
فليس حكم بخلاف رأيه اهـ فتأمل ثم رأيت في فتاوى العلامة أمين الدين بن عبد العال ما نصه
ومتي أخذ الملقى بقول واحد من أصحاب أبي حنيفة يعلم قطعا أن القول الذي أخذه هو
قول أبي حنيفة فانه روي عن جميع أصحاب أبي حنيفة من الكار كأي يوسف ومحمد وزفر
والحسن أنهم قالوا ما قلنا في مسئلة قولنا الا وهي رواية عن أبي حنيفة وأقسموا عليه أي عينا
غلاظا فان كان الامر كذلك والحالة هذه لم يتحقق بحمد الله تعالى في الفقه جواب ولا مذهب
الاله كيفما كان وما نسب الى غيره الا بما رآه هو كقول القائل قولي قوله ومذهبي مذهبه اهـ
٣ (سئل) في مريض مرض الموت وقف فيه عقاره على أولاده ثم مات من مرضه المذكور

١ مطلب وقف الدراهم على

النفس ملحق

٢ مطلب الحكم الملقق باطل

باجماع المسلمين

٣ مطلب وقف عقاره في

مرض موته على أولاده ثم

مات ولم يجزوه بطل الوقف

عنهم ولم يجزوا الوقف المزبور ولم يحكم به حاكم شرعي يرى صحته فهل يكون الوقف المزبور غير جائز (الجواب) هذا الوقف وصية والوصية للوارث باطلة فلا يجوز الوقف المذكور والله أعلم سئل شيخ الاسلام عن رجل وقف داره على أولاده وكتب في الصك وقف فلان على أولاده فلان وفلان كذا وقفه عليهم وتصدق به عليهم في حال حياته وبعد وفاته قال هذا يوجب الفساد لان هذا وصية للوارث والوصية للوارث باطلة قال وينبغي أن يحتاط في ذلك فليكتب في حياته وصحته قال وكذا سمعت من السيد الامام أبي شجاع وهذا الجواب صحيح فيما اذا كان له وارث آخر سوى هؤلاء الذين وقف عليهم غير صحيح فيما اذا لم يكن له وارث آخر من أول الناسع عشر من وقف التتارخانية ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة بعد وفاتي على ولي وولدي ونسلهم فالوقف على من لصلبه لا يجوز لان الوصية للوارث لا تجوز وعلى ولده تجوز لكن لا يكون الكل لهم مادام ولد الصلب حيا فتقسم الغلة في كل سنة على عدد رؤسهم فأصاب ولد الولد فهو لهم وقف وما أصاب ولد الصلب فهو ميراث بين جميع ورثته حتى يشار إليهم الزوج والزوجة وغيرهما فان مات بعض ولد الصلب فالغلة تقسم على عدد رؤس ولد الولد وعلى الباقي من ولد الصلب فأصاب الباقي من ولد الصلب يكون بين جميع الورثة الاحياء والاموات كل من كان حيا عند موت الواقف اه من الفصل الخامس من وقف الخلاصة في مسئلتنا الوقف على الاولاد يكون وصية والوصية للوارث لا تجوز قال في التنوير وغيره ولا تصح لوارث الابا جازة ورثته اه قال العلائي لقوله عليه الصلاة والسلام لا وصية لوارث الا أن يجزها الورثة يعني عند وجود وارث آخر كما يفيد آخر الحديث ولم يكن لهم وارث آخر غيرهم في مسئلتنا والحال أنهم لم يجزوه فلا يجوز الوقف المذكور وفي التنوير من الوصية من باب العتق في المرض اعتاقه ومحاباته ووقفه وضمانه وصية فتعتبر من الثلث اه ولا شك أن هذا في حق الاجنبي لقوله فيما تقدم لا تصح لوارث الخ ولصريح قول الخلاصة فالوقف على من لصلبه لا يجوز لان الوصية للوارث لا تجوز اه ولصريح كلام شيخ الاسلام أيضا فتحرر أن الوقف على الاولاد وصية والوصية للوارث لا تجوز الابا جازة الورثة واذ لم يجزوه ولا تجوز الوصية فكذا الوقف والله سبحانه وتعالى الموفق (أقول) في البحر عن الظهيرية رجل وقف داره في مرضه على ثلاث بنات له وليس له وارث غيرهن قال الثلث من الدار وقف والثلثان مطلق يصنعن بهما ما شئن قال الفقيه أبو الليث هذا اذا لم يجزوا أما اذا أجزن صار الكل وقفا عليهن اه فعلم أن الثلث صار وقفافي مسئلتنا وان لم يجز الاولاد لان نفاذ الوصية من الثلث لا يتوقف على الاجازة فتسقط من الثلث وان كانت للوارث لعدم المنازع وعدم جوازها للوارث عند وجود وارث آخر منازع وأما الثلثان فلا تجوز فيهما الوصية وان كانت للوارث ولا منازع لان الشرع لم يجعل للموصي حقا فيما زاد على الثلث فلم يجز بلا اجازة الوارث هذا ما ظهر لي في توجيهه كلام الظهيرية وبه يعلم أن اطلاق المؤلف لعدم جواز الوقف فيه نظر فتدبر وأما كون الوقف المذكور لم يحكم به حاكم فسيأتي الكلام عليه في محله ان شاء الله تعالى

١ (سئل) في امرأة وقفت دارها في مرض موتها على بعلمها المستقرة في عصمتها ثم من بعده على جهة بر وماتت عن ورثته لم يجزوا الوقف ولم يخلف غير الدار المذكورة فهل ينفذ الوقف من الثلث ويطل فيما زاد عليه (الجواب) الوقف في المرض وصية ولا فرق بين أن

المطلب وقفت دارها في مرضها على زوجها ولم تخلف غيرها ولم يجز بقية الورثة الوقف

ينجزه المريض بان يقول وقفت على كذا أو بوصى به والوصية للوارث لا تجوز إلا بإجازة
بقية الورثة ولو خرجت من الثلث ولغير الوارث تجوز من الثلث وقد جعت الواقعة المذكورة
بين الوارث وغيره حيث وقفت على زوجها ثم من بعده على جهة بر حيث لم تترك غير
الدار المذكورة فيجوز الوقف في ثلثها ويطل فيما زاد على الثلث حيث لم تجزه الورثة وما زاد على
الثلث يصير ملكاً للورثة على قدر سهامهم وما خرج من غلة الثلث يقسم بين الورثة جميعاً على
فرائض الله تعالى ما عاش بعلمها المذكور فإذا ماتت صرفت غلة الثلث كلها للجهة البراءة المذكورة
ثم وثم على ما شرطت الواقعة المذكورة والمسئلة في الخير من الوقف والخصاف والخالية والبحر
وغيرها ١ (سئل) في رجل وقف وقفه في مرض موته على بناته الثلاث ثم من بعدهن على
أولادهن ثم على جهة بر لا تنقطع ثم ماتت الزوجة وأولادهم
عصبه لم يجز والوقف ولا صدقوا عليه والوقف المزبور يخرج من ثلث ماله فكيف الحكم
(الجواب) يجوز الوقف وما خرج من غلته يقسم بين ورثة الرجل على فرائض الله تعالى
للبنات الثلاث الثلثان وللزوجة الثمن والباقي لأولادهم العصبه المذكورة تقسم غلته كذلك
ما عاشت البنات المذكورات فإذا ماتت صرفت غلته لأولادهن على ما شرطه الرجل ٢ (أقول)
وههنا فائدة ذكرها في البحر بقوله ثم أعلم أنه لو وقفها في مرض موته ولا وارث له إلا زوجته ولم
تجز ينبغي أن يكون لها السدس والخمسة الأسداس تكون وقفاً للمنفى البزاية من كتاب
الوصايا مات ولم يدع إلا امرأة واحدة وأوصى بكل ماله لرجل أن أجازت فكل المال له
والأفالسدس لها والخمسة الأسداس له لأن الموصى له يأخذ الثلث أولاً في أربعة تأخذ المرأة
الرابع والثلاثة الباقية للموصى له فحصل له خمسة من ستة اهـ ولا شك أن الوقف في مرض
الموت وصية اهـ ولا يخفى أن هذا حيث لم يخلف غير الدار الموقوفة ٣ (سئل) فيما إذا استدان
هنيئاً من زيد مبلغاً معلوماً من الدراهم ورهنت عنده على ذلك جميع دارها المعلومة رهنًا شرعياً
مسلياً ثم وقفت الدار وهي معسرة ثم باعها من زيد لوفاء المبلغ المذكور فهل الوقف باطل والبيع
صح (الجواب) نعم وبطل وقف رهن معسرة على من الوقف وأما وقف المرهون فإن اقتسكه
أومات عن وفاء عاذاً إلى جهة الوقف وإن مات عن غير وفاء يسع وبطل الوقف كذا في فتح القدير
وسكت عن حكمه حال الحياة لو كان معسراً وفي الأسعاف لو وقف المرهون بعد تسليمه أجبره
القاضي على دفع ما عليه أن كان موسراً فإن كان معسراً أبطل الوقف وباعه فيما عليه اهـ
وهكذا في الذخيرة والمحيط بحر من أوائل كتاب الوقف ٤ (سئل) في رجل عليه دينان رهن
بأحدهما دار ليس له غيرها ثم وقفها قصد المماطلة وقيمتها تزيد على قدر الدينين فهل ليس
للقاضي تنفيذ هذا الوقف بعد ما شغل بالدين (الجواب) نعم ٥ سئل في رجل صحيح مديون ديناً
مستغراً إذا وقف وقفاً على جهة بر لا تنقطع وسجله القاضي تسجيلاً شرعياً ثم مات فهل ينقض
وقفه لا رباب الديون أولاً أجاب حيث صار الوقف تسجيلاً شرعياً لا ينقض لذلك لأن الوقف تبرع
ولم يشترط لصحته براءة الذمة من الدين المستغرق بالاجماع هذا إذا لم يكن محجوراً عليه بسفه
أو بدين على رأى من يراه ولا يثبت الجبر إلا بالقضاء كما صرحوا به قال في الأسعاف وإن لم يكن
محجوراً عليه يعنى المديون يصح وقفه وإن قصد به ضرر غمائه اهـ وصرح به غيره فقد خالف
وقف المريض مرض الموت المحيط دينه بما له يتعلق حق الغرماء حينئذ لا عين وهن بالذمة محضاً
وبنى علماً وأما الأحكام على ذلك وأما إذا كان محجوراً عليه فأطلق الخصاف أنه لا يصح وقال ابن

١ مطلب فيما إذا وقف
المريض على بعض ورثته
ولم يجز الباقيون

٢ مطلب وقف دار في مرضه
وله زوجة فقط ولم تجز فلها
الرابع

٣ مطلب في بطلان وقف
المرهون إذا كان الواقف
معسراً

٤ مطلب عليه دينان وله
دار لا غير فزها بأحدهما
ثم وقفها للمماطلة لا ينقض
الوقف في مقدار ما شغل
بالدين

٥ مطلب في وقف الصحيح
المديون والمريض المديون

الهمام ينبغي أن يصح وهو الصحيح عند المحققين وعند الكل إذا حكم به حاكم اهـ ١ (أقول) قال
العلاء في الدر المختار وبطل وقف راهن معسر ومريض مدينون بحجبت بخلاف صحيح لو قبل
الجزء قال قلت لكن في معروضات المفتي أبي السعود سئل عن وقف على أولاده وهرب من
الدين هل يصح فأجاب لا يصح ولا يلزم والقضاة ممنوعون من الحكم وتسجيل الوقف بمقدار
ما شغل بالدين اهـ فليحفظ فقد استدرك العلاء بما في المعروضات وأقره وقد تبعه تليسه
العلامة الشيخ اسمعيل الخائف في فتاويه سئل في رجل عليه دين لن يذوله دار ملك فقط لا يفي ثمنها
بقدريته وليس له ما يوفي به دينه فوقف الدار لمنع صاحب الدين أجاب ليس للقاضي أن ينفذ
هذا الوقف ويجبر الرجل المزبور على بيعه ووفاء الدين والقضاة ممنوعون عن تنفيذ مثل هذا
الوقف كما أفاده المرحوم المفتي الاعظم أبو السعود أفندى غمراه الله بغيرائه اهـ ٢ (سئل) فيما
إذا وصى رجل في مرض موته ببلغ معلوم من الدراهم ليعمر به سبيل ماء في مكان مهيا لبنائه في
طريق يشرب منه المارة ووقف كرمه على ذلك تصرف غلته في مصالحه ثم مات من مرضه
المذكور عن تركته يخرج المبلغ والكرم من ثلثها فهل يصح (الجواب) نعم ووقف عقار على
مسجد أو مدرسة هيأ مكانا لبنائها قبل أن يبينها اختلف المتأخرون والصحيح الجواز وتصرف
غلته إلى الفقراء إلى أن تبني وإذا بنيت ردت إليها الغلة ابن الهمام على الهداية من الوقف ٣ ونقل
المؤلف عن جده ما صورته سئل فيما إذا أنشأ رجل وقفه على مسجد سيعمره فان تعذر الصرف
عليه فعلى جهة بر أخرى متصلة ثم مات الواقف ولم يعمر المسجد الموقوف عليه ولا أعد مكانا
لتعمره فهل يكون الوقف المزبور باطلا وتقسيم الاماكن الموقوفة بين ورثته الواقف على الفريضة
الشرعية أم لا الجواب الجدل في ذلك في كتب الفتاوى رجل هيأ موضع لبناء مدرسة وقبل أن
يبني وقف على هذه المدرسة قري بشرائطه وجعل آخره للفقراء وحكم قاض بصحته أفق القاضي
الامام صدر الدين أن هذا الوقف غير صحيح معلا بان هذا الوقف قبل وجود الموقوف عليه وأفتى
غيره من أهل زمانه بصحته ورجح بان بعضا من المسجد بل هو الاصل فيها قد كان موجودا زمان
الوقف وهو الموضع المهيا لبناء المدرسة وأما في هذه الصورة حيث لم يهيأ موضع لبناء المدرسة
فهو في الحقيقة وقف على معدوم حقيقة وهو آخرى بما علل به الامام القاضي صدر الدين من
البطلان والله أعلم كتبه الفقير عبد الرحمن العمادي عفي عنه ٤ (سئل) فيما إذا وقفت هند
دارها بمنجز على أولادها الموجودين ثم على أولادهم ثم وثم على جهة بر ولم يحكم بموجب
الوقف حكم شرعي حكاه شريعنا على وجهه في حادثة ذلك وماتت عن أولادها المزبورين ثم اقتقر
أولادها فباعوا الدار بعد ما أطلق لهم قاضي القضاة بيعها فهل يصح البيع ويكون حكما
ببطلان الوقف أم لا (الجواب) نعم يصح البيع ويكون حكما ببطلان الوقف حيث لم يحكم بلزومه
حكم شرعي بوجهه الصحيح الشرعي وأطلق القاضي للوارث البيع كما صرح به في التنوير وغيره
وأفتى بذلك القرتاني والمولى أبو السعود والخير الرمي نقلنا عن المعبرات وفي الاسماعيلية
فيما إذا وقف زيد غراسا على نفسه ثم وثم على جهة بر متصلة وحكم به كما حكم بنبي في غير وجه
خصم ثم باع الواقف الغراس أجاب حيث لم يكن الوقف مسجلا محكوما به فلما لم يكن يحكم بصحة
البيع ولا يكون الحكم الذي لم يكن على الدعوى الشرعية مانعا من ذلك اهـ وأفتى بذلك على
هذا السؤال المرحوم المولى عبد الرحمن أفندى العمادي مفتي دمشق (أقول) وبهذه بيع غير
المسجل أفتى ابن نجيم صاحب البحر في فتاواه وقال وبهذا أفتى سراج الدين قارئ الهداية الخ

١ مطلب القضاة ممنوعون
من الحكم بوقف الهارب
من الدين
٢ مطلب وقف كرمه على
سبيل سيعمر يصح ان كان
هيأ مكانه
٣ مطلب وقف على مسجد
سيعمره ومات ولم يعمر ولا
هيأ مكانه فالوقف باطل
٤ مطلب في بيع الوقف
الغير المسجل

لكنه قال في بخره ان هذا على قول الامام المرجوح أي من أن الوقف انما يتم بالقضاء وعلى قولهما الراجح المقتضى به فان كان حقيقا مقلدا لحكمه باطل لانه لا يصح الا بالبيع المقتضى به فهو معزول بالنسبة الى القول الضعيف ولذا قال في القنية نفريعا على الصحيح فالبيع باطل ولو قضى القاضي بصحته وقد أفتى به العلامة قاسم وأما ما أفتى به العلامة سراج الدين قارئ الهداية من صحة الحكم ببيعه قبل الحكم بوقفه فمحمول على أن القاضي يحتج بأوسه ومنه اه كلام البحر وأقره في النهروال المختار ويؤيده أن العلامة قارئ الهداية ذكر في فتاواه ثانيا خلاف ما ذكره أولا كما نقلته في حاشيتي على البحر فراجعها وأما ما في الاسماعيلية فانه لا يصح وقفه بلا حكم لكونه غراسا وهو من المنقول ولكونه وقفاً على النفس فلا بد له من حكم حاكم يراه (سئل) في قاعة قديمة عامرة محكمة البناء في محلة آمنة مرغوب في السكنى فيها وتوخر باجر المثل وأرضها مفروشة ببلاط قديم من عهد واقفها والآثر يريد بعض مستحق الوقف بيعه بالسلط المزبور بلا وجه شرعي ٢ وفي ذلك تغيير صيغة الواقف وبيع العين الموقوفة فهل لا يصح بيعه (الجواب) نعم حيث الحال ما ذكر في عمدة الفتاوى لا يجوز بيع بناء الوقف قبل هدمه ولا الأشجار الموقوفة المثمرة قبل قطعها بخلاف غير المثمرة اه بحر من البيع الفاسد تحت قول الماتن وعلو سقط ومثله في العمادية من الفصل العاشر ولا يجوز للناظر تغيير صيغة الواقف كما أفتى به الخير الرملی والخانوق وغيرهما فكيف تباع العين بلامسوخ شرعي ٣ (سئل) في أشجار الوقف الغير المثمرة اذا ثبت يسها وأشلوها وعدم الانتفاع بها الا خطبا وفي بيعها وقطعها الخط والمصلحة جهة الوقف شو تأشريا بعد دعوى شرعية فهل يجوز قطعها وبيعها (الجواب) نعم ٤ وفي فتح القدير وسئل أبو القاسم الصغار عن شجرة وقف يس بعضها وبقي بعضها فقال ما يس منها فسيبيله سبيل غلثها وما بقي فترول على حالها اه ٥ وفي النزاية وقال الفضلي وبيع الأشجار الموقوفة مع الارض لا يجوز قبل القلع كبسيع الارض وقال أيضا اذا لم تكن مثمرة لا يجوز بيعها قبل القلع أيضا لانه غلثها والمثمرة لا تباع الا بعد القلع كبناء الوقف بحر من كتاب الوقف تحت قوله ولا يملك الوقف وفي التتارخانية توت وقف على أرباب مسمين في يدمتمول باع ورق اشجار التوت جاز لانها بمنزلة الغلة فلما أراد المشتري قلع قوائم الشجر منع لانها ليست ببيععة ولو امتنع المتولى من منع المشتري عن قلع القوائم كان خيانة منه اه من الفصل السابع وفيها قبل الفصل الرابع والعشرين الاشجار الموقوفة اذا كانت غير مثمرة لا يجوز بيعها قبل القلع لانها هي الغلة بيعها والمثمرة لا يجوز بيعها الا بعد القلع كبناء الوقف اه ٥ (سئل) في شجرة وقف غير مثمرة يريد المتولى بيعها بمن المثل قبل القلع لما رأى فيه من المصلحة للوقف فهل له ذلك (الجواب) نعم ٦ وأجاب المؤلف رحمه الله تعالى عن سؤال آخر بأنه لا تنقض البيعة المذكورة باقامة بيعة أخرى أن الغراس حين البيع كان مثمرا لا قدر ترجح البيعة بكونها المن يدعى صحة العقد الذي وقع الاختلاف بينهما وبين الآخر فيه مثلا لو باع الوصي دارا صغيرا من رجل قائلا انها موجهة الى الخراب وتصرف المشتري فيها زمانا وعمرها فلما كبر الصغير وصار بالغ ادعى على المشتري بأن بيع الوصي اياها باطل لان الدار كانت معمورة حين باعها الوصي منه كان القول للصغير أعنى قوله ان الدار كانت معمورة حين البيع لانه ينكر العقد وتقبل بيعة المشتري على أنها أي الدار كانت خربة وقت البيع لانه ثبت صحة البيع وبيعة الصغير تنفيها وتثبت بطلان بيع الوصي لان تصرف الوصي حال كون الدار معمورة باطل لا يجوز له تقبل بيعة المشتري ولا تقبل بيعة الصغير كذا في فتاوى

١ مطلب لا يصح بيع بلاط مفروش في قاعة وقف

٢ مطلب لا يجوز للناظر تغيير صيغة الواقف

٣ مطلب يصح بيع اشجار الوقف بالباية

٤ مطلب لو يس بعض الشجرة يساع دون الباقي

٥ مطلب لا يجوز بيع اشجار الوقف المثمرة الا بعد القلع بخلاف غير المثمرة

٦ مطلب لا تنقض البيعة على أنه يابس باقامة بيعة أخرى

على أنه حين البيع كان مثمرا لا مطلب ترجح بيعة مدعى صحة العقد

البرازية والفتاوى الصغرى وغيرهما اه وكذا الوباغ المتولى أشجار الوقف وقطعت وادعى
 أهل الوقف أنها كانت مثمرة وقال بآيسة واجبة القلع فبعد الهلاك يقبل قوله بيمينه في براءة
 نفسه من الضمان وكذا بينته عند تعارض البينتين كذا في هامش القول لمن في السور
 ١ وفي الخيرية المصرح به عدم جواز استئناف الدعوى بعد انفصالها على الوجه الشرعى وفيها
 نقلا عن الكافى من كتاب الشهادات اذا تضمنت الشهادة نقض قضاء ترد اه فى المسئلة بعد
 ثبوت الشاى وعدم الانتفاع والحكم ببحه البيع كيف تسع بينة المستحق وينقض القضاء
 وتستأنف الدعوى تأمل وفى الاشياء من الدعاوى أى بينة سبقت وقضى بهالم تقبل الاخرى
 ٢ (سئل) فى دار موقوفة على الذرية سكنت بها امرأه من ذرية الواقف مع زوجها وقد غير زوجها
 بعض معالم الوقف فهل يلزمه إعادة ما غير الى ما كان عليه (الجواب) نعم وفى فتاوى ابن
 الشلبى يرفع أمر الشخص المذكور لولى الامر فى أمر بهدم بناء وإعادة الوقف على ما كان
 عليه ويؤدبه على ذلك التأديب الزاجر له اللائقة به ويثاب ولى الامر أيد الله به الدين ورفع الطغاة
 والمعتدين على ذلك الثواب الجزيل اه وفيها جوابا عن سؤال آخر لشيخ الاسلام نور الدين
 الطرابلسى بجميع ما غير يلزمه إعادة الى ما كان عليه وهدم البئر ووقع الأشجار وتغير النول
 واجب عليه ملزم به وكذا يلزمه عمارة ما تلف بسبب البئر والسقى واجرة ما انتفع به اه
 ٣ وقال سراج الدين قارئ الهداية فى فتاواه ينظر القاضى فى ذلك ان كان ما غير اليه أنفع
 لجهة الوقف وأكثر ريعا أخذ منه الاجر وبقي ما عمر لجهة الوقف وهو متبرع بما أنفق فى العمارة
 ولا يحسبه من الاجرة وان لم يكن أنفع لجهة الوقف ولا أكثر ريعا ألزم بهدم ما صنع وإعادة
 الوقف الى الصفة التى كان عليها بعد تعزيره بما يليق بحاله اه والمسئلة مذكورة فى الخيرية
 من كتاب الاجارات وفى فتاوى الكازرونى نقلا عن الخانوى فى جواب سؤال مانصه ويطالب
 بهدم ما غير به صفة عين الوقف حيث لم يكن للوقف فيه مصلحة الى آخر ما حرره ٤ (سئل) فى ناظر
 وقف باع حماما وقف لا يحتاجه الى الترميم مع مساعدة الوقف من رجل ذى قدرة وشوكة
 فاشتراه منه وقلع الحمام وبنى مكانه دارا هل يصح البيع المزبور على الوجه المذكور أولا وبعد ذلك
 فما يلزم عليه (الجواب) أما الناظر فلزمه العزل وأما ذو القدرة فلزمه قلع ما بناه وضمن قيمة
 ما قلعه ودفعه الى متولى الوقف مع ساحة الحمام فانه لا قدرة فى مقابلة قدرة الله تعالى لاحد من
 خلقه فتاوى أبى السعود من الوقف ٥ (سئل) فى أنقاض الوقف المشقة على أشجار
 وأخشاب مكسرة ملقاة فى أرض الوقف اذا تعذر عودها لمحلها وعدم الانتفاع بها للوقف وباعها
 المتولى بسبب ذلك من رجل يثنى هو ضعف ثمن المثل الثابت ذلك مع الخط والمصلحة للوقف بالبينة
 الشرعية فهل يكون البيع جائزا أم لا (الجواب) مسئلة يسع أنقاض الوقف صرح بها فى كثير
 من المعبرات من جملة ذلك صاحب الهداية فانه قال ما نهى من بناء الوقف وآتته صرفه الحاكم
 فى عمارة الوقف ان احتاج وان استغنى عنه أمسكه حتى يحتاج للعمارة فيصرفه فيها لانه لا بد من
 العمارة ليبقى على التأييد فيحصل مقصود الواقف فان مست الحاجة اليه فى الحال صرفها فيها
 والامسكها حتى لا يتعذر عليه ذلك أو ان الحاجة فيبطل المقصود وان تعذر إعادة عينه الى
 موضعه يسع وصرف ثمنه الى المرمة صرفا للبدل الى مصرف المبدل ولا يجوز أن يقسمه يعنى
 النقض بين مستحق الوقف لانه جزء من العين ولا حق للموقوف عليهم فيه وانما حقهم فى المنافع
 والعين حق الله تعالى فلا يصرف اليهم غير حقهم اه وقد حصل بما ذكره الجواب والله أعلم بالصواب

١ مطلب لا تنقض الدعوى
 بعد انفصالها على الوجه
 الشرعى

٢ مطلب اذا غير الساكن
 بعض معالم الوقف يؤمر
 بإعادته الى ما كان عليه

٣ مطلب ان كان ما غير اليه
 أنفع للوقف يبقى والأمر
 بهدمه وإعادته الى ما كان
 عليه

٤ مطلب فى ناظر وقف باع
 حماما وقف الخ

٥ مطلب فى بيع أنقاض
 الوقف

١ وأجاب قارئ الهداية عن وقف انهدم ولم يكن له شيء يعمر به ولا يمكن اجارته وتعميره هل تباع
 أنقاضه بقوله اذا كان الامر كذلك صح بيعه بأمر الحاكم ويستري بثمنه وقف مكانه فان لم يمكن
 رده الى وريثة الواقف ان وجدوا ولا يصرف الى الفقراء ٢ (سئل) في خرابه جارية في وقف
 أهلي تعطل الانتفاع بها وضعفت عن الغلة وليس في الوقف غيرها حتى يعمر بها وأدت الضرورة
 الى الاستبدال بها بطريقه الشرعي بما فيه من الخط والمصلحة للوقف ولو بالدرهم ليستري بها
 دار أخرى أكثر نفعاً وأدريعا وأحسن صقعا فهل للقاضي أن يفعل ذلك بوجهه الشرعي
 (الجواب) نعم في فتاوى قارئ الهداية سئل عن استبدال الوقف ماصورته هل هو على قول أي
 حنيفة أو أصحابه أجب الاستبدال اذا تعين بان كان الموقوف عليه لا ينتفع به وثمة من يرغب فيه
 ويعطى بدله أرضاً وداراً الهاريع يعود نفعه على جهة الوقف فالاستبدال في هذه الصورة قول
 أي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وان كان للوقف ربيع ولكن يرغب شخص في استبداله
 ان أعطى بدله أكثر ريعاً منه في صقع أحسن من صقع الوقف جاز عند القاضي أي يوسف
 والعمل عليه والا فلا يجوز اه قال العلامة صاحب النهر في ذيل الفتوى المذكورة ما نصه
 ورأيت بعض الموالى يميل الى هذا ويعتده وأنت خير بان المستبدل اذا كان قاضي الخنة
 فالنفس به مطمئنة فلا يخشى الضياع معه ولو بالدرهم والدنانير والله الموفق اه ٣ وقد أفتى
 بجواز الاستبدال بالنقود اذا كان فيه مصلحة للوقف جماعة من العلماء الاعلام منهم العلامة
 الخير المرمي وتلميذه الفهامة السيد عبد الرحيم اللطفي والمحقق الشيخ اسمعيل الحائلي وغيرهم
 من العلماء الاعلام روح الله تعالى روحهم بدار السلام والله سبحانه وتعالى أعلم (أقول) قال
 في الدر المختار وفيها أي في الاشياء لا يجوز استبدال العامر الا في أربع قلت لكن في معروضات
 المفتي أبي السعود أنه في سنة ٩٥١ ورد الامر الشريف بمنع استبدالها وأمر بأن يصير بأمر
 السلطان بغير ترجيح صدر الشريعة اه فليحفظ اه ٤ (سئل) في دور متعددة معلومات من قبل
 واقفها المتعددين المختلفين بيعت دار منها ببيع حكماً بعد ثبوت مسوغات البيع لدى حاكم
 يرى ذلك وحكم ببيعته بئن معلوم قبضه نظار الوقف ليستروا به عقاراً بدله والا أن احتاجت
 بقية الدور للتعمر الضروري ولا مال في الاوقاف حاصل ولا من يرغب في استئجار الدور مدة
 مستقبله تاجرته معجلة تصرف في التعمير ويريد النظر الاستدانة على الدور باذن القاضي العام
 لاجل التعمير المزبور فهل يسوغ لهم ذلك وليس لهم الصرف على التعمير من غن الدار المذكورة
 (الجواب) نعم لان ثمنها صار وقفاً بمنزلة عينها ولا سيما مع تعدد الواقفين المذكورين ولكن في
 فتاوى اللطفي من الوقف سئل عن وقف استبدله متوليه باذن القاضي بدارهم معلومة استبدالها
 صححها شرعياً وقبضها فهل تكون تلك الدراهم بدل الموقوف المستبدل أو يستحقها الموقوف
 عليهم وورثتهم من بعدهم الجواب تلك الدراهم بدل الموقوف المستبدل يشتري بها ما يكون وقفاً
 مكانه ٥ وقد تصرف في عمارة الوقف الضرورية باذن قاض يملك ذلك ويستوفي من غلة الوقف
 بعد العمارة ليستري بها ما يكون وقفاً كالاول ولا تكون ملكاً للموقوف عليهم ولا ارثاً ومسئلة
 الاستبدال بالدراهم معلومة وتحتاج الى ديانة ٦ ولا يتولى قبض تلك الدراهم الامتولى الوقف
 لا الناظر بمعنى المشارف ولا الموقوف عليهم كما لا يخفى على الفقيه النبيه والله تعالى أعلم اه فقتضاه
 جواز صرف البدل في عمارة الوقف فتأمل والاستبدال والبيع واحد من حيث المآل والله
 أعلم (أقول) وكذا أجب الشيخ اسمعيل في فتاواه بأنه يعمر من مال الاستبدال ولا يستدين حيث

١ مطلب اذا انهدم الوقف
 ولم يمكن تعميره تباع أنقاضه
 الخ

٢ مطلب في استبدال الوقف
 ٣ مطلب يجوز الاستبدال
 بالنقود

٤ مطلب اذا بيعت دار
 الوقف ببيعاً حكماً هل يعمر
 بثمنها بقية دور الوقف

٥ مطلب يعمر الوقف من
 مال الاستبدال

٦ مطلب ولاية قبض دراهم
 الاستبدال للمتولى دون
 الناظر والموقوف عليهم

كان في الوقف مال لعدم الضرورة اه ولكن ما في سؤالنا الواقفون متعددون ولا يصرف ربيع
وقف على وقف آخر فضلا عن صرف بدله من حوادث الوقف ١ ولو كانت البيعة الشاهدة
بمسوغات الاستبدال يكذبها الحس كالأشهاد وامثالا بان الدارساتعة للاستبدال لانعدامها
وحكم القاضي بشهادتهم ويبيع كما ذكرتم شهدت أخرى لدى حاكم بانها عامرة أن الاستبدال
الى هذا الزمان وكان الحس يقضي بان عمارتها أن الاستبدال هي العمارة القائمة في هذا الزمان
فالقضاء بشهادة شهود الاستبدال حينئذ باطل اذ هو مبني على بيعة يكذبها الحس فهو بمنزلة
مال وجاء بعد الحكم بموته أما إذا لم تكن كذلك فلا والله أعلم خيرية من الوقف ومثله في فتاوى
الشيبي والشيخ اسمعيل ٢ (سئل) في ناظرين على وقف أهلي استبدلتا بساتين معلومة جارية
في الوقف المرقوم من رجل استبدل الاشريعيا مستوفيا للشرائط الشرعية مع ثبوت الحفظ والمصلحة
في ذلك للوقف محكوما ببيعة ذلك من قاضي القضاة بعد الدعوى والشهادة الشرعيتين فهل يصح
ذلك وان كانت البساتين في غير ولاية القاضي المستبدل لديه (الجواب) نعم قال في البحر في
أوائل كتاب القضاء ولا يشترط أن يكون المتداعيان في بلد القاضي اذا كانت الدعوى في المنقول
والدين وأما اذا كانت في عقار لا في ولايته فالصحيح الجواز كما في الخلاصة والبرزازية وباية أن
تسهم خلاف ذلك فانه غلط اه واقتصر على صحة الامام فخر الدين قاضيان في قتاواه المشهورة
كما في الاشياء من الدعوى والصحيح أن قضاء القاضي في الحدود يصح وان لم يكن في ولايته
والمسئلة منصوص عليها في أدب القاضي للخصاف ٣ (سئل) فيما اذا كان لنصراني دار معلومة
فوقفها في صحته منجزا على قساقس النصارى الموجودين يومئذ ثم من بعدهم على القساقس وان
تعذر ذلك فعلى فقراء النصارى وكتب بذلك صك فهل يجوز الوقف ويكون لفقراء النصارى
(الجواب) يجوز الوقف المذكور ٤ قال الامام الخصاف في وقف أهل الذمة قلت فأتقول ان
قال جعات دارى هذه صدقة موقوفة تجرى غلتها على فقراء بيعة كذا وكذا قال هذا جائز من
قبل أنه انما يصرف في هذا الى الصدقة ألا ترى أنه لو وقف وقفاً على فقراء النصارى انى أجيز ذلك
وكذلك لو عزم ولم يخص فقال تجرى غلة صدقتى هذه على الفقراء قال هذا جائز ٥ قلت فأتقول
لوجعل الذي أرضاه صدقة موقوفة فقال تنفق غلتها على بيعة كذا وكذا فان خربت هذه البيعة
كانت غلة هذه الصدقة بعد النفقة عليها في الفقراء والمساكين قال لا يجوز الوقف ويكون على
الفقراء والمساكين ولا تنفق على البيعة من ذلك شيء ٦ قلت وكذلك ان قال تجرى غلة هذه
الضيعة على الرهبان والقسيسين قال هذا باطل قلت فان خص الرهبان والقسيسين الذين في
بيعة كذا وكذا قال هذا كله باطل اه وفي فتاوى قارئ الهداية اذا وقف الذي على الكنيسة
أو البيعة فهل يجوز أجاب الوقف باطل ويجوز بيعه ويورث عنه وكذا اذا وقف على الرهبان
والقسيسين وان وقف على فقراء النصارى جاز اه ٧ (سئل) في ذمي مريض مرض الموت
وقف داره على بنيه الذميين ثم من بعدهما على كنيسة كذا ثم هلك من مرضه المزبور بعد ثلاثة
أيام عنهما وعن زوجته وأخوين شقيقين لم يجزوا ذلك فهل يكون الوقف غير جائز (الجواب) نعم
قلت وكل وقف وقفه الذي جعل غلة ذلك فيما لا يجوز مثل قوله في عمارة البيع والكائس ويوت
النيران والاسراج فيها وممرتها أليس ذلك باطلا قال بلى اه خصاف من باب وقف الذي
ومثله في الاسعاف والبحر وغيرهما والوقف في المرض وصية تعتبر من الثلث ان كان أجنبيا
وللوارث لا يجوز الا باجازه الورثة ولم يجزوا ذلك في مسئلتنا ٨ (سئل) في ذمي وقف وقفاً على نفسه

١ مطلب بيعة الاستبدال
اذا كان يكذبها الحس
فالحكم باطل
٢ مطلب يصح الحكم
بالاستبدال وان لم يكن في
ولاية القاضي
٣ مطلب في وقف الذمي على
القساقس ثم على فقراء
النصارى
٤ مطلب الوقف على فقراء
بيعة كذا صحيح وكذا على
فقراء النصارى
٥ مطلب وقف أرضه على
بيعة كذا ثم على الفقراء
يصرف الى الفقراء
٦ مطلب الوقف على الرهبان
والقسيسين باطل
٧ مطلب في ذمي مريض
مرض الموت وقف داره
على بنيه الخ
٨ مطلب في وقف الذمي على
نفسه وذريته ثم على
الحرمين

وعلى ذرية فاذا انقضوا فعلى الحرمين الشريفين وشرط أن لا يؤجر الا عقد يعقد ولا المتجاهي ولا يجعل بحاله الا ضرورة ثم ان الواقف آجر من آخر وتجعل لست سنين كل سنتين عقد وحكم به خبلي ثم فرغ عن الوقف فهل بالفراغ لا ولاده يفسخ الا يجار ويضيع مال المستأجر وهل له حبس الوقف حتى يستوفي ماله (أجاب) وقف الذي على نفسه صحيح ١ وأما على أهل الحرمين الشريفين فدلل كلامهم أنه لا يجوز لأن وقف أهل الزمة لا يجوز الا اذا كان قرية عندنا وعندهم حتى لو جعل داره مسجد للمسلمين لا يجوز وانما جاز وقفهم على مسجد القدس لأن ذلك قرية عندهم الآن يقال يصح على من ذكر من غير أهل الحرمين الشريفين ويبلغ قوله على أهل الحرمين ويكون آخره للفقراء على مذهب أبي يوسف أنه يكون مؤبداً وان لم يذكر التأييد وأما الاجارة المذكورة فان حكم فيها كما يراها بعد تقدم دعوى ارتفاع الخلاف وهذا الجواب لم أتة له من تحت يدي على ورقة السائل لعدم جرحي به والله تعالى أعلم فتاوى الكازروني من الوقف عن الخانوق ولو وقفها على مصالح بيعة كذا من عمارة وممرمة وسراج واذا خربت واستغنى عنها تكون الغلة لاسراج بيت المقدس أو قال للفقراء والمساكين يجوز الوقف وتكون الغلة للاسراج أو الفقراء والمساكين ولا يتحقق على البيعة منها شيء اه اسعاف من باب أوقاف أهل الزمة فتأمل فلعله يفسد ما قاله الخانوق من قوله الآن يقال الخ وفي الخصاص من الباب المزبور أقصم من هذا وأصرح فراجع ٢ (سئل) في امرأة ذمية لها حصّة معلومة في دار ووقف الحصّة المزبورة في صحتها منجز على فقراء أهل الزمة وفقراء بيعة كذا وحكم حاكم حنفى بجمعة الوقف ولزومه حكم شرعياً فهل يكون الوقف المزبور صحيحاً (الجواب) نعم صح وقف الذي بشرط كونه قرية عندنا وعندهم كما لو وقف على أولاده أو على فقراء أهل الزمة فان عمهم جاز الصرف الى كل فقير مسلم او كافروا نخصص فقراء أهل الزمة باعتبار شرطه كائن عليه الخصاص يجر من الوقف وقفها على فقراء بيعة كذا فانه يجوز لكونه قصد الصدقة اسعاف من باب أوقاف أهل الزمة ٣ (سئل) فيما اذا أنشأ ذمي وقفه على نفسه ثم من بعده على أولاده وذريته الخ وهل وانحصر ريعه في جماعة من ذريته ثم أسلم واحد منهم فهل يستمر نصيبه في ريع الوقف مستحقاً ولا يجرمه وشرط الواقف النظر للارشاد صحيح يتولاه ارشدهم من الذرية دون غيره (الجواب) نعم كتبه الفقير محمد العمادى المفتى بدمشق الشام عفى عنه ٤ قال المؤلف ثم انى سئلت عن هذا الوقف بما اذا شرط النظر للارشاد فالارشاد من ذريته الموقوف عليهم وهل وانحصر ريع وقفه في جماعة من ذريته ثم أسلم واحد منهم ومات عن بنت بالغة مسلمة هي ارشاد الموجودين من ذرية الواقف فهل اذا ثبت ارشادهم ابالوجه الشرعى لولى النظر على الوقف المزبور الجواب نعم على مقتضى ما شرطه الواقف المذكور ٥ (سئل) فيما اذا وقف زيد حصته وهى النصف من جواميس على أولاده وذريته ولم يحكم بالوقف كما يراه ثم باع الحصّة من آخر فهل يصح البيع دون الوقف (الجواب) نعم يصح البيع والوقف غير صحيح ٦ (سئل) فيما اذا كان لزيد غراس قائم في أرض الوقف فأقر أنه وقفه على ابني أخيه ولم يسلمه الى المتولى ولا لهم ولا جعل آخره لجهة بر لا تنقطع ولا حكم به كما شرعى أصلاً فهل يكون الوقف المذكور غير صحيح (الجواب) نعم لان الغراس من المنقول كما في البحر ٧ (سئل) في رجل وقف جاموساً في بلد لم يتعارفوا وقفه ولا تعاملوا به فاذا صدر من واحد أو اثنين هل يعد ذلك تعاملأً أولاً واذا لم يعد تعامل أهل الوقف المذكور غير جائز حيث لم يتعارف أم كيف الحكم (الجواب) اذا كان في بلد تعورف ذلك

١ مطلب وقف الذي لا يجوز الا اذا كان قرية عندنا وعندهم

٢ مطلب وقف الذي على فقراء أهل الزمة وبيعة كذا صحيح

٣ مطلب وقف الذي على أولاده فأسلم أحدهم لا يسقط حقه من الوقف

٤ مطلب اذا كانت المسلمة أرشد ذرية الواقف الذي تتولى النظر

٥ مطلب وقف حصّة من جواميس ثم باعها صح البيع

٦ مطلب وقف غراساً ولم يسلمه الخ لا يصح

٧ مطلب وقف الجاموس في بلد لم يتعارفوا فيه وقفه لا يصح

يجوز والا فلا قال في الفتاوى العتبية من الفصل الثاني من كتاب الوقف سئل أبو حنيفة
عن وقف بقرة على الرباط ليشرب من لبنها أبناء السبيل لا يجوز لانه غير متعارف حتى لو كان
في موضع يتعارف ذلك يجوز استحسننا اه وفي الخلاصة وقف بقرة حتى يعطى ما يخرج من
لبنها وسمتها السبيل قال ان كان ذلك في موضع غلب ذلك في أوقافهم رجوت أن يكون
جائزا اه زاد في الذخيرة ومن المشايخ من قال بالجواز مطلقا لانه جرى التعارف في ديار المسلمين
بذلك اه فاعتبر بعض المشايخ التعامل مطلقا في ديار المسلمين والذي عليه غالب المشايخ أن
التعامل يعتبر في كل بلدة فاذا كان في بلدة يتعامل به يجوز في تلك البلدة وان كان في بلدة لا يتعامل
به لا يجوز في تلك البلدة كما ذكرنا ١ ومقتضى قولهم غلب ذلك في أوقافهم انه لا يكفي صدورهم
واحد أو اثنين ٢ قال العلامة ابن الهمام في التحرير في بحث الحقيقة ان
التعامل هو الاكثر استعمالا اه وعما ذكرنا حصل الجواب والله تعالى أعلم بالصواب ٣ (سئل)
فيما اذا وجد شرط في كتاب وقف منقطع الثبوت ولم يسبق للوقوف السابقين تصرف به أصلا
فقام رجل من الذرية يكلف الناظر التصرف به بمجرد ذكره في كتاب الوقف فهل ليس له ذلك
(الجواب) لا يعمل به بمجرد ذكره في كتاب الوقف المذكور ويكلف الرجل اثباته على تلفظ
الواقف به ٤ قال في الخاتمة وأما الشهادة على شرائط الوقف وجهاته ذكر شمس الأئمة السرخسي
رحمه الله تعالى أنه لا تجوز الشهادة على الشرائط والجهات بالتسامع وهكذا قال الشيخ الامام
الاجل الاستاذ ظهير الدين رحمه الله تعالى اه وأفقي بذلك العم وغيره ٥ (أقول) في فتاوى الشيخ
اسماعيل سئل فيما اذا كان زيد وظاتف في وقف ومشر وط مبالغ معلوم في كتاب الوقف فهل
اذا اعترف الناظر أن هذا الكتاب المشروط فيه ذلك هو كتاب الوقف يؤمر باعطاء معلوم
الوظائف على مقتضى شرط الواقف الجواب نعم اه ونقل المؤلف عن فتاوى العلامة الشلبي
قبيل القسم الثاني من مسائل الوقف من الفتاوى المذكورة أنه يلزم الناظر باحضار كتاب الوقف
ليعمل بما فيه اه والظاهر أنه يلزم بذلك اذا كان متصل الثبوت أو اعترف به الناظر على ما نقلناه
عن الشيخ اسماعيل وحينئذ فيحمل ما في مسئلتنا على ما اذا لم يعترف به أنه كتاب الوقف فتأمل
٦ (سئل) فيما اذا كان زيد عقار فقال اذا امت فقد وقف عقاري على جهة كذا ثم باعه فهل يصح
بيعه (الجواب) حيث علقه بموته فلا ينزل به ملكة قال في الهداية وهو الصحيح كذا في النهر فيلزم
بعد الموت من ثلث ماله لا قبله بالاتفاق كذا في جامع الفتاوى وغيره فله الرجوع عنه اذ حكمه
حكم الوصية فيصح بيعه ٧ وقال في التارخانية ولا يجوز تعلق الوقف بالاضافة الى وقت الا اذا
أضافه الى الموت المطلق فهو وصية فيصح ولو رجع عنه صح رجوعه ٨ (سئل) فيما اذا كان بيد زيد
أرض معلومة متصرف فيها بطريق الارث بلا معارض له ولمورثه قبله من مدة تزيد على ستين سنة
والآن قام ناظر وقف أهلي يعارضه فيها مدعي جرائها في الوقف المزبور مستندا في ذلك لجرد
ذكرها في كتاب وقف يسهه منقطع الثبوت ولم يسبق له ولا لمن قبله من نظار الوقف وضع يد عليها
لجهة الوقف فهل حيث كان الامر كذلك يمنع الناظر من معارضة زيد فيها ويعمل بوضع اليد
والتصرف المزبورين ولا عبرة بمجرد ذكر الارض في كتاب الوقف المزبور بدون سبق تصرف شرعي
لجهة الوقف المزبور (الجواب) نعم ٩ لان حجج الشرع الشريف ثلاثة البينة والاقرار والنكول
وكتاب الوقف انما هو كاعب خط وهو لا يعتمد عليه ولا يعمل به كما صرح به كثير من علماءنا
١٠ ولا ينزع شيء من يد أحد الا بحق ثابت معروف ١١ (سئل) في امرأة وقفت وقفا وشرطت

قوله لا يجوز هكذا في الاصل
الذي بأيدينا ولعل قبله
سقطوا والاصل فاجاب
أو نحوه اه مصححه

١ مطلب لا يكفي التعامل
من واحد أو اثنين

٢ مطلب التعامل هو الاكثر
استعمالا

٣ مطلب لا تثبت الشروط
بمجرد ذكرها في كتاب الوقف
المنقطع الثبوت

٤ مطلب لا تجوز الشهادة
على الشرائط والجهات
بالتسامع

٥ مطلب اذا اعترف الناظر
بكتاب الوقف يؤمر بالعمل
بالمشروط فيه

٦ مطلب اذا علق الوقف
بموته له بيعه ويلزم بعد
الموت من الثلث

٧ مطلب لا يجوز تعلق الوقف
بالوقت الا اذا أضافه الى
الموت فهو وصية

٨ مطلب يعمل بوضع اليد
والتصرف لا بكتاب الوقف
المنقطع الثبوت

٩ مطلب حجج الشرع ثلاثة
١٠ مطلب لا ينزع شيء من يد
أحد الا بحق ثابت معروف

١١ مطلب يبطل الوقف
باشرط بيعه

لنفسها فقط بعه اذا ضعف حالها واحتاجت لثمنه ثم ماتت عن أولاد يردون بيعه فهل لهم ذلك لكونه باطلا أم لا (الجواب) قال في الذخيرة في الفصل السابع من الوقف وان شرط في الوقف ان له أن يبيع ذلك ولم يشترط الاستبدال بثمنه ما يكون وقفا مكانه قال محمد الوقف باطل وعن أبي يوسف الوقف جائز والشرط باطل ذكره الخصاص اه وقال في الاسعاف من باب الوقف الباطل ولو قال على أن لا يبطاله أو رده من سبيل الوقف أو يبعه أو رهنه أو قال على أن لا يفلان أو لورثتي أن يطلوه أو يبيعوه وما اشبهه كان الوقف باطلا على قول الخصاص وهلال وجائز على قول يوسف بن خالد السبني لا بطلاله الشرط بالخاقه اياه بالعتق اه وفي الخلاصة ولو وقف على أن يبيعها ويصرف عنها الى حاجته فالوقف باطل هو المختار للفتوى ومثله في البحر عن الزاوية فتلخص أن المفتي به البطلان ١ (سئل) فيما اذا كان بيد زيد دار معالومة متصرف فيها بطريق الملك مدة حتى مات وتصرف فيها ورثته بعده مدة تزيد على خمس وعشرين سنة بلا معارض لهم في ذلك والآن ظهر رجل يدعي أنها وقف عليه من قبل جده فلان ويريد إقامة بينة على ذلك فهل اذا أقامها على الوجه المذكور لا يستحق بذلك شيئا (الجواب) لا يحكم له بمجرد ما ذكر قال في الاسعاف لو ادعى رجل على آخر أن هذه الارض التي في يده وقفها على زيد بن عمرو وذو اليد يحدد الوقف ويقول هي ملكي وأقام المدعى بينة أن زيدا وقفها عليه لا يستحق بذلك شيئا وإن شهدت أنها كانت في يده يوم وقفها لان الانسان قد يوقف ما لا يملكه وقد يكون ذلك في يده بعقد اجارة أو عارية أو نحو ذلك اه وقد افق بئله العلامة الشيخ اسمعيل المفتي بدمشق كما هو مذكور في فتاويه ٢ بخلاف ما اذا شهدت البينة أنها وقف عليه وقفها فلان وهو يملكها فانها تقبل ٣ (أقول) قد صرح بذلك أيضا في الخبرية من الوقف عن الخصاص لكن فيها بعد ذلك بنحو ثلاث كرايس من الوقف أيضا مانصه وقد ذكر في جامع الفصولين راضا للعدة ينبغي أن تقبل يعني الشهادة بالسماع لو كان قديما * وقف مشهور قديم لا يعرف واقفه استولى عليه ظالم فادعى المتولى أنه وقف على كذا مشهور وشهدا كذلك فاختار أنه يجوز اه فاما أن يحمل ما مر على خلاف المختار أو يحمل ما نقله في الخبرية عن جامع الفصولين على ما اذا كان غصب الظالم ثابتا بأحدى الحجج الثلاث أو يحمل ما مر عن الاسعاف والخصاف على ما اذا كان الوقف غير قديم وهذا التوفيق أحسن لا يمكن علم الشهود بملك الواقف له بخلاف القديم فلا تسترط فيه الشهادة بأنه وقفها وهو يملكها فليأمل ٤ (سئل) في الشهادة بالسماع على شرط الواقف هل تكون غير مقبولة (الجواب) لا تقبل الشهادة بالشهرة لاثبات شرائط الوقف في الاصح كما صرح بذلك في الدرر والتنوير وأفتى على أفندي أيضا بان الشهادة بالسماع على شروط الوقف غير مقبولة ٥ (سئل) فيما اذا كان بيد زيد عقار معلوم يتصرف فيه هو وأبوه من قبله من مدة تزيد على أربعين سنة بلا معارض ثم مات عن ورثة قام عمرو الآن يدعي عليهم أنه وقف عليه ولم يصدقوه على ذلك ومضت هذه المدة ولم يدع عمرو بذلك ولا منعه مانع شرعي والسك في بلدة فهل لا تسمع دعواه المزبورة (الجواب) نعم قال في المبسوط ترك الدعوى ثلاثا وثلاثين سنة ولم يكن له مانع من الدعوى ثم ادعى لا تسمع دعواه لان ترك الدعوى مع التمكن يدل على عدم الحق ظاهرا اه وقد افق بئله ذلك شيخ الاسلام عبد الله أفندي المفتي بالملك العثمانية وسئل في هذه الصورة عما اذا سمع القاضي تلك الشهادة وحكم بنزع العقار للوقف من يد الورثة وكتب به حجة فهل ينفذ حكمه أم لا وما يلزم ذلك القاضي فاجاب لا ينفذ حكمه ولا تعسب حجته

١ مطلب لا يعتبر مجرد الشهادة أنها وقف على فلان

٢ مطلب فيما تقبل فيه الشهادة

٣ مطلب ينبغي ان تقبل الشهادة بالسماع لو الوقف قديما

٤ مطلب لا تقبل الشهادة بالشهرة والسماع على شرط الواقف

٥ مطلب لا تسمع دعوى الوقف بعد مضي ٣٣ سنة

ويعزل ١ (سئل) فيما اذا وقت هند حصة مشاعة منقولة غير متعارف وقفها قابلة للقسمة على نفسها ثم وذلك لدى حكم حنفى ولم يحكم بصحته كما يراها بوجه الشرعى فهل يكون غير صحيح (الجواب) نعم ٢ (سئل) فى امرأة وقتت مبلغا معلوما من الدراهم على ولدى بنتها فلان وفلان وقفها صحيحا منجزا مسلما للمتولى مسجلا محكما بصحته وجعلت آخره لجهة بر لا تقطع فهل يكون الوقف المزبور جائزا (الجواب) نعم وأفتى بذلك مفتى الدولة العلية المرحوم على أفندى وفى الخاتمة من وقف المنقول عن زفر رجل وقف الدراهم أو الطعام أو ما يكال أو يوزن قال يجوز قيل له كيف يكون قال يدفع الدراهم مضاربة ثم تصدق بفضلها على الوجه الذى وقف عليه وما يكال ويوزن يباع ويدفع منه مضاربة أو بضاعة كالدرهم أه ومثله فى الدرر عن الخلاصة عن الانصارى وكان من اصحاب زفر أه ٣ (سئل) فى رجل وقف وقفه على مصالح جامع كذا هل يدخل المؤذن فى الوقف المرقوم (الجواب) نعم كما صرح بذلك العلامة الاكمل فى خزانته وقال فى الوهبانية

ويدخل فى وقف المصالح قيم * امام خطيب والمؤذن يعبر

٤ (سئل) فى مدرسة معلومة جعل واقفها اماما وجعل له معلوما من الدراهم فى كل شهر ورتب مقدارا من الشئ بوقد فيها وقت صلاة التراوىح وصرف الامام فى المعلوم المذكور وفى فاضل الشئ المرقوم مدة حياته ومات الواقف وتصرف الامام فى المعلوم وفى الفاضل بعده مدة والا آن قام بعض خدمة المدرسة يعارض الامام فى أخذه فاضل الشئ المذكور مع أن الواقف شرط لنفسه الزيادة والنقصان والعرف فى ذلك الموضع أن الامام يأخذه فهل للامام أخذه (الجواب) نعم بعث شعا الى مسجد فى شهر رمضان فاحترق وبقى منه ثلثة أودونه ليس للامام ولا للمؤذن أن يأخذه بغير إذن الدافع ولو كان العرف فى ذلك الموضع أن الامام والمؤذن يأخذه من غير صريح الاذن فى ذلك فله ذلك أه قنبه من متفرقات الوقف ٥ (سئل) فى بناء دار موقوف على النفس مسلم أراد واقفه الرجوع متمسكا بقول الامام اللهم فعارضه المتولى فى ذلك وتمسك بلزوم الوقف على قول الصاحبين وحكم الحاكم بصحته على قولهما هل صح حكمه (الجواب) حكم القاضي لم يصادف قول محمد من جهة الوقف على النفس حيث لا يرى الوقف على النفس كما فى الملتقى ولا قول ابي يوسف من جهة وقف المنقول لان ابا يوسف مع محمد فى وقف المنقول من السلاح والكراع كالخيل والابل فى سبيل الله تعالى فقط لافى غيرها فالحكم ملحق وانه باطل بالاجماع وعبارة الملتقى ترشدك الى هذا (أقول) ومرة الكلام فى ذلك

٦ (سئل) فى رجل تصرف فى غراس وقف لنفسه نحو عشرين سنة مدعياملكه ويريد ناظر الوقف الا آن الدعوى على الرجل بجزيان الغراس فى الوقف وتصرف النظر قبله فله من جهة الوقف واقامة بيعة عادلة على ذلك فهل تسمع دعواه وينتبه وترفع يد الرجل عن ذلك (الجواب) نعم ٧ (سئل) فيما اذا كان لآخوين عقار وقفاه على نفسهما ثم من بعدهما على أولادهما ثم وشروطا أنه مادام كل منهما حيا له أن يدخل فى الوقف ويخرج من شاء ومات أحد الآخوين عن بنات ثلاث وماتت احدهن عن أولاد فخرج الواقف الحى أولادها من الوقف ثم جعل لهم حصة مفرزة معلومة من ريع الوقف ويريد الأولاد المخرجون أن يضموا ما فرزه الواقف المزبور الى ما شرط لهم قبل الاخراج فهل ليس لهم ذلك والاخراج صحيح (الجواب) نعم ٨ (سئل) فى وقف معين باسم مؤذن جامع كذا من قبل واقفه وكان مؤذنه حين

١ مطلب لا يصح وقف حصة مشاعة منقولة لم تعارف وقفها

٢ مطلب يصح وقف النقود

٣ مطلب يدخل المؤذنون فى الوقف على مصالح المسجد

٤ مطلب للامام أخذ فاضل الشئ حيث جرى العرف به

٥ مطلب فى وقف البناء على النفس

٦ مطلب تسمع الدعوى فى الوقف وان مضى نحو عشرين سنة

٧ مطلب وقفها وشروطا لهما الادخال والاخراج فاخرج احدهما يصح

٨ مطلب وقف على مؤذن جامع كذا يدخل كل من اتصف بهذا الوصف

(١) مطلب يجوز بيع انقاض الوقف اذا تعذر عودها لمحلها (٢) مطلب مسجد افترق أهله وتدعى الى الخراب (٣) مطلب رباط خرب في بعض الطرق ولا تنفع به المارة (٤) مطلب في كيفية صرف بناء مسجد ١٢١ أو بئر الى مسجد آخر أو بئر آخرى اذا

عدم الانتفاع به

(٥) مطلب وقف على أولاده

الموجودين وهم فلان وفلان

(٦) مطلب ذكر الشيء لا ينقضي

ماعداه

(٧) مطلب وضع اليد حجة

قاطعة

(٨) مطلب تعيين الاولاد

بالعدي بنى من عداهم من

الاولاد

قوله وكتب على صورة دعوى

ما صورته الخ هكذا وجد في

بحر نسخة شيخنا المنقح التي

بخطه وانت على علم بان هذا

لا ارتباط له بمقابلته ولا مناسبة

بينهما تظهر كالا يتحقق والذي

ظهر لي أن محل هذا بعد نحو

ورقة من هذه النسخة عقب

قول شيخنا المنقح فتنبه آخر

كلامه بعد جواب العمادى

عن السؤال الاتي بعده هذا

ليكون استشهاده على

جواب العمادى عنه حيث

ان السؤال الاتي بعدها

مذكور فيه أن اولاد الميت

اختلفوا مع عهدهم في شرط

الوقف الخ وقد رأيت في

نسخة شيخنا المنقح المذكورة

بباضا بعد قوله هنا في آخر

كلامه فتنبه فكانه والله اعلم

انما تركه بباضا ليكتب فيه

السؤال الاتي وجوابه

للمؤلف وما قاله هو بعد

المؤلف العمادى في جوابه

الوقف ستة ثم بعد مدة فرغ واحد منهم لبنيه الثلاثة ما يخصه وقررهم القاضى في ذلك وصاروا شركاء في المباشرة للاذان ولم يعين الواقف جماعة معلومين ولا عددًا مخصوصًا بل اطلق وقال على مؤذنى الجامع المذكور فهل يدخل البنون المذكورون في الوقف لا تصافهم بهذا الوصف (الجواب) نعم والمسئلة مسطورة في الخيرية من الوقف (١) (سئل) في انقراض الوقف اذا تعذر عودها لمحلها وخيف ضياعها وعدم الانتفاع بها اذا باعها فانظره بنى من معلوم من الدراهم هو عن المثل الثابت شرعا وفي ذلك مصلحة للوقف فهل يكون البيع المزبور صحيحا (الجواب) نعم وفي جواهر الفتاوى من الباب الثالث من الوقف (٢) أهل مسجد افترقوا وتدعى المسجد الى الخراب وبعض المتغلبة يستولون على خشب المسجد فانه يجوز أن يساع الخشب باذن القاضى ويمسك الثمن ويصرفه الى بعض المساجد أو الى هذا المسجد قال قد وقعت هذه المسئلة في زمن السيد الامام ابى شجاع (٣) في رباط خرب وهو في بعض الطرق ولا تنفع به المارة وله أوقاف قال يجوز صرفها الى رباط آخر ينفع به المارة لان الواقف غرضه من ذلك انتفاع المارة ويحصل ذلك في الثاني اه (٤) وفي الفتاوى الكبرى للصدر الشهيد حسام الدين من القسم الثاني بئر بنيت بالبحر في قرية تغربت القرية وانقرض أهلها وعنده هذه القرية بقرية أخرى فيها حوض يحتاج الى الاجر من تلك البئر أيجوز أن يؤخذ الاجر من تلك البئر وينفق في الحوض ان كان عرف الباني لا يجوز الا باذنه لانه يرجع الى ملكه وان لم يعرف الباني فالطريق في ذلك أن يتصدق بها على فقير ثم الفقير ينفق في الحوض لانه بمنزلة اللقطة ولو اراد القاضى أن ينفق من غير هذا الطريق لا بأس به اه (٥) وكتب على صورة دعوى ما صورته انانا ملنا شرط الواقف فوجدناه مكتوبافيه ثم من بعد أولاده الموجودين فهذا يعنى سائر أولاده الموجودين وقوله وهم فلان وفلان (٦) فذكر الشيء لا ينقضي ماعداه فهذا شائع في كلام الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى قل تعالوا آتوا ما حرم ربكم عليكم أن لا تشركوا الا به مع أنه تعالى قد حرم أشياء كثيرة وقال عليه الصلاة والسلام لا صحابة الا أخذتكم بأكبر الكبار قالوا بلى يا رسول الله قال الاشراء بالله وعقوق الوالدين مع انه ورد أشياء كثيرة انها من أكبر الكبائر وان قلنا ان قول الواقف وهم فلان وفلان لا غيرهم أى لا موجود له من الاولاد غيرهم فعبد الرحمن المذكور لا ينكر بقية أهل الوقف أنه ابن ابن ابن الواقف فيكون بمقتضى ما ذكرنا حدث جده بعد الوقف صوابا الكلام الواقف عن اللغو وقد شرط الواقف في كتاب وقفه وعلى من سيحدث له من الاولاد أو ما يجزئه عن اثبات كون جده حدث بعد الواقف فهذه أشياء لا ينقضي استحقاقه اذا كان واضع اليد ومصرقا بخصه من الوقف (٧) فان وضع اليد حجة قاطعة وأما قولهم وضع يده كان بطريق المصادقة وقد مات المصدقون فبطلت المصادقة وبرا زهم تلج المصادقات فهذه الكلام يحتاج عبد الرحمن الى اثبات كونه كان واضع اليد ومصرقا قبل المصادقة (٨) (أقول) أول كلام المؤلف يوهم أن تعيين الاولاد بالعدل لا ينقضي من عداهم والمنقول خلافه في أوقاف الخصاص من باب الوقف على ورثة فلان مانصه ولو قال على ولدي

(١٦) ل الحمد لله ثم بعد ذلك يذكر ما نقله هنا عن العمادى بقوله وكتب أى المؤلف العمادى على صورة دعوى ما صورته الخ استشهاده كما قدمنا لكنه لم يفعل ذلك لضيق الباض المذكور عن ذكر جميع ذلك تأمل والله تعالى أعلم لكن كان عليه رجه الله اذا كان الامر كما قلنا أن ينسب على هامش نسخة أن محل هذا الذى ذكرته عن المؤلف اعنى العمادى وما نقلته بعده الخ بعد آخر قولى

وهم فلان وفلان فعند خمسة أنفس ومن بعدهم على الفقراء كانت الغلة لهؤلاء الخمسة الذين سماهم ولا يدخل فيهم سائر ولد زيد ولا من يحدث لزيد من الولد فن مات من هؤلاء الخمسة كان سهمه من غلة هذه الصدقة للمساكين وكذا الحال في كل من يموت منهم كان سهمه للمساكين اه ومثله في الاسعاف وغيره (١) (سئل) في عقار وقف يمد أخوين مات أحدهما عن أولاد اختلفوا مع عهدهم في شرط الواقف العمدي أن شرط الواقف بطناً بعد بطن وانهم لا يستحقون في حياة المذكور حصه وأولاد الميت يدعون أنه وقف مطلقاً وانهم يستحقون حصه أيهم وكل برهن على ما ادعاه فأي الميتين أولى (الجواب) بينة مدعى الوقف بطناً بعد بطن أولى كما صرح به في الدرر والقنية وغيرهما (٢) والوقف بين أخوين مات أحدهما وبقي في يد الحى وأولاد الميت ثم الحى برهن على واحد من أولاد الاخ أن الوقف بطناً بعد بطن والباقي غيب والواقف وأحد تقبل وينتصب خصماً عن الباقي ولو برهن أولاد الاخ أن الوقف مطلق عليك وعلينا فبينة مدعى الوقف بطناً بعد بطن أولى كذا في القنية درر من آخر الوقف (أقول) ولعل وجهه ما قالوا ان البينة تثبت خلاف الظاهر والظاهر الاطلاق ولذا المذموم يعلم شرط الواقف بعد العلم بأن الوقف على الذرية يصرف الى الجميع بالسوية كما مر فالتى تثبت التقييد تثبت خلاف الظاهر فترجح لانها تثبت الزيادة فعمها زيادة علم وهذا كله قبل القضاء باحداهما (٣) والافلو سبقت احداهما وقضى بها تلغى الاخرى لما قالوا اذا تعارضت البيتان وسبق القضاء باحداهما لغت الاخرى فتنه (٤) (سئل) في دار معلومة جارية في ملك زيد وزوجته لكل منهما حصه معلومة فيها فوقها على نفسها ثمن من بعدهما على جهة برمتصلة وسلمها لمتول وصدر ذلك منهما في صحتهما فهل يكون الوقف جائزاً (الجواب) نعم ولو كانت الارض بين رجلين فتصدقها بجاهل صدقة موقوفة على المساكين ودفعاها معالي قيم واحد جاز اتفاقاً لان المانع من الجواز عند محمد هو الشيوع وقت القبض لا وقت العقد ولم يوجد ههنا وجودهما معاً ثم ما ولو وقف كل منهما نصيبه على جهة وجعلا القيم واحداً وسلماه معاً جاز اتفاقاً لعدم الشيوع وقت القبض اسعاف (٥) (سئل) في رجل وقف كتاباً من كتب التفسير على زيد ثم من بعده على أولاده وذريته ثم على جهة برمتصلة وسلم الكتاب لزيد والآن يريد الرجوع عنه وأخذ الكتاب من زيد فهل صح الوقف وليس له ذلك (الجواب) نعم نقل في البحر تحت قول الماتن ومنقول فيه تعامل وجواز الفقيه أو البت وقف الكتب وعليه الفتوى كذا في النهاية اه (٦) (سئل) في بستان جاري وقفين له حائط محيط بمجوانبه الاربع انهدم بعض الحيطان وحصل للبستان ضرر بذلك وامتنع الناظران من عمارته وللوقفين غلة فهل يجبران عليها (الجواب) نعم (٧) قال في البحر نقل عن الخصاص اذا امتنع يعني الناظر من العماره وله أي للوقف غلة اجبر عليهما فان فعل فيها أو الأخرجه من يده خيرية أو ائل الوقف (٨) (سئل) في واقف جعل غلة وقفه والولاية عليه لنفسه مدة حياته فهل يكون ذلك جائزاً (الجواب) نعم ويجوز بشرط المنفعة والولاية لنفسه يعني جاز للواقف عند أي يوسف ان يشترط انتفاعه من وقفه وتوليته لنفسه لما روى أنه عليه الصلاة والسلام كان يأكل من صدقة أي من وقفه ولا يحل ذلك الا بالشرط فعلم أنه مشروع (٩) الا أنه لو لم يكن أميناً للقاضي عزله ولو كان شرط الواقف أن لا يعزله أحد لا يلتفت اليه لانه مخالف للشرع دفعا للضرر عن الفقراء ولو صار عدلاً بعده لا تنتقل الولاية اليه كذا في المحيط شرح المجمع لابن ملى (١٠) (سئل) في قدور ونحاس يعيها

قنينة في آخر كلامي بعد جواب الموقوف عن السؤال الذي بعده ذا والظاهر أنه ترك التنبيه على هذا في هامش نسخة نسيانا أيضا لا شغاله بغيره والله سبحانه اعلم اه احمد

- (١) مطلب بينة مدعى الوقف بطناً بعد بطن أولى من بينة مدعى الاطلاق
- (٢) مطلب أحد المستحقين ينتصب خصماً عن الباقي
- (٣) مطلب اذا تعارضت البيتان وسبق القضاء باحداهما لغت الاخرى
- (٤) مطلب وقف ادارهما على نفسها يصح
- (٥) مطلب يصح وقف الكتب
- (٦) مطلب اذا كان للوقف ريع يجبر الناظر على تعميده
- (٧) مطلب اذا امتنع عن العماره يخرج منه من يده
- (٨) مطلب يجوز جعل غلة الوقف والولاية عليه لنفسه
- (٩) مطلب اذا كان الواقف غير أمين يعزل عن التولية وأن شرط أن لا يعزل
- (١٠) مطلب يصح وقف القدور والنحاس وليس لهم بيعها

موقوفة وقفها زيد على ذرية قام رجل من المستحقين يكلف الناظر بيعها بدون وجه شرعي
فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم (١) (سئل) من قاضي الشام سنة ١١٤٦ في رجل وقف
وقفه على جهات برّ معينة وجعل فاضل الوقف لذريته وأن يكون توجه جهات البر المذكورة
لمتولى الوقف فقام جماعة من مستحق الوقف يدعون أنهم فقراء وأنهم أولى بالميراث من غيرهم
فكيف الحكم (الجواب) قال في الاسعاف يجب صرف الغلة على ما شرط الواقف (٢) وفي
غيره شرط الواقف كنص الشارع أى في المفهوم والدلالة والذي رأيناه في الخيرية من جهة
الصرف اليهم في منقطع الوسط وأما إذا كان موقوفا على ميراث عينها أو سماها الواقف أنه
لا يصرف اليها ويصرف الى الذرية فلم نره إلا مع ضيق الوقت والله تعالى المستعان وأما إذا
وقفه على أبواب البر والمساكين فاحتاج ولده فهو مقدم كما يأتي عن الاسعاف (٣) (سئل) فيما
إذا شرط واقف أن من مات عن غير ولد فنصيبه لمن هو في درجته يقدم الاقرب اليه فالأقرب
فإن واحد عن غير ولد وفي درجته شقيقه وأخ لأب فلي تول حصته (٤) (الجواب) للآخ الشقيق
لأنه أقرب اليه دون الأخ لأب قال الخصاص في باب الرجل يقف الأرض على أقرب الناس منه
فإن قال أقرب الناس إلى أومنى وذو كرم بعد كلام مانصه قلت فإن كان للواقف ثلاثة أخوة
متفرقين قال فالغلة لأخيه لاييه واهمه (٥) قلت فإن كان له أخ لأب وأخ لأم قال الغلة لهما جميعا
لأن الآخ من الأب قرابته منه باييه والآخ من الأم قرابته منه بامه (٦) وليس يكون الوقف على
قدر حال المواريث ألا ترى أن الآخ من الأم قد ارتفع كض مع الواقف في رحمهم والآخ من الأب
قد ارتفع كض مع الواقف في صلب الأب فليس واحد منهم ما يقرب اليه من صاحبه (٧) ثم
إذا لم يقيد الواقف الاقربية الى الواقف والى المتوفى ينصرف الى المتوفى كما في فتاوى المولى
الهامم الشيخ عبد الرحمن أفندي العمادى من كتاب الوقف (أقول) ووجهه ظاهر فإن من في
درجة المتوفى كلها في القرب الى الواقف سواء بخلاف قريبهم الى المتوفى فإن قرابة أهل درجته
منه تتفاوت كالأخوة وأولادهم ونحوهم (٨) والاصل استعمال الفعل التفضيل فيما يتفاوت
فكان انصراف الأقرب الى المتوفى أولى تأمل وقد أفاد الشيخ اسمعيل تقديم ذى الجهتين على ذى
الجهة وإن كانت إحدى الجهتين من غير أهل الوقف حيث سئل في وقف شرط فيه الاقربية
الى المتوفى فوجد أولاد عمه وابن عمه ثانيا فهو ابن عم المتوفى والعلم المزبور ليس من أهل الوقف
فأتى بتقديم ابن العم المذكور وإن كان العلم المذكور من غير أهل الوقف وسألت الكلام
في تقديم ذى الجهتين حيث شرطت الاقربية الى الواقف الى المتوفى ثم اعلم أن ما ذكره
الخصاف من استواء الأخ لأب مع الأخ لأم هو قولهما وأما عند أبي حنيفة فإنه يبدأ بالأخ لأب
كما في الاسعاف وذكره الخصاف أيضا وظهر الخصاف ترجيح قولهما (سئل) من طرابلس
الشام فيما إذا وقف زيد عقاره على نفسه ثم من بعده يكون ثلاثة أرباع ذلك على ولده محمد ثم من
بعده على أولاده ثم ومن على القرىبة الشرعية للذ كمثل حظ الاثنين ومن مات منهم عن ولد
أو أسفل منه انتقل نصيبه الى ولده ومن مات منهم عن غير ولد ولا أسفل منه عاد نصيبه الى الأقرب
فالأقرب الى الواقف إلى أن قال والربع الرابع يكون وقفاً على من يحدث للواقف من الأولاد ثم
على أولادهم ثم ومن والحكم في هذا كالحكم فيما وقفه على محمد المذكور وكل من مات عن
غير ذرية من أولاد الواقف عاد نصيبه الى أقرب الناس اليه من أولاد الواقف فإذا انقرضت ذرية
الواقف فعلى جهة برّ عينها هذا نص كتاب الوقف مات واحد من ذرية الواقف عن أمه وأخته

(١) مطلب إذا وقف على

جهة برّ معينة والفاضل

لذريته فهل يصرف مال البر

الى فقراء الذرية

(٢) مطلب شرط الواقف

كنص الشارع

(٣) مطلب في مسائل شروط

الوقف اللنظية

(٤) مطلب الآخ الشقيق

أقرب من الأخ لأب

(٥) مطلب الأخ لأب والأخ

لأم سواء في القرب

(٦) مطلب القرابة في الوقف

ليست على حال الارث

(٧) مطلب إذا لم يقيد الاقربية

تصرف الى المتوفى

(٨) مطلب يقدم ذوا الجهتين

وإن كانت احدهما من غير

أهل الوقف

وخاله الذين هم من ذرية الواقف فهل يكون شرطه في الرابع من عود نصيب من مات من ذريته عن غير ولد ولا أسفل منه إلى أقرب الناس إلى الميت من أولاد الواقف ناسخا للشرط الأول في الثلاثة أرباع من عود نصيب من مات من ذريته عن غير ولد ولا أسفل منه إلى الأقرب فالأقرب إلى الواقف فيعود نصيب المتوفى المذكور إلى أمه فقط دون اخته وخاله (١) (الجواب) متى ذكر الواقف شرطين متعارضين يعمل بالمتأخر منهما عندنا لأنه ناسخ كافي للدراختار آخر الوقف وذكره في الأشباه في قاعدة أعمال الكلام أولى من إهماله ونقله الكازروني عن الخصاف فيعود نصيب المتوفى المذكور إلى أمه فقط دون اخته وخاله لكونها أقرب إليه منهما (٢) قال في الاسعاف ولو قال ارضى هذه صدقة موقوفة لله عز وجل إلى أقرب الناس مني أو قال إلى ومن بعده على المساكين إلى أن قال ولو كان له أم وأخوة تكون الغلبة لأمه دون أخوته لكونها أقرب إليه منهم اهـ ومثله في الخصاف والذخيرة البرهانية (٣) (سئل) في وقف أهلي ثبت من شرط واقفه تصرف نظاره أن مات من الموقوف عليهم عن ولد فنصيبه لولده فماتت امرأة من أهل الوقف لا عن ولد لبطنها بل لها ابنا بن مات في حياتها فهل ينتقل نصيبها من ربيع الوقف لابن ابنتها المزبور حيث لم يكن لها ولد لبطنها (الجواب) حيث شرط الواقف أن مات عن ولد فنصيبه لولده ينتقل نصيبها من ربيع الوقف لابن ابنتها المزبورين حيث لم يكن لها ولد لبطنها ولم يقد دليل على خلاف ذلك لأن اسم الولد حقيقة في ولد الصلب أو البطن لا في ولد الصلب أو البطن بل في ولد الصلب أو البطن يستحقه ولد الابن كما في الدرر والأشباه وغيرهما وقف على ولده وأوصى لولد زيد لا يدخل ولد ولده أن كان له ولد لصلبه (٤) فان لم يكن له ولد لصلبه استحقه ولد الابن واختلف في ولد البنت فظاهر الرواية عدم الدخول وصحح فاذا ولد للواقف ولد رجوع من ولد الابن إليه لأن اسم الولد حقيقة في ولد الصلب وهذا في المقرء ما إذا وقف على أولاده دخل النسل كذا الطبقات الثلاث بلفظ الولد كما في فتح القدير وكأنه للعرف فيه والافال ولد مفردا وجعا حقيقة في ولد الصلب أشباه والله تعالى أعلم (أقول) في مسئلة الوقف على الأولاد بلفظ الجمع كلام سيأتي قريبا (سئل) في واقفة وقف وقف على جهات مبرات ومهما فضل من المبرات المذكورة يصرف الأولاد أخيا خليل الذكر والأنثى سواء فماتت أخوها خليل عن أولاده الثلاثة وهم عيسى وعثمان وخديجة ثم مات عيسى عن ابن هو حسن ثم مات حسن عن ابن هو محمد ثم ماتت خديجة عن أولاد وأولاد أولادهم في حياتهم ثم مات أولاد أولادها عن أولاد والموجودون الآن عثمان بن خليل ومحمد بن حسن بن عيسى وأولاد أولاد أولاد خديجة فهل يختص بالفاضل من ربيع الوقف المزبور بعد المبرات المذكورة عثمان بن خليل بمفرده (الجواب) نعم كما صرح به في الاختصار شرح المختار بقوله (٥) ولو قال وقف على أولاد يدخل فيه البطون لعموم اسم الأولاد لكن يقدم البطن الأول فاذا انقرض فالثاني ثم من بعدهم يشترط جميع البطون على السواء قريتهم وبعيدهم اهـ (٦) وأما إذا وقف على أولاده دخل النسل كله كذا الطبقات الثلاث بلفظ الولد كما في فتح القدير وكأنه للعرف فيه والافال ولد مفردا وجعا حقيقة في الصلب أشباه من قاعدة الأصل في الكلام الحقيقة وفي حاشيتها العلامة المقدسي ~~لكنه~~ يحتاج إلى تحرير فان في البرازية ما يخالفه ظاهرا فإنه قال ولو وقف على أولاده وجعل آخره للفقراء فمات بعضهم يصرف إلى الباقي وإذا ماتوا يصرف إلى الفقراء ولا يصرف إلى ولد ولده اهـ وأجاب المؤلف بأن بين الكلامين فرقا فان الذي في الأشباه وقف على أولاده فقط وأما ما في البرازية فإنه

(١) مطلب إذا ذكر الواقف

شرطين متعارضين يعمل بالمتأخر منهما

(٢) مطلب الأم أقرب من الأخوة

(٣) مطلب شرط أن مات فنصيبه لولده فوجد ولد ابن استحق

(٤) مطلب أن لم يوجد ولد الصلب استحقه ولد الولد

(٥) مطلب قال وقفت على أولاد يدخل فيه البطون لكن يقدم البطن الأول خليل

عيسى عثمان خديجة

حسن أولاد

محمد أولاد

أولاد

(٦) مطلب وقف على أولاده دخل النسل كله

جعل آخره للفقراء فيحمل على ولد الصلب وبعده للفقراء وأما ما في الاشياء فانه يصرف الى ما يطلق عليه اسم الولد وهم النسل كله فيكون جواب كل منهما صحيحا لعدم التناقض (أقول) وفيه نظر فان ذكر الفقراء حذف من كلام الاشياء اختصارا لان كل وقف لابد أن يكون مؤبدا او يكون ما له الفقراء وان لم يصرح بلفظ التأييد على قول أبي يوسف المعتمد وعندهما لا بد في صحة الوقف من التصريح به وياتي عقب هذا تمام الكلام على ما في الاختيار والاشباه (سئل) من قاضي الشام في محرم سنة ١١٤٩ فيما اذا وقف زيد وقفه على نفسه ثم من بعده على أولاده أخيه رمضان هما على وشعبان وعلى خضر أعاسوية بينهم ثم من بعده على وشعبان المذكورين على أولادهما المذكورين واولادهم ومن بعده خضر أعاس على أولاده وأولادهم المذكورين واولادهم المذكورين الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين وعلى أولادهم وأولادهم وأولادهم وأنسالهم وأعقابهم على الشرط والترتيب المعين اعلاه على أن من مات منهم ومن أولادهم وأولادهم وأنسالهم وأعقابهم وأولادهم وأنسالهم وأعقابهم عن ولد أو ولد ولد أو نسل أو عقب عانصيبه من ذلك الى ولده أو ولد ولده أو الاسفل من ذلك ومن مات منهم وأولادهم وأولادهم وأنسالهم وأعقابهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عانصيبه من ذلك الى من هو معه في درجته وذوي طبقته من أهل الوقف يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب الى المتوفى ومن مات منهم أجعين قبل استحقاقه لشيء من منافع هذا الوقف وترك ولدا أو ولد ولد أو أسفل من ذلك استحق ذلك المتروك ما كان يستحقه المتوفى وقام في الاستحقاق مقامه فان انقرضوا باجمعهم وأبادهم الموت عن آخرهم ولم يبق لهم نسل ولا عقب عاد ذلك وقفا شرعيا على مصارف ومصالح الحرمين الشريفين همامكة المشرفة والمدينة المنورة على منورها الصلاة والسلام وعين مبرات ومات الواقف المرقوم وآل الوقف لشعبان وعلى وخضر أعاس المذكورين أعلاه ثم مات خضر أعاس المرقوم عن غير ولد ولا أسفل منه ثم مات شعبان عن غير ولد ولا أسفل منه وتصرف على بنصيبه ما من ريع الوقف لكونه في درجته ما وأقرب اليه ما مدة تزيد على أربعين سنة هو وأولاده وذريته لا تنقل ذلك اليهم عن ذكر حتى المحصر في الاناث من ذرية علي المذكور وهن فقراء قام الا أن متولى وقف الحرمين يريد نزاع الوقف من أيديهن بمقتضى الشرط المذكور فهل ليس للمتولى ذلك ولا يؤل الوقف للحرمين مادام أحد من النسل والعقب على مقتضى ما شرط الواقف (١) (الجواب) الحمد لله الهادي الى سواء السبيل وهو حسي ونعم الوكيل نعم ليس للمتولى ذلك ولا يؤل الوقف للحرمين الشريفين مادام أحد من نسل أهل الوقف على ما شرط الواقف المذكور بمقتضى ما ظهر لان من ذكر من نسل على وهم من أهل الوقف (٢) قال في الاسعاف في باب الوقف على أولاده النسل الولد ولد الولد أبدا ما تناسلوا ذكره كانوا أو اناثا اه وقد شرط الواقف المذكور ان قاله للحرمين الشريفين اذا لم يبق لهم نسل فع وجود النسل لا ينتقل عملا بالشرط المذكور وقوله على أنه شرط لما قال العلامة صدر الشريعة في توضيح الاصول في بحث الحروف ان على تستعمل للشرط كقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا يشركن بالله شيئا وذكر بعده ان على للشرط حقيقة وفي شرح المنار لابن مالك كلمة على تدل على الشرط حقيقة الى أن قال فيحمل عليه اذا أمكن اه (٤) والشرط اذا تعقب جملة متعاطفة متصلا بها فانه لكل كما صرح بذلك العلامة ابن نجيم في بجمه من شتى القضاء ومثله في المنع وذكره المحقق العلامة العسدي في شرح مختصر المنهني اصول جمال العرب العلامة ابن الحاجب فقال وعن أبي حنيفة أنه أي الشرط للجميع وذكره أيضا العلامة ابن

(١) مطلب لا يؤل الوقف

لحرمين مادام أحد من نسل

الواقف المذكور

(٢) مطلب النسل الولد ولد

الولد أبدا ما تناسلوا

(٣) مطلب على تستعمل

الشرط

(٤) مطلب الشرط اذا تعقب

جملة متعاطفة كان للكل

قاسم العبادى الشافعى فى حاشيته على جمع الجوامع المسماة بالآيات البينات ونص عبارته وقد نقل الامام عن الحنفية موافقتنا على عود الشرط الى الكل الى أن قال لان الشرط وان تأخر لفظا فهو متقدم تقديرا وقال أيضا قبله ان توسط الحرف الموضوع للتشريك والجمع يجعل الكل بمنزلة جملة واحدة اهـ فيكون قول الواقف على أنه راجعا للجميع ولا عارض يقتضى تخصيصه بأولاد خضر ويساعد ما ذكرنا أن الواقف لم يذكر التفصيل والمآل فى أولاد على وشعبان كما هو دأب الواقفين اذا أرجعناه لأولاد خضر فقط ويؤكد ارجاعه لكل أهل الوقف قوله أجمعين وبأجمعهم وعن آخرهم ويعضده تصرف النظائر السابقين من على وذريته المدة المذكورة بحصة خضرة ١ فى الفتاوى الخيرية لا يحمل فعل النظائر على المخالفة أى لشرط الواقف لانه فسق يبعد عن المؤمن اهـ (٢) وهو أيضا أقرب الى غرض الواقفين الذى يصلح مخصصا كما فى حاشية الاشياء للعلامة ابراهيم يبرى زاده ما قلنا ذلك عن التقويم (٣) وفى الاشياء من قاعدة اعمال الكلام أولى من اهماله اذا تعارض الامر بين اعطاء بعض الذرية وحرمانهم تعارضا لا ترجيح فيه فلا عطاء أولى لانه لاشك أنه أقرب الى غرض الواقف اهـ (٤) وقوله المذكور دون الاناث خاص بأولاد على وشعبان الصليبين فقط لانه وصف الاولاد به على ما أتى به العلامة شيخ الاسلام أبو السعود العمادى من أنه اذا وقف على أولاده فقط يحمل على أولاد الصلب ومثله فى الخاتمة وعبارتها رجل وقف أرضا على أولاده وجعل آخره للفقراء فبات بعضهم قال هلال يصرف الوقف الى الباقي فان ماتوا يصرف الى الفقراء الى ولد الولد اهـ ويوافقه ما فى الخلاصة والبرازية وخزانة الفتاوى وخزانة المفتين والتنفيد فقيد المذكورة مختص بأولاد على وشعبان الصليبين فقط وأما أولاد أولادهم فأدخلهم بقوله على أنه (٥) أو يقال على أنه شرط متأخر ناسخ للأول لما ذكر الامام الجليل الخصاص فى كنية أحكام الاوقاف اذا تعارض شرطان فالعمل بالمتأخر منهما لان الشرط الاخير يفسر عن مراده فلذلك أعلمناه اهـ وفى حاشية يبرى زاده الشروط اذا تعارضت وأمكن العمل بها وجب والاعمال بالاخير منها وسواء فى ذلك الواو وثم كما هو ظاهر لا غبار عليه وان أرخينا العنان وقلنا ان الاولاد يدخل فيه النسل كله لمعوم اسم الاولاد كما فى الاشياء والاختيار وان كان قولنا مخالفا لما فى المشاهير المستبصرة من عدم شمول النسل كله وقوله على أنه أى مع ملاحظة صفة المذكورية فى ذلك لانه قد وصفهم الواقف بها وقد انقرضوا فنقول لا يؤل أيضا للحرمين الشريفين على هذا التأويل الناشئ عن غير دليل لانه شرط عوده اليهما بعد انقطاع النسل ولا شك أن النساء الموجودات من نسل أهل الوقف فالنسل باق فلا يعود اليهما ويكون منقطع الوسط (٦) وحكمه أنه للفقراء كما هو المشهور عندنا والمتطافر على السنة علمائنا ومع ذلك حيث اتهم بصفة الفقر يجوز الصرف اليهن بل هو الافضل لانه يصير صدقة وصله ومقصود الواقف الثواب والتصدق على القرابة أكثر ثوابا واليه أشار عليه الصلاة والسلام بقوله لا مراهة ابن مسعود رضى الله تعالى عنهما حين سألته التصدق على زوجها لك والى أجران أجر الصدقة وأجر الصلاة اهـ (٧) ولا ينزع شئ من يد أحد الا بحق ثابت معروف وشئ منكرة فى سياق النقي فتعم الاموال والحقوق والاستحقاق فلا ينزع الوقف من أيديهن ويبقى معهن الى انقرض النسل فيعود للحرمين الشريفين هذا ما ظهر لنا بعد التأمل التام فى هذا المقام والله ولى التوفيق والانعام وهو الهادى وعليه اعتمادى * ايضا ما اشتمل عليه الجواب مع تمامات فى رسالة أبى يوسف رحمه الله تعالى ليس للامام أن يخرج شيئا من يد أحد الا بحق ثابت معروف

- (١) مطلب لا يحمل فعل النظائر على المخالفة لشرط الواقف لانه فسق
- (٢) مطلب غرض الواقف يصلح مخصصا
- (٣) مطلب اذا تعارض اعطاء بعض الذرية وحرمانهم فلا عطاء أولى
- (٤) مطلب اذا قال على أولادى يحمل على اولاد الصلب فقط
- (٥) مطلب اذا تعارض شرطان فالعمل بالمتأخر منهما
- (٦) مطلب منقطع الوسط للفقراء كما هو المشهور عندنا
- (٧) مطلب لا ينزع شئ من يد أحد الا بحق ثابت

وشياً نكرته في سياق النفي فتم الاموال والحقوق فتاوى القم تلتشى ووافقنا في عود الشرط الى الكل الشافعي رحمه الله تعالى (١) ففي فتاوى ابن حجر رحمه الله تعالى أجاب الولي العراقي في ضمن فتوى رفعت اليه في عود الوصف بالذكورة الى جميع من تقدم من المتعاطفات أم محتص بالآخر بقوله يعود الى الجميع عملاً بقاعدة الشافعي رحمه الله تعالى في عود المتعلقات المذكرة كورة بعد جمل أو مفردات من شرط أو استثناء أو وصف أو غيرها الى جميع ما تقدم من غير اختصاص بالآخرية ثم رد على من خالف في ذلك وأطال فيه بما يؤيد أنه لا فرق بين الواو ثم اه وكذلك وافقنا الحنبلي في شرح الاقناع فلو تعقب الشرط ونحوه جملًا عادى الى الكل قال الشيخ تقي الدين بن رجب ما ذكره أحبا من أي في عود الشرط ونحوه للكل أنه لا فرق بين العطف بالواو أو بالفاء أو بـ ثم على عموم كلامهم اه ملخصاً (٢) وقف على أولاده ثم على الفقراء هل يدخل أولاد الأولاد الجواب فيه خلاف في عبارات الكتب والصحيح لا يدخل وأقرب به على أفندي قوله أي صاحب الدرر والغرر أو قال ابتداء على أولاد يستوي فيه الأقرب والابعد هذا المخالف لما في الخاتمة صريحاً والخلاصة والبرازية وخرانة الفتاوى وخرانة المفتين والنسب نعم قال في الاختيار لو قال على أولاد يدخل فيه البطون كلها العموم اسم الأولاد ولكن يقدم البطن الأول فإذا انقرض فالثاني ثم من بعدهم يشترك جميع البطون فيه على السواء قريهم وبعيدهم ويوجد في بعض الكتب أيضاً ما وافقه (٣) وقد استفتي بعض العلماء من مولانا أبي السعود وأدرج في سؤاله عبارة واقعة في بعض الكتب موافقة لما نقلناه عن الاختيار ثم قال هل يعمل بهذه المسئلة أم لا فأجاب عنه المولى المزبور بما حاصله ان هذه المسئلة أخطأ فيها رضى الدين السرخسي في محيطة واعتقد عليه صاحب الدرر اه كلامه ومقاله حق يطابق الكتب المعتمدة كما تحققت وما يخالفه من شواذ الأقوال لا محالة ولقد أصاب المولى المزبور في التنبيه المذكور جعل الله سعيه مشكوراً وعمله مبروراً ثم ان ما في الدرر غير موافق لذلك القول الشاذ أيضاً كما ظنه لان مؤدى كلامهم تقديم البطن الأول ثم البطن الثاني ثم الاشتراك بين الأقرب والابعد بخلاف ما يدل عليه كلام صاحب الدرر في استواء الأقرب والابعد وأولاً وآخر اه عزى زاده على الدرر ٤ (أقول) وبخلاف ما في الاختيار والمحيط أيضاً ما ذكره الامام الخفاف في الباب الحادى عشر من أنه لو قال على ولزيد وعلى أولادهم فهى لولزيد لصلبه ولأولادهم فإذا انقضوا قلنا مساكين وان قال على ولد زيد وعلى ولولده وأولادهم فلهم جميعاً ولن أسفل منهم لانه سمي ثلاثة أبطن فصاروا بمنزلة الفخذ الخ لكن مثل ما في الاختيار والمحيط ما مر عن الأشباه معزيا الى فتح القدير ومثله أيضاً ما في الاسعاف حيث قال ولو قال على أولادى وأولاد أولادى يصرف الى أولاده وأولاد أولاده أبداً ما تناسلوا ولا يصرف الى الفقراء ملداً واحداً منهم باقياً وان سفل لان اسم الأولاد يتناول الكل بخلاف اسم الولد فإنه يشترط فيه ذكر ثلاثة بطون حتى يصرف الى النواقل ما تناسلوا اه ويبعد كل البعد أن يكون هؤلاء الأئمة كلهم تواردوا على الخطا فلما نسب التعبير بأنه خلاف الصحيح كما مر على أنه حيث تنقل كل من القولين في عدة كتب معتمدة يتوقف القول بتصحیح أحدهما وترجيحه على النقل عن أحد من أرباب التصحيح والترجيح والله تعالى أعلم (٥) (سئل) في واقف شرط في كتاب وقفه شروطاً منها الادخال والاخراج والتغيير والتبديل والزيادة والنقصان للواقف نفسه في مدة حياته لا لغيره وأنه بالملقضى المزبور أدخل وأخرج في حياته بعض أولاده بموجب حجة شرعية ومات الواقف المزبور فهل يكون فعله صحيحاً (الجواب) نعم (٦) (سئل) فيما إذا كان

(١) مطلب الوصف بالذكورة

يعود الى جميع المتعاطفات عند الشافعية

(٢) مطلب وقف على أولاده

ثم على الفقراء هل يدخل فيه أولاد الأولاد

(٣) مطلب في تخطئة أبي

السعود لصاحب المحيط

السرخسي وصاحب الدرر

في ان لفظ اولادى يعم

البطون كلها

(٤) مطلب الفرق بين ذكر

الولد والاولاد مفرداً وجمعاً

(٥) مطلب اذا شرط الواقف

لنفسه الادخال والاخراج

دون غيره يصح

(٦) مطلب وقف على نفسه

ثم على اولاده الموجودين

فما أحدهم عن اولاد

فليس لهم شيء

لزيد أملاك معلومة وقفها في صحته على نفسه ثم على أولاده الموجودين وهم فلان وفلان وفلان
ثم على جهة بر لا تنقطع وفقا صحيحا فبات أحد الأولاد في حياة أبيه الواقف عن أولاد بنعمون
أنهم يستحقون في الوقف حصة أبيهم مع وجود أولاد الواقف المزبورين بدون شرط من الواقف
ولا وجه شرعي فهل لا يستحقون شيئا مع أعمامهم المرقومين (الجواب) نعم (١) (سئل) فيما إذا
شرط واقف في كتاب وقفه الثابت المضمون نقض القسمة بانقراض الطبقة وانقضت فهل
يعمل بشرطه وتنقض القسمة (الجواب) نعم (٢) (أقول) تنقض القسمة بانقراض الطبقة في
الوقف المرتب وإن لم يشترطه الواقف كما سنوضحه (٣) (سئل) في واقف شرط في كتاب وقفه
شروطا منها أن من مات قبل استحقاقه لشيء من منافع الوقف وترك ولدا أو ولدولد استحق ذلك
المتروك ما كان يستحقه المتوفى أن لو كان حيا وقام في الاستحقاق مقامه فبات ابنه الواقف
في حياته أبيها عن ابنين قاصرين ثم مات الواقف عن أولاد وعن ابني بنته المتوفاة في حياته ويريد
أبو القاصرين مطالبة الناظر بما خص ابنه من حين موت الواقف فهل له ذلك (الجواب)
يستحقان ما كانت والدتهما تستحقه أن لو كانت حية ولوالدهما مطالبة الناظر بذلك عملا بشرط
الواقف المذكور (أقول) قد أفق بذلك في مثل هذه الصورة الشهاب ابن الشلبي في فتاواه
المشهورة ورد على من أفق بخلاف ذلك زعمانه أن بنت الواقف المذكورة لاستحق شيئا في حياة
الواقف حتى يستحق ولداها وغفل عن كون المراد ما تستحقه على فرض حياتها عند موت أبيها
وسأني تمام الكلام على مسئلة الدرجة الجعلية هذا وقد وقعت في زماننا حادثة الفتوى في رجل
وقف داره على نفسه ثم على أخته فلانة ثم على أولادها ثم على أولادهم على أن من مات منهم قبل
استحقاقه وترك ولدا قام مقامه الخ فبات الواقف ثم اخته المذكورة عن أولاد وعن أولاد ابن مات
في حياة الواقف قبل صدور الوقف المذكور فهل يستحق أولاد الابن المذكور شيئا أم لا أجاب
بعض أهل عصرنا نعم وأجبت بلا لكون الابن المتوفى قبل الوقف ليس من أهل الوقف لاحقيقة
ولا حكما لانه غير مستحق ولا بعرضة أن يصير مستحقا لكونه ميتا حين الوقف فلم يدخل فيه أصلا
لأن أهل الوقف من كان حيا عند الوقف ومن سيجد بعده والميت عند الوقف لم يدخل فيه
فلا يقوم أولاده مقامه في استحقاقه ألا استحقاق له بل ليسوا من أهل الوقف أصلا كما فيهم
والدليل على ذلك ما في الاسعاف في باب الوقف على أولاده وأولاد أولاده ولو قال على ولدي وعلى
أولادهم وأولاد أولادهم ونسلهم أبدا ما تناسلوا وكان له أولاد وقدمات بعضهم عن أولاد قبل
الوقف يكون على الأحياء وأولادهم فقط ولا يدخل معهم أولاد من مات قبله لانه لا يصح الاعلى
الأحياء ومن سيجد دون الاموات وقد نسبته إلى أولاد الأحياء يوم الوقف بقوله وأولادهم
بعود الضمير إليهم دون غيرهم ولو قال على ولدي وولدي ولدي وعلى أولادهم الخ يدخل فيه ولدهم
مات قبله لقوله على ولدي وولدي ولدي ولدهم مات قبله ولولده اه وحاصله أنه إذا قال على
أولادي وأولادهم بالإضافة إلى ضمير الغيبة يختص بأولاد الأحياء المذكورين أولا لان الوقف
لا يصح على الميت فلا يدخل في الوقف أولاد الميت قبل صدور الوقف وإذا قال أولاد أولادي
بالإضافة إلى ضمير المتكلم يدخل أولاد الميت من أولاده لانهم أولاد أولاده لكونه نسبهم إلى
نفسه في حادثة الفتوى لما قال على أولاد أختي اختص بالأحياء منهم دون من كان قدمات
قبل الوقف لان الوقف لا يصح على الميت ولما قال ثم على أولادهم عاد الضمير إلى المذكورين أولا
وهم الأحياء لما قلنا فأولاد ابن أخته الميت ليسوا من أهل الوقف أصلا نعم لو قال ثم على أولاد

(١) مطلب إذا شرط نقض

القسمة يصح

(٢) مطلب تنقض القسمة

بانقراض الطبقة وإن لم

يشترطه الواقف

(٣) مطلب في الدرجة

الجعلية يستحق الولد ما كان

يستحقه أصله أن لو كان حيا

أولاد أختي دخلوا كما تقدم والله تعالى اعلم (١) (سئل) فيما إذا كان لزيد وهند أم امرأته دار
معروفة جارية في ملكهما فوقها على نفسها أيام حياتهما ثم من بعدهما فعلى زوجة زيد بنت
هند المذكورة وعلى أختها الأمها وعلى ابن أخيها فلان بينهم أثلاثا ثم غنم على جهة بر لا تنقطع
فبات زيد فهل يصرف نصيب زيد إلى الفقراء إلى أن تموت هند (الجواب) نعم فإذا ماتت هند
يصرف إلى ما شرط (٢) (سئل) في وقف أهلي فقد كُتب وقفه ولم يعلم شروط واقفه غير أن نظاره
تصرفوا بنصيب من مات من مستحقه عن ولد لولده أو عن غير ولد لجميع مستحقه فيما مضى
من الزمان فباتت أمه منهم عن غير ولد ولا أسفل منه ولها ابن أخت من المستحقين فهل إذا
ثبت تصرف نظاره كذا كر يصرف نصيب المرأة من ريع الوقف لجميع مستحقه لا لابن الأخت
وحده (الجواب) نعم (٣) (سئل) في وقف أهلي موقوف على أولاد الذكور دون أولاد الإناث
حسب ما جرى تصرف نظاره جميعهم على ذلك وعلى صرف نصيب من مات من أولاد الذكور من
الإناث لأخيها وأختها من أولاد الذكور دون أولاد الإناث فإن لم يوجد لها أخ أو أخت فليغيرهم
من أولاد الذكور دون أولاد المتوفاة ودون أولاد الإناث وماتت أمه من أولاد الذكور
عن أولاد الذكور وأنات ولها قدر استحقاق معلوم في الوقف ولها أخت لاب من أولاد الذكور
المتساويين ومن أهل الوقف جماعة غيرها من أولاد الذكور فهل يعمل بتصرف النظر بعد موته
ويصرف نصيب المتوفاة المذكورة لأختها المذكورة (الجواب) نعم (سئل) في وقف
أهلي ثبت من شرط واقفه بتصرف نظاره أن من مات من الموقوف عليهم عن ولد فنصيبه لولده
فباتت أمه من أهل الوقف لا عن ولد لبطنها بل لها إناث من مات في حياتها فهل ينقل نصيبها من
ريع الوقف لابن ابنها المزبور حيث لم يكن لها ولد لبطنها (الجواب) (٤) نعم حيث لم يكن لها ولد
لبطنها ولم يقم دليل على خلاف ذلك لأن اسم الولد حقيقة في ولد الصلب والبطن للأنثى فإن لم يكن
ولد الصلب أو البطن استحقه ولد الابن بكافى الدرر والاشباه وغيرهما (٥) (اقول) يعلم منه أن
الواقف إذا قال فنصيبه لولده أو لولد له ان المراد عود النصيب لولد حيث لا ولد فلو كان المتوفى
له ولد وله ولد وله أيضا لآلئ ولد الولد وبه أفتى العلامة الشلي وواقفه جماعة من علماء عصره
كما هو مبسوط في فتاواه (٦) (سئل) فيما إذا ثبت نظار وقف أهلي أنه ما ومن قبلهما
يصرفون غلة الوقف لأولاد الذكور دون أولاد الإناث من مدة تزيد على أربعين سنة في وجه
أخوين يتعيان حصصه آلت إليهما عن أمهما المتلقية ذلك عن أبيهما وكتب بذلك حجة ثم أثبت
الاخوان بوجه أحد الناظرين المذكورين أن الناظرين السابقين قبلهما كاتا يصرفان
غلة الوقف لأولاد الذكور والإناث وأولادهم من مدة تزيد على أربعين سنة وكتب بذلك حجة
قبأى الثبوتين يعمل (٧) (الجواب) أن الثبوت الثاني غير صحيح لوجه الأول كون الدعوى
بوجه أحد الناظرين بدون حضرة الآخر ولا رأيه وقد صرح في الجوهره باشتراط رأى الآخر
ولم يوجد (٨) الثاني أن البينة إذا تضمنت نقض قضاء ترد كما صرح جوابه (٩) الثالث أن المقضى
عليه لا تقبل منه البينة قال في التتارخانية من العشرين في الدعوى متول ذويد برهن على الوقف
فبرهن الخارج على الملك يحكم بالملك الخارج فلوبرهن المتولى بعده على الوقف لا تسمع وبه يفتى
اه قال في جامع الفصولين في الثالث عشر لأن المتولى صار مقضيا عليه مع من يدعى تلقى الوقف
من جهته اه الرابع أن البينة تطالب من طرف مدعى التخصيص بأولاد الذكور وهما الناظران
والقول لمدعى التعميم على الذكور والإناث وهما المدعيان لأنهما متساويان بالأصل وهو الإطلاق

(١) مطلب وقفها على نفسها
ثم على كذا فبات أحدهما
فنصيبه إلى الفقراء إلى أن
يموت الآخر

(٢) مطلب يعمل بتصرف
النظار في دفع نصيب الميت
عن غير ولد لكل المستحقين
(٣) مطلب يعمل بتصرف
النظار في الصرف لأولاد
الذكور دون الإناث الخ
(٤) مطلب حيث لم يكن ولد
الصلب أو البطن يستحق
ولد الوالد

(٥) مطلب أنما يعطى ولد الوالد
حيث لا ولد

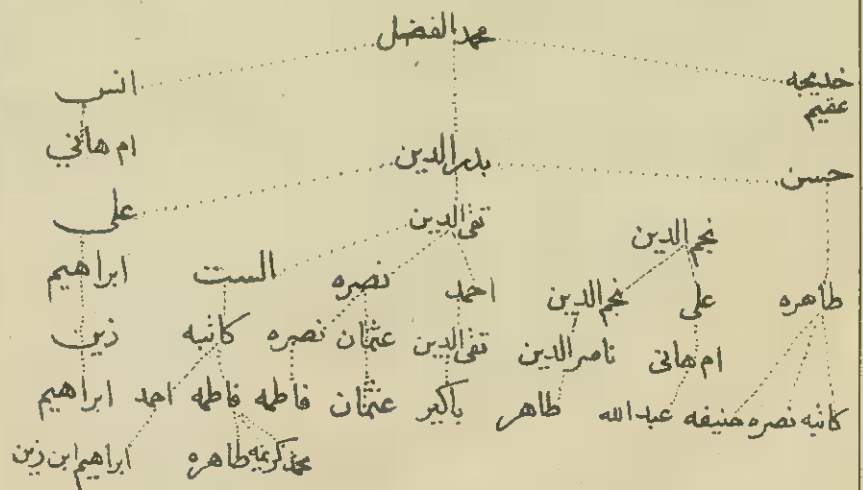
(٦) مطلب فيما إذا دعى
النظار أنه وقف على أولاد
الذكور الخ

(٧) مطلب الدعوى على
أحد الناظرين لا تصح

(٨) مطلب البينة إذا تضمنت
نقض قضاء ترد

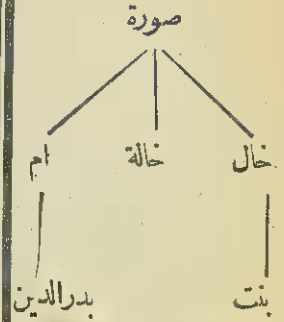
(٩) مطلب لا تسمع بينة
المتولى على أنه وقف بعد
القضاء عليه للخارج بالملكية

في قول الواقف يقدم الاقرب فالاقرب الى الواقف ولم يقل الى الميت فقد اعتبر الواقف الاقربية
اليه لا القوة وهذا مما لا يشك فيه الخ اه لكن أنت خير بأن هذا ظاهر لو لم يذكر الواقف الدرجة
اذ مع ذكرها يلزم الغاء هذا الشرط بالكلية اذ كل من في الدرجة مستوون في القرب اليه في ترجيح
ما قاله جده المؤلف من المصير الى أن يراد بالاقربية زيادة القوة في قرابة الولادة أيضا كما في قرابة
الاخوة لان اعمال الكلام أولى من الغائه لكن ينبغي تخصيص ذلك بماعدا الطبقة الاولى من
قرابة الولادة بقرينة غرض الواقف وان كان وقوع ذلك في غاية الندرة وبه اندفع الازمام
المذكور بان ذي جهتين هذا ما ظهر لفهمي القاصر والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا شرط
واقف وقف أهلي في كتاب وقفه الثابت المضمون شروطا منها أن من مات من الموقوف عليهم عن
غير ولد ولا أسفل منه عاد نصيبه من ريع الوقف الى من معه في درجته وذوي طبقته من أهل
الوقف يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب للمتوفي فمات رجل من الموقوف عليهم اسمه ابراهيم عن غير
ولد ولا أسفل منه وله استحقاق في الوقف آل اليه عن أمه زين المتوفاة المستحقة من الوقف وفي
درجته وذوي طبقته جماعة من الموقوف عليهم من جلتهم أبوه أحمد بن كاتبة المستحقة المتوفاة
عنه ثم مات أحمد المذكور عن غير ولد ولا أسفل منه وفي درجته وذوي طبقته الجماعة المذكورين
البعض منهم أولاد أولاد داخل وخالة كاتبة أم أحمد المزبور والبعض أولاد أولاد دعم جده
أحمد المزبور ولا جد المزبور وأولاد أخت من أهل الوقف أنزل درجة منه ماتت أمهم عنهم في حياة
أجديز نعمون أن نصيب أحمد من ريع الوقف يعود اليهم لا قريبيتهم لا جد وان كانوا أنزل درجة
منه بهذه الصورة الواقف القاضي فتح الدين المالكي



فهو لا يعود نصيب ابراهيم من ريع الوقف لايه احمد ثم تعود حصه احمد مع مال آل اليه من ابنه
ابراهيم المذكور للاقرب من أهل درجته وهم أولاد داخل وخالة كاتبة أمه دون أولاد أخته
وغيرهم من أهل الدرجة المذكورين أم لا (الجواب) نعم علما بشرط الواقف أن من مات عن

غير ولد عاد نصيبه لمن هو معه في درجته وذوي طبقته من أهل الوقف يقدم في ذلك الأقرب فالأقرب إلى المتوفى فقد شرط الأقرب بعد الاستواء في الدرجة وهو تمام الشرط المقيد بالدرجة (أقول) وحاصله أن حيث شرط الأقرب من أهل الدرجة ووجد فيها جماعة بعضهم أقرب للمتوفى من بعض ووجد أيضاً في أنزل منهم من هو أقرب نسباً للمتوفى من الجميع قدم الأقرب من أهل الدرجة وإن كان الأنزل منه أقرب نسباً لئلا يلبغوا شراط الدرجة والواقف قد اعتبر الأقرب في أهل الدرجة لا مطلقاً وسيأتي سؤال في ذلك أيضاً قال المؤلف ثم رأيت بعد عدة سنين جواباً للشيخ محمد ابن الشيخ محمد البهنسي شارح الملتقى موافقاً لما ذكرنا صورته فيما إذا شرط واقف أن من مات عن غير ولد ينتقل نصيبه إلى من في درجته وذوي طبقته من أهل الوقف يقدم الأقرب فالأقرب فأت مستحق يدعى بدر الدين ويده ثلث عن غير ولد وله بنت خال وخالة لكل منهما ثلث فهل تنتقل حصته لبنت الخال أو للخالة أو لهما فأجاب رحمه الله تعالى الحمد لله الذي فقه من أراد به خيراً في دينه ووفقه لتحرير مسائله وبراهينه والصلاة والسلام على مظهر الحق بلا خلاف في حينه وعلى آله واصحابه الذين ميزوا من غث الشيء عمينه صلاة دائماً إلى يوم كل نفس بما كسبت رهينة وبعد فقد اختلق جواباً من نسب إلى العلم نفسه ولم يخش التجري على النارجين يحمل رسمه فكتب أولاً أنه ينتقل ما بيده لخالته لكونها أقرب وغفل عن اعتبار الدرجة والطبقة قبل الأقرب وهذا خطأ لا يصدر مثله عن له أدنى أناية ولو علم شرعاً معناها واشتقاقها لغف ومبناهم يصدر منه هذا الغلط الواضح ثم نادى على نفسه حيث أنه كتب على سؤال آخر بأنه ينتقل لبنت الخال بسد فاض ثم بلغني أنه أراد الجمع بين الجوابين والتوفيق فذكر أشياء ينكرها من شمر رائحة التحقيق وبسط الكلام في الرد عليه مما لا يليق فأقول الحق في المسئلة وبالله التوفيق أن أريد بالدرجة والطبقة المساواة في النسب إلى الواقف وهو (١) الرائج فالخصه تنتقل لبنت الخال والله سبحانه وتعالى أعلم قاله فقير ذي اللطف الخفي محمد بن محمد البهنسي الخفي حامداً مصلحاً مسلماً (أقول) ووجه موافقته لما ذكره المؤلف من حيث أنه أعطى الخصه لبنت الخال لكونها في الدرجة وإن لم يكن معها أحد في درجتها ولم يعط الخالة مع أنها أقرب نسباً للمتوفى لأن الواقف اعتبر الدرجة أولاً ثم الأقربية فيها والخالة أعلى درجة فلا تعطى وإن كانت أقرب حيث وجد في الدرجة أحد وإن انفرد والحاصل أنه (٢) حيث شرط الواقف الانتقال للأقرب من أهل الدرجة يعطى لمن هو أقرب نسباً فيها سواء وجد معه فيها غيره أولاً وسواء وجد من هو أقرب نسباً منه في غيرها أعلى منه درجة أو أنزل أولاً ثم تفسر الدرجة بما ذكرنا في ما مر عن فتاوى جد المؤلف من أنه إذا لم يقيّد الأقربية تنصرف إلى المتوفى لا إلى الواقف لأن هذا في بيان معنى الدرجة والطبقة بأنها مساواة المتوفى في النسب إلى الواقف وذلك في بيان المراد بالأقرب بعد تحقق الدرجة المذكورة فصار الحاصل أنه إذا وجد في درجة المتوفى جماعة يساونه في النسب إلى الواقف وقد أطلق الواقف الأقربية يقدم من هؤلاء الجماعة المساوون له في الدرجة من هو أقرب نسباً ورجا إليه لا إلى الواقف (سئل) أيضاً عن المسئلة التي قبلها فيما إذا وقف زيد ووقفه على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده وسماهم وعلى من سيحدثه الله تعالى له من الأولاد الذكور والانات على القرية الشرعية للذكر مثل حظ الأنثيين ثم من بعدهم على أولادهم ثم وشم مثل ذلك ثم على أنساليهم وأعقابهم وإن سفلوا بطناً بعد بطن الطبقة العليا منهم تحجب السفلى على أنه من توفي منهم أجمعين عن ولد أو ولد ولد



(١) مطلب الرائج ان
الدرجة والطبقة المساواة
في النسب إلى الواقف

(٢) مطلب حيث شرط
الأقرب في الدرجة يعطى
لمن فيها وإن انفرد أو وجد
في غيرهما من هو أقرب منه

أونسل أو عقب عادما كان جاريا عليه على ولده ثم وثم للذ كرمثل حظ الاثنين ومن مات منهم
عن غير ولد ولا ولود ولا نسل ولا عقب عادما كان جاريا على المتوفى الى من هو معه في درجته
وذوى طبقته من أهل الوقف يقدم في ذلك الاقرب اليه فالأقرب ويستوى فيه الاخ الشقيق
والاخ لاب فان لم يكن في درجة المتوفى من يساويه فعلى أقرب الموجودين اليه من أهل الوقف
ثم على ولد من اتقل اليه ذلك ثم على ولده ثم على نسله وعقبه على الشرط والترتيب المذكورين
ثم على جهة برمتصلة بموجب كتاب وقفه الشرعي ثم مات الواقف وأولاده وأولادهم وانحصر
الوقف في جماعة من الموقوف عليهم في طبقة ودرجة واحدة هي الطبقة السادسة ومات منهم
مستحق هو ابراهيم بن زين عن غير ولد ولا اسفل منه وله نصيب في ريع الوقف آل اليه عن أمه
زين المزبورة وأقرب من في درجته من جهة أمه للمزبورة أبوه احمد بن كاتبة المستحقة
المتوفاة عنه وفي الطبقة السابعة جماعة من أهل الوقف هم أولاد عمته مساءون في الطبقة
السابعة التي من جهة أبيه فلن يعود نصيبه في الوقف الاكل اليه عن أمه زين المزبورة
(الجواب) يعود نصيبه من الوقف الاكل اليه عن أمه زين المزبورة لا يسه المزبور لكونه
أقرب من في درجته اليه عملا بشرط الواقف المذكور ولا يعود لأولاد عمته المذكورين لكونهم
في الدرجة السفلى عملا بقول الواقف الطبقة العليا منهم تجب السفلى وبقوله في ذيل الشروط
المذكورة على الشرط والترتيب المذكورين وقد أفتى المرحوم العلامة الم محمد العمدادى
على سؤال رفع اليه (١) في رجل له درجتان درجة من جهة أبيه ودرجة من جهة أمه بما يخصه
ان ما آل اليه من الاستحقاق من جهة أبيه يعود لمن هو معه في درجته من جهة أبيه رما آل
اليه من الاستحقاق من جهة أمه فلن هو معه في درجته من أهل الوقف من جهة أمه وقد بحث
في ذلك بحثا مفيدا فقال لان كل واحد من النصيبين آل اليه من جهة ولكل من الجهتين
درجة وقد شرط الواقف عود نصيب من مات عن غير ولد لمن هو معه في درجته وذوى طبقته
من أهل الوقف فصدق على أهل كل درجة من الدرجتين المذكورتين أنهم في درجة المتوفى
لاختلاف جهة الاستحقاق في الاصل فلأعطينا جميع ما آل اليه من الاستحقاق لأهل الدرجة
العليا دون من كان مساويا له من أهل الدرجة السفلى لزم تخصيص احدى الدرجتين على
أهل للدرجة الاخرى من غير تخصيص يقتضيه كلام الواقف واهمال ما دل عليه صريح
كلامه مع امكان العمل به واعمال الكلام أولى من اهماله وكذلك لو خصنا النصيب بأهل
الدرجة السفلى ويلزم أيضا حرمان احدى الدرجتين من الاعطاء مع صريح دلالة اللفظ على
الاعطاء ومتى احتمل اللفظ الاعطاء والحرمان يقدم الاعطاء الذي هو أقرب الى كلام الواقفين
فكيف مع عدم احتمال اللفظ للحرمان في هذه المسئلة ولو قلنا باستحقاق جميع أهل الدرجتين
للنصيب المذكور يلزم من ذلك اشتراك احدى الدرجتين بنصيب الاخرى من غير ما يدل عليه
صريح كلام الواقف مع امكان اعماله في عود نصيب أهل الدرجة العليا لمن كان مساويا للمتوفى
فيها وكذلك في أهل السفلى والاعمال أولى من الاهمال فما آل اليه من جهة الدرجة العليا يعود
لمن كان مساويا له فيها من أهل الوقف وما آل اليه من جهة الدرجة السفلى يعود أيضا لمن كان
مساويا له فيها من أهل الوقف والله سبحانه وتعالى أعلم أقول لقائل أن يقول تختار الشق الثاني
وهو استحقاق جميع أهل الدرجتين لان لفظ الدرجة جنس يطلق على كل من العليا والسفلى
حقيقة ولان المضاف يعم كاصح جوابه في قوله تعالى فليحذر الذين يخالفون عن أمره أى كل

(١) مطلب فيمن له درجتان
درجة من جهة أبيه ودرجة
من جهة أمه

أمر الله تعالى وقفه وأوصى لولد زيد أو وقف على ولد زيد وله أولاد ذكور واثبات كان
 للكل وتماه في أو آخر الأبناء قبيل الدعاء برفع الطاعون فكذلك أيع في مسئلتنا وليس في كلام
 الواقف ما يخص أحداهما حيث وجدنا ولا ما يمنع إرادتهما مع الافة ولا اصطلاحا ولا ما يقتضي
 تخصيص كل واحدة منهما ببعض ما في يد المتوفى ولفظ ما من أدوات العموم فقول الواقف
 وما كان في يده أو ما كان يستحقه أو ما كان جارا عليه ينتقل إلى من في درجته يشمل جميع
 ما في يده فيعود إلى من في درجته سواء كانت الدرجة واحدة أو أكثر وتخصيص بعضها
 ببعضه تخصيص بلا تخصيص على أنه لو كان الذي آل إلى المتوفى من جهة درجة واحدة وقلنا
 أن ذلك الذي آل إليه ينتقل بعد موته إلى أهل تلك الدرجة فقط يلزم عليه ترجيح تلك الدرجة
 على الأخرى بلا مرجح وحرمان بعض الدرجات وإهمال ما اقتضاه كلام الواقف من إطلاق
 الدرجة وعدم حرمان أهلها والأعمال الأولى من الإهمال وأما قوله أنه يلزم عليه اشتراك إحدى
 الدرجتين بنصيب الأخرى فأنما يراد لو سلمنا أن ما انتقل إليه من إحدى الدرجتين هو نصيبها
 وليس كذلك لأنه بعد انتقاله صار نصيبه لا نصيبها ولا يلزم من انتقاله إليه من تلك الدرجة
 عوده إليها بعد موته لأنه خرج عن كونه نصيبها بعد صيرورته نصيبه ولو بقي نصيبها بعد انتقاله
 إليه لزم أنه لو مات ولم يوجد من أهل تلك الدرجة أحد أن لا يعطى لأهل درجته الأخرى فيلزم
 عليه إهمال كلام الواقف بالكيفية ويلزم عليه أشياء أخر تظهر لمن تدبر نعم إذا رتب الواقف بين
 الطبقات وشرط حجب الطبقة العليا للطبقة السفلى حينئذ يقال باختصاص الطبقة العليا من
 طبقتي المتوفى بما في يده كله من أي طبقة كان ذلك منتقلا إليه عملا بشرط الواقف لأنه حينئذ
 يمكن العمل بشرط ترتيب الطبقات وبشرط انتقال نصيب من مات إلى من في درجته في هذه
 الصورة وإن كان الشرط الثاني ناسخا للعموم الشرط الأول في غير هذه الصورة كما إذا كان
 للمتوفى درجة واحدة وفوقه درجة والحاصل أن الذي يتعين المصير إليه في مسئلة من له درجتان
 متفاوتتان ومات لأعن ولدمع شرط الواقف عود نصيبه إلى من في درجته أنه يعود إلى كل من
 في درجته سواء كان نصيبه أصليا أو آتلا إليه من إحدى الدرجتين أو من كل منهما لعدم
 الترجيح إلا إذا كان الوقف مرتباً بمشروط فحجب الطبقة العليا للسفلى حينئذ ينتقل
 نصيبه للعليا من درجته كافي مسئلتنا فندفع نصيب إبراهيم إليه أجل كونه في الدرجة العليا
 والله سبحانه وتعالى أعلم (١) (سئل) فيما إذا وقف زيد وقفه على نفسه ثم من بعده يعود نصفه
 على ابنته واخته والنصف الثاني على فقراء النقشبندية المقيمين بدمشق المنسوبين بالتمدة له
 وهم فلان وفلان وفلان وعددهم ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ومات ثم غاب واحد
 من الفقراء المذكورين عن دمشق وأعمالها إلى بلدة بعيدة وليس له بدمشق زوجة ولا بيت
 ولا تعلق أصلاً وله بنت تطالب المتوفى بنصيب أبيها فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم
 (٢) (سئل) فيما إذا وقف زيد وقفاً على تلامذته ونص عليهم بأسمائهم وهم معلومون ومات
 فادعت امرأة أنها من تلامذة زيد وطلبت حصة من ريع الوقف لكنها ليست من المنصوص
 عليهم فهل لا تدخل في الوقف (الجواب) نعم ولو قال وقتت على أولاد زيد وهم فلان وفلان
 وعدت خمسة لم يدخل فيه سائر أولاده ومن يحدث له فهو كما ترى قد نفى الدخول بالتعيين والعد
 كذلك في أو آخر وقف الخيرية (٣) (سئل) فيما إذا وقف زيد وقفه على نفسه ثم من بعده
 على أولاده الموجودين وسماهم ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم وأنسأهم وأعقابهم على

(١) مطلب وقف على فقراء
 كذا المقيمين بدمشق ليس
 لمن غاب عنها شيء
 (٢) مطلب قال وقتت على
 أولادى وهم فلان وفلان
 الخ لم يدخل من لم يعدتهم
 (٣) مطلب في المرتب بهم
 لا يعطى أحد من أهل
 السفلى مادام أحد من أهل
 العليا

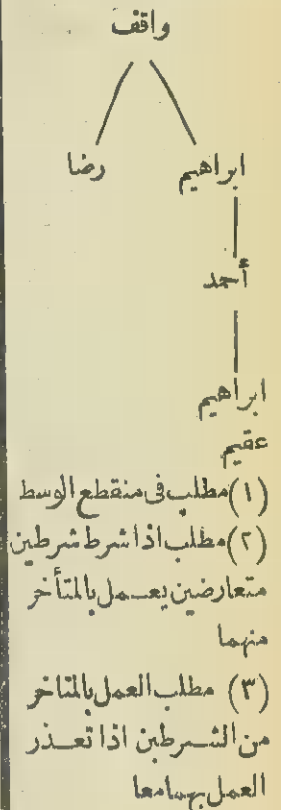
الشرط والترتيب المعينين اعلاه ومات وتصرف الموقوف عليهم بعده على وفق شرطه من
 حجب الطبقة العليا للسفلى من مدة مديدة فهل يعمل بذلك فلا يعطى لاهل الطبقة السفلى شيء
 مادام واحد من العليا (الجواب) نعم (١) (سئل) في وقف أهلى مرتب بتم للذ كمثل حظ
 الاثنين ومن شروطة أن من مات عن غير ولد ولا عقب فنصيبه من ريع الوقف لمن هو في درجته
 وذوى طبقته يقدم في ذلك الاقرب فالأقرب اليه ثم مات امرأته من الموقوف عليهم عن غير ولد
 ولا أسفل منه وليس في طبقته ولا في الطبقة التي فوقها أحد في الطبقة التي تلي طبقته جماعة
 من أهل الوقف ليس منهم أقرب اليها من ابن أخيها وبنت اختها لا يها فهل يعود نصيب المرأة
 اليها مالم لا كمثل حظ الاثنين (الجواب) نعم (٢) (سئل) في وقف أنشاه واقفه على نفسه
 ثم من بعده على بناته لصلبه الاربع وعلى اولاد ابنه ابراهيم للذ كمثل حظ الاثنين ثم من بعدهم
 جميعا على أولادهم وعلى أولاد أولادهم كذلك ثم على اولاد اولاد اولادهم ثم ثم على أن من مات
 منهم عن ولد أو ولد ولد رجع نصيبه لولده أو ولد ولده ومن مات منهم عن غير ولد ولا أسفل منه
 رجع نصيبه الى من هو في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف ثم على جهة بر متصلة ثم مات
 الواقف عن الموقوف عليهم المذكورين ثم ماتوا عن أولاد ثم مات الآن امرأة من الذرية
 الموقوف عليهم عن غير ولد ولا أسفل منه ولم يبق حين موتها في درجتها أحد ولم يبق من الموقوف
 عليهم سوى جماعة في الدرجة التي تلي درجتها النازلة منها التي هي أعلى الدرجات وهم أولاد اختها
 وأولاد أولاد بنتي عمه ابيها فلين يرجع نصيبها من ريع الوقف (الجواب) حيث جعل الواقف
 المذكور أولاد ابنه ابراهيم في درجة أولاده وطبقته وأولادهم كذلك ورتب الطبقات بتم
 وجعل نصيب من مات عن غير ولد لمن هو في درجته وذوى طبقته ولم يكن في طبقة المرأة
 المذكورة أحد فيرجع نصيبها من ريع الوقف المذكور للدرجة التي تلي درجتها النازلة منها التي
 هي أعلى الدرجات وهم أولاد اختها وأولاد أولاد بنتي عمه ابيها والله تعالى اعلم (أقول) في كونه
 يعود الى أعلى الدرجات فقط كلام مستعرفه وقد شبه المؤلف بقوله حيث جعل الواقف الخ
 على أن أولاد أولاد بنتي عمه ابيها في درجة أولاد اختها وان كانوا من ذرية ابراهيم ابن الواقف
 وفي ذلك تنبيه على دفع ما توهمه بعض الناس في زماننا من مدة سنين حيث زعم في نظيره هذه
 الحادثة أن أولاد ابن الواقف انزل درجة من اولاد الواقف وكذا اولاد اولاد ابن انزل من اولاد
 اولاد الواقف وهذا حتى ان من مات من اولاد الواقف أو اولاد اولاده عن غير ولد فنصيبه
 لمن في درجته منهم ولا شيء لأولاد ابن الواقف أو اولاد اولاد ابنه انهم انزل طبقة باعتبار ابيهم
 ولا شبهة في انه زعم فاسد منشؤه اشتباه الطبقة النسبية بالطبقة الاستحقاقية فان اولاد ابنه
 من حيث النسب انزل طبقة من اولاده ولكن الواقف قد جعلهم في طبقة واحدة من حيث
 الاستحقاق ثم رتب كذلك في اولادهم أو اولاد اولادهم (٣) وفي فتاوى العلامة ابن السلي عن
 المحقق ابن الغرس صاحب الفواكه البدرية المعتبر طبقات الاستحقاق الجعلية لا طبقات الارث
 النسبية وربما كان الاقرب طبقة ابعد نسبا والفرق ظاهر بين قولنا هذا أقرب طبقة
 وهذا أقرب نسبا واذ وقع تطبيق الواقف وترتيبه في أهل نسب واحد لا يكون مناط الاستحقاق
 الا ذلك الترتيب والتطبيق دون الانساب وطبقاتها اه فرجه الله ما أجزل عبارته اه
 ما في فتاوى الشهاب ابن السلي ثم ليت شعري ما يقول هذا الزاعم فيما لو وقف الواقف على أولاده
 وعلى رجل آخر أجنبي أدخله معهم ثم على أولادهم وأنسأ لهم ما يضطر الى أن يجعل ذلك

(١) مطلب في المرتب بتم
 اذ لم يوجد في الطبقة ولا في
 التي فوقها احد يعطى لمن
 يليها

(٢) مطلب جعل أولاد
 ابنه في درجة اولاده

(٣) مطلب المعتبر طبقات
 الاستحقاق الجعلية لا طبقات
 الارث النسبية

الاجنبى في درجة أولاد الواقف وأولاد الاجنبى في درجة أولاد الواقف نظر الى الطبقات
 الاستحقاقية الجمعية التي جعلها الواقف ولو كان لمعتبر الطبقات النسبية لزم اخراج ذلك
 الاجنبى وأولاده من الوقف أصلاً فهل هذا الاعتناء ظاهر وقد عقد لهذه المسئلة مجلس جافل
 من أعيان الافاضل واجتمع رأى الجميع على خلاف ما زعمه ذلك الزاعم وبقي هو منفرداً
 في غلطه ولم يزل الى الآن زائداً في شططه نعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ولا حول
 ولا قوة الا بالله العلي العظيم (سئل) فيما اذا وقف زيد وقفه منجزاً على ولده ابراهيم وعلى بنته
 رضا مادامت حية بلا زوج للذ كرمثل حظ الانثيين واذا تزوجت سقط حقها واذا تأملت
 عادتها وليس لأولادها في الوقف حق مطلقاً من بعد ولده ابراهيم المذكور وعلى أولاده
 وأولاد أولاده ونسلهم وعقبهم بطناً بعد بطن وطبقة بعد طبقة الذ كوردون الاناث على أنه من
 مات من الموقوف عليهم عن ولد أو ولد ولد كان نصيبه لولده أو ولد لولده ومن مات منهم عن غير ولد
 ولا ولد ولد كان نصيبه لمن هو في درجته وذوى طبقته فاذا انقرض الموقوف عليهم ولم يبق منهم
 نسل ولا عقب كان ذلك وقفاً على أقرب عصابات الواقف على الشرط والترتيب المشرى فاذ
 انقرضت عصابات الواقف وخلت الارض منهم كان ذلك وقفاً على مصالح الحرم الشريفات
 ابراهيم عن ابنه أحمد ثم مات أحمد عن ابنه ابراهيم ثم مات ابراهيم ولم يعقب فهل يؤول الوقف الى
 عصابات الواقف (١) (الجواب) لا يؤول الوقف المذكور لعصابات الواقف لان الواقف شرط عوده
 لعصابته بعد انقراض الموقوف عليهم ولم ينقرضوا مع وجود رضا المذكور وشرط في نصيب
 من مات عن غير ولد عوده لمن هو في درجته وذوى طبقته ولم يوجد أحد في درجة المتوفى فيكون
 منقطع الوسط فلا يؤول للعصابات لعدم انقراض الموقوف عليهم ولا رضا لكونها ليست في
 درجة المتوفى بل يؤول للفقراء افتناً خذ رضا حصتها وهي الثلث مدة حياتها ومن بعدها لأولادها
 لان قوله على أنه من مات الخ شرط متأخر ناسخ للاول والثالثان للفقراء كما ذكر الى انقراض رضا
 وذريته فيؤول الوقف جميعاً الى عصابات الواقف قال في الاسعاف ولو قال على ولدى هذين فاذا
 انقرضا فعلى أولادهما أبداً ما تناسلا اذا انقرض أحد الوالدين وخلف ولد يصرف نصف الغلة
 الى الباقي والنصف الآخر الى الفقراء بجر ونحوه في الثانية والخاصة والبرازية والتتارخانية
 وأفتى بذلك الخانوقى والعلامة الخير الرملى رحمه الله تعالى هذا اذا كانت رضا غير فقيرة
 وأما اذا كانت فقيرة فيصرف اليها خاصة المتوفى أيضاً مع حصتها لانها بنت الواقف وذرية الواقف
 أحق من غيرهم من حيث الفقر لانها صدقة وصله لامن حيث الاستحقاق وبالله تعالى التوفيق
 (أقول) وقوله ومن بعدها لأولادها الخ أفتى بمثله الخير الرملى في فتاواه حيث أعطى أولاد بنت في
 وقف مشروط فيه اعطاء أولاد الظهور ثم قال فان قلت ما تفعل في قوله أولاد الظهور منهم دون
 أولاد البطون (٢) قلت قد تقر بأن الواقف اذا شرط شرطين متعارضين يعمل بالمتأخر منهما وقوله
 على أنه من مات منهم عن ولد فنصيبه لولده الخ متأخر فتأمل هذا ما ظهر لفهمى القاصر ومن
 ظهر له خلاف ذلك فليقدمه وله الاجر الوافر وما أبرزت هذا الجواب الابعاد النظر في كلام
 الاصحاب والاختذ المذكور من عباراتهم يفهم والله تعالى أعلم اه كلامه (٣) وأقول أيضاً
 العمل بالمتأخر من الشرطين المتعارضين انما هو حيث لم يمكن العمل بهما معاً وهو في مسئلتنا
 ممكن بأن يصرف الشرط المتأخر وهو قوله على أنه من مات من الموقوف عليهم الخ الى ابراهيم
 وأولاده ونسله دون بنت الواقف وهو رضا المذكور لما دل عليه صريح كلام الواقف من أنه



ليس لأولادها في الوقف حق مطلقاً فهذا قرينة واضحة على تخصيص شرطه العام المتأخر بعوده
إلى إبراهيم ونسله دونها وحينئذ فلا تعارض بل فيه العمل بغرض الواقف الذي هو صريح في
كلامه وقد قال في الخيرية قد صرحوا بوجوب مراعاة غرضه حتى نص الأصوليون أن
الغرض يصلح مخصصاً اهـ فليست أملاً وانظر أيضاً ما يأتي في الصفحة الثانية (سئل) في واقفة
أنشأت وقفها على نفسها أيام حياتها ثم من بعدها على زوجها فلان ثم على أولاده ثم على أولاد
أولاده ثم على أولاد أولاد أولاده وذريته ونسله وعقبه أبداً ما تناسلوا وأبداً ما بقوا على
الفرصة الشرعية فماتت الواقفة وآل الوقف إلى زوجها ثم مات زوجها عن ابنين وبنات ثم
مات أحد الابنين عن غير ولد ثم ماتت البنت عن الابن الثاني وعن أولاد فهل يعود نصيبها إلى
شقيقها أم إلى أولادها (الجواب) حيث رتب الواقف بتم ف يعود نصيبها إلى شقيقها ولا يعود
لأولادها مادام شقيقها موجوداً قال الإمام الخفاف في باب الرجل يجعل أرضه صدقة
موقوفة لله عز وجل على ذرية زيد أبداً ما تناسلوا ثم من بعدهم على المساكين قال الوقف جائز
ويكون لذرية زيد ما بقي منهم أحد فإذا انقرضوا كانت للمساكين اهـ ونقل في الاسعاف في باب
الوقف على الأولاد وأولاد الأولاد ولولذرك البطون الثلاثة ثم قال على الأقرب فالأقرب أو قال على
ولدى ثم على ولد ولدى ثم ثم أو قال بطناً بعد بطن يبدأ بأبوه الواقف ولا يكون للبطن الأسفل
شيء ما بقي من الأعلى أحد اهـ وفي فتاوى قاضيان والخلاصة والبرازية ما يؤيد ذلك (أقول)
وهذا حيث لم يجعل الواقف نصيب من مات عن ولده فأن شرط ذلك أخذ الولد نصيب أبيه مع
أهل طبقة أبيه كما هو ظاهر (سئل) من قاضي الشام سنة ١١٤٩ عن وقف وقفه على
نفسه ثم من بعده على ولده الشيخ عبد الرزاق بمفرده ثم من بعده على أولاده الذكور دون الإناث
ثم على أولاد أولاده كذلك ثم على أولاد أولاد أولاده نظير ذلك ثم على أنسائه وأعقابهم شبه ذلك على
أنه من مات منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم وأولاد أولادهم وأنسائهم وأعقابهم عن
ولد أو ولد أولاد أو نسل أو عقب عاد نصيبه لولده أو ولد ولده والأسفل منه ومن مات منهم ومن
أولادهم وأولاد أولادهم وأنسائهم وأعقابهم عن غير ولد ولا ولد أولاد ولا نسل ولا عقب عاد
نصيبه من ذلك لمن هو في درجته وذوي طبقة من أهل الوقف الذكور دون الإناث يقدم في ذلك
الأقرب فالأقرب إلى المتوفي الخ وبعد انقراض ذرية ولده المزبور يعود ذلك وقفاً شرعياً على من
يوجد من أولاد الإناث الذكور أيضاً دون الإناث والحكم فيهم كالحكم في أولاد ولد الواقف على
الشرط والترتيب المعينين أعلاه فإذا انقرضوا أبجمعهم فعلى جهة برعيتها ثم مات عبد الرزاق
عن ثلاث بنات لهن أولاد ذكور فلن يعود ريع الوقف المذكور (الجواب) الذي
ظهر لنا من هذا الشرط أنه يعود لأولاد البنات وأما قول الواقف على أن من مات منهم الخ فإنه
يرجع لأولاد عبد الرزاق الذكور وأما البنات فانهن خرجن بصريح كلامه كما يظهر ذلك بامعان
النظر والله سبحانه التوفيق (أقول) يعني أن قوله على أن الخ لوعاد إلى عبد الرزاق وأولاده
لكان ريع الوقف لسناته المذكور دون أولاده الذكور مع أن البنات خرجت في صدر
كلام الواقف وهذا مخالف لما أفتى به المؤلف نفسه في مسئلة رضى المتقدمة قبل ورقة حيث جعل
المتأخر ناسخاً للأول مع تصريح الواقف بأنه ليس لأولادها في الوقف حق مطلقاً لكنه مؤيد لما
قلناه هناك والظاهر انتقال الريع إلى أولاد البنات المذكورين دونهن كما ذكرنا وعاد قوله
على أن الخ إلى عبد الرزاق أيضاً لأن الواقف لم يجعل للإناث في وقفه حظاً مطلقاً في جميع

مطلب الغرض يصلح
مخصصاً

مطلب حيث رتب بتم يعود
إلى شقيقها لا إلى أولادها

مطلب صيغة الوقف المرتب
أن يقول الأقرب فالأقرب
أو يعطف البطون بتم أو
يقول بطناً بعد بطن

مطلب وقف على أولاده
الذكور ثم قال على أن من
مات منهم الخ فهل يدخل
الإناث

الطبقات حيث قيد بالذكور في الطبقة الاولى ثم قيد أيضا به فيما بعده بقوله كذلك وقوله نظير ذلك وقوله شبه ذلك ثم قيد به بعده أيضا في الشروط فلا شيء لبنات عبد الرزاق بعد موته نعم يتقبل الاولاد من الذكور أخذ من قول الواقف وبعد انقراض ذرية ولده على من يوجد من أولاد الاناث الذكور والله تعالى أعلم (سئل) في وقف على الذرية من شروطه أن من مات منهم عن غير ولد عا دنصيبه لمن هو معه في درجته وذوى طبقته المتساولين لريعه يقدم في ذلك الاقرب منهم فالأقرب الى المتوفى مات امرأته منهم عن غير ولد وليس في درجته اسوى أولاد ابن خالة أمها المتساولين ولها أولاد أخذت متساولون أنزل منها بدرجة فمن يعود نصيب المرأة المتوفاة المذكورة (الجواب) يعود نصيبها الى أولاد ابن خالة أمها المتساولين المرقومين لكونهم في درجتها ومن ذوى طبقته وليس في الدرجة غيرهم دون أولاد أختها المتساولين وان كانوا أقرب اليها علما دل عليه كلام الواقف فانه اعتبر الاقربية المقيدة بالدرجة والطبقة لا مطلق القرابة والله سبحانه أعلم كتبه محمد العمادى المفتى بدمشق الشام الحمد لله تعالى حيث شرط نصيب من مات عن غير ولد لمن في درجته مع قيد الاقربية وقد علم تساوى أولاد ابن خالة أمها في القرب والدرجة يعود نصيبها اليهم والحالة هذه والله تعالى أعلم كتبه الفقير حامد العمادى المفتى بدمشق الشام (سئل) فيما اذا شرط واقفو وقف في كتاب وقفهم شروطا منها أن الوقف متصل الابداء والوسط والانتها فاستدأوه على الواقفين مدة حياتهم ثم من بعد كل منهم يعود نصيبه وقف على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على أنساله وأعقابها على القرية الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين على أن من توفى منهم وترك ولدا أو ولدولا ونسلا أو عقباء عاد نصيبه من ذلك على ولده ثم على ولدولده ثم على نسله وعقبه ومن توفى منهم عن غير ولدولا وولدولا ونسل ولا عقب عاد نصيبه من ذلك وقف على من هو في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف مات الواقفون ثم مات جماعة من مستحقى الوقف المزبور ذكوراً واناثاً عن غير ولدولا وولدولا ونسل ولا عقب فترافع بعض مستحقى الوقف مع بعضهم لدى قاضى القضاة بحضور ناظر الوقف المزبور في خصوص حصة من مات عقيم على من في درجته وذوى طبقته فطلب بعضهم توزيعها للذكر مثل حظ الانثيين وطلب بعضهم توزيعها بالنسبة فساءلهم الحاكمت المتداعى لديه أهكذا شرط الواقفون وهل وقع مثل هذه الحادثة في هذا الوقف وكيف تصرف القوام السابقون في ذلك فأجابوا بأنه هكذا شرط الواقفون وأنه لم يسبق مثل هذه الحادثة في هذا الوقف ولا تصرف القوام السابقون بشيء مما وقع النزاع فيه الآن وأبرزوا كتاب الوقف فوجدوه مطابقا لما ذكره من الشرط المذكور فتأملوه وعرفهم أنه ليس ثم شرط مناقض لاول الكلام لا يمكن فيه التوفيق حتى يجعل ناسخا للاول أو مستقلا بنفسه ليس يتابع للاول بل هو ناظر للاول وهو تفصيل بعد اجمال فان الواقفين وقفوا على أنفسهم ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم وثم للذكر مثل حظ الانثيين ثم فصلوا وبينوا كيف يوزع فقالوا ان من مات عن ولد فنصيبه لولده ومن مات عن غير ولدولا وولدولا فنصيبه لمن هو معه في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف فقد أجابوا أولا ثم فصلوا وبينوا بعده فالشرط مقدم لان الشرط وان تأخر لفظا فهو مقدم تقديرأ وليس بشرط مناقض للاول بحيث لا يمكن التوفيق حتى يجعل ناسخا بل شرط متمم للاول ومبين لطريقة توزيعه مع ملاحظة للذكر مثل حظ الانثيين لاسيما وقد توسط الحرف الموضوع للتشريك والجمع فيجعل الكل غزلة جملة واحدة ويمكن جملة أيضا على أنه بمعنى مع فيستقر الوصف المذكور ملا حظا في جميع ذلك

(١) مطلب يعطى الاقرب من أهل الدرجة اذا شرطه الواقف وان كان الابعد درجة أقرب نسباً

فحكم الحاكم بانه يوزع نصيب من مات عن غير ولد ولا نسل ولا عقب على أهل درجته من أهل
الوقف للذ كرمثل حظ الاثنين وأمر الناظر المرقوم بالتوزيع كذلك حكوا وأمر اشريعين
بالتماس شرعى وكتب بذلك حجة شرعية فهل يعمل بمضمونها بعد ثبوتها شرعا (الجواب) نعم والحالة
هذه (١) (أقول) وحاصل المسئلة أنه اذا وقف على أولاده ثم على أولادهم ثم على القرىضة
الشرعية للذ كرمثل حظ الاثنين ثم شرط أن من مات عقيما فنصيبه لأهل درجته فاذا مات
أحدهم عقيما وفي درجته ذكور وأنات يوزع نصيب المتوفى بينهم للذ كرمثل حظ الاثنين
وان ترك الواقف التصريح بذلك ولا يقسم بينهم على السوية لانه انما يقسم بالسوية ألوم
يشترط المغاضلة وهو قد اشترطها أولا في قسمه ريع الوقف على أولاده وأولادهم ومن جملة ذلك
قسمة نصيب المتوفى عقيما على أهل درجته فينسحب الشرط عليه وان لم يصرح به فيه لان قوله
على أن الخ تفصيل لما أجله أولا من قوله على أولادى الخ وهو كلام فى غاية الحسن ويشهد له ما فى
فتاوى المحقق ابن حجر عن شيخه العلامة شيخ الاسلام القاضى زكريا ما حاصلة أن زيدا ملك
عمر الاجنبى ارضا ليقفها عليه ثم على أولاده فلما ملكها عمر ووقفها على زيد ثم على أولاده
الخمس وعدهم على أن من مات منهم عن ولد وان سفل انتقل نصيبه اليه ومن مات عقيما فنصيبه
لمن فى درجته ثم على أولادهم ونسلهم بطنا بعد بطن فمات زيد ثم مات أحد أولاده الخمسة عن بنت
ثم ماتت البنت عقيما وفي درجتها أولاد أعمامها فأجاب شيخ الاسلام المذكور بانه يحتمل أن
ينتقل نصيبها للأقرب الى الواقف وهو الرجل الاجنبى الذى جعل واسطة لانتقاع الوقف فى
حصولها بقبضية شرط الواقف فى الاولاد ويحتمل أن ينتقل لمن فى درجتها وهم أولاد أعمامها
تسوية بين المتعاطفين فى المتعلق وان كان متوسطا وهذا هو الوجه لا لاطراد بل للقرينة
وهى الغالب وغرض الواقف اذا الغالب اتصال الوقف فى مثل ذلك وأن يكون منافع الموقوف له
ولذ ريته ما لم يمنع من ذلك مانع ظاهر اه وحاصله أن اشتراط انتقال نصيب المتوفى عقيما الى
من فى درجته انما ذكر فى أولاد زيد الخمسة فقط ولم يصرح به فى أولادهم ونسلهم لكن لما عطف
أولادهم عليهم اشترى كوا فى الشرط المذكور فصار منسجما على الجمع تسوية بين المتعاطفين
للقريئة المذكورة وهى كون التسوية بينهم ما هى الغالب وكون غرض الواقف الاتصال وعدم
الانتقاع اذ لو لم يصرف نصيب البنت الى أولادهم صار منقطع الوسط فيصرف نصيبها الى
الأقرب الى الواقف عند الشافعية فى ذلك تأييدا لما أفتى به المؤلف من صحة الحكم عامر ٣ لا يقال
يخالف ذلك ما فى أواخر كتاب الوقف من الفتاوى الخيرية بما حاصله أنه سئل عن رجل وقف على
نفسه ثم على أولاده شمس الدين ورجب ورجعة على القرىضة الشرعية ثم على أولاد الذكور
المذكورين دون الانثى ثم على أولاد أولادهم أبدا ما تناسلوا ثم من بعدهم على جهة بركات
الواقف وماتت بنته رجة عقيما ومات ولداه شمس الدين ورجب عن أولاد فكيف يقسم الوقف
فأجاب بانه يقسم على أولاد المذكورين المستوفين فى الدرجة ولا ينضل الذكر الاثنى فيهم اذ شرط
التفاضل فى أولاد الواقف لا غير ولم يشترطه فى غيرهم فى مطلقا وفيه يستوى الذكر والانثى
اه لا نأقول ان اشتراط التفاضل فى مسئلتنا المارة مذكور فى أولاد الواقف وأولادهم
ونسلهم فينسحب ذلك الشرط على التفصيل المتأخر فى بيان نصيب من مات عقيما اذ هو بمن
شملهم الشرط كما مر بيانه بخلاف ما فى الخيرية فان الشرط لم يذكر الا فى أولاد الواقف فقط ثم
أطلق فى أولادهم ٤ والاصل فى باب الوقف القسمة بالسوية الا اذا اشترط ولم يشترط فلا

(١) مطلب قال على أولادى
ثم ثم على القرىضة الشرعية
يكون نصيب أهل الدرجة
مقسوما كذلك بالسوية

قوله ملك عمر الخ انما صنع
ذلك حيلة لان عند الشافعية
لا يصح وقف الرجل على
نفسه فوجب الدار لعمر
ليقفها على زيد وأولاده
اه منه

(٢) مطلب وقف على أولاده
على أن من مات عقيما فلن
فى درجته ثم على أولادهم
الخ

(٣) مطلب وقف على أولاده
على القرىضة الشرعية ثم
على أولادهم الخ فالقيد
للاول فقط

(٤) مطلب الاصل فى باب الوقف
القسمة بالسوية الا اذا اشترط
التفاضل

يعدل عن الأصل ولم تقم قرينة تدل على خلاف الأصل حتى يسوي بين المتعاطفين فتأمل وقد
أفتى بنظير ما في الخيرية شيخ مشايخنا الشيخ إبراهيم الغزالي السايحاني واستشهد بما في الخيرية ١
ثم أعلم أن في مسئلة الخيرية تنبها على فائدة سنة وهي أن قول الواقفين على الفريضة الشرعية
معناه المفاضلة لا القسمة بالسوية وبه أفتى الشيخ خير الدين في غير هذا الموضع أيضا وأفتى به أيضا
الشيخ اسمعيل كما هو مسطور في فتاواه وكذا شيخ مشايخنا السايحاني وكذلك أجد المؤلف
عبد الرحمن أفندي كما سننبه عليه في محله وكذا أفتى به غيرهم من أئمة معتبرين منهم العلامة
الشهاب أحمد الشلبي الحنفى والعلامة الترتاشي والامام البلقيني الشافعي والشهاب أحمد الرملي
الكبير الشافعي وغيرهم بناء على ما هو المتعارف بين الناس الذي لا يكادون يفهمون غير هذا
يردفون هذا اللفظ في أكثر المواضع بقولهم للذكر مثل حظ الأنثيين نصريحاً بمعناه المراد
ولو كان معناه القسمة بالسوية لكان تناقضاً ولكن الصواب أن يردفوه بقولهم سوية بين الذكر
والأنثى مع أن ذلك لم يتعارف ولم يسمع أصلاً بل المتعارف أن القسمة الشرعية معناه المفاضلة
بين الذكر والأنثى سواء صرح بعدها بأنها للذكر مثل حظ الأنثيين أولاً ومن جهل ذلك فليسأل
العوام فضلاً عن الخواص ٢ وقد قال في الأشباه والنظائر في قاعدة العادة محكمة نقلاً عن وقف
فتح القدير أن ألفاظ الواقفين تبني على عرفهم اه فافتى به ابن المنقار وألف فيه رسالة من
أن معناه القسمة بالسوية غير ظاهر وان تبعه من أهل عصره بعض الأخيار وأقره في الدرا المختار
وقد أوضح ذلك في رسالة مهمة تلزم مطالعها لكل ذي همة فان فيهما من الكشف عن هذه
المدلهمة ما يزيح عن القوادح ومهمة ولله تعالى الحمد (٣) (سئل) فيما إذا أنشأ واقف وقفه
على نفسه مدة حياته ثم بعده على أولاده الثلاثة محمد ومحمود ومحموظ وعلى من سيحدث له من
الأولاد الذكور سوية بينهم ثم من بعد كل منهم يعود ما كان جارياً عليه على أولاده الذكور
والإناث بينهم على الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الأنثيين مدة حياة الإناث ومن مات
من الإناث عاد ما كان جارياً عليها من ذلك على أخوتها وأخواتها دون أولادها ثم على أولاد
أولاده كذلك ثم على أنسائه وأعتقابه وذريته نظير ذلك على أن من مات منهم أجمعين عن ولد
أو أسفل منه يعود نصيبه من ذلك إلى ولده أو الأسفل منه وعلى أن من مات منهم أجمعين عن غير
ولد ولا أسفل منه يعود نصيبه من ذلك إلى من هو معه في درجته وذوي طبقته من أهل الوقف
يقدم في ذلك الأقرب فالأقرب منهم إلى المتوفي الخفيات الواقف ثم مات أولاده الثلاثة
الذكور عن أولاد ذكور وإناث ثم مات الذكور والإناث عن أولاد وذرية ذكور
وإناث فهل يدخل أولاد الإناث مع أولاد الذكور في هذا الوقف بمقتضى قوله آخره على أن من
مات منهم أجمعين الخ أولاد يدخلون بيننا الجواب بما يظهر لكم من الصواب (الجواب)
الحمد لله تعالى مقتضى ما ظهر لنا من هذا الشرط أن أولاد الإناث يدخلون لأن الواقف عمهم آخره
فقال على أن من مات منهم أجمعين ٤ لما ذكره الفقهاء رحمهم الله تعالى أنه إذا ذكر الواقف عبارتين
متساويتين فإن أمكن الجمع بينهما بأن يحمل كل منهما على حال وجب المصير إليه فإن لم يمكن يعمل
بالمأخر منهما ويكون ناسخاً للاول ٥ وقالوا أيضاً إذا تعارض عبارتان في كلام الواقف أحدهما
تقتضي حرمان بعض الموقوف عليهم والآخرى تقتضي عدمه فالأقرب إلى مقاصد الواقفين أنهم
لا يقصدون حرمان أحد من ذريتهم في ترجيح الكلام الثاني لأن الحرمان ليس من مقاصد
الواقفين غالباً فكان الواقف يرجع عن الشرط الاول لما لم يزل منه حرمان بعض ذريته فعم بقوله

١ مطلب قولهم على الفريضة
الشرعية معناه المفاضلة
لا القسمة بالسوية
٢ مطلب ألفاظ الواقفين
تبني على عرفهم
٣ مطلب وقف على الذكور
ثم قال على أن من مات منهم
عن ولده أدخل الإناث
٤ مطلب إذا أمكن الجمع بين
المتنافيين وجب والاعمال
بالمأخر
٥ مطلب قدّم ما يقتضي
الاعطاء على ما يقتضي
الحرمان لأن الحرمان ليس
من مقاصد الواقفين غالباً

على أن من مات منهم أجمعين فقد نص أولافي كلامه على أولاد الظهور دون أولاد البطون ثم
عمم بقوله على أن من مات منهم وأكذلك بقوله أجمعين فيعمل به لانه متأخر ١ والعمل يكون
بالتأخر كما صرحوا بذلك في كتب الأصول في بحث العام ولا يمكن حل الثاني على الأول لان
الضمير في قوله منهم راجع الى ما تقدم المؤكد بقوله أجمعين والمتقدم المذكور وبنات المذكور
فراجع الامر اليهن أيضا فدخل في ذلك أولاده وان أرجعنا الضمير الى المذكور فقط تصحها
للكلامين فيحتاج الى شيء يدل عليه وليس هنا شيء يدل عليه من الجملة الثانية فبقى شرط أن
متناقصان فيعمل بالتأخر منهما وهو ادخال أولاد المذكور والانا جميعا كما دل عليه قوله
اجمعين ويؤيد ما ذكرنا ما أجاب به الشيخ الخانوق رحمه الله تعالى في بعض فتاويه بقوله وأما ان
نص في أول كلامه على أولاد الظهور دون أولاد البطون ثم عممهم بالذرية فيعمل به أيضا لانه
متأخر والعمل على المتأخر ٢ ولان العام قطعي يعارض الخاص عندنا اه ويشهد لما ذكرنا
ما ذكره في الاسعاف بقوله ولو قال ارضى هذه صدقة موقوفة لله تعالى على ولدي لصلي ماداء وا
أحياء يجري ذلك عليهم ولا يخرج عنهم شيء منها الى غيرهم حتى يتقوضوا فإذا انقرضوا تكون
الغلة تولد ولدي وأولادهم ونسلهم أبدا متناسلا ثم من بعدهم على المساكين وكلما حدث الموت
على ولدي لصلي كان نصيبه لولده ثم من بعده لولده ثم لولده أبدا متناسلا وكل من مات من ولدي
أو ولدي عن غير ولد كان نصيبه راجعا الى أصل الوقف وجاريا مجراها كان الوقف جائزا
وتصرف غلته لما شرطه ثم اذا مات أحد من أولاد الصلب ينتقل نصيبه الى ولده على ما شرطه
ثانيا من انتقاله الى ولده ولده وانتسخ به قوله لا يخرج عنهم شيء منها الخ لكونه متأخرا منفسرا اه
ما ذكره في الاسعاف في باب الوقف على أولاده وهذا ما ظهر لنا الآن عما ذكر في السؤال من
الجواب والله سبحانه وتعالى الموفق للصواب (٣) (سئل) فيما اذا شرط واقف وقف أهلي شروطا
منها أن من مات من أولاده وأولاد أولاده وأولادهم وذريتهم عن ولد فنصيبه لولده ومن مات
عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه لمن في درجته وذوي طبقته من أهل الوقف
يقدم الأقرب فالأقرب الى المتوفى ثم مات منهم رجل عقيما والموجود بنت خالته وأولاد ابن خالته
وعاد نصيبه لبنت خالته ثم ماتت بنت خالته عن بنتين وآل نصيبها الأصلي والآيل اليهما بشرط
الواقف فقام أولاد ابن الخالته يعارضون البنيتين في نصيب الرجل المتوفى المزبور والآيل
لأنهم ما زعموا أنه ينتقل اليهم بموته فهل لا ينتقل اليهم ولا عبرة بنعمهم (الجواب) نعم أقول
مقتضاه انه لا ينتقل اليهم شيء أصلا من النصيب الآيل عن الرجل الى بنت خالته بعد موتها
وان كان أولاد ابن الخالته مساوين لهاتين البنيتين في الدرجة وفي الاقربية الى الرجل المنتقل
عنه ذلك النصيب لان ما آل عنه الى بنت خالته صار يسمى نصيبا فينتقل مع نصيبها الأصلي
الى بنتها ويشكل انتقال ما آل اليها الى بنتها بما في شرح الاشباه للبري حيث قال في القاعدة
التاسعة مانعه وههنا دققة أخرى وهي أن النصيب المنتقل يشترط فيه أن يكون
المنتقل عنه استحققه بنفسه بشرط الواقف الاول حتى لو مات الابن المنتقل اليه نصيب آية
لا ينتقل هذا النصيب الى ابنه لانه ليس بنصيب آية بل نصيب جده ونصيب آية هو الذي
استحققه أو من الوقف بنفسه فتأمل فقد جهله الكثير من أهل العصر اه لكن فيه نظرفان
غالب الانصبا في الاوقاف المشروط فيها انتقال نصيب من مات الى ولده ثم الى ولد ولده وانما
تكون بطريق الانتقال من الاب الى ابنه ثم منه الى ابن ابنه وهكذا ما لم تنقض القسمة بانقراض

١ مطلب العمل بالتأخر من

الشروط

٢ مطلب العام قطعي يعارض

الخاص عندنا

٣ مطلب حل يتمثل الى الابن

نصيب آية الأصلي والآيل

الى الاب أو النصيب الأصلي

فقط

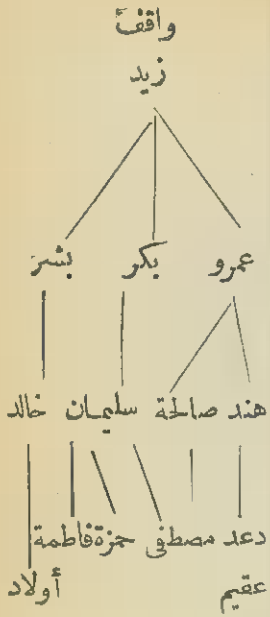
كل طبقة عليا على ما يأتي بيانه ومثله الانتقال الى أهل الدرجة ولم أر من قيد كذلك بالنصيب
الاصلي الا ما نقله المؤلف عن مفتي طرابلس بقوله سئل في وقف ثابت المضمون شرطا واقفه في
كتاب وقفه شروطا منها أن من مات من المستحقين فيه عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب
عادما كان جاريا على المتوفى من ذلك الى من هو معه في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف يقدم
في ذلك الاقرب فالاقرب ومات رجل من المستحقين فيه عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب
فاتقل نصيبه الى زيد الذي هو اقرب من يساويه في درجته وضم زيد ذلك الى نصيبه الذي كان
تلقاه عن أصوله فهل اذا مات زيد أيضا عن غير ولد ولا نسل ولا عقب يكون هذا النصيب الذي
تلقاه بكونه اقرب درجة لمن يلي زيد في اقربية الدرجة من الميت الاول عملا بقول الواقف يقدم
في ذلك الاقرب اليه فالاقرب ويكون نصيبه الذي تلقاه عن أصوله لا اقرب من يساويه في درجته
أو يكون نصيبه مع الاقرب من يساويه في درجته أفتوينا ما أجورين الجواب لا يكون الاقرب من
يساوي زيدا في درجته الا نصيبه الذي تلقاه عن أصوله وأما النصيب الذي تلقاه بكونه اقرب
درجة من الميت الاول فيكون لمن هو اقرب اليه درجة بعد زيد عملا بقول الواقف يقدم في ذلك
الاقرب اليه فالاقرب حيث مات زيد اتقل ذلك النصيب لمن هو اقرب من الميت الاول بعينه لانا
لوجعلناه لا اقرب من يساوي زيدا في درجته لم الغاء قول الواقف فالاقرب ونص الواقف كنص
الشارع قال أبو بكر الخصاص رضي الله تعالى عنه في باب يقف الرجل أرضه على قرابته الاقرب
فالاقرب ولو أن رجلا جعل أرضه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على قرابته الاقرب فالاقرب
ومن بعدهم على المساكين فالوقف جائز وتكون غلة هذا الوقف كلها الاقرب قرابة منه واحدا
كان أقربهم أو أكثر من ذلك ثم قال قلت فان مات هؤلاء الذين كانوا أقرب اليه قال تكون الغلة
لمن يليهم اه وقال أيضا في الباب المذكور فان قال أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل
أبدا على فقراء قرابتي وأهل بيتي الاقرب منهم فالاقرب قال الوقف جائز فاذا جاءت الغلة أعطى
أقربهم الى الواقف فان مات أقربهم وهو الذي كان يأخذ الغلة كانت الغلة للذي يلي هذا في
القرب وأعطى الغلة لأقربهم بعد الاول اه والله سبحانه العليم وكتبه محمد المفتي في طرابلس
الشام عني عنه (وأقول) وفي هذا نظر ظاهر وما استدلل به من كلام الامام الخصاص لا يفيد مدعاه
بيان ذلك أن من استحق شيئا من ريع الوقف بشرط الواقف صار ذلك الشيء نصيبه سواء استحقه
من جهة أصوله أو آل البه من أهل درجته فجمع ما استحقه زيد المذكور وما آل اليه يسمى
نصيبه وجاريا عليه فاذا مات زيد عن غير ولد عاد نصيبه المذكور الى الاقرب اليه لا الى الاقرب
الى المتوفى الاول عملا بقول الواقف عادما كان جاريا عليه الخ فكل من توفي عن غير ولد شمله
قول الواقف من مات عن غير ولد لان كلمة من عامة والضمير في قول الواقف يقدم الاقرب اليه
فالاقرب عائد على كلمة من العامة فيعود نصيب كل من توفي عن غير ولد الى الاقرب اليه لا الى
الاقرب الى أول متوفى والالزم اعمال كلام الواقف مرة واحدة في ذلك المتوفى الاول بان ينظر
الى الاقرب اليه وحده ثم الاقرب الى آخر الدهر ويلقي فيمن سواه وأيضا يلزم عليه أنه لو مات ذلك
المتوفى الاول واتقل ما كان جاريا عليه الى زيد لكونه اقرب اليه ثم مات زيد عن ولد أنه لا يعطى
ولده نصيبه المذكور بل ينظر الى من يلي زيد في القرب الى المتوفى الاول وفي ذلك الغاء قول
الواقف من مات عن ولد فنصيبه لولده وكون ذلك ليس نصيبه بل نصيب المتوفى الاول ممنوع فانه
لمات لم يبق له نصيب في الوقف وانما صار ذلك نصيب زيد فيقول الى ولده على ما شرط الواقف

والحاصل أن المحظوظ اليه في مسئلتنا بالنسبة الى الاقربية ليس شخصا واحدا بل متعدد وهو كل من صدق عليه أنه مات عن غير ولد ومعنى التدرج في قوله الاقرب فالاقرب أنه ينظر أولا الى الاقرب اليه كالاخ الشقيق مثلافان وجد نقلنا نصيبه اليه وان لم يوجد فالى الاخ لاب وهكذا وأما ما نقله عن الامام الخصاصف فالمحظوظ فيه الاقربية الى شخص واحد وهو الواقف فكل ما مات من هو أقرب الى الواقف تنقل حصته الى من يليه في القرب الى الواقف وهكذا كالمو كان للواقف أخ وعم وابن عم فحكمهم يرجع الوقف أولا للاخ ثم للعم ثم لابن العم ولا تنظر الى الاقرب للاخ المتوفى لان الواقف شرط الاقربية اليه لا الى المتوفى كافي مسئلتنا حتى تنظر كلمات أحدنا الى الاقرب اليه فظهر أن بين المسئلتين بونا بعيدا وبما قررناه أيضا اندفع ما قدمناه عن البيرو ولم نرم من عول على ذلك من أصحاب الافتاء ولا رأينا له شيئا يعضده أصلا بل نراهم ينظرون الى ما في يد المتوفى مما انتقل اليه عن أصوله أو آل اليه عن أهل درجته فيعطونه لولده أو لأهل درجته على ما شرط الواقف وهو الذي يتبادر الى الأذهان ويقصده الواقفون فن اطلع على نقل صريح يخالف لذلك فليثبت هنا وله الاجر والثواب والله أعلم بالصواب (سئل) فيما اذا أنشأ رجل وقفه على نفسه ثم من بعده على أولاده الثلاثة وهم عائشة وأسماء والشهابي أجد الرضيع ثم على أولادهم بالسوية المذكوروا في فيه سواء ثم من بعدهم على أولاد الذكور ثم على أولاد الإناث فذلك ثم على أنساليهم ثم على أعقابهم مثل ذلك يقدم أولاد الذكور على أولاد الإناث فاذا انقرض أولاد الذكور بأجمعهم عاد ما كان جاريا عليهم من ذلك على من يوجد من أولاد الإناث من الذكور منهم والاناث على الفريضة الشرعية على أنه من مات منهم ومن أولادهم وأنساليهم وأعقابهم عن ولداً أو ولدول وان سفل عاد ما كان جاريا عليهم من ذلك على ولده ثم ولدولده ثم نسله ثم عقبه بينهم على الفريضة الشرعية ومن مات منهم أجمعين عن غير ولدول ولا ولدول ولا نسل ولا عقب عاد ما كان جاريا عليهم من ذلك على من معه في درجته وذوى طبقته يقدم الاقرب منهم فالاقرب الى المتوفى ثم على جهة بر متصلة ومات الواقف عن أولاده الثلاثة المذكورين ثم ماتت أسماء ولم تعقب ثم مات أحمد عن ابنه أبي بكر وماتت عائشة عن ابنها عز الدين وانحصر الوقف فيها بالسوية ثم مات أبو بكر عن بنته بديعة وفاطمة ومات عز الدين عن ابنه شرف الدين ثم ماتت فاطمة عن بنتين زليخا ونبوية وماتت بديعة عن بنت ماتت ولم تعقب ومات شرف الدين عن أحمد وماتت زليخا عن بنتها زاهدة وماتت نبوية عن ابنها علي فهل يختص أحمد بن شرف الدين بالوقف لسكونه ذكر من ذكر عمل بشرط الواقف المذكور في أولاد الذكور ولا يشاركه في ذلك أحد من ولدي زليخا ونبوية لكونهم ما ولدي اناث من اناث وهل يكون الضمير المحرور المتصل في قول الواقف في الشرط الاخير المتعلق بأولاد الإناث على أنه من مات منهم راجعا الى أولاد الإناث لكونهم أقرب مذكور ويستلزم ارجاعه اليهم أعمال جميع كلام الواقف في شرطه الذي هو أولى من الاهمال أولا (الجواب) الحمد لله اللهم يا حي يا قاضي الحاجات الحق محصل ما شرطه هذا الواقف أنه جعل الموقوف عليهم من بعده ثلاثة أصناف * الصنف الاول يكون الوقف بينهم بالسوية المذكور كالاثنى عشر من غير مزية وهم أولاده الثلاثة المذكورون ثم أولادهم من بعدهم على هذا الحكم وهم أبو بكر وعز الدين * الصنف الثاني يكون الوقف لأولاد الذكور دون أولاد الإناث وهم أولاد أبي بكر وعز الدين ثم من بعدهم يكون على أولادهم كذلك ثم على أولادهم كذلك ثم على أنساليهم ثم على أعقابهم مثل ذلك يقدم



في الجميع أولاد الذكور على أولاد الاناث بمعنى أنه لا يستحق منهم الامن كان أبوه من ذرية
الواقف ولا يستحق معه من كان أبوه أجنبيا وأمه من ذرية الواقف * الصنف الثالث يكون
الوقف بين ذكورهم واناثهم على الفريضة الشرعية وهم من يوجد من أولاد الاناث بعد
انقراض أولاد الذكور ثم ذكر بقية شروط الصنف الثالث بقوله على أنه من مات منهم الخ
ومقتضى ذلك ان أحد بن شرف الدين يختص بالوقف دون ولدي زليخا ونبوية لان الجميع الان
من الصنف الثاني بلا شبهة وقد تقرر أنه يقدم في هذا الصنف من كان أبوه من ذرية الواقف
وهذا صادق على أحد بن شرف الدين فقط وانه لا يستحق معه من كانت امه من ذرية الواقف
وأبوه أجنبيا وذلك صادق على ولدي زليخا ونبوية ثم لا يتأ في ذلك ما ذكر بعد انقضاء شرط هذا
الصنف الثاني والشروع في شروط الصنف الثالث من قوله على أنه من مات منهم الخ لانه راجع
الى الثالث كما ذكرنا أولا وهم من يوجد من أولاد الاناث بعد انقراض أولاد الذكور لانهم
المتحدث عنهم وهم أقرب مذكور ولتنظيم جميع الشروط في سلك الصحة والسداد والازم أن
تكون الشروط السابقة لغوا خاليا عن المراد ولا شك ان اعمال الكلام مهما أمكن أولى من
اعماله كما هو مقرر شائع ولا سيما شرط الواقف المشبه بنص الشارع قال ذلك وكتبه الفقير الى
لطف ربه الخفي عبد الرحمن بن عماد الدين الحنفى (أقول) قد جعل الصنف الثالث مقابلا
للصنف الاول من حيث القسمة فذكر في الاول أنهم بالسوية وفي الثالث على الفريضة الشرعية
ولو كان قول الواقف على الفريضة الشرعية معناه القسمة بالسوية لما كان بينهما فرق وكان
الظاهر ان يقول بدله بالسوية فدل على تعاريفهما وعلى أن الفريضة الشرعية معناها المفاضلة
كما بينهما عليه قبل ذلك (١) (سئل) فيما اذا وقف زيد عقاره على نفسه ثم من بعده على أولاده
وذريته مرتباً بين الطبقات يتم على الفريضة الشرعية على أنه من مات منهم عن ولد فقصيه
لولده ومن مات منهم عن غير ولد ولا أسفل منه عادما كان جارياً عليه من ذلك على من معه في
درجته وذوى طبقته من أهل الوقف يقدم الأقرب فالأقرب الى المتوفى على الشرط والترتيب
المذكورين ومات الواقف ثم مات رجل من المستحقين عن غير ولد ولا أسفل منه وليس في درجته
أحد من أهل الوقف وله في الدرجة السفلى أولاد أخت ثلاثة ذكور وثلاث اناث وابنا اخ
اثنا والكل لابوين ليس له أقرب منهم فهل يعود نصيبه اليهم (الجواب) نعم يعود نصيبه اليهم
والحالة هذه في شرح المنهاج للرمل في شرح قوله وان مصرفه أقرب الناس رجالا ارا فاقدم
وجواب ابن بنت على ابن عم ٢ ويؤخذ منه صحة ما أفتى به العراقي أن المراد بما في كتب الاوقاف
ثم الأقرب الى الواقف أو المتوفى قرب الدرجة والرحم لأقرب الارث والعصوبة فلا ترجح بهما في
مستويين في القرب من حيث الرحم والدرجة ومن ثم قال لا يرجح عم على خال بل هما مستويان
ومثله في شرح المنهاج لابن حجر خيرية من الوقف ولو كان له بنت بنت وابن ابن تكون الغلة
لبنت البنت لانها أقرب اليه منه لادلائها بواسطة وادلائه بواسطة وابن ابن كان الميراث له دونها
لان الوقف ليس من قبيل الميراث ٣ ولو قال على أقرب قرابة منى وكان له أوان وولد لا يدخل واحد
منهم في الوقف اذ لا يقال لهم قرابة اسعاف من فصل الوقف على قرابته وأقرب الناس في
مستلئنا ولاد أخت وابنا اخ والكل لابوين ليس له أقرب منهم فيعود اليهم بالسوية لانك قد
علمت أن المراد قرب الدرجة والرحم لا الارث والعصوبة في الدرجة والرحم هم سواء مع ان
الارث لابني الاخ لان الوقف ليس من قبيل الميراث والله أعلم (أقول) لكن اذا فقد الدرجة

- ١ مطلب في الأقرب فالأقرب الى المتوفى
- ٢ مطلب المراد بالأقرب قرب الدرجة والرحم لأقرب الارث والعصوبة
- ٣ مطلب لا يدخل الوالدان والولد في قوله على أقرب قرابة منى



مطلب لفظ الذكور قيد
للمضاف

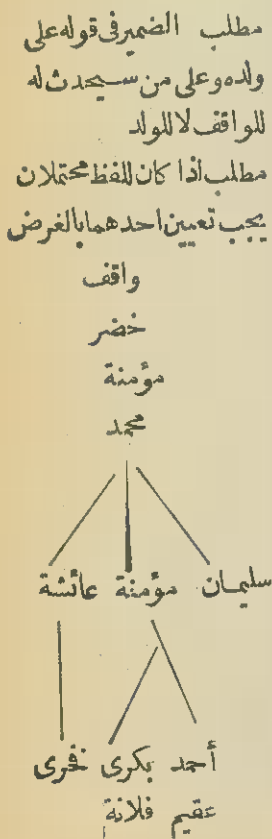
ففي بقاء اعتبار شرط الاقربية كلام يستعرفه بعد أوراق (سئل) في وقف مرتب بين الطبقات
بهم من شروطه أن من مات من الموقوف عليهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد
نصيبه من ريع الوقف الى من هو معه في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف يقدم الاقرب
فالاقرب الى المتوفى ومات الا أن امرأة من المستحقين عقيما في درجتها باجاعة منهم رجل يدعى
مصطفى بن سليمان وابن صالحته وله اتصال من جهتها الى الواقف وهو ابن حالة المرأة المزورة
وابن ابن عم أمها وللرجل اخوان هما جزة وفاطمة مع بقية أهل الدرجة هم أولاد أولادهم أمها
فلن يعود نصيب المرأة المزورة (الجواب) يعود نصيب المرأة المذكورة الى ابن خالتها مصطفى
لكونه في درجتها وأقرب الموجودين اليها كتبه الفقير حامد العمادى المقتى بدمشق الشام
الجواب كإبائه المرحوم أجاب كتبه الفقير حامد العمادى المقتى بدمشق الشام عفى عنه فلو كان
له اخوان أو اختان أحدهما لاويه والاخر لاويه يبدآن لاويه ثم بمن لاويه وحكم أولادهما
حكمهما اسعاف من فصل في بيان الاقرب من قرابته وعما فيه (أقول) هذا هو المشهور
المعمول به من ترجيح الاقرب على غيره من أهل الدرجة حيث شرطه الواقف كما هنا وبذلك أفتى في
الخير به وعليه فواقع في الخير به أيضا في محل آخر من كتاب الوقف حيث شارك بين جميع أهل
الدرجة فالظاهر أنه ذهول منه عن اشتراط الاقربية الواقع في سؤاله والازم الغاء شرط الواقف
فتنبه ثم رأيت في أنفع الوسائل للامام الطرسوسى أن أبان يوسف لم يعتبر لفظ أقرب في التقديم بل
سوى بينه وبين الابعد ثم ذكر أن بعض القضاة حكم بذلك فسوى بين الاخ الشقيق والاخ لاب في
وقف اشتراطيه الاقرب فالأقرب ثم قال وكان قاضى القضاة تقي الدين الشافعى السبكي قد تحدث
معى وقال هذا الحكم غير صحيح وطلب نقضه فوافقته عليه وقلت له هذا موضع اجتهاد وهو
وجه عندك في مذهب الشافعى وأجد وفي الجملة فإنه ضعيف لانه يلزم منه الغاء صيغة أفعل بلا
دليل والغاء مقصود الواقف من تقديم الاقرب وهو مشكل اه ملخصا (سئل) فيما اذا
وقف رجل وقفا على نفسه ثم على بنته فاطمة ثم على أولادها وأولاد أولادها الذكور دون الاناث
ثم ثم الخ فبات الواقف وبنته فاطمة وانقرضت أولادها ولها أولاد أولادهم هل يكون لفظ
الذكور قيد الاولاد وأولاد فاطمة فيدخل الذكور منهم سواء ادلى بذكراً أو بأنثى أو يكون قيداً
لاولاد فاطمة وأولاد أولادها فلا يدخل من أولاد أولادها من يدلى بأنثى (الجواب) اعلم أن
القيد المذكور أعني به لفظ الذكور قيداً للضاف فيدخل جميع الذكور سواء ادلى بذكراً أو بأنثى
كتبه الفقير ابراهيم المقتى بدمشق المحروسة عفى عنه طاب الجواب وطابق الصواب كتبه
الفقير محب الدين عفى عنه ما أفاده العلامة أعلاه هو الحق بتوفيق الله كتبه أحمد بن يونس
الفيشاوى الشافعى (أقول) أفتى العلامة ابن نجيم بخلاف هذا حيث قال في الاشباه والنظائر
من الوقف وقعت حادثه وقف على أولاده ثم على أولاد أولادهم ثم من بعدهم على أولاد الامير
فلان ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم من الذكور
خاصة دون الاناث فاذا انقرض أولاد الذكور صرف الى كذا فهل قوله من الذكور قيد لا بقاء
والابناء حتى لا تستحق أنثى ولا ولد أنثى أم هو قيد في الابناء دون الانثى حتى يستحق الذكور ومن
أولاد الاناث أم هو قيد في الابناء حتى يستحق ولد الذكر ولو كان أنثى فأجبت بأنه قيد
في الابناء دون الانثى لان الاصل كون الوصف بعدم تعاطفين للاخير كما صرحوا به في باب المحرمات
في قوله تعالى من نسائكم الا في دخلتم بهن بعد قوله تعالى وربا بكم وأمهات نسائكم ولان

الظاهر أن مقصوده حرمان أولاد البنات لكونهم ينسبون إلى آبائهم ذكورا كانوا أو إناثا
وتخصص أولاد البنات ولو كانوا إناثا لكونهم ينسبون إليه بقرينة قوله بعده فإذا انقضى
أولاد الذكور ولم يقل أبناء الذكور ولا أبناء الأولاد ثم بلغني أن بعض الشافعية جعله قيداً في
الآباء والأبناء ووافق بعض الحنفية قرأت الإمام الأسنوي في التهيد نقل أن الوصف بعد
الرجل يرجع إلى الجميع عند الشافعية وإلى الأخير عند الحنفية وإن محل كلام الشافعية فيما إذا
كان العطف بالواو وأما ثم فيعود إلى الأخير اتفاقاً اه مافي الأشباه والنظائر وحاصله أنه
جعل الوصف المذكور قيداً للمضاف إليه في قول الواقف أولاد أولادهم فيدخل فيه جميع
الذكور والإناث من أولاد الذكور وما ذكره من عود الوصف إلى الأخير قال المحقق ابن المهام
في التحرير أنه لا وجه والحاصل أن لفظ الذكور يحتمل أن يكون قيداً للمضاف فقط أو للمضاف
إليه فقط أو لكل منهما معاً والمعاني مختلفة الأحكام كما علم من صدر عبارة الأشباه والأول أفق
به الجماعة الذين نقل عنهم المؤلف في السؤال المذكور والثاني أفق به صاحب الأشباه ولم يعول
أحد منهم على كونه قيداً للسك من المتضيقين وقدمشي عليه العلامة ابن حجر في فتاواه ونقله عن
الولي ابن زرعة عملاً بقاعدة الشافعية في عود المتعلقات المذكورة بعد جمل أو مفردات من شرط
أواستثناء أو وصف أو غيرها إلى جميع ما تقدم من غير اختصاص بالأخير بل بلفظ بين العطف
بالواو وثم تقدم نقل المؤلف هذه القاعدة عن الحنابلة أيضاً لكن هذه القاعدة إنما يظهر
جريانها في المتعاطفين دون المتضيقين وقد اختلف كلام علماء ثنائي في مسألة الوصف بالذكورة
هل هو قيد لكل من المعطوف والمعطوف عليه أو للمعطوف فقط لتأخره وأما جعله قيداً
للمضاف إليه فقط فلم أره لغير صاحب الأشباه في أنفع الوسائل عن وقف هلال البصري ما نصه
قال قلت أرأيت أن قال علي ولدي وولد ولي الذكور قال نهى لمن كان ذكر من ولده وولد
ولده قلت والذكور من ولد البنين والبنات سواء قال نعم ألا ترى أنه لو قال صدقة موقوفة على
ولدي وولد ولي الفقراء أنى أعطى من كان فقيراً من ولد البنين والبنات فكذلك قوله الذكور
وقوله الذكور والفقراء واحد اه فقد جعله قيداً للمضاف المعطوف وكذا جعله قيداً
للمعطوف عليه حيث خصه بذكور أولاده لصلبه وبذكور أولاد أولاده ولو كانوا أولاد بنات
ولو جعله قيداً للمضاف إليه كما في الأشباه لكان المذكور والإناث من أولاد الذكور وما قيل أن
هذا لا ينافي مافي الأشباه لأنه مبني على رواية دخول أولاد البنات في لفظ الأولاد وهو خلاف
ظاهر الرواية فهو وهم ظاهر لأن قول هلال فهى لمن كان ذكر من ولده وولد وليه صريح في كونه
جعله قيداً للمضاف المعطوف والمعطوف عليه والمخالفة لظاهر الرواية وقعت في قوله بعده
والذكور من ولد البنين والبنات سواء فقدم دخول أولاد البنات على ظاهر الرواية لا ينافي كون
لفظ الذكور يقي قيداً للمضاف في عبارة هلال كما لا يخفى على ذوى الكمال وفي الاسعاف
ولو قال علي ولدي وولد ولي الإناث يكون للإناث من ولده دون ذكورهم والإناث من ولد
الذكور والإناث وهن فيه سواء اه فهو صريح أيضاً في أنه قيد للمضاف المعطوف دون
المضاف إليه وهو صريح أيضاً في أنه قيد للمطوف عليه أيضاً ونقل المؤلف عن جواهر الشتاوى
رجل وقف عقاراً وجعل ولايته إلى نفسه مادام حياً ثم إلى ولده فلان ما عاش ثم من بعده إلى
الأعز الأرشد من أولاده فانها منصرفة إلى الابن دون الواقف لأن الكفاية تنصرف إلى أقرب
المكنيات بمقتضى الوضع ولذلك مسائل ثلاث أحداها إذا وقف على زيد وعمرو ونسب له ان الهاء

مطلب فيما أجاب به صاحب
الأشباه من جعله الذكور
قيداً في الآباء يعني المضاف
إليه
مطلب الأوجه عود الوصف
إلى الأخير

مطلب الكفاية تنصرف
إلى أقرب المكنيات وعليه
ثلاث مسائل

تنصرف الى عمر ونفسب وكذلك اذا قال وقفت على ولدي وولادتي الذي كور أن الكورية
 راجعة الى ولد الولادون ولد الصلب والمسئلة الثالثة على عكسه اذا قال وقفت على بن زيد وعمرو
 انه لا يدخل بنو عمرو في الوقف لانه اقرب الى زيد وخالف في ذلك القاضي كامل الدين مفتي الامه
 الخطيب بأصفهان وقال الهاء تنصرف الى الواقف دون ابنه والصحيح هو الاول اه فهذا مريح
 في انه قيد للمعطوف لتأخره دون المعطوف عليه ودون المضاف اليه فتحتر رأته في جعل الوصف
 قيد للمتعاطفين معا واللمعطوف فقط خلاف مسمى على الاول هلال وصاحب الاسعاف وعلى
 الثاني صاحب جواهر الفتاوى واستوجهه ابن الهمام في التحرير كما مروى يظهر لي ان الوجه
 الاول لان الوصف المذكور في معنى الشرط لانه بمعنى انه لا يستحق احد منهم من ريع الوقف
 الا اذا كانوا ذكور او قد صرح ائمتنا في كتب الاصول والفروع بأن الشرط اذا تعقب جملا
 متعاطفة متصلا بها فهو للكل بخلاف الاستثناء فهو للاخير وكذا الضمير في الصحيح كما علمت في
 مسئلة الوقف على زيد وعمرو ونسله وبها صرح الخصاص ايضا واما جعل الوصف قيد للمضاف
 اليه كما عول عليه صاحب الاشباه فلم اره لغيره والقول بأن الوصف للاخير من المتعاطفات لا يدل
 عليه لان المعطوف هو المضاف دون المضاف اليه لان المضاف اليه الحقيقي انما يوقي به للتعريف
 او التخصيص لانه بخلاف المعطوف فانه مقصود ببداته كالمضاف نعم قول الاشباه ولان الظاهر
 الخيرية تدل على انه قيد للمضاف اليه فكان الاولى له الاقتصار عليه في التعليل فان ما ذكرناه
 كله انما هو عند الخلوعن القرينة اللفظية او الحالية حيث وجدت قرينة تدل على كون الوصف
 او الضمير والاستثناء ونحوه للمتعاطفين او المتضايفين او لواحد من كل منهما اتعت كما لا يخفى
 فاعتنم تحرير هذا المحل فانه مهم ولم أر من اعتمى بتحريره من علم ثنا والله اعلم وبالعمل بالقرينة
 صرح في التحرير في مسئلة الاستثناء حيث ذكر انه للاخير لا لادليل ومن ذلك ما في الخبرية
 حيث سئل عن وقف على ولده الطفل المدعو حسنا وعلى من سيحدث له من الاولاد ثم على
 اولادهم المذكور الى ان قال فاذا انقرض المذكور فعلى اولاده الاناث واولادهن الخ ثم حدث
 للواقف ولدا اسمه محمد ثم مات حسن المذكور فهل الضمير في قوله وعلى من سيحدث له من الاولاد
 راجع الى حسن لانه اقرب مذكور فلا يدخل محمد في الوقف ام هو راجع الى الواقف فيدخل محمد
 فأجاب مفتي الحنفية بمصر دونا الشيخ حسن الشرنبلالي بأنه راجع الى الواقف ولا يتوهم
 رجوعه الى ولده حسن من له نوع المأم بمسائل الفقه ثم قال الشيخ خير الدين ان ارجاعه الى
 الواقف مما لا يشك ذوقهم فيه اذ هو الاقرب الى غرض الواقف مع صلاحية اللفظ له وقد تقرر
 في شروط الواقفين انه اذا كان للفظ محتملان يجب تعيين احد محتمليه بالغرض واذا ارجعنا
 الضمير الى حسن لزم حرمان ولد الواقف لصلبه واستحقاق اولاد اولاد البنات وفيه غاية البعد
 ولا تمسك بكونه اقرب مذكور لما ذكرنا من المخطور وهذا الغاية ظهوره غنى عن الاستدلال له اه
 فقد أرجع الضمير الى غير الاقرب عملا بالقرينة ومن ذلك ايضا ما في فتاوى الشيخ اسمعيل فيمن
 وقف على نفسه ثم من بعده على ولده لصلبه خضر ثم على اولاده ثم على اولاد اولاده ثم على اولاد
 اولاد اولاده ثم على نسله وعقبه يستوى فيه الذكر والانثى والطبقة العليا والسفلى فاذا انقرضوا
 فعلى جهة برمتصلة فبات خضر عن بنته مؤمنة ثم ماتت مؤمنة عن ابنتها محمد ثم مات محمد عن
 اولاده الثلاثة سليمان ومؤمنة وعائشة ثم ماتت مؤمنة عن ولديها أحمد وبكري ثم مات أحمد
 عن غير ولد ثم مات بكري عن بنته فلانة ثم ماتت عائشة عن بنتها فخري فهل لفخري بنت عائشة



وفلانة بنت بكرى شئ مع سليمان أم لا أجب يكون الوقف وقف ترتيب مادام أحد من أولاد
 أولاد أولاد خضر موجودا وسليمان المرقوم من أولاد أولاد أولاد خضر فيختص بغلة الوقف
 علامتهم ولا استحقاق لغير بنت عائشة ولا فلانة بنت بكرى ~~لكن~~ كونهم في طبقة النسل
 والعقب وقول الواقف يستوى فيه الذكر والأنثى والطبقة العليا والسفلى قيد للاخير الذي
 هو درجة النسل والعقب والقيد ووصفا كان أو حالا أو غيرهما إذا وقع في حيز العطف بتم المفيدة
 لترتيب الطبقات كان للاخير كما ذكره العلامة ابن نجيم في الاشباه وغيره وبهذا يدفع التعارض
 بين أول كلام الواقف وآخره والتوفيق بين المتعارضين واجب مهما أمكن والله أعلم اه وقد
 أجب بعين هذا الجواب عن هذا السؤال العلامة الشيخ محمد التاجي البعلبي كما رأيت في فتاواه
 فهذا أضافه بيان المراد بالقرينة وهي عدم التعارض في كلام العاقل وانظر لم يجعلوا قوله
 يستوى فيه الذكر والأنثى والطبقة العليا والسفلى ناسخا للترتيب المستفاد من ثم يجعلها
 للترتيب في الذكرك فقط دون الترتيب في الرتبة فيكون ذلك المتأخر راجعا الى جميع ما تقدمه
 فيكون ريع الوقف بين سليمان وغير بنت عائشة وفلانة بنت بكرى ويرشحه ما مر من أنه اذا
 كان في كلام الواقف ما يقتضي حرمان بعض الموقوف عليهم وما يقتضي اعطاءه ترجح الثاني لان
 الحرمان ليس من مقاصد الواقفين وقال الامام الخصاص في ذيل مسئلة قلت فقد شرط الامر من
 جميعا فلم أعلمت الاخير قال لان الشرط الاخير يفسر عن مراده فلذلك أعلمناه ألا ترى أنه لو قال
 تجرى غلة هذه الصدقة على ولدي لصلي فاذا انقرضوا كانت للمساكين ثم قال بعد ذلك
 في تفسير الوقف وكل ما حدث الموت على أحد من ولدي لصلي رد نصيبه على ولده وولد ولده ونسبه
 ابداني أردت نصيب كل من مات منهم وله ولد أو ولد ولد عليهم ولا أجعله للمساكين الا بعد انقراض
 آخرهم اه وكذا يقال هنا ان الشرط الاخير يفسر عن مراده بتم انها ليست لترتيب الطبقات
 وكون القيد للاخير قد علمت ما فيه من الكلام لا يقال ان هذا القيد يتعين ارجاعه للنسل لانه
 لا ترتيب في بطونه وانما الترتيب في البطون التي قبله فيكون القيد لتأكيد المراد لانا نقول ان
 الواقف اذا عطف النسل والعقب بعد ذكره ثلاثة بطون مثلا متعاطفة بتم المفيدة للترتيب تكون
 بطون النسل مرتبة فيكون البطن الرابع الذي هو بعد الثلاثة المصريح فيها بتم مقدما على
 الخامس والخامس على السادس وهكذا الى انقراض النسل والعقب وان لم يصرح الواقف
 بعد ذكر النسل والعقب بقوله بطنا بعد بطن يدل على ذلك ما في الخاتمة ونصه ذكره لال في وقفه
 اذا ذكر الواقف ثلاث بطون يكون الوقف عليهم وعلى من أسفل منهم الاقرب والابعد فيه سواء
 الا أن يذكر الواقف في وقفه الاقرب فالاقرب أو يقول على ولدي ثم من بعدهم على ولد ولدي أو
 يقول بطنا بعد بطن فينشد ببدء بآب الواقف اه زاد في الاسعاف ولا يكون للبطن الاسفل
 شئ ما بقي من البطن الاعلى أحد وهكذا الحكم في كل بطن حتى تنتهي البطون موتا اه فهذا
 صريح في المطلوب فان حاصله أنه اذا ذكر البطون الثلاثة دخل من بعدهم أيضا ويشارك في غلة
 الوقف الطبقة العليا ومن دونها الا اذا قال الاقرب فالاقرب أو عطف بين البطون الثلاثة بتم أو
 قال بطنا بعد بطن ففي كل من هذه الثلاثة يصير الوقف من تبا يقدم البطن الاول على من يليه
 والثاني على من يليه وهكذا الى انقراض البطون كلها ولا يختص الترتيب بالبطن الاول والثاني
 والثالث فقط وان اقتصر عليهم وعلى هذا العمل وقد كنت متوقفا في الجزم بذلك وأطلب نقله
 الى أن ظفرت بعبارة الخاتمة المذكورة والله تعالى الحسب ثم رأيت التصريح به في صورة أقوى

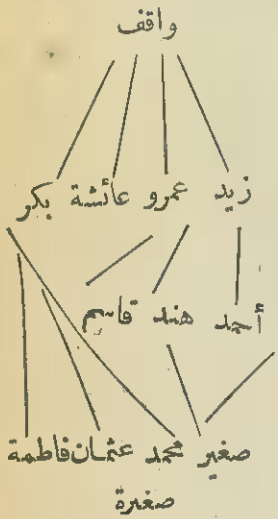
مطلب انما يعمل بالشرط
 الاخير لانه يفسر عن المراد

مطلب اذا عطف البطون
 الثلاثة بتم كان الوقف
 من تبا دأما

منقولة عن خط شيخ الاسلام محمد أفندي الكواكبي مفتي حلب الشهباء حيث قال والنسل في كلام الواقف معطوف بكلمة ثم الترتيبية فكان الترتيب ثابتا الى آخر البطون اه فاعتنم هذه الفائدة ثم بعد كتابتي لهذا المحل رأيت بهامش الخيرية بخط المرحوم الشيخ يحيى التاجي صورة فتوى مشمل الفتوى السابقة وفيها الترتيب بين البطون الثلاثة بتم وعطف النسل بتم أيضا مع اشتراط استواء الطبقة العليا والسفلى وجوابها للشيخ خير الدين بأنه رجع الواقف عن الترتيب بقوله يستوى الخ فهذا عين ما قلناه والله الحمد والمنة (سئل) في رجل وقف وقفه على نفسه ثم من بعده على أولاده الستة وهم حسين و ابراهيم ومصطفى واسماعيل وفاطمة وعائشة ثم من بعدهم على أنسائهم وأقاربهم وذريتهم وبعد الانقراض فعلى الحرمين الشريفين مكة والمدينة المنورتين وان تعذر فعلى فقراء المسلمين المقيمين بدمشق ثم مات الواقف ثم مات اسمعيل عن أولاد ثم ماتت عائشة عن ولد ثم مات حسين عن بنت والكل فقراء فهل يصرف نصيب المتوفين اليهم جميعا (الجواب) نعم حيث كانوا فقراء وإذا انقرض جميع أولاد الواقف ينتقل نصيبهم الى أولادهم (أقول) هذه من مسائل منقطع الوسط فصرف نصيب من مات الى الفقراء مادام منهم واحد ولا يصرف نصيبه الى الباقي منهم وفي الخاتمة رجل وقف أرضه على أولاده وجعل آخره للفقراء مات بعضهم قال هل يصرف الوقف الى الباقي فان ماتوا يصرف الى الفقراء الا الى ولد الولد ولو وقف على أولاده وسماهم فقال على فلان وفلان وفلان وجعل آخره للفقراء مات واحد منهم فانه يصرف نصيبه الى الفقراء بخلاف المسئلة الاولى لانه في الاولى وقف على أولاده وبعد موت أحدهم بقي أولاده وهما وقف على كل واحد وجعل آخره للفقراء فإذا مات واحد منهم كان نصيبه للفقراء (سئل) في وقف مرتب بتم بين الطبقات على أن من توفي منهم عن ولد أو ولد ولد أو أسفل منه فنصيبه لولده أو ولد ولده أو الأسفل منه ومن توفي منهم عن غير ولد ولا ولد ولا أسفل منه فنصيبه لمن هو معه في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف يقدم في ذلك الاقرب فالأقرب الى المتوفى زيادة عما سيده ثم على واد من انتقل اليه ذلك ثم على نسله وعقبه الخ فمات صغير من أولاد أولاد الواقف وله استحقاق آل اليه من أمه والموجود حين موته جده لايه ابن الواقف وبنت الواقف وخاله ابن الواقف وكلهم متساوون وماتت صغيرة من أولاد الواقف ولها استحقاق في الوقف آل اليها من أبيها والموجود حين موتها ابن الواقف وبنت الواقف المذكوران وعمها وعمتها ولدا ابن آخر للواقف فهل ينتقل استحقاق الصغير والصغيرة المزبورين الى ابن الواقف وبنت الواقف المذكورين لكونهما أعلى طبقة من بقية أهل الوقف عملا بالترتيب المستفاد من لفظة ثم حيث لم ينص الواقف على ما يطل حكمه في نصيب من مات من أهل الوقف عن غير ولد ولا أسفل منه ولم يكن في درجتهما أحد من أهل الوقف دون خال الصغير ودون عم الصغير وعمتها المزبورين الذين هم أسفل درجة أولاد (الجواب) الحمد لله نعم ينتقل نصيب الصغير والصغيرة المزبورين الى ابن الواقف وبنت الواقف المذكورين لكونهما أعلى طبقة من بقية أهل الوقف عملا بالترتيب المستفاد من لفظة ثم دون خال الصغير ودون عم الصغير وعمتها المزبورين لكونهم أدنى درجة من ابن وبنت الواقف كتبه الفقير عماد الدين عفي عنه الحمد لله وحده من ممد الكون أستاذ التوفيق والعون جوابي كما أجاب به شيخ الاسلام العماد نفع الله تعالى بعلومه العباد اذ لا وجه لا تنقال ما كان لهما الحال والعم والعمة مع وجود ابن الواقف وبنته وبعوتهما لا عن أحد من طبقتهما رجع استحقاقهما لما أصله الواقف ورثه والله سبحانه أعلم كتبه الفقير

مطلب وقف على أولاده
وسماهم ثم على أولادهم
فن مات منهم صرف نصيبه
للفقراء

مطلب في الفرق بين ما اذا
وقف على أولاده ولم يسمهم
وبين ما اذا سماهم وعدهم



مطلب فيما اذا لم يوجد
في الدرجة أحد

خير الدين بن أحمد الحنفى الأزهرى حامداً مصلحاً مسلماً (أقول) هذه الحادثة بعين ألف فيها
العلامة الشرنبلالى رسالته المسماة بالابتسام بأحكام الأحكام ونشق نسيم الشام ورد فيها على
مفتى الشام والظاهر أنه عماد الدين المذكور لأن الترتيب يتم بقبطل حكمه في نصيب من مات
عن غير ولد باشتراك صرفه للأقرب فالأقرب من أهل درجته وسبأنى تمام الكلام على ذلك
(سئل) فيما إذا وقف زيد وقفه على نفسه أيام حياته ثم من بعد وفاته على أولاد ابنه فلان
المتوفى في حياته وهم عبد النبي وعلى ونور الدين ومنصور سوية بينهم أربعاء ثم من بعدهم على
أولادهم الذكور دون الاناث ثم على أولادهم كذلك ثم على أولاد أولادهم مثل ذلك ثم على
أنسابهم وأعقابهم شبه ذلك الذكور دون الاناث على أن من مات منهم ومن أولادهم وأولاد
أولادهم وإن سفل عن ولد انتقل نصيبه من ذلك لولده ثم للأسفل منه الذكور دون الاناث وعلى
أن من مات منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم وإن سفل عن غير ولد ولا ولد ولا ولد انتقل نصيبه من
من ذلك إلى من هو معه في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف يقدم في ذلك الأقرب فالأقرب إلى
المتوفى كل ذلك على الشرط والترتيب المعينين أعلاه فإذا انقضى أولاد الذكور ولم يبق لهم نسل
ولا عقب عاد ذلك وقفاً على من يوجد من الاناث وأولادهم وذرياتهم والحكم فيهم كالحكم
في أولاد الذكور ثم على جهة بر لا تنقطع فانقرض الآن أولاد الذكور والموجود الآن من
أولاد الاناث من الموقوف عليهم ذكور واناث فهل يعود الوقف للذكور سوية بينهم
أم للذكور والاناث والحالة هذه (الجواب) حيث شرط في أولاد الذكور أن يعطى للذكور دون
الاناث وجعل الحكم في أولاد الاناث كالحكم في أولاد الذكور يعود الوقف المذكور للذكور
سوية بينهم دون الاناث عملاً بشرطه المذكور والله أعلم (أقول) رأيت في هذا المحل على الهامش
يخط شيخ مشايخنا الشيخ ابراهيم الغزى السايحاني رحمه الله تعالى مانصة قوله دون الاناث هذا
لا يظهر بعد قول الواقف عاد ذلك وقفاً على من يوجد من الاناث وأولادهم وذرياتهم وأيضاً كيف
يعطى الفرع ويمنع الأصل أو أخواته مع عموم لفظه فضلاً عن صريحه نعم يحمل قوله والحكم
فيهم كالحكم في أولاد الذكور على قوله سوية وعلى الترتيب وعلى رد نصيب من مات وقد صرح
هو وغيره أن غرض الواقف يصلح مخصوصاً انتهى وحاصله أن الحكم في قول الواقف والحكم
فيهم الخ ليس على عموم وقد وقع في نظير هذه المسئلة اضطراب في الفتاوى الخيرية سئل فيما إذا
وقف رجل طاحونة على نفسه ثم من بعده على ولده لصلبه البرهاني ابراهيم ثم من بعده ابراهيم على
أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على أنسابه وأعقابهم على الفريضة الشرعية للذكور مثل حظ الانثيين
يستقل به الواحد منهم إذا انقرضوا بشرط فيه الاثنان فما فوقهما فان مات ابراهيم ولم يعقب أو
أعقب وانقرضوا عاد ذلك وقفاً شرعياً على من يوجد من أخوته لا يهذ كورا كانوا أو اناثاً بينهم
على الفريضة الشرعية على الحكم المعين أعلاه فإذا انقرضوا أبجعتهم عاد ذلك وقفاً على
الزواوية القلانية إلى أن قال ثم مات الواقف ومات ابنه ابراهيم بعده ولم يعقب ووجد لابراهيم
أخوة لاب فتناولوا الوقف ثم انقرضوا عن آخرهم ولهم أولاد وأولاد أولاد فهل ينتقل الوقف إلى
الزواوية المزبورة بانقرض أخوة ابراهيم بعده ولا يدخل أحد من أولادهم وذرياتهم ولا أجاب
الأقرب إلى غرض الواقف انتقاله إلى أولاد أخوة ابراهيم لأميرين الأول الأقربية إلى غرض
الواقف كما قدمناه والثاني قوله على الحكم المعين أعلاه فانه عرفه باللام وذلك للعموم والاعتبار
لعموم اللفظ والعام يبق على عمومته حتى لا يعتبر معه خصوص السبب وقد ذكرنا ذلك

مطلب وقف على أولاده
ثم على أولادهم وبعد
انقرضهم على أولاد الاناث
والحكم فيهم كالحكم
في أولاد الذكور

قوله كيف يعطى الفرع
الخ أى لو خص بالذكور
من أولاد الاناث لزم عليه
أنه لو وجدت امرأة لها ابن
وبنت أن يعطى الابن فقط
دون أصله أى أمه ودون
أخته وهو بعيد اهـ منه
مطلب لفظ الحكم عام

في العناية شرح الهداية في كتاب الصلح عند قوله والصلح صحيح مع اقرار أو سكوت أو انكار كل ذلك جائز بقوله تعالى والصلح خير فانه باطلاقة يتناولها يعني الثلاثة وان كان في صلح الزوجين قال لان الاعتبار لعموم اللفظ لا لخصوص السبب فهو مناد في مسئلتنا باستحقاق اولاد اخوة ابراهيم لهذين الامر من اللذين هما غرض الواقف واغادة اللفظه والحق أحق بالتابع والله أعلم اه ما في الخيرية ورأيت بهما مشتمل على المرحوم الشيخ يحيى التاجي البعلبي ناقلا عن العلامة الشيخ نيس البقاعي الحنفى ما حاصله قوله الاقرب الى غرض الواقف الخ يحالفه ما أتى به المرحوم يحيى أفندي مفتي الديار الرومية والعلامة الشيخ حسن الشرنبلالي مفتي الديار المصرية وغيرهما من علماء مصر والشام من المذاهب الاربعية في عصرهما وعصر من قبلهما ووردوا الوقف بعد موت الاخوة للزوجة لا لاولاد الاخوة وردوا الحكم المعين أعلاه الى قوله على الفريضة الشرعية يستقل به الواحد منهم اذا انقروا ويشترك فيه الاثنان فافوقهما وجعلوا بهما بالذات وقيداه ورجوعا به الى مستحق موجود دون غيره الذي لم يوجد في شرطه فهو عام مخصوص بقوله على الفريضة الشرعية فانه ما من عام الا وقد خص ورجوعه الى هذا متيقن لوجوده في لفظه والى اولاد الاخوة مشكوك فيه لعدمه في لفظه فيقدم المتيقن على المشكوك فيه لان اليقين لا يزول بالشك وغرض الواقف اذا خالف صريح لفظه لا يعول عليه اه ولا يخفى على من أمعن النظر في هذا المقام اتجاه كل من الكلامين والترجيح لاحدهما على الآخر صعب ولكن ذكر العلامة البهري في شرح الاشياء أنه متى اختلف في مسألة فالعبرة بما قاله الاكثر (سئل) فيما اذا أنشأ واقف وقفه على نفسه أيام حياته ثم من بعده فعلى زوجته خاتون وعلى المدعوة نفيسة بنت عبد الله وعلى عتقاء الواقف وهم على وزوجته قرنفلة وعائشة سوية بينهم مدة حياتهم ثم من بعد كل منهم على اولاده وأولاد أولاده وأئسالة وأعقابها على الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين فاذا انقروا باجمعهم عاد ذلك وقفاً شرعياً على أولاد أخي الواقف المرقوم حسن أعاً وهم كاتبة وصفية ومروية ورجسة سوية بينهم ثم من بعده وفاة كل منهم على أولادها وأولاد أولادها وأئسالة وأعقابها بالذکر مثل حظ الانثيين ثم على جهة برمتصلة ثم مات الواقف ومات بعده على وقرنفلة وعائشة وخاتون عن غير ولد ولا عقب وبقيت نفيسة لا غير فهل تقسم غلة الوقف من خمسة أخماس لنفيسة خمس واحد والاعشار الاربع تصرف للفقراء واذا كانت بنات أخى الواقف فقراء أو احداهن فهن أحق بذلك من الفقراء الاجانب (الجواب) نعم (أقول) قوله تصرف الى الفقراء يعني مادامت نفيسة موجودة فاذا ماتت يصرف الكل الى بنات أخى الواقف لان استحقاقهن من الوقف مشروط بموت خاتون ونفيسة وعتقاء الواقف وأولادهم واعتاقهم فادام أحد منهم موجود لا تستحق بنات أخى الواقف شيئاً ويكون الوقف منقطع الوسط وفيه يصرف نصيب من مات الى الفقراء واذا كانت بنات أخى الواقف فقراء يصرف اليهن لصفة الفقر بطريق الاولوية لا الاستحقاق قال في الاسعاف في باب الوقف في أبواب البر لو قال هي صدقة موقوفة في أبواب البر فاحتاج ولده أو ولده أو قرابته يصرف اليه من الغلة لان الصدقة عليهم من أبواب البر وكذلك لو جعلها صدقة موقوفة على المساكين فاحتاج ولده فانه يرجع اليه من الغلة لانه من المساكين ولقول النبي صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صدقة من كان في يده محتاجة فيكون ولده وقرابته أحق ولكن لا يتعين بحيث لا يجوز الدفع الى غيره وان كان يجعل قاض بل على وجه الاستحسان والافضلية ولو عزل القاضى أو مات يجوز لمن يلي بعده أن يجز به

مطلب الاعتبار لعموم اللفظ لا لخصوص السبب

مطلب متى اختلف في مسألة فالعبرة بما قاله الاكثر

مطلب وقف على جماعة ثم على أولاد أخيه فان بعض الجماعة فنصيبه للفقراء حتى يموت الكل فيصرف لاولاد الاخ

مطلب اذا وقف في أبواب البر فاحتاج ولده يصرف اليه على وجه الاولوية

عليه وأن يطله لعدم كون فعل الاول قضاء ومن مات منهم أو استغنى سقط حقه وحكم ورثته
تحتكمه ان كانوا القارب الواقف وكذا جيران الواقف ان كانوا فقراء ينبغي للقاضي أو القيم أن
يعطيهم من الغلة ما يرى اهـ لكن قيد ذلك في الخاتمة بأحد شرطين حيث قال رجل وقف
في صحته أرضا على الفقراء فاحتاج بعض ورثة الواقف قالوا يجوز صرف الوقف اليه وهو أولى من
سائر الفقراء بأحد شرطين ان يصرف البعض اليهم والبعض الى الاجانب أو الكل الى ورثة
الواقف في بعض الاوقات لانه لو صرف الكل اليهم على الدوام بظن الناس انه وقف عليهم
فربما يتخذونه ملكا اهـ (سئل) فيما اذا شرط واقف في كتاب وقفه المرتب بتم شروطها ان
من مات من ذرية الموقوف عليهم عن غير ولد ولا أسفل منه يعود نصيبه من ريع الوقف الى من
هو في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف فأت رجل من الذرية الموقوف عليهم وفي درجته
وذوى طبقته الموقوف عليهم أخواه وجماعة آخرون البعض منهم متناول والبعض غير متناول
لحجبه بأصله فهل يعود نصيب الرجل المتوفى المزبور من ريع الوقف لجميع أهل درجته المزبورين
ولا يختص بذلك أخواه المذكوران عملا بشرط الواقف (الجواب) نعم يعود نصيب الرجل المتوفى
عن غير ولد ولا أسفل منه من ريع الوقف لجميع أهل درجته ولا يختص بذلك أخواه
المذكوران عملا بشرط الواقف المذكوران المراد من أهل الوقف من له حق ما حالا أو مالا
والله أعلم بالصواب كتبه الفقير محمد العمادى المفتي بالشام عفى عنه الجواب كما به العم المرحوم
أجاب والله الموفق للصواب وفي فتاوى الكازرونى عن الخانوقى ضمن سؤال أجاب من مات
عن غير ولد ولا أسفل من ذلك ولا أخ ولا أخت انتقل ما كان له الى كل من هو في طبقته وذوى
درجته عملا بقول الواقف على أن من مات عن غير ولد الخ لانه متأخر عن قوله الطبقة العليا
تتجب الطبقة السفلى والعمل على ما تأخر من الشروط كما هو المصريح به ويستحق ذلك جميع
من في طبقته سواء كان له استحقاق سابق في الوقف أم كان محجوباً بأصله عملاً بقول الواقف انتقل
الى من هو في درجته وذوى طبقته المستفاد من لفظ من ومن قوله في درجته وذوى طبقته لان
كلاهما مضاف والاصل فيه أن يعم وأما قول الواقف مضافا الى ما يستحقه فليس قيد الدفع
استحقاق من لم يكن له استحقاق سابق في الوقف وانما هو لدفع توهم من يتوهم أن من كان منهم له
استحقاق سابق لا يستحق من ذلك الميت شيئا اكتفاء بما له من الاستحقاق السابق فدفع ذلك
بما يفيد أن من فرض له استحقاق سابق لا يكون ذلك مانعا له من الاستحقاق من ذلك الميت الذى
مات عن غير ولد الخ بل يستحق منه مضافا لما كان يستحقه سابقا ومما يدل على انه ليس قيد
احترازا انه لو فرض أن جميع من في الطبقة لم يكن له استحقاق سابق كان الظاهر أن تنتقل
حصة ذلك الميت لهم مع عدم تحقق قول الواقف مضافا الى ما يستحقه فعلم انه ليس قيد احترازا
بل لدفع التوهم كما بيناه اهـ ملخصا (أقول) وحاصله أن الاضافة في قول الواقف مضافا الى
ما يستحقه عند امكانها أى على تقدير أن له استحقاقا أو يؤيده ما فى الاسعاف مما حاصله انه لو قال
لذ كرمثل حظ الاثنين ولم يوجد الاذ كور فقط أو اناث فقط يقسم بينهم أو بينهم بالسوية
لان المراد التفاضل على تقدير الاختلاط اهـ وياتى قريبا ما يفيد ذلك من وجه آخر وهو أن
الاستحقاق يشمل النصيب المقدر (سئل) في وقف من شروطه أن من مات عن غير ولد ولا أسفل
منه عاد نصيبه من ذلك الى من هو معه في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف يقدم فى ذلك
الاقرب فالاقرب الى المتوفى ومات الواقف ثم مات شخص من أولاد أو أولاد من غير ولد ولا أسفل

مطلب اذا شرط انتقال
نصيب الميت لاعتق ولدا الى
من في درجته ولم يذكر
الاقربى انتقل لجميع اهل
الدرجة الاقرب والابعد
مطلب المراد من أهل الوقف
من له حق ما حالا أو مالا

مطلب فيما اذا وجد في
الطبقة محجوب بأصله

منه هو صالح بن عبد الله وليس في درجته سوى ابن عمه محمد هو عمر لكنه محبوب بأبيه محمد
المستحق في الوقف بالفعل فهل يعود نصيب صالح المذكور لعمر المرقوم (الجواب) نعم (أقول)
رأيت بخط شيخنا العلامة الفقيه منلا على التركائي أمين فتوى المؤلف قال في مجموعته
الفقهية الكبيرة ما حاصله إذا كان في الدرجة جماعة غير متساولين فقط محبوبون بأصولهم
فالحكم فيهم أنه ينتقل حصّة المتوفى إليهم لأن أعمال الكلام أولى من أهله والمحبوب بصدد
الاستحقاق فتسميته من أهل الوقف جائزة كما صرح به الامام السيوطي واختاره في الاشباه
وهذا ظاهر حيث لم يكن في درجته غيرهم وأما إذا كان في درجته متساول ومحبوب فاختلف
الاقتناع فيه فبعضهم أفتى بعدم مشاركة المحبوب للمتناول منهم المولى عبد الرحمن افندي العمادي
ومحمد افندي المعبد المقيان بدمشق لأن المتساول من أهل الوقف حقيقة والمحبوب من أهل
الوقف مجازا وأعمال الحقيقة أولى والجمع بينهما غير جائز ولا يصار إلى المجاز إلا إذا لم يمكن العمل
بالحقيقة أو لم تكن الحقيقة موجودة أي بأن لم يكن في الطبقة إلا المحبوب وأفتى البعض
بمشاركة المحبوب للمتناول منهم العلامة الكواكبي وتاج الدين الحنفي الأزهرى ومحمد بن شاهين
الحنفي لعموم من والدرجة في قول الواقف لمن في درجته وذوى طبقته لأن المضاف يعم والاصل
فيه أن يعم المتساول والمحبوب والعموم في الاوقاف حجة بلا خلاف ذكره البلقيني رحمه الله تعالى
في الدلالات والعام عند الحنفية قطعي كالخاص اهـ وأقول أيضا قد يقع في بعض عبارات
الواقفين تقيد أهل الدرجة بالمستحقين أو المتساولين من ريعه ولا خفاء حينئذ في عدم دخول
المحبوب ورأيت بخط منلا على المذكور أيضا نقلا عن التحفة لابن حجر المكي الشافعي من أصل
أحكام الوقف اللفظية ما نصه فائدة يقع في كتب الاوقاف ومن مات انتقل نصيبه إلى من في درجته
من أهل الوقف المستحقين وظاهره أن المستحقين تأسيس لائاً كيد فيحمل على وضعه المعروف
في اسم الفاعل من الاتصاف حقيقة بالاستحقاق من الوقف حال موت من ينتقل إليه نصيبه
ولا يصح حمله على المجاز أيضا بأن يراد الاستحقاق ولو في المستقبل لأن قوله من أهل الوقف كاف
في إرادته هذا فيلزم عليه الغاؤه المستحقين وأنه مجرد التأكيد والتأسيس خير منه فوجب
العمل به ويقع فيه اللفظ النصيب والاستحقاق وقد اختلف المتقدمون والمتأخرون في أنه هل
يحمل على ما يعم النصيب المقدر مجازا لقرينة وهو ما عليه جماعة كثيرون وكاد السبكي أن ينقل
اجماع الأئمة الأربعة عليه أو يختص بالحقيقي لأنه الاصل والقرائن في ذلك ضعيفة وهو المنقول
وعليه جماعة كثيرون أيضا ويؤيد الاول قول السبكي الأقرب إلى قواعد الفقه واللغة أن
ذا الدرجة الثانية مثلا المحبوب بغيره يسمى موقفا عليه لشمول لفظ الواقف له قال وإذا كان
موقفا عليه كان له نصيب بالقوة بل بالفعل إذا المتوقف على انقراض غيره انما هو اخذه لا دخوله
في الموقوف عليهم وعلى هذا أفتيت في موقوف على محمد ثم على بنته وعتيقه فلان على أن من
توفيت منهم ما تكون حصته للآخرى فتوفيت أحدهما في حياة الواقف بعد الوقف ثم محمد عن
الآخرى وفلان بأن لها الثلثين وللعتيق الثلث ويؤيده أن الواقف لما جعل العتيق في مرتبتها
خشى أنه ربما انفرد مع أحدهما فيناصفها فانخرج ذلك بقوله على أنه الخ وبين أن أحدهما
مضى انفردت مع العتيق لم تناصفه بل تأخذ ضعفه وينت في الفتاوى أن محل ذلك الخلاف ما لم
يصدر من الواقف ما يدل على أن المراد النصيب ولو بالقوة كما هاتما رأيتني ذكرت في بعض
الفتاوى ما حاصله الاستحقاق والمشاركة هل يحملان على ما بالقوة نظر القصد الواقف أنه لا يحرم

مطلب فيما إذا وجد في
الطبقة محبوب بأصله

مطلب العموم في الاوقاف
حجة بلا خلاف
مطلب فيما لو قيد الدرجة
بالمستحقين والمتساولين
مطلب التأسيس خير من
التأكيد

مطلب لفظ النصيب
والاستحقاق هل يعم النصيب
المقدر مجازا القرينة أولا

مطلب المحبور بغيره يسمى
موقفا عليه فيكون له
نصيب بالقوة بل بالفعل

الازهرى بمنزل ماهر وكذا اجاب العلامة احمد افندي الكواكبي مفتي حلب الشهباء وذكر
صورة جوابه ثم ذكر عن شيخه العلامة الشيخ اسمعيل الحائث انه حيث ماتت اكاكبر في حياة
والدهم فلا شيء لها وموت امها بعدها لا يكون لها شيء بل يصرف الثلث الى الفقراء ثم ذكر انه
رفع هذا السؤال الى العلامة الشيخ عبد الغنى النابلسي المفتي بدمشق الشام والى الشيخ
عبد الفتاح السباعي المفتي بمدينة حص فكتب بالموافقة للشيخ اسمعيل (سئل) في وقف اهل
مرتب ثم على انه من مات من الموقوف عليهم عن ولده فنصيبه لولده ومن مات عن غير ولد ولا نسل
ولا عقب فالى من في درجته وذوى طبقته يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب الى المتوفى فانحصرت ريعه
في جماعة من الذرية ومات واحد منهم وهو السيد محمد لا عن ولد ولا نسل وليس في درجته وطبقته
احد ولا في الطبقات التي فوقه احد وفي الطبقة التي تلي طبقته جماعة من مستحقى الوقف وليس
فيهم اقرب من رجل اسمه السيد خليل فهل ينتقل نصيبه للسيد خليل فقط (الجواب)
نعم حيث كان الوقف مرتبا ثم لم يولد في درجته المتوفى ولا في التي فوقها احد من اهل الوقف
فينتقل نصيب السيد محمد من ريع الوقف المذكور لاهل الدرجات وهي الدرجة التي تلي درجته
فقد قامت الدرجة التي تلي درجته مقام درجة المتوفى وقد شرط الواقف مع قيد الدرجة الاقرب
وليس في اهل الدرجة المذكورة اقرب الى المتوفى من السيد خليل المذكور فيختص به وحده
دون بقية من في درجته التي تلي درجة المتوفى عملا بقول الواقف يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب
الى المتوفى ولان مراد الواقف بقوله الاقرب فالاقرب قرب الدرجة والرحم في كل درجة لاقرب
الارث والعصوبة فان قرب القرابة ادعى الى غرض الواقفين بالصرف بسببه ومفهوم ايضا من
قول الواقفين يقدم الاقرب فالاقرب وفي التعويل على غيره الغايات اظهر كلامهم وذلك حرمان اعتبار
الاقرب التي هي الداعية الى الشفقة وعز يد الرحمة والى بدل المال بلا اشكال فاعتبار الاقرب
أوفق لغرضهم المعبر عن عند العلماء حتى صرحوا بأن غرض الواقف يصلح لمخصصها هذا ما ظهر لي
بعد التأمل في كلام بعض المتقدمين من علماءنا المحققين والله الموفق وبه استعين (أقول) انما
سمى درجة السيد خليل أعلى الدرجات لان فرض المسئلة أن درجة المتوفى وهو السيد محمد
ليس فيها أحد ولا فوقها أحد فصارت الدرجة التي تلي النازلة عنها وهي درجة السيد خليل أعلى
الدرجات وما أفتى به هنا فيه كلام يأتي قريبا (سئل) في وقف أهلى أنشأه الواقف على نفسه
ايام حياته ثم على أولاده ابدامتناسلا وعلى الفريضة الشرعية من تباين البطون يتم على أنه من
مات منهم عن ولد أو أسفل منه فنصيبه لولده أو لأسفل ومن مات عن غير ولد أو أسفل فنصيبه لمن
معه في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب الى المتوفى ومن مات
قبل استحقاقه لشيء من منافع الوقف وترى لولده أو أسفل منه استحقاق ذلك المترولا ما كان يستحقه
المتوفى أن لو كان حيا وقام مقامه في الاستحقاق على ذلك الشرط والترتيب المذكورين فمات
مستحق عن غير ولد ولا أسفل هو عبد النبي ابن كمال الدين بن عبد الرحمن بن الواقف والموجود
حين موته من أهل الوقف رجل واحد من معه في درجته وذوى طبقته هو محمد بن زليخا بنت سلمة
ابنة الواقف ورجلان من أهل الطبقة التالية للطبقة الميت أنزل منه درجة واحدة ماتت أمهما
قبل الاستحقاق في حياة أبيهما المستحق وانتقل اليهما بموته نصيبهما المفروض لهما من استحقاق أبيهما
أن لو كانت موجودة ويريد أن يشاركا محمد في نصيب عبد النبي المذكور فاختلف في ذلك
فمنهم من ذهب الى ما قاله السبكي ٢ من أنهما يشاركان محمد في نصيب من مات عن غير ولد من أهل

مطلب مات عقيما وليس
في درجته ولا في التي فوقها
أحد بل في التي تليها ينتقل
نصيبه الى الاقرب من فيها
مطلب على تحقيق مسألة
الدرجة الجعلية

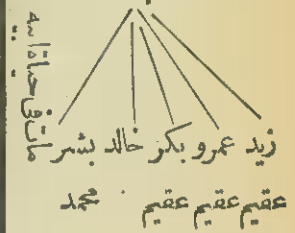
٢ قد اشتبه الامر على
السائل لان السبكي قائل
بعدم المشاركة والسيوطي
رد عليه وقال بالمشاركة كما
بسطه في الاشياء اه منه

طبقة ومنهم من ذهب الى ما قاله السيوطي وحققه العلامة ابن أبي شريف من الشافعية وأشار
 اليه محشي الاسماء العلامة الشيخ علي المقدسي من الحنفية من أن محمدًا يخص بذلك دونهما
 وأن لفظ الطبقة في كلام الواقف محمول على الحقيقة دون المجاز لتلازم الجمع بين المتضادين
 واعطاء الشخص في موضع دل صريح كلام الواقف على حرمانه فيه وحرمانه في موضع دل
 صريح الكلام أيضا على اعطائه فيه كما اذا مات المتوفى أبوه قبل الاستحقاق عن غير ولد فان
 أعطينا نصيبه أهل طبقة وأهل طبقة أبيه معاجعنا بين الحقيقة والمجاز وان أعطينا أهل
 واحدة منهم ما دون الأخرى فان كانت طبقة نكون أهملنا المجازية وقد كافرنا من أهلها وان
 كانت طبقة أبيه نكون أهملنا الحقيقة بعد أن حكمنا بالاستحقاق فيها بصريح شرط الواقف
 فأبقينا الطبقة في كلام الواقف على حقيقتها وأعلمنا الكلامين بحسب الامكان وقلنا ان غرض
 الواقف أن ولد من مات قبل الاستحقاق لا يكون محروما بل يستحق القدر الذي لو فرض أبوه حيا
 لثلقاه عن أبيه وأمه تشبهها بالولد من مات قبل الاستحقاق بولد من مات بعده في الاعطاء ولو قلنا
 بخلاف ذلك لزم أن ثبت للمشبه قدر ازاد على المشبه به اذ ولد من مات بعد الاستحقاق ليس له
 هذا المعنى اه فأي القولين عليه يعول وهل يعقد الثاني أم الأول أقفونا ما أجورين أثابكم
 الله الجنة بمنه وكرمه آمين أقول لم أر للمؤلف هنا جوابا عن هذا السؤال ولكن ترتيب السؤال
 على هذا المنوال يشير الى اختيار القول الثاني وقد ذكر المؤلف في غير هذا المحل عن شرح الاقتناع
 الحنبلي مانصه فائدة لو قال علي أن من مات قبل دخوله في الوقف عن ولد وان سفل وآل الحال في
 الوقف الى انه لو كان المتوفى موجودا لدخل قام ولده مقامه في ذلك وان سفل واستحق ما كان
 أصله يستحقه من ذلك أن لو كان موجودا فالتخصر الوقف في رجل من أولاد الواقف ورزق خمسة
 أولاد مات أحدهم في حياة والده وترك ولدا ثم مات الرجل عن أولاده الأربعة وولد له ثم مات من
 الأربعة ثلاثة عن غير ولد وبقي منهم واحد مع ولد أخيه استحق الولد الباقي أربعة أخماس ربيع
 الوقف وولد أخيه الخمس الباقي أفق به البدر محمد الشهاوي الحنفي وتابعه الناصر الطبلاوي
 الشافعي والشهاب أحمد البهوتي الحنبلي ووجهه أن قول الواقف علي أن من مات منهم قبل
 دخوله في هذا الوقف الخ مقصور على استحقاق الولد لنصيب والده المستحق له في حياته لا يتعداه
 الى من مات من اخوة والده عن غير ولد بعد موته بل ذلك أنما يكون للاخوة الاحياء عملا بقول
 الواقف علي أن من توفي منهم عن غير ولد الخ اذ لا يمكن إقامة الولد مقام أبيه في الوصف الذي هو
 الاخوة حقيقة بل مجازا والاصل حمل اللفظ على حقيقته وفي ذلك جمع بين الشرطين وعمل بكل
 منهما في محله وذلك أولى من الغاء أحدهما اه شرح الاقتناع الحنبلي من الوقف قبل فصل
 والمستحب أن يقسم الوقف على أولاده للذكر مثل حظ الانثيين أقول وللعلامة الشيخ حسن
 الشرنبلالي رسالة في هذه المسئلة وذكر الاقتناع بذلك عن الجماعة المارين في عبارة شرح الاقتناع
 وعن الشيخ ناصر الدين اللقاني المالكي والشيخ شهاب الدين البلقيني الشافعي والشيخ محمد
 المسيري الحنفي والشهاب أحمد بن شعيبان الحنفي والشيخ زين بن نجيم الحنفي وغيرهم ونقل
 نصوص عباراتهم وكر على كل واحد منها بالنقض والرد والرفض ونقل عن المحقق الشيخ علي
 المقدسي أنه خالفهم وأفتى بأن الولد يقوم مقام أبيه من كل جهة فبأخذ ما كان يأخذه أبوه من
 أصوله ومن فروع أصوله فبأخذ ولد الولد في صورة المسئلة المذكورة في عبارة شرح الاقتناع
 نصف الوقف مثل عمه لاختصاصه قال وقد أفق بذلك طائفة من أعيان الفقهاء وفقهاء الاعيان

صورة ذلك

واقف

ابن



وقالوا انهم ما في القسمة مستويان لان لفظ مقام في قول الواقف قام مقامه مضاف وقد صرح جوابان
المضاف يعم وكذا لفظ ما في قوله ما كان يستحقه من أدوات العموم فيقوم الولد مقام اصله
ويستحق ما يستحقه ابتداء وما يستحقه بعد الدخول فان ذلك الولد لو كان أبوه حيا شارك أبوه
اخوته في حصة أبيهم وكذا في حصة من مات منهم عقيما فيقوم ذلك الولد مقامه في جميع ذلك لا
في حصته التي استحقها أبوه ولو كان حيا من أبيه فقط وقد نص الامام الخصاص الذي أذعن
لفضله أهل الوفاق والخلاف على أن العبرة للأخير من كلام الواقف ولا شك أن قوله على أن
من توفي قبل الاستحقاق الخ متأخر اه وبذلك أفتى الشيخ اسمعيل أيضا ونقله في الاشباه عن
السيوطي خلافا لما زعمه السائل حيث ذكر أن السيوطي قائل بالاول كما هو في السؤال لكن
لا يتحقق عليك أن جمهور العلماء من المذاهب الاربعة مشوا على ما في شرح الاقناع كما سمعت على
أن المحقق الشيخ عليا المقدسي قد وافقهم في حاشيته على الاشباه ورد على السيوطي بما مر
في السؤال من قوله لتلازم الجمع بين المتضادين الخ فالاولى الافتاء بما عليه جمهور أهل الافتاء
وان كان ما علل به المقدسي للمقال فيه مجال أعرضت عنه خشية التطويل والاملال بقى
هناشيء لم أر من نبه عليه وقد صار حادثة الفتوى في زماننا وهو أنه اذا شرط الواقف انتقال نصيب
من مات عن ولد أو ولد وولد إلى ولد أو ولد ثم شرط قيام ولد من مات قبل الاستحقاق مقام أصله
كما في صورة السؤال الذي ذكره المؤلف ثم وجد مستحق اسمه زيد له ابن وبنت ماتا في حياته قبل
استحقاقهما الشيء وخلف الابن خمسة أولاد والبنت ثلاثة ثم مات زيد المذكور عن أولاد ابنه
وبنته الثمانية المذكورين فهل يقسم نصيبه بين جميع أولاد ابنه وبنته على عدد رؤسهم عملا
بالشرط الاول وهو انتقال نصيب من مات عن ولد أو ولد وولد إلى ولد أو ولد فيقسم بينهم اثمانا
لان لفظ الولد يشمل الواحد والمتعدد أو يقسم نصيبه على ابنه وبنته على تقدير كونهما حين ثم
يعطى ما أصاب ابنه إلى أولاده وما أصاب بنته إلى أولادها القيام أولاد كل مقام أصله عملا بالشرط
الثاني فيقسم نصيب زيدا في الصورة المذكورة من ثلاثين للابن كسار على مخرج النصف وتباين
عدد الرؤس فيخرج لكل واحد من أولاد الابن ثلاثة ولكل واحد من أولاد البنت خمسة حيث
لم يشرط تفصيل الذكور على الانثى وقعت هذه الحادثة ولم نجد من تعرض لها والذي ظهر لي
الاول لان كلام الشرطين متعارضان الا أنه لا يلغى واحد منهما مالا مكان الجمع بينهما يجعل
الثاني مخصصا للعموم الاول بمن مات عن ولد وولد فقط ترجحا للمتأخر من الشروط كما هو الاصل
عندنا فيكون مراد الواقف بالشرط الثاني ادخال ما خرج بالاول وبيان ذلك أن قوله في
الشرط الاول من مات عن ولد أو ولد وولد معناه أنه ينتقل نصيبه إلى ولده ان كان له ولد وإلى ولد
ولده ان لم يكن له ولد ومقتضاه أنه لا شيء لولد ولده الذي مات قبل الاستحقاق مع وجود الولد الصلي
فشرط الشرط الثاني وهو أن من مات قبل الاستحقاق قام مقام أبيه يشاركه معه في نصيب
جده بان يقسم على الطبقة الاولى ويفرض الميت منها حيا واحدا كان أو أكثر فما أصابه يعطى
لولده واحدا كان أو أكثر وأما اذا لم يوجد ولد صلي أصلا بل وجد اولاد اولاد فقط مات
اصولهم في حياة جدهم قبل الاستحقاق كما في الحادثة فانه يقسم على عدد رؤس الفروع عملا
بالشرط الاول اذ لا حاجة إلى اعتبار الشرط الثاني لانه انما يعتبر لادخال من لولاهم لخرجوا وهما
لم يخرجوا بل استحقوا بانفسهم من غير واسطة والله تعالى اعلم ثم اعلم أن صاحب الاشباه
ذكر هذه المسئلة في القاعدة التاسعة وتكلم عليها من وجهين الاول ما ذكرناه عنه والثاني

مطلب مهم في مسألة
نقض القسمة

القول (١) بنقض القسمة بعد انقراض كل بطن ولم يذكر المؤلف فليست عرض له تيمم الفائدة
الكثيرة وقوعه فنقول حاصل المسئلة أن الواقف اذا رتب بين البطون يتم اوفاء لكن قال
طبقة بعد طبقة ثم انه شرط ان من مات عن ولد فنصيبه لولده ثم مات الواقف عن عشرة اولاد
مشلا فيقسم الوقف بينهم فاذا مات احدهم عن اولاد انتقل نصيبه اليهم عملا بالشرط المتأخر
وهكذا اذا مات اولاده عن اولاد وكذا اذا مات الثاني من العشرة ثم الثالث ثم الرابع الى أن يبقى
منهم واحد فاذا مات هذا الواحد وهو العاشر آخر من بقي من الطبقة الاولى لم ينتقل نصيبه الى
اولاده لو كان له اولاد وانما تنقض القسمة وتقسم غلة الوقف على جميع اهل الطبقة الثانية على
حسب ما شرطه الواقف من تسوية او مفاضلة بين الذكور والانثى ويجوز من كان من اهل الطبقة
الثالثة والرابعة ولا يختص احد بنصيب اياه لان اهل الطبقة الثانية صاروا الآن مستحقين
بانفسهم عملا بقول الواقف ثم على اولاد اولادهم وشرطه انتقال نصيب من مات الى ولده وانما هو
عند وجود من يساوي الميت ثم اذا قسمت الغلة على اهل الطبقة الثانية انتقل نصيب من مات
منهم عن ولده الى أن تنقض الطبقة الثانية فتبطل القسمة ايضا وتقسم الغلة على اهل
الطبقة الثالثة وهكذا يفعل في الرابعة والخامسة وقد أفتى بنقض القسمة السراج البلقيني من
محققي الشافعية كما رأيت في فتاواه وقال هذه المسئلة قد وقعت قديما فاقفيت بهذا فيها ووافق
عليها أكابر العلماء في ذلك الوقت ثم رأيت التصريح صح في اوقاف الخصاف وفيه الجزم بما
أفتيت به اه كلام البلقيني وأقره المحقق ابن حجر في فتاواه وأوضحه وقال قد سمعته على ذلك السيد
السهودي ونقل عبارة السيد المذكور وقد نقل في الاشباه القول بنقض القسمة عن الامام
السبكي والجلال السيوطي وقال أفتى به بعض علماء العصر اخذ من كلام الامام الخصاف ثم
اعترضهم بانهم لم يتأملوا كلام الخصاف ثم فصل في المسئلة بين ما اذا كان العطف بين البطون يتم
وبين ما اذا كان بالواو فنقض القسمة في الاول دون الثاني وأطال في تقرير ذلك ورد عليه جميع
من بعده من العلماء في حواشي الاشباه وغيرها كالمقدسي واليري والخير الرملي والجوى وقد
بسط المسئلة الامام الخصاف وكذا صاحب الاسعاف وأفتى بذلك ايضا الخير الرملي في عدة
مواضع لكنه غفل عن ذلك في موضع وكذا أفتى بذلك العلامة الشهاب احمد الشامي الحنفي في
فتاواه فنقض القسمة بانقراض الطبقة الثانية وقسم على اهل الثالثة قسمة مستأنفة وتحرم من
كان يستحق من اهل الرابعة ورد على بعض مشايخه حيث أفتوا بخلاف ذلك وقال انه غير صحيح
والصواب نقض القسمة كما اقتضاه صريح عبارة الخصاف ولا أعلم احدا من مشايخنا خالف في
ذلك بل وافقه على ذلك جماعة من الشافعية وغيرهم اه فقد ظهر أن ما في الاشباه غير صحيح حتى
ألف العلامة المقدسي رسالة في الرد عليه ذكرها العلامة الشرنبلالي في مجموع رسائله فلنذكر
حاصلها بما يوضح المسئلة مع ترك التعرض لرد كلام الاشباه فانه مبسوط في الحواشي وذلك أن
العلامة المقدسي سئل في شخص وقف وقفه على نفسه ثم من بعده على جماعة معينين وما فضل
فعلى من يوجد من اولاده كورأ أو انا ثابا السوية بينهم ثم على اولادهم واولاد اولادهم وذريتهم
ونسلهم طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل تحجب الطبقة العليا منهم ابداء الطبقة السفلى على أن
من مات وترك ولدا أو ولدا أو أسفل انتقل نصيبه اليه ومن مات لاهن ولد ولا أسفل انتقل نصيبه
الى اخوته المشاركين له في الاستحقاق فان لم يكن له اخوة ولا اخوات فالى من في درجته فان لم
يكن في درجته غيره فالى اقرب الطبقات الى المتوفى وعلى أن من مات قبل استحقاقه شيء وترك

ولدوا أسفل منه وآل الوقف الى حال لو كان المتوفى حيا باقيا لاستحق قام ولده او ولد ولده مقامه في الاستحقاق واستحق لو كان أصله يستحقه لو كان المتوفى حيا باقيا ثم على جهة بر لا تنقطع فوات الواقف عن ستة اولادهم شرف الدين وزين الدين واجد وزينب وعائشة وفاخنة ثم مات شرف الدين عن ولدين على وحياء النفوس ثم ماتت زينب عن بنتها سيده الانا ثم ماتت سيده الانا عقيما ثم ماتت علي عن ابنه شرف الدين ثم ماتت حياة النفوس عقيما ايضا ثم ماتت عائشة عقيما ايضا ثم ماتت زين الدين عقيما ايضا ثم ماتت فاخنة عن بنتها نسب ثم ماتت اجد عن اولادهم ماتت نسب عن ابنها صلاح الدين فهل تنقض القسمة بموت اجد المذكور لانه آخر اولاد الواقف الستة ويقسم ربع الوقف على اولاد اجد المذكورين وشرف الدين وصلاح الدين على عدد رؤسهم بلا تفاوت بينهم ام لا تنقض القسمة بالنسبة الى شرف الدين وصلاح الدين ويختص كل واحد منهم بما جلتاه عن والده قل او كثر (الجواب) تنقض القسمة بموت اجد المذكور لكونه آخر اولاد الواقف موتا ويقسم ربع الوقف على عدد رؤس هذه الطبقة فن كان موجودا اخذ نصيبه ومن كان ميتا وله ولد قام ولده مقامه واخذ نصيبه عملا بقول الواقف المذكور وقد وقعت هذه الواقعة وافق فيها مشايخنا وبعض مشايخنا بنقض القسمة منهم الشيخ المحقق الحافظ الزيني قاسم وذكر ان بعض المحققين من الشافعية كالسبكي والبلقيني قد تبعوا الامام الخصاص في ذلك والف في ذلك رسالة سماها العصمة في نقض القسمة ومن طالعها اطلع على ما يشق العليل ومنهم شيخ الاسلام عبد البر بن الشحنة الحنفي وتبعه الشيخ المحقق نور الدين الحلبي الشافعي والشيخ العالم الصالح برهان الدين الطرابلسي الحنفي وقاضى القضاة شيخنا نور الدين الطرابلسي وشيخنا العلامة شهاب الدين الرملي الشافعي وقاضى القضاة البرهان بن ابي شريف الشافعي وتبعه العلامة علاء الدين الاخميمي وغيرهم وانما تنقض القسمة بموت آخر كل طبقة ولا ينتقل نصيبه لاولاده وتركنا قول الواقف على ان من مات عن ولد فنصيبه لولده الخ لا باوجدنا بعضهم اى بعض اهل الطبقة التى تليه يستحق بنفسه لا يابيه فعملنا بذلك وقسمنا الغلة على عددهم كذا قاله الخصاص وتوضيحه ان الواقف قدر تربي وقفه ترتيبا يقتضى استحقاق البطن الاعلى مقدما على غيره مع قصده صلة بعض البطن الاسفل مع وجود البطن الاعلى فجعل نصيب الميت من الاعلى مردودا لولده وان سفلى قصد عدم حرمانه من الوصول الى شئ من وقفه بعد موت ابيه الذى صلته صلة ابيه غالبا فكان كلامه مشتملا على ترتيبين ترتيب افراد وهو ترتيب الفرع على اصله وترتيب جملة وهو ترتيب استحقاق جملة البطن الثانى على انقراض جملة البطن الاول وهو ترتيب جملة فيكون الوقف منحصر في البطن الذى يليه ويطل حكم ما انتقل عن الميت في البطن الاعلى الى ولده من الاسفل ويستحق جميع الوقف جميع البطن الثانى لانه في البطن الثانى يستحق بعموم قوله ثم على اولاد اولادهم ولم يبق حينئذ صورة يحتاج فيها الى انتقال نصيب احد الى ولده لاستواء اهل البطن في الاستحقاق وقال بعض المحققين من الشافعية وهذا التعليل من الخصاص يقتضى أن كلامى الواقف متعارضان وريح الثانى لاستحقاقهم بأنفسهم واستحقاقهم في الاول بايهم والاستحقاق بالنفس مقدم على الاستحقاق بالاب لان ذلك بلا واسطة وهذا بواسطة وما ليس بواسطة أريح اه مافى الرسالة ملخصا وتمام الكلام فيها (سئل) فيما اذا شرط واقف وقف أهلى فى كتاب وقفه المرتب فيه بين الطبقات بشروطها ما أن من مات من ذريته عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه من ذلك الى من هو معه فى درجته

فائقة	نسب	صلاح الدين
عائشة	عقبة	عقبة
زينب	سيدة الانا	اولاد
اجد		
زين الدين	عقبة	عقبة
عقبة	حياة النفوس	عقبة
فاخنة	نسب	عقبة

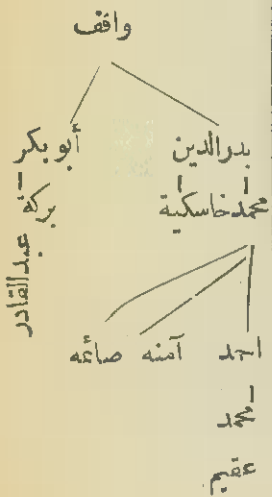
قوله ومن كان ميتا وله ولد الخ انما قسم على الميت ايضا لاشتراط الواقف ذلك في صورة السؤال المذكور في قوله وعلى أن من مات قبل استحقاقه شئ الخ لكن الظاهر أنه لا يقسم على كل ميت مطلقا وانما يقسم عليه لومات قبل أن يستحق في دفع نصيبه لولده عملا بالشرط المذكور أما لومات بعد الاستحقاق وله ولد فانتقل نصيبه الى ولده من أهل الدرجة النازلة عنه ثم نقضت القسمة وقسمت الغلة على أهل درجة ذلك الميت لا يقسم عليه شئ ولا يدفع لولده شئ بل يحرم ولده اصلا لانه لم يصدق عليه انه مات قبل الاستحقاق تأمل اه منه

وذوى طبقته من أهل الوقف يقدم في ذلك الأقرب فالأقرب إلى المتوفى فمات رجل منهم عن غير ولد ولا أسفل منه وليس في طبقته أحد من الموقوف عليهم وفي الدرجة التي هي أعلى من درجة المتوفى عنه شقيق والده وعمه لأمه من أهل الوقف المستحقين المتساوين لريعه فلن تنقل حصّة المتوفى (١) (الجواب) تنقل لعم المتوفى الشقيق لكونه أقرب إليه * (ما قول العلماء رضي الله عنهم) * فيما إذا كان الوقف على الذرية مرتباً بين الطبقات بنم (٢) ولم ينص في الشرط على حكم من مات منهم عن غير ولد وحكم الحاكم باختصاص أهل الدرجة العليا بالغلة ومنع أهل السفلى عملاً بالترتيب الذي شرطه الواقف ثم مات بعض أهل الوقف عن غير ولد فهل يعود نصيبه إلى من في الدرجة العليا دون غيرهم (الجواب) يعود نصيبه إلى من في الدرجة العليا دون غيرهم والله الموفق كتبه الفقير عبد الرحمن العمداني عفي عنه الحمد لله نعم يختص من في الدرجة العليا بالغلة الوقف كتبه محمد الدين الغري الشافعي عفي عنه الحمد لله وبه تفتي الجواب كذلك في مذهب الإمام مالك والله أعلم بما هنالك وكتبه الفقير أبو القاسم المالكي عفي عنه (أقول) المنصوص عليه عندنا في الاسعاف وغيره أنه إذا سكت عن حكم من مات عن غير ولد يصرف نصيبه مصرف الغلة أي فيقسم على جميع المستحقين من الغلة كما ندكر تحقيقه قريباً ثم اعلم أن ما فتى به المؤلف في هذا السؤال وقبله من بقاء اعتبار الأقربية حيث فقدت الدرجة موافق لما أفتى به نفسه في مواضع مما حذفناه اختصاراً ونقل المؤلف مثله عن العلامة الشيخ محمد الخليلي الشافعي في جواب سؤال طويل حاصل السؤال في وقف مرتب بنم على أن من مات من ذرية الواقف عن ولد أو أسفل منه عاد نصيبه لولده أو ولد ولده وإن سفل ومن مات عن غير ولد ولا أسفل منه عاد نصيبه لمن هو في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف يقدم الأقرب فالأقرب إلى المتوفى فمات امرأته منهم اسمها مريم عن غير ولد وليس في درجتها أحد ولا في التي أنزل منها أحد وفي الطبقة التي هي فوقها جماعة من المستحقين أقرب بهم إليها خالته أمته وفي الطبقة التي هي أعلى من أمته جماعة أيضاً خالته أقرب منهم فلن ينقل نصيبها (٣) الجواب ينقل نصيبها من ربيع الوقف لخالته فقط عملاً بقول الواقف الأقرب فالأقرب دون من في درجة خالته ومن هو أبعد منها وذلك لشرط الواقف الأقربية في الدرجة وحيث تعذرت الدرجة لفقدائها ألغى قوله لمن في درجته وبقي قوله الأقرب فالأقرب فيجب أعماله صوتاله عن الإلغاء أعمالاً لشرط الواقف ما أمكن إذ شروط الواقف كنصوص الشارع في الأعمال كذلك ولو أعطى نصيب المتوفاة عن غير ولد لخالته التي ليست في درجتها ولمن شارك خالته في درجتها مع عدم الأقربية فيهم لا لغنا قوله الأقرب فالأقرب أيضاً مع إمكان أعماله بتقديم الخالة في الاستحقاق دون بقية من في درجة خالته ودون من هو أعلى درجة من خالته المذكورة والترتيب بنم لا يشعر بإعطاء من هو أعلى درجة من المتوفى نصيب المتوفى فضلاً عن كونه يقتضيه أذ علو الدرجة ونزولها لا دخل له في الترتيب بنم مع قوله على أن من مات منهم الخ لا أترى أنه في صورة الوقف المذكورة في السؤال لو مات أحد أخوين عن ابن ثم الابن عن ابن فان ابن الابن يرث نصيب أبيه المتقل إلى أبيه من أبيه عملاً بقول الواقف على أن من مات منهم الخ منع وجود عم أبيه الذي هو أعلى منه في الدرجة فعلم أنه لا دخل في الدرجة مع الترتيب بنم بعد قوله على أن من مات منهم الخ وهذا ما تلخص من كلام العلامة ابن حجر في الفتاوى وغيره فانه أطال في ذلك واعتمد ما ذكرناه كتبه محمد الخليلي (أقول) نقل المؤلف عقب ذلك سؤالاً آخر في وقف مرتب بنم على أن من مات منهم عن غير ولد ولا أسفل منه عاد نصيبه إلى من في درجته من

(١) مطلب لم يوجد في طبقته أحد في الدرجة الأعلى منها
عم شقيق وعم لأم
(٢) مطلب فيما إذا لم ينص الواقف على حكم من مات عن غير ولد

(٣) مطلب فيما إذا قال لمن في درجته الأقرب فالأقرب ولم يوجد في الدرجة أحد

أهل الوقف المتناولين له يقدم الاقرب في ذلك الى المتوفى فالاقرب مات منهم شخص عقيما وليس في درجته من المتناولين أحد وفي أعلى الدرجات من المتناولين رجل اسمه زين الدين بن أحمد فهل يعود نصيب الشخص المتوفى الزين الدين المذكور ويختص به زيادة على ماله من أصل الوقف لكونه وحده أعلى الطبقات الجواب نعم يعود نصيبه الى زين الدين المزبور ويختص به لكونه وحده أعلى الطبقات من أهل الوقف كسبه الفقير محمد العمادى المفتى بدمشق الشام عني عنه قال المؤلف وبمثل أفتى أحمد افندى المهمندارى والامام المحدث الشيخ أبو المواهب الحنبلى والعلامة الفقيه الشيخ عبد الغنى النابلسى معلمين بماعلى بك كرايتة بخطوطهم المعهودة وهو كما ترى مخالف لما أفتى به الخليلي ووجه ما هنا أن قوله يقدم الاقرب في ذلك الى المتوفى فالاقرب قيد لاهل الدرجة لا شرط مستقل حتى يقال انه يجب اعمال شرط الواقف ما أمكن ولا شئ أن المقيّد اذا اتقى اتقى القيد ويؤكد كونه قيد اقوله الاقرب في ذلك فان اسم الإشارة راجع الى الدرجة فالخاص ان قيد للشرط لا شرط مستقل تأمل (أقول) ووجه المخالفة انهم لم يذكروا أن زين الدين المذكور أقرب من غيره بل أعطوه مجرد كونه من أعلى الدرجات فدل على عدم اعتبارهم الاقربية حيث فقدت الدرجة فيعود نصيب المتوفى لمن في أعلى الدرجات وان كان تحته من هو أقرب الى المتوفى منه وهذا ميل من المؤلف الى الغاء الاقربية حيث فقدت الدرجة وقد أفتى بذلك أيضا وقال وأفتى بمثل شهاب الدين افندى العمادى والخير الرملى والذى أفتى به شهاب الدين افندى في وقف مرتب بتم على أن مات عن غير ولد فنصيبه لمن في درجته الاقرب فالاقرب اليه مات شخص منهم اسمه محمد عن غير ولد وليس في درجته أحد والموجود من ذرية الواقف عمه أي المتوفى المذكور وهى خاسكية بنت بدر الدين ابن الواقف وعمها المتوفى وهما آمنه وصائمه بنتا محمد بن بدر الدين المذكور وابن بنت عم جد المتوفى وهو عبد القادر ابن بركة بنت أبي بكر ابن الواقف فأجاب بأنه ينتقل نصيبه الى خاسكية خاصة حيث لم يكن في درجة المتوفى أحد يعود اليه ولم يذكر الواقف حكم من مات عن غير ولد ولم يكن في درجته أحد فكان الشرط منقطع الوسط فرجع الحكم الى أصل الوقف المرتب المقتضى لان يقدم أهل الدرجة العليا على أهل السفلى ولا شك أن خاسكية أعلى درجة من المذكورين فلا جرم أنها اختصت بنصيب محمد المذكور كسبه الفقير شهاب الدين العمادى ولا يخفى أن هذا مخالف لما أفتى به أولا كالعلامة الخليلي فقد ناقض المؤلف نفسه حيث أفتى باعتبار الاقربية المشروطة ثم أفتى بالغائها وقدمنا قبل أوراقنا نقل المؤلف عن العلامة عماد الدين حيث أفتى بالغائها أيضا واعطى نصيب المتوفى لمن في أعلى الطبقات ووافق على ذلك الشيخ خير الدين وقدّمنا أن العلامة الشرنبلالى رد على مفتى الشام عماد الدين افندى ابن العلامة عبد الرحمن افندى العمادى المذكور في رسالة سماها الابتسام بأحكام الاحكام ونشق نسيم الشام (١) فلقد كرسها لها ثم ذكر ما يتلخص في هذه المسئلة فنقول ذكر الشرنبلالى جواب الشيخ عماد الدين الذى قدمناه قبل أوراق وهو أنه ينتقل نصيب الصغير والصغيرة المزبورين في الوقف الى ابن الواقف وبنت الواقف لكونهم ما أعلى طبقة من بقية أهل الوقف عملا بالترتيب المستفاد من لفظة ثم دون خال الصغير ودون ثم الصغيرة وعمهم المزبورين لكونهم أدنى درجة من ابن الواقف وبنت الواقف (٢) ثم قال الشرنبلالى قلت هذا الجواب خطأ نقلا وعقلا أما نقلا فبما قاله الامام الخصاص ان كان الواقف ذكرا لم يكن يوت منهم وعلى من يرجع سهمهم أمضيت على ما شرط من ذلك والانظرنا الى من كان موجودا



- (١) مطلب في رد الشرنبلالى على من أفتى بالغاء الاقربية حيث فقدت الدرجة
- (٢) مطلب اذا لم ينص الواقف على حصة الميت تقسم الغلة كلها على المستحقين الموجودين

يوم تقع القسمة فقسما الغلة بينهم وأسقطنا منهم الميت (١) الآن يكون الميت مات منهم بعد ما طلعت الغلة قبل وقت القسمة فيكون سهمه ذلك لورثته اه كلام الخصاص فقد صرح بخطا ذلك الجيب لانه ان كان معتمدا على عدم بيان نصيب الميت لمن يصرف في نص الواقف فلا وجه لتخصيصه بنصيب الميت أحد من المستحقين وان كان معتمدا على بيان نقل فلا وجود له (٢) وأما خطؤه عقلا فانه لا يتوهم أحد أن العمل بالترتيب المستفاد من لفظة ثم لا يوجب اختصاص الاعلى من المستحقين المتفاوتين بدرجة علوية وسفلية بنصيب الميت الذي لا فرع له دون الأدنى درجة لان الترتيب الحاصل في نص هذا الواقف هو منع الفرع المحجوب بأصله لا غيره ولا قائل بحجر مان مستحق هو أسفل درجة بوجود مستحق هو أعلى درجة من نصيب ميت لم يشترط الواقف حال نصيبه لانه يرجع الى أصل الغلة والاسفل والاعلى فيها سواء في الاستحقاق وان تفاوتت الانصاء وقد نص الواقف على ابطال الترتيب بنصه على صرف نصيب من مات عن غير ولد الاقرب فالاقرب الى المتوفى ولعلك تقول ان الاقرب الى المتوفى مشروط بانتقال نصيبه اليه بوجود مساو له في طبقته كاخ وابن عم فيمتنع المشروط بانتفاء شرطه ويكون من قبيل الانقطاع فرجعت الى العمل بتم وأجريت الترتيب الذي ذكرته فيقول في ردّه الطبقة تكون طبقة استحقاق جعلية لاطبقة ارث نسبية وهنا كذلك قد اشترط الواقف تقديم الاقرب فالاقرب الى المتوفى والاقرب الخلال لابن أخته والعلم والعمة لابن الاخ هذا حاصل ما ذكره العلامة الشرنبلالي ومخلصه أن الواقف حيث رتب وقفه بين الطبقات بتم وشرط عود نصيب من مات عقيما الى من معه من أهل درجته الاقرب فالاقرب منهم لم يوجد في درجة المتوفى أحد ينتقل نصيبه الى الاقرب اليه من أي درجة كانت ولا ينبغي اشتراطه الاقربية وان فقدت الدرجة وهذا موافق لما مر عن الخليلي عن ابن حجر ومخالف لما نقله المؤلف عن الجماعة المذكورين من أهل الاقضاء بمشق الشام وأقول أيضا التحقيق خلاف ما أطلقه كل من الفريقين

فألق نحو ما أقول السمعاء * واجمع حواشي الكلمات جمعا

(٣) واعلم أن الواقف اذا رتب بين الطبقات الاستحقاقية وجعل كل طبقة حاجبة للتي تليها ثم شرط أن من مات عن ولد فنصيبه لولده ومن مات عن غير ولد فنصيبه لمن في درجته الاقرب فالاقرب في ذلك فقد نسخ به هذا الشرط عموم ترتيبه السابق وكان هذا الشرط بمنزلة الاستثناء فكأنه قال ان الوقف مختص بالطبقة العليا ثم بالتالي تليها وهكذا الاذامات أحد عن ولد فنصيبه لولده أو عن غير ولد فنصيبه لمن في درجته فقد أدخل ولد المتوفى أو أهل درجته مع الطبقة العليا في الاستحقاق ناسخا عموم ترتيبه السابق باستثنائه اللاحق ونظيره قوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلا تمه الثالث فان كان له اخوة فلا تمه السادس اذا المعنى والله تعالى أعلم فلا تمه الثالث الآن يكون له اخوة فاذا اتفق أن يكون له اخوة كان لها الثلث المفروض لها عند عدم فرع الميت ففي مسئلتنا اذا مات ميت لاعتن ولد وليس في درجته أحد لم يكن في كلام الواقف ما يخالف شرطه السابق فيبقى ما شرطه على حاله ويدفع نصيب المتوفى المذكور لاهل الطبقة العليا ومن دخل معهم بشرط الواقف ويقسم كباقي غلة الوقف ولا يختص بذلك النصيب الاقرب الى المتوفى من الدرجة العليا أو غيرها حيث قيد الواقف الاقرب بكونه من أهل درجة المتوفى لان الواقف لم يعط نصيب المتوفى لمطلق الاقرب بل لاقرب خاص فاعطاه للاقرب من غير درجته تخصيص لكلام الواقف بما ليس فيه قمعين الغاء الاقربية حيث فقدت الدرجة خلافا لما قاله الشرنبلالي ثم حيث لغت

(١) مطلب من مات بعد طلوع الغلة فسهمة لورثته
(٢) مطلب الترتيب بتم لا يوجب اختصاص الدرجة العليا بنصيب من مات عقيما
(٣) مطلب تحقيق مهم في مسألة ما اذا فقدت الدرجة مع اشتراط الاقربية فيها

الاقربية ينتقل نصيبه الى جميع المتساولين من ريع الوقف كما قلنا ولا يختص به أهل الطبقة العليا فقط خلافا لما قاله الجماعة المذكورون لما نقله الشرنبلالي عن الامام الخصاص في ما مر أنفا من انه يسقط سهم الميت وتقسيم الغلة على جميع الموجودين ولما قاله الخصاص أيضا في باب الرجل يجعل أرضه موقوفة على نفسه وولده ونسله اذا قال أرضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي ونسلي وعقبى ما تناسلوا على أن يبدأ البطن الاعلى منهم ثم الذين يلونهم بطنا بعد بطن حتى ينتهي ذلك الى آخر البطون منهم وكلما حدث الموت على أحد من ولدي وولد ولدي وأولادهم فنصيبه مرود الى ولده وولد ولده ونسله وعقبه بطنا بعد بطن وكلما حدث الموت على أحد من ولدي وولد ولدي ونسله وعقبهم ولم يترك ولدا ولا ولدا ولا نسلا ولا عقبيا كان نصيبه راجعا الى البطن الذي فوقهم قال هو على هذا الذي شرط الواقف (١) قلت فان لم يكن بقي منهم أحد قال يرجع ذلك الى أصل الغلة وتكون لمن يستحقها اه كلام الخصاص واختصره في الاسعاف بقوله ولو قال وكلما حدث الموت على أحد منهم ولم يترك ولدا ولا نسلا كان نصيبه منها راجعا الى البطن الذي فوقه ومات واحد منهم ولم يكن فوقه أحد أو لم يترك في سهم من يموت عن غير ولد ولا نسل شيئا يكون نصيبه راجعا الى أصل الغلة وجاريا مجراها أو يكون لمن يستحقها ولا يكون للمساكين منها شيء الا بعد انقراضهم لقوله على ولدي ونسلهم أبدا اه واختصره العلائي في الدر المختار حيث قال ولو قال وكل من مات منهم عن غير نسل كان نصيبه لمن فوقه ولم يكن فوقه أحد أو سكت عنه يكون راجعا الى أصل الغلة لا الفقراء مادام نسله باقيا اه فهذه النقول صريحة في انه حيث لم يوجد ما شرطه الواقف في نصيب المتوفى يرجع نصيبه الى أصل الغلة كالموت سكت ولم يبين حال من مات منهم عن غير ولد وتوضيحه أنه لو وجد جماعة متساولون في خمس طبقات مثلا وقد شرط الواقف انتقال نصيب من مات عقيما الى أهل الطبقة التي فوقه مات من أهل الطبقة الثانية رجل عقيما فنصيبه لأهل الاولى فان لم يوجد فيها أحد فنصيبه لأهل الثالثة والرابعة والخامسة ولا يختص به أهل الثالثة وان كانت هي الاعلى الا ان وهو نص في مسئلتنا وهي ما اذا شرط انتقال نصيبه لأهل درجته ولم يوجد فيها أحد لا يختص بنصيبه أحد دون أحد بل يسقط سهمه وتقسيم الغلة بتمامها على المستحقين بقدر انصباهم كأن هذا المتوفى لم يوجد فيهم وليس في ذلك الغم للترتيب بين الطبقات المستفاد بتم أو بقوله طبقة بعد طبقة لان معنى الترتيب المذكور أن الطبقة العليا تحجب التي تليها سوى أولاد من مات من أهل العليا فيشاركون أعمامهم ومن في درجة أعمامهم وكذا الوما هو لأولاد عن أولاد في الطبقة الثالثة يشاركون أهل الطبقة الاولى في غلة الوقف بشرط الواقف فغلة الوقف مشتركة بين الجميع فكل من كان منهم حيا يؤخذ نصيبه منها ويدفع اليه فان خرجت غلة سنة وكان بعضهم ميتا سقط نصيبه منها وقسمت بتمامها على باقي الاحياء المستحقين الا اذا كان الواقف شرط انتقال نصيب ذلك الميت الى أحد فحينئذ ينظر فان كان ذلك الأحم موجودا دفع اليه نصيب الميت من الغلة وصار كأنه لم يموت والابقى الغلة على حالها وقسمت بتمامها على أهلها والاحياء ولا يقتضى الترتيب بين الطبقات دفع نصيب ذلك الميت الى أعلى الطبقات حين عدم من يختلفه في نصيبه اذ لا وجه لترجيحهم على بقية المستحقين الذين جعلهم الواقف شركاء معهم في غلة الوقف وان كانوا من الطبقة الثانية أو الثالثة ولا يقال يلزم على ذلك أن يأخذ أولاد المتوفى أكثر مما كان يأخذه أبوه والواقف انما شرط دفع نصيب أبيهم اليهم فالشاركون أهل الطبقة العليا يلزم زيادتهم

(١) مطلب اذا قال من مات
عن غير ولد فنصيبه لمن
فوقه ولم يوجد فوقه أحد
رجع نصيبه الى أصل الغلة

على أيهم لا نقول ما خصهم من نصيب ذلك المتوفى الذي لم يوجد من يدفع نصيبه إليه انما هو من قبيل الزيادة في الغلة فزاد سهمهم بسبب ذلك الا ترى أن غلة الوقف قد تزيد في سنة وقد تنقص في أخرى فاذا كان أبوهم في حياته بلغ سهمه من الغلة عشرة دراهم ثم ماتت كثر غلة الوقف حتى صار سهمه يبلغ عشرين درهما أما كنت تدفعها لاولاده فكذلك اذا قل من يستحق الغلة وهذا كله توجيه للمنقول وليس ذلك يلزمنا بل من ادعى خلاف ذلك وأرجع نصيب المتوفى المذكور الى أعلى الطبقات فقط فان كان بمجرد دفعهم فقد أوفينا لك ما يخالفه وان كان بالنقل عن أحد فليذكره لنا حتى نقابله مع من نقلنا عنه وقد قالوا الخصاص كبير في العلم يقتدي به ونحن نقلنا ما قلنا عن الخصاص الذي ادعى بفضله أهل الوفاق والخلاف وصار عمدة أهل المذاهب في مسائل الاوقاف وتبعه صاحب الاسعاف شعر

أولئك ابائي جفني بمنلهم * اذا جعست يا جري الجمامع

والحاصل أن الوقف اذا كان مرتباً بغير مرتب وقد سكنت الواقف عن نصيب من مات عن غير ولد وأشرط صرفه لاهل درجته أو لغيرهم ولم يوجد المشرط يصرف نصيب المتوفى المذكور الى مصارف الغلة ولا يصرف الى الفقراء لوجود الموقوف عليهم لان الوقف على الاولاد والمذرية كما قدمناه عن الاسعاف لكن بقي هنا تحقيق يحصل به نوع توفيق وهو أنه اذا شرط في الدرجة الاقرب فالاقرب فتارة يقول لمن في درجته الاقرب فالاقرب منهم فهذا الاشك انه جعل الاقرب قيداً في أهل الدرجة فثبت فقادت الدرجة لغت الاقرب لانه اعتبر الاقرب في نوع خاص وهو أهل درجة المتوفى فلا يجوز لنا تعميمه ومثله لو حذف قوله منهم واقتصر على قوله الاقرب فالاقرب لانه يكون بدلاً مما قبله وتارة يقول يقدم الاقرب فالاقرب والمتبادر منه أن مراده تقديم الاقرب من أهل الدرجة أيضاً مطلقاً ولكن يحتمل أن يراد تقديم الاقرب مطلقاً بقريته قطعه عما قبله بقوله يقدم وكأن الخليلي لحظ هذا المعنى فاعتبر الاقربية عند فقد الدرجة ولكن لا يخفى أن صلة أفعال التفضيل أعني لفظ الاقرب محذوفة تقديرها منهم والضمير فيها عائداً الى أهل الدرجة وتارة يقول يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب فقوله في ذلك إشارة الى أهل الدرجة بمنزلة قوله منهم ويحتمل كونه إشارة الى النصيب أي يقدم في نصيب المتوفى عن غير ولد الاقرب فالاقرب وكأن الشر بن لا لي لحظ هذا المعنى فاعتبر الاقربية حيث فقدت الدرجة لكن لا يخفى أن المراد الاقرب من أهل الدرجة بدليل الصلة المقدرة فان تقديرها منهم أي من أهل الدرجة كما قلنا ولو قدرتها من أهل الوقف يلزم عليه أنه لو مات أحد وفي درجته جماعة وفي غيرها رجل أقرب اليه من أهل درجته استحق نصيبه ذلك الرجل الاقرب اليه دون أهل درجته ولم نر أحداً قال بذلك أصلاً فتعين الغاء اعتبار الاقربية حيث فقدت الدرجة وصرف نصيب المتوفى الى مصارف غلة الوقف كما سمعت التصريح به ولا يختص به أهل الدرجة العليا خلافاً لما ذهب اليه الجماعة المذكورون لانه مخالف للمنقول (١) فان قلت قد أفق الخيال الرملي في فتاواه بما تقدم عن الجماعة المذكورين وعالله بقوله للانقطاع الذي صرحوا بأنه يصرف الى الاقرب للواقف لانه أقرب لغرضه على الاصح اه فهذا يقتضي أن ما نقلته عن الخصاص وغيره خلاف الاصح فلم يبق لك مستند على دعواك قلت لم أر أحداً من أهل مذهبننا قال ان المنقطع يصرف الى الاقرب للواقف وانما قالوا يصرف الى الفقراء وما ذكره هو مذهب الشافعية وكأنته سبق قلبه في ذلك أو شبه عليه مذهبه بمذهب غيره يؤيده ما ذكره نفسه في فتاواه الخيرية حيث قال والمنقطع

(١) مطلب في حكم الوقف المنقطع

الوسط فيه خلاف قيل يصرف الى المساكين وهو المشهور عندنا والمتظافر على السنة علمنا
ثم قال بعد أسطر في جواب سؤال آخر وفي منقطع الوسط الاصح صرفه الى الفقراء وأما مذهب
الشافعي فالمشهور أنه يصرف الى أقرب الناس الى الواقف اهـ ولا يخفى عليك أن مسئلتنا
هذه ليست من قسم المنقطع المصطلح عليه لوجود المستحق من أهل الوقف بنص الواقف ولذا
قال في الاسعاف يكون نصيبه راجعا الى أصل الغلة ولا يكون للمساكين شيء الا بعد انقراضهم
أي المستحقين لقول الواقف على ولدي ونسلهم أبدا اهـ والمنقطع انما يكون حيث لم يمكن
العمل بشرط الواقف وقد يكون منقطع الاول (١) وصورته ما في الخاتمة لو قال أرضي صدقة
موقوفة على من يحدث لي من الولد وليس له ولي يصح هذا الوقف وتقسم الغلة على الفقراء وان
حدث له ولي بعد القسمة تصرف الغلة التي توجد بعده الى هذا الولد ثم قال ولو قال أرضي صدقة
موقوفة على بني وله ابنان أو أكثر فالغلة لهم وان لم يكن له الابن واحد وق وجود الغلة فنصفها
له والنصف للفقراء الخ فالتمثال الاول منقطع الاول في جميع الغلة والثاني في نصفها وأما منقطع
الوسط فقد ذكرناه غير مرة وأما منقطع الآخر فهو حيث تنقرض الذرية أو الجماعة الموقوف
عليهم بأعيانهم ويؤول الى الفقراء وقد أخذت هذه المسئلة حقها من البيان فلنكشف عنان القلم
فيها عن الجريان (٢) (سئل) فيما اذا وقف زيد وقفه على نفسه ثم من بعده على اولاده ثم على
اولادهم وأنسالهم وأعقابهم للذكر مثل حظ الانثيين على الشرط والترتيب المعينين أعلاه
ومات وتصرف الموقوف عليهم بعده على وفق شرطه من حجب الطبقة العليا للسفلى من مدة مديدة
فهل يعمل بما ذكر فلا يعطى لاهل الطبقة السفلى شيء مادام أحدهم العليا (الجواب) يعمل بما
ذكر (سئل) في واقعة أنشأت وقفها على نفسها أيام حياتها ثم من بعدها على زوجها فلان
ثم على اولاده ثم على اولاد أولاده ثم على اولاد أولاد أولاده وذريته ونسله وعقبه على الفريضة
الشريعة فماتت الواقفة ثم مات زوجها عن ابنتين وبنت ثم مات أحد الابنتين عن غير ولد ثم ماتت
البنت عن الابن الثاني وعن أولاد فهل يعود نصيبها الى شقيقها أم الى أولادها (الجواب)
حيث رتب الوقف بهم فيعود نصيبها الى شقيقها ولا يعود الى اولادها مادام شقيقها موجودا
(٣) قال في الاسعاف من باب الوقف على الاولاد وأولاد الاولاد ولو ذكر البطون الثلاثة ثم قال
على الاقرب فالاقرب أو قال على ولدي ثم على ولدي ثم أو قال بطنا بعد بطن يبدأ بآباء
به الواقف لا يكون للبطن الاسفل شيء ما بقي من البطن الاعلى أحد اهـ ومثله في الخاتمة من
باب الوقف على الاولاد والاقرباء ومثله في الخلاصة والبرازية وقد أجاب العلامة الخیر الملی
عن مثل هذا بقوله لا شيء لاولاد اولاد الواقف مادام أحد من اولاد الواقف ذكرا كان أو أنثى
لترتيب الاستحقاق بهم مؤكدا له بقوله الطبقة العليا تجب السفلى الخ والمسئلة أيضا في
فتاوى الخانوي في موضعين (سئل) فيما اذا وقف شخص وقفا من مضمونه ما لفظه أن الوقف
المدكور تجري أجوره ومنافعه على السادة الاشراف بنى أبي الجن الحسيني وعلى اولادهم
وذريتهم من اولاد الظهور دون اولاد البطون والان مات شخص من ذرية الواقف عن غير ولد
وله أخت شقيقة وبقية مستحق منافع الوقف المدكور من الذرية المدكورة فهل حصصة الميت
المدكور تعود على أخته المدكورة أو عليها وعلى بقية الذرية الموجودين يومئذ من أهل الوقف
حيث أطلق الواقف ولم يتعرض لذكر من مات عن غير ولد وما حكم الله تعالى في ذلك أفوتونا
(٤) (الجواب) الحمد لله تقسم غلة هذا الوقف بعد موت المدكور بين جميع مستحق الوقف

(١) مطلب الوقف المنقطع

ثلاثة أقسام منقطع الاول

ومنقطع الوسط ومنقطع

الآخر

(٢) مطلب في الوقف المرتب

بهم

(٣) مطلب اذا ذكر البطون

الثلاثة ثم قال الاقرب

فالاقرب أو عطف بهم أو قال

مرتب الطبقات

(٤) مطلب اذا لم يرتب بين

البطون تقسم الغلة بين

الجميع بالسوية

واقفة

زوجها

ابن

ابن

بنت

أولاد

عقيم

من أولاد الظهور بالسوية ولا يختص بها أحد دون أحد وأخت الميت تأخذ أسوة واحد منهم
والحالة هذه والله أعلم كنية الفقير يحيى البهنسي الحنفي عفى عنه الحمد لله ما أجاب به مولانا هو
الجواب كنية أحد بن بونس القيشاوى الشافعي الحمد لله الجواب كما مولانا أجاب والله سبحانه
وتعالى أعلم بالصواب كنية الفقير أحد بن علي الوفاي الحنبل عفى عنه في واقف وقف وقفه على
نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده وأولاده وأولاده وأولاده ونسله وقفه للذكر
مثل حظ الأنثيين ثم على جهة بر لا تنقطع فهل كل من له استحقاق ودخول في الوقف يستحق
في غلته مع من يدتي به حيث لم يشترط الترتيب أجاب نعم يستحق الجميع فيقسم بينهم بحسب قوتهم
وكثرهم فيستحق الابن مع وجود والده من قتاوى العلامة خير الدين الرملي (١) (سئل) فيما إذا
شرط واقف وقف أهلي أن من مات من الموقوف عليهم عن غير ولد عا دنصيبه من ربيع الوقف الى
من هو في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب الى المتوفى ثم مات
الآن شخص من الموقوف عليهم عن غير ولد وترك اما حاملا من عمه العصبية الذي هو من جملة
الموقوف عليهم ثم وضعت الحامل يتابعه شهر من موت الشخص المزبور ومن طلوع الغلة وليس
في درجة الشخص اقرب اليه من أخته المزبورة التي كانت جلا حين موته فهل يعود نصيبه
لاخته المزبورة دون غيرها (الجواب) نعم حيث كان الحال ما ذكر (٢) (سئل) في وقف آخر
مشروط فيه كما ذكر قبله فئات من الموقوف عليهم امرأة وليس في درجتها وذوى طبقتها سوى
جماعة من الذرية الموقوف عليهم غير متناولين لغيرهم باصولهم والكل في القرب اليها سواء
فبعضهم أولاد بنت عم أمها والبعض أولاد ابن عم أمها والبعض أولاد بنت عم أمها والبعض
بنت ابن عم أمها ولها خال من أهل الوقف المتناولين من أهل طبقة أعلى من طبقتها يزعم أن
نصيبها من ربيع الوقف ينتقل اليه دون أهل طبقتها المذكورين فلن ينتقل نصيبها من ربيع
الوقف (الجواب) ينتقل من هو في درجتها وذوى طبقتها لا يقدم أحد منهم حيث كانوا
في القرب سواء عملا بشرط الواقف ولا شيء للخال من ذلك حيث كان الحال ما ذكر (٣) (سئل)
فما إذا وقف زيد وقفه من ذى أعلى ابنه محمد ثم من بعده على ابنته حامدة وعلى من سيحدث لمحمد من
الأولاد ثم من بعدهم على أولادهم ثم ثم على أن من مات منهم عن ولد فنصيبه لولده الى آخر
ما ذكر في كتاب وقفه فإذا انقضى أبا جمعهم عاد وقفه على من يوجد من أولاد الواقف وأنسأ لهم
والحكم فيهم كالحكم في أولاد محمد ومات الواقف وابنه محمد وانقضت ذرية محمد والموجود
الآن من ذرية الواقف ولد ابنه هما أحمد وأبو الصفاء وابنت ابن الواقف هم مادرويش
وسليمان فهل تنتقل غلة الوقف لولدي ابن الواقف أحمد وأبي الصفاء دون درويش وسليمان
(الجواب) ينتقل لأحمد وأبي الصفاء دون درويش وسليمان عملا بقول الواقف الحكم فيهم
كالحكم في أولاد محمد وأولاد محمد الوقف فيهم مرتب فينتقل حكم الترتيب الذي فيهم الى أولاد
الواقف والحالة هذه والله أعلم (أقول) لقائل أن يقول بأنقال الغلة الى جميع الاربعة الموجودين
من ابني ابنه وابني بنت ابنه المذكورين عملا بقول الواقف عاد وقفه على من يوجد الخ فان لفظة
من عامة تشمل الجميع والترتيب انما يعتبر بعد الدخول في الوقف لان المرتب لا بدله من مرتب
عليه والاربعة المذكورون هم الذين وجدوا عند انقراض أولاد محمد فيعود الوقف عليهم وعلى
أولادهم وأولاد أولادهم ويعتبر فيهم الترتيب المستفاد من كلمة ثم العاطفة والعطف انما يكون
بعد المعطوف عليه فيدخل الاربعة المذكورون في الوقف ثم أولادهم من بعدهم ثم ثم

(١) مطلب مات وفي درجته

حل ولد بعد شهر

(٢) مطلب اذا استوى أهل

الدرجة قربا تشاركوا

وقدموا على الاقرب من غير

الدرجة

(٣) مطلب اذا قال فاذا

انقضوا فعلى من يوجد من

اولاد الواقف ووجد جماعة

مختلفو الدرجات

فيستحق الترتيب بعد دخولهم أم قبله فلا يتحقق ولعل المؤلف لحظ المعنى الحاصل من العطف
بثم وهو تقديم كل طبقة عليها التي تليها فإنه حكم العطف بثم فقول الواقف والحكم فيهم الخ
معناه أنه يعتبر فيهم ذلك التقديم ورأيت في فتاوى الشهاب أحمد الرمي الكبير الشافعي سؤالاً
حاصله فبين وقف على أولاد الظهور من تباينهم وعند انقراضهم فعلى أولاد البنات ثم على أولادهم
ثم ثم على الشرط والترتيب فبات أولاد الظهور ووجد من أولاد البنات جماعة مختلفو
الدرجات فأجاب بأن يقال الوقف إلى أقرب الدرجات إلى الواقف وهذا مؤيد لما أجاب به المؤلف
فتأمل (سئل) فيما إذا وقف رجل وقفه على نفسه ثم من بعده على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم
على أولاد أولاد أولاده ثم على نسله وعقبه على الشرط والترتيب المذكور على أن من مات منهم
عن غير ولد ولا نسل ولا عقب يرجع نصيبه إلى من هو معه في درجته وذوي طبقته ثم على جهة
برمتصلة فبات الواقف وأولاده وأولاد أولاده وأولاد أولاد أولاده وانحصر ريع الوقف في
جماعة من النسل والعقب من ذرية الواقف ومات امرأتان من النسل في حياة أخيهما عن
أولاد فهل يدخل أولادهما في النسل ويستحقون في ريع الوقف (الجواب) نعم قال في
الاسعاف النسل الولد وولد الولد أبداً ما تناسلوا ذكرًا أو أنثى وأبناؤه والله أعلم (أقول)
هذا الجواب يحتاج إلى بيان زائد فلا بأس بإيراده على عادتنا في هذا الكتاب من الالتفاف بفرائد
القوائد وهو أن دخول أولاد المرأتين المذكورتين مبني على مسئلتين قد طال فيهما الجدال
وكثر القيل والقال * أما المسئلة الأولى فهي (١) ما إذا شرط الواقف في الوقف المرتب انتقال
نصيب من مات عن غير ولد إلى من في درجته وسكت عن نصيب من مات عن ولد كما هو الواقع
في هذا السؤال فهل ينتقل نصيب المتوفى عن ولده إلى ولده أم لا وقع نظره في الفتاوى الخيرية
فأجاب بقوله لا شيء لا ولاد أولاد الواقف مادام واحد من أولاد الواقف ذكرًا كان أو أنثى لترتيب
الاستحقاق بثم مؤداه بقوله الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى ولا ينافيه قوله على أن
من مات منهم عن غير ولد الخ كما لا يخفى وكتب الشيخ شرف الدين والشيخ صالح والشيخ محفوظ
المفتون بغزة جوابي كذلك هذا وقد أفتى برهان الدين الطرابلسي الحنفى في مثله باستحقاق أولاد
الميت مع وجود من بقى من أولاد الواقف قال المفهوم القيد المسكوت عن تقيمه بمعلومية
أو لغفلة الكاتب عنه ولضرورة انحصار غلة الوقف في ذرية الواقف ما بقى منهم أحد اه
ولا يخفى ما في ذلك لما علم أن المفاهيم غير معمول بها عندنا على تقدير أن استحقاق أولاد الميت
هو المفهوم وليس ذلك في الحقيقة هو المفهوم اذ مفهومة أن الاستحقاق عند الأولاد لا يكون
لمن في درجة المتوفى ولا يلزم منه أن يكون لأولاده والأصل عدم الغفلة وضرورة انحصار غلة
الوقف في ذرية الواقف ما بقى منهم أحد لا يلزم منها استحقاق أولاد ولد الواقف مع أولاده لصلبه
كما هو ظاهر ثم رأيت شيخ الإسلام زكريا الشافعي الانصاري أفتى بما أفتيت في واقعيتين وأنه
لا يرجع استحقاق الميت إلى أولاده مع ما ذكر قال وإن أفتى به أي يرجع الاستحقاق لأولاد
الميت الشيخ ولي الدين العراقي رحمه الله تعالى عملاً بمفهوم الشرط اذ مفهومة أن الاستحقاق
عند وجود الأولاد لا يكون لمن في درجة المتوفى ولا يلزم منه أن يكون لأولاده بل يرجع استحقاق
الميت لأخيه لا لشرط الواقف بل لكون الوقف منقطع الوسط وأخوه أقرب الناس إلى الواقف
اه وقد أفتى مولانا الشيخ أحمد شهاب الدين الرمي الانصاري الشافعي بمثل ما أفتى به الشيخ
ولي الدين العراقي والله أعلم اه ما في الفتاوى الخيرية ولا يخفى عليك ما في ذلك أما أولاد فقوله

(١) مطلب فيما إذا شرط
نصيب المتوفى عن غير ولد
وسكت عن نصيب المتوفى
عن ولد

(١) ان المفاهيم غير معدول بها عندنا فانه لا يعمل بها في النصوص لاني كلام الناس كيف وقد صرحوا بأن مفاهيم الكتب حجة وهو نفسه قد صرح بذلك أيضا في موضع آخر وقولهم شرط الواقف كمن الشارع لا يخرج عن كونه من كلام الناس فيعمل بمفهومه والالزم أنه لو قال وقفت على أولادى الذكور مثلاً أن يلغى مفهوم تقييده بالذكور ويحكم بمشاركة الاناث معهم لدخولهم في لفظ الاولاد وكذا يلزم أن يلغى تقييده انتقال نصيب العقيم الى أهل درجته وغير ذلك من المحذورات التي لم يقل بها أحد وأما ثانياً فقولهم اذمفه ودمه الخ نقول هو كذلك لكن قد صرحوا بأن غرض الواقف يصلح مخصوصاً وهما الماشروط انتقال نصيب المتوفى عن غير ولد الى أهل درجته علم أن غرضه انتقال نصيب المتوفى عن ولد الى ولده لانه الموافق لا غرض الواقفين ولذا ترى عامة ما يصرح به فيحمل المفهوم عليه وان احتمل غيره احتمالاً بعيداً لان الحمل على أقرب المحتملات أولى فعلم أن ما أفتى به صاحب الاسعاف البرهان الطرابلسي والشيخ ولي الدين العراقي والشهاب أحمد الرملي الشافعي هو الاظهر وبمقتضى الترتاشي صاحب التنوير وقد رأيت تأليفاً مستقلاً في هذه المسئلة للعلامة ابن حجر المكي الشافعي سماه بسوابغ المدد في العمل بمفهوم قول الواقف من مات عن غير ولد أفتى فيه بما قاله الولي العراقي وقال وبه صرح الرويانى في بخره ووالده وأقرههما الاذرى وأفتى به الامام السبكي والولي أبو زرعة والبلقيني وغيرهم ورد على شيخه القاضي زكريا وأطال في ذلك وأطاب فراجعهم فاتفق هؤلاء الائمة ووجد لما أفتى به البرهان الطرابلسي نعم رأيت في كتاب الامام الخصاص في باب الرجل يجعل أرضه وقفاً على رجل بعينه مسئلة تؤيد ما أفتى به الخير الرملي وهي اذ اوقف أرضه على فلان وفلان ومن بعدهما على المساكين على أن من مات منهما لم يترك ولداً كان نصيبه للباقي منهما فما مات أحدهما وترك ولداً يرجع نصيبه للفقراء لا للباقي منهما لان شرطه أن لا يترك ولداً ولولا الميت لان الواقف لم يجعل ذلك لولد الميت اهـ ملخصاً فلم يعتبر بمفهوم قول الواقف من مات منهما ولم يترك ولداً الخ اذ لو اعتبره لا عطي نصيب الميت لولده لكن قد يفرق بين المسئلتين بأن الاولاد في مسئلة الخصاص ليسوا من أهل الوقف أصلاً لان الوقف بعد فلان وفلان المذكورين يستحقه المساكين فانذا ألقى المفهوم اذ يلزم من اعتباره الغاء شرط الواقف وادخال من ليس من أهل الوقف في الوقف بخلاف مسئلتنا فان الاولاد فيها من أهل الوقف بنص الواقف فلا يلزم من اعتبار مفهوم كلامه شئ من المحذورات بل في اعتباره اعمال غرضه كما قررناه ولو كان غرضه انتقال نصيب الميت لمن في درجته وان كان له ولد كما أفتى به في الخير لم يقيده بقوله من مات عن غير ولد بل كان يقول من مات مطلقاً هذا ما ظهر لانهمى السقيم وفوق كل ذى علم عليهم * وأما المسئلة الثانية (٢) فهي أنه هل يدخل أولاد البنات في النسل والعقب وكذا هل يدخلون في نحو الاولاد والذرية وقد كنت عزمتم على أن أضع فيها رسالة لما وقع فيها من الاضطراب فاستغنت عن ذلك بما احرره هنا فاقول قد ذكر هذه المسئلة الامام الطرسوسي في أنفع الوسائل ثم قال بعدما أطال في القول ما حاصله ان دخول أولاد البنات في لفظ الاولاد وأولاد الاولاد اختلاف الرواية ففي رواية الخصاص وهلال يدخلون وفي ظاهر الرواية لا يدخلون وعليه الفتوى وكذا في دخولهم في لفظ الذرية والنسل والعقب اختلاف الرواية وفي التجريد للكرمانى وكذا لفظ الاك والجنس وأهل البيت الحكم فيهم واحد ولا يدخل أولاد البنات قال ونظمت ذلك في بيتين وهما

(١) مطلب في قولهم ان
المفاهيم غير معدول بها
عندنا

(٢) مطلب في تحقيق مسئلة
دخول أولاد البنات في
الوقف على الاولاد والنسل
أو العقب أو الذرية

آل وأهل وأولاد كذا عقب * نسل وجنس كذا ذرية حصروا
فلا تدخل لأولاد البنات فقل * فيما ذكرت فقد تم الذي ذكرنا

قال ورأيت بعض الناس يقول انه اذا قال على أولادى وأولادى وأولادى وأولادى وأولادى
ان أولاد البنات يدخلون حينئذ من غير أن يقول في المسئلة روايتان وليس الامر كذلك فان
تعليق الاصحاب يرد ذلك ولو ذكر عشرة بطون على ظاهر الرواية لانهم جعلوا المانع من دخولهم
كونهم منسوبين الى آباءهم دون أمهاتهم اه ملخصا وذكر العلامة البيرى في قاعدة الاصل
في الكلام الحقيقة ان الذي عليه غالب المشايخ أن الذرية والنسل خاص بأولاد البنات دون أولاد
البنات وعليه الفتوى وأنه اختلف هل يدخل ولد البنت في قوله على ولدى وولد ولدى قال في
المحيط لا يدخلون في ظاهر الرواية وعليه الفتوى لانهم ينسبون الى الاب لا الى الام واعتمده في
التجنيس وكذا اعتمده المتأخرون منهم الشيخ قاسم الحنفى وقال وهو الذى يفتى به وأما ما قاله ابن
كمال باشا والشيخ عبد البر بن الشحنة فهو بحث منهم ما ولا يعول عليه عند المتأهله لما قاله نقلة
المذهب بل ولا يسوغ لاحد الاخذ به لان المقرر عند المشايخ (١) أنه متى اختلف في مسئلة
فالعبرة لما قاله الاكثر والاكثر على عدم الدخول وما قاله الخصاف مخالف لظاهر الرواية
الا أن عند انقراض أولاد الاولاد يفتى بدخول أولاد البنات كما في خزانة الاكمل ووقف هلال
اه ملخصا لكن في الخانية ما ملخصه لو قال على ولدى فالغلة لولد الصلب ذكر أو أنثى لان اسم
الولد مأخوذ من الولادة والولادة موجودة في الذكر والأنثى فان لم يكن له وقت الوقف ولد لصلبه
وله ولد ابن فالغلة له دون من دونه من البطون ولا يدخل فيه ولد البنت في ظاهر الرواية وبه أخذ
هلال وذكر الخصاف عن محمد انه يدخل أيضا والصحيح ظاهر الرواية لان أولاد البنات ينسبون
الى آباءهم لا الى آباء أمهاتهم بخلاف ولد الابن وذكر في السير ما يوافق ظاهر الرواية فيما لو قال
أهل الحرب آمنونا على أولادنا ان أولاد البنات ليسوا بأولادهم ولو قال صدقة موقوفة على
ولدى وولد ولدى يدخل ولده لصلبه وأولاد بنيه ولا يقدم ولد الصلب لانه سوى بينهم وهل يدخل فيه
ولد البنت قال هلال نعم وقال على الرازى اذا وقف على ولده وولد ولده لا يدخل ولد البنت ولو قال
على أولادى وأولادهم يدخل ولد البنت والصحيح قول هلال لان اسم ولد الولد كما يتناول أولاد
البنين يتناول أولاد البنات فانه ذكر في السير اذا قال أهل الحرب آمنونا على أولادنا يدخل
فيه أولاد البنين وأولاد البنات قال شمس الأئمة السرخسى لان ولد الولد اسم لمن ولده ولده وابنته
ولده فمن ولده ابنته يكون ولده حقيقة بخلاف ما اذا قال على ولدى فان ولد البنت لا يدخل في
الوقف في ظاهر الرواية لان اسم الولد يتناول ولد الابن لانه ينسب اليه عرفا وعن محمد ان ولد
الولد يتناول ولد البنت عند أصحابنا اه ما في الخانية ملخصا ومثله في الاسعاف ومقتضى ما نقله
عن شمس الأئمة انه اذا أتى بالبطن الثانى كقوله على أولادى وأولادى وأولادى لا خلاف في دخول
أولاد البنات وانما الخلاف فيما اذا اقتصر على البطن الاول وبه صرح في الذخيرة حيث قال
والجواب في الوقف على قول شمس الأئمة اذا وقف على أولاد وأولاد فلان دخل أولاد البنات
رواية واحدة اه لكن ذكر الطرسوسى عن كثير من كتب المذهب التصريح بأن ظاهر
الرواية عدم الدخول في ذلك وعبارة ابن الشحنة في شرح الوهبانية هكذا قلت نقل صاحب
الذخيرة عن شمس الأئمة اذا وقف على أولاد وأولاد فلان يدخل تحت الوقف أولاد البنات رواية
واحدة ثم نقل عن السعدى والشيخ الامام شيخ الاسلام أن هذه المسئلة على الروايتين وكذا

(١) مطلب متى اختلف في
مسئلة فالعبرة لما قاله
الاكثر

ذكر الخصاص رواية الدخول عن أصحابنا والمراد بهم في مثل ذلك أبو حنيفة وأبو يوسف وقد انضم إلى ذلك أن الناس في هذا الزمان لا يفهمون سوى ذلك ولا يقصدون غيره وعليه عملهم وعرفهم مع كونه حقيقة اللفظ كما قدمناه اه كلام ابن الشحنة وأقره عليه الشربلاني في شرحه على الوهبانية وكذا ابن نجيم في رسالة ألفها في هذه المسئلة والشيخ خير الدين في فتاواه عقب فتوى أخرى بخلافها قال فيها في المسئلة اختلاف تصحيح وترجيح القول بعدم الدخول بكونه ظاهر الرواية وهو لا يعدل عنه لكونه أصل المذهب خصوصاً في أكثر الكتب أن المقتى به عدم الدخول اه وفي فتاوى العلامة أحمد الشلبي مانصه ورد على سؤال في أولاد البنات هل يدخلون في لفظ الأولاد أو أولاد الأولاد ونسلهم وعقبهم أم لا يدخلون فذكرت ذلك لقاضي القضاة نور الدين الطرابلسي فخرج إلى ما اختاره الخصاص من الدخول فقلت له ان الفتوى بخلاف ما اختاره كما نص عليه في أنفع الوسائل وغيره وتقدمت المحاورة بيننا فيه في الدروس فقال لي ان عمل الناس في جميع مكاتيبهم القديمة والحديثة على دخولهم كما اختاره الخصاص فينبغي الاقتفاء بما اختاره مع التخصيص على اختياره والله الموفق اه والحاصل من هذا كله أن في دخول أولاد البنات اختلاف الرواية وظاهر الرواية عدم الدخول وهو المقتى به مطلقاً سواء كان بلفظ الجمع كأولادى أو باللفظ المشترك بين المفرد والجمع كولدى وسواء اقتصر على البطن الأول كما مثلنا أو ذكر البطن الثاني مضافاً إلى البطن الأول المضاف إلى ضمير العائد على الواقف كأولادى وأولادى أو العائد على الأولاد كأولادى وأولادهم على ما في أكثر الكتب وأما على ما قاله الخصاص فانهم يدخلون في جميع ما ذكره وعلى ما قاله على الرازي ان ذكر البطن الثاني باللفظ المشترك المضاف إلى ضمير الواقف كولدى وولد لولد لا يدخلون وان ذكره بلفظ الجمع المضاف إلى ضمير الأولاد كأولادى وأولادى وأولادهم دخلوا وعلى ما قاله شمس الأئمة السرخسي لا يدخلون في البطن الأول رواية واحدة وانما الخلاف في البطن الثاني مطلقاً وظاهر الرواية الدخول وهو اختيار لقول هلال بن يحيى تلميذ الامام محمد وصححه في الخانية مستنداً بما في السير وقد قالوا ان الامام قاضيان من أجل من يعتمد على تصحيحه لانه فقيه النفس وقالوا أيضاً ان السير الكبير للامام محمد هو أحد الكتب الستة التي هي كتب ظاهر الرواية التي صنفها الامام محمد والسير الكبير آخرها تصنفها فيه هو الذي استقر عليه الحال لا يقال ان ما ذكره في السير من دخول أولاد البنات في أولاد الأولاد انما هو في الامان فدخلوا للاحتياط بخلاف الوقف لاننا نقول ليست هذه هي العلة بل العلة ما ذكره الامام السرخسي من تناول اللفظ له حقيقة ولو كانت العلة الاحتياط لدخلوا أيضاً في أولادى أعني البطن الأول مع أنهم لا يدخلون فيه كما مر فلم أن دخولهم لتناول اللفظ لهم حقيقة وانى لا يجب من القول بعدم الدخول فان الولد أصله من الولادة ويتصف بها كل من الاب والام ولذلك سمي والدين ولكن حقيقة الولادة انما هي من الام فكيف يكون الولد ولد الابيه كذلك يكون ولد الامه بل هي أحق بذلك لما قلنا فأولاد الشخص كل من ولده من ذكر أو أنثى ويدخل فيه ولد ابنه لكونه ينسب اليه وان لم يكن مولوداً له بخلاف ولد بنته لاتقاء الولادة والنسبة دليله قوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين فانه للذكور والاثناث من أولاد الصلب وأولاد الابن دون أولاد البنت فاذا كان كل من ولد رجل أو امرأة يسمى ولده حقيقة ذكراً كان أو أنثى فكذا كل من ولد له ولد يسمى ولده كذلك فيدخل في قوله أولادى كل من أولاد الابناء وأولاد البنات

حقيقة اذ لا شك أن البنت من أولاده فولدها ولد له حقيقة وكون ولدها ينسب لآبائه لا لها ولا لآبائها لا يخرج عن كونه يسمى ولدها والارم أن لا يدخل في الوقف على أولاده فاعلم أن الوجه الوجهية دخولهم فيه بلا خلاف كما ذهب اليه هلال والخصاف اللذان عليهما المعول في مسائل الاوقاف وتبعهما صاحب الاسعاف وصرح به الامام محمد في السير الذي هو آخر كتب ظاهرا الرواية تصنيفا ومشي عليه شمس الأئمة السرخسي الذي أملى المبسوط من صدره في عدة مجلدات وهو محبوس في البروناهيك به من امام وقد صححه فقيه النفس قاضيخان ولا سيما وقد انضم الى ذلك عرف الناس وعلمهم عليه قديما وحديثا حتى لو فرضنا أنه لا رواية في الدخول أصلا ينبغي أن يفتى بالدخول لمافي الاشياء عن فتح القديران كلام الواقفين يحمل على متعارفهم ومعلوم أن العرف واختلاف الزمان معتبر في تغير بعض الاحكام ولهذا كثيرا ما تراهم يقولون في بعض خلافات أصحاب الامام له ان هذا اختلاف عصر وزمان لا دليل وبرهان ونظيره لو حلف لا يتعدى فالغدا في عرفهم من الخوة وفي عرفنا من الزوال فليس في حمل البين على عرفنا مخالفة لاصل المذهب وكذا في كثير من المسائل وتقدم في صدر الكتاب عن القضية وغيرها أنه ليس للمفتي ولا للقاضي أن يحكم على ظاهر المذهب ويترك العرف أي فيما لا يخالف النص كما ذكرناهناك والعرف في مسئلتنا موافق لنص القرآن العظيم كما نلونا ولو وضع اللغة كما قررنا ولظاهر الرواية كما نقلنا ويدل على أن عرف الناس كذلك أنهم لو أرادوا اخراج أولاد البنات من الوقف يقولون على أولاد الصلب ونحو ذلك فلا جرم أن قاضي القضاة نور الدين الطرابلسي جنح الى رواية الدخول ووافقه العلامة الشبلي وابن الشحنة وابن نجيم وغيرهم من المتأخرين ولما قصر العلامة الطرسوسي والعلامة البيري نظرها على مجرد الرواية قالوا ما قالوا ولو لحظا ما قلناه لما خالفناه لان ما استند اليه من النقول مبني على ما اذا لم يتعارف خلافه لما قلناه ولمافي جامع الفصولين من أن مطلق الكلام فيما بين الناس ينصرف الى المتعارف اه وظاهره ولو كان مخالفا لاصل اللغة وهو ظاهر لا نالوجنا كلامه على اللغة وخالفنا عرفه لكانا الزمناه بما يقصده كالواوصى لصهره مثلا وفي عرفه أن الصهر اسم لزوج البنت ونحوها من محارمه مع أن الصهر في عرف اللغويين والفقهاء كل ذي رحم محرم من عرسه فلو جئنا الصهر عليه لزم دفع المال الى غير من أراده الموصى ومثله الوقف وفي الخاتمة ولو قال وقفت على ولدي ونسلي وله ولد وولد ولد دخلوا في الوقف لان النسل يتضمن القريب والبعيد القريب بحقيقته والبعيد بحكم العرف الخ فانظر كيف أدخل بالعرف ما لم يدخل في حقيقة اللفظ فعلم أن ما قالوا انه ظاهر الرواية المفتي به لا يخالف ما قلناه والذي يغلب على ظني أن هذا هو الحق ولا نزاع لاحد فيه بل يقبله ويرضيه كل فقيه نبيه فاعتنم هذا التحرير الذي لا تكاد تجده في غير هذا الكتاب والله أعلم بالصواب وحيث أتينا بخلاصة ما ذكره المؤلف من هذه المسائل وزدنا عليه ما هو أنفع الوسائل من درر القلائد وقرأنا الفوائد وأتينا منها بأهماتها وحررنا منها أجل مهماتها فليكن في هذا القدر كفاية لذوي الدراية والمجد لله رب العالمين

*(الباب الثاني في أحكام استحقاق أهل الوقف وأصحاب الوظائف وأحكام بيع

الوقف وبيع أنقاضه وأشجاره وقسمته وغصبه واجارته وأجرته ومساقاة

أشجاره وعمارته وسكاه وأرباب الشعائر وغير ذلك)*

(١) (سئل) فيما اذا كان لزيد وظيفة في وقف متصرف فيها بالهامان المعلوم المعين بموجب مستندات بيده بطريق التلقين عن أبيه وجده المتصرفين قبله بذلك مدة تزيد على خمسين سنة بلا معارض ولا منازع قام ناظر الوقف الآن يعارضه في ذلك متعللا بان براءة أبيه ليس فيها ذكر المعلوم المذكور بل فيها أربع عثمانية لا غير فهل يعمل بالتصرف القديم الموافق للشرع القويم ولا عبرة بتعلله (الجواب) نعم (٢) (سئل) فيما اذا وقف زيد مسجدا ووقف له وقفا وشرط ما فضل من مصالحة لذريته ثم بعد مدة وقف مكانا آخر على المسجد وشرط ما فضل من ريعه لأعلى الطبقات من ذريته وله ذرية تختلفون في الطبقات فاحتاج المكان المزبور الى عمارة زادت على ريعه في سنة ويريد المتولى أخذ الزائد من بقية وقف المسجد الاول وصرفه في عمارة الثاني مع اختلاف الجهة التي وقف الفاضل عليها والذين شرط فاضل ريع الوقف الاول عليهم لا يرضون بذلك فهل حيث اختلفت الجهة واتحد الواقف لا يجوز له صرفه الى ذلك (الجواب) نعم كما في النزاهة وغيرها والمسئلة في الدرر والتنوير من الوقف (٣) (سئل) في رجل باع حصة معلومة من دار معلومة من زيد بن معلوم قبضه ثم ادعى أن المبيع وقف عليه فهل لا تسمع دعواه (الجواب) لا تسمع دعواه الوقف بعد اقامه على البيع (أقول) أفتى بذلك الخير الزلمي وفي المسئلة اختلاف تصحيح وتفصيل مبين في الخيرية وغيرها وفي الدر المختار في مسائل شتى آخر الكتاب أنها تقبل على الاصح خلافا لما صوبه الزيلعي اهـ وكتب في حاشيتي رد المحتار على قوله تقبل على الاصح وبه أخذ الصدر الشهيد وقال الفقيه قال بعض الناس لا تقبل البينة لكالا تأخذ به تتارخانية وبه أي بالقول تأخذ وهو الاصح عمادية تقبل البينة وان لم تصح الدعوى خلاصة وبرزانية وصححه في كثير من الفتاوى وقيده في البحر بما اذا برهن انه وقف محكوم بزمومه والا فلا لان مجرد الوقف لا ينزل الملك ومثله في فتح القدير وهو تفصيل حسن ينبغي أن يعول عليه أفاده في المنع قلت المفتي به أن الملك يزول بمجرد قوله وقفت اهـ ما كتبه أي أن التفصيل المذكور انما يحسن على خلاف المفتي به والله أعلم وفي الفتاوى الخيرية أيضا أجاب لا تسمع دعواه ولو كان اذا قام البينة اختلفوا في قبولها والاصح القبول نص عليه في الخلاصة وكثير من الكتب وعملوه بأن الوقف حق الله تعالى فتسمع فيه البينة بدون الدعوى وفرق بعضهم بين الوقف المسجل المحكوم به تقبل وبين غيره فلا تقبل والاصح ما قدمنا انه الاصح واذا ثبت كونه وقفا وجبت الاجرة له في تلك المدة لان منافع الوقف مضمونة على المفتي به والله أعلم اهـ (٤) وقوله وجبت الاجرة له أي وجبت أجرة مثل الوقف على المشتري وان كانت سكة بتأويل ملك لان عدم لزوم الاجرة في السكنى بتأويل الملك انما هو في المعدل للاستغلال لا في الوقف كما يأتي وما في الاسماء عميلية من عدم لزوم الشاري الاجرة في الوقف ضعيف والمعتمد ما مر كما صرح به في البحر فتدبر ثم أعلم أن قبول البينة مقيد بما اذا كان الشاهدان لم يؤخر اشهادتهما بعد العلم بالبائع فلا يؤخرها بلا عذر لم تقبل لفسقهما بالتأخير كما أفتى به المؤلف في كتاب الشهادات أخذنا في الاشياء وغيرها من أن شاهد الحسبة اذا أخر شهادته بلا عذر شرعي مع تمكنه من أدائها لا تقبل شهادته (٥) (سئل) فيمن اشترى دارا من زيد بن معلوم مقبوض ثم مات البائع عن أولاد ذكره وظهر أن البائع وقف الدار على أولاده وذريته وقفا صحيحا بموجب كتاب وقفه الثابت المضمون ويريد المشتري الدعوى بذلك على أولاد البائع نظار الوقف واقامة بيعة شرعية تشهد بالوقف والرجوع بالثمن في التركة المزبورة

(١) مطالب يعمل بتصرفه في الوظيفة بعلومهما من القديم
(٢) مطلب اتحد الواقف واختلفت الجهة لا يصرف فاضل ريع أحدهما الى الآخر
(٣) مطلب لا تسمع دعواه بعد البيع انه وقف عليه
(٤) مطلب اذا ظهرت الدار وقفا وجب على الشاري أجرها
(٥) مطلب اشترى دارا ثم ظهر أنها وقف له الدعوى بذلك

فهل له ذلك (الجواب) نعم ولو ادعى المشتري على بائعه أن الأرض التي بيعت له وقف على كذا تقبل وينقض البيع عند الفقيه أبي جعفر قال الفقيه أبو الليث وبه نأخذ وقيل لا تقبل والاول أصح كما في الفصول العبادية وفي الخلاصة تقبل وإن لم تنص الدعوى هو المختار اه معين المفتي من الوقف وقد أفتى بذلك العلامة الخیر الرملي فتوى مفصلة فراجعها في باب الوقف من فتاواه (١) (أقول) حاصل ما في الخيرية قبل آخر الوقف بنحو كراس ونصف نقلا عن عدة كتب أن دعوى المشتري تسمع على البائع أن كان هو المتولى والأفعلى المتولى وإن لم يكن له متول فالقاضي يتصب متوليا فيخاصمه ويثبت الوقفية ويسترد الثمن من بائعه اه وظاهره أن الذي يقيم البينة على الوقف هو المشتري في وجه المتولى وهو الذي يفيد ما في الخيرية عن المحيط ولكن فيها عن فتاوى التجنيس والنسبة ما يدل على العكس والظاهر هو الاول فتدبر (سئل) فيما إذا كان لزيد أرض حاملة لغراس فباعها مع الغراس من عمرو بن معلوم مقبوض ثم ادعى المشتري الآن أن الأرض والغراس وقف على جهة كذا والبائع ينكر فهل يملك المشتري هذه الخصومة (الجواب) لا يملك المشتري هذه الخصومة (أقول) أي لأن البائع ليس هو المتولى وإنما له خصامة المتولى فإذا أثبت على المتولى الوقفية يرجع المشتري على البائع كذا كرنا أنفا وبه ظهر أنه لا منافاة بين هذا الجواب والذي قبله ولذا قيد السؤال المتقدم بكون أولاد البائع نظار الوقف (٢) (سئل) في متولى وقف بر دفع أرض الوقف لزيد لغراس فيها ولم يعين لذلك مدة ولم يغرس الرجل فيها شيئا ثم دفع المتولى الأرض لعمرو وأذن له أن يغرس فيها أغراسا في مدة معلومة على أن ما يحصل من الأغراس والثمار يكون بين جهة الوقف وبينه مناصفة وغرس عمرو فيها على المنوال المزبور فهل تكون المغارسة الثانية جائزة دون الاولى (الجواب) نعم والمسئلة في الخاتمة والخيرية من الوقف وهي شهيرة (٣) (سئل) في امرأة وقفت دارها على نفسها ثم على أولادها ثم على جهة بر لا تنقطع وأطلقت الوقف فهل يكون عند الإطلاق للاستغلال وللناظر إيجارها بأجر المثل ممن شاء (الجواب) نعم (أقول) وسيأتى في هذا الباب نقلها مع بعض الكلام على نظائرها (٤) (سئل) فيما إذا ادعت هند على ناظر وقف أهلي لدى حاكم شرعي بأن لها استحقاقا في الوقف قدره كذا بعقضى أنها خديجة بنت محمد بن شهاب ابن أحمد بن عبد الرحمن بن علاء الدين وأقامت على ذلك بينة وكتبت بذلك حجة ثم ظهر وتبين أنها ليست ابنة محمد هذا وأن اسم أبيها يوسف بن محمد الحريري المحلى وأنه وقف عليها مقسما من دار وأجرته وسمت نفسها خديجة بنت يوسف وهو نفس الامر وثبت في وجهها بالبينة العادلة أنها خديجة بنت يوسف المزبور وأنها حوت نسبها وأبطلت الحجة ومنعت نفسها من التعرض لجهة الوقف بسبب ذلك واسقطت دعواها واعترفت أنها حوت نسبها وكتبت بذلك حجة لدى قاض شرعي فهل يعمل بمضمونها بعد ثبوت شرعا (الجواب) نعم (٥) (سئل) فيما إذا كان له نقد راس استحقاق معلوم في وقف أهلي وماتت عن بنت بنت قاصرة اتقل الاستحقاق لها بشرط الواقف ومضى ذلك عدة سنين لم يدفع الناظر ذلك لوصيها ويريد الوصي مطالبة الناظر بذلك من مال الوقف من حين موت هند وأخذها للقاصرة فهل له ذلك (الجواب) نعم (٦) (سئل) في وقف أهلي مشتل على عقارات وحوايت يؤجرها الناظر مشاهرة ومياومة ويقبض الأجرة كذلك ولم يشترط الواقف تقديم العمارة ويطلب المستحقون من الناظر استحقاقهم من المقبوض فهل لهم ذلك والحالة هذه (الجواب) نعم والمسئلة في وقف الاشياء

(١) مطلب انما تسمع دعوى المشتري بأنها وقف على البائع لو كان متوليا والا فعلى المتولى

(٢) مطلب دفع أرض الوقف لرجل لغراس فيها ولم يبين مدة ثم دفعها لآخر وبين المسدة تصح الثانية دون الاولى

(٣) مطلب عند الاطلاق يكون الوقف للاستغلال

(٤) مطلب ادعت استحقاقا لكونها فلانة بنت فلان وكتبت حجة ثم ثبت أنها ليست بنت فلان

(٥) مطلب للوصي مطالبة الناظر باستحقاق القاصرة

(٦) مطلب لهم طلب استحقاقهم مما قبضه الناظر مشاهرة ومياومة

(١) (سئل) في رجل له قدر استحقاق معلوم متصرف به يتناول منه من ناظر الوقف آيل اليه ذلك عن أبيه وجده من مدة تزيد على مائة سنة من غير معارض له ثم مات الناظر وتولى النظر رجل ينكر استحقاق المستحق المزبور وثبت نسبه للواقف فهل اذا أثبت المستحق ما ذكره بوجهه الشرعي يؤمر بدفع استحقاقه المزبور (الجواب) نعم (٢) (أقول) وأفتى بمثله الشيخ اسمعيل وذكر في جواب سؤال آخر التصرف القديم ووضع اليد من أقوى الحجج وفي جواب سؤال آخر كسؤ النا حيث جهل الحال يعمل بتصرف الناظر السابقين ويؤمر الناظر باعطائه اه
 لكن في الفتاوى الخيرية في نحو النصف من كآب الوقف ضمن سؤال وجواب طويل مانصه الشهادة بأنه هو والده وجده متصرفون في أربعة قراريط لا يثبت به المدعى اذ لا يلزم من التصرف الملك ولا الاستحقاق فيما يملك وفيما يستحق (٣) فيكون كمن ادعى حق المرور أو رقية الطريق على آخر ورهن انه كان يمر في هذه لا يستحق به شيئاً كما صرح به غالب علمائنا ومما امتلأت به بطون الدفاتر أن الشاهد اذا افسر للقاضي انه يشهد بعمانية اليد لا تقبل شهادته وأنواع التصرف كثيرة فلا يحل الحكم بالاستحقاق في غلة الوقف بالشهادة بأنه هو وأبوه وجده متصرفون فقد يكون تصرفهم بولاية أو وكالة أو غصب أو نحو ذلك اه مافي الخيرية ويؤيده مافي الفصل الحادي عشر في الوقف على القرابة من التارخانية واذا وقف على قرابته وجاء رجل يدعى أنه من قرابته وأقام بيعة فشهدوا أن الواقف كان يعطيه مع القرابة في كل سنة شيئاً لا يستحق بهذه الشهادة شيئاً وكذلك لو شهدوا ان القاضي فلانا كان يدفع اليه مع القرابة في كل سنة شيئاً فلا يكون دفع القاضي حجة اه فليست أم في ذلك فان سدد باب التصرف القديم يؤدي الى فتح باب خلل عظيم (٤) (سئل) فيما اذا غير المستأجر طائفة من معالم الوقف بيده العادية وفي ذلك ضرر على الوقف فهل تلزمه إعادة ما غيره الى ما كان عليه (الجواب) نعم والمسئلة في الخيرية من الاجارة وسأتى ان شاء الله تعالى في الغصب (أقول) وقدمت بعض الكلام عليه مافي الباب الاول عن فتاوى قارئ الهداية والمفتي أبي السعد وغيرهما فراجع (٥) قال المؤلف رجل استأجر حائوتا وقف على الفقراء فأراد أن يبنى عليه غرفة من ماله وينتفع بها قالوا ان كان المستأجر لا يزيد في اجرة الحائوت على مقدار ما استأجر فانه لا يطلق له في البناء الا أن يزيد في الاجرة ولا يخاف على البناء من تلك الزيادة وان كان هذا الحائوت معطلا في أكثر الاوقات وانما يرغب المستأجر لاجل البناء عليه فانه يطلق له ذلك وان كان لا يزيد هو في الاجرة خاتمة من الاجارة في اجارة الوقف (٦) (سئل) فيما اذا أجر متولى الوقف عقار الوقف من آخر باجرة معلومة من الدراهم هي دون اجرة المثل بغبن فاحش فهل تكون الاجارة المزبورة غير جائزة (الجواب) لا يؤجر الوقف الا باجر المثل فاجارته بغبن فاحش غير جائزة (٧) قال الحائوت في فتاواه شرط جواز اجارة الوقف بدون أجر المثل اذا نابه نأبه أو كان ديناً أما اجارته بأقل من ذلك فلا يجوز وان شرط الواقف ذلك لمافيه من تعريض نزول اجرة الوقف عن المثل كما نصوا على أن الوقف اذا كان على شخص وحده وكان مستحقا لريعه بانقراده وكان ناظر ليس له أن يؤجر بدون أجر المثل اه (أقول) وسأتى في الباب الثالث نقل المسئلة مع بيان ما لو ادعى الناظر في أثناء المدة أن الاجرة دون اجرة المثل وقت الاستئجار (٨) (سئل) في مستأجر حائوت جارية في وقف بر من متولى الوقف مدة شهر معلوم باجرة مقبوضة اجارة شرعية فزاد زيد عليه في أثناء المدة زيادة معتبرة مقبولة عند الكل وقبلها

- (١) مطلب له أخذ استحقاقه الجارى في تصرفه من قديم
- (٢) مطلب في اثبات دعوى الاستحقاق بالتصرف القديم
- (٣) مطلب لا يثبت حق المرور بأنه كان يمر
- (٤) مطلب اذا غير المستأجر معالم الوقف تلزمه إعادة ما غيره
- (٥) مطلب اراد المستأجر أن يبنى على الحائوت غرفة الخ
- (٦) مطلب اجارة الوقف بغبن فاحش لا تصح ولو كان الوقف على شخص واحد
- (٧) مطلب في شرط جواز اجارته بدون أجر المثل
- (٨) مطلب اذا قبل المستأجر الزيادة يكون أولى من غيره

المستأجر المذكور فهل يكون أولى من غيره (الجواب) نعم (١) (سئل) في مصبنة وقف جارية في توأجر زيد وعمر ويدون أجرة المثل بغبن فاحش ولهما عليهما من صد معلوم مات زيد بعد انقضاء مدة الاجارة عن ورثته وضعوا أيديهم مع عمرو على المصبنة وانفقوا بهامدة فاحترق بعضها ثم باعوا بعض أنقاضها وعمر وبالباقى وبأنقاض جديدة اشتروها من الماهم مع صرف الاجور اللازمة كل ذلك بلا اذن متولى الوقف ولا وجه شرعى ويريد المتولى محاسبته بقيمة ما باعوه من النقص من مخرجهم السابق وتلك ما بنوه بالانقاض الجديدة لجهة الوقف بقيته مستحق القلع حيث أضر قلعته بالوقف ومقاصصهم بتمام أجرة المثل في مدة اتقاعهم واتقاع مورثهم من مخرجهم السابق فهل له ذلك وكل من الصرف والبناء غير صحيح (الجواب) نعم (٢) (سئل) في أرض معلومة جارية في أوقاف بر وفي مشتمسكة زيد وتوأجره من أربابها بالوجه الشرعى فغرس زيد فيها غراسا معلوما في مدة توأجره بغير اذن من المتكلمين عليها والغرس لا يضر بالأرض والآن انقضت مدة اجارته فهل لزيد ذلك ويبقى الغراس (الجواب) يجوز لزيد المستأجر الغرس في الاراضى المذكورة بدون صريح الاذن من المتولين لاسيما وله فيها حق القرار المعبر عنه بمسكة (٣) (سئل) في دار جارية في وقف مسجد سكنتها امرأة مدة معلومة بلا عقد اجارة وكانت تدفع لجهة الوقف نحو نصف أجرة المثل ثم مات المتولى عن ابن تولى الوقف بعده ويريد الرجوع عليها بتمام أجرة المثل في المدة المزبورة بعد ثبوت أجرة المثل بالوجه الشرعى فهل له ذلك (الجواب) نعم (٤) (سئل) في دار موقوفة للاستغلال على رجل ثلثها وعلى جماعة معلومين الثلثان والكل ساكنون فيها غير أن الرجل ساكن في مكان لا يبلغ سدسها ويريد مطالبة الجماعة بأجرة مثل بقية حصته عن سكانهم في المستقبل حال كونهم ساكنين فيها فهل له ذلك (الجواب) نعم (٥) (سئل) في دار نصفها في ملك جماعة واهم اثنين ونصفها الآخر في وقف عليهم من قبل جدتهم للاستغلال فسكن الجماعة في كاملها مدة معلومة بالغلبة بدون اذن المرأتين ولا وجه شرعى ولا أجرة وتريد المرأتان مطالبتهن بأجرة مثل حصتهما من الوقف عن المدة المزبورة بعد ثبوت ما ذكر شرعا فهل لهما ذلك (الجواب) نعم قال في الاشباه من كتاب الغصب الوقف اذا سكنه أحدهما بالغلبة بدون اذن الآخر سواء كان موقوفا للسكنى أو للاستغلال فإنه يجب فيه الاجر اهوا ومثل في البرازية وصور المسائل وصرة الفتاوى (٦) (سئل) فيما اذا كان له نقد للاستحقاق معلوم في وقف أهلى مشتمل على دار للاستغلال تحت نظارة امرأة ولهن المدة المزبورة زوج سكن معها في الدار مدة بلا اجارة من الناظرة ولا اجرة ولا وجه شرعى وقد دفعت الناظرة له نقد للاستحقاقها من الوقف في المدة المزبورة وتريد الناظرة مطالبة زوج هند بأجرة مثل الدار في المدة وبيعها من الغير بأجر المثل فهل لهما ذلك (الجواب) نعم (٧) (سئل) فيما اذا حث زيد أرضا موقوفة لزراعتها باذن ناظر الوقف فزرعها وعمر وبلا اذن الناظر ولا وجه شرعى ونبت الزرع ولم يدرك وقطعه لا يضر بالأرض فهل يؤمر بقلعه (الجواب) نعم غصب أرضا وزرعها ونبت فلها ذلك أن يامر الغاصب بقلعه ولو أبى فلها المالك قلعه فان لم يحضر المالك حتى أدرك الزرع فهو للغاصب وللمالك تضمين نقصان أرضه غصب أرضا وزرعها قطنافز زرعها بها شأ آخر لا يضمن المالك اذ فعل ما يفعله القاضي من فصولين ٣٣ في أنواع الضمانات وكذا الحكم في غصب أرض الوقف يؤمر بقلعه (٨) وفي فتاوى سمرقند اذا غصب رجل أرض وقف ونقص منها فما أخذ منه لا يفرق على اهل الوقف بل يصرف الى

(١) مطلب استئجار المصبنة

بدون اجر المثل وتعميرها بلا اذن لا يصح

(٢) مطلب للمستأجر

غرس الاشجار وله الاستبقاء

لا سيما اذا كان له مشد

مسكة

(٣) مطلب للمتولى الرجوع

عليها بتمام اجرة المثل

(٤) مطلب لو سكنوا في اكثر

من حصتهم فليس يكهم

أخذ الاجرة في المستقبل

(٥) مطلب الوقف اذا سكنه

أحد بالغلبة يجب فيه الاجر

(٦) مطلب سكن مع زوجته

المستحقة في دار موقوفة

للاستغلال لزمه أجر المثل

(٧) مطلب غصب أرضا

وزرعها ونبت فلناظر الوقف

أمره بقلعه

(٨) مطلب اذا ضمن الغاصب

نقصان الأرض فما أخذ منه

لا يفرق على اهل الوقف الخ

مرته لان حقهم في الغلة لاني الرقبة وهذا الضمان بدل الرقبة (١) وان زاد الغاصب فيها زيادة من عند نفسه فان كانت شيأ ليس بحال ولا له حكم المال تؤخذ منه بلا شيء وان كانت مالا قائما نحو الغراس والبناء أمر القاضي الغاصب برفعه وقلعه الا اذا كان بضر بالوقف فانه يمنع عنه لو أراد أن يفعل ويضمن القيم أو القاضي قيمة ذلك من غلة الوقف ان كانت والا يؤجر الوقف ويعطى من اجرته عمادية من العاشر في دعوى الوقف والشهادة عليه ومثله في الفصولين من ١٣ (٢) منافع الغصب لاتضمن الا في ثلاث مال اليتيم ومال الوقف والمعد للاستغلال منافع المعد للاستغلال مضمونة الا اذا سكن بتأويل ملك أو عقد كبيت سكنه أحد الشرى يكن في الملك أما الوقف اذا سكنه أحدهما بالغلبة بدون اذن الآخر سواء كان موقفا للسكنى أو للاستغلال فانه يجب الاجر ويستثنى من مال اليتيم مسألة سكنت أمه مع زوجها في داره بلا أجر ليس لهما ذلك ولا أجر عليهما كذا في وصايا القنية اشباه (٣) (سئل) فيما اذا سكن أحد الموقوف عليهم في دار الوقف المشروطة سكناهم في عدة مساكن منها تريد على حقه المشروطة له مدة معلومة بدون اذن الباقيين ومنعهم الاتقاع بما يخصهم من ذلك بعد طلبهم ذلك منه من اراد امتناعه من ذلك والا أن يريدون مطالبته باجرة المثل فيما سكنه وشغلها زاد على حقه المشروطة له في السكنى في المدة المزبورة فهل لهم ذلك (الجواب) نعم (٤) (سئل) في أراضى قرية معلومة تجار بعضها في وقف أهلى وعشرها جارى تيمار عمر ووعليها قسم معلوم يتناوله التيمارى المذكور في كل سنة ويتصرف فيه لنفسه ويدفع لناظر الوقف المزبور في كل سنة مبلغا من الدراهم عوضا عما يخص الوقف من القسم وفي ذلك غبن فاحش وضرر على جهة الوقف ويريد الناظر المزبور أخذ ما يخص الوقف من قسم أراضى الوقف ورد ما قبضه من التيمارى من المبلغ المزبور له في المدة بالوجه الشرعى فهل له ذلك (الجواب) نعم (٥) (سئل) في قطعة أرض جارية في وقف أهلى تحت نظارة رجل من ذرية الواقف حامله لبناء جارى في ملك زيد وأخته بالوجه الشرعى وهما يدفعا لجهة الوقف في كل سنة مبلغا معلوما من الدراهم على طريق المحاكاة بلا عقد اجارة وذلك دون أجر المثل بغبن فاحش ويريد الناظر مطالبتهما بأجر المثل بعد ثبوته بالوجه الشرعى فهل له ذلك (الجواب) نعم (٦) (سئل) في اجارة دار اليتيم مدة طويلة ست سنوات باجرة معلومة عنها هل تكون غير جائزة (الجواب) (٧) دار اليتيم كدار الوقف وهى لا تؤجر أكثر من سنة واحدة قوله ولا تزداد في الاوقاف على ثلاث سنين الخ (اقول) وفي الجوهره وعلى هذا أرض اليتيم وأقول قد أفتى صاحب البحر بالحق عقار اليتيم بالوقف وكذا التلمذه الشيخ العلامة الغزى وأكثروا كلامهم في المسئلة يدل على أنه المختار وأنه المقتضى به وعلته أنه كما يصان الوقف يصان مال اليتيم عن دعوى الملك بطول المدة بل مال اليتيم أولى للنصوص الموجبة له المصلحة بالنسبة عن قربانه فليكن عليه المعول (٨) وأقول أيضا مثل عقار اليتيم عقار بيت المال فتأمل خير الدين على البحر من كتاب الاجارة وفي فتاوى الكازرونى من الاجارة نقلا عن فتاوى المرشدى ضمن سؤال وأما كون أراضى بيت المال هل تؤجر مدة طويلة أو قصيرة لم أجدم من صرح بذلك لكن لم يقيدوها بالمدة القصيرة كما فعلوا ذلك في الاوقاف وأرض اليتيم واطلاقهم يقتضى جواز الاجارة مطلقا قلت المدة أو كثرت الخ اه فقطضاه أنه جرم بان أرض اليتيم لا تؤجر الا بالمدة القصيرة وما ذكره في أرض بيت المال من جواز اجارتها مطلقا يخالفه ما مر عن الشيخ خير الدين والوجه في ذلك ما قاله الخبير الرملى كما يعلم ذلك من عباراتهم (اقول) وأيدت ذلك في حاشيتي رد المحتار على الدر المختار أول

- (١) مطلب اذا زاد الغاصب فيها ما ليس بحال اخذ منه مجانا والا أمر برفعه الا اذا أضر بالوقف فله قيمته
(٢) مطلب منافع الغصب لاتضمن الا في ثلاث
(٣) مطلب اذا سكن بالغلبة في أزيد من حصته فعليه الاجر
(٤) مطلب أخذ التيمارى القسم ودفع حصه الوقف دراهم ليس له ذلك
(٥) مطلب تجب اجرة المثل في الارض المحتسكة
(٦) مطلب في اجارة دار اليتيم مدة طويلة
(٧) مطلب دار اليتيم كدار الوقف لا تؤجر أكثر من سنة
(٨) مطلب عقار بيت المال كعقار اليتيم

الاجارات بما في دعوى الخيرية من أن أراضى بيت المال جرت على رقبته أحكام الوقوف المؤبدة (سئل) (١) فيما إذا كان لزيد وأخته هند دار معلومة لهما ثلثاها ولها ثلثاها فوقها حجازا على جهة ثم على جهة بر متصلة وشرطا الولاية والسكنى فيها لهما ثم لزوجة زيد وكتب بذلك صل ثم أجر زيد الدار من عمر ومدة معلومة فهل تكون الاجارة غير صحيحة (الجواب) نعم حيث شرطا فيها السكنى لهما والمسئلة في البحر وغيره من المعينات وسألتني (سئل) (٢) في أرض صغيرة جارية في وقف وفي مشقة مسكة زيد وله فيها أشجار فائمة فأت عن زوجة واخت لها ابن بالغ أخبرها أن الأرض سليخة ليس فيها أشجار ووضع يده عليها ثم ماتت أمه عنه وعن اخت طلبت منه حصتها من الأشجار وضبط ما قابلها من الأرض باذن المتولى فهل لها ذلك (الجواب) حيث كان الحال ما ذكر لاخته ووضع يدها على ذلك وعليها الجرة مثل ذلك لجهة الوقف (٣) ولها أيضا وضع يدها إن كان في وسطها شجران كبيرتان بخلاف ما لو كانت في جانب من الأرض كالمسناة والجداول كما في الخاتمة وقد أفتى بذلك العلامة الكازرونى من الاجارة (سئل) (٤) في متول أجر حوانيت الوقف من زيد سنتين اجارة مضافة والحال أن الواقف أهمل بيان المدة فهل تكون فاسدة (الجواب) نعم على القول المقتضى به كما أفتى به المهندارى (سئل) (٥) فيما إذا أجر المتولى بسنتين الوقف من زيد مدة طويلة معلومة منتظرة غير نالصة لعقد اجارة لزيد قبلها باجرة معلومة وأذن المتولى لزيد في عقد الاجارة المذكورة بالغرس في البساتين لجهة الوقف ومهما يصرفه يأخذه من غلة الغراس وصدر ذلك لدى قاض شافعى أفتى مقتضى مذهبه بطلان الاجارة لكونها على الوجه المذكور فهل يكون كل من الاجارة وما في ضمنها فاسدا (الجواب) نعم تكون الاجارة الطويلة المذكورة فاسدة (٦) وكذا ما في ضمنها اذ لو بطل الشيء بطل ما في ضمنه فالاجارة لما لم تصح لم يصح ما في ضمنها (٧) قال في الاشباه اذ بطل الشيء بطل ما في ضمنه وهو معنى قولهم اذ بطل المتضمن بالكسر بطل المتضمن وبني عليها فروعا إلى أن قال وقالوا كما في الخزائنة (٨) لو أجر الموقوف عليه ولم يكن ناظرا حتى لم تصح وأذن للمستأجر في العمارة فأنفق لم يرجع على أحد وكان متطوعا فقلت لان الاجارة لما لم تصح لم يصح ما في ضمنها اهـ (سئل) (٩) فيما إذا عين واقف في كتاب وقفه أن لا يؤجر وقفه أكثر من سنة والناس لا يرغبون في استجاره سنة فهل يرفع الامر الى القاضي حتى يؤجره أكثر من سنة (أجاب) نعم وإن خالف شرط الواقف من فتاوى الشيخ اسمعيل عن البحر في ناظر وقف آخر عقار الوقف بالنقد مدة معلومة مستقبله باجرة مجبلة وقبض من المستأجر بدل النقد المزبور أسبابا معينة فهل يكون الناظر مستترا بالنفسه وعليه ضمان مال الوقف دون المستأجر أجاب نعم من فتاوى أحمد أفندى المهندارى نقلا عن فتاوى ابن نجيم المتخبة (سئل) (١٠) في ناظر وقف أهلى أجر أرض الوقف من ريد مدة معلومة باجرة معلومة قبضه له ولمستحقى الوقف ثم مات الناظر في أثناء المدة فهل لا تنسخ الاجارة بموته (الجواب) نعم وأجاب المؤلف عن سؤال آخر لا تنسخ الاجارة بعزل الناظر كما في المنع والعلاى (١١) وأجاب أيضا عن سؤال آخر بعدم انفساخ عقدى الاجارة والمساقاة في ثلثي مزعة وأشجارهما بموت الناظر بعد حكم قاض شافعى بذلك وتنفيذ الحنفى له قال في الاسعاف ولودفع الناظر الأرض مزراعة والشجر مساقاة ثم مات قبل انقضاء الاجل لا يطل العقد لانه عقده لاهل الوقف بخلاف ما لو مات المزارع قبل انتهاء الاجل فانه يطل العقد لانه عقده لنفسه اهـ (سئل) (١٢) في قطعة أرض وقف استأجرها زيد من المتولى

مدة معلومة باجرة معلومة ثم انتهت مدتها وتصرف بها بعد ذلك مدة فطالبه المتولى باجرة المدة الثانية فانكر جريانه في الوقف وادعى ملكيتها وثبت جريانه في الوقف فطلب أن يستأجرها من المتولى وخيف على رقبه الوقف فهل لا تؤجر منه (الجواب) حيث بين أن المستأجر يخاف منه على رقبه الوقف فلو كان مستأجر يفسخ القاضي الاجارة ويخرجه من يده كما صرح بذلك في الاسعاف والامام الخفاف (١) ولوتين أن المستأجر يخاف منه على رقبه الوقف يفسخ القاضي الاجارة ويخرجه من يده اسعاف (سئل) (٢) في رجل استأجر أرض وقف وغرس فيها ثم مضت مدة الاجارة فهل للمستأجر استبقاؤها باجر المثل (الجواب) للمستأجر استبقاؤها باجر المثل حيث لم يكن في ذلك ضرر بالوقف ولو أبقى الموقوف عليهم الاقلع ليس لهم ذلك كذا في التنوير فيما يجوز من الاجارة وأفتى بذلك علامة فلسطين الخير الرملي (أقول) في هذه المسئلة كلام أوضحته في حاشية الدر المختار في كتاب الاجارة فراجعها فانه مهم (سئل) (٣) فيما اذا كان لزيد خانوت قائم في أرض وقف جارية في احتكاره من ناظر الوقف مدة معلومة باجرة معلومة بناء بماله لنفسه بعد الاذن له من الناظر بذلك وتصرف فيه عدة سنين وفي كل سنة يدفع لجهة الوقف الحكر المرتب على الارض وهو أجر المثل والآن تولى الوقف متول جديد يريد رفع الخانوت بدون وجه شرعي فهل يمنع من ذلك (الجواب) نعم (سئل) (٤) في خان معلوم جاري وقف أهلي وفي تواجريه من ناظره مدة معلومة باجرة المثل فزاد عليه رجل فأذكر زيد زيادته وادعى انها اضرار وبرهن على دعواه الوجه الشرعي فهل يقبل برهانه (الجواب) نعم يقبل برهانه انها زيادة اضرار وتعتت فذا ثبت ذلك لا تقبل الزيادة المذكورة والحالة هذه وتقبل الزيادة ولو شهدوا وقت العقد باجرة المثل والافان كانت اضراراً وتعتت لم تقبل اشباه من الاجارة وتعامه فيه (سئل) (٥) فيما اذا سكن رجل في دار موقوفة باذن ناظر الوقف عدة سنين ودفع للناظر في كل سنة من تلك السنين اجرتها مبلغاً معلوماً من الدراهم والآن يدعى الناظر أن المبلغ المذكور دون أجر المثل بغبن فاحش والرجل ينكر ذلك ويقول ان ذلك المبلغ أجر المثل فهل القول له في ذلك يمينه واليمينه على الناظر (الجواب) نعم قال في الخبرية من الاجارة القول قول المستأجر ان الاجارة أجرة المثل لانكاره الزيادة وعلى الناظر اليمين اه وفيها وصرحوا فاطبة بأن القول قول المستأجر يمينه لانكاره الزيادة اه (سئل) (٦) في دار جارية في وقف وفي تواجريه من ناظرها مدة معلومة باجرة كذلك وفيها نخلة مثمرة تصرف زيد بثمرتها في المدة بدون مساقاة عليها ولا وجه شرعي فهل يلزمه للوقف مثلها بعد الثبوت حيث لم يقطع المثل (الجواب) نعم ثمار النخل كلها جنس واحد لا يجوز فيه التفاضل لقوله عليه الصلاة والسلام التمر مثلا بمثل عمادية وستأق عبارتهما مفصلة في الغصب ان شاء الله تعالى (سئل) (٧) في أرض وقف حامدة الغراس وبناء جارين في ملك رجل يدفع في كل سنة لجهة الوقف دون أجرة مثل الارض المزبورة فهل يلزمه أجر مثلها خالية من البناء والغراس وان أبي يقلع (الجواب) نعم قال في المحيط وغيره خانوت وقف وعمارة ملك لرجل أبي صاحب العمارة أن يستأجر بأجر مثله ينظر ان كانت العمارة لو رفعت يستأجر الاصل بأكثر مما يستأجر صاحب العمارة كلف رفع العمارة وتؤجر من غيره لان النقصان عن أجر المثل لا يجوز من غير ضرورة وان كان لا يستأجر بأكثر مما يستأجره لا يكاف وتترك في يده بذلك الاجر لان فيه ضرورة اه بجر (سئل) (٨) في دار جارية في وقف مشروطة من قبل واقفها المدرس مدرسة الواقف واحتاج للتعمير الضروري

- (١) مطلب تين أن المستأجر يخاف منه على رقبه الوقف يفسخ القاضي الاجارة
- (٢) مطلب للمستأجر استبقاء الغراس بعد مضي المدة باجر المثل
- (٣) مطلب ليس للمتولى رفع الخانوت من الارض المحتكرة بلا وجه شرعي
- (٤) مطلب يقبل برهان المستأجر أن الزيادة اضرار وتعتت
- (٥) مطلب القول للمستأجر بيمينه أن الاجر أجر المثل وعلى الناظر اليمينه
- (٦) مطلب اذا تصرف المستأجر بثمره الدار المستأجرة بلا مساقاة لرسته
- (٧) مطلب يجب أجر مثل الارض خالية من البناء والغراس وان أبي يقلع
- (٨) مطلب تعمير الدار المشروطة للمدرس على من له السكنى الخ

و يريد المدرس ان يحارها وأخذ أجرها بنفسه فهل ليس له ذلك وتعميرها على من له السكنى فان
أبى أو عجز عن الحياكم باجرتها ثم ردها بعد العمارة الى من له السكنى رعاية المحققين (الجواب) نعم ولو
كان الموقوف دارا فعمارتها على من له السكنى ولو متعدد من ماله لامن الغلة اذا الغرم بالغرم درر
ولم يرد في الاصح يعني انما تجب العمارة عليه بقدر الصفة التي وقفها الواقف ولو أبى من له السكنى
أو عجز لفقره عمر الحياكم أى أجرها الحياكم منه أو من غيره وعمرها باجرتها كعمارة الواقف ولم يرد في
الاصح الا برضا من له السكنى زيلعي (١) ولا يجبر الا على العمارة ولا تصح اجارة من له السكنى
بل المتولى أو القاضى ثم ردها بعد التعمير الى من له السكنى رعاية المحققين علائى عن التنوير
(سئل) (٢) في وقف أهلى له ناظر شرعى وبعض مستحقه متصرفون في عقاره من ايجار
وقبض بلا وكالة عنه وبعضهم زرع في أرض الوقف واستغل زرعهم ولم يدفع لجهة الوقف شيأ ولم
يكن فيما قسم معروف فكيف الحكم (الجواب) ولاية التصرف في الوقف من قبض وصرف
وغيرهما للناظر لا للمستحق والزرع للزراع وعليه أجرة مثل الارض لجهة الوقف (سئل)
(٣) فيما اذا استأجر أحد المستحقين دار الوقف من ناظر الوقف لمدة سنة باجرة معلومة اجارة
شرعية فهل يصح ذلك (الجواب) نعم ولو أجر القيم من يستحق غلة الوقف جاز لان حق الموقوف
عليهم في غلة الوقف لا في رقبته اسعاف (سئل) (٤) في رجل ادعى على آخر أرضا في يده أنها
موقوفة عليه من جهة أبيه فأنكر المدعى عليه وقال هى ملكى وحقى وتصلح على مال من ذلك
فهل يصح ذلك (الجواب) لا يصح لان المصالح يأخذ بدل الصلح عوضا عن حقه على زعمه فيصير
كالمعاوضة وهذا لا يكون في الوقف لان الموقوف عليه لا يجوز له أن يبيع الوقف بعوض لان
الاصل عند أصحابنا أن الموقوف عليه لا يملك الوقف فلا يجوز له بيعه فههنا ان كان الوقف ثابتا
فلا يستبدل به لا يجوز وان لم يكن ثابتا فهذا يأخذ بدل الصلح لا عن حق ثابت فلا يصح ذلك على
حال كذا في جواهر الفتاوى من الدعوى وفي صلح التنوير ادعى وقفية أرض ولا يثبت له فصالحه
المنكر لقطع الخصومة جاز وطالب له لو صادقا وقيل لا اه قائله صاحب الاجناس لانه يبيع معنى
و يبيع الوقف لا يصح علائى فقامل (أقول) مقتضى ما في التنوير اعتماد جواز الصلح لكن يجب
تقييده بما اذا عجز مدعى الوقف عن استرداده (٥) ففي الجرح عن الحاشية لو استولى على الوقف
غاصب وعجز المتولى عن استرداده وأراد الغاصب أن يدفع قيمته كان للمتولى أخذ القيمة أو الصلح
على شئ ثم يشتري بالماخوذ من الغاصب أرضا أخرى فيجعلها وقفا على شرائط الاولى لانه حينئذ
صار بمنزلة المستهلك فيجوز أخذ القيمة اه وبهذا التقييد يحصل التوفيق بين القولين (سئل)
(٦) في رجل أذن لمستأجر حانوته بتعمير ما يحتاج اليه فعمر المستأجر باذنه في الحانوت عمارة يرجع
معظم منفعتها للمالك الآن ويريد الرجوع على المالك بطير ما أنفق في التعمير بالوجه الشرعى
فهل له ذلك (الجواب) نعم وفي القضية قال المالك أو القيم لمستأجرها أذنت لك في عمارتها فعمرها
بأذنه يرجع على القيم والمالك هذا اذا كان يرجع معظم منفعتها الى المالك أما اذا رجع الى المستأجر
وفيه ضرر بالدار كالبلوعة أو شغل بعضها كالتنوير فلا مال يشترط الرجوع ذكره في الوقف اه فعلم
به أنه يرجع على القيم بلا شرط الرجوع الا في كل شئ يرجع معظم منفعتها على المستأجر جوى
على الاشياء من الوقف ومثلها في الجرح والمتع وغيرهما (سئل) (٧) في الموقوف عليه الغلة اذا
أجر دار الوقف بدون تولية أو اذن قاض فهل تكون اجارته المزبورة غير صحيحة (الجواب) نعم
والموقوف عليه الغلة لا يملك الاجارة لا بتولية أو اذن قاض ولو الوقف على رجل معين على

(١) مطلب لا تصح اجارة من له
السكنى بل المتولى أو القاضى

(٢) مطلب زرع بعض
المستحقين فالزرع له وعليه
أجرة مثل الارض

(٣) مطلب يصح استئجار
أحد المستحقين دار الوقف

(٤) مطلب لا يصح الصلح
عن دعوى أرض الوقف

(٦) مطلب استولى على
الوقف غاصب وعجز المتولى
له أخذ قيمته أو الصلح الخ

(٦) مطلب اذا عمر المستأجر
بالأذن يرجع بلا شرط الرجوع
الا فيما يبيع معظم نفعه

عليه

(٧) مطلب الموقوف عليه
الغلة لا يملك الاجارة بلا اذن
متولى أو قاض

ماعليه الفتوى عمادية لان حقه في الغلة لا العين شرح التنوير للعلاقى (سئل) (١) في دار موقوفة على سكنى امام مسجد احتاجت للعمارة الضرورية فهل تكون العمارة على من له السكنى من ماله لا من الغلة فان عجز عمرها الحيا كم باجرتها ثم ردّها الى من له السكنى (الجواب) نعم والمسئلة في شرح التنوير وللعلامة الشرنبلالى رسالة في ذلك سماها تحقيق السوود باشتراط الرابع واستحقاق سكنى الولد (٢) وقال فيها واذا مات الذى له السكنى بعدما بناها كان البناء ميراثا لورثته دون أهل الوقف وتوهم الورثة برفعه فان أراد المستحق للسكنى أخذ البناء بقيته ليس له ذلك الا برضا الورثة واصطلاحهم على شئ فان كان الميت عمر بالاجر حيطانها وحصصها وأدخل فيها الجدوع ولا يخلص الا بضرر شديد على البناء لا يرفع ولو رضى به المستحق الا ان للسكنى لمافيه من الضرر على المستحق بعدمه وليس كالمالك للدار وقد استحققت بعده العمارة فان له تحمل الضرر لاختصاصه به ويقال للذى صار له السكنى الا ان شئت فاعط الورثة قيمة من متهم الساعة فتكون له فان أبى أو جرت فاعطى الورثة قيمة من متهم من اجرتها ثم ترد بعد المدة للمستحق فان كانت المزمة التى رمتها الميت ليست قاعة بعينها ولكنها مستهلكة لا ترى ولا تظهر مثل غسيل الحيطان بالجص ومثل الاثارة فى الارض وسقى النخل ليس لورثة الميت من ذلك قليل ولا كثير وان كان الميت قد أنفق فيه نفقة عظيمة لان هذه ليست بشئ قائم بعينه يرى ويظهر كن غصب ثوب أو قصره لم يستحق أجره أو يأخذ الثوب صاحبه ولا يعطيه شيئا وكن أن أثار أرض غيره ليس على صاحبها شئ اه (٣) واعلم أن من له السكنى لا يملك الاستغلال بالاتفاق كما نقله الفاضل المحقق الشيخ حسن الشرنبلالى فى الرسالة المزبورة والعلامة ابن نجيم فى بحر ومصابح التتارخانية وفتح القدير وأما من له الاستغلال هل يملك السكنى نقل فى التتارخانية أنه يملكها وهو الذى صححه ورجحه الفاضل المزبور فى الرسالة نقلا عن المعتبرات ومن جلتها أوقاف الخصاص اه وفى التتارخانية عن تجنيس الفتاوى رجل وقف منزله على ولديه وعلى أولادهما أبدا ما تناسلا وأرادا السكنى ليس لهما حق السكنى اه (٤) قال الجوى فى حاشيته هذا ضريح فى أن الواقف اذا أطلق الوقف فى الدار كانت للغلة لا للسكنى وهى كثيرة الوقوع فلتحفظ وبالعيون لنحظ اه (أقول) وهو صريح أيضا فى أن من له الاستغلال ليس له السكنى وهو الذى فى البرازية ومشى عليه الخصاص فى محل آخر وكذا فى فتح القدير وتبعه فى البحر على خلاف ما مر عن الشرنبلالى وفى شرح الوهبانية عن الظهيرية الموصى له بغلة الدار اذا أراد سكنها بنفسه قال أبو بكر الاسكاف له ذلك وقال أبو القاسم وأبو بكر بن سعيد ليس له ذلك وعليه الفتوى والوصية أخت الوقف فعلى هذا تكون الفتوى فى الوقف على هذا بل أولى لانه لم ينقل فيه اختلاف المشايخ اه وبه أفتى المؤلف فى جواب سؤال فقال ليس له السكنى قال فى النظم الوهبانى ومن وقت دار عليه فإله * سوى الاجر والسكنى فما تقرر اه

(سئل) (٥) فى دار وقف تصرف نظارها فى ايجارها وتوزيع أجرها على مستحقها فيما مضى من الزمان بلا معارض فادعى الآن بعض مستحقها أنها مشروطة للسكنى ولم يصدق الناظر على ذلك وكلفه اثبات شرط السكنى على تلفظ الواقف به فهل يكلف الى ذلك فان عجز فللناظر ايجارها (الجواب) نعم (سئل) (٦) فيما اذا وقف زيد داره على ذريته للسكن والاستغلال فهل يعمل بالشرطين (الجواب) نعم وأفتى بذلك اخير الرملى (سئل) (٧) فى دار موقوفة ذات حجر ومقاصير شرط فيها الواقف السكنى للموقوف عليهم وفيهم امرأة لها زوج تريد أن تسكن زوجها معها

(١) مطلب العمارة على من له السكنى من ماله لا من الغلة
(٢) مطلب بنى من له السكنى ثم مات فالبناء لورثته
(٣) مطلب من له السكنى لا يملك الاستغلال وفى عكسه خلاف

(٤) مطلب اذا أطلق الواقف الوقف كان للغلة لا للسكنى
(٥) مطلب ادعى أنها موقوفة للسكنى يكلف الى اثبات ذلك
(٦) مطلب اذا وقف على ذريته للسكن والاستغلال يعمل بالشرطين

(٧) مطلب اذا كان فى الدار حجر ومقاصير فلمرة أن تسكن زوجها معها

- (١) مطلب في دار صغيرة ليس فيها حجر ومقاصير موقوفة على أولاد الواقف ليس لغيرهم سكناها من نساء الرجال ورجال النساء
- (٢) مطلب من له السكنى له أن يعير لأن يؤجر فان أجر فهو غاصب الخ
- (٣) مطلب من سكن دار الوقف بأهله وأولاده فآجرة المثل عليه
- (٤) مطلب من سكن مدرسة تغلبا يلزمه آجرة المثل
- (٥) مطلب تعدى على مسجد فجعله بيت قهوة يلزمه آجرة المثل
- (٦) مطلب لا يجوز إيجار بعض المسجد للضرورة
- (٧) مطلب خرب بعض المدرسة فلا يمتولى إيجار بعض عقاراتها مدة مستقبله لتعميرها

- (٨) مطلب لا يوضع الجذع على جدار المسجد ولو من أوقافه

فهل لهذا ذلك (الجواب) نعم كما صرح بذلك في البحر (١) (سئل) في دار صغيرة موقوفة على سكنى ذرية واقفها وليس فيها حجر ومقاصير وكثر أولاد الواقف ويريد الذكور أن يسكنوا ونساءهم معهم والانات أن يسكن أزواجهن معهن فهل ليس لهم ذلك (الجواب) حيث الحال ما ذكر يكون سكناها لمن جعل الواقف له ذلك دون غيرهم من نساء الرجال ورجال النساء كما في الأسعاف والبحر (٢) (سئل) فحين جعل له الواقف السكنى هل إذا آجر تكون الآجرة له أم للوقف (الجواب) من له السكنى ليس له أن يسكن غيره إلا بطريق العارية دون الآجرة لأن العارية لا توجب حقا للمستعير لأنه بمنزلة ضيف ضافه بخلاف الآجرة فإنه توجب حقا للمستأجر وهو لم يشترطه هذا ما قالوا وعلم منه أنه حيث لم يكن له ذلك يكون غاصبا بآجرته وقد نصوا أن الغاصب تكون الآجرة له لكن لا تطيب له فقال بعضهم يتصدق بها وقال بعضهم يردّها لجهة الوقف وهذا نظير ما إذا تولى الناظر ولم تصح توليته وآجر تكون الآجرة له كذا في فتاوى الكازروني والأسعاف والبحر وفي الحاوي الزاهدي سكن رجل دار الوقف بأهله وأولاده وخدمه فآجرة المثل عليه (أقول) وأفتى في الاسماعيلية بأنه ملك الآجرة مملكا خيئا وأنه يجب عليه ردها على جهة الوقف على أظهر القولين اهـ (٣) (سئل) في مدرسة موقوفة سكنها رجل بعياله وأشغل أمّا كنه بذلك مدة بالتغلب بلا آجرة ولا أجره ولا وجه شرعي وطالبه بمثلها بآجرة مثلها مدة سكنه فيها فهل يلزمه ذلك بعد ثبوت ما ذكر شرعا (الجواب) نعم إذ منافع الغصب غير مضمونة إلا أن تكون وقفا وأما يقيم أو معدة للاستغلال كما في التنوير وغيره وقد أفتى بذلك العلامة الجدي عبد الرحمن العمادي والعم المرحوم محمد العمادي وأفتى بذلك أيضا (٤) فقيه النفس الخير الرملي قائلا نعم للناظر ذلك فقد أفتى الشيخ علي بن غانم المقدسي بذلك في مسجد تعدى عليه رجل وجعله بيت قهوة فقال يلزمه آجرة مثله مدة شغله بما فعله وبعباد كما كان والاصل أن منافع الوقف مضمونة عندنا بالغصب صيانة له اهـ والله أعلم (٥) (سئل) في مسجد له متول آجر قطعة منه لرجل يبني فيه دارا بلا ضرورة داعية لذلك شرعا فهل يكون إيجاره المذكور غير صحيح ويهدم ما بنى (الجواب) نعم حيث لا ضرورة داعية إلى ذلك وأما إذا كان هناك ضرورة فإن احتياج للعمارة الضرورية وليس هناك ما يعمر به فقد اختلف فيه فالذي صرح به في الخلاصة الجواز وبه أفتى الخير الرملي عن الناطقي وحيث كان الناظر مصححا لا يخشى الفساد والله يعلم المقدس من المصلح والذي مال إليه الطرسوسي في أنفع الوسائل عدم الجواز قائلا بأن المسجد إذا قبل بانه تخرج منه قطعة للعمارة يؤتى إلى تغيير عين الموقوف باعتبار تغير الأحوال إلى أقبح من الأول فإن كان مسجد اتقام فيه الصلاة فإذا أوجرت في بعرضه أن يصير اصطبلًا أو لسكنى الناس فكان التغيير إلى حالة أزرى من الحالة الأولى فالتصرف في الأوقاف باعتبار الاعظم لها لا باعتبار الأدنى اهـ فحيث لا ضرورة فالإيجار المذكور باطل فيهدم ما بنى (سئل) (٦) في مدرسة خرب بعضها وليس في وقفها مال حاصل يعمر منه ما خرب منها ولها عقارات معلومة موقوفة عليها ويريد متولى وقفها إيجار بعض العقارات مدة معلومة مستقبله بآجرة مججلة يصرفها في تعميرها الضرورية فهل له ذلك (الجواب) نعم (٧) (سئل) في رجل وضع جذوع بيته على حائط مسجد تعدى وأطلب متولى المسجد رفعها وفي ذلك مصلحة للوقف ولا يضر بالحائط فهل للمتولى ذلك (الجواب) نعم وفي البحر من الوقف من فصل المسجد ولا يوضع الجذع على جدار المسجد وإن كان من أوقافه اهـ ثم قال فن بنى بيتا على جدار المسجد وجب

(١) مطلب في الغراس بلا
أذن الناظر ولا وجه شرعي

هدمه ولا يجوز أخذ الاجرة اهـ (١) (سئل) فيما اذا كان لز يدغراس جاري ملكه قائم بالوجه
الشرعي في أرض بستان وقف فباعه من عمر وثم قلعه عمر و غرس مكانه غراسا لنفسه بلا اذن
ناظر الوقف ولا وجه شرعي فما حكم غرسه (الجواب) حيث كان غرس عمر والمذكور لنفسه
بلا اذن الناظر فللناظر على الوقف تكليفه قلعه ان لم يضر قان أضرت بملكه الناظر بأقل القيمتين
للقف منزوعا وغير منزوع بمال الوقف وقيل هو المضيع لماله فليتر بص الى خلاصه كما في الاشياء
وغيرها (أقول) هذا في غير المستأجر لما في القنية يجوز للمستأجر بن غرس الاشجار والكروم في
الاراضي الموقوفة اذا لم يضر بالارض بدون صريح الاذن من المتولي دون حفر الحياض وانما
يحل للمتولي الاذن فيما يزيد الوقف به خيرا قال صاحب القنية قلت وهذا اذا لم يكن لهم حق قرار
العمارة فيها أما اذا كان فلا يحرم الحفر والغرس لوجود الاذن في مثلها اهـ كذا نقله في البحر
واختصر العبارة في الدر المختار بقي الكلام فيما جرى به عرف أهل ديارنا من أن المستأجر اذا
أراد أن يغرس يستأذن من ناظر الوقف حتى انه لو غرس بلا اذنه ينازعه ويخاصمه في ذلك اذا لم
يكن مشروطا في عقد التواجر وينبغي أن يقال ان ذلك بمنزلة النهي الصريح عن الغرس بلا اذنه
لان المعروف عرفا كالمشروط شرط ماع أنهم شرطوا الصحة اجارة الارض بيان ما يزرع فيها أو
يغرس أو تعميم الاذن بان يزرع أو يغرس ماشاءوا فلا تصح الاجارة فتأمل (٢) (سئل) في
أرض وقف حامله لغراس جاري ملك زيد وفي مشد مسكته وتواجره بالتعاطي من مدة تزيد على
خمس سنين وفي كل سنة يدفع ما عليها لجهة الوقف فغرس فيها أشجارا بماله لنفسه بلا اذن المتولي
فهل له ذلك ويكون الغراس للغراس (الجواب) نعم وفي فتاوى الشيخ اسمعيل سئل في أراضي
قرية عليها في كل سنة مال مقطوع يدفعه أهلها للمتسكلم على القرية على طريق الخراج الموظف
من مدة تزيد على مائة سنة ويتصرف أهلها في أراضي القرية السليخة وغيرها بالبيع والشراء
فاشترى رجل عدة قطع من الأراضي وبنى ببعضها تسكينة ووقف الأراضي الاخرى على التسكينة
ويدفع نظار الوقف في كل سنة لمن فوضت اليه القرية الخراج الموظف كما كان قبل شرائها
وتصرف الناظر بذلك مدة تزيد على خمس سنين والان يريد من فوضت اليه القرية مطالبة
زراع الأراضي الجارية في الوقف بالقسم لجهته زاعما أن الوقف على هذه الصفة غير صحيح فهل
الوقف المزبور صحيح وليس لمن فوضت اليه القرية مطالبة الزراع بالقسم وانما المبلغ المعين
على الأراضي المزبورة (الجواب) نعم (أقول) وفي كتاب الشفعة من الفتاوى الخيرية
وأما الأراضي التي حازها السلطان لبيت المال ويدفعها للناس مزارعه لاتباع فلا شفعة فيها
(٣) فاذا ادعى واضع اليد الذي تلقاها شراء أو وارثا أو غيرهما من أسباب الملك أنها ملكه
وأنة يؤدى خراجها فالقول له وعلى من يخاصمه في الملك البرهان ان صحت دعواه عليه شرعا
واستوفيت شروط الدعوى وانما ذكرت ذلك لكثرة وقوعه في بلادنا حرصا على نفع هذه الامة
بافادة هذا الحكم الشرعي الذي يحتاج اليه كل حين والله أعلم اهـ وهذا يقع في بلادنا كثيرا
أيضا ويغلط فيه كثير فجزاه الله خيرا على هذا التنبه قال المؤلف رأيت سؤالا متعلقا
بالتفاحين والفصل والخراج واجرة السكن واجرة المثل في الكرم وغيره يؤيد ما أقنينا في دعوى
من خصوص بستان الجعري وحوار تعلا الجاري ذلك في وقف الجامع الاموي ما قول السادة
العلماء في قرية موقوفة على جماعة من جددهم فما قاله الواقف في كتاب وقفه انه وقف وحسب
جميع القرية الفلانية المشتملة على أراضي كذا وكذا ومنه عامرة برسم سكنى فلاحها ويحيط

(٢) مطلب غرس في أرض
جارية في تواجره وفي مشد
مسكته فالغراس له

(٣) مطلب اذا ادعى ذواليد
أن الأرض خراجية ملكه
فالقول له وعلى من يخاصمه
في الملك البرهان

(٤) مطلب في حكم غراس
التفاحين وتعميرهم البيوت
في قرية الوقف

بها ويجمعها كلها حدود أربع وذكرا ثم ان الفلاحين سكان القرية غرسوا أشجارا وكروما
 وعمرها يوتا بلا اذن من المستحقين فهل لهم ذلك وهل الدمنة داخله في الوقف مع جميع ما حوته
 الحدود الاربعه من جبل وسهل ووعر وهل يلزم الفلاحين اجرة السكنى وهل لهم أن يعروا قدرا
 زائدا على سكنهم ويلزمهم اجرته أو يكون قول الواقف دمنة برسم سكنى فلاحها اذنا لهم في
 السكن بلا اجرة وإذا كانوا يدفعون كل سنة قدرا يسيرا يزعمون انه خراج عن الكروم والأشجار
 فهل يكون قبض المسكنين لذلك رضامنهم عن اجرة الارض الخاضعة لهذا الغراس أم لهم
 مطالبتهم بأجرة المثل عن المدة الماضية ومحاسبتهم بما قبضوا (الجواب) ليس للفلاحين بالقرية
 المذكورة أن يغرسوا أو يبنوا فيها من غير اذن شرعي فان فعلوا فله ولاية الاذن شرعا بخير ان
 شاء أبقى ما فعلوا بأجرة المثل حيث كان ذلك أصح لجهة الوقف وان شاء قلعه محانا وما كان داخلا
 في حدود القرية المذكورة حتى الدمنة فهو داخل في الوقف وجار عليه حكمه فليس لاحد
 سكناه ولا احداث عمارة به بغير طريق شرعي والتظاهر أن قول الواقف في الدمنة المذكورة انها
 برسم سكنى فلاحها انما هو وصف لها لا شرط وإذا كان كذلك فعليهم اجرة السكنى لجهة
 الوقف واجرة مشمل ما أشغلو به بالعمارة بغير طريق شرعي ولا تسقط الاجرة عنهم عما يدفعونه مما
 مما يسمنونه خراجا بل عليهم اجرة المثل ولا يمنع من مطالبتهم به قبض القدر المسمى بالخراج بل
 يقام هذا عليهم من اجرة المثل ويستوفي الماضي منها كتبه عمر بن الصبر في الشافعي ثم ذكر
 المؤلف جوابا لمخبره وفي آخره كتبه أبو الفضل الشافعي الامام ثم ذكر نحوه أيضا وفيه وأما
 الدمنة فانها من جملة الوقف وليس قوله برسم سكنى فلاحها اذنا لهم ولا فرق في ذلك بين أن
 يعمر على قدر سكنه أو أكثر من ذلك وفي آخره كتبه محمد بن حمزة الحسيني الشافعي ثم ذكر
 نحوه أيضا وفيه والدمنة داخله في الوقف وليس لاحد أن يعمر قدرا زائدا على مسكنه وفي آخره
 كتبه محمد بن الناسخ المالكي ثم ذكر نحوه الأول وفيه والوقف شامل لكل ما ثبت فيه الملك
 للواقف قبل وقفه مما هو داخل في الحدود فليس تحققه الموقوف عليهم كتبه ابراهيم بن أبي شريف
 الشافعي ثم ذكر جوابا آخر للناظر على ذلك بل عليه مطالبتهم بأجرة مثل الارض ومنعهم من
 أن يغرسوا شيئا فيها الا بطريق شرعي وله أن يقطع ما غرس بغير طريق شرعي محانا ولا يجوز لاحد
 أن يحسم الغراس ولا يعينه على ما يخالف الشرع والله أعلم كتبه زكريا بن محمد الانصاري
 الشافعي جوابا كما أفاده شيخ الاسلام واضح خطه أعلاه قال ذلك وكتبه محمد بن محمد الطراباسي
 الحنفي ثم ذكر أجوبة أخرى من ذلك (سئل) (١) فيما اذا كان له ندر غراس قائم بالوجه الشرعي
 في أرض وقف محتكرة وهي واضعة يدها عليه بطريق الارث من أقاربها المتصرفين قبلها من
 مدة تزيد على خمسين سنة ويدفعون الحكر المرتب على الارض لجهة الوقف بلا معارض ثم
 باعت حصة من الغراس من زيد ويزيد ببيع الباقي ويعارضها ناظر الوقف في ذلك يريد أخذ شيء
 من ثمن المبيع يزعم أن البيع يتوقف صحته على اذنه ويكلفها الى اظهار كتاب احترام يشهد
 لها ولن قبلها بالملكية فهل البيع المزبور صحيح ولا يتوقف صحته على اذنه وليس له تكليفها
 (الجواب) نعم (سئل) (٢) في قرية جارية في أوقاف بر متعددة ولها زراعت يرعونها ويدفعون
 أجر مثلها لجهة الاوقاف في كل سنة بموجب مستندات شرعية والا تبتعون من دفع ذلك
 متمسكين بحجة بأيديهم متضمنة أنهم ترافعوا الى قاض شرعي مع أحد المتولين على الاوقاف
 وذكروا أنهم يدفعون كذا من الدراهم في القديم وأن القاضي المترافع اليه عرف أن القديم

- (١) مطلب لا يحتاج الى اظهار
 كتاب احترام في غراس
 الارض المحتكرة ولا يتوقف
 البيع على اذن الناظر ولا
 شيء من الثمن
 (٢) مطلب المعتبر في أرض
 الوقف أخذ الانتفع من اجر
 المثل أو القسم المتعارف

يترك على قدمه والحال ان ذلك خلاف الواقع وان المبلغ الذي ذكره دون أجرة المثل يغيب فاحش
 فهل يكون التعريف المذكور غير معتبر والمعتبر في أراضي الوقف أخذ الانفع للوقف من أجر
 المثل او القسم المتعارف (الجواب) نعم (سئل) (١) فيما اذا كان بيد زيد أرض جارية في وقف
 مسجد يزعمها حنطة ويدفع عنها في كل سنة زلطة واحدة لجهة الوقف هي دون أجرة مثلها يغيب
 فاحش بدون اجارة من جهة الوقف ويريد المتولى الآن أخذ قسم الزرع من الخمس حسبا
 يؤخذ من الاراضي المجاورة لها وهو أنفع للوقف فهل يسوغ له ذلك (الجواب) نعم أما في
 الوقف فان فيه يجب الحصة أو الاجرة بأى وجه زرعها أو سكنها أعادت للزراعة أو لا وعلى ذلك
 استقر فتوى عامة المتأخرين فصولين من ٣٢ (سئل) (٢) فيما اذا قبض ناظر الوقف أجرة عقار
 الوقف بمجمله عن سنة كذا واقتسمها الموقوف عليهم ثم مات بعضهم قبل انتهاء الاجل فهل يجوز
 ولا تنقض القسمة (الجواب) نعم لا تنقض استحقاقا وفي الظهيرية وغيرهما من الكتب فان
 عجلت الاجرة واقتسمها الموقوف عليهم ثم مات أحدهم القياس ان تنقض القسمة ويكون للذي
 مات حصة من الاجرة بقدر ما عاش ولكن استحسن ولا تنقض القسمة وكذا على هذا الشرط تجل
 الاجرة اهـ ومثله في خزائن المفتين يرى على الاشباه من الوقف (٣) ولو مات بعض الموقوف عليهم
 قبل انتهاء مدة الاجارة يكون ماوجب من الغلة الى ان مات لورثته وما يجب منها بعد موته لجهات
 الوقف وهكذا الحكم لو كانت الاجرة مجملة ولم تقسم بينهم وبعد القسمة كذلك في القياس وقال
 هلال غير أنى استحسن اذا قسم المجمل بين قوم ثم مات بعضهم قبل انقضاء الاجل انى لا أرد
 القسمة واجيز ذلك اسعاف من باب اجارة الوقف وفي البرازية من الوصية عن محمد اقوام امرأوا
 أن يكتبوا ماساكين مسجدهم فكتبوا ورفعوا أساميهم اليهم وأخرجوا الدواهم على عددهم
 فمات واحد من المساكين قال يعطى وارثه ان مات بعد رفع اسمه اهـ (أقول) ومنه يعلم حكم
 الامانات الواصلة لاهالى مكة المشرفة والمدينة المنورة على وجه الصلة والمبرة ثم يموت المرسل
 اليه وقد أقيمت بدفع ذلك لورثته بقبده والله أعلم اهـ يرى على الاشباه من الوقف (سئل) (٤)
 فيما اذا أقر الموقوف عليه أن زيد او عمر يستحقان ريع الوقف دونه وصدقه على ذلك وكتب
 بذلك حجة فهل يكون الاقرار المزبور صحيحا في حق المقر (الجواب) نعم (سئل) (٥) فيما اذا تصادق
 مستحق ووقف أهلى مع جماعة أجنبية غير مستحقين في الوقف بانهم يستحقون من ريع
 الوقف الحصة وقد رها سبعان وثلاث سبع من سبعة اسباع وكتب بذلك صدق ومضت مدة ثم
 مات اثنان من الجماعة عن أولاد ومات الباقيون عن غير ولد ويزعم أولاد الميتين أن حصة أو يهم
 مع حصة الباقيين من ريع الوقف تنتقل اليهم فهل لا تنتقل اليهم بالمصادقة المذكورة
 (الجواب) نعم (٦) قلت فان كان الواقف جعل أرضه هذه صدقة موقوفة على زيد ثم من بعده
 على المساكين قال الوقف جائز فاذا أقر زيد لهذا الرجل بهذا الاقرار قال يشارك الرجل في غلة
 الوقف ما كان حيا فاذا مات زيد كانت للمساكين ولم يصدق زيد عليهم قلت فان مات المقر له
 وزيد في الحياة قال يكون النصف من الغلة التي أقر به زيد للمساكين والنصف لزيد خصاف
 من باب الرجل الموقوف عليه يقر بأن الوقف عليه وعلى رجل آخر (سئل) (٧) فيما اذا تصادق
 ناظر ووقف مع جماعة من مستحقه على أن ريع الوقف مشترك بينهم وبين زيد الغائب
 وآخرين من ذرية الواقف الكل واحد حصة معينة وصدق الغائب على ذلك وحصة زيد كانت
 دون ما ذكر ثم مات زيد بعد ذلك عن ولد فهل تبطل المصادقة بموته في حقه (الجواب) نعم

(١) مطلب تجب في الوقف
 الحصة أو الاجرة

(٢) مطلب اذا قسمت الاجرة
 المجملة بين الموقوف عليهم
 ثم مات بعضهم قبل الاجل
 لا تنقض

(٣) مطلب ماوجب من الغلة
 الى موت المستحق لورثته وما
 وجب بعد موته لجهات الوقف

(٤) مطلب اقرار المستحق
 أن فلانا يستحق الربيع
 دونه يصح

(٥) مطلب اذا مات المصدق له
 لا تنتقل الحصة الى اولاده

(٦) مطلب اذا مات المصدق
 بطلت المصادقة وانتقلت
 الحصة لمن بعده

قوله أقر به هكذا في النسخ
 وصوابها كما لا يخفى اهـ
 مصححه

(٧) مطلب مات المصدق له
 لا تنتقل الى اولاده

ونقلها ما في الخصاص المتقدم وبمثلها أفق الخبر الرمي تقلا عن الناحي والتارخانية ومثله في
الاشباه من الوقف لان الاقرار حجة قاصرة اه (١) وفي الاشباه أقر الموقوف عليه بأن فلانا
يستحق معه كذا وأنه يستحق الريع دونه وصدقه فلان صح في حق المقر دون غيره من
أولاده وذريته ولو كان مكتوب الوقف بخلافه جلا على ان الواقف رجع عما شرطه وشرط ما أقر
به المقر ذكروه الخصاص في باب مستقل وأطال في تقريره اه (أقول) وفي آخر الاقرار من التنوير
والدر المختار (أقر المشروط له الريع) أو بعضه (أنه) أي ريع الوقف (يستحقه فلان دونه
صح) وسقط حقه ولو كان الوقف بخلافه (ولو جعله لغيره) أو أسقطه للاحدم بصح وكذا
المشروط له النظر على هذا كما مر في الوقف ذكروه في الاشباه ثمة وهما في الساقط لا يعود
فراجع اه وعبارة الدر المختار في الوقف يعمل بالمصادقة على الاستحقاق وان خالفت كتاب
الوقف لكن في حق المقر خاصة فلو أقر المشروط له الريع أو النظر أنه يستحقه فلان دونه صح
ولو جعله لغيره لا وسيجيء آخر الاقرار اه (٢) (وأقول) أيضا حاصل ما فهم من عبارة
الخصاص المتقدمة أن المصادقة صحيحة مادام المصدق والمصدق له حين فلولمات المصدق
تبطل المصادقة وتنتقل الحصة المصدق عليها الى من بعده عن شرطه الواقف لان اقراره حجة
قاصرة على نفسه ولولمات المصدق له لا تبطل المصادقة بمعنى أنه لا ترجع الحصة المصدق عليها الى
المصدق لاقراره بأنها ليست له فترجع الى الساكنين لعدم من يستحقها ثم ان الخصاص فرض
المساكين موقوفا عليهم بعد زيد المصدق كما مر في كلامه ومثله يقال فيما لو وقف على زيد
ثم على ذريته ثم من بعدهم على الساكنين فاذا تصادق زيد مع عمرو على أن غلة الوقف بينهم ثم
مات زيد تبطلت المصادقة ورجعت الغلة كلها الى ذريته ولو كان الميت عمرا المصدق له رجعت
حصته الى الساكنين لا الى زيد بل قلنا ولا الى ذريته لان استحقاقهم بعدموته للترتيب ثم
فصارت المسئلة في حكم مسئلة منقطع الوسط (٣) وصورتها كما في الاسعاف وغيره لو وقف على
ولديه هذين ثم على أولادهما أبدا ماتا تسالوا فوات أحدهما عن ابن يصرف نصف الغلة الى
الولد الباقي منهم ما والنصف الآخر الى الفقراء فاذا مات الولد الآخر يصرف جميع الغلة الى
أولادهما لان مراعاة شرطه لازمة وهو انما جعل لأولاد الاولاد بعد انقراض البطن الاول
فاذا مات أحدهما يصرف نصف الغلة الى الفقراء اه نعم اذا كان أولاد زيد فقراء يصرف
اليهم فقرهم على ما مر بيانه في الباب الاول (٤) بقي أن ما قدمناه عن التنوير وشرحه من
أن الاقرار بالنظر كالقرار بالريع يقتضي أن المشروط له النظر لو تصادق مع آخر عنى أنه
يستحق نصف وظيفة النظر مثلاً أو اخذ باقراره مادام حين فلولمات المصدق فالحكم ظاهر
وهو أن المصادقة تبطل وتثبت وظيفة النظر كلها لمن بعده عن شرطه الواقف وأما لولمات
المصدق له فهي مسئلة تقع في زمانا كثيرا وقد سئلنا عنها مرارا ولم نرفها نقلا صريحا والذي
يقضيه النظر بطلان المصادقة أيضا كملومات المصدق اذ لا يمكن أن يقال هنا باتت الحصة
النظر الى الساكنين اذ لا حق لهم في وظيفة النظر فيعين القول بطلان المصادقة ولا يمكن
لا تعود الحصة الى المصدق مؤاخذاة له باقراره وانما وجهها القاضي لمن أراد من مستحقين من
أهل الوقف لا ناصحنا الاقرار بناء على أن الواقف رجع عما شرطه وشرط ما أقر به المقر كما مر عن
الاشباه وحينئذ فيصير كأن الواقف شرط النظر لهما واذا مات أحدهما الناظرين المشروط لهما
أقام القاضي بدله آخر فكذا هنا هذا ما ظهر لي والله اعلم (٥) (سئل) فيما اذا كان لزيد قدر

(١) مطلب اقراره بان فلانا
يستحق معه يصح في حق
المقر دون أولاده

(٢) مطلب المصادقة تبطل
عن المصدق لا بعون المصدق
له تنتقل الحصة للفقراء

(٣) مطلب مسئلة منقطع
الوسط

(٤) مطلب في بيان المصادقة
على وظيفة النظر

(١) مطلب تصادقاً على غلة
الوقف مدة معلومة ثم
تصادق مع آخر لا تصح
الثانية

استحقاق معلوم في وقف جده فأقر زيد في صحته بأن القدر المزبور من غلة وقف جده لعمره و
في مدة سنتين ونصف دونه بأمر حق عرفه ولزمه الاقرار له بذلك وتصادقاً على ذلك تصادقاً
شريعاً مقبولاً من ماله في سنة شرعية ثم بعد ذلك أقر زيد المزبور أن غلة الوقف المرقوم لبكر
في المدة المرقومة ولم يصدقه عمرو المقر له الاول ولا أجازة فهل يكون الاقرار الاول معتبراً دون
الثاني (الجواب) نعم ولو قال صارت غلة هذه الصدقة لفلان هذا بأمر حق عرفته ولزمه
الاقرار له به قال الرزمية بذلك وجعلته كأن الواقف هو الذي جعل ذلك للمقر له قلت وكذلك
ان قال المقر صارت غلة هذا الوقف لفلان بن فلان هذا عشر سنين أو لها عشرة أشهر كذا من سنة
كذا أو آخرها سلخ شهر كذا من سنة كذا دوني بأمر حق عرفته ولزمه الاقرار له به قال الرزمية
ذلك وأجعل الغلة للمقر له مادام حيا هذه العشر سنين فان مات المقر قبل ذلك رددت الغلة الى
من جعلها له الواقف بعد المقر قلت فان لم يميت المقر ولكن السنين العشر انقضت قال ترجع
الغلة الى المقر له أبداً مادام حيا فإذا مات رددتها الى من جعلها الواقف له خصاف من الرجل
الموقوف عليه يقر بأن الوقف عليه وعلى رجل آخر (أقول) قوله ترجع الغلة الى المقر له هكذا
رأيت في غير هذا الموضوع معزيا للخصاف وصكاً رأيت في نسخة كتاب أوقاف الخصاف
ثم راجعت نسخة أخرى فرأيت في ذلك وهو مشكل أذم مقتضاه أن التقييد بالمدة لغو والذي
يقضيه النظر خلافه كالموافق لرجل بألف مؤجله وصدقه الرجل ويظهر لي أن الاصل ترجع
الغلة الى المقر بصيغة اسم الفاعل بدون لفظة له وأن لفظة له من زيادة النسخ بقرينة قوله
ترجع والاقلال يبقى لأن الغلة في المدة كانت للمقر له لم يخرج عنه حتى ترجع اليه بعد المدة وانما
خرجت عن المقر في تلك المدة فترجع اليه بعدها لان الاقرار مقيد بها ويحتمل أن يقال ان الحار
والمجور في له متعلق بالمقر بصيغة اسم الفاعل والضمير في له عائداً على الشخص الآخر المقر له أي
الذي أقر له هذا المقر والحاصل أنه اذا قرئ المقر له على صيغة اسم المفعول ويكون الحار
والمجور نائباً فاعلاً لا يصح المعنى فلا بد من التأويل بأحد الوجوه المذكورة فتأمل والله
تعالى أعلم (١) * (تنبيه) * قال العلامة الكبير البيهقي بعد عبارة الاشياء المارة اغتر كثير من
أهل العصر بهذا الاطلاق وأفتوا بسقوط الحق بمجرد الاقرار والحق الصواب أن السقوط
مقيد بقيود يعرفها الفقيه قال العلامة الكبير الخصاف أقر فقال غلة هذه الصدقة لفلان بن
فلان هذا دوني ودون الناس جميعاً بأمر حق واجب ثابت لازم عرفته له ولزمه الاقرار له بذلك
قال نعم أصدقه على نفسه وألزم ما أقر به هذا الرجل مادام حيا لجواز أن الواقف قال ان له أن يزيد
وينقص ويخرج ويدخل مكان من رأى فيصدق على حقه اهـ ويؤخذ من هذا أن القاضي
لو علم أن المقر انما أقر بذلك لا خدشاً من المال من المقر له عوضاً عن ذلك لكي يستبدل الوقف ان
ذلك الاقرار غير معمول به لانه اقرار خال عما يوجب تصحيحه مما قاله الامام الخصاف وهو الاقرار
الواقف في زماننا ولا حول ولا قوة الا بالله اهـ كلام البيهقي ملخصاً والى ذلك يشير ما مر من الدر
المختار من أنه لو جعله لغيره أو أسقطه للاحد لم يصح (٢) وفي اقرار الاسماعيلية في امرأة أقرت
بأن فلاناً يستحق ربع ما يخصها من وقف كذا في مدة معلومة بمقتضى أنها قبضت منه مبلغاً
معلوماً فأجاب بأنه باطل لانه بيع الاستحقاق المعدوم وقت الاقرار بالمبلغ المعين واطلاق قولهم
لو أقر المشرط له الربع أنه يستحقه فلان دونه يصح ولو جعله لغيره لم يصح يقضى بطلانه فان
الاقرار بعوض معاوضة (٣) قال الموائم مسئلة في وقف ادعى رجل من ذرية الواقف أنه وقف

(٢) مطلب لا يسقط الحق
بمجرد الاقرار خلافاً لما اغتر
به كثير من أهل العصر
(٣) مطلب المصادقة على
الاستحقاق ببدل باطل
(٤) مطلب أثبت أنه وقف
جده ثم أقر أنه لاحق له فيه
سقط حقه وحده

جده على ذريته وأقام على ذلك بينة وقضى القاضي بها وبعد مدة أقر المدعي المزبور بأنه لاحق له في الوقف المزبور فهل يبطل القضاء المذكور (الجواب) يعتبر إقراره في حق نفسه ويسقط حقه من ربيع الوقف وأما بقية الذرية فهم على ما هم عليه من الاستحقاق فتاوى أبي السعود من الوقف وراجع رسالة ابن نجيم فيما يقبل الإسقاط وما لا يقبله هل هذه المسئلة منه أم لا لأن هذا محض إقرار لا إسقاط حتى والله أعلم (١) (أقول) صرح ابن نجيم في تلك الرسالة بأخذ المماليخ في الخانية بأن الاستحقاق لا يسقط بالإسقاط وبه أفتى الخیر الرملي كما في فتاواه آخر كتاب الوقف فيستعين جل ما أفتى به المحقق أبو السعود على ما قاله المؤلف من أنه محض إقرار رأى أن إقراره بأنه لاحق له في الوقف ليس إسقاطا حتى يلفو بل هو مجرد إقرار متضمن أنه مبطل في دعواه فيؤاخذ به وحده والله تعالى أعلم (٢) (سئل) في وقف أهلي مشتمل على عقارات قبض ناظره أجورها بعد استحقاقها عن سنة كذا ولم يشترط واقفه تقديم العمارة وطلب مستحقو الوقف استحقاقهم من المقبوض المذكور فهل يسوغ لهم (الجواب) حيث لم تكن عقارات الوقف محتاجة للعمارة ولم يشترط الواقف تقديم العمارة يسوغ للمستحقين ذلك وليس للناظر أن يتدخل شيئا عند عدم الاحتياج كما في الأشباه وأخر كتاب الوقف وعبارة ما فقد استقدنا أن الواقف إذا شرط تقديم العمارة ثم الفاضل عنها للمستحقين كما هو الواقع في أوقاف القاهرة فإنه يجب على الناظر أمساك قدر ما يحتاج إليه العمارة في المستقبل وإن كان لا يحتاج الموقوف إلى العمارة على القول المختار للنفية وعلى هذا فيفرق بين اشتراط تقديم العمارة في كل سنة والسكون عنه فإنه مع السكون تقدم العمارة عند الحاجة إليها ولا يتدخل لها عند عدم الحاجة إليها مع الاشتراط تقدم عند الحاجة ويدخل لها عند عدمها ثم يفرق الباقي لأن الراقف إنما جعل الفاضل عنها للفقراء نعم إذا شرط الواقف تقديمها عند الحاجة إليها لا يدخل لها عند الاستغناء فعلى هذا يدخل الناظر في كل سنة قدرا للعمارة اه وتعامه فيها قال بعض الفضلاء ما اختاره الفقيه أبو الليث هو القول المعتمد المختار للفقوى في المذهب كما في جامع المصنرات اه جوى (٣) (سئل) في مسجد له امام ومؤذن وقراش لهم معلوم معين بشرط الواقف واحتاج المسجد لتعمير ضروري ووله الوقف لا تنفي بالصرف للجميع وإذا قطع على المذكورين يلزم تعطيل المسجد فهل يكونون ملحقين بالعمارة فلا يقطع عليهم (الجواب) العمارة مقدمة في الوقف شرط الواقف أو لم يشترط الا اذا كان مما لا يمكن تركه لضرر بين كالا امام ونحوه فيعطى معها (٤) وأما ما ليس في قطعه ضرر بين فإنه لا يعطى زمن العمارة اذالم تنف بالصرف للجميع مع العمارة (٥) (سئل) فيما اذا ضاق ربيع مدرسة وللمدرسة مدرس ومتمول وكاتب ومعتمد وقارئ حديث وقارئ ما تيسر فكيف يوزع بينهم (الجواب) المدرس الملازم للتدريس فيما اذا كان عالما بتقيد و كانت تعطى بغيره اذ الا انه لا يدفع له المشروط له ولا يكون المدرس من أرباب الشعائر الا اذا لازم التدريس على حكم شرط الواقف والمتولى من أرباب الشعائر والكاتب من أرباب الشعائر زمن العمارة لا كل وقت وبقيتهم ليسوا من أرباب الشعائر كذا أفتى المهمندارى وفي الفتاوى الرحمة (٦) سئل في وقف مسجد عام ضاق ريعه عن أرباب الشعائر من الخطيب والامام والمؤذن وغيرهم وعن أرباب وظائفه فمن يقدم أجاب يقدم أرباب الشعائر الذين هم أقرب إلى العمارة اذا باشروا العمل المشروط ويسدأ بالخطيب والامام والمؤذن سوية ويصرف إليهم ما شرط ثم إلى المباشرين كما

(١) مطلب الاستحقاق

لا يسقط بالإسقاط

(٢) مطلب لهم طلب

استحقاقهم اذالم يشترط

الواقف تقديم العمارة ولم

يكن الوقف محتاجا للعمارة

(٣) مطلب الامام والمؤذن

والقراش ملحقون بالعمارة

فلا يقطع عليهم

(٤) مطلب ما ليس في قطعه

ضرر بين لا يعطى زمن العمارة

(٥) مطلب في أرباب الشعائر

ومن يقدم منهم

(٦) مطلب فيما اذا ضاق ربيع

المسجد عن أرباب الشعائر

(١) مطلب فيما اذا شرط
الوقف لكل قدر
معينا وضاق الربيع عن
الصرف الى الكل

نصر الواقف من سائر ارباب الشعائر كالتولى ثم من ارباب الوظائف كفاي البحر عن الحاوي
القدس وفي الاشياء ايضا اه وفي فتاوى الكاظمي عن الخاقاني (١) سئل هل يقدم
الامام والمؤذن في الصرف على مؤتب الايتام وعلى الايتام مع أن الواقف عين لكل قدرا أجاب
هذه المسئلة لم تقف على من نصر عليها البعض من الحنفية ونصه والذي يتدأ به من ارتفاع
الوقف عمارته ثم ما هو أقرب الى العمارة وأعم المصلحة كالامام للمسجد والمدرس للمدرسة
يصرف اليهم الى قدر كفايتهم ثم السراج والبساط كذلك الى آخر المصالح لكن قيد هذا
الكلام بعد ذلك بقوله هذا اذا لم يكن معينا فان كان الوقف معينا على شيء يصرفه اليه بعد
عمارة البناء اه فقطضى كلامه ان التقديم المذكور لارباب الشعائر محله اذا كان غير معين
كل الوقف على المسجد وشعائره ومدرس وطلبة من غير تعيين أما اذا عين وجعل لكل شخص
قدرا معلوما فلا يقدم أحد ويدل على ذلك قوله يصرف اليهم الى قدر كفايتهم لانه اذا كان هناك
تعيين انما يصرف لهم ما هو المعين والله اعلم اه وقوله بعض من الحنفية مراده صاحب الحاوي
ولم أر أحدا حرره هذا التحرير الحسن فعليه به فانه نفيس جدا (أقول) حاصل هذا أن تقديم
بعض ارباب الشعائر على بعض انما هو فيما اذا لم يعين الواقف لكل واحد قدرا حقيقيا يقدم
من هو أعم مصلحة أما اذا عين فلا تقديم لكن لا يخفى ما فيه لان تقديم بعض على بعض لا يتأتى
فيما اذا كان ربيع الوقف يكفي الجميع بل فيما اذا ضاق عنهم وحينئذ فلا بد من تقديم بعض
على بعض سواء كان الوقف معينا أو لا فيقدم من هو أقرب الى العمارة أي من يلزم من قطعه
تعطيل المسجد كالامام والمؤذن ونحوهما وكذا مدرس المدرسة التي تعطل بانقطاعه بخلاف
مدرس المسجد ونحوه وقد ذكر المؤلف بعد ذلك سؤال الامام جوابه للشيخ فاسم الدوشري وفيه
بيان أن قول الحاوي هذا اذا لم يكن معينا الخ راجع لقوله يصرف اليهم قدر كفايتهم لا الى
أصل المسئلة وصورة السؤال مع جوابه هكذا بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله وكفى وسلام
على عباده الذين اصطفى وبعد فقد رفع العلماء الاسلام الاثمة الاعلام سؤال على لسان أهل
الحرمين الشريفين والمقامين المنيفين وهو ما يفيد مواليات مشايخ الاسلام أدام الله تعالى
الانقياد اليهم والاستسلام في واقف شرط في كتاب وقفه خطيبا وامام ومؤذنين وبوابين
وخدمة ومدرسين من المذاهب الاربعة وطلبة وقرءاء وغير ذلك ثم شرط في كتاب وقفه المذكور
انه اذا ضاق ربيع الوقف عن المصارف قدم ما هو مرتب من جهة الوقف للحرمين الشريفين
والرجال أن الواقف عين لكل من المذكورين قدرا معينا وشرط للحرمين الشريفين قدرا
معينا فهل اذا ضاق ربيع الوقف على الحكم المذكور تقدم جهة الحرمين بما شرط لهم عملا
بالشرط المذكور أو يلغى هذا الشرط ويسوى في هذا الوقف بين جميع المستحقين من أهل
الحرمين وغيرهم أم تقدم ارباب الشعائر بما شرط لهم وان شرط الواقف تقديم الحرمين
أفتونا مأجورين أنا بكم الله تعالى الجنة آمين (الجواب) الحمد لله رب العالمين رب زدني علما
قال في الحاوي القدسي من كتاب الوقف ما لفظه الذي يتدأ به من ارتفاع الوقف عمارته شرط
أولاهم ما هو أقرب للعمارة وأعم المصلحة كالامام للمسجد والمدرس للمدرسة يصرف اليهم
قدر كفايتهم ثم السراج والبساط كذلك اه قال شيخنا رحمه الله تعالى في كتابه المسمى
بالاشباه والنظائر من كتاب الوقف ظاهر هذه العبارة أن المقدم في الصرف الامام والمدرس
والوقاد والفراش ومن كان بمعناهم تعبيرة بالكاف وظاهرها يفيد أيضا تقديم من ذكرناه

ولو شرط الواقف الاستواء عند الضيق لانه جعلهم كالعمارة ولو شرط الواقف استواء العمارة
بالمستحقين لم يعتبر شرطه وانما تقدم أى العمارة عليهم فكذا هم اه ما ذكره الشيخ رحمه
الله تعالى فعلى مقتضى ما أفاده من أن عبارة الخاوى تفيد أن أرباب الشعائر يقدمون على
غيرهم من المستحقين وان شرط الواقف الاستواء عند الضيق يجب أن يقال تقدم أرباب
الشعائر في هذا الوقف المسؤول عنه بالاولى لان في حالة شرط استواء أرباب الشعائر بغيرهم لا يحرم
أرباب الشعائر بالكلية ومع ذلك ألغى شرط الاستواء فالغاؤه في حالة تقديمهم فيها بالكلية
وهي حالة شرط تقديم أهل الحرم عليهم بتقدير أن لا يفضل شيء لأرباب الشعائر عليهم بالاولى
(١) ثم توقف فيما أفاده شيخنا رحمه الله تعالى بعض مشايخنا اطال الله بقاءه وحاصل توقفه أنه
قال لان سلم أولاً أن يقاس حكم أرباب الشعائر على حكم العمارة لان انتظام مصالح الوقف باقامة
شعائره ليس كانتظامه ببقاء عبثه ليقاس عليه ألا ترى الى ما ذكره المشايخ في وجوب تقديم
العمارة على غيرهما وان شرط تأخيرها من قولهم لان الواجب اعتبارنا بشرطه أدى ذلك الى اضمحلال
العين الموقوفة فيعود الامر على ما قصد من الوقف بالابطال فقياس الشيخ رحمه الله تعالى الذى
ذكره في الاشباه من تقديم أرباب الشعائر على غيرهم من بقية المستحقين اذا شرط الواقف
الاستواء عند الضيق على حكم العمارة قياس مع الفارق وتقدیر تسليمه فالشيخ قد اختصر عبارة
الخواوى وجعلها دليلاً على ما ادعاه مع أن الظاهر من تمة كلامه ينافي ما ادعاه الشيخ وتمة
عبارة الخاوى هو أنه قال بعد ما ذكره الشيخ عنه هذا اذا لم يكن معينا فان كان الوقف معينا على
شيء يصرف اليه بعد عمارة البناء اه كلام الخاوى والظاهر من هذه التمة أنهم اقيد راجع
لاصل المسئلة فتفيد كلام الخاوى أن تقديم أرباب الشعائر على غيرهم انما هو في حالة
مخصوصة وهي ما اذا لم يعين الواقف قدرا ما يعطى لكل مستحق أما اذا عين لكل قدرا معينا فلا
يصح أن يكون كلام الخاوى دليلاً على هذا المدعى هذا حاصل ما أفاده المتوقف في كلامه
(٢) ويمكن أن يجاب عن التوقف الاول بأن يقال ان المنظور اليه في تقديم أرباب الشعائر على
غيرهم من بقية المستحقين ليس هو كونهم كالعمارة من كل وجه وانما هو من حيثية اشتراكهما
في عموم النفع بالنسبة الى بقية المستحقين وان تفاوت النفع بين العمارة وأرباب الشعائر فلما
اشتركا في عموم النفع بالنسبة الى الغير اشتركا في هذا الحكم وهو تقديمهما على الغير وان شرط
الواقف خلاف ذلك من استواء أو تقديم واذ تأملت كلام الخاوى القدسي وجدته شاهدا
على هذا المدعى ويجاب عن التوقف الثاني بأن اسم الإشارة الواقع في تمة كلام الخاوى
وهو قوله هذا اذا لم يكن معينا الخ ليس راجعا لاصل المسئلة ليكون قيد الها وانما هو راجع لا قرب
مذكور في كلامه وهو قوله يصرف اليهم قدر كفايتهم وكأنه يقول ان محمل تفويض أمر
الصرف للمتولى اذا لم يشرط الواقف قدرا معينا لكل مستحق أما اذا عين فانه يتبع شرطه
وقد أفصح عن هذا الامام الزاهد في كتابه فنية الفتاوى حيث قال في باب ما يحل للمدرس
والمتعلم والامام مانصه الاوقاف في بخارى على العلماء لا يعرف من الواقف غير هذا القليم أن
يفضل البعض ويحرم البعض اذا لم يكن الوقف على قوم يحصون وكذا الوقف على الذين
يختلفون الى هذه المدرسة أو على متعلميها أو على علماء يجوز للقيم أن يفضل البعض ويحرم
البعض اذا لم يعين الواقف قدرا ما يعطى كل واحد اه فهذه العبارة وهي قول صاحب الفنية
اذا لم يعين الخ ازال اللبس وأوضحت كل تخمين وحس هذا ومما يؤيد ما ذكرناه ما قدمناه

١ مطلب فيما يجنبه بعضهم
في كلام صاحب الاشباه
في جعله الشعائر كالعمارة

٢ مطلب في الجواب عن كلام
الاشباه وبيان معنى كلام
الخواوى القدسي

من أن المنظور اليه من جهة المعنى في وجه تقديم أبواب الشعائر على غيرهم انما هو عموم النفع
الحاصل من انتظام مصالح المساجد باقامة شعائرها وهذا لا يختلف الحال فيه بين ما اذا عين
الواقف قدرا معين الكل وبين ما اذا لم يعين بخلاف تفويض أمر الصرف للمتولى فان غرض
الواقف يختلف فيه بين ما اذا عين لكل قدرا معين او بين ما اذا لم يعين هذا ما ظهر قال ذلك وكتبه
العبد الفقير الواصل بالطف الخفي قاسم الدنوشري الحنفي في غرة محرم الحرام افتتاح سنة ١٠٣٩
والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وآمين (١) (سئل) في دار جارية في وقف
أهلى وحيطانها مملوكة من زمن واقفها ثم سقط كسها ويريد الناظر اعادته من أجرتهما على الصفة
التي كانت عليها زمن واقفها وتزيد الاجرة به فهل له ذلك (الجواب) نعم وأفتى بالمسئلة الحانوقى
كما نقله عنه الكازرونى في كتاب الوقف وبسطه في البحر أيضا قبيل الور والنوافل وفي الخيرية
من الوقف أيضا في دار الوقف المعدة للاستغلال اذا خرب صهر يجهها المعدل الشبهة هل يجب
عمارة من أجرتهما أجاب نعم يجب عمارة من أجرتهما فقد صرحوا بوجوب العمارة في الاوقاف
على الصفة التي كانت عليها زمن الوقف (٢) حتى قالوا البياض والجرعة في الحيطان ان لم تكن في
زمنه لا تفعل ولا تفعل اهـ (٣) (سئل) في الناظر اذا عمر في دار الوقف عمارة غير ضرورية
وغير لازمة نحو دهان ونقش ومصب بدون حظ ومصالحة لم يكن الوقف فعل مثل ذلك ولم يكن
في ذلك احكام البناء ويريد احتساب ما صرفه في ذلك على مستحق الوقف وهم لا يرضون بذلك
فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم قال في البحر وانما تستحق العمارة عليه بقدر ما يتيقن الموقوف
على الصفة التي وقفه الى أن قال (٤) وبهذا علم أن عمارة الاوقاف زيادة على ما كانت العين
عليه زمن الوقف لا تجوز الا برضا المستحقين (٥) وظاهر قوله بقدر ما يتيقن الموقوف على الصفة
منع البياض والجرعة على الحيطان من مال الوقف ان لم يكن فعله الواقف وان فعله الواقف فلا
منع وبمثله أفتى الخير الرملى (٦) واقعة الفتوى في رجل استأجر جهات وقف من ناظره وعمر فيها
عمارة ولم يكن الناظر اذن له في شئ منها فهل تلزم العمارة جهسة الوقف حيث لم يأذن الناظر له في
ذلك أم لا وهل للناظر الرجوع على المستأجر المذكور رأى بالاجرة أم لا (فأقول) أفتى سيدى الحد
شيخ الاسلام محمد بن الدين بان العمارة المذكورة لا تلزم جهة الوقف والناظر مخير بين أن يملكها
لجهة الوقف بغير ما مقلوعة أو يكلف المستأجر قلعها وتسوية أرض الوقف فيفعل الانفع
لوقف والله الموفق لسان الحكم من أواخر الفصل الثامن عشر في الاجارات (٧) (سئل)
فيما اذا أذن متولى وقف لمستأجر مستغل من مستغلات الوقف بتعمير ما كان ضروريا ويرجع
معظم منفعة الوقف والصرف على ذلك من ماله ليكون مرصدا له على الوقف فعمر المستأجر
ذلك وصرف عليه من ماله مبلغا من الدراهم مصرف المثل ويريد المستأجر الرجوع على الاذن
بما صرفه بالاذن الشرعى فهل له ذلك (الجواب) نعم ومن نقلها عن القنية وغيرها (٨) وفي
فتاوى الشيخ اسمعيل مانصه العمارة الغير الضرورية لا تكون لازمة لجهة الوقف والعمارة
الضرورية لازمة له ان ثبت في وجه الناظر الاذن على الوقف بعد دعوى صحيحة شرعية اهـ
(٩) (أقول) وقيد في السؤال بقوله ما كان ضروريا لما في فتاوى الشيخ اسمعيل أيضا في جواب
سؤال ان الاذن لا يزيد من قبل الناظر وان ما يصرفه على العمارة المزبورة يكن مرصدا له على
الدار غير معتبر لكونه غير مقيد بالعمارة الضرورية مثلا فعلى هذا تكون العمارة المزبورة
ملك للمعمر يصح بيعها اهـ فتأمل ولم يقيد الموقوف هنا الرجوع بما اذا كان التعمير باذن

(١) مطلب يعاد كاس الدار
اذا كان من زمن الواقف
(٢) مطلب البياض والجرعة
في الحيطان لا تفعل الا اذا
كانت من الواقف

(٣) مطلب اذا عمر الناظر
عمارة غير ضرورية لا تحسب
له

(٤) مطلب زيادة العمارة
على ما كان زمن الواقف
لا تجوز الا برضا المستحقين
(٥) مطلب لا يفعل البياض
والجرعة من مال الوقف الخ
(٦) مطلب اذا عمر المستأجر
بلا اذن فالناظر مخير

(٧) مطلب له الرجوع على
الناظر بمرصده الذي عمر به
بأذنه

(٨) مطلب العمارة الغير
الضرورية لا تلزم الوقف

٩ مطلب اذا لم يقيد العمارة
بالضرورية تكون ملكا
للمعمر

القاضي لان الظاهر أن اذن المتولى يكفي لان ذلك كتميره بنفسه لانه مأموره ووكيل عنه وليس ذلك استدانه على الوقف كما سيأتي تحريره في الباب الثالث عند الكلام على مسائل الاستدانة (سئل) فيما اذا احتاجت عقارات وقف للتعمر الضرورى ولم يكن فى الوقف مال حاصل تعمر منه ولم يرغب أحد فى استئجارها مدة مستقبله باجرة مجحلة تصرف فى تعمرها فاذن ناظره لزيد تعمرها من ماله ومهم ما يصرفه يرجع به فى مال الوقف بعد ما اذن القاضي العام لناظر المرقوم بذلك فعمر زيد من ماله ليرجع فى مال الوقف وأشهد على ذلك ثم أثبت ذلك بموجب حجة شرعية فهل يعمل بمضمونها بعد ثبوته شرعا (الجواب) نعم (سئل) فى خان جارى فى وقف برورى نواجر زيد عن متوليه مدة سنة باجرة معلومة تحل عليه فى نصف السنة قد حلت الاجرة واحتاج الخان للتعمر الضرورى وامتنع المتولى من تعمره منها ويكلف زيد تعمره من ماله نفسه ليجعل له مرصدا على الخان فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم وحيث كانت العمارة ضرورية يلزم المتولى تعمرها من مال الوقف حيث له مال موجود (سئل) فيما اذا كان لرجلين مبلغ معلوم من الدراهم مرصدا على دار وقف صرفا باذن المتولى فى تعمرها الضرورى ببطريقه الشرعية فدفعته ههنا لها باذن المتولى لدى حاكم شرعى حكم بحجة ذلك وان صدر ذلك بدون اذن القاضي موافقا مذهبه ثم أقرت لدى بيعة شرعية أن المبلغ المذكور لزوجها زيد يستحقه دونها لاحق لهما معه فيه وان اسمها فى صك الدفوع عارية وصدقها زيد على ذلك فهل يعمل باقرارها المزبور بعد ثبوته شرعا (الجواب) نعم (سئل) فى رجل وضع يده على دار وقف عدة سنين يؤجرها فى كل سنة بخمسة وثلاثين قرشا ويدفع لجهة الوقف خمسة و يأخذ الباقي لنفسه زاعما أن الدار كانت فى نواجر جدمورثة وله عليها مرصدا وأن ما قبضه من أجرها زائد على ما يدفعه لجهة الوقف يستحق بعضه نظير ربح المرصدا المزبور الموروث له عن جده والبعض صرفه فى تعمرها فى المدة كل ذلك بدون اجارة لها من ناظر الوقف ولا اذن منه فى التعمر ولا وجه شرعى ويريد الناظر تكليفه برد الزائد لجهة الوقف والحال أن الاجرة أجرة المثل أو مقاصته به من المرصدا بعد ثبوته فهل لناظر ذلك ولا ربح للمرصدا ولا يحسب له ما صرفه فى التعمر بدون اذن شرعى (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لزيد مبلغ معلوم من الدراهم مرصدا على دار وقف ثابت له بوجهه الشرعى ثم مات زيد قبل استيفاء مرصده وتريد ورثته حبس المأجور لاستيفاء مرصده ولم يكن للوقف غلة ولا جهة سوى الدار المزبورة فهل لهم ذلك بعد تعمرها الضرورى باذن ناظرها (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا احتاجت عقارات الوقف للتعمر الضرورى ولا مال فى الوقف ولا من يستأجرها باجرة مجحلة فاذن ناظره لزيد تعمرها والصرف عليها من ماله ليرجع به فى مال الوقف بعد ما اذن القاضي العام لناظر بذلك فعمر زيد وصرف مبلغا معلوما أثبت به بوجه الناظر لدى نائب القاضي غب الدعوى الشرعية والكشف على العمارة وتقويمها حكم بحجة ذلك وألزم الناظر بدفع المبلغ لزيد دفعه له باذن النائب ليرجع بذلك فى مال الوقف بعد أن أشهد عليه بذلك وبأنه غير متبرع وكتب بذلك حجة فهل يعمل بمضمونها بعد ثبوته شرعا (الجواب) نعم (سئل) فى ناظر وقف أذن لزيد المستأجر دار الوقف المزبور بان يعمر فيها قصرًا ثم رجع عن الاذن ونهاه عن العمارة لما رآه الناظر من الخبط والمصلحة لجهة الوقف وعلم زيد بالنهى والرجوع عن الاذن فلم ينته وعمر القصر المزبور بلا وجه شرعى ويريد الناظر أن يكلفه رفعه حيث لا يضر رفعه بالوقف فهل له ذلك (الجواب) نعم اذ لم يضر رفعه بالوقف وان

مطلب فى اثبات المرصدا
والتعمر باذن الناظر
مطلب فى دفع المرصدا لصاحبه
باذن المتولى

مطلب أقرت بأن المبلغ
المرصدا لزوجها لاحق لهما
معه فيه

مطلب لا ربح للمرصدا ولا
يحسب له ما صرفه فى التعمر
بلاذن

مطلب لصاحب المرصدا
حبس الدار لاستيفاء مرصده
مطلب فى اثبات المرصدا
لناظر

مطلب اذن له بالعمارة ثم
نهاه فعمر قصرًا يكلف
برفعه

(١) مطلب تعمير بيوت القرية وتعزير قناتها على جهات الاوقاف والتمار بالخصص

(٢) مطلب التعمير والتعزير والنصب على الوقف دون المستأجر

(٣) مطلب لاتباع شجرة الوقف لاجل التعمير بل تؤجر الدار وتعمر

(٤) مطلب اذا استدان للعمارة عبر اجهة لارجوع له بالمراجه

(٥) مطلب تم ايواء على السكنى في دور الوقف وتعميرها من مالهم الا ما زاد على اثني عشر قرشا

(٦) مطلب تعمير أخشاب السفل الوقف على الوقف لاعلى صاحب العلو

(٧) مطلب يعمل تصديق الذرية الناظر على عمارة الوقف

(٨) مطلب للناظر أن يقتطع جميع المرصد من جميع الاجرة

ضر يملكه الناظر لجهة الوقف منزوعا من مال الوقف وقيل هو المضيع لماله فليتر بص الى خلاصة (١) (سئل) في قرية مشتهلة على بيوت وأراض لها قنات ماء محتصة بها جارية فيها والقرية جارية مع جميع أراضيها وبيوتها في وقفين وتيمار لكل حصه معلومة في ذلك فتهدم بعض البيوت واحتاجت القنات للتعزير فهل يكون تعمير ما تهدم من البيوت وتعزير القنات على جهات الاوقاف والتمار بحسب الخصص (الجواب) نعم (٢) (سئل) في بستان مشتهل على جدر قد عتقه محيطه به وحق شرب جار ذلك كله في وقف أهلي وعليه عشر وتحتاج جدره الى تعمير وترميم وماؤه الى تعزير طريقه ويحتاج الى تجديد نصب وله مستأجر فهل يكون ما ذكر على جهة الوقف دون مستأجره (الجواب) نعم (٣) (سئل) في شجرة وقف في دار وقف احتاجت الدار للتعمير وهي في نواجر رجل ساكن فيها يعمرها من أجرها ويريد المتولى بيع الشجرة لاجل التعمير فهل ليس له ذلك وتعمير من أجرتها (الجواب) نعم ليس له أن يبيع الشجرة ويعمر الدار ولكن يكرى الدار ويستعين بالكر على عمارة الدار لابل الشجرة كذا في البحر عن الظهيرية (٤) (سئل) فيما اذا استدان رجل باذن متولى الوقف دراهم للعمارة عبر اجهة ويريد الرجوع بالمراجه في غلة الوقف فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم كما صرح به في البحر وغيره وأفتى به الخير الرملي (أقول) ويأتى تمام ذلك في أوائل الباب الثالث (٥) (سئل) في دور ثلاث جاريات في وقف أهلي للاستغلال من مخصص ريعها في زيدا ناظرها وأخته وأخويه فتم ايواء زيدا مع اخوته على أن يسكن زيدواختهم في دار معينة منها ويسكن كل أخ من الاخوين في دار من الدارين الباقيتين ومهما احتاجت كل دار من الدور للتعمير وكان اثني عشر قرشا يقوم بذلك ساكنها وما زاد يعمر من ريع الوقف ففعلوا كذلك ثم تهدمت الدار التي مع زيدواختهم وكلفت تعميرها ترديد على سبعين قرشا ويريد الناظر تعميرها من ريع الوقف فهل له ذلك (الجواب) نعم (٦) (سئل) في علو جار في ملك زيد وتحتة سفلى جار في وقف برفق كسبر بعض أخشاب السفلى فهل تكون عمارتها على جهة الوقف دون زيد (الجواب) نعم والمسئلة في الخيرية من الوقف (٧) (سئل) في وقف بروقفه واقفه على مبرات عينها ومهما فضل عن المبرات والتعمير يكن لذرية تدفع الناظر المبرات المستحقها وعمر عمارات ضرورية في الوقف وصدقت الذرية على أن العمارة المزورة حق وصدق بعد اطلاعهم على مصارف الوقف وكتب بذلك حجة فهل يعمل بتصديقهم بعد ثبوت شرعا (الجواب) نعم (٨) (سئل) فيما اذا كان لزيد مبلغ معلوم من الدراهم مرصده على دار وقف جارية في نواجره ثابت له ذلك بموجب حجة شرعية توافق فيها مع متولى الوقف على اقتطاع بعض المبلغ من الاجرة ودفع البعض لجهة الوقف ثم مات زيد في أثناء مدة الاجارة عن أولاد فأنفسخت الاجارة ويريد المتولى تكليف أولاد زيد باقتطاع جميع المبلغ من جميع أجرة مثل الدار في المستقبل بعد ثبوت أجرة المثل والمصلحة للوقف في ذلك فهل له ذلك (الجواب) نعم (أقول) كانه بناء على أن توافق المستأجر مع المتولى على اقتطاع المرصد من الاجرة قد صار به المرصد مقسطا وموجلا وقد أفتى في الفتاوى التاجية في مثل هذه الصورة بأن المتولى يجبر على دفعه حالا اذا طلبه المستأجر قال لانه في حكم القرض وهو لا يتأجل بالتأجيل صرح بذلك شيخ مشايخنا الخير الرملي في كتاب الاجارات من فتاواه المشهورة لكن أفتى الشيخ اسمعيل في عدة مواضع من فتاواه في كتاب الوقف بانه ليس للمستأجر أخذه حالا حيث رضي بتأجيله ونقسطه كل سنة كذا يقتطعه من الاجرة وعليه تمشى كلام المؤلف فليست أم (سئل) في دارين موقوفتين

للسكنى لئلا يسكن يريد أحد الموقوف عليهم عارة ماله من حق السكنى في الدارين المذكورتين فهل
له ذلك (الجواب) (١) نعم لمن له حق السكنى في الدار أن يسكن غيره بطريق العارية دون الاجارة
لان العارية لا توجب حقاً للمستعير وهو بمنزلة ضيف أضافه بخلاف الاجارة كما في الاسعاف
والجحر وغيرهما (٢) (سئل) في دار معلومة وقفها صاحبها على سكنى ذريته وهم ساكنون فيها
فسافر شخص منهم وغاب مدة باختياره من غير أن يمنعه أحد منهم عن السكنى ثم رجع ويريد أن
ياخذ منهم أجرة حصته في المدة المزبورة زاعماً أنهم سكنوا جميع الدار ويريد أيضاً الجحر حصته
من الآن وقبض أجرتها فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم (٣) (سئل) فيما إذا كان لا يقدّر
استحقاق معلوم في وقف أهلي فغاب عن بلدته وهو بالغ ومضى من غيبته ستون سنة ولم يعلم حياته
ولاموته ولا مكانه وليس له أولاد ولا ذرية ولا نسل ولا عقب وقد شرط الواقف انتقال نصيب من
مات من ذريته الموقوف عليهم لمن في درجته وتقديم الأقرب للمتوفى وفي درجة زيد جماعة من
الذرية الموقوف عليهم سم فيهم من هو أقرب للمتوفى من غيرهم فهل إذا شهد عدلان بموت أقرانه
ببلدته يقضى بموته وينتقل نصيبه من ريع الوقف للأقرب إليه من أهل درجته (الجواب) نعم
والمعتبر في موت المفقود موت أقرانه في بلدته على المذهب كما في التنوير وفي البرازية تسعون سنة
قال الصدر الشهيد وعليه الفتوى (٤) (سئل) في بيع الحصة الشائعة من الغراس المستحق للبقاء
في أرض الوقف من غير الشريك فيه وبدون تصديقه فهل يكون غير صحيح ويصح من الشريك أم لا
(الجواب) نعم يكون غير صحيح ويصح من الشريك كما أفتى به العلامة على أفندي دقي السلطنة
العلمية سابقا وكذلك العلامة الترنشوي وغيره وهو المعتمد كما حرره العلامة قاسم (أقول) سيأتي
الكلام على هذه المسئلة في أوائل البيوع (٥) (سئل) في أشجار مثمرة بناية جارية في وقف جامع
قائمة في أرض الوقف تعمدر رجل وقلعها وتصرف بها بدون وجه شرعي فهل يلزمه قيمتها قائمة يوم
قلعها ويعزر بعد ثبوت ذلك شرعاً (الجواب) حيث قلعها وتصرف بها يلزمه قيمتها بأرضها يوم
قلعها لأنه أتلف غير المسمى إذا الشجر والخشب والخطب من ذوات القيم كما في العمادية والفتاوى
الهندية (٦) ولعمركم تعزير بما يليق بحاله لأنه تعاطى معصية لا حذفيها قال في الأشباه وكل
معصية ليس فيها حد مقدّر فيها التعزير برجل قطع شجرة في دار رجل بغير أمره يخبر صاحب الدار
أن شاء ترك الشجرة على القاطع وضمنه قيمة الشجرة قائمة لأنه أتلف عليه شجرة قائمة وطريق
معرفة تلك القيمة أن تقوم الدار مع الشجرة وتقوم بغير شجرة فيضمن فضل ما بينهما خاتمة من
العصب رجل قطع أشجاراً في كرمه يضمن القيمة ويعرف ذلك بأن يقوم الكرم مع الأشجار
المقلوعة ومع الأشجار التي هي غير مقلوعة فيضمن فضل ما بينهما بزازية (٧) (سئل) في جماعة
تركوا دعواهم الاستحقاق في غلة وقف أهلي بلا مانع شرعي مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهم
بالغون مقيمون في بلدة الوقف هم ونظاره وقد منع السلطان أعز الله أنصاره سماع الدعوى في غير
عين الوقف التي مضى عليها خمس عشرة سنة ويريدون الآن الدعوى بذلك بدون أمر شريف
سلطاني فهل تكون دعواهم بذلك غير مسموعة للمنع السلطاني (٨) (الجواب) نعم لان دعوى
الاستحقاق من قبيل الملك المطلق لا هي في نفس الوقف المستثنى بالسماع إذا الاستحقاق ملك
لمن يستحقه فتكون الدعوى به كالدعوى في سائر الاستحقاقات ألا ترى أنه تجوز هبة المستحق
استحقاقه بعد قبضه لأنه ملكه بخلاف نفس الوقف قال في الأشباه من القول في الملك وغلة
الوقف يملكها الموقوف عليه وإن لم يقبل اه وفيه من المحل المزبور أسباب التملك المعاوضات

(١) مطلب يجوز للموقوف

عليه سكنى الدار عارته

لا أجازتها

(٢) مطلب إذا سافر من له

حق السكنى باختياره ليس

له أجرة حصته

(٣) مطلب إذا حكم بموت

المفقود بموت أقرانه في بلدته

ينتقل نصيبه للأقرب

(٤) مطلب في بيع الحصة

الشائعة من الغراس في

أرض الوقف

(٥) مطلب من قلع أشجار

وقف مثمرة يضمن قيمتها

ويعزر

(٦) مطلب كل معصية ليس

فيها حد مقدّر فيها التعزير

مطلب دعوى الاستحقاق

من غلة الوقف لا تسمع بعد

خمس عشرة سنة

(٧) مطلب دعوى الاستحقاق

من غلة الوقف لا تسمع بعد

خمس عشرة سنة

(٨) مطلب الاستحقاق ملك

لمستحقه

المالية الى أن قال والوقف قال العلامة الحوى المراد منافع الوقف والافريقة الوقف لا تملك عندئذ لان الملك في الوقف يزول عن المالك لا الى مالك ولا يدخل في ملك الموقوف عليه ولو معناها (سئل) (١) في مستحق له دراهم معلومة تحت يد ناظر أوقف هي قدر استحقاقه في الوقف أ حال المستحق بهادائه على الناظر وقيل كل منهما الحواله فهل تكون الحواله المذكورة صحيحة (الجواب) نعم (سئل) (٢) في مستحقه في وقف أهلي ماتت في أثناء السنة بعد ما قبض ناظر الوقف ريعه وأجوره وعلى المستحقه المزبورة دين لا مهافهل ما يخصها من ذلك بصيرميراثا عنها فيقضى به دينها (الجواب) نعم ولو مات بعض الموقوف عليه قبل انتهاء مدة الاجارة يكون ما وجب من الغلة الى أن مات لورثته وما يجب منها بعد موته لجهات الوقف وكذا الحكم لو كانت الاجرة مجملة ولم تقسم بينهم وبعد القسمة كذلك وقال هلال غير أني استحسن اذا قسم المجل بين قوم ثم مات بعضهم قبل انقضاء الاجل اني لأرذ القسمة وأجيز ذلك اسعاف من باب اجارة الوقف وفي فتاوى الكازروني عن الحانوفي سئل فيمن كان موجودا وقت تمام القسط في الوقف الذي يؤجر على الاقساط فأجاب حيث وقعت اجارة الارض على الاقساط ومات المستحق بعد مضى القسط أو عند تمامه يأخذ ما استحق له من ذلك في مسئلة ان كان موجودا في وقت تمام القسط المعلوم قال ان العبرة لوقف ظهور الغلة وأما على طريقة بلادنا من اجارة أرض الوقف لمن يزرعها لنفسه باجرة تستحق على ثلاثة أقساط كل أربعة أشهر قسط فيوجب اعتبار ادراك القسط فهو كادراك الغلة فكل من كان مخلوقا قبل تمام الشهر الرابع حتى تم وهو مخلوق استحق هذا القسط ومن لا فلا (أقول) هذا اذا مات والله أعلم اهـ (سئل) فيما اذا كان زيد الغائب قد استحقاق في وقف أهلي تحت يد الناظرة على الوقف ولزيد ابن عم مستحق في الوقف يريد تناول حصة الغائب من الناظرة بدون وكالة عنه ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) (٣) نعم ويبيح ذلك تحت يد الناظرة الى ظهور حاله لان مال المستحق أمانة تحت يد الناظر ولا تدفع الى غير صاحبها الا بوجه شرعي كما هو مقرر (سئل) (٤) في دار تسعة قرار يط منها مال لزيد وباقيها وقف فاقسمها زيدا مع ناظر الوقف قسمه شرعية بالتراضي والوجه الشرعي فهل تكون المقامة صحيحة (الجواب) نعم (٥) ولو اقتصم الشريكان وأدخل في القسمة دراهم معلومة فان كان المعطى هو الواقف جاز ويصير كأنه أخذ الوقف واشترى بعض ما ليس بوقف من نصيب شريكه بدراهمه وانه جائز وان كان بالعكس لا يجوز لانه يلزم منه نقض بعض الوقف وحصة الوقف وقف وما اشترى مالك له ولا يصير وقفنا اسعاف من فصل المشاع (سئل) (٦) في قسمة أرض الوقف بالتراضي بين مستحقه على طريق التناهي والتناوب هل تكون جائزة (الجواب) نعم والمسئلة في الخيرية والاسعاف وفتاوى الشلبي وغيرها (سئل) في قسمة العين الموقوفة بين مستحقها قسمة تملك هل تكون غير صحيحة (الجواب) نعم (٧) في أرض وقف سليخة أراد بعض أرباب الوقف قسمتها بينهم قسمة جبروا واختصاص فهل تقسم أولا (الجواب) لا تقسم كما صرح به في الاسعاف وغيره (أقول) وما في البحر عن الخصاص والفتح من أن الوقف لا يقسم بين مستحقه اجماعا محمول على هذا فلا ينافي ما في الاسعاف لوقسمه الواقف بين أربابه ليزرع كل واحد منهم نصيبه وليكون المزروع له دون شركائه توقف على رضاهم ولو فعل أهل الوقف ذلك فيما بينهم جاز ولمن أئى منهم بعد ذلك ابطاله اهـ لعله على قسمة التناهي كما حرره الخياط في حاشية البحر (سئل) (٨) فيما اذا شرط واقف وقف أهلي أن لا يقسم ولا يها يابه فقسم ولي صغير مستحق في الوقف نصيب الصغير في الوقف مع متوليه

- (١) مطلب احالة المستحق على الناظر صحيحة اذا كانت دراهم الاستحقاق في يد الناظر
- (٢) مطلب فيما لو مات المستحق قبل تمام السنة قبل قسمة الغلة أو بعدها
- (٣) مطلب مال المستحق أمانة في يد الناظر فلا يدفع لغيره بغيره
- (٤) مطلب قسمة الوقف من الملك صحيحة
- (٥) مطلب في حكم التعديل في قسمة الوقف والملك
- (٦) مطلب قسمة الوقف بالتناهي والتناوب جائزة
- (٧) مطلب لا يقسم الوقف قسمة تملك واختصاص
- (٨) مطلب شرط الواقف أن لا يقسم ولا يها يابه

قسيمة حفظ ثم باع الصغير رشدا ويرد القسيمة فهل له ذلك (الجواب) نعم (أقول) ليس بثبوت الرذلة بسبب شرط الواقف المذكور بل لما علمت آتفا من أن لكل من أبي منهم بعد ذلك إبطاله (سئل) (١) في عقارات موقوفة يستحق ريعها جماعة أو أفقوا على قسمتها بينهم قسيمة مهياة ثم ماتوا عن أولاد انتقل نصيبهم اليهم ويريد الأولاد نقض القسيمة فهل لهم ذلك وللناظر تحصل غلة الوقف ودفعها للمستحقين (الجواب) نعم (سئل) (٢) في رجل له وظيفة معلومة في وقف أهلي وللوقف جهات تحت يده ناظره ويأخذ أجرة البعض مشاهرة والبعض مساهمة ويطلب الرجل من الناظر دفع معلوم وظيفته من المشاهرة عن أشهر معلومة بعد استحقاقه لذلك على حسب ما تناوله من غلة الوقف فهل للرجل مطالبة الناظر بذلك (الجواب) (٣) نعم في وقف على الذرية أجرة الناظر بأجرة معجولة مدة تأتي وقبضها وهي خراجية في كل سنة فهل يجبر على صرف حصص المستحقين بالوقف مما تجلله أولا يدفع لهم إلا ما مضى سنة بسنة فأجاب الشيخ على المقدسي بما صورته لا يجبر على دفع حصص المستحقين مجلا وانما يدفع لهم بحسب استحقاقهم كلما مضى سنة يدفع لهم استحقاقها والله أعلم فتاوى الكازروني من الوقف نقلا عن فتاوى الخانقاني في رجل له قدر استحقاق في وقف أهلي وللوقف جهات تحت يده ناظر على الوقف المزبور يؤجر ذلك ويأخذ أجرة البعض مشاهرة والبعض مساهمة ويطلب الرجل المزبور من الناظر أن يدفع له قدر استحقاقه من ذلك على حسب ما تناوله من غلة الوقف فهل له ذلك أجب للرجل مطالبة الناظر بذلك بعد قبضه واستحقاقه فتاوى الشيخ اسمعيل من الوقف (أقول) قيد بقوله بعد قبضه واستحقاقه لأنه ليس له الطلب قبل القبض ولا قبل الاستحقاق وإن كان الناظر قبض الأجر مجلا وهو ما أتى به العلامة المقدسي آتفا (سئل) (٤) في دارى وقف متلاصقتين لكل منهما باب قديم على حدة فسد الناظر باب أحدهما وفتح لها بابا من الدار الأخرى وجعلهما دارا واحدة بلانفع ولا مصلحة للوقف وفي ذلك تغيير لصفة الوقف فهل يعاد كما كان في القديم (الجواب) نعم (سئل) (٥) في دار كبيرة ذات مساكن موقوفة للسكنى فاستنع واحد من الموقوف عليهم عن السكنى فيها من نفسه فهل لا يستحق أجرة أن لم يسكن (الجواب) نعم والمسئلة في الخيرية من الوقف (سئل) (٦) فيما إذا كان له نقد قدر استحقاق معلوم في وقف أهلي فماتت عن ابن وبنت وضعا يدهما عليه وتناولا من ناظر الوقف في مدة تزيد على خمس عشرة سنة بموجب شرط الواقف والآن ظهر لها ابن ابن مات في حياته وأوله استحقاق في نصيبها يطالب الناظر به من حين موت جدته بعد الثبوت فهل طلبه على من تناوله لا على الناظر لعدم تعدي به بعدم علمه وله مطالبة به شرعا مع عدم الضمان (الجواب) نعم والمسئلة في الخيرية من الوقف (أقول) وسياق بقية الكلام على ذلك في الباب الثالث ثم الظاهر أن فرض المسئلة فيما إذا اعترف المتناولان باستحقاقه أو كان لذلك المدعى عذر مسوغ لسماع الدعوى والافقدهم أن دعوى الاستحقاق لا تسمع بعد خمس عشرة سنة (سئل) (٧) فيما إذا كان له نقد القارئ وظيفة قراءة ما تيسر قرأته من القرآن العظيم واهداؤه ثواب ذلك لواقف مدرسة كذا بما لها من المعلوم عوجب تقصير شرعي بطريق الفراغ من أيها المتصرف بذلك قبلها بموجب تقرير أيضا وتصرفت في الوظيفة مدة ثم انكسر لها عند المتولى نحو سبع سنوات مباشرة القراءة فيها ويمتنع من دفع ذلك لها فهل يؤمر بدفع المعلوم لها من مال الوقف في المدة المذكورة (الجواب) نعم (سئل) (٨) فيما إذا كان لجماعة استحقاق قراريط معلومة في ريع وقف أهلي والناظر يدفع لهم عن ذلك في كل

(١) مطلب تقاسمو الوقف

قسيمة مهياة ثم ماتوا

فلا ولادهم نقضها

(٢) مطلب له طلب معلوم

وظيفته بعد الاستحقاق

من المشاهرة

(٣) مطلب لا يجبر على دفع

الاستحقاق مجلا إذا قبض

الأجرة معجولة

(٤) مطلب سد باب إحدى

الدارين وجعلهما دارا

واحدة ليس له ذلك

(٥) مطلب ليس للممتنع من

السكنى أجرة

(٦) مطلب من أثبت أن له

استحقاقا فطلبه على من

تناوله لا على الناظر

(٧) مطلب له نقد طلب معلوم

وظيفته في قراءة ما تيسر

(٨) مطلب لهم أخذ ما يخصهم

بقدر قراريطهم

سندراهم معلومة دون ما يخص الحصة المزبورة ويريدون الآن قدر ما يخصهم بقدر القرار يط
المذكورة فهل لهم ذلك (الجواب) نعم (سئل) (١) في مستأجر خانوت وقف مضت مدة اجارته
فقفل الخانوت وعطلها وامتنع من تسليمها للجهة الوقفية زاعماً أن له كذا وكذا من صداع عليها
صرفه باذن الناظر وأن له حبسها من غير أجر حتى يدفع له من صدعه فهل يلزمه أجره مثلها في مدة
تعطلها (الجواب) نعم منافع الغصب استوفاهما أو عطلها فانها لا تضمن عندنا إلا أن يكون
وقفاً وأموال يقيم أو معدلاً للاستغلال تنوير الابصار (٢) وفي البرازية من الاجارة قبيل مسائل
الغدر مانصه وفي الاجارة الطويلة اذا انقضت يبقى المستأجر محبوساً بعمل الاجارة كما في موت
أحد المتعاقدين اه ففاد عبارتها أن الحبس بمال الاجارة لأنه يحبس عين الوقف ويعطلها فانهم
(أقول) هذا المقاد غير ظاهر من العبارة بل الظاهر منها أن الباء للسببية لا للبديهة أي
له حبس المأجور لاستيفاء مال الاجارة الذي يحمله (٣) قال في التنوير في مسائل شتى آخر كتاب
الاجارة فسخ العقد بعد تعجيل البديل فلم يجز حبس المبدل حتى يستوفي مال البديل اه وفي
جامع الفصولين ما حاصله أنه لو استأجر بيتاً ولو بعقد فأسدق قبضه ومات المؤجر فله حبس
البيت لاجر بحسبه وان لم يقبضه فلا اه وليس في ذلك كله ما يدل على لزوم الاجارة في مدة الحبس
نعم قد يقال بلزوم أجر المثل في الوقف لما علمت من ضمان منافعه ولا يلزم من كون الناظر
ظالم بعد دفع المجلل للمستأجر سقوط ضمان منافع الوقف بخلاف ما لو كان المأجور
ملكاً فافهم

- (١) مطلب عطل خانوت الوقف
تلزمه الاجارة
(٢) مطلب اذا انقضت
الاجارة ليس له حبس المأجور
بمال الاجارة
(٣) مطلب اذا حبس المأجور
لاستيفاء المرصد أو الاجارة
المججلة فهل عليه أجره أو لا
(٤) مطلب في بيان الصالح
للنظر

* (الباب الثالث في أحكام النظار وأصحاب الوظائف من نصب وعزل وتوكيل و فراغ
وايجار وتعمير واستدانة واقرار وقبض وصرف ونحو ذلك) *

(سئل) (٤) في الصالح للنظر من هو (الجواب) هو من لم يسأل الولاية للوقف وليس فيه فسق
يعرف هكذا في فتح القدير وفي الاسعاف لا يولي الأمين قادر بنفسه أو نائبه ويستوى في ذلك
الذكر والانثى وكذا الاعمي والبصير وكذا المحدث وفي قدق ان نائبه يشترط للصحة عقله وبلوغه
بحر (٥) وقد أفتى بعدم صحة ان يكون الصغير ناظر ا على الوقف العلامة ابن الشلبي رحمه الله كما في
فتاويه في كتاب الوقف قائلاً نعم يصح الاسناد للأنثى حيث كانت متصفة بمأذركر وأما الاسناد
لصغير فلا يصح بحال لا على سبيل الاستقلال بالنظر ولا على سبيل المشاركة لغيره لان النظر على
الوقف من باب الولاية والصغير يولي عليه لقصوره فلا يصح أن يولي على غيره والله اعلم اه لكن
في الاشياء ما يناقضه فانه قال في احكام الصبيان ويصلح وصياً وناظراً ويقيم القاضي مكانه بالغاً
الى بلوغه كما في منظومة ابن وهبان من الوصايا اه (أقول) لم يذكر ابن وهبان قوله وناظر او كأن
صاحب الاشياء الحق بالوصي لاستواء الناظر والوصي في غالب الاحكام على ان البيرى في حاشية
الاشياء ذكر ان في صحة جعله وصياً خلاف المشايخ وذكري عباراتهم وعبارة البحر عن الاسعاف
ولو أوصى الى صبي تبطل في القياس مطلقاً وفي الاستحسان هي باطلة مادام صغيراً فاذا كبر تكون
الولاية له اه وذكر في حاشيتي على البحر عن أحكام الصغار للامام الاستروشنى عن فتاوى
رشيد الدين أن القاضي اذا فوض التولية الى صبي يجوز اذا كان أهلاً للحفظ ويكون له ولاية
التصرف كما أن القاضي يملك اذن الصبي وان كان الولي لا يأذن وكذلك التولية اه فقوله يجوز
اذا كان أهلاً للحفظ أي بأن يكون عاقلار بما يفيد التوفيق بحمل ما في الاسعاف على ما اذا كان

- (٥) مطلب في حكم وصاية
الصبي ونظارته والاشي

صغيرا لا يعقل وما تقدم عن البحر من اشتراط بلوغه يحمل على القياس فتأمل ثم قال المؤلف
 (١) ولو شرط النظر للارشاد فالارشاد من أولاده فاستويا اشتراكه أفتى المولى ابو السعود معللا بان
 أفعّل التفضيل ينتظم الواحد والمتعد وهو ظاهر (٢) وفي النهر عن الاسعاف شرطه لافضل
 اولاده فاستويا فلا ستمهم ولو أحدهما اورع والاخر أعلم بأموال الوقت فهو أولى إذا أمن خيانتها
 وكذا الوشرطه لارشدهم كافي أنفع الوسائل علائق على التنوير من فروع الوقف (٣) ولو أئب
 أفضلهم فلن يلبس استحيانا قوله لأن أفعّل التفضيل الخ ذكره السعافى عند قوله تعالى اذ نبعت
 أشقاها علائق على الملتقى ولو استويا رشا وكان أحدهما عالما فانه يقدم هل يستوى الذين يعلمون
 والذين لا يعلمون كذا أفتى الشيخ اسمعيل (مسئله) (٤) رجل وقف وقفنا وشرط فيه النظر لمن يصلح
 من الذرية فثبت صلاح واحد منهم وحكم له بالنظر ثم بعد ذلك أثبت حكم آخر صلاح امرأه منهم
 وحكم لها بالنظر فهل يشتركان أو تقدم المرأة الجواب اذا شرط الواقف النظر لمن يصلح من الذرية
 ولم يزد على ذلك وثبتت الصلاحية للرجل وحكم له بالنظر فلا حق للمرأة بعد ذلك ولو كانت تصلح ولا
 يظن اختصاص ذلك بصيغة أفعّل التفضيل بل هو في هذه الصيغة أيضا لان الحق اذا ثبت لواحد لم
 ينتقل الى غيره ولم تعد (٥) بل لو شرط الواقف بصيغة أفعّل التفضيل كالاصح والارشاد وثبتت
 الاصلاحية والارشادية لواحد وحكم له ثم وجد بعد ذلك من صار أصح أو أرشد لم ينتقل له الحق لان
 العبرة بمن فيه هذا الوصف في الابتداء لا في الانتهاء والالم يستقر نظر لاحد ونظير ذلك اذا قلنا
 لا تنعقد امامة المفضول مع وجود الفاضل فذلك في الابتداء لا في الدوام ومقصود الواقف
 تفويض النظر الى واحد يصلح الى كل من يصلح والا لا تدى الى جعل النظر لجميع الذرية اذا كانوا
 صالحين ويحصل بسبب ذلك من اختلاف الكلمة ما يؤدى الى فساد الوقف فالاولى حل ما في كلام
 الواقف على النكرة الموصوفة لا على الموصولة وحينئذ لا عموم فانها نكرة في الاثبات فلا تنعم بل
 لو فرض فيها عموم كان من عموم البدل لا من عموم الشمول حاوى السيوطى من الوقف (أقول)
 ما ذكره علماءنا مخالف لهذا في البحر عن الاسعاف ولو صار المفضول من أولاده أفضل ممن كان
 أفضلهم تنتقل الولاية اليه بشرطه اياها لا أفضلهم فينظر في كل وقت الى أفضلهم كالوقف على
 الاقرب فالاقرب من ولده فانه يعطى الاقرب منهم واذا صار غيره أفقر منه يعطى الثانى ويحرم الاول
 اه وفي السادس من التتارخانية ولو لى القاضى أفضلهم ثم صار في ولده من هو أفضل منه
 فالولاية اليه اعتبارا بشرط الواقف اه ورأيت التصريح بذلك أيضا في أوقاف الخصاف
 وسنحقق المسئلة بما لا مزيد عليه (٦) (سئل) فيما اذا شرط واقف وقف أهلى نظره وقفه للارشاد
 فالارشاد من الموقوف عليهم وتولى الارشاد منهم نظر الوقف وثبتت ارشديته بالوجه الشرعى ثم
 ففوض النظر وأسند في مرض موته لزوجه الاهل للنظر العدل الكافية بمصالح الوقف الرشيدة
 وهى من جملة الموقوف عليهم المستحقة بالفعل لبعض ريعه وقررها قاضى القضاة في وظيفة
 النظر فادعى واحد من الموقوف عليهم أنه ارشدهمنا وطلب النظر في ذلك فهل يكون التفويض
 الصادر من الارشاد المزبور في مرض موته لزوجه المزبورة صحيحا ولا يخرج عنها وان أثبت
 المزبور الارشادية أم لا (الجواب) حيث صدر التفويض في مرض موت الناظر الارشاد المزبورة
 لزوجه المرقومة الرشيدة يكون صحيحا اذ حكم ذلك الوصى المختار للواقف لانه شرط النظر
 للارشاد وقد ثبت ارشادية المقفوز المذكور فقد صار مشروطا للنظر من قبل الواقف وقائما
 مقامه حيث فوض النظر للمذكورة فقد اختارها والمختار اذا اختار آخر فقد صار مختارا للواقف

(١) مطلب شرط للارشاد

فالارشاد فاستويا اشتراكا

(٢) مطلب استويا فى الفضل

فلا ستمهم

(٣) مطلب لو أئب الافضل فلن

يلبس

(٤) مطلب شرط النظر لمن

يصلح من الذرية فصلى واحد

لا يعزل لصلاحية الآخر

ولا يشاركه

(٥) مطلب اذا ثبتت الارشادية

لواحد ثم صار غيره ارشاد

فلا تنتقل اليه عند الشافعية

(٦) مطلب فى الثابت

الارشادية اذ فوض واسند

فى مرضه لغيره ثم مات

فأثبت آخر ارشادية هل

يقدم على المقفوز اليه أم لا

مطلب لا يصح التفويض
في الصحة

بعد موت المختار ولا يخرج النظر عنها وان أثبت الغير الارشدية الانجمانية ظاهرة قال في البحر
اذا مات المشرط له بعد الواقف فان القاضي نصب غيره بشرط في المجتبى أن لا يكون المتوفى
أوصى به الى رجل عند موته فان كان أوصى لا ينصب القاضي غيره اه وقال في الاشباه سئلت
عن ناظر معين بشرط ثم بعد وفاته لحاكم المسلمين فهل اذا فوض النظر لغيره ثم مات ينتقل للحاكم
أولا فاجبت بأنه اذا فوض في صحته ينتقل للحاكم بموته لعدم صحة التفويض وان في مرض
موته لا ينتقل مادام الموصى له باقيا لقيامه بمقامه اه وفي حاشية البيهقي ليس للقاضي أن يعزل
وصي الميت العدل الكافي لانه قائم مقام الميت فليس للقاضي ولاية الحجر على العدل الرشيد
وكذا من مقام مقامه فينفذ كما في الولو الجسة اه وفي البرازية المسماة بالوجيز وان مات القيم
وقد أوصى الى أحد فوضي القيم بمنزلة القيم وهذه المسئلة دليل على أن للقيم أن يفوض الى
غيره عند الموت بالوصية لانه بمنزلة الوصي وللوصي أن يوصي الى غيره ولو أراد أن يقيم غيره مقامه
في حياته وصحته لا يجوز الا اذا كان التفويض على سبيل العموم اه وقال في الذخيرة
البرهانية وان مات القيم بعد مامات الواقف فان كان القيم قد أوصى الى غيره فوصيه بمنزلة
وان كان لم يوص الى غيره فولاية نصب القيم للقاضي اه وفيها المتولى اذا أراد أن يفوض الى غيره
عند الموت يجوز لانه بمنزلة الوصية عند الموت وللوصي أن يوصي الى غيره اه وفي المنظومة المحبية

لو فوض الناظر للغير النظر * يصح مطلقا اذا كان استقر

تفويضه له بشرط اواقف ■ وليس في ذلك من يخالف

أو لم يكن شرط فان في صحته * فوضه ذالو في سلامته

ما صح ذا وان يكن قد فوضا * في مرض الموت صح ما قدمضي

فالفعل في الصحة صاح اسنى * لكنه في هذه يستثنى اه

ومثلا في صرة الفتاوى نقلا عن القنية والتممة وقد أفتى بصحة التفويض في مثل هذه التعضية
وان أثبت الغير الارشدية كل من المرحومين الوالد والعم والجد المحقق عبدالرحمن العمادى
وغيرهم من المنتهين روح الله ارواحهم في دار النعيم والله سبحانه وتعالى العليم (أقول) اذا كان
الواقف شرط النظر للارشد ثم فوض الارشدا لغير الارشد كان ذلك مخالفا لشرط الواقف الذي
قالوا فيه انه كنص الشارع فكيف تصح مخالفته في ذلك ولا سيما اذا فوض لطفله الصغير كما يقع
كثيرا مع وجود الارشد حقيقة من كل وجه وقد علمت قبل ورقة الكلام في صحة تولية الصغير
ولو بشرط الواقف فكيف هنا وليس فيما ذكره من النقول سوى ما في الاشباه تصرح بما ادعاه
اذ ليس فيه ما تصرح به أن الواقف شرط النظر للارشد ولا أن المفوض فوض لغير الارشد وأما
ما في الاشباه ففيه دلالة على ما قاله ولكنه قد اعترضه محسبه الجوى فقال بل يجب أن ينتقل
للمحكم لانه لو فوض الاخر لاخر وهكذا يفوت شرط الواقف ولا يعمل به أصلا اه وهو مؤيد
لما قلنا ويؤيده أيضا ما في فتاوى الجاوى فيمن شرط النظر للارشد من ذريته ففرغ الارشد
لزواج ابنته ومات فأجاب بأنه ينتقل لمن بعده عملا بشرط الواقف اه ملخصا وكذا ما في فتاوى
الشيخ اسمعيل الحائث اذا شرط الارشدية ففوض الارشد في المرض لغير الارشد وظهرت
خيالته بولي القاضي الارشد لان التفويض المخالف لشرط الواقف لا يصح اه ورأيت في
مجموعة شيخ مشايخنا العلامة الفقيه الشيخ ابراهيم الغزى السائحاني بخطه نقل أولا ما في
الاشباه وقال انه درج عليه افتاء الشام ثم رده بما قدمناه عن حاشية الجوى وعن الاسماعيلية

ثم قال ونقل سيدي عبد الغني النابلسي قدس سره عن وقف هلال رحمه الله تعالى جعل النظر لعبد الله ثم من بعده لزيد فأوصى عبد الله بكر ومات يكون النظر لزيد ولا يشترك بكر قال يعني سيدي عبد الغني وهذا نص على رد جواب صاحب الاشياء فأجاب عنه بعضهم بأنه يحمل مافي هلال على حالة الصحة فلا يعارض مافي المرض وأجاب قدس سره بان مقتضى الوصية أن تكون في المرض وأجاب عن افتاء الشام بأنه محمول على ما إذا كان المفوض اليه أرشد لأن المفوض الارشد يفعل الاصلح وأما اذا فوضه لغير الارشد فقد خالف شرط الواقف والاصلح اه (يقول الفقير) أما نص هلال فيجري على اطلاقه ولا يخصصه جواب صاحب الاشياء المقدوح فيه مع أنه فهم مخالف لشرط الواقف على أنه تقدم أن الناظر اذا لم يراع شرط الواقف ينعزل بعزل القاضي فكيف يهدر شرط الواقف لاجل عدم مراعاة الناظر وحيث وجد نص هلال المنقول لا يعارض بالعقول وتوفيق الشيخ قدس سره هو عين المنقول والصواب وقول المخالف ان الارشد مختار الواقف فاذا اختار غير الارشد صار غير الارشد مختار المختار فيكون مختاراً ممنوعاً لانه تعامل عقلي مخالف لاطلاق المنقول عن هلال ولان الواقف اختار الارشدية فكيف يكون غير الارشد مختاراً له وأيضاً لو كان كل مختار الناظر مختاراً للواقف ما كان ينعزل اذا لم يراع شرط الواقف والعجب من حمل نص هلال على حال الصحة وعدم الحمل في افتاء الشام على النظر الذي يليه المفوض وهو كونه للارشد اه كلام الشيخ ابراهيم الغزي أمين الفتوى بدمشق وهو تحقيق بالقبول تحقيق قد أوضح اللبس وأزال كل تخمين وحسد وقد أيد ما قلناه فافهمه واحفظه ودع غيره ولا تحظه والله تعالى أعلم وفي مجموعة الشيخ ابراهيم الغزي المذكور مانصه في واقف شرط النظر لنفسه في حياته ثم للارشد من ذريته ثم أقام ابنه المعالوم ناظر في حياته وبعد موته بلا مشاركة له ومات قام ابنه الآخر يدعي أرشدية على الابن الناظر وأنها وطلب الحكم له بالنظر ليس له ذلك لقول الدر لا يجوز الرجوع عن الوقف اذا كان مسجلاً ولكن يجوز الرجوع عن الموقوف عليه المشروط كالموذن والامام والمعلم وان كانوا أصلاً اه ولا تغفل عن قوله المشروط وان كان أصلاً وفي البحر التوليصة تخالف سائر الشروط بان لا التغيير فيها من غير شرط اه كلامه وحاصله الفرق بين الواقف والناظر من حيث ان الواقف له التفويض لغير الارشد بخلاف الناظر (١) (سئل) في ناظر وقف مرض ففوض وأسند نظر الوقف لابنه البالغ ثم عوفي من مرضه المذكور وتصرف ابنه في أمور الوقف مدة بمقتضى التفويض والاسناد المذكورين فهل يكون كل من التفويض والاسناد المذكورين والتصرف المذكور في المدة المذكورة غير صحيح (الجواب) نعم كافي الاشياء (٢) (سئل) فيما اذا نصب القاضي امرأة من مستحقي الوقف ناظرة عليه فقام رجل منهم يعارضها في ذلك زاعماً أنه أحق منها لكونه ذكراً وأرشد منها والحال أنها أئمة أهل للنظارة كافية بمصالح الوقف ولم يشترط الواقف النظر للارشد فهل يمنع من معارضتها والحالة هذه (الجواب) نعم يمنع حيث الحال ما ذكره الابوجه شرعي ولا عبرة بمنعه المذكور والاثوثة لا تمنع الرشد (٣) (سئل) في ناظر وقف شرعي حصل له داء الفالج فأقعده في الفراش ومنعه عن الحركة واعتقل لسانه ونجس عن تعاطي مصالح الوقف بالكلية فأخرج القاضى عن وظيفة النظر ونصب مكانه رجلين من مستحقي الوقف أخرجا ونصب اثنين فهل صحيح كل من الأخرجا والنصب المذكورين (الجواب) نعم لان تصرف القاضي في الأوقاف مقيد بالمصلحة ويجب الافتاء والقضاء بكل ما هو أنفع للوقف وحيث رأى

أى لان هلالاً قال فأوصى
عبد الله بكر ومات اه
منه

- (١) مطلب فوض النظر في
مرضه لابنه ثم عوفي لم يصح
التفويض
(٢) مطلب اذا لم يشترط
للا رشد يمنع المعارض
والاثوثة لا تمنع الرشد
(٣) مطلب اذا حصل للناظر
فالج صح للقاضي أخرجه
ونصب غيره

القاضي المصلحة في عزله لتعطل مصالح الوقف بذلك فقد صح عزله (١) قال في النهر وينزع المتولى لو خائفاً أي يجب على الخائف أن يزعه إذا كان غير مأمون على الوقف وكذا لو كان عاجزاً نظر الوقف اهـ ومثله في الدر المختار عن الفتح وفي البرازية فإن كان في نزعه مصلحة يجب عليه إخراجها دفعاً للضرر عن الوقف وإن شرط أن لا ينزعه أحد فشرطه مخالف للشرع اهـ وفي البحر عن الاسعاف أن الولاية مقيدة بشرط النظر وليس من النظر تولية الخائف لانه يحل بالمقصود وكذا تولية العاجز لأن المقصود لا يحصل به (٢) (سئل) في ناظر أمين على وقف أهلي طرأ عليه العمى وهو قادر على تعاطي أمور الوقف ومصالحه يريد بعض المستحقين عزله بمجرد العمى فهل يصلح الاعمى ناظراً ولا يعزل (الجواب) نعم كما في الأشباه (٣) (سئل) في ناظر وقف بعث مع جاني الوقف إلى بعض مستحقه استحقاقه في الوقف والجاني يدعي الإيصال والمستحق ينكر وصوله إليه من يد الجاني فهل يكون القول قول الجاني في براءة نفسه عن الضمان بيمينه لانه رسول والقول قول المستحق في أنه لم يقبض حتى أنه لا يسقط حقه عن الناظر (الجواب) نعم لما في فتاوى الانقروى عن شرح الطحاوى للإسيدي وكد في الثلاثين من وكالة التناخانية (٤) ونص عبارتها وإذا دفع رجل إلى رجل مالاً ليدفعه إلى رجل فذكر أنه قد دفعه إليه فكذبه في ذلك الأمر والمأمور له بالمال فالقول قول الذي يدعي الدفع إلى المأمور له في براءة نفسه عن الضمان والقول قول المأمور له أنه لم يقبض ولا يسقط دينه عن الأمر ولا يجب المين عليه ما جعلا وأما يجب على أحدهما لانه لا بد للأمر من تصديق أحدهما وتكذيب الآخر فيجب المين له على الذي كذبه دون الذي صدقه فان صدق المأمور بالدفع فانه يحلف الآخر بالله ما قبض فان حلف لم يسقط دينه ولم يظهر القبض وإن نكل ظهر قبضه وسقط عن الأمر دينه وإن صدق الآخر أنه لم يقبضه وكذب المأمور فانه يحلف المأمور خاصة بالله قد دفعه إليه فان حلف برى وإن نكل لزمه ما دفعه إليه وكذلك لو أودع عند رجل مالا ثم أمر المودع أن يدفع الوديعة إلى فلان فقال المودع قد دفعت فهو على هذا التفصيل اهـ ومثله في وكالة الأشباه مع حاشية البيري ولسان الحكم والخانية وفتاوى ابن نجيم من الوكالة وفتاوى قارئ الهداية من الدعوى (٥) (سئل) في ناظر وقف غاب وترك الوقف بلا وكيل مباشر عنه وتعطلت مصالح الوقف فهل للقاضي إقامة قيم عنه إلى أن يشهد (الجواب) نعم ويتصرف القيم في الوقف بما فيه من النفع للوقف والمسئلة في الخيرية عن الاسعاف (٦) وأجاب قارئ الهداية عما إذا لم يعين الناظر لأحد بأنه إذا مات عن غير وصي فالنظر للحاكم وإن مات عن وصي في تركته فالوصي متكلم في وقفه (٧) (سئل) في ناظر استدان لأجل ضرورة في الوقف مبلغاً من الدراهم بأذن القاضي ثم عزل عن النظر ويزعم أنه استدان المبلغ عما رجعت عنه قضى أنه اشترى من الدائن شيئاً يسيراً بمبلغ زائد عن أصل الدين وأن له الرجوع في غلة الوقف بالزائد المزبور فهل ليس له ذلك ويضمن الزيادة من مال نفسه (الجواب) نعم والمسئلة في التناخانية والخيرية والبحر وغيرها وفي الحاوى الزاهدى قال أهل البصرة للقيم أن لم تدم المسجد العام يكن ضرره في القابل أعظم فله هدمه وإن خالفه بعض أهل المحلة وليس له التأخير إذا أمكنه العماره فلو هدمه لم يكن فيه غلة للعماره في الحال فاستقرض العشرة بثلاثة عشر في سنة واشترى من المقرض شيئاً يسيراً رجوع في غلته بالعشرة وعلمه الزيادة اهـ (أقول) هذا مخالف لما في الأشباه حيث قال وهل يجوز للمتولى أن يشتري متاعاً بأكثر من قيمته ويبيعه ويصرفه على العماره ويكون الرجوع على الوقف (الجواب) نعم

(١) مطلب ينزع المتولى

الخائف أو العاجز

(٢) مطلب يصلح الاعمى

ناظراً ولا يعزل

(٣) مطلب دفع الناظر مع

الجاني استحقاق رجل

فأنكر الرجل الوصول

فالقول للجاني في براءة نفسه

(٤) مطلب في تفصيل

مسئلة المأمور بدفع المال

إذا قال دفعته

(٥) مطلب غاب الناظر

فالقاضي نصب قيم عنه إلى

حضوره

(٦) مطلب إذا لم يعين ناظراً

ومات عن وصي صار الوصي

ناظراً

(٧) مطلب لا تلزم المراجعة

الوقف بل يضمنها الناظر

كما حرره ابن وهبان اه وتبعه في الدرا المختار قال الرملي في حاشية البحر الا أن يقال لما لم يلزم
الاجل في مسئلة القرض بقي شراء اليسير بمن كثيره محض ضررا على الوقف فلم تلزمه الزيادة
فكانت على القيم بخلاف مسئلة شراء المتاع وبيعه للزوم الاجل في جملة الثمن اه وكتبت فيما
علقته على الدرا المختار عن البيري أن منشأ ما قاله ابن وهبان عدم الوقوف على الحكم من تقدمه
ثم ذكر ما مر عن الحاوي وقال هذا الذي يقتضيه اه ويؤيده قوله في البحر بعد ذكره ما مر أيضا
وبه اندفع ما ذكره ابن وهبان من أنه لا جواب للمشايخ فيها اه فعلم أن ما ذكره ابن وهبان
بحث مخالف للمنقول ومن حفظ حجة على من لم يحفظ (١) (سئل) في ناظر وقف أهلي ثقة
قبض أجرة دارى الوقف وصرف بعضها في عمارتها وترميمها الضرورين للارمين مصرف
المثل في مدة تحتمله والظاهر لا يكذب في ذلك فهل يقبل قوله بيمينه في ذلك (الجواب) نعم
وفي فتاوى الكازروني عن الحاوي القول قوله مع يمينه كافي الاسعاف وقيل كافي القنية ان
كان معروفا بالامانة لا يحتاج الى اليمين وأفتى الشيخ اسمعيل بأنه يقبل قوله من غير يمين ويكتفى منه
بالاجال ولا يجبر على التفسير شيئا فشيئا اه وفي الحاوي الزاهدي من كتاب أدب القاضي
أن الوصي بالنفقة على اليتيم أو القسيم على الوقف ومال الصبي والوقف في يده أو نحو ذلك
من الامناء بمثل ما يكون في ذلك الباب قبل قوله بلايين اذا كان ثقة لان في اليمين تنفير الناس
عن الوصاية فان اتهم قيل يستخلف بالله ما كنت خنت في شيء مما أخذت به الخ (٢) (سئل) من
قاضي الشام سنة ١١٥٣ في صرف الناظر للمستحقين قبل عزله وبعده وكذا الارباب الوظائف
هل يقبل قوله في ذلك بيمينه أولا (الجواب) الذي صرحوا به أنه يقبل قوله فيما يدعيه من
الصرف على المستحقين بلايين لان هذا من جملة عمله في الوقف وأفتى به القمراشي رحمه الله تعالى
وقال واختلفوا في تحليفه واعتد شحنا في الفوائد أنه لا يحلف اه (٣) قال العلامة الخير
الرملي في حاشيته والفتوى على أنه يحلف في هذا الزمان اه وذكر في البحر عن أوقاف الناصحي
اذا أجزا الواقف أو قيمه أو وصى الواقف أو أمينه ثم قال قبضت الغلة فضاغت أو فرقتهما على
الموقوف عليهم فانكروا فالقول قوله مع يمينه اه وفي حاشية الحاوي على الاشياء في باب
القضاء والشهادات والظاهر من كلام صاحب القنية أن عدم التحليف انما هو في غير ما اذا
اتهم القاضي ولا يدعي عليه شيء معين وفيما ليس هنالك منكر معين مع كلام فراجع ان شئت
وفيها أيضا من باب الامانات الناظر اذا ادعى الصرف قال بعض الفضلاء يعني الخير الرملي ينبغي
أن يقيد ذلك بأن لا يكون الناظر معروفا بالخيانة كما كثر نظار زماننا اه (٤) وأفتى المولى
أبو السعود بأنه اذا كان مفسدا مبذرا لا يقبل قوله بصرفه مال الوقف بيمينه اه وأما من جهة
قبول قوله بعد عزله فقد أفتى بعض المحققين بأنه يقبل قوله في الدفع للمستحقين مع يمينه مادام
ناظرا اه لكن في حاشية الاشياء من كتاب الامانات (٥) قال بعض الفضلاء أنه يقبل قوله
في النفقة على الوقف بعد العزل ويخرج منه قبول قوله في الدفع للمستحقين بعد التامل فانه قال
لم يتعرض المصنف لحكم المتولي بعد العزل هل يقبل قوله في النفقة على الوقف من المال الذي
تحت يده أم لا لم أره صريحا لكن ظاهر كلامه أن قوله مقبول في ذلك اذا وافق الظاهر
لتصريحهم بأن القول قول الوكيل بعد العزل في دعواه أنه باع ما وكل في بيعه وكانت العين
هالكه وفيما اذا ادعى أنه دفع ما وكل بدفعه في براءة نفسه وأن الوصي لو ادعى بعدم موت اليتيم
أنه اتفق عليه كذا يقبل قوله وعلاه بأنه أسنده الى حالة منافقة للضمان (٦) وقد صرحوا بأن

- (١) مطلب يقبل قول الناظر
الثقة بيمينه وقيل بلايين
(٢) مطلب في قبول قول
الناظر في الدفع للمستحقين
وأرباب الوظائف
(٣) مطلب الفتوى على
أنه يحلف في هذا الزمان
(٤) مطلب ان كان الناظر
مفسدا مبذرا لا يقبل قوله
بصرف مال الوقف بيمينه
(٥) مطلب في قبول قول
الناظر بعد العزل
(٦) مطلب المتولى كالوكيل
في مواضع

المتولى كالموكيل في مواضع ووقع خلاف في أن المتولى وكيل الواقف أو وكيل الفقراء فقال
 أبو يوسف بالأول وقال محمد الثاني ومما هو صريح في قبول قول الوكيل ولو بعد العزل فرغ في
 القضية قال وكه وكالة عامة بأن يقوم بأمره وينفق على أهله من مال الموكل ولم يعين شيئا للاتفاق
 بل أطلق ثم مات الموكل فطالبه الورثة ببيان ما أنفق ومصرفه فان كان عدلا يصدق فيما قال
 وإن اتهموه بخلفه وليس عليه بيان جهات الاتفاق ومن أراد الخروج من الضمان فالقول قوله
 وإن أراد الرجوع فلا بد من البينة اهـ هذا صريح في قبول قوله في دعوى الاتفاق ولو بعد العزل
 وتحقيقه أن العزل لا يخرج عنه كونه أميناً فينبغي أن يقبل قول الوكيل بقبض الدين أنه دفعه
 لموكله في حياته في حق براءة نفسه كما أفتى به بعض المتأخرين كما تقدم اهـ ما في الجوى
 ويستتبع من ذلك أن الناظر يصدق بيمينه في الدفع للمستحقين بعد عزله كالموكيل في قبض
 الدين إذا مات الموكل وصدقته الورثة في القبض وكذبوه في الدفع فالقول قوله بيمينه لا بالقبض
 صار المال في يده ودبغة قصد قهمله بعد اعترافهم بأنه مودع كاف فان حلف برئ وانكسر
 لزمه المال وقد أفتى المرحوم الوالد بأنه يصدق بيمينه مادام ناظر ولم يذ كر نقلاً والمسئلة تحتاج
 إلى نقل صريح من كتاب صحيح حتى يطمئن القلب في الجواب في القبول أو عدمه بما يرى في
 الكتاب والله الموفق للصواب (١) وأما قبول قوله بعدم موت المستحقين فقال المرحوم الشيخ علاء
 الدين في شرح الملتقى في آخر الوقف وكذا يقبل قوله لو ادعى الدفع للموقوف عليهم ولو بعد
 موتهم إلا في نفقة زائدة خالفت الظاهر اهـ وأما في دفعه لأرباب الوظائف فقد سئل المولى
 الهمام عمدة الأنام شيخ الإسلام الشيخ أبو السعود أفندي النجاشي مفتي السلطنة العلية عن
 سؤال رفع اليه في دفع الوظيفة المعينة في الوقف للخطيب أو الامام أو المؤذن هل يقبل قول الناظر
 في ذلك بيمينه (٢) فأجاب لا يقبل لما فيها من جانب الاجارة وهو لو استاجر أجيراً لمصلحة المسجد
 ثم ادعى الدفع اليه لا يقبل بخلاف ما لو ادعى الدفع للموقوف عليهم كأولاد الواقف فان القول
 قوله في ذلك بيمينه وهو المراد بقولهم الموقوف عليهم لعدم ملاحظة جانب الاجارة فيهم والله أعلم
 قال العلامة الشيخ محمد الغزالي الترماشي في فتاويه بعد ذكر هذه الفتوى وهو تفصيل في غاية
 الحسن فليعمل به اهـ وقال المولى عطاء الله أفندي في مجموعته سئل شيخ الإسلام زكريا أفندي
 عن هذه المسئلة يعني مسئلة قبول قوله فأجاب بأنه ان كانت الوظيفة في مقابلة الخدمة
 فهي أجرة لا بد للمتولى من اثبات الاداء بالبينة والافهى صله وعطية يقبل في أدائها قول المتولى
 مع عيने وأفتى من بعده من المشايخ الإسلامية الى هذا الزمان على هذا امتسك بكين بتجوز
 المتأخرين الاجرة في مقابلة الطاعات لكن قال الترماشي المتقدم في كتابه شرح تحفة الاقران
 بعد ذكر هذه الفتوى وهو فقه حسن غير أن علماءنا على الافتاء بخلافه اهـ قلت فالمدكور في
 الاسعاف والخصاف ووقف الكرايسى والاشباه من الامانات والزاهدى عن وقف الناصحي
 وغيره أنه يقبل قوله في الدفع الى الموقوف عليهم بدون تفصيل في ذلك إلا أن يحمل على الذرية
 لا على المرتقة فيحصل التوفيق بين الكلامين بلامين وقد اعتمد تفصيل المولى أبى السعود ابن
 الترماشي المذكور في كتابه الزواهر على الاشباه والنظائر لكن بدون عزو الى كتاب وقاله العلائى
 في شرحه على التنوير وقد عزاه لحاشية أخى زاده من العيارية بزيادة أنه لا يضمن ما أنكره بل
 يدفعه ثانياً من مال الوقف اهـ فليحفظ قال العلامة الخير الرملى في حاشيته على البحر والجواب
 عما تسأل به العمادى أنه ليس لها حكم الاجارة من كل وجه وقد تقدم أن فيها شوب الاجرة

(١) مطلب في قبول قوله

بعدموت المستحقين

(٢) مطلب لا يقبل قوله

في الدفع لأرباب الوظائف

والصلة والصدقة ومقتضى ما قاله أنه يقبل قوله في حق براءة نفسه لافي حق صاحب الوظيفة لانه أمين فيما في يده فيلزم الضمان في الوقف لانه عامل له وفيه ضرر بالوقف فالافتاء بما قاله العلماء متعين وقول الغزى هو تفصيل في غاية الحسن فليعمل به في غير محله اذ يلزم منه تضمين الناظر اذا دفع لهم بلائينة لتعديده فافهم اه (قلت) تفصيل المولى أى السعود في غاية الحسن باعتبار التمثيل بالآخرة اذا استعمل الناظر رجلا في عمارة يحتاج الى البينة في الدفع له فهي مثلها وقول العلماء محمول على الموقوف عليهم من الاولاد لا أرباب الوظائف المشروط عليهم العمل ألا ترى أنهم اذا لم يعملوا لا يستحقون الوظيفة فهي كالآخرة لا محالة وهو كانه أجبر فاذا اكتفينا بين الناظر يضيع عليه الاجر لا سيما نظار هذا الزمان والله المستعان وهذا ما ظهر لنا في هذا الاوان على حسب الامكان وبالله التوفيق وهو الهادى وعليه في كل الامور اعتمادى (١) (سئل) فيما اذا دفع الناظر استحقاق رجل توفي من المستحقين الى جماعة في درجة المتوفى من أهل الوقف فادعى رجل آخر من مستحق الوقف أنه يشارك الجماعة في الاستحقاق المذكور ويطالب الناظر بما خصه من ذلك في السنين الماضية فهل اذا ثبت دعواه بالوجه الشرعى فطلبه على المتساوئين لذلك لا على الناظر (الجواب) نعم اذا الناظر دفع ما لا يستحقه غير المدفوع اليه عن ظن أنه يستحقه المدفوع اليه فلا ضمان عليه في ذلك لعدم تعديده بعدم علمه المستحق وله مطالبته به مع عدم الضمان وقد أفق بذلك الخير الرملى في الوقف والعلامة الشيخ اسمعيل ولا ينافي هذا ما في صور المسائل نقلا عن نقود المسائل من أنه اذا دفع للجماعة بغير قضاء يرجع بما يخصه على الناظر والارجع على الجماعة أخذ من مسئلة الوصى اذا قضى دين الميت بجميع التركة ثم ظهر دين آخر فانهم قالوا ان دفع بغير قضاء يرجع الدائن عليه والاعلى القابضين الخ اذا دفع في مسئلتنا بحق بالتصرف ولكونهم من الذرية وهو كالدفع بقضاء (أقول) تأمل فيما أجاب به وعن دفع المناقاة فانه لم يظهر لى وفي فتاوى ابن نجيم ما يخالفه فان فيها عن فتاوى الشيخ يحيى ابن الشيخ زكريا سئل في وقف على الذرية فرق الناظر الغلة سنين على جماعة منهم ثم أثبت واحد منهم وقضى به على الناظر وطالبه بما يخصه في الماضي فهل له ذلك أجاب ان دفع للجماعة بغير قضاء يرجع بما يخصه على الناظر والارجع على الجماعة أخذ من مسئلة الوصى اذا قضى دين الميت بجميع التركة ثم ظهر دين آخر عليه فانهم قالوا ان دفع بغير قضاء يرجع الدائن عليه والاعلى القابضين ولا يعارضه ما في الفتية لو قضى بدخول أولاد البنات بعدمضى سنين فانه يظهر حكمه في المستقبل لافي الماضي الا اذا كانت الغلة قائمة اه لان دخولهم مختلف فيه بخلاف ما نحن فيه للاتفاق اه وهذا ما مر نقله عن صور المسائل وقد ذكر المؤلف سوء الاخر نحو ما مر ثم ذكر الجواب بما نصه الذي وقفت عليه في السادس من الوقف من البرازية في ضمن مسئلة انه اذا برهن على القرابة يرجع عليهم فيما قبضوه ولذلك نظير وهو أنه لو صرف الناظر لبعض المستحقين وأحرم الباقي للمعروم الرجوع على الناظر لتعديده أو على المستحق لاخذه ما لا يستحقه والناظر هنام بعد فتعينت الجهة الاخرى ومما يدل على ذلك ما قالوه من أن الوصى اذا وفى الدين بعد ثبوته وأذن القاضي ثم ظهر دين آخر فانه لا يرجع عليه وانما يشارك والله أعلم وبمثل ذلك أفق الخير الرملى أيضا وهذه المسئلة تقع كثيرا فلنحفظ فانها مهمة (٢) وأفق المهمندارى في أخ دفع لاخته نصف الوقف ظانا أنه بينهما أنصافا فظهر أنه أنثلاث بأن له الرجوع عليها بما قبضته (٣) (سئل) فيما اذا احتاسب ناظر الوقف مع المستحقين على ما قبضه من غلة

(١) مطلب فيما اذا أثبت رجل أنه من المستحقين هل يرجع على الناظر أو على المستحقين

(٢) مطلب دفع لاخته النصف فظهر أن لها ثلث الوقف يرجع

(٣) مطلب ليس للمستحقين نقض المحاسبة مع الناظر بلاوجه شرعى

الوقف في سنة معلومة ومأصره في مصارف الوقف الضرورية وما خص كل واحد منهم من فاضل الغلة وصدقه كل منهم على ذلك وكتب كل منهم وصولا بذلك فهل يعمل بما ذكر من المحاسبة والصرف والتصديق بعد ثبوته شرعا وليس لهم نقض المحاسبة بدون وجه شرعي (الجواب) نعم وقد أفتى بذلك الشيخ اسمعيل أيضا (١) (سئل) فيما إذا كان زيد متوليا على وقف بر وفي كل سنة يكتب مقبوضه ومصرفه بمعرفة القاضي بموجب دفتر مضمي بامضائه والا أن أخذ شخص التولية عن زيد ويكلف زيد أن يحاسبه على مقبوضه ومصرفه في المدة الماضية ثانيا فهل يعمل بدفاتر المحاسبة الممضاة المذكورة (الجواب) نعم يعمل بدفاتر المحاسبة الممضاة بامضاء القضاة ولا يكلف إلى المحاسبة ثانيا كتبه الفقير عبد الرحمن العمادي عني عنه كذلك الجواب كتبه محمد ابن ابراهيم بن عبد الرحمن العمادي عني عنه كذلك الجواب كتبه علي بن ابراهيم بن عبد الرحمن العمادي عني عنه كذلك الجواب كتبه الفقير شهاب بن عبد الرحمن العمادي عني عنه كذلك الجواب كتبه الفقير حماد بن علي ابن ابراهيم بن عبد الرحمن العمادي عني عنه كذا وجد بخطوطهم رحمهم الله تعالى (٢) (سئل) فيما إذا وكلت هندا الناظرة على وقف معلوم زيد في تعاطي مصالح الوقف من قبض وصرف وتعمير وغير ذلك فباشر ذلك مدة وقبض غلة الوقف وصرف بعضه في لوازم الوقف ومهماته اللازمة مصرف المثل في مدة تحتمله فهل يقبل قوله بيمينه في ذلك حيث لا يكذب الظاهر (الجواب) نعم والمسئلة في الخيرية من الوقف في موضعين وفي البحر وغيره (أقول) وسيأتي تمام الكلام عليها وأخر هذا الباب (٣) (سئل) فيما إذا بنى ناظر وقف أهلي في أرض الوقف بناء لنفسه وأشهد عليه بذلك بينة وهو يدفع أجرة مثل الأرض لجهة الوقف المرقوم فهل يكون البناء للناظر ولا يكون ذلك خيانة موجبة لعزله وعليه أجرة مثل الأرض (الجواب) نعم قال في الاشباه وأما البناء في أرض الوقف فإن كان الباني المتولى عليه فإن كان بمال الوقف فهو وقف وإن كان من ماله للوقف أو أطلق فهو وقف وإن لنفسه فهو له (أقول) لكن ذكر المؤلف في محل آخر مانصه سئل خاتمة المحققين الخير الرمي عن رجل بنى في أرض الوقف بغير مسوغ شرعي فما حكمه أجاب أن كان الباني هو المتولى فإن كان من مال الوقف فهو وقف وإن كان من ماله للوقف أو أطلق فهو وقف وإن لنفسه فهو له ويكون متعديا في وضعه فيجب رفعه لولم يضر فإن أضر فهو المضيع لماله لأنه لا يملك رفعه لماله من ضرر الوقف ولا الانتفاع به لماله من التصرف معه بأرض الوقف فقد ضيع ماله وفي هذه الصورة يفسق المتولى ويستحق العزل لتعديه بهذا التصرف وأفتى كثيرون بأنه يملك للوقف بأقل القيمتين منزوعا وغير منزوع بمال الوقف في صورة الضرر وإن كان الباني غير المتولى فإن بنى للوقف فهو وقف وإن لنفسه أو أطلق رفعه إن لم يضر بأرض الوقف فإن أضر فالحكم ما تقدم ذكره فقد علمت الأحكام مستوفاة في هذه المسئلة اهـ (٤) (سئل) فيما إذا غرس ناظر وقف أهلي في أرض الوقف غراسا لنفسه وأشهد عليه بذلك وهو يدفع أجرة مثل الأرض لجهة الوقف فهل يكون الغراس للناظر ولا يكون ذلك خيانة موجبة لعزله (الجواب) نعم كذا أفتى به جدي العلامة عبد الرحمن العمادي كما رأيت بخطه (أقول) فيه ما علمته مما تقدم أنفع الخير الرمي من أنه يكون متعديا وفي جامع الفصولين ليس للوصي في هذا الزمان أخذ مال اليتيم مضاربة ولا للقيم أن يزرع في أرض الوقف اهـ قال في البحر بعد نقل ذلك فإذا ثبت عند القاضي أنه زرع ينبغي أن يكون

- (١) مطلب يعمل بدفاتر المحاسبة الممضاة من القضاة
(٢) مطلب يقبل قول وكيل الناظر بيمينه حيث لا يكذب الظاهر
(٣) مطلب فيما إذا بنى الناظر لنفسه في أرض الوقف
(٤) مطلب فيما إذا غرس الناظر لنفسه في أرض الوقف

خيانة يستحق بها العزل اه الآن يحمل على ما اذا لم يكن يدفع الاجرة للمستحقين تأمل
 (١) (سئل) فيما اذا كان زيد مقررا في امامة جامع معين بموجب براءة سلطانية يباشرها ويتناول
 معلومها المعين من جهة الوقف مدة مديدة والا أن أبرز عزمه براءة مقدمة التاريخ متضمنة
 لتوجيه الامامة له ورفع زيد عنهما من أكثر من سنة وقام يطالب زيد بمعلوم الوظيفة قبل ذلك
 وزيد لم يعلم بذلك فهل يتبع عمرو من ذلك ولا يستحق المعلوم من التاريخ المزبور (الجواب) نعم
 قال في الاشباه من قاعدة المشقة تجلب التيسير وقفنا عزل الوكيل على علمه دفعا للخرج عنه
 وكذا القاضي وصاحب وظيفة اه وأفتى بذلك الشيخ اسمعيل (٢) ما يأخذه الناظر هو بطريق
 الاجرة ولا أجره بدون العمل بجر عن الخيانة ترك صاحب الوظيفة مباشرتها في بعض الاوقات
 المشروط عليه فيها العمل لا يأثم عند الله تعالى غاية أنه لا يستحق المعلوم اه بجر (٣) وفيه
 أيضا لا يستحق الامن مباشر العمل اه وفي الاشباه وقد اعتر كثير من الفقهاء في زماننا فاستباحوا
 معاليم الوظائف من غير مباشرة اه (سئل) في وقف له ناظر من ذرية الواقف بموجب حجة
 تقرير يده وهو عدل أمين كاف بمصالح الوقف قام رجل آخر من الذرية يعارضه
 في النظر بدون وجه شرعي زاعما أنه قرفى وظيفة النظر بمقتضى أن الواقف شرط وقفه ناظرا
 ومتوليا من الذرية مستندا في ذلك لكتاب وقف يده منقطع الثبوت ولما هو مكتوب في حجة
 تقرير الناظر المذكور أنه مقرري التولية والنظر ولشغور الوظيفة عن مباشر شرعي وان
 الناظر قد جمع بين الوظيفتين والحال أنه لم يسبق تصرف من الذرية بوظيفة تولية ونظر منفردا
 كل منهما عن الآخر بطريق الاستقلال من زمن الواقف الى الآن (٤) بل التصرف في وظيفة
 النظر وحدها وليس هناك وظيفة تولية ولا تصرف بها أحد أصلا من القديم الى الآن فكيف
 الحكم (الجواب) حيث كان التصرف المذكور المدد المتطاولة على المنوال المزبور يمنع
 المعارض في ذلك سيما وقد بنى أمره على شغور الوظيفة عن مباشر والمباشر موجود (٥) ولا يجوز
 عزل صاحب وظيفة ما بغير حجة والقيم والمتولى والناظر في كلامهم بمعنى واحد كما تشهد به
 فروعهم خيرية (٦) (سئل) فيما اذا وقف زيد وقفا وجعل له متوليا وناظرا أى مشرفا عليه فهل
 يجوز أن يجمع رجل واحد بين الوظيفتين (الجواب) لا يجوز أن يجمع واحد بينهما بحيث يكون
 متوليا وناظرا لانه يلزم على ما ذكره الناظر في انفراد الواحد بالتصرف والواقف اعتد على رأى
 اثنين ونظرهما تصرفا ولم يرض بواحد كذا في الخيرية وغيرها (سئل) في وقف له ناظر ومتول
 بموجب شرط واقفه في كتاب وقفه وكل منهما منصوب من قبل الواقف وليس الناظر منصوبا من
 قبل المتولى ولا وكيلا عنه ولا مأذونا من طرفه ويريد المتولى التصرف في الوقف وحده بدون علم
 الناظر ولا رأيه ولا اطلاعه فهل ليس له ذلك ٧ و ٨ (الجواب) في الفتاوى الخيرية القيم والمتولى
 والناظر في كلامهم بمعنى واحد كما تشهد بذلك فروعهم المتعاقبة عليها تلك الالفاظ يفهم ذلك من
 كان من أهل الفقه وعرف اصطلاحهم وشمله اسم الفقهاء اه (٩) وفي الاشباه عن الخيانة
 مباشرة الواقف لاثنين ليس لاحدهما الانفراد اه وفيها من الوكالة الشيء المفوض لاثنين
 لا يملكه أحدهما كالوكيلين والوصيين والناظرين اه ونحوه في التنوير فان الواقف اعتد على
 رأى اثنين وعملهما فلا يجوز انفراد أحدهما وقد أفتى بذلك كثير من العلماء وان قلنا انه أى الناظر
 بمعنى المشرف ففي أدب الاوصياء لا يجوز للوصي أن يتصرف بدون رأى المشرف وعلمه اه
 (١٠) وفي الخيرية من الوقف وأنت على علم بأن الوقف يستق من الوصية وأن مسائله تنزع منها

(١) مطلب لا يعزل صاحب

الوظيفة الا بعد علمه بالعزل

(٢) مطلب ما يأخذه

الناظر هو بطريق الاجرة

(٣) مطلب لا يستحق

المعلوم الامن مباشر العمل

(٤) مطلب اذا كان

التصرف من القديم

بوظيفة النظر فقط ليس

لاخر أن يصير متوليا أيضا

(٥) مطلب لا يجوز عزل

صاحب وظيفة ما بلا حجة

(٦) مطلب اذا شرط في وقفه

متوليا وناظرا فلا يجمع

واحد بينهما

(٧) مطلب لا يجوز تصرف

المتولى بدون علم الناظر

(٨) مطلب القيم والمتولى

والناظر في كلامهم بمعنى

واحد

(٩) مطلب ما شرطه الواقف

لاثنين ليس لاحدهما

الانفراد

(١٠) مطلب الوقف يستق

من الوصية ومسائله تنزع

منها

وهذا ظاهر لا غبار عليه ويظهر للفقهاء بآدنى إمالة نظر إليه اه وفيها وقد صرحوا بأنه لا يجوز
 تصرف الوصي إلا بعلم المشرف فكيف المتولى اه فان كان الناظر بمعنى المتولى أو بمعنى
 المشرف وهما ما أوكيلان عن الواقف أو وصيان فعلي كل منهما لا يجوز للمتولى الانفراد
 بالتصرف بدون علم الناظر وإطلاعه على ما يظهر لنا مما ذكرناه وأما إذا كان الناظر منصوباً من
 قبل المتولى فيكون وكيلاً عنه أو ما ذونا من قبله وفعل الوكيل والمأذون ينقذ على الموكل والأذن
 والله سبحانه الموفق (أقول) لا يخالف هذا ما نقله المؤلف في محل آخر عن فتاوى الشلبي من الوقف
 من القسم الثاني (١) ونصه نعم لولّد زيد المذكور أن يجمع بين وظيفة الجباية والمباشرة بالوقف
 المذكور إذا لم يوجد في شرط الواقف المنع من الجمع بين وظيفتين إذا لمعارض في القيام
 بالوظيفتين المذكورتين بل قيام الجاني بوظيفة المباشرة أشدّ ضبطاً فإن الغالب أن مباشر الوقف
 إنما يعتمد فيما يضبطه على أملاء الجاني والله أعلم اه لان هاتين وظيفتين متباينتين بخلاف
 النظر والتولية فانهم ما بمعنى واحد كما علمته فإذا شرط الواقف ناظر أو متولياً فكأنه شرط وظيفة
 النظر المرافقة للتولية لشخصين فلا يجوز أن يفرد بها واحد لخالفه شرط الواقف لان مقصوده
 اجتماع رأى شخصين في تعاطى أمور الوقف وليس رأى الواحد كرى الاثنى فليس مقصوده
 تعدد الوظيفة بل تعدد صاحبها أما الجباية والمباشرة فلما كانتا متباينتين كان مقصوده تعدد
 الوظيفتين سواء اجتمعتا في شخص واحد أو في شخصين كالوشرط وظيفة إمامة وأذان فقام بهما
 واحد لحصول مقصود الواقف وقد تنقل في الجرار أن له متولى أن يستأجر المؤذن لخدمة المسجد
 بأجر المثل اه وسأئى قريباً ما يؤيده أيضاً (٢) (سئل) في نظار وقف يعارضون متوليه في
 التصرف في أمور الوقف إلا بأذنهم ولم يعلم أن نظارتهم بشرط الواقف فهل ليس لهم ذلك الآن
 ثبت نظارتهم بشرط الواقف (الجواب) نعم كما أفتى به الشيخ اسمعيل (٣) (سئل) فيما إذا
 سكنت هندية دار موقوفة للاستغلال عدة سنين بالتغلب بلا اجارة ثم طالها الناظر بالاجرة
 فامتنعت بلا وجه شرعى فادعى عليها بذلك لدى حاكم شرعى وأزعمها بالاجرة وغرم بسبب ذلك
 مبلغاً دفعه من مال الوقف لبدله من دفعه ويريد احتسابه على الوقف فهل له ذلك (الجواب)
 نعم كما في الخيرية (٤) (سئل) في متولى وقف أهلى عمرى الوقف عمارة ضرورية وصرف عليها
 من مال الوقف مصرف المثل فلم يصدقه المستحقون وشكروا عليه للحاكم والتمسوا الكشف
 والوقوف على صرفه المذكور وعلى أما كن الوقف المحتاجة للتعمير والترميم والحاسبة على
 إيراد الوقف ومصارفه فكشف عليها كما التمسوا فإذا العمارة المذكورة ثابتة في محالها كما قرره
 المتولى وثبت ما ادعاه بالوجه الشرعى وكتب بذلك حجة شرعية ودقترخصى بامضاء القاضى وغرم
 الناظر من مال الوقف على ذلك ما لا بد منه فهل له احتسابه على الوقف (الجواب) (٥) صرح
 علماء نارجهم الله تعالى أن يد الناظر على الوقف يد أمانة لا يد عدوان حيث أخذ منه المبلغ
 المذكور من مال الوقف ولم يمكنه دفع الاخذ عن أخذه فللناظر احتسابه على الوقف ٦ وفي البحر
 وكثير من الكتب للقيم صرف شئ من مال الوقف الى كتب الفتوى ومحاضر الدعوى لاستخلاص
 الوقف من أيدي ذوى الشوكة خيرية من الوقف ومثله في القنية من باب تصرفات القيم وفيها
 أيضاً وقد صرح علماء ناطمة بأن يد الناظر على الوقف يد أمانة لا يد عدوان قال في الذخيرة وان
 باع الارض فقبض الثمن فهل في يده فلا ضمان عليه ويكون الثمن عنده أمانة (٧) وأخذ
 القاضى وأعوانه المال كأخذ اللصوص وقد قال كثير من علمائنا المتأخرين عن قضاة زمانهم

- (١) مطلب يجوز الجمع بين وظيفة الجباية والمباشرة
- (٢) مطلب ليس للناظر معارضة المتولى الا اذا ثبت نظارته بشرط الواقف
- (٣) مطلب للناظر احتساب ما غرم من مال الوقف على الوقف
- (٤) مطلب فيما إذا شك المستحقون على الناظر للمحاسبة والعمارة فغرم من مال الوقف
- (٥) مطلب يد الناظر عن الوقف يد أمانة لا عدوان
- (٦) مطلب للناظر صرف شئ من مال الوقف لكتب الفتوى ومحاضر الدعوى لاستخلاصه
- (٧) مطلب أخذ القاضى وأعوانه كأخذ اللصوص الخ

تسموا باسم القضاة وهم باسم المصوص أحق فلا يضمن حيث لم يمكنه دفعه والله أعلم يجوز الأخذ
على نفس الكتابة ولا يجوز الأخذ على نفس المحاسبة لأن الحساب واجب عليه بحجر من
تصرفات الناظر (سئل) (١) في ناظر وقف أهلي تمنع دعوى زيد وعمر واختصاصهما
بكمال ريع الوقف لانفرادهما في الدرجة العليا وأثبت أنه بين جميع ذرية الواقف المتساويين
لذلك بموجب حجة وصرف بسبب ذلك مائتي قرش وثلاثة قروش ونصفوا اقتطع منها مائة من مال
الوقف ويريد اقتطاع بقية ما يدعى صرفه وأثبت بالبينة في وجه المستحقين أنه صرف ذلك القدر
فهو له الرجوع بذلك على من يساويه في الدرجة ومن هو أسفل منه من المستحقين بسبب المنع
(الجواب) الغلة الحاصلة من الوقف بعد مصارفة ملك لأربابها موروثة لهم والدعوى التي
صرفت لأجلها متعلقة بالغلة وليست لدفع غائلة عن نفس الوقف بل عن شريك في الغلة التي
هي ملك له ولهم (٢) وإذا خسر الشريك بسبب دعوى لا يرجع إلا بسوغ شرعي قال في جواهر
الفتوى ابن ونبت ورنادار فادعى مدعى على الابن فيه وألحقه خسران بسبب الدعوى لا يرجع اه
فلا رجوع له عليهم إلا أن يقولوا له شيئاً يوجب الرجوع بذلك وليس له الرجوع في مال الوقف
لأنه ليس لدفع غائلة عن الوقف ولا جلب منفعة فانه يبقى على حاله سواء ثبت أنه للمدعى أو للمنع
عنه وليس بدعوى متعلقة بعين الوقف (٣) على أنه ان كان صرفه من ماله لا امر متعلق بعين
الوقف وادعى بذلك لا يكون القول قوله وليس له الرجوع إلا باذن القاضي كما صرح بذلك في
البحر وغيره وهذه الدعوى ليست لدفع صائل عن الوقف بل في استحقاق الغلة أنهم لفلان
وفلان ولا تدخل للوقف في ذلك فلا يسوغ له الرجوع بمصارفة بسبب ذلك لافي مال الوقف ولا
على المستحقين إلا بوجه شرعي والله أعلم (٤) (سئل) فيما إذا كان لوقف أهلي ثلاثة تطارحت
أيديهم مبلغ معلوم من الدراهم بدل عن بعض عقارات الوقف المزبور المستبدلة بالوجه الشرعي
فادعى مستحقو الوقف على الناظر بأن لهم حصصة في المبلغ وطالبوهم بتسليمه عليهم فترافعوا
مع الناظر بخصوصها لدى حاكم شرعي فنعاهم الحاكم وكتب به حجة شرعية وغرم الناظر من
مال الوقف بسبب ذلك ما لا بد منه فهل لهم احتساب ذلك (الجواب) نعم كما مر (٥) (سئل)
في جامع له متول وامام وخطيب مات بعضهم وعجز البعض وظهر خيانة من البعض فقررت القضاة
الوظائف متعاقبة على رجل أهل ومحل ومستحق لها بشهادة أهل الجامع وعرض الامر الى
السلطان نصره الرحمن فقررت الوظائف على الرجل المرقوم بأوامر سلطانية فهل يكون التقرير
المذكور صحيحاً (الجواب) نعم (أقول) ومرة قبل نحو ورقة نقل المسئلة (٦) (سئل) في
ناظر وقف أهلي مقرر في وظيفة النظر بموجب صلح من قبل قاض شرعي لم يجعل له شيئاً في مقابلة
عمله في الوقف من ريعه ولا شرط له الواقف شيئاً وعمل في الوقف فهل يستحق أجره المثل إذا عمل
في مقابلة عمله (الجواب) نعم (أقول) قال في البحر وأما بيان ماله فان كان من الواقف فله
المشروط ولو كان أكثر من أجره المثل وان كان منصوب القاضي فله أجر مثله واختلفوا هل
يستحقه بلا تعيين القاضي فنقل في القنية أولاً لأن القاضي لو نصب قيساً مطلقاً ولم يعين له أجر
فسعى فيه سنة فلا شيء له وثانياً أن القيم يستحق أجر مثل سعيه سواء شرط له القاضي أو أهل المحلة
أجر أو لا لأنه لا يقبل القوامة ظاهراً إلا باجر والمعهود كالمشروط اه ووفق الخير الرمي في
حواشيه بحمل القول الاول على ما إذا لم يكن معهوداً (٧) (سئل) في الناظر إذا أقال
المستحقين على الخوايت والبيوت وهم يأخذون الاجرة من السكان فهل يستحق معلوماً لذلك

(١) مطلب في عدم رجوع

الناظر بمصارف من ماله

غلة الوقف

(٢) مطلب إذا خسر الشريك

بسبب دعوى لا يرجع الا

بسوغ شرعي

(٣) مطلب ما صرفه من ماله

لا امر متعلق بعين الوقف

ليس له الرجوع به الا اذا

صرفه باذن القاضي

(٤) مطلب له احتساب ما غرمه

لدفع الدعوى على مال

الاستبدال

(٥) مطلب يصح تقرير رجل

واحد متولياً وأما ما

وخطيباً

(٦) مطلب نصبه القاضي

ناظر ولم يجعل له شيئاً فله أجر

مثل عمله

(٧) مطلب إذا أقال الناظر

المستحقين لا يستحق معلوماً

لذلك

أولاً (الجواب) لا يستحق معلوماً لذلك والحالة هذه والمسئلة في الاشباه من الامانات ومثله في البحر وغيره (١) (سئل) في الناظر اذا أراد أخذ العشر من كامل غلة الوقف نظير عمله وهو قدر أجر مثله ويعارضه بقية المستحقين زاعين أن له عشر الفاضل بعد المصارف فهل له ذلك (الجواب) حيث كان العشر أجر مثله ولم يجعل له الواقف شيئاً له أخذه من كامل الغلة قبل حساب المصارف (سئل) في ناظر وقف أهلي جعل له القاضي عشر المتحصل من غلة الوقف نظير عمله في الوقف فهل له أخذه (الجواب) نعم له أخذ ذلك من الغلة اذا عمل في الوقف اذا كان ذلك قدر أجر مثله كافي الخلاصة والبرازية (٢) والصواب أن المراد من العشر أجر مثل عمله حتى لو زاد على أجر مثله رد الزائد كما هو مقرر معلوم ويؤيده أن صاحب الولوالجية بعد أن قال جعل القاضي للقيم عشر غلة الوقف قال قدر أجر مثله ثم رأيت في اجابة السائل ومعنى قول القاضي جعل له عشر أى التي هي أجر مثله لا ما توهمه أرباب الاغراض الفاسدة الخ يرى زاده على الاشباه من القضاء (أقول) (٣) وكتب في حاشيتي على البحر عن حاشية الخيرات الملى عليه بعد كلام مانصه فتح رأت الواقف ان عين له شيئاً فهو له كثيراً كان أو قليلاً على حسب ما شرطه عمل أو لم يعمل حيث لم يشرطه في مقابلة العمل كما هو مفهوم من قولنا على حسب ما شرطه وان لم يعين له الواقف وعين له القاضي أجر مثله جاز وان عين أكثر ينع عنه الزائد عن أجر المثل هذا ان عمل وان لم يعمل لا يستحق أجره وعنده صرح في الاشباه في كتاب الدعوى وان نصبه القاضي ولم يعين له شيئاً يتظر ان كان المعهود أن لا يعمل الا بأجرة المثل فله أجر المثل لان المعهود كالمشروط والا فلا شيء له فاعتنم هذا التحرير فانه يجب اليه المصير لانه المفهوم من عباراتهم والمبادر من كلماتهم اهـ (سئل) فيما اذا وكل ناظر وقف زيداً يعطى عنه أمور الوقف ولم يشرط له أجره على ذلك وتعطى زيد ذلك مدة فهل ليس له أجره على ذلك (الجواب) نعم (٤) ولا أجر للوكيل الا بالشرط اشباه من الامانات وفيه العامل لغيره امانة لأجره الا الوصى والناظر فيستحقان بقدر أجر المثل اذا عمل الا اذا شرط الواقف للناظر شيئاً ولا يستحقان الا بالعمل اهـ (٥) (سئل) في ناظر الوقف الاهلي اذا مات مجهلاً غلات الوقف بعد قبضها ولم يوجد فهل لا يضمنها (الجواب) نعم كفى التنوير وشرحه (أقول) هكذا اطلقت المسألة في كثير من الكتب ووقع فيها كلام من وجهين الاول ان قاضي خان قيد ذلك بمقتضى المسجد اذا أخذ غلات المسجد ومات من غير بيان قال العلامة الميرى أما اذا كانت الغلة مستحقة لقوم بالشرط فيضمن مطلقاً بدليل اتفاق كلمتهم فيما اذا كانت الدار وقفاً على أخوين غاب أحدهما وقبض الحاضر غلته اتسع سنين ثم مات الحاضر وترك وصياً ثم حضر الغائب وطالب الوصى بنصيبه من الغلة قال الفقيه أبو جعفر اذا كان الحاضر الذي قبض الغلة هو القيم على هذا الوقف كان للغائب أن يرجع في ترك الميت بحصته من الغلة وان لم يكن هو القيم الآن الاخوين أجر جميعاً فكذلك وان أجر الحاضر كانت الغلة كلها له في الحكم ولا يطيب اهـ كلامه وعندنا مستفاد من قولهم غلة الوقف وما قبض في يد الناظر ليس غلة الوقف بل هو مال المستحقين بالشرط قال في الاشباه من القول في الملك وغلة الوقف يملكها الموقوف عليه وان لم يقبل اهـ وينبغي أن يلحق بغلة المسجد ما اذا شرط تركه شئ في يد الناظر للعمارة والله أعلم كذا حرره شيخنا مشايخنا ملا على التركاني رحمه الله تعالى الثاني أن الامام الطرسوسى في أنفع الوسائل ذكر بحثاً أنه يضمن اذا طالب به المستحق ولم يدفع له ثم مات بلا بيان أما اذا لم يطالب فان محموداً معروفاً بالامانة لا يضمن والا ضمن وأقره في البحر على تفصيل

(١) مطلب للناظر أخذ العشر اذا عمل

(٢) مطلب الصواب أن المراد من العشر أجر مثل عمله

(٣) مطلب تحرير مفيد فيما يستحقه الناظر على عمله وما لا يستحقه

(٤) مطلب وكيال الناظر لأجره له الا بالشرط

(٥) مطلب في حكم الناظر اذا مات مجهلاً غلة الوقف

ضمانه بالطلب أى فلا يضمن بدونه أما به فيضمن وهو ظاهر وبه أفتى الشيخ اسمعيل الحائلي لانه صار متعديا بالمنع لكن ذكر الشيخ صالح في زواهر الجواهر أنه يضمن وان لم يطالب به المستحق لانه لما مات مجهلا فقد ظلم وقيد به بحثا بما اذا لم يمت فجأة أما اذا مات على غفلة لا يضمن لعدم تمكنه من البيان بخلاف ما اذا مات بمرض ونحوه وأقره العلائق في الدراختار وكتبت فيما علقته عليه أن عدم تمكنه من البيان لومات فجأة انما يظهر لومات عقب قبضه الغلة تأمل والحاصل ان المتولى اذا قبض غلة الوقف ثم مات مجهلا بأن لم توجد في تركته ولم يعلم ما صنع بها لا يضمنها في تركته مطلقا كما هو المستفاد من أغلب عباراتهم ولا كلام في ضمانه بعد طلب المستحق ولا في عدم ضمانه لو كانت الغلة لمسجدا وانما الكلام فيما لو كانت غلة وقف لها مستحقون ما يكون لها هل يضمنها مطلقا على ما يفهم من تقييد قاضيخان أو اذا كان غير محمود ولا معروف بالامانة كما يحتمل الطرسوسى أو اذا كان موته بعد مرض لا فجأة كما يحتمل في الزواهر فليتأمل وهذا كله في غلة الوقف لا في عين الوقف كما يأتى قريبا (سئل) في مبلغ من النقود موقوف من قبل واقفه زيد على عتقائه محكوم بعخته وهو تحت يد امرأة منهن ناطرة عليه فأتت عن تركته مجهلة له ولم يوجد في تركته اهل تضمنه في تركتها (الجواب) نعم الناطر لومات مجهلا لمال البذل ضمنه كما في الاشياء أى لئن الارض المستبدلة قلت فلعين الوقف بالاولى كالدراهم الموقوفة على القول بجوازها قاله المصنف يعنى صاحب التنوير وأقره ابنه في الزواهر اه علائق على التنوير من الايداع (سئل) في دير له اوقاف تحت يد اربابها الناطر الشرعى فهلك الناطر وعين غلة الاوقاف موجودة تحت يده وللناظر بعده ينة شرعية تشهد على كون عين الغلة الموجودة مختصة بالوقف من غلته فهل اذا أقامها تقبل وتصرف في مصارفها المعلومة (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان زيد مقررا في وظائف عمل مشتملة على امامة وتولية وغيرهما من وظائف العمل بماله من المعلوم المعين من جهة الوقف في زاوية بموجب مستند شرعى بيده وباشر ذلك مدة ثم عزل عن نصف الوظائف المزبورة في أثناء السنة بعد مباشرة فهل يستحق من المعلوم بحساب المدة التي عمل فيها والحالة هذه (الجواب) نعم كما في الاشياء وأنفع الوسائل (سئل) فيما اذا وقف زيد عقاراته على ذريته فزعم رجل منهم أنه مقرر في وظيفة عمل في الوقف المزبور مستند في ذلك لذكركه ما في براءة يده ويطالب متولى الوقف بعلومهما عن مدة ماضية والحال أنه لم يباشر الوظيفتين في المدة المزبورة أصلا والمتولى ينكر وجود الوظيفتين في الوقف فهل على تقدير ثبوتها لا يستحق معلومهما في المدة المذكورة (الجواب) نعم في البحر لا يستحق الامن بآشر العمل وفي الاشياء وقد اعتر كثير من الفقهاء في زماننا فاستباحوا معاليم الوظائف من غير مباشرة اه ومهر تمامه وفي فتاوى السلبى القول قول الورثة مع المين في عدم وصول المعلوم لا يبرهم ولهم أخذ من ريع الوقف اذا ثبت الوظيفة في شرط الواقف واذا أنكر الناطر مباشرة المورث الوظيفة المذكورة فالقول قول الورثة في المباشرة مع المين لانهم قائمون مقام مورثهم والقول قوله في المباشرة مع المين لانه أمين فكذا ورثته والله أعلم اه *

(قائدة) ■ أفتى علامة الوجود المولى أبو السعود مفتى السلطنة السلمانية بأن أوقاف الملوكة والامراء لا يراعى شرطها لانها من بيت المال أو ترجع اليه من حاشية الاشياء قبيل قاعدة اذا اجتمع الحلال والحرام وذكر السيوطي في رسالة النقل المستور في جواز قبض المعلوم من غير حضور بأنه أفتى جميع علماء ذلك العصر كالسبكي وولديه والزملكاني وابن عدلان وابن المرجل

مطلب مات الناطر مجهلا
للدراهم الموقوفة ضمنها

مطلب هلك ناطر الدير
وعين غلة الوقف تحت يده
تقبل ينة الناطر بعده على
ذلك

مطلب اذا عزل يستحق
من المعلوم بقدر ما عمل

مطلب اذا لم يباشر وظيفة
العمل لا يستحق المعلوم
مطلب القول للورثة في
عدم وصول المعلوم لا يبرهم
وكذا في ان المورث بآشر
الوظيفة

مطلب أوقاف الملوكة
والامراء لا يراعى شرطها
لانها من بيت المال

وابن جماعة والاوزاعي والزركنشي والبلقيني والاسنوي وغيرهم بأن هذه ارسادات لا أوقاف حقيقة فللعلماء المنزلة أن ياكلوا منها وان لم يباشروا ووظائفهم اه وفي شرح الوهبانية ما يأخذه الفقهاء من المدارس لأجرة لعدم شروط الاجارة ولا صدقة لان الغني يأخذها بل اعانة لهم على حبس أنفسهم للاشتغال حتى لو لم يحضروا والدرس بسبب اشتغال او تعليق جازأخذهم الجامكية معين المفتي من آخر كتاب الوقف وقد ذكر علماءنا أن من له حق في ديوان الخراج كالمقاتلة والعلماء وطلبهم والمفتين والفقهاء يفرض لاولادهم تبعاولا يسقط عت الاصل ترغيبا وذكرفي مال الفتاوى أن لكل قارئ في كل سنة في بيت المال مائتي درهم أو ألقى درهم ان أخذها في الدنيا ولا يأخذ في الآخرة من رسالة السيد أحمد الجوى فيماترب وأرصد بأوامر الوزراء المصريين قال مولانا العلامة صاحب الخزنة ناقلا عن مبسوط خفر الاسلام بنص وادامات من له وظيفة في بيت المال لحق الشرع واعتزاز الاسلام كاجراء الامامة والتأدين وغير ذلك مما فيه صلاح الاسلام والمسلمين وللميت أبناء يرعون ويقومون حق الشرع واعزاز الاسلام كما يراعى ويقيم الاب فلا امام أن يعطى وظيفة الاب لابناء الميت لاغيرهم لحصول مقصود الشرع وانحياز كسر قلوبهم والامام مربي خلف الموقى بأذن الشرع والشرع أمر بابقاء ما كان على ما كان لابناء الميت لاغيرهم اه قلت هذا مؤيد لما هو عرف الحرمين الشريفين ومصر والروم المعمورة من غير تكريم من ابقاء أبناء الميت ولو كانوا صغارا على وظائف آبائهم مطلعا من امامة وخطابة وغير ذلك وامضاء على التقرير الفراغ لهم بذلك وتقريرهم بعد وفاته عرفا مرضيا مقبولا لان فيه احياء خلف العلماء ومساعدتهم على بذل الجهد في الاشتغال بالعلم وقد أفتى بجواز ذلك طائفة من اكابر الفضلاء الذين يعول على افتائهم والله أعلم بيري زاده على الاشياء من كتاب القرائض (سئل) فيما اذا كان لواقف وقف ذرية يصلحون للتولية فهل يولى أحد من الاجانب مع وجود الذرية (الجواب) مادام أحد يصلح للتولية من أقارب الواقف لا يجعل المتولى من الاجانب كفي التنوير من الوقف (سئل) فيما اذا كان زيد مقررا من قبل القاضي في وظيفة قراءة ما تيسر من القرآن العظيم وهو مباشر لها ومتصرف في معلومها فأنهى عمر والقاضي أنها شاغرة عن مباشر فقرها عليه بناء على أنها له المخالف فهل لا عبرة للأنهاء المخالف (الجواب) نعم كافي الخبرية وفي الاشياء ليس للامام أن يخرج شيئا من يده أحد الا بحق ثابت معروف اه وفي الخبرية في رجل عزل عن وظيفة بخجة وولى رجل غيره شهده أهل المحلة بعد الله وعفته ثم ولى الاول بانها ما هو غير الواقع وعزل المشهود له بغير خجة هل ينعزل أولا والقاضي ابقاؤه على التولية أجاب قد صرح العلماء بأنه لا يجوز عزل الناظر ولا عزل صاحب وظيفة ما بغير خجة وللقاضي ابقاؤه على وظيفة اه وفيها في رجل مات فقرا للقاضي في وظائفه جماعة ثم ان رجلا نهى الى السلطان أمر الميت فقرا وفي وظائفه بناء على شغورها بالموت غير عالم بتقرير القاضي السابق فهل العبرة لتقرير القاضي أم لتقرير السلطان مع أنه انما قرر بناء على ما نهى اليه غير عالم بما فعل القاضي أجاب العبرة لتقرير القاضي لا لتقرير السلطان بناء على ما نهى اليه كسئلة الوكيل اذا أنجز ما وكل فيه ثم فعله الموكل خصوصا لم يوجد من السلطان تنصيص على عزل المقرر فالصادر منه مبنى على أمر تبين خلافه فلا يصح اه ولا يجوز للقاضي عزل الناظر المشروط بلا خيانة ولو عزل له لا يصح الثاني متوليا كذا في الاشياء لكن قال بيري زاده ينبغي أن يقيس بما اذا لم يكن فيه فائدة للوقف أما اذا كان عزله خيرا

مطلب من له حق في ديوان الخراج كالمقاتلة والعلماء يفرض لاولادهم تبع الخ

مطلب تعطى وظيفة الميت لابنه

مطلب مادام أحد يصلح للتولية من أقارب الواقف لا يجعل من الاجانب مطلب لا عبرة للأنهاء المخالف

مطلب لا يجوز عزل الناظر ولا صاحب وظيفة ما بغير خجة

مطلب قزره القاضي في وظائف ثم نهى رجل الى السلطان أنها شاغرة فقرره فالعبرة لتقرير القاضي كسئلة الوكيل

مطلب اذا كان في عزل الناظر المشروط خيرا للوقف يعزل

لوقف عزله كما في جامع الفصولين ويؤخذ منه جواز اعطاء النظر لغير المشروط له اذا قبله بلا
 اجر عند امتناع المشروط له من قبول ذلك الا بجر لم يشترط في الوقف حيث كان فيه نفع الوقف
 ويؤيده قول المؤلف يعني صاحب الاشباه فيما يأتي ويتعين الاقتناء في الوقف بما هو الانفع
 والاصلح للوقف كما في الحاوي القدسي ورأيت في الذخيرة مانصة ويختار في الوقف ما هو الانفع
 والاصلح للوقف اه ثم بعد مدة رأيت ما يؤيد ما نقلته قال في الحاوي الحصري ناقلا عن وقف
 الانصاري فان لم يكن من يتولى من جيران الوقف وقرابته الابرزق ويفعل واحد غيرهم
 بغير رزق قال ذلك الى القاضي ينظر في ذلك ما هو الاصلح والا حسن اه (سئل) فيما اذا
 ادعى ناظر وقف على رجل بأن تقريره في قراءة ما تيسر محدث أحدثه الناظر الذي قبله وأنه غير
 شرعي لعدم مشروطة التوجيه له فهل اذا ثبت الاحداث وعدم مشروطة التوجيه له يعمل
 بتقريره أولا (الجواب) اذا ثبت الاحداث لا يعمل بتقريره لان انقاضي ليس له الاحداث
 بدون مسوغ شرعي فكيف المتولى وقد صرح في الذخيرة والاولا الحجة وغيرهما بان القاضي اذا
 قرر فرائسا للمسجد بغير شرط الواقف لم يحل للقاضي ذلك ولم يحل للقراش تناول المعلوم اه وحيث
 لم يكن مشروطا للمتولى توجيه الوظائف فتوجيهه غير معتبر لان تقرير الوظائف للقاضي
 لا للمتولى الذي لم يشترط له الواقف لانه تصرف في الموقوف عليهم بغير شرط الواقف وذلك لا يجوز
 بخلاف ما اذا شرط الواقف كما صرح به في البحر اخذنا مما في الفتاوى الصغرى (أقول) ذكر في
 البحر ان تصرف القاضي في الاوقاف مقيد بالمصلحة فلو فعل ما يخالف شرط الواقف فانه لا يصح
 الا لمصلحة ظاهرة ثم نقل ما مر عن الذخيرة ثم قال فان قلت في تقرير القراش مصلحة قلت يمكن
 خدمة المسجد بدون تقريره بان يستأجر المتولى فراشاه والممنوع تقريره في وظيفة تكون حقا
 له ولذا صرح قاضيخان بان للمتولى ان يستأجر خادما للمسجد بأجرة المثل واستقيد منه عدم
 صحة تقرير القاضي في بقية الوظائف بغير شرط الواقف كشهادة ومباشرة وطلب بالاولى وحرمة
 المرتبات بالاوقاف بالاولى اه كلام البحر قد بدبر ثم هذا كله في غير اوقاف المولود والامراء
 لانه لا يراعى شروطها كما مر قريبا عن المولى أبي السعود (سئل) فيما اذا وقف رجل وقفا على
 جهة بر وجعل فيه وظائف وشروط توجيهها وتقريرها للمتولى الوقف وعرضه لطرف الدولة العلية
 فغير غريب عن وظيفة لعمره ووجوب تقرير قاض وبراءة عسكرية فتوجيهها للمتولى الوقف
 المشروط له ذلك لبرك وعرض بذلك للدولة العلية فتوجيهها السلطان عز نصره لبرك المزبور وصدور
 أمر شريف بعدم العمل بالتقرير المذكور والبراءة العسكرية المرقومة فقام عمرو يعارض بكرة
 في ذلك بدون وجه شرعي فهل يمنع من معارضته في ذلك ويعمل بتوجيه المتولى والا امر الشريف
 السلطاني (الجواب) نعم (أقول) ومثله في الخيرية حيث سئل في واقف نص في كتاب وقفه
 على أن تقرير الوظائف للناظر فهل يكون التقرير له فأجاب ولاية القاضي في تقرير الوظائف
 متأخرة عن الناظر المشروط له التقرير من الواقف فلا يصح تقرير القاضي معه والله أعلم اه
 (سئل) فيما اذا كان زيد ناظرا على وقف أبجداه ففرغ عن النظر في مرض موته لعمره
 المستحق في الوقف الامل لذلك لدى قاض قرره في ذلك قام بعض المستحقين الآن يعارض عمرا
 في ذلك أنه قرر في الوظيفة عن محلول زيد بعد وفاته فهل يقدم التفويض وينع المعارض
 (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا وقف زيد القاطن ببلدة كذا عقارات له بعضها في بلدته
 المزبورة وبعضها في دمشق وشروط التولية على الجميع لذريته فقولوا كذلك واحدا بعد واحد

مطلب يتعين الاقتناء بما
 هو الانفع للوقف

مطلب ليس للناظر
 احداث وظيفة بلا شرط
 الواقف

مطلب تصرف القاضي
 في الاوقاف مقيد بالمصلحة

مطلب للمستولى أن
 يستأجر خادما للمسجد

مطلب يعمل بتوجيه
 المتولى المشروط له ذلك دون
 توجيه القاضي

مطلب ولاية القاضي في
 تقرير الوظائف متأخرة
 عن الناظر المشروط له
 التقرير من الواقف

مطلب يقدم تفويض
 الناظر في مرض موته على
 تقرير القاضي

مطلب للمتولى الغائب
 أن يقدم رجلا مقامه

ومن عادتهم أنهم يقيمون مقامهم رجلا في تولية الوقف الكائن بدمشق وهم في بلدة جددهم بعد أن ينهوا ويعرضوا أمرهم لحضرة السلطان عز نصره ويلتصوا منه نصب الرجل فيما ذكر فينصبه بموجب براءة مشريفة فتتولى وقف دمشق رجل بموجب براءة سلطانية بعرض متولى الوقف الذي هو من ذرية الواقف المقيم في تلك البلدة وقرره قاضي القضاة بدمشق على ما ذكر لثلا تعطل أمور الوقف وصار الرجل يباشر أمور الوقف بدمشق بما فيه الحظ والمصلحة فهل يصح ذلك (الجواب) نعم لأن الناظر التصرف في الوقف بما فيه الحظ والمصلحة وحيث عرض المتولى المشروط له النظر للسلطان دأما ملكه أن يقيم الرجل المذكور ومتوليا على الوقف الذي بدمشق فأقامه السلطان عز نصره فقط صارا متوليا على الوقف المذكور بطريق الوكالة عن المشروط له بدلالة الاقتضاء وهي جعل غير المنطوق منطوقا تصححا للكلام وصوناه عن الالغاء فيكون عرض المتولى المشروط له ذلك كآفته قال وكلت في إقامته عني في ذلك وقد مثل صدر الشريعة في التوضيح للاقتضاء بنحو أعني عبدك عني بالف فصار كأنه قال بع عبدك عني بالف وكن وكلا في الاعناق فتصرف المتولى المذكور صحيح ولا سيما وقد قرره القاضي في ذلك لكون الناظر غائبا صونا للوقف عن المضاعف قال في الاسعاف ولو جعل الولاية لغائب أقام القاضي مقامه رجلا إلى أن يقدم فإذا قدم ترد إليه اه والله سبحانه أعلم (سئل) في ناظر وقف غاب وترك الوقف بلا وكيل يباشر عنه وتعطلت مصالح الوقف لعدم ناظر يباشره فهل للقاضي إقامة قيم على الوقف بغيبة ناظره إلى أن يقدم ويسوغ للقيم التصرف السابق للناظر المقام هو مقامه (الجواب) نعم والمسئلة في الخيرية من الوقف نقلا عن الاسعاف (سئل) فيما إذا صدق ناظر الوقف لرجل بشيء على الوقف وأقر له به هل يكون إقراره صحيحا أولا (الجواب) إقراره على الوقف غير صحيح قال في دعوى البرازية لا ينفذ إقرار المتولى على الوقف اه وفي الفصل السابع من العمادية إقرار المتولى على الوقف لا يصح اه ومثله في جامع الفصولين وفي فتاوى الخافوق من الاجارة والتصادق غير صحيح لأنه إقرار منه على الوقف وإقرار الناظر على الوقف غير صحيح اه وفي الفتاوى الخيرية من الوقف نكول الناظر وإقراره على الوقف لا يصح اه (سئل) فيما إذا أقر الناظر أنه موصل من زيد بآخرة دار الوقف الحارثة في نواجره فيما مضى إلى سنة كذا فهل يؤخذ بإقراره (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا أقر ناظر وقف أهل منحصريه فيه وفي جماعة من ذرية الواقف بان هذا الاجتبية تستحق من ريعه في كل سنة كذا من الدراهم وأنهم من أهل الوقف وهم يشكرون ذلك فهل إقرار الناظر لا يسرى على الجماعة وليس له اقتطاع شيء عليهم من استحقاقهم من ريع الوقف بدون وجه شرعي (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا ادعى متولى وقف بر علي زيد متولى وقف بر آخر وقفه عمرو بأن وقف عمر وجاري وقف البر المزبور فأقر زيد بدعوى المدعى فهل يكون غير صحيح (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا أقر ناظر وقف أهل بان مستاجر خانوت الوقف يستحق على خانوت المزبورة مبلغا معلوما من الدراهم صرفه في تعميرها ولم يثبت ذلك بالوجه الشرعي فهل يكون إقراره على الوقف غير صحيح (الجواب) نعم والمسئلة في العمادية (سئل) فيما إذا أقر المشروط له النظر في الوقف أن فلا ياستحقه دونه وصدقه فلان فهل يكون الإقرار صحيحا (الجواب) نعم قال في التنوير من كتاب الإقرار أقر المشروط له الربع أنه يستحقه فلان دونه صح ولو جعله لغيره لم يصح وكذا المشروط له النظر على هذا اه وذكره في الاشباة في مواضع (أقول) ومن الكلام مستوفى على هذه المسئلة في الباب الثاني (سئل) فيما إذا وقف زيد

مطلب في دلالة الاقتضاء
مطلب يقيم القاضي رجلا
مقام الناظر الغائب الى
حضوره

مطلب اذا غاب الناظر
فالقاضي اقامة قيم عنه
مطلب اقرار الناظر على
الوقف ونكوله لا يصح
مطلب أقر الناظر أنه موصل
بالاجرة يؤخذ بإقراره

مطلب اقرار الناظر بان
هذه الاجنبية تستحق كذا
وكذب المستحقون لا يسرى
عليهم
مطلب اقرار الناظر بان
الوقف جاري وقف آخر باطل
مطلب اقرار الناظر بان
المستاجر يستحق على
الخانوت كذا باطل
مطلب اقرار الناظر المشروط
أن فلا ياستحق النظر صحيح

داره على نفسه ثم على بناته الأربع ثم وشروط النظر لنفسه أيام حياته ثم تصادق مع أخويه على أن مسكنا معيناهما مشترك بينهما أثلاثا ثم مات عن بناته المزبورات ويريد أخواه أخذ حصتها من المسكن بمقتضى المصادقة المذكورة وأقرار أخيهما بذلك فهل يكون إقرار الناظر على الوقف بعين من أعيانه غير صحيح (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا شرط واقف في كتاب وقفه أن من مات من الموقوف عليهم عن ولد أو أسفل منه انتقل نصيبه من ريع الوقف إلى ولده أو الأسفل منه واعترف ناظر الوقف بذلك وتصرف النظر والناظر المعترف بذلك إلا أن أنكر الناظر المعترف أن الواقف شرط ذلك فهل يؤخذ بإقراره والتصرف المذكور ولا عبرة لأنكاره (الجواب) نعم يؤخذ بإقراره الموافق لشرط الواقف ولا عبرة لأنكاره (سئل) فيما إذا شرط واقف وقف أهلي نظر وقفه للأرشد فالأرشد من الموقوف عليهم وتولى الأرشد منهم نظر الوقف وثبتت أرشديته بالوجه الشرعي ثم فرغ في صحته عن وظيفة النظر المزبور لبعض الموقوف عليهم ولم يكن له التفويض عاما فهل يكون الفراغ المزبور غير صحيح (الجواب) نعم في رجل آل إليه النظر الشرعي على وقف جده وقد ضعفت قوته عن التحدث على الوقف المذكور فهل له أن يأذن لاحد أن يتحدث عنه على الوقف المذكور بقية حياته أم لا وهل له أن ينزل لاحد عن النظر أم لا (الجواب) لشيخ الإسلام الكمال القادري نعم له أن يستتيب من فيه العدالة والكفاية ولا يصح نزوله عن النظر المشروط له ولو عزل نفسه لم يعزل ووافق شيخ الإسلام الحنبلي والدميري المالكي والحنفي فتاوى الطرابلسي من الوقف جمع شهاب الدين أحمد الشهير بالشلبى (أقول) وفي الإسماعيلية جواب عن سؤال نظير سؤالنا المذكور وفيه اشتراط الارشدية مانصه إذا لم تكن المرأة المفروغ لها معادلة للمرأة الفارغة في الارشدية وفي كونها من ذرية الواقف لا يصح فراغها لها ولا تقريرها في النظر وإن عزلت نفسها لم تعزل ولها الطلب بعد العزل اهـ ومقتضاه أن المفروغ له لو سأل الفارغ في الارشدية وفي كونه من الذرية يصح الفراغ لكن تقدم أول هذا الباب عن البرازية والمنظومة المحببة وغيرهما أن الناظر إنما يصح تفويضه في مرض الموت وأما في الحياة فلا إلا إذا شرط له الواقف ذلك فتأمل ثم نقل المؤلف عن الفتاوى الرحيمية مانصه سئل فيما لو شرط الواقف النظر لنفسه ثم من بعده للأرشد من الموقوف عليهم ومات فنصب القاضي أحدهم ناظرا والحالة أنه صبي والأرشد فيهم امرأه هل تستحق النظر الآن دونها أولا أجاب حيث انتظم أفعال التفصيل المعترف بلام الجنس الذكر والأنثى الواحد والمتعدد كما هو ظاهر وأفتى به شمل المرأة الرشيدة فتستحق النظر وحدها إن لم يساوها أحدى الرشيد المذكور أو معه والرشد المذكور في القرآن العظيم كونه مصحفا في ماله فقط كما نصوا عليه في كتاب الحجر وأما في الوقف فقال صاحب البحر فيه إن الظاهر صلاح المال وهو حسن التصرف اهـ ولا يخفى أن الرشيد بالمعنى الأخير يقل في الصبي بخلاف المرأة والحالة هذه والله أعلم اهـ (سئل) فيما إذا أثبت زيد في وجه عمرو أنه أرشد منه في نظر أو قاف أجادهما بالبيئة الشرعية المذكورة وقررت في النظر عن رفع عمرو بعد اعتراهما بشرط الواقفين الارشدية ثم ادعى عمرو الآن أنه أرشد من زيد فهل تقبل بيته أم لا (الجواب) حيث أثبت زيد أرشديته في وجه المدعى بالبيئة المذكورة وحكم لها وقررت في ذلك ولم يصدر منه بعده ما يوجب عزله بحكمه ببقائه ما لم يوجد المزيل ولا تقبل بيته المدعى بما ذكر لأن الحق إذا ثبت لواحد لم ينتقل إلى غيره ولم يتعده قال في الأشباه من القضاء المقضى عليه في حادثة لا تسمع دعواه ولا يثبت له إذا ادعى تلقى الملك من المدعى أو النتاج أو برهن على إبطال القضاء كما ذكره

مطلب إقرار الناظر على الوقف بعين من أعيانه غير صحيح

مطلب يعمل بإقرار الناظر الموافق لشرط الواقف

مطلب إذا فرغ الثابت الارشدية في صحته عن

وظيفة النظر لغيره لا يصح

مطلب المشروط له النظر لو عزل نفسه لم يعزل

مطلب المرأة إذا كانت رشيدة أولى من الصبي
مطلب معنى الرشيد في الوقف صلاح المال وهو حسن التصرف

مطلب فيما إذا أثبت زيد أنه أرشد من عمرو ثم ادعى عمرو أنه أرشد منه

مطلب المقضى عليه في حادثة لا تسمع دعواه ولا يثبت له

مطلب أي بينة سبقت
وقضى به لم تقبل الأخرى
مطلب فيما إذا ثبت الارشدية
ثم صار غيره أرشدمنه

العمادى اه وفيه أيضا منه أي بينة سبقت وقضى به لم تقبل الأخرى اه وفي الكافي الشهادة
إذا تضمنت نقض قضاء ترد اه والدعوى متى فصلت مرة بالوجه الشرعى لا تنقض ولا تعاد وفى
حاوى السيوطى من الوقف لشرط الواقف بصيغة أفعّل التفضيل كالاصح والارشود وثبتت
الارشدية والاصحية لواحد وحكم له ثم وجد بعد ذلك من صار أصح أو أرشد لم ينتقل له الحق لان
العبرة لمن فيه هذا الوصف فى الاستدلال فى الاشياء والالم يستقر نظر لاحد اه (أقول) تقدمت
عبارة السيوطى بأبسط من ذلك أول هذا الباب وكتبنا عقبها عن البحر والخصاف والتأخر خاتمة
أنه إذا صار المقضول أفضل تنتقل الولاية اليه وكأن المؤلف لم ينقل فى مذهبه حتى عدل الى
مذهب الغير ومعلوم أن مذهبا لا يقضى على مذهب ووجه مذهبنا وهو الاعدل أنه يلزم على
ما مر مخالفة شرط الواقف الذى هو كنص الشارع فيما لو أثبت امرأه مثلاً أرشدية على صبي
ثم بلغ الصبي وصار عالما عارفا بامور الوقف مباشرة بنفسه قادرا على تحصيل غلاته تقيادنا
أفضل منها من كل جهة فكيف يقال انها أحق منه ولا تعزل وأما كونه صار مقضيا عليه فى
حادثه فجوابه أن هذه مادته أخرى لانه قضى عليه فى حالة عجزه وعدم رشده وهذه حادثه أخرى
على أن ما عزاها الى حاوى السيوطى قد اعتمد خلافه العلامة ابن حجر كما رأيت فى فتاوى به تابعافى
ذلك للروايات من أئمتهم ثم نقل فيها عن الامام السبكي تفصيلا فقال لو شهدت بينة بأرشدية زيد ثم
أراد آخر أن ثبت أرشدية فان كان قبل الحكم أو بعده وقصر الزمن بينهما بحيث لا يمكن
صدقه ما تعارضتا ثم يحتمل سقوطهما ويحتمل اشتراكهما وان طال ففقتضى المذهب أنه يحكم
بالثانية ان صرح بان هذا أمر متجدد اه وبيان اجراء هذا التفصيل على قواعد مذهبنا أنه
ان كان قبل الحكم وشهدت كل من البيتين بان صاحبها أرشد اشترى كالان أفعّل التفضيل
ينتظم الواحد والاكثر كما مر وان كان بعده وقصر الزمن فقد تقرر عندنا أن البيتين اذا تعارضتا
وسبق الحكم باحدهما لغت الثانية وأما اذا طال الزمن فكذا ذلك اذا شهدت الثانية بأن
صاحبها صار الآن أرشدا من الاول فتم قبل وهو المراد من كلام أعظمنا فغنم هذا التحرير المفرد
(سئل) فيما اذا كان لزيد وظيفة أذنى جامع كذا بما له من المعلوم المعين من وقف الجامع
بموجب تقرير قاض شرعى ففرغ عنها لدى قاض شرعى لاخوين قررهما فيها وأعطاهما حجة
تقرير وباشراهما مده والآن قام عمرو يعارضهما فيها زاعما أن زيدا صاحبها الاول كان فرغ له
عنها قبلهما لدى جماعة ولم يكن ذلك بين يدي قاض شرعى فهل يعتبر الفراغ الصادر للاخوين
فقط (الجواب) العبرة للفراغ الصادر من زيد للاخوين المذكورين بين يدي القاضى الذى
قررهما فى ذلك دون ما يزعمه عمرو من الفراغ المذكور قال فى الرسالة الزينية فيما يسقط من
الحقوق بالاسقاط مانصه ومنها أن من أسقط حقه من وظيفة لا يسقط وكذا من فرغ عن وظيفة
ولم يكن نأبين يدي القاضى الا أن الشيخ قاسم فى فتاواه أفتى بسقوط حقه بالفراغ لغيره وان لم يقرر
النظر المنزول له ولم يستند الى نقل وخولف فى ذلك اه ونقل ذلك السيد أحمد فى حواشى
الاشباه وأفتى بذلك الخير الرملى (سئل) فيما اذا كان على زيد تيمار ففرغ عنه لعمرو ومبلغ
معلوم من الدراهم دفعها لزيد ثم ان السلطان أعز الله أنصاره لم يقبل فراغه وقرره وأبقاه على
تيماره كما كان ويريد عمرو الآن الرجوع على زيد بمبلغ الفراغ الذى دفعه له فهل يسوغ لعمرو
ذلك (الجواب) نعم يسوغ له ذلك حيث دفع المبلغ المذكور فى مقابلة التيمار المزبور ولم يقبل
السلطان عز نصره فراغه وأبقاه عليه والمسئلة فى الخير به من الوقف فى مواضع ثم قال فيها لان

مطلب لا عبرة للفراغ بلا
تقرير قاض

مطلب من أسقط حقه من
وظيفة لم يسقط وكذا من
فرغ عنها عند غير قاض
مطلب له الرجوع بسدل
الفراغ اذا لم يقبل السلطان

مطلب في حكم الاعتياض
بالمال عن الوظائف
والتيارات

مطلب بدل الفراغ لو جعله
الدافع من المجازاة أو أبرأه
منه لا يرجع به

مطلب لا رجوع له يبدل
الفراغ بعد الإبراء العام
وان لم تجبه البراءة السلطانية

مطلب فرغ بلا عوض
عن عثمانيه ثم مات ليس
لورثته أخذه

مطلب لا تصير الوظيفة
شاعرة مع التوكيل
مطلب التقرير المبني على
الانتهاء الخالف غير معتبر
مطلب في الاستنابة في
الوظائف بالاجرة

مطلب هل يكون المعلوم
بتمامه للنائب أم للأصيل

مجرد الفراغ سبب ضعيف وقد ذكرها في الاشباه وأطال فيها المحشى (أقول) ظاهر تقييد المؤلف
الرجوع بالخيرية المذكورة أنه ليس له الرجوع لو قبل السلطان فراغه وقرره وحاصل ما ذكره
السيد أحمد الجوى محشى الاشباه أن بعضهم قال لا يجوز الاعتياض عن الوظائف بالمال لأنه
رشوة وأن العلامة نور الدين عليا المقدسى في شرحه على نظم الكنتراستخرج صحة ذلك من فرع
ذكره السرخسى في مبسوطه وذكره ثم ذكر عن شرح المنهاج للشمس الرملى عن والده أنه أفتى
بصحة ذلك أيضا وحاصل ما في الفتاوى الخيرية أنه لا يصح وأفتى به مرارا قال لان القائل بمجوازه
بناء على اعتبار العرف الخاص والمذهب عدم اعتباره وقد قال العلامة المقدسى أى في حاشيته
على الاشباه الفتوى على عدم جواز الاعتياض عن الوظائف لأنه حق مجرد فلا يجوز الاعتياض
عنه كالاكتياض عن حق الشفعة اهـ وأما إذا جعله من باب المجازاة على الصنيع أو لحقه إبراء
عام أو أبرأه منه خاصة فلا قائل بالرجوع اهـ ما في الخيرية من الوقف لمخصا ثم ذكر فيها أول كتاب
الصلح فرعا عن البرازية وغيرها وقال عقبه فهذا صريح في عدم جواز النزول عن التيارات
وان المنزول له يرجع عما دفع كما هو ظاهر وان كان نزوله عزلا لنفسه الخ ورأيت بخط بعض العلماء
عن فتاوى شيخ الاسلام على افندى مفتى السلطنة ما يوافقونه ونصه بالتركية (زيد بن جامعده
خطيب اولان عزه خطا بى كندويه فراغ ايتك ايجون ايكوز غروش ويروب عمرو دى خطا بى
زيد فارغ ايلسه زيد مبلغ مزبورى عمرو دن استرداده قادرا ولورى (الجواب) اولور اهـ)
(سئل) فيما اذا فرغ زيد لعمر وعن وظيفة كانت عليه بعوض معلوم من الدراهم دفعه
عمرو له ثم أبرأ زيد ابراءا مالم ينفذ شرعية ومضت مدة والآن يريد عمرو الرجوع يبدل
الفراغ على زيد متعلا بعد عدم حجى براءة لها وان الغير أخذها فهل اذا ثبت الإبراء العام
المذكور ليس لعمر وذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا فرغ زيد لعمر وعن عثمانيه
معلومة في جوامك العسكر بين بغير عوض وأجاز ذلك من له التكلم عليهم ثم مات الفراغ عن
ورثته يكفون عمرا بلا وجه شرعى أن يدفع لهم مبلغا من الدراهم عن العثمانيه فهل لا يلزم عمرا
ذلك الا بوجه شرعى (الجواب) حيث الحال ما ذكر لا يلزم عمرا ذلك (سئل) في ناظر شرعى
على وقف أهلى سافر من دمشق بعد ان وكل رجلا من مستحق الوقف أهلا للقيام عنه بمصالحه
وكاله شرعية عامة أثبتها نفس الوكيل عنه بموجب حجة شرعية ثم تقدم الوكيل الى الحاكم وأنهى
اليه أن وظيفة النظر المزبورة شاعرة عن مباشر يباشرها وطلب منه أن يقره فيها لشغورها
فقره فيها بناء على انها الخالف لمافى نفس الامر مع وجود التوكيل المزبور فكيف الحكم
(الجواب) لا تعد الوظيفة المذكورة شاعرة مع وجود التوكيل سيما وأنهى هو الوكيل على
أنه مجرد السفر لا تصير شاعرة وحينئذ لا تقرير المبني على الانتهاء الخالف لم يصادف المحل الشرعى
(سئل) فيما اذا كان زيد مؤذنا وكاسا في مسجد قرية فأقام عمرا ناسعا عنه في ذلك مدة معلومة
وجعل له نظير ذلك اجرة معلومة وباشرها عمر وفي المدة المزبورة ويريد مطالبته بالاجرة بعد ثبوت
ما ذكر شرعا فهل له ذلك (الجواب) نعم ونقلها في البحر والخيرية (أقول) ذكر العلامة البيرى
عن المفتى أبى السعود أن الاستنابة تصح فيما يقبلها كالتدريس والافتاء لا يقبلها كطلب
العلم واقراءه وذلك بشرط العذر الشرعى وكون النائب مثل الاصيل أو خيرا منه فتصح الى
زوال العذر خلا أن المعلوم بتمامه يكون للنائب ليس للاصيل معه الآن يتبرع به النائب عن
طيب نفس ورضا كامل لا يحوم حوله شيء من الخوف والحياء اهـ وأقره البيرى والنزى حرره

في الجهر أن النائب لا يستحق من الوقف شيئا لان الاستحقاق بالتقرير ولم يوجد ويستحق الاصيل
الكل ان عمل أكثر السنة ولو عين الاصيل للنائب شيئا فالظاهر أنه يستحقه لانها اجارة وقد وفي
العمل بناء على قول المتأخرين من جواز الاستئجار على الامامة والتدريس وتعليم القرآن
وصرح الخصاص بان القيم أن يوكل وكلا يقوم مقامه وله أن يجعل له من معلومه شيئا وكذا في
الاسعاف اه وبهذا أفق الخبير الرملي ولعل محمل ما مر عن المفتي أبي السعود ما اذا أتاه ولم
يعين له أجرة ولم يعمل الاصيل أكثر السنة لان المقرر في الوظيفة قد أقامه مقامه فيستحق
معلومها كالمقرر فيها أصالة بخلاف ما اذا جعل له اجرة معينة من معلومه فليس له أن يزيد من ذلك
فليتأمل ثم لا يخفى أن هذا كله اذا كانت الاستئابة بعد شرعي والا فلا يستحق شيئا وليس من
العذر عدم أهليته لمباشرة الوظيفة لانه مع عدم الأهلية لا يصح تقريره فيها فلا يستحق شيئا
كما حرره في أواخر الفن الثالث من الاشباه وحينئذ فلا تصح اناة غيره ولا حول ولا قوة الا بالله
العلي العظيم هذا وأرأيت سؤالا أجاب عنه المؤلف تعالجه ولم يثبت في الفتاوى وقد رأيت
في مجموعة مثلا على التركاني أمين فتوى المؤلف ونصه قريبا اذا كان المؤذن جامع مرتبات
في أوقاف شرطها واقفوها لهم في مقابلة ادعية يباشرونها للواقفين المذكورين وجعل جماعة
من المؤذنين لهم ثوابا يقومون بالاذان وبالادعية المزبورة عنهم فهل يستحق الثواب المباشرون
للاذان والادعية المزبورة المرتبات المرقومة دون الجماعة المذكورين الجواب نعم كتبه الفقير
عبد الرحمن عتي عنه الجواب كتابه جدي المرحوم أجاب والله الموفق للصواب كتبه مفتي
دمشق الشام الفقير حامد بن علي بن عبد الرحمن العمادى المذكر وعفا الله عنهم آمين وأجاب
مولانا حامد افندي عن سؤال طبق سؤال جده المرقوم أعلامه لفظه حيث شرطها الواقفون
المذكورون لمباشرها يستحق الثواب المباشرون للاذان والادعية المزبورة المرتبات المرقومة
دون الجماعة المذكورين والحالة هذه والله تعالى أعلم اه مارأيت بخط منلا على (سئل)
فما اذا كان لآخرين وظيفة عمل معلومة في جامع كذا على الهامان المعلوم المعين من جهة الواقف
بموجب تقرير القاضي العام في البلدة المفوض اليه ذلك من قبل السلطان عز نصره وهما
مباشران لها ومتصرفان بها ويعلموها بقبضانه من المتولين واحدا بعد واحد هما ومن قبلهما
بموجب مستندات شرعية من قديم الزمان بلا معارض وتولى الوقف الآن رجل قام يعارضهما
في الوظيفة ويكلفهما اظهار براءة تشهد لهما بذلك زاعما لا يكتفي بتقرير قاضي البلدة فهل يكتفي
وينع من معارضتهما (الجواب) حيث كان التصرف كما ذكر ومعهما تقرير شرعي يمنع المتولى
المذكور من معارضتهما في ذلك الا بوجه شرعي (سئل) في وظيفة معلومة في وقف وجهها
السلطان أعز الله أنصاره لجماعة معروفين بنى القدسي بموجب براءة شريفة سلطانية ودفاتر
خاتمية فهل يشترط فيها جميعهم ولا يختص بها واحد منهم (الجواب) حيث لم يعين أحدا
منهم فيشترط فيها جميعهم ولا يختص بها واحد منهم (سئل) فيما اذا كان لزيد مشد مسكة
في أرض وقف سليخة يتصرف فيها من قديم الزمان ومات لآخر ولد فهل دفع أرض الوقف
مفوض الى متوليها وأرض الوقف لا تورث (الجواب) نعم كما أجاب بذلك في الخيرية من الوقف
(سئل) فيما اذا كان على صبي وظيفة تولية مدرسة فأت الصبي المذكور فقصر قاضي
البلدة الغير المفوض له التوجيه أخويه الصغيرين في التولية المرقومة ثم عرض للدولة العلية
بذلك فلم يقبل السلطان عز نصره عرضه ووجه التولية المرقومة لرجل مستحق من أهل العلم

مطلب اذا شرطت المرتبات
للمؤذنين المباشرين فلا شيء
للإصلاء

مطلب يكفي التصرف
القديم في الوظيفة ولا يكف
الى اظهار براءة

مطلب وجه السلطان
الوظيفة لبني فلان اشترك
فيها جميعهم

مطلب اذا مات من له مشد
المسكة لا عن ولد دفع أرض
الوقف مفوض الى متوليها
مطلب يعمل بتوجيه
السلطان دون القاضي الغير
المفوض له التوجيه

والصلاح قام الآن ولي الصغير بن يعارض الرجل المذكور في ذلك متمسكاً بمجرد تقرير القاضي المزبور فهل يعمل بتوجيه السلطان عز نصره ويمنع وليه من معارضة الرجل بذلك (الجواب) نعم وفي الفتاوى الرحيمية سئل عن خليلي قرغ عن وظيفة بمدينة الخليل عليه الصلاة والسلام لدى قاضي مصر القاهرة ووجهها قاضي مصر الى المقر وغله فهل يصح هذا الفراغ والتوجيه أجاب حيث لم يكن قاضي مصر مشروطاً له ذلك ولا في ولايته مأموراً به لا يعتد بتوجيهه كما انه لا يعتد بهذا الفراغ وحده لكونه في غيبة قاض علك التوجيه لذلك اهـ (سئل) في ذي وظيفة في مدرسة يكلف متولياً دفع معلوم وظيفته من مال نفسه قبل حصول غلة الوقف ووصولها الى يده فهل يمنع عن تكليف المتولى بذلك ولا يلزمه والقول له بيمينه في ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا وقت هذا دارها على خطيب جامع معين وعلى امامه وعلى زيد وعليه أن يقرأ ما تيسر من القرآن العظيم ويهدي ثوابه لها ثم على جهة بر متصلة ثم مات وصار أخوها ناظر ا على الوقف وصار زيد المزبور خطيباً واماماً بالجامع وتناول من ريع الوقف من الناظر المزبور جميع ما يخصه عن وظيفة القراءة والامامة والخطابة عدة سنين حتى مات الناظر وصار ابن أخيه ناظراً مكانه وامتنع من دفع ما يخص زيدا من جهة الامامة والخطابة من ريع الوقف بلا وجه شرعي فهل يؤمر بدفع ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل يريد الدعوى على متولى وقف بر بأنه مقرر من القاشي في وظيفة بوابة في الوقف المزبور ومضت مدة تزيد على ثلاث وثلاثين سنة ولم يدع بذلك بلا مانع شرعي وهما في بلدة واحدة ولم يسبق له في هذه المدة تصرف في الوظيفة المذكورة فهل لا تسمع دعواه (الجواب) حيث لم يسبق له تصرف في ذلك ومضت المدة المذكورة وترك الدعوى فيها لا تسمع دعواه (أقول) دعواه بالوظيفة هي في المعنى دعوى باسحقاق معلومها من ريع الوقف وقد مر في الباب الثاني أن دعوى الاستحقاق لا تسمع بعد خمس عشرة سنة تأمل (سئل) في مسجد له امام ومؤذن وفراش لهم معلوم معين بشرط الواقف واحتياج المسجد لتعمير ضروري والغلة لا تفي بالكل واذا قطع على المذكورين يلزم تعطيل المسجد فهل لا يقطع عليهم ويلحقون بالعمارة (الجواب) نعم (أقول) ومر عام الكلام على ذلك في الباب الثاني (سئل) في الناظر المباشر هل يكون من أرباب الشعائر التي تقدم بعد العمارة (الجواب) نعم كما في الجرح وشرحي العلائي (سئل) في ناظر وقف أهلي قبض أجور عقارات الوقف بعد استحقاقها عن سنة كذا ويريد أن يدخرها للعمارة ولم يشرط الواقف تقديم العمارة وطلب مستحقو الوقف استحقاقهم منها كيف الحكم (الجواب) حيث لم تكن عقارات الوقف محتاجة للعمارة ولم يشرط الواقف تقديم العمارة يسوغ للمستحقين الطلب وليس للناظر أن يدخر لها شيئاً عند عدم الاحتياج للعمارة كما صرح بذلك في الاشباه في آخر كتاب الوقف (سئل) فيمن دفع للمستحقين وأخر العمارة الضرورية هل يضمن واذا قلتم بالضمن هل له الرجوع على المستحقين (الجواب) قد أجاب الخبير الرملي رحمه الله تعالى عن سؤال رفع اليه صورته سئل فيما اذا صرف المتولى الى المستحقين وأخر العمارة الغير الضرورية هل يضمن ولا يرجع على المستحقين أم لا أجاب لا يلزم المتولى بذلك حيث لم يخش ضررين قال في الخانية اذا اجتمع من غلة الارض في يد القيم فظهر له وجهه من وجوه السبر والوقف محتاج الى الاصلاح والعمارة أيضاً ويخاف القيم لو صرف الغلة الى العمارة بقوت ذلك البر فانه ينظر انه ان لم يكن في تأخير المرممة الى الغلة الثانية ضررين يخاف خراب

مطلب ليس لذى وظيفة
طلب معلومه من مال
المتولى قبل حصول الغلة
والقول للمتولى بيمينه
مطلب يلزم الناظر دفع
ما يخص زيدا من جهة
الامامة والخطابة من ريع
الوقف
مطلب دعوى صاحب
الوظيفة بعد ثلاث وثلاثين
سنة لا تسمع
مطلب لا يقطع على أرباب
الشعائر ويلحقون بالعمارة
مطلب الناظر المباشر من
أرباب الشعائر
مطلب ليس للناظر أن
يدخر الغلة للعمارة عند عدم
الاحتياج

مطلب فيمن دفع للمستحقين
وأخر العمارة الضرورية
هل يضمن وهل يرجع عليهم

الوقف فانه يصرف الغلة الى ذلك البر ويؤخر المرممة الى الغلة الثانية وان كان في تأخير المرممة ضررين فانه يصرف الغلة الى المرممة فان فضل شيء يصرف الى ذلك البر قال في البحر وظاهره أنه يجوز الصرف على المستحقين وتأخير العمارة الى الغلة الثانية اذ لم يخف ضررين فاذا تقرر هذا علم عدم جواز الزام المتولي المعزول بما دفع للمستحقين والحال هذه ومعه وقت الاستراحة من بحث الرجوع عليهم وعدمه فانه قد وقعت المناظرة بين بعض العلماء من أهل التصنيف في ذلك فمن قائل بعدم الرجوع مطلقا وهذا لا يصح على إطلاقه ومن قائل يصح الرجوع عليهم مادام المدفوع قائما لاهالك أو مستهلكا ومنهم من قال انه يرجع به قائما ويضمن بدله مستهلكا لانه مادفعه على وجه الهبة وانما دفعه على أنه حق المدفوع اليه وهذا أصح الوجوه ففي شرح النظم الوهباني لشيخ الاسلام عبد البر أن من دفع شيئا ليس بواجب فله استرداده الا اذا دفعه على وجه الهبة واستهلكه القابض اه وقد صرحوا بان من ظن أن عليه دينان فبان خلافه يرجع بما أدى ولو كان قد استهلكه يرجع ببذله والله أعلم اه ما في الخيرية قلت وقد ألفت في ذلك رسالة يطلب شيخ الاسلام مفتي الممالك العثمانية عبد الله افندي سلمه السلام سميتها اختلاف آراء المحققين في مسئلة الرجوع على المستحقين فراجعها ان شئت فانها مفيدة اه كلام المؤلف (أقول) وفي عبارة الخيرية اجمال فان الذي وقعت فيه المناظرة ما اذا دفع للمستحقين مع وجود العمارة الضرورية وصار ضمانا فله يرجع على المستحقين بما دفعه اليهم فقال في البحر بحثنا ينبغي أن لا يرجع وقال في التمهيد يرجع لو قائما لاهالك لانه هبة وقال المقدسي في شرح الكنز ينبغي أن يرجع أي مطلقا لانه لم يدفعه تبرعا فصار كما لو دفع لزوجه نفقة لا تستحقها النسوز أو غيره له الرجوع عليها وهذا الذي حققه الخير الرمي في حاشية البحر وحاصل الكلام حينئذ انه اذا دفع للمستحقين وأخر العمارة فان كانت العمارة غير ضرورية فلا ضمان عليه ولا رجوع له على أحد وان كانت ضرورية يضمن مادفعه وهل له أن يرجع به فيه الخلاف المذكور والذي ينبغي ترجيحه الاخير اذ لا حق للمستحقين مع وجود العمارة الضرورية فهي كمسئلة الزوجة المذكورة ولذا رجحه الرمي في الحواشي والله أعلم (سئل) في متولى وقف عمر فيه ثم أعطى المستحقين نصيبهم ولم يقطع عمارته فهل يضمن ما صرفه من الغلة لغير العمارة ليكون الدين مقدما على نصيب المستحقين ولا حق لهم في الغلة الا بعد أداء الدين أم لا (الجواب) يضمن المتولى ما صرفه من الغلة لغير الدين المصروف في العمارة المحتاج اليها والله أعلم ككتبه الفقير أحمد المقي بدمشق الشام في عنه اذ لا حق لهم في الغلة زمن الاحتياج الى العمارة كافي الاشياء من الوقف قوله اعطى المستحقين نصيبهم أي سهامهم مما لا حق لهم فيه وهو الغلة الحاصلة زمن العمارة أو زمن الاحتياج الى العمارة لانه لا حق لهم زمن الاحتياج الى التعمير فاعطاهم ما هو لغيرهم موجب للضمان عليه وكونهم لا حق لهم في ذلك الوقت مما هو موقوف عليهم مستفاد من وجوب الصرف الى ما فيه بقاء الوقف لانه انما شرع ليكون مؤبدا وصدقة مخلدة وبدون الصرف لعمارة ينفوت ذلك بخراجه فاذا لم يخف هلاكه خوفا يئنا ساغ الصرف الى المستحقين قطعاً من تحريرات الشيخ ابراهيم السؤالي رحمه الله تعالى (أقول) مقتضى هذا انه لو كان لشخص دين على الوقف وهو المسمى بالمرصدا فآجره الناظر عقار الوقف بأجرة أذن له باقتطاع بعضها المعلوم من مرصده وصار يأخذ منه باقي الاجرة ويدفعها للمستحقين كما هو الشائع في زماننا انه لا يجوز له قبض شيء من الاجرة لدفعها للمستحقين

مطلب من دفع شيء ليس بواجب فله استرداده

مطلب اذا صرف المتولى الغلة الى المستحقين وعلى الوقف دين ضمن اذ لا حق لهم في الغلة الا بعد أداء الدين

قوله أحمد المقي هو المهمنداري

الجلبي اه منه

مطلب فيما اذا كان على الدار مرصد ودفع الناظر بعض الاجرة للمستحقين

مطلب التعمير ودفع
المرصد مقدم على الدفع
للمستحقين

وأنه يضمن ذلك بل عليه أن يقطع جميع الاجرة من المرصد حتى تتخلص رقبه الوقف من الدين
أو يصرف ما يقبضه في العمارة اللازمة ويوافقها في فتاوى الشيخ اسمعيل حيث سئل في دار
وقف عليها مبلغ مائة لجماعة صرف في عمارتها الضرورية والآن تحتاج الدار الى التعمير
ويريد الناظر أن يعمرها ويدفع المرصد الذي عليها من غلته أو يقطع على المستحقين والمستحقون
يطالبونه بقدر استحقاقهم حال كونهم محتاجة الى التعمير فهل التعمير ودفع المرصد الذي عليها
مقدم على الدفع للمستحقين أجاب نعم يقدم على الدفع للمستحقين اهـ فليست أم فيما هو الشائع
في زماننا فان ذلك يفيد أنه ليس للناظر دفع شيء للمستحقين حتى يقضى جميع الدين ثم رأيت
أيضاً ما يؤيده في مجموعة شيخ مشايخنا ملا علي التريكي بخطه ونصه في ناظر وقف ولا حد
مستحقه على رقبه ذلك الوقف مبلغ مترتب فصرف الناظر الغلة على المستحقين مدة من غير إذن
حاكم ثم ادعى عليه بعض المستحقين بأن ذلك الصرف لم يصادف محلاً لكون المستحقين لاحق
لهم في الغلة مع وجود الدين فهو متبرع بذلك الصرف وضمن له فشهد اثنان عندهما كنهانه
مأذون له بالدفع من قبل قاض وأحد الشهود يستحق ولده في الوقف المزبور فهل هذه الشهادة
لا تقبل منه لكونه شهيداً لفرعه ولعود المنفعة عليه أم لا (الجواب) الوقف مادام محتاجاً الى
العمارة كان المتولى ضامناً بالدفع الى المستحقين ولو أمره القاضي كما في الاشياء فاذا زال الاحتياج
فلا ضمان عليه كتبه الفقير محمد المفتي بمدينة حلب عفي عنه أعني به المولى محمد افندي
الكوكبي شارح نظم المنازل الاصولي وغيره اهـ ما رأيت بخط منسلاً على رحمه الله تعالى
(سئل) فيما اذا قبض متولى وقف بر بعض مال الوقف عن سنة كذا المعلومة ومات مجهلاً
وتولى الوقف زيد وقبض مال الوقف عن سنة أخرى تلى الاولى وطالبه أرباب وظائف الوقف
بالمكسر لهم من جوامعهم عند المتولى المتوفى عن السنة الاولى فدفعه لهم من غلة السنة
التالية للاولى طائلاً ومه لهم من غلة السنة الثانية ووجوبه ولم يشترط الواقف صرف ريع سنة
في سنة ولا نص عليه السلطان في توليته ويريد الرجوع عليهم بتقرير ما دفع لهم ومحاسبتهم به عما
يستحقونه في السنة الثانية فهل للمتولى ذلك (الجواب) نعم وللشيخ خير الدين في فتاويه كلام
ضمن سؤال رفع اليه فيما اذا دفع الى المستحقين وخيف ضرر بين أنه يرجع به قائماً وضمن بدله
مستهلكاً لانه ما دفعه على وجه الهبة واعاد دفعه على أنه حق المدفوع اليه وهذا أصح الوجهين
ففي شرح النظم الوهباني لشيخ الاسلام عبد البر أن من دفع شيئاً ليس بواجب فله استرداده الا اذا
دفعه على وجه الهبة واستهلكه القابض اهـ وقد صرحوا بأن من ظن أن عليه ديناً فبان
خلافه رجوع بما أدى ولو كان قد استهلكه يرجع ببذله اهـ وفي الخبرية أيضاً لا يجوز صرف ريع
سنة في سنة الا اذا شرطه الواقف أو نص عليه السلطان في توليته كما في فتاوى الشلبي اهـ (سئل)
عن متول قبض الغلة وفي دينه بها وترك العمارة مع الحاجة اليها هل ثبت خيانتة بذلك ويجب
اخراجها أم لا (أجاب) نعم ثبت خيانتة بذلك ويجب اخراجها فقد صرح في البحر بأن
امتناعه من التعمير خيانة وصرح في البرازية بأن عزل القاضي الخائن واجب عليه فتاوى
الخيرية ولو أنفق المتولى دراهم الوقف في حاجته ثم أنفق مثلها في ممة الوقف يبرأ عن الضمان
لانه أدى الواجب الى محله ومصرفه ولو جاء بمثل ما أنفق في حاجته وخطبه دراهم الوقف صار
ضامناً للباقي لانه صار مستهلكاً فلو أراد أن يبرأ من الضمان يتفق ذلك كله في عمارة الوقف
محيط السرخسي من باب تصرف المتولى في الوقف وفي فتاوى الشلبي من اثناء كتاب الوقف

مطلب فيما اذا دفع
للمستحقين عما قبضه الناظر
الاول
مطلب من ظن أن عليه
ديناً فبان خلافه رجوع بما
دفعه

مطلب لا يجوز صرف ريع
سنة في سنة الخ

مطلب امتناعه من التعمير
خيانة وعزل الخائن واجب
مطلب أنفق دراهم الوقف
في حاجته ثم أنفق مثلها في
الوقف برئ

مطلب يفسق الناظر
بتقديم الصرف على العمارة
الخ
مطلب اذا صار الناظر
فاسقا لا يقبل قوله الالبينة
مطلب اذا ثبت خيانه في
وقف هل يعزل من الاوقاف
مطلب اذا باع الناظر عقار
الوقف يعزل أو يضم اليه ثقة
مطلب اذا ادعى الناظر أن
دار الوقف ملكه يعزل
مطلب اذا قطع الناظر
أشجار الوقف الغير اليابسة
يستحق العزل
مطلب الناظر بالشرط اذا
ثبتت خيانه في مال الوقف
يعزل وينصب أمين
مطلب اذا تلف الناظر
مال الوقف فللمالك محاسبته
مطلب اذا شرط الواقف
الولاية لنفسه وهو غير
مأمون فللقاضي عزله
مطلب عزل المتولي الخائن
واجب على القاضي
مطلب اذا أجر بعين فاحش
أو ممن يخاف منه على
الوقف فسخ القاضي العقد
وعزله الخ

جوابا عن سؤال طويل نعم يفسق هذا الناظر بتداهيه على عدم العمارة وتقديمه الصرف
عليها وتماونه في استخلاص الربيع وضياحه عند السكان وصرف ما وصل منه لنفسه دون
مستحق الوقف ويستحق بذلك العزل ومن اتصف بهذه الصفات المخالفة للشرع التي صار
بها فاسقا لا يقبل قوله فيما صرفه الالبينة ويرجع عليه بما صرفه مخالفا لشرط الواقف والله أعلم
اه (سئل) من قاضي الشام سنة ١١٤٤ في ناظر على أوقاف ثبتت خيانه في وقف منها
فهل يعزل عن الكل (الجواب) ما وجدت الا نزعة لاق ذلك امكنهم قالوا اذا ثبتت الخيانة فقد
ارتفعت الامانة ونقل في الاسعاف في باب الولاية على الوقف لا يولي الأمين قادر بنفسه أو نائبه
لان الولاية مقيمة بشرط النظر وليس من النظرولية الخائن لانه يحل بالمقصود وكذا تولية العاجز
لان المقصود لا يحصل به ويستوى فيها الذكروا لاني وكذا الاعمي والبصير وكذا المحدود في القذف
اذا ناب لانه أمين اه والله سبحانه أعلم (أقول) ثم رأيتني كتبت في حاشيتي على البحر في كتاب
الشهادة عند الكلام على شهادة العدو وأن الفسق لا يتجزأ نقلا عن خط شيخ مشايخنا ملاما على
الترك في مانعه قوله فان الفسق لا يتجزأ الخ هل يقاس على هذا الناظر اذا كان ناظرا على أوقاف
عديدة وثبت فسقه بسبب خيانه في واحد منها فهل يسرى فسقه في كلها فيعزل مقتضى قوله
ان الفسق لا يتجزأ السريان ثم رأيت والله الحمد بدمعة التصريح بذلك في فتاوى شيخ الاسلام
أبي السعود العمادي المفسر ونصه في فتاويه من كتاب الوقف في ناظر على أوقاف متعددة ظهرت
خيانه في بعض من الاوقاف هل يلزم عزله من الكل أولا (الجواب) لا بد من ذلك البتة اه
بحر وقفه اه (سئل) في ناظر وقف باع بعض عقار الوقف من آخر وسلم من المشتري عالما بكونه
وقفا فهل اذا ثبت ذلك عليه يكون خيانه منه يعزل بها (الجواب) نعم يعزل أو يضم اليه ثقة كما في
البحر والقنية وغيرهما (سئل) في ناظر وقف أهلى أنكر حر يان دار معلومة في الوقف أنها للوقف
وادعى أنها ملكه فهل اذا ثبت الوقف وانكاره يصير بذلك خائنا ويخرج الوقف من يده
(الجواب) نعم قال في الاسعاف من فصل انكار المتولي الوقف وانكر المتولي الوقف وادعى أنه
ملكه يصير غاصبا له ويخرج من يده لضرورة خائنا بالانكار اه وبمثلها أفق العلامة ابن نجيم كما
في فتاويه من الوقف (سئل) في ناظر وقف قطع أشجار بستان الوقف البانعة الغير الشالية ولا
البانسة وباعها بلا وجه شرعي فهل اذا ثبت ذلك عليه بالوجه الشرعي يستحق العزل (الجواب)
نعم وأفق الشيخ اسمعيل عمل ذلك بروقفك مشروطية ووزره متوليسى زيدك مال وقفه خياني
ثابتة اولسه حاكم زیدی عزل ایدوب برینه بره متدین كسبه في متولى نصب ایتكه قادر اولوری
الجواب اولوز (على افندی) بروقفك متوليسى زيدك مال وقفه خياني احتمالى اولغله حاكم
محاسبه سنی كورمه قادر اولوری الجواب اولوز (على افندی) ولأن الواقف شرط الولاية لنفسه
وكان الواقف غريما ومن على الوقف فللقاضي أن ينزعها من يده تنظر الفقهاء كماله أن يعزل الوصى
وكذا اذا شرط أن ليس للسلطان ولا للقاضي أن ينزعها من يده ولو لها غيره لانه شرط مخالف
للشرع فيبطل هداية من الوقف واستفد منه أن للقاضي عزل المتولى الخائن غير الواقف
بالطريق الاولى وصرح في البرازية أن عزل القاضي المتولى الخائن واجب عليه من وقف البحر
في شرح قوله وينزع لو خائنا في أوقاف الناصحي الواقف أو المتولى اذا أجر بما لا يتغابن فيه أو
ممن يخاف منه على الوقف فسخ القاضي العقد وأخرج القائم بأمر الوقف عن الولاية أن لم يكن
مأمونا فان كان سهوا منه فسخ العقد وقرره على الولاية يرى على الاشياء من القضاء قبيل من

مطلب اذا لم يراع شرط الواقف

يعزل

مطلب المتسولي لا يعزل

بالخيانة والتقصير بل يستحق

العزل

مطلب يعزل الناظر

بالجنون المطبق اذا دام سنة

مطلب لو طعن أهل الوقف

في أمانة الناظر لا يخرجهم

الحاكم الا بجنانة ظاهرة

وان رأى ادخال غيره معه

أدخله وأبقى له معلوم النظر

مطلب اذا أذن للساكن

أن يعمر الدار مع حصول

مال في الوقف وبلا اذن

القاضي لا يصح

مطلب استئذنه الناظر

لوقف بلا اذن القاضي

لا يصح

مطلب اذا أنفق من ماله في

مهمات الوقف بعد الاشهاد

وأذن القاضي له الرجوع

مطلب ادعى المتسولي أنه

استدان باذن القاضي

لا يقبل

مطلب الانفاق من ماله

ليس باستئذنه

مطلب الاستئذنه منحصرة

في القرض والشرع بالنسيئة

مطلب فيما اذا أذن لآخر

في الدفع للمستحقين قبل

مجيء الغلة هل هو استئذنه

مطلب الناظر اذا عسر

الوقف من مال نفسه ليرجع

له الرجوع ديانة لكن لو

ادعى لا يقبل

مطلب انفاق الناظر من

ماله ليس من الاستئذنه

سعى في نقض ما تم من جهته * (فروع) * اذا لم يراع شرط الواقف فانه يعزل بعزل القاضي وهذا
اشارة الى أنه لا يعزل بمجرد الخلاف بل يستحق العزل متى وقب بتقليد القاضي امتنع عن
العمل بنفسه ولم يرفع الامر الى القاضي ليقم آخر مقامه فانه لا يعزل بالخيانة والتقصير بل
يستحق العزل ولو امتنع المتسولي عن تقاضي ما على المتباين زمانا فانه يأثم فان هرب بعض
المتقبلين لا يضمن المتسولي الكل من جواهر الفتاوى من غير من آخر الوقف قال في الفتح ويعزل
الناظر بالجنون المطبق اذا دام سنة فاذا عاد اليه عقله عاد اليه النظر اه والظاهر أن هذا في
المشروط له النظر أمام منسوب القاضي فلا ينهر ولو حل بالناظر أفة يمكنه معها الامر والنهي
والاخذ والاعطاء فله الاجر والا فلا أجر له ولو طعن أهل الوقف في أمانته لا يخرجهم الحاكم الا
بجنانة ظاهرة وان رأى أن يدخل معه رجلا آخر فعل ومعلومه باق له اسعاف من فصل فيما يجعل
للمتسولي من غلة الوقف (سئل) في متسولي وقف اذن لساكن دار من دوره أن يعمر فيها من ماله
بطريق الاستئذنه على الوقف ومهما يصرفه فيها يقطعه من أجرته في المستقبل مع وجود مال
حاصل في الوقف وبدون اذن من قاضي القضاة فهل تكون الاستئذنه المزبورة غير جائزة
(الجواب) نعم ونقلها في البحر مفصلا (سئل) فيما اذا استدان ناظر وقف من آخر مبلغا من
الدرهم لاجل الوقف بلا اذن القاضي ويريد أخذه من غلة الوقف فهل ليس له ذلك (الجواب)
نعم ولا تصح الاستئذنه على الوقف الا باذن القاضي اذا لم يشترط الواقف للناظر ذلك قال في البحر
المعتمد في المذهب أن ماله منه بدلا يستدين مطلقا وان كان لبدله فان كان بأمر القاضي جاز والا
اه (سئل) فيما اذا صرف ناظر وقف من مال نفسه دراهم معلومة في مهمات الوقف ولو ازمه
الضرورة مصروف المثل حيث لا مال حاصل في الوقف بعدما أشهد عليه بنسيئة شرعية أنه صرف
ذلك بنسيئة الرجوع في مال الوقف عند حصوله وبعد اذن القاضي له بذلك وثبت صرفه واثم ادهم لدى
حاكم شرعي فهل له استيفاء ذلك من مال الوقف (الجواب) نعم (اقول) قال في البحر المتسولي لو ادعى
أنه استدان باذن القاضي هل يقبل قوله بلا نسيئة الظاهر لا وان كان المتسولي مقبول القول لما أنه
يريد الرجوع في الغلة وهو انما قبل قوله فيما في يده وعلى هذا لو كان الواقع أنه لم يستدان القاضي
يحرم عليه أن يأخذ من الغلة لما أنه بغير الاذن متبرع وقد علمت مما نقلناه عن قاضيان أنه لو
أنفق من ماله وأدخل جدعاه في الوقف لا يكون من باب الاستئذنه لانها منحصرة في القرض
والشرع بالنسيئة وعلى هذا فلو صرف المتسولي للمستحقين من ماله لا يكون من الاستئذنه وله
الرجوع لكن قاضيان قيده بالانفاق على المزمة وقيده في جامع القصولين بان يشهد أنه أنفق
ليرجع فوق الاشتباه في الصرف على المستحقين وعلى هذا وقع الاشتباه زمانا في ناظر اذن
لإنسان في الصرف على المستحقين من ماله قبل مجيء الغلة ليرجع به اذا جاءت الغلة هل يكون من
باب الاستئذنه للموقوف عليهم فلا تجوز ولا رجوع له وأنه كصرف الناظر عليهم من مال نفسه
فله الرجوع ان قلنا برجوعه اه أي ان قلنا برجوعه في مسئلة صرفه من ماله على المستحقين
كافي الانفاق على المزمة وكتبت في حاشيتي على البحر في هذا المحل أقول في فتاوى الخانوق
مانصه الذي وقفت عليه في كلام أصحابنا أن الناظر اذا أنفق من مال نفسه على عمارة الوقف ليرجع
في غلته له الرجوع ديانة لكن لو ادعى ذلك لا يقبل منه بل لابد من أن يشهد أنه أنفق ليرجع كما في
من جامع القصولين وكلامهم هذا يقتضي أن ذلك ليس من الاستئذنه على الوقف والا لما
جاز الا باذن القاضي ولم يكف الاشهاد وحيت لم يكن من الاستئذنه فلا مانع أن يكون الصرف

مطلب الاستدانة للصرف
على المستحقين لا تجوز

مطلب اذا عمر المستاجر
باذن القيم يرجع عليه

مطلب عمارة ما ذون الناظر
كعمارته

مطلب اذن للمستاجر
بالعمارة ثم مات يرجع على
ورثته وهم على الوقف
مطلب الوقف لادئمه له

٣ قوله فعلى المستاجر اجر
المثل أى لان الاجارة
الطويلة الزائدة على سنة
فاسدة اه منه

مطلب يرجع المستاجر
من المتولى بما أنفق به باذنه
في غلة الوقف

مطلب اذا اتفق المستاجر
من غير المتولى باذنه فلا
رجوع له لا على المؤجر
ولا في غلة الوقف

مطلب اذن لحصرى أن
يكسو المسجد وعزل يلائم
الناظر الثانى دفعه من ريع
الوقف

على المستحقين من ماله مساويا للصرف على العمارة من ماله نعم الاستدانة على الوقف لاجل
الصرف على المستحق لا تجوز وانما جوز وهما لا بد للوقف منه كالعمارة هذا ما ظهر اه
كلام الخافى والحاصل أن اتفاق المتولى من ماله على الوقف ليس من الاستدانة المتوقفة على
اذن القاضى لانها مختصة في الاستقراض والشرع بالنسبة والظاهر أن اتفاق مأذونه
كانفاقه لانه وكيل عنه فلا يتوقف على اذن القاضى أيضا وتقدم أقول الباب الثانى عن القنية
ما حاصله انه اذا عمر المستاجر باذن القيم يرجع عليه مطلقا الا اذا كانت العمارة يرجع معظم
منفعةها على المستاجر فلا يرجع الا اذا شرط الرجوع اه فلم يقيد الرجوع باذن القاضى وأفتى
بحاقى القنية العلامة الشيخ أمين الدين بن عبد العال كمارأته في فتاويه وكذا أفتى به العلامة
الخير الرملى حيث سئل في علمية جارية في وقف تهدمت فأذن ناظر الوقف لرجل أن يعمرها من
ماله فعمرها من ماله بعد الاذن وأشهد أن العمارة للوقف بعد منازعة الناظر له فما الحكم في ماله
الذى صرفه باذنه على عمارتها أجاب اعلم أن عمارة الوقف باذن متوليه ليرجع بما اتفق توجب
الرجوع باتفاق أصحابنا واذا لم يشترط الرجوع ذكر في جامع الفصولين في عمارة الناظر بنفسه
قولين وعمارة مأذونه كعمارة فيقع الخلاف فيها وقد جزم في القنية والحاوى الزاهدى بالرجوع
وان لم يشترطه اذا كان يرجع معظم منفعة العمارة الى الوقف اه فلم يقيد أيضا باذن القاضى
مع تصريحه بما استظهرناه من أن فعل مأذونه كفعله وما ذالك الا ليكون ذلك كله ليس من
الاستدانة كما قررناه ويظهر من ذلك انه اذا أذن للمستاجر بعمارة الدار الضرورية ليمكن
ما أنفقته مرصدا على الدار وجهة الوقف يكفي ذلك بلا اذن قاض ولا حكم قاض حنبلى وهذا
خلاف ما عليه أهل عصرنا ومن قبله فليستأمل في ذلك وفي الفتاوى الخيرية سئل فيما لو أذن
متولى الوقف للمستاجر في الصرف على مرته ليكون دينه على جهة الوقف فصرف ما لا معلوما
ثم أجره المتولى لآخر بعد انقضاء مدة المستاجر الا قول فطلب دينه فاعتذر المتولى بأنه لا مال
للووقف تحت يده فأذن للمستاجر الثانى أن يدفع اليه دينه ليكون دينه على جهة الوقف كما كان
للاول فدفع ومات المتولى فهل للمستاجر الثانى الرجوع بما دفع للمستاجر الاول على المتولى
الجديد في مال الوقف الذى تحت يده أو في تركه المتولى الاول وترجع ورثته على الثانى في مال
الوقف أجاب المصرح به أن الوقف لادئمه له وأن الاستدانة من القيم لا تثبت الدين في الوقف اذ
لادئمه ولا يثبت الدين الا على القيم ويرجع به على الوقف وورثته تقوم مقامه في الرجوع عليهم في
تركة الميت ثم يرجعون في غلة الوقف بالدين على المتولى الجديد الخ اه ملخصا وبما يؤيد ذلك
أيضا ما نقله المؤلف بقوله أجر منزل لا اجارة طويلة وهذا المنزل موقوف عليه كأن وقفه عليه
والدموعلى أولاده أبدا ما تناسلوا فاتفق المستاجر في عمارة هذا المنزل ببعض النفقات بأمر المؤجر
فان لم يكن للمؤجر ولاية في الوقف كان غاصبا ولم يكن على المستاجر الا المسمى وذلك للمؤجر
يتصدق به وان كان له ولاية في الوقف فعلى المستاجر أجر المثل ٣ في المدة التى كانت في يده لا عبارة
بما سمى من قليل الاجر في السنين الاول ويرجع المستاجر بالذى اتفق في غلة الوقف ان كان للمؤجر
ولاية في الوقف والافه متطوع فيما اتفق لا يرجع به لا على المؤجر ولا في غلة الوقف لانه اذا لم
يكن للمؤجر ولاية صار وجود الامر كعدمه ولو اتفق بدون أمره لا يرجع على أحد من الفتاوى
الكبرى للصدر الشهيد من الاجارة في ناظر على مسجد وللمسجد وقف فأذن الناظر لحصرى أن
يكسو المسجد ويكون ثمن الحصر من ريع الوقف ففعل وعزل الناظر ثم تولى ناظر وهو الى

الآن فاطر والحال ان الناظر الاول لم يتناول من ربيع الوقف شيئاً فهل يلزم الناظر الثاني
تخليص حق الحصري لان حقه معلق بربيع الوقف أم يلزم الناظر الاول الجواب للشيخ ناصر
الدين اللقاني يلزم الناظر الثاني تخليص حق الحصري ودفعه له من ربيع الوقف ولا يلزم ذلك
الناظر الاول حيث عزل ووافقه سيدي الجد والشيخ تقي الدين الحنبلي فعمدهم الله تعالى
برحمته فتاوى الشلبي من الوقف (أقول) لكن قال في البرازيه قيم المسجد اشترى شيئاً لمؤنة
المسجد بلا اذن الحاكم عماله لا يرجع على الوقف اه قال في البحر وظاهره أنه لا رجوع له
مطلقاً الا باذن القاضي سواء كان أنفق ليرجع أو لا وسواء رفع الى القاضي أولاً وسواء رهن على
ذلك أولاً وذلك كفي البحر قبل ذلك عن الحائضه قيم الوقف اذا اشترى شيئاً لمؤنة المسجد بدون اذن
القاضي قالوا لا يرجع بذلك في مال المسجد وله أن يتفق على المرممة من ماله كالوصى في مال الصغير
وان أدخل المتولى جديداً من ماله في الوقف جاز وله أن يرجع في غلته الوقف اه وكتب الرملي
في حاشيته قوله وفي الحائضه الخ أقول في فتاوى شيخنا الخانوي اذا شهد عند الانشاق أنه أنفق
ليرجع على الوقف يرجع اه وسأني ذكره له منقولاً عن جامع الفصولين اه كلام الرملي فأفاد
جمل ذلك على ما اذا لم يشهد وعمارة جامع الفصولين في الرابع والثلاثين قيم الوقف لو أنفق من
ماله في عمارة الوقف فلو أشهد أنه أنفق ليرجع فله الرجوع والا لا يوافق في البرازيه أيضاً
من قوله قيم الوقف أنفق من ماله في الوقف ليرجع في غلته له الرجوع وكذا الوصي مع مال الميت
ولكن لو ادعى لا يكون القول قوله المتولى اذا أنفق من مال نفسه ليرجع في مال الوقف له ذلك
فان شرط الرجوع يرجع والا فلا اه وعلى ذلك أيضاً يحمل كلام البرازيه السابق الآن يدعى
الفرق بين الشراء والانفاق في المرممة فليأمل (سئل) في وقف برفيه وظائف ليست من
الشعائر وهي مقررة على أربابهم اجماله من المعلوم المعين من جهة الوقف وقد قبض متولى
الوقف أجور عقاراته عن سنة اثنتين وأربعين ومائة وألف سلفاً وغاب ولم يدفع لأرباب الوظائف
شيأ من علائقهم عن السنة المذكورة وله وكيل في الضبط فقط يكلفه أرباب الوظائف المذكورة
الى الاستدانة على الوقف لاجل دفع معاليهم أو يقبض أجور العقارات المذكورة سلفاً عن
سنة ثلاث وأربعين ودفعها اليهم بدون نص من السلطان في التولية ولا شرط من الواقف ولا وجه
شرعي فهل ليس لهم ذلك (الجواب) نعم وانما قيد في السؤال بأنها ليست من الشعائر لان
الناظر في الشعائر يستدين قال في البحر لكن وقع الاشتباه في مسائل منها هل يستدين للامام
والخطيب والمؤذن باعتبار أنه لا بد له من ذلك فيكون باذن القاضي فقط أولاً والظاهر أنه يستدين
لهؤلاء باذن القاضي لقوله في جامع الفصولين لضرورة مصالح المسجد الخ اه ولا يجوز صرف
ربيع سنة في سنة الا اذا شرط الواقف أو نص السلطان عليه في توقيته صرح بالمسئلة شيخنا
الجلبي في فتاواه خيرية ضمن سؤال طويل من الوقف (سئل) فيما اذا استدان متولى الوقف
دراهم للعمارة بمراجعة ويريد الرجوع بالمراجعة في غلته الوقف فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم
كما في البحر وغيره وأفتى به الخير الرملي (أقول) وقد مناهى الكلام عليه أوائل هذا الباب
(سئل) فيما اذا عمر الناظر من ماله طبقة في دار الوقف تبرعاً للوقف فهل يصح ذلك (الجواب)
نعم وهي مسئلة وقت البناء لجهة وقف الارض وهو صحيح كما في العلائي وغيره (سئل) في قطعة
أرض جارية في وقف بليس فيها بناء ولا داخله في تواجده أحد يريد متولياً أن يبنى فيها عمال
الوقف للوقف لمافيه من الخط والمصلحة لجهة الوقف فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في

مطلب لا يكلف وكيل
الناظر بالاستدانة لدفع
معاليهم من ليس من الشعائر
مطلب يستدين الناظر
لأرباب الشعائر باذن القاضي
مطلب لا يصرف الناظر
ربيع سنة في سنة بلا شرط
واقف أو اذن سلطان
مطلب اذا استدان للعمارة
بمراجعة ليس له احتسابها
على الوقف
مطلب عمر من ماله طبقة
في دار الوقف وألحقها بالوقف
يصح
مطلب للمتولى أن يبنى
في أرض الوقف عمال الوقف
لوقف

ناظر وقف أهلي يؤجر أرض الوقف من نفسه فهل لا يجوز لناظر ذلك (الجواب) نعم أجر الوقف من نفسه أو سكنه بأجرة المثل لا يجوز وكذا إذا آجره من ابنه أو أبيه أو عبده أو مكاتبه للتمتع ولا ناظر معها اسعاف من فصل ما يجوز للقيم من التصرف وما لا يجوز لوقت قبل المتولي الوقف لنفسه لا يجوز لأن الواحد لا يتولى طرفي العقد إلا إذا قبله من القاضي لنفسه خيفة من إقامته بائنين اسعاف من باب اجارة الوقف (سئل) في ناظر وقف أهلي اشترى ريع الوقف المزبور فيه نظرا واستحقاقا آخر أراضى الوقف المزبور بمدة معلومة بأجرة المثل اجارة صحيحة ممن له عليه دين وقاصصه بذلك فهل تكون المقاصصة المذكورة صحيحة (الجواب) نعم قياسا على ما قاله في البرازية في الوصية من أن الوصي لو باع مال الصغير ممن له عليه دين يصير قاصصا إذا الوقف والوصية أخوان لاسيما وقد اشترى ريع الوقف فيه فيكون قد قاصصه بما يستحقه بمفرده والحالة هذه وبمثل أهلي الكازروني من آخر الوقف وقال العلامة الشلبي في فتاويه من أوائل الوقف في جواب عن سؤال ناظر ذلك ما نصه ان كان الناظر مستحقا للأجرة كلها وتمت المدة والدين من جنس الاجرة فلا خفاء في صحة التقاص بالاتفاق وان كان مستحقا لبعضها ووقع التقاص بها فالتمتص صحيح أيضا عند أي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ويضمن الناظر وقال أبو يوسف لا يصح التقاص ثم قال ولا بأس بذكر ما يشهد من النقول لصحة الجواب ثم ذكر قوله الى أن قال فهذا كما ترى صريح في صحة ابراء الناظر المستأجر عن الاجرة وصحة التقاص بمبذبة على جواز البراء كما صرح الزيلعي به اتفاقا فقد وضع بما ذكر الجواب والله أعلم بالصواب اهـ (سئل) في ناظر وقف أجر عقار الوقف من آخر بدون اجرة المثل بغبن فاحش فهل تكون الاجارة المزبورة غير صحيحة (الجواب) نعم وإذا أجر القيم الدارياقل من أجرة المثل قدر ما لا يتغابن الناس حتى لم تجز الاجارة لو سكنها المستأجر كان عليه أجر المثل بالغما بلغ على ما اختاره المتأخرون من المشايخ رحمهم الله تعالى وكذلك إذا أجر اجارة فاسدة اخيرة من الوقف في ١٤ ولا يؤجر الوقف الا بأجر المثل فلا يجوز ويشد بالاكل ولو هو المستحق لجواز أن يموت قبل انقضاء المدة وتنسخ الاجارة كما في فتاوى قارئ الهداية لا ينقصان يسيرا وإذا لم يرغب فيه الا بالاكل كما في الاشباه شرح الملتقى للعلائي تحت فصل اذا بنى مسجد ادارت مسبله أجرة مثلها خمسة وما كان يعطى الساكن فيها الثلاثة ثم ظفر القيم بحال الساكن فله أن يأخذ ذلك النقصان ويصرفه الى مصرفه قضاء وديانة حاوي الراهدى من الوقف من فصل تصرفات القيم (سئل) فيما اذا أجر ناظر وقف بستان الوقف من زيد مدة معلومة بأجرة معلومة لدى قاض شافعي ثم ادعى الناظر على المستأجر حين الاستئجار بأن الاجارة المزبورة بدون أجرة المثل بغبن فاحش وان هذا الرجل يقبل المأجور بزيادة معتبرة شرعا وانه أجر الرجل بالزيادة المزبورة فأجابه زيد بأنه استأجره بأجرة مثله وان الزيادة المزبورة زيادة ضرر وتعت فتأسكرا الناظر والرجل ذلك فأحضر زيد عشرة أنفار شهدوا في وجه الناظر والرجل المذكور بأن ما استأجره به زيد هو أجر مثل البستان المزبور بغطسة وافرة ومصلحة للوقف وأن الزيادة المذكورة هي زيادة ضرر وتعت فقبل شهادتهم الحاكم الشافعي بعد التزكية وحكم بصحة الاجارة المذكورة وبكونها أجر المثل وبكون الزيادة زيادة ضرر وتعت وبعدم قسح الاجارة المزبورة الى انتهاء مدتها وان زادت أجرة ذلك في المدة وبعدم انفساخها بزيادة ولا غيرها حكما شرعيا موافقا مذهبه مستوفيا شرائطه وكتب بذلك حجة ثم رفع الحكم المزبور لدى حاكم حنفي حكم بصحة الاجارة ولزومها وعدم

مطلب ليس لناظر أن يؤجر
الوقف من نفسه أو ابنه
أو أبيه
مطلب تقبل المتولي الوقف
من القاضي لنفسه يجوز
مطلب اذا آجر الناظر
وقاصص بالاجرة من دينه
يصح

مطلب يصح ابراء الناظر
المستأجر عن الاجرة وكذا
التقاص بها
مطلب اذا أجر الناظر بغبن
فاحش لا تصح الاجارة

مطلب ظفر القيم بحال
المستأجر له أخذ تمام أجر
المثل منه
مطلب فيما اذا أجر الناظر
ثم ادعى أن الاجارة دون
أجرة المثل

انقضاءها بزيادة ولا غيرها وأنفذ حكم الشافعي المذكور بزيادة ودعوى شرعية وشهادة
مستقيمة وكتب بذلك حجة أخرى ثم في أثناء المدة ادعى الناظر المذكور أن الاجارة المزبورة
بدون أجر المثل وأحضر للشهادة بذلك خمسة وعشرين رجلا فهل ينتقض بشهادتهم الحكم
الاول وتبطل الاجارة المزبورة أولا (الجواب) الاجارة بدون أجر المثل بغبن فاحش غير
جائزة كما صرحوا به وحدث ثبت أن الزيادة المذكورة بزيادة ضرر وتعت فلا تقبل كما صرح
به في الاشياء قال فان كان اضرارا وتعت لم تقبل اه أي هذه الزيادة وأما دعوى الناظر في
أثناء المدة فلا يخلو أمره وأمر شهوده اما ان يشهدوا أن الاجارة وقعت حين العقد بدون أجر
المثل أو انه زاد السعر فيه الا أن حين شهادتهم فان كان الاول فلا تقبل ولا عبرة لكثرة
الشهود كما صرحوا به لان هذه الدعوى عين الدعوى الاولى التي ادعاها حين الايجار من زيد
وحكم بصحة الاجارة من حاكين حنفى وشافعي وشهوده هذه تتضمن نقض قضاء والشهادة
مضى تضمنت نقض قضاء ترد وينتبه الاثبات بانها أجرة المثل مقدمة على أنها بدون أجر المثل
وان كان الثاني أعني زيادة السعر فان كانت الزيادة من قبل متعنت أو رغبة راعب لا تقبل كما
اذا زادت بأقل من نصف ما استأجر وأما اذا كانت الزيادة في نفسها الغلاء سعرها عند الكل
فقصر وايتان قال في لسان الحكم من آخر فصل الاجارة متولى الوقف اذا أجرة أرض الوقف
بأجرة مثله يجوز ان ازدادت أجرة مثله بتغير سعرها أو كثرة الرغبات فانه يفسخ ذلك العقد
ويحتاج الى تجديد العقد ثانيا وفيما مضى من المدة يجب المسمى بقدره فقط وبعد ذلك يجب
العقد ثانيا على أجرة معلومة كما زادت كذا ذكره اللؤلؤ الجنى وفي أدب القضاء للإمام السروجي
ما يخالف ذلك فانه قال ليس له فسخ الاجارة اذا كانت الاجرة هي أجرة المثل حالة العقد وان
زادت بدرة والبدره عشرة آلاف درهم وفي الخاتمة والاسعاف رجل استأجر أرض وقف
من المتولى مدة ثلاث سنين بأجرة معلومة هي أجرة المثل فلما دخلت السنة الثانية كثرت رغبات
الناس في المأجور فزادت الاجرة فيها قالوا ليس للمتولى أن ينقض الاجارة بنقصان الاجر لان
أجر المثل انما يعتبر وقت العقد لا غير فان كان المسمى حالة العقد أجر المثل فلا يضر التغير بعد
ذلك اه وفي حاوى الحصري لا ينقض لان العقد صحيح وزيادة الرغبة في الاجرة بمنزلة زيادة
السعر في القيمة ثم ذلك غير مفسد فكذا هذا قال مولا بان ان زيادة فاحشة كان للمتولى أن
يفسخ الاجارة والزيادة الفاحشة مقدارها نصف الذي أجرة به أولا لان الاجارة تنعقد ساعة
فساعة حيث وجدت المنفعة فكانت أجر منه هذه الساعة بنقصان فاحش ولا كذلك البيع
اذا تغير سعر المبيع اه وفي الذخيرة واذا زاد أجر مثله بعد مضي مدة فعلى سمرقند
لا يفسخ العقد وعلى رواية سراج الطحاوى يفسخ ويجدد العقد وحكي الشافعي في شرح الملتقى
تصحیح كل من الروايتين وفي المنع اذا زاد أجر المثل في نفسه من غير أن يزيد أحد للمتولى فسخها
وعليه الفتوى ومالم يفسخ كان على المستأجر المسمى كفى الصغرى وكذا في الفوائد الزينية اه
ومثله في الاشياء وقال العلائق ولو ادعى رجل أنها بغبن فاحش بأن أخبر القاضي ذو خبرة أنها
كانت كذلك فسخها وتقبل الزيادة وان شهدوا وقت العقد أنها بأجر المثل والابان كانت
اضرارا وتعت لم تقبل وان كانت الزيادة أجر المثل فالحقار قبولها فيفسخها المتولى فان امتنع
فالقاضي والمستأجر أحق ان قبلها ولزمه الزيادة من وقت قبولها فقط وان أنكر زيادة أجر
المثل وادعى أنها اضرار فلا بد من البرهان عليه وان زاد أجر المثل بنفسه من غير أن يزيد أحد

مطلب لا تقبل الزيادة اذا
ثبت أنها ضرر وتعت

مطلب لا عبرة لكثرة
الشهود

مطلب اذا تضمنت الشهادة
نقض قضاء ترد

مطلب ينته الاثبات بانها
أجرة المثل مقدمة على أنها
دون أجر المثل

مطلب اذا كانت الزيادة
من متعنت أو من راعب
لا تقبل كالزيادة بأقل من
النصف

مطلب اذا زاد أجر المثل
في أثناء المدة ففى فسخ
الاجارة روايتان

* فائدة * البدره عشرة
آلاف درهم

مطلب الزيادة الفاحشة
مقدارها نصف الذي أجرة
بها أولا

مطلب في حكم الخنبلي
بعدم قبول الزيادة

مطلب بينة الاثبات مقدمة

قوله كانت شهادة الخ هكذا
في النسخ ولعل الظاهر حذف
كلمة كانت أو زيادة أنها قبلها
فليست أم اه مصححه

مطلب في مضي التنفيذ

مطلب ليس للناظر الجديد

مطالبة المستأجر بما قبضه

منه الناظر الاول

فالمتمولى فسسخها وعليه الفتوى ومالم يفسخ كان على المستأجر المسمى اشباه معزى بالصغرى اه
وفي فتاوى الخانوقى في جواب سؤال مائنه حيث حكم الخنبلي بعدم قبول الزيادة لتكون
الاجارة وقعت بأجرة المثل وحكم بعدم قبولها بسبب تغير أجرة المثل بعد وقوع الدعوى في
خصوص ذلك امتنعت الزيادة الخ وفي حاشية البيرى وقد سئل نو والدين على الطر ابلسى عمالو
حكم ما كم بصحة اجارة الوقف وان الاجرة أجرة المثل بعد ان أقيمت البينة بذلك ثم أقيمت بينة
أنها دون أجرة المثل فهل يعمل ببينة بطلانها أم لا أجاب بينة الاثبات مقدمة وهي التي قد
شهدت بأن الاجرة أجرة المثل وقد اتصل بها القضاء فلا تنقض وأجاب بذلك ناصر الدين
اللقاني المالكي وأجدين التجار الخنبلي اه والحاصل أنه اذا زادت الاجرة لكثرة رغبات
الناس كلهم وزيادة السعر تقبل وان شهد الشهود حين العقد أن الاجرة بأجر المثل هكذا ذكروا
والظاهر أن المراد بشهادة الشهود حين العقد كانت شهادة مجردة عن الحادثة والدعوى وحكم
الحاكم الشرعى وأما اذا كانت بحادثة ودعوى وحكم من حاكم شافعى يرى أن الزيادة لا تقبل
وحكم بعدم قبولها ونفذ الحاكم الخنفى حكمه فالظاهر أنها لا تقبل لانه ارتفع بالحكم المذكور
الخلافاً (أقول) يعنى أن الخنبلي أو الشافعى لو حكم بعدم قبول الزيادة العارضة بحادثة
مخصوصة بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة امتنعت الزيادة كما مر عن فتاوى الخانوقى ولا سيما
اذا نفذ حكمه ما كم حنفى وأما اذا حكم الخنبلي وقت العقد بصحة الاجارة وبأن الاجرة أجرة
المثل ثم زادت الاجرة تقبل وتسمع بها الدعوى لانه حادثة أخرى لم يجز فيها حكم ما كم بعد دعوى
ونظيره لو أقيمت الدعوى لدى شافعى بفسخ الاجارة الطويلة فحكم بصحتها وعدم فسسخها ثم مات
المستأجر مثلاً فالحنفى فسسخها بالموت مالم يحكم الشافعى بخصوص ذلك بعد الموت كما صرح به ابن
الغرس وبما قررناه يظهر لك صحة قول ابن نجيم في فتاواه ولا يمنع قبولها أى الزيادة حكم الخنبلي
بالصحة لانه غير صحيح اه أى منع حكم الخنبلي المذكور لقبول الزيادة غير صحيح فقول من نظر
فيه بأن حكم الحاكم يرفع الخلاف فيه نظر فتدبر وقد صرح الخانوقى في فتاواه بمثل ما فى فتاوى
ابن نجيم وتماثل ذلك فى حاشيتي رد المحتار على الدر المختار والحاصل أنه اذا ادعى الناظر عدم صحة
الاجارة لوقوعها بغبن فاحش وقت العقد لا يقبل منه مالم يبرهن على ذلك فان برهن المستأجر
أيضاً على أنها أجرة المثل قدمت بينة لانه مثبتة وان حكم ما كم بصحة الاجارة وبأن الاجرة أجرة
المثل لا تسمع دعوى الناظر ولا بينة الا اذا ادعى أن أجرة المثل قد زادت فى نفسها فان أقيمت
الدعوى لدى حنفى فسسخها وجدد العقد ثانياً بأجرة المثل للمستأجر الاول ان قبل الزيادة والا
أجرها من غيره وان أقيمت الدعوى لدى شافعى أو خنبلي وحكم بالغاء الزيادة العارضة وبعدم فسخ
الاجارة لذلك نفذ حكمه وليس للحنفى فسسخها بل عليه امضاء حكم الحاكم الاول وتنفيذه لارتفاع
الخلاف قال المؤلف نقلاً عن جده المرحوم عبد الرحمن افندى العمادى التنفيذ احكام الحكم
الصادر من الحاكم وتقريره على موجب ما حكم به وبه يكون الحكم متفقاً عليه وهو أن يكون بعد
خصوصية من مدع على خصم اه (سئل) فيما اذا قبض ناظر وقف أجرة مكان من مستغلات
الوقف ثم مات وتولى النظر غيره قام يطالب مستأجر مدفع الاجرة ثانياً فهل ليس له ذلك
(الجواب) ليس للناظر الجديد مطالبة المستأجر بذلك ويكون قبض الناظر السابق صحيحاً
معمولاً به شرعاً ولا يلزم المستأجر أن يعطى أجرتين للناظرين وبمثله أفتى الحد (سئل) فى وقف
أهلى من مستحقه ناظر شرعى وبعض مستحقه متصرفون فى عقار من ايجار وقبض وغير ذلك

مطلب ولاية التصرف
لناظر والزرع للزراع وعليه
أجرة المثل

مطلب اقالة الناظر مع
المستأجر بدون مصلحة
لا تجوز

مطلب يصح قبض الناظر
الاجرة سلفاً

مطلب أجر الختان مدة
تالية وقبض الاجرة ثم عزل
ليس للناظر الثاني مطالبة
المستأجر

مطلب للناظر أن يبق مال
الاستبدال تحت يده ولا
يلزمه كفيل ولأن يدفعه
بالمراجعة

مطلب لاتصح الكفالة
بالامانة كمال الوقف

مطلب اذا تعدى الناظر
على مال الاستبدال لاشئ
على المستبدل

مطلب لو لم يجبر الوصي
بمال الصبي لا يجبر عليه

مطلب حيث عرف المتولى
بالامانة يقبل قوله ويكتفى
منه بالاجال

مطلب ان كان متهما
لا يكتفى منه باليمين

مطلب اذا ادعى الناظر
أمره ان يكذب الظاهر تزول
الامانة فلا يصدق بيمينه

بدون وكالة عنه ولا اذن شرعي وزرع رجل منهم أرض الوقف واستغل زرعه ولم يدفع بلجهة الوقف
شياً ولم يكن فيها قسم معروف فهل ولاية التصرف للناظر لا لغيره والزرع لزارعه وعليه أجرة مثل
الأرض بلجهة الوقف (الجواب) نعم (سئل) في ناظر وقف أجر حرام الوقف من زبدمة معلومة
بأجرة المثل لدى حاكم شرعي حكم بصحة الاجارة ثم قايل الناظر عقد الاجارة مع زيد وأجره من عمرو
بدون الاجرة الاولى بغبن فاحش وبدون مصلحة للوقف فهل تكون الاقالة المبرورة غير صحيحة
(الجواب) حيث قايل بدون مصلحة للوقف وأجر بغبن فاحش فكل من المقاييل والاجارة بالغبن
الفاحش غير جائز (سئل) فيما اذا قبض ناظر الوقف بعض أجور أقلام الوقف من مستأجرها
سلفاً عن مدة معلومة فهل يكون القبض المذكور صحيحاً (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا أجر
متولى الوقف دار الوقف مدة معلومة بأجرة معلومة من الدراهم قبضها من المستأجر سلفاً
للضرورة الداعية لتعمير الدار فهل يكون قبضه صحيحاً (الجواب) نعم (أقول) لينظر فائدة
التقييد بالضرورة ولعلها السكون واقعة الحال كذلك أولكون المدة طويلة فانه يجوز ان يجار دار
الوقف أكثر من سنة لمصلحة كما في الدر المختار وحنفه فله قبض الاجرة سلفاً حيث صحت الاجارة
فليتأمل هذا وفي الاسماعيلية في ناظر أجر خان الوقف سنة تالية للمدة المستأجر بأجرة حالة قبضها
منه ثم عزل في أثناء المدة ويريد الناظر الجديد أخذ الاجرة من المستأجر فأجاب اذا ثبت قبض
الاول الاجرة فقبضه صحيح وليس للناظر الثاني أخذها من المستأجر ثانياً اه فأفاد جواز
قبض الاجرة سلفاً مطلقاً حيث لم يقيّد بالضرورة ووجهه ظاهر فانه متى صح عقد الاجارة صح
قبض الاجرة حيث شرط تعجيلها على المستأجر وهي واقعة الفتوى في زماننا (سئل)
فيما اذا كان بيد ناظر وقف مبلغ من النقود استبدل به عن عقار الوقف بالوجه الشرعي وبقى
عنده ليشترى به عقار الوقف بدل الاول فقام بعض مستحقى الوقف يكلف الناظر الى كفيل
يكفله بالمبلغ المذكور أو يكتبه الناظر على نفسه بالمراجعة أو يدفعه له ولبقية المستحقين ليدفعوه
بالمراجعة فهل لا يكلف الى ذلك بدون وجه شرعي ويبقى المبلغ تحت يده ليشترى به عقار الوقف
(الجواب) نعم ولا تصح الكفالة بالامانات كمال الوقف كما في فتاوى الحنفية من الكفالة
وبمثلها أفق الشيخ الرملي في فتاواه وسئل العلامة الزملي اذا لم يصرف الناظر المستبدل المال
المستبدل في عقار أو تعدى عليه أو ضاع من يده أو غاب به هل يلحق المستبدل أو ورثته بسبب فعل
الناظر ضمان أو خسران أجاب ليس على المستبدل ولا على ورثته في ذلك ضمان ولا يلحقهم
بسبب فعل الناظر خسران وبدفعه البذل خرج عن عهده وبقى في عهده الناظر الخ اه
لو لم يجبر الوصي بمال الصبي هل يجبر على التجارة قال لا مجمع الفتاوى (سئل) في متولى وقف
معروف بالامانة قبض غلات الوقف في مدة ماضية وصرف بعضها في مهمات الوقف الضرورية
فيما لا يكذب الظاهر وحلف على ذلك وتعدت تفاصيل ذلك عليه ولم يمكنه الا الاجال فهل يقبل
قوله في ذلك في براءة نفسه من الضمان ويكتفى منه بالاجال (الجواب) حيث عرف بالامانة
يقبل قوله في براءة نفسه من ضمان ذلك ويكتفى منه القاضى بالاجال ولا يجبره على التفسير
شياً فسياً وان كان متهماً يجبره القاضي على التفسير شياً فسياً ولا يجبره ولكن يحضره يومين
وثلاثة ويخوفه ويهدده ان لم يفسر ولا يكتفى منه باليمين كذا في الحاوي الزاهدي والبحر عن
القنية وبمثلها أفق التمر تاشي وفي أحكام الاوصياء القول في الامانة قول الامين مع يمينه الآن
يدعى أمره ان يكذب الظاهر فيثبت تزول الامانة وتظهر الخيانة فلا يصدق بيري على الاشباه

وعلى هذا لو ظهرت خيانه ناظر لا يصدق قوله ولو يمينه وهي كثرة الوقوع فلتحفظ (أقول) ومصر
تمام الكلام في أول هذا الباب على قبول قوله وعدمه (سئل) فيما إذا أذن متولى وقف برجل الجاني
الوقف في قبض أجور حوائث الوقف ودفعها المستحقين من أرباب الوظائف فقبض البعض
وتعزز عليه استخلاص الباقي ودفع بعض ما قبضه لأرباب الوظائف وبعضه للمتولى ثم جحد
المتولى ما دفعه له الجاني وطالبه بذلك فهل الجاني الأمين يصدق في ذلك مع اليمين (الجواب) نعم
فيما لا يكذب الظاهر (سئل) فيما إذا كان زيد مقررا في وظيفة جباية في وقف برجل الجاني براءة
سلطانية وتقرير قاض شرعي وتصرف بها من مدة مديدة قام المتولى الآن يزعم أن دفع
المستأجرين الاجرة للجاني غير صحيح وأن له الرجوع بهم عليهم فهل يكون قبض الجاني على
الوجه المذكور صحيحا ولا عبرة بزعم المتولى المزبور (الجواب) نعم لما في وقف البحر من أن جمع
المال من المستأجرين هلاليا وخر اجيا وظيفة الجاني مات المتولى والجباية يدعون تسليم الغلة
اليه في حياته ولا يئنه لهم فانهم يصدقون باليمين لانكارهم الضمان عمدة الفتاوى واعلم أن
الجاني والمتولى انما يصدقان في صرف مال الوقف الى مصارفه الشرعية أو تسليمه الى من له
حق القبض شرعا ولو في حق سقوط الضمان عن نفسه ما عند أبي حنيفة وأما عندهما فينبغي
أن لا يصدقا لان كلاهما أجبر مشترك للوقف والاجير مشترك انما يصدق بيمينه عنده
لا عندهما فان المال ليس أمانة في يد الاجير المشترك عندهما على ما تقر في موضعه فاذا وقع
التزاع بين الجاني والمتولى على ما أسلفناه ولزم الضرر للوقف ينبغي للقاضي أن يعمل بذهبهما
نظر للوقف فتأمل من القول لمن للمولى عبد الحليم افندي أخى زاده (سئل) فيما اذا مات
الواقف وأوصى لرجل ولم يذكر الوقف هل يصير وصياله في أوقافه وأمواله وأولاده (الجواب)
نعم قال في أنفع الوسائل في المسئلة السادسة عشرة ناقلا عن خزائن الأكل لومات الواقف
وأوصى الى رجل ولم يذكر الوقف فانه يصير وصياله في أوقافه وأولاده وأمواله ولو خص الوصية في
أمواله فهو وصي في كله عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف ينفذ بما خصه اهـ (سئل) فيما إذا
وقف زيد عقاره معلوما مخبزا على الحرمين الشريفين وشرط وظيفة النظر لعمر ووزريته ثم من
بعدهم لتولى الحرمين الشريفين مات الواقف وعمره وتصرف بوظيفة النظر المزبور رجل من
ذرية عمر وهو أهل لذلك قام متولى الحرمين الشريفين يعارضه في التصرف بالنظر على الوقف
المزبور مخالفا لشرط الواقف فهل ليس لمتولى الحرمين معارضته في ذلك (الجواب) نعم حتى
تنقرض ذرية عمر والمذكور عملا بشرط الواقف المزبور لانه كنص الشارع في وجوب العمل
وفي المفهوم والدلالة كما صرح بذلك في الاشباه (سئل) من قاضي الشام سنة ١١٤٧ اذا مات
متولى الوقف مجهلا غلات الوقف ولم توجد في تركته وعلى الوقف حكر لوقف آخر متكرر عدة
سنين ويريد متوليه طلبه من تركه المتولى المتوفى فهل يؤخذ من مال الوقف المذكور أم من تركه
المتولى المتوفى (الجواب) الحكر المذكور يؤخذ من مال الوقف المستحكر لاجله ولا يلزم تركه
المتولى المتوفى شي من ذلك كذا أفق المرحوم العلامة الشيخ اسمعيل اذا المتولى المذكور قد
مات مجهلا غلات الوقف ولم يوجد مال الوقف في تركته وقد صرح بعدم ضمانه في الوهبانية
وغيرها وعبارتها

مطلب الجاني الأمين
يصدق باليمين
مطلب قبض الجاني
الاجرة من المستأجرين
صحيح
مطلب ادعى الجاني تسليم
الغلة للمتولى في حياته
يصدق باليمين
مطلب الجاني والمتولى
أجبر مشترك عندهما فينبغي
للقاضي أن يعمل بذهبهما
اذا لزم ضرر الوقف
مطلب نصب الواقف
وصيا ولم يذكر الوقف صار
وصيافي أوقافه وأمواله
وأولاده
مطلب وقف على الحرمين
وشرط النظر لعمر ووزريته
فليس لمتولى الحرمين
معارضتهم

مطلب فيما اذا مات المتولى
مجهلا وعلى الوقف حكر
لوقف آخر
مطلب لا يضمن المتولى
بموته مجهلا غلات الوقف

وكل أمين مات والعين تحصر * وما وجدت عيننا فديننا تصير
سوى متولى الوقف ثم مفاوض * ومودع مال الغنم وهو المؤمن

(أقول) وقد منا ببقية الكلام على هذه المسئلة في هذا الباب (سئل) في وقف مشتمل على عقارات قبض ناظره أجورها بعد استحقاقها عن سنة كذا وشرط واقفه تقديم العمارة ثم الفاضل عنها للمستحقين وأمسك الناظر قدر ما يحتاج إليه الوقف من العمارة في المستقبل فطلب مستحقو الوقف استحقاقهم من ذلك القدر الممسوك للعمارة فيما يأتي فهل ليس لهم ذلك (الجواب) ليس لهم ذلك حيث شرط الواقف تقديم العمارة ولم يقيده عند الحاجة إليه لأنه حينئذ يجب على الناظر امساك قدر ما يحتاج إليه للعمارة في المستقبل وإن كان الآن لا يحتاج الموقوف للعمارة على القول المختار للفقهاء لجواز أن يحدث للموقوف حدث والموقوف بحال لا يغفل فيؤدي الصرف إلى المستحقين من غير ادخار شيء للتعمير إلى خراب العين المشروط تعميرها أولا كفاي الاشياء قال محشمه الجوى قال بعض الفضلاء ما اختاره الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى هو المعتمد المختار في المذهب كفاي جامع المضمرة (أقول) ومرفى هذا الباب ما لو لم بشرط الواقف تقديم العمارة (سئل) في ناظر أهل النظارة ولاه قاض وأ كده ببراءة سلطانية فأهـى جماعة أنها شاعرة وأتوا بفرمان بنص مخالف فهل يمنعون باعتبار أنها هم المخالف للواقع أم لا (الجواب) نعم يمنعون فإن عزله وأعطاهم بناء على ما أنهم وهـ وهو مخالف للواقع فيكون فاسدا والمبنى عليه مثله وحيث بنى على ما أنهم وقالوا فالتعدي من الأخذ ومنصب القاضى والسلطان حيث كان أهـ لا للولاية ليس لاحد رفعه بغير جنحة ولا مصلحة كما صرح بذلك في الحانية والاسعاف وجامع الفصولين والبحر والاشباه والعلاقي في شرح التنوير وأفتى بمثله العلامة الخبر الرملى مفصلا كما هو مذكور في فتاويه من الوقف (أقول) ومرفى ذلك (سئل) فيما إذا قرر القاضى هنداً في وظيفة النظر والتكلم على وقف أهلى بطريق الفراغ من أمها المقررة في ذلك قبلها بالوجه الشرعى وهند أهلى لذلك وكتب لها حجة تقرير بذلك فهل يعمل بالحجة المذكورة بعد ثبوت مضمونها شرعا (الجواب) نعم (أقول) تقدم الكلام في مسئلة الفراغ عن النظر فراجعها متأملا (سئل) في ناظر وقف أهلى أمره القاضى العام بأقراض مال الوقف فأقرضه من زيد ثم مات زيد قبل قضاء القرض المزبور مفلسا فهل يكون الناظر غير ضامن للمال المزبور (الجواب) نعم فإن قلت إذا أمر القاضى القيم بشيء ففعله ثم تبين أنه ليس بشرعى أو فيه ضرر على الوقف هل يكون القيم ضامنا قلت قال في القنية طالب أهل المحلة القيم أن يقرض من مال المسجد للإمام فأبى فأمره القاضى به فأقرضه ثم مات الإمام مفلسا لا يضمن القيم اهـ مع أن القيم ليس له أقراض مال المسجد قال في جامع الفصولين ليس للمتولى ايداع مال الوقف والمسجد الا ممن في عياله ولا اقراضه فلو أقرضه ضمن وكذا المستقرض وذكر أن القيم لو أقرض مال المسجد لأخذه عند الحاجة وهو أحرز من امساكه فلا بأس به وفي العدة يسع للمتولى اقراض ما فضل من غلة الوقف لو أحرز اهـ بجر من الوقف (سئل) في وقف له متولى ومشرف بمعنى الناظر بشرط واقفه والمتولى يتصرف في أمور الوقف بدون اذن المشرف واطلاعه ومعرفته بلا وجه شرعى فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم قال الفضلى يكون الوصى أولى بامساك المال ولا يكون المشرف وصيا وأثر كونه مشرفا أنه لا يجوز تصرف الوصى الا بعلمه اهـ كذا نقله الشيخ خير الدين عن الحانية وكذا نقله في أدب الاوصياء ثم قال وفي الخاصى ويقول الفضلى يقتضى اهـ وأنت على علم بان الوقف يستق من الوصية ومساكته تنزع منها كما نقله الشيخ خير الدين فخا في فتاوى الرحيمى من أن للمتولى لو أجره باجرة المثل اجارة شرعية تنعقد ولا يملك

مطلب للناظر أن يمسك
قدر ما يحتاج إليه الوقف
من العمارة في المستقبل
حيث شرط الواقف تقديمها

مطلب لا يعتبر الانهاء
المخالف للواقع

مطلب فرغت لبنتم عن
النظر وقررها القاضى

مطلب اذا أقرض الناظر
مال الوقف بأمر القاضى
لا يضمن

مطلب ليس للمتولى ايداع
مال الوقف ولا اقراضه الا
لو أحرز

مطلب ليس للمتولى
التصرف بدون اذن المشرف
أى الناظر

مطلب الوقف يستق من
الوصية

الناظر معارضته لانه في زمانا بمعنى المشارف فيه نظر وفي البحر قال في الخانية وقف له متول
ومشرف ليس للمشرف أن يتصرف في مال الوقف لان ذلك مفوض الى المتولى والمشرف
مأمور بالحفظ لا غير اه وهذا يختلف بحسب العرف في معنى المشرف كذا في فتح القدير اه
(أقول) وتقدم بقية الكلام على ذلك في هذا الباب (سئل) في أرض حاملة لغراس حصته منه
جارية تبعا للأرض في وقف أهلى وبقية غراسه ذلك لرجل يريد ناظر الوقف ضبط كامل أرض
البستان مع الحصة الخارجية في الوقف من غراسه بلجهة الوقف وأخذ أجر منابت الشجر من الرجل
بحسب حصته من الغراس وفي ذلك مصلحة للوقف فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في ناظر
وقف أرسل رجلا لجباية مال الوقف من مستأجرى أقلامه فقبض مال الوقف من المستأجرين
ودفعه الى امرئ له ثم عزل الناظر وتولى النظر غيره ويريد الرجوع على الرسول بما قبضه فهل
يقبل قول الرسول بيمينه في الدفع ولا رجوع عليه (الجواب) نعم قال في مختصر الطحاوى
وشرحه لا سيحكي وإذا دفع الرجل الى رجل ما لا يدفعه الى رجل فذكر أنه دفعه اليه وكذبه
الا أمر في ذلك والمأمور له بالمال فالقول قوله في براءة نفسه عن الضمان والقول قول الآخر انه
لم يقبضه ولا يسقط دينه عن الآخر ولا يجب الميمين عليهم جميعا وانما يجب على أحدهما لانه
لا بد لا أمر أن يصدق أحدهما ويكذب الآخر فجب الميمين على الذى كذبه دون الذى صدقه
فان صدق المأمور بالدفع فانه يحلف الآخر بالله ما قبض فان حلف لم يسقط دينه ولم يظهر القبض
وان نكل ظهر قبضه وسقط عن الآخر دينه وان صدق الآخر أنه لم يقبضه وكذب المأمور انه
يحلف المأمور خاصة بالله لقد دفعته اليه فان حلف برئ وان نكل لزمه ما دفع اليه وكذلك
لو أودع ماله عند رجل ثم أمر المودع بأن يدفع الوديعة الى فلان فقال المودع قد دفعت فهو على
هذا التفصيل ولو دفع المودع الوديعة الى رجل وادعى أنه قد دفعها اليه بأمر صاحب الوديعة
وأذكر صاحب الوديعة الأمر فالقول قوله مع يمينه انه لم يأمر به بذلك ولو كان المال مضمونا على
رجل كالمغصوب في يد الغاصب أو الدين فأمر صاحب الدين أو المغصوب منه بان يدفعه الى فلان
فقال المأمور قد دفعت اليه وقال فلان ما قبضت فالقول قول فلان انه لم يقبض ولا يصدق
المأمور على الدفع الا باليمين لان في ذلك ابراء نفسه من الضمان الا اذا صدقه الآخر في الدفع
فحينئذ يبرأ ولا يصدقان على القابض والقول قوله انه لم يقبض مع يمينه ولو كذب الآخر
المأمور أنه لم يدفع وطلب المأمور يمينه فانه يحلف على العلم بالله ما يعلم أنه دفع فان حلف أخذ منه
الضمان وان نكل سقط عنه الضمان اه من فتاوى الشهاب السلبى من أوائل الوكالة
وكذا في مجموعة الانقروى (سئل) في وكيل شرعى عن نظار وقف أهلى في مباشرة أمور الوقف
من قبض وصرف وفي استخلاص عقاراته من مستغليها وفي سائر أمور الوقف فباشر الوكيل
ذلك واستخلص بعض عقاراته وصرف على ذلك دراهم معلومة لاستخلاصه فيما لا بد من صرفه
لكتب حجج وغير ذلك مصرف المثل البعض من مال الوقف والبعض استئذانه باذن القاضي
حيث لا مال في الوقف حاصل ولا من يرغب في استئجار عقاره مدة مستقبله باجرة مججلة وفي ذلك
مصلحة للوقف ويريد الآن الرجوع بذلك في غلة الوقف بعد بثوته شرعا فهل له ذلك (الجواب)
نعم المعتد في المذهب أن ماله منه لا يستدين مطلقا وان كان لا بد له فان كان بأمر القاضى جاز
والا لاجر من بحث الاستئذانه وفي أوائل الخيرية من الوقف مانصه قد تقررت صحة وكيل ناظر
الواقف مطلقا وناظر القاضى اذا عمه اه والمسئلة في الخانية والقنيسة والفصولين وفيها
وحيت عمه التوكيل وناب الوقف نائبة ولم يمكن دفعها الا بشئ من مال الوقف فدفع

مطلب مهم للناظر طلب
أرض البستان مع حصة
الوقف من الشجر وأخذ
أجرة منابت شجر الشريك
مطلب يقبل قول رسول
الناظر في الدفع الى الناظر
المعزول
مطلب القول للمأمور بدفع
الدين وللدائن بعدم قبضه
منه

مطلب في دعوى المودع
دفع الوديعة الى رجل بأمر
المودع
مطلب في دعوى المديون
أو الغاصب الدفع الى رجل
بالأمر
مطلب اذا وكل الناظر
وكيلا في مباشرة أمور الوقف
فصرف مالا بد منه الرجوع

مطلب للناظر الاستئذانه
فيما لا بد منه بأمر القاضي
مطلب يصح توكيل
ناظر الوقف مطلقا وناظر
القاضى اذا عمه له
مطلب اذا ناب الوقف نائبة
له دفع شئ من مال الوقف

مطلب يمنع المتولى من
تكميلهم بأن الغراس
موضوع بوجه شرعى بعد
تصرفهم من القديم

مطلب يقبل قول الناظر
الامين باليمن فيما لا يكذب
الظاهر

مطلب للمتولى الرجوع
بما دفعه للمستحق من ماله
زيادة على قدر استحقاقه

مطلب ليس للمتولى المعزول
قبض الغلات والاجور اذا
لم يباشر التولية لا يستحق
معلومها
مطلب تصرف أحد الناظر
بدون رأى الباقي لا يصح

مطلب أقر أحد الناظرين
أن فلانة تستحق كامل
النظر يسرى اقراره على
نفسه فقط

مطلب للناظر التصرف
في امور الوقف بدون حضور
المستحقين

مطلب للناظر تناول العوائد
القديمة المعهودة

لا ضمان عليه الخ (سئل) فيما اذا كفى أرض وقف غراس قديم جار في وقف آخر وأهله
متصرفون فيه ويدفعون المتولى الأرض أجرتها واطالبهم متولى الأرض بأثبات وضعه بوجه شرعى
فهل يمنع من التعرض لهم بذلك ويترك القديم على قدمه (الجواب) يمنع من التعرض لهم بعد
تصرفهم ودفع اجرة المثل لجهة الأرض في هذه المدة المديدة من غير منازع في الغراس كذا أفق به
الشيخ عبد الرحمن العمادى كتبه الفقير أحمد المفتى بدمشق الشام عني عنه الحمد لله جوابى
كذلك كتبه الفقير أبو المواهب الحنبلى عني عنه الحمد لله جوابى كذلك كتبه الفقير حامد بن
علي بن ابراهيم بن عبد الرحمن العمادى المفتى بدمشق الشام عني عنه (سئل) في ناظر
وقف أهلى ثقة قبض غلال الوقف وصرف بعضها في غن بزور غراس لارض الوقف وغيرهما من
اللوازم الضرورية للوقف مصرف المثل في مدة تحتمله والظاهر لا يكذب في ذلك فهل يقبل
قوله بيمينه في ذلك (الجواب) نعم كتبه الفقير حامد العمادى عني عنه الحمد لله جوابى كذلك
كتبه الفقير محمد بن الغزى المفتى الشافعى عني عنه الحمد لله كذلك الجواب كتبه الفقير يوسف
ابو الفتح الحسينى المالكي المفتى بالشام الحمد لله كذلك الجواب كتبه الفقير أحمد الحنبلى
المواهبى المفتى في الشام (أقول) ومروا قبل الباب تمام الكلام على هذه المسئلة (سئل) فيما
اذا كان لا يدووظفة في وقف بماله من المعلوم وقدره ثلاثة دراهم عثمانية مقر فيها بيرة
سلطانية ودفاتر الوقف شاهد بذلك وتولى الوقف رجل دفع من ماله ليد معلوم الوظيفة في عدة
سنتين على حساب ثلاثة عشر عثمانيا طائنا أن له ذلك ثم ظهر له أن معلوم الوظيفة ثلاثة عثمانية
ويريد المتولى الرجوع عليه بالزائد الذى دفعه من ماله في المدة طائنا أنه يستحقه فهل له ذلك
(الجواب) نعم (أقول) ومروا الكلام على هذه المسئلة في هذا الباب عند مسائل الاستدانة
(سئل) في متولى وقف عزل وتولى على الوقف غيره بيرة سلطانية وتقرر قاض وللوقف
غلات وأجور فهل يكون قبض الغلات والاجور للمتولى المنصوب حال ادون المعزول واذا
لم يباشر المعزول وظيفة التولية لا يستحق معلوم التولية (الجواب) نعم (سئل) في ثلاثة
أنفار متولين على وقف بتر أجر أحدهم بعض عقارات الوقف من آخر بدون رأى من الباقي
ولا اجازة فهل تكون الاجارة المذكورة غير صحيحة (الجواب) نعم في دار وقف أهلى لها
ناظران فتح مستاجرهما بائنا من أحدهما دون الآخر فهل يؤمر بسده ويكون تصرف
أحدهما بدون اذن الآخر باطلا * الجواب حيث كانا رشيدين واقميا بتقرير من القاضى
أو بامر سلطاني فلا يجوز تصرف أحدهما بدون الآخر والحالة هذه كتبه الفقير على
العمادى عني عنه (سئل) فيما اذا كانت هند مقررة في نصف وظيفة نظرو في جديها
فلان وفلان فوكلت شريكها زيدا في النظر وفي تعاطى امور الوقفين فاقرا الوكيل المزبور
أن دعدا المستحقه تستحق كامل نظر الوقف الواحد دون الموكلة ولم تصدقه الموكلة على ذلك فهل
يكون اقراره عن نفسه ساريا عليه ولا يسرى على الموكلة المزبورة (الجواب) نعم (أقول)
ومروا تمام الكلام على هذه المسئلة في الباب الثانى (سئل) في وقف أهلى له ناظر أمين وجماعة
مستحقون لريعه يعارضون الناظر المزبور في التصرف في امور الوقف من قبض وصرف
وايجار وتعمير وغير ذلك زاعمين أنه ليس له ذلك الا بحضورهم واطلاعهم فهل يدعون من
معارضته في ذلك ولا عبرة بزعمهم ولا يشترط حضورهم واطلاعهم (الجواب) نعم (سئل)
في وقف أهلى له مستحقون وناظر وفي ربيع الوقف عوائد قديمة معهودة يتناولها كل من كان

ناظرا على الوقف بسبب سعيهم في امور الوقف من مدة تزيد على خمسين سنة بموجب دفاتر الوقف
المضامة بمضاء القضاة هل لناظر تناولها كما جرت به العادة القديمة (الجواب) نعم (أقول)
تقدم أن لناظرا أخذ العشر حيث كان قدراً أجر مثل عمله والافليس له أخذ الزائد الا اذا شرط
له الواقف شيئا فهو له مطلقا وهذه العوائد ان كانت مثل العوائد التي يأخذها الناظر في زماننا
كالذي يأخذونه من المستأجرو يسهونه خدمة فهي في الحقيقة تكملة لاجرة المثل لانهم
يؤجرون عقار الوقف بدون أجر مثله حتى يأخذوا الخدمة لانفسهم فهذا ليس لهم فيه حق
وفي الدر المختار عن فتاوى العلامة التمراشي ليس للمتولى اخذ زيادة على ما قرره الواقف أصلا
ويجب صرف جميع ما يحصل من نماء وعوائد شرعية وعرفية لمصارف الوقف الشرعية ويجب
على الحاكم أمر المرتشي برد الرشوة على الراشي غب الدعوى الشرعية اه

(كتاب البيوع)

(سئل) في رجل باع آخر عدة من الغلايين ولم تكن عنده وليست في ملكه حين البيع
فهل البيع المذكور غير صحيح (الجواب) نعم وبطل بيع المعدوم كافي البيع الفاسد
من التنيور وغيره (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو دارا معلومة ثم اختلفا فقال
المشتري اشتريتها بانا وقال البائع بعثها وفاء فلن القول منهما (الجواب) القول لمن يدعى
البات بيمينه والبينة على مدعى الوفاء لانه يدعى خلاف الظاهر والبينة لمدعى خلاف الظاهر
قال في الخانية في أحكام البيع الفاسد وان ادعى أحدهما بيع الوفاء والاخر بيعا بانا كان
القول لمن يدعى البات والبينة على مدعى الوفاء اه (سئل) في دار معلومة ذات بيوت
معدودة مشتركة جميعها بين زيد ورجلين لكل منهم حصة معلومة شائعة فيها فباع زيد بيتا معينا
منها من زوجته بثلث معلوم فهل يكون البيع غير جائز (الجواب) نعم وللشريك ابطاله
قال في البرازية في مسائل بيع المساع دار بين اثنين باع أحدهما بيتا معينا من رجل لا يجوز عن
الثاني أنه يجوز في نصيبه وفي شرح الطحاوي لو باع أحد الشريكين من الدار نصيبه من بيت
معين فلا يخرب أن يبطله اه ومثله في الخانية والعمادية معللين بتضرر الشريك بذلك عند
القسمة وأفتى الرمي رحمه الله تعالى بعين المسئلة (سئل) فيما اذا كان لزيد طبقة ومربع
جاريان في ملكه بالوجه الشرعي كائنان في دار مشتركة بينهما وبين اخوته فباعهما زيد المزبور
من عمرو وبيعا بانا شرعا بثلث معلوم مقبوض فهل صح البيع (الجواب) نعم ولا ينافي ذلك
ما أفتى به الخبير الرمي لان ذلك في الاشتراك في نفس المبيع وهنا المبيع كله ملك محتص بالبايع
(سئل) في مريض مرض الموت باع فيه جاريته وربيع دار له من زوجته الوارثة له المستقرة
في عصمته حين البيع بثلث معلوم هودون عن المثل بغبن فاحش وأقر بقبضه منها حين البيع
وكان الغالب من حاله الضنى ولزوم الفراش وكان قيامه عن تكلف ومشقة بسبب المرض
المزبور ولم تطل مدة المرض بل كانت دون شهر ومات منه عن زوجته وعن اخوة أشقاء لم يحجزوا
البيع ولم يصدقوه على الاقرار فهل لا يصح كل من البيع والاقرار المذكورين والحالة هذه
(الجواب) نعم لا يجوز الا باجازه الورثة وتصديقهم قال في العمادية مريض باع من وارثه شيئا
وأقر باستيناء الثمن قال أبو بكر محمد بن الفضل ان كان الغالب من حاله الضنى ولزوم الفراش وكان
قيامه عن تكلف ومشقة بسبب المرض لا يجوز بيعه عند أبي حنيفة رحمه الله ذكره قاضيخان

مطلب ليس للمتولى زيادة
على ما قرره الواقف ويجب
صرف النماء والعوائد لمصارف
الوقف

(كتاب البيوع)

مطلب بيع ما ليس في ملكه
باطل

مطلب القول لمدعى البيع
البات والبينة لمدعى الوفاء

مطلب باع بيتا معينا من
دار ذات بيوت كلها مشتركة
لا يصح

مطلب باع نصيبه من بيت
معين فلتشر يكه الاخر أن
يبطله

مطلب باع بيتين مختصين به
كائنين في دار مشتركة صح
البيع

مطلب بيع المريض في
مرض موته من وارثه
واقرا به باستيفاء الثمن لا يصح

في وصايا قتاواه (سئل) فيما اذا كان لزيد دار وأولاد فرض مرض الموت وصار غالب حالة الضنى ولزوم الفراش وقيامه عن تكلف ومشقة فباع داره المذكورة من واحد من أولاده المذكورين بثمن أقتر بقبضه منه في المرض المذكور ومات منه بعد شهر عن أولاده المذكورين فهل يكون البيع والاقرار صحيحين الا باجازه بقيمة الورثة والحالة هذه (الجواب) البيع في مرض الموت للوارث لا يجوز عند أي حنيفة الا برضا الورثة وان كان بمثل القيمة وفي الخلاصة عن الزيادات نفس البيع من الوارث لا يصح من غير اجازة الورثة في مرض موته ثم قال وهو الصحيح وعندهما يجوز لكن اذا كان فيه غبن أو محاباة بخير الوارث المشتري بين الفسخ واتمام قيمة المثل قلت المحاباة أو كثرت كما في العمادية وأما اقرار المريض في مرض موته للوارث ولو بقبض دينه من ثمن أو غيره فباطل الا ان تصدق الورثة كما هو مصرح به في المع تبرات (سئل) فيما اذا باع مريض مرض الموت فيه نصف داره المعلومة من جماعة معلومين أجانب عنه بثمن معلوم هو ثمن المثل قاصصوه به عما يستحقونه في ذمته من جهة دين شرعي استدانه منهم قبل تاريخه باعترا فبه ذلك ويبقائه في ذمته وليس عليه دين غير المبلغ المقاصص به لامن دين لزمه في مرضه بسبب معروف ولادين لزمه في الصحة ومات من ذلك المرض عن أخ شقيق لم يجز ذلك فهل يكون البيع والاعتراف المذكوران صحيحين (الجواب) نعم قال في التنوير وشرحه للعلائي اقرار المريض بدين لاجنبي نافذ من كل ماله لا ترفع رضى الله عنه ولو بعين فكذلك الا اذا علم تملكه لها في مرضه فيستقيم بالتلك ذكره المصنف في معينه وأخر الارث عنه ودين الصحة مطلقا وما لزمه في مرضه بسبب معروف بينة أو بعيانة قاض قدم على ما أقتر به في مرض موته ولو المقر به ودعيه وعند الشافعي رحمه الله تعالى الكل سواء والسبب المعروف ما ليس بتبرع كسكاح مشاهد بغير المثل أما الزيادة فباطلة وان جاز السكاح عناية اه بلفظه ومثله في شرحه على الملتقى وفي العمادية من أحكام المرضى من كتاب البيوع المريض الذي عليه دين يحيط بماله اذا باع عيناً من أعيان ماله من اجنبي بغبن يسير لا تصح المحاباة عند الكل أجازت الورثة أم لم يجزوا ويقال للمشتري ان شئت فبلغ تمام القيمة وان شئت فافسخ البيع وان لم يكن عليه دين يجوز اذا كانت المحاباة بقدر الثلث اه بلفظه وذكر شيخ الاسلام من باب من ارعة المريض على سبيل الاستشهاد ومثله شراء المريض من وارثه وقال ألا ترى ان مريضاً لو اشترى من وارثه بعيانة الشهود وأعطاه الثمن كان جائزاً اذا لم يكن فيه محاباة كما لو اشترى من اجنبي قال ثمة الوارث انما يخالف الاجنبي في الاقرار أو ما فيما ثبت بعيانة فالوارث والاجنبي فيه سواء ولم يذكر في المسئلة خلافاً فهذه المسئلة دليل على جواز شراء المريض من الوارث عند الكل اه من الفصل ١٦ من تصرف المريض من بيع الذخيرة وفي الفتاوى الخيرية سئل في مرضه باع لابن بنتها المحجوب عن ارثها بدين عها وبنها قيراطا وسبعة اثمان قيراطا بمائة قروش ثم ماتت عن ذكرفا الحكم أجاب لولم يكن هناك دين على المريض وكان الثمن لا غبن فيه فاحش صح البيع ولا شيء على المشتري وان كان عليها دين مستغرق لا تجوز المحاباة ويصح البيع وان كانت المحاباة بغبن فاحش أو يسير فالمشتري يتم القيمة أو يفسخ البيع لان وفاء الدين مقدم على المحاباة وان لم يكن الدين مستغرقاً وخرجت المحاباة من الثلث سلم له المبيع بغير شيء كالوصية لاجنبي والله أعلم (سئل) في امر أذهب ادعاء سعال طال نحو سنتين ولم تصر صاحبة فراش فباعته فيه زوجها حصة معلومة من عقار بثمن معلوم مقبوض لدى بيته شرعية ثم ماتت عنه وعن ورثة غيره

مطلب البيع في مرض الموت للوارث لا يجوز ولو بمثل القيمة

مطلب بيع المريض لاجنبي واقتراره له فيه يصح

مطلب اقرار المريض بدين لاجنبي نافذ من كل ماله الخ

مطلب لا تصح المحاباة في بيع المريض المديون بحيط من اجنبي بغبن يسير
مطلب شراء المريض من وارثه بدون محاباة جائز

مطلب باعته زوجها وبها داء سعال لم تصر به ذات فراش يصح

فهل يكون البيع والقبض صحيحين (الجواب) نعم والمقعد والمفلوج الذي لا يزداد مرضه كل يوم فسك الصحيح وكذلك صاحب الجرح والوجع الذي لم يجعله صاحب فراش فهو كالصحيح كما في فتاوى قاضيخان وذكر في آخر هذا الفصل من فتاواه المسلول اذا طلق امرأته وقد طال ولم يضمنه كان بمنزلة الصحيح وأما المقعد والمفلوج قال في الكتاب ان لم يكن قديماً فهو بمنزلة المريض وان كان قديماً فهو بمنزلة الصحيح لان هذه علة مرضه وليست بقائمة وذكر في العدة كذلك وقال الا اذا تغير حاله فحينئذ يعتبر من الثلث وتكلم المشايخ فيه قال محمد بن سلمة ان كان يربح برؤيه بالداوى فهو بمنزلة الصحيح والا فهو بمنزلة المريض وقال ابو جعفر الهندواني ان كان يزداد كل يوم فهو مريض وان كان ينقص مرة ويزداد أخرى ينظر ان مات بعد ذلك بسنة فهو كالصحيح وان مات قبل سنة فهو كالمرضى وروى ابو نصر العراقي عن أصحابنا أنه ينظر ان كان يصلي مضطجعاً فهو كالمرضى وتكلموا أيضاً في الرجل اذا اعجز عن القيام بمصالحه قال مشايخ بلخ اذا قدر على القيام بمصالحه وحوائجه سواء كان في البيت أو خارجه فهو بمنزلة الصحيح وقال مشايخنا اذا اعجز عن القيام بمصالح خارج البيت يعتبر مريضاً وفي وصايا الجامع الصغير المقعد والمفلوج والمسلول اذا تطاول ذلك وصار بحال لا يخاف منه الموت فهيته من جميع المال وذكر ابو العباس الصغاني في أحكامه أن أصحابنا قدروا التطاول بسنة وقال فيه المقعد أو المفلوج اذا وهب في أول ما أصابه ثم مات في أيام تكون الهبة من الثلث لان العلة لم تصر عادة وذكر قاضيخان في الجامع الصغير صاحب السل والدق قبل أن يصير صاحب فراش لا يكون في حكم المريض لان الانسان قلماً يخلو عن قليل مرض فادام يخرج في حوائج نفسه ولم يصير صاحب فراش لا بعد مرضه عند الناس عمادية من أحكام المرضى من كتاب الطلاق لمخصصاً (أقول) وكتبت في أوائل كتاب الوصايا من حاشيتي رد المحتار ما نصه وفي العراج وسئل صاحب المنظومة عن حد مرض الموت فقال كثرت فيه أقوال المشايخ واعتمادنا في ذلك على قول الفضلي وهو أن لا يقدر أن يذهب في حوائج نفسه خارج الدار والمرأة الحاجتها داخل الدار لصعود السطح ونحوه اه وهذا الذي جرى عليه في باب طلاق المريض وصححه الزيلعي قلت والظاهر أنه مقيد بغير الامراض المزمنة التي طالت ولم يخف منها الموت كالفالج ونحوه وان صيرته ذا فراش ومنعته عن الذهاب في حوائجه فلا يخالف ما جرى عليه أصحاب المتن والشروح هنا اه (سئل) فيما اذا مات زيد عن ورثة وترك مستغرقاً بالديون فباعته الورثة من عمره وبأذن القاضي والعمراء بمن المثل وأدوا به الديون للعمراء فهل صح البيع (الجواب) نعم (سئل) في مريض مرض الموت باع فيه جميع ما يملكه من عقارات من أجنبي بثمن في نفسه غبن فاحش وهبه منه ومات من ذلك المرض عن ورثة لم يجز واذلک وليس له سوى المبيع وليس عليه دين فهل يكون ما ذكر وصية ويعتبر من الثلث (الجواب) نعم قال في التنوير في كتاب الوصايا اعتناقه ومحباته وهبته ووقفه وضمانه وصية فاعتبر من الثلث اه (سئل) في المريض مرض الموت اذا باع من أجنبي داره التي تساوي ألف قرش بخمسمائة ولا مال له سواها ثم مات من مرضه المزبور عن ورثة لم يجز واذلک فهل يكون محايلاً بخمسمائة فتفقد الحياطة بقدر الثلث ثم يقال للمشتري اما أن تبلغ الثمن الى الثلثين وليس له أن يرد من المبيع شيئاً واما أن تقسح (الجواب) نعم والمسئلة بعينها في العمادية من ينوع المريض (سئل) في امرأة لها دار جارية في ملكها أرضاً وبناءت نصفها شائعاً من جماعة معلومين بثمن معلوم يعاينها فهل صح

مطلب بيان الصحيح من
الاقوال في حد مرض الموت

قوله ما جرى الخ اي من أن
الامراض المزمنة كالفالج
ليست مرض موت اه منه
مطلب بيع الورثة تركه
الميت المديون بأذن القاضي
والعمراء صحيح

مطلب بيع المريض من
اجنبي بغبن فاحش وهبة
الثلث له يعتبر من ثلث ماله
مطلب يصح بيع نصف
الدار مشاعاً

مطلب بيع الفضولي نصف
الدار المشتركة

مطلب نقول نفيسة في
حصة بيع المشاع

مطلب الحصة الشائعة من
الغراس والزرع لا يجوز بيعها
مطلب اختلاف في بيع
الحصة الشائعة من العمارة
والصحيح الجواز

مطلب في بيع الحصة من
البناء لغير الشريك

مطلب بيع الحصة
من الشجر لغير الشريك
غير صحيح

البيع المذكور (الجواب) نعم كما في العمادية باع فضولي نصف الدار المشتركة بين رجلين
ينصرف البيع الى نصيبهما فان أجاز أحدهما صح في النصف الذي هو نصيب المجزئ وهو قول
أبي يوسف وقال محمد يجوز البيع في ربيع الدار فرق بين هذا وبين ما اذا باع أحد الشريكين
نصفها فان شريطة البيع في نصف الدار لان بيع المالك انصرف الى نصيبه أما بيع الفضولي
انصرف الى النصف الشائع فاذا أجاز أحدهما صحت اجازته في ربيع الدار فصول العمادية
من ٢٤ في تصرفات الفضولي وفيها أيضا من الفصل الثلاثين في مسائل الشيوع بعد كلام
الى أن قال فالوجه الاول وهو بيع المبيع من أجنبي على صنفين أما ان كان الكل له فباع
النصف أو كان بين اثنين فباع أحدهما نصيبه فالبيع جائز في المواضع أجمع هكذا ذكر الصدر
الشهيد في كتاب الشيوع وأجمعوا على أن بيع سهم واحد من عشرة أسهم من الدار يجوز من
شيوع التناخية ونقل التمرثني في فتاواه من باب الشركة الاتفاق على جواز بيع الشائع
وفي البحر من باب الاجارة الفاسدة تحت قول المتن وفسد اجارة المشاع الا من شريكه بعد بسط
الكلام الا ترى أن هبة الشائع لا تجوز بيعه ويجوز اهـ فحتماً إن بيع الشائع جائز من الشريك
ومن الاجنبي الا في الحصة الشائعة من الغراس والزرع وقال العلامة قاسم في رسالته
في مسائل الشيوع سئلت عن بيع حصة شائعة من عقار فأجبت بالجواز ثم أخبرت عن بعض
من يزعم العلم بالفقه أن ذلك غير جائز فقلت لا أعلم خلافا في المذهب فيما ذكرنا واما اختلاف
في بيع الحصة الشائعة من العمارة والصحيح الجواز قال جمال الاسلام في فتاويه أرض بين
رجلين أثلاوا الزرع فيها نصفان فباع صاحب الثلث نصيبه مع نصف الزرع مشاعا من أجنبي
صح في الأرض دون الزرع وقال ثوب بينهما باع أحدهما بغير إذن شريكه ولم يجزه شريكه لزم
في نصيب البائع ومثل ذلك في العبد المشتركة وقال باع نصف خشبة مقلوعة أو نصف عمامة
مشاعا جاز وان كان في قسمه اضمر قال وأما بيع نصف العمارة مشاعا ففيها اختلاف الروايتين
والمشايخ والجواز أصح وأرفق اهـ قلت العمارة البناء في الضيعة والرقبة للوالي قالوا لان
العمارة للبقاء فاشبهت الرقبة وفي الصغرى بناء بين رجلين باع أحدهما نصيبه من أجنبي بغير إذن
شريكه لم يجز وكذا الشجرة والزرع ولو باع من شريكه جاز اهـ ما في الرسالة وفيها فواقد (سئل)
في بيع الحصة الشائعة من البناء والأرض لغير الشريك هل يصح أم لا (الجواب) قال
في فتاوى التمرثني من باب الشركة وفي شفعة خواهر زاده في باب العروض اذا باع نصف البناء
مع نصف الأرض جاز سواء باعه من أجنبي أو من شريكه وللشفيع الشفعة واذا باع نصف البناء
بدون الأرض من الاجنبي أو من شريكه لا يجوز قالوا وهذا اذا كان البناء بحق وأما اذا كان بغير
حق جاز بيع نصفه من أجنبي ومن شريكه لان البناء اذا كان بغير حق كان القلع مستحقا
ومستحق القلع كالقلع ولو كان مقلوعا حقيقة جاز وهذا في غالب الفتاوى (أقول) قد علمت
اتفاق الجواز أصح وأرفق ويأتي تمام الكلام عليه (سئل) فيما اذا كان لزيد مشد مسكة
في أرض وقف سليخة ونصف غراس شائع جاز نصفه الاخرى ملك عمرو قائم بالوجه الشرعي في
بعض الأراضي المزبورة فباع المشد المزبور مع نصف الغراس المزبور من زيد الاجنبي بدون إذن
عمرو والشريك ومتولى الوقف ولا وجه شرعي فهل يكون البيع المزبور غير صحيح (الجواب) نعم
كما أفق به التمرثني والجد عبد الرحمن العمادي والوالد والعلم وهو المعتمد كما قرره العلامة قاسم
في رسائله وكذا في أنفع الوسائل (أقول) وبه أفق المرحوم الشيخ اسمعيل في مواضع من فتاواه

واضطرب الافتاء من الشيخ خير الدين فافق اولاً بأن يبيع احد الشراك حصته في الغراس في الارض المحتكرة من اجنبي صحيح واستشهد له بما أفق به ابن نجيم في نحو ذلك وأفقنا بخلاف ذلك حيث قال في باب البيع الفاسد يبيع نصف الشجر المستحق البقاء لغير الشريك فاسد كما صرح به علماءنا قاطبة اهـ (سئل) في بيع الحصة الشائعة من الثمرة قبل ادراكها وبدون صلاحها من غير الشريك فهل يكون غير جائز (الجواب) نعم كما في البرازية والخلاصة وأنفع الوسائل والنوازل (سئل) في بيع نصف الثمار مشاع قبل النضج والاصلاح من الشريك هل يكون جائزاً (الجواب) يبيعه ذلك من شريكه جائز ومن غيره لا يجوز كذا في الخلاصة (سئل) فممن باع نصيبه من الزرع المشترك وهو بقل ولم يفسخ البيع حتى أدرك الزرع فهل يكون البيع المزبور جائزاً زال المانع (الجواب) نعم رجل باع نصيبه من الزرع المشترك لا يجوز وان لم يفسخ البيع حتى أدرك الزرع جاز زال المانع كالمبيع الجذع في السقف ولم يفسخ البيع حتى أخرجه من البناء جاز خاتمة في فصل يبيع الثمار والزروع بين رجلين أو غار بينهما في أرض بينهما فباع أحدهما نصيبه قبل الادراك لم يجز لانه لا يمكنه تسليمه الا بضر صاحب لانه يجبر على القلع الحال وفيه ضرر به ولو باع بعد الادراك جاز لانعدام الضرر أنفع الوسائل (سئل) فيما اذا كان لزيد وجاعة ثمرة تفاح مشتركة بين الجميع لزيد نصفها والجماعة الباقي بطريق الشيوع فباع زيد نصفه المزبور شائعاً من رجل اجنبي حال كون الثمرة على أشجارها وقبل ادراكها وبدون صلاحها فهل يكون البيع غير جائز (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لزيد زرع غير مدركه فباع حصته منه معلومة بدون الارض بثمن معلوم من عمرو فهل يكون البيع غير جائز (الجواب) حيث كان الزرع غير مدركه فالبيع المذكور فاسد فلو لم يفسخ العقد حتى أدرك الزرع انقلب جائزاً كما صرح بذلك في العمادية في الفصل ٣١ فقال وفي الفتاوى اذا كان الزرع كله لرجل باع نصفه من انسان بدون الارض ان كان الزرع مدركاً يجوز وان لم يكن مدركاً لا يجوز لان هذا البيع يتضمن الحاق الضرر بالبائع في غير ما يتناوله البيع فيكون فاسداً كببيع الجذع في السقف واذا لم يجز يبيع نصف الزرع فلو لم يفسخ العقد حتى أدرك الزرع انقلب جائزاً لان المانع من الجواز قد زال قال ويعلم من هذه المسئلة كثر من المسائل الخ وتقدم نقلها عن الخاتمة (سئل) فيما اذا كان لزيد وأولاده نصف غراس قائم بالوجه الشرعي في أرض وقف مشترك بينهم ونصفه الآخر بيع للارض جار في الوقف المزبور فباع زيد النصف من عمرو بثمن معلوم فهل يكون البيع غير صحيح (الجواب) نعم قال في البرازية شجر بين رجلين باع أحدهما نصيبه من اجنبي لم يجز وان من شريكه يجوز وان بين ثلاثة باع أحدهم من أحدهما لا يجوز وان باعها مجله يجوز اهـ ومثله في أنفع الوسائل (أقول) قد حرر هذه المسائل في أنفع الوسائل فقال بعدما أطال في سرد النقول ما حاصله الذي تحررلنا من هذه النقول أن يبيع الحصة من الزرع المشترك والمبطخة المشتركة والثمرة بغير الارض لا يجوز من الاجنبي فلورضى شريكه هل يجوز في الذخيرة والمحيط لا يجوز وفي القنية والخاتمة يجوز والذي يظهر لي من التوفيق حل الاول على ما اذا كان قصد المشتري اجبار الشريك على القلع لانه لا يجبر على تحمل الضرر كما قالوا فيما اذا باع نصف زرع من رجل وكل الزرع له حيث لا يجوز قالوا لانه يطالبه المشتري بالقلع فيضرر البائع فيما يبيعه وهو النصف الآخر فصار كببيع الجذع في السقف وحل الثاني على ما اذا لم يقصد ذلك فيجوز ويبقى على حاله الى الادراك ويفهم هذا التوفيق من تعليل المحيط بقوله لان فيه ضرراً للانسان لا يجبر على

مطلب بيع الحصة الشائعة من الثمرة قبل ادراكها من اجنبي لا يصح

مطلب بيع الحصة من الثمار والزروع بعد الادراك يجوز

مطلب بيع الحصة من الثمار والزروع قبل الادراك لا يجوز

مطلب اذا كان الزرع كله له فباع نصفه ان مدركا جاز والا فلا

مطلب باع نصيبه من الزرع من اجنبي أو من أحد شركائه لا يجوز وان من كلهم جاز

مطلب تحريم مسائل بيع الحصة الشائعة من الزرع والثمرة والغراس والبناء

يحمل الضرر وان رضى به اه ثم ان دام الحال ولم يطلب المشتري القلع فالبيع جائز الى وقت
الادراك والالم يجب الى ذلك نظر الشريك فان طلب هو أو البائع النقص فسخ البيع لانه فاسد
مستحق الفسخ وان سككت الى وقت الادراك انقلب جائز الزوال المانع وأما بيع هذه
المد كورات من الشريك كأرض بينهما وفيها زرع لهما لم يدرك فباع أحدهما نصيبه من الزرع
لشريكه بدون الأرض ففي رواية يجوز في أخرى لا وعليها جواب عامة الاصحاب ولكنها تحمل
على ما اذا كان في صورة يحصل فيها ضرر بالقلع كببيع رب الأرض من الاكار حصته من الزرع فلا
يجوز لانه يكلف الاكار القلع فيتضرر أما لو باع الاكار حصته من الزرع أو الثمرة لرب الأرض
فانه يجوز اتفاقا والدليل قول المحيط لان البائع يطالبه بالقلع ليفرغ نصيبه من الأرض ولا يمكنه
ذلك الا بقلع الكل فيتضرر المشتري فيما لم يشتره وهو نصيب نفسه الخ فتلخص أنه ان باع من
شريكه الذي لاحق له في الأرض لا يجوز على المختار وأما بيع الحصة من الغراس المشتركة من
الاجنبي أو الشريك فان كانت الأرض لهما فلا يجوز بيع أحدهما حصته من الآخر بدون
الأرض قياسا على الزرع كما مر وان كانت لغيرهما بأن غرسا بحق فان بمناسبة وباع من له الأرض
جائزا ومن الشريك الذي لأرض له لا يجوز وان باجارة لا يجوز بيعه لامن شريكه ولا من أجنبي
وان كانت الأرض لاحدهما فان باع رب الأرض لشريكه لا يجوز أو لغيره يجوز وأما بيع الحصة
من البناء فان الأرض لهما وباع أحدهما نصيبه من الأرض والبناء جائز من الشريك وغيره وان
باع نصيبه من البناء فقط فان من أجنبي لا يجوز وان من شريكه ينبغي عدم الجواز سواء كانت
الأرض للبائع أو للمشتري وان كانت لغيرهما بأجرة فان أجز البائع نصيبه من الأرض من
المشتري ثم باعه نصيبه من البناء صح البيع والا للزوم الضرر لانه يمكن البائع تكليف المشتري
القلع وان باعارة لهما مدة معلومة فان باع بعد مضيا صح والا فينبغي جريان الزايتين وان بغصب
يصح البيع من الشريك والاجنبي لانه مستحق للقلع فكان كالمقلوع حقيقة والحاصل اذا رفع
الى القاضي بيع حصة من البناء وطلب منه الحكم به فان تبين له أن البناء المذكور مستحق للبقاء
في القرار على فيه على ما قدمنا من التفاصيل وان ثبت عنده أنه غير مستحق للبقاء أثبت البيع
وحكم به وكذا الجواب في الغراس والزرع هذا خلاصة ما حرره الامام الطرسوسي في هذه
المسائل في كتابه أنفع الوسائل ونازع فيما في القنية من أن في جواز بيع العمارة مشاعا خلافا
الروايتين والمشايع والجواز أصح وأرفق بأنه لا يعارض ما نقله القدوري عن الاصل وصاحب
البدائع وصاحب الخلاصة من عدم الجواز لان الذي نقلوه رواية وما في القنية اختيار فتوى
لبعض المشايخ وأما اختلاف الروايتين فهو في الشريك أما في الاجنبي فلا الخ وقد نقل
ابن حزم النقيب في كتابه نهج النجاة عبارة الطرسوسي في مسئلة بيع الحصة من البناء على
التفصيل المأثور وقال في آخرها قد أقره على ذلك صاحب البحر اه (أقول) أيضا الحاصل أن المناط
في فساد البيع في هذه المسائل هو حصول الضرر كما يظهر من عباراتهم صريحا ودلالة وعليه فما
أمن فيه الضرر جازيعة وما لا فلا في بيع الحصة من الثمر بعد نضجه والزرع بعد ادراكه يصح ولو
من الاجنبي بلا إذن الشريك اذا ضرر على الشريك لوطب الشاري القطع ومثله الشجر المعتقد
للقطع بعد بلوغه أو ان القطع كالحور والصفاف في الخانية والولولة الحية اذا باع نصيبا له من
مشجرة بغير إذن شريكه بغير ارض ان كانت الاشجار قد بلغت أو ان القطع فالبيع جائز لان
المشتري لا يتضرر بالقسمه وان لم تبلغ فالبيع فاسد لانه يتضرر بالقسمه وعلى هذا حكم الزرع

اهـ لكن البيع قبل الادراك وكذا بيع الثمار قبل التضييق فيه التفصيل المار الذي اقتحمه
 الطرسوسى توفيقا بين عباراتهم وكذا فى مسألة بيع البناء ثم اعلم أن غالب ما يقع فى زماننا أن
 البناء انما يكون فى الارض المحتلة وفى اراضى القرى السلطانية فاذا كانت الارض الحاملة
 للبناء جارية فى تواجى الشريك فى البناء وباع أحدهما حصته من الآخر بعد ايجاره حصته من
 الارض المحتلة وفرغه عن مشتمسكته فى الارض السلطانية ورفع يده عنها يجوز البيع
 اذ لا يدلل البائع على الارض حتى يكلفه القلع وأما بيع ذلك لغير الشريك فالمنصوص عليه فى عدة
 كتب أنه لا يجوز البيع معللا بأنه لا يمكن تسليمه الا بنقض البناء وفى ذلك ضرر لكن ظاهر كلام
 القنية المار جواز مطلقا ومثله ما تقدم فى كلام المؤلف عن العلامة قاسم ويؤيده أيضا أنه
 لا فرق بين الحصه من البناء والحصه من الثوب أو العبد وقد قال شيخ مشايخنا من الاعلى التركمانى
 بعد نقله عبارة القنية وغيرهما بيع الحصه الشائعة من العمارة يجوز على الاصح لانها اشبهت
 ارقبة وعلى هذا جرى الفتوى فى زماننا بدمشق والعلامة قاسم ثبت ثقة اهـ وفيه جواب
 عما تقدم عن الطرسوسى من اعتراضه على القنية وحاصل الجواب أن الناقلين لاختلاف
 الرواية فى ذلك ثقات والمثبت مقدم على النافى والله أعلم وأما الشجر فغالبا فيه أيضا أن يكون
 قائما تحت رافى اراضى الوقف أو بيت المال بالاجرة فاذا باع الشريك من شريكه وأجره حصته
 من الارض والترم الشارى بما عليها الجهة الوقف أو بيت المال فلا ضرر أصلا ومثله الزرع وأما
 البيع من غير شريكه بلا اذنه فلا يجوز لكن نقل فى أنفع الوسائل أنه لو باع نصيبه من الزرع من
 أجنبي والزرع لم يدرك ثم باع صاحبه بعد ذلك نصيبه من ذلك المشتري انقلب البيع الاول جائزا
 لأن المانع من الجواز قد ارتفع اهـ وأما الوبايع الشريك من الاجنبى بأذن الشريك فالذى
 علمه الاقناع فى زماننا وقبله الجواز وقد علمت ما فيه من الخلاف وما وفق به الطرسوسى اخذ من
 قول قاضيان لو أن الشريك الذى لم يبيع أجاز بيع الشريك هل له أن لا يرضى بعد الاجازة قال
 له ذلك لان قلعه ضرر والانسان لا يجبر على أن يتحمل الضرر اهـ وقاضيان ذلك
 فى مسألة المبيعة والظاهر جريان ذلك فى الشجر والبناء والثمرة أيضا فاذا أجاز الشريك البيع
 من الاجنبى ثم أراد المشتري أن يفعل ما يضر من القلع أو القطع له أن لا يرضى بعد ذلك فيفسد
 البيع ما لم تنضج الثمرة او يدرك الشجر أو ان القطع لعدم الضرر حينئذ وهذا كله اذ الميق للبائع
 يدعى الارض والا لم يصح البيع للزوم الضرر على المشتري بأمره بالتفريط وأما لو كان الجميع
 للبائع ولا شريك له فيه أصلا فلا يجوز البيع بدون الارض الا اذا ادرك الزرع فينقلب جائزا كما
 مر فى كلام المؤلف وظاهره انه فى البناء لا يجوز لكن ما مر عن القنية والعلامة قاسم فيفسد
 الجواز فيه ووجهه ان البناء اشبه رقة الارض فى كونه معدا للبقاء لا يقصد قلعه ورفع به بخلاف
 الزرع وانظروا ان الغراس مثل البناء فاذا كان كله لشخص وباع من آخر نصفه مشلا وأجره
 نصف الارض لدى حاكم يرى اجارة المشاع وكم بذلك او فرغ له عن نصف مشد ولو كانت
 الارض سلطانية فانه يصح كما يظهر من تعليلهم بالضرر لانه لا ضرر فى ذلك لان البائع لم يبق له يدعى
 أرض الحصه المبعة من الغراس واذا أراد أحدهما قطع حصته قبل الادراك يمكن رفع الضرر
 عن الآخر بالقسمه لان قسمه الغراس ممكنة فاعتنم هذا التحرير المستطاب فانك لا تجد فى غير
 هذا الكتاب والله أعلم بالصواب (سئل) فيما اذا كان زيد بناء دار قائم بالوجه الشرعى فى
 أرض وقف بطريق المحاكرة فباعه من عمرو بيعا شرعيا بشئ معلوم مقبوض فهل يكون البيع

(١) مطلب لا يتوقف بيع بناء
 الدار على اذن المتولى

مطلب بيع الحصنة من
الغراس بأذن وصي اليتيم
الشريك صحيح
مطلب بيع الحصنة من
المشجرة قبل أو أن قطعها
لا يجوز

مطلب باع نصيبه من الغراس
من أحد الشركاء بلا إذن
الباقين لم يجوز وكذا الزرع

مطلب في بيع المقصب
والمزركش

مطلب بيع الفضة بالفضة
نسبة غير صحيح

مطلب بيع خاتم ذهب بفضة
نسبة باطل

المزبور صحيحا نافذا ولا يتوقف على إذن متولى الوقف (الجواب) نعم (سئل) في غراس
مشارك بين زيد وعمرو والباقيين وأخيهما اليتيم الذي هو تحت وصاية أخيه زيد لكل منهم حصنة
معلومة فباع البالغان حصتهما من بكر بيعا بائنا شرعا بأذن الوصي المذكور وأجازته لذلك فهل
يكون البيع المزبور صحيحا (الجواب) نعم قال في أدب الاوصياء من فصل البيع والوصى
كالملك وفيه أيضا الوصي قائم مقام الموصى (سئل) في مشجرة حور بالمهمة جارية في وقف
أهل يري ببعض مستحق الوقف بيع نصيبه منها بلا إذن الناظر ولا وجه شرعي ولم تبلغ الاشجار
أو أن قطعها فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم لاسيما والمشجرة لم تبلغ أو أن قطعها والمسئلة في
البحر من البيوع (سئل) فيمن باع نصيبه من الزرع المشترك قبل الادراك ولم يفسخ البيع حتى
ادرك الزرع فهل يكون البيع المزبور جائزا زال المانع (الجواب) نعم كما صرح به قاضيخان
(سئل) فيمن باع نصيبه من الغراس القائم في أرض وقف من أحد شركائه بلا تصديق ولا
إذن من بقية الشركاء بموجب صلح ولم يحكم بفسخه حكم يراه فهل يكون البيع المزبور غير جائز
(الجواب) نعم قال في انفع الوسائل عن الخانية إذا كان الشجر بين اثنين فباع أحدهما نصيبه
من أجنبي لا يجوز وإذا باع من الشريك جاز ولو كانت بين ثلاثة فباع أحدهم نصيبه من أحد
شريكيه لا يجوز وأن منهم جاز اهـ (سئل) في مشجرة بين زيد وعمرو ولم تبلغ أو أن قطعها يري
زيد بيع نصيبه منها بلا إذن شريكه بغير الأرض ويكلف شريكه إلى بيع نصيبه منها معه فهل ليس
له ذلك ويبيعه نصيبه كما ذكر فاسد (الجواب) نعم ليس له ذلك ويبيعه نصيبه كما ذكر فاسد حيث لم تبلغ
أو أن قطعها لتضر الشريك بذلك كما صرح به في العمادية في الفصل الثلاثين (سئل) فيما إذا
كان لزيد دين قدره كذا من الدراهم بذمة عمرو فدفعه له عمرو متاعا مقصبا بفضة بثمن معلوم من
الدراهم قاصده زيد به من دينه المزبور وجهل كون الثمن زائدا على ما في المبيع من الفضة أو
مساويا أو أقل فهل يكون البيع غير صحيح (الجواب) نعم قال في الدر المختار والاصل أنه متى
بيع نقد مع غيره كفضض ومن ركش بنقد من جنسه شرط زيادة الثمن فلو مثله أو أقل أو جهل
بطل ولو بغير جنسه شرط التقابض فقط اهـ (سئل) في رجل اشترى من أخته زوج أساور
ذهب زنتها كذا أمثالا وساعة فضة وعقصة فضة وخبر فضة مموهات بالذهب بثمن معلوم من
القروش الفضة مقسطة عليه في أقساط معلومة وتسلم المبيع وتصرف به واستلمه فكيف
الحكم (الجواب) البيع المذكور غير صحيح وعليه رد قيمة المبيع لها فإنه يشترط التقابض في
الجلس كما صرح به في المنع في باب الصرف (سئل) فيما إذا كان لزيد خاتم ذهب فباعه من عمرو
بثمن معلوم من الدراهم مقسطة عليه في أقساط معلومة وتفرقا ولم يقبض زيد شيئا من الدراهم في
الجلس فهل يكون البيع باطلا (الجواب) نعم فلو تجانسا أي النقدان شرط التماثل والتقابض
والاشترط التقابض أي وأن لم يتجانسا يشترط التقابض قبل الافتراق دون التماثل بجر ملخصا
ثم قال فإن تفرقا قبل القبض بطل اهـ وتسامه في البحر والنهر والمنع وغيرها (سئل) فيما
إذا كان لزيد مقسم معروف من دار معلومة وأمتعة أو أواني نحاس ووزنار فضة وحلق ذهب وسيف
فولاذم معلومات فباعها من ابنه البالغين بثمن معلوم البعض دراهم فضة معلومة عن المقسم
والامتعة والأواني والسيف والبعض فضة معلومة عن الذهب والبعض ذهب معلوم عن الفضة
مقبوض جميع الثمن بالجلس لدى يئنة شرعية وكتب بذلك صلح شرعي فهل يعمل بمضمونه بعد
ثبوته شرعا (الجواب) نعم وتقدم نقلا في بيع المقضض والمزركش (أقول) مما يناسب ذكره

مطلب في علم الثوب أو
الشاش من الذهب أو الفضة

هنا ما يكثر السؤال عنه وهو ما يوجد في طرف الثوب أو الشاش من علم الذهب أو الفضة هل
يشترط أن يتقدم الثمن ما يقابله قبل الافتراق أم لا قد ذكر المسئلة السيد محمد أبو السعود
الازهرى في حاشيته على شرح من لا يسكن واستنبط عدم الاشتراط من قوله إن ما يدخل في
البيع على وجه التبعية لم يكن له حصة من الثمن إلا بالتسمية ثم فرق بين هذه المسئلة وبين مسئلة
بيع امة في عقها طوق فضة وبيع سيف محلى تتخلص حليته بلا ضرر حيث يبطل البيع فيهما
بالافتراق من غير قبض ما يقابلهما بأن دخول الطوق والحلية ليس على وجه التبعية لان الطوق
غير متصل بالامة والسيف اسم للحلية أيضا وان اتصلت به فكانت الحلية من مسماه بخلاف علم
الثوب فانه ليس من مسمى المبيع فكان دخوله في البيع على وجه التبعية فلا يقابله حصة من
الثمن اه ملخصا لكن يشكل عليه مسئلة المقض والمزكش الا أن يفرق بأن ما في ذلك مقصود
بالشراء كالطوق والحلية وبأنه ليس شيئا آخر غير المبيع فكان من مسمى المبيع وقد ظفرت بنقل
المسئلة في الذخيرة واذا باع ثوبا منسوجا ذهب بالذهب الخالص لا بد لجوازه من الاعتبار وهو أن
يكون الذهب المنفصل أكثر وفي المنتقى بالنون أن في اعتبار الذهب في السقف روايتين فلا يعتبر
العلم في الثوب وعن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه يعتبر اه وقال في التتارخانية وفي البقالى ان في
اعتبار الذهب في السقف روايتين وعن أبي حنيفة وأبي يوسف يعتبر وفي فتاوى الغياثية ولو باع
دارا في سقوفها ذهب بذهب في رواية لا يجوز بدون الاعتبار لان الذهب لا يكون متعابجا لخلاف
علم الثوب فانه لا يعتبر لانه تباع محض اه فهذا نقل صريح في عدم اعتبار العلم في الثوب لانه تباع
محض وتام الكلام على هذه المسئلة فيما علقته على الدر المختار فراجع (سئل) في امرأة
باعت حصتها في دار مشتركة بينها وبين أخيها من أخيها المزبورين من معلوم على شرط أن تسكن
البائعة فيها مدة فهل يكون البيع المزبور فاسدا (الجواب) نعم رجل باع دارا على أن يسكنها
البائع شهرا أو دابة على أن يركبها البائع أو ما يكون فاسدا خالية من فصل الشروط (سئل) في
رجل اشترى من آخر قوة مغيبة في الأرض معلوما وجودها فيها بثمن معلوم ويرددها إذا رآها
أو بعضها فهل له ذلك (الجواب) بيع ما أصله غائب وعلم وجوده يجوز وله خيار الرؤية أن
شاء رده وان شاء أخذه وتكفي رؤية البعض عندهما وعليه الفتوى كما في شرح الجمع والتنوير
ومثله في البحر اه وكذلك أفتى قارئ الهداية بأنه يجوز بيع ما هو مغيب في الأرض كالفجل
والبصل والحزرو والقلقاس وإذا قلعه البائع فله المشتري الخيار وأجاب عن سؤال آخر بقوله إذا
اشترى شيئا مغيبا في الأرض فهو شرعا مالم يره وحكمه أن للمشتري أن يفسخ هذا العقد قبل
الرؤية لانه ليس بالارز في حقه فان لم يفسخه وقلع المشتري بعضه باذن البائع أو البائع قلع البعض
يخير المشتري ان شاء رضى وان شاء فسخ وان رضى بالمقلوع لزمه البيع في الباقي اذا كان على صفة
المقلوع وأجاب أيضا بأنه يجوز بيع قصب السكر وهو قائم على أصوله مغطى في قشره بعد بدو
صلاحه وللمشتري الخيار اذا رآه أزاله قشره ان شاء أخذ وان شاء ردفان قلعه شيئا منه من الأرض
بطل خياره (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو بصلامدر كاتا باقى أرضه معلوما وجوده فيها
شراعيها ونسلم المبيع وقلعه من أرضه بعد ما دفع بعض ثمنه للبائع ثم امتنع من دفع الباقي
متعللا بأنه خسر فيه فهل لا عبرة بتعلله (الجواب) نعم يلزم المشتري دفع بقية الثمن للبائع ولا
عبرة بتعلله المذكور لان بيع ما أصله غائب اذا ثبت وعلم وجوده فهو جائز كما في شرح الجمع الملصكي
عن الحانية وكذا في شرح التنوير للعلاقى من البيع الفاسد (سئل) في رجل باع عدة ألحاحات

مطلب باع دارا على شرط
أن تسكنها مدة ففسد البيع

مطلب يجوز بيع المغيب
في الأرض كالفجل والبصل
وله الخيار

مطلب بيع ما أصله غائب
اذا ثبت وعلم وجوده جائز
مطلب بيع المعلوم غير
جائز

مطلب اذا كان البيع
بثمن المثل ثم وعده برد المبيع
اذا رد الثمن لا يجب الوفاء به

مطلب بيع الوفاء حكمه
حكم الرهن في جميع
الاحكام هو الصحيح

مطلب اذا مات المشتري
وفاء فروثته تقوم بمقامه
مطلب يطل البيع بهلاكه
قبل القبض
مطلب بعث رجلا ليقبضه
فقبضه فهلك يهلك من مال
المشتري

مطلب اذا باع الصبي ولم
يقبل اني بالغ ثم قال لم اكن
بالغاصدق

مطلب قال كنت صبيا
وقت البراءة فالقول له وكذا
القرار

مطلب بيع الاب مال طفله
من الاجنبي على ثلاثة اوجه

حال كونهم غير موجوده عنده ولا في ملكه فهل يكون البيع غير جائز (الجواب) نعم لانه بيع
معدوم (سئل) فيما اذا كان له ديناء دار معلوم فباعه من عمره بعبا تاشرعيا بثمن معلوم هو
ثمن المثل قبضه البائع ثم بعد ذلك أشهد عليه عمر والمشتري أنه ان دفع له زيد نظير الثمن بعد مدة كذا
يكن بيعه مردودا عليه ومقالا فيه وان لم يدفع له زيد بذلك يكن لاحق له في بيعه ومضت المدة ولم
يدفع زيد بذلك لعمر ومات عمر وعن ورثة باعوا المبيع من بكر وسلوه منه فقام زيد يكلف بكرا
رد المبيع له بالثمن متمسكا بالاشهاد المذكور فهل ليس له بذلك (الجواب) حيث كان البيع
بثمن المثل والاشهاد المذكور بعد البيع المزبور فهو وعدم من المشتري فلا يجبر على رده والمسئلة
في الخيرية من البيع ومثله في الترتاشي والبرازي (سئل) فيما اذا كان له مند فلاحه باعتهما
من أخيهما بثمن معلوم فيه غبن فاحش وأطلقت البيع ولم تذكر الوفاء الا أن المشتري عهد اليها بعد
البيع لدى يمينه شرعية انها اذا وفته لمثل عنه يفسخ معها البيع ثم مات عن ورثة قبل ايفائها له
مثل الثمن وترى ايفاء الورثة مثل الثمن واستردا مبيعها بعد ثبوت ما ذكرنا بالوجه الشرعي فهل
لهذا ذلك (الجواب) نعم ولا ريب في أن بيع الوفاء حكمه حكم الرهن في جميع الاحكام على
ما عليه الاكثر كما في الخيرية والحاوي الزا هدى وهو الصحيح كما في جواهر الفتاوى وقد بسط
البرازي فيه الاقوال الى أن قال واذا مات المشتري وفاء فروثته تقوم مقامه في احكام الوفاء اه
(سئل) فيما اذا كان له يدمبلغ معلوم من الدراهم بدمه عمر وقباضه عمر وبهية بثمن معلوم
وهلك عند البائع قبل تسليمها للمشتري بأقصة سماوية فكيف الحكم (الجواب) يبطل
البيع بهلاكه قبل القبض ولا يلزم زيد الثمن وله مطالبة عمر وبدينه والمسئلة في البرازية (سئل)
فيما لو اشترى شيئا وبعث رجلا ليقبضه فقبضه وهلك فعلى من يهلك (الجواب) يهلك من
مال المشتري لان المأمور لما قبض بأمره قد حصل القبض كذا في جواهر الفتاوى من البيع
(سئل) في صبي باع شيئا ولم يقل اني بالغ والآن قال اني حين البيع لم اكن بالغاه فهل يصدق
(الجواب) نعم وفي متفرقات يوع الذخيرة صبي باع واشترى وقال أنا بالغ ثم قال بعد ذلك لم اكن
بالغافان قال في وقت يبلغ مثله في ذلك الوقت لم يلتفت الى وجوده ووقته اثنا عشرة سنة وهذا حقيقة
أخرى وهو انه يشترط بعد بلوغه اثني عشرة سنة أن لا يكون بحال لا يحتمل مثله أحكام الصغار
للاستروشي في مسائل البيوع ادعى الاقرار في الصغر وأنكره المقر له فالقول للمقر لا سند له الى
حالة معهوده منافية للضمان القول لمن في الاقرار المدعى عليه جاء بخط البراءة فقال المدعى
كنت صبيا وقت البراءة فالقول له لانه أسنده الى حالة منافية للضمان القول لمن في الدعوى صبي
باع واشترى وقال أنا بالغ وهو ابن اثني عشرة سنة ثم قال لست ببائع لم يلتفت الى قوله ولو كان ابن
احدى عشرة سنة ثم قال لست ببائع صدق جامع الفتاوى من البيوع (سئل) فيما اذا كان الصغار
نصف علوجا بقبضه في ملك أبيهم المستور لا مال لهم غير ذلك واحتاجوا للنفقة ويريد أبوهم بيع
جميع العلويين المثل فهل له ذلك والحالة هذه (الجواب) نعم وفي الخاتمة بيع الاب مال
طفله من الاجنبي على ثلاثة اوجه لان الاب اما عدل أو مستور أو فاسد ففي الوجهين الاولين
يجوز عقده ولو عقارا أو يسرا الغن فلا يكون للطفل النقص بعد البلوغ لان الاب شفقة واقرة
ولا معارض له فالظاهر أن مباشرة على الخيرية فتنفذ فلوا دعى الاب بعد ما طلب منه الثمن بعد
البلوغ ضياعه أو الانفاق عليه وهو نفقة مثله في مدته صدق يمينه وعلى الوجه الثالث لا يجوز
بيعه العقارا الا بان يكون بضعف القيمة لمعارضه الفساد ظاهر الشفقة فلم تظهر الخيرية لا ينفذ

فلا يصغر نقضه بعد البلوغ وهو المختار وتعام مسائل بيع الاب في أدب الاوصياء من البيع الاب
 المبذر المفسد المتلف اذا باع أرض الولده الصغير وأنفق عنها على نفسه أما يبيعها فإثر نشوت أصل
 الولاية ولكن من الواجب أن لا يدفع الثمن اليه وينزعه القاضي من يده ويسلمه الى ثقة ينفقه
 بالمعروف جواهر الفتاوى من الباب الخامس من البيوع ولكن في الفصولين وغيره ما يخالفه من
 أن يبيع الاب عقار الصغير اذا كان مفسدا لا يجوز الا بضعف القيمة اللهم الا أن يحمل على
 الضعف فتأمل (أقول) همار وابتان نص عليهما في أحكام الصغار للاستروشي وذكر أن الفتوى
 على الثانية أي المذكورة في الفصولين وغيره وقال العلامة الكواكبي في شرحه على منظومته
 والحاصل على ما عليه الفتوى أن الاب اذا باع عقار الصغير بمثل القيمة أو بغيره يسير يجوز ولو محمودا
 عند الناس أو مستورا ولو مفسدا لا يجوز الا بضعف القيمة والوصي في بيع العقار بمثل الاب
 المفسد لا يجوز بيعه الا بضعف القيمة أو لحاجة الصغير أو لدين الاب وفي العروض حكم الاب
 والوصي واحد فلو باع الاب أو الوصي عرض الصغير بمثل القيمة يجوز من غير تقييد بأحد
 الشروط الثلاثة اهـ والمفهوم من عامة عباراتهم أن الاب لو غير مفسد لا يحتاج بيعه عقار الصغير
 الى مسوغ من المسوغات التي ذكرها في بيع الوصي ونقل الجوى عن الخافقي التسوية بينهما
 في اشتراط المسوغات المذكورة وفيه نظر لخالفته لما يفهم من كلامهم كما ترى الا أن يوجد نقل
 صريح عن مشايخ المذهب فتأمل والله أعلم (سئل) فيما اذا كان المعتوه وصي شرعي وحصه
 قليلة معلومة شائعة في بناء مكان معلوم جار بقيته في ملك اخوته فباعها وصيه المذكور من اخوته
 بثمن معلوم من الدراهم قبضه من المشتريين لدى قاض شرعي ثبت لديه بالبينه الشرعية الخط
 والمصلحة في البيع المزبور وأن الثمن المزبور هو ثمن المثل وعدم انتفاع المعتوه بالبيع وحكم
 القاضي بجملة البيع المذكور فهل صح ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لمريض ابن كبير
 له ابن صغير فقال بعت الصغير بستان كذا بثمن قدره كذا ولم يقبل للصغير أبوه المزبور في المجلس حتى
 مات المريض من مرضه المذكور فهل يكون البيع غير صحيح (الجواب) حيث لم يقبل أبوه
 يكون البيع غير صحيح والله أعلم الولاية في مال الصغير الى الاب ثم وصيه ثم وصي وصيه ثم أي
 الاب ثم الى وصيه ثم القاضي الخ تنوير (سئل) في بيع المأجور هل يكون موقفا على اجازة
 المستأجر أو مضي مدة الاجارة (الجواب) نعم يتوقف البيع على اجازة المستأجر في أصح
 الروايات وان لم يحجز المستأجر حتى انفسخت الاجارة نفذ البيع كذا في الخاتمة وغيرها (سئل)
 في رجل رهن داره المعلومة عند زيد رهنا شرعا مسلما ثم باعها من بكر بدون اذن المرتهن كيف
 الحكم (الجواب) يكون البيع موقفا على اجازة المرتهن أو قضاء الدين أو الابرأ منه يبيع
 المرهون غير نافذ في حق المرتهن وليس للراهن والمرتهن حق الفسخ كالمستأجر ويقضي بان يبيع
 المستأجر والمرهون صحيح لكنه غير نافذ وفي بعض المواضع أنه فاسد ومعه أنه غير نافذ في حق
 المستأجر والمرتهن لازم في حق البائع حتى اذا قضى الدين أو تمت الاجارة لزم البيع برأيه من
 الصرف في أول المتفرقات (سئل) فيما اذا كان زيد غراس عنب قائم بالوجه الشرعي في أرض
 وقف جار مشد هافي تصرفه فباع ربع الغراس من هند وفرغ لها من ربع المشد وصدق ستولى
 الوقف على الفراغ ثم وضع زيد يده على الجميع وتصرف بثمره ولم يدفع لها شيئا وامتنع من تسليم
 المبيع لها بدون وجه شرعي فهل يمنع من معارضتها ويؤمر بتسليمها المبيع ويلزمه مثل
 ما تصرف به من العنب حيث لم ينقطع المثل (الجواب) نعم (أقول) قدّم المؤلف عن العمادية أنه

مطلب يصح بيع وصي
 المعتوه

مطلب اذا باع بستانه من
 ابن ابنه الصغير ولم يقبل أبو
 الصغير في المجلس لم يصح
 مطلب يبيع المأجور موقوف
 على اجازة المستأجر أو مضي
 مدة الاجارة

مطلب باع حصه من
 غراس العنب

لو كان الزرع كله فباع نصفه من انسان بدون الارض ان كان الزرع مدر كاجاز والا فلا الخ
وعلمته لزوم الضرر كما مر وقد من أن الظاهر أن الغراس كالبناء وأن الضرر يزول بالايجار
والفراغ (سئل) فيما اذا اشترى زيدا ثني عشر شاشا من عمرو بثمن معلوم من الدراهم وقبضها
ثم باعها من بكر بثمن معلوم وقبضها بكر ثم باعها من عمرو وصاحبها بثمن معلوم أقل مما باعها به فهل
تكون البياعات المزبورة صحيحة (الجواب) نعم وفي الاصل في آخر باب العيب شري ما باع باقل
مما باع من الذي اشتراه أو من وارثه قبل نقد الثمن لنفسه أو لغيره بالوكالة والمبيع بحاله لم يزد ولم
ينقص بعيب والثمن الثاني من جنس الثمن الاول أو كان هو باع بالقبض نسيئة سنة ثم اشتراه نسيئة
سنتين فهو فاسد فلو باع بالدراهم فاشترى بالدينار لم يجز استخسانا واذا انتقل الى آخر بيع أو هبة
فاشتراه من ذلك الرجل باقل جاز ولو اشترى باكثر من الثمن الاول قبل نقد الثمن أو بعده جاز اه
خلاصة من الفصل الرابع في البيع الفاسد (سئل) فيما اذا كان لزيد مشد مسكة في اراضي وقف
حامل بعضها للغراس جاري ملكه فباع الغراس والارض معاً من عمرو بثمن معلوم من الدراهم
فهل صح البيع في الغراس بحصته من الثمن دون الارض (الجواب) حيث ضم الملك وهو
الغراس المذكور الى الوقف وهي الاراضي المذكورة يصح بيع الغراس دون الارض كما في
قاضيخان وغيره (سئل) فيما اذا قبض زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم ووعدته أن يعطيه
قطنا بالسعر الواقع ثم أرسل له القطن بالسعر الواقع يوم الارسل وكان السعر معلوما وضمت مدة
غلا سعر القطن فيها بعد ما تحاسبوا وتساقطوا على ثمن القطن بالسعر الواقع أولا والاخرين يريده
مطالبة عمرو بمبلغ من الدراهم تكمله لحساب السعر الثاني بدون وجه شرعي فهل اذا ثبت ما ذكر
من التوافق على السعر الواقع ليس لزيد ذلك (الجواب) نعم كما فتى به التمرناشي والخير الرمي
وصرح به في مجمع الفتاوى والجبتي معزى الى النصاب (سئل) فيما اذا استدان جماعة من زيد مبلغا
معلوما من الدراهم ثم دفعوا له بعض ذلك المبلغ ودفعوا له قدر معلوما من الخنطة ثمنها أقل من
الباقى بسعر ذلك الوقت المعلوم بينهم وتصرف بالخنطة ثم طال بهم ببقية مبلغه وامتنع من احتساب
الخنطة من أصل الدين زاعما أنه نظير صبره عليهم مدة فكيف الحكم (الجواب) تكون الخنطة
المذكورة بيعا بالدين حيث كان السعر معلوما بينهم فتحسب بسعرها الواقع المذكور من أصل
الدين كما في الجبتي والقنية ولا عبرة بالزعم المذكور لزيد مطالبة الجماعة بعد ما ذكر ببقية دينه
والحالة هذه والمسئلة في الخبرية مفصلة بتقولها وموضحة بدلائلها الى أن قال والاصل أنه يبيع
بالتعاطي (سئل) فيما اذا طلب زيد من عمرو دينه عليه فدفع له عمرو مقدرا معلوما من القطن
فيمه أقل من الدين فهل يكون بيعا بقدر قيمته من الدين حيث كان السعر بينهما معلوما (الجواب)
نعم (سئل) في رجل اشترى من آخر قدر معلوما من الارز وادعى بعد قبضه أنه وجدته ناقصا ولم
يقروا وقت الشراء أنه استوفى جميع ما وقع عليه العقد فهل يكون القول قوله بمقدار ما قبض
بيمينه (الجواب) نعم لانه هو المنكر وهذا اذا لم يكن النقصان من الهواء أو نقصانا يكون بين
الوزنين فان كان كذلك فلا شيء على البائع والحالة هذه كما في النوازل والخلاصة والبحر وأفتى
بذلك قارئ الهداية والخير الرمي وسئل قارئ الهداية اذا اشترى شخص مكيلا أو موزونا
فأحضر البائع القبانى ووزن البضاعة بحضور المشتري وتسليمها المشتري ثم ادعى أنها ناقصة فهل
تسمع دعواه فاجاب اذا لم يقر المشتري أنه قبض جميع المبلغ أو أنه استوفى جميع ما وقع العقد
عليه فالقول قوله في مقدار ما قبضه بيمينه ولا يسمع قول القبانى وحده الا اذا شهد معه آخر أنه

مسئلة شري ما باع باقل مما باع

مطلب اذا ضم الوقف الى
الملك صح البيع في الملك

مطلب أرسل اليه قطنا على
السعر الواقع المعلوم فهو
بيع

مطلب بعث الى دائنائه
حنطة من دينه على السعر
الواقع المعلوم فهو بيع
بالتعاطي

مطلب ادعى الشاري بعد
القبض أنه وجدته ناقصا

مطلب لا يسمع قول القبانى
وحده ما لم يشهد معه آخر

مطلب اشترى غزلا فوجده
ناقضه الردان صدقه البائع
انه كان رطبا خف

قبض جميع المعقود عليه وهو كذا وكذا اهـ (سئل) في رجل اشترى من آخر غدة رطال
من الغزل فوزنه بعد أيام فنقص وكان رطبا فبئس فهل له الردان صدقه البائع في الرطوبة
(الجواب) نعم وفي الحاوي الزاهدي من فصل المسائل المتفرقة من البيع ثم اشترى غزلا فوجده
فوزنه بعد أيام فنقص فان كان رطبا فبئس فله الردان صدقه البائع في الرطوبة وان اختلفا
فالقول للبائع لانه ينكر وجوب الرد ولو نسخ الغزل وجعل الفيلق ابريسما ثم ظهر ذلك يرجع
بالنقصان بخلاف ما اذا باعه اهـ (أقول) والظاهر ان هذا فيما اذا كانت رطوبته غير أصلية
أو كانت خارجة عن العادة بحيث تعد عيبا فلا ينافي ما مر من أنه اذا كان النقصان من الهواء
فلا شيء على البائع لعله على الرطوبة الأصلية أو الجارية على العادة فتأمل (سئل) فيما اذا
ساوم زيدا من عمرو ساعة فقال عمرو أبيعها بتسعة وقال زيدا لا آخذها الا بثمانية وكانت السلعة
وقت المساومة في يد عمرو والبائع فدفع عمرو السلعة الى المشتري وقال مجيزا ببيعها بثمانية تصرف
كيف شئت فتصرف بها زيدا على ما ذكر من الاجارة فهل تكون السلعة بما قال المشتري
من الثمن لا بما قال البائع (الجواب) نعم قال في الذخيرة رجل ساوم رجلا ثوبا فقال البائع
أبيعه بخمسة عشر وقال المشتري لا آخذها الا بعشرة فان كان الثوب بيد المشتري حين ساومه
فهو بخمسة عشر لان المشتري رضى بخمسة عشر لما ذهب به وان كان الثوب في يد البائع وقت
المساومة فدفعه الى المشتري ولم يقبل البائع شيئا فهو بعشرة لان البائع رضى بعشرة لما دفع
الثوب الى المشتري اهـ ومثله في التارخية والولولجية (سئل) هل يدخل الجمل في بيع
أمه تبعاً (الجواب) نعم يدخل (سئل) فيما اذا اختلف المتبايعان في قبض الثمن بعد قبض
المبيع وهلاكه فهل القول للمشتري مع يمينه ولا تحالف (الجواب) نعم كما صرح به في الهداية
وغيرها (أقول) الصواب ان القول للبائع مع يمينه وبعبارة الهداية وان اختلفا في الاجل أو في
شرط الخيار أو في استيفاء بعض الثمن فلا تحالف بينهما والقول قول من ينكر الخيار والاجل
مع يمينه فان هلك المبيع ثم اختلفا لم يتحلفا عند أي حنفية وأبي يوسف والقول قول المشتري
وقال محمد يتحلفان ويفسخ البيع على قيمة الهالك اهـ قال في معارج الدراية قوله فان هلك
المبيع أي بعد قبض الثمن اذ قبل قبضه يفسخ العقد بهلاكه وقوله ثم اختلفا أي في مقدار
الثمن هكذا ذكر في المبسوط اهـ فعلم ان قول الهداية فان هلك الخ غير راجع الى قوله وان
اختلفا في الاجل الخ بل الى ما ذكره قبل ذلك من الاختلاف في قدر الثمن وفي متن الجمع وان
اختلفا في الاجل أو شرط الخيار أو استيفاء بعض الثمن كان القول للمنكر أو في الثمن بعد هلاك
المبيع أمر محمد بالتحالف والفسخ على قيمته وجعل القول للمشتري اهـ قوله أو في الثمن أي
لو اختلفا في قدر الثمن كما في شرحه لابن مالك وقوله كان القول للمنكر صريح في ان القول
للبائع في استيفاء بعض الثمن لانه المنكر وذكر في البحر عن النهاية أن التقييد ببعض الثمن
اتفاق اذ الاختلاف في قبض كله وكذلك وانما لم يذكره باعتبار أنه مفروغ عنه بمنزلة سائر
الدياوي اهـ (سئل) في رجل باع من زيد بضائع معاومة بثمن معلوم أجل بعضه المعلوم على
المشتري الى أجل معلوم وقسط باقيه أقساط معاومة ثم مات البائع في أثناء مدة التأجيل
والتقسيم فهل يبقى كذلك ولا يحل الثمن بموته والحالة هذه (الجواب) بموت البائع لا يحل
الثمن المؤجل وبموت المشتري يحل كافي البرازية والاشباه (سئل) في أشجار جارية في ملك
زيد وفي مساقاة عمرو ومنه بالوجه الشرعي فيما عها زيدوهي ثمرة من بكر فهل يكون البيع

مطلب قال المشتري لا آخذ
الا بعشرة فدفعه له البائع
فهو رضاء بالعشرة
مطلب يدخل الجمل في بيع
أمه تبعاً
مطلب اذا اختلفا في قدر
الثمن بعد قبض المبيع وهلاكه
فالقول للمشتري

مطلب لا يحل الثمن المؤجل
بموت البائع ويحل بموت
المشتري
مطلب بيع الأشجار المساقاة
عليها يتوقف على اجازة
المساقاة

مطلب بيع الدين غير صحيح
مطلب اذا فسد البيع
فالمشتري أحق بمالية المبيع

مطلب هلاك المبيع في يد
البائع يطل البيع
مطلب اشترى بقرعة على أنها
تحتل كذا فالبيع فاسد
مطلب لا يدخل الثمن في بيع
الشجر
مطلب باع داره من ابنه
الغائب لا يصح

مطلب باع صبرة على أنها
مائة قفاز بمائة درهم وهي
أقل أو أكثر الخ

مطلب فسد شراء ما باع
بالاقل قبل نقد الثمن

مطلب المقبوض على سوم
الشراء بعد بيان الثمن
مضمون بالقيمة
مطلب المقبوض على سوم
الشراء انما يضمن اذا كان
الثمن مسمى

موقوف على اجازة عمرو (الجواب) نعم كافي الذخيرة (سئل) في أحد الدائنين اذا باع نصيبه
من الدين الذي على زيد من شريكه فهل البيع غير صحيح (الجواب) نعم كافي الاشياء من القول
في الدين وأفتى به المهنداري (سئل) اذا انفسخ عقد البيع بعدموت البائع لفساده وكان
المشتري أقبضه الثمن وعلى البائع ديون لجماعة وتركت له لا تفي بجميع ديونه فكيف الحكم
(الجواب) يكون المشتري أحق بمالية المبيع من سائر الغرماء كالرهن كذا في البحر وأفتى به
المهنداري (سئل) في فرس مشترك بين زيد وعمرو ونصفين وهي عند زيد وفي نوبته باذن شريكه
فباع زيد حصته من آخر ولم يسألها ولم يقبض منها فأتت عند زيد ويرغم عمرو وأأن له الرجوع
عليه بقيمة نصيبه منها فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم لان هلاك المبيع بانا لا بخيار الشرط
في يد البائع يطل البيع كافي البرازية وغيرها (سئل) في رجل اشترى من آخر بقرعة على أنها
تحتل كذا طرلا فهل يكون البيع فاسدا (الجواب) نعم كافي الخاتمة (سئل) في رجل باع
غراس كرمه المثمر حين البيع من آخر فهل لا يدخل الثمن في البيع (الجواب) نعم لا يدخل
لقوله عليه الصلاة والسلام الثمر للبائع الآن يشترطه المشتاع والمسته في التنوير (سئل) فيما
اذا قال رجل بعث دارا من ابني الغائب ثم بلغه خبر البيع بعدموت أبيه فقبل فهل يكون
البيع المزبور غير صحيح (الجواب) نعم ولو قال بعث عبدى هذا من فلان الغائب بكذا وبلغه
الخبر فقبل لا يصح بالاجماع كذا في المنع وغيره فكيف بعدموت أبيه فالبيع المزبور غير منعقد
(سئل) فيما اذا كان لا يد قدر من القلي موضوع في بيت من قرية فباعه من عمرو على أنه
أربع مائة قطار كل قطار يكذا فذهب عمرو لقبض المبيع فوجده مائتي قطار لا غير بعدما دفع
عن السكل لا يد ويريد أخذ الاقل بحصته من الثمن ومطالبة البائع بمن الباقي فهل له ذلك
(الجواب) نعم وان باع صبرة على أنها مائة قفاز بمائة درهم وهي أقل أو أكثر أخذ المشتري
الاقل بحصته ان شاء أو فسح لتفرق الصفقة وكذا كل مكيل وموزون ليس في تبعيضه ضرر
وما زاد للبائع لوقوع العقد على قدر معين علائق من البيوع (سئل) فيما اذا باع زيد جارية من
عمرو وبعها بثمانين قفرا ثم قدر ثمانية قفرا في الزمة ثم بعد ما تسلمها عمرو ومضى شهران
طاب زيد عمر ابنا لثمن فباعه الجارية سلمية بمائتين وخمسين قفرا ودفع عمرو لزيد خمسين قفرا
بقيمة الثمن الذي اشتراها به من زيد فكيف الحكم (الجواب) حيث باعها من البائع بأقل
مما اشترى قبل نقد الثمن والثمن متحد يكون البيع الثاني فاسدا ولزيد مطالبة عمرو بقيمة الثمن
الاول والله أعلم وفسد شراء ما باع بنفسه أو وكيله من الذي اشتراه ولو حاكم كوارته بالاقل
من قدر الثمن الاول قبل نقد كل الثمن الاول صورته باع شيئا بعشرة ولم يقبض الثمن ثم اشتراه
بخمسة لم يجز وان رخص السعر للربا خلا فالشافعي رحمه الله تعالى شرح التنوير للعلائي
من البيع الفاسد (سئل) فيما اذا ساوم زيد من عمرو دابته المعالومة وقبضها على سوم
الشراء بعد ما بين عمرو عنها وهلك عند المساوم فهل تكون مضمونة بالقيمة (الجواب)
المقبوض على سوم الشراء بعد بيان الثمن مضمون بالقيمة بالغة ما بلغت كذا في النهر ولو شرط
المشتري عدم ضمانه كما صرح به في البرازية كافي العلائي في خيار الشرط (سئل) فيما اذا
استام زيد من عمرو رأس غنم ولم يبين الثمن وقبضه وهلك عند المساوم فهل يكون غير مضمون
(الجواب) المقبوض على سوم الشراء انما يكون مضمونا اذا كان الثمن مسمى نص عليه الفقيه
ابو الليث في بيوع العيون فانه ذكر اذا قل اذهب بهذا الثوب فان رضيته اشترى به بعشرة فهلك

فانه يضمن القيمة وعليه الفتوى اه كذا في البحر وفي تكملة فروق الاشباه للشيخ عمر بن
نجيم المقبوض على سوم الشراء مضمون عند بيان الثمن والافهوا أمانة والفرق أنه اذا بين ثمناعلم
أنه لم يرض بيده الا بمقابل وعند عدم ذكره هو قبض مأذون فيكون أمانة اه (أقول) وأما
المقبوض على سوم النظر فغير مضمون مطلقا كما في الدراختمار أى سواء ذكر الثمن أولا
وصورته أن يقول هاته حتى أنظر اليه أو حتى أريه غيرى ولا يقول فان رضيته أخذته كذا في
النهر (سئل) في رجل اشترى من زيد أربعة أجمال من الشعير والكرسة المطحونين المسمى
عرفا بالمعبوك بثمن معلوم ثم باعها الرجل قبل قبضها من زيد فهل يكون بيع الرجل غير صحيح
(الجواب) لا يصح بيع منقول قبل قبضه كما في التنوير وغيره (سئل) في رجل باع سدس
غراس زيتون من شريكه في الباقي وسلمه منه وتصرف المشتري به نحو عشر سنين والآن يدعى
الرجل أنه كان فضوليا وأن المبيع لغيره ولم يجوز فهل لا يقبل قوله (الجواب) نعم كما أفتى به
الخيار الرملي (سئل) في رجل رهن داره من زيد دين وقال له ان لم أوفك الدين الى وقت كذا
يكن في مبيعك ثم أجز المرتن الرهن من الراهن باجرة معلومة دفعها للمرتن ويريد الرجل
أن يحاسب المرتن بالاجرة من مبلغ الدين الذي عليه فهل له ذلك والبيع المزبور غير صحيح
(الجواب) نعم والمسئلة في الرهن من الفتاوى الخيرية (سئل) فيما اذا كان لزيد دين
معلوم من الدراهم بذمة عمر وقد دفع له يد قدر معلوم من الحنطة وقال خذ له حاسبك به من دينك
بسر البلدة والسعر معلوم بينهما ولم يذكرا ثمنافأخذه وقبله كما ذكر فهل يكون ذلك بيعا بالدين
بالسعر يوم الاخذ (الجواب) نعم (سئل) في امرأه أطلقها زوجها ثلاثا في حتمتها وسلامتها
ثم بعد شهر مضت المرأة وباعته فيه ثلث كرم وجنية أرضا وغراسا وثلاث بيت بالوجه
الشري وماتت من ذلك المرض عن بنت منه وورثة غيرها فهل لا يرثها والبيع المزبور صحيح
(الجواب) نعم والمسئلة في بيع الخيرية وفي البدائع من العدة (سئل) في رجل باع أرضا
سليخة له من آخر بثمن معلوم من الدراهم وفيها بناء لم ينصوا عليه حين البيع فهل يدخل
البناء في بيع الأرض بلا ذكر (الجواب) نعم كما نص عليه في الكنز وغيره (سئل) في
رجل باع دارا من آخر بثمن معلوم وابن البائع حاضر يعلم بالبيع ثم مات البائع فادعى ابنه أن
الدار ملكه فهل تكون دعواه بذلك غير مسموعة (الجواب) حيث باع وابنه حاضر
يعلم به لا تسمع دعوى الابن والمسئلة في التنوير من شتى الوصايا ومثله في الملقى والكنز وأفتى
به الرملي (سئل) فيما اذا كان لزيد قطيع معز فباع منه عشرين غير معلومة ولا معينة
فهل يكون البيع غير صحيح (الجواب) نعم كما صرح بذلك في يروع البحر (سئل) في
رجل اشترى من آخر فرسا على أنها حامل فظهر أنها غير حامل فهل يكون البيع غير
صحيح (الجواب) متى باعها على أنها حامل فالبيع فاسد كما في الخانية وعبارتها في
فصل الشروط الفاسدة ولو باع شاة على أنها حامل فسد البيع لأن الولد زيادة مرغوبة
وانها موهومة لا يدرى وجودها فلا يجوز اه ومثله في البرازية وأفتى بذلك التمر تاشي وسئل
قارئ الهداية رحمه الله تعالى عن اشترى جارية على أنها بكر فظهرت ثيبا فأجاب يستحلف
البائع فان حلف برئ وان نكل ردت عليه (سئل) في رجل اشترى من آخر مقسدا را
معلوما من القطن بثمن معلوم من الدراهم فقبضه المشتري ومات مفسدا قبل نقد الثمن
والقطن موجود عنده فهل يكون البائع أسوة للغرماء (الجواب) نعم كما في آخر بيع التنوير

مطلب المقبوض على سوم
النظر لا يضمن

مطلب لا يصح بيع المنقول
قبل قبضه

مطلب باع ثم ادعى أنه فضولي
لا يقبل

مطلب قال ان لم أدفع لك
الدين الى وقت كذا فالرهن

في مبيعك لا يصح البيع
مطلب دفع لدا أنه حنطة

بسر البلد المعلوم فهو بيع
مطلب طلقها ثلاثا ثم باعته

في مرضها فالبيع صحيح
مطلب يدخل البناء في بيع

الأرض بلا ذكر
مطلب باع وابنه حاضر

لا تسمع دعوى الابن
مطلب بيع عشرين من

هذا القطيع غير معينة
ليس بصحيح

مطلب باع فرسا على أنها
حامل فسد البيع

مطلب اشترى جارية على
أنها بكر فظهرت ثيبا

مطلب مات المشتري مفسدا
والمبيع موجود عنده فالبايع

أسوة للغرماء

وغيره (سئل) فيما اذا كان لزيد كرم معلوم وأرضه محدودة فباعه من عمرو بثلث معلوم وفي داخل حدود الكرم ثلاثة أشجار غير شجر الكرم موضوعة فيه بالقرار يزعم البائع أنهم لم تدخل في بيع الكرم لعدم ذكرها فهل تدخل الاشجار في بيع الكرم وان لم تذكر (الجواب) نعم قال في التنوير ويدخل الشجر في بيع الارض بلا ذكر (سئل) في رجل باع آخر ثمرة خيار برزأقلها دون الاكثر فهل يكون البيع غير جائز (الجواب) نعم يكون غير صحيح على ظاهر المذهب ونقلها في المنع (سئل) فيمن باع جلد جاموس وهو حي فهل لا يصح بيعه (الجواب) نعم بيع جلد الحيوان وهو حي فاسد كما في البحر والعلاق من البيع الفاسد (سئل) فيما اذا كان لجماعة زيت مشترك بينهم بدون الخلط والاختلاط فباع بعضهم حصته وحصته شركائه من أجنبي بدون اذنهم ولا اجازتهم ولا وجه شرعي فهل يكون البيع صحيحا في حصته ودون حصته شركائه (الجواب) حيث كان مشترك بينهم ومذكور بطريق الاشتراك لا الخلط والاختلاط يكون البيع لأجنبي في حصته البائع صحيحا ودون حصته شركائه والله سبحانه وتعالى أعلم لان المشترك في الابتداء كخطة اشتريها كانت كل حصة مشتركة بينهما بخلاف الخلط والاختلاط فان كل حصة مملوكة لآخر فاذا باع نصيبه لأجنبي لا يقدر على تسليمه المخلوط بانصيب الشريك فيستوقف على اذنه بجر من كتاب الشركة ملخصا (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو خطة معلومة بثلث معلوم واكأها الكيل فهل تكون أجرة الكيل على البائع (الجواب) نعم لانه من تمام التسليم والله أعلم وأجرة وكيل وعد ووزن وذرع على بائع وأجرة وزن ثمن ونقده على مشتر تنوير من كتاب البيوع (سئل) في دلال سعي بين البائع والمشتري وباع المالك المبيع بنفسه والعرف أن الدلالة على البائع فهل تكون على البائع (الجواب) نعم وفي فوائد صاحب المحيط الدلال اذا باع العين بنفسه ثم أراد أن يأخذ من المشتري الدلالة ليس له ذلك لانه هو العاقد حقيقة ويجب على البائع الدلالة لانه فعل بأمر البائع هكذا أجاب ثم قال ولو سعى الدلال بينهما وباع المالك بنفسه يضاف الى العرف ان كانت الدلالة على البائع فعليه وان كانت على المشتري فعليه وان كانت عليهما فعليهما عمادية من أحكام الدلال وما يتعلق به ومثله في الفصولين وشرح التنوير للعلاق من البيع (سئل) في دلال سعي بين البائع والمشتري وباع البائع المبيع بنفسه والعرف أن الدلالة على البائع ثم ان المشتري رد المبيع على البائع قام البائع بطالب الدلال بالدلالة التي دفعها له فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ذكر في الصغرى دلال باع ثوبا وأخذ الدلالة ثم استحق المبيع أو رد بعيب بقضاء أو غيره لا تسترد الدلالة وان انفسخ البيع لانه لم يظهر أن البيع لم يكن فلا يطل عمله عمادية من أحكام الدلال (سئل) في دلال قال له زيد اعرض دارى على البيع فزعم أنه عرضها وأن رجلا طلب شراءها بكذا فلم يرض زيد وأعرض عن بيعها وأجرها من عمرو ثم باعها من بكر بلا حضور الدلال ويريد الدلال من زيد أجرة فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم والمسئلة بتفاصيلها في جامع الفصولين من الاحكامات آخر الكتاب (أقول) وفي نور العين سئل بعضهم عن قال لدلال اعرض أرضى على البيع وبعها ولك أجر كذا فعرض ولم يتم البيع ثم ان دلالا آخر باعها فالدلال الاول أجر بقدر عمله وعنايه وهذا قياس والاستحسان لا أجر له اذا أجر المثل يعرف بالتجارة والتجار لا يعرفون لهذا الامر أجر او به ناخذ وفي المحيط وعليه الفتوى اهـ (سئل) فيمن اشترى فاسدا ثم باعه لغير بائعه بيعا بائعا صحيحا

مطلب يدخل الشجر في
بيع الارض بلا ذكر
مطلب بيع ثمرة ظهر أقلها
دون الاكثر غير صحيح
مطلب بيع جلد الحيوان
وهو حي فاسد
مطلب باع جميع المشترك
بغير الخلط والاختلاط من
أجنبي يصح البيع في حصته
مطلب أجرة الكيل على
البائع

مطلب في أجرة الدلال

مطلب ليس له مطالبة الدلال
بالدلالة اذا رد المشتري المبيع
على البائع
مطلب اذا انفسخ المبيع
لا تسترد الدلالة
مطلب اذا لم يتم البيع لأجر
الدلال

مطلب اذا اشترى فاسدا
وباعه لغير بائعه صحيح وامتنع
الفسخ

وفساده بغير الاكراه فهل نفذ البيع الفاسد وامتنع الفسخ (الجواب) نعم فان باعه أي باع
المشتري المشتري فاسدا يبيعا صحيحا بالغير بائعه وفساده بغير الاكراه فنفذ البيع الفاسد شرح
التنوير ومثله في الملتقى (سئل) فيما اذا أقر زيد في صحته بأن المسكان الفلاني لعمر و ثم ادعى
زيد أن الاقرار المزبور صدر منه لعمر وعلى سيد التلجئة والمواضعة وفسرها وأقام بينة شرعية
عليها وعمر وينكر ذلك فهل اذا أقامها على الوجه المذكور تقبل ويعمل بموجبها (الجواب)
نعم وان اختلفا فادعى أحدهما أن البيع كان تلجئة والاخر ينكر التلجئة لا يقبل قول مدعى
التلجئة الايبنة ويستخلف الاخر وصورة التلجئة أن يقول الرجل لغيره اني أبيع دارى منك
بكذا وليس ذلك ببيع في الحقيقة بل هو تلجئة ويشهد على ذلك ثم يبيع في الظاهر من غير شرط
فهذا البيع يكون باطلا بمنزلة بيع الهازل وعن محمد رحمه الله تعالى في بيع التلجئة اذا قبض
المشتري العبد فاعتقه لا ينفذ اعتاقه ولا يشبهه المشتري من المكروه لانه في الحكم بمنزلة البيع
بشرط الخدار لهما خاتمة من البيع الفاسد ثم لا يجوز البيع بالتلجئة لا يجوز الاقرار بالتلجئة
بان يقول لاخرى اقر لك في العلية بمالى وتواضعا على فساد الاقرار لا يصح اقراره حتى
لا يملكه المقر له من البسائط وان ادعى أحدهما أن هذا الاقرار هزل وتلجئة وادعى الاخر أنه جد
فالقول لمدعى الجد وعلى الاخر الايبنة من الشامن من يوع التنازخاتية (سئل) فيما اذا كان
زيد فرس لها مهر فباع الفرس من رجل بثن معلوم ولم يأت بالمهر لمحل البيع فهل لا يدخل المهر
في البيع (الجواب) حيث لم يذهب به مع الام الى موضع البيع لا يدخل للعرف كما صرح
بذلك في البحر وفصيل الناقاة وفلور مكة وبحش الاتان والعجل البقرة والحمل للشاة ان ذهب به
مع الام الى موضع البيع دخل فيه للعرف والافلا بجر من فصل ما يدخل في البيع تبعا وفيه
وفرق في الظهيرة فقال ان العجل يدخل والحش لا يدخل لان البقرة لا ينتفع بها الامع العجل
ولا كذلك الاتان اه (أقول) قال الخير الرنلى في حاشيته على البحر قوله ان ذهب به مع الام الخ
هذا صريح في أن الام لو كانت غائبة هي وولدها وباعها ساسا كناعنه لا يدخل لفقد الشرط
المذكور وهي واقعة الفتوى فتأمل اه (سئل) في رجل باع ثمرة كرمه البارزة من زيد فقال
زيد انها تخسر فقال البائع بعها فان خسرت فعلى قبا عها و يزعم أنه خسر وأنها تلزم البائع فهل
لا تلزمه (الجواب) نعم قال المشتري انه يخسره فقال البائع بعها فان خسرت فعلى قبا عها و يزعم أنه خسر وأنها تلزم البائع فهل
شيء برأيه من نوع الاقالة (سئل) في رجل اشترى من آخر قدرا معلوم الوزن من الحرير
بثن معلوم شراء صحيحا ووزنه بنفسه بأوزانه بحضور البائع واذنه وأقر بقبض جميع المبيع لدى
بينة شرعية ومضت مدة ثم ادعى انه نقص كذا دراهم فهل لا تسمع دعواه بعد اقراره المزبور
(الجواب) نعم قال في النهر من خيار العيب القول في مقدار المقبوض من المبيع للقابض لانه
المنكر الى أن قال وشمل كلامه ما لو قال المشتري بعد قبض المبيع موزونا وجدته ناقصا اذا
سبق منه اقرار بقبض مقدار معين كافي صلح الخلاصة اه ومثله في البحر بأبسط عبارة ومثله
أفتى علامة فلسطين الشيخ خير الدين (سئل) فيما اذا باعت هند ابنتها بعد البالغة أمتعة
معلومة بثن معلوم من الدراهم مؤجل الى أجل معلوم وماتت بعد قبل أداء الدين عنها وعن ورثة
وتركة فهل يحل الدين بموتها ويقدم على الارث (الجواب) نعم في البرازية بموت البائع لا يحل
الثن المؤجل وموت المشتري يحل (سئل) في الاخرس اذا باع بالاعاء المعروف منه هل يكون يبعه
صحيحا معتبرا (الجواب) ايعاء الاخرس فيما ذكر معتبرا كصاحب حوايه والمسئلة في شتى الفرائض

مطلب ادعى أن البيع كان
تلجئة لا يقبل الايبنة
مطلب صورة التلجئة في
البيع

مطلب كما لا يجوز البيع
بالتلجئة لا يجوز الاقرار
بالتلجئة
مطلب لا يدخل المهر مع
الفرس في البيع اذا لم يذهب
به معها الى محل البيع

مطلب اذا قال له البائع ان
خسرت فعلى لا يلزمه شيء
مطلب اذا أقر بقبض جميع
المبيع ثم ادعى النقصان
لا تسمع

مطلب بموت البائع لا يحل
الثن المؤجل وموت المشتري
يحل
مطلب بيع الاخرس بالايعاء
المعروف صحيح

مطلب ناع رطبة وبقولا
على أن يتركها حتى تدرك
لا يجوز
مطلب البيع بلا ذكر الثمن
فاسد

مطلب القول للمشتري
في مقدار ما قبض اذا لم يقرب
باستيفاء ما وقع عليه العقد
مطلب اشترى ملكا ووقف
صح في الملك بحصته
مطلب اشترى بزر قطن
على السعر الواقع في آخر
السنة فهو فاسد

مطلب ان لم أدفع لك الدين
عند حلول الاجل يكن كذا
ملكالك لا يصح
مطلب اذا اشترت لنفسها
فلا عبرة لزعم ابنها أن الشراء
له لكونها أخذت بعض
الثمن منه

مطلب يصح بيع حق المرور
والشرب تبعا
مطلب وطئ جارية زوجته
وجلبت لها بيعها
مطلب جهل المشتري بمقدار
الحصة المبيعة يمنع الجواز

من التنوير والمتقى والتكيز والاشباه من أحكام الاشارة (سئل) فيما اذا كان لزيد رطبة
وبقول مزروعة فباعها من عمرو بثمن معلوم على أن يتركها الى الادراك فهل يكون البيع المزبور
غير جائز (الجواب) نعم باع زرعها وهو بقل على أن يقطعها أو يرسل دابته فيه جازا للبيع
وان باعه على أن يتركه حتى يدرك لا يجوز وكذا الرطبة والبقول خاتمة من فصل بيع الثمار
والزروع (سئل) في امرأة باعت لابنها البالغ أرضا حامله لغراس وسكتت عن ذكر الثمن
فهل يكون البيع المزبور فاسدا (الجواب) نعم ولو باع شيئا وقال بعتهك بغير ثمن أو قال بعتهك على
أن لا ثمن له كان البيع باطلا ولو باع وسكتت عن ذكر الثمن كان فاسدا كما في قاضيخان في البيع
الباطل (سئل) فيما اذا كان لزيد مقدار من الورد اليابس موضوع عند عمرو في مخزنه على
سبيل الامانة فباعه من عمرو على أنه كذا فظن ان افوزته عمرو فوجده ناقصا عما قال له زيد والحال
أن عمر لم يقرب وقت الشراء أنه قبض واستوفى جميع ما وقع عليه العقد فهل يكون القول قول
عمرو يمينه (الجواب) حيث قال لم يقرب أنه قبض جميع ما وقع عليه العقد بالقدر المقبوض
فالقول قوله لانه قابض اذا لم يعلم أنه انتقص من الهواء ولم يكن النقصان مما يجري بين الوزنين
كما صرح بذلك ابن نجيم في مجمره من البيوع (سئل) فيما لو باع داره الملك ووقفها
فكيف الحكم (الجواب) هذه مسألة بيع ملك ضم الى وقف وهو صحيح بحصة الملك
فقط خلافا لما أفتى به المولى أبو السعود من عدم الصحة فقدرته صاحب البحر (سئل) في رجل
اشترى من آخر بزر قطن معلوما على سعره الواقع في آخر السنة وقبضه وهلك عنده فهل يكون
البيع المزبور فاسدا وعلى المشتري رد مثله حيث لم ينقطع المثل (الجواب) حيث كان الثمن
مجهولا فالبيع المذكور فاسد وعلى المشتري رد مثله حيث لم ينقطع المثل وكون جهالة الثمن
تفسد البيع صرح به في البحر في أوائل البيع وأفتى به الخبير الرمي وكون حب القطن مثليا
صرح به في التتارخانية من الشريعة وسياق نقول ذلك في الغصب ان شاء الله تعالى
(سئل) فيما اذا كان لزيد واخوته نصف معصرة وباقها الرجل فاستدان زيد من الرجل
مبلغا من الدراهم الى أجل معلوم وقال له ان لم أدفع لك دينك عند حلول الاجل يكن سدس
المعصرة ملكالك في مقابلة دينك ثم حل الاجل ولم يدفع له نظير الدين ويزعم الرجل أن الحصة
المذكورة دخلت في ملكه بمجرد هذا الكلام فهل لا تدخل ولا عبرة بزعمه وله أخذ مبلغه
(الجواب) نعم (سئل) في امرأة اشترت لنفسها من زيد مقسما معلوما من دار بثمن معلوم
ثم ماتت عن بنت وابن يزعم الابن أن المقسم المذكور له لكون بعض الثمن من ماله أخذته أمه
منه فهل يكون الشراء لها ميراثا عنها ولا عبرة بزعمه (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان
لجماعة طريق ماء معلوم مع حقه من الماء الجاري الى دورهم فباعوا منه حصصة معلومة بحقيقتها
من الماء المعلوم من رجلين يباعا شرعا بثمن معلوم فهل يكون البيع صحيحا (الجواب) نعم
ويصح بيع حق المرور والشرب تبعا كما في الخاتمة (سئل) في رجل وطئ جارية امرأته
بلا وجه شرعي وجلبت منه ولم تصدقه المرأة على ذلك وترى يدعيها لمن شاءت فهل لها ذلك ولا
تكلف على بيعها منه (الجواب) نعم ولو استولت جارية أحد أبويه أو امرأته وقال ظننت حلها لي
فلا حد ولا نسب الا أن يصدق فيهما وان ملكه يوم اعتق عليه تنوير وشرحه للعلاق
(سئل) فيما اذا كان لزيد حصتان في دارين فباع الحصتين من عمرو ولم يعلم البائع ولا المشتري
مقدارهما وقت البيع فهل يكون البيع غير جائز (الجواب) حيث جهل المشتري ذلك

مطلب بيع ما أصله غائب
إذا ثبت وعلم وجوده جائز

مطلب بيع الشعر بالشعر
متفاضل أنسيئة فاسد

قال بيع غير جائز لأن جهل المشتري يمنع (سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمرو بصلاً مدركا
ناشئاً أرضه معلوماً وجوده فيها شراء صحيحاً وتسلم المبيع وقطعه وباعه بعد ما دفع بعض ثمنه
فهل يلزمه دفع باقيه (الجواب) نعم والبيع المذكور صحيح لأن بيع ما أصله غائب إذا ثبت
وعلم وجوده صحيح كما في شرح الجمع الملكي ناقلاً عن الخانية والمسئلة في شرح التنوير
للعلاني من باب البيع الفاسد (سئل) في رجل باع شعيراً من آخر بشعر متفاضل أنسيئة
في الذمة ومضت المدة والآن قام يطلب الثمن من المشتري ويكفاه أخذ المبيع فهل ليس للبائع
ذلك والبيع المذكور فاسد (الجواب) نعم (سئل) في رجل باع في صحته من ابنه البالغين
عقارات في بعضها أمتعة له وأغنام وخيل وبقر وخصص معلومة في خيل آخر معلوم ذلك كله
ببيعاً تاشرعياً مسلماً بثمن معلوم أبرأ ذمتهم ما منسه ومن الدعوى به ومن الدعوى بالغين أبرأ
شريعياً مقبولاً لدى حاكم شرعي وكتب بذلك حجة شرعية فهل يعمل بمضمونها بعد ثبوتها شرعاً
والبيع المزبور صحيح نافذ (الجواب) نعم وسئل قارئ الهداية عن رجل اشترى من آخر جميع
ما يملكه من نقود وبضائع وغير ذلك فهل يصح ذلك فأجاب أن علم المشتري جميع ما يملكه البائع
صح البيع ولا يضر جهل البائع بمقداره اه وفي الخلاصة رجل قال لا خير بعتك جميع
ما لي في هذه القرية من الدقيق أو البر أو الثياب فهنا خمس مسائل أحداها هذه الثانية الدار
الثالثة البيت الرابعة الصندوق الخامسة الجوالق وكل وجهه على وجهين أما أن يعلم المشتري
بما في هذه المواضع أو لا يعلم أن علم جاز والافق القرية والدار لا يجوز وفي البواقي جائز اه
(سئل) في امرأة اشترت من آخر حصاة شائعة من غراس مستحق للبقاء قائم في أرض وقف
بالوجه الشرعي بدون إذن الشركاء ولا تصديق منهم وتصرفت بثمره الحصاة مدة ثم حكم حاكم
بفساد البيع لعدم إجازة الشركاء وتصديقهم بعدم استهلاك ذلك فهل تضمن ما استهلكته
من الثمرة (الجواب) نعم لأن الزيادة المنفصلة المتولدة تضمن بالاستهلاك لا بالهلاك كما في الخيرية
من البيع الفاسد ومثله في البحر والفصولين وغيرهما (سئل) في درج الدار المتصل بها اتصال
قراره يدخل في البيع (الجواب) نعم قال في التنوير ويدخل البناء والمفاتيح والسلم
المتصل والسرير والدرج في بيعها اه (سئل) فيما إذا كان لزيد نصف أغنام معلومة
موضوعة في ناحية معلومة من نواحي دمشق في مكان معين فباع النصف المزبور من عمرو وهما
بدمشق بثمن معلوم مقبوض ولم يسلم المبيع حتى مضت مدة وتحت تاجاً ونقلت إلى نواحي حص
وحماه والآن طلب عمر ومن زيد تسليم المبيع له في المكان الأول الذي كانت فيه وقت العقد
فهل له ذلك ويكون نصف النتائج تابعاً للمبيع (الجواب) نعم كما اقتضاه ما في الفصل الرابع
من بيوع الذخيرة حيث قال الأصل أن مطلق العقد يقتضي تسليم المعقود عليه حيث كان
المعقود عليه وقت العقد ولا يقتضي تسليمه في مكان العقد هذا هو ظاهر مذهب أصحابنا
حتى أنه لو اشترى حنطة وهو في مصر والحنطة في السودان يجب تسليمها بالسودان ومن الناس
من قال يجب تسليمها حيث عقدا العقد اه ومثله في الهندية في الفصل السادس نقلاً عن المحيط
وسئل قارئ الهداية عن شخص اشترى من آخر داراً يبلد وهما يبلد أخرى وبين البلدين مسافة
يومين ولم يقبضها بل خلى البائع بين المشتري والمبيع التخلية الشرعية لتسلمه فهل يصح ذلك
وتكون التخلية كالتسليم أجاب أدام تكن الدار يحضرهما وقال البائع سلمت لك وقال المشتري
سلمت لا يكون ذلك قبضاً ما لم تكن الدار قريبة منهما بحيث يقدر المشتري على الدخول فيها

مطلب باع جميع ما يملكه
صح أن علمه المشتري ولا يضر
جهل البائع بمقداره
مطلب اشترت حصاة شائعة
من غراس بلا إذن الشركاء
ثم فسخ البيع تضمن ما استملكته
من الثمرة

مطلب يدخل الدرج في بيع
الدار

مطلب يجب تسليم المبيع
في المكان الذي كان فيه
وقت العقد لا في مكان العقد
مطلب اشترى داراً في بلد
أخرى وخلي البائع بينه
وبينها لا يصير قبضاً ما لم تض
مدة يتمكن من الذهاب
إليها

والاغلاق فحينئذ يكون قابضا وفي مسئلتنا لم تمض مدة يتمكن من الذهاب اليها والدخول فيها
 لم يكن قابضا اه (سئل) فيما اذا ارسل زيد رجلا لعمره وان يرسل له قدرا من الحرير فأرسل
 له مع الرجل المذكور وباعه الرجل من آخر بدون اذن من زيد وعمره ولا اجازة منهما ولا وجه
 شرعي وبدون سعره الواقع بغبن فاحش وتعدرا استداده من مشتريه فهل يضمن البائع مثله
 لصاحبه (الجواب) نعم قال في البحر من فصل الفضولي فلو سلمه فملك فللمالك ان يضمن أيهما شاء
 فأيهما اختار ضمناه برئ الآخر (سئل) فيما اذا دفع زيد لعمره وخبر البيعة ثم طالبه بالثمن
 فقال بعته من رجل لا أعرفه وسلمته ولم أقدر عليه فهل يضمن (الجواب) نعم قال وكيل
 البيع بعتة من رجل لا أعرفه وسلمته ولم أقدر عليه ضمن وهذا بخلاف مسئلة القمقمة وهي
 دفع اليه قمقمة وقال ادفعها الي من يصلحها فدفعتها ولم يعلم الي من دفعها لم يضمن كمن وضع الوديعة
 في بيته ونسبها وقد هلك لم يضمن مؤيديه وفيها أيضا دفع الى دلال ثوب بالبيعة فقال ضاع ولا
 أدري كيف ضاع لا يضمن ولو قال في أي حانوت وضعت يضمن برأية اه (سئل) فيما اذا
 باع زيد ناقشة معلومة من عمره وهما بدمشق الشام بثمن معلوم القدر من القروش الفضة الغير
 المشار اليها وأطلق الثمن وماليته ورواجه مستويان ويريد البائع أن يأخذ من المشتري الثمن
 على حساب معاملة حلب الزائدة على معاملة دمشق فهل ليس له ذلك ويعتبر في ذلك بلد العقد
 (الجواب) نعم وان أطلق الثمن بعد تسمية قدره عن الوصف والاشارة ونقد البلد فان استوت
 مالية النقود ورواجه اصح البيع ولم يدفع ما قدر به من أي نوع كان فيدفع المشتري أي نوع
 شاء وان اختلفت رواجه استواء المالية أو اختلفا فلها في الارجح في بلد له معلوم عرفا وهو
 كالمعلوم شرعا وان استوى رواجه لا ماليها فسد البيع للجهالة ما لم يبين المشتري أحد النقود
 في المجلس ويرضى به البائع لارتفاع المفسد قبل تقريره فالمسئلة رباعية شرح الملتقى للعلائي
 (سئل) فيما اذا كان زيد بقرة معلومة فباعها بمحضرة زوجته من عمره وتسلمها وعمره
 وبقيت عنده مدة وتجب عنده تاجا قامت الآن زوجته زيد تدعي أن البقرة لها فهل لا تسمع
 دعواها (الجواب) حيث كانت حاضرة حين البيع تعلم به لا تسمع دعواها والمسئلة في شتى
 الفرائض من التنوير والملتقى والكز وغيرها وبعبارة المنع باع عقارا أو حيوانا أو ثوبا وابنه
 أو امرأته حاضر يعلم به ثم ادعى الابن أنه ملكه لا تسمع دعواه بخلاف الاجنبي ولو جارا الا اذا
 تصرف فيه المشتري زرعوا ببناء فلا تسمع دعواه اه وقد أوضح المسئلة في الخيرية من الدعوى
 فراجعها (سئل) فيما اذا قبض زيد عمرادراهم له عليه وقضاها عمره ومن غريمه بكر فوجد
 الغريم بعضها ز يوافر دها على عمره بغير قضاء ويريد عمر دها على زيد فهل له ذلك (الجواب)
 نعم كافي البحر من خيار العيب (أقول) وسيأتي لهذه المسئلة مزيد بيان في باب الخيارات
 (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمره وسكنه المعلوم شرعا بغيره بكل حق له وللمسكن المزبور
 شرب معلوم فهل يدخل الشرب (الجواب) حيث كان الشرب من حقوق المسكن يدخل
 بكل حق له قال في البحر ولا يدخل الطريق والمسبل والشرب الابنحوكل حق بخلاف الاجارة
 أي لا تدخل الثلاثة في بيع الارض أو المسكن الابد ككل حق ونحوه (سئل) فيما اذا اشترى
 زيد من عمره قطعة أرض معلومة للاستطراق من ذلك اداره وفيها بناء متصل بها اتصال قرار شراء
 شرعا بثمن معلوم فهل يدخل البناء في البيع تبعا (الجواب) نعم ويدخل البناء والشجر في
 بيع الارض بلاذ كر لكونه متصلا بالقرار فيدخل تبعا الخ بحر (سئل) فيما اذا كان زيد

مطلب اذا سلم الفضولي
 المبيع فهل للمالك تضمين
 أيهما شاء

مطلب اذا قال الوكيل
 بالمبيع بعتة من رجل
 لا أعرفه وسلمته ولم أقدر
 عليه يضمن

مطلب اذا باع وهما في
 دمشق ليس له أخذ الثمن
 على حساب معاملة حلب

مطلب باع بقرة بمحضرة
 زوجته لا تسمع دعواها
 أنهما

مطلب تسمع دعوى
 الاجنبي الا اذا تصرف
 المشتري زرعوا ببناء

مطلب اذا ردت عليه
 الدراهم بغير قضاء له ردها
 على الاول

مطلب لا يدخل الشرب
 في بيع المسكن أو الارض
 الابنحوكل حق له

مطلب يدخل البناء في
 بيع في الارض تبعا
 مطلب يكفي في البيع

بالتعاطي الاعطاء من أحد
 الجانبين

دار معلومة جارية في ملكه فساومه عمرو على أن يبيعهما منه فأجابوه وراضيا على ثمن معلوم دفعه عمرو في المجلس بيده البائع ثم ذهب عمرو قبل أن يتسلم الدار المزبورة فهل يكون البيع صحيحا ويكتفى الاعطاء من أحد الجانبين (الجواب) نعم وهل قبض البديلين شرط فيه أو أحدهما كاف خلاف أفتى الحلواني بالأول وفي البرازية وهو المختار وفي العمادية قال صاحب المحيط وهو المختار عندى واكتفى الكرماني بتسليم المبيع مع بيان الثمن أما إذا دفع الثمن وحده ولم يقبض المبيع لا يجوز إلا إذا كان بيع مقايضة والصحيح أن قبض أحدهما كاف لنص محمد على أنه يثبت بقبض أحد البديلين وهذا ينظم الثمن والمبيع وقوله في الجامع أن تسليم المبيع يكتفى لا ينفي الآخر الخ نهر تحت قوله ويلزم أيضا بتعاط ومثله في البحر والنهر والمنع وشرح الملتقى (سئل) فيما إذا كان زيد تابع أرسله إلى تاجر عنده بضاعة ليأتي له بها بعد أن يقومها ففعل التابع ذلك وجهلها زيد ثم غاب زيد والآن قام التاجر يطالب التابع الرسول المزبور بالثمن بدون وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) ليس له مطالبة الرسول والمسئلة في الخيرية من البيع (أقول) ويأتي قريبا تمام الكلام عليها (سئل) في رجل باع من آخر أمتعة معلومة بثمن معلوم من الدراهم هو غن مثلهما ببيعها بآخرها ثم ان المشتري عهد إلى البائع بعد البيع المطلق أنه أن أوفى مثل غن ما يرده المبيع المزبور لدى بيته شرعية فهل حيث كان البيع بثمن المثل يكون البيع بائنا لارهننا (الجواب) نعم (سئل) في معتقل اللسان إذا باع بأشارته المعهودة ومات على عقلته يجوز (الجواب) نعم وظاهر كلامهم في هذا الموضع أنه إذا أقرب بالإشارة أو طلق بها أو باع أو اشتري يجعل ذلك موقوفا فان مات على عقلته جاز ذلك كله مستندا والافلا وعلى هذا الوتر قبح بالإشارة لا يحل له وطء الزوجة لعدم نفاذه لكنه إذا مات بحاله حكمنا بنفاذه فيسوغ لها أخذ المهر من تركته ولم أر من صرح بذلك من مشايخنا لكن ظاهر كلامهم يفيد من من شئ القرائض وتتمام التحقيق فيها والمسئلة في المتون والاشباه وغيرها (سئل) في بيع الماجور إذا أجاز المستأجر ووصل إليه ما بقي له من الاجرة فهل يتخذ البيع وينزع الماجور من يده (الجواب) نعم في ٣٢ من جامع الفصولين البيع بلا اذن المستأجر يتخذ في حق البائع والمشتري لافي حق المستأجر فلو سقط حق المستأجر عمل ذلك البيع ولا حاجة إلى التجديد وهو الصحيح ولو أجاز المستأجر نفذ في حق الكل ولا ينزع من يده حتى يصل إليه ماله اذ رضاه بالبيع يعتبر بفسخ الاجارة لا للانزعاع من يده وعن بعضنا أنه لو باع وسلم وأجاز المستأجر بطل حق حبسه ولو أجاز البيع لا التسليم لا يطل حق حبسه اه اشترى دارا في اجارة انسان فقال له أخو المشتري ان أخى اشترى الدار التي في اجارتك فقال مبارك بارف هذا اجازة من بيوع القنية في البيع الموقوف (سئل) فيما إذا كان زيد قطعة أرض جارية في ملكه فباعها من عمرو بقطعة أرض مثلها ببيع مقايضة ببيعها بآخرها مسلمة لدى بيته شرعية فهل صح البيع المزبور (الجواب) نعم (سئل) في مسكن مشترك بين أخوين مناصفة باعاه من رجل بثمن معلوم واستثنى امره المعلوم وأنه غير داخل في البيع المزبور فهل يكون البيع والاستثناء صحيحين (الجواب) نعم والمسئلة في الخيرية ولو قال أبيعك هذه الدار الا طريقا مقامها من هذا الموضع إلى باب الدار وصف الطول والعرض جاز البيع شرط الطريق لنفسه أو لغيره لان الاستثناء تكلم بالباقي بعد الثمن فيكون جميع الثمن يقابله غير المستثنى فلا يفسد البيع بجزء من البيع تحت قوله ولو استثنى منها ارطال معلومة صح

قوله ومثله في البحر والنهر
الظاهر أن قوله والنهر سبق
قلم لانه قد عز المسئلة إلى
النهر كما ترى اه أحد

مطلب لا يطالب الرسول
بالثمن
مطلب حيث كان البيع
بثمن المثل لا يصير البيع
بيع وفاء بمنزلة الرهن
مطلب إذا باع معتقل اللسان
بأشارته المعهودة ومات على
عقلته يجوز

مطلب إذا أجاز المستأجر
البيع نفذ
مطلب إذا أخبر المستأجر
بالشراء فقال مبارك فهو
أجازة
مطلب يصح بيع المقايضة
في الاراضى
مطلب باع مسكنا واستثنى
عمره يصح

مطلب بينة الصحة مقدمة
على بينة المرض
مطلب سكوت المالك عند
بيع الفضولي لا يكون رضا
مطلب لا يجوز بيع ام الولد
مطلب لا يطالب الرسول
بالثمن لانه معبر وسفير

مطلب القول للرسول انه
كان رسولا واليئنة على البائع

مطلب ضمان الخسران
باطل
مطلب بايع فلانا على أن
ما خسرت فعلى لا يصح

مطلب القول لمدعي الصحة
واليينة على مدعي الفساد

(سئل) فيما اذا تعارضت بينة الصحة والمرض في البيع فهل تكون بينة الصحة مقدمة
(الجواب) نعم والمسئلة في الخيرية من الدعوى مفصلة (سئل) في رجل باع دابة بحضور
صاحبها وهو ساكت فكيف الحكم (الجواب) سكوتة لا يكون رضا كما صرح به في الاشياء
(سئل) في رجل له جارية ولدت منه يرديها فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ولدت امة
من السيد لم تملك وأفاد بقوله لم تملك انه لا يجوز له بيعها ولا هبتها ولا اخراجها عن الملك بجر من
الاستيلاء (سئل) فيما اذا كان لرجل ابن قيده في اموره ومصرفه وتعاطى مصالحه مدة
فاخذ الابن من التجار عروضا بثمن معلوم على سبيل الرسالة عن أبيه قام الا أن أرباب العروض
يطالبون الرسول بذلك قائلين انا بعتها منك ونعمنا عليك وقال الرسول كنت رسول والدي ولا
ثمن لكم على فهل يكون القول قول الرسول يمينه في ذلك ولا يطالب الرسول (الجواب) نعم
حيث الحال ما ذكر وفي الدرر من أوائل البيع الرسول معبر وسفير فكلامه كلام المرسل
(أقول) وكذا أفقي في الخيرية وعز ذلك الى الخلاصة وغيرها ثم قال وبعبارة الخانية في آخر
كتاب البيوع امرأة اشترت من رجل ثم اختلفا فقالت المرأة كنت رسول زوجي المذ وكان
البيع على وجه الرسالة وليس على الثمن وقال البائع لا بل بعتهامك ولي عليك الثمن كان القول
في ذلك قول المرأة واليينة للبائع ومثله في كثير من كتب أئمتنا المعتمدة وهذا صريح في واقعة
الحال الخ (وأقول) أيضا سند كفي الباب الآتي الفرق بين الوكيل والرسول بان الوكيل
لا يتوقف على اضافة العقد الى الموكل والرسول لا يستغنى عن اضافته الى المرسل ومن المعلوم
أن الشراء متى وجدته فالمرسل يتوقف فاذا لم يصف الرسول عقد الشراء الى المرسل لم يقع الشراء
للمرسل بل يقع للرسول ففي مثلنا اذا كان المشتري اضاف العقد الى نفسه وقع الشراء
له ولزمه الثمن ولا يقبل منه قوله كنت رسولا عن فلان والى هذا يشير قول الخانية كنت رسول
زوجي اليك وكان البيع على وجه الرسالة فقوله وكان البيع على وجه الرسالة معناه أن العقد
وقع مضافا الى المرسل وحينئذ فوجه كون القول للمشتري أنه منكر اضافة العقد الى نفسه
والبائع يدعي عليه ذلك والقول قول المنكر يمينه ثم رأيت في البحر في كتاب الوكالة عند قوله
والحقوق فيما يضيفه الوكيل الى نفسه الخ مانصه ولو ادعى أنه رسول وقال البائع انه وكيل
وطالبه بالثمن فالقول للمشتري واليينة على البائع اليه أشير في بيوع الخانية وشرطه الاضافة
الى مرسله اه أي شرط كون القول للمشتري اضافة عقد الشراء الى مرسله فأضافه الى نفسه
لزمه الثمن وهذا عين ما فهمته ولله الحمد (سئل) فيما اذا اشترى زيد مقدارا معلوما من البصل
من عمرو ثم خسرقه ويريد الرجوع على عمرو والبائع بما خسره زاعما أنه ضمن له ذلك فهل
يكون ضمان الخسران باطلا (الجواب) نعم لانه اما ضمن لما يخسره كما قال بعضهم نظرا الى
قوله على لانها للوجوب فلا يجوز كما لو قال لرجل بايع في السوق فاخسرت فعلى الخ زيلعي من
الكفالة وفي شرح التنوير للعلائي لانه اما ضمان الخسران أو توكيل مجهول وذلك باطل اه
وهذا المخلص ما في الزيلعي وغيره ومسئلة بايع في السوق صرح بها في الخانية بقوله رجل قال
لاخر بايع فلانا على أن ما أصابك من خسران فهو على لاتصح الكفالة (سئل) فيما اذا
اختلف المتبايعان في صحة البيع وفساده فهل القول لمدعي الصحة يمينه (الجواب) نعم اذا
اختلف المتبايعان أحدهما يدعي الصحة والاخر يدعي الفساد بشرط فاسد كان القول قول
مدعي الصحة واليينة بينة الفساد باتفاق الروايات وان كان يدعي الفساد في صلب العقد بان ادعى

أنه اشترى بالف درهم ورطل من خروال آخر يدعى البيع بالف درهم فيه روايتان عن أبي حنيفة في ظاهر الرواية القول قول من يدعى الصحة أيضا والبينة بينة الآخر كما في الوجه الأول وفي رواية القول قول من يدعى الفساد خاتمة من أحكام البيع الفاسد والمسئلة في الاشباه من الدعوى (سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمرو دارا بثمن معلوم من الدراهم وخلى المشتري بين الثمن وبين البائع على وجه يتمكن من قبضه من غير حائل وقال له خلعت بينك وبينه وصدر ذلك لدى بيعة شرعية وحاكم شرعي فهل يكون البائع قابضا للثمن (الجواب) نعم قال في التجريد وتسليم المبيع والتمن أن يحل بينه وبينه على وجه يتمكن من قبضه من غير حائل وشرط في الاجناس مع ذلك أن يقول خلعت بينك وبين المبيع فاقبضه نهر من البيع قبيل باب خيار الشرط ومثله في البحر بالسطح ما هنا وكذا في المنع (سئل) فيما إذا اشترى زيد مقدار معلوما من الزبيب بمثل ما يبيع الناس به ولم يعلم سعر الناس في المجلس وتصرف زيد بالزبيب واستهلكه فهل يكون المبيع المزبور فاسدا وعليه رد مثله حيث المثل موجود (الجواب) نعم والبيع بمثل ما يبيع الناس أو بمثل ما أخذ به فلان فان علم في المجلس صح والباطل شرح التنوير للعلاء من فصل بيع الفضولي (سئل) فيما إذا كان لامرأة أمتعة وغرسلت فباعته ذلك في حق صحتها من ابنتها اليتيمة بثمن معلوم من الدراهم أبرأت ذمة ابنتها منه ابراء شرعية مقبولة لا من عمها الوصي الشرعي عليها المباشر عقد الشراء المزبور لها الذي ببنية شرعية ثم ماتت المرأة عنها وعن عم عصبية يزعم أن البيع كان في المرض والوصي يدعى أنه في الصحة فهل إذا أقام بيعة تقدم بيعة الصحة (الجواب) نعم رجل كان صالحا ففسد وجرح القاضي عليه وقد كان انسان اشترى منه شيا فقال المشتري كنت اشتريته قبل الجرح عليك وقال لا بل بعد الجرح على قال قول المجبور عليه لأن البيع حادث فيضاف الى أقرب الاحوال وان أقام البيعة فالبيعة بينة المشتري لمعينين أحدهما أنه ثبت الصحة وبينة مثبتة الصحة أولى والثاني أنه ثبت التاريخ قال وكذا لو أطلق عنه الجرح ثم قال اشتريته معنى في حالة الجرح وقال المشتري اشتريته منك بعد الاطلاق قال قول المشتري وذلك لما قلناه يدعى أمر احاد فيضاف الى أقرب الاوقات انقروى من ترجيح البيعة عن مختصر شرح أدب القضاء في آخر باب الجرح واذا تعارضت بيعة الصحة والمرض فالبيعة الصادرة من الزوجة أنه كان في صحته مريحة لانها المدعية والورثة ينكرون والبيعة للمدعى لا للمنكر صرح به غير واحد من علماءنا خيرية من الدعوى ضمن سؤال وفيها من الوقف واذا تعارضت البيعتان بيعة كونه في الصحة وبيعة كونه في المرض قدمت بيعة الصحة صرح به غير واحد من علماءنا الخ وصي باع شيا فادعى الورثة على المشتري أن الوصي باعه منك بعد العزل فلم يصح البيع وأقام المشتري بيعة أنه كان وصيا وقت الشراء فبينة المشتري أولى لما فيها من اثبات نفاذ الشراء وسبق التاريخ حاوي الزاهدي من فصل البيعتين المتضادتين (سئل) في رجل اشترى رقيقة وعقد نكاحه عليها ووطئها ولم يحمل منه ولم تلد ولا صدر مانع شرعي من بيعها فهل له بيعها (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان له سند بتان يتيمة في حجرها اشترت لهما مالابا لهما منه كالفقة والكسوة فهل يكون ذلك جائزا منها (الجواب) حيث كانت في حجرهما ما يكون شراؤها ذلك جائزا منها واقعا موقعه الشرعي (سئل) فيما إذا كان لقاصرة يتيمة حصصة معلومة في دار معينة ولها مال وحصصة في أوقاف أهلية تحت يد أخيها الوصي الشرعي عليها الناظر على الاوقاف المزبورة والحصصة التي تنفقها وكسوتها ويريد أخوها

مطلب التخليص بين الثمن
والبائع قبض

مطلب تباعا على سعر
الناس ولم يعلم السعر في
المجلس فسد
مطلب القول للمجور أنه
باع بعد الجرح والبينة للمشتري
أنه قبضه
مطلب بيعة الصحة أولى
من بيعة الفساد

مطلب تقدم بيعة أن
المبيع في الصحة على أنه في
المرض
مطلب البيعة للمشتري
أن الوصي باعه قبل العزل

مطلب له بيع جاريته التي
عقد نكاحه عليها ووطئها
ولم يحمل منه

مطلب يصح شراء الام
لا يتام في حجرها ما لا بد لهم
منه

مطلب ليس للوصي بيع
حصصة القاصرة في دار اذا
كان لها مال يكفيها

مطلب فيما لو نقصت قيمة
الدراهم أو غلت قبل نقد
الثن

مطلب يصح بيع الحصة
الشائعة من البناء بأجازة
الشركاء أو بحكم حاكم يراه

مطلب بيع الرهن موقوف
والمشتري بالخيار

مطلب باع الفضولي وهلك
المبيع فلمالك أن يضمه
أو يضم المشتري

مطلب له الرد بخيار العيب
والقول له بأنه هو المبيع

مطلب فيما إذا اطلع على عيب
وكان البائع غائباً له الرد إذا
حضر

بيع حصته في الدار المزبورة بدون مستوع ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم
(سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمرو بضائع معلومة بثمن معلوم من الدراهم معاملة البلدة التي
وقع فيها عقد البيع وتسلم زيد المبيع ولم ينقد الدراهم حتى تغيرت ونقصت قيمتها لأنهم راجعة في
التجارات فهل على المشتري رد مثلها للبائع (الجواب) حيث نقصت قيمتها قبل نقد الثمن وهي
راجعة في التجارات فعلى زيد المشتري رد مثلها للعمرو للبائع قال في الجوهره قيد بالكساد لانها
إذا غلت أو رخصت كان عليه رد مثلها بالاتفاق كذا في النهاية ونقل العلامة قاضيان في فصل
قبض الثمن ولو اشترى شياء بدراهم بنقد البلد ولم يقبض حتى تغيرت فان كانت لا تروج في
التجارات فسد البيع وهو بمنزلة ما لو اشترى شياء بالفلوس الراجعة فكسدت قبل القبض وقدره
وان كانت الدراهم بعد التغير تروج في التجارات لأنه انقصت قيمتها لا يفسد البيع ولم يكن له الا
ذلك وعن أبي يوسف له أن يفسخ في نقصان القيمة أيضاً وان انقطعت تلك الدراهم اليوم كان عليه
قيمة تلك الدراهم قبل الانقطاع عند محمد وعليه الفتوى اهـ ومثله في الخلاصة والبرازية (سئل)
فما إذا كان زيد حصة شائعة معلومة من بناء دار قائم بالوجه الشرعي في وقف أرض محتكرة
وباقية في ملك جماعة معلومين ويريد زيد بيع حصته من أجنبي فهل يصح بيعها إذا أجاز الشركاء
أو حكم بها حاكم يرى صحتها من غير الشريك (الجواب) نعم (أقول) تقدم الكلام مستوفى على
هذه المسئلة ونظائرها (سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمرو بيتاً معلوماً شرعياً مسلماً بثمن
معلوم مقبوض ثم ظهر أن المبيع مرتهن عند بكر مسلم له فهل يكون البيع موقوفاً على
إجازة المرتين والمشتري بالخيار ان شاء صبر الى فلك الرهن أو يرفع الامر للقاضي ليفسخ البيع
(الجواب) نعم (سئل) فيما إذا أودع زيد عند عمرو مقداراً معلوماً من الثمن وتسلمه عمرو منه ثم
باعه عمرو من بكر وسلمه له بدون إذن من زيد ولا إجازة ولا وجه شرعي وتصرف به بكر والا تريد
زيد أن يضمن بكر اقيمه بعد الثبوت الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في البحر في باب بيع
الفضولي فلو سلمه فهلك فلمالك أن يضمن أيهما شاء فأيهما اختار ضمائه بريء الا تخرلان في
التضمن فليكن كمنه فإذا ملكه من أحدهما لا يمكن فليكنه من الآخر فإذا اختار تضمين المشتري
بطل البيع لان أخذ القيمة كالأخذ العين ويرجع المشتري على البائع بالثمن لا بما ضمن وان اختار
تضمين البائع يتظر ان كان قبض البائع مضموناً عليه فنقد بيعه بالضمان لان سبب ملكه تقدم
عقده وان كان قبضه أمانة فأنما صار مضموناً عليه بالتسليم بعد البيع فلا ينقد بيعه بالضمان
لتأخر سبب ملكه عن العقد وقد ذكر محمد في ظاهر الرواية أنه يجوز البيع بتضمين البائع ووجهه
انه سلم أولاً صار مضموناً عليه ثم باعه فصار كالمغصوب كذا في البرازية اهـ

* (باب الخيارات) *

(سئل) في رجل اشترى من آخر قدراً معلوماً من العلك في ظروف عدة ورأى ما في ظرف واحد
منها فقط فوجده جيداً ثم فتح الباقي منها فوجد ما فيه رديماً معيباً ويريد فسخ البيع في الباقي
فهل له ذلك والقول له بيمينه ان هذا هو المبيع الذي قبضه بعينه (الجواب) نعم له ردّه بخيار العيب
كافي البحر وغيره والقول للقباض مطلقاً بيمينه قدر أو وصفه أو تعييناً كما في شرح التنوير عن
الفتح (سئل) فيما إذا اطلع مشتري دابة على عيب فيها ولم يجد مال كها البائع فاطعمها وأمسكها
ولم يتصرف فيها بما يدل على الرضا فهل يردها عليه إذا حضر ويرجع بنقصان العيب إذا هلك

(الجواب) نعم اطلع على عيب في الغلام أو الدابة فلم يجد المالك فأطعمه وأمسكه ولم يتصرف فيه بما يدل على الرضا يرد له لو حضر ويرجع بالنقصان إن هلك وفي الخاوي القدسي أنه إذا أمسكه بعد الإطلاع على العيب مع القدرة على الرد كان رضاه هو غريب والمعتمد أنه على التراخي بحر من خيار العيب رجل اشترى بعيرا وقبضه ثم وجد به عيبا فذهب إلى البائع ليرده فعطب في الطريق فانه هلك على المشتري ثم المشتري أن أثبت العيب يرجع بنقصان العيب على البائع كذا في صور المسائل عن فصل العيوب من بيع الخناينة (سئل) في رجل اشترى من آخر جلا فاطلع على عيب قديم به بعد غيبة بائعه فهل يضعه القاضي عند عدل إذا برهن المشتري (الجواب) نعم ظهر عيب بعثى البائع الغائب وأثبتته عند القاضي فوضعه عند عدل فإذا هلك هلك على المشتري إلا إذا قضى القاضي بالرد على بائعه لأن القضاء على الغائب بلا خصم ينفذ على الظاهر علائق عن الدرر (أقول) ومثله في البرازية وفي القضاء على الغائب كلام يأتي إن شاء الله تعالى في القضاء وذكر فيما علقته على الدر المختار قال الرمي في حاشية البحر وقد سئل عن نفقة الدابة وهي عند العدل على من تكون فاجبت أخذها في الذخيرة في آخر النفقات أنه لا يفرض القاضي لها على أحد نفقة لأن الدابة ليست من أهل الاستحقاق واشترى هو المالك والمالك يبقى عليه ديانته بان يتفق عليها ولا يجبره القاضي اهـ (سئل) في رجل اشترى من آخر ثورا فوجده فطوحا لم ينجح على الناس لينطحهم ولا ينقاد للحرب ولا لغيره وقد كان كذلك عند بائعه ويريد المشتري رده على البائع بعد ثبوت ما ذكر فهل له ذلك (الجواب) نعم وفي مختصر الأصل النخس عيب وهو بالنون والخاء المعجمة الطعن وفي جواهر الفتاوى بلفظ الرمح وفيه أيضا النطخ عيب من لوازم القضاء والحكام من القسم الثالث رجل اشترى بقرة على أنها لا ترمح ولا تنطح فولدت فذا هي تنطح وترمح فاراد ردها ليس له ذلك لأنه لما ولدت لم يكن له ردها بل يرجع عليه بنقصان العيب جواهر الفتاوى (أقول) قوله لم يكن له ردها أي لأن الولادة عيب حدث لكان في البرازية أن الولادة في البهائم ليست بعيب الآن توجب نقصانا وعليه الفتوى اهـ وتماهه فيما علقناه على الدر المختار (سئل) في رجل اشترى من آخر فرسا بثمن معلوم فوجده ماعرجا قديما كان عند البائع ويريد ردها عليه بسبب ذلك ولم يوجد ما يدل على الرضا بعد رؤية العيب فهل إذا أثبت قدم العيب عند البائع له ردها عليه (الجواب) نعم ولو اشترى حمارا فوجده أعرج فعالجه فعلم أنه قديم لم يملك الرد لأنه لما اشتغل بالمعالجة فقد رضى بالعيب جواهر الفتاوى وفيها رجل اشترى دابة وبها قليل عرج فقال البائع هذا عارض يزول يومين فدفع له دارهم ليتعهدا ففعل ولم تبرا وظاهر أن العيب قديم فاراد ردها ليس له ذلك لأنه لما عالجه بعد علمه بالعيب سقط حق الرد (سئل) فيما إذا اشترى زيدا من عمرو بوابيع وجرمات في وعاءين وقبضها ولم يرها ثم باع بعضا منها ويريد الآن ردها بخيار الرؤية فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ليس له ردها بخيار الرؤية لأنه يوجب تفريق الصفة وهو بعد التمام جائز لا قبله كما صرحوا بذلك (سئل) في رجل اشترى من آخر بقرة معلومة بثمن معلوم على أنها تحلب كذا رطلا من الحليب فوجدها تحلب أقل من ذلك فهل يكون البيع المزبور فاسدا (الجواب) نعم ولو باع حيوانا على أنها تحلب كل يوم كذا وان لم يبين ممراده فسد البيع لأن الناس يريدون الغلة فيما يستقبل خاتمة (سئل) في قرى اشترى من آخر بقرة فوجدها لا تحلب ومثلها يشتري الحلب فهل له الرد (الجواب) نعم ولو اشترى بقرة للحلب فوجدها لا تحلب فله أن يردّها لولا اشتراها للحم كافي الذخيرة كذا في التجنيس والمزيد وفتاوى السكرى والولول الحية

مطلب ذهب بالجل ليرده
على البائع فعطب في الطريق
يرجع على البائع بنقصان
العيب
مطلب أثبت العيب عند
القاضي فوضعه عند عدل
حتى يحضر البائع الخ
مطلب في نفقة الدابة حين
وضعها عند عدل
مطلب وجد الثور فطوحا
فهو عيب

مطلب اذ ولدت الدابة عند
المشتري ثم وجد بها عيبا لم
يكن له ردها
مطلب وجد الحمار أعرج
فعالجه فعلم أنه قديم لم يملك
الرد
مطلب باع بعضها ثم أراد رد
الباقى بخيار الرؤية لم يكن
له ذلك

مطلب اشترى بقرة على أنها
تحلب كذا فهو فاسد

مطلب اشترى بقرة للحلب
فوجدها لا تحلب له ردها

وهذا فيما اذا لم تحلب أما اذا حلبت وخرج شيء قليل من اللبن متقوم فليس له الرد لوجود الزيادة المنفصلة من الأصل الا الرجوع بالنقصان لما مر الخ لو ازم القضاء وفي القنوى اشترى بقره فوجدها لا تحلب ان كان مثلها يشترى للحلب فله الرد لان المعروف كالمشروط وان كان يشترى اللحم لا ترد ذخيرة (سئل) فيما اذا باع زيد دابته من عمرو بثمن معلوم على أنه ان نقدتها الى عشرين يوما يكون بينهما البيع والا فلا ولم يتقدمه الثمن فهل يكون البيع المزبور غير صحيح (الجواب) نعم فان اشترى على أنه ان لم يتقدمه الى ثلاثة أيام فلا بيع صح والى أربعة فلا فان نقد في الثلاثة جاز تنوير من خيار الشرط ثم هذه المسئلة على وجوه اما أن لا يبين الوقت أو ييناوقنا محجولا بأن يقول على أنه ان لم يتقدم أياما أو ييناوقنا معلوما وهو أكثر من ثلاثة أيام فهو في هذه الصور كلها فاسد الا أن يتقدم في الثلاث لما قلنا وان ييناوقنا وهو ثلاثة أيام أو ودونه فانه يجوز منح (سئل) فحين اشترى من زيد جلا بثمن معلوم على أنه ان لم يتقدمه الى ثلاثة أيام فلا بيع ولم يتقدم في الثلاثة فهل يفسد البيع (الجواب) نعم على الصحيح كما في النهر عن الخانية ولو باعه على أنه ان لم يتقدم الثمن الى ثلاثة أيام فلا بيع بينهما صح واعلم أن ظاهر قوله فلا بيع يفيد أنه ان لم يتقدم في الثلاثة ينفسخ قال في الخانية والصحيح أنه يفسد ولا ينفسخ حتى لو اعتقه بعد الثلاثة فنقدت عقده ان كان في يده من خيار الشرط (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو كرما معلوما بثمن معلوم من الدراهم وأغر ونمافى يد المشتري ثم مات المشتري عن ورثة يدعون أن مورثهم لم ير المبيع زاعمين أن لهم خيار الرؤية فهل ليس لهم ذلك (الجواب) نعم خيار الرؤية يبطل بحدوث الثمرة والزيادة في يد المشتري أو وكيله وبعد ما حدثت على يده ليس له الرد بحال تناولها أو لم يتناولها انقروى من فصل خيار الرؤية ولا يورث خيار الرؤية كالأبورث خيار الشرط خانية ومثله في خزانة المفتين لكن في يبرى على الاشبيه من كتاب الفرائض وفي شرح الجمع لابن الضياء وأما خيار الرؤية فالصحيح أنه يورث اه (قلت) ونقل ابن الضياء لا يقاوم المتون الموضوعة لنقل المذهب والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر جارية سليمة ومكث عنده مدة ثم زعم أن بها عيبا قديما كان عند البائع يحدث مثله في تلك المدة والبائع ينكر فهل القول للبائع يمينه وعلى المشتري البينة (الجواب) حيث كان مما يحدث مثله في تلك المدة فالقول للبائع أن العيب لم يكن عنده لانه حادث في الحال الى أقرب الاوقات الا اذا برهن المشتري على قدمه والا فله تخليف البائع بالله بعته وسلمته وما به عيب فان نكل رده لا لو حلف كما في القول لمن (سئل) في رجل باع من آخر عدة جمال وأمتعة معلومات بثمن معلوم من الدراهم بناء على قول المشتري له أنهم ما يساويان في الثمن المذكور ثم ظهر وتبين أنهم ما يساويان أكثر بقدر العشر في الجمال ونصف العشر في الامتعة وفيه عيب فاحش ويريد البائع استرداد المبيع بخيار الغبن المذكور بعد ثبوت الغبن والتغريب بالوجه الشرعى فهل له ذلك (الجواب) نعم ولا رد بغبن فاحش هو ما لا يدخل تحت تقويم المقومين في ظاهره والراية وبه أفتى بعضهم مطلقا كما في القنية ويبقى بالرد فقا بالناس وعليه أكثر روايات المضاربة ان غره أى غير المشتري البائع وبالعكس أو غره الدال فله الرد والا فلا وبه أفتى صدر الاسلام وغيره وتصرفه في بعض المبيع قبل علمه بالغبن غير مانع منه فيرد مثل ما أنلفه ويرجع بكل الثمن على الصواب اه علائى على التنوير من المراجعة والتولية وأجاب قارئ الهداية اذا اشترى بثمن فيه عيب فاحش وكان البائع غره بأن قال أعطيت فيه كذا فاشترته بناء على اخباره ثم تبين الغبن الفاحش له الرد اما اذا كان ما أخبره به هو قيمته فليس له الرد وان تبين

مطلب المعروف كالمشروط
مطلب باع على أنه ان لم يتقدم
الثمن الى عشرين يوما فلا بيع
فسد البيع

مطلب باع على أنه ان لم يتقدم
ثمنه الى ثلاثة أيام فلا بيع
يصح البيع

مطلب يبطل خيار الرؤية
بحدوث الثمرة في يد المشتري
أو وكيله

مطلب خيار الرؤية لا يورث
وكذا خيار الشرط

مطلب القول للبائع ان
العيب لم يكن عنده لو مما
يحدث مثله في المدة

مطلب للبائع الفسخ بخيار
الغبن الفاحش والتغريب
من المشتري

قوله فيرد مثل ما أنلفه قال
الشيخ العلائى بعده بقى
لو كان قيميا لم أره اه أى
فيكتمل أن يقال يرد الباقي
وقيمة ما تصرف فيه أو لا يرد
شيأ ويرجع بقدر الغبن اه
منه

مطلب الحبل في الجارية
عيب لافي البهائم

مطلب في دعوى الحبل
يرجع الى النساء وفي الداء
الى الاطباء

مطلب في أدنى مدة ظهور
الحبل

مطلب اخبرت امرأة
بالحبل وأخرى بعدمه صحت
الخصومة

مطلب يزول عيب الحبل
بالولادة فلا رد ولا رجوع

مطلب اذا وطئها المشتري ثم
رأى بها عيبا لم يرد لها ورجع
بالنقصان

كذب البائع فيما أخبره (سئل) فيما اذا اشترى زيد جارية فوجدها حبل فهل له ردها
(الجواب) نعم له ردها بعيب الحبل والحبل عيب في الجارية لافي البهائم والنكاح في الجارية
والنكاح عيب عيني على الكثر ولو اشترى الجارية وقبضها ثم قال انه لا تحيض قال الشيخ الامام
أبو بكر محمد بن الفضل لا تسمع دعوى المشتري الا أن يدعى ارتفاع الحيض بالحبل أو بسبب الداء
فان ادعى بسبب الحبل تسمع دعواه ويرى القاضي النساء فان قلن هي حبل يحلف البائع أن
ذلك لم يكن عنده وان قلن ليست بحبل فلا عين على البائع وهو نظير ما ذكرنا في الثبابة وفي دعوى
الحبل يرجع الى النساء وفي معرفة داء في بطنها يرجع الى الاطباء ثم في الداء يرد بشهادة رجلين اذا
شهدا أنه قديم وفيما لا ينظر اليه الرجال كالقرن والرتق ونحوه اختلفت فيه الروايات وآخر
ماروى عن محمد أنه ان كان ذلك قبل القبض وهو عيب لا يحدث يرد بشهادة النساء وهو قول أبي
يوسف الآخر والمرأة الواحدة والمرأتان فيه سواء وأما الحبل فيثبت بقول النساء في حق
الخصومة ولا يرد بشهادتهن خفية من فصل العيوب رجل اشترى جارية امتد طهرها لا يرد ما لم
يدع ارتفاع الحيض بالداء أو بالحبل والرجوع الى الاطباء في الداء ويشترط اثنان وفي الحبل الى
النساء ويكتفى بالواحدة وارتفاع الحيض لا بأحد هذين السببين ليس بعيب فلو ادعى سبب الحبل
عن محمد روايتان في رواية ان كان من وقت شراء الجارية أربعة أشهر وعشرة أيام تسمع الدعوى
وان كان أقل من ذلك لا وفي رواية شهران وخمسة أيام وعليه عمل الناس اليوم الخ خلاصة من
العيوب ثم قال ولو اخبرت امرأة أنها حبل وامرأة أو أكثر أنها لا حبل بها صحت الخصومة ولا
يقبل قول تلك المرأة على النفي فلو قال البائع ان هذه المرأة ليست لها بصيرة فالقاضي يختار من
لها بصيرة وتوضع الجارية على يد امرأة أمينة حتى يتبين جملها ان أنكره البائع والنفقة على
المشتري لانها ملكه كما في جواهر الفتاوى ويوزل عيب الحبل بالولادة على رواية كتاب السويع
فاذا قبضها فوجدها حاملًا فولدت فلا رد ولا رجوع الا أن يتبين بسبب الولادة نقصان ظاهر كما في
الذخيرة لو ازم القضاة من القسم الثالث في تعداد العيوب (أقول) وسنذكر بعد اوراق أن
العيوب اربعة أقسام مع بيان أحكامها (سئل) في رجل اشترى من آخر جارية بكرًا فوطئها أو زال
عذرهما ومضت مدة والآن يدعى أن بها جنونًا قديمًا كان عند البائع ويريد ردها به فهل ليس له
ردها به وله الرجوع بالنقصان بعد ثبوت ما ذكر (الجواب) نعم اشترى جارية فوطئها أو قبضها أو
مسها بشهوة ثم وجد بها عيبا لم يرد لها طلقا أي سواء كانت بكرًا أو ثيبًا نقصها الوطء أو لان كلا
منهما عيب حدث ورجع بالنقصان لا امتناع الرد الا اذا قبضها البائع أي رضى بأخذها لان
الامتناع كان لحقه فاذا رضى زال الامتناع هكذا في كثير من المعترات ويعود الرد بالعيب
القديم بعد زوال العيب الحادث يعني اذا اشترى شيئا فحدث به عيب ثم اطلع على عيبه القديم لم
يرده لان حدوث العيب عنده مانع من الرد واذا زال جاز الرد لدعوى المنوع بزوال المانع منح
الغفار (أقول) ما ذكره من امتناع الرد بالوطء ونحوه صريح في الخاتمة أيضا ومشي عليه في الدرر
ولكن ذكر في الخاتمة أيضا في موضع آخر شرها على أنها بكر ثم قال انها ثيب وقال البائع انها بكر
فالقاضي يرى النساء ان قلن بكر فالقول للبائع بلا عين وان قلن ثيب فالقول للبائع بيمينه فان
وطئها المشتري فعلم بالوطء فلوزايلها كما علم أنها ليست بكر بلائث فله الرد والالزمتة الجارية ولا
يردها اه ثم رأيت في نور العين نقل هذا ثم نقل عن كتاب آخر أنه لو علم الثيباة بالوطء تمتنع الرد ثم
قال فليستأمل فيما هو الصواب اه قلت قد يؤيد الثاني بما هو المذهب المذكور في كثير من

المعتبرات كما مر عن المنع تأمل ثم على القول بأن له الرد يلزمه ارش الوطاء اذ القول بالرد بلا ارش
مخالف للاجماع كما نقله المحقق ابن الهمام في كتابه التحرير في باب الاجماع ونقله شارحه المحقق ابن
أمر حاج عن المبسوط حيث نقل عنه حكاية القولين المارين عن الصحابة وانهم اتفقوا على ان
الوطاء لا يسلم للمشتري مجابا فن قال يردها ولا يردها شيئا فقد خالف أقاويل الصحابة وكفى بهم
حجة اه ثم نقل بعده عن ابن المنذر أن شريحا والنخعي يقولان لو بكر اردوها ورد معها عشر قيمتها
ولو ثيبا رد معها نصف عشر قيمتها وعن علي أنه يوضع عن المشتري قدر ما ينقص ذلك العيب من
ثمها وبه قال ابن سيرين والزهري والثوري واسحق ويعقوب والنعمان وقال مالك والشافعي
لو ثيبا ردوها ولا يردها شيئا ولو بكر افعند مالك يردها مع ما نقص الاقتضاء وعند الشافعي
لا يردها بل يرجع بنقصان العيب اه ملخصا ثم قال ابن امر حاج وحكي ابن قدامة عن أحمد في
الثيب روايتين لا يردها كما قال أصحابنا ويردها بلا شيء كما قال مالك والشافعي اه فعلم من هذا
أن مذهب أصحابنا عدم الرد مطلقا وهو الذي نقله ابن المنذر عن أبي حنيفة النعمان وعن يعقوب
والظاهر أن المراد به أبو يوسف تلميذا مامنا النعمان وهو مؤيد لما تقدم عن منح الغفار فاعتنم هذا
التحريك فانه من منح الغفار ونقل المؤلف عن قارئ الهداية أنه سئل عن رجل اشترى جارية
وأقامت عنده سبعين يوما ووطئها ثم باعها من آخر فأقامت عنده نحو شهرين ووطئها أيضا ثم
ظهرت حاملا فنفق كل من المشتريين الولد وأراد الرد على البائع فأجاب أقل ما يتعلق الولد في أربعة
أشهر فان ادعى المشتري الحمل أريت للنساء فان قلن بها حمل وأنكر البائع حلف أنه ما باعها وسلمها
الاولى ليس بها حمل فان حلف برئ وان نكل ردت عليه وكذا حال الثاني مع الاول اه وقوله ردت
عليه يعني ان رضئ بأخذها لوافق ما مر عن المنع والرد في قدر (سئل) في رجل اشترى من آخر
مقدارا من الحديد ليخذه منه آلات مخصوصة وجعله في الكور ليحجر به بالنار فوجد به عيبا ولا
يصلح لتلك الآلات فكيف الحكم (الجواب) يرجع بالنقصان ولا يرده كذا في الحاوي الزاهدي
فما يمنع الرد بالعيب (سئل) في رجل اشترى من آخر حصانا وتسلمه وزعم أنه وجد به عيبا قديما
كان عند البائع ثم ركبته مرارا بعد اطلاعه على العيب فهل يكون الركب رضا بالعيب
(الجواب) ركو به له الحاجة نفسه رضا بالعيب فليس له رده وأفتى قارئ الهداية بأنه اذا طلع
قله الرد لم يتصرف في المبيع تصرفا يدل على رضاه وان طال المدة اه (سئل) في رجل اشترى
من آخر جارية ثم وجد بها كليات على ظاهرها عن داء ويريد ردها على بائعها فهل له ذلك
(الجواب) حيث كان الكي عن داء ولم يوجده منه ما يدل على الرضا بعد رؤية العيب يسوغ
له ردها والمسئلة في التنوير والبحر والبرازية وغيرها (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو
جارية وبها عيب قديم اطلع عليه ورضي به ثم ظهر له عيب آخر قديم يريد ردها به فهل له ذلك
(الجواب) حيث ظهر به عيب آخر يوجب الرد شرعا لرد هذا ذلك حيث لا مانع هنالك (سئل)
فما اذا اشترى من آخر عبدا فأبق من عنده مرارا الى دار سيده وأنكر البائع اباقة عنده فكيف
الحكم (الجواب) الا باق عيب يوجب الرد على البائع الا اذا أبق من المشتري الى البائع في
البلدة ولم يتحقق عنده فانه ليس بعيب كما في التنوير وشرحه للعلاني وفي الخلاصة والبرازية
الصحيح أن الاستخدام بعد العلم في المرة الثانية رضا أي بالعيب فيمنع الرد وهذا اذا ثبت
اباقة عند بائعه ثم عند مشتريه اذا انكره البائع كما صرحوا به وفي فتاوى قارئ الهداية
لا تقبل بينته بالعيب مادام أبقا فاذ ثبت موته وأقام بينة أنه كان أبق عند البائع بعد البلوغ

مطلب اذا جعل الحديد في
الكور فوجد به عيبا يرجع
بالنقصان ولا يرده
مطلب الركوب بعد رؤية
العيب رضاه

مطلب الكي عن داء عيب
مطلب اذا رضئ بعيب ثم
ظهر عيب آخر له الرد به

مطلب الا باق عيب الا اذا
أبق الى البائع الخ
مطلب الاستخدام بعد العلم
بالعيب رضاه

مطلب لا تقبل البينة بالعيب
مادام أبقا

مطلب وجد في البغل عيبا
 قديما وهو في السفر الخ
 مطلب وجد بها عيبا في
 السفر فحملها فهو عذر
 مطلب الحزن في الدابة عيب
 مطلب اشترى برز بطيخ
 فزرعه فلم ينبت

مطلب يصح البيع بشرط
 البراءة من كل عيب
 مطلب اشترى فرسا معنقية
 الجنس ثم ظهر أنها من جنس
 آخر ردى له الرد
 مطلب اشترى فرسا على أن
 سنها سنة فظهر أنه سنتان له
 الرد
 مطلب اشترى سمورا على
 أنه ظهر فاذا هو قفا أو رجل
 له الرد
 مطلب اشترى مداسا من
 السخيتان على أن بطاته
 من السخيتان
 مطلب اشترى عبدا على
 أنه خباز أو كاتب فكان
 بخلافه فيخير

رجع حينئذ بنقصان العيب وإن كان أبق عند البائع قبل البلوغ فباعه فأبق عند المشتري بعد
 البلوغ لا يرجع بشيء لاختلاف سبب العيب والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر بغلا
 وسافر به ثم وجد به عيبا قديما كان عند البائع وهو يخاف في السفر فأمضى السفر ولم يوجد منه
 بعد رؤية العيب ما يدل على رضاه فهل له رده (الجواب) نعم إذا ثبت ما ذكر لا يكون المضي
 على الوجه المذكور رضا بالعيب ولا يمنع الرد قال في الخلاصة ولو وجد في الدابة عيبا في السفر
 وهو يخاف في الطريق فأمضى السفر لا يكون رضا بالعيب اهـ ومثله في التنازعة والبرازية
 (أقول) وفي البحر عن فتح القدير وجد بها عيبا في السفر فحملها فهو عذر اهـ (سئل) فيما إذا
 اشترى زيد من عمرو موهرة فوجد بها عيبا قديما عند البائع هل له ردها به (الجواب) الحزن على
 وجهه لا تستقر ولا تقاد للراكب عند العطف والسريع كافي البحر فيثبت كان قديما ولم يوجد
 من المشتري ما يدل على رضاه بعد رؤية العيب المذكور يسوغ له الرد بما ذكر (سئل)
 في رجل اشترى من آخر برز بطيخ وزرعه فلم ينبت فهل ليس له الرجوع بثمنه (الجواب) ليس
 له الرجوع على بانه عجز عدم نباته لانه يكون بأسباب أخر ما لم يثبت أنه فاسد عنده وإذا ثبت
 يرجع بما أدى حيث لا مال له وإن كان له مال به بأن صلح لشيء آخر يسقط بقدره ويرجع بما بقي
 وقيل لا كبر القطن إذا لم ينبت كذا أفتى الشيخ الرملي رحمه الله تعالى وهذه المسئلة المذكورة في
 الفصولين والعمادية وصرة الفتاوى وأفتى قارئ الهداية بأنه إذا ثبت أنه كان معيبا يرجع
 بنقصان العيب (سئل) في رجل باع آخر قدرا معلوما من الرمان بشرط البراءة من كل عيب بثمن
 معلوم من الدراهم وتسلم المشتري المبيع ويرغم أنه وجد به عيبا يرده به بلا وجه شرعي فهل
 ليس له ذلك (الجواب) نعم وصح البيع بشرط البراءة من كل عيب وإن لم يسم خلافا للشافعي لأن
 البراءة عن الحقوق المجهولة لا تصح عنده وتصح عندنا لعدم إفضائه إلى المنازعة ويدخل فيه
 الموجود والحادث بعد العقد قبل القبض فلا يردي عيب وخصه محمد ومالك رحمهما الله بالموجود
 كقولهم من كل عيب به ولو قال مما يحدث صح عند الثاني وفسد عند الثالث نهر اهـ علائق على
 التنوير (سئل) في رجل اشترى من آخر نصف فرس ذكر البائع أنها معنقية الجنس وهو
 جنس مشهور بالجوذة بثمن معلوم ولم يوصف بذلك لما اشتراها بهذا الثمن ثم ظهر أنها من جنس آخر
 ولا تساوي هذا الثمن وبين الثمنين تفاوت فاحش ويريد ردها بعد ثبوت ما ذكر بالوجه
 الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم وأفتى بذلك العلامة الشيخ اسمعيل وفي فتاوى قارئ
 الهداية فيمن اشترى من آخر فرسا ذكر البائع أنها من نسل خيل فلان لفرس مشهورة بالجودة ثم
 تبين كذبه هل له الرد أم لا فاجاب إذا اشتراها بناء على ما وصف له بثمن لم يصفها بهذه الصفة
 لا تشتري بذلك الثمن والتفاوت بين الثمنين فاحش وهي لا تساوي ما اشتراها به له الرد إذا تبين
 بخلاف ذلك اهـ وسئل أيضا عن رجل اشترى فرسا على أن سنها سنة فظهر أنه سنتان فاجاب ان
 كان كبير السن أو صغيره مما ينقص قيمة المبيع ويعد عيبا عند أهل الخبرة رديه والا فلا والله أعلم
 اهـ ولو اشترى سمورا على أنه ظهر فاذا هو قفا أو رجل أو اشترى وشقا على أنه نافج فاذا هو ظهر
 ينبغي أن يكون للمشتري الخيار لأن القفا غير الظهري الرغبة والقيمة وكذلك النافج وغيره من
 لوازم القضية من النوع الثاني في الثياب وفي المحل المذكور اشترى مداسا من السخيتان على أن
 بطانتها من السخيتان كذلك فاذا هي من غيره ينبغي أن يكون للمشتري الخيار لأن البطانة تتبع
 الظاهرة وهي وصف مشروط فقواته يوجب الخيار اهـ وفي الزيلعي ولو اشترى عبدا على أنه

مطلب باع شاة على أنها
حامل أو تحاب كذا فسد
البيع
مطلب باع ثوبا على أنه
هروى فاذا هو بلخي فالبيع
فاسد

مطلب اذا ظهر المبيع
من جنس آخر بطل البيع
وان اتحدت مع فوات
الوصف صح وخير

قوله الوذاري بفتح الواو
وكسرهما واجمعا الذال ثم
راء مهملة نسبة الى وذار
قرية من قرى سمرقند
والزديجي براى ثم نون ثم دال
مهملة ثم ياء ثم جيم نسبة الى
زندنة بفتح الزاى والنون
الاخيرة والجيم زيدت على
خلاف القياس اه منه
مطلب اشترى حبشية
فظهرت زنجية له الرد
مطلب اشترى خمسة
جلاود صفقة وقبضها لرد
المعيب وحده

خباز أو كاتب فكان بخلافه أخذه بكل الثمن أو ترك لأن هذا وصف مرغوب فيه مستحق
بالشرط في العقد ثم فواته يوجب التخيير لانه لم يرض به دونه بخلاف ما لو باع شاة على أنها حامل
أو محلب كذا وكذا اطلاق حيث يفسد البيع لانه من قبيل الوصف وانما هو من قبيل الشرط
الفاسد اذا لا يعرف ذلك حقيقة لانه يحتمل أنه لبن أو انتفاخ حتى لو اشترط أنها حلوب أو لبون
لا يفسد لانه وصف ولو قال يخبز كذا اصاعا أو كذا قدرا يفسد ما ذكرنا اه وفي البحر ولو اشترى
ثوبا على أنه هروى فاذا هو بلخي فالبيع فاسد عندنا ومثله في خزانة الفتاوى (اقول) ولعل
وجهه أن الهروى والبلخي جنسان مختلفان فاذا وقع البيع على الهروى فظهر أنه بلخي ففسد
البيع لعدم وجود حقيقة المعقود عليه بخلاف بيع العبد على أنه خباز فاذا هو غير خباز فانه
صحيح لوجود الحقيقة وتخيير لفوات الوصف وكذا الفرس في مسئلتنا ويدل على ذلك ما في البيع
الفاسد من البحر عند قول الكتز فيما لا يجوز بيعه وأمة تبين أنه عبد وكذا عكسه بخلاف ما اذا
باع ككسا فاذا هو نجمة حيث ينقد البيع ويخبر والفرق أن الإشارة مع التسمية اذا اجتمعا
ففي مختلفي الجنس يتعلق العقد بالمسمى ويظل لانعدامه وفي متعدي الجنس يتعلق بالمشار اليه
وينقد لوجوده ويخبر لفوات الوصف كمن اشترى عبدا على أنه خباز فاذا هو كاتب والذكر
والاثنى من بنى آدم جنسان للتفاوت في الاغراض وفي الحيوان جنس واحد للتقارب فيها وهو
المعتبر دون الاصل كاتل والذئب جنسان والوذاري والزديجي على ما قالوا جنسان مع الاتحاد
أصلهما كذا في الهداية والبيع في مسئلة الكتاب اى الكتز باطل لعدم المبيع والجنس
في الفقه المقول على كثيرين لا يتفاوت الغرض منها فاحشا فالجنسان ما يتفاوت الغرض منهما
فاحشا بلا نظر الى الذاتى قال في فتح القدير ومن المختلف في الجنس ما اذا باع فصاعا على أنه ياقوت
فاذا هو زجاج فالبيع باطل ولو باعه ليلا على أنه ياقوت أحر فظهر أصفر صح ويخبر كما اذا باع
عبدا على أنه خباز فاذا هو كاتب اه ما في البحر ملخصا وفي فتح القدير واعلم أنه اذا شرط في
المبيع ما يجوز اشتراطه فوجده بخلافه فتارة يكون البيع فاسدا وتارة يستمر على الصحة ويثبت
للمشتري الخيار وتارة يستمر صحيحا ولا خيار للمشتري وهو ما اذا وجد خيرا مما شرطه وضابطه
ان كان المبيع من جنس المسمى ففيه الخيار والنياب اجناس أعنى الهروى والاسكندرى
والهروى والسكان والقطن والذكر مع الاتى في بنى آدم جنسان وفي سائر الحيوانات جنس
واحد والضابط فحش التفاوت في الاغراض وعدمه اه ثم ذكر بقية الفروع (سئل)
فيما اذا اشترى زيدا من عمرو عدة ائواب من الثياب القطنى على أنه هندی فظهر أنه عجمي
وبينهما تفاوت فاحش ويريد زيدا على البائع فهل له ذلك (الجواب) نعم (اقول) مقتضى
ما قررناه أن الباع باطل لا يصح مع التخيير تأمل (سئل) فيما اذا اشترى زيدا من عمرو
جارية على أنها حبشية فظهر أنها زنجية وبينهما تفاوت فاحش من حيث الثمن ويريد زيدا على
البائع فهل له ذلك (الجواب) نعم اذا اشتراها بئنا على ما وصفه له بئنا ولم يصفها بهذه الصفة
لا تشتري بذلك الثمن والتفاوت بين الثمنين فاحش وهي لا تساوى ما اشتراها به له الرد اذا تبين
بخلاف ذلك (سئل) في رجل اشترى من آخر خمسة جلاود جاموس صفقة واحدة بئنا
معلوم وتسلم الجلاود ثم وجدوا احد منها عيبا ويريد رد المعيب فقط بحصته من الثمن سالما بعد
الثبوت فهل له ذلك (الجواب) نعم اذا اشترى الجلاود المذكورة صفقة واحدة وقبضها
جميعها ثم ظهر لواحد منها عيب له رد المعيب فقط قال في الدرر من خيار العيب ولو اشترى عبيدين

صفقة واحدة وقبض أحده أو وجده أو بالآخر عيباً أخذهما أو ردهما ولو قبضه ما رده المغيب فقط لأن تمام الصفقة بالقبض وقبل القبض لا يجوز تنزيقها لأنه يكون بيعاً بالحصاة ابتداء وهو لا يجوز وبعد القبض يجوز لأنه يكون بيعاً بالحصاة بقاء وهو جائز كما تقر في كتب الأصول اهـ ومثله في الملتقى والكثرة وغيرهما من المعتربات (سئل) في رجل اشترى من آخر قدرا من اللك الذي يصبغ به ثم وجده عيباً يرد المبيع به بعدما صبغ ببعضه ووجد الباقي منه على هذه الصفة ويريد رد الباقي على بائعه بعد الثبوت شرعاً فهل له ذلك (الجواب) نعم اشترى عشرة جزم على أنه من دباغ غزفة فألقى اثنين في الماء فبان أنه دباغ ساج وهو عيب فاحش عند التجار ينظر أهل البصيرة في البقية أن قالوا أنه من دباغ الساج يرد ويرجع بنقصان العيب في الاثنين وكذا في الأبريسم إذا اطلع على عيب بعد بله رجوع بالنقص ولا يرد لأنه عيب بزازية من السادس في العيب وفيه أربعة أنواع عليك بها في هذه المسائل وأشباهها (أقول) ذكر في متن التنوير وشرحه للعلاء أنه لو قبض كيلياً أو وزنياً ووجد بعضه عيباً له رده كله أو أخذه ببعضه لأنه كشيء واحد الخ أي بخلاف القيمي كشرعاً عبيدين صفقة كما هو قرياً من أنه رده المغيب فقط وظاهر هذا يخالف ما أفتى به المؤلف من أن له رد الباقي مع أن اللك من المثليات لا القيميات لكن كتبت فيما علقته على الدر المختار أن ما في التنوير محمول على ما إذا لم يتصرف ببعض المبيع أما إذا تصرف ببعضه ثم علم به عيباً كما في مسئلتنا فإما أن يكون تصرفاً بنحو البيع مما فيه إخراج عن ملكه أو بغيره كالأكل ونحوه ففي الأول يرد الباقي بخصته من الثمن ولا يرجع بنقصان ما باع وكذا في الثاني لأنه يرجع بنقصان ما أكل وعلمه الفتوى هذا خلاصة ما حررته في المسئلة من الخاتمة وغيرها وقامه هناك فراجع (سئل) في رجل اشترى من آخر داراً ثم وجد جذوعها منكسرة ويريد رد الدار بخيار العيب فهل له ذلك (الجواب) نعم وفي جواهر الفتاوى وكذا لو وجد أحد جذوعه منكسراً فهو عيب كذا في خلاصة الفتاوى وقسمة الأصل لوازم القضاة من باب دعوى الدور والاراضي (سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمرو عدة جلود فرو ثم ظهر بها عت قديم ينقص الثمن عند التجار ويعتونه عيباً ويريد رد دارها بخيار العيب بعد ثبوته شرعاً فهل له ذلك (الجواب) نعم ومن وجد بعشره ما ينقص الثمن عند التجار أخذه بكل الثمن وأورده تنوير وكل ما أوجب نقصان الثمن عند التجار المراد بهم أرباب المعرفة بكل تجارة وصناعة منحه فهو عيب شرعاً ملحق وما أوجب نقصان الثمن عند التجار فهو عيب كنز ولا شك أن العت في القرو ينقص الثمن فهو عيب فبرده قال في البزازية في الثالث من كتاب الرهن وإن انتقص الرهن عند المرتهن ذاتاً أو وصفاً سقط من الدين بقدره بخلاف النقصان بتراجع السعر على ما عرف في الجامع فلورهن فروا قيمته أربعون بعشرة فأفسده السوس حتى صارت قيمته عشرة يفتكه الرهن بدرهمين ونصف ويسقط ثلاثة أرباع الدين لأن كل ربع من القرو ربعه فيبقى من الدين أيضاً ربعه اهـ (سئل) في رجل اشترى من آخر قدرا من الحرير وبعد ما قبضه وبه بالماء وجده عيباً قديماً كان عند بائعه ينعقد ثمنه نقصاً فاحشاً عند تجار ويريد الرجوع على بائعه بنقصان عيبه بعد ثبوته شرعاً فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في الخلاصة ولو اشترى أبريسماً أو علم بالعيب بعد البيل لا يرد ويرجع بالنقصان لأنه انما علم به بعد البيل والبيل عيب فيمنع الرد اهـ ومن العيب الحادث المانع من الرد إذا اشترى حديداً اتخذ منه آلات التجارين وجعله في الكور ليحرقه في النار فوجده عيباً ولا يصلح لتلك الآلات فإنه يرجع بالنقصان ولا يرد كافي

مطلب فيما لو وجد
بعض المبيع عيباً وهو
كلي أو وزني

مطلب وجد جذوع
الدار منكسرة له الرد بخيار
العيب

مطلب اشترى فرواً
ثم ظهر به عت لورده

مطلب ما أوجب نقصان
الثمن عند التجار فهو عيب
مطلب العت في القرو

عيب
مطلب بيل الحرير ثم
وجد به عيباً امتنع الرد
ورجع بالنقصان

مطلب بيل الحرير
والجلود مانع من الرد وكذا
جعل الحديد في الكور

قوله فإنه يرجع بالنقصان
ولا يرد به أي لا يرد ما أدخله
في النار أما لو كان منه شيء
لم يدخله النار فإنه يرد
ويرجع بنقصان ما أدخله
النار كما يعلم مما قررناه آنفاً
والله أعلم اهـ منه

مطلب الرد بغير العيب
على التراخي

مطلب لو كان العيب

مما يحدث مثله في تلك المدة

فالقول للبائع الخ

مطلب ظهر على الدار

عوارض سلطانية لردّها

مطلب ظهر أن أرض

الدار محتكرة له فسخ البيع

مطلب ظهر أن شرب

الأرض على ناوقة له الرد

مطلب ادعى رجل

مسبل ماء في الدار وأثبتته

فالمشتري بالخيار

مطلب ليس له ردّها

بمجرد قولها إن بها عيبا

مطلب ما لا يعرفه الا

الاطباء يقبل فيه قول واحد

أولا بد من العدد

مطلب لا يقبل قول

الطبيب الذي

القتية وفيه أيضا بل الجلود عيب حادث يمنع الرد بعده وكذا الأبريسم بحر (سئل) في الرد
بمختيار العيب بعد رؤيته هل يكون على التراخي (الجواب) خيار العيب بعد رؤية العيب
على التراخي على المعتمد فلو خاصم ثم ترك ثم خاصم فله الرد ما لم يوجد مبطل كدليل الرضا كذا
في التنوير وغيره (سئل) في رجل اشترى جارية فوجد بها سعالا فأحشا قديما عند البائع
يريد ردها به فهل له ذلك (الجواب) نعم والسعال القديم هو ما كان عن داء أما المعتاد فلا كما في
الفتح وهو المراد بكونه قديما لأن دوامه يدل على الداء ولذا قال في جامع الفصولين السعال عيب
ان خفس والا فلا منعه ومثله في الملتقى ولو كان مما يحدث مثله في تلك المدة فالقول للبائع ان العيب
لم يكن عنده لانه حادث فيحال الى أقرب الاوقات الا اذا برهن المشتري على قدمه والا فلا تخليفه
بالله بعته وسلمته ومابه العيب فان شكل رده لا لو حلف القول لمن (سئل) في رجل اشترى دارا
ثم ظهر أن عليها عوارض سلطانية ويريد فسخ البيع بذلك فهل له ذلك (الجواب) نعم
كما أفتى به الخبر الرمي وفي نهج النجاة عن التتار خاتمة اشترى أرضا وأدارا على أنها حرة من
النوائب فإذا طوبى المشتري بالنوائب له أن يردّها على البائع حيا وعلى ورثته بعد موته (سئل)
في رجل اشترى من آخر دارا بما اشتملت عليه من البناء فظهر أن أرضها وقف محتكرة ولم يعلم
المشتري بذلك ويريد فسخ البيع بذلك فهل له ذلك (الجواب) نعم والمسئلة في الخيرية من
البيع بقلها رجل اشترى أرضا أو كرها فظهر أن شربه كان على ناوقة أي ميزاب توضع على ظهر
نهر أو موضع آخر كان له أن يردّها لأن ذلك يعد عيبا عند الناس خاتمة من فصل العيوب رجل
اشترى دارا وقبضها فادعى رجل فيها مسبل ماء وأقام البينة قال هو عيب والمشتري بالخيار ان شاء
أمسكها بجميع الثمن وان شاء ردّ خاتمة من فصل فيما يرجع بنقصان العيب (سئل) في رجل
اشترى من آخر جارية وتسلها منه ثم بعد أيام زعم أنه ظهر بها عيب قديم كان عند البائع مستندا
في ذلك لمجرد قولها وقول طبيب ذمي وأن له ردّها بذلك فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ليس له
ردّها بمجرد ما ذكر قال في النصولين الثاني ما لا يعرفه الا الاطباء كذات جنب وسل وحمى قديمة
ونحوها فعلى القاضي أن يريه واحدا منهم والاثنان أحوط كذا عن بعض المتأخرين وقال
بعضهم يريه مسلمين عدلين لانه قول ملزم فلا بد فيه من العدد كالشهادة ومثله في العمادية وأجاب
قارئ الهداية بان العيب ان كان يختص بعرقته الاطباء قيل انما ثبت بقول عدلين من الاطباء
وبعضهم اكتفى بقول واحد وان كان مما لا اطلاع عليه الرجال كالعيوب بالنساء اكتفى بقول
امرأة واحدة عدلة وسئل أيضا هل يقبل قول الذمي الطبيب في قدم العيب وحدوثه اذ لم يكن
بالبلدة طبيب غيره ولا من يعلم ذلك العيب من المسلمين فأجاب لا يقبل قول الكافر على المسلم
ولا يثبت بشهادته حكم على مسلم والله أعلم من الشهادات وفي مجموعة مؤيد زاده يقبل قول
الاطباء من أهل الكفر في الخصومة واليمين وقد ذكر ذلك في كتاب لوازم القضاة والحكام
لفتح الكي أفندي وفيه كلام طويل ومسائل حسنة في كيفية تخليف البائع فراجع ان شئت
وفي البحر من العيب ثم أعلم أنه لا منافاة بين قولهم يعتبر قول الأمة وبين قولهم والمرجع في الحيل
الى قول النساء وفي الداء الى قول الاطباء لان محل اعتبار قول الأمة انما هو لاجل انقطاع الدم
لتوجه الخصومة الى البائع فإذا توجهت اليه بقولها وعين المشتري أنه عن حبل رجعتنا الى
قول النساء العالقات بالحبل لتوجه اليمين على البائع وان عين أنه عن داء رجعتنا الى قول الاطباء
الى ان قال نقلا عن الخاتمة لو اشترى جارية ثم قبضها ثم قال انها لا تحيض قال الشيخ الامام محمد

ابن الفضل لا تسمع دعوى المشتري الا ان يدعى ارتفاع الحيز بالجبل أو بسبب الداء فان ادعى بسبب الجبل يريها القاضي للنساء ان فان هي حبل يحلف البائع أن ذلك لم يكن عنده وان قلن ليست بحبل فلاعين اه (أقول) وتقدم في كلام المؤلف تمام عبارة الخانية وأن الجبل ثبت بقول النساء في حق الخصومة ولا تردبشهادتهن وأما في نحو القرن والرتق فانه تردبشهادتهن ان كان قبل القبض وأن المرأة والمرأتين فيه سواء وأنه في دعوى الداء تردبشهادة رجلين وقوله ان كان قبل القبض احتراز عما لو كان بعده فانه لا يرد بقولهن بل لابد من تحليف البائع كافي الزيلعي والمنع وجامع الفصولين والخلاصة وفي شرح الجامع الصغير لقاضيخان ان كان بعد القبض لا تردبشهادة النساء بالاتفاق لكن يحلف البائع فان حلف لا ترد وان نكل ترد عليه بنكوله وان كان قبل القبض ذكر الخصاف أن علي قول أبي يوسف ترد من غير عيمين البائع وقال محمد لا ترد حتى يحلف البائع وعن محمد في النوادر شهادة النساء فيما لا يطالع عليه الرجال تصلح حجة للرد وان كان بعد القبض اه ورأيت في مجموعة صمقي افندي عن نقد الفتاوى ما لا ينظر اليه الرجال كالقرن والرتق اذا أخبرت امرأه واحدة به ثبت العيب في حق الخصومة لافي الرد في ظاهر الرواية اه وبهذا ظهر أن ما في البحر عن فتح القدير ومثله في النهر من نه ثبت الرد بقول المرأة الواحدة عندهما مفروض فيما اذا كان ذلك قبل القبض لما عمت من حكاية الاتفاق على عدم الرد بعده وعلى هذا فقولهم في كتاب الشهادة ان نصابها فيما لا يطالع عليه الا النساء امرأه واحدة محمول على ما قبل القبض أو يكون المراد أنه تقبل شهادتها في حق توجه الخصومة على البائع لافي حق الرد كذا حررته فيما علقته على البحر وبهذا ظهر جواب حادثة الفتوى فممن اشترى جارية رومية للتسرى فباشرها امرأه فوجدتها رتقاء وأخبرت النساء أنها رتقاء فأجبت بأنها لا ترد ولكن يحلف البائع فان نكل رجع المشتري عليه بنقصان العيب لان مباشرتها مانعة من الرد قال في الخلاصة وفي الاصل رجل اشترى جارية ولم يبرأ من عيوبها فوطئها ثم وجد بها عيبا لا يملك ردها سواء كانت بكرا أو لا نقصها الوطء أو لا بخلاف الاستخدام وكذا لو قبلها ولم يسها بشهوة ورجع بالنقصان الا أن يقول البائع أنا قبلها اه ونحوه في الخانية وكذا في البحر عن الظهيرية وفي القضية قال أبو القاسم اشترى امرأه على أنها بكر فلما أخذ في وطئها علم أنها ثيب فان زاولها بلا لبث فله الرد والازمنة ثم رمز وقال الوطء يمنع الرد وهو المذهب اه والله تعالى أعلم والخاصل أن العيوب أربعة أقسام الاول ما هو ظاهر يعرفه كل أحد فان كان لا يحدث مثله كبصبع زائدة يقضى القاضي بالرد بلا تحليف الا اذا ادعى البائع رضا المشتري أو البراء عنه فيحلف المشتري بالله ما رضى به وكذلك في عيب يحدث ولكن لا يحدث مثله في مثل تلك المدة ولو يحدث في مثلها فانكر البائع كونه عنده يحلف البائع بالله ماله حق الرد عليك بهذا العيب الذي يدعيه القسم الثاني ما لا يعرفه الا الاطباء كدق وسل وحمي قدعية يقبل في قيام العيب للحال وتوجه الخصومة قول واحد منهم ثم لابد من عدلين لا ثمانية عند البائع فيرد عليه اذا لم يدع الرضا به كافي الزيلعي وقاضيخان القسم الثالث ما لا يعرفه الا النساء وقد علمت حكمه القسم الرابع ما لا يعرفه الا أهل الخبرة كالباق وسرقة وبول في الفراش وجنون فان أنكر البائع العيب لا تسمع خصومة المشتري ما لم يبرهن على وجود العيب عنده فان برهن ولا يثبت على وجوده عند البائع يحلفه على أنه ما سرق أو ما أبق أو ما جنى أو ما بال عنده بعد البلوغ فان نكل ردوا فلا ولولا يثبت للمشتري على عيب في يده فعندهما

مطلب الخاضل أن
العيوب أربعة أقسام

يختلف البائع انه ما يعلم انه سرق عند المشتري أو أبق أو جن أو بال في فراشه ولا يختلف عند أبي حنيفة إذا لم ين تنوجه بعد صحة الدعوى والبيئة على العيب شرط توجه الخصومة ولم يوجد وقام الكلام على هذه الأقسام مبسوط في جامع الفصولين وفي اصلاحه المسمى نور العين فراجعهما (سئل) فيما إذا بيع عرض بعرض مقايضة ثم وجد باحدهما عيب يرد به فهل يرد بخيار العيب وينتقض البيع في الباقي (الجواب) نعم باع العرض بالعرض ثم استحق أحدهما أو وجد به عيبا فإنه ينتقض البيع في الباقي كما في الذخيرة من آخر الفصل الثامن اه لو ازم الحكم اشترى عبدا بشوب وتقابضا ثم استحق العبد وقد هلك الثوب في يده لزمه قيمته لانه وجب عليه ردّه لان البيع انفسخ في العبد فيلزمه ردّه له وقد عجز عنه فيلزمه ردّ قيمته ولو كان الثمن جارية فولدت من السيد واعتقها ثم استحق العبد يلزم المشتري قيمة الجارية اه انقروى عن محيط السرخسي (سئل) في رجل اشترى من آخر حصانا بثمن معلوم ثم مات الحصان عند الرجل بعد ما اطاع على عيب قديم به كان عند بائه ويريد احتساب ما نقص منه بالعيب بعد ثبوته على البائع بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم له ذلك استحسانا عندهما وعليه الفتوى اذا لم يصدر منه ما يفيد الرضا بالعيب بعد العلم به كذا في شرح التنوير للعلائي من باب خيار العيب (سئل) في رجل اشترى من آخر عدة ارطال من الغزل المسمى بالغزولة فوزنه بعد أيام فنقص وكان رطبا فبئس فهل له الرد ان صدقه البائع في الرطوبة (الجواب) نعم اشترى غزلا فمافوزنه بعد أيام فنقص فان كان رطبا فبئس فله الرد ان صدقه البائع في الرطوبة وان اختلفا فالقول للبائع لانه ينكر وجوب الرد ولو نسج الغزل وجعل القليل ابريسما ثم ظهر ذلك يرجع بالنقصان بخلاف ما اذا باعه حاوي الزاهدي من فصل المسائل المتفرقة من البيع (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو ولاختين بثمن معلوم من الدراهم على أنهما كذا كذا اذ اعانتهما ظهور أنهما أقل من الذرع المزبور فهل للمشتري الخيار ان شاء أخذهما بكل الثمن أو تركهما (الجواب) نعم كما صرح به في الدرر وغيرها (أقول) وكذا لو اشتراها بناء على الذرع المعتاد ثم ظهر ذرعهما ناقصا عن الذرع المعتاد كما أفتى به العلامة الشيخ اسمعيل (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو وشيئا لم يرد يرد ففسخ البيع قبل الرؤية فهل له ذلك (الجواب) لو فسخه قبل الرؤية صح فسخه في الاصح كذا في الدر المختار من خيار الرؤية (سئل) فيما اذا باع زيد من عمرو وبضاعة وزنية من جنس واحد في وعاء وأرى عمرا قد را جيدا منها فرأى الباقي منها أردأ مما رأى ويريد ردّها فهل له ذلك (الجواب) نعم ولو اشترى شيئا قد رأى بعضه أو لم يره شيئا فاشتراه ثم رأى بعضه فان كان ممافسه الانمذج كالكيلى والوزنى فروؤية بعضه كروية كله في ابطال الخيار الآن يجزم اني مختالفا لما رأى الى شرط فيثبت له خيار العيب لا خيار الرؤية سواء كان في وعاء واحدا أو اوعية مختلفة بعد أن يتحد الكل في الجنس والصفة وان كانت مختلفة الاجناس والوصاف فيالم يرد لكل جنس أو لكل نوع فله خيار الرؤية وينبغي أن يكون في البيض والجوز رؤية بعضه كروية كله وذكر الكرخي في مختصره أن له الخيار اذا رأى الباقي وجعله كالعددي المتفاوت بان يرضى الكل أو يرد الكل ولو اشترى جماعة من العددي المتفاوت كالعبيد والحواري والبقر والغنم والخياب في الجراب وغير ذلك فرأى جميع ما اشتراه الا واحدا منها فله أن يرد الكل أو يمسك الكل ولو اشترى شيئا في عدل ورأى طي الكل ولم ينشرها وليس منها موضع مقصود يقصد بالرؤية

مطلب بيع عرض بعرض
فوجد باحدهما عيب يرد
به وينتقض البيع في الباقي

مطلب مات الحصان بعد
ما رأى فيه عيبا قديما له
الرجوع على البائع
بالنقصان

مطلب اشترى ارطالا
من الغزل ثم بعد أيام جف
ونقص له الرد ان صدقه
البائع

مطلب وجد ناقصا بعد
ما نسجه رجوع بالنقصان
بخلاف ما اذا باعه

مطلب اذا ظهرت الالاحة
ناقصة أخذها بكل الثمن
أوردها

مطلب للمشتري الفسخ
قبل الرؤية

مطلب فيما اذا رأى البعض
دون البعض

مطلب اشترى أجناسا
متفاوتة فرأى الجميع الا
واحدا منها له الخيار

كالعلم والطرار ونحوهما أو كان ثوبا واحدا فرأى ظاهره ولم ينشره بطل خياره في هذه كلها إلا أن يجد باطنها مخالفا لظاهرها الشرقي ثبت له خيار العيب دون خيار الرؤية ولو اشترى ثوبا ذا علم فرأى الثوب كله غير العلم فله خيار الرؤية ولو كان العكس لا خيار له ولو اشترى شيئا مغيبا في الأرض كالجزر والبصل والفوم فله الخيار إذا رأى جميعه وإذا رأى بعضه ورضى به فله الخيار في الباقي عند أبي حنيفة كافي الثياب وقالوا إذا قلع شيئا منه يستدل على الباقي ورضى به سقط خياره ولم يه جمیع الثمن ولو قلع المشتري شيئا منه أو قلع جميعه بغير إذن البائع لزمه الجميع بجملة الثمن لادخاله النقص في المبيع ولو اختلفا في القلع فقال البائع أني أخاف أن قلعت لا ترضى به وقال المشتري أني أخاف أن قلعت لا أرضى به وأعجز عن رده عليك فإيهما تطوع بالقلع جاز وإن تشاح فسخ القاضي البيع بينهما شرح القدوري المسمى بالتأنيب من باب خيار الرؤية وعلمه في البحر والنهر (سئل) في رجل اشترى من آخر بندقة على أنه بالخيار إلى يوم وتسليمها فحدث بها عيب في مدة الخيار ونقصت قيمتها ومضت المدة والعيب قائم فهل لزم البيع لتعذر الرد (الجواب) نعم قال في الكترو بقبضه يهلك بالثمن كتعيبه اه والمراد به عيب يلزم ولا يرتفع كما إذا قطعت يده وما يجوز ارتفاعه كالمريض فهو على خياره إن زال المرض في الأيام الثلاثة وأما إذا مضت المدة والعيب قائم لزم البيع لتعذر الرد (سئل) في رجل اشترى من آخر قدرا من اللوز الحلو فوجد بعضه مراً بعد اختياره والباقي منه كذلك ويريد بواقبه بحصته من الثمن فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل اشترى من آخر نصف أغنام معلومة ولم يرها ووكيل زيد أقبضها ورأها زيد ويرغم الرجل أن له خيار الرؤية إذا رآها وان رآها ووكيله بالقبض فهل نظر الوكيل بالقبض مسقط خيار رؤية الموكل (الجواب) نعم وكفي رؤية وكيل قبض ووكيل شراء لرؤية رسول المشتري تنوير من خيار الرؤية ونظر الوكيل بالقبض أي قبض المبيع مسقط عند أبي حنيفة خيار رؤية الموكل كولو وكيل بالشراء يعني كما إذا نظر الوكيل بالشراء يسقط خياره وقالاهو كالرسول يعني نظر الوكيل بالقبض كنظر الرسول في أنه لا يسقط الخيار قيده بالوكيل بالقبض لانه لو وكل رجلا بالرؤية لا تكون رؤيته كرؤية الموكل اتفاقا كذا في الخانية إلى آخر ما ذكره الشارح ابن ملك والمسئلة في المتن وأطال فيها في البحر فراجعوه وصورة التوكيل بالقبض كن وكيله عن قبض ما اشترته وما رأته كذا في الدرر (أقول) ولم يذكر الفرق بين الوكيل والرسول وهو لازم قال في البحر وفي المعراج قيل الفرق بين الرسول والوكيل أن الوكيل لا يضيف العقد إلى الموكل والرسول لا يستغنى عن إضافته إلى المرسل وفي الفوائد صورة التوكيل أن يقول المشتري لغيره كن وكيلاً في قبض المبيع أو وكيلك بقبضه وصورة الرسول أن يقول كن رسولا عني في قبضه أو أمرتك بقبضه أو أرسلتك لقبضه أو قل فلان أن يدفع المبيع إليك وقيل لافرق بين الرسول والوكيل في فصل الأمر بان قال قبض المبيع فلا يسقط الخيار اه كلام البحر وكتب فيما علقته عليه أن قوله وفي الفوائد الخ لا ينافي ما قبله لان الأول في الفرق بين الرسول والوكيل فالرسول لا بد له من إضافة العقد إلى المرسل معبر وسفير بخلاف الوكيل فانه لا يضيف العقد إلى الموكل إلا في مواضع كالنكاح والخلع والهمة والرهن ونحوها فان الوكيل فيها كالرسول حتى لو أضاف النكاح لنفسه كان له وما في الفوائد بيان لما يصير به الوكيل ووكيلا والرسول رسولا وحاصله أنه يصير

مطلب فيما اذا اشترى
شيئا مغيبا في الارض كالجزر
والبصل له الخيار اذا رأى
جميعه

مطلب اذا حدث العيب
في مدة الخيار ومضت المدة
لزم البيع
مطلب وجد بعض اللوز مر

له رد الباقي
مطلب نظر الوكيل بالقبض
مسقط خيار رؤية الموكل

مطلب الفرق بين الوكيل
والرسول

مطلب الرسول لا بد له من
إضافة العقد إلى المرسل
بخلاف الوكيل

مطلب الامر والاذن نوكيل

مطلب لا يكون الامر
نوكيلا الا اذا دل على الانابة

مطلب اذا باعه بما قام عليه
ثم ظهر للمشتري خيانه له
اسقاط قدرها من المسمى

مطلب اذا رد عليه المعيب
بالتراضي ليس له رده على
بائع

مطلب وجد بعض الدراهم
زوفافردّها على الدافع
بالرضا فللدافع ردها أيضا
مطلب في تحرير مسئلة ما اذا
وجد التبايض بعض الدراهم
زوفافردّها

وكيلا بالفاظ الوكالة ويصير رسولا بالفاظ الرسالة وبالامر لكن صرح في البدائع أن افعل كذا وأذنت لك أن تفعل كذا نوكيل ويؤيده ما في اللول الجنية دفع له ألفا وقال اشترى بها أو بيع أو قال اشترى بها أو بيع ولم يقل لي كان نوكيلا وكذا اشترى بهذا ألفا جارية وأشار إلى مال نفسه ولو قال اشترى هذه الجارية بألف درهم كان مشورة والشراء للمأمور الا اذا زاد على أن أعطيتك لاجل شرائك درهمين لأن اشتراط الاجر له يدل على الانابة اهـ وأفاد أنه ليس كل أمر نوكيلا بل لابد مما يفيد كون فعل المأمور بطريق النيابة عن الأمر فليحفظ (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو حصانين أحدهما بخمسة وعشرين قرشا والآخر بثلاثة وعشرين قرشا فباعهما ما زيد من بكر تولية بستين قرشا ثم ظهر وتبين بالوجه الشرعي أنه خان في التولية باثني عشر قرشا ويريد المشتري اسقاط قدر الخيانة من المسمى المزبور فهل له ذلك (الجواب) نعم فان ظهرت خيانه أي خيانة البائع في مراحبة باقراره أي البائع أو برهان أي بينة قامت على ذلك أو بنكوله أي نكول التبايع عن المين وقد ادعاه المشتري هذا هو المختار وقيل لا يثبت الا باقراره لانه في دعوى الخيانة مناقض فلا تصور يشتهر ولا نكوله والحق سماعها كدعوى العيب وكدعوى الخط فانه تسمع أخذه بكل الثمن أو رده وله الخط في التولية يعني عند ظهور خيانه فيها وهذا عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف يحط فيه ما قال محمد يخير فيه ما الخ قوله وله الخط أي اسقاط قدر الخيانة من المسمى وفي السراج الوهاج وصورة الخيانة في التولية اذا اشترى ثوبا بتسعة وقبضه ثم قال لاخر اشترى به بعشرة ووليتك بما اشترى فاطلع على ذلك وبيان الخط في المراحبة على قول أبي يوسف اذا اشترى بعشرة وباعه بربح خمسة ثم ظهر أنه اشتراه بمائة فانه يحط قدر الخيانة من الاصل وهو درهمان وما قبله من الربح وهو درهم ويأخذ الثوب باثني عشر درهما اهـ (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو جارية بثمن معلوم وقبضها المشتري ثم ان زيد باعها من بكر وتسلمها بكر ثم ان بكر اردها على زيد بسبب عيب بالتراضي من غير قضاء القاضي ويريد زيد أن يردها على المانع الاول فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ليس له ذلك باع ما اشتراه فردّه عليه بعيب رده على بائعه لورده عليه بقضاء بعد قبضه ولو برضاه لا تنوير من باب خيار العيب ومثله في الكنز والمتون (سئل) فيما اذا قبض زيد عمرا دراهم له عليه وقضاها عمرو ومن غريمه بكر فوجد الغريم بعضها زوفافردّها بكر على عمرو وبغير قضاء ويريد عمرو ردّها على زيد فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في الحر من خيار العيب وعلى هذا اذا قبض رجل له دراهم على رجل وقضاها من غريمه فوجدتها الغريم زوفافردّها عليه بغير قضاء فله أن يردها على الاول اهـ (أقول) وقد أفق بذلك أيضا الخير الرمي تبغ الماني فتاوى قارئ الهداية وفتاوى ابن نجيم وقد حرر المسئلة تحريرا حسنا العلامة الطرسوسي في أنفع الوسائل وحاصله انه ان كان أقر القابض بقبض حقه أو الثمن أو الدين مثلا ثم جاء ليرد منه شيئا لم يقبل منه لتناقضه وينبغي أنه لو اختار تحليف الدافع أنه ما يعلم أن هذا من دراهمه أن يحلته القاضي فاذا انكسر رده عليه وان لم يقر القابض بما ذكر وانما أقر بقبض دراهم مثلا فالقول له مع المين لانه منكر استيفاء حقه ولم يتقدم منه ما يناقض دعواه وهذا اذا كان الذي رده زوفافردّها وهي ما يقبلها البعض دون البعض أو بنهرجة وهي ما لا يقبلها الكل ولكن النفضة فيها أكثر وأما اذا كانت ستوقه وهي التي نحاسها أكثر من زلة الزغل فلا يقبل قوله بعدم أقر قبض الدراهم لتناقضه لان الستوقه ليست من جنس الدراهم بخلاف الزئوف والنهرجة اهـ ملخصا ومقتضا أنه لو لم يقر بقبض حقه ولا بقبض الدراهم بل سكت حتى قبض

له رد المستوفة لعدم تناقضه أصلاً والله أعلم هذا وقد ذكر المؤلف في المداينات عن القنية بر من
القاضي عبد الجبار إذا أخذ من دينه ديناراً فجعله في الروث ليروج ليس له الرد وكذا الحكم في
الدرهم إذا جعله في البصل ونحوه ليروج ليس له الرد كما لو أدى عيب مشريه ليس له الرد اه
وعلى هذا لو دفعه إلى دائئه أو شري به شيئاً بعد علمه بعيبه ليس له الرد أيضاً وهذه تقع كثيراً فلتحفظ
(سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمرو قوساً شراً صحيحاً ثم سافر بها وركبها ثم رجع ويريد ردها
على البائع بعيب قديم قد رآه قبل ركوها وسفره بها فهل يكون ركوها رضا بالعيب (الجواب)
نعم إذا ثبتت رؤيته للعيب قبل ركوها وسفره بها يكون ذلك رضا بالعيب فليس له ردها (سئل)
فما إذا اشترى زيد جارية من عمرو وبها عيب رآه عند الشراء والقبض وسكت ثم الآن يريد
ردها عليه بذلك العيب فهل ليس له ردها (الجواب) نعم كما في الأشباه والهداية (أقول) هذا
إذا رأى العيب علماً بأنه عيب لما في جامع الفصولين عن الخلاصة رأى المشتري العيب ولم يعلم
أنه عيب ثم علم ينظر أن كان عيباً يتلوا لا يخفى على الناس كعور وشلل لا يرتدو يعلم منه مسائل كثيرة
وفي الخاتمة أراد شراء أمة فرأى بها قرحة ولم يعلم أنها عيب فشرها ثم علم أنها عيب له ردها لأن
هذا مما يشتهبه على الناس فلا يثبت الرضا بالعيب كذا في نور العين وفيه عن فوائد صاحب
المحيط شري قنار كبتة ورم فقال البائع أنه ورم حديث أصابه ضرب فأورمه فشرها على ذلك
فظهر قدمه لا يرتدو وكذا لو شرها على أنه حديث فظهر قدمه وفي الخاتمة هذا إذا لم يبين السبب فلو
بينه فظهر كونه بسبب آخر فله الرد إذا العيب يختلف باختلاف السبب اه واستشكل صاحب
نور العين كلام الخاتمة بمسئلة الأمانة التي بها قرحة بأنه لا فرق بينهما يظهر قلت والجواب بأن
حاصل كلامهم أن المشتري إذا رأى العيب ولم يعلم بأنه عيب فلا يخلو ما أن يكون ظاهره لا يخفى
على الناس أولاً فإن كان ظاهره فليس له الرد ولا فلا يخلو ما أن يكون البائع بين سببه أولاً فإن لم
يبين السبب فالمشتري الردوان بينه فإن ظهر له سبب آخر فله الرد أيضاً والأفلا إذا رأى في
الخاتمة قرحة بلا بيان السبب ولم يعلم أنها عيب له الرد لأنه مما يشتهبه أذ ليست كل قرحة عيباً وفي
مسئلة الورم قد بين البائع السبب بأنه من الضرب غاية الأمر أنه قال حديث فظهر أنه قديم أي
من ضرب قديم فلم يختلف السبب فلا يثبت له الرد ما لم يظهر أنه من غير الضرب هذا ما ظهر لي
فتدبره (سئل) فيما إذا استحق بعض الدار المبيعة بعد القبض بخير
المشتري بين أخذ الباقي أو الرد
مطلب استحق بعض الدار
المبيعة بعد القبض بخير
المشتري بين أخذ الباقي
أو الرد
مطلب اشترى نصف فرس
من شريكه فيها فوجد بها
عيباً له رده
مطلب رأى بالحجار عيباً
قديماً بعد ما حدث به عيب
آخر ليس له الرد ويرجع
بالنقصان
مطلب أصاب الثمر صقعة
بعد البيع ليس له الرد
مطلب مؤنة الرد على المشتري

مطلب ركوب الدابة رضا
بالعيب

مطلب رأى العيب ولم يعلم
أنه عيب فإن كان ظاهراً
لا يخفى على الناس لا يرتد

مطلب شري قنار كبتة
ورم الخ

مطلب استحق بعض الدار
المبيعة بعد القبض بخير
المشتري بين أخذ الباقي
أو الرد

مطلب اشترى نصف فرس
من شريكه فيها فوجد بها
عيباً له رده

مطلب رأى بالحجار عيباً
قديماً بعد ما حدث به عيب
آخر ليس له الرد ويرجع
بالنقصان

مطلب أصاب الثمر صقعة
بعد البيع ليس له الرد

مطلب مؤنة الرد على المشتري

إذا اشترى زيد من عمرو قدر ما معلوم من النشادر له حمل ومؤنة وسافر به من دمشق إلى حلب ثم رجع وزعم أنه وجد به عيبا يوجب الرد ويريد رده على بآئعه والزامه بمؤنة حمله فهل تكون مؤنة الرد على المشتري (الجواب) نعم وجد بالمبيع الذي له حمل ومؤنة عيبا وردة مؤنة الرد على المشتري بجر (سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمرو أرضا معلومة بثمن معلوم من الدراهم بناء على قول الدلال أن المبيع يساوي الثمن المزبور وتبين أن في المبيع غبنا فاحشا في الثمن ويريد المشتري رد المبيع بخيار الغبن الفاحش بتغيير الدلال بعد ذلك بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم (أقول) ومرة الكلام على تغيير البائع أيضا نقله ويأتي قريباً بتغيير المشتري للبائع (سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمرو شيئاً ولم يره ويريد رده فسخه قبل الرؤية فهل له ذلك (الجواب) نعم والمسئلة في متن التنوير من خيار الرؤية وعبارته مع شرحه ولو فسخته قبل الرؤية صح فسخه في الأصح بجر لعدم لزوم البيع بسبب جهالة المبيع فلم يقع منسبما (سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمرو جلا ثم ظهر أن به عيباً قدما كان عند بآئعه وهو قلة الأكل ويريد المشتري رده بسبب ذلك بعد ثبوته شرعاً فهل له ذلك (الجواب) نعم وقلة الأكل عيب كما في الخلاصة وغيرها ومثله في الدر المختار وفي البحر قلة الأكل في البقر عيب (سئل) في المغبون غبنا فاحشا إذا غره المشتري فهل له استرداد المبيع بعد ثبوت ذلك شرعاً (الجواب) نعم وفي تبين السكز وقالوا في المغبون غبنا فاحشا له أن يردّه على بآئعه بحكم الغبن وقال أبو علي النسفي فيه روايتان عن أصحابنا وفتى برواية الرد فقا بالناس وكان صدر الإسلام أبو اليسر يفتي بأن البائع أن قال للمشتري قيمة متاعى كذا أو قال يساوى كذا فاشترى على ذلك وظهر بخلافه له الرد بحكم أنه غره وإن لم يقل ذلك فليس له الرد وقال بعضهم لا يردّه كيفما كان والصحيح أنه يفتى بالردّان غره والافلا اه وكما يكون المشتري مغبونا مغرورا يكون البائع كذلك كما في فتاوى قارئ الهداية منح (سئل) فيما إذا كان لزيد دار ورثها من أبيه ولم يرها فباعها من عمرو بثمن معلوم يباعا عيما وزعم البائع الآن أن له استرداد المبيع بخيار الرؤية فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ولا خيار لمن باع ما لم يره كذا في الملتقى ومثله في التنوير (سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمرو عدة نوافج مسك على أنها مملوءة من المسك ففتحها فوجد فيها ترابا فاحشا محتطابه ويريد ردها على البائع بخيار العيب بعد ثبوت ذلك شرعاً فهل له ذلك (الجواب) نعم وفي الذخيرة الرصاص في المسك عيب قال أبو حنيفة المشتري بالخيار بين الأخذ والرد وقال أبو يوسف يردّ الرصاص بحسابه وهو قول ابن أبي ليلى وقال محمد يحيط من الثمن بقدر الرصاص وفي فتاوى قاضيان من فصل العيون جعل أبو يوسف جنس هذه المسئلة أصلا فقال ما يساع في قليله لا يميز كثيره وكل ما لا يساع في قليله يميز كثيره ويساع في الخنطة وأمثالها قليل التراب فلا يميز كثيره والرصاص في المسك لا يساع في قليله فيميز كثيره ويساع في قليل التراب فلا يميز كثيره وعامة المشايخ أخذوا بهذه الزاوية اه ففي مسئلتنا المسك محتلط بكثير من التراب فلا يميز التراب وترده بحسابه من الثمن لعدم إمكان تمييزه بخلاف الرصاص فإنه يمكن تمييزه ويردّ الرصاص بحسابه وأما إذا كان التراب في المسك قليلا فیساع في قليله ومسئلتنا داخله تحت قول قاضيان ويساع في قليل التراب فلا يميز كثيره فتخلص أن ما يمكن تمييزه بغيره وترده بحسابه من الثمن بخلاف ما لا يمكن تمييزه فلا يميزه ويكون عيبا كالتراب الكثير وغيره مما لا يمكن تمييزه فتأمل ثم رأيت في الخاتمة من فصل خيار الرؤية ما عابرة وإذا اشترى نأخفة مسك فأخرج المسك مهالم

مطلب له الرد بخيار الغبن
الفاحش بتغيير الدلال

مطلب إذا اشترى ما لم يره
فله فسخ البيع قبل الرؤية
مطلب قلة الأكل في الدابة
عيب

مطلب للبائع فسخ البيع
بالغبن الفاحش مع التغيير

مطلب كما يكون المشتري
مغبونا مغرورا فكذا ذلك
البائع
مطلب ليس للبائع خيار
الرؤية

مطلب وجد في نوافج المسك
ترابا له الرد

مطلب يساع في الخنطة
ونحوها قليل التراب

مطلب لابد من اثبات
الاباق عنده وعند البائع

مطلب له خيار الرؤية وان
رضى به قبلها

مطلب اذا ظهر المبيع
من تهننا فالبيع موقوف
والمشتري بالخيار

* (باب الاقالة) *

مطلب ترد الاقالة بالرد

مطلب اقالة الوكيل بالشراء
لا تصح بخلاف وكيل البيع
قبل قبض الثمن

مطلب تصح الاقالة بالتعاطي
مطلب لابد في قبول الاقالة
من اتحاد المجلس

يكن له أن يرد خيار الرؤية ولا بخيار العيب لانه يتعيب بالخراج حتى لو لم يخرج المسك كان له
أن يرد خيار الرؤية والعيب اهـ (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو جارية بالغسة بثمان
معلوم ثم أبقت الجارية عنده ويريد ردها على البائع يعيب الاباق وعمرو يشكر ذلك ويكلفه
اثبات ابقاها عنده أيضا لرد له المبيع فهل لعمر وذلك (الجواب) نعم من وجد بعشرية
ما ينقص الثمن عند التجار أخذ به كل الثمن أو رده كالاباق والبول في القراش والسرقة وكلها
تحتلف صغرا وكبرا تنوير قال العلائي في شرحه فعند اتحاد الحالة بأن ثبت ابقاها عنده ثم
مشتريه كلاهما في صغره أو كبره له الرد لاتحاد السبب وعند الاختلاف لا لكونه عيبا حادثا
كعبد حرم عند بائعه ثم حرم عند مشتريه ان من نوعه له رده والافلا عيني اهـ وحقيقه العلامة
العيني في شرح الكنز (سئل) فيمن اشترى مالم يره فهل يجوز له رده اذا رآه اذا لم يوجده ما يطله
وان رضى قبلها (الجواب) من اشترى شيئا لم يره فالبيع جائز وله الخيار اذا رآه ان شاء أخذ به وان
شاء تركه لقوله عليه الصلاة والسلام من اشترى شيئا لم يره فله الخيار اذا رآه اهـ وكذا اذا قال
رضيت فله الخيار اذا رآه كافي الهديا وغيرها وهذا اذا لم يوجده ما يطله (سئل) فيما اذا اشترى
زيد من عمرو بيتا معلوما شرعا بثمان معلوم وتسلم المبيع ثم ظهر أنه من تهن من عند بكر مسلما
له فهل يكون البيع موقفا على اجارة المتهن والمشتري بالخيار ان شاء صبر الى فك الرهن أو يرفع
الامر الى القاضي ليفسخ البيع (الجواب) نعم

* (باب الاقالة) *

(سئل) فيما اذا اشترى زيد بالوكالة عن بنته هند بالغسة من عمرو وكما معلوما بثمان معلوم
من الدراهم وتصرفت هند بالكرم مدة ثم ان والدها قال عمر ان يبيع الكرم ويرد عمر وله الثمن
بدون اذن من ابنته المزبورة ولا اجازة ولما بلغها خبر الاقالة ردت الاقالة المزبورة ولم تجزها
فهل ترد الاقالة بردها (الجواب) نعم ترد الاقالة بالرد وقد أفتى بمثل هذه العلامة القرباشي
كما في فتاويه من البيع وأجاب بقوله نعم ترد برده زبطل وأجاب في جواب سؤال آخر
بقوله لا عليك الوكيل بالشراء الاقالة اتفاقا وأما اقالة البيع فصحيحة ويضمن وهذا اذا لم يقبض
الثمن فلو لا قبضه ثم قال تصح كافي شرح الجمع لابن مالك والقوائد الزينية (سئل) فيما اذا
اشترى زيد من عمرو ثمرة كرم عن عبد مدركة بثمان معلوم مقبوض ثم ظهر لزيد ان الثمن كثر
وطلب من البائع رد الثمن له فرضى وتسلم المبيع ونصرف به ورد البائع بعض الثمن لزيد وذلك
على وجهه المقابلة بالتعاطي ثم امتنع البائع من رد بقية الثمن بلا وجه شرعي فهل يلزمه رده
(الجواب) نعم وتصح بالتعاطي ولو من أحد الجانبين كالبيع هو الصحيح بزاوية علائي (أقول) ولا
يضمن قبول الاخر في المجلس ولو كان القبول فعلا كالموقف أو قبضه فور قبول المشتري أقلل
كافي التنوير وشرحه وكتبت فيما علقته عليه عن المنع أن مما يفرع على اشتراط اتحاد المجلس
ما في القنية جاء الدلال بالثمن الى البائع بعد ما باعه بالامر المطلق فقال له البائع لا أدفعه بهذا الثمن
فخبر به المشتري فقال أنا لا أريده أيضا لا يفسخ لانه ليس من ألفاظ الفسخ ولان اتحاد المجلس
في الايجاب والقبول شرط في الاقالة ولم يوجد اهـ ما في المنع قلت ويتفرع عليه ما في القنية أيضا
اشترى حمارا ثم أتى ليرده فلم يجد البائع فادخله في اصطبله فجاء البائع بالبيطار فزغنه فليس بفسخ
لان فعل البائع وان كان قبولا ولكن يشترط فيه اتحاد المجلس اهـ فليحفظ فان أمثال ذلك

مطلب آجره مما في نواجر
ثم تقابل مع الناظر تنسخ
الاولى والثانية

مطلب تقايلا ثم اشتراه ثانيا
قبل تقايض المبيع بصرح

مطلب اذا لم يعلم البائع
بالعيب وقت الاقالة كان
له الخيار

تقع كثيرا وتحقق على كثير (سئل) في عقار وقف آجره ناظر الوقف من زيد مدة معلومة بأجرة معلومة وتسلمه المستأجر ثم آجره مما في نواجر من عمرو وتسلمه ثم تقابل زيد مع ناظر الوقف عقد التواجر مقايله صححة شرعية فهل التقابل المذكور صحيح وتنسخ الاولى والثانية (الجواب) نعم تنسخ الاولى والثانية كما أفتى بذلك العلامة ابن نجيم وقال العلامة محمد بن عبد الله الغزي وفي المضمرات المستأجر اذا آجره من غيره أو دفعه الى غيره من اربعة ثمان المستأجر الاول فسخ العقد هل ينسخ العقد الثاني اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه ينسخ (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو بضاعة بثمن معلوم من الدراهم وقبض المشتري المبيع ثم تقايلا عقد الشراء مقايله شرعية ولم يتقايضا المبيع حتى اشتراه المشتري من عمرو ثانيا بثمن معلوم من الدراهم فهل تكون المقايلة والشراء صحيحين (الجواب) نعم ولو اشترى عبدا وقبضه ثم تقايلا المبيع ولم يتقايضا حتى اشتراه من البائع جاز شراؤه ولو باعه البائع بعد الاقالة من غير المشتري لا يجوز بيعه انقروى عن الخاتمة ومثله في متن التنوير (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو فرسا وقبضها فتمت الفرس عند زيد ثم تقايلا المبيع بالثمن الاول بلا علم عمرو بالعيب ويريد عمرو رد الاقالة بسبب ذلك فهل له ذلك (الجواب) نعم وان تغيرت الاقالة الى نقصان بان تعيب الجارية في يد المشتري بفعل المشتري أو بأفة سماوية فان تقايلا بمثل الثمن الاول أو سكا عن ذكر الثمن الاول تجعل الاقالة فسخا عنده غير ان البائع اذا لم يعلم بالعيب وقت الاقالة كان له الخيار ان شاء أمضى الاقالة وان شاء رد وان علم بالعيب فلا خيار له ذخيرة من الثامن عشر في الاقالة وبمثلة أفتى العلامة الخير الرملي كافي فتاويه من الاقالة

* (باب الاستحقاق) *

* (باب الاستحقاق) *

مطلب اذا استحققت الدار
بعد ما بنى رجع على البائع
بالثمن وبقيمة البناء مبنيا

مطلب له الرجوع بقيمة
ما يمكنه تسليمه لانبوه
الحص والطين ولا بما أنفق
من نحو أجور الفعلة

مطلب لا يرجع بما أنفق
على الدابة

مطلب يبطل الحكم
بالاستحقاق باثبات التساج
عند البائع أو باثباته

(سئل) في رجل اشترى من آخر دارا معلومة بثمن معلوم من الدراهم دفعه للبائع ثم بنى المشتري فيها بناء ثم استحققت البينة لزيدى حاكم شرعى حكم للمشتري بالرجوع بالثمن على البائع ويريد الرجوع على البائع بالثمن وقيمة البناء فهل له ذلك (الجواب) نعم له الرجوع على البائع بقيمة ما يمكنه أن يفصله ويهدمه ويسلمه اليه لانه غره في رجوع عليه بالثمن وبقيمة البناء مبنيا يوم يسلم ذلك اليه كفى بالخاتمة والعمادية والخيرية وجامع الفصولين شري أرضا فبنى فيها أو غرس أو زرع فاستحق الرجوع المشتري بثمنه ويسلم بناءه وزرعه وشجره اليه في رجوع بقيمة ما مبنيا قائما يوم سلمها اليه فصولين من الاستحقاق اشترى دارا فخصصها وطين سطوحها ثم استحققت لا يرجع على البائع بقيمة الحص والطين وانما يرجع عليه بقيمة ما يمكنه أن يفصله ويهدمه ويسلم اليه فصولين أيضا (أقول) تقييده بالرجوع بالقيمة يفيد أنه لا يرجع بالنفقة كاجرة الفعلة ونحوها وبه صرح في الدر المختار وغيره بخلاف ما لو اشترى كراما كما سيأتي (سئل) في رجل اشترى من آخر دابة فأنفق المشتري عليها مدة ثم استحقها رجل بوجه شرعى فهل لا يرجع المشتري على البائع بما أنفق (الجواب) نعم ولو استحق العبد أو البقرة لم يرجع بما أنفق شرح التنوير للعلائي عن القنية ومثله في مجموعة الانقروى عنها (سئل) فيما اذا اشترى زيد حمارا من عمرو وبثمن معلوم دفعه للبائع وتسلم الحمار منه فاستحقه بكر بالملك المطلق وحكم له به وقدمات البائع ولزيد بينة تشهد أن الحمار نتج عند بائع بائعه فلان في ملكه فهل تسمع بینه المذكورة ويبطل الحكم السابق بالاستحقاق وان لم يثبت رجوع بالثمن على ورثة عمرو

(الجواب) اذا قال بائع من باعه حين رجع عليه بالثمن أنالاً أعطى الثمن لان المستحق كاذب لان المبيع نتج في ملكي أو ملك بائعي بلا واسطة أو بهما فتسمع دعواه ويطل الحكم ان أثبت كذا في الدرر وغيره فتسمع بينة زيد المذكور ويطل الحكم المزبور وان لم يثبت رجع بالثمن على ورثة عمرو والله أعلم استحق بملك مطلق وطلب عنه فبرهن بائعه أنه نتج في ملك بائعي يقبل لو كان بحضرة المستحق ولو غاب بائع البائع لانه يتصب خصماً عن بائعه (أقول) ينبغي أن لا يشترط حضرة المستحق أيضاً كما تقدم فصولين من ١٦ في الاستحقاق رجل اشترى شيئاً فباعه مستحق واستحقه فقضى القاضي بالاستحقاق فرجع المشتري على البائع بالثمن فدفع اليه الثمن من غير الزام القاضي اياه فللبائع أن يرجع بالثمن على بائعه وهذا مذهب محمد وعليه الفتوى وعند أبي يوسف لا يلزم الا بالزام القاضي هكذا ذكر المسئلة في بيوع الجامع الكبير جواهر الفتاوى من البيوع ومشي في شرح المجمع الملكي في باب الاختلاف في الشهادة على قول أبي يوسف لكن في التنوير لم يشترط هذا لانه قال ويثبت رجوع المشتري على بائعه بالثمن اذا كان الاستحقاق بالينة (أقول) ذكر في التنوير في كتاب الكفالة ولا يؤخذ ضامن الدرك اذا استحق المبيع قبل القضاء على البائع بالثمن ومشهد في الكز وغيره وعالله الشراح بقولهم لان مجرد الاستحقاق لا ينتقض البيع على ظاهر الرواية ما لم يقض له بالثمن على البائع اه فظاهر المتون والشروح اعتماد قول أبي يوسف لانه ظاهر الرواية فتأمل (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو بغلة بدمشق بثمن معلوم فاستحقها مستحق في بلدة أخرى بدعوى التناج وحكم له بها ورجع يطلب الثمن من بائعه فأراد أن يبرهن أنها نتجت عنده أو عند بائع البائع والمستحق غائب وكذا البغلة فهل يشترط حضرة المستحق لقبول هذه البينة حتى يطل الحكم السابق أم لا وهل يشترط حضرة البغلة أيضاً (الجواب) مقتضى ما أفق به الخير الرملي في فتاواه موافق لما في العمادية عدم اشتراط حضور المستحق قال في العمادية وهذا القول أظهر وأشبه ومقتضى ما في البرازية عدم القبول بلا حضور المستحق قال وهو الاظهر والاشبه وما في الخلاصة يقتضي اشتراط حضرة البغلة ذكر في دعوى الذخيرة اذا استحق المبيع من يد المشتري بالملك المطلق ورجع المشتري على بائعه بالثمن فأقام البائع بينة على التناج وأن القضاء للمستحق وقع باطلا وليس لك الرجوع بالثمن على هل تقبل هذه البينة بغيبة المستحق اختلف المشايخ فيه ومحمد يشترط حضرته واختار شمس الأئمة السرخسي أنه لا يشترط حضرته وهكذا أفق بقرعانة وذكر في المحيط قيل على قياس قول محمد وأبي يوسف الآخر يشترط حضرة المستحق لقبول هذه البينة وعلى قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف الاول لا يشترط وهذا القول أظهر وأشبه اه مخلصاً من العمادية من الفصل الثالث فيمن يصلح خصماً لغيره ومن لا يصلح أراد المشتري أن يرجع على بائعه بعد الاستحقاق فبرهن البائع عليه انه كان نتج عنده وأن الاستحقاق كان باطلا والمستحق غائب فعند محمد وهو اختيار شمس الاسلام يقبل لان الرجوع بالثمن أمر يخص المشتري فاكتفى بحضوره واختار صاحب المنظومة والطبايادي وهو قياس قول الامامين وهو الاظهر والاشبه عدم القبول بلا حضور المستحق بزازية من الدعوى من نوع فين يشترط حضرته (أقول) اتفق نقل الذخيرة والمحيط عن محمد على اشتراط حضرة المستحق وخالفهما نقل البرازية فالظاهر أنه انقلب الامر على البرازي فنسب ما قاله محمد الى أبي حنيفة وأبي يوسف وما قاله اليه وقال ان قولهما هو الاظهر والاشبه كما قاله

مطلب برهن البائع أنه نتج في ملك بائعي يقبل لو بحضرة المستحق
مطلب اذا قضى بالاستحقاق يرجع بالثمن على بائعه والبائع على بائعه وان دفع الثمن بلا الزام القاضي

مطلب أراد البائع أن يبرهن أنها نتجت عنده هل تشترط حضرة المستحق والدابة أم لا

في المحط فانهكس المراد لانعكاس نقل الخلاف وقد نقل الخلاف في جامع الفصولين ونور العين كما نقله في العمادية عن الذخيرة والمحيط مع التصريح بان الاظهر والاشبه قول الامامين أبي حنيفة وأبي يوسف وهو الاكتفاء بحضرة المشتري فكان هو الاحوط ولذا أفتى به الخير الرمي وصرح في الجزأول كتاب الدعوى بأنه الاصح ولا سيما مع ظهور وجهه وهو ما مر من أن الرجوع بالثمن أمر يخص المشتري فاكتفى بحضوره وهو الارفق بالناس أيضا هذا ما ظهر في والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى جلامعين من آخر شراء شرعا بثمن معلوم دفعه للبائع وتسلم الجمل منه فتعرف على الجمل زيدوا دعي أنه له فدفعه الرجل لزيد دون اثبات بالبينة ولا قضاء ويريد الرجل الرجوع بالثمن على البائع فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم قال في التنوير ويثبت رجوع المشتري على بائعه بالثمن اذا كان الاستحقاق بالبينة أما اذا كان باقرار المشتري أو بنبوه فلا (أقول) نقل في نور العين حمله للرجوع على البائع وهي أن المشتري لو أخذ العين من المشتري بلا حكم فهلكت وأراد المشتري أن يرجع على بائعه بثمنه فالوجه أن يدعى على المستحق أنك قبضت مني بلا حكم وكان ملكي وقد هلك في يدك فأد إلى قيمته فبرهن الاستحالة له فيرجع المشتري على بائعه بثمنه اه وظاهر تقييد بالهلاك أنه عند عدمه له أن يدعى العين ويستردّها من الاخذ اذا عجز عن البرهان ولكن هذا انما يظهر اذا لم يقر المشتري بأنّها الاخذ فلو أقر لا تسمع دعواه عليه لتناقضه ولا يثبت له الرجوع على بائعه لئلا يذاق اقراره على نفسه ونقل في نور العين أيضا لو شرى دارا فاستحق باقرار المشتري أو نبوه لا يرجع بثمنه على بائعه فلو برهن المشتري أن الدار ملك المستحق ليرجع بثمنه على بائعه لا يقبل للتناقض لانه لما أقدم على الشراء فقد أقر أنه ملك البائع فاذا ادعى لغيره كان تناقضا يدعى الملك ولانه اثبات ما هو ثابت باقراره فلغا أمالو برهن على اقرار البائع أنه للمستحق يقبل لعدم التناقض وانه اثبات ماليس ثابت اذ لو أقر به لزمه اه وفيه أيضا ادعى المشتري على المشتري وأخذه بلا حكم فقال المشتري لبائعه أخذه المستحق مني بلا حكم فأد ثمنه إلى قد دفع البائع ثمنه اليه ثم برهن البائع على المستحق أنه له مع غيبة المشتري صح لا نفسا خ البيع بينه وبين المشتري بتراضيه بما فيبقى على ملك البائع ولم يصح الاستحقاق اه وبقيّة فروع هذا الباب هناك فراجع (سئل) في رجل اشترى من آخر فرسا معلومة بثمن معلوم فقام عمرو والخارج يدعيها على الرجل بالتنازع ويريد المشتري اقامة البينة على عمرو والمدعي انها لتنازع فرس بائعه فهل ترجح بينة المشتري انها لتنازع فرس بائعه على عمرو والخارج أولا (الجواب) نعم ترجح وان برهن خارج وذو يد على التنازع فذو اليد أولى هو الصحيح خلافا لعيسى بن أبان شرح الملتقى من باب دعوى الرجلين وأفتى بذلك الشيخ خير الدين هنا قائلا وفي دعوى التنازع من المتداعين بينة ذي اليد أولى بالقبول للحكم بها اه وفي باب الدعوى من فتاويه أيضا البينة في التنازع لذو اليد وبرهان المشتري على تنازع بائعه كبرهان بائعه (سئل) فيما اذا اشترى زيد حصّة من طاحونة وكانت في يده مدة ثم استحق عمرو حصّة في المبيع وطلب من المشتري غلة الحصّة المستحقة في المدة المزبورة فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم قال في جواهر الفتاوى من الباب الخامس من البيوع اشترى طاحونة وكانت في يده مدة ثم استحقها مستحق فليس له أن يطالب المشتري بغلة الطاحونة لانه ليس من أجزاء المبيع بل من كسبه وفعله اه (أقول) لا يقال ينبغي وجوب الاجرة عن تلك المدة اذا كانت الطاحونة معدة للاستغلال بناء على ما أفتى به

مطلب اذا دفعه للمستحق

بلا بينة ليس له الرجوع

على بائعه بالثمن

مطلب في حمله رجوع

المشتري على البائع بالثمن

لو دفع العين للمستحق بلا

حكم

مطلب استحققت الدار

باقرار المشتري ليس له أن

يرهن على أن الدار ملك

المستحق

مطلب دفعه للمستحق بلا

حكم ثم أخذ الثمن من البائع

فللبائع أن يبرهن على

المستحق أنه له مع غيبة

المشتري

مطلب ترجح بينة المشتري

على التنازع عند بائعه

مطلب اذا استحققت

الطاحونة فليس للمستحق

طلب غلتها من المشتري

مطلب اذا سكن المعد

للاستغلال بتأويل عقد

أو ملك فلا يلزمه أجر

المتأخرون من وجوب أجرة المثل في غضب عقار الوقف أو البيت أو المعدل للاستغلال لا نأقول
 قدوا ذلك في المعدل للاستغلال بما إذا لم يسكنه بتأويل عقد أو ملك كما قدمناه في أوائل الباب
 الثاني من الوقف وهنا التأويل المذكور موجود فنتبه (سئل) في جماعة اشتروا كرم غضب
 وتصرفوا بغلته عدة سنين ثم ظهر مستحقا لرجلين أنبتاه بالينة الشرعية لدى القاضي وحكم
 لهما به وطلبا الغلة التي تصرف بها الجماعة فهل يوضع من الغلة مقدار ما أنفق الجماعة في تسمير
 الكرم وما فضل من ذلك يأخذه المستحقان المذكوران (الجواب) نعم قال في جامع
 الفتاوى يوضع من الغلة مقدار ما أنفق في عمارة الكرم من قطع الكروم وإصلاح السواقي
 وبناء الحيطان وممراته وما فضل من ذلك يأخذه المستحق من المشتري اهـ وبمثلها أفتى الشيخ
 خير الدين في فتاويه وأيضاً أبو السعود أفندي مفتي السلطنة نقلاً عن التوفيق كما في صور
 المسائل من الاستحقاق ونقله الانقروى في فتاويه (أقول) ولينظر الفرق بينه وبين ما مر
 في استحقاق نحو الدار حيث لا يرجع الأبقية ما يمكن تسليمه من البناء دون ما أنفق كما قدمنا
 وكذا لا يرجع بما أنفق على الدابة أو العبد كما مر أيضاً ولم يظهر لي وجهه فليستأمل ثم رأيتني
 ذكرت فيما علقته على الدر المختار أن هذا ليس رجوعاً على المستحق من كل وجه بل هو
 اقتطاع من الغلة التي استغلها وهو يعد فيه للبحث مجال والله أعلم بحقيقة الحال (سئل)
 فيما إذا اشترى زيد من عمرو بستاناً مع أرضه وحق شربه المعلوم من الماء بثن معلوم وبعد
 مات سلمه منه وزرعه استحق الشرب لجهة وقف بر وأخذه المستحق بالوجه الشرعي فهل يرجع
 بنقصان الشرب (الجواب) نعم رجل اشترى أرضاً بشرها فاستحق الشرب قبل القبض
 قال محمد بن خير المشتري أن شاء أخذ الأرض بجميع الثمن وأن شاء ترك وكذا المسيل وإن استحق
 الشرب بعد ما قبض المشتري الأرض وأحدث فيها بناء أو غرساً أو زرعاً فإن المشتري يرجع
 بنقصان الشرب والمسيل خاتمة من فصل الاستحقاق (سئل) في رجلين اشترى من آخر
 جميع غراس بستان معلوم قائم بالوجه الشرعي في أرض وقف بثن معلوم من الدراهم
 دفعاه للبائع وقبض المبيع ثم بعد ذلك استحق بعض المبيع فهل يكون المشتريان بالخيار
 أن شا آردا مابق ورجعا بجميع الثمن وأن شا آمسكا مابق ورجعا على البائع بثن المستحق
 (الجواب) حيث كان بعد القبض وهو قمي بخير المشتري كما ذكر والمسئلة في التنوير من
 باب خيار العيب (سئل) في امرأة اشترت من آخر داراً معلومة بثن معلوم ثم بعد
 مات سلمت منه استحق بعض ما بطريق شرعي فهل تخير في الباقي أن شاعت رضىت بحصته من
 الثمن وأن شاءت ردت (الجواب) نعم قال في الدر المختار من خيار العيب استحق بعض
 المبيع فإن قبل القبض خير في الكل لتفرق الصفقة وإن بعده خير في القمي لافي غيره لأن
 تبعض القمي عيب لا مثلي اهـ وفي العمادية من الخامس عشر ولو قبض الكل ثم
 استحق بعضه فإن البيع في مقدار المستحق باطل ثم ينظر إن كان الموقوف عليه شيئاً
 واحداً مما في تبعضه ضرر كالدار والأرض والكرم والعبد ونحوها فالمشتري بالخيار
 في الباقي أن شاء رضى بحصته من الثمن وأن شاء ردت اهـ وفي فوائد صاحب المحيط سئل
 بعض الفقهاء عن اشترى أرضاً فيها أشجار حتى دخلت فيها من غير ذكر ثم استحققت
 الأشجار هل لها حصصة من الثمن قال لا يكفي ثوب الغلام والجارية وبرذعة الحمار فإنها تدخل تبعاً
 وما يدخل بطريق التبعية لاحتصانه من الثمن إلى أن قال وهذا إذا لم يذكر البناء والأشجار في

مطلب إذا استحق الكرم
 بوضع من غلته ما أنفق
 المشتري في عمارة

مطلب إذا استحق شرب
 البستان بعد القبض يرجع
 المشتري بالنقصان

مطلب إذا استحق بعض
 المبيع القمي بخير المشتري
 مطلب استحق بعض الدار
 بعد القبض فالمشتري
 بالخيار

مطلب إذا استحق ما يدخل
 في البيع تبعاً كالاشجار
 للأرض فلا حصصة له من الثمن

البيع حتى دخلت تبعا وتسامه في العمادية (سئل) فيما اذا مات رجل عن ورثة بالغين وخلف حصه في دار فاشتريت الورثة حصه معلومه من الدار من هند وصدقت الورثة أن بقيه الدار لفلان وفلانة ثم ظهر أن مورثهم المزبور اشترى بقيه الدار من فلان وفلانة في حال صغرهم ولم يعلموا اذ ذلك بشراء والدهم فهل يكون التناقض في محل الخفاء عفو ولا يمنع صحة الدعوى (الجواب) نعم التناقض فيما طريقه الخفاء لا يمنع صحة الدعوى كما صرح حوايه اشترى دار الابنه الصغير من نفسه وأشهد على ذلك وكبر الابن ولم يعلم بما صنع الاب ثم ان الاب باع تلك الدار من رجل وسلمها اليه ثم ان الابن استأجر الدار من المشتري ثم علم بما صنع الاب فادعى الدار على المشتري فقال المشتري في الدفع انك متناقض لان الاستحجار اعتراف بان الدار ليست ملكك هذه المسئله صارت واقعة الفتوى وقد اختلفت أجوبة المفتين فيها والصحيح أن هذا لا يصلح دفعا وان ثبت التناقض الآن هذا تناقض فيما طريقه الخفاء والتناقض في مثله لا يمنع صحة الدعوى عطاء الله افندي عن التتارخانيه المديون بعد قضاء الدين لوبرهن على ابراء الدائن والمختلعه بعد أداء بدل الخلع لوبرهنت على طلاق الزوج قبل الخلع بقبيل والجامع في الكل خفاء الحال وكذا الورثة اذا قاموا مع الموصى له بالمال ثم ادعوا رجوع الموصى يصح لانفراد الموصى بالرجوع (سئل) فيما اذا اشترى زيد حجارا من عمرو بثمن معلوم دفعه للبائع وتسلم الحجاره فاستحقه بكر بالملك المطلق وحكم له به فطلب زيد من عمرو ثمنه فادعى أنه اشترى الحجار من خالد وأثبتته وخالد ادعى شراءه من بشر وأثبتته وبشر من رجل آخر وأثبت الرجل أنه تتاج حجاره كل ذلك لدى حاكم شرعي حكم على زيد بأنه ليس له الرجوع على المدعى عليه بالنفن حيث أثبت الرجل أنه تتاج حجاره وكتب له بذلك حجة شرعية فهل يعمل بمضمونها بعد ثبوت شرعا ويطلب الحكم السابق بالاستحقاق (الجواب) نعم كما صرح بذلك في الدرر وغيره * (فرع) *
قسمت الدارين اثنتين فبني أحدهما ثم استحق حصته لا يرجع عليه بقيمة البناء لأن كلا منهما يجبر على القسمة بخلاف الدارين فانهما ان اقتسما هما وبني أحدهما في نصيبه ثم استحققت فانه يرجع على شريكه بنصف قيمة البناء لانه بمنزلة البيع كذا في الايضاح والمبسوط عني على الهداية من فصل من كتاب الشفعة

(باب السلم)

(سئل) فيما اذا سلم زيد عمرا مبلغا معلوما من الدراهم على نصف قنطار من السمن البقري سلم صحيحا شرعيا مستوفيا جميع شرائطه الشرعية الى أجل معلوم وكفل عمرا بجميع المسلم فيه كل من بكر وخالد على التعاقب ثم كفل كل من التكفيلين عن صاحبه بأمره ثم حل الاجل وغاب بكر وألزم زيد خالد بجميع السمن وأخذ منه بطريق الكفالة ثم حضر بكر ويريد خالد الرجوع عليه بنصف السمن فهل له ذلك (الجواب) نعم الكفالة بالمسلم فيه صحيحة لانه دين لا مبيع الى اخر ما ذكره الخافقي في فتاواه وكذا العلائي على التنوير والخير الرملي من باب السلم ومسئله الكفالة بالتعاقب مصرح بها في التنوير من باب كفالة الرجلين (سئل) في السلم في الزناج المكسر (الجواب) قال في الخلاصة ولا خير في السلم في الاواني المتخذة من الزناج ويجوز في المكسورة وزناو الذي لا يتفاوت كالطابق والمكاحل عددا وفي الاواني المتخذة من الخرف ان بين عددا يصير به معلوما عند الناس يجوز اه ومثله في البرازية والبحرو في الصغرى

مطلب التناقض في محل
الخفاء عفو

مطلب اذا ثبت التناج
بطل الاستحقاق

مطلب اقتسما دارا فبني
أحدهما ثم استحققت حصته
لا يرجع بقيمة البناء ولو
اقتسما دارين يرجع

(باب السلم)

مطلب تصح الكفالة
بالمسلم فيه

مطلب لا يجوز السلم في
أواني الزناج الا أن تكون
مكسرة أو لا تتفاوت

عن الأصل ولا خير في السلم في الزجاج الآن تكون مكسرة وزنا معلوما فيجوز وكذلك جواهر الزجاج فانه موزون معلوم على وجه لا يتفاوت فيه فاما الاواني المتخذة من الزجاج فهي عديدة متفاوتة فلا يجوز السلم فيها لاندكرا العدد ولا بدكرا الوزن قال شمس الائمة السرخسي الآن تكون شيا معروفا يعلم انه لا يتفاوت في المسالية كالمساحل والطباقات فان احاد ذلك لا تختلف عند أهل هذه الصنعة فيجوز السلم فيه بذكر العدد وفي الفتاوى ويجوز السلم في الكيزان والقارورات وكذا في الكيزان الخزفية اذا بين نوعا لا تتفاوت آحاده اه تارخانية (سئل) في السلم في القمح (الجواب) صرح في منع الغفار نقلا عن جواهر الفتاوى بأنه لا يصح السلم في الدبس وان اجتمعت شرائطه قال لانه ليس من ذوات الامثال لان النار علمت فيه فلا يجب في الذمة وليس على المسلم اليه الاداء رأس مال ذلك المسلم عليه فتاوى الخيرية (أقول) يعني أن القمح كذلك لان النار علمت فيه فكان قيميا لا مثليا وبه صرح في الدر المختار في آخرباب السلم حيث قال قلت وسيجيء في الغصب أن الرب والقطر والقمح واللحم والاجر والصابون والعصفر والسرقة والجلود والصرم ومخلوط بر بشعير قمي فليحفظ اه (سئل) فيما اذا أسلم زيد عمرا مبلغا معلوما من الدراهم على قدر معلوم من الكميات وقد حل الاجل ويريد عمره أن يعوضه عن السلم فيه بشيء من المواشي فهل لا يجوز الاعتياض عن المسلم فيه بشيء غير جنسه (الجواب) نعم قال في الاختيار ولا يجوز أن يأخذ عوضه خلاف جنسه قال عليه الصلاة والسلام من أسلم في شيء فلا يصرفه الى غيره اه ولا يصح التصرف في رأس المال والمسلم فيه قبل القبض بشركة أو تولية اه كثر قال في البحر والحاصل أن التصرف المنقضي شامل للبيع والاستبدال والهبة والاراء الآن في الهبة والاراء يكون مجازا عن الاقالة فيرد رأس المال ككلا أو بعضا ولا يشمل الاقالة فانها جائزة ولا التصرف في الوصف من دفع الجيد مكان الردي وبالعكس اه (سئل) فيما اذا أسلم زيد عمرا مبلغا معلوما من الدراهم على غرار قمح معلومتين سلما شرعيما مستوفيا شرائطه ثم قبل قبضه مامن عمرو باع زيدا احدى الغرارتين من عمرو بخمسة عشر قرشا وباعه الاخرى بعشرين قرشا الى أجل معلوم ويريد عمرو أن يدفع لزيدا الغرارتين ويعطى البيع فيه ما فهل له ذلك (الجواب) نعم ولا يجوز التصرف للمسلم اليه في رأس المال ولا الرب السلم في المسلم فيه قبل قبضه بخو بيع وشركة ومن الهبة وتولية ولو من عليه حتى لو وهبه منه كان اقالة اذا قبل وفي الصغرى اقالة بعض السلم جائزة علائق على التنوير أي لأن المسلم فيه مبيع والتصرف في المبيع المنقول قبل قبضه لا يجوز ورأس المال مستحق القبض في المجلس والتصرف فيه موقوف له فلم يجز اه (سئل) فيما اذا دفع زيد مبلغا معلوما من الدراهم سلما على قدر من الموزونات ولم يستوف شرائط السلم فهل يكون السلم غير صحيح وليس لزيد الارأس مال السلم (الجواب) اذا كان السلم فاسدا يجب على المسلم اليه رد المال لانه في يده كمغصوب ومغصوب يجب رده قال في المنع ولا يجوز لزب السلم شراء شيء من المسلم اليه برأس المال بعد الاقالة في سلم العقد الصحيح بعد وقوعه قبل قبضه بكم الاقالة لقوله عليه الصلاة والسلام لا تأخذوا اسلمك أو رأس مالك الا سلمك حال قيام العقد أو رأس مالك حال انقضاخه الى أن قال وقيد بكون السلم صحيحا لانه لو كان فاسدا اجاز الاستبدال قال في جامع الفصولين وجاز الاستبدال في السلم القاسد اذ رأس ماله في يد البائع كمغصوب فصح استبداله اه (سئل) في السلم في القوة هل يصح ويؤمر المسلم اليه بدفع المسلم فيه وان غلا السعر عن

مطلب لا يجوز السلم في القمح

مطلب لا يجوز الاعتياض عن المسلم فيه بخلاف جنسه

مطلب لا يجوز التصرف في رأس المال ولا في المسلم فيه قبل قبضه

مطلب اذا فسد السلم وجب رد رأس المال فقط
مطلب لا يجوز شراء شيء من المسلم اليه برأس المال بعد الاقالة في السلم الصحيح بخلاف القاسد

مطلب يصح السلم في القوة لانها مثلية

وقت العقد (الجواب) نعم حيث أمكن ضبط صفة ما ومعرفة قدرها كما يؤخذ من الكثر وغيره
والظاهر أن القوة مثلية كما يؤخذ من تعريف المثل والقيمي الذي جمعه نقلا عن المعبرات كما
سيأتي إن شاء الله تعالى في كتاب الغصب ثم رأيت والله الحد التصريح بأن القوة مثلية في فتاوى
العلامة الشيخ اسمعيل مفتي دمشق سابقا في فتاويه من كتاب الغصب (سئل) في السلم
في الشحم إذا استوفى شرائطه هل يصح (الجواب) السلم في الالية وشحم البطن جائز وزنا
كذا في البرازية والخلصة (سئل) فيما إذا استلم جماعة من زيد مبلغا معلوما من الدراهم
على مقدار معلوم من الخنطة والشعر والسمن مع بيان سائر شرائطه الشرعية وهم متضامنون
متكافلون برأس مال السلم وبالسلم فيه فهل يصح ذلك (الجواب) نعم والمسئلة في البرازية
وفتاوى الخانوقى (سئل) فيما إذا دفع زيد لعمر ومقدار معلوم من الذهب والفضة سلما
على مقدار من الدراهم المسماة بالريال مؤجل إلى أجل معلوم فهل يكون السلم المذكور غير
جائز (الجواب) نعم قال في شرح الملتقى فيصيح في المكييل والموزون سوى النقدين لانهما
أثمان فلم يجوز السلم فيهما ما خلا فالملك اه والمسئلة في المتون وأوضحها في البحر والزيلعي
(سئل) في السلم في البصل إذا استوفى شرائطه هل يصح (الجواب) نعم والثوم والبصل
يجوز السلم فيه وزنا لا عددا بجر ويجوز السلم في الثوم والبصل كيلا لا عددا ذكرهما شيخ
الاسلام في شرحه وجعلهما من العدييات المتفاوتة ذخيرة

(باب القرض)

(سئل) في الكفالة بالقرض المؤجل إلى أجل هل تصح ويكون مؤجلا على الكفيل دون
الاصيل أو عليهما (الجواب) يكون مؤجلا على الكفيل وأما تأجيله على الاصيل ففي البحر
والنهر يتأجل عليهما لان الدين واحد وفي شرح التنوير للعلائي ومن حيل تأجيل القرض
كفالاته مؤجلا فيتأخر عن الاصيل لان الدين واحد بجر ونهر نقلة قبيل باب القرض عن
تلخيص الجامع قبيل باب الربا اه لكن في صور المسائل عن العتائية ولو كفل بالقرض
فتأخر عن الكفيل جاز ولا يتأخر عن الاصيل وفي فتاوى الكازروني نقلا عن فتاوى قارئ
الهداية سئل عن الكفالة بالقرض إلى أجل هل تصح وتكون مؤجلة على الكفيل دون
الاصيل أم لا أجاب نعم تصح وتكون مؤجلة على الكفيل دون الاصيل اه وأفتى بذلك العم
المرحوم وقال في أنفع الوسائل قلت فتحررنا من هذا أن الكفالة بالقرض إلى أجل تصح
وتكون مؤجلة على الكفيل وعلى الاصيل حالا كما كان ولا يلتفت إلى ما قاله الحصيري في
التحرير إذا كفل بالقرض إلى أجل يصح ويتأجل على الاصيل وهذه الحيلة في تأجيل القرض
فإن كل الكتب يرد ذلك ولم ينقل هذه العبارة أحد غيره وإذا دار الأمر بين أن يفتى بما قاله
الحصيري وحده أو بما قاله القدوري وكل الأصحاب فليفتى بما قاله القدوري وبقيمة الأصحاب
ولا يفتى بما قاله الحصيري ولا يجوز أن يعمل به اه (أقول) وذكر صاحب البحر في كتاب
الكفالة أن قول الهداية لو كفل بالمال الحال مؤجلا إلى شهر يتأجل عن الاصيل أيضا محمول
على غير القرض لما في التاترخانية وإذا كفل بالقرض مؤجلا إلى أجل مسمى فالكفالة جائزة
والمال على الكفيل إلى الاجل المسمى وعلى الاصيل حال وعزاه إلى الذخيرة ثم عزاه إلى العتائية
لو كفل بالقرض فتأخر عن الكفيل جاز ولا يتأخر عن الاصيل ويخالفه ما صرح به في تلخيص

مطلب السلم في الالية
والشحم جائز
مطلب تصح الكفالة برأس
مال السلم وبالسلم فيه
مطلب لا يجوز السلم في
النقدين

مطلب يجوز السلم في الثوم
وبالبصل

(باب القرض)

مطلب في الكلام على
مسئلة تأجيل القرض
بالكفالة

الجامع من أنه شامل للقرض وأن هذا هو الحسنة في تأجيل القروض وللطرسوسي في أنفع
 الوسائل كلام فيه فراجع اه ما في البحر وذكرت فيما علقته عليه أن بعض الفضلاء نقل
 عن الفتاوى الهندية تفصيلا فقال وإذا كان لرجل على رجل ألف درهم حاله من ثمن مبيع
 فكفل به لرجل إلى سنة فهذا على وجهين إن أضاف الكفيل الاجل إلى نفسه بأن قال أجلي
 ثبت الاجل في حق الكفيل وحده وإذا لم يضاف الاجل إلى نفسه بل ذكر مطلقا ورضي به
 الطالب ثبت الاجل في حق الكفيل والاصل جميعا اه فتأمل لعلك تحظى بالتوفيق
 والحاصل أنه لا نزاع في تأجيل القرض عن الكفيل وانما النزاع في تأجيله عن الاصيل أيضا
 والمذكور في أنفع الوسائل من عامة الكتب كشرح القسود وري على مختصر الكرخي وشرح
 التكملة والمحيط وخزانة الاكل وغيرها أنه لا يتأجل عن الاصيل لانه واجب عليه بالاستقراض
 والقرض لا يقبل الاجل وما وجب على الكفيل ليس بقرض لانه واجب بسبب الكفالة وهي
 ليست باستقراض والمفهوم من هذا التعليل أن غير القرض يتأجل عنه وما عليه يحتمل ما في
 الهداية كما قدمناه عن البحر لكن على التفصيل المذكور في الهندية حتى لا يتخالف كلامهم
 لكن تبقى المخالفة بين ما في عامة الكتب وبين ما في التحرير للمصيري الذي هو شرح تلخيص
 الجامع الكبير فيقدم ما في أكثر الكتب عليه ولذا أفتي به قارئ الهداية وعم المؤلف وأشار إلى
 ترجيحه صاحب البحر في كتاب الكفالة بخلاف الماشي عليه أولا والله تعالى أعلم ثم رأيت المؤلف
 كتب في محل آخر ولو كان المال حالا فكفل به انسان مؤجلا بامر المكفول عنه فانه يجوز
 ويكون تأجيله في حقهما في ظاهر الرواية وفي رواية ابن سماعة عن محمد أنه حال على الاصيل
 مؤجلا في حق الكفيل كذا في كفاية تحفة الفقهاء وكذا في الهداية ومحيط السرخسي فإن
 كفلا ولم يذكر الاجل يجب على الكفيل كما وجب على الاصيل حالا أو مؤجلا منية المفتي اه
 من مجموعة الانقروى (قلت) حيث كان في ظاهر الرواية تأجيله في حقهما فكيف يعدل عنه
 ولم يصرح أحد من يعتمد على تصحيحه بأن الفتوى على قول محمد وذكري المنية أنه الاستحسان
 كما نقله الانقروى في هامش مجموعته فبحث الطرسوسي فيه ما فيه اه (أقول) كلام
 الطرسوسي في القرض وليس فيما نقله هنا عن ظاهر الرواية تصرح بذلك فيحمل على غير
 القرض كما قال في البحر توفيقا فليست أمثل (سئل) فيما إذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما
 من الدراهم إلى أجل معلوم بمراجعة شرعية ثم قضى زيد الدين قبل حلول أجله فهل لا يؤخذ من
 المراجعة التي جرت بينهما لا بقدر ماضى من الايام (الجواب) نعم وهو جواب المتأخرين
 كذا في شرح التنوير وبمشأله أفتي مفتي الروم أبو السعود أفندي قضى المديون الدين المؤجل
 قبل الحلول أو مات قبل موته فأخذ من تركته لا يؤخذ من المراجعة التي جرت بينهما لا بقدر
 ماضى من الايام وهو جواب المتأخرين قسمة وبه أفتي المحرم أبو السعود أفندي مفتي الروم
 وعلمه بالرفق للجانبين علائق على التنوير من مسائل شتى (سئل) فيما إذا كان لزيد بئمة
 عمرو مبلغ دين معلوم فراجع عليه إلى سنة ثم بعد ذلك بعشرين يوما مات عمرو والمديون قبل الدين
 ودفعه الورثة لزيد فهل يؤخذ من المراجعة شيء أولا (الجواب) جواب المتأخرين
 أنه لا يؤخذ من المراجعة التي جرت المراجعة عليها بينهما لا بقدر ماضى من الايام قيل
 للعلامة نجم الدين أفتي به قال نعم كذا في الانقروى والتنوير وأفتي به علامة الروم مولانا
 أبو السعود وفي هذه الصورة بعد أداء الدين دون المراجعة إذا ظنت الورثة أن المراجعة تلزمهم

مطلب اذا قضى الدين قبل
 حلول الاجل لا يؤخذ من
 المراجعة لا بقدر ماضى
 من الايام

مطلب لا يؤخذ من
 المراجعة لا بقدر ماضى من
 الايام

مطلب المراجعة على ظن
بقاء الدين لا تلزم

مطلب عليه رد مثل
القرض ولا يجبر المقرض
على قبول الثمن
مطلب اذا انقطع المثل
يجبر المقرض على التأخير

مطلب قال للعامل ازرع
في أرضي يبذرك على أن
الخارج يتنا نصفان صح
والبذر قرض
مطلب استقرض دراهم
ثم غلا سعرها فعليه رد
مثلها

مطلب استقرض جماعة
دراهم لا يطالب احدهم
بكلها بل بحصته فقط

مطلب التوكيل بقبض
القرض صحيح

فراجحوه عليها عدة سنين بناء على أن المراجعة تلزمهم حتى اجتمع عليهم مال فهل يلزمهم ذلك
المال أولا الجواب حيث ظنوا أن المراجعة تلزمهم وأنهادين باق في تركه مورثهم ثم بان
خلافه فلا يلزمهم ما التزموا به في مقابلة المراجعة التي لا تلزمهم على قول المتأخرين لأن المراجعة
بناء على قيام دين المراجعة السابقة التي على مورثهم ولم يوجد وهذا في الزائد على قدر ماضى
وهذه المسئلة تطير ما في القنية قال بر من بكر خواهر زاده كأن يطالب السكفيل بالدين بعد
أخذه من الاصيل ويبيعه بالمراجعة حتى اجتمع عليه سبعون دينارا ثم تبين أنه قد أخذ
فلا شيء له لأن المبايعة بناء على قيام الدين ولم يكن اه ههنا ما ظهر لنا والله الموفق (سئل)
في مسلم اقترض من ذى قدر معلوما من الحنطة والشعير وتسلمه منه في سنة كذا ومضت
مدة والا ن يريد المسلم دفع عن ذلك على سعره يوم القرض للذبح بدون وجه شرعى والمثل موجود
فهل يلزمه رد مثل القدر المذكور ولا يجبر صاحب القرض على أخذ الثمن (الجواب) نعم
وفي بيوع الامالى رجل استقرض من آخر شيئا من السكيلي أو الوزني فانه قطع عن أيدي الناس
قال يجبر المقرض على التأخير حتى يدرك الحديث عند أبي حنيفة لأن الانقطاع عن أيدي
الناس يجزى مجرى الهلاك ومن مذهب أى حنيفة أن الحق لا ينقطع عن العين بهلاك العين
فاذا بقي الحق في العين ولو جود العين مدة معلومة يجبر على التأخير الى وقت الادراك ليصل اليه
عين حقه وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف في رجل استقرض من آخر شيئا من الفواكه
كثيلا أو وزنا فلم يقبض المقرض حتى انقطع فهذا لا يشبه الفلوس اذا كسدت لأن هذا مما
يوجد فيجبر صاحبه على تأخيره الى أن يجي الا أن يتراضى على قيمته ذخيرة للمخاض من الفصل
التاسع في القرض (سئل) فيما اذا كان زيد وعمر وشريك في أرض معاومات مناصفة
فبذر زيد الاراضى قحشا وشعير من عنده باذن شريكه وأمره ليرجع على شريكه بنصف ذلك
والآن يزعم زيد أن له الرجوع على شريكه عمرو وبثن البذر يوم بذره فهل ليس لزيد الامتلاك
وشعيره (الجواب) نعم قال في البرازية فان قال للعامل ازرع في أرضي يبذرك على أن
الخارج يتنا نصفان فالمرارة جائزة والخارج على ما شرطوا ويكون البذر قرضا للمزارع على
رب الارض ومثله في كثير من كتب الفتاوى كذا في الخيرية من المزارعة وفيها أيضا اذا وجد
الاذن بالزرع مشتركا يصير الآخر مستقرضا فحصل الشركة اه (سئل) في رجل استقرض
من آخر مبلغا من الدراهم وتصرف بها ثم غلا سعرها فهل عليه رد مثلها (الجواب) نعم ولا
ينظر الى غلاء الدراهم ورخصها كما صرح به في المنع في فصل القرض مستقدا من مجمع الفتاوى
(سئل) في ثلاثة أنفكار استقرضوا من رجل مبلغا معلوما من الدراهم سوية وتسلموه منه
ولم يكفل كل منهم الاخر في ذلك ويريد الرجل مطالبة أحدهم بجميع المبلغ المزبور فهل
والحالة هذه ليس له مطالبة بشئ زائد عن حصته (الجواب) نعم عشرون رجلا جاؤا
واستقرضوا من رجل وأمره أن يدفع الدراهم الى واحد منهم فدفع ليس له أن يطلب منه
الاحصته وحصل هذا رواية مسئلة أخرى أن التوكيل بقبض القرض يصح وان لم يصح
التوكيل بالاستقرض بجر قبيل باب الربا (سئل) فيما اذا كان لزيد وابنه الصغير أمتعة
معلومة فزعهما عند عمرو وبين استداناه منه وأمر زوجته بقبضه منه وصرفه عليه فهل يكون
كل من الرهن والامر بقبض الدين صحيحا حيث كان الرهن مقبوضا (الجواب) نعم التوكيل
بقبض القرض صحيح كما صرح به الانقروى عن وكالة القنية وكذا يصح الرهن المذكور كما

(باب الصرف)

(سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو بضائع معلومة بثمن معلوم من الدراهم معاملة البلدة التي وقع فيها عقد البيع وتسلم زيد المبيع ولم يدفع الدراهم حتى تغيرت ونقص قيمتها الا انها رائجة في التجارات فهل على المشتري رد مثلها (الجواب) حيث نقص قيمتها قبل نقد الثمن وهي رائجة في التجارات فعلى زيد المشتري رد مثلها العمرو البائع كما في الجوهره وقاضخان والخلاصة والبرازية اشترى شيأ بدراهم نقد البلد فلم ينقده حتى تغير الثمن ان كان لا تروج في السوق ففسد البيع وان كان تروج لكن انتقص لا يتم قبض البيع وليس للبائع الا ذلك خلاصة وبرازية ولو اشترى شيأ بدراهم بنقد البلد ولم يقبض حتى تغيرت فان كانت لا تروج في التجارات ففسد البيع وهو بمنزلة ما لو اشترى شيأ بالفلوس الرائجة فكسدت قبل القبض وقدم قبل هذا وان كانت الدراهم بعد التغير تروج في التجارات الا أنه انتقص قيمتها لا يفسد البيع ولم يكن له الا ذلك وعن أبي يوسف له أن يفسخ في نقصان القيمة أيضا وان انقطعت تلك الدراهم اليوم كان عليه قيمة تلك الدراهم قبل الانقطاع عند محمد وعليه الفتوى خاتمة من فصل قبض الثمن قيد بالكساد لانها اذا غلت أو رخصت كان عليه رد المثل بالاتفاق كذا في النهاية جوهره من الصرف والعلامة الشيخ محمد القزويني صاحب التسيير رسالة في هذا الخصوص فراجعها ان رمتها (أقول) وقد كنت أيضا جعت في هذه المسائل رسالة سميتها بنبيه الرقود على مسائل النقود وخلصت فيها رسالة القزويني المسماة بذي المجهود وزدت عليها أشياء تقتربها عين الودود ويكمد بها الجاهل الحسود وحاصل ما حررت فيها أن الدراهم ما أن لا تروج واما أن تنقطع واما أن تزيد قيمتها واما أن تنقص فان كانت كاسدة لا تروج يفسد البيع وان انقطعت بان لا توجده في السوق ولو وجدت في يد الصيارفة أو في البيوت فقبل بفسد البيع أيضا وقبل تجب قيمتها في آخر يوم الانقطاع وهو المختار وان رخصت أو غلت فقبل ليس للمائع غيرها أي يجب على المشتري رد المثل وقبل تجب قيمتها يوم البيع أو يوم القبض في صورة القرض وعليه الفتوى وهذا كله في الدراهم التي غلب غشها والفلوس ويفهم منه أن الدراهم الخاصة أو المغلوبة الغش ليس حكمها كذلك والذي يظهر أنها اذا غلت أو رخصت لا يفسد البيع قطعاً ولا يجب الرد المثل الذي وقع عليه العقد وبين نوعه كالذهب الفلاني أو الريال الفلاني اما اذا لم يعين نوع من النقود الرائجة كما هو الشائع في زماننا فهو ومشكل ولم أر من أوضحه ولا من تعرض له أصلاً ووجه اشكاله أن المتعارف في زماننا أن الرجل يشتري بالقرش فيقول بمائة قرش مثلاً ويريد بذلك بيان مقدار الثمن لا بيان نوعه لان القرش وكذا الريال والذهب كل منها أنواع مختلفة في المالبية فنوع منها بقرش ونوع بقرشين ونوع بأكثراً وبأقل والقرش في العرف اسم لقطعة خاصة من الفضة المضروبة كانت تساوي أربعين مصرية ثم صارت الآن تساوي سبعين مصرية وحيث أطلق القرش الآن فالمراد منه أربعون مصرية وإذا قال بمائة قرش يدفع من أي نوع أراد من أنواع النقود الرائجة المختلفة المالبية سواء كانت من الذهب أو الفضة فالمراد بالقرش هي أو ما يساويها من بقية الأنواع هكذا في عرفنا ولا يفهمون منها سوى بيان مقدار الثمن دون نوعه ونقل في القنية في باب المتعارف بين التجار كالمشروط عن فتاوى أبي الفضل

(باب الصرف)

مطلب اشترى بضائع
بمعاملة البلد ولم يدفع حتى
نقص قيمتها

تحريمهم في مسئلة غلاء
الدراهم ورخصها

السكرماني أنه جرت العادة في خوارزم أنهم يشترون سلعة بدينار ثم ينقدون ثلثي دينار محمودية أو ثلثي دينار ووسط وجنيسا بورية قال يجري على المواضعة ولا تبقى الزيادة ديناعليهم ونقل أيضا عن علاء الدين الترجاني لو استقرت العادة في بلد أنهم يعطون كل خمسة أسداس مكان الدينار فالعقد ينصرف إلى ما تعاوفونه ٥٥ فهذا مؤيد لما عليه عرف زماننا ولكن قد تكرر في زماننا ورود الأمر السلطاني بتنقيص سعر بعض النقود الرائجة فإذا كان عقد البيع أو القرض وقع على نوع معين منها كالريال الفرنجي مثلا فلا شبهة في أن الواجب دفع مثل ما وقع عليه البيع أو القرض وأما إذا وقع العقد على القروش التي لا يتعين منها نوع خاص كما ذكرنا فلا يمكن القول برد المثل لأن المثلية إنما تعلم حيث علم النوع وقد علمت أن أنواع النقود متفاوتة في المالمية وكذا رخصها الذي ورد الأمر به متفاوت فبعضها أرخص من بعض وإذا جعلنا الخيار للدافع كما كان الخيار له قبل ورود الأمر يحصل للبائع ضرر شديد فإن الدافع يختار ما رخصه أكثر فإن ما كان من بعض أنواع النقود وقت البيع يساوي مائة قرش مثلا صار بعد الأمر يساوي تسعين ومنه ما يساوي خمسة وتسعين فيختار المشتري ما يساوي تسعين ويحسبه عليه بمائة كما كان وقت البيع فيحصل بذلك ضرر بين البائع ولا يقال إن الخيار وقت البيع كان للمشتري فيسبق له الآن لا نقول قد كان الخيار له حيث لا ضرر فيه على البائع فإنه وقت البيع لو دفع له من أي نوع كان لا يتضرر ولو كان رخص الأنواع الآن متساويا بلا ضرر لجعلنا الخيار للمشتري ليدفع على السعر الواقع وقت العقد من أي نوع كان كما كنا نختاره قبل الرخص ولكنه لما تفاوتت الرخص وصار المشتري يطلب الأنفع لنفسه والاضرر على البائع قلنا الخيار إذ لا ضرر ولا ضرار في الاسلام ولمالم أجند نقلا في خصوص مسئلتنا هذه تكلمت مع شيعي الذي هو أعلم أهل عصره وأفقههم وأورعهم فيما أعلم فجزم بعدم التخيير وجنح إلى الاقتناع بالصالح في مثل هذه الحادثة حتى نجد نقلا في المسئلة لأنك قد علمت مما قد مناه أن المنصوص عليه هو مسئلة ما إذا غلب الغش على الدراهم وكان الشراء بنوع خاص منها دون ما اصططح عليه أهل زماننا من العرف الحادث فينبغي أن يبقى بالصالح على دفع المتوسط في الضرر دون الأعلى ودون الأدنى فهذا خلاصة ما حررت في تلك الرسالة والله تعالى أعلم (سئل) فيما إذا اشترى زيدا قميصا معلومة من عمرو بثمن معلوم في الذمة قدره ستمائة قرش وأربعون قرشا ثلاثة أرباعه فضة صحيحة وربعه مصاري كل قرش سبع وأربعون مصرية فضة معاملة البلدة المعلومة وقت العقد ثم رخصت المصاري وصارت كل ستين منها بقرش صحيح ويريد البائع مطالبة المشتري بجميع الثمن صحا بدين وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم وله مثل الثمن الذي وقع عليه العقد حيث نقص قيمة المصاري قبل نقد الثمن وهي رائجة في التجارات كما صرح بذلك في الجوهرية والبرازية والخلاصة وفي فتاوى العلامة الشلبي في جواب سؤال إن غلبت الفلوس التي وقع عقد الاجارة عليها أو رخصت قبل القبض فعليه رد مثل ما وقع عليه عقد الاجارة من الفلوس وإن نودي عليها بالكساد ومضت مدة الاجارة فعليه قيمتها من الدراهم يوم العقد (سئل) فيما إذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من المصاري المعلومة العيار على سبيل القرض ثم رخصت المصاري ولم ينقطع مثلها وقد تصرف زيد بمصاري القرض ويريد مثلها فهل له ذلك (الجواب) الديون تقضي بامثالها (سئل) فيما إذا كان لزيد عند عمرو مبلغ معلوم من الدراهم ثمن بضاعة باعها له بآذنه فأذن زيد له أن يصرف المبلغ المزبور بريالات معلومة فصرف له بذلك كما

مطلب له مثل الثمن الذي وقع عليه العقد

مطلب استقرض مصاري ثم رخصت فعليه رد مثلها

مطلب التوكيل بالصرف
جائز

مطلب لا يجوز الابراء عن
بدل الصرف قبل قبضه

مطلب في بيع خاتم مفقوض
وتحوله الى أجل من غير
قبض قد صدر الفضة حالاً في
المجلس

أذن له ثم تصرف عمرو بالريالات المزبورة بدون إذن من زيد ويريد زيد مطالبته بمثل الريالات المزبورة والمثل موجود فهل له ذلك والتوكيل بالصرف جائز (الجواب) نعم وفي متن القدوري من باب الوكالة مانصه ويجوز التوكيل بالصرف والسلم فان فارق الوكيل صاحبه قبل القبض بطل العقد ولا تعتبر مفارقة الموكل اهـ (سئل) فيما اذا باع وكيل شرعي عن هند المريضة مرض الموت زوج سوار ذهب معلوم من رجل أجنبي بثمن معلوم من القروش الصحيحة وأبرأ بالوكالة عن موكلته ذمة المشتري المزبور من الثمن قبل قبضه ثم افترقا عن المجلس من غير قبض وماتت الموكلة بعد أيام عن ورثة فهل يكون البيع المزبور صرفاً باطلاً والابراء غدير جائز (الجواب) حيث الحال ما ذكر يكون البيع المذكور صرفاً باطلاً لانه يشترط فيه التقابض ولم يوجد ولا يجوز الابراء عن بدل الصرف قبل قبضه فان فعل لم يصح بدون قبول الآخر فان قبل انتقض الصرف والالم يصح ولم ينتقض لانه في معنى القسيخ فلا يصح الابراء منهما كما في البحر والنهر والسراج والوهاج وغير ذلك من المعنيات (سئل) فيما اذا استدان زيد من عمرو مبلغاً معلوماً من الدراهم الى أجل معلوم وباعه عمرو خاتماً مفضاً بسطة قروش مؤجل الى الاجل المذكور وسلمه الخاتم والحال أن القرض لا يخلص منه الا بضر ثم حل الاجل وأخذ عمرو دينه من زيد ويطلبه بثمن الخاتم فهل ليس له ثمنه (الجواب) نعم ومن باع سيفاً محلياً بثمن أكثر من قدر الحلية جاز وحراده اذا كان الثمن من جنس الحلية فتكون الحلية بمثلها والزيادة بالنصل والجنائل والحقن وان كان مثلها أو أقل لا يجوز لانه ربا وان كان بخلاف جنسها جاز وكيف كان ولا بد من قبض قدر الحلية قبل الافتراق لانه صرف ولو اشتراه بعشرين درهماً والحلية عشرة دراهم فقبض منها عشرة فهي حصة الحلية وان لم يعينها جاز لا تصرفه على الصحة وكذا اذا قال خذها من ثمنها لان قصده الصحة وقدير اذ بالاثنتين أحدهما كقوله تعالى يخرج منهن ما اللؤلؤ والمرجان وكذلك ان اشتراه بعشرين عشرة فقدوة عشرة نسيئة فالنقد حصة الحلية لما تقدم فان افترقا عن قبض بطل البيع فيهما ان كانت الحلية لا تخلص الا بضر بخذع في سقف وان كانت تخلص بغير ضرر جاز في السيف وبطل في الحلية كالطوق في عتق الجارية وقس على هذا جميع أمثالها شرح المختار ففي مسئلتهنا باع الى أجل معلوم ان لم يكن فيه قبض والقض لا يخلص الا بضر فالبيع باطل في القرض والفضة كما هو معلوم من العبارة (أقول) وقد منافي البيوع ما يدخل في المبيع ببعاله كعلم الثوب والشاش وتكلمنا عليه ثمه فراجع

* (كتاب الكفالة) *

(سئل) في رجل استدان من آخر مبلغاً معلوماً من الدراهم وأدخل ابنه المراهق الغير المحتتم في كفالة المبلغ المذكور فهل تكون الكفالة باطلة ولو أقر بها بعد البلوغ فاقرارها باطل (الجواب) نعم والمسئلة في العمادية وغيرها وفي متن التنوير وأهلها من هو أهل للتبرع قال شارحه العلائي فلا تنفذ من مجنون وصبي الخ وفي الذخيرة ولو كان لرجل قبل رجل مال فادخل المطلوب ابنه في كفالة ذلك المال وقدر اهلك ولم يبلغ الحلم كان باطلاً فلا يتوقف على اجازة الصغير اذا بلغ لانه لا مجيز لها حال وقوعها فاذا بلغ وأقر بالكفالة قبل البلوغ فاقرارها باطل لانه أقر بكفالة باطلة الخ (سئل) فيما اذا اشترى زيد دابة من عمرو بثمن معلوم دفعه للبائع

* (كتاب الكفالة) *

مطلب كفالة المراهق باطلة
مطلب مجرد قوله أعرفه
لا يكون كفالة

وتسلم المبيع ثم قال لكرأتعرف هذا البائع فقال بكر نعم أعرفه وان ظهر أنه سارقها أمسكك
وتخرج من حقه ثم ظهر أن الدابة من تهنة عند رجل من قبل البائع المذكور ورفع المشتري أمره
للقاضي وفسخ البيع بالوجه الشرعي وعاب البائع فقام زيد يكلف بكر الحضار البائع أو دفع
التمن له بدون وجه شرعي متعللا بقول بكر المذكور أعرفه الخ. وأنه بذلك يلزمه ما ذكره فهل بمجرد
ما ذكر لا يلزمه ذلك (الجواب) نعم لأنه ليس من ألفاظ الكفالة ولا يشعر بالكفالة رجل باع من
رجل شيئا بتعريف رجل وسلم العين وغاب المشتري لا يجب على المعرف شيء هكذا ذكره وهو
الصحيح وهو رواية الأصل وذكر مشايخ سمرقند أن الضمان على المعرف والصحيح ظاهر الرواية
وتعمام المسئلة في الفتاوى الصغرى كذا في جواهر الفتاوى منح الغفارت تحت قول المتن ولا
تصح الكفالة بجهالة المكفول عنه (أقول) وفي فتاوى الحانوتي في ضمن سؤال ملخصه فيما إذا
تعهد بأن يحضر المال المتأخر على فلان وقال لا تعرفوا المال الأمي وجوابه للعلامة المقدسي
بان هذا التعهد وعد بأن يحضره ومثل هذا ليس من ألفاظ الكفالة وقوله بعد لا تعرفوا المال إلا
منى يحتمل المعنى المذكور وذكرنا أن لفظ المعرفة لا يوجب الضمان في قوله أنا ضامن بمعرفة
اه (سئل) في رجل كفل زيدا المديون فأنزل الله أن لم يعطك زيد دراهمك في الشام فأنما
ضامن لما عليه من المال فهل تصح هذه الكفالة (الجواب) نعم الذهب الذي لك على فلان أنا
أدفعه أو أسلمه إليك أو أقضيه منى لا يكون كفالة ما لم يقل لفظا يدل على الزوم كضمت أو كفلت
وهذا إذا ذكره منجزا أما إذا قاله معلقا بأن قال ان لم يؤده فلان فأنما أدفعه إليك ونحوه يكون
كفالة لما علم أن المواعيد باكتساء صور التعليق تكون لازمة بزازية (سئل) فيما إذا
كفل أحد شريكي العنان دينامشتركا بينهما فهل لا تصح هذه الكفالة (الجواب) نعم لا تصح
الكفالة للشريك بدين مشترك كفي كفالة التنبير والسكنز وغيرهما (سئل) فيما إذا كفل
زيد عمر عند بكر بدين شرعي استدانه عمر ومن بكر كفالة شرعية مقبولة من بكر بأذن عمر وشتمات
الكفيل عن ورثته وتركه قبل استيفاء بكر الدين من عمر وويرث بكر الرجوع بدينه في تركه الكفيل
بعد ثبوت ذلك شرعا فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في البزازية كفل عن انسان بمال عليه
الى سنة يجب عليه مؤجلا وان كان على الاصيل حالا وان مات الكفيل يؤخذ من تركته حالا ولا
يرجع ورثة الكفيل على المكفول عنه قبل الوقت الذي وقته (سئل) في رجل كفل نفس
آخر فغاب المكفول وعلم مكانه وطلب الدائن احضاره من الكفيل فهل يمهله الحاكم مدة ذهابه
واياه فان ذهب ولم يحضره حبسه (الجواب) نعم فان غاب المكفول وعلم مكانه أمهله الحاكم
مدة ذهابه واياه فان مضت ولم يحضره حبسه وان غاب ولا يعلم مكانه لا يطالب به ملتقى وان غاب
غيبه لا تدري لا يطالب به لظهور عجزه كافي النهر وغيره وفيه أيضا وهل يلزمه ذكر السرخسي
أنه يلزمه كذا في التتارخانية فان اختلفا فان كانت له خرجة معروفة أي موضع معلوم للتجارة
فالقول للطالب ويؤمر الكفيل بالذهاب اليه والا فالكفيل فان أقام الطالب بينة أنه في موضع
كذا يؤمر بالذهاب اليه اه وأفتى قارئ الهداية بأنه اذا ضمن وجه فلان لا يلزمه الا احضاره
ان قدر عليه وان عجز لا يلزمه الا أن يقول ان لم أحضره فعلى ما عليه من الدين (سئل) فيما
إذا كان زيدا مبلغ دين صحيح بدمه عمر وطالب به فقال أبوه لا تطالبه دينك عندي وقبل زيد ذلك
فهل يكون الاب كفيلا فيطالب به (الجواب) نعم لان عندا إذا استعملت في الدين يراد بها
الوجوب كافي الخاتية ونصها وكذا إذا كفل بنفس رجل على أنه ان لم يوف به فعنده له هذا المال

مطلب أنا أدفعه أو أسلمه
السك لا يكون كفالة ما لم
يكن معلقا مثل ان لم يؤده
فأنما أدفعه الخ

مطلب لا تصح كفالة
الشريك بدين مشترك بينهما
مطلب للدائن أخذ دينه
من تركه الكفيل

مطلب يمهله الكفيل
بالنفس مدة ذهابه واياه
فان مضت ولم يحضره حبس

مطلب دينك عندي كفالة

لان عند اذا استعملت في الدين يراد بها الوجوب اه وبمثلها أفقئ الخير الرمي بقوله نعم يكون
 كفيلا كما صرح به في التاترخانية بقوله لفظه عندي للوديعة لكنه بقرينة الدين تكون كفالة
 وأشار له الزيلعي بقوله مطلقه يحمل على العرف وفي العرف اذا قرن بالدين يكون ضمنا وصرح
 قاضيان بان عند اذا استعملت في الدين يراد بها الوجوب فاذا علم ذلك علم أن له مطالبة بالدين
 وجبسه والله أعلم اه وأما ما أفقئ به الشيخ اللطفي من عدم لزوم تبعالم في البحر فقد تعقبه
 صاحب النهر فتأمل ولا تعجل على أن قاضيان من أهل الترجيح ثم قال المؤلف جوابا عن صورة
 دعوى قد اختلف العلماء رحمهم الله تعالى في قوله دينك عندي هل يكون كفيلا بذلك أم لا أجاب
 اللطفي وصرح به في البحر وأفقئ به أنه لا يكون كفيلا بذلك والذي صرح به في الخانية
 والتاترخانية والنهر وأفقئ به الخير الرمي أنه يكون كفيلا بذلك فكان هو المعتمد وبه أفقئ مولانا
 محمد أفندي العمادى مفتى دمشق الشام (سئل) فيما اذا استدان زيد من عمر ومبلغا معلوما
 من الدراهم الى أجل معلوم ورهن عنده على ذلك فرسين معلومتين مسلمتين لعمر ووكفل بكر
 زيد ابنا مبلغ الزبور عند عمر وثم حصل الاجل وقضى الكفيل الدين لعمر ووطب منه الرهن فهل
 لاسبيل له على الرهن (الجواب) نعم كافي التاترخانية والانقروى نقلا عنها وعن العنايصة
 وكذا في صور المسائل وعبارة التاترخانية ولو كان بالدين رهن عند الطالب من المطلوب وقضى
 الكفيل الدين فلا سبيل له على الرهن وكذا المبيع قبل القبض مكان الرهن وكذا الوقضى بعض
 الورثة دين الميت الذي وجب في حياته اه من الفصل السادس والعشرين في الامر بقضاء
 الدين (سئل) فيما اذا قال زيد الذى لعمر والذى بايع أخى وكلما بايعته فعلى ثمنه وقبلوا ذلك
 لدى بنية شريعية ثم باع أخاه المزبور رأتمعة معلومة بثمن معلوم من الدراهم ويريد عمر ومطالبة زيد
 بالثمن المزبور بطريق الكفالة المزبورة بعد بثوث ما ذكر شرعا فهل له ذلك (الجواب) نعم
 ونصح أيضا بقوله ما بايعت فلا نافع لي فاذا بايعته كان عليه ما يجب بالمبايعه الاولى ولو باعه مرة بعد
 أخرى لا يلزمه شيء في الثانية ذكره في الجرد عن الامام أيضا وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف
 أنه يلزمه كله كذا في الفتح وفي المبسوط لو قال متى أو اذا أو ان بايعت لزمه الاول بخلاف كلما وما
 الخ نهر ولو قال ما بايعته اليوم فهو على قباعه المبيعين اليوم لزم الكفيل المالكان جميعا وكذلك
 اذا قال كلما بايعته الفتاوى الهندية من الفصل الخامس في التعليق والتأجيل والمسئلة في
 المتون والشروح (سئل) فيما اذا استأجر زيد مكان وقف من ناظره وتسلم المكان ثم قام يكلف
 المؤجر بدفع مبلغ من الدراهم زاعما أن المؤجر قال له حين الايجار ان أخذ منك جرعة أن قاعما
 بها يعنى من خصوص المأجور وانه أخذ منه مبلغ كذا كر وأنه يلزم المؤجر بسبب مقالة المزبورة
 والحال انه لم يسم الذي يأخذ الجرعة ولم تقم قرينة على معرفته بل بناء على مجهول فهل لا يلزم المؤجر
 ذلك (الجواب) حيث كان المكفول عنه مجهولا ولم يسم انسا بايعته فالكفالة لا تصح ولا
 يلزم المؤجر ذلك والحالة هذه وفي نوادر هشام عن محمد رحمهما الله تعالى لو قال لا آخر ما غصبك
 فلان أو ما سرقك فاقى ضامن له جاز ذلك الضمان ولو قال ما غصبك أهل هذه الدار فانه ضامن
 فهو باطل حتى يسمى انسا بايعته عيني على الكثر ولا تصح بجهالة المكفول له وبه مطلقا نعم لو
 قال كفلت رجلا أعرفه بوجهه لا باسمه جاز وأى رجل أفقئ به وحلف أنه هو برئ شرح التنوير
 للعلائي عن البرزاية وفيه أيضا والمدعى وهو الدائن مكفول له والمدعى عليه وهو المدين مكفول

مطلب المعتمد أنه يكون
 كفيلا بقوله دينك عندي

مطلب اذا قضى الكفيل
 الدين فلا سبيل له على الرهن

مطلب اذا قال كلما بايعت
 فلا نافع لي ثمنه لزمه

مطلب لا تصح الكفالة
 بجهالة المكفول له

مطلب بيان المكفول له
 والمكفول عنه والمكفول به

عنه ويسمى الاصيل أيضا والنفس والمال مكفول به ومن لزمته المطالبة كفيلا اه أقول
 وهو اذا علائق بقوله حبه المكفول به اذا كان نفسا اذ كفالة المال المجهول صحيحة كما في متن
 التنوير (سئل) فيما اذا ضمن لرجل معين دينه على آخر فظهر الدين لرجل آخر غير المضمون
 له فهل يكون الضمان المزبور غير صحيح (الجواب) نعم لان العلم بالمكفول له شرط كما في فتاوى
 الكازروني نقلا عن الحانوتي وقال في التنوير ولا تصح بجهالة المكفول عنه ولا بجهالة
 المكفول له اه ومثله في الدرر وغيره (سئل) في رجل قال لزيد اسلك هذا الطريق فانه
 آمن فسلكه فأخذ اللصوص أمتعة زيد فقبض زيد من الرجل الأثر قيمة أمتعته بناء على أنه
 غره وأن ذلك يوجب الرجوع ودفع الرجل المرقوم بناء على ذلك ثم ظهر وتبين بقول العلماء
 أن مجرد الغرور لا يوجب الرجوع وأنه دفع شيئا ليس بواجب عليه ويريد الرجوع على زيد
 بما قبضه منه بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم لأن الغرور لا يوجب الرجوع
 فلو قال اسلك هذا الطريق فانه آمن فسلكه فأخذ اللصوص لاضمان فان زادوا قال فان أخذ
 مالك فأنا ضامن فسلكه فأخذ مالك كان الضمان صحيحا والمكفول عنه مجهول هنا ومع هذا
 جوزوا الضمان كذا في الذخيرة (أقول) قال في الدرر بعدما مر وصار الاصل أن المغرور
 انما يرجع على الغار اذا حصل الغرور في ضمن المعاوضة أو ضمن الغار صفة السلامة للمغرور
 نصاحتى لو قال الطعان لصاحب الخنطة اجعل الخنطة في الدلو فذهب من ثقبه ما كان فيه الى
 الماء والطعان كان عالما به يضمن لانه غار في ضمن العقد بخلاف المسئلة الاولى لانه ثمة مضمن
 السلامة بحكم العقد وهما العقد يقتضي السلامة كذا في العمادية اه (سئل)
 فيما اذا قال رجل لاخر بايع فلانا بما بيعته فعلى قبايعه بثمن معلوم وتلف الثمن عنده ويريد
 مطالبة الكفيل المزبور بالثمن فهل له ذلك (الجواب) نعم وبما بيعت فلانا فعلى وما
 غصبك فلان فعلى ما هنا شرطية أى ان بايعته فعلى لا ما اشتريته لما سيجيء أن الكفالة بالمبيع
 لا تجوز وشرط في الكل القبول ولودلالة بأن بايعه أو غصب منه الحال علائق عن النهر
 (سئل) فيما اذا قال زيد مخاطبا لجماعة معلومين من أهل سوق كذا ما بايعتم عمرا أنتم
 وغيركم فهو على قهول يلزم زيدا دين من خاطبهم دون غيرهم (الجواب) نعم (سئل) في رجل
 كفل أسيرا يبلغ من الدراهم عنده من أسره بأمره فداء واقفك نفسه وجس الكفيل بذلك
 ويريد مطالبة الأسير بذلك وجسه به فهل له ذلك (الجواب) نعم وضح ضمان النوائب ولو بغير
 حق كجبايات زمانها فانها في المطالبة كالدينون بل فوقها حتى لو أخذت من الاكارف له الرجوع
 على مالك الارض وعليه الفتوى صدر الشريعة وابن المصنف وابن كمال وقيده شمس
 الآفة بما اذا أمر به طاعة فلو مكرها في الامر لم يعتبر أمره بالرجوع ذكره الاكل الى آخر
 ما ذكره العلائق في شرح التنوير وفي المنع ولا يطالب الكفيل أصلا بعمل مكفول به قبل أن
 يؤدى الكفيل عنه أى عن الاصيل لانه انما التزم المطالبة فان لوزم أى لوزم الكفيل من جهة
 الطاب لازمه أى لازم هو الاصيل وهو مقيد بما اذا كانت الكفالة بأمره وان حبس أى صار
 الكفيل محبوسا حبس هو أى المكفول عنه اذ لم يلحقه مال حقه الامن جهته فيجوز بمثله اه
 بنوع اختصار (أقول) مسئلة صحة ضمان النوائب من مسائل المتون وفيها اختلاف التصحيح
 والذي صحه فقيه النفس قاضيان الصحة كما في المتون واعتمد الخياط الرمي في فتاواه عدم الصحة

مطلب لا تصح بجهالة
 المكفول عنه ولا بجهالة
 المكفول له

مطلب له الرجوع بما دفعه
 ظانا أنه يلزمه فيان خلافه

مطلب اسلك هذا الطريق
 فانه آمن لا يضمن الا اذا قال
 فان أخذ مالك فأنا ضامن

مطلب المغرور انما يرجع
 اذا حصل الغرور في ضمن
 المعاوضة أو ضمن الغار
 السلامة

قوله لانه ثمة مضمن السلامة
 بحكم العقد الاظهر اسقاط
 قوله بحكم العقد لانه في
 مسئلة اسلك هذا الطريق
 بدون قوله فان أخذ مالك لم
 يضمن السلامة أصلا
 لا بحكم العقد ولا بالتصريح
 فتنبه اه منه

مطلب ما بايعتم زيدا أنتم
 وغيركم فعلى لا يلزمه دين
 غيرهم

مطلب يصح ضمان فلك الاسير
 مطلب يصح ضمان النوائب
 ولو بغير حق

معللاً بأن الظلم يجب اعدامه ويحرم تقريره وفي القول بصحته تقريره وذكر جوابه فيما علقته
على البحر بما رأيت بخط بعض العلماء مما حاصله أن المراد من صحة الكفالة بهارجوع الكفيل
على الاصيل لو كانت الكفالة بالامر وليس المراد أنه يضمن لطلبها الظالم اه ولعمري انه
تنبيه حسن وبه يندفع قوله ان الظلم يجب اعدامه لان ذلك لو قلنا برجوع الظالم على الكفيل
أما على ما قلنا من صحته برجوع الكفيل على الاصيل فلا بل فيه رفع الظلم لانه لو لا الكفيل
يحبس الظالم المكفول ويضربه ويبيع عليه ماله وعقاره بمن بجس أو يلجئه الى بيعه
أو الاستدانة بالمرا بحة ونحو ذلك كما هو مشاهد بالكفالة يرتفع كل ذلك والله أعلم (سئل)
فيما اذا قال زيد لعمرو ادفع الى بكر كذا مبلغاً من الدراهم ولم يقل على ولا على أنها لك على
فدفع عمرو والمبلغ المزبور لبكر وكان عمرو خليطاً لزيد الامر ويريد عمرو الرجوع على زيد
بالمبلغ المزبور فهل له ذلك (الجواب) نعم قال الامام الخليل نفي الدين فاضحان في فتاويه
من الكفالة بالمال رجل قال لآخر ادفع الى فلان ألف درهم ولم يقل عني ولا أنها لك على
فدفعها المأموران كان خليطاً للآخر رجوع عليه بما آذاه وان لم يكن خليطاً لا يرجع وقال
أبو يوسف يرجع في الوجهين والخليط هو الذي يكون في عياله كالولد والوالد والزوج وابن الاخ
في عياله أو أجيده أو شريكه شركة عنان كذا في الاصل رجل قال لغيره وليس بخليط له ادفع الى
فلان ألف درهم فدفع المأمور لا يرجع به على الآخر لكن يرجع به على القابض قال لانه لم يدفع
اليه على وجه يجوز دفعه خاتمة من مسائل الامر بنقد المال من الحوالة والكفالة وقد أوضح
المسئلة عناية الايضاح في الذخيرة في ١٨ (سئل) فيما اذا أذن جماعة معلومون لزيد بان يقوم
بصالحهم ويدفع ما يترتب عليهم من مغارم عرفية وشرعية من مال نفسه وأن يرجع عليهم بنظير
ما دفعه في ذلك وصرف بمقتضى الاذن فيما ذكر عنهم مبلغاً معلوماً من الدراهم ويريد الرجوع
عليهم بنظيره بعد ثبوت الاذن والصرف وقدر ما صرف بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب)
نعم وفي النوازل قوم وقعت لهم مصادرة فأمر وارجلأ أن يستقرض لهم ما لا يتفق في هذه
المؤونات ففعل فالمقرض يرجع على المستقرض والمستقرض هل يرجع على الآخر ان شرط
الرجوع يرجع وبدون الشرط لا يرجع والمختار أنه يرجع بتأخريته في كتاب الوصايا وفي كل موضع
يملك المدفوع اليه المال مقابلاً بملك مال فان المأمور يرجع على أمره بلا شرط الرجوع والا فلا
فلو أمر غيره أن ينفق عليه أو يقضي دينه ففعل يرجع بلا شرط مجموعة النقيب عن معين المقتي
وفيها ومما وافق هذا ما في العمادية أن المأمور بالانفاق من مال نفسه في حاجة الامر قال
بعضهم بوجوب الرجوع اذا شرطه وقال بعضهم بوجوب الرجوع من غير اشتراطه وهو الاصح
ولو قال عوّض عن هبتي أو أطعم عن كفاري أو أد زكاة مالي أو هب فلان عني ألفاً لا يرجع بلا
شرط الرجوع كافي البرازية وذكر في السراج الوهاج ضابطاً آخر أن الواجب الذي سقط
عن الامر بدفع المأموران كان من أحكام الآخرة فقط لم يرجع بلا شرط الرجوع لانه لو يرجع
لرجع باكثر مما أسقط وان كان من أحكام الدنيا يرجع بلا شرط اه وقيد هذا في الخلاصة
بما اذا قال ادفع مقدار كذا الى فلان عني فلو لم يقل عني أو ادفعه فاني ضامن فدفع المأموران
كان شريك الامر أو خليطه وتفسيره بأن يكون بينهما في السوق أخذوا إعطاء ومواضعة فانه
يرجع على الامر بالاجماع وكذا لو كان الامر في عيال المأمور أو المأمور في عيال الامر
وان لم يوجد واحد من هذه الثلاثة فلا رجوع عليه وعند أبي يوسف يرجع وهذا اذا لم يقل

مطلب المأمور بدفع المال
يرجع اذا كان خليطاً

مطلب أدنوا زيد بدفع
ما يترتب عليهم من مغارم
عرفية وشرعية

مطلب وقعت لهم مصادرة
فأمر وارجلأ يستقرض
لهم الخ

اقض عني فان قال ثبت له حق الرجوع بالاجماع من مجموعة النقيب وذكر في التنوير أصلاً آخر
 في باب الرجوع عن الهبة وهو كل ما يطلب به الانسان بالحبس والملازمة يكون الامر بأدائه
 مثبتاً للرجوع من غير اشتراط الضمان وما لا فلا الا بشرط الضمان فلو أمر المدينون رجلاً بقضاء
 دينه رجع عليه وان لم يضمن لوجوبه عليه لكن يخرج عن الاصل ما لو قال أنفق على بناء دارى
 أو قال الاسير اشتري فانه يرجع فيه ما لا بشرط رجوع كفالة الخاتمة مع أنه لا يطلب بهما لا بحبس
 ولا بملازمة فتأمل اهـ شرح التنوير (أقول) وفي الخاتمة ذكر في الاصل اذا أمر صديقاً
 في المصارفة أن يعطى رجلاً ألف درهم قضاء عنه أو لم يقل قضاء عنه ففعل المأمور فانه يرجع على
 الامر في قول ابى حنيفة فان لم يكن صديقاً لا يرجع الا أن يقول عني ولو أمره بشراءه أو بدفع
 القداء يرجع عليه استحساناً وان لم يقل على أن ترجع على بذلك وكذا لو قال أنفق من مالك
 على عمالي أو في بناء دارى يرجع عما أنفق وكذا لو قال اقض ديني يرجع على كل حال ولو قضى نائبة
 غيره بأمره رجع عليه وان لم يشترط الرجوع هو الصحيح اهـ والحاصل أنه اذا قال اقض ديني
 أو نائبتى أو اكفل لفلان بالف على أو انقده ألقا على أو اقض ماله على أو انفق على عمالي أو في
 بناء دارى يرجع مطلقاً بشرط الرجوع أو لا قال عني أو لا وكذا اذا قال ادفع الى فلان كذا وكان
 المأمور صديقاً أو خليطاً لا امره أو في عياله أو لا فلا ما لم يقل عني أو على أتى ضامن بخلاف ما لو
 قال هب لفلان عني ألفاً أو اقضه ألفاً أو عوضه عني أو كفر عن عيني بطعامك أو أدر كاه مالى
 بمالك أو أئج عني رجلاً أو أعتق عني عبداً عن ظهاري فلا رجوع الا بشرطه وان كان المأمور
 خليطاً أو قال عني فجملة هذه المسائل أربعة اقسام الاول ما يرجع به المأمور مطلقاً الثاني
 ما يرجع ان كان صديقاً أو خليطاً له أو في عياله الثالث ما يرجع ان قال عني الرابع ما لا رجوع
 فيه الا بشرط الرجوع وقد نلخص هذا الحاصل من كلام الخاتمة ومما مر عن الخلاصة فهذه
 المسائل منصوص عليها في الخاتمة والخلاصة وبها يستغنى عن الاصول المارة لتكونها غير
 ضابطة وكذا الاصل الذي ذكره العلائق في هذا الباب وهو من قام عن غيره بواجب بامر به رجع
 بما دفع وان لم يشترطه كالامر بالاتفاق عليه وبقضاء دينه الخ فانه غير ضابط أيضاً لانه لا يشمل
 الامر بالاتفاق في بناء داره وبشراء الاسير وقضاء النائبة ولشموله الواجب الاخرى كالامر
 بأداء زكاته ونحوه وفي نور العين عن مجمع الفتاوى أمر أحد الورثة انساباً بان يكفن الميت فكفن
 ان أمره ليرجع عليه يرجع كما في أنفق في بناء دارى وهو اختيار شمس الاسلام وذكر السرخسي
 أن له أن يرجع بمنزلة أمر القاضى وفيه عن الذخيرة قال ادفع الى فلان قضاة ولم يقل عني أو قال
 اقض فلا نألفوا ولم يقل عني ولا على أتى ضامن لها أو كفل بها فدفع فلو كان المأمور شريكاً لا امر
 أو خليطاً له رجع على أمره ومعنى الخليط أن يكون بينهما أخذوا إعطاء أو مواضعة على أنه متق
 جاء رسول هذا أو وكيله يبيع منه أو يقرضه فانه يرجع على الامر اجماعاً اذا الضمان بين
 الخليطين مشروط عرفاً اذا العرف أنه اذا أمر شريكاً أو خليطاً به بدفع مال الى غيره بأمره يكون
 ديناً على الامر والمعرف كالمشروط وكذا لو كان المأمور في عيال الامر أو بالعكس يرجع
 اجماعاً وان لم يقل على أتى ضامن ولم يشترط الرجوع اهـ وأفاد التعليل بالضمان عرفاً أن ما جرى
 به العرف في الرجوع على الامر يرجع وان لم يكن خليطاً ولا في عياله ولذا أثبتوا الرجوع
 للصديق فليحفظ (سئل) فيما اذا قضى زيد دين عمرو لادائه بدون اذن عمرو ويريد الرجوع
 على عمرو بما قضاة عنه بدون اذنه فهل ليس له ذلك (الجواب) من قضى دين غيره بغير أمره

تحرير مهم في مسئلة رجوع
 المأمور على الامر

مطلب أمره الوارث بان
 يكفن الميت

مطلب في معنى الخليط

مطلب المعروف كالمشروط

مطلب اذا قضى دين غيره
 بلا أمره لا يرجع

مطلب اذا عامل الدائن
وأجل الى أجل آخر بلا
حضور الضامن انفسخ عقد
الضمان

مطلب اختلاف الصك
بمنزلة اختلاف السبب

مطلب الحوالة بشرط
الضمان كفالة

مطلب يبرأ الكفيل اذا
أحال المدون دأئنه على آخر
مطلب اذا فسخا عقد
المداينة الاول ثم عقد آخر
بطلت الكفالة

لا يكون له حق الرجوع عليه عمادية من الفصل ٢٨ ومنها في أحكام السفلى والعلو المتبرع
لا يرجع على غيره كما لو قضى دين غيره بغير أمره اهـ (سئل) في رجل أدا ن رجلين مبلغا معلوما
مؤجلا الى سنة وضمنهما عنده رجل آخر ثم استحق الاجل فأدّى أحدهما ما عليه بالتام وأدّى
الآخر البعض وبقي عليه مائة قرش فعامل الدائن بها وزاده عشرين قرشا وأجل ذلك الى أجل
معلوم من غير حضور الضامن المزبور والآن يريد أن يدعى على الضامن في العقد الاول بالمائة
والعشرين المذكورة فكيف الحكم (الجواب) عقد الضمان انفسخ بضمي العقد الاول
ولا يكون الرجل المذكور ضامنا للمبلغ الحاصل بالعقد الجديد والله سبحانه أعلم لو سقط دين
الطالب عن البائع بسبب من الاسباب اما بفسخ المداينة التي جرت بين البائع وغيره أو بإبراء
الغريم عن دينه أو بقضاء البائع دينه فهناك يبرأ الكفيل وتبطل الكفالة ذخيرة من الفصل
١١ واختلاف الصك يكون بمنزلة اختلاف السبب خاتمة من فصل فيما يكون اقرارا بشئ
أو شيئين في مسئلة اضافة الاقرار الى سبب وبعين هذا الجواب أفتى العلامة المحقق المرحوم
عبد الرحمن افندي العمادى وسئل في المديون اذا أحال رب الدين دينه على مديون له برضاه
وضمنه في ذلك فأجاب بأنه يصح الضمان ويطلب أيأشأه قال في الخاتمة رجل له على رجل مال
فقال الطالب للمديون أحلني بحالي عليك على فلان على أنك ضامن لذلك ففعل فهو جائز وله أن
يأخذ المال من أيهما شاء لانه لما شرط الضمان على المحيل فقد جعل الحوالة كفالة لان الحوالة
بشرط عدم براءة المحيل كفالة اهـ والله سبحانه أعلم وعنده أفتى العلامة سراج الدين المشهور
بقارئ الهداية في فتاويه (أقول) انما ذكر عبارة الذخيرة ليقس عليها مسئلة اختلاف الصك
في أنه يبرأ الكفيل لان اختلاف الصك بمنزلة اختلاف السبب وقد صرح في عبارة الذخيرة
المذكورة بأنه لو سقط الدين بسبب من الاسباب تبطل الكفالة فكذا تبطل لو اختلف الصك لانه
بمنزلة اختلاف السبب كما صرح به في الخاتمة فكذلك في المسئلة المسئول عنها قد اختلف الصك
فتبطل الكفالة وهذا امر اذا المؤلف في نقل عبارة الذخيرة والخاتمة ولا يخفى ما فيه فان مسئلة
الخاتمة انما هي فيما اذا أقر رجل بألف عند الشهود وبصك ثم أقر بألف بصك آخر فهما ألفان لان
اختلاف الصك بمنزلة اختلاف السبب فيكونان اقرارين فيلزمه كل من الاثنين وأنت خير بأن
هذا لا يدل على أن تغيير الصك بكتابة صك آخر في مسئلتنا تبطل الكفالة لان الصك الاول لم يطل
كافي الاقرار واذا لم يطل فكيف تبطل الكفالة التي فيه نعم لو فسخا المداينة الاولى ثم جددتها
في صك آخر تبطل الكفالة الاولى كما دلت عليه عبارة الذخيرة لسقوط الدين كما أفتى به المؤلف
فيما يأتي قريبا فافهم (سئل) فيما اذا كان لزيد بركة وعمر ومبلغ دين معلوم من الدراهم وكفله
بذلك بكر فأحال عمرو زيد بالمبلغ المزبور على خالد الحوالة شرعية مقبولة من الجميع فهل يبرأ
الكفيل (الجواب) نعم قال في البحر وفي قوله برئ المحيل اشارة الى براءة كفيله فاذا أحال
الاصيل الطالب برئا كذا في المحيط (سئل) فيما اذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من
الدراهم الى أجل معلوم وكفله بكر بذلك ثم حل الاجل فاحله عمرو الى أجل آخر معلوم وفسخا
عقد المداينة الاول من غير حضور بكر ولا تجديد كفالة والآن يريد عمرو والدعوى على بكر بما
عاقده عليه ثانيا بالمبلغ المزبور فهل لا يكون بكر كفيل بالمبلغ الحاصل بالعقد الجديد (الجواب)
حيث فسخا عقد المداينة الاول لا يكون كفيل بما عقده ثانيا بدون كفالة وتقلها ما مر قريبا
من الذخيرة (أقول) ظاهره أنه بمجرد مضي الاجل الاول وتجديد أجل آخر بدون فسخ صريح تبقى

مطلب الكفالة بتسليم
المبيع جائزة

مطلب ان لم يعطك فانا
ضامن قطالبة فقال لا أعطيك
لزم الكفيل

مطلب اشتروا أمتعة وكفل
كل منهم الثمن فللبائع
مطالبة أحدهم بجميعه

مطلب أجر وأذن له في
العمارة ثم استحققت الدار له
الرجوع للغرور

مطلب الغرور لا يوجب
الرجوع الا في ثلاث الخ
مطلب له المطالبة الاصيل
والكفيل

مطلب دفعوا الكفيلهم
بعض الدين ليدفعه للدائن
فلات قبل الدفع لهم
الرجوع في تركته
مطلب اذا دفع الدين
لكفيله ليس له استرداده

الكفالة فينا في ما أفتى به أو لا تأمل (سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمرو مقدارا معلوما من قشر
القمب بثمن معلوم شرعا شرعا ثم كفل بكر بتسليم المبيع فهل هي جائزة (الجواب) نعم الكفالة
بتسليم المبيع جائزة فيجب عليه احضاره وتسليمه للمشتري مادامت العين باقية كما صرح بذلك في
الدرر والبحر وغيرهما (سئل) في رجل قال لزيد ان لم يعطك عمرو مائة عليه فأنا ضامن بذلك
فتقاضى زيد عمرو بماله عليه فقال عمرو لزيد لا أعطيك فهل يلزم الكفيل (الجواب) نعم يلزمه
وفي المستق رجل قال لآخر ان لم يعطك فلان مائة عليه فأنا لك ضامن بذلك لاسيما له عليه حتى
يتقاضى الذي عليه الاصل فان تقاضاه فقال لا أعطيك لزم الكفيل من صور المسائل ومثله
في الخلاصة (أقول) ظاهره أنه اذا طالبه ومطله ولم يقل لا أعطيك لا يتحقق عدم الاعطاء فلا
يلزم الكفيل الا بعد موت الاصيل تأمل (سئل) فيما إذا اشترى زيد من رجلان آخران من عمرو
أمتعة معينة بثمن معلوم من الدراهم مؤجلا الى أجل معلوم وكفل كل منهم الثمن لعمر وكفالة
شرعية مقبولة من الجميع ثم حل الاجل وغاب الرجلان قبل أداء جميع الثمن ويريد عمر ومطالبة
زيد بجميع الثمن بالاصالة والكفالة بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم والمسئلة في
فصل كفالة المال من الخائنة (سئل) فيما إذا كان لزيد دار جارية في ملكه فأجرها من عمرو ومدة
معاومة باجرة معاومة أذن له بصرف بعض الاجرة في ترميم الدار المزبورة وقبض منه الباقي
وصرف عمر وما أذن له زيد بصرفه وسكن الدار ومات زيد في أثناء المدة عن ورثة وتركته وله عتيق
أثبت بالوجه الشرعي أن زيدا كان وهبه الدار قبل ايجار زيد لها من عمرو وقبل اذنه له في صرف
بعض الاجرة كما ذكر ويريد عمر والرجوع في التركة المزبورة بالباقي له من مصرفه ومما قبضه منه
زيد بعد ثبوت كل ذلك بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم في كفالة الاشياء الغرور
لا يوجب الرجوع الا في ثلاث منها أن يكون في ضمن عقد معاوضة الخ (أقول) يخالف هذا ما مر
في أو آخر كتاب الوقف عن فتاوى الصدر الشهيد عند الكلام على استدانة الناظر من أن
المؤجر اذا ظهر أنه لا ولاية له في الوقف كان المستأجر متطوعا فيما أنفق به باذن المؤجر فتأمل
(سئل) في امرأة كفت ابنها ببلغ دين شرعي بذمته لزيد كفالة شرعية مقبولة لدى بيعة شرعية
ثم حل أجل الدين ويريد زيد بمطالبة كلهم ما جعلا فهل له ذلك (الجواب) نعم وفي الدرر للطالب
مطالبة الاصيل مع الكفيل لان مفهوم الكفالة وهو ضم ذمة الى ذمة في المطالبة يقتضي قيام
الذمة الاولى لا البراءة عنها (سئل) فيما إذا كفل زيد جماعة عند عمر وببلغ دين شرعي كفالة
شرعية مقبولة من الجميع ثم بعد حلول أجل الدين دفع الجماعة بعضا منه لزيد الكفيل ليدفعه
لعمر وعلى سبيل الامانة ثم مات الكفيل قبل دفعه ذلك لعمر وعن ورثة وتركته مجهلا لذلك وتريد
الجماعة الرجوع في تركته بنظير البعض المذكور فهل لهم ذلك (الجواب) نعم ولو أعطى المطلوب
الكفيل اى لو قضى المكفول عنه الدين للكفيل قبل أن يعطى الكفيل الطالب أى المكفول له
لا يسترد المكفول عنه منه أى من الكفيل لانه تعلق به حق القابض على احتمال قضاء الدين
فلا يسترجع منه مادام هذا الاحتمال باقيا بخلاف ما إذا كان الدفع على وجه الرسالة بأن قال
الاصيل للكفيل خذ هذا المال وادفعه الى الطالب حيث لا يصير المؤدى ملكا للكفيل بل
هو أمانة في يده واصل ان لا يكون للاصيل أن يسترد من يد الكفيل لانه تعلق بالمؤدى حق
الطالب وهو بالاسترداد يدا بطاله فلا يمكن منه ما لم يقض دينه شرح الكثر للعيني من
الكفالة في فصل في مسائل متفرقة في المسئلة دفع الاصيل للكفيل قدرا من الدين ليدفعه

مطلب لا يصير كفيلا بمجرد
قوله هو ناس ملاح

مطلب الكفالة بالمسلم
فيه صحيحة

مطلب اذا سلم المكفول
بنفسه الى دائته في موضع
تمكن محاصمته يبرأ الكفيل
مطلب يصح ابراء الدائن
الكفيل عن الكفالة
واخرجه منها ولا يبرأ
الاصيل

مطلب الكفيل لا يطالب
الاصيل قبل أن يؤدي عنه
مطلب الكفالة بتسليم
الامانات جائزة

مطلب اذا استحق المبيع
برئ الكفيل عن الثمن

مطلب في ضمان الدرك

لعمرو على سبيل الامانة والرسالة ومات الكفيل قبل دفعه له الرجوع في تركه الكفيل لانه امانة
مضمونة بالموت عن تجهيل (سئل) فيما اذا طاب زيد من عمرو أن يدينه مبلغا من الدراهم وسأل
عمرو بكرا الحاضر عن حال زيد فقال هو ناس ملاح ولم يرد على ذلك فادأه المبلغ المزبور فهل
لا يصير كفيلا بمجرد قوله المذكور (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا استقرض زيد من عمرو
مبلغا معلوما من الدراهم واستلم زيد منه أيضا مبلغا معلوما من الدراهم على سمن معلوم الوزن سلما
شرعا مستوفيا شرائطه الشرعية مشمول كل من المبلغ المزبور والمسلم فيه المرقوم بكفالة بكرا
مالا وذهمة ويريد عمرو الآن مطالبة الكفيل بالمبلغ والمسلم فيه المذكورين بعد ثبوت ذلك شرعا
فهل له ذلك (الجواب) نعم في فتاوى الخاقاني الكفالة بالمسلم فيه صحيحة لانه دين لامبيع وعن
نقل محمته الوالد على كثر في آخرياب السلم عن شرح التسكيلة والتصریح بالنقل عزيز وان كان
هو اذ خلا في قولهم تصح الكفالة بالدين اه ونقله عنه الكازروني من الكفالة (سئل)
فيما اذا كفل زيد أبا عمرو وكفالة بالنفس ثم دفع زيد أبا عمرو المكفول بنفسه الى عمرو في موضع
يمكن محاصمته فهل يبرأ الكفيل (الجواب) نعم والمسئلة في التنوير (سئل) فيما اذا أبرأ
صاحب الدين الكفيل عن الكفالة وأخرجه منها فهل يبرأ من الكفالة وبراءته لا توجب براءة
الاصيل (الجواب) نعم والمسئلة في الجوهرية وفي الدرر ولو أبرأ الطالب الكفيل فقط برئ وان
لم يقبل اذ لا دين عليه ليجتاح القبول بل عليه المطالبة وهي تسقط بالابراء اه (سئل)
في الكفيل بالمال اذا طالب الاصيل قبل أن يؤدي الكفيل عنه المال هل له ذلك أولا
(الجواب) ليس له المطالبة قبل أن يؤدي (سئل) في الكفالة بتسليم الامانات هل تجوز
(الجواب) نعم وتجوز أي الكفالة بتسليمها أي تسليم الامانات والمبيع والمرهون فان كانت
قائمة وجب تسليمها وان هلك لم يجب على الكفيل شيء كالكفيل بالنفس درر (سئل)
في حال مشتركة بين زيد وعمرو ومناصفة قباع زيد نصفها من شريكه عمرو وبمن معلوم من الدراهم
وكفله بكرا بالثمن المزبور عند زيد بالمال والذهمة ثم استحق المبيع بوجهه الشرعي وحكم بذلك
فهل يبرأ الكفيل عن الثمن المزبور (الجواب) نعم وقالوا واستحق المبيع يبرأ الكفيل بالثمن
ولو كانت الكفالة لغريم البائع ولوردت عليه بعبق بقاء أو بغيره أو بخيار رؤية ان شرط برئ
الكفيل الا أن تكون الكفالة لغريم فلا يبرأ والفرق فيما يظهر أنه مع الاستحقاق تبين أن
الثمن غير واجب على المشتري وفي الرد بالعيب ونحوه المسقط ما تعلق من الغريم به فلا يسرى
عليه وقيد البراءة في التارخانية بما اذا رد المبيع على البائع فان لم يرد كان له أن يطالبه المشتري
بالثمن حتى يردّه نهر تحت قوله وصح لو غنا ومثله في البحر والمنع (سئل) فيما اذا اشترى زيد
من عمرو دابة بمن معلوم من الدراهم مقبوض بيده وضمن بكرا الثمن لزيدان استحققت الدابة
ثم ان الدابة استحققت من يذ زيد وحكم له بالرجوع على بائعه بالثمن بوجهه الشرعي ويريد زيد أن
يأخذ الثمن من بكرا الكفيل المزبور فهل له ذلك (الجواب) نعم ولا يؤخذ ضمان الدرك اذا
استحق المبيع قبيل القضاء على البائع بالثمن لان البيع لا ينتقض بمجرد الاستحقاق ما لم يقض
بالثمن على البائع فلا يجب رد الثمن على الاصيل فلا يجب على الكفيل درر (أقول) وفي هذا
مخالفة لما قدمه أول باب الاستحقاق وقدمنا الكلام على ذلك هناك فراجع (سئل) فيما
اذا كفل زيد لعمرو جميع ماله من الدين على بكرا كفالة شرعية مقبولة في الجاس فهل تكون

مطلب تصح الكفالة مع
جهالة المال

مطلب تكفل رجل لا ولم
يكفل كل منهما صاحبه

مطلب تكفل رجل لا وكفل
كل منهما صاحبه

مطلب فيما اذا كفلا معا
أو على التعاقب

مطلب قال ما يابعتني فعندي
لا يضمن ما هلك بلامبايعه

مطلب الكفيل بلا اذن
ليس له الرجوع

مطلب عليه دينان بأحدهما
كفيل فالقول له مع عينه في
تعين الدفع

مطلب ان راح لك شيء عنده
من الثمن فهو عندي يلزمه

مطلب ليس له مطالبة المدينون
بكفيل ثان

الكفالة المزبورة صحيحة (الجواب) نعم قال في الدر المختار ومثل للمجهول بأربعة أمثله بما لا
عليه الخ يعني أنها تصح بجهالة المال (سئل) فيما اذا كان لزيد بئمة عمرو مبلغ معلوم من الدراهم
ثمان بضاعه اشتراها منه وكفله بالمبلغ المزبور عند زيد كل من بكر وخالد متعاقبا ولم يكفل كل من
الكفيلين صاحبه فأدى بكر جميع المبلغ لزيد بطريق الكفالة ويرغم أن له الرجوع على خالد
بتظير ما أدى لزيد فهل ليس لبكر ذلك (الجواب) نعم ليس له ذلك كفل ثلاثة عن رجل بالف
فأدى أحدهم برئوا جميعا ولم يرجع أحدهم على صاحبه بشيء ولو كان كل واحد كفلا عن صاحبه
فأذاها أحدهم يرجع المؤدى عليهما بالتلثين ولصاحب المال أن يطالب كل واحد منهما بالالف
هذا اذا نظروا المؤدى بالكفيلين فان ظفروا بأحدهما رجعا عليه بالنصف ثم رجعا على الثالث
بالتلث ثم رجعا جميعا على الاصيل بالالف وان ظفروا بالاصيل قبل أن يظفروا بصاحبه رجعا عليه
بجميع الالف قال أبو يوسف اذا أقر رجلان لرجل بالف درهم على أن يأخذ بهذا المال أيهما شاء
فهذا كفالة كل واحد منهما عن صاحبه بامر كذا في محيط السرخسي الفتاوى الهندية وسئل
المؤلف عن تظير هذه المسئلة فيما اذا كفلا متعاقبا ثم كفل كل عن صاحبه بامر فأدى أحدهما
الدين كله فهل له الرجوع على الآخر بنصف ما أدى (الجواب) نعم والحالة هذه (أقول) وفي
نور العين قال في النهاية وفي الشافعي ثلاثة كفلا بالف يطالب كل واحد بثلث الالف وان كفلا
على التعاقب يطالب كل واحد بالالف كذا ذكره شمس الأئمة السرخسي والمرغباني والقرطبي
اه (سئل) فيما اذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم وكفله بذلك عند عمرو كل
من بكر وخالد كفالة شرعية بالاذن الشرعي ويريد عمرو مطالبة بكر أو خالد بالمبلغ المزبور بطريق
الكفالة فهل له ذلك (الجواب) نعم (أقول) قد علمت مما نقلناه آتفا عن نور العين الفرق بين ما اذا
كفلا معا أو على التعاقب فتنبه (سئل) فيما اذا قال ذي لا خير بايع فلان الذي ومهما يابعتني
عندي فصارا لا خير يابيع فلانا ويستوفي الثمن منه ثم أرسل له وهو مقيم ببلدة كذا فاشاع على
طريق البيع فلم يصله ونهب في الطريق قبل وصوله اليه ومبايعته معه أصلا فقام صاحبه يكلف
الذي القائل المذكور دفع قيمة القماش له زاعما أنها تلزمه بقوله المذكور فهل لا يلزمه ذلك
والحالة هذه (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا مات زيد عن ورثة وله مبلغ دين من الدراهم بئمة
عمرو طالبه الورثة به فاستخ من دفعه لهم زاعما أنه كفل زيد المذكور عند ذي بدين استدان فزيد
من الذي أكثر من دين زيد المستقر بئمة عمرو وأن له دفع ما بئمة للذي بسبب الكفالة المزبورة
والحال أن الكفالة المزبورة صدرت بدون اذن من زيد فهل يلزم عمراد دفع دين زيد لورثته
(الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لزيد بئمة عمرو دينان معلوما القدر من جنس واحد غير أن
أحد الدينين بكفيل والاخر بغير كفيل فدفع عمرو لزيد مبلغا معلوما من الدراهم ولم يعين عن أي
الدينين هو ثم ادعى أن ما دفعه عن الدين الذي بكفيل دون الآخر وفي التعيين فائدة فهل يكون
القول قوله مع عينه (الجواب) نعم القول قول الدافع مع عينه (سئل) فيما اذا طلب زيد من
عمرو أن يبيعه قدرا من الحرير وقال له بكر بعه فان راح لك شيء من الثمن عنده فهو عندي فباعه
عمرو الحرير بثمن معلوم حال لدى بئمة شرعية ثم امتنع زيد من أداء الثمن لعمره فهل يلزم بكر ادفع
تظير الثمن لزيد (الجواب) نعم (سئل) في رجل له بئمة زيد مبلغ معلوم عن آلات حرفة مؤجل
الى أجل معلوم بكفالة عمرو قام يكلف زيد ادفع الثمن حالا قبل حلول الاجل أو يحضره له كفلا آخر
متعللا بان ذلك الكفيل قريبه لا يسعه مطالبته ولا خصمته بالثمن عند حلول الاجل فهل ليس له

مطلب اذا قصد المديون
السفر قبل حلول الاجل
لا يلزم بكفيل

قوله فريد السفر هكذا في
النسخ وعلله في مريد السفر
بني الجارة وليحرر اه

مطلب الكفيل بالامر له
الرجوع

مطلب قال مهما حصل من

ضرر بسبب الاصل فانا

ضامن لا يصح

مطلب ان عاب عن المصفر

فعلى الدين الذي لك عليه

مطلب تصح ككفالة

أبي الزوج بمؤخر المهر

مطلب اذا كفيل بالقرض

المؤجل هل يتأجل على

الكفيل فقط او عليهما

مطلب لا يلزم بكلفة الازام

ذلك (الجواب) نعم وأفتى قارئ الهداية فيما اذا قصد المديون السفر بانه اذا لم يحل الاجل لا يمنع ولا يلزم بكفيل بل يقال لرب الدين ان أردت فاخرج معه فأذا حل الاجل طالبه بدينك (أقول) وفي الخلاصة وأجمعوا أن الدين المؤجل اذا قرب حلوله وأراد المديون السفر لا يجبر على اعطاء الكفيل وفي المتن رب الدين لو قال للقاضي ان مديوني يريد أن يغيب عني فإنه يطالب بالكفيل وان كان الدين مؤجلا وفي المحيط لو أفتى بقول الثاني فريد السفر في سائر الديون باخذ كفيل كان حسنا رفقا بالناس قال ابن الشحنة هذا ترجيح من صاحب المحيط وفي القنية ليس للدائن مطالبة المديون بالكفيل قبل الاجل ورمز لا سخر أنه قال وهو الظاهر وفي رواية له ذلك اه فقهر رأنا المعتمد قوى قارئ الهداية ولكن في هذا الزمان الارفق بالناس عدم السفر حتى يعطى الكفيل فيمنعني الافتاء به لان المفتي يبقى بالارفق وأما غير المسافرين فلا يلزمه الكفيل كذا في مجموعة شيخ مشايخنا الشيخ ابراهيم الغزي السايحاني ومن خطه نقلت ووجه كونه أرفق ظاهر اذ لو أمر بالسفر معه الى حلول الاجل ربما يتفق أكثر من الدين وظاهر كلام الشيخ علاء الدين اعتماده فانه نقله عن المنظومة المحببة مستدركا به على ما قبله ويؤيده اقتاؤهم بقول أبي يوسف بكفيل الزوج بنفقة شهر اذا أراد السفر رفقا بالزوجة كما يشير اليه كلام المحيط والله أعلم (سئل) في رجل كفّل زيدا بامرء عند عمرو على مبلغ دين معلوم ودفعه الى عمرو وبعد حلول أجله بحكم الكفالة ويريد الرجوع على زيد بما أدى عنه بعد بثوث ما ذكر بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا سرق لزيد أمتعة من دار ملاصقة لاصطبل ويريد أن يضمن عمر ذلك لكونه قال مهما حصل من ضرر لاهل محلة الدار بسبب الاصطبل فانا كافل وضامن له فهل لا يضمن عمرو ذلك ولا تصح هذه الكفالة (الجواب) نعم أي لما مر من أنها لا تصح بحكم الكفالة له ولا المكفول عنه (سئل) في امرأة قالت لزيد ان غاب عمرو عن المصرف فعلى الدين الذي لك عليه ثم غاب عمرو عن المصرف وماتت المرأة عن تركه قبل استيفاء زيد دينه ويريد الرجوع في تركه بدينه بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقا واحدة رجعية ثم راجعها فطالبتة بمؤخر صدقها فكفله أبو الزوج كفالة شرعية فهل تصح الكفالة المزبورة ولها ما طالبتة بذلك بعد بثوثها شرعا (الجواب) نعم (أقول) تقدم في أوائل باب المهر من الحاوي الزاهدي ولو طلقها رجعا لا يصير المهر حالا حتى تنقضي العدة وبه أخذ عامة المشايخ اه فقول المؤلف هنا ولها مطالبة بذلك أي عند حلوله بموت الزوج أو طلاق آخر تأمل (سئل) في الكفالة بالقرض المؤجل الى أجل هل تصح ويكون مؤجلا على الكفيل دون الاصيل أو عليهما (الجواب) نعم يكون مؤجلا على الكفيل وأما تأجيله على الاصيل ففيه كلام تقدم في أول باب القرض فراجع (سئل) في رجل كفّل آخر عند زيد بدين معلوم ثم طالبه زيد به وأثرمه به لدى القاضي فطلب الرجل من زيد أن يعمله به فأبى إلا أن يدفع له الرجل قدر ما صرفه في كلفة الازام فدفعه له ثم دفع له المبلغ المكفول به ويريد الرجل مطالبة زيد بما قبضه زيد منه من كلفة الازام فهل له ذلك (الجواب) نعم حيث الحال ما ذكر والله أعلم

(كتاب الحوالة)

(سئل) فيما اذا كان لزيد دين شرعي على عمرو فاحاله عمرو على بكر يدين عليه لعمرو وقبل الكل الحوالة ثم مات المحيل بعد الحوالة قبل استيفاء جميع المبلغ فهل تبطل الحوالة بموته (الجواب)

(كتاب الحوالة)

مطلب هل تبطل الحوالة بموت المحيل

نعم ولومات المحيل بعد الحوالة قبل استيفاء احتمال المال من احتمال عليه وعلى المحيل ديون كثيرة
فاحتمال مع سائر الغرماء على السواء لا يرجع الاحتمال بالحوالة وكذا الوقيدي به الذي على الاحتمال
عليه ولومات قبل الاستيفاء يتساوى الاحتمال مع سائر الغرماء بزيادة وخلاصة ومقتضاه بطلان
الحوالة بموت المحيل وهو المصرح به في الحاوي الزايدى وبعبارة مات المحيل تبطل الحوالة
حتى لا يختص الاحتمال بالله على الاحتمال عليه بل أسوة لغرمائه لانها تملك الدين من غير من هو عليه
وهو غير جائز الا انها جوزت للحاجة وبالموت سقطت وتعود المطالبة الى تركته وعن زفر خلافه
وان توى ما على المحال عليه لا تبطل الحوالة بل تفسخ عندنا خلافاً للشافعى رحمه الله تعالى انتهت
وهي مسئلة عجبية ينبغي حفظها (أقول) اعلم أن الحوالة نوعان مطلقة ومقيدة فالمقيدة أن
يقيد هابدين له عليه أو ودبعة أو عين في يده ودبعة أو غصب أو نحوه والمطلقة أن يرسلها ولا يقيد بها
بواحد مما ذكر سواء كان له دين على المحال عليه أو عنده عين له أو لا بأن قبلها متبرعا والسك الجائر
لانه في المقيدة وكيل بالدفع وفي المطلقة متبرع وحكم المطلقة أن لا ينقطع حق المحيل من الدين
أو العين وللحال عليه الرجوع على المحيل بعد أدائه ان كانت برضاه وان كان الدين مؤجلا في
حق المحيل تاجل في حق المحال عليه ولا يحل بموت المحيل ويحل بموت المحال عليه وحكم المقيدة أنه
لا يملك المحيل مطالبة المحال عليه من الدين أو العين لتعلق حق الاحتمال على مثال الراهن بخلاف
المطلقة فانها لا تبطل بأخذ ما عليه من الدين أو عنده من العين ولومات المحيل قبل قبض الاحتمال
كان الدين والعين المحال بهما بين غرمائه بالخصص لكونه مال المحيل ولم يثبت عليه يد الاستيفاء
لغيره لان الاحتمال لم يملكه بها للزوم تملك الدين من غير من هو عليه وانما وجب بهما في دين في ذمة
المحال عليه مع بقاء دين المحيل بخلاف الرهن لانه ثبت عليه يد الاستيفاء فاخص به المترهن بعد
موت الراهن مدبونا بخلاف المطلقة لبراءة المحيل وصار الاحتمال من غرماء المحال عليه واذا قسم
الدين بين غرماء المحيل لا يرجع الاحتمال على المحال عليه بحصة الغرماء لاستحقاق الدين الذي كان
عليه وتعامه في الجبر وظاهر قوله بخلاف المطلقة أن قوله قبله ولومات المحيل قبل قبض الاحتمال الخ
خاص بالمقيدة وهو صريح بعبارة الدر المختار ويدل عليه قوله كان الدين والعين المحال بهما بين
غرمائه فقوله المحال بهما دليل على أن المراد به المقيدة بتقريره قوله لانه مال المحيل وكذا قوله
لاستحقاق الدين فانه لا يظهر أثر استحقاق الدين في المطلقة لانها لا تقيد بدين ولا عين وكذا قول
الولوالحبة ولومات المحيل وعليه ديون تحاص غرمائه فما على الاحتمال عليه ولا يسلم للمحال الا
ما قبض قبل الموت لان ما على الاحتمال عليه بقي على ملك المحيل الخ فهذا التعليل دليل على أن المراد
المقيدة وفي الجوهره وأما اذا كانت مطلقة فلا تبطل بحال من الاحوال ولا تنقطع فيها مطالبة
المحيل عن المحال عليه الا أن يؤدى فاذا أدى سقط ما عليه قصاصا ولو تبين براءة المحال عليه من
دين المحيل لا تبطل أيضا ولو أن المحال أبرأ ذمة المحال عليه من الدين صح الأبراء الخ والحاصل أن
الحوالة المطلقة تبرع كما مر واذا كان المحال عليه مدبونا للمحيل لا تقيد بدينه ولذا كان للمحيل
مطالبة به قبل الاداء فلا تبطل بقسمة دين المحيل بين غرمائه لان الاحتمال لم يبق من غرمائه بل صار
من غرماء المحال عليه كما مر عن الجبر فهذا كله دليل على أن المطلقة لا تبطل بموت المحيل بل تبقى
مطالبة الاحتمال على الاحتمال عليه وان أخذ منه دين المحيل وقسم بين غرمائه وهذا جار على
القواعد الفقهية فافى البرازية والخلاصة مشكل (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو أقمشة
معلومة بثمن معلوم من الدراهم في الذمة أحال به البائع على بكر حوالة شرعية مقبولة برضا السك

مطلب الحوالة نوعان مطلقة
ومقيدة

مطلب ان كان الدين مؤجلا
في حق المحيل تاجل في حق
المحال عليه الخ
قوله ولومات المحيل أى في
المقيدة كما يأتى التنبيه عليه
اه منه

قوله واذا قسم الدين الخ أى
في صورة المقيدة والمراد به
الدين الذى وقعت الحوالة
مقدمة به وقوله بحصة الغرماء
أى الحصة التى شارك فيها
الغرماء أى لا يرجع على المحال
عليه بالحصة التى أخذوها
من الدين المحال به وقوله
لاستحقاق الدين علة لقوله
لا يرجع اه منه

مطلب تبطل الحوالة اذا رد
المبيع بالعيب القديم

ثم ظهر عيب قديم في بعض الاقضية ويرددها بخيار العيب فهل اذا ردها بالعيب تبطل الحوالة
 بقدر ما قابل ذلك من الثمن (الجواب) نعم وفي المنقح رجل اشترى عبدا بالقبض درهم وقبضه ثم
 أحال المشتري البائع بالثمن على غريمه من المال الذي عليه ثم رد المشتري العبد بحسب بقضاء فان
 القاضي يبطل الحوالة الخ بجزء (سئل) في المديون اذا أحال رب الدين يدينه على مديون له برضاه
 وضمنه في ذلك فهل يصح الضمان ويطلب أيهما شاء (الجواب) نعم قال في الخاتمة رجل له على
 رجل مال فقال الطالب أحلني بمالي عليك على فلان على انك ضامن لذلك ففعل فهو جائز وله أن
 يأخذ المال من أيهما شاء لأنه لما شرط الضمان على المحيل فقد جعل الحوالة كفالة لان الحوالة
 بشرط عدم براءة المحيل كفالة (سئل) في ناظر وقف أحال زيدا يدين له عليه على مستأجر بعض
 أقلام الوقف ثم مات الناظر قبل أن يستوفي زيد الدين ثم تولى الوقف ناظر آخر فهل للمتولى الجديد
 قبض مال الوقف وبطلت الحوالة (الجواب) نعم ونقلها ما تقدم آنفا (أقول) هذا اذا كانت
 الحوالة مقيدة كما علمت بتحقيقه (سئل) فيما اذا كان المستحق في وقف أهلي دراهم معلومة تحت
 يد ناظر الوقف هي قدر استحقاقه من الوقف فاحال دائنه على الناظر المزبور بها وقبل كل منهم
 الحوالة فهل تكون الحوالة المزبورة صحيحة (الجواب) نعم والمسئلة في البحر والنهر والعلاقي
 (أقول) وأصل المسئلة بحث لصاحب البحر وقيد بها بما اذا كان مال الوقف في يد الناظر وتبعه
 المؤلف وهو ظاهر (سئل) فيما اذا أحال زيد المستحق في وقف أهلي عمر على ناظر الوقف ليذفع
 دينه له من استحقاقه في مدة مستقبله ثم مات المحيل والمحال عليه قبل الاستيفاء وأتت حصّة
 المحيل الى غيره فهل تكون الحوالة المزبورة غير صحيحة (الجواب) نعم ونقلها ما تقدم آنفا
 (سئل) فيما اذا احتال زيد على عمرو بمبلغ معلوم من الدراهم ثم تولى المال هل يرجع به على الاصيل
 وما التوى (الجواب) نعم يرجع المحتال بالمال على المحيل اذا توى حقه وهو بموت المحال عليه
 مفلسا وانكاره الحوالة وحلقه ولا يثبت له عليها والتوى على وزن الحصى هو الهلاك والمسئلة
 في المتون والخيرية (سئل) فيما اذا كان لتيمن بدمّة زيد مبلغ معلوم من الدراهم فاحتال وصيها
 به على عمرو الاملا من المديون وفي الحوالة المرفوعة خير لهم ما حوالة شرعية مقبولة من الجميع
 فهل تكون الحوالة المزبورة صحيحة (الجواب) نعم والحالة هذه في الخاتمة احتال الوصي أو الاب
 بمال الصغيران كان الثاني أملا من الاول جازوا كان مثله لم يجز الخ أدب الاوصياء ومثله في
 شرح التنوير من الحوالة (سئل) فيما اذا مات المحال عليه مفلسا بغير دين ولا عين ولا كفيل قبل
 دفع مال الحوالة ويريد المحتال الرجوع على المحيل فهل له ذلك (الجواب) نعم كما في غالب المعتمدين
 من كتب المذهب (سئل) فيما اذا أحال زيد عمر ابنيه على بكر الغائب ثم قدم الغائب ولم يقبل
 الحوالة ولم يرض بها فهل تكون الحوالة غير صحيحة (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان
 لزيد دين شرعي بدمّة عمرو ولعمرو دين شرعي بدمّة بكر فتوافق بكر مع زيد على أن يدفع بكر له الذي له
 على عمرو من دين عمرو وعليه بطريق الحوالة من عمرو وتراضيا على ذلك في غيبة عمرو ثم علم عمرو
 بذلك فاجازه ورضى به ثم امتنع بكر من دفع ذلك بدون وجه شرعي ويريد من مطالبته بكر دينه
 المزبور فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في الدرر وشرط حضور الشاني يعني لا تصح الحوالة
 في غيبة المحتال له الا أن يقبل أي الحوالة فضولي له أي لا جيل الغائب كذا في الخاتمة لا حضور
 الباقيين أما عدم اشتراط الاول وهو المحيل فبأن يقول رجل للدائن لك على فلان بن فلان ألف
 درهم فاحتل بها على فرضي الدائن فان الحوالة تصح حتى لا يكون له أن يرجع وأما عدم اشتراط

مطلب أحاله وضمن له مال
الحوالة يصح

مطلب أحال الناظر دائنه
على المستأجر ثم مات قبل
الاستيفاء بطلت
مطلب تصح إحالة المستحق
دائنه على الناظر اذا كان
مال الوقف تحت يده

مطلب اذا توى المال يرجع
المحتال به على المحيل

مطلب تصح حوالة الوصي
على الاملا

مطلب اذا مات المحال عليه
مفلسا فاحتال الرجوع
مطلب لا تصح الحوالة بلا
رضا المحال عليه

مطلب يشترط حضور المحتال
في المجلس دون حضور
الباقيين بلارضاهما فقط

حضور الثالث وهو الحال عليه فيان يحيل الدائن على رجل غائب ثم علم الغائب فقبل صحت
الحالة كذا في الخاتمة اهـ ومثله في الخلاصة والبرازية وفي الكنز وتصح في الدين لافي العين
برضا المحتال والمحال عليه اهـ قال في البحر وأراد من الرضا القبول في مجلس الايجاب لما
قدمناه أن قبولهما في مجلس الايجاب شرط الانعقاد وهو مصرح به في البدائع اهـ ونقله
العلائي في شرح التنوير ثم قال لكن في الدرر وغيرها الشرط قبول المحتال أو نائبه ورضا الباقيين
لا حضورهما وأقره المصنف اهـ أي صاحب التنوير في المنع (سئل) فيما إذا كان له يدين
بذمة عمر وفاحاله عمرو به على بكر ولم يكن لعمرو على بكر المذون دين شرعي حوالة شرعية مقبولة
من الجميع فهل تكون الحوالة المزبورة صحيحة (الجواب) نعم لان الحوالة قد تكون بدون
دين على المحال عليه كذا في المنع وغيره (سئل) فيما لو أبرأ المحتال المحيل عما كان على المحيل
ثم مات المحال عليه مقلبا بغير عين ولا دين ولا كفيل فهل يرجع المحتال على المحيل وتكون
البراءة المزبورة غير صحيحة (الجواب) المصحح من المذهب أن الحوالة توجب البراءة من
الدين وهو قول أبي يوسف وهو الصحيح كافي جامع الرموز وفتح القدير والفتوى على هذا كافي
صور المسائل عن الظهيرية قال الهمام فخر الدين قاضيان ولو أبرأ المحتال له المحيل عما كان
على المحيل أو وهبه منه لا يصح اهـ وقد صرحوا بأنه إذا أتى المال بان يوت المحال عليه مقلبا
رجع المحتال على المحيل ففي هذه المسئلة المسؤل عن يرجع المحتال على المحيل لما ذكرنا والله أعلم
(سئل) فيما إذا غاب المحال عليه قبل دفع شيء من المحال به ويريد المحتال الرجوع على المحيل
بغير ذمبة المحال عليه فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا أجر زيد أرضه
من عمرو باجرة معلومة أحال بها بكر اعلمه ثم ظهر أن الأرض مبرهونة من قبل زيد عند زوجه
بدین استدانه منها قبل الاجارة ولم تجز زوجه الاجارة ولم يدفع لها دينها ولم يتفجع عمرو بالمأجور
أصلا ولم يتمكن من ذلك ويريد بكر المحتال مطالبة المحتال عليه بمبلغ الحوالة بلا وجه شرعي
فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا ادعى رجل على آخر بمبلغ من الدراهم
ثم أنتمعه فافقر المدعى عليه بها وذكر أن المدعى أحال عليه بالمبلغ رجلا بمصر حوالة مقبولة
من الكل فصدقه المدعى وذكر أنه لم يدفع المبلغ للمحتال وأن المحتال وكله في الدعوى عليه
بذلك فكيف الحكم (الجواب) حيث اعترف المدعى بالحالة لا تصح منه دعوى الوكالة
قال في التنوير ولو لو كل المحيل يقبض دين الحوالة لم يصح اهـ ومثله في الذخيرة البرهانية
(فروع) إذا أحال الطالب أنسا على مدونه وبالدین كفيل برئ المديون من دين المحيل وبرئ
كفيله ويطالب المحتال الاصيل لا الكفيل لانه لم يضمن له شيئا لكنهما برائة موقوفة وكذا
إذا أحال المرتين بدینه على الراهن بطل حقه في حبس الرهن ولا يكون رهنا عند المحتال كذا في
فتاوى قارئ الهداية إذا قال زيد لعمرو ان يكرأ أأحالي عليك بالف فاعطنيها وان قال
بكر ما أأحالي فأرجع بها على فاعطاه عمرو ثم ان بكر مات أو غاب هل لعمرو الرجوع على زيد أم لا
أجاب قارئ الهداية ان اعترف المحال عليه بالدين الذي أحيل به عليه ودفع الى المحتال على هذا
الوجه لا يرجع به على المحتال ما لم يعرف الحال فان صدق المحيل المحتال تم الامر وان أنكر
الحوالة وأخذ دينه من المديون رجع المديون على المحتال بما قبض منه وكذا ان مات أو غاب ولم
يعلم حاله لا يرجع على القابض بشيء اهـ (أقول) وحاصل الجواب أن المحال عليه ان أقر بالدين
الذي عليه للمحيل ودفعه للمحتال على وجه الحوالة فلا رجوع له به على المحتال ان صدقه المحيل

مطلب الحوالة قد تكون
بدون دين على المحال عليه

مطلب اذا أبرأ المحتال المحيل
أو وهبه لا يصح

مطلب اذا غاب المحال عليه
ليس للمحال الرجوع على
المحيل

مطلب أحال على المستاجر
بالاجرة ثم ظهر أنها مبرهونة
بطلت الحوالة

مطلب لو وكل المحيل
يقبض دين الحوالة لم يصح

مطلب اذا أحال على المديون
انسانا برئ كفيل المديون

مطلب فيما إذا قال ان فلانا
أأحالي عليك بالف وان
أنكر فلان فأرجع على
فاعطاه الخ

في الحوالة وكذا اذا جهل الحال وأما اذا كذبه وأخذ منه من المديون رجع المديون على القابض بما قبضه والله تعالى أعلم

(كتاب القضاء)*

(سئل) فيما اذا ادعى زيد على عمرو بان له بذمة بكر الغائب مبلغا قدره من الدراهم كذا وأن عمر المزبور كفيلا عن بكر كفالة مطلقة بكل ماله عليه فاقروا بالكفالة المزبورة وأجازها زيد المذكور وأنكر عمرو أن له على بكر الغائب ذلك المبلغ المذكور فأقام زيد بينة شرعية في وجهه عمرو وشهدت بان المبلغ المزبور بذمة بكر الغائب فحكم الحاكم المتدعي لديه بالمبلغ المزبور. يدعى عمرو والكفيل وبكر الغائب فهل يكون الحكم المذكور قضاء على عمرو والكفيل وبكر الغائب حيث كانت الكفالة مطلقة كما ذكرنا وأجازها المدعى شفاها فيكون الحكم المذكور قضاء على عمرو والحاضر وبكر الغائب لان الحاضر صار خصما عن الغائب وهذه الحيلة صرح بها في البحر والمنع والبرازية والعمادية وغيرها (سئل) هل يصح حكم الحاكم لايه وابنه أم لا (الجواب) هذه المسئلة أجمع علماء الأئمة الاربعة على عدم جوازها قال الامام الجليل أبو الحسن أحمد بن محمد القدوري من أئمة الامام الاعظم أبي حنيفة رحمه الله تعالى في مختصره المبارك المعروف به وحكم الحاكم لا يويه وولده وزوجته باطل اه وهي دؤارة في متون المذهب من باب التحكيم وقال العلامة الشيخ خليل في مختصره من كتب الامام مالك بن أنس امام دار الهجرة رحمه الله تعالى ولا يحكم الحاكم لمن لا يشهد له على المختار اه قال شارحه التتائي كايه وأبيه وزوجته ونحوهم اه وقال العلامة ابن حجر الهيتمي من أئمة الامام الجليل محمد بن ادريس الشافعي رحمه الله تعالى في كتاب القضاء في التحفة تحت قول المنهاج ولا يتخذ حكمه لنفسه ثم قال وكذا أصله وفرعه على الصحيح قال ابن حجر لانهم أبغضوه فكانوا كنفه اه وقال العلامة الشيخ موسى الحجاوي في كتاب الاقناع في مذهب الامام الجليل المحدث الامام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى في كتاب القضاء ولا يصح أن يحكم لنفسه ولأن لا تقبل شهادته له وقال في كتاب الشهادات موانع الشهادة ستة أحدها قرابة الولادة فلا تقبل من عمودي النسب بعضهم لبعض من والدوان علا ولومن جهة الام ولدوان أسفل من ولد البنين والبنات (سئل) في امرأة غاب عنها زوجه بعد وقوع طلاق منه عليها غيبة شرعية وتضررت من ذلك لعدم المنفق وغير ذلك فرفعت أمرها للقاضي حنبلي ف قضى عليه بوقوع الطلاق بعد ثبوته عليه بالبينّة الشرعية موافقا لمذهبه مستوفيا شرائطه فهل يتخذ قضاؤه (الجواب) يتخذ في أظهر الروايتين عندنا وعليه الفتوى ثم أفتى المؤلف كذلك بنفاذ قضاء الحنبلي على الغائب فيما دعت اليه ضرورة من دعوى دين زيدا بذمة الغائب وباخذه من مال الغائب الذي تحت يد شريكه من جنس الدين (سئل) في الدعوى على الغائب بدون وكالة عنه في ذلك ولا وجه شرعي هل تكون غير مسموعة ولا يقضى عليه (الجواب) نعم (أقول) قال في متن التنوير وشرحه للعلائق لا يقضى على غائب ولا له أي لا يصح بل ولا يتخذ على المفتي به بجر الاجمهور نأيه الخ ثم قال ولو قضى على غائب بلا نائب يتخذ في أظهر الروايتين عن اصحابنا ذكره من لا خسر وفي باب خيار العيب وقيل لا يتخذ وجه غير واحد وفي المنية والبرازية وجمع الفتاوى وعليه الفتوى ورجح في التنقيح وقفه على امضاء قاض آخر الخ وكتب فيما علقته على الدر المختار أن ما في الفتح

(كتاب القضاء)*

مطلب حيلة اثبات الدين على الغائب

مطلب لا يصح حكم الحاكم لايه وابنه في المذاهب الاربعة

مطلب طلقها وعاب عنها فأنبت طلاقها حكم حنبلي يتخذ

مطلب يتخذ قضاء الحنبلي على الغائب في أظهر الروايتين عندنا

مطلب لا يقضى على غائب ولاله

٤ قوله ويلاحظ الحرج والضرورات الخ تمام عبارة جامع الفصولين مثلاً لو طلق امرأته عند العسل فغاب عن البلد ولا يعرف مكانه أو يعرف ولكن يجز عن احضاره أو عن أن تسافر اليه إلى أو كيلها بعده أو لمانع آخر بأن كان لا يرضى أحد بالوكالة وكذا المدين لو غاب عن البلد وله نقد في البلد أو نحو ذلك ففي مثل هذه المواضع لو برهن على الغائب بحيث اطمأن قلب القاضي وغلب ظنه أنه حق لا تزوير ولا حيلة فيه فينبغي أن يحكم على الغائب وله وكذا للفق أن يبقى بجوازه دفعا للحرج والضرورات وصيانة للحقوق عن الضياع مع أنه مجتهد فيه الخ اه منه مطلب أدعى على ثلاثة أنهم مع آخرين غصبوه كذا تسمع على الحاضرين فقط مطلب القضاء يقتصر على المقضى عليه الا في خمسة مطلب لا ينتصب أحد خصما عن أحد الا في مسألتين مطلب لو كان ثبوت الحكم على الغائب شرطا للمدعى به على الحاضر ينظر الخ مطلب اذا حكم بخلاف الشرع لا يتخذ مطلب قاض في الجنة وقاضيان في النار

ليس قولاً ثالثاً بل هو القول الثاني كما في البحر وأن قول التنوير ولو قضى على غائب الخ معناه لو قضى من يرى جوازه فلا ينافي قوله قبله لا يقضى على غائب لأنه في القاضي الخنفي كما حرره في البحر بقوله اشتبه على كثير أن قولهم الفتوى على النفاذ أعم من كون القاضي شافعيًا يراه أو حنفيًا لا يراه أو خاص بمن يراه والظاهر أنه في حق من يراه لا جماع أصحابنا على أنه لا يقضى على غائب كما ذكره الصدر الشهيد في شرح أدب القاضي إلى آخر ما أطال به وهو موافق لما هو المشهور في المذهب من أنه لا يصح القضاء على الغائب لكن اعترضه العلامة المقدسي في شرح نظم الكنز بتصریح صاحب الفتية بأنه في حق الخنفي وعما في جامع الفتاوى ولو قضى نفذ وقال محمد لا ينفذ والفتوى على الأول لأنه اذا رفع لا سخر لا ينقضه اه ونحوه في حاشية الخير الرمي وقال صاحب جامع الفصولين ما حاصله أقول قد اضطربت آراؤهم في الحكم على الغائب وله فينبغي عندي أن يحتاط ٤ ويلاحظ الحرج والضرورات فيفتي بحسبها جوازاً أو فساداً صيانة للحقوق مع أنه مجتهد فيه ذهب إلى جوازه الأئمة الثلاثة وفيه عندنا روايتان والاحوط نصب وكيل عنه يعرف أنه راعي جانب الغائب ولا يفرط في حقه اه ملخصاً وارتضاه في نور العين فينبغي التعويل عليه وقال العلامة الخير الرمي في حاشية البحر لكن اذا لوحظ الحرج والضرورة يجب اعتبار عدم امكان مراجعة الغائب واحضاره حتى لو أمكن لا يصح لعدم الضرورة اه والله تعالى الموفق (سئل) فيما اذا ادعى زيد الناظر على ثلاثة أنفار أنهم وبقيّة أهالي قرية كذا غصبوا قطعة أرض مع آخرين من مزرعته الجارية تحت نظارته بالوجه الشرعي وأثبت ذلك في وجههم وكتب بذلك حجة فهل الحكم المذكور نافذ ولا يتعدى إلى غير المحكوم عليهم (الجواب) الحكم المذكور نافذ على المحكوم عليهم فقط ولا يتعدى إلى غيرهم لما قال في الاشباه من باب القضاء القضاء يقتصر على المقضى عليه ولا يتعدى إلى غيره الا في خمسة ففي أربعة يتعدى إلى كافة الناس فلا تسمع دعوى أحده بعد في الحرية الأصلية والنسب وولاء الاعتاق والنكاح كذا في الفتاوى الصغرى والقضاء بالوقف يقتصر ولا يتعدى إلى الكافة كما في الحاشية وقال أيضاً لا ينتصب أحد خصماً عن أحد قصد بغير وكالة ونسابة وولاء الا في مسألتين أحد الورثة ينتصب خصماً عن الباقي الثانية أحد الموقوف عليهم ينتصب خصماً عن الباقي كذا حرره ابن وهبان عن الفتية وقال في نور العين في الفصل الخامس أدعت تعلق طلاق نفسها بنكاح غيرها وبرهنت أنه تزوج فلانة ففي قبول هذه البينة روايتان والصحيح أن لا تقبل اذ نكاح فلانة شرط طلاقها فلا تنتصب خصماً في إثبات الشرط ثم قال والصحيح في الجواب فيما لو كان ثبوت الحكم على الغائب شرطاً للمدعى به على الحاضر ينظر لو لم يتضرره الغائب كدخول الدار وغيره يصير الحاضر خصماً عنه لا لوداً بل لرباب نفع وضرر اه (سئل) فيما اذا رفع زيد معز وعنده قاض بخصوص دعوى وكان الحق ثابتاً بزيد حكم القاضي بخصوص الدعوى المذكورة ثبوت الحق لعمر وبخلاف الشرع وأعطاه بذلك حجة فهل يكون الحكم المذكور غير نافذ والحجة غير معتبرة أم لا (الجواب) اذا حكم الحاكم بخلاف الشرع الشريف وأعطى بذلك حجة لا ينفذ الحكم المذكور ولا يعمل بالحجة المذكورة والحالة هذه قال الله تعالى ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون وقال عليه الصلاة والسلام قاض في الجنة وقاضيان في النار رأى قاض عرف الحق وحكم به فهو في الجنة وقاض عرف الحق وحكم بخلافه فهو في النار وكذا قاض قضى على جهل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم قال الجوى في حاشية الاشباه قال في العناية

القضاء بالحق من أقوى الفرائض وأشرف العبادات بعد الإيمان بالله أمر الله تعالى به كل نبي مرسل (سئل) فيما إذا قضى القاضي شهادة شاهدين قبل التزكية والتعديل مع وجود المنع عن ذلك من قبل ولي الأمر فهل لا ينفذ الحكم المذكور (الجواب) القضاء بأمور من بالحكم بعد التعديل والتزكية لا قبله فلو حكم قبله لا ينفذ حكمه ولا يلتفت إليه وقد أفتى بمثل ذلك شيخ الإسلام مفتي الممالك العثمانية عبد الله أفندي حفظه الله تعالى (سئل) فيما إذا فصلت الدعوى مرة وحكم بها بتمام مقتضى الشرع الشريف وكتب بذلك حجة شرعية فهل لا تعاد ولا تسمع مرة أخرى (الجواب) الدعوى متى فصلت مرة بالوجه الشرعي لا تنقض ولا تعاد (أقول) هذا حيث لا فائدة في إعادة ما فلو كان فيه فائدة كما لو جاء الممتدعي بدفع صحيح فإنها تعاد كما سنوضحه في كتاب الدعوى إن شاء الله تعالى (سئل) فيما إذا خلع السلطان وولي السلطنة غيره ولم يخلع قضاة كان ولا هم ولم يعزلهم المنصب ولم يقرهم فهل تكون قضاة الخلع على حالهم أحكامهم نافذة وأمورهم جائزة ولا ينزلون بخلعهم حتى يعزلهم المنصب أعز الله أنصاره والحالة هذه (الجواب) نعم كما صرح بذلك الإمام السرخسي في المحيط والامام الكاشاني في البدائع والفاضل الطرسوسي في أنفع الوسائل في مسئلة الولاية المتعلقة بالشرط المتعارف تقلا عن المحيط والبدائع وهداية الناطق وعبارة المحيط من باب موت الخليفة والقاضي مانصه ولومات الخليفة أو خلع وولي غيره بأن اجتمع الناس على خلعهم والاستبدال به وله قضاة وولاية لا ينزلون بموته أو خلعهم لانهم يعملون للمسلمين نصبو المصالحهم فكان نأبأ عنهم في تقليدهم ولا يعملون على حالهم فتبقى نوابهم على حالهم وكذا لومات والى المدينة وله عمال لا ينزلون لانهم نصبوا المصالح أهل المدينة فكان نأبأ عنهم اه وفي البدائع كل ما يخرج الوكيل عن الوكالة يخرج به القاضي عن القضاء الا في شيء واحد وهو أن الموكل اذا مات انعزل الوكيل والخليفة اذا مات أو خلع لا تنعزل قضاة ولا تله ولو استخلف القاضي باذن الامام ثم مات القاضي لا ينعزل خلفته لانه نائب الامام في الحقيقة لا نائب القاضي ولا ينزل بموت الخليفة أيضا كما لا ينزل القاضي ولا يملك القاضي عزل الخليفة لانه نائب الامام فلا ينزل بعزله كالوكيل لا يملك عزل الوكيل الثاني اه وقال في خزانة المفتين وهو المختار عند كثير من المشايخ وفي الاشياء واذا عزل القاضي ينزل نائبه واذا مات لا والقوى على أنه لا ينزل بعزل القاضي لانه نائب السلطان والعادة اه لكن لو فوض اليه العزل حقيقة أو كناية كما اذا قيل له اصنع ما شئت فله عزل نائبه بلا تفويض العزل صريحا لان النائب كوكيل الوكيل اه وقال في الاشياء قضاء الامير جائز مع وجود قاضي البلد الا أن يكون القاضي مولى من الخليفة كذا في الملتقط وقال الجوى في حاشيته وقد استفيد من كلام المصنف أن قضاء أمير مصر المسمى بالبasha مع وجود قاضيه المولى من قبل السلطان غير جائز (سئل) فيما اذا كان لزيد على عمرو دعوى شرعية فأرسل زيد بكرار رسول ليحضر عمرا الى مجلس الشرع ولم يكن عمرو متهما فهل تكون أجرة بكر على زيد أولا (الجواب) نعم تكون أجرة بكر على زيد المرسل المدعى المذكور وهو الاصح كذا نقله في البحر عن البزازية. وأما اذا كان متهما في الخيانة على المتمردهم الصحيح والحالة هذه والله أعلم والمسئلة في العلاني والخائنة والبزازية من القضاء (سئل) فيما لو قضى شافعي بعمدة بيع المدبر المطلق وحكم بذلك موافقا مذهبه مستوفيا شرائطه عالمنا بخلاف بعد الدعوى الصحيحة الشرعية فهل ينفذ أم لا (الجواب) نعم ينفذ حكمه في ذلك وعلى كل من رفع اليه من

مطلب القضاء بأمور من بالحكم بعد التعديل والتزكية

مطلب متى فصلت الدعوى بالوجه الشرعي لا تنقض ولا تعاد

مطلب اذا عزل السلطان أو مات لا تنعزل قضاة

مطلب الخليفة نائب عن المسلمين في تقليد القضاء والولاية

مطلب كل ما ينزل به الوكيل ينزل به القاضي الا في شيء واحد الخ

مطلب اذا استخلف القاضي نأبأ باذن الامام لا ينزل نائبه بعزله أو موته أو موت الامام

مطلب قضاء البasha مع وجود القاضي المولى من قبل السلطان غير جائز

مطلب أجرة المحضر على المتمردهم

مطلب ينفذ حكم الشافعي ببيع المدبر المطلق

القضاة امضاؤه والحالة هذه فلا يباع المدبر خلافاً للشافعي فلو قضى بصحة بيعه نفذ وهل يبطل
التدبير قيل نعم نعم لو قضى يبطلان بعه صار كالخبر علائق من باب التدبير ولو فوض الى غيره
ليقضى على وفق مذهبه نفذ اجماعاً برأية (سئل) في رجل ادعى على جماعة مالا فانكروه
فبرهن عليه وحكم به فادعوا البراءة العام منه بعد تاريخ المال المذكور فهل يقبل برهانهم
(الجواب) نعم يقبل لامكان التوفيق كما صرح بذلك في التنوير في شتى القضايا
(سئل) فيما اذا كان لرجلين دار معلومة وحصص معلومات قائمات في أراضي وقف معلومة
وعدة من بقر ومشتة مسكة في أراضي وقف معلومة فباع ذلك جميعه صفقة واحدة من زيد بن
معلوم ولم يبين ثمن كل من المبيعات وصدر ذلك لدى حاكم حنبلي حكم بصحة البيع المذكور
وكتب بذلك صك ثم ظهر أن البيع المذكور باطل على مذهبه لكونه وقع على الموجود والمعدوم
وهو مشتة المسكة ولم يبين للمعدوم ثمن وأن أراضي الاوقاف الموقوفة على مستحقها لا تسمى
مسكة في مذهب الامام أحمد بن حنبل حسيماً أفتى بذلك كاه مفت حنبلي معتداف ذلك على
صحيح نقول مذهبه وحكم حاكم حنبلي يبطلان البيع المذكور وبعدم العمل بالصك المزبور
مستوفيا شرائطه بعد الدعوى الصحيحة وكتب بذلك حجة شرعية فهل يعمل بضمونها بعد ثبوت
شرعاً (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا ادعى زيد مالا على عمر وقال مالك على ثني فقط
ولا أعرفك ثم برهن عمر على البراءة فهل لا تقبل لتعذر التوفيق (الجواب) حيث زاد كلمة
ولا أعرفك لا يقبل لتعذر التوفيق والمسئلة في شتى القضايا من التنوير (سئل) في فقير ذي
عيال وحرقة يكتسب منها ما يتفق على عياله من كسبه ويفضل منه شيء وعليه دين لجماعة
يكفونه بلا وجه شرعي الى دفع جميع كسبه من دينهم فهل ليس لهم ذلك بل يأخذون فاضل
كسبه (الجواب) نعم والمسئلة في الخيرية من القضاء سئل المرحوم العلامة شيخ الاسلام
عماد الدين افندي العمادي عفي عنه فيما اذا كان على رجل ديون ثابتة لجماعة ولا يملك شيئاً
وله قدر استحقاق في وقف أهلي فهل يوزع ما يفضل من قدر استحقاقه المزبور عن نفقته بين
أرباب الديون المزبورة بحسب ديونهم (الجواب) نعم وكتبت عليه الجواب كما به عم الوالد
أجاب (سئل) فيما اذا كان لزيد المدينون تيمار مشتمل على قرى ومزارع لها غلات تفي
بنفقته ونفقة عياله ويفضل منها شيء ويتيسر من أداء دينه منه ولا يملك شيئاً غير ذلك فهل يصرف
الفاضل المذكور لدينه (الجواب) نعم (سئل) في مدينون امتنع من أداء الدين حتى حبس
في حبس القاضي والحال أن له عقاراً وغيره يمكنه الوفاء من ثمنه اذا باعه الا أنه متمرّد متعنت
في بيع ذلك فهل يبيع القاضي عليه حيث كان الحال ماذكر (الجواب) نعم (سئل) في رجل
مات عن تركه مستغرقة بديون عليه باعها الورثة بدون إذن من القاضي فهل لا ينفذ ببيعهم
والغرماء نقضه (الجواب) ولاية بيع التركة المستغرقة بالدين للقاضي لا للورثة لعدم ملكهم
اذا الدين لغيرهم والله أعلم وفي فتاوى الانقروى عن القضية تركه مستغرقة بالدين وجاء غير مبدع
دين على الميت فانما تقبل بينته على الوارث لا على غريم آخر ولكن لا يحلف الوارث لان فائدة
النكول الذي هو اقرار الوارث لو أقر بالدين والتركه مستغرقة لا يصح اقراره ولا يظهر الدين
في حق غريم آخر وينبغي أن يظهر في حق نفسه ولكن مع هذا لا يحلف لامر موهوم (سئل)
في رجل مات عن أخت شقيقة حاضرة وعن أخ شقيق غائب وابن عم عصبية وخلف تركه بفعل
القاضي نصيب الغائب من التركة تحت يد الأخت المزبورة لتحفظه في حر زمته الى رجوع الاخ

مطلب لو فوض الى غيره
ليقضى على وفق مذهبه
نفذاً اجماعاً
مطلب دعوى البراءة بعد
الانكار مقبولة
مطلب حكم الحنبلي ببيع
مشتة المسكة في أراضي
الوقف باطل
مطلب اذا قال لا أعرفك
لا تسمع منه دعوى البراءة

مطلب عليه ديون لجماعة
فلهم أخذ فاضل كسبه
لا جميعه
مطلب يوزع الفاضل عن
نفقته من استحقاقه على
أرباب ديونه
مطلب له تيمار وعليه ديون
يصرف الفاضل عن نفقته
منه الى ديونه
مطلب للقاضي بيع عقار
المدينون اذا تمرّدوا وتعت
مطلب ولاية بيع التركة
المستغرقة بالدين للقاضي
لا للورثة
مطلب البيعة في التركة
المستغرقة انما تقبل على
الوارث ولكن لا يحلف

وهي أمينة فقام ابن العم يريد رفع يد الاخت عن ذلك بدون طريق شرعي فهل ليس له ذلك
 (الجواب) نعم وللقاضي ولاية ايداع مال الغائب والمفقود عمادة من الفصل الخامس عن
 فتاوى رشيد الدين وفيه أيضا وهذا تنصيب منه على أن للقاضي أن ينصب قima لحفظ مال
 الغائب اه وفي الفصولين برهن فحس للقاضي نصب الوصي لو كان وارثه غائبا وكتب
 في نسخة الوصاية انه جعله وصيا ووارثه غائب مدة السفر اه فالظاهر من العبارة أن للقاضي
 الايداع وان لم تكن غيبة منقطعة لانه لحفظ فقط ومنه استفيد جواب الحادثة المسؤل عنها
 وقال الشيخ خير الدين في حاشيته على الفصولين وفي البحر نقلا عن بعض الفتاوى وينصب وصيا
 عن المفقود لحفظ حقوقه ولا ينصب عن الغائب اه فقد اختلف النقل في نصب الوصي عن
 الغائب ويمكن أن يحمل كلام الثاني على ما اذا كان معروفا ولم تكن غيبته منقطعة وعلى
 ما لم تدع اليه الضرورة وسيأتي ما يؤيده وتقدم ما يؤيده أيضا اه كلام خير الدين وللقاضي
 أن يبعث مال الغائب الى الغائب اذا خاف الهلاك وله أن يأخذ مال اليتيم من والده اذا كان
 الوالد مسرفا مبذرا ويضعه على يد عدل الى أن يبلغ اليتيم خاتمة من فصل من يقضي في المجتهدات
 (أقول) وذكر في البحر أن للقاضي قبض دين غائب من محبوسه وله أن يضعه عند عدل وله قبض
 مغصوبه من غاصبه وان له ولاية اقراض ماله وله ولاية بيع منقوله اذا خاف عليه التلف ولم يعلم
 مكانه فلو علم مكانه بعث اليه وله ايقاع ديون الغائب بماله بالخصص وبيع ماله لا يفاء عنه اذا كان
 دينه ثابتا عنده وجمع مسائل كثيرة فيما يليك القاضى لم يجمعها غيره جزاء الله تعالى خيرا
 فراجعها عند قول الكنز وكره التقليد لمن خاف الخيف وان أمنه لا (سئل) في رجل توفي
 عن تركه ولا وارث له ولز يدبذمة مبلغ دين معلوم فنصب القاضي وكيل بيت المال وصيا
 في الخصوص المذكور وأثبت زيد مبلغه بالبينة المزكاة وحلف على بقاء المبلغ بذمة المتوفى
 فحكم القاضي له بالمبلغ بعد جحد الوكيل المذكور ذلك وكتب به حجة شرعية فهل يعمل
 بمضمونها بعد ثبوت شرعا (الجواب) نعم (أقول) قال في البحر لو لم يكن للميت وارث فجاء مدع
 للدين على الميت نصب القاضي وكيل للدعوى كما في أدب القضاء للخفاف وظاهره أن وكيل بيت
 المال ليس بخصم اه كلام البحر وكتب عليه عن الخير الرملي أنه يجب تقييده بما اذا واكله
 السلطان بجمعه وحفظه أما اذا واكله بأن يدعى ويدعى عليه أيضا تسمع وهذا المسئلة كثيرة
 الوقوع ويتفرع من ذلك أن المزارع لا يصلح خصما لمن يدعى الملك في الارض وكذلك المقاطع
 المسمى بلغتهم تيماريا اه (سئل) فيما اذا كان سيد زيد عقار موروث له ولعمرو والغائب
 عن مورثهما فلان فادعى ناظر وقف على زيد بجزيان العقار في الوقف وأثبت دعواه بالبينة
 الشرعية بثبوتنا شرعي حاكم شرعي حكم بذلك لجهة الوقف فهل الحكم المذكور يسرى
 على عمرو (الجواب) بعض الورثة خصم عن جميعهم لان الخصومة توجهت على الميت
 وكل واحد من الورثة يكون خصما عن الميت والقضاء على بعضهم قضاء على كلهم كما في
 في العمادية (أقول) وفي البحر انما ينصب خصما عن الباقي بثلاثة شروط كون العين كلها في يده
 وأن لا تكون مقسومة وأن يصدق الغائب على أنها ارث عن الميت اه وتام بيان ذلك
 مسطور فيه فراجع عند قول الكنز ولو ادعى دارا ارثا لنفسه ولاخ له غائب الخ (سئل) فيما
 اذا ورد أمر شريف سلطاني بعدم سماع دعوى زيد بكذا على عمرو فسمعها القاضي ولم يلتفت
 لمضنون الامر الشريف ومنع عمر من معارضة زيد بعد علمه بالامر المذكور وكتب له حجة بالمنع

مطلب للقاضي ولاية ايداع
 مال الغائب
 مطلب للقاضي نصب
 الوصي اذا كان الوارث غائبا

مطلب للقاضي أن يبعث
 مال الغائب اليه اذا خاف
 الهلاك

قوله وله أن يأخذ مال اليتيم
 هكذا في النسخ ولعل الاولى
 أن يقول مال الصبي كما
 في المطلب لأن اليتيم من
 الآدميين من لا أب له كما هو
 معلوم اه مصححه

مطلب للقاضي أخذ مال
 الصبي من والده المسرف
 المبذر

مطلب ما يفعله القاضي
 في حق الغائب

مطلب مات ولا وارث له
 وعليه دين نصب له القاضي
 وصيا

مطلب القضاء على بعض
 الورثة قضاء على كلهم

مطلب القضاء بتقييده
بالزمان والمكان وبعض
الخصومات

مطلب هل العبرة بقاضي
المدعي أو المدعى عليه

تحريرهم في مال أو كان في
البلدة قاضيان واختلاف
الخصمان

مطلب الحكم على أحد
الورثة البالغين حكم على
الجميع
مطلب إذا كان الورثة
غائبين أو صغارا ينصب
القاضي وصيا ويثبت الدين
الح

فهل لا يعمل بها لكونه ممنوعا من سماعها (الجواب) نعم لان القضاء يجوز تخصيصه وتقييده
بالزمان والمكان واستثناء بعض الخصومات قال في الخلاصة السلطان اذا ولي القضاء رجلا
واستثنى خصومة أو رجلا معيناصح الاستثناء ولا يصير قاضيا في تلك الخصومة اذا قال له لا تسمع
حوادث فلان حتى أرجع من السفر لا يجوز للقاضي أن يسمع ولو قضى لا ينقد اه وفي البرازية
قلد السلطان رجلا للقضاء وشرط عليه أن لا يسمع قضية رجل بعينه يصح الشرط ولا ينقد قضاء
القاضي على هذا الرجل (سئل) فيما اذا كان في البلدة قاضيان فوقعت الخصومة بين
المتداعيين فالمدعي يريد أن يحاصمه الى قاض منهما والمدعى عليه يريد ألا يخر فلن يكون الخيار
(الجواب) الخيار للمدعي عليه عند محمد وعليه الفتوى كما في البرازية وبمثله أفتى العلامة ابن
نجيم صاحب البحر والشيخ الحانوتي والعلامة الرملی كما في فتاوى وقال في البحر وهو باطلاقة
شامل لما اذا أراد المدعي قاضي محله المدعى عليه وأراد المدعى عليه قاضي محله المدعي ولما اذا
تعدد القضاة في المذهب الاربعة وكثروا كما في القاهرة فأراد المدعي شافعيًا مثلاً والمدعى عليه
مالكيًا مثلاً ولم يكونا في محلهما فان الخيار للمدعي عليه وهذا هو الظاهر وبه أفتيت مرارا اه
(أقول) وهذه المسئلة مذكورة في البحر والدر المختار أول كتاب الدعوى وكتبت فيما علقته عليهما
أن التحرير في هذه المسئلة ما حققه العلامة المقدسي وحاصله أن ما ذكره من الخلاف وتصحيح
قول محمد بن العبرة للمدعي عليه انما هو فيما اذا كان قاضيان كل منهما في محله وقد أهر كل منهما
بالحكم على أهل محله فقط بدليل قول العماد في القصول وكذا لو كان أحدهما من أهل
العسكر والآخر من أهل البلد فأراد العسكري أن يحاصمه الى قاضي العسكر فهو على هذا أي
هذا الخلاف ولا ولاية لقاضي العسكر على غير الجندي فقوله ولا ولاية الخ دليل واضح على ما قلنا
أما اذا كان كل منهما ما ذكرنا بالحكم على أي من حضر عنده من مصري وشامي وحلي وعسكري
وغیرهم كما في قضاة زماننا فينبغي التعويل على قول أبي يوسف لو افقته لتعريف المدعي والمدعى
عليه أي فان المدعي هو الذي له الخصومة فيطلبها عند أي قاض أراد وما ذكره بعض المتأخرين
لا وجه له اه وأراد بعض المتأخرين صاحب البحر وتقدم كلامه وما ذكرناه عن العلامة
المقدمي هو معنى ما نقله في الدر المختار عن خط صاحب التنوير على هامش البرازية وبمثله قوله
في المنح أن كل عبارات أصحاب الفتاوى يفسد أن فرض المسئلة التي وقع فيها الخلاف بين أبي
يوسف ومحمد فيما اذا كان في البلدة قاضيان كل قاض في محله وأما اذا كانت الولاية لقاضيين أو
لقضاة على مصر واحد على السواء فاعتبر المدعي في دعواه فله الدعوى عند أي قاض أراد الخ
فقوله كل قاض في محله أي مأمور بالحكم على أهل محله فقط فاعتزم هذا المقام فإنه قد كان بعيدا
على كثير من الافهام وسئل العلامة قارئ الهداية عن شخص ادعى بحق في تركه ميت له أولاد
بالغون وأطفال وأقام بيته فهل يتفقد الحكم على الجميع فاجاب اذا أقام بيته على أحد الورثة
البالغين ثبت الدين في حق الكبار والصغار وسئل أيضا عن رجل توفي وعليه ديون وورثته
غائبون هل يسوغ ميوت الحق على الميت في غيبة ورثته أم لا فاجاب الميت اذا كانت تركته في بلدة
موتة وأراد أصحاب الديون اثبات ديونهم والورثة كلهم غائبون غيبة منقطعة أو صغار فالقاضي
ينصب وصيا عن الميت ويثبت من الدين ويدفعه الى أربابه بعد استخلافهم وان لم تكن الغيبة
منقطعة لا تسمع بينهم الى أن يحضر الوارث ولو كان الوارث صغيرا ينصب عنه وصي ويثبت الدين
عليه ويقضى دينه بعد استخلافهم انهم لم يقبضوا الدين ولا شيئا منه ولم يبرؤا الميت ولم يحتالوا

يدعونهم على أحد ولم يعتاضوا منه على شيء ثم يقبضهم من التركة وسئل أيضا إذا ادعى شخص على آخر بحق فأنكر فأقام عليه بينة شهدت له فتسحب المدعى عليه قبل القضاء فطلب المدعى من الحاكم الحكم عليه ليذهب خلقه فأجاب المذهب أنه لا يجاب إلى ذلك وإن طلب أن يكتب له كتابا إلى القاضي بالبلدة التي بها الغريم بصورة الدعوى والشهادة يكتب له القاضي بشرطه المذكورة في كتاب القاضي إلى القاضي وسئل أيضا إذا اتحاكم مسلم وذمي بين يدي قاض هل يسوي بينهما فيما وخلصا فأجاب نعم وسئل أيضا عن الحاكم إذا قال ثبت عندى ذلك هل هو حكم فأجاب الصحيح أن قول القاضي ثبت عندى حكم منه وسئل أيضا عن رجل سأل من الحاكم أن يحلف غريمه أن لا يشكوه إلا من الشرع فأبى الغريم الحلف فأجاب ليس للقاضي أن يجبره على الحلف وإنما ينهيه عن التعرض له من غير الشرع فإذا نهى ثم شكاه من غير الشرع أدبه وغرمه جميع ما غرم بسبب الشكاية وسئل أيضا هل يشترط في صحة حكم الحاكم توقف أو بيع أوجارة بثبت ملك الواقف أو البائع أو المؤجر وحيازته أم لا فأجاب نعم بالحكم بالصحة إذا ثبت أنه مالك لما وقفه أو أن له ولاية الإيجار أو البيع لمبايعه أما بملك أو نيابة وكذا في الوقف وإن لم يثبت شيء من ذلك لا يحكم بالصحة بل بنفس الوقف والجارة والبيع وسئل أيضا إذا أخبرهاكم بما يكفى خبره ويسوغ للحاكم العمل به أم لا فأجاب لا يكفى أخباره بل لابد معه من شاهد آخر وسئل أيضا عن حنفى تحمل شهادة في شيء لا تصح على مذهبه كالمسلم الحال مثلا وكتب بها مسطورا وكان قاضيا كما كاليه فهل يسوغ له الحكم بإبطال تلك القضية أم لا فأجاب إذا علم ما لا يجوز على مذهبه وكان قاضيا وطلب منه الحكم فيه له أن يتقضه أن لم يره لا مانع من ذلك وسئل أيضا إذا ادعى شخص على شخص عند حاكم بدعوى وأحضر بعض بينة شهدت ثم علم المدعى أن ليس له خلاص عند مذهب هذا القاضي فقال المدعى أنا رفعت طلي عن خصمى في هذا الوقت بقصد بذلك الذهاب إلى قاض آخر هل يحبس القاضي إلى ذلك ويدفعه عنه إلى قاض آخر فأجاب نعم ما لم يطلب من القاضي الحكم له فإنه أن يؤخر حقه ويمكنه القاضي من ذلك لأن المدعى إذا تركه يترك وسئل أيضا هل يشترط لقاضى الشرع الاعتذار للخصم وإن أعذر إليه فسوف من وقت إلى وقت آخر ما الحكم فيه فأجاب إذا شهد الشهود بحق وكوا والخصم لم يدافع عشر عيا حكم القاضي وإن طلب المشهود عليه أن يؤخر الحكم ليحيى بالدافع يمهل ثلاثة أيام فإن لم يحيى بالدافع قضى عليه * (فروع) * رجل حلف بطلاق امرأته أن تزوجها فترجها وحكرا جلالا ليحكم بينهما في الطلاق المضاف فيكم بطلان اليمين اختلاف المشايخ فيه ذكر فى الجامع الصغير أنه لا يتخذ حكم المحكم فيها وذكر فى صلح الأصل وغيره من الروايات أن حكم المحكم فيما بين المتحاكمين فى المجتهدات بمنزلة حكم القاضي حتى لا يكون لأحدهما أن يرجع عن حكمه وذكر الخصاص أن حكم المحكم فى المجتهدات جائز إلا فى الحدود والقصاص وذكر شمس الأئمة الخوانى أن حكم المحكم فى المجتهدات نحو الكليات والطلاق المضاف جائز فى ظاهر المذهب عن أصحابنا قال الآن هذا مما يعلم ولا يفتى به كى لا يتجاسر الجاهل إلى مثل هذا وقد روى عن أصحابنا رجهم الله تعالى ما هو أوسع من هذا وذلك أنه روى عنهم أنه لو استفتى صاحب الحادثة عن هذا فقها فافتاه بطلان اليمين وسعه أن يسكها فإن تزوج أخرى بعدها وقد كان حلف بلفظ كل امرأة تزوجها فاستفتى فقها مثل الأول فافتاه بيمينه ووقع الطلاق المضاف عليها فإنه يفارق الثانية ويسلك الأولى لأن فتوى الفقيه للجاهل بمنزلة حكم القاضي

مطلب فيما إذا غاب المدعى عليه بعد الشهادة قبل الحكم
مطلب يسوى القاضى بين الخصمين ولو مسلما وذكيا
مطلب الصحيح أن قول القاضى ثبت عندى حكم منه
مطلب أنما يحكم بالصحة إذا ثبت ملكه لما وقفه أو باعه أو أجره
مطلب إذا أخبرهاكم بما يكفى خبره ويسوغ للحاكم العمل به أم لا
مطلب إذا شهد القاضى بما لا يجوز عنده فله أن يتقضه
مطلب إذا قصد المدعى الذهاب إلى قاض آخر بعد الدعوى له ذلك
مطلب إذا طلب المشهود عليه تأخير الحكم ليحيى بالدافع يمهله ثلاثة أيام
مطلب فيما إذا حكم الزوجان شافعيًا فحكم بطلان الطلاق المضاف ونحوه
مطلب فتوى الفقيه للجاهل بمنزلة حكم القاضي

المولى أو حكم المحكوم الآن الفرق بين حكم القاضى وحكم المحكم أن حكم المحكم فى المجتهدات
 اذا رفع الى القاضى ان كان موافقا لآية أمضاه وان كان مخالفا أبطله وليس للقاضى أن يطل
 حكم قاض آخر فى المجتهدات وفى فتاوى العلامة الخافوق اذا حكم القاضى بدفع المال لو كـ
 امرأة ثم حضرت الموكلة وقالت انما وكتمة فى الخصومة لافى القبض فهل يكون حكم الخنفي
 بدفع المال متضمنا لاثبات الوكالة بالقبض أجاب قالوا انه لا يكتفى بقول الموثق وذلك بعد تقدم
 دعوى صحيحة بل لا بد من ذكر تفصيل الدعوى التى ترتب عليها الحكم ويشترط فى تفصيل
 الدعوى أن يذكر فيها أنه وكيل بالقبض على ما هو الصحيح من مذهب زفر من أن الوكيل
 بالخصومة لا يكون وكـ بالقبض فلا يسوغ الحكم بدفع المال اليه اهـ استأجر ابلا الى مكة
 ذاهبا وجائيا ودفع الكراء ومات رب الدابة فى الذهاب حتى انفسخت الاجارة فلما استأجر أن
 يركبها الى مكة ولا يضمن وعليه الكراء الى مكة فاذا أتى مكة ورفع الامر الى القاضى فرأى أن
 يبيع الدابة ويدفع بعض الاجرة الى المستأجر جاز فعلى هذا الورهن رجل عينا بدين وغاب المديون
 غيبة منقطعة فرفع المرتهن الامر الى القاضى حتى يبيع الرهن بدين المرتهن ينبغى أن يجوز كما
 اذا غاب المشتري قبل قبض المبيع وقبل تقده الثمن غيبة منقطعة جاز للقاضى أن يبيع المبيع
 ووفى الثمن للبائع فصول العمادى من الفصل الخامس هل لنائب القدس الشريف بالرملة أن
 يكتب لنائب القاضى بدمشق الشام نقل الشهادة ليحكم بها أجاب حيث ثبت أن السلطان نصره
 الله تعالى يفوض للقضاة الاستنابة ثبت صحة الكتابة بذلك ان شرط كتاب القاضى من قاض
 مولى من قبل الامام يملك اقامة الجمعة وعند التقويض بذلك كانت ولاية النائب مستندة لاذن
 السلطان فوجد الشرط على أنه فى الحقيقة كانه كتب قاضى القدس الى قاضى دمشق اذ كل
 نائب قائم مقام مستنبيه كما صرحوا به فى بحث الاستنابة فظهر جواز الكتاب من نائب القاضى
 الى نائب القاضى المذكور من فتاوى العلامة الشيخ خير الدين اذا تعلم كاتب المحضر من المفتى
 ما هو الخلل فى المحضر من الدعوى وغيره وأصل الخلل فالانتم على الكتاب لاعلى المفتى برازية
 قبيل كتاب الشهادة التنفيذ احكام الحكم الصادر من الحاكم وتقريره على موجب ما حكم به وبه
 يكون الحكم متققا عليه من خط العلامة النحرير الشيخ عبد الرحمن أفندى العمادى اختلفت
 الروايات فى القاضى اذا ارتشى أو فسق يعزل أم يستحق العزل اختار البخاريون أنه لا يعزل
 وبعضهم قالوا يعزل قال شيخنا وامامنا جمال الدين البردوى أنا متخير فى هذه المسئلة لا أقدر أن
 أقول تنفذ احكامهم لما أرى من التخليط والجهل والجرأة فيهم ولا أقدر أن أقول لا تنفذ
 احكامهم لان أهل زماننا كذلك فلوأفتيت بالبطلان أدى ذلك الى ابطال الاحكام أجمع يحكم
 الله بيننا وبين قضاة زماننا أفسدوا علينا ديننا وشريعة نبينا صلى الله عليه وسلم لم يبق منهم الا
 الاسم والرسم جواهر الفتاوى فى قاض حكم فى مسئلة تختلف فيها على قول موافق لمذهب
 أى يوسف ومحمد مخالف لمذهب أى حنيفة ولم يكن هناك نص على المفتى به أو كان هناك نص على
 أن المفتى به قول أى حنيفة فهل ينفذ قضاؤه أم لا غيره نقضه الجواب الاصل أن العمل على قول
 أى حنيفة ولهذا يرجح المشايخ دليله فى الاغلب على دليل من خالفه من أصحابه ويجيبون عما
 استدل به مخالفه وهذا أمر العمل بقوله وان لم يصرحوا بالفتوى عليه اذا ترجيح كصرح
 التكميل لان المرجوح طائفة بمقابلته بالراجح وحينئذ فلا يعدل المفتى والقاضى عن قوله الا اذا
 صرح أحد من المشايخ بان الفتوى على قول غيره فليس للقاضى أن يحكم بقول غير أى حنيفة

مطلب لا يكتفى بقول الموثق
 وذلك بعد تقدم دعوى صحيحة

مطلب استأجر الدابة الى
 مكة فمات صاحبها فلما قاضى
 بيعها الخ

مطلب اذا غاب الرهن
 غيبة منقطعة ينبغى أنه
 يجوز للقاضى بيع الرهن
 مطلب لنائب القاضى أن
 يكتب لنائب قاض آخر
 نقل الشهادة

مطلب تعلم الكاتب من
 المفتى الخلل فاصلحه فالانتم
 عليه لاعلى المفتى
 مطلب تعريف التنفيذ
 مطلب اذا ارتشى القاضى
 أوفسق هل يعزل أو يستحق
 العزل

مطلب يحكم الله بيننا
 وبين قضاة زماننا الخ
 مطلب فيما اذا حكم القاضى
 على قولهما وترك قول الامام
 مطلب الاصل أن العمل
 على قول الامام الا اذا رجح
 خلافه

في مسئلة لم يرجح فيها قول غيره ورجحوا فيه ادليل على حنيفة على دليله فان حكم فيها حكمه غير ماض ليس له غير الاتقاض والله أعلم فتاوى الشافعي في فصول العمادي من فصول التناقض روى ابن سماعة عن محمد بن جهم الله تعالى ان القاضي لا يقضى بعلمه وان استفاد العلم في حالة القضاء حتى يشهد معه شاهد واحد قال لعل القاضي غلط فيما يقول فيشترط مع علمه شاهد آخر حتى يصير عمله مع شهادة شاهد آخر بمعنى شاهدين اهـ

مطلب القاضي لا يقضى بعلمه ما لم يشهد معه شاهد آخر

(باب الحبس)*

(باب الحبس)*

(سئل) فيما اذا ثبت دين لزدي على عمرو باقراره لدى القاضي وطلب زيد حبسه ولم يأمره القاضي بالاداء فهل لا يعجل حبسه ويستوى في ذلك الاصيل والكفيل (الجواب) نعم لا يعجل حبسه اذا ثبت الدين باقراره بل يأمره القاضي بالاداء فان أبي حبسه وهذا مختار الهداية والوقاية والمجمع قال في البحر وهو المذهب عندنا ويستوى في ذلك الاصيل والكفيل كما يؤخذ من كلام الهداية وغيره ففي أي في الهداية فان امتنع حبسه في كل دين لزمه بدلا عن مال حصل في يده كمن المبيع أو التزيم بعقد كالمهر والكفالة اهـ قوله فان امتنع يعني الغريم بعد ثبوت الحق عليه باقراره وأمره بالدفع كما يعلم من عبارته فاعلى هذا اذا لم يتنع لا يحبس و قال الا تروى عن الخانية ومنية المفتي اذا أقر الكفيل بالنفس عند القاضي فان القاضي لا يحبس حتى يسلم نفس المكفول به اهـ وفي هذه الصورة اذا امتنع حبسه القاضي وكان عليه دين لا آخر أكثر من دين زيد هل له أن يخرج به الجواب مقتضى ما في الحاوي له ذلك فانه قال وقع بم عليه ديون لجامعة واحدة ثمانية ولا آخر عشرة ولا آخر عشرون فحبسه صاحب الثمانية في المزم خمسة أيام فليسكل واحد من السابقين أن يخرج به من المزم ليكتسب بقدر نصيبه اهـ لكن في البرازية ما يخالفه فانه قال له ما على رجل دين لآخر أو لآخر أكثر لصاحب الأقل حبسه وليس لصاحب الاكثر اطلاقه بل ارضاه فان أراد أحدهما اطلاقه بعد ما رضى بحبسه ليس له ذلك اهـ (سئل) في رجل ألزم دين شرعي ومكث في الحبس مدة نحو خمسة أشهر وظهر للقاضي أنه لا مال له وأنه فقير مفلس بعد ما سأل عنه جيرانه وأصدقائه من الثقات فاخبروه بذلك وخصمه غائب ويريد القاضي أن يأخذ منه كفيلا بالنفس ويحلى سبيله فهل للقاضي ذلك (الجواب) نعم وقد أفتى العلامة الخیر الرملي بمثل هذه المسئلة على ثلاث فتاوى احدها في رجل ألزم دين شرعي ومكث في الحبس مدة وظهر للقاضي أنه لا يملك شيئا هل للقاضي أن يقسط عليه ما ألزم به بغير حضور خصمه أم لا أجب حيث ظهر للقاضي أنه لا مال له يحلى سبيله بغير حضور خصمه قال في الخانية واذا سأل القاضي عن المحبوس بعد مدة فاخبر أنه مفلس وصاحب الدين غائب فان القاضي يأخذ منه كفيلا بنفسه ويخرجه من الحبس وفي أنفع الوسائل للقاضي أن لا يسأل أحدا أصلا ولا يتفرد بالافراج عنه وقالوا هذا اذا لم تكن الحال حال منازعة أما اذا كانت بين الطالب والمحبوس بان قال الطالب انه موسر وقال المحبوس انه معسر لا بد من اقامة البينة وأما مسئلة التقسيط اذا طلبه الخصم وكان معطلا ويفضل عنه وعن نفقة عياله شيء يصرفه الى دينه فواصلها أن الغريم يأخذ فضل كسبه وسئل في المحبوس بين هون مبيع اذا سأل عنه القاضي فاخبر أهل المعرفة به أنه معسر هل للقاضي اطلاقه واذا أطلقه هل يحتاج الى كفيل أم لا حيث لم يكن رب الدين يتيمنا ولا غائبا ولم يكن الدين مال وقف أجب نعم للقاضي

مطلب اذا ثبت الدين باقراره لا يعجل حبسه

مطلب اذا حبس المديون هل لصاحب دين آخر اطلاقه

مطلب اذا اخبر القاضي بفقير المحبوس يأخذ منه كفيلا بالنفس ويحلى سبيله ولو خصمه غائبا

مطلب اذا ظهر للقاضي اعساره يطلقه بلا كفيل حيث لم يكن الدين لغائب أو يتيم أو وقف

اطلاقه بلا كفيلا والحالة هذه اذ ربما لا يتيسر له كفيلا خصوصا مع الاخبار باعساره فيلزم عدم
النظرة الى الميسرة مع كونه ذا عسرة والله سبحانه وتعالى يقول وان كان ذو عسرة فنظرة الى
ميسرة وسئل فيما اذا كان فقرا المديون وافلاسهم ظاهرا او كان دينه بلا عا هو مال هل للقاضي
أن يسال عنه عاجلا ويقبل البيعة على افلاسهم ويحلى سبيله بحضرة خصمه أم لا واذا قلتم له ذلك
فمن يسال عنه وهل يشترط في هذا لفظ الشهادة أم لا وهل يفترق الحال بين حال المنازعة
وعدمها وهل يعد موسرا بما لا بدله منه أم لا أجاب نعم للقاضي ذلك قال في أنفع الوسائل بعد ذكر
الحبس والاختلاف في مدته هذا اذا كان أمره مع المديون مشكلا أما اذا كان فقرا ظاهرا
يسال القاضي عنه عاجلا ويقبل البيعة على افلاسهم ويحلى سبيله بحضرة خصمه وانما يسأل عن
عسرة من جيرانه أو صدقائه وأهل سوقه من الثقات دون الفساق فاذا قالوا لا نعرف له مالا
كفي ولا يشترط في هذا الفظة الشهادة ثم قال هذا اذا لم يكن في حالة منازعة وأما اذا كانت منازعة
بأن قال الطالب انه موسر وقال المديون انه معسر لا بد من إقامة البيعة فان شهد شاعداً أنه
معسر خلى سبيله ولا تكون هذه شهادة على النبي فان الاعسار بعد اليسار أمر حادث فتكون
شهادة بأمر حادث لا بالنبي نبيه على هذا الشيخ حسام الدين رحمه الله تعالى والمسئلة شهيرة ولا يعد
موسرا بما لا بدله منه وقد بينوا ذلك في كتاب الحجر فلا يعد بشيابه التي لا بدله منها غنيا ويترك له
دست وقيل دستان وكذلك منزله الذي لا بد منه وقس على ذلك اه كلام الخبر الرمي قلت
فحتم لنا في هذه المسئلة أن الخصم اذا كان حاضرا يطلقه بحضرة ولا يحتاج الى كفيلا واذا
كان الخصم غائبا يطلقه بكفيلا بنفسه قال في التتارخانية واذا قامت البيعة على افلاس
المحبوس لا يشترط لسماعها حضور رب الدين ولكن ان كان رب الدين حاضرا أو وكيله فالقاضي
يطلقه بحضرة والا بحضرة وكيفية والا يطلقه بكفيلا اه وقال في المنع وان لم يظهر له أى
للمحبوس مال بعد سؤاله عنه خلاه أى خلى القاضي المحبوس يعنى أطلقه من السجن لان
عسرة ثبتت عنده فاستحق النظر الى الميسرة لالاية فبسه بعده يكون ظاهرا وظاهرا كما قال
شيخنا يعنى صاحب الجرح انه يطلقه بلا كفيلا قال الا في مال اليتيم لما في البرازية ولوللميت على
رجل دين وله ورثة صغار وكبار لا يطلقه من الحبس قبل الاستيثاق الا بكفيلا للضغار اه وقد منا
انه يطلقه بكفيلا اذا كان رب الدين غائبا وينبغي أن يكون مال الوقف كمال اليتيم فلا يطلقه الا
بكفيلا فهى ثلاث مواضع مستثناة وأشار بقوله خلاه الى أنه لا يحبس مرة أخرى للأول ولا
لغيره حتى يثبت غريمه غناه لما في البرازية أطلق القاضي المحبوس لافلاسهم ثم ادعى عليه آخر مالا
وادعى أنه موسر لا يحبس حتى يعلم غناه اه وفي أنفع الوسائل أن الاخراج بعض المدة مع اخبار
واحد بحال المحبوس لا يكون من باب الثبوت حتى لا يجوز للقاضي أن يقول ثبت عندى أنه
معسر اه والله أعلم (سئل) في رجل معسر لا مال له أصلا وقد ثبت اعساره بالوجه الشرعى
ولم يدع عليه مال يريد حبسه به بدون وجه شرعى فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم قال الله تعالى وان
كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة (سئل) في مديون معسر ليس له مال وعليه ديون لا رباها الاقدرة
له على أدائها حلة وله فاضل كسب فهل اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعى يأخذ أرباب الديون
ديونهم من فاضل كسبه (الجواب) نعم (سئل) في رجل طلق زوجته المدخول بها ولها بذمته
مؤخر صدق تريد حبسه به وهو فقير معسر فهل لا يحبس به وهو يدعى الفقر الا اذا أقامت بيعة
على يساره (الجواب) نعم (سئل) في فقير تجمد عليه نفقة ماضية لابنه الصغير في عدة أشهر فهل

مطلب اذا قالوا لا نعرف له
مالا كفي ولا يشترط لفظ
الشهادة ان لم تكن حالة
منازعة الخ

مطلب لا يعد موسرا بما
لا بدله منه من ثيابه ومنزله

مطلب بيعة الافلاس لا يشترط
لسماعها حضور رب الدين

مطلب يطلقه بلا كفيلا
الا في ثلاث

مطلب لا يحبس مرة أخرى
حتى يثبت غريمه غناه

مطلب اخبار واحد بالعسرة
لا يكون ثبوتا

مطلب لا يحبس المعسر

مطلب اهم أخذ فاضل كسبه

مطلب لا يحبس المعسر على
مؤخر المطلقة

مطلب لا يحبس على نفقة
ولده الماضية

لا يحبس عليها (الجواب) لا يحبس أصل في دين فرعه (سئل) فيما إذا امتنع المديون عن وفاء الدين حتى يحبس في حبس القاضي والحال أن له مالا وعقارا يمكنه الوفاء منه إلا أنه مقرر تمتعت في بقائه في الحبس فهل يأمره القاضي ببيع ماله لوفاء دينه فإن أبي باع عليه ويوفى الدين أم لا (الجواب) نعم قال في الملتقى ويبيع القاضي ماله إن امتنع ويقسمه بين غرمائه بالخصص نيابة عنه اهـ وسئل قارئ الهداية عن البائع هل له حبس المشتري على الثمن وإن كان المبيع في يده فأجاب نعم له حبسه على الثمن وإن كان المبيع في يده كالمترهن يحبس الراهن وإن كان الرهن في يده اهـ ذكره في البيع وسئل عن المسجون بدين وله مال ظاهر شرع يهب ويوقف ويتبع حتى يعود فقيرا فاحكم تصرفه فأجاب إذا كان الأمر كما ذكر فلا قاضي أن يقضي في هذه المسئلة بقول الصاحبين وبيع عليه أمواله ويقضي به دينه جبراً عليه كأن لم يرض وله أن يحجر عليه من هذه التصرفات فإذا قضى به نفذ والله أعلم وسئل هل يحكم الحاكم بعلمه في الرجل المعسر ولا يحبس فأجاب علم القاضي في هذا كعلم الشاهد وسئل إذا حبس شخص بدين وغاب رب الدين فسكت المديون المدة الشرعية وكشف القاضي عن حاله فلم يظهر له موجود فهل له أن يطلقه فأجاب القاضي إذا حبس الغريم فيما يحبس فيه ومضت مدته رآها القاضي بحيث يغلب على ظنه أنه لو كان له مال لا يظهره يسأل عن حاله ممن له خبرة فإن أخبره بعجزه خلى سبيله سواء كان خصمه حاضراً أو لا لكن إذا كان خصمه غائباً يتوثق منه بكفيل إن تسرر والأفلا وسئل إذا أراد حاكم حبس غريم في مدرسة أو مكان غير السجين هل له ذلك فأجاب العبرة في ذلك لصاحب الحق لا للقاضي اهـ (سئل) في رجل أبي أن ينفق على زوجته وولديه الصغيرين الفقيرين بدون وجه شرعي فهل يحبس (الجواب) نعم يحبس إذا أبي أن ينفق عليها كما في التنوير وغيره (سئل) فيما إذا حبست المرأة زوجها بدين لها عليه فقال الزوج للقاضي احبسها معي فإن لي موضعاً في الحبس والحال أنها غير مخوف عليها ساكنة مع أمها وشقيقها في دارها باذن الزوج فهل والحالة هذه لا تحبس مع زوجها ويحبسها في بيت الزوج (الجواب) قال في الخلاصة والمرأة إذا حبست زوجها فقتل الزوج للقاضي احبسها معي فإن لي موضعاً في الحبس لا تحبس ولكن تحبس في بيت الزوج وروى عن قاضي لامش أنه كان يحبسها في وقت قضائه لمصلحة رأي في ذلك وهي صابئة من الفجور اهـ وفي مال الفتاوى إذا خيف عليها الفساد اختار المتأخرون حبسها معه وفي خزانة الفتاوى استحسن بعض المتأخرين أن تحبس معها إذا كانت مخوفاً عليها اهـ قلت عدم حبسها معه هو ظاهر المذهب كما أشار إليه العلائي لكن ما استحسنه المتأخرون وجه حسن (سئل) في رجل زوج ابنته الصغيرة من زيد بمهر معلوم ثم امتنع زيد من دفع ما شرط بتجملته لا يباينون وجه شرعي فهل يحبس على المجهل (الجواب) نعم قال في الدر المختار ويحبس المديون في كل دين هو بدل مال أو ملتزم بعقد درر وجمع وملتقى مثل الثمن ولو لم تنفعه كالاجرة والقرض ولو لم ينجح والمهر المجهل وما لم ينفذ له ولو بالدرل أو كفيل الكفيل وإن كثروا بزانية لانه التزمه بعقد كالمهر وهذا هو المعتمد خلافاً لقوى قاضية لتمام المتون والشروح على الفتاوى بحجج فليحفظ اهـ وقال في المنع وقد اختلف الافتاء فيما التزمه بعقد ولم يكن بدل مال والعمل على ما في المتون لانه إذا تعارض ما في المتون والفتاوى فالمعتمد ما في المتون كما في أنفع الوسائل وكذا يقدم ما في الشروح على ما في الفتاوى اهـ وأجاب في الخبرة بقوله للاب مطالبة الزوج بمهر الصغيرة التي لا توطأ وإن زوجت يوم ولدت ويجبر الزوج على دفع المهر اليه لانه يجب

مطلب إذا تمتعت المومس
بأمره القاضي ببيع ماله
فإن أبي باعه عليه

مطلب للبائع حبس المشتري
على الثمن ولو المبيع في يده
كالمترهن

مطلب إذا ألتف المديون
أمواله فلا قاضي أن يحجر عليه

مطلب للقاضي الحكم بعلمه
في الرجل المعسر

مطلب إذا ظهر للقاضي
اعساره له إطلاقه من
الحبس

مطلب العبرة في مكان الحبس
لصاحب الحق

مطلب إذا أبي أن ينفق على
زوجته يحبس

مطلب لا تحبس المرأة مع
زوجها إلا إذا كانت مخوفاً
عليها

مطلب يحبس إذا امتنع من
دفع مخرج الزوجة ولو صغيرة

مطلب ما في المتون والشروح
مقدم على ما في الفتاوى

مطلب يجبر الزوج على دفع
المجهل لأبي الصغيرة ويحبس

فيه

بنفس العقد اذ هو بدل البضع وقدم ملكه فيطالب به واذا كان كذلك فيحبس فيه حتى يوفيه أو يظهر اعساره لقاضيه هذا أصح ما قيل فيه والله أعلم اهـ (سئل) في الأب اذا أتى الانفاق على ولده الصغير هل يحبس أم لا (الجواب) لا يحبس الأب بدين ولده الا ان أتى من الانفاق عليه كذافي الملتقى وغيره (سئل) هل يحبس الوالد في دين ولده أم لا (الجواب) لا يحبس والد في دين ولده كما صرح به في الملتقى وغيره من الكتب المعتبرة ونكر الوالد ليدخل جميع الاصول فلا يحبس أصل في دين فرعه لانه لا يستحق العقوبة بسبب ولده وكذا الاقصاص عليه بقتله ولا يقتل مورثه ولا يحجب بقتله ولا يصدق أمه الميتة كما في الجرمين الحبس وقال في محيط السرخسي من آخر كتاب أدب القضاء لا يحبس أحد الابوين والجدتين والجدتين الا في النفقة لولدهما لقوله تعالى وصاحبهما في الدنيا معروفا وليس الحبس من المعروف ولان في الحبس نوع عقوبة تجب ابتداء للولد ولا يجوز ان يعاقب ابتداء بنقوت حق على الولد كالكصاص اهـ (أقول) بقي ما اذا كان للابن على أبيه دين بكفالة أجنبي عنه باذنه حبس الابن الكفيل فهل للكفيل حبس الأب أخذ من قولهم اذا حبس الكفيل فله حبس المكفول فذكر العلامة الشرنبلالي في حاشية الدرر انه لا يحبس لما يلزم من حبسه حبس الاصيل وهو ممتنع وقد ألف رسالة في خصوص هذه المسئلة ونقل الخير الرملي أن بعض الموالى أفتى بذلك أخذ مما في القهستاني ثم رد عليه بقوله ولا يعتبر به لانه انما حبس لحق الكفيل ولذلك يرجع عليه بما أدى فهو محبوب من دينه الذي ثبت عليه أو سيثبت على قول من يجعلها ضمما في الدين وعلى قول من يجعلها ضمما في المطالبة فلم يدخل تحت قولهم لا يحبس أصل في دين فرعه لانه انما حبسه أجنبي فيما ثبت له عليه تأمل اهـ كلام الخير الرملي ولا يخفى أنه متجه على أن نص ما في القهستاني في كتاب الكفالة هكذا وان حبس حبس هو المكفول عنه الا اذا كان كفلا عن أحد الابوين أو الجدتين فانه ان حبس لم يحبس به يشترق قضاء الخلاصة اهـ وأنت خير بان ما في القهستاني مسئلة أخرى غير ما نحن فيه لان ما نحن فيه هو ما اذا كان الكفيل أجنبيا والمكفول أصلا للدائن وما في القهستاني فيما اذا كان الدائن أجنبيا والمكفول أصلا للكفيل كما اذا كان لزيد الأجنبي بذمة عمرو دين وقد كفل ابن عمر وأباه بذلك الدين فاذا أراد زيد الأجنبي أن يحبس الكفيل وهو ابن عمر وفليس للكفيل أن يحبس أباه بدين الكفالة لما يلزم عليه من حبس الاصل بدين فرعه وهو ظاهر وقد خفي الفرق بين هاتين المسئلتين على كثيرين حتى على الشرنبلالي في رسالته وقد من المولى تعالى على بآظهار الفرق المذكور وأوضحته فيما علقته على الجرح في كتاب الكفالة والله الحمد والمنة (سئل) في مدون محبوبس ثبت لدى القاضي يساره بينة شرعية فهل يؤبد حبسه (الجواب) نعم يؤبد حبس الموسر حتى يوفي دينه جزاء لظلمه وهذا على قول الامام الاعظم رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يباع ماله لدينه ويقولهما يفتى كما صرح به في الاختيار والتنوير وغيرهما في كتاب الجرح (سئل) في بينة اليسار هل تقدم على بينة الاعسار واذا شهدت بينة اليسار على أنه موسر قادر على وفاء الدين جاز وكفى ولا يشترط تعيين المال (الجواب) بينة اليسار مقدمة ويكفي ما ذكر والله أعلم ولو أقام المديون بينة على الاعسار وصاحب الدين على اليسار كانت بينة اليسار أولى فان شهدوا أنه موسر قادر على أداء الدين جاز ذلك وكفى ولا يشترط تعيين المال خاتمة وقال في المنع وبينة يساره أحق من بينة اعساره بالقبول عند التعارض لان اليسار عارض وبينة الاعسار لا تثبت الخ (أقول) فلو ثبت أنه موسر ثم ادعى

مطلب لا يحبس في دين ولده
الا اذا أتى من الانفاق عليه

مطلب لا يحبس أحد الابوين
والجدتين

تحرير مهم في حبس كفيل
الأب

مطلب يؤبد حبس الموسر
عنده وعندهما يباع ماله لدينه

مطلب بينة اليسار مقدمة
على بينة الاعسار

الاعسار بعد ورهين فانه يقبل لاثباته امر احادنا كما افاده في فتح القدير وهو ظاهر وان خفي فهم ذلك من عبارة الفتح على صاحب البحر حيث ظن أن مراده تقديم بينة الاعسار على بينة اليسار عند التعارض فاعترضه بأنه بحث غير صحيح مع أن مراده ما ذكرنا لا ما فهمه صاحب البحر كما أوضحناه فيما علقناه عليه (سئل) في رجل معسر محترف بالزراعة يتفق منها على عياله وعليه ديون لجماعة وحصل له غلة من فلاحته يزعم رجل من أرباب الديون أنه يختص بجميع غلاله دون بقية أرباب الديون فهل يأخذون ما يفضل عنه وعن نفقة عياله يقسم ذلك بينهم بالخصص ولا عبرة بزعم الرجل (الجواب) نعم وإذا تمت المدة ولم يظهر له مال خلى سبيله ولا يحول بينه وبين غرمائه بل يلزم منه ولا يمنعونه من التصرف والسفر أو يأخذون فضل كسبه يقسم بينهم بالخصص ملتقى (أقول) هذا إذا أراد الدائن أخذ فاضل كسبه وحده بلا رضا المدينون أما إذا رضى المدينون بتخصيص بعض غرمائه بشئ صحيح وليس لبقية الغرماء الرجوع على ذلك الغريم بشئ إلا إذا فعل ذلك في مرض موته لتعلق حق الغرماء بذلك كما إذا مات كما يعلم محاسباتي في كتاب المداينات وكتاب الحجر إن شاء الله تعالى (سئل) فيما إذا حبس القاضي رجلا بدين شرعي عليه لا خروص في الحبس مرضا أضناه ولم يجمد من يخدمه فيه فهل يخرج من الحبس بكفيل (الجواب) نعم كافي المنع (سئل) في المدين المعسر إذا كان له أمتعة يت ضرورية يحتاج إليها في الحال وله ثياب يلبسها ولا يكتفي بما دونها فهل لا يباع ذلك لديه (الجواب) نعم لا يباع ذلك لديه حيث الحال ما ذكر والمسئلة في المنع والخيرية (سئل) في فقير يخدمه عليه نفقة ماضية لابتته الصغيرة في عدة أشهر فهل لا يحبس عليها (الجواب) نعم (سئل) في المدين إذا أراد السفر بعد حلول الدين عليه فهل للدائن منعه من السفر حتى يوفيه (الجواب) نعم

مطلب يأخذون فضل كسبه
يقسم بينهم بالخصص

مطلب إذا مرض في الحبس
مرضاً أضناه ولم يجمد من
يخدمه يخرج بكفيل

مطلب له أمتعة بيته وثياب
ضرورية لا يباع لديه

مطلب لا يحبس على نفقة
ولده الماضية

مطلب إذا أراد السفر بعد
حلول الدين فللدائن منعه

* (مسائل شتى) *

مسئلة السفل إذا تهدم
وامتنع صاحبه من بنائه

مطلب إذا تهدم صاحب
السفل سفله يجبر على بنائه

يجبر مهمم في أنه هل يجبر
صاحب العلو على إعادة علوه

* (مسائل شتى) *

(سئل) في سفلى تهدم وامتنع صاحبه من بنائه وصاحب العلو يريد البناء ليتوصل إلى حقه فما الحكم (الجواب) أن تهدم السفلى بلا صنع صاحبه لم يجبر على البناء لعدم التعدي ولأن المالك لا يجبر على إصلاح ملكه ولأن العلوان يبنى حتى يبلغ موضع علوه ثم يبنى علوه إذا امتنع صاحب السفلى من بنائه ليتوصل إلى حقه إذا لا وصول إلى حقه إلا به وله أن يمنع صاحب السفلى من أن يسكن في سفله حتى يعطى صاحب العلو ما أنفق على السفلى بالغاما بلغ أن يبنى بأذنه أو أذن القاضي لأن أذن القاضي كذا أنه بنفسه لولا بته وهذا الذي استحسنه المتأخرون وفي الولوالجية وبه يفتى والإيراج بقيمة البناء يوم بنى قال في الوجيز ثم تعتبر قيمته من وقت البناء لا وقت الرجوع هو الصحيح اهـ وقد ذكرت هذه المسئلة في قاضيخان ومنية المفتي وشرح الكتر للعيني وغيره وأفتى بذلك الخير الرملي وغيره (سئل) في سفلى تهدمها صاحبه وامتنع من بنائه ولز يد جاره حق الاستطراق والمرو والانتفاع بعلو ذلك السفلى من قديم الزمان فهل يجبر على بنائه لتعديته بالهدم (الجواب) نعم وفي جامع الفصولين لو تهدم ذو السفلى سفله وذو العلو علوه أخذ ذو السفلى ببناء سفله أذفوت عليه حقا بالملك فيضمن كما لو فوت عليه ملكا اهـ وظاهره أنه لا جبر على ذي العلو وظاهر ما في فتح القدير خلافه والظاهر الثاني ويحمل الأول على ما إذا بنى صاحب السفلى سفله ومطلب من ذي العلو بناء علوه فانه يجبر ولو تهدم السفلى بغير صنع صاحبه لا يجبر على البناء لعدم التعدي الخ بجر من شئ القضاء

(أقول)

(أقول) وكتبت فيما علقته على البحر أن قوله والظاهر الثاني من ادعائه ما في الفصولين سماه ثانيا
لأنه ذكر أول عبارة فتح القدير ثم ذكر عبارة الفصولين المذكورة وقوله ويحمل الأول أراد به
ما في الفتح الذي قدم صاحب البحر عبارته وهي وإن هدمه أي الجدار المشترك وأراد أحدهما
البناء وأبى الآخر أن كان أس الحائط عريضا يمكنه أن يبنى حائطا في نصيبه بعد القسمة لا يجبر
الشريك وإن كان لا يمكن يجبر وعليه الفتوى وتفسير الخبر أنه إن لم يوافق الشريك أنفق على
العمارة ورجع على الشريك بنصف ما أنفق وفي شهادات الفضلي لو هدماه وامتنع أحدهما يجبر
ولو أنهما لم يجبرا ولكن يمنع من الانتفاع به ما لم يستوف نصف ما أنفق فيه إن فعل ذلك بقضاء
والا بنصف قيمة البناء كذا في فتح القدير اهـ وأنت ترى عدم المخالفة بين الكلامين فإن كلام
الفتح في الحائط المشترك الذي لا يمكن انتفاع كل واحد من الشريكين إلا بينهما فلذا أجبر كل
منهما وكلام جامع النصولين في السفل والعلو وصاحب السفل يمكنه الانتفاع بسفله بدون
العلو فواجه كون صاحب العلو يجبر لأن سقف السفل لصاحب السفل فلا ضرر عليه في ترك
صاحب العلو علوه قال في البحر وفي الذخيرة السفل إذا كان لرجل وعلوه لآخر فسقف السفل
وجذوعه وهراديه وبواريه وطينه لصاحب السفل غير أن صاحب العلو يمكنه في ذلك اهـ
والهرادى ما يوضع فوق السقف من قصب وعريش اهـ وإذا كان كل ذلك لصاحب السفل
فلا يجب شيء منه على صاحب العلو (سئل) فيما إذا كان لزيد علوه كنيف قديم راكب
على حائطه وعلى سطح جاره وهو ومن قبله من ملأه العلوة مصرفون في الكنيف على الوجه
المذكور من قديم الزمان إلى الآن بلامعارض ويريد الجار الآن أن يكلفه رفع الكنيف
متعللا بأنه ينز على الحائط ويحصل له أذية من ذلك فهل ليس للجار ذلك ويترك القديم على قدمه
(الجواب) نعم (سئل) في سفلى عليه علول زيد فتكسر بعض أخشاب السفلى فهل يكون
تعميرها على صاحب السفلى بلا جبر (الجواب) نعم (سئل) في ذى حرفة متقن لحرفته
يشتغل في حانوته على حدته يريد بقية أهل حرفته أن يجبروه على أن يشاركهم في تلك الحرفة
ويكونوا معه في حانوت واحد وهو أبى إلا الشغل وحده في حانوته فهل ليس لهم جبره على ذلك
(الجواب) نعم لا يجبر على ذلك (سئل) فيما إذا كان زيد محترفا لجراحة بشلاحة الصوف
مصانعة فكبر وعجز ويريد أن يشارك الحرفة بصناع يشتغلون فيها ويكون هو معلما عليهم وهو
متقن لها ويعارضه في ذلك أهل الحرفة فهل يمنعون من معارضته في ذلك الأبوجه شرعى
(الجواب) نعم (سئل) في بيطار استأجر حانوتا ملاصقا لحانوت بيطار آخر ليشاركه صنعة
فيها ويريد البيطار الآخر منع من ذلك بدون وجه شرعى فهل ليس له معارضته ولا منعه الأبوجه
شرعى (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان طائفة العلبة يشترون الدفوف الممثلة
لذلك من أربابها ويضعونها علما يبيعونها الناس فيما مضى من الزمان إلى الآن بلامعارض
والآن يريد جماعة منهم الاختصاص بجميع ما يباع من الدفوف وشراؤها من أربابها ويبيع
شيء منها لأرباب الحرفة المذكورة والتجبر على الباقي بدون وجه شرعى فهل من أراد البيع
والشراء لا يمنع بدون وجه شرعى ولا تجبر في ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان زيد
محترفا في داره خاص به فهل يمنع جاره عمره من إجراء أو ساخه فيه (الجواب) نعم
(سئل) فيما إذا كان زيد محترفا في دار جاره يباطن أرض الدار من قديم الزمان فامتلا
الآن ترابا أو أساخا أو أراد إصلاحه وحفره ولا يمكن ذلك إلا بدخول دار الجار والجار يمنع فهل

مطلب فيما إذا هدم
الحائط المشترك أو أنهدم

مطلب سقف السفلى
وجذوعه وهراديه وبواريه
وطينه لصاحب السفلى

مطلب له كنيف على سطح
جاره ليس للجار منعه

مطلب تعمير أخشاب
السفل على صاحب السفلى
بلا جبر

مطلب لا يجبر على أن
يشارك أهل حرفته

مطلب إذا كان صانعا له
أن يعمل معلما

مطلب له أن يسكن بيطارا
يلصق بيطار آخر

مطلب ليس له أن يشتري
جميع الدفوف ويحجر على
الباقيين

مطلب ليس له إجراء أو ساخه
في محجر جاره الخاص به

مطلب له محجر ما في دار
جاره فإذا أصلاحه يقال
لجاره ما أن تتركه أو تصلحه
بمالك

يقال للجار ما أن تتركه يدخل ويصلح ويفعل أو تفعل بما لك (الجواب) نعم يقال له ذلك
والمسئلة منقولة في البحر من شتى القضاء فراجعها ان رمت (سئل) فيما اذا كان لزيد
مجرى ماء في أرض داره نهد من قديم الزمان انهدم بعض المجرى وصار الماء يجري الى أرض دار
هنا وحيطانها وتضررت من ذلك وتريد منه اصلاح المجرى ومنع الضرر عنها فهل تجاب الى
ذلك (الجواب) نعم وفي النوازل نهر يجري في أرض قوم فانشق النهر وخر بعض أرض
القوم لاصحاب الاراضي ان يأخذوا أصحاب النهر بعمارة النهر دون عمارة الارض خلاصة
من الشرب (سئل) في جماعة أحدثوا في دورهم بركوا جروا فأنضها في مجرى مطر مشترك
بين أهل محلة بلا اذنهم وتضرر أهل المحلة بذلك ويريدون منع أصحاب البرك من اجراء فأنضهم فيه
فهل لهم ذلك (الجواب) نعم (سئل) في نهر مشترك بين زيد وجماعة ولهم عليه طواحين
من قديم الزمان يريد رجل أن يبنى طاحونا فوق طاحون زيد بدون اذن منه ولا من الجماعة
وفي ذلك ضرر على طاحون زيد فهل ليس له ذلك الا باذنهم (الجواب) نعم (سئل) في قروي
رجل من قريته الموقوفة وسكن في غير هافقام متولى الوقف وصوباشي القرية يكلفانه العود اليها
والسكنى به ابداً وجه شرعى فهل لا يجبر على ذلك (الجواب) نعم لا يجبر القروي المذكور على
ذلك وله السكنى حيث شاء من بلاد الله جل جلاله وعظم نواله وتقديست أسمائه كما أفق بذلك
كثير من العلماء الاعلام روح الله أرواحهم وقد ألف في ذلك العلامة التقي الحصري قدس الله
سره رسالة وقد قال نبينا أفضل الخلق على الاطلاق صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم البلاد
بلاد الله والعباد عباد الله فثما أصبت خيراً فاقم ذكره الجلال السيوطي في الجامع الصغير
والمؤمن أمير نفسه يسكن أي البلاد أراد ويعيش بأي بلدة رأى الراحة لنفسه فيها والله
سبحانه أعلم وسئل السراج قارئ الهداية عن رجل له حق على آخر فطالبه به عند الولادة والحجاب
فغرم مبلغاً للثقباء وأعوان الظلمة هل يلزم الشاكي بذلك الجواب اذا كان في البلد قاض
يخلص الحقوق وعدل المدعى عنه وشكاه من غيره وغرم المدعى عليه أفق المتأخرون أن
للمشكى أن يرجع بما غرم على الشاكي وسئل عن شخص تسبب في غرامة شخص عند بعض
الظلمة وأغراهم عليه حتى غرم ما لا للظلمة هل يلزم للمتسبب أم لا الجواب اذا تعاون على شخص
ورفعه الى ظالم وعادة الظالم أن من رفع اليه وتعاون عليه عنده أن يأخذ منه ما لا مصادرة
يضمن الشاكي في هذه الصورة ما أخذ الظالم هذا هو المفق به أفق به المتأخرون من علماءنا
رحمهم الله تعالى (سئل) في ناظر وقف أجر أرض الوقف من زيد باجرة المثل ووهبه زيد
مبلغاً من الدراهم خارجاً عن الاجرة ويريد مستحق الوقف مشاركة الناظر في المبلغ المرقوم
بدون وجه شرعى فهل ليس لهم ذلك (الجواب) نعم (سئل) في سباق ماء حلوسيل
وقف أحدث فوقه جماعة سباقاً لا وساخ دورهم وفي ذلك ضرر على سباق السيل وفي رفعه
نفع تام له فهل يرفع (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان له ندى بركة ماء في دارها يجري
اليها الماء من فائض قديم في بركة في دار زيد فستزيد الفائض وامتنع من فتحه الا أن تكس له
هنا بركته بدون وجه شرعى فهل لا يلزمها ذلك (الجواب) نعم حيث كان لها ما فاض من
الماء وليس لها حق في البركة لا يلزمها ذلك (سئل) في رجل أحدث سراب ماء لداره
وأجره على جنينة دار جاره وتضرر الجار من ذلك وطلب منه رفعه عنه فهل يجب
الى ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل له بالوعة في داره ينصب فيها ماء مطرها

مطاب له مجرى ماء في دار
هنا انهدم بعض المجرى
عده اصلاحه دون اصلاح
ما أقسده

مطاب ليس لهم اجراء
فأنضهم في مجرى مطر أهل
المحلة بلا اذنهم

مطاب ليس له أن يبنى
طاحوناً في النهر المشترك

مطاب اذا رحل القروي
من قريته لا يجبر على العود
اليها

مطاب يضمن العواني
ما أخذه الحاكم من المشكو
عليه

مطلب اذا آجر الناظر
باجرة المثل ووهبه المستأجر
شيأ اختص به

مطلب ليس لهم احداث
سياق المالح فوق سياق الخلو

مطلب لا يلزم صاحب
الفائض تكليس البركة

مطلب ليس له اجراء سراه
الى جنينة جاره

مطلب له بالوعة تجري الى
جنينة جاره ليس للجار سداها
ويبقى القديم على قدمه

مطلب ليس له أحداث
شبايك يشرف منها على
حريم جاره

مطلب ليس له سدة عين
القرية الوقف باذن التيماري

مطلب عمر مجرى ماء فنز
منه حائط الجار لا يجبر على
تحويله

مطلب لا يلزمها تسقيف
النهر

مطلب ليس لذي السفل
أحداث مدقة للثياب

مطلب له أن يجرى من
بركته فأنضأ إلى بركة له أخرى
بعد ما أذن لجاره بأجر فأفأض
منها

مطلب له بناء طبيلة محاذية
للمقرية الجار وان قلل ضوءها

مطلب يمنع من البناء على
الحدار المشترك وسد القمرية
بالكلية

مطلب يمنع من التصرف
في ملكه بما يوهن بناء جاره
أو يكون ضرره يئنا بالجار

مطلب له عمل مدخنة في
مطحنه

وأوساخها ثم يخرج ذلك إلى جنية زيد من قديم الزمان إلى الآن بلا معارض ويكلفه
زيد سد البلوعة بلا وجه شرعي فهل حيث كانت قديمة يبقى القديم على قدمه (الجواب) نعم
(سئل) في رجل أحدث في داره طبقة وقصر الهما شبايك وباب وأحدث مشرفة أيضا
وصار يشرف من ذلك كله على حريم جاره ومحل جلوسه ون قراره ن إذا صعد لذلك وطلب الجار
سد الشبايك والباب ومنعه من الصعود للمشرفة فهل يجاب الجار إلى ذلك (الجواب) نعم
(سئل) في أراضى قرية تجارية في وقف ورو تيمارات وفيها عين ماء يجري منها الماء إلى بعض
الأراضى لسقيها وسقي دواب أهل القرية وشربهم من قديم الزمان إلى الآن فعمد برجل من
زراعتها وسد العين وطهها بالتراب وغرس عليها وسد طريقها باذن بعض التيمارين وفي ذلك
ضرر على أهل القرية وجهة الوقف وبقية التيمارية فهل يعاد القديم ويبقى على قدمه كما كان
(الجواب) نعم (سئل) في رجل عمر مجرى ماء في محل له حق التعمير فيه ونز منه حائط جاره
وطلب الجار تحويله فهل لا يجبر على تحويله (الجواب) نعم لا يجبر على تحويله (سئل) في
نهر مشترك بين جماعة يجرى ماءؤه في داره يدير يدون تكليفها باسقاط النهر من مالها بدون وجه
شرعي فهل ليس لهم ذلك (الجواب) نعم (سئل) في ذي سفلى أحدث فيه مدقة للثياب
تضر بالعلو وتسقط أوانيه من محلها فهل يمنع من ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل له
بركة ماء أذن لجاره عمر وبان يجرى من فأنضأ إلى داره ففعل عمر وكذلك من غير عقد اجارة
شرعية على المجري ويريد زيد الآن أن يجرى من فأنضأ بركته حصه إلى بركة له أخرى ويعارضه
عمر وفي ذلك فهل يمنع من معارضته (الجواب) نعم (سئل) في جدار مشترك بين زيد وعمر و
فاصل بين داريهما وفيه قريتان للضوء فعمد زيد في داره طبيلة محاذية لأحدى القمريتين بحيث قلل
ضوءها ولم يسدها بالكلية من غير ركوب على الجدار ولا اعتماد عليه ويعارضه الجار في ذلك فهل
يمنع الجار من معارضته (الجواب) نعم (سئل) في رجل بنى جدارا على جدار مشترك بينهما
وبين حاره لكل منهما عليه جذوع وبني في داره بناء مدبه ضوء قرية جاره بالكلية بدون اذنه ولا
وجه شرعي وتضرر الجار بذلك فهل له منعه من ذلك (الجواب) نعم قال في التنوير وشرحه
الدر المختار ولا يمنع الشخص من تصرفه في ملكه الا اذا كان الضرر يئنا فممنوع من ذلك وعليه
الفتوى بزازية واختاره في العمادية وأفتى به قارئ الهداية اه وأفتى أيضا بذلك الشيخ
الامام الاجل برهان الأئمة وبه يفتى كما في شرح الوهبانية لابن الشحنة نقلا عن كتاب الحيطان
للصدر الشهيد وفي حواشي الاشباة لميري زاده ما نصه له التصرف في ملكه وان تضرر جاره في
ظاهر الرواية والذي استقر عليه رأي المتأخرين أن الانسان يتصرف في ملكه وان أضر غيره
ما لم يكن ضررا يئنا وهو ما يكون سببا للهدم وما يوهن البناء بسببه أو يخرج عن الانتفاع بالكلية
وهو ما يمنع الخواص الأصلية كسد الضوء بالكلية والفتوى عليه اه (أقول) وقد تراوحت الضوء
بما يمنع من السكنة فحينئذ اذا كان له شبا كان أو قريتان فسد ضوء احدهما مع امكان الانتفاع
بالأخرى لا يمنع والظاهر أن ضوء الباب لا يعتبر لانه قد يضطر إلى غلقه لبرد ونحوه والله أعلم
(سئل) في رجل يريد أن يبني في مطبخه مدخنة مقدار نصف ذراع ويعارضه في ذلك جاره ولم يكن
في ذلك ضرر بين فهل له بناءؤها (الجواب) نعم حيث لم يكن الضرر يئنا (سئل) فيما اذا كان لزيد
طبقة لها ثمان قريات وأربع شبايك منها ثلاث قيات وشباك من جهة الشرق والباقي من جهة
القبلة والشمال فبني جاره عمر ومن جهة الشرق طبقة بينها وبين طبقة زيد نحو ذراع فعارضه

مطلب بنى طبقة بينهما وبين
قناري جاره نحو ذراع له ذلك
مطلب له استطارق من
بستان جاره من قديم الزمان
لا يمنع منه
مطلب حشد القديم مالا
يحفظه الاقران الا كذلك
مطلب يعمل بوضع اليد
والتصرف القديم بعد
الثبوت
مطلب لا عبرة بتعلله بمنع
الشمس عن طبقة
مطلب لا يمنع من الشبايك
على الشارع
مطلب لا يمنع من فتح قريتين
للضوء دون النظر
مطلب لا يمنع من طاقسة
قديمة تشرف على قصر
ورواق ليسا محل قرار
النساء
مطلب ليس لذى العلوان
بني بناء يضرب بالسفل يقينا
مطلب ليس للناظر منع
مجرى الجارى ولا أخذ حكر
عليه حادث
مطلب أجرى أو ساخسه
على بئر زيد بلا اذنه ثم باع
زيد داره فالشارى منعه
مطلب ليس له احداث
بركة فوق السراب المشترك
بلا اذن بقية الشركاء
مطلب يمنع من بناء قرن
للخيز الدائم لصيق دار الجار
مطلب تعزيل المجرى على
الجماعة وعلى جهة وقف
الجامع

زيد في ذلك زاعما أنه يقل ضوء طبقة بسبب ذلك فهل يمنع من معارضته (الجواب) نعم يمنع
من معارضته حيث بنى في ملكه ولم يضرب جاره ضررا بينا (سئل) في رجل له جنيته لها استطارق
من بستان زيد عمره منه هو وأبوه من قبله من قديم الزمان ويريد زيد الا أن منعه منه فهل اذا ثبت
تصرفه المذكور بالوجه الشرعى على الوجه المذكور يمنع زيد من معارضته له ويبقى القديم
على قدمه (الجواب) نعم وحده القديم مالا يحفظه الاقران الا كذلك (سئل) فيما اذا كان لزيد
مشرقة على ظهرايوان عمره وتصرف فيها هو ومن قبله بالنوم عليها ونشر الامتعة من قديم الزمان
بلا معارض ويريد عمره الا أن منعه من التصرف المزبور فهل يعمل بوضع اليد والتصرف على
الوجه المذكور بعد الثبوت شرعا ويبقى القديم على قدمه ويمنع عمره من معارضته في ذلك
(الجواب) نعم (سئل) فيما اذا بنى زيد داره طبقة فعارضه جاره في ذلك متعللا بأنه منع
الشمس عن طبقة تجاهها في داره فهل يمنع من معارضته ولا عبرة بتعلله (الجواب) نعم (سئل)
في رجل له طبقة في داره لها ثلاث شبايك مطلات على الشارع فقط يريد هدمها واعادتها كما
كانت فقام رجل من أهل المحلة يعارضه في إعادة الشبايك المذكورة بالوجه شرعى فهل ليس له
معارضته في ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل له قاعة رفعة البناء ملاصقة لدار جاره ففتح
في أعلاها بالقرب من سقفها قريتين للضوء فقط ليس فيه ما اشراق على حريم الجار الا بالصعود
اليهما بسلم عال قام جاره الا أن يكلفه سدهما بدون وجه شرعى فهل يمنع الجار من ذلك
(الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان له طبقة فيها طاقسة قديمة مقابلة لقصر ورواق حادثين
في دار جاره عمره يفصل بين الطاقسة وبين القصر والرواق عدة دور للجيران وطريق فانهم دمت
الطبقة وأعادها زعيم الطاقسة كما كانت فقام جاره عمره ويكلفه سده الطاقسة زاعما أنها تشرف
على القصر والرواق المذكورين والخال أنهم ليسا محل قرار النساء وجوابهن بل محله سفلى
الدار والمساكن السفلية فهل ليس له تكليفه بذلك بدون وجه شرعى (الجواب) نعم (سئل)
في ذى علو يريد أن يبنى في علوه بناء يضرب بالسفل يقينا فهل يمنع من ذلك (الجواب) نعم (سئل)
في جماعة لهم حق من الماء يجري في باطن أرض دار وقف من قديم الزمان الى الان بلا
معارض ولا منازع قام الا أن ناظر الوقف يريد منعهم من ذلك أو يدفعه الى كل سنة شيئا من
الدراهم محملا كرتة عن ذلك بدون وجه شرعى ولم يسبق له ولا أن قبله من نظار الوقف شيء من ذلك
فهل يمنع من ذلك ويبقى القديم على قدمه (الجواب) نعم (سئل) في رجل أحدث في داره
مجرى لمياه أو ساخها وسلطه على بئر جاره الخاص به الكائن في داره المعد لمطر الدار بدون اذن الجار
ثم بعد ثمان سنين باع الجار داره من عمره وحصل من المياه ضرر بالدار وحيطانها ويريد عمره
المشتري المزبور منع الرجل من ذلك وحسم الميسام عن بئرهم فهل يجب عمره الى ذلك (الجواب)
نعم (سئل) في رجل بنى في داره أس بركة ماء ركب به على سراب أو ساخ قديم مشترك بينهما وبين
جماعة آخرين بدون اذن من بقية الشركاء ولا اجارة منهم ولا وجه شرعى وحصل من ذلك ضرر
لبقية الشركاء وطالبوا منه رفع مبانها فهل يجابون الى ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل
يريد أن يبنى لصيق دار جاره زيد فزال الخبز الدائم وتضرر من ذلك جاره ضررا بينا فاحشاه فهل
يمنع الرجل من ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لجامع معلوم وجماعة معلومين مجرى
أو ساخ قديم تجري فيه أو ساخهم أو ساخ الجامع فاحتاج الجارى الى التعزيل والترميم اللازمين
وفي ذلك مصلحة للجامع فهل يكون ذلك على الجماعة المذكورين وعلى جهة وقف الجامع

المزبور (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان لزيد دار جارية في ملكه مشقة على داخل وخارج وفي الخارج بركة ماء يجري فائضها في مجرى قديم يياطن الأرض وينزل في مجرى قديم مشترك بينه وبين جماعة يزيد إلا أن ينقل البركة المزبورة من الخارج إلى الداخل ويجري فائضها كما كان في القديم إلى المجرى القديم من غير أحداث شيء في المجرى المزبور فهل له ذلك (الجواب) نعم له ذلك (أقول) إن كانت البركة في الداخل تصير أقرب إلى المجرى القديم مما كانت عليه في الخارج ولم يكسر حافة المجرى القديم المشترك فلا مانع من ذلك وأما إذا كانت بالعكس وكان الفائض ومجره ملك الجماعة فقد يقال يمنع من ذلك لأنه إذا بعد المجرى واحتاج فيما يأتي من الزمان إلى تعمير يلزمهم زيادة كلفة عليه وفي ذلك ضرر عليهم على أنه قد صرح في الهداية وشروحه في باب الشرب بأنه لو أراد أحد الشركاء في النهر أن ينصب عليه رحي في ملكه بان كان حافقاً النهر وبطنه ملكه لكان ذلك إن لم يضر بالماء وصورة الضرر بالماء بأن يقوم الماء حتى يصل إلى الرحي في أرضه ثم يجري إلى النهر من أسفله لأنه يتأخر وصول حقهم إليهم وينقص اه فتدبر ذلك (سئل) في خان موقوف مشتمل على بيوت وبركة ماء قديمة يجري إليها الماء من فائض بركة في دار زيد الجار يزيد يتحوّل بركته المزبورة إلى مكان آخر من داره وشرب لبن على أسطح بيوت الخان وتكليف ناظر الوقف إلى تعمير سباق جديد لبركة الخان من البركة التي يريد تعميرها تكل ذلك بدون رضا الناظر ولا مصلحة للوقف ولا وجه شرعي بل في ذلك ضرر على الوقف فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم يمنع من ذلك (سئل) في أراضي قرية تيمارية لها زراعتين يزعمون بعضها ويدفعون قسمها في كل سنة لتيماريها والبعض منها مرج قديم معطل فعمد رجل وكسره وحرثه ويريد زرع جبار بلاذن التيماري ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل له مشقة مسكة في أرض سليخة تيمارية تؤدى ما عليها لجهة التيمارين عشرين سنة حتى مات عن ابن قاصر فمضى له التيماري مشقة المزبور وتصرف وصيه في الأرض سنتين لجهة القاصر وأدى ما عليها لجهة التيمارين ثم وجه التيماري المشد فيها الرجل آخر ويريد الرجل رفع يد القاصر عنه بدون وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم حيث كان متصرفاً في المشد المذكور بالطريق الشرعي ليس للرجل ذلك وينع من المعارضة في ذلك (سئل) في حصة معلومة من مزعة معينة جارية الحصة في وقف أهلي وعلى المزعة قسم معلوم يؤخذ من زراعتها وعشر لتيماري فتناول التيماري ما يخص حصة الوقف من القسم بلاذن من الناظر ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان لزيد حق القرار المعبر عنه بمشقة المسكة في أرض سليخة جارية بتمامها في تيمار عمر وقرغ زيد عن المشد المزبور ليكره بدون إذن من التيماري ولا إجازته ولا وجه شرعي فهل يكون الفراغ غير نافذ ويكون موقفاً على إذن التيماري (الجواب) نعم وسئل عن نظير ذلك فيما إذا فرغ عن مشده لا آخر بعوض معلوم لدى قاض حنبلي حكمكم بعمدة الفراغ وأن صدر بدون إذن المتكلمين على الأرض حكماً شرعياً مستوفياً شرائطه وأنفسد حكمه حكم حنبلي وكتب بذلك حجتان فهل يعمل بعضهنهما (الجواب) حيث الحال ما ذكره عمل بعضهن الحجتين المذكورتين بعد ثبوته شرعاً والحكم المذكور ماض على الصحة لا ينقض (سئل) في مزعة جارية في أوقاف معلومة عليها قسم متعارف في ناحية من الربع يؤخذ من زراعتها في كل سنة لجهة الأوقاف زرعها جماعة وامتنع منهم رجلان من دفع قسمها والحال أن أخذ القسم أنفع لجهة الأوقاف

مطلب له أن ينقل بركته من
الخارج إلى الداخل ويجري
فائضها كما كان في القديم

مطلب ليس له نقل البركة
التي فيها فائض بركة الخان
ولا ضرب اللبن على بيوت
الخان

مطلب ليس له زرع مرج
لقرية بدون إذن تيماريها

مطلب مات صاحب المشد
فوجهه التيماري لولده ثم
وجهه لا آخر يمنع الآخر

مطلب ليس للتيماري ضبط
ما خص حصة الوقف من
القسم

مطلب يتوقف الفراغ عن
مشقة المسكة على إذن التيماري

مطلب يصح الفراغ عن
المشد بلاذن المتكلم على
الأرض إذا حكم به حنبلي يراه

مطلب يلزم الزرع القسم
المتعارف حيث كان أنفع
من أجر المثل لجهة الوقف

مطلب اذا زرع أحد
التيار بين قطعة من قريبهما
فلشريكه الاخر أخذ
القسم منه

مطلب اذا قضى الدين قبل
حلول الاجل لا يؤخذ من
المرابحة الا بقدر ما مضى من
الايام

مطلب من دفع شيأ على ظن
وجوبه عليه ثم تبين خلافه
فله الرجوع بتظير ما دفع

* (كتاب الشهادة) *

مطلب بينة البيع أولى
من بينة الرهن
قوله فيما اذا أقام المدعى الخ
هكذا بخط والدى المؤلف
المنقح والذي يتبادر الى
الذهن أن مقسم البينة انما
هو المدعى عليه على اقرار
المدعى بانه استأجر الشهود
الخ يؤيد ما ذكرنا عبارة
المطلب التي بخط سيدي
الوالد أيضا كما ترى علاه
الدين ابن المؤلف عني عنهما
مطلب برهن على أن المدعى
أقر أنه استأجر الشهود
يقبل

مطلب اذا أشار الشهود
الى الارض المبيعة ولم
يذكروا الحدود تقبل
مطلب تقبل شهادة الرفيق
لرفيقه

مطلب تقبل شهادة الاخ
لاخته

مطلب لا تقبل شهادة
الاجير الخاص مباومة

لمستأجره

من أجر المثل فهل يلزم الرجلين دفع ما عليهما من القسم من زرعها لجهة الاوقاف (الجواب) نعم
(سئل) في شريكين في تيمار قرية عليهما قسم من الربع بموجب الدفتر السلطاني زرع
أحدهما قطعة منها لنفسه يبذره وعمله ويريد شريكه أخذ ما يخصه من قسم الغلة بالوجه
الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما لو قضى المديون الدين قبل حلول الاجل
لدايته فهل لا يؤخذ من المراجعة التي جرت المبايعه بينهما الا بقدر ما مضى من الايام (الجواب)
نعم كافي التنوير والمنع عن القنية وأفتى بذلك أبو السعود العمدادى والحنافى وغيرهما
(سئل) فيما اذا كان زيد يدفع لعمر وفي كل سنة مبلغا من الدراهم ظانا أن ذلك حق
عمر والمدفوع له ومضى لذلك سنة ونهوا على ذلك ثم تبين أن ذلك لم يكن حق عمر وبل حق زيد
الدافع ويريد زيد الرجوع على عمر وبتظير ما دفعه له في المدة بعد ثبوت ما ذكر بالوجه الشرعي فهل
له ذلك (الجواب) نعم والله سبحانه وتعالى أعلم

* (كتاب الشهادة) *

(سئل) فيما اذا أثبت أحد المدينين الرهن والآخرة البيع فهل يكون البيع أولى (الجواب)
نعم بينة البيع أولى من بينة الرهن (سئل) فيما اذا أقام المدعى بينة على اقرار المدعى عليه بانه
استأجر الشهود على هذه الشهادة فهل تقبل بينته ولو بعد التعديل (الجواب) نعم كما صرح
بذلك في المحيط السرخسي من كتاب الشهادة ومثله في البحر والدرر والتنوير وغيرها (سئل)
فيما اذا باع زيد لعمر وقطع أراض ثم أنكر البيع فهل اذا حضر الشهود عندها وشهدوا على
أعيانهم وأشاروا اليها يكتفى بذلك عن بيان الحدود وتصح الشهادة المزبورة ويقضى بالبيع
(الجواب) نعم من فتاوى الشيخ اسمعيل (سئل) في شهادة الرفيق العدل لرفيقه في طريق
الحج هل تقبل بالوجه الشرعي حيث لا مانع هنالك (الجواب) نعم (سئل) في شهادة الاخ
العدل لاخته وزوج اختها العدل لها بطلاق زوجها لها هل تقبل اذا استوفيت شرائط القبول
(الجواب) نعم (سئل) فيما اذا شهد أجير خاص مباومة لمستأجره فهل لا تقبل شهادته له
للتهمة (الجواب) نعم والمسئلة في البحر والتنوير (سئل) في شهادة التابع لمتبوعه كالخادم
الذي يطلب معاشه منه هل تكون غير مقبولة (الجواب) نعم قال في المنع ولا شهادة الاجير
الخاص لمستأجر لما تقدم في الحديث قالوا والمراد بالاجير في الحديث التلميذ الخاص الذي يعد
ضرر استاذة ضرر نفسه ونفعه نفع نفسه وهو معنى قوله عليه الصلاة والسلام لا شهادة للقانع
باهل البيت وأصل القنوع السؤال والمراد من يكون تبعا للقوم كالخادم والاجير والتابع لانه
بمزالة السائل يطلب معاشه منهم وهو من القنوع لامن القناعة وقيل المراد بالاجير مشاهرة
لانه أجير خاص فيستوجب على منافعه فاذا شهد له في مدة الاجارة يكون كانه شهد له بأجر كذا في
تبين الكثر اه ومثله في العلائق والدرر وفي المنية عن نجم الاعمة لا يشهد له خادمه وكاتبه
ومشرفه ورعيته والمتكلم في أحاديث الرعية وقسمة النوايب وكذا ركب بحر الهند لانه قد
خاطر بنفسه ودينه وكذا من سكن دار الحرب وكثر سوادهم وعددهم وتشبه بهم لئلا يبال ذلك مالا
(سئل) في امير كبير ادعى فشهادة خادمه وكتابه ورعاياه هل تقبل شهادتهم له أولا (الجواب)
لا تقبل شهادتهم له كما صرح بذلك العلامة ابن نجيم في بحره والفهامه الانقروى في فتاواه نقلا عن
الحاوى والقنية وعن المنظومة وكذلك في غيرهما من الكتب المعتمدة (سئل) فيما اذا ثبت

مطلب شهادة أهل الصناعات
جائزة لعدولا

مطلب الصناعة الدينية
لاتسقط العدالة

مطلب في شهادة العدو
على عدوه وبيان العداوة
والخصومة الدينية

حلف رجل بطلاق ثلاث بشهادة شهود أحدهم حلاق وزكاهم من كون فتعلل المشهود عليه
بأن أحد الشهود حلاق فلا تقبل شهادته بسبب حرقه وأن بينه وبين بقية الشهود المزكين
خصومة بمقتضى أنه قبل الحلف تشاجر معهم على قار ولعب فكيف الحكم (الجواب)
الحمد لله تعالى أما تعلل المدعى عليه بكون أحد الشهود حلاقا فلا يعتبر بعد ~~كونه عدلا~~ كما
صرح به في الذخيرة ونص عبارتها وشهادة أهل الصناعات جائزة إذا كانوا عدولا ثم قال وعامة
العلماء يقولون المجوز العدالة وقد وجدت اه وفي البحر وليس منها أى من مسقطات العدالة
الصناعات الدينية كالقنواقي والزبال والحائك والصحيح القبول أن كان عدلا اه فثبت أن
شهادة الحلاق صحيحة إذا كان عدلا وأما تعلل المدعى عليه بكون المزكين أخصاما يعني أعداءه
فإن تزكية العلانية شهادة ويشترط فيها ما يشترط في الشهادة سوى لفظ أشهد كما في شرح الملتقى
وغيره فإذا كانت شهادة وطن فيها الخصم بأنهم أعداء على عداوة دينوية وأثبت دعواه بوجه
الشرعى فقد بطلت تزكيتهم وبقي الشهود بلا تزكية ولا يحكم بشهادتهم قبل التزكية كما في الدرر
وغيره والعدو من يفرح بحزبه ويحزن لفرجه كما في البحر والخصومة إذا جرت بين المدعى والمدعى
عليه بغير حق فهي دينوية ولو ادعى شخص عداوة آخر يكون مجرد دعواه اعترافا منه على نفسه
ولا يكون ذلك قادحا في عدالة المدعى عليه أنه عدوه ما لم يثبت المدعى أنه عدوله كما في البحر
ونقل في القنية أن العداوة بسبب الدنيا لا تمنع ما لم يفسق بسببها أو يجلب منفعة أو يدفع بها عن
نفسه مضرة وهو الصحيح وعليه الاعتماد اه ففي الحادثة المسؤل عنها بما أنه فسق بها إذا
العداوة جرت بينهم على ما قاله المدعى عليه بسبب قار ولعب محرمين شرعا ولكن المتأخرون
على الأول من الإطلاق سواء فسق بها أولا والحديث الشريف شاهد لما عليه المتأخرون
كما رواه أبو داود ومروعا لا تجوز شهادة خائن ولا ذئب غر على أخيه والغمر الحق ذو عيكن حمله على
ما إذا كان غير عدل بدليل أن الحق فسق للنهي عنه كما أفاده في البحر وقال العلامة الخير الرملي
في فتاواه فحصل من ذلك أن شهادة العدو على عدوه لا تقبل وإن كان عدلا وصرح يعقوب باشا
في حاشيته بعدم نفاذ قضاء القاضي بشهادة العدو على عدوه والمسئلة دواة في الكتب اه
فإذا أثبت المدعى عليه العداوة بثبوتها شرعا على الوجه المذكور فنجري الأحكام المذكورة من
عدم صحة أداء الشهادة والتزكية المذكورة لثبوت عداوتهم بالسببين المرقومين المحترمين شرعا
وسبب الحقدانهم ممن يفرحون بحزبه ويحزنون لفرجه هذا ما ظهر لنا مما ذكره أئمتنا
روح الله أرواحهم بدار السلام والله سبحانه وتعالى الموفق للصواب (أقول) وفي البحر عن ابن
وهبان قديتهم بعض المتفقهة والشهود أن كل من خاصم شخصا في حق وادعى عليه حقا أنه
يصير عدوه فيشهد بينهم بالعداوة وليس كذلك بل العداوة انما تثبت بنحو ما ذكرت نعم لو خاصم
الشخص آخر في حق لا تقبل شهادته عليه في ذلك الحق كالوكيل لا تقبل شهادته فيما هو وكيل
فيه ونحو ذلك لانه إذا تخاصم اثنان في حق لا تقبل شهادة أحدهما على الآخر لما بينهما من
التخاصمة اه قال صاحب البحر ويدل له ما في فتاوى قاضيان من باب ما يطل دعوى المدعى
رجل خاصم رجلا في دار أو في حق ثم ان هذا الرجل شهد عليه في حق آخر جازت شهادته إذا كان
عدلا اه واعلم أنه لو شهد على رجل آخر فخاصمه في شيء قبل القضاء لا يمنع القضاء بشهادته
الا إذا ادعى أنه دفع له كذا الثلاث شهد عليه وطالب الرد وأثبت دعواه بينة أو اقرار أو ~~نحو~~ كقول
حينئذ بطلت شهادته وهو جرح مقبول كما صرحوا به اه وفي فتاوى العلامة القمراشي

مطلب لا يتفقد القضاء
بشهادة العدو على عدوه

مطلب لا تثبت العداوة
بمجرد دعوى أحدهما بحق
على الآخر

مطلب الشتم والقذف
يصلح سبباً لثبوت العداوة

مطلب ورد الامر السلطاني
يمنع الحكم قبل تركية
الشهود

مطلب تقديم بينة مدعى
فساد النكاح على مدعى
الصحة

مطلب اختلاف المتبايعان
فالقول لمدعى الصحة
والبينه بينة مدعى الفساد

مطلب استأجر داراً من
رجل ثم شهد له بحق على آخر
تقبل

مطلب في الشهادة في الميراث
مطلب اذا لم يقولوا لا تعلم
له وارثاً غيره ففيه تفصيل

صاحب التنوير سئل عن رجل شتم آخر وقذفه فهل تثبت العداوة الدينيوية بينهما بهذا القدر
حتى لو شهد لا تقبل أجاب ظاهر كلامهم أن العداوة الدينيوية تثبت بهذا القدر فقد صرح في
شرح الوهبانية أنها أي العداوة تثبت بنحو القذف وقتل الولي (سئل) في شاهدين شهدا
بشيء على رجل لدى قاض شرعي طلب منه الرجل تركته ما فلم يصغ له وحكم بشهادتهما قبل
التركية والتعديل مع وجود المنع عن ذلك من قبل ولي الأمر فهل لا يتفقد الحكم المذكور
(الجواب) القضية مأمورون بالحكم بعد التعديل والتركية لاقبله حيث حكم قبله لا يتفقد
حكمه ولا يلتفت اليه حيث كان الحال ما ذكر وفي الفتاوى الرحيمية أفتى مفتي الروم العلامة
يحيى شيخ الاسلام مع الله بحجته الانام أن القضية ليسوا موولين أن يحكموا مثل هذه الاحكام
(سئل) فيما اذا تعارضت بينة من يدعى فساد النكاح من الزوجين مع بينة من يدعى صحته
منهما فأى البينتين أولى بالقبول (الجواب) البينة بينة من يدعى الفساد نص عليه محمد في
المتن كذا في الوجيز وعلمه السرخسي بان الصحة نائمة بظاهر الحال والفساد أمر حادث يحتاج
الى اثباته فكانت بينة الفساد أكثر اثباتاً فكانت أولى وفي جامع الفصولين ولو تنازع الزوجان
بعد الولادة في صحة النكاح وفساده وبرهنا تقبل بينة الفساد لانها تثبت مالم يكن ثباتاً ولو كان
مدعى الفساد هو الزوج ثبت حرمة الوطء باقراره ومتى قبلنا بينة الفساد تسقط نفقة العدة
اذا الفاسد لا يوجب النفقة ونسب الولد ثابت كيفما كان اذا الفساد يتيق حل الوطء لاثبوت
النسب اه وفي ترجيح البينات والخاصية واقعات الناطقي والتنازع خاتمة فروع تؤيد ذلك
(سئل) فيما اذا اختلف المتبايعان في صحة البيع وفساده فالقول لمنهما (الجواب) القول
لمدعى الصحة بيمينه (أقول) المتبادر منه أن البينة بينة مدعى الفساد وفي البحر تعارضت بينتا
صحة الوقف وفساده فان كان الفساد لشرط في الوقف مفسد فيمنه الفساد أولى وان كان لمعنى في
المحل أو غيره فيمنه الصحة أولى وعلى هذا التفصيل اذا اختلف البائع والمشتري في صحة البيع
وفساده اه وكتبت فيما علقته عليه عن ترجيح البينات للشيخ غانم اذا اختلف المتبايعان
أحدهما يدعى الصحة والاخر يدعى الفساد شرطاً فاسداً أو أجلاً فاسداً كان القول قول مدعى
الصحة والبينه بينة مدعى الفساد باتفاق الروايات وان كان مدعى الفساد يدعى الفساد لمعنى
في صلب العقد بأن ادعى أنه اشتراه بالف درهم ورطل من النجر والاخر يدعى البيع بألف درهم
فهو روايتان عن أبي حنيفة في ظاهر الرواية القول قول من يدعى الصحة أيضاً والبينه بينة الاخر
كفاي الوجه الاول وفي رواية القول قول من يدعى الفساد مشتمل الاحكام اه (سئل) فيما
اذا استأجر زيد داراً من عمرو الاجنبي ثم شهد عمر والعبد لزيد بحق له على الغير هل تقبل
(الجواب) نعم (سئل) فيما اذا مات رجل عن زوجة وبنت وخلف تركه ادعى زيدار ثا فيها
وطلبه بعمقضى أنه أخ للمتوفى لاب وأن له بينة عادلة تشهد بذلك وأن لا وارث له بعد الزوجة
والبنت غيره فهل تقبل بينته وله أخذ ما خصه من التركة ولا يحتاج الى ذكر الجدل (الجواب) نعم
واذا شهدوا بكونه وارثاً ولم يقولوا لا تعلم له وارثاً غيره فان كان ممن يرث في حال دون حال لا يدفع
المال اليه لان نفي وارث آخر لم يثبت بالشهادة ولا بما أقيم مقامها من تلوم القاضى وان كان ممن
يرث على كل حال نظر القاضى واحتاط ثم قضى له بكماله وذكر أن القاضى يحتاط وتلوم زماناً قدر
ما يقع في غالب رأيه أنه لو كان له وارث آخر لظهر في مثل هذه المدة ولم يقدره بشيء وذكره الطحاوى
في مختصره وقد رآه ذلك حول لان الغيبة قدمت الى الحول قبل هذا أقول له ما وما ذكر في المبسوط

قول أبي حنيفة لانه لا يرى التقدير بالاجتهاد اذ لم يكن فيه نص ولا اجماع بل هو موكول الى رأى من ابتلى به وهم ما ثبتان المقدار بالاجتهاد كما قال في التعزير محيط السرخسي وفي الاقضية شهدا بانه وارثه لا وارث له غيره أو أخوه أو عمه لا نعلم له وارثا غيره لا تقبل حتى يبين طريق الوراثة له والاخوة والعمومة لاختلاف الاسباب وكذا اذا قال امولاه لان المولى مشترك فان قال هو مولاه أعتقه ولا نعلم له وارثا غيره فحينئذ تقبل وكذلك في المتقدم ويشترط ذكر لا وارث له غيره لاسقاط التلوم عن القاضى والشرط في سماع هذه البيعة احضار الخصم وهو اما وارث أو غير الميت له على الميت دين أو مودع الميت أو الموصى له أو به لافرق بين أن يكون مقرا بالحق أو منكرا بزانية في العاشر من كتاب الدعوى شهد أن هذا ابن الميت أو وارثه ولم يشهدوا أنا لا نعلم له وارثا غيره فالقاضى يتلوم ثم يدفع اليه ومدة التلوم مقوضة الى رأى القاضى تارخانية من الثامن في كتاب الشهادة ادعى أنه أخوه لايه وأمه وشهد الشهود ولم يذكروا اسم الام أو الجدة لا تقبل لانه لا يحصل التعريف وقيل يصح ويثبت لانه ذكر محمد في الكتاب من ادعى أنه أخوه لايه وأمه وأقام البيعة تقبل ولم يشترط ذكر الجدة وقال شمس الأئمة السرخسي في الاخ لا يشترط ذكر اسم الجدة وغيره وأما اذا ادعى أنه ابن عمه لا بد أن يذكر اسم الاب والجدة عمادية من السادس رجل طلب الميراث وادعى أنه عم الميت يشترط لصحته أن يفسر فيقول عمه لايه وأمه وأولايه أو لاهمه وأن يقول أيضا وارثه لا وارث له غيره واذا أقام البيعة لادلل للشهود أن ينسبوا الميت والوارث حتى يلتقيا الى أب واحد ويقول هو وارثه لا وارث له غيره فان شهدوا بذلك أو شهدوا أنه أخو الميت لايه وأمه أو لايه أو وارثه لا يعلمون له وارثا غيره جاز ولا يشترط في هذا ذكر الاسماء قاضيان رجل ادعى اربعة ميت وزعم انه ابن عم الميت لايه وأقام بيعة على النسب وذكروا الشهود اسم أبيه وجدته واسم أبي الميت وجدته كما هو الرسم والمدعى عليه أقام البيعة أن جد الميت فلان غير ما أثبت المدعى لا تقبل لان البيئات للآباء وللنفي وبيعة المدعى عليه قامت للنفي وهو ليس بتخصم في اثبات جد المدعى خانية (سئل) في امرأة مخدرة أشهدت على شهادتها في حق رجلين عدلين بوجهه الشرعى وشهدا على شهادتهما عند القاضى بطريقه الشرعى هل يصح ذلك (الجواب) نعم (أقول) ونقلها في متن التنوير (سئل) في شهادة وقعت مخالفة للدعوى ثم أعيدت الدعوى والشهادة واتفقتا هل تقبل أم لا (الجواب) اذا كان الشهود ثقات عدولا مقبولي الشهادة تقبل شهادتهم قال في البحر عن البرازية لو وقعت المخالفة بين الدعوى والشهادة ثم أعادوا الدعوى والشهادة واتفقتا تقبل اه وبمثلها أفتى الخير الرملي وغيره وفي حاوى الزاهدى من الشهادة ش أقام الشهادتين بلفظ مختلف فلم يسمع القاضى ثم أعادوا في مجلس آخر شهادتهما بلفظ موافق تقبل هذا اذا كان اتفاقها بلا تلقين من أحد والا لا تقبل اه وفي جواهر الفتاوى من الشهادات شهد على وجه فيه خلل ثم أعاد الشهادة في غير ذلك المجلس بدون الخلل فان كان يحتاج الى زيادة فزاد ذلك لا يقبل وان لم يكن بين الاول والثاني تناقض وانما كان اهما لا لان الظاهر أن لا شهادة عنده الا على ما شهد أولا وانما زاد ثانيا لتلقين انسان تزويرا واحتمالا فلا يقبل استدلالا بعباده كره محمد في الجامع الصغير رجل شهد ولم يبرح عن مكانه حتى يقول أو همت بعض شهادتي ان كان عدلا تقبل شهادته فقله لم يبرح دليل على أنه اذا برح ثم عاد لا تقبل جواهر الفتاوى من كتاب الشهادات فتأمل هدامع ما تقدم من عبارة البحر عن البرازية (أقول) ما ذكره من عبارة الجامع الصغير حرم به أصحاب المتون قال في

مطلب لادنى شهادة الميراث
من بيان طريق الوراثة

مطلب يشترط في سماع
بيعة الارث احضار الخصم
الخ

مطلب ادعى أنه ابن عمه
لا بد أن يذكر اسم الاب
والجدة

مطلب برهن المدعى عليه
أن جد الميت فلان آخر غير
ما أثبت المدعى لا يقبل

مطلب اذا أشهدت المخدرة
على شهادتهم مارجلين يصح

مطلب اذا خالفت الشهادة
الدعوى ثم أعيدت تقبل

البحر وقيد بقوله ولم يبرح أي لم يفارق مكانه لانه لو قام لم يقبل منه ذلك لجواز أنه غره الخصم بالدنيا وجعل في المحيط اطالة المجلس كالقيام عنه وهو رواية هشام عن محمد وقيد في الكافي بعمل الهداية بأن يكون موضع شبهة كالزيادة والنقصان في قدر المال أما إذا لم يكن فلا بأس باعادة الكلام مثل أن يدع لفظ الشهادة وما يجري مجراه وإن قام عن المجلس بعد أن يكون عدلا وعن أبي حنيفة وأبي يوسف القبول في غير المجلس في الكل والظاهر الاول وعلى هذا لو وقع الغلط في ذكر بعض الحدود أو في بعض النسب ثم تذ كر ذلك تقبل لانه قد يتسلى به في مجلس القاضي اه وقوله والظاهر الاول أي التقيد بالمجلس وعدم البراح عنه هو ظاهر الرواية فعلم أن ما في البرازية ليس على اطلاقه ان لم يحمل على خلاف ظاهر الرواية (سئل) فيما اذا ادعى زيد على بنتي هند المتوفاة عنهما بأنه ابن ابن عم أمهما المذكورة وأقام شاهدين شهد أحدهما بأن المدعى ابن ابن عم المتوفاة بمقتضى أنه مصطفى بن عبيد بن حسن بن يونس الديري وأن المتوفاة ديسة بنت سليمان بن يونس الديري وأن والد ديسة وهو سليمان وجد المدعى وهو حسن أخوان والدمهما يونس المذكور وشهد الشاهد الثاني بأن بنتي المتوفاة المدعى عليهما أقرت عندهما بأن المدعى ابن عم والدمهما ديسة فكيف الحكم (الجواب) قد وقع الاختلاف بين الشاهدين في هذه المسئلة واختلاف الشاهدين مانع من قبولها ولا بد من التطابق لفظا ومعنى الا في مسائل ليست هذه منها كما بسط ذلك في البحر من الشهادات أما أولا فلان الشاهد الاول شهد أنه ابن ابن عم المتوفاة والثاني شهد أنه ابن عم والدمهما وأسقط ابنا وأما ثانيا فلان الاول شهد بالنسب والثاني باقرار الوارث وقد قال في جامع الفصولين لو ادعى الاداء وشهد أحدهما أنه آداه والاخر أن الدائن أقر بقبضه لا تقبل لان أحدهما شهد بالفعل والاخر بالقول اه وفي فصول الاستروشنى من الفصل الخامس عشر لو ادعى العيب وشهد أحدهما أنه آداه والاخر على الاقرار بالعيب لا تقبل واذا اشترى جارية ثم وجد بها عيبا وأراد أن يردها على البائع فأنكر البائع أن يكون باعها بهذا العيب فشهد أحد الشاهدين أنه اشترى هذه الجارية وهذا العيب بها وشهد الآخر على اقرار البائع لم تجز هذه الشهادة لانهم شهدا على أمرين مختلفين اه وفي الخلاصة من الفصل الرابع عن الفتاوى الصغرى اذا اختلف الشاهدان لا يخلو عن ثلاثة أوجه ما في زمان أو مكان أو انشاء واقرار وكل منها لا يخلو عن أربعة أوجه ما في الفعل أو في القول أو في فعل ملحق بالقول أو عكسه أما الفعل كعيب ف يمنع قبول الشهادة في الوجوه الثلاثة وأما القول المحض كبسع أو رهن فلا يمنع قبولها مطلقا وأما الفعل الملحق بالقول وهو القرض فلا يمنع وأما عكسه كسكاح فانه يمنع اه فالشهادة بالنسب شهادة على الفعل لانه يكون بالولادة وهي فعل فعلى هذا لا يقبل لاختلاف الشاهدين حيث شهد أحدهما على الفعل والاخر على الاقرار وهما أمران مختلفان على انه انما يثبت اذا ثبت نسبه وبالنسب شهد شاهد واحد فقط وواحد بالاقرار والاقرار لا يثبت به النسب قال في التنوير في اقرار المريض وان أقر بنسب على غيره كالأخ والعم والجد وان العم لا يصح الاقرار في حق غيره ويصح في حق نفسه حتى تلزمه الاحكام من النفقة والحضانة والارث اذا تصادقا عليه اه ولم يوجد نصاب الشهادة في الاقرار أيضا حتى يصح اقرارهما في حق نفسهما على أن الشاهدين لم يذكرا أنه ابن ابن عم المتوفاة لا بيمين أو لاب أو لام ولم يذكرا أن لا وارث لها غيره مع انه يشترط ذلك قال في العمادية والبرازية نقل عن الحائية وفي دعوى العمومة لا بد أن يفسر أنه عمه لا بيه أو لأمه أو لهما ويشترط أن يقول هو وارثه لا وارث له غيره وفي البرازية وغيرها ويشترط ذكر

مطلب اختلاف الشاهدين

مانع من قبولها

مطلب شهد أحدهما بالاداء

والاخر بالاقرار بالقبض

لا تقبل

مطلب شهد أحدهما بالعيب

والاخر باقرار البائع به

لا تقبل

مطلب اختلاف الشاهدين

لا يخلو عن أوجه

مطلب الشهادة بالنسب

شهادة على الفعل

مطلب الاقرار لا يثبت به

النسب

مطلب لا بد أن يقول ابن عم

لاب أو لام أو لهما وأن يقول

لا وارث له غيره

لا وارث له غيره لا سقاط التلوم عن القاضي وقوله لا أعلم له وارثا غيره عندنا بمنزلة لا وارث له غيره
 اه وفي الخاتمة في فصل دعوى المالك بسبب وتقدير مدة التلوم مفقوض الى القاضي وقدّر
 الطحاوي مدة التلوم بالحول قيل ما ذكره الطحاوي قول أبي يوسف ومحمد وأما أبو حنيفة فانه
 لا يرى التقدير اه ومعنى يتلوم أى يتحرى زمانا بحيث لو كان له وارث لظهر كما في الوجيز فتخلص
 من جميع ما ذكرناه انه لا يثبت نسب المدعى المذكور بشهادة الشاهدين المرقومين حيث
 اختلفوا والحالة هذه والله أعلم (سئل) في الشهادة بالنسب بالسمع بطريقها الشرعى اذا قال
 الشهود اشهر عندنا ذلك ولم يفسر الشاهد أن شهادته بالتسامع هل تقبل ويحل للشاهد الشهادة
 اذا أخبر به عدلان أو عدل وعدلтан اعتمادا على اخبارهم (الجواب) نعم الشهادة بالنسب
 جائزة وتقبل كما صرح بذلك في غالب كتب علماء شاربهم الله تعالى وذلك استحسان لانه يختص
 بعناية اسبابها خواص من الناس ويتعلق بها أحكام تبقى على انقضاء القرون وانقراض
 الاعصار فلم تقبل فيها الشهادة بالتسامع أدى الى الحرج وتعطيل الاحكام وهى امامنا بالشهرة
 الحقيقية وهى أن يسمع من قوم لا يتوهم اتفاقهم على الكذب بأن هذا فلان بن فلان الفلاني
 فيسعه حينئذ أن يشهد ولا يشترط فيمن سمع منهم العدالة ولقطة الشهادة وهذا عند أبي حنيفة
 رحمه الله تعالى وامامنا بالشهرة الحكيمة بأن يشهد عنده عدلان ممن يثق بهما ويقع في قلبه
 صدقهما فيسعه أن يشهد وهذا عند الامامين لانه أقل نصاب يفيد العلم الذى يبنى عليه الحكم في
 المعاملات ويشترط فيهما العدالة ولقطة الشهادة وذكر في فصول العمادى أن الفتوى على
 قولهما وما ذكر يدل على اشتراط العدلين وبه صرح في الخلاصة لكن في الهداية والدرر
 والزليعى والحدادى وكثير من الكتب تجوز شهادة رجل واحد في ذلك ورواية بشر عن أبي
 يوسف أنه يجوز له أن يشهد اذا سمع من واحد ثقة كما في شرح القدورى للاقطع ويشترط أن
 لا يكون باستشهاد صاحب النسب فان أقام الرجل شاهدين عنده على نسبه لا يسعه أن يشهد كما
 صرح به في البحر ويشترط أن لا يفسر أنه يشهد بالتسامع فلو فسر لا تقبل أما لو قالوا لم نعين
 ولكن اشهر عندنا تقبل كما في الخاتمة والبرازية والخلاصة وغيرها والله سبحانه أعلم قال الزليعى ثم
 ينبغى أن لا يفسر أنه يشهد بالتسامع فلو فسر لا يقبل كما يفتى له نسي في يد انسان يطلق له الشهادة
 واذا فسر لا يقبل اه أما لو قالوا اشهر عندنا كما في السؤال فهو مقبول قال في الخلاصة ولو
 شهدوا بالشهرة في هذه الفصول وقالوا لم نعين ولكن اشهر عندنا تقبل ومثله في الخاتمة والبرازية
 وكثير من الكتب وأفتى بذلك الخير الرملى رحمه الله تعالى وقال في البحر وشرط فيها للقبول في
 النسب أن يخبره عدلان من غير استشهاد الرجل فان أقام الرجل شاهدين عنده على نسبه
 لا يسعه أن يشهد وان كان الرجل غريبا لا يسعه أن يشهد بنسبه حتى يلقى من أهل بلده رجلين
 عدلين فيشهدان عنده على نسبه قال الخصاصى وهو الصحيح اه (سئل) في رجل غاب عن دمشق
 ببلده الى بلاد الحجاز من مدة سنة ونصف وله أخ وأخت شقيقان وعلى الغائب دين الجساعة أخبر
 الأخت المزبورة رجلا انه سمع من الناس أنه مات ولم يكن موته مشهورا تزعم الأخت وأصحاب
 الديون أنه ثبت موته بمجرد الاخبار المذكورة فهل والحالة هذه لا يثبت الموت بمجرد ذلك
 (الجواب) نعم واذا شهد شاهدان على موت رجل فهذا على وجهين أما ان أطلقا الشهادة اطلاقا
 ولم يبين شيئا أو قالوا لم نعين موته وانما سمعنا من الناس ففي الوجه الاول تقبل شهادتهما في الوجه
 الثانى ان لم يكن موت فلان مشهورا فلا تقبل الشهادة بخلاف وان كان موته مشهورا ذكر

مطلب في قبول الشهادة
 بالنسب بالتسامع

مطلب غاب الى الحجاز وتزعم
 اخته أنه مات

في الأصل وكتاب الاقضية أنه تقبل وهكذا ذكره الخصاص في أدب القاضي وقد قال بعض
 مشايخنا لا تقبل شهادته وبه أخذ الصدر الشهيد حسام الدين وفي الغياصة هو الصحيح وإن قال
 شهيد أن فلان مات أخبرنا بذلك من شهد موته ممن يوثق به جازت شهادتهما هكذا ذكر في الاقضية
 وهذا فصل يختلف فيه المشايخ بعضهم قال لا تجوز هذه الشهادة وعن أبي يوسف أنه تقبل إذا
 صرح بالسماع وكذا الشهادة على الملك إذا أقر بالسيد كن رأى عيناً في يد انسان يتصرف فيها
 تصرف المالك حل له أن يشهد بالملك لدى السيد ولو شهد عند القاضي وقال إن هذه العين ملكه
 لا يرى أيتها يده يتصرف فيها تصرف المالك لا تقبل شهادته وقد عثرنا على الرواية أنه تجوز
 الشهادة وهي رواية كتاب الاقضية وكذا إذا قال ادفعناه أو شهدنا جنازته تارخانية ولا يشترط
 في الخبر بالموت لفظ الشهادة بزازية والنسب والنكاح يخالف الموت فإنه لو أخبره بالموت رجل
 أو امرأته حل له أن يشهد وفي غيره لا بد من اخبار عدلين صوراً المسائل وأمافي الموت فإنه يكفي فيه
 العدل ولو أتى هو المختار الآن يكون المخبر متما كوارث وموصى له كافي شرح الوهبانية شرح
 الملتقى للعلائي من الشهادة شهيداً أنه شهد أي حضر دفن زيد أو صلى عليه فهو معاً حتى لو فسر
 للقاضي يقبله إذا لا يدفن إلا الميت ولا يصلى إلا عليه در آخر الشهادات (أقول) وفي التنوير
 وشرحه الدر المختار وإن فسر الشاهد للقاضي أن شهادته بالتسامع أو بما عينه السيد دت على
 الصحيح إلا في الوقف والموت إذا فسر وقال فيه أخبرنا من تثق به تقبل على الأصح خلاصة بل في
 العزيمة عن الخانية معنى التفسير أن يقول شاهدنا لا نسمعنا من الناس أمال قال لم نعين ذلك
 ولكنه اشترع عندنا جازت في الكل وصححه شارح الوهبانية وغيره اه وكتب فيما علقته عليه
 أن ظاهر كلامه أن قول الشاهد أخبرني من أثق به ليس من التسامع لكن صرح في البحر عن
 الينا بيع أنه منه وكتب أيضاً نقلاً عن خط شيخ مشايخنا من لا على التركاني أن مافي التنوير تبعاً
 للدر من استثناء الوقف والموت مخالف لاطلاق عامة المتون وقد أفتى بخلافه في الفتاوى الخيرية
 وفتاوى علي أفندي مفتي الدولة العثمانية (سئل) في الشهادة بالتسامع على أصل الوقف هل
 تقبل أم لا (الجواب) نعم تقبل قال في البحر ولا يشهد به عالم بعين الأفي النسب والموت والنكاح
 والدخول وولاية القاضي وأصل الوقف فله أن يشهد بها إذا أخبر به من يوثق به استحساناً
 دفعا للرجح وتعطيل الأحكام اه وهذه المسألة مستتغضة في الكتب وفي فتاوى قارئ الهداية
 صورة الشهادة بالتسامع على أصل الوقف أن يشهدوا أن فلاناً وقفه على الفقراء وعلى القراءة
 أو على أولاده من غير أن يعرضوا أنه شرط في وقفه كذا وكذا فإن شهدوا على شرط الواقف وأنه
 قال الجهة الفلانية كذا والجهة الفلانية كذا فلا تسمع بالتسامع على شروط الواقف لأن الذي
 يشترعها هو أصل الوقف وأنه على الجهة الفلانية أما الشروط فلا تشترع فلا تجوز الشهادة على
 الشروط بالتسامع اه (سئل) فيما إذا ادعى ورثة عمرو على زيد أن مورثهم في ذمته كذا
 بسبب قرض اقترضه منه في سنة كذا وأنه باق في ذمته وطالبوه فأجاب بأنه دفع منه مقدار
 كذا في موضع كذا المورثهم في ثامن شعبان في السنة المذكورة فأنكره وذلك فأحضر للشهادة
 كلاً من فلان وفلان فشهدا بأنه دفع له ذلك في الوقت المزبور فأحضر الورثة بينة شهدت أن
 مورثهم مات في ذلك اليوم وشهدوا دفعه فأجاب زيد بأن المبلغ المذكور باق في ذمته وأنه مبطل في
 دعواه فإلزم الشاهدين وما يلزم زيداً (الجواب) الحمد لله ملهم الصواب قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم أيها الناس عدلت شهادة الزور لاشر بالالله تعالى وتلا قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من

قوله وعن أبي يوسف أنه تقبل
 الخ لعسله لا تقبل فلتراجع
 عبارة التارخانية اه منه

مطلب لا يشترط في الخبر
 بالموت لفظ الشهادة
 مطلب الشهادة بالتسامع
 على أصل الوقف مقبولة
 (نظم هذه الستة بعضهم
 فقال)

افهم مسائل ستة واشهد بها
 من غير رؤياها وغير وقوف
 نسب وموت والولاة وكح
 وولاية القاضي وأصل وقوف
 لكن أبطل هذا الناظم مسألة
 الدخول بالزوجة المذكورة
 في المتون بمسألة الولاة
 وفي كونها من هذه
 المسائل خلاف بين الامام
 السرخسي وشيخه الامام
 الحلواني كافي البحر اه منه
 مطلب صورة الشهادة
 بالتسامع على أصل الوقف

الاوثان واجتنبوا قول الزور وروى عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه رضى الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا أحدثكم بأكبر الكبائر قالوا بلى يا رسول الله قال الاشرار بالله وعقوق الوالدين قال وجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان متكئا قال وشهادة الزور وقول الزور فزال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولها حتى قلنا لسته سكت أى شفقة عليه وقال فى الملتقى ومن علم أنه شهيد زور ايشهر ولا يعزروا عندهما يوجب ضربا ويحبس وقال فى التنوير ظهر أنه شهيد زور وعزير بالتشهير وقال فى شرحه من ظهر أنه شهيد زور بأن أقر على نفسه ولم يدع سهوا ولا غلطا كما حرره ابن الكمال ولا يمكن اثباته بالبينة لانه من باب النفي عزير بالتشهير وعليه الفتوى مراجعة وزاد اضر به وحبسه مجمع وفى البحر ظاهر كلامه أن للقاضى أن يستخيم وجهه اذ اراء سياسة اه وقال فى صدر الشريعة ومن أقر أنه شهيد زور ايشهر ولم يعزروا وقد قيل ان وضع المسئلة فى الاقرار لان شهادة الزور لا تعلم الا بالاقرار ولا تعلم بالبينة (أقول) قد تعلم بدون الاقرار كما اذا شهد بموت زيد أو بأن فلانا قتله ثم ظهر زيد حيا وكذا اذا شهد برؤية الهلال فضى ثلاثون يوما وليس بالسماعة ولم ير الهلال ومثل هذا كثير اه وأما المدعى فانه قد ارتكب كبرى باقراره أنه ارتكب الكذب وقد أذى المدعى عليه فى دعواه عليه فيعزروا قال فى التنوير وغيره وعزركل من تكب منكرا او مؤذى مسلم بغير حق بقول أو فعل ولو نغمز العين قال فى شرح التنوير وأشارة لانه كبرى كما أتى فى الحظر فرتكبه من تكب محرم وكل من تكب معصية لاحد فيها التعزير أشباه اه والله أعلم وسئل العلامة ابن نجيم اذا شهد شاهدان فى حادثه وزكاهما اثنان فظهر أنهم شاهدان زور فهل على من زكاهما ضمان أو تعزير أو أجب لاضمان ولا تعزير على من زكاهما (سئل) فيما اذا رجع أحد الشاهدين عن شهادته فى مجلس القاضى بعد الحكم وقال انه شهيد زور فهل لا ينقض القضاء برجوعه ويضمن نصف المال للمدعى عليه ويعزروا بما يليق به (الجواب) نعم لا ينقض القضاء برجوعه لان الشاهد اذا رجع فى مجلس القاضى بعد الحكم لا يفسخ الحكم لان آخر كلامه يناقض أوله فلا ينقض الحكم بالتناقض ولانه ترجح كلامه الاول بالقضاء فلا ينقض بتكذيبه نفسه وهذا فى الظاهر وأما فى الباطن بأن علم أى المدعى أنه لاحق له فى ذلك فلا يجوز له أخذه منه بشهادة الزور وأما قولهم ان القضاء بشهادة الزور يتقضى ظاهر او باطنا عند أى حنيفة رحمه الله تعالى فذلك فى العقود والفسوخ دون الاملاة المرسلة وضمن الشاهد نصف ما شهد به للمشهد عليه وهو المدعى عليه كما ذكره العلامة العيني فى شرح الكنز لان التسبب على وجه التعبدى سبب الضمان كحضر البئر وقد تسبب للاتلاف تعديا وقد تعذر ايجاب الضمان على المباشر وهو القاضى لانه كالمجا الى القضاء وفى ايجابه عليه صرف الناس عن تقلد القضاء وتعذر استيفاءه من المدعى لان الحكم ماض فاعتبر السبب وهو الشاهد سواء قبض المدعى المال أولا به يفتى كذا فى التنوير والبحر والبرازية وخلاصة الفتاوى وخزانة المفتين وقيد ضمانه فى الهداية والملتقى والوقاية والكنز والدرر بما اذا قبض المال لعدم الاتلاف قبله لكن المعتمد الاول دون الثانى الذى عليه المتون لان ما فى المتون تصحيح التزاحم والتصحيح الصريح أقوى وعبرة الخلاصة الشاهدان اذا رجعا عن شهادتهما رجوعا معتبرا يعنى عند القاضى لا يطل القضاء لكن ضمنا المال الذى شهدا به وهو قول أبى حنيفة الاخير وهو قولهما وعليه الفتوى سواء قبض المقضى له المال الذى قضى به أو لم يقبض اه وفى البرازية والذى عليه الفتوى الضمان بعد القضاء بالضمان قبض المدعى

مطلب فى حكم شاهد الزور

مطلب فى تعزير المدعى اذا
أقر أنه مبطل فى دعواه

مطلب اذا ظهر أنهم شاهدان
زور الاضمان ولا تعزير على
المزكين

مطلب لا ينقض القضاء
برجوع الشاهد بعد الحكم
فى مجلس القاضى ويضمن
نصف المال

مطلب فى قولهم القضاء
بشهادة الزور يتقضى باطنا

مطلب يضمن الشاهد اذا
رجع سواء قبض المدعى

المال أولا
مطلب ما فى المتون تصحيح
التزاحم والتصحيح الصريح
أقوى

المال أولا اه وأنت على علم أن قولهم ان عليه الفتوى وبه يفتى من علامات الترجيح كما صرح به في المضمرات والذي استفيد من عبارة الخلاصة أن ما عليه المتون قول أبي حنيفة الاول والمفتى به قوله الاخر وهو قول أبي يوسف ومحمد ولعله رجوع عن قوله الاول فكان على الثاني المعقول وحيث أخبر الشاهد عن نفسه انه شهد زورا ولم يدع سهوا ولا غلطا كما حره ابن الكمال عزر بالتشهير قال في السراجية وعليه الفتوى وزاد الامام ان ضربه وجسه كذا في الجمع وفي البحر وظاهر كلامهم أن للقاضي أن يسخم وجهه ان رآه سياسة وقيل ان رجوع مصر اضرب اجماعا وان تأبأ لم يعزرا جماعا وتفويض مدة قوته لرأى القاضي على الصحيح كيف لا وقد ارتكب كبيرة من الكبر أن قال الله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان واجتنبوا قول الزور وقال عليه الصلاة والسلام شاهد الزور لا تزول قدماه حتى يوجب الله له النار رواه الحاكم عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما والله سبحانه أعلم (سئل) في الشهادة على المحببة بنكاح أو تركه هل تصح وما طريق صحتها (الجواب) نعم تصح وطريق صحتها ما ذكره علماءنا وجهه الله تعالى فمن ذلك ما ذكره في التتوير وشرحه للعلاء ولا يشهد على محجب بسماعه منه الا اذا تبين القائل بأن لم يكن في البيت غيره أو يرى شخصها أي القائلة مع شهادة اثنين بأنها فلانة بنت فلان بن فلان وتكون هذه الشهادة على الاسم والنسب وعليه الفتوى جامع الفصولين اه ومثله في الدرر والعمادية والحاوي وغيره والنظر الى وجهها لا يشترط عندهما اذا أخبر الشاهد عدلان أنها فلانة بنت فلان وتكون هذه الشهادة على الاسم والنسب وعليه الفتوى كما ذكر ذلك في البحر عن الجامع الصغير واليه مال الامام خواهر زاده كذا في التتارخانية وفي الدرر يشترط رؤيته شخصها لوجهها وقال في الخيرية بعد ما نقل المسألة وما هو الصحيح وهذا كله بعد الموت أي موت المرأة المشهود عليها وما اذا كانت حية وأشار الشهود اليها وقالوا هذه تشهد عليها ونعرفها قبلت شهادتهم ما ولو قالوا اتهمنا الشهادة على فلانة بنت فلان ولكن لا ندري هل هي هذه المدعى عليها أم لا صحت شهادتهم وكان على المدعى إقامة البينة أن هذه هي التي سموها ونسبوها كذا في التتارخانية وغيرها اه والله سبحانه أعلم في شهادات القاضي ظهير الدين اذا شهد الشهود لرجل بدار وقالوا نعرف الدار ونقف على حدودها اذا مشينا اليها لكن لا نعرف أسماء الحدود فان القاضي يقبل ذلك منهم اذا عدل ولا يبعث معهم المدعى والمدعى عليه وأمينه لتقف الشهود على الحدود بحضرة أمين القاضي فاذا وقف عليها وقالوا هذه حدود الدار التي شهدنا بها لهذا المدعى يرجعون الى القاضي ويشهد (٢) الامينان أنهم ما وقفوا وشهد بأسماء الحدود فحينئذ يتقاضى القاضي بالدار التي شهدا بها بشهادتهم ما وكذا هذا في القري والخوانيت كذا في جامع الفصولين وفتاوى ابن عبد العال (سئل) فيما اذا تصادقت امرأة مع أمها أنها اشترت من أمها المذكورة بشحنة معينة بثمن معلوم مقبوض من مدة ثلاث سنين وكتب بذلك حجة شرعية تحمل شهود مضمون الحجة الشهادة عليها ما تعريف زوج المرأة وابنتها من المعارف المذكورين والآن أم المرأة تنكر البيع فهل يلزم ابنتها اثبات الشراء بشهادة بينة عارفة بابنتها غير شهادة مضمون حجة المصادقة حدث تحملوا الشهادة عليها وهي متقبضة أم لا (الجواب) يكتب في ذلك بشهادة شهود مضمون الحجة ولا حاجة الى الاثبات بشهادة بينة أخرى وتصح الشهادة على المرأة المتقبضة عند التعريف كافي جامع الفصولين والاشباه يصح تعريف الزوج والابن ومن لا يصح شاهد الها سواء كانت الشهادة لها أو عليها كافي المحيط واختاره النسفي كتبه الفقير عبد الرحمن

مطلب شاهد الزور يعزr
بالتشهير

مطلب مهم في الشهادة على
المرأة المحببة وطريق صحتها

مطلب شهدا على امرأة
ولم يعرفا أنها هي المدعى
عليها الخ
مطلب اذا عرف الشهود
الدار بعينها ولم يعرفا أسماء
الحدود

(٢) قوله الامينان ينبغي
الافراد هنا موافق ما قدمه
من قوله وأمينه بالافراد
كلا ينبغي اه علاء الدين

مطلب تصح الشهادة على
المتقبضة عند التعريف

مطلب يصح تعريف من
لا يصح شاهد الها كالزوج
والابن

العمادى ومن خطه نقلت وبمثلها أجبت ورأيت فتوى أيضا بخط الجدا العلامة الشيخ
عبد الرحمن العمادى بمصورتها فيما اذا كتب في صلح بيع ان زيد اباع لعمه أصالة عن نفسه
ووكالة عن أخته الثابتة وكالته عنها بشهادة فلان وفلان حصتهم ما المعلومتين في قاعة وبستان
بمن معلوم مقبوض بيده ثم مات المشتري عن ورثه وبجدة أخت زيد تو كيلها في ذلك فهل يكلف
ورثة المشتري الى اثبات تو كيلها ولا يكفي في ذلك شهود مضمون صلح البيع المذكور (الجواب)
الحمد لله نعم يكلف ورثة المشتري الى اثبات تو كيلها ولا يكفي في ذلك شهود مضمون صلح البيع
المذكور والله الموفق كتبه الفقير عبد الرحمن عني عنه ولا عبرة بشهادة شهود وكالة لكونها
في غير وجه خصم قال في الكافي لا يجوز اثبات الوكالة والولاية بلا خصم حاضر اه والله أعلم
الحمد لله الجواب كذلك كتبه الفقير أحمد المالكي وبخط الشيخ عبد الرحمن المذكور جوابا
عن سؤال آخر لا عبرة بالحجة ولا بشهادة من شهد بمضمونها وان كانت تلك الشهادة عن معرفة
بفواصل ما فيها حتى يقيم الوكيل على وجه الموكتين بينة عادلة بأنهما وكتابه يقبض الماهما في
ذمة الدافع وبالصلح والابراء أيضا فان شأه في الوكالة لا عبرة بشهادتهما أصلا فانهم ما يشهدا
بالتوكيل بناء على دعوى صحيحة والله أعلم كتبه الفقير أبو السعود (سئل) فيما اذا شهد شاهدان
على براءة ذمة زيد من مال معلوم لعمر وواختلفا في الزمان فهل تكون شهادتهما مقبولة
أم لا (الجواب) نعم تكون شهادتهما مقبولة لان الاقرار بمما عا دوي تكرر كما نص على
ذلك في المحيط البرهاني والبحر وغيره والله سبحانه أعلم وفي الفتح وغيره لا يكلف الشاهد الى بيان
الوقت والمكان شرح الملتقى للعلائي وفي البرازية ولو سألهما القاضي عن الزمان أو المكان
فقالا لا نعلم تقبل لانهم لم يكلفاه اه وفي البحر عن الكافي واذا اختلف الشاهدان في الزمان
أو المكان في البيع والشراء والطلاق والعق والوكالة والوصية والزهن والدين والقرض
والبراءة والكفالة والحوالة والقذف تقبل وان اختلفا في الجنابة والغصب والقتل والنكاح
لا تقبل والاصل أن المشهود به اذا كان قولاً كالبيع ونحوه فاختلف الشاهدان فيه في
الزمان أو المكان لا يمنع قبول الشهادة لان القول بمما عا دوي كرر وان كان المشهود به فعلاً
كالغصب ونحوه أو قولاً لكن الفعل شرط صحته كالنكاح فانه قول وحضور الشاهد في فعل
وهو شرط فاختلفا فهم في الزمان والمكان يمنع القبول لان الفعل في زمان أو مكان غير الفعل
في زمان أو مكان آخر فاختلف المشهود به اه وفي الاقضية واذا شهد شاهدان على اقرار رجل
بدين أو ابراء من مال أو ما أشبه ذلك واختلفا في الزمان والمكان فالشهادة مقبولة لان الاقرار
مما عا دوي كرر فيكون عين الاول فلم يختلف المشهود به فقبل شهادتهما من المحيط البرهاني
في ٢١ (سئل) في رجل ادعى على جماعة ما لا معلوماً فأجابوا بأنهم دفعوه له من مئة خمسة
أشهر وانه اقر باستيفائه منهم في التاريخ المزبور وأقاموا بينة بطبق ما أجابوا به غير أن الشهود
ذكروا أنه من تسعة أشهر فهل يضر الاختلاف المذكور (الجواب) هذه المسئلة مع
كثرة التنكير والتفحص عنها لم نجد نقلاً صريحاً فيها غير أننا وجدنا ما يستأنس لذلك وهو ما نقله
العلائي في شرح الملتقى من اختلاف الشاهدان ونصه قال في الفتح وغيره لا يكلف الشاهد الى
بيان الوقت والمكان اه ومثله في البرازية وفي القنية ضمن مسئلة لا يحتاجان الى بيان
التاريخ اه وفي الافتروى عن القاعدة في الشهادات لو خالف الدعوى بزيادة
لا يحتاج الى اثباتها أو نقصان كذلك فان ذلك لا يمنع قبولها اه وفي الخيرية عن الفصولين

مطلب لا عبرة بشهادة
شهود الوكالة بلا خصم
حاضر

مطلب في اختلاف
الشاهدين في الزمان

مطلب لا يكلف الشاهد
الى بيان الوقت والمكان

مطلب في الاختلاف بين
الدعوى والشهادة من حيث
الزمان

مطلب الشهادة لو خالف
الدعوى بزيادة أو نقصان
ما لا يحتاج الى اثباته لا يمنع
قبولها

لا يكلف الشاهد الى بيان لون الدابة لانه سئل عما لا يكلف الى بيانه فاستوى ذكره وتركه
ويخرج منه مسائل كثيرة اه وفي الانقروى عن المنتقى شهد على اقرار رجل بعمال الا أنهم
اختلفا في الزمان أو المكان أو البلدان قال الامام تقبل لان على الشاهد حفظ عين الشهادة
لا محلها ومكانها وقال الثاني لا تقبل لكثرة الشهادات بالزور ولو على الاقرار بالبيع أو الأيفاء
واختلفا في الزمان والمكان تقبل ولو سألهمما القاضي عن الزمان والمكان فقال لا نعلم تقبل
لانهم لا يكلفان به برازية فبمقتضى ما يلوح من النقول المذكورة أن الاختلاف الواقع بين
الخمس أشهر والتسعة أشهر لا يضر والله سبحانه أعلم (أقول) دعوى دفع المال من قبيل دعوى
الفعل وقدمه في جواب السؤال السابق عن الكافي أن اختلاف الشاهدين في الفعل في الزمان
أو المكان مانع بخلاف القول وهنا قد وقع الاختلاف بين الدعوى والشهادة في الفعل في الزمان
والظاهر أنه مانع كالاختلاف بين الشاهدين على أنه ذكر في البحر عن فتح القدير لو ادعى الشراء
وأرخه فشهدوا له بلا تاريخ تقبل لانه أقل أى لان الملك المؤرخ أقوى وعلى القلب لا تقبل ولو
كان للشراء شهران فأرخوا شهرات تقبل وعلى القلب لا تقبل اه وفي البرازية ادعى الشراء
منذ شهرين فشهدوا بالشراء منذ شهر قبلت وبقلبه لا اه أى لو ادعاه منذ شهر فشهدوا به
منذ شهرين لا تقبل ولعل وجهه انه أكثر مما ادعى لاثبات الشهود زيادة المدة بخلاف ما قبله لانه
أقل فكان بمنزلة ما اذا أرخ وشهدا مطلقا تامل وحيث كان مانعا في الشراء وهو قول فالظاهر أنه
يمنع في دفع المال في مسئلتنا بالاولى لانه فعل الآن يدعى الفرق بين دعوى الملك وغيره فليس تأمل
(سئل) فيما اذا ادعى زيد على عمرو بأن له في ذمته خمسمائة قرش فاجاب عمرو بأنه أو فاه ذلك
وأبى بشاهدين شهدا أنه أو فاه ستمائة قرش فردا القاضي شهادتهما الكونهما أكثر مما ادعى ويريد
عمرو الا أن اقامة بينة شرعية تشهد له بطريق ما أجاب به فهل له ذلك (الجواب) نعم وفي الدرر
الشهود اذا شهدوا بأكثر من المدعى به كان المدعى مكذبهم فقبطل شهادتهم واذا شهدوا بأقل
تقبل للاتفاق فيه اه ومنه في العلائق (سئل) فيما اذا شهد رجلان أن الغائب طلق امرأته
فهل تكون شهادتهما غير مقبولة ويشترط حضور الزوج (الجواب) الشهادة على الطلاق
يشترط لها حضور الزوج كما قيد به في النهاية كما صرح بذلك القزويني في فتاويه وفيه أيضا اذا
شهد شاهدان على الطلاق والزواج غائب لا تقبل لعدم الشهادة على الخصم ولو كان الزوج
حاضرا تقبل وان لم توجد دعوى المرأة بطريق الحسبة وهذا في الشهادة عند القاضي أما اذا قالوا
لامرأة الغائب ان زوجها طلقك أو أخبرها بذلك واحد عدل فاذا انتقضت عدتها حلت لها أن
تزوج باخر وذكر في دعوى الذخيرة اذا شهدوا على غائب أنه طلق امرأته ثلاثا لا تقبل
شهادتهم وان كان الرجل حاضرا والمرأة غائبة تقبل عمادية من الخامس في القضاء على الغائب
ومثله في الفصولين في الثالث عشر ودعوى البرازية في الخامس عشر (سئل) في الشاهد اذا
توقف في اقرار المدعى عليه وقال لا أعلم اقراره ثم شهد على اقرار المدعى عليه فهل تقبل شهادته
أم لا (الجواب) اذا قال الشاهد لا شهادة لي ثم شهد قيل لا تقبل والاصح القبول بخوار النسيان
ثم التذكري في الدرر وأقره المصنف علائق من الدعوى وذكر في شرح الطحاوي أن المدعى اذا
قال ليس لي بينة أو قال الشهود لا شهادة لنا ثم جاء المدعى بشهود أو شهد الذي قال لا شهادة عندي
قال في هذا عن أصحابنا روايتان في رواية لا تقبل للتناقض وفي رواية تقبل وهو الصحيح لان
التوفيق ممكن بان يقول كان لي شهود وكنت نسيت أو تقول الشهود كذلك كانت لنا شهادة وكنا

مطلب اذا شهد الشهود
بأكثر من المدعى به تبطل
وبالأقل تقبل

مطلب يشترط للشهادة على
الطلاق حضور الزوج

مطلب تصح الشهادة بالطلاق
بطريق الحسبة

مطلب شهدوا بالطلاق على
حاضر والمرأة غائبة تقبل

مطلب اذا قال الشاهد
لا شهادة لي ثم شهد فالاصح
القبول

مطلب قال المدعى ليس لي
بينه ثم جاء بشهود تقبل

مطلب شاهد الطلاق
يفسقان بتأخير الشهادة

مطلب لا يشترط تعيين المال
في شهادة اليسار

مطلب شهدا بأن العقار
المبيع وقف كذا لا تقبل ان
آخر اشهادتهما بلا عذر
مطلب شاهد الحسبة اذا
آخر شهادته بلا عذر لا تقبل

مطلب فيما اذا لم يذكر
الشاهد اسم الاب والجد

مطلب المعتبر التعريف
لاتكثير الحروف

مطلب الشهادة على المرأة
المجهولة من غير معرفة ولا
معرفة غير معتبرة

مطلب لا يكتفى بتعريف
الواحد

نسبنا ثم ذكرنا حواهر الفتاوى (سئل) في شأني طلاق آخر اشهادتهما مدة شهر ونصف بلا
عذر شرعي مع شهادتهما للزوجين وأنهما يجتمعان اجتماع الأزواج فهل يفسقان بتأخير
الشهادة وترد شهادتهما (الجواب) نعم (أقول) وسيأتي تمام الكلام على تقدير مدة التأخير
(سئل) فيما اذا شهدت بينة على يسار مديون وقالوا في شهادتهم انه موسر قادر على قضاء الدين
فهل يصح ولا يشترط تعيين المال (الجواب) نعم كما في الخانية (سئل) فيما اذا باع زيد عقاره
المعلوم من عمره وتصرف به عمرو مدة مديدة ورجلان معا ينان مشاهدان لذلك كله ومطلعان
عليه ويريدان الآن أن يشهدا بحسبة بان العقار وقف كذا وقد آخر اشهادتهما بلا عذر شرعي
ولا تأويل فهل حيث كان الامر كذا كذا لا تقبل شهادتهما (الجواب) شاهد الحسبة اذا آخر
شهادته بلا عذر شرعي مع تمكنه من أدائها لا تقبل شهادته كما في الاشياء وغيرها وقعت حادثة في
غرة محرم سنة ١١٥٠ هي أن رجلا ضرب بندقية في سوق كذا في وقت كذا فاصابت امرأة
وقتلته من ساعتها ثم كشف عليها من طرف القاضي كذا كذا ثم دفنت ثم بعد ثلاثة أيام ادعى ورثتها
على قاتلها فشهدت الشهود بطبق ما ادعوا وذكروا أن المقتولة في يوم كذا في وقت كذا
المكشوف عليها من طرف القاضي اذ ذلك أصابها البندقية كذا كذا وفي الدعوى غير أنهم لم
يذكروا اسم أبيها وجدها فسألني القاضي هل يشترط ذكر الشهود اسم أبيها وجدها أم لا فكتبت
ما صورته الحمد لله تعالى وان كانت الشهادة على غائب أو ميت فلا بد لقبها من نسبته الى جده
فلا يكفي ذكر اسمه واسم أبيه وصناعته الا اذا كان يعرف بها أي بالصناعة لا بحالة بأن لا يشاركه
في المصغيره فلو قضى بلا ذكر الجدة فقد فالمعتبر التعريف لاتكثير الحروف حتى لو عرف باسمه
فقط أو بلقبه وحده كفي جامع الفصولين وملتقط كذا في التنوير وشرحه للعلاق من الشهادة
وقال في المنع فالخالف أن المعتبر انما هو حصول المعرفة وارتفاع الاشتراك اه وقالوا في ثبوت
هلال رمضان شهدوا أنه شهد عند قاضي مصر كذا اشهادان برؤية الهلال وقضى القاضي بها
ووجد استجماع شرائط الدعوى قضى القاضي بشهادتهما فانظروا حفظكم الله تعالى الى
قولهم قاضي بلدة كذا ولم يذكروا اشتراط اسم أبيه وجدته لانه لا يلتبس بغيره اذ القاضي في ذلك
الوقت واحد لا اثنان كما هو المعلوم وفي هذه الحادثة المرأة المقتولة في دمشق في السوق المعلوم
المشاهدة بالكشف في اليوم المعلوم واحدة لا اثنان فلا يلبس ولا اشتباه (سئل) في الشهادة
على المرأة المجهولة من غير معرفة ولا معرف شرعين هل تكون غير معتبرة شرعاً أم لا (الجواب)
الشهادة على المرأة المجهولة غير معتبرة شرعاً الا اذا عرفها رجلان وقالوا انشهدا أنها فلانة بنت فلان
فحينئذ حلت الشهادة بالاتفاق كما أفني بذلك التمرناشي وغيره والله سبحانه الموفق وصورة جواب
التمرناشي الشهادة على المرأة المجهولة غير معتبرة شرعاً ولا يكتفى بتعريف الواحد قال في العمادية
ولو أخبرت امرأة أنها فلانة بنت فلان لا يحل للشاهد أن يشهد باسمها ونسبها لان تعريف المرأة
الواحدة والرجل الواحد لا يكفي ولو عرفها رجلان وقالوا انشهدا أنها فلانة بنت فلان حل لهما أداء
الشهادة بالاتفاق لان في لفظ الشهادة من التأكيده ما ليس في لفظ الخبر لانها عين بالله تعالى معنى
ولو كان بلفظ الخبر انما يجوز عند أبي حنيفة اذا أخبر جماعة لا يتصور تواطؤهم على الكذب
وعندهما اذا أخبره عدلان أنها فلانة بنت فلان بن فلان يحل له الشهادة على النسب وفي القوائد
الزينة ولا بد من بيان حليتها ولا بد من النظر الى وجهها في التعريف وفي العمادية قالوا الا يصح
الحمل بدون رؤية وجهها وبه يفتي شمس الاسلام الاوزجندى وظهير الدين المرغيناني رحمهما

الله تعالى اه (أقول) وحاصله أن تعريف المرأة المجهولة أن كان من واحد لا يكفي وإن كان من اثنين فإن كان يلفظ الشهادة بأن قالوا نشهد أنها فلانة بنت فلان كفي اتفاقا ولا يأن أخبرا أنها فلانة بنت فلان بدون لفظ الشهادة فلا يكفي عندهم ما لم يخبر بذلك جماعة لا يمكن نواطؤهم على الكذب وعندهما يكفي اخبار العدلين وهذا مخالف لما في البحر من البرازية حيث قال وهل يشترط شهادة الزائد على عدلين في أنها فلانة بنت فلان أم لا قال الامام لا بد من شهادة جماعة على أنها فلانة بنت فلان وقال لا شهادة عدلين تكفي وعليه القوي لأنه أيسر اه فقد جعل الخلاف بين الامام وصاحبيه في لفظ الشهادة لا الاخبار لكن نقل الخبر الرمي في حاشيته على البحر معين الحكام للطرا بلسي مثل ما نقله المؤلف هنا عن القمياشي ثم قال والذي يظهر أن ما في معين الحكام هو المعبر بما ذكره من العلة اه أي بقوله لأن في لفظ الشهادة من التأكييد ما ليس في لفظ الخبر الخ (سئل) في شهادة الرجل لام زوجته بدین لها على زوجها المتوفى عنها وعن بنت منها هي زوجة الرجل الشاهد المذکور هل تقبل (الجواب) تقبل شهادته لام امرأته كما صرح بذلك في البرازية عن الاقضية فيما تقبل شهادته وما لا تقبل (سئل) فيما إذا شهدوا على شهود المدعى قبل التعديل على اقرارهم بأنهم شهدوا بزور فهل تقبل الشهادة عليهم بذلك (الجواب) تقبل الشهادة على شهود المدعى على اقرارهم أنهم شهدوا بزور قبل التعديل ولو من واحد لأنه جرح مجرد قبل التعديل على ما عظمه في المنع تبعا لما قرره صدر الشريعة وأقره من لا خسروا وأدخله تحت قولهم الدفع أسهل من الرفع كما ذكره العلائي ومسألة قبول الشهادة على الجرح المجرد دوّارة في كتب المذهب والله سبحانه أعلم (سئل) في شهادة الدلال العدل الذي لا يحلف ولا يكذب هل تقبل (الجواب) نعم إذا كان كذلك تقبل قال في البحر وكذا لا تقبل شهادة الخناس وهو الدلال إذا كان عدلا لم يكذب ولم يحلف (سئل) فيما إذا كان لا يريد بنت أخ وبنت زوجة بالعتان عاقلتان فشهدتا به مع رجل آخر بشراء طبة من عمرو هل تقبل حيث لا مانع شرعا أم لا (الجواب) نعم تقبل شهادتهما وفي القضية تقبل شهادة الربيب (سئل) فيما إذا مات زيد عن أولاد فادّعى أحدهم أن أباه باع منه الدار وأحضر شاهدين لم يعرفا حدودها ولا اسم البائع ولا اسم أبيه وجده ثم قال لا يثبت سواهما فما فتعه الحاكم المتداعي لديه من ذلك وعرفهم بأن الدار تكون ميراثا عن أبيهم ثم بعد ذلك أحضر بيعة تشهد له بمقتضاها فهل تقبل لامكان التوفيق (الجواب) تحميد الدار لازم قال في التنوير ويشترط التحديد في دعوى العقار في الشهادة عليه ولو مشهورا إلا إذا عرف الشهود الدار بعينها فلا يحتاج إلى ذكر حدودها ولا بد من ذكر بلدة بها الدار ثم المحلة ثم السكة وذكر أسماء أصحابها وأسماء أنسابهم ولا بد من ذكر الجد أن لم يكن الرجل مشهورا اه وفي جواهر الفتاوى ذكر في شرح الطحاوي أن المدعى إذا قال ليس لي بيعة أو قال الشهود ما لنا شهادة ثم جاء المدعى بشهود أو شهد الذي قال لا شهادة عندي قال في هذا عن أصحابنا روايتان في رواية لا تقبل للنفاض وفي رواية تقبل وهو الصحيح لأن التوفيق ممكن بأن يقول كان لي شهود وكنت نسيت أو يقول الشهود كذلك كانت لنا شهادة واسكانسنا ثم ذكرنا اه ومثله في العمادية (سئل) فيما إذا أقام المدعى بيعة على اقرار المدعى عليه بأنه استأجر الشهود على هذه الشهادة فهل تقبل بيئته ولو بعد التعديل (الجواب) نعم كما صرح بذلك في المحيط السرخسي من كتاب الشهادة ومثله في البحر والدرر والتنوير وغيرها (سئل) في شهادة المستحق فيما

مطلب تقبل شهادته لام امرأته

مطلب شهدوا على اقرار شهود المدعى بأنهم شهدوا

بزور قبل التعديل تقبل

قوله ومسألة قبول الشهادة

الخ الذي يخط سيدي الوالد

في المسودة وقبول الشهادة

باسقاط لفظ مسألة والظاهر

أنه سقط من قلبه سهوا كما

لا يخفى فقلت للكاتب أن

يلحقها بالأصل اه علاء الدين

مطلب تقبل شهادة الدلال

العدل

مطلب تقبل شهادة الربيب

لزوج أمه

مطلب يشترط تحديد

العقار في الشهادة ولو مشهورا

الإذا عرفه الشهود

مطلب قال المدعى لا بيعة

لي أو قال الشهود ما لنا شهادة

الخ

مطلب أقام بيعة على اقرار

الخصم بأنه استأجر الشهود

تقبل

مطلب لا تقبل شهادة
المستحق فيما يرجع الى غلة
الوقف

مطلب شهدوا مع متولى
الوقف أن هذه الارض من
قريتهم تقبل

مطلب تصح الشهادة على
وقف مكتب وللشاهد صبي
في المكتب الخ

مطلب تجوز شهادة الناظر
في وقف تحت نظره

مطلب جاء المدعى بشاهد
واحد ثم جاء بآخر تقبل

مطلب تقبل شهادته لام
امرأته وأبيها وزوج بنته
ولامرأة ابنه وأبيه وأخت
امرأته

مطلب تقبل شهادة الذي
على مثله لمسلم

مطلب فيما اذا ادعى مسلم
وكافر على تركه كافر وأقام
بينه من أهل الكفر

مطلب اذا طلب المدعى
عليه تخليف الشاهد لا يجاب

يرجع الى الغلة هل تكون غير مقبولة (الجواب) لا تقبل لان له حقاً في المشهود به فكان
داخلاً في شهادة الشريك لشريكه فهو نظير شهادة أحد الدائنين لشريكه بدين مشترك بينهما
كما صرح بذلك في البحر في باب من تقبل شهادة وأفتى بذلك مفتي الروم المرحوم على أفندي
(سئل) في شهادة الاخ العدل لاخته في دعوى متعلقة بوقف برأخوه متول عليه هل تقبل
(الجواب) نعم تقبل شهادة الاخ لاخته والمسئلة في المتون بل في فتاوى التمرناشي من الشهادة
شهدوا مع متولى الوقف على آخر أن هذه القطعة الارض من جله أراضى قريتهم تقبل اه
(أقول) ما ذكره عن فتاوى التمرناشي لا ينافي ما مر في السؤال السابق لان ذلك في الشهادة على
الغلة وهي ملك للمستحقين وهذا في الشهادة على أصل الوقف وهو غير مملوك لاحد فلذا لم تقبل
في الاول وقبلت في الثاني كما أشار الى هذا الفرق صاحب البحر وذكر عدة مسائل تقبل
الشهادة فيها لكونها على أصل الوقف وهي الشهادة على وقف مكتب وللشاهد صبي في المكتب
وشهادة أهل المحلة بوقف المسجد وشهادة الفقهاء على وقفية وقف على مدرسة كذا وهم من
أهل تلك المدرسة والشهادة على وقف المسجد الجامع وكذا أبناء السبيل اذا شهدوا بوقف على
أبناء السبيل فالعمد القبول في الكل قال ابن الشحنة ومن هذا التمسئلة قضاء القاضي
في وقف تحت نظره وهو مستحق فيه اه قال الخير الرمي وبه يعلم جواز شهادة الناظر في وقف
تحت نظره لان القضاء والشهادة من باب واحد كما تقدم اه وهذا ما أفتى به العلامة التمرناشي
كما مر ويرد على ما مر من الفرق ما في البرازية من قوله أهل القرية اذا شهدوا على قطعة أرض
أنها من أراضى قريتهم لا تقبل وأجاب عنه التمرناشي بجملة على قرية مملوكة والله أعلم (سئل)
في شهادة الواحد اذا لم يثبت بها حق ثم جاء المدعى بشاهد آخر عدل هل تقبل (الجواب) نعم
اذا اكمل نصاب الشهادة بوجهها الشرعي تقبل (سئل) فيما اذا شهد رجل ابن أخيه
العصبي وزوج بنته وهما عدلان هل تقبل (الجواب) نعم كما في الخلاصة وتقبل لام امرأته
وأبيها ولزوجة ابنته ولا امرأته وأبيه ولاخت امرأته وفي البرازية تقبل لابويه من الرضاة ولمن
أرضعته امرأته ولا لام امرأته وأبيها (سئل) في شهادة الذي العدل على ذمي مثله بحق لمسلم
هل تقبل (الجواب) نعم كما في الملتقى وغيره من المتون اذا مات الكافر فجاء مسلم وكافر
وادعى كل واحد منهما ديناً فأقام كل واحد منهما بينة من أهل الكفر قال في الكتاب أبجرت
بينه المسلم وأعطيته حقه فان بقي شيء كان للكافر وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة أن
التركة تقسم بينهما على مقدار دينهما فتاوى الانقروى عن التارخانية والمحيط وتمام المسئلة
فيها وفي حاشية الخير الرمي على البحر (أقول) في الذخيرة نصراني مات وترك ألف درهم وأقام
مسلم شهوداً من النصارى على ألف على الميت وأقام نصراني آخرين كذلك تدفع الالف
المتركة للمسلم ولا يتحصان فيها عنده وعند أبي يوسف يتحصان والخلاف راجع الى أن بينة
النصراني مقبولة عنده في حق اثبات الدين على الميت لافي حق اثبات الشريعة بينه وبين المسلم
وعلى قول أبي يوسف مقبولة فيهما اه والحاصل أنه على قول الامام يلزم من اثبات الشريعة
والمخاصة الحكم بشهادة الكافر على المسلم (سئل) في المدعى عليه اذا طلب تخليف الشاهد
هل يجيبه القاضي الى ذلك أولاً (الجواب) الشاهد لا يخلف قال في المنع من أواخر كتاب
الدعوى ولو طلب المدعى عليه تخليف الشاهد لا يجب عليه اليمين أو المدعى أنه لا يعلم أن الشاهد
كاذب لا يجيبه القاضي لانا أمرنا بآراء كرام الشهود والمدعى لا يجب عليه اليمين لاسيما اذا أقام

اليئنة وفي القوائد الزينية معزيا الى التهذيب وفي زماننا المتعذرت التزكية بغلبة الفسق
اختار القضاة تحليف الشهود كما اختاره ابن أبي ليلى لحصول غلبة الظن اه وفي مناقب
الكردي اعلم أن تحليف الشاهد أمر منسوخ باطل والعمل بالنسوخ حرام وقد ذكر في فتاوى
القاعدي وخزانة المفتين أن السلطان اذا أمر قضاة تحليف الشهود يجب على العلماء أن
ينعموه ويقولوا له لا تكلف قضاةك أمرا ان أطاعوك يلزم منه سخط الخالق سبحانه وتعالى
وان عصوك يلزم منه سخطك الى آخر ما فيها اه منحه من الشهادة (سئل) فيما اذا مات
رجل عن تركه وورثه أقران من مبدلين زيد على الميت فلم يعطياه ولم يقض القاضي عليهم بذلك
حتى شهد بذلك الدين عند القاضي لرب الدين المزبور هل تقبل شهادتهما (الجواب) نعم
تقبل قال في جامع الفصولين مات الرجل فأقر وارثاه بدين لانسان على الميت فلم يعطياه ولم
يقض القاضي عليهم بذلك حتى شهد بذلك الدين عند القاضي لرب الدين ثبت الدين عليهم وعلى
غيرهما من الورثة اه وفي وصايا الخانية ولو شهد الوارثان على الميت بدين جازت شهادتهما
قبل الدفع ولا تقبل بعد الدفع اه وفي البازية مات الرجل عن ورثة فأقر وارثاه بدين على الميت
لرجل ثم شهد بهذا الدين لذلك الرجل عند القاضي قبل أن يلزم القاضي باقرارهما الدين في
حصة من التركة تقبل لان مجرد اقرارهما قبل القضاء عليهم لا يحمل الدين في قسطهما وان
قضى عليهما باقرارهما ثم شهد به له عليه لا يقضى بشهادتهما لانهما يريدان أن يحولا بعض
مال منهما على باقي الورثة فكانت جرمهم ودفع مغرم وفيه اشكال وذلك أن الدين لا يلزم على
نصيبهما باقرارهما فكيف يصح للقاضي أن يقضى بالدين عليهما في نصيبهما قلت الديون تقضى
من أيسر الاموال قضاء وحصة ما أيسر الاموال قضاء لانكار سائر الورثة الدين وعدم اليئنة
للمدعي اه (أقول) ما ذكره البرازي من الاشكال المذكور مبني على خلاف ظاهر الرواية
قال العلامة التمرناشي في فتاواه اذا أقر الوارث بالدين يؤخذ بجميع الدين من نصيبه عندنا كما هو
ظاهر الرواية وقال في التنوير من كتاب الاقرار قبيل فصل الاستثناء أحد الورثة أقر بالدين يلزمه
كله وقيل حصته واختاره أبو الليث اه وأما اقراره بالوصية بعد القسمة فانه يلزمه حصته
اتفاقا كما في العمادية وذكره في الدر المختار قبيل باب العتق في المرض من كتاب الوصايا ونقل
المؤلف هنا عن المبسوط للسرخسي اذا شهد وارثان على الوصية جازت شهادتهما على جميع
الورثة لانه لا تهمه في شهادتهما وان كانا غير عدلين أو أقر أو لم يشهدا ألزمهما بالوصية في نصيبهما
لان اقرارهما ليس بحجة على غيرهما وكذلك شهادتهما بغير صفة العدالة لا تكون حجة على
غيرهما وانما هي حجة عليهما (سئل) عن شهود شهدوا باقرار رجل بالطلقات الثلاث بعد
شهر والحال أن الدعوى لم تصدر من الزوجة فهل تقبل شهادتهم أولا (الجواب) لا تقبل
شهادتهم بعد أن أقر واخمس أيام من غير عذر ان كانوا عاقلين بانهم ما يعيشان عيش الأزواج
والشهادة بدون الدعوى تجوز في هذه المسئلة ويقضى بها من معين المفتي في كتاب الشهادة
شهدوا بالحرمة المغلظة بعدما أقر واخمس أيام من غير عذر لا تقبل ان كانوا عاقلين بانهم ما
يعيشان عيش الأزواج جامع الفتاوى في كتاب الشهادة يجب أن يعلم بان الشهادة على حد الزنى
وما أشبهه من الحدود والخالصة تبطل بتقادم العهد عند علمائنا ثم لا يقدر على التقادم تقديرا
صريحا وظاهر ما في الجامع الصغير يشير الى أن ستة أشهر وما فوقها متقادم وقد روي في رواية
الاصل أن الشهر وما فوقه متقادم وعن محمد أن ثلاثة أيام وما فوقها متقادم وعن أبي يوسف

مطلب تحليف الشهود
أمر منسوخ

مطلب تصح شهادة الوارثين
بدين على الميت

مطلب اذا أقر الوارث
بالدين يؤخذ كله من نصيبه

مطلب يصح شهادة
الوارثين على الوصية

مطلب اذا أقر شهادته على
الطلاق خمسة أيام لا تقبل
مطلب تجوز الشهادة
على الطلاق حسبة بلا

دعوى

مطلب الشهادة على حد
الزنى ونحوه تبطل بتقادم
العهد

أنه قال جهدنا بآي حنيقة حتى سين في ذلك مدة فإني وقال هو على قدر ما يرى الامام من المحيط في الثالث من كتاب الحدود والمسئلة في كتاب الشهادات من البحر والاشباه وحققه محشي الاشباه السيد احمد الجوى وقد أفتى بمثل ذلك العلامة الشيخ اسمعيل مفتى دمشق سابقا وأجاب بقوله يفسقان بتأخير شهادتهما وتردولا يحكمهما (سئل) فيما اذا مات رجل عن زوجة وأولاد ذكور وبنات وكان قد أوصى لابن ابنه بمثل نصيب ابنه ثم ان الورثة المزبورة تدعى أن مورثهم المزمور رجع عن وصيته المزبورة بشهادة أى الزوجة المزبورة وشهادة زوج احدى البنات المرقومات فهل تكون شهادتهم ما غير مقبولة في حق الجميع (الجواب) شهادة أى الزوجة لثبته والزوجة لزوجته غير مقبولة فلا تقبل شهادتهما المذكورة كما ذكر قال في الاشباه الشهادة اذا بطلت في البعض بطلت في الكل كما في شهادات الظهيرية (سئل) فيما اذا باع زيد سلعة المعروفة من جماعة من أهل حرفة لا على سبيل الشركة لـكل واحد منهم قدر ما علموا منها بمثمنه المعلوم ثم دفع بعض المشترين ثمن سلعته التي اشتراها لنفسه لدى بيته من أهل الحرفة المذكورين وزيد البائع يتمتع من قبول شهادتهم لكونهم من جملة المشترين المذكورين والحال أنه لا مانع من قبول شهادتهم لرفقهم المشتري بوجه من الوجوه فهل تقبل شهادتهم حيث كانوا عدولا وان كانوا من أهل حرفة المشتري ومن جملة المشترين (الجواب) نعم تقبل حيث الحال على هذا المنوال والله أعلم (سئل) في شهادة مخلوق اللحية هل تقبل أم لا (الجواب) لم أجد نقلا صريحا في المسئلة مع ضيق الوقت وكثرة الاشغال فان كان خلق اللحية يخل بالمروءة يمنع القبول والا فلا قال في المنع ما يخل بالمروءة يمنع قبولها والمروءة أن لا يأتي الإنسان بما يعتذر منه مما يخصه عن مرتبة عند أهل الفضل اهـ ومثله في البحر قال في غاية البيان قال محمد وعندي المروءة الدين والصلاح اهـ أقول ظاهر كلام المؤلف يقيد عدم جرمه بكون ذلك الفعل مخالفا للمروءة وفي البحر عن ابن وهبان في مسئلة الخروج الى قدوم الامير أنه ينبغي أن يكون ذلك على ما اعتاده أهل البلد فان كان من عادة أهل البلد أنهم يفعلون ذلك ولا ينكرونه ولا يستخفونه فينبغي أن لا يقدر اهـ فعلى هذا فان كان ممن يعتادون الخلق ولا يعدونه رذيلة بينهم لا يخل بعروءة فتقبل شهادته لكن قديقال ان الادمان على الصغيرة مفسق كما في البحر وقد ذكر العلائي في الدر المختار من الخطر والاباحة عن المجتبى والبرازية اذا قطعت شعرا سها أمت ولعنت وان باذن الزوج لانه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ولا يحرم للرجل قطع لحيته والمعنى المؤثر التشبه بالرجال اهـ وقال العلائي في كتاب الصوم قبيل فصل العوارض ان الاخذ من اللحية وهي دون القبضة كما يفعله بعض المغاربة ومحنة الرجال لم يجه أحد وأخذ كلها فعل يهود الهنود ومجوس الاعاجم اهـ فثبت آدمي على فعل هذا المحرم فيسق وان لم يكن ممن يستخفونه ولا يعدونه قاذرا للعدالة والمروءة فكلام المؤلف غير محرق تدبر (سئل) فيما اذا باع زيد عمر امه كاله ثم اختلف المتبايعان فادعى البائع فساد البيع بوجه الشرعى وادعى الغبن الفاحش والتغريب والمشتري ادعى الصحة وعدم الغبن فأى بيته مقدمة منهما (الجواب) بيته الغبن أولى من بيته العكس وبيته الفساد أولى من بيته الصحة كما صرح بذلك في ترجيح البيّنات (سئل) في امرأة تدعى قدم نهريين انها ما زيدا من مائة سنة وأن لها بيته بذلك والرجل يدعى الحدوث بن اثنتي عشرة سنة وله بيته بذلك فأى بيته تقدم (الجواب) اذا تعارضت بيته الحدوث والقدم ففي البرازية والخلاصة بيته القدم أولى وفي ترجيح البيّنات للبغدادى عن الفتية بيته الحدوث أولى وذكر العلائي

مطلب الشهادة اذا بطلت
في البعض بطلت في الكل

مطلب اشترى جماعة من
أهل حرفة سلعة ثم شهدوا
لواحد منهم على البائع تقبل

مطلب في شهادة مخلوق
اللحية

مطلب في تعريف المروءة

مطلب لا يساح الاخذ من
اللحية وهي دون القبضة

مطلب بيته الغبن وبيته
الفساد أولى من بيته العكس

مطلب اذا تعارضت بيته
الحدوث والقدم فأى بيته
تقدم

مطلب حد القديم
يحفظه الناس الا كذلك

مطلب الاصل في ترجيح
البيئة هو كونها مثبتة خلاف
الظاهر

في شرح الملتقى أن بيئة القدم أولى في البناء وبيئة الحدوث أولى في الكنياف اه وعبارة البرازية
من الحيطان حد القديم ما لا يحفظه الاقران الا كذلك وان اختلفا فبرهن أحدهما على القدم
والآخر على الحدوث فبيئة القدم أولى وشهادة أهل السكة في هذا التقيد اه وعبارة القنية
في باب البيئتين المتضادتين بخ له كنياف في طريق العامة فزعم غيره أنه محدث وزعم صاحبه
انه قديم وأقاما البيئة فالبيئة بيئة من يدعي أنه محدث بم القول في هذا قول مدعي القدم لكونه
متمسكا بالاصل اه ونقله في الحاوي الزاهدي بالحرف معللا بقوله فالبيئة بيئة من يدعي أنه
محدث لانها تثبت ولاية النقص اه فتأمل وفي رسالة الخجج والبيئات ان الاصل في ترجيح
البيئة على ما ذكر في الاصول انما هو كونها مثبتة خلاف الظاهر اذ البيئة انما شرعت لاثبات
أمر حادث واليدين لابقائه على ما كان اه فعلى هذا بيئة الحدوث تقدم والله سبحانه وتعالى
أعلم (أقول) ان بيئة الحدوث تقدم في صورة السؤال وكذا في البناء والكنيف لما ذكر من
التعليل الموافق لما ذكر من التأصيل فان الحدوث أمر عارض والقدم أصل فلذا كان القول
قول مدعيه وحيث قد فكون البيئة مدعي الحدوث جار على القواعد الفقهية والاصولية لاثباتها
خلاف الاصل بلا فرق بين الكنياف وغيره وبه يظهر ترجيح ما في القنية والحاوي على ما في البرازية
والخلاصة وظهر أن ما مر عن شرح الملتقى ليس توفيقا بل هو نقل لقولين متعارضين لكن ذكر
العلل في شرح التنوير في باب ما يحدثه الرجل في الطريق نقلا عن البرجندي أن الاصل فيما
جهل حاله أن يجعل حديثا لوفى طريق العامة وقديما لوفى طريق الخاصة اه ومثله في
القهستاني عن العمادية وعزاه في الفتاوى الهندية الى المحيط واذا كان الاصل ذلك فالقول
لمدعيه والبيئة للاخر على التفصيل المذكور ولا يخفى مخالفة ذلك لما في القنية والحاوي ولعل
قول ثالث فتأمل هذا وقد افاد المؤلف رحمه الله تعالى في كتاب الشرب فائدة حسنة وهي أن
الخلاف المذكور انما هو فيما اذا كان الاختلاف في مجرد الحدوث والقدم بدون ذكر تاريخ
أما لو اختلفا لاسبق تاريخا أخرج كما حرم به أصحاب المتون وغيرهم فاعتنم هذا التحرير (سئل)
فما اذا تعارضت بيئة اليسار مع بيئة الاعسار فأيهما تقدم (الجواب) بيئة اليسار أحق
بالقبول من بيئة الاعسار عند التعارض لان اليسار عارض والبيئات شرعت للاثبات (سئل)
فما اذا تعارضت بيئة الصحة والمرض فأيهما تقدم (الجواب) تقدم بيئة الصحة قال في
التنوير وبيئة كون المتصرف ذاعقل أولى من بيئة الورثة مثلا كونه مخلوط العقل أو مجنوناً
(سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو مقدارا معلوما من البن بثمان معلوم وتسلم البن وقبله بعد
اطلاعه على غيبه ورضي به والآن يدعي أن البن أمانة عنده فهل يكلف الى اثبات الامانة فان
يجز يبيح على الشراء (الجواب) نعم لان بيئة الامانة أولى من بيئة الشراء كما في ترجيح البيئات
أقول هذا اذا كان للبائع بيئة على الشراء والا فالقول لمدعي الامانة بلا حاجة الى اثباتها بالبيئة
لانه منكر للبيع فيما يظهر لي وان لم أره الآن فليراجع (سئل) في بيئة الاكرام في الاقارار هل
تكون أولى من بيئة الطوع ان أراضا وتحسد تاريخهما (الجواب) نعم وبيئة الاكرام أولى من
بيئة الطوع يعني لو ثبت اقرار انسان بشئ طائعا فأقام المدعي عليه بيئة أن كنت مكرها في ذلك
الاقرار فبيئة الاكرام أولى لانها تثبت خلاف الظاهر وهو الاصح كما في الفصول العمادية وعليه
الفتوى كما في الخلاصة وفي البرازية قال وفي الملتقط ادعى عليه الاقرار طائعا وبرهن على ذلك
وبرهن المدعي عليه أن ذلك الاقرار كان بالكره فبيئة المدعي عليه أولى وان لم يؤرخا وأرخا على

مطلب بيئة اليسار مقدمة
على بيئة الاعسار

مطلب بيئة الامانة أولى
من بيئة الشراء

مطلب بيئة الاكرام
في الاقرار أولى من بيئة
الطوع ان اتحد التاريخ

مطلب بينة الاكراه انما
تقدم على بينة الطوع عند
التعارض وهي ثلاثية

مطلب تقدم بينة بيع الوفاء
على بينة بيع البات

مطلب تقدم بينة مدعى
فساد النكاح

مطلب تقدم بينة الخارج
أن البناء في حائوت الوقف
ملكه

مطلب تقدم بينة الخارج
بأنه ملكه على بينة ذى اليد
بأنها وقف

مسائل مهمة يرجح فيها
احدى البيتين على الاخرى

التعاقب فيبينة المدعى أولى اه قال في المنع أقول كلامه يقتضى أن بينة الاكراه انما تقدم على
بينة الطوع عند التعارض رأ ما اذا لم يحصل التعارض فيبينة الطوع أولى فتكون المسئلة
ثلاثية وهي امان يؤرخا ولا فان كان الاول وهو ما اذا أرفا فاما أن يتحدد التاريخ أو يختلف
فان كان الاول فيبينة الاكراه أولى وان كان الثانى وهو ما اذا اختلف التاريخ أو لم يؤرخا فيبينة
الطوع أولى اه (سئل) فيما اذا تعارضت بينة بيع الوفاء مع بينة بيع البات فهل تقدم بينة
بيع الوفاء (الجواب) نعم كافي قاضيان وغيره (سئل) فيما اذا تعارضت بينة من يدعى
فساد النكاح من الزوجين مع بينة من يدعى صحته منهما فأيها تقدم (الجواب) البينة بينة
مدعى الفساد نص علمه محمد في المنتقى كذا في الوجيز وعلمه السرخسي في المحيط بان الصحة ثابتة
بظاهر الحال والفساد أمر حادث يحتاج الى اثبات فكانت بينة أكثر اثباتا فكانت أولى وفي
جامع الفصولين ولو تنازع الزوجان بعد الولادة في صحة النكاح وفساده وبرهنا تقبل بينة الفساد
لانها ثبتت الم يمكن ثباتا ولو كان مدعى الفساد هو الزوج ثبتت حرمة الوطء باقراره ومتى قبلنا بينة
الفساد تسقط نفقة العدة اذا الفساد لا يوجب النفقة ونسب الولد ثابت كيفما كان اذا الفساد
يتق حل الوطء لا يثبت التسبب اه (سئل) فيما اذا ادعى زيد الخارج على متولى وقف بيده
حائوت الوقف بان البناء الموجود بها يرضها الجارية في الوقف ملكه بناء له وكيفه فلان في
الارض المذكورة وادعى المتولى بانه بناء بحال الوقف للوقف بعد ان هدم بناءها الاول الذى كان
للخارج المذكور وأقام كل بينة على دعواه فأيها تقدم (الجواب) تقدم بينة الخارج لانها
أكثر اثباتا على ما عرف كافي جواهر الفتاوى ولان البناء مما يعاد ويكرر كافي الخلاصة والبرزانية
وغيرهما وبينة الخارج أولى من بينة ذى اليد في دعوى الملك المطلق وما كان سببه يتكرر كافي
المنتقى والمنع والبحر والدرر والزبلي وغيرهما رجل في يده أرض فادعى رجل عليه أنها ملكه ورثها
من أبيه وأقام البينة وادعى صاحب اليد أنها وقف وأقام البينة قال علاء الدين بينة مدعى الملك
أولى لانه خارج وبينة الخارج أكثر اثباتا على ما عرف فكان أولى ولو ادعى أنها ملكه في يده
غصبها فقال المدعى عليه وقف وأقام البينة قال بينة الخارج أولى كما اذا لم يدع الوقف اه
جواهر الفتاوى والله تعالى أعلم (أقول) قد ذكر المؤلف هنا مسائل متفرقة في ترجيح البينات
نحو ستين مسئلة وعزاها الى فتاوى يحيى افندى مفتى الروم ثم ذكر مسائل ذكرها الغلاتى في آخر
باب الاختلاف في الشهادة وقد رأيت هذه المسائل مهمة نافعة للمفتى عند المراجعة بسهولة
ورأيت في كتاب تعارض البينات للشيخ غانم البغدادى مسائل كثيرة زائدة على ما ذكره المؤلف
فقصدت تلخيص ذلك الكتاب حالة الكتابة لهذا المحل في شهر رمضان سنة ١٢٣٦ هـ بحسب تلخيص
حسنابا وجزء عبارة واقترعت منه على ما فيه من ترجيح احدى البيتين على الاخرى وقصدت
ذكر ذلك هنا خدمة لصاحب الشرع الشريف صلى الله عليه وسلم فاقول * (نكاح) * بينة
الاسبق تاريخا أولى في رجلين ادعى نكاح امرأة بينة رد البكر النكاح عند تزويج وليها أولى من
بينة سكوتها وبينة الزوج على رضاها أو اجازتها أولى من بينة ردها بينة زيد أنها امرأته أولى من
بينتها أنها امرأة وعمر المنكر بينة المسلم أولى من بينة النصرانى اذا أقاما بينة نصرانية على نكاح
نصرانية بينة فساد النكاح أولى من بينة صحته بينة المرأة في قدر المهر أولى من بينة الزوج ان
شهد مهر المثل للزوج بينة المرأة أن أباه تزوجها وهي بالغت ولم ترض أولى من بينة الزوج انها
كانت قاصرة بينة المرأة أن الدار التي يسكنها ملكها أولى من بينة الزوج انها ملكه بينة الزوج

قوله بينة الزوج أنها أبرأته
من المهر أولى لان بينة المرأة
على الاقرار قد بطلت باقرار
الزوج به لما ادعى السراة
ولم تبطل بينة البراءة وكذا
في دعوى الدين وكذا البيع
والاقالة فان بينة الاقالة
أولى لبطلان بينة البيع
باقرار مدعى الاقالة وينبغي
أن يحفظ هذا الاصل فانه
يخرج به كثير من الوقعات
كأفي القضية اه منه

في متاع النساء انه ملكه أولى من بينة المرأة بينة الصحة أولى فيما ادعى الزوج الابراء من المهر في
الصحة وورثتها في المرض بينة المرأة أنها أبرأتها من المهر بشرط أولى من بينة الزوج انه بلا
شرط بينة الزوج أنها أبرأتها من المهر أولى من بينة المرأة أنه كان مقرا به الى الآن بينة المرأة أنه
تزوجها في رجب أولى من بينة ورثته انه مات في صفر * (طلاق) * بينة المرأة انه كان عاقلا وقت
الخلع أولى من بينة الرجل انه كان مجنونا والاصل في ذلك أن بينة كون المتصرف عاقلا أولى من
بينة كونه مجنونا بينة الابن أن أباه أبانها وانقضت عدتها أولى من بينة المرأة انه مات وهي على
نكاحه وهو الصحيح * (نفقة) * بينة المرأة أنه موسر فعليه نفقة الموسرين أولى من بينة الزوج
أنه معسر بينة الزوجة أولى فيما لو اختلفا في مقدار المقروض أو زمانه لانها تثبت الزيادة بينة
الزوجة أن الثوب المبعوث أو الدراهم هدية أولى من بينة الزوج أنه من السكوسة أو المهر خاتمة
وفي الخلاصة بالعكس بينة الابن الغائب أن أباه حين أنفق مال الابن على نفسه كان موسرا أولى
من بينة الاب الاعسار بينة الابن الزمن أن زيدا أبوه فعليه نفقة أولى من بينة زيد أن رجلا آخر
هو أبو الزمن بينة الظئر المشروط عليها الارضاع بنفسها انها أرضعت الصبي بلبنها فلها الاجر أولى
من بينة أمه أنها أرضعته بلبن شاة * (عتق) * بينة الامه أنه أعتقها قبل الولادة فولد حرا أولى من
بينة السيد أنها ولدت قبل الاعتاق بينة البنت أن أبي مات حرا الاصل أولى من بينة المدعى انه
كان عبداً في عتقه ولأولى بينة المولى في قدر بديل الكتابة أولى من بينة العبد لاثباتها
الزيادة بينة الامه انه درها في مرض موته وهو عاقل أولى من بينة الورثة انه كان محتلط العقل
بينه مدعى فساد الكتابة أولى من بينة مدعى صحتها بينة المكاتب أن الكتابة على نفسه وماله أولى
من بينة المولى أنها على نفسه فقط * (وقف) * بينة الاسبق تاريخاً أولى فيما لو برهن ذواليد
أنها وقف عليه والقيم أنها وقف على المسجد بينه مدعى الوقف بطناً بعد بطن أولى من بينة مدعى
الاطلاق بينة الخارج على الملك أولى من بينة المتولى ذى اليد على أنه وقف وبه يقتضى بينة الخارج
أنها وقف على مطلق أولى من بينة ذى اليد أن بائعي اشتراها من الواقف الا أن ثبت ذواليد تاريخاً
سابقاً على الوقف بينة فساد الوقف أولى من بينة الصحة ان كان الفساد بشرط مفسد وبينة الصحة
أولى ان كان الفساد لمعنى في المحل أو غيره * (بيع) * بينة مدعى فساد البيع أولى من بينة الصحة
اتفاقاً ان كان الفساد بشرط أو أجل فاسدين بينه مدعى الفساد أولى أيضاً ولو لمعنى في صلب
العقد كالشرع بالف ورطل خمر في ظاهر الرواية بينه مدعى البيع كرهاً أولى من بينة مدعى طوعاً
في الصحيح بينه المدان ان الورثة باعوا عبداً من التركة المستغرقة أولى من بينتهم أن البائع
مورثهم بينه مدعى البيع وفاء أولى من بينة مدعى بطلان بينة المشتري على الاقالة أولى من بينة
البائع على البيع لبطلان الثانية باقرار مدعى الاقالة بينة ذى اليد أنى بعته كذا هذا العبد بالفين
أولى من بينة أحدهما انى اشتريته منك بالف بينة أنى بعته كذا يوم كذا في مكان كذا أولى من
بينة الآخر أنى لم أكن ذلك اليوم في ذلك المكان بينة ذى اليد أن فلاناً أودعنى الدار أولى من
بينة الخارج على الشراء من ذى اليد بينة من بلغ فادعى أن الوصي باع كذا بغير أولى من بينة
المشتري وقال كثير بالعكس بينة المشتري أن أباه باعها منى في صغر كذا أولى من بينة الابن انه
كان بالغاً وقيل بالعكس بينة المشتري أنى بعته منى بعد بلوغك أولى من بينة البائع انه قبله
لا ثبوتها العارض بينة المشتري اجازة المالك بيع الفضولى أولى من بينة المالك الرد لانها
ملزمة بينة الخارج أنى اشتريته من أبيلك منذ عشر سنين أولى من بينة ذى اليد أن أباه مات

منذ عشرين سنة بينة الخارج اني اشتريته من أبيك أولى من بينة ذي اليد أنه ملك أبيه الى حين موته بينة مثبت الزيادة أولى فيمالواختلفا في قدر الثمن أو قدر المبيع بينة البائع في الثمن و بينة المشتري في المبيع أولى لو اختلفا في قدر الثمن والمبيع جميعا بان قال البائع بعث العبد الواحد بالفين وقال المشتري بل بعث العبدين بالف فيحكم للبائع بالفين وللمشتري بعبدين بينة الصحة أولى فيمالوا دعيا الشراء من ثالث أحدهما شرا صحيحا والاخر فاسدا بينة ذي اليد أن زيدا قال لاحق لي في الدار قبل شرائك منه أولى من بينة مدعي الشراء من زيد بينة الخارج على دعوى ملك مطلق أولى من بينة ذي اليد أنك شريته مني ثم تقابلنا بينة البائع أنني بعثتك الجارية بتم هذا العبد أولى من بينة المشتري أن البيع بالف بينة البائع أولى فيمالوا اشتري زيد منه عبدين فهلك أحدهما وورد الآخر بعيب ثم اختلفا في قيمة الهالك بينة البائع أن المبيع هلك في يد المشتري أولى من بينة المشتري أنه هلك في يد البائع بينة من ليس له الخيار أولى فيمالوا كان الخيار لاحدهما واختلفا في الاجازة والنقض في المدة و بينة مدعي النقص أولى لو اختلفا بعد المدة بينة قرب السلم أولى فيمالواختلفا في قدر المسلم فيه أو جنسه أو صفته أو زرعه بينة المسلم اليه أولى فيمالواختلفا في رأس المال أو في مضي الاجل لاثباتها الزيادة بينة المؤرخ أو الاسبق تاريخا في دعوى الشراء من ثالث أولى من بينة الآخر وفيها تفصيل طويل بينة ذي اليد أنها تجب في ملك بائعته أولى من بينة الخارج النجاس في ملك بائعته * (شفعة) * بينة الشفيع أولى من بينة المشتري فيما اذا اختلفا في قدر الثمن وعند الثاني بالعكس بينة المشتري أولى فيمالوا هدم البناء واختلف مع الشفيع في قيمته عند الثاني وعند الثالث بالعكس بينة المشتري أولى فيمالوا قال اشتريت البناء ثم العرضة فلا شفعة لك في البناء وبرهن الشفيع على شرائها جميعا عند الثاني وقال الثالث بالعكس بينة الشفيع أولى من بينة المشتري على أنه أحدث هذا البناء والشجر بينة الشفيع أنك اشتريتهم من زيد أولى من بينة المدعي عليه أن عمرا أو دعنيها * (اجارة) * بينة المستأجر أنه استأجرها بعشرة ليركها الى موضع كذا أولى من بينة المؤجر أنه بعشرة الى نصفه بينة الراعي أنك شرطت على الراعي في هذا الموضع الذي هلك فيه أولى من بينة صاحبها على موضع آخر بينة المؤجر أنه استأجر منه الخانوت طائعا أولى من بينة الا سخر على الاكراه (أقول) تقدم في البيع أن بينة مدعيه كرها أولى في الصحيح فلعل هذا مبني على خلاف الصحيح تأمل بينة المستأجر أولى فيمالوا سقط أحد مصرعي باب الدار فادعاه كل منهما بينة المؤجر أنه سلمه الدار في المدة أولى من بينة المستأجر أنها كانت في يد الاجر هذه المدة بينة المؤجر أولى في قدر الاجرة وبينة المستأجر أولى في قدر المدة بينة راكب السفينة أولى فيمالوا قال لصاحبها استأجرني لأحفظ لك السكان بينة رب الدابة أولى فيمالوا قال له الراكب استأجرني لابلغها الى فلان * (هبة) * بينة مدعي الهبة المشروطة بعوض أولى من بينة الرهن وغير المشروطة بالعكس ودلت المسئلة على أن بينة البيع أولى من بينة الرهن بينة الشراء من ذي اليد أولى من بينة الهبة والقبض منه الا اذا أرخ الثاني فقط أو كان تاريخه أسبق بينة مدعي نكاح الامة أولى من بينة مدعي الهبة أو الصدقة أو الرهن ما لم يسبق تاريخ الآخر أو يكن أحدهما زائدا والآخر خارجا وفي المسئلة تبحث يطلب من الاصل بينة الوارث أن المورث وهبه كذا في الصحة أولى من بينة الاخرين على المرض * (عارية ووديعة) * بينة المعير أنها هلكت بعدما جاوز الموضع أولى من بينة المستعير أنه ردها اليه بينة المودع أن رب الوديعة

قوله بينة من ليس له الخيار
 أولى الخ صورته ادعى صاحب
 الخيار اجازة البيع في مدة
 الخيار وادعى الاخر نقضه
 وادعى الاول النقص وادعى
 الاخر الاجازة فالقول قول
 الاول واليئة بينة الاخر
 أعنى من ليس له الخيار اه
 منه

عزلت من الوكالة بقبضها أولى من بيعة الوكيل بالقبض بيعة الخارج على الملك أولى من بيعة
 ذى اليد على الايداع بعد قوله هو فى يدي ما لم يقل أولا أنه فى يدي وديعة بيعة المودع على الرد أو
 على ضماها عنده أولى من بيعة المالك على الاتلاف وقيل بالعكس بيعة مدعى الايداع عند
 ذى اليد أولى من بيعة ثالث على ملك مطلق بيعة ذى البدن فلانا أو ودعينا أولى من بيعة آخر أى
 اشترىته منك * (غصب) * بيعة المالك على الاتلاف أولى من بيعة الغاصب على الرد إلى المالك
 بيعة الغاصب أن المغصوب مات عند المالك أولى من بيعة الموت عند الغاصب عند محمد وعند
 الثاني بالعكس بيعة الغصب فيما فى يد آخر أولى من بيعة ثالث المالك المطلق بيعة أن ذا اليد غصب
 الجارية منه اليوم أولى من بيعة ثالث غصبها منه منذ شهر ويضمن المدعى عليه قيمته الثالث فى
 قياس قول الامام وفى قياس قول أبى يوسف هي الثالث ولا ضمان خاتمة * (جنابات) * بيعة
 الموت من الجرح أولى من بيعة الموت بعد البرء كما فى الدرر والقنية وفى الخلاصة بالعكس وبه أفتى
 المولى أبو السعود أفندى بيعة أنه قتل أباه يوم كذا أولى من بيعة الخصم أن أباه كان ميتا ذلك اليوم
 بيعة أنك أهرت صبا بضرب جارى فمات أولى من بيعة الآخر أن الجارية حية لأنه نفي مقصود
 * (اقرار) * بيعة أنه أقر لوارثه فى الصحة أولى من بيعة أنه أقر لغيره فى المرض بيعة الاقرار مكرها أولى من
 بيعة الاقرار طوعا بيعة المقضى عليه بالدار أن المدعى أقر قبل القضاء بان لاحقه فيها أولى ولو بانه أقر
 بعد القضاء لا يبطل القضاء بيعة أن الممت كان أقر أن لاحقه فى الدار أولى من بيعة الوارث
 الارث * (صلح) * بيعة مدعى الصلح عن كره أولى من بيعة مدعيه عن طوع * (رهن) * بيعة الرهن
 أولى فيما لو اختلفا فى قيمة الرهن بعد هلاكه بيعة الراهن على عدم الرد أولى من بيعة المرتهن انى
 أخذت المال ورددت الرهن بيعة المرتهن فى تعيين الرهن أولى من بيعة الراهن بيعة الراهن أولى
 فيما لو ادعى كل منهما هلاكه عند الآخر بيعة المرتهن أنك رهنتمنى الثوبين أولى من بيعة الراهن
 أنه رهنه أحدهما بيعة الراهن أن العبد كانت قيمته قبل اعورارة مثل الدين أولى من بيعة المرتهن
 انهما مثل نصفه بيعة الراهن أنه رهنه سليما قيمته عشرة أولى من بيعة المرتهن أنه رهنه معيبا قيمته
 خمسة بيعة الشراء من زيد أولى من بيعة الرهن منه الا اذا أرخ الاخر فقط أو كان ناريجحه أسبق
 وبيعة ذى اليد لو كانت العين فى يد أحدهما أولى فى ذلك الا اذا سبق تاريخ الخارج * (مزارعة) *
 بيعة المزارع أولى فيما لو اختلف مع رب الارض والبذر فى قدر المشروط بعدما نبت وبيعة الآخر
 أولى لو كان البذر من قبل المزارع بعدما نبت أيضا بيعة رب الارض أولى فيما لو قال بعد النبت
 شرطت لى نصف الخارج وقال الاخر عشرين قفيزا بيعة المزارع أولى لو عكست الدعوى ولم
 تخرج الارض شيئا أى لا نباتها عدم لزوم أجرة الارض بيعة مدعى الصحة أولى من بيعة مدعى
 الفساد باشتراط أفقره معينة بيعة رب الارض والبذر انى شرطت لك النصف وعشرين قفيزا
 أولى من بيعة الآخر على شرط النصف فقط * (مضاربة) * بيعة القابض أن المال قرض أولى من
 بيعة الدافع أنه مضاربة أو بضاعة وبيعة الدافع أن المال قرض أولى من بيعة القابض أنه مضاربة
 بيعة المضارب أولى فيما لو اختلفا فى قدر المشروط من الربح بيعة رب المال أولى فيما لو اختلفا
 فى التخصيص بتجارة أو بيع بنقد وعدمه بيعة المضارب أولى فى المضاربة الخاصة اذا اختلفا فى
 التجارة بيعة المضارب أولى فيما لو قال قسمنا الربح بعد قبضك رأس المال وأنكر الاخر قبضه
 بيعة المضارب أنك شرطت لى الثلث أولى من بيعة الآخر على الثلث الا عشرة بيعة المضارب
 أنك شرطت لى مائة أو لم تشرط لى شيئا فى عليك أجر المثل أولى من بيعة الآخر شرط النصف

* (شركة) * بينة الآخر أولى في المال أو أحد الشريكين رجلا بشراء عبده وانه اشتراه قبل
 تفرقهما حتى يكون للشركة وبرهن الآخر انه بعدد ليكون للآخر وحده و بينة غير الآخر
 أولى في المال وبرهن الآخر أن الشراء بعد التفرق ليكون العبد له خاصة بينة الخارج على شركة
 المتفاوضة مع الميت أولى من بينة الورثة أنه ترك المال ميراثا بلا شركة * (قسمة) * بينة من يدعى
 بينة في يد آخر أنه وقع في قسمة أولى من بينة الآخر * (دعوى) * بينة البراءة أولى من بينة على
 المال ان لم يورخا وأرخ أحدهما فقط أو أرخا سواء بينة المطلوب على أنك أقررت بالبراءة أولى
 من بينة الطالب على أنك أقررت بالمال بعد اقرارى بالبراءة و بينة الطالب أولى ان قال أنك أقررت
 بالمال بعد دعوى اقرارى بالبراءة بينة الاسبق تاريخا أولى فيما لو ادعى ملكية عين في يد ثالث
 أو في أيديهم ما وكذا لو أرخ أحدهما فقط والافيهنما بينة الخارج أولى الا اذا ادعى ذوال اليد المتاج
 ونحوه مما لا يتكرر كجزء الصوف وحلب اللبن أو أرخا وتاريخه أسبق فينبه أولى بينة الخارج
 أولى في دعوى المتاج ان أرخا ووافق سن الدابة تاريخه بينة الخارج أيضا أولى فيما اذا برهن على
 المتاج ثم برهن على اقرار ذى اليد ببيعها وشراؤها من فلان لانه اذا باع ثم اشترى كان ملكا حادثا
 فيبطل دعوى المتاج ونحوه بينة من وافق سن الدابة تاريخه أولى فيما لو ادعى المتاج على ثالث
 ذى يدوان لم يوافق أحدهما فينبه بينة مدعى المتاج خارجا وصاحب يد أولى من بينة مدعى
 الملك بينة ذى اليد أولى فيما لو ادعى أن هذا العبد ولد في ملكه من أمته وعنده و برهن الخارج
 على مثل ذلك بينة الخارج أولى فيما لو برهن على أن هذه أمته ولدت هذا العبد في ملكه و برهن
 ذوال اليد كذلك بينة مدعى كل الدار أولى من بينة مدعى نصفها لو كانت في أيديهم ما ولو في يد ثالث
 فلمدعى الكل ثلاثة أرباعها وللآخر ربعها عند الامام بينة رب الدين على اليسار أولى من بينة
 المدعون على الاعسار بينة الاقرب تاريخا أولى فيما لو برهن أحدهما أن العين في يده منذ شهر
 و برهن الآخر أنها في يده منذ جمعة أو الساعة بينة ذى اليد أولى فيما لو برهن أن العبد عبده
 منذ عشرين سنة و برهن الخارج انه كان في يده منذ سنة حتى اغتصبه ذوال يده بينة الخارج
 ان قاضى كذا قضى له بهذه الحاربه أو الدابة أولى من بينة ذى اليد على المتاج خلافاً لجمد بينة
 الشراء أولى فيما اذا برهن على ذى اليد شراهما من زيد و برهن آخر على الهبة منه أى من زيد
 وآخر على الصدقة منه وآخر على الارث منه وان ادعى كل واحد ذلك من رجل فينبههم أرباعا بينة
 الاسبق تاريخا أولى فيما لو برهن أن الدار كانت لزيد الميت منذ سنتين ثم مات وتركها ميراثا لى
 و برهن آخر أنها كانت لعمر والميت منذ سنة ثم مات وتركها ميراثا لى بخلاف ما لو أرخا الموت
 قننصف بينهما وبلغى التاريخ بينة الابن أن فلان قتل أباه يوم السبت أولى من بينة المرأة أن أباه
 تزوجها يوم الاحد بينة المرأة أولى لو برهن الابن على الموت لان وقت الموت لا يدخل في القضاء
 بخلاف القتل بينة المدعى أنه ابن عم الميت لا يبيعه مع ذكر النسب أولى من بينة المدعى عليه أن
 الميت فلان آخر أو أن أباه أقر في حياته أنه أخو فلان لأنه لا يبيعه بينة المسلم أولى فيما لو أقام
 مسلم ونصرانى شهدوا انصرانى على دين في تركه نصرانى فيسبأ بدين المسلم وقال الثانى يتحاصن
 و بينة المسلم أولى فيما لو أقاموا شهداء نصرانية على عبد فى يد نصرانى حى وعن الثانى أنه ينصف
 بينهما و بينة المسلم أولى أيضا فيما لو مات نصرانى له ابنان مسلم وكافرو أقام المسلم بينة مسلمة أو
 كافرة على موته مسلما و برهن الكافر على موته كافر فيقضى بالارث للمسلم ويصلى على الميت
 بينة المقضى عليه بالارض أنه أحدث البناء فيها أولى الا اذا قضى عليه بالارض والبناء بينة المدعى

عليه أن أبالك أقرب بأنه ملكي أولى من بينة مدعي الارث من أبيه الا اذا برهن المدعي أنك أقربت أنه ملك أي فیتعارض الدفوع وتبقى بينة الارث بلا معارض بينة الورثة أن سن المدعي ثمان عشرة سنة أولى من بينة المدعي أنه ابن الميت وهو ابن عشرين سنة بينة المرأة أنها كانت حلا لا وقت الموت أولى من بينة الورثة أنها كانت حرا ما قبل موته بسنة بينة من يدعي أن الكسيف في طريق العامة محدث أولى من بينة صاحبه أنه قديم بينة البائع على الشايج بحضرة المشتري والمستحق منه أولى من بينة المستحق على الشايج بينة ذي اليد أولى فيما لو ادعى أن أباه بنى الدار ورثه كما ميراثا له وبرهن انخارج على مثل ذلك بينة مدعي الارث من جدته أولى من بينة ذي اليد أنه كان للجددة ابن غائب لم يعلم موته الى الآن لأنه أجنبى في اثبات ملك الغير بينة من يدعي زيادة الارث أولى فيما لو اختلف الورثة في تاريخ موت الاقارب وبرهنوا بينة مدعي البنوة أولى في حق الارث فيما لو برهن واحدا أنه عم الميت وآخر أنه أخوه وآخر أنه ابنه وكل قال لا وارث له غيره فبقضى بنسب الكل والميراث للابن فقط * (شهادات) * بينة أن فلانا قال أو فعل كذا أولى من بينة أنه لم يقل أو لم يفعل بينة أن زوج فلانة قتل أو أنه مات أولى من بينة أنه جى الا اذا أخبر بحماته بتاريخ لاحق بينة الجرح أولى من بينة التعديل بينة الطلاق أو العتق أولى من بينة النكاح أو الملك بينة الحرية الاصل أولى من بينة الرق * (مأذون) * بينة العبد أو الصبي المأذون على ما أقربه من غضب أو ودعة أو عارية استهلكها أو مضاربة قبل اذنه أولى من بينة المقر له أنه في حال الاذن * (حجر) * بينة المشتري أولى فيما لو قال اشتريت منك حال صلاحك وبرهن المحجور أنه حال الحجر * (سرقة) * بينة ذي اليد أن المتاع ملك فلان ورثته من أبيه منه سنة ثم اشترى منه أولى من بينة انخارج أنه سرق منه منذ شهر بينة انخارج أن الحمار ملكه سرق منه منذ شهرا أولى من بينة ذي اليد أنه ملكي وفي يدي منه سنة * فهذا جملته ما لخصته من كتاب تعارض اليمينات للبغدادى وقد بلغت نحو مائة وسبعين مسألة فاستغنيت بها عما ذكره المؤلف ٤ لكن ذكر المؤلف مسألة عن المقتى أبى السعد لم تتقدم وهي بينة الرجوع عن الوصية أولى من بينة كونه موصيا بمصر الى الوفاة اه وهي منقولة في الفصل العاشر من نور العين عن الذخيرة فراجعها (فروع) ذكرها المؤلف مفرقة فجمعها * الشاهد اذا أنكر الشهادة لا يحلفه القاضي ولو قال المذني عليه الشاهد كاذب وأراد تحلف المذني ما يعلم أنه كاذب لا يحلفه عمدا في ٦ * رجل عليه ألف لرجل فادعى أنه أوفاه دينه وأقام شاهدين شهد أحدهما بالايفاء وشهد الآخر على اقرار صاحب المال بالاستيفاء لا تقبل خاتمة ادعى ديना بسبب قرض ونحوه وشهد ابا دين مطلق قبل تقبل وقبل لا كما في عين ادعاه بسبب وشهد اعطى والصحيح أنه يقبل (أقول) والفرق بين العين والدين أن العين يحتمل الزوائد في الجمله وحكم المطلق أن يستحق بزوائده والملك بسبب بخلافه فيصير المذني بسبب مكذبا بشهوده بالملك بخلاف الدين لأنه لا يحتمل الزوائد فلا كذاب فافتقروا أفعات قدرى عن القصولين في ١١ رجل كتب على نفسه صكاً بحق وقال اشهدوا على بمافي الصك جاز لهم أن يشهدوا وعليه وان كتب غيره وقال لهم ذلك لم يجوز حتى يقرأ عليهم سراج ومن أراد استقصاء هذا المحل فعليه بالخاتمة من فصل الشاهد يشهد بعد ما أخبر بزوال الحق والشهادة على الكتاب لو أقام المذني عليه بينة على جرح الشهود فان كان جرحا لا يدخل تحت الحكم كما لو قال انهم فسقة أو زنادقة أو استأجر المذني الشهود في هذه الشهادة أو أقر الشهود أنهم شهدوا بباطل أو زورا وأن ما يدعيه المذني باطل لا تقبل بينته وان كان جرحا يدخل في الحكم كما لو أقام البينة

٤ قوله لكن ذكر المؤلف الخ
حيث قال ادعى وصية
وأنكرها الوارث فبرهن
الموصى له فادعى الوارث
الرجوع قيل لا يسمع وقيل
يسمع وهو الاصح لأنه مما
يخفى لعل الموصى أوصى ثم
رجع ولم يعلم بها الوارث
فأنه كرفلما أخبر ادعى
الرجوع والناقض في مثله
لا يضرب ولو برهن على جحود
الموصى الوصية يقبل على
رواية كون الجحود رجوعا
لا على رواية أنه ليس برجوع
يقول الحنفية الظاهر أن
الرواية الاولى هي الاصح
والاولى ان تقدم أن جحود
ماعد النكاح فسخ له اه
منه

مطلب اذا أنكر الشاهد
لا يحلفه القاضي
مطلب شهد أحدهما
بالايفاء والآخر على الاقرار
لا تقبل
مطلب ادعى بقرض وشهدا
بمطلق تقبل
مطلب كتب على نفسه صكا
وقال اشهدوا على بمافي
جاز
مطلب فيما يقبل من الشهادة
على جرح الشهود وما لا يقبل

مطلب في شهادة اهل
السجن والصبيان في الملاعب
والنساء في الحمامات
قوله لان العدل الخ علة
لميس الحاجة الى قبول
شهادتهم وقوله والشرع
شرع الخ جواب عن تلك
العلة ويبان لنفي الحاجة
ولعدم القبول وينبغي
قبولها من المسجون لو مظلوما
اه منه

مطلب في شهادة الدائن لمديونه
وبالعكس

مطلب شهد أن هذا الغلام
مدرك محتمل تقبل

مطلب البيينة على خلاف
المشهور والمتواتر لا تقبل
مطلب اذا اترع عند الناس
عدم كونه في ذلك المكان أو
الزمان لا تسمع الدعوى

مطلب الشهادة التي يكذبها
الحس لا تقبل

مطلب فيما اذا لم يعرف
الشهود شيئا مما فرض عليهم

مطلب لا يجوز القضاء بظاهر
العدالة

أنهم زنا أو شربوا الخ أو سرقوا أو أنهم عبيد أو محدودون في قذف أو أنهم شركاء في المشهود
به أو أقر المدعى أن شهوده شهدوا بـ زنا أو أقر أنه استأجرهم على هذه الشهادة تقبل بيئته وقال
ابن أبي ليلى والشافعي تقبل في الفصلين والصحيح قولنا لان البيينة انما تقبل على ما يدخل تحت
الحكم لان الجرح حرام لمناقضه من اظهار الفاحشة واطهار الفاحشة حرام الا أن يتضمن
حقا للشرع وهو اقامة الحد أو حق العباد وهو وجوب المال فان تضمن ذلك يجوز والا فلا
فان قال المدعى عليه اني قد صالحت هؤلاء الشهود بكذا من المال ودفعته اليهم على أن
لا يشهدوا علي فهذا المال فاذا شهدوا فعليه سب أن يردوا علي ما أخذوا وأقام على ذلك
بيينة قبلت وبطلت شهادتهم لانه ادعى حقا له فيصح ولو قال لم اسلم اليهم مال الصلح لم يقبل
محيط السر خبي * شهادة اهل السجن فيما يقع بينهم لا تقبل وكذا شهادة الصبيان فيما
يقع بينهم في الملاعبة وكذا شهادة النساء فيما يقع في الحمامات لا تقبل وان مست الحاجة
اليه ٣ لان العدل لا يحضر السجن والبالغ لا يلعب الصبيان والرجال لا يحضرون حمام
النساء والشرع شرع لذلك طريقا آخر وهو الامتناع عن حضور الملاعب عما يستحق به
الدخول في السجن ومنع النساء عن الحمامات فاذا لم يمتثلوا كان التقصير مضافا اليهم لا الى
الشرع بزانية من نوع الشهادة على النفي تقبل شهادة الدائن لمديونه الخ وان كان مغلصا
ولا تقبل لمديونه الميت لتعلق حقه بالتركة وقيل لا تقبل لمديونه الخ اذا كان مغلصا وفي البرازية
شهادة الغريمين اذا كان الدين الذي عليهم هذا المدعى لا تقبل من جامع الفتاوى من الشهادات
شهد أن هذا الغلام مدرك محتمل قبل ذلك ولو قال وارأىناه محتمل قبل ذلك من متفرقات شهادات
التأخرانية أقام أحد المدعين شاهدين والاخر أربعة فهم مساو لان شهادة كل شاهدين علة
تامة لو وصلها الى حد النصاب الكامل وقامه في شروح الهداية البيينة اذا قامت على خلاف
المشهور والمتواتر لا تقبل وهو أن يشتهر ويسمع من قوم كثير لا تصور اجتماعهم على الكذب
كذا في الفتاوى الصغرى للامام الخاص وفي البرازية في شهادة النفي الى أن قال قال في المحيط ان
تواتر عند الناس وعلم الكل عدم كونه في ذلك المكان أو الزمان لا تسمع الدعوى عليه ويقضى
بفراغ الدية لانه يلزم تكذيب الثابت بالضرورة والضرورية مما لا يدخلها الشك اه
وكذلك الشهادة التي يكذبها الحس لا تقبل كافي وقف الخبرية ونصه من الشهادة التي يكذبها
الحس لو كانت البيينة الشهادة بمسوغات الاستبدال يكذبها الحس كالمشهد وامثلا بان الدار
ساعة للاستبدال لانها مها وحكم القاضي بشهادتهم ويعت كذا كثر شهدت اخرى لدى
حاكم بانها عامرة حين الاستبدال الى هذا الزمان وكان الحس يقضى بأن عمارتها أو ان
الاستبدال هي العمارة القائمة في هذا الزمان فالقضاء بشهادة شهود الاستبدال حينئذ باطل
اذهو مبنى على بيينة يكذبها الحس فهو بمنزلة من جاء بما بعد الحكم بموته أما اذا لم تكن كذلك
فلا اه وأفتى بذلك المرحوم الحد كافي فتاواه في آخر كتاب الشهادة وعلى هامشها قوى أخرى
من الأئمة سئل العلامة المرشدي ما قولكم في شهود لم يعرفوا شيئا مما فرض الله تعالى عليهم هل
تجوز شهادتهم أم لا أجاب اذا كانوا من أهل العدالة الظاهرة كفاهم ذلك ولا يقدح فيهم عدم
معرفةهم بفروع الاسلام والايمان كازروني لكن في الخفية من فصل من لا تقبل شهادته
لفسقه لا يجوز القضاء بظاهر العدل وفي الخيرية واذا تم نصاب الشهادة فلا بد من العدالة
ولا يقتصر الحاكم على ظاهر عدالة المسلم الى ان قال وعليه الفتوى لان الزمان زمان الفساد اه

مطلب الرأي الى القاضي في
سؤال الشاهد عن الايمان
ان اتهمه

مطلب علم فرائض الصلاة
وواجباتها شرط قبول الشهادة
مطلب من ترك الاشتغال
بالفقه لا تقبل شهادته

(كتاب الوكالة)

مطلب الوكيل بالبيع اذا
قبض الثمن ومات مجهلا يضمن

مطلب الوكيل بالبيع
له قبض الثمن

مطلب القول قوله في أنه
أخذه على طريق الرسالة
ولا عن عليه

مطلب الفرق بين الوكيل
والرسول

مطلب في معنى قولهم القول
قول الرسول بيمينه

مطلب اذا وكل الصغير رجلا
في أموره فأجاز وصيه جاز

وفي الاشياء الرأى الى القاضي في مسائل الى ان قال وفي سؤال الشاهد عن الايمان ان اتهمه اه
قال محشية العلامة البيري هذا قيد لا بد منه لما قال في يتيمة الدهر فاما اذا كان سؤاله ليصل الى
مذهب من يقول بتكفير العوام تقبل شهادته ولو قال أنا مسلم واست بكافر فانه تقبل شهادته
اه (أقول) وفي فتاوى العلامة الخانوقى سئل فمين لا يعرف الايمان ولا الواجب للصلاة
والفرض ولا السنة والمستحب ولا غير ذلك هل تقبل شهادته أجاب تعلم هذا القدر من العلم
فرض عين فاذا لم يتعلم كان مانعا عن قبول شهادته كما نقله في البحر عن المجتبى في فصل التعزير اه
وعبارة البحر عن المجتبى من ترك الاشتغال بالفقه لا تقبل شهادته اه والله أعلم

(كتاب الوكالة)

(سئل) فيما اذا كان لزيد عقار فوكل عمرافى بيعه وقبض ثمنه فباع عمرود ذلك العقار بثمان
معلوم قبضه من المشتري ولم يدفعه لزيد حتى مات عمرود الوكيل عن ورثته وترك مجهلا لثمان المزبور
ولم يوجد الورثة لا تعلمه ويريد زيد الرجوع به في التركة المزبورة بالطريق الشرعى فهل له ذلك
(الجواب) نعم والمسئلة ما خذوة من قولهم الامانات تتقلب مضومة بالموت عن تجهيل الا في
عشرة على ما في الاشياء من كتاب الامانات وزاد الشرنبلالى في شرحه على الوهبانية تسعة اخرى
كما نقله العلائى في شرحيه والمسئلة في معين المفتى أيضا من كتاب الوديعة وغيرها (سئل) في
الوكيل بالبيع هل له قبض الثمن (الجواب) نعم قال في التنوير وحقوق عقدا لا بد من اضافته
الى الوكيل كبيع واجارة واصلح عن اقراره تعلق به ان لم يكن محجورا كتسليم مبيع وقبضه وقبض
ثمن ورجوع به عند استحقاقه وخصومة في عيب بلا فصل بين حضور موكل وغيبته اه
(سئل) فيما اذا توافق زيد مع عمرود القصاب على أن يدفع لزيد في كل يوم قدر ما علم من اللحم
الضأن وصار زيد يرسل ابن أخيه ياتى بذلك من عند عمرود ومضى لذلك مدة ومات زيد فقام عمرود
يطالب رسوله المذكور بثمان اللحم متعللا بأنه باعه منه والرسول ينكر ذلك ويدعى أنه أخذه منه
على طريق الرسالة ولا ثمن عليه فهل القول قول الرسول بيمينه ولا يطالب بثمانه (الجواب)
نعم (أقول) قد منا في باب الخيارات من كتاب البيوع الفرق بين الوكيل والرسول بأن الوكيل
لا يتوقف على اضافة العقد الى الموكل والرسول لا يستغنى عن اضافته الى المرسل وذكرنا قبل باب
الخيارات بورقة أن الرسول اذا لم يصف عقد الشراء الى المرسل لم يقع الشراء للمرسل بل يقع
للرسول لان الشراء متى وجد نفاذا لم يتوقف فاذا أضاف المشتري العقد الى نفسه وقع الشراء له
ولزمه الثمن ولا يقبل منه قوله كنت رسولا عن فلان لان اضافة العقد الى نفسه تنافى الرسالة
وحينئذ نقولهم القول قول الرسول بيمينه واليمينه على البائع معناه لو أنكر اضافة العقد الى
نفسه وادعى اضافته الى المرسل كقوله ان فلانا يقول لك بعه كذا أو أرسلنى لتبيعه كذا فاذا قول
له لانه منكر لزوم العقد عليه واليمينه على البائع في أنه لم يخرج البيع مخرج الرسالة هكذا يجب
فهم هذا المحل فاحفظه (سئل) في يتيمة عمرها ست سنوات وكات رجلا في المصادقة مع فلان
على انه يستحق معها حصنة من كذا فصادقه الوكيل كذلك وكتب بذلك حجة ولم يجز وصيه بذلك
فهل تكون الوكالة المزبورة غير جائزة (الجواب) نعم وفي وكالة المختصر ولو وكل اليتيم
رجلا في أموره فأجاز وصيه جاز الخ أحكام الصغار من مسائل الوكالة (سئل) فيما اذا كان
لامرأة دعوى على امرأه أخرى وكل منهما من المخدرات فوكلت كل منهما وكلا عنها فهل تصح

الوكالتان (الجواب) نعم تصح دعوى وكيل المدعية على وكيل المدعى عليها فيما تصح به الوكالة ولا يحتاج الى حضور احدهما كما هو مستفاد من كلام العلماء وأفتى به الشيخ اسمعيل مفتي دمشق سابقا بقوله تسمع دعوى وكيل المدعى على وكيل المدعى عليه وليس في منع سماعها نقل ولا عليه دليل كما هو مستفاد من كلام العلماء (سئل) فيما اذا ماتت امرأة عن ابن عم عصبة غائب له وكيل عام ثابت الوكالة عن نفسه بموجب حجة شرعية ويريد المطالبة بآثره منها واثبات نسبه اليها بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم وان وكل رجلا بتقاضى كل دين له أو وكله بكل حق بالخصوصة في كل حق له على الناس أو وكله بطلب كل حق له في مصر كذا تصرف الوكالة الى القائم والحادث استحسانا والقياس أن ينصرف التوكيل الى القائم يوم التوكيل ولا ينصرف الى الحادث بعد التوكيل لان التوكيل حصل بقبض دين مضاف اليه يوم التوكيل حيث قال وكنت بقبض كل دين لي وكنت بالخصوصة بكل حق لي في مصر كذا والدين الذي يضاف الى الموكل والحق الذي يضاف اليه في حق التوكيل القائم وقت التوكيل دون الحادث بعده الا أنهم تركوا هذا القياس وأدخلوا الحادث بعد التوكيل بالعرف فان العرف فيما بين الناس أن من أراد سفرا يوكل غيره بقبض دينه أو بقبض حقوقه على الناس ويريد بذلك التوكيل بالقائم والحادث جميعا حتى لا يصح شيء من حقوقه فلما كان العرف صرفنا الوكالة الى الكل وهذا نظير من وكل انسانا بقبض غلاته كان وكيله بالواجب وبما يحدث وانصرفت الوكالة الى الكل لمكان العرف فان الناس في عاداتهم يريدون بهذا التوكيل القائم والحادث حتى لا يحتاجون الى تجديد الوكالة في كل زمان ولا يقعون في الحرج ذخيرة من الفصل الثاني في تعليق الوكالة بالشروط وقد ذكر الكازروني نقلا عن الطوري سؤالا صورته عن انسان وكل آخر في جميع أموره هل يملك أن يقبض الحادث للموكل أم لا فأجاب يملك ذلك ثم نقل عبارة الذخيرة باختصار ثم نقل عنها ولو وكله بقبض دين له على فلان ذكر في الزيادات أنه ينصرف الى القائم الى الحادث قياسا واستحسانا وذكر الهامم الزاهد خواهر زاده اذا وكله بقبض كل حق له قبل فلان أنه يتناول القائم والحادث جميعا وانما لا يتناول الحادث اذا وكله بقبض كل دين له على فلان اه وتعام هذه العبارة أيضا في الذخيرة من الفصل المزبور (سئل) في الوكيل العام هل يملك التبرع (الجواب) لا يملك التبرع كما في النزائية رجل قال لغيره أنت وكيل في قبض هذا الدين يصير وكيل في حفظ المال لا غير هو الصحيح وكذا لو قال أنت وكيل بكل قليل وكثير وكذا لو قال أنت وكيل في كل شيء جائز أمر في قبضه يصير وكيل في جميع التصرفات المالية كالبيع والشراء والهبة والصدقة واختلاف في الاعناق والطلاق والوقف قال بعضهم يملك ذلك لاطلاق لفظ التعميم وقال بعضهم لا يملك الا ان دل دليل سابقة الكلام ونحوه وبه أخذ الفقيه أبو الليث وذكر الناطقي أن قال أنت وكيل في كل شيء جائز صنعك روى عن محمد أنه وكيل في المعاوضات والاجارات والاعناق والهبات وعن أبي حنيفة أنه وكيل في المعاوضات لافي الهبات والاعناق قال وعليه الفتوى وهذا قريب مما اختاره الفقيه أبو الليث وفي فتاوى أبي جعفر رجل قال لغيره وكنت في جميع أموري وأقمت مقام نفسي لا تكون الوكالة عامة ولو قال وكنت في جميع أموري التي يجوز بها التوكيل كانت الوكالة عامة تتناول البياعات والانكحة وفي الوجه الاول اذا لم تكن عامة ينظر ان كان أمر الرجل مختلفا ليست له صناعة معروفة قالو كالة باطلة وان كان الرجل تاجر اتجاره معروفة تنصرف الوكالة اليها خاتمة وفي حاشية الجوى على

مطلب الوكيل العام له
المطالبة بالآثر

مطلب الوكيل العام لا يملك
التبرع

الاشباه والحاصل أن الوكيل وكالة عامة يملك كل شيء الا الطلاق والعنق والهبة والوقف على
المفتق به وينبغي أن لا يملك الأبراء والخط عن المدين لانهم ممن قبيل التبرع فدخل تحت قول
البرازي أنه لا يملك التبرع وهل له الاقراض والهبة بشرط العوض فان القرض عارية ابتداء
معاوضة انتهاء وينبغي أن لا يملكها لانه لا يملك الا من يملك التبرعات ولذا لا يجوز اقراض
الوصي مال اليتيم ولا هبته بشرط العوض وان كان معاوضة في الانتهاء وظاهر العموم أنه يملك
قبض الدين واقتضائه وايضا والدعوى بحقوق الموكل وسماع الدعوى بحقوق على الموكل
والاقرار على الموكل بالدين ولا يختص بمجلس القاضي لان ذلك في الوكيل بالخصوصة لافي العام
اه (سئل) في ناظر الوقف الاهلي من قبل القاضي اذا عم له ووكيل رجلا في تعاطي مصالح
الوقف قائلا وكتك بكذا على أي متى عزلت فانت وكيل أو كذا عزلت فانت وكيل وقبل ذلك
فيما الطريق في عزله في صورتين (الجواب) الطريق في عزله في الصورة الاولى أن يقول عزلت
ثم عزلت وفي الصورة الثانية أن يقول رجعت عن الوكالة المتعلقة وعزلت عن الوكالة المنجزة كما
صرح به في شتى التنوير وأجاب قارئ الهداية بقوله الطريق في عزله أن يقول عزلت عن
الوكالة المتعلقة ورجعت عن الوكالة المنجزة وقيل يقول كذا وكذا عزلت فانت معزول والاو أوجه
والله أعلم (سئل) في رجل وكل آخر فيما يدعي له لاعلمه في خصوماته وأخذ حقوقه من الناس وفي
دفع مبلغ معلوم من الدراهم لزوجه فلانة وغاب فقام شخص يريد الدعوى على الوكيل بدين له
على الموكل فهل لا تسمع الدعوى من الشخص المزبور على الوكيل المذكور (الجواب) حيث
وكله فيما له لاعلمه لا تسمع دعوى الشخص المزبور على الوكيل المذكور قال في الدرر اذا وكل
في خصوماته وأخذ حقوقه من الناس على أن لا يكون وكلا فيما يدعي على الموكل جاز فلو أثبت
المال له ثم أراد ان خصم الدفع لا يسمع على الوكيل كذا في الفتاوى الصغرى اه ومثله في
التنوير وسئل قارئ الهداية عن شخص وكيل شخص ادعى عليه رجل بدين يستحقه في ذمة
موكاه فأجابه الوكيل بأنه وكيل في القبض والمطالبة لافي الصرف وقضاء الدين وفي الدعوى له
لاعلمه الجواب القول قوله في ذلك مع عينه لان المال الذي في يد الوكيل وديعه ولا يجب على
المودع أن يقضي ما ثبت على المودع من الديون لانه لم يثبت التوكيل من رب المال للدائن بقبض
دينه من وكيله أو مودعه ولا الوكيل كفيل به اه وفي فتاوى الرحيمي في جواب سؤال أجب
حيث كان وكلا له لاعلمه لا تسمع عليه دعوى دين ولا غيره مما على الموكل وحيث لم يأذن له الا
بدفع المال الميري لا يملك أن يدفع غيره فلا تصح به دعوى أيضا (سئل) في رجل وكتبه أخته في
بيع نصيبها من دار معينة بثمن كذا فباعها ودفع لها الثمن ومضى لذلك أكثر من خمس عشرة
سنة قامت الآن تطالبه بالثمن وتنكر قبضه منه مع اعترافها بالتوكيل فهل القول قوله بيمينه في
الدفع لها لا سيما مع مرور هذه المدة (الجواب) نعم وفي الذخيرة قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع
رجل أمر رجلا أن يبيع عبده ودفعه اليه فقال بعته من فلان بألف درهم وقبضت الثمن
فهلكت عندي أو قال دفعته الى الآخر وكذبه الآخر في الدفع أو أقر بالبيع لكن أنكرك قبض الثمن
فالقول قول الوكيل في براءته وبراءة المشتري لانه أمين سلط على بيع العبد من جهة الموكل
وقبض الثمن من المشتري فقبل قوله فيما هو مسلط عليه وصار الثابت بقوله كالثابت بالبينة ولو
ثبت اقراره بالبينة لم يضمن الوكيل ويبرأ المشتري كذا هنا اه وأفتى العلامة الشلبي بان القول
قول الوكيل بيمينه في دفع الثمن للموكل وفي القول لمن القول قول الوكيل في براءة نفسه عن

قوله لان ذلك الخ الاشارة
الى الاختصاص المفهوم
من قوله ولا يختص أى أن
اختصاص صحة الاقرار
بمجلس القاضي انما هو في
الوكيل بالخصوصة فلو أقر
في غير مجلس القاضي لا يصح
كما في التنوير بخلاف الوكيل
العام اه منه
مطلب في طريق عزل
الوكيل وكالة دورية
مطلب وكله فيما له لافيما
عليه

مطلب القول قول الوكيل
بيمينه في دفع الثمن الى موكاه

الضمان وفي رسالة المقدسي التي نقلها الشرنبلالي في ذيل رسالته بهذه المسألة لو قال الوكيل
 بالبيع بعث وسلمت وقبضت الثمن وهلك عندي أو دفعته الى الآخر صدق لانه أخبر عما هو
 مسلط عليه فيقبل قوله فيه لانه مؤتمن من جهته وان رد المبيع بعيب غرم الوكيل الثمن
 للمشتري لانه أقرب باستيفائه ولا يرجع على الآخر لان قوله معتبر في نفي الضمان عن نفسه لافي
 ايجاب الضمان على الغير اه وفي فتاوى التمرناشي من الوقف ضمن سؤال وقد صرحوا
 بان قول الوكيل مقبول بعد العزل في دعواه انه باع ما وكل بيعه وكانت العين هالكة وفيما اذا
 ادعى دفع ما وكل بدفعه في براءة نفسه اه وقال في البحر وغيره الوكيل يقبض الديون اذا قال
 قبضت ودفعت الى الموكل فالقول له مع الميمن لانه أمين أخبر عن تنفيذ الأمانة وقال في الحاوي
 القدسي والفتاوى الصغرى والذخيرة باع المولى وسلم ثم وكل رجلا بقبض الثمن فقال
 الوكيل قبضت فضاغ أو دفعت الى الآخر فجعد ذلك موكله فالقول للوكيل مع عيینه وبرئ
 المشتري من الثمن اه ونقل المقدسي والشرنبلالي نقول المذهب قاطبة أن العزل لا يخرج
 الوكيل عن كون المال في يده أمانة وبه أفتى في الفتاوى الرحيمية ضمن سؤال ملخصه أن زيدا
 وكل عمرافى قبض محصولات قري وفي قبض ديونه الثالثة في الذم فادعى بعد عزله اني قبضت
 تلك محصولات والديون ودفعته الى الموكل وأنكر الموكل وطلب منه يمينه تشهد له بذلك فهل
 يقبل قوله في القبض والدفع وتبرأ ذمته بديون يمينه حيث ان الموكل حتى والعزل لا يخرج الوكيل
 عن كون المال في يده أمانة أجاب الوكيل أمين الخ (سئل) فيما اذا كان زيدو كيلا
 شرعيا عن أخته في شراء بستان معلوم وفي إيجاره وقبض أجوره وباشر ذلك كله في مدة سنين
 حتى ماتت أخته عن ورثة وعن زوج معترف بالقبض ومنكر لدفع الوكيل ذلك لموكلته فهل
 يقبل قول الوكيل بيمينه في دفع الاجرة لموكلته (الجواب) نعم وقد أفتى بذلك الخبير الرملي
 فتوى مطولة نافعة في أوائل كتاب الوكالة من فتاواه من جملتها قوله اعلم أنه متى ثبت قبض
 الوكيل من المديون بيمينه أو تصديق الورثة له فيه فالقول قوله في الدفع بيمينه لانه مودع بعد
 القبض فاذا لم يثبت القبض لا يقبل قوله في ايجاب الضمان على الميت ويقبل قوله في براءة
 نفسه فترجع الورثة على الغريم ولا يرجع الغريم عليه لانه لا يملك استئناف القبض لعزله بالموت
 وقبضه لدى الغريم ثابت فهو بالنسبة اليه مودع فتأمل ذلك واعتمده فانه مفرد اه فالخاصل
 كافي رسالة الشرنبلالي المسماة بمنة الخليل في قبول قول الوكيل أن سرية قوله على موكله
 ليس أغريه خاص بما اذا ادعى الوكيل حال حياة موكله بالقبض وأما بعد موته فلا تثبت
 براءة الغريم الا بيمينه بيمينها أو تصديق الورثة على قبض الوكيل وأما في براءة نفسه فيقبل قول
 الوكيل بيمينه مطلقا سواء كان في حياة موكله أو بعد موته ودعواه هلاك ما قبض في يده كدعواه
 الايصال مقبولة بكل حال لان المقبوض في يد الوكيل أمانة بمنزلة الوديعة والأمين لا يخرج عن
 كونه أمينا بموت الموكل فتأمل وتعام التحقيق مع كمال التدقيق في تلك الرسالة وسئل
 قارئ الهداية عن رجل قال لاخر أعطني من صندوق خسين دينار فأعطاه ثم بعد مدة ادعى
 أنه وجد في الصندوق نصفها وأنه دفع النصف الآخر من ماله فأجاب القول للوكيل مع عيینه
 انه لم يجد في الصندوق سوى ذلك وان بقيته من ماله (سئل) في التوكيل بالاقرار هل هو صحيح
 ولا يكون التوكيل قبل الاقرار اقرارا من الموكل (الجواب) نعم يكون التوكيل بالاقرار صحيحا
 ولا يصير بالتوكيل مقرا قبل الاقرار من الوكيل كذا في التنوير من الوكالة والبحر والمنع وغيرها

مطلب يقبل قول الوكيل
 في الدفع الى الموكل بعد موته

مطلب التوكيل بالاقرار
 صحيح

وفي البرازية مانصه التوكيل بالاقرار صحيح ولا يكون التوكيل به قبل الاقرار اقراراً من الموكل
وعن الطواويبي معناه أن يوكل بالخصوصة ويقول خاصم فإذا رأيت طرف مذمة أو عار
على قاقراً بالمديعي يصح اقراره على الموكل اهـ (سئل) في الوكيل بالشراء إذا دفع الثمن من
ماله إلى البائع وأراد الرجوع بتظيره على الموكل فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في الاشباه
الوكيل بالشراء إذا دفع الثمن من ماله فإنه يرجع على موكله به إلا فيما إذا ادعى الدفع وصدقه
الموكل وكذبه البائع فلا رجوع كفي الخاتمة اهـ وفي البرازية وكذا ليشتري له عبداً فقال
اشتريته ونقدته الثمن فقال الموكل صدقت ولكن البائع غائب فربما يحضرونه يشكروا قبضه
الثمن لا يلتفت اليه ويؤمر بأداء الثمن إلى الوكيل فإذا أنكره البائع بعد الحضور وحلف يرجع
الموكل إلى وكيله بالمؤدى اهـ ومثله في الخيرية وفي الدرر من الوكالة للوكيل بالشراء
الرجوع بالثمن على أمره إذا فعل ما أمر به سواء دفعه أي الثمن إلى بائعه أولاً اهـ (سئل)
فيما إذا أرسل زيد لعمرو وقدر معلوماً من الجاز وأمره ببيعه فباعه عمرو ومن جماعة معلومين
يقن معلوم قبضه منهم وعاب عمرو وقام زيد يطالب الجماعة بالثمن زاعماً أنه وكاله بالبيع بشرط
أنه لا يقبض الثمن فهل ليس له بذلك ولا عبرة بزعمه وقبض عمرو وصح (الجواب) نعم قال
في المحيط الوكيل بالبيع باع وغاب لا يكون للموكل قبض الثمن كذا في المنح وفي البرازية وجامع
الفتاوى وكاله بشرط أن لا يقبض الثمن فله قبض الثمن وانتهى باطل اهـ وفي التنوير وشرحه
للعلاني والمشتري الإباء عن دفع الثمن للموكل وإن دفع له صح ولو مع منى الوكيل استحساناً
ولا يطالب الوكيل ثانياً لعدم الفائدة اهـ الوكيل بالبيع إذا كان للمشتري عليه دين على
قول أبي حنيفة ومحمد يصير الثمن قصاصاً على الوكيل ويضمن الوكيل لموكله وعلى قول أبي
يوسف لا يصير قصاصاً خاتمة في فصل التوكيل بالبيع والشراء ولو كان للمشتري دين على
الموكل بالبيع قالوا إن الثمن يصير قصاصاً على الموكل من المحل المزبور وذكر الخصاص رجل له
على رجل دين يعاطله ولا يقضى دينه فله في ذلك حيلتان أحدهما أن يتوكل صاحب الدين عن
غيره في شراء عين من مديونه فإذا اشترى الوكيل يصير الثمن قصاصاً على الموكل لو وكيل على
مديونه وهو البائع ثم الوكيل يأخذ الثمن من موكله كالمؤنقذ الثمن من مال نفسه والثانية أن
يتوكل صاحب الدين رجلاً ليشتري له شيئاً من مديونه فإذا اشتراه يصير قصاصاً على الموكل
على البائع من المحل المزبور وكذا في وكالة القاعدية (سئل) في رجل وكل زيدا وكالة عامة
مفوضة إلى رأيه في قبض ما يجب له قبضه وصرفه كذلك فتعاطى ذلك مدة وصدقه على القبض
وكذبه في بعض المصروف فهل يقبل قوله بيمينه فيما لا يكذب الظاهر (الجواب) نعم والمسألة في
الخيرية من الوكالة مقصلاً فارجع إليها فأنها مفيدة جداً (سئل) فيما إذا دفع زيد جاريته
لعمرو وأذن له أن يصرف عليها النفقة في كل يوم كذا مصرية ويرجع بتظير ذلك عليه وصار
ينفق القدر المذكور على الجارية مدة معلومة وزيد غائب ثم مات زيد عن ورثته وتركه ويريد
عمرو والمأذون له الرجوع في تركه ألا تدن بتظير ما صرفه ياذنه بعد ثبوت الأذن والصرف وقد ر
المبلغ المصروف بالوجه الشرعي فهل لعمرو ذلك (الجواب) نعم سئل أبو حامد عن وكل رجلاً
وكالة مطلقة على أن يقوم بأمره وينفق على أهله من مال الموكل ولم يعين عليه شيئاً في الانفاق
ولكن أطلق له ثم إن الموكل مات وجاء ورثته فطلبوا الوكيل ببيان ما أنفق وبصرفه هل يجب
عليه أن يسبق فقال إن كان ثقة يصدق فيما قال وإن اتهموه حلفوه وليس عليه بيان جهته

مطلب الوكيل بالشراء
إذا دفع الثمن من ماله له
الرجوع به على الموكل

مطلب ليس للموكل قبض
الثمن

مطلب يقبل قول الوكيل
في الصرف من مال الموكل
فيما لا يكذب الظاهر

مطلب في المأمور بالانفاق

الاتفاق الا اذا ذكر خراجا ولم يكن للصغير ضعة معروفة وسئل عنها علي بن أحمد فقال هذا على وجهين ان كان يريد الرجوع فلا بد من اقامة البينة وان أراد الخروج من الضمان فالقول قوله من وكالة يتيمة الدهر في فتاوى أهل العصر (أقول) علل هذا في الفتاوى الخيرية بأنه في الوجه الاول يدعى الدين والموكل ينكر والبينة على المدعى واليمين على المنكر وفي الوجه الثاني الوكيل ينكر الضمان ويدعى الخروج عن عهده الامانة والقول قول الامين باليمين (سئل) فيما اذا بعث المديون مبلغ الدين مع رسوله لدايته فهل مع الرسول فهل يهلك على المديون (الجواب) نعم بعث المديون المال على يد رسول فهل فان كان رسول الدائن هلك عليه وان كان رسول المديون هلك عليه أشباه من الوكالة (سئل) فيما اذا وكل زيد عمر افي استئجار طاحونة وقف فاستأجرها له من ناظر الوقف وقبضها الوكيل ثم بعد مدة تقابل مع الناظر عقد التواجر فهل تكون مقابلته غير صحيحة ويبقى المأجور بيد الموكل الى انتهاء مدة عقد التواجر المزبور (الجواب) الوكيل بالاستئجار لا يملك الاقالة بعد القبض استحسانا كذا في وكالة العتائية والتأرجائية ومثله في فتاوى الانقروى من الوكالة عن العتائية والمحيط البرهاني (سئل) فيما اذا دفع زيد لعمر ومبلغا معلوما من الدراهم ووكله باقرضه من رجل معين وبيع سلعة زيد للرجل المذكور ففعل عمر وذلك والان يدعى عمر وأنه يستحق عن السلعة فهل يكون ثمنها لزيد دون عمر (الجواب) نعم وصح التوكيل بالاقرض لا بالاستقراض برأية والتوكيل بالبيع جائز (سئل) في الوكيل بالبيع اذا باع المبيع وسله الى المشتري قبل قبض الثمن ثم قبض الوكيل بعض الثمن وهلك باقيه ويريد الموكل مطالبة الوكيل بذلك من مال نفسه فهل يكون الوكيل غير ضامن ولا يطالب بالثمن من مال نفسه (الجواب) نعم والوكيل بالبيع اذا باع فنهائه الا امر عن تسليم المبيع حتى يقبض الثمن لا يصح نهيه فان سلم الوكيل قبل قبض الثمن ونوى الثمن على المشتري لاضمان على الوكيل في قول أبي حنيفة ومحمد ولو كاه بالبيع ثم نهاه عن البيع حتى يقبض الثمن فباعه قبل قبض الثمن وسلم المبيع كان البيع باطلا حتى يسترد المبيع من المشتري ثم يبيع خاتمة من فصل التوكيل بالبيع والشراء الوكيل بالبيع لا يطالب بالثمن ولا يجبر على التقاضي والاستيفاء لانه متبرع فيما فعل من البيع والتبرع لا يجبر على تسليم ما تبرع به فان تقاضى وقبض ثمنها فهو الا يقال أحل الموكل على المشتري أو وكله بالتقاضي واعلم أن حق قبض الثمن للوكيل بالبيع ولو قبض الموكل الثمن صح قبضه استحسانا وهذا في غير الصرف أما في الصرف لا يجوز قبض الموكل لان جواز الصرف معلق بالقبض فكان القبض في الصرف بمنزلة الايجاب والقبول ثم قال وأما اذا كان وكلا باجرا فنحو الدلال والسمسار والبيع يجبر على استيفاء الثمن ذخيرة من الفصل العاشر ومثله في البرازية والتنوير من المضاربة والبحر من الوكالة (سئل) فيما اذا أرسل زيد لعمر والمقيم بدمشق مقدارا من الحرير ليبيعه له ويشتري له بالثمن أمتعة فلم يبيعه وامتنع من ذلك وجاء زيد بدمشق وطالب عمر اثنى الحرير متعللا بأنه يضمن قيمته حيث امتنع عن البيع فهل يكون غير ضامن ولا يجبر الوكيل على فعل ما وكل فيه (الجواب) نعم قال في الاشباه من الوكالة لا يجبر الوكيل اذا امتنع عن فعل ما وكل فيه لكونه متبرعا في مسائل الخ وفي بيع العدة رجل غاب وأمر ببيعه السلعة ويسلم ثمنها الى فلان فباع التلميذ وأمسك الثمن حتى هلك لا يضمن لان الوكيل لا يلزمه اتمام ما تبرع به عمادية من الضمانات قبيل ضمان المودع وسئل قارئ الهداية عن الوكيل في بيع ثرة أو قبض دين اذا

مطلب بعث الدين مع
رسوله هلك عليه

مطلب الوكيل بالاستئجار
لا يملك الاقالة بعد القبض

مطلب يصح التوكيل
بالاقرض وبيع السلعة
مراجعة

مطلب اذا باع الوكيل فنهائه
الموكل عن تسليم المبيع
قبل قبض الثمن لا يصح نهيه
وصح لو نهاه عن البيع قبله

مطلب اذا كان وكلا باجرا
كالدلال يجبر على استيفاء
الثمن

مطلب الوكيل بالشراء اذا
خالف أمر الموكل يقع
الشراء له

مطلب الوكيل ببيع الرهن
لا ينعزل بالعزل

مطلب التوكيل بالاستقراض
باطل لا الارسال به

مطلب التوكيل بالاقرض
صحیح

مطلب الوكيل بالبيع لا يملك
الشراء لنفسه بل يبيع من
غيره ثم يشتري منه

مطلب وكله بشراء نوع
من الجوخ ولم يبين الثمن يصح

تجاوز حتى عدم ما هو وكيل فيه فقلبت الثمرة واستخبا المديون فاجاب لاضمان على الوكيل في
شيء من ذلك لانه متبرع في ذلك ولا ضمان على المتبرع (سئل) في الوكيل في الشراء اذا خالف
أمر الموكل فهل يقع الشراء للوكيل (الجواب) نعم في البرازية الوكيل بشراء شيء بعينه اذا
خالف يقع الملك له اه الوكيل بالبيع اذا خالف لا يقع له بل يقع موقوفا على اجازة المالك
والوكيل بالشراء اذا خالف يقع له ولا تعمل فيه اجازة المجيز من أوائل وكالة القاعدية انقروى وفيه
أيضا وفي التهذيب ثم في كل موضع يكون خلافا في البيع فهو موقوف على اجازة الأمر وما كان
خلافا في الشراء يكون مستريا لنفسه الا اذا كان الوكيل صيبا أو عبدا محجورا أو ممر تدافهو
موقوف من أو اخر وكالة التناخية وفي هامشه وفي العاشر من وكالة التناخية عن التجريد
وما كان خلافا في الشراء لزم الشراء للوكيل ولا يتوقف على اجازة من اشتراه الا اذا لم يجد نفاذا
على الوكيل كالصبي والعبد المحجور (سئل) فيما اذا وكل الراهن المرتهن ببيع الرهن عند
حلول الاجل فهل تكون الوكالة المزبورة لازمة ولا ينعزل بالعزل (الجواب) نعم تكون
الوكالة لازمة ولا تبطل بالعزل حقيقة أو حكما والمسئلة في التنوير من باب عزل الوكيل
(سئل) في التوكيل بالاستقراض هل يكون باطلا (الجواب) نعم التوكيل بالاستقراض
باطل لا الارسال للاستقراض كما في الدرر (سئل) فيما اذا وكل زيد عمرا بأن يقرض مال زيد
من آخر فأقرضه عمر ومنه ثم ان المستقرض فتر ولم يوجد ويرغم زيد أن مبلغ القرض يلزم الوكيل
فهل يكون التوكيل صحيحا ولا يضمن الوكيل (الجواب) نعم التوكيل بالاقرض صحيح
خفي وكله باقرض مال الموكل وهلك المال لا يلزم الوكيل المزبور قال في الدرر قبيل باب الوكالة
بالبيع والشراء وقد مر أن التوكيل بالاقرض صحيح لانه تفويض التصرف في ملكه اه وتقدم
نقله عن البرازية (سئل) في الوكيل بالبيع اذا اشترى المبيع لنفسه فهل لا يملك ذلك (الجواب)
الوكيل بالبيع لا يملك شراؤه لنفسه فيبيعه من غيره ثم يشتريه منه كذا في البحر عن البرازية في
فصل الوكيل بالبيع والشراء لا يعقد مع من ترده شهادته له (سئل) فيما اذا وكل زيد عمرا
على أن يشتركا ويشترى أمتعة يسافرا ن بها الى الخجاز مع الحاج في زمن قرب فيه خروجهما من
البلدة الى الخجاز واحتاج زيد الى مبلغ من الدراهم لاجل ذلك لعدم وجود شيء معه من ذلك
وعنده قدر من البن فدفعه لعمر وليبيعه بثمان يأخذه ويعقده الشركة بينهما ويشترى به وبمال
عمر و أمتعة لاجل الشركة ويسافرا بها مع الحاج وقد وجد في اللفظ ما يدل على بيع البن بالنقد
لان النسبة والدلالة قائمة على ذلك لضيق الزمن عن التأجيل بسبب الحاجة ثم مات زيد عن ورثة
وتركة وطلب ورثة زيد عن البن من عمر وفاتم منع قائلا انه باعه الى أجل يحل بعد خروجه الحاج
من البلدة فهل يكون البيع غير جائز والحالة هذه (الجواب) نعم فان الوكيل بالبيع اذا باع
بالنسبة الى أجل متعارف فيما بين التجار في تلك السلعة جاز عند علماء تنازحهم الله تعالى اذا لم
يكن في لفظه ما يدل على البيع بالنقد أو ما اذا كان في لفظه ما يدل على البيع بالنقد لا يجوز البيع
بالنسبة كذا في الذخيرة وقال الانقروى عن منية المفتي وفي المتن عن الامام الثاني أن الوكيل
انما يملك البيع نسبة اذا كانت الوكالة للتجارة أما اذا كانت للحاجة كالمرأة تعطى غزلها للبيع
لم يملك البيع نسبة وبه يفتي فان تقييد المطلق بدلالة الحاجة شائع فائض اه وفي الخاتمة
وعليه الفتوى وفي التمهة قال الفقيه أبو الليث وبه نأخذ وفي الخلاصة قال أبو الليث الفتوى
على قول أبي يوسف (سئل) فيما اذا وكل زيد عمرا بشراء جوخ معلوم النوع ولم يبين له ثمنه فاشترى

له عمر وذلك بمن مثله ثم دفع الوكيل الثمن المزبور من ماله ويريد الرجوع به على الموكل بعد شوب
 ما ذكر بوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم أمره بشراء ثوب هروى أو أمره بشراء
 فرس أو بفعل صحيح التوكيل لأنه لم يتق الجهالة بعد إعلام الجنس إلا في الصفة وهي محتملة في الوكالة
 وسواء في ذلك سمي غنا أو لا أي وإن لم يسم لأنه بيان جنس الثمن يصير معلوما عاده عيني على
 الكثر ومثله في التنوير والدرر والذلي وغيرها (سئل) في الوكيل بالبيع هل يملك ايداع
 المبيع عند أجنبي بدون إذن الموكل أولا وإذا ملك ايداع المزبور هل بعد مفارقتها هل يضمن
 أولا (أقول) لم أرجو بالموافق عن هذا السؤال لكن ذكر المؤلف في غير هذا المحل عن فتاوى
 الكازروني أرسل مع آخر دراهم يشتري بها أمتعة فاشتراها وأرسلها له ولم يأذن له في إرسالها
 مع غيره هل يضمن أجاب الوكيل متعبد بدفع العين إلى أجنبي فيضمن القيمي بقيمته والمثلي بمثله إذا
 هلكت العين إلى أن قال الوكيل لا بدع اه (أقول أيضا) وفي وكالة الحر ووكيل البيع لو دفع
 المبيع إلى دلال ليعرضه على من يرغب فيه فغاب أو ضاع في يده لم يضمن لكن المختار الضمان كما
 في البرازية لكونه دفع ملك الغير بغير إذنه وإن كان أصلا في الحقوق الخوكت فيما علقته عليه
 أنه ينبغي تقسيم الضمان بما إذا لم تكن العادة جارية بذلك فلوجرت العادة بدفعه إلى دلال
 ليعرضه على البيع لا يضمن لأنه بمقتضى العادة يكون ما ذور بذلك وفي الفتاوى الخيرية سئل
 فيما إذا جرت عادة التجار أن يبعث بعضهم إلى بعض بضاعة يبيعها ويشتريها منهم من يختاره
 ويعتقد أمانته من المكارية بحيث اشتر ذلك بينهم اشتراشا نعا فيهم ويبيع المبعوث إليه
 البضاعة وأرسل عنهم مع من اختاره منهم على دفعات متعددة وأنكر المبعوث إليه بعض
 الدفعات هل يكون القول قول باعث الثمن يمينه وإن لم يعلم تفاصيل ذلك لطول المدة أم لا بدله
 من اليمين أجاب القول قوله بيمينه أنه ببعثه مع من يختاره ويراه أمينا لأنه أمين لم تبطل أمانته
 والحالة هذه بالارسل مع من ذكر وقد ذكر الزاهد راضا يحج لبيكر خواهر زاده جرت عادة
 حاكة الرستاق أنهم يبعثون الكرايس إلى من يبيعها لهم في البلد ويشتريها منهم بيد من
 شاء ويراه أمينا فإذا بعث البائع عن الكرايس يشتريه شخص ظنه أمينا وأبق ذلك الرسول لا يضمن
 البائع إذا كانت هذه العادة معروفة عندهم قال استاذنا رحمه الله تعالى وبه أحببنا وأوغري
 اه وقد عضد بقولهم المعروف عرفا كالمشروط شرط والعادة محكمة والعرف قاض إلى غير ذلك
 من كلامهم اه مافي الخيرية ولكن انظر ما يأتي في الفروع في آخر هذا الباب (سئل) في
 الوكيل إذا لم يكن ضامنا دين موكله هل لا يحبس دينه (الجواب) نعم لا يحبس وفي وكالة الاشياء
 ولا يحبس الوكيل دين موكله ولو كانت وكالة عامة إلا أن ضمن وسئل قارئ الهداية هل
 يحبس الوكيل دين وجب على موكله إذا كان للموكل مال تحت يد وكيله وامتنع الوكيل من
 اعطائه سواء كان الموكل حاضرا أو غائبا فأجاب نعم لا يحبس الوكيل على دفع ما ثبت على موكله
 من الدين إذا ثبت أن الموكل أمر الوكيل بدفع الدين أو كان كفلا له ولا فلا يحبس فيه زادا الشيخ
 في هذا الجواب في مكان آخر وان صدقه فيما ادعاه من الدين لأن هذا القرار على الغير فلا يعتبر اه
 وأيد محشي الاشياء السيد أحمد الحوي ما أفتى به قارئ الهداية بنقل من الخاتمة ونقله في نهج
 النجاة أيضا فقد تحرر من هذا أنه إذا كان للموكل مال تحت يد وكيله ولم يأمره بدفعه لا يحبس وإذا
 أمره بدفعه وامتنع منه يحبس (أقول) وهذا خلاصة ما حرره الخير الزملي في حاشيته على المنع
 ووفق به بين عباراتهم كما أوضحته فيما علقته على الدر المختار قال المؤلف وأفتى قارئ الهداية بأنه

مطلب في الوكيل بالبيع
 إذا أودع المبيع عند أجنبي
 هل يضمن

مطلب لا يحبس الوكيل
 دين موكله إلا أن ضمن
 أو كان للموكل تحت يده
 مال وأمره بدفعه

إذا أذن المديون لو كيله بأن يعطى رب الدين وغاب فادعى الوكيل أنه لا مال عنده لموكله هل يلزمه
 عين فاجاب لا يلزم الوكيل دفع ما في يده الى من وكله بقبضه منه وان أنكر أن الموكل له تحت يده
 شيء لا يلزمه شيء ولا عين عليه لان العين انما تجب للخصم والوكيل يقبض الوديعة أو العين ليس
 بخصم (سئل) فيما اذا كان لزيد الغائب مبلغ دين بنعمة عمر وفادعى بكر أنه وكيل زيد بقبض الدين
 من عمر وفصدقه عمر وعلى ذلك ودفع له الدين ومضت مدة والآن يريد عمر واسترداد المبلغ من بكر
 فهل ليس لعمر وذلك حتى يحضر الغائب والدفع صحيح (الجواب) نعم ومن ادعى أنه وكيل
 الغائب في قبض دينه فصدقه الغريم أمر يدفعه اليه فان حضر الغائب فصدقه والادفع اليه
 الدين بانما يرجع به على الوكيل لو باقيا وان ضاع الا اذا ضمنه عند الدفع أو لم يصدقه على الوكالة
 ودفعه اليه على ادعائه كثر الدقائق ومثله في التنوير وزاد فيه وفي الوجوه كلها الغريم ليس له
 الاسترداد حتى يحضر الغائب اهـ ومثله في المتون وسئل قازي الهداية فيما اذا ادعى
 المديون أنه أقبض الموكل دينه فاجاب: أنه يؤمّر بالدفع الى الوكيل وليس له أن يستحلف الوكيل
 انه ما يعلم أن الموكل قبض الدين وأجاب عن سؤال آخر اذا أنكر المديون الوكالة وطلب الوكيل
 تحليفه على أنه ما يعلم أنه وكيل فان نكل المديون ألزم بدفع الدين وان حلف لا يلزمه شيء (سئل)
 في رجل يدعى الوكالة عن امرأة خرساء طرساء فهل تصح وكالتها مع كونها موصوفة بهذه الصفات
 المذكورة أم لا (الجواب) اذا كانت المرأة المذكورة اشارتها معلومة مفهومة فتوكلها
 صحيح فتاوى الشلبي من أوائل الوكالة (سئل) فيما اذا بعث زيد لعمر والمقيم ببلدة كذا
 دراهم ليشتري لها بهابضعة معلومة الجنس لبعينها ولم يكن سعرها معلوما فاشترى لها عمر وله بشن
 فيه عين فاحش فهل لا يتنقذ الشراء المزبور على زيد (الجواب) حيث لم يعين له ما يشتريه
 فاشترى بعين فاحش لا يتنقذ الشراء المزبور على زيد وفي معين المقتى لو اشترى بعين يسير تنقذ
 وبالناحش لا ويتنقذ على نفسه قلت وهذا اذا لم يعين ما يشتريه فان عين تنفذ على الأمر كما
 في الهداية وفي العناية هو قول عامة المشايخ وتماه في البحر ولو سمى له الثمن فاشترى باكثر
 لا يتنقذ الا الوكيل بشرأ الاسير فانه يلزم الأمر المسمى في الواقعات نهج التجارة من الوكالة
 وفي الدراختار وتقيده شرائه مثل القيمة وعين يسير وهو ما يقوم به مقوم وهذا اذا لم يكن سعره
 معروفا فان كان سعره معروفا بين الناس كخبز ولحم وموز وجبن لا يتنقذ على الموكل وان قلت
 الزيادة ولو فلسا واحدا به يفتى بحر ومثله في الكثر والمقتى (سئل) فيما اذا أرسل زيد
 المقيم ببلدة كذا مع عمر المكارى صرة محتومة فيها دراهم ليوصلها للبكر فوجدها بكر ناقصة
 عما قال زيد فهل القول قول بكر في ذلك (الجواب) القول قول القابض يمينه وتقدم ذلك
 في كتاب البيع بنقوله (سئل) في امرأة تباشر بنفسها قبض أجور وفنها وملكها وتشتري
 أمتعة من رجال أجنب وتريد أن توكل أجنبيا في دعوى على رجل زاعمة أنها من المخدرات
 والرجل لا يرضى بتوكيلها فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في الصحيح الجسد المقيم
 في البلد اذا أراد أن يوكل وكيله عنه ليدعى بحق على الآخر هل للمدعى علمه أن يأتى حتى يحضر
 الخصم فيدعى بنفسه (الجواب) قد أجاب عن مثل هذا السؤال العلامة الخير الرملى بما
 صورته صرح علما وأقاطبة متونا وشروحا بأن الوكالة بالخصوص ملة لا تكون الا برضا الخصم
 الآن يكون الموكل مريضا أو غائبا مد السفر أو مريدا للسفر أو مخدرة ووجه ذلك أن الجواب
 مستحق على الخصم ولهذا يستحضره والناس متفاوتون في الخصومة فلو قلنا بلزومه يتضرر به

مطلب فيما اذا ادعى أنه
 وكيل عن الغائب في قبض
 دينه

مطلب في صحة توكيل
 الاخر من الاطرش

مطلب اذا اشترى الوكيل
 بعين فاحش لا يتنقذ الشراء
 على الموكل

مطلب القول للمكارى
 في مقدار الصرة

مطلب ليس له أن يوكل
 بالخصوص الا برضا الخصم

فستوقف على رضاه وهذا مذهب أبي حنيفة واختاره المحبوني والنسفي وصدر الشريعة
وأبو الفضل الموصلي ورجح دليله في كل مصنف وغالب المتون عليه فلزم العمل به لدفع الضرر
لا سيما في هذا الزمان الفاسد والله تعالى أعلم وقال في الملتقى وغيره وصح أي التوكيل بالخصومة
في كل حق برضا الخصم للزومها الآن ~~بكون~~ الموكل مريضا لا يمكنه حضور مجلس الحكم
أو غائبا مسافرا أو مريدا للسفر أو مخدرة غير معتادة للخروج إلى مجلس الحكم (سئل)
في امرأة وكلت آخر ليزوجهما من زيد الكف عليها وفي قبض مهرها فزوجها وقبض مهرها
ثم ماتت عن زوج وورثه يدعون عليه بما قبضه من المهر والوكيل يدعي القبض والدفع في
حياتها فصدقته الورثة في القبض وأنكروا الدفع لها فهل يقبل قول الوكيل بيمينه
(الجواب) نعم وأجاب العلامة الرمي في فتاويه عن مثل هذه الحادثة بقوله إن كان الموكل
فيه قبض وديعة ونحوهما من الامانات فالقول قوله بيمينه في القبض والدفع لها وإن كان قبض
دين وأقرت بقية الورثة بالقبض وأنكرت الدفع فكذلك القول قوله بيمينه في الدفع وإن
أنكرت القبض والدفع لا يقبل قوله إلا بيمينه وإذا لم يقر بيمينه رجعت الورثة بحصتها منه على
المدينين ولا يرجع المدينون على الوكيل لأن قوله في براءة نفسه مقبول لا في إيجاب الضمان على
الميت الخ اه (سئل) في أمهالي قرية معلومة أقاموا زيدا وكيلا عنهم ليتعاطى أمورهم
ويشأمر أعمالهم ومصالحهم في القرية المزبورة وجعلوا له على ذلك مبلغا معلوما من الدراهم
وقد راعوا الحنطة والشعير وتعاطى زيد ذلك ويريد مطالبتهم بأجرة مثله فهل له ذلك (الجواب)
نعم (سئل) فيما إذا وكل زيد عمراني تقاضي دينه الذي بذمة فلان وقبضه وشرط له على ذلك
أجر معلوم في مدة معلومة وتقاضاه فهل يستحق الاجر بالشرط (الجواب) حيث شرط له ذلك
ووقت له وقتا وبشرط ذلك يستحق ما ذكر كما صرح بذلك في الاشباه من كتاب الامانات وفي البرازية
في نوع التوكيل بالاقراض والاستقراض والقبض والتقاضي وإن وكله بقبض دينه وجعل له
الاجر لا يصح إلا إذا وقت مدة معلومة وكذا الوكيل بالتقاضي إن وقت جاز اه (سئل) فيما
إذا وكل ناظر وقف زيدا بتعاطى أمور الوقف ولم يشرط له أجرة على ذلك وتعاطى زيد ذلك مدة
وطلب من الناظر أجرة على ذلك فهل ليس له ذلك (الجواب) حيث كان وكيلا ولم يشرط له
أجرة فليس له ذلك والحالة هذه العامل لغيره أمانة لا أجر له إلا الوصي والناظر فيستحقان بقدر
أجرة المثل إذا عملا إذا شرط الواقف للناظر شيئا ولا يستحقان إلا بالعمل فلو كان الوقف
طاحونة أو الموقف عليه يستغلها فلا أجر للناظر كما في الخائنة ومن هنا يعلم أنه لا أجر للناظر
في المسقف إذا أحيل عليه المستحقون ولا أجر للوكيل إلا بالشرط أشباه من كتاب الامانات
(سئل) في جماعة استأجرهم زيد لحصد زرع المعلوم بأجرة معلومة وشرعوا في الحصاد
وعجزوا عن إتمامه فوكلوا زيدا بان ياتي بهم بمساعد بأجرة فأتى لهم بجماعة بالأجرة
وساعدوهم حتى أعوا الحصاد فهل تكون أجرتهم على الوكيل وهو يرجع بذلك على
الجماعة الأولى (الجواب) يطالب الوكيل بالاستئجار بالأجرة كالوكيل بالشراء كذا
في وكالة البحر فلهم طلب أجرتهم من الوكيل المذكور وهو يرجع بذلك على الجماعة والله أعلم
(سئل) فيما إذا وكل زيد عمراني عمل معلوم هو يسع أمتعة معلومة زيد وجعل له أجر على
ذلك وباعها بثمن حال فهل يجبر الوكيل على تقاضي الثمن من المشتري (الجواب) حيث
كان وكيلا باجر يجبر قال في الاشباه من الوكالة ولا يجبر الوكيل بغير أجر على تقاضي الثمن أما

مطلب فيما إذا مات الموكل
وادعى الوكيل القبض
والدفع اليه

مطلب أقام أهل القرية
زيدا وكيلا عنهم ليتعاطى
امورهم وجعلوا له أجر الخ
مطلب وكله بقبض دينه
وجعل له أجرة صح إن وقتا

مطلب لا يستحق الوكيل
أجرة إلا بشرط

مطلب الوكيل بالاستئجار
يطالب بالأجرة وهو يرجع
على الموكل
مطلب الوكيل باجر يجبر على
استيفاء الثمن كالدال
والسمسار

إذا كان باجر كالدلال والسمسار والبيع يحسب على استيفاء الثمن ذكره الصدر الشهيد وفي
 الصغرى لأن من سواهم متبرع فان فعل فيها وان امتنع لا وتقام بسطه في حاشية الاشياء
 للسيد الجوى فراجعها (سئل) في صدك كتب فيه أقر زيد وجماعة من أهالي قرية كذا
 فزيد بالاصالة عن نفسه وبالوكالة عن جماعة آخرين من أهالي القرية بشهادة فلان وفلان
 والجماعة الاولون عن انفسهم أن عليهم وعلى الموكلين لعمر ومبلغا قدره من الدراهم كذا
 مؤجلا الى كذا وصدر ذلك لدى حاكم شرعى لم يثبت التوكيل المذكور لديه في وجه خصم شرعى
 ثم حل الاجل وطلب عمر والمبلغ من الاصلاء والموكلين وهم بمحذون التوكيل في ذلك فكيف
 الحكم (الجواب) حيث أنكروا التوكيل المذكور على الوجه المزبور فلا عبرة بمضمون
 الصك المرقوم في ثبوت التوكيل بل لابد من اثباته بوجه الشرعى والحالة هذه والله أعلم ورأيت
 مكتوبا بخط العلامة الشيخ عبد الرحمن العمادى في نسخة العمادية ما جواب الائمة الحنفية
 في حجة كتب فيها أقر فلان بن فلان الوكيل عن فلانة وفلانة في القبض والابراء الا أن ذكرهما
 فيه بشهادة فلان وفلان أنه قبض من فلان ما كان في ذمته للموكلتين المذكورتين عن ربيع
 حصتهما من كذا وقف جدهما فلان عن مدة كذا مبلغا كذا ثم أبرأ القابض المذكور ذمة الدافع
 المذكور من جميع الدعاوى وثبت ذلك لدى الحاكم وحكم بموجبه فاذا طعن الخصم في مضمون
 هذه الحجة وشهد رجلان أن مضمون هذه الحجة ثبت لدى فلان بن فلان فسألهما القاضى عن
 مضمون الحجة فلم يعرفاه فهل تقبل شهادتهما ويعمل بالحجة ويمضيها من غير معرفة ما كتب فيها
 أم لا (الجواب) لا عبرة بالحجة ولا بشهادة من شهد بمضمونها وان كانت تلك الشهادة عن
 معرفة بتفاصيل ما فيها حتى يقيم الوكيل على وجه الموكلتين بينة عادلة بانهم ما قدوا بقبض
 مالهما في ذمة الدافع وبالصلح والابراء أيضا فان شأهذى الوكالة لا عبرة بشهادتهما أصلا فانهما
 لم يشهدا بالتوكيل بناء على دعوى صحبته والله أعلم كتبه الفقير أبو السعود وفي فتاوى
 عبد الرحمن افندى المذكور في جواب سؤال نعم يكلف وورثة المشتري الى اثبات توكيله ولا يكفي
 في ذلك شهود مضمون صك البيع المذكور والله الموفق كتبه الفقير عبد الرحمن الحمد لله
 الجواب كذلك كتبه الفقير أحمد المالكي ولا عبرة بشهادة شهود الوكالة لكونها في غير وجه
 خصم قال في الكافي في كتاب الشهادات لا يجوز اثبات الوكالة والولاية بلا خصم حاضر اه
 ومن خطه المعهود نقلت (سئل) فيما اذا كان لا يد مبلغ دين معلوم بذمة عمرو وفات عمرو عن
 تركته وورثته فوكل زيد بكرا يقبض دينه من ورثته وكتب له بذلك حجة شرعية فهل يعمل بمضمونها
 بعد الثبوت الشرعى وله قبضه (الجواب) نعم والوكيل يقبض الدين يملك الخصومة والوكيل
 يقبض العين لا يملك الخصومة الخ عني على الكنز وفي تصحيح العلامة قاسم قوله والوكيل
 يقبض الدين وكيلا بالخصومة عند أى حنفية وقالوا هو رواية عن أى حنفية ليس بوكيل
 بالخصومة وعلى قول الامام المحبوبي في أصح آقاويل والاختيارات والنسقى والموصلى وصدر
 الشريعة وقيد يقبض الدين لأن الوكيل يقبض العيين لا يكون وكيلا بالخصومة فيها بالاجماع
 قاله في الاختيار وغيره اه (سئل) في رسول التقاضى هل يملك قبض الدين (الجواب)
 نعم قال في الدر المختار من الوكالة بالخصومة رسول التقاضى يملك القبض بالخصومة اجماعا
 بجر اه (سئل) فيما اذا وكل زيد عرا في بيع تن معلوم له وأن يشتري بثمنه ما معلوما وقال
 لاتبعه الا بحضور فلان فباعه بغير محضره واشترى به غير البن فهل يكون غير جائز (الجواب)

مطلب لا يثبت التوكيل
 بشهود مضمون الصك
 واجبة

مطلب لا عبرة بالحجة مالم
 تثبت الوكالة

مطلب لا يجوز اثبات
 الوكالة والولاية بلا خصم
 حاضر
 مطلب الوكيل يقبض
 الدين يملك الخصومة

مطلب رسول التقاضى
 يملك القبض بالخصومة

مطلب نجاه عن البيع
الابشهود أو الابعض فلان اه
لايملك البيع بدون ذلك
مطلب باع بالوكالة ثم ادعى
انه ملكه لا تسمع

مطلب صادر الالى التجار
فاختفى بعضهم ليس لهم
الرجوع على المختفين
مطلب فيما اذا دفع الدين
للوكيل بدون اثبات وكالة

مطلب وكاله بدفع دراهم
الى زيد فهل يصدق بيمينه
في الدفع

قوله الماذون له الخ أى ان
كان زيد ودبعة عند عمرو
فادّن زيد لعمرو بدفعها الى
بكر فالقول لعمرو في الدفع
وان كان الذى عند عمرو
غصبا أو دينا لا يكون
القول قول عمرو في الدفع
لانه يدعى براءة ذمته عن
المضمون هنا بخلاف الاول
اه منه

مطلب فيما اذا امره بدفع
المال لزيد وأن ياخذ منه
وصولا

نعم والمسئلة في الخيرية وقال في الخانية من فصل التوكيل بالبيع والشراء ولو وكل بالبيع ونهاه
عن البيع الابشهود أو الابعض فلان لا يملك البيع بغير شهود أو بغير محضر فلان اه (سئل)
في رجل له بناء دار قائم في أرض وقف وكل زيد ابيعه فباعه زيد من امرأة بن معلوم والآن يدعى
زيد أن البناء ملكه فهل اذا ثبت ما ذكر لا تسمع دعوى الوكيل بذلك (الجواب) نعم وفي فتاوى
الخانوئي في جواب سؤال التناقض يمنع من الدعوى سواء صدر من الوكيل أو الوصى وعبارتهم
أن من أقر لسان بعين فكلا لا يملك أن يدعيه لنفسه لا يملك أن يدعيه لغيره بوكالة أو وصاية وكذا
لو ادعى لفلان بالوكالة ثم ادعى لفلان آخر أنه وكاله بالخصومة فيه لا يقبل ويصير متناقضا والدين
في هذا الحكم كالعين فعملهم هذا أن التناقض من الوكيل أو الوصى مانع من الدعوى منهما
فيما وقع فيه التناقض ولم يمكن فيه التوفيق اه (سئل) فيما اذا طمع الوالى في أخذ مبلغ
من المال من جماعة معلومين ظلموا طلبه منهم فاقتضى بعضهم وأخذ الوالى المبلغ من رجل ظاهر
منهم جبرا ويريد الرجل الرجوع على المختفين بشئ من المبلغ بدون وجه شرعى فهل ليس له ذلك
(الجواب) نعم قال في البرازية من كتاب الوكالة طمع الوالى في أخذ أموال جماعة من التجار
فاقتضى بعض فاخذ من الظاهر من مقدارا وقال اقتسموه عليكم بالخصومة ليس لهم الرجوع على
المختفين شرعا فاما أمر المرأة فظاهر (سئل) فيما اذا كان زيد الغائب مبلغ من الدراهم
بذمة رجلين بموجب تمسك فادعى أخو زيد أنه وكيل عن أخيه بقبض المبلغ منه فما قصدناه
ودفعناه له بعدما برز لهما التمسك المزبور ثم حضر الغائب ولم يصدق أخاه في التوكيل المزبور
وحلف على ذلك وطلب دية من الرجلين فهل يؤمر أن يدفع ذلك له ويرجعان به على الوكيل
ان باقيا في يده (الجواب) حيث دفع الدين للوكيل بدون اثبات وكالة بل صدقاه عليها
يؤمر أن يدفع ذلك لزيد ويرجعان به على الوكيل ان باقيا في يده وبمثله ان استهلكه والله أعلم
ادعى أنه وكيل للغائب بقبض دية فصدقه الغريم أمر بدفعه اليه فان حضر الغائب فصدقه فيها
والأمر الغريم بدفع الدين اليه ثانيا ورجع به على الوكيل ان باقيا في يده ولو حكا وان ضاع لا الا
اذا ضمنه عند الدفع أو قال له قبضت منك على أنى أبرأتك من الدين تنوير من باب الوكالة
بالخصومة والقبض (سئل) فيما اذا دفع زيد دراهم لعمرو وليدفعها الى بكر فادعى عمرو
الدفع وأنكر زيد بكر فهل يصدق بيمينه أم لا (الجواب) قال في الاشباه من الامانات
الماذون له بالدفع وكذبا فان كانت أمانة فالقول له وان كان مضمونا كالغصب والدين لا
كما في فتاوى قارئ الهداية اه والله سبحانه أعلم (سئل) في جماعة دفعوا لجماعة آخرين
مالا وأذنوا لهم بدفعه لزيد وأخذ رجعة منه بوصول المال اليه فدفعوا له وأخذوا الرجعة بذلك
وضاعت والآن أنكر زيد قبض المال من المأذون لهم وكذبهم الا ذنون أيضا فكيف الحكم
(الجواب) القول للمأذون لهم في ذلك بيمينهم في براءة أنفسهم فقط وحيث أنكر زيد القبض
فالقول قوله بيمينه أيضا والله أعلم وسئل قارئ الهداية عن شخص دفع الى آخر مبلغا وأمره بدفعه
لزيد وأن يأخذ من زيد رجعة أن المبلغ وصل اليه ففعل ذلك وادعى المأذون ضياع الرجعة
منه وأنكر زيد القبض فهل القول قول زيد مع يمينه أم قول المأذون مع يمينه أم لا (الجواب)
القول قول المأذون في أنه دفع الى زيد مع يمينه وان أنكر زيد القبض فالقول قوله مع يمينه
أيضا خلاص الجواب أن المأذون يقبل قوله في حق نفسه لا في حق زيد اذا أنكر الابينة
تقوم عليه واذا شرط على المأذون أن لا يدفع الا بشروط الاشهاد على زيد واحضار رجعة

مطلب قال لا تدفع المال
حتى تأخذ الصك فدفعت قبله
ضمن

تشهد على زيد بالقبض فلم يحضر رجعة بذلك وأنكر زيد القبض كان المأذون ضامنا ولا ينفعه
قوله أشهدت وضاعت الوثيقة ولا يبرأ المأذون من رجعة أو يقر زيد بالقبض والله أعلم اه
أعطاه ألفا ليقضى به دينه وقال لا تدفع المال حتى تأخذ الصك فدفعت قبل أخذه ضمن برأية
من الوكيلة (أقول) قال في البحر ولو قال لا تدفع الدين إلا بمحضرة فلان ففعل بلا محضرة
ضمن كذا في البرازية ولو ادعى الوكيل أنه دفع بمحضرة أو قال لا تدفع إلا بشهود فادعى دفعه
بشهود وأنكر الدائن القبض حلف الوكيل أنه دفع بشهود فإذا حلف لم يضمن كذا في كافي
الحاكم ولو قال ادفعه بشهود فدفعت بغيرهم لم يضمن اه ما في البحر وبه علم أن قول قارئ الهداية
ولا ينفعه قوله أشهدت وضاعت الوثيقة الخ فيه نظر لأن ذلك إذا لم يحلف الوكيل أما إذا حلف
فانه ينفعه تأمل ثم ان كلام البحر يقيس الفرق بين لا تدفعه إلا بشهود بإدانة الحصر وبين
ادفعه بشهود بدون حصر فيضمن في الأول دون الثاني وليس في كلام قارئ الهداية هذا
التفصيل لكن ما ذكره في البحر لم يستند فيه إلى نقل وهو مخالف لما في التواريخ من المحيط
مما حاصله أنه إذا شرط على الوكيل ما هو مفيد من كل وجه مثل بعه بخيار فانه يلزمه سواء أكتده
بالتنقي أو لا وان كان يضرب مثل بعه بالف نسيئة فباعه بالف حال جاز ولا يلزمه شرطه مطلقا وان
كان ينفع من وجه دون وجه مثل بعه في سوق كذا فهذا ان أكتده بالتنقي يلزمه والأفلا كما حررت
فيما علقته على البحر في أوائل كتاب الوكيلة عند قول الكنز وباقياتها واستفائها (سئل)
في وكيل متولى وقف وكل آخر في إيجار عقار الوقف فاجر من زيد والحال أن المتولى لم ياذن
لو كيله بالتوكيل ولم يعمله فهل تكون الاجارة غير صحيحة (الجواب) حيث لم يأذن له موكله
ولا فوض إلى رأيه ذلك ولا أجازة فالاجارة المذكورة غير صحيحة كما صرح بذلك في التنوير وغيره
(سئل) فيما إذا وكل زيد عمر في قبض معلوم وظيفته من آخر وفي انفاقه على زوجة الموكل
وأولاده الصغار منها وأذن له أن يوكل في ذلك من شاء وغاب زيدو بأمر عمر وذلك ثم وكل عمر
ابنه البالغ في ذلك ومات عمر وعن ابنه المذکور فهل يكون كل من التوكيلين صحيحا
ولا ينزع الابن بموت أبيه (الجواب) حيث أذن له أن يوكل من شاء فوكل ابنه فقد صار
الثاني وكيلًا عن الأول فلا ينزع بموت أبيه كما في البحر (سئل) فيما إذا وكل زيد عمر
في قبض معلوم وظيفته من بكر وفي قبض استحقيقه من جهة وقف وفي إيصال ذلك
إليه فقبض الوكيل ذلك في مدة معلومة ثم مات عن تركته مجهول لذلك فهل يضمن الوكيل
ذلك في تركته (الجواب) نعم يضمن ولا يقبل قول ورثته إلا برهان لانه قد تقرر في تركته
الضمان فلا بد للخروج من عهده من البيان كذا أفق العلامة الخیر الرملی سقى الله روحه
الرحمة والرضوان في عرصات الجنان (سئل) في معتموله وصى شرعى والمعتومه مال فوكل
الوصى المزبور رجلا في الاتفاق على المعتوم من ماله في كسوته اللازمة للضرورة وصرف على
ذلك مصرف المثل في مدة تحتمله والظاهر لا يكذب فيه فهل يقبل قول الوكيل (الجواب)
نعم يقبل قول الوكيل في ذلك بيمينه لان الوصى يملك أن يوكل غيره بكل ما يجوز له أن يعمل بنفسه
في أمور التيمم كما في الانقروى وآداب الاوصياء والمعتومه بمنزلة الصبي كما في الانقروى وفي البحر
من شتى القضاء نائب الناظر كعهو في قبول قوله فلو ادعى ضياع مال الوقف أو تفريقه على
المستحقين وأنكر وأقال القول له كالأصيل لكن مع اليقين وبه فارق أمين القاضي فانه لا عين
عليه كالقاضي اه والوصى كالناظر لان الوصية والوقف أخوان يستحق كل منهما من الآخر

مطلب فيما إذا خالف
الوكيل شرط الموكل

مطلب ليس للوكيل أن
يوكل إلا بأذن أو تعيم

مطلب وكيل الوكيل
بلاذن لا ينزع بموت الوكيل
الأول

مطلب يضمن الوكيل بموته
مجهلا

مطلب يقبل قول وكيل
الوصى بيمينه

مطلب الوصى له أن يوكل
غيره

مطلب نائب الناظر كعهو
في قبول قوله لكن مع اليقين

كما صرحوا به وفي الخبرية من الوصايا الوصي مثل القيم لقولهم الوصية والوقف أخوان اه
 (سئل) في رجل وكل آخر في بيع غنمه ثم نهاه عن البيع حتى يقبض الثمن فباع الوكيل قبل
 قبض الثمن فهل يكون البيع غير جائز (الجواب) نعم ولو وكله بالبيع ثم نهاه عن البيع حتى
 يقبض الثمن فباعه قبل قبض الثمن كان البيع باطلا حتى يسترد المبيع من المشتري ثم يبيع خاتية
 (سئل) في امرأة قروية وكلت زوجها زيدا في شراء أرض معينة من أختها هند وكالة مقبولة
 منه فاشترتها لنفسه فهل يقع الشراء للموكلة (الجواب) الوكيل بشرأى بعينه إذا اشتراه
 لنفسه بمثل الذي أمر به حال غيبة الموكل يكون مشتريا للموكل ولا يملك الشراء لنفسه ما لم يخرج
 عن الوكالة وهو يملك إخراج نفسه عن الوكالة عند حضرة الموكل لا عند غيبته كذا في الخاتية
 من فصل شركة العنان فيقع شراء الأرض المذكورة للمرأة المزبورة (سئل) فيما إذا أرسل
 زيد خادمه لعمر والتاجر ليدفع له أمتعة معلومة على طريق الرسالة ثم مات زيد فقام عمرو يطالب
 الخادم بفتحها والخادم يقول كنت رسول زيد ولا ثمن لك على فهل ليس لعمر وذلك والقول قول
 الرسول في ذلك (الجواب) إذا ثبت أنه رسول فلا ضمان عليه في ذلك والقول قوله بيمينه
 (أقول) اثبات كونه رسولا غير لازم بل مجرد قوله كنت رسولا يكفي وهو معنى قوله والقول قوله
 بيمينه وهذا إذا لم يشتر الخادم من التاجر بإضافة العقد إلى نفسه بل أضافه إلى المرسل أو قبض
 بنون عقد أصلا على وجه الرسالة أما لو أضاف العقد إلى نفسه ثم ادعى أنه رسول لا يصدق كما
 قدمنا (سئل) في رجل دفع لقتال مقدارا معلوما من الحرير وأذن له أن يدفعه إلى امرأة
 معلومة لتسكب الحرير ففقد من عندها ويريد الرجل تضمين القتال مثل حريه فهل لا يضمنه
 حيث كان مأذونا بدفعه (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا دفع زيد لعمر ومبلغا معلوما من
 الدراهم بطريق الرسالة ليدفعه عمر وليكر دائن زيد من دين بكر فدفعه عمر وليكر ثم رد بكر من
 ذلك دينار على عمر وليرد على زيد زاعما أنه خارج فأنكر زيد أنه ديناره واتهم عمر الرسول
 بأنه بدل ديناره بهذا والرسول ينكر فهل القول لعمر والرسول بيمينه (الجواب) نعم
 (سئل) فيما إذا بعث زيد أجيره إلى زوجة زيد ليأتيه ببصرة من عندها فجاءه الأجير للزوجة
 وأخبرها بذلك فأعطته الصرة بناء على أنه رسول الزوج إليها فمأذرك ومضت مدة والآن
 الزوجة تطالب الرسول المذكور بالصرة المذكورة فهل ليس لها ذلك والقول قول الرسول
 أنه رسول في ذلك (الجواب) لا ضمان على الرسول كما ذكره أئمتنا الفحول اذهو سفير غير
 ضمين وما على الرسول إلا البلاغ المبين والله سبحانه الهادي وعليه اعتمادى * (فروع) * الرسول
 أمين والعين في يده أمانة فإذا ادعى رد العين إلى صاحبها أو ادعى الموت أو الهلاك يصدق مع
 يمينه بالاتفاق إلا أن يكذبه الظاهر من الخاتية كذا في التتار خاتية رجل له على آخر دعوى فأراد
 المدعى عليه أن يسافر فوكل وكيلًا يطلب المدعى ثم عزله لا ينزل الجحضة الخصم لتعلق حق
 الغير بهذه الوكالة جواهر الفتاوى من الباب الخامس وفي المحيط قال الوكيل بالبيع بعته
 من رجل لا أعرفه وسلمته إليه ولم أقدر عليه فباع الثمن عنده أفتى المرغيناني بأن الوكيل
 ضامن وذلك صحيح لكن عليها بأن قال لأنه ليس له التسليم قبل قبض الثمن وذلك ليس بصحيح
 لأن له ذلك وإن نهاه الموكل عنه فبدونه أولى أن يكون له ذلك ولو دفعه الوكيل إلى رجل ليعرضه
 على من أحب فهرب به الرجل ولم يقدر عليه أو تلف عنده المبيع فالوكيل ضامن وبه أفتى
 المرغيناني أيضا وأفتى الشيخ النسفي وشيخ الاسلام عطاء بن حنيفة السعدي بأنه لا يضمن لأن

مطلب الوصية والوقف
 أخوان

مطلب فيما إذا نهاه عن
 البيع حتى يقبض الثمن
 مطلب إذا اشترى الوكيل
 الأرض لنفسه يقع الشراء
 للموكل

مطلب القول قوله في أنه
 كان رسولا عن زيد ولا ثمن
 عليه

مطلب أذن للقتال بدفع
 الحرير إلى امرأة ذكبه ففقد
 من عندها لا يضمن القتال

مطلب القول للرسول بأنه
 لم يدل الديار

مطلب الرسول أمين
 فيصدق إلا أن يكذبه
 الظاهر

مطلب أراد السفر فطلب
 خصمه أن يوكل رجلا ليس
 له عزله في غيبة الخصم

مطلب إذا قال الوكيل
 بعته من رجل لا أعرفه
 وسلمته يضمن

قوله وإن نهاه الموكل أي نهاه
 بعد البيع أم أقبله فلا كما
 قبل فحوسبعة أوراق اه
 منه

البيع غالباً لا يتأتى الا على هذا الوجه فيطلق له فيه والاول اصح لما ذكره المرغبنا في لانه ليس له التسليم الى أحد قبل البيع اه (أقول) لقائل أن يقول ان كونه لا يملك التسليم قبل البيع مسلم وليكن اذا كان بدون اذن من الموكل أمالو كان بالاذن الصريح فلا شبهة في أن الوكيل يملك ذلك وكذلك اذا كان معروفاً عادة بأن كان ذلك الشيء انما يباع مع الدلال ولم يكن الوكيل دلالاً فاذا وكله ببيعه مع علمه بذلك كان اذناً منه بذلك عادة والمعروف كالمشروط كما مر نظيره قبل نحو خمسة أوراق عن فتاوى الشيخ خير الدين فليست أملاً ومثله ما في الخاتمة لو أرسل الراعي كل بقرة في سكة ربه فاضاعت قبل أن تصل الى ربه الا يضمن اذ ليس عليه ادخالها في منزل ربه عرفاً والمعروف كالمشروط اه وكلمه من تطير والله تعالى أعلم وهذا آخر الجزء الاول من الاصل الذي هو فتاوى العلامة المرحوم حامد افندي العمادى وقد فرغت من تلخيصه وتنقيحه وتحريره وتوضيحه باقل من نصف الاصل مع زيادة القوائد الفريدة * والتحريرات السديده * على وجه الصواب * مما لا يوجد في غير هذا الكتاب ■

وذلك في ليلة الاربعاء لسبع وعشرين خلون من شهر

رمضان سنة ١٢٣٦ ألف ومائتين وست وثلاثين

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا

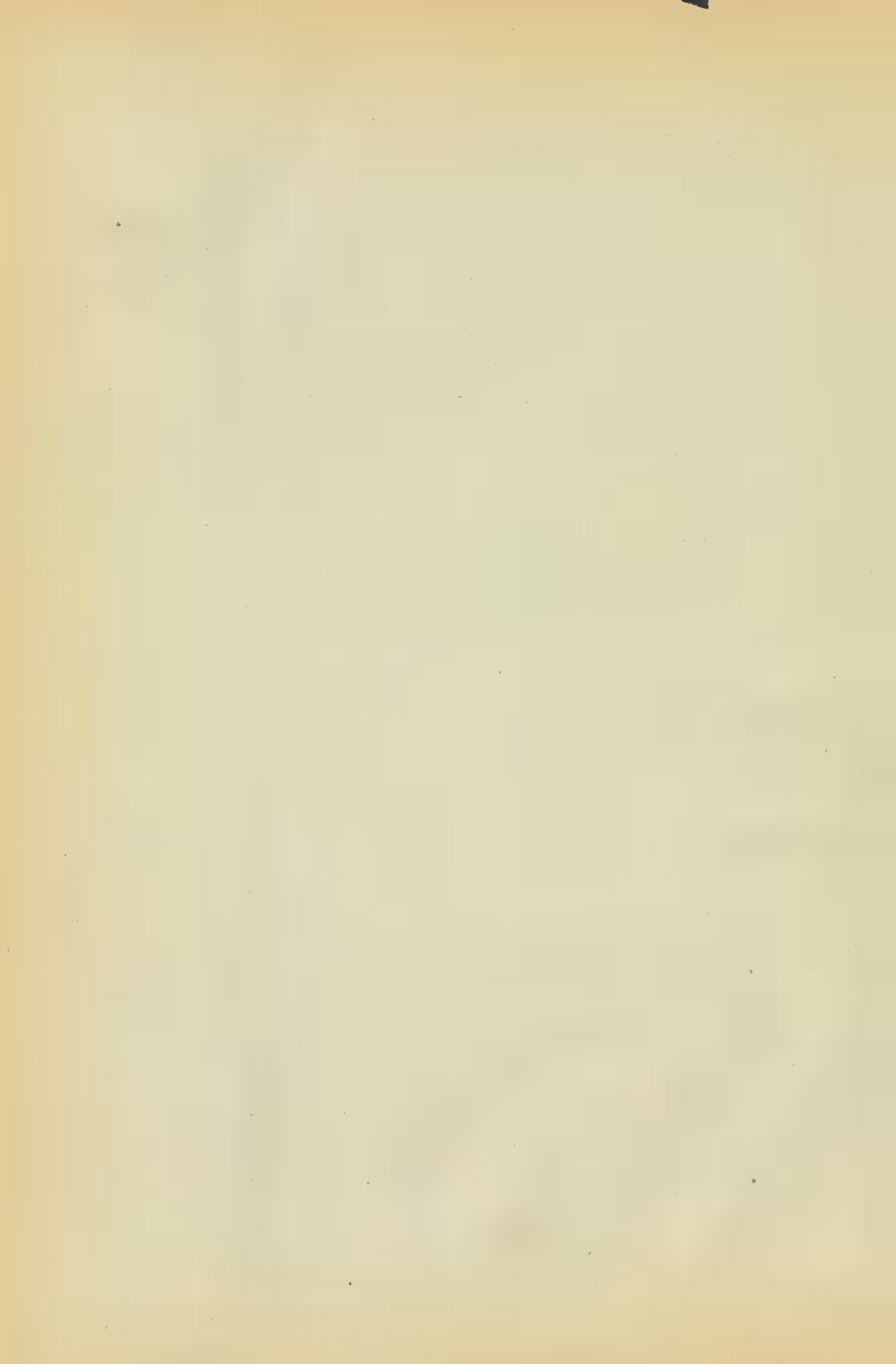
محمد النبي الامى وعلى آله

وصحبه أجمعين

آمين

٢

تم الجزء الاول ويليه الجزء الثانى اوله كتاب الدعوى



■ فهرسة الجزء الثاني من العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية *

١٨٤	كتاب المزارعة	٣	كتاب الدعوى
١٩٠	كتاب المساقاة	٤٣	كتاب الاقرار
١٩٨	باب مشقة المسكة	٥٣	باب اقرار المريض
٢١١	كتاب الذبايح	٦٢	كتاب الصلح
٢١٣	كتاب الشرب	٦٥	كتاب المضاربة
٢٢٢	كتاب المدائين	٦٩	كتاب الوديعة
٢٢٨	كتاب الرهن	٨٠	كتاب العارية
٢٤١	كتاب الجنائيات	٨٤	كتاب الهبة
٢٥٨	فصل في جنابة البهائم والجنابة عليها	٩٣	كتاب الاجارة
٢٦١	كتاب الحيطان وما يحدث الرجل في	١٤٣	كتاب الاكراه
	الطريق وما يضر به الخيران ونحو ذلك	١٤٦	كتاب الحجر والمأذون
٢٧٩	كتاب الوصايا	١٥٣	كتاب الغصب
٢٨٩	باب الوصي	١٦٥	كتاب الشفعة
٣٠٩	كتاب الفرائض	١٧٠	كتاب القسمة
٣٢٠	مسائل وفوائد شتى من الخطر والاباحة	١٨١	فصل في الغرامات الواردة على القرى
	وغير ذلك		ونحوها

(تمت)

(الجزء الثاني)
من العقود الدرية في تنقيح الفتاوى
الحامدية تأليف الشيخ الامام العلامة البحر
الحرير الفهامة سيدنا ومولانا السيد محمد أمين
الشهير بابن عابدين رحمه الله تعالى وقدس
روحه ونفعنا به والمسلمين
والحمد لله رب
العالمين
آمين

(الطبعة الثانية)
(بالمطبعة الكبرى الميرية ببولاق مصر المحمية)
(سنة ١٣٠٠ هجرية)

كتاب الدعوى

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب الدعوى)*

(سئل) في الإبراء العام في ضمن عقد فاسد هل يمنع الدعوى (الجواب) لا يمنع الدعوى به كما في الأشباه معزيا للبرازية (سئل) فيما إذا ادعى خارج على متولى وقف ذي يد على حانوت الوقف بأن البناء الموجود بها القائم بأرضها الجارية في الوقف له بناءه وكيله فلان له في الأرض المذكورة وطالبه برفع يده عن البناء المزبور فأجاب المتولى بأن البناء لجهة الوقف بناءه هو بمال الوقف للوقف بعد انهدام بنائها الأول الذي كان للخارج المذكور وأقام كل يئنة شرعية على دعواه فهل تقدم يئنة الخارج (الجواب) حيث الحال ما ذكر تقدم يئنة الخارج لأنها أكثر اثباتا على ما عرف كما في جواهر الفتاوى ولأن البناء يعاد ويتكرر كما في الخلاصة والبرازية وغيرهما ويئنة الخارج أولى من يئنة ذي اليد في دعوى الملك المطلق وما كان سببه يتكرر كما في الملتقى والمنع والبحر والدرر والزليعي وغيرها وفي المحيط ولو كانت المنازعة في دار وأقام واحد منهما يئنة انما اداره يقضى بها للمدعى لأن البناء يكون مرة بعد أخرى ولم يكن في معنى السجاق في قضى به للخارج اه (أقول) وتقدمت هذه المسئلة بعينها في الشهادات في مسائل تعارض البيئات التي ذكرتها لمصلحة من كتاب الشيخ غانم البغدادي وأن هذا هو المقتضى به وقد صرح في البحر في أول باب ما يدعيه الرجلان أن دعوى الوقف من قبيل دعوى الملك المطلق باعتبار ملك الوقف وذ كر من ذلك مسائل فراجعها فما اشتهر على الالسنه ان يئنة الرقف مقدمة ليس على اطلاقه أو هو على خلاف المقتضى به (سئل) فيما إذا سرق لز يدابة معلومة ثم وجدها بيد عمرو فادعاهما لدى القاضي بمقتضى انها جارية في ملكه بطريق الشرا من بكر وانها فقدت منه منذ كذا

(كتاب الدعوى)*

مطلب الإبراء العام في ضمن عقد فاسد لا يمنع الدعوى

مطلب يئنة الخارج بأن البناء ملكه أولى من يئنة المتولى

مطلب ترجح يئنة الخارج في دعوى البناء بخلاف السجاق

مطلب في اثبات الدابة المفقودة

وأجاب عمر وبأنه ابتاعها من رجل سماه ومحمد دعوى زيد فأثبت زيد دعواه على الوجه المذكور
بالينة الشرعية في وجهه وعمر وحكم له القاضي بعدم حلف زيد بالله أن الدابة المذكورة لم
تخرج عن ملكه ببيع ولا هبة ولا بوجه من سائر الوجوه الشرعية وأنها باقية في ملكه إلى يوم
تاريخه ولم يثبت عمر ودعواه فهل يكون الحكم المذكور واقعاً وموقعه الشرعي (الجواب) نعم
(سئل) فيما إذا كان بيد زيد عقار متصرف فيه تصرف المالك من مدة تزيد على أربعين سنة
بلا معارض ولا منازع وعمر مطلع على تصرفه المذكور ولم يدع بذلك على زيد ولا منعه من
الدعوى مانع شرعي فهل لا تسمع دعواه بعد ذلك على زيد ولا دعوى وارثه من بعده ويترك في يد
المتصرف لأن الحال شاهد (الجواب) نعم قال في جامع الفتاوى وقال المتأخرون من أهل
الفتوى لا تسمع الدعوى بعد ست وثلاثين سنة إلا أن يكون المدعي غائباً أو صدياً أو مجنوناً وليس
لهما ولي أو المدعي عليه أميراً جازاً يخاف منه كذا في الفتاوى العتبية وقال في البحر عن
المبسوط ترك الدعوى ثلاثاً وثلاثين سنة ولم يكن مانع من الدعوى ثم ادعى لا تسمع دعواه لأن
ترك الدعوى مع التمكن يدل على عدم الحق ظاهراً اه وفي الخلاصة رجل تصرف في أرض
زماً ناو رجل آخر يرى تصرفه فيها ثم مات المتصرف ولم يدع الرجل حال حياته لا تسمع دعواه بعد
وفاته وذ كر في الفتاوى المعروفة له أنه دعوى في دار رجل فلم يخاصم ثلاث سنين وهو في المصر
بطل حقه إلا أن هذا مهور فلا ينفذ فيه قضاء قاض فإن رفع إلى قاض آخر فإن الثاني يطل
قضاء الأول ويجعل المدعي على حقه وكذا المرأة إذا لم تخاصم سنين ولم تطلب المهر المفروض
كذا في قاضيهان جامع الفتاوى من أول كتاب الدعوى لكن في حاوى الزاهدي من الدعوى
أن الرواية في عدم سماعها منه بعد تركها ثلاث سنين في الاراضى الموقوفة والمسبلة وما يحتاج
في بقائه إلى الانفاق والرمية إلى أن قال لكن أفق المتأخرون بذلك فيما بعد ثلاثين سنة في كلها
لكونها أوسط الروايات الثلاث وخير الامور وأسطهاو لكون كلها مستوية في ملك الله تعالى
اه وارجع إلى الحاوى في هذا المحل فإن فيه فوائد جمة وقد أفق العلامة شيخ الاسلام ومفتي
الانام عبد الله أفندي المفتي العام بالممالك العثمانية على سؤال رفع اليه بما صورته في بعض
عقار في يده يتصرف فيه بطريق الملك بالشراء الشرعي من مدة تزيد على ثلاثين سنة وبعد
موته تصرف فيه ورثته بطريق الارث والآن قام متولى وقف يريد أن يدعى عليهم بأن ذلك
العقار من مستغلات الوقف وأق بينة تشهد بدعواه فهل للقاضي أن ينزع العقار للوقف من
يد الورثة بتلك الشهادة أجاب ليس له ذلك كتبه عبد الله الفقير عني عنه وفي هذه الصورة إذا
سمع القاضي تلك الشهادة وحكم بنزع العقار للوقف من يد الورثة وكتب بذلك حجة فهل ينفذ
حكمه وتعتبر حجته أم لا وما يلزم ذلك القاضي أجاب لا ينفذ حكمه ولا تعتبر حجته ويعزل كتبه
عبد الله الفقير عني عنه اه ولا سيما بعد اطلاعه على تصرف زيد المذكور المدة المزبورة قال
في فتاوى الوفا إلى رجل تصرف زماً نا في أرض ورجل آخر رأى الأرض والتصرف ولم يدع
ومات على ذلك لم تسمع بعد ذلك دعوى ولده فترك على يد المتصرف لأن الحال شاهد اه والله
سبحانه وتعالى الهادي وعليه اعتمادى (أقول) والحاصل من هذه النقول أن الدعوى بعدم منى
ثلاثين سنة أو بعد ثلاثة وثلاثين لا تسمع إذا كان الترك بلا عذر من الاعذار المارة لأن تركها
هذه المدة مع التمكن يدل على عدم الحق ظاهراً كما مر عن المبسوط وإذا كان المدعي ناظراً
أو مطلعاً على تصرف المدعي عليه إلى أن مات المدعي عليه لا تسمع الدعوى على ورثته كما مر عن

مطلب لا تسمع الدعوى
بعد ٣٦ سنة إلا أن يكون
المدعي غائباً أو صدياً أو
مجنوناً لا ولي لهما الخ

مطلب مهم في مسئلة عدم
سماع الدعوى بعد ثلاثين
سنة أو بعد الاطلاع على
التصرف

مطلب باع بملكه وقرينه
حاضر لا تسمع دعوى
القريب بعده

الخلاصة وكذا الوماث المدعى لا تسمع دعوى ورثته كما هو عن الولوالجية والظاهر أن الموت ليس
بقيده وأنه لا تقدير بمرور مدة مع الاطلاع على التصرف لما ذكره في تنوير الابصار وشرحه الدر المختار
في مسائل شتى آخر الكتاب باع عقارا أو حيوانا أو ثوبا أو ابنه أو امرأته أو غيره مامن أقاربه
حاضر يعلم به ثم ادعى الابن مثلا أنه ملكه لا تسمع دعواه كذا أطلقه في الكنز والملتقى وجعل
سكوته كالافصاح قطعاً للتزوير والحيل بخلاف الاجنبي فان سكوته ولو جارا لا يسكنون رضا
الا اذا سكنت الجار وقت البيع والتسليم وتصرف المشتري فيه زرعاً أو بناءً فحينئذ لا تسمع دعواه
على ما عليه الفتوى قطعاً لا طماع الفاسدة اهـ وقوله لا تسمع دعواه أى دعوى الاجنبي
ولو جارا كما في حاشية الخبر الرملى على المنع وأطال في تحقيقه في فتاويه الخيرية من كتاب الدعوى
فقد جعلوا في هذه المسئلة مجرد السكوت عند البيع مانعاً من دعوى القريب ونحوه كالزوجة
بلا تقييد باطلاع على تصرف المشتري كما أطلقه في الكنز والملتقى وأما دعوى الاجنبي ولو جارا
فلا يمنعها مجرد السكوت عند البيع بل لابد من الاطلاع على تصرف المشتري ولم يقيده بمرور
ولا موت كما ترى لأن ما يمنع صحة دعوى المورث يمنع صحة دعوى الوارث لقيامه مقامه كما في
الحاوى الزايد وغيره فتأمل ثم ان ما في الخلاصة والولوالجية يدل على أن البيع غير قيّد
بالنسبة الى الاجنبي ولو جارا بل مجرد الاطلاع على التصرف مانع من الدعوى وانما الفائدة
التقييد بالبيع هي الفرق بين القريب والاجنبي فان القريب للبائع لا تسمع دعواه اذا سكنت
عند البيع بخلاف الاجنبي فإنه لا تسمع دعواه اذا اطلع على تصرف المشتري وسكنت فالمانع
لدعواه هو السكوت عند الاطلاع على التصرف لا السكوت عند البيع فلاجل الفرق بينهما
صور والمسئلة بالبيع ووجه الفرق بينهما مانع تمام بيان هذه المسئلة تحرر في حواشينا رد
المختار على الدر المختار ثم رأيت في فتاوى المرحوم العلامة العزى صاحب التنوير ما يؤيد
ذلك ونصه سئل عن رجل له بيت في دار يسكنه مدة تزيد على ثلاث سنوات وله جار بجانبه
والرجل المذکور يتصرف في البيت المزبور هدماً وعمارة مع اطلاع جاره على تصرفه في المدة
المذكورة فهل اذا ادعى البيت أو بعضه بعد ما ذكر من تصرف الرجل المذکور في البيت هدماً
وبناء في المدة المذكورة تسمع دعواه أم لا أجاب لا تسمع دعواه على ما عليه الفتوى اهـ فانظر
كيف أفتى بمنع سماعها من غير القريب بمجرد التصرف مع عدم سبق البيع وبدون مضي
خمس عشرة سنة أو أكثر ثم اعلم أن عدم سماع الدعوى بعد مضي ثلاثين سنة أو بعد الاطلاع
على التصرف ليس مبنياً على بطلان الحق في ذلك وانما هو مجرد منع للقضاء عن سماع الدعوى
مع بقاء الحق لصاحبه حتى لو أقر به الخصم يلزمه ولو كان ذلك حكماً يبيط لانه لم يلزمه ويدل على
ما قلناه تعليلهم للمنع بقطع التزوير والحيل كما هو فلا يرد ما في قضاء الاشياء من أن الحق لا يسقط
بتقادم الزمان ثم رأيت التسريح بمأقلمته في البحر قبيل فصل دفع الدعوى وليس أيضاً مبنياً
على المنع السلطاني كما في المسئلة الآتية بل هو حكم اجتهادي نص عليه الفقهاء كما رأيت فاعتنم
تحرير هذه المسئلة فإنه من مفردات هذا الكتاب والحمد لله المنعم الوهاب (سئل) فيما اذا كان
لزيد ثلث ادم معلومة جار ثلثها الاخر في ملك عمرو وزيد ساكن ومتصرف في ثلثها بطريق الملك
مدة تزيد على عشرين سنة حتى مات عن أولاد تصرفوا في ذلك بعده بطريق الارث عنه مدة
تزيد على خمس عشرة سنة كل ذلك بلا معارض لهم في ذلك ولا في شيء منه والآن قام بكر
يدعي ثلثها من الثلثين المزبورين انه كان لايه المتوفى من مدة خمس وعشرين سنة ومضت هذه

مطلب في عدم سماع الدعوى
بعد خمس عشرة سنة للتمسك
السلطاني

المدة وهو بالغ ولم يدع ذلك على أولاد زيد ولا على زيد ولم يمنع من الدعوى بذلك مانع شرعي
والكل في بلدة واحدة وأولاد زيد ينكرون ذلك فهل تكون دعوى بكر المذكورة غير مسموعة
(الجواب) نعم تكون غير مسموعة للنهي السلطاني والحالة هذه والله تعالى أعلم (سئل)
فيما إذا كان يدعى حانوت معلومة متصرف فيها بطريق الملك من مدة تزيد على عشرين سنة
بلامعارض ولا منازع حتى هلك عن ورثة تصرفوا في الحانوت المزبورة نحو اثنتي عشرة سنة
على الوجه المذكور والآن قام دعي آخر يعارض الورثة في الحانوت المذكورة مدعيانها
كانت لعمته الهالكه عنه من مدة عشرين سنة والورثة ينكرون ذلك ومضت هذه المدة
والمدعي المذکور بالغ حاضر معهم في بلدة واحدة ولم يدع بذلك عليهم ولا يمنع من الدعوى مانع
شرعي أصلا فهل تكون دعوى المدعي بذلك على الورثة غير مسموعة للمنع السلطاني (الجواب)
نعم (سئل) فيما إذا كان لجماعة دارسا كنين فيها ومتصرفين بها بطريق الملك مدة تزيد على
عشرين سنة بلامعارض لهم والآن قام رجل يدعي عليهم بحصة في الدار وههم ينكرون
ومضت هذه المدة ولم يدع ذلك بلامانع شرعي والكل مقيمون ببلدة واحدة فهل تكون دعواه
غير مسموعة للمنع السلطاني (الجواب) نعم لا تنهع الأباهر سلطاني حيث خصص السلطان
نصره الله تعالى القضاء بذلك وأمر بعدم سماعها (أقول) مقتضى ما مر عن الخلاصة والولو الجنية
كما قرناه أنفا عدم السماع مع الإطلاع على التصرف بناء وزرع ونحوهما بدون منع سلطاني
ليكن مع وجود المنع السلطاني لا ينفذ الحكم أصلا لسمع القاضي الممنوع هذه الدعوى
لكونه معزولاً عن سماعها بخلاف ما إذا لم يوجد المنع المذكور وقد يقال إن كلامهم السابق
فيما يمنع سماع الدعوى يفقد عدم صحة الدعوى ومعلوم أن صحة الدعوى شرط لصحة القضاء
فالظاهر أنه لا ينفذ حكمه أيضا وإن لم يكن ممنوعاً من جهة السلطان الذي ولاه القضاء فتأمل
(سئل) فيما لو منع السلطان عن نصره قضائه في جميع ولايته أن لا يسمعوا دعوى مضى عليها
خمس عشرة سنة من غير مانع شرعي سوى الوقف ومال اليتيم والغائب فإذا ادعى أحد بعد هذه
المدة ولم يمنع من مانع شرعي وسمع القاضي دعواه وحكم بذلك فهل ليس له سماعها ولا ينفذ حكمه
(الجواب) نعم كما أفتى بذلك كثيرون من العلماء التجاريين منهم الوالد والعلم والعلامة الجدد
والفهمامة ابن نجيم والمدقق الخبير الرملی والمحقق الشيخ محمد الغزي التمر تاشي وجوابه نظماً
صورته

لا يملك القاضي سماع خصومة * للعزل فيها وهو أمر مشتهر

ومحمد الغزي قال جوابه ■ برجوا الثواب من العزير المقتدر

وأجاب كذلك الشيخ أحمد العامري المفتي الشافعي بالشام والشيخ محمد الملقى الحنبلي والشيخ
أسعد الملقى المالكي (سئل) في رجل يرد الدعوى على زيد بعير أمه المتوفاة من أكثر
من خمس عشرة سنة وزيد يجحد ومضت هذه المدة من بلوغه رشداً ولم يدع بذلك ولا منعه مانع
شرعي وهما مقيمان في بلدة واحدة فهل تكون دعواه بذلك غير مسموعة للمنع السلطاني
(الجواب) نعم والقضاء يجوز تخصيصه وتقييده بالزمان والمكان واستثناء بعض الخصومات كما
في الخلاصة وعلى هذا الأمر السلطان بعدم سماع الدعوى لا تسمع ويجب عليه سماعها ٣ أشباه
وفيهما الحق لا يسقط بتقدم الزمان قدفاً أو قصاصاً أو حق العبد كذا في لعان الجوهرة وقال محشيها
الفاضل السيد أحمد الجوى بعد هذا الحل بورقين أخبرني أستاذي شيخ الإسلام يحيى أفندي

٣ قوله ويجب عليه سماعها
أي يجب على السلطان لأنه
إذا كان لا يصح سماع القاضي
لهما لكونه ممنوعاً يجب على
السلطان سماعها لئلا
يضيع حق المدعي وفي بعض
نسخ الأشباه ويجب عليه
عدم سماعها فالضمير حينئذ
يعود على القاضي الممنوع
اه منه

مطلب في سماع دعوى
الميراث بعد خمس عشرة سنة

الشهير بالمتقاري أن السلاطين الآن يأمرون قضاتهم في جميع ولاياتهم أن لا يسمعوادعوى
بعد مضي خمس عشرة سنة سوى الوقف والارث اه ومقتضى ما أفتى به العلامة الخير الرملي
أن الارث غير مستثنى فانه سئل فيما اذا تعذرت الدعوى لغيبه المدعى عليه ثم وجدت بعد
خمس عشرة سنة هل تسمع بعدها أو لا أجاب نعم تسمع لان السلطان نصره الله تعالى فيما اشترعه
انه استثنى من المنع ثلاث مسائل من الدعاوى تسمع بعد المدة المذكورة مال اليتيم والوقف
والغائب ومن المقرر أن الترتك لا يتأتى من الغائب له أو عليه لعدم تأتى الجواب منه بالغيبه
والعلة خشية التزوير ولا يتأتى بالغيبه الدعوى عليه فلا فرق فيه بين غيبه المدعى والمدعى عليه
اه كلام الخير الرملي فهذا يدل على عدم سماع دعوى الارث بعد هذه المدة لعدم ذكرها في
المستثنيات من المنع وهو خلاف ما تقدم عن الجوى وقد كتب أحمد افندي المهمندارى على
ثلاثة أسئلة بأنه تسمع دعوى الارث ولا يمنعها طول المدة وأما ما أفتى به العلامة أبو السعود
افندي وصاحب البيت كما قيل ادري فهدى صورته * (ميراثه متعلق الى التمسك بيل بعد شرعى
ترك اولنان دعوى بلا امر استماع اولنورى الجواب اولنور عذر قوى وليحق) فقيدها كما ترى
بالعذر وهذا في سائر الدعاوى وكتب أحمد افندي المهمندارى على سؤال آخر انه لا تسمع
وصورته فمين تركت دعواها الارث على زيد بعد بلوغها خمس عشرة سنة بلا عذر فهل تكون
دعواها المذكورة عليه غير مسموعة بالأمر سلطاني أجاب تكون دعواها المذكورة عليه
غير مسموعة بالأمر سلطاني والحالة هذه اه (اون بش ييل بغير عذر شرعى ترك اولنان ميراثه
متعلق دعوى بلا امر استماع اولنورى الجواب خصم حتى باقى ايدو كونه معترف ذلك ايسه
اولنماز أبو السعود افندي) (أقول) وقد صرح العلاني قبيل باب التحكيم باستثناء الوقف
والارث ووجود العذر الشرعى ثم قال وبه أفتى المفتى أبو السعود اه وعليه فتسمع دعوى
الارث لكن نقل شيخ مشايخنا المنلا على عن فتاوى على افندي مفتى الروم عدم سماعها وصورته
(اون بش سنه بلا عذر ترك اولنان ميراث دعواى بلا امر مسموعة اولنورى الجواب اولماز
اه) ونقل مثله شيخ مشايخنا السايحاني عن فتاوى عبد الله افندي فقد اضطرب كلامهم كما ترى
في مسألة الارث والظاهر أنه تارة ورد امر مع استثنائها وتارة بدونه وبقي هنا شي قد منابعضا
منه في باب الردة والتعزير وهو أنه اذا امر السلطان قضاته بشي ثم مات ذلك السلطان وولى
غيره يحتاج الى امر جديد ليحجرى على قضاته ما جرى على قضاة الاول وقد رأيت ذلك
في فتاوى الخير الرملي حيث قال في كتاب أدب القاضي مانصه سئل فيما لو منع السلطان قضاته عن
سماع ما مضى عليه خمس عشرة سنة من الدعاوى هل يستقر ذلك أبدا أم لا أجاب لا يستقر ذلك أبدا
بل اذا أطلق السماع للمنعوع بعد المنع جاز وكذا ولى غيره وأطلق له ذلك ليحجرى على اطلاقه
فيسمع كل دعوى وكذا الوما ت السلطان وولى سلطان غيره فولى قاضيا ولم يمنعه بل أطلق له قائلا
وليتك لتقضى بين الناس جازله سماع كل دعوى اذا أتى المدعى بشرائط صحتها الشرعية المقررة
عند الفقهاء والحاصل أن القاضي وكيل عن السلطان والوكيل يستفيد التصرف من موكله
فاذا اخصص له تخصص واداعى تعميم والقضاء يتخصص بالزمان والمكان والحوادث والاشخاص
واذا اختلف المدعى والمدعى عليه في المنع والاطلاق فالمرجع هو القاضي لأن وجوب سماع
الدعوى وعدمه خاص به لا يتعلق للمتداعيين به فاذا قال منعنى السلطان عن سماعها لا ينافر
في ذلك واذا قال أطلق لى سماعها كان القول قوله لم يثبت المحكوم عليه المنع بالبيئة الشرعية

تعريضها الدعوى المتعلقة
بالميراث اذا تركت بعد
شرعى خمسين سنة فهل تسمع
بلا امر عال الجواب تسمع
اذا كان العذر قويا اه
تعريضها اذا تركت دعوى
الارث بلا عذر شرعى خمس
عشرة سنة فهل لا تسمع
الجواب نعم لا تسمع الا اذا
اعترف الخصم بالحق اه
منه

مطلب اذا نهى السلطان
قضاته عن سماع دعوى
لا يستقر ذلك أبدا الخ
مطلب القاضي وكيل عن
السلطان

مطلب القول قول القاضي
في أنه منعه السلطان عن
سماع الدعوى أو لم يمنعه

بعد الحكم عليه لحصمه فيتين بطلان الحكم لانه ليس قاضيا فيما منع عنه فحكمه حكم الرعية
 في ذلك واذا اتاه خبر بالمنع من عدل أو كتاب أو رسول عمل به كما يعمل بالمشافهة من السلطان
 ومن علم انه وكيل عنه وعلم أحكام الوكيل استخرج مسائل كثيرة تتعلق بهذا المبحث وهان عليه
 الامر وانكشف له الحال والله تعالى أعلم اه كلام العلامة خير الدين وهو كلام رصين متين
 وحينئذ فاذا كان سلطان زمانا نصره الله تعالى نهى كل قاض ولاه عن سماع دعوى الميراث
 المذكورة أو غيرها أيضا بعد خمس عشرة سنة لمهم ذلك ولا ينقذ حكمهم اذا خالفوا وكذا
 لو نهى البعض دون البعض فيلزم من نهاه وأما بدون النهي فالقضاء مطلق فيصح حكمهم في
 جميع الدعاوى ولو بعد هذه المدة لم يعض عليها ثلاث وثلاثون سنة حينئذ لا تسمع الدعوى كما مر
 عن المبسوط فان قلت قد صرحوا بأن القاضي لا ينزل بموت السلطان أو خلعه كما مر في كتاب
 القضاء وعلموه بان الخليفة نائب عن المسلمين في تقليده للقضاة والمسلمون على حالهم فلا ينزل
 القاضي بموت النائب يعني السلطان فهذا يدل على ان القاضي يبقى بعد موت موليه على حاله فاذا
 كان موليه نهاه عن شيء بقي نهيه بعد موته قلت هذا مسلم في نفس ذلك القاضي الذي نهى عن
 شيء ثم مات موليه وليس كلاما متافيه واعمال الكلام في قاض آخر ولاه السلطان الآخر ولم ينهه عن
 شيء فهذا القاضي الجديد لا يكون منهيا بنهي السلطان السابق لانه ليس منصوبا من جهته على
 أن السلطان الواحد اذا نهى قاضيا وأطلق لقاض آخر لم يكن القاضي الآخر منهيا بنهي سلطانه
 للقاضي الاول فان قلت قد ذكر العلامة الجوى في حواشي الاشياء انه قد علم من عادتهم يعني
 سلاطين بني عثمان نصرهم الرحمن انه اذا تولى سلطان عرض عليه قانون من قبله وأخذ أمره
 باتباعه اه قلت الذي يظهر لي أن كونه مأمورا باتباع من قبله معناه أن يقرر ما فعلوه ويعشى
 على قانونهم الذي رتبوه ويأمر بما أمر به وينهى عما نهى عنه ولا يلزم من ذلك أن تصير قضائه
 مأمورين أو منهيين بمجرد توليته لهم تولية غير مقيدة بشيء من ذلك وانما يلزم منه انه اذا تولى
 قاضيا يقول له وليت كذا أو أنهالك عن كذا حتى يكون جاريا على قانون من قبله كما اشتهر عنه انه
 حين تولى القاضي يأمره في منشوره باتباع أصح الاقوال من مذهب أبي حنيفة كعادة غيره
 من السلاطين الماضين فلذا لو حكم القاضي بخلاف الأصح لا ينقذ حكمه ولو لا أمره بذلك لفقد
 وان خالف قانون من قبله بل لو أمره بأمر مخالف لقانون من قبله فالظاهر نفوذه ولزوم اتباعه
 حيث وافق قانون الشرع القويم فهذا ما ظهر لفهمي السقيم وفوق كل ذي علم عليم (سئل)
 فما اذا ادعى أخوات زيد عليه بحصتهن من دار أبيهن المتوفى من خمس عشرة سنة وهو معترف
 بأن الدار مخلفة لهم عن أبيهم فهل تسمع الدعوى (الجواب) نعم اذا كان المدعى عليه مقرا
 تسمع الدعوى عليه ولو طالت المدة أكثر من خمس عشرة سنة كما أفتى بذلك العلامة أبو السعود
 العمادى وصورته (يكري ييل مقدارى ترك اولنا دعوى خصم مقرا وليحق استماع اولنور
 الجواب اولنور اه) (سئل) فيما اذا ترك زيد دعواه على عمه وبحث له مدة خمس عشرة سنة
 ولم يدع زيد عليه بذلك عند القاضي بل طالبه بذلك من ارافي غير مجلس القضاء ويريد زيد
 الآن الدعوى عليه بذلك متعللا بأنه مات ترك الدعوى في المدة المزبورة فهل تسمع دعواه أم لا
 (الجواب) قال في المنع من كتاب الدعوى وشرطها أى شرط جواز الدعوى مجلس القاضي
 فلا تصح الدعوى في مجلس غيره حتى لا يجب على المدعى عليه جوابه اه ومثله في الدرر
 وقال في البحر ومنها مجلس القضاء فلا تسمع هي والشهادة الا بين يدي الحاكم اه فقطضى

مطلب اذا كان المدعى
 عليه مقرا تسمع الدعوى
 ولو طالت المدة

مطلب اذا ادعى في أثناء
 المدة عند غير القاضي لا تعتبر
 دعواه

مطلب شرط الدعوى مجلس
 القضاء

هذه النقول المعبرة أن دعواه غير مسموعة ولا عبرة بتعلله بأن ما تركت في المدة المزبورة لعدم شرط الدعوى وهو كونها عند القاضي فافهم وليكن على ذكر منك فإنه قد تكرر السؤال عنها بل صريح قوى شيخ الإسلام على أفندي أنه إذا ادعى عند القاضي من أراد ولم يفصل القاضي الدعوى ومضت المدة المزبورة تسمع دعواه بذلك لأنه صدق عليه أنه لم يترك في المدة المزبورة الدعوى عند القاضي وصورة فتواه (زيد عمر وإليه بر مقدار آنچه به متعلق دعواي اولمغه زيد هرايكي اوج سنه دهر كره مبلغ مزبوري قاضي حضورنده دعوى ايدوب لكن دعواي فصل اولمغيوب بروجهله اوبش سنه هرورايلىسه حالازيد مبلغ مزبوري عمرون دعوى ايلىسه عمراون بش سنه هرورايلىسه دعواي مسموعه اولمازديوزيدي دعواون منع قادر اولورمي الجواب اولماز) (سئل) فيما اذا مات رجل عن ابن حاضر في بلدته وعن أولاد غيره غائبين مسافة القصر وخلف تركه في بلدته وضع الحاضر يده عليها كلها بلا وجه شرعي ومضى لذلك مدة أربعين سنة ومات الآن عن أولاد وتركه يدهم ثم حضر اخوته ويريدون الدعوى على أولاد أخيهم عايخصهم من تركه أيهم بالوجه الشرعي فهل يسوغ للأخوة الغائبين ذلك (الجواب) نعم يسوغ لهم ذلك حيث منعهم من الدعوى مانع شرعي وهو الغيبة (سئل) فيما اذا كان بيد زيد وأخيه عمرو مشهد مسكة في أرض وقف سليخة يزعمانها في كل سنة ويدفعان ماعليها الجهة الوقف ومضى لذلك مدة تزيد على ثلاثين سنة بلا معارض حتى مات عمرو والآن قامت أخت زيد تعارضه وتعارض ابن أخيه في مشهد الأرض المزبورة مدعية أن لها بعضه أرباعن أبيه والكل في قرية واحدة فهل لا تسمع دعواها والحالة هذه (الجواب) نعم لا تسمع (سئل) فيما اذا ترك الورثة الدعوى على زيد بن لمورثهم المتوفى منذ سبع عشرة سنة وكان فيهم قاصر بلغ الآن رشيدا ويريد الدعوى على زيد بقدر ما يخصه من الدين فهل يسوغ له ذلك دون البالغين للمنع السلطاني (الجواب) نعم (سئل) في بناء حوانيت جارية في وقف أهلي قائم بالوجه الشرعي في أرض وقف بر محتكرة ونظار وقف البناء واضعون يدهم عليه ومتصرفون فيه لجهة الوقف ويدفعون محكرة الأرض وهي أجر مثلها للمتولين على وقف البر من مدة تزيد على ستين سنة إلى الآن بلا معارض ولا منازع لهم في ذلك والآن قام متولى وقف البر يكلف ناظر الوقف الأهلي اظهار حجة احتكار واحترام تشهد لجهة الوقف الأهلي بذلك فكيف الحكم (الجواب) يعمل بوضع يد ناظر الوقف الأهلي المذكور بعد بثبوت في البناء المذكور لجهة الوقف المزبور ولا يكلف الناظر المرقوم إلى ما ذكر بعد مضى المسدة المرقومة إليه شرعي اذ لا ينزع شيء من يد أحد الا بحق ثابت معروف وقال المؤلف في جواب سؤال آخر يعمل بوضع اليد ولا يكلف إلى اظهار كتاب احترام واذن وقد نقل علماؤنا أن أقصى ما يستبدل به على الملك اليد وذكر عدة الفقهاء السراج الحنفية أنه لا يجوز للسلطان تكليف الناس إلى اثبات ما بأيديهم بالينة ولو كلفهم ذلك لم يبق ملك في يد أحد وقالوا أيضا إن اليد والتصرف المدد المتطاولة دليل الاستحقاق ظاهرا وقد قال الامام أبو يوسف في كتاب الخراج كما نقله العلامة ابن نجيم في اشباهه أنه لا ينزع شيء من يد أحد الا بحق ثابت معروف كتبه الفقير محمد العمادى المفتي بدمشق الشام وكتب جوابي كذلك الشيخ أحمد العامري المفتي الشافعي والشيخ عبد القادر التلعي الحنبلي (سئل) في رجل يسه دار بطريق الشراء متصرف بها من مدة تزيد على ثلاث وثلاثين سنة بلا معارض والآن قام ناظر وقف يدعى

مطلب اذا ادعى عند
القاضي من اراد في كل سنتين
وثلاث ولم تفصل ومضى
خمس عشرة سنة تسمع
الدعوى

مطلب تسمع دعوى الغائب
مسافة القصر وان طال
المدة

مطلب لا تسمع دعوى مشهد
المسكة بعد مضى المسدة
الطويلة

مطلب تسمع دعوى القاصر
اذا بلغ دون بقية الورثة
البالغين

مطلب يعمل بوضع يد
الناظر في المسدة الطويلة
ولا يكلف إلى اظهار حجة
احتكار واحترام

مطلب لا تسمع دعوى
الوقف بعد مضى ثلاث
وثلاثين سنة

جرى ان حصه منها في الوقف وذو اليد منكرك لذلك وهما في بلدة واحدة ولم يمنع من الدعوى مانع شرعي فهل لا تسمع الدعوى المذكورة بعد المدة المزبورة (الجواب) نعم كما تقدم عن البحر وجامع الفتاوى (سئل) في رجل يدعى على آخر بأنه قتل مورثه من مدة تزيد على عشرين سنة ولم يمنعه مانع شرعي فهل تكون دعواه غير مسموعة (الجواب) اذا ترك دعوى القصاص بلا عذر شرعي عشرين سنة لا تسمع دعواه كما افق بذلك المولى شيخ الاسلام على افندي مفتي السلطنة العلية كما هو مسطور في فتاويه المشهورة (سئل) فيما لو منع السلطان نصره الله تعالى قاضي بلدة معينة من سماع دعوى فلان المتعلقة بوقف كذا الا في اسلامبول فهل يعمل بمنعه (الجواب) نعم (سئل) الرجحي فيمن ادعى على آخر بدار وقف انهما ملكه بالارث وكان قد مضى على ترك هذه الدعوى خمس عشرة سنة وهو قريب الواقف يعلم بالوقف وهما في بلدة واحدة (أجاب) لا تسمع دعواه بدون أمر شرعي وعلى تقدير ورود الامر بالسماع فالذي يقتضيه الفقه انه يمنع أيضا حيث وقف الواقف وسلم وقريه حاضر يعلم كما اذا باع وهو حاضر يعلم قطعا للاطماع الفاسدة اهـ (سئل) في امرأة طلقها زوجها من مدة تزيد على عشرين سنة ثم مات عن ورثة وترك خجرات تدعى أن لها بدمته مؤخر صداقها والورثة ينكرون ذلك ولم يمنعهما من الدعوى بذلك مانع وهما في بلدة واحدة فهل تكون دعوى المرأة بذلك غير مسموعة للتمسك السلطاني (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لزيد وعمر وعمراس كرم معلوم جار في ملكهما وقام في ارض وقف بالوجه الشرعي وهما واضعان يدهما عليه ومتصرفان به ويدفعان ماعلى ارضه لجهة الوقف المزبور من مائة تزيد على خمس وعشرين سنة بطريق الارث عن والدهما كل ذلك بدون معارض لهما في ذلك ولا في شيء منعه والا ان قامت امرأة تدعى حصه في الغراس والكل في بلدة واحدة ولم تدع عليهم ما قبل ولا يمنعهما من الدعوى بذلك مانع شرعي وهما ينكران ذلك فهل لا تسمع دعوى المرأة المزبورة بذلك وتمنع من معارضتهما (الجواب) نعم (سئل) في صلح حاصل ما فيه ان زيدا عمر في دار كذا الجارية في وقف كذا وفي توأجه من نظار الوقف عمارة ضرورية باذنهم وانه صرف في ذلك مبلغا قدره كذا أو أثبتة في وجهه النظار المذكورين لدى حاكم شرعي بعد اعترافهم بالان و انكارهم للتعمير والقدر المصروف ثم مضى لذلك مدة تزيد على عشرين سنة ويريد زيد الدعوى على النظار بالمبلغ مستند الاصل المزبور فهل لا تسمع دعواه حيث لم يدع قبل ذلك ولا يمنعه من الدعوى مانع شرعي للامنع السلطاني أم لا (الجواب) نعم لا تسمع دعواه حيث الحال على هذا المنوال للمنع السلطاني والله تعالى أعلم (سئل) في ارضين متلاصقتين يفصل بينهما رصغير يسقيهما ويسقي غيرهما جارية احدهما في وقف زيد والاخرى في وقف عمرو وكل منهما حمله لغراس قائم بها وبجافتي النهر من جهة كل ارض منهما وما وكل من نظار الوقفين متصرف في ارض وقفه وغراسها فوضع ناظر وقف زيدده على حافة النهر وغراسها التي في جهة الارض الثانية زاعا انهما تباع لارض وقف زيد ولم يسبق له ولا لمن قبله من نظار وقفه وضع يد ولا تصرف في ذلك أصلا ولناظر وقف عمرو بينة عادلة تشهد بجريان ذلك في وقف عمرو وأنه تابع لارضه وأنه من قبله من النظار متصرفون في ذلك لجهة وقف عمرو فهل اذا أقامها تقبل وترفع يد ناظر وقف زيد عن ذلك (الجواب) نعم (سئل) في بستانين كل منهما جار في وقف أهلى يفصل بينهما مجرى ماء يسقي أرض البستانين وغيرهما ونظار أحدهما واضعون ايديهم ومتصرفون في مسناة المجرى من الجهتين وفي الغراس القائم بهما من قديم الزمان واحدا بعد

مطلب لا تسمع دعوى القصاص بعد عشرين سنة

مطلب اذا منع السلطان قاضيا من سماع دعوى فلان الا في اسلامبول يصح منعه

مطلب اذا ترك القريب الدعوى خمسة عشرة سنة بلا عذر لا تسمع وان ورد أمر سلطاني بسماعها

مطلب طلقها ومضى خمس عشرة سنة ثم ادعت بمؤخرها لا تسمع

مطلب تصرف في الغراس مدة تزيد على خمس وعشرين سنة لا تسمع الدعوى بعدها

مطلب لا تسمع دعوى المرصد بعد عشرين سنة

مطلب ليس له وضع يده على مسناة جاره المتصرف من قديم

مطلب يعمل بالتصرف
القديم في مسنة المجري من
الجائين

مطلب في مسنة بين ارضين
عليها اشجار لا يعرف غارسها

مطلب نهر بينهما ادعيا
اشجاره

مطلب للمعتكر ابراء ماء
آخر في القساطل الموضوعة
في الارض المحتكرة

مطلب يمنع المتولى من طلب
حكر على مجرى ماء الفائض
اذا لم يسبق له ولا لمن قبله
تصرف في ذلك

قوله واضعون وقوله بعد
ذلك ومتصرفون هكذا في
النسخ بالرفع ولعل الاصول
واضعين ومتصرفين بالجرح
صفة لجماعة المجرور بنى اه
مصححه

مطلب ابراء عن الدعاوى
ثم ادعى مالا بالوكالة او الوصاية
يقبل

مطلب لا تسمع دعواه في شيء
من الاشجار بعد ماساق عليها

واحد الى الاخر لجهة الوقف بلا معارض ولا منازع وفيما يلي المسنة التي جهة البستان الاخر
سياج قديم فاصل بين المسنة والبستان والاخر يدعى ناظر البستان الاخر ان المسنة تابعة
لبستانه مع الغراس القائم بهما متعللا بكونها في جهته وبكونه اعلى من الاخرى ولم يسبق له ولا
لمن قبله وضع يد ولا تصرف في ذلك أصلا ولم يصدق الاخر فهل يعمل بوضع اليد والتصرف
بعد ثبوتها (الجواب) نعم يعمل بوضع اليد والتصرف من قديم الزمان بالوجه الشرعي ولا عبرة
بالتعلل المذكور حيث كان الحال ما ذكر والمسئلة مأخوذة من الملتقى من كتاب الشرب
(سئل) في مسنة بين ارضين احدهما ارفع من الاخرى وعلى المسنة اشجار لا يعرف غارسها
فالقول لمن من ارباب الارضين (الجواب) قال في الخانية في فصل المعاملة مسنة بين ارضين
احدهما ارفع من الاخرى وعلى المسنة اشجار لا يعرف غارسها قال الشيخ الامام محمد بن
الفضل ان كان الماء يستقر في الارض السفلى بدون المسنة ولا يحتاج في امساك الماء الى المسنة
كان القول في المسنة قول صاحب الارض العليا مع يمينه واذا كان القول في المسنة قوله
كانت الاشجار له ما لم يقيم الاخر البينة وان كانت الارض السفلى تحتاج في امساك الماء الى
المسنة كانت المسنة وما عليها من الاشجار بينهما اه ومثله في البرازية في كتاب القسمة في
نوع نقص القسمة فصل عا ذكرنا الجواب والله سبحانه الموفق للصواب قلع نالة انسان وغرسها
ورباها فهي للغراس بالقيمة نهر بينهما ادعيا اشجاره النابتة في ضفته ان علم الغراس فهي له والا
فان كان في موضع خاص لاحدهما قل المالك وان في مشترك فينبغيهما برازية من المزارعة (سئل)
في قطعة أرض جارية في وقف اهلي ومحتكرة لجهة وقف بر بالوجه الشرعي ولو وقف البرد من ماء
بقساطل في الارض المزبورة تجري فيها الماء لوقف البر فضعف مأوها الاصل فاستأجر المتولى
لجهة وقف البر من مال الوقف لجهة الوقف مجرى ماء وأراد ان يجر به ويضمه في القساطل المزبورة
للحظ والمصلحة في ذلك فعارضه ناظر الوقف الاهلي في ذلك بدون وجه شرعي فهل ليس له المعارضة
ويمنع من ذلك (الجواب) نعم (سئل) في جماعة لهم قاسارية بهاركة ما يجري اليها
من فائض بركة حمام وقف واضعون يدهم ومن قبلهم من ملاك القاسارية عليها وعلى الماء
المزبور ومجره ومتصرفون في ذلك من مدة تزيد على عشرين سنة بلا معارض والا قام متولى
وقف الحمام بكفهم دفع حكر عن الماء ومجره للوقف بدون وجه شرعي ولم يسبق له ولا لمن قبله
من المتولين اخذ شي من ذلك وليس بيده مستند شرعي فهل حيث كان الامر كما ذكر لا يلزم
الملاك ذلك الا بوجه شرعي (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كانت هند وصبا على ابنا اليتيم
فأرأت عمة اليتيم عن الدعاوى بطريق الاصاله عن نفسها وكان اليتيم حقوق وأعيان عند عمة
وتريد أمه الدعوى بها على عمة بطريق الوصاية عليه وأخذها له منها بالوصاية عليه بعد الثبوت
فهل يسوغ لها ذلك (الجواب) نعم واذا أبرأ رجلا عن الدعاوى ثم ادعى عليه مالا بالوكالة
او الوصاية يقبل برازية من الدعوى (سئل) فيما اذا ساق زيد عمر على غراسه المعلوم لمدة
معلومة مساقاة شرعية وانقضت مدة المساقاة فقام عمر ويدعى حصه معلومة في الغراس المزبور
المساقى عليه فهل تكون دعوى عمر الملكية في شيء من الاشجار بعد ذلك غير مسموعة
(الجواب) لا في ذلك بعد المساقاة المذكورة أفق بذلك الشيخ الخاتوني وأجاب في ضمن سؤال
يقوله استأجر الارض وساقى على جميع الاشجار لا تسمع دعواه الملكية في شيء من الاشجار بعد
ذلك للتناقض الخ اه وأفقي بعله العلامة الشيخ اسمعيل مفتي دمشق سابقا كما هو مذكور في

هامش قساويه (سئل) في ربع مزرعة معلوم جاري وقف بري تحده من القبلة قطعة أرض جارية في وقف أهلي يؤجرها ناظرها من جماعة ويحدها ناظرها من الشمال بالمزرعة المذكورة غير أن متولى وقف ربع المزرعة ومن قبله من المتولين يتناولون قسم الربع من زراعه ومتصرفون فيه من الربع المذكور الى محل معلوم في الارض من قديم الزمان الى الآن بلا معارض والآن قام ناظر الارض يعارض في ذلك مدعيان أحدهما أرضه الشمال وراء المحل المزبور من المزرعة داخلها وهو قطع أراض مسميات في حجج اجارات أرضه والحال أن المتصرف القديم للمتولين على ربع المزرعة في حدها الى المحل المزبور ويأخذون قسم الزرع كاذ كروم يسبق لنظار وقف الارض وضع يدولا تصرف شرعي بما يدعيه من الحد المذكور الجاوز للمحل المزبور فهل يعمل بتصرف المتولين على الربع المذكور ولا يلتفت لمجرد دعوى الآخر حيث الحال ماذكر (الجواب) حيث كان المتولون واضعي ايديهم ومتصرفين بربع المزرعة المذكورة على الوجه المزبور من قديم الزمان الى الآن يعمل بوضع يد ههم وتصرفهم بعد بثوته شرعا الآن وضع اليد والتصرف بحجة قاطعة ولا يلتفت لمجرد دعوى ناظر وقف الارض المذكورة ولا عبرة بزعمه حيث لم يسبق له وضع يد ولا تصرف ذلك (سئل) فيما اذا مات رجل عن ابن وخمس بنات وخلف تركه وضع الابن يده عليها نحو عشرين سنة وهو مقر بذلك ويريد البنات الدعوى عليه بمحضتهن فهل تسمع دعواهن وترفع يده عن حصتهن (الجواب) تسمع دعواهن عليه بذلك حيث كان مقر بذلك وترفع يده عن حصتهن (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن اولاد بالغين من غيرها اختلفوا معها في شيء معين صالح للزوجين فلن القول من الفريقين (الجواب) القول في ذلك للزوجة مع عيبتها قال في التنوير من باب التحالف وان مات أحدهما واختلف وارثه مع الحي في المشكل الصالح لهما فالقول فيه للحي (سئل) فيما اذا ادعى زيد على عمرو لدى القاضي بمبلغ دين معلوم وطالب به فأجاب عمرو بأن أصل المبلغ كذا وانه دفع لزيد كذا وكذا اذا ندع قدر الدين فطلب من عمرو اثبات ما ادعاه فلم يثبت وطلب عين المدعى على عدم قبضه ماذكر وطلب منه اليمين مرارا فشكل ولم يحلف فنفعه الحاكم من معارضة عمرو بسبب المبلغ المدعى به فهل يكون المنع واقعا موقعه الشرعي (الجواب) نعم قضى عليه بالنسكول ثم أراد أن يحلف لا يلتفت اليه والقضاء ماض على حاله تنوير من الدعوى ومنه في الدرر وغيره ومتى حكم القاضي على المدعى عليه بالحق عند النسكول لم يسمع بعد ذلك عينه لان الحكم بالنسكول بمنزلة الحكم باقراره والقاضي اذا سمع اقرار المدعى عليه بالحق لم يلتفت بعد ذلك الى انكاره كذلك اذا حكم بنسكوله شرح ادب القاضي للخصاف من باب النسكول عن اليمين (سئل) في رجل مات عن اولاد بالغين وعن زوجتين كل منهما ساكنة في بيت فيه امتعة على حدة فاختفت احدهما واولاد مع الاخرى في متاع البيت التي هي فيمو الامتعة مما يصلح للزوجين فهل يكون القول لها بيمينها في ذلك حيث لا يثبت للباقيين (الجواب) اذا مات احد الزوجين واختلف وارثه مع الحي منها في متاع البيت الصالح لهما فالقول للحي منهما بيمينه في ذلك حيث لا يثبت للباقيين لان العبرة باليد كذا في البدائع وغيره (سئل) فيما اذا مات رجل عن زوجة وأخت شقيقة وابن عم عصبة وخلف تركه فادعت الزوجة مبلغا من الدراهم بئمة الميت وأثبتته باليئنة الشرعية لدى القاضي في وجهه وكيل عام ثابت الوكالة عن الأخت ثم صدق لها الوكيل المزبور على ذلك وأقر به والآن يدعي الوكيل بالوكالة أن الزوجة كانت أبرأت دقة الزوج من المبلغ

مطلب يعمل بحدود
الارض بالتصرف لان وضع
اليد والتصرف بحجة قاطعة

مطلب تسمع الدعوى بعد
عشرين سنة اذا كان الخصم
مقرا

مطلب اذا اختلف في الصالح
للزوجين فالقول فيه للحي
منهما

مطلب اذا قضى عليه
بالنسكول ثم أراد أن يحلف
لا يلتفت اليه الخ

مطلب القول للحي في
الصالح لهما

قبل تصديقه واقراره فهل حيث صدق وأقر أن الدين باق في التركة لا تسمع دعواه المزبورة
 (الجواب) نعم لا تسمع دعواه المذكورة بعد اقراره المزبور وللتناقض كما صرح بذلك في جامع
 الفصولين وفي فتاوى الاقرى عن القنينة ت التناقض يمنع الدعوى لغيره كما يمنع لنفسه
 من اقر بعين لغيره فكما لا يملك أن يدعيه لنفسه لا يملك أن يدعيه لغيره بوكالة أو وصاية قس
 وصى اقر به له ثم ادعاه للصغير لا تسمع (سئل) فيما اذا مات زيد عن ورثته وترك تحت ايديهم
 فادعى وروده بانه بذمة زيد المتوفى على بعض الورثة لدى حاكم شرعى وأقام شاهدين شهدا له
 بذلك لدى الحاكم المذكور حكيم له بذلك وأمر المدعى عليه بدفع الدين لعمره ومن التركة فدفع له
 بعضه من غير تحليف عمرو بين الاستظهار ثم حضر وارث آخر وادعى على عمرو بأن دعواه
 على بعض الورثة غير صحيحة وطالبه بالمدفوع لكونه أخذه بغير عين فهل يكون الدفع المذكور
 غير واقع موقعه الشرعى لعدم الاستحلاف ولا يدفع الدين المذكور قبل الاستحلاف الشرعى
 (الجواب) نعم لما في الخلاصة والبرازية وكثير من المعبران ان القاضى يستحلف الطالب
 حتى قال في الخلاصة عن أدب القاضى للخصاف رحمه الله تعالى وأجمعوا على أن من ادعى ديناً
 على الميت يحلف من غير طلب الوصى والوارث بالله ما استوفيت دينك من المديون ولا من أحد
 أذاه الميت عنه ولا قبضه قابض ولا أبرأته ولا شيئاً منه ولا أحلت بذلك ولا بشئ منه على أحد ولا
 عندك به ولا بشئ منه رهن اه وعلة الصديق الشهيدان الميتين ليست للوارث ههنا وانما هي
 للتركة لانه قد يكون له غريم آخر أو موصى له فالحق في هذا في تركه الميت فعلى القاضى الاحتياط
 في ذلك وقال قبله ولا يدفع له شيئاً حتى يستحلف اه فثبت اجمعوا على تحليفه وذكر وانه لا يدفع
 اليه المال حتى يستحلف ولم يفعل ذلك لم تستوف الدعوى شرانها حتى تنفذ حكمه بالدفع
 والقاضى مأمور بالحكم بأصح الاقوال من مذهب الامام الاعظم أبى حنيفة النعمان رحمه الله
 تعالى فاذا حكم بغير الاصح لا ينفذ حكمه لانه معزول عنه لان التولية حصرية فكيف وقد
 أجمعوا على التحليف وأما ما قيل ان القضاء يقوى الضعيف فالمراد قاض له ملكة الاجتهاد وأما
 المقلد فانه متى خالف معتد مذهب لا ينفذ حكمه وينقض وهو المختار للفتوى كما بسطه
 القمى ناشى في فتاواه وأما دعواه على بعض الورثة فصحيحة اذ بعض الورثة يكون خصماً عن الميت
 كما صرح بذلك غير واحد من علمائنا الاعلام روح الله تعالى روحهم بدار الاسلام * (تمة) *
 قال في البحر ولم أر حكمكم من ادعى انه دفع للميت دينه وبرهن هل يحلف وينبغي ان يحلف
 احتياطاً اه قال العلامة الغزى القمى ناشى (أقول) ينبغي ان لا يتردد في التحليف اخذاً
 من قولهم الديون تقضى بأمثالها بالأعيانها واذا كان كذلك فهو قد ادعى على الميت اه وقال
 العلامة الخير الرملى في حاشيته على البحر (أقول) قد يقال انما يحلف في مسئلة مدعى الدين
 على الميت احتياطاً لاحتمال انهم شهدوا باستحباب الحال وقد استوفى في باطن الامر وأما
 في مسئلة دفع الدين فقد شهدوا على حقيقة الدفع فاتفق الاحتمال المذكور فكيف يقال ينبغي
 أن لا يتردد في التحليف فتأمل اه (أقول) وكلام الرملى هو الاوجه كما لا يخفى على من تنبه
 (سئل) في امرأة تركت دعواها الارث من ابيها على اخيها بمدة ست وثلاثين سنة بلا مانع شرعى
 وهو منكر لذلك فهل لا تسمع دعواها الا الآن (الجواب) نعم قال المتأخرون من أهل الفتوى
 لا تسمع الدعوى بعد ست وثلاثين سنة الا أن يكون المدعى غائباً أو صبيلاً أو مجنوناً وليس لهما
 ولى أو المدعى عليه أميراً جائراً يخاف منه كذا في جامع الفتاوى بفتاوى العتائسة

مطلب التناقض يمنع
 الدعوى لغيره كما يمنع لنفسه
 مطلب لا يصح دفع الوارث
 قبل عين الاستظهار
 مطلب اجمعوا على ان من
 ادعى ديناً على الميت يحلف
 من غير طلب الوارث والوصى

مطلب لا ينفذ القضاء
 بالدفع قبل بين الاستظهار
 قوله حصرية أى ان تولية
 القضاء في زمانها محصورة
 بالحكم بالاصح المذكور
 لاشتراط السلطان نصره الله
 تعالى ذلك على جميع قضائه
 اه منه

مطلب القاضى المقلد
 لا ينفذ حكمه اذا خالف
 معتد مذهب
 مطلب الدعوى على بعض
 الورثة صحيحة
 مطلب اذا ادعى انه دفع
 للميت دينه وبرهن هل
 يحلف
 مطلب لا تسمع الدعوى
 بعد ست وثلاثين سنة

مطلب يعمل بالاسبق
تاريخا

مطلب لا تقبل البينة على
الشراء من الغائب حتى
يشهدوا انه اشتراها من
فلان وهو يملكها

مطلب تقدم بينة ذي اليد
في دعوى التنازع بشرط

مطلب برهان المشتري
على تنازع بائعه كبرهان بائعه
مطلب أراد البائع اثبات
التنازع بعد الاستحقاق هل
يشترط حضرة المستحق

(سئل) في خارج وذى يدعى ثور تنازعا فيه كل يدعى شراءه من آخر وتاريخ الخارج اسبق فهل
يعمل بالاسبق تاريخا (الجواب) نعم كافي البزاية والخلاصة وغيرهما وان في بدأ أحدهما يقضى
للخارج الا اذا أخرج تاريخ أحدهما اسبق فحينئذ يحكم له وان برهن خارجان على ملك مؤرخ
أو شراء مؤرخ من واحد غير ذى يد أو برهن خارج على ملك مؤرخ وذو يد على ملك مؤرخ
أقدم فالسابق أحق الخ تنوير الابصار من دعوى الرجلين وبمثلله أفق الشيخ خير الدين من
الدعوى وفي الثالث عشر من الخلاصة فلو كان في بدأ أحدهما يقضى للخارج الا اذا أخرج تاريخ
ذى اليد اسبق فحينئذ يقضى له اه وفي المنع ثم اعلم ان البينة على الشراء لا تقبل حتى يشهدوا
انه اشتراها من فلان وهو يملكها كافي البحر معزيا الى خزنة الاكمل (أقول) هذا في الشراء
من الغائب ففي نور العين في آخر الفصل السادس رامن المبسوط لا تقبل بينة الشراء من
الغائب الا بالشهادة بأحد الثلاثة اما بملك بائعه بأن يقولوا باع وهو يملكه واما بملك مشتريه
بأن يقولوا هو للمشتري اشتراه من فلان واما بقبضه بأن يقولوا اشتراه منه وقبضه اه ثم رضى
لقتاوى القاضى ظهير الدين ادعى ارثا ورثه من أبيه وادعى آخر شراءه من الميت وشهوده شهدوا
بأن الميت باعه منه ولم يقولوا باعه منه وهو يملكه قالوا لو كانت الدار في يد مدعى الشراء أو مدعى
الارث فالشهادة جائزة لانها على مجرد البيع انما لا تقبل اذ لم تكن الدار في يد المشتري أو
الوارث أما لو كانت فالشهادة بالبيع كشهادة ببيع وملك اه (سئل) في رجل اشترى من
زيد فرسا معلومة بثمن معلوم والآن قام عمرو بالخارج يتدعيها من الرجل بالتنازع ويريد المشتري
اقامة البينة على عمرو المدعى المزبور انها تنازع فرس بائعه فهل ترجح بينة المشتري انها تنازع فرس
بائعه على عمرو بالخارج (الجواب) نعم وان برهن خارج وذو يد على التنازع فذو اليد أولى هو
الصحيح خلافا لعيسى بن أبان شرح الملتقى من باب دعوى الرجلين وبمثلله أفق الشيخ خير الدين
نقل عن البحر وجامع الفصولين من الدعوى من فتاويه وفيها أيضا برهان المشتري على
تنازع بائعه كبرهان بائعه اه ومثله في البحر (أقول) ولا بد من الشهادة بالملك على ما ذكره في
البحر عن خزنة الاكمل حيث قال لو أقام البينة أن هذه الدابة تجت عنده أو نسج هذا الثوب
عنده أو أن هذا الولد ولدته أمته ولم يشهدوا بالملك له فانه لا يقضى له قال وكذا الوشهد وانها بنت
امته لانهم انما شهدوا بانسب اه وبه أفق العلامة محمد التاجي كافي فتاواه ثم اعلم ان قولهم
ان ذا اليد أولى في دعوى التنازع مقيد بما اذا لم يدع الخارج عليه فعلا أمال وادعى عليه انك
غصبته منى أو أودعته عندك أو آجرته منك فادعى ذو اليد التنازع قدم الخارج عليه كما جزم به
في البحر والزليعي وشرح الهداية وغيرهم كما أوضحته فيما علقته على الدراخنا رقتبته لذلك
(سئل) في رجل اشترى من عمرو بغلة بدمشق بثمن معلوم فاستحقها مستحق في بلدة أخرى
بدعوى التنازع وحكم له بها ورجع يطلب الثمن من بائعه فأراد أن يبرهن انها تجت عنده أو عند
بائعه والمستحق غائب وكذا البغلة فهل يشترط حضرة المستحق لقبول هذه البينة حتى يطل
الحكم السابق أم لا وهل يشترط حضرة البغلة أيضا (الجواب) مقتضى ما أفق به الخبير الرملي
كما هو مذكور في فتاواه من الاستحقاق موافقا لما في العمادية عدم اشتراط حضور المستحق
قال في العمادية وهذا القول اظهر واشبه ومقتضى ما في البزاية عدم القبول بلا حضور
المستحق قال وهو الاظهر والاشبه وما في الخلاصة يقتضى اشتراط حضرة البغلة أيضا فتأمل
ولا تجمل هذا ما ظهر للعبد الضعيف (أقول) وقد منا الكلام على ذلك في باب الاستحقاق

مطلب برهنه على النتاج
ولم يوافق سنده تاريخهما
يقضى به لى اليد

مطلب اذا اقر بشراء
الدابة تندفع دعواه النتاج

مطلب لا تسمع دعوى
الموقوف عليه الا باذن
القاضى او كونه متوليا
مطلب المستحق لا يملك
الدعوى ولو الوقف عليه
فقط

مطلب لا بد لقبول الشهادة
على الغائب من ذكر اسمه
واسم ابيه وجده
مطلب الدعوى على غير ذى
اليد لا تسمع
مطلب الخصم فى اثبات
النسب خمسة

فراجعه (سئل) فى ذى يد وخارج برهنه على نتاج جل ولم يوافق سنده تاريخهما فهل يقضى به
لدى اليد (الجواب) نعم والمسئلة فى التنوير من دعوى الرجلين (سئل) فى ذى يد على معزة هى
نتاج معزة تجت عنه وله بينة على ذلك ادعاهما خارج بالملك المطلق واقام كل بينة على دعواه
فهل يقضى بينة ذى اليد (الجواب) نعم ادعيا النتاج فانه يقضى بينة ذى اليد وكذلك اذا
ادعى ذوا اليد النتاج والاخر ملكا مطلقا وهذا اذا لم يؤرخا فان ارخا قضى لصاحب اليد ايضا
الا اذا كان سن الدابة مخالفا لوقت صاحب اليد موافقا لوقت الخارج فحينئذ يقضى للخارج
عمادية من الفصل الثامن وعام القروع فيها ومثله فى التنوير وغيره (سئل) فى رجل ادعى
على آخر النتاج فقال المدعى عليه انك اقرت انك اشتريت هذه الدابة من فلان فهل يكون دفعا
لدعوى المدعى ان اقام البينة أم لا (الجواب) نعم يكون دفعا كما صرح به فى العمادية فى الفصل
السابع فى التناقض فى الدعاوى (سئل) فيما اذا مات زيد عن ورثة وخلف دارا وضع بعضهم
يده عليهم فطالبة زوجة المتوفى بقدر ميراثها منها فأنبت لى قاض حنبلى أن المتوفى وقفها على
أولاده الاربعة ثم على أولادهم ثم وثم الخ والحال أن المدعى عليه ليس ناظرا على الوقف ولا
مأذونه بالدعوى بذلك من القاضى العام وان الشهود لم يذكر واسم جده الواقف المزبور فى
الشهادة بل ذكر واسم واسم ابيه فقط وهو ممن لا يعرف بهما وذكر واصناعته التى يشاركه فيها
غيره ولم يعرف بها لاحالة ثم ترفعوا لدى قاضى القضاة فأنبى حكم الحنبلى المذكور وحكم
بجريان الدار فى ملك ورثة زيد حكما شرعيا مستوفيا شرائطه وكتب بذلك حجة شرعية فهل يعمل
بضمونها والحالة هذه (الجواب) نعم ادعى الموقوف عليه انه وقف عليه لو ادعاه باذن القاضى
يصح وفاقا وبغير اذنه ففيه روايتان والاصح انه لا يصح لان له حق فى الغلة لا غير فلا يكون خصما
فى شئ آخر ولو كان الموقوف عليه جماعة فادعى احدهم انه وقف بغير اذن القاضى لا يصح رواية
واحدة ومستحق غلة الوقف لا يملك دعوى غلة الوقف وانما يملك المتولى ولو كان الوقف على
رجل معين قيل يجوز أن يكون هو المتولى بغير اطلاق القاضى ويقتى بأنه لا يصح لان حقه الاخذ
لا التصرف فى الوقف ولو غضب الوقف احد ليس لاحد من الموقوف عليهم خصومة بلا اذن
القاضى جامع الفصولين فى الفصل الثالث عشر ومثله فى العمادية فى الفصل العاشر والبرازية
من آخر الفصل الخامس من الوقف وفى الدر المختار الموقوف عليه الغلة أو السكنى لا يملك
الاجارة ولا الدعوى ولو غضب منه الوقف لا يتولى أو اذن قاض ولو الوقف على رجل معين على
ما عليه الفتوى عمادية لان حقه فى الغلة لا العين اه ولا بد لقبول الشهادة على الغائب
من ذكر اسمه واسم ابيه وجده أو اسمه واسم ابيه والصناعة اذا كان معروفا بما بان لا يكون
فى بلده شريك له فى تلك الصناعة كذا فى الدرر والتنوير وغيرهما (سئل) فى صغيرات عن ام
وثلاث اخوات شقيقات وخلف تركه فادعى اخوان على وكيل عمى الصغير أنهم ما بنا ابن ابن عم له
وطالباهما بقدر ما خصهما من تركته فأنكر الوكيل نسبهما له وأتى بأشهادين شهدا فى وجه
الوكيل المرقوم أنهم ما بنا ابن ابن عم الصغير ولم يذكر فى شهادتهم أنهم ما بنا عم لابن أولاد
أولادهم ولم يذكر قبل الحكم ولم تكن التركة فى يد العمين المزبورين ولم تكونا خصما فى اثبات
النسب فهل يكون الثبوت المذكور غير صحيح (الجواب) نعم وفى الاشياء من كتاب القضاء
الدعوى على غير ذى اليد لا تسمع الا فى دعوى الغصب فى المنقول وأما فى الدور والعقار فلا فرق
كفى التهمة اه والخصم فى اثبات النسب خمسة الوارث والوصى والموصى له والغريم للميت

مطلب ادعى انه عم الميت
لا بد أن يفسر انه لا يسه
أولامه

مطلب انما تقبل دعوى
النسب بشروط

مطلب ينبغي الاحتياط في
الشهادة بالنسب

مطلب العبد اذا انقاد للبيع
لا تقبل دعواه حرية الاصل
بدون بينة

مطلب باع داره وقرية حاضر
لا تسمع دعوى القريب
مطلب ترك الدار في يد
المتصرف قطعا للاطماع
الفاصلة

أو على الميت بزانية من الفصل الاول من كتاب الدعوى وفيه أيضا دعوى الملك لا تصح
على غرضي اليد اه باختصار وفي الخاتمة رجل طلب الميراث وادعى انه عم الميت يشترط
لصحته دعواه أن يفسر ويقول هو عمه لا يسه وأمه أو لايه أو لاهمه ويشترط أن يقول وهو وارثه
ولا وارث له غيره عمادية من أو اخر الفصل السادس وفي الفتاوى الرحمة سئل في رجل يدعى
على وصي صغار أنه ابن ابن عم الميت فهل تقبل بينته على مجرد هذه الدعوى اذا أقامها أولا
الجواب لا تقبل بينته على مجرد هذه الدعوى ولا يصح بها القضاء بالنسب وانما تقبل بشروط
أن تكون بعد دعوى مال صحيحة حيث كانت دعوى لبنوة العمومة قال في البحر بعد بسط
الكلام وحاصل ما ينبغي هنا أن الشهود اذا شهدوا بنسب فان القاضي لا يقبلهم ولا يحكم به
الا بعد دعوى مال الا في الاب والابن اه وأن ينسب الشهود الميت والمدعى لبنوة العمومة
حتى يلتصقا الى أب واحد وأن يقولوا هو وارثه لا وارث له غيره كما صرح به قاضيان ولا بد أن
يكون الأب الواحد الملتقى اليه معروفا للقاضي بالاسم والنسب بالاب والجد اذا الخصام فيه
والتعريف بذلك عند الامام الاعظم رحمه الله تعالى وعليه الفتوى فاذا لم يوجد شرط من هذه
الشروط لا تقبل البينة ولا يصح القضاء بها وينبغي الاحتياط في الشهادة بالنسب سيما في هذا
الزمان ومن المعلوم أن ولي الامر نصره الله تعالى ما ولي القضاة الا يحكموا بالشهادة المزكاة
فلا يصح الا بشهادة غير من كاه هو ظاهر والحالة هذه والله تعالى أعلم فتاوى الشيخ
عبد الرحيم من فصل دعوى النسب (قال المؤلف) قلت هذا مناقض لما ذكره في الظهيرية
والعمادية وغيرهما من انه يشترط ذكر الجد الذي التقيا اليه وقدم مثل له في الظهيرية مثالا
ولم يذكر اسم أبي الجد ولا اسم جده لكن أفتى الامام أبو السعود باشتراط ذكر الاب كما ذكره
الشيخ مجيب في فتاويه وأظن أن الرحي اشتراط ذلك بناء على قولهم كصاحب التنوير وغيره
اذا كانت الدعوى على غائب يشترط ذكر أبيه وجده وان حكم بدون ذكر الجد نفذ وأنه ظن أن
الدعوى على الجد الذي التقيا اليه والحال أن الدعوى على الميت الذي يطلعون ارثه فتنبه
(سئل) في جارية اشترى رجل من سيدها بمن مملوك قبضه سيدها وتسليمها المشتري منه وذهب
به الى منزله منفادة للرق والبيع والتسليم ساكتة واستخدمها المشتري نحو ست سنين والآن
أراد بيعها فزعمت انها حرة الاصل ولا بينة لها فهل لا يقبل قولها في ذلك (الجواب) نعم لا يقبل
ذكر الامام رشيد الدين في فتاواه من الباب التاسع العبد اذا انقاد للبيع لا يقبل قوله اني حر
الاصل بدون بينة وتفسير الانقياد التسليم الى المشتري يعني اذا سلمه الى المشتري لا يابى ويسكت
أما السكوت عند البيع لا يكون انقياد للبيع لان البيع لا يقوم به بل يوجد بالعاقدة وقد ذكرنا
في أحكام السكوت ان العبد اذا بيع وهو حاضر فسكت ثم قال بعد العلم بالبيع أنا حر لا يقبل
عمادية في الفصل الرابعين ولو قال العبد أنا حر الاصل فالقول قوله يحكم الاصل ما لم يسبق منه
انقياد للرق وبعده لا يقبل قوله بلا برهان بزانية من الحادى عشر من الدعوى (سئل) في رجل
تصرف في دار معلومة زمانا تصرف الملائ في أملاكهم من غير معارض له في ذلك ولا في شيء منه
ثم باعها من زيدو باعها من زيد من عمرو ومضى للتصرف المذكور أكثر من عشر من سنة وللرجل
قريب مطلع على التصرف المذكور وهو ورثته من بعده ولم يدعوا بشيء من الدار والكل في بلدة
واحدة ولم يسمعهم من الدعوى مانع شرعى قام الا أن ورثته يريدون الدعوى بشيء من الدار فهل
تكون دعواهم بذلك غير مسموعة (الجواب) نعم لا تسمع دعواهم في ذلك وتترك الدار في يد

المتصرف قطعاً للاطماع الفاسدة لان السكوت كالافصاح قطعاً للتزوير والحيل والمسئلة
 في كثير من المعترات كالتنوير والكنز والملتقي في مسائل شتى آخر الكتاب والبرزانية
 والولولة الجنية وعبارة رجل تصرف زماناً في أرض ورجل آخر رأى الأرض والتصرف ولم يدع
 ومات على ذلك لم تسمع بعد ذلك دعوى ولده فترك في يد المتصرف لان الحال شاهد اه لاسيما
 بعد صدور المنع السلطاني عن سماع الدعوى بعد خمس عشرة سنة والمسئلة في فتاوى الانقروى
 مفصلة وكذا في الخبرة في كتاب الدعوى في عدة أسئلة (سئل) في امر أمة ماتت عن زوج وأم
 وابن قاصر وخلفت تركته قامت الام لان تدعى بأن لها أمتعة معلومة في التركة دفعها لابنتها
 على سبيل العارية من مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهما في بلدة واحدة ولم يمنعها من الدعوى
 مانع شرعي والزوج ينكر دعواها فهل تكون دعواها غير مسموعة للمنع السلطاني
 (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان يدهند أمتعة معلومة متصرفه فيها من مدة سنين بلا
 معارض ولها أم ماتت عنها وعن ابني أخ شقيق يعارضانها في الامتعة ويدعيان انها لامها وهي
 تنكر وتدعي أن الامتعة لها فهل القول قولها في ذلك وعلى ابني أخيها الاثبات (الجواب) نعم
 (سئل) في قروى اختلف مع زوجته في بقرة وتاجها في بيته ولا يئسه لها فهل يكون القول له
 في ذلك بيمينه (الجواب) نعم لان المواشي مما يصلح لهما كما في البحر والمنع والقول له في الصالح
 لهما (سئل) فيما اذا اختلف ورثة الزوج مع الزوجة في أمتعة البيت الصالحة للزوجة فقط
 كالاساور والذهب وغيرها وما يصلح لهما كالنقود وغيرها فالقول لمن في الفريقين (الجواب)
 القول للزوجة في ذلك بيمينها وأجاب المؤلف عن سؤال آخر بأن القول قولها في الرقيق لانه مما
 يصلح لهما كما في البحر (سئل) فيما اذا ماتت هند عن زوج وابن منه ثم مات الزوج عن
 زوجة وبنت منها وتر كادارا كانا سا كمين فيها اختلف ابن هند مع الزوجة وبنتها فهما يدعيان
 أن نصف الدار للزوج المنوف المزبور وابن هند يدعي أن كامل الدار لوالدة هند ولا يئسه فهل
 القول في ذلك لورثة الزوج مع اليقين (الجواب) نعم وان ماتا فاختلف ورثتهما فالقول قول
 ورثة الزوج في قول أبي حنيفة ومحمد كما في لسان الحكم ومثله في الخبرة نقل عنه (سئل)
 في رجل طلق زوجته ثلاثاً واختلفا في بيت سا كنين فيه ولها بيعة تشهد بجران البيت في
 ملكها فهل يقضى بيمينها (الجواب) البيت للزوج بيمينه كما في البحر الا أن تقيم البيعة فيقضى
 بيمينها لانها خارجة قال في لسان الحكم من الاوائل وأما اذا اختلفا بعد طلاقها ثلاثاً أو بآئنا
 فالقول قول الزوج لانها صارت أجنبية بالطلاق فزال يدها هذا اذا اختلفا قبل الطلاق
 أو بعده وأما اذا اختلفا قبل ورثة الزوج في قول أبي حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف القول قول
 ورثة المرأة الى قدر جهاز مثلها وفي الباقي القول قول ورثة الزوج لان الوارث يقوم مقام
 المورث فصارا كالمورثين اختلفا بأنفسهما وهما حيان في حال قيام النكاح ولو كان كذلك
 كان على هذا الخلاف فكذا بعد موته ما الخ اه أقول وقال في البحر تحت قول الكنز وله
 فيما يصلح لهما شمل كلام المؤلف يعني صاحب الكنز ما اذا ماتت المرأة في ليلة الزفاف وهو
 خلاف المتعارف في الفرش ونحوها ولهذا قال في خزائن الاكمل لومات المرأة في ليلتها التي
 زفت اليه في بيته لا يستحسن أن يجعل متاع الفرش وحلى النساء وما يليق بهن للزوج
 والطناقس والقماقم والاباريق والصناديق والفرش والخدم والحف للنساء وكذا ما يجزئ مثلها
 الآن يكون الرجل معروفاً بتجارة جنس منها اه فكذا اذا اختلفا حال الحياة فيما يصلح لهما

مطلب تصرف زماناً في أرض
 لا تسمع دعوى من كان يرى
 تصرفه

مطلب لا تسمع دعوى
 العارية بعد خمس عشرة سنة
 مطلب ماتت أمها فادعى
 ابنها أن الامتعة لأمها
 وهي تنكر فالقول لها
 مطلب القول للزوج في
 الصالح لهما كالماشي
 مطلب اختلفت مع ورثة
 الزوج في أمتعة البيت

مطلب اذا ماتا فالقول لورثة
 الزوج

مطلب اختلفا في البيت بعد
 الطلاق فهو له بيمينه الآن
 تبرهن

فالقول له الا اذا كان الاختلاف ليلته الزفاف فالقول لها الجريان العرف غالباً من أن الفرش وما ذكر من الصناديق والخدم تأتي به المرأة وينبغي اعتماده للفتوى الآن يوجد نص في حكمه ليلته الزفاف عن الامام بخلافه فيتبع اه كلام البحر لمختصا (سئل) في رجل متزوج بأمرأة ويدهما عقار واضعين يدهما عليه ومتصرفين فيه من قديم الزمان بلا معارض لهما في ذلك حتى مات الرجل عن ابن منهما بقي العقار بيد الزوجة ثم ماتت عن ابنتها المذكورة وعن بنت من زوج آخر مات قبلها قام الابن الا أن يدعى بان العقار ملك لاييه والبنت انه لايتها ولا يئنه لكل منهما فهل يكون القول للابن المزبور في ذلك بيمينه (الجواب) حيث لا يئنه فالقول للابن في ذلك بيمينه وترث البنت المذكورة منه قراً طوا واحداً والمسئلة في الخيرية عن لسان الحكماء (أقول) لم يبين في السؤال العقار المذكور ما هو والحكم المذكور انما هو في متاع البيت قال في الكنز وان اختلف الزوجان في متاع البيت فالقول لكل واحد منهما فيما يصلح له وله فيما يصلح لهما وقال في البحر رأى القول له في متاع يصلح للرجل والمرأة لان المرأة وما في يدها في يد الزوج والقول في الدعاوى لصاحب اليد بخلاف ما يختص بها لانه يعارضه ظاهر أقوى منه اه وقال في البحر أيضاً ومراهم من المتاع هنا ما كان في البيت ولو ذهباً أو فضة كما سألني في المشكل اه والمراد بالمشكل الصالح لهما وبينه بقوله بعده وما يصلح لهما الفرش والامتنعة والاواني والرقيق والمنزل والعقار والمواشي والنقود كذا في الكافي وبه علم أن البيت للزوج الا أن يكون لها يئنه وعزاه في خزانه الاكمل الى الامام الاعظم اه كلام البحر وذكر في البحر أيضاً أنه اذا اختلف الزوجان في غير متاع البيت وكان في أيديهم ما فانهما كالأجنبيين يقسم بينهما اه وبه علم أن العقار اذا لم يكونا سالكين فيه لم يدخل في مسمى متاع البيت لان الكلام في متاع البيت فقط وقد علمت تفسير متاع البيت بما كان في البيت لكن كتبت فيما علقته على البحر أن الاولى تفسيره بالبيت وبما كان فيه لما تقدم من أن الاختلاف في نفس البيت كذلك فعلم أن قول البحر اذا اختلف الزوجان في غير متاع البيت المراد به ما كان خارجاً عن سكناهما فيقسم بينهما ما في متعين عقار في السؤال بما كانا سالكين فيه فليتأمل (سئل) في ابن كبير له عيال وكسب مات أبوه عنه وعن ورثته يدعون أن ما حصله من كسبه مخلف عن أبيهم ويريدون ادخاله في التركة فهل حيث كان له كسب مستقل يختص بما أنشأه من كسبه وليس للورثة مقاسمته في ذلك ولا ادخاله في التركة (الجواب) نعم (سئل) في رجل ساكن في بيت أبيه في جملة عياله وصنعتهم متحدة يعينه تعاظم أمورهم ولا يعرف للابن مال سابق فاجتمع مال بكسبه ويريد أن يختص به بدون وجه شرعي فهل جميع ما حصله بكسبه ملك لاييه ولا شيء له فيه (الجواب) نعم جميع ما حصله بكسبه ملك لاييه لا شيء له فيه حيث كان من جملة عياله والمعين له في أمورهم وأحواله وصنعتهم متحدة ولا يعرف للابن مال سابق لان الابن اذا كان في عيال الاب يكون معيناً له فيما يصنع كما صرح بذلك في الخلاصة والبرازية وجميع الفتاوى وأفتى بذلك الخير الرملي اذا تنازع الرجل مع بنيه الخمسة وهم في دار أبيهم كلهم في عياله فقال البنون المتاع متاعنا والاب يدعيه لنفسه فان المتاع يكون للاب وللبنين الثياب التي عليهم لا غير الخ من القول لمن في كتاب الدعوى (أقول) وفي الفتاوى الخيرية سئل في ابن كبير ذي زوجة وعياله له كسب مستقل حصل بسببه أموال الاموات هل هي لوالده خاصة أم تقسم بين ورثته أجاب هي للابن تقسم بين ورثته على فرائض الله تعالى حيث كان له كسب مستقل

مطلب اذا اختلفا في غير
متاع البيت فهما كالأجنبيين

مطلب اذا كان للابن كسب
على حدة ثم مات أبوه اختص
بما اكتسبه

مطلب اذا كان في عيال
أبيه وصنعتهم متحدة فما
اكتسبه لاييه

مطلب الابن اذا كان في
عيال الاب يكون معيناً له
فما يصنع

بنفسه وأما قول علمائنا أب وابن يكسبان في صنعة واحدة ولم يكن لهما شيء ثم اجتمع لهما مال
 يكون كله للاب إذا كان الابن في عياله فهو مشروط كما يعلم من عباراتهم بشروط منها الاتحاد
 الصنعة وعدم مال سابق لهما وكون الابن في عياله أي به فإذا عدم واحد منهما لا يكون كسب الابن
 للاب وانظر إلى ما عللوا به المسئلة من قولهم لأن الابن إذا كان في عياله لا يكون معيناً له
 فيما يقع فمدار الحكم على ثبوت كونه معيناً له فيه فأعلم ذلك اهـ وأجاب الحنابلة الرمي عن
 سؤال آخر بقوله حيث كان من جملة عياله والمعينين له في أمور وأحواله فجميع ما حصله بكد
 وتعبه فهو ملك خاص لا به لاشئ له فيه حيث لم يكن له مال ولو اجتمع له بالكسب جملة أموال
 لأنه في ذلك لا به معين حتى لو غرس شجرة في هذه الحالة فهي لا به نص عليه علماء نازحهم الله
 تعالى فلا يجري فيه ارث عنه لكونه ليس من متركاته اهـ وأجاب أيضاً عن سؤال آخر بقوله
 ان ثبت كون ابنه وأخويه عائلته عليه وأمرهم في جميع ما يفعلونه اليه وهم معينون له فالمال
 كله له والقول قوله فيما لديه بيمينه وليتق الله فالجزء أمامه وبين يديه وان لم يكونوا به
 الوصف بل كان كل مستقلاً بنفسه واشتركو في الأعمال فهو بين الأربعة سوية بلا اشكال
 وان كان ابنه فقط هو المعين والأخوة الثلاثة بأنفسهم مستقلين فهو بينهم أثلاثاً باقين
 والحكم دائر مع علمته باجماع أهل الدين الحاملين لحكمته (سئل) في رجل ادعى على آخر
 اجارة حاتوت فأنكر خصمه ذلك ويريد تخليفه على ذلك فهل له تخليفه وكيف يخلف
 (الجواب) نعم له تخليفه وكيفية تخليفه ما في ١٦ من العمادية في مسائل الاستخلاف
 لو ادعى اجارة ضيعة أو داراً أو حاتوت أو عبداً وادعى من ارعسة في الأرض أو معادلة في نخل فأنكر
 المدعى عليه يخلف على الحاصل بالله ما بينك وبين هذا المدعى اجارة قائمة تامة لازمة اليوم
 في هذا العين المدعى ولا له قبلك حق بالاجارة التي وصف اهـ (سئل) فيما إذا كان يدين
 دار معلومة عن أيهما المتصرف فيها قبلهما بطريق الشراء بموجب حجة مضمنة انه مرتب على
 بعض غير معلوم من أرض الدار في كل سنة غرسان بلهة وقف دير معين صدقة يدفعونها بلهة
 الوقف من أكثر من ثلاثين سنة والآن قام متولى الوقف المزبور يكلف الذميين المزبورين
 إلى بيان البعض المزبور واستجاره منه بدون وجه شرعي وهم لا يعلمون شيئاً من ذلك بل يدفعون
 الغرشين في كل سنة على الوجه المذكور فهل ليس للمتولى تكليفهم إلى ما ذكر (الجواب) نعم
 ليس له ذلك والله تعالى أعلم والعمدة في ذلك التصرف على هذه الطريقة ووضع اليد من المدد
 المتطاولة اهـ (سئل) فيما إذا كان بلهة وقف قطعة أرض داخل دار زيد وهي غير معلومة
 وزيد يدفع لناظر الوقف في كل سنة ثلثي غرس أجرة عنها ويأخذ بذلك وصولاً من قديم الزمان
 قام الآن ناظر الوقف يكلف زيداً إلى استجار أرض معلومة من أرض الدار زاعماً انها هذه
 وزيد ينكر ذلك ويكلفه إلى اثباتها بالوجه الشرعي فهل يكلف الناظر إلى ذلك (الجواب) نعم
 (سئل) فيما إذا كان يدين جماعة بساتين معلومة وهم متصرفون فيها بطريق الملك من مدة تزيد
 على أربعين سنة ويدفع كل منهم في كل سنة مبلغاً من الدراهم على بستانه بلهة وقف أهلي من قبل
 هذه المدة إلى الآن بلامعارض ويعلمون وجه الدفع انه بطريق المرتب ويرغم ناظر الوقف أن
 أرض البساتين كلها جارية في الوقف المزبور بمجرد أخذه المبلغ المذكور من ملاكها وليس بينه
 مستند شرعي يشهد بجازعته فهل لا عبرة بمجرد زعمه والقول في ذلك للدافعين (الجواب) نعم لا عبرة
 بمجرد زعمه والقول في ذلك للدافعين ان دفعهم بطريق المرتب لانهم مملكون وهم أعلم بجهة الدفع

مطلب ما اكتسبه الابن
 يكون لا به بشروط

مطلب مدار الحكم على
 ثبوت كونه معيناً لا به

مطلب لو غرس شجرة فهي
 لا به

مطلب إذا كان ابنه وأخوه
 في عائلته فكسبهم له

مطلب إذا أنكر الاجارة
 يخلف وكيفية تخليفه

مطلب ليس له طلب الايجار
 إذا كان المرتب على بعض
 غير معلوم من الدار
 مطلب في داره قطعة غير
 معلومة يدفع عنها لوقف
 كذا الخ

مطلب القول للدافع لانه
 أعلم بجهة الدفع
 مطلب إذا كان ما يدفعه
 بطريق المرتب فالقول قوله

مطلب دفع لابنه مالا فاراد
أخذه صدق في أنه دفعه
قرضا

كما صرح بذلك في البرازية والفصولين وفتاوى الخاقاني وغيرهما والله سبحانه أعلم دفع إلى ابنه مالا
فأراد أخذه صدق أنه دفعه قرضا لأنه مملك دفع إليه دراهم فقال له أنفقها ففعل فهو قرض
كما لو قال أصرفها إلى حوائجك ولو دفع إليه ثوبا وقال اكنس به ففعل يكون هبة لأن قرض
الثوب باطل لسان الحكم في هبة المريض وغيره دفع إلى غيره دراهم فأنفقها وقال صاحب
الدراهم أقرضتك وقال القابض لا بل وهبتني كان القول قول صاحب الدراهم من نكاح الخاتمة
رجل ادعى على ميت ألفا فبرهن واثبه أن الأب أعطى ألفا قبيل والوارث يصدق في أن الأب
أعطاه بجهة الدين لقيامه مقام مورثه فيصدق في جهة التملك فصولين مما يكون القول فيه
للمملك (سئل) في دار معلومة جارية في وقف بر والمتولون على الوقف متصرفون بها واضعون
يدهم عليها ويؤجرونها ويقبضون أجزائها لجهة الوقف من مدة تزيد على خمسين سنة بلا معارض
والآن قام ناظر وقف أهلي يدعي أنها جارية في الوقف الأهلي مستند في ذلك لجرد ذكرها في كتاب
الوقف الأهلي ولم يسبق له وضع يد ولا تصرف فيها لجهة وقفه ومضت هذه المدة ولم يدع بلا مانع
شرعي والجميع في بلدة واحدة فهل تكون دعواه غير مسموعة (الجواب) نعم قال في المبسوط
ترك الدعوى ثلاثين سنة ولم يكن له مانع من الدعوى ثم ادعى لا تسمع دعواه لأن ترك
الدعوى يدل على عدم الحق ظاهرا اه ولا عبرة بجرد ذكرها في كتاب الوقف المذكور مع عدم
التصرف بذلك قال في الخاتمة رجل في يده ضيعة فباع رجل وادعى أنها وقف وأحضر صكافيه
خطوط العدول والقضاة الماضين وطلب من القاضي القضاء بذلك الصك قالوا ليس للقاضي أن
يقضي بذلك الصك لأن القاضي انما يقضي بالجهة والحجة هي البينة أو الاقرار وأما الصك فلا يصلح
حجة لأن الخط يشبه الخط اه (أقول) انظر التوفيق بين ما في الخاتمة وما في فتح القدير من قولهم
يسلك بمنقطع الثبوت المنجوه لثراطة ومصارفه ما كان عليه في دواوين القضاة اه وفي
الخصاف لو صار قاضيا على بلد فوجد في ديوان القاضي الذي قبله ذكر وقوف في أيدي الامناء
فوجد لها رسوما في ديوانه يحملهم على ذلك في الاستحسان اه ونحوه في الاسعاف وفي الزيلعي
والمفتي آخر الكتاب في مسائل شتى قالوا الكتاب على ثلاث مراتب * مستبين مرسوم وهو أن
يكون معنونا أي مصدرا بالعنوان وهو أن يكتب في صدره من فلان إلى فلان على ما جرت به
العادة فهذا كالنطق فلزم حجة * ومستبين غير مرسوم كالكتابة على الجدران وأوراق الاشجار
أو على الكاغد لا على الوجه المعتاد فلا يكون حجة الا بانضمام شيء آخر إليه كالنية والشهاد عليه
والاملاء على الغير حتى يكتبه لأن الكتابة قد تكون للتجربة ونحوها وبهذه الاشياء تتعين
الجهة وقيل الاملاء بلا اشهاد لا يكون حجة والاول أظهر * وغير مستبين كالكتابة على الهواء
أو الماء وهو بمنزلة كلام غير مسموع ولا يثبت به شيء من الاحكام وانوى اه ومثله في الهداية
وفتاوى قاضخان وحاصله أن الاول صريح والثاني كتابة والثالث لغو وسئل قارئ الهداية
عن شخص ادعى على شخص يخط يده بذلك وأنكر المدعى عليه هل يحلفه القاضي
انها ليست خطه أم على عدم الاستحقاق أو يستكتبه فأجاب اذا كتب على رسم الصكوك
وجحد أنه خطه يحلف على أنه ليس بخطه لأنه أنكر الكتابة أو يستكتبه القاضي فاذا كتب وقال
أهل الخبرة هما واحد أزمه الحق وان اعترف أنه خطه وأنكر ما كتب فيه حلف المقر له أن المقر به
قبضه وقضى له وان لم يحلف لا يقضى له وأجاب عن سؤال آخر اذا كتب على رسم الصكوك يلزمه
المال وهو أن يكتب يقول فلان بن فلان الفلاني إن في ذمتي لفلان بن فلان الفلاني كذا كذا

مطلب ترك الدعوى ثلاثا
وثلاثين سنة لا تسمع دعواه
مطلب في العمل بالصكوك

مطلب قالوا الكتاب على
ثلاث مراتب

فهو اقرار يلزم وان لم يكتب على هذا الرسم فالقول قوله مع يمينه وأجاب عن سؤال آخر اذا كتب
اقراره على الرسم المتعارف بحضرة الشهود فهو معتبر فيسبح من شاهد كتابته أن يشهد عليه اذا
جحد اذا عرف الشاهد ما كتب اقراره عليه أما اذا شهدوا انه خطه من غير أن يشاهدوا كتابته
فلا يحكم بذلك وسئل عن أنكر المسطور هل يحلف انه ما كتب عليه أم على عدم الاستحقاق
فأجاب يحلف على عدم الاستحقاق خاصة اهـ والحاصل انه اضطرب كلامهم في مسئلة
العمل بالخط ولعله مبني على اختلاف الرواية أو أن فيه قولين كما يشعر به التعبير بلفظ قالوا
كما قدمناه وفي البحر عن البرازية ما ملخصه اذا كتب اقراره بين يدي الشهود ولم يقل شيئا
لا يكون اقرارا فلا تحل الشهادة به ولو كان مصدرا امر سوما وان لغائب على وجه الرسالة على
ما عليه العامة لان الكتابة قد تكون للتجربة الخ فأفاد أن عامة علماءنا على عدم العمل بالخط وفي
شهادات التنوير و اذا كان بين الخطين مشابهة ظاهرة لا يحكم عليه بالمال قال شارحه هو
الصحيح خاتمة وان أفق قارئ الهداية بخلافه فلا يعول عليه وانما يعول على هذا التصحيح
لان قاضيان من أجل من يعتمد على تصحيحه الخ وأشار العلامة البيري الى أن قولهم لا يعتمد
على الخط ولا يعمل بكتوب الوقف الذي عليه خطوط القضاة الماضين الخ يستثنى منه ما وجدته
القاضي في أيدي القضاة الماضين وله رسوم في دواوينهم ويشير اليه ما قدمناه عن الاسعاف من
أن ذلك استحسن واستثنى أيضا في الاشياء المتعلقات في قاضيان والبرازية وغيرهما خط السمسار
والبيع والصراف وجرم به في البحر وكذا في الوهبانية وحققه ابن الشحنة وكذا الشربلا في
شرحها وأفقي به التمر ناشى صاحب التنوير ونسبه العلامة البيري الى غالب الكتب قال حق
المتبى حيث قال وأما خط البيع والصراف والسمسار فهو حجة وان لم يكن معنونا ظاهرا بين
الناس وكذلك ما يكتب الناس فيما بينهم يجب أن يكون حجة للعرف اهـ وفي خزائن الاكمل
صراف كتب على نفسه بمال معلوم وخطه معلوم بين التجار وأهل البلد ثم مات فجاء غريم يطلب
المال من الورثة وعرض خط الميت بحيث عرف الناس خطه حكم بذلك في تركته ان ثبت انه
خطه وقد جرت العادة بين الناس بمثل حجة اهـ ما قاله البيري ثم قال بعده قال العلامة العيني
والبناء على العادة الظاهرة واجب فعلى هذا اذا قال البياع وجدت في ياد كاري بخطي أو كتبت
في ياد كاري بيدي ان لقان على ألف درهم كان هذا اقرارا ملزما ياه (قلت) ويزاد أن العمل
في الحقيقة انما هو بموجب العرف لا بمجرد الخط والله تعالى أعلم وأقره في الدرا المختار في باب كتاب
القاضي الى القاضي حيث قال وفي الاشياء لا يعمل بالخط الا في مسئلة كتاب الامان ويلحق
به البرا آت ودفتر بيع وصراف وسمسار الخ وكتبت فيما علقته على الدرا المختار نقلا عن شيخنا
الحقق حجة الله البعلى التاجي في شرحه على الاشياء مانصه تنبيه مثل البراءة السلطانية
الدقتر الخ فاني المعنون بالطرة السلطانية فانه يعمل به وللعلامة الشيخ علاء الدين الحصكفي
شارح التنوير والمتمقي رسالة في ذلك حاصلها بعد أن نقل ما هنا من انه يعمل بكتاب الامان ونقل
جرم ابن الشحنة وابن وهبان بالعمل بدفتر الصراف والبيع والسمسار لعله آمن التزوير كما جزم
به البرازي والسرخسي وقاضيان وان هذه العلة في الدفاتر السلطانية أولى كما يعرفه من شاهد
أحوال أهاليها حين نقلها أذلا تحررا ولا الا باذن السلطان ثم بعد اتفاق الجم الغفير على نقل
ما فيها من غير تساهل بزيادة أو نقصان تعرض على المعين لذلك فيضع خطه عليها ثم تعرض على
المولى لحفظها المسمى بدفتر أميني فيكتب عليها ثم تعاد أصولها الى أمكنتها المحفوظة بالخطم

مطلب يستثنى خط
السمسار والبيع والصراف
فانه حجة عرفا

مطلب في العمل بالدفاتر
السلطانية

فالا من من التزوير مقطوع به وبذلك كله يعلم جميع أهل الدولة والكتبة فلو وجد في الدفاتر أن
المكان القلافي وقف على المدرسة القلاية مثلاً يعمل به من غير بيعة وبذلك يبقى مشايخ
الاسلام كما هو مصرح به في بهجة عبد الله افندي وغيرها فيلحفظ اه ما نقلته من شرح شيخنا
المذكور رحمه الله تعالى فالخاصل أن المدار على انتفاء الشبهة ظاهراً وعليه فبايوجد في دفاتر
التجار في زماننا اذا مات أحدهم وقد حرر بخطه ما عليه في دفتره الذي يقرب من اليقين انه لا يكتب
فيه على سبيل التجربة والهزل يعمل به والعرف جار بينهم بذلك فلو لم يعمل به لزم ضياع أموال
الناس اذا غالب بيعاتهم بلاشهود فلهذه الضرورة جزم به الجماعة المذكورة كورون وأئمة بلج كما نقله
في البرازية وكفى بالامام السرخسي وقاضيان قدوة وقد علمت أن هذه المسئلة مستنناة من
قاعدة انه لا يعمل بالخط فلا يردها من انه لا تحمل الشهادة بالخط على ما عليه العامة ويدل عليه
تعليهم بأن الكتابة قد تكون للتجربة فان هذه العلة في مسئلتنا منتفية واحتمال أن التاجر
يمكن أن يكون قد دفع المال وأبقى الكتابة في دفتره بعيد جداً على أن ذلك الاحتمال موجود ولو
كان بالمال شهود فانه يحتمل انه قد أوفى المال ولم يعمل به الشهود ثم لا يخفى اننا حيث قلنا بالعمل بما
في الدفاتر فذلك فيما عليه كما يدل عليه ما قدمناه عن خزانة الاكل وغيرها أما فيما له على الناس فلا
ينبغي القول به فلو ادعى مال على آخر مستند الدفاتر نفسه لا يقبل لقوة التهمة هذا وقد وقعت
في زماننا حادثة سئلنا عنها في تاجر له دفتر عند كاتبه الذي مات التاجر فادعى عليه آخر بماله وانه
مكتوب بخط كاتبه الذي فكشف على الدفاتر فوجد كذلك وأنكر الورثة المال والذي ظهر لي
في الجواب انه لا يقضى عليه بالمال لكونه ليس بخطه بل هو خط كافر ولكون الدفاتر ليس تحت
يده فيحتمل أن الذي كتبه بعد موت التاجر فقد وجدت فيه شبهة قوية بخلاف ما اذا كان دفتره
بخطه وهو محفوظ عنده والله تعالى أعلم وقد رأيت في فتاوى العلامة الخافقي سؤالا حاصله فيما
يكتبه التجار على أفعالهم من العلامة الدالة على اسم صاحبها هل تدل العلامة على أن الحل ملك
صاحب العلامة الجواب ان كان صاحب العلامة أو وكيله واضع اليد على الجول فلا كلام
في أن وضع اليد دليل الملك بل لا يثبت ولا علة حينئذ مجرد الكتابة ما لم يثبت بالبيعة الشرعية خلافه
وان لم يكن هناك وضع يد فالاصل أيضاً أن الجول لصاحب الاسم حيث لم يثبت بالبيعة الشرعية
انها غيره اه (سئل) فيما اذا كان لزيد مبلغ من الدراهم بذمة ابنه البالغ فأذن له بالاتفاق
منه على أولاده آخرين صغار وعلى أمهم وغاب وأتفق الابن عليهم من ذلك المبلغ قدراً معلوماً
نفقة المنزل في مدة غيبته أي به المحتملة لذلك والظاهر يصدقه فيها ثم حضر الابن ويريد احتساب
ما أنفق على أبيه من مبلغ المزبور بعد ثبوت الاذن والاتفاق وقد ربه بالوجه الشرعي فهل له ذلك
(الجواب) نعم وسئل قارئ الهداية عن شخص اذن لآخر أن يعطى زيدا ألف درهم من ماله
الذي تحت يده فأدى المأمور وغاب زيد وأنكر الاذن وطالبه بالبيعة على الدفع فهل يلزم بذلك
أجاب ان كان المال الذي تحت يده أمانة فالقول قول المأمور مع عينه وان كان مغصوباً أو ديناً لم
يقبل قوله الا بيعة والله تعالى أعلم (سئل) هل تقبل البيعة لو أقامها المدعي بعد عين المدعي
عليه (الجواب) تسمع البيعة وتقبل على ما هو الصواب كما صرح به في شرح الملتقى والتنوير
وغيرهما من الدعوى قال في التنوير وتقبل البيعة لو أقامها المدعي بعد عين المدعي عليه عند
العامة وهو الصحيح اه (سئل) فيما اذا ادعى زيد على عمرو ما لا فاجاب بالانكار فأثبت ذلك
زيد بالبيعة وقضى القاضي به ثم ادعى عمرو انه أبرأ منه فهل يقبل برهانه (الجواب) نعم يقبل

مطلب في دفاتر التجار

مطلب حادثة الفتوى في
تاجر له دفتر بخط كاتبه الذي

مطلب فيما يكتبه التجار
على الأجل من العلامة هل
تدل على الملك

مطلب فيما اذا أذن لآخر
بالاتفاق عماله تحت يده

مطلب تقبل البيعة لو
أقامها بعد عين المدعي عليه
مطلب أنكر المالك ثم
ادعى الأبراء أو الأيضا يقبل
ولو بعد القضاء عليه

مطلب أقرب المال ثم ادعى
الايفاء قبله لا يقبل

قال في التسيير ومن ادعى على آخر ما لا فقال ما كان لك على شيء قط فبرهن المدعى على ألف وبرهن المدعى عليه على القضاء أي الايفاء أو البراء ولو بعد القضاء قبل برهانه والله تعالى أعلم (سئل) فيما إذا أقر زيد بان بدتمه لعمره ومبلغا معلوما من الدراهم وثبت اقراره المذكور لدى القاضي بالبيننة الشرعية وحكم عليه بذلك ثم قام الآن يدعى ايفاء بعض المبلغ المزبور قبل الاقرار فهل تكون دعواه غير مقبولة (الجواب) نعم في الانقروى من التناقض عن الثاني عشر من الاستزوشية وان ادعى الايفاء قبل الاقرار لا تقبل (سئل) فيما إذا ادعى جماعة على زيد مبلغ معلوم من الدراهم تستحقه مورثتهم فلانة فاعترف به ثم بعد أيام أقام زيد بينة على دفعه المبلغ للمورثة قبل موته أو يحلف على ذلك فهل تقبل بينته ويحلف (الجواب) نعم تقبل بينته ويحلف لما في خزانه المفتين لو ادعى الايفاء بعد الاقرار بالدين فان كان كلا القولين في مجلس واحد لم تقبل للتناقض وان تفرقا من المجلس ثم ادعاه وأقام البينة على الايفاء بعد الاقرار تقبل لعدم التناقض ونحوه في جامع الفصولين والاشباه والبحر وغيرها ولو ادعى الايفاء قبل اقراره لا تقبل كما في الفصولين ومثله في قساوى التمرناشى من الدعوى مفصلا وفي المحبية من الدعوى

لو ادعى دينيا عليه فأقر * ثم ادعى الايفاء بعد ذلك الخبر
لم تستمع دعواه للتناقض * الا اذا ادعى بدفع عارض
كأن يقول كان دفعي بعد أن * أقررت بعد برهة من الزمن
أو قد دفعت عقب التفرق * عن مجلسي فعند ذلك صدق

(أقول) هذه النقول دالة على أن الصواب في الجواب عن هذا السؤال عدم قبول البينة كما في جواب السؤال الذي قبله (سئل) فيما إذا باع زيد ثلثي داره المعلومه من ابنته البالغة وثلثها من زوجته ببيعان شرعيين بثمن معلوم من الدراهم أبرأهما عنه ابراء شرعيا في صحته وجواز أمره الشرعي ثم مات زيد عن ذكر وعن تركه مستغرقة بالدين وثبت البيع والبراء المذكوران بالبيننة الشرعية بثبوت شرعيا في وجهه غريم الميت فهل يكون الاثبات شرعيا صحيحا (الجواب) نعم اذا ادعى دينيا على ميت بحضور وارثه وذكر الوارث أن الميت قد كان باع هذا العين في حياته من فلان مكان دفعا صحيحا حتى لو أقام البينة على ذلك تندفع دعوى المدعى محط برهاني في الدعوى من فصل المتفرقات (سئل) فيما إذا ادعى المدينون الايصال فأنكر المدعى ولا ينسب له فطلب عينه فقال المدعى اجعل حقي في الختم بمعنى أحضر حقي ثم استخلفني فهل له ذلك (الجواب) نعم له ذلك في زماننا كما صرح بذلك في التسيير وغيره من الدعوى (سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمرو مملوكا بالغابن معلوم وتسلمه المشتري وبقى عنده أياما ثم ان المملوك يريد أن يدعى على سيده زيد بأن عمرا أعتقه حين كان مملوكا له في وقت كذا وله بينة شرعية على ذلك فهل تقبل (الجواب) نعم ولو باع عبدا ودفعه الى المشتري وقبض ثمنه وقبضه المشتري وذهب به الى منزله والعبد ساكت وهو ممن يعبر عن نفسه فهذا اقرار منه بالرق لانه انقاد للبيع والتسليم ولا يثبت ذلك شرعا الا في الرقيق فلا يصدق في دعوى الحرية بعد ذلك لانه يسعي في نقض ماتم من جهته الا أن تقوم له بينة على ذلك حينئذ تقبل والتناقض لا يمنع ذلك ثم قال أطلق الحرية فشميل الاصلية والعارضنة لنفاء حال العاوق فان الولد يجلب صغيرا من دار الى دار ويترك المولى بالاعتاق الخ بحسب الرأى من الاستحقاق ومثله في الدرر وتسام فروع المسئلة في الحنادى عشر

مطلب يصح اثبات الشراء
في وجه مدعى دين في البركة
المستغرقة

مطلب له أن يقول اجعل
حقي في الختم ثم استخلفني
مطلب تقبل بينة المملوك
على أن بائعه الاول كان
أعتقه

مطلب التناقض لا يمنع
دعوى الحرية

مطلب لا تسمع الدعوى
بعد المساومة

مطلب لا تسمع الدعوى
بعد الإبراء العام

مطلب اذا أثبت أن تاريخ
ما ادعى به متأخر عن تاريخ
البراءة يقبل

مطلب لا يستحق كذا
ولا غيره بمجل فالقول فيه
للمبرئ

مطلب الإبراء عن الدعوى
يدخل فيه الإبراء عن
الاعيان

مطلب أبرأه عن الدعاوى
ثم ادعى عليه ارباعا عن أبيه
يصح ان لم يعلم موته وقت
الإبراء

مطلب اذا قال لا دعوى لي
قبله ولا خصومة لا تسمع

دعواه بعده الا في حق حادث
مطلب أقرانه لا يستحق

عليه حقا ولا عينا لا تسمع
دعواه عليه ولا عينا عليه الخ

مطلب يدخل في قوله لاحق
لي قبله كل عين ودين وكفالة

وجنسية واجارة وحبس

من البرازية في دعوى الرق والحرية (سئل) في رجل استام من آخر عينا بيده ثم ادعى أن تلك العين له فهل لا تسمع دعواه (الجواب) نعم لا تسمع بعد ثبوت المساومة بالوجه الشرعي (سئل) فيما اذا أقر زيد في صحته وسلامته أنه لم يبق يستحق ولا يستوجب قبل عمر وحقا مطلقا من سائر الحقوق الشرعية وأبرأ ذمته ابراءا عاما من كل حق ودعوى شرعية قام زيد الآن يريد أن يدعى على عمر وبشيء سابق على تاريخ الاقرار والبراءة العامين ويحلفه عليه فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ليس له ذلك كما في الخلية والبرازية والعمادية وغير ذلك من الكتب المعتمدة وبه أفتى العلامة الخانوقى والشرنبلالى رسالة في ذلك سماها تنقيح الاحكام في حكم الاقرار والبراءة الخاص والعام وأجاب قارئ الهداية اذا لم يثبت المقر بالبراءة أن تاريخ ما ادعى به متأخر عن تاريخ البراءة فالقول قول المنكر مع عينه والله تعالى أعلم وأجاب عن المكاس اذا أشهد أنه لا يستحق على زيد مكس كذا وكذا ولا كذا ولا غيره ثم ادعى عليه ما لا قسمك بقوله ولا غيره فقال المكاس أردت ولا غيره من المكوس خاصة بأن القول قول المدعى مع عينه أن الذى ادعى به غير المكس وان قوله ولا غيره ذلك بيان للمكس لانه هو النحل والمبرئ والله تعالى أعلم من باب القضاء وصورة فتوى الخانوقى ما نصه فممن أبرأ عاماهل له دعوى بشي سابق أم لا أجب حيث أبرأ عاما مشتق على الاقرار بأنه لا يستحق عليه حقا مطلقا ولا استحقاقا ولا دعوى ليس له الدعوى بشي سابق على البراءة المذكورة بخلاف ما اذا لم يقع بلفظ الاقرار بعدم الاستحقاق على وجه النفي بل وقع بلفظ الإبراء عن المال أو عما في ذمته فانه لا يدخل فيه الإبراء عن الاعيان الا أن يكون بلفظ الإبراء عن الدعوى كما سيأتى عن الفصول تقلا عن قاضى خان والبرازية والخلاصة قال في البرازية في نوع في المساومة وفي العدة أبرأه عن الدعاوى ثم ادعى ما لا بالارث ان كان موت مورثه قبل الإبراء صح وتطل الدعوى وان لم يعلم بموت مورثه ومثله في الخلاصة في الفصل الرابع عشر في الإبراء عن الدعاوى ولم يذكر كل منهما جواب الشرط الذى ذكره بقوله وان لم يعلم بموت مورثه فكانت وصليته فيقتضى أن الشرط أن يكون موت المورث سابقا عن الإبراء سواء علم المبرئ بالموت أو لم يعلم لكن قد ذكر صاحب البرازية بعد ذلك باكثر من كتراس في الرابع عشر في دعوى الإبراء والصلى جواب الشرط ولم يجعل اداة الشرط وصليته حيث قال أبرأه عن الدعاوى ثم ادعى عليه ارباعا عن أبيه ان كان مات أبوه قبل الإبراء لا تصح الدعوى وان كان لا يعلم موته وقت الإبراء يصح فقد أتى بقوله يصح الذى هو جواب الشرط ولم يجعل الاداة وصليته كما تقدم عن البرازية والخلاصة وقال في الفصل السابع من العمادية مانصه وفي دعوى فتاوى قاضى خان اتفقت الروايات على أن المدعى لو قال لا دعوى لي قبل فلان ولا خصومة لي قبله يصح حتى لا تسمع دعواه بعد ذلك الا في حق حادث بعد البراءة ولو قال برئت من دعاوى في هذه الدار يصح ولا يبق له حق فيها ولو قال برئت من هذا العبد كان بريئا منه وكذا لو قال خرجت من هذا العبد ليس له أن يدعيه وقال في فتاوى قارئ الهداية سئل اذا أقر شخص أنه لا يستحق على فلان حقا ولا عينا بالله تعالى لما مضى من الزمان والى تاريخه ثم ادعى المقر دعوى ماضية فطلب بينه هل يحلف أجب لا تسمع دعواه عليه ولا عينا عليه لأن العين بعد صحة الدعوى وقال في المبسوط كما نقله عنه في الخبر في صلح الورثة ونصه قال في المبسوط ويدخل في قوله لاحق لي قبل فلان كل عين أو دين وكل كفالة أو جنسية أو اجارة أو حبس فان ادعى الطالب قبل ذلك حقا لم يقبل بينته عليه حتى يشهدوا انه بعد البراءة لانه بهذا اللفظ استفاد البراءة على العموم وكذا اذا قال لا ملك

في هذا العين كما في البحر أيضاً عن المبسوط فانظر الى هذه النقول عن هذه الكتب المعتمدة
 خصوصاً ما نقله في العمادية عن قاضيخان بقوله وقد اتفقت الروايات على ما ذكره ولا يشك على
 تلك النقول المعتمدة ما ذكره في القنية في باب ما يبطل الدعوى بقوله لومات عن ورثة وقسموا التركة
 بينهم وأبرأ كل منهم صاحبه من جميع الدعاوى ثم ادعى أحد الورثة ارباعاً عن الميت تصح
 دعواه لأن هذا مناف لمساقة مناه عن البرازية والخلاصة من انه اذا وقعت البراءة عن الدعاوى ثم
 ادعى ما لا بالارث فان كان قد علم بموت المورث صح وبطل الدعوى فأخذ منه انه لا تسمع
 الدعوى ولو ادعى ارباعاً حيث علم بموت المورث قبل البراءة نفي يخرج كلام القنية بقولنا أولاً اذا
 وقعت البراءة على وجه العموم وكانت مشتملة على الاقرار بأنه لا يستحق عليه حقا مطلقاً الخ لأن
 هذا من باب الاخبار وما في القنية من باب الانشاء وهو الابراء وكذا ما ذكره في القنية وغيرها
 بقولهم وصي الميت اذا دفع ما كان في يده من تركه الميت الى ولد الميت وأشهد الولد على نفسه
 انه قبض تركه والده ولم يبق له منها قليل ولا كثير الاستوفاء ثم ادعى في يد الوصي شيئاً وقال هذا
 من تركه والدي وأقام بينة قبلت بينته لانه يمكن أن يكون جوابه انه لم يحصل الاقرار على العموم
 المطلق بل انما عم في تركه والده حيث قال لم يبق له منها أي من التركة ولم يأت بالعموم مطلقاً
 ولذا قال قاضيخان وغيره في الوصية أشهد اليتيم على نفسه انه قبض من الوصي تركه والده الخ
 ولم يعمل بل خصص في تركه والده هذا ما ظهر لي وقد جعل في الاشياء والنظر لا بن فيجوز ذلك
 مستثنى من الابراء العام حيث قال لا تسمع الدعوى بعد الابراء العام الا ضمان الدرك ثم قال
 وأما اذا أبرأ الوصي ابراءاً عاماً وقد أوسع في ذلك وعلى ما قررنا الابراء العام بأن يكون
 العموم مطلقاً لا من جهة التركة ولا غيرها لا يحتاج الى جعلها من المستثنيات لانه يشك على
 جعلها من المستثنيات ما تقدم عن البرازية والخلاصة في أول هذا الكلام من أنه لا تسمع
 الدعوى ولو كانت بالارث حيث علم بموت المورث الآن تخص المسئلة المستثناة بمسئلة الوصي
 دون الوارث تأمل (قلت) وذلك كله حيث لم تكن البراءة والاقرار بعد دعوى شيء خاص ولم يعمل
 بأن يقول أية دعوى كانت أو ما يفيد ذلك لما ذكره في البرازية أيضاً بعد كلامه السابق بقوله وفي
 المسئلة ادعى عليه دعاوى معينة ثم صالحه وأقر أنه لا دعوى له عليه ثم ادعى عليه حقا آخر تسمع
 وجعل اقراره على الدعوى الأولى الاذا عم وقال أية دعوى كانت أو ما يفيد ذلك وبما يدل على
 أن المراد بالعموم ما هو أعم من قوله أية دعوى كانت ما ذكره في البرازية أيضاً في الصلح في نوع
 فيما يشترط قبضه مانصه ادعى ديناً أو عيناً على آخر وصالحه على بدل وكتب بذلك وثيقة الصلح
 وذكر فيها صالحاً عن هذه الدعوى على كذا ولم يبق لهذا المدعى عليه دعوى ولا خصومة بوجه
 من الوجوه ثم جاء المدعي يدعى عليه بعد الصلح بدعوى أخرى بأن كانت المدعىة مثلاً امرأة
 ادعت داراً وجرى الحال كما ذكر ثم جاءت المرأة تطلب من المدعي عليه ديناً بالمهر لا تسمع لأن
 البراءة عن الدعوى ذكرت مطلقة أي عامة حيث قال ولا خصومة بوجه من الوجوه ولا مانع من
 أن يدعى واحداً وبصالح عنه وعن جميع الدعاوى تأمل فان المراد بالعموم أن يأتي بشيء زائد
 على قوله لا دعوى له حيث قال ولا خصومة بوجه من الوجوه فإنه جعل ذلك مفيداً للعموم لانه
 يفيد معنى أية دعوى كانت وبما ذكرناه اندفع ما توهم من التناقض بين كلامهم لأن المصرحين
 بعدم سماع الدعوى بعد الابراء العام المطلق هم المصرحون بسماعها بعد ابراء الوارث وغيره
 لكن في محال مختلفة فاولاً هذا الذي ذكرناه لكان التناقض واقعاً بين كلامهم أجمعين (أقول)

مطلب اذا أبرأ الوارث عن
 الدعاوى ثم ادعى الارث هل
 تسمع

مطلب فيما اذا قبض تركه
 والده من الوصي وأشهد على
 نفسه انه لم يبق له منها قليل
 ولا كثير ثم ادعى شيئاً

مطلب ادعى دعاوى
 معينة ثم أقر أنه لا دعوى له
 عليه ثم ادعى حقا آخر
 تسمع الخ

مطلب لا تستمع دعوى
الكفالة بعد الإبراء العام

مطلب باع عبدا ثم ادعى
انه كان أعتقه والعبد لم يدع

مطلب تقبل الشهادة
حسبة بدون الدعوى في
مواضع

مطلب المعتمد لا تقبل
الشهادة بدون الدعوى في
حرية الاصل
مطلب لا تجوز دعوى
الحسبة في حرية العبد
بخلاف الامة
هكذا يباح بالاصل

مطلب الاستيداع يمنع
دعوى الملك

مطلب لاحد الورثة حق
الاستخلاص من التركة
المستغرقة

وسأني في كتاب الاقرار تمام الكلام على مسئلة دعوى الوارث شيأ من التركة بعد الاقرار
بالاستيفاء (سئل) فيما اذا أقر زيد في صحته وسلامته لدى بيته شرعية انه لاحق له قبل عمر ومن
الحقوق الشرعية مطلقا ثم أراد الان الدعوى على عمرو بكفالة سابقة على الاقرار المزبور فهل
لا تستمع دعوى زيد بذلك (الجواب) نعم يدخل في الإبراء العام المذكور الكفالة كما في المبسوط
والخلاصة والبحر كما بسطه الشرنبلالي رحمه الله تعالى في رسالته تنقيح الاحكام في حكم الإبراء
والاقرار الخاص والعام ومثله أفتى الشيخ خير الدين ناقلا عن المبسوط (سئل) فيما اذا باع زيد
رقيقه البالغ من عمرو بيعا بائنا شرعيا بثمن معلوم من الدراهم والرقيق منفاد للرق والبيع قام
البائع الان يدعى عتق الرقيق قبل بيعه والرقيق لم يدعه فهل دعوى العبد شرط في العتق
العارض (الجواب) نعم والعبد اذا ادعى حرية الاصل ثم العتق العارض تسمع والتناقض
لا يمنع الصحة وفي حرية الاصل لا تشترط الدعوى وفي الاعتاق المبتدأ تشترط الدعوى عند أبي
حنيفة وعندهما ليس بشرط وأجمعوا على أن دعوى الامة ليس بشرط خلاصة من الفصل
الحادي عشر في دعوى العتق وفي الاشياء من الدعوى تقبل الشهادة حسبة بدون الدعوى في
طلاق المرأة وعتق الامة والوقف وهلال رمضان الى أن قال ولا تقبل في عتق العبد بدون
الدعوى خلافا لهما واختلفوا على قوله في الحرية الاصلية والمعتمدا اهـ * قوله والمعتمدا لأي
لا تقبل الشهادة على الصحيح كما في العمادية يرى وقال الجوى تحت قوله والمعتمدا (أقول)
نقل صاحب العمادية عن فتاوى رشيد الدين أن الخلاف انما هو في الشهادة القائمة على العتق
من جهة المولى ولا خلاف انه اذا شهد أنه حر الاصل انها تقبل بدون الدعوى لانها شهادة بحرية
أمة فهي شهادة بجمرة الفرج ثم نقل عن صاحب المحيط انه حكى في شرحه للجامع الصغير أن
الصحيح اشتراط الدعوى في ذلك عند الامام كما في العتق العارض وأن التناقض لا يمنع
صحة الدعوى ولا صحة الشهادة فيها اهـ وفي الاشياء من الدعوى أيضا الشهادة بحرية العبد
بدون دعواه لا تقبل عند الامام الا في مسئلتين الى أن قال والصحيح عنده اشتراط دعواه في
العارضة والاصلية ولا تستمع دعوى الاعتاق من غير العبد الا في مسئلة الخ وفي فتاوى الحانوتى
جوابا عن سؤال حيث اعترف العبد بالعبودية لسيدته يكون عبد الهوسواء كان هنالك بيعة أم لا
ولا عبرة بقول المنازع انه حر الاصل مع عدم دعوى العبد لذلك لان حرية العبد لا تثبت الا بعد
دعواه ولا تجوز فيها دعوى الحسبة بخلاف الامة وأما اذ ارجع العبد عن دعوى العبودية
وادعى الحرية فانه لا يقبل قوله بدون بيعة نعم اذا أقام بيعة تسمع ولا يمنع التناقض بين قوله أنا عبد
ثم دعواه الحرية واقامة البيعة لانه
الاربعة من العمادية والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة أودعت عندها بنتها البالغة دنانير معلومة
فتسلمتها منها وحفظتها لها الى أن ماتت المرأة عن ابنتها المزبورة وعن ابن قامت البنت تدعى حصة
في الوديعة ملكا لها غير الارث فهل يكون ماذكر مانعا من دعواها (الجواب) نعم الاستيداع
يمنع دعوى الملك كما في الدرر وغيره (سئل) فيما اذا مات رجل عن ورثة وترك مستغرقة بدين
عليه لجماعة ويريد بعض الورثة أداء بعض دينه ليسبق له من التركة شئ بحسب ما ينوب حصته منها
فهل له ذلك (الجواب) نعم وجاز لاحد الورثة استخلاص العين من التركة بأداء قيمته الى الغرماء
فصولين في ٢٨ ومثله في العمادية وأفتى بمثله الخير الرملي من الدعوى قال في الخلاصة
اذا جاء الغريم وادعى الدين فان خصم هو الوارث وللورثة استخلاص التركة بقضاء الدين

وكذا الحد الورثة اذا امتنع الباقي ولو امتنع الكل عن الاستخلاص لا يجوز ولكن القاضي
ينصب وصيا يبرى على الاشياء قبيل الكفالة (سئل) فيما اذا وكل رجل الخرف في حكمة اشياء عند
حكم عرف فصار يكتبها ويأخذ دراهم من الناس غير شرعية مسماة بالرسومات ويدفعها
آخر السنة لموكله ويرزعه موكله انه قضى دراهم من الناس أزيد مما دفعه لو يرد الدعوى عليه
بذلك وأخذه منه بدون وجه شرعي فهل تكون دعواه بذلك غير مسموعة (الجواب) نعم لأن
الدعوى لا بد أن تكون بحق ثابت معلوم الجنس والقدر ولا بد أن يذ كر سبب وجوبها والمال
المدعى ليس بواجب على المدعى عليه للمدعى حتى يحكم الحاكم به للمدعى بعد ثبوت ذ كر سبب
وجوبه أذهب مال الناس فحق الطلب لهم لاله وركن الدعوى أن يضيف الحق الى نفسه ان كان
أصيلا فكيف يضيفه الى نفسه وهو للناس ولم يكن وكيلا عنهم وهو ليس له أن يدعى حصة عن
أربابه لما في الاشياء ان لنا شاهد حصة وليس لنا مدعى حصة وقد أفتى بمثل في دعوى المستنيب
في الحصول العلامة خير الدين كافي فتاواه من الدعوى نقلا عن شيخه العلامة الشمس الخانوتي
رحمهما الله تعالى (سئل) فيما اذا كان لزيد أرض حامله لغراس فزارع عرا عليها مدة مزارعة
شرعية بعدما ساقاه على الغراس المرقوم في المدة المزبورة مساقاة شرعية والا أن قام عمرو يدعى
أن الغراس والأرض له فهل لا تسمع دعواه المزبورة (الجواب) نعم لا تسمع والله تعالى أعلم في
فتاوى الخانوتي استأجر الأرض وسأق على جميع الاشجار التي بالغيط لا تسمع دعواه الملكية
في شئ من الاشجار بعد ذلك للتناقض واذا لم تصح الدعوى لا تسمع البيعة على التملك لما في
الفصل السابع من الفصول لو أقام المدعى عليه بينة أن المدعى أجز نفسه مني ليعمل في الكرم
بكون دفعا ويكون اقرارا من المدعى انه ليس ملكه اه وفي العمادية من السابع لو أقام
المدعى عليه بينة أن المدعى أجز نفسه مني ليعمل في الكرم يكون دفعا ويكون اقرارا من
المدعى انه ليس ملكه وكذا لو أقام بينة أن المدعى استأجر مني هذه الدار وأخذ هذه الأرض
مزارعة يكون دفعا اه وفي الدرر والمساقاة اجارة معني كل مزارعة (سئل) فيما اذا كان
لزيد بنة عمر ومبلغ دراهم دين شرعي معلوم وعمر وبنة بكردين أيضا يريد زيدا أخذ دين عمرو
من بكر بدون وكالة عن عمرو ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم وفي الاقضية
لو أقام البيعة على مديون مديونة لا تقبل ولا يملك أخذ الدين منه خلاصة من الفصل الرابع
في دعوى الدين ومثله في البرازية من الفصل المرقوم (سئل) في امر أتمات عن أب وزوج وابن
صغير منه فدفن الاب معها أمتعة من أمتعتها بدون اذن الزوج وتلفت الامتعة فهل يضمن الاب
حصة الزوج والابن (الجواب) نعم والمسئلة في الخيرية من الدعوى (سئل) في أحد الورثة
اذا أشهد عليه قبل قسمة التركة المشقة على أعيان معلومة انه ترك حقه من الارث وأسقطه
وأبرأ ذمة بقية الورثة منها ويريد الآن مطالبة حقه من الارث فهل له ذلك (الجواب) الارث
جبري لا يسقط بالاسقاط وقد أفتى به العلامة الرمل كاهو محروفي فتاواه من الاقرار نقلا عن
الفصول وغيره فراجع ان شئت (سئل) فيما اذا كان لزيد رجل عند عمرو وعلى سبيل الامانة
فقال زيد لعمر وأبرأك عن الرجل فهل يكون الابراء المزبور غير صحيح (الجواب) الابراء عن
الاعيان لا يجوز كما في صدر الشريعة من الصلح ومثله في القهستاني والعلاقي والبرازية من
الدعوى وقد حققه الشر بن لالي في رسالته تنقيح الاحكام والبيرى في حاشية الاشياء في القول
في الدين وفي لسان الحكم من الفصل السادس في الاقرار مانصه وفي المنبع الابراء عن الاعيان

مطلب ليس له الدعوى على
وكيله بما أخذه من الناس
من المسمى رسومات بل
الدعوى لهم

مطلب اذا زارع على الأرض
وسأق على الغراس لا تسمع
دعواه الملكية فيهما

مطلب اذا أجز نفسه ليعمل
في الكرم كان اقرارا انه
ليس ملكه

مطلب برهن على مديون
مديونة لا يقبل

مطلب دفن الاب معها
أمتعة يضمنها

مطلب اذا ترك حقه من
الارث له المطالبة به

مطلب لا يجوز الابراء عن
الاعيان

مطلب ذوي بيت من دار كذا
بيوت في حق صاحبها

لا يصح اه وتام القوائد فيه (سئل) في دار مشقة على بيوت ومساكن وساحة مماوية
للارتفاق لزيد فيها بيوت ولعمرو وفيها بيت واحد فهل تكون الساحة بينهما نصفين (الجواب)
نعم وذو بيت من دار كذا بيوت في حق صاحبها فهي بينهما نصفين تنوير من دعوى الرجلين
(أقول) وهذا بخلاف الشرب اذا تنازعا فانه بقدر الارض كما في التنوير أيضا فعند كثرة
الاراضي تكثر الحاجة اليه فيستقدر بقدر الاراضي بخلاف الارتفاع بالساحة فانه لا يختلف
باختلاف الاملاك كالمرو في الطريق كذا في شرح الكنتلزي لمي والحاصل انه اذا وقع
اختلاف أصحاب البيوت في ساحة الدار ولا يئنة تقسم الساحة على عدد رؤسهم فمن كان له
بيت من تلك الدار يساوي من كان له منها عشرة بيوت مثلا لان ارتفاع صاحب البيت بالساحة
كارتفاع صاحب العشرة فكثرة بيوت أحدهما لا يستلزم استحقاقه في الساحة أكثر من
الآخر بخلاف ما لو اختلفوا في شرب الاراضي ولا يئنة فانه يقسم الشرب بينهم على قدر
الاراضي لا على عدد رؤسهم لان احتياج صاحب الاراضي المتعددة الى الشرب أكثر من
احتياج غيره فيقسم بينهم على قدر أراضيهم عملا بالظاهر فان الظاهر أن كل أرض لها شرب
يخصها والذي يظهر لي ويتعين المصير اليه أن هذا كله عند عدم ظهور الحال كالأكثر كانت دار
مشقة على عشرة بيوت مثلا لو احدث منها بيت واحد ولا آخر تسعة وتنازعا في ساحتها تجعل
الساحة بينهما نصفين لتساويهما في الحاجة كما قلنا فلو باع الآخر بيوت التسعة من تسعة
رجال لكل رجل بيتا كان نصف الساحة الذي كان للبائع منقسما تسعا بينهم ويقي النصف
لشريك الاول لانه قد ثبت ملكه لهذا النصف قبل البيع فلا يزول منه شيء ببيع شريكه وكذا
لومات الشريك الاول صاحب البيت عن عشرين ولدا مثلا لا ينتقل اليهم الا ما كان يملكه
مورثهم وهو نصف الساحة وكذا لو كانت هذه الدار كلها لرجل واحد مات عن ورثة تكون
الساحة على قدر ارث كل واحد منهم لا على قدر رؤسهم وكذا يقال في شرب الاراضي هذا
ما ظهر لي تفقها ولم أره منقولاً صريحا ولكن القواعد تدقق فيه والله تعالى أعلم (سئل) في
المستأجر هل يصلح خصما في اثبات الملك المطلق في العين المستأجرة أولا (الجواب) لا يصلح
خصما في ذلك لما في التهمة المستأجر لا ينتصب خصما في اثبات الملك المطلق ولا في اثبات الاجارة
عليه الا اذا ادعى الفعل عليه اه وقال في جامع الفصولين المستأجر لا يكون خصما للمدعي
الاجارة والرهن والشراء لان الدعوى لا تكون الا على مالك العين بخلاف المشتري لانه مالك
العين اه وصححه السرخسي ومال الطواويسى والبرزدوى الى أن المستأجر الثاني ينتصب
خصما للمستأجر الاول وما صححه السرخسي هو أقوى ظهور الدين كذا في شرح النظم الوهباني
ونقل عن الصغرى أن المشتري لا يكون خصما للمستأجر والمرتهن ويخالفه ما في البزاية من
قوله وفي فتاوى القاضي آجر ثم باع وسلم تسمع دعوى المستأجر على المشتري وان كان الآخر
غائبا لان المشتري يدعي الملك لنفسه فكان خصما لكل من يدعي حقا فيه وكذا الرهن اذا
أخذ الرهن وباعه المرتهن يخاصم الشاري وان غاب الراهن لما قلنا اه لكن نقل بعده
ما وافق ما عن الصغرى حيث قال وفي الذخيرة باع من آخر شيئا فأدعى ثالث أن البائع كان آجر
منه أو رهنه البيع لا يقبل حتى يحضر البائع فاذا حضر وبرهن عليه الآن قبل فليست له عند
الفتوى منع ملخصا من باب فسخ الاجارة (أقول) والحاصل انه وقع الخلاف في شيئين الاول أن
المستأجر من غائب هل يصلح خصما لمن يدعي عليه انه استأجر العين من المالك قبله أو ارثتها

مطلب يقسم الشرب على
قدر الاراضي

مطلب المستأجر لا يصلح
خصما في اثبات الملك المطلق

أو اشتراها والثاني أن المشتري من غائب هل يصلح خصما لمن يدعى عليه أنه استأجر العين أو أرتبها من المالك قبل الشراء وينبغي في الأول اعتماد عدم السماع لأظهار علقته وهي أن الدعوى لا تكون الأعلى مالك العين أي والمستأجر مالك المنفعة ولا سيما وقد صححه السرخسي وينبغي في الثاني اعتماد السماع لأن المشتري يدعى الملك لنفسه وهذا ما مر عن جامع الفصولين ثم رأيت العلائي في الدر المختار نقله عن شرح الوهبانية للشرنبلالي مقتصر عليه (سئل) هل تسترط حضرة الراهن والمرتهن في دعوى الرهن أم لا (الجواب) قد وقع في هذه المسئلة اضطراب واختلاف جواب في جامع الفصولين يشترط وما في الخاتمة لا يشترط وعبارتها لورهن رجل عند انسان عينا وسلم ثم انتزعه من يده بغير اذنه وباعه وسلم ثم جاء المرتهن وادعى الرهن وأراد أن يسترده من المشتري وأقام البينة على الرهن قبلت بينته وإن كان الراهن غائبا ويأخذ العين من يد المشتري ويسلم إلى المرتهن لما قلنا اه وقد نص الشيخ قاسم في التصحيح على أن قاضيهان من أهل الترجيح لكن في قاضيهان في فصل دعوى المنقول أنه يشترط حضرته وكذلك في الخلاصة وقد اضطرب العلامة الخير الرملي في فتاواه والله تعالى التوفيق (سئل) في أرض جارية في تيمار زيد متصرف بها هو ومن قبله من التيمارين وواضعون اليد عليها من قديم الزمان لجهة التيمار المزبور والآن قام تيماري آخر يدعى على زيد بأنها جارية في تيماره بدون إذن من السلطان أعز الله تعالى أنصاره ولم يسبق له تصرف ولا وضع يد على ذلك أصلا فهل يبقى القديم على قدمه وليس له الدعوى بذلك على زيد (الجواب) نعم إذا تيماري لا يكون خصما يدعى عليه أو يدعى هو على غيره لأنه ليس له في عين الأرض ملك ولا شبهة ملك تسوغ الدعوى عليه أو له كما أفتي بذلك العلامة الخانقاني والخير الرملي وجهما الله تعالى (سئل) في زعيم قرية بيده قطعة أرض بموجب براءة سلطانية وقد ترسلطاني يتصرف بها هو ومن قبله من الزعماء لجهة الزعامة المرقومة قام ناظر وقف أهلي يدعى عليه أنها جارية في وقفه بدون إذن من السلطان أعز الله تعالى أنصاره فهل والحالة هذه لا ينتصب الزعيم خصما في ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل له عقارات معلومة بأعها في صحته من زوجته بثمن معلوم ثم مات عنها وعن ابن ادعى عليها بآثره من العقارات فأثبتت في وجهه الشراء المزبور بالبينة الشرعية لدى حاكم شرعي حكم بجملة البيع ومنع المدعي المزبور من ذلك ثم قام الابن الآن يدعى أنه اشترى العقارات المذكورة من والده قبل شرائها بعشر سنوات فهل لا تقبل دعواه المزبورة (الجواب) نعم لا تسمع ففي المحيط وفي الفتاوى ولو ادعى دارا شراء من أبيه ثم ادعاهاميراثا عنه تسمع ولو ادعى أولا بسبب الارث ثم الشراء لا تقبل ويثبت التناقض كذا في الفصل السابع من العمادية وفي جامع الفصولين من العاشر ادعى دارا شراء من أبيه ثم ادعاهاميراثا منه تسمع لا مكان توفيقه بأن يقول اشتريته وعجزت عن إثباته فورشته ظاهرا ولو ادعى أولا بالارث ثم ادعى الشراء لا يقبل للتناقض وتعذر توفيقه اه (سئل) فيما إذا تعددت القضاة في بلدة وقعت خصومة بين متداعيين وكل منهما يطلب قاضيا فهل الخيارات في ذلك للمدعى عليه أم لا (الجواب) العبرة في ذلك للمدعى عليه كما هو المعتمد من قول محمد رحمه الله تعالى فإن طلب قاضيا يجاب إلى طلبته كما في فتاوى القمطاشي وفتاوى الخانقاني والخير الرملي وبمثل أفتي الشيخ اسمعيل فقال العبرة لقاضي المدعى عليه على ما عليه الفتوى كنبه فقير ربه اسمعيل المفتي بنقض الشام ومن خطه المعهود نقلته والمسئلة في البحر وشرح التنوير للعلائي من أول كتاب الدعوى

مطلب هل تسترط حضرة
الراهن والمرتهن في دعوى
الرهن

مطلب التيماري لا يكون
خصما

مطلب الزعيم لا ينتصب
خصما للمتولى بلا إذن
سلطاني

مطلب ادعى الشراء ثم ادعى
الارث تقبل وبعكسه لا

مطلب تعددت القضاة في
بلدة فالخيار للمدعى عليه

وصورة فتوى الخافوق سئل هل الخيرة للمدعى أم للمدعى عليه أجاب بعضهم بأن الخيرة
 للمدعى عليه وأجاب على ذلك السؤال الشيخ على المقدسي بمائنه الذي وقعت عليه إذا كان
 قاضيان في مصر كل منهما في محلة على حدة فوقع الخصومة بين رجلين أحدهما في محلة
 والاخر في محلة أخرى فالعبرة لقاضي محلة المدعى عليه ثم كتب لذلك الشخص ما صورته قد
 أطلق صاحب النزاع أن الفتوى على أن الخيرة للمدعى عليه ونصه في المصر قاضيان ووقع
 الدعوى بين رجلين أراد كل أن يذهب الى واحد منهما فالعبرة لقاضي المدعى عند الثاني وعند
 محمد لقاضي المدعى عليه وعليه الفتوى اه وعبارة بعضهم ولو كان في البلدة قاضيان كل واحد
 منهما في محلة على حدة فوقع الخصومة بين رجلين أحدهما من محلة والاخر من محلة أخرى
 والمدعى يريد أن يخاصمه الى قاضي محله والاخر يأبى ذلك اختلف فيها أبو يوسف ومحمد
 والصحيح أن العبرة لمكان المدعى عليه اه والله تعالى أعلم (أقول) قدمنا في كتاب القضاء تحرير
 هذه المسئلة بما حاصله أن المراد من قولهم قاضيان كل واحد منهما على حدة أنه قد أمر كل منهما
 بالحكم على أهل محله فقط فهنا العبرة للمدعى عليه أما إذا كان كل منهما مأذونا بالحكم على كل
 من حضر عنده فينبغي التعويل على قول أبي يوسف من أن العبرة للمدعى الخ ما قدمناه فراجع
 (سئل) فيما إذا ادعى زيد على عمرو بأن له بئمة مبلغا معلوما من الدراهم فأنكر عمرو ودعواه ثم ان
 زيد اثبت مدعاه وحكم الحاكم به وأخذ زيد بمبلغه المزبور منه ثم ادعى عمرو أنك كاذب ومبطل في
 دعواه هذه حتى أنك أقررت بذلك لدى بينة شرعية ويريد عمرو الآن اثبات اقراره المزبور
 واسترداد المبلغ المذكور بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم لو ادعى رجل على رجل
 مالا وقضى بالمال للمدعى بالبينة ثم قال المدعى كنت كاذبا فيما ادعيت يطل القضاء وإذا قال
 المدعى بعد القضاء المقضى به ليس ملكي لا يطل القضاء بخلاف ما إذا قال لم يكن ملكي وهذا
 لان قوله ليس ملكي يتناول الحال وليس من ضرورة نفي الحال استقاؤه من الاصل بخلاف قوله
 لم يكن ملكي من العاشر من قضاء التنازلية برهن على قول المدعى أنا مبطل في الدعوى أو
 شهودي كذبة أو ليس لي عليه شيء دفع درر من آخر الدعوى ومثله في العمادية ادعى
 رجل مالا أو عينا فقال المدعى عليه أنك أقررت في حال جواز اقرارك أن لا دعوى لي ولا خصومة
 لي عليك وأثبت ذلك بالبينة تسمع وتندفع دعواه وان كان يحتمل أنه يدعى عليه بسبب بعد اقرار
 يمكن الاصل أن الموجب والمسقط إذا تعارض يجعل المسقط آخر لان السقوط يكون بعد
 الوجوب سواء اتصل القضاء بالاول ولم يتصل عمادية من أواخر السابغ (سئل) فيما إذا مات
 زيد عن ورثة بالغين وخلف حصه من دار وصدق الورثة أن بقية الدار لفلان وقلانة ثم ظهر وتبين
 أن مورثهم المزبور اشترى بقية الدار من ورثة فلان وقلانة في حال صغر المصدقين وأنه خفي عليهم
 ذلك فهل يكون التناقض في محل الخفاء عفو ولا يمنع صحة الدعوى (الجواب) نعم اشترى
 دار الابنه الصغير من نفسه وأشهد على ذلك وكبر الابن ولم يعلم بمصنع الاب ثم ان الاب باع تلك
 الدار من رجل وسلمها اليه ثم ان الابن استأجر الدار من المشتري ثم علم بمصنع الاب فادعى
 الدار على المشتري فقال المشتري في الدفع أنك متناقض لان الاستحجار اعتراف أن الدار ليست
 ملكك هذه المسئلة صارت واقعة الفتوى وقد اختلفت أجوبة المفتين في هذا والصحيح أن هذا
 لا يصلح دفعا وان ثبت التناقض فيه الا أن هذا تناقض فيما طريقه طريق الخفاء والتناقض في
 مثله لا يمنع صحة الدعوى فتاوى عطاء الله انفسدى عن التنازلية المديون بعد قضاء الدين

مطلب برهن على قول
 المدعى أنا مبطل أو شهودي
 كذبة

مطلب تعارض المسقط
 والموجب يجعل المسقط
 آخر

مطلب التناقض في محل
 الخفاء عفو

مطلب برهن المديون بعد
القضاء على الإبراء يصح

مطلب ليس المراد حصر
ما يعني فيه التناقض بل
ما كان مبنياً على الخفاء يعني
فيه التناقض

مطلب اختلاف الناظر مع
المستأجر في خوإي المصبة
المتصلة فالقول للناظر

مطلب الإبراء العام انما
يمنع اذا لم يقتر بعده بان العين
للمدعي

مطلب اذا برهن على
الايفاء بعد الجحود يقبل
مطلب جحد الامن الامانة
ثم اعترف وادعى الرد لا يقبل
الايئنة

مطلب خمسة الدعوى

مطلب له الرجوع بما دفعه
بأذنه الى فلان وان لم يصدقه
بالاذن

لو برهن على ابراء الدائن والمختلعة بعد أداء بدل الخلع لو برهنت على طلاق الزوج قبل الخلع
يقبل والجامع في الكل خفاء الحال وكذلك الورثة اذا قاموا مع الموصي له بالمال ثم ادعوا
رجوع الموصي يصح لانفراد الموصي بالرجوع انقروى عن التنازحينة قال في الكنز من
الاستحقاق التناقض يمنع دعوى المالك لا الحزينة والنسب والطلاق قال في البحر لان مبنياها على
الخفاء فيعذر في التناقض لان النسب يبنى على العلق والطلاق والحزينة يتفردهما الزوج
والمولى الى أن قال وليس المراد حصر ما يعني فيه التناقض بل المراد أن ما كان مبنياً على الخفاء
فانه يعني فيه التناقض فمن ذلك ما في الظهيرية اشترى دار الابنه الصغير من نفسه الى آخر ما تقدم
(سئل) في خوإي مصبغة وقف ملتصقة بأرضها بالنساء مات صباغها عن ورثة اختلفوا مع
ناظرها يدعون انها ملك مورثهم وبنائوه والناظر ينكر فهل القول للناظر (الجواب) حيث
كانت في الارض ملتصقة فالقول قول الناظر والله تعالى أعلم وأجاب العلامة الخير الرملى عن
هذه المسئلة بقوله لاشبهة أن القول قول الناظر لا قول المستأجر الخ ماحرره في فتاويه من
الدعوى (سئل) بما حاصله ان امرأة ادعت على ورثة مطلقها زديان لها عنده حلياً عنته
فأقام الورثة بينة على انه حين طلقها جرى بينه وبينها وبنائه ابراء عام وأن كلا منهما ما اقر بأنه يتيق له
عند الاخر حق مطلقاً وأثبتوا ذلك ثم بعد ذلك ادعت المدعية أن زيد المزبور اقر بعد ذلك
الابراء والاقرار بأن الخلى المذكور وعنده للمدعية على طريق الامانة فهل تسمع هذه الدعوى
بعد الاقرار المذكور (الجواب) نعم تسمع قال في الاشباه عن البرازية ان الإبراء العام انما يمنع
اذا لم يقتر بأن العين للمدعي فان اقر بعد بان العين للمدعي سلمها اليه ولا يمنع الإبراء اه وبه
جزم الشرنبلالى في رسالته تنقيح الاحكام في حكم الإبراء العام (سئل) فيما اذا ادعى زيد على
عمر وبقدر معلوم من الخنطة ومحمد عمر وذلك فبرهن زيد على دعواه وقضى له بذلك فبرهن عمر و
على انه قضاء ذلك فهل يقبل برهان عمر وعلى ذلك أم لا (الجواب) نعم يقبل قال في التنوير
وشرحه ومن ادعى على آخر ما لا فقال المدعى عليه ما كان لك على شىء فقط فبرهن المدعى على
انه له عليه ألف وبرهن المدعى عليه على القضاء أى الايفاء والابراء ولو بعد القضاء أى الحكم
بالمال قبل برهانه لا مكان التوفيق اه ادعى عليه شركة او قرضاً او ديعة او عارية او قبض
مال بطريق الوكالة فانكر ثم اعترف وادعى الرد أجاب قارئ الهداية اذا جحد في هذه الصور ثم
ادعى الرد لا تقبل الايئنة لانه بالجحود خرج عن ان يكون اميناً اه (سئل) في ذى يدعى
دارسا كن فيما بطريق الاجارة من زيد الغائب ادعى عليه خارج أن الدار له بملك مطلق فهل اذا
برهن ذواليد أن زيد الغائب أجره ائنه تندفع الخصومة أم لا (الجواب) نعم اذا برهن ذواليد
أن زيد الغائب أجره ائنه تندفع خصومة المدعى الا اذا كان معروفاً بالحل والمسئلة شهيرة
بخمسة الدعوى والله تعالى أعلم قال ذواليد هذا الشىء أو دعيه فلان الغائب أو أعارنيته
أو أجرنيته أو رهنيته أو غصبته منه وبرهن على ذلك اندفعت خصومة المدعى وقال أبو يوسف
رحمه الله فبين عرف بالحل لا تندفع به وبه يؤخذ ملتقى (سئل) فيما اذا برهن زيد على الرهن
من عمر والغائب ولم يعرف بالحل وعين الرهن قائمة وقال الشهود نعرف الغائب باسمه ونسبه
فهل تندفع عنه خصومة المدعى (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا ادعى رجل على آخر انه استأجر
منه شقة محقة من مكة الى الشام بما كله ومشر به ولم يتناول معه على أجرتها وطالبه بمائة
وخمسة وعشرين قرشاً أجرة مملها فأجاب انه استأجرها منه بمائة وخمسة وعشرين قرشاً فدفع له

مطلب عدم التصديق
لا يكون تناقضا

مطلب التصديق اقرار
الافى الحدود

مطلب من سعى في نقض
ماتم من جهته لا يقبل

مطلب من اقر بعين غيره
لا يملك أن يدعيه لنفسه ولا
لغيره بوكالة أو وصاية

مطلب آجر الناظر بستان
الوقف ثم ادعاه ارثا عن
والده وانه آجره ظمانه
انه جارى الوقف

مطلب التصديق اقرار

مطلب لا عذر لمن أقر

مطلب اقرار الناظر بارض
في يده انها وقف يصح

مطلب أقر شئ ثم ادعى
الخطأ لم يقبل

منها خمسة وسبعين قرشا ودفع باذن له رجل يدعى محمدا غا المتوفى حسين قرشا فلم يصدق عليه ذلك
وأنا كره فاحضر شاهدين شهدا بطبق جوابه فقام المدعى يطلب وصى محمدا غا الميت بالخمس
قرشا المذكورة فهل يكون عدم تصديق المدعى على الاذن مانعا من طلبه الخمس قرشاً أم لا
(الجواب) عدم التصديق لا يكون تناقضاً لكن يشترط أن يكون المبلغ آجر مثل الركوب
وقيمة الاكل في القيمي والشرب وثبوت قبض محمد غا لذلك في وجهه وصيه بعد جوده لذلك وشروط
الشهادة على الميت بذكر الاب والجد والامين وغيره ثم ترك كية الشهود والله تعالى أعلم
(جواب سؤال) اذا ثبت بيعه وتصديقه بالوجه الشرعى فالبيع المذكور صحيح ولا تسمع
دعواه بشئ مما باعه وصدق عليه اسعيه في نقض ماتم من جهته وهو البيع المذكور وللتناقض
بسبب تصديقه لان التصديق اقرار الافي الحدود كما في الشرح في دعوى الرجلين اشباه من
الدعوى وفي الحادى عشر من يروع البازية من سعى في نقض ماتم من جهته لا يقبل الافي
موضعين الخ وفي فتاوى الخافى من آخر الشهادة التناقض يمنع الدعوى سواء صدر من الوكيل
او الوصى اه وفي الانقروى عن الفصولين ت من واقعات الناطق التناقض يمنع الدعوى
لغيره كما يمنع لنفسه فج الفقيه أبو جعفر من أقر بعين غيره فكل لا يملك أن يدعيه لنفسه لا يملك
أن يدعيه لغيره بوكالة أو وصاية (سئل) من قاضى الشام سنة ١١٤٠ بمحاضله أن زيد الناظر
على وقف جدته فلانة آجر الحصة المعلومة من البستان المعلوم باجرة معلومة بلجهة الوقف المزبور
واستمر على ذلك سبعاً وعشرين سنة وفي كل ستة توزع الاجرة المزبورة مع بقية تريع الوقف
على مستحقى الوقف قام الآن يدعى أن الحصة المذكورة جارية في ملكه وملك اخوته الغائبين
ارثا عن والدهم وانه كان ضبط الحصة بلجهة الوقف ظاناً أنها للوقف والحال انها لم توجد محررة
في كتاب الوقف المرقوم وبعد ذلك اطلع على جرياتها في ملك مورثهم وان اخوته قبل تاريخه
ايتوا في وجهه جريان الحصة في ملكهم بموجب حجة فكيف الحكم الشرعى (الجواب)
الذى ظهر لنا في هذا المسئلة بعد التتبع والتفتير عليها في الكتب المعتبرة أن ايجار زيد بناء على
انها جارية في وقف جدته تصديق منه على جرياتها في الوقف المزبور والتصديق اقرار قال في
الاشباه من كتاب الدعوى التصديق اقرار الافي الحدود كما في الشرح من دعوى الرجلين اه
وقد اعترف صريحاً بجرياتها في الوقف المزبور في الحجة المتضمنة لكونها مورثة عن أبيه ولا
عذر لمن اقر كما صرحوا به قال في الاسعاف اذا أقر رجل صحيح بأرض في يده انها صدقة موقوفة
ولم يرد على ذلك صح اقراره وتصير وقفاً على الفقراء والمساكين لان الاوقاف تكون في أيدي
القوام عادة فلم يصح اقرار من هي في أيديهم لبطلت أوقاف كثيرة اه وقد عقد الامام الكبير
الخصاف لصحة اقرار الرجل بارض في يده أنها وقف بابا مستقلاً وأطال في تقرير ذلك وأما دعوى
الجهل بكونها ملكاً لهم حين ايجار فلا تسمع حين اقراره المذكور كما في الاشباه نقلاً عن اقرار
التتمة وفي فتاوى الامام الجليل قاضيان لوا دعى الوقف أولاً في الدار ثم ادعى انها له لا تسمع اه
ومثله في العمادية وفي الاشباه من كتاب الاقرار اذا اقر شئ ثم ادعى الخطأ لم يقبل كما في الخاتمة
وفيهما أيضاً من أحكام الجهل مانصه وقالوا في كتاب الغصب ان الجهل بكونه ملك الغير يدفع
الانتم لا الضمان اه هذا ما اتضح لنا من كتب ائمتنا الاعلام (أقول) لم يتعرض المؤلف
للكلام على اثبات اخوة زيد الملك بالارث عن أبيهم والحكم فيه انهم حيث لم يكونوا نظاراً اعلى
الوقف مع اخيهم ولم يوجد منهم تصديق أيضاً بجرياتها الحصة في الوقف ولم يوجد ما يمنع صحة

دعواهم في المدة المزبورة وأقاموا المينة الشرعية المزكاة على طبق دعواهم ثبت لهم من ذلك قدر ما يخصهم وبقيت حصة أخيههم زيد جارية في الوقف لعدم سماع دعواه عملاً باقراره وتصديقه فان الاقرار حجة قاصرة لا يتعدى المقر والله أعلم (سئل) فيما اذا ادعى زيد على عمرو بان من الجارى في ملكه جميع البغلة البرشاء وأنه وضع البغلة المرقومة أمانة عند بكر ثم وجدها بيد عمرو فأعترف عمرو بوضع يده عليها الكونه شرهما من بكر المذكور منذ ثمانية أيام ثلاثين قرشاً وأنكر كون البغلة للمدعى وطلب منه اثبات كونها أمانة عند بكر فأحضر زيد بينة شهدت له بكونها أمانة عند بكر فكيف الحكم (الجواب) يشترط أن يذكر المدعى أنها بيد المدعى عليه بغير حق ويطلب احضارها أن أمكن ويشير إليها في الدعوى والشهادة والاستحلاف وان تعذرا احضارها بهلاكها أو غيبتهاذ كرقمتها كما في متون المذهب وإذا أراد المدعى عليه أن يحلف المستحق بالله ما باعه ولا وهبه ولا تصدق به ولا خرج عن ملكه بوجه من الوجوه حلف كذلك وأما اشتراط حضرة المودع في دعوى الوديعة ففيه اختلاف المشايخ كما في العمادية والبرازية والانقروية والله سبحانه أعلم (سئل) في ذي يد على دار ادعى عليه زيد بها لانه كان أقترله بها ويريد نزعهما من يده فكيف الحكم (الجواب) أن جعل زيد اقراراً في اليد سبباً للملك فلا تصح دعواه ولا تقبل بينته وان لم يجعل الاقرار سبباً للملك بأن ادعى أنها ملكه وهذا أقترله بها تصح دعواه وتقبل بينته كذا في الفصولين كذا أفق المهمن دارى وأفتى أيضاً بأن من أثبت أنها مستحقة في الوقف لها الدعوى على من تناول الغلة لا على الناظر لانه دفع شيئاً يستحقه غير المدفوع اليه على ظن انه يستحقه المدفوع اليه فلا ضمان عليه في ذلك لعدم تعديده لعدم علمه بالمستحق ولها ما يطالب به شرعاً مع عدم الضمان والله أعلم (سئل) فيما اذا كان زيد متصرفاً في دار بطريق الشرا من عمرو وغيره بموجب صل ثم صدقه عمرو على جريها في ملكه فهل يكون تصديقه صحيحاً يعمل به (الجواب) نعم ومن أقربين لغيره لا يملك أن يدعيه لنفسه ولا لغيره بوكالة أو وصاية كذا في الجامع الكبير من الفصل العاشر من نور العين لان التصديق اقرار الا في الحدود كما في الاشباه قبل الوكالة وهذا بخلاف ما لو أقتر أن لا ملك له فيه فانه لا يمنع دعواه لغيره نيابة وبخلاف ما لو أبرأه عن جميع الدعاوى فادعى عليه ما لا بوكالة أو وصاية فانه يسمع كما في نور العين من الفصل المذكور لأن اقراره أن لا حق له فيه أو أبرأه لا ينافي انه لغيره (سئل) في امرأتين باعتهما دارهما من رجل بعبا ناشر عبائهم معلوم وكتب بذلك صل متضمن لكونهما باعتهما هو جاري ملكهما وأطلق تصرفهما الشرعى والآن تدعيان أن الدار وقف عليهما فهل لا تسمع دعواهما (الجواب) لا تسمع دعواهما المزبورة لأن من سعى في نقض ماتم من جهته فسعيه مردود عليه والله تعالى أعلم وسئل الشيخ خير الدين عن امرأة باعته داراً ثم ادعت أنها وقف هل تسمع دعواها أم لا أجاب لا تسمع دعواها قال الزيلعي ولو باع ضبيعة ثم ادعى أنها وقف عليه وعلى اولاده لا تسمع دعواه للتناقض لان اقدامه على البيع اقرار منه وان أراد تحليف المدعى عليه ليس له ذلك وان أقام المينة على ذلك قيل تقييل وقيل لا تقبل وهو أصوب وأحوط لانه باقاة المينة أن الضبيعة وقف عليه يدعى فساد البيع وحقق نفسه فلا تسمع للتناقض ذكره في مسائل شتى وفي الخاتمة رجل باع عقاراً ثم ادعى أنه وقف اختلف المشايخ فيه والصحيح انه لا يسمع وقول الزيلعي وهو أصوب أى للتناقض الصريح بالبيع ثم دعوى الوقف وقوله وأحوط لما في سماعها من الاضرار بالناس باحتيال أهل الخيل والخذاع ببيع الوقف واطهار البائع انه ملك ثم انعطافه

مطلب لا بد في دعوى الاستحقاق من احضار الدابة وان تعذر يذكر قيمتها
مطلب ادعى دار الكونه أقترله بها التصح الدعوى
مطلب اذا لم يجعل الاقرار سبباً للملك تصح الدعوى
مطلب اذا ثبت استحقاقه فطلبه على من تناول الغلة لا على الناظر

مطلب من أقربين لغيره لا يملك أن يدعيه لنفسه ولا لغيره

مطلب ابرأه عما ثم ادعى عليه بوصاية أو وكالة تسمع

مطلب فبين باع ثم ادعى الوقف

مطلب من سعى في نقض ماتم من جهته فسعيه مردود عليه

مطلب نقول في مسئلة دعوى الوقف بعد بيعه

عليه بدعواه والزامه بأجره لمدة وضع يده عليه ورجع بما تستغرق اضعا فثمة فيجب عدم القبول
 حسم المادة الفساد والله تعالى أعلم اه وأفتى قارئ الهداية فيما اذا باع دارا ثم ادعى انه
 وقفها قبل البيع أو وقفها مورثه بأنه اختلف فيه قيل لا تسمع دعواه ولا ينسب لانه تناقض
 في دعواه لان بيعه دليل على انهما ملكه وله بيعها ودعوى الوقف منه أو من غيره تناقض وقيل
 تسمع البيعة لان الوقف حق الله تعالى فلا تسترط فيه الدعوى فتسمع البيعة لانها بيعة حسبة
 والله أعلم وأجاب التمر تاشي صاحب التنوير بقوله اختلف مشايخنا في ذلك قال بعضهم تقبل
 لان الشهادة على الوقف مقبولة من غير دعوى وهو المختار كفي الخلاصة والبرازية وبه نأخذ
 واعتمد في فتح القدير انه ان ادعى وقفا غير مسجل لا تسمع وان ادعى وقفا محكوما ببلزومه تقبل والله
 أعلم وأجاب أيضا المشايخنا خلافا في ذلك والمختار القبول (أقول) وانظر ما كتبناه على هذه
 المسئلة في أول الباب الثاني من الوقف (سئل) في امرأة ماتت عن زوج وعن أخ واخت
 شقيقين وخلفت تركته ثم مات الزوج عن أب اختلف مع ورثة الزوجة في متاع البيت الصالح
 للزوجين ولا ينسب لهم فالقول لمن من الفريقين (الجواب) اذا اختلف الزوجان في متاع
 البيت فما يصلح للرجل فهو للرجل بيمينه وما يصلح للنساء فهو للمرأة بيمينها وما يصلح لهما فهو
 للرجل بيمينه وهذا قول الامام الاعظم والهامام المتقدم السابق في حلقة الاجتهاد وعليه في ذلك
 الاعتماد قال الامام الاسيبيجي والصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى واعتمده النسفي
 والمحبوبي وغيرهما ومشت عليه أصحاب المتون الموضوعات للمذهب الصحيح المعنون بالترجيح
 واذا مات الزوجان فاختلف ورثتهما فالقول قول ورثة الزوج عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله
 تعالى في الصالح له ولهما لان الوارث يقوم مقام المورث فصار كل مورثين اذا اختلفا بأنفسهما
 وهما احيانا في حال قيام النكاح ولو كان كذلك كان على ما ذكره فكذلك بعدم موتها كذا في
 لسان الحكم وأفتى بذلك العلامة الهامام محترم مذهب النعمان الخير الرمي عليه رجة الرحيم
 الرحمن والله سبحانه المستعان (سئل) فيما اذا وكل زيد المتولى على وقف وكذا في الدعوى
 على عمر والمتولى على وقف آخر فوكل عمرو وكذا آخر لا سماعها فحضر الوكيلان مجلس
 الشرع الشريف وفصلت دعواههما بالوجه الشرعي فامر زيد الا يدعى عدم صحة الدعوى
 بالوكالة من الطرفين فهل تصح وتسمع دعوى وكيل المدعى على وكيل المدعى عليه (الجواب)
 نعم وليس في منع سماعها نقل ولا عليه دليل كما هو مستفاد من كلام العلماء رحمه الله تعالى وبمثله
 أفتى الشيخ اسمعيل (سئل) في رجل مات عن زوجة وورثة غيرها وخلف تركته مشتملا بعضها
 على أو ان معلومة تزعم الزوجة أن زوجها ملك هذه الاواني المذكورة في صحته والورثة
 ينكرون ذلك فهل عليها اثبات التملك بالوجه الشرعي والافهي مورثة تقسم بينهم على
 الفريضة الشرعية (الجواب) حيث أقربت المرأة أن ذلك ملك زوجها المتوفى المذكور
 ثم ادعت انه ملكها ذلك فعليها اثبات دعواها بالبيعة الشرعية وان لم تثبت فهي مورثة عنه
 تقسم بين ورثته بالوجه الشرعي والله أعلم قال في البحر بعد سرد الاقوال في مسئلة اختلاف
 الزوجين من باب التحالف مانصه وفي البدائع هذا كله اذ لم تقر المرأة أن هذا المتاع اشتراه
 فان أقربت بذلك سقط قولها لانها اقربت بالملك لزوجها ثم ادعت الانتقال اليها فلا يثبت الا بالبيعة
 اه وكذا اذا ادعت انها اشتريته منه كما في الخانية ولا يخفى انه لو برهن على شرائه كان كقرارها
 بشرائه منه فلا بد من بيعة على الانتقال اليها منه بجهة او نحو ذلك ولا يكون استماعتها بعشيرة

قوله منه أو من غيره متعلق
 بالوقف لا بدعوى أى دعواه
 انهما وقفه من جهته أو
 من جهة غيره تناقض اه
 منه

مطلب فيما اذا مات الزوجان
 فاختلف ورثتهما

مطلب تصح دعوى الوكيل
 على الوكيل

مطلب فيما اذا ادعت أن
 زوجها ملكها كذا في صحته

مطلب لا يكون استماعت
 المرأة بما اشتراه زوجها
 ورضاه ذلك دليلا على انه
 ملكها ذلك

ورضاه بذلك دليلا على انه ملكه كذلك كما تفهمه النساء والعوام وقد أقيمت بذلك مرا
 (سئل) في بستان جارية أرضه مع كامل غراس فيها قدم في وقف بر وفيه غراسات جديدة
 ومستجدة جارية بعضها في الوقف المزبور والباقي في ملك زيدا من مدة تزيد على اربعين سنة بلا
 معارض ولا منازع ثم مات زيد عن ورثة باعوا حصتهم المذكورة من عمره وبمعرفة متولى الوقف
 المزبور وتصديقه ثم باع متولى الوقف جميع الغراس القديمة لشلوته ثم بعد سنتين ادعى المتولى
 المذكور على عمرو وبجريان جميع الغراس الموجود في الوقف مستحبا من زمن الواقف وأن
 له بينة تشهد بذلك وذكر عمرو أن له بينة تشهد بحدوث الغراسات الجديدة والمستجدة بمقتضى
 غرسه لها هو وزيد وورثته وأثبت عمرو ذلك بالبينة العادلة المزكاة وحكم الحاكم لعمره
 بالحصص الجارية في ملكه من ذلك لأن بينة العارض والحدوث مقدمة على بينة الاستحباب ومنع
 المتولى وجهة الوقف من معارضة عمرو في ذلك وكتب بذلك حجة شرعية ثم بعد مدة قام وكيل
 عن المتولى المذكور يدعى قدم الغراس المذكور وبجريانه جميعه في الوقف فكيف الحكم
 (الجواب) حيث ثبت حدوث الغراسات المذكورة جميعها الجارية نصفها في الوقف المذكور
 في وجه المتولى المزبور وجري التصرف بذلك المدة المزبورة وزال القديم جميعه الذي فيه
 وقضى بذلك بالطريق الشرعي بعد دعوى المتولى المذكور بذلك تكون دعوى وكيله بغراس
 قديم آخر غير ما ذكر غير صحيحة لأن الثابت بالبينة كالنائب بالعناية كما صرح بذلك في العمادية
 وقد ثبت بالبينة حدوث جميع هذه الغراسات الموجودات التي هي مقدمة على بينة القدم كما
 صرح به البغدادي وحكمهم فلا يتقض الحكم السابق الثابت شرعا بما هو دونه كما صرح به
 في الاشباه عن الهداية اذ القضاء يصان عن الالغاء ما أمكن وأي بينة سبقت وقضى به الم تقبل
 الاخرى وفي الكافي من الشهادة اذا تضمنت البينة نقض قضاء ترداه والدعوى متى فصلت
 مرة بالوجه الشرعي لا تنقض ولا تعاد والله تعالى أعلم * ادعى عبدا وأقام بينة على اقرار ذي
 اليد أنه للمدعى تقبل بينته ويقضى بالعبدة الاعتبار بالقرار الثابت بالبينة بالنائب عيانا عمادية
 من السادس عشر وان كانوا معروفين بالعبدة فلا يتقض الحكم السابق الثابت بشهادتهم
 اذ القضاء يصان عن الالغاء ما أمكن والشهود الذين شهدوا ثانيا ان كانوا غير عدول فشهادتهم
 مردودة وان كانوا عدولا فقد ترجحت شهادة الاولين بالقضاء من آخر وقف الخيرية له كنيف في
 طريق العامة فزعم غيره انه محدث وزعم صاحبه انه قديم وأقاما البينة فالبينة بينة من يدعى انه
 محدث ترجيح البينات للبغدادي تقدم بينة العارض على البينة المنبئة للاستحباب فتاوى الشيخ
 اسمعيل ولو أقام البائع بينة اني بعته في صغرى وأقام المشتري بينة انك بعته بعد البائع في بينة
 المشتري اولى لانه ثبت العارض قنية من البينتين المتضادتين (سئل) فيما اذا كان لز يد قيراط
 من غراس بستان معلوم ومائة قرش موضوعة تحت يد بشر يكرهه وفاقرب بأن القيراط المذكور
 والمائة قرش المذكورة لكر بطريق التملك وأنه لاحق له مع بكر في ذلك ثم مات زيد عن ورثة
 وأقام بكر بينة على ذلك في وجه أحدهم فكيف الحكم (الجواب) حيث بين اقراره انه من
 جهة التملك فدعوى التملك لا تسمع لما قاله الخير الرملي ناقلا عن جامع الفصولين في خليل
 المحاضر والسجلات برمز التهمة عرض على محضر كتب فيه ملكة تملكها صحبا ولم يبين انه ملكه
 بعوض أو بلا عوض قال اجبت انه لا تصح الدعوى ثم رخص لشرط الحاكم اكتفى في مثل هذا
 بقوله وهبت له هبة صحيحة وقبضها ولكن ما أفاده في التهمة أجود وأقرب الى الاحتياط اه

مطلب حيث ثبت حدوث
 الغراس في وجه المتولى
 وقضى بذلك فلا تسمع دعواه
 بعده بالقدم

مطلب القضاء يصان عن
 الالغاء ما أمكن

مطلب أي بينة سبقت
 وقضى به الم تقبل الاخرى

مطلب الثابت بالبينة
 كالنائب عيانا

مطلب تقدم بينة الحدوث

مطلب تقدم بينة العارض

مطلب لا تسمع دعوى
 التملك ما لم يبين انه بعوض
 أو بلا عوض

فإذا كان التملك هبة وبين فهمية المشاع الذي يقبل القسمة باطله لاسيما وهو غراس وأيضاً من
 شروط صحة الهبة القبض ولم يوجد في الغراس ولا في المبلغ المذكور وفي العمادية وهب
 في مرض الموت وإن كانت وصية لكن هبة حقيقة فقفمقر إلى القبض ولم يوجد اهـ (سئل)
 فيما إذا كان زيد عمارة حوائث معلومة جارية في ملكه ومبلغ مرسد معلوم من الدراهم على
 دار معلومة جارية في وقف كذا فقلت ذلك جميعه من أولاده القاصر بن بالولاية عليهم وأشهد أن
 لاحق له معهم في ذلك ثم مات عنهم وعن ورثة غيرهم وبلغ القاصر ون زشدين وأدعت الورثة
 عليهم لدى حاكم حنبلي حكم بعهدة التملك للقاصر بن وبعدم معارضة الورثة لهم في حادثة تملك
 البناء دون الأرض وحادثة دعوى التملك منفردة من غير تقييد كونه بيعاً أو هبة وحادثة دعوى
 تملك الدين من غير من هو عليه في المرسد المزبور حكماً شرعياً مستوفياً شرائطه بعد الدعوى
 من وكيل الورثة على الأولاد المذكورين والشهادة المستقيمة وكتب بذلك حجة آتية مفتي
 مذهبه بعهدهم وأنفذ حكمه حاكم حنبلي وكتب بذلك حجة شرعية فهل يعمل بمضمون الحجتين بعد
 ثبوت شرعاً (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا ادعى ناظر وقف على ناظر وقف ذي يدبان من البخاري
 تحت نظارته ثلاثة أرباع أراض متلاصقات معلومات وأن ذا اليد وضع يده عليها بدون وجه
 شرعي وطلب منه تسليمها لجهة وقفه ورفع يده عنها فاعترف ذو اليد بخبريان نصف الجميع في الوقف
 المزبور وأنكر جريان الربيع المدعى به في وقف المدعي لجرائه في وقف ذي اليد وكلفه اثبات
 ذلك فأبرز من يده كتاب وقفه المتضمن لذلك وأثبت دعواه بالبينة الشرعية المزكاة في وجهه
 طبق ما ادعاه واستوفت الدعوى شرائطها الشرعية وحكم الحاكم المتداعي لديه لجهة وقفه
 بذلك فهل يكون حكمه واقعاً وموقعه الشرعي وإذا أقام ذو اليد بينة لا ينقض الحكم السابق
 به إلا بينة الخارج أولى ولا سيما بعد الحكم المزبور وأضحو لنا الجواب بنقل كلام الأصحاب
 ولكم جزيل الثواب من الملك الوهاب (الجواب) حيث استوفت الدعوى شرائطها الشرعية
 وحكم الحاكم له بذلك يكون حكمه واقعاً وموقعه الشرعي لأن بينة الخارج مقدمة على بينة
 ذي اليد قال في الملتقى في دعوى الرجلين لا تعتبر بينة ذي اليد في الملك المطلق وبينة الخارج
 أولى اهـ ومثله في التنوير والدرر والنقاية والخلاصة وغيرها لاسيما الخارج مدع وذو اليد
 منكر قال عليه الصلاة والسلام البينة على المدعي واليمين على من أنكر وقد أورد بعض هذا
 الحديث في الصحيحين وأنه من جوامع الكلم قال في البزازية وقد استخرج من هذا الحديث
 ما تأسألف مسألة ومن المعلوم أن القضاء لذی البدقضاء ترك لأقضاء استحقاق إذا يكلف البينة
 لأن أقصى ما يستدل به على حقيقة كلامه وضع يده أذ هو غير محتاج إلى البينة ومن المقرر أن
 دعوى الوقف من قبيل دعوى الملك المطلق باعتبار ملك الواقف قال العلامة ابن نجيم في بحره من
 باب دعوى الرجلين والحاصل أن دعوى الوقف من قبيل دعوى الملك المطلق وقرع على ذلك
 فروعاً فلا تقبل بينة ذي اليد وبينة الخارج أولى كما صرح به في الهداية ولا ينقض الحكم
 المزبور لو أقامها بعده كما أفتى بذلك علامة فلسطين الشيخ خير الدين على سؤال رفع اليه في مثل
 هذا فأجاب وأجاد ولا عظم فائدة أفاد بقوله لا ينقض الحكم السابق بأقامة بينة ذي اليد
 المذكور إذا البينة ليست له وانما هي للخارج وقد أقامها وقضى لها فلا يجوز نقضها بأقامة
 بينة ذي اليد كما لا يخفى على ذي فهم وقد صرحوا بأن من صار مقضياً عليه لا تسمع دعواه بعده
 إلا في مسائل ليست هذه منها وفي الكافي من كتاب الشهادة إذا تضمنت الشهادة نقض قضاء ترد

مطلب إذا حكم الحاكم
 الحنبلي بتمليك المرسد
 والبناء يصح

مطلب بينة الخارج مقدمة

مطلب دعوى الوقف من
 قبيل دعوى الملك المطلق

مطلب من صار مقضياً
 عليه لا تسمع دعواه بعده

مطلب القضاء بالوقف
كالقضاء بالملك

مطلب تقبل البيعة لو أقامها
المدعي بعدد من المدعي عليه

مطلب هل اليمين حق
المدعي أم للقاضي

مطلب يستخلف بلاطلب
في أربع مواضع

مطلب اجعوا على أن من
ادّعى على الميت ديناً يحلفه
القاضي بلاطلب الوصي
أو الورثة

مطلب هل يجوز التحليف
بالطلاق والعتاق

وبينة ذى اليد في هذه المسئلة تصحفت نقض قضاء استوفى شرائطه فترد ولا تسمع وسواء قلنا بان
القضاء بالوقف قضاء جزئى أو كلّى أى على الناس كافة أو يختص بالصحيح المفقى به أنه جزئى ولكن
قد صار ذواليد مقضياً عليه وبينته لم تفد غير ما أفادته اليد فكيف ينقض بها القضاء بالبيعة
المفيدة المبنية خلاف الظاهر ولما جعلت البيئات والقضاء بالوقف كالقضاء بالملك وفي القضاء
بالملك إذا صار ذواليد مقضياً عليه لا تسمع بيئته بأنه ملكه كما قلنا وهذا مما لا توقف فيه لمن غمس
رأسه خضره في الفقه اهـ والله سبحانه أعلم (سئل) هل تقبل البيعة لو أقامها المدعي بعدد من
المدعي عليه أولاً (الجواب) تسمع البيعة وتقبل على ما هو الصواب كما صرح به في المتن والتنوير
وغيرهما من كتاب الدعوى وقال في الدرر ثم إذا حلف المدعي عليه فالمدعي على دعواه ولا يبطل
حقه بيمينه لكن ليس له أن يخاصم ما لم تقم البيعة على وفق دعواه فان وجدها أقامها وقضى له
بها وبعض القضاة من السلف كانوا لا يسمعون بها بعد اليمين ويقولون يترجى جانب صدقه باليمين
فلا تقبل بيعة المدعي وهذا القول ليس بشئ لأن عمر رضى الله عنه قبل البيعة من المدعي بعدد من
المنكر وكان شريح يقول اليمين الفاجرة أحق أن ترد من البيعة العادلة اهـ (سئل) في
يمين المدعي عليه هل هي حق المدعي فلا بد من طلبه أم للقاضي أن يحلفه ولو بلاطلب المدعي
(الجواب) اليمين للقاضي مع طلب المدعي لما في التنوير اصطلاحاً على أن يحلف عند غير القاضي
ويكون بريئاً فهو باطل اهـ لكن بطلب المدعي فإذا طالبه به يجيبه أى المدعي عليه أو القاضي
بالحديث المعروف وهو ما أخرجه البخارى ومسلم عن وائل بن حجر قال جاء رجل من حضرموت
ورجل من كنده الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالا الحضرمي يا رسول الله ان هذا غلبني على
أرضي كانت لاني وقال الكندي هي أرضي في يدي ازرعها ليس له فيها حق فقال عليه الصلاة
والسلام الحضرمي ألك بيعة قال لا قال فلك يمينه قال يا رسول الله الرجل فاجر لا يسألني على
ما حلف عليه وليس يتورع عن شئ فقال ليس لك منه الا ذلك فانطلق ليحلف فقال صلى الله
عليه وسلم أما الذي حلف على مال ليا كاه ظلم اليقين الله تعالى وهو عنه غير راض اهـ فجعل
اليمين حقه بصريح اضافة اليمين اليه بلام الملك والاختصاص في قوله فلك يمينه وانما جعل
اليمين حق المدعي لانه يزعم انه أقوى حقه بانكاره فشرع الاستخلاف حتى لو كان الامر كما زعم
يكون اتوا بمقتبلة اتوا وهو مشروع كالقصاص وهو أعظم من اتوا المال فان اليمين الفاجرة
تدع الديار بلا وقع وان كان صادقا ينال الثواب بذكر الله تعالى على سبيل التعظيم صادقا اهـ
لكن نقل في البرازية أن عند أبي يوسف رحمه الله تعالى يستخلف بلاطلب في أربع مواضع
في الرد بالعيب يحلف المشتري بالله ما رضىت بالعيب والشفيع بالله ما أبطلت شفيعك والمرأة
إذا طلقت فرفض النفقة على زوجها الغائب تحلف بالله ما خلف لك زوجاً شيئاً ولا أعطاك النفقة
والرابع يحلف المستحق بالله ما بيعت وأجمعوا على أن من ادّعى ديناً على الميت يحلفه القاضي
بلاطلب الوصي والوارث بالله ما استوفيت من المديون ولا من أحد آذاه اليد ولا قبضه لك قابض
بأمر له ولا برأته منه ولا شيئاً منه ولا أحلت به أحد ولا عندك ولا بشئ منه رهن (سئل) هل
يجوز التحليف بالطلاق والعتاق أم لا (الجواب) قال في الهداية ولا يستخلف بالطلاق والعتاق
لما روينا اهـ وهو ما روى عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم سمع عمر
وهو يحلف بأبيه قال ان الله نهاكم أن تحلفوا بأبائكم فمن كان حائفاً أى مرئداً للعنف فلا يحلف
الا بالله أو ليصمت رواه البخارى ومسلم وأجد وفي لفظ قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

من كان حالفًا ليحلف بالله أو ليصمت وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تحلفوا إلا بالله ولا تحلفوا إلا وأنتم صادقون رواه النسائي وإنما جعل الحلف بالله فقط لأن في الحلف تعظيمًا للعالمين به وحقيقة العظمة لا تكون إلا لله تعالى فلا يضاهي به غيره وظاهر هذه الأحاديث وحلفه القاضي بغير الله تعالى لم يكن يمينًا قال في البحر ولم أره صريحًا اه وقال في الهداية وقيل في زماننا إذا ألح الخصم ساع للقاضي أن يحلف بذلك أي بالطلاق والعتاق لقلة المبالات باليمين بالله تعالى اه ويرد على هذا القيل أن هذا التعليل في مقابلة النص فلا يصح على ما عرف في موضعه وفي الخاتمة وإن أراد المدعي تحليفه بالطلاق والعتاق في ظاهر الرواية لا يجيب القاضي إلى ذلك لأن التحليف بالطلاق والعتاق حرام وبعضهم جواز ذلك في زماننا والصحيح ظاهر الرواية اه وفي الحظر والإباحة من التتارخانية والفتوى على عدم التحليف بالطلاق والعتاق وفي الذخيرة التحليف بالطلاق والعتاق والإيمان الغليظة لم يجوزه أكثر مشايخنا وأجازه البعض فيفتي به أن مست الضرورة وإذا بالغ المستفتي في الفتوى بقيت بان الرأي إلى القاضي اه وفي الخلاصة فإن مست الضرورة بقيت بان الرأي إلى القاضي فلو حلقه القاضي بالطلاق فنسكل وقضى بالمال لا ينفذ قضاؤه اه فتخلص من هذا كله أن للقاضي أن يحلفه بالطلاق والعتاق عند الحاجح للخصم وأنه يبقى بجواز ذلك أن مست الضرورة ولكن ليس له أن يقضى بالنكول عنه ولو قضى به لا ينفذ قضاؤه وعن هذا قال صاحب العناية وليكنهم قالوا إن نكل عن اليمين به لا يقضى عليه بالنكول لأنه نكل عما هو متهم به شرعًا ولو قضى به لم ينفذ قضاؤه اه لكن فيه اشكال لأن فائدة التحليف القضاء بالنكول فإذا لم يجز القضاء بالنكول عماد كرفكيف يجوز التحليف به ولعله مفرع على قول الأكثر من أنه لا تحليف بهما فلا اعتبار بنكوله وأما من قال بالتحليف به ما فيعتبر بنكوله ويقضى به لأن التحليف إنما يقصد لتبيحه وإذا لم يقض بالنكول فلا ينبغي الاشتغال به وكلام الفضلاء فضلا عن العلماء العظام يصان عن اللغو كما أشار لذلك في البحر والمنع اه (سئل) فيما إذا ثبت قلع المتولى لغراس الوقف وأزالته وأعدمه بعد الدعوى الصحيحة والشهادة المستقيمة بالحادثة الشرعية بوجهه الشرعي في وجهه المتولى ومضت مدة ثم بعد ذلك ادعى وكيل عن المتولى المزبور على زيد أنه قلع الغراس المذكور بعينه بعد ما ثبت قلعها كما تقدم وبعد انفصال الدعوى بالطريق الشرعي فكيف الحكم (الجواب) تكرير القلع والتصرف به بعد ثبوت قلعها وإعدامه أو الاستحليل وقد صرح في البحر أن من شروط الدعوى كون المدعى مما يحتمل الثبوت فدعوى ما يستحيل وجوده باطلة اه والدعوى متى فصلت بالوجه الشرعي لا تنقض ولا تعاد كما صرح بذلك في كتب علماء شراحهم الله تعالى (سئل) فيما إذا كان لزيد مبلغ دين معلوم من الدراهم بمدة عمرو وقصد زيد السفر وله زوجة فأذن لعمرو أن يدفع لها من الدين ما يحتاجه من النفقة وسافر فدفع عمرو لها شيئا من الدين ثم حضر زيد وادعى عمرو دفع قدر معلوم من الدين وكذب زيد الزوجة في ذلك واعتراه قبول وصول قدر دون ما دعيه عمرو فهل لا يقبل قول عمرو إلا ببينة (الجواب) نعم لا يقبل إلا ببينة حيث كان المال دينا في ذمته والله اعلم المأذون له بالدفع إذا ادعاه وكذابه فإن كانت أمانة فالقول له وإن كان مضمونا كالغصب والدين لا كما في فتاوى قارئ الهداية ومن الثاني ما إذا أذن المؤجر للمستأجر بالتعمير من الإجرة فلا بد من البيان من أمانات الأشياء (سئل) في الدعوى إذا فصلت مرة بالوجه الشرعي مستوفية شرائطها الشرعية فهل لا تنقض ولا تعاد (الجواب) نعم لا تنقض ولا تعاد

مطلب دعوى المستحيل
باطلة

مطلب الدعوى متى فصلت
بالوجه الشرعي لا تنقض
مطلب إذا ادعى المأذون
بالانفاق أو الدفع بصدق
أن كان المال أمانة وإن كان
دينا في ذمته فلا

مطلب في الدعوى إذا فصلت
مرة هل تنقض وتعاد

(أقول) ليس هذا على إطلاقه بل هذا حيث لم يزد المدعى على ما صدر منه أولاً ما لوجاء بدفع صحيح
 أوجاه بينة بعد محجزة عنها فانها تسمع دعواه كما أوضحه العلامة الخير الرملي في أو آخر كتاب الدعوى
 من فتاواه حيث قال في جواب سؤال ما نصه يتطرق في دعوى المدعى ان كان اتى بها مع دفع أقام
 عليه بينة تسمع ويقبل منه الدفع وكذلك لو منع الخصم من التعرض له لعدم بينة قامت منه على
 خصمه ثم اتى بها تسمع وان لم يكن كذلك لا تسمع دعواه حيث لم يزد على ما صدر منه أولاً وهو
 مقصود العلماء في قولهم لا تستأنف الدعوى قال مشايخنا في كتبهم كالذخيرة وغيرها كما يصح
 الدفع يصح دفع الدفع وكذا يصح دفع دفع الدفع وما زاد عليه يصح وهو المختار وكما يصح قبل
 اقامة البينة يصح بعدها وكما يصح الدفع قبل الحكم يصح بعد الحكم وفي الذخيرة برهن الخارج
 على تاج حكمه ثم برهن ذواليد على التاج يحكم له به اه فاذا كان هذا في بينة مثبتة ولها
 اعتبار وحكم بها وسمع بعدها دعوى المحكوم عليه وبطل القضاء على المحكوم عليه فكيف
 لا تبطل بينة ذى اليد فيما ألحق بالملك المطلق وان حكم القاضي له بظاهر اليد المغنية له عن البينة
 فكيف بينة غير مثبتة لان عنها غنى باليد ولا حاجة للحكم بها اذا القضاء للمدعى عليه عند عدم بينة
 الخارج قضاء تركه لا قضاء استحقاق فيقول ان أعاد الخصم الدعوى ولا بينة معه بما يدعى لا تسمع
 دعواه لانها عين الاولى حيث لم يقيم بينة ولم يأت بدفع شرعى وقد منع أولاً لعدم اقامتها فأتى به
 تكرار محض منه وقد منع بما سبق فلا يلتفت اليه ولا يسمع منه اجماعاً اه كلام الخير الرملي
 رحمه الله تعالى وفي البرازية المقتضى عليه لا تسمع دعواه بعده فيه الا أن يبرهن على ابطال
 القضاء بأن ادعى دار بالارث وبرهن وقضى ثم ادعى المقتضى عليه الشراء من مورث المدعى
 أو ادعى الخارج الشراء من فلان وبرهن المدعى عليه على شراؤه من فلان أو من المدعى قبله
 أو يقضى عليه بالداية فبرهن على تاجها عنده اه وهذا يفيد ان قولهم يصح الدفع بعد الحكم
 مقيد بما اذا كان فيه ابطال القضاء وينبغي تقييده أيضاً بما اذا لم يمكن التوفيق لما في جامع
 الفصولين عن فتاوى رشيد الدين لو أتى بالدفع بعد الحكم في بعض المواضع لا يقبل نحو أن يبرهن
 بعد الحكم أن المدعى أقرب قبل الدعوى انه لا حق له في الدار لا يبطل الحكم بخوار التوفيق بأن شراه
 بخيار فلم يملكه في ذلك الزمان ثم مضت مدة الخيار وقت الحكم فلكه فلما احتمل هذا لم يبطل الحكم
 الجائر يشك ولو برهن قبل الحكم يقبل ولا يحكم اذا شك في دفع الحكم ولا يرفعه اه لكن ينبغي
 أن يكون هذا مبنياً على القول بان امكان التوفيق كاف أم على القول بأنه لا بد من التوفيق
 بالفعل فلا تقييد بما ذكر وقد ذكروا القولين في مسائل التناقص والذي اختاره في جامع
 الفصولين وقال انه الاصول عندي وأقره في نور العيين انه ان كان التناقص ظاهراً أو التوفيق
 خفياً لا يكفي امكان التوفيق والا يكفي الامكان ثم أيده بمسألة في الجامع وهي لو أقر أنه له فسكت
 قدر ما يمكنه الشراء منه ثم برهن على الشراء منه بلا تاريخ قبل لامكان التوفيق بأن يشتره بعد
 اقراره ولان البينة على العقد المبهم تفيد الملك للحال اه واعلم انهم ذكروا في خمسة الدعوى أن
 الخارج لو ادعى الملك المطلق على ذى اليد ولم يدع ذواليد أن فلانا الغائب أو دعه عنده أو ادعى
 ولكن لم يبرهن حتى قضى للخارج لم تسمع دعوى ذى اليد بعد ذلك بالادعاء ولا برهانه عليه قال
 في البحر ان هذا يخالف لقولهم ان الدفع بعد الحكم صحيح الا أن يخص من الكل اه وأجاب
 في نور العين بأن هذا الفرع اعلم مبنى على مقابل المختار وهو عدم صحة الدفع بعد الحكم وتمامه فيما
 علقته على البحر فاعتن هذه القوائد الفرائد (سئل) فيما اذا كان على رجل اسمه فضل الله بن أحمد

مطلب يصح الدفع ودفع
 الدفع قبل الحكم وبعده
 مطلب حكم الخارج
 بالتاج ثم برهن ذواليد على
 التاج يسمع
 مطلب المقتضى عليه لا تسمع
 دعواه الا أن يبرهن على
 ابطال القضاء
 مطلب لو أتى بالدفع بعد
 الحكم لا يقبل في بعض
 المواضع

قوله قبله متعلق بشراؤه
 منه

مطلب هل يكفي امكان
 التوفيق

قوله على العقد المبهم أى
 الذى لم يورخ اه منه
 مطلب اذا قال أو دعيه
 فلان بعد ما أثبت الخارج
 الملك المطلق لا يقبل
 مطلب فمين اسمه فضل الله
 وذكر في براءة وظيفته السيد
 أحمد فادعى أن له اسمين

وظيفة في وقف وقيد اسمه في براءة الوظيفة السيد أحمد بن أحمد فادعى فضل الله المزبور على متولى
الوقف بوظيفته فأنكرها زاعماً أنه قد أسماه في البراءة السيد أحمد فهي لرجل آخر فذكر فضل الله
بأن له اسمين أحدهما السيد أحمد والثاني فضل الله ويريد اثبات ما ادعاه بالبينة الشرعية
فهل له ذلك ويجوز تعدد الأسماء (الجواب) نعم له ذلك ويجوز تعدد الاسم شرعاً وعرفاً قال
في التتارخانية في الخامس عشر من الدعوى غلط الاسم لا يضر لجواز أن يكون له اسمان وفي
صور المسائل عن الفتاوى الرشيدية ادعى على رجل هو محمد بن علي بن عبد الله ثم ظهر أن اسم
جده أحمد لا تطل الدعوى لجواز أن يكون له اسمان وفي النزازية في السادس عشر من
الاستحقاق اشترى جارية اسمها شجرة الدر واستحققت بذلك الاسم وعند ارادة المشتري الرجوع
بالتن قال استحققت منى جارية اسمها قضيب البان تصح الدعوى إن قال استحققت على الجارية
التي اشترىتم منك والغلط في الاسم لا يمنع الدعوى بعد ما عرفت فها بذلك التعزيف ولانه يجوز أن
لها اسمين اه فيحتمل أن له اسمين أو أن اسمه أحمد ولقبه فضل الله والله أعلم وفي الخيرية من
العشر والخارج سئل في رجل تدعو الناس محمد بن واسمه الحقيقي محمد وعليه تيمار براءة سلطانية
والمكتوب فيها اسمه الحقيقي محمد لا محمد بن هل يوجب ذلك خلافاً في براءته أم لا الجواب لا يوجب
خلافاً فتعدد الأسماء جائز شرعاً وعرفاً والمسمى واحد فاذا أتى متعنت مستدر كافيها بهذا الأمر
ما هو نافذ ولا يستدرك بمثل ذلك في التعريف لأن الغرض هو العلم وهو حاصل بأحد الاسمين
كما هو ظاهر (سئل) فيما إذا كان لزيد الغائب دار مرهونة من قبله عند عمرو بن شري ثاب
لعمر و بدمه زيد فبيعت الدار بمن معلوم قبضه المرتها عن دينه هو عن مثله بعد ثبوت الدين
والرهن المذكورين لدى قاض شافعي حكم ببحجة البيع وأجازه موافقاً مذهبه مستوفياً شرائطه
وأفتى مفت شافعي ببحجة البيع والثبوت ثم باع المشتري الدار من بكر وتصرف بكر بالدار مدة زيد
على خمس عشرة سنة حتى مات زيد عن ابن عارض بكر في المبيع وترافع معه لدى حاكم حنفى
منع الابن من معارضة بكر في الدار وكتب بكل من البيع والثبوت والمنع بحجة ومضت مدة والآن
قام الابن يعارض بكر في المبيع بدون وجه شرعى فهل يمنع الابن من المعارضة في ذلك
(الجواب) نعم حيث الحال ما ذكر (سئل) في عقار معلوم جار في جهة وقف بر والمتولون
على الوقف واضعون بدهم عليه ومتصرفون فيه لجهة وقف البر من مدة تزيد على أربعين سنة
بلا معارض لهم في ذلك ولا في شيء من فادعى متولى وقف بر آخر على وكيل الوقف الاول لدى
نائب محكمة بحريان العقار المذكور في الوقف الآخر وحكم نائب المحكمة لجهة الوقف الآخر
بالعقار المزبور بشهادة بيعة شهدت على خلاف المشهور المتواتر من كون العقار جارياً في جهة
الوقف الاول ويعدمرر المدة المزبورة تصرف المدعى بالعقار مدة أربع سنين ثم ادعى وكيل شرعى
عن متولى الوقف الاول لدى نائب قاضى القضاة على متولى الوقف الآخر بأن الحكم المزبور
صدر بشهادة البيعة على خلاف المشهور المتواتر وأن الدعوى بعدمرر المدة المزبورة بلا مانع غير
مسموعة وأثبت دعواه المزبورة ومنع نائب قاضى القضاة المتولى المزبور وجهه وقفه من معارضة
الوقف الاول في العقار المذكور وخكم به لجهة الوقف الاول مستوفياً شرائطه وكتب به بحجة
شرعية فهل يعمل بمضمونها بعد ثبوتها بالوجه الشرعى (الجواب) نعم لأن الدعوى لا تسمع بعد
ثلاث وثلاثين سنة كما صرح به في الحر عن المبسوط ولأن البيعة على خلاف المشهور المتواتر
لا تسمع ولا تقبل (سئل) فيما إذا كان زيد استحقاق معلوم في وقف أهل فبات لا عن تركه

مطلب يجوز تعدد الاسم
مطلب غلط الاسم لا يضر

مطلب الغلط في الاسم
لا يمنع الدعوى

مطلب اذا ثبت بيع الدار
المرهونة في غيبة الراهن
لدى شافعي ثم باعها المشتري
يصح

مطلب لا تسمع الدعوى
بعد ٣٣ سنة ولا تقبل
البيعة على خلاف المشهور
المتواتر

مطلب لا يلزم الابن وفاء
دين أبيه من استحقاقه
المنقول اليه عنه

مطلب باع حصة الايتام
بالوصاية ثم بلغوا اليهم
أخذها من المشتري وأخذ
أجرة مثلها
مطلب ليس للتمييز أخذ
رسم الطاحونة وان كان
زعم انه في براءة اذ لم يسبق
له ولا لمن قبله أخذ ذلك

مطلب قال المدعى لي بينت
غائبة ومطلب عين خصمه
يخلف وتقبل البيعة اذا
حضرت

مطلب ادعت انها دفعت
للحمامية زنار او هي تنكر
فلا بد من الاثبات

مطلب تسمع دعوى الام
العارية حيث العرف مشترك

مطلب رأى من يبيع وهو
ساكت لا يكون رضا
عندنا

مطلب ليس له استيفاء
دينه من مديون مديونه

مطلب ادعى أن بعضه
قرض وبعضه ربا تسمع

مطلب لهم مطالبة عهم
باجرة حصتهم من المعصرة
التي استغلها ولومات لهم
الرجوع في تركته

وله ولد انتقل الاستحقاق اليه بشرط الواقف فقام عمر ويدي دينا له بدمعة زيدو يكلف ولده دفعه له
من استحقاقه الذي استحقه بعد موت أبيه فهل لا يلزم الابن ذلك (الجواب) نعم لا يلزمه ذلك
(سئل) فيما اذا كان لا يتم حصة معلومة في طاحونة ارباعن أبيهم فباعها معهم بدون وصاية
عليهم ولا وجه شرعي من زيدو تصرف بهما زيدو واستوفى منفعتها لمدة حتى بلغ الايتام رشيدين
ويريدون الدعوى بها على المشتري ورفع يده عنها ومطالبة باجرة مثلها في المدة المزبورة بعد ثبوت
ما ذكر بالوجه الشرعي فهل يسوغ لهم ذلك (الجواب) نعم (سئل) في طاحونة مشتركة بين
جهات وقف وميرى جارية في نواجر أخوين وتصرفهما بالوجه الشرعي قامت الآن امرأة وصى
على أولادها الايتام تكلف الاخوين بلا وجه شرعي دفع مبلغ من الدراهم لجهة الايتام ويسمى
ذلك رسما زاعمة أن يبد الايتام تيمارا بموجب براءة محررة بأخذ شيء معلوم في كل سنة يسمونه رسما
من أرباب أماكن ومهر سوم من جملة الاماكن اسم الطاحونة المزبورة وان الايتام يستحقون
المبلغ لتمازهم رسما على الطاحونة والحال انه لم يسبق للاخوين ولا لابيهم ما وجد هما قبلهما دفع
شيء للمرأة ولولا ذلك ولادها ولا غيره من التمازين السابقين قبله فهل ليس لها ذلك (الجواب)
نعم ليس لها مطالبة الاخوين بذلك والمستأجر ليس يخصم لسماع هذه الدعوى فلا تسمع دعواها
عليها بذلك والله أعلم (سئل) فيما اذا قال المدعى لي بينت غائبة عن المصروفة سفر ومطلب عين
خصمه فهل يخلف وتقبل البيعة اذا حضرت (الجواب) نعم (سئل) في امرأة دخلت الحمام
ثم خرجت منه وادعت على الحمامية انها كانت دفعت لها قبل دخولها زنارا والحامية تنكر ذلك
وتكلف المرأة اثبات دعواها بالوجه الشرعي فهل تكلف الى ذلك ولا عبرة بمجرد دعواها
(الجواب) نعم (سئل) في امرأة ماتت عن زوج وبن وبنت وأب وأم وخلفت تركتها باعها
الزوج بحضور الاب والام بتم قبضه فقامت الام تدعى أن لها في التركة أمتعة معينة دفعتها
لها حين التجهيز على سبيل العارية والام فقيرة والعرف في بلدتهم مشترك ولها بينة عادلة على ذلك
ويرغم الزوج أن سكوتها حين البيع رضاهما مانع من دعوى العارية فهل تقبل بينتها ولا عبرة
بزعم الزوج (الجواب) نعم تقبل منها دعوى العارية بوجهها الشرعي حيث كان الحال ما ذكر
وأما سكوتها حين البيع فلا يكون رضا لما في الاشباه من قاعدة لا ينسب الى ساكت قول ولورأى
المالك رجلا يبيع متاعه وهو حاضر ساكت لا يكون رضا عندنا (سئل) فيما اذا كان لزيد الغائب
دين بدمعة وعمر وفقام بكر يكلف عمر ادفع الدين المزبور له بدون وكالة عن الغائب ولا حوالة ولا وجه
شرعي زاعما أن له دينا على الغائب وأن له أخذه واستيفاءه من دينه الذي بدمعة وعمر فهل ليس
لبيكر ذلك (الجواب) نعم ليس له ذلك (سئل) في جماعة أقرروا على أنفسهم بحال لزيدوا شهدوا
بذلك ثم بعد الاقرار ادعوا أن بعض هذا المال قرض وبعضه ربا عليهم وأقاموا بينة على ذلك فهل
تسمع دعواهم وتقبل بينتهم (الجواب) نعم تسمع دعواهم قال في التنوير أقر بحال في صل وأشهد
عليه ثم ادعى أن بعض هذا المال قرض وبعضه ربا عليه فان أقام على ذلك بينة تقبل اه
(سئل) في معصرة دبس معدة للاستغلال مشتركة بين زيدوا أخيه عمر ونصفين فأت زيدو
أولاد فوضع عمر وأخوه يده على جميع المعصرة واستوفى منفعتها كلها مدة بلا اجارة ولا اجرة
لحصة أولاد أخيه حتى مات عن ورثة وتركه ويريد أولاد زيد الرجوع في تركته عمر وباجرة مثل
حصتهم في المعصرة عن المدة المزبورة بعد ثبوت ما ذكر فهل يسوغ لهم ذلك (الجواب) نعم
لهم ذلك (أقول) انما يسوغ لهم الرجوع ان كانوا صغارا في مدة استيفاء عهم الشريك منفعة

المعصرة المشتركة لما تقرر أن منافع الغصب غير مضحونة عندنا إلا في ثلاث وهي أن يكون وقفا
أو مال يتيم أو معدا للاستغلال لكن المعدل للاستغلال انما تضمن منفعة اذا لم يسكن بتأويل ملك
أو عقيد فلو سـ كنه بتأويل ملك لا يضمن لما نقله المؤلف في الغصب عن الفصول العمادية
ونص بيت أو حانوت بين شريكين سكنه أحدهما لا يجب عليه الاجران كان معدا للاستغلال
لانه سكن بتأويل الملك اه في مسئلتنا حيث كان الاولاد بالغين في المدة المذكورة لا يجب
لهم شيء على الشريك لان سكناه كانت بتأويل الملك وان كانوا اصغارا فلمهم الاجرة من حيث كونه
مال يتيم لا من حيث كونه معدا للاستغلال بل ذكر في الدر المختار عن القنية أن المعدل
للاستغلال اذا سكنه الشريك لا يضمن ولو ليتيم لكن المعتمد الاول كما حررته في رد المحتار على
الدر المختار فتنبه لذلك (سئل) في جماعة لهم بستان ادعى عليهم مدع فيه ولحقهم خسران
بسبب الدعوى غرمه أحدهم بعد ما قال له الباؤون ادفع ذلك ومهما غرمت فعلىنا بقدر حصتنا
فدفعه ويريد الرجوع عليهم بقدر حصتهم بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل)
في رجل مات عن ابن وبنات بالغين وخلف دارا وضع الابن المزبور يده عليها مدة خمس عشرة سنة
فطلب البنات حصتهن منها فامتنع من تسليمها لهن متعللا بأن دعواهن بعد مرور المدة المزبورة
لا تسمع مع اقراره بأن الدار مختلفة لهم عن أبيهم فهل تسمع دعواهن بذلك (الجواب) نعم تسمع
(سئل) في بكر بالغة تظهر بها حبل وسئلت عنه فقالت من زيدوزيد ينكر ولم يصدقها على ذلك
فهل القول قوله في ذلك ولا تصدق في حقه (الجواب) نعم لا تصدق في حقه بمجرد قولها
(سئل) فيما اذا ركب زيد على حائط جاره بجذوع وعارضه الجار في ذلك فدفع له زيد مبلغا من
الدراهم ليسبق الجذوع ثم هدم الجار الحائط وسقطت الجذوع ومنع زيد من اعادتها ويريد
زيد الرجوع عليه بالمبلغ وأخذ منه فهل له ذلك (الجواب) نعم له الرجوع به (سئل) فيما
اذا كان له هندوان أخيهما الغائب دار مشتركة بينهما نصفين في محلة كذا ويرد على المحلة غرامات
متعلقة بحفظ الاملاك ويكلف أهل المحلة هنددا الى دفع ما على نصيب الغائب في الدار من
الغرامات يدون وجه شرعي فهل يمنعون من ذلك (الجواب) نعم لأن ما كان من الغرامات لحفظ
الاملاك فهي على الملاك بحسب أملاكهم (سئل) فيما اذا ادعى زيد على عمرو والاصل عن
نفسه والوكيل عن والدته بان من الجارى في ملك المدعى والمنقول اليه بالشراء من مدة تسع سنين
من فلان بئى كذا جميع البغل الحاضر وأنه نهب منه في موضع كذا ووجده الآن يسد المدعى
عليه وموكلته وطالبه بتسليمه اليه فأجاب عمرو بوضع يده ويده موكلته على البغل المزبور بخريانه
في ملكهما بمقتضى ان المدعى عليه وشقيقه بكرا كانا اشاعا من مدة تسع سنين وخمسة اشهر
وأربعة أيام من رجل اسمه كذا بئى كذا ثم فقد من يد أخيه بكرا ثم مات بكرا وانحصر ارثه فيه
وفي أمته الموكلة المزبورة ثم وجد المدعى عليه وأمه الموكلة البغل المزبور بيد رجل وأبشجر يانه
في ملكهما الى حاكم شرعي حكم لهما مائة بعد حلفهما على ذلك المين الشرعي بموجب حجة
شرعية بتأريخ كذا وأبرزها من يده وتسليمها وأنكر جريانه في ملك المدعى المزبور وأنكر
المدعى مضمون الحجة فهل اليينة يينة المدعى أو يينة المدعى عليه واذا أقامها بأبهم ما يعلى
(الجواب) يقضى بالبغل المذكور لمن ثبت سبق الشراء كما في الملتقى والخلاصة والبرزازية
والتنوير وعبارته وان برهن خارجا على ملك مؤرخ أو شرا مؤرخ من واحد أو خارج على
ملك مؤرخ وذو يد على ملك مؤرخ أقدم فالسابق أحق اه وفي المنع مانصه ثم اعلم ان اليينة

مطلب لحقهم خسران المدعى
المدعى فغرم أحدهم بأنهم
له الرجوع

مطلب تسمع دعوى البنات
بحصتهن بعد ١٥ سنة
اذا اعترف الاخ بأن الدار
مختلفة لهم

مطلب ادعت انها حبلت
من زيد الاجنبى وهو ينكر
لا تصدق عليه

مطلب وضع جذوعه على
حائط جاره ودفع له دراهم ثم
منعه من وضعها له الرجوع
بالدراهم

مطلب لا يلزم هندد دفع
غرامات شريكها في الدار

مطلب في دعوى بغل
تنازعه وذو يد وخارج وكل
يدعى شراءه من شخص وأرضا

مطلب يقضى بالبغل لمن
يثبت سبق الشراء

مطلب لا بد ان يشهدوا انه
اشترها من فلان وهو
ملكها

على الشراء لا تقبل حتى يشهدوا انه اشتراه من فلان وهو يملكها كما في الجرمع زيا الى خزانه
الاكل والله سبحانه أعلم (أقول) ما في المنع قد منال كلام عليه في هذا الباب نقلا عن نور العين
فراجعه (سئل) فيما اذا كان لز يد مشد مسكة في أرض وقف سليخة فدفع الارض لعمرو
لزرعها وعمرو لنفسه ويدفع ما عليها للوقف وغيره فزرعها عمرو في عدة سنين ودفع ما عليها بالجهة
الوقف وغيره والآن قام زيد يطالب عمر ابا جرة الارض زاعما أنه يستحق أجرها في المدة المزبورة
فهل لا يستحق ذلك (الجواب) نعم لا يستحق ذلك (سئل) في امرأة تدعى قدم نهرين أريد
من مائة سنة وان لها يئنة على ذلك ورجل يدعى الحدوث من اثني عشرة سنة وله يئنة بذلك
فأي البيئتين تقدم (الجواب) اذا تعارضت بينة الحدوث والقدم ففي البرازية والخلاصة بينة
القدم أولى وفي ترجيح البيئات للبغدادى عن القنية بينة الحدوث أولى وذكر العلائي في شرح
الملتقى أن بينة القدم أولى في البناء بينة الحدوث أولى في الكنيف اه وقال في الحاوى
الزاهدى له كنيف في طريق العامة فزعم غيره أنه محدث وزعم صاحبه أنه قديم وأقاما البيئتين
فالبيئتين من يدعى أنه محدث لانها ثبتت ولاية النقص ثم رقم لكتاب آخر القول في هذا قول
المدعى بالقدم لكونه متمسكا بالاصل اه وفي رسالة الحجج والبيئات أن الاصل في ترجيح البيئتين
على ما ذكر في الاصول انما هو كونها مثبتة خلاف الظاهر اذا البيئتين انما شرعت لاثبات أمر
حادث واليمين لابقائه على ما كان اه فعلى هذا بينة الحدوث تقدم والله أعلم (أقول) وحاصل
ما في الحاوى أن بينة الحدوث أولى لاثباتها أمر اعارض وهو خلاف الاصل اذا الاصل عدم
العروض وهذا موافق للاصل المقرر في الفروع والاصول من أن البيئتين لاثبات خلاف الظاهر
لأن الظاهر لا يحتاج الى البيئتين ولذا حيث عدمت البيئتين يكون القول بمدعى القدم وظاهر كلام
المؤلف ترجيح هذا على ما في البرازية والخلاصة وهو ظاهر لموافقته للقواعد كما قدمناه في كتاب
الشهادات وقد مرنا أن ما في شرح الملتقى حكاية لقولين متعارضين لاجمع بين القولين اذا لفرق
على ما قدمناه بين الكنيف والبناء وقد مرنا ايضا قولنا ثالثا في المسئلة وأن المؤلف أقاد أن ذلك
كاه حيث لم يؤرخا فان أرخا قدم الاسبق تاريخا كما جزم به أصحاب المتون وغيرهم والله أعلم
(سئل) فيما اذا مات زيد عن ورثة بالغين وخلف تركة مشتملة على ديون له بدم جماعة
معلومين وعلى أعيان معلومة اقسم الورثة الاعيان وبقيت الديون بدم الجماعة لم يسقطها
الورثة بمسقط ولا استوفوها ولا شيئا منها وكتبوا بالاقسام حجة متضمنة للبراء العام بينهم بأن
كل واحد منهم لا يستحق قبل الآخر حقا مطلقا من التركة ولا من غيرها فهل تكون الديون
المذكورة لجميع الورثة على حسب حصصهم على الفريضة الشرعية ولا تدخل في البراء
المذكورة (الجواب) نعم (سئل) في رجل يحترف بعصر بزر المشمش يستخرج دهنه ويبيعه
وهو متقن لحرقته ويكلفه أهل حرقته أن يكون شريكا معهم في ذلك جبرا بلارضاه ولا وجه
شرعى فهل يمنعون من تكليفه ذلك ولا يجبر على ذلك (الجواب) نعم (سئل) في جماعة لهم
دعوى على ابن زيد البالغ يكفون زيدا احضار ابنه بلا كفالة منه له ولا وجه شرعى فهل لا يلزم
الاب بذلك (الجواب) نعم لا يلزم احضار ولده الابوجه شرعى (سئل) فيما اذا كان لرجلين
مبلغ دين معلوم من الدراهم مرصدا لهما على حمام وقف مصروف في تعميره الضروري بالوجه
الشرعى ومحكوم بصحته فدفع ذلك لهما رجلا من مالهما باذن متولى الوقف والقاضي ليكون
لهما مرصدا على الوقف وحكم لهما باستحقاقهما لذلك على الوقف ومضت مدة والآن يريد

مطلب له مشد مسكة في
أرض أذن لز يد بزعمها ليس
له على زيد أجرة
مطلب في دعوى الحدوث
والقدم
مطلب القول بمدعى القدم
والبيئتين الحدوث

مطلب اقسم الورثة اعيان
التركة ثم تباروا ببقى الديون
بينهم على الفريضة الشرعية
مطلب يكلفه أهل حرقته
ان يشاركهم لا يجبر على
ذلك

مطلب لا يكلف الاب احضار
ولده ليدعى عليه

مطلب من دفع المرصد
لصاحبه باذن المتولى
والقاضي ليس له الرجوع
على القابض

الدافعان المذكوران الرجوع على القابضين بتطير المبلغ المدفوع وأخذه منهم ما بدون وجه شرعي فهل ليس لهما ذلك (الجواب) نعم ليس لهما ذلك إلا بوجه شرعي (سئل) فيما إذا مات زيد لآعن وارث ظاهر وخلف تركه فادعى عمرو ديناً قدره كذا من الدراهم له بذمة زيد لم يأخذه من زيد بعد ما نصب القاضي وصياً السماع الدعوى المذكورة وأقام عمرو يئنة عادلة شهدت له بطلب دعواه المزبورة في وجه الوصي المذكور وحلف على ذلك الخلف الشرعي بعد جود الوصي لذلك وحكم له القاضي بذلك ويرد عمر وأخذ ذلك من التركة فهل يسوغ له ذلك (الجواب) نعم (سئل) بما حصله أن ورثة زيد المقتول ادعوا على جماعة خمسة أنفار معلومين بأنهم ضربوا بمذقتين فأصابا أحدهما ماهر زيد المذكور في خاصرته اليمنى وخرجت من اليسرى وضربوه أيضاً بسكين في صدره فمات من ذلك من ساعته ولا تعلم الورثة من ضربه من الجماعة وجأوا بشاهدين شهدا كذلك وأنهما لا يعلمان من ضربه منهم ويعلمان أنه مات من الضرب الحاصل من بين الخمسة أنفار المذكورين فكيف الحكم (الجواب) شرط صحة الدعوى العلم بالمذموم عليه وتعيينه لينصب الحكم عليه فحيث لم يعلم الضارب ولم يعين لا تسمع الدعوى على جميع الضارين كما أفتى بذلك الخير الرملي وصورة ما أفتى به في جماعة يضربون بالبنق حول مطهر أصابت بنفقة وجهه صغير فضعته ولم يعلم الضارب فما الحكم أجاب حيث لم يعلم الضارب ولم يعين لا تسمع الدعوى على جميع الضارين حيث لا يتصور الضرب منهم بأجمعهم لأن ذلك محال والله سبحانه أعلم (سئل) فيما إذا ادعت هند على وكيل بنت زوجها بأن لها بذمة بعلمها والموكلة مبلغاً من الدراهم قدره كذا وأنه مات والمبلغ باق في ذمته وبرهنت وحلفت على ذلك بعد انكار الوكيل المذكور وحكم لها بذلك ثم بلغ الموكلة أن المدعية أبرأت ذمة بعلمها المزبور في مرض موته أبرأ عما مان كل حق ودعوى وطلب ولها يئنة عادلة بذلك فهل إذا أقامتها تسمع وتمنع المدعية من دعواها المزبورة أم لا (الجواب) قال في التنوير ومن ادعى على آخر ما لا فقال ما كان لك على شيء قط فبرهن المدعى على ألف وبرهن المدعى عليه على القضاء أي الإيفاء أو الأبراء ولو بعد القضاء قبل برهانه اه ادعى عليه أنفاً قرضاً فأنكر فأنال ما لك على شيء قط فبرهن الطالب على الدين والمطالب على الإيفاء أو الأبراء يقبل لا مكان التوفيق ولو زاد ولا أعرف لا تسمع لعدم إمكان التوفيق وعن القدوري يسمع أيضاً لجواز صدور الإيفاء أو الأبراء من بعض وكلائه كما يكون للاشراف وإن قال ليس لك عندي ودعية تسمع دعوى الرد والهلاك لوضوح التوفيق لأنه يمكن أن يقول ليس لك عندي ودعية لا في ردتها أو هلكتها فعلى هذا في مسألة الدين التي ذكرنا عن الجامع الصغير ينبغي أن يفصل الجواب ويقال إن قال ليس لك على شيء تسمع دعوى الإيفاء ولو قال ما استندت منك لا لعدم إمكان التوفيق برأية في الخامس عشر من كتاب الدعوى

* (كتاب الاقرار) *

* (كتاب الاقرار) *

مطلب اقتسموا تركته
مورثهم وأقر كل منهم أنه لم
يقيق يستحق عند الآخر شيئاً
الح

(سئل) في جماعة اقتسموا تركته مورثهم على الفريضة الشرعية وأقر كل منهم أنه لم يقيق يستحق قبل الآخر حقاً مطلقاً من سائر الحقوق الشرعية أقراراً شرعياً صدر منهم في صحتهم وجواز أمرهم الشرعي لدى يئنة شرعية ومضت مدة فهل يكون الاقرار المزبور صحيحاً يعمل به بعد ثبوته شرعاً ولا تسمع دعوى أحدهم على الآخر بشئ سابق على الاقرار المزبور (الجواب) نعم

(أقول) سيأتي كلام طويل على هذه المسئلة (سئل) في رجل قال لأبيه ان أخرجك من عندي فانت بري من الدين الذي لي عليك ويريد الا أن اخرجاه فهل لا يصح تعليق البراء بالشروط (الجواب) نعم لا يصح قال في الكنز قبيل الصرف ما يطل بالشروط الفاسد ولا يصح تعليقه بالشروط السبع والقسمه الى أن قال والبراء عن الدين اه ومثله في المتون والشروح (سئل) في رجل أقر لزوجه بدين معلوم لها بذمته اقرارا شرعيا صدر منه في صحته وجواز أمره الشرعي لدى بينة شرعية ثم بعد مدة مات عنها وعن ورثة غيرها فهل يعمل باقراره المزبور بعد ثبوته شرعا (الجواب) نعم يعمل به حيث كان في الصحة (سئل) فيما اذا اشترى زيدا دارا من ملاكها بثمن معلوم من الدراهم دفعه لهم وكتب بذلك صل ثم أقر في صحته لدى بينة شرعية انه اشترى المبيع المزبور لأخته فلانة وان الثمن من مالها وان اسمه في الصك المزبور عارية لاحقه له معها في ذلك وصدقته أخته على ذلك فهل يعمل باقراره المزبور (الجواب) نعم (سئل) في رجل أقر في صحته وجواز أمره الشرعي ان المبلغ وقدره كذا من الدراهم المكتتب باسمه بذمة فلان بموجب صك لفلانة وان اسمه في صك الدين عارية فهل يكون اقراره المذكور صحيحا (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا استدان زيد من أبيه مبلغا معلوما من الدراهم قبضه منه مؤجلا الى أجل معلوم ثم حصل الاجل ودفع زيد المبلغ لابي له والآن قام اخ له يد بكلفه دفع نظير المبلغ زاعما ان الاب قد أقر ان الدين المذكور الذي له للاخ فهل يكون قبض الاب صحيحا (الجواب) نعم يكون قبض الاب صحيحا وليس للاخ مطالبة زيد بذلك قال الدين الذي لي على فلان لفلان أو الوديعة التي عند فلان هي لفلان فهو اقرار له به وحق القبض للمقر ولكن لو سلم الى المقر له برئ خلاصة لكنه مخالف لما مر أنه ان اضاف لنفسه كان هبة فيلزم التسليم ولذا قال في الخاوي القسدي ولولم يسلطه على القبض فان قال واسمى في كتاب الدين عارية صح وان لم يقله لم يصح قال المصنف وهو المذكور في عامة المعبرات خلافا للخلاصة فتأمل عند الفتوى علائي على التنوير من الاقرار والذي مر هو قوله عند قول الماتن جميع ما لي أو ما أملك له هبة لا اقرار فلا بد لصحة الهبة من التسليم بخلاف الاقرار والاصل أنه متى أضاف المقر به الى ملكه كان هبة اه فتخلص من هذا ان قبض المقر المذكور في السؤال المزبور صحيح لان ولاية القبض له على ما في الخلاصة ان صح اقراره وعلى ما تقدم اقراره باطل لانه يشترط فيه التسليم اذ هو هبة وأيضا تعليق الدين ممن ليس عليه الدين باطل الا أن يسلطه على قبضه ولم يسلطه على قبضه فيكون الدين باقيا له ولاية قبض دينه لا لغيره والله سبحانه أعلم (سئل) في امرأه أقرت في صحته بان زيدا ابن عمها عصبه لأم وأب ولم يكن لها وارث معروف وماتت على اقرارها المذكور عن تركه فهل يرثها زيد المزبور (الجواب) حيث لم يكن لها وارث معروف ولو بعد ايرثها زيد المقر له والمسئلة في كتاب الاقرار من الملتقى (سئل) في امرأه أبرأت زوجها من مؤخر صداقها المعلوم الذي عليه في صحته وجواز أمرها الشرعي لدى بينة شرعية وقبل ذلك منها وتصادق على ذلك والا أن تريد الدعوى بذلك عليه فهل لا تسمع (الجواب) نعم تكون دعواها غير مسموعة بعد ثبوت ما ذكر بالوجه الشرعي (سئل) فيما اذا أقر زيدا في حال صحته وجواز أمره الشرعي لدى بينة شرعية ان جميع ما كان داخل داره المعلومة ملكا لزوجه فلانة لاحقه له معها في ذلك وصدقته بذلك والا أن مات زيد عن الزوجة وعن أخت تعارضها في جميع الامتعة الموجودة في الدار المزبورة وقت الاقرار المرقوم فهل هذا الاقرار صحيح (الجواب) نعم ما في يدي من قليل

مطلب تعليق البراء
بالشروط لا يصح
مطلب أقر في صحته لزوجه
بدين يصح
مطلب أقر بأن الدار لأخته
وان اسمه في الصك عارية

مطلب أقر بأن الدار باسم
فلانة وان اسمه في صك
الدين عارية

مطلب اذا أقر بان الدين
لفلان فولاية القبض للمقر

مطلب يصح الاقرار
بالوارث حيث لا وارث
معروف

مطلب أقر في صحته لزوجه
بجميع ما في داره يصح

أو كثير من عبد وغيره أو في حانوتي صح لانه عام لا مجهول برزاية وذكر في الجامع رجل قال ما في
يدي من قليل أو كثيرا أو عبد أو غيره فلان صح اقراره لانه عام وليس بمجهول فان حضر المقر له
وأراد أن يأخذ شيئا مما في يده واختلفا في عبد في يده ان كان في يده يوم الاقرار ولم يكن كان القول
قول المقر وكذا القول جميع ما في حانوتي خاتمة من الاقرار وسئل الحانوتي فيمن أشهد على نفسه
جماعة أن جميع ما بمنزلة الكائن بحيلة كذا من الامتعة ملك لزوجته فلانة وأنها تستحقه دونه
ودون كل واحد ولم يحط علم الشهود وقت تحمل الشهادة بجميع ذلك ولا بشئ منه فهل اذا
ادعت الزوجة أو من يقوم مقامها بجميع ما ذكر على ورثة الزوج وقامت الجماعة المذكورون
يشهدون لها أو لمن قام مقامها بجميع ما ذكر على الزوج المزبور بما أشهد به به تقبل شهادتهم
بذلك ولا تكون شهادتهم بمجهول فاجاب الشهادة صحيحة لانها على سبيل العموم لانها شهادة
بجميع ما في المنزل والعموم من قبيل المعلوم لا من قبيل المجهول فلا تكون شهادة بمجهول قال
في البرازية قبيل نوع فيما يكون جوابا بامانه ما في يدي من قليل وكثير من عبد وغيره أو ما في
حانوتي صح لانه عام لا مجهول وكذا في قاضيخان اه (أقول) نعم لو أنكرت ورثة الزوج أن
هذه الامتعة كانت في المنزل يوم الاقرار كان القول لهم لقيامهم مقامه وكان على الزوجة اثبات
ذلك كما علم محامر عن الخاتمة (سئل) فيما اذا ادعى زيدا على عمرو بأن لي بدمتك كذا من
الدرهم قرضا فقال عمرو انك أبرأني من القرض المزبور فادعى زيدا بالابراء المزبور صدر
بينهم على سبيل التلجئة وفسرها أو أقام بينة عليها فهل تقبل بينته (الجواب) نعم اذا ادعى أن
ما صدر بينهما مذكور كان بطريق التلجئة والمواضعة وفسرها وأقام بينة على طبق مدعاه تقبل
بينته بطريقها الشرعي ثم كما لا يجوز بيع التلجئة لا يجوز الاقرار بالتلجئة بان يقول لا شيء
أقر لك في العلانية بمال وتواضع على فساد الاقرار لا يصح اقراره حتى لا يملك المقر له من البدائع
وان ادعى أحدهما ان هذا الاقرار هزل وتلجئة وادعى الآخر أنه جدد فالقول للمدعي الجسد وعلى
الآخر البينة من الثامن من بيوع التنازع خاتمة ومثله في فتاوى عطاء الله افندي من الكفالة
وأحاله الى البدائع أيضا قال في البرازية قال لي عليك كذا فقال صدقت يلزمه اذا لم يقبله على
وجه الاستهزاء والقول لمنكر الاستهزاء بينه والظاهر أنه على نفي العلم لانه على فعل الغير من
حاشية البحر للغير الرمي من باب دعوى الرجلين (سئل) فيما اذا كان له يذمة عمرودين وبه
رهن فبات زيد غن ورثة وتركه ووجد الرهن في تركته فقال وكيل الورثة لعمرود هذاهنك
فقال نعم ثم قال له بني لك قبله شيء غير هذا فقال عمرو لم يقبله شيء والا أن يدعى عمرو أن له عنده
حليما معلوما لنفسه فهل اذا ثبت ما ذكر تكون دعواه بذلك غير مسموعة (الجواب) نعم واذا أقر
الرجل انه لاحق له قبل فلان دخل تحت البراءة كل حق هو مال أو ليس بمال كالكفالة بالنفس
والقصاص وحسد القذف وما هو دين بدل عما هو مال كالنمن والاجرة أو وجب بدلا عما ليس
بمال كالمهر وأرش الجنابة وما هو مضمون كالغصب أو أمانة كالوديعة والعارية والاجارة وانما
دخل تحت البراءة الحقوق كلها ما هو مال وما ليس بمال لان قوله لاحق لاحق في نكرة في موضع النفي
والنكرة في موضع النفي نعم وقوله قبل فلان لا يخص الامانات لان قبل كانت تعمل في الامانات
تستعمل في المضمونات أيضا يقال فلان قبيل فلان أي ضمن قالوا وليس في البراءة آت كلمة أعم
أجمع من هذه الكلمة لانها توجب البراءة عن الامانات والمضمونات وعما هو مال وما ليس بمال
وهذا بخلاف ما لو قال لاحق لي على فلان وبخلاف ما لو قال لاحق لي عند فلان فإنه يتناول

مطلب أقر بجميع ما في يده
فلان ثم اختلفا في عبد
أنه كان في يده أولا فالقول
للمقر

مطلب لا يجوز الاقرار
تلجئة والقول لمن يدعى الحد

مطلب اذا ادعى انه أقر
مستترنا فالقول لمنكر
الاستهزاء

مطلب لاحق لي قبل فلان
يدخل فيه كل حق مال
أو ليس بمال

مطلب ليس في البراءة كلمة
أعم وأجمع من هذه الكلمة
مطلب لاحق لي عنده
لا يتناول المضمون

الامانة ولا تناول المضمون لان عند تستعمل في الامانات دون المضمونات بخلاف قوله قبل فلان
وعلى هذا لو قال فلان برئ مما لي قبله يجب البراءة عن المضمون والامانة ولو قال هو برئ مما لي
عليه دخل تحت البراءة المضمون دون الامانة ولو قال هو برئ مما لي عنده فهو برئ عن كل شيء
أصله امانة ولا يبرأ عن المضمون وان ادعى حقا بعد ذلك وأقام بينة فان أرتخ و كان التاريخ
قبل البراءة لا تسمع دعواه ولا تقبل بينته وان كان التاريخ بعد البراءة تسمع دعواه وتقبل بينته
وان لم يؤرخ بل أبهم الدعوى ابهاما فالقياس أن تسمع دعواه ويحمل ذلك على حق واجب له
بعد البراءة وفي الاستحسان لا تقبل بينته ولو أقر أن فلانا برئ قبله ولم يقل من جميع حتى ثم قال
انه برئ من بعض الحقوق دون البعض لا يصدق ويكون برأ عن الحقوق كلها ولو قال رب
الدين برئت من ديني على فلان كان هذا ابراءة للمطلوب كالأضاف البراءة الى المطلوب بان قال
هو برئ من ديني وكذا لو قال هو في حبل مما لي عليه ولو أقر أنه ليس لي مع فلان شيء كان هذا
براءة عن الامانات لا عن الدين ذخيرة في ٢٢ وعن محمد اذا كان لرجل على آخر مال فقال قد
حلته لك قال هو هبة وان قال حلته منك فهو براءة ذخيرة غصب عينا فحلته مالكم من
كل حق هو له قبله قال أئمة بل التحليل يقع على ما هو واجب في النعمة لا عين فائدة كذا في القنية
هندية من الباب الثالث أبرأت جميع غرمائي لا يصح الا اذنص على قوم مخصوصين وقال
الفقيه وعندي انه يصح بزانية من الاقرار (سئل) فيما اذا أقر زيدا في صحته وجواز أمره
الشرعي أن الدين الذي لي بذمة عمرو وليكروا أن اسمه في صل الدين عارية وتصادقا على ذلك تصادقا
شرعا الذي بينه شرعية فهل يكون الاقرار المزبور صحيحا (الجواب) نعم وأما ملكك الدين من
غير من هو عليه فمما سلك في شرح المنهج وغيره وقيدته في الحاوي القدسي بما اذا لم يسلطه عليه
أما اذا سلطه عليه فيصح وكذا ان قال الدين الذي لي على زيد فهو لعمره ولم يسلطه على القبض
ولكن قال واسمى في كتاب الدين عارية صح ولولم يقل هذا لم يصح فتاوى القرناني من الاقرار
ضمن سؤال (سئل) في رجل قال لزوجته وهما في الصحة ان جميع مالي سوى الامتعة التي
على بدني لزوجتي فلانة المزبورة ثم ماتت الزوجة المزبورة قبل التسليم فهل تكون الهبة المزبورة
غير صحيحة (الجواب) نعم قال جميع مالي أو ما أملكه أي لزيد فهو هبة لا اقرار واذا كان
كذلك فلا بد من التسليم لانه من تمامها ولو كان اقرارا لم يحتج الى ذلك قال في الخانية من أوائل
كتاب الاقرار رجل قال جميع ما يعرف بي أو جميع ما ينسب الي فهو لفلان قال أبو بكر
الاسكافي رحمه الله تعالى هذا اقرار ولو قال جميع مالي أو جميع ما أملكه لفلان فهو هبة لا يجوز
الا بالتسليم ولا يجبر على ذلك ولو قال جميع ما في بيتي لفلان كان اقرارا اه والاصل في ذلك انه
ان أضاف المقربة الى ملكه كان هبة لان قضية الاضافة تنافي جملة على الاقرار الذي هو اخبار
لا انشاء فكيف يكون هبة يشترط فيه ما يشترط في الهبة ولا يشك على هذا جميع ما في بيتي فانه اقرار
كما تقدم لان الاضافة فيه اضافة نسبية لا اضافة ملك الخ منح الغفار من الاقرار وتتمام فروع
المسئلة فيها ومثله في الدرر (سئل) في امرأة أقرت في صحته ان جميع ما هو داخل منزلها
لأنها الصغير وقبل أنوه ذلك وصدقها ثم مرضت وماتت عنها وعن ورثة آخرين فهل يكون
الاقرار المزبور صحيحا (الجواب) نعم يصح هذا الاقرار قضاء والله أعلم رجل قال في صحته
جميع ما هو داخل منزلي لامرأتي هذه ثم مات صح اقراره قضاء فان علمت المرأة بسبب من أسباب
الملك من بيع أو هبة كان لها ذلك وان بنفس الاقرار لا تملك خاتمة من فصل فيما يكون اقرارا

مطلب اذا ادعى بعد الابراء
فان أرتخ بتاريخ قبل البراءة
لا تسمع دعواه وان بعدها
تسمع وان لم يؤرخ لا تسمع
مطلب لو قال برئت من
ديني برأ مثل قوله هو برئ
من ديني

مطلب ليس لي معه شيء
براءة عن الامانات لا عن
الدين

مطلب التحليل يقع على ما في
الذمة لا على عين فائدة
مطلب أبرأت جميع غرمائي
لا يصح وعنده الفقيه يصح
مطلب الدين الذي لي بذمة
عمرو وليكروا اسمي في الصل
عارية يصح

مطلب اذا قال جميع مالي
لزوجتي فهو هبة فلا بد من
التسليم

مطلب جميع ما يعرف بي
أو ما ينسب الي لفلان فهو
اقرار

مطلب الاصل ان أضاف
المقربة الى ملكه كان هبة
مطلب أقرت بجميع ما هو
داخل منزلها لابنها الصغير

رجل أقر في صحته وكمال عقله ان جميع ما هو داخل منزله لا امرأته غير ما عليه من الثياب ثم مات الرجل وترك ابنا فادعى الابن أن ذلك تركه أخته قال أبو القاسم الصفار ان علمت المرأة ان جميع ما أقر به الزوج كان لها يبيع أو هبة كان لها أن تمنع ذلك عن الابن بحكم اقرار الزوج وان علمت انه لم يكن يبيع ولا هبة لا يصير ملكا لها بهذا الاقرار خاتمة من المحل المزبور (سئل) فيما اذا أقر زيد في صحته وجواز أمره الشرعي اقرارا شرعيا الذي بينه شرعية أن أخته فلا أنه تستحق الحصة وقد رها كذا من الحنطة المزروعة في بستان كذا وبستان كذا ومثل ذلك من ثمرة زيتونهما البارزة وصدقته أخته على ذلك وقبلته منه فهل يكون الاقرار صحيحا (الجواب) نعم رجل قال لفلان نصف غلة هذا البستان أو قال نصف غلة هذا العبد جازا اقراره بالغلة الخ خاتمة من كتاب الاقرار الغلة كل ما يحصل من ربيع أرض أو كراث أو أجر غلام أو نحو ذلك مغرب وسئل قارئ الهداية رحمه الله تعالى عن شخص أقر أن يزيد في هذا القصب المزروع النصف وعلى المقر القيام بمصالحه الى حين الكبر ثم في السنة الثانية أخلف القصب ونبت قصب آخر فادعى زيد نصفه بمقتضى الاقرار السابق فقال المقر انما كان اقرارا بالقصب الاول خاصة فأجاب يستحق المقر له الاصل والفرع (سئل) في جماعة أقروا في صحتهم بأن لاحق لهم مع فلانة وفلانة الاختين في ثلثي غراس البستان المعلوم المشتغل على أشجار فوا كهو زيتون ثمريين الاشهاد وأن ذلك لهما اقرارا مقبولا منهم ما فهل يكون الاقرار المزبور صحيحا ويكون ثلثا الاشجار وثمرها للاختين (الجواب) نعم ولو أقر بشجرة عليها ثمر كان له الشجرة بثمرها خاتمة من فصل فيما يكون اقرارا بشي أو بشيئين ومثله في شرح الملتقى للعلائي من فصل فيما يدخل في البيع تبعا (سئل) في امرأة أقرت بربع أمتعة معلومة لشقيقتها في صحته وجواز أمرها الشرعي اقرارا شرعيا مقبولا ثم ماتت عن ورثة فهل يكون الاقرار المزبور صحيحا (الجواب) نعم وصح اقرار المأذون بعين يده والمسلم بخمرو بنصف داره مشاعا تنوير الابصار وفي الخاتمة ذكر في المشتق رجل قال لفلان نصف غلة هذا البستان أو قال نصف غلة هذا العبد جازا اقراره بالغلة ولو قال نصف دارى هذه أو نصف عبدى هذا أو نصف بستانى هذا لا يجوز ولا يلزمه بهذا الاقرار شي قالوا ان أضاف المال الى نفسه أو لا بأن قال عبدى هذا فلان يكون هبة على كل حال وان لم يصفه الى نفسه بأن قال هذا المال لفلان يكون اقرارا وذكر في المشتق رجل قال دارى هذه لولدى الاصغر يكون باطلا لانها هبة فاذا الم بين الاولاد كان باطلا وان قال هذه الدار للاصغر من أولادى فهو اقرار وهى لثلاثة من أصغرهم لانه لم يصف الدار الى نفسه وكذا لو قال ثلث دارى هذه لفلان كان هبة ولو قال ثلث هذه الدار لفلان يكون اقرارا اه (سئل) فيما اذا أقر زيد اقرارا شرعيا في صحته وجواز أمره الشرعي ان لاحق له مع زوجته هند في جميع بناء الخانوت المعلومه ولا في جميع ما حوته الخانوت من القماش المعلوم وان ذلك كله ملكها ثم مات فهل صح الاقرار المزبور (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان زيد واضعا يده على جنيته معلومة مشتهلة على غراس فادعى عليه ناظر وقف أهلى بأن الجنيته أرضا وغراسا جارية في الوقف المزبور وأثبت ذلك بالبينة الشرعية لدى القاضى فاعترف زيد بان أرض الجنيته جارية في الوقف المرقوم وان غراسها ملك له فهل يدخل الغراس تبعا ويكون كله للمقر له (الجواب) حيث أقر أن أرض الجنيته جارية في الوقف يكون كله للوقف المقر له ولا يصدق المقر لان الغراس تابع للأرض والله أعلم وههنا أصلا * أحدهما ان الدعوى قبل

مطلب الاقرار بنصف غلة
البستان أو العبد صحيح
مطلب اقراره بنصف القصب
ثم أخلف فله الاصل
والفرع

مطلب اقراره بشجرة عليها
ثمر كان له الشجرة بثمرها

مطلب قال عبدى هذا
لفلان يكون هبة وان قال
هذا المال لفلان يكون
اقرارا

مطلب قال دارى هذه
لولدى الاصغر يكون باطلا
الخ

مطلب أقر في صحته لزوجه
بنساء خانوت وما فيها من
الاشقة يصح
مطلب اذا أقر له بالارض
يدخل الغراس

الاقرار لا تمنع صحة الاقرار والدعوى بعد الاقرار لبعض ما دخل تحت الاقرار لا تصح * والثاني
ان اقرار الانسان على نفسه جائز وعلى غيره لا يجوز اذا عرفنا هذا ■ فنقول اذا قال بناء هذه
الدولى وأرضها الفلان كان البناء والارض للمقر له لانه لما قال بناء هذه الدارى فقد ادعى لنفسه
فلما قال وأرضها الفلان فقد جعل مقر ابا البناء للمقر له تبعاً للاقرار بالارض لان البناء تبع
للارض ٨ الا ان الاقرار بعد الدعوى لا يمنع صحة الاقرار ٤ وان قال لى وبنائها فلان
كانت الارض له وبنائها فلان لانه لما قال أولاً أرضها لى فقد ادعى الارض لنفسه وادعى البناء
أيضاً لنفسه تبعاً للارض فاذا قال بعد ذلك وبنائها فلان فقد أقر لفلان بالبناء بعدما ادعاه
لنفسه والاقرار بعد الدعوى صحيح فيكون لفلان البناء دون الارض لان الارض ليس بتابع
للبناء ٧ وان قال أرضها الفلان وبنائها لى كان الارض والبناء للمقر له بالارض لانه لما قال
أولاً أرضها فلان فقد جعل مقر ابا البناء فلما قال وبنائها لى فقد ادعى لنفسه بعدما أقر لغيره
والدعوى بعد الاقرار لبعض ما تناوله الاقرار لا يصح وان قال أرضها فلان وبنائها فلان
آخر كان الارض والبناء للمقر له الاول لانه جعل مقر للمقر له الاول بالبناء فاذا قال وبنائها فلان
جعل مقر على الاول لا على نفسه وقد ذكرنا أن اقرار المقر على نفسه جائز وعلى غيره لا يجوز
٥ وان قال وبنائها فلان وأرضها فلان آخر كان كما قال لانه لما أقر بالبناء أولاً أصبح اقراره للمقر له
لانه اقرار على نفسه فاذا أقر بعد ذلك بالارض لغيره فقد أقر بالبناء لذلك الغير تبعاً للاقرار
بالارض فيكون مقر على غيره وهو المقر له الاول واذا أقر الانسان على غيره لا يصح وفي المستقى
اذا قال هذا الخاتم لى الا فصفه فانه لك أو قال هذه المنطقة لى الاحلية فانها لك أو قال هذا السيف
لى الاحلية أو قال الاجائل فانه لك أو قال هذه الحبة لى الابطانتها فانها لك والمقر له يقول هذه
الحبة لى فالقول قول المقر بعد ذلك ينظر ان لم يكن فى نزاع المقر به ضرر للمقر يوم المقر بالتزاع
والدفع الى المقر له وان كان فى النزاع ضرر وأجب المقر أن يعطيه قيمة ما أقرب به فذلك وهذا قول
أى حنفية وأبى يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى ذخيرة من الاقرار (سئل) فيما اذا أقر زيد فى صحته
وجواز أمره الشرعى انه لا يستحق قبل عرو حقه مطلقاً وأبرأ ذمته والا نريد الدعوى على عمرو
بكفالة سابقة على الاقرار المزبور فهل اذا ثبت اقراره لا تسمع دعواه المزبورة (الجواب) نعم كفى
الخيرية نقلاً عن المبسوط (سئل) فيما اذا كان لزيد الذى بذمة عمر ومبلغ دين معلوم من الدراهم
فهلك عمرو عن ورثة وتركه طالب زيد ورثة عمرو ويدينه المزبور فأقر أحد الورثة بالدين وبجدة الباقيون
ويوفى ما ورثه به وقد قبضه زيد من المقر والا نريد المقر استرداده منه بغير وجه شرعى فهل
ليس له ذلك (الجواب) نعم ليس له استرداده والله تعالى أعلم أحد الورثة أقر بالدين للمدعى به على
مورثه وبجدة الباقيون يلزمه الدين كله يعنى ان وفى ما ورثه به برهان وشرح مجمع وقيل حصته
واختاره أبو الليث دفعا للضرر ولو شهد هذا المقر مع آخر أن الدين كان على الميت قبلت وبهذا علم
انه لا يحل الدين فى نصيبه بمجرد اقراره بل بقضاء القاضى عليه باقراره فلتحفظ هذه الزيادة درر
كذلك فى شرح التنوير للعلانى اذا أقر الوارث بالدين يؤخذ جميع الدين من نصيبه عندنا
كما هو ظاهر الرواية فتاوى التمرناشى من الاقرار (أقول) الذى يظهر أنه لو دفع الدين قبل القضاء
به عليه كان بمنزلة القضاء فلا يثبت له الرجوع بما دفعه برضاه قبل القضاء كما أفتى به المؤلف
لانه قد فعل ما يلزمه به القاضى فصار الحاصل انه يلزمه بالتراضى أو بقضاء القاضى وانما توقف
على القضاء عند امتناعه لتصحيج شهادته مع آخر بما أقرب به اذ لو حل الدين فى نصيبه بمجرد اقراره

٩ تفريع على الشق الاول
من الاصل الاول اه منه
مطلب اذا قال وبنائها
وأرضها الفلان كان البناء
والارض للمقر له
٨ قوله الا ان الاقرار بعد
الدعوى لا يمنع صحة الاقرار
المناسب أن يقال الا أن
الدعوى قبل الاقرار لا تمنع
صحة الاقرار اه منه

٤ تفريع على الشق
الاول من الاصل الاول
أيضا اه منه
مطلب قال أرضها لى
وبنائها فلان فهو كما قال
٧ تفريع على الشق الثانى
من الاصل الاول اه منه
مطلب قال أرضها فلان
وبنائها لى فهما للمقر له
مطلب قال أرضها فلان
وبنائها فلان آخر فهما
للال

٥ تفريع على الاصل الثانى
اه منه
مطلب قال وبنائها فلان
وأرضها فلان آخر فهو كما
قال
مطلب فيما اذا قال هذا
الخاتم لى الا فصفه فانه لك الخ
مطلب أقرانه لا يستحق
قبله حقاً لا تسمع دعوى
الكفالة السابقة
مطلب أقر أحد الورثة
بالدين يؤخذ منه ان وفى
ما ورثه به

لم تصح شهادته حتى لو قضى عليه لم تقبل شهادته (سئل) في رجل مات عن زوجتين وعن
 عم عصبية وخلف تركه فاقسموها بينهما ثم ان الزوجتين أقرتا بالجماعة معلومين أن المورث
 أوصى لهما بثلث ماله والعم ينكر ذلك فكيف الحكم (الجواب) اذا ثبتت الوصية بأقرارهما
 فقط والعم ينكر يسرى أقرارهما عليهما فيؤخذ منهما ما يخصهما من الوصية المزبورة قال في
 العمادية في فصل ٣٩ بعض الورثة اذا أقر بالوصية يؤخذ منه ما يخصه بالاتفاق قال واذا مات
 وترك ثلاثة بنين وثلاثة آلاف درهم فأخذ كل ابن ألفاً فادعى رجل ان الميت أوصى له بثلث ماله
 وصدقه أحد البنين فالقياس أن يؤخذ منه ثلاثة أخماس ما في يده وهو قول زفر وفي الاستحسان
 يؤخذ منه ثلث ما في يده وهو قول علماء نازحهم الله تعالى لان المقر أقر له بألف شائع في الكل ثلث
 ذلك في يده وثلثاه في يد غيره فكيف كان اقرارا في يده قبل وما كان اقرارا في يد غيره لا يقبل
 فوجب أن يسلم اليه ثلث ما في يده اهـ (سئل) في امرأة ماتت عن أخت وابن عم عصبية
 وخلفت تركه فأقر ابن العم بان زيدا ابن عم عصبية له في درجته فهل يستحق نصف حصته
 المقر (الجواب) نعم وارث معروف أقر بوارث آخر فاسمه ما بيده على موجب اقراره اذا أقر
 باستحقاق المال فينفذ في حق المال لا في حق النسب اذ فيه تحميل النسب على الغير فلا أقر بأخر
 بعده فلو صدقه المقر له الاول اقتصموا ما بيده بحسب ما أقر اولو كذبه فلو دفع للاول بقضاء فلا
 يضمن فيصير ما دفع كماله فيقسم ما بيده بينهما ولو دفع بلا قضاء يجعل المدفوع كباق في يده
 فيضمن ويدفع اليه حقه من الكل لانه مختار في التسليم وقد أقر بأنه سلم بغير حق فيضمن فصولين
 في ٢٩ وفيه مات وترك أخوين فأقر أحداهما بأخ وأنكر الآخر فالمقر يعطى الاخ المقر له
 نصف ما بيده في قول أصحابنا وعند أبي ليلى يعطيه ثلث ما بيده (سئل) فيما اذا صالح أحد الورثة
 وأبرأ ابراء عما ثم ظهر شيء من التركة لم يكن وقت الصلح فهل تسمع دعوى الوارث المشهد على
 نفسه في حصته منه (الجواب) نعم تسمع والمسئلة في متن التنوير في آخر كتاب الاقرار وفي
 السادس من صلح البرازية قال تاج الاسلام ويحظ صدر الاسلام وجدته صالح أحد الورثة
 وأبرأ ابراء عما ثم ظهر في التركة شيء لم يكن وقت الصلح لارواية في جواز الدعوى ولقاتل أن يقول
 تجاوز دعوى حصته منه وهو الاصح ولقاتل أن يقول لا اهـ وقد أفق به الخير الرملي وقال
 وحيث ثبت الاصح لا يعدل اهـ (أقول) ما أفق به الخير الرملي قدرته معاصرة العلامة
 الشرنبلالي في رسالة تهاها تنقيح الاحكام في الاقرار والابراء الخاص والعام وهي رسالة حافلة
 بسط فيها الكلام وأوضح المرام وقال ان البراءة العاتية بين الوارثين مانعة من دعوى شيء
 سابق عليها عينا كان أو ديناً بغير اثبات غيره وحقق ذلك بأن البراءة اماعامة يبرأهم من العين
 والدين كلا حتى أولاد دعوى أو لا خصومة في قبل فلان أو هو برى من حتى أولاد دعوى إلى علمه
 أو لا تعلق إلى علمه أو لا استحقاق عليه شيئاً أو ليس معه أمر شرعي أو برأته من حتى أو ممال قبله
 واما خاصة بدين خاص كبرأته من دين كذا أو بدين عام كبرأته ممال على غيره فيبرأ عن كل دين
 دون العين واما خاصة بعين فتصح لنفي الضمان لا الدعوى فيدعى بها على المخاطب وغيره وان
 كان الابراء عن دعواها فهو صحيح ثم ان الابراء لشخص مجهول لا يصح وان لمعلوم يصح ولو عن
 مجهول فقوله قبضت تركه مورثي كلها أو كل من لي عليه شيء أو دين فهو برى ليس ابراء عما
 ولا خاص بل هو اقرار مجرد ولا يمنع من الدعوى لما في المحيط قال لادين لي على أحد ثم ادعى على
 رجل ديناً صالح لاحتمال وجوبه بعد الاقرار وفيه أيضاً قول الرجل هو برى مما لي عنده اخبار

مطلب أقر بعض الورثة
 بالوصية يؤخذ منه ما يخصه

مطلب أقر أحد الورثة
 بوارث آخر فاسمه ما بيده

مطلب صالح الوارث وأبرأ
 ابراء عما ثم ظهر شيء من
 التركة هل تسمع دعواه

مطلب البراءة اماعامة واما
 خاصة بدين خاص أو عام
 أو بعين

مطلب الابراء لشخص
 مجهول لا يصح وان لمعلوم
 يصح ولو مجهول

عن ثبوت البراءة لا إنشاء وفي العمادة قال ذو اليدليس هذا لي أو ليس ملكي أو لاحق لي فيه
أو نحو ذلك ولا منازع له حينئذ ثم ادعاه أحد فقال ذو اليدليس هو لي فالقول له لان الاقرار بمجهول
باطل والتناقض انما يمنع اذا تضمن ابطال حق على أحد اهـ ومثله في القيص وخزانة المفتين
وفي الخلاصة لاحق لي قبله يدخل فيه كل عين ودين وكفالة واجارة وجناية وحد اهـ وفي الاصل
فلا يدعي اربا ولا كفالة نفس أو مال ولا ديناً أو مضاربة أو شركة أو ودعة أو ميراثاً أو عبداً
أو داراً أو شيئاً من الاشياء حادثاً بعد البراءة اهـ فهذا علمت الفرق بين ابرأ أنك أو لاحق لي قبلك
وبين قبضت تركة مورثي أو كل من لي عليه دين فهو يري عولم يخاطب معيناً وعلمت بطلان فتوى
بعض أهل زماننا بأن ابراء الوارث وارثا ابراء عاملاً لا يمنع من دعوى شيء من التركة وأما عبارة
البرازية أي السابقة فأصلها معزول الى الخط ومع ذلك لم يقيد الا براءة فيها بكونه لمعيناً أو لا وقد علمت
اختلاف الحكم في ذلك ثم ان كان المراد بما في البرازية اجتماع الصلح المذموم كور في المتون
والشروح في مسئلة التخرج مع البراءة العامة لمعين فلا يصح أن يقال فيه لا رواية فيه كيف
وقد قال قاضي بخان اتفقت الروايات على انه لا تسمع الدعوى بعده الا في شيء حادث وان كان
المراد به الصلح والابراء بنحو قوله قبضت تركة مورثي ولم يبق لي فيها حق الاستوفية فلا يصح قوله
لا رواية فيه أيضاً لما قدمناه من النصوص على صحة دعواه بعده واتفقت الروايات على صحة
دعوى ذي اليد المقربان لا ملك لي في هذه العين عند عدم المنازع ولو سلمنا أن المراد من عبارة
البرازية الا براءة لمعين فهو مبين لما في المحيط عن المبسوط والاصل والجامع الكبير ومشهور
الفتاوى المعتمدة كالثانية والخلاصة فيقدم ما فيها وأما ما في الاشباه والبحر عن القنية افترق
الزوجان وابرأ كل صاحبه عن جميع الدعاوى وللزوج اعيان قائمة لا تبرأ المرأة منها وله الدعوى
لان الابراء انما ينصرف الى الديون لا الاعيان اهـ فمحمول على حصوله بصيغة خاصة كقوله
ابرأتهما عن جميع الدعاوى مما لي عليها فيختص بالديون فقط لكونه مقيداً بما لي عليها ويؤيده
التعليل ولوبقى على ظاهره فلا يعدل عن كلام المبسوط والمحيط وكافي الحاكم المصرح بعموم
البراءة لكل من ابرأ ابرأ عاماً وفي القنية لو ابرأه بعد الصلح عن جميع دعاويه وخصوماته صح وان
لم يحكم بصحة الصلح اهـ وفي الحاوي الحصري ابرأؤه عن جميع دعاويه وخصوماته صحيح اهـ
وفي جامع الفصولين ابرأه عن جميع الدعاوى فأدعى عليه ما لا بالارث فلو مات مورثه قبل ابرائه
لا تسمع دعواه وان لم يعلم هو بموت مورثه عند ابرائه اهـ ومثله في الخلاصة والبرازية هذا
خلاصة ما حرره الشرنبالي في رسالته المذكورة وقدم المولى تعالى على عبده الحقير عند
الوصول الى هذا المحل بتحرير رسالة سميتها اعلام الاعلام بأحكام الابراء العام وفق فيهما بين
عبارات متعارضة ودفعت ما فيها من المناقضة والذي تحررت في هذه الرسالة في خصوص
مسئلتنا أن الابن اذا شهد على نفسه انه قبض من وصيه جميع تركته والده ولم يبق له منها قليل
ولا كثير الاستوفاه ثم ادعى داراً في يد الوصي وقال هذه من تركته والدي تركها ميراثاً لي ولم
أقبضها فهو على حجته وتقبل بينته كمنص عليه في آخر أحكام الصغار للاستروشي معزيا المنتقى
وكذا في الفصل الثامن والعشرين من جامع الفصولين وكذا في أدب الاوصياء في كتاب الدعوى
معزيا الى المنتقى والثانية والعتابية مصرحان باقرار الصبي بقبضه من الوصي فليس الاقرار
لمجهول كما ادعاه الشرنبالي ومن نص على ذلك التصريح أيضاً العلامة ابن الشحنة في شرح
الوهابية وذكر الجواب عن مخالفة هذا الفرع لما اطبقوا عليه من عدم سماع الدعوى بعده

الابرء العام بأن الظاهر أنه استحسان ووجهه أن الابن لا يعرف ما تركه أبوه على وجه التفصيل غالباً فاستحسنوا سماع دعواه اهـ ولهذا جعل صاحب الاشياء المسئلة مستثناة من ذلك العموم الذي أطبقوا عليه وهذا بخلاف اقرار بعض الورثة بقبض ميراثه من بقية الورثة وابرأه لهم فإنه لا تسمع دعواه خلافاً لما أفتى به الخليل الردي مستنداً الى ما لا يدل له كما أوضحته في تلك الرسالة فلا يعدل عما قالوه لعدم النص في ذلك فالخامس الفرق بين اقرار الابن للوصي وبين اقرار بعض الورثة للبعض لما في البرازية عن المحيط لو أبرأ أحد الورثة الباقي ثم ادعى التركة وأنكروا لا تسمع دعواه وان أقروا بالتركة أمر وأبأ رد عليه اهـ ووجه الفرق بينهما أن الوصي هو الذي يتصرف في مال اليتيم بلا اطلاعه فبعد إذا بلغ وأقرب بالاستغناء منه لجهله بخلاف بقية الورثة فإنهم لا تصرف لهم في ماله ولا في شيء من التركة الا بإطلاع وصيه القائم مقامه فلم يعد ربا لتناقض ومن أراد مزيد البان ورفع الجهالة فعليه تلك الرسالة ففيها الكفاية لذوى الدراية والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن أم وأخت شقيقة وخلفت تركه مشتملة على أمتعة وأوان أشهدت الاخت المزبورة على نفسها بعد قسمة بعضها أنها أسقطت حقهما من بقية ارث أختها وتركتها لامتها المزبورة فهل لا يصح الاسقاط المذكور (الجواب) الارث جبري لا يسقط بالاسقاط (سئل) فيما إذا أقر رجل لابنه بشيء وثبت عند الحاكم أنه أقر في صحته وسلامته وحكم القاضي بصحة الاقرار في الصحة ونفذ حكمه قاض آخر ومات المقر فادعى وارث آخر أن اقراره كان في المرض وهو محتل العقل ويقول ان له بينة على ذلك فهل تسمع هذه الدعوى وتقبل البينة عليه بعد الحكم السابق أم لا (الجواب) لا تسمع هذه الدعوى بعد الحكم السابق الذي ثبت انه حكم شرعي ككتبه الفقير معرفة الله عني عنه (أقول) هذا حيث وجد الحكم بأنه في الصحة مستوفيا شروطه بأن ادعى الابن المقر له عند الحاكم بأن هذا الشيء له وان أمه أقر له بذلك فانكر الابن أو من يقوم مقامه ذلك وادعى أن اقراره المزبور في حال اختلال عقله فأثبت الابن بالبينة أنه في حال الصحة والا فجرد الكتابة في الصلح بأنه أقر له في حال صحته بدون دعوى وانكار ولا حادثة شرعية لا يكون حكماً نعم لو تعارضت شهود الصحة وشهود المرض فشهود الصحة أولى كما مر في الشهادات (سئل) فيما إذا كان ليتيم حانوت جارية في ملكه وفي توأجر زيد بالتعاطي من وصيه الشرعي عليه ويدفع أجرها لوصيه المزبور كل يوم وجرى على ذلك مدة تزيد على خمس سنوات قام زيد الآن يدعى أن الحانوت جارية في ملكه فهل يكون استخاره اقراراً بأن لا ملك له فيها فلا تسمع دعواه المزبورة (الجواب) نعم وكذا الاستيلاء والاستيداع والاعارة والاستيلاء والاستيجار ولومن وكل فكل ذلك اقرار بملك ذي اليد فيمنع دعواه لنفسه ولغيره بوكالة أو وصاية للتناقض شرح التنوير للعلائي من الاقرار (أقول) كتبت هنا فيما علقته على شرح التنوير مانصه قال في الشربة لالية كون هذه الاشياء اقراراً بعدم الملك للمباشرة متفق عليه وأما كونها اقراراً بالملك لذى اليد ففيه روايتان على رواية الجامع يفيد الملك لذى اليد وعلى رواية الزادات لا وهو الصحيح كذا في الصغرى وفي جامع الفصولين صحيح رواية افادة الملك فاختلف التصحيح الروايتين ويبتني على عدم افادته ملك المدعى عليه جواز دعوى المقر به لغيره اهـ ونقل الساجي عن الانقروى أن لاكثر على تصحيح ما في الزادات وأنه ظاهر الرواية اهـ (قلت) فيفتى به اترجحه بكونه ظاهراً للرواية وان اختلف التصحيح (سئل) فيما إذا قال رجل لجماعة ان طلقت فوجئ بكن لها عندي كذا من الدراهم ويريد الان طساقها

مطلب الارث جبري
لا يسقط بالاسقاط

مطلب اذا ثبت أن الاقرار
في الصحة لا تسمع دعوى انه
في المرض

مطلب الاستيلاء والاستيداع
اقرار بملك ذي اليد

مطلب تعليق الاقرار
بالشرط غير صحيح

مطلب تعليق الابرء بالشرط
لا يصح الابرء بالشرط كائن

مطلب اذا أقر بحق ثم ادعى
انه أقر كاذبا يحلف المقر له

مطلب اذا باع العقار بثمن
معلوم من أحد ورثته وأقر
بقبضه ثم مات عن ورثة
آخرين ينكرون ذلك

مطلب ابرء من الدين ثم
أقر به بطل الاقرار

مطلب اقرار المفلوج
المطاول صحيح
مطلب أقر على نفسه وعلى
أخيه وأخوه ساكت لا يلزمه

فهل اذا طلقها لا يلزمه دفع المال (الجواب) نعم لأن تعليق الاقرار بالشرط غير صحيح كافي
المتون والبحر (سئل) في مستأجر بستان أبرأ مؤجره من دين له عليه على أن يؤجره البستان
مدة أخرى مستقبلة ثم امتنع المؤجر من ايجاره ويريد المستأجر مطالبة دينه فهل له ذلك
(الجواب) نعم ففي الكنز من مسائل منشورة من البيوع فيما يطل بالشرط الفاسد ولا يصح
تعليقه بالشرط الى أن قال والابرء عن الدين أى لانه تعليقك من وجه حتى يرتد بار تروان كان فيه
معنى الاسقاط ويكون معتبرا بالتمليك فلا يجوز تعليقه ويستثنى ما اذا علقه بكائن كقوله ان
كانت الشمس طالعة فأنت بريء من الدين لقولهم ان التعليق به تجيز الخ نهر (سئل) في
ذممة هلكت عن زوج وبنت منه وأخت شقيقة ذممين وخلفت تركه فأقر الاخ والاخت
انهم ما قبضوا الزوج ما خصهما بالارث من اختهما الهالكات ثم ادعى انهما كانا كاذبين في
الاقرار المزبور وأنهما لم يقبضا شيئا من تركتها فهل يحلف المقر له انهما لم يكونا كاذبين في
اقرارهما (الجواب) نعم أقر رجل بدين أو غيره ثم قال كنت كاذبا فيما أقررت حلف المقر له
على أن المقر ما كان كاذبا فيما أقر به ولو لم يستجبطل فيما تدعيه عليه كمن شئ القرائض
فأفاد أن اقراره بالدين وغيره كالارث الحكم فيه سواء وعممه في الملتقى بقوله ولو أقر بحق اه
وسئل قارئ الهداية عن رجل اشترى شيا وأقر برويته عند الشهود ثم بعد قبضه ادعى انه لم يكن
راو وأراد رده فأجاب اذا ادعى المشتري بعد اقراره بروية المبيع انى أقرت بذلك ولم تكن رأيت
المبيع وكذب البائع حلف البائع أن اقراره بذلك كان بعد الروية والمعرفة به فان حلف لم يلتفت
الى انكار المشتري وان نكل فله المشتري الرد اه وأجاب أيضا بذلك في الخيرية بجواب نظما
(سئل) فيما اذا باعت هند ربع دارها من زيد بن ميمون فقبضه منه ثم ماتت عن ورثة
طلبوا تحليف زيد المزبور أن مورثهم هند لم تكن كاذبة في اقرارها فهل تجاب الورثة الى ذلك
ويحلف زيد كما ذكر (الجواب) نعم (أقول) قال في صدر الشريعة ومن المسائل الكثيرة الوقوع
انه أقر ثم ادعى انه كاذب في اقراره فعند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لا يلتفت الى قوله لكن
يفقى على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ان المقر له يحلف أن المقر لم يكن كاذبا وكذا الوادعى واوثر
المقر فعند البعض لا يلتفت الى قوله لأن حق الورثة لم يكن ثابتا في زمن الاقرار والاصح التحليف
لأن الورثة ادعوا أمر الواقف المقر له يلزمه فاذا أنكر يستحلف اه وفي الزيلعي يحلف وعليه
الفتوى لتغير أحوال الناس وكثرة الجسد والخيانات وهو تضرر والمعدى لا يضره اليمين ان
كان صادقا فيصا راليه اه والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا كان لاهرأة ذمة أخيه زيد
مبلغ معلوم من الدراهم فأبرأته منه ومن كل حق ابرءا عما مشرعا مقبولا من زيد ثم أقر زيد
بالمبلغ المزبور لها فهل يكون الاقرار المزبور باطلا ولا يعود بعد سقوطه بالابرء (الجواب)
نعم أقر بالدين بعد الابرء اعنه لا يلزمه اشباهه في الاقرار وفي الساقط لا يعود (أقول) وهذا بخلاف
الاقرار بالعين بعد ان ابرأه خصمه ابرءا عما فان الاقرار صحيح فيؤمى بدفع ما أقر به من العين
لامكان تجديد الملك فيها مؤاخذه له باقراره وتصح الكلامه على طريق الاقتضاء والعين قابلة
لذلك بخلاف الدين لكونه وصفه قد سقط فلا يعود كذا أفاده الشرنبلالى في رسالته تنقيح
الاحكام (سئل) في المفلوج اذا بقى كذلك أكثر من خمس سنوات ولا يزداد كل يوم ولا يغير
حاله فأقر فيه لبعض ورثته بعين وبدن معلومين لدى يمينه شرعية فهل يصح اقراره المزبور وهو
بغزلة الصحيح في ذلك (الجواب) نعم وتقدم نقلها في البيوع (سئل) فيما اذا أقر زيد في حتمه

بأن عليه وفي ذمته وذمة أخيه عمر ومبلغا معلوما من الدراهم لبكرو كان عمرو حاضرا معه في مجلس
الاقرار ساكتا فام بكرو الا أن يطالب عمر بالمبلغ المذكور زاعما أنه يلزمه بسكوته فهل ليس له
مطالبة به ولا عبرة بزعمه (الجواب) نعم الاقرار حجة قاصرة تقتصر على المقر وحده دون غيره
(سئل) فيما إذا أقر زيد لمعرو بمبلغ معلوم من الدراهم ديناً عليه ثم ادعى الغلط والخطأ فيه
فهل تكون دعواه غير مقبولة (الجواب) نعم يؤخذ باقراره المذكور في هذه الحالة وإذا أقر
بشيء ثم ادعى الخطأ لم يقبل كفي الخائنة الا إذا أقر بالطلاق بناء على ما أفتى به المفتي ثم تبين عدم
الوقوع فإنه لا يقع كما في جامع الفصولين والقنية اشياء من كتاب الاقرار يعني لا يقع ديناً وبه
صرح في القنية منع آخر الاقرار ومثله في العلائق (سئل) فيما إذا برهن على قول المدعى
انه مبطل في الدعوى فهل يصح الدفع المزبور (الجواب) نعم يصح الدفع كما صرح به في الدرر وغيره
في فصل الاستشراء في كتاب الاقرار (سئل) فيما إذا أقر رجل في مرض موته بارض في يده
انها وقف كيف الحكم (الجواب) ان أقر بوقف من قبل نفسه في الثلث كمرريض بقر بعق
عبده أو بقر بأنه تصدق به على فلان وان أقر بوقف من جهة غيره فان صدقه ذلك الغير أو ورثته
جاز في الكل وان أقر بوقف ولم يبين منه أو من غيره فهو من ثلث المال جواهر الفتاوى (سئل)
في رجل أقر في صحته أن بذمته لابنته الصغيرة كذا من الدراهم استدانة من مالها ثم مات عنها
وعن ورثة آخرين فهل صح اقراره (الجواب) نعم قال في التنوير والاقرار للرضيع صحيح وان
بين المقر سببا غير صالح منه حقيقة كالاقراض (سئل) في امرأة أقرت في صحتها أن جميع
ما هو داخل منزلها لابنتها الصغيرة وقبل أبوها ذلك وصدقها ثم مرضت وماتت عنها ما وعن ورثة
آخرين فهل يكون الاقرار المزبور صحيحا (الجواب) يصح هذا الاقرار قضاء كما صرح به في الخائنة
(سئل) فيما إذا كان لا يدحضه معلومة في ربع وقف جده فلان فأقر زيد في صحته أن عمر
يستحق الحصة المزبورة مدته معلومة ودونه وجه صحيح شرعي اقرارا شرعيا لذي ينسب شرعية
فهل يكون ربع الحصة المزبورة للمقر له مادام المقر حي في المدة المزبورة (الجواب) يصح الاقرار
المذكور والمسئلة في الخصاف (أقول) وبسطنا الكلام عليها في كتاب الوقف (سئل) في ذى
هالك عن ورثته وتركه مستغرق بدين عليه لجماعة معلومين وله دين على ذى مثله يزعم أن الهالك
أبرأه عن الدين المزبور في مرض موت الهالك فهل يكون الابراء غير جائز (الجواب) نعم
كافي تنوير الابصار والبحر والخلاصة (سئل) فيما إذا كان لا يتم مبلغ معلوم من الدراهم بذمة
عمرهم ولهم أم وصى عليهم من قبل القاضي فأبرأت عنهم عن المبلغ المذكور وال حال أن المبلغ
لم يجب بعقد الام فهل يكون الابراء غير صحيح (الجواب) حيث كان المبلغ المذكور غير واجب
بعقد الام الوصى المرقومة فأبرأها غير صحيح وفاقا لانها بمنزلة الوكيل بالقبض وهو لا يملكه
ولانه تبرع في حق الصغير فلا يجوز كافي أدب الاوصياء وغيره

* (باب اقرار المريض) *

(سئل) في رجل باع من آخر كرمه المعلوم في صحته وسلامته بعبايا ثمنها ثمن معلوم من
الدراهم ثم أقر في مرض موته باستيفاء أكثر الثمن من المشتري لذي ينسب شرعية وأوصى بباقي
الثمن بأن يدفع له أنه زيد وما فضل يتقده عليه ومات عن وارث ولادين عليه ولا مال له سوى ذلك
فهل يكون اقراره باستيفاء الثمن من غيره وبيعه جائزين (الجواب) نعم (أقول) ويأتي نقل

مطلب أقر ثم ادعى الغلط
والخطأ لا يسمع

مطلب برهن على قول
المدعى انه مبطل في الدعوى
يقبل

مطلب أقر في مرضه بارض
في يده انها وقف الخ

مطلب الاقرار للصغير
بالدين صحيح

مطلب أقرت بان جميع
ما في منزلها لابنتها الصغيرة
وصدقها أبوها

مطلب أقر بربع حصة
من الوقف بأنه يستحقها
فلان مدة كذا

مطلب من عليه دين
مستغرق لا يصح ابرأؤه
مديونه في مرضه

مطلب اذا أبرأت الام
الوصى مديون الايتام عن
دين لم يجب بعقد هالم يصح

* (باب اقرار المريض) *

مطلب باع في الصحة وأقر
في مرض موته باستيفاء
أكثر الثمن

مطلب لا يصح اقرار المريض
بقبض دين له على وارثه

مطلب لا يجوز ابراء المريض
وارثه وكذا الاجنبي ان كان
المريض مديونا

قوله الكفيل لعلة الاصيل
اه منه

قوله اذ لا يخفى قال في الجوهره
واعلم ان تبرعات المريض
تعتبر من الثلث كالهبة
والعتق والتبديع والمحاباة فيما
لا يتباين نفسه والابراء من
الديون واشباه ذلك اه منه

المسئلة قريبا (سئل) فيما اذا كان لامرأة بئمة زوجها زيد مبلغ معلوم من الدراهم بسبب دين
ومهر معلوم مؤجل فأقرت في مرض موتها بقبض الدين والمهر المذكورين ثم ماتت عنه وعن
ورثته لم يجزوا الاقرار المزبور فهل يكون الاقرار المزبور غير جائز (الجواب) نعم ولولمريض دين
على وارثه فأقر بقبضه لم يجز سواء وجب الدين في صحته أولا على المريض دين أولا مريضه أقرت
بقبض مهرها فلومات وهي زوجته أو معتدته لم يجز اقرارها والابان طلقها قبل دخوله جاز جامع
الفصولين (سئل) في مريضه مرض الموت أبرأت فيه زوجها من دين لها بئمة ومن مؤخر
صداقها المعلوم لها عليه وماتت من مرضها المذكور عنه وعن ابن و بنت من غيره لم يجزوا الابراء
المذكور فهل يكون الابراء غير جائز (الجواب) نعم قال في التنوير ابرأؤه مديونة وهو مديون
غير جائز أي لا يجوز ان كان اجنبيا وان كان وارثا فلا يجوز مطلقا سواء كان المريض مديونا أولا
للثمة اه مريض ابرأؤه من دين له عليه أصلا أو كفالة بطل وكذا اقراره بقبضه واحتياله به
على غيره و جاز ابرأؤه الاجنبي من دين له عليه الا أن يكون الوارث كفيلا عنه فلا يجوز اذ يبرأ
براءته ولو كان الاجنبي هو الكفيل عن الوارث جاز ابرأؤه من الثلث ولم يجز اقراره بقبض شيء عنه
اذ فيه براءة الكفيل فصولين وفيه عن الجامع أقر أنه ابرأ فلانا في صحته من دينه لم يجز اذ لا يملك
انشاء للعالم فكذا الحكاية بخلاف اقراره بقبض اذ يملك انشاء فملك الاقرار به ومضى أن اقراره
لوارثه لم يجز حكاية ولا ابتداء وللاجنبي يجوز حكاية من كل ماله وابتداء من ثلثه اه وما عزا
الى الجامع نقله في البدائع أيضا وقال في نور العين وقوله اذ لا يملك انشاء للعالم مخالف لما مر
اتفقا من قوله و جاز ابراء الاجنبي اللهم الا أن يخص عدم القدرة على الانشاء بصورة كون فلان
وارثا وبصورة كون الوارث كفيلا لفلان الاجنبي ففي اطلاق كلامه نظرا أو يكون في صحة ابراء
المريض اجنبيا عن دين له عليه روايتان ثم ان قوله بخلاف اقراره بقبض الخ يخالفه ما في
الخلاصة من قوله لا يصدق في قبض الثمن لا بقدر الثلث فلعن في هذه المسئلة روايتين أو أحده
ما في الكتابين سهوا والظاهر أن هذا اصح مما في الخلاصة والله أعلم (أقول) يؤيد ما في جامع
الفصولين عن الجامع لوله عليه ألف درهم قرض او ثمن فأقر في مرضه بقبضه ثم مات يصدق ويمثله
لوياع في مرضه أو اقترضت ولا مال له سواء وعليه دين وجب في مرضه أو أقر فيه بقبضه فلولم
يكن دين عليه يصدق لاوله عليه دين الخ ثم ان الذي يظهر لي في الجواب عن مسئلة الابراء المارة أن
الابراء نافذ من ثلث المال اذ لا يخفى انه تبرع بلا عوض وقد صرحوا بأن تبرع المريض من
الثلث فقوله فيما مر و جاز ابراء الاجنبي أي من الثلث وقوله اذ لا يملك انشاء للعالم أي من كل
ماله وهذا الجواب احسن مما تقدم ثم رأيت ذلك مصرح به في الجوهره حيث قال وان قال
المريض قد كنت أبرأت فلانا من الدين الذي عليه في صحتي لم يجز لانه لا يملك البراءة في الحال فاذا
استدعاها الى زمان متقدم ولا يعلم ذلك الا بقوله حكما بوجودها في الحال فكانت من الثلث اه
ولله الحمد لكنه مخالف لقوله فيما مر وللاجنبي يجوز حكاية من كل ماله وابتداء من ثلثه
وسند كرفي جواب السؤال الا في تمام الكلام على ذلك ثم اعلم انهم قد ذكروا هنا عبارات
ظاهرها متناقض منها ما مر ومنها ما في الخلاصة ان المريض اذا اقر باستيفاء دين الصحة في
المرض يصح سواء كان عليه دين صحته أولا اه ومثله في الولو الحية فهذا أيضا مخالف لما مر من
قوله لا يصدق في قبض الثمن لا بقدر الثلث ومثله ما في الخلاصة أيضا وأقر بقبض دين له كان
في المرض صدق من الثلث ويخالفه ما في الخاتمة لوياع المريض عينا من اعيان ماله من اجنبي

ثم اقر باستيفاء الثمن صح من جميع ماله اه ومنها ما في الخلاصة أيضا من قوله ولو اقر باستيفاء دين اقرضه في مرضه لا يصح لو عليه دين صحة والاجاز اه فقوله والاجاز يقتضي أن يصدق من كل المال لا من الثلث فقط قال في نور العين ولعل في هذه المسئلة أيضا روايتين أو أحدهما قوله سهو والله اعلم اه وقد علمت قوله المار الظاهر أن هذا أي تصديقه من كل المال أصح ولكن فيه تفصيل قال شيخ مشايخنا السايحاني في البدائع فان اقر المريض باستيفاء دين وجب في حال الصحة يصح سواء كان عليه دين الصحة أو لا وان اقر باستيفاء دين وجب له في حالة المرض فان وجب بدلا عما هو مال لا يصدق في حق غرماء الصحة ويصدق في حقهم فيما وجب بدلا عما ليس بمال اه وظاهر اطلاقه انه يصدق ويتقدم من كل التركة وهو صريح المحيط ويظهر في العمل بما في الخلاصة فيما فيه تهمة اه كلام السايحاني ومن خطه نقلت وأراد بالتهمة ما اذا قامت قرينة دالة على أن مراده اضرار الورثة أو الغرماء وأنه كاذب في ذلك الاقرار ويؤيده ما في حاشية البري عن التاترخانية شهدت المرأة شهودا على نفسها لابنها أو لاختها تريد بذلك اضرار الزوج أو تشهد الرجل شهودا على نفسه بمال لبعض الاولاد يريد به اضرار باقي الاولاد والشهود يعلمون ذلك وسعهم أن لا يقبلوا الشهادة الخ ولا يخفى أن المراد الاشهاد في حال الصحة اذا اقر في المرض للوارث غير صحيح أصلا ولو شهد الشهود به بحيث سوغوا للشهود عدم الشهادة فيما اذا قصد المقر الاضرار لانه جور فينبغي للقاضي عدم سماع تلك الدعوى حيث علم ذلك أو قامت له عليه قرينة ظاهرة ومثله ما اذا اقر المريض بقبض دينه من الاجنبي لكن هنا اقراره له قد يكون بطريق البراءة أو الوصية فينبغي نفاذه من الثلث لان ابراء الاجنبي جائز بخلاف الوارث هذا غاية ما تحرر في هذا المقام ويأتي قريبا فيه مزيد كلام والله تعالى أعلم (سئل) في مريض مرض الموت اقر لاجنبي بقرس معلومة لم يعلم تملكه لها في مرضه ولم يكن عليه دين الصحة ومات عن ورثة وتركته فهل يصح اقراره من كل ماله (الجواب) نعم والمسئلة في الخيرية من عليه دين الصحة فاقر في مرضه لاجنبي بدين أو عين في يده مضمونة أو غير مضمونة أو أمانة بأن قال مضاربة أو أمانة أو ودعة أو غصبا يقدم دين الصحة عمادية عين في يده رجل فاقربها الرجل ولم يكن بينهما بيع ولا سبب من اسباب الملك قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل صح اقراره حكما ولا تحل للمقر له وان اراد المقر بهذا الاقرار غلبيكا قال لا يملكه لان الاقرار اخبار وليس بتمليك خاتمة اقراره بدين لاجنبي نافذ من كل ماله بأثر عمر رضي الله عنه ولو بعين فكذلك الا اذا علم تملكه لها في مرضه فيستفيد بالثلث ذكره المصنف في معينه فليحفظ علائق التنوير وعبارات معين المفتي لصاحب التنوير هكذا قال في الاصل اذا اقر الرجل في مرضه لغير وارث فانه يجوز ان احاط ذلك بماله وان اقر لوارث فهو باطل الا أن يصدق به الورثة وهكذا في عامة الكتب المعتمدة من مختصرات الجامع الكبير وغيرها لكن في الفصول العمادية ان اقرار المريض للوارث لا يجوز حكاية ولا ابتداء واقاره للاجنبي يجوز حكاية من جميع المال وابتداء من ثلث المال اه قلت وهو مخالف لما اطلقه المشايخ فيحتاج الى التوفيق وينبغي أن يوفق بينهما بأن يقال المراد بالابتداء ما يكون صورته صورة اقرار وهو في الحقيقة ابتداء تمليك بأن يعلم بوجه من الوجوه أن ذلك الذي اقر به مملك له وانما قصد اخراجه في صورة الاقرار حتى لا يكون في ذلك منه ظاهرة على المقر له كما يقع لبعض انه يصدق على فقير فيقرضه بين الناس واذا اخذ لابه وهبه منه أولا لم يحسد على ذلك من الورثة فيحصل منهم ايداع في الجسلة بوجه ما وأما الحكاية فهي على

مطلب في اقرار المريض
للاجنبي

قوله بعض علماء عهدنا الخ
هو العلامة شيخ الاسلام
على المقدسي فان هذا
الجواب له اجاب به على سؤال
من التمر تاشي صاحب
التنوير كما نقله الخير الرملي
في حاشية الفصولين اه منه

مطلب مهم في تحقيق اقرار
المريض لاجنبي حكاية
وابتداء

حقيقة الاقرار به هذا الفرق اجاب بعض علماء عهدنا من المحققين قلت وبما يشهد لصحة
ما ذكرنا من الفرق ما صرح به صاحب الفقيه في فصل اقرار المريض وتبرعائه اقرار الصحيح بعيد
في دأبيه لفلان ثم مات الاب والابن مريض فانه يعتبر خروج العبد من ثلث المال لان اقراره
متروك بين أن يموت الابن أو لا فيمطلو وبين أن يموت الاب أو لا فيصح فصار كالاقرار المبتدأ
في المرض قال فهذا كالتنصيص على أن المريض اذا أقر بعين في يده للاجنبي فانما يصح اقراره
من جميع المال ان لم يكن تملكه اياها حال مرضه معلوما حتى أمكن جعل اقراره اظهرا فاذا
علم تملكه في حال مرضه فاقار به لا يصح الا من ثلث المال قال وانه حسن من حيث المعنى اه
قلت قيد حسنه بكونه من حيث المعنى لانه من حيث الرواية يخالف ما أطلقوه في مختصرات
الجامع الكبير في كان اقرار المريض لغير وارثه صحيحا مطلقا وان احاط بماله والله سبحانه أعلم
اه كلام معين المفتي لصاحب التنوير (أقول) حاصل هذا الكلام أن اقرار المريض لاجنبي
صحيح وان احاط بكل ماله ولكنه مشروط بما اذا لم يعلم انه ابتداء تملك في المرض كما اذا علم أن
ما قر به انما دخل في ملكه في مرضه كما في الصورة المذكورة فان اقراره بانه ملك فلان الاجنبي
دليل على انه ابتداء تملك كما يقع كثيرا في زماننا من أن المريض يقر بالشئ لغيره اضرار الوارثه
فاذا علم ذلك تقيد بثلث ماله وهو معنى قول الفصول العمادية وابتداء من ثلث ماله يمكن
انت خبير بان المعتمدان الاقرار اخبار لا تملك وان المقر له شئ اذا لم يدفعه له المقر برضاه
لا يحل له اخذه ديانة الا اذا كان قد ملك ذلك بنحو بيع أو هبة وان كان يحكم له بانه ملك بناء
على ظاهر الامر وان المقر صادق في اقراره فعلى هذا اذا علمنا أن هذا المتردد كاذب في اقراره
وانه قصده ابتداء تملك في النظر الى الديانة لا يملك المقر له شيئا منه وبالنظر الى القضاء في ظاهر
الشرع يحكم له بالكل فلا وجه لتخصيص نقاذه من الثلث لانا حيث صدقناه في اقراره في
ظاهر الشرع لم نقاذه من كل ماله وان احاط به فلذا اطلق اصحاب المتون والشرع نقاذ الاقرار
للاجنبي من كل المال فليس فيما ذكره في الفقيه شئ من الحسن لامن حيث المعنى ولا من حيث
الرواية ولا يكون فيه تأييد لما ذكره من الفرق اللهم الا أن يحمل الاقرار المزبور على الهبة وهي
في المرض وصية لكنه يشترط فيها التسليم وان كان حكمها حكم الوصية كما صرح حوايه
وفي متن التنوير من كتاب الاقرار قال جميع ما لي أو ما املك هبة لا اقرار فلا بد من التسليم قال
شارحه والاصل انه متى أضاف المقر به الى ملكه كان هبة ثم نقل عن المنع أقر لا تحرم بعين ولم
يصفه لكن من المعلوم لكثير من الناس انه ملكه فهل يكون اقرار أو تملك كما ينبغي الثاني فيراعى
فيه شرائط التملك اه فعلى هذا قولهم الاقرار اخبار لا تملك انما هو حيث لم يصف المقر به الى
ملكه أو لم يكن معلوما بانه ملكه والاصل الثاني بين كلامهم وكتبته هنا فيما علقته على
التنوير عن وصايا النهاية مانصه وفي الاصل اذا قال في وصيته سددس داري لفلان فهو وصية
ولو قال لفلان سددس في داري فاقرار لانه في الاول جعل سددس دار جميعها مضاف الى نفسه
وانما يكون ذلك بقصد التملك وفي الثاني جعل دار نفسه ظرفا للسددس الذي سماه لفلان وانما
يكون داره ظرفا لذلك السددس اذا كان السددس مملوكا لفلان قبل ذلك فيكون اقرارا أما لو كان
انثاء لا يكون ظرفا لان الدار كلها فلا يكون البعض ظرفا للبعض وعلى هذا اذا قال له ألف
درهم من مالي فهو وصية استحسانا اذا كان في ذكر الوصية وان قال في مالي فهو اقرار اه فعلى
هذا فيمكن حمل ما ذكر على الوصية حيث كان المقر في ذكر الوصية فلا يشترط التسليم والاحل

المريض اذا وهب في مرض
الموت ولم يسلم حتى مات
بطلت الهبة لان الهبة في
مرض الموت في معنى
الوصية ولو لوالجدة اه منه

على الهبة واشترط التسليم كما عرفت وهذا كما أيضا حيث أضاف ما أقرب به إلى نفسه كقوله داري
أو عبدى لفلان بخلاف قوله هذه الدار أو العبد لفلان ولم يكن معلوما للناس بأنه ملك المقر فانه
حينئذ لا يمكن حمله على التملك بطريق الهبة أو الوصية لانه يكون مجرد اقرار وهو اخبار لا تملك
كما في المتن والشروح لكن بهذا التقرير يظهر أن ما ذكره في معين المفتي عن القنية
لا يمكن حمله على التملك لان اقراره وهو صحيح بعبد في بداية بانه لفلان اقرار مجرد فانه ليس فيه
ما اشترط لجعله تملك هبة أو وصية لانه انما علم تملكه في مرضه عند موت أسسه والشرط كونه
ملكاً له وقت الاقرار وضافته الى نفسه حتى يمكن جعله تملكاً بطريق الهبة أو الوصية لا يقال
يصح اقراره وان لم يكن في ملكه لقولهم يصح اقرار الشخص بمال مملوك للغير ويلزمه تسليمه الى
المقر له اذا ملكه برهمن الزمان لنفاذه على نفسه كما في التنوير وشرحه لا نقول هذا في الاقرار
على سبيل الاخبار الذي ينفذ من كل المال وكلام القنية مبني على انه انشاء تملك ابتداء ولذا
قيد نفاذه بكونه من الثلث اللهم الا أن يقال ان اقراره هذا الابن كان اخباراً في حال صحته لكنه
لما دخل العبد في ملكه وهو مريض ولزمه تسليمه الى المقر له في تلك الحالة اعتبر تبرعاً في المرض
فتقيد بالثلث لوضوح القرينة الدالة على انه أراد التبرع به للمقر له لانه منع نفاذه في وقت
الاقرار قيام ملك أسسه له فلما انتقل الى ملكه زال المانع فنفاذ تبرعاً والتبرع في المرض يتقيد
بالثلث هذا غاية ما وصل اليه فهمي القاصر في توجيه عبارة القنية فتأمله والذي يظهر لي
في تأويل عبارة الفصول العمادية غير ما مر وهو أن المراد بها الاقرار بالابراء عن الدين يعني اذا
أقر المريض انه أبرأ وأورثه عن دين له عليه لا يصح حكاية بان يستأد الابراء الى حال الصحة ويقول
قد كنت أبرأته عنه وأنا صحيح ولا ابتداء بان يقصد ابراءه عنه الآن وأما الاجنبي فانه اذا حكى
انه أبرأه في الصحة يجوز من كل المال واذا ابتداء ابراءه عنه أى قصد بذلك الاقرار انشاء الابراء
الآن لا على سبيل الحكاية يجوز من الثلث لانه تبرع لكن تقدم في جواب السؤال السابق عن
جامع الفصولين والبدائع اذا أقر أنه أبرأ فلان في صحته من دينه لم يجوز ادعاء انشاء للعالم فكذا
الحكاية الخ وقد مناعن الجوهرية التصريح بان المراد لم يجوز أى من كل المال وانما يجوز من
الثلث وعليه فلا فرق في اقراره ببراء الاجنبي بين كونه حكاية أو ابتداء حيث ينفذ كل منهما من
الثلث فقط بخلاف الاقرار بقبض الدين منه فانه من الكل كما مر وحينئذ في الفصول العمادية
من التفصيل مخالف لذلك فيكون في المسئلة قولان والظاهر تقديم ما في البدائع والجوهرية
اكونهما من الشروح فتأمل والله تعالى أعلم (سئل) في مرضه مرض الموت أقرت فيه
لاخيه الغير الوارث لها مبلغ معلوم من الدراهم وان ذلك لم يثبت له من جهة فرض اقترضته
منه وماتت عن أولاد وعن زوج وخلفت تركته فهل يصح الاقرار المذكور وان لم يجزه الوارث
(الجواب) نعم أقرب دين غير وارث يجوز وان أحاط وان لو ارث لا الا أن يصدق الورثة
أو يبرهن برأية اقراره بدين لاجنبي نافذ من كل ماله وآخر الارث عنه ودين الصحة وما لزمه في
مرضه بسبب معروف قدما على ما أقرب به في مرض موته ولو ودیعة والسبب المعروف كشكاح
مشاهد بغير المثل ويصح مشاهد كذلك واتلاف كذلك تنوير ومثله في الملتقى واذا أقر الرجل
في مرض موته بدين وعليه ديون في صحته ودين لزمته في مرضه بأسباب معلومة فدين الصحة
والدين المعروفة للأسباب متقدمة هداية ومثله في البحر (سئل) في مريض مرض الموت
أقر فيه بأن في ذمته زوجته كذا من الدراهم مهر أموجلا لها وضدته فيه ومات عنها وعن ورثة

مطلب أقرت لاختها الغير
الوارث بدين يصح

مطلب أقر لزوجته بمؤخر
مهرها يصح

غيرها لم يصدقوا على ذلك وخلف تركه وهي ممن يؤجل لها مثل المبالغ المذكور فهل يكون
 الاقرار المزبور صحيحا (الجواب) نعم والمسئلة مذكورة في نكاح جامع الفصولين آخر الكتاب
 وكذا في الفصول العمادية وكذا في فتاوى الخير الرملي (أقول) وفي الباب الثالث من اقرار
 البرازية في الاقرار في المرض اقراره لها بمهرها الى قدر مثله صحيح لعدم التهمة فيه وان بعد
 الدخول قال الامام ظهير الدين وقيل جرت العادة بمنع نفسها قبل قبض مقدار من المهر
 فلا يحكم بذلك القدر اذا لم تعترف هي بالقبض والصحيح انه يصدق الى تمام مهر مثلها وان كان
 الظاهر انها استوفت شيا ثم قال في البرازية اقربيه لامرأته التي ماتت عن ولد بقدر مهر مثلها
 وله ورثة آخر لم يصدقوه في ذلك قال القاضي الامام لا يصح اقراره ولا ينقض هذا ما تقدم لان
 الغالب هنا بعد موتها استيفاء ورثتها أو وصيها المهر بخلاف الاول اهـ (سئل) فيما اذا
 ماتت امرأة عن زوج وبنت صغيرة منه وعن أولاد ثلاثة آخرين من زوج آخر مات قبلها
 ولها مبلغ دين معلوم بذمة زيد ثم ماتت اثنان من الأولاد المزبورين عن جسد لا يدعى أن المرأة
 أقرت في صحتها أن الدين المزبور لا ولادها الآخرين وأن اسمها في صك الدين عارية ولا يئنه على
 الاقرار في الصحة والزوج ينكر ذلك ويدعى أن الاقرار كان في مرض موتها فهل يكون القول
 للزوج يمينه في ذلك أم لا (الجواب) البينة على مدعى صدور ذلك في الصحة والقول لمن يدعيه
 في المرض يمينه اذا الحاد يضاف الى اقرب أو قاته كأقربيه الخير الرملي في كتاب البيوع من
 فتاواه حيث أجاب بان البينة على مدعى البيع في الصحة والقول لمن يدعيه في المرض يمينه
 اذا الحاد يضاف الى اقرب أو قاته والله أعلم (سئل) في مريضة باعت أمتعة معلومة لها من
 أجنبي بعباءة ثيابها بثمن معلوم من الدراهم هل يمينها ثم أقرت في مرضها المزبور باستيفاء
 ثمنها من المشتري ولم يكن عليها دين أصلا فهل يصح ذلك (الجواب) نعم (أقول) قدما اختلاف
 العبارات في صحة الاقرار بقبض الثمن هل يتقدم الثلث أو من الكل وأن الذي في الخاتمة
 فنأخذ من الكل وقمدي السؤال بقوله بئس المثل اذ لو كان فيه محاباة نفذت من الثلث وبقوله
 ولم يكن عليها دين لما قدمناه من أنه لو أقر باستيفاء دين وجب له في المرض بدلا عما هو مال
 لا يصدق في حق غرماء الصحة (سئل) في امرأة أقرت حال تلبسها بالخاض أن لفلان الاجنبي
 بذمتها مبلغا معلوما من الدراهم لدى بينة شرعية ثم ماتت من مرضها المزبور فهل يكون الاقرار
 المزبور صحيحا (الجواب) نعم والمسئلة في اقرار الخاتمة والانقروى ونهج النجاة (سئل)
 في رجل باع في مرضه مونة حصاة معلومة من غراس معلوم من شريكه فيه الاجنبيين عنه بئس
 معلوم مقبوض وفيه محاباة وعليه دين محيط بتركته فهل يقال للشرى يمينه أم أن تمام القيمة
 أو تقسما البيع (الجواب) قال في العمادية من أول باب البيع مانصه المريض الذي عليه
 دين محيط بماله اذا باع عينا من أعيان ماله من أجنبي بغيره لا تصح المحاباة عند الكل أجازت
 الورثة أو لم يجزوا ويقال للمشتري ان شئت فبلغ تمام القيمة وان شئت فافسخ البيع وان لم يكن
 عليه دين يجوز ان كانت المحاباة بقدر الثلث اهـ فحصل بما ذكرنا الجواب وقد أفتى العلامة
 الشيخ خير الدين في هذه المسئلة في موضعين من البيوع (سئل) في مريض مرض الموت باع
 فيه لا بتمه دار معلومة وأقر باستيفاء الثمن فهل يكون البيع والاقرار المزبوران غير صحيحين
 إلا أن تجوز الورثة (الجواب) نعم (أقول) أطلق عدم جواز بيع المريض من وارثه فشمبل مالو
 كان بئس المثل بلا محاباة ولو لم يكن عليه دين بخلاف الاجنبي كما مر آنفا قال في الفتاوى الخيرية

مطلب البينة على مدعى
 الاقرار في الصحة والقول لمن
 يدعيه في المرض يمينه

مطلب باعت في مرضها
 وأقرت بقبض الثمن ولادين
 عليها يصح من كل المال

مطلب أقرت في حال تلبسها
 بالخاض لاجنبي بدين يصح

مطلب في بيع المريض بعباءة

مطلب باع لا يتسه وأقر
 بقبض الثمن لا يصح الا
 بإجازة بقية الورثة

مطلب يتوقف بيع المريض
 من وارثه على اجازة بقية
 الورثة

مطلب لا يصح اقرار المريض

بقبض دينه من وارثه
أو كفيل وارثه الخ
قوله وكل رجلا أى وكل
المريض رجلا صحيحا
والضيمر المستتر فى باعه
للرجل الوكيل وفى أقرب
للموكل اه منه
مطلب يقبل قول المريض
بقبض وديعة أو عارية
أو مضاربة له عند وارثه
قوله لا يصدق الخ لا يقال ان
اقراره هناليس اقرار بشئ
من ماله لوارثه لأن المال
للموكل لا نأقول لما كان
الوكيل ترجع حقوق العقد
اليه فكانت صار ماله على
انه قد يقرب بالقبض المذكور
ثم يموت فيدعى الموكل أن
وكيله قبض الثمن ثم مات
مجهلا فبأخذه الموكل من
التركة فبصرفى آخر الامر
اقرارا لوارثه بماله بهذا
الاعتبار هذا ما ظهر لى
فتأمله اه منه
مطلب فى اقرار المريض
لوارثه بصيغة النفي
مطلب قال لوارثه لم يكن لى
عليك شئ جاز قضاء لادبانه
قوله اذ فيه براءة الكفيل
كذا رأيت فى جامع الفصولين
تأمل اه منه
١ قوله لا يصح أى من كل ماله
بل يصح من الثلث كما قدمناه
عن الجوهرة أولا يصح ان
كان عليه دين محيط بماله كما
يأتى بعد فى عبارة التتارخانية
اه منه

من كتاب الاقرار وأما البيع فلا يجوز قال فى جامع الفصولين أعطاهما يتساوى عوض مهر مثلها
لم يجز اذا البيع من الوارث لم يجز فى المرض ولو بئس المثل الا اذا أجاز وارثه اه وذكر فى الدر
المختار فى باب بيع الفضولى انه يتوقف بيع المريض من وارثه على اجازتهم اه وفى نور العين عن
الخانية لا يصح اقرار مريض مات فيه بقبض دينه من وارثه ولا من كفيل وارثه ولو كفل فى صحته
وكذا لو أقرب بقبضه من أجنبي تبرع عن وارثه * وكل رجلا يبيع شئ معين فباعه من وارث
موكله وأقرب بقبض الثمن من وارثه أو أقربان وكيله قبض الثمن ودفعه اليه لا يصدق وأن كان
المريض هو الوكيل وموكله صحيح فاقرب الوكيل انه قبض الثمن من المشتري أى الذى هو وارث
الموكل ويجحد الموكل صدق الوكيل ولو كان المشتري وارث الوكيل والموكل والوكيل مريضان
فاقرب الوكيل بقبض الثمن لا يصدق اذ مرضه يكتفى لبطان اقراره لوارثه بالقبض فترضهما
أولى * مريض عليه دين محيط فأقرب بقبض وديعة أو عارية أو مضاربة كانت له عند وارثه صح
اقراره لأن الوارث لو ادعى رد الامانة الى مورثه المريض وكذب المورث يقبل قول الوارث اه
(سئل) فيما اذا أقرب زيد فى حال مرضه أن لاحق له معز وجهته وأولاده منها فى جميع الدارين
الكائناتين فى محل كذا وأنهم يستحقون ذلك دونه من وجه صحيح شرعى وأن لاحق له مع بنته
من جهاز وقماش وأوان وصيفي وحف وفرش وأنها تستحق ذلك دونه وأنه لا يستحق قبل
زوجته وأولاده حقا مطلقا وكتب بذلك حجة شرعية فهل يعمل بها بعد ثبوت مضمونها ويكون
الاقرار صحيحا (الجواب) نعم والاقرار المصدّر بالنفي صحيح نافذ سواء كان فى الصحة أو فى المرض
على ما عليه المتأخرون من أهل المذهب والله أعلم كتبه الفقير على العمادى المقتى بدمشق
الشام الجواب ماله المرحوم الوالد أجاب روح الله تعالى روحه فى غرفات الجنان وأسبغ عليه
سحاب الغفران كتبه الفقير حامدا للعمادى المقتى بدمشق الشام (أقول) هذا الجواب غير
محرووف فى اطلاقه نظر كما سيظهر فتدبر (سئل) فى مريض مرض الموت أقربه انه لا يستحق عند
زوجته هند حقا وأبرأتهما من كل حق شرعى ومات عنها وعن ورثة غيرها وله تحت يدها أعيان
وله بدمتها دين والورثة لم يجزوا والاقرار فهل يكون غير صحيح (الجواب) نعم مريض له على وارثه
دين فأبرأه لم يجز ولو قال لم يكن لى عليك شئ ثم مات جاز اقراره قضاء لادبانه ولو قالت مريضة ليس
لى على زوجى صداق لا يبرأ عندنا خلافا للشافعى لأن سبب المهر وهو النكاح مقطوع به
بخلاف المسئلة الاولى لجواز أن لا يكون عليه دين جامع الفصولين من هبة المريض وفيه مريض
أبرأ وارثه من دين له أصلا أو كفالة بطل وكذا اقراره بقبضه واحتسابه له على غيره وجاز أبرأؤه
الاجنبى من دين له عليه الآن يكون الوارث كفيلا عنه فلا يجوز اذ يبرأه براءة ولو كان الاجنبى
هو الكفيل عن الوارث جاز أبرأؤه من الثلث ولم يجز اقراره بقبض شئ منه اذ فيه براءة الكفيل
اه وقال فى الحساوى القدسى واذا أراد المريض مرض الموت أن يصح أبرأؤه للغريم فانه يقول
ليس لى عليه دين ولو قال أبرأته عن الدين لا يصح ١ ويرتفع به هذه مطالبة الدنيا لا مطالبة الآخرة
اه وقال فى التتارخانية معزيا الى العيون من باب اقرار المريض ادعى على رجل مالا وأثبتته
وأبرأه لا تجوز براءة ان كان عليه دين وكذا الوارث لا يجوز سواء كان عليه دين أولا
ولو أنه قال لم يكن لى على هذا المطلوب شئ ومات جاز اقراره فى القضاء الخ من باب اقرار
المريض وعبرة الشارح العلاقى مع المتن وأبرأؤه مدينه وهو مدين غير جائز لا يجوز ان كان
أجنبيا وان كان وارثا فلا يجوز مطلقة اسواء كان المريض مديونا أولا للتمتة وحياله صحته أن يقول

لاحق لي عليه كما أفاده بقوله وقوله لم يكن لي على هذا المطلوب شيء يشمل الوارث وغيره صحيح قضاء
 لادبانه فترتفع به مطالبة الدنيا والآخرة حاوي الامهر فلا يصح على الصحيح برؤية أي لظهور
 أنه عليه غالب الخ انتهت عبارة العلائي (أقول) حاصل هذه النقول أن إبراء المريض لوارثه غير
 صحيح ولو لم يكن عليه دين وكذا إقراره بالتصديق الورثة الا اذا كان مصدرا بالنفي كقوله لم يكن لي
 عليه شيء فإنه يصح قضاء فلا تسمع دعوى بقية الورثة عليه لكن هذا خاص بالدين كما قاله العلامة
 البكري في حاشية الاشباه حيث قال عند قول الاشباه وهي الحيلة في إبراء المريض وارثه (أقول)
 هذا اذا كان على الوارث دين لا عين وفي الوالوجبة من الحيل ولو قال لم يكن لي عليه دين ثم مات
 لم تقبل بينة الورثة على ذلك ومضى إقراره في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى لا يجوز ولو كان
 الدين على الوارث لا تجوز براءته اهـ وينبغي أن الورثة لو ادعوا كذب المقر أن يكون لهم
 تخليف المقر له هنا على قول أبي يوسف المتفق به من أن المقر لو ادعى الكذب في إقراره تخليف المقر
 له وكذا لو ادعى ورثة المقر كما في متن التنوير ثم اعلم أن صاحب الاشباه استنبط من مسألة
 الاقرار المصدا بالنفي جواب ما يقع كثيرا ان البنت في مرض موتها تقربان الامتعة الفلانية
 ملك أبيها لاحق لها فيها قال وقد أجبت فيها مرارا بالصحة ولا تسمع دعوى زوجها ثم قال ان هذا
 الاقرار منه بمنزلة قوله لاحق لي فيه فيصح وليس من قبيل الاقرار بالعين للوارث لانه فيما اذا قال
 هذا فلان فلانة فليست اهل وراجع المنقول اهـ واقره على ذلك الشيخ محمد الغزالي في منح الغفار
 وكذلك العلائي في الدر المختار والعجب منه مع قول شيخه الخير الرملي في حاشيته على الاشباه ان
 كل ما أتى به من الشواهد لا يشهد له مع تصريحهم بان اقرار المريض بعين يده لوارثه لا يصح
 ولا شأن أن الامتعة التي بيد البنت وملكها فيها ظاهر باليد اذا قالت هي ملك أبي لاحق لي فيها
 اقرار بالعين للوارث بخلاف قوله لم يكن لي عليه شيء أو لاحق لي عليه أو ليس لي عليه شيء وشخوه
 من صور النفي لتمسك الثاني فيه بالاصل فكيف يستدل به على مدعاه ويجعله صريحا فيه ثم قال
 وقد خالفه في ذلك علماء عصره بمصر وأفتوا بعدم الصحة ومنهم والد شيخنا الشيخ أمين الدين
 ابن عبد العال وبعد هذا البحث والتحرير رأيت شيخنا شيخ الاسلام الشيخ علي المقدسي
 رد على المؤلف أي صاحب الاشباه كلامه وكذلك الشيخ محمد الغزالي على هامش نسخة الاشباه
 والنظائر فقد نظره الحق واتضح والله الحمد والمنة اهـ كلام الخير الرملي وتبعه السيد الجوى
 في حاشية الاشباه وكذلك رد عليه العلامة جوى زاده كما رأيت منقولاً عنه في هامش نسخة
 الاشباه ورد عليه أيضا العلامة البكري وقال بعض كلامه عليه فلا يصح الاستدلال
 لمقت ولا قاض بما أفتى به من صحة الاقرار للوارث بالعروض في مرض الموت الواقع في زمانه لان
 الخاص والعام يعلمون أن المقر مالك لجميع ما حوته داره لاحق فيه للمقر له بوجه من الوجوه
 وانما قصد حرمان باقي الورثة فإي تهمة بعده هذه التهمة باعتماد الله اهـ وكذا رد عليه العلامة
 الشيخ اسمعيل الخائف دمشق الشام سابقا حيث سئل فين أقر في مرضه أن لاحق له في
 الامتعة المعلومة مع بنته وملكها فيها ظاهر فأجاب بأن الاقرار باطل على ما عتده المحققون
 ولو مصدرا بالنفي خلافا للاشباه وقد أنكر واعليه اهـ وكذا رد عليه شيخنا السائغاني
 وغيره والحاصل كما رأيت منقولاً عن العلامة جوى زاده أن الامتعة ان كانت في يد البنت
 فهو اقرار بالعين للوارث بلا شك وان لم تكن في يدها فهو صحيح وبه يشعر كلام الخير الرملي
 المتقدم وصرح به أيضا في حاشيته على المنع وأطال في الرد على الاشباه فان قلت ذكر في الدر المختار

عن الاشياء أن اقراره للوارث موقوف الا في ثلاث منها اقراره بالامانة كلها الخ وقول البنت
 هذا الشيء لا يقر اقراره بالامانة فيصح وان كان في يدها قلت المراد يصح اقراره بقبض الامانة
 التي له عند وارثه لان صاحب الاشياء ذكر عن تلخيص الجامع أن الاقرار للوارث موقوف الا في
 ثلاث لو اقر بامتنان وديعته المعروفة أو اقر بقبض ما كان عنده وديعة أو بقبض ما قدضه الوارث
 بالوكالة من مديونه ثم قال في الاشياء ينبغي أن يلحق بالثانية اقراره بالامانة كلها ولو لوسائل الشركة
 أو العارية والمعنى في الكل انه ليس فيه اشارة لبعض اه يعني أن الوديعة في قوله أو اقر
 بقبض ما كان عنده وديعة غير قيد بل ينبغي أن يلحق بها الامانات كلها فيكون اقراره بقبضها
 كاقراءه بقبض الوديعة ويؤيد هذا البحث ما قدمناه عن نور العين من قوله مريض عليه دين
 محبط فاقر بقبض وديعة أو عارية أو مضاربة كانت له عند وارثه صح اقراره لان الوارث لو ادعى
 رد الامانة الى مورثه المريض وكذبه المورث يقبل قول الوارث اه فقد استبين لك انه ليس المراد
 اقراره بامانة عنده لوارثه بل المراد ما قلنا فتمتبه لذلك فاني رأيت من يخطئ في ذلك مع أن النقول
 مصرحة بأن اقراره لوارثه بعين غير صحيح كما مر ثم ان ما ذكره في الاشياء من استثناء
 المسئلة الثالثة الظاهر أنه يستعني عنه بالثانية لان المريض اذا كان له دين على أجنبي فوكل
 المريض وارثه بقبض الدين المذكور فقبضه صار ذلك الدين امانة في يد الوارث فاذا اقر بقبضه
 منه فقد اقر له بقبض ما كان له امانة عنده لان المال في يد الوكيل امانة تأمل وقد ذكر في جامع
 الفصولين صورة المسئلة الاولى من المسائل الثلاث فقال صورتها اودع اياه ألف درهم في مرض
 الاب أو صحته عند الشهود فلما حضره الموت اقر باهلا كه صدق اذ لو سكت ومات ولا يدري
 ما صنع كانت في ماله فاذا اقر باهلا فاولى اه وقوله عند الشهود قيد به لتكون الوديعة
 معروفة بغير اقراره ولهذا قيد في الاشياء بقوله المعروفة فيدل على انه لو اقر باهلا وديعة لوارثه
 ولا يثبت على الايداع لا يقبل قوله وبه تعلم ما في عبارة التنوير وشرحه من الخلل حيث قال
 بخلاف اقراره لى لوارثه بوديعة مستهلكة فانه جائز وصورته أن يقول كانت عندى وديعة
 لهذا الوارث فاستمكتها جوهره اه فانه كان عليه أن يقول بخلاف اقراره باستهلاك وديعة
 معروفة فانه جائز فاعتنم هذه التبريرات المفيدة والقوائد الفريدة (سئل) في مريض مرض
 الموت قال فيه لم يكن لى على هذا المطلوب شيء ثم مات عن ورثة فهل يصح ذلك (الجواب) اذا
 قال لم يكن لى على هذا المطلوب شيء ثم مات جازا الاقرار في القضاء ولا تقبل من ورثته بيعة على هذا
 المطلوب بذلك وفيما بينه وبين الله تعالى لا يجوز اقراره خلاصة من الفصل الثالث من الاقرار
 ومشله في البرازية والتنوير (سئل) في مريضة مرض الموت اقرت فيه لهنند الاجنبية
 بمسكن معين من دار معلومة مقبولا منها وصدقها على ذلك لدى بيعة شرعية وماتت المقررة من
 ذلك المرض عن زوج وورثة يزعمون عدم صحة الاقرار المزبور فهل يكون الاقرار صحيحا
 (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا مات رجل عن زوجة حامل منه وعن أبوين وأخت شقيقة
 ثم مرض الاب مرض الموت وباع فيه حصته شائعة من داره من ابنته وزوجته المزبورتين بشئ
 اقر بقبضه منهما حين كان صحيحا ثم مات فيه فهل يكون كل من السبع والاقرار غير جائز
 (الجواب) نعم قال في الاشياء اقر في مرضه بشئ فقال كنت فعلته في الصحة كان بمنزلة الاقرار
 في المرض من غير اسناد الى زمن الصحة اه (سئل) في مريض مرض الموت وكل فيه
 أجنبيا في بيع أمته له من أجنبي بشئ معلوم هو عن المثل فباعها الوكيل كذلك بيعا باشرعيا

مطلب الاقرار للوارث
 موقوف الا في ثلاث

مطلب قال لم يكن لى على
 هذا المطلوب شيء يصح
 مطلب اقرت في مرضها
 لاجنبية بمسكن من دارها
 يصح

مطلب قال كنت فعلته
 في الصحة فهو بمنزلة الاقرار
 في المرض
 مطلب باع المريض من
 اجنبي ثم الاجنبي من وارث
 المريض يصح

والأخوين ابراعاً من الطرفين لدى بينة شرعية فهل يكون كل من الصلح والتخارج والابراء صحيحاً (الجواب) نعم وذكر شمس الاسلام التخارج لا يصح اذا كان على الميت دين أي يطله رب الدين لأن حكم الشرع أن يكون الدين على جميع الورثة برأية من السادس في صلح الاب والوصى وفيها من المحل المرقوم قال قلت للسائي ما قولك فمين مات عن ابنين وديون له وعليه وأرضين صالح أحدهما الآخر على مبلغ معلوم على أن الدراهم التي كانت لا بينهم بينهم ما على حالها والذي على أيهم هو له ضامن وهو كذا درهما قال الصلح جائز وان لم يسم ما عليه من الدين فالصلح باطل اه في المسئلة المفتي بها لدين (سئل) فيما اذا مات رجل عن ورثة وله مبلغ دين معلوم القدر بذمة زيد طالبه به وكيل الورثة ثم طلب الصلح مع الوكيل عن المبلغ المزبور فهل يكون اقراراً منه بالمال المرقوم (الجواب) نعم كافي الاشباه والتنوير طلب الصلح والابراء عن الدعوى لا يكون اقراراً بالدعوى بخلاف طلب الصلح والابراء عن المال تنوير الابراء من كتاب الصلح (سئل) فيما اذا كان لورثة رجل دين موروثة لهم عنه بذمة زيد فقبض بعضهم قدر ائمه ويريد الباقي مشاركة القابض فيه فهل لهم ذلك (الجواب) اذا قبض أحدهم شيئاً منه شاركه الآخر فيه ان شاء أو اتبع الغريم كافي التنوير من الصلح (سئل) فيما اذا كان له مبلغ دين معلوم من الدراهم بذمة عمرو فقصصا على بعض معلوم من الدراهم المزبورة صلحاً شرعياً عن اقراره وراض ومنه بكر عمر في ذلك عند زيدا ضماناً شرعياً مقبولا من الجميع ويريد مزيد مطالبة بكر الضامن بما كفل به عمر فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في التنوير وشرحه للعلائي الصلح الواقع على بعض جنس ماله عليه من دين أو غضب أخذ بعض حقه وحط لباقيه لا معاوضة للربا وحينئذ يصح الصلح بلا اشتراط قبض بدله عن ألف حال على مائة حالة أو على ألف مؤجلة وعن ألف جياذ على مائة زيواف ولا يصح عن دراهم على دينار مؤجلة لعدم الجنس فيمكن صرفاً فلم يجز نسيئة اه والمسئلة في المتون وهذا قد صالح على بعض جنس ماله عليه وأما صحة ضمان بدل الصلح فاذكره في التنوير من الصلح بقوله وكل زيد عمر ابا الصلح عن دم عمداً وعلى بعض دين يدعيه على آخر من مكمل أو موزون لم بدله الموكل لانه اسقاط فكان الوكيل سفيرا الا أن يضمته الوكيل فيؤاخذ بضمانه الخ وقد أوضحه صدر الشريعة والمسئلة في الدرر وغيرها والله أعلم (سئل) فيما اذا كان له مبلغ دين معلوم من الدراهم بذمة عمرو فصالحه عمرو عن المبلغ المذكور على مقدار معلوم من الحنطة والشعير مؤجل ذلك المقدار على عمر والى أجل معلوم واقترا قبل القبض فهل بطل الصلح (الجواب) نعم كما صرح به في الدرر وفصول العمادى وغيرهما قال في البرأية ثم الصلح ان كان عن دعوى في محدود على أحد التقدين أو الكلي أو الوزني كالتمر والحديد لا يشترط قبض بدل الصلح في المجلس اه وفي شتى الفرائض من التنوير قبض بدل الصلح شرط ان كان ديناً بينين والا لا اه وفي الدرر أثناء كتاب الصلح صالح عن كرخطة على عشرة دراهم فان قبض أي العشرة في المجلس صح أي الصلح لما عرفت أن الصلح في صورة اختلاف الجنس في معنى البيع فيجب قبض أحد العوضين في المجلس والا فلا أي وان لم يقبض العشرة فلا يصح الصلح لانه حينئذ يكون بيع الدين بالدين وهو باطل وان قبض خمسة وبقى خمسة ففقر قاصح في النصف فقط لوجود المصحح في ذلك القدر كذا العكس يعني لو صالح عن عشرة عليه على مكمل أو موزون فان قبض في المجلس جازوا الا فلا لما عرفت اه وفي العمادية من الفصل التاسع والعشرين عن فتاوى رشيد الدين اذا كان المدعى ديناً فصالح على مكمل

مطلب لا يصح التخارج
اذا كان على الميت دين

طلب الصلح عن المال اقراراً
بالمال بخلاف طلب الصلح
عن الدعوى

مطلب الدين المشترك اذا
قبض احدهم بعضه شاركه
الاخر فيه او اتبع الغريم

مطلب يجوز الصلح على
بعض الدين والكفالة به

قوله يدعيه على آخر هكذا
عبارة التنوير وشرحه
والصواب أن يقال يدعيه
عليه آخر ليناسب قوله لم
بدله الموكل اه منه

مطلب اذا صالح عن دين
على حنطة لم يقبض باطل
الصلح

أو موزون مشار إليه في المجلس أو في البيت يصح ولا يبطل بالقيام عن المجلس بدون القبض لأنه لم يوجد الاقتراق عن دين بدين فلو كان المكمل أو الموزون بغير عينه يبطل بالاقتراق عن دين بدين اه ثم قال في العمادية وذكر الاستروشي رحمه الله تعالى رأيت في أصول الفقه لبعض المتقدمين من أصحابنا رحمه الله تعالى إذا وجب لرجل على آخر دين فصالحه من ذلك على جنس غيره بغير عينه ولم يقبض حتى افتراق لم يجوز ذلك إلا في خصلة وهي أن المرأة إذا صالحت من الدراهم على كذا من مائة من الدقيق بغير عينه جاز وان لم يقبض اه ما في العمادية (سئل) فيما إذا أقر زيد بأن في ذمته لعمر ومبلغ دين معلوم من الدراهم نظير مال شركة عنان بينهما ثم صالح زيد عمرا على مبلغ من الدنانير معلوم أقل من المبلغ المزبور ولم يقبض عمر وبطل الصلح قبل التفريق من المجلس فهل يكون الصلح المزبور باطلا (الجواب) حيث صالحه عن دراهم على دنانير موجهة يكون غير صحيح والمسئلة في الملتقى (سئل) فيما إذا مات رجل عن أولاد بالغين وقاصرين وخلف فلا حجة بأعها بالبالغون ووصى القاصرين من زيد بمثل معلوم مقبوض ثم بلغ القاصرون رشدين وادعوا أن في غن حصتهم غنبا فاحشوا وصالحهم المشتري عن ذلك بمبلغ من الدراهم في نصيبهم ويريد اخوتهم البالغون مشاركتهم في المبلغ بدون وجه شرعي فهل ليس لهم ذلك (الجواب) نعم صالح عن عين مشتركة من نصيبه يختص المصالح ببدل الصلح وليس لشريكه أن يشاركه فيه بخلاف الصلح عن الدين المشترك وإن أراد المصالح أن يختص بالبدل فيه أيضا فالخيلة فيه أن يهبه الغريم قدر دينه وهو يبريه عن دينه هذا إذا كان البدل من خلاف جنس المبدل منه والاحيلة للاختصاص حاوي الزاهدي ومثله في شرح ابن الملك وفي الخاتمة من فصل الصلح عن دعوى العقار رجلان ادعيا أرضا وادار في يد رجل وقالاهي لنا ورثناها من أبينا فجعد الذي في يده فصالحه أحدهما عن حصته على مائة درهم فأراد الابن الآخر أن يشاركه في المائة لم يكن له أن يشاركه لأن الصلح معاوضة في زعم المدعي فداء عن المين في زعم المدعي عليه فلم يكن معاوضة من كل وجه فلا يثبت للشريك حق الشركة بالشك وعن أبي يوسف في رواية لشريكه أن يشاركه في المائة اه على أن في مسئلتنا دعوى البالغ لا تسمع في الغبن الفاحش بدون التغير فكيف يشارك القاصرين اذ دعواهم مسموعة في الغبن الفاحش (سئل) فيما إذا صالح أحد الورثة وأبرأ عما ماتم ظهر شيء من التركة لم يكن وقت الصلح فهل تسمع دعوى الوارث المشهد على نفسه في حصته منه (الجواب) نعم والمسئلة في متن التتوير من الصلح وبه أفتى الخیر الرملی (أقول) في المسئلة كلام طويل قدمنا بعضه في كتاب الدعوى وكتاب الاقرار فراجع (سئل) في امرأة ماتت عن زوج وابن وبنت من غيره وخلقت تركة مشتملة على دراهم فضة وحصص غراسات وغيرها ثم ان الابن والبنت صالحا الزوج عن التركة على مبالغ معلوم من الفضة المزبورة أقل من حصته من الفضة فهل يكون الصلح المزبور غير جائز (الجواب) نعم وفي مختصر القدوري إذا كانت التركة بين ورثة فأخرجوا أحدهم منها بمال أعطوه إياه والتركة عقارا أو عروض جاز قليلا كان ما أعطوه أو كثيرا وإن كانت التركة فضة وغيرها فصالحوه على فضة جازان كان ما أعطوه أكثر من نصيبه من الفضة حتى يكون المثل بالمثل والباقي بقبالة غيره من الاجناس ويشترط قبض ما باء الفضة وإن كان ما أعطوه مثل نصيبه من الفضة أو أقل لا يجوز وإن كانت التركة فضة فأعطوه ذهباً أو ذهباً فأعطوه فضة جاز سواء كان ما أعطوه قليلا أو كثيرا إلا أن القبض شرط في المجلس وإن كانت ذهباً وفضة وغير ذلك

مطلب صالحه عن دراهم
على دنانير موجهة فالصلح
باطل

مطلب صالح عن عين
مشترك ليس لشريكه أن
يشاركه فيه

مطلب صالح أحد الورثة
وأبرأ أبرا عما ماتم ظهر شيء
من التركة الخ

مطلب صالحوا الزوج
على أقل من نصيبه من
الفضة التي في التركة لا يجوز

مطلب ضاع الجمل مع الاجير
فصلح صاحبه على شئ ثم
وجد الجمل فلصاحبه أخذه
وبطل الصلح

مطلب الصلح مع المودع
بعد دعوى الهلاك لا يصح

مطلب ادعى مالا فصالحه
ثم ظهر أن لاشئ عليه بطل
الصلح

مطلب اذا صلح وبرا
صاحبه ثم ظهر بطلان
الصلح فله إعادة الدعوى

* (كتاب المضاربة) *

مطلب ليس للمضارب أن
يعتق
مطلب اذا مات المضارب
ولم يوجد مال المضاربة فيما
خلف عاديته في تركته
مطلب اذا ادعى ورثة
المضارب أنه رد المال والربح
لا يقبل

مطلب اذا مات المضارب
مدنيًا ومال المضاربة مال
معروف قرب المال احق

بماله

فصالحه على ذهب أو فضة ان كان ما أعطوه أكثر من نصيبه من ذلك الجنس جاز وان كان مثل
نصيبه أو أقل لا يجوز خلاصة من الفصل السادس من الصلح (سئل) فيما اذا استأجر زيد من
عمرو دابة ليحمل عليها جلا معلوما من الاقشة من دمشق الى مدينة كذا اجارة شرعية وجعل
عمرو الجمل المزبور عليها في أثناء الطريق فقد الجمل من غير تقصير منه ثم ان عمر اصالحه عن ذلك
بمبلغ معلوم من الدراهم دفعه لزيد ثم وجد الجمل المذكور عند بكر ويريد زيد الآن دفع المبلغ
المزبور لعمر وأخذ الجمل المذكور من بكر بعد الثبوت الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم قال
المؤلف رحمه الله تعالى ثم طلب قاضي طرابلس النقل في المسئلة فكتبت اليه ايها الطالب لنقل
هذه الفتوى اعلم أن المسئلة مبنية على صلح الاجير وهو بمنزلة المودع عند أبي حنيفة رحمه الله
تعالى والصلح مع المودع بعد دعوى الهلاك غير صحيح قال في الاشباه الصلح عقدي رفع النزاع فلا
يصح مع المودع بعد دعوى الهلاك الا لنزاع اه فاذا ظهرت الوديعة عند آخر رد البديل
ويكون الصلح باطلا ويكون للدافع حق الاسترداد وقال في البرازية من الصلح ادعى على انسان
مالا وصالحه على مال ثم بان الحق على انسان آخر رد البديل اه وقال في جامع الفتاوى في الصلح
ادعى مالا فصالحه ثم ظهر أن لاشئ عليه بطل الصلح اه وفي حاشية الاشباه للبيري من الصلح
مانسه وفي القنية لو ظهر أن المدعى مبطل في دعواه بطل الصلح اه وفي آخر صلح الاشباه أيضا
ادعى مالا فأنكر فصالحه ثم ظهر بعده أن لاشئ عليه بطل الصلح كما في العمادية من العاشر اه
ونقول هذه المسئلة كثيرة فقد ظهر لنا من هذه النقول المتبعة أن للاجير الرجوع في البديل
الذي دفعه والمستأجر أخذه ما له من هو عنده بوجهه الشرعي لأن للانسان أخذه ما ائتمناه له
كما هو معلوم لا يجزئه أحد فادفع المستأجر للاجير مبلغه الذي دفعه له كما هو مقتضى المنقول
وأراد أخذ جله لعله بفساد الصلح الذي جرى بينهما فأى مانع يمنعه منه وقد أنعم الله تعالى على
هذا العبد الفقير أنى ما أقفيت في مسئلة الابعث تحقق المنقول كما أنى بذلك مأمور ومسؤل واذا
جرى الصلح بين المتداعيين وكتب الصلح وفيه ابراء كل واحد منهم صاحبه عن الدعوى ثم ظهر
أن الصلح وقع باطلا بفتوى الأئمة فأراد المدعى أن يدعى ما ادعى لا تصح دعواه للابراء السابق
والمتحار أن تسمع لأن هذا البراء في ضمن صلح فاسد فلا يعمل بمجمع الفتاوى

* (كتاب المضاربة) *

(سئل) فيما اذا اشترى المضارب مملوكا من مال المضاربة ثم اعتقه بدون إذن رب المال ثم علم رب
المال بالعتق فردّه ولم يجزه فهل لا يصح العتق ام لا (الجواب) لا يصح العتق (سئل) في مضارب
مات ولم يوجد مال المضاربة فيما خلف فهل عاديته في تركته (الجواب) نعم اذا مات المضارب
ولم يبين أمر المضاربة لزمه ذلك في تركته والله أعلم في شرح الوهبانية مات المضارب ولم يوجد مال
المضاربة فيما خلف عاديته في تركته علائق في أواخر المضاربة اذا مات المضارب وادعى ورثته أنه
دفع المال والربح هل يقبل منهم أجاب قارئ الهداية بأن المضارب اذا مات ولم يبين لزمه ذلك في
تركته ولا يقبل قول ورثته أنه رد المال الى صاحبه الا بينة تشهد أنه ردّه الى المالك أو تشهد أن
المضارب قال قبل موته رددت المال والربح الى المالك اه (سئل) فيما اذا مات المضارب
وعليه دين وكان مال المضاربة معروفا فهل يكون رب المال احق برأس ماله وحصته من الربح
(الجواب) نعم كما صرح بذلك قاضيان والذخيرة البرهانية (سئل) فيما اذا هلك شئ من

(٩) في - الحامدية

مطلب يصرف الهالك
الى الربح

مطلب اذا فسدت المضاربة
فله اجر مثل عمله

مطلب اعطاه بضاعة على
سبيل الشركة

مال المضاربة فهل يصرف الهالك الى الربح (الجواب) نعم وما أى كل شئ هلك من مال
المضاربة فن الربح أى فيجعل منه لانه تابع ورأس المال اصل فيصرف الهالك الى التابع
كما في العفو في الزكاة شرح الكنتل العيني وهي مسئلة المتون (سئل) في المضاربة اذا فسدت
بعد ما عمل المضارب فيها مدة فهل له اجر مثله لا يزداد على المشروط (الجواب) نعم قال في التنوير
واجارة فاسدة ان فسدت فلا ربح حينئذ بل له اجر مثل عمله مطلقا بلا زيادة على المشروط
(أقول) قوله مطلقا معناه ربح أولا وهذا ظاهر الرواية وفي رواية انه اذا لم يربح لأجر له وقوله
بلا زيادة على المشروط هذا قول أبي يوسف وهو المختار وعليه المتون وعند محمد له اجر مثل عمله
بالغاما يبلغ ومحل الخلاف ما اذا ربح والافأجر المثل بالغاما يبلغ لانه لا يمكن تقدير نصف الربح
المعدوم وتعامه في القهستاني (سئل) فيما اذا سافر زيد ببضاعة قاصدا للحجاز وفي أثناء الطريق
دفعها العمرو وذكرا أن ذلك على سبيل الشركة ليعطى عمرو يبعها في محل كذا ومحل كذا
ويكون الربح الحاصل بينهما نصفين بعد ما ذكر له منها ولم يبعه نصفها ثم باع في المحلين
المذكورين وخسرهما واشترى بضائع غيرها وجعلها موضع عمرو يده على بعض البضاعة الثانية
المذكورة وامتنع من دفعها ليدبونها وجه شرعى فهل ترفع يده عن البعض المذكور من
البضاعة المرقومة الثانية وله اجر مثله على زيد (الجواب) نعم أما عدم انعقادها شركة فلما
في الملتقى من الشركة ولا تصح مفاوضة ولا عتاق الا بالدرهم والدينار أو بالفلوس الناقصة عند
محمد وبالتبر والنقرة ان تعامل الناس بهما ولا يصحان بالعروض الآن يبيع نصف عرضه بنصف
عرض الآخر ثم يبعه الشركة اهـ ومثله في التنوير وغيره وأيضا شرطها في شركة العقد
الايجاب والقبول كما في التنوير ولم يكن من عمرو شئ مطلقا لادراهم ولا دينارا ولا عروض ولا
غيرها فاني تكون شركة فعلى هذا لا يقال انه لا اجر لمن عمل في الشركة لانه لا يعمل شئاً لشركة
الا ويقع بعضه لنفسه فلا يستحق كما صرحوا به في الاجارة ولا شركة فاسدة في هذه الحادثة أيضا
لان المال من واحد فلا يقال أيضا ان العقود الفاسدة تعامل معاملة الصحيح والربح في الشركة
الفاسدة بقدر المال وان شرط الفضل لان الربح فيها تابع للمال فيقدر بقدره كما في البحر لعدم
المال منهما بل من أحدهما وأما أجره المثل فلجهالة الاجرة هذا ما ظهر لي من بعض الوجوه في
هذه المسئلة والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب (أقول) والحاصل أن هذه مضاربة فاسدة
فتجب فيها الاجرة قال في الولو الحية وما لا تجوز فيه المضاربة يجب له فيه اجر المثل لانه لم يعمل له
مجانا بل اتبعى لعمله عوضا واذ لم يستحق المشروط كان له قيمة عمله والربح لرب المال وكذا لو لم
يربح له اجر مثل عمله لان المضاربة متى فسدت صارت اجارة والاجر في الاجارة الفاسدة متى عمل
يستحق اجر المثل حصل الربح من عمله أو لم يحصل اهـ (سئل) فيما اذا دفع زيد لعمرو بضاعة
على سبيل المضاربة وقال لعمرو بيعها ومهمار بحت يكون الربح بينة امثالة فباعها وخسر فيها
فهل تكون المضاربة المزبورة غير صحيحة ولعمرو اجر مثله (الجواب) نعم قال في شرح الملتقى
فتفسد بالعروض ولكن ان دفع عرضا وقال بعه وامل في ثمنه مضاربة أو قال اقبض مالي على
فلان وامل به مضاربة جازت لانه أضافها الى الثمن اهـ (أقول) وفي الثانية رجل دفع لآخر
عرضا وقال بعه وامل بثمنه مضاربة بنصف الربح فباع باحد النقيدين وقصر في الثمن جازت
المضاربة لانه أضافها الى الثمن لا الى العروض وان باع العروض بمكيل أو موزون جاز البيع
والمضاربة فاسدة في قول أبي حنيفة وقال صاحباه لا يجوز البيع وانما فسدت المضاربة عند

مطلب أعطاه بضاعة على
سبيل المضاربة فسدت

مطلب دفع عرضا وقال بعه
واعمل في ثمنه مضاربة جاز

مطلب اذا هلك المال برا
أو بجر في المضاربة المطلقة
لا يضمن

مطلب القول للمضارب في
دعوى الهلاك في المضاربة
الفاسدة كالصحيحة

مطلب القول لمدعي
المضاربة والبينة لمدعي
القرض

مطلب اذا حصل ربح
فتقاسمه ثم هلك بعض
المال يترادان الربح

مطلب نفقة المضارب اذا
سافر في مال المضاربة لو صحيحة

مطلب سافر المضارب بماله
وماله أو بمالين لرجلين
فالنفقة بالحصة

قوله مما استثنى أى في قولهم
العمل على الاستحسان الا
في مسائل اه منه

مطلب القول للمضارب
في الاطلاق

مطلب القول للمضارب في
الهلاك بمينه

مطلب اذا مات المالك والمال
عروض انعزل المضارب

وله بيعه اذون السقر بها

أبى حنيفة لأنها صارت مضافة الى العروض (سئل) في المضارب مضاربة مطلقة اذا سرق
أو نهب منه مال المضاربة برا أو غرق بجر بلا تعد منه ولا تقصير في الحفظ فهل لضمان عليه
(الجواب) نعم لضمان عليه والحالة هذه ويملك المضارب في المطلقة التي لم تقيد بمكان أو زمان أو
نوع البيع ولو فاسد ابتداءً ونسيئة متعارفة والشراء والتوكيل بهما والسفر برا أو بجر أو الايضاع
علائق على التنوير والقول قول المضارب في دعوى الهلاك والضياع في المضاربة الفاسدة
مع عيینه هكذا ذكر في ظاهر الرواية وجعل المال في يده أمانة كما في المضاربة الصحيحة وذكر
الطحاوي فيه اختلافاً وقال لضمان عليه في قول أبى حنيفة وعندهما يضمن كما في الاجر
المشترك اذا هلك المال في يده القول لمن عن البدائع (سئل) فيما اذا قال رب المال أقرضتك
وقال المدفوع اليه لا بل دفعته لي على سبيل المضاربة فهل تقبل بينة رب المال على القرض
(الجواب) القول قول مدعي المضاربة لأن رب المال يدعي عليه الضمان بعدما اتفقا على أنه
أخذ المال باذنه والبينة لرب المال كما في الخائنة وغيرها (سئل) فيما اذا حصل ربح في مال
المضاربة تقاسمه المضارب مع رب المال بينهما نصفين وبقيت المضاربة ثم هلك بعض مال المضاربة
قبل أن يقبض رب المال شيئاً منه فكيف الحكم (الجواب) يترادان الربح ليأخذ المالك
رأس ماله وما فضل فهو بينهما وان نقص لم يضمن كذا في التنوير والدرر وصرة الفتاوى وغيرها
(سئل) في المضارب مضاربة صحيحة اذا سافر بمال المضاربة فهل يكون طعامه وشراؤه وكسوته
وركوبه في ماله (الجواب) اذا سافر المضارب مضاربة صحيحة فطعامه وشراؤه وكسوته
وركوبه في مال المضاربة بالمعروف وكذا ان نوى الإقامة بمصر ولم يتخذ داراً كذا ذكره
العلائي عن ابن مالك أما اذا عمل في مصر ولا فيه أو اتخذ داراً فنفقته في ماله (أقول) ويأخذ
المالك قدر ما أنفق المضارب من رأس المال أن كان ثمة ربح فان استوفاه وفضل شيء اقتسماه
وان لم يظهر ربح فلا شيء عليه كذا في متن التنوير واحترز بالصحيحة عن الفاسدة لانه فيها أجبر
فلا نفقة له كاستبضع ووكيل وشريك كافي وفي الأخير خلاف علائي وتقدم في الشركة عن
الخير الرملي أن وجوبها للشريك في مال الشركة استحساناً فيكون العمل عليه لانها ليس مما
استثنى وبقي ما لو سافر المضارب بماله أو بمالين لرجلين فأنفق بالحصة كما ذكره العلائي
أيضاً عن الجمع (سئل) فيما اذا تكرر السفر بمال المضاربة فسرق فادعى انه مأدون له
بالسكرار وادعى الآخر النهي عن السكرار فكيف الحكم (الجواب) اذا ادعى رب المال
التقييد والمضارب الاطلاق فالقول للمضارب مع عيینه ما لم يقم رب المال بينة على التقيد كذا
أفتى قارى الهداية (سئل) فيما اذا دفع زيد لعمر ومائة قرش مضاربة ليشتري بها غنماً وهلك
مال المضاربة بدون تعد منه ولا تقصير فهل القول قول المضارب في الهلاك مع عيینه (الجواب)
نعم كما أفتى بذلك الخير الرملي وفي فتاوى الانقروى عن وجيز السرخسي القول قول المضارب
الهلاك مع عيینه اه (سئل) في مال المضاربة الصحيحة اذا مات رب المال بعدما اشتري به
المضارب عروضاً فهل ينزل بموت رب المال ويباع العروض لينقد المال ولا يملك المسافر بها
لانتهاء العقد (الجواب) نعم وينزل بعزله ان علم به والا فلا فإن علم بالعزل ولو حكى موت المالك
ولو حكى والمال عروضاً باعها ثم لا يتصرف في ثمنها شرح التنوير للعلائي ولا ينزل من ذلك
لأن له حقا في الربح ولا يظهر الا بالنقد فيثبت له حق البيع لظهور ذلك عيني وموت رب المال
ينزل علم أو لا فلا يملك الشراء المبتدأ ويملك بيع المشتري لنقد المال ولا يملك المسافر لانتهاء

مطلب الخسران على رب المال

مطلب القول للشريك والمضارب في الربح والخسران ولا يلزمه أن يذكر الأمر مفصلاً
مطلب فيما إذا ادعى على الشريك أو المضارب خيانة وطلب يمينه

مطلب فيما إذا ضارب المضارب آخر بلا إذن المالك
مطلب إذا ادعى دفع بعض مال المضاربة إلى المالك يصدق يمينه

مطلب ليس له خلط مال المضاربة بماله إلا بالاذن

مطلب إذا جرى العرف في البلدان المضاربين يخلطون الأموال لا يضمن

مطلب أجره الحانوت في مال المضاربة

مطلب أعطى المضارب من مال المضاربة شيئاً إلى ظالم طمع في أخذه كله لا يضمن

العقد بخلاف النهي عنهما مع بقاء العقد برزاية (سئل) فيما إذا خسر المضارب فهل يكون الخسران على رب المال (الجواب) نعم وسئل قارئ الهداية عن شريك طلب من شريكه أو من العامل في المضاربة حساب ما باععه وما صرفه فقال لا أعلم حساباً وإنما بعثت وصرفت وبقي هذا القدر هل يلزم بعمل المحاسبة أجاب القول قول الشريك والمضارب في مقدار الربح والخسران مع يمينه ولا يلزم أن يذكر الأمر مفصلاً والقول قوله في الضياع والرد إلى الشريك اه من كتاب الشركة وذكر في كتاب القضاء سئل إذا ادعى أحد الشريكين على الآخر أو رب المال على العامل في مال المضاربة خيانة وطلب من الحاكم يمينه أنه ما خافه في شيء وأنه آذاه الأمانة هل يلزم فاجاب إذا ادعى عليه خيانة في قدر معلوم وأنكر حلف عليه فإن حلف برئ وإن نكل ثبت ما ادعاه وإن لم يعين مقداره فكذلك الحكم لكن إذا نكل عن اليمين لزمه أن يعين مقدار ما خان فيه والقول قوله في مقداره مع يمينه لأن نكوله كالقرار بشيء مجهول والبيان في مقداره إلى المقر مع يمينه الآن يقيم خصمه بينة على أكثر والله أعلم (سئل) فيما إذا دفع زيد لعمرو مبلغاً معلوماً من الدراهم مضاربة صحيحة بالثلث ثم دفع عمرو لغيره بعض المبلغ مضاربة صحيحة كالولي بدون إذن ولا وجه شرعي وعمل بكفر فيه فهل يضمن عمرو (الجواب) نعم ضارب المضارب آخر بلا إذن المالك لم يضمن بالدفع ما لم يعمل الثاني فإذا عمل ضمن الدافع ربح الثاني أو ألقى الظاهر لأن الدفع ايداع وهو على كفة فإذا عمل بين أنه مضارب فيضمن إلا إذا كانت الثانية فاسدة فلا ضمان وإن ربح بل للثاني أجر مثله على المضارب الأول وللأول الربح المشروط تنوير وشرحه للعلاء (أقول) إذا عمل الثاني فالمالك مخير بين تضمين الأول رأس ماله أو الثاني فإن ضمن الأول صححت المضاربة بين الأول والثاني وكان الربح على ما شرطاً وإن ضمن الثاني رجع بما ضمن على الأول وصحت بينهما وكان الربح بينهما وطالب للثاني ما ربح دون الأول كذا في البحر (سئل) في المضارب إذا ادعى دفع بعض المال لصاحبه ورب المال ينكر ذلك فهل يصدق المضارب في رد ذلك يمينه (الجواب) نعم كما في فتاوى ابن نجيم (سئل) في المضارب إذا نهى رب المال صريحاً عن خلط ماله بمال المضاربة ثم خلط ماله بماله وهل المالان فهل يضمن بالخلط (الجواب) نعم ولا يخلطه أي مال المضاربة بماله إلا به أي باذن المالك أو بعمل برأيك فحينئذ يجوز له المضاربة والخلط أما المضاربة فلا أن الشيء لا يضمن مثله فلا بد من التخصيص عليه أو التفويض المطلق وأما الخلط فلا أن المالك لم يرض بشركة غير المضارب وذكر في الملتقط أنه لو لم يقل للمضارب اعمل برأيك وكان عرف التجار في ذلك البلدان المضاربين يخلطون الأموال والملاك لا ينهون عنه وغلب هذا التعارف فإنه لو خلط المضارب ذلك لا يضمن وليس للمضارب في المضاربة المطلقة أن يدفع إلى غيره مضاربة ولا أن يشترك شركة عنان أو مقاضاة ولا أن يخلط مال المضاربة بماله أو بمال غيره ولو كان رب المال قال له في المضاربة اعمل فيمهر رأيك كان له أن يدفع إلى غيره مضاربة ويشارك ماله بمال المضاربة خالية من فصل ما يجوز للمضارب وما لا يجوز (سئل) فيما إذا وضع المضارب مال المضاربة في حانوت لحفظ مال المضاربة فهل تكون أجرة الحانوت في مال المضاربة (الجواب) نعم وكذلك يستأجر البيوت لحفظ الأموال ذخيرة من الفصل التاسع ومثله في البحر (سئل) فيما إذا أعطى المضارب شيئاً من مال المضاربة إلى جابر طمع في أخذه كله غصباحي كف عن ذلك فهل يكون غير ضامن (الجواب) نعم ولو مر على العاشر وأخذ العاشر باجباره لا يضمن وإن أعطى العاشر بلا الزام منه ضمن وكذا إذا صانعه

بشيء من المال لانه أعطى باختياره الى من لاحق له فيه فيضمنه كالأمانة أو أعطى الاجنبي قال
مشايخنا رحمهم الله تعالى في زماننا لضمان على المضارب فيما يعطى من مال المضاربة الى سلطان
طمع في أخذه غصبا وكذا الوصي لانهم اقصد الاصلاح اذ اعطاء البعض لتخليص الكل جائز
وأصله قلع الخضر عليه السلام لوح السفينة مخافة ظالم يأخذ كل سفينة صالحة غصبا فأشبهه
ما لو وقع في بيته حريق فناول الوديعة الى اجنبي لا يضمن بزانية وصى مريما باليتيم على جائز
وهو يخاف انه ان لم يبره يزع المال من يده فبره بمال اليتيم قال بعضهم لا ضمان عليه وكذا
المضارب اذا مر بالمال قال أبو بكر الاسكافي ليس هذا قول أصحابنا وانما هو قول محمد بن سلمة
وهو استحسان وعن الفقيه أبي الليث انه كان يجوز للأوصياء المصانعة في أموال اليتامى واختيار
ابن سلمة موافق لقول أبي يوسف وبه يفتى واليه الإشارة في كتاب الله تعالى أما السفينة الخ خاتمة
من فصل تصرفات الوصي في مال اليتيم وأكثر المشايخ أخذوا بهذا القول خلاصة في الفصل
الثامن من كتاب الوصايا

(كتاب الوديعة)*

(كتاب الوديعة)*

مطلب اذا أقر بالوديعة
ثم ادعى ضياعها قبله يضمن

(سئل) فيما اذا أودع زيد عند عمرو الجبال أمتعة معلومة وهم في طريق الحج الشريف
ووصلا الى دمشق فطلبها منه فأقر بها ثم ادعى انها ضاعت قبل الاقرار فهل يكون ضمانا
للتناقض (الجواب) نعم وفي العمود اذا طلب المالك الوديعة فقال اطلبها عند اخفاء صاحبها
عند اقرار المودع ضاعت الوديعة يسأل المودع متى ضاعت قبل اقراره أو بعده فان قال قبل
اقراره يلزمه الضمان للتناقض لان قوله اطلبها عند اقراره منها انها ما ضاعت فاذا قال ضاعت
كان تناقضا وان قال ضاعت بعد الاقرار لا يضمن لانه لا تناقض خلاصة من الفصل الرابع ومثله
في البرازية وأفتى بمثله الخير الرملي (سئل) في ذممة حرقها كب الحرير دارها خارج المدينة
في محلة غير أمينة دفع لها زيد حرير التكبة على أن لا تكبه في دارها بل تكبه في دار بنتها
الكائنة في محلة أمينة داخل المدينة أحفظ من دارها فخلقت أمره وكبته في دارها مع عدم
المانع من ذلك فسرقت من دارها فهل حيث كان الامر كما ذكر يكون التقييد مفيدا فتضمن قيمة
الحرير لزيد (الجواب) نعم قال في الملتقى وان أمر بحفظها في دار حفظ في غيرها ضمن اه
وفي شرح الجمع للملكي أمره أي المالك المودع بالحفظ في بيت من داره حفظ في بيت آخر منها
مساو له لم يضمن بخلاف المخالفة في الدار يعني لو أمر بالحفظ في دار وحفظها في دار أخرى
يضمن لانهم ما يختلفان في الحرز غالبا فيفيد التقييد اه والمسئلة في التنوير وغيره أيضا
(سئل) فيما اذا دفع زيد لعمرو والمسافر بحرا وديعة ليدفعها لشرى ككفلان ببلدة كذا
فوضعهما عمرو داخل سبت فيه أمتعة له وسار في سفينة حصينة فانخرقت السفينة وشعر ركابها
بمعينة الهلاك فأرموا بأنفسهم الى القوارب وكذلك عمرو ولم يسعه غير ذلك ولم يمكنه أخذ الوديعة
معه ولا نقلها السفينة أخرى فهل كمت مع السبب وما فيه من غير تعدل ولا تقصير في الحفظ فهل
حيث كان الامر كما ذكر لا ضمان على عمرو والوديعة (الجواب) نعم لا ضمان عليه بخلاف
ما اذا تمكن من الحفظ بنقلها منه الى مكان آخر فتركها فانه يصير ضمانا كفي العمادية والذخيرة
البرهانية وجامع الفتاوى * نذرت بقرة من الباقورة وترك الراعي اتباعها فهو في سعة من ذلك
ولا ضمان عليه فيما نذرت بالاجماع ان كان الراعي خاصا وان كان مشتركا فكذلك عند أبي حنيفة

مطلب أمره بالحفظ في
دار حفظ في غيرها ضمن

مطلب اذا غرقت السفينة
ولم يمكنه نقل الوديعة الى
غيرها لا يضمن
مطلب اذا نذرت البقرة
وخاف على الباقي الضياع
ولم يلحقها لا يضمن

وعندهما يضمن وانما لا يضمن عنده وان ترك الحفظ فيما نددت لان الامين انما يضمن بترك الحفظ
اذا ترك لغير عذر أما اذا ترك بعذر فانه لا يضمن كما لو دفع الوديعة الى أجنبي حالة الحريق
فانه لا يضمن وان ترك الحفظ لانه ترك بعذر كذا هنا وانما ترك الحفظ بعذر كي لا يضيع الباقي
وعندهما يضمن لانه ترك بعذر يمكن الاحتراز عنه قال صاحب الذخيرة ورأيت في بعض النسخ
لا ضمان عليه فيما نددت اذ لم يجد من يبعثه ليردها أو يبعثه ليخبر صاحبها بذلك وكذلك لو تفرقت
فرقا ولم يقدر على اتباع السبل فاتباع البعض وترك البعض لا يضمن لانه ترك حفظ البعض بعذر
وعندهما يضمن لانه يمكن الاحتراز عنه عمادية من ضمان الراعي وفي فتاوى أبي الليث
مكارم رجل كرايس انسان فاسب قبله اللصوص فطرح الكرايس وذهب بالحمار قال ان كان
لا يمكنه التخلص منهم بالحمار والكرايس وكان يعلم انه لو حمله أخذ اللصوص الحمار والكرايس
فلا ضمان عليه لانه لم يترك الحفظ مع القدرة عليه عمادية وفي الحاوي وجامع الفتاوى عن
الوبري احترق بيت المودع فلم ينقل الوديعة الى مكان آخر مع امكانه يضمن اذ تمكن من حفظها
بنقلها الى مكان آخر قال ويعرف من هذا كثير من الوقائع (سئل) فيما اذا دفع زيد لعمر
المسافر في البحر أمانة ليس دفعها للشريك في مصر فوضعها عمر وفي جيبه وركب في سفينة
مع جماعة وقبل وصولهم لمصر خرج عليهم الفرنج وأخذوا السفينة بما فيها فخلع عمر وشابه
وألقاهم مع الامانة في السفينة حيث لا يمكنه أخذها ولا نقلها المكان آخر وألقى بنفسه في البحر
خوفاً من الاسر والقتل وخلص بنفسه سباحاً وأخذت الامانة مع السفينة فهل لا ضمان على
عمر والحالة هذه (الجواب) نعم كافي الذخيرة والعمادية (سئل) في فرس مشترك بين زيد
وعمر ونصفين وهي تحت يد زيد فجاء ذو شوكه وانتزعها قهراً من يد زيد ودفعها للبكر فوضع بكر
يده عليها حتى هلكت عنده ويريد عمر ومطالبة بكر بقيمة حصته منها فهل له ذلك (الجواب)
نعم لقولهم ولو أودع الغاصب المغصوب ثم هلك في يد المودع ضمن اياها من الغاصب والمودع
قال في الدرر أما الغاصب فظاهر وأما المودع فلقبضه منه بلا رضامالك اهـ والمسئلة
في كتاب الوديعة من التنوير والقهستاني وغيرهما (سئل) فيما اذا دفع ذمي لمثله وهو ما في
القدس أمانة معلومة ليحملها على دابته الى حلب بأجرة معلومة فتسلم المدفوع له الامتعة
وحملها على دابته ثم دفعها لغيره ليحملها بدون اذن صاحبها وفارقه فضاغت هل يضمن قيمتها
المدفوع له الاول (الجواب) نعم لان صاحب الجمل رضي بيده لا يدعيه وصار كودع أودع
ولا يضمن مودع المودع كافي التنوير وغيره وفي وديعة التجنيس المودع اذا بعث الوديعة على يد
ابنه والابن ليس في عياله ان كان بالغاً يضمن وان لم يكن بالغاً لا يضمن عمادية ومثله في
الفصولين ونور العين رجل دفع الى رجل ألف درهم وقال له ادفعها الى فلان بالري فأتى الدافع
فدفع المودع المال الى رجل ليدفعه الى فلان بالري فاخذ في الطريق لا ضمان على المودع لانه
وصى الميت ولو كان الدافع حياً ضمن المودع لانه وكيل الا أن يكون الاخر في عياله فلا ضمان
عليه خاتمة من فصل فيما بعد تضييع الوديعة (سئل) في مودع أودع الوديعة عند آخر
فهلكت قبل مفارقتها فهل لا يضمن (الجواب) نعم قال في البحر لا يضمن المودع بمجرد الدفع
مالم يفارقه اهـ وفي الدر المختار لا يضمن مودع المودع فيضمن الاول فقط ان هلك بعد
مفارقتها وان قبلها لا ضمان (سئل) فيما اذا أودع زيد عند عمر ومقدار معلوماً من الشعر
وتسلمه عمر وثم دفعه للبكر الاجنبي بلا اذن زيد واستهلكه بكر وضمن زيد عمر ام مثل الشعر حيث

مطلب احتريق بيت المودع
فلم ينقل الوديعة الى مكان
آخر مع امكانه يضمن
مطلب طرح الامانة في
السفينة وسبح في البحر
خوفاً من الاسر والقتل
لا يضمن
مطلب غصب دابة وأودعها
عند آخر فلما ملك تضمن
أيها ماشاء
مطلب حمل المكاري الحمل
مع غيره بلا اذن يضمن
مطلب لا يضمن مودع
المودع
مطلب بعثها مع ابنه وليس
في عياله ان بالغاً يضمن
الباعث
مطلب فيما اذا دفع له دراهم
ليوصلها الى فلان ثم مات
الدافع
قوله الا خرائ الذي أعطاه
المودع الدراهم اهـ منه
مطلب أودع المودع الوديعة
وهلكت بعد مفارقتها
ضمن وقبلها لا

المثل موجود ويريد عمر والآن تضمنين بكر بمثل ماضين بعد ثبوت ما ذكر بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم وليس للمودع أن يدفع الوديعة الى الاجنبي ولو دفعها فهلكت في يد الثاني قبل أن يفارق الاول الثاني فلا ضمان على واحد منهما بالاخلاف وان هلك بعد المفارقة فالاول ضامن بالاخلاف أما الثاني فعلى قول أي حنفية لا يضمن وعلى قولهما يضمن وهذا اذا كان الدفع الى أجنبي بلا عذر فان كان بعذر فلا ضمان على المودع عندنا حتى اذا احترق بيت المودع وأخرجهما من ساعتهم ووضعها في منزل جاره فلا ضمان استحسنانا ذخيرة وذكريته الشمس الاثمة الخواني اذا وقع في بيت المودع حريق فان أمكنه أن يتاولها ببعض من في عياله فتناولها أجنبيا يضمن وان كان لا يجذب بدنا من الدفع الى الاجنبي لا يضمن وذكر شيخ الاسلام الحريق اذا كان غالبا وقد أخط بمنزل المودع فتناول الوديعة جاره لا يضمن استحسنانا وان لم يكن أخط بمنزله ضمن وفي العمالية لا يشترط هذا الشرط في القنوي تارخانية في الفصل الثاني من الوديعة وفي شرح الطحاوي وعندهما صاحب الوديعة بالخيار ان شاء ضمن المودع الاول وان شاء ضمن المودع الثاني فان ضمن الاول لا يرجع على الثاني وان ضمن الثاني يرجع بما ضمن على الاول ولو استعملكها الثاني ضمن بالاجماع وأجمعوا على أن مودع الغاصب يضمن اذا هلك الوديعة في يده والمغصوب منه بالخيار بين أن يضمن الغاصب ولا يرجع على المودع بما ضمن وبين أن يضمن المودع ويرجع بما ضمن على الغاصب من المحل المزبور * (أقول) والحاصل أن المودع لو دفع الوديعة الى أجنبي بلا عذر فلا مال أن يضمنه فقط بل يرجع على الثاني الا اذا استعملكها وعندهما له أن يضمن أيا شاء فان ضمن الثاني رجع على الاول وأجمعوا على ذلك في الغاصب مع مودعه فلا مال تضمن أي شاء لكن ان ضمن الثاني رجع على الاول بما ضمن ان لم يعلم انها غصب كما في القهستاني عن العمادية (سئل) في امرأة ادعت انها أودعت عندهند أمتعة معلومة ثم طالبتها فأجابتهند أنها بعد تسلمها الامتعة أودعتها عند ابنها زيد الغائب يومئذ عن البلد بلا إذن المدعية وأن ابنها المذكور دفعها للعمى والحاضر المنكر لذلك فهل حيث دفعت هند الامتعة المزبورة لابنها بلا إذن يلزمها ضمان ذلك (الجواب) قال قاضيخان للمودع أن يدفع الوديعة الى من كان في عياله اذا لم يكن المدفوع اليه متمما يخاف منه على الوديعة وقال أيضا في فصل فيما يضمن الوديعة وكذا الوديعة الى زوجها الا ضمان عليها وكذا المودع اذا دفع الوديعة الى من يعول المودع لا يضمن اه فعلى هذا اذا كان ابنها في عياله ولم يكن متمما يلزمها الميم ان دفعها لابنها المذكور يسئل المدفوع اليه ماذا صنع ويجعل كآلة نفس المودع ويجرى الحكم الشرعي فيه لما في فتاوى مؤيد زاده وصور المسائل عن الفصولين أتلّفها من في عيال المودع ضمن المودع صغيرا أو كبيرا الا المودع اه المودع اذا قال دفع الوديعة الى ابني وأتكر الابن ثم مات الابن فورث الاب مال ابنه كان ضمان الوديعة في تركه الابن خاتمة في فصل فيما بعد تضييع الوديعة (سئل) فيما اذا دفع زيد بغله لرجلين ليوصلاه ويسلماه الى أبي زيد بدمشق فحمله مقدارا من الزيت على وجه الاستعمال فأنخل ومات بسبب التحميل فهل يلزمهما قيمته (الجواب) نعم هلك الوديعة حالة الاستخدام يضمن حاوي الزاهدي أودع عند رجل طبقا فوضع المودع الطبق على رأس الحب فوقه ان كان الوضع على وجه الاستعمال يضمن والا لا وطريق معرفة ذلك أن نظران كان في الحب شيء فنحو الماء والدقيق مما يغطي رأس الحب لاجله كان استعمالا وان كان الحب

مطلب ليس للمودع دفعها الى أجنبي بلا عذر

مطلب احترق بيت المودع فوضعها في بيت جاره لا يضمن
مطلب مودع المودع اذا استهلك الوديعة ضمن اجماعا

مطلب الحاصل في مودع المودع ومودع الغاصب

مطلب للمودع دفعها الى من في عياله اذا لم يكن متمما
مطلب أتلّفها من في عيال المودع يضمن المودع لا المودع

مطلب قال دفعها الى ابني وأتكر الابن ثم مات وورثه أبوه كان ضمانها في تركه الابن

مطلب استعمال الوديعة بلا إذن يضمن

مطلب أودع عند اخر طبقا فوضعه على رأس الخابية ينظر الخ

مطلب دفع له دراهم
ليدفعها الى اخر يصدق في
انه دفعها في حق نفسه
مطلب يضمن المودع عوته
مجهلا للوديعة

مطلب اذا لم توجد الوديعة
في التركة وقال الوارث انا
اعرفها وفسرها وقال
هلك لا ضمان

مطلب وجد بعض الوديعة
في التركة دون البعض

تحرير مفيد فيما اذا مات
المودع

جافاً أو كان فيه شيء لا يغطي رأس الحب لاجله لم يكن استعمالاً ذخيرة من فصل ما يكون مضية
للوديعة وما لا يكون (سئل) فيما اذا دفع زيد لعمر ومبلغاً من الدراهم ليدفعه ليكر فدفعه
له ثم مات بكر عن ورثة طالبوا زيد بالمبلغ فقام زيد يطالب عمر به وعمر يدعي ايصاله ليكر فهل
يقبل قوله بيمينه في براءة نفسه (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان زيد مبلغ دين
بذمة عمر وفساقر زيد له زوجة وأذن لعمر وأن يدفع لها من الدين ما تحتاجه من النفقة في غيبته
فادعى عمر ودفع قدر معلوم من الدين وكذبه زيد والزوجة في ذلك واعتراه قبول وصول قدر دونه فهل
لا يقبل قول عمر والابينة (الجواب) نعم لا يقبل قوله الابينة حيث كان المال ديناً في ذمته
(سئل) فيما اذا أودع زيد عند عمر وخلق لخال فضة وسلمه منه لى بينة شرعية ثم مات عمر عن
تركة قبل رد الوديعة مجهلا للوديعة ولم توجد في تركته ولم تعرفها الورثة فهل يكون ضماناً في
تركته (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا أودع زيد عند عمر ومبلغاً معلوماً من الدراهم
وتسلمه عمر وثمان عمراً مات عن ورثة وتركته ولم توجد الدراهم فادعى زيد على ورثة عمر وبها
فقال الوارث انا علمت بالوديعة المزبورة وهي كذا وكذا وقد هلك وأنت كذا وكذا فهل
يصدق الوارث في ذلك (الجواب) نعم قال في الخلاصة قال الوارث انا علمت الوديعة وأنكر
الطالب ان فسر الوديعة وقال الوديعة كذا وأنا أعلمها وقد هلك صدق هذا وما لو كانت
الدراهم عنده سواء اه وكل من يصدق بقوله فعليه اليمين الا في مسائل ليست هذه منها
(سئل) في مودع مات عن ورثة وتركته ولم توجد الوديعة في تركته والورثة يعلمونها ويعرفونها
وصدقهم صاحبها على المعرفة فهل لا ضمان (الجواب) نعم حيث الحال ماذ كر لا ضمان في
التركة كما صرح بذلك في البرازية والمنع والافتروى لومات المودع مجهلا ضمن يعنى اذا
مات ولم يعلم حال الوديعة أما اذا عرفها الوارث والمودع يعلم انه يعرف مات لم يضمن ولو قال الوارث
أنا علمتها وأنكر الطالب لو فسر لها بأن قال كانت كذا وكذا وقد هلك صدق لكونها عنده كذا
في العدة وفي الذخيرة قال ربه مات مجهلا وقال ورثة المودع كانت قائمة ومعروفة وقد هلك
بعد موته صدق ربه هو الصحيح اذا الوديعة صارت ديناً في التركة في الظاهر فلا تصدق الورثة
جامع الفصولين (أقول) يمكن التوفيق بينهما بأن الوارث يصدق اذا فسر لها وقال هي كذا
وكذا لا يجزى قوله كانت قائمة ومعروفة فليست أملاً هذا وفي حاشية السيد الجوى على الاشباه
سئل العلامة عمر بن نجيم عما لو قال المريض عندي ورقة بالخافوت فلان ضمنها دراهم لا أعرف
قدرها فمات ولم توجد فاجاب بأن هذا من التجهيل لقوله في البدائع هو أن يموت قبل البيان
ولم تعرف الامانة بعينها اه وفيه تأمل اه كلام الجوى ولينظر ما وجه التأمل (سئل)
فيما اذا أودعت هند عند شقيقة اعد عشرين قرشاً ثم ماتت دعد مجهلة عن ورثة فوجد بعض
الدراهم وفقد بعضا فهل لها أخذ الموجود والرجوع في التركة بمثل المفقود (الجواب) نعم
والذي تحرر من كلامهم أن المودع ان أوصى بالوديعة في مرض موته ثم مات ولم توجد فلا ضمان
في تركته وان لم يوص فلا يخلو ما أن يعرفها الورثة أولاً فان عرفوها وصدقهم صاحبها على المعرفة
ولم توجد لا ضمان في التركة وان لم يعرفوها وقت موته فلا يخلو ما أن تكون موجودة أولاً فان
كانت موجودة وثبت انها وديعة ام ابينة أو اقرار الورثة أخذها صاحبها ولا يتوهم انه في هذه
الحالة مات مجهلا فصارت ديناً فشارك أصحاب الديون صاحبها لان هذا عند عدم وجودها أما
عند قيامها فلا شك أن صاحبها أحق بها فان لم توجد في نكته في دين في التركة وصاحبها كسائر

مطلب تقبل اليه من
المالك على قيمة الوديعة
والأقال قول للورثة

مطلب ادعوا أن المورث
رد الوديعة إلى المالك وإنها
كانت قاعة وبرهنوا يقبل

مطلب فيما إذا ودعه
كيسا فيه دراهم ثم ادعى
الزيادة

مطلب فيما إذا أجزى
بالوكالة عن أبيه الخ

مطلب إذا نهب الوديعة
من دار المودع لا يضمنها

مطلب إذا مات الجده مجهلا
لا يضمن

مطلب في قاصرة من بنات
الذم الخ

غرماء الصحة وإن وجد بعضها وفقده بعضها فإن كان مات مجهلا أخذ صاحبها الموجود ورجع
بالمفقود في التركة والأخذ الموجود فقط وإن مات وصارت ديناً فإن كانت من ذوات الأمثال
وجب مثلها أو الأقيمة فعلياً بحفظ هذا التحرير والله سبحانه وتعالى أعلم نقل من فتاوى
التمرتاشي وأجاب قارئ الهداية عن سؤال بقوله إذا أقام المودع يئنه على الإيداع وقدمات
المودع مجهلا للوديعة ولم يذكرها في وصيته ولا ذكر حالها للورثة فضمنها في تركته فإن أقام
يئنه على قيمته أخذت من تركته وإن لم تكن له يئنه على قيمته فأل قول فيها قول الورثة مع يئنه
ولا يقبل قول الورثة أن مورثهم ردّها لانه لم يرضهم ضمناً فلا يبرون بحجر دقوله من غير يئنه
شرعية على أن مورثهم ردّها اه وقال في جواب آخر ادعوا أن مورثهم ادعى قبل موته أنه
ردّه إلى مالكه أو أنه تلف منه وأقاموا يئنه على أنه قال ذلك في حياته تقبل يئنه وكذلك
إن أقاموا يئنه أنه حين موته كان المال المذكور قائماً وأن مورثهم قال هذا المال لفلان عندي
وديعة أو قرض أو قبضته لفلان بطريق الوكالة أو الرسالة لا دفعه إليه فادفعوه إليه ولكنه ضاع
بعد ذلك من عندنا لا ضمان عليهم ولا في تركته اه (أقول) وفي قوله أو قرض نظران حمل على
أن الميت استقرضه منه لانه دخل في ملكه وصار مطالباً به وإذا هلك يملك عليه بعد قبضه إلا
أن يحمل على أن المالك كان استقرضه ووضع عند الميت أمانة فليطالب هذا وفي حاشية الأشباه
للبيروني عن منية المقتي مانصه وارث المودع بعد موته إذا قال ضاعت في يد مورثي فإن كان هذا
في عياله حين كان مودعاً يصدق وإن لم يكن في عياله لا اه (سئل) فيما إذا ودع زيد عند عمرو
حقبة فيها أمتعة ثم ادعى زيد أن فيها كذا من الامتعة وطلبه منه فقال عمرو لا أدري ما كان فيها
فكيف الحكم (الجواب) لا ضمان عليه ولا يبر حتى يدعى عليه أنه دفعها وضيعها فحينئذ
يخلف فإن حلف برى وإن نكل ضمن قال في جامع الفصولين أو دعه كسافيه دراهم ولم يرضها
عليه ثم ادعى الزيادة أو ودعه زنبلا فيه أشياء ثم ادعى أنه كان فيه قدوم ذهب منه وقال المودع
لا أدري ما كان فيه يبرأ بلايين حتى يدعى عليه الخيانة فحينئذ يبرأ لو حلف والا ضمن اه ومثله
في العمادية والخيانة وقد أوضح المسئلة التمرتاشي في فتاويه من الوديعة (سئل) فيما إذا أجز
زيد بالوكالة عن أبيه الناظر على وقف جده فلان بستان الوقف من عمر ومدة معلومة بأجرة
معلومة قبضها الوكيل من عمرو ولم يدفعها لأبيه حتى مات عن ورثته وتركته ولم يبين الأجرة
ولم توجد فهل يضمنها في تركته (الجواب) نعم لأن الوكيل إذا مات مجهلا مال موكله يضمن
لانه إذا دخله تحت قولهم الأمانات تنقلب مضمونة بالموت عن تجهيل الأفي مسائل ليست هذه
منها (سئل) في الوديعة إذا نهب من دار المودع بالقوة والقهر والغلبة من جماعة ذوى شوكة
مع عدم إمكان دفعهم وكانت الدار حرز مثلها فهل لا يضمنها المودع (الجواب) نعم لانه مكره
والمودع إذا أكره لا تلزمه كما ذكره الخير الرملي في أول الوديعة من فتاويه ولانه أمين والقول
قوله بيمينه ولانه لا تضمن بالهلال مطلقا كما في التنوير (سئل) في الجداي الأب إذا مات
مجهلا لئال ابنة ابنة اليتيمة فهل لا يضمنها في تركته (الجواب) ذكر الشيخ حسن الشرنبلالي
في حاشية الدرر وشرح الوهبانية أن الجد إذا مات مجهلا لا يضمن ونقل عنه في الدراختار وعزاه
إلى شرح الجامع الوجيز (سئل) في قاصرة من بنات الذم خطبها رجل ذمى من أبيها فاجابه
إلى ذلك وبقيت عند أبيها سنين فوهب الزوج الخاطب لها في كل سنة مبلغا معلوما من الدراهم
وقبضها أبوها الولي الشرعي عليها ثم هلك أبوها عنها وعن ورثة غيرها مجهلا لئال المذكور

فهل يكون غير ضامن له في تركته (الجواب) حيث لم يبينه ولم يخطئه بما له لا يضمن في تركته
 والمسئلة في شرح التنوير للعلائي وحققها العلامة الرملي في فتاويه من الوديعه فراجعها ان
 شئت (أقول) قد اضطرب كلام العلامة الرملي في هذه المسئلة حيث أفتى أولاً في أب قبض
 مهر بنته الصغيرة ومات مجهلاً بعد عدم الضمان حيث قال قد نصوا على أن الامانات تنقلب
 مضمونة بالموت عن تجهيل الأفي مسائل منها الأب اذا مات مجهلاً مال ابنه وقد ذكرها في الاشباه
 عن جامع الفصولين وفي الفصول العمادية والوصي اذا مات مجهلاً لا يضمن واذا خلطه بما له
 يضمن والأب اذا مات مجهلاً يضمن وقيل لا يضمن اه فحضر أن في المسئلة قولين والذي يظهر
 أرجحيته عدم الضمان لأن الأب أقوى مرتبة من الوصي فاذا لم يضمن الوصي فان لا يضمن الأب
 أولى وقد نقل في الوصي أيضاً قول بالضمان واقتصر على عدم الضمان في الأب كثر من العلماء
 فاذا تقررت ذلك فاعلم انه ليس لها الرجوع على هذا الراجح في مخلفات أبيها الخ اه ما قاله الرملي
 ملخصاً ثم أفتى في سؤال آخر عقبيه نظير سؤاله الاول بأنه صار دينها كك ما صرح به في جامع
 الفتاوى وهو ظاهر كلام الخاتمة وجامع الفصولين أما كلام الخاتمة فلم يعد استثناء الأب في
 مسئلة الموت عن تجهيل وأما كلام جامع الفصولين فلا فإنه قال راعى الممتنع وضمن الأب بموته
 مجهلاً وقيل لا كوصي فساقيه بصيغة التريض ولا سيما في بلادنا فان أكثر الناس خصوصاً
 من بنى الفلاحه بآكلون مهوور مولياتهم ولونهم واعن ذلك لا ينهون والذي يظهر فيما عدا ناظر
 الوقف والسلطان والقاضي والوصي الضمان بالموت عن تجهيل لأن عدمه في هؤلاء لا يتوقف
 عن الولاية بسبب الضمان اه كلام الرملي ملخصاً فأنت ترى كيف مشى أولاً على عدم ضمان
 الأب ورجحه ثم عكس ثانياً مشيراً الى الفرق بين الأب والوصي بأن عدم ضمان الوصي لثلاث
 يتوقف عن الولاية أى اذا علم أنه يضمن يلزم منه أن لا يرضى أحد بان يصير وصياً خوفاً من
 الضمان وكذا السلطان والقاضي بخلاف الأب فان ولايته جبرية لا اختيارية فلا يلزم المحذور
 بسبب ضمانه وأنت خبير بأن تجهيل الوصي مال التيم تقصيره منه فتضمنه بتقصيره لا يلزم منه
 المحذور المذكور على أن عامة الاوصياء والقضاة في زماننا يتهاونون على تحصيل الولاية قصداً
 منهم الى أكل أموال اليتامى الامن ووقفه الله تعالى وقليل ما هم من اين يلزم المحذور وحينئذ
 فالوجه التسوية بين الأب والوصي وحيث كان المصريح بعدم الضمان في الوصي والقاضي
 مع ما علمته من حالهم ما يكون عدم الضمان في الأب أولى لمزيد شفقه ولا سيما وقد اقتصر عليه
 كثير من العلماء ومثله الجدة كما مر ثم رأيت ذلك في نور العين حيث قال في آخر الفصل السادس
 والعشرين وضمن الأب لومات مجهلاً وقيل لا كوصي يقول الحقير الظاهر أن القول الثاني
 أصح اذا الأب ليس ادنى حالاً من الوصي بل هو أوفى حالاً من الوصي فينبغي اتحادهما حكماً اه
 نعم ان كان الأب عن يأكل مهوور البنات كالفلاحين والاعراب فالقول بتضمنه اذا مات مجهلاً
 ظاهر لانه غاصب من أول الامر لانه انما قبض المهر لنفسه لا لبنته فليكن التعويل على هذا
 التفصيل والله تعالى أعلم (سئل) في ناظر وقف أهلى استبدل عقار الوقف المزبور بمبلغ معلوم
 من الدراهم بوجه الشرعى ثم مات مجهلاً للمال المزبور فهل يكون ضامناً في تركته (الجواب)
 نعم يضمن كما صرح بذلك في الاشباه عن الخاتمة والمسئلة في الدراختم من الوديعه (سئل)
 فيما اذا دفع زيد لعمرود درهم معلومة وأمره بدفعها الى بكر الذي له على الدافع دين ثمان
 المأمور مات مجهلاً لم يقبضه من الدراهم المزبورة فهل تكون ديناً في تركته (الجواب) نعم

مطلب يضمن الناظر بموته
 مجهلاً لمال الاستبدال
 مطلب يضمن المأمور بالدفع
 اذا مات مجهلاً

مطلب اذا وُدع الدراهم
في جيبه ثم فقدت لا يضمن
مطلب وضعها في حانوته
وهي حرز مثلها فسرقت
لا يضمن
مطلب قام من حانوته الى
الصلاة فضاعت الوديعة
لا يضمن

مطلب اجلس ابنه على
باب الحانوت ان كان يعقل
الحفظ لا يضمن
مطلب الحاصل ان العبرة
للعرف

مطلب دخل الحمام ووضع
دراهم الوديعة مع ثيابه عند
الناطور

مطلب في رجل اودع صرة
من الشال عند آخر فوضعها
المودع في الاصطبل هل
يضمنها

مطلب في تحقيق المراد
بالحرز هنا وانه مخالف للحرز
في السرقة

(سئل) فيما اذا وُدع زيد عند عمرو أربعة دنانير فوضعها عمرو في جيبه ثم فقدت منه بدون تعدد ولا تقصير في الحفظ فهل يكون عمرو غير ضامن (الجواب) نعم قال في العمادية وكذا اذا جعلها في جيبه وحضر مجلس القسوق فسرقت منه لا يضمن وهكذا ذكر في العدة اه (سئل) في رجل اودع عند آخر جوخة واذن له ببيعها فوضعها الآخر في حانوته وهي حرز مثلها فسرقت من الحانوت بدون تعدد منه ولا تقصير في الحفظ فهل لا ضمان عليه (الجواب) نعم سرقت من حرز مثلها بلا تعدد ولا تقصير ولا وجه يوجب ضمانه لا ضمان عليه ويقبل قوله بيمينه وفي الانقروى من الوديعة سوق قام من حانوته الى الصلاة وفي حانوته ودائع فضاع شيء منها الا ضمان عليه لانه غير مضاع لما في حانوته لان جيرانه يحفظون الا ان يكون هذا ايداعا من الجيران فيقال ليس للمودع ان يودع لكن هذا مودع لم يضيع واقعات في الوديعة قوله ليس للمودع ان يودع الخ ذكر الصدر الشهيد ما يدل على الضمان فليست تأمل عند الفتوى فصولين من الثالث والثلاثين وفي البرازية قام من حانوته الى الصلاة وفسه ودائع الناس وضاعت لا ضمان وان اجلس على باب ابنه صغيرا فضاع ان كان الصبي يعقل الحفظ ويحفظ لا يضمن والا يضمن اه وقال قبيله والحاصل ان العبرة للعرف حتى لو ترك الحانوت مفتوحا وعلق الشبكة على بابها ونام في النهار ليس بتضييع وفي الليل اضاعة وفي خوارزم لا بعد اضاعة في اليوم واليلة اه (أقول) الذي يظهر في مسئلة الحانوت عدم الضمان سواء اجلس صبيها او لا حيث جرى عرف أهل السوق لانه غير مودع قصدا بل تركها في حرزها مع ماله فقد حفظها بما يحفظ به ماله ولهذا نقل في جامع الفصولين بعد ما تقدم رامن الى فتاوى القاضي ظهير الدين انه يبرأ على كل حال لانه تركها في الحرز فلم يضيع اه وفي جامع الفصولين ايضا دخل الحمام ووضع دراهم الوديعة مع ثيابه بين يدي الشايفي قال خ يعني قاضخان ضمن لا يداع المودع وقال حط يعني صاحب المحط لانه ايداع ضمنى وانما يضمن المودع بايداع قصدى اه وفيه في ضمان الاجير المشترك والخاص رامن اللذخيرة قرية عادتهم ان البقار اذا دخل السرح في السكك يرسل كل بقرة في سكة ربهما ولا يسلمها اليه ففعل الزايع كذلك فضاعت بقرة قيل يبرأ اذا المعروف كالمشروط وقيل لو لم يعد ذلك خلافا يبرأ اه والظاهر ان القولين متقاربان ان لم يكونا بمعنى واحد لان ذلك اذا كان معروفا لا يعد خلافا لانه يكون مادونا به عادة وقد مناخوه هذه المسئلة في كتاب الوكالة وهو ما لو ارسل الوكيل بالبيع الثمن الى الموكل مع المكاري ونحوه مما جرت به العادة فانه لا يضمن وبه افتى الخير الرملي (وأقول) ايضا بقى هنام مسئلة ذكرتها فيما علقته على الدر المختار في حادثة وقعت في زماننا وسئلنا عنها وهي رجل اودع عند رجل صرة من الشال غالية الثمن فوضعها المودع في اصطبل داره فسرقت من الاصطبل هل يضمنها او لا والجواب مبني على معرفة المراد بالحرز ففي البرازية ولو قال وضعها بين يدي وقت ونسيتها فضاعت يضمن ولو قال وضعها بين يدي في دارى والمسئلة بجمالها ان مما لا يحفظ في عرصة الدار كصرة النقدين يضمن ولو كانت مما يعد عرصتها حصناله لا يضمن اه ومثله في الخلاصة والفصولين وغيرهما وظاهره انه يجب حرز كل شيء في حرز مثله لكن ذكر العلائق في الدر المختار من كتاب السرقة ان ظاهر المذهب ان كل ما كان حرزا للنوع فهو حرز لكل الانواع فيقطع بسرقة لؤلؤه من اصطبل اه والظاهر ان ما ذكره من ظاهر المذهب خاص في حرز السرقة دون الوديعة لان المعتبر في قطع السارق هتك الحرز وذلك لا يتناول باعتبار الحرزات والمعتبر في ضمان المودع التعدي والتقصير في الحفظ ألا ترى انه لو وضعها في داره

الخصنة فخرج وكانت زوجته غير أمينة يضمن مع أنه لو سرقتها سارق يقطع لأن الدار حرز وانما
ضمنها التقصير في الحفظ ولو وضعها في الدار وخرج والباب مفتوح ولم يكن في الدار أحد من
عالمه أو في الحمام أو المسجد أو الطريق أو نحو ذلك وغاب عنها يضمن مع أنه لا يقطع سارقها فلو
اعتبرنا في الوديعة الحرز المعتبر في السرقة لزم أن لا يضمن في هذه المسائل ونحوها فيلزم مخالفة
ما أطبقوا عليه في هذا الباب من أن المدار على التقصير في الحفظ ومعلوم أن وضع الوديعة فيها
لا يوضع فيه أمثالهاتقصير في الحفظ كما هو صريح عبارة البرازية المارة وغيرها فالمراد بالحرز
هنا حرز كل شيء بحسبه وأن كان المراد به في السرقة خلافه ولا يقاس أحد البابين على الآخر
بلا نقل مع أن النقل الصريح يخالفه كما علمت وبه يظهر جواب الحادثة المذكورة والله تعالى
أعلم (سئل) فيما إذا أودع زيد عند عمرو ووديعة معلومة ثم انها ضاعت من عند عمرو ووجدت
عند بكر ويريد عمرو المودع أن يخصم ويدعى بذلك ويأخذها من بكر فهل له ذلك ويصلح خصما
(الجواب) نعم وقد أجاب الخانوق بقوله لم أقف على المسئلة في محلها لكن نقل في البحر الرائق
عن الولوالجية رجل التقط لقطعة فضاعت منه ثم وجدها في يد رجل فلا خصومة بينه وبين ذلك
الرجل فرق بينه وبين الوديعة اه فيؤخذ من هذا أن المودع له ذلك والله أعلم اه ونقل المسئلة
في لقطعة التنوير وعزاها العلائي إلى المجتبى والنوازل ثم قال لكن في السراج الوهاج والصحيح
أن له الخصومة لأن يده أحق اه يعني للملتقط الخصومة أيضا وفي الخانصة من كتاب اللقطه
رجل التقط لقطعة وضاعت منه فوجدها في يد غيره فلا خصومة بينه وبين ذلك الرجل بخلاف
الوديعة فإن في الوديعة يكون للمودع أن يأخذها من الثاني لأن في اللقطه الثاني كالاول في ولاية
أخذ اللقطه وليس الثاني كالاول في إثبات اليد على الوديعة اه (سئل) فيما إذا كان لزيد ووديعة
عند عمرو وفولك زيد بكرة في طلبها من عمرو وتسليمها له فطلبها الوكيل من عمرو فلم يسلمها له ومنعها
ظلمامع قدرته على تسليمها حتى هلكت عنده ويريد زيد الآن أن يضمن عمر أقيمته بعد ثبوت ما ذكر
شرعا فهل له ذلك (الجواب) حيث طلبها الوكيل فنعها منه ظميا يضمن قال في النقاية وشرحها
للعلامة القهستاني فإن حبسها أي أمسكها المودع بعد طلب ربها ولو حكما كالوكيل على ما في
المضمرات الخ اه ولو كان الذي طلب وكيل المالك يضمن انقروى عن القاعدة وكذا في
شرح التنوير للعلائي لكن في المنع وقيد بانفسه لانه في موضع ثقة عن التجنيس انه لو طلبها
بوكيله أو رسوله فحبسها لا يضمن وفي الخاتمة رجل أودع عند انسان وديعة وقال في السر من
أخبرك بعلامة كذا وكذا فادفع اليه الوديعة فجاء رجل وبين تلك العلامة فلم يصدقه المودع
حتى هلك الوديعة قال أبو القاسم لا ضمان على المودع اه لكن في الخلاصة المالك اذا
طلب الوديعة فقال المودع لا يمكنني أن أحضرها الساعة فتركها وذهب ان تركها عن رضا
فهلك لا يضمن لانه لما ذهب فقد أنشأ الوديعة وان كان من غير رضا يضمن ولو كان الذي طلب
الوديعة وكيل المالك يضمن لانه ليس له انشاء الوديعة بخلاف المالك اه وهذا صريح في انه
يضمن بعدم الدفع الى وكيل المالك كما لا يخفى وفي الفصول العمادية ورسول المودع اذا طلب
الوديعة فقال لا أدفع الا الذي جاء بها ولم يدفع الى الرسول حتى هلك ضمن وذكر في فتاوى
القاضي ظهير الدين هذه المسئلة وأجاب نجم الدين انه يضمن وفيه نظر بدليل أن المودع اذا صدق
من ادعى انه وكيل بقبض الوديعة فانه قال في الوكالة لا يؤمر بدفع الوديعة اليه ولكن لقائل أن
يفرق بين الوكيل والرسول لأن الرسول ينطق على لسان المرسل ولا كذلك الوكيل ألا ترى انه

مطلب اذا ضاعت الوديعة
فالمودع الخاصصة والدعوى

مطلب اذا طلب الوديعة
وكيل المالك فنعهامنه
ضمن

مطلب قال من جاء بعلامة
كذا فادفعها اليه فجاء رجل
بالعلامة فلم يصدقه لم يضمن
قوله يضمن الخ أي فقد صار
غاصبا بالمنع عن الوكيل ولم
يحدث له ايداع جديد لعدم
قدرة الوكيل على انشاءه
بخلاف المالك وعبارة جامع
الفصولين لانه لا يملك الايداع
فيضمن لو لم يدفع مع قدرة
الدفع لغصبها اه منه

لوعزل الوكيل قبل علم الوكيل بالعزل لا يصح ولورجع عن الرسالة قبل علم الرسول بالرجوع
يصح كذا في فتاواه اه منخ من الايداع قال العلامة خير الدين الرملي بعدم نقل هذه العبارة
عن المنخ في حاشية البحر مانصه أقول ظاهر ما نقله في الفصول العمادية معزيا الى القاضي
ظهير الدين انه لا يضمن في مسئلة الوكيل كما هو منقول عن التجنيس فهو مخالف لما في الخلاصة
كما هو ظاهر ويتراءى الى التوفيق بين القولين بان يحمل ما في الخلاصة على ما اذا قصد الوكيل
انشاء الوديعة عند المودع بعد منعه ليدفع له في وقت آخر أي فيضمن لانه ليس له انشاء الوديعة
وما في فتاوى القاضي ظهير الدين والتجنيس على ما اذا منع ليؤدي الى المودع بنفسه واستبقاها
على الايداع الاول ولذلك قال في جوابه لا يدفع الا للذي جاء بها وفي الخلاصة ما هو صريح في
أن الوكيل تركها وذهب عن رضا بعد قول المودع لا يمكنني أن أحضرها الساعة أي وأدفعها
لك في غير هذه الساعة فاذا فارقه فقد أنشأ الايداع وليس له ذلك بخلاف قوله لا ادفعها الا للذي
جاء بها فإنه استبقاء للايداع الاول لانشاء ايداع قتل ولم أر من تعرض لهذا التوفيق والله
تعالى الموفق اه كلام الخير الرملي وفي التتارخانية من الفصل السادس وسئل عن
المودع اذا وكل رجلا بقبض وديعة بمحض من المودع فانه انتهى اليه الوكيل بعد أيام وطالبه
بالدفع اليه فامتنع ثم هلك هل يضمن فقال نعم لأن الابانة السالبة بالمعينة فوق الثابتة بالبينة
ولو ثبت التوكيل بالبينة فامتنع من الدفع اليه بعد الطلب يضمن فههنا أولى قيل له وهل يفرق
الحال بين التوكيل بمحض منعه وبين التوكيل في حال غيبته فصده في التوكيل في حال غيبته
فقال نعم هكذا نص عليه في الجامع وغيره من الكتب أن له أن يمتنع من الدفع اليه اه فالخاصل
انه اذا منعه عن الرسول لا يضمن على ظاهر الرواية كما نقله في البحر عن الخلاصة وأما اذا منعه
عن الوكيل ففيه اختلاف ففي الخلاصة والقاعدية والوجيز والتتارخانية والحاوي والرازي
والمضمرات انه يضمن واختاره صاحب المنخ وتبعه العلائي في شرحه فتعين المصير الى ما عليه
الاكثر خصوصا والمضمرات شرح القدوري والشروح مقدمة ففي مسئلتنا منع المودع الوديعة
من الوكيل ظلما ولم يقل له لا أدفعها الا الى الذي جاء بها حتى يكون استبقاء للايداع الاول وقد
جعت هذه النقول رجاء الثواب من الملك الوهاب ولاجل قطع الشك والارتباب (أقول)
ما ذكره المؤلف من أن المودع لا يضمن بمنعه عن الرسول في ظاهر الرواية ذكره في الدر المختار أيضا
وبه يظهر أن ما ذكره في الفصول العمادية من الفرق المتقدم بين الوكيل والرسول مبني على
خلاف ظاهر الرواية كآية عليه في نور العين ثم اعلم أن عبارة التتارخانية المتقدمة آتت بتقيد
تقصيلا في مسئلة الوكيل وذلك أن المودع انما يضمن بالمنع عن الوكيل اذا كان توكيله ثابتا
بالمعينة أو بالبينة أما اذا كان بتصديق المودع فانه لا يضمن وكذا لا يضمن لو كذبه بالاولى وانظر
هل يجري هذا التفصيل في مسئلة الرسول أيضا ومقتضى ما مر عن الخاتمة من قوله جاء رجل
وبين تلك العلامة فلم يصدقه المودع حتى هلك الوديعة لاضمان انه لو صدقه يضمن فيخالف
مسئلة الوكيل الا أن يقال ان قوله فلم يصدقه ليس قيد الاحتراز فلا مفهوم له وهذا ان جعل على
انه رسول وكذا ان جعل على انه وكيل بخالف ما ذكرنا من التفصيل وفي حاشية جامع الفصولين
للخير الرملي وهل يصح هذا التوكيل ولا يضمن المودع بالدفع أم لا يصح لكون الوكيل مجهولا
ويضمن بالدفع قال الرازي في حاويه راضا فيه تفصيل لو كان عند ذلك الاتفاق بمكان لا يمكن
لاحد من الناس استماع كلامهما فالدفع لمن جاء اليه بتلك العلامة بلا زيادة ولا نقصان صحيح

لانه عند ذلك كالتصريح بالوكالة لواحد بعينه وهو الجاني تلك العلامة وأما استماعه ذلك
من جنى فنادر وان كانا عند ذلك يمكن فيه أحد من الناس ممن يفهم اتفاقهما على ذلك
أو يمكن يمكن فيه لاحد استماع اتفاقهما على ذلك خفية وهما لا يريانه فالوكالة باطلة والدفع
مضمن اه هذا ما نقله الرملي (قلت) كثيرا ما يقع أن المالك بعد اتفاقه مع المودع على ذلك يبعث
رجلا بتلك العلامة فيسمعه آخر فيسبق الاول ويخبر المودع بتلك العلامة وقد يقال ان هذا
لا ينافي صحة التوكيل بعد وجود شرطه المتقدم عند اتفاق المالك مع المودع والظاهر أن المالك
إذا قال لم أذكر العلامة لهذا الرجل الذي جاء وانما ذكرتها لغيره أن يكون القول له لانه منكر
فيضمن المودع قناتل والله أعلم (سئل) في رجل غاب عن منزله وخلف امرأته وكان في يده وديعة
فلما رجع طلب الوديعة فلم يجدها كيف الحكم (الجواب) هذه المسئلة على وجهين ان كانت
امرأته أمينة لا يضمن لانه غير مضيع وان كانت امرأته غير أمينة متهمه يضمن لانه مضيع كذا
في الوقائع الحسامية ومثله في العمادية عن الخانية (سئل) في فرس مشتركة بين زيد وعمرو
نصفين وهي تحت يدي زيد فجاء ذو شوكاة واترعهما قهر من يدي زيد ودفعها للبكر فوضع بكر يده عليها
مدة حتى هلك عنده ويريد عمرو مطالبة بكر بقيمة حصته منها فهل له ذلك (الجواب) نعم
لقول فقهاءنا ولو أودع الغاصب المغصوب ثم هلك في يده ضمن أيا شاء من الغاصب والمودع قال
في الدرر أما الغاصب فظاهر وأما مودعه فلقبضه منه بلارضا مالكة اه والمسئلة في وديعة
التنوير والقهستاني وغيرهما (سئل) في رجل أرسل اكديش الشريك ليرعاه في القرية قد دفعه
شريكه الذي في القرية إلى أجيده الخاص مساهمة الساكن معه فجاء ثور وضرب الاكديش
فشق بطنه ومات ويريد الرجل الرجوع على شريكه المرقوم بقيمة الاكديش فهل للرجوع
عليه بشئ (الجواب) نعم لما في الخانية وله أن يدفع الى أجيده الخاص وهو الذي استأجره
مشاهرة أو مساهمة يسكن معه (سئل) في فرس مشتركة بين زيد وعمرو وهي تحت يدي زيد
شريكه عمرو فبعثها زيد على يد ابنه الصغير الذي في عياله ليسقيها فأخذها رجل من يد الابن
وماتت عنده فقام شريكه عمرو يطالب زيد بقيمة حصته منها زاعما انه متعدي الدفع الى ابنه
المزبور فهل له المطالبة بذلك (الجواب) حيث بعثها مع ابنه الغير البالغ لا يضمن حصه شريكه
والله أعلم وفي التجنيس المودع اذا بعث الوديعة على يد ابنه والابن ليس في عياله ان كان بالغاً
يضمن وان لم يكن بالغاً لا يضمن عمادية في بحث ضمان الحامي ومثله في الفصولين (سئل) فيما
اذا دفع زيد بضاعته على سبيل الامانة لعمرو ليوصلها للبكر لبلدة كذا على أن لا ينزل بها في البحر
الا في مركب مغفر أمين فنزل بها في مركب غير مغفر ولا أمين فأخذ النصارى البضاعة بالقهر
والغلبة والحال أن في البحر مركب مغفر موجوده ميسرة لاشقة للركوب فيها فهل يضمن
عمرو (الجواب) نعم حيث كان الحال ما ذكر يضمن عمرو قيمة الوديعة المذكورة كما اذا
أمره بحفظها في دار فوضعها في دار أخرى لان الاصل كما في الدرر أن الشرط انما يصح اذا كان
مفسداً والعمل به ممكناً والنهي عن الوضع في مركب غير مغفر وفي دار أخرى مفيد لانهما
يختلفان في الامن والحفظ فصح الشرط وأمكن العمل به بخلاف ما اذا أمره أن يضعها في بيت
معين من دار أو صندوق معين منه فحفظ في بيت آخر أو في صندوق آخر منه لان البيتين قلما
يختلفان في الحفظ فالمتمكن من الاخذ من أحدهما ممكن من الاخذ من الآخر فصار
الشرط غير مفيد وتعدر العمل به فلا يعتبر وكذلك تعيين الصندوق فلا يفيد لان الصندوقين

مطلب اذا كانت امرأته
غير أمينة يضمن

مطلب للمالك تضمين
الغاصب أو مودع الغاصب

مطلب لودفع الوديعة الى
أجيده الخاص الساكن معه

مطلب بعث الوديعة مع
ابنه الصغير لا يضمن

مطلب امره بالركوب في
مركب مغفر فركب بها غيره
يضمن

مطلب الاصل أن الشرط
انما يصح اذا كان مفيداً
والعمل به ممكناً

في بيت واحد لا يتفاوتان ظاهرا الا أن يكون في البيت أو الصندوق خلل ظاهر فيئذ يفيد الشرط ويضمن بالخلاف اه وقال انقروى عن شرح الطحاوى الاصل أن كل شرط يفيد اعتباره ويمكن للمودع مراعاته فهو معتبر وكل شرط لا يفيد اعتباره ولا يمكن مراعاته فهو لغو اه (سئل) فيما اذا أودع زيد عند عمرو وخبر في طريق الحج فأخذه عمرو ووضعه تحت رأسه حفظا له ونام ثم اتبعه فلم يجده فهل لضمان عليه في ذلك (الجواب) نعم ولو نام ووضع الوديعة تحت رأسه أو جنبه فضاقت لا يضمن وكذلك ان وضعها بين يديه وهو الصحيح واليه مال الامام السرخسي قالوا وانما لا يجب الضمان في الفصل الثاني اذا نام قاعدا أما اذا نام مضطجعا يضمن وهذا اذا كان في الحضر أما اذا كان في السفر فلا ضمان نام قاعدا أو مضطجعا كذا ذكره في الذخيرة وذكر في العدة لو نام واضعا جنبه على الارض فضاقت الوديعة يضمن وان نام قاعدا لا يضمن وفي السفر لا يضمن في الوجهين عمادية من الفصل ٣٢ (سئل) فيما اذا أودع زيد عند عمرو وديعة وتسلمها منه ثم جاء رجل أجنبي وأخذ الوديعة والمودع يراه ولم يمكنه دفعه ومنعه خوفا من ضرره فهل لضمان عليه (الجواب) نعم وفي الجامع الاصغر ولو أخذ الوديعة أجنبي والمودع يراه فسكت قال أبو القاسم الصفار ضمن ان أمكنه دفعه أما لو لم يمكنه دفعه لخوفه من ضرره وغارته لم يضمن انقروى (سئل) فيما اذا دفع زيد لعمرو وصدر نحاس لبيع له فعرضه على البيع فلم يشتريه أحد فرده عمرو على زيد ثم جدد ووصله له من عمرو فهل يقبل قول عمرو بيمينه (الجواب) نعم لانه أمين والقول للأمين مع اليمين الا اذا كذب الظاهر كما تقولوه وفي الاشياء كل أمين ادعى ايصال الامانة الى مستحقها قبل قوله كالمودع اذا ادعى الرد والوكيل والناظر ومثله في تنوير الابصار المودع اذا ادعى رد الوديعة فالقول قوله ولو أقام البينة على ذلك قبلت عيني على الهداية من كتاب الغصب في فصل ومن غصب عينا ادعى رد الوديعة أو هلاكها ومات قبل أن يحلف لا يحلف ولا يحلف وارثه نص عليه في الجامع الكبير بزيادة من القضاء (سئل) فيما اذا أودع زيد عند عمرو ألاجئين فوضعها مع عمرو في حانوته ثم أخذها ما بكر لينظر اليها وحوّلها من موضعها بدون اذن منهما ثم طالبه عمرو بهما فزعم انه ردّهما الى محلها وما وزيد و عمرو ينكران ردّهما الى محلها فهل يضمن بكر قيمتهما (الجواب) نعم أما لو أوفى الما صرح به الامام الجليل قاضي خان في الغصب رجل ركب دابة رجل بغير اذنه ثم نزل فانت قال يضمن في رواية الاصل وعن أبي يوسف انه لا يضمن وعنه انه يضمن قال الناطقي الصحيح انه على قول أبي حنيفة لا يضمن حتى يحول عن موضعها اه ثم ذكر في موضع آخر منه قالوا الصحيح من مذهبه انه لا يضمن الا بالتحويل وفي موضع آخر أيضا بعد التحويل لا يبرأ عن الضمان واليه مال الفقيه اه وأما نانا فلا نه متعذر من أول الامر عدا البداهة ما بغير اذن شرعي وفي العمادية من أواخر جنابة الدواب ضمن مسئلة لأن غصب المنقول لا يتحقق بدون النقل اه (سئل) فيما اذا كان لرقيق وديعة عند زيد فدفعها زيد لوكيل شرعي عن سيد الرقيق ثم مات السيد وعق الرقيق وطلب الوديعة من زيد فهل ليس له طلبها منه والدفع المذكور جائز (الجواب) نعم في الخانية آخر كتاب المأذون العبد اذا أودع عند انسان شيئا لملك المولى أخذ الوديعة كان العبد مأذونا أو محجورا فلو أن المودع دفع الوديعة الى مولاه ان لم يكن على العبد دين جاز اه (أقول) حاصله انه ليس للمولى أخذها من المودع خبرا ولو دفعها المودع برضاه الى المولى صح نظير الموكل ليس له أخذ الثمن من المشتري ولو دفع اليه المشتري ببرا وفي البحر عن الخلاصة ومنعه منه وديعة عبده

مطلب وضع الوديعة تحت رأسه ونام لا يضمن

مطلب أخذ الوديعة أجنبي ولم يمكنه دفعه لا يضمن

مطلب يقبل قول المودع باليمين في ردّ الوديعة للمالك
مطلب كل أمين ادعى ايصال الامانة الى مستحقها قبل قوله
مطلب ادعى ردّ الوديعة أو هلاكها ومات قبل أن يحلف لا يحلف وارثه
مطلب حول الاجنبي الوديعة عن محلها بلا اذن ضمن

مطلب اذا دفع وديعة العبد لمولاه لا يضمن الا اذا كان مديونا

لا يكون ظملاً لأن المولى ليس له قبض وديعة عبده ما ذونا كان أو محجوراً ما لم يحضر ويطهره من كسبه لاحتمال أنه مال الغير وديعة فإذا طهره للعبد بالينة فيئذ يأخذ اهـ (سئل) فيما إذا أودع زيد عند عمرو صندوقاً مقللاً فيه أمتعة فوضعه عمرو في بيت من داره حرزله قد دخل غل في الصندوق وأفسد بعض الأمتعة بدون تعد من عمرو ولا تقصير فهل لضمان عليه (الجواب) نعم قال في جامع الفصولين في الذخيرة أفسدها الفأرة وقد عرف المودع ثقب الفأرة فلما علم ربه ثقب الفأرة برئ لا لولم يعلمه بعد ما علم ولم يسده وفي العدة لو كانت شيئاً من الصوف ورب الوديعة غاب وخاف المودع عليها الفساد فرفعها إلى القاضي ليبيعها ولولم يرفع ولم يحتمل لدفع ذلك لم يضمن اهـ وفي الظهيرة الإنسان إذا استودع عنده ما يقع فيه السوس في زمان الصيف فلم يبردها بالهواء حتى وقع فيه السوس وفسد لا يضمن اهـ نهج النجاة وفي الوهبانية وتارك نشر الصوف صيغاً فعت لم ■ يضمن وقرض الفأرة بالعكس يؤثر إذا لم يستد الثقب من بعد علمه ■ ولم يعلم المالك ما هي تقر

(سئل) فيما إذا كان لزيد الغائب وديعة عند عمرو فأذن له زيد بارسالها إليه مع رجل أمين يعتمد عليه ففعل ذلك فخرج على الرسول قطاع الطريق فنهبوا القافلة والأمانة بالقهر والغلبة ولم يكن دفعهم ويريد زيد أن يضمنها عمراً فهل حيث كان الأمر كذلك لضمان على عمرو (الجواب) لم (سئل) فيما إذا أودع زيد عبده عند عمرو فابق العبد من عند عمرو وبدون تعد منه ولا تقصير في حفظه فهل لضمان عليه (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا دفع زيد لعمرو وجاراً على سبيل الأمانة فربطه عمرو وبجمل مع دابة أخرى على شط نهرو وأبعد عن محل آخر حتى غاب عن بصره وقصر في الحفظ حتى سقط الجمار في النهر فهل يضمن عمرو قيمته لصاحبه (الجواب) حيث قصر في الحفظ وغيبه عن بصره يضمن قيمته لصاحبه

* (كتاب العارية) *

(سئل) في رجل استعار ثوراً من آخر استعارته مطلقاً ليحرق عليه فهل عندة في حالة استعماله من غير تعد منه ولا وجه يقتضي ضمانه فهل لضمان عليه (الجواب) نعم ولو هلك الثور الدابة العارية في يد المستعير فإن كان العقد مطلقاً لا يضمن سواء هلك في حال الاستعمال أو في غيره عمادية من ضمان المستعير (سئل) فيما إذا استعار زيد من عمرو وجاراً لركبه إلى قرية معينة استعارته مطلقاً ليحصد زرعاً في القرية ثم بعد فراغه يعيد الجار لصاحبه فركبه للقرية وقبل فراغه من الحصاد نهبه الأعراب مع عدة حير لاهل القرية بالغلبة والقهر بدون تعد من زيد ولا تقصير في الحفظ ولم يقدر على دفعهم ولا على رده منهم ويرى صاحبهم أن زيداً يضمنه بمقتضى أنه شرط عليه ضمانه فهل لضمان على زيد ولو صدر الشرط (الجواب) نعم قال في وديعة التنوير واشتراط الضمان على الأمين باطل به يفتى اهـ وفي العمادية قال أبو جعفر الشرط وغير الشرط سواء لان اشتراط الضمان على الأمين باطل وبه نأخذ اهـ وفي جامع الفتاوى ولا تضمن العارية وإن التزم الضمان عند الهلاك (سئل) في رجل استعار من آخر عدلاً معلومة لينتفع بها ثم مات قبل أن يردّها لصاحبها مجهلاً لها ولم توجد في تركته فهل يكون ضمانها في تركته (الجواب) نعم لأن العارية أمانة كافي العلائق والأمانات مضمونة بالموت عن تجهيل (سئل) فيما إذا استعار زيد من عمرو حصانه ليركبه أربعة أيام إلى قرية معينة فركب إلى القرية

مطلب دخل الغل في الصندوق وأفسد بعض الأمتعة لا يضمن

مطلب فيما إذا كانت الوديعة تخاف عليها الفساد وصاحبها غائب

مطلب قال المودع أرسلها مع رجل أمين ففعل لا يضمن مطلب أبق عبد الوديعة لضمان على المودع مطلب دفع لعمرو وجاراً على سبيل الأمانة فقصر في حفظه حتى سقط في النهر يضمن

* (كتاب العارية) *

مطلب لو هلك الثور الدابة في يد المستعير والعارية مطلقاً لا يضمن

مطلب لا يضمن المستعير وإن شرط عليه الضمان

مطلب إذا مات المستعير مجهلاً يضمن

مطلب يضمن المستعير بمجاوزة المكان ولا يبرأ بالعود

المذكورة وتجاوزها الى قرية أخرى بعيدة وغاب أكثر من شهر ثم رجع قائلاً ان الحصان قد هلك
 معه في القرية الأخرى بعد مرور الايام المذكورة فهل يضمن قيمة الحصان لصاحبه (الجواب)
 حيث كانت عارية الحصان المذكورة موقوفة بوقت ومقيمة بمكان معين فامسكه بعد الوقت
 وتجاوز به المكان المعين يضمن قيمة الحصان لصاحبه قال في العمادية في الفصل ٣٢ العارية
 لو كانت مقبلة بالمكان تجاوز ذلك المكان يضمن ولا يبرأ بالعود اه وفي فتاوى القاضي ظهير
 الدين اذا كانت العارية موقوفة بوقت فامسكها بعد الوقت فهو ضامن ويستوى فيه أن تكون
 العارية موقوفة نصاً أو دلالة حتى ان من استعار قدوماً لكسر الخطب فكسره وأمسك حتى
 هلك يضمن اه ومثله في الفصولين استعار ثوراً ليكرب أرضه وعينها فكرب أرضاً أخرى
 فعطب الثور يضمن لان الاراضى تختلف في الكرب سهولة وصعوبة بمنزلة من استعار دابة
 ليسذهب الى مكان معلوم فذهب الى آخر تلك المسافة كان ضامناً وكذلك لو أمسك في بيته ولم
 يكرب حتى عطب لعدم الرضا من المالك بالامسك وكذا في الاجارة اذا أمسك ولم يذهب
 (أقول) ينبغي أن لا يضمن لكرب مثل الارض المعينة أو أخرى منها كالأستأجر دابة للعمل
 وسمى نوعاً خالف لا يضمن مثل المسمى أو أخف كذا في جامع الفصولين ولو عين طريقاً فاسلك
 طريقاً آخر ان كان اسواً لا يضمن وان كان أبعد أو غير مسلول ضمن وكذا اذا تفاوت في الامن
 عمادية استعار قدر الغسل الثياب ولم يسلمه حتى سرق ثياباً ضمن برأيه من الرابع من العارية
 العارية لو موقوفة فامسكها بعد الوقت مع امكان الرد ضمن وان لم يستعملها بعد الوقت هو
 المختار جامع الفصولين للمستعير أن يركب الدابة العارية في الرجوع وليس للمستأجر ذلك
 عمادية وفيها فان لم يسم المستعير لها موضع الدابة لم ينجز جهم من المصرا اه وفي القول لمن
 عن البدائع ولو اختلف المعير والمستعير في الايام أو المكان أو فيما يحمله عليها فالقول قول المعير
 لأن المستعير يستفيد ملك الانتفاع من المعير فكان القول في المقدار والتعيين قوله مع المين
 دفعا للثمة وفي فتاوى قارئ الهداية اذا اختلف المعير والمستعير في الانتفاع بالعارية فادعى
 المعير انتفاعاً مقيداً بفعل مخصوص والمستعير الاطلاق فالقول قول المعير في التقييد لأن القول
 له في أصل الاعارة فكذا في صفتها اه (سئل) في رجل استعار من آخر دابة ليركبها الى مكان
 معلوم فركبها وقبل وصوله الى المكان صادفه متغلب وأخذها منه بالقهر والغلبة ولم يمكنه منعه
 بوجه وخاف من ضرره فهل لاضمان على المستعير (الجواب) نعم لأن العارية أمانة كما تقدم
 والمستعير أمين والأمين انما يضمن بترك الحفظ اذا ترك بغير عذر كافي العمادية من ضمان
 الراعي وفي الجامع الاصغر ولو أخذ الوديعة أجنبي والمودع رافه فسكت قال أبو القاسم الصفار
 ضمن ان أمكنه دفعه أمال لم يمكنه منعه لخوف من ضرره وغارته لم يضمن (سئل) في رجل بنى
 بماله لنفسه قصراً في دار أبيه يادنه ثم مات أبوه عنه وعن ورثة غيره فهل يكون القصر لبنائه
 ويكون للمستعير (الجواب) نعم كما سرح بذلك في حاشية الاشباه من الوقف عند قوله كل من
 بنى في أرض غيره بأمره فهو مالها الخ ومثله العمارة كثيرة ذكرها في الفصول العمادية
 والفصولين وغيرها وعمارة المحشى بعد قوله ويكون للمستعير فيكف قلعه متى شاء (سئل)
 في قطعة أرض ميرية اذن المتكلم عليها زيد أن يبنى عليها بناء ولم يبن بعد ويريد المتكلم عليها
 الرجوع عن الاذن المرقوم ومنعه من البناء فهل لذلك (الجواب) نعم في فتاوى الشيخ اسمعيل
 الحائلي سئل فيما اذا اذن ناظر وقف لزيد أن يغرس في أرض الوقف غراساً ولم يغرس بعد ويريد

مطلب تكون العارية
 موقوفة نصاً أو دلالة

مطلب لو عين طريقاً فاسلك
 آخر لا يضمن ان كانا على
 السواء

مطلب لو أمسك الدابة
 بعد الوقت ضمن وان لم
 يستعملها بعده

مطلب للمستعير أن يركب
 في الرجوع بخلاف المستأجر

مطلب القول للمعير في الايام
 أو المكان أو ما يحمله عليها

مطلب القول للمعير في
 تقييد الانتفاع بالعارية

مطلب أخذ الدابة متغلب لم
 يضمن المستعير

مطلب العارية أمانة

مطلب بنى في دار أبيه يادنه
 فالبناء له ويكون للمستعير

مطلب اذن له بالبناء في
 الارض الميرية ثم رجع قبل
 البناء له ذلك

مطلب للناظر الرجوع عن
 الاذن للغرس قبل الغرس

مطلب حفر سرداب في دار
جار ياذنه ثم يباعها الجار ولم
يشترط بقاءه فلم يشترى رفعه

مطلب لورثة الآذن رفع
البناء

مطلب قال له المعير ابعثها مع
من شئت فبعثها مع من ليس
في عياله لا يضمن

مطلب فيما اذا جاء رجل الى
المستعير وقال اني استعرتها
من مالكها وامرني ان
اقبضها

مطلب استعار أرض الزرعها
لم تؤخذ منه قبل أن يحصد
الزرع

مطلب فبين استعار ثورا
فدبحه مدعيها الاياس من
حياته

الناظر الرجوع عن الاذن المرقوم ومنع زيد من الغراس فهل له ذلك الجواب نعم له ذلك قبل
الغرس (سئل) في ذمى حفر سردابا له في دار جاره عمرو والذي ياذنه ثم يباع عمرو داره من بكر الذي
ويطلب بكر الا ان رفع السرداب والحال انه لم يشترط وقت البيع بقاء السرداب فهل له ذلك
(الجواب) نعم رجل استأذن جاره في وضع جذوعه على حائط الجار أو في حفر سرداب تحت
داره فاذن له في ذلك ففعل ثم ان الجار يباع داره فطلب المشتري رفع الجذوع والسرداب كان له
ذلك الا اذا شرط في البيع ذلك فيمنع ذلك لا يكون للمشتري ذلك خاتمة من باب ما يدخل في البيع
من غير ذكر ومثله في البرازية من القسمة والاشباه من العارية وراجع حاشية السيد أحمد
(أقول) وكذا لو مات الآذن فلورثته رفع البناء عن ملكهم وان آذن له مورثهم كما في أول
كتاب العارية من الخيرية ولا يظهر هنا اشتراط بقاءه لأن الأرض جبري لا يتقصد بالشرط بخلاف
مسئلة البيع ورأيت بخط شيخ مشايخنا السائحاني والوارث في هذا بمنزلة المشتري الآذن للوارث
أن يامر به برفع البناء على كل حال كما في الهندية ومنه يعلم أن من آذن لاحد ورثته ببناء محل
في داره ثم مات فلما بقي ورثته مطالبة برفعه ان لم تقع القسمة ولم يخرج في مقسمه وفي جامع
الفصولين استعار دارا فبنى فيها بلا أمر المالك أو قال له ابن لنفسك ثم باع الدار بحقوقها وبوهر
الباني بهدم بنائه واذا فرط في الرد بعد الطلب مع التمكن منه ضمن اه (سئل) فيما اذا
استعار زيد من عمرو دابة الى مكان معلوم وقال له عمرو واذا وصلت الى المكان المزبور ابعثها مع
من شئت فبعثها مع من ليس في عياله فهل يكتفي في الطريق من غير تعد ولا تقصير فهل
يكون زيد غير ضامن (الجواب) نعم استعار دابة للعمل الى مكان كذا وقال له المالك ابعثها
مطلقا فبعثها على يد من ليس في عياله فهل يكتفي في الطريق لم يضمن حاوي الزاهدي وفي التجريد
البرهاني رجل جاء الى المستعير وقال اني استعرت الدابة التي عندك من فلان مالكها وامرني
أن اقبضها منك فصدقه ودفعها اليه فهل يكتفي عنده ثم أنكر المعير أن يكون أمره بذلك فالمستعير
ضامن ولا يرجع على الذي قبضها منه لانه صدقه فان كان قد صدقه ولم يصدقه ولم يكذبه
أو صدقه وشرط عليه الضمان فانه يرجع عليه قال وكل تصرف هو سبب للضمان اذا اتى
المستعير به فله باذن المعير وهو يجب ديمضين المستعير الا أن تقوم له بينة على الاذن عمادية
(سئل) فيما اذا استعار زيد من زوجته أرض الزرعها فزرعها حنطة بعد سحرها وأذنت له
بزرعها ونبت الزرع وتريد الا أن رفع يده عنها وأخذها منه قبل أن يحصد الزرع فهل ليس لها
ذلك (الجواب) نعم قال في التنوير واذا استعارها لزرعها لم تؤخذ منه قبل أن يحصد الزرع
وقتها أولا اه ومثله في الدرر (سئل) فيما اذا استعار زيد من عمرو حمارا ليحملة بنفسه ولا
يعيره من غيره فحملة ثم أعاره من بكر فحملة بكر ومات عنده ويريد عمرو وتضمن زيد قيمة الحمار بالوجه
الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم ويضمن لعنسين الا في حياض استعاره للحملة فحملة ثم أعاره
قال في التنوير وشرحه للعلاء ومن استعار دابة أو اسما جارا مطلقا بلا تقييد يحمل ماشا ويعير
له أي للعمل ويركب عملا بالاطلاق ويا فعل أولا تعين مراد او ضمن بغيره ان عطيت حتى لو ألبس
أو أركب غيره لم يركب بنفسه بعده هو الصحيح كما في اه والثاني للنهي قال في الخلاصة فلو قال
لا تدفع لغيرك فدفع فملك ضمن مطلقا ومثله في البرازية (سئل) في مستعير ثور ذبحه مدعيها
الاياس من حياته وذلك بدون آذن من صاحبه وصاحبه ينكر الاياس من حياته ولا بينة
للمستعير على دعواه فكيف الحكم (الجواب) حيث كان لا ترجى حياته لا يضمن الذابح

بالذبح قيمته وان اختلفا فقال المالك كانت حياته ترجى وقال الذابح لا ترجى فالبيعة على الذابح
واليمين على المالك واذا انجز عن البيعة وحلف المالك ضمن الذابح قيمته يوم الذبح والقول له في
قدر القيمة بمينه واذا ادعى المالك زيادة عما يقول الذابح فعليه البيعة والله أعلم والمسئلة في
الخيرية من ضمان الاجير مصدرة في حرث والجامع بينهما الامانة لان الاجير أمين والمستعير
أمين (سئل) في رجل استعار من آخر بهيمة وتسلمها ودخل دارا وأبقاها في السكة وغيرها
عن بصره حتى ضاعت فهل يضمن قيمتها لصاحبها (الجواب) نعم يضمن قال مؤيد زاده في ضمان
المستعير اذا دخل المستعير لبيته وترك الدابة المستعارة في السكة فهل يكتفى بضمن سوارها بطها
أو لم يربطها لانه لما غيبها عن بصره فقد ضيعها حتى اذا دخل المسجد أو البيت والدابة لا تغيب
عن بصره لا يجب الضمان وعليه الفتوى فصولين اهـ (سئل) فيما اذا استعار زيد
من عمرو جلا يحمل عليه قدر ما علموا من الخنطة فحمله أزيد منه وعلم أن الجمل لا يطيق ذلك
فهلك الجمل بسبب ذلك ويريد عمرو أن يضمنه كل قيمته بعد ثبوت ذلك بالوجه الشرعي فهل له
ذلك (الجواب) نعم استعارها يحمل عليها عشرة مخاتيم خنطة فحمله خمسة عشر مخاتيم
فهلك فان علم أن هذه الدابة لا تطيق حمل هذا القدر ضمن كل قيمتها لان هذا استهلاك وان
علم انها تطيق ضمن ثلث قيمتها لو تزيعا للضمان على قدر المأذون فيه وغيره المأذون فيه بخلاف
ما اذا استعار ثورا يطحن به عشرة مخاتيم خنطة فطحن أحد عشر فهل يضمن جميع القيمة لانه
لما طحن عشرة مخاتيم فقد انتهى الاذن فبعد ذلك استعمال الدابة بغير اذن مالكها فيصير غاصبا
بخلاف الجمل لان حمل الكل عليه باوجود مرة واحدة وهو في البعض مأذون وفي البعض مخالف
فتوزع الضمان عمادية (سئل) في العارية الموقته اذا أمسكها بعد الوقت مع امكان
الرد وهل يكتفى هل يضمن (الجواب) نعم العارية لو موقته فأمسكها بعد الوقت مع امكان الرد
ضمن وان لم يستعملها بعد الوقت هو المختار وسواء وقت نص أو دالة حتى ان من استعار
قدوما إلى كسر حطب فأكسره فامسك ضمن ولو لم يوقت فصولين وان قيد به وقت أو نوع
أو بهما ضمن بالخلاف الى شرا الى مثله أو خير علائق العارية لو كانت مقيدة بالمكان فخاوزه
يضمن ولا يبرأ بالعود وكذا الجواب في الاجارة بخلاف الرهن والوديعة ولو لم يذهب بها الى ذلك
المكان يضمن والمكث المعتاد عفو وكذلك هذا في الاجارة وهذا بخلاف ما اذا استعار دابة
أو استأجرها ليحمل عليها خنطة فحمل شيئا أخف من الخنطة أو أسهل على الدابة يضمن كذا في
شرح الطحاوي عمادية (أقول) قوله آخر يضمن الظاهر أن صوابه لا يضمن لان عبارة
جامع الفصولين برمز شرح الطحاوي هكذا ولو ذهب الى مكان آخر لا الى المسمى ضمن ولو أقصر
وكذا لو أمسكها في بيته ولم يذهب الى المسمى ضمن والمكث المعتاد عفو وكذا الاجارة وهذا
بخلاف ما لو استعارها أو استأجرها ليحمل برأخف من الخنطة أو أسهل من الخنطة في نور
العين ولكنه استشكل قوله ضمن ولو أقصر وقوله وكذا لو أمسكها في بيته لان المخالفة فيها الى
خير لا الى شرف مكان الظاهر أن لا يضمن فيها اهـ (سئل) فيما اذا استعار زيد من عمرو دابة
ليركبها الى مكان معين في أثناء الطريق أو دعهما عند بكر فأخذها بكر وذهب بها الى مدينة بعلبك
فذهب زيد وعبد عمرو بأذن عمرو لياتيها فتمسكها من بكر وسلمها زيد لعبد عمرو والمأذون له
بأخذها ثم ماتت الدابة عند العبد المزبور بقضاء الله تعالى وقدره ويرى عمرو أن زيد يضمن قيمتها
فهل يكون غير ضامن لها (الجواب) نعم قال الاسيبغاني في شرحه على الجامع الصغير

مطلب دخل داره وترك
الدابة في السكة وغيرها عن
بصره يضمن

مطلب استعارها ليحمل
عليها قدر ما علموا فحمل أزيد
منه الخ

مطلب العارية الموقته لو
أمسكها بعد الوقت ضمنها

مطلب لو جاوز المكان المقيد
يضمن ولا يبرأ بالعود

مطلب للمستعير أن يودع

للمستعير أن يودع عند مشايخ الطرق وقال بعضهم ليس له أن يودع وبالأول أخذ الفقيه أبو الليث والشيخ الإمام محمد بن الفضل من واقعات اللامشي وللمستعير أن يودع على المقتي به وهو المختار وصحح بعضهم عدمه ويتفرع عليه ما لو أرسلها على يد أجنبي فهلكت يضمن على الثاني لا الأول بجر من العارية في شرح قوله ولا يرهن ولورد العارية مع أجنبي يضمن جامع الفصولين في ٣٣ انقروى من أول العارية وقال في هامشه من هذا محل وفي العمادية وبالأول أخذ أبو الليث ومحمد بن الفضل وعليه الفتوى ومثله في التبيين وغاية البيان وفي المحيط وهو المختار وفي شرح المجموع وهو الصحيح وهذا الاختلاف فيما يملك الاعارة وأما فيما لا يملك الاعارة لا يملك الايداع (أقول) للمستعير الاعارة في موضعين الأول إذا استعار مطلقا بان لم يعين المعين من متفعا سواء كان مما يختلف باختلاف المستعمل كاللبس والركوب أو لا كالخيل على الدابة والاستخدام والسكنى والثاني فيما إذا عين متفعا وكانت مما لا يختلف وهذا عند عدم النهي فلو قال لا تدفع لغيرك فمدفع فهلكت ضمن مطلقا كما مر وهذا أيضا إذا لم يستعمله وكان مما يختلف فلو استعمله فالصحيح أنه ليس له أن يعير ولو استعاره مطلقا لمعينه وكذا لو فرغ من العمل الذي استعاره له لم يكن له الاعارة مطلقا لبقائه مودعا والحاصل أنه يملك الاعارة فيما لا يختلف في المطلقة والمقيدة وأنه ليس له الاعارة إذا فرغ فيما يختلف وغيره وكذا ليس له الاعارة فيما يختلف وكانت مقيدة وكذا لو استعمل ما يختلف ولو في المطلقة وكذا لو نهى عن الدفع إلى غيره كما يعلم من جامع الفصولين ففي هذه المواضع التي لا يملك فيها الاعارة لا يملك الايداع بلا خلاف وإنما الخلاف فيما يملك الاعارة هل يملك الايداع قيل نعم لأن الوديعة أدنى حالا من الاعارة لأنها تحفظ بدون انتفاع فإذا ملك الأعلى ملك الأدنى وقيل لا لأنه أمانة وليس للأمن أن يودع ابتداء وانما ملك الاعارة لأنه مأذون بذلك لا لطلاق الاذن بالانتفاع من المعير وصحح هذا القول في النهاية كما نقل في التارخانية ثم هذا كله إذا هلك المستعار قبل تسليمه إلى مالكه سلميا أم لو هلك بعده فلا كلام في عدم الضمان ومثله ما في السؤال فإنه قد سلم الدابة إلى عبد المالك المأذون له بذلك فلا حاجة إلى بناء عدم الضمان على القول بأن المستعير له أن يودع كما لا يخفى فافهم (سئل) في المعير إذا طلب العارية من المستعير مراراً ففرط حتى هلك في يده ولم يكن عاجزا عن الدفع بعد الطلب فهل يضمنها (الجواب) نعم يضمن حيث الحال ما ذكر

مطلب إذا منع العارية بعد الطلب يضمنها

(كتاب الهبة)

(كتاب الهبة)

مطلب القول لمدعي القرض دون الهبة

(سئل) فيما إذا دفعت هند لزيد مبلغا معلوما من الدراهم على سبيل القرض فطالبته بالمبلغ المزبور فقال انك دفعته لي هبة وقالت بل قرض فهل يكون القول قولها يمينها في ذلك وعليه رد مثل القرض المزبور (الجواب) نعم دفع لا آخر عيناً ثم اختلفا فقال الدافع قرض وقال الآخر هبة فالقول قول الدافع كذا في القول لمن عن البرازية ومثله في الخانية دفع اليه دراهم فقال أتفقها ففعل فهو قرض كما لو قال اصرفها إلى حوائجك ولو دفع اليه ثوبا وقال أكتسبه ففعل يكون هبة لأن قرض الثوب باطل لسان الحكم من الهبة (سئل) فيما إذا كان لزيد ثلث بستان معلوم جار في ملكه على سبيل الشروع أرضا وغراسا فهو هبة من أولاده الثلاثة القاصرين من غير قسمة والبستان يحتمل القسمة ثم باع زيد مع بقية شركائه جميع البستان من رجل فهل تكون الهبة قاسمة والبيع نافذا (الجواب) هبة المشاع فيما يحتمل القسمة

مطلب هبة المشاع فيما يحتمل القسمة باطلا

وهو ما يجبر القاضي فيه الآتي على القسمة عند طاب الشريك لها لا تنفذ الملك للموهوب له في
 المختار مطلقا شريكا كان أو غيره ابنا أو غيره فلو باعه الواهب صح لأن هبة المشاع باطلة وهو
 الصحيح كافي مشتمل الأحكام نقلا عن تمة الفتاوى والهبة الفاسدة لا تنفذ الملك على ما في الدرر
 وغيرها والمسئلة مسطورة في التنوير أيضا (أقول) ذكر ذلك في التنوير لكن قال شارحه
 مستدركا عليه بما في الفصولين من أن الهبة الفاسدة تنفذ الملك بالقبض وبه يفتى ثم قال إن
 لفظ الفتوى أكد من لفظ الصحيح يعني أن لفظ وبه يفتى أي بالقول بأفادتها الملك بالقبض
 أكد من لفظ الصحيح أي في قول من قال الصحيح أنها لا تنفذ فالحاصل أنهم ما قولان صحيحان
 لكن الأول أصح لأنه معنون بلفظ الفتوى الذي هو كذا لفظا التصحيح لأن القول الصحيح قد
 لا يفتى به لوجود ما هو أصح منه أول تغير عرف أو زمان أو نحو ذلك مما يقتضي الافتاء بخلافه على
 حسب ما يظهر لأهل الترجيح بخلاف لفظ به يفتى فانه صريح في أن العمل عليه وأنه لا يفتى
 بخلافه فلذا كان أكد لكن كتبت فيما علقته على الدر المختار في هذا الحل ما صورته قال في الفتاوى
 الخيرية ولا تنفذ الملك في ظاهر الرواية قال الزيلعي وسماه شائعا لا يملكه حتى لا ينفذ تصرفه فيه
 فيكون مضمونا عليه وينفذ فيه تصرف الواهب ذكره الطحاوي وقاضيهان وروى عن ابن
 رستم مثله وذكر عصام أنها تنفذ الملك وبه أخذ بعض المشايخ اه ومع أفادتها للملك عند هذا
 البعض أجمع الكل على أن للواهب استردادها من الموهوب له ولو كان ذارحما محرم من الواهب
 قال في جامع الفصولين راجع الفتاوى الفضلى ثم إذا هلك أفتيت بالرجوع للواهب هبة
 فاسدة لذى رحم محرم منه إذا فاسدة مضمونة على ما مر فإذا كانت مضمونة بالقيمة بعد الهلاك
 كانت مستحقة الرد قبل الهلاك اه وكما يكون للواهب الرجوع فيها يكون لو ارثه بعد موته
 لكونها مستحقة الرد وتضمن بعد الهلاك كالبيع الفاسد إذا مات أحد المتبايعين فلورثته
 نقضه لأنه مستحق الرد ومضمون بالهلاك ثم إن من المقرر أن القضاء يتخصص فإذا ولى السلطان
 قاضيا له قضى بذهب أي حنيفة لا ينفذ قضاء بذهب غيره لأنه معزول عنه بتخصيصه فالتحقق
 فيه بالرعية نص على ذلك علماء وناجحهم الله تعالى اه ما في الخيرية وبه أفتى في الحامدية أيضا
 والتاجية وبه جزم في الجواهر والبحر ونقل فيه عن المستفي بالغين المجمة أنه لو باعه الموهوب له
 لا يصح وفي نور العين عن الوجيز الهبة الفاسدة مضمونة بالقبض ولا يثبت الملك فيها الاعتداء
 العوض نص عليه محمد في المبسوط وهو قول أبي يوسف إذا الهبة تنقلب عقد معاوضة اه
 وذكر قبله أن هبة المشاع فيما يقسم لا تنفذ الملك عند أي حنيفة اه وفي القهستاني لا تنفذ
 الملك وهو المختار كافي المضمرات وهذا مروي عن أبي حنيفة وهو الصحيح اه حيث علمت أنه
 ظاهر الرواية وأنه نص عليه محمد وأنه قول أبي حنيفة ظهر أنه الذي عليه العمل وإن صرح بأن
 المقتضى به خلافه لأنه إذا اختلف التصحيح لا يعدل عن ظاهر الرواية على أنه على القول الآخر
 يكون ملكا خبيثا كما صرحوا به ويكون مضمونا عليه كما مر فلم يجز تنفعا للموهوب له فاعتزم
 ذلك وانما كثرت النقل في هذه المسئلة لكثرة وقوعها وعدم تنبه أكثر الناس للزوم الضمان
 على قول الكل ورجاء الدعوة نافعة في الغيب اه ما ذكرته فيما علقته على الدر المختار ثم أعلم أن
 الشيوع إنما يمنع وقت القبض لا وقت العقد فلو وهب مشاعا ثم قسم وقت القبض وسلم جاز حتى
 لو وهب نصف دار شائعا ولم يسلم حتى وهب النصف الآخر وسلم الكل جاز كافي جامع الفصولين
 وغيره (سئل) فيما إذا كان زيد حصصا معلومة في طاحونة وله عدة مواش وجير وآلات

مطلب في تحقيق مسئلة
 أن الهبة الفاسدة لا تنفذ
 الملك بالقبض

فلاحه وكتب معلومات لا تقبل القسمة فلكل ووهب ما ذكر من ابنه البالغين هبة شرعية مشتملة على الايجاب والقبول والتسليم والتسليم وفرغ لهم ما عن مشد مسكنه في أراضي وقف معلومة وصدر ذلك في صحته لدى بيته شرعية وصدق متمولى الوقف على الفراغ وأجازهم مات زيد عن ابنه المذكورين وعن ورثة غيرهما يزعمون أن الهبة صدرت في مرض الموت ولهم بيته على ذلك وللأبنين بيته تشهد بان ذلك في الصحة فهل تكون الهبة والفراغ صحيحين وأى البيتين تقدم (الجواب) تصح هبة مشاع لا يحتمل القسمة كذا في الملتقى حيث كانت الهبة المذكورة كما ذكره في صحته وكذا الفراغ المذكور اذا كانا في الصحة وبينه الصحة تقدم كما ذكره قاضيخان بما نصه رجل مات وترك مالا فادعى بعض الورثة عينا من أعيان التركة أن المورث وهبه منه في صحته وقبضه وبقية الورثة قالوا كان ذلك في المرض فان القول يكون قول من يدعى الهبة في المرض وان أقاموا البينة فالبينة بيته من يدعى الهبة في الصحة كذا ذكره في الجامع الصغير اه (سئل) فيما اذا وهبت امرأته من أولادها حصصا من بناء طاحونة هل تصح أم لا كذا وردت صورة الدعوى سنة ١١٤٥ (الجواب) أما هبة المشاع فيما لا يحتمل القسمة فهي صحيحة كما صرح به في الاعتبار لكن في هذه المسئلة وهبة البناء دون الأرض لا تصح الا اذا سلطه الواهب على نقضه قال في الدرر وكذا تجوز هبة البناء دون العرصه اذا أذن الواهب في نقضه وهبة أرض فيها زرع دونه أى دون الزرع أو تخل فيها تردونه أى دون التراد أى دون أى الواهب الموهوب له بالحصاد في الزرع والحداد في القروان المانع للجواز الاشتغال بملك المولى فاذا أذن المولى في النقض والحصاد والحداد ففعل الموهوب له زال المانع فجازت الهبة اه ونقله في المنع عنها وأقره وفي جامع الفتاوى ولو وهب زرعاً في أرض أو ثمر في شجرة أو حلية سيف أو بناء دار أو دينار على رجل أو قفيزاً من صبرة وأمره بالحصاد والحداد والقلع والنقض والقبض والكيل ففعل صح استحساناً ولو لم يأذن وفعل في المجلس أو في غيره ضمن اه وفي التارخانية في الفصل الثاني من الهبة واذا وهب له نصيباً في حائط أو طريق أو حمام وسلطه فهو جائز اه وأقوى جد جدي المرحوم عماد الدين عن سؤال رفع اليه وصورته فيما اذا كان زيدا عمارة قائمة في أرض الغير فلك زيدا العمارة المزبورة تزوجته ولم يأذن لها بنقض العمارة فهل يكون التملك غير صحيح أم لا الجواب نعم يكون التملك غير صحيح كتبه الفقير عماد الدين عني عنه فليست طرفي مسئلتنا هل سلطته على نقضه أم لا فعند ذلك يظهر الجواب والله أعلم بالصواب قال في الفتاوى الهندية من الهبة ومنها أن يكون الموهوب مقبوضاً حتى لا يثبت الملك للموهوب له قبل القبض وأن يكون مقسوماً اذا كان مما يحتمل القسمة وأن يكون متميزاً عن غير الموهوب ولا يكون متصلاً ولا مشغولاً بغير الموهوب حتى لو وهب أرضاً فيها زرع للواهب دون الزرع أو عكسه أو شغلها فيها ثمر للواهب معلقة به دون الثمرة أو عكسه لا يجوز وكذا لو وهب داراً أو طرفة فيها متاع للواهب كذا في النهاية اه وعلى هذا فقول البرازية وهب البناء لا الأرض يجوز يحمل إطلاقه على ما اذا أذن له الواهب في نقضه كما هو صريح الدرر وجامع الفتاوى كما تقدم لكن أقوى مفتي الروم على أفندي بقمضي إطلاق البرازية بالجواز من غير قيد كفي فتاواه التركية الشهيرة والله أعلم (أقول) وما في البرازية نقل مثله في نور العين عن النسبة ومثله في التارخانية عن الذخيرة حيث قال هبة البناء دون الأرض جائزة قال وفي الفتاوى عن محمد فيمن وهب لرجل نخلة وهي قائمة لا يكون قابضاً لها حتى يقطعها ويسلمها اليه اه هذا والموافق للمتون ما مر عن

مطلب تصح هبة مشاع لا يقسم
مطلب بيته الهبة في الصحة تقدم على بيته المرض
مطلب لا تصح هبة البناء دون الأرض الا اذا سلطه الواهب على نقضه

مطاب في مسئلة هبة البناء بدون الأرض على وجه التحقيق

الدرر لقول الكتز وغيره تصح في محوز مقسوم ومشاع لا يقسم قال في البحر قيد المحوز لأن المتصل
كالثمرة على الشجر لا تجوز هبته اه ومثله ما مر عن الفتاوى الهندية ويظهر لي التوفيق بين
كلامهم بأن من قال كالدرر لا تصح الا اذا سلطه الواهب على نفسه معناه لا تتم ولا تملك الا اذا
أذن له الواهب بالنقص ونقصه لانه بعد النقص صار محوزا مسلوفا من قال تصح ولم يقيد بذلك
أراد أنه يصح العقد وان لم يقد الملك ويدل على ما قلنا ما في البحر حيث قال وبما ذكرهنا علم أن
قوله تصح في محوز مقسوم معناه انها تملك بهذه الشروط لأن الصحة متوقفة على القسمة لانه
لو وهب شائعا يقسم تصح الهبة من غير ملك ولهذا الوقفصة مقسومة ما ملكه ولو كان شرطاً للصحة
لاحتج الى تجديد العقد كما لا يخفى اه كلام البحر ويشير الى ذلك ما قدمنا آنفاً عن التارخانية
حيث قال في هبة البناء انها جائزة ثم قال في هبة النخلة القائمة لا يكون قابضاً حتى يقطعها
ويسلمها فان قوله جائزة لا يلزم منه الملك وقوله لا يكون قابضاً الخ لا يلزم منه عدم الجواز فلا
تناقض بين الكلامين فاعتنم هذا التحقيق فانه بالقبول تحقيق وبالله التوفيق وهذا وذكر
المؤلف في موضع آخر جواب جد جده السابق وأيده بما قدمه عن الدرر وجامع الفتاوى ثم
قال لكن يشكل على هذا قول الدرر لأن المانع للجواز الاشتغال بملك المولى ولم يكن البناء
مشغولاً بملك المولى بل بملك غيره يعني في صورة مسئلة تجديد جده عماد الدين فلم يكن مانعاً من
الجواز كما هو صريح عبارة البزازیة المتقدمه وليس هو من اشتغال الموهوب بملك غير الواهب
قال في المنع واشتغال الموهوب بملك غير الواهب هل يمنع تمام الهبة ذكر صاحب المحيط في
الباب الاول عن هبة الزيادات انه لا يمنع الى آخر ما ذكره فيها نقل عن العمادية فتأمل ولا
تجمل في الفتوى اه ما ذكره المؤلف (وأقول) هذا اعتراض منه على ما أجاب به جده
لأن العمارة قائمة في أرض الغير لا في أرض الواهب وقد قال في الدرر ان المانع للجواز الاشتغال
بملك المولى يعني الواهب ومقتضى ذلك جواز هبة العمارة المذكورة لعدم المانع المذكور
وفي جامع الفصولين وقد صرح في زيادات قاضيان أن الاشتغال بملك غير الموهوب له يمنع
صحة الهبة سواء كان ملك الواهب أو غيره لكن الهبة انما تمنع اذا كان الاشتغال بمنع في يد
الواهب أو في يد غير الموهوب له أما اذا كان المنع في يد الموهوب له بغصب أو عارية أو غير ذلك
فلا تمنع فظهر أن الأصل أن الهبة اذا كانت مشغولة بملك الواهب أو بملك غير الموهوب له
يمنع الهبة اذا لم يكن في يد الموهوب له اه ما في الفصولين وأنت خير بأن ما في الدرر وما في
المنع وهو ما نقلناه عن الفصولين انما هو فيما اذا كانت الهبة مشغولة كهبة دار فيها متاع
للاواهب أو لأجنبي ومسئلة هبة العمارة دون الارض ليست من قبيل هبة المشغول لأن العمارة
غير مشغولة بالارض بل هي قائمة عليها متصلة بها لا يقال اذا كانت كذلك فهي من قبيل هبة
الشاغل وقد قال في جامع الفصولين تجوز هبة الشاغل للمشغول لانا نقول المراد بالشاغل الذي
تجوز هبته غير المتصل كما اذا وهب متاعاً في دارة أو جوالقه بدليل تصريحهم بأنه لا تجوز هبة
الشجر بدون الارض حتى يقطع ويسلم كما قدمنا عن التارخانية والعمارة من هذا القبيل
ويدل له ما مر في عبارة الفتاوى الهندية عن النهاية من قوله ولا يكون متصلاً ولا مشغولاً بغير
الموهوب فاعلم أن المانع كونه متصلاً أو مشغولاً بغيره لا شاغلاً وأن المراد بالشاغل غير المتصل
واللزم كون المتصل مانعاً وغير مانع وهو كلام متدافع ورأيت في حاشية الفصولين للغير الرمى
مانعه قوله تجوز هبة الشاغل أقول ليس هذا على إطلاقه فان الزرع والشجر في الارض

مطلب وهبه نخلة قائمة
لا يكون قابضاً حتى يقطعها
ويسلمها

شاغل لها لا مشغول ومع ذلك لا تجوز هبته لا اتصال بها اه فقد صرح بان المانع هو الاتصال وان كان شاغلا ثم كتب الرمي على قول الفصولين وقد صرح في زيادات قاضيان الى آخر ما مر
 أن مما يكثر السؤال عنه في رجل له شجر أو زرع أو بناء في أرض ملك أو معاراة أو محتكرة لا آخر
 أو مخصوبة وهبه لمن الأرض بيده لا تجوز الهبة وان كان شاغلا للأرض لا مشغولا ولا يدل
 ما في الزيادات على جوازها لانهم صرحوا أن المانع في مثل هذا الاتصال وجعلوه كالشائع اه
 ملخصا وحاصله أن ما مر عن الزيادات من أن هبة المشغول لا تصح الا اذا كان الشاغل في يد
 الموهوب له لا يدل على جواز هبة الشاغل نحو الشجر اذا كان قائما في أرض بيد الموهوب له
 أيضا لأن المانع هنا ليس كونه شاغلا لأن الشاغل تجوز هبته وان كان المشغول به ليس بيد
 الموهوب له وانما المانع اتصاله بغيره وكونه كالجزم منه حتى صار كالشائع لا تصح هبته الا بعد
 افرازه وبهذا ظهر لك أن هبة الشاغل المتصل لا تصح سواء كان المشغول به بيد الواهب
 أو الموهوب له أو غيرهما وظهر أيضا صحة ما أجاب به جد جد المؤاف وأن اعتراضه عليه غير وارد
 فاعتنم هذه القوائد الفرائد (سئل) فيما اذا كان له نذر غراس قائم بالوجه الشرعي في أرض
 وقف فوهبته في مرض موته من أجنبي ولم تسلمه منه حتى ماتت فهل تكون الهبة غير صحيحة
 (الجواب) نعم لأن هبة الاشجار بدون الأرض لا تجوز كما صرح به قاضيان وغيره حيث قال
 هبة النخل بدون الأرض لا تجوز وفي التنوير لا تصح هبة لبن في ضرع وصوف على غنم ونخل
 في أرض وتز في نخل ولو فصله وسلمه جاز ومثله في الملتقى وغيره وفي البرازية وهب أرضا فيها
 زرع أو بقل أو نخلا عليه تمر أو وهب الزرع بدون الأرض أو النخل بلا أرض أو نخلا بدون
 التمر لا يجوز لأن الموهوب متصل بغيره اتصال خلقه مع امكان القطع فقبض أحدهما غير ممكن
 في حالة الاتصال فيكون بمنزلة المشاع الذي يحتمل القسمة اه وفي الخيرية وقد تقر بأن هبة
 الشجر بدون الأرض كهبة مشاع يحتمل القسمة وهي لا تصح اه ولا سيما مع عدم تسلمه ذلك
 فلو كانت هبة صحيحة ولم تسلم حتى مات الواهب بطلت بموته قال في المبسوط ولا تجوز هبة المريض
 الامقبوضة فاذا قبضت جازت وتعتبر من الثلث اه وفي العمادية وهب في مرض الموت
 ولم يسلم حتى مات بطل الهبة لأن الهبة في مرض الموت وان كانت وصية لكنها هبة
 حقيقة فنفقت مقر الى القبض ولم يوجد اه ومثله في البرازية والله سبحانه أعلم (سئل) فيما
 اذا كان لزيدان كبيران وأملاك تقبل القسمة وحصته في مشاع تقبل القسمة فكل جميع ذلك
 من ابنه المذكورين سوية بينهم ما نصفين من غير قسمة وكتب بذلك صك ولم يحكم بذلك حاكم
 يراه ويريد الرجوع عن القليل واسترد ذلك من ابنه المذكورين فهل له ذلك (الجواب)
 نعم وهب اثنان دارا الواحد صح لانهم اسلمها جله وقد قبضها جله فلا شيوخ وبقبله لا وهبة
 واحد من اثنين كبيرين ولم يبين نصيب كل واحد أي لا يصح عند أبي حنيفة لأنه هبة النصف
 من كل واحد منهم ما بدليل انه لو قبل أحدهما فيما لا يقسم صحت في حصته دون الآخر فعلم انهما
 عقدان بخلاف البيع فانه لو قبل أحدهما فانه لا يصح لانه عقد واحد وقال لا يجوز نظر الى انه
 عقد واحد فلا شيوخ قيد بالهبة لأن الرهن من رجلين والجاراة من اثنين جائز اتفاقا وقيد
 الواهب بكونه واحد الآن الواهب لو كان اثنين والموهوب له كذلك على أن يكون نصيب
 أحدهما لآخر لانهما بعينه ونصيب الآخر لا آخر لا يجوز اتفاقا كما في الهداية وقيدنا بكون
 الموهوب لهما كبيرين لأنه لو وهب من اثنين أحدهما صغير والآخر كبير والصغير في عياله لم تجز

مطلب هبة الاشجار بدون
 الأرض لا تجوز ما لم يفصلها

مطلب وهب في مرض
 موته ولم يسلم حتى مات
 تبطل وان كانت وصية
 مطلب في هبة واحد من
 اثنين

الهبة اتفاقا لانه حين وهب صار قابضا خاصة الصغير فبقى النصف الاخر شائعا كذا في المحط
 وقيدنا بعدم البيان لانه لو بين بان قال لهذا ثلثها ولهذا ثلثها لا يجوز عند أبي حنيفة وأبي يوسف
 وقال محمد يجوز ان قبضه وحر اده بالدار ما يحتمل القسمة لان ما لا يحتملها كالبيت يجوز اتفاقا
 وقيد بكون الموهوب له اثنين لانه لو كان واحدا فوكل اثنين فقبضاها جاز كذا في قاضيان منع
 وفي تصحيح القدوري للشيخ قاسم وقد اتفقوا على ترجيح دليل الامام واختار قوله أبو الفضل
 الموصلي وبرهان الأئمة المحبوبي وأبو البركات النسي اه وقد أتى بذلك الخبر الرمي (أقول)
 فالخاصل انه على قول الامام لا فرق بين أن يكونا كبيرين أو صغيرين أو أحدهما كبيرا والاخر
 صغيرا في أن الهبة لهما لا تصح وكذا داخل تحت اطلاق المتون قولهم وبعبكسه لا أي لا يصح هبة
 واحد من اثنين وبه يظهر أنه لا فائدة للتقييد بالكبيرين على قول الامام وان تبع صاحب المنع
 في ذلك شيخه صاحب البحر وتبعهما العلائي فالمناسب الاطلاق كما أفاده الخبر الرمي في حاشية
 البحر وكذا قوله ولم يبين نصيب كل واحد ليس بقيد على قول الامام نعم فائدة التقييد بيان
 الخلاف فقط وقوله ولو وهب من اثنين أحدهما صغيرا الخ الضمير في قوله والصغير في عياله أي
 عيال الواهب كما لا يخفى وبديل التعليل ومثله مالو وهب لابن له أحدهما صغيرا كما في البرازية
 قال لأن هبة الصغير منعقدة حال مباشرة الهبة لقيام قبض الاب بمقام قبضه وهبة الكبير
 محتاجة الى قبوله فسبقت هبة الصغير فتسكن الشيوع والحيلة أن يسلم الدار للكبير ويهبها منهما
 اه أي لانها اذا كانت في يد الكبير ثم وهبها لهما فقد وجد القبضان معا وقت العقد فلم يتحقق
 الشيوع وبهذا يظهر أنهم مالو كانا صغيرين وكانا في عيال الواهب أو كانا ابنين له تصح الهبة
 لتحقق قبضه لهما بمجرد العقد بلا سبق لأحدهما على الآخر وتعام ذلك فيما علقناه على البحر
 وقد ظهر لك أن ما في الدر المختار من قوله وصغير في عيال الكبير سبق قلم وصوابه في عيال الواهب
 كما ذكرنا اذ لو كان في عيال الكبير لم يصح التعليل وتكون المسئلة خلافية كسئلة الكبيرين ثم
 هذا كله اذا لم يكن الموهوب لهما فقيرين فلو كانا فقيرين صحت على ما سياتي عقب هذا فكان
 ينبغي تقييد الابنين في السؤال بالغنيين حتى تكون الهبة فاسدة وانما حققنا هذه المسئلة
 لانها صارت واقعة الفتوى في زماننا وتكرر السؤال عنها ووقع فيها الشبهة والله أعلم (سئل)
 في امرأة وهبت في صحتها من شقيقها ووجدتها الفقيرين أمتعة مختلفة الاجناس هبة شرعية مسلمة
 لهما فهل صحت الهبة (الجواب) نعم لان الاثواب المختلفة من اجناس مختلفة مما لا يقسم
 وهبتها صحيحة كما به عليه في الحاشية وقد أتى بذلك الشيخ خير الدين الرمي وان وهب من اثنين
 واحد لم يصح عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد يصح وان كانا فقيرين تكون صدقة
 والتصدق على الفقيرين جائز بالاجماع وهكذا ينبغي أن يفصل في الجواب في كل هبة قاعدية من
 أواخر كتاب الدعوى ملخصا التصديق على الغني هبة وان ذكر لفظ الصدقة وعلى الفقير صدقة وان
 ذكر لفظ الهبة تارخية في أول الفصل الثاني عشر من الهبة انقروى والمسئلة في التنوير
 وغيره (أقول) وهذا فيما يقسم وغيره فتصح الصدقة مطلقا على فقيرين ولو بلفظ الهبة قال في
 التارخية عن المضر أن ولو قال وهبت منك هذه الدار والموهوب لهما فقيران صحت الهبة
 بالاجماع اه لكن هذا على رواية الجامع والافقد ذكر في الاصل روايتين في الصدقة على قول
 الامام والصحيح رواية الجامع كما في جامع الفصولين وصحهما في الهداية أيضا وعليهما مشي أصحاب
 المتون وقد علم أن صحة الهبة في صورة السؤال من وجهين أحدهما كون الاثواب المختلفة مما

مطلب في تحقيق مالو وهب
 من اثنين

مطلب تصح الصدقة على
 فقيرين ولو بلفظ الهبة

لا يقسم وهبة ما لا يقسم تصح ولو من غنيين ثانياً كون الموهوب لهما فقيرين وهبة واحد من
 فقيرين تصح ولو كانت مما يقسم لأنها صدقة كما صرحوا به من أن الهبة للفقير صدقة والصدقة
 على الغر هبة ووجه صحتها إذا كانت لفقيرين ما صرحوا به من أن الصدقة يراد بها وجه الله
 تعالى وهو واحد فلا شيوخ والافقد صرحوا في المتون أيضاً بأن الصدقة كالهبة لا تصح
 في مشاع يقسم أي بأن تصدق ببعضه على واحد والحاصل أنه لو هب داراً مثلاً التي تحتل
 القسمة من غنيين لا يصح للشيوع خلافاً لهما ولو تصدق بهما على فقيرين يصح اتفاقاً لما صرح
 ولو هب نصفها الواحد وتصدق به على فقير واحد لم يصح لتحقيق الشيوع والله سبحانه وتعالى
 أعلم (سئل) فيما إذا كان لزيد ابن و بنت ولابنه ابن صغير عاقل مميز عمره عشر سنوات فوهبه
 جده داراً له وأمتعة معلومة في مرض موته هبة شرعية مشتملة على الإيجاب والقبول والتسلم
 والتسليم وأقر أن بذقته للصغير يدنا قدره كذا من الدراهم ومات من مرضه المذكور عن ذكر
 وخلف تركته تخرج الهبة والمبلغ المقرب من ثلثها وليس عليه دين أصلاً فهل تكون الهبة
 والاقرار صحيحين (الجواب) نعم أما الهبة لابن الابن الصغير العاقل فلما في التسيور من الهبة وتم
 بقبضه لوميزا يعقل التحصيل ولومع وجوداً أيه لانه في النافع المحض كالبالغ اهـ ومثله في الدرر
 وأما الاقرار للصغير المزبور فلما في التسيور وشرحه للعائى من الاقرار وأما الاقرار للرضيع فإنه
 صحيح وان بين المقر سبباً غير صالح منه حقيقة كالاقراض أو عن مبيع لان هذا المقر محل لثبوت
 الدين للصغير في الجملة أشباه اهـ (أقول) تقييده في السؤال خروج المقرب من الثلث غير لازم
 لان الاقرار لغير الوارث نافذ من جميع المال كما صرح في بابهم مع ما فيه من المباحث (سئل) في
 امرأته وهبت في صحتها أمتعة معلومة من بنت ابنها الصغيرة وسلمت الامتعة لابي الصغيرة وقبل
 الهبة بإيجاب وقبول شرعيين لدى بنته شرعية ثم ماتت المرأة عن ابنها المذكور وعن زوج
 يزعم أن الهبة غير صحيحة فهل صحت الهبة المذكورة (الجواب) نعم وقد نقل المؤلف عبارات
 على سبيل الاستطراد في مسألة ما إذا قبض هبة الصغير غير أبيه أو وصيه فلمذكر حاصلها على
 وجه التحرير لكونها تقع كثيراً وقد صارت واقعة الفتوى في زماننا قال في الهداية وفيما وهب
 للصغيرة يجوز قبض زوجها الهابعد الزفاف لتقويض الاب أمورها الهبة دلالة بخلاف ما قبل
 الزفاف ويعلمك مع حضرة الاب بخلاف الام وكل من يعولها غير هاب حيث لا يمكن كون الابعد
 موت الاب أو غيبة منقطعة في الصحيح اهـ ومثله في الجوهره وبه جزم في البدائع وقال بعض
 مشايخنا يجوز لهم أيضاً أن يقبضوا للصغير إذا كان في عيالهم كالزوج وعنه احتراز أي صاحب
 الهداية بقوله في الصحيح غاية البيان ولو كان الصبي في عيال الجد أو الأخ أو الأم فوهبه له
 هبة فقبض الهبة من كان الصغير في عياله والاب حاضر اختلف المشايخ فيه قال بعضهم
 لا يجوز الصحيح هو الجواز كالوقبض الزوج وأبو الصغير حاضر وكذلك لو كان الصغير في عيال
 أجنبي كان للأجنبي حق القبض خاتمة وإذا كان الصغير في عيال الجد أو الأخ أو الأم
 أو الأجنبي والاب حاضر فقبض من في عياله هل يجوز اختلف المشايخ فيه والفتوى على أنه
 يجوز فتاوى الصغرى كذا في أحكام الصغار للاستروتن ولوقبض من في عياله مع حضور الاب
 قيل لا يجوز وقيل يجوز وبه يقتضى مشتمل الأحكام (أقول) فقد اختلف الصحيح كما ترى وأنت
 على علم بما قاله العلامة قائم من أن قاضيخان من أجل من يعتمد على تحججه لانه فقيه النفس
 وقد صحح جواز قبض من يعول الصغير ولومع حضرة الاب لانه نفع محض للصغير ويشهد له صحة

مطلب تتم الهبة للصغير
 العاقل بقبضه ولومع وجود
 أبيه

مطلب مهم في تحرير مسألة
 ما إذا قبض هبة الصغير من
 يعوله مع أبيه

قبول الصغير بنفسه اذا كان ميرا ولو كان الاب حاضرا أو أيضا قد وجدت دلالة تفويض الاب
 أمور الصبي الى من يعوله كما ترفى الزوجة الصغيرة بعد الرفاف فليكن العمل على هذا القول
 ولا سيما وقد صحح بلفظ الفتوى وهي أكد ألفاظ التصحيح وفي القهستاني عن المضمرات انه المختار
 والمضمرات من الشروح فانه شرح القدرى وظاهر كلام الشيخ علاء الدين اختياره حيث نقل
 تصحيحه عن البرجندى مستدركا على ظاهر عبارة متن التنوير والله أعلم (سئل) في مريض
 مريض الموت له ديون بدم جماعة معلومين وعليه ديون لاربها فوهب الباقي من ديونه بعد أداء
 ما عليه من الديون لبتيه وعوضته من ذلك طاقية سبناها له ضمن الهبة ومات من ذلك المرض
 عنهما وعن زوجته وعم شقيق لم يميز الوصية وترغم البنتان جوازها بسبب التعويض المذكور
 فهل تكون غير صحيحة ولا عبرة برغمهما (الجواب) نعم لا مور منها تملك الدين لغيره من عليه من
 غير تسلط ومنها الهبة من المريض فان هبته وكذا اعتاقه ومحاباته ووقفه وضمانه حكم الوصية
 فتعتبر من الثلث كما في التنوير من الوصية والوصية للوارث لا تصح الا باجازة بقية الورثة ومنها
 أن الشيء اذا بطل بطل ما في ضمنه والهبة باطلة فكذا ما في ضمنها من التعويض وان قلنا ان
 التعويض بيع انتهأ فبيع المريض للوارث لا يصح أيضا والله أعلم وأجاب المؤلف عن سؤال آخر
 بأن هبة المرصد لا تصح لأن تملك الدين ممن ليس عليه الدين لا يصح كما صرح بذلك في الدرر
 والتنوير وغيرهما (سئل) فيما اذا كان لامرأة مبلغ دين معلوم بدم زوجها يدين المرأة
 وهبت دينها المزبور لم زيد ولم تسلطه على قبضه فهل تكون الهبة المذكورة باطلة (الجواب)
 نعم ذكر في الصغيرى هبة الدين من غير من عليه الدين لا تصح الا اذا وهبه وأذن له بالقبض فقبضه
 جاز وذكر في العدة وان لم يأمره بالقبض لم يجز وفي بعض كتب الفقه الموثوق عليه هبة الدين
 من غير من عليه الدين لا تجوز الا اذا سلطه على قبضه ويصير كأنه وهبه حين قبضه ولا يستحكم الا
 بالنقبض وكذا لو وهبه صوفا على غنم وسلطه على جزاه أو زرع غير محصود وسلطه على حصاده
 وكذا الثمر على الشجر وسلطه على جذاذه عمادية من الاحكامات وفي الذخيرة من الفصل الثالث
 في هبة المشغول في أواخرها ولو وهب دينه على رجل من غيره وأمر الموهوب له بقبضه فقبضه
 جازت الهبة لما أن تمام الهبة بالقبض فصار كأن خطاب الهبة وجد بعد القبض (سئل) في
 امرأه لها في ذمة والدها مائة قرش فأشهدت على نفسها في مرض موتها أنها وهبت الزوج والدا
 والآن تريد الزوجة مطالبة الزوج بذلك فهل لها ذلك (الجواب) تملك الدين ممن ليس عليه
 الدين باطل الا اذا سلطه المملك على قبضه وفي هذه المسئلة لا تسلط فتكون غير صحيحة وان كان
 بحيث لم يقبض حتى ماتت المشهدة فقد بطلت الهبة لما في العمادية من هبة أحكام المرضى وهب
 في مرض الموت ولم يسلم حتى مات بطل الهبة لأن الهبة في مرض الموت وان كانت وصية لكنها
 هبة حقيقة فتقتقر الى القبض ولم يوجد (سئل) فيما اذا كان لامرأة نصف طاحونة ماء
 دار حتى قابله للقسمة مشتملة على حجرين ومكانين للدراب واذا قسمت لا تبدل المنفعة وتصور
 طاحونتين مستغما على السواء فوهبت ذلك في صحته الولد لها سوية فهل تكون الهبة
 المذكورة غير صحيحة (الجواب) هبة المشاع من شريكه أو من أجنبي ان احتلت القسمة
 لا تجوز وان لم تحتل تجوز كما صرح به في الذخيرة وفي الخلاصة في أوّل القسمة عن الاصل
 لا يقسم الحمام والحائط والبيت الصغير والدكان الصغيرة وهذا اذا كان بحال لو قسم لا يبقى لكل
 واحد بعد القسمة موضع يعمل فيه فان كان بحال يبقى يقسم له ومثل في البرازية وخزانة

مطلب وهب في مرضه لبتيه
 ديونا لا يصح

مطلب هبة المرصد لا تصح

مطلب هبة الدين من غير
 من عليه الدين لا تصح الا اذا
 سلطه على قبضه فقبضه

مطلب الهبة في مرض
 الموت وان كانت وصية
 فتقتقر الى القبض

مطلب هبة نصف الطاحونة
 المحتملة القسمة لا تصح

الفتاوى حيث كانت الطاحونة المذكورة لا تبدل منفعتها بالقسمة وتبقى منتقعا بها بعدها
 فالهبة المذكورة غير صحيحة (أقول) هذا إذا كانت المرأة المذكورة وهبت النصف المذكور من
 ولديها معاً أمالاً وهبت الربع من أحدهما ثم وهبت الربع الثاني من الآخر تصح الهبة لأن الربع
 الطاحونة المذكورة لا يحتمل القسمة وهذه حيلة صحة الهبة في هذه المسئلة (سئل) فيما إذا
 قال الواهب شرطت لي عوضاً وقال الموهوب له لم أشرط فهل يكون القول للموهوب له مع يمينه
 (الجواب) نعم كما صرح به في القول لمن من أواخر الهبة (سئل) فيما إذا وهب زيد المريض
 قطعة أرض وجاراً من عمرو الأجنبي وسلمه ذلك على أن يهب ذلك من ههنا بعد موته وذلك
 يخرج من ثلث ماله فهل تصح الهبة ويطلب الشرط (الجواب) حيث كانت الهبة تخرج من
 ثلث ماله فهي صحيحة دون الشرط قال في الدر المختار من أول كتاب الهبة وحكمها أنها لا تبطل
 بالشرط الفاسدة فهبة عبد على أن يعتقه تصح ويطلب الشرط (سئل) فيما إذا وهب زيد عمراً
 فرسامه زولة هبة شرعية فعلمها وسقاها مدة شهر حتى سمته ويريد زيد الآن الرجوع به بيمينه
 المذكورة فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ويمتنع الرجوع بمجرد زيادة متصلة أرادها الزيادة
 في نفس الموهوب بشيء يوجب الزيادة في القيمة كالسمن والجمال والاسلام والعلم وغيرها شرح
 الجمع لابن مالك وقال الامام الخليل قاضيان في فتاويه من فصل الرجوع في الهبة ولو وهب عبداً
 صغيراً فشب وصار رجلاً طويلاً لا يرجع الواهب فيه لأن الزيادة في البدن تمنع الرجوع وإن كانت
 تنقص القيمة وكذلك لو كان فحيفاً فسمي أو كان قبيحاً فحسن لا يرجع (سئل) فيما إذا وهب زيد
 لأم ولده أمتعة معلومة في صحته ثم مات عنها وعن ورثته يطالبونها بالامتنعة المزبورة فهل لهم ذلك
 والهبة المذكورة غير صحيحة (الجواب) نعم قال في الدر المختار في باب الرجوع في الهبة لا تصح
 هبة المولى لأم الولد ولو في مرضه ولا تنقلب وصية أذ لا يد للمعجور أمالاً أو وصى لها بعد موته تصح
 لعقها بجوته فيسلم لها كافي اه وفي الوصايا الهبة لا تم ولده والاقراء بالدين باطل بخلاف الوصية
 لانها مضافة الى ما بعد الموت لانها حرة في تلك الحالة برأية قبيل السادس في تصرفات الوصي
 (سئل) فيما إذا كان لزيد حصّة معلومة في فرس فوهبها في صحته لعمرو هبة شرعية مقبولة مسلمة
 له بأذن بقية الشركاء فيها وعرض عمرو زيداً نظير ذلك مبلغاً معلوماً من الدراهم والحنطة فأثاله
 خذ هذا عرض هبتك وتبعت الفرس عند الموهوب له تتاجو يريد زيد الواهب الآن أن يرجع
 فيها وفي النتائج فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم فإن قال خذ عرض هبتك أو بدلها فقبضه
 الواهب سقط الرجوع تنوير والحصة في الفرس المزبورة ليست محتملة للقسمة وهبة المشاع الذي
 لا يحتمل القسمة صحيحة كافي الخبرية نقلاً عن مبسوط شيخ الاسلام ضمن سؤال وجواب فراجع
 ان رمت (أقول) وذكر في الدر المختار أنه لو لم يذكر أنه عوض رجح كل بهيمته اه وكتبت فيما
 علقته عليه عن الحواشي اليعتوية فيه كلام لأن الاصل أن المعروف كالمفوض كما صرح
 به في الكافي وفي العرف يقصد التعويض ولا يذكر عند بدل هبتك ونحوه استحياء فينبغي أن
 لا يرجع وإن لم يذكر البدلية وفي الخاتمة بعث الى امرأته هدايا وعوضته المرأة وزفت اليه ثم
 فارقها فادعى الزوج أن ما بعثه عارية وأراد أن يسترد وأرادت المرأة أن تسترد العوض فالقول
 للزوج في متاعه لأنه أنكر التملك والمرأة أن تسترد ما بعثته أذترع أنه عوض للهبة فإذا لم يكن
 ذلك هبة لم يكن هذا عوضاً فلكل منهما استرداد متاعه وقال أبو بكر الاسكافي ان صرحت حين
 بعثت أنه عوض فكذلك وإن لم تصرح به ولكن نوت أن يكون عوضاً كان ذلك هبة منها

مطلب القول للموهوب
 له أنه لا يشترط عوضاً

مطلب وهب من أجنبي
 على أن يهبه من فلان صح
 الهبة وبطل الشرط

مطلب سمن الدابة يمنع
 الرجوع في هبتها

مطلب لا تصح الهبة لأم
 الولد ولو في المرض بخلاف
 الوصية لها

مطلب يسقط الرجوع
 في الهبة بالتعويض
 مطلب الاصل أن المعروف
 كالمفوض

مطلب وهبت دارا تقسم
من بناتها الاربع لاتصح

مطلب دفع لخادمه كسوة
ليس له أخذها منه

وبطلت بنتها ولا يخفى انه على هذا ينبغي أن يكون في مسئلتنا اختلاف اه (سئل) في امرأة لها دار قابلة للقسمة فوهبتها من بناتها الاربع أرباعا فهل تكون الهبة المذكورة غير صحيحة (الجواب) نعم تكون غير صحيحة فان قسمتها وسلمتها وصحت الهبة (أقول) الظاهر أن عدم الصحة فيما ذكر انما هو حيث يمكن قسمة الدار أرباعا مع امكان الاتساع بكل ربع على حدة فلو أمكن قسمتها نصفين مثلا لأرباعا فهي غير قابلة للقسمة تأتمل (سئل) فيما اذا اتخذ زيد لخادمه عمرو كسوة وسلمها له ولبسها على سبيل التملك ثم خرج الخادم من عنده ويريد زيدا أن يأخذ الكسوة منه فهل ليس له ذلك والكسوة المزبورة صارت ملكا للخادم (الجواب) نعم اتخذ الولد الصغير شيئا ثم أراد أن يدفعه الى ولده آخر لم يكن له ذلك لانه لما اتخذ له ثوبا بالولد الاول صار ملكا للاول بحكم العرف فلا يملك الدفع الى غيره الا اذا بين للاول عند اتخاذها انما عارية لان الدفع الى الاول يحتمل الاعارة واذا بين ذلك صح بانه وكذا اذا اتخذ شيئا بالتلميذ فابق التلميذ بعد ما دفع فاراد أن يدفع الى غيره فهو على هذا ان بين وقت الاتخاذ أنها عارية يمكنه الدفع الى غيره خاتمة من فصل هبة الوالد الولد والهبة للصغير (أقول) والتقييد بقوله فابق التلميذ بعد ما دفع بقيد الفرق بينه وبين الولد الصغير من حيث ان التلميذ لا يملكها الا بعد الدفع اليه بخلاف الولد فانه بمجرد اتخاذ الاب صارت ملكة لانه هو الذي يقبض له ولذا قيد الولد بالصغير أما الكسوة فلا بد من التسليم أيضا كما صرح به في جامع الفتاوى ثم ان قوله ان بين وقت الاتخاذ الخ يقيد انه لو سلمها لتلميذه ولم يبين انها عارية ليس له دفعها الى غيره ولعل وجهه انه جعلها في مقابلة خدمته فلا تكون هبة خاصة فلا يمكن الرجوع فيها والا فبالمانع منه تأتمل قال المؤلف كتبت على صورة دعوى ما صورته حيث بين اقراره انه بجهة التملك فدعوى التملك لا تسمع لما قاله الحنفية الرمي رحمه الله تعالى ناقل عن جامع الفصولين في خلل المحاضر والسجلات برمز التهمة عرض على محضر كتب فيه ملكة تملكها محضها ولم يبين انه ملكه بعوض أو بلا عوض قال أجبت انه لاتصح الدعوى ثم رمز لشروط الحاكم اكتب به في مثل هذا بقوله وهب له هبة صحيحة وقبضها ولكن ما أفاد في التهمة أجود وأقرب الى الاحتياط اه (سئل) فيما اذا مات زيد عن زوجة وبنت منها وعن أخ وأخت شقيقتين وخلف تركه فوهب الاخ حصة منها للبنت أخيه قبل قسمة التركة وقبل علمه قدر ما يخصه منها ثم مات الاخ عن ورثة قبل قبض حصته وقبل تسليمها وعلمها ويريد ورثته المطالبة بالحصة المذكورة فهل لهم ذلك (الجواب) نعم

مطلب اذا قال ملكة تملكها
صححوا ولم يبين انه بعوض أو
بلا عوض لاتصح الدعوى

مطلب وهب حصة من
التركة قبل القسمة لاتصح

* (كتاب الاجارة) *

(سئل) فيما اذا كان بيد زيد أرض سليخة جارية في وقف ولم يكن له فيها مشقة مسكة ولا أشجار في وسطها وله في نواحيها أشجار على المسنة فقط يريد متولى الوقف المزبور ايجارها من غير زيد بأجرة مثلها وفي ذلك مصلحة للوقف فهل يسوغ للمتولى ذلك (الجواب) نعم رجل استأجر أرضا فيها أشجار ان كانت الاشجار في وسط الأرض لا تجوز الاجارة وكذا لو دفع أرضه من ارعة فيها أشجار ولم يدفع الاشجار معاملة لا تجوز المزارعة وان كانت الاشجار في نواحي الأرض على المسنة جازت الاجارة والمزارعة وان كانت في وسط الأرض شجرة أو شجرتان صغيرتان مثل التالة التي مضى عليها حول أو حولان جازت الاجارة والمزارعة وان كانت الشجرة عظيمة لا تجوز لان العظيمة لها عروق كثيرة تاخذ الأرض وظلها يضرب الأرض وكذا لو كان في وسط الأرض

مطلب اذا كانت الاشجار
على المسنة تجوز الاجارة

ابنية فهي بمنزلة الشجرة العظيمة وان كانت الابنية في ناحية الارض جازت الاجارة فان كانت
في ناحية الارض فرفعت الابنية يدخل ماتحتها تحت العقد وكذا الشجرة قاضحان في الاجارة
الفاسدة ومثله في البرازية في نوع آخر في الضياع والحاووت والمستغلات ولو استأجر ضياعا بعضها
فارغ وبعضها مشغولة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل تجوز الاجارة فيما كان فارغا
ولا تجوز فيما كان مشغولا وهذا بخلاف ما تقدم اذا استأجر أرضا فيها شجرة عظيمة قال لا تجوز
الاجارة فيما كان فارغا ولم يقل تجوز فيما لم يكن مشغولا بالشجرة لان ثمة قدر ما يكون مشغولا
بعروق الشجر غير معلوم اهـ من فتاوى الامام قاضحان أيضا (أقول) مقتضى هذا التعليل
انه يصح ايجار الدار المشغولة بالاشجار لان الاشجار لا تخل بالسكنى بخلاف الزراعة فانها تعطل
بظل الاشجار لانه لا ينبت ماتحتها ولذا تصح الاجارة اذا كانت الاشجار في نواحي الارض على
المسناة أو كانت شجرة صغيرة أو شجرتان في وسطها لعدم الضرر المذكور ولا ضرر في الدار مطلقا
فتأمل (سئل) في بستان جار في وقف أجره وكيل عن ناظر من زيد مدة سنتين بأجرة معلومة ثم
ساقاه على الغراس القاسم به مدة التوابع على أن يعمل له على ذلك حق العمل على أن يكون
لجهة الوقف سهم من ألف سهم والباقي للمستأجر وصدر ذلك لدى حاكمهم حتى فهل الاجارة
والمساقاة قاسدتان (الجواب) نعم كما صرح به الحانوتي في فتاواه حيث سئل عن ناظر أجر أرضا
من جهات الوقف مشقة على أشجار ونخل وغيرهما من شخصين اجارة صحيحة وتصادق معهم ما
على أن الاشجار النابتة في الارض فيها قديم وجديد فالقديم جمعه لجهة الوقف وربيع المستجد
لجهة الوقف أيضا والثلاثة ارباع الباقية من الاشجار المستجدة للمستأجرين ولم تميز القديمة من
المستجدة ولم يعرف كل من المتصادقين ذلك وساقوا على ذلك مدة معلومة وانقضت مدة ايجار
والمساقاة فأجر الناظر الارض المذكورة مدة نالمة للمدة الاولى وساقى على ذلك جميعه أي جميع
أشجار الغيط فهل تصادق الناظر معهم ما على ذلك مع عدم معرفته وتميزه لما ذكر صحيح أم لا
الجواب الاجارة غير صحيحة لان استئجار الارض المشغولة بالاشجار لا يجوز الا اذا كان
في الارض أو في وسطها وكانت شجرتين صغيرتين والمساقاة غير صحيحة أيضا حيث لم تعين الاشجار
التي وقعت المساقاة عليها والتصادق من الناظر أيضا غير صحيح لانه اقرار منه على الوقف واقرار
الناظر على الوقف غير صحيح وأما ما يفعله الآن من الاجارة ثم المساقاة فلا يصح على مذهب
الحنفية أما لو قدم المساقاة ثم أوجرت الارض من المساقى فيجوز بكافي البرازية من الاجارة في
أول ورقة لان الاشجار صارت له استحقا فلم تكن الارض مشغولة بغير حق المستأجر وهل
يلزم من فسخ الاجارة فسخ المساقاة قد تكلم عليه قارئ الهداية قبل الآخر بنحو ورقتين
وتكلم بعده على المساقاة بوجه آخر فراجع المحلين اهـ (أقول) ونقل في الدر المختار في أول
كتاب الاجارة عن مصنف التنوير مانصه وأفاد فساد ما يقع كثيرا من أخذ كرم الوقف أو اليتيم
مساقاة فيستأجر أرضه الحالية من الاشجار ببلغ كثير ويساقى على اشجاره بسهم من ألف سهم
فالخط ظاهر في الاجارة لافي المساقاة ففساده فساد المساقاة الاولى لان كلامه ماعقد على حده
اهـ وكتب هنا في حاشيتي رد المحتار عن فتاوى الحانوتي أن التنصيص في الاجارة على بياض
الارض لا يفيد الصحة حيث تقدم عقد الاجارة على عقد المساقاة أما اذا تقدم عقد المساقاة
بشرطه كانت الاجارة صحيحة كما صرح به في البرازية واذا فسدت صارت الاجرة غير مستحقة
لجهة الوقف والمستحق انما هو الثمرة فقط وحيث فسدت المساقاة لم تكونها يجوز تيسير لجهة

مطلب استأجر فارغا
ومشغولا تجوز في الفارغ
دون المشغول

مطلب اذا قدم ايجار الارض
على مساقاة الاشجار لا يصح

مطلب استئجار الارض
المشغولة بالاشجار لا يجوز
مطلب اقرار الناظر على
الوقف لا يصح

مطلب هل يلزم من فسخ
الاجارة فسخ المساقاة

مطلب لو قدم المساقاة على
الاجارة لم تصح الاجارة

الوقف كان للعامل أجرة مثل عمله وهذا بالنسبة الى الوقف وأما مساقاة المالك فلا ينظر فيها الى المصلحة كما لو أجرة بدون أجر المثل اهـ ملخصاً نعم لو حكم شافعي بصحته ذلك حيث كانت الاجرة وافية بمنفعة الارض وبقيمة الثمر يصبح كل من المساقاة والاجارة وسأى سؤال في ذلك (سئل) في قعطة أرض سليخة جارية في وقف وفي مشقة مسكة زيد فبات زيدا عن ولد أصلاً وفي نواحي الارض على المسنة أشجار بعضها في ربح الوقف المزبور والبعض ملك زيد المتوفى يريد ناظر الوقف المزبور دفعها من اربعة للغير ويعارضه في ذلك ورثة زيد فهل للناظر ذلك وينعون من معارضته في ذلك (الجواب) نعم ونقلها ما تقدم عن الخانية (سئل) في اجارة الدار من مؤجرها هل تكون غير جائزة (الجواب) نعم اذا أجرة من المؤجر لا يجوز وبطلت الاولى وقال الحلواني لا تجوز الثانية ولا تبطل الاولى لان الثانية فاسدة فلا ترفع الصحيحة وهو الصحيح بزانية للمستاجر أن يؤجر من غير مؤجره ومنه أي من مؤجره لا أي لا يؤجره لان الاجارة تملك المنفعة والمستاجر في حق المنفعة قائم مقام المؤجر فيلزم لملك المالك هكذا علمه بعض الشراح وفي خلاصة الفتاوى قال في التوازل المستاجر اذا أجرة المستاجر من الاجر لا يجوز وبطلت الاجارة الاولى وقال شمس الأئمة الحلواني لا تجوز الثانية ولا تبطل الاولى لان الثاني فاسد فلا يرفع الصحيح وهو الاصح اهـ منحه في مسائل شتى ونقل في البحر عن الجوهر ما يخالفه (أقول) ووفق في الدر المختار بين ما في الجوهر وما قبله بما فيه نظر كما أوضحته فيما علقته عليه وكتبت فيه ان الاظهر ما ذكره شمس الأئمة لما ذكره من العلة ولتصحيح قاضيان له وقوله في المضمرات وعليه الفتوى وكتبت أيضاً ما نصه وفي التارخانية استاجر الوكيل بالايجار من المستاجر لا يجوز لانه صار أجرة ومستاجر او قال القاضي بديع الدين كنت أفتي به ثم رجعت وأفتي بالجواز (أقول) يظهر من هذا حكم متولى الوقف لو استاجر الوقف من أجره وقبذ وقف فيه بعض الفضلاء وقال لم أراه تأمل اهـ (سئل) فيما اذا كان لهند دار جارية في ملكها فاجرتها من رجل مدة سنة باجرة معلومة اجارة صحيحة ثم لحقها دين ثابت بالينة ولا مال لها غير الدار وتريد هندية الدار ووفاء الدين من ثمنها قبل تمام السنة فهل لها ذلك وتفسخ الاجارة (الجواب) نعم والمسئلة في التنوير والمتقى وغيرهما وفي الاختيار والاصل فيه انه متى تحقق عجز العاقد عن المضى في موجب العقد لا يضر بحقه وهو لم يرض به يكون عذراً تفسخ به الاجارة دفعا للضرر اهـ واذا أراد القاضي فسخ الاجارة لاجل الدين اختلفوا فيه قال بعضهم يبيع الدار فينقذ يبعه فتفسخ الاجارة وقال بعضهم يفسخ الاجارة ولا ثم يبيع هذا اذا كان الدين ظاهراً فان لم يكن ولكن صاحب الدار أقر بالدين على نفسه وكذبه المستاجر قال أبو حنيفة يصح الاقرار ويفسخ القاضي الاجارة بينهما باقراره بالدين وقال صاحباه لا يصح اقراره وهذه ثلاث مسائل احداها هذه والثانية المرأة اذا أقرت على نفسها بالدين لغير الزوج وكذبه الزوج صح اقرارها ويكون للغير أن يجسبها بالدين والثالثة المحبوس بالدين اذا أقر ببعض ماله لرجل يثق به أو لبعض ورثته عند أي حنيفة يصح اقراره حتى يقضى القاضي بعسرتة ويخرجه من الحبس قاضيان من فصل ما تنقض به الاجارة بقي انه اذا اعترض شيء من الاعذار هل تفسخ بنفسها أو يحتاج الى الفسخ وهل يحتاج فيه الى فسخ القاضي أو التراضي خلاف طويل ذكره أئمتنا شروحوه فتاوى فليراجع ذلك في البدائع وغيرها (أقول) والذي حررت في حاشيتي رد المحتار تصحيح ما وفق به بعض المشايخ وهو أن العذر ان كان ظاهراً لم يمنع الى القاضي والا كالدائن الثابت باقراره يحتاج اليه ليصير

مطلب مات من له المند
لا عن ولد فللناظر دفعها
من اربعة

مطلب اجارة الدار من
مؤجرها لا تصح

مطلب أجر المستاجر من
المؤجر لا تصح الثانية ولا
تبطل الاولى

مطلب لو استاجر الوكيل
بالايجار من المستاجر لا يجوز

مطلب اذا لحق المؤجر دين
ثابت بالينة له فسخ الاجارة
وبيع المأجور

مطلب يصح اقرار المؤجر
بالدين عند الامام

مطلب هل يحتاج في فسخ
الاجارة بالعذر الى القضاء أم لا

العذر ظاهر ابا قضاء وقال قاضي بخان والمحجوب القول بالتوفيق هو الاصح وقواه الشيخ شرف الدين الغزي بأن فيه افعال الروايتين مع مناسبة في التوزيع فينبغي اعتماده وفي تصحيح العلامة قاسم ما يصححه قاضي بخان مقدم على ما يصححه غيره لانه فقيه النفس اهـ (سئل) في صلح من مضمونه استاجر زيد بماله لنفسه من عمر والمتولى على وقف بكر على مسجد كذا فأجره ما هو جار في الوقف وذلك جميع البستانين الكائنين بقريه كذا المدة ثلاث سنوات بأجرة معلومة ولم يتساقبا على غراس البستانين ولم يذكر المتولى من أى جهة تولى الوقف فهل تكون الاجارة غير صحيحة (الجواب) نعم لو جهين الاول حيث كانت الاشجار في وسط الارض ولم يتساقبا عليها في الخاتمة ربح استاجر أرضا فيها أشجار في وسط الارض لا يجوز الاجارة اهـ والثاني لعدم ذكر المتولى من أى جهة تولى الوقف لما في الاسعاف الناظر اذا أجرة أو تصرف تصرفا آخر وكتب في الصلح أجر وهو متول على هذا الوقف ولم يذكر أنه متول من أى جهة قالوا تكون فاسدة وفي المحبة والمتولى لو لوقف أجرة * لكنه في صكه ما ذكرنا من أى جهة تولى الوقف ■ ما جوزوا ذلك حيث يلقي

(أقول) الظاهر أن هذا الثاني خلل في الصلح لاني نفس العقد بل الصحيح حيث كان العاقد في نفسه له ولاية صحيحة وان لم يذكر جهة انهما من الواقف أو من فلان القاضي لان الصكوك اشترطوا فيها أشياء كثيرة من زيادة البيان والتوضيح والاشارة الى هذا المدعى على هذا المدعى عليه وغير ذلك مما يعلم في محله وفي الفصل السابع والعشرين من جامع الفصولين لو كان الوصى أو المتولى من جهة الحاكم فلا وثق أن يكتب في الصكوك والسجلات وهو الوصى من جهة حاكم له ولاية نصب الوصية والتولية لانه لو اقتصر على قوله وهو الوصى من جهة الحاكم ربما يكون من حاكم ليس له ولاية نصب الوصى فان القاضي لا يملك نصب الوصى والمتولى الا اذا كان ذكر التصرف في الاوقاف والايام منصوصا عليه في منشوره فصار حكمه نائب القاضي فانه لا بد أن يذكر أن فلانا القاضي مأذون بالانابة تحررنا عن هذا الوهم اهـ قال في البحر بعد نقله في كتاب الوقف هذه العبارة ولا شك أن قول السلطان جعلت قاضي القضاة كالنصب يصح على هذه الاشياء في المنشور كما صرح به في الخلاصة في مسئلة استخلاق القاضي اهـ ولا يخفى أن قاضي دمشق ومصر ونحوهما من المدن العظيمة يسمى قاضي القضاة في زماننا فيصحبه الوصى والمتولى وان لم ينص له عليه في منشوره فاذا علم تولية المتولى من جهة أحد هؤلاء القضاة صح ايجاراه وبقية تصرفاته والتنصيب على كونه تولى من جهة قاضي كذا انما هو زيادة الاستيناف بالصلح كما افاده قوله فلا وثق أن يكتب الخ فيصحب تصرفه وان لم يكتب ذلك نعم اذا رفع تصرفه الى قاض يحكم بمجرد ذلك التصرف اذا ثبت عنده كالأجر دارا مشلا ثم أنكر الأجير وأثبت خصمه فانه يحكم بثبوت الأجير لا بصحته فانه لا يحكم بصحته ما لم يثبت عنده صحة توليته كما لو باع رجل دارا أو وقفها أو أجرها يحكم القاضي بنفس البيع أو الوقف أو الأجير أما الحكم بصحة ذلك فلانما يكون بعد ثبوت ملكه لذلك أو نيابته عن المالك كما مر في كتاب القضاء عن فتاوى قارئ الهداية حيث سئل هل يشترط في صحة حكم الحاكم بوقف أو بيع أو اجارة ثبوت ملك الوقف أو البائع أو المؤجر وحيارته أم لا أجاب انما يحكم بالصحة اذا ثبت انه مالك لما وقفه أو أن له ولاية الأجير أو البيع لماباعه اما يملك أو نيابة وكذا في الوقف وان لم يثبت شيء من ذلك لا يحكم بالصحة بل بنفس الوقف والاجارة والبيع اهـ فاعتمد هذا التحريم المفرد (سئل) فيما اذا كان

مطلب أجر بدون مساقاة لا يصح

مطلب اذا أجر الناظر ولم يذكر انه متول من أى جهة لا يصح

مطلب فيما اذا أجر المتولى ولم يذكر انه متول من أى جهة

لجاعة تيمارية قرية ومزارع جارية في تيمارهم وأقطاعهم بموجب براءة سلطانية بيدهم فأجروا ذلك جميعه لن يذو وعمر ولدة سنة معلومة اجارة لازمة للزراعة الشتوية والصيفية باجرة معلومة من الدراهم وصدر ذلك لدى قاض شافعي حكم بصحة الاجارة وان صدرت لغير الزراع وكانت اقطاعا ومن رجلين نصفين في حكم الشيوع حكما شرعيا موافقا لمذهبه مستوفيا شرائطه بعد الدعوى الصحيحة والشهادة المستقيمة في ثبوت أجر المثل وكتب بذلك حجة أفقي مفتي مذهبه بالعمل بمضمونها وأنفذ حكمه كما حكم حنفي وكتب بذلك حجة أخرى هل يعمل بمضمون المجتئين المزبورين بعد ثبوته شرعا (الجواب) نعم (سئل) في مجرى ماء جار مع حقه المعلوم من الماء في وقف أهلي وفي استئجار واحتكار زيد من ناظر الوقف مدة معلومة باجرة معلومة فلت زيد في أثناء مدة الاجارة فهل تنسخ الاجارة بموته (الجواب) نعم قال مشايخنا رحمهم الله تعالى الاجارة تنسخ بموت أحد المتعاقدين ان عقدها لنفسه وان عقدها لغيره لا تنسخ بموته كالأب والوصي والوكيل والمتولي في الوقف اه وتعامه في فتاوى ابن السبلي وفي فتاوى ابن نجيم سئل عن شخص استأجر عقارا وأجره من آخر ومات في أثناء المدة هل تنسخ الاجارة أجاب تنسخ الاجارة الاولى والثانية اه ومثله في فتاوى ابن السبلي وفي فتاوى القمرائي سئل عن رجل استأجر لنفسه مصبغة من متول بأجرة معينة لمدة معينة ثم بعد مدة مات المستأجر فهل اذا رفعت القضية الى حاكم حنفي له أن يحكم بانفساخها بموت المستأجر وهل اذا كان الحاكم الشافعي حكم بموجب عقده هذه الاجارة يكون حكمه بالموجب مانعا للحنفي بانفساخها أجاب نعم للقاضي الحنفي أن يحكم بانفساخها بموت المستأجر المذكور ولا يمنع من ذلك حكم الشافعي بالموجب على ما حرره الشيخ بدر الدين بن الغرس في الفواكه البدرية وان كان في سيف القضاة للكاظمي ما يخالفه فانه قال ان الحكم من الشافعي بالصحة لا يمنع الحنفي من ابطالها بالموت وان كان بالموجب يمنع من ذلك لان من موجبها الدوام والاستمرار للوارث لكن ينبغي التعويل على ما في الفواكه البدرية لظهور وجهه والله أعلم اه (سئل) عن شخص استأجر عينا ثم أجرها ثم مات فهل تنسخ الاجارة (فاجاب) اذا انسخت الاجارة الاولى انسخت الثانية على الصحيح قال العلامة محمد بن عبد الله الغزي وفي المضمرة المستأجر اذا أجر من غيره وأدفع الى غيره مزارعة ثم ان المستأجر الاول فسخ العقد هل ينسخ العقد الثاني اختلف المشايخ فيه والصحيح انه ينسخ وهذا أهم من صورة الاستفتاء فانها موضوعة فيما اذا انسخت بموت المستأجر الاول وعبارته تشمل ما اذا فسخ ذلك أو غيره والله أعلم كازورني وفيه عن فتاوى ابن نجيم سئل عن أجر عقارا من آخر مدة معلومة بأجرة معلومة وتسلمه المستأجر وأجره من آخر مدة أو أجره وتسلم ثم ان المؤجر الاول والمستأجر منه تقايلا الاجارة هل التقايل صحيح مبطل للايجار الثاني أم لا أجاب نعم التقايل صحيح وتنسخ الاولى والثانية والله تعالى أعلم (أقول) ووجهه أن الاجارة بيع المنافع وهي تحدث شيئا فشيئا فالمستأجر يملك منفعة كل يوم بيومه فهي باقية على مالك المالك فصح التقايل بينه وبين المستأجر لانه لم يملك المستقبل وإذا انسخت بالمقايلة لم يبق له حق فيما يحدث من المنافع في كل يوم بيومه فانه انسخت الاجارة الثانية لانها منبذة على الاولى والله أعلم (سئل) فيما اذا استأجر زيد عمروا وهما بدمشق الشام لياقي عمرو وبعايل زيد على دوابه من مدينة حص الى دمشق باجرة معلومة جعلها له وذهب الى حص وشرع زيد في قضاء مصلحة له فيها فذهب عمرو ورجع لدمشق ولم يحمل العيال ولم ينقلهم باختياره ويطالب

مطلب يصح حكم الشافعي
بصحة ايجار الاقطاع لغير
الزراع من رجلين نصفين

مطلب استحكر واستأجر
محسرى ماء ثم مات تنسخ
الاجارة بموته

مطلب استأجر عقارا
وأجره من غيره ثم مات تنسخ
الاولى والثانية

مطلب تنسخ الاجارة بموت
المستأجر وان حكم شافعي
بالموجب

مطلب المستأجر الاول
اذا فسخ العقد ينسخ
العقد الثاني

مطلب استأجر ثم أجره
ثم تقايل مع المالك انسخت
الاولى والثانية

مطلب استأجره ليحيى له
بعياله من حص فذهب ثم
رجع لأجره

زيد ابناً لرجل الذي جعله فهل لا يلزم زيد ذلك (الجواب) نعم لا يلزمه والله أعلم ومن استاجر رجلاً ليبيع بعينه فوجد بعضهم قد مات فأتى بمن بقي فله أجره بحسابه لو كانوا معلومين أى بالعد كفاً البرهاني والافكله كفاً الدرر والتنوير وغيرهما وفي القهستاني فان جهلوا فسدت ولزم أجر المثل ثم نقل عن الكرماني عن الهندواني ان المعلوم لو كانت مائة بعضهم ككلهم فله ككله لان الاجر مقابل ينقل العيال لا يقطع المسافة حتى لو ذهب ولم ينقل أحد منهم لم يستوجب شيئاً اه قننه شرح الملتقى للعلاء من الاجارة (سئل) في رجل استاجر من آخر جالاً معاومة ليحملها الى بلد كذا ثم بدله ترك الذهاب الى تلك البلدة لراى ظهره فهل له فسخ الاجارة (الجواب) نعم ويداء مكترى دابة من سفر فانه عذر لانه لمضى على موجب العقد لزمه ضرر زائد لا احتمال كون قصده سفر الحج فذهب وقته أو طلب غريم له فضرراً والتجارة فافترق وهو بالمدى مصدر بدله أى ظهره فله فيه رأى غير الاول منعه عن ذلك كذا في العناية من فسخ الاجارة (سئل) في متولى وقف أهلى أسكن دار الوقف رجلاً بلا أجر ولا اجارة وسكن الرجل مدة فهل على الساكن أجر المثل بعد الثبوت (الجواب) نعم وفي الفتاوى متولى الوقف اذا أسكن رجلاً دار الوقف بغير أجر ذكره لال انه لا شيء على الساكن وعاقبة المتأخرين على أن عليه أجر المثل سواء كانت مدة للاستغلال أو لم تكن صيانة للوقف عن أيدي الظلمة وقطعاً للاطماع الفاسدة وعليه الفتوى وكذا الرجل اذا أسكن دار الوقف بغير أمر الواقف وبغير أمر القيم كان عليه أجر المثل بالغاً ما بلغ عمادية من الفصل العاشر ومثله في النصولين (سئل) في متولى أرض الوقف لغير المزارع بلارضاه ولا وجه شرعى فهل تكون اجارته غير جائزة (الجواب) نعم كفاً الخيرية من المزارعة قال في البرازية من الاجارة في تفريعات على الاجارة الطويلة مانصه لا تجوز اجارة الارض بلارضاً المزارع (سئل) في دار مملوكة لجماعة سكنها بعضهم بعد ما استاجر واحداً من الباقيين باجرة معلومة ثم انقضت مدة الاجارة وبسواسا كنين بدون اجارة والمؤجرون يطالبونهم باجرة حصتهم فهل يلزم الساكنين اجارة حصه الباقيين (الجواب) نعم سكن دار غيره لا يجب الاجر الا اذا انتقاضه رب الدار بالاجر وسكن بعده لانه يـكون التزاماً أو كانت مدة للاستغلال برزاقية (سئل) في امرأة توافقت مع رجل على أن يحملها في فردة مخفية على جل ويقوم بما كلها ومشرى بها من دمشق الى مكة وجعلت له على ذلك كله مبلغاً معلوماً من الدراهم دفعته له فأركبها وقام بها كلها ومشرى بها حتى ماتت قبل وصولها الى المدينة المنورة عن ورثة يريدون محاسبة الرجل على اجارة مثل ركوب المورثة الى مكان موتها وقدر ما كلها ومشرى بها ومطالبة به بما زاد على ذلك فهل لهم ذلك (الجواب) نعم (سئل) في مجرى ماء معلوم يجري فيه الماء من فائض مطهرة وقف جار في الوقف المزبور وفي احتكار جهة وقف آخر مدة معلومة باجرة المثل والآن تعطل أصل الجرى قبل دخوله للمطهرة وانقطع جريانه وصرف متولى وقف المطهرة في تعميره مبلغاً معلوماً يكلف ناظر الوقف الآخر أن يدفع له بعض المبلغ زاعماً انه يلزمه ذلك من مال الوقف فهل لا يلزم الوقف الاخر من ذلك شيء (الجواب) نعم وعمارة الدار المستأجرة وتطينها واصلاح الميزاب وما كان من بناء على رب الدار تنوير من فسخ الاجارة (سئل) في جماعة استأجروا أرضاً قرية موقوفة من متولى وقف مدته معلومة باجرة كذلك ليزرعوها فقل ماؤها المعلوم لها بحيث انه لا يصل اليها بل يذهب في مجراه ويريدون مخاصمة المتولى ليفسخ القاضي العقد فهل لهم ذلك (الجواب) نعم رجل استأجر أرضاً فزرعها وقل ماؤها

مطلب استاجر جالاً ليحملها الى بلد كذا ثم بدله تركه فسخ الاجارة

مطلب اذا اسكن المتولى رجلاً دار الوقف بلا أجر لزم الساكن الاجرة

مطلب لا تجوز اجارة الارض بلارضاً المزارع

مطلب سكن دار غيره بعد ما انتقاضه بالاجر يلزمه الاجر

مطلب استأجرت مخفية بما كلها ومشرى بها الى مكة ثم ماتت في الطريق الخ مطلب عمارة المجرى المحتسك على جهة وقفه

مطلب استأجروا أرضاً للزراعة فقل ماؤها الخ خاصة

وانقطع فله أن يخصم الأجر حتى يفسخ القاضي العقد بينهما ذخيرة من الفصل الخامس عشر
(سئل) في رجل استأجر أرضاً تيمارية من أربابها للزراعة فزرعها وكانت تسقى بماء المطر فانقطع
المطر وليس الزرع فهل سقط الأجر (الجواب) نعم وفي فتاوى الفضلي استأجر أرضاً فانقطع
الماء فإن كانت الأرض تسقى بماء المطر فانقطع المطر أيضاً فلا أجر عليه لأنه لم يتمكن من الانتفاع بها
ذخيرة في ١٥ استأجر أرضاً للزراعة فزرعها وكانت تسقى بالمطر فلم تطرأ ولم يجدها الماء للسقي فبطل
الزرع سقط الأجر استأجرها لبشرها أولاً برازية من نوع اجارة الأرض وبمثله أفتى العلامة
القرناني ناقل ذلك عن الخانية وأفتى به قارئ الهداية أيضاً (سئل) في رجل استأجر ربح ماء
مدة معلومة باجرة معلومة وتسليمها من مؤجرها ثم طغى الماء وزاد زيادة منعتة عن التمكن من
الانتفاع على الوجه المقصود ببعض المدة فهل لا يلزمه الأجر عن بعض المدة المزبورة (الجواب)
نعم والمسئلة في الخيرية من الاجارة (سئل) في رجل استأجر أرض وقف من ناظر لميزرعها مدة
معلومة فزرعها ثم أصاب الزرع آفة سماوية وهلك بها الزرع ولم يبق بعدهلاك مدة يتمكن الرجل
فيها من إعادة ما هلك فهل لا يلزمه اجارة تلك المدة (الجواب) لا أجر على المستأجر فيما بقي من المدة
بعد هلاك الزرع الا اذا تمكن من إعادة زرع مثله أو دونه في الضرر كما صرح بذلك في لسان
الحكام والمحيط وغيرهما (سئل) فيمن أجر مكاناً هو ملكه مدة معلومة وأراد فسخ الاجارة
في المدة زاعماً أن رجلاً زاد في الاجرة وان له قبول الزيادة وفسخ الاجارة فيها فهل ليس له ذلك
(الجواب) نعم وان زيد على المستأجر فان في ملك لم تقبل مطلقاً كما لو رخصت وهو شامل لمالك
البيتيم بعمومه اشباه من الاجارة ونقله العلائي عنه أيضاً (سئل) فيما اذا مات وكيل المؤجر فهل
لا تنفسخ الاجارة بموته (الجواب) نعم لا تنفسخ الاجارة بموت الوكيل كفي الفتاوى والتسوير
وغيرهما وبطل الاجارة بموت الأجر والمستأجر عندنا خلافاً للشافعي ولا تبطل بموت الوكيل
ولا بموت الأب والوصى ولا بلوغ الصبي وتبطل بموت الموكل خاتمة من أوائل كتاب الاجارة
وكذلك أفتى المؤلف بعدم الانفساخ فيما اذا مات ناظر وقف استأجر بمال الوقف لجهة الوقف
عقارات وقف آخر (سئل) فيما اذا جرت عادة أهل موضع أن الراعي اذا أدخل المواشي في سكك
القرية أرسل كل شاة في سكة صاحبها ففعل الراعي ذلك ولا يعد ذلك خلافاً عندهم فضاغت شاة
قبل أن تصل الى صاحبها فهل لا ضمان عليه (الجواب) نعم وفي الذخيرة أهل موضع جرت العادة
بينهم أن البقار اذا دخل السرح في السكك أرسل كل بقرة في سكة صاحبها ففعل الراعي كذلك
فضاغت بقرة أو شاة قبل أن تصل الى صاحبها لا ضمان عليه لأن المعروف كالمشروط كذا قال
أبو نصر الدبوسي وقال بعضهم اذا لم يعد ذلك خلافاً لا ضمان عمادية من ضمان الراعي (سئل)
في بركة ماء في مدرسة فيها فأنضحت كبر مجراهما مع جميع ما يفيض من الماء الى دارين
معلومتين بموجب حجج احتكارات شرعية فأحدث متولى المدرسة فأنضحتا لنا واحكر مجراهما بقدر
ثلث الماء لعمر ويدون اذن ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في عقارات
جارية في وقف بر وفي توأجر زيد من متولى الوقف مدة معلومة باجرة معلومة هي دون أجر المثل
بغبن فاحش ظاهراً يشهد به الحس والمعاينة وأهل النظر والدراية من الثقات العدول وأذن
المتولى المزبور لزيد المستأجر بتعمير ما يحتاج اليه العقارات من العمارة من ماله ومهما يصرفه
يمكن من صدقه على رقبته المأجور وصدراً الاستئجار والاذن الذي قاض حنبلي فعمري زيد في
العقارات وصرف عليها مبلغاً معلوماً مع أن في الوقف المزبور ما لا حاصل لا يمكن صرف ذلك منه

مطلب اذا انقطع المطر
ويش الزرع سقط الأجر

مطلب اذا زاد ماء الطاحون
فمنعه عن الانتفاع مدة سقط
الأجر

مطلب اذا هلك الزرع ولم
يبق مدة يتمكن من إعادة
لأجر عليه في المدة الباقية

مطلب ليس للمالك فسخ
الاجارة بزيادة الأجر

مطلب لا تنفسخ الاجارة
بموت الوكيل

مطلب لا تنفسخ بموت ناظر
استأجر بمال الوقف لجهة
الوقف

مطلب ادخل الراعي
المواشي في سكك القرية
فضاغت شاة لا ضمان عليه
مطلب ليس للمحكر مجرى
الماء احداث فأنض آخر

مطلب أجر الوقف بغبن
فاحش يشهد به الحس
والمعاينة

حال صدور الاستحجار والأذن وبعدهما وانتفع المستأجر بالمأجور المذكور مدة ثم تولى الوقف رجل آخر ويريد مطالبة المستأجر بتمام أجرة المثل في مدة انتفاعه فهل له ذلك (الجواب) نعم للمتولى المزبور مطالبة المستأجر بذلك لقساد الاجارة بكونها باعينا فاحش لما في التنوير وغيره متولى أرض الوقف آخرها بغير أجر المثل يلزم مستأجرها تمام أجر المثل اه وفي الجران اجارة الوقف لا تجوز الا باجرة المثل أو أكثر اه وفي هذه الصورة اذا زعم المستأجر المزبور أن له حبس عن المأجور لاستيفاء مرصده على فرض صحة الصرف المزبور وأن المبلغ المزبور دين على عين المأجور لا على جهة الوقف وأراد المتولى محاسبة المستأجر بتمام أجر المثل ومساقطته به من المبلغ الذي صرفه المستأجر المزبور فهل له ذلك (الجواب) نعم للمتولى ذلك بعد ثبوت المرصد المزبور ولا عبرة بمجرد زعم المستأجر المذكور حيث الحال ما ذكر (أقول) حيث كانت الاجارة بدون أجرة المثل تكون فاسدة فيفسد ما في ضمنها من الاذن بالعمارة كما مر في كتاب الوقف عن فتاوى الشيخ اسمعيل وسيأتي سؤال وجواب عن جد المؤلف أن الاذن بالغراس باطل اذا فسدت الاجارة وعمله المؤلف فيما سياتي بان الشيء اذا بطل بطل ما في ضمنه فتنبهه لكن في أوائل كتاب الاجارات من الفتاوى الخيرية ما يخالفه كما سنذكره (سئل) في رضى ماء عابرة في نواجر رجل من أصحابها فاقطع ماؤها في أثناء مدة الاجارة ويريد الرجل فسخ الاجارة بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم وتفسخ الاجارة أى للمستأجر ولاية الفسخ لانها تفسخ لاحتمال الانتفاع بوجه آخر بخيار الشرط والرؤية وبعب يفوت النفع به ككسراب الدار وانقطاع ماء الرضى وانقطاع ماء الأرض لان كلاهما يفوت النفع فيثبت خيار الفسخ ولو انقطع ماء الرضى والبيت مما ينتفع به لغير الطحن فعليه من الاجارة حصته لانه بقي شيء من المعقود عليه فاذا استوفاه لمزمت حصته زيلعي (أقول) كتبت في أول باب فسخ الاجارة من حاشيتي رد المحتار على الدر المختار مانصه فالولم يفسخ حتى عاد الماء لمزمته ويرفع عنه من الاجر بحسابه قيل حساب أيام الانقطاع وقيل بقدر حصته ما انقطع من الماء والاول اصح لان ظاهر الرواية يشهد له فانه قال في الاصل الماء اذا انقطع الشهر كله ولم يفسخها المستأجر حتى مضى الشهر فلا أجر عليه في ذلك ولو كانت منفعة السكنى معقودا عليها مع منفعة الطحن وجب بقدر ما يخص منفعة السكنى كذلك في التارخانية ومفاده انه لا يجب أجر بيت الرضى صالحا لغير الطحن كالسكنى ما لم تكن معقودا عليها ونقل في التارخانية عن القدوري ان كان البيت ينتفع به لغير الطحن فعليه من الاجر بحصته اه ونحوه ما في الزيلعي تأمل اه ما كتبه فعلم أن ما مر عن الزيلعي من أن عليه من الاجارة حصته أى حصته بيت الرضى مبنى على أن منفعة السكنى معقود عليها مع منفعة الطحن بقربة التعليل وعليه يحمل كلام القدوري والافه ومخالف الرواية الاصل الذي هو من كتب ظاهر الرواية فتنبه لذلك وكتبت فيها أيضا أن الانقطاع غير قيد لما في التارخانية أيضا واذا اتقص الماء فان فاحشا فله حق الفسخ والا فلا قال القدوري اذا صار يطحن أقل من النصف فهو فاحش وفي واقعات الناطق لويطحن على النصف له الفسخ وهذه تخالف رواية القدوري ولولم يرده حتى طحن كان رضامنه وليس له الرد بعده اه ما في التارخانية اه (سئل) في رجل سكن في دار مشتركة بينه وبين ايتام مدة معلومة بلا اجارة ولا أجرة فهل يلزمه أجرة مشمل حصه الايتام في المدة المزبورة (الجواب) نعم والمسئلة في فتاوى القمى من الشركة ومثله في شرح التنوير وكذلك في فتاوى الكازورنى في رجل تزوج أم يتيمين وسكن في دارهما

مطلب للمتولى مطالبة المستأجر بتمام أجرة المثل

مطلب اجر فاسد او اذن بالعمارة لا يصح الاذن

مطلب له فسخ الاجارة بانقطاع ماء الرضى

قوله والبيت الخ أى بيت الرضى بان كان يمكن الانتفاع به للسكنى أو لربط الدواب مثلا اه منه

مطلب اذا صار يطحن أقل من النصف له الفسخ فالولم يفسخ حتى طحن كان رضا منه

مطلب سكن دارا مشتركة بينه وبين ايتام تلزمه أجرة حصتهم

(١) مطلب يتم استعماله اقرباؤه بلا اجارة له أجز مثله ان كان ما يعطونه من الكسوة والكفاية لا يساويه (٢) مطلب اجارة الخان الوقف أكثر من سنة لا تصح الا بحكم حاكم يرى ذلك (٣) مطلب اذا قسد العقد في بعضه فسد في كله (٤) مطلب اذا كانت الاجارة فاسدة أجزها الناظر بلا عرض على الاول ١٠١ (٥) مطلب اذا زادت الاجرة في أثناء المدة للناظر ايجارها من

آخر ان لم يقبل الاول الزيادة

(٦) مطلب في قولهم

المستأجر الاول أحق

(٧) مطلب أجز أرضا ميرية

بغير فاحش له ايجارها من

غيره بأجر المثل

٨ قوله ثم ان المتبادر الخ

أقول كتبت بعد ذلك رسالة

سميتها تحرير العبارة فبين

هو أحق بالاجارة وحاصل

ما تحرر فيه أن قولهم ان

المستأجر الاول أحق انما

ذكره في مسئلة ما اذا زادت

أجرة المثل في أثناء المسدة

وأراد الناظر فسحها بسبب

الزيادة فقلوا تعرض على

المستأجر الاول ووجهه

ظاهر فان المسوغ للفسخ

هو الزيادة فثبت قبلها الاول

زال السبب المسوغ مع بقاء

مدة الاجارة فيكون الاول

أحق من غيره وكذلك يكون

الاول أحق اذا انقضت مدة

اجارته وكان له في الارض

عمارة أو غراس وضعه بحق

أو كان له قيم امشدد مسكة

ورضى باستئجار الارض

باجرة مثلها فإنه أحق من

غيره دفعا للضرر عن الجانبين

كما أفق به الخير الرمي وغيره

وهو مسئلة الارض المحتكرة التي نص عليها الخصاف كما نقله في البحر وأما فيما سوى ذلك فلم يؤثر ايجار من أراد بعد انتهاء المسدة

خلاف لما شاع على ألسنة الناس في هذا الزمان من ان الاول أحق لكونه هذا اليد وهذا على عموم خطا ظاهر ومن أراد الوقوف

على حقيقة الامر فليرجع الى تلك الرسالة فانها نافية للجهالة والحمد لله رب العالمين اه منه

(١) (سئل) في يمين استعمالهما قرييهما في أعمال شتى بلا اذن الحاكم ولا اجارة وكان يطعمهما ويسقيهما ويعطيهما بعض الاحيان دراهم وذلك قدر أجره مثلهما ثم بلغا وطلبا منه أجر مثلهما فهل ليس لهما ذلك حيث الحال ما ذكر (الجواب) نعم يتم لأب له ولا أم أيضا استعماله اقرباؤه مدة في أعمال شتى بلا اذن الحاكم وبلا اجارة له طلب أجر المثل بعد البلوغ ان كان ما يعطونه من الكسوة والكفاية لا يساوي أجر المثل برزازية في نوع المتفرقات من الاجارة وبمثله أفق الخير الرمي (٢) (سئل) في خان معلوم جار في وقف أهلي وفي نواجر زيد من ناظر في وقته مدة ثلاث سنوات ولم يحكم حاكم بعجة الاجارة في حادثة المدة ثم زاد رجل في أثناء المدة فحوثل أجرته فهل يؤجر من زاد من غير عرض على زيد لفساد اجارته (الجواب) نعم ولم تزد في الاوقاف على ثلاث في الضياع وعلى سنة في غيرها فلو أجرها المتولى أكثر لم تصح الاجارة وتفسخ في كل المسدة (٣) لأن العقد اذا قسد في بعضه فسد في كله فتاوى قارى الهداية ورجحه المصنف على ما في انفع الوسائل الخ علائق من الاجارة (٤) وان كانت العين وقفا فان كانت الاجارة فاسدة أجزها الناظر بلا عرض على الاول اذ لاحق له اشباه من الاجارة (٥) (سئل) فيما اذا أجز زيد الناظر دار الوقف من عمر ومدة سنة باجرة معلومة ثم زاد رجل في أجرتهما زيادة معتبرة هي مقدار الخمس فهل تؤجر من الرجل (الجواب) تعرض الزيادة على المستأجر فان قبلها فيها والاتواجر من الرجل (أقول) وقع في الحاوي القدسي انها تنقض عند الزيادة الفاحشة وذكر في وقف البحر أن الدرهم في العشرة يتعابن الناس فيه بخلاف الدرهمين أي فهمما زيادة فاحشة ولهذا قال المؤلف في السؤال هي مقدار الخمس ومثله في الخيرية لكن نقل البيري وغيره عن الحاوي الخصيري أن الزيادة الفاحشة قدر النصف فتأمل (٦) (سئل) في دار جارية في وقف أهلي أجزها الناظر من زيد مدة سنة باجرة معلومة ثم زاد رجل في أثناء السنة في أجرتهما زيادة معتبرة هي أجره مثلها يوم الزيادة فهل تعرض الزيادة على زيد فان قبلها فهو الاحق بها والآخرها من الآخر (الجواب) نعم (أقول) هذا مبني على أصح التعيين من أن الناظر له فسح الاجارة بالزيادة العارضة في أثناء المسدة كما حرره في رد المحتار ٨ ثم ان المتبادر من عبارة الاشياء المارة أنفا أن العرض على المستأجر الاول في الاجارة الصحيحة خاص بالوقف أما المالك لو أجز داره مثلا من رجل ثم انقضت المسدة فله ايجارها من غيره لأن له عدم ايجارها أصلا بخلاف الموقوف للغلة فإنه لا بد من ايجاره فإيجاره من غير المستأجر الاول نعمت الان زاد عليه آخر في الاجارة ولم يقبل الاول الزيادة فتؤجر من الآخر هذا ما ظهر في تأمل بقى لو كانت صحيحة ومضت المسدة فأجزها ناظر الوقف من آخر قبل العرض على الاول وطلبها الاول هل له فسح الاجارة لكونه أحق بمعنى انه لا يصح ايجارها لغيره ام لا لكونه معنى كونه أحق انه أولى وان العرض عليه غير واجب لم أره صريحا في كلامهم فتأمل (٧) (سئل) في مزرعة ميرية معلومة أجزها المفوض له أمرها

من رجل مدة معلومة باجرة معلومة من الدراهم هي دون أجرة مثلها بعين فاحش ثم زاد رجل آخر
 في أجزائها زيادة معتبرة نحو نصف الاجرة المرقومة هي أجرة مثلها ويريد المتكلم عليها ايجارها
 منه بأجر المثل فهل له ذلك (الجواب) نعم قد تقرر أن أراضى بيت المال يسلك بها مسائل
 أرض الوقف خيرية من العشر والخراج وفيها والحاصل أنه يجب مراعاة مصلحة بيت المال
 كما يجب مراعاة مال اليتيم وما ورد فيه غير خاف على فقيهه وفيها أيضاً نزل الامام الاعظم في مال
 بيت المال منزلة والى اليتيم وفيها أيضاً للتماري اجارتها شرعاً باجرة المثل كما صرح به العلامة قاسم
 في فتاواه كأرض الوقف اه لكن في هذه الصورة يؤجرها للتماري من زاد بالزيادة المبرورة من غير
 عرض على الاول اذا الاجارة الاولى فاسدة لكونها بعين فاحش وفي الفائدة تؤجر من غير عرض
 كما تقدم نقله وفي الخيرية أيضاً من الدعوى ان أراضى بيت المال جرت على رقبته أحكام الوقوف
 المؤبدة اه (أقول) مقتضى هذا أن أراضى بيت المال لا تؤجر أكثر من ثلاث سنين كأراضى
 الوقف واليتيم وبه يندفع ما في فتاوى الكازروني عن فتاوى المرشدي من قوله وأما كون أراضى
 بيت المال هل تؤجر مدة طويلة أو قصيرة فلم أجدهم صرح بذلك لكن لم يقيدوها بالمدة القصيرة
 كما فعلوا ذلك في الاوقاف وأرض اليتيم واطلاقهم يقتضي جواز الاجارة مطلقاً قلت المدة
 أو كثرت وأيضاً تساعدهم في جواز الصرف للامام في البيع والاقطاعات يفسد جواز ذلك اه
 وقد استدرك عليه المؤلف بقوله ثم رأيت في حاشية البحر الخير الرمي من كتاب الاجارة تحت
 قول الماتن ولا تزد في الاوقاف على ثلاث سنين الى أن قال مانصه وأقول أيضاً ومثل عقار
 اليتيم عقار بيت المال فتأمل اه (سئل) في أما كن معدة للاستغلال مشتركة بين هند
 وجماعة يدهم تلك الاما كن يؤجر منها ويأخذون جميع أجزائها لا تقسمهم بلا وكالة عن هند
 في حصتها ولا اجازة منها ولا وجه شرعي ومضى لذلك مدة والآن تريد هند مظالمهم باجرة نصيبها
 واسترد ذلك مما قبضوه من الاجرة فهل لها ذلك (الجواب) نعم الغاصب اذا أجز ما منافعها
 مضمونة من مال وقف أو يتيم أو معدة للاستغلال فعلى المستأجر المسمى لأجر المثل ولا يلزم
 الغاصب أجز المثل انما يرد ما قبضه اشباه من الغصب ومثله في العلائق (أقول) أصل المسئلة
 في القنية وعبارتها ولو غصب داراً معدة للاستغلال أو موقوفة أو ليتيم وأجزها وسكنها المستأجر
 يلزمه المسمى لأجر المثل قبل له وهل يلزم الغاصب الاجر لمن له الدار فكتب لا ولكن يريد ما قبض
 على المالك وهو الاول ثم سئل أيلزم المسمى للمالك أم للعاقد فقال للعاقد ولا يطيب له بل رده
 على المالك وعن أبي يوسف يتصدق به اه ما في القنية وفيه مخالفة لما أفتى به المؤلف فانه جعل
 المسمى للعاقدي يعني الغاصب وأن رده على المالك أولى لكن كتب في رد المختار مانصه بعد سوق
 عبارة القنية المذكورة قال العلامة البيري الصواب أن هذا مفرع على قول المتقدمين أما
 على ما عليه المتأخرون فعلى الغاصب أجز المثل اه أي ان كان ما قبضه من المستأجر أجز المثل
 أو دونه فاقوا كثيراً الزائد أيضاً لعدم طيبه له كما حرره الحوي وأقره السيد محمد أبو السعود
 في حاشيته على الاشباه اه والحاصل أن ما في الاشباه والقنية مبني على قول المتقدمين من
 عدم تحقق غصب العقار مطلقاً والمقتضى به عند المتأخرين تحقيقه في الوقف ومال اليتيم والمعد
 للاستغلال فيضمن في هذه الثلاث سواء استوفى منفعتها أو عطلها فيضمن الشركاء في مسئلتنا
 حصة هند فانه ذكر في متن التنوير تعال الدار أن منافع الغصب غير مضمونة استوفائها أو عطلها الا
 في هذه الثلاث لا يقال يستثنى من المعدل للاستغلال ما لو سكن تأويل ملك أو عقد كافي التنوير

مطلب أراضى بيت المال
 كأرض الوقف

مطلب للتماري اجارتها
 باجرة المثل

مطلب أراضى بيت المال
 لا تؤجر أكثر من ثلاث
 سنين كالوقف وأرض اليتيم

مطلب فيما اذا أجز بعض
 الشركاء المعدل للاستغلال
 بلا اذن البقية

مطلب تحرير مهم في حكم
 اجارة الغاصب

وشرحه وهنأت أو يل الملك موجود فان الشريك له شبهة الملك لاننا نقول هذا انما يريد لو كان
الشركاء قد سكنوا في تلك العقارات المشتركة ولم يسكنوها في مستلتنا بل أجردها واستوفوا
بدل منافعتها فتشتركهم هندی في البدل لان المستثنى السكنى والله أعلم هذا وقد ذكر المؤلف
في غير هذا المحل مسألة استطرادية عن حاوى الزايدى أجرأ أحد الشريكين وأخذ الاجر
ثم حضر الاخر فله أن يشاركه فيما أخذ اه وذكرا أيضا مسألة أخرى عن جواهر الفتاوى
ونصها أرض بين رجلين أجرأ أحدهما الكل من آخر بأجرة معلومة ان أجرها لنفسه بهكون
حكمه في نصيب شريكه بحكم الغصب لا يختلف والحكم في الغصب أن المالك ان أجاز في أول
المدة فالاجرة له وان أجاز بعد انقضاء المدة فالاجرة للغاصب وان أجاز في أثناء المدة قال أبو يوسف
أجرة الماضي والباقي للمالك وقال محمد ماضى للغاصب وما بقى للمالك وان اختلفا انه أجاز في
أول المدة لا يقبل قول المالك الابينة ولو قال كنت أمرته بذلك فالقول قوله فيه جواهر الفتاوى
من الاجارة والظاهر أن هذا في غير الثلاث المستثنيات وأن قوله ان أجرها لنفسه أى أجرها من
غيره لاجل نفسه فيكون غاصبا والظاهر أن مثله مالو أجرها للمالك فيكون فضوليا وما ذكره هنا
موافق لما ذكره في اجازة بيع الفضولى من الشروط ومنها اقسام المبيع والظاهر أن بقاء مدة
الاجارة بمنزلة قيام المبيع (سئل) فيما اذا انقطع ماء حجام وقف في توأجر زيد ولم يكن جريانه
وتعطل بسبب ذلك مدة ولم ينتفع به فهل تسقط أجرته عن زيد في مدة انقطاع مائه (الجواب)
نعم كما أفتى به الشيخ اسمعيل الخائف وفي الحاوى الزايدى برقم عك ان سدر أقود الحجام فلا ينتفع
به وهو بيد المستاجر سقط أجر هذه المدة ولا تبقى الاجارة اذا لم ينتفع به انتفاع الحجام وقيل يجب
الاجر بقدر ما ينتفع به للسكنى أو ربط الدواب اه (سئل) في أرض تبارية جارية في تصرف
زيد وفي مشد مسكته حرمها جماعة بقرهم بدون اذن زيد ولا وجه شرعى ويريد رفع يدهم عنها
ويتعنون من ذلك الآن يعطيهم أجرة الحارث فهل له ذلك وليس لهم مطالبته بأجرة (الجواب)
نعم (سئل) فيما اذا استأجر زيد شريكه عمر في فلاحه معلومة بأجرة معلومة على أن يعمل
فيها العمل المعهود فعمل عمر وفي الفلاحه العمل المعهود وقام بطالب زيد بأجرة عمله فهل
لأجرة له (الجواب) لأجر للشريك بعمله في المشترك كما في الكنز وغيره تحت قوله
ولو استأجره لجل طعام بينهم فلا أجر له (سئل) في رجل استأجر من آخر جلالير كعبه من دمشق
الى مكة بأجرة معلومة من الدراهم دفعها له وركب الجمل الى نصف الطريق وتناخا الاجارة
وركب على جمل رجل آخر ويريد الرجوع على المؤجر الاول بنصف الاجرة التي دفعها حيث
استوى النصفان سهولة وصعوبة فهل له ذلك (الجواب) نعم والمسئلة في الخيرية من الاجارة
(سئل) في أرض مريّة سليخة اذن وكيل السلطان عز نصره زيد بأن يعمر فيها اعمارة لنفسه
وجعل عليه في كل سنة مبلغا من الدراهم هو قدر أجر مثله وفي ذلك حظ ومصحة لجهة الميرى
لتعطيلها وعدم من يرغب فيها سوى زيد فهل صح ذلك (الجواب) نعم (سئل) في بستان
معلوم جار حصة منه في ملك زيد وقدرها خمسة عشر قيراطا وستة قيراط ونصف قيراط في
وقف أهلى والباقي في ملك عمر فاستأجر رجل حصة زيد من البستان بأجرة معلومة من الدراهم
هى أجرة مثلهما شرعا وصار يدفع لجهة الوقف عن حصة الوقف دون أجره مثلهما بغيب فاحش
بالنسبة لحصة زيد في مدة معلومة بدون اجارة ولا وجه شرعى والا أن يريد ناظر الوقف المرقوم
مطالبة الرجل بتمام أجر المثل على حساب حصة شريكه زيد حيث كانت الاولى والثانية

مطلب اذا انقطع ماء الحجام

سقط أجره

قوله عك أى عين الائمة

الكرابيسى اه منه

مطلب حرقوا تيمار زيد بلا

اذنه لا اجرة لهم

مطلب لا أجر للشريك

بعمله في المشترك

مطلب ركب الى نصف

الطريق ثم تفاسخا الرجوع

بنصف الاجرة الخ

مطلب يصح ايجار الارض

التيمارية للعمارة فيها

مطلب للناظر المطالبة

بأجرة المثل على حساب

حصة الشريك المماثلة

مماثلتين فهل له ذلك (الجواب) نعم وفي فتاوى الكازروني عن الخافوقى سئل في بلدة شائعة
 للسلطنة ربعها والباقي للاوقاف ويؤخذ للسلطنة في كل فدان دينار ولبقية الاوقاف
 عشرون نصف فهل ما يأخذه السلطان يكون أجرة المثل حتى يؤخذ للاوقاف ما يؤخذ للسلطنة
 أولا أجب كون المتكلم على طين السلطان يأخذه هذا المقدار لا يلزم منه أن يكون أجرة المثل
 لانه يجوز أن يأخذ هذا المقدار بشوكة نعم أجرة المثل تعلم من الطين المجاور اذا كان مماثلاً أو بما
 يأخذه الشريك بشرط المماثلة وأن لا يكون فيهم ذو شوكة والله أعلم اه وفي فتاوى ابن السلي
 التي جمعها حفيده أجب الشيخ شهاب الدين الرملي الشافعي تلزم أجرة مثلها بالنسبة الى الاراضى
 المجاورة لها من الجهات الاربع ووافقه الشيخ ناصر الدين اللقاني وسيدى الحدود قاضى القضاة
 ابن النجار بقولهم لا يكفون الى اثبات أجرة المثل ثانيا حيث كانت الحصة الاولى والثانية سواء
 مماثلتين اه (سئل) في رجل استأجره متولى مسجد ليؤم الناس فيه في الصلوات الخمس
 ويوقد سرجه في مدة سنة معلومة بأجرة معلومة من الدراهم جعلها له من غلة الوقف وبأجر
 الرجل ما ذكر كله في السنة المرقومة حتى انقضت وعزل المتولى ولم يأخذ الرجل أجرته وتولى
 الوقف رجل آخر وفي الوقف غلة يريد الرجل أخذ أجرته من غلة الوقف بالوجه الشرعى فهل له
 ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا استأجر زيد من عمر وماعون نحاس اجارة شرعية
 وقبضه وفي أثناء مدة الاجارة سرق الماعون من بيت زيد من غير تعد ولا تقصير في الحفظ فهل
 لا يضمن زيد (الجواب) نعم لا ضمان عليه وفي مجموع النوازل العين المستأجرة أمانة اجماعا
 أما العين في يد الاجير فعلى الخلاف برأيه وفي يوع أجناس الناطق قال أبو حنيفة كل شئ لحاله
 مؤنة فاذا أوجروا انقضت مدة الاجارة كرحى اليد على أن يطحن فعلى الأجر أجرة الرد عليه
 وأخذه وليس على المستأجر رده وما لا أجل له كالشباب والدابة على المستأجر رده عمادية وفيها وان
 استأجرت المرأة حلياً معلوماً الى الليل يبدل معلوماً لنفسه فبسته اكثر من يوم وليلة صارت
 غاصبة قالوا وهذا اذا اجبسته بعد الطلب أو اجبسته مستعملة فأما اذا اجبسته للحفظ غير مستعملة
 لا تصير غاصبة قبل وجود الطلب وذلك لأن العين تقع أمانة في يدها فلا تصير مضمونا الا
 بالاستعمال أو بالمنع بعد الطلب كالوديعة بخلاف المستعير اذا أمسك الثوب المستعار بعد مضى
 المدة حيث يضمن لأن هناك وجد الطلب من حيث الحكم وقد وجب الرد عليه بعد مضى
 المدة أما في الاجارة فلم يوجد الطلب لا من حيث الحقيقة ولا من حيث الحكم فلم يوجد الاستعمال
 ولا المنع فلا يجب الضمان اه (سئل) في رجلين استأجرا معا سووية من زيد طاحونة مع
 عدتها المعلومة لمدة معلومة بأجرة معلومة من الدراهم هي أجرة المثل واستوفيا بعض المدة فهل
 يلزمهما اجرة ما استوفياه (الجواب) نعم وفي الخيرية أما لزوم أجر المثل فلا لأن الطاحونة معدة
 للاستغلال قال في جامع الفتاوى من الاجارة وفي المهيال لاجر كالدكاكين والمسقفات المعروفة
 للاستغلال فان الاستعداد والاستغلال اقيم مقام العقد الفاسد فيلزم الغاصب أجر المثل للمالك
 اه قال والاجارة المزبورة فاسدة لانها من قبيل اجارة الواحد من اثنين فانه اذا أجمل وقال أجرت
 الدار منكم جاز بالاتفاق ولو فصل بقوله نصف منك أو فمحو كثلث أو ربع يجب أن يكون عند
 أى حنيفة على اختلاف مرفيا اذا كان كله بينهما وأجر أحدهما النصف من أجني أن يجوز
 في رواية لافي رواية الى أن قال وأنت على علم من أن اطلاق المتون قاطبة فساد اجارة المشاع
 الا من الشريك مدخل للمسؤل عنه واطلاق بعضهم صحتهم من اثنين محمول على حالة الاجال اه

مطلب ما يأخذه السلطان
 لا يلزم كونه أجرة المثل
 مطلب أجرة المثل تعلم من
 الاراضى المجاورة للمماثلة
 أو بما يأخذه الشريك ان لم
 يكن ذا شوكة
 مطلب اثبات اجرة المثل
 في حصة يكتفى

مطلب استأجره ليؤم الناس
 مطلب اذا حبس المأجور
 بعد المدة بلا استعمال
 ولا منع لا يضمن كالوديعة
 بخلاف العارية

مطلب آجر منهما سوية فهو
بمنزلة التفصيل

مطلب لم يجبد المكارى
الحل وصدقه فله آجر الذهاب
مطلب في ضمان الراعى
الاجير المشترك

ما في الخير به بنوع اختصار ولا يخفى أن لفظ سوية بمنزلة التفصيل (سئل) في مكارى استأجر منه زيد دوابه بأجر معلوم لتحميل جولاته لزيد من مكان كذا الى مكان زيد فذهب المكارى الى ذلك المكان ثم رجع قائلاً لم أجد الجولات وصدقه زيد على ذلك فهل له آجر الذهاب خالي عن العمل (الجواب) نعم ولو استأجر دابة ليحمل من هناك جولاته فجاء المكارى وقال ذهب فلم أجد الحل قالوا ان صدقه المستأجر في ذلك كان عليه آجر الذهاب خالي عن العمل رجل استأجر في المصدر دابة لتحميل الدقيق من طاحونة كذا أو الحنطة من قرية كذا فذهب فلم تكن الحنطة طحنت أو لم يجدد في القرية حنطة فرجع الى المصدر قال الشيخ الامام أبو بكر محمد ابن الفضل ينظر في لفظ الاستئجار ان كان المستأجر قال استأجرت هذه الدابة من هذه البلدة حتى أحل الدقيق من طاحونة كذا يجب نصف الكراء لأن الاجارة وقعت صحيحة من البلدة الى الطاحونة من غير حل شئ فيجب نصف الاجر للذهاب ثم الاجارة من الطاحونة الى البلدة انما كانت لحل الدقيق ولم يوجد فلا يجب الرجوع بشئ فاما اذا قال المستأجر استأجرت منك هذه الدابة بدرهم حتى أحل الدقيق من الطاحونة فلم يجبد الدقيق هناك لا يجب شئ لأن هناك الاجارة وقعت على حمل الدقيق من الطاحونة فلا يجب الاجر اذا لم يحمّل الدقيق خانية من فصل ما يجب الاجر على المستأجر وما لا يجب وتام هذه المسائل فيها (سئل) في آجير مشترك برعى غنم الجماعة أكل الذئب منها البعض هل يضمن أولا (الجواب) لا يضمن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يضمن وأفتى أئمة سمرقند بالصالح على النصف في الاجير المشترك واختار أبو جعفر وأبو الليث رحمه الله تعالى فيه ان كان صالحاً يبرأ بيمينه وان كان بخلافه يضمن وان كان مستورا يؤم بالصالح وأفتى بذلك كثير من المتأخرين وهو أولى من غيره وأسلم وبمثلته أفتى الخير الرملى (أقول) الحاصل أن في المسئلة أربعة أقوال كلها صحيحة والاول قول الامام وهو ظاهر الرواية وعلمه المتون والآخران أفتى بهما المتأخرون لتغير الزمان ومحل الخلاف ما اذا كان الهلاك لا بفعل الاجير وكان مما يمكن الاحتراز عنه أما اذا كان بفعله فانه يضمن اتفاقا سواء كان بالتعدي أو لا كتخريق الثوب من دقه معتادا أو غيره واذا كان بفعله ولا يمكن الاحتراز عنه كالخرق الغالب والمصوص المكابرين لا يضمن اتفاقا ومحل الخلاف أيضا في الاجارة الصحيحة وفيما اذا كانت العين ما يحدث فيها الاجير غملا فلو كانت الاجارة فاسدة لا يضمن اتفاقا كما في شرح ابن الملك عن المحيط ولو أعطاه مصحفا مثلا ليعمل له غلافا فاضاع المصحف فانه لا يضمن اتفاقا كما في الجوهره وتام بيان ذلك في حاشيتنا رد المحتار على الدر المختار فاعتنم هذا التحريف فانك لا تجد مجموعا في غيرها (سئل) في صباغ آجير مشترك ضاع منه ثلاثة أبواب لزيد بدون تعدته ولا تقصير وهو مستور الحال فهل يؤمر بالصالح على النصف (الجواب) حيث كان مستورا الحال يؤمر بالصالح على نصف القيمة على ما أفتى به كثير من المتأخرين (سئل) في بيطار متقن لحرقته دفع له زيدا كدشه ليعالج رجله المصابة فعالجها وقطع لها على المعتاد المأذون فيه ولم يجاوزه ثم مات الا كدش فهل حيث كان الامر كذلك لا ضمان عليه (الجواب) نعم لا ضمان عليه كما في التنوير وغيره من الكتب (أقول) والفرق بين هذا حيث لم يضمن وبين ما لو تخرق الثوب من دقه حيث يضمن ولو معتادا أو ضعه في الدرر وغيرها وحاصله أن بقوة الثوب ورقته يعلم ما يتصله من الدق بالا حتم اذا تمكن تقييده بالسلامة من فعله بخلاف القصد ونحوه فانه ينبئ على قوة الطبع وضعفه ولا يعرف

مطلب صباغ ضاع منه
أبواب وهو مستور يؤمر
بالصالح
مطلب بيطار متقن لم يجاوز
المعتاد لا يضمن

ذلك بنفسه ولا ما يتحمل من الجرح فلا يمكن تقييده بالسلامة فسقط اعتباره اه وتمام
تحقيقه في حاشيتنا رد المحتار (سئل) فيما اذا دفع زيد لصباغ عدة اثواب بيض ليصبغها له
صباغاً أزرق معلوماً بينهم ما فصبحها ردياً كيف الحكم في ذلك (الجواب) الحكم فيه ما ذكره
في صرة الفتاوى عن القنية بما نصه ولو صبغ ردياً لم يكن فاحشاً لا يضمن وان كان فاحشاً
بحيث يقول أهل تلك الصنعة انه فاحش يضمن الثوب أيضاً اه ومثله في البرازية (سئل)
في قتال حرير أمين يعمل لالواحد دفع له رجل نصف رطل حرير ليقتله له فسرقة من عنده بدون
تعد منه ولا تقصير فهل لا ضمان عليه (الجواب) لا ضمان عليه حيث كان أميناً مشهوراً
بالامانة (سئل) فيما اذا دفع الرجل من المكاري في أثناء الطريق فهل لا يستحق من الأجرة
الا بقدر ما حمله (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا دفع زيد قدر من الحرير لقتال ليقتله
فدفع القتال ذلك الحرير للسوة يصنع فيه ما يسمى بكافغابت منهن واحدة بما معهما من الحرير
ولم يعلم مكانه او تعدرا حضارها فهل لا ضمان على القتال في ذلك (الجواب) نعم (سئل)
فيما اذا دفع زيد لمكاري صرة دراهم ليوصلها الى رجل يحمل بأجرة معلومة فذهب بها المكاري
مع قافلة وفي أثناء الطريق أخبروا بقطاع الطريق فعدلوا عنه الى طريق آخر فخرج عليهم القطاع
وأغاروا على بعض أجمال القافلة والجل الذي فيه الصرة من غير تعدد من المكاري ولا تقصير في
الحفظ فهل لا ضمان على المكاري (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا دفع زيد الى دلال متاعاً
ليبيعه فأودعه الدلال عند رجل أجنبي بدون إذن منه وفارقه الدلال ثم ان المتاع ضاع من عنده
فهل يضمن الدلال (الجواب) نعم وفي فتاوى قاضيخان الدلال اذا دفع الثوب الى من استام لينظر
اليه ثم يشتري فأخذه الرجل وذهب ولا يظفر به الدلال قالوا لا يضمن لانه مأذون في هذا الدفع
ثم قال رحمه الله تعالى وعندي انه انما يضمن اذا دفع الثوب اليه ولم يفارقه أما اذا فارقه ضمن
كما اذا أودعه عند أجنبي أو تركه عند أجنبي أو عند من لا يريد الشراء وفي يوع الصغرى لو عرض
الدلال على صاحب الدكان فهرب بالمتاع يضمن الدلال لانه مودع وليس للمودع أن يودع عمادية
من ضمان الدلال وتمامه فيها ولو طاف به الدلال ثم وضة في حانوت فهلك ضمن الدلال بالاتفاق
ولا ضمان على صاحب الحانوت عند الامام لانه مودع المودع وفي جامع الفتاوى باع الدلال
السلعة وأخذ شيئاً لأجل الدلالة ثم استحق المبيع أو رد بعيب بقضاء أو بغير قضاء لا يسترد
وفي الحاوي الزا هدى هلك المتاع في يد الدلال فسئل فقال لا أدري أهلك من يتي أو كنتي لا يضمن
وأفتى قارئ الهداية بأنه اذا ادعى الدلال أن المتاع وقع من يده وضاع ولا أدري كيف ضاع
لا ضمان عليه كما في فتاوى قاضيخان وأفتى أيضاً في دفع له رقيقاً لنادي عليه فأخذه وتركه عند
شخص للعرض لشراؤه فهرب بأنه لا ضمان على الدلال اذا كان العرف بين الناس أن الدلال
يدفع لمن يريد الشراء أو اما لا أخذ ان أخذها على سوم الشراء بأن قدر الثمن وعينه يضمنها وان لم
يعين الثمن فلا ضمان عليه اذا لم يقصر في حفظه (سئل) في راعي بقرة جاءه بالبقرة الى القرية
كما هو في عرفهم الجاري ثم ان واحدة منها ضاعت وينكر صاحبها بانها القرية فهل يصدق
بيمينه أنه جاءها الى القرية حيث كان العرف كذلك (الجواب) نعم قال في جامع الفصولين
زعم البقار أنه أدخل البقرة في منزل ربه باصدق البقار مع يمينه أنه جاءها الى القرية (سئل) فيما
اذا دفع زيد دواب له لعمر والراعي ليرعاها في مكان كذا فلم يرعها فيه ورعاها في غيره وخالف
وهلك في ذلك المكان الاخر فهل يضمن عمر وقيمته أو لا أجراه (الجواب) نعم وذكر في اجارات

مطلب اذا صبغ ردياً
فاحشاً يضمن

مطلب قتال مشهور
بالامانة سرق الحرير من
عنده لا يضمن

مطلب فقد الحمل في
الطريق له من الاجرة بقدر
ما حمل

مطلب في كابات الحرير
مطلب لا يضمن المكاري
اذا خرج عليهم القطاع

مطلب أودع الدلال عند
أجنبي وفارقه ضمن

مطلب يضمن الدلال دون
صاحب الحانوت

مطلب يصدق البقار بيمينه
أنه جاءها الى القرية

مطلب اذا خالف الراعي
في المكان يضمن

فتاوى صاحب المحيط الراعى اذا رعى فى مكان لم يؤذن له بالرعى فيه فعطبت الغنم أو ما أشبهها صار الراعى ضامنا ولا أجر له ان سلبت الغنم أو لم تسلم قياسا وان سلبت يجب الاجر استحسانا وكذا ذكر فى الذخيرة واذا خالف الراعى فرعاها فى غير المكان الذى امره فعطبت ضمن الراعى ولا أجر له وان سلبت يجب الاجر استحسانا عمادية من ضمان الراعى فى ٣٢ (سئل) فيما اذا دفعت عند الدلالة أمتعة لتدفعها لها فباعته الامتعة من امرأة بمن معلوم من الدراهم باذنها وترغم هندا عن الامتعة يلزم الدلالة من مالها فهل على الدلالة طلب الثمن واستيفاءه من المسترية فقط (الجواب) نعم والبيع وهو الدلال الذى يعمل بالاجر والسمسار بكسر أوله وهو المتوسط بين البائع والمشتري فارسى معرب كذا فى المغرب يجبران عليه أى على طلب الثمن واستيفائه شرح النقاية للبرجندي ومثله فى صدر الشريعة والعيني والدراختار (سئل) فى قتال حريز أمين يعمل لاول واحد دفع له ذمى قدرا من الحرير ليقتله له فقتله ثم رده الى الذى فاقره الذى بوصول البعض وأنكر وصول بعضه والقتال يدعى دفع الكل له فهل القول قول الدافع بيمينه فى ذلك (الجواب) نعم كفى الانقروى (سئل) فى بيطار متقن لصنعة وضع نعلالا لدابة رجل بأمره ثم لما خلص من نعلها ماتت والحال أن البيطار لم يجاوز الموضع المعتاد فهل لضمان عليه (الجواب) نعم وأقضى المؤلف أيضا اذا عرجت الدابة بعد ما نعلها ولم يجاوز المعتاد بأنه لا يضمن (سئل) فيما اذا استؤجر رجل لحفظ خان فضاع منه شئ لبعض الناس بدون تعد منه ولا تقصير فى الحفظ فهل يكون غير ضامن (الجواب) نعم استؤجر رجل لحفظ خان أو حوانيت فضاع منها شئ قيل يضمن عند أى يوسف ومحمد لوضاع من خارج الحجر لانه أجبر مشترك وقيل لا فى الصحيح وبه نقى لانه أجبر خاص ألا يرى انه لو أراد أن يشغل نفسه فى صنع آخر لم يكن له ذلك ولو ضاع من داخلها بأن تقب اللص فلا يضمن الحارس فى الاصح اذا الاموال المحفوظة فى البيوت فى يد مالكيها وحارس السوق على هذا الخلاف واختار أبو جعفر أنه يضمن ما كان خارج السوق لا داخله جامع الفصولين فى ضمان الحارس وكذا فى ٢٤ من الذخيرة نقب حانوت رجل وأخذ متاعه لا يضمن حارس الحوانيت على ما عليه القنوى برازية فى ٦ لأن أموال الناس بيد أربابها وهو حافظ للابواب ويظهر من هذا انه اذا كسر قفل الدكان وأخذ المتاع يضمن الحارس انقروى فى الهامش (أقول) كتبت فى حاشيتي رد المحتار بعد ذكر ما هنا من انه صفة قلت انما يظهر هذا على القول بأنه أجبر مشترك أما على القول بأنه خاص فلا لما سمعت من المفتي به نعم يشك ما هو أنفعا من التنازلية والذخيرة فى الراعى لو كان خاصا لا أكثر من واحد يضمن فليست اقل اللهم إلا أن يقال اذا كسر القفل يكون بنومه أو غيبته فهو مفترط فيضمن اه وفى المنظومة المحبسة

وما على الحارس شئ لو نقب * فى السوق حانوت على ما قد كتب

وليس يضمن الذى منها سرق * انما بالاجير الخاص ذلك يلتحق

(سئل) فيما اذا استأجر زيد من عمر ودابة ليدرس عليها الزبيب فى أيام معلومة فماتت فى أثناء العمل من غير تعد من زيد ولا تقصير فهل يكون زيد غير ضامن لها (الجواب) نعم وان استأجر حمارا الى بغداد ولم يسم حمله فحمله المعتاد فهلك الحمار لم يضمن لفساد الاجارة فالعين أمانة كفى الصحيحة شرح التنوير من الاجارة الفاسدة ومثله فى السكز وغيره (سئل) فيما اذا دفع المكارى الجل الى أجنبي ليس باجبر له بدون اذن من صاحب الجل ولا وجه شرعى فسرق الجل

مطلب الدلال والسمسار
يجبران على طلب الثمن

مطلب يصدق القتال بيمينه
أنه رد الحرير الى صاحبه

مطلب نعل الدابة ولم يجاوز
المعتاد فماتت أو عرجت
لم يضمن
مطلب استؤجر لحفظ خان
فضاع شئ منه لا يضمن

مطلب فى حارس السوق

مطلب فيما اذا كسر قفل
الدكان

مطلب هلك الحمار بلا
تعد لا يضمن

مطلب دفع المكارى الجل
الى أجنبي يضمن

مطلب اذا دفع الحائل
الثوب لاجيره لينسجه
لا يضمن الا اذا شرط صاحبه
نسجه بنفسه

مطلب أخذ الثوب من
الدلال على سوم النظر فضاع
لا يضمن

مطلب فيما اذا دفع الدلال
الثوب لصاحب الحانوت
فضاع وقال للدلال آت
أخذه

مطلب الراعي الاجير
الخاص لا يضمن ما ضاع
منه وله الاجر

مطلب الاجير المشترك اذا
كان صالحا لا يضمن ويبرأ
بيمينه

مطلب اذا انشق العدل
لا يضمن المكارى بخلاف
ما اذا انقطع حبله

مطلب لو انشق العدل من
رى المكارى يضمن

من الاجنبى ويريد صاحبه تضمين المكارى قيمته فهل له ذلك (الجواب) نعم ذكر فى فتاوى
الفضلى اذا دفع الى النسيج غزلا لينسجه كرىاسا ودفع النسيج الى آخر لينسجه فسر ق من بيت
الآخر ان كان الآخر أجيرا الاول فلا ضمان على واحد منهما وان لم يكن أجيرا الاول وكان
أجنبيا ضمن بلا خلاف ولا يضمن الآخر عند أى خنيفة وعندهما يضمن وهو نظير المودع اذا
دفع الوديعة الى أجنبى بغير اذن مالكيها عندهما صاحب الوديعة يضمن أيهما شاء وعند أى
خنيفة يضمن الاول وليس له أن يضمن الثانى قال صاحب الذخيرة وعلى قياس ما ذكره
القدورى ان كل صانع شرط عليه العمل بنفسه ليس له أن يستعمل غيره انما لا يضمن اذا كان
الآخر أجيرا الاول فيما اذا أطلق له العمل أما اذا شرط عليه النسيج بنفسه يضمن بالدفع الى
الآخر وان كان الآخر أجيرا عمادية من ضمان النسيج وبمثلها أفق العلامة الخير الرملى
(سئل) فى رجل تناول من دلال ثوبا بالنظر اليه على سوم النظر وقيمه ستة قروش فضاع من
يده قبل دفعه الى الدلال بدون تعدونه ولا تقصير فهل لاضمان عليه (الجواب) ان أخذه
على سوم النظر لا يضمن الرجل قيمته كما فى النهر وان على سوم الشراء فان لم يتققا على ثمن لا يضمن
لان المقبوض على سوم الشراء انما يصير مضمونا اذا اتفقا على ثمن معلوم كما فى العمادية والله
أعلم (سئل) نجح الدين رحمه الله تعالى عن دفع ثوبه الى دلال ليبيعه فساومه صاحب الحانوت
بثمن معلوم وقال أحضر صاحب الثوب حتى أعطيه الثمن فذهب وعاد بعد زمان فلم يوجده الثوب
فى الحانوت وصاحب الحانوت يقول أنت أخذته وذهبت به وهو يقول ما أخذه بل تركته
عندك لا يضمن الدلال أم صاحب الحانوت قال القول قول الدلال مع يمينه لانه أمين وأما صاحب
الحانوت ان اتفقا على أنه أخذه صاحب الحانوت ليستريه بما سمى من الثمن فقد دخل فى ضمانه
فلا يخرج عنه بمجرد دعواه وهو ضامن لقيمه وان لم يتققا على ثمن لم يكن مضمونا عليه لان
المقبوض على سوم الشراء انما يصير مضمونا ان اتفقا على ثمن معلوم عمادية من ضمان الدلال
(سئل) فيما اذا استأجر زيد عمرا مدة معلومة بأجرة معلومة لرى غنمه خاصة ولا لرى غنم غيره
فهلك من الغنم واحدة بدون تعدونه ولا تقصير فهل يكون غير ضامن وله الاجرة كاملة (الجواب)
نعم (سئل) فى دقاق قماش يعمل لالواحد ضاع عنده متاع لبعض الناس بدون تعدونه ولا تقصير
فى حفظه كيف الحكم (الجواب) حيث كان أجيرا مشتركا فان كان صالحا يبرأ بيمينه وان
كان بخلافه يضمن وان كان مجهول الحال يؤمر بالصلح على النصف كما اختار ذلك الامام
أبو الليث وأبو جعفر رحمهما الله تعالى وأفتى به كثير من المتأخرين (سئل) فيما اذا استأجر
زيد من مكار دابة ليجمل عليها كبسين فيهما نيل بأجرة معلومة فحمل المكارى الكبسين على دابته
وفى أثناء الطريق انشق أحدهما بنفسه وهو على الدابة وخرج بعض ما فيه بلا صنع من
المكارى ولا تعدونه ولا تقصير منه فهل لاضمان عليه (الجواب) نعم ولو انشقت الحقيبة بنفسها
وخرج ما فيها قال الفقيه أبو بكر ضمن الجمال كما اذا انقطع حبله وقال الفقيه أبو الليث فى قياس
قول أى خنيفة لا يضمن ولا يشبه هذا انقطاع الحبل لان ثمة التفريط كان من قبل الجمال حيث
شد الحبل بحبل واه وههنا التقصير جاء من قبل رب الحقيبة حيث جعل ماله فى حقيبة لا يستمسك
ما فيه ماويه تأخذ وعليه الفتوى عمادية من الفصل ٣٢ وفيها أيضا وفى فتاوى أبى الليث اذا
استأجر مكارى ليجمل له عصير اعلى دابة الى موضع معلوم فلما أراد أن يضعه عن الدابة أخذ أحد
العدلين من جانب ورمى بالعدل الآخر من الجانب الآخر فانشق العدل من رمية وخرج العصير

مطلب فيما اذا ادعى القصار
رد الاثواب على المالك

فالمكاري ضامن للعصر ونقصان الزك لان الهلاك كان بصنعه اه (سئل) في رجل دفع
الى قصار اثوابا معلومة فادعى القصار دفعها الى الرجل وهو ينكر دفعها اليه فهل يصدق القصار
اذا ادعى ردها بينه (الجواب) مقتضى مذهب الامام انه يصدق لانه أمين ادعى الرد والله أعلم
وفي القول لمن في آخر كتاب الاجارة الاجير المشتري كالقصار وغيره اذا ادعى رده على الاجير
لا يصدق الا بينة كذا روى هشام عن محمد بن هذا الجواب مستقيم على قول من يرى يد الاجير
المشتري يضمن فاما من يرى يده مائة رهوا بوجيفة رجه الله تعالى يقبل قوله كالمردع الى
هنا من المحيط اه ثم قال بعد أسطر سئل عن الاجير المشتري كالقصار وغيره اذا قال هلك العين
أو سرق هل يقبل قوله قال عنده أمين فيصدق بالخلف وعنده ما يضمن الخ اه (أقول) يظهر
من هذا أن دعواه الرد على المالك كدعواه الهلاك فتجوز فيه الاقوال الاربعة المارة وينبغي
على قول المتأخرين الذي أفق به المؤلف مراراً تبعاً للخبر الرمي أنه ان كان مشهوراً بالامانة
يصدق وان كان بخلافه يضمن وان كان مستورا يؤمر بالصلح على نصف القيمة والله أعلم (سئل)
فيما اذا استأجر زيد عمر العمل له في فلاحته المعلومة الجارية في ملكه العمل المعلوم في مدة
معلومة وجعل له نظير عمله دواب معلومة معينة فعمل عمر وكذا كرويريد الا أن مطالبة زيد
بالاجرة المذكورة فهل له ذلك (الجواب) نعم واذا كانت الاجرة حيوانا لا تجوز الا أن يكون
معينا كذا كره الاسيحي في شرح مختصر الطحاوي بحر كل ما صلح أن يكون ثمن في البيع
صلح أن يكون ثمن في الاجارة وما لا فلا والحيوان يصلح ان كان معينا محيط السرخسي ومثله في
المنع عن البحر أيضا (سئل) فيما اذا أجز زيدا أرضه من عمر واجارة شرعية فزرعها عمر قبا
وبطيخا وغير ذلك من الزرع الصيفي ومضت مدة اجارته ولم ينته صلاح الزرع المذكور فاجر
زيد الأرض من بكر وهي مشغولة بزرع عمر وهل تكون الاجارة من بكر غير جائزة (الجواب)
نعم وأما اجارة الأرض المشغولة بالزرع فان كان الزرع بحق كالأجر لا يجوز أن تؤجر مالم
يستحصد الزرع الا أن يؤجرها مضافة الى المستقبل وان كان الزرع بغير حق شرعي صحت
الاجارة لان الزرع واجب القلع فان المؤجر في هذه الصورة قادر على تسليم ما أجز بان يجبر
صاحب الزرع على قلعه سواء أدرك أم لا لانه لاحق لصاحبه في ابقائه كما في فتاوى قارى الهداية
واذا صحت الاجارة وكانت باجرة المثل ولم تنتقل اجرة المثل فيلزمه ما استأجر به من غير زيادة ولا
نقص فتاوى السكازوني عن المرشدي ضمن سؤال ومثله في الخائفة وغيرها (سئل) في مستأجر
حانوت تحول عن صنعه الى غيرها ولم يتهمأله العمل الثاني في ذلك الحانوت فهل يكون ذلك عذرا
في فسخ الاجارة (الجواب) نعم وفي المحيط ان تمكن من العمل الثاني على ذلك الدكان لا يكون
عذرا ولا افعذر وفي الولوالجية تحول عن صنعه الى غيرها عذروا ان لم يقلس حيث لم يمكنه أن
يتعاطاها فيه (سئل) في أيتام لهم قدر نخاس معد للاستغلال استعماله زيدا مدة بلا اجارة
ولا أجرة ولا وجه شرعي فهل يلزمه أجرة مثله للأيتام عن المدة المذكورة (الجواب) نعم كذا كره
الانقروى عن مجمع الفتاوى قال استعمل جحر القصار من غير استئجار فعليه أجر المثل اذا كان
معد للاجارة من الملتقط وفي المحيط ان كان لهذا الحجر أجرة معروفة فيما بينهم يجب ذلك والا
يجب أجر المثل اه وقد ذكرنا أن منافع الغصب غير مضمونة الا ان تكون وقفا أو مال تيم
أو معدة للاستغلال حيث كان لأيتام ومعد للاستغلال يلزمه أجرة مثله (سئل) في رجل
دفع ابنه الصغير الى حائك الألبان ليعلم النسيج فعلمه ثم اختلفا وطلب كل من الآخر أجرا

مطلب الحيوان المعين يصلح
جعله أجرة في الاجارة

مطلب أجر الأرض المشغولة
بزرع المستأجر لا يجوز مالم
يستحصد

مطلب تحول عن صنعه الى
غيرها عذر في فسخ الاجارة

مطلب ايتام لهم قدر
نخاس استعماله زيدا مدة
أجرته

مطلب دفع ابنه الصغير الى
حائك ليعلم النسيج وطلب
كل أجرة ينظر الى العرف

ولم يشترط شيئاً فهل ينظر الى العرف (الجواب) نعم دفع غلامه الى حائل مدة معلومة ليعلمه التسج على أن يعطى الاستاذ المولى كل شهر كذا جاز ولو لم يشترط عليه أخذ أجر فبعد تعلمه طالب الاستاذ من المولى أجر او هو منه أى طلب المولى من الاستاذ ينظر الى عرف البلدة في ذلك العمل فان كان العرف يشهد للاستاذ يحكم بأجر مثل تعليم ذلك العمل وان كان يشهد للمولى فبأجر مثل الغلام على الاستاذ وكذلك دفع ابنه ذكره قاضيان درر قيل الاجارة الفاسدة ومثله في البرازية (سئل) في مستأجر حانوت ليتجر فيها فافقر وأفلس وأراد فسخ الاجارة فهل له فسخها (الجواب) نعم وفي المنبع رجل استأجر حانوتاً ليتجر فيها فافقر فهو عذر شرعي له أن ينقض به الاجارة لسان الحكم وفي التنوير من فسخ الاجارة وبعد افلاس مستأجر دكان ليتجر فيه اهـ (سئل) فيما اذا استأجر زيد من آخر داراً باجرة معلومة دفعها له فغضب الدار رجل ومنع المستأجر من سكناها بعض المدة ولم يمكنه اخراج الغاصب بشفاععة ولا حياية ويريد المستأجر الرجوع على المؤجر بما قابل مدة الغصب من الاجرة بعد ثبوت ذلك فهل له ذلك (الجواب) نعم كافي التنوير من الاجارة (سئل) في أرض تيمارية أجرها صاحب تيمارها وهي مشغولة بزرع له لم يدرك من زيد مدة سنة بقدر معلوم من حنطة وشعير وكر سنة لم يدرك فيها شرائط السلم ولا باع الزرع من زيد المزبور فهل الاجارة غير صحيحة (الجواب) نعم وفي الاصل رجل استأجر أرضاً فبازرع أو قصب أو غيرهما مما يمنعه من الزراعة لا يجوز والحيلة اذا كان الزرع لرب الأرض أن يبيع الزرع منه بثمن معلوم ويتقاضي ثمن يؤجر الأرض منه وان كان لغيره يؤجر بعد مضي المدة ولو أجر مع هذا بدون الحيلة ثم سلم بعد ما فرغ وحصد ينقلب جائراً قال شيخ الاسلام المعروف بخوارزمي زاد في نسخته هذا اذا لم يدرك الزرع أما اذا أدرك بحيث لا يضره الحصاد يجوز ويؤمر الأجر بقطع الزرع خلاصة من الاجارة وان كانت الاجرة مكبلاً أو موزوناً أو عدد بامتنار باقاعلامها ببيان القدر والصفة ويحتاج الى بيان مكان ايقاتها اذا كان لها اجل ومؤنة وان لم يكن لها اجل ومؤنة لا يحتاج اليه وهذا قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد لا يحتاج الى ذلك في الاحوال كلها والاختلاف في هذا نظير الاختلاف في السلم لان الاجرة لا يجب تسليمها عقيب العقد فصار نظير السلم فيه وتماه في الذخيرة من الفصل الاول وسئل قارئ الهداية هل يجوز استئجار أرض للزراعة بكذا اردب غلة أم لا فأجاب نعم يجوز اذا كانت الاجرة مشاراً اليها أو موصوفة في ذمته ولا تصح كون من الغلة التي تخرج من زرع الأرض المستأجرة (سئل) في ناظر وقف أجر دارين جارين في الوقف من زوجته مدة معلومة باجرة معلومة لم يردها على أجر مثلها ولم يحكم بفسخ الاجارة حاكم يرى ذلك فهل تكون الاجارة غير جائزة (الجواب) نعم (سئل) فحين استأجر داراً باجرة معلومة من الدراهم ثم أجرها بما في توأجره من آخر بدنانيراً كثيراً استأجره به فهل يصح وتطيب له الزيادة (الجواب) حيث أجر بغير جنس ما استأجر تطيب له الزيادة والمسئلة في الخبرية وغيرها وهي شهيرة (سئل) في دار مشتركة بين زيد وجهة وقف لكل حصصة معلومة شائعة وهي محتاجة الى العمارة فأجرها زيد وبعض مستحقها من أجنبي ولم يحكم بفسخها حاكم يراها وليس للوقف ناظر فهل تكون الاجارة غير صحيحة (الجواب) نعم لو أجر الموقوف عليه ولم يكن ناظراً لم يصح حتى لو أذن للمستأجر في العمارة فأنفق لم يرجع على أحد ولو كان متطوعاً قلت لان الاجارة لم تصح فلم يصح ما في ضمنها أشباه قبيل فن الحيل قال السيد الجوى أقول في الاسعاف لو أجر الموقوف عليه الوقف قال الفقيه أبو جعفر

مطلب استأجر حانوتاً للتجارة
فأفلس له فسخها
مطلب اذا غصب الدار من
المستأجر لا يلزمه أجرة

مطلب أجر الأرض المشغولة
بزرع لا يجوز والحيلة أن
يبيعه الزرع

مطلب اذا كانت الاجرة
مكبلاً أو موزوناً يشترط فيها
ما يشترط في السلم
مطلب جعل اجرة الأرض
من غلتها لا يجوز

مطلب أجر الناظر من
زوجته بدون زيادة ولا حكم
حاكم لم تصح

مطلب اذا أجر بغير جنس
ما استأجر تطيب له الزيادة

مطلب أجر الوقف ولم يكن
ناظر عليه وأذن للمستأجر
بالعمارة فأنفق فهو متطوع

في كل موضع يكون كل الاجر له بان لم يكن الوقف محتاجا الى العمارة ولم يكن معه شريك فيه جازاله
 ايجار الدور والحواري اه ومنه يعلم ما في كلام المصنف من الارسال في محل التقييد وهو
 في مقام التصنيف والقوى غير سديد اه (أقول) وانما كان المستأجر متطوعا لان المؤجر
 ليس له ولاية الاذن فلم يصح اذنه كما لم يصح ايجار له لكن قولهم الغار يضمن اذا كان الغرور في
 ضمن عقد معاوضة يقتضي ضمان المؤجر هنا لما انفقه المستأجر والظاهر ان ما عطل به في الاشياء
 اشارة الى الجواب عن هذا فان العقل لما فسد فكأنه لم يكن وفسد ما في ضمنه لكن مقتضى هذا
 انه لو كان المؤجر له ولاية الاذن ثم ظهر بطلان الاجارة ان المستأجر يكون متطوعا بما يانه
 أو غرسه باذن المتولى لفساد الاذن بسبب بطلان الاجارة وقد مر نظيره ويأتي لكن في الفتاوى
 الخيرية أوائل كتاب الاجارة ما يخالفه حيث أفتى بان المستأجر لا يؤمر بالقلع بل له استبقاؤه
 وان أفتى المتولى الا بالقلع لان ابتداء الفعل ليس ظاهرا فراجعه وكذا أفتى الرمي فيما لو استأجر
 طيبا اجارة فاسدة بانه له أجر مثله وما انفقه في ثمن الادوية وكذا أفتى غير واحد بانه لو دفع له فرسا
 يعلقها بحصة منها بانه له أجر مثله وبطل العلف وله نظائر كثيرة كلها تدل على أن الاذن لا يطل
 وان فسدت الاجارة فتأمل (سئل) فيما اذا استأجر زيد من ناظر وقف مجرى ماء معلوم الطول
 والعرض والعنف بحقه المعلوم من الماء الجاري ذلك المجرى مع حقه من الماء في الوقف المزبور
 ليسبق به بسببه مدة معلومة باجرة معلومة من الدراهم هي أجرة مثلها اجارة شرعية ثم أجرة زيد
 المجرى المذكور مع حقه من الماء من بكر مدة تستوعب مدته باجرة معلومة من الدراهم فهل
 تكون الاجارة ان صححتين (الجواب) نعم قال في البرازية في كتاب الشرب ولم تصح اجارة الشرب
 أيضا لوقوع الاجارة على استهلاك العين مقصودا الا اذا أجرة أو باع مع الارض بحيث يجوز تبعا
 اه رجل استأجر أرضا بشرها وحاجة المستأجر الى الشرب ليسوق الماء الى أرض له أخرى جاز
 خاتية من باب الاجارة الفاسدة (سئل) في تيماري أجرة أراضي قرية معلومة جارية في تيماره
 اجارة شرعية لازمة للزراعة الصيفية والشتوية فهل تكون الاجارة صحيحة (الجواب) نعم
 (سئل) في تيماري أجرة المتحصل من تيماره لا تحرق قبض المستأجر قدرا معلوما من متحصل
 تيماره فهل تكون الاجارة المزبورة غير صحيحة والقول قول القابض بيمينه (الجواب) نعم وقد
 أفتى بذلك الخير الرمي مرارا كما هو مذكور في فتاواه من الاجارة وتقولها كثيرة محصلها انها
 اجارة وقعت على استهلاك الاعيان وهي باطلة (أقول) والظاهر ان هذا اذا لم يستأجر الارض
 من التيماري لاجل الزرع بل استأجرها لاخذ العشور وما يتحصل من التيمار فلو احتال لذلك
 واستأجرها للزراعة كما يفعل في زماننا تصح الاجارة بدليل مسئلة استئجار الارض مقيلا ومر احا
 المذكورة في وقف الاشياء لبيان حيلة الجواز فيما اذا أراد المستأجر رعي الحشيش مثلا ثم رأيت
 في الدرا المختار في أوائل كتاب الاجارة قال مانصه اعلم ان المقاطعة اذا وقعت بشروط الاجارة فهي
 صحيحة لان العبرة للمعاني وقد منه في الجهاد اه فن أقطعته السلطان أرضا يجوز ان يؤجرها
 لكن للزرع ونحوه بشروط الاجارة ثم اذا جازت الاجارة في مسئلتنا فالتيماري أن يمنع من أخذ
 القسم أو العشور ونحوه لان السلطان عن نصره وانما وجهه له فهو حقه بخلاف رعي الكلا فانه
 مباح لكل من يأخذه واذا أخذ المستأجر متحصل التيمار من القسم والعشور ونحوه فالتيماري
 الرجوع به عليه لاعلى الزراع لانه أخذ بذاته فهو كالوكيل عنه فصح قبضه فله الرجوع به عليه
 لاعليم لان ما قبضه المستأجر باذن التيماري ملك للتيماري ولم يوجد من التيماري هبة ولا ابراء

مطلب يجوز ايجار المستحق
 اذا لم يحتج الوقف الى العمارة
 ولم يكن له شريك

مطلب استئجار مجرى الماء
 مع حقه

مطلب يجوز اجارة الشرب
 ويبيعه تبع الارض

مطلب أجرة المتحصل من
 تيماره لا يصح

مطلب اجارة التيماري صحيحة

مطلب في المقاطعة والالتزام

حتى تبرأ دمة المستاجر منه هذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم ثم هذا كله فرع صحة الاجارة أما اذا لم
تصح فظاهر وقد أفقى المؤلف من اربابنه لا تصح اجارة القرية والارض لغير الزراع أصحاب مشد
المسكة ولا سيما اذا كان لهم فيها اشجار ونحوها وفي فتاوى العلامة التلجي البعلبي نيل هذا الشيخ
العلائي قال بعد كلام هذا كله اذا لم تكن الاجارة واردة على استهلاك الاعيان قصداً أما اذا
كانت كذلك بان كانت اراضي القرية في أيدي مزارعين وانما استأجرها المستاجر المرقوم
ليأخذ ما يخصهم من خراج المقاسمة فهي حينئذ باطلة كما صرح بذلك علماء فاطمية اه
وانظر ما في فتاوى الشيخ خير الدين من الاجارات فقد أفقى من ارباب لان هذه الاجارة المسماة
بالمقاطعة والالتزام (سئل) فيما اذا استأجر زيدا ارضى معلومة للزراعة ومضى بعض مدة
الاجارة فأراد زيد السفر وترك الزراعة أصلاً فهل يكون ذلك عذراً في فسخ الاجارة (الجواب)
نعم استأجر ارضاً ليزرعها ثم بدله أن يترك الزراعة أصلاً كان عذراً وان لم يترك الزراعة ولكنه
أراد أن يزرع ارضاً أخرى لا يكون عذراً ولو استأجر حانوتاً أو بيتاً ثم بدله السفر كان عذراً
قاضيخان (أقول) كتبت فيما علقته على الدر المختار انه لو كذب المؤجر في ارادة السفر يخلف
المستأجر وهذا أحد أقوال أربعة واليه مال الكرخي والقنوري وقيل يسأل رفقته وقيل يحكم
ز به وثبانه وقيل القول لمنكر السفر (سئل) في حوانيت وقف وضع رجل يده على أسطحها
واستوفى منفعتها مدة بنشر الثياب ووضع سقالة من خشب لاجل ذلك ويريد ناظر الوقف
مطالبته باجرة مثل ذلك عن المدة المذكورة فهل له ذلك (الجواب) نعم استأجر سقفاً ليحفظ
عليه الثياب أو بيت عليه يجوز بزاية من الاجارة في نوع الضياع والحانوت (سئل) في خاتين
معلومين جارين في وقف بر تحت تولية زيد بموجب براءة سلطانية وفي أواخر عمره ومن متولى الوقف
مدة معلومة باجرة معلومة استوفى عمره ومنفعة المأجور الى قبيل انتهاء المدة فأجر المتولى المزبور
الخاتين المزبورين من بكر مدة سنة كاملة اجارة منتظرة أولها بعد انتهاء مدة عمره وبأجرة معلومة
من الدراهم فهل تكون الاجارة صحيحة (الجواب) نعم لما في مستقرقات البيوع من المتون
وما تصح اضافته الى المستقبل الاجارة وفسخها الخ وفي العمادية من الفصل ٢٦ قال
في الفتاوى اذا قال اذا جاء رأس الشهر فقد أجرتك الدار بكذا يجوز وان كان فيه تعليق
وعليه الفتوى وهو قول الفقيه أبي بكر الاسكافي وأبي الليث واختار صاحب المحيط الى أن قال
وفي فتاوى ظهير الدين لو قال أجرتك دارى هذه رأس الشهر بكذا كان اجارة في قولهم اه
(أقول) الاجارة المضافة وان كانت صحيحة فهي غير لازمة على أحد التعيين وأيد بأن عليه
الفتوى كما في أواخر اجارات الدر المختار وفي الفتاوى الحسرية من الاجارات في ضمن جواب
سؤال مانصه وهي غير لازمة على المفتي به بل لكل من المتواجرين نقضها في أول دخول العقد
وقبله اه (سئل) فيما اذا استأجر زيد عمر البصغ له نشافى مكان لزيد بالآلات من زيد ويبيعه
على أن يكون لزيد نصف الربح الحاصل منه والربح مجهول وصنع عمر وذلك ويريد زيد
اخرجه من المكان وأخذ النشاودفع أجر مثل عمل عمر وله فهل له ذلك (الجواب) نعم
لان الاجرة مجهولة فتؤول الى اجرة المثل بالغ ما بلغت كما هو المفهوم من التنوير (سئل)
في رجل تزوج امرأة ودخل بها في منزل كانت فيه باجر ثم بعد مدة طلبت من زوجها اجرة المنزل
فهل تكون الاجرة عليها لاعليه (الجواب) نعم لانها العاقدة كفى بالزاية (سئل) فيما اذا
حز زيد الارض المستأجرة بعد مضي مدة اجارة بدون اذن من المؤجر ويمتنع من تسليمها

مطلب ارادة السقر عذر
في فسخ الاجارة

مطلب اذا استعمل
سطوح الوقف لنشر الثياب
أوليت عليه يجوز
مطلب استأجر سطح البيت
عليه أو يحفف الثياب يجوز

مطلب تصح الاجارة المضافة

مطلب استأجره ليصنع له
نشاوي يبيعه بنصف الربح
لزمه أجر المثل
مطلب استأجر منزل
وتزوجت فيه فالاجرة عليها
لا على الزوج

للمؤجر المرقوم حتى يعطيه قيمة حرته وكرابه فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم لانه لا قيمة للمنافع والكراب وصف في الارض ومسئلة الكراب مذكورة في مزارعة التنوير وقال ويسترضى ديانته ولكن هذا اذا كان بالاذن وفي المسئلة المسئول عنها بغير اذن وذكرها الخير الرملي قائلا لانه لا كون الدابة (سئل) في رجل اذنت له أمه بأن يسكن في دارها المملوكة لها بشرط أن يعمرها فسكن في الدار مدة ولم يعمرها فهل يلزمها أجر المثل في المدة المزبورة (الجواب) نعم رجل دفع الى آخر دار ليسكنها ويعمرها فسكن مدة ولم يعمرها فان كان اذن له بشرط العمارة يجب أجر المثل لانه لما شرط العمارة فقد أجره باجرة مجهولة فيجب أجر المثل لان قدر العمارة مجهول وان سكن وعمر فانه ينظر الى العمارة وأجر المثل جواهر الفتاوى من أوائل كتاب الاجارات (أقول) ومثل هذا ما ذكره في جامع الفصولين في أحكام العمارة في ملك الغير بعبارة فارسية وعربها الخير الرملي في حاشيته عليه ونصه انفق مع زوجها على أن يعمر ويسكن فعمرو وصار يساوي ألف درهم وماتت المرأة فطالبته ببقية ورثتها بأجرة السكنى وطالبهم هو بما أنفق فالجواب أنه يسقط مما أنفق قدر أجره السكنى والباقي يطالب به وان زادت قيمة السكنى عليه يسقط بقدره منها والباقي ميراث وان لم يقع الاتفاق على ذلك وعمر فهو متبرع اه (وأقول) أيضا وجه كون ذلك اجارة فاسدة أن صاحب الدار لم يملك منفعة داره الا بعوض لكنه لما جهل العوض وقت العقد وجب أجر المثل بالغام بالغ والمعمر غير متبرع لانه لم يعمر الا بمقابلته السكنى وبما نقله المؤلف ونقلناه أيضا علم أن ذلك ليس باعارة بل هو اجارة فاسدة خلافا لما في الفتاوى الخيرية حيث أجاب في نظيره هذه المسئلة انه مستعير لا مستأجر ومما يؤيد ما قلناه مسئلة يجب التنبيه عليها الكثرة وقوعها في زماننا قل من يعرفها وهي ما في الفصل الثالث من الخلاصة من رجل استقرض دراهم من رجل فقال له اسكن في حانوتي فإلم أرد عليك دراهمك لا أطلبك باجرة الحانوت والاجر الذي يجب عليك هبة فدفعت المقرض اليه ألف درهم وسكن الحانوت مدة فقال ان ذكر ترك الاجرة عليه مع استقراضه منه المال فالاجرة على المقرض واجبة وان كان ذكره قبل الاستقراض أو بعده فلا أجر عليه اه ومثله في البرازية ونقل المسئلة في التتارخانية في متفرقات الاجارة عن النوازل ثم قال عقبها قيل الصحيح أنه يجب أجر المثل في الوجهين وفي الكبرى قال نضر الدين وعليه الفتوى وفي الخاتمة من رجل استقرض دراهم وأسكن المقرض في داره قالوا يجب أجر المثل على المقرض وكذا لو أخذ المقرض من المستقرض حمارا ليستعمله الى أن يرد عليه الدراهم اه فثبت كان الفتوى على وجوب الاجرة على المقرض وان صرح باسقاط الاجرة وقت القرض أو قبله أو بعده في مسئلتنا بالاولى ووجه لزوم الاجرة مع التصريح باسقاطها أن المستقرض لم يسكنه في داره الا بمقابلته منفعة القرض وذلك لا يصلح عوضا فيجب أجر المثل لانه اجارة فاسدة والاجارة لا بد فيها من الاجرة وقد صرح في الاشباه وغيرها بانها لو قال أجرتك بغير شيء فهي اجارة فاسدة لاعارية اه وقد صرحوا بان الاجارة الفاسدة يجب فيها أجر المثل فاحفظ هذه المسئلة فانها مهمة لكن بقي ما اذا استقرض منه وأرهن الدار عنده وأباح له سكناها فهل له أجره الظاهر لا وان كان ما أباح له السكنى الا لاجل القرض لان الرهن عقد آخر مناف لعقد الاجارة ولا يمكن اجتماعهما بل لو عرض أحدهما على الآخر أفسده فلو أجر المرهون فسد الرهن وبالعكس ولذا اختلفوا في كراهة انتفاع المقرض بالمرهون والذي يظهر لي الجزم بالكراهة التحريمية في مثل مسئلتنا لانه لو لم ياذن له الراهن بالانتفاع بالدار المرهونة

مطلب أسكنته في دارها
بشرط ان يعمرها يلزم أجر
المثل

مطلب دفع له داره ليسكنها
ويعمرها

مطلب فيما اذا اتفقت مع
زوجها على أن يعمر ويسكن

مطلب أفرضه دراهم
وسكن في داره

مطلب زرع في أرض وقف
بدون إذن صاحب المشد
فعليه أجرة مثلها لجهة
الوقف والزرع له

مطلب اذا زرع أرض
الغير بلاذنه اعتبر العرف
مطلب برهن المستأجر
على أن الزيادة ضرر وتعت
يقبل

مطلب للقاضي فسخ الاجارة
اذا خيف من المستأجر على
أرض الوقف

مطلب لا يجبر الناظر على
شراء القيمة ويترك الزرع
بأجر المثل الى ادراكه

لم يقرضه والله تعالى أعلم (سئل) في أرض جارية في وقف وفي مشد مسكة عمرو وفزرعها زيد
بدون إذن من عمرو ولا وجه شرعي فقام عمرو المزبور يكلف زيد ادفع نصف الحاصل من الزرع
بدون وجه شرعي فهل يلزم زيد أجرة مثل ذلك لجهة الوقف والزرع للزارع (الجواب) يلزم
زيد أجرة مثل الأرض مدة تصرفه فيها لجهة الوقف والزرع للزارع وان كان غاصبا (أقول)
انما يلزم الزارع أجرة مثلها لجهة الوقف ان لم تكن جارية في تواجرو صاحب المشد أمالو كانت
جارية في تواجرو فاجرتها تلزم المستأجر الا اذا لم يمكنه اخراج الغاصب بشقاعة أو حياطة فلا تلزمه
بل تلزم الغاصب لأن منافع الوقف مضمونة أما اذا أمكنه اخراجه بما ذكره فللمنافع تكون مملوكة
له بعقد الايجار وخرجت عن كونها منافع الوقف فعليه أجرة مثلها لجهة الوقف ثم ان كان يتيم
أو كانت الأرض معدة للاستغلال فله على الغاصب أجرة مثلها والا فلا هذا ما ظهر لي من
القواعد وسند كفي كتاب الغصب تمام الكلام على المسئلة ان شاء الله تعالى (سئل) في أرض
معلومة بقرية معدة للاستغلال زرعها زيد بغير إذن صاحبها عمرو واستغلها ولم يكن في القرية
عرف من اقتسام الغلة أنصافاً أو أرباعاً فهل يكون الخارج للزارع وعليه أجرة مثل الأرض
(الجواب) حيث زرع أرض الغير بغير إذنه يعتبر العرف فان اقتسموا الغلة أنصافاً أو أرباعاً
اعتبروا الا بالخارج للزارع وعليه أجرة مثل الأرض وأما في الوقف فتجب الحصة أو الاجر بكل
حال كما صرح بذلك في الفصولين وقال في جامع الفتاوى ولو سكن داراً معدة للغلة أو زرع أرضاً
معددة للاستغلال بغير استئجار يجب الاجر (أقول) وسيأتي في الغصب ان شاء الله تعالى تمام
الكلام على هذه المسئلة (سئل) في مستأجر خان وقف من ناظره بأجرة المثل اذا جامع رجل
وزاد عليه في الأجرة فادعى المستأجر أنها زيادة ضرر وبرهن على دعواه بالوجه الشرعي فهل
يقبل برهانه (الجواب) نعم يقبل برهانه انها زيادة ضرر وتعت فاذا ثبت ذلك لا تقبل
الزيادة المزبورة قال في الأشباه فان كانت اضراراً وتعت لم تقبل (سئل) في مستأجر أراضى
وقف اجارة شرعية مجد جريان الاراضى في الوقف وأثبت الناظر حريتها فيه وتبين أن المستأجر
يخاف منه على الاراضى فهل للقاضي فسخ الاجارة واخراج الاراضى من يده (الجواب) نعم
كما ذكره الخصاف في باب اجارة الوقف (سئل) في بستان جاري في جهة وقف وفي تواجرو زيد
من ناظره انقضت مدة الاجارة وفي بعض أراضى البستان زرع زيد زرعه في أثناء المدد وله فيه
قائمة يعبر عنها بالقيمة فطلب الناظر من زيد تسليم البستان له فامتنع زيد من ذلك ويكلفه الى شراء
القيمة فهل يترك الزرع بأجر المثل ولا يجبر على اخذ القيمة (الجواب) يترك الزرع بأجرة المثل
الى ادراكه وعلى زيد تسليم الأرض الحالية من الزرع للناظر ولا يجبر الناظر على شراء القيمة
المدكورة والله تعالى أعلم والزرع يترك بأجر المثل الى ادراكه رعاية للجائين لأن له نهاية كما مر
شرح التنوير للعلائي (أقول) هذا اذا لم يكن له في الأرض بناء أو شجر مما ليس له نهاية أما
لو كان فقد ذكر في القنية وتبعه في التنوير أنه تبقى الأرض بيده بأجرة المثل اذا لم يكن بالوقف ضرر
وبه أفق المؤلف كما يأتي ولنفيه كلام سند كرهه قريبا ومثل الشجر ما كان له نهاية معلومة لكنها
طويلة كالقصب كما نقله العلائي عن فتاوى ابن السلي أمالو كانت غير طويلة كالفجل والخز
والبادنجان فينبغي أن يكون كالزرع يترك بأجر المثل الى نهايته كما نقله العلائي أيضاً عن حواشي
الكنز للقرطبي ونقل أيضاً عن البحر عن القنية أن المراد بقوله لم يترك الزرع بأجر أي بقضاء
أو بعقد حتى لا يجب الاجر الا باحدهما اهـ وكتبت فيما علقته عليه عن الشرع بلالية أن هذا

مطلب يجوز للمستأجر
الغرس ان لم يضرب بلا صريح
الاذن من المتولين

مطلب اذا مضت المدة وله
غراس فله استبقاؤه باجرة
المثل

تحرير مهم في مسألة استبقاء
البناء والغراس

الشرط في غير الثلاثة التي استثنى المتأخرون اعنى الوقف ومال اليتيم والمعدل الاستغلال لانها
مضمونة ولو بالغصب (سئل) في اراض معلومة جارية في اوقاف وفي مشد مسكة زيد وتوابعه
من اربابها بالوجه الشرعى غرس زيد بها غراسا في مدة توابعه بغير اذن من المتكلمين عليها
والغرس لا يضرب الارض والا ان انقضت مدة اجارته فهل لزيد ذلك ويبي الغراس بالارض
بأجر المثل أولا (الجواب) يجوز لزيد المستأجر الغرس بالارض المذكورة اذا لم يضرب الارض
بدون صريح الاذن من المتولين لاسيما وله فيها حق القرار المعبر عنه بمشد المسكة والله سبحانه
أعلم والمسئلة في البحر من الوقف وأفتى بها صاحب البحر في فتاواه وفي الخاتمة من فصل ما تنقض
به الاجارة مانعه وللمستأجر أن يبني بيتا في الدار المستأجرة اذا كان لا يضرب بالدار اه (سئل)
في أرض جارية في وقف أعلى وفي توابع زيد من ناظره مسدة معلومة باجرة المثل وله فيها غراس
قام فيها بالوجه الشرعى فانقضت مدة اجارته ويريد الناظر ايجارها منه ومن غيره باجرة زائدة عن
أجرة المثل وزيد يابى استجارها الا باجر مثلها فهل لزيد استجارها باجر المثل لا بالزيادة ولا تؤجر
من غيره (الجواب) نعم قال في التنوير في باب ما يجوز من الاجارة استأجر أرض وقف وغرس
فيها ثم مضت مدة الاجارة فللمستأجر استبقاؤها باجر المثل اذا لم يكن في ذلك ضرر اه وفي فتاوى
الحنافى استجار الارض المشغولة بالاشجار لا يجوز اه (أقول) ما أفتى به المؤلف تبعاً
للتنوير قد أفتى به الخير الرملى قائلًا وأنت على علم أن الشرع يابى الضرر خصوصاً والناس
على هذا وفي القلع ضرر عليهم وفي الحديث الشريف عن النبي المختار لا ضرر ولا ضرار
اه لكانه في الخير أفتى في موضع آخر بخلافه وقال يقطع وتسلم الارض لناظر الوقف
كما صرح به المتون فاطبة اه ولعل ما أفتى به ثانياً محمول على ما اذا كان يخشى من المستأجر
على الوقف لانه قال في حاشيته على المنع ولو حصل ضرر ما بان كان هو أو وارثه مفلساً أو سئ
المعاملة أو متغلباً يخشى على الوقف منه أو غير ذلك من أنواع الضرر لا يجبر الموقوف عليهم اه
ويؤيده ما في الاسعاف وغيره من أنه لو تبين أن المستأجر يخاف منه على رقية الوقف يفسخ القاضي
الاجارة ويخرجه من يده اه ثم اعلم أن ما ذكره في التنوير من أن له استبقاء الغراس جبراً حيث
لا ضرر على الوقف انما تبع فيه صاحب التنوير صاحب الفقيه وهو مخالف لما في عامة المتون
المعتبرة وقد ذكر ابن وهبان وغيره أنه لا عبرة بما يقوله في الفقيه اذا خالف غيره وقالوا أيضاً ان ما في
المتون مقدم على ما في الشروح وما في الشروح على ما في الفتاوى وقد صرح أصحاب المتون
والشروح والفتاوى بأنه يؤمر المستأجر بعدم مضى المدة بقطع البناء والغراس وتسليم الارض
فارغة ومع هذا فلا يخفى ما في جبر المؤجر على ابقاء الغراس من الضرر في هذا الزمان فان الناس
اليوم قد استولوا على الاوقاف بسبب البناء والغراس حتى تملكوها وابعوها ومالم يقدر واعلى
بيعه لا يستأجرونه الا بدون أجرة المثل بغبن فاحش وصار ذلك سبباً لخراب المساجد والمدارس
وافتقار المستحقين من ذرارى الواقفين وكل ذلك من طمع النظارة على الله تعالى أبصارهم بما
ياخذونه من الرشوة التي يسمونها بالخدمة وتعام ذلك في حاشيتنا رد المحتار وللعلامة قنلى زاده
رسالة في الاستبدال فراجعها فقد أقام فيها الطامة الكبرى على أهل عصره بسبب ذلك الى أن
قال فيجب على كل قاض عادل عالم وعلى كل قيم أمين غير ظالم أن ينظر في الاوقاف فان كان
بحيث لو رفع البناء والغرس تستأجر بأكثر أن يفسخ الاجارة ويرفع بناءه وغرسه أو قبلها بهذه
الاجرة وقبلها يضرب الارض فان الغالب أن فيه نفعاً وغبطة للوقف الى آخر ما قال رحمه الله

مطلب احتكار واحترام

مطلب في اثبات مرصده
على خانوت واستئجارها مدة
طويلة

مطلب اذا اذن للمستأجر
بالترميم باطلاع المؤجر
أو نائبه بخلاف كان متبرعا
مطلب استأجر دار الوقف
وهدمها وغير معالها ينظر الخ

تعالى وهذا علم في ورق ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (سئل) فيما اذا استأجر واستحكر
زيد بماله لنفسه من ناظر شرعي على وقف جده فلان فأجره وأحكره ما هو جاري الوقف المزبور
وذلك جميع أرض بستان سليخة معلومة اجارة واحتكار الارضين للغرس والبناء والتعليق
والاحترام لمدة معلومة طويلة باجرة معلومة من الدراهم وصدر ذلك لدى حاكم حنبلي ثبت لديه
حين العقد بالبينة الشرعية أن الاجرة المرقومة أجرة المثل وأن في ذلك كمال الخط والمصلحة
للووقف وحكم بصحة الاحتكار والتواجر ولزمه في حادثة المدة الطويلة حكما شرعيا موافقا
مذهبه مستوفيا شرائطه بعد الدعوى الصحيحة والشهادة المستقيمة ثم اذن المؤجر للمستأجر
أن يغرس ويبنى في الارض ما أحب واختار ومهما ينيه ويغرسه يكن ملكا له وكتب بذلك حجة
شرعية أفتى مفت حنبلي بالعمل بها بعد ثبوت مضمونها بالوجه الشرعي وبصحة كل من التواجر
والاذن وأنفذ الحكم المذكور حاكم حنبلي وكتب بذلك حجة أخرى فهل يعمل بضمونها المجتبتين
بعد ثبوتها بالوجه الشرعي (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لزيد ما باع معلوم من الدراهم
مرصده على خانوت وقف صرفه باذن متولى الوقف في تعمير الخانوت وترميمها الضروريين
حيث لا مال في الوقف حاصل ولا من يرغب في استئجار الخانوت مدة مستقبله بأجرة معجلة
تصرف في الترميم والتعمير ولوجود الخط والمصلحة في ذلك للوقف وأثبت زيد التعمير والترميم
وقدر المصروف على الوجه المذكور بالبينة العادلة في وجه متولى الوقف بعد دجوده لذلك لدى
قاضي حنبلي حكم لزيد باستحقاقه المبلغ المذكور مرصده على الخانوت وان كان ذلك باذن
المتولى فقط ويدون اذن قاضي القضاة حكما شرعيا موافقا لمذهبه بعد الدعوى الصحيحة
والشهادة المستقيمة وكتب بذلك حجة شرعية أنفذها حاكم حنبلي وكتب بذلك حجة أخرى ثم
استأجر زيد الخانوت من متولى الوقف مدة معلومة باجرة من الدراهم معلومة هي اجرة مثلها وقبل
انقضاء المدة استأجر زيد المأجور ثانيا من متولى الوقف مدة معلومة طويلة تالية للاولى باجرة
معلومة من الدراهم هي اجرة مثلها اذن له المتولى باقتطاع بعضها من مبلغه المزبور وصدر ذلك
أيضا لدى قاضي حنبلي ثبت لديه بالبينة العادلة أن الاجرة أجرة المثل وان في ذلك كمال الخط
والمصلحة للوقف وحكم بصحة الاجارة ولزمها وعدم انفساخها بالزيادة في حداثتها وحادثة المدة
ثبوتها وحكم شرعيين موافقا لمذهبه مستوفيا شرائطه بعد الدعوى الصحيحة والشهادة المستقيمة
وكتب بذلك حجة شرعية أنفذها حاكم حنبلي وكتب به حجة أخرى وأفتى مفت حنبلي بصحة
الاجارة والتعمير والارصاد وبقاء المأجور بيد زيد الى انتهاء مدته وعدم انفساخ اجارته بالزيادة
وبالعمل بالمجتبتين فهل يعمل بضمونها المجتبتين بالربعة المزبورة بعد ثبوتها وبقى المأجور بيد زيد الى
انتهاء مدته ولا تنفسخ اجارته ويستحق المبلغ المزبور (الجواب) نعم حيث كان الحال على هذا
النوال (سئل) في مستأجر طاحونة وقف أهل اذن ناظر الوقف له أن يرمي بالمأجور مادعت
الضرورة اليه من مرة وشرا جبر وغير ذلك وأن يصرف على ذلك من ماله ومهما يصرفه
يقتطعه من الاجرة وأن يكون الترميم والصرف باطلاع المؤجر أو باطلاع من يقوم مقامه وان
لم يكن كذلك لا يقتطع المستأجر شيئا من مصروفه ويكون متبرعا به وكتب بذلك حجة ثم رجم المستأجر
بالمأجور مرمة بغير اطلاع المؤجر ولا اطلاع من يقوم مقامه فهل يكون متبرعا وليس له أن
يقتطع شيئا من الاجرة بسبب ذلك (الجواب) نعم كتبه الفقير محمد العمادى المفتى بدمشق الشام
عنى عنه وكتبت الجواب كماله المرحوم العم أجاب وأفتى المهمندارى فيمن استأجر دار الوقف

وهدمها وغير معالمها بانه يتظر القاضي في ذلك ان كان ما غيرها اليه أنفع لجهة الوقف وأكثر ريباً أخذ منه الاجرة ونقي ما عمره لجهة الوقف وهو متبرع بما أنفق في العمارة لا يحسب له من الاجرة وان لم يكن أنفع لجهة الوقف ولا أكثر ريباً ألزمهم مادم ما صنعه واعداد الوقف الى الصفة التي كان عليه بعد تعزيره بما يليق به كافي فتساوى قارئ الهداية وفي البرازية قبيل العاشر من الاجارة وان قال له رب الدار بان واحسب من الاجر ثم اختلفا فقال المستأجر بنيت وأنكر الاجر فالقول للدار وان أقرب البناء واختلفا في قدره واتفق جميع أهل الصنعة على قول واحد فالقول له وان كان بعضهم معه والبعض مع المستأجر ثبتت الدعوى والانكار اه (أقول) قوله ثبتت الدعوى والانكار معناه يتحقق كل من الدعوى والانكار فيعتبر ما يعتبر في الدعوى والانكار من أن اليقينة على المدعى والقول للمنكر وكتب المؤلف في غيره هذا المحل عن البرازية قبيل الفصل الرابع استأجر طاحونة اجارة طويلة ثم أجرها من غيره وأذن له بالعمارة وأتفق ان علم انه مستأجر والطاحونة ليست له لا يرجع وان لم يعلم وطنسه مالك الكاريج وهو المختار اه (سئل) في مجرى ماء جار مع حقه المعلوم من الماء في وقف تحت نظارة زيد ولعمرو وأرض لأماء لها ولا يصل اليها الماء الا من الماء المزبور فاستأجر عمرو والمجري المزبور بحقه من الماء من زيد المزبور مدة معلومة باجرة معلومة من الدراهم عن كل سنة من المدة ليغرس في أرضه غراسا ويسقيه بالماء المزبور فغرس في الارض غراسا لنفسه وصار يسقيه حتى نما وأثمر وتصرف بذلك وانتفع وانقضت مدة الاجارة وصار يسقي بالماء بعدها ويعطى الاجرة والا أن طلب رجل من الناظر المزبور ايجار المجري بحقه من الماء ليسقي به أرضه وأجابه الناظر الى ذلك واذا استأجره الرجل يبقى غراس عمرو وبلا ماء فيتلف ويبس ويتضرر عمرو بذلك فهل يؤجر المجري بحقه من الماء من عمرو وب الغراس لامن غيره (الجواب) اذا أبى صاحب الغراس الاستئجار بأجر المثل فللناظر ايجار ذلك للرجل المذكور لانه يراعى في الوقف المنفعة ويجب القضاء والافتاء بكل ما هو أنفع للوقف وان رضى باستئجار ذلك بأجر المثل بحيث لا يؤجر بأكثر من ذلك فالاولى أن يؤجر له تطبيقا على مسألة الارض المحتسكة فان العلة واحدة وهي ما ذكره في التفسير وشرحه للعلا في من باب ما يجوز من الاجارة ولو استأجر أرض الوقف وغرس فيها وبى ثم مضت مدة الاجارة فلم يستأجر استبقاؤها بأجر المثل اذا لم يكن في ذلك ضرر بالوقف ولو أبى الموقوف عليهم الا القلع ليس لهم ذلك كذا في القنية قال في البحر وبهذا تعلم مسألة الارض المحتسكة وهي منقولة أيضا في أوقاف الخصاص اه قال الخیر الرملي فالحكم باستبقائها أي الارض المحتسكة بأجر المثل أولى على مانص عليه الخصاص والراعي دفع الضرر لا سيما فيما تبلى الناس به كثيرا مع رعاية جانب الوقف بدفع أجر المثل خصوصا اذا كانت بحيث لو فرغت لا تؤجر بأكثر من ذلك ورعاية صاحب ذلك البناء بعدم اضراره بالتلاف ببناءه ولعمري انه شرع ظاهرا مستقيم وقد اتفقت به من له قلب سليم والله تعالى أعلم اه وهنا الاشجار انما تمت بالماء فاذا ذهب الماء يتضرر صاحبه ولا ينتفع صاحب الماء بأكثر من أجر المثل ورب الاشجار قد رضى بما يدفعه الغير وقد جاء النهي عن المضاربة في القرآن العظيم وفي السنة الشريفة قال عليه الصلاة والسلام لا ضرر ولا ضرار ذكره النووي في الاربعين وذكره في الاشباة في قاعدة الضرر يزال ثم اني بعد ثلاث سنين رأيت فتوى من جدى المرحوم عبد الرحمن افندي العمادي بمثل ذلك وهي بخطه المعروف المعهود فخدمت الله تعالى حيث وافق رأي المنقول في زيد استأجر من عمرو المتولى على وقف أهني

مطلب اختلاف المؤجر
والمستأجر في البناء أو في
قدره

مطلب استأجر طاحونة ثم
أجرها وأذن له بالعمارة هل
يرجع
مطلب استأجر مجرى ماء
وغرس عليه وانقضت المدة
فلا يؤجر من غيره
مطلب يجب القضاء والافتاء
بما هو أنفع للوقف
مسئلة الارض المحتسكة

فأجره مجرى ماء لينتفع بالماء فساقيه زيد إلى أرضه وعمر الأرض ومجى الماء وغرس على الماء
غرسا في مدة تزيد على ثلاثين سنة وترتب على الأرض وعلى الغراس والغلل أعشار لحاقب مولانا
ولى الأمر وجرت العادة على ذلك ثم بعد هذه المدة جاعتمول آخر وأجر مجرى الماء مع الماء لرجل
اجنبى وأذن له فى تسلم الماء الذى قام به الغلال من الاشجار المثمرة وغيرها فهل للمتولى أن يؤجر
الماء لغير مالك الغراس الاول وهل لمالك الغراس قبول الزيادة بأجرة المثل خوف ا على اتلاف
الاشجار وهل يمنع الاجنبى من ذلك ويضمن ما تلف من الغلة بتعديه على غراس زيد مع انه منعه
من تلك الزيادة التى يترتب بها الضرر أم يشرىف من جانب السلطان خلد الله تعالى أيام دولته
الى ساعة القيام (الجواب) الحمد لله لصاحب الغراس المستأجر الاول قبول الزيادة ويجب على
المتولى تقديمه على غيره ويمنع من اضراره بتقديم الغير ولا سيما امتثال الامر المطاع الواجب
الاتباع والله تعالى الموفق كسبه الفقير عبد الرحمن عفى عنه (أقول) لا ينافى هذا ما قد منقريسا
من عدم الجبر على الاستبقاء اذ لا شأن ان مواضع الضرورة مستثناة شرعا وعرفا نعم لو كان يخشى
على ذلك من المستأجر بأن كان متغلبا أو مفلسا أو سى المعاملة أو لا يستأجر بأجر المثل لا يجبر
المتولى على ايجاره بل لا يجوز له ذلك كما لا يخفى فتأمل ثم ان ما ذكره هنا فى السؤال بقوله ويضمن
ما تلف من الغلة بتعديه على غراس زيد لم يتعرض الجيب للجواب عنه وجوابه أن ذلك الاجنبى
ان كان تعدى على الغراس مباشرة بأن قطعه فلا شك انه يضمن وان كان تعديه بسبب استخاره
للمجربى المسبك كور ومنعه الماء عن زيد حتى تلف بعض اشجار زيد أو كلها فلا يضمن كذا ذكره
المؤلف بقوله واذا تلفت الاشجار بسبب انقطاع الماء لاشئ عليه لما ذكره فى الخاتمة فى ضمان
ما يتولد من المباح من كآب الشرب رجل أراد سقى أرضه أو زرعها من مجرى له فجاء رجل ومنعه
الماء ففسد زرعها قالوا لاشئ عليه كالممنوع الراعى حتى ضاعت المواشى اه (سئل) فى رجل
استأجر جماعة ليرجدوا له زرع المحصول فى مكان كذا على ان يكون لهم فى نظير أجر تهم حمل
واحد من عشرين حملا من الزرع فوجدوه كله ولم يدفع لهم شيئا فهل يجب لهم أجره مثلهم من
جنس النقدين لا المسمى (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا استأجر زيد من عمرو جلا ليركبه من
مكة المشرقة الى دمشق بأجرة معلومة من الدراهم وشرط زيد فى صلب عقد الاجارة على عمرو أن
يطعمه ويسقيه من مكة الى دمشق واستوفى زيد المنفعة وأطعمه عمرو وسقاه الى دمشق فهل
تكون الاجارة المزبورة فاسدة بالشرط وعلى زيد أجر المثل لركوبه ولا يزداد عن المسمى ويتقص
عنه (الجواب) نعم تكون الاجارة المزبورة فاسدة بالشرط والمزبور وعلى زيد أجر المثل لركوبه
لا يزداد عن المسمى لانهم ارضيا باسقاط حقهما حيث سميا الاقل واذا كان أجر المثل ناقصا عن
المسمى يتقص عنه ولا يجب قدر المسمى لفساد التسمية كما فى الدرر والتنوير وغيرهما (أقول)
فى هذا الجواب كلام يأتى قريبا فى مسئلة المعمارى (سئل) فى رجل دفع لآخر غنمه ليقوم
عليها ويرعاها بجزء معين من صوفها ولدها فقام عليها مدة فهل له أجر المثل بالغاما بلغ
(الجواب) نعم والمسئلة فى الرحيمية من الاجارة (سئل) فيما اذا دفع زيد حصانه لعمرو وليعلقه
ويربى به بنصفه قرياه وعلقه مدة ثم باعه عمرو وجميعه من رجل بدون وكالة عن صاحبه ولا وجه
شرعى ويريد زيد رفع يد المشتري عن الحصان وأخذه منه فهل له ذلك وليس لعمرو سوى أجر
المثل لربيته ومثل علقه (الجواب) نعم وفى فتاوى أحمد أفندى يعنى المهمندارى سئل فى مهرة
صغيرة باع المالك الثمن منها شافعال زيد يعاصحها بثمن معلوم وسلم اليه المهرة وأمره بتربيتها

مطلب لصاحب الغراس
قبول الزيادة ويمنع المتولى
من اضراره بتقديم غيره
عليه

مطلب منعه من اجراء الماء
حتى فسد زرعها لاشئ
عليه

مطلب فى الاجارة الفاسدة
يجب أجر المثل من النقدين
لا المسمى

مطلب استأجر جملا من
مكة وشرط ما كله ومشربه

مطلب دفع اليه عنه ليرعاها
بجزء من صوفها ولدها

مطلب دفع حصانه لرجل
ليعلقه ويربى به بنصفه

والقيام بعلفها من ماله على أن يكون له بذلك الحصة وهي الثمن الثاني تكسمة الزرع منها نظير
التريسة والعلف فتسلمها زيور بها وعلفها من ماله مدة ثم مات البائع فهل الثمن الاول المشمول
بالبيع الصحيح يكون ملكا للمستري دون الثمن الثاني المجموع له نظير التريسة والعلف ويرجع
على البائع بما ناب حصته من العلف وأجرة التريسة لا يزداد على قيمة الثمن المجموع في مقابله
الجواب نعم اه (أقول) رأيت بهامش الاصل بخط شيخ مشايخنا الشيخ ابراهيم السايحاني
ما نصه قوله وأجرة التريسة فيه نظرا لأن الشريك لا أجر له اه أى لانه في هذه المسئلة شريك
وليس للشريك أجر على عمله في المشترك بخلاف المسئلة التي سئل عنها المؤلف هذا وقوله لا يزداد
على قيمة الثمن الخ لم يقيد به المؤلف في مسئلته المذكورة نعم نقل المؤلف فتوى أخرى عن الفتاوى
الرحميمة وفيها التصريح بأنه لا يزداد أجر مثله على المسمى ان كانت تسمية ووافقته ما ذكره في
المضاربة انها اذا فسدت فلارجح للمضارب بل له أجر مثل عمله بلا زيادة على المشروط لكن ذكر
المسئلة في الدراحتنا في باب البيع الفاسد بلا تقييد ونصها فلودفع برز القز أو بقره أو دجاجة
لا تخر بالعلف مناصفة فان اخرج كله للمالك لحدوثه من ملكه وعليه قيمة العلف وأجر مثل
العامل عني ملخصا اه ويمكن تقييد قوله وأجر مثل العامل بما هو يؤيده ما في الخاتمة وغيرها
من انه يجب في جهالة المسمى كالأوبعض أجر المثل بالغاما بلغ أما اذا فسد العقد بحكم شرط فاسد
ونحوه فلا يزداد على المسمى اه ونحوه في متن التنوير من الاجارة الفاسدة وفي جامع الفصولين
استاجر يتاسن بجائة على أن يرقه فعليه أجر المثل بالغاما بلغ اذا المرمة لما شرطت على المستاجر
صارت من الاجرة فجهل الاجر اه واذا سمي له نصف الدابة مثلا في مقابلة تربتها وعلفها
يكون المسمى معلوما وقد يقال ان المسمى مجهول لانه قد جعل نصف الدابة أجرة للتريسة وثمان
للعلف ولا يدري مقدار العلف فيلزم جهل ما يقابله من الدابة وجهل ما يقابل أجرة التريسة
وحيث جهل المسمى يجب الاجر بالغاما بلغ لأن هذا بيع في ضمن الاجارة وقد جهل البدل فيهما
فيجب أجر المثل بالغاما بلغ وبدل العلف المبيع لكن رأيت في الخلاصة في الفصل الخامس من
الاجارات ما نصه وفي فتاوى الفضلي لودفع الى نداف قباء لينداف عليه كذا من قطن نفسه بكذا
من الدراهم ولم يبين الاجر من الثمن جاز اه وذكر قبله وفي الاصل رجل دفع الى السكاف جلدا
ليختر له يخفين على أن يعلمها بئيل من عنده ويطنه ووصف له ذلك جاز وان كان هذا بيعا في
اجارة للتعامل اه قال في المحيط وهذا استحسان والقياس أن لا يجوز عزلة ما لودفع ثوبا الى
خياط ليخيطه جبة على أن يحشوه ويطنه من عنده باجر مسمى فان ذلك لا يجوز قياسا
واستحسانا فكذا هذا الكن ترك القياس في الخف للتعامل وفي المنتقى عن محمد دفع الى خياط
ظهاره وقال بطنها من عندك فهو جاز ترافسه على الخف فصار في المسئلة روايتان ولو قال
ظهارتها من عندك فهو فاسد باتفاق الروايات لانه لا تعامل فيه اه ومفاده هذا أن المدار على
التعارف فلو جرى التعارف جاز والا فلا كما يشهد بذلك التعليق فتأمل ومن ذلك ما ذكره
في استبحار الكاتب لو شرط عليه الحبر جاز لا لو شرط عليه الورق أيضا (سئل) في رجل استأجر
معمارا ليعمره كذا بالآت من المعماري بأجرة كذا فعمر ذلك فهل للمعماري اجرة مثل
العمل وما انفق في ثمن الآلات (الجواب) نعم (أقول) رأيت في مجموعة شيخ مشايخنا
السايحاني بخطه ذكر هذا السؤال وجوابه معزيا للمؤلف ثم قال عقبه فان كانت قيمة الآلات
ثلاثين وقيمة العمارة أربعين صارت العشرة أجرة فان كانت مثل أجرة المثل فيها وان كانت أجرة

مطلب استأجر يتاعلى أن
يرمه يلزمه أجر المثل مهما
بلغ

مطلب دفع له قباء ليقطنه
بكذا من الدراهم جاز

مطلب دفع ثوبا ليخيطه
ويحشوه من عنده لم يجز
مطلب في مشاركة المعماري
على أن آلة البناء على
المعماري

المثل أقل فله أجر المثل وإن كانت أكثر فله العشرة فقط كما في الخلاصة وبهذا يعلم كراء الحاج
مع المقوم بما كله وشربه اه ما في المجموعة وحاصله انه ينظر الى قيمة البناء مبنيا والى قيمة الآلات
فالتفاوت بينهما يكون أجره يستحقها المعمارى ان ساوت أجر المثل أو نقصت عنه والأقله أجره
المثل ولا يمتنع أن هذا لا يمكن اعتباره في مسئلة الحاج قنائل على أن هذا التفصيل مشكل
اذ لا شك أن التسمية وقت العقد مجهولة فيجب أجر المثل بالغاما بالغ ويؤيده ما قدمناه آنفا عن
جامع الفصولين انه لو استأجر بيتا سنة بمائة على أن يرمه فعليه أجر المثل بالغاما بالغ وفي البرازية
قبيل الفصل السادس دفع اليه ثلاثة أو قاردهن ليتخذ منه صابونا بمائة درهم على أن ما يحتاج
اليه منه ففعل فالصابون لرب الدهن وعليه غرامة ما أنفق الاجير فيه مع أجر المثل اه ومثله
في الخلاصة بل مقتضى ما مر أنه لو تعوز فجاز كما مر نظرا لرقبيل هذا السؤال والله أعلم
بحقيقة الحال (سئل) في رجل استأجر أرض وقف من ناظره مدة معلومة بأجرة كذا فزرعها
ثم أكل القار جميع الزرع ولم يبق بعدها لك الزرع مدة يتمكن فيها من إعادة الزرع فهل لا يلزمه
أجرة المدة المذكورة (الجواب) نعم وفي الولوالجية رجل استأجر أرضا ليزرعها ثم أصاب الزرع
آفة فهل أوعرت من الماء فلم ينبت فعليه الأجرة لرب الأرض تمام لأنه قد زرع ولو غرقت
قبل أن يزرعها فلا أجر عليه لأنه لم يتمكن من الانتفاع بها قال العلامة صاحب المحيط الفتوى
على أنه بعد هلاك الزرع إذا لم يتمكن من إعادة الزراعة لا يجب الاجر على المستأجر ولا يجب
الاذا تمكن من الزراعة مثل الاول أو دونه في الضرر وكذا الوتعة غاصب عنها اه لسان
الحكام وحاصله انه لا كلام في لزوم الأجرة لما قبل أكل الجراد ونحوه وأما بعده فان تمكن من
الزرع يلزم الأجرة لما بقي من المدة أيضا والا لا يلزم الا لما قبل أكل الجراد فافهم فان هذا
التفصيل هو الذى عليه الفتوى (سئل) في رجل استأجر دارا فأنه ديم بيت منها هل له فسخ
الاجارة (الجواب) نعم وفي الصغرى اذا سقط حائط أو أنه ديم بيت له أن يفسخ الاجارة ولكن
لا يفسخ بغيبه الاجر خلاصة وبرازية انه ديم البيت المأجور فله الخروج وفسخ الاجارة خاتمة
(أقول) فان لم يفسخ يرفع عنه من الاجر بحصته ولا يؤمر أحد منهم بما بيناه كليا بقى قريبا عن
الذخيرة (سئل) فيما اذا كان زيد ثلثا جنيته معلومة وثلاثها الآخر ملك عمر وفاجر زيد ثلثيه
من بكر الاجنبى مدة معلومة ولم يحكم بالاجارة ما كرم يرى صحتها فهل تكون الاجارة فاسدة
وميلك المستأجر الدعوى بفسادها وطلب الاجرة التى عملها للمؤجر سلفا (الجواب) نعم قال في
المنظومة التسقية

أجارة المشاع لا تصح من * غير الشريك فاعلم واستنب

ورأيت بهامش العمادية بخط الجد عبد الرحمن العمادى ما صورته قلت قال قاضيان الفتوى
على قول الامام في عدم جواز اجارة المشاع ونقل الزيلعي أن الفتوى على قوله ما في جوازه قال
الشيخ قاسم في تصحيحه ما نقله الزيلعي شاذ مجهول القائل اه والاجارة والبيع أخوان لان
الاجارة تمليك المنافع والبيع تمليك الاعيان وقد قال في الدر المختار في باب البيع الفاسد ويجب
على كل واحد منهما أى من البائع والمشتري فسخه قبل القبض أو بعده ما دام في يد المشتري
اعدا ما للفساد لانه معصية فيجب رفعها بجر وإذا أصرا أحدهما على امساكه وعلم به القاضى
فله فسخه بجر اعلم ما حقا للشرع برازية اه (سئل) فيما اذا وافق زيد مع عمر وعلى أن يعصر
له زبيبه دبسا ويزرع له فلاحتسه حفظة وشعير او غيرهما ويعطيه أجره كما يعطى الناس

مطلب اذا أكل القار
الزرع لا يجب تمام الاجرة

مطلب اذا انهدم بيت من
الدار له فسخ الاجارة

مطلب لا تصح اجارة المشاع
من غير الشريك

مطلب يجب عليه ما فسخ
الاجارة الفاسدة

ولم يسمي شيئا وكان ما يعطيه الناس في ذلك معلوما غير متفاوت وشرع عمرو في العمل المذكور للحال لا مكانه وأتم ذلك ولم يعطه زيد شيئا فهل حيث كان ما يعطى الناس في مثل ذلك معلوما بان كان لا يزيد ولا ينقص وعلم ذلك جاز لعمر وطلبه (الجواب) نعم أما صحته فمع عدم ذكر المدة فلا نه عمل لو أراد أن يأخذ في العمل للحال بقدر وفي مثله لا يلزم ذكر المدة كما في الخائصة من الاجارة الفاسدة ومثله في البرازية وغيرها وأما صحته فمع عدم التسمية وكان ما يعطيه الناس معلوما فلما في البرازية تكارى دابة بمثل ما تكارى به أصحابه ان لم يكن ما تكارى به أصحابه بمثل هذه الدابة معلوما بل مختلفا فسدت ولو معلوما بان كان عشرة لا يزيد ولا ينقص وعلم ذلك جاز كما في البرازية من الاجارة الطويلة (سئل) فيما اذا أجرة متولى وقف أرض الهاماء يفضل عنها الرجل مدة طويلة بدون أجر المثل وأذن له بان يغرس في الأرض المزبورة ما أحب واختار وأن يكون جميع ما يغرسه فيها له ولم يجعل لجهة الوقف شيئا من الغراس وغرس المستأجر غراسا واحترمه لدى حاكم يرى ذلك فهل تكون الاجارة بدون أجر المثل باطلة ويكون الاذن بان يكون جميع الغراس للمستأجر دون جهة الوقف باطلا ومتولى الوقف الآن مطالبته بقلع الغراس بتسليم الأرض فارغة أولا (الجواب) نعم يكون كل من الاجارة والاذن المذكورين باطلا ويسوغ للمتولى مطالبة صاحب الغراس بقلعه وتسليم الأرض فارغة كتبه الفقير عبد الرحمن عني عنه الجواب ما به المرحوم الجدي شيخ الاسلام أجاب كتبه الفقير محمد العمادى المقتى بدمشق الشام الحمد لله طاب الجواب ووافق الصواب لان الاجارة بدون أجر المثل لا تصح ويلزم المستأجر تمام أجر المثل ولان اجارة الوقف أكثر من ثلاث سنين ان أرضا وأكثر من سنة ان دارا لا تجوز كما في المنع قال في جواهر الفتاوى قال أبو العلاء فيمن أجر أرضا موقوفة مائة سنة لواحد من المسلمين هل يجوز فأجاب

أفتى بطلان الاجارة معشر عن زمرة العلماء قطعاً لازماً

وكذا أفتى للتدين حسيبة * كى لا أكون بما أحرر ظالماً اه

فثبت كانت الاجارة مدة طويلة وبدون أجر المثل فهي باطلة وكذا ما في ضمنها وهو الاذن بالغراس المذكور لانه اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه وهو معنى قولهم اذا بطل المتضمن بالكسر بطل المتضمن كفى الاشياء قبيل الانقاز (أقول) انظر ما قدمناه قبيل نخونصف كراس (سئل) في رجل استأجر غراس توت قائم في أرض وقف ليأخذ الحاصل من ورق التوت مدة معلومة بأجرة معلومة فهل تكون الاجارة باطلة (الجواب) نعم وسئل قارئ الهداية هل تجوز اجارة الملاحة لجمع الميع فيها فأجاب لا يجوز ذلك لان الاجارة عقد على المنافع لا على استهلاك العين وان أخذ المستأجر شيئا من الميع فعليه ضمانه ولا اجرة عليه وسئل أيضا عن رجل استأجر أرضا مألحة لينتفع بها في جمع الميع منها بعد سقيها بالماء حتى ينقصد الميع فأجاب اذا استأجر أرضا ليسوق اليها ماء ثم ان الماء الذي يسوقه اليها ينقصد لمخالف هذا الميع ملكه لانه انعقد من الماء الذي ساقه الى هذه الأرض بملكه فيها فاذا كان كذلك فالاجارة صحيحة لانه استأجر الأرض ليجلس فيها الماء الذي يسوقه اليها في المدة التي استأجرها لذلك فكان كما اذا استأجر حوضا أو صهرا بجبال الماء يحمله اليه وان كان الميع الذي يأخذه انما هو من أجزاء الأرض لا من الماء الذي ساقه اليها فهو ملك لصاحب الأرض لانه من أجزاء الأرض فصارت كالطين والتراب ولا يجوز استئجار الأرض لذلك لانه استئجار على استهلاك العين والاجارة انما تنقصد على استهلاك

مطلب لا يلزم ذكر المدة
فما يقدر على الاخذ في
العمل به للحال
مطلب تكارى دابة بمثل
ما تكارى به أصحابه

مطلب يلزم المستأجر تمام
أجر المثل

مطلب الاجارة الطويلة
باطلة

مطلب الاذن بالغراس في
الاجارة الفاسدة فاسد

مطلب اذا بطل المتضمن
بطل المتضمن

مطلب استأجر غراس توت
لا يصح

مطلب استأجر ملاحه
لا يجوز

مطلب لا يجوز الاستئجار
على استهلاك العين

المنافع فإذا تصرف فيه كل من المتواجرين إلى صاحبه ما وضع يده عليه للآخر وسئل فيما إذا
 أجر مدارا ينتفع بها خاصة فأجاب بأن له أن ينتفع بنفسه وبغيره لأنه شرط غير مفيد لأن السكنى
 أو الزراعة إذا عين ما يزرع لا يختلف باختلاف المستعمل وله أن يؤجر غيره وإذا استأجرهما مؤجداً
 وأجرهما معجلاً ليس للمؤجر أن يطالب الثاني بماله على المستأجر الأول وإذا استأجر منه مصداً
 أنه له أو غيره صدق يلزمه الاجرة ويجبر على دفعها إليه وليس له أن يطالبه بمئنة أنها ملكه
 ما لم يبين خلاف ذلك وإذا استأجر أرضاً للزراعة وهي سبعة لا يمكن زراعتها لاتصاح هذه الاجارة
 وإن استأجرها لينتفع بها مطلقاً ولم يعين زراعتها صح فإذا غرم على اصلاحيها ما لا ان اذن له
 ما يكفي ذلك ليرجع به عليه ففعل ثم فسخت الاجارة رجع على المالك وإن كان المؤجر غير مالك
 لكن له ولاية ذلك كالناظر أو الوصي فإن كان ما أذن به من مصالح الوقف أو مال اليتام صح اذنه
 ويرجع في ربيع الوقف أو مال الصغير وإن لم يكن فيه مصلحة فلا اعتبار بهذا الاذن ولا رجوع
 له على أحد اهـ من فتاوى قارئ الهداية وفيها إذا اختلف المستأجر والاجر فقال الاجر
 لتحملها قاساً وتركب بنفسك وقال المستأجر لاجلها وأركب من شئت فالقول للمؤجر مع مئنة
 الآن تقوم بمئنة وإذا اختلفا على وفاة العمل فادعى المستأجر عدمه وادعى الاجير العمل فالقول
 للمستأجر مع مئنة والمئنة للاجير لأنه يدعى الابقاء والمستأجر ينكر وفيها إذا غرقت السفينة
 أو انكسرت بغير صنع ربه الا ضمان عليه ولا أجر له وإن كان بصنعه فالمالك مخير إن شاء
 ضمانه قيمته في مكان التلف وأعطاه اجره بحسابه وإن شاء في مكان الحبل ولا أجر له والملاح
 يستحق من الاجرة بقسطها وإن تراضوا على الالتقاء فالغرم على الرأس لأنه لحفظ النفس وهم
 فيه سواء وسئل عن استأجر بستاناً ماسعاً من أقوام متفرقين مزارعاً مختلفة فزرع وغرس
 ثم انقضت مدة بعض المؤجرين وطالبه بالتفريغ فهل يبقى إلى حين فراغ بقية مدة الحصص
 فأجاب اجارة هذه الأرض المشاعة من غير الشريك لا تجوز الا على قولهما فإن حكم حاكم
 بعثتهما جازت فإذا انقضت مدة بعض العقود بقي الغراس إلى انقضاء المدة لأن من انقضت مدة
 ايجاره ليس له أرض معينة يؤمر المستأجر بتفريغها فيبقى إلى انقضاء جميع المدة لكن باجر
 المثل وأما على قول الامام فالاجارة فاسدة فإن لم يحكم بعثتهما فلكل أن يطالبوه بالتفريغ
 وإذا لم تمض المدة وجب عليه أجر المثل للماضى وسئل فيما إذا مات أحد المؤجرين فأجاب
 كل من مات منهم انفسخ في نصيبه وبقي العقد في نصيب الآخر وفيه ما لا تنفسخ يموت الناظر
 المؤجر وإن كان هو المستحق بانفراده ولا تجوز اجارة الوقف بدون أجر المثل وإن كان هو المستحق
 لجواز أن يموت قبل انقضاء المدة وتنفسخ هذه الاجارة وفيها المستحقون ليس لهم أن يؤجروا
 إلا أن يشترط لهم الواقف ذلك أو ياذن لهم من له ولاية الايجار من ناظر أو قاض وإذا أجزوا بولاية
 فليس لهم أن يؤجروا وهذه المدة الطويلة إلا أن يكون الواقف أطلق ذلك والافهسى اجارة فاسدة
 تنفسخ ويجب على المستأجر اجرة المثل لما انتفع فيه في المدة إلا أن يحكم بعثتهما كما يرى جوازها
 وإذا مضت المدة بقي مع المستأجر باجرة مثلاً ما لا تكون المصلحة في غير ذلك فحينئذ يؤمر
 الباني برفع بناءه إذا وجد من يستأجرها بأكثرم ما يدفع الباني وإذا مات المستأجر في أثناء مده
 تنفسخ اجارته وترجع ورثته بما عمل من الاجرة لما بقي من المدة على القابضين أو على من ضمن
 الدرك في الاجارة وإذا استمر وعلى الاتفعا بالعين المستأجرة فعليه أجر المثل إلى وقت الفسخ
 وفيه ما واجارة الوقف أكثر من ثلاث سنين إن أرضاً وأكثر من سنة إن دار التجوز وتنفسخ

مطلب مستأجر الدار له أن
 ينتفع بنفسه أو غيره
 مطلب ليس للمؤجر الأول
 مطالبة المستأجر الثاني بماله
 على المستأجر الأول
 مطلب ليس للمستأجر
 مطالبة المؤجر بأن الأرض
 ملكه
 مطلب استأجر سبعة للزراعة
 لا يصح
 مطلب إذا أذن الناظر
 للمستأجر بمافيه مصلحة
 للوقف رجع المستأجر بما
 غرم في مال الوقف والأفلا
 مطلب إذا ادعى الاجير العمل
 لا يصدق الا بمئنة
 مطلب استأجر سفينة
 فغرقت
 مطلب خافوا الغرق فالقوا
 ما في السفينة
 مطلب استأجر بستاناً من
 أقوام بعقود مختلفة ثم
 انقضت مدة البعض
 مطلب استأجر من اثنين
 مات أحدهما انفسخ
 في نصيبه
 مطلب لا تنفسخ يموت الناظر
 ولا يصح ايجاره بدون أجر
 المثل وإن كان هو المستحق
 مطلب المستحق ليس له أن
 يؤجر إلا بشرطه الواقف
 مطلب اجارة الوقف أكثر
 من ثلاث سنين لا تصح الا
 لضرورة عمارة

مطلب العقد اذا فسد في
بعضه فسد في كله

مطلب غير معالم الوقف ان
كان مافعله أتفع فهو متبرع
والأمر باعادته كما كان

مطلب في معنى قولهم يجب
اجر المثل في الفاسدة لا يجاوز
المسمى

مطلب فيما اذا غصبت الارض
من المستأجر

مطلب أجر ابنه الصغير من
أمه لتستأنس به فتروجت
له فسخ الاجارة

مطلب انهم بيت من الدار
يرفع عنه من الاجر بحصته
مطلب لا يكلف المؤجر ولا
المستأجر ببناء ما انهدم

مطلب استأجر حجار اولم
يسم الراكب فعي الحجار
في الطريق فوضعه عند آخر
لينفق عليه لا يضمن
مطلب توافق معهما على
أن يعيناه في البيع ولهما
ثلثا الربح

مطلب دفع له ثوبا وقال بعه
بعشرة وما زاد فبيتي وبينك

اذا لم يشترط الواقف شيئا وأما اذا شرط شرطا يتبع ولا يزد عليه الا لضرورة والعقد اذا فسد في
بعضه فسد في جميعه فيفسخ العقد في جميع المدة وفيها اذا شرط أن لا يؤجر أكثر من سنة
واحتيج الى اجارته نحو ثلاثين سنة اذا لم تحصل عمارة الوقف الا بذلك يرفع الامر الى الحاكم ليفعل
ذلك فاذا فعله الحاكم صح وفيها اذا استأجر جدارا وقلعه ثم استأجر الارض من أربابها وبني
فيها فالاجارة الاولى فاسدة وما بناه له وعليه قيمة الانقضاء وفيها وان استأجر دارا وعدمها
وغير معالمها ينظر القاضي في ذلك ان كان ما غير اليه انفع لجهة الوقف وأكثر ربحا أخذ منه الاجرة
وبقي ما عمره لجهة الوقف وهو متبرع بما انفق في العمارة ولا يحتسب له من الاجرة وان لم يكن
أنفع لجهة الوقف ولا أكثر ربحا ألزم به مادم ما صنع وعادة الوقف الى الصفة التي كان عليها بعد
تعزيره بما يليق بحاله وسئل ايضا عن معنى قولهم ويجب في الاجارة الفاسدة أجر المثل لا يجاوز
المسمى فاجاب معناه أن يستأجر شخص شيئا بأجرة معلومة لكن يشترط في صلب العقد مشلا أن
مرقة الدار أو علف الدابة على المستأجر فهذا شرط يفسد العقد لان المرقة والعلف على المؤجر
فاذا استوفى المستأجر المنفعة في هذه الاجارة الفاسدة فالواجب عليه أجر المثل أما اذا فسد
الاجارة بجهالة الاجرة بان استأجر شيئا مدة معلومة بثوب أو دابة ولم يبين جنس ذلك ونوعه
فالواجب على المستأجر هنا اجر المثل بالغاما بلغ اذا استوفى المستأجر المنفعة وفيها اذا غصبت
الارض من المستأجر ولم يتمكن من الانتفاع بها سقط عنه الاجرة مدة الغصب فاذا زال وانتفع
بها وجب عليه الاجرة بقدر ما انتفع فان لم يبق من المدة ما يتمكن من الانتفاع بها لما استؤجرت
له فله أن يفسخ الاجارة كما كان له أن يفسخها حين غصبت منه وفيها اذا أجر ابنه الذي دون التميز
لامه المطلقة مدة لتستأنس به فتروجت فلا بد فسخ الاجارة وأخذ منها الزوج ربحا يضرر
به الصغير بل هو الغالب فهو عذر والاجارة تفسخ بالاعذار اه كلام قارئ الهداية (سئل)
في رجل استأجر دارا ووقف من ناظره مدة معلومة بأجرة كذا فانهم يتيان منها ولم ينتفع بها أصلا
فهل يرفع من الاجرة بحصته (الجواب) نعم في الذخيرة من فصل الاعذار وفي نوادر ابن سماعه
عن أبي يوسف رجل استأجر دارا وقبضها فانهم بيت يرفع عنه من الاجر بحصته ولا يؤخذ
واحد منهما ببنائه اه ومثله في التارخية قلت هذا اذا كان ملكا فان كان وقفا يبدأ من غلته
بعمارة الى آخر ما فصلنا في كتاب الوقف (أقول) أما عدم مواخذة المستأجر بالبناء فظاهر
وأما المؤجر فلا بد لا يجبر على اصلاح ملكه ويثبت للمستأجر الخيار فان شاء فسخ الاجارة كما مر
عن الخلاصة والبرازية والخانية (سئل) في رجل استأجر حجارا من مكان الى آخر ولم يبين
الراكب فقصر الحجار في الطريق وعي فوضعه عند زيد وأعطاه ثمن علفه وأنفق عليه ومات
في يده فهل لاضمان على المؤجر (الجواب) نعم في العمادية استأجر حجارا من كش الى بخارى فعي
الحجار في الطريق فامر رجلا يتفق على الحجار وأنفق عليه وهلك في يده قالوا ان أكثره لنفسه
ضمن وان أكثره لم يسم الراكب فلا ضمان عليه اه (سئل) في رجل سافر ببضاعة فتوافق
مع زيد وعمر وعلى أن يعيناه في بيعها ومهما حصل من ربحها يكن لهما ثلثا نظير اجرتهما والثلث
له وباعوها من جماعة فهل لهما اجر مثل عملهما (الجواب) نعم لجهالة المسمى قال في البرازية
من الخامس دفع الى رجل ثوبا وقال بعه بعشرة فما زاد فهو بيتي وبينك قال الامام الثاني ان باعه
بعشرة فلا أجر له وان تعب وان باعه باز يدفله اجر مثله اذا تعجب في ذلك لانه عمل في اجارة فاسدة
وعليه الفتوى والاجر مقابل البيع دون مقدماته كالسعي اه (أقول) مقتضى هذا انه

مطلب له حبس المأجور
لأجر عمله

مطلب يلزم المستأجر تمام
أجر المثل

مطلب لا يعتبر الاخبار بأجرة
المثل بدون خصم شرعي

مطلب لا تعتبر زيادة ما دون
الخمس في الأجرة

مطلب أجر الناظر وقاصص
المستأجر بما عليه من الدين

صح

مطلب اذا اجاز المستأجر
البيع نفذ في حق الكل
وانفسخت اجارته

مطلب اذا اجاز المستأجر
البيع بقي المأجور في يده الى
أن يصل اليه ماله

مطلب اذا قل ماء الطاحونة
فلم يردها حتى طحن كان ذلك

منه رضا

في صورة السؤال لم يحصل ربح لا يستحقان أجرة لكن يخالفه ما صرحوا به في المضاربة انها اذا
فسدت تصير اجارة فاسدة ويكون للمضارب أجر مثله وان لم يربح فتأمل (سئل) في رجل
استأجر أرضاً من زيد مدة معلومة بأجرة معلومة من الدراهم دفعها له زيد وتسلم المأجور ثم مات
زيد في أثناء المدة ويريد المستأجر حبس ما جوره لأجر عمله فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في
جامع الفصولين ولو استأجر فاسداً وعمل الأجرة ولم يقبضه حتى مات المؤجر أو مضت المدة فإراد
المستأجر أن يحبس البيت لأجر عمله ليس له ذلك في الجائزة ففي الفاسدة أولى ولو مقبوضاً صحيحاً
أو فاسداً فله الحبس لأجر عمله وهو أحق بثمنه لو مات المؤجر اهـ ومثله في الخالية ومنه المفتي
حاشية الاشياء للحموى من الاجارة (سئل) في متولى وقف أجر حائز الوقف من آخر بغير أجر
المثل بغبن فاحش فهل يلزم المستأجر تمام أجر المثل (الجواب) يلزم المستأجر تمام أجر المثل على
المفتي بكافي البحر وفي هذه الصورة اذا أخبر رجلاً أن حين الاجارة انها بأجر المثل بدون شهادة
في حادثه دعوى واثبات في وجه خصم شرعي ثم ظهر وتبين انه بغبن فاحش فهل يكون الاخبار
المذكور غير معتبر شرعاً (الجواب) نعم (سئل) في حمام وقف استأجره زيد من ناظره مدة
طويلة معلومة لدى حاكم حنبلي حكم بحجة الاجارة ولزمها بعد ثبوت أجر المثل لديه ثبوتاً
شرعياً والآن يريد الناظر اخراجه من الحمام ويجار به من غيره بأجرة فيها زيادة على الاولى بما
دون خمسها فهل ليس له ذلك (الجواب) حيث أجره الناظر بأجر المثل وثبت ذلك ليس له اخراجه
بما ذكر (أقول) وبمثل ذلك أفتى الخبير الرملي (سئل) في ناظر وقف أهلي انحصر ريع الوقف
فيه نظراً واستحقاقاً أجر أرض الوقف من رجل له على الناظر دين بأجرة معلومة قاصصة بم فهل
تكون المقاصصة المذكورة صحيحة (الجواب) حيث أجر الناظر اجارة صحيحة بأجرة المثل
وقاصصة فالمقاصصة صحيحة قياساً على ما قاله في النزائية في الوصية من أن الوصي لو باع مال
الصغير من له عليه دين يصير قاصصاً اذا الوقف والوصية اخوان ويضمن الناظر الأجرة للوقف
لا سيما وقد انحصر ريع الوقف فيه فيكون قد قاصصه بما يستحقه بمفرده وبمثلته فتوى ذكرها
الكاظمي في فتاواه من الاجارة (مسئلة) العين اذا غصبت من المستأجر سقط عنه الأجر
فيريح بمأجره على من أجره وهو الناظر لأن حقوق العقد راجعة اليه كما قالوا في الناظر اذا أجر
جهة الوقف من له عليه دين وقعت المقاصصة ويضمن الناظر وليس هذا الا يكون حقوق العقد
راجعة اليه كالمكيل فان الناظر كالمكيل كافي الاستبدال من الاسعاف الخ كازروني (أقول)
وقدم المؤلف نقل المسئلة أيضاً عن فتاوى العلامة الشلبي كما ذكرناه أو آخر كتاب الوقف (سئل)
فيما اذا كان لز يدبستان جاري ملكه فآجره من عمر ومدة معلومة اجارة شرعية وتسلم المأجور ثم
ان زيد باع البستان من بكر ثم اجاز عمر والمستأجر البيع ورضى به فهل تنفسخ الاجارة وينفذ
البيع في حق الكل (الجواب) نعم وفي الفصل الخامس عشر من اجارات الذخيرة الاجر اذا باع
المستأجر بغير اذن المستأجر نفذ البيع في حق البائع والمشتري ولا ينفذ في حق المستأجر حتى لو
سقط حق المستأجر يعمل ذلك البيع ولا يحتاج الى التجديد وهو الصحيح فان اجاز المستأجر البيع
نفذ في حق الكل ولكن لا تنزع العين من يد المستأجر الى أن يصل اليه ماله وان رضى بالبيع
اعتبر برضاه بالبيع لنسخ الاجارة لا لانتزاع من يده عمادية من الفصل ٣١ (سئل) فيما اذا
قل ماء الطاحونة المستأجرة في أثناء المدة وصارت تطحن نصف ما كانت تطحن ولم يردها المستأجر
حتى طحن بها الى انتهاء المدة فهل يكون ذلك رضامنه (الجواب) نعم في الخالية في فصل ما يجب

على المستاجر وما لا يجب رجل استأجر طاحونة أنقطع ماؤها كان له أن يردّها فان لم يردّها لم يردّ حتى مضت السنة سقط الأجر وان قل ماؤها كان له أن يردّها فان لم يردّها حتى طعن كان ذلك رضامنه وليس له أن يردّها بعد ذلك (سئل) في اجارة دار الوقف المعدة للاستغلال أكثر من سنة عند عدم المصلحة فهل تكون الاجارة غير صحيحة (الجواب) لم ترد الاجارة على ثلاث سنين في الضياع وعلى سنة في غيرها فلو أجزاها أكثر عند عدم المصلحة المقتضية لم تصح الاجارة والمسئلة في التنوير من الاجارة والوقف (أقول) هذا اذا أجزه غير الواقف أمالوا أجزه الواقف عشر سنين صح ولو مات بعد خمس وانتقل الوقف الى مصرف آخر انتقضت الاجارة ويرجع المستاجر بما بقى في تركه الميت كما في القنينة لكن ذكر في الدر المختار في آخر باب الفسخ عن القبض وغيره ولو أجز الواقف الوقف بنفسه ثم مات ففي الاستحسان لا تبطل لانه أجر لغیره اهـ ومقتضاه أن الأول قياس (سئل) في ارض جارية في اوقاف معلومة مشغولة بزراعة زيد الموضوع فيها بحق فأجزها النظار من آخر فهل تكون الاجارة غير جائزة حيث كان الزرع لم يستحصد (الجواب) نعم وفي هذه الصورة اذا زعم المستأجر أن الزرع يترك في الأرض الى أن يدرك من غير اجارة فهل يترك باجر المثل الى ادراكه لا عبرة بزعمه (الجواب) نعم (سئل) في مستأجر من رعة وقف مدته معلومة باجرة معلومة أجزها من زيد مدته تستوعب مدته بثل الاجرة ثم مات زيد في أثناء المدّة وتجب مدله للجهة الوقف اجرة سنتين فهل تلزم الاجرة الاولى (الجواب) نعم يلزمه اجرتها وله الرجوع على من أجزه ان كان موجودا والا ففى تركه مدته ضبطه بعد الثبوت الشرعى (سئل) فيما اذا استأجر زيد عمر الخندمه ويخدم بحاله من بلدة الى اخرى باجرة معلومة من الدراهم وكسوة مجهولة ففعل عمر وذلك مدّة في الطريق وفي أثناءه أخرجه زيد وامتنع من استخدامه ويردّ عرو مطالبته باجرة مثله في مدّة استخدامه فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في مستأجر طاحونة وقف له عليها مبلغ مرصده معلوم ثابت لدى حاكم شرعى استوفى بعضه من شطراجرة الطاحونة في بعض المدّة بمقتضى اذن الناظر له بذلك ويريد الآن اخذ بقية مبلغه من متحصل الطاحونة بالوجه الشرعى حيث لا مال في الوقف غير ذلك فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا استأجر زيد قطعتى ارض وقف من ناظره اجارة شرعية وحددت الارض بمحدود اربعة وذكّر عدد ذرعها بحضور مستحق الوقف وتصدّقهم قام الآن بعض المصدقين بعراض زيد في المأجور متعللا بان ذرعه أكثر مما ذكر فهل تكون الاجارة واقعة على المحدود بتمامه (الجواب) تكون الاجارة واقعة على المحدود بتمامه والذرع وصف زيادته أو نقصه لا يوجب فسادا في العقد كما صرح بذلك في البرازية وأفتى بذلك الخبر الرملى (سئل) فيما اذا كان لجماعة واختيهم غراس زيتون مشترك بين الجميع بطريق الارث عن أبيهم وهو قائم بالوجه الشرعى في ارض وقف ويريد الجماعة استئجار الارض جميعها لانفسهم دون اختيهم بدون وجه شرعى فهل تؤجر الارض لجميع الاخوة ولا يصح ايجارها لبعض الشركاء في الغراس دون البعض (الجواب) نعم (سئل) في قطع اراض معلومة جارية في وقف اهلى حاملات لغراس جارى ملك جماعة وهم يدفعون اجرة مثل الاراضى لجهة الوقف في كل سنة ويريد ناظر الوقف ايجارها من غيرهم بدون وجه شرعى فهل لا يصح ايجار الارض من غير رب الغراس (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لجماعة تيمارين قرية ومزارع معلومات جاريات في تيمارهم واقطاعهم بموجب براءة سلطانية فأجزوا ذلك جميعه من زيد وعمر ولمدة سنة باجرة من الدراهم معلومة لدى قاض

مطلب أجز دار الوقف أكثر من سنة لغیر مصلحة لا تصح مطلب فيما لو أجز الوقف أكثر من سنة أو ثلاث ثم مات

مطلب اجارة الارض قبل انتهاء الزرع لانصح ويترك فيها باجر المثل

مطلب استأجر من رعة الوقف وأجزها من آخر تلزم الاجرة الاولى ويرجع به على الثانى

مطلب استخدم رجلا مدّة باجرة وكسوة مجهولة ثم أخرجه فله أجر مثله

مطلب له أخذ بقية مرصده من متحصل الطاحونة

مطلب الاجارة تنفع على المحدود بتمامه والذرع وصف لا تضر زيادته ولا نقصه

مطلب لا يصح ايجار البعض لبعض الشركاء في الغراس دون البعض

مطلب لا يصح ايجار الارض من غير رب الغراس

مطلب في اجارة اراض تيمارية لغیر الزراع مشاعة لدى قاض شافعى

شافعي حكم بحجة الاجارة وان صدرت لغير الزراع وكانت أقطعا ومن رجلين نصفين في حكم
 الشيوع حكما شرعيا موافقا لمذهبه مستوفيا شرأطه مع ثبوت اجر المثل وكتب بذلك حجة أفقي
 مفتي مذهبه بالعمل بمضمونها وأنفذ حكمه حاكم حنفي وكتب بذلك حجة أخرى فهل يعمل
 بمضمون الحجتين بعد ثبوته (الجواب) نعم (سئل) في رجل دفع ولده الصغير الى مؤدب الاطفال
 ليعلمه القرآن العظيم فلما علمه الى أن قارب الربع أخذته أبوه منه فراراً من أن يعطيه الحلاوة
 المرسومة ولم يشراط أجراً فهل يؤمر الوالد بتطيب خاطر المؤدب (الجواب) يؤمر الوالد
 بتطيب قلب المعلم وارضائه كما صرح بذلك في النزازية وصرح في التارخانية نقلاً عن المحيط
 بأنه عند عدم الاستئجار أصلاً يجب أجر المثل وبمثله أفقي علامة فلسطين الخير الرمي (سئل)
 في رجل نصب نفسه لتعليم القرآن العظيم بالاجرة فدفع زيد ابنه الصغير للرجل ليعلمه القرآن
 ولم يذكر امدته ولا أجره فعلم الرجل الابن المزبور القرآن بتمامه وطالب أباه بأجر المثل لتعليمه فامتنع
 من ذلك بدون وجه شرعي متعللاً بأن ما دفعه للرجل من خبسية وحلوى عند أوائل بعض السور
 المشهورة أجرته فهل يلزم زيداً أجره مثل التعليم للرجل المذكور ولا عبرة بتعلمه (الجواب) نعم
 قال في الذخيرة ولا يجوز الاستئجار على تعليم القرآن لأنه من باب الحسبة ولا تجب الاجرة على
 فعل الاحتساب والفتوى في زماننا على وجوب الاجرة وجواز الاجارة لظهور التواني في الامور
 الدينية ولا نقطاع وظائف المعلمين من بيت المال وقلة المروءة في الاغنياء أما في ذلك الزمان
 فانما كره أصحابنا ذلك لقوة حرصهم على الحسبة وفور عطاءهم في بيت المال وكثرة المروءة في
 التجار والاغنياء فكانوا مستغنيين عن الاجرة نصاب الاحتساب من آخر الباب الثاني وفي فتاوى
 محمد بن الوليد السمرقندي في معلم كان يعلم الصبيان لاهل قرية فاجتمع أهل القرية وجاء كل واحد
 ببعض البذر من عنده وزرعوا ليكون الخارج للمعلم ثم حصده وداسوه فبيع ما خرج لأصحاب
 البذر لانهم لم يسموا البذر الى المعلم ليكون الخارج للمعلم وانما بذروا بذراً أنفسهم ذخيرة من
 المزارعة من الفصل العاشر وفي المبسوط رجل قال للقارئ اختم القرآن لي أولاً ثم أولامى وأولامى
 ولم يسم شيئاً من الاجرة وختمه يجب على الآخر أجر المثل للقارئ وهو ما نطق به النص أعني
 أربعين درهما كما ورد الحديث بمثل ذلك وليس له أن يأخذ أقل من أربعين درهما شرعياً أما اذا
 سمى اجرا لزم ماسى لكن يأثم المستاجر والاجر ان عقده أقل من أربعين درهما لخالفه النص
 الآن يجب الاجر للمستاجر ما فوق المسمى الى الأربعين بعد العقد عليه أو شرط أن يكون ثواب
 ما فوقه لنفسه فلا يأثم صرة الفتاوى من الاجارة عن الحاوي (أقول) أعلم أن عامة كتب المذهب
 من متون وشروح وفتاوى كلها متفقة على أن الاستئجار على الطاعات لا يصح عندنا واستثنى
 المتأخرون من مشايخ بلج تعليم القرآن فجوزوا الاستئجار عليه وعللوا ذلك في شروح الهداية
 وغيرها بما مر وبالنسبة وهي خوف ضياع القرآن لأنه حيث انقطعت العطايا من بيت المال
 وعدم الحرص على الدفع بطريق الحسبة يشتغل المعلمون بمعاشهم ولا يعملون أحداً أو يضيع
 القرآن فافتي المتأخرون بالجواز لذلك واستثنى بعضهم أيضاً الاستئجار على الاذان والامامة للعلّة
 المذكورة لانهم من شعائر الدين ففي تفويتها هدم الدين فهذه الثلاثة مستثناة للضرورة فان
 الضرورات تبیح المحظورات واتفقوا كلهم على عدم جواز الاستئجار على الحج لعدم الضرورة
 لأن الحج جوعته يدفع المال الى المأمور على سبيل النفقة ولذا أجبعوا على أنه لو فضل مع المأمور
 درهم واحد يجب عليه ردّه الى الأمر خفيث اندفعت الضرورة بالدفع على سبيل الانفاق لم تجز

مطلب يؤمر الوالد بتطيب
 خاطر المؤدب

مطلب رجل نصب نفسه
 لتعليم القرآن العظيم له
 أجره المثل ما عدا الخبسية
 والحلوى

مطلب الفتوى على جواز
 الاجارة على تعليم القرآن
 العظيم
 مطلب زرعوا للمعلم أرضاً
 يبذرهم فالخارج كله لهم
 لاله

مطلب قال للقارئ اختم لي
 القرآن أولاً

تحقيق مهم في حكم
 الاستئجار على التلاوة

الاجابة بل صرح في الدر المختار بأنه لو استأجره على أن يحج عنه لم يصح الحج عنه وقال في الهداية
 الاصل أن كل طاعة يختص بها المسلم لا يجوز الاستئجار عليها عندنا لقوله عليه الصلاة والسلام
 اقرأوا القرآن ولا تأكلوا أمواله الخ فالاستئجار على الطاعات مطلقا لا يصح عندنا الثلثة أي
 حنيفة وأبي يوسف ومحمد قال في معراج الدراية وبه قال أحمد وعطاء والنخلك والزهرى
 والحسن وابن سيرين وطاوس والشعبي والنخعي ثم أطال في الاستدلال فراجعه ولا شك أن
 التساوة المجردة عن التعليم من أعظم الطاعات التي يطلب بها الثواب فلا يصح الاستئجار عليها
 لأن الاستئجار يبيع المنافع وليس للتالي منفعة سوى الثواب ولا يصح بيع الثواب ولأن الاجرة
 لا تستحق الا بعد حصول المنفعة للمستأجر والثواب غير معلوم فمن استأجر رجلا ليحتم له خيمة
 ويهدي ثوبها الى روحه أو روح أحد من أمواته لم يعلم حصول الثواب له حتى يلزمه دفع الاجرة
 ولو علم حصوله للتالي لم يصح بيعه بالاجرة فكيف وهو غير معلوم بل الظاهر العلم بعدم حصوله
 لأن شرط الثواب الاخلاص لله تعالى في العمل والقارى بالاجرة انما يقرأ لأجل الدنيا لا لوجه
 الله تعالى بدليل انه لو علم أن المستأجر لا يدفع له شيئا لا يقرأ له حرفا واحدا خصوصا من جعل ذلك
 حرفة ولذا قال تاج الشريعة في شرح الهداية ان قارئ القرآن بالاجرة لا يستحق الثواب
 لا للممت ولا للقارئ وقال العيني في شرح الهداية معزيا للواقعات ويمنع القارئ للدنيا
 والاخذ والمعطى آثمان وقال في الاختيار ومجمع الفتاوى وأخذ شئ للقرآن لا يجوز لانه
 كالاجرة وقال في الولوالجية ولو زار قبر صديق أو قريب له وقرأ عنده شيئا من القرآن فهو حسن
 ثما الوصية بذلك فلا معنى لها ولا معنى أيضا للصلة القارئ لأن ذلك يشبه استئجاره على قراءة
 القرآن وذلك باطل ولم يفعل ذلك أحد من الخلفاء اهـ ورأيت التصريح بطلان الوصية
 بذلك في عدة كتب وعزى في بعض الكتب الى المحيط السرخسي والمحيط البرهاني والخلاصة
 والبرازية فاذا كانت الوصية للقارئ لأجل قراءته باطلة لانها تشبه الاستئجار على التلاوة
 فالاجرة الحقيقية تكون باطلة بالاولى فهذه نصوص المذهب من متون وشروح وفتاوى
 متفقة على بطلان الاستئجار على الطاعات ومنها التلاوة كما سمعت الاما استثناء المتأخرون
 للضرورة كالتعليم والاذان والامامة ولا يصح الحاق التلاوة المجردة بالتعليم لعدم الضرورة اذ
 لا ضرورة داعية الى الاستئجار عليها بخلاف التعليم لما في الزيلعي وكثير من الكتب لو لم يفتح
 لهم باب التعليم بالاجرة لذهب القرآن فافتوا بجوازه ورأوه حسنا اهـ ولا شك أن المنع من
 الاستئجار على التلاوة لاهداء ثوابها الى المستأجر ليس فيه ذهاب القرآن فلا يصح قياسها على
 التعليم على ان أصل المذهب المنع مطلقا وانما أفتى المتأخرون بالجواز على التعليم بالضرورة
 المذكورة التي لو وقعت في زمن أي حنيفة وأصحابه لائقوا بذلك فلذلك أفتى المتأخرون بالجواز
 مخالفين للمذهب الصريح ولو زالت الضرورة بأن انتظم أمر بيت المال وأعطى المعلمون ما كان
 لهم فيه لم يبيع أحد من المتأخرين أن يخالفوا المذهب لزوال العلة التي سوغت لهم الخروج
 من أصل المذهب فكيف يسوغ لاحد القول بجواز الاستئجار على التلاوة المجردة التي لم تدع
 ضرورة أصلا الى جواز الاستئجار عليها فقد ظهر لك أن ما نقله المؤلف عن صرة الفتاوى عن
 الحاوي قول شاذ مخالف للمنفق في المتون والشروح والفتاوى والحاوي للزاهد في مشهور
 ينقل الروايات الضعيفة ولذا قال ابن وهبان وغيره انه لا عبرة بما يقوله الزاهد في مخالفاته
 وعزوه هذه المسئلة الى المبسوط الله أعلم بعصته لما علمت من مخالفتها لما في كتب المذهب

المشورة فان صح نقله فهو قول شاذ ولذا لم يعرج عليه أحجابه الكتب الذين نقلنا عنهم والمبسوط
وان كان أصله للإمام محمد لكن له شروح كثيرة كل شرح منها يسمى المبسوط فيقال فيقال مبسوط
شيخ الاسلام ومبسوط السرخسي وهكذا فالظاهر أن هذه العبارة لبعض الشراح اذ لو كانت
من كلام الامام محمد لنقلها أهل المذهب في كتبهم وكون نص الحديث واراد بذلك الله أعلم
بثبوته أيضا اذ لو ثبت لما ساء لهؤلاء الاعلام مخالفتهم وقد سمعت استدلال صاحب الهداية
على المذهب بحديث اقرؤ القرآن ولان تأكلوا به فهو معارض لذلك النص لو ثبت وقد صرحوا
بانه لو ثبت نصان أحدهما مسيح والآخر محرم ربح المحرم وأما حديث الرهط الذين رفقوا بالدين
بالتفاحة وأخذوا جعلوا فسادوا النبي صلى الله عليه وسلم فقال أحق ما أخذتم عليه أجرًا كتاب
الله فعنه اذ اقرئتم به كما نقله العيني في شرح البخاري عن بعض أصحابنا وقال ان الرقبة بالقرآن
ليست بقرية أي لان المقصود بها الاستشفاء دون الثواب بخلاف التلاوة لانها يسع الثواب
وأما قول صاحب الجوهر ان المختار جواز الاستنجار على تلاوة القرآن فهو مخالف للكتب
المذهب كما علمت والظاهر أنه سبق قلم لان الذي اختاره المتأخرون هو جواز الاستنجار على تعليم
القرآن لا على تلاوته فقد سبق قلبه من التعليم الى التلاوة وقد اعترض بكلامه كثير من المتأخرين
كصاحب البحر والعلاقي وبعض محشي الاشباه وقد أسهمنا لنصوص المذهب فزال الاشتباه
وان أردت زيادة على ما سمعته فارجع الى رسالتنا المسماة شفاء الغليل وبيل الغليل في بطلان
الوصية بالخمسة والتمثيل فان فيها ما يكفي وقد ألف الامام البركوي في هذه المسئلة أربع
رسائل صرح فيها ببطلان هذه الاجارة وكذا صرح بذلك في آخر كتابه الطريقة المحمدية وصرح
بان ذلك من البدع المحرمة وأفتى ببطلان ذلك أيضا العلامة عمدة المتأخرين الشيخ خير الدين في
آخر فتاواه من كتاب الوصايا حيث سئل عن له بناء قرن فأوصى أنه اذا مات يقرأه فلان وفلان
سورة يس وتبارك والاخلاص والمعوذتين ويصليان على النبي صلى الله عليه وسلم ويهديان
ثواب ذلك الى روحه وعن لهما كل يوم قطعة مصرية تؤخذ من اجرة القرن فأجاب هذه الوصية
باطلة ولا يصير القرن وقفًا ولورثة الموصي التصرف في بناء القرن يجرى على فرائض الله تعالى قال
في وصايا البرازية أوصى القارئ يقرأ القرآن عند قبره بشي فالوصية باطلة وفي التتارخانية اذا
أوصى بأن يدفع الى انسان كذا من ماله ليقرأ القرآن على قبره فالوصية باطلة لا تجوز وسواء كان
القارئ معينًا أو لانه بمنزلة الاجرة ولا يجوز أخذ الاجرة على طاعة الله تعالى وان كانوا استحسنوا
جوازها على تعليم القرآن فذلك للضرورة ولا ضرورة الى القول بجوازها على القراءة على قبور
الموتى فافهم اه والله تعالى أعلم اه ما في الخبرية ملخصا وذكر نحو ذلك في حاشيته على البحر
حيث قال أقول المفتي به جواز الاخذ استحسانا على تعليم القرآن لا على القراءة المجردة كما
صرح به في التتارخانية الخ فهذا زيادة الكلام في هذه المسئلة وهذا كله أيضا مع قطع النظر عما
يحصل في زماننا من المنكرات التي يتوصلون اليها بحيلة قراءة القرآن والتمثيل من الغناء والرقص
واللهو واللعب في بيوت الايتام ودق الطبول واغلاق الجيران والاجتماع بحسان المردان فكل
من له معشوق لا يتيسر له الاجتماع به الا في ذلك المكان فيجلس كل منهم مجنب معشوقه بعدد
القاء العمام وثقبيل الثياب ويظهرون أنواع الخساعات والرقص بما يسهونه الكوشة
والحرية وغير ذلك ويهيج بهم الهيام بسماع الغناء بأصوات حسان وتخلع الولدان فعند ذلك
تذهل العقول ولا يدري شيخهم ما يقول وتجتمع عليهم التسوان من كل مكان ثم ياكلون

الطعام الحرام في بيوت الايتام ثم يهون ما تحصل منهم في تلك الاوقات الخسرات الى روح من
 كان سببا في اجتماعهم على هذه المنكرات وبلغنا غير مرة مشاهدة اللواط في بيت شيخهم
 من هؤلاء الفسقة ومع هذه القبائح كلها يحسن هؤلاء المشايخ للناس هذه الطريقة ويسمون
 أنفسهم بأهل الحقيقة ويحملون الناس على الوصية بذلك فاذا مرض أحد يعودونه ويروون
 له الاحاديث الواردة في الوصية ويوهمون العوام أن من مات بدون هذه الوصية فقد مات ميتة
 جاهلية واذا مات أحد ولم يوص لهم بذلك يقولون عند العوام فلان مسكين مات ولم يوص بشيء
 ولم يتفقد عمله فانظر الى هذا الضلال والاضلال حيث يحملون الاحاديث الشريفة على غير
 معانيها ومع هذا يعدون أنفسهم علماء الشريعة وأرباب الطريقة الحقيقة ولا حول ولا قوة
 الا بالله (سئل) في مزرعة جارية في جهتي وقف وتيار وفي مشهد جماعة زراعية يزعمونها في
 كل سنة هم ومن قبلهم ممن تقوها عنه ويدفعون ما عليهم الجهة الوقف والتمار من مدة تزيد على
 مائة سنة والان آجرها المتكلمون عليهم من غير زراعتها بدون طريق شرعي ولم يحكم بالاجارة
 حاكم يراها فهل تكون الاجارة غير صحيحة وتؤجر من زراعتها أصحاب مشهدها (الجواب) نعم
 (سئل) في رجل استأجر حانوت وقف من ناظر بمدة معلومة باجرة معلومة عن كل شهر من المدة
 واستوفى منفعتها ودفع الاجر في المدة حتى انقضت ثم خرج من الحانوت وقفلها وعطّلها مدة
 وامتنع من تسليمها الجهة الوقف زاعما أن له كذا قرشا مرصدا عليها صر فهاذا الناضر ين
 في تعميها وأن أحد الناضرين دفع له نصف مرصده وامتنع الاخر من دفع النصف الاخر وأن له
 قفل الحانوت وتعطيها بلا أجر حتى يدفع له الناظر ذلك فهل يلزمه أجرة مثلها في مدة تعطيلها
 (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان له بناء دار قائم بالوجه الشرعي في أرض وقف وهي
 ساكنة في الدار وتدفع لناظر الوقف في كل سنة قرشا وثلاث قرش بنظر طريق الحكم فيما مضى من
 الزمان والان يزعم الناظر أن أجر المثل في كل سنة ثلاثة قروش وهذا تنكر ذلك فأنله ان
 مات دفعه في كل سنة هو أجر المثل ولا ينسب للناظر فهل يكون القول له في ذلك وعلى الناظر
 اثبات ما ادّعى (الجواب) نعم (سئل) في امرأة استأجرت دارا من مال الكفا فسكن عندها
 صهرها على أن يدفع لها نصف الاجرة المعلومة في كل شهر فهل لها طلب نصف الاجرة بقدر
 ما سكن (الجواب) نعم والمسئلة في التنوير من الاجارة الفاسدة (سئل) في امرأة لها مسكن
 معلوم سكنه رجل بلا اجارة ولا أجرة ولا وجه شرعي ثم تقاضته وطالبته بالاجرة مرارا وسكن
 الرجل فيه بعد التقاضي مدة معلومة فهل يلزمه أجرة المثل عن مدة سكناه بعد التقاضي
 (الجواب) نعم كافي البرازية والعلا في الحاوي بر من يخط امرأة سكنت بيت أختها
 بغير رضاها سنين وكانت تقاضي عليه بالاجرة فعليه أجرة المثل اه (سئل) في رجلين استأجرا
 بستان وقف مشتملا على غراس عنب وغيره بها الارض مدة طويلة معلومة بأجرة معلومة من
 من ناظر وقف بعد ما ساقاهما على الغراس في المدة على العنب اصاله والباقي بالتسعة بسهم واحد
 من ألف سهم لجهة الوقف والباقي لهما ناظر عملهما وصدر ذلك كله لدى فاض شافعي ثبت لديه أن
 الاجرة المزبورة أجرة المثل وافية بمنفعتها وبقية الثمرة في المدة بثواتر عساو وحكم بصحة كل من
 الاجارة والمساقاة في المدة المزبورة في حادثة المدة وان كانت المساقاة على الوجه المزبور حيث
 كانت الاجرة وافية كما ذكر مستوفيا شرائطه وكتب بذلك حجة آفتى مفتي مذهبه بصحتها وأنفذ
 حكمه حاكم حنفى وكتب بذلك حجة شرعية فهل يعمل بمضمون الخمين بعد ثبوت (الجواب) نعم

مطلب الاجارة من غير
 الزراع أصحاب المشهد غير
 صحيحة

مطلب قفل حانوت الوقف
 وعطّلها مدة يلزمه الاجرة

مطلب القول للمحسك
 ان ما يدفعه أجر المثل وعلى
 الناظر اثبات الزيادة

مطلب لها طلب نصف
 الاجرة ممن سكن معها فيما
 استأجرته بقدر ما سكن

مطلب طالبته بالاجرة
 فسكن بعده يلزمه أجرة
 المثل

مطلب تصح اجارة البستان
 والمساقاة على سهم من ألف
 سهم اذا كانت الاجرة
 وافية بذلك عند الشافعي
 رحمه الله تعالى

مطلب اذا حكم قاض شافعي بعدم انقضاء الاجارة والمساقة بموت المستأجر والمساق في وجه الناظر في حادثة عدم انقضاءها بالموت حكى شرعيا موافقا لمذهبه مستوفيا شرائطه بعد الدعوى والشهادة الصحيحة وكتب بذلك حجة آتت مفتي مذهبه بالعمل بضمومتها فهل يصح ذلك

مطلب في المعدل للاستغلال اذا سكنه أحد الشريكين لا يلزمه أجرة

مطلب ليس الشريك أجرة حصته

مطلب ايجار حصه غيره بدون اذنه غير جائز

مطلب الحيل في اجارة المشاع أن يؤجر الكل ثم يفسخ في البعض

مطلب أجر من أحد الشركاء لم يجز

مطلب غصب جبال معدة

للاستغلال يلزمه أجر مثلها

مطلب سكن في مكان

مستتر لبينه وبين أيتلم يلزمه أجر المثل

مطلب أجر مخزن الزيد ثم أجرة

لعمرو ومدة نالدة لمدة زيد

صححت الاجارة المضافة أيضا

مطلب للمستأجر أن يسكن

غيره باجارة وغيره

(سئل) فيما اذا حكم قاض شافعي بعدم انقضاء الاجارة والمساقة بموت المستأجر والمساق في وجه الناظر في حادثة عدم انقضاءها بالموت حكى شرعيا موافقا لمذهبه مستوفيا شرائطه بعد الدعوى والشهادة الصحيحة وكتب بذلك حجة آتت مفتي مذهبه بالعمل بضمومتها فهل يصح ذلك (الجواب) نعم (سئل) في مصبنة معدة للاستغلال مشتركة بين هند ورجلين لكل منهم حصه معلومة استعملها الرجلان وحدها مدة بدون اذن من هند ولا اجارة ولا أجرة ولا وجه شرعي فهل عليهم الهنء أجر المثل لخصتها في المدة (الجواب) حيث كانت معدة للاستغلال وكان الحال ما ذكر عليهم الهنء أجر المثل لخصتها (أقول) في هذا الجواب نظر فقد قد من أن المعدل للاستغلال اذا استعمله غاصب تجب عليه اجرة المثل الا اذا كان بتأويل ملك أو عقد فلا تجب على الشريك لان له تأويل ملك وقد نقل المواقف في غير هذا المحل ماصورته وفي فتاوى شيخ الاسلام طاهر بن محمود أحد الشريكين اذا سكن في دار الشركة بغصة صاحبه ثم جاء الآخر يطلب حصته ليس له ذلك وان كانت الدار معدة للاستغلال لآل الدار المشتركة في حق السكنى وفيها هو من توابع السكنى تجعل مملوكة لكل واحد من الشريكين على سبيل الكمال اذ لو لم يجعل كذلك يمنع كل واحد من الدخول والعود ووضع الامتعة فيستعمل عليه مامانافع ملكيهما وانه لا يجوز واذا كان هكذا صار الحاضر ساكنا في ملك نفسه فلا يجب الاجر ومثله في الفصل الثامن من اجارات الذخيرة بيت أو حانوت بين شريكين سكنه أحدهما لا يجب عليه الاجر وان كان معدلا للاستغلال لانه سكن بتأويل الملك فصول العمادى من الفصل ٣٢ من أنواع الضمانات في ضمان أحد الشريكين (سئل) في مزرعة جارية في وقتي بر مناصفة أجر أحد متولي الوقفين منها خمسة عشر قيراط بدون اذن من متولى الوقف الآخر ولا اجازته ولا وجه شرعي فهل يكون ايجارها أكثر من النصف غير جائز (الجواب) ايجار حصه غيره بدون رضاه غير جائز (أقول) وكذا ايجار النصف غير جائز أيضا لانه اجارة المشاع من غير الشريك فلا تصح نعم لو كان أجر الكل ثم ظهر أنه لا ولاية له على أكثر من النصف ولم يجز المتولى الآخر تنفسخ الاجارة في النصف وتبقى صحيحة في نصفه لانه شيوع طارئ قال في الدر المختار واحترز بالاصلي عن الطارئ فلا يفسد على الظاهر كأن أجر في الكل ثم فسخ في البعض ثم قال وهو الخيلة في اجارة المشاع اه فتأمل (سئل) في دار مشتركة بين هند وأختها وأخيهما على سبيل الشيوع آجرت هند حصتها المعلومة لاختها فقط دون أخيها ولم يحكمهم بالاجارة حاكمير اها فهل تكون الاجارة المزبورة فاسدة (الجواب) نعم قال في القصولين من الشيوع أرض بين جماعة فوكل رجل باجارة حصته فأجر وكيله من جميعهم جاز ولو من أحدهم لم يجز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كالمباشر الموكل (سئل) في جمال له جمال معلومة معدة للاستغلال غصبها رجل واستعملها مدة بلا عقد اجارة ولا استئجار ويريد الجمال مطالبته بأجرة مثلها مدة استعمالها فهل له ذلك (الجواب) حيث كانت معدة للاستغلال له ذلك (سئل) في رجل سكن في مكان مشترك بينهما مشتر لبينه وبين أيتلم يلزمه أجر المثل (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان زيد خان معلوم جاري ملكه بالوجه الشرعي فأجر مخزنانه لعمرو ومدة معلومة بأجرة معلومة ثم في أثناء مدة عمرو أجر المخزن المزبور من بكر مدة معلومة نالدة لمدة عمرو المزبور مضافة الى زمن مستقبل باجرة معلومة عن المدة التالية فهل تكون الاجارة المضافة صحيحة (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا استأجر زيد دارا من مالكها اجارة شرعية فهل لزيد

مطلب أجر الوصي عقار
اليتيم بدون أجر المثل يلزم
المستأجر أجر المثل
مطلب الاستئجار اقرار بأن
لامالك له في المأجور

مطلب اذا أراد المستأجر
السفر فهو عذر في فسخ
الاجارة

مطلب استئجار أرضا ليبنى
فيها فبات قبل أن يبنى
انفسخت وليس لورثته
البناء بدون إذن الناظر
مطلب استأجر من النظائر
أجر من واحد منهم لا يصح

مطلب يلزم أجرة مثل
الارض بلجهة الوقف مادام
أس بنائهم قائما فيها

مطلب استئجار أرض الوقف
للبناء ثم خرب البناء ولم يبق
له أثر ومضت المدة فللمتولى
البناء بلجهة الوقف

مطلب توافق مع أهل قرية
على أن يقوم بمصالحهم
بكذا من الدراهم الخ

مطلب توافق صاحب نصف
الغراس مع الناظر على أن
يعمل فيه ويدفع كذا من
الدراهم الخ

أن يسكن غيره باجارة وغيرها حيث لم يكن حدادا أو قصارا أو طحانا (الجواب) نعم (سئل)
في عقار لا يتأجر أجرته أتمهم الوصي عليهم من آخر بدون أجر المثل بغبن فاحش مدة معلومة وسكن
به واتفق فهل على المستأجر أجر مثله بالغاما بلغ (الجواب) نعم (سئل) في رجل استأجر حانوت
وقف من ناظره اجارة شرعية والآن قام المستأجر يدعي أن الحانوت جارية في ملكه فهل اذا
ثبت استئجاره يكون اقرارا بأن لامالك له في المأجور فتدفع دعواه (الجواب) نعم كافي جامع
الفصولين والتنوير وشرحه وفي غير ذلك من كتب المذهب وأفتى بذلك الخیر الرملی أيضا
(سئل) في مستأجر خان أراد السفر في أثناء مدة اجارته ويريد فسخ اجارته بذلك فكيف الحكم
(الجواب) اذا أراد المستأجر السفر فهو عذر في فسخ الاجارة سواء أراد المكث فيه أو لم يرد
كافي القنية وغيرها فان قال المستأجر أريد السفر وكذبه الآخر حلف المستأجر على انه عزم
على السفر ذكره السرخي والقنبري كافي البرزانية وقال في الذخيرة البرهانية مانصه فان قال
المؤجر للقاضي انه لا يريد السفر ولكنه يريد الفسخ وقال المستأجر أنا أريد السفر يقول
للمستأجر مع من تريد السفر فان قال مع فلان وفلان فالقاضي يسألهم ان فلانا هل يخرج
معكم وهل استعداد الخروج فان قالوا نعم ثبت العذر والافلا وبعض مشايخنا قالوا القاضي يحكم
بزيه ومثابه لان الزى والسميحة يعمل بها عند اشتباه الحال على ما عرف في موضعه (سئل)
في رجل استأجر واستحكر قطعة أرض وقف سليخة من ناظر الوقف للبناء والتعلي مدة طويلة
معلومة محكوما بصحتها من حاكم يراها ثم مات المستأجر في أثناء المدة قبل أن يبنى شيئا فهل
انفسخت الاجارة بموته وليس للورثة البناء في الارض بدون إذن الناظر (الجواب) نعم (سئل)
في امرأتين استأجرتا نصف دار وقف من نظارها المعلومين اجارة شرعية محكوما بصحتها من حاكم
يراهما ثم أجرة تاطبقة معلومة من الدار من واحد منين من النظار المرقومين المؤجرين فهل تكون
اجارة الطبقة غير صحيحة ولا تبطل الاولى (الجواب) نعم لان الاجارة تملك المنفعة والمستأجر
في حق المنفعة قام مقام المؤجر فيلزم تملك المالك ولا تبطل الاولى لان الثانية فاسدة فلا ترتفع
الصحيحة كافي الاشياء والمنع والبرازية والخلاصة (سئل) في أرض جارية في وقف أهلى مشغولة
ببناء طاحونة جارية في ملك جماعة معلومين وعلى الارض مبلغ من الدراهم معلوم يؤخذ بلجهة
الوقف بطريق الحكر عن الارض وهو أجر مثلها ثم امتنع الجماعة من دفع ذلك بلجهة الوقف
بنون وجه شرعى متعللين بأن البناء خرب والحال أن أسه باقى الارض وهى مشغولة به فهل
عليهم أجر مثل الارض بلجهة الوقف مادام أس بنائهم قائما فيها (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا
احتكر زيد قطعة أرض موقوفة من متولى امددة معلومة بأجرة كذلك للبناء والتعلي وبني فيها
حوائط لنفسه وتصرف فيها حتى انقضت المدة وخرب البناء وزال من الارض ولم يبق له أثر
فيها بالكلية فعمر المتولى مكانه حوائط للوقف بحال الوقف فقام زيد يعارضه في ذلك بدون
وجه شرعى فهل حيث كان الامر كذا كرمع من المعارضة في ذلك (الجواب) نعم (سئل)
فيما اذا توافق أهل قرية مع زيد على أن يقوم بقضاء مصالحهم ومصالح قريتهم وجعلوا له في مقابلة
ذلك كذا من الدراهم أجرة ولم يذكر ذلك وقتا والحال انه لو أراد زيد الشروع فيما ذكره حالا
لم يقدر لعدم وجود المصالح حين التوافق ثم باشر لهم زيد ما توافقوا عليه من مصالحهم ومصالح
قريتهم ولم يدفعوا له شيئا من الاجرة ويريد مطالبهم بأجر مثله فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل)
في بستان أرضه مشغولة بغراس نصفه جارية بالارضه في وقف أهلى تحت نظارة زيد ونصفه

الاخر في ملك عمرو فتوافق زيد مع عمرو على أن يعمل زيد على نصف عمرو من الغراس ويدفع
 عمرو عن جهة الوقف المزبور لجهة معينة في كل سنة كذا من الدراهم نظير العمل ونظير أجره
 نصف الارض الحاملة لخصه عمرو من الغراس ولم يبين مقدار أجره العمل ولا قدر أجره نصف
 الارض بل أجلاها كما ذكر وعمل زيد على نصف غراس عمرو ودفع عمرو والمبلغ المذكور من
 الدراهم للجهة المرقومة ومضى لذلك عدة سنين ولم يذ كر امدته للتوافق المذكور فكيف الحكم
 (الجواب) التوافق المذكور غير صحيح ولزيد أجر مثل عمله الذي عمله على نصيب عمرو من الغراس
 وله طلب أجر مثل منابت نصف أشجار عمرو في المدة المرقومة لجهة وقفه ولعمرو أن يحاسب زيدا
 بما دفعه عن جهة الوقف باذنه في المدة المزبورة بالوجه الشرعي والحالة هذه والله تعالى أعلم
 (أقول) انظر هل يقال ان زيدا الناظر في حكم الشريك في الغراس فلا يستحق أجره لان الشريك
 اذا عمل في المشترك لأجر له وهما نصف الغراس وان كان لجهة الوقف لكن زيد الناظر هو الذي
 له ولاية التصرف فيه فهو بمنزلة المالك له فليأتل (سئل) فيما اذا استخدم زيد عرافا في أعمال
 شتى مدة من الزمان بدون اجارة ولا أجره وعمرو معروف بتعاطي الخدمة بالاجرة وتوقيام حاله بها
 فهل لعمرو طلب أجر مثل خدمته في المدة المزبورة (الجواب) نعم حيث كان معروف بتعاطي
 الخدمة بالاجرة وتوقيام حاله بها ككافي الاشياء وعبارتها من الفن الثالث العادة المطردة هل تنزل
 منزلة الشرط الى أن قال وقال محمدان كان الصانع معروفا بهذه الصنعة وتوقيام حاله بها كان القول
 قوله والافلا اعتبارا للظاهر المعتاد وقال الزيلعي والفتوى على قول محمد وبه يبقى صرة الفتاوى
 من الاجارات (سئل) في محترفين حرفة معلومة استأجر امكان وقف معبد تلك الحرفة من ناظره
 اجارة شرعية بأجره معلومة من الدراهم قبضها الناظر سلفا عن جميع المدة فتعاطيا الحرفة
 في المأجور مدة ثم حصل عذر منعهما عن الانتفاع به والجري على موجب العتد ببقية المدة
 ويريدان فسخ الاجارة ومطالبة الناظر بما قابل ببقية المدة من الاجرة المرقومة فهل له ما ذلك
 (الجواب) نعم كما صرح بذلك في كثير من الكتب المعتمدة والخاتمة ولسان الحكم (سئل)
 فيما اذا أجر زيد التيماري جميع العائله من قسم وعوائد عرفية وغيرها من عمر ولمدة سنة
 لياخذ عمرو وذلك من فلاحى قرية التيمارى في المدة باجرة هي كذا من الدراهم قبضها زيد من عمرو
 فلم يأخذ عمرو من ذلك سوى ثمانية أكيال من الحنطة فهل تكون الاجارة باطلة ولعمرو طلب
 الاجرة المذكورة من زيد وعليه رد ما أخذ من الحنطة لزيد (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا استأجر
 زيد أراضى وقف من ناظره وعلى الاراضى عشر تيمارى فهل يكون العشر على جهة الوقف ولا
 يلزم زيد اشئ منه (الجواب) نعم (سئل) في أراضى وقف معلومة لها قنائة ماء تعطلت فعمد جماعة
 وجعلوا لها قنائة أخرى أجر والهأما من غير بقربها وزرعوا في الارض زرعاً لا تقسمهم كل ذلك
 بدون اذن من ناظر الوقف ولا وجه شرعى فطلب الا أن ناظر الوقف رفع يدهم عن الارض وتسليمها
 لجهة الوقف مع اجرة مثلها مة قيام زرعهم بها فهل للناظر ذلك (الجواب) نعم (سئل) في قرية
 مشتركة بين جهتى وقف وتيمار لزيد يزعم زيد أن له جبر الناظر على أن يؤجره حصه الوقف من
 القرية المذكورة لكونه لى الناظر المذكور كان يؤجره ذلك مدة حياته حال كونه ناظرا على
 الوقف والناظر الآن لا يرضى بالايجار فهل لا يجبر الناظر على الايجار من التيمارى (الجواب)
 نعم (سئل) فيما اذا كان لزيدوا أخويه البالغين فلاحه مشتملة على دار في قرية ومشد مسكة
 في اراض ميرية ووقف فوضع زيد يده عليها كلها فانتفع بالدار بلا اجارة ولا اجرة وزرع الاراضى

مطلب استخدمه في أعمال
 شتى وكان معروفا بتعاطي
 الخدمة بالاجرة وتوقيام حاله
 به الزم اجر المثل
 مطلب ان كان الصانع
 معروفا بهذه الصنعة وتوقيام
 حاله بها فالقول له أى في أنه
 لم يعمل متبرعا فلا اجر
 مطلب تفسخ الاجارة بالعدر
 المانع عن العمل
 مطلب اجارة المتحصل من
 التيمار باطلة

مطلب عشر الاراضى
 التيمارية على جهة الوقف
 دون المستأجر
 مطلب عملوا قنائة لارض
 الوقف وزرعوها فالناظر
 أخذ الارض واجرة المثل
 مطلب لا يجبر ناظر الوقف
 على الايجار من التيمارى

مطلب لا أجره لمشد المسكة

لنفسه يبذره وبقره ودفع مال الوقف والميرى للمستكلمين عليه او دفع مغارمها في مدة سنين
والآن قام أخواه يكلفانه بلاوجه شرعى اجرة مشد المسكة بقدر حصتها في المدة المزبورة فهل
لا يلزمه ذلك والزرع له (الجواب) نعم (سئل) في متولى مسجد أجر قطعة منه لرجل لبنى
فيها دار امن غير ضرورة داعية لذلك شرعا فهل يكون ايجاره المذكور غير واقع موقعه الشرعى
ويهدم ما بنى (الجواب) نعم ايجاره المذكور غير واقع موقعه الشرعى حيث لا ضرورة داعية
لذلك وأما اذا كان هناك ضرورة بان احتاج الى العمارة الضرورية وليس هنالك ما يعمد به فقد
اختلف فيه فالذى صرح به في الخلاصة الجواز وبه أفتى الخبير الرملى عن الناطقى حيث كان
الناظر مصححا لا يخشى منه الفساد والله يعلم المقصد من المصلح والذى مال اليه الطرسوسى في انفع
الوسائل عدم الجواز قائلا بان المسجد اذا قيل بانه يؤجر منه قطعة للعمارة يؤدى الى تغيير عين
الموقوف باعتبار تغير الاحوال الى اقبح من الاول فان كان مسجد اتقام فيه الصلاة فاذا يؤجر
يبق بعرضه أن يصير اصطبل أو سكنى الناس فكان التغيير الى حالة ازرى من الحالة الاولى
فالتصرف في الاوقاف باعتبار الانتظار لها لا باعتبار الادنى آه حيث لا ضرورة فلا ايجار
المذكور باطل فيهدم ما بنى والله سبحانه أعلم (سئل) فيما اذا كان زيد فلاحا قوا فاق مع عمرو
أنه يشارفها معه ويبذره لزيد في الفلاحة كذا غرارة من الخنطة نظير مشارفته ولم يذكر امدة
للمشاركة فزرع زيد يبذره في أرضه وشارف عمرو الفلاحة معه بعض مدة فهل يكون الزرع عرب
البذر وليس لعمر وفيه شيء وانما له أجر المثل مدة مشارفته (الجواب) نعم (سئل) في مستأجر
فلاحة من زيد انتفع به امدة الاجارة ثم حرثها بقره وعمله بدون اذن من المؤجر ويريد المؤجر
تسليم فلاحته منه بعد انقضاء امدة الاجارة والمستأجر يمنع من ذلك زاعما انه يستحق قيمة حرثه
المذكور فهل ترفع يد المستأجر عنها ولا عبرة بزعمه المذكور (الجواب) نعم ترفع يده عنها وليس
له مطالبة المؤجر بقيمة الحرث المذكور اذا لا قيمة للمنافع والكراب وصف في الارض (سئل)
في رجل استأجر من زرعة تيمارية من تيمارية امدة معلومة باجرة كذا بموجب حجة شرعية
والآن قام ناظر وقف يريد الدعوى عليه بأن حصته منها جارية في وقفه في غيبة المؤجر فادعى
المستأجر الاستئجار وبرهن عليه وهو غير معروف بالحيل فهل تندفع الخصومة عنه (الجواب)
نعم (سئل) في المؤجر اذا باع الدار المستأجرة ولم يجز المستأجر البيع وأراد المشتري اخراجه
منها قبل تمام مدة اجارته فهل ليس للمشتري ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا مات مستأجر
حانوت وقف في أثناء المدة عن ورثة وانفسخت الاجارة بموته فأجر الناظر الحانوت من زيد اجارة
صححة فقام الورثة يعارضون زيدا زاعمين انهم احق بالاستئجار فهل يمنعون من المعارضة
ولا عبرة بزعمهم (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا دفع زيد أرضه من زرع لعمرو وعلى أن يزرعها عمرو
بقره ونفسه والبذر بينهما نصفان والخارج كذلك فعمل كذلك فكيف الحكم (الجواب)
المزارعة فاسدة والخارج بينهما على حكم البذر وليس للعامل على رب الارض اجر لشر كتمه فيه
وعلى العامل اجر مثل نصف الارض لصاحبها الفساد العقد كفى التنوير (سئل) فيما اذا أجرة ناظر
وقف أهلى ارض الوقف من زيد مدة معلومة طويلا باجرة معلومة لدى حاكم شافعى ثبت عليه حين
العقد أن الاجرة اجرة المثل ثبوته بالينة الشرعية وحكم بصحة الاجارة وعدم انفساخها
بالزيادة موافقا للحكم المذكور المستوفى شرائطه الشرعية ومضى بعض المدة وزعم الناظر أن
رجلا زادا في الاجرة وأن له فسخ الاجارة بالزيادة فهل له ذلك (الجواب) نعم (أقول) قدمنا انه

مطلب أجر قطعة من
المسجد بالضرورة لا يصح
ذلك

مطلب شارفه في الفلاحة
على أن يزرع له كذا الاشئ
للمشارف من الزرع بل له
أجر المثل مدة المشاركة

مطلب الكراب وصف في
الارض لا قيمة له

مطلب المستأجر ليس
بخصم لمن يدعى حقا
مطلب ليس للمشتري
اخراج المستأجر قبل تمام المدة
مطلب اذا مات المستأجر
ليس ورثته احق بالاستئجار
مطلب دفع أرضه مع
نصف البذر من زرعة
فالخارج بينهما ما ولا اجر له
لعمله في المشترك
مطلب فيما اذا حكم شافعى
بصححة الاجارة وعدم انفساخها
بزيادة الاجرة

اذا زادت اجرة المثل في أثناء المدة فالمقتضى به أن للمتولى فسخها وان مشى في الاسعاف والخائبة على خلافه فقد صححوا هذا القول بلفظ الفتوى كما ذكرنا و بلفظ الاصح ولفظ المختار فكان هو المعتمد به أفتى الخبير الرملي بقى هنا شئ وهو أنه اذا زادت اجرة المثل في أثناء المدة فحكم شافعي بعدم الفسخ حكما صحيحا بأن كان بعد المرافعة والدعوى الشرعية في خصوص حادثة الزيادة فلا كلام في انه ليس للقاضي الحق نقض حكمه أما لو كانت المرافعة وقت العقد بحادثة المدة الطويلة بأن ادعى المتولى مثلاً فساد الاجارة للمدة الطويلة فحكم شافعي بحكمها وحكم أيضا في ذلك الوقت بأنها لا تنفسخ بزيادة الاجرة في المستقبل فللحق نقض حكمه كما لو حكم بعدم فسخها بالموت قبل موت المستأجر اذ لا يسمى ذلك حكماً اذ لا بد لصحة الحكم من الدعوى والمرافعة في الحادثة التي يجري فيها الحكم كأن تزيد الاجرة في أثناء المدة أو يموت المستأجر فيدعى المتولى الفسخ ويحجب المستأجر أو ورثته بعدمه ويترافعان عند قاض شافعي فيحكم بعدم الفسخ مستوفيا شرائطه فيثبت ذلك لا يكون للحنفي نقضه والحكم بالفسخ بل عليه تنفيذ حكم الاول كما قالوا في الحكم بالموجب أي بأن يحكم الشافعي مثلاً بصحة الاجارة ويقول حكمتم بموجب العقد وكان من وجبه عنده عدم الفسخ بالموت لا يكون قوله حكمتم بوجبه حكماً بعدم الفسخ ومن أراد تحقيق المسئلة فليخض في لجج الجرار اثنان من كتاب القضاء (سئل) في مؤدب أطفال نصب نفسه لتعليم القرآن العظيم بالاجرة فدفع له رجل أولاده الثلاثة القاصرين ليعلمهم القرآن العظيم ولم يذكر أجره ولا مدة فعلمهم ثم خرجوا من عنده ولم يدفع له أئوهم أجرته ولا الحلوى المرسومة عند ختم بعض السور ويريد المؤدب مطالبة الاب بالاجرة مثل تعليمه وبالحلوى المذكورة فهل له ذلك (الجواب) نعم كافي التسيير والمنع وغيرهما وقال صدر الشريعة الحلوى بفتح الحاء غير المجمعة هدية تهدي الى المعلمين على رؤس السور من القرآن سميت بها الان العادة اهداء الحلوى وهي لغة يستعملها أهل ما وراء النهر اه (سئل) في أرض جارية في وقف أهلي زرعها رجل نحو سبع سنين واستغل زرعها وذلك بلا اجارة ولا أجره ولا وجه شرعي وليس له فيها مشد مسكة ولا علاقة بطريق شرعي ويريد ناظر الوقف رفع يد الرجل عنها ومطالبة بآجرة مثلها في المدة المذكورة وضبطها وبيعها باجر المثل لجهة الوقف وفي ذلك مصلحة لجهة الوقف فهل يسوغ للناظر ذلك (الجواب) نعم له ذلك حيث لم يكن للزارع فيها مشد مسكة فإن كان له مشد مسكة فعليه اجرة المثل لا غير ولا ترفع يده عنها (سئل) فيما اذا كان لزيد وعمر ومشد مسكة في أرض جارية في وقف عليها أقسم من الثمن يؤخذ من زراعتها كما يؤخذ من الاراضي والقرى في نواحيها فأجر زيد نصف الارض المزبورة من عمر والمرقوم مدة سنة بآجرة معلومة للزراعة والاستغلال فزرعها عمر ويذرهم وبقره ويريد زيد أن يأخذ نصف الخارج من الزرع ويدفع لعمر ومثل نصف بذرهم فهل ليس له ذلك والزرع لعمر والذي زرعه وعليه لجهة الوقف حصة من القسم الحاصل من الزرع (الجواب) نعم (أقول) يعني أن على الزارع القسم المعهود في تلك الارض وهو الثمن من جميع الزرع الذي زرعه حيث كان ذلك قدر آجرة المثل وانما لم يصح ايجار زيد لانه غير مستأجر للارض من جهة الوقف ومشد المسكة الذي يستحقه لا يصح ايجاره لانه عبارة عن الكراب وهو وصف في الارض تابع لها لا قيمة له كما مر (سئل) فيما اذا استأجر زيد من عمر وحمار يحمل عليه حملاً معلوم المقدار الى مكان معين ففي أثناء الطريق عبي الحمار وعجز عن المضي ولم يمكنه السير أصلاً فذهب وترك الحمار

مطلب مؤدب الاطفال له
أجر مثله والحلوى المرسومة

مطلب زرع أرض الوقف
سنين وليس له مشد مسكة
ترفع يده عنها

مطلب لهما مشد مسكة في
أرض وقف فأجر أحدهما
نصف الارض من الانخرم
يصح والزرع زراعته وعليه
القسم لجهة الوقف

مطلب اذا عجز الحمار عن
المضي فستره المستأجر

لا يضمن

وضاع فهل لضمان على المستأجر (الجواب) نعم استأجر حارا الى بخارى فعني فتركه فضاع لم
يضمن فصولين ولو كان صاحب الحار مع الحار ولم يكن صاحب المتاع معه فرض الحار في الطريق
فترك الحار والمتاع وذهب لا يضمن لان فيه ضرورة وعذرا الحار اذا اعني او عجز عن المضى
فباعه المستأجر وأخذ ثمنه وهلك في الطريق ان كان في موضع لا يصل الى الحاكم حتى يأمره ببيعه
لا ضمان عليه لافي الحار ولا في ثمنه وان كان في موضع يقدر على ذلك أو يستطيع امساكه أو رده
اعني فهو ضامن للقيمة عمادية من اجارة الدواب (سئل) في المستأجر اذا ساق الدابة سوفا
شديدا غير معتاد وعنف في السير حتى هلكت بغير اذن صاحبها ولا وجه شرعي فهل يضمن قيمتها
(الجواب) نعم قال في الفتاوى العتائية فان عنف في السير ضمن اجماعا ومثله في التتارخانية
والعمادية وقتاوى مؤيد زاده (سئل) في مستأجر بيت من دار عمل فيه طوانا لسقفه وكتبتين
وقريتين من الزجاج ومصبا في حائطه كل ذلك من مال نفسه بلا اذن المؤجر فاذا خرج فهل له قلع
ما عمله حيث لا يضر قلعها (الجواب) نعم وفي تجريد البرهان واذا احصى المستأجر الدار وفرشها
بالآجر وركب فيها بابا أو غلقا أو جعل مسارا في بابها وأقربه الآجر وأراد المستأجر قلعها وذلك
لا يضر قلعها وما يضر قلعها بالدار ليس له قلعها ولكن يضمن له رب الدار قيمة ذلك وتعتبر قيمته يوم
يختصمان عمادية من أحكام العمارة في ملك الغير (سئل) في يقيم استعماله رجل من أقربائه
في أعمال شتى بلا اجارة ولا اذن قاض وكان ما يعطيه من الكسوة والكفاية دون اجرة مثله يعين
فاحش ثم بلغ رشيدا او طلب من الرجل تسكمله اجرة مثله فهل له ذلك (الجواب) نعم كافي
البرازية في نوع المتفرقات من الاجارة وبمثله أفتى الخير الرمل (سئل) في دار مشتركة بطريق
الملك بين زيد وعمرو نصفين فعمرو زيد فيها عمارة باذن عمرو وأنفق فيها مبلغا ثم اختلفا فقال زيد
أنفقت كذا وقال عمرو وكذا دون ما ادعاه زيد فكيف الحكم (الجواب) يرجع ذلك لاهل
الصناعة فان جميعهم على قول واحد فالقول له وان كان البعض معه والبعض مع الآخر فعلى
زيد البينة لانها دعوى وانكار فيعتبر فيها ما يعتبر في الدعوى والانكار كافي البرازية والفتاوى
الخيرية من الاجارة طحان ركب في الطاحونة تجر من ماله وحريدا وشيا آخر فحذ ذلك قالوا
ان فعل ذلك بأمر صاحب الطاحونة ليرجع عليه كان له أن يرجع بذلك على صاحب الطاحونة
وان فعل بغير أمره فان امكن رفعه من غير ضرر يرفعه وان كان مريضا لا يمكن رفعه لا يضر ركان
لصاحب الطاحونة أن يدفع اليه قيمته ويعينه من الرفع فان احدث المستأجر في المستأجر بناء
أو غراسا ثم انقضت مدة الاجارة كان للآجر أن يأمره بالرفع قلت قيمته أو كثرت وان شاء منعه
من الرفع وأعطاه القيمة اذا لم يكن أمره ان يفعل ذلك ليرجع عليه خاتمة من فصل ما تنقص به
الاجارة ومثله في البرازية من نوع آخر في استئجار المستغل ثم ذكر في آخره استأجر طاحونة اجارة
طويلة ثم أجرها من غيره وأذن له بالعمارة وأنفق ان علم انه مستأجر والطاحونة ليست له لا يرجع
وان لم يعلم وظنه مال الكيرجع وهو المختار (سئل) في رجل سكن مع زوجته في دار وقف مدة
معلومة بلا اجارة ولا اجرة فهل يملكون اجر مثلها على الزوج (الجواب) نعم كافي البرازية
والعلائي من النفقة وفي الحاوي الزاهدي من الاجارة سكن رجل دار الوقف باهله وأولاده
وخدمه فأجر المثل عليه اه (سئل) في مستأجر حمار ليحمل عليه عنبا من قرية كذا الى
بلدة كذا فذهب بالحمار الى بلدة اخرى ابعده من الاولى ومن غير طريقها فوقع الحمار في الطريق
تحت الجمل وعطب فهل يضمن قيمته لصاحبه (الجواب) نعم ذكر في عارية شرح الطحاوي أن في

مطلب عجز الحار فتركه وترك
المتاع لا يضمن أيضا
مطلب عجز الحار فباعه
لا يضمن

مطلب اذا عنف في السير
حتى هلك الدابة تضمن
قيمتها

مطلب فيما اذا عجز المستأجر
بلا اذن المؤجر

مطلب يقيم استعماله رجل
من اقاربه

مطلب اختلفا في القدر
المصرف على العمارة
يرجع الى اهل الصناعة

مطلب ركب جراف
الطاحونة المستأجرة
مطلب بنى المستأجر أو
غرس

مطلب استأجر طاحونة ثم
أجرها من غيره وأذن له
بالعمارة الخ

مطلب سكن مع زوجته
في دار الوقف فالاجرة عليه

مطلب جاوز بالدابة الموضع
المشروط يضمن

كل موضع يضمن في الاعارة يضمن في الاجارة ولا يجب الاجر وفي كل موضع لا يضمن في الاعارة لا يضمن في الاجارة ويجب الاجر عمادية وذكر في شرح الطحاوي العارية لو كانت مقيدة بمكان خاف وزد ذلك المكان يضمن ولا يبرأ بالعود وكذا الجواب في الاجارة بخلاف الرهن والوديعة ولولم يذهب الى ذلك المكان ولكن الى مكان آخر أقصر منه أو أطول يضمن وكذا لو أمسكها في بيته ولم يذهب بها الى ذلك المكان الذي استعاره اليه يضمن والمكث المعتاد عفو وكذا هذا في الاجارة عمادية في ضمان المستعير وتتمام المسائل فيها (سئل) في حارين معدين للاستغلال بين زيد وعمر ونصفين أجرة زيد واحد معينان من بكر بأجرة من الدراهم هي اجرة المثل وقبضها وطلب شريكه نصيبه منها فهل له ذلك (الجواب) نعم لأن نفس تصرف أحد الشريكين بدون اذن الآخر عصب وفي شركة الملك كل من شركاء الملك أجنبي في مال صاحبه لعدم تضمنها الوكالة كما في التنوير وغيره والغاصب اذا أجرة ما منافع مضمونة من مال وقف أو تيم أو معد للاستغلال فعلى المستاجر المسمى لأجر المثل ولا يلزم الغاصب اجر المثل انما يرد ما قبضه كذا في الاشباه من الغصب قال العلامة الجوى هذا على قول المتقدمين أما على ما اختاره المتأخرون من تضمن منافع الوقف ومال التيم والمعد للاستغلال بالغصب فينبغي أن ما قبضه الغاصب من الاجرة اذا كان أقل من اجرة المثل أن يكمل الغاصب اجرة المثل وان كان ما قبضه زائدا يرد أيضا لعدم طيبه له وأما على قول من لا يرى تضمن اجر المثل بالغصب فيها كما هو قول المتقدمين فلا يرد الا ما قبضه لعدم طيبه الخ ومثله في حاشية يري فراجعها ولا شك أن على قول المتأخرين الفتوى كما في الشروح (سئل) في مستاجر الدابة ليركبها الى مكان كذا اذا ركبها ثم أمسكها ثم بعثها الى صاحبها مع اجني بلا اذنه وضاعت في الطريق فهل يضمن قيمتها صاحبها (الجواب) نعم وان ردا المستعير الدابة مع عبده أو أجزره مشاهرة أو مع عبده برى بخلاف الاجني بأن كانت العارية موقته فغضت مدتها ثم بعثها مع الاجني والا فالمستعير يملك الايداع من الاجني تنوير عن العمادية ومثله في شرح الملتقى وشرح التنوير والمنع وفتاوى مؤيد زاده وانما استشهدنا بمسئلة المستعير لما في العمادية ذكر في شرح عارية الطحاوي أن في كل موضع يضمن في الاعارة يضمن في الاجارة ولا يجب الاجر وفي كل موضع لا يضمن في الاعارة لا يضمن في الاجارة ويجب الاجر اه أمسك المستاجر بعد مضي المدة وترك في دار غيره ضمن اذا رد عليه لازم بعد المدة فيغيرم بالترك وكذا تركه في دار غيره وغيبته عنه تضيق فتاوى مؤيدية (أقول) وفيه كلام سند كره قريبا (سئل) في رجل استأجر بهيما من صاحبه باجرة معلومة ليركبه الى بلدة كذا فنام في الطريق ومقوده في يده فقطعه انسان وأخذ البهيمة فهل لا ضمان على الرجل (الجواب) نعم وضعها المستعير بين يديه ونام قاعدا يبرأ ولو نام مضطجعا ضمن في الخضر والافلا فصولين من أنواع الضمانات من العارية الموقته وقد علم مما مر آنفا عن شرح الطحاوي أن حكم الاجارة والاعارة واحد (سئل) في كمال متقن لحرقه أهل لها أمرته امرأة بعد اواة عينها الرمدة وكلها فصب الدرور في عينها ولم يغلط فرغت انه ذهب ضوءها وأنه يضمن فهل حيث كان الامر كما ذكر لا ضمان عليه (الجواب) نعم الكحال اذا صب الدرور في عين رجل فذهب ضوءها لا يضمن كالختمان اذا غلط فان قال رجلان انه ليس بأهل وهذا من خرق فعله وقال رجلان هو أهل لا يضمن فان كان في جانب الكحال واحد وفي جانب الآخر اثنان ضمن وفي جنائيات مجموع النوازل لو قال رجل لك كحال داو بشرط أن لا يذهب البصر فذهب لا يضمن من اجارات

مطلب ذهب الى مكان آخر ولو أقصر أو أمسكها في بيته يضمن

مطلب أجر أحدهما الحمار المعدل للاستغلال فلتشريكه أخذ أجرة حصته

مطلب اذا أجرة الغاصب ما منافع مضمونة

مطلب في كل موضع يضمن في الاعارة يضمن في الاجارة مطلب أمسكها بعد مضي المدة

مطلب نام مستاجر الدابة فسرق

مطلب الكحال اذا صب الدرور في عين الرجل

الخلاصة في الختام صور المسائل من فصل الضمانات وفي البرازية من الاجارة من نوع في الختام
والبراز صلب الكمال الدور في عين رمذ فذهب ضوءها لا يضمن كالتحان الا اذا غلط فان قال
رجلان انه اهل ورجلان انه ليس بأهل وهذا غلط لا يضمن وان صوبه رجل وخطاه رجلان
فالخطي صائب ويضمن اه (سئل) في مستأجر دابة جمعت به ونفرت قهر اعليه بلا تعد
منه ولا تقصير ولم يقدر على ردها وضاعت فهل لا ضمان عليه (الجواب) نعم ولو كان
يصل في الصحراء فنزل عن الدابة فأمسكها فانقلبت من يده فلا ضمان لانه لم يضيعها عمداً من
ضمان المستعير وكل موضع يضمن في الاعارة يضمن في الاجارة كما مر آنفاً (سئل) فيما اذا
استأجر زيد من عمرو بهيمة ليحملها من مدينة كذا الى قريته في يومه واليوم الذي بعده ذاهباً
وجائياً ثم ردها الى المكان الذي قبضها فيه فحملها وذهب بها الى قرية أبعد من قريته وأمسكها
بعد اليوم الثاني المذكور ايأما ولم يردّها حتى نطحت أثور وجرحها وماتت من الجراحة فهل يضمن
قيمتها (الجواب) ذكر في التجريد البرهاني ليس على المستأجر رد الدابة المستأجرة على المالك
وعلى الذي أجرة أن يقبض من منزل المستأجر فان أمسكها وهلك لم يضمنه وليس هذا كالعارية
فان استأجرها من موضع الى المصدراً وجائياً فعلى المستأجر أن يأتي بها ذلك الموضع الذي
قبض فيه فان أمسكها في بيته ضمن ولو قال المستأجر أنا أركب من هذا الموضع وأرجع الى منزلي
فليس على المستأجر أن يردّها الى منزل المؤجر هذه الجملة في التجريد عمادية من أنواع الضمانات
في رد المستأجر ومثله في الفصولين (أقول) وفي جامع الفصولين أيضاً راض الى اجناس الناطق
قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى كل مال له مؤنة كرحى اليد فعلى المؤجر رده لا على المستأجر ومالا
جل له ككتاب ودابة فعلى المستأجر رده ثم رضى لا يجب على المستأجر رده بعد المدة بل عليه رفع
اليده فقط وحكي عن الرازي يجب على المستأجر رده وهو أحد قول الشافعي لسانه عقد يقصده
المنفعة يبذل فلا يجب على العاقد رده بعد رفع اليد الخ اه ومقتضى هذا ان في المسئلة خلافاً
وان المعقد أن الرد على المؤجر في الكل لترجيح هذا القول بالاستدلال عليه ثم ذكر في الفصولين
عن عدة كتب ما يؤيده وحيث كان الرد على المؤجر فلا ضمان على المستأجر بالامسالك بل يطلب
وعلى هذا اذا ذكره عن التجريد من قوله وليس هذا كالعارية يخالف ما مر قبل صفحة عن شرح
الطحاوي من أن كل موضع يضمن في الاعارة يضمن في الاجارة ومالا فلا الآن يحمل ما في شرح
الطحاوي على القول الآخر المذكور في الاجناس أو يحمل على الاعارة المطلقة أما المقيدة فنقد
صرح في الفصولين في ضمان المستعير بان العارية لو موقته فأمسكها بعد الوقت مع إمكان الرد
ضمن وان لم يستعملها بعد الوقت هو المختار وسواء توقفت نصاً أو دالة حتى ان من استعار
قدوم الكسر خطباً فأمسكها ضمن اه وقال قبله ولو تلفت أي العارية بعد مضيا ضمن في قولهم
اذا أمسكها بعد المضي بلا اذن فصار غاصباً بخلاف المستأجر بعد مضى المدة اذ مؤنة الرد
في الاجارة على المالك فلم يوجد من المستأجر منع يصير به غاصباً اه (سئل) في مستأجر دابة
ليحمل عليها مقداراً معلوماً من الزرع فحمل أكثر منه وهي لا تطيق فعطبت بذلك فهل يلزم
المستأجر جميع قيمتها (الجواب) نعم كافي التنوير من باب ما تجوز اجارته وما لا تجوز (سئل)
فمن استأجر رأس جدر وقف من ناظره ليضع عليه اجدر وعامة طويلة معاومة باجرة معاومة لدى
حاكم شافعي حكم بصحتها بحواذنها الشرعية وكتب به حجة آفتى مفتي مذهب به بصحتها والعمل
بعضونها فهل يعمل بضمونها بعد ثبوتها شرعاً (الجواب) نعم استأجر علو منزل ليني عليه لم يجز

مطلب في مستأجر جمعت
به الدابة وضاعت لا يضمن
مطلب كل موضع يضمن
في الاعارة يضمن في الاجارة

مطلب ليس على المستأجر
رد الدابة بل على المؤجر قبضها
من منزله الا اذا استأجرها
من موضع كذا اذا هباً وجائياً
فعلى المستأجر ردها الى
ذلك الموضع
مبحث مهم فيما اذا أمسك
المستأجر الدابة بعد المدة
ولم يردّها

مطلب يضمن اذا عطبت
بحملها ما لا تطيق
مطلب استأجر رأس جدر
مدة طويلة لدى شافعي

مطلب استأجر علو منزل
ليني عليه

في قول أبي حنيفة ويجوز في قولهما في المشايخ من قال موضع المسئلة اذا كان العلول رجل
والسفل لرجل آخر فاجر صاحب العلون من رجل ليني عليه وتكون هذه المسئلة فرع مسئلة
أخرى ان صاحب العلوا اذا أراد أن يحدث في العلوشيا قال أبو حنيفة ليس له ذلك أضرب بالسفل
أو لم يضرب فإذا لم يملك صاحب العلوا أحداث البناء بنفسه لم يملك التملك بالاجارة حتى لو كان العلو
والسفل لواحد فإنه تجوز هذه الاجارة عندهم جميعا ومنهم من قال لا بل المسئلة على الخلاف
وان كان العلو والسفل لواحد محيط برهاني في الخامس من الاجارة (سئل) فيما اذا استأجر زيد
عمر الخدمه في طريق الحج من مكة المكرمة الى دمشق باجرة معلومة من الدراهم شرط تعجيلها
في العقد وقبضها اجارة صحيحة ثم خدمه في بعض الطريق ولم يستخدمه في بعضه مع عدم المنافع
من جهة الاجير فهل يجب الاجر لتمكن المستأجر من الانتفاع (الجواب) نعم (سئل) في رجل
استأجر من زيد جلا ليحمل له جاريته الصغيرة من مكة المكرمة الى دمشق وجعل له على ذلك
اجرة شاشة بنديّة مشارا اليها فركبها حتى وصل الى دمشق ويريد زيد مطالبة بدراهم زائدة
على ذلك فهل ليس له المطالبة بذلك (الجواب) نعم قال في البحر ولو كانت شيئا أو عروضاً
فالشرط نفسه بيان القدر والاجل والصفة الى أن قال وهذا كله اذا لم يشر اليها فان أشار فهي
كافة ولا يحتاج الى بيان القدر والوصف والاجل (سئل) في رجل اشترى ثمرات بستان
بارزة ثم قال لا تسر اعمل معي ولك نصف ربح الثمرة فعمل فيها فهل تكون اجارة فاسدة وله أجر
مثل عمله (الجواب) نعم ولو قال اعمل معي في كرمي هذه السنة حتى أزوجهك بنقي فعمل فلم يزوجهما
منه ففي وجوب الاجر خلاف والاشبه الوجوب وكذا اختلف فيما لو عمل بلا شرط ولكن
علم انه ما يعمل الا طمعا في التزوج وعلى هذا الوقال لرجل اعمل معي حتى أفعل في حقلك كذا فآني
جامع الفتاوى من الاجارة (أقول) ظاهره انه لو تزوجه بنته لم يستحق اجرة مع أن الاجارة فاسدة
لجهالة المسمى أو عدمه فينبغي لزوم أجر المثل بالغاما بلع مطلقا لانه اذا تزوجه انما يزوجه بالمهر
فلم يحصل في مقابلة عمله شيء يصلح بدلا وقد مناعن الاشياء وغيرها انه لو قال آجرتك دارى بغير شيء
فهى اجارة فاسدة لا عارية أى فيجب اجرة المثل والا كانت عارية لا اجارة اذا الاجارة لا بد لها من
بدل لانها بيع المنافع ولذا الاستقرض دراهم وأسكن المقرض في داره بلا اجرة له اجرة المثل لانه
اجارة بمعنى كفايته منه فاذا ازم اجر المثل مع التصريح بعدم الاجرة يكون لزومه مع عدم التصريح
بالاولى كفى مسئلتنا ويمكن أن يجاب بأن قوله فلم يزوجهما منه الخ ليس احترازا لعماله وزوجه بل
حكمهما واحد وانما قيد بعدم تزويجه لانه اذا تزوجه بنته لا يطلب الاجير في العادة منه اجرة
أو لانه يزوجه بنته باجرة عمله ولا يأخذ منه مهر غيرها هذا ما ظهر فتاؤه بامعان النظر (سئل)
في اباريق قهوة من نحاس مشتركة بين زيد وعمر ومناصفة استعمالها زيد مددة في غيبة شريكه
عمر ويريد عمر والا أن مطالبة باجرة مثل حصته منها فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ليس
له ذلك ولو كانت الاباريق معدة للاستغلال لقوله في التنوير الا في المعدل للاستغلال اذا سكنه
بتأويل ملك أو عقد اه فنهنا بتأويل ملك كما أوضحه في العمادية والفصولين (سئل) في رجل به
داء في ظهره اتفق مع طبيب على مداواته وجعل له اجرة ولم يضرب له مدّة وداه ويريد الطبيب
اجرة مثله وما أنفقه في غن الادوية فهل له ذلك (الجواب) نعم والمسئلة في الخيرية من الاجارة
(سئل) فيما اذا استأجر زيد من عمر دارا ولم يرها فلما رآها لم تعجبه ويريد زيد فسخ الاجارة بخيار
الرؤية فقل له ذلك (الجواب) نعم كفى الكثر والتنوير من فسخ الاجارة وعبارة التنوير تفسخ

مطلب يجب الاجر بتمكن
المستأجر من الانتفاع

مهمة كثيرة الوقوع اشترى
ثمرات ثم قال لا تسر اعمل
معي ولك نصف الربح فهي
اجارة فاسدة

مطلب اعمل معي في كرمي
حتى أزوجهك بنتي
مطلب اعمل معي حتى أفعل
في حقلك كذا

مطلب استعمل اباريق
قهوة في غيبة شريكه لا اجرة
عليه ولو معدة للاستغلال

مطلب للطبيب اجرة مثله
وما أنفقه في غن الادوية

مطلب تفسخ الاجارة بخيار
شرط أو رؤية

بختيار شرط ورؤية اه وتوضيحه في الدرر (سئل) في راي بقرا جبر مشترك بعث البقر مع ابنه الصغير وصغير آخر اجنبي عنه وهما لا يقدران على الحفظ أصلا ففقدت وهلك واحدة من البقر فهل يكون هذا تضيقا ضمن الراعي (الجواب) نعم وذكر في الذخيرة وللراعي أن يبعث الأغنام على يد غلامه أو أجيده أو ولده الكبير الذي في عياله لأن الرد من الحفظ وله أن يحفظ بيد من في عياله فكان له الرد بيد من في عياله كالمودع فإذا هلك في حالة الرد فإن كان الراعي اجبريا مشترك كالأضمان عليه عند أي حنيفة وعندهما أن هلك بأمر يمكن التمسك عنه يضمن كالمورد بنفسه وهلك في يده في حالة الرد وإن كان الراعي اجبريا خاصا فلا ضمان عليه على كل حال كالمورد بنفسه وهلك في يده في حالة الرد وشرط أن يكون الراد كبيرا يقدر على الحفظ لانه متى كان صغيرا لا يقدر على الحفظ يكون هذا تضيقا والاجبر يضمن بالتضييع عندهم جميعا وشرط أن يكون في عياله لانه إذا لم يكن في عياله كان الرد بيد أو ليس له الرد بيد اجنبي فكذا بيد من ليس في عياله عمادية من ضمان الراعي ومثله في الفصولين (سئل) فيما إذا دفع زيد لعمر ورجلا ليحمي له من دمسق الى قرية كذا باجرة معلومة وعين له الرقعة فذهب عمرو وحده والطريق مخوف لا يسلكه الناس الا بالرقعة ففي أثناء الطريق خرج عليه قطاعه وأخذوا الرجل منه فهل يضمن عمرو الرجل (الجواب) نعم قال في العمادية فإن عين الرقعة فذهب بغير الرقعة ان كان الطريق مخوفا لا يسلكه الناس الا بالرقعة يضمن وإن لم يكن مخوفا ويسلكه كل واحد بغير الرقعة لا يضمن اه ومثله في جامع الفصولين (سئل) فيما إذا دفع زيد الى عمرو والمكاري أمتعة ليحملها الى مكان معلوم باجرة كذا من الدراهم فأخبر عمرو أن الطريق لصوصا فلم يلتفت وسار في الطريق حتى أخذت اللصوص الامتعة والحال أن الناس لا يسلكون هذا الطريق مع هذا الخبر فهل حيث الحال ما ذكر يضمن (الجواب) نعم استأجر حمارا ليذهب به الى موضع معلوم فأخبر أن في الطريق لصوصا فلم يلتفت الى ذلك وذهب وأخذ هذه اللصوص أن كان الناس يسلكون هذا الطريق مع هذا الخبر بدواهم وأموالهم فلا ضمان والافهوضامن لانه في الفصل الاول ليس بمضيع وفي الفصل الثاني مضيع عمادية من الفصل ٣٢ في انواع الضمانات في اجارة الدواب ومثله في الفصولين (سئل) فيما إذا دفع زيد لعمر والقروي دواب له ليرعاها في محل الرعي ويحفظها على المعتاد بنفسه باجرة معلومة فراعها مدة ثم تركها ترعى وحدها من غير حافظ حتى ضاع منها اثنان بتفريطه وتقصيره فهل يضمن قيمتهما (الجواب) نعم قال في فصول العمادى وفي مختصر القدوري لا ضمان على الاجبر الخاص فيما تلف في يده ولا ماتلف في عمله معناه اذا لم يكن متعديا بخلاف الاجبر المشترك فانه يضمن اذا حصل الهلاك بفعله وفي التجريد البرهاني الاجبر الخاص لا يضمن الا بالتعدي منع والمتعدي هو الذي يفعل بالودعية ما لا يرضى به المودع عناية اه من الانقروى (سئل) فيما إذا استأجر زيد من ناظر وقف ارض بستان الوقف بعد ما ساقاه الناظر على الاشجار في مدة الاجارة على جزء معلوم اجارة ومساواة صحيحتين ثم مات المستأجر في أثناء المدة قبل ظهور الثمرة وعقد هاهل تنسخ الاجارة وتبطل المساقاة (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا انقضت مدة الاجارة والزرع بقل وأراد المورج أن يسوق شرب الارض الى ارض اخرى ليس لها شرب من ذلك النهر بدون اذن من بقية الشركاء في النهر فهل يترك الزرع في الارض باجر المثل الى أن يدرك وليس له اخراج الشرب الى غيرها والشرب في الاجارة تبع للارض من كل وجه (الجواب) نعم يترك الزرع في الارض باجر المثل الى أن يدرك لأن له نهاية

مطلب للراعي أن يبعث مع غلامه أو ولده الكبير الذي في عياله أو أجيده
مطلب لا يضمن الاجبر المشترك عنده

مطلب لو بعث مع صغير لا يقدر على الحفظ أو اجنبي أو ولده الكبير الذي ليس في عياله ضمن

مطلب اذا عين للمكاري الرقعة فذهب بلا رقعة والطريق مخوف يضمن

مطلب أخبر أن في الطريق لصوصا فلم يلتفت وسار يضمن

مطلب الاجبر الخاص لا يضمن الا بالتعدي
مطلب مات المستأجر في أثناء المدة تنسخ الاجارة وتبطل المساقاة

مطلب انقضت مدة الاجارة والزرع بقل يترك الزرع الى الادراك باجرة المثل

معلومة فامكن رعاية الجانبين اذا انتقضت مدة الاجارة كما صرح به في البحر والمنع والاشياء
 وغيرها والشرب في الاجارة يتبع الارض من كل وجه لان الانتفاع بالارض لا يتم بدونه فلم تجز
 اجارة الشرب مع ارض اخرى كافي البرازية من الثالث في كتاب الشرب وفي شرح الملتقى للعلائي
 من باب ما يدخل في البيع تبعا ولا يدخل الشرب والطريق في بيع الارض والدار الا بذكر
 الحقوق ويدخلان في الاجارة والرهن والوقف والقسمة كافي الفتح اه وفي الهداية في فصل
 الدعوى في الشرب وليس لاحد الشراكاء في النهر الخاص ان يسوق شربه الى ارض له اخرى ليس
 لها في ذلك شرب لانه اذا تقدم العهد يستدل به انه حقه اه ومثله في المتون (سئل) في بيت
 موقوف سكنه زيد بلا عقد اجارة شرعى مدة بل كان يعطى اجرة كل شهر فيه بحسبه لناظر
 الوقف آجره الناظر من عمرو بن يادة معتبرة مدة سنة ابتداءها غرة محرم سنة كذا بعد انتهاء ذى
 الحجة الذى كان زيد يدفع اجرة بالتعاطى للناظر ويرغم زيد انه أحق بقبول الزيادة المزبورة فهل
 لا عبرة بزعمه (الجواب) نعم حيث لم يكن مستأجرا تلك المدة المزبورة (أقول) صرح في الدر
 المختار في أواخر باب الفسخ بجواز الاجارة بالتعاطى وفي الاشياء السكوت في الاجارة رضا وقبول
 وعامه فيما علقناه عليه فقول المؤلف حيث لم يكن مستأجرا تلك المدة فيه نظر الا ان يراد المدة
 الثانية التى أجرها الناظر من عمرو وعليه فهو صريح في أن الاجارة الثانية صحيحة وان كان
 المستأجر الاول أحق وقد توقف فيما مر في أن عرض الزيادة على المستأجر الاول هل هو لازم
 يقتضى عدم صحة الاجارة من غيره قبل العرض عليه أو هو على سبيل الاولوية فلا يقتضى ذلك
 ولم أر التصريح به في كلامهم فليراجع (سئل) فيما اذا استأجر زيد دابة عمرو ليحمل عليها كذا من
 الحنطة الى مكان كذا فحمل عليها أكثر من ذلك حديدا بدون اذن عمرو فغطت الدابة وماتت من
 ذلك ويريد عمرو أن يضمه قيمته فهل له ذلك (الجواب) نعم وان استأجرها ليحمل عليها حنطة
 أو شعير أو وزن معلوم فحمل عليها البناء أو حديدا بمثل ذلك الوزن يضمن لان الحديد والبن يكون
 ادق لظهور الدابة عمادية في رد المستأجر (سئل) في رجل احرق حصائد ارض مستعارة
 بقر حنطة زيد حال اضطراب الرياح وسرت النار الى الحنطة وأحرقها وكانت الرياح وقت
 الاحراق يذهب مثلها بمثل تلك النار الى الحنطة فهل يضمن مثلها لا يدينح لم يقطع المثل بعد
 ثبوت ذلك شرعا (الجواب) نعم احرق حصائد ارض مستأجرة أو مستعارة فاحترق شئ من
 ارض غيره لم يضمن ان لم تضطرب الرياح فلو كانت مضطربة ضمن لانه يعلم انها لا تستقر في ارضه
 فيكون مباشرا شرح التنوير للعلائي من شتى الاجارة (سئل) فيما اذا استأجر زيد من عمرو
 آلات فهو لعب يسمونه بالمناقل والطاب والدك لاجل اللعب بهامدة معلومة فهل لا تصح
 الاجارة (الجواب) نعم قال في البدائع ومنها أن تكون المنافع مباحة الاستيفاء فان كانت
 محظورة الاستيفاء لم تجز الاجارة وقال في الملتقى بعد ذكره كسر آله الله ويصح بيع هذه
 الاشياء وقال لا يضمن ولا يجوز بيعها وعليه انفتوى اه قال في الكافي لهما أن هذه الاشياء
 أعدت للمعصية فبطل تقومها كالخروج والفتوى على قولهما لكثرة الفساد فيما بين الناس اه
 والبيع والاجارة اخوان لان الاجارة يبيع المنافع (أقول) وفي متن التنوير ولا تصح الاجارة
 لعيب التيس والغناء والنوح والملاهي اه أى كالمزمار والطبل فان كان الطبل لغير اللهو
 كطبل الغزاة والعرس والقفالة يجوز كافي شرح الهداية للاتقاني (سئل) في مستأجر بستان
 من المتسكلم عليه انتقضت مدة اجارته ومضى بعدها مدة اخرى وهو واضع يده على البستان من

مطلب الشرب في الارض
 يتبع الارض من كل وجه

مطلب ليس له سوق شربه
 الى ارض له اخرى

مطلب تصح الاجارة بالتعاطى

مطلب هل العرض على
 المستأجر الاول لازم

مطلب هل حديد ابدل
 الحنطة يضمن

مطلب احرق حصائد ارض
 فاحترقت حنطة زيد

مطلب لا تصح اجارة آلة
 اللهو

مطلب فيما اذا سكن المستأجر
 بعد المدة ولم يطالبه المؤجر

غير عقد اجارة ولا اذن من مؤجره المذكور ويمتنع من تسليم البستان زاعما ان له فيه قيمة وحرثا
 في بعضه ويكلف المؤجر بشراء القيمة بدون وجه شرعي والحال أن ذلك واقع في المدة الخالصة
 عن العقد والاذن وقد استوفى منفعة البستان فيها فهل يؤمر المستأجر بتسليم البستان للمؤجر
 ويرفع قيمته وعليه اجر المثل في المدة التي استوفى منفعتها ولا يجبر المؤجر على شراء القيمة
(الجواب) نعم (اقول) اطلق في لزوم المستأجر اجارة المثل عن المدة الخالصة عن العقد وفيه
 تفصيل فان كان البستان وقفاً وليتم أو أعده مالكة للاستغلال يلزم المستأجر أجرته عن المدة
 المذكورة والا فان تقاضاه المالك بالاجرة ولم يسلمه بعد التقاضي واستغله لزمته الاجرة أيضا
 والا فلا قال في الدر المختار في باب الفسخ وفي الخاتمة استأجر دارا او حاما أو أرضا شهر افسكن
 شهرين هل يلزمه اجر الشهر الثاني ان معدا للاستغلال نعم والا لا به يفتي قلت فكذا الوقف ومال
 اليتيم وكذا التقاضاه المالك وطالبه بالاجر فمكن يلزمه الاجر بسكاه بعده (سئل) فيما اذا أجر
 زيد خانوته المعلومه من عمر ومدة تسع سنين باجرة قدرها عن كل سنة قرشان ومضى بعض المدة
 فلزم زيد اديون الاربابها ثابتة بالبينة الشرعية ولا مال له غير الخانوت ويريد فسخ الاجارة لبيعتها
 لوفاء ديونه النابتة عليه فهل له ذلك **(الجواب)** نعم قال في الدر المختار وتفسخ بعذر لزوم دين
 سواء كان ثابتا بيمين من الناس أو بيان أي بينة أو اقرار والحال أن لا مال له غيره أي المستأجر
 لانه يحبس به فيضطر الا اذا كانت الاجرة المنجولة تستغرق قيمتها اشياء اهـ ومثله في الملتقى
 وغيره (فروع) اذا قطع الاجر من اثجار الضياع المستأجرة شجرة فله المستأجر حق الفسخ ان
 كانت الشجرة مقصودة ذخيرة من الفصل ١٤ في فسخ الاجارة بالعذر المستأجر اذا أخذ منه
 الجباية الراتبية على الدور والخوانيت يرجع على الاجر وكذا الاكار في الارض وعليه الفتوى
 المستأجر اذا عمر في الدار المستأجرة عمارات باذن الاجر يرجع بما أنفق وان لم يشترط الرجوع
 صريحا وكذا القيم وفي التنوير والبالوعة لا يرجع بمجرد الاذن الا بشرط الرجوع لان العمارة
 لا صلاح ملكه وصيانة داره عن الاختلال فرضي بالاتفاق بخلاف التنوير والبالوعة فانها المصلحة
 المستأجر قنية حتى لو قال له الاجر ابن تنورا واحسبه من الاجرة يرجع ولو قال ابن تنورا
 لا يرجع قيم الرقف اذا أنفق في عمارة الوقف من ماله فان أشهد أنه أنفق ليرجع فله الرجوع
 والا فلا بخلاف الوصي اذا اشترى اليتيم أو قضى دين الميت أو نفذ وصية فانه لا يكون متطوعا
 بشرط الرجوع أولا والوارث كالوصي كذا في الفصول من السابع أجرة الاديب والختان في مال
 الصبي ان كان له مال والا فعلى أبيه وأجرة القابلة على من دعاها من أحد الزوجين ولا يجبر الزوج
 على استئجار القابلة لانها كالطبيب ولا يجب أجر الطبيب عليه قنية سئل العلامة الخانوتي
 فحين جعل له الزانف السكنى هل له أن يؤجر واذا أجر هل تكون الاجرة له أم للوقف فاجاب من له
 السكنى ليس له أن يسكن غيره الا بطريق العارية دون الاجارة لان العارية لا توجب حقا للمستعير
 لانه بمنزلة ضيف أضافه بخلاف الاجارة فانها توجب حقا للمستأجر وهو لم يشترط هذا ما قالوه
 وعلم منه انه حيث لم يكن كذلك يكون غاصبا باجارتها وقد نصوا على أن الغاصب لو أجر المصوب
 تكون الاجرة له لكن لا تطيب له فقال بعضهم يتصدق بها وقال بعضهم يردّها لجهة الوقف وهذا
 ظهير ما اذا تولى الناظر ولم تصح توليته وأجر تكون الاجرة له كما قدمناه اهـ وقد أفتى بذلك أيضا
 الشيخ اسمعيل الخائف المفتي وفي اجارة القنية ولو غاب المستأجر بعد السنة ولم يسلم المفتاح الى
 الاجر فله أن يتخذ له مقناحا آخر ولو أجره من غيره بغير اذن الحاكم جاز اهـ قال في البحر الرائق

مطلب للمؤجر بيع الخانوت
 اذا لزمه دين ولا مال له غيره
 بمطلب اذا قطع المؤجر شجرة
 مقصودة فله المستأجر حق
 الفسخ

مطلب المستأجر أو الاكار
 اذا أخذ منه الجباية الراتبية

يرجع

مطلب اذا عمر المستأجر
 بالاذن يرجع بلا شرط الرجوع
 بخلاف التنوير والبالوعة
 فلا بد فيهما من شرط
 الرجوع أيضا

مطلب قيم الوقف اذا عمر
 من ماله فان أشهد يرجع

مطلب أجرة الاديب والختان
 في مال الصبي وأجرة القابلة
 على من دعاها

مطلب اذا أجر الوقف من
 له السكنى أو من لم تصح
 توليته هل الاجرة له أو للوقف
 مطلب غاب المستأجر ولم
 يسلم المفتاح

من كتاب الدعوى وقد صارت حادثة القموى مضت المدة وغاب المستأجر وترك متاعه في الدار
فأقيمت بأن له أن يفتح الدار ويسكن فيها وأما المتاع فيجعل في ناحية إلى أن يحضر صاحبه
ولا يتوقف الفتح على إذن القاضي أخذاً مما في القنية اهـ ولأن رجلين لاحدهما بغل ولا آخر
بغير اشتراك على أن يؤجر اذلك فزارق الله تعالى من الاجر يكون بينهما كانت الشركة فاسدة
محيط البرهاني ويقسم الاجر بينهما على أجر مثل البغل والبغير كافي بيع العين يقسم الثمن على
قيمة العين ولو تقبل اجولة باجر معلوم ولم يؤجر البغل والبغير وجلا على البغل والبغير اللذين
أضافا عقد الشركة اليهما كان الاجر بينهما نصفين ولا يكون مضموناً على قدر أجر مثلهما
بخلاف الاول قاضيخان من الشركة الفاسدة اذا أقر المستأجر أن اسمه عارية لغلان في عقد
الاجارة وصدقه المقر له في ذلك كان اعترافاً منه بأن العاقد وكيل عن المقر له في ذلك وحيث علم انه
وكيل حقوق العدة من المطالبة بالاجرة وتوجه الخصومة انما هي لمن باشر العقد وهذا هو المعتمد
الذي عليه المتون والشروح من أن حقوق العقد في الاجارة ترجع للوكيل وان صرح بعضهم
بأن الوكيل بالاجارة ليس له قبض الاجرة وصرحوا بأن الوكيل لو باع وغاب ليس له موكل قبض
الثمن كما في البحر من فتاوى الكازروني وفي فتاوى الشلبي سئل فين استأجر حماماً وقفاً من ناظره
مدة ثم قبل مضي مدته استأجر جهات الوقف جميعها شخص آخر ومن حله ذلك الحمام المذكورة
ثم أن مستأجر الحمام تصادق هو ومستأجر جميع جهات الوقف أن الحمام جاريه في الجمار من
استأجر الجميع وحكم بالتصادق حنفي فهل التصديق والحكم به مبطل لا يجاره مثبت لا يجار من
استأجر الجميع أم لا الجواب التصديق الصادر من المستأجر الاول صحيح نفذت به الاجارة الثانية
والحكم به صحيح أيضاً والله تعالى أعلم وكتب تحته شيخ الاسلام الحنبلي القول في ذلك على ما أفتى
به سيدنا الشيخ واضع خطه أعلاه نفع الله تعالى بعلمه حيث حكم حنفي بالتصادق المذكور
والله تعالى أعلم فتاوى الشلبي وقد أفتى المرشدي بفسخ الاجارة بالتصادق كما يؤخذ ذلك من جوابه
ضمن سؤال مسطور في السكازروني من الاجارة فراجعهم * أجر داره وبيت منها في اجارة الغدير
جازت الاجارة فيما وراء البيت مجمع الفتاوى استأجر الحامى حلاقاً أو دلاً كما يخلق من دخل
حمامه أو يدلكه لم يجز لانه لا يقدر أن يشرع في العمل المعقود عليه في الحال كن استأجر حلاقاً
أو نساباً للجل أو النسيج ولا قطن له ولا غزل له لا يجوز وكذا القزاز الذي يستخرج القز لعمامة
الناس اذا هيأ حانوته واستأجر اجراء مدة معلومة ليقعد عند الطست ويستخرج القز أو الخياط
هباد كانه لعمل الخياطة للعمامة والخفاف ونحوهم اذا استأجروا اجراء مدة معلومة لهذه
الاعمال لم يجز لما مر والاصل أن الاستئجار على عمل في محل ليس عنده لا يجوز كما لا يجوز بيع
مال ليس عنده وتعامه في الحاوي الزاهدي * استأجر دابة ليحمل عليها حنطة من مكان الى منزله
الى الليل فركبها في الرجوع فعطبت لا يضمن استحساناً للعادة في الركوب فيكون هذا اذا دلالته
وبه نأخذ ملتقط * واذا اكرى داراً سنة بمائة درهم فلما انقضت السنة قال رب الدار للمكثري
ان فرغتها اليوم والافهسي عليك كل يوم بدرهم يلزمه ويستحسن أن يجعل مقدار ما ينقل متاعه
عنها باجرة مثلها ونحوه عن محمد ملتقط * الاب اذا استأجر ابنه البالغ فعمل الابن لأجر له وان
استأجر الابن أباه للخدمة لا يجوز فان عمل الاب كان له الاجر وفي المستثنيين لا فرق بين أن يكون
أحدهما مسلماً أو ذمياً خاتمة * استأجر امرأته للخدمة لا يجوز الا أن تكون أمة الغير
ولو استأجرت الزوج لخدمتها جاز في الظاهر وعن أبي عصمة انه باطل برأيه من نوع المتفرقات

مطلب تقبلاً لجولة ولهما

بغل وبغير

مطلب اذا أقر المستأجر

أن اسمه عارية

مطلب الاجارة بالتصادق

تصح

مطلب أجر بيتاً ثم أجر

الدار لا آخر تصح

مطلب استأجر الحامى

حلاقاً أو دلاً

مطلب الاصل أن الاستئجار

على عمل في محل ليس عنده

لا يجوز

مطلب استأجر دابة للتحميل

فركبها في الرجوع لا يضمن

مطلب قال للمستأجر

بعد انقضاء المدة فرغ الدار

اليوم والافهسي في كل يوم

بدرهم يلزمه

مطلب استأجر ابنه البالغ

لأجر له وبالعكس له الاجر

مطلب اجر ملكه ثم وقفه
تنفسخ الاجارة

* اجر المالك ملكه ثم وقفه على الفقراء أو المدرسة أو المسجد في المدة تنفسخ الاجارة لا تنقله الى مصرف آخر فلم يتولى أن يدفعه الى آخر اجارة وله أن يجدد عقد الاجارة مع الاول حاوي الزاهدي من فصل فيما تنفسخ به الاجارة

(كتاب الاكراه)*

(كتاب الاكراه)

مطلب اكراه زوجته
بالضرب حتى تبرئه من
مهرها لم تصح الهبة
مطلب اقرار بالكفالة مكرها
لم يصح

مطلب لا تصح الكفالة
بالاكراه

مطلب خوف زوجته
بالضرب حتى وهبته مهرها
لم تصح الهبة
مطلب اتهمته بسرقة
وخوفه بالحكام حتى
يقر لها بكذابه وباطل

مطلب أمره ذو شوكة حتى
أبرأ غرماء بعد ما هدده
بالحبس والزنجير لا يصح
مطلب لا يصح مع الاكراه
الابراء ولا السكوت عن
الشفعة

مطلب لا يصح الاقرار
مكرها

مطلب في اقرار السارق
مكرها

مطلب اجراضه مكرها
الفسخ

(سئل) في رجل قروى ضرب زوجته وهو في قرية ضربه بامتلحاح حتى تبرئه من مؤخر صدقها المعلوم لها عليه فابراهة لذلك وهو ضرت بسبب الضرب المدكور فهل اذا ثبت ذلك عليه لا يصح الابراء المزبور (الجواب) نعم خوفاها الزوج بالضرب حتى وهبت مهرها لم تصح الهبة ان قدر الزوج على الضرب ذكره في السكوت في مسائل شتى (سئل) في ذي شوكة أحضر زيد أو ضربه ضربه بشديد أو هدده بالقتل على أن يقربانه كفيلا ابن أخيه عمرو بمال قدره كذا بذمته لذى الشوكة وعلم زيد بدلالة الحال انه ان لم يقرب ذلك له توقع به القتل وهو قادر على الايقاع فاقر زيد بذلك خوفا من ذلك فهل اذا ثبت ما ذكر لم يصح الاقرار (الجواب) نعم لان المواضع التي تصح مع الاكراه عشرون كما نقله العلائي في شرح التنوير من الطلاق وهذه ليست منها وقال في كتاب الاكراه فلو أكره بقتل أو ضرب شديد حتى باع أو اشتري أو أقر أو أجر فسخ أو مضى اه وقد أفتى بعدم صحة الكفالة كرها العلامة الشيخ عبد الرحيم اللطفي كما هو مسطور في فتاويه من كتاب الاكراه فراجعها غاية ما هننا أن ما أفتى به في انشاء الكفالة وفي مسئلتنا اقرار بالكفالة (سئل) في رجل خوف زوجته بالضرب وهو قادر على ذلك حتى وهبت مؤخر مهرها منه فهل تكون الهبة المدكورة غير صحيحة (الجواب) نعم خوفاها الزوج بالضرب حتى وهبت مهرها لم تصح الهبة ان قدر على الضرب تنوير من الاكراه ومثله في الخائفة (سئل) فيما اذا فقد الهندامعة واتهمت زيدا بها أو كرهته وهددته بالحكام وبأخبارهم بذلك الا أن يقر لها بمبلغ من الدراهم وعلم زيد أنه ان لم يفعل ذلك أو وقعت به ما هدده به لقدرتها عليه وأن الحاكم ممن يأخذ بمجورد الكلام ويوصل الاذية له بقولها فادفع لها بعض المبلغ خوفا من ذلك وكتب لها الباقي أنها تستحقه بذمته اقرارا كذا فهل يكون الاقرار المزبور غير صحيح ولزيد الرجوع على هندبها دفعه لها (الجواب) نعم ونقل هذه المسئلة في الخيرية من الاكراه مفصلة وكذا في غيرها (سئل) فيما اذا كان لزيد مبلغ من الدراهم بذمة جماعة معلودين بموجب مستندات بيده وبينه شرعية فأمره ما كرم سياسة ذو شوكة بأن يبرئهم من المبلغ وأخذ مستنداته بالقهر والغلبة بعد ما هدده بالحبس والوضع في الزنجير الحديد وغير ذلك مما يوجب غما لعدم الرضى وهو قادر على ذلك وعلم زيد بدلالة الحال انه يفعل ذلك ان لم يبرئهم فهل اذا ثبت ما ذكر يكون الابراء غير صحيح (الجواب) نعم قال في شرح التنوير لا يصح مع الاكراه ابرأؤه مديونة أو ابرأؤه كفيلة بنفسه أو مال لان البراءة لا تصح مع الهزل وكذا لو أكره الشفيع أن يسكت عن طلب الشفعة لا تبطل شفيعته اه (سئل) في رجل أقر لاخر عمال بعد أن أكره على ذلك من ذي شوكة اكرها معتبرا فهل لا يصح اقراره (الجواب) نعم قال في الخيرية لا يصح الاقرار مع الاكراه بالاجماع اه اقرار المكره باطل الا اذا أقر السارق مكرها فقد أفتى بعض المتأخرين بصحته كذا في سرقة الظهيرية اشباه من الاقرار (سئل) فيمن أجر أرضه بالاكراه المعتبر شرعا ويريد الان فسخ الاجارة المدكورة فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في الدرر الاول وهو ما يحتل الفسخ كبيعته

وشرائه واجارته وصلحه وبراءته مديونه أو كفيله وهيمته فانه اذا كرهه على واحد منها بأحد نوعي
 الاكراه خير القاعل بعد زوال الاكراه ان شاء أمضاه وان شاء فسخ لان الاكراه مطلقا لعدم
 الرضا والرضا شرط صحة هذه العقود فتفسد بفواته الخ اه (سئل) في امرأة وكلت بعلمها
 في بيع دارها بالاكراه المعتبر شرعا فباع الوكيل دارها من رجل وتريد المرأة الآن أخذ الدار
 ورفع يد الرجل عنها بعد ثبوت ما ذكر شرعا فهل لها ذلك (الجواب) نعم وفي السراجية أكره
 على التوكيل فوكل لم يصح تنازخية وفي فتاوى عطاء الله افندي من الاكراه سؤال تركي
 مضمونه أن رجلا فرغ بالوكالة عن زوجته عن مشد مسكة أرض لها بالاكراه المعتبر شرعا
 فأجاب بأنه اذا ثبت ما ذكر لها أخذ أرضها اذا كرهه على أن يعقد عقدا من العقود فهو على
 وجهين ان كان عقد الايطة الهزل مثل الطلاق والنكاح والعناق جاز العقد ولا يبطل بالاكراه
 وان كان عقدا يبطئه الهزل مثل البيع والشراء والاجارة وغيرها فانه لا يجوز ويبطل وسواء
 كان الاكراه بشي يخاف منه التلف أو لا يخاف لان التراضي من شرط صحة هذه العقود
 والاكراه وان كان بالحس والضرب فانه يفوت الرضا شرح الطحاوي للاسيديابي ثم قال عطاء
 الله افندي مانصه والتوكيل من العقود التي يطلها الهزل فلا يصح واذا لم يصح فيكون الزوج
 فضوليا في فراغه فلها أن لا تجيزه وتأخذ أرضها (أقول) يستثنى التوكيل بالطلاق والعناق
 فقد صرح في متن التنوير بصحته مع الاكراه وقال في شرحه للعلاق وما في الاشباه من خلافه
 فقياس والاستحسان وقوعه اه وكذا قال في نهج النجاة انه أي ما في الاشباه مخالف لما في
 الكتب المعتمدة كالتأنيذ والبرازية والمجتبى والبحر وتبين ~~الكت~~ فيحمل ما في الاشباه على
 اعتماد القياس لكن المعول عليه هو الاستحسان الا في مسائل معلومة ليس هذا منها وعبرة
 الزيلعي في التبيين ولو أكرهه على التوكيل بالطلاق أو العناق فوقع التوكيل وقعه استحسانا
 والقياس أن لا تصح الوكالة لان الوكالة تبطل بالهزل فكذا مع الاكراه كالبيع وأمثاله وجسه
 الاستحسان أن الاكراه لا يمنع انعقاد البيع ولكن يوجب فسادا فكذا التوكيل ينعقد مع
 الاكراه والشروط الفاسدة لا تؤثر في الوكالة لكونها من الاسقاطات فاذا لم تبطل نفذ تصرف
 الوكيل اه وحاصل العلة المذكورة أن الاكراه على البيع لما كان في حكم الشرط الفاسد
 لم يمنع انعقاده وانما وجب فساده لان الشروط الفاسدة تؤثر فيه بخلاف التوكيل حيث
 لا يفسد بالشروط الفاسدة فينعقد بفساد ومقتضى هذا صحة الوكالة في الطلاق والعناق
 وغيرهما استحسانا وعلى هذا ما تقدم عن التنازخية وفتاوى عطاء الله افندي مبني على
 القياس الآن يقال ان نفس الطلاق والعناق يصح مع الاكراه فكذا التوكيل به بخلاف نحو
 البيع فانه لا يصح مع الاكراه فلا يصح التوكيل به والالزام أن يكون للوكيل منزلة على الاصيل في
 باب الاكراه أما في الطلاق والعناق فلا يلزم ذلك وحينئذ فلا تجرى عليه الاستحسان على اطلاقها
 فليتأمل هذا وقد وقع السؤال عن الوكالة بالنكاح هل تصح مع الاكراه ومقتضى ما ذكرناه صحتها
 لان النكاح نفسه يصح مع الاكراه كالطلاق والعناق فكذا التوكيل به وقد صرح بذلك الشيخ
 صالح ابن صاحب التنوير في حاشية الاشباه وقال ولم أره منقولا اه وخالفه الخبير الرملي
 في حاشيته على المنع وقال والظاهر أن سكوتهم عنه لظهور أنه لا استحسان فيه بل هو على القياس
 اه أي فلا يصح ~~الكن~~ الخبير الرملي نفسه ذكر في حاشيته على البحر في باب الطلاق الصريح
 أن الظاهر أنه كالطلاق والعناق لتصريحهم بأن الثلاث تصح مع الاكراه ثم ذكر ما قدمناه

مطلب لا يصح التوكيل
مكرها

مطلب اذا كرهه على
عقد من العقود فهو على
وجهين

مهمة في التوكيل بالنكاح
مع الاكراه

مطلب أكرهها زوجها
على رهن دارها لا يصح
الرهن
مطلب الزوج سلطان
زوجته فيتحقق منه الاكراه
مطلب أكرهه على بيع
زيتونه فله تضمين المشتري
قيمة الثمر

مطلب البيع مكرها فيفيد
الملك عند القبض لانه بيع
فاسد

مطلب في زوائد المبيع
فاسدا

مطلب اذا هلك المبيع كرها
يضمن

مطلب شرط الاكراه قدرة
المكره على ايقاع ما هدد به

مطلب يصح الاكراه من
غير السلطان

مطلب منعها أبوها عن
الزفاف وضررها حتى باعته
أو وهبته لا يصح

عن الزيلعي وغيره ثم قال فانظر الى هذه الاستحسان تجد هاهنا النكاح فيكون حكمهما واحدا
تأمل اه ولا يخفى أن هذا هو الأصل وجهه والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا استدان زيد من عمرو دراهم
معلومة ورهنت امرأته زيد دارها عند عمرو بطريق الاكراه المعبر شرعا من زوجها زيد المزبور
فهل اذا ثبت ما ذكر يكون الرهن غير صحيح ويتحقق الاكراه من الزوج (الجواب) نعم الزوج
سلطان زوجته فيتحقق منه الاكراه كما في البزازية والدر المختار وغيرهما والرهن لا يصح مع
الاكراه لأن ما يصح مع الاكراه عشرون وليس منه ذلك كما في باب الطلاق من النهر (سئل)
فيما اذا اشترى زيد من عمرو أشجار زيتون بالاكراه المعبر شرعا وتصرف زيد بثمرتها مائة ويريد
عمرو الآن فسخ البيع والغاء وتضمن زيد قيمة الزيتون الذي تصرف به في المدة المزبورة بعد
ثبوت ما ذكر شرعا فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في الكنز وشرحه للعيني ويثبت به أي
بالبيع ونحوه مكرها الملك للمشتري ونحوه عند القبض للفساد أي لاجل الفساد لكونه فاسدا
لأن مقتضى العقد الفاسد ثبوت الملك عند القبض الخ اه وقال الزيلعي أي يثبت بالبيع
أو الشراء مكرها الملك للمشتري لكونه فاسدا كسائر البياعات الفاسدة لأن ركن البيع وهو
الايجاب والقبول صدر من أهله مضافا الى محله والفساد لعدم شرطه وهو التراضي وقوات
الشرط تأثيره في فساد العقد الخ فصرح بالعبارات أن المشتري بالاكراه عليه ملكا فاسدا عند
القبض وبذلك صرح في كتب الأصول من بحث العوارض المكتسبة واذا اعتبرناه بيعا فاسدا
نرجع الى زوائد المبيع بيعا فاسدا كيف الحكم فيها فنقول قال في جامع الفصولين ولو منفصلة
متولدة تضمن بالتعدي لادبونه ولو هلك المبيع لا المتولدة فللبائع أخذ الزوائد وقيمة المبيع
ولو منفصلة غير متولدة فله أخذ المبيع مع هذه الزوائد ولا تطيب له ولو هلك في يد المشتري
لم يضمن ولو أهلكها ضمن عندهم الا عند أبي حنيفة ويمثلها زوائد الغصب ولو هلك المبيع
لا الزوائد فهي للمشتري بخلاف المتولدة كما يقتريان في الغصب فيضمن قيمة المبيع فقط اه
ونقله عنه في البحر في البيع الفاسد ولا شك أن ثمرة الزيتون في مسئلتنا منفصلة متولدة قضى
بالتعدي لادبونه فللبائع تضمين زيد قيمة الزيتون الذي تصرف به في المدة والظاهر أنهم اغتاتروا
تقصيلها في الاكراه اعتمادا على ما ذكره في البيع الفاسد (سئل) فيما اذا باع زيد ثوره
من عمرو بالاكراه المعبر شرعا من بكر ومات الثور عند عمرو ويريد زيد الآن أن يضمن عمرا
المشتري قيمته بعد ثبوت ما ذكر شرعا فهل له ذلك (الجواب) نعم ولو أكره البائع على البيع
لا المشتري وهلك المبيع في يده ضمن قيمته للبائع لانه قبضه بحكم عقد فاسد فكان مضمونا عليه
بالقيمة ذكره الزيلعي شرح التنوير ومثله في الكنز والدرر وغيرهما (سئل) فيما اذا كان
المكره غير قادر على ما هدد به هل يكون اكراهها معتبرا أم لا (الجواب) شرط الاكراه قدرة
المكره على ايقاع ما هدد به كما في الملتقى وغيره (سئل) في جماعة من المسلمين شهدوا أن زيدا
أكره عمرا وهدده بالقتل وكان قادرا على ايقاع ذلك وحمله على ابرائه من مال معلوم فابراه خوفا
منه فكيف الحكم (الجواب) اذا كان الشهود المذكورون عدولا وزكاهم جماعة وكانت
الشهادة بعد دعوى صحيحة من خصم شرعي على مثله تقبل شهادتهم ويثبت بها الاكراه اذ يصدر
من غير السلطان على ما عليه الفتوى كذا أفق المهنداري رحمه الله تعالى (سئل) في بكر
بالغة منعها أبوها عند ارادة دخول زوجها بها الآن أن تبيعه دارها التي كان باعها منها فيما مضى
وأن تبذل له أمتعة معلومة وضررها ففعلت حين لم تجد بدا من ذلك فهل اذا ثبت ذلك لا ينقد

بمعها ولا هبتها (الجواب) نعم كما فقي بذلك الخير الرمي رحمه الله تعالى (سئل) في رجل عليه دين لا يسه طلب من الاب أن يبرئه منه فامتنع الاب فصوب نحوه سندقة محربة وهدده بقتله بها أن لم يبرئه وهو قادر على ذلك وتحقق الاب من ايقاع ذلك أن لم يفعل فأبرأه عن دينه فهل اذا ثبت ذلك فالأبراء غير صحيح وللأب مطالبة الابن بدينه (الجواب) نعم

(كتاب الحجر والمأذون)*

(سئل) في رقيق محجور يعقل البيع والشراء اشترى من آخر نصف فرس فهل مولاه مخير بين أن يبيعه أو يفسخه (الجواب) نعم (سئل) في عبد رقيق محجور يده دابة وهو جار في ملك جماعة معلومين فهل يكون العبد وما يده ملو اليه المذكورين (الجواب) نعم الحجر هو منع عن التصرف قولاً لا فعلاً به غرور وقحون في المجانين والرق ليس بسبب الحجر في الحقيقة لانه مكلف محتاج كامل الرأي كالحرة غير أنه وما في يده ملك المولى فلا يجوز له أن يتصرف لأجل حقه شرح الكنتر للعيني (سئل) في رجل مسن معتوه في ذمته ديون لزواجه وله أولاد صغار وكبار ولا وصي له وليس له ما يقضى دينه سوى عقارات معلومة فأقروا وهو بهذه الحالة أن جميع ما يعرف به ويؤنسب اليه فهو لابنه فلان الصغير فهل يكون اقراره المزبور غير صحيح (الجواب) نعم حيث كان معتوها فأقراره المزبور غير صحيح * العته اختلال في العقل بحيث يختلط كلامه يشبه تارة كلام العقلاء وأخرى كلام المجانين درر وأحسن ما قيل فيه هو من كان قليل الفهم مختلط الكلام فاسد التدبير الآفة لا يضرب ولا يشتم كما يفعله المجنون وهو كالصبي العاقل في تصرفاته وفي رفع التكليف عنه ذكره الزيلعي منع وتصرف الصبي والمعتوه ان كان نافعاً كالاسلام والالتهاب صبح بلا اذن وان ضاراً كالطلاق والعناق لا وان اذن به وليهما وماتر ددين نفع وضرر كالبيع والشراء توقف على الاذن فان اذن لهما الوصي فهما في شراء وبيع كعبد مأذون والشرط أن يعقلا البيع سالباً للملك والشراء جالباً له تنوير من المأذون زاد الزيلعي وأن يقصد الربح ويعرف الغبن اليسير من الفاحش وهو ظاهر (أقول) وهو ظاهر جلة حاله أي والحال أن ذلك ظاهر لا يخفى على العقلاء كأن يعرف أن الجمسة في العشرة مثلاً غبن فاحش وأن الواحد فيها يسير فان ذلك ظاهر فمن لم يعرفه لا يكون عاقلاً كصبي دفع اليه رجل كعباً وأخذ به ثوبه فانه اذا فرح به ولم يعرف انه مغبون لا يصح تصرفه أصلاً بخلاف ما إذا لم يعرف الغبن اليسير من الفاحش فيما تجهل قيمته فانه غير ظاهر قد يخفى على كثير من الرجال العقلاء فضلاً عن الصبيان وهذا التقرير ان دفع ما أورد من أن الفرق بين اليسير والفاحش مختص بحذاق التجار فينبغي أن لا يعتبر هذا الشرط اه فاعنهم بيان هذا المقام فقد خفي على كثير من العلماء الاعلام كما أؤخناه في رد المحتار على الدر المختار (سئل) في رجل يحصل له صرع في كل شهر مرة ثم ينفي بقية الشهر فاذا أقر أو رهن أو فرغ عن تيمار له في حالة افاقته هل يكون ذلك صحيحاً منبه (الجواب) نعم لأن المجنون في حالة افاقته كالعاقل كما صرح به الزيلعي وغيره (سئل) في صغيرة يتيمة بلغت غير رشيدة سقيمة مبذرة وثبت ذلك عليها بالبينة الشرعية لدى قاض شرعي فهل يحجر عليها ولا يسلم مالها اليها حتى تبلغ خمساً وعشرين سنة (الجواب) حيث بلغت غير رشيدة لا يسلم اليها مالها حتى تبلغ خمساً وعشرين سنة عند الامام رحمه الله تعالى لأن المنع كان لرجاء التاديب فاذا بلغت ذلك السن ولم تتأدب انقطع عنها الرجاء فلا معنى للحجر بعده وعندهم ما لا يدفع

مطلب أصره أباه على أن يبرئه من دينه لم يصح

(كتاب الحجر والمأذون)*

مطلب اذا اشترى عبد شياً فمولاة مخيرين أن يبيعه أو يفسخ

مطلب العبد وما يده ملك لمولاه

مطلب في تفسير المعتوه وهو كالصبي العاقل

مطلب تصرف الصبي والمعتوه ثلاثة أقسام

مطلب من يحصل له صرع اذا تصرف في حال افاقته يصح مطلب فيمن بلغ غير رشيد

اليها المال لم يؤنس منها الرشدين في دفع اليها مالها لانهم ما يريان الحجر على الحجر بالسفاهة قال في
التنوير وشرحه وعندهما يحجر على الحجر بالسفاهة والغفلة به أي بقولهما يعني صيانة ماله اه
فتلخص من ذلك انها اذا بلغت غير رشيدة عند أي حنفية لا يدفع اليها المال الى خمس وعشرين
سنة وعندهما الى أن يؤنس رشدها واذ حجروا عليها بالسفاهة والغفلة فعندهما لا يدفع اليها المال
حتى يؤنس رشدها ٢ ففي الاول المفتي به قول الامام فانه قد سمع في الملتقى والهداية وجرم به
في التنوير والدرر وفي الثاني المفتي به قولهما كما في التنوير (أقول) والتلخيص المقصود في مسألة
من بلغ غير رشيد أنه لا يدفع اليه ماله حتى يبلغ خمساً وعشرين سنة عند الامام وهذا ليس
بمحجر لانه لا يرى الحجر على الحجر البالغ وانما هو منع للتأديب فتصح تصرفاته في هذه المدة وبعدها
يسلم اليه ماله وان لم يصبر رشيد لانه اذا بلغ هذا السن انقطع رجاء التأديب وأما عندهما فانه لا يسلم
اليه ماله حتى يؤنس رشده وان صار شيخاً ولا يجوز تصرفه فيه وهذه ثمرة الخلاف وتظهر الثمرة
أيضاً فيما لو دفع وصيه اليه المال بعد ما بلغ هذه المدة وهو مفسد يضمن عندهما لا عندهما مظاهر
المتون اعتماد قول الامام في تقييد المنع الى هذه المدة ولم يصرح غيرهم باعتماد قولهما نعم صرح
غيرهم بترجيح قولهما بصحة الحجر على الحجر البالغ العاقل بسبب السفاهة والغفلة والدين فقد صرح
في الخاتمة في كتاب الحيطان بأن الفتوى عليه وفي القهستاني انه المختار وهذا التصحيح صريح
فيقدم على التصحيح الاتزامي كما ذكره العلامة قاسم أي أن ما جرى عليه أصحاب المتون من انه
لا يحجر على الحجر تصحيح التزايي بمعنى أن أصحاب المتون التزموا ذكر التصحيح وهم في الغالب يمشون
على قول الامام وقد مشوا في هذه المسئلة على قوله فهو تصحيح له التزاماً وما مر عن الخاتمة من أن
الفتوى على قولهما تصحيح صريح فيقدم على الاتزامي ثم اعلم انه ذكر في التتارخانية انه
لا خلاف عندهما في أن الحجر بسبب الدين يقتصر الى القضاء واختلاف في الحجر بالقساد والسفاهة
فقال أبو يوسف كذلك وقال محمد ثبت بحجر السفاهة اه ومثله في الجوهرية حيث قال ثم اختلفا
فيما بينهما قال أبو يوسف لا يحجر عليه الا بحجر الحالك ولا ينقل حتى يطلقه وقال محمد فساد
في ماله يحجره واصلاحه فيه يطلقه والثمرة فيما به قبل حجر القاضي يجوز عند الاول لا الثاني اه
وظاهر كلامهم ترجيح قول أبي يوسف هذا خلاصة ما حرره في رد المحتار على الدر المختار فاعتقه
(سئل) في يتم بلغ رشيداً فطلب ماله من أخيه الوصي عليه فامتنع من تسليمه له بدون وجه شرعي
فهل اذا ثبت أنه بلغ رشيداً يؤمر الوصي بتسليم ماله (الجواب) نعم (أقول) في حاشية البيري
على الاشباه قال في خزانة الاكل واذا أدرك التيم لم يجعل بدفع ماله اليه ولكن يتأني ويحجر به
بشيء بعد شئ فان وجدته مصلحاً دفع اليه ماله وان كان ما جئنا مفسداً تأني بينه وبين أن يأتي عليه
خمس وعشرون سنة ثم يدفع اليه ماله صلح أو لم يصلح وفي البدائع ولا بأس للولي أن يدفع اليه شيئاً
من أمواله وياذن له بالتجارة للاختبار عندنا فان آتس منه رشده ادفع اليه الباقي والرشد هنا
الاستقامة والاهتداء في حفظ المال واصلاحه اه وفي المنع عن الخاتمة يتم أدرك مفسداً
غير مصلح وهو في حجر وصيه حجر عليه القاضي أو لم يحجر فسأل وصيه أن يدفع اليه ماله فدفع اليه
وضاع المال في يده ضمن وصيه لان دفع المال اليه مع علمه بأنه مضيع تضييع فيضمن ولو دفع اليه
وهو وصي مصلح وأذن له في التجارة فضاع في يده لم يضمن اه فهذا كله يدل على أن علم الوصي
بصلاحه ورشده يكفي في جواز دفع المال اليه ولو قبل البلوغ فلا يضمن الوصي وانه لو علم عدم
رشده لا يجوز يضمن نعم لو ادعى الرشيد بعد بلوغه وأنكره الوصي لا يؤمر الوصي بتسليم المال

٢ قوله في الاول أي في عدم
دفع المال اليها حتى تبلغ
خمساً وعشرين وقوله وفي
الثاني أي صحة الحجر بسبب
السفاهة وعدم الرشد والحاصل
أن الخلاف بين الامام
وصاحبيه في مسئلتين
احدهما أن من بلغ غير
رشيد هل يمنع عنه ماله مدة
معلومة أم لا فعنده مدته
خمس وعشرون سنة وعندهما
لامدة له معينة بل لا بد من
استئناس الرشيد وان صار
شيخاً والثانية أن هذا المنع
هل هو حجر حتى لا تصح
تصرفاته في أثناء المدة أم غير
حجر فذهب الامام الثاني
ومذهبهما الاول والمفتي به
في المسئلة الاولى قول الامام
وفي الثانية قولهما اه منه

تلخيص مفيد فيمن بلغ غير
رشيد

مطلب التصحيح الصريح
يقدم على الاتزامي
مطلب اذا بلغ التيم لم يجعل
بدفع ماله اليه

مطلب فيما اذا بلغ ولم يظهر
حاله

اليه ما لم يثبت رشده كما في صورة سؤال المؤلف و بقي ما لو بلغ ولم يظهر حاله فهل يجوز أن يدفع اليه
ماله وتصح تصرفاته أم لا بد من اثبات رشده والذي يظهر لي الاول والا لزم أن كل من بلغ لا تصح
تصرفاته حتى يعلم رشده وفي حاشية الاشياء للسيد محمد أبي السعود عن الوالوجية وكما يضمن
بالدفع اليه وهو مفسد فكذلك ايضا من بالدفع له قبل ظهور رشده بعد الادراك اهـ ولعله محمول
على ما اذا كان قبل البلوغ غير رشيد مبدرا متلفا لماله ثم بلغ ولم يظهر رشده أم لو كان قبل البلوغ
رشيدا غير سفيه فلا كلام لانه يجوز له دفع المال اليه قبل البلوغ فبعده أولى وأما لو لم يعلم حاله
قبل البلوغ أيضا فيقتضى تعليل الحاشية المارة أنها لا يضمن بالدفع له بعد البلوغ قبل ظهور حاله
وقد صرح الأصوليون بأن السفيه من العوارض ومقتضاه أن الأصل الرشد وفي المتن فان بلغ
الصبي غير رشيد لم يسلم اليه ماله حتى يبلغ خسا وعشرين سنة فقيدوا ذلك ببلوغه غير رشيد
ومفهومه انه لو بلغ وهو رشيد أو لم يعلم حاله فانه يسلم اليه ماله ثم رأيت في فتاوى العلامة شيخ
الاسلام الشلبي سؤالين بلغ ولم يعلم حاله فهل الأصل بعده الرشد أو السفيه وهل لو دفع اليه ماله
ثم ظهر مفسدا يبرأ الدافع أم لا الجواب قال في البدائع أما الصبي فالذي يرفع عنه الحجر شيان
أحدهما اذن الولي له بالتجارة والثاني بلوغه اهـ الى أن قال من بلغ ولم يعلم من حاله سفيه ولا
رشد كما هو في صورة السؤال اذا دفع الوصي اليه ماله فظهر مفسدا لا يضمن الوصي كما يشير اليه
تعليل قاضيخان ولانه قد زال عنه الحجر بالبلوغ كما تقدم في عبارة البدائع ولم يظهر منه سفيه وقت
الدفع ولانه بالسفيه لا يصير محجورا عند أبي يوسف الا بحجر القاضي كما قدمنا لكن الواجب على
الوصي أن لا يدفع اليه المال الا بعد الاختبار اهـ فقد تحرر أن اثبات الرشد اذا احتج باليه
عند جود الوصي له وعليه يحمل ما في فتاوى العلامة الشلبي أيضا حيث سئل فيمن بلغت وعليها
وصي ولها مال تحت يده فهل يثبت رشدها بمجرد البلوغ الجواب لا يثبت الا بحجة شرعية فان
بلغت رشيدة سلم اليها مالها والا فلا حتى يؤنس منها الرشد اهـ ونقله عنه في الخيرية وأقره
ويتعين حمله على ما قلناه والناقض كلامه الاول هذا وفي حاشية المنع للحجر الرمي وهنائي ثم أرحم
ذكره وهو انه لو امتنع الوصي من دفع ماله بعد الحكم بالرشد وبعد طلبه فهل مع شدة الافتقار
الى ذكره ولا شك انه يضمن اذا تمكن من الدفع فلم يدفع لتعديده في المنع وكانهم لم يذكروه لظهوره
وأما اذا بلغ رشدا فطلب ماله فمعه قبل أن يتكشف حاله ولم يعلم رشده وصلاحيته في نفسه
بالاختيار فهل لا يضمن الخ فاعتنم هذه الفوائد الفريدة وكتب المؤلف عن فتاوى قارئ
الهداية سئل عن الحر العاقل البالغ اذا تصرف وباع واشترى وأقر وتزوج فادعى أبوه أو وصيه
انه تحت الحجر وأنه سفيه فهل يقبل ذلك أم لا فأجاب مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه اذا بلغ
عاقلا فجميع تصرفاته نافذة ويلزمه أحكامها ولا يعتبر قول أبيه أو وصيه أو غيرهما انه محجور
الا اذا حجر عليه حاكم ونفذ حاكم آخر حكم الحاكم الاول والا فجميع تصرفاته نافذة على القول
المفتي به (أقول) أيضا وفي هذا تأييدا قد مناه من أن الأصل الرشدوا احترز بقوله على المفتي به
عن قول محمد من انه يثبت الحجر بمجرد السفيه وفيه دلالة على أن المفتي به قول أبي يوسف من أنه
يفتقر الى القضاء تأمل لكن اشتراط التنفيذ مبنى على قول أبي حنيفة من أنه لا يحجر على الحر
البالغ ورأيت في فتاوى التمر تاشي صاحب التنوير جوابا عن سؤال بما نصه مذهب أبي حنيفة
انه اذا بلغ السفيه عاقلا فجميع تصرفاته نافذة ويلزمه أحكامها الا اذا حجر عليه حاكم ونفذ حاكم
آخر حكم الحاكم الاول قال الزاهد في شرحه لأن الحجر منه فتوى وليس بقضاء ولهذا لم يوجد

مطلب اذا ثبت رشده
وطلب ماله فمعه الوصي
ضمن

مطلب اذا بلغ فادعى أبوه
أو وصيه انه سفيه محجور
لا يقبل

مطلب الفتوى في الحجر على
قول الصاحين

مطلب اذا ثبت اعساره
وليس له الامسكن واحد
بقدر كفايته لا يؤمن ببيع

مطلب لو كان له كآون من
حديد يباع ويتخذ من الطين
مطلب اذا امتنع المديون
عن أداء الدين وله عرض
وعقار يبيعهما القاضي

مطلب أقراه بالغ وخلع
زوجته صح ولا يقبل بحجوده
البلوغ بعد ذلك
مطلب المراهق اذا أقراه
بالغ يقبل قوله

المقضى له والمقضى عليه ولو كان قضاء فنفس القضاء مختلف فيه فلا بد من امضائه اه لكن
قال في الخاتمة من كتاب الخيطان الفتوى في الحجر على قول الصاحين فيكون هو المذهب المعقول
عليه فاذا قضى به القاضي نفذ ولا يحتاج الى امضاء قاض آخر والله تعالى أعلم اه كلام القمى
رحمه الله تعالى (سئل) في مديون معسر ثبت افلاسه واعساره بالوجه الشرعي بموجب حجة
وليس له مال سوى مسكن واحد بقدر كفايته ولا يمكنه الاجترار بما دون ذلك المسكن ويكلفه
دائه الى بيعه وأداء دينه من ثمنه فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم واذا كان للمديون ثياب
يلبسها ويكفيه أن يجتزى بدون ذلك فانه يبيع ثيابه فيقضى الدين ببعض ثمنها ويشتري بباقي ثوبا
يلبسه وعلى هذا القياس اذا كان له مسكن ويمكنه أن يجتزى بما دون ذلك يبيع ذلك المسكن
ويصرف بعض الثمن الى الغرماء ويشتري بالباقي مسكناً ليت فيه وعن هذا قال مشايخنا انه
يبيع ما لا يحتاج اليه في الحال حتى انه يبيع اللبدي في الصيف والنطع في الشتاء واذا باع القاضي
عندهما مال المديون لقضاء دينه أو أمر أمينه بالبيع فان العهد على المطلوب لا على القاضي
وأمينه كذا في النهاية ولو كان له كآون من حديد يباع ويتخذ من الطين كذا في العيني شرح
الهداية فتاوى الهندي وتما فروع المسئلة في المنع والخيرية من الحجر وهي شهيرة (سئل)
في المديون الحاضر اذا كان له عرض وعقار وامتنع عن أداء الدين بعد حمله فهل يبيعهما
القاضي للدين (الجواب) نعم ولا يبيع القاضي عرضه وعقاره أي المديون وهذا عند أي
حنيفة خلافاً له ما أي لابي يوسف ومحمد فان عندهما يبيع القاضي ذلك ويوفي الدين وبه أي
بقولهما ينفي كافي الاختيار وغيره وقال القاضي قول صاحبيه يبيع منقوله ولا يبيع عقاره وفي
رواية يبيعه كما يبيع المنقول وهو الصحيح كافي تصحيح الشيخ قاسم وفي تبين الكفر ثم عندهما يبدأ
القاضي يبيع النقود لانها معدة للسلب ولا يتنفع بعينها فيكون بيعها أهون على المديون فان
فضل شيء من الدين باع العروض لانهم اقد تعدل للقلب والاسترباح فلا يلحقه كبير ضرر في بيعها
فان لم يف ثمنها باع العقار لان العقار يعدل لاقتناء فيلحقه ضرر في بيعه فلا يبيعه الا عند الضرورة
وهذه احدى الروايتين عنهما وقال بعضهم يبدأ القاضي يبيع ما يخشى عليه التوى من عرضه
ثم ما لا يخشى عليه التلف منها ثم يبيع العقار فالخاص أن القاضي نصب ناظر افينبغي له أن ينظر
للمديون كما ينظر للدائن فيبيع ما كان أنظر اليه ويترك عليه دست من ثياب بدنه الخ وتما في
المنع (سئل) فيما اذا كان لرقيق وديعة عند زيد فدفعها زيد لوكيل شرعي عن سيد الرقيق لدى
بيته شرعية ثم بعد ذلك مات السيد وعق الرقيق فطلب الوديعة من زيد بدون وجه شرعي فهل
ليس له ذلك والدفع المذكور جائز (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا خلع زيد المعترف بالبلوغ
وبأن عمره أربع عشرة سنة تزوجته هذا البكر البالغ من عصمته وعقد نكاحه بعد الخلوة
الصحيحة بما على مؤخر صدقها المعلوم وهو ممن يحتل مثله فهل يكون الخلع صحيحاً ولا يقبل بحجوده
البلوغ بعد اقراره مع احتمال حاله (الجواب) نعم (سئل) في بكرة عاقله امرأته رشيدة بلغت من
السن اثني عشرة سنة باعت شيئاً من مالها من أخوها بمن مالم يعلم من الدراهم لدى حاكم شرعي
وقالت في مجلس الحكم أن بالغة وهي بحال يحض منها والظاهر لا يكذبها وتسلم المشتريان
المبيع وتصرفا به نحو خمس سنين والآن قامت تقول انها كانت غير بالغة حين البيع فهل اذا
ثبت ما ذكر لا يلتفت الى انكارها (الجواب) نعم اقراره احق بصلح أو غيره وقال انه بالغ ثم ادعى هو
أو غيره فساد الصلح لكونه غير بالغ قال صح قول الصبي بالبلوغ بشرط أن يكون ابن ثلاث عشرة

سنة لأن أقل من ذلك نادر ثم حكى القاضي محمود السمرقندي أن مرافقا أقر في مجلسه بالبلوغ في دعوى كانت له أو عليه فقال القاضي بما إذا بلغت فسكت فقال لا بد من البيان فقال بالاحتلام فقال وما إذا رأيت بعد ما استيقظت فقال الماء فقال أي ماء فإن الماء يختلف قال المنى فقال وما المنى فقال آب مردان كه فرزند از وني بود قال علي من احتملت علي ابن أوعلى بنت أوعلى أتان فقال علي ابن واستحي الغلام فقال القاضي لا بد من الاستقصاء فقد يلحق الصغير الاقرار بالبلوغ من غير حقيقة وجدت منه قال شيخ الاسلام وهذا من باب الاحتياط وانما يقبل قوله بغير هذا التفسير وكذا الجارية إذا أقرت بالحيض جواهر الفتاوى من كتاب الدعوى قبيل الباب السادس ومثله في حاوى الزاهدى من باب الحجر والمأذون (أقول) المشهور في كتب المذهب صحة الاقرار بالبلوغ من الغلام إذا بلغ اثنتي عشرة سنة ومن الجارية تسع سنين وقول شيخ الاسلام ان هذا الاستفسار من باب الاحتياط يفيد أنه لو فعله القاضي فهو الاولى لكن نقل المحوى عن درر البحار أنه يشترط لقبول قولهما أن يبين كيفية المراهقة حين السؤال عنها وكذا قال في الشرنبلالية يعني وقد فسر امامه علما بلوغهما وليس عليهما عاين اه وأقر في الدر المختار والظاهر أن المراد التفسير المذكور فيكون ذلك ترجيحاً لما قاله القاضي فتأمل ويشترط أن يكون ممن يحتمل مثله بأن لم يكذب الظاهر في المنع عن الخيانة صبي أقر أنه بالغ وقاسم وصى الميت قال ابن الفضل ان كان مرافقا ويحتمل يقبل قوله ويجوز قسمته وان كان مرافقا يعلم أن مثله لا يحتمل لا تجوز قسمته ولا يقبل قوله لانه يكذب ظاهراً وتبين به إذا ان بعد اثنتي عشرة سنة إذا كان بحال لا يحتمل مثله إذا أقر بالبلوغ لا يقبل اه (سئل) في مملوك محجور أبى من سيده من مكة المشرفة واصطحب رجلاً أتى به للشام وطلبه سيده منه فاستمع زعمان المملوك استأجر منه رجلاً ليكرهه من مكة الى الشام باجرة كذا ويكلف سيده دفع الاجرة فهل لا يلزمه ذلك (الجواب) نعم (سئل) في جارية محجورة استقرضت مالاً بدون اذن سيدها وأتلفته وباعها سيدها ويريد أرباب الديون الدعوى عليها ينهم ومطالبة سيدها فهل تؤاخذ به بعد العتق (الجواب) نعم استقرض العبد المحجور عليه مالاً وأتلفه يؤاخذ به بعد العتق والصبي لا يؤاخذ به أصلاً لان العبد من أهل الالتزام لكنه لم يظهر في حق سيده فيؤاخذ به بعد العتق لافي الحال والصبي ليس من أهل الالتزام برأية من المأذون (سئل) في عبد محجور تزوج امرأته وأقر بدين لرجل كل ذلك بدون اذن من مولاه ثم مات قبل العتق عن سيده وزوجه سيده مالاً سيده وتريد زوجته أخذ مؤجلها من المال المزبور والرجل يريد أخذ المال المقر له به من المال المزبور بدون اذن السيد ولا وجه شرعى فهل ليس لهما ذلك (الجواب) نعم أما نكاح الرقيق فلما في التنوير توقف نكاح قن وأمة ومكاتب ومدبر وأم ولد على اجازة المولى فان أجاز فذوان رتبطل اه وأما الاقرار فلما فيه أيضاً من الحجر وصح طلاق عبد وأقراره في حق نفسه فقط لاسيما فلو أقر بما أخر الى عتقه اه (سئل) في رجل ادعى على آخر أن رقيقه الحاضر بالمجلس قوس جلى بيند قسيه فيارصاص ومات وأن قيمته مائة وثلاثون قرشاً وثبت ما ذكر بشهود من كاه ثم شهد أهل الخبرة بأن قيمته وقتئذ سبعون قرشاً فكيف الحكم في ذلك (الجواب) تشترط الدعوى على العبد بحضور سيده لا على السيد بحضور العبد قال في الاشياء من أحكام العبد لا تسمع الدعوى والشهادة عليه الا بحضور سيده وأما قيمة الجمل فتعتبر يوم التلف قال في أواخر الاشياء من القول في غن المنسل المتلف بلا غصب تعتبر قيمته يوم التلف ولا خلاف فيه اه فإذا ثبت

مطلب يشترط أن يكون
ممن يحتمل مثله

مطلب استأجر العبد رجلاً
لا يلزم سيده

مطلب استقرض العبد
المحجور مالا وأتلفه يؤاخذ
به بعد العتق والصبي
لا يؤاخذ به أصلاً

مطلب في عبد قتل رجلاً
لا آخر

مطلب تشترط الدعوى
على العبد بحضور سيده

مطلب ما استهلكه العبد
يؤاخذ به في الحال

مطلب فرق بين جنسية
العبد على الأدي وجنسية
على المال

مطلب مهم فيما إذا استهلك
العبد مالا

استهلكه يؤاخذ به في الحال قال في السراج الوهاج من كتاب الحجر لو استهلك العبد مالا فإنه
يؤاخذ به في الحال محجورا أو ماذونا اه وفي التتارخانية من الكفاية ذكر المحبوبي في الجامع
الصغير من مشايخنا من قال إذا استهلك المحجور مال غيره عيانا يؤاخذ به في الحال فإن كان له
كسب يوفي ذلك من كسبه وإن لم يكن تباع رقبته يدين الاستهلاك إلا أن يقضيه المولى اه وفي
الفتية من باب أمر الغير بالجنابة بر من بكر خواهر زاده عبد محجور جنى على مال فباعه المولى بعد
علمه بالجنابة فهو في رقبة العبد يباع فيها على من اشتراه بخلاف الجنابة على النفس اه وفي
التتارخانية من التاسع من الجنابات فرق بين الجنابة على الأدي وبين الجنابة على المال ففي
الأول خير المولى بين الدفع والفداء وفي الثاني خير بين الدفع والبيع اه وفي الحاوي القدسي
في باب جنابة العبد وإن قتل العبد رجلا خطأ واستهلك مال الآخر وحضر جميعا فإنه يدفع إلى
ولي الجنابة ثم يتبعه الآخر فيبيعه في دين الاستهلاك ولو حضر صاحب المال أو لبايعه القاضي
في المال الذي استهلكه فإن حضر ولي الجنابة بعد ذلك لم يكن له شيء اه وما في البدائع من
أن ضمان العبد بعد العتق لا يشك عليه ما تقدم أنه يؤاخذ به في الحال لما قال العلائي في شرح
التنوير من الحجر أن الأصل فيه ذلك لكن أخر لعنته لقيام المانع فتأمل اه (أقول) يعني
الأصل في فعله النفاذ في الحال لما قدمه المؤلف أول الباب عن شرح الكثران الرق ليس بسبب
للحجر في الحقيقة الخ وإنما أخر النفاذ إلى عتقه لقيام المانع وهو حق المولى ومراعاة العلائي بذلك
التوفيق بين كلامهم وعليه فامر عن السراج من أنه يؤاخذ به في الحال محمول على أن الأصل
فيه ذلك وأن المؤاخذة في نفس الأمر بعد العتق فلا يخالف ما في البدائع وأنت خير بأن هذا
التوفيق في غاية البعد على أنه لا يتأتى في عبارة التتارخانية بل هي صريحة بخلافه وكذا عبارة
الفتية والحاوي القدسي لأن الدفع من كسبه أو بيع رقبته لا يكون بعد العتق وأيضا فإن الحجر
اتما يؤثر في الأقوال دون الأفعال ففي المتون الحجر هو منع نفاذ تصرفي فهو دليل على أن
التصرف الفعلي يتفقد في الحال وذلك كالاستهلاك فلا يتأخر إلى العتق كما مر عن السراج وغيره
ومثله في المنع عن شرح ابن ملك وعزاه الحبير الرمي إلى النهاية والجوهرة والبرازية والخلاصة
والوافية ثم قال والحاصل أن النقل مستفيض في هذه المسئلة بالضمنان في الحال فيبيع
أو يفديه المولى اه والاحسن في التوفيق ما ذكرته في رد المحتار عن شيخ مشايخنا السباحي
 وغيره من حمل ما في البدائع على ما إذا ظهر استهلاكه بأقراره لما في الغاية إذا كان الغصب ظاهرا
يضمن في الحال فيبيع فيه ولو ظهر بأقراره لا يجب إلا بالعق كذا قال الفقيه اه ويؤيده
ما قدمه المؤلف في عبارة التتارخانية عن شرح المحبوبي من قوله إذا استهلك المحجور مال غيره
عيانا يؤاخذ به في الحال فقوله عيانا أي بعناية الشهود احترازا عما إذا أقربه المحجور فاعتنم هذا
التحرير (سئل) في رجل دباغ متقن لحرقته يريد أن يشتغل بتلك الحرفة ويبيع الجلود التي
يدبغها ممن رغب في شرائها بمن المتسل ويريد بقية أهل الحرفة الحجر عليه بذلك ومنعه من تعاطيها
فهل ليس لهم ذلك (الجواب) نعم لأن سبب الحجر الصغر والخنون والرق وعند الامام لا يحجر
الأعلى ثلاث مفت ماجن وطيب جاهل ومكارم فليس (سئل) في الصبي العاقل إذا باع من
آخر حصته له من دار ثم بلغ رشدا فهل يتوقف البيع على إجازته (الجواب) نعم إذا بلغ فأجازه
نفذ والله تعالى أعلم (وتحقيق هذا المقام) أن الصبي العاقل يشبه البالغ من حيث أنه عاقل مميز
ويشبه طفلا لا عقل له من حيث أنه لم توجه عليه الخطاب وفي عقله قصور ولهذا يثبت للغير عليه

مطلب دباغ متقن لحرقته
ليس لأهل حرقته الحجر عليه

ولاية فالحق بالبالغ في النفع المحض وبالطفل في الضرر المحض وفي الدائر بينهما بالطفل عند عدم
 الاذن وبالبالغ عند الاذن لم يجان جهة النفع على الضرر بدلالة الاذن لكن قبل الاذن يكون
 منعقد موقوفاً على اجازة الولي لان فيه منفعة لصيرورته مهتدياً الى وجوه التجارات حتى لو باع
 فأجازة نفذ عندنا خلافاً لفرلانه يتوقف على اجازة وليه فصار ولياً بنفسه منع من المأذون
 ومشله في الدرو الاصل عندنا أن العقد يتوقف على الاجازة اذا كان له مجيز حالة العقد وان لم يكن له
 مجيز حالة العقد لا يتوقف وبطل الخ فصول العمادية من الرابع والعشرين في تصرفات القضي
 فعلى هذا يحمل ما هنا على ما اذا كان له ولي ولم يجزه والابطل كما هو المفهوم من العمادية وغيرها
 (أقول) الذي يظهر لي انه لا يبطل وان لم يكن للصبي المذكور ولي لان المراد من قولهم اذا كان
 له مجيز حالة العقد أي من يقدر على امضاء العقد من ولي أو قاض فلو عقد الصبي عقد اولاً ولي له
 يتوقف لان له مجيزاً وهو القاضي اذا كان الصبي تحت ولاية قاض وكان العقد قابلاً للاجازة
 والافهوا بطل كذا كنت أفهم هذا المحل ثم راجعت فتحقق لي ذلك طبق ما كنت أفهمه قال
 الامام الاستروشي في كتابه أحكام الصغار في مسائل النكاح مانصه وفي فوائد صاحب المحيط
 رحمه الله تعالى صبية زوجت نفسها من كف وهي تعقل النكاح ولا ولي لها فالعقد يتوقف على
 اجازة القاضي فان كانت في موضع لم يكن فيه قاض ان كان ذلك الموضع تحت ولاية قاضي تلك
 البلدة ينعقد ويتوقف على اجازة ذلك القاضي وان كان في موضع لا يكون تحت ولاية القاضي
 فانه لا ينعقد وقال بعض المتأخرين ينعقد ويتوقف على اجازتها بعد البلوغ اه فهذا صريح
 في انه ليس المراد بالمجيز الولي الخاص بل ما يعي القاضي لكن بشرط أن يكون ذلك العقد قابلاً
 للاجازة احترازاً عما لو طلق الصبي امرأته ونحو ذلك فانه لا يتوقف بل يبطل وان كان له ولي خاص
 لانه لا يجيزه أي لا يقبل الاجازة لانه لو فعله الوصي نفسه لم يصح فكذا لا تصح اجازته ويدل عليه
 أيضاً تمام عبارة العمادية في بيان الاصل المذكور وذلك في جامع الفصولين أيضاً في الرابع
 والعشرين فقال بيانه أن الصبي المحجور لو تصرف تصرفاً يجوز عليه لو فعله وليه في صغره كبسع
 وشراء وترقيح وتزويج أمته وكذا غيره ونحوه فاذا فعله الصبي بنفسه يتوقف على اجازة وليه مادام
 صبياً ولو بلغ قبل اجازة وليه فأجازته بنفسه جاز ولم يجز بنفس البلوغ بلا اجازة ولو طلق الصبي
 امرأته أو خلعها أو حررقه مجاناً أو بعوض أو وهب ماله أو تصدق به أو زوج قننه امرأته أو باع
 ماله محباًة فاحشة أو شرباً شيئاً كثيراً من قيمته فاحشاً أو عقد عقداً مما لو فعله وليه في صباه لم يجز
 عليه فهذه كلها باطلة وان أجازها الصبي بعد بلوغه لم تجز لانه لا يجيز لها وقت العقد فلم يتوقف
 على الاجازة الا اذا كان لفظ اجازته بعد البلوغ ما يصلح لابتداء العقد فيصح ابتداء الاجازة
 كقوله أو قعت ذلك الطلاق أو العتق فيقع لانه يصلح للابتداء اه وكتب الخبر الرمي في حاشيته
 على قوله لو فعله وليه في صغره مانصه يدخل في الولي القاضي فافهم اه فهذا صريح فيما قلناه
 أيضاً وقد صرح بذلك أيضاً في فتح القدير حيث ذكر الاصل المذكور وروى بيانه الذي نقلناه ثم قال
 وهذا واجب أن يفسر المجيز هنا بمن يقدر على امضاء العقد لا بالقابل مطلقاً ولا بالولي اذ لا يتوقف
 في هذه الصور وان قبل قضوي آخر أو ولي لعدم قدرة الولي على امضاءها اه فقوله بمن يقدر على
 امضاء العقد أقاديه أن المراد من له ولاية امضاءه من ولي خاص أو قاض لا مطلق قابل سواء كان
 فضولياً أو ولياً ولا محجوراً وجود الولي سواء كان العقد قابلاً للاجازة كالبيع بئس المثل أو غير قابل
 كالطلاق والخلع هذا وقد رأيت حين كتابتي هذا المحل بخط شيخ مشايخنا من لا على التركاقي على

تحريرهم الاصل عندنا ان
 العقد يتوقف اذا كان له مجيز
 حالة العقد والا فلا

قوله ما يصلح أي لفظاً يصلح الخ
 فانه موصوفه لانا فيه
 اه منه

جامع الفصولين عبارة طويلة عن زواهر الجواهر على الاشباه والنظائر حاصلها انه هل المراد بذلك الاصل أن يكون العقد قابلاً للاجازه شرعاً حتى لو زوجت الصغيرة نفسها ولاولى لها من كف وعهر المثل يتوقف على اجازتها بعد بلوغها أو المراد وجود دوى يملك الاجازه وقت العقد وقوع كلام بين بعض الافاضل الحنفية في ذلك في عصرنا فذهب بعض الى الاول وبعض الى الثاني ثم استشهد لسلك من الفريقين ثم نقل عبارة عن الخائنة وقال انه لا تنفد أن المراد ما هو أعم منها ولم يجز للمقام وقد علمت تحرير مبعون الملك العلام وأنه ليس المراد الاول لأن كون العقد قابلاً للاجازه لا بد فيه من شرط آخر وهو أن يكون له مجيز وقت صدوره من ولى خاص أو عام كالقاضي حتى لو لم يكن في ولاية قاض كالمزوج الصغير نفسه في دار الحرب مثلاً بهر المثل لم يتوقف على اجازته لأن هذا العقد وان كان قابلاً للاجازه لكنه لا مجيز له وقت صدوره وليس المراد الثاني أيضاً ان كان مراده الولى الخاص كما يتبادر من عبارة زواهر الجواهر بل المراد بالولى ما يشمل القاضي بشرط أن يكون العقد قابلاً للاجازه كما علمت وليس المراد أيضاً ما هو أعم من الاحتمالين وليس في كلام الخائنة ما يفيد بل فيه ما يدل على ما قرناه وعبارة الخائنة هكذا صبي تزوج بالغة ثم غاب فلما حضر تزوجت المرأة آخر وقد كان الصبي أجاز بعد بلوغه النكاح الذي يابسه في الصغير فان كانت المرأة تزوجت بآخر قبل اجازة الصبي جاز الثاني لانها تملك الفسخ قبل اجازة الصغير وان كان النكاح الثاني بعد اجازة الصغير نظران كان النكاح في الصغير بهر المثل أو بما يتعابن الناس في مثله يجوز النكاح لانه كان موقوفاً فينفذ باجازه الصبي بعد البلوغ وان كان بهر كثير لا يتعابن الناس فيه ولله صغير أب أو جد فمكذلك لانها ما يملك النكاح عليه بهر كثير فيتوقف عقد الصغير على اجازتهم ما فينفذ بالاجازه بعد البلوغ وان لم يكن للصغير أب أو جد جاز النكاح الثاني من المرأة لان عقد الصغير على هذا الوجه لم يتوقف فلا تلحقه الاجازه اهـ وقوله لم يتوقف أى وان كان تحت ولاية قاض لانه لا يملك تزويج الصغير بغيب فاحش الا بالاب والجد فلا يملكه القاضي فيكون لا مجيز له فلا يتوقف فيجوز النكاح الثاني من المرأة ونقل في زواهر الجواهر عن فتح القدير ما نصه فعلى هذا قوله ولا مجيز له أى ما ليس له من يقدر على الاجازه يطل كما اذا كان تحت أى تحت رجل حره وزوجه الفضولى امة أو أخت امرأته أو خامسة أو معتدة أو مجنونة أو صغيرة يتيمة في دار الحرب اذ لم يكن سلطان ولا قاض لا يتوقف لعدم المجيز الذى يقدر على الامضاء حالة العقد لان دار الحرب ليس بهامس لم له ولاية حكمكم ليهن تزويجه اليتيمة فكان كالمكان الذى في دار الاسلام ليس له حكم ولا سلطان فانه أيضاً يعذر تزويج الصغار فيه اللاتى لاعاصب لهن فوقه باطلا حتى لو زال المانع بموت امرأته السابقة وانقضاء عدة المعتدة فأجاز لا ينفذ أما اذا كان فيجب أن يتوقف لوجود من يقدر على الامضاء اهـ وقوله أما اذا كان أى وجد سلطان أو قاض صريح أيضاً فيقلناه من أن مراده به المجيز من له ولاية امضاء ذلك العقد مع قبول ذلك العقد للامضاء في نفسه فاعتنم هذا التحرير العديم النظير فانك لا تكاد في غير هذا الكتاب والله تعالى أعلم بالصواب

* (كتاب الغصب) *

* (كتاب الغصب) *

مطلب غصب فرسا وباعها
ومات عند المشتري ضمن

(سئل) في رجل غصب فرسا وباعها من آخر وماتت عند المشتري ولم يجز المالك البيع ويريد الرجوع على الغاصب بقدر ثمنها الذى كان اشتراها به زاعماً أن له ذلك ويريد الغاصب دفع قيمته له

يوم غصبها فهل للغاصب ذلك والقول له في ذلك (الجواب) نعم وفي التنوير وتجب القيمة في القيمي
يوم غصبه اجماعا اه وفي شرحه للعلائي عن البحر والقول للغاصب بيمينه وفي القول لمن عن جامع
الفصولين ولو ادعى انه غصب امته ولم يذكر قيمته استغنى عنه وادعى انه غصب امته ولو ادعى انه غصب
فالقول في قدر القيمة للغاصب اه (سئل) في رجل غصب قمح زيد وباعه من آخر وسلمه وتصرف
به المشتري ويريد زيد تضمينه مثل قمحه حيث لم ينقطع المثل بعد ثبوت ذلك شرعا فهل له ذلك
(الجواب) نعم ولو باعه الغاصب وسلمه فالمالك بالخيار ان شاء ضمن الغاصب وجاز بيعه والثمن
له وان ضمن المشتري رجع على الغاصب بالثمن وبطل البيع ولا يرجع بما ضمن عليه وان باع ولم
يسلم لا يضمن برأيه أوائل كتاب الغصب ومثله في فتاوى العلامة القزويني المخصوص منه
مخير بين تضمين الغاصب وغاصب الغاصب الا اذا كان في الوقف المخصوص بأن غصبه وقيمه
أكثر وكان الثاني أملا من الاول فان الضمان على الثاني (أقول) قوله المخصوص نعت للوقف
وقوله بأن غصبه أي الغاصب الثاني والحال أن قيمته أكثر مما كانت وقت ما غصبه الغاصب
الاول (سئل) في فرس مشترك بطريق الملك بين زيد وعمرو نصفين وهي عند زيد فاركها
ليكر فركها بكر الى مكان بعيد كل ذلك بدون اذن من عمرو وكانت حاملًا فولدت مهرًا عند بكر قبل
انتهاء مدة الحمل ونقصت قيمته بذلك ومات المهر ويريد عمرو وتضمن زيد نقصان قيمة الفرس والمهر
فهل يضمن زيد نقصان قيمة الفرس لا المهر (الجواب) نعم يضمن زيد نقصان قيمة الفرس بالولادة
ولا يضمن قيمة الولد حيث لم يتعد عليه ولم يمنعه بعد طلبه والمسئلة في الخبرية من الغصب وفي
الانقراض عن العناية وان نقص المخصوص في يد الغاصب ولم ينجر نقصانه بوجه آخر ضمن
النقصان سواء كان النقصان في يده مثل ان كانت جارية فاعورت أو ناهضة الشدين فانكسر
ثديها أو في غير يده مثل ان كان عبداً احترق فافسدت الحرفة لانه دخل في ضمانه بجميع أجزائه
بالغصب وقد فات منه جزء أو ما اذا كان قد انجر نقصانه مثل ان ولدت المخصوصة عند الغاصب
فردهما وفي قيمة الولد وفاة بنقصان الولادة فلا يضمن الغاصب شيئا عندنا خلافاً لفر اه وفي
البرازية وان نقص المخصوص عند الغاصب ضمن النقصان الا اذا كان النقصان بفعل الغير
حينئذ يخير المالك بين تضمين الغاصب ورجوع الغاصب على الجاني أو يضمن الجاني ولا يرجع
على أحد اه وفيها عرج الحمار المخصوص في يد الغاصب ان كان عيشي مع العرج ضمن النقصان
وان كان لا عيشي أصلاً ضمن القيمة كالقطع اه وفيها ضرب بقرة الغير فسقطت وخيف تلفها
قباعها من قصاب فذبحها فاعلى الضارب ضمان النقصان اه ركب حمار غيره فعليه وضمن
ثم زال العيب فله أن يرجع بما ضمن حارى الزاهد من فصل فيما يبرأ الغاصب عن الضمان
(سئل) في جمال له جمال معلومة معدة للاستغلال غصبها رجل منه واستعملها مدة بدون عقد
اجارة ولا استئجار ويريد الجمال مطالبة باجرة مثلها عن مدة استعمالها فهل له ذلك (الجواب)
نعم والمسئلة في التنوير وغيره من الغصب (سئل) فيما اذا كان زيد الغائب دار جارية في ملكه
بيدهند الحاضرة فاذنت لساكنها عمرو بتعمير حيطان بيوت فيها مع سقفين فيها وبالصرف
على ذلك من ماله ليحسبه من أجرها ففعل عمرو ذلك وصدر ذلك بدون وكالة عن الغائب ولا اذن
ولا اجازة منه ثم حضر ورث ذلك ولم يجزه ولم يرض بدفع شيء لعمرو في نظير مصرفه ويريد عمرو قلع
عمارة حيث لا يضر القلع فهل له ذلك (الجواب) نعم ومن بنى أو غرس في أرض غيره بغير اذنه
أمر بالقلاع والرد وللمالك أن يضمن له قيمة بناء أو شجر أمر بقلعه ان نقصت الأرض به تنوير

مطلب القول للغاصب في
القيمة

مطلب باعه الغاصب وسلمه
للمشتري فالمالك يضمن
أيها شاء

مطلب ولدت الفرس مع
الغاصب ونقصت قيمتها
ومات الولد يضمن نقصانها
فقط

مطلب نقص المخصوص
بيد الغاصب ولم ينجر
نقصانه بوجه آخر ضمن
النقصان الخ

مطلب فيما اذا عرج الحمار
المخصوص في يد الغاصب
مطلب اذا زال العيب
يرجع الغاصب بما ضمن
مطلب غصب جمالا معدة
للاستغلال يلزمه أجره مثلها

مطلب بنى أو غرس في أرض
غيره بلا اذنه أمر بالقلاع
والرد

مطلب اذا هدم حائط الوقف
أجبر على بنائه

مطلب تعلق رجل برجل
وخاصمه فسقط من المتعلق
به شيء ضمنه

مطلب في تعريف الغصب

مطلب حبس رجلا حتى
ضاع ماله لا يضمن

الوقف مسجد أو غيره أجبر على بنائه وسئل قارئ الهداية فيمن استأجر دارا وقفها فهدمها
وجعلها مباحونا أو قرفنا فأجاب بأنه ينظر القاضي إن كان ما غيرها إليه أنفع وأكثر ريعا أخذ منه
الاجرة وأبقى ما عمره للوقف وهو متبرع والألزم بهدمه وإعادةه إلى الصفة الأولى بعد تعزيره
بما يليق بمحاله اه وتماه في رد المحار (سئل) فيمن تعلق برجل وخاصمه فسقط من المتعلق
به شيء فضاع هل يضمن المتعلق (الجواب) نعم يضمن المتعلق كما صرح بذلك في العمادية من
أنواع الضمانات من التسبب والدلالات ومثله في الفصولين (أقول) وينبغي أن يكون
القول للمتعلم في قدر ما سقط نظير ما مر أول الباب وكذا لو أنكر السقوط أصلا لم يبرهن
الاخر وكتب المؤلف فروعا في غير هذا المحل وهي في أجناس الناطق الغصب عبارة عن ايقاع
الفعل فيما يمكن نقله بغير إذن مالكه على وجه يتعلق الضمان به أما من غير فعل في المحل لا يصير
غاصبا حتى لو منع رجلا من دخول داره أو لم يمكنه من أخذ ماله لم يكن بذلك غاصبا وكذا لو منع
المالك عن المواشي حتى ضاعت لا يضمن ولو منعها منه يضمن وفي السير الكبير اذا حبس رجلا
حتى ضاع ماله لا يضمن ولو حبس المالك عن المالك يضمن وفي مبسوط الاسيحي ابي اذا حال بين
رجل وأملا كه حتى تلفت لاضمان عليه ولو فعل ذلك في المنقول ضمن وفي الاختلافات القديمة اذا
وقف بجنب دابة رجل ومنع صاحبها عنها حتى هلك لا يضمن وأوضح من هذا اذا قاتل صاحب
المال وقتله ولم يأخذ حتى تلف المال لا يضمن وقدم في أول الجنس الذي قبل هذا عن العيون
ما يخالف هذا وفي التجنيس رجل أراد أن يسقي زرع منعه انسان حتى فسد زرع لا يضمن
وكذا ذكر في العدة وفي فوائد عمى نظام الدين ختم ماء أرز آخر حتى هلك الارز هل يضمن أجاب
شيخ الاسلام علاء الدين علي بن عبيد المجيد وكان استأذنه انه يضمن فصول العمادية في ٣٣
في أنواع الضمانات ومثله في جامع الفصولين (وأقول) مقتضى هذه الفروع أن تقيد مسئلتنا
بما لو وقع المتعلق فعلا في الساقط تأمل وأما لو قتل صاحب المال وترك حتى تلف فوجه القول
بالضمان فيه انه لما قتله فقد أزال يده ماله عنه وصار يده حكما فاذا تركه حتى تلف يضمنه تأمل
(سئل) فيما اذا كان لزيد أرض يزرعها بنفسه ولا يدفعها لغيره فزرعها عمرو وبذر
حنطة بلا إذن مالكها المزبور واستحصد الزرع فهل الزرع للزارع (الجواب) نعم (سئل)
في رجل غرس في أرض آخر بدون اذنه ولا وجه شرعي فهل يؤمر بالقلع والرد (الجواب) نعم
(سئل) فيما اذا حث زيد أرضا موقوفة ليزرعها باذن ناظر الوقف فعمد عمرو وزرعها بدون
إذن الناظر ولا وجه شرعي ونبت الزرع ولم يدرك وقلعه لا يضر بالوقف فهل يؤمر عمرو بقلعه
(الجواب) نعم (سئل) في رجل غرس أشجارا لنفسه في أرض مشتركة بينه وبين ابن عمه
بدون اذنه ولا وجه شرعي ثم مات الرجل عن ورثة فهل يكون الغراس له يورث عنه (الجواب)
نعم (سئل) في رجل زرع حنطة في أرض جارية في ملك زيد بلا اذنه ولا وجه شرعي ونبت الزرع
ولم يدرك ويريد زيد تكليف الرجل قلع زرع المزبور فهل له ذلك (الجواب) حيث لم يدرك الزرع
فلما لك الأرض أن يأمر الغاصب بقلعه ولو أئب فلما لك قلعه فان لم يحضر المالك حتى أدرك الزرع
فهو للغاصب والمالك تضمنه نقصان أرضه ان نقصت الأرض بزراعته كما في جامع الفصولين
وفي المجتبى زرع أرض غيره ونبت فلما لك أن يأمر الغاصب بقلعه فان أئب بقلعه بنفسه وقبل
النبات يخبر صاحب الأرض ان شاء تركها تنبت فبأمره بقلعه وان شاء أعطاها ما زاد البذر فتقوم
مبدورة بذر غيره له حق القلع ويغرم وغير مبدورة فيضمن فضل ما بينهما وعن أبي حنيفة

مطلب له أرض غير معدة
للاستغلال بل يزرعها
بنفسه فزرعها غيره بلا اذنه
فالزرع للزارع

مطلب غرس في أرض غيره
يؤمر بالقلع

مطلب زرع في أرض
موقوفة يؤمر بقلعه حيث
لا يضر بالوقف

مطلب مهم في ارض وقف
مستد مسكتهم الرجل زرعها
آخر بلا اذن فعليه أجرها
للمتولى للصاحب المشد

مطلب غصب أرض معدة
للاستغلال فعليه أجرها
ان لم يكن في القرية عرف الخ
مطلب زرع أرض غيره
بلا اذنه يعتبر العرف

رحمه الله تعالى أنه يعطيه مثل بذره والاقول أصبح منع من الغصب وذكره العلاني باختصار
مفيد (سئل) في أرض وقف سليخة جارية في مستد مسكة آخر فعمد زرعها في مدة معلومة
واستغلها كل ذلك بدون اذن من متولى الأرض ولا يمن له المشد ولم تكن الأرض في اجارته في
المدة المرقومة ويريد الناظر مطالبة زيدا بآجرة تمثل الأرض المزبورة مدة زرعه واستعماله
فهبل له ذلك (الجواب) نعم وقد أجاب الشيخ خير الدين عن مثله بقوله ليس له أن يطالبه
بمحصة من الخارج أو آجرة زرعها دراهم وان قلنا لا ترفع يده عنها مادام من اربع اعطى ما هو
المعتاد فيها على وجه المطلوب كما في فتاويه من المزارعة (أقول) الضمير في قول الشيخ خير الدين
ليس له الخ عائد على المزارع فان سؤاله هكذا سئل عن الأرض السلطانية أو الوقف التي لها
من اربع معتاد عليها وله يد سابقة في من اربعته بالحصصة المعهودة فيها اذا زرعها غيره بغير اذنه ودفع
ما عليه من الحصصة فهبل لمزارعها أن يطالبه بمحصة من الخارج أو بآجرة زرعها دراهم أجاب
لا وان قلنا الخ والخاصل أن المطالبة بالحصصة أو بالآجرة ولو كمل السلطان أو المتولى الوقف لو كانت
الأرض وقفا وليس للمزارع وصاحب المسكة مطالبة بشيء من ذلك لانه لاحق له في نفس
الأرض فاحفظ ذلك فانه يخفى على كثيرين (سئل) في أرض معلومة في قرية معدة للاستغلال
زرعها زيدا بغير أمر صاحبها عمرو واستغلها قام عمرو يطالب المزارع بمحصة من زرعه ولم يكن
في القرية عرف من اقسام الغلة أنصافاً أو أرباعاً فهبل يكون الخارج للمزارع وعليه أجر مثل
الأرض (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان زيدا أرض من جملة أراضي قرية معدة
للزراعة والعرف في القرية أن من زرع أرض غيره بغير أمره فعليه الربع من الزرع
الشتوى فزرع عمرو الأرض المزبورة حنطة بغير أمر زيدا فهبل يعتبر العرف ولزيد ما عليه العرف
من الزرع (الجواب) نعم قال في الدر المختار ولو زرع أرض الغير بغير اذنه يعتبر العرف
فان اقسماها الغلة أنصافاً أو أرباعاً اعتبر والا فالخارج للمزارع وعليه أجر مثل الأرض وأما
في الوقف فتجب الحصصة أو الاجر بكل حال فصولين اه (أقول) عبارة جامع الفصولين في الحادي
والثلاثين ومن زرع أرض غيره بلا أمره يجب الثلث أو الربع على ما هو عرف القرية ثم رده
للقاوى القاضي ظهير الدين زرع الاكارسنين بعد مضى مدة المزارعة جواب الكتاب انه
لا يكون من اربعة فالزرع كله لا كار وعليه تصدق بما فضل من بذره وأجر مثل عمله وهكذا كانوا
يقفون بخارى وقيل تكون من اربعة وقيل لو كانت الأرض معدة للزراعة بأن كان زرعها بمن
لا يزرع بنفسه ويدفعها من اربعة فذلك على المزارعة فلو لم يكن الأرض حصصة على ما هو عرف تلك
القرية لكن انما يحمل على هذا لو لم يعلم وقت الزراعة انه زرعها على وجه الغصب صريحا
أو دلالة أو على تأويل فان من أجر أرض غيره بلا اذنه ولم يجزه ربهما وقد زرعها المستأجر فالزرع
كله للمستأجر لا على الزراعة وان كانت الأرض معدة الا في الوقف تجب فيه الحصصة أو الاجر
بأي جهة زرعها أو سكتهم بأعدت للزراعة أو لا وعلى هذا استقر فتوى عامة المتأخرين اه
وحاصله أن في المسئلة قولين أو ثلاثة الاول انه اذا زرع أرض غيره بلا أمره لا يكون غصبا بل
يحمل على المزارعة وحصصة رب الأرض ما جرى عليه عرف القرية من ثلث أو ربع والقول
الثاني جواب الكتاب انه يكون غصبا والزرع كله له لكن يتصدق بما فضل عن بذره وأجر مثل
عمله ويمكن حل هذا على ما اذا لم يكن عرف في أخذها على وجه المزارعة فلا يخالف ما قبله والقول
الثالث أنه يكون من اربعة اذا كان صاحبها أعده للاستغلال بأن كان يدفعها من اربعة لغيره

ولا يزعمها بنفسه لانه يكون قرية على أن الزارع انما أخذها على وجه المزارعة على عرف تلك
القرية أما لو كان صاحبها يزعمها بنفسه يكون الزارع غاصبا فالزراع كله وقوله لكن انما
يحمل الخ معناه أن كون ذلك مزارعة فيما اذا كان صاحبها أعدها لذلك وكان في القرية عرف
من قسم معلوم لصاحب الارض انما يتم اذ لم يعرف انه زرعها على وجه الغصب أو بتأويل
عقد أو ملك ويوافق هذا ما قاله في البرازية من المزارعة قال القاضي وعندي أنها ان معدة
للزراعة وحصة العامل معلومة عند أهل تلك الناحية جازا استحسانا وان فقد أحدهما لا يجوز
وينظر الى العادة اذ لم يقترب به زرعها بنفسه قبل الزراعة أو بعدها أو كان ممن لا يأخذ مزارعة
ويأنف من ذلك فحينئذ تكون غصبا والخارج له وعليه نقصان الارض وكذا لو زرعها بتأويل
بأن استأجر أرضا لغير المؤجر ولم يجزها ربحها وزرعها المستأجر لا تكون مزارعة لانه زرعها
بتأويل الاجارة اه ويؤيده ما في غصب الذخيرة قالوا في المعدلة للاستغلال يجب الاجر اذا
سكن على وجه الاجارة عرف ذلك منه بطريق الدلالة وذكر في مزارعة الذخيرة أن السكنى فيها
يحمل على الاجارة الا اذا سكن بتأويل ملك اه لكن المشهور وهو المفتى به أن منافع الغصب
غير مضمونة الا في الوقف ومال اليتيم والمعدلة للاستغلال الا اذا سكن المعدل للاستغلال بتأويل
عقد أو ملك كما قدمناه في كتاب الاجارة عن التنوير وشرحه وقال في شرح التنوير قبيل باب
فسخ الاجارة ما نصه وفي الاشياء ادعى نازل الخان ودخل الحمام وسكن المعدل للاستغلال الغصب
لم يصدق والاجر واجب قلت فكذلك مال اليتيم على المفتى به فتنبه اه وقول الفصولين الا في الوقف
تجب فيه الحصة أو الاجر الخ أي تجب فيه الحصة ان كان ثمة عرف في أخذها مزارعة بحصة
معلومة والا فلا اجر وقر له بأي جهة أي سواء كان غاصبا أو لا وذكر في الاسعاف انه لو زرع
أرض الوقف يلزم أجر مثلها عند المتأخرين اه والظاهر حله على ما اذ لم يكن عرف أو على
ما اذا كان الاجر أنفع للوقف لقولهم يشق بما هو أنفع للوقف فالحاصل أن من زرع أرض غيره
بلا اذنه ولو على وجه الغصب فان كانت الارض ملكا وأعددها ربحها للزراعة اعتبر العرف في
الحصة ان كان ثمة عرف والا فان أعدها للابحار فخرج كله للزراع وعليه أجر مثلها ربحها
والا فان اتقصت فعلية النقصان والا فلا شيء عليه وان كانت وقف فان ثمة عرف وكان أنفع اعتبر
والا فاجر المثل وكذا لو كانت مال شيم أو سلطانية فاعتنم هذا التحرير المفرد الجامع بين كلاهما
المبدد (سئل) في أرض معلومة معدة للاستغلال جارية في ملك همد فوضع زيديده عليها
واستغلها واستوفى منفعتها مدة بلا اجارة ولا أجره قامت همد تطالبه بأجرة مثلها عن المدة
المنزورة فهل لها ذلك (الجواب) نعم ولو سكن دارا معدة للغلة أو زرع أرضا معدة للاستغلال
من غير استئجار يجب الاجر جامع الفتاوى من الاجارة (سئل) في خانوت ملك بين شريكين
سكن أحدهما مدة بدون اجارة ولا أجره وهي معدة للاستغلال فهل لأجرة عليه الشريك
(الجواب) قال في العنصرية في الفصل ٣٢ في أنواع الضمانات بيت أو خانوت بين شريكين
سكنه أحدهما لا يجب عليه الاجر وان كان معدلا للاستغلال لانه سكن بتأويل الملك اه
وبذلك حصل الجواب وذكر قبيل ما نصه وفي فتاوى شيخ الاسلام طاهر بن محمود أحد الشريكين
اذا سكن في دار الشراكة بغيبة صاحبه ثم جاء الآخر يطالب أجر حصته ليس له ذلك وان كانت
الدار معدة للاستغلال لأن الدار المشتركة في حق السكنى وفيما كان من توابع السكنى يجعل
مملوكة لكل واحد من الشريكين على سبيل الكمال اذ لو لم يجعل كذلك لمنع كل واحد من

فقـ

على هذا الحاصل المفيد في
مسئلة من زرع أرض غيره
بلا اذنه

مطلب غصب أرضا معدة
للاستغلال يجب الاجر

مطلب سكن أحد الشريكين
في الخانوت المعدل للاستغلال
لا يلزمه أجره

الدخول والعقد ووضع الامتعة فيستعمل عليه ما منافع ملكهما وان لا يجوز واذا كان هكذا صار الحاضر ساكناً في ملك نفسه فلا يجب الاجر ومثله في الفصل الثامن من اجارات الذخيرة اه
 (سئل) في طاحونة ماء مشتركة بين بالغين ویتيم لكل حصّة معلومة فيها فاستعملها البالغان بالطعن بمدة بلا اجارة ولا أجره حتى بلغ الیتيم رشيداً فطالبها الا ان باجرة مشل حصته مدة استعمالهما فهل له ذلك (الجواب) نعم وفي الخيرية من الاجارة سئل في بئر معدة لخزن الغلال بالاجرة بين یتيم وبائع أجره البالغ باذن الولى هل يلزم دفع حصّة الیتيم من الاجرة لوليه أم لا أجاب نعم يلزم بل لو استعمله الشريك لنفسه بلا اجارة يلزمه أجره مشل حصّة الیتيم كما أتى به المتأخرون الحاقاً له بالوقف صيانة له والله تعالى أعلم اه ومثله في القمرا شعبة من الشركة (سئل) في خانوت معدة لصبغ الاثواب جارية في وقف أهلى وضع زيد فيها بعض آلة الصبغ كالمدق والحلة وغيرهما وعطل الخانوت مدة بدون اجارة ولا أجره ويريد ناظر الوقف المزبور مطالبة زيد بأجرة مثله في المدة المزبورة بعد ثبوته شرعاً فهل له ذلك (الجواب) منافع الغصب غير مضمونة استوفائها أو عطلها فانما غير مضمونة عندنا الا ان يكون المغصوب وقتاً أو مال یتيم أو معدة للاستغلال الخ تنوير من الغصب (أقول) ومثله في الدرر والمحب من الشربل الى حيث قال في حاشية الدرر وليتظر فيما لو عطل اه فانه يفيد أنه لم يرمع أن الاستثناء المذكور ظاهر في انه راجع الى قوله استوفائها أو عطلها (سئل) في دار ملك بين اخوة ثلاثة بالغين سكنها واحد منهم بدون اجارة ولا أجره ولا اذن وليست معدة للاستغلال فهل لا يلزمه اجرة عن مدة سكناه لخصّة أخويه (الجواب) نعم قال في الدرر المنافع كركوب الدابة وسكنى الدار واستخدام المملوك لا تضمن بالغصب والاتلاف وقال في التنوير ومنافع الغصب استوفائها أو عطلها غير مضمونة الا أن تكون وقتاً أو مال یتيم أو معدة للاستغلال الا اذا سكن بتأويل ملك أو عقد (سئل) في دار معلومة غير معدة للاستغلال مشتركة بين یتيمين وبالغين سكنوا في جميع الدار مدة بلا اجارة لخصّة الیتيمين ولا أجره فهل يلزمهم أجره المثل لخصّة الیتيمين في المدة (الجواب) يلزمهم ذلك (أقول) الضمير في سكنوا عائد على البالغين فقط ووجه لزومهم الاجرة أن مال الیتيم ملحق بالوقف كما مر عن الخیر الرملى وأما قول التنوير الا اذا سكن بتأويل عقد أو ملك فهو راجع للمعدلة للاستغلال فقط كما أفاده شارحه العلائى وبيناه سابقاً (سئل) في دار جارية في وقف أهلى للاستغلال على زيد و امرأتين فسكن زيد في كاملها بالغلبة بدون اذن المرأتين ولا وجه شرعى ولم يدفع لهما شيئاً من أجرتها فهل تلزمه أجره مشل حصتها مدة سكناه فيها (الجواب) نعم في الاشياء من كتاب الغصب الوقف اذا سكنها أحدهما بالغلبة بدون اذن الآخر سواء كان موقفاً للسكنى أو للاستغلال فانه يجب فيه الاجر أيضاً ومثله في البرازية وصور المسائل والجبر والقنية وأتق به خاتمة المحققين الخیر الرملى وكذلك غيره ممن يعتمد على اقتائه (سئل) في جماعة أسكنهم ناظر الوقف دار الوقف مدة بلا اجارة ولا أجره فهل يلزمهم بلجهة الوقف أجره المثل مدة سكناهم (الجواب) نعم قال في العمادية وفي الفتاوى متولى الوقف اذا سكن دار الوقف بغير أجر ذكره لال انه لا شيء على الساكن وعامة المتأخرين أن عليه أجر المثل سواء كانت الدار معدة للاستغلال أو لم تكن صيانة للوقف عن أيدي الظلمة وقطعاً للاطماع الفاسدة وعليه الفتوى اه ومثله في جامع الفصولين والرحمية (سئل) في رجل سكن مع زوجته غصبا في دار جارية في ملك الزوجة وأهلها مدة سنين بلا اجارة ولا أجره وليست معدة للاستغلال

مطلب طاحونة مشتركة
 بين یتيم وغيره استعمالها
 الشريك للیتيم أجره حصته

مطلب اذا عطل الخانوت
 مدة يلزمه الاجر

مطلب تجب الاجرة لخصّة
 الیتيم

مطلب سكن أحد المستحقين
 في دار الوقف بالغلبة تلزمه
 أجره

مطلب أسكنهم الناظر بلا
 أجره فعليهم أجره المثل

مطلب غصب دار أسكنها
 لا يلزمه أجره

فهل لا يلزمه أجرة لهم (الجواب) حيث سكن غصبا ولم تكن الدار وقفاً ولا إيتام ولا معدة للاستغلال لا يلزمه أجرة في تلك المدة المزبورة والله تعالى أعلم وإن نقص المصوب عند الغاصب ضمن النقصان إلا إذا كان النقصان بفعل الغير فإنه يذبح المالك بين تضمين الغاصب ويرجع الغاصب على الجاني أو يضمن الجاني ولا يرجع على أحد برأية (سئل) في رجل سكن مع زوجته في دار وقف بدون اجارة ولا أجرة حتى مات الرجل عنها وعن تركته فهل تؤخذ أجرة الدار من التركة أو من الزوجة (الجواب) تؤخذ أجرة الدار من تركه الرجل لأن الزوجة لأن الرجل متبوع والزوجة تابعة والأجرة تلزم المتبوع لا التابع قال في البرائة من الاجارة في نوع المتفرقات ومن سكن دار الوقف أو اليتيم بأهله وأتباعه فأجر المثل على الرجل المتبوع اه وفي وصايا التنوير أهل الرجل زوجته الخ (سئل) فممن غصب أرضاً أو غرس وقعة البناء أو الغراس أكثر من قيمة الأرض هل يملك الأرض بقيمتها أم يؤمر بالقلع (الجواب) أجب شيخ الاسلام على أفندي مفتي الروم أنه يؤمر بقلع ذلك ولا يلتفت لقوله ونعم هذا الجواب فان فيه سداب الظلم والغصب وإن كان في المسئلة اختلاف وأخذ جوابه من فتاوى أبي السعود رحمه الله تعالى ومن القهستاني وعبارة القهستاني ومن بنى بناء في أرض غيره غصباً أو غرس شجرة كذلك أمر الغاصب بالقلع أي قلع البناء أو الشجرة والدأى رد الأرض فارغة إلى المالك ولو كانت القيمة أكثر من قيمة الأرض وقال الكرخي أنه لا يؤمر به حينئذ ويضمن القيمة وهذا أوفق لمسائل الباب كافي النهاية وبه أفق بعض المتأخرين كصدر الاسلام وأنه حسن ولكن نحن ننتقي بجواب الكتاب اتباعاً لما لا يشاؤون فأنهم كانوا لا يتركون جواب الكتاب كفي العمادية من الفصل الثاني والثلاثين من أنواع الضمانات اه وفي هامش الانقروى مانصه ولا يفتي بقول الكرخي صرح به أبو السعود العمادى وقال في نور العين يقول الحقير عدم انقطاع ملك المالك هو المذكور وحده في الجامع الصغير والهداية والخلاصة وعامة المتون ولكن اختر في شروح الهداية وغيرها قول الكرخي ولعل الاقول قياس والثاني استحسان وهو الاولى لما ذكره الامام قاضى خاين في فتاواه أن لصاحب أكثر المالكين أن يملك الآخر بقيمته ونظائره كثيرة كدابة التلعت لؤلؤة فلو قيمة اللؤلؤة أكثر فلربها أن يملك الدابة وكدابة أدخلت رأسها في قدر رجل ولم يمكن اخراج رأسها الا بكسر القدر لوقيمتها أكثر من قيمته فلربها أن يملكه بقيمته اه (قلت) ويمكن أن يفرق بين هذه المسائل ومسئلة الغصب بأن فعل ذلك في هذه المسائل أمر اضطرارى لصدوره بدون قصد معتبر وأما الغصب فهو فعل اختياري مقصود والذي أفق به المولى على أفندي هو الاولى والاخرى في هذا الزمان لغلبة أهل الظلم والغاصبين ويشهد له قوله عليه الصلاة والسلام ليس لعرق ظالم حق قال الامام الزيلعي أى ليس لذي عرق ظالم وصف العرق بصفة صاحبه وهو الظالم وهو من الجار كما يقال صام نهارة وقام ليله قال تعالى فيها يفرق كل أمر حكيم ولأن الأرض باقية على ملكه اذ لم تصر مستملكة ولا موصوبة بحقيقة ولا وجد فيها شيء يوجب الملك للغاصب فيؤمر بتقريرها وردّها إلى مالكها كما اذا شغل طرف غيره بالطعام ثم ذكر ما اذا زادت قيمة البناء وهذا التعليل والحديث الشريف يستأنس به لما أفق به المولى أبو السعود (سئل) في رجل مشترك بين زيد وعمر وذبحه عمر وبدون اذن من شريكه زيد ولا وجه شرعى ويريد زيد تضمين عمر وقيمة حصته منه فهل لذلك (الجواب) نعم في الاصح قال في العمادية في الفصل ٢٢ ومن ذبح شاة غيره فالكها بالخيار إن شاء ضمنه قيمتها وسلمها إليه

مطلب سكن دار اليتيم أو الوقف بأهله وأتباعه فأجر المثل عليه
مطلب تؤخذ الاجرة من المتبوع

مطلب فيما اذا نقص المصوب عند الغاصب
مطلب فيما اذا كانت قيمة البناء أو الغراس أكثر من قيمة الأرض الموصوبة

مطلب من ذبح شاة غيره
قال كها بالخيار

وان شاء أخذها وغرمه النقصان وكذا الجزور وكذا اذا قطع يدهما وهذا هو ظاهر الرواية
عن أبي حنيفة وروى عنه ان شاء أخذها ولا شيء له والاول اصح اه ومثله في التسوير من الغصب
(سئل) فيما اذا غصب زيد شجرة زيتون وعمرو وقلعها وغرسها في ملكه فنبتت وأدركت
فهل تكون الشجرة المزروعة لزيد ولصاحبها عمرو وقيمتها (الجواب) نعم ويلزم الغاصب
التعزير اللائق بحاله الراع له ولا مثاله والله تعالى أعلم ولو غصب نالة صغيرة فغرسها في ملكه
فأدركت في أرضه فلصاحب النالة قيمة النالة ولا سبيل له على النخلة عندئذ لانها صارت تبعاً لأرضه
ولو غصب نالة ولم تزد فان لم تنبت فلا شك أنها ترد على المالك وان نبتت ولم تزد ينبغي أن ترد
على المغصوب منه أيضاً لانه وضع المسئلة في الزيادة في غصب المبسوط لصدر الاسلام أبي اليسر
رحمه الله تعالى عمادية في ٣٢ ومثله في الفصولين والتالة صغار النخل قاموس (سئل)
في رجل عمد الى كرم آخر وقطع أشجاره ظمأ وعودا فهل اذا ثبت عليه ذلك يلزمه التعزير وقيمة
ما قطعه قائماً في أرضه (الجواب) نعم كما أفتى به الشيخ اسمعيل ولو قطع شجرة رجل تقوم الأرض
وفيهما الشجرة وتقوم بلا شجرة فيغرم ما بينهما وكذا الزرع عمادية وفيها أيضاً قطع أشجار كرم
انسان يضمن القيمة لانه أنلف غير المثل وطريق معرفة ذلك أن يقوم الكرم مع الأشجار النابتة
ويقوم مقطوع الأشجار ففضل ما بينهما قيمة الأشجار فبعد ذلك صاحب الكرم بالخيار ان شاء
دفع الأشجار المقطوعة الى القاطع وضمنه تلك القيمة وان شاء أمسك الأشجار ورفع من تلك
القيمة قيمة الأشجار المقطوعة وضمنه حصة الباقي وذكر الققيه أبو الليث في فتاواه مسئلة قطع
الأشجار هكذا ثم قال وان كانت قيمة الأشجار مقطوعة وغير مقطوعة سواء فلا شيء عليه (أقول)
فلو كانت قيمة الكرم مع الأشجار النابتة ألفاً مثلاً وبدون الأشجار سبع مائة كانت قيمة الأشجار
قائمة ثلثمائة وهي فضل ما بين القيمتين فان شاء المالك دفع له الأشجار المقطوعة وضمنه قيمتها قائمة
وهي ثلثمائة وان شاء أمسكها ونظر الى قيمتها مقطوعة فان كانت قيمتها مقطوعة مائة مثلاً رفع
عنه مائة وضمنه الباقي من قيمتها قائمة وهو مائتان وان كانت قيمتها مقطوعة وقائمة سواء واختار
امساكها فلا شيء على القاطع وذلك مثل الصفصاف والخور بالمهملة فان قيمته قائمة وقت
القطع لا تزيد على قيمته مقطوعاً بخلاف شجر الكرم ونحوه فان قيمته قائمة صالحة للثمر أكثر من
قيمته مقطوعاً لا يصلح الاحتياط بها ما ظهر لي في بيان هذا المقام فتأمل (سئل) فيما اذا وضع زيد
يده على كرم غيب لعمرو وتصرف بعنقه بطريق الغصب ولم يدفع لعمرو ومنه شيئاً ثم رد الكرم
لعمرو وامتنع من رد مثله العنب الذي تصرف به فهل عليه رده لعمرو وحيث لم ينقطع المثل
(الجواب) نعم زوائد المغصوب مطلقات أي سواء كانت متصلة كالسمن والحسن أو منفصلة
كالولد والثر لا تضمن الاب بالتعدي أو المنع بعد الطلب لانها أمانة وحكمها هذا در من الغصب
ومثله في التسوير وغيره والعنب مثلي كافي العمادية ولو كان العين المغصوب قد هلك وهو من
ذوات الامثال فان كان السعر في المكان الذي التقيما مثل السعر في مكان الغصب أو أكثر فانه
يبرأ برد المثل وان كان السعر في هذا المكان أقل فالمالك بالخيار ان شاء أخذ قيمة العين في مكان
الغصب وقت الغصب وان شاء انتظر ولو كانت القيمة في مكان الخصومة أكثر يخير الغاصب ان
شاء أعطى مثله في مكان الخصومة وان شاء أعطاه قيمته حيث غصب الآن يرضى المغصوب منه
بالتأخير وان كانت القيمة في المكانين سواء كان للمغصوب منه أن يطالبه بالمثل خالية في الغصب
من الفصل الاول المغصوب لو قائماً يأخذ ماله كما مثلياً أولاً في كل الوجوه الا ان كانت بلدة

مطلب غصب شجرة صغيرة
وغرسها في أرضه

مطلب قطع اشجار غيره لزمه
قيمتها قائمة وعزر

الخصومة أقل من قيمة بلدة الغصب فينبذ للمالك خيارات ثلاث رضى به أو انتظر أو أخذ قيمته
مكان الغصب يوم الخصومة جامع الفصولين (سئل) فيما إذا كان لزيد وعمر والاخوين غراس
عنب وزيتون قائم في أرض وقف بالوجه الشرعي وهو جار في ملكهم ما نصفين فغراب زيد نحو
ثمان سنين فتصرف عمر ويحج مع عمر الغراس المذكور لنفسه بلا اذن من أخيه ولا اجارة ولا
وجه شرعي ثم حضر أخوه وطالبه بمثل ما تصرف به من حصته من الثمر فهل يلزم عمر أمثل
ما تصرف به من حصته أخيه زيد من الثمر المزبور (الجواب) نعم لان العنب مثلي كافي عامة
الفتاوى خلافا لفتاوى صاحب المحيط كافي العمادية وكذا الزيتون مثلي مكمل مضمون بمثله
كافي الخيرية ويجب المثل في المثلي كالمكيل والموزون والعديد المتقارب لقوله تعالى فاعتدوا
عليه بمثل ما اعتدى عليكم والمراد بالمثلي ما يوجد له مثل في الاسواق بلا تفاوت بين أجزائه يعتد به
وما لا يكون كذلك فهو قيمي ثم المثل قد يكون مصنوعا حيث تخرجه الصنعة عن المثلية بجعله
نادرا بالنسبة الى أصله كالقمقمة والقدر والابريق يكون قيميا وقد يكون مصنوعا بحيث
لا تخرجه عن المثلية لبقاء كثرته وعدم تفاوته كالدراهم والدنانير المضروبة درر من الغصب
كل ما يكال أو يوزن وليس في تعيينه مضرة يعني غير المصنوع فهو مثلي وكذا العديد المتقارب
كالخوز والبيض والفسوس ونحوها وذو كسر الاسلام أبو اليسر في شرح كتاب الغصب ليس
كل مكيل مثليا ولا كل موزون انما المثلي من المكيلات والموزونات ماهي متقاربة أماماهو
متفاوت فليس عتلى فكات المكيلات والموزونات والعديدات سواء عمادية وذو كسر
الاسلام في الجامع أن اللحم من ذوات الامثال والكمثرى والشمس والنحو كلها من ذوات
الامثال لانها عددى متقارب وفي شرح القدوري وغار النخل كلها جنس واحد لا يجوز فيه
التفاضل لقوله عليه الصلاة والسلام التمر بالتمر مثلا بمثل فأما بقية الثمار فكل نوع من الشجر
جنس واحد والعنب مثلي وكذا الزبيب وكلها جنس واحد كذا ذكر في عامة الفتاوى وفي فوائد
صاحب المحيط وأحاله الى زيادات الفقيه أبي الليث أن العنب من ذوات القيم وفي الفتاوى الخلل
والعصير مثليان وكذا الدقيق والنخالة والجص والنورة والقطن والصوف وغزله والتبن وجميع
أنواعه مثلي في اللحم اختلاف والكأن والابريس والتحاس والصفرو الرصاص والحديد
والحناء والوسمة والرياحين اليابسة كلها مثلي والجند مثلي وفي موضع آخر انه قيمي وأما الماء ففي
رواية أنه من ذوات الامثال وفي فوائد صاحب المحيط أنه من ذوات القيم عند أبي حنيفة وأبي
يوسف والكاغد مثلي والمان والسفرجل والقناء والبطيخ مما تتفاوت آحاده فتكون من ذوات
القيم وكل موزونين اذا اختلطا بحيث لا يمكن التمييز بينهما يخرج كل واحد من أن يكون مثليا
ويصير من ذوات القيم والسرقين من ذوات القيم وكذا الخطب وأوراق الشجر كلها والبسط
والحصير والبوارى والادم والصرم والجلود كلها قيميات كالثياب والابرة والرياحين الرطبة
والبقول والقصب والخشب من ذوات القيم ولهذا لا يجوز السلم فيها ولا استقراضها أما
الرياحين اليابسة التي تكال وتوزن فمضمونة بالمثل عند استهلاكها فيجوز السلم والقرض فيها
من فصول العمادى الفهم مثلي والتراب من ذوات القيم وقيل مثلي حاوى الزاهدى اللبن مثلي
خيرية من الدعوى الزيت مثلي خيرية من البيع الفاسد الزيتون مثلي خيرية قبيل الاقالة
الغزل المصبوغ من ذوات الامثال يثمة الدهر (أقول) قال صدر الشريعة رحمه الله تعالى أعلم
انه جعل هذه الاقسام الثلاثة أى المكيل والموزون والعديد المتقارب مثليا مع أن كثيرا

مطلب العنب مثلي وكذا
الزيتون مثلي مكمل مضمون
بمثله

مطلب يجب المثل في المثلي
مطلب في تعريف المثلي

مطلب اللحم والكمثرى
والشمس والنحو مثليات
مطلب ثمار النخل كلها
جنس واحد

مطلب العنب مثلي وكذا
الزبيب

مطلب النخل والدقيق
والنخالة والجص والنورة
والقطن والصوف وغزله
والتبن مثليات

مطلب وكذا الكأن
والابريس والتحاس
والصفرو الرصاص والحناء
والوسمة والرياحين اليابسة
مطلب الماء والكاغد مثلي
مطلب الرمان والسفرجل
والقناء والبطيخ قيمي

مطلب الفحم مثلي وكذا
البن والزيت والزيتون
والغزل المصبوغ
تحريرهم في بيان المثلي
من القيمي

قوله ليس المراد الخ أي لان
ما يوزن عند البيع قد
يكون فيه تفاوت بين
أبعاضه كاللاو في من
النحاس والحلي ونحو ذلك
فانه اذا كان اشان منها
رطلا مثلا لا يكون كل واحد
منها مثليا تأمل اه منه

من الموزونات ليس بمثل بل من ذوات القيم كالقممة والقدر ونحوهما فقول ليس المراد بالوزني
مثلا ما يوزن عند البيع بل ما يكون مقابلته بالثمن مبنيا على الكيل أو الوزن أو العدد ولا يختلف
بالصنعة فانه اذا قيل هذا الشيء فقير بدهم انما يقال اذا لم يكن فيه تفاوت وحينئذ يكون مثليا
وانما قلنا لا يختلف بالصنعة حتى لو اختلف كالقممة والقدر لا يكون مثليا ثم ما لا يختلف
بالصنعة اما غير مصنوع واما مصنوع لا يختلف كالدرهم والدنانير والفلس وكل ذلك مثلي اذا
عرفت هذا عرفت حكم المذروعات وكل ما يقال يباع من هذا الثوب ذراع بكذا فهذا انما يقال
فيما لا يكون فيه تفاوت وقد فصل الفقهاء المثلثات وذوات القيم ولا احتياج الى ذلك فيما وجد
له المثل في الاسواق بلا تفاوت يعتد به فهو مثلي وما ليس كذلك فن ذوات القيم وما ذكر من
الكيل وأخواته فبني على هذا اه ومقتضى هذا أن المذروع الذي لا يتفاوت مثلي كثوب
كرباس نسج من غزل واحد فن أتلّف ذراعاً من ذلك الثوب يضمه بمثله من ذلك الثوب أو من ثوب
آخر نسج من ذلك الغزل اذا لم يكن بينهما تفاوت يعتد به ومثله يقال اذا كانت الشقة مشقة على
عدة أثواب يضمن كل ثوب منها ثوب آخر منها حيث لا تفاوت بين أثوابها نسجا أو غزلا يعتد به أي
من حيث الرغبة أو الثمن حتى يقال كل ثوب منها بكذا كما يقال كل ذراع من هذا الثوب بكذا
فهذا مثلي أيضا لان المدار على عدم التفاوت لا على خصوص كون ذلك الشيء مكبلا أو موزونا
أو عديا متقاربا ولذا كان الموزون المختلف غير مثلي لوجود التفاوت ويمكن أن يدخل ما ذكرناه
تحت العدي المتقارب فليس بخارج عن النليات الثلاثة التي ذكرناها لان المراد بالعدي
المتقارب ما ليس مكبلا ولا موزونا عما لا تتفاوت أفراده فان قلت قد صرحوا بأن نحو الدبس
والقطر غير مثلي لتفاوتيه بالصنعة مع انه موزون فكذا اخو الكرباس (قلت) المراد أن الدبس
مثلا يختلف من حيث الطبخ فقد يكون هذا الدبس المطبوخ في هذا القدر أحسن من دبس آخر
طبخ في قدر آخر أما أجزاء ذلك الدبس الواحد المطبوخ كله جملة في قدر واحد لا تفاوت بين
أجزائه فن أتلّف من ذلك الدبس رطلا مثلا لا يضمنه برطل من ذلك الدبس بعينه اذا وجد ولذا
ذكر في العمادية ما حاصله أن الصابون قيمي لأن الدهن في هذا الصابون قد يكون أقل منه في
الآخر حتى لو كانا على السواء بأن كانا من دت واحد يضمن مثله وعلى هذا فنقله الشيخ اسمعيل
الحائلي مفتي دمشق في كتاب السلم من فتاواه عن فتاوى الصبرية من أن في الصابون قولين يمكن
التوفيق فيه بينهما ما ذكرناه عن العمادية والله تعالى أعلم فاعتمد هذا البحر المنير (سئل)
في رجل له غراس توت مشاق آجر من زيد مدة معلومة بأجرة معلومة قبضها منه وتصرف زيد
بورق التوت في بعض المدة ثم مات الرجل عن ورثة يريدون محاسبة زيد على قيمة ما تصرف به من
الورق واقتطاعه من الاجرة التي دفعها للمورث ثم ورفعه عن المجاور فهل لهم ذلك (الجواب)
نعم لأن أوراق الشجر كلها من ذوات القيم كما صرح بذلك في العمادية (سئل) في رجل أخذ في
سفره من زيد قرنين مملوتين من الماء وتصرف بهما وبما فيها بلا وجه شرعي في مكان يعجز الماء
فيه فهل يلزمه قيمته ما يوم أخذهما (الجواب) نعم يلزمه قيمة القرينتين ومائهما يوم أخذهما
والماء قيمي على الأصح خيرية من الاجارة (سئل) فيما اذا كان لزيد رطل دواب أخذه لائقائه
في أرضه لاصلاحها واستكثار ريعها ووضعها في بيت عمره وتصرف عمره وفيه وأتلفه بدون وجه
شرعي فهل يضمن قيمته لزيد (الجواب) نعم لأن السرقين من ذوات القيم كما ناص عليه في
العمادية (سئل) في رجل غصب زيتا معلوم القدر لجماعة وتصرف فيه بلا إذن منهم ولا وجه

مطلب آجر غراس توت
مشاق

مطلب أوراق الاشجار كلها
من ذوات القيم

مطلب الماء قيمي على الأصح
مطلب السرقين قيمي
مطلب الزيت مثلي

شرعي فهل يلزمه مثل الزيت لهم حيث لم يقطع المثل (الجواب) نعم (سئل) في الغاصب اذا جاء بالحجار المغصوب وقال ان المغصوب هذا وقال المالك لا بل غيره فهل القول قول الغاصب يمينه في ذلك (الجواب) نعم قال في متفرقات غصب البرازية جاء الغاصب بشوب وقال المغصوب هذا وقال المالك لا بل غيره فالقول للغاصب اه ولو اختلفا في عين المغصوب أو صفته أو قيمته فالقول قول الغاصب مع يمينه تاريخية من الفصل الثاني في الغصب (سئل) فيما اذا كان لزيد قطن معلوم قائم في أراضي قرية فغصبه شيخ القرية مع آخر وتصرفاه لنفسه ما بلا وجه شرعي ويرى عمان أنه بلغ قنطارين ونصف قنطار ولزيد يمينه عادلة تشهد أن قدر الذي تصرفاه من قطن زيد ثمانية قناطير فهل تقبل يمينه زيدو يقضى بموجبها بالطريق الشرعي ويلزمهم ما لزيد مثل القطن (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا أودع زيد عند عمرو وقدر معلوم من الشعير وغاب زيد فباع عمرو الشعير بلا إذن زيد ولا وجه شرعي وتعذر رد العين لاستهلاكها ثم حضر زيد ولم يجز البيع وطالب عمر بر ثمن شعيره والمثل لم ينقطع فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في حصان مشترك بين زيد وعمرو لكل منهما حصصة معلومة فيه وهو عند عمرو وطالبه زيد منه مزارا لم يتفق به في نوبته فغصبه منه ظالم مع قدرته على تسليمه له وبقى عنده أياما حتى ذلك ويريد زيد تضمين عمرو قيمة حصته منه بعد ثبوت ما ذكر شرعا فهل له ذلك (الجواب) نعم له ذلك حيث طلبه منه في نوبته فغصبه منه ظالم كما في التنوير من الوديعة (سئل) فيما اذا كان لزيد ماهرة دفعها لعمرو وليغلفها ويربطها في داره على أن يكون له ثلاثة قرارات يط منها خالف عمرو وربطها في بستانه وهو ليس حرز مثلها فسرقت من البستان ويريد زيد أن يضمه قيمة نصيبه من الماهرة فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في راعي معز قاده راعي يمان كرم آخر وسيد ماله عمدافا تلفت الكرم فهل يكون الضمان على الراعي (الجواب) حيث قاده الراعي قريمان الكرم المذكور بحيث لو شاعت تناولات منه ضمن الراعي ذلك كما في الفصول العمادية في أنواع الضمانات وجامع الفصولين نقلا عن فتاوى العتاي (سئل) في بقرة مشتركة بين زيد وعمرو ونصفين وهي عند زيد فأخذها عمرو وحرث عليها عدة أيام بدون إذن شريكه زيد ولا وجه شرعي فرضته وماتت بسبب ذلك فهل يضمن عمرو ونصيب شريكه منها (الجواب) نعم (سئل) في رجل أتهم بسرقة متاع فاشتكى عليه لحاكم سياسة ليس من شأنه أن يقتل بمثل هذه السعاية فقتل المتهم المذكور بدون وجه شرعي وللمتهم ورثة يريدون أن يقتصوا من الساعي المذور فهل ليس لهم ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان بين زيد وعمرو وشركة فقسماها واتفق كل منهما على أن لا يحرقا شيئا على عمرو وعند حاكم سياسة مع وجود القاضي في البلد بعد قوله ان اشتكى عليك وغرمت شيئا فأتا قائم به فغرم عمرو بسبب ذلك مبلغا من الدراهم فهل يرجع به على الشاكي (الجواب) له الرجوع به على الساعي على قول محمد رحمه الله تعالى وهو الصحيح كما صرح به في جواهر الفتاوى والمسئلة في الكتب شهيرة وهذا اذا لم يكن السلطان عز نصره منع الولاة من تضمين السعاة وبالله التوفيق رجل سعى الى السلطان برجل فأخذ منه مالا ثم مات الساعي فلما ظن أن يأخذ قدر الخسران من تركه الساعي هكذا ذكر وهو الصحيح وذكر الامام على السعدي وغيره من مشايخنا أن على الساعي ضمان ما هلك بسعائته وجعلوه بمنزلة المودع اذا دل السارق على سرقة الوديعة صيانة لاموال المسلمين وذكر الامام عمر الحلبي ان كان السلطان معروفا بالظلم يصادر بسبب سعائته فعلى الساعي الضمان وان لم يكن معروفا بالظلم فلا ضمان عليه (قلت) لا حاجة الى

مطلب اختلاف في عين
المغصوب أو صفته أو قيمته
فالقول للغاصب يمينه

مطلب تقبل يمينه المالك أن
القطن المغصوب قدره كذا

مطلب باع المودع الشعير
يلزمه مثله

مطلب منعه من الانتفاع
بالحصان المشترك في نوبته
حتى هلك يلزمه قيمة حصته

مطلب أمره بربط مهرته
في داره فربطها في بستانه
ضمن

مطلب قاده المعز قريمان
كرم الغير ضمن ما تلف

مطلب حرث على البقرة
المشتركة بلا إذن شريكه
ضمن

مطلب اتهمه بسرقة فقتله
الحاكم

مطلب في ضمان الساعي

هذا التقييد في هذا الزمان والفتوى اليوم بوجوب الضمان على الساعي مطلقا كما حكينا عنه
وان كان المذكور في النوازل عن أبي القاسم الصغار أن لاثني عليه في الدنيا وانما عليه وزر
في العقبي اه جواهر الفتاوى في أول كتاب الغصب اذا سعى الى السلطان بغير حق لاضمان على
الساعي في قول أبي حنيفة وأبي يوسف خلافا للمجدد والفتوى على قول محمد في زماننا جرحا لهم
وصيانة لاموال الناس ذخيرة من الفصل الثامن في الغصب سعى الى سلطان بمن يؤذيه ولا يدفع
بالرفع الى السلطان أو بمن يباشر الفسق ولا يمنع بنهيه أو قال لسلطان قد يغترم وقد لا يغترم انه
وجد كترا فغترمه شيئا لا يضمن ولو غترم السلطان البتة بمثل هذه السعاية ضمن وكذا يضمن لو سعى
بغير حق عند محمد جرحا له أي للساعي وبه يقضى وفي الخاتمة ولو سعى رجل الى سلطان ظالم وقال
ان فلان مالا كثيرا وأنه وجد مالا أو أصاب ميراثا أو قال عنده مال فلان الغائب أو انه يريد
القبور بأهلي فان كان السلطان ممن يأخذ المال لهذه الاسباب كان ذلك سعياموجبا للضمان
اذا كان كاذبا فيما قال وان كان صادقا فيما قال الا انه لا يكون متظلم ولا محتسبا في ذلك فكذلك
ولو قال انه ضربني أو ظلمني وهو كاذب في ذلك كان ضامنا اه وفي العدة من قال عند السلطان
ان فلان فرسا جيدا أو جارية جميلة والسلطان يأخذ فأخذ ضمن ولو كان الساعي عبدا يطالب
بعد العتق ولو أخبر الساعي عبد السلطان أو عبده غيره اذا كان ذلك الغير بحال القدرة على أخذ
المال منه ولا يمكنه دفعه ضمن الساعي من الغفار وفي فتاوى ابن نجيم سئل عن أخير المكاس
الذي يأخذ المكس من التجار وغيرهم بأن شخصه اشترى الشيء الفلاني أو أخفى الشيء الفلاني
فحضر اليه وأخذ منه المكس هل يضمن ما أخذته المكاس أولا الجواب نعم يضمن نظير ما أخذته
المكاس حيث أخذته باخباره وفيها سئل عن الحاكم السياسي اذا أمسك رجلا وعاقبه بالضرب
الايم بشكاية آخر له على سرقة اتهم بها الشاكي ومات من ذلك من غير ثبوت عليه بطريق شرعي
هل دية على من شكاه أو على الحاكم فأجاب دية على الحاكم اه قال في المنع وفي القنية راقبا
لنجم الأئمة البخاري وقال شكاه عند الوالي بغير حق فأني بقائد فضرب المشكوه عليه فكسبر سنه
أو يذيه يضمن الشاكي ارشه كالمال وقيل ان من حبس بسعاية فهرب وتسوّر جدار السجن فأصاب
بذنه تلف يضمن الساعي فكيف هنا قيل اتفقي بالضمنان في مسألة الهرب قال لا ولومات المشكوه
عليه بضرب القائد لا يضمن الساعي لان الموت فيه نادر فسعايته لا تنفذي اليه غالبا اه وهذا
ما اعتمد عليه شيخنا يعني ابن نجيم في فتاويه وهو جدير بالاعتماد فان القول بتضمن السعاة في
الاموال خلاف اصول أصحابنا الخ اه * (قائدة) * في الحاوى قوم الدلال المتاع للخزانة السلطانية
أو للاهراء بما لا يتعاب فيه فأخذ منه بذلك القدر يضمن الدلال تمام قيمته من حاشية الخير الرمي
على جامع الفصولين من الفصل ٣٦ وفيها عن غصب الولوالجية رجل اتقدهم راهم رجل ولم
يحسن الانتقاد فلا ضمان عليه ولا أجر له أما عدم الضمان فلانه مجتهد أخطأ في اجتهاده وأما
عدم الاجر فلانه لم يعمل ما أمر اه

* (كتاب الشفعة) *

(سئل) فيما اذا كان لزيد دار جارية في ملكه أرضا وبنها وهي ملاصقة لداره هندوتريد هند بيع
دارها فاذا باعها هل يسوغ لزيد أخذها بشفعة الجوار بطريقه الشرعي (الجواب) نعم
(سئل) في دار مشتركة بين زيد وعمر وأرضا وبنها فاشترى بكر من زيد حصته المعلومة منها

مطلب لو سعى بغير حق يضمن

مطلب لو كان الساعي عبدا

يطالب بعد العتق

مطلب يضمن الذي أخبر

المكاس

مطلب مات المشكوه عليه

من الضرب فديته على

الحاكم لا على الشاكي

مطلب اذا قوم الدلال

المتاع للسلطان بغين فاحش

يضمن تمام القيمة

مطلب لاضمان على الصربي

اذا أخطأ في النقد ولا أجر له

* (كتاب الشفعة) *

مطلب ثبت الشفعة بالجوار

بئمن معلوم من الدراهم مشار اليه مقبوض بيد البائع مع صرة فلوس اشير اليه لوجهل قدرها
وضعت في المجلس بعد قبضها ويريد عمر وأخذ المبيع بالشفعة فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم
لان الثمن معلوم حال العقد ومجهول حال الشفعة وجهالة الثمن تمنع الشفعة كذا في الدرر وغيره
(سئل) فيما اذا كانت دار مشتركة بين هند وجماعة بطريق الملك لهند ربيعها ولهم الباقي
فباعوا حصتهم من الدار من زيد بئمن معلوم من الدراهم وطلبت هند المبيع بالشفعة فور علمها
بالمبيع وزعم المشتري أن ليس لها الاخذ بالشفعة بمقتضى انها قالت قبل صدور البيع أنا أبيع
حصى معكم فهل لها الشفعة ولا عبرة بزعم المشتري ذلك (الجواب) نعم (سئل) في عقار
بيع وله جيران ثلاثة ملاصقون له طلبوا أخذ بشفعة الجوار بوجهه الشرعى فهل يكون بينهم
أثلاثا على قدر رؤوسهم (الجواب) نعم (سئل) في دار وقطعت أرض جاريات في ملك زيد
وأخوات ثلاث وابن عمهن لكل حصة فيها فباعوا اختان وابن عمهما حصتهم من ذلك لا ختاما
بئمن معلوم فطلب زيد المبيع بشفعة الخليط بوجهه الشرعى فهل له ذلك وتكون الشفعة بقدر
رؤس الشفعاء والمشتري كواحد منهم (الجواب) نعم والشفعة بقدر رؤس الشفعاء لا الملك
تنوير وكون المشتري كواحد منهم صرح به في الخبرية من الشفعة فراجعها (أقول) وذكر
الثانية في التنوير أيضا في باب ما ثبتت هي فيه قال في التنوير وشرحه للعلاء وتثبت لمن شري
اصالة أو وكالة أو اشتري له بالوكالة وفائدة أنه لو كان المشتري أو الموكل بالشراء شريكاً للدار
شريك آخر فلهما الشفعة ولو هو شريكاً للدار جار فلا شفعة للجار مع وجوده اهـ وبيان ذلك
أنه لو كانت دار مشتركة بين ثلاثة فباع أحدهم حصته منها من أحد شركيها فاشتراها منه
لنفسه بالاصالة أو لغيره بالوكالة فطلب الشريك الثالث الشفعة تقسم بينه وبين ذلك الشريك
المشتري لنفسه أو لغيره ولو كان الثالث جاراً فقط فلا شفعة له لان المشتري خليط فمقدم على الجار
وذكرها أيضا في القنية فقال اشترى الجار دارا وله جار آخر فطلب الشفعة وكذا المشتري فهي
بينهما نصفان لانهما شفعان قال ابن الشحنة فقله وكذا المشتري أي اذا طلب ولم يسلم للشفيع
الاخر وعلى هذا الوجه انما قسمت أثلاثا أو رابعاً فارباعاً ثم نقل عن الظهيرية توسل المشتري
كلها للجار كان نصفها له بالشفعة والنصف بالشراء وتعامه في رد المختار (سئل) فيما اذا كان
لزيد بيت ملاصق لبيت عمر وفباع زيد بيته بئمن معلوم من أجنبي فهل لعمر وأخذ بمثل الثمن
بشفعة الجوار (الجواب) نعم وانما قيدنا بمثله لقول الفقهاء الشفعة هي تلك البقعة جبراً على
المشتري بما قام عليه بمثله لومثلياً والافقيته كما في شرح التنوير للعلاء وفيه من باب طلب
الشفعة في الشراء بمثلي يأخذ بمثله وفي القمي بالقيمة اهـ (سئل) في عمارة دار معلومة مشتركة
بين زيد وهند باع زيد حصته المعلومة منها من بكر بئمن معلوم من الدراهم قامت هند تدعى شفعة
أخليط فهل لاشفعة في البناء (الجواب) نعم لاشفعة في البناء كما في الملتقى والتنوير وغيرهما
وفي فتاوى اللطفي سئل في بناء ملك مشترك بين اثنين واقع في أرض موقوفة باع أحدهما نصيبه
فهل فيه شفعة أو لا أجاب لاشفعة في بيع البناء بدون الأرض كبيع الشجر يدونها كما في المتون
وغيرها (سئل) في رجل اشترى داراً معلومة ملاصقة لبناء دار مملوكة لزيد قائم في أرض
وقف فقام زيد يريد أخذ الدار المبيعة بالشفعة فهل لاشفعة له (الجواب) نعم والبناء والتخل
لا يستحق بهما الشفعة عني على الكنز وفي الوهبانية

وما في بناء شفعة لا ولا به * وأم القرى بالعكس بعض يقرر

مطلب جهالة الثمن تمنع
الشفعة

مطلب لا يسقط حق الشفيع
بقوله قبل البيع أنا أبيع
حصى

مطلب الشفعة على قدر
الرؤس

مطلب اذا اشترى أحد
الشركاء فهو في الشفعة
كواحد منهم

مطلب يأخذ الشفيع بمثل
الثمن لومثلياً والافقيته

مطلب لاشفعة في البناء

مطلب البناء لا يستحق به
الشفعة

أى لاشفعة بالبناء أى بسبب البناء ولا فى البناء المبيع (سئل) فى رجل اشترى دار معلومة ملاصقة لدار جارية فى وقف أهلى قام المستحق الساكن فى دار الوقف المزبورة يريد أخذ الدار المبيعة بالشفعة فهل لاشفعة له (الجواب) نعم وفى التجريد لاشفعة فى الوقف ولا بجواره شرح الجمع لأن ملك من الشفعة ومثله فى التنوير (سئل) فيما إذا كان لزيد وأخوته مشد مسكة فى أرض وقف سليخة فقصر أخوته عن نصيبهم من ذلك لعمره وأجاز المتولى ذلك ويزعم زيد أن له الشفعة فى ذلك فهل لاشفعة له (الجواب) نعم (سئل) فى الشفيع إذا علم بالبيع وسلم الشفعة للمشتري وأسقط حقه منه الذى بينه شرعية ثم أراد ألا يأخذ المبيع بالشفعة فهل ليس له ذلك وبطلت شفعته (الجواب) نعم قال فى المنع ويطلبها تسليمها بعد البيع فقط بخلاف تسليمها قبله كما تقدم لأن إسقاط الحق قبل وجوبه لا يصح وبعده يسقط بالإسقاط علم بالسقوط أو لم يعلم كما تقدم لأنه لا يعذر بالجهل بالأحكام فى دار الاسلام اهـ (سئل) فيما إذا بنى المشتري فى الدار المشفوعة هل يأخذ الشفيع بالثمن وبقيمة البناء أو يكلف المشتري قلعها ويأخذ الأرض فارغة أم لا (الجواب) نعم له ذلك كفى التنوير قال المصنف فى شرحه من باب طلب الشفعة ويأخذ الشفيع بالثمن وقيمة البناء والغرس مقول عن لو بنى المشتري وغرس أو يكلف الشفيع المشتري قلعهما أى البناء والغرس (سئل) فى قطعة أرض مشتركة بين زيد وجماعة فباع أحدهم حصته المعلومة منهما من أجنبى وحين علم زيد بالبيع تلك المبيع بالشفعة فوراً غنل الثمن وأشهد على ذلك بوجهه الشرعى ولم يطلب البقية من الشر كاذل فهل لزيد ذلك ومن لم يطلب عدداً (الجواب) نعم كفى الخيرية (سئل) فى الشفيع إذا أراد أن يأخذ البعض ويترك البعض فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ولو أراد الشفيع أن يأخذ البعض ويترك البعض فليس له ذلك الأرض المشتري لأنه يلحقه ضرر بتفريق الصفقة عليه ولو جعل بعض الشفعاء نصيبه لبعض لا يصح ويسقط حقه به لأعراضه ويقسم بين الباقيين على عدد رؤسهم وكذا لو كان أحد الشفعين حاضراً والآخر غائباً فطلب الحاضر الشفعة فى النصف على حساب أنه يستحق النصف بطلت شفعته لأنه يستحق الكل والقسم للمزاجاة فإذا ترك فى شىء فيها وجد الأعراض فيه فسقط فى الكل لكونه لا يتجزأ وكذا لو كانا حاضرين فطلب كل واحد منهما النصف بطلت شفعتهما ولو طلب أحدهما الكل والآخر النصف بطل حق من طلب النصف وللآخر أن يأخذ الكل أو يتركه وليس له أن يأخذ النصف لما ذكرنا زيلعى (أقول) وفى صورة السؤال لا تبطل الشفعة لما فى الخاتمة قال للمشتري سلم لى نصفها فأبى المشتري لا تبطل شفعته فى الصحيح لأن طلب تسليم النصف لا يكون تسليماً اهـ أى لا يكون تسليماً مسقطاً لشفعته لكن مقتضى قول الزيلعى فإذا ترك فى شىء فيها وجد الأعراض فيه المنسقوطها وكتبت فى رد المحتار التوفيق بأن الظاهر أن المراد أنه لو أراد أخذ البعض بعد طلب الموائبة والأشهاد لا تسقط أم لو طلب البعض ابتداء تسقط شفعته فلا ينافى ما ذكره الزيلعى من التعليل المذكور وكتبت عند قول العلائق بعدم مسائل الحيل واعلم أنه لو طلب الحصة فهو على شفعته مانصه وفى التتارخاتية وإذا كان المشتري واحداً والبائع اثنين وطلب الشفيع نصيب أحدهما مع أنه ليس له أن يأخذ هل يكون على شفعته مذكور فى الأصل نعم قال بعضهم هذا محمول على ما إذا كان بعد طلب الموائبة وطلب الأشهاد فى الكل فلو طلب فى النصف أو لا بطلت ٣ وقال بعضهم على إطلاقه أه قلت يؤيد الأول ما قدمه الشارح قبيل باب الطلب عن الزيلعى من أن شرط محبتها أن يطلب الكل وبه يتأيد ما ذكرناه هناك

مطلب لاشفعة فى الوقف

ولا بجواره

مطلب لاشفعة فى مشد

المسكة

مطلب تسقط الشفعة

بالإسقاط عند البيع لأقبله

مطلب فيما لو بنى المشتري

فى الدار المشفوعة

مطلب من لم يطلب عدداً

مطلب فيما لو أراد الشفيع

أن يأخذ البعض ويترك

البعض

٣ قوله وقال بعضهم على

إطلاقه أى قول الأصل يكون

على شفعته مطلق غير مقيد

بما قيدة القائل الأول من

الحل على ما إذا كان بعد

طلب الموائبة وطلب الأشهاد

لكن ينافى القول بالإطلاق

قول الزيلعى أن شرط محبتها

أن يطلب الكل فانه يدل على

أنه لو طلب البعض لا يبقى على

شفعته فيترج بذلك قول

القائل الأول بالحل المذكور

وهذا الحل يؤيد ما وقفنا به

بين كلامى الخاتمة والزيلعى

اه منه

مطلب اذا لم يطلب بعد
علمه طلب موثبة واشهاد
بطلت شفعته

مطلب في كيفية طلب
الشفيع الشفعة

من التوفيق اه ما كتبه (سئل) فيما اذا لم يطلب الشفيع الشفعة فور علمه بالبيع طلب
موثبة واشهاد وعضت أربع سنوات والا ن قام يطلبها بعد علمه وتركه الطلين المذكورين
فهل بطلت شفعته (الجواب) نعم وتبطل الشفعة بترك طلب الموثبة تركه بأن لا يطلب في مجلس
العلم بالبيع كما ترك طلب التقرير عند عقار أو ذي يد لا الاشهاد عند طلب الموثبة لانه غير لازم
كما ترك تدبير شرح الملتقى للعلائي من فصل فيما يطلها وفي الدرر ويطلها ترك طلب الموثبة أو ترك
الاشهاد علمه أي على طلب الموثبة قادر علمه ما اه في مسئلتنا لم يطلبها في مجلس علمه بالبيع
يلفظ يفهم طلبها أو أيضا ترك الطلين المزبورين وكل ذلك مما يطلها (أقول) عبارة الدرر مخالفة
لعبارة شرح الملتقى واعلم أن الشفيع يطلب ثلاث مرات * الاولى حين علمه بالبيع فوراً ويسمى
طلب موثبة أي مبادرة حتى لو أخره بطلت شفعته والاشهاد فيه ليس بلازم كافي الهداية وغيرها
وما في الدرر سهو كما أوضحه في الشربلالية نعم يشهد فيه مخافة الخو د قال القهستاني يجب الطلب
وان لم يكن عنده أحد ثلاثا تسقط الشفعة ديانة وليتمكن من الحلف عند الحاجة كافي النهاية
ولا يشترط الاشهاد فيصبح يدونه لو صدقة المشتري كافي الاختيار وغيره اه والمرة الثانية أن يطلبها
عند البائع لو العقار في يده أو عند المشتري مطلقاً وعند العقار ويسمى طلب اشهاد وطلب تقرير
وليس له مدة خاصة بل بقدر ما يتمكن من الاشهاد عند حضرة أحد هذه الثلاثة كافي النهاية
وظاهر كلامهم ان الاشهاد هنا شرط لكن قال في الخانية انما يسمى الثاني طلب الاشهاد لانه لا يكون
الاشهاد شرطاً بل يمكنه اثبات الطلب عند وجود الخصم اه ووجهه ظاهر ثم الاشهاد عند
أحد هؤلاء لو وجد عند طلب الموثبة كفاه وقام مقام الطلين كما ذكره العلائي * والمرة الثالثة أن
يطلب عند القاضي ويسمى طلب تملك وخصومة وهل له مدة يبطل بالتأخير عنها فيه خلاف
يأتي قريباً وهذا الطلب انما يشترط حيث لم يسلم له المشتري برضاه لقوله في التنوير وتستقر
بالاشهاد وتلك بالاختيار التراضي أو بقضاء القاضي وههنا فائدة ينبغي التنبيه عليها وهي ما في
الخانية اذا سمع الشفيع بيع الدار فسكت قالوا لا تبطل شفعته ما لم يعلم المشتري والتمن كذا بكر
اذا استؤمرت فسكت ثم علمت أن الاب زوجها من فلان صح ردها اه وبه افتى العلامة
الترمذاني رحمه الله تعالى في فتاواه المشهورة (سئل) في الشفيع اذا طلب الشفعة فور علمه
وأشهد على ذلك بنسبة ثم ترك طلب الخصومة والتمليك أكثر من شهر فهل لا تبطل شفعته
(الجواب) نعم (أقول) يعني اذا أخره بعد الطلين الاولين وما أفتى به المصنف هو ظاهر المذهب
وبه يفتي كافي الدرر عن الهداية والكافي وبه أفتى المولى أبو السعود أفندي كما ذكره عزى زاده
ومشى عليه في التنوير قال العلائي في شرحه وقيل يفتي بقول محمد ان اخره شهراً بلا عذر بطلت
كذا في الملتقى يعني دفعا للضرر قلنا دفعه برفعه للقاضي ليأمره بالاختيار أو التملك اه وظاهر
كلام العلائي اعتماد الاول وهو خلاف ما يقتضيه كلامه في شرحه على الملتقى فراجعوه والقائل
بأن الفتوى على قول محمد هو شيخ الاسلام وقاضيخان في فتاواه وفي شرحه على الجامع الصغير
ومشى عليه في متن الوقاية والنقاية والذخيرة والمغني وفي الشربلالية عن البرهان انه أصح
ما يفتي به قال يعني انه أصح من تصحيح الهداية والكافي الخ وعزاه القهستاني الى المشاهير كالحيط
والخلاصة والمضمرات وغيرها ثم قال فقد أشكل ما في الهداية والكافي اه وقال في شرح
الجمع وفي الجامع الخاني الفتوى اليوم على قول محمد لتغير أحوال الناس في قصد الاضرار اه وبه
ظهر أن افتاءهم بخلاف ظاهر الرواية لتغير الزمان وظواهره كثيرة وقصد الاضرار في زماننا كثير

مطلب اذا سكت الشفيع
لا تبطل شفعته ما لم يعلم
المشتري والتمن
مطلب فيما اذا ترك طلب
الخصومة أكثر من شهر

فقد شاهدت غير مرة من جاء يطلبها بعد عدة سنين قصد الاضرار المشتري بعد ما هدم وبني وطعما
 في غلاء السعر وما مر من امكان رفعه للقاضي لا يخطر على بال الناس اليوم وليس كل أحد يقدر
 على المرافعة فلا حرم كان سدها الباب أسلم والله تعالى أعلم (سئل) في الشفيع اذا ساوم
 الحصة المبيعة من المشتري هل تبطل شفيعته (الجواب) نعم تبطل بالمساومة بعبارة وأجارة كما ذكره
 في المتنق (سئل) في دار مشتركة بين زيد وعمرو والغائب واخوتهما بطريق الارث عن أبيهم
 فباع زيد حصته فيها من اخوته الحاضرين ثم حضر عمرو والغائب وطلب المبيع بشفعة الخلط
 بوجهه الشرعي فهل له ذلك ويقتضى له بها (الجواب) نعم اذا حضر وطلب مستوفيا شروط
 الطلب يحكم له بحقه حيث لم يوجد منه مسقط له خيرة لو كان الخلط في المبيع غائبا يقتضى
 بالشفعة الخلط في حقه ان طلب لان الغائب يحتمل أن لا يطلب فلا يؤخر حق الحاضر بالشك
 ثم اذا حضر وطلب الشفعة قضى له بها منع عن شرح الجمع (سئل) في أبي الصغير هل له طلب
 الشفعة للصغير بوجهه الشرعي (الجواب) نعم وفي الاصل الوصي يطلب الشفعة للصغير
 ويقوم مقامه في لوازمها كالاب والجد الخ أدب الاوصياء وفي أحكام الصغار للامام الاستروشي
 ثم اذا وجبت الشفعة للصغير فالذي يقوم بالطلب بالاخذ من قام مقامه شرعا في استيفاء حقوقه
 وهو أبوه ثم وصي أبيه ثم جدته أو أبيه ثم وصي الجد ثم وصي نصبه القاضي فان لم يكن له أحد من
 هؤلاء فهو على شفيعته اذا أدرك فاذا أدرك وقد ثبت له خيار البلوغ والشفعة فاختر ردة النكاح
 أو طلب الشفعة فأيهما كان أولا يجوز ويبطل الثاني والحيث في ذلك أن يقول طلبتهما الشفعة
 والخيار فاذا كان له أحد من هؤلاء فترك الشفعة مع الامكان بطلت حتى لو بلغ الصغير لا يكون
 له حق الاخذ وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد لا تبطل الشفعة وعلى هذا الخلاف
 تسليم الشفعة اذا سلم الاب والوصي ومن بعنهما شفعة الصغير صح تسليمه عند أبي حنيفة وأبي
 يوسف حتى لو بلغ الصغير لا يكون له أخذها بالشفعة وتسليم الاب والوصي شفعة الصغير صحيح
 عند أبي حنيفة سواء كان في مجلس القضاء أو في غير مجلس القضاء بخلاف تسليم الوكيل في غير
 مجلس القضاء عند أبي حنيفة وتمام فروع المسئلة فيها (سئل) في عقار معلوم مشترك بطريق
 الملك بين زيد وأيتام لكل منهم حصة شائعة فيه فباع زيد نصيبه من ذلك العقار من أجنبي بثمن
 معلوم من الدراهم ثم بلغ الايتام رشدين ولم يكن لهم حين البيع جد ولا وصي فهل لهم الشفعة
 بشرطها الشرعي (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لیتيم أخ وصي عليه وحصة معلومة
 في دار جارية بغيرها في ملك امه واخته ورجل غائب لكل حصة معلومة في أرضا وبناء فباع وكيل
 الغائب نصيبه من أجنبي فبادر الوصي فور علمه بالبيع وتملك المبيع للیتيم بالشفعة بمثل الثمن لما
 رأى فيه المصلحة للیتيم وبقية الشركاء لم يطلبوا فهل للوصي ذلك (الجواب) نعم (سئل)
 فيما اذا اختلف الشفيع والمشتري في الثمن فقال المشتري بمائة وثمانين قرشا والشفيع يقول
 بمائة وخمسين قرشا والتمن منقود والدار مقبوضة واقام كل منهما البينة على دعواه فهل
 تكون بينة الشفيع أحق (الجواب) نعم وان اختلف الشفيع والمشتري في الثمن والدار
 مقبوضة والتمن منقود صدق المشتري بيمينه لانه منكر ولا يتحالفان وان برهنا فالشفيع أحق
 لأن بينة ملزمة شرح السور للعلاء وأوضحه في المنع والرد والمسئلة في المتنق (أقول) ولعل
 فائدة التقييد بنقد الثمن كونه اختلفا مع المشتري اذ لو كان غير منقود يكون الاختلاف
 مع البائع ولم يظهر لي فائدة التقييد بكون الدار مقبوضة والتمن خالية عن القيد

مطلب تبطل الشفعة
 بالمساومة بعبارة وأجارة

مطلب اذا حضر الغائب
 وطلب الشفعة قضى له
 بالشفعة

مطلب الاب يطلب الشفعة
 للصغير

مطلب اذا بلغ الیتيم له طلب
 الشفعة

مطلب للوصي طلب الشفعة
 للصغير

مطلب اختلف الشفيع
 والمشتري في قدر الثمن
 قدمت بينة الشفيع

مطلب له طلب التملك بعد
الطلبين

مطلب اذا اخبر انها بيعت
بكذا فسلم ثم ظهر انه بأقل له
الشفعة

مطلب الشفعة لا تختص
بالدار

مطلب اذا بيعت الدار
للشريك لا شفعة للجار

مطلب اذا سلم الشريك
مكان للجار الطلب

(سئل) في دار بيعت فلما علم الجار بالبيع أشهد عليه فوراً بينة شرعية وهو عندها انه تملكها بالشفعة فهل ثبت له الاخذ بشفعة الجوار أم لا (الجواب) اذا طلب الجار المذكور عند القاضي الدار المذكور بشفعة لا تختص بطلب خصومة وتلك بعد ما طلبها بطلب موثقة وطلب تقرير واشهاد بالوجه الشرعي ثبت له الاخذ بشفعة الجوار (سئل) في أرض ملك بيعت ولها جار ملاصق أخبر أنها بيعت باربعة عشر قرشاً فسلم الشفعة لاستكثار غنائم علم انها بيعت بأقل ويريد الآن طلبها بشفعة الجوار بوجهه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم قيل للشفيع انها بيعت بألف فسلم ثم ظهر أنها بيعت بأقل أو برباً أو شعيرة قيمته ألف أو أكثر فله الشفعة تنوير من باب ما يطلها (سئل) هل الشفعة تختص بالدار أم لا (الجواب) لا تختص بالدار قال في المنع وشرطها أن يكون المحل عقاراً سفلًا كان أو علوًا الخ وفي شرح الملتقى للعلائي والمراد هنا بالعقار غير المنقول فدخل الكرم والرحى والبئر والعلو وان لم يكن طريقه في السفلى وخرج الشجر والبناء فانه من منقول لا شفعة فيه لا تتبعية العقار انتهى (سئل) في دار مشتركة بين زيد وهند مناصفة فباعت هند نصفها من شريكها زيد ويريد الجار أخذ المبيع بشفعة الجوار فهل لا شفعة للجار مع وجود الشريك (الجواب) نعم وثبت أي الشفعة للخليط أي الشريك في نفس المبيع ثم بعد ما تسلمها ثبت للخليط في حقه أي حق المبيع كالشرب والطريق الخاصين معنى خصوصهما أن يكون الشرب من نهر لا تجري فيه السفن وأن لا يكون الطريق نافذاً ثم أي بعد ما تسلمها ثبت للجار ملاصق ولو ذمياً أو مأذوناً أو مكاتباً (سئل) في دار معلومة جار نصفها في ملك زيد وربعها العمور وربعها الآخر لكر أرضاً و بناء فباع زيد وعمرون نصيبهما منها من أجنبي فسلم بكر وأسقط حقه من الشفعة وطلب الجار الملاصق الشفعة وأشهد بينة فور علمه بالبيع على البائع عند الدار وهي بيده انه تملك المبيع بشفعة الجوار ثم طلبها بطلب تملك وخصوصة فهل له ذلك (الجواب) نعم (أقول) في شرح المجمع لابن ملك اعلم أن كل موضع سلم الشريك الشفعة انما ثبت للجار حق الشفعة اذا كان الجار قد طلبها حين مع البيع وان لم يكن له حق الاخذ في الحال أما اذا لم يطلب الشفعة حتى سلم الشريك الشفعة فلا شفعة له اهـ ومثله في الذخيرة

* (كتاب القسمة) *

(سئل) فيما اذا مات زيد عن ورثة بالغين وقاصرين وخلف غراسات وأراضي معلومات ثم بلغ القاصرون ويريد أحد الورثة قسمة نصيبه من الأراضي والغراسات وهي قابلة للقسمة وينتفع كل بنصيبه بعد القسمة والمعادلة ممكنة والمنفعة لا تبدل فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في دار قابلة للقسمة مشتركة بالملك الشرعي بين زيد وهند وعمرون ولكل منهم حصة معلومة فيها فبني زيد وهند فيها بناءاً لات منها متقومة بعد هدمها وامتنع عمرو من دفع ما يخص حصته من غن الآلات وكافتها وطلب زيد وهند القسمة فهل تقسم وحيث خرج البناء في نصيبها فبها والاهدم (الجواب) نعم تقسم وحيث بني زيد وهند بدون اذن من عمرو وخرج البناء في نصيبها فبها والاهدم وتدفع آلاته لهما والمسئلة في التنوير من القسمة وأجاب قارئ الهداية بقوله اذا لم يحجزوا ما فعل يقسم بينهم فان وقع نصيبه فيما بني فيه وغرس بقى وان لم يقع فيه بل في نصيب الشريك قلع وضمن ما نقصت الأرض بذلك والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا مات

* (كتاب القسمة) *

مطلب له قسمة حصته من
الأراضي والغراسات

مطلب فيمن بني في الدار
بلا اذن شريكه ثم طلب
القسمة

مطلب ان خرج البناء في
نصيبه فبها والاهدم

مطلب في قسمة التركة
المشقة على أعيان ودين

مطلب اذا طلب ذوا الكثير
القسمة وكان ينتفع بحصة
يجاب

مطلب له المهايأة في الدار
الغير القابلة للقسمة ويحجر
الاتي

مطلب لا يشترط للمهايأة
ذكر المدة ولا تبطل بالموت
ولكل نقضها ولو بلا عذر

مطلب تجوز المهايأة في
الجنس الواحد وفي الجنسين

مطلب يجبر الاتي على
المهايأة من حيث الزمان
دون المكان

مطلب في المهايأة في المأجور

زيد عن ورثة فيهم أيتام لهم وصى وخلف تركه مشقة على أعيان ودين على رجل فاقسم الورثة
مع الوصي الاعيان والدين مناصفة شارطين أن يكون الدين للايتام والاعيان لهم ثم ظهر
المديون معسر فهل تكون القسمة فاسدة (الجواب) نعم الدين على وجهين اما على الميت
أوله فان له واقتسموا الدين والعين ان شرطوا ان يكون الدين لاحدهم فسدت وان اقتسموا الدين
بعد قسمة الاعيان ان غير مشروطة قسمته في قسمة الاعيان جازت قسمة العين لا الدين وان على
الميت فاقسموا على ضمان الدين للدائن كلهم أو أحدهم ان الضمان مشروطا فيها فسدت والا
فان ضمن ضامن على أن لا يرجع في الشركة تحت القسمة اذا أدى وان ضمن بشرط الرجوع أو
سكت ولم يقل على أن لا يرجع فسدت الآن يقضوا دينه برأية من كتاب القسمة من الثاني في
دعوى الغلط فيها (سئل) في عقار قابل للقسمة مشتركين جماعة متعددين واذا قسم بينهم بقي
بعضهم وهو ذو الحصة الكثيرة منتفعا بحصته على الوجه الذي كان عليه ولا يبقى بعضهم الاخر
منتفعا بحصته على الوجه المذكور فطلب ذوا الكثير المذكور قسمة حصته فهل يجاب الى ذلك
(الجواب) نعم يجاب ذوا الكثير الى ذلك حيث الحال ما ذكرنا في الملتقى واذا انتفع كل من
الشركاء بنصيبه بعد القسمة قسم بطلب أحدهم وان تضرر الكل لا يقسم الارضاهم وان انتفع
البعض دون البعض قسم بطلب ذي النفع لا بطلب الاخر وهو الاصح اهـ ومشله في كثير من
المعتبرات (سئل) في دار غير قابلة للقسمة مشتركة بطريق الملك الشرعي بين زيد وعمرو فطلب زيد
المهايأة مع عمرو في سكنها بأن يسكن فيها مدة بحسب حصته ويسكن عمرو أيضا مدة مشله فأبى
عمرو ذلك بدون وجه شرعي فهل يلجأ الى فيها على الوجه المذكور ويجبر الاتي (الجواب)
نعم قال في الخانية قبيل كتاب الاقرار للمهايأة في الاموال المشتركة التي يمكن الانتفاع بها مع بقاء
عينها مشروعة ولا يشترط لجوازها ذكر المدة ولا تبطل بموت أحدهما او يتفرد أحدهما
بنقضها بعذر وبغير عذر في ظاهر الرواية وروى ابن سماعة عن محمد أنه لا يتفرد أحدهما
بنقضها الا بعذر أو بطلب قسمة عينها هذا اذا كانت المهايأة بغير أمر القاضي فان كانت بحكم
الحاكم لا يتفرد أحدهما بنقضها ما لم يصطحا وتجوز المهايأة في الجنس الواحد وفي الجنسين
الآن في الجنس الواحد كالدار الواحدة لو تهايا بأنافسهما زمانا شهرا أو سنة أو يوما أو تهايا مكانا
بأن يسكن هذا طائفة من الدار والاخر الطائفة الاخرى أو يزرع أحدهما هذه الطائفة من
الارض والاخر الطائفة الاخرى جاز على كل حال وان طلب أحدهما المهايأة من حيث الزمان
وأبى الاخر فان القاضي يجبره وان طلب المهايأة من حيث المكان روى الكرخي عن أبي حنيفة
أن القاضي لا يجبر وفي الجنسين كالدار والارض اذا تهايا على أن يسكن هذا الدار والاخر
يزرع هذه الارض أو في الحمام والدار على أن يسكن هذا الدار والاخر يأخذ الحمام ويؤجره
ان تهايا بتراضيهما جاز وان طلب أحدهما أو أبى الاخر لا يجبر القاضي اهـ وتام ذلك فيها
(أقول) لم يتعرض للمهايأة في المأجور وهي واقعة الفتوى سئلت عنها ورأيت في مجموعة شيخ
مشايخنا السابحاني بخطه مانصه في مستأجر حصة من عقار يريد التنازل وما على المالك
أو المستأجر الاخر ليس لذلك كما أفاده الخير الرملي وأفاد في التتارخانية أن تهايا المستأجرين
صحيح غير لازم وان شرطا على المؤجر أن لا أحدهما مقدم الدار ولا الاخر مؤخرها فسد العقد اهـ
ما رأيت بخطه رحمه الله تعالى وحاصله أن تهايا المستأجرين أو المستأجر مع المالك بان استأجر
بعض عقار شأنا على مذهب من يراه صحيح ولكن لا يكون على طريق الجبر والزم اذا امتنع

عنه أحدهما وإذا تراضيا فهو صحيح غير لازم بمعنى أن لكل منهما فسخ المهايأة ولو بلا عذر وهو موافق لما مر عن ظاهر الرواية في المهايأة في الملك ورأيت بخط بعض الفضلاء نقلا عن الفناوى الهندية في الاجارات ما هو صريح في جواز المهايأة في جام مشترك بين رجلين أجر أحدهما حصته من ثلث وحكم بذلك كما فتهيا المالك مع المستأجر من الآخر والله تعالى أعلم (سئل) في أمتعة معلومة مختلفة الاجناس قابل كل جنس منها للقسمة مشتركة بين زيد وورثة عمرو البالغين مناصفة يريد يد قسمة نصفه من كل جنس منها وحده وإذا قسمت ينتفع كل منهم بنصيبه فهل يجب زيد الى ذلك (الجواب) حيث كانت قابله للقسمة يقسم كل جنس منها على حدة ولو أخذ كل واحد نوعا بالتراضي جاز والله تعالى أعلم وفي الجامع الصغير يقسم كل شئ بين رجلين من صنف واحد إذا طاب أحدهما القسمة ولا يقسم الرقيق والدار المختلفة عند الامام وأجمع أصحابنا أن التركة إذا كانت جنسا واحدا تقسم بطلب أحدهم ولا يلتفت الى إباء الآخر بزيادة الشوب الواحد لا يقسم الا بالتراضي ويقسم طول وعرضا إذا كان بالرضا ثاب بين قوم اقتسموها ولا يصيب كل واحد منهم ثوب تام لم يقسم ذلك الا بالتراضي خلاصة ومثله في البرازية (سئل) في اخوة أربعة بالغين عاقلين سعيهم وعائلتهم واحدة تلقوا عن أبيهم غراسا وغيره فأخذوا في الاكتساب والعمل كل على قدر استطاعته وأنشأوا بجملة غراسا آخر ثم اقتسموا الغراسين المزورين بعد موت أبيهم قسمة صحيحة شرعية في صحتهم وسلامتهم وتصرف كل بما خصه ثم ادعى اثنان منهم أن الغراس الذي أنشأوا بعد موت أبيهم مختص بهما بمقتضى انهما الغراسان له ويرى أن القسمة وقعت جهلا فهل تكون دعواهما غير مسموعة (الجواب) نعم إذا اقدام على الاقسام اعتراف بأن المقسوم مشترك ودعوى الجهل باطله عند أهل العلم قاطبة كما في الخيرية ونقل العلائي عن الخانية اقتسموا دارا أو رشا ثم ادعى أحدهم في قسم الآخر بناء أو فخللا زعم انه بناء وغرسه لم تقبل بيته (أقول) كتبت في رد المحتار عن العلامة المقدسي اقتسما التركة ثم ادعى أحدهما أن إياه كان جعل هذا الشيء المعين له ان كان قال في صغرى يقبل وان مطلقا اه أي لان دعوى الجهل هنا لا يخفى والتناقض في موضع الخفاء عفو (سئل) فيما إذا كان لزيد دين على جماعة معلومين ومات عن ورثة تقاسموا تلك الديون بينهم وجعلوا الدين الذي على عمرو من الجماعة لبكر من الورثة وهكذا فهل القسمة المرقومة باطلة (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان لجماعة مجرى ماء معلوم يجري الى دورهم بحقه المعلوم من الماء من طالع ماء كبير ينزل الماء منه من فرض قديم الى طالع آخر صغير داخل دار أحد الشركاء ثم ينزل في حجر يسمى بالخرج وينقسم أقساما معلومة يطلع أحدها الى طالع آخر وينقسم الى فرضين أحدهما الدار زيد في زيد الدار المزبورة مسجد الله تعالى ويريد قسمة حصته المسجد المذكور من مجرى الطالع الكبير وأن يجري بها في دمنه خاصة بالمسجد وذلك قابل للقسمة وينتفع كل بحصته بعدها ويعارضه في ذلك بعض الشركاء بدون وجه شرعي فهل يجب زيد الى ذلك ويمنع المعارض له (الجواب) نعم وإذا كان قناة أو نهرا أو بئرا أو عين أو ليس معها أرض فأراد بعض الشركاء القسمة فالقاضي لا يقسم وان كان مع ذلك أرض لا شرب لها الا من ذلك قسمت الارض وترك النهر والقناة على الشركة ولو كان أنهارا وآبار الارضين متفرقة قسمت الآبار والعيون والاراضي محيط البرهان من القسمة وفي النوازل كرم بين أربعة نفرو تحت هذا الكرم حائط لرجل خامس اشترى أحد الشركاء الاربعة الحائط وأراد أن يسوق اليه ماء

مطلب في قسمة الاجناس المختلفة

مطلب الاقدام على الاقسام اعتراف بأن المقسوم مشترك مطلب دعوى الجهل باطله

مطلب قسمة الورثة الديون باطله مطلب في قسمة الماء من الطالع

يعني نصيبه من ماء الكرم والشركاء الثلاثة يمنعونه منه فان أراد أن يسوق في المجرى المشترك
 فله سهم منعه وان أراد أن يسوق في مجرى خاص له لم يكن له سهم أن يمنعوه اذا كان شرب الحائط
 المشتري من هذا النهر ذخيرة من الفصل الثاني في قسمة الشرب (أقول) في دلالة هذه النقول
 على ما ذكره من الحكم نظر ظاهر أما في المحيط فإظهار أن المراد به قسمة نفس القناة أو النهر
 أو البئر أو العين لا قسمة شربها وقد صرحوا بأنه لا يقسم الحمام والبئر والرحى لأن فيها ضرر أي
 لأن ذلك غير قابل للقسمة لأنه لا ينيق منتفع به بعد القسمة كما كان قبلها نعم لو كانت اراض
 متفرقة لها آبار أو عيون متعددة قسمت الاراضي مع الآبار والعيون بان يجعل لكل أرض بئر
 خاص وأما في النوازل فليس النزاع فيه بين الشركاء في قسمة نفس الشرب بل في اجرائه
 في الارض المشتركة لأن الماء الذي يريد سوقه هو ماء الحائط بدليل آخر عبارة النوازل فإذا كان
 شرب ذلك الحائط من نهر ذلك الكرم المشترك وله مجرى خاص به ليس له أن يجريه في مجرى
 الكرم المشترك وانما له اجراؤه في مجراه الخاص به والمسئلة المسؤول عنها انما هي قسمة الماء
 من الطالع فنقول الذي يظهر من القواعد أن قسمة نفس الماء جائزة حيث أمكنت المساواة
 بلا ضرر ثم رأيت في أول كتاب الشرب من مختارات النوازل لصاحب الهداية لكن الطالع فيه
 حجر يسمى بسطا وهو مقسم من اربعة وعشرين قيراطا أقساما تسمى فروضا ينزل فيها الماء على
 قدر الحصص من ذلك الماء كل قيراط يسمى اصبعاً والطالع الثاني كذلك فيه بسط آخر مقسم
 كذلك والطالع الثالث كذلك لكن الطالع الاول تكون أصابعه أكبر من أصابع الثاني وكذا
 الثاني أكبر من الثالث وهكذا لأنه اذا كان نصيب الطالع الثاني ثلث ماء الطالع الاول مثلاً
 يكون كل اصبع من الثاني ثلث اصبع من الاول وهكذا فمن له اصبع من الطالع الثاني وأراد
 أخذها من الطالع الاول يأخذ ثلث اصبع منه ولا يمكن ذلك إلا باحداث فرض جديد في الحجر
 المسمى بسطا من الطالع الاول ولا يخفى أن ذلك البسط مشترك بين أصحاب المياه فيرجع الامر الى
 قسمة نفس البسط واحداث فرض جديد فيه وذلك غير جائز بدون إذن الشركاء لأنه تصرف
 في المشترك ولأنه قد تقدم أنه لا يقسم البئر والنهر ونحوهما ولذا قال في كتاب الشرب وليس لاحد
 من الشركاء في النهر أن يشق منه نهراً أو ينصب عليه رحي الارحى وضع في ملكه بان يكون
 حائطاً للنهر وبطنه ملكه كما ذكره في غاية البيان لأنه اذا كان كذلك لم يكن متصرفاً في المشترك بل
 في خالص ملكه وحينئذ فلو أمكن أخذ ما يخصه بلا احداث شيء في البسط فله ذلك حيث لا ضرر
 على بقية الشركاء وقد صارت حادثة الفتوى بعيد كناية هذا المحل فأجبت عنها كذلك وصورتها
 في طالع فيه بسط مقسم فروضا منها فرض ينزل منه الماء الى ساقية في حائط دار زيد ثم يخرج منها
 الى طالع آخر في دار زيد وينقسم نصفين أحدهما لزيد والآخر لجيرانه ويريد زيد قسمة حصته
 من الساقية المذكورة التي في داره بمعرفة أهل الخبرة حيث لا ضرر على جيرانه في ذلك ولا
 احداث فعل في شيء مشترك ليكون حائطاً للساقية من حائطه المملوك له ولا يخفى أنه حينئذ
 ذلك والله تعالى أعلم وكتب المؤلف عن محمد بن هلال ما صورته سئل فيما اذا كان لرجل
 استحقاق في مجرى ماء مساحته معلومة قدر اصبع يصل منه الماء الى منزله في دمنسة مختصة به
 من جلة فروض مستحقها في طالع بقرب منزله يصل اليه الماء من طول العاخر أعلى منه وأقرب
 الى الاصل يخالف بسط الماء فيها بسطه فيه فهل للرجل المذكور أن يأخذ القدر المزبور وهو
 الاصبع من الطوالع المذكورة التي فوق المقسم المذكور ويخرجه من مجراه القديم أو لا

مطلب حادثة الفتوى في
 قسمة ماء الطالع

الجواب ليس للرجل المذكور أن يأخذ قدر حقه وهو الاصبع الامن الطالع والمقسم الذي
يجرى منه ولا يخرج منه ولا يجزئ منه من الطوالع التي فوقه لا اختلاف بسط الماء فيها فيصير بذلك
متعديا لا خذله أكثر من حقه على أن الوضع القديم لا يتغير كما قيل القديم يترك على قدمه كتبه
محمد بن هلال عني عنهما (سئل) فيما إذا كان الجماعة دار يدهم مشتركة بينهم بطريق الارث
عن زيد مورثهم وطلبوا من القاضي قسمتها بينهم وبرهنوا على الموت وعدد الورثة وكونها لهم
وفيه غائب وهي قابلة للقسمة وينتفع كل بنصيبه بعد ما فهل تقسم وينصب القاضي قابضا
للغائب (الجواب) نعم ولو برهنوا على الموت وعدد الورثة والعقار في أيديهم ومعهم وارث
غائب أو وصي قسم ونصب وكيل أو وصي ليقبض حصص الغائب والصبي ملتقى من القسمة
ومثله في التنوير وغيره من المتون (أقول) هذا إذا كانت الشركة أصلها الميراث كما ذكر
فلو أصلها الشراء فلا يقسم إذا كان فيه غائب والفرق أن أحد الورثة ينتصب خصما عن الباقي
بخلاف الشركة في الشراء ثم لو كان أصلها الميراث جري فيها الشراء بأن باع واحد منهم
نصيبه فهي في حكم شركة الميراث لقيام المشتري مقام البائع ولو كان أصلها الشراء جري فيها
الميراث بأن مات واحد منهم فهي في حكم شركة الشراء لقيام الوارث مقام المورث فينظر في ذلك
إلى الاول كما في الولو الجنية والخانية هذا المخلص ما حرزناه في رد المختار على الدر المختار (سئل)
في جماعة لهم بيت معلوم مثالته يريدون قسمته بينهم بالوزن فهل تكون القسمة صحيحة (الجواب)
نعم شريطة أن بينهم ما عنب أراد اقسمة تجوز قسمته بالوزن بالقياس والميزان وقال بعض المشايخ
تجوز قسمته بالشريحة أيضا لقله التفاوت وهذا غير صحيح لأنه وزني فلا تجوز قسمته بدون الوزن
أما بالقياس أو بالميزان فلا تجوز قسمته بالشريحة لأنها مجازفة وقسمة التبن بالأجمال ذكر
في النوازل أنه يجوز قال مولانا رحمه الله تعالى لأنه ليس بوزن خاتمة من فصل قسمة الاب والوصي
(أقول) الشريحة بالشين المعجمة والجيم شيء من سعف يحمل فيه البطيخ ونحوه كما في القاموس
(سئل) في دار مشقة على ساحة سماوية وثلاثة مساكن منها مسكن جارفي وقف بزمسكان
في ملك زيدريد ناظر الوقف قسمة الساحة المزبورة وفي ذلك مصلحة للوقف والساحة قابلة للقسمة
فهل تكون قسمة الساحة بينهم مانصين (الجواب) نعم وذو بيت من دار كذبي بيوت
في حق ساحتها أي أن كان بيت من دار فيها بيوت كثيرة في يدي زيد والبيوت الباقية في يد بكر فهي
أي الساحة بينهم ما حال كونها نصفين لاستوائهما في استعمالها وهو المورث فيها والتوضي
وكسر الخطب ووضع الامتعة ونحو ذلك فصارت نظير الطريق منح من دعوى الرجلين
وفي دعوى الخيرية ضمن سؤال مانصة لاشبهة في أن الساحة المذكورة كورة بينهما مناصفة وإذا طلبا
القسمة في الساحة أو طلب أحدهما تقسم أنصافا وقد صرح علماؤنا بأنه إذا كان في يد انسان
عشرة أيات من دار وفي يد آخر بيت واحد الخ اه (أقول) قد منافي كتاب الدعوى تفصيلا
وكلاهما في هذه المسئلة فراجع (سئل) فيما إذا ادعى أحد متقاسمي دارا من نصيبه
شيئا وقع في يد صاحبه غلطا وقد كان أقرب بالاستيفاء ويريد إقامة بينة شرعية على ذلك وقسمتها
على قدر نصيبهما فيها فهل تقبل (الجواب) نعم تقبل بينته قال في الدر في كتاب القسمة أقتر
أحد المتقاسمين بالاستيفاء ثم ادعى الغلط في القسمة وزعم أن بعضا مما أصابه في يد صاحبه
وقد كان أشهد على نفسه بالاستيفاء لا يصدق إلا بحجة اه ومثله في التنوير والكنز والقدروري
والوقاية والملتقى وغيرها وعبارة الوقاية وشرحها الصدر الشريفة فان أقتر أحد المتقاسمين

مطلب في قسمة التركة إذا
كان فيه غائب

مطلب الوزني لا تجوز قسمته
بدون الوزن

مطلب في قسمة ساحة الدار

مطلب ذو بيت في دار كذبي
بيوت في حق ساحتها

مطلب فيما إذا أقر بالاستيفاء
ثم ادعى الغلط في القسمة

بالاستيفاء ثم ادعى أن بعض حصته وقع في يد صاحبه غلط لا يصدق إلا بحجة قالوا لأنه يدعى فسخ
القسمة فلا يصدق إلا بالمينة قال في الهداية ينبغي أن لا تقبل دعواه للتناقض وفي المبسوط
وقتاوى قاضيخان ما يؤيد هذا وجه رواية المتن أنه اعتمد على فعل القاسم في إقراره بالاستيفاء
حقه ثم اتأمل حتى التأمل ظهر الغلط في فعله فلا يؤخذ بذلك الإقرار عند ظهور الحق اه
ومثله في الدرر باوضح من هذا وفي الخانية ودعوى الغلط انما تسمع اذ لم يقتر بالاستيفاء اما اذا
أقر بالاستيفاء فلا تسمع دعواه الغلط والغبن الا اذا ادعى الغصب ٢ حينئذ تسمع دعواه اه
ولعل ما في الخانية فيما اذا باشر القسمة بنفسه وأقر بالاستيفاء حيث صدر المسئلة بقوله رجلان
اقتسما وما في المتن فيما اذا اقتسما وأقر بالاستيفاء معتمد في القسمة على قول الامين كما يقع
في زمانا غالباً فتأمل فربما يفيد التوفيق أو أن ما في الخانية رواية وما في المتن رواية أخرى
ويدل على ذلك قول صدر الشريعة وجه رواية المتن الخ فلعن اصحاب المتن مشوا على هذه
الرواية وأنت على علم بأن ما في المتن مقدم على ما في الفتاوى بل ذكر الجوى في حاشية الاشباه
من كتاب الحجر أن ما في المتن والشروح ولو بطريق المفهوم مقدم على ما في الفتاوى اه
وقال في البحر من النكاح تحت قوله فان لم يكن عصبة فالولاية للام مانصه المتن موضوعة
لبين الفتوى اه (سئل) في كرم مشترك بطريق الملك بين زيد وعمرو واقسماه بينهما نصفين
بالتراضى ثم ظهر غبن فاحش في نصيب زيد يريد الدعوى بذلك ونقض القسمة بعد الثبوت
الشريعى ولم يقتر بالاستيفاء فهل يسوغ له ذلك (الجواب) اذا ظهر غبن في القسمة فاحش ان
كانت القسمة بقضاء القاضى تبطل عند الكل وان كانت بالتراضى اختلفوا فيه اذ القسمة
بالتراضى أكد منها بقضاء القاضى فصحيح في الكافي والامام قاضيخان سماع دعوى الغبن
في القسمة بالتراضى وصحيح في الخلاصة وفي شرح أدب القاضى للامام الاسييجاني عدم سماعها
قال في التنوير ولو ظهر غبن فاحش في القسمة بطلت ولو وقعت بالتراضى في الاصح قال شارحه
في منحه بعدما نقل الخلاف والصحيح المعتمد ما قدمناه عن الكافي وقاضيخان وبه جزم اصحاب
المتون وصححه اصحاب الشروح وبه أقيمت مرارا اه فیسوغ لزيد الدعوى بذلك ونقض
القسمة لان شرط جوازها المعادلة ولم توجد فوجب نقضها وهذا كله اذ لم يقتر بالاستيفاء
أو البراء وأما اذا أقر بالاستيفاء أو البراء أو شهد شاهدان على ذلك لم تصح دعواه كما ذكر
في نقد الفتاوى كما نقله الاقتصارى في فتاواه من القسمة (سئل) من قاضى الشام سنة ١١٤٨
فيما اذا تقاسمادارا ثم باع أحدهما نصيبه بحضور خصمه وتصديقه على صحة البيع وأنه لا مطعن
له فيه ثم ادعى غبنا فاحشا في القسمة وأنه الا أن اطلع عليه وأن له أربعة قرارات بأخذ اثنين وبقي
اثنتان في يد صاحبه فهل تسمع دعواه أولا (الجواب) قال في المحيط البرهاني التناقض فيما
طريقه الخفاء عفو لا يمنع صحة الدعوى ألا ترى أن المرأة اذا اختلعت من زوجها على مهرها
ونفقة عيالها ثم أقامت بعد ذلك بينة أن الزوج طلقها ثلثا ناقبل الخلع تقبل بينته وان صارت
متناقضة في دعوى الطلقات الثلاث بالاقدام على الخلع وانما كان كذلك لان الزوج ينفرد
بالايقاع ولا يتوقف ذلك على علم المرأة وكان طريقه طريق الخفاء فجعل التناقض فيه عفو اه
ففي هذه المسئلة هل يكون حضوره وتصديقه على البيع ثم دعواه ذلك تناقض طريقه الخفاء أولا
مقتضى ما في القسمة نعم وتسمع دعواه فانه قال راعى الى فتاوى برهان قسما أرضا مشتركة وأقر
كل واحد منهما أنه لا دعوى له على صاحبه وزرع نصيبه ثم أراد أحدهما الفسخ بالغبن فله ذلك

٢ قوله الا اذا ادعى الغصب
أى ادعى أن شريكه غصب
منه بعد القسمة شيئا من
حقه الذى خرج له بالقسمة
فتسمع لانه لا تناقض حينئذ
لان إقراره بالاستيفاء
لا يناقض دعوى الغصب
بعده اه منه
مطلب ما في المتن مقدم
على ما في الفتاوى

مطلب اذا ظهر غبن
فاحش في القسمة ولم يقتر
بالاستيفاء له نقضها

مطلب تقاسمادارا ثم باع
أحدهما حصته بحضور
الاخر ثم ادعى الاخر غبنا
فاحشا في القسمة
مطلب التناقض في موضع
الخفاء عفو

إذا كان الغبن فاحشاً عند بعض المشايخ اه واقتصر على ما ذكر وأما عدم إقراره بالاستيفاء فقد قال في التنوير وشرحه ولو ظهر غبن فاحش لا يدخل تحت التقويم فإن كانت بقضاء بطلت اتفاقاً ولو وقعت بالتراضي تبطل في الأصح لأن شرط جوازها المعادلة ولم توجد فوجب نقضها خلافاً للصحيح الخلاصة وتسمع دعواه بذلك إن لم يقتر بالاستيفاء وإن أقتر به لا تسمع دعوى الغلط والغبن للتناقض إلا إذا ادعى الغصب فتسمع دعواه اه ومثله في شرح المجمع والخائنة وغيرهما وفي التنوير وشرحه أيضاً ولو ادعى أحداهم أن من نصيبه شيئاً وقع في نصيب صاحبه غلطاً وقد كان أقتر بالاستيفاء أو لم يقتر به لم يصدق إلا برهان أو إقرار الخصم أو أنه كوله عن اليمين ولا تناقض لأنه اعتمد على فعل الأمين ثم ظهر غلطه اه فلتخص من ذلك أنه حيث ادعى الغبن الفاحش وأن حصته أربعة قراريط وإن ما أخذه من ذلك فهو قراطين والباقي في يد خصمه تسمع دعواه بذلك هذا ما ظهر لنا مما وجدناه من النقول بعد التفحص والتفكير عليها في المعتررات وبالله سبحانه التوفيق (أقول) لم يظهر في هذه المسئلة كون التناقض محاطاً بيقه الخفاء نعم تقدم الخلاف فيما إذا ادعى الغلط في القسمة بعد ما أقتر بالاستيفاء هل تسمع دعواه وبرهانه أم لا وعلى القول بالسماع وهو ما عليه المتون لا حاجة إلى كون التناقض هنا محاطاً بيقه الخفاء فتأمل والله تعالى أعلم (سئل) في بستان كبير قابل للقسمة مشترك بين وقفين مناصفة مشتمل على قطع أراض مختلفة بالجودة والرداءة وقبعة عشرة أذرع من جانب مثل قيمة عشرين ذراعاً من الجانب الآخر وأجرة الرديئة تعدل نصف أجرة الجيدة ويريد كل من ناظرى الوقفين المزبورين قسمة ذلك وفي ذلك مصلحة للوقفين فهل حيث الحال ما ذكر يجابان إلى ذلك ويجعل الذراع من الجيدة في مقابلة الذراعين من الرديئة (الجواب) نعم قال في الذخيرة من الفصل الثاني قال محمد في الأصل وإذا كانت الدارين ورثة فاقسموها وفضلها لبعضها على البعض لفضل قيمة البناء فهذه القسمة وهذا التفضيل جائز وصورته إذا كانت بين وارثين وهي ثلاثون ذراعاً قيمة عشرة أذرع من جانب مثل قيمة عشرين ذراعاً من الجانب الآخر أما لأجل البناء أو لمعنى من المعاني فاقسمها على أن يكون لأحدهما هذه العشرة وللآخر عشرون فهذه القسمة جائزة فاكتمل فيها بالمعادلة من حيث المعنى وهو المالبة عند تعذر اعتبار المعادلة من حيث الصورة بالذراعان اه وعليك بها فإن فيها فوائد متعلقة بهذا المعنى (سئل) في دار مشتركة بين زيد وأمرأتين أثلاثاً فاقسموها قسمة شرعية فوقع في نصيب زيد فضل بناء يزيد زيداً يريد عليهم ما بدله دراهمهم من عنده بدون رضاهم ما ولا تعذر تسوية وتريد المرأتين أن يكون عوضه من الأرض ولا ترضيان بالدراهم فهل لهما ذلك (الجواب) نعم ولا تدخل دراهم ليست من التركة في القسمة الأبرضاهم صورته دارين جماعة فأرادوا قسمتها وفي أحد الجانبين فضل بناء فأراد أحد الشركاء أن يكون عوض البناء دراهم وأراد الآخر أن يكون عوضه من الأرض فإنه يجعل عوض البناء من الأرض ولا يكلف الذي وقع البناء في نصيبه أن يرد بأزاء البناء من الدراهم إلا إذا تعذر فحينئذ للقاضي ذلك لأن القسمة من حقوق الملك المشترك والشركة بينهم في الدار لا في الدراهم فلا تجوز قسمة ما ليس مشتركاً در من القسمة (سئل) فيما إذا كان بين زيد وعمرو طريق مشترك بينهما منصفين عزان فيه إلى داريهما ويريد زيد قسمة وفي ذلك ضرر فهل حيث كان فيه ضرر لا يقسم (الجواب) نعم ولا يقسم الطريق لو فيه ضرر ولا يقسم كذا في قسمة البرازية أنقروى من القسمة وتمام تقاريع المسئلة فيه (سئل) فيما إذا كان مسيل ماء مشترك

مطلب إذا كان الذراع من جانب يعدل ذراعين من جانب آخر تقسم كذلك

مطلب لا تدخل الدراهم في القسمة بدون رضاهم إلا إذا تعذر

مطلب لا يقسم الطريق حيث كان فيه ضرر

مطلب يقسم المسيل

بين زيد وعمر وفارادز قد قسمته وأبى عمر وذلك فهل يسوغ لزيد ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا مات زيد عن بنت وأخ شقيق وخلف بيتا وربع غنطة حور وربع جوزة وحصصة معلومة من غراس كرمين فتوافقا وتراضيا لدى بينة شرعية على أن يكون البيت للآخ وبقية ما ذكر للبنات تطرح حصص كل منهما من التركة بطريق القسمة وتسلم الآخ البيت وتسلم البنات الباقي وتصرف كل منهما بما خرج له مدة والآخ تريد البنات نقض القسمة بدون وجه شرعي فهل ليس لها ذلك (الجواب) حيث اقتسم ذلك بالتراضي والوجه الشرعي ليس لها ذلك إذا القسمة بالتراضي أكد منها بقضاء القاضي (سئل) في دار صغيرة لا تقبل القسمة مشتركة بين زيد وأخته هند ولا يرضى زيد بالسكنى مع أخته فيها ولا يرضيان بالبيع والشراء فقال لها أمان تستأجرى حصتي أو توأجرى حصتك أو يسكن كل منا وحده في الدار مدة بحسب حصته فهل يأمرهما القاضي أن يختارا وجههما من الأوجه الثلاثة (الجواب) نعم (سئل) في معصرة معدة لعصر الزيت مشقة على عودين يعصر بكل منهما وعلى مطحنين يطحن بكل منهما الزيتون وعلى بئر ين وضع فيهما الزيتون وهي مشتركة بين زيد وجماعة من يدمنها النصف وللجماعة النصف ويريد زيد قسمة نصيبه منها بالوجه الشرعي وهي قابلة للقسمة لا يتضرر كل منهما بذلك فهل يسوغ لزيد ذلك (الجواب) نعم لا يقسم الحمام والحائط والبيت الصغير والدكانة الصغيرة وهذا إذا كان بحال لو قسم لا يبق لكل واحد بعد القسمة موضع يعمل فيه وإن كان فيقسم خزانة الفتاوى ومثله في الخلاصة والزانية (سئل) في معصرة دبس مشتركة بين جماعة يريد بعضهم قسمة نصيبه منها جبراً بدون رضا الباقي وهي صغيرة لا تقبل القسمة ولا ينتفع كل بنصيبه بعدها فهل لا يجاب طالب القسمة إليها (الجواب) إذا لم يبق فائدة انتفاع لكل منهم فيما يخصه لا يجاب طالب القسمة لذلك ونقلها ما تقدم (سئل) في بستان مشترك أربعة أرباعاً أرضاً وغراساً بين أوقاف أربعة لكل وقف ناظر يريد ناظر أحد الأوقاف قسمة الربع الجاري في وقفه وأفراده وهو قابل للقسمة وينتفع كل بنصيبه بعدها وفي ذلك حظ ومصلحة للوقف فهل يجاب الناظر المذكور إلى ذلك (الجواب) نعم (سئل) في غراس قائم بالوجه الشرعي في أرض وقف مشترك بين زيد وجماعة الوقف لكل نصفه ويريد ناظر الوقف قسمة نصيب الوقف من الغراس وأفراده والغراس قابل للقسمة وينتفع كل بنصيبه بعدها والمعادلة ممكنة والمنفعة لا تتبدل فهل يجاب الناظر إلى ذلك ويقسم بالوجه الشرعي (الجواب) نعم (سئل) في دار مشتركة بين هند وجماعة وقف لجهة الوقف ربعها وله نديا فيها ويريد ناظر الوقف قسمة حصص الوقف وأفراده من حصص الملك والدار قابلة للقسمة وينتفع كل بنصيبه بعدها وفي ذلك مصلحة للوقف فهل يجاب إلى ذلك (الجواب) نعم لأن قسمة الوقف من الملك جائزة كما صرح بذلك في الجرح وغيره وأجاب عن ذلك فارئ الهداية بقوله نعم تجوز القسمة ويقرر الوقف من الملك ويحكم بعضهم ويجوز للورثة بيع ما صار لهم بالقسمة الخ (سئل) في بستان معلوم مشترك بين جهتين وقفين أهليين لأحدهما عشرة قراريط والباقي للوقف الآخر وكل وقف ناظر شرعي من ذرية واقفه يريد أن قسمة البستان بين الجهتين وهو قابل للقسمة وينتفع كل جهة بنصيبها بعد القسمة وفي ذلك مصلحة للجهتين فهل يسوغ للناظرين ذلك (الجواب) نعم سئل العلامة ابن نجيم هل تجوز قسمة الوقف من وقف آخر إذا كان فيه مصلحة أجاب إذا كان لكل وقف ناظر يجوز له المقاسمة وإن كانا تحت ناظر واحد رفع الأمر إلى الحاكم فينصب قسماً فيقاسمه اهـ ومثله في الاسعاف ونص عبارته ولو أراد الواقفان أن يقتسما

مطلب القسمة بالتراضي
أكد منها بقضاء القاضي

مطلب دار لا تقبل القسمة
يأمر القاضي الشريك بوجه
من ثلاثة

مطلب في قسمة المعصرة
القابلة للقسمة

مطلب في معصرة دبس
صغيرة

مطلب في قسمة بستان
مشترك بين أوقاف أربعة

مطلب في قسمة الغراس
المشترك بين ملك ووقف

مطلب في قسمة الدار
المشركة بين وقف وملك

مطلب قسمة الوقف من
الملك جائزة

مطلب في قسمة الوقف من
الوقف

ما وقفه ليتولى كل واحد منهما على ما وقفه ويصرف غلبته فيما سمي من الوجوه جازاه وفيه من فصل المشاع ولو قسم الشريك وأدخل في القسمة دراهم معلومة فإن كان المعطي هو الواقف جازو بصير كأنه أخذ الوقف واشترى بعض ما ليس بوقف من نصيب شريكه بدراهمه وأنه جائز وإن كان بالعكس لا يجوز لأنه يلزم منه نقض بعض الوقف وحصة الوقف وقف وما اشتراه مالك له ولا يصير وقفا اهـ (أقول) قوله وحصة الوقف وقف الخ هذا بيان لقوله فإن كان المعطي هو الواقف فكان ينبغي تقديمه على قوله وإن كان بالعكس وحاصله أنه إذا كانت الدراهم من الواقف جاز وحصة الوقف تبقى وقفا وما قابل الدراهم يبقى ملكا له لأن الوقف شروطا وكلاما لم يوجد شيء منه في ذلك فلا يصير وقفا بمجرد ذلك كما قالوا فيما لو اشترى مستغلا للوقف من مال الوقف لا يصير وقفا ولكن هذا يظهر فيما لو كانت الدراهم بمقابلة عين كذراع من أرض مثلا أمالو كانت بمقابلة وصف كالخودة والحسن فلا قال المؤلف رحمه الله تعالى وسئل قارئ الهداية رحمه الله تعالى في رجلين وقفنا أرضا ثم مات أحدهما وطلب الآخر القسمة هل تقسم أم لا فأجاب نعم تقسم الأرض المذكورة ويفرز نصيب كل منهما عن الآخر إذا كان نصيب كل منهما على جهة غير الجهة الأخرى وأجاب أيضا عما إذا طلب المستحقون قسمة الوقف بقوله ليس لهم أن يقسموا العين الموقوفة لأن القسمة إنما تكون في الملك المشترك ولا ملك للموقوف عليهم هذا هو المذهب وبعضهم جوز ذلك وأجاب عما إذا انتهت الدار المشتركة وطلب أحدهما قسمة النقص وأبى الآخر بقوله الانتقاض إن أمكن قسمته بأن لم تحتاج إلى كسر وشق قسمت بطلب أحدهما ويجوز الممتنع وما يحتاج إلى كسر لا يقسم بالاتراضي والحد التنازع لا يندم إلا بالتراضي اهـ (سئل) في دار مشتركة بين زيد وعمر ومناصفة فاقسمها قسمة افراز وأقاما جدرا بين المقسمين وفي الدار بالوعة في مقسم زيد والميزاب خرج في مقسم عمرو ويسكب منه ماء المطر إلى البالوعة من قديم الزمان وإلى الآن ويريد زيد الآن رفع الميزاب المرقوم ومنع تسيل ماء المطر منه إلى البالوعة وقد شرط التسيل في البالوعة في القسمة لدى نيئة شرعية فهل ليس لزيد ذلك (الجواب) نعم والمسئلة في التنوير وجمع البحرين (سئل) فيما إذا كان للجماعة وزيد وهند دار مشتركة بين الجميع للجماعة نصفها ولزيد وهند نصفها اقتسموها مناصفة ولزيد وهند مسيل في حصة الجماعة يمكن صرفه والحال أنه لم يشترط في القسمة فهل حيث أمكن صرفه يصرف (الجواب) حيث لم يشترط في القسمة صرف عنه أمكن والافسخت كما في التنوير وغيره (سئل) في عقار موقوف من قبل واقفه على جماعة من ذريته وأقاربه طلب واحد منهم قسمة قسمة تملك بدون وجه شرعي فهل لا يقسم (الجواب) نعم (سئل) في دار معلومة مشتركة بين جماعة بطريق الملك فطلب ذوالالقليل الذي لا يبقى منتفعا به منه بعد القسمة قسمة حصته وأقاربه فهل لا تقسم بطلب ذوالالقليل الذي لا يتفقع (الجواب) نعم لأنه منعت في طلب القسمة والقاضي بحجب المتعنت بالرد كما صرحوا به (سئل) في قسمة أرض الوقف بالتراضي بين مستحقه على طريق التهايو والتناوب هل تكون جائزة (الجواب) نعم (سئل) في دار قابلة للقسمة مشتركة بين زيد وجماعة لا يدرعها وللجماعة الباقي فطلب زيد القسمة ونوافق الجماعة معه على ذلك ويزعم الجماعة أن أجرة القسام على زيد وحده دونهم فهل تكون أجرة القسام على عدد الرؤس (الجواب) نعم وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى على قدر الانصاء قال في تصحيح القدوري قال الأسيدجاني الصحيح

مطلب فيما إذا احتاجت
قسمة الوقف من الملك إلى
دراهم للتعديل

مطلب اقتسما ولا أحدهما
مسيل في حصة الآخر
مطلب لا يقسم الوقف قسمة
تملك

مطلب لا تقسم الدار بطلب
ذو القليل
مطلب تجوز قسمة الوقف
قسمة مهابة
مطلب أجرة القسام على
عدد الرؤس

قول أي حنيقة وعليه دسني والنسبي والمحبوب وغيرهما اهـ ومثله في شرح الملتقى للعلائي نقلا
عن المضمرة وعليه اقتصر صاحب التنوير وبه أفتى غير واحد (أقول) قال في الهداية وعنه
انها على الطالب دون الممتنع لنفعه ومضرة الممتنع اهـ وظاهره اعتقاد أنها على الجميع على
عدد الرؤس مطلقا وبالاطلاق صرح في الدر المختار وكتب المؤلف قال أبو حنيفة أربعة أشياء
على عدد الرؤس العقل والشفعة وأجرة القسام والطريق إذا اختلفوا فيه ملكت من الديات
(سئل) في دار ثلثها في ملك زيد وثلاثها لعمرو واقسمها اقسمة شرعية وقال زيد بن حازم
حاجز ايننا ولكل منهما حريم أجنيبات عن الآخر فكيف الحكم (الجواب) إذا كان
أحدهما يؤذي الآخر ويطلع عليه في حال لا يجوز له الاطلاع كان للقاضي أن يأمرهما ببناء
حائط بينهما ويخرج كل منهما من النفقة بحصة يفعلها القاضي المصلحة كما في ٣٤ من فصول
العمادى (سئل) فيما إذا مات رجل عن زوجة وأولاد فيهم قاصر لا وصي له وخلف دار فقط
اقسموها بينهم بلا وصاية على القاصر والحال أن للزوجة دين شرعي على الميت ادعت به وأثبتته
فهل تصح دعواها وتقبض القسمة ولا تصح (الجواب) نعم (أقول) في الخانية أرض ميراث بين
قوم اقسموها وتقاضوا واشترى أحدهم من الآخر نصيبه ثم أقام البينة بين علي الأب كانت
القسمة والشرا عابطة وكذا إذا اشتراه غير الوارث اهـ واحترز بدعوى الدين عن دعوى العين
فإنه لا يسمع لان الاقدام على الاقسام اعتراف بأن المقسوم مشترك كما مر أوائل هذا الباب
(سئل) فيما إذا اقتصمت الورثة تركه مورثهم ثم ظهر دين لرجل بذمة المورث ولم يبق في التركة
ما يفي بالدين فهل ترد القسمة لكونها مؤخره عن قضاء الدين (الجواب) نعم في قسمة الهداية إذا
اقسموا التركة ثم ظهر دين محيط أو غير محيط ردت القسمة وهذا في الدين المحيط ظاهر لانه يمنع
المالك فمنع التصرف وكذا غير المحيط لتعلق الغرماء بالتركة شائعا ولأن القسمة مؤخره عن قضاء
الدين لحق الميت حتى لا يتعذر رد القسمة برضا الغرماء إلا إذا بقي من التركة ما يفي بالدين فإذا
قسمت حصة جاز لانه لا حاجة الى نقض القسمة في ايفاء حقوقهم عمادية في ٢٨ ظهر دين
أو وصية بالثلث أو بألف مرسلة أو وارث آخر بعد القسمة ترد بزانية من الثالث رجل مات
وترك ميراثا فطلب ورثته من القاضي القسمة وأقاموا البينة على الموت والميراث كما هو الشرط
وعلى الميت دين لغائب فان القاضي لا يقسم شيئا من أجناس التركة وإن كان الدين أقل من
التركة وسألوا من القاضي أن يعزل شيئا لأجل الدين ويقسم الباقي قال أبو حنيفة في القياس
لا يفعل وهو قوله الاول ثم استحسن وقال بأن القاضي يفعل ذلك فان فعلوا ذلك واقتسموا
الميراث فهلك ما عزل لأجل الدين ردت القسمة إلا أن يقضوا الدين من حصصهم وكذا لو لم يكن
الدين ظاهرة وقت القسمة ثم ظهر بعد القسمة كانت القسمة مردودة إلا أن يقضوا الدين وكذا
لو ظهر في التركة وصية بالثلث أو بعين من أعيان المال فالوصية بمنزلة الدين خاتمة من فصل فيما
يدخل في القسمة والمسئلة مبسوطة في قسمة الهداية وكذا في قسمة الاشياء وحواشيه وفي فتاوى
الانقروى أيضا (أقول) كتبت في رد المختار ما نصه (تمة) أجاز الغريم قسمة الورثة قبل قضاء الدين
له نقضها وكذا إذا ضمن بعض الورثة دين الميت برضا الغريم إلا أن يكون بشرط براءة الميت
لانها تصير حوالة فينتقل الدين عليه وتخلو التركة عنه وهي الحيلة لقسمة تركه فيها دين كما بسط
في البرازية وغيرها (سئل) فيما إذا كان لرجلين دين شرعي بذمة جماعة مشترك بينهما فاقسماه
بينهما قبل القبض فهل تكون القسمة المزبورة غير جائزة (الجواب) نعم وقسمة الدين لا تجوز

مطلب أربعة أشياء على عدد
الرؤس

مطلب بناء الحائط بين

المقسمين على قدر الحصص

مطلب اقسمة الدار وادعى

أحدهم ديناً في التركة

تسبغ دعواه

مطلب إذا ظهر دين في التركة

ترد القسمة

٢ قوله أو بألف مرسلة أي

مطلقة وهي غير الوصية

المقيدة كالوصية بالثلث

أو بعين من أعيان التركة

مطلب له أن يعزل من

التركة شيئاً للدين ويقسم

الباقي

مطلب أجاز الغريم قسمة

الورثة قبل قضاء الدين له

نقضها

مطلب إذا ضمن ما على الميت

برضا الغريم وشرط براءة

الميت صح ويصير حوالة

مطلب الحيلة لقسمة تركه

فيها دين على الميت

مطلب قسمة الدين قبل

قبضه لا تجوز

لأنها لا تحقق قبل القبض لأن القسمة افراز والدين مجتمع في مكان واحد فلا يتحقق الافراز
ولو الحية من الفصل الاول من القسمة قسمة الدين قبل قبضه باطلة علائق من الصلح قبل فصل
التخرج قسمة الدين حال كونه في الذمة لا تصح درأ وأخر كتاب الصلح (سئل) في دار مشتركة
بين هند وجماعة فاقسموها في غيبة هند بدون وكالة عنها ولا اجازة منها فهل تكون القسمة
المنزورة غير صحيحة (الجواب) نعم وفي المخ عن الخانية اذا قسم الورثة التركة فيما بينهم بغير
امر القاضي وفي الورثة صغيرة أو غائب أو شريك للميت لا تصح الا باجازة الغائب أو ولى الصغير
أو اجازة الصبي بعد البلوغ أو باجازة القاضي قبل ذلك اه وفي الخاوي الزاهد من القسمة
ثم وقع أرض قسمت بين الشركاء وفيهم شريك غائب فلما وقف عليها قال لأرضي لغبن فاحش فيها
ثم أذن لحرثه في زراعة نصيبه لا يكون هذا رضا بملك القسمة بعد ماردته قب أرض قسمت
فلم يرض أحد الشركاء بنصيبه ثم زرعه بعد ذلك لم يعتبر فإن القسمة ترد بالرد اه طفل وبالغ
اقتسما شيئا ثم بلغ الطفل وتصرف في نصيب نفسه وباع البعض يكون اجازة لتلك القسمة جواهر
القناوي من القسمة (سئل) في دار صغيرة غير قابلة للقسمة مشتركة بين جماعة طلب أحدهم
المهاياة مع الباقي في سكاها في الزمان بقدر حصته فهل يتم ايون على الوجه المذكور ويجبر
الآبي (الجواب) نعم قال في شرح الملتقى وتجوز المهاياة ويجبر عليها في دار واحدة يسكن هذا
بعضا وهذا بعضا وهذا علوها وهذا اسفلها وفي بيت صغير يسكن هذا شهرا وهذا شهرا وله الاجارة
وأخذ الغلة في نوبته الخ ثم قال ولو طلب أحدهما القسمة فيما يحتملها بطلت المهاياة لا بلغية
القسمة حتى لو اختلفا قدمت القسمة اه وفي الكافي وما لا تجرى فيه القسمة لم يجبر واحد
منهما على بيع نصيبه تناخانية من الفصل الثالث من القسمة (سئل) في معزم مشتركة بين زيد
وعمر ومناصفة فطلب زيد قسمة نصيبه منها وافراره واذا قسمت ينتفع كل بنصيبه بعدد ما فهل
يجب زيدي ذلك (الجواب) نعم وأجمع أصحابنا أن التركة اذا كانت جنسا واحدا كالغنم
والابل والبقر والخنطة والشعير والثياب الهروية والمروية والدار الواحدة التي تحتل القسمة
اذا طلب أحدهما القسمة وأبى الآخر فإن القاضي يقسم بينهم خلاصة من الفصل الاول من
القسمة ومثله في البرازية (سئل) فيما اذا اشترى زيد وعمر مقدار من البن نصفين واقتسماه
بينهما وأخذ كل منهما نصيبه ثم ادعى زيد أن من نصيبه شيئا في يد عمر وغلطا وقد أقر بالاستيفاء
وعمر وينكر ولا يثبت زيد فهل لا يصدق الابحجة (الجواب) نعم لا يصدق الابحجة كما صرح
بذلك في قسمة التنوير وغيره (سئل) في دار صغيرة لا تحتل القسمة مشتركة بين رجل وامرأة
انهدم بعض أبيتها واحتاجت الى التعمير فأبى الرجل العمارة فبنت المرأة الدار المرقومة
وصرفت على ذلك مبلغا معلوما من الدراهم من مالها مصرف المثل وتريد المرأة أن تؤجر الدار
وتأخذ نصف ما أنفق في البناء من غلتها بعد ثبوت ما ذكر شرعا فهل يسوغ لها ذلك
(الجواب) نعم دار بين شريكين انهدمت فقال أحدهما بنيتها وأبى الآخر فإن القاضي يقسم
الدار بينهما ولو كان مكان الدار ربحي أو حرام أو شيء لا يحتمل القسمة كان لطالب البناء أن يبني ثم
يؤجر ثم يأخذ نصف ما أنفق في البناء من الغلة خانية من فصل قسمة الوصي والاب وفي الاشباه
من القسمة المشتركة اذا انهدم فأبى أحدهما العمارة فإن احتمل القسمة لا جبر وقسم والابن
ثم أجره ليرجع اه (أقول) أسقط من كلام الاشباه شيئا لا بد منه وهو قوله ليرجع عما أنفق
لأبأمر قاض والافقية البناء وقت البناء اه كذا عزاه للاشباه في آخر قسمة الدار المختار ونظمه

مطلب اقسموها الدار في
غيبة الشريك لا تصح
مطلب اذا حضر الغائب فلم
يرض بالقسمة ثم زرع نصيبه
لا يكون رضا
مطلب القسمة ترد بالرد
مطلب طفل وبالغ تقاسما
شيئا ثم بلغ وتصرف الخ
مطلب تجوز المهاياة ويجبر
الآبي عليها
مطلب لا يجبر على بيع
نصيبه
مطلب في قسمة المعز
المشتركة
مطلب أقر بالاستيفاء ثم
ادعى الغلط لا يصدق الا
بحجة
مطلب في المشترك اذا
انهدم وأبى أحدهما
العمارة

ابن الشحنة في شرحه على الوهبانية بقوله

وخذ من قبال الأذن منه كما تم • وخذ قيمة ان لا وهذا المحرر

مطلب في السفل اذا انهدم

أى خذ ما أنفقته ان كان التعمير بالاذن من الشريك أو باذن الحاكم والاختذ قيمة البناء وأصل المسئلة مذ كور في الذخيرة في السفل اذا انهدم فانه قال اذا انهدم السفل يغير صنع لا يجبر صاحبه على البناء يقال لذى العلوان شئت فابن السفل من مالك لتصل لنفعك فاذا بناه باذن القاضي أو امر شريكه يرجع بما أنفق والافقية البناء وقت البناء وهذا هو الصحيح المختار للقنوي فيمنع صاحب السفل من الارتفاع حتى يأخذ ذلك منه جبراً أو ما اذا هدمه بصنعه فانه يؤخذ بالبناء لتقويته حقاً استحق وليصل صاحب العلوان نفعه اه ونقل ابن الشحنة هذا التفصيل في الجدار أيضاً وظاهر اطلاق كلام الاشياء المتقدم شموله للسفل والجدار وغيرهما مما لا يقسم والله تعالى أعلم وسياتي تمام ذلك في كتاب الحيطان آخر الكتاب ان شاء الله تعالى (سئل) في قطع أراض جاريات في ملك جماعة لكل حصة معلومة فيها يريد أحدهم جمع نصيبه منها في مكان واحد بقيمة الجماعة لا يرضون بذلك فهل يقسم كل على حدة (الجواب) نعم واذا مات الرجل وترك أرضين أو دارين فطلب ورثته القسمة على أن يأخذ كل واحد منهم نصيبه من كلا الارضين أو الدارين جائز القسمة وان قال أحدهم للقاضي اجمع نصبي من الدارين أو الارضين في دار واحدة وأبى صاحبه قال أبو حنيفة يقسم القاضي كل دار وكل أرض على حدة ولا يجمع نصيب أحدهم في دار واحدة ولا في أرض واحدة وقال صاحبه الراى الى القاضي ان رأى الجمع والافلا خاتمة من القسمة

مطلب لا تجمع حصة الاراضى في أرض واحدة بل ارضا الباقي

(فصل في الغرامات الواردة على القرى ونحوها)

فصل في الغرامات الواردة على القرى ونحوها

مطلب ليس لاهل القرية ادخال المزرعة الخارجة عن قريتهم في غرامات قريتهم

(سئل) في مزرعة معلومة جارية في جهتي وقف وتيمار بقرية كذا غير تابعة للقرية وللمزرعة زراعي زرعونها في كل سنة ويدفعون ما عليها لجهة الوقف والتيمار وهم ساكنون في القرية المزبورة ويدفعون مع أهلها ما ينوبها من المغارم المتعلقة بالنفس والمغارم المتعلقة بالاملاك التي فيها والا آن قام أهل القرية المزبورة يكلفون زراعي المزرعة المذكورة بدون وجه شرعى الى ادخال المزرعة في حساب غرامات قريتهم المتعلقة بالاملاك وان كانت غير تابعة لها فهل ليس لهم ذلك (الجواب) نعم حيث الحال ما ذكر يمنع أهل القرية المذكورة من تسكيف الزراعي المذكورين الى ما ذكر ولا يلزمهم ذلك بدون وجه شرعى والله سبحانه أعلم الحمد لله تعالى كذلك الجواب والله تعالى أعلم كتبه الفقير أحمد العامري المفتي الشافعي (سئل) فيما اذا كان لجماعة معلومين قاطنين بدمشق مشد مسكة أراض معلومة من أراضى قرية وقف لكل واحد أفدنة معلومة منها يدفع ما عليها لجهة الوقف ويدفع جميع الغرامات المتعلقة بالاراضى بحسب ما يبده من الافدنة والا آن قام أهل القرية المزبورة يكلفون الجماعة بلا وجه شرعى الى دفع مبلغ معلوم من الدراهم زراعيين أنهم صرفوه على الواردين على القرية وذلك بدون اذن الجماعة فهل ليس لاهالى القرية ذلك وموثة الضيف على المضيف دون القاطنين بدمشق (الجواب) نعم (سئل) في قروي عمر بحاله لنفسه بيوتا أحدثها في أرض سليخة لزيق بيوت القرية فقام أهل القرية يكلفونه بلا وجه شرعى الى دفع عوارض عن تلك البيوت والحال انه لم يجعل عليها شئ من العوارض في دفتر تحرير العوارض ولا كانت موجودة اذ ذاك بل حدثت بعد ذلك فهل

مطلب موثة الضيف على

المضيف

مطلب ليس لاهل القرية

أخذ عوارض على البيوت

الحديثة

مطلب ليس لأهل القرية
أن يجبروا من خرج من
قريتهم على العود إليها

مطلب في غرامات القرى
ما كان لحفظ الاملاك فعلى
قدر الملك الخ

مطلب من لم يكن ساكناً في
القرية لا يلزمه غرامة
الانفس

مطلب ما كان لتحصين
الابدان لا يدخل فيه
النساء والصبيان

مطلب من تولى قسمة
الغرامات فعلى فهو
مأجور

ليس لهم ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لزمين قاطنين بدمشق أملاك في قرية من
قراها ويدفعان ما على الاملاك من الغرامات المتعلقة بحفظ الاملاك أسوة أهالي القرية
والآن قام أهالي القرية المزبورة يكلفون الازمين بلاوجه شرعى الى السكنى معهم في القرية
ودفع الغرامات المتعلقة بحفظ الانفس معهم فهل يمنع أهل القرية من تكليف الازمين بما ذكر
ولا يلزمهمما السكنى بالقرية ولا دفع الغرامات المتعلقة بحفظ الانفس وهماسا كان بدمشق
(الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان رجل ساكن بدمشق وله أملاك في قرية من قراها وترد
على القرية المزبورة غرامات متعلقة بالابدان والانفس فهل لا ينوب الرجل المذكور شئ من
الغرامات المتعلقة بالانفس (الجواب) الاصل في ذلك انه لا يلزم أحد بشئ من ذلك شرعاً ولما حكم
الشرع رفع ذلك ومنعه فاذ لم يمكن رفع ذلك ولا منعه فما كان لحفظ الاملاك فالقسمة على قدر
الملك لانها مؤنة الملك وان كانت لتحصين الابدان فعلى عدد الرؤس لانها مؤنة الرأس ولا يدخل
في ذلك النساء والصبيان لانه لا يتعرض لهم ولانه لا يمكن دفعها فوجب توزيعها على حسب ذلك
كما ذكره هذا التعليل الخبير الرملى في فتاويه ومن لم يكن ساكناً في القرية المزبورة لا يلزمه من
الغرامات المتعلقة بتحصين الابدان شئ لان بدنه ليس في القرية المزبورة قال الامام الجليل نضر
الدين قاضي خان في فتاواه المشهورة في كتاب القسمة أهل قرية غزهمهم السلطان فقال بعضهم
يقسم ذلك على قدر الاملاك وقال بعضهم يقسم على عدد الرؤس وقال الفقيه أبو جعفر ان
كانت الغرامة لتحصين الاملاك يقسم على قدر الاملاك لانها مؤنة الملك وان كانت لتحصين
الابدان تقسم على عدد الرؤس الذين يتعرض لهم لانها مؤنة الرأس ولا شئ من ذلك على النساء
والصبيان لانه لا يتعرض لهم اهـ بجزوفه ومثله في قسمة الذخيرة والتارخانية وكذلك في
التجنيس وقفاوى الانقروى والولوالحسنة والاشباة وغيرها من الكتب المعتمدة النعمانية
(سئل) في قرية يزرع بعض أراضيها أهل قرية أخرى ولهم فيها غراس ومشد مسكة ويرد على
تلك القرية كلف وأغشار ومغارم فهل يجب عليهم مساوتهم فيها وماذا يفعل في ذلك شرعاً
(الجواب) ما أصاب تلك الاراضى من مال وقف أو قسم شرعى يجب عليهم دفعه للوقف أو
العشروان كان عليهم مال مقطوع بدلا عن القسم فما أصابهم منه بعد زرع جميع أراضي
القرية يجب عليهم دفعه وأما المغارم الواردة عليهم مثل الضيوف الواردين عليهم فلا يلزمهم من
كلفتهم شئ لان مؤنة الضيف على المضيف بضم الميم وأما غيره مما يؤخذ ظلالاً وغرامة فمن تمكن
من دفعه عن نفسه بالرفع الى حاكم الشرع أو كان له قدرة على دفعه من غير ضرر يلحقه أعظم منه
فلم يدفع عن نفسه اذ هو خير له اذ الظلم يجب اعدامه لا تقريره واحكامه واذا لم يمكن ذلك فما كان
منها لتحصين الاملاك يقسم على قدر الاملاك من جميع الاراضى التى مع أهلها والتي مع
أهالي القرية الاخرى لانها مؤنة الملك فتقدر بقدر الملك وان كانت الغرامة لتحصين الابدان
يقسم ذلك على عدد الرؤس الساكنين بالقرية دون أهالي القرية الاخرى لانها مؤنة الرؤس
ورؤسهم ليست في القرية حتى تحصن بذلك بل يجب عليهم ما يرد على قرنتهم الساكنين بها لحفظ
الرؤس ولا شئ من ذلك على النساء والصبيان لانه لا يتعرض لهم كذا أفتى به كثير من المتأخرين
وصرح به في الذخيرة البرهانية وغيرها من المعتمديات حتى قالوا ان من تولى قسمة ما بين المسلمين
فعدل فهو مأجور ولا يفسق حيث عدل وان كان الاخذ بالاختطاط هكذا ذكره مجمل
ولم أر أحدًا تعرض للتفصيل غير المرحوم والذى على افندى العمادى فانه كتب على سؤال رفع

مطلب في بيان ما يخص
الابدان وما يخص الاملاك
من الغرامات

قوله بحسب أملا كههم أي
يؤخذ منهم بقدر أملا كههم
لا على قدر الرؤس اهـ منه

اليه في ذلك ما لم يخصه تقسيم الغرامة بقاعدة مستحسنة في بيان ما يلزم الملاك منها على حسب
أملا كههم سواء كانوا قاطنين بها أو لا وما هو على الرؤس على القاطنين بها فقط يوزع على رؤسهم
ماعد النساء والصبيان فالقاعدة أنه اذا قطعنا القرية عن إضافة الملاك اليها فلا يبقى فيها
الا دور سكن الساكنين فقط فتبقى من قبيل بيوت التركمان والا كراد والعربان فلا يوزع
عليهم الا ما يطلبه السلطان دام ملكه العوارض والصرصار والقيام بالضيء بحسب
ما عندهم الاعلاف الدواب كالشعير لانه لا يوجد عندهم لانهم فئة لا يزعون ولا يستغلون
ويوزع عليهم أيضا جرعة ما يتهمون به من القتل أو عدم مدافعة ليلا أو نهارا وكذا السرقة اذا
جرموا بها بدون قدرة على دفعها عنهم وكذا ما يأخذ من المشاهرة كل شهر يوزع على
رؤس أهل القرية الرجال منهم دون النساء والصبيان وما عدا ذلك كالتبن والشعير والدجاج
والحطب والذخيرة فهو على الملاك جميعا بحسب أملا كههم اللهم أصلح ولاية أمورنا ووقفهم
للعديل وعلى الاسلام توفنا والله الهادي وعليه اعتمادى وهو سبحانه أعلم (أقول) حاصله أن
ما يؤخذ من القرى ان كان يؤخذ منهم لا باعتبار أملا كههم بل يؤخذ منهم وان لم يكن لهم أملاك
كالعرب والا كراد ممن لا عقار لهم فهو على الرؤس وان كان يؤخذ منهم باعتبار أملا كههم
كالتبن والشعير والحطب فهو على قدر الاملاك لانه لو لم يكن لهم عقارات وزرع لم يطلب منهم
ذلك لكن قولهم لتخصن الاملاك أو الرؤس لا يستلزم التخصيص بذلك اذ قد يكون أخذ نحو
الدرهم لتخصن الاملاك وأخذ نحو التبن والشعير لتخصن الرؤس على أن غالب الغرامات
الواردة على القرى في هذا الزمان ليست لحفظ أملاك ولا لحفظ أبدان وانما هي مجرد ظلم
وعدون فان غالب مصارف الوالى وأتباعه وعمارات منزله ومنزل عساكره وما يدفعه الى رسل
السلطان حفظه الله تعالى الواردين بأوامر أو نواهي وأمثال ذلك كله يأخذ من القرى
ويسمون ذلك بالذخيرة تؤخذ في بلادنا في كل سنة مرتين ويزيد فيها دراهم كثيرة رشوة لا عوانه
وحواشيه من أعيان البلدة وقد جرت العادة بقسمة ذلك كله على عدد قدامى القرية وتارة يقسمونه
على مقدار حق الشرب بالساعات الرملية فمن كان له فدان مثلا يؤخذ منه ما يخصه أو من له
ساعة يؤخذ منه ما يخصه سواء كان رجلا أو امرأة أو صبيا وكذا يجعلون منها شيئا على رقاب
الرجال الساكنين في القرية الذين لا ملك لهم فيها فالقول بالتفصيل الذي هو أحد الاقوال
الثلاثة المارة عن الخاتمة في السؤال السابق وهو قول أبي جعفر لا يظهر في هذه الغرامات
المذكورة لانها لا تخص الابدان ولا الاملاك مع أن ما يخص الحفظ قليل بالنسبة الى غيره
والظاهر أن ما يؤخذ من جرعة القتل والمخاصات والمنازعات انما هو لحفظ الابدان لتركههم
النصرة وقطع النزاع كما تؤخذ الدية من عاقلة القاتل وما يؤخذ لاجل العساكر التي يبعثها الامير
الى بعض القرى لدفع الاعراب والصصوص عن زرعهم ومواشيهم انما هو لحفظ الاملاك
ولكن هذا كله يؤخذ زائد على ما هو مرتب عليهم في كل سنة من الذخائر التي ذكرناها فثبت
بجهل الحال ولم يعلم أن ذلك لحفظ أبدان أو أملاك أو علم انه مجرد ظلم فالمناسب العمل بأحد
القولين الاخيرين وهو أن ذلك كله على الرؤس أو على الاملاك وقد ذكر قاضي خان القول
بقسمة الغرامات على قدر الاملاك أو لا وعادته أنه سيد أجماعه واشهر كذا ذكره في خطبة فتاواه
فيكون هو الأرجح وهو ما عليه عادة أهل القرى في زماننا كما ذكرناه من قسمة ذلك على
الفدان أو على ساعات الشرب والله تعالى أعلم

* (كتاب المزارعة) *

* (كتاب المزارعة) *

لواحد	لاخر
أرض وبقر	عمل وبذر

فاسد

لواحد	لاخر
أرض وبذر	بقر وعمل

جائز

لواحد	لاخر
أرض فقط	عمل وبقر وبذر

جائز

لواحد	لاخر
أرض وعمل	بقر وبذر

فاسد

لواحد	لاخر
بذر فقط	أرض وعمل وبقر

فاسد

لواحد	لاخر
عمل فقط	أرض وبقر وبذر

جائز

لواحد	لاخر
بقر فقط	أرض وبذر وعمل

فاسد

وتنظم ذلك بعضهم فقال

أرض كذا عمل كل على حدة ■ والأرض والبذر هذا الجائز الكامل
وماعد اذى الثلاث اللات قد ذكرت ■ فغير جائزة اذ ~~حکمها~~ باطل

(أقول) وقد كنت نظمت الصور السبعة في بيتين ذكرتهما في رد المحتار فقلت

أرض وبذر كذا أرض كذا عمل * من واحد ذى ثلاث كلها قبلت

وبالبذر مع بقر أولا كذا بقر * لا غير أو مع أرض أربع بطلت

وقد ذكرت في الحاشية وجه صحة الثلاثة وبطلان الأربعة فراجعها ثم هذه الصور السبعة
أصولها أربعة أرض وبذر وبقر وعمل والحصر في هذه السبعة مبني على أن بعض الأربعة من
واحد والباقي من آخر أو ما لو كان بعضهم من واحد والباقي منهم ما فهمي أكثر من سبعة كما لا يخفى
وكذا لو كانت المزارعة بين أكثر من اثنين ولم يعلم بيان حكم ذلك وقد قال في جامع الفصولين
وكذا في الخلاصة بعد ذكره الأوجه السبعة وعلى هذا لو أخذ رجلان أرض رجل من أربعة على
أن البذر من أحدهما والبقر والعمل من الآخر فالأربعة فاسدة والخارج لرب البذر وعلمه
أجر أرض وبقر وعمل وعلى هذا كل ما لا يجوز إذا كان واحد فكذا إذا كان اثنين اهـ أى كل

وجه لا يجوز اذا كان المزارع واحدا لا يجوز اذا كان اثنين فقيما اذا كان البذر من واحد والباقي من آخر لا يجوز فكذا اذا كان الباقي من اثنين كما في الصورة التي ذكرها فان الارض فيها من ثلث والبقر والعمل من ثلث ومنه ما في الثانية لو اشترك ثلاثة أو أربعة ومن البعض البقر وحده أو البذر وحده فسدت وقد عُد في الفصل الثلاثين من جامع الفصولين من الصور الفاسدة ما لو كان البذر لواحد والارض لثان والبقر لثالث والعمل لرابع أو البذر والبقر لواحد والارض لثان والعمل لثالث أو البذر والارض لواحد والبقر لثان والعمل لثالث وعمام الكلام فيه فراجعوه وجه ذلك بناء على ما مر من الضابط انه اذا كان البذر وحده أو البقر وحده أو كل منهما من أحدهما والباقي من آخر لا يجوز فكذا اذا كان الباقي من اثنين أو ثلاثة ولكن بقي ما اذا كان بعض الأربعة من أحدهما والباقي منهما أو كان كل واحد منهما بعضهما والباقي منهما ولم أر لذلك ضابطا في كلامهم وقد ذكر في جامع الفصولين صورة من ذلك فقال دفع أرضه من أربعة الى آخر على أن يزرعها بنفسه وبقره والبذرين بينهما نصفان والخارج كذلك فعمل على هذا تفسد والخارج بينهما نصفان بحكم البذر وليس للعامل على رب الارض أجر لعمله في المشترك ويجب على العامل أجر نصف الارض اذا استوفى منافعه الخوذ كذلك أيضا في متن التنوير في هذه الصورة الارض من واحد والعمل والبقر من آخر والبذر منهما وعلى فسادها بان فيها شرط الاعارة في المزارعة أي اعارة نصف الارض للعامل كما في الثانية وكما في اعارة ابتداء ثم تصير اجارة بعد استيفاء المنفعة ولذا أوجبوا على العامل أجر نصف الارض فمأمل والظاهر أن مثل هذه الصورة ما يقع كثيرا في زماننا من كون العمل من واحد والارض من آخر والبقر والبذر من مال وجود العلة المذكورة وقد ذكر الخبير الرمي لذلك ضابطا فقال قال في البرازية ما لا يجوز اذا كان من واحد لا يجوز اذا كان من اثنين اه وبه تستخرج الاحكام مثلا اذا كان البذر مشترك والباقي من واحد لا يجوز لانه لو كان البذر كله من واحد والباقي من آخر لا يجوز فكذا اذا كان البذر من اثنين وكذا اذا كان الكل مشترك بالخ ولكن العبارة المذكورة في البرازية ليست كما ذكره بل هي كما قدمناه عن الفصولين والخلاصة فهي ضابط لما اذا كانت المزارعة بين أكثر من اثنين لا لما ذكره فلعل في نسخ البرازية تحريفا من الكاتب بدليل سياق الكلام على انه لا يطرد في الصورة الأخيرة التي ذكرناها عن جامع الفصولين فان البذر فيها من رب الارض ومن الآخر ولو كان البذر كله من رب الارض جاز وكذا البذر لو كان من رب العمل والبقر لكن ذكر في البرازية أيضا قبيل الفصل الثاني انه سئل فيجيب الأئمة لو كان من جانبه الارض والبذر والثور ومن الآخر العمل والثور أيجوز قال نعم لانه لو شرط كلا الثورين على أي واحد كان جائزا فكذا اذا اشترط أحدهما فهذا يفيد أن الضابط أن ما يجوز اذا كان من أي واحد منهما يجوز اذا كان مشتركا منهما ~~فكذلك~~ ذكر بعده ما يخالفه وهو أنه لو كانت الارض من أحدهما والبذر من منهما فان شرط العمل على غير صاحب الارض فسدت لان فيه اعارة الارض وان شرطاه عليهما على أن الخارج أنصاف جازت الخ منع أن البذر لو كان كله من رب الارض أو من الآخر تكون من الصور الثلاثة الجائزة فعلم انه لم يطرد لهذه المسئلة ضابط يحصر مسائلها والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا دفع زيد أرضه لعمر وليزرع فيها بطيخا على بقريه زيد يبدروه وجعل بعض العمل على زيد ولم يذكر امدته وتوافقا على أن يكون لعمر وثلث الخارج فزرع عمر والارض وعمل عليها مدة وأمر الزرع فهل تكون المزارعة فاسدة ولعمر وأجرة المثل في مدة

مطلب اذا فسدت المزارعة
فان الخارج لرب البذر
مطلب ذكر المدة شرط في
المزارعة

عمله (الجواب) نعم تكون المزارعة فاسدة والخارج كله لزيد صاحب البذر والارض وعليه
لعمرو وأجرة المثل في مدة عمله والله تعالى أعلم وفسادها من وجهين الاول عدم ذكر المدة وهو
شرط كافي الملتقى والكنز والتسوير وغيرهما من المتون وان قال في المجتبى انها تصح بلا ذكر
المدة وعليه الفتوى والثاني اشتراط بعض العمل على صاحب الارض واذا فسدت المزارعة
فالحكم فيها أن الخارج لرب البذر لانه نعمة ملكه وللاخر أجر مثل عمله أو أرضه لتعذر رد عينها
فیرد قيمتها ولا يزداد على ما شرط عندهما خلافاً للمحمد فعنده له أجر مثله بالغاما بلغ كافي شرح الملتقى
للعلاني (أقول) وذكر في البرازية مثل ما في المجتبى حيث قال وعند محمد جوازها بلا بيان المدة
وتقع على أول زرع يخرج واحداً وبه اخذ الفقيه وعليه الفتوى وانما شرط محمد بيان المدة في
الكوفة ونحوها لأن وقتها متفاوت عندهم وابتدأوها وانتهوا مجمعهول عندهم اه لكن
قال في الخانية بعد ذكره ذلك والفتوى على جواب الكتاب أي من انه شرط قال في الشربلية
فقد تعارض ما عليه الفتوى اه لكن حيث صحح كل من القولين لا يعدل عما عليه المتون
لكونها في الموضوع لنقل المذهب الآن يقال باختلاف الموضوع كما يفيد كلام البرازية تأمل
وفي جامع الفصولين وأكثر ما يشيخ بلج جوزوها على أول السنة ووقت المزارعة في بلادنا معلوم
فصح بلا بيان المدة كالمعاملة الا أنه لا يخلو عن الجهالة في بلادنا ولودون جهالة بلادهم اذ الزرع
الواحد يقدم ويؤخر شهر او زيادة بخلاف المعاملة اه لكن قوله جوزوها على أول السنة
ينفي الجهالة لأن المراد أول وقت يزرع فيه أكثر الناس في تلك القرية فلا ينظر الى التقديم
والتاخير وفي هذا القول توسعة على أهل زماننا لانهم لا يذكرون المدة أصلاً تأمل (سئل) في
المزارعة الصحيحة اذا امتنع رب البذر من العمل فيها قبل القاء البذر فهل له ذلك (الجواب) نعم
قال في الدرر ويحجر العامل ان أبي لرب البذر قبل القائه وبعده يحجر (سئل) فيما اذا دفع زيد أرضه
مزارعة لعمرو وعلى أن يزرعها بقره ونفسه والبذر بينهما نصفان والخارج كذلك فعملاً على
هذا فهل تقسدهم والخارج بينهما يحكم البذر وليس للعامل على رب الارض أجرة لعمله في المشترك
وعلى العامل أجر مثل نصف الارض اذا استوفى منافعها (الجواب) نعم كافي العمادية بهذا
اللفظ من الفصل التاسع والعشرين من التصرفات الفاسدة ومثله في جامع الفصولين من
الفصل الثلاثين في التصرفات الفاسدة (سئل) فيما اذا دفع زيد حنطة وشعير العمر ويزرعهما
في أرضه على بقره والخارج بينهما نصفين ففعل عمر وذلك فهل المزارعة فاسدة والخارج لرب
البذر وعليه لعمرو وأجرة مثل بقره وأرضه وعمله لا يزداد على المسمى (الجواب) نعم كافي
التنوير من المزارعة عند قوله وبطلت في أربعة (سئل) فيما اذا دفع زيد بذره وأرضه وبقره
لعمرو وعلى أن يزرع الارض في مدة معلومة وجعل له ربع الخارج وحصلت غلة وتمتنع عمرو
الآن من أخذ حصته من الخارج ويريد أن يأخذ أجرة مثله فهل ليس له ذلك وله أخذ حصته
من الخارج (الجواب) حيث كان العمل من واحد والباقي من واحد فالمزارعة صحيحة وله أخذ
حصته المشروطة له من الخارج وليس له أخذ أجرة مثله (سئل) في رجل دفع لزيد أرضاً
وبذر مزارعة فزرعها زيد وأخرجت زرعاً فقال زيد شرطت لي نصف الخارج وقال الرجل
رب الارض شرطت لك الثلث والباقي لزيد فهل يكون القول لرب الارض مع يمينه لانه يشكر
زيادة الاجر (الجواب) نعم رجل دفع أرضاً وبذر مزارعة فزرعها العامل وأخرجت الارض
زرعاً فقال المزارع شرطت لي نصف الخارج وقال رب الارض شرطت لك الثلث كان القول

مطلب اذا امتنع رب البذر
عن العمل قبل القاء البذر
لا يحجر
مطلب ارض من واحد
وبقر وعمل من آخر وبذر
منهما فاسدة

مطلب بذر من واحد والباقي
من آخر فاسدة

مطلب العمل من واحد
والباقي من آخر صحيحة
مطلب فيما اذا اختلف
العامل مع رب الارض في
قدر المشروطة له

لصاحب الارض مع عينه لانه ينكر زيادة الاجر ولا يتحالفان عندئذ لان فائدة الحلف الفسخ
وبعد استيفاء المنفعة لا يمكن الفسخ وأيهما أقام البينة قبلت وإن أقام البينة يقضى بينة
المزارع لانها تثبت الزيادة وإن اختلفا قبل الزرع تحالفا وتزاد المزارعة ويبدأ بين المزارع
وأيهما نكل يقضى عليه وأيهما أقام البينة قبلت خاتمة من المزارعة من فصل اختلاف
العاقدين وفيه مسائل مفيدة ومثله في القول لمن وتعارض البينات البغدادى نقلا عنها (سئل)
في أرض من جيلة أراضي قرية معدة للزراعة والعرف في القرية أن من زرع أرض غيره
بغير أمره فعليه الثلث من الزرع الشئوى والربع من الصيفي لصاحبها يأخذه منه فزرع عمرو
الأرض المزبورة حنطة بغير أمر زيد فهل يعتبر العرف في تلك القرية فلزيد الثلث من الزرع
المذكور (الجواب) نعم زرع أرض رجل بلا أمره طالبة بحصة الأرض فإن كان العرف
جرى في تلك القرية بالنصف أو بالثلث ونحوه وجب ذلك علائق على التنوير من آخر المزارعة
نقلا عن جواهر الفتاوى ومثله في العمادية من أواخر الفصل ٣٩ (أقول) وقد منافي كتاب
الغصب تحريره هذه المسئلة (سئل) فيما إذا دفع زيد لعمر وأرضاً بقر أو قمار ليزرع في الأرض
وشرط زيد رفع بذره والخارج الموظف من غلة البذر المذكور وما بقي فهو بينهما نصفين فهل
المزارعة باطلة والخارج لصاحب البذر ولعمر وأجرة مثل عمله (الجواب) نعم قال في التنوير
فتبطل إن شرط لأحدهما ففزان مسمية أو ما يخرج من موضع معين أو رفع رب البذر بذره
أو رفع الخارج الموظف وتنصيف الباقي اهـ (سئل) فيما إذا دفع زيد أرضه مزارعة
صحيحة لعمر ووثبت الزرع ثم مات رب الأرض والزرع بقل فهل تترك الأرض في يد المزارع حتى
يستحصد وللورثة أخذ حصصهم (الجواب) نعم كافي التنوير والمثني والبرجنسدى وغيرها
(سئل) فيما إذا دفع زيد أرضه بقره لعمر وعلى أن يزرع عمرو والأرض يبذره وربع الخارج
لعمر ووباقه لمزيد وأن تكون المغارم الشرعية والعرفية على زيد ووثبت الزرع ومات زيد عن
ورثة فهل تكون هذه المزارعة فاسدة والخارج كله لعمر ورب البذر وعليه الورثة زيد أجرة مثل
أرضه (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا دفع زيد أرضه وبذره لعمر وليزرعه فيها على بقر
لزيد بالربع فلم يعمل عمرو في الأرض شيئاً أصلاً من سقى وغيره بعد مازرع عمرو الأرض فهل
لا يستحق شيئاً (الجواب) نعم المزارع إذا لم يعمل في الأرض شيئاً بعد مازرع من التشذيب
والسقى وغيره أن كان البذر من جهته يستحق الحصة وإن كان من رب الأرض ينبغي أن
لا يستحق شيئاً خلاصة من الفصل الخامس في المعاملة ومثله في البرازية بلفظ لا يستحق بدون
ينبغي وتام المسائل فيها وفي الخاتمة فعليك بهما (أقول) والتشذيب بالشين والذال المجتمين
اصلاح الاشجار (سئل) في المزارع إذا قصر في عمل الأرض المعتاد من السقى وغيره
في المزارعة الصحيحة حتى هلك الزرع فهل يضمن (الجواب) نعم يضمن لو جوب العمل عليه
كما صرح بذلك في مزارعة التنوير (سئل) فيما إذا دفع زيد أرضه لعمر وعلى أن يزرعها
ببذر زيد وبقره ولم يذكر امدته وشرط الحصاد والتذرية والدياس على عمرو العامل ويكون له
ربع الخارج فلم يحتر عمرو الأرض ولا زرعها وانما سقاها وحصد ما فهل تكون المزارعة
فاسدة والغلة لزيد ولعمر وأجرة مثل عمله (الجواب) نعم وإذا شرط الحصاد والدياس والتذرية
على العامل كان مفسد للعقد في ظاهر الرواية لأن هذه الاعمال تكون بعد الادراك وانتهاء
العقد وما كان بعد انتهاء العقد إذا شرط على العامل يكون مفسداً ولو أن العامل حصده الزرع

مطلب في زرع أرض
غيره بلا أمره

مطلب تبطل إذا شرط رب
البذر رفع بذره والخارج
الموظف
مطلب إذا مات رب الأرض
والزرع بقل تبقى المزارعة
مطلب اشترط كون المغارم
على رب الأرض

قوله التشذيب من الشذب
وهو بالشين والذال المجتمين
محركة قطع الشجر أو قشره
والمسناة وبقية الكلا
وشذب الشجر ألقى ما عليه
من الأغصان حتى يسدو
وشذب عنه ذب والتشذيب
الطرد واصلح الجذع
قاموس اهـ منه

مطلب في المزارع إذا لم يعمل
في الأرض شيئاً
مطلب إذا قصر في العمل
حتى هلك الزرع يضمن
مطلب شرط الحصاد
والدياس والتذرية على
العامل مفسد

وداس وجع من غير أن يكون شرط عليه فهل ذلك يضمن حصه الدافع وعند أبي حنيفة
إذا شرط هذه الأعمال على العامل لا يفسد العقد وعن أبي يوسف في النواذر أنه لا يفسد لكن
إذا لم يشترط يكون عليهما وإن شرط الزم المزارع بحكم العرف وهو كما لو اشترى حطباً في مصر
لا يجب على البائع أن يحمله إلى منزل المشتري وإذا شرط عليه يلزمه بحكم العرف ولو شرط الحد
على العامل في المعاملة ففسد عند الكل لعدم العرف وعن نصير بن يحيى ومحمد بن سلة أن هذا كله
على العامل شرط عليه أم لا للعرف وقال الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي هذا هو الصحيح في
ديارنا وعن الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل أنه كان إذا استفتي عن هذه المسئلة يقول فيه
عرف ظاهره ومن أراد أن لا يتعطل فليعمل بالعرف ولا يمنع عنه ثم في الموضع الذي يكون الحصاد
على العامل عرفاً فلو أخره وتعافى عن الحصاد حتى هلك قال أبو بكر البخني يضمن ذلك وقال
الفقيه أبو الليث إذا أخر تأخيراً فاحشاً لا يؤخر الناس إلى مثله كان ضامناً والأفلا هذا إذا شرط
هذه الأعمال على العامل وأن شرطاً شيئاً من ذلك على صاحب الأرض ففسد العقد عند الكل
خاتمة من فصل ما يفسد المزارعة من الشروط (أقول) تلخص من هذا أن الصحيح صحة اشتراط
العمل على العامل وبه صرح في متن التنوير والمثلث وأما عدم العمل المشروط فإنه لا يقتضي
الفساد فبقى الفساد في مسئلة المؤلف لعدم ذكر المدة وفيه اختلاف التصحيح كما قدمناه فتنبه
(سئل) فيما إذا دفع زيد أرضه الحاملة لغراس إلى عمرو على أن يزرع عمرو في الأرض المزبورة
خطة وشعيراً على بقر زيد في مدة معلومة وتوافقاً على أن ما يخرج من الزرع يكون ربعه لعمرو
والباقي لزيد من أربعة صحبة بعد ما ساقاه على جزء معلوم من ثمر الغراس المزبورة في المدة المزبورة
مساقاة شرعية وعمل عمرو على الأشجار والأرض حتى أدركت الغلة والثمر في المدة المزبورة فهل
يستحق عمرو الحصة المجعولة له فيهما (الجواب) نعم (أقول) انما تكون المزارعة صحبة حيث
كانت الخطة والشعير من زيد فلو من عمرو والعامل فلا وكتب المؤلف في غير هذا المحل رجل دفع
أرضاً ونخلًا لزيد من المزارع على أن يقوم على النخل بالنصف فهذه من أربعة شرطت فيها المعاملة
فيظن أن كان البذر من المزارع ففسدت المزارعة والمعاملة لأنه صفقة في صفتين وإن كان من رب
الأرض جاز كلاهما لأنه أجبره وإن كانت المعاملة معطوفة على المزارعة بأن يقول أدفع إليك
هذه الأرض تزرعها بيدك وأدفع إليك ما فيها من النخل معاملة جاز مطلقاً خلاصة من
المزارعة (سئل) في الزرع المشترك بين رجلين سوية بينهما إذا تضرع منه شيء على الأرض
وقت رفعه ثم نزل عليه المطر فنبت فهل يكون بينهما (الجواب) نعم يكون بينهما كأصله وإذا
رفع المزارع الزرع من الأرض وتضرع منه شيء ونبت بسقيه زرع آخر وأدرك فهو بينه وبين رب
الأرض على قدر نصيبهما ثم تصدق إلا كارب نصيبه وفي النوازل ويستحب للكار أن يتصدق
بالفضل من نصيبه وإن نبت بسقي رب الأرض فهو له فإن كان لذلك قيمة فعليه ضمان ذلك والأفلا
شيء عليه وإن سقاهما جني كان متطوعاً والزرع بين الزارعين ورب الأرض على ما شرطاً بتاريخية
في ٢٦ من المزارعة فإن كان نبت بماء المطر أو بلا سقي أحد فعلى الشركة السابقة بزازية
في الثالث من المزارعة وفيها فوائد أحسن مما في غيرها من الفتاوى ومثله في الخاتمة (سئل)
في أرض مشتركة بين زيد وعمرو سوية فزرعاها بيد زهما سوية على بقرهما ولم يتعرضا للتبن فهل
يكون التبن بينهما مع البذر (الجواب) نعم قال العلاقي في شرح المثلثي وإن لم يتعرضا للتبن فهو
بينهما مع الحب وقيل لرب البذر لأنه إنما بذره قلت وقد علم من دأب المصنف ترجيح الأول وظاهر

مطلب شري حطبا في مصر
حمله على البائع

مطلب من أراد أن لا يتعطل
فليعمل بالعرف ولا يمنع
عنه

مطلب دفع أرضه من أربعة
ومساقاة

مطلب ما نبت مما تضرع من
الزرع المشترك فهو بينهما
كأصله

البرهان والمنع وصدر الشريعة وغيرهما ترجيح الثاني فتبصر اهـ والمسئلة المسئول عنها اتفاقية
 (أقول) أي لان البذر فيها مشترك والخلاف فيما اذا كان البذر من أحدهما كما يفيد التعليل
 (سئل) فيما اذا دفع زيد أرضه وبذره لعمر وليزرعها على بقر زيد بن الخارج فعمل عمرو
 في ذلك مدة والآن ترك العمل ويطلب زيد اباحة عمله في المدة فهل ليس لعمر وذلك ويجبر
 على المضي (الجواب) نعم واذا صحت فالخارج على الشرط ولا شيء للعامل ان لم يخرج شيء
 في الصحبة ويجبر من أبي على المضي الارب البذر فلا يجبر قبل القائه وبعده يجبر درر شرح
 التنوير من المزارعة وأيضا من عمل في المشترك لا يستحق الابرة كما صرحوا به في الاجابة
 (سئل) فيما اذا كان البذر من واحد والارض والعمل والبقرة من آخر فهل تكون المزارعة
 فاسدة والزرع لصاحب البذر وعليه أجر مثل العامل وأجرة الارض (الجواب) ذكر في
 الهداية روايتين وذكرهما أيضا الصدر الشهيد في رواية الخارج لصاحب البذر وعليه أجر مثل
 الارض وأجر مثل العامل وفي رواية الخارج لصاحب الارض وعليه رد مثل البذر ويصير
 كأنه مستقرض له وقبضه الذي هو شرط في القرض هو اتصاله بأرضه والاصح كافي المنع والزيلعي
 هو الوجه الاول وجعلوا في المتون عليه المعول وهل يطيب له الفضل قال تابع الشريعة يرفع
 مقدار بذره ومقدار ما غرم من أجر مثل العامل والارض ويتصدق بالفضل والله سبحانه أعلم
 (سئل) في بذر مشترك بين رجل وأخواته بالغات وزوجة أبيه أخذ الرجل بعضه وزرعه
 في أرضه لنفسه بدون اذن منهن ولا وجه شرعي ونبت الزرع فهل يكون الزرع للزراع وعليه دفع
 مثل حصته من البذر المذكور (الجواب) نعم لانه غاصب كما صرح به في البرازية في الفصل
 الرابع من المزارعة وقد أفتى بحمله العلامة الخبير الرمي مع نقله عبارة البرازية بتمامها فراجعها
 (أقول) والذي في البرازية ذكرته في رد المحتار بقولي خاتمة بفرع مهم يقع كثيرا ذكره في التنازلية
 وغيرهما مات رجل وترك أولاد اصفارا وبكارا وامرأة وبكار منها أو من غيرها غرث البكار
 وزرعوا في أرض مشتركة أو في أرض الغير كما هو المعتاد والاولاد كلهم في عيال المرأة تتعاهدهم
 وهم يزرعون ويجمعون الغلات في بيت واحد وينفقون من ذلك جملة تصارت هذه واقعة
 القتوى وانفقت الاجوبة انهم ان زرعوا من بذر مشترك بينهم باذن الباقيين وبكارا أو اذن الوصي
 لوصغارها فالغلة مشتركة وان من بذرا أنفسهم أو بذر مشترك بلا اذن فالغلة للزارعين اهـ (سئل)
 فيما اذا دفع زيد أرضه لجماعة قرويين يزرعونها في مدة كذا يبذرهم وعلمهم على بقرهم بان يكون
 له ربع الخارج ولهم الباقي فزارعة صحيحة فزرعوها وحصدوا الزرع ويريدون نقله جميعه قبل
 قسمته الى أراضي قريتهم الخارجة عن أرض زيد بدون اذن زيد ولا رضاه ولا وجه شرعي فهل
 ليس لهم ذلك (الجواب) نعم وتقدم مشله في العشر والخارج ينقله عن المحيط السرخسي
 (سئل) فيما اذا كان لرجلين أرض وبذر مشترك بينهما فدفعا ذلك لجماعة على أن يزرعوا
 الارض يبذرهما المذكور على بقرهما في مدة معلومة ومهما خرج يكون ربعه للجماعة وباقه
 للرجلين فهل تكون المزارعة المرقومة صحيحة ولهم الربع المذكور (الجواب) حيث كان
 العمل فقط من الجماعة والباقي من الرجلين فالزراعة صحيحة ولهم الذي اتفقوا عليه والله تعالى
 أعلم (سئل) في امرأة دفعت أرضها المعلومة الى رجل ليغرس فيها غراسا معلوما وضربا
 لذلك مدة معلومة على أن يكون الغراس بينهما نصفين فهل تكون المغارسة صحيحة على ما شرطنا
 (الجواب) نعم ففي الخاتمة رجل دفع الى رجل أرضا مدة معلومة على أن يغرس المدفوع اليه

مطلب يجبر العامل على
المضي

مطلب من عمل في المشترك
لا يستحق الابرة
مطلب فيما اذا كان البذر
من واحد والباقي من آخر

مطلب زرع بذرا مشتركا
بلا اذن فالخارج له وعليه
رد مثل حصة الشركاء

مطلب ليس للمزارع نقل
الزرع الى أرض أخرى قبل
قسمته

مطلب دفع رجلان أرضا
وبذرا وبقر الى جماعة بعلمهم
صحت المزارعة
مطلب في المغارسة

فيها غراسا على أن ما يحصل من الاغراس والثمار يكون بينهما ما جازاه ومثله في كثير من الكتب فتصريحهم بضرب المدة صريح في فسادها بعد مدة ووجه فسادها بذلك أنه ليس لأدراك الثمار والحالة هذه مدة معلومة الخ خيرية من الوقف (أقول) وسيأتي تمام الكلام على هذه المسئلة في آخر المساقاة

(كتاب المساقاة)*

(كتاب المساقاة)*

(سئل) في غراس بستان جار ثلثه في ملك جماعة فعمل رجل منهم في الثلث المزبور حتى أثمر ويريد مطالبة بقية الجماعة بحصته من الثمرة نظير عمله أو يدفعوا له أجر مثل عمله فهل لاشئ له من ذلك (الجواب) نعم أما عدم استحقاقه الاجرة فلأنه عمل في المشترك قال في التنوير وشرحه المنع من الاجارة الفاسدة ولو استأجره لجل طعام بينهما فلا أجر له لأنه لا يعمل شيئا لشريكه الاويقع بعضه لنفسه فلا يستحق الاجر اهـ وأما عدم استحقاقه حصته من الثمرة فلأنه يكون من باب مساقاة الشريك ومساقاة الشريك غير جائزة كافي المنع عن المجتبى وأفتى به الرملي (أقول) وهذا كله حيث جرى عقد مساقاة أو اجارة بينهما وبين شريكه كانه والا فالأمر أظهر (سئل) في غراس كرم جاري في وقف على هند الناطرة عليه قائم بالوجه الشرعي في أرض جارية في وقف آخر فدفعته لزيد مساقاة على أن يعمل عليه في مدة كذا بسهم من مائة سهم لجهة الوقف والباقي له نظير عمله وليس في ذلك حظ ولا مصلحة للوقف بل في ذلك غبن فاحش على الوقف فهل تكون المساقاة غير صحيحة (الجواب) نعم قال في الدر المختار من كتاب الاجارة مانصه وأفاد فساد ما يقع كثيرا من أخذ كرم الوقف أو التيمم مساقاة فيستأجر أرضه الحالية من الاشجار بمبلغ ككثير ويساقى على أشجاره بسهم من ألف سهم فالخلف ظاهر في الاجارة لافي المساقاة ففساد المساقاة بالاولى لان كلامهما عقد على حدة اهـ (سئل) في بستان مشتمل على غراس متنوع من جلته غراس توت لا يتففع بسوى ورقة لاجل طعام الدود جار ثلث جميع الغراس في ملك زيد وثلثاه مع جميع أرض البستان في وقف أهلي وفي تواجرو مساقاة زيد المزبور من ناظر الوقف فقطع زيد قضبان التوت وأخذ ورقها وأطعمه لدوده ويريد أن يأخذ جميع القضبان ويتصرف بها بنفسه بدون وجه شرعي زاعما أنها تكون له لكون شجرها في مساقاته فهل تكون القضبان له لجهة الوقف بحسب الحصص ولا عبرة بزعمه (الجواب) نعم لأن المساقاة دفع الشجر والكرم الى من يصلحه بجزء معلوم من ثمره كما في الملتقى وغيره والقضبان ليست بثمره كما هو ظاهر وبمثلته أفتى مفتي الشافعية الشيخ أحمد الغزالي (أقول) المراد من الثمرة ما يتولد من الشجر فيتناول الرطبة وغيرها كما في القهستاني ولذا كان المراد بالشجر ما يثمر وغيره كالخوهر والصفصاف وأن قال في الدر المختار لم أره فقد رأيته منقولا في البزاية يجوز دفع شجر الخوهر معاملة لاحتياجه الى السقي والحفظ حتى لو لم يحتمل لا يجوز اهـ وفيها أيضا معاملة الغنطة لاجل السعف والخطب جائزة كمعاملة أشجار الخلاف اهـ والخلاف بالكسر والتحقيق ضد الوفاق ونوع من الصفصاف فهذا صريح في صحة المساقاة على أجزاء الشجر لكن هذا حديث كانت هي المقصودة من عقد المساقاة أما لو كان المقصود غيرها كالتمر أو الورق فلا يجوز له أخذ شئ من أجزاء الشجرة لما في البزاية أيضا ولا يحل له أن يكسر شئ من الاغصان والقضبان والدعائم والعريش لطبخ القدر لانها للمالك

مطلب لا أجر لمن عمل في المشترك

مطلب مساقاة الشريك لا تصح

مطلب مساقاة كرم الوقف على سهم من مائة سهم لا تصح

مطلب تصح المساقاة على شجر التوت لاجل الورق

مطلب المراد من الثمرة ما يتولد من الشجر

مطلب تجوز المساقاة على الشجر الذي لا يثمر كالخوهر والصفصاف

مطلب لا يحل للعامل كسر شئ من الاغصان للطبخ لانها للمالك

مطلب لا يحل له أن يطعم
الضيف من الثمر إلا بالاذن
لأنه مشترك

مطلب له أخذ ما برز من
الثمر في المدة بعمله دون ما برز
بعدها بلا عمل

مطلب ليس للمساق شي
فيما لم يبرز في المدة وله أجر
مثله إن كان عمل فيه

مطلب انما تصح المساقاة
إذا خرج من الثمرة في المدة
ما يرغب في مثله في المساقاة

مطلب إذا ثبت خروج الثمر
في المدة فهو على الشرط
المسمى

مطلب إذا برزت الثمرة بعد
انتهاء المدة فالثمر للوقف

مطلب إذا برزت الثمرة في
المدة ثم انقضت المدة والثمر
في يترك على الشجر بلا أجر

مطلب مات العامل في المدة
فلورثته أن يقوموا مقامه
مطلب انقضت المدة والثمر
أخضر فلا يعمل أن يعمل
بلا أجر حتى يبلغ الثمر

ولا يأخذ من الاغصان المقطوعة إلا باذن المالك لأنه من اشجار المالك ولا يطعم الضيف من
الثمر إلا باذنه لأنه مشترك اه في مسئلتنا حيث كانت المساقاة على اشجار التوت لأجل الورق
لا يحل له قطع شيء من القضب ان لم يكن ملكا لصاحب الاشجار وعدم ورود العقد عليها فافهم
(سئل) في بستان جار بقمه ارضا وغراسا في وقف وفي تواجريه ومسا قاته من الناظر بحصته
من ثمره لا يزيد وعمل زيد على الشجر وقبل انتهاء مدة الاجارة برز بعض الثمرة بعمله بدون باقيها
ويريد أخذ ما سبى من الثمرة بعد المدة لا بعمله بدون وجه شرعي ولم يعمل عليه فهل ليس له ذلك
وله الأخذ بما برز بعمله فقط (الجواب) نعم (سئل) في بستان معلوم مشتمل على غراس زيتون
وعنب وغيرهما جار في تواجريه ومسا قاته في مدة معلومة على جر معلوم من الغراس لزيد
فعمل زيد على الشجر حتى أثمر أكثر في المدة وانقضت المدة ولم يفرقها شجر الزيتون ولا عقد
منه شيء ولم يبرز حتى مضى نحو شهر فهل ليس له شيء فيما لم يبرز في المدة وله أجر مثله (الجواب)
نعم قال في الخاتمة ولو اشترط لذلك وقتا معلوما قد تبلغ الثمرة في تلك المدة وقد تأخر عنها جاز لأنه
لم يتيقن بقوات المقصود بهذا الشرط وانما يتوهم فان خرج الثمر في تلك المدة كان بينهما على
ما شرطوا وان تأخر عن تلك المدة فلا يعمل أجر مثل عمله فيما عمل اه (أقول) قال في الخلاصة
بعد هذا وهذا إذا أخرجت شيئا في المدة المضروبة بما يرغب في مثله في المعاملة فان أخرجت شيئا
في المدة لا يرغب في مثله في المعاملة لا يجوز المعاملة اه ومقتضاه انه لو خرج في المدة شيء قليل
لا يرغب في مثله في المعاملة أن تفسد وان تتابع خروجه بعد انتهاء المدة وهذا مما يغفل عنه
فليتنبه له (سئل) فيما اذا عمل زيد المساق على غراس الوقف حتى أثمر شجر الزيتون في آخر
المدة وناظر الوقف ينكر خروج ذلك في المدة ولزيد بنية شرعية انه أثمر قبل انقضاء المدة فهل تقبل
بنيته وتكون المساقاة على الشرط (الجواب) إذا ثبت انه خرج في المدة المسماة فعلى
الشرط المسمى لصحة العقد وتقبلها ما تقدم عن الخاتمة (سئل) فيما اذا استأجر زيد من ناظر وقف
اراضي الوقف مدة معلومة بأجرة معلومة من الدراهم بعد مسا قاته على الغراس القائم في
الاراضي في المدة المزبورة اجارة ومسا قاة صحيحين ثم انقضت مدة التواجر والمساقاة ثم برزت
الثمر وعقدت فهل تقع الثمرة للوقف (الجواب) نعم (أقول) لكن له أجر مثله ان كان عمل
كما تقدم آتيا عن الخاتمة (سئل) فيما اذا انقضت مدة المساقاة والثمر في يترك على
الشجر بلا أجر حتى يدرك (الجواب) نعم كافي التنوير وغيره (سئل) فيما اذا عمل المساق
على الاشجار المساق عليها بمجرز معلوم من ثمرها مات في أثناء المسدة عن ورثته والثمر في يترك
الورثة القيام عليه حتى يدرك الثمر فهل لهم ذلك ويستحقون الحصة المشروطة (الجواب) نعم
وان مات العامل فلورثته أن تقوم عليه وان كره صاحب الارض درر ومثله في التنوير وغيره
(سئل) فيما اذا برزت ثمرة الاشجار المساق عليها قبل انتهاء المدة بعمل العامل ويريد مالكا
الاشجار أخذها كلها فهل ليس له ذلك (الجواب) إذا انقضت مدة المساقاة والخارج بسير
أخضر فلا يعمل أن يعمل بلا أجر حتى يبلغ الثمر ويكون بينهما على ما شرطوا والله تعالى أعلم قال
في الدرر وان لم يمت أحدهما بل انقضت مدتهما أي مدة المساقاة فالخيار للعامل ان شاء عمل على
ما كان يعمل حتى يبلغ الثمر ويكون بينهما على السواء لان في الامر بالخيار قبل الادراك اضرارا
بهما والضرر مدفوع كما مر اه ومثله في التنوير والهداية والجوهرة وغيرها (سئل) فيما اذا
أجر زيد أرض بستانه الجارية في ملكه من عمره بعد مسا قاه على غراسه القائم فيها والحال انه

كان على الغراس وقت عقد المساقاة ثمرة مدركة قد انتهت ولم يعمل عمر وفيها شياً وتصرف عمرو
 بالثمرة المزبورة لنفسه ويريد زيد الآن تضمينه قيمة الثمرة في القهي والمثلي حيث انقطع المثل
 فهل له ذلك والمساقاة المزبورة غير صحيحة (الجواب) ان كانت الثمرة مدركة أى قد انتهت لاتصح
 كالزراعة لان العامل لا يستحق الا بالعمل ولا أثر للعمل بعد التناهي لان جوارزه قبل التناهي
 للعاجزة على خلاف القياس ولا حاجة الى مثله فبقى على الاصل وكذا على هذا اذا دفع الزرع وهو
 بقل جاز فان استحصد وأدرك لم يجز لما ذكرنا وهو المراد بقوله كالزراعة والاصل كما في الخلاصة
 أن المعاملة متى عقدت على ما هو في حد النمو والزيادة صحت وان عقدت على ما تنهي عظمه
 وصار يحال لا يزيد في نفسه بسبب عمل العامل لاتصح المعاملة وانما يعرف خروج الأثمار عن
 حد الزيادة اذا بلغت وأثمرت اهـ ومثل ما في الخلاصة في البرازية (سئل) فيما اذا استاجر
 رجلان ارض بستان من آخر للزراعة مدة معلومة بعد مساقاةهما على اشجاره القائمة بها اجارة
 ومساقاة صحيحتين ثم انه فسخت اجارة الارض بوجه شرعى فهل تنفسخ المساقاة أم لا (الجواب)
 اذا فسخت الاجارة لاتنفسخ المساقاة لان كل واحد منهما عقد على حدة والله تعالى أعلم وأجاب
 عنه قارئ الهداية بقوله اذا فسخت اجارة الارض بوجه شرعى والاشجار مملوكة للمساقى ليس
 له أن يفسخ عقد المساقاة الا بعد شرعى بان يكون العامل خائناً في الثمرة اهـ ونقله عنها في
 نهج النجاة وفي فتاوى الخافوق من الاجارة ضمن سؤال وان كانت الاجارة بعد المساقاة فهي
 صحيحة ولا يلزم من عدم صحة الاجارة عدم صحة المساقاة لان قارئ الهداية نص انه اذا فسخت
 الاجارة لاتنفسخ المساقاة اهـ بقی اذا فسخت المساقاة تنفسخ الاجارة لان الاجارة حينئذ تكون
 لغير رب الغراس كما يؤخذ من كلامهم (أقول) وجه الفرق أن من شروط الاجارة كون
 الارض فارغة غير مشغولة بملك المؤجر أو ملك غيره مما يمنع صحة التسليم فاذا ظهر ان المساقاة لم
 تكن صحيحة لم تصح الاجارة ولذا كان تقديم عقد المساقاة شرطاً لصحة الاجارة في الارض المشغولة
 على الغراس حتى لو تقدم عقد الاجارة لم يصح الا اذا كان الغراس ملكاً للمستأجر لانه حينئذ
 لا يمنع صحة التسليم وأما عقد المساقاة فيصح من المستأجر ومن غير مستأجر أصلاً فلا يضره عدم
 صحة الاجارة السابقة بقی أن انقضاء الاجارة ظاهر فيما اذا ظهر فساد عقد المساقاة من أصله
 لما قلنا أماً لو كان عقد المساقاة صحيحاً ثم طرأ عليه الفساد كما اذا لم يخرج الثمرة في مدة المساقاة
 أو تقايلا عقد المساقاة فالذي يظهر لي أن لا ينفسخ عقد الاجارة لانه يغتفر في البقاء ما لا يغتفر في
 الابتداء وله أمثلة كثيرة منها أن الشروع الطارئ لا يفسد عقد الاجارة مع ان اجارة المشاع
 ابتداء لاتصح فتأمل (سئل) في رجل آجر أرض كرمه لا سخر بعد ما تساقيا على الغراس القائم
 في الارض ثم مات المؤجر في أثناء مدة الاجارة والمساقاة فهل تنفسخ الاجارة بموته وتبطل
 المساقاة (الجواب) نعم (أقول) ان عقد المساقاة وان بطل بالموت لكنه يبقى حكماً فاعدا للضرر
 بل صرح في شرح المجمع بأن قوله وبطل هو القياس وفي الاستحسان لا يبطل ويمكن أن يقال
 ان الاستحسان بقاءه حكماً فلا ينافي تصريح المتون بالبطلان بالموت ولذا قال في التنوير والمقتضى
 بعد تصريحهما بالبطلان فان مات العامل تقوم ورثته عليه وان كره الدافع وان مات الدافع
 يقوم العامل كما كان وان كره ورثته الدافع اهـ فقد جعلوا حكم العقد باقياً وان كان قد بطل ونظيره
 ما صرح به في البدائع من انه اذا مضت مدة الاجارة قبل أن يدرك الزرع يبقى حكم الاجارة الى
 أن يستحصد كما ذكرناه في رد المحتار ثم اعلم انه قيد البطلان بالموت في متن التنوير وشرحه بما اذا

مطلب ان كانت الثمرة
 مدركة وقت عقد المساقاة
 لاتصح المساقاة

مطلب اذا فسخت الاجارة
 لاتنفسخ المساقاة
 مطلب اذا كان العامل
 خائناً في الثمرة تنفسخ المساقاة

مطلب لا يلزم من عدم
 صحة الاجارة عدم صحة
 المساقاة

بحرير مهم يبطل عقد
 المساقاة بالموت ولكن حكمه
 باق

مطلب اذا مات أحدهما
قبل بروز الثمرة لاشي للعامل

مطلب اذا كان عقد
المساقاة على أكثر من سنة
ومات أحدهما

مطلب لا تصح مساقاة
الشريك لشريكه ولا أجر
له بخلاف المزارعة

تحرير مهم في المساقاة على
الغراس المشترك مع أجنبي
مطلب في مساقاة المشاع

كان الموت في حال كون الثمرين أو الظاهرانه استرازا عما اذا كان قبيل بروز الثمرة أما اذا كان بعد ما نضج فقد انتهت العقد ثم اذا كان الموت قبل بروزها وكان قد عمل بعض العمل أو كله فالظاهر أنه لاشي له أصلا لا حكما ولا ديانة وإن قالوا في المزارعة لو امتنع رب الأرض من المضي فيها وقد كرب العامل في الأرض فلا شي له لكرابه حكما اذ لا قيمة للمنافع ويسترضى ديانة فيبقى بأن يوفيه أجر مثله لغرضه كما في الدر المختار وإنما قلنا لاشي له هنا لأنه لا غرر بالموت ولذا قال في الدر المختار أيضا ولو مات قبل البذر بطلت ولا شي لكرابه اه وعلاه الزيلعي بأنه فيما مر كان مغرورا من جهة رب الأرض بالامتناع باختياره ولم يوجد ذلك هنا لان الموت يأتي بدون اختيار اه واذا كان عقد المساقاة على أكثر من سنة فالسنة الاولى قد علم حكمها ويبطل العقد في السنين الاتية لان الموت قبيل بروز الثمرة فيها أصلا ثم رأيت في جامع الفصولين قال مات رب الأرض والزرع بقل فلمزارع أن يعمل إلى أن يدرك فيقسم بينه وبين ورثة ربه على الشرط ولا أجر عليه للأرض وينتقض العقد فيما بقي من السنين اه ومثله في الخانية وهذا وإن كان في المزارعة لكن المساقاة اختار ولذا قال في التنوير وشرحه وهي كالمزارعة حكما وخلافا وكذا شروطها تكن هنا اه فاعتمد هذا التحرير المفيد (سئل) في غراس مشتمل على مشمش وتقاح وغيرهما قائم بالوجه الشرعي في أرض وقف محتكرة مشترك بطريق الملك الشرعي بين زيد وعمر وهند لكل منهم حصة معلومة فيه فساقى زيد على حصته شريكه عمر المرقوم بجزء منها فعمل عمر وعلى ذلك فهل تكون المساقاة غير جائزة ولا أجر لعمر والخارج بقدر ملكهم (الجواب) نعم قال في المنع ولو دفع النخل والشجر إلى شريكه مساقاة لم يجوز ولا أجر له إن عمل والخارج بقدر ملكهم لان استئجار شريكه على العمل في المشترك بينهما لا يصح ولا يجب الاجر لان العمل وقع لنفسه اه وقد أتى بعدم جواز مساقاة الشريك العلامة الشيخ خير الدين في فتاواه (أقول) وصرح بالمسئلة أيضا في التتارخانية كما ذكرته في رد المحتار وكتبت فيه ما صورته قيد بالمساقاة لان المزارعة بين الشريكين في أرض وبذر منهما تصح في أصح الروايتين والفرق كما في الذخيرة أن معنى الاجارة في المساقاة راجع على معنى الشركة وفي المزارعة بالعكس اه (سئل) فيما اذا كان لزيد ثلثا غراس كرم غيب فساقى عليه عمر في مدة معلومة بجزء معلوم من ثمره وعمر وغير شريك في غراس الكرم المزبور فهل تكون المساقاة المذمومة صحيحة (الجواب) نعم وأتت بذلك العلامة الخير الرمي معللا منقولاً عن الغزالي (أقول) هذه المسئلة من تفقهاات الشيخ محمد الغزالي التمرتاشي ذكرها في فتاواه بحثا حيث سئل في رجل دفع بعض كرمه مشاعا مساقاة فهل يصح فأجاب بأن الفتوى في المساقاة على قولهما ومقتضاه صحة المساقاة المذمورة لانها يجوز ان اجارة المشاع والمساقاة كذلك اه ووقع نظيره للعلامة الخير الرمي في حاشية المنع فقال لو ساقى أحد الشريكين على نصيبه أجنبيا بلا اذن الآخر هل يصح فعند الشافعية نعم والظاهر أن مذهبنا كذلك لان المساقاة اجارة وهي تجوز في المشاع عندهما والمعول عليه في المساقاة والمزارعة مذهبهما فتجوز المساقاة في المشاع ولم أر من صرح به ثم رأيت المؤلف يعني التمرتاشي اجاب بانها تصح عندهما كما تفقهات به والله تعالى الحمد والمثنة اه كلام الرمي وحاصله أن مساقاة الشريك لشريكه في الغراس لا تصح أما مساقاة لاجنبي فتصح وكذلك لو كان الغراس كله لواحد فساقى آخر على بعض منه شائع لان اجارة المشاع تصح عند الصاحبين فكذا مساقاة لان المفتي به في المساقاة قولهما وإنما لم تصح مساقاة الشريك مع أن اجارة المشاع من

الشريك تصح اتفاقا للمامر في السؤال قبله أن المساقاة لو صحت معه لم منه استئجار الشريك على العمل في المشترك ولا يصح ذلك لأن المساقاة في الحقيقة استئجار العامل على حصة من الثمرة وإذا كانت الاشجار مشتركة بين المساقى والعامل يكون العامل قد استؤجر على العمل في المشترك فلا يستحق أجره بل تبقى الثمرة مشتركة بينهما على قدر مدلهما هذا وقد بحث في رد المحتار بحثنا مفيدا في ما ذكره التمر ناشى والخبر الرملى تفقها ونصه أقول فيه بحث لأن معنى الاجارة وان كان راجحا في المساقاة كما قدمناه آنفا لکن الاجارة فيها من جانب العامل لا الشجر لأن استئجار الشجر لا يجوز فالعامل في الحقيقة أجير لرب الشجر بجزء من الخارج ولا شيوع في العامل بل الشيوع في الاجرة فلم توجد هنا اجارة المشاع التي فيها الخلاف فتدبر على انه ذكر في التارخانية في الفصل الخامس من المساقاة مانصه اذا دفع النخيل معاملة الى رجلين يجوز عند أبي يوسف ولا يجوز عند أبي حنيفة وزفر ولو دفع نصف النخيل معاملة لا يجوز اه فان كان المراد أن النخيل كله للدافع كما هو المتبادر فعدم الجواز فيه يدل على عدم الجواز في المشترك بالاولى بل يفيد عدم الجواز ولو باذن الشريك كما لا يخفى على المتأمل وان كان المراد أن النخيل مشترك ودفع احدهما لاجنبى فالامر أظهر فتعين ما قلناه وثبت أن مساقاة الشريك لاجنبى ولو باذن الشريك لا تصح كمساقاة أحد الشريكين للآخر هذا ما ظهر انه مسمى القاصر والله تعالى أعلم اه ما ذكرته في رد المحتار وحاصله أن المساقاة في المشاع لا تصح مطلقا سواء كان المساقى شريكا ولا لعدم صحة التسليم مع الشيوع ولعدم صحة استئجار الشريك للعمل في المشترك فاذا ذكره التمر ناشى والرملى مخالف للمنقول وما علل به معلول فاعتنم تحرير هذه المعضلة والحمد لله رب العالمين (سئل) في حصص من بساتين معلومة جارية مع غراسها في وقف أهلى وفي تواجر زيد ومساقاته من ناظر وقفها مدة معلومة باجرة معلومة عنها وبجزء معلوم من الثمرة في المساقاة نظير العمل اجارة ومساقاته شرعيتين ثم أجر زيد المأجور المزبور من عمر ومدة تسع وعبد مدته وتساقيا على حصة الغراس المذكور في المدة بجزء معلوم من الثمرة كالاولى وعمل عمر وعلى الغراس حتى أتم عمله في ستة حتى انقضت ومات عمر ولم يعمل زيد على الغراس شيئا ولم ياذن له ناظر الوقف أن يساقى من شاء فلن تكون الثمرة الحاصلة من عمل عمر و (الجواب) تكون الثمرة المذكورة لجهة الوقف المذكور حيث لم ياذن له الناظر أن يساقى ولم يعمل على الغراس شيئا قال في النظم الوهباني

مطلب ليس للمساقى أن يساقى غيره بلا إذن من المالك

وما للمساقى أن يساقى غيره * وان أذن المولى له ليس ينكر

قال في البرازية في الخامس من المعاملة دفع اليه معاملة ولم يقل له اعمل برأيك فدفع الى آخر فالخارج للمالك النخيل وللعامل أجر مشمله على العامل الاول اه (أقول) ومثله في الذخيرة والتارخانية بزيادة بعد قوله وللعامل أجر مشمله على العامل الاول وهى قوله بالغاما بلع ولا أجر للاول لانه لا يملك الدفع اذ هو ايجاب الشركة في مال الغير وعمل الثانى غير مضاف اليه لان العقد الاول لم يتناول له ولو هلك الثمر في يد العامل الثانى بلا عمله وهو على رؤس النخيل لا يضمن وان من عمل الاخير في أمر يخالف فيه أمر الاول يضمن لصاحب النخيل العامل الثانى لا الاول وان هلك من عمله في أمر لم يخالف فيه أمر الاول فرب النخيل أن يضمن أنا شاء وللآخران ضمنه الرجوع على الاول اه وبه أفتى العلامة قاسم ونقله عن عدة كتب فتنبه لذلك فانه خفى على كثيرين (سئل) في أرض جارية في وقف حامله الغراس جارية الارض في تواجر زيد والغراس في مساقاته

مطلب ساقى ما فى مساقاته
بأذن جاز

مطلب مسنة بين أرضين
عليها اشجار الخ

مطلب نهر بينهما ادعى
اشجاره النابتة فى ضفته

مطلب ساقى على جميع
الاشجار ثم ادعى ملك بعضها
لا تسمع

مطلب لا تبطل المساقاة
بموت الناظر

مطلب اذا لم يعمل المساقى
شياً لا يستحق شي من الثمرة

وما أدون له من قبل ناظرها بأن يساقى من شاء فاجر ما فى ثمره من عمر ومدة تستوعب مدته
بأجرة معلومة من الدراهم وساقاه على الغراس المساقى عليه فى المدة الزبورية بحصة معلومة
من الثمرة حسب ما هو مأذون له بأن يساقى من شاء اجارة ومساقاة شرعيتين فهل تكون الاجارة
والمساقاة صحيحتين (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لزيد بستان مشتل على اشجار زيتون
وغيره فساقى عمرا على نصف غراسه مساقاة شرعية فى مدة معلومة فهل تكون المساقاة صحيحة
(الجواب) نعم والمسئلة فى الخيرية (أقول) تقدم الكلام آنفا على مساقاة المشاع (سئل)
فى مسنة بين أرضين احدهما أرفع من الاخرى وعلى المسنة اشجار لا يعرف غراسها فالقول لمن
من أصحاب الارضين (الجواب) قال فى الخاتمة مسنة بين أرضين احدهما أرفع من الاخرى
وعلى المسنة اشجار لا يعرف غراسها قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان كان الماء
يستقر فى الارض السفلى بدون المسنة ولا يحتاج فى امسالك الماء الى المسنة كان القول فى
المسنة قول صاحب الارض العليا مع يمينه واذا كان القول فى المسنة قوله كان الاشجار له ما لم
يقم الاخر بينة وان كانت الارض السفلى تحتاج فى امسالك الماء الى المسنة كانت المسنة وما
عليها من الاشجار بينهما قاضيان من فصل المعاملة فظهر بما ذكر الجواب والله تعالى أعلم
بالصواب ومثله فى البرازية من كتاب القسمة وفيها من فصل المعاملة نهر بينهما ادعى اشجاره
النابتة فى ضفته ان علم الغراس فهى له والا ان فى موضع خاص لاحدهما فلا مالك وان فى مشترك
فبينهما اه (سئل) فيما اذا ساقى زيد عمرا على غراسه المعلوم لمدة معلومة مساقاة شرعية
بحصة من الثمرة معلومة وانقضت مدة المساقاة فادعى عمرو حصة معلومة فى بعض الغراس
الزبور المساقى عليه فهل تكون دعوى عمرو الملكية فى شئ من الاشجار بعد ذلك غير مستقوعة
(الجواب) نعم كما أتى بذلك الحانوفى والكارزوفى وصورة ذلك الجواب استأجر الارض وساقى
على جميع الاشجار التى فى الغبط لا تسمع دعواه الملكية فى شئ من الاشجار بعد ذلك للتناقض
واذا لم تصح الدعوى لا تسمع البينة لما فى الفصل السابع من الفصول انه لو أقام المدعى عليه
البينة أن المدعى أجر نفسه منى ليعمل فى الكرم يكون دفعه او يكون اقرارا من المدعى أنه ليس
ملكه اه (سئل) فى جنينة مشتلة على غراس جار مع أرضها فى ملك هند فاجرت نصفها
من زيد ونصفها من عمرو وساقتهما على الغراس ولم يحكم بحصة ذلك حاكم ثم أجر زيد نصفه من
بكر وساقاه على نصف الغراس ولم تأذن له هند بذلك واستوفى بكر منفعة المأجور فى مدة الاجارة
وعمل على نصف الشجر واستعمل ثمره لنفسه فهل يكون كل من اجارة بكر ومساقاة غير صحيحة
والثمره الحاصلة من عمل بكر له ندو عليها له أجر المثل وعليه لها أجره مثل الارض (الجواب)
نعم (أقول) فيه نظران وجهين الاول ما مر من أن مساقاة المشاع غير صحيحة مطلقا والثانى
ما قدمناه آنفا عن الذخيرة وغيرهما من أن أجرة العامل الثانى على العامل الاول فاجرة بكر هنا
على عمر ولا على هند لانه لم يجز بينه وبينها عقد حتى يلزمها الاجرة عند فسادهما وانما جرى بينها
وبين العامل الاول وهو لم يعمل شيأ فلا يستحق عليها أجرة أيضا فتدبر (سئل) فيما اذا مات
الناظر بعد عقده مساقاة شرعية على اشجار الوقف مع زيد فهل لا تبطل المساقاة بموت الناظر
(الجواب) نعم (سئل) فى كرم غيب جارى وقف وفى تواجرجاعة ومساقاتهم من ناظر
الوقف مدة معلومة على الوجه الشرعى فترك الجماعة العمل على غراس الكرم فى سنة معلومة
من المدة الزبورية ولم يعملوا عليه أصلا حتى أثمر لا يعملهم فهل حيث لم يعملوا أصلا كما ذكر تكون

مطلب المراد بالعمل
ما يشمل الحفظ

مطلب في صحة المغارسة
اذا ضرب لهامدة معلومة
مهمة فيما اذا انقضت مدة
المغارسة كيف يفعل

تحرير مهم في عدم صحة
المغارسة اذا لم يضرب لهامدة

الثمرة المزبورة كلها الجهة الوقف دونهم (الجواب) نعم (أقول) المراد بالعمل ما يشمل الحفظ
قال في الخلاصة فلو دفع الكرم معاملة وفيه أشجار لا يحتاج فيها إلى عمل سوى الحفظ ان كانت
بجمال لم تحفظ يذهب ثمرها قبل الادراك جازت المعاملة والحفظ زيادة في الثمار وان كانت
بجمال لا يذهب ثمرها إلى وقت الادراك لا تجوز المعاملة في تلك الاشجار وفي فتاوى القضاة يجوز
دفع شجر الجوز معاملة وللعامل حصة من الثمر لانه يحتاج إلى السقي والحفظ حتى لو لم يحتاج إلى
أحدهما لا يجوز اهـ ومثله في البرازية (سئل) فيما اذا كان زيد أرض معلومة فدفعها للعمرو
وأذن له أن يغرس فيها ما أحب من أنواع الاشجار المثمرة في مدة معلومة ذكرها وأن يكون
ما سيجرسه النصف منه لزيد تابع لأرضه والنصف الآخر للعمرو نظير غرسه فغرس عمرو في الأرض
غراسا في المدة على الوجه المذكور فهل يكون الاذن على الوجه المذكور صحيحا ويسحق عمرو
النصف المزبور (الجواب) نعم كما في مزارعة الخيرية وضرب المدة المعلومة بشرط لها في الخاتبة
رجل دفع إلى رجل أرضا مدة معلومة على أن يغرس المدفوع اليه فيها غراسا على أن ما يحصل
من الغراس والثمار يكون بينهما جاز اهـ ومثله في كثير من الكتب فتصريحهم بضرب المدة
صريح في فسادها بعدمه الخ خيرية من الوقف ومثله في الخيرية أيضا من المزارعة ومسئلة
المغارسة في مساقاة الدرر والقهستان وغيرهما وقد استوفى الكلام عليهم في الخاتبة (أقول) ولم
يذكر ما اذا انقضت المدة وقد قال في الذخيرة واذا انقضت المدة يخرب الأرض ان شاء غرم نصف
قيمة الشجرة ويملكها وان شاء قلعه اهـ وبيان ذلك فيما من الفصل الخامس (سئل) فيما اذا أذن
ناظر وقف أهلي لزيد أن يغرس في أرض الوقف غراسا متنوعا على أن يكون له الثلث والجهة الوقف
الثلثان ولم يعين ذلك مدة فغرس زيد في الأرض غراسا متنوعا وعمل عليه عدة سنين فهل يكون
ذلك معاملة فأسدة والغراس للوقف ولزيد قيمة الغراس وأجر مثله (الجواب) نعم وقد أفتى بمثل
هذه المسئلة الشيخ خير الدين بقوله لا يصح ذلك شرعا والشجر ملك الأرض وعليه للغراس أجرة
عمله وقيمة غرسه كما صرح به قاضيخان اهـ وللشيخ أيضا فتوى مفصلة بخصوص أرض الوقف
فراجعها فانها مفيدة (أقول) وقد حقق المسئلة الشيخ خير الدين في حاشيته على المنع أيضا وقال
واذا كان الفساد لعدم ضرب المدة ينبغي أن يكون الثمر والغرس لأرض ولا آخر قيمة الغرس
وأجرة المثل كالمثل لو فسدت باشتراط بعض الأرض وهي واقعة الفتوى وانما قلنا بفسادها بعدم
ضرب المدة المعينة لانه ليس لأدراكها مدة معلومة كما لو دفع غراسا لم تبلغ الثمرة على أن يصلحها الخ
اهـ وحاصل الكلام في هذه المسئلة أن تصريح قاضيخان وغيره بذكر المدة في المغارسة يفيد أنه
شرط ففسد بدونه وما في شرح الملتقى للعلائي عن البرهان وكذا في البرازية من عدم التقيد
بذكر المدة محمول على هذا فلا منافاة بينهما اذا عايناه أنه ترك التصريح بقيد صرح به غيره فان قلت
أن مسئلة المغارسة ذكرها في كتاب المساقاة فيقتضي أنها مأخوذة من شرط في متن التنوير بأن
بيان المدة ليس بشرط في المساقاة فتقع على أول غير يخرج قلت ذكر المدة ليس بشرط في المساقاة
على الثمر ونحوه كالرطوبة مما لا ادراكه وقت معلوم ولذا علل العلائي وغيره عدم الاشتراط بقوله
للعلم بوقته عادة اهـ والدليل على ذلك أيضا قوله في متن التنوير بعد ذلك ولو دفع غراسا في أرض
لم تبلغ الثمرة على أن يصلحها فما خرج كان بينهما ففسد ان لم يذكر أعواما معلومة اهـ فهذا
صريح في أن ذكر المدة شرط وعدمه مفسد ولا يخالف هذا ما قبله لان الشجرة اذا بلغت أو ان
الثمار يعلم في العادة وقت خروج ثمرها فلا يشترط ذكر المدة للعلم به بخلاف ما اذا كانت لم تبلغ

ذلك لانه لا يعلم أنها تنمر في هذا العام أو بعده بعام آخر أو بما كثر وكذلك لو دفع اليه أرضا ليغرسها
 فيكون ذلك المدة فيها شرط بالاولى فهذا مؤيد لما فهمه الخبير الرمي من نصرتهم بهذا المدة من
 أنه شرط لصحتها ويؤيده أيضا ما في التارخانية والذخيرة دفع الى ابن له أرضا ليغرس فيها غراسا
 على أن الخارج بينهم ما نصفا ولم يوقته وقتا فغرس فيها ثم مات الدافع عنه وعن ورثة سواء
 فاراد الورثة أن يكفوه قلع الاشجار كلها ليقسموا الارض فان كانت الارض تحتل القسمة
 قسمت وما وقع في نصيب غيره كلف قلعه وتسوية الارض ما لم يصطلحوا وان لم تحتل القسمة
 يؤمر الغراس بقلع الكل ما لم يصطلحوا اهـ فهذا أيضا صريح في فسادها لعدم كمال المدة
 فيكون شرطها اذ لو صحت لكان الغراس مناصفة كما شرط انصفه له والنصف الآخر بينه وبين
 بقية الورثة فلا يكف بقلع الكل بل يكف بقلع نصيبه فقط فافهم لكن هذه العبارة تنفيذ أن
 المغارسة حيث فسدت لعدم كمال المدة يكون الغراس للغراس لا للدافع وهو خلاف ما قاله الرمي
 وتبعه عليه المؤلف وغيره فان قلت قد قاس الخبير الرمي هذه المسئلة على مسئلة ما اذا كان
 الفساد باشتراط نصف الارض وهي ما في التنوير وغيره لو دفع أرضا بيضاء مدة معلومة ليغرس
 وتكون الارض والشجر بينهما ما لا يصح والتمرو والغراس لرب الارض تبعها لارضه ولا آخر قيمة
 غرسه يوم الغرس وأجر مثل عمله اهـ فقد جعلوا الغراس هنا لرب الارض فبالفرق بينهما قلت
 قد عملوا الفساد هنا بوجه منها ما في النهاية انه قد صار العامل مشتريا نصف الارض بالغراس
 المجهول فيفسد العقد فاذا زرعه في الارض باهر صاحبها فكان صاحبها فعمل ذلك بنفسه
 فيصير قابضا ومستملكا بالعوق فيجب عليه قيمته وأجر المثل اهـ أما اذا كان الفساد لعدم ذكر
 المدة لا الاشتراط نصف الارض للعامل فلا يمكن جعله مشتريا بل هو مستاجر للارض بنصف
 الخارج فصارت نظير المزارعة اذا أخذ العامل أرضا ليزرعها بيذره وكان عقد المزارعة فاسدا فقد
 صرحوا بأن الخارج لرب البذر وعليه أجرة مثل الارض ولا يخفى أن الغراس كالسبذر من حيث
 ان منفعة الارض قد جعلت في مقابلة جزء من الخارج وأن مسئلة المغارسة أشبه بالمزارعة منها
 بالمساقاة وكانهم ذكر كروها في كتاب المساقاة لما فيها من العمل على الثمر عند بلوغ الغراس الاثمار
 تأمل وحيث كان الغراس للغراس فينبغي أن يلزمه أجر مثل الارض كما في المزارعة هذا ما ظهر
 لفهمي القاصر في تحرير هذه المسئلة والله تعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب (سئل)
 في رجل غرس في أرض زيد بغراس من زيد بامر به فهل يكون الغراس لزيد (الجواب) نعم وفي
 جامع الفقه العتباتي الا كما اذا غرس في أرض الدافع بامر به فان كان الغراس للدافع فالاشجار له
 وان كان الغراس للعامل وقد قال له اغرسها لي فكذلك وللأصاغر عليه قيمة الغراس وان قال
 اغرسها ولم يقل لي فغرسها بغراس من عنده فهو للغراس ولرب الارض أن يأخذها بالقلع قبل
 الربيع ولو قال اغرسها علي أن الغراس والثمار بينهما فهو كما قال ولو قال الا كما كانت غراسي
 وقال صاحب الارض كانت غراسي غرسها بامر به فاقول لرب الارض في ملكية الغراس
 ولا شيء عليه للغراس الا بينة ولو غرس على حافة نهري قرية نالة فطلعت والغراس في عيال رجل
 أو خادم له فقال الشجرة لاني في عيالي وخادمي فان كانت النالة للغراس فهي له وان كانت
 للرجل والغراس في عياله يعمل له مثل هذا العمل فالشجرة لصاحب النالة وان لم يعمل له مثل
 هذا العمل ولم يغرسها بانه فهي لغراسها وعليه قيمة النالة لربها اذ يملكها بالقيمة وكذا الوقع
 نالة انسان وغرسها وربها فهي للغراس وعليه قيمتها يوم قلعها عمادية من الفصل ٣٤

قوائد مهمة في الغرس
 بارض الغير بامر به أو بدونه
 قوله أن يأخذها بالقلع أي له
 أن يكلفه قلعها من أرضه قبل
 أو انه اهـ منه

مطلب فيمن أذن لغيره أن
يغرس في أرضه ثم يرجع عن
الأذن قبل الغرس
مطلب الأذن توكيل

(سئل) فيما إذا كان لزيد أرض جارية في ملكه فاذن لعمرو أن يغرس فيها وجعل لعمرو حصّة
فيما يغرسه ولم يغرس عمرو فيها شيأً بعد ويريد زيد الآن الرجوع عن الأذن المزبور فهل له ذلك
(الجواب) نعم لأن الأذن توكيل والوكالة من العقود الغير اللازمة كالعارية شرح التنوير
للعلاءي من باب عزل الوكيل الأذن في عبارة المختصر مشتمل بين الوكالة والجازة بحر تحت قوله
وان استاذنها الولي فسكت أو ضحكت والتوكيل من العقود الجائزة من الجانبين كما في الاشياء
من أحكام العقود الأذن بعزلة العارية خيرية من العارية والمغارة المزبورة فأسددة لعدم ذكر
المدة (أقول) ظاهره أنه لو صرح بالمدة في هذه الصورة لا تكون لازمة فله الرجوع لما ذكر من أن
الأذن توكيل وهذا إذا كان اذا تاجر إذا أمالو كان عقداً بان قال له مثلاً خذ أرضي هذه واغرس
فيها كذا على أن الخارج بينهما نصفين مثلاً ورضي الآخر ليس له الرجوع لأن المغارة المذكورة
أما مساقاة أو مزارعة وقد ذكر في البزارية وغيرها أن المزارعة صفت بأنها لازمة من قبل من
لا بذله فلا تنسخ ولا عذر وغير لازمة ممن عليه البذر قبل القاء البذر في الأرض فلا ينسخ بلا
عذر حذر عن اتلاف بذره بخلاف المساقاة فأنها لازمة من الجانبين لعدم لزوم الاتلاف فيها اه
فعلى كل منهما ليس لصاحب الأرض هنا الرجوع وإنما يجوز الرجوع للعامل قبل الغرس لا بعده
ان قلنا انها من أربعة وان قلنا انها مساقاة فلا رجوع لواحد منهما مطلقاً هذا ما ظهر في قتل
(سئل) في أرض جارية في وقف أذن ناظره لرجل أن يغرس في الأرض المزبورة غراساً على
حصّة معلومة ثم مات الناظر قبل أن يغرس الرجل بها غراساً أصلاً وتولى النظر غيره ويريد أن
يغرسها بمال الوقف لجهة الوقف وفي ذلك مصلحة للوقف فهل له ذلك (الجواب) نعم (أقول)
الكلام فيه كالكلام في الذي قبله

(باب مشد المسكة)

(باب مشد المسكة)

ذكره المؤلف آخر الكتاب بعد الفرائض ورأيت المناسب ذكره هنا قال المؤلف رحمه الله تعالى
ومما رأيت بخط المولى الهمام العلامة شيخ الاسلام عبد الرحمن افندي العمادى سقى ضريحه
صوب الغمام الغادى جواب سؤال عن الفرق بين الفلاحة والمسكة لاختلاف وقع بين
النواب بمحكمة الباب وطلب الجواب رئيس الكتاب لاشأنهم ما لفظان متغايران معنى
وحكمهما أما المسكة فهي عبارة عن استحقاق الحرث في أرض الغير من المسكة لغة وهي ما يتسك
به فكان المتسك للارض المأذون له من صاحبها في الحرث صار له مسكة يتسك بها في الحرث فيها
وحكمها أنها لا تقوم فلا تملك ولا تباع ولا تورث وأما الفلاحة فمعناها عمل الحرث لنفسها
وحكمها أنها تقوم فتملك وتباع وتورث فلو فلع الرجل أرضه مثلاً وباع الفلاحة التي فلحها
لزيد ثم انتفع بها المشتري حتى زال وجودها من الأرض يسوغ لصاحب الأرض أن يتسك
الأرض ويمنع زيداً من حرثها ولا يبقى له حق المسكة نعم قد جرى في عرف الفلاحين إطلاق
الفلاحة على المسكة فيقول أحدهم فرغت عن فلاحتي أو مسكتي أو مشدي ويريد معنى واحداً
وهو استحقاق الحرث فلا يسوغ له التعرض للمقروغ له كما إذا كان لزيد مسكة فلاحة في أرض
الغير وقد فلع بها فلاحة متقومة ثم انه فرغ عن الفلاحة لعمرو وقسم عمرو الأرض وزرعها فلا
يسوغ لزيد التعرض له بعد ذلك والفرق بين الموضعين ظاهر والله تعالى أعلم اه (أقول) في
القاموس الفلاحة الحرث فان كان المراد بها الكراب كما هو المتبادر فلا يصح قوله انها متقومة

مطلب في تعريف الكراب
والكردار

مطلب الكردار

لأن الكراب كما في القاموس إثارة الأرض لزرعها أي شقها وتهيتها له فهو وصف غير متقوم في نفسه كما مر غير مرة فلا يباع ولا يورث وإن كان المراد بها الكردار يصح ذلك وإن كان بعيدا والكردار كما في المغرب والقاموس بكسر الكاف مثل البناء والأشجار والكبس إذا كبسه من تراب نقله من مكان كان يملكه ومنه قول الفقهاء يجوز بيع الكردار ولا شفعة فيه لأنه نقل اه وفي الفتاوى الظهيرية في الفصل الثالث من الوقف مانصه وقف الكردار بدون وقف الأرض لا يجوز وهو بمنزلة وقف البناء بدون وقف الأرض وقد ذكرناه والكردار تراب يكبس في الأرض ثم يغرس فيه الأشجار وتبنى عليه الابنية وذلك التراب يسمى كبسا بكسر الكاف وسكون الباء اه وقال العلامة العلائي في أوائل كتاب البيوع من شرحه على التنوير مانصه وفي معين المفتي للمصنف معزا للؤلؤ الحلية عمارة في أرض رجل يبعث فان بناء أو أشجارا جاز وإن كرابا أو كرى أنها ونحوه مما يمكن ذلك بعل ولا يعنى مال لم يجز قلت ومفاده أن بيع المسكة لا يجوز وكذا رهنها ولذا جعلوه الآن فراغا كلوظائف فليحرر اه كلام العلائي وهو صريح في أن المسكة غير متقومة وأنها كراب الأرض ونحوه مما ليس بعل فهي أعم من الحرائة والظاهر أنها تطلق على الكردار أيضا لكن المسكة بالمعنى الأول تكون في الأراضي السليخة وبالمعنى الثاني تكون في نحو البساتين وتسمى في زماننا بقيمة وهي كبس الأرض وأثارها مع عمارة الجدر المحيطة بالبستان وببيت في داخله يسمى خما وجرن لمعاك المشمش وقامة مجموعة في البستان ونحو ذلك من الاعيان القائمة كآلات الحرائة وبعض المزدروعات من أصول الرطبة وغيرها وهي بهذا المعنى لا شئ في أنها تباع ويورث وكأنها سميت قيمة لكونها أعيانا متقومة لا يجز دو صف ووجه تسميتها مسكة أن من ثبت له بالقدمة لا ترفع يده عن أرضها مادام يزرعها ويدفع إلى المتكلم عليها ما عليها من أجرة مثل أو من عشر أو خراج فله استمساك بها مادام حيا وكذا بعد موته فتورث عنه إن كانت بالمعنى الثاني وإن كانت بالمعنى الأول تدفع أرضها إلى ابنه جنانا فإن لم يكن له ابن فإلى بنته إلى آخر ما سيأتى وأما ما في القنية ونقله المؤلف عن الخاوي الزاهدي بقوله ثبت حق القرار في ثلاثين سنة في الأرض السلطانية والملك وفي الوقف في ثلاث سنين ولو باع حق قراره فيها جاز وفي الهبة اختلاف ولو تركها بالاختيار تسقط قدميته حاوي الزاهدي اه فالمراد به الاعيان المتقومة لا مجرد الامر المعنوي لما علمت من عدم صحة بيعه ويدل على ذلك قوله في البرازية ولا شفعة في الكردار أي البناء ويسمى بخوارزم حق القرار لأنه نقل اه وكذا ما نقله المؤلف عن النهاية بقوله انما تجب الشفعة في الأراضي التي تملك رقابها حتى إن الأراضي التي حازها الامام ليست المال ودفعها إلى الناس حرازة فصار لهم فيها قرار البناء والأشجار فلا يبعث هذه الأراضي فيبيعها بأصل ويباع الكردار إذا كان معلوما يجوز ولكن لا شفعة فيه من النهاية شرح الهداية في باب ما تجب فيه الشفعة وما لا تجب اه فالمراد به أيضا ما ذكرناه من الاعيان الموجودة فقوله إذا كان معلوما احتراز عما إذا جهله المشتري وهذا الكردار يوجد في زماننا أيضا في الحوانيت ويسمى جدر كما هو ما بينيه المستأجر في الحانوت من ماله لنفسه وما يضعه فيها من آلات الصناعة ونحو ذلك من الاعيان القائمة فيها باذن المتولين له بذلك أو لمن باعه ذلك ويثبت له بذلك حق القرار مادام يدفع أجرة مثل الحانوت خالية عن جدره وقد ذكر في الظهيرية في آخر كتاب الدعاوى والبيانات أنواع الكردارات من كردار الحمام وكردار العطار وكردار السكرم وكردار كذا وكذا وبيان كيفية كتابتها في صك البيع فراجعها وقد ينحصر الجدر

تحرير مهم في تحقيق معنى
المسكة والقيمة والجدر
والخوارزم

مطلب القيمة

مطلب الجدر

بما شئت في الحانوت على وجه القرار مما لا ينقل ولا يحول كالبناء والاغلاق ونحو ذلك وهذا
يسميه الفقهاء سكنى قال في التجنيس رجل اشترى من رجل سكنى له في حانوت رجل آخر من بكا
بمال معلوم وقد أخبره البائع بأن أجرة هذا الحانوت ستة ثم ظهر بعد ذلك أن أجرته عشرة ليس له
أن يردّه على البائع لأن العيب في غير المشرى ولصاحب الحانوت أن يكلف المشتري رفع السكنى
وان كان على المشتري ضرر لانه شغل ملكه اه وفي الفصل السادس عشر من جامع الفصولين
عن الذخيرة شري سكنى في دكان وقف فقال المتولى ما أدنت له بالسكنى فأمره بالرفع فلو شراه
بشرط القرار يرجع على بائعه والا فلا يرجع عليه بثمنه ولا بقصانه اه وهو غير الخلو الذي هو
عبارة عن القدمية ووضع اليد خلافا لمن زعم أنه هو واستدل بذلك على جواز بيع الخلو فانه
استدل لال فاستدلنا علمت من أن السكنى أعيان قائمة مملوكة كما أوضحه العلامة الشرنبلالي في
رسالة خاصة لكن اذا كان هذا الجدل المسمى بالسكنى قائما في أرض وقف فهو من قبيل
مسئلة البناء والغرس في الارض المحتكرة لصاحبه الاستبقاء بأجرة مثل الارض حيث لا ضرر
على الوقف وان أبى الناظر نظر اللجائين على ما مشى عليه في متن التنوير وأفتى به المؤلف تبعا
للغير الرملي وقد منّا الكلام عليه في كتاب الاجارات ولا يتألفه ما في التجنيس من أن لصاحب
الحانوت أن يكلفه رفعه لان ذلك في الحانوت المملوك بقرينة ما في الفصولين والفرق أن المملك
قد يتبع صاحبه عن ايجاره ويريد أن يسكنه بنفسه أو يبيعه أو يعطيه بخلاف الموقوف المعد
للايجار فانه ليس للناظر الا أن يؤجره فإيجاره من ذى اليد بأجرة مثله أولى من ايجاره من أجنبي
لما فيه من النظر للوقف ولذى اليد والمراد بأجرة المثل أن ينظر بكم يستأجر اذا كان خاليا عن
ذلك الجدل بلا زيادة ضرر ولا زيادة رغبة من شخص خاص بل العبرة للأجرة التي يرضاه الاكثر
ولكن هذا قل أن يوجد في زماننا بل هو معدوم وانما يستأجره صاحب الجدل بأقل من أجرة
مثله بغبن فاحش ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وبقي قسم آخر يسمى بالمرصد وهو أن
يستأجر رجل عقار الوقف من دار أو حانوت مثلا ويأذن له المتولى بعمارة أو امرته الضرورية
من ماله عند عدم مال حاصل في الوقف وعدم من يستأجره بأجرة مجله يمكن تعميره أو امرته
بما في عمره المستأجر من ماله على قصد الرجوع بذلك في مال الوقف عند حصوله أو اقتطاعه من
الاجرة في كل سنة وهل يلزم أن يكون ذلك باذن القاضي أو أن يحكم به حنبلي أو لا قدمنا الكلام
عليه في كتاب الوقف فراجع ولا شك أن هذه العمارة ليست ملكا للمستأجر بل هي وقف
تابعة له لانها عمال الوقف وما أنفقه المستأجر دين له على الوقف فلا يصح بيعه تلك العمارة
ولا بيعه لذلك الدين لان الدين لا يجوز بيعه نعم اذا أراد المستأجر الخروج له قبض دينه من رجل
آخر باذن الناظر ويصير ذلك الدين للدافع كما كان للقباض حتى لو دفعه له أحد بلا اذن الناظر برئ
الوقف منه وليس للدافع الرجوع على الوقف بشئ منه ولا أخذه من القباض كمن أوفى دين غيره
بلاذنه كما سيأتي في المداينات ان شاء الله تعالى ويقع هذا كثيرا في زماننا والناس عنه غافلون
ولكن أكثر ما يقع عند تغت الناظر في طلب زيادة كثيرة في الرشوة حتى يأذن بالدفع فيقبض
صاحب المرصد جميع مرصده سرا بلا اذن الناظر ثم يشهد على نفسه أنه لا حق له في ذلك المرصد
وانما يستحقه فلان أى الدافع وأن اسمه كتب في صل المرصد عارية وهذه الخيلة تنفع الدافع
في الظاهر وأما عند الله تعالى فلا بل يبرأ الوقف عن الدين المذكور ولا يسوغ له الرجوع به على
أحد كما قلنا ولا قبضه من غيره لانه صار متبرعا بما دفع فلم يبق له شئ ولا حول ولا قوة الا بالله العلي

مطلب الخلو
مطلب المرصد

مطلب الفراغ موقوف على

اذن التيماري ونظار الاوقاف
٢ قوله غير الابن وابن الابن
انما قيد به لانه اذا فوضها
لاحدهما ثم مات تنتقل اليه
أى الى الابن أو ابن الابن
بحكم الاحقية من الغير
وان لم يصح التفويض في حال
الحياة وأما غيرهما من
الاقارب ففيه تفصيل سيأتى
في المسائل المعربة اه منه
مطلب التفويض بلا اذن
صاحب الارض لا ينيلها
عن يد المفوض

٣ قوله وزرعها وحرثها قيد به
لانه لو عطلها ثلاث سنين كان
لصاحب الارض أن يعطيها
الى الغير لان المتصرف
بها سقط حق تصرفه بها
بسبب تعطيلها في يد ابنه
كما سيأتى اه منه
مطلب اذا تصرف في
الارض الميرية عشر سنين
ثبت له حق القرار ولا تؤخذ
من يده

مطلب الاراضى الميرية
عوارى يد الرعايا
مطلب من كان في تصرفه
أرض منها ليس له الاتقويض
حق تصرفه الى الغير بلا اذن
من نائب السلطان
مطلب استأجر أرض وقف
سلطنة مدة وصار يزرعها
لا يثبت له مشد مسكة بمجرد
ذلك

مطلب المعتبر الفراغ الصادر
من المتولى دون غيره

العظيم وانما ذكرنا هذه المسائل في هذا المحل لمناسبة ظاهرة وخلق العامة الكتب عن بيانها على
هذا الوجه والمجد لله رب العالمين (سئل) في أراضى قرية معلومة مشتركة بين جهات أوقاف
وميرى تحت تكلم زيد المفوض اليه جميع أمور الميرى المتعلقة به من قبل السلطان عز نصره
لكل من الجهات حصص معلومة فيها بالوجه الشرعى وعشر كاملها تحت تكلم زيد المزبور أيضا
ولرجل مشد مسكة في أرض معلومة من جملة أراضىها فرغ عنه لا تحرقه هل يكون الفراغ
موقوفاً على اذن زيد ونظار الاوقاف المزبورة (الجواب) نعم وسئل أبو السعود العمدادى
عن تصرف في أرض عشرية وفوضها الى قريبه غير الابن وابن الابن ٢ أو الى أجنبي بغير اذن
صاحب الارض فتصرف المفوض اليه فيها زماناً ثم مات المفوض فهل لصاحب الارض ان
يأخذها من المتصرف ويفوضها الى من شاء فأجاب له ذلك لان التفويض متى وقع بلا اذن
صاحب الارض لا تزول الارض عن يد المفوض حقيقة فكانت في يد المفوض اليه عارية كذا
في فتاويه قال صاحب البحر سئلنا عن رجل في تصرفه أرض ميرية وفوض حق تصرفه الى
ابنه بغير اذن صاحب الارض وتسلمها ابنه ٣ وزرعها وحرثها زماناً ثم مات الابن وأراد صاحب
الارض أن يعطيها الى الغير بناء على انه استحقها بوجه فهل ليس له ذلك فأجبنا ليس له ذلك لان
تفويضه اياها الى الغير بغير اذن صاحب الارض باطل فلم ينقطع حق تصرفه عنها صرة الفتاوى
من كتاب الدعوى وفيها رجل تصرف في الارض الميرية عشر سنين ثبت له حق القرار ولا
تؤخذ من يده من الخانية كذا في خزائن المفتين اه وفيها الاراضى الميرية عوارى في يد الرعايا
لا يجوز بيعها ولا هبتها ولا استبدالها الا باذن الامام من البرازية سئل شيخ الاسلام أبو السعود
عن هذه المسئلة فأجاب بان هذه التصرفات كلها تصح باذن السلطان أعني لا تكون الاراضى
الميرية ملكاً لاحد الا بتقليد السلطان له وأما من كان في تصرفه أرض منها فليس له الاتقويض
حق تصرفه الى الغير باذن صاحب الارض حتى لو كان تفويضه بغير اذنه لا يعتبر لكونه
نائباً عن السلطان في ذلك الى آخر ما أفاده فراجع اه (سئل) في أراضى وقف
معلومة يتوارد عليها طائفة بعد اخرى يزرعونها في كل سنة ويدفعون ما عليها لجهة الوقف
ومضى لذلك عدة سنين وليس لاحد منهم فيها كردار وهو الكبس والبناء والاشجار المسمى
عندهم بحق القرار أصلاً والآن ترعم طائفة منهم أن لهم فيها كردار فهل لا يثبت ذلك بمجرد ما ذكر
(الجواب) نعم (سئل) في قطعة أرض سلطنة جارية في وقف برقأجرها الناظر لزبد مدة
معلومة باجرة معلومة وقد مضت المدة المذكورة وليس له فيها كردار وهو الكبس والبناء
والاشجار المسمى عندهم بحق القرار أصلاً والآن يزعم أن له فيها مشد مسكة بمجرد كونه يزرعها
على الوجه المذكور وان لم يكن له فيها كردار ويتنعم من تسلمها له بغير وجه شرعى فهل لا يثبت
بمجرد ما ذكر ولا عبرة بزعمه (الجواب) نعم أقول مشد المسكة لا يتوقف على وجود الكردار
المذكور بل مشد المسكة في الاغلب يكون في الاراضى السلطنة الخالية من البناء والاشجار
ويكون بمجرد كرب الارض وكري أنها رها مع القدمية كما علم مما قررناه أول الباب ومحاسن أى
ولذا تراهم يلجئون بأنه لا يورث ولا يساع ولو كان كرداراً كان عيناً قائمة تورث وتباع فتأمل
(سئل) فيما اذا كان لا يدمد مسكة في أرض وقف ففرغ عنها العمر وصدق متولى الوقف
على الفراغ وأجازوه الا يزعم بكر أن زيدا كان فرغ له عن المشد قبل الفراغ المذكور ولم يجز
المتولى فراغه ولم يصدق عليه فهل يعتبر الفراغ الصادر من زيد لعمره دون غيره (الجواب)

نعم لان تقوى يرضه اياها الى الغير بغير اذن صاحب الارض باطل فلم يقطع حق تصرفه عنها كقاي
 البحر وصره القناوى وبمثلها أفق أبو السعود العمادى والله تعالى أعلم (سئل) فى أرض
 معلومة مساحتها كذا فدان آمن فدان قرية معلومة جارية فى جهتي وقف وميرى جار مشد مسكة
 الارض وغراسها القائم بها فى تصرف ومالك زيد بالتلقى عن أبيه المتصرف قبله بالوجه الشرعى
 ومضى لتصرفها مدة مديدة وهم ما يدفعان ما على الارض لجهة الوقف والميرى فى المدة بلا
 معارض والآن قام جماعة من زراعى القرية يعارضون زيد فى الارض المزبورة بلا وجه شرعى
 زاعمين أن مساحتها تزيد على قدر ما يسده وأن لهم مسح أراضي القرية ورفع يده عن الزائد
 واقسامه بينهم بدون وجه شرعى فهل ليس لهم ذلك ويبيى القديم على قدمه (الجواب)
 حيث كان مشد مسكتها فى تصرفه وغراسها جار فى ملكه ليس لهم نزعهما من يده وقد أفق بمثله
 علامة فلسطين الشيخ خير الدين من أوائل كتاب الوقف الى أن قال ان ذلك وان كان زائدا فقد
 يكون لمعنى رآه المتكلم على الوقف والاصل الصحة اه (سئل) فيما اذا كان لزيد مشد مسكة
 فى أرض وقف سليخة ولعمرو أيضا مشد مسكة فى أرض وقف سليخة فدفن زيد أرضه لعمرو
 وأخذ أرضه بدلها بطريق المفاضة ومضى لذلك نحو وستين وصدر ذلك كله بدون اذن من متولى
 وقف الارضين ولا اجازة منه ولا وجه شرعى ويريد زيد استرداد أرضه من عمرو ورد أرضه له فهل
 له ذلك (الجواب) نعم (سئل) فى قطع أراض من قرية جاريات بملكها فى وقف بر وفى
 مشد مسكة جماعة وعلى القرية عشر ففرغ رجل من الجماعة عن مشد مسكته لزيد فأجاز
 العشرى فراغه ولم يحجزه ناظر الوقف فهل يكون الفراغ المذكور موقوفا على اجازة ناظر الوقف
 المزبور لاعلى اجازة العشرى (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا فرغ زيد لعمرو عن مشد مسكته فى
 قطع أراضي وقف سليخة بالتراضى وأجازة متولى الوقف بعوض معلوم ويريد زيد الآن الرجوع
 عن الفراغ واسترداد الارضى متعلا بأن العوض المزبور فيه غبن فاحش وأن المشد مديساوى
 أكثر من ذلك فهل ليس له ذلك ولا عبرة بتعمله والفراغ المزبور صحيح (الجواب) نعم (سئل) فى
 مزرعة معلومة مشتركة مع قناة مائما المختص بها بين جهتي وقفين معلومين فتعطلت القناة
 ودرث واحتاجت للتغزيل والتعمير وتعطلت المزرعة بسبب ذلك من مدة تزيد على خمسين سنة
 وتعينت المصلحة فى ايجارها من بزرها ويحرقها ويعمر قناتها ويعزلها ويصرف فى ذلك مبلغا من
 الدراهم من ماله ليكون مرصدا عليها لعدم مال حاصل فى الوقفين ببق بذلك وعدم من يرغب فى
 استئجارها مدة مستقبله بأجرة محجلة تصرف على ذلك فاجرها المتولون على الوقفين من رجلين
 معلومين مدة سنة بأجرة معلومة من الدراهم ثبت لدى قاضى القضاة أنها أجرة المثل وحكم بحكمتها
 فى حادثة الزيادة وأذن المتولون للمستأجر بن بحرث المزرعة وكسبها بالتراب وتسويتها حتى تصبح
 قابلة للزراعة ويكون لهما حق القرار فيها المعبر عنه بالمسكة والغراس والبناء فيها ليكون
 ما يغرسانه وينبئانه ملكا لهما وكتب بذلك حجة فهل يعمل بضمونها بعد ثبوتها بالوجه الشرعى
 (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لزيد غراس كرم معلوم قائم بالوجه الشرعى فى أرض
 ميرية وله فيها مشد مسكة فى أراض معلومة ففرغ عن مشد مسكة الارضى المرقومة لعمرو
 وباعه نصف الغراس المزبور ببيعاننا شرعا بثمن معلوم من الدراهم وأجاز المتكلم عليها الفراغ
 المذكور وكتب بذلك حجة شرعية فهل يعمل بضمونها بعد الثبوت الشرعى (الجواب) نعم
 (سئل) فى مزرعة تيمارية مملوكة لارضى قرية وقف ولاها الى القرية مشد مسكة قديمة فى

مطلب ليس لهم مسح
 أراضي القرية لياخذوا شيئا
 مما فى تصرفه

مطلب تقايضا أرضين بدون
 اذن المتولى لم يصح
 مطلب يتوقف الفراغ على
 اذن متولى الوقف لاعلى
 اذن العشرى

مطلب فرغ باذن المتولى ثم
 أراد الرجوع متعللا بان
 العوض فيه غبن فاحش
 ليس له ذلك

مطلب فى مزرعة معطلة
 أجزها المتولون واذنوا
 بصرف مرصده على قناتها
 وبكسب أرضها والغرس
 والبناء فيها يصح

مطلب باع نصف غراسه
 وفرغ عن مشد مسكته
 باذن المتكلم على الارض
 يصح

مطلب لا يصح الايجار لغير
صاحب المسكة
مطلب سقط حقه من المسكة
بتركها ثلاث سنين

أراضي المزرعة فأجرها تيمارها من أجنبي فهل تكون الاجارة غير صحيحة (الجواب) تؤجر
لصاحب مشد مسكة بأجرة المثل ولا تؤجر لغيره الا اذا أئى ذلك (أقول) وبذلك أفتى الشيخ
اسماعيل أيضا (سئل) في ذى مسكة في أرض وقف تركها ثلاث سنين اختيارا منه بدون
عذر شرعى فهل سقطت مسكته (الجواب) سقط حقه بالترك المذكور كما أفتى به الخیر الملى
(أقول) وبمثله أفتى المرحوم الشيخ اسماعيل ويأتى مثله عن المعروضات (سئل) في مستأجر
أرض وقف وتيمار وله فيها مشد مسكة غرس فيها أشجار بدون صريح الاذن ولم يضر الغراس
المزبور بالارض مع اطلاع ناظر الوقف والتيمارى على ذلك ورضاهما به فهل يجوز له ذلك
(الجواب) نعم كما صرح بهفى البحر عن القنية وعبارته وفى القنية يجوز للمستأجر ين غرس
الاشجار والكروم فى الارض الموقوفة اذا لم يضر بالارض بدون صريح الاذن من المتولى دون
حفر الحياض وانما يحل للمتولى الاذن فيما يزيد الوقف به خيرا قال مصنفها قلت وهذا اذا لم
يكن لهم حق قرار العمارة فيها أما اذا كان فلا يحرم الحفر والغرس والحائط من ترابها لوجود
الاذن فى مثلها اهـ بحرم كتاب الوقف عند قوله ولا يملك الوقف (سئل) فيما اذا كان لوقف
جامع أرض سليخة معطلة غير صالحة للزراعة فأذن متولى الوقف لزيد بجزئها واصلاحها وكبسها
وزراعتها ليدفع قسمها لجهة الوقف ففعل زيد ذلك كله فى ست سنوات حتى مات المتولى وتولى
الوقف غيره ويريد رفع يديده عن يد غيره بدون وجه شرعى فهل ليس له ذلك (الجواب) حيث ثبت له
حق القرار فيها تبقى يده بأجر مثلها أو بأن يؤدى قسمها المتعارف لجهة الوقف المذكور (سئل)
فى رجل له مشد مسكة فى أرض وقف سليخة فأقر فى مرض موته أنه ملك المشد لذو جته
ومات عنها ورد الناظر ذلك ولم يرضه فهل يكون التملك غير صحيح وللا ناظر تفويض المشد لمن
شاء (الجواب) نعم (سئل) فى قرية جارية بتمامها فى وقف برو عليها عشر لجهة الميرى
تحت تكلم تيمارى وجماعة فى أرضها مشد مسكة وغراس ففرغ أحد الجماعة المزبورين عن
مشد مسكته لزيد الأهل لذلك باذن متولى الوقف واجازته فهل يكفي ذلك ولا يتوقف صحة الفراغ
على اذن صاحب التيمار (الجواب) نعم لان التيمارى ليس له شئ فى الارض حتى يتصرف
فيها وانما التصرف فى الارض الموقوفة لتسويلها كما هو مأخوذ من كلامهم (أقول) وبذلك أفتى
أيضا المرحوم الشيخ اسماعيل الخائف دمشقى كما فى فتاواه (سئل) فى أراضي وقف معلومات
جار ثلثاها فى مشد مسكة زيد وثلاثاها فى مشد مسكة عمرو يريد عمرو أن يمسحها فاذا خرج ما بيد
زيد أكثر من الثلثين يزعم أن له رفع يده عن الزائد والتصرف به بدون اذن منه ولا وجه شرعى فهل
ليس لعمر وذلك (الجواب) حيث كان كل منهما متصرفا فى حصته الجارية فى مشد مسكته
فعليه دفع ما يخصها لجهة الوقف زائدة عما يزعم أو ناقصة بحسبها ولا ينزع الزائد من يده الا بوجه
شرعى (أقول) هذا اذا تمسك زيد بالتصرف المذكور ولم يقر بأن حصته الثلثان فان
أقر بذلك يكون اقرارا بأنه لا يستحق شيئا مما زاد على الثلثين فينزع الزائد من يده عملا باقراره حيث
ادعاه الا سحر هذا ما ظهر لى والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا كانت مزرعة سليخة فى وقف
أهلى تحت نظارة رجل من مستحقها وفى تواجر زيد منه مدة معلومة بأجرة معلومة واستوفى زيد
منفعتا فى المدة واستأجرها عمرو ومن الناظر المذكور مدة أخرى معلومة بأجرة معلومة والآن
ادعى أن لزيد المستأجر السابق المزبور بها مشد مسكة وأنه وقفها على جماعة منهم عمرو والمذكور
بموجب صل صدر ادى قاض حنبلى حكم بصحة وقف المسكة على مذهبه ثم أنفذه حاكم حنبلى بناء

مطلب صاحب المسكة له
الغرس بلا صريح الاذن
مطلب حث ارضه معطلة
وأصلها باذن المتولى ست
سنين صار له فيها حق القرار
مطلب لا يصح تملك المشد
لزوجه بلا اذن الناظر
مطلب لا يتوقف صحة فراغ
الوقف على اذن العشرى
مطلب ليس له مسح الارض
وأخذ الزائد مما فى تصرف
شريكة

مطلب فى وقف المسكة

على صحته على مذهب الامام أحمد رحمه الله تعالى وأفتى مفت حنبلي بعدم صحة الوقف المذكور
وبعدم صحة المسكة المذكورة ويكون الحكم غير واقع موقعه الشرعي لانه مبني على صحة حكم
الحنبلي وقد ظهر عدم صحته فهل لا يعمل بالصك المزبور حيث كان الحال ما ذكر (الجواب)
حيث كان الحال ما ذكر فلا شك ولا ريب أن تنفيذ الحنفية لذلك غير واقع موقعه الشرعي لانه
مبني على صحة حكم الحنبلي وقد ظهر عدم صحته ولم يوافق مذهب الحنابلة حسيماً أفتى بذلك
مفتيهم ناقلاً ذلك عن كتبهم المعتمدة بما لمخصه ان أصل المسكة لا تكون عندهم في الاراضي
الموقوفة كالزراعة المذكورة لا تكون الا في الاراضي الخراجية السلطانية اذا أحيها هارجل
بأذن الامام وحرثها وكبسها بالتراب وصار يؤتى خراجها وزرعها حتى ساع له التصرف في ذلك
تصرف الملاك في أملاكهم اهـ ولم يقع الحكم في فصل حجة فيه أصله حتى انه اذا حكم
مخالفاً لآية بنفذ على أحد القولين وان كان المقتضى به خلافه كما في التنوير والمقتضى وغيرهما من
المعتبرات في المذهب النعماني ففي المقتضى والقضاء في حجة فيه بخلاف رأيه ناسياً وعامداً لا ينفذ
عندهما وبه يبقى ومثله في التنوير والجمع والوقاية وغيرها وهذا الحكم من الحنبلي ليس بحكم
على مقتضى مذهبه كما أفتى به الحنبلي المذكور حتى يقال فيه مانعة لوفى المتون وغيرها بما نصه
واذا رفع اليه حكم قاض أمضاه الاما خالف كتاباً أو سنة أو إجماعاً حتى يعتبر فيه التنفيذ المذكور
والله سبحانه الموفق الهادي وعليه اعتمادى وقد أفتى الشيخ محمد الحنبلي على سؤال رفع اليه
في مشد المسكة ونصه في جماعة فرغوا لزيد عن مشد مسكة لهم في قطع أراضي وقف بدون إذن
المتكلم على الاراضي المذكورة فهل يصح الفروع المذكور وان لم يأذنوا وقد حكم الحنبلي
بالحصة أم لا فأجاب لا يصح الفراغ في الاوقاف الاهلية واوقاف المساجد ونحوها سواء اذن
المتكلم على ذلك أم لم يأذن بل للنظر ايجارها وصرف أجرها في جهات الوقف ولا يصح الفراغ
الا فيما فتح عنوة ولم يقسم وضرب عليه خراج يؤخذ من هو في يد مو الحال ما ذكر والله تعالى أعلم
كتبه الفقير محمد المفتي الحنبلي بالشام هكذا كتب ولا أعلم من أى كتاب نقل (سئل) فيما اذا
كان لزيد مشد مسكة في مزرعة جارية في تيار وأوقاف ففرغ عنها العمرو وبكر فراغا شرعياً
لعمرو والثلاث وليكر الثمان وصدر ذلك لدى قاض حنبلي حكم بصحة الفراغ وان صدر بدون إذن
من المتكلمين على المزرعة حكم شرعياً موافقاً لمذهبه مستوفياً شرأطه بعد الدعوى الشرعية
وكتب بذلك حجة فهل يعمل بمضمونهما بعد ثبوته شرعاً (الجواب) حيث حكم حاكم يرى ذلك
موافقاً لمذهبه مستوفياً شرأطه الشرعية يعمل بمضمونهما بعد ثبوته شرعاً (أقول)
مقتضى ما مر في السؤال السابق أن هذا الحكم غير موافق لمذهب الحنبلي لوجود الوقف فتأمل
(سئل) فيما اذا كان لزيد وأخوين مشد مسكة في أرض وقف سلخنة جارية في توابعهم من
ناظر الوقف مدة معلومة باجرة معلومة ثم مات الاخوان في أثناء المدة لاعتن ولد فهل تنسخ
الاجارة في حصته ما ودفع أرض الوقف لمن يزرعها بأجرة المشل مفوض الى ناظر وقفها ولا
تورث (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لزيد مشد مسكة في أراضي وقف سلخنة ليس له
فيها بناء ولا أشجار فأت عن غير ولد أصلاً ففوضها متولى الوقف لانه لا اله الا الله القادر على
الزراعة وأداء أجره المثل لما رأى في ذلك من المصلحة للوقف ولزيد ان يخبره في ذلك زاعماً
أنه يزرعها فهل أراضي الوقف لا تورث ولا عبرة برعته والتفويض المذكور صحيح (الجواب)
نعم (أقول) هذا التفويض في حكم الاجبار وقد قالوا ليس للمتولى أن يؤجر ابنه وسبباً

مطلب المسكة عند الحنابلة
لا تكون في الاراضي
الموقوفة

مطلب لا يصح الفراغ في
الاوقاف عند الحنابلة

مطلب في حكم الحنبلي
بصحة الفراغ بدون إذن
المتكلم

مطلب اذا مات صاحب
المسكة لاعتن ولدي دفعها
الناظر لمن أراد

مطلب فوض المشد متولى
الوقف لانه القادر على
الزراعة يصح

ما يؤيد ما قلنا (سئل) فيما إذا كان لزيد مشد مسكة في أرض وقف سليخة ومات عن ابن وقفوس المتولى المشد المزبورة على وجه الاحقية من الغير فهل يكون ذلك واقعا موقعه الشرعي (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان لزيد مشد مسكة في أرض وقف سليخة ومات عن زوجته وابن منها مات عن أمه المزبورة وعن ابن عم عصبة فقوض ناظر الوقف عشرة قراريط منها للزوجة المزبورة وأربعة عشر قيراطا منها لابن العم وأذن لهما في زراعة الأرض ودفع أجره مثلها للوقف وهما قادران على الزراعة وأداء الأجرة المرفوعة لجهة الوقف وفي التفويض والاذن حظ ومصلحة للوقف فهل يكون التفويض صحيحا (الجواب) نعم (أقول) سيأتى عن المعروضات أن الأم أحق بالتوجه اليها من الغير لكن يمثل ما يدفعه الغير وهو المسمى بالطاوي (سئل) في رجل مات عن أولاد ذكور وبنات وخلف غراسا قائما بالوجه الشرعي في أرض وقف مشغولة كلها به ويريد الذكور الاختصاص بالأرض والتصرف فيها وحدهم دون البنات وإن كانت مشغولة بغراس مورثهم فهل ليس للذكور ذلك ويتصرف فيها الكل بالوجه الشرعي (الجواب) ليس للذكور ذلك وحدهم دون البنات وتصح الجارة للجميع بحسب حصصهم (سئل) فيما إذا كان لزيد مشد مسكة في أرض وقف سليخة وفي دوايرها الأربعة غراس حور بالمهمة مات زيد عن ابنين قادرين على الزراعة وعلى دفع ما عليها لجهة الوقف فهل تبقى الأرض بيد الابنين على وجه الاحقية من الغير (الجواب) الابنان أحق بالأرض من غيرهما (سئل) في رجل مات لآعن ولدا أصلا وخلف مشد مسكة في أرض سليخة تيمارية فوجهها التيمارية لابن أخي الميت وأذن له في زراعتها وهو قادر على الزراعة لما رأى في ذلك من المصلحة فهل يكون الاذن صحيحا (الجواب) نعم (سئل) في نظير هذه الصورة إذا وجهها الاجنبي قادر وليس للميت ولد فهل يكون التفويض صحيحا ويمنع الورثة من معارضته (الجواب) نعم (أقول) سيأتى عن المعروضات أنه عند عدم الابن تعطى الأرض للبنت ثم للاخ لآب ثم للاخت ثم للآب ثم للآم فتنبه (سئل) في مشد المسكة هل يرثه النساء أولا (الجواب) الحمد لله ملهم الصواب هذه المسئلة على تفصيل ان كان في الأرض تراب للمورث أو سرقين أو غراس فأنهن يرثن منه لان التراب ملك وكذا السرقين والغراس قال العلائي في شرح الملتقي وجازع عندنا بلا كراهة خلافا للآمة الثلاثة يبيع السرقين بالكسر معرب سركين بالفتح الروث وفي الشرع بلا لية والبرجندى رجب مع ماسوى الانسان لانه يتفقه به لاستكثار الربع من غير كراهة من السلف وان كان نجسا والاتفاح كالبيع في الحكم اه فحيث جاز بيعه يكون مملوكا له ومملكه يرثه ورثته ذكورا واناثا وأفتى المرحوم الوالد على افندي العمادى رحمه الله تعالى بانها ترث في المسكة اذا كان في الأرض غراس وان لم يكن في الأرض ترابه ولا سرقينه ولا غراسه وانما حرقها وسواها وجعلها قابلة للزراعة وثبت له بذلك حق القرار المعبر عنه بمشد المسكة فاني وأبي وعمي لم نفت بذلك وما رأيت أحدا من أجدادي أفتوا بان رهن لذلك ولا بعده لان المسكة اما حق أو لاقان كان الاول يرثه جميع ورثته ذكورا واناثا وان كان الثاني فلا يرثه أحد من ذكروا ولا أنثى واما عدم افتاءى بان رهن فلما قام عندي من الشهادة قاسا على ارث الولاء فان النساء لا يرثن في الولاء لانه حق حيز ود النساء ليسن من أهل الجهاد وكذلك المسكة حق حيز ود النساء ليسن من أهل الزراعة فان اشترت امرأه عبدا فاعقته أو جاهدت فاسترقت أسيراء فاعقته فاذا مات فلها ولؤه لانها تأهلت لذلك بسبب شرائها أو جهادها وكذلك اذا فرغ لها رجل عن مشد مسكة أو حرث واستحققت

مطلب تفويض الأرض لابن الميت على وجه الاحقية
مطلب مات الابن عن أم وابن عم فقوض المتولى لهما يصح

مطلب مات عن أولاد ذكور وبنات وله غراس في أرض وقف فوثر من الكل لآمن الذكور فقط

مطلب ابنا الميت أحق بالمسكة من غيرهما
مطلب مات لآعن ولدا فوجهها التيمارية لابن أخي الميت يصح
مطلب مات لآعن ولدا فوجهها الاجنبي يصح

مطلب في مشد المسكة هل يرثه النساء أولا

مطلب اذا مات عن مشد
مسكة فيها غراس تكون
لورثته على قدر فروضهم

مطلب الاراضى السلطانية
لا تورث ولا حظ للنساء فيها

مطلب اذا كان في مشد
المسكة شجرتان كبيرتان في
وسط الارض تنقل للورثة

مسكة بطريق شرعى لانها تأهلت لذلك وصارت من أهل الحرث والكبس هذا ما لاح في خاطرى
والله سبحانه الموفق للصواب وسئل الوالد رحمه الله تعالى في رجل مات عن زوجة وعن بنت منها
وعن أخ لام وعن أخت لام وأولاد أخت وخلف تركه ومن جعلها مسكة أراض فيها غراس وبناء
له وأرض موقوفة تابعة لذلك فمن يختص بذلك ومن يرثه الجواب تقسم التركة من ثمانية أسهم
للزوجة من ذلك سهم واحد وللبنات سبعة أسهم فرضوا ردوا لشيء من ذلك بعد فترت البنات
المرقومة مع أمها جميع الغراس والبناء ومسكة الأرض الحاملة للغراس المرقوم كما تقدم للاسم
واحدوا الباقي للبنات وأما الاراضى الموقوفة فعلى حسب شرط الواقف وسئل المرحوم الشيخ
اسماعيل في رجل بقرية بقرية سلطانية من خاصات حاكم البلدة تصرف في قطع سلاخ من أراضى
الخاص خمس عشرة سنة باذن صاحبه ودفع المرتب وله أخت قامت الات تعارضه في الاراضى
الموقوفة متعلقة بأن الاراضى قبل هذه المدة كانت في تصرف أبيها المتوفى عنهم جميعا وأن
الارضى تكون ميراثا عنه لهما فهل الاراضى الخاصة السلطانية لا تورث أجاب الاراضى
السلطانية أراضى بيت المال لا تورث وانما يدفعها من فوض السلطان نصره الله تعالى أمرها
اليه الى القادرين على اصلاحها من الرجال ولا حظ للنساء فيها وأما ما فيها من البناء والغراس
فهو ملك لاربابه يقسم بين الورثة على فريضة الله تعالى اه (أقول) وقد أفق الشيخ اسماعيل أيضا
بذلك في مواضع من هذا الباب ففي موضع في رجل مات عن ابن وبنت وبنيه مشد مسكة في
أرض تيمارية فأفقي باتقائها للابن فقط وبانهم لا تورث وفي موضع في رجل مات عن أولاد اناث
وله مشد مسكة أراضى وقف سلاخ فأفقي بان للمتولى أن يوجهها لمن أراد وفي موضع في رجل
مات عن بنتين وأخ وخلف مشد مسكة أرض وقف وغراسا فأفقي بان بعض الارض فسلم للمتولى
الارض السلخة للاخ فقط فأفقي بان للمتولى ذلك وللبنات ثلثا الغراس وفي موضع في رجل
مشد مسكة أرض تيمارية ففقدت عن ولد وكفوضها لساها لا خرف فأفقي بان له ذلك وفي هذا
مخالفة لما مر وحاصله انه ان كانت الارض مشغولة بملك الميت توجه لورثته تبعاً للملك اذ وضع
الملك كان بحق لأن الميت كان له حق القرار في توجيهها لهم مع التزامهم بما كان يدفعه مورثهم
ابقاء لما وضع بحق على أصله وأما لو وجهت لغيرهم أو لبعضهم دون البعض يلزم منه ازالة ذلك
لان من وجهت له قد لا يرضى بابقاء ذلك في أرضه فيلزم الضرر بخلاف ما اذا كان بعض الارض
مشغولاً بذلك وبعضها فارغاً فوجه القارغ لغيرهم أو لبعضهم أو كانت كلها فارغة كذلك فانه
لا ضرر في ذلك وقد مر في الباب الثاني من كتاب الوقف فتوى من المؤلف مضمونها انه اذا
كان للميت أشجار ومشد مسكة في أرض وقف تنقل لورثته بعده وكذا لو كان في وسطها
شجرتان كبيرتان بخلاف ما لو كانت في جانب من الارض كالمسناة والجدول الخ فراجعه وقد
مر اتفاقاً في هذا الباب في كلام المؤلف انه لو كان للميت ابن ذكر كان أحق بالتوجيه له من غيره
وهو المصطلح عليه الآن في جميع الاراضى السلطانية والوقف فوجهها المتكلم عليهم اللابن
مجاناً بطريق الاحقية من غيره وأما لو كانت له بنت فتوجه لها بشئ يأخذها المتكلم على الارض
من البنات ويسمى ذلك بالطابو والطابو كلمة تركية أو فارسية معناها الصك الذى يكتب فيه
التوجيه وكأن ما يأخذها هو أجرة على كتابة ذلك الصك فسمى باسمه أو هو أجرة معجلة عن الارض
فالبنات لها حق التوجيه لكن بالطابو بخلاف نحو ابن العم فانه لاحق له بل المتكلم بخير بين
التوجيه له أو لاجنبي ثم رأيت العلائق ذكر في شرحه على الملتقى من باب الخراج نحو ذلك فقال

تنتقل للابن ولا تعطى البنت حصّة وان لم يترك ابنا بل بنتا لا يعطيهما ويعطيهما صاحب التيمار لمن
أراد وفي سنة ٩٥٨ في مثل هذه الاراضى التى تحي وتفتح بعمل وكافة دراهم فعلى تقدير أن
تعطى للغير بالطابو فالبنات لما كان يلزم حرمانهن من المال الذى صرفه أبوهن ورد الامر
السلطاني بالاعطاء لهن لكن تنافس الاخت البنت في ذلك فيموتى بجماعة ليس لهم غرض فإى
مقدار قدر والطابو به تعطيه البنات ويأخذن الارض اه هذا وقد ذكر المؤلف شحور رقتين
ونصف فتاوى ومسائل عن مشايخ الاسلام السابقين في الدولة العثمانية بألفاظ تركية أكثرها
غرائب لا توجد في الكتب الفقهية وكانهم أمانة على أوامر سلطانية لان التصرف في الاراضى
السلطانية لحضرة السلطان عز نصره فله أن يأذن بتوجيهها على طريق خاص فلا تجوز مخالفته
مالم يخالف الشرع الشريف فاردت أن أذكر بذمتها بعبارة عربية بعد ما عرج بها إلى رجل موثوق به
عارف باللغتين وصورته هذا ما وجدته مكتوبا في مجموعة شيخ الاسلام عبد الله افندي مفتي
الممالك العثمانية في آخر دولة السلطان (أحمد المعروف بالمتعلقة بواد الاراضى في تاريخ سنة
١٠١٨ ثمانية عشر وألف) مشددة مسكة الاراضى المحولة عن المتوفى عند عدم الابن تعطى
لبنته فان لم توجد فلا خيه من أب فان لم يوجد فلا خته الساكنة فيها فان لم توجد فلا سبه فان
لم يوجد فلا أمه وليس لغير هؤلاء من أقاربه حق في أخذ مشددة المسكة بالطابو * ماتت المرأة عن ابن
توجه الارض السليخة لانهما فقط * اذامات الذى لا توجه لولده المسلم * اذامات الشريك أو فرغ
عن حصته لاجنبى باذن المتكلم في الاراضى الميرية كان للشريك الآخر حق الطلب * لا يبطل
حق الطلب الى خمس سنين * اذا غاب من له المشد وعطل الارض ثلاث سنين فالتكلم مخير في
توجيه الارض لقريب الغائب عن له حق الطابو أو لاجنبى وليس هذا مثل الموت (أقول)
أى لانه اذا عطلها ثلاث سنين ومات عن ابن قبل أن توجهها المتكلم لاحد لا خيار له بل تنتقل
للابن مجانا كما يأتى قريبا * اذا وجه المتكلم أراضى الصغار لاجنبى لهم أخذها بعد البلوغ الى
عشر سنين * لا يعتبر التفويض من غير اذن صاحب الارض * أخذ العشر والرسم في سنين
متعددة لا يكون اذنا بل لابد من الاذن صريحا (أقول) سيأتى نظيره وهذا مختافا لما أتى به
العلامة المرحوم الشيخ اسمعيل من أن أخذ المتوفى والتيمارى المرتب على الارض اذن في
التصرف فتنبه لذلك * اذن أحد الشركاء في التيمار يكفي في تفويض المزرعة * المتصرفون في
مزرعة بعد دفع حصائدهم اذا أراد غيرهم أن يرعى مواشيه وأخذوا منهم دراهم فلصاحب
الارض أن يمنعهم من الرعى * الاراضى المتروكة التى في تصرفات بعض أهل القرى من غير
زراعة اذا أراد بعض الناس أن يتخذوا فيها طريقا وممر الدواب لهم ليس لهم ذلك جبرا وليس
لصاحب الارض أن يأخذ منهم دراهم ويأذن لهم بذلك * بأخذ العشر والرسم لا يسقط حق
الطابو * اذا غاب المتصرف في المزرعة فحدث رجل فيها بناء باذن الزعيم السباهى ثم حضر
المتصرف له رفع ذلك البناء * اذا لم يوجد واحد من المذكورين ممن له حق المشد عن المتوفى
فالتكلم على الاراضى توجه ذلك لمن يريد وليس له أن توجه ذلك لنفسه أو لابنه لو ردد الامر
السلطاني بذلك * اذامات من له المشد عن بنت وامتنعت البنت عن قبوله بعد عرضه عليها
وطلب أخو المتوفى لابوين أو لاب ان يأخذها بعطاء الطابو لا يلزم المتكلم ذلك بل توجه لمن أراد
(أقول) يؤخذ من هذا أن من له حق الأخذ بعد الابن اذا امتنع منه لا ينتقل الحق لمن بعده
ولا يكون ذلك بمنزلة ما اذا لم يكن المتشع موجودا فان الآخر يتبعه بعد البنت كما هو أول هذه

مسائل مهمة متعلقة بمسألة
مسكة الاراضى

المعروضات فحيث لم تكن البنت موجودة ينتقل الحق الى الاخ واذا كانت موجودة وامتنعت
لا ينتقل الى الاخ بل يكون بمنزلة الاجنبي فالخيار للمتسكك ان شاء وجه له أو لغيره والله تعالى أعلم
■ الارض تنتقل من الام لابنها مجانا لكن الى عشر سنين يكون بالطابو ولا يكون لبنتها حق الطابو
* ارض الاخت لا تعطى للاخ بالطابو بل لصاحب الارض مخير (أقول) علم من هاتين المسئلتين
أن ما مر أول هذه المعروضات من انه عند عدم الابن تعطى للبنت ثم للاخ الخ انما هو فيما اذا كان
الميت رجلاً أما لو كان امرأة فليس للبنت ولا لمن بعدها حق الاخذ وانما يعطى لابنها مجانا ان
وجدوا لغيره والاجنبي سواء فوجهه صاحب الارض المتسكك علمه ان أراد ان يؤيده قوله فيما
مر ماتت المرأة عن ابن توجه الارض لابنها فقط فقوله فقط يشعر بان أرض المرأة لا يستحقها غير
ابنها عند عدمه والله تعالى أعلم * ليس لاولاد العم حق الطابو * اذ اقامت من له المشد وفي ذمته دين
للميرى أو لغيره لا يباع المشد لذلك وليس لاحد أن يقول أنا أوفى الدين وأخذ المشد ولو يبيع أو
أخذه أحد أو أوفى الدين ثم طلبه الابن يأخذه مجانا * الارض المحولة في قرية لو أعطاها صاحبها
لا هالي قرية أخرى فصاحب الضرورة والاحتياج اليها من أهل القرية يأخذها ان لم يرض سنة
فان مضت سنة فليس له الاخذ * الشراك من السباهية والزعماء اذا فوض أحد منهم فليس لغيره
معارضته (أقول) لكن من لم ياذن له مشاركة الاذن في أخذ العشر من الارض المفوضة كما
سيأتي * ليس لابن الابن حق الطابو (أقول) سيأتي ما يخالفه حيث جعلوا ابن الابن كالابن في
انتقال المشد اليه الا أن يقال انه مثله في الانتقال اليه مجانا والمراد مما هنا انه لا يؤخذ منه الطابو
فلا منافاة تأمل * مزرعة الصغیر أو الاسير لو تعطلت ثلاث سنوات لا تستحق التوجيه للغير
بالطابو * المزرعة لا يصح أن تكون بدل صلح * تفويض أهل المزرعة لا عبرة به * مزرعة في تصرف
زيد أتعادها عمرو ودفع زيد مقدارا من الدراهم وصالحه على ذلك من غير أن يكون عشرة من
السباهية لا يصح * الصغیر الذي له حق الطابو في أرض لو أسقطه وصيه لا يسقط * عرض أحد
الشريكين حصته من الارض على شريكه برسم مثله فامتنع عن أخذها فان فوض لاجنبي فليس
لشريك أن يدفع ما دفعه الاجنبي ويأخذ الارض * اذا فسخ رجل بفأسه غيضة بغير إذن السباهي
والزعيم وجعلها مزرعة فالسباهي يأخذ من رجل مقدارا من الدراهم ويقوضها اليه هذا أولى
* اذ اقامت العبد عن غير تفويض لا تنتقل الارض لمولاهو يعطيها السباهي لمن أراد * متولى وقف
لو أعطى الارض بنقصان فاحش عن مثل الطابو فلم يتولى حالاً أن يقول كل لي مثل الطابو والا
أعطيها الغير * مزرعة القاصر اذا فوضها وليه لرجل فبات القاصر قبل البلوغ فليس للسباهي
أن يأخذها من محلول القاصر والتفويض الأول نافذ * عطل رجل أرضه ثلاث سنوات ومات
عن ابن قبل أن يفوض السباهي الارض للغير فانها تنتقل لابن مجانا * اذا وجه وكيل السباهي
المزرعة المحولة بنقصان فاحش ليس للسباهي أن يكمل الى مثل الطابو واذا كان ذلك في أرض
الوقف فلم يتولى أن يستكمل مثل أجر مثله * اذا غلب الماء على مزرعة زيد ثلاثين سنة ثم انجلى
عنها الماء فله أن يضبطها ويتصرف بها * لصاحب الارض المحولة أن يعطيها لانه أو زوجته
بزيادة على مثل الطابو وذلك صحيح معتبر (أقول) تقدم قبل هذا انه ممنوع من أخذها لنفسه
أو لابنه للامر السلطاني بذلك الا أن يفرق بانه هنا بزيادة على مثل الطابو فتأمل * رجل تحت يده
أرض وقف وفي تصرفه بالطابو اذا أحدث فيها بناء فلم يتولى أن يأخذ أجر المثل عن العرصة
(أقول) أفق بمثله الشيخ اسمعيل فيمن له بناء دار في قرية ميرية بانه يلزمه أجر المثل فراجع

* المتصرفون في الطاحون بالشركة اذا فرغ أحدهم حصته لاجنبى فليس للشريك الآخر أن يدفع مادفعه الاجنبى ويأخذها (أقول) سيأتى أن الشريك أحق بنصيب شريكه في المشد اذا دفع مادفعه الغير إلا أن يفرق بين الطاحون والمشد فتأمل * ليس لوصى الصغير أن يفرغ مزرعة الصغير لاجنبى ما لم يكن فيه نفع * للوصى تفويض المزرعة لاجل الصغير أبو السعد ومن قنويه * لن يدو أخيه عمرو ومزرعة مشتركة بينهما وفي تصرفهما مات زيد عن بنتين فعرض المتكلم حصته عليهما فامتنعتا فاعطاها المتكلم ل بكر الاجنبى وأراد عمرو وأخذها ودفع مادفعه بكر لاجل انه شريك وخلط قبل مضي خمس سنين فليس لعمر وذلك المرحوم يحيى المنقارى (أقول) هذا مخالف أيضا لما سيأتى من أن الشريك أحق من الغير إلا أن يجاب بأن الحق هنا للبنتين فلا ينقل للشريك وان امتنعتا اذ ليس الامتناع بمنزلة ما اذا لم يكن الممتنع موجودا كما قدمناه والله تعالى أعلم * مات رجل بلا ولد ذكر وأخذت بنته هند مزرعة بالطابو وأعطت الرسم للسابهى وماتت قبل أن تستوفى الضبط والتصرف في ذلك فلورثتها أن يأخذوا من السبابهى الرسم الذى قبضه من هند عبد الرحيم افندى * نقل زيد حصاده لاجل الدياس الى موضع الدياس فاحترق الحاء اذ بالكلية ولم يبق له اثر فللسبابهى أخذ العشر من زيد عن الحصاد المذكور عبد الرحيم افندى * مزرعة في تصرف زيد فمعدى عمرو وفزرعها وحصده فهل لزيد أن يأخذ أجر المشل من عمرو الجواب لا يقدر على الاخذ جبرا ولكن السبابهى وقت أخذ عشره ولو حكمها كجمعة دارشى يجوز ذلك أبو السعد وافندى * هذا آخر ما قصدت ذكره مما عثر بهلى من اثنى به ثم اعلم انى قد رأيت بهامش نسختى الدر المختار بخط بعض العلماء مسائل من هذا القبيل فاحببت الحاقها بما ذكره المؤلف لغرابتها أيضا تكميلا للفائدة وهذه صورتها * اذا لم تكن الارض عشرية ولا خراجية وكانت رقبته البيت المال وكانت وجدت بيد الزراع تكون بيدهم على وجه الاجارة اذا وجهت لهم فى الأصل بالطابو فلا يصح بيعهم لها ولا رهنهم ولا ايداعهم ولا اعارتهم ولا شفعتهم ولا استبدادهم فتصرفهم بذلك باطل وتسمى تلك الاراضى اراضى مملوكة وميرية * اذا مات أحدهم عن ابن يتصرف ابنه كأيامه ويدفع ما عليه المتكلم ولا يداخله أحد وان لم يكن له ابن وكان له بنت يوجهها المتكلم للبنت بالطابو بما يدفعه الغير أما من له التصرف اذا فرغ عن حق تصرفه وأخذ شيئا من المفروع له بدل الفراغ ثم وجه المتكلم ذلك للمفروع له بعوض بالطابو لا يكون مخالفا للشرع الشريف والتصرف بلا اذن المتكلم باطل والمدفوع أجرة مججلة واذا اعطى القاضى حجة في البيع والشراء أو غير ذلك فهى باطلة أبو السعد * من له المشد اذا مات فان لم يكن له ابن ولا ابن ابن يوجهه لبنته فان لم تكن فلا خيه لاب فان لم يكن فلاخته الساكنة فيهما فان لم تكن فلا يسه فان لم يكن فلامه وليس لغيرهم حق الطابو وكذلك المرعى والمشقى معروضات (أقول) مقتضاه أن ابن الابن بمنزلة الابن فله حق الاخذ بما يبدون طابو والتقيد بكون الاخ لا ب احتراز عن الاخ لا م فقط وعدم التقيد بذلك فى الاخت يفيد الاطلاق والله تعالى أعلم * اذا مات احد الشريكين فى المشد أو فوض للغير فلا يخر أن يأخذ نصيب شريكه بعد دفع مادفعه الغير ولا يمكن الغير ولا يطل الحق الى خمس سنين معروضات (أقول) تقدم ما يخالف هذا وقدمنا الجواب عنه فتأمل * الارض المستحقة للطابو بسبب التعطيل ياخذها المتصرف بالطابو معروضات * اذا ذهب من له المشد الى بلد آخر وعطله ثلاث سنين يستحق الطابو وصاحب الارض مخير بين الاعطاء له بالطابو وبين الاعطاء للغير ليس هذا

مثل الوفاة معروضات (أقول) قد مبنا بيان الفرق ثم ان قوله وصاحب الارض خيرا الخ مخالف
لقوله في المسئلة قبله يأخذها المتصرف بالطاوب فانه يقتضى انه وان سقط حقه بالتعطيل يكون
أولى من غيره لكن يأخذها بالطاوب لا يجاننا لكون صاحب الارض قد استحقه فمأكل * تعطيل
أرض الصغار لا يكون مستحقا للطاوب ولو اعطى للغير فلمهم أخذها الى عشر سنين بعد البلوغ
معروضات (أقول) فهذا مستثنى من سقوط حق المسكة بالتعطيل ثلاث سنين فمأكل والله تعالى
أعلم * اذا قسم من له المشد الارض بين ابنه وسلم لكل واحد منهما مقدارا منها بدون اذن صاحب
الارض على وجه الهبة لا يكون معتبرا معروضات وفي هذه الصورة اذا مات عن أولاد غيرهما
لهم أخذ حصتهم منها معروضات * اذا أعطى زيد وعمرا ولا ختمما حين زواجهما مقدارا من أرضهما
ثم تصرف الاخت به أكثر من عشر سنين ثم ماتت فامتنع من دفع الطاوب لصاحب الارض
وتعللا بانهما اعطيا الارض لهما بلا اذن صاحب الارض ليس لهما الامتناع وبعد عشرة
دعوى الارض ممنوعة معروضات * أهل البدو اذا اشتوا في مكان ان كان الرسم موجودا في الدفتر
يؤخذ عن المكان والافان كان يؤخذ من قديم عادة يؤخذوا الاقلام معروضات * اذا سلم الفارغ
الارض بلا اذن صاحب الارض وتصرف بها المفروغ له ثلاث سنين بالزراعة ودفع العشر
لصاحب الارض من غير اذن صريح منه واعطاء تمسك بذلك ومات المفروغ له بلا ولد واراد
الفارغ التصرف بها وأبى صاحب الارض الا بالطاوب الجديد فللفارغ ذلك ولا عبرة لابائه عند الله
افندى (أقول) هذا صريح في أن قبض صاحب الارض العشر ليس اذنا في التصرف وتقدم
أيضا في المسائل السابقة مثله وانه مخالف لما أفتى به الشيخ المعيل * قاصر ليس له مال وله مشد
مسكة أرض سليخة وأراد وصيه تفويضه ليدباذن صاحب الارض لصنورة النفقة فللوصي
ذلك عند الله افندى * بعد انتقال مشد مسكة أرض سليخة من زيد الى ابنه القاصر اذا فوض
وصى القاصر ذلك لعمر وبأذن صاحب الارض ثم بلغ القاصر واراد أخذها من عمر وله ذلك وفي
هذه الصورة اذا تعلل عمر وبانه مضى بعد البلوغ تسع سنين وأراد أن لا يسلمها للبالغ ليس له ذلك
معروضات (أقول) الظاهر أن هذا فيما اذا كان التفويض بلا ضرورية بقربة مقابلة تأمل
* اذا غلب الماء على مشد مسكة أرض سليخة لم يدوم يمكن الزرع فيها وأراد صاحبها بعد انقطاع
الماء تفويضها للغير اذا لم يمض على ترك الزرع ثلاث سنين ليس لصاحب الارض ذلك
معروضات (أقول) وجهه انه في حال غلبة الماء اذا ترك الزرع لا يسقط حقه ولو مضى ثلاثون
سنة كما هو فلا تزول يده المتصرف عنها لانه معذور وكذا لو ترك زرعها بعد انقطاع الماء أقل من
ثلاث سنين فله التصرف بها وليس لصاحب الارض المتكلم عليها تفويضها للغير المتصرف لان
الترك بلا عذر أقل من ثلاث سنين لا يسقط حقه من المشد والله تعالى أعلم * اذا تعلل التيماري
بعد تفويض المزرعة للمحلول لم يدع عن عمر وبانه لم يرها قبل التفويض وزعم انه يفوضها بالزيادة
لغيره ليس له ذلك معروضات * اذا وكل من له المشد أخاه في الزراعة وغاب ليس لصاحب الارض
التفويض للغير معروضات * فرغ زيد لعمر وعن مشد مسكة في أرض سليخة باذن بعض
الشركاء في التيماردون بعض ليس لمن لم يباذن المعارضة غايته أخذ ما يخصه من العشر معروضات
* اذا ترك من له المشد الزراعة سنة أو سنتين ليس لصاحب الارض التفويض للغير واذا ترك
ثلاث سنين لصاحب الارض التفويض للغير معروضات (أقول) يستثنى أرض الصغار كما هو
قريب والله تعالى أعلم * اذا غاب من له المشد بلا توكيل أحد للتيماري التفويض للغير بالطاوب اذا

كانت الغيبة ثلاث سنين أو أكثر معروضات* من له المشد اذامات بلاولذ كرفوجه صاحب
الارض للغير مع طلب بتي المتوفى بالطابو قبل مرور ست سنين فاذا دفعنا مادفعه الغير بلا زيادة
ضرر كان لهما الاخذ معروضات* اذامات من له المشد بلاولذ كروخلف قاصرة فعرض ذلك
صاحب الارض على وصي القاصرة للقاصرة فإني عن اخذها وأذن بدفعه للغير فوجهه لعمر و
ثم اراد الوصي أن يدفع ما دفعه عمر ومن الطابو من مال القاصرة وياخذ الارض للقاصرة فله ذلك
معروضات* اذا فوض من له المشد لزيد باذن الشرع بلا اذن صاحب الارض بعوض لم يقبضه
ومات قبل قبضه بلاولذ وأراد ورثته أخذ العوض من زيد ليس لهم ذلك معروضات* اذا مضى
مدة التزام زيد ولم تعط الارض المحلول في زمانه أو لم يعلم أنها محلول يكون الاعطاء للماتزم الجديد
معروضات* المزرعة كما تنتقل الى الابن تنتقل الى ابن الابن معروضات* اذامات من له المشد عن
ابن تنتقل الى ابنه مجانا بالطابو سواء كان الابن صغيرا أو كبيرا وسواء كانت معدة للزراعة أو
للحشيش معروضات (أقول) فائدة هذا التعميم دفع ما يتوهم وهو أنه انما تنتقل الى الصغير اذالم
تسكن محتاجة للعمل كالمعدة للحشيش فنبه على أنها تنتقل اليه وان احتاجت لعمل كالمعدة للزراعة
والله تعالى أعلم* أرض الذي لا تنتقل الى ابنه المسلم معروضات* اذامات بلاولذ بعد القاء البذر
في مشد مسكته ونبت الزرع وفوض صاحب الارض المشد لعمر ويتصرف ورثة زيد بالارض الى
ادراك الزرع باجرة المثل لعمر و معروضات* اذا فرغ زيد لعمر عن مشد مسكة أرض سليخة بلا
معرفة صاحب الارض وسلمها لعمر ونهاه عن أخذ التمسك من صاحب الارض قبل تسليم بدل
الفرغ فاخذ عمر وتمسك قبل تسليم البدل بلا اذنه ثم مات عمرو وبلاولذ وأراد زيد التصرف فيها
كالاول بناء على عدم الاذن بالتمسك وأن التقويض ليس بمعتبر فهل زيد ذلك الجواب نعم له
ذلك معروضات أبي السعود* اذا اوجه التيماري الارض المحدودة زيد على أن مقدار اقدنتها
كذا على وجه التخمين ثم منع زيد من التصرف بما زاد على التخمين وأراد توجيه الزيادة للغير
ليس له ذلك معروضات* ليس الاخ لا بون أحق من الاخ لا ب في الطابو في مشد مسكة الارض
السليخة والعبرة في ذلك للاب لا للام معروضات* اذا ترك من له المشد وطنه ووطن في غير بلده
فصاحب الارض مأمور بتوجيهها للغير حالا* اذا اوجه المتكلم الارض المحلولة لعمر وبموجب
تمسك وختم وزرع فيها أربع سنين قام بكر المتكلم بعد عزل الاول يزعم أنه يحلف عمر على أن
التمسك والحق لم يكن نابعا بعد العزل ليس بكذا بحسب القانون معروضات* اذامات من له
المشد عن قاصر وكانت الأرض أرض كرم فوجهها صاحبها لعمر وبالطابو فغرس فيها عمرو كرما
ومضى تسع سنين ثم بلغ القاصر وضبط الارض وكلف عمر ايقاع الغراس بمباشرة صاحب الارض
له ذلك معروضات* من له المشد اذامات عن زوجة حامل لا يقدر المتكلم على توجيهه للغير قبل
ظهور الحمل معروضات هذا آخر ما رأيته بهامش نسختي الدراختار وانه معرب من ألفاظ
تركية كما يقتضيه ظاهر هذه العبارات وقد غيرت بعض عبارات منه لكاكتبها والله تعالى أعلم

(* كتاب الذبايح *)

(* كتاب الذبايح *)

مطلب محل ذبيحة النصراني
مطلقا

(سئل) في ذبيحة الذبي الكافي هل تحل مطلقا أولا (الجواب) تحل ذبيحة الكافي لان من
شرطها كون الذبايح صاحب ملة التوحيد حقيقة كالمسلم أو دعوى كالكافي ولا نه مؤمن
بكتاب من كتب الله تعالى وتحل مناكته قصار كالمسلم في ذلك ولا فرق في الكافي بين أن يكون

ذميا يهوديا ونصرا ياحريا أو عربيا أو تغلبيا لا طلاق لقوله تعالى وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم والمراد بطعامهم مذكاهم قال البخاري رحمه الله تعالى في صحيحه قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما طعامهم ذبايحهم ولان مطلق الطعام غير المذكي يحل من أي كافر كان بالاجماع فوجب تخصيصه بالمذكي وهذا اذا لم يسمع من الكتابي أنه سمي غير الله تعالى كالمسيح والعزير وأما لو سمع فلا تحل ذبيحته لقوله تعالى وما أهل لغير الله به وهو كالمسلم في ذلك وهل يشترط في اليهودي أن يكون اسرا يليا وفي النصراني أن لا يعتقد أن المسيح اله مقتضى اطلاق الهداية وغيرها عدم الاشتراط وبه أفتي الخدي في الاسرائيلي وشرط في المستصفي حل من أكلهم عدم اعتقاد النصراني ذلك وكذلك في المبسوط فإنه قال ويجب أن لا يأكلوا ذبايح أهل الكتاب ان اعتقدوا ان المسيح اله وان عزيز الله ولا يتزوجوا نساءهم لكن في مبسوط شمس الأئمة وتحل ذبيحة النصراني مطلقا سواء قال ثلث ثلاثة أو لا ومقتضى الدلائل واطلاق الآية بالجواز كما ذكره القرطبي في فتاواه والاولى أن لا يأكل ذبيحتهم ولا يتزوج منهم بالضرورة كما حققه الكمال بن الهمام والله ولي الانعام والحمد لله على دين الاسلام والصلاة والسلام على محمد سيد الانام قال العلامة قاسم في رسائله قال الامام ومن دان دين اليهود والنصارى من الصابئة والسامرة أو كل ذبيحته وحل نسائه وقد حكى عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه كتب اليه فيهم أو في أحدهم فكاتب مثل ما قلنا فاذا كانوا يعترفون باليهودية والنصرانية فقد علمنا أن النصارى فرق فلا يجوز اذا جعت النصرانية بينهم أن نزعهم أن بعضهم تحل ذبيحته ونسائه وبعضهم يحرم الاجتزاع من ذلك لان علم في هذا خبر ان جمعة اليهودية والنصرانية في حكم واحد اه بحرفه (سئل) في الكبد والطحال هل هما طاهران قبل الغسل أولا (الجواب) الطحال والكبد طاهران قبل الغسل حتى لو طلى بهما وجه الخف وصلى جازت صلاته كما صرح بذلك قاضيان في فصل في النجاسة التي تصيب الثوب أو الخف وهما حلالان لقوله عليه الصلاة والسلام أحلت لنا ميتتان السمك والجراد ودمان الكبد والطحال اه وهو بكسر الطاء والمكروه تحريرا من الشاة سبع الفرج والخصية والغدة والدم المسفوح والمرارة والمثانة والذكور وقد نظمها بعضهم بقوله

اذا ما ذكيت شاة فكلها * سوى سبع ففهي الوبال
قفاء ثم خاء ثم غين * وذال ثم ميمان وذال

(أقول) وقد كنت نظمتهما بقولي

مطلب الكبد والطحال
طاهران حلالان
مطلب المكروه تحريرا
من الشاة سبعة أشياء

ان الذي من الشاة يحرم * يجمعه حروف تخذ مدغم
(سئل) في العقيقة كيف حكمها وكيف تفعل (الجواب) قال في السراج الوهاج في كتاب الاخضية ما نصه مسألة العقيقة تطوع ان شاء فعلها وان شاء لم يفعل وهي ان يذبح شاة اذا أتى على الولد سبعة أيام وعند الشافعي ستة ثم اذا أراد ان يعق عن الولد فانه يذبح عن الغلام شاتين وعن الجارية شاة لانه انما شرع للسرور بالمولود وهو بالغلام أكثر ولو ذبح عن الغلام شاة وعن الجارية شاة جاز لان النبي صلى الله عليه وسلم علق عن الحسن والحسين كبشا كبشا ولا يكون فيه دون الجذع من الضأن والثني من المعز ولا يكون فيه الا السليمة من العيوب لانه اراقه دم شرعا كالاخضية ولو قدم يوم الذبح قبل يوم السابع أو أخره عنه جاز الا أن يوم السابع أفضل والمستحب أن يفصل لجهها ولا يكسر عظمها نفاق ولا بسلاسة أعضاء الولد بيا كل ويطعم ويتصدق اه وفي فصول العلاجي المسمى بالكراهية والاستحسان في الفصل ٣٦ ويعق عنه في اليوم

مطلب في حكم العقيقة
وكيفيتها

قوله ابني فان هـ كذا في
النسخ ولعل صوابه ابني
فلان تأمل اه صححه

قوله حسبت الذبيحة هكذا
في النسخ ولعل صوابه
حسبت السبعة وليحترز
اه صححه

السابع من الولادة قال عليه الصلاة والسلام العقيقة حق عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة
وقد عرق عن نفسه عليه السلام بعدما بعث نبيا ويقول عند ذبحه اللهم هذه عقيقة ابني فان
دمها بدمه ولحمها بلحمه وعظمها بعظمه ويجلده بشعرها بشعره اللهم اجعلها فداء لابني
من النار ولا يكسر للعقيقة عظم ويعطى القابلة فخذها ويطيخ جميعها ثم يتصدق بها ولا يكسر
منها شيء اه ثم ذكر المؤلف عبارة شرح الشريعة بطولها وهي في معنى ما مر ثم قال ورأيت في
شرح العباب للعلامة ابن حجر الشافعي رحمه الله تعالى وهو كتاب معتبر عندهم بالخصص باختصار
واقترار على بعض المقصود مع التصرف في بعض العبارة وذكرته هنا لانه من فضائل الاعمال
قال ووقتها بعد تمام الولادة الى البلوغ فلا يجوز قبلها واذبحها في اليوم السابع يسق والاولى
فعلها صدر النهار عند طلوع الشمس بعد وقت الكراهة للتبرك بالبكور وليس من السبعة يوم
الولادة خلافا للشيخين ولو ولد ليل حسبت الذبيحة من صبيحته ويسق أن يعق عن نفسه من بلغ
ولم يعق عنه وحكمها كاحكام الاضحية الا أنه يسق طبخها وبجولتها ولا يجلاوة اخلاق المولود
وحمل لحمها مطبوخا للفقراء ولا بأس بنديهم اليها وتعطى القابلة رجليها لامرء عليه الصلاة
والسلام فاطمة رضي الله عنها باعطاء اباها واليها ابني اولى ولا يكسر عظمها وان كسر لم يكره
ويسق عن الذكرا شاتان مستويتان وعن الانثى واحدة وعن الخنثى المشكل واحدة والاحتياط
ثمان ويسق أن يقول الذابح بسم الله والله أكبر اللهم لك واليه عقيقة فلان خبر ورد ويكره
لطيخ رأس المولود من دمه او ينذب تسمية المذبح للمولود نسيسة أو ذبيحة لا عقيقة فيكره ويدل
له خبر أبي داود وهو حسن انه صلى الله عليه وسلم قال للسائل عنها لا يحب الله العقوق وفي رواية
لا أحب لله العقوق اه نعوذ بالله تعالى من عقوق الوالدين ونسأله حسن النسأتين وبالله
تعالى التوفيق والمعونة وصلى الله على سيدنا محمد معلم الخير وعلى آله وصحبه وسلم والحمد لله رب
العالمين (أقول) هذا وقد ذكر المؤلف هنا كتاب الخطر والاباحة وذكر مسائل منه عاقتها
استطراذية غير مسئول عنها وذكر أشياء كثيرة من جنسها آخر الكتاب فاحيت تأخير الكل
الى ذلك المحل لتكون كالفاكهة بعد الطعام

(كتاب الشرب)

(كتاب الشرب)

مطلب له فرض في الطالع
غيره رجل يعاد كما كان

مطلب ليس له منع اجراء
الماء في أرضه ويبقى القديم
على قدمه

مطلب فيما اذا أجرى الماء
الى أرضه فتعدى الى أرض
جاره واتلف زرع

(سئل) في دار معلومة جارية في ملك زيد وفيها بركة لها حق شرب معلوم من طالع ماء مشتمل
على ثلاثة قروض معلومة الطول والعرض والعمق فرض يجرى لبركة زيد وفرضان لسبيل كل
ذلك من قديم الزمان عمد رجل الان توسع فرضي السبيل وغيرهما عما كانا عليه في القديم
بدون اذن من زيد ولا وجه شرعي أصلا ويريد زيد اعادتهما كما كانا عليه قديما بعد ثبوت ذلك
شرعا فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في أرض رجل لها حق شرب معلوم يجرى اليها الماء
من قديم الزمان في مجرى معلوم في أرض زيد يريد زيد الان أن لا يجرى الماء في أرضه فهل ليس
له ذلك ويبقى القديم على قدمه (الجواب) نعم وإذا كان لرجل أرض ولا آخر فيها نهر فأراد رب
الأرض أن لا يجرى النهر في أرضه لم يكن له ذلك ويترك على حاله تنوير من الشرب (سئل)
فيما اذا أجرى زيد الماء في أرضه اجراء لا يستقر في أرضه بل يستقر في أرض جاره فتعدى الماء
وتلف بسبب ذلك زرع جاره الموضوع في أرضه فهل يضمن (الجواب) حيث أجره كما ذكر
يضمن والله تعالى أعلم ذكر الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى رجل سقى أرض نفسه فتعدى الى

أرض الجار قال هذه المسألة على وجوه أن أجرى الماء في أرضه اجراء لا يستقر في أرضه وانما يستقر في أرض جاره كان ضامنا وان كان الماء يستقر في أرضه ثم تعدى الى أرض جاره ان تقدم اليه جاره بالسكرو الاحكام ولم يفعل كان ضامنا وتكون هذه بمنزلة الاثهاد على الحائط المسائل وأن لم يتقدم اليه حتى تعدى لم يضمن وان كانت أرضه صعودا وأرض جاره هبوطا يعلم انه اذا سقى أرضه تعدى الى أرض جاره كان ضامنا ويؤمر بوضع المسئنة عمادية من الفصل ٢٢ في أنواع الضمانات وتما فروع المسألة فيها ومثله في الفصولين (سئل) فيما اذا اختصم جماعة في شرب بينهم فهل يقسم على قدر أراضيه (الجواب) نعم يقسم بينهم على قدر أراضيه والمسئلة في الملتقى والتنوير من الشرب (أقول) وهذا اذا لم تعلم الكيفية في الزمان المتقادم كافي البرازية فلو علت يتيق القديم على قدمه (سئل) فيما اذا كان لبستان وقف حق شرب قديم من نهر قديم مشترك عليه من الاسفل طواحين دورها منه ولا يمكن سقي البستان الا بالسكرو ونظار وقفه متصرفون بشره بالسكرو من قديم الزمان الى الآن بلا معارض لا يعرف الا هكذا من القديم والا آن قام رباب الطواحين يعارضون ناظر وقف البستان بالسكرو ويريدون منعه عنه بدون وجه شرعي فهل حيث كان السقي بالسكرو قديما على الوجه المذكور يتيق القديم على قدمه ويتمع المعارض في ذلك (الجواب) نعم كنيه الفقير محمد العمادى الملقى بدمشق الشام الجواب كما به العم المرحوم أجب والله سبحانه الموفق للصواب * (صورة دعوى) * وردت من طرف محافظ الشام وحاكم الشرع سنة ١١٤٦ مذكور في وقف الاموى مصرح في الصريح انه فتوح غير سدود ويدعى واضعوا البد عليه انه قديم ومن قبلهم متصرفون فيه من قديم الزمان ووجد تاريخ الصريح أزيد من ثلثمائة سنة فأنكر أهل عربيل وجود الماصية وقدمها وأنها محدثة أحدثها صادق أعان من خمس وعشرين سنة فهل يعمل بالتصرف القديم ولا تسمع بينة الحدوث في دعوى الماء فكيف الحكم في ذلك اكتبوا لنا الجواب مفصلا الجواب الحمد لله تعالى حيث وجد التصرف من قديم الزمان والى الآن يعمل به لاسيما مع وجود التصريح في الصريح بذلك وهو مقدم على من قال بالحدوث من خمس وعشرين سنة فان تاريخ مسمى القدم أسبق قال في الخلاصة اذا تنازع اثنان في عين لا يخلو ما أن تكون في أيديهما أو في يدا أحدهما أو في يدا ثالث ادعيهما ملكا بينهما أميرا أو شرا من واحد أو من اثنين أو خاتار يخاو احدا أو لم يؤرخا أو أرخا وتاريخ أحدهما أسبق فعنده أي حنيقة وأي يوسف رجهما الله تعالى يقضى لاسبقهما تاريخا اه ومثله في البرازية والبحر والتنوير وضد الشرعية والملتقى والدررو وغيرها وفي الرحمة سئل في جماعة يهود يجري ماء لبستانين بعض المسلمين من نهر قديم في أرض يدهم يريدون أن يمنعوا اجراء الماء منها الى تلك البساتين هل لهم ذلك أجاب ليس لهم ذلك والحالة هذه والقديم وحده الذي لا يحفظ اقرانه وراع هذا الوقت كيف كان كافي العمادية يتيق القديم على قدمه ويثبت أيضا حق الاجراء باثبات الجري من غير دعوى الملك بالبيسة العادلة ويقضى به لصاحبه كافي الزيلعي وغيره والله سبحانه أعلم وفي الاشباه في تصرف الامام بالرعية منوط بالصحة * (تنبيه) * اذا كان فعل الامام مبنيا على مصلحة فيما يتعلق بالامور العامة لم ينفذ أمره شرعا الا اذا وافقها فان خالفها لا ينفذ ولهاذا قال الامام أبو يوسف في كتاب الخراج من باب احياء الموات وليس للامام أن يخرج شيئا من يدا أحد الاجبى ثابت معروف اه وفي العمادية في آخرها من بحث ما يحكم به الحال مانصه فيما اذا كان لرجل نهر في أرض رجل أو ميراب في

مطلب اذا اختصموا في الشرب يقسم على قدر أراضيه
مطلب اذا كان السكرو قديما يتيق على قدمه وليس لارباب الطواحين منعه

مطلب في الاختلاف في قدم المجري وحدوته

مطلب يقضى للاسبق تاريخا
مطلب حد القديم الذي لا يحفظ الاقران وراء هذا الوقت كيف كان
مطلب القديم يتيق على قدمه

مطلب لا يخرج شيء من يدا أحد الاجبى ثابت معروف
مطلب لنهر أو ميراب في أرض رجل فاختلفا الخ

دار رجل فاختلغا في ذلك وأنكر صاحب الأرض والدار ثبوت حقه فالقول قوله وعلى المدعى
 البينة أن له حق التسييل لاجراء الماء فيه الا اذا كان الماء جارا زمان الخصومة فحينئذ
 القول قول صاحب الماء وكذلك اذا لم يكن زمان الخصومة الا انه يعلم انه كان يجري الماء الى
 أرض هذا الرجل من هذا النهر قبل ذلك كان القول قول صاحب الماء اه وقال في شرب
 التنوير وتصح دعوى الشرب بغير أرض استحسانا اه ثم أرسلت صورة الدعوى ومكتوب
 فيها ما صورته أبرر المدعون بحجة متعلقة بدوى ماضية محدثة وضمنها فتوى من احمد افندي
 المهمندارى بان بينة الحدوث مقدمة والحجة واصله اليكم فالمرجوع غير ذلك وكتابة الجواب
 الجواب الحمد لله في الحجة المرسله لم يذكر المدعى ولا المدعى عليه تاريخا أصلا من الطرفين
 وأما ما سألنا فخذ كور فيها أن ذا البدارخ من ثلثمائة سنة والمدعى عليهم من خمسة وعشرين
 سنة وقد ذكرنا عن الخلاصة والبرازية وغيرهما انه اذا أرخا بقضى بهما لا سبقهما تاريخا
 قال في البحر والحاصل ان سبق التاريخ أرجح من الكل ومثله في فصول العمادى وأيضا في
 الحجة المرسله الحال شاهد بالحدوث فانه ذكر فيها وانه وجد ثقباً بحجر وقا غير مستدير
 ولا مستو ولا هو كقم سائر المواضع وأيضا المدعى مستمداً الى كتاب الوقف وأبرزه من
 يده فلم يجد فيه وأيضا ليس له أرض أصلا يسبق به الماء المذكور فكل ذلك شاهد بان حادثة
 والفتوى بنيت على ذلك وأما مجرد بينة الحدوث والقدم من دون تاريخ فغيرها خلاف قال في
 الحاوى له كنيف في طريق العاقبة فزعم غيره أنه محدث وزعم صاحبه أنه قديم وأما البينة
 فالبينه بينه من يدعى انه محدث لانها ثبت ولاية النقص وقال راغز الى بم القول في هذا
 قول المدعى بالقدم اه وذكر العلائق في شرح الملتقى عن ترجيح البينات للشيخ غانم البغدادى
 أن بينة القدم في البناء أولى من بينة الحدوث اه هذا ما تيسر نقله وظهر من الكتب المعتبرة في
 هذا الوقت والسلام قال المؤلف ثم انى رأيت فتوى من المرحوم عبد الوهاب افندى القرفورى
 مدرجة في حجة مؤرخة في خامس عشر جمادى الاولى سنة ١٠٧٢ مضمونها فيما اذا كان
 سبيل ماء معلوم مستمداً من نهر معلوم مفتوحا غير مسدود وفائض ماء السبيل المذكور يسبق به
 أراضي بساكنين معلومة من الزمن القديم بموجب عسكات شرعية وادعى أصحاب النهر المزبور أن
 يجري السبيل المزبور محدث وسدوه وأصحاب البساكنين المزبور يدعون انه قديم فهل تقدم بينة
 القدم على بينة الحدوث ويمنع أصحاب النهر المزبور من معارضة أصحاب البساكنين التى تسبق
 أراضيها من فائض ماء السبيل المزبور أولا الجواب تقدم بينة القدم على بينة الحدوث ويمنع
 أصحاب النهر من المعارضة في ذلك بعد ثبوت ذلك لهم بسبب ذلك ويبقى ذلك بيد المدعين المزبورين
 الموجب اليهم كما تقدم لهم من قديم الزمان والى الآن والله تعالى أعلم (أقول) قدمنا الكلام في
 كتاب الشهادات على تعارض بينة الحدوث والقدم وذكرنا ترجيح القول بتقديم بينة الحدوث
 في البناء وغيره بانه الموافق للقواعد وقد أفاد المؤلف بما ذكره هنا فائدة حسنة وهى أن الخلاف
 انما هو فيما اذا كان الاختلاف في مجرد أن ذلك الشيء قديم أو حادث بدون ذكر تاريخ أما اذا
 ذكر التاريخ بان ادعى رجل ان هذا الشيء ملكى أو حق من سنة كذا وادعاه آخر كذلك من سنة
 كذا فانه لا خلاف في ترجيح الاسبق تاريخا على ما جزم به في كثير من الكتب فتنبه (سئل)
 في نهر كبير يجري على حافة بيوت بصالحية دمشق المحروسة يستقى منه أهل البيوت المذكورة
 من قديم الزمان وفي النهر المزبور موضع مكشوف مقدار ثلاثة أذرع طولا وعرضا يستقى منه

مطلب تصح دعوى الشرب
 بغير أرض

مطلب اذا أرخا بقضى للاسبق
 تاريخا

مطلب بينة الحدوث
 والقدم بدون تاريخ فيها
 خلاف

مطلب الاختلاف في ترجيح
 بينة الحدوث والقدم انما
 هو فيما اذا لم يؤرخا

مطلب ليس له أن يبنى بيتا
 على حافة نهر

العامة من القديم ويريد رجل من أهل البيوت أن يبنى على التمر المزبور بناء ويجعله بيتا ويدخله
إلى داره بدون وجه شرعي وفي ذلك ضرر للعامة ويضيق محل الاستقاء وتغيير القديم فهل والحالة
هذه ليس للرجل ذلك (الجواب) نعم ليس له ذلك ويبقى القديم على قدمه (سئل) في شهر
قديم مشترك بين قريتين لكل منهما نصفه وبياطنه بسط قديم مبني بالتجارة فيه لكل من القريتين
مقسم مختص بشرب أراضيها وكل من أصحاب القريتين واضع يده على حقه المذكور ومتصرف
به بالوجه الشرعي من قديم الزمان وإلى الآن بلا معارض ولا منازع والآن عمد أهل إحدى
القريتين بغيروا البسط عن أصله وأرادوا منع أهالي القرية الثانية من أخذ حقهم من الماء
المذكور إلى أن يبرزوا لهم سند أو حجة تشهد لهم بذلك فكيف الحكم (الجواب) وضع اليد
والتصرف حجة قاطعة ولا يكلف ذوا اليد إلى اظهار سند يشهد له بذلك مع وضع يده فيعمل بوضع
يد أصحاب القرية الثانية وتصرفهم من القديم وينفع المعارض لهم في ذلك ويبقى القديم على
قدمه حيث الحال ما ذكر والله سبحانه العليم (سئل) فيما إذا كان له يد بركة ماء في دارها
يجري إليها الماء من فائض قديم في بركة دار زيد فسد زيد الفائض وامتنع من فتحه الآن تنكس
هنا يد بركته فهل لا يلزمها ذلك (الجواب) حيث كان لها ما فاض من الماء وليس لها حق
في البركة لا يلزمها ذلك ولا يلزم زيد شكليس البركة أيضا لعدم جبر الإنسان على اصلاح ملكه والله
تعالى أعلم (سئل) فيما إذا كان لرجلين في دار زيد مسيل ماء بمعنى حق الاجراء دون رقبة
المسيل فاسقط حقهما من ذلك لدى ينسبة شرعية فهل يسقط (الجواب) نعم قال صاحب
المسيل أبطلت حق من المسيل فان كان له حق اجراء الماء دون الرقبة بطل حقه قياسا على حق
السكنى وان كان له رقبة المسيل لا يبطل بالابطال رسائل الزينة من رسالة ما يسقط من الحقوق
بالاسقاط ومثله في الاشياء (سئل) في أرض معلومة لها شرب معلوم وهي جارية مع الشرب
المزبور تحت قولية زيد بالوجه الشرعي فأجر المتولى الشرب المذكور وحده بدون الارض لعرو
ليسوق الشرب إلى ارض نفسه فهل تكون الاجارة المذكورة غير جائزة (الجواب) لا تصح
اجارة الشرب وحده كما صرح بذلك في البرازية والذخيرة وغيرهما وفي التتارخانية من الفصل
الخامس في بيع الشرب قال محمد في الاصل اذا باع شرب يوم أو أقل من ذلك أو أكثر من ذلك فانه
لا يجوز وبعض مشايخنا يجوزون ذلك والفقهاء أبو جعفر وأستاذاه أبو بكر البخني وغيرهما من
المشايخ لم يجوزوا ذلك وكذلك لو استاجر الماء لا يجوزوا اذا باعته أو آجره مع الارض فهو جائز
ويدخل الشرب في البيع تبع للارض ألا ترى أن أطراف العبيد تدخل في البيع تبعاً ولا تدخل
مقصودا اهـ (سئل) فيما إذا كان له حق شرب معلوم من نهري فباع الشرب وحده بدون
أرض فهل يكون البيع المزبور غير جائز (الجواب) نعم وكذلك يصح بيع الشرب تبعاً للارض
بالاجماع ووحده في رواية وهو اختيار مشايخ بل لانه نصيب من الماء لم يجز في أخرى وهو اختيار
مشايخ بخاري للجهالة وفي الخاتمة من الشرب رجل اشترى شرباً بغير أرض وفي تلك القرية تباع
المياه بغير أرض في ظاهر الرواية لا يجوز هذا البيع فان باع وشرط أن يكون الخراج على المشتري
فسد العقد في الروايات كلها لأن الخراج يصح كون على صاحب الارض فلو أنه باع الماء بدون
الارض وقبض المشتري الشرب ثم باع الشرب مع أرض له قال الفقهاء أبو جعفر لا يجوز البيع
في الشرب إلا أن يجيز البائع الاول لأن المشتري الاول لم يملك الشرب بالشراء والقبض لأن بيع
الشرب يبيع لا يبيع على موجود ألا ترى أنه لو باع الارض والشرب جاز البيع وان كان الماء
منقطعاً وقت البيع وانما يقع البيع في الماء على ما يحدث وقتنا بعد وقت فاذا لم يشتر شيئاً

مطلب وضع اليد والتصرف
حجة قاطعة ويبقى القديم
على قدمه

مطلب صاحب الفائض
لا يلزمه تكليس بركة الجار

مطلب لا تصح اجارة الشرب
وحده

مطلب يدخل الشرب
في البيع تبعاً لمقصودا
مطلب لا يجوز بيع الشرب
وحده بدون أرض
مطلب فيما اذا اشترى
الشرب وحده ثم باعه بعد
القبض

موجودا لا يملكه بالقبض فلا يجوز بيعه ثانيا لانه على ملك البائع الاول قال رضى الله تعالى عنه وعندى هذا الجواب مشكل وينبغي أن يكون حكم البيع الاول في الشرب حكم بيع فاسد لا حكم بيع باطل لأن بيع الشرب وحده وان كان لا يجوز في ظاهر الرواية يجوز في رواية وبه أخذ بعض المشايخ رجعهم الله تعالى وقد جرت العادة ببيع الشرب في بعض البلدان فكان حكمه حكم البيع الفاسد والمبيع يعا فاسدا يملك بالقبض فاذا باعه بعد القبض وجب أن يجوز ويؤيد هذا ما ذكر في الاصل رجل باع الشرب بعبد وقبض العبد وأعتقه جازعتقه ولو لم يكن الشرب محلا للبيع لما جازعتقه كما لو اشترى عبدا بعتة أو دم وقبضه لا يجوز عتقه اهـ منع الغفار من البيع الفاسد (سئل) في مجرى ماء مشترك بين جماعة معلومين خاص بهم احتياج المجرى الى الكرى الضروري ففكر اء البعض وصرف على ذلك مبلغا معلوما من الدراهم وأبى البعض عن ذلك الكرى ويريد الرجوع على الآتي بما اتفق حيث كان باذن القاضى فهل يسوغ له ذلك (الجواب) نعم قال في الهداية من فصل كرى الانهار وأما الثاني وهو الخاص من كل وجه فكريه على أهله لما بينا ثم قيل يجبر الآتي وقيل لا يجبر لان كل واحد من الضررين خاص ويمكن دفعه عنهم بالرجوع على الآتي بما اتفق فيه اذا كان بامر القاضى المخوذن من الرابحى بالرجوع بحصته من المؤنة اذا كان بامر القاضى واختاره في الهداية حيث أخرجه مع دليله قال في الثانية من فصل كرى الانهار وتكلموا في النهر الخاص قال بعضهم ان كان النهر لعشرة فادونها أو عليه قرية واحدة يفتى ماؤه فيها فهو نهر خاص تستحق به الشفعة وان كان النهر لما فوق العشرة فهو نهر عام وقال بعضهم ان كان لما دون المائة فهو خاص وقال بعضهم ان كان لما دون الاربعين فهو نهر خاص وان كان لاربعين فهو عام وأصح ما قيل فيه أنه يفوض الى رأى المجتهد حتى يختار رأى الأقوال شاء اهـ وفي شرح الكنتل العيني ومؤنة النهر المشترك عليهم أى على أهل النهر الساكنين من أعلاه أى على النهر عند أى حنيقة حتى اذا جاوز أرض رجل منهم تسقط عنه مؤنة الكرى وقال كرى النهر من أوله الى آخره على الشركاء لان الاعلى يحتاج الى ما وراء أرضه ليسيل ما فضل من مائه لئلا تغرق أرضه وله أنه للحاجة الى سقى الارض ولم يبق له حاجة فلا يجب عليه كمن له حق تسيل ماء سطحه على سطح جاره لا يلزمه شيء من عمارة ذلك الموضع باعتبار تسيل الماء فيه ثم فرع على ما سبق بقوله فان جاوز الكرى أرض رجل منهم برى الرجل من الكرى لما ذكرنا اهـ وفي التتارخانية واذا جاوز فوهة رجل هل ترفع عنه مؤنة الكرى عند أى حنيقة الصحيح أنه لا يرفع الم يجاوز أرضه وعلى هذا الاختلاف اذا احتاجوا الى اصلاح جانبي النهر اهـ ومثله في البرازية والذخيرة وغيرهما وقال في البرازية وأما الطريق الخاص في سكة غير نافذة اذا احتج الى اصلاحه فاصلاح أوله عليهم اجماعا فاذا بلغوا دار رجل قبل أنه على الخلاف في النهر وقيل يرفع اجماعا لان صاحب الدار لا حاجة له الى ما وراءه بوجهه تالانه لا يستعملها بخلاف النهر فانه يحتاج فيه الى تسيل الماء اذ لولا مغرقت أرضه حال كثرة الماء ومن جاوز الكرى أرضه وأراد فتح رأس النهر قال شيخ الاسلام على قول الامام له ذلك لزوال مؤنة الكرى عنه وقال ليس له ذلك ولو كان نهر اعطيا عليه قري بشر بون منه فبلغوا بالكبرى فوهة نهر قرية قال في النوادر يرفع عنه مؤنة الكرى اجماعا وعلى قياس النهر الخاص ينبغي أن لا يرفع حتى يجاوز الكرى أرضى قريتهم اهـ (سئل) في مجرى أو ساخ ينصب فيه أو ساخ يوت جماعة من محلات من أعلاه الى أسفل واحتياج الى التعزيل فقام اهل مجرى أو ساخ الاعلى

مطلب بيع الشرب وحده
فاسد فيملك بالقبض لا باطل
قوله قال أى قاضيان رجه
الله تعالى اهـ منه

قوله يجوز في رواية الخ أى
ولو كان ذلك بيع المعدوم
من كل وجه لما كان أحد
يقول يجوزاه وحيث وجدت
الرواية بجوازه وأخذ بها
بعض المشايخ علم أنه ليس
من بيع المعدوم من كل
وجه فلا يكون باطلا اهـ
منه

مطلب اذا كرى النهر الخاص
باذن القاضى يرجع على
الآتي
مطلب كرى النهر الخاص
على أهله

مطلب في سان النهر الخاص
مطلب اذا جاوز الكرى
نهر رجل تسقط عنه المؤنة
مطلب لا ترفع مؤنة الكرى
بجواز فوهة وانما ترفع
بجواز الارض

مطلب الطريق الخاص
في سكة غير نافذة اذا احتج
الى اصلاحه

مطلب في الفرق بين نهر
الشرب ونهر الاوساخ اذا
احتاج الى الكرى والتعزيل

يكلفون بعض أهالي الاسفل الى تعزيله معهم من الاعلى الذي ليس لهم فيه أوساخ قبل وصوله
اليهم بدون وجه شرعي فهل ليس لاهالي محله أوساخ الاعلى ذلك (الجواب) نعم (أقول) ههنا
قاعدة نهت عليهم في رد المحتار وهي أن نهر الاوساخ يحتاج نهر الشرب من حيث ان نهر الاوساخ
اذا احتاج الى الكرى والتعزيل من أعلاه فكلما جاوز دار رجل لا ترفع عنه المؤنة بل يشارك من
هو أسفل منه وهكذا كلما وصل التعزيل الى دار رجل يدخل في المؤنة ويشاركه جميع من قبله
حتى يصل التعزيل الى آخر النهر فمن كان في أعلى النهر كان أكثرهم كلفة لانه يحتاج في اجراء
أوساخه الى جميع النهر ثم دونه من تحته وهكذا فيكون الآخر أقلهم كلفة لانه يحتاج في اجراء
أوساخه الى ما بعد داره من النهر وهو آخر النهر دون ما قبله بخلاف نهر الشرب فان صاحب
الارض انما يحتاج من النهر الى ما قبل أرضه من أعلى النهر فاذا دخل الماء في أرضه لم يبق محتاجا
الى شيء من النهر مما بعد أرضه فاذا جاوز الكرى أرضه ترفع عنه المؤنة ويبقى داخلها جميع
من بعده من أهل النهر ثم كلما جاوز أرض رجل آخر ترفع عنه وتبقى على من بعده وهكذا فمن كان
في أسفل النهر يكون أكثرهم كلفة لاحتياجه الى جميع النهر ثم من فوقه ثم وثم على عكس نهر
الوساخ وحاصل الفرق أن صاحب الشرب يحتاج الى كرى ما قبل أرضه ليصله الماء وصاحب
الوساخ يحتاج الى ما بعد أرضه ليذهب وسخه (سئل) فيما اذا كان لاهالي محله مساقيط
على نهر محتص بجماعة فاحتاج الى التعزيل لكثرة ما اجتمع فيه من أوساخ المساقيط المذكورة
فهل تكون مؤنة تعزيل الاوساخ من النهر المذكور على أصحاب المساقيط المذكورة دون أهل
النهر (الجواب) نعم دفعا للضرر بقدر الامكان وفي هذه الصورة اذا أحدث بعض أهل المحلة
مساقيط على النهر المذكور بغير اذن أهل النهر المرقوم ويطلب أهل النهر أصحاب المساقيط المحدثه
بسد هاعن النهر فهل يسوغ لهم مطالبته بذلك (الجواب) الحمد لله يسوغ لهم ذلك بالوجه
الشرعي كتبه الفقير علاء الدين عني عنه (سئل) في نهر كبير عتد من أعين يشرب منه اهالي قرى
بعضها من جهة أسفله يجري لتلك القرى في أنهر خاصة من ذلك النهر الكبير وفي بعض السنين
يقل ماء النهر الكبير فيسكن أهالي القرى العالية ماء النهر الكبير المشترك ليرتفع الماء الى أنهرهم
الخاصة فيسقوا أراضيهم بحيث ان الماء لم يبق في النهر الكبير يجري الى أهالي الاسفل الا قليلا
جدا ويحصل بذلك غاية الضرر على أهالي القرى التي من الاسفل متعلين بانهم يفعلون السكر
المزبور على الوجه المرقوم من قديم الزمان وأن القديم يبقى ويترك على قدمه وان خالف الشريعة
المطهرة فهل لاهالي القرى الاسفل أن يكلفوا أهالي القرى الاعلى أن يزيلوا السكر ليسقي أهالي
القرى الاسفل أراضيهم وليس لهم أن يسكروا في باطن النهر الكبير المشترك بدون اذنه ورضاهم
(الجواب) ليس لاهالي الاعلى أن يسكروا الماء على أهالي الاسفل لانهم امراء عليهم حتى
يرووا كما ذكره الامام المعظم ابن مسعود رضي الله تعالى عنه وان كانوا يفعلون ذلك من قديم
الزمان لانه تصرف في باطن النهر المشترك بدون اذن الشرع وذلك غير جائز شرعا وفعل غير الجائز
مانع من فعله الشرع فلا عبرة بما فعل لاهالي الاعلى من السكر قديما على أهل الاسفل واذنهم
لاهل الاعلى بالسكر عليهم لا يجري على المتأخرين فانه لا يلزم من رضا المتقدمين رضا المتأخرين
فلما تأخر من أهل الاسفل منع أهالي الاعلى من السكر في باطن النهر المشترك حتى يسقي أهالي
الاسفل أراضيهم فانه يبدأ بهم حتى يروا كما صرح بذلك جميع أئمة المذهب في الكتب المعتمدة
والله تعالى أعلم فتاوى المرحوم الشيخ اسمعيل مفتي دمشق الشام عني عنه وأجاب رحمه الله تعالى

مطلب ليس لاهالي الاعلى
أن يسكروا النهر على أهالي
الاسفل وان كان يفعل من
قديم
مطلب لا عبرة للقديم الخائف
للشرع القويم

عن سؤال آخر بما حاصله ان لم يكن لاهالى القرية السفلى حق شرب فى النهر المذكور فلاهالى
 القرية العليا حبس جميع ماء النهر الخارج من أرضها حتى يرووا ثم يطلقونه لاهل القرية
 السفلى ان شاءوا وان كان لاهل القرية السفلى حق شرب من النهر المزبور فليس لاهالى القرية
 العليا حبس ماء النهر عن أهالى القرية السفلى بل يبدأ بأهل السفلى حتى يرووا القول ابن مسعود
 رضى الله تعالى عنه أهل أسفل النهر أمر على أهل الاعلى حتى يرووا كفى الزيلعى وغيره
 والله تعالى أعلم (أقول) وأفتى بذلك الخير الرملى فى خصوص نهر دمشق المسمى ببرداهو
 المذكور فى المتون كالهداية والمتقى وذكر القهستانى وتبعه العلائى فى شرح المتقى عن شيخ
 الاسلام انه استحسّن المشايخ أن يقسم الامام بينهم بالايام اه أى اذالم يصطلحوا ولم ينتفعوا
 بلاسكر فيسكر كل فى نوبته وينبغى الاقتاء بهذا ان لزم قصر الضرر على أهل الاعلى فانه ربما
 يشرب أهل الاسفل جميع النهر فيلزم أن تيسر زرع أهل الاعلى مع أن لهم حق فى النهر تأمل
 * (فائدة) * رأيت فى الفتاوى الفقهية للعلامة ابن حجر المكي الشافعى قال وفى فتاوى العلامة
 السبكي ما حاصله لا أشك فى نهر برداهى دمشق انه غير مملوك لاحد لانه قديم بارضه والعين التى
 يجرى الماء فيه منها اامباحة وهو الظاهر واما كانت مملوكة للكفار وانتقلت عنهم الى المسلمين
 وأياها كان فليس ملكا لاحد وبقيت انهارها الظاهر أنها كذلك وأنها متقدمة ويحمل حدودها
 بعد الاسلام واذا كان كذلك فما كان بانخراق فى موات فليس بمملوك وما كان بحفر فان قصد
 به حافره الاباحة فكذلك أن نفسه فذلك له لا نعلمه الا أن هو ولا ورثته فهو لعموم المسلمين وعلى
 التقدير الاول لا يجوز للامام تخصيص طائفة بجمعيه ولا يبعه بخلاف الاملاك المستقلة الى
 بيت المال التى يبيع منها ويعطى نفسها فان هذه الانهار تقعها عام دائم للمسلمين فلم يجز تقويتها
 عليهم بالتخصيص والبيع بخلاف غيرها ومتى جهل الحال هل هى بانخراق أو حفر فهو لعموم
 المسلمين أيضا اه ما نقله ابن حجر عن الامام السبكي وقديقال ان ما كان مباحا لعموم المسلمين
 لا ينافى دخوله فى الملك الذى يظهر أن حفره برداهو بقية الانهار الستة المتشعبة منه غير مملوكة
 لاحد وأما ما سألها فغير مملوكة أيضا لان الماء لا يملك قبل الاحراز وانما لاهل الاراضى حقوق
 مستحقة فيها وأغلب أراضى دمشق المستحقة منه منها أوقاف ومنها سلطانية وبعضها ملك
 لاربابها وكل أرض لها حق منه من قديم الزمان من بعد الفتح أو من قبله وكذلك الدور فى دمشق
 كل دار لها حق معلوم منها يدخل فى حقوقها حين البيع والشراء والجاراة والوقف وغيرها من
 التصرفات الشرعية بلا منازع ولا معارض ولا انكار من أحد من العلماء وهذا كله دليل
 الملكية بسبق البدلواضع البدل الاول واستقرار ذلك الى زماننا فلا يحل لاحد أن يستولى على
 حق أحد من ذلك بلا مسوغ شرعى ولا أن يحدث فى أصل هذا النهر العام ما يضر بأهل هذه
 الحقوق وان كان ذلك النهر لعموم المسلمين قبل دخوله فى المقاسم والكوى المملوكة أما بعد دخوله
 فيها فقد صار ملكا كما فى القهستانى ولذا كان كره على أصحاب المقاسم لامن بيت المال ويوضح
 ما قلناه ما نقله المؤلف عن مفتى طرابلس بقوله سئل فى نهر كبير ينبع من سفح جبل عظيم يمر فى
 واد قديم يسمى ذلك النهر بالعاصى يشرب منه أراض وبساتين ومزارع وقسرى تحوى خلقا
 كثيرا ليس لتلك الاراضى والقرى شرب من غير هذا النهر وتشتمل تلك الاراضى على علماء من
 جهة منبع الماء وسفلى تحتها وهكذا وتستحق فيه جهات أوقاف وبيت المال وغيرهما ولا يمكن
 السقي منه الا بدوايب يديرها الماء كالرحى لتسقله وارتفاع الارض عنه ومن قديم الزمان

مطلب نهر برداهى دمشق
 غير مملوك لاحد

قوله فما كان بانخراق فى
 موات أى ما كان المنخرق
 بنفسه وجرى فى أرض
 موات بلا حفر من أحد
 اه منه

مطلب سؤال فى خصوص
 نهر العاصى

بني كل أهل ناحية في وسطه سد بالموئن والاحجار وفتحوا فيه كوى على قدر الدوايب الممكنة
وجعلوا بين كل سدين مسافة مقدرة بالهندسة بحيث اذا انحصر الماء في السد الاسفل لا يضر
بالسد الاعلى فهل اذا اراد احد من أهل تلك الاراضي أن يحدث في جانب من ذلك النهر سدا
يسكر النهر ليمكن بذلك من نصب دلاوب يأخذ به الماء الى أرضه يجوز له ذلك ولو حصل للاعلى
منه أو المساوي ضرر بعدم دوران دولابه أو قلة دورانه أو ليس له ذلك ويمنع عنه سرعا أفقونا
مأجورين الجواب لا يخفى على أحد أن حال هذا النهر لا يخلو من أحد أمرين اما أن يكون
مشتركا اشتراكا خاصا بأهل تلك الاراضي فلا يجوز لأحد منهم حينئذ احدث شيئا فيه الا برضا
الجميع سواء أضر ذلك بأحد من الشركاء أو لم يضر لان البناء واقع في بطن النهر المشترك وبعض
الشركاء لا يملك التصرف في المحل المشترك الا برضا بقية الشركاء سواء أضرهم أو لم يضرهم
وهذا بخلاف ما اذا اراد أحد الشركاء فيه أن ينصب عليه رحي أو دولابا في أرض له ملاصقة
لذلك النهر فإنه لا يمنع من ذلك الا عند وجود ضرر بالنهر أو بأحد من أهله بأن يتغير الماء عن سننه
ولا يجري كما كان يجري قبل ذلك واما أن يكون مشتركا كاعا ما بين جميع الناس فيمنع
احداث ذلك أيضا عند وجود الضرر المذكور فقد قال قاضيان في كتاب الشرب ان أبا يوسف
سئل عن نهر مرو وهو نهر عظيم اذا دخل مرو يروى منه أهلها بالخصص لسكل قوم كوة معروفة
فأحرق رجل أرضا ممتدة لم يكن لها شرب في هذا النهر فذكرى لها نهر من فوق مرو وفي موضع
لا يملكه أحد وساق الماء اليها من ذلك النهر العظيم قال ان كان هذا النهر الحادث يضر بأهل
مرو ضررا ينافي ما هم ليس له ذلك وينعه السلطان عن ذلك وكذا الكل أحد أن يمنع لان ماء
النهر العظيم حق العامة ولكل واحد من العامة رفع الضرر اه وفي فتاوى السكر درى المياه
ثلاثة الاول في غاية العموم كالانهار العظام مثل دجلة وسيكون ويجحون ليست بعمالة لا أحد
فيملك كل واحد سقي دوايه وأرضه ونصب الطاحون والدالية والثانية واتخاذ المشرعة والنهر
الى أرضه بشرط أن لا يضر بالعامة فان أضر منع فان فعل فليس لأحد من أهل الدار منعه المسلم
والذمي والمكاتب فيه سواء اه والله العليم وكتبه محمد الملق بطرابلس الشام عفى عنه
(سئل) في بركة ماء قائمة البناء في دار زيد يجري ما فاض منها بحق شرعي في مجرى الى طالع قائم
البناء في دار عمرو وينقسم الماء شطرين أحدهما الدار عمرو والآخر دار بكر ويريد بكر أن يأخذ
من الماء شطره المختص به من البركة القائمة بدار زيد وليس بين بسط الطالع والبركة مخالفة
والمعادلة ممكنة وليس في ذلك ضرر على عمرو ويتفق كل بنصيبه بعد ذلك فهل يسوغ لبكر ذلك
(الجواب) نعم (أقول) قد منافي كتاب القسمة الكلام على قسمة الماء فراجع (سئل) فيما
اذا كان لزيد ورجلين طالع ماء مشترك بينهما لصيق جدار عمرو وفهدم الطالع وصار الماء يجري
الى ارض دار عمرو وحيطانها وتضرر من ذلك وخرب بعض الدار وطلب عمرو منهم اصلاح الطالع
فهل يجب الى ذلك (الجواب) نعم قال في البازية من الشرب نهر في أرض قوم فانبثق وخرب
بعض الاراضي للملك الاراضي مطالبة ارباب النهر باصلاح النهر دون عمارة الاراضي (سئل)
في ماء مشترك بين قرية مصرية وقرية للقرية الثلثان والمزرعة الثلث فترك اصحاب المزرعة
زراعتها وماءها لمدة ثلاث سنوات فسقي زراعت القرية المزبورة اراضيهم بالماء المزبور في المدة
المذكورة قام المتكلم على المزرعة يزعم أن زراعت القرية يضمون حصص المزرعة من الشرب
في المدة المرقومة فهل لا ضمن عليهم (الجواب) نعم قال في الدر المختار ولا يضمن من سقى

مطلب ماء النهر العظيم حق
العامة ولكل أحد منهم
رفع الضرر

مطلب في قسمة الماء
مطلب اذا تدم الطالع
وأضر بحيطان الجار له
مطالبتهم باصلاحه
قوله فانبثق يقال بثق الماء
بثقاقته بان خرق الشط أو
السكر وانبثق هو اذا جرى
بنفسه من غير جبر والنبثق
بالفتح والكسر الاسم مغرب
اه منه
مطلب لا يضمن من سقى
من شرب غيره بغير إذنه

من شرب غيره بغير اذنه في رواية الاصل وعليه الفتوى شرح وهبانية وابن كمال عن الخلاصة اه وفي الوهبانية

وساق بشرب الغير ليس بضامن * وضمنه بعض وما مر أظهر

(سئل) في نهر قديم يجري منه قدر من الماء في ماصية قديمة تسقى اراضي ويوتا كثيرة بحق قديم شرعي بلامعارض وبلي الماصية طاحونة راكبة على النهر لها حجر واحد وميزانان يصب منهما ماء النهر ويريد احدهما الحجر المزبور وهو مامفتوحان من قديم الزمان بلامعارض ثم قل ماء النهر فصار مستأجر الطاحونة يسد أحد الميزانين بأمر صاحبه بدون وجه شرعي فقل انحدار الماء في الماصية جدا وصار لا يبلغ ربع انحداره وصبه في القديم وتضرر أصحاب حقوقه ضررا كبيرا بسبب السد المذكور وقله الماء ويريدون منع مستأجر الطاحونة وصاحبها من سد الميزان المذكور بالطريق الشرعي فهل لهم ذلك ويبيح القديم على قدمه (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لزيد وعروة ركنان يجري اليهما الماء في مجرى خاص من طالع معلوم مشترك الماء بينهما احتياجا طريق الماء من اعلاه الى التعمير فهل يكون تعميره عليهما (الجواب) نعم (أقول) أفق شيخنا شيخنا الساجي فيما اذا كان ماء البركة لتجاسة لاحدهم ثلثه وللاخر النصف وللآخر السدس بأن كفته على قدر الحصص لقول الاشياء الغرم بالغرم ولقول الذخيرة الغرامة التي لتحصين الاملاك تقسم على قدر الاملاك اه ومثله في فتاوى الشيخ اسمعيل حيث سئل في نهر يسقى بساتين وقرى انهم جانب منه واحتاج الى التعمير فأجاب تعميره على أربابه جميعا على حسب حقوقهم من أعلاه اه لكن ينبغي أن يقال من أسفله بدل قوله من أعلاه لأن من كان من جهة أعلى النهر قبل موضع الانهدام لا يحتاج الى التعمير بخلاف من كان من جهة أسفله الى موضع الانهدام فان الانهدام ينقص عليهم الماء فهم المحتاجون الى تعميره ونظيره كرى النهر فانه كلما جاوز الكرى أرض رجل رفعت عنه المؤنة لعدم احتياجه الى كرى ما بعد أرضه كما ترقى بريق هنا شي وهو ما اذا كان الماء ينزل الى بركة رجل ثم يخرج ما فاض عنه الى بركة رجل آخر واحتاج أصل الماء الى التعمير فكيف تقسم الكلفة بينهما أرمم تعرض لذلك مع كثرة وقوعه في دنيا راوقد جرى العرف بأن صاحب القنائض يغرم الثلث (سئل) في نهر مشترك بين جماعة لهم منه حق الشرب من قديم الزمان يسقى اراضيهم بحسب نصيبهم منه أراد أحد الشركاء أن يسوق نصيبه من النهر المرقوم بلارضاهم الى أرض له اخرى ليس لها من النهر المزبور حق شرب فهل ليس له ذلك الا برضا بقية الشركاء (الجواب) نعم كافي التنوير والمقتضى ومثله في الزيلعي (سئل) فيما اذا كان لزيد دار في زقاق غير نافذ وفي داخل الدار بئر بالوعة قديم ينزل فيه مساقط الدار ومساقط أهل الزقاق من قديم الزمان وقد امتلأت البئر لكثرة ما جتمع فيها من أوساخ المساقط وتضرر زيد من ذلك فهل تكون مؤنة تعزيل الأوساخ على زيد وبقيية أصحاب المساقط (الجواب) نعم (سئل) في رجل سقى أرضه سقيا معتادا وفيها ثقب لا يوقف عليه لا يوقف عليه لا يضمن ما أنلف الماء في أرض جاره (الجواب) نعم وفي فوائد الفقيه أي جعفر سئل عن سقى أرضه وفيها ثقب يضر بأرض جاره ويفسد زرعها ولا يوقف على ذلك قال سبيله سبيل الحائط المائل انه تقدم عليه فما اضر بعد التقديم يضمن كالحائط المائل عمادية من أنواع الضمانات (سئل) فيما اذا كان لزيد بركة

مطلب ليس للطحان أن يفعل ما يقلل الماء على أهل الماصية

مطلب لهما بركتان فالعمارة عليهما

مطلب كافة ماء البركة على قدر الحصص

مطلب فيما يلزم صاحب القنائض من كافة العمارة مطلب ليس له أن يسوق شرب أرضه الى أرض له أخرى لا شرب لها من النهر المشترك

مطلب في داره بئر ينزل فيه أوساخه وأوساخ أهل الزقاق فؤنة التعزيل عليه وعليهم

مطلب سقى أرضه سقيا معتادا وفيها ثقب لا يوقف عليه لا يضمن ما أنلف الماء في أرض جاره

مطلب اذا كان في الطالع ثقب مسدود من قديم ليس لاحد قححه

ماء في داره يجري فأنضها الى طالع قديم في طرف الدار ثم منه الى بركة في دار عمرو وعمر ومتصرف فيه لنفسه بطريق شرعي من مدة تزيد على اربعين سنة بلا معارض وفي الطالع ثقب قديم مسدود لا يعلم حال سده ولا جرى الماء فيه من هذه المدة لا حدير يذيد المزبور الا ان فتحه واجراء قدر معلوم من ماء الطالع الى مطبخ في داره مدعي أنه له وعمر وسكر ذلك ومضت هذه المدة ولم يدع زيد بذلك فهل ليس له ذلك ولا تسمع دعواه (الجواب) يعمل بتصرف عمرو والمذكور بذلك ولا تسمع الدعوى بعد مضى المدة المرقومة والله تعالى أعلم

*** (كتاب المداينات) ***

(سئل) فيما اذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم وتسلمه ومات قبل اداء الدين ولم يخلف شيئا وله قدر استحقاق في وقف اهلي تناوله حال حياته وتصرف به وانتقلت حصته لآخر ويريد صاحب الدين الرجوع على حصته من الوقف زاعما ان له حبسها وبيعها حتى يستوفي دينه فهل ليس له ذلك ولا عبرة بزعمه (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لزيد بقية جماعة مبلغ دين من الدراهم وعمر وبقية دين ايضا فأخذ زيد منهم قدر ما من دينه الخاص به ويريد عمرو ومشاركته في ذلك بلا كفالة من زيد ذلك ولا وجه شرعي فهل ليس له عمرو ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لجماعة ديون على زيد لكل واحد من الجماعة مبلغ معلوم من الدراهم فأجمع الجماعة وحبسوا مديونهم فهل لزيد ان يقدم من أراد ويؤخر من أراد (الجواب) لزيد ان يقدم من أراد ويؤخر من أراد لانه حتى قائمه ولا يه على نفسه وأمواله كذا في صور المسائل من باب الصرف والمداينات نقلا عن مجمع الفتاوى من باب أدب القاضي وعن مشتمل الاحكام في القضاء (سئل) فيما اذا كان لزيد وعمر وبقية بكر دراهم معلومة ثمن غنم مشترك بينهم ما قبض زيد من بكر المشتري نصف الثمن ويريد عمرو ومشاركته فيما قبض فهل له ذلك (الجواب) الدين المشترك اذا قبض أحدهما شيئا منه شاركه الآخر فيه ان شاء أو اتبع الغريم كافي صلح التنوير فيسوغ لعمر ذلك (سئل) فيما اذا كان على زيد دين مشترك لعمر وبكر سوية بينهم ما وبكر ببقية زيد أيضا دين آخر خاص به فدفع زيد لهما ما مبلغا معلوما من الدراهم وعين أن المبلغ المدفوع من دينهما المشترك ويزعم بكر أن له أخذه من دينه الخاص به فهل يعتبر تعيينه ويكون من المشترك (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان على ذمي دينان معلوما القدر من جنس واحد لزيد المسلم غير أن أحد الدينين مشمول بكفالة والآخر مطلق عن الكفالة فدفع المديون المزبور لزيد قدر معلوما من الدراهم ولم يعين عن أي الدينين هو ثم اختلفا فيه فقال الدائن هو عن الدين المطلق عن الكفالة وقال المديون هو عن الدين المشمول بالكفالة وفي التعيين نفع للمديون فهل يكون القول للذمي المديون في ذلك يمينه (الجواب) نعم يكون القول قول المديون لانه المملك وهو أدري بجهة التملك كذا في الاشباه والعمادية وغيرهما من المعبرات قال بيري زاده القول للمملك في جهة التملك أي فالقول قول الدافع بأي جهة دفع فسقط ذلك من ذمته كافي العمادية الا فيما اذا كان عليه ألف ثمن متاع وألف كفالة فجاء بالف يؤديه عن كفالته وأي الطالب الاخذ الا منهما فالطالب ذلك ويقع القبض عنهما وان قبض ولم يقل شيئا فلا مؤدى أن يجمل المقبوض عن أيهما شاء لان له في التعيين فائدة في تبرع عينه فخصم لا للفائدة كذا في شرح الزيادات ولم تعرض لما فيه القول للمديون قال في شرح الطحاوي

*** (كتاب المداينات) ***

مطلب ليس للدائن حبس استحقاق المديون الميت في الوقف
مطلب أخذ بعض دينه ليس للدائن الاخر مشاركة فيما أخذ
مطلب من عليه ديون له أن يقدم من أراد ويؤخر من أراد

مطلب الدين المشترك اذا قبض أحدهما شيئا منه شاركه الآخر فيه
مطلب اذا عين المديون أن ما دفعه من الدين المشترك صح تعيينه

مطلب القول قول المديون لانه المملك وهو أدري بجهة التملك
مطلب ما يكون القول فيه للمديون

مطلب القول قول الدافع
لأنه أعلم بجهة الدفع

الاختلاف متى وقع بين من له الدين ومن عليه في قدر الدين أو في صفته أو في جنسه فالقول قول
من عليه الدين مع عينه اه وفي البزاية قال له المستاجر دفعت عن الدين وقال الآخر عن
الاجرة فالقول قول الدافع لأنه أعلم بجهة الدفع اه وفيه من الثاني عشر من النكاح من نوع
المهر مانصه فرضت النفقة عليه وعليه مهر فأعطى ثم ادعى انه من المهر فالقول له وكذا اذا كان
عليه وجوه من الديون فأدى شيئا ثم ادعى انه من وجه كذا لانه الممات فكان أعرف بجهة التقليد
اه وأجاب قارئ الهداية بأنه اذا عين المديون أحد الديون ان كان في تعيينه فائدة بان كان
أحدهما برهن او بكفيل والاخر لا أو أحدهما قرض والاخر عن مبيع صح التعيين وان كان
جنسا واحدا لا يصح التعيين اه والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا دفع زيد لعمر ودرهم
ليدفعها عن ذمته ليكر نظير اجرة له عليه وقال عمرو انك دفعت لي عن ذمة خالد نظير دين لي بذمته
واختلفا في ذلك ولا يثبت فقول الدافع يمينه لأنه أعلم بجهة الدفع (الجواب) نعم
(سئل) فيما اذا استدان زيد مبلغا معلوما من الدراهم من عمرو وابتاع منه فروة بثمن معلوم
وبعد ما تسلم زيد الفروة من عمرو وتم عقد البيع استردّها عمرو ومنه وأخذها بدون وجه شرعي
ويريد ان يستردّها وأخذها من عمرو وبوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل)
فيما اذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم بمرابحة شرعية الى أجل معلوم ثم حل
الأجل ودفع زيد مبلغ المرابحة وتبقى أصل المبلغ بذمة زيد عدة سنين بلامعاملة وفي كل سنة يدفع
لعمر وقدر من الدراهم معلوما والا ن يتنعم عمرو من احتساب ما دفعه له زيد في السنين المذكورة
من أصل الدين بدون وجه شرعي زاعما أن الدين مال يتيم تحت وصايته وأن ذلك ربح الدين ولم
يصدر بينهما معاملة ومبايعة شرعية في السنين المرقومة أصلا فهل يحسب ما دفعه زيد لعمر و
في السنين المذكورة من أصل الدين ولا عبرة برغم عمرو والمذكور (الجواب) نعم رجل أقرض
عشرة دراهم وطلب على ذلك رجلا وأخذ منه فله المستقرض أن يحسب ذلك من الأصل جواهر
الفتاوى من الكفالة (سئل) فيما اذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم وابتاع منه
خنجر بثمن معلوم وأجل عمرو الجميع على زيد الى أجل معلوم وصار زيد يدفع لعمر وفي كل شهر
تسعة قروش حتى حل الاجل ومضى بعده أكثر من سنتين وزيد دفع التسعة المذكورة لعمر و
في كل شهر من السنتين حتى استوفى عمرو وخنجر من زيد ومبلغا آخر مرابحة بلامعاملة
شرعية ومات عمرو عن ورثته وله وصي يتنعم من احتساب ما دفعه زيد لعمر وزائدا على الثمن
المذكور من أصل مبلغ الدين فهل اذا ثبت ما ذكره بالوجه الشرعي له احتساب ما دفعه زائدا على
الثمن (الجواب) له احتسابه من أصل الدين كما في جواهر الفتاوى وصرة الفتاوى وأفتى
بذلك الفهامة ابن نجيم بما نصه ما تناوله بلا حيلة شرعية على انه ربح المال المذكور ربا محض
مضنون بالتناول ولم يرد الشرع بحله مطلقا فيحسب من أصل المال والله تعالى أعلم في القضية من
الكراهية من باب فيما يتعلق بالخبث في الاموال حم لا بأس بالبيع التي يفعلها الناس
للتحرز عن الربا على هي مكرهه وذكر الباقي في تفسيره أن عند محمد تكروه وعند أبي يوسف
لا بأس بها وعند أبي حنيفة مثله قال الزنجري خلاف محمد في العقد بعد القرض أما اذا باع ثم
دفع الدراهم لا بأس به بالاتفاق اه رجل له على رجل عشرة دراهم فأراد أن يجعلها ثلاثة عشر
الى أجل قالوا يشتري من المديون شيئا تلك العشرة ويقبض المبيع ثم يبيعه من المديون بثلاثة
عشر الى سنة فيقع التحرز عن الحرام قاضيان من فصل فيما يكون فرارا عن الربا من كتاب

مطلب باع المرابحة فروة
فالفروة للمشتري
مطلب اذا دفع المرابحة
بلامبايعة تحسب من أصل
الدين ولو كان ليتيم

مطلب أخذ المرابحة بلا
مبايعة ثم مات فلم يدين
أن يحسبها من أصل الدين

مطلب ما تناوله ربا محابلا
حيلة شرعية ربا محض
مطلب لا بأس بالبيع التي
يفعلها الناس للتحرز عن الربا

مطلب ورد أمر بان لا تعطى
العشرة بأزيد من عشرة
ونصف

اليوم وفيه حيل أخرى فراجعها (أقول) مقتضاه انه يصح أن يحتمل لجعل العشرة ثلاثة
عشر وفي الدر المختار في آخر باب القرض مانعه قلت وفي معروضات المفتي أبي السعود ولو أذن زيد
العشرة بأثنى عشر أو بثلاثة عشر بطريق المعاملة في زماننا بعد أن ورد الأمر السلطاني وقوى
شيخ الاسلام بان لا تعطى العشرة بأزيد من عشرة ونصف ونبه على ذلك فلم يحتشمل ماذا يلزمه
فأجاب بعزرو ويحسب الى أن تظهر توبة وصلاحه فيترك وفي هذه الصورة هل يرد ما أخذ من
الربح لصالحه فأجاب ان حصله منه بالتراضي ورد الأمر بعدم الرجوع لكن يظهر أن المناسب
الأمر بالرجوع اه ما في الدر المختار فقد أفاد ورود الأمر السلطاني والاقتناء عليه بأن
لا تعطى العشرة بأكثر من عشرة ونصف ورأيت بخط شيخ مشايخنا السايحاني بان هنالك فتوى
أخرى بان لا تعطى العشرة بأكثر من إحدى عشرة ونصف وعليها العمل اه وكأنه ورد أمر
آخر بذلك بعد الأمر الأول لكن قد منافي كآب الدعوى عن الفتاوى الخيرية أن أمر السلطان
نصره الله تعالى لا يبقى بعدموته وقد منّا تحقيق المسئلة ثمه فراجعوه وعلى فرض بقاء حكم أمره
بعدموته الى الآن او ورد أمر جديد بذلك من سلطان زماننا أيده الله تعالى بنصره فانما يحسب
الخالف ويعزرن لخالقته الأمر السلطاني لالفساد المباعدة فانه لو أقرض مائة درهم مشلا وباع
من المستقرض سلعة بعشرين درهما بعد شري صح البيع وان كانت تلك السلعة تساوي
درهما واحدا لان النهي السلطاني لا يقتضي فساد العقد المذكور ألا ترى انه يصح عقد البيع
بعد النداء في يوم الجمعة مع ورود النهي الالهي وان اتم وما ذاك الا لان النهي لا يقتضي الفساد
كما الصلاة في الارض المغصوبة تصح مع الاثم كما تقر في كتب الاصول اذا علمت ذلك فقول
المفتي أبي السعود ان حصله منه بالتراضي ورد الأمر بعدم الرجوع يفيد أن ما حصله المقرض
من ثمن السلعة زائد على عشرة ونصف بالرضا المستقرض يرجع به على المقرض وهو مشكل
وقوله لكن يظهر أن المناسب الأمر بالرجوع أي وان كان ذلك بالتراضي أشد اشكالا لما
علمت فان بيع السلعة ان كان صحيحا يستحق جميع الثمن والالم يستحق شيئا فتمثل ذلك فاني لم
أجد له جوابا شافيا والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا كان لزيد بركة عمر ومبلغ دين معلوم من
الدرهم فراجحه عليها الى سنة ثم بعد ما راجحه بعشرين يوما مات عمر والمديون خفل الدين ودفعه
الورثة لزيد فهل يؤخذ من المراجعة شي أولا (الجواب) قال في القنية جواب المتأخرين
انه لا يؤخذ من المراجعة التي جرت المباعدة عليها بينهما الا بقدر ما مضى من الايام قبل له أنفتى
بهذا قال نعم كذا في الانقروى والتنوير آخر الكتاب وأفتى به علامة الزوم مولانا أبو السعود
والخافق والله سبحانه وتعالى أعلم وفي هذه الصورة بعد أداء الدين دون المراجعة اذا ظنت الورثة
أن المراجعة تلزمهم فراجحوه عليها عدة سنين بناء على أن المراجعة تلزمهم حتى اجتمع عليهم مال
فهل يلزمهم ذلك المال أولا الجواب حيث ظنوا أن المراجعة تلزمهم وأنهادين باقي تركت مورثهم
ثم بان خلافه فلا يلزمهم ما راجحوا به في مقابلة المراجعة التي لا تلزمهم على قول المتأخرين لان
المراجعة بناء على قيام دين المراجعة السابقة التي على مورثهم ولم يوجد وهذا في الزائد على قدر
ما مضى وهذه المسئلة نظير ما في القنية قال برحق بذكر خواهر زاده كأن يطالب الكفيل
بالدين بعد أخذ من الاصيل ويبيعه بالمراجعة شيئا حتى اجتمع عليه ستمون دينار اتم تبين انه قد
أخذه فلا شيء له لان المباعدة بناء على قيام الدين ولم يكن اه هذا ما ظهر لنا والله تعالى الموفق
(أقول) كأن وجهه أن المستقرض لم يشتتر السلعة بثمن غال الا في مقابلة الاجل في القرض فان

مطلب لا يؤخذ من المراجعة
الا بقدر ما مضى من الايام

مطلب راجحوه على المراجعة
السابقة لا تلزمهم الثانية

الاجل وان لم يكن مالا ولا يقابله شيء من الثمن الا أنهم اعتبروه مالا هنا لكونه مقابلا بزيادة الثمن
فلو أخذ كل الثمن قبل الحلول كان أخذه بلا عوض وفيه شبهة الزبا وشبهة الربا بالحقيقة بالحقيقة
فاذا مات وحل الاجل سقط عنه من ثمن السلعة بقدر ما بقي منه وكذا اذا تبين أن لادين أصلا
كافي مسئلة الكفالة المذكورة فهو نظير فوات الوصف المرغوب من المبيع كما اذا اشترى عبدا
بألف على انه كاتب مثلا فظهر بخلافه فأن له رده وان امتنع الرادع لعل رجوع بالنقصان في الاصح
والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا استدان زيد من عمر ومبلغا معلوما من الدراهم الى أجل
معلوم بمراعاة شرعية ثم قضى زيد الدين قبل حلول أجله فهل لا يؤخذ من المراجعة التي جرت
بينهما الا بقدر ما مضى من الايام (الجواب) نعم وهو جواب المتأخرين كذا في شقي الفرائض
من التنوير وبمثله أفق مفتي الروم أبو السعود أفندي ولو كان الدين مؤجلا ففضاه قبل حلول
الاجل يجبر على القبول وان أعطاه المديون أكثر مما عليه وزنا فان كانت الزيادة زيادة تجري
بين الوزنين جاز وما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أوفى الدين وقال انما معاشر الانبياء
هكذا نزلن محمول على ما اذا كانت الزيادة زيادة تجري بين الوزنين وأجمعوا على أن الدائن في المائة
يسير بجري بين الوزنين وقدر الدرهم والدرهمين لا يجري واختلقوا في نصف الدرهم قال أبو نصر
الدبوسي نصف الدرهم في المائة كثير يرد على صاحبه فان كانت الزيادة كثيرة لا تجري بين
الوزنين ان لم يعلم المديون بالزيادة تزداد الزيادة على صاحبها وان علم المديون بالزيادة وأعطاه الزيادة
اختيارا هل يحل الزيادة للقباض ان كانت الدراهم المدفوعة مكسورة أو صحاحا لا يضرها
التبعض لا يجوز اذا علم الدافع والقباض ويكون هذا هبة المشاع فيما يحتمل القسمة وان كان
المدفوع صحيحا يضره التبعض وعلم الدافع والقباض جاز ويكون هذا هبة المشاع فيما لا يحتمل
القسمة خاتمة من الصرف (أقول) هذا كله اذا لم تكن الزيادة مشروطة أما اذا كانت مشروطة
فهى ربا محض لا تملك بالقبض على كل حال ويرجع بها صاحبها وان أبرأه عنها مادامت قائمة لان
الزبا لا يسقط بالابراء لوجوب رده حقا للشرع نعم لو أبرأه بعد الاستهلاك سقط كما بسطه في الاشياء
من القنية (سئل) فيما اذا كان لزيد بديمة عمر ومبلغ معلوم من الدراهم على سبيل القرض
الشري وباتاع عمر ومنه سلعة بثمن معلوم من الدراهم مؤجلا الى أجل معلوم ويريد زيد الآن
أخذ مبلغ القرض حالا وابراء ذمته من ثمن السلعة فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل
باع آخر قميصا معلوم بثمن معلوم قسطه عليه في أقساط معلومة وتسلم المشتري المبيع ودفع
للباع قسطا واحدا من الثمن بعد حواله ثم مات البائع عن ورثة وتركه وعليه ديون لجماعة فهل
لا تحل بقية الاقساط بموته (الجواب) نعم قال في النزاهة من السوع من نوع في التأجيل ما نصه
بموت البائع لا يحل الثمن المؤجل وبموت المشتري يحل اه وفي الجرحيل باب الزبا والحاصل أن
تأجيل الدين على ثلاثة اوجه باطل وهو تأجيل بدلى الصرف والسلم وصحیح غير لازم وهو
القرض والدين بعد الموت وتأجيل الشفيع عن المبيع بعد الاقالة ولازم فيما عدا ذلك اه
الاجل لا يحل قبل وقته لا بموت المديون ولو حكما للحاق من تدابير الحرب ولا يحل بموت الدائن
اشباه من القول في الدين وفي شرح الجمع لومات البائع لا يطل الاجل ولو مات المشتري حل المال
لان فائدة التأجيل أن يتجرفي ودي من غمء المال فاذا مات من له الاجل تعين المتروك لقضاء الدين
فلا يفيد التأجيل اه كذا في البحر في شرح قوله وصح بثن حال وبأجل معلوم يحل السلم
وسائر الديون المؤجلة بموت من عليه لا بموت من له فصولين من أحكام الدين والتأجيل

مطلب لا يؤخذ من المراجعة
الا بقدر ما مضى من الايام
مطلب قضى الدين قبل
حلول الاجل يجبر على
القبول
مطلب اعطاه المديون أكثر
مما عليه وزنا الخ

مطلب الربا لا يسقط
بالابراء مادام قائما
مطلب اذا أبرأه من ثمن
السلعة له أخذ القرض
حالا

مطلب بموت البائع لا يحل
الثمن وبموت المشتري يحل
مطلب تأجيل الدين على
ثلاثة اوجه
مطلب الاجل لا يحل قبل
وقته لا بموت المديون

(سئل) فيما اذا استدان رجل من آخر مبلغا معلوما من الدراهم وتسلمه منه على سبيل القرض الشرعي ثم طالبه به فامتنع من دفعه له بلا وجه شرعي زاعما انهما كانا تراضيا على دفعه دفعات متفرقة فهل يلزمه دفع القرض حالا ولا عبرة بنعمه (الجواب) نعم والاجل في القرض باطل خلافا لما لك وابن أبي ليلى لان القرض اعادة لوجود معنى الاعارة فيه وهو التسليم على الانتفاع بالعين مع الرد والاجل في العواري باطل لانها شرعت غير لازمة ومتى صح التأجيل صارت لازمة قبل مضي الاجل فتضمن التأجيل تغيير حكم الشرع فلا يجوز محيط السرخسي من باب القروض والديون التأجيل فيما عدا القرض من قيم المتلفات وضمان المستهلكات وثن البياعات صحيح يبرى عن الذخيرة من المداينات ونقلها في الذخيرة في الفصل التاسع في القرض والاستقراض (سئل) فيما اذا استدان زيد من هند مبلغا معلوما من الدراهم على سبيل القرض وتسلمه منها ثم ماتت عن ورثة قسوطو المبلغ على زيد في أقساط معلومة أخذوا منه بعضها ويريدون مطالبة الباقي وأخذوه منه حالا فهل لهم ذلك (الجواب) نعم لانه قرض قال في الاشباه من المداينات كل دين أجله صاحبه فانه يلزم تأجيله الا في سبعة الاولى القرض الخ اه ولومات المقرض فأجل القرض وارثه فالظاهر انه لا يصح قتيبة في باب ما يعلق بالاجل في القروض من كتاب المداينات ماتت المرأة والمهر على الزوج فأجله سائر الورثة شهر فهل لهم أن يطالبوه قبل الشهر الجواب نعم لان التأجيل صفة العقد فيستدعي بقاء العقد كالزيادة بقاء العقد بقاء المعقود عليه ولم يبق الا ترى انه لو أجل الثمن بعد هلاك المبيع أو زاد في الثمن أو في المبيع لا يصح ولو أجل بعد هلاك البائع والمشتري والمبيع قائم صح فاعدية في الدعوى في أوائله فتساوى الانقروى من كتاب المداينات (أقول) أي والمعقود عليه وهو البضع لم يبق بموت المرأة تأمل (سئل) فيما اذا كان لزيد على عمرو مبلغ معلوم من الدراهم عن دقيق كان اتباعه عمرو ومنه وقسط زيد المبلغ المزبور على عمرو في أقساط معلومة لدى بيعة شرعية ويريد زيد الآن الرجوع عن التقسيط المذكور وطلبه حالا فهل يكون التقسيط المذكور لازما وليس له طلبه حالا (الجواب) نعم كل دين أجله صاحبه فانه يلزم تأجيله الا في سبعة ليست هذه منها (سئل) في امرأة قضت دين رجل لدايته بغير أمر الرجل وتريد الرجوع على الدائن فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم ومن قضى دين غيره بامرءه او بغير أمره يخرج المقتضى به عن ملك القاضي الى ملك المقتضى له من غير أن يدخل في ملك المقتضى عنه الا يرى أن قضاء القاضي عن الميت صحيح مع أن الميت ليس من أهل الملك ابتداء ذخيرة من كتاب المداينات من الفصل الثاني وفي العمادية من أحكام السفلى والعلو المتبرع لا يرجع بما تبرع به على غيره كالمقضى دين غيره بغير أمره اه أقول ويأتى قريبا في اول كتاب الرهن نقل آخر في هذه المسئلة (سئل) فيما اذا كان لزيد مبلغ معلوم من الدراهم مرصده على حانوت وقف صرفه باذن متولى الوقف في تعميرها الضروري بشرطه ثم مات عن أب فدفع له عمر والمبلغ ليقبى له مرصدا كما كان لزيد وصدر ذلك بدون اذن من المتولى ويريد عمر ومطالبة الاب والرجوع بتظير المبلغ المزبور عليه بدون وجه شرعي فهل ليس لعمر وذلك (الجواب) نعم لان من دفع دين غيره بغير أمره فلا رجوع له على الدائن كما صرح به في العمادية في الفصل الثامن والعشرين ولا على المدين لما في العمادية أيضا من أحكام السفلى والعلو المتبرع لا يرجع بما تبرع به على غيره كما لو قضى دين غيره بغير أمره اه والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا استدان زيد من عمرو مبلغا

مطلب الاجل في القرض باطل
مطلب مات المقرض فأجل القرض وارثه لا يصح
مطلب أجل الورثة المهر على الزوج لا يصح
مطلب اذا قسط البائع عن المبيع ثم رجع عن التقسيط ليس له الرجوع
مطلب قضى دين غيره بغير أمره ليس له الرجوع
مطلب المتبرع لا يرجع بما تبرع به
مطلب دفع مرصدا آخر بدون اذن المتولى ليس له الرجوع على أحد

مطلب رخصت مصارى
القرض يرد مثلها
مطلب القروض تقضى
بأمثالها

مطلب ظن أن عليه دين
فبان خلافه يرجع بما أدى

مطلب لاعبرة بالظن البين
خطوة
مطلب بيع الدين لا يجوز
مطلب في المأمور يدفع الدين
مطلب دفع دين غيره بطريق
القضاء عنه ليس للدافع
ولاية الاسترداد من المدفوع
اليه

مطلب لا يكلف الدائن
بأخذ عين التركة بل تباع
ويوفى
مطلب للوارث أخذ التركة
ودفع مثل الدين من ماله
مطلب رد عليه غريمه يئارا
له رده على غريمه الآخر

معلوم من المصارى المعلومة العيار على سبيل القرض ثم رخصت المصارى ولم ينقطع مثلها وقد
تصرف زيد بمصارى القرض ويريد رد مثلها فهل له ذلك (الجواب) الديون تقضى بأمثالها
والله تعالى أعلم في البرازية من أواخر اليسوع في نوع الكساد والرواج اشتري بالقدرا رائج
وتقابلها وتقابلها إلى أن قال ولو كانت تروج لكن انتقص قيمتها لا ينسد أي البيع وليس له
الأذلك في فتوى البعض وقتوى القاضى على أن يطالبه بالدرهم الذى يوم البيع بعين ذلك العيار
ولا يرجع بالتفاوت وكذا الدين يعنى يطالب بدراهم الدين أيضا يوم الدين بعين ذلك العيار خصوصا
والقروض تقضى بأمثالها اهـ (سئل) فيما اذا مات زيد عن ابن بالغ ولم يخلف شيئا فزعم عمرو
أن له دين على الميت وطلبه من ابنه فدفعه له طائفاً أنه على أبيه ثم ظهر وتبين أن ليس لعمرو على
زيد دين أصلاً ويريد الابن مطالبة عمرو بنظير المدفوع له والرجوع به عليه فهل له ذلك
(الجواب) حيث ظن أن عليه دين فبان خلافه يسوغ للابن الرجوع بما آذاه والله تعالى أعلم
والمسئلة في الاشياء من قاعدة لاعبرة بالظن البين خطوه ومن دفع شيئاً ليس بواجب عليه الخ
وفي الدعوى من الخيرية ضمن سؤال المدعى عليه اذا دفع شيئاً بناءً على أنه يلزمه فظهر عدم
لزمه له رجوع به كما هو ظاهر اهـ (سئل) فيما اذا كان لورثة زيد المتوفى قدر معلوم من
الدراهم دين بدمه عمرو والغائب موروث لهم عن زيد فباع جماعة منهم نصيبهم من ذلك الدين
من رجل فطالب عمر اقامت مع ويريد الرجل طلب الثمن ممن قبضه منه فهل له ذلك والبيع المزبور
غير صحيح (الجواب) نعم وبيع الدين لا يجوز ولو باعه من المديون أو وهبه جاز أشباهه من
أحكام الدين وقد أفتى بمثل ذلك العلامة القمى كاهومذ كور في فتاويه من البيع (سئل)
فيما اذا قال ذى مثل له ادفع عني لفلان كذا ما بلغا من الدراهم على أن ذلك على دفع المأمور
لفلان المبلغ المذكور ويريد الرجوع على الآخر بذلك بعد الثبوت فهل له ذلك (الجواب)
نعم وفي كفاية العصام قال اقض فلان عني أو الذى له على أو ادفع عني على أن ذلك على تفعل
له الرجوع فيكون اقراراً بأنه عليه وان قال اقض أو ادفع ولم يقل عني ان المأمور شريكاً
أو خليطاً أى جرت العادة بينهما أن وكيل الآخر أو رسوله يأخذ منه ما يحتاج اليه
الآخر شراء ولو قرضاً ثم يعطيه الآخر له أو في عيال الآخر أو الآخر في عيال المأمور يرجع
وعند اتقاء هؤلاء لا يرجع عندنا خلافاً للثاني ثم لا يرجع الدافع على المدفوع اليه ان قال
ادفع أو اقض قضاء وان قال ادفع ولم يقل قضاء يرجع جملاً على الأمر بالإيداع وفي بعض
الفتاوى يرجع الدافع على القايض ولم يفصل والحق ما ذكرنا برأية من الوكالة من نوع
في المأمور يدفع المال ومثله في الذخيرة من كتاب المداينات وعبارتها من الفصل السابع الدفع
حتى حصل بطريق القضاء لا يكون للدافع ولاية الاسترداد اهـ وتتمام التفاريغ فيها وفي البرازية
أيضاً ومثله في الخاتمة من الكفالة والعمادية والفصولين في أحكام العمارة في ملك الغير (سئل)
فيما اذا مات المديون عن تركه مشقة على مواس وأمتعة وله ورثة يكفون الدائن بأخذ عين التركة
المزبورة بدلا عن دينه وهو لا يرضى الا بأخذ مثل دينه فهل لا يجبر على أخذ العين بل تباع بثمن مثل
الدين ويوفى منه (الجواب) نعم اذا الديون تقضى بأمثالها فتباع التركة بمثل الدين ويوفى منه الا
اذا أراد الورثة ابقاءها لهم ودفع مثل الدين لصاحبه منهم فلمهم ذلك والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل قبض من آخر عدة نأيد دينه عليه وقضى بهاد ينال عليه لزيد فرد زيد منه ما يئارا على
الرجل ويريد الرجل رده على صاحبه الآخر المذكور فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في البحر

وترد على الدافع

مطلب صالح الوارث وفي

التركة ديون على الناس

مطلب تملك الدين من غير

من عليه الدين لا يصح

مطلب قال الوارث تركت

حق لا يطل لان الملك لا يطل

بالترك

مطلب اذا قضى الدين فله

طلب التمسك ان كانت

الورقة له

قوله القبالة الخ القبيل

الكفيل والجمع قبل

وقبله ومن تقبل شيئا وكتب

عليه بذلك كتابا فاسم ذلك

الكتاب المكتوب القبالة

مغرب اه منه

مطلب جعل الدينار في

الروث أو الدرهم في البصل

ونحوه ليرج ليس له الرد

مطلب أعطى للمقرض

مالا لينقده يأخذ منه

قرضه فهل هلك على

المستقرض

مطلب أعطى الى الدائن حقه

زائفا وقال أنفقه وان لم يرج

فعلى ففعل له الرد استحسانا

مطلب الاجل حق المديون

فله أن يسقطه

مطلب فيما اذا تلف الدائن

شيئا من مال المديون تسمع

الدعوى في الدين المؤجل

لأثباته للمطالبة

مطلب المرتهن اذا رهن

الرهن بلا إذن الراهن ضمنه

في خيار العيب تحت قول الماتن ولو باع المبيع فرد عليه بعيب قال بعد كلام وعلى هذا اذا قبض رجل دراهم له على رجل وقضاها من غريمه فوجدها الغريم زيوفا فردها عليه بغير قضاء فله أن يردّها على الاول اه أخذ دراهمه من عليه واتقدها الناقد ثم وجد بعضها زيوفا لا ضمان على الناقد وترد على الدافع وان أنكر الدافع أن يكون ذامد فوعه فالقول قول القابض مع يمينه كما سيبي في القول لمن لانه ينكر أخذ غيرها وهذا اذا لم يقر باستيفاء حقه والحياد فان كان أقر لا يرجع ان أنكر الدافع أن يكون ذاهو كذا في آخر الفصل السابع من قضاء البرازية فتاوى الانقروى من كتاب المداينات (أقول) وقد منّا تمام الكلام على هذه المسئلة عن الامام الطرسوسى في خيار البيوع فراجعهم (فروع) * أحد الورثة لو قبض شيئا من بقية الورثة وأبرأ من التركة وفي التركة ديون على الناس ان كان مراده البراءة من قدر حصته من الدين صح وان كان مراده تملك حصته من الورثة لا يصح لانه تملك الدين من غير من عليه الدين كذا ذكره رشيد الدين وفي موضع آخر الوارث اذا قال تركت حتى لا يطل حقه لان الملك لا يطل بالترك عمادية في الفصل ٢٨ * للمديون طلب القبالة من رب الدين بعد القضاء ان كان دفع هو ورق الكتابة ولومات الدائن بعد الاستيفاء بقيت القبالة في يد الورثة فالمديون طلبها منهم ان كانت الكاغدة مملوكة له وان كانت مملوكة للدائن فله طلب وثيقة القضاء منه أو من ورثته اذا لم يدفع القبالة ولا بد في صحة دعوى القبالة من بيان قدر الكاغدة وصفتها وبيان قدر المال المكتوب فيها حاوى الزاهدى ومثله في القنية من المداينات * أخذ من دينه دينار فوجده زائفا فجعله في الروث ليرج ليس له الرد وكذا الحكم في الدرهم اذا أخذ من دينه فوجده زائفا فجعله في البصل أو نحوه ليرج ليس له الرد كذا لو داوى عيب مشربه ليس له الرد حاوى الزاهدى من المداينات من فصل مسائل متفرقة وفيه اعطى المستقرض المقرض مالا ليمزج الجيد من الرديء و يأخذ منه حقه فهل في يده هلك من مال القاضى في قوله هم جميعا لان الاخذ للتحويل لا للاقتضاء * دفع المديون الى الدائن حقه ثم دفعه الدائن اليه لينقده فهل في يده هلك من مال الدائن ولو دفع المطلوب الى الطالب حقه زائفا وقال أنفقه وان لم يرج ففعل فم يرج فله الرد استحسانا لا قياسا كذا قاله أبو يوسف والظاهر أنه قول الكل بخلاف ما لو باع عبدا أو جارية فوجد المشتري به عيبا فقال البائع اعرضها على البيع فان نفقت والافردتها على فعرضها فليس له أن يردّها اه * الاجل حق المديون فله أن يسقطه اشباه من المداينات عن الزيلعي والخانيسه وفيها من قاعدة التابع تابع قال المديون تركت الاجل أو بطلته أو جعلت المال خالفا فله يطل الاجل كفى الخانيسه وغيرها * اذا تلف الدائن عينا من مال المديون ان من جنس الدين صار قصاصا وان من خلافه لا بلا مقاصصة ان مثليا أو قيميا على المختار برازية من بيع الوفاء * هل تسمع الدعوى في الدين المؤجل على المديون لأثباته وتسجيله أم لا أجاب قارى الهداية رحمه الله تعالى نعم تسمع الدعوى فيه لأثباته لا للمطالبة والله تعالى أعلم

* (كتاب الرهن) *

(سئل) فيما اذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم ورهن عنده أنية خمس قيمتها أكثر من الدين رهنا شرعيا مسلما ثم ان عمرا رهنها عند بكر وسلمها له بدين استدان منه بلا إذن من زيد ولا وجه شرعى وهلك عند بكر ويريد زيد تضمين عمرو قيمة الزائد عن الدين بعد الثبوت

فهل له ذلك (الجواب) نعم وضمن باعاريته وايداعه واجارته واستخدامه وتعديبه كل قيمته فيسقط الدين بقدره شرح التنوير (أقول) حاصله أن الرهن مضمون عند التعدي ضمان الغصب فيضمن المرتهن كل قيمته لكن دينه أسقط عنه من قيمة الرهن بقدره فيسقط عليه أداء الزائد على الدين إن كانت قيمة الرهن أكثر وإن كان الدين أكثر رجح هو بما زاد على قيمة الرهن وسيأتي في آخر كتاب الرهن تمام النقل لهذا السؤال عن الفصول العمادية قال المؤلف في العمدة للصدر الشهيد رجل ارتهن من امرأة دارا وغابت فجاءه رجل وقضى دينها وارتهن الدار منه وضمنت الجيران له فجاءت الراهنة وأخذت الدار فليس للمرتهن الثاني أن يطالبها بشئ لأنه تبرع بدون أمرها ولا يطلب من المرتهن الأول لأنه أوفاه حقا واجباله ولا يأخذ الجيران لأن ضمانهم لم يصبح لأنهم ضمنوا ما ليس بواجب (سئل) فيما إذا سرق الرهن من عند المرتهن بلا تعد منه ولا تقصير في حفظه وكانت قيمته تزيد على الدين فهل يسقط الدين ولا يضمن المرتهن الزيادة (الجواب) نعم كما في المتن (سئل) في امرأة رهنه عند رجل طنفسة قيمتها خمسة وعشرون قرشا بخمسة قروش استدانها منه وتسلم الرهن فتعيب عنده عيبا فاحشا باكل العث حتى صارت قيمته خمسة قروش فهل يضمن ويسقط من الدين بقدره وتفتك المرتهنة الرهن بقرش (الجواب) نعم قال في البرازية وإن انتقص الرهن عند المرتهن قدر أو وصف فاسقط من الدين بقدره بخلاف النقصان بتراجع السعر على ما عرف في الجامع فلورهن فروا قيمته أربعون بعشرة فأفسده السوس حتى صارت قيمته عشرة يفتكه الراهن بدرهمين ونصف ويسقط ثلاثة أرباع الدين لأن كل ربع من الفروم هون ربع الدين وقد بقي من الفروم ربعه فيبقى أيضا من الدين ربعه اهـ (سئل) فيما إذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم إلى أجل معلوم ورهن عنده على ذلك رهنا مسليا يساوي قدر الدين ثم حل الأجل ودفع له زيد دينه وطلب رهنه فادعى عمر أنه فقد فهل يضمن ويرد ما استوفاه إلى الراهن (الجواب) نعم قال العيني في شرح الكنز فلو هلك الرهن بعد قضاء الدين قبل تسلمه إلى الراهن استرد الرهن ما قضا من الدين لأنه تبين بالهلاك أنه صار مستوفيا من وقت القبض السابق فكان الثاني استيفاء بعد استيفاء فيجب رده اهـ ومثله في البرازية في الثالث من الضمان ومثله في فتاوى الكازروني (سئل) في الرهن إذا فقد عند المرتهن بدون تعد ولا نقص في الحفظ وقيمه أكثر من الدين فهل يهلك بالدين ولا يضمن المرتهن الزائد على الدين والقول قول المرتهن في قيمة الرهن يمينه (الجواب) نعم الحكم كذا وكرو الله تعالى أعلم قال في الدر المختار في باب التصرف في الرهن اختلاف في الدين والقيمة بعد الهلاك فالقول للمرتهن في قدر الدين وقيمة الرهن شرح التكملة اهـ (أقول) كتبت في رد المختار على الدر المختار في هذا المحل ما نصه صورة المسئلة ما في الخانية وغيرها لو كان الراهن يدعي الرهن بألف والمرتهن بخمسائة فإن كان الرهن قائما يساوي ألفا فتحالفوا وراى أولو الحال كفا القول للمرتهن لأنه ينكر زيادة سقوط الدين اهـ زاد الاتفاقى ولوا اتفاقا ٣ على أنه بألف وقال المرتهن قيمته خمسمائة وقال الراهن ألف فالقول للمرتهن الآن يبرهن الراهن لأنه يدعى زيادة الضمان اهـ ملخصا اهـ بقي هنا شئ وهو أن ظاهر كلام المؤلف أن المرتهن لا يضمن الزائد على الدين من قيمة الرهن إذا ادعى الهلاك وإن لم يبرهن على ذلك وهو مخالف لما في الخبرية حيث سئل عن الرهن إذا لم يعلم ضياعه إلا بقول المرتهن هل يضمن قيمته بالغ ما بلغت فأجاب نعم حيث لم يعلم ذلك بالبرهان كما صرح به في تنوير الابصار والدرر والغرر اهـ وعبارة التنوير هكذا وضمن بدعوى الهلاك بلا برهان

مطلب الرهن مضمون عند التعدي ضمان الغصب

مطلب قضى دين غيره بلا اذنه وضمن له الجيران لا يرجع على أحد

مطلب إذا سرق الرهن يسقط الدين ولا تضمن الزيادة

مطلب إذا نقص الرهن قدر أو وصف عند المرتهن سقط من الدين بقدره

مطلب إذا استوفى الدين وادعى هلاك الرهن يرد الدين

مطلب إذا هلك الرهن فالقول قول المرتهن في قيمته ٣ قوله ولوا اتفاقا أي لأنه لما قال إن الرهن وقع على خمسمائة من الألف اعترف بسقوط خمسمائة من الألف وصار منسكرا سقوط الباقي فكان القول له بهذه صورة

الاختلاف في قدر الدين الذي وقع به الرهن اهـ منه

مطلب إذا ادعى المرتهن هلاك الرهن ولم يبرهن هل يضمن ما زاد على قدر الدين

مطلقا ومثله في الدرر وشرح الجمع الملكي والذي حررته في رد المحتار أن هذا غير صحيح لانه مذهب
الامام مالك وأما مذهبنا فلا فرق بين ثبوت الهلاك بقوله مع يمينه أو بالبرهان وهو في صورتين
مضمون بالاقل من قيمته ومن الدين كما أوضحه الشرنبلالي في رسالة مستقلة سماها غاية المطلب
في الرهن اذا ذهب وفي حاشيته على الدرر عن الحقائق شرح النسقية وبه أفق ابن السبلي
والتمرتاشي وغيرهما وكذلك في الفتاوى الرحمة أفق بذلك تعال الشيخه الشرنبلالي وقال ان
ما أفق به الرمي مخالف للمذهب رأسا واحدا والرجوع الى الحق أحق اه ونقل المؤلف عن
الشيخ أحمد مفتي عكة نحو ما ذكرنا من تحرير المسئلة والرد على الخير الرمي والتسوير والدرر
وتصريح صاحب الحقائق بان هذا مذهب مالك وأما عندنا فيصدق ويسقط من الدين بقدره
والباقي لا ضمان عليه اه وان المناسب في عبارة التسوير السابقة أن يقال وتقبل دعواه الهلاك
بلا برهان مطلقا (سئل) فيما اذا ادعى المرتهن رد العين الموهونة وكذب الراهن في ذلك فهل
يكون القول للراهن يمينه في عدم الرد دون المرتهن أولا (الجواب) القول للراهن يمينه في
عدم الرد دون المرتهن لانه مضمون والحالة هذه والمسئلة في التارخية وفتاوى قارئ الهداية
والانقروى وغيرها والله سبحانه أعلم وفي فتاوى ابن السبلي من الرهن لا يقبل قول المرتهن
في دفعه الرهن للراهن قبل موته ولو حلف بل لا بدله من اقامة يمينه على ذلك اه (أقول) قد أفق
العلامة الشرنبلالي في هذه المسئلة رسالة مستقلة أيضا سماها الاقناع في الرهن والمرتهن اذا
اختلفا في رد الرهن ولم يذكر الضياع وقد تردد في جواب الحكم فيها فقال قديجاب بان القول
للراهن يمينه نص عليه في معراج الدراية بقوله ولو اختلفا في رد الرهن فالقول للراهن بلا خلاف
لانه منكر اه قال لكن قد يحمل على ما اذا اختلفا في الرد والهالك لان سياق كلام المعراج في
الاختلاف في الهلاك وقد صرح جوابان الرهن بمنزلة الوديعة في يد المرتهن وانه أمانة في يده وبان كل
أمين ادعى اصال الأمانة الى مستحقة قبل قوله في حياة المستحق أو بعد وفاته فن ادعى استثناء
المرتهن من هذه الكلية فعليه البيان ويعارض كلام المعراج بما لو ادعى المرتهن هلاك الرهن
عنده وأنكره الراهن فان القول للمرتهن يمينه لانه أمين كالمودع والمستعير مع أن الراهن
منكر اه كلام الشرنبلالي ملخصا وحاصله انه يصدق في دعواه رد الرهن على رآهه لانه أمانة
وحكم الأمانة كذلك ولكن لا يخفى عليك أن الفرق ظاهر بين الرهن وغيره من الامانات لان
الرهن مضمون بالدين فكيف يصدق ويتفق عنه الضمان وأما بقية الامانات فليست مضمونة
فلهذا يصدق نعم ألحقوا الرهن بالأمانة وجعلوه مثلها من حيث انه يضمن جميع قيمته بالتعدي
وأما قوله ويعارض كلام المعراج الخ جوابه ظاهرا أيضا لان المرتهن اذا ادعى هلاك الرهن عنده
انما يكون القول قوله يمينه بالنسبة الى ما زاد من قيمته على قدر الدين لان الزائد أمانة من كل وجه
فيصدق يمينه كبقية الامانات حتى انه لا يضمنه أما قدر الدين فانه يضمنه حتى انه يسقط دينه
بمقابلته فصا قدر الدين من الرهن مضمون عليه فكيف يصح تشبيهه بالمودع والمستعير ولو كان
مثلهم لزم أن يصدق مطلقا ولا يسقط شيء من دينه وأما اذا ادعى رده على الراهن سواء ادعى
هلاكا عند الراهن بعد الرد أو ادعى الرد فقط فانه لا يصدق لكونه كان مضمونا عليه قبل الرد
بحيث لو هلك سقط من الدين بقدره فاذا ادعى رده عليه كان نافيا بدعواه الضمان عن نفسه فلا
يصدق بخلاف من ادعى رد الوديعة أو العارية فانه يصدق لان ذلك لم يكن مضمونا عليه بالهلاك
كما لم يكن نافيا بدعواه الضمان عن نفسه والذي في فتاوى قارئ الهداية نصه سئل عن

مطلب فيما اذا ادعى المرتهن
رد الرهن الى الراهن لا يقبل
قوله

المرتبه ان ادعى رد العين المرهونه وكذبه الراهن فهل القول قوله أجاب لا يكون القول قوله في رده مع يمينه لان هذا شأن الامانات لا المضمونات بل القول للراهن مع يمينه في عدم رده اليه اه ومثله ما مر في كلام المؤلف عن ابن السبكي والتتارخانية وغيرهما ومثله أيضا في فتاوى ابن نجيم وهذا هو المذكور في المعراج فلزم اتباع المنقول كيف وهو المعقول لكن ينبغي أن يقال ان ذلك فيما اذا كان الرهن غير زائد على الدين فان كان زائدا ينبغي أن لا يضمن الزيادة لتحفظ أمانة غير مضمونة فيكون القول قوله فيما سوا ادعى الرد فقط أو الرد والهسلالة بعده عند الراهن فتأمل هذا ما يستر المولى تحريره على العبد الفقير في رد المختار على الدر المختار (سئل) فيما اذا رهن زيد داره المعلومه عند عمرو بدين شرعي رهننا شرعيا مسلما ثم بعد ذلك رهن زيد الدار المزبورة ثانيا عند بكر بدون اذن عمرو ولا وجه شرعي ولا فذ الرهن الاول فهل يعتبر الرهن الاول ولا يعتبر الثاني (الجواب) نعم قال في الحاوي الزاهدي رماذج لبركر خواهر زاد رهنه عند آخر بعد ماسله للمرتبه الاول وأخذ به غير اذن الاول وسلمه اليه لا يكون رهننا فيما بينهما ما حق لوقضى الاول دينه لا يكون للثاني حبسه بخلاف بيع الرهن لان البيع يتم بالعقد دون الرهن اه وفي فتاوى العلامة الشيخ اسمعيل اذا ثبت الرهن الاول فالثاني غير صحيح (سئل) فيما اذا رهن زيد داره عند عمرو وبكر رهننا شرعيا مسلما له ما بين شرعي معلوم لكل منهما فهل يكون الرهن صحيحا وكلا رهن من كل منهما (الجواب) نعم كافي التنوير من باب ما يجوز ارضهانه وما لا يجوز (أقول) أي يصير كانه محبوسا بين كل واحد منهما لان نصفه يكون رهننا من هذا ونصفه من ذلك قاله ابن الكمال (سئل) فيما اذا باع زيد بستانه من عمرو ببيع وفاء بثلث فيه غبن فاحش على انه ان رد زيد الثمن لعمرو ورد المبيع ونسلم عمرو والمبيع وأثمرت أشجار البستان عنده فهل يكون البيع المزبور حكمه حكم الرهن فالثمرة الحاصلة من البستان تابعة لاصلها (الجواب) حيث كان بثلث فيه غبن فاحش يكون البيع المذكور حكمه حكم الرهن ونعاه الرهن كالولد والثرو اللبني والصوف للراهن وهو رهن مع الاصل كما صرح بالاول في البرازية والخيرية والحاي الزاهدي وغيرها وبالثاني في التنوير وغيره من المعبرات والله الموفق (سئل) في رجل باع آخر عقارا بثلث معلوم من الدراهم فيه غبن فاحش وقبض الثمن وأطلق البيع ولم يدكر فيه الوفاء الا أن المشتري عهد الى البائع بعده انه ان أوفى له مثل الثمن يفسخ معه البيع ويرد له المبيع وأشهد على ذلك يمينه شرعية والبائع يعلم بالغبن الفاحش ومضت مدة الا أن حضر البائع نظير الثمن للمشتري وطلب رد المبيع له فهل يجب الى ذلك وتقبل البيعة (الجواب) نعم لان البيع اذا كان بغبن فاحش والحالة هذه فهو رهن بشرط أن يعلم البائع بالغبن وقت البيع كافي الحاوي الزاهدي عن بكر خواهر زاده (سئل) فيما اذا كان لزيد قطعة أرض معلومتان حاملتان لغراس جار مع الارضين في ملكه فباعهما من عمرو ببيع وفاء منزلة الرهن بثلث معلوم من الدراهم قبضه من عمرو ثم أجر عمرو والمبيع من زيد البائع المزبور مدة معلومة باجرة معلومة من الدراهم عن كل سنة وأحال بكرا على زيد بالاجرة فهل لأجرة لعمر وعلى زيد رد الاصل (الجواب) نعم لان بيع الوفاء منزل منزلة الرهن كما صرحوا به قال في التنوير وشرحه الدر المختار ولو استأجره لحل طعام بينهما فلا أجر له كراهن استأجر الرهن من المرتبه فانه لا أجر له لنفعه بملكه اه وفي الخيرية ولا تصح الاجارة ولا تجب فيها الاجرة على المنقبي به سواء كانت بعد قبض المشتري الدار أم قبله قال في النهاية سئل القاضي الامام أبو الحسن الماتريدي عن باع داره من آخر بثلث معلوم ببيع وفاء

مطلب اذا رهن داره عند زيد ثم رهنها عند عمرو ولا يصح الثاني

مطلب اذا ثبت الرهن الاول فالثاني غير صحيح

مطلب رهن عند رجلين فكله رهن من كل منهما

مطلب بيع بستان بيع وفاء فهو في حكم الرهن وثمته تصير رهننا أيضا

مطلب اذا باعه بغبن فاحش وعلم البائع بالغبن ووعده بفسخ البيع ان رد الثمن فهو رهن

مطلب بيع الوفاء منزل منزلة الرهن

مطلب اذا استأجر الراهن الرهن من المرتبه فلا أجر مطلب باع داره ببيع وفاء ثم استأجرها لالتزم الاجرة

وتقابضا ثم استأجرها من المشتري مع شرائط صحة الاجارة وقبضها ومضت مدة فهل تلزمه
 الاجرة فقال لا لانه عندنا رهن والراهن اذا استأجر الرهن من المرتهن لا تجب الاجرة اه ثم
 نقل الخير الرمي عن البرازية ما وافقه وأفتى بذلك غير مرة والكل في فتاواه المشهورة وأما
 الحوالة فقد قال في البحر الرائق وأما شرائط المحتمل به فان يكون ديننا لازما فلا تصح بيد مال
 الكتابة فما لا تصح به الكفالة لا تصح به الحوالة ثم قال ولو ظهر برائة المحال عليه من دين قيد به
 الحوالة بأن كان الدين عن مبيع فاستحق المبيع تبطل الحوالة ونقل الخير الرمي رحمه الله أن
 الكفالة بما لا شوب له في الذمة غير صحيحة في أصح القولين اه فعلم عما اقتروا وسطا أن الاجرة
 المزبورة غير لازمة للمستأجر وهي غير ثابتة في الذمة فلا تصح بها الحوالة والله سبحانه أعلم (سئل)
 في أمر أعتد دارها من رجل يبيع وفاء منزلا منزلة الرهن ثم ان الرجل أجرها باذنهم من يعلمها
 باجرة معلومة قبضها الرجل ويبيع ثم ان الاجرة له فهل تكون الاجرة للرأينة المزبورة وبطل الرهن
 (الجواب) نعم والمسئلة في الخلاصة والخاتمة من الرهن أجر المرتهن الرهن من أجنبي بلا اجارة
 الراهن فالغلة للمرتهن ويتصدق بها عند الامام ومحمد رحمه الله تعالى كالغاصب يتصدق بالغلة
 أو ردّها على المالك وان أجرها من الراهن بطل الرهن والاجر للراهن برازية ومثله في الذخيرة
 (سئل) في بيع الوفاء المنزل منزلة الرهن اذا قبضه المشتري بعد ما دفع الثمن للبائع وتوافق مع
 المشتري على أنه يرذله المبيع اذا ردّ له نظير الثمن في وقت كذا ثم جاء الوقت وامتنع البائع من رد
 نظير الثمن للمشتري بدون وجه شرعي فهل يؤمر ببيع الرهن وقضاء الدين من ثمنه فاذا امتنع باع
 الحاكم عليه (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا رهن زيد داره عند عمرو ودين استدانه منه وقال
 لعمرو ان لم أعطك دينك الى وقت كذا أفهني بيع لك بمالك على ثم أجر عمر والدار من زيد مدة
 معلومة باجرة معلومة قبضها من زيد وحل الاجل فهل لا يصح البيع والاجرة باطلة فيرجع زيد
 بما دفع ان لم يكن من جنس الدين وان كان من جنسه تقع المقاصصة (الجواب) نعم (سئل) في
 الراهن اذا أجر المهرهون بغير اذن المرتهن فهل تكون الاجارة باطلة وللمرتهن أن يعيده في
 الرهن (الجواب) نعم قال في الخاتمة وان أجرها بغير اذن المرتهن كانت الاجارة باطلة وللمرتهن
 أن يعيدها في الرهن اه وفي العمادية من الفصل ٣١ وكذلك لو أجره الراهن بغير اذن
 المرتهن لا يجوز وللمرتهن أن يبطل الاجارة (سئل) فيما اذا استأجر المرتهن الدار المهرهونة من
 رآهنا فهل يبطل الرهن (الجواب) نعم قال في البرازية في أواخر الرهن وفي العناية استأجر
 المرتهن الارض المهرهونة بطل بخلاف الاعارة اه وفي الخاتمة ولو ارتهن رجل دابة بدين له على
 الراهن وقبضها ثم استأجرها المرتهن صحت الاجارة وبطل الرهن حتى لا يكون للمرتهن أن يعود
 في الرهن ولو رهن الرجل دابة وقبضها ثم أجرها من الراهن لا تصح الاجارة ويكون للمرتهن أن
 يعود في الرهن ويأخذ الدابة اه (سئل) فيما اذا رهن زيد عند عمرو عدة معز معلومة بدين
 استدانه منه رهنا شرعيا مسلما ثم معار من زيد فباع الراهن المعز المزبورة من بكر وسلمها لله وتلفت
 عنده وذلك بدون اذن من المرتهن ولا وجه شرعي ويريد عمر وأن يضمن بكرا قيمتها لتكون رهنا
 عنده فهل لعمرو ذلك (الجواب) نعم والراهن اذا باع الرهن وسلم فللمرتهن الخيار ان شاء ضمن
 الراهن وان شاء ضمن المشتري وان شاء أجاز البيع وأخذ الثمن وهذا الشارة الى أن البيع من
 الراهن موقوف من رهن خزانة الفتاوى وكذا في منية المفتي انقروى قال العلائي والراهن ان
 أتلفه أجنبي أي غير الراهن فالمرتهن يضمنه أي المتلف قيمته يوم هلك وتكون القيمة رهنا عنده

مطلب باعت دارها يبيع
 وفاء ثم أجر الدار من زوج
 البائنة باذنهم بطل الرهن
 والاجرة لها

مطلب اذا امتنع البائع
 وفاء من رد الثمن يؤمر ببيع
 الرهن وقضاء الدين من ثمنه
 مطلب رهن عنده داره
 وقال ان لم أعطك دينك الى
 وقت كذا فهني بيع لك
 بالدين لا يصح

مطلب الراهن اذا أجر
 المهرهون بلا اذن المرتهن
 فالاجارة باطلة

مطلب اذا استأجر المرتهن
 الرهن بطل الرهن

مطلب الراهن اذا باع
 الرهن وسلم فالمرتهن بالخيار

وأما ضمها على المرتهن فتعتبر قيمته يوم القبض لانه مضعون بالقبض السابق زيلعي اه وقد
صرح الزيلعي بأن تعلق حق المرتهن يجعل المالك كالأجنبي في حق الضمان الخ ففي هذه
الحادثة المتلف للمعز أجنبي والمرتهن يضممه قيمتها لانه محبوس بحقه والله تعالى أعلم (سئل)
فما اذا باع زيد الرهن الدار المرهونة من عمرو ولم يعلم عمرو أنها رهن وذلك بدون اذن من المرتهن
ولا اجازة ويريد المشتري رفع الامر الى القاضي ليفسخ البيع فهل له ذلك (الجواب) حيث لم
يجز المرتهن البيع ولا قضى الرهن دينه ولم يعلم المشتري أنه رهن فهو بالخيار ان شاء صبر الى فكاكه
الرهن أو رفع الامر الى القاضي ليفسخ البيع كفى التنوير والله تعالى أعلم وتوقف بيع الرهن
رهنه على اجازة مرتته أو قضاء دينه فان وجد احدهما نفذ وصار منه رهنا وان لم يجز وفسخ
لا يفسخ فالمشتري ان شاء صبر الى فك الرهن أو رفع الامر الى القاضي ليفسخ البيع وهذا اذا
اشتراه ولم يعلم أنه رهن ابن كمال كذا في شرح التنوير للعلاء ومثله في الملتقى وغيره وأفتى به
الرملي (أقول) كتبت في رد المحتار ان الاصح أنه لا فرق بين علم المشتري بأنه رهن وعدم علمه كافي
حاشية المنع عن منية المقتي وهو المختار للفتوى كما ذكره الحوى وغيره عن التجنيس وفي جامع
الفصولين تخيير المشتري مرهون وما جاور ولو علمابه عندهما وعند أبي يوسف يتخير جاهلا
لا علما وظاهر الرواية قولهما اه قال الخير الرملي في حاشيته على الفصولين وهو الصحيح وعليه
الفتوى كافي الولولجية اه (سئل) فيما اذا باع المرتهن الرهن من آخر وسلمه منه بدون اذن
الراهن ولا اجازة منه ثم مات المرتهن عن ورثة ويريد الراهن أداء الدين للورثة ورفع يد المشتري
عن الرهن فهل له ذلك (الجواب) نعم يبيع الراهن الرهن موقوف على اجازة المرتهن كما أن يبيع
المرتهن الرهن موقوف على اجازة الراهن فان أجاز جازر الا لاوله أن يطله ويعيده رهنا ولو هلك
في يد المشتري قبل الاجازة لم تجز الاجازة بعد وللراهن أن يضمن أيهما شاء ذكره القهستاني شرح
الملتقى للعلاء رجل رهن عند رجل عينا وسلم ثم انتزعه من يده بغير اذنه وباع وسلم ثم جاء المرتهن
وادعى الرهن وأراد أن يسترده من المشتري وأقام البيعة على الرهن قبلت بيئته خائفة من أوائل
الاجارة وفي مسائلنا باع المرتهن ومات ولم يجز الراهن فلا ريب أن البيع موقوف فللراهن
أخذه ورفع يد المشتري (سئل) في رهن طلب رهنه من المرتهن لبيعه به ثم يدفعه للمرتهن
ولديون أخرى عليه لجماعة آخرين والحال أن عن الرهن دون الدين المرتهن به فهل ليس للراهن
ذلك (الجواب) نعم ولا يكلف مرتته مع رهنه تمكين الراهن من بيعه ليقضى دينه بتمنه لان
حكم الرهن الحبس الدائم حتى يقبض دينه شرح التنوير للعلاء (سئل) في المرتهن اذا سكن
الدار المرهونة الغير المعتدة للاستغلال مدة معلومة وقام بطالبه الراهن باجرة مثلها مدة سكنه
فيها فهل ليس للراهن ذلك (الجواب) نعم قال الحوى في حاشيته على الاشياء من الغصب قوله
السكنى يتاويل عقد سكنى المرتهن يعنى دار الرهن كما في اجارة البرازية في نوع المتقرقات
ومقصود المصنف من هذه العبارة التمسك لما تقدم أن السكنى يتاويل عقدا لا توجب اجرا قال في
القنية رهن دار غيره وهي معدة للاجارة فسكنها المرتهن لاشئ عليه لانه لم يسكنها ملتمزا للاجر كالو
رهنها المالك فسكنها المرتهن اه (سئل) في قسامة مشتملة على عقد وتبين وسرقين رهنها زيد
عند عمرو وبين استدان منه رهنا شرعا مسلما فهل يكون الرهن الزبور صحيحا (الجواب) نعم
وما قبل البيع قبل الرهن الا في أربعة بيع المشاع جائز لارهنه بيع المشغول جائز لارهنه بيع
المتصل بغيره جائز لارهنه بيع المعلق عققه بشرط قبل وجوده في غير المدير جائز لارهنه كذا في

مطلب مشتري الرهن اذا
لم يعلم أنه رهن له رفع الامر
الى القاضي ليفسخ البيع

مطلب في المرتهن اذا باع
الرهن بلا اذن الراهن

مطلب ليس للراهن جبر
المرتهن على دفع الرهن لبيعه

مطلب المرتهن اذا سكن
الدار المرهونة لا يلزمه أجر

مطلب رهن القمامة صحيح

مطلب ما قبل البيع قبل
الرهن الا في أربعة

شرح الاقطع أشباه من أول كتاب الرهن يكره بيع العذرة خالصة وجاز لو تخلوطة وجاز بيع
السرقين عندنا خلافا للامة الثلاثة والاتفاق كالبيع ملتي وشرحه للعلائي من الخطر
والاباحة قوله وجاز بيع السرقين وهو الروث لانه منتفع به لانه يلقى في الارض لاستكثار الربيع
فكان مالا منيع والرهن هو حبس شيء مالى بحق يمكن استيفاءه منه تنوير والقمامة الكاسية
وقم البيت قسامن باب قتل كنسه فهو قائم مصباح وأجاب المؤلف أيضا بصحة رهن قيمة بستان
مشتملة على عقد وقصيلة وسرقين والمزروعات القاعدة أصولها في البستان (أقول) وفيه نظر
بالنسبة الى المزروعات فان رهن الغراس والزروع بدون الارض فاسد كما سيأتى (سئل) في
رجل له مبلغ من الدراهم مر صد على دار وقف رهنه عند عمر ويدين استدان منه فهل يكون
الرهن المزبور غير صحيح (الجواب) نعم اذا الرهن هو حبس شيء مالى بحق والمرصد المزبور دين على
الوقف ليس بمال وقد ذكر علماء نازحهم الله تعالى انه لا يحتث في حلفه انه لا مال له وله دين على
مفلس أو على ملى غنى لان الدين ليس بمال بل وصف بالذمة لا يتصور قبضه حقيقة والرهن لا يلزم
الا اذا سلمه وقبضه المرتهن قال الله تعالى فرهان مقبوضة وبالله التوفيق (سئل) فيما اذا
استدان زيد من عمر ومبلغا معلوما من الدراهم واستعار من أمه دارها ورهنها عند عمر ويدين
وغاب زيد فقام عمر ويكلف أم زيد بيع دارها ليستوفي دينه من ثمنها وهي لا ترضى ببيعها فهل
لا تجبر على البيع (الجواب) نعم قال في التنوير وشرحه من التصرف في الرهن ولومات
مستعيره مفلسا مدونا فالرهن باق على حاله فلا يباع الا برضا المعير لانه ملكه اه وسئل قارئ
الهداية في شخص استعار شيئا لرهنه فرهنه واستحق الدين هل يجبر المعير على فك الرهن ويحبس
عليه أم المستعير أم للمرتهن بيع الرهن فأجاب لا يجبر المعير على قضاء الدين ولا على بيع العين
وكذا ليس للمرتهن بيعها الا برضا مالكها وانما له حبسها حتى يستوفي دينه وأجاب قارئ
الهداية ايضا عن سؤال آخر بان المعير أن يطالب المستعير بخلاص الرهن ويحبسه به الى ان يفيك
الرهن وله أن يدفع الدين الى المرتهن ويأخذ الرهن ويرجع بمادفع على المستعير (سئل) فيما اذا
استعار زيد من زوجته أمتعة معلومة ليرهنها عند عمر وفرهنها عند عمر ويدين استدان منه الى أجل
ثم حل الاجل ودفع لعمر وبعض الدين وسرق بعض الرهن عند عمر ويدين تقدم منه ولا تقصير في
الحفظ وقيمة جميع الرهن مساوية للدين فهل يسقط من الدين بقدر قيمة ما سرق من الرهن
ويجب للزوجة المعيرة على زوجها المستعير مثل ما سقط من الدين (الجواب) نعم قال في الكنز
وشرحه للعيني من باب التصرف في الرهن وان وافق المعير المستعير فيما قيد به ذلك الثوب
المرهون عند المرتهن صار مستوفيا لدينه ووجب مثله أى مثل الثوب الرهن الذى هلك للمعير
على المستعير لانه سقط الدين عن الرهن فيضمن لانه قضى دينه بذلك القدر ان كان كله مضمونا
والايضمن قدر المضمون والباقي امانة اه ومثله في التنوير والمثلتي وغيرهما من المتون
(سئل) فيما اذا استعار زيد من عمر وأمتعة معلومة مدة معلومة ليرهنها عند بكر على مبلغ معلوم
من الدراهم ومضت مدة العارية ويريد عمر وطلب الامتعة من زيد وأخذها منه فهل له ذلك
(الجواب) نعم وأفتى بذلك الخیر الرملى كافي فتاواه من الرهن وبمثله أفتى الشيخ اسمعيل مقفى
دمشق سابقا رحمه الله تعالى (سئل) في المعير اذا ادعى انه أعار زيدا أمتعة معلومة ليرهنها عند
عمر وادعى زيد الاطلاق ولا يثبت له ما قاله من (الجواب) اذا اختلف المعير والمستعير في
الايام أو في المكان أو فيما يحمله على الدابة العارية قال قول قول رب الدابة مع عينه لسان

مطلب رهن القيمة

مطلب رهن المرصد غير صحيح

مطلب استعار دار ورهنها لا تباع الا برضا المعير

مطلب في الرهن المستعار
مطلب فيما اذا سرق بعض
الرهن المستعارمطلب أعاره أمتعة معلومة
ليرهنها ثم مضت المدة له
طلب الامتعة منه
مطلب اذا اختلف المستعير
مع المعير في التقييد والاطلاق
فالقول للمعير بيمينه

الحكام ومثله في البدائع معلل بأن المستعير يستفيد ملك الانتفاع من المعير فكان القول في المقدار والتعيين قوله لكن مع اليقين دفعاً للتمسك وفي القول لمن عن فتاوى قارئ الهداية سئل اختلف المعير والمستعير في الانتفاع بالعارية فادعى المعير انتفاعاً مقيداً بفعل مخصوص وادعى المستعير الاطلاق اجاب القول قول المعير لأن القول له في أصل الاعارة فكذلك في صفتها اهـ والعارية هي تملك المنافع مجانياً كما في التنوير وغيره ومن المقرر أن المملك أعرف بجهة التملك (سئل) فيما إذا استعار زيد من عمرو داره المعلومة ليرهنها عند بكر على مبلغ معلوم من الدراهم لمضى مدة معلومة ومضت المدة المزبورة ويريد عمرو ألا تأخذ الرهن من بكر فهل له ذلك (الجواب) الاجل في الرهن يفسده فلعمر واسترداده والمسألة في الاشياء وبذلك أفق الخير الرمي (أقول) هذا ظاهر إذا كان التوقيت للرهن أمالو كان الموقت هو العارية والرهن مطلق عن الوقت فهل يقال ان الرهن فاسد أيضاً نظراً الى أن المستعير لا يملك رهنه زائد على المدة فيكون الرهن موقفاً أيضاً لم أره فليراجع و الظاهر الفساد وإذا أنكر المرتهن توقيت العارية فالظاهر أن القول للمعير لما رتب في السؤال السابق آتفاً والظاهر أن القول للمرتهن إذا أنكر العارية وادعى انه ملك الراهن وأن المعير له الطلب على الراهن أيضاً وأنه ليس له طلب العارية قبل الوقت لتعلق حق المرتهن وبعد الوقت يطلبها من الراهن لما في فتاوى ابن نجيم من انه ليس له المطالبة بالرهن قبل مضي المدة فإذا مضت وامتنع من خلاصه من المرتهن أجبر عليه اهـ ولا يخالفه ما في الذخيرة من انه لو استعاره ليرهنه بيته فرهنه الى سنة فلم يعر طلبه منه وان أعلم انه يرهنه الى سنة اهـ لأن الرهن هنا فاسد بتأجيله كما مر وكلامنا في تأجيل العارية تأمل (سئل) في رجل رهن عند آخر كروما معلومة بدين استدانه وتسلمه منه رهناً شرعياً مسلماً بيد المرتهن ثم اغترب الكروم عند المرتهن فما حكم الثمار (الجواب) حكمها ما ذكره علماء نازحهم الله تعالى من أن نغاء الرهن كالثمر والولد واللبن ونحو ذلك للراهن لتولده من ملكه وهو رهن مع الاصل بعماله كما في التنوير والممتقي وغيرهما وذكر العلاني عن مجمع الفتاوى أن الاصل أن كل ما يتولد من عين الرهن يسرى اليه حكم الرهن وما لا فلا اهـ وإذا خاف المرتهن على الثمار الهلاك يرفع الامر للقاضي حتى يبيعها أو يأذن له بالبيع كما في المبسوط والذخيرة والمحيط والبرازية وعبارة البرازية ولو باع المرتهن ما يخاف عليه الفساد من المتولد من الرهن كاللبن والثمرة وكذا انفس الرهن إذا كان مما يخاف عليه الفساد باعه باذن القاضي ويكون ثمنه رهناً وان باعه بلا اذن القاضي ضمن اهـ وزاد في المحيط ان كان المالك غائباً وان كان حاضراً يرجع اليه وان كان بعيداً من القاضي والمالك وباعه بنفسه لا يضمن هكذا روى عن محمد لانه في مثل هذه الحالة يصير ما ذونا من جهة المالك بالبيع دلالة وليس للمرتهن ولا للراهن أن يزرع الارض ولا يواجرها لانه ليس لهما الانتفاع بالرهن اهـ وأما قطع الثمار المذكورة فقد قال في الذخيرة وان جذا الثمار وقطف العنب بغير أمر القاضي فلا ضمان عليه استحساناً لان هذا من باب الحفظ وحفظ المرهون حق المرتهن قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى هذا إذا جذا كما يجذ عندده ولم يحدث فيه نقصان فان تمكن فيه نقصان من عمله فهو ضمان يسقط حصته من الدين والرهن لو كان شاة فذبحها وهو يخاف الهلاك ضمن قياساً واستحساناً والحاصل أن كل تصرف يزيل العين عن ملك الراهن كالبيع والاجارة فذلك ليس بعمه لملك المرتهن ولو فعل ضمن وان كان فيه تحصين وحفظ عن الفساد إذا كان باهر القاضي وكل تصرف لا يزيل العين عن ملك الراهن كان للمرتهن ذلك وان كان بغير أمر القاضي

مطلب الاجل في الرهن
يفسده

مطلب رهن كرماً فاعترفا
حكم الثمرة

مطلب باع المرتهن ثمرة
الكرم المرهون بلا إذن من
المالك الحاضر يضمن
مطلب للمرتهن بيع ثمة
الكرم بأمر القاضي لو الراهن
غائباً

مطلب يضمن كل القيمة
بجعل خاتم الرهن بخنصره
مطلب اذا امتنع من بيع
الرهن فللمالك بيعه
مطلب الرهن قبل القبض
غير لازم
مطلب يعمل باقرار الراهن
أن المرتهن قبض الرهن

مطلب ادعى المرتهن الرهن
ولم يدع القبض لا يقبل
برهانه

مطلب كفل أخاه ورهن
عند الدائن دنانير يصح
الرهن

إذا كان فيه حفظ أو تحمين عن الفساد فعلى هذا الأصل يخرج جنس هذه المسائل أفتى
(أقول) بقي من أحكام غناء الرهن أنه لو هلك يهلك مجازاً لأنه لم يدخل تحت العقد مقصوداً كما في
الدر المختار وتعمامه فيما علقته عليه (سئل) فيما إذا باع المرتهن ثمة الكرم المرهون بدون إذن
من المالك الحاضر واستهلك الثمرة فهل يكون المرتهن ضامناً (الجواب) نعم ونقلها ما تقدم
(سئل) في ثمة كرم مرهون خيف عليها الفساد وكان الراهن غائباً لا يعرف مكانه فأراد المرتهن
رفع أمره للقاضي ليأمره ببيعها ليكون ثمنها رهنًا تحت يده فهل له ذلك (الجواب) نعم إذا خيف
على الرهن الفساد وكان الراهن غائباً لا يعرف مكانه فباعه المرتهن بأذن القاضي يكون غنسه
رهنًا عنده كما صرح حوايه ونقلها ما تقدم (سئل) فيما إذا رهن زيد خاتمه عند عمرو وبين له عليه
فوضعه عمرو في خنصره ثم حضر له دينه وطالب منه الخاتم فزعم أنه ضاع منها وكانت قيمته تزيد
على قدر الدين فهل يضمن كل قيمته (الجواب) نعم يضمن كل قيمته بجعل خاتم الرهن في خنصره
اليسرى أو اليمنى كافي التنوير والهداية وغيرهما من المتون (سئل) في المديون إذا حبس في
حبس القاضي بالوجه الشرعي وامتنع من أداء الدين وبيع الرهن المرتهن بالدين ووفائه من غنمه
بدون وجه شرعي فهل للمالك بيعه (الجواب) نعم قال في الخيرية مذهب الامام تاييد حبسه الى
أن يبيع الرهن بنفسه لأنه لا يرى الجبر على الحر المديون وعندهما للمالك بيعه جبراً لأنهم ما يريان
الجبر عليه وهذه المسئلة فرع ذلك وصرح قاضيان وصاحب الاختيار وكثير بان القوي على
قولهما فإذا حكم بهما كما مره نفذوا ورفع الخلاف والله تعالى أعلم اهـ (سئل) في الرهن إذا لم
يكن فيه قبض ليد المرتهن أو تخليته هل يكون غير لازم (الجواب) نعم وللراهن أن يرجع فيه قبل
القبض كالهبة لعدم لزومه قال الله تعالى فرهان مقبوضة والله تعالى أعلم ولو شهد الشهود على
اقرار الراهن بقبض المرتهن ولم يشهدوا على معايينة القبض كان الامام يقول لا يقبل ثم رجع
وقال يقبل كما هو قولهما من دعوى البرازية ومثله في العمادية رهن داره واعترف بالقبض
الا أنه لم يتصل به القبض فإذا تصادق على القبض والقباض يؤخذ باقراره من رهن جواهر
القتاوى وفيها من السبب الخامس رجل رهن داره والرهن متصرف فيه حتى مات ثم اختلف
المرتهن وورثه الراهن أنه كان مقبوضاً أم لا فإن أقام المرتهن البيينة على اقرار الراهن بالرهن
والتسليم يحكم بحصة الرهن ودعوى فساد الرهن لا تقبل بظاهرها ما كان في يد الراهن لأنه لما حكم
عليه باقراره بالرهن حمل على أن اليد كانت يد العارية اهـ وان ادعى المرتهن الرهن مع القبض
يقبل برهانه عليه ما وان ادعى الرهن فقط لا يقبل لأن مجرد العقد ليس بلازم وان جحد المرتهن
الرهن لا تسمع بيينة الراهن على الرهن لأنه ليس بلازم من قبل المرتهن وسواء شهد الشهود على
معايينة القبض أو على اقرار الراهن به عند الامام آخره هو قولهما برازية من نوع اختلاف
الراهن والمرتهن (أقول) انما لا تسمع البيينة إذا شهدوا بمعايينة القبض او اقرار الراهن به لأنهم
شهدوا بشيء غائب على الدعوى لأن فرض المسئلة أن المرتهن لم يذكر القبض في دعواه وأيضا فإن
صحة الدعوى شرط لصحة الشهادة (سئل) فيما إذا رهن زيد داره عند عمرو وبين شرعي
استدان منه رهنًا شرعيًا مسلمًا ثم اعتقه هازيد وهو معسر فكيف الحكم (الجواب) حيث كان
الراهن معسر اتسعى الجارية في أقل من قيمته ما ومن الدين وترجع على سيدها غنياً والله تعالى أعلم
(سئل) فيما إذا كفل زيد أخاه عمراً عند بكر وبين شرعي استدانه عمرو وتسلمه من بكر ورهن زيد
بذلك عدة دنانير معلومة سلمها منه وعلى زيد ديون لجماعة فهل يكون الرهن المزبور جائزاً

مطلب أخذ من الاصيل
رهنًا ومن الكفيل رهنًا
وهلك أحدهما عنده

مطلب رهن المشاع فاسد
مطلب فاسد الرهن كصححه

(الجواب) نعم يجوز الرهن المزبور كما في الخاتمة * (فرع) * رجل عليه ألف درهم لا خروجهما
كفيل فأخذ الطالب من الاصيل رهنًا وأعطاه الكفيل أيضًا رهنًا قال زفر أيهما هلك هلك بالدين
كله وقال أبو يوسف إذا هلك الثاني فإن علم رهنه بالرهن الاول حين رهنه هلك بالنصف وإن لم
يعلم هلك بجميع الدين قال الفقيه أبو الليث ذكر في آخر كتاب الرهن أنه هلك بالنصف ولم يشترط
العلم فاحتمل أن هذا تفسير لذلك واحتمل أن في رواية كتاب الرهن يستوى العلم والجهل فيكون
في المسئلة ثلاثة أقوال أحدها ما قال زفر والثاني ما قال أبو يوسف والثالث رواية كتاب الرهن
ذخيرة من الفصل ١٤ ثم ذكر أوجه الاقوال الثلاثة وفي التارخانية والصحيح ما ذكر في كتاب
الرهن (سئل) فيما استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم وتسلمه من عمرو بعد
ما رهن زيد بذلك عند عمرو حصص معلومة شائعة له في دار معينة وتسلمها منه ثم باع زيد الحصص
المرهونة فهل يعامل الرهن الفاسد معاملة الصحيح ولا يتقضي بيع الراهن له ولعمرو ووضع يده عليه
حتى يستوفي دينه أم لا (الجواب) رهن المشاع قليل باطل وقيل فاسد وهو الصحيح وفاسد
الرهن كصححه في الاحكام كلها كذا في الفصولين من التصرفات الفاسدة وصرحت به علمائنا
قاطبة كذا ذكر الخير الرمي رحمه الله تعالى وللمرتهن حق الحبس الى أن تصل اليه الدراهم كما
في الرهن الجائر لانه استيفاء البذل في العين بالدراهم التي إذا هالت وصل اليها بحبس الرهن كذا
في الذخيرة مات الراهن عن دين فالمرتهن أحق به كما في حال الحياة والرهن الفاسد كالصحيح حال
الحياة والمات حتى إذا نقضا وتناقضا الفاسد فلم مرتهن بحبس الرهن الفاسد حتى يؤدي اليه
الراهن ما قبض وبعد موت الراهن المرتهن بالمرهون الفاسد أولى من سائر الغرماء هذا إذا لحق
الدين الرهن الفاسد ما إذا سبق الدين ثم رهن فاسد بذلك الدين ثم تناقضا بعد قبضه ليس للمرتهن
حبسه لاستيفاء الدين السابق وليس المرتهن أولى من سائر الغرماء بعد موت الراهن لعدم
المقابلة حكم الفساد السبب بخلاف الرهن السابق والدين اللاحق لأن الراهن قبضه بمقابلة
الرهن وهما القبض سابق فتثبت المقابلة الحقيقية بخلاف الرهن الصحيح تقدم الدين
أو تأخر برؤية من الرهن وهذه المسئلة بنفسية جدا فلتكن على ذكر منك وقد أشار الى هذا
العلامة الخير الرمي في أول الرهن بقوله وإذا وجد التفاضل والرهن بدين كان عليه الى آخر
ما في فتاويه ومثله في الحاوي الزاوي من البيع من فصل بيع المستأجر والمرهون (أقول)
مقتضى قولهم ثم تناقضا أي تفاخرا العقد الفاسد أنه لو بقي على فساد لم يكن للمرتهن حبسه
ولو كان الرهن سابقا على الدين وزج بادل على ذلك ما في الذخيرة حيث قال وروى ابن سماعة عن
محمد أنه ليس للمرتهن حبسه لانه اصرار على المعصية ولكن ما في ظاهر الرواية أصح لأن الراهن
لما نقض فقد ارتفعت المعصية وحبس المرتهن المرهون ليصل الى حقه لا يكون اصرارا لأن
الراهن يجبر على تسليم ما قبض فإذا امتنع فهو المصّر ألا ترى أن في الشراء الفاسد للمشتري
الحبس الى استيفاء الثمن اه لمخاضا فقولنا لما نقض فقد ارتفعت المعصية فيقيد أنه قبل النقض
ليس له حبسه لبقاء المعصية ببقاء العقد الفاسد وهو مفاد تقييدهم المسئلة بالنقض أيضا ولكن
قد يقال أنه عند عدم النقض له حبسه بالاولى لأن العقد الفاسد ملحق بالصحيح في بعض الاحكام
حتى ان المبيع فاسدا يملك بالتبض وبعد فسخه يكون للمشتري حبسه حتى يقبض الثمن لبقاء
حكم العقد من وجهه ولو لا العقد لم يكن له حبسه وكذلك هنا فإذا كان للمرتهن حبسه بعد نقض
العقد وارتفاعة يـكون له حبسه قبل نقضه بالاولى لقيام العقد الملحق بالصحيح ويدل له ما في

التارخانية من الفصل الثالث الرهن عنده مضمون بالقيمة هذا هو الحكم في الرهن الصحيح وكذلك الحكم في الرهن الفاسد وهو الاصح اه وفي آخر الرهن من التنوير كل حكم رهن عرف في الرهن الصحيح فهو الحكم في الرهن الفاسد اه فظهر أن التقييد بالنقض ليس للاحتراز عما اذا بقي العقد بلا نقض بل هو بيان للواجب ولما يترب عليه أي يجب عليه ما فسخته واذا فسخته كان للمرتهن حبسه وأما ما نقلناه عن الذخيرة فالظاهر أن قوله وحبس المرتهن الخ علة ثانية تفيد أنه اذا حبس المرهون ليصل اليه حقه لا يكون اصرارا لان الاصرار انما هو ببقاء العقد الفاسد بلا فسخ لا بمجرد حبس المرهون ليصل الى حقه فنفس الحبس ليس اصرارا على المعصية فيجب عليه ازالة المعصية بفسخ العقد ويبقى المرهون تحت يده هذا ما ظهر لي في تقرير هذه المسئلة والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم وتسلمه منه ورهن عنده على ذلك داره المعلومة رهنها شرعا مسلما ليد عمرو ثم مات كل من زيد وعمرو عن ورثته وعن آخر لا ربا بها ولم يترك زيد سوى الدار فهل تكون ورثة عمرو والمرتهن احق بالرهن من بقية الغرماء حتى يستوفوا دينهم (الجواب) لا يبطل الرهن بموت الراهن والمرتهن ولا بموت أحدهما ويبقى رهنه عند الورثة كما صرح به في البرازية وفي التارخانية من الفصل الخامس مات الراهن وعليه ديون كثيرة فالمرتهن احق بالرهن اه فورثة عمرو والمرتهن احق به من بقية الغرماء حتى يستوفوا دينهم لأن لهم عليه يدا مستحقة فان فضل شيء من ثمن الدار المذكورة فلبقية الغرماء والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا رهن زيد عند عمرو كراما معلوما سلمه منه بدين استدان منه وقبضه منه الى أجل معلوم على أنه اذا لم يعطه فيه عند حلول الاجل يكن الرهن بالدين ثم حل الاجل ومات زيد عن ورثة احضروا الدين لعمرو وليرد لهم الرهن فامتنع زاعما أن الرهن صار له بطريق البيع على الوجه المذكور فهل يكون البيع غير صحيح ولا عبرة برنعه (الجواب) نعم كما افق به في الذخيرة من الرهن ناقلا عن البرازية قال للمرتهن ان لم اعطك دينك الى كذا فهو بيع لك بمالك على لا يجوز وذكر في طريقة الخلاف قال ان لم أوفيك مالك الى كذا والافالرهن لك بمالك بطل الشرط وصح الرهن وقال الشافعي يبطل الرهن أيضا اه والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا كان زيد بناء دار معلومة قائم بالوجه الشرعي في ارض وقف فرهنه عند عمرو ثم استدان منه مبلغا معلوما من الدراهم فهل يكون فاسدا وفاسد الرهن يعامل معاملة الصحيح (الجواب) صرحوا بأن رهن البناء غير جائز وعدم الجواز يحتمل البطلان ولا يمكن ما أشار اليه في الذخيرة يقتضي أن يكون فاسدا والمقبوض بحكم الرهن الفاسد يتعلق به الضمان وهو الصحيح والمقبوض بحكم الرهن الباطل لا يتعلق به الضمان أصلا لان الباطل من الرهن ما لا يكون منعقدا أصلا كالباطل في البيع والفاسد منه ما يكون منعقدا لكن بوصف الفساد وشرط انعقاد الرهن أن يكون مالا والمقابل به مالا مضمونا وهو شرط جواز الرهن ثم قال ففي كل موضع كان الرهن مالا والمقابل به مضمونا إلا أنه فقد بعض شرائط الجواز فينعقد الرهن لوجود شرط الانعقاد ولكن بصفة الفساد لانعدام شرط الجواز وفي كل موضع لم يكن الرهن مالا ولم يكن المقابل به مضمونا لا ينعقد الرهن أصلا كذا في النهاية للسفناقي شريلا لية غن الدرر من باب ما يصح رهنه (سئل) فيما اذا مات المرتهن عن ورثته وتركه ولم يوجد الرهن في تركته فهل يضمن قيمته في تركته (الجواب) يضمن قيمة الرهن في تركته وتقبض الورثة من الراهن مقدار دين مورثهم كما في الافتروى عن محيط الرضوى ونص عبارة ولورهن طيلسانا يساوي مائة

مطلب لا يبطل الرهن بموت الراهن والمرتهن ويبقى رهنه عند ورثة المرتهن

مطلب ان لم أعطك دينك الى كذا فالرهن بيع لك

مطلب رهن البناء فاسد

مطلب اذا مات المرتهن مجهلا يضمن قيمة الرهن

بثلاثين درهما ودفعه اليه ثم مات المرتهن وطلب الراهن الطليسان ولم يوجد فانه صار ضامنا لقيمة
الطليسان وتقبض منه الورثة ثلاثين وبردون سبعين من تركه الميت مخيط رضوى من الوديعة
من باب الامانات تتقلب مضمونة بالموت (أقول) الظاهر في التعبير أن يقال ويسقط من قيمة
الطليسان ثلاثون وبردون سبعين تأمل وأجاب في الخيرية من الرهن كذلك قائلا يضمن جميع
قيمه لان الزائد امانة فتضمن بالتجهيل وغير الزائد مضمون من قبل اه (سئل) فيما اذا استدان
زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم ورهن عنده على ذلك بقرات معلومة وأرضافها زرع رهنا
شرعيا مسلما فهل يكون الرهن المزبور صحيحا (الجواب) نعم يكون صحيحا ويدخل الزرع في الرهن
كما صرح به في الخاتمة وعبارتها ولو قال رهنك هذه الارض وفيها زرع أو شجرة أو ثمر على الاشجار
جاز ويدخل الكل في الرهن ولا يدخل الزرع والثمر في البيع الا بالذكر وفي الرهن يدخل بغير الذكر
لان الرهن لا يصح بدون ذلك فيدخل الكل صحيحا اه (أقول) اي لانه لو لم يدخل لزم أن تكون
الارض مشغولة بملك الراهن ورهن المشغول بدون الشاغل غير جائز (سئل) في الرهنة اذا
ماتت عن امّ وزوج غائب فوق مدة السفر وعن بنت صغيرة منه ويريد المرتهن أخذ دينه من ثمن
الرهن فهل للقاضي أن نصب وصيا عن الغائب والصغيرة حيث لا وصي لها أو يأمر القاضي
الوصي ببيع الرهن لو فاعدها (الجواب) نعم قال في شرح التنوير للعلائي من باب التصرف
في الرهن فان مات الراهن باع وصيه رهنه باذن مرتته وقضى دينه لقيامه مقامه فان لم يكن له
وصي نصب القاضي له وصيا وأمره ببيعه لان نظره عام وهذا الورثة صغار اقلو كبار اخفوا الميت
في المال فكان عليهم تحليصه جوهره اه وفي فتاوى رشيد الدين للقاضي نصب الوصي اذا
كان الوارث غائبا ويكتب في نسخة الوصاية انه جعله وصيا ووارث الميت غائب مدة السفر
عمادية من الفصل الخامس في القضاء على الغائب (سئل) فيما اذا استدان زيد من عمرو
دراهم معلومة الى أجل معلوم بعد ما رهن بالدين المزبور عند عمرو ونصف دار له رهنا مسلما وعمرو
ثم قبل فلك عقد الرهن ووفاء الدين أقر زيدا بحصة معلومة من نصفه لشركائه في الدار المرقومة
وصدقوه على ذلك بدون اذن من عمرو ولا اجازة منه فهل لا يجوز هذا الاقرار في حق عمرو المرتهن
أصلا ولا يطل حقه في الحبس (الجواب) نعم يكفي الفصل السادس من الذخيرة ونصها
واذا تصرف الراهن في المرهون قبل سقوط الدين من غير رضا المرتهن تصرفا يلحقه الفسخ
كالبيع والاجارة والكتابة والهبة والصدقة والاقرار ونحوها لا يجوز ذلك التصرف في حق
المرتهن أصلا ولا يطل حقه في الحبس واذا قضى الراهن الدين وبطل حق الحبس نفذت تصرفات
الراهن اه (أقول) ويؤمر المقر بقضاء الدين ورد ما أقرب به الى المقر له كافي الدر المختار بقي لو كان
الدين موجلا هل يؤمر بقضائه حالا أو يؤمر بدفع قيمته للمرتهن ثم تسليم الرهن للمقر له أو ينتظر
الى حلول الاجل لم أره فليراجع (سئل) فيما اذا رهن الجد أبو الاب مال ابن ابنه اليتيم يدين
نفسه ولم يكن لليتيم وصي من قبل أيه فهل يكون الرهن المزبور صحيحا (الجواب) نعم قال في
الهدي في باب ما يجوز ارتهانه ولورهنه أي الاب يدين على نفسه ويدين على الصغير جاز لا شأنا لهما
على أمرين جائزين فان هلك ضمن الاب حصته من ذلك للولد لا يبقاء دينه من ماله بهذا المقدار
وكذلك الوصي وكذلك الجد أبو الاب اذا لم يكن الاب أو وصي الاب اه ومثله في الزيلعي
(سئل) فيما اذا كان لا يتم عقار معلوم جار في ملكهم رهنته أمهم الوصي الشرعية عليهم يدين
استدانته من بعلمها زيد وتسلم زيد الرهن المزبور فهل صح الرهن المزبور (الجواب) نعم وللأب

مطلب يصح رهن أرض
فيها زرع
مطلب الزرع والشجر
والثمر يدخل في رهن الارض
بلا ذكر

مطلب في الراهن اذا مات
عن صغار وغيب

مطلب للقاضي نصب
الوصي اذا كان الوارث غائبا
مطلب اذا أقر الراهن
بالمرهون لغيره لا يجوز اقراره
في حق المرتهن

مطلب يصح رهن الجد
مال ابن ابنه اليتيم يدين على
نفسه
مطلب يصح رهن الوصي
مال اليتيم

أن يرهن بدين عليه عبد الطفلة والوصى كذلك تنوير من الرهن ولو رهن الوصى أو الأب مال
 اليتيم بدين نفسه في القياس لا يجوز ويجوز استحسانا وعن أبي يوسف أنه أخذ بالقياس خاتمة
 من تصرف الوصى في مال اليتيم ومثله في شرح الكنتز للعيني وغيره والمسئلة مفصلة في أدب
 الاوصياء (سئل) فيما إذا كانت هند وصيا على ابنتها اليتيم فرهنت دارها بدين لليتيم بدينها
 وتسلت الرهن من نفسها فهل يـ~~كون~~ الرهن غير جائز (الجواب) نعم كافي ادب الاوصياء
 من فصل الرهن وقال العلائي في شرح التنوير له أي للأب رهن ماله عند ولده الصغير بدين له أي
 للصغير عليه أي على الأب ويحبسه لاجله أي لاجل الصغير بخلاف الوصى فإنه لا يملك ذلك
 سراجية وكذا عكسه فلا لب رهن متاع طفله من نفسه لأنه لو فور شقيقته جعل كشيخين
 وعبارتين كسراة مال طفله بخلاف الوصى لأنه وكيل محض فلا يتولى طرق العقد في رهن ولا
 يسع وتماه في الزيلعي اهـ (سئل) فيما إذا استدان زيد من عمرو دراهم معلومة وتسلمها منه بعد
 ما رهن عنده على ذلك زرع شعيرة فأثما في أرض وقف وسلم منه ثم مات زيد قبل دفع الدين ولم يترك
 شيئا وعليه ديون أخرى للجماعة فهل يـ~~كون~~ عمرو أحق بالرهن من بقية الغرماء ويعامل الرهن
 الفاسد معاملة الصحيح (الجواب) نعم ما قبل البيع قبل الرهن الا في أربعة الخ اشباه وفي
 شروط الظهري شراء الزرع قبل الادراك يجوز ويؤمر بالقلع الخ بزازية من البيوع وفي
 الدرر لا يصح رهن مشاع وعمر على شجرة دونه أي دون الشجر وزرع أرض أو نخلة دونها أي دون
 الأرض لأن المرهون متصل بما ليس عمره من خلقه فكان في معنى المشاع اهـ (أقول) وقيد
 في السؤال بقوله بعد ما رهن الخ ليكون الرهن سابقا على الدين اذ لو كان لاحقا لم يعامل معاملة
 الصحيح كما مر عن البرازية (سئل) فيما إذا انفق المرتهن على الرهن باذن الحاكم وجعله الحاكم
 ديناً على الراهن ويريد الرجوع على الراهن بذلك فهل له ذلك (الجواب) نعم وكل ما وجب على
 احدهما أي الراهن أو المرتهن فأداه الآخر بغير أمر القاضي كان متبرعا فمأذاه كما إذا قضى
 دين غيره بغير أمره الآن يأمره القاضي ويجعله ديناً على الآخر فيستدبرج عليه ويجرد أمر
 القاضي من غير تصريح بجعله ديناً عليه لا يرجع كافي الملتقط وعن أبي حنيفة أنه لا يرجع عليه
 إذا كان صاحبه حاضرا وإن كان بأمر القاضي وتماه في المنع من الرهن (سئل) فيما إذا كان
 لزيد على عمرو مبلغ معلوم من الدراهم وبه رهن عند زيد فقضى رجل دين عمرو والراهن طوعا
 وقبضه زيد فهل يسقط الدين وللراهن أن يأخذه رهنه (الجواب) نعم رجل له على رجل ألف
 درهم وبه رهن عند صاحب المال فقضى رجل دين الراهن طوعا وقبض الطالب سقط الدين
 وكان للمطلوب أن يأخذه رهنه فإن لم يأخذ حتى هلك الرهن كان على المرتهن أن يرد على المتطوع
 ما أخذ منه ويعود ما أخذ من المتطوع إلى مالك المتطوع عليه وكذلك رجل اشترى من رجل
 عبدا بألف درهم وقبض العبد فبرع انسان بقضاء الثمن ثم استحق العبد وأوردت قبض
 بقضاء أو قبل القبض بقضاء أو بغير قضاء كان على بائع العبد رد الثمن على المتبرع لأعلى المشتري
 خاتمة من فصل فيما يجوز رهنه وما لا يجوز (سئل) في المرتهن إذا أودع الرهن عند رجل
 بدون إذن من الراهن وهلك عند الرجل فهل يضمن المرتهن كل قيمته (الجواب) نعم وليس
 للمرتهن بيعه ورهنه واجارته وإعارته ولو فعل يصير متعديا ولا يطل عقد الرهن فصولين
 من أنواع الضمانات وفي كل موضع لو فعل المودع بالوديعة لا يغرّم فكذا المرتهن إذا فعل ثم
 الوديعة لا تودع ولا تعار ولا تؤجر فكذا الرهن وليس للمرتهن أن يؤجر الرهن وليس له أن يرهنه

مطلب للأب رهن ماله عند
 الصغير بخلاف الوصى

مطلب رهن الزرع فاسد
 معاملة معاملة الصحيح

مطلب إذا كان الرهن
 الفاسد سابقا على الدين
 يعامل معاملة الصحيح
 مطلب فيما إذا انفق المرتهن
 على الرهن باذن الحاكم

مطلب تبرع بقضاء دين
 غيره وبه رهن

قوله إلى ملك المتطوع عليه
 هكذا رأيت في نسختي الخاتمة
 اهـ منه

مطلب المرتهن إذا أودع
 الرهن يضمن

مطلب في المرتهن اذ ارهن
الرهن بلاذن

وليس له أن يعيره خلاصة قبيل الفصل الخامس (سئل) في المرتهن اذ ارهن الرهن عند رجل آخر بغير اذن الراهن وهلك عند الرجل هل يكون المرتهن متعديا فيضمن قيمته (الجواب) نعم وليس للمرتهن أن يرهن الرهن فان رهنه بغير اذن الراهن كان للراهن الاول أن يبطل الرهن الثاني ويعيده الى يد الاول ولو هلك في يد الثاني قبل الاعادة الى يد الاول فالراهن الاول بالخيار ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الثاني فان ضمن المرتهن الاول يكون ضمانه رهنا وملكه المرتهن الاول بالضمن الاول وصار كانه رهن ملك نفسه وهلك في يد المرتهن الثاني وان ضمن المرتهن الثاني يكون الضمان رهنا عند المرتهن الاول ويبطل الرهن عند الثاني ويرجع المرتهن الثاني على الاول عما ضمن وبدينه ولو رهن المرتهن الاول عند الثاني باذن الراهن الاول صح الرهن الثاني وبطل الرهن الاول فصار كأن المرتهن الاول استعار مال الراهن الاول للرهن فرهنه هذه الجملة في شرح الطحاوي عمادية في الفصل ٣١ (سئل) في المرتهن اذ ارهن الرهن عند آخر باذن الراهن الاول هل يصح الرهن الثاني ويبطل الرهن الاول (الجواب) نعم كما صرح به في العمادية ومهر آغا (سئل) فيما اذا استدان زيد من عمرو دراهم وأرهن عنده على ذلك داره رهنا شرعيا مسلما فباعه الدار وقاصصه بمئتمن دينه قام الآن بكر يدعي أن الدار رهنية عنده بدين في ذمة زيد رهنا ساقيا على رهن عمرو يدون تسلم للداف هل يكون الرهن غير صحيح لكونه غير مسلم (الجواب) القبض شرط لزوم الرهن وصح في المجتبى أن القبض شرط الجواز لكافي العلائي فعلى القول الاول يكون رهن زيد الدار عند عمرو رجوعا عن الرهن عند بكر وعلى القول الثاني الصحيح يكون رهنه عند بكر غير جائز من أصله ولا تسمع دعوى بكر المذكورة لما في البرازية ان ادعى المرتهن الرهن مع القبض يقبل برهانه عليها وان ادعى الرهن فقط لا يقبل والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم مؤجلا الى أجل معلوم ورهن زيد عند عمرو ودوره الجارية في ملكه رهنا شرعيا وسلم الرهن المذكور لبكر العدل فقبضه بكر منهم ما ثم وكل زيد بكر يبيع الرهن عند حلول الاجل فهل يكون التوكيل المزبور صحيحا (الجواب) نعم اذا وضع أي الراهن والمرتهن الرهن على يد العدل صح ووضعهما عندنا ويتم الرهن بقبضه أي بقبض العدل ولا يأخذه أي الرهن احدهما أي الراهن والمرتهن منه أي من العدل لانه يتعلق به حقهما وضمن لو دفعه الى أحدهما فان وكل الراهن المرتهن أو العدل أو غيرهما أي غير المرتهن والعدل يبيعه أي يبيع الرهن عند حلول الاجل صح أي التوكيل لان الرهن ملكه فله أن يوكل من شاء من هؤلاء ببيع ماله معلقا ومنجز الخ منجذرا

(كتاب الجنائيات)

(سئل) فيما اذا ضرب زيد عمر ابسكين فقطع مفضلين من خنصر يده وشت بسببها بقية اصابعه مع ما بقي من خنصره فما الحكم في ذلك (الجواب) لا يجب القود فيما ذكر لما في التنوير من فصل الشجاج ولا بقطع اصبع شل جاره وقال أيضا ولا اصبع قطع مفصله الاعلى وشل ما بقي من الاصابع بل دية المفصل والحكومة فيما بقي اه فيجب عليه في كل مفصل من مفاصل الخنصر ثلث دية الاصبع وهي عشر من الابل أو مائة من الدنانير أو ألف من الدراهم لان الاصبع الواحدة فيها عشر الدية وهي من هذه الانواع الثلاثة وأما بقية اصابعه المشلولة مع ما بقي من خنصره فان كان لا يتنفع به حكمه حكم المقتوع في وجوب الدية فيجب

مطلب رهن المرتهن الرهن
عند آخر باذن الراهن بطل
الاول وصح الثاني

مطلب رهن عند رجل
وادى آخر أنه رهون عنده
قبله بلا تسلم لا تسمع دعواه

مطلب وضع الرهن عند
عدل ووكله ببيعه صح ذلك
(كتاب الجنائيات)

قوله ولا يقطع الخ أي ولا يجب
القصاص بقطع الخ اه
منه

مطلب يجب في كل مفصل
ثلث دية الاصبع
قوله المشلولة هكذا في النسخ

وصوابه المشلولة فان فعل
هذه المادة ثلاثي لازم من

باب تعب ويتعدى بالهمزة
فيقال أشل الله اليد وأما
الثلاثي المتعدى فليس المعنى

عليه هنا كما تفيد عبارة
المصباح فلترجع اه
مصححه

في كل أصبع عشر الدية وفيما بقي من خنصره ثلث عشر الدية وان كان يتنفع بذلك ففيها
حكومة عدل بان ينظر الى ما فاتت والى ما بقي فيحكم بحسابه والله تعالى أعلم والمسئلة في الخيرية
وفي غيرها من المتون والشروح (أقول) فقول التنوير بعالله دية والحكومة فيما بقي
محمول على ما اذا كان يتنفع به والافيه الدية ايضا لما في النهاية عن شرح الطحاوي اذا قطع من
أصبع مفصل واحد فقل الباقي من الاصبع أو الكف لا يجب القصاص ولكن تجب الدية
فيما شل منه ان كان أصبع اقدية الاصبع وان كان كف اقدية الكف وهذا بالاجماع ونحوه في
غاية البيان وتام بيان هذا المحل في رد المحتار (سئل) فيما اذا كان زيد طبقة أخشاب بارزة
في دار جاره عمرو فعمد عمرو وسلق تحت الاخشاب المزبورة قعه في ميقة عملها وأوقد فيها نارا
لا يوقد مثلها ولا تحمّلها الميقة والعلم محيط بأن مثل هذه النار تحرق الاخشاب المذكورة
فسرت النار الى الاخشاب فأحرقتها وأحرق الطبقة وما فيها من الامتعة بعد ما نهى جاره عن
ذلك مراراً فهل يضمن قيمة ذلك (الجواب) نعم وفي فتاوى أهل سمرقند اذا ألقى في التنوير من
الخطب ما لا يحتمل له التنوير فأحرق بيته وتعدى الى بيت غيره فأحرقه ضمن تارخانية من
الفصل ١٨ ومثله في العمادية من أنواع الضمانات وكذا في فتاوى ابن المؤيد عن المنية وقال
في التارخانية من الفصل المذكور أيضاً وفي الكبرى ولو أن رجلاً قطن في أرض نفسه وتلك
الأرض لصيقة الى أرض أخرى فأوقد صاحب الأرض الأخرى ناراً على طرف أرضه الى جانب
ذلك القطن والعلم محيط بأن مثل هذه النار تحرق مثل هذا القطن في قربه من النار فأحرق ذلك
القطن فإن صاحب النار ضمن مثل ذلك اه الواجب لا يتقيد بوصف السلامة والمباح
يتقيد به نهج النجاسة من الجنائيات ومثله في الاشباه والدر المختار (سئل) في امرأة حرة
حبلت من زوجها زيد ضربت بطن نفسها عمدت فآلقت جنيناً ذكراً ميتاً بعد سبعة أشهر بلا اذن
زوجها فهل تضمن عاقلة المرأة العترة ولا تراث المرأة منها وما قدر العترة (الجواب) نعم تضمن
عاقلة عترة لانها أتلفته متعمدة وتحمل عنها العاقلة ولا تراث منها لانها قاتله بغير حق والقاتل
لا يراث والعترة قدرها نصف عشر الدية خمسمائة درهم ويجب المقدر المذكور في سنة
كما صرح بذلك في المنع وغيره وضمن العترة عاقلة امرأة أسقطته ميتاً عمدت بدواء أو فعل بلا اذن
زوجها فان أذن لا تنوير من الجنائيات من فصل ضرب امرأة (أقول) قوله فان أذن لا بحث
فيه في الشرع بل لية بحثاً أجبت في رد المحتار (سئل) في رجل ضرب آخر عمدت على فقه فاسقط
سنتين من أسنانه فما يلزمه بعد الثبوت (الجواب) حيث كان عمداً فله طلب القصاص السن
بالسن وان كان خطأً يجب عن كل سن نصف عشر الدية خمس من الابل أو خمسمائة درهم من
الفضة والله تعالى أعلم (أقول) لم يبين كيفية القصاص في السن اذا قلعت فقل تعاقب سن الجناني
وقيل تبرد بالمبرد الى اللحم كالمو كسرت قال العلائي وبه أخذ صاحب الكافي قال المصنف
يعني صاحب التنوير وفي المجتبى وبه يفتي اه كلام العلائي لكن راجعت المنع الذي هو
شرح التنوير للمصنف وراجعت المجتبى فلم أرفه سماً ذلك نعم كتبت في رد المحتار أنه مشى على
هذا القول الثاني شرّاح الهداية وعزوه الى الذخيرة والمبسوط وتبعهم الزيلعي وصاحب
الجوهرة وصريحوا بانها لا تقلع ومشى على القول الاول في الهداية ومختصر الوقاية والمقتضى
والاختيار والدرر وغيرها ونقل الطوري في تكملة البحر عن المحيط أن في المسئلة روايتين ونقل
بعضهم عن المقدسي أنه قال ينبغي اختيار البرد وفي شرح من لا يسكن عن الخلاصة النزاع

مطلب أوقد نارا كثيرة
فاحترق طبقة جاره ضمن
مطلب ألقى في التنوير ما لا
يحتمل له فأحرق بيته وتعدى
الى بيت جاره يضمن

مطلب ضربت بطن نفسها
فآلقت جنيناً ضمن عاقلة
العترة
مطلب العترة نصف عشر
الدية

قوله أجبت في رد المحتار ينبغي
مر ابعة النسخة التي بخط
المؤلف أو مر ابعة رد المحتار
لينظر هل أجاب به أو عنه
والظاهر الثاني تأمل اه
مطلب ضرب رجل اعمدا
فقلعه سنين يجب القصاص
مطلب في كيفية القصاص
في السن

مطلب أسقط رجل سني
امرأة عمدا يلزمه الدية
لا القصاص

مطلب لا قصاص بين الرجل
والمرأة فمادون النفس
مطلب في كل سن من أسنان
المرأة أربع عشر دية
مطلب أمر غيره بقلع ضرسه
فقلع ضرسا غيره لزومه الدية

مطلب دية سن الرجل
نصف عشر الدية

مطلب في كل أصبع عشر
الدية وفي أصبع المرأة نصف
العشر

مطلب دية المرأة نصف دية

الرجل في النفس ومادونها

مطلب ما مثل من المفاصل

حكمه حكم المقتوع

في الدية

مطلب كل عضو ذهب نفعه

فقيه الدية وان كان قائما

مطلب فقد الصبي لا يلزم

معلمه حضاره

مشروع والاخذ بالمبدأ احتياط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عمد الى امرأة أجنبية وضربها
بيده العادية على فخها فأسقط سنين من أسنانها العليا فهل على الرجل دية سنينها وما مقدارها
(الجواب) على الرجل دية سنينها وقدرها خمس من الابل أو خمسمائة درهم أو خمسون ديناراً
والله تعالى أعلم وفي التنوير وشرحه وفي كل سن يعني من الرجل اذ دية سن المرأة نصف دية سن
الرجل جوهره خمس من الابل أو خمسون ديناراً أو خمسمائة درهم لقوله عليه الصلاة والسلام
في كل سن خمس من الابل يعني نصف عشر دية لو حاروا نصف عشر قيمته لو عمدا اه وفيه من
باب القود ولا قود عندنا في طرفي رجل وامرأة وطرفي حر وعبد وطرفي عبدتين لتعذر المماثلة
بدليل اختلاف ديتهم وقيمتهم والاطراف كالاموال الخ اه (أقول) قول المؤلف وقدرها
خمس من الابل الخ أي قدر دية سني المرأة لانه اذا كان دية سن الرجل خمسا من الابل وكانت دية
سن المرأة نصف دية سن الرجل تكون دية السنين في المرأة كدية سن واحدة في الرجل وقوله
وفيه من باب القود الخ استدلال على أن الواجب هنا الدية لا القصاص وان كانت الجناية عمدا
بناء على أن المراد بالاطراف مادون النفس فيدخل فيها السن وعبرة مختصر القيد وري
ولا قصاص بين الرجل والمرأة فمادون النفس انتهت وهي أصرح في المراد (سئل) في امرأة
أصاب فخها بحجر خطأ من امرأة أخرى فأسقط ثمانية من أسنانها فهل يجب في كل سن ربع عشر
الدية وما قدرها (الجواب) يجب في كل سن ربع عشر الدية لكونها امرأة والدية من الابل
مائة ومن الذهب ألف دينار ومن الورق أي الفضة عشرة آلاف درهم والله سبحانه أعلم (سئل)
في رجل أمر آخر بقلع ضرسه لوجع أصابه وعين له ذلك الضرس فزعه المأمور وضرسا آخر ثم اختلفا
وحلف الا أمر على ما عين له فهل تجب الدية في مال المأمور (الجواب) نعم قال في جامع
الفتاوى ولو أمر رجلا بنزع سنه لوجع أصابه وعين السن والمأمور نزع سنا آخر ثم اختلفا فيه
قال قول للآخر فان حلف فالدية في ماله أي المأمور وسقط القصاص للشبهة ومشله في الفتاوى
الزاهدي والفقهاء وصور المسائل عن الفتاوى ودية السن نصف عشر الدية وهو خمس من الابل
أو خمسون ديناراً أو خمسمائة درهم والله سبحانه أعلم (سئل) في رجل ضرب امرأته الحرة على
يدها عمدا فسلت بعض أصابع يدها بحيث لا يتنفع به فهل في كل أصبع من أصابع اليدين
والرجلين نصف عشر الدية (الجواب) يجب عليه في كل أصبع من أصابع اليدين المذكورة
نصف عشر الدية والله تعالى أعلم قال في التنوير من الديات وفي كل أصبع من أصابع اليدين
والرجلين عشرها اه وفيه أيضا دية المرأة على النصف من دية الرجل في دية النفس ومادونها
روى ذلك عن علي رضي الله تعالى عنه مرفوعا وموقوفا اه وفي الخبرية من الديات ضمن
سؤال ما نصه ثم تنظر الى ما مثل من المفاصل الباقية فان كان لا يتنفع به حكمه حكم المقتوع
في وجوب الدية اه (سئل) في رجل ضرب آخر على يده يندقة أصابت أصبعه السبابة
فسلت ما يلزمه بعد الثبوت (الجواب) حيث سلئت فان كان لا يتنفع بها حكمها حكم
المقتوع ودية الاصبع عشرة من الابل أو مائة من الدراهم والله سبحانه أعلم
وكل عضو ذهب نفعه فقيه دية وان كان قائما كيدسلت وعين ذهب ضوعها ملتي قبيل الشجاج
ومثله في التنوير وقد أفتى بمثله الخير الرمي (سئل) في صبي عمره نحو عشر سنين دفعه أبوه الى
حائك ليعلمه الحيا كنه فكش عند الحائك أياما يشغل في النهار ثم يذهب عشيا الى أبيه ففقده
الصبي ولم يعلم مكانه بدون صنع من الحائك فقام أبوه يطالب الحائك باحضاره بدون وجه شرعي

مطلب خرجت الرصاصه
لا بفعل أحد فقتله لاضمان

مطلب القتل بالرصاص
الجراح يوجب القصاص
مطلب الآلة التي توجب
القصاص

قوله الاشقي هو بالشين المعجمة
ما يخرج به كما في القاموس
اه منه

مطلب للورثة الكبار القود
قبل كبر الصغار

فهل لا يلزمه احضاره (الجواب) نعم وقد أفق بذلك في الخيرية من الاجارة وتوخذ المسئلة
أيضا من الاشباه من أحكام الصبيان والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا كان له ندفقة بحرية
مملوءة برصاص وطلبها رجل ليشتريها فأرسلته اليه مع صغير فأخذها الرجل بيده فأورث وخرجت
الرصاصه منها لا بفعل أحد فقتله فهل لاضمان على هتدوا الصغير (الجواب) نعم (سئل)
في رجل له ندفقة بحرية علقها في بيته وبعد استقرارها وقع مشخاصها على خزانها لا بتمركه أحد
ولا بفعله فأورث وخرجت وأصاب صاحبها وجماعة فقتلت واحدا من الجماعة وخرجت الباقيين
قام اولياء المقتول يطلبون دية من المجرور حين فهل والحالة هذه ليس عليهم ولا على عاقلتهم دية
(الجواب) نعم وقد أفق بذلك الخير الرمي (سئل) فيما اذا ضرب زيد عمرا برصاصه جازحة
عمدا فاصابت وجهه وجرحت مومات من ذلك عن ورثة طلبوا القصاص من زيد الضارب
المذكور بعد ما ثبت عليه ذلك بالبيئة العادلة بثبوت شرعي الذي حاكم الشريعة المطهرة فهل تجاب
الورثة الى ذلك ويقتص من زيد بالوجه الشرعي (الجواب) نعم حيث الحال ما ذكر كما صرح
بذلك قاضيان وغيره ويجب على ولاية الامور ضاعف الله تعالى لهم الاجور اقامة حدود الدين
ونصرة المسلمين قال الله تعالى كتب عليكم القصاص في القتلى وقال تعالى وكتبنا عليهم فيها أن
النفوس بالنفس وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لزوال الدنيا أهون على الله من قتل امرئ
مسلم ويشاب ولاية الامور على ذلك جزيل الثواب من الملك الوهاب والله تعالى أعلم بالصواب
وأما الآلة التي توجب القصاص اذا حصل القتل بالآلة جازحة كالسيف والسكين والرمح والسهم
حديدا كانت الآلة أو غير حديد كما لو نجح بليطة القصب والرمح الذي لسانه بعد أن يكون
محدودا والعمود والنشابة والسهم الذي لا نصل فيه اذ ارماه فخرجه أو ضربه بعمود حديد أو
ما يشبه الحديد كالنحاس والشبابة والرصاص والذهب والفضة اذا ضربه فخرجه أو شق بطنه
بجانب محدود أو رماه بصنجة ألف درهم فخرجه أو لم يخرجه فقات من ذلك يقتل اه قاضيان
من باب القتل (أقول) كتبت في رد المحتار أول الجنايات عن الجوهر العمد ما تعمده قتل بالحديد
كالسيف والسكين والرمح والخنجر والنشابة والابرة والاشقي وجميع ما كان من الحديد سواء كان
يقطع أو يضع كالسيف ومطرقة الحداد والابرة وغير ذلك سواء كان الغالب منه الهلاك أم لا
ولا يشترط الجرح في الحديد في ظاهر الرواية لانه وضع للقتل قال الله تعالى وأنزلنا الحديد فيه بأس
شديد وكذا كل ما يشبه الحديد كالصقر والرصاص والذهب والفضة سواء كان يضع أو يرض
حتى لو قتله بالمثل منها يجب عليه القصاص كما اذا ضربه بعمود من صقر أو رصاص اه كلام
الجوهره وروى الطحاوي عن الامام اعتبار الجرح في الحديد ونحوه قال الصدر الشهيد وهو
الاصح ورجمه في الهداية وغيرها كما سيأتي في الفصل الآتي في مسئلة المترقت وعلى كل فالقتل
بالبندفقة الرصاص عمدا لانهم من جنس الحديد وتجرح فيقتص به لكن اذا لم تجرح لا يقتص به
على رواية الطحاوي اه ما كتبه (سئل) في هذه الحادثة ان في الورثة صغارا وكبارا الكبار
أبوه وامه وزوجته والصغار ابنه وبنته والوصي عليهم ما جدهما والده المذكور هل لوالده وأمه
وزوجته القصاص قبل كبر أولاده أم لا (الجواب) قال في التنوير والكبار القود قبل
كبر الصغار الا اذا كان الكبير أجنبيا عن الصغير فلا حتى يبلغ الصغير اه وفي الدرر ويستوفى
الكبير قبل كبر الصغير لانه حق لا يتجزأ الموت بسبب لا يتجزأ وهو القرابة واحتمال العفو والصالح
من الصغير منقطع فثبت لكل واحد كافي ولاية النكاح اه وفي الملتقى ومن قتل ولدا اولياء

كبار وصغار فللكبار الاقتصاص من قاتله قبل كبر الصغار خلافا لهما ومثله في كثير من المعبرات
وفي منظومة الكواكب وجاز أن يستوفى الكبير * من قبل ما أن يكبر الصغير
(سئل) في رجل قتل آخر عمدا بالآلة ثم وجرحه بحديدة ولم يزل صاحب فراش حتى مات من
ذلك عن ابن صغير وزوجه وأم فادعت الام بالوصاية على الصغير وحدة الصغير على القاتل وثبت
ذلك عليه بالوجه الشرعي فكيف الحكم (الجواب) قال في الملتقى من قتل بحديدة المتر
اقتص منه ان جرحه بحده وان كان يظهره فلا وعليه الدية اه فلينظر ذلك وفي غالب المتون
للكبار القود قبل كبر الصغار وخصه الزيلعي وغيره بما اذا كان الكبير ليس بأجنبي عن الصغير
فان كان له ولاية عليه لكن لافي ماله كالم والاح فله ذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا
لهما فانه عندهما ينتظر بلوغ الصغار والصحيح قول أبي حنيفة كما في البدائع ومن خصوص
الشهود ينبغي التفحص عنهم سر او علانية فانه يحتاط في الفروج والدماء لا يحتاط في غيرهما
والله سبحانه الموفق (أقول) الذي في السؤال انه جرحه بحديدة المتر حيث وجد الجرح بالحديد
وجب القصاص اتفاقا سواء جرحه بحده أو يظهره وانما الخلاف فيما اذا ضربه بالحديد ولم
يجرحه كما اذا ضربه بظهر المتر ولم يحصل جرح وتقدم اتفاقا أن الاصح اعتبار الجرح في الحديد
ونحوه من الرصاص والذهب والفضة وصححه في الهداية وأقره سراجها على خلاف ما هو
ظاهر الرواية وأما مسألة ثبوت القود للكبار قبل بلوغ الصغار فهي من مسائل المتون واستثنى
منها في التتويج تبعاً للزيلعي ما اذا كان الكبير أجنبياً عن الصغير وهذا بعمومه يشمل ما اذا كان
ورثة المقتول زوجة بالغة وابناً صغيراً من زوجة غيرها فان الزوجة هنا أجنبية عن الابن الصغير
ومقتضى ذلك انه ليس للزوجة القود قبل بلوغ الصغير وبه أفتى الحانوتي وقال انه لم يجد هذا القيد
لغير الزيلعي ولكنه ثقة ثم ذكر عبارة الزيلعي وقال فينتظر على هذا الى بلوغ الصغير اه لكن
الزيلعي لم يفردهم بهذا القيد في القهستانى مانصه وفي الاصل ان كان الكبير أباً يستوفى القود
بالاجماع وان كان أجنبياً بان قتل عبد مشترك بين أجنبيين صغير وكبير ليس له ذلك الخ اه
وكتبت في رد المحتار عند قوله الا اذا كان الكبير أجنبياً عن الصغير قال في النهاية بأن كان العبد
مشتركا بين صغير وأجنبي فقتل عمدا ليس للأجنبي أن يستوفى القصاص قبل بلوغه بالاجماع
الا أن يكون للصغير أب فيستوفيه حينئذ ثم قال في النهاية ناقلا عن المبسوط لأن السبب الملك
وهو غير متكامل لكل واحد منهما فان ملك الرقبة يحتمل التجزئ بخلاف ما نحن فيه فان السبب
فيه القرابة وهي مما لا يحتمل التجزئ وعامة فيه وظاهر هذا التصوير والتعليل ومثله ما قدمنا
اتفاعن القهستانى عن الاصل أن المارد بالاجنبى من كان شريكاً في الملك لافي القرابة فلو قتل
رجل وله ابن عمه كبير وابن خالة صغير وهما أجنبيان لا وارث له غيرهما فالكبير القصاص لأن
السبب القرابة للمقتول وهي مما لا تجزئ فكذا ما ثبت بها وهو القصاص فثبت لهما غير
متجزئ لكل واحد استيفاء ما انفاده بخلاف الملك فانه متجزئ فلا يثبت القصاص بسببه لكل
بانفاده ما لم يجتمعا ويطلب القصاص والصغير ليس من أهله الا اذا كان له أب فيستوفيه الاب مع
شريك ابنه في العبد المقتول وكذا لو قتل عن زوجة وابن صغير من غيرها فللزوجة القصاص
لأن من ادعى بالقرابة ما يشمل الزوجية بدليل ثبوت القصاص بالقرابة لكل واحد من الزوجين
وفي التتارخانية أو آخر الباب السابع من كتاب الجنائيات المسئلة على وجهين اما أن يكون القتل
عمداً أو خطأ فان كان خطأ فان كان الشريك الكبير ولي الصغير له أن يستوفى جميع الدية حصّة

مطلب قتل آخر عمداً بتر
وجرحه

مطلب فيما اذا كان الكبير
أجنبياً عن الصغير

نفسه بحكم الملك وحصه الصغير بحكم الولاية وان كان الكبير أفا أو عم ليس وصيا للصغير
يستوفي حصه نفسه فقط وان كان القتل عمدا ان كان الكبير أبه أن يستوفي القصاص
بالاجماع وان كان أجنبيا بأن قتل عبدا مشتركا بين أجنبيين أحدهما صغير والاخر كبير ليس
للأجنبي أن يستوفي القصاص بالاجماع الا أن يكون للصغير أب فيستوفيان حينئذ وان كان
الكبير أفا أو عم فعلى قول أبي حنيفة له أن يستوفي قبل بلوغ الصغير وعلى قولهما لا حتى يبلغ
الا أن يكون للصغير أب فيستوفي الأب نصيب الصغير مع الكبير وعلى هذا الاختلاف اذا كان
شريك الكبير معتوها أو مجنونا اه وتعامه فيها من الفصل المذكور فهذه العبارات كلها قد
حصرت تصوير الاجنبي بالشريك في الملك دون الشريك في الارث وتعليل المسئلة الذي مر عن
المبسوط صريح في ذلك أيضا وحينئذ فلا تدخل مسئلة الزوجة مع الابن من غيرها تحت
الاجنبي المستثنى هذا ما ظهر لفهمي القاصر قنامله والله سبحانه وتعالى أعلم وقد نقل المؤلف
عن فتاوى العلامة الشلبي مسئلة وهي سئل عن شخص قتل امرأة عمدا وعدوانا وثبت ذلك
ببينة شرعية والحال أن المقتولة خلفت من الورثة زوجا بالغوا ولدا امرأه قاصيرا من شخص
غير الزوج الذي قتلت في عصمته فهل يجوز للزوج المذكور أن يقتص منه قبل بلوغ الولد
المذكور أم لا وهل يجوز لولد الولد المذكور أن يقتص منه لولده قبل بلوغه أولا الجواب للزوج
المذكور القصاص قبل بلوغ الولد عند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه قال في الكز والذكاء
القول قبل بلوغ الصغار اه ولو ولد الولد الصغير القصاص لولده قبل بلوغه قال قاضيان للأب
استيفاء القصاص لابنه الصغير في النفس وفيما دون النفس ويستحق القصاص من يستحق
ميراثه على فرائض الله تعالى يدخل فيه الزوج والزوجة وكذا الدية اه وقال الوالوالجى ولاية
استيفاء القصاص لمن يستحق القصاص والمستحق للقصاص من يستحق مال القتل على فرائض
الله تعالى يدخل فيه الزوج والزوجة وكذا الدية والله تعالى أعلم كازروني من الجنائيات عن
فتاوى الشلبي (سئل) في رجل بالغ عاقل عمدا لرجل وضربه بالسيف فقتله وثبت عليه ذلك
لدى قاض بالطريق الشرعي وللمقتول زوجة وأولاد صغار منها وأب وأم هي أم ولد لابي المزبور
وله تركه ويريد الأب استيفاء القصاص مع الزوجة من المقتول قبل كبر الصغار فهل يسوغ للأب
والزوجة ذلك ولا ترث الأم من تركته (الجواب) نعم اذا اجتمع الأب والزوجة لهما ذلك قبل
كبر الصغار أما بالنظر الى الأب فبالاجماع أحبا بنا رجهم الله تعالى كما في الزيلعي والمحيط الرباني
وأما بالنظر الى الزوجة فكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما والصحيح قوله كما في
البدائع وأما أم المقتول فلا ترث من تركته حيث كانت أم ولد ولا تستحق القصاص كما في الخانية
ويستحق القصاص من يستحق ميراثه على فرائض الله تعالى وبالله التوفيق قال الزيلعي
ولو كان الكبير وليا للصغير عن له التصرف في ماله كالأب والجد يستوفيه الكبير قبل أن يبلغ
الصغير بالاجماع أحبا بنا سواء كانت الولاية لهما بالملك أو بالقربة وان كان وليا لا يقدر على
التصرف في المال كالأخ والعم فعلى الخلاف فان كان الكبير أجنبيا عن الصغير لا يملك الكبير
الاستيفاء بالاجماع حتى يبلغ الصغير وعند الشافعي لا يملك الكبير الاستيفاء في الكل زيلعي
من الجنائيات وليس لبعض الورثة استيفاء القصاص اذا كانوا كبارا حتى يجتمعوا وليس لأحدهم
أن يוכל باستيفاء القصاص ولو كانت الورثة صغارا وكبارا كان للكبار ولاية استيفاء القصاص
قبل بلوغ الصغار في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول صاحبيه والشافعي ليس لهم ذلك

مطلب يستحق القصاص
من يستحق الميراث على
فرائض الله تعالى

مطلب أم الولد لا ترث من تركه
ولدها المقتول ولا تستحق
القصاص

مطلب ليس لبعض الورثة
الكبار استيفاء القصاص
مطلب لا يصح التوكيل
باستيفاء القصاص

مطلب ما ثبت لجماعة فهو
مشارك بينهم الا في مسائل

مطلب اذا كان أحد الورثة
غائباً لا يقضى بالقصاص
مالم يحضر بل يحبس القاتل
مطلب يحبس القاتل اذا
أقام الحاضر عليه البيعة

مطلب لا يحبس غير المتهم

مطلب لا تعقل العواقل
عمدا ولا عبداً الخ

مطلب الديقة في الخطأ أخماس

مطلب في بيان من يجب عليه
المال في الجنائيات

حتى يبلغ الصغار خاتمة وفيها ولولي أم الولد والمدير وولدهما استيفاء القصاص كما في القن اه
وفي الاشباه من النكاح ما ثبت لجماعة فهو بينهم على سبيل الاشتراك الا في مسائل الاولى
ولاية الانكاح للصغير والصغيرة بآبائه والولياء على سبيل الكمال لكل الثانية القصاص الموروث
يثبت لكل من الورثة على الكمال حتى قال الامام للوارث الكبير استيفاءه قبل بلوغ الصغير
بخلاف ما اذا كان لبايعين فان الحاضر لا يملكه في غيبة الآخر اتفاقاً لاحتمال العقول الخ اه
(سئل) في رجل ضرب رجلاً حراً عمداً بغير حق بسكين على يده اليمنى وكشفه الايسر فجرحه
ومات من ذلك الجرح وثبت ما ذكر عليه بالبيعة العادلة الشرعية المزرعة بثوباً شرعياً ثم مات
المجروح عن ورثة كبار حاضرين وأتم غائبة في بلدة أخرى فهل لا يقضى على الرجل بالقصاص
مالم يحضر الغائبة (الجواب) ليس للورثة استيفاء القصاص حتى تحضر الام حيث كانوا
كباراً بالاجماع كما صرح بذلك في الكتب المعتمدة لكنه يحبس قال في المنع وأجمعوا على انه
لا يقضى بالقصاص مالم يحضر الغائب وقال قبله وأجمعوا على أن القاتل يحبس اذا أقام الحاضر
البيعة لانه صار متمماً بالقتل اه (سئل) فيما اذا اتهم زيد بقتيل ولم يثبت عليه ذلك بوجه
شرعي وغائب وله أخ غدير متهم بذلك يزعم أولياء القتل أن لهم حبس غير المتهم حتى يحضر المتهم
فهل ليس لهم ذلك (الجواب) نعم ولا ترزوا رزماً أخرى (سئل) في بالغ عاقل ضرب
صبياً خطأ بعدد ذي شوكة أصابت عينه اليمنى فذهب ضوءها ولا ينبت لاي الصبي على ذلك وانما
عدم ذلك باعتراق الضارب ولم تصدقه العاقلة فهل يلزم في ذلك نصف الدية وما قدر ذلك
(الجواب) وفي العينين واليدين والسفنتين والحاجبين والرجلين والاذنين والانتشين أي
الخصيتين وثدي المرأة الدية وفي كل واحد من هذه الاشياء نصف الدية وفي أسفار العينين الدية
وفي أحد هاربها كثر وتويز وقد أجمع العلماء على العمل بمقتضى قوله عليه السلام لا تعقل
العواقل عمداً ولا عبداً ولا صلحاً ولا اعترافاً حتى لو أقر الحارب بالقتل خطأ لم يكن إقراره على العاقلة
أي الا أن يصدقوه وكذا قرره القهستاني في المعامل فتنبه علائق على التويز من باب القود
وفيه من الديات والدية في الخطأ أخماس منها ومن ابن مخاض أو ألف دينار من الذهب أو عشرة
آلاف درهم من الورق اه وفي التويز من الديات أيضاً وتجب دية كاملة في كل عضو ذهب
نفعه كيدشلت وعين ذهب ضوءها اه ومثله في الكنز (سئل) في رجل ضرب آخر بعصا على
أجنابه فمات من ذلك فما الحكم في ذلك بعد النبوت (الجواب) عليه الاثم والكفارة ودية
مغلظة على عاقلته والله تعالى أعلم قال الكرخي في مختصره قال محمد في كتاب الاصل شبه العمد
ما تعمد ضرب به بالعصا أو السوط أو الحجر أو اليد وروى الحسن عن أبي حنيفة في رجل ضرب
رجلاً بعصا فقتله ان ذلك شبه العمد وكذلك تورماه بحجر فشجه صور المسائل من الجنائيات وفي
الدر المختار الثاني شبهه وهو أن يقصد ضرب به بغير ما ذكر أي بما لا يفرق الاجزاء ولو بحجر وخشب
كبيرين عنده خلافاً لغيره اه (قلت) الذي فهم من كلام الدرر وغيره أنه لو ضرب به بعصا أو سوط
أو حجر صغير فلاقود عليه بالاجماع وأما الضرب بالحجر أو الخشب الكبير فخشب المتفلاقود عنده
خلافاً لهما والله تعالى أعلم وفي الفتاوى الصغرى العمد المحض اذا أوجب الدية أوجب في ماله
في النفس وفيما دون النفس والخطأ فيهما على العاقلة وشبه العمد في النفس يوجب الدية على
العاقلة وفيما دون النفس يجب على الجاني وان بلغ دية تامة خلاصة من كتاب الديات ومثله في
البرازية وعبارتها المال الواجب بالعمد المحض يجب في مال القاتل فيما دون النفس وفي النفس

قوله على القاتل الا صوب على
الجاني كما في عبارة الخلاصة
اه منه
مطلب الدية في شبه العمد
ارباع

تحرير مهم في بيان دية شبه
العمد

وفي الخطا فيهما على العاقلة وفي شبه العمد لو نفسا على العاقلة وفيما دونها وان بلغ الدية على
القاتل (اقول) لم يبين المؤلف دية شبه العمد وقد قال في التنوير وشرحه أول كتاب الديات
دية شبه العمد مائة من الابل ارباعا من بنت مخاض وبنت لبون وحقه الى جذعة بادخل الغاية
وهي الدية المغلظة لا غير ثم قال والدية في الخطا أخماس منها ومن ابن مخاض أو ألف دينار من
الذهب أو عشرة آلاف درهم من الورق اه قوله وهي الدية المغلظة لا غير اي لا يخير القاتل في شبه
العمد بين دفع الورق أو العيين اي الذهب أو الابل بل اللازم عليه الابل وكلام الهداية يشير الى
هذا وهو صريح ما تقدم أول كتاب الجنائيات من ان حكم شبه العمد الاثم والكفارة ودية مغلظة
على العاقلة اه فلو كان الواجب ابتداء ما هو أهم من الابل لم يكن للتغليظ فائدة لانه يختار
الاخف فتقوت حكمة التغليظ نصابا فيمكن على ذكر منك تحززه كذا في حاشية الشرنبلالي على
الدرر والذى حرته في رد المختار ان عبارات المتن مختلفة المفهوم فان المفهوم من عبارة التنوير
السابقة وغيرها كالهداية والاختيار والكنز والمقتضى ان الدية في شبه العمد لا تكون من غير الابل
فعنى التغليظ انها وجبت على الجاني من نوع واحد بخلاف الدية في الخطا فانه يخير فيها بين دفعها
من الابل أو الذهب أو الفضة والمفهوم من الوقاية والاصلاح والغرر انها تكون من الانواع
الثلاثة وعليه فعنى التغليظ فيها انها اذا دفعت من الابل تدفع اربعا بخلاف دية الخطا فانها
أخماس وهي أخف من الارباع وبذلك صرح في مختصر القدوري حيث قال ولا يثبت التغليظ الا
في الابل خاصة فان قضى من غير الابل لم تغلظ اه وفي الجمع تغلظ دية شبه العمد في الابل قال
شارحه حتى لو قضى بالدية من غير الابل لم تغلظ وكذا في درر الجار وشرحه غرر الاذكار وفي
جنائيات غاية البيان وتغلظ الدية في شبه العمد في الابل اذا فرضت الدية فيها فأما غير الابل فلا
يغلظ فيها قال في الجوهرة حتى انه لا يراعى في الفضة على عشرة آلاف ولا في الذهب على ألف دينار
اه وفي درر الجار اتفق الأئمة على ان الدية من الذهب في الخطا وشبه العمد ألف دينار فهذه
العبارات صريحة في أن دية شبه العمد لا تختص بالابل بل تكون منه ومن الذهب والفضة
كدية الخطا وانما الفرق انها اذا دفعت من الابل فان كان في شبه العمد تغلظت بأن تدفع اربعا
وان كان في الخطا فلا بل تدفع أخماسا وهل الخيارات في تعيين أحد الثلاثة للقاتل أم للقاضي لم أره
صريحا لكن عبارة الجمع وغاية البيان تفيد الثاني والله تعالى أعلم (سئل) فممن اتهم بقتل
رجل ولرجل صغار ووجه واحد أبواب فمجهز الجدة عن اثبات ذلك بالوجه الشرعي لعدم اليقينة
فصالح ولي الصغار المذكور عن انكار مبلغ معلوم من الدراهم مع ثبوت الخط والمصلحة في
ذلك للصغار فهل يكون الصلح المزبور صحيحا (الجواب) نعم كما صرح بذلك في العمادية والله
تعالى أعلم وفي فتاوى الحنفية في جواب سؤال أجب حيث كانت الأم وصية على ولديها
الذين هم الأخوات الميت كان لها الصلح على إحدى الروايتين لكن قالوا على هذه الرواية المجوزة
للصلح ان الصلح اذا كان على أقل من قدر الدية لا يجوز (أقول) الظاهر جل هذا الكلام على ما اذا
كان القتل تابعا أما اذا كان الصلح عن انكار فيجوز قياسا على دعوى مال الميت كما صرح بذلك
العمادى في الفصل السابع والعشرين حيث قال الوصى اذا صالح عن حق الميت أو عن حق
الصغير على رجل فان كان المدعى عليه مقرا بالمال أو عليه يمين أو كان قضى عليه بذلك لا يجوز
الصلح على أقل من الحق وان لم يكن كذلك يجوز اه فجعل الصلح من الوصى جائزا على أقل من
الدين اذ لم يكن كذلك والله تعالى أعلم كازروني عن الحنفية من كتاب الصلح (سئل) في صبي

مطلب يصح صلح الوصى
على أقل من الدية اذ لم يقدر
على اثبات العقل

عند الى صبي وضربه بقدم على أصابع يده اليمنى فقطع مفصلا من سبابته فهل يجب عليه ثلث
 دية الاصبع في ماله بعد الثبوت (الجواب) نعم وفي كل اصبع من أصابع اليدين والرجلين
 عشرها وما فيها مفاصل ففي أحدها ثلث دية الاصبع ونصفها لو فيها مفصلا تنوير من الديات
 وغيره من المتون وعند الصبي وخطؤه سواء عندنا ويجب الدية في الحالين وتكون في ماله في فصل
 العمد لان العاقلة لا تعقل العمد ولا كفارة عليه في الخطا عندنا أحكام الصغار من مسائل
 الجنائيات ومثله في التنوير (أقول) الذي في التنوير هكذا وعند الصبي والمجنون خطأ وعلى عاقلة
 الدية اهـ ومثله في متن الجمع وشرح درر الجارم مع التنبيه على أن وجوبها في ماله قول الامام
 الشافعي وذكر الاستروشن في أحكام الصغار قبل العبارة التي نقلها المؤلف عنه مانصه عند الصبي
 والمجنون خطأ وفيه الدية على العاقلة والمعتوه والمجنون اهـ فهذا مخالف لقوله وتكون في
 ماله وقد يوفق بما ذكره في شرح التنوير عن الدرر بقوله وعلى عاقلة الدية ان بلغ نصف العشر
 فأكثر ولم يكن من عجم والافق ماله درر اهـ فيحمل ما نقله المؤلف عن أحكام الصغار من أن
 الدية في ماله على ما اذا كان الواجب بالجنائية لم يبلغ نصف العشر لانه يسلك فيه مسلك الاموال
 كما في الزيلعي أو يحمل على ما اذا كان الصبي من العجم لانه لا عاقلة لهم لكن ينافيه التعليل
 بقوله لان العاقلة لا تعقل العمد فتأمل قال المؤلف وفي أدب القضاء للخصاف اذا وقع
 الدعوى على الصبي المحجور عليه ان لم يكن للمدعى بينة فليس له حق احضاره ولكن يحضر أبوه
 حتى اذا الزم الصبي شيء يؤدى عنه أبوه من ماله وفي كتاب الاقضية ان احضار الصبي في الدعوى
 شرط وبعض المتأخرين من مشايخ زماننا من شرط ذلك سواء كان الصغير مدعيا أو مدعى عليه
 ومنهم من أرى ذلك واذا لم يكن للصبي وصي وطلب المدعى من القاضي أن ينصب عنه وصيا أجابه
 القاضي الى ذلك وفي فتاوى القاضي ظهير الدين والصحيح أنه لا تشترط حضرة الاطفال الرضع
 عند الدعوى اهـ أحكام الصغار من الجنائيات (سئل) في رجل ضرب آخر بمجر فأصاب
 امرأة حرة حاملا فألقت جنينا بسبب الضرب وكان حيا ثم مات بعد ساعة فهل يجب دية كاملة
 على العاقلة (الجواب) نعم قال في الاختيار وان ألقت جنينا حيا ثم مات ففيه الدية على العاقلة
 وعليه الكفارة لانه صار قاتلا وان ألقت ميتا ثم ماتت ففيه ديتها والغرة لما روينا اهـ وفي
 المنع ضرب بطن امرأة حرة ولو كناية أو مجوسية فألقت جنينا ميتا وجب غرة نصف عشر الدية
 في ستة فان ألقت حيا فماتت دية كاملة أي يجب دية كاملة على الضارب لانه أتلط آدميا خطأ أو
 شبه عمد فوجب فيه الدية الكاملة والجنين الذي استبان بعض خلقه كالجنين التام في جميع هذه
 الاحكام لا طلاق ماروينا اهـ قوله على الضارب أي وتؤخذ من عاقلة كما هو صريح كلام
 الاختيار ويؤخذ من كلام البرازية المذكور في هذه المجموعة أو يحمل على القول بسقوط
 العاقلة في زماننا كما ذكره العلائي والحاو في لان التناصر منقذ الان لغلبة الحسد والبغض
 وتغنى كل واحد المكروه لصاحبه وحيث لا قبيلة ولا تناصر فالدية في ماله أو بيت المال فقد حصل
 التوفيق بين العبارتين وذكر في المحيط عن فتاوى أبي الليث صبيان يلعبون بالرعى فقتل بهم امرأة
 فرمى صبي ابن تسع سنين أو نحوه سهما فأذهب عنها قال الفقيه أبو جعفر انه لا عاقلة للعجم وبه
 كان يفتي ظهير الدين المرغيناني وفي جنائيات الملتقط صبي رمى سهما فذهب عينه لاضمان على
 والده عند أبي بكر لانه يقول لا عاقلة للعجم لعدم التناصر وانما العاقلة للعرب للتناصر فان كان
 للصبي عاقلة يجب على عاقلة بالبينة ولا يجب باقرار الصبي ولا بشهادة الصبيان شيء اهـ أحكام

مطلب عمد الصبي وخطؤه
 سواء

مطلب ضرب امرأة قالقت
 جنينا حيا ثم مات

مطلب القول في سقوط
 العاقلة في زماننا لعدم
 التناصر

مطلب لا عاقلة للعجم

الصغار من مسائل الحنانيات يخ انقلب فأس من يد قصاب كان يكسر العظم فأنلف عضو
 انسان يضمن وهو خطأ والدية في ماله لانه لا عاقلة للعجم اسنع لانهم ضيعوا أنسابهم ولا يتناصرون
 والعاقلة جاءت في العرب وهو مختار أبي جعفر وبه يفتي الامام المرعشي وفي الخلاصة مثله وعلى
 هذا لو بطش رجل امرأة غيره فضر بها على الارض وفي يدها صبي فمات بذلك السبب يضمن
 الضارب دية الصبي ان لم يكن من العرب ولا تضمن عاقلة كواضع الحجر في ملك غيره فقتل انسان
 حاوي الزاهد في التسبب من الحنانيات وفي شرح التنوير للعلاقي صرح شيخنا الحانوتي أن
 التناصر مستف الا لغلبة الحسد والبغض وتغنى كل واحد المكر وله صاحبه فتنبه قلت وحيث
 لا تناصر ولا قبيلة فالدية في ماله أو بيت المال اه (أقول) قد أفنى العلامة الحانوتي بذلك في
 عدة مواضع من فتاواه فنذكر عبارته في بعض المواضع لتوضيح المقام ونصه الدية على العاقلة
 وهي أهل الديوان ان كان القاتل منهم وان لم يكن منهم فعاقلة قبيلته ويدخل فيها من كان عصبة
 وانما يكون القاتل كأحد هم اذا كان من أهل الديوان أما اذا لم يكن فلا شيء عليه كما في المعراج
 وفي التارخانية عن السفناقي وغيرهما وتؤخذ الدية من العاقلة في ثلاث سنين وقد نص محمد رحمه
 الله تعالى على أنه لا يزداد كل واحد من جميع الدية في ثلاث سنين على ثلاثة دراهم أو أربعة فلا
 يؤخذ من كل واحد في كل سنة الا درهم أو درهم وثلاث وهو الاصح كما في الهداية فان لم تتسع
 القبيلة لذلك ضم اليهم أقرب القبائل نسبا كما في المعراج ناقلا عن الذخيرة قال المشايخ هذا
 الجواب انما يستقيم في حق العرب لانهم حفظوا أنسابهم فأمكن ان يحجب العقل على أقرب
 القبائل من حيث النسب أما أنه لا يستقيم في حق العجم لانهم ضيعوا أنسابهم ولا شك أن أهل
 الامصار الآن قد صاروا كالعجم لانهم ضيعوا أنسابهم ولا يتناصرون فيما بينهم وصرح المشايخ
 أن التناصر شرط قال في معراج الدراية شرح الهداية مانصه وأفتى أبو الليث وأبو جعفر
 الهندي وأبو ظهير الدين المرعشي أنه لا عاقلة للعجم لانهم ضيعوا أنسابهم ولا يتناصرون فيما
 بينهم وهو الاشبه وقال في البرازية وعاقلة كل انسان من يتناصر هو به ان من الديوان فعاقلة
 أهل ديوانه والصناع بعضهم لبعض ان كانوا يتناصرون بالديوان والصناعة اه وحيث علم أن
 التناصر شرط وهو لا يوجد في هذا الزمان لغلبة الحسد وبغض الناس بعضهم لبعض وتغنى كل
 واحد المكر وله صاحبه فتكون الدية حينئذ في بيت المال قال ابن فرشته في شرح المجمع ومن
 لا عاقلة له في ظاهر الزاوية تجب في بيت المال وقال صاحب البرازية مانصه وان لم تكن له عشيرة
 ولا ديوان فعاقلة بيت المال في ظاهر الزاوية وعليه الفتوى ومن وجب عليه شيء لا يؤخذ من
 غيره هذا ما وقفت عليه من كلامهم والله تعالى أعلم اه كلام العلامة الحانوتي ثم ان وجوبها
 في بيت المال انما هو حيث كان مستظما والافقي مال الجاني قال في المجتبى مانصه قلت وفي زماننا
 بخوارزم لا يكون الا في مال الجاني الا اذا كان من أهل قرية أو محلة يتناصرون لان العشائر فيها
 قد وهت ورحمة التناصر من بينهم قد رفعت وبيت المال قد انهدم نعم أسامى أهلها مكتوبة في
 الديوان ألوفا ومئات لكن لا يتناصرون به فتعين أن تجب في ماله اه وفي النقاية وشرحها
 للقهستاني ومن لا عاقلة له أي من العرب والعجم يعطى الدية من بيت المال ان كان موجودا أو
 مضبوطا والا أي الا يكن كذلك فعلى الجاني اه وقد مر أن الدية حيث وجبت على العاقلة
 تؤخذ في ثلاث سنين وانه لا يؤخذ من كل واحد منهم أكثر من ثلاثة دراهم وبقي ما اذا لم تكن له
 عاقلة ووجبت في ماله فكيف تؤخذ نص في المجتبى عن الناطقي أنه يؤدى في كل سنة ثلاثة دراهم

مطلب تؤخذ الدية من
 العاقلة في ثلاث سنين الخ

أو أربعة وقال صاحب المجتبى قلت وهذا أحسن لا بد من حفظه فقد رأيت في كثير من المواضع أنه تجب الدية في ماله في ثلاث سنين اه وارتضاء العلاني في شرح التنوير وقال وأقره المصنف اه لكن هذا مشكل جدا لان قوله يؤدي في كل سنة ثلاثة دراهم أو أربعة ان كان المراد في ثلاث سنين يلزم أن يكون الواجب عليه تسعة دراهم أو اثني عشر درهما وان كان المراد في كل سنة من مدة عمره ففي تنقضي الدية واذا مات الخاني فمن يؤخذ الباقي وكيف يؤخذ فتعين المصير الى ما نقله عن أكثر المواضع من وجوبها في ماله في ثلاث سنين فانه لا اشكال فيه وقد صرح في غاية البيان بأن الذي لا عقلة له تجب الدية في ماله في ثلاث سنين من يوم القضاء كما في المسلم اه لان الذي لاحقه في بيت المال فتجب الدية في ماله ابتداء واذا فقد بيت المال ووجبت الدية على المسلم في ماله صار كالذي فتجب عليه في ثلاث سنين ابتداء وها من يوم القضاء لامن يوم الجنابة فاعتنم هذا المقام فانه محال أسبق الى تحريره والحمد لله على تيسيره (سئل) في رجل ضرب رجلا لا حررا على احدى عينيه عمدا فذهب بذلك ضوءها فهل يلزمه نصف الدية (الجواب) نعم قال في التنوير وتجب دية كاملة في كل عضو ذهب نفعه بضرب ضارب كيد شلت وعين ذهب ضوءها وصلب انقطع ماؤه اه وفيه أيضا وفي كل واحد من هذه الاشياء المزدوجة نصف الدية اه (أقول) قوله وتجب دية كاملة أي دية ذلك العضو الذي ذهب نفعه فلا ينفي أن الواجب في العين نصف دية النفس ثم ان كلام المؤلف فيه نظر لانه في هذه الصورة يجب القصاص لا الدية حيث كان الضرب عمدا وكان الذاهب مجرد الضوء والعين قائمة قال في التنوير وشرحه في باب القود فيمدون النفس وكذا عين ضربت فزال ضوءها وهي قائمة غير منخسفة فيجعل على وجهه قطن رطب وتقابل عينه بمرآة محجمة ولو قلعت لا قصاص لتعذر المماثلة اه (سئل) في امرأه ضربت بتابعيها عمدا ففقدت عينها فما يلزمها بعد الثبوت الشرعي (الجواب) يلزمها بعد الثبوت الشرعي ربع الدية لان في العينين الدية وفي احدها نصف الدية ودية المرأة في النفس والاطراف على النصف من دية الرجل لان حالها أنقص من حال الرجل ومنفعتها أقل وقد ظهر أمر النقصان بالتصنيف في النفس فكذا في أطرافها وأجزائها اعتبارا بها كذا في الهداية فعلى هذا يلزمها ربع الدية وهي خمسة وعشرون من الابل أو مائتان وخمسون دينار من الذهب أو ألفان وخمسمائة درهم من الفضة (سئل) في رجل ضرب رجلا بقتيل عمدا فأصاب خده فأسقط اثنين من اسنانه العليا فما يلزمه شرعا (الجواب) اذا طلب الرجل المضرور من الضارب القصاص حيث كان عمدا يقتص منه بعد الثبوت الشرعي السن بالسن وان أراد الدية ففي كل سن نصف عشر الدية خمس من الابل أو خمسمائة درهم من الفضة والمسئلة في الشجاج من التنوير وغيره وفي الخيرية من الجنابات أيضا (أقول) ظاهر هذا الجواب أن المجنى عليه مخير بين القصاص وأخذ الدية مع أن المذكور في السؤال أن الجنابة هنا عمدا وقد صرحوا بأن موجب القتل العمدا الاثم والقود عينها فلا يصير مالا الا بالتراضي فليس للولي أخذ الدية الا برضا القاتل خلافا للشافعي رحمه الله تعالى في أحد قوايه حيث أثبت الخيار للولي بين القصاص والدية سواء رضى القاتل أولا وهذا وان صرحوا به في الجنابة على النفس فالظاهر أنه كذلك في الجنابة على ما دونها كما يظهر من فروغهم الكثيرة منها لو قطع رجل يد رجل وهي صحيحة ويد القاطع شلاء ثبت الخيار للمقطوع يده ان شاء أخذ الدية وان شاء اقتص وانما ثبت الخيار له بسبب العيب فلو كان الخيار له مطلقا لم يصوره

مطلب دية العين نصف
دية النفس

مطلب في عين المرأة ربع
الدية

مطلب اذا كانت الجنابة
عمدا الخيار للمجنى عليه
بين القود والدية بل له القود
فقط عندنا

في المغيب وفي شرح التنوير وعلى هذا في السنن وسائر الاطراف التي تقاد اذا كان طرف الضارب والقاطع معيبا يتخير المجني عليه بين اخذ المغيب والارش كما سلا الخ اه وفي اول الجنائيات مانصه وهو أي شبه العمد فيمادون النفس من الاطراف عمد موجب للقصاص فقوله موجب للقصاص دال على انه لا خيار فيه وذكر الزيلعي عند الاستدلال لمذهبنا بأن موجب العمد القود لا الخيار مانصه وعن أنس بن مالك أن عمته الربيع لطمت جارية فكسرت شئها فقال عليه الصلاة والسلام حين اختصموا اليه كذب الله القصاص ولو كان المال واجبا به لخير اذ من وجب له أحد الشئين على الخيار لا يتحكم له بأحد همامعينا وانما يتحكم بأن يختار أيهما شاء اه وفي الفتاوى الخيرية يلزمه في كل سن خمس من الابل أو خمسة درهم هذا اذا كان خطأ وان كان عمد ففيه القصاص السن بالسن والله تعالى أعلم اه فثبت بمذاكرناه وبما تركناه من مخوف التطويل انه لا خيار عندنا في العمد ولو فيمادون النفس بل موجب القود حيث أمكن والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا جرح رجل آخر ثم عفا المجرع عن الجرح قبل موته عن الجراحة وما يحدث منها ثم مات المجرع فهل يكون العفو جائزا (الجواب) نعم وفي الدرر عن المسعودية لو عفا المجرع أو الأولياء بعد الجرح قبل الموت جازا العفو استحسانا علاقي على التنوير من فصل في القود وان سرى الى النفس ومات فان كان العفو بلفظ الجنائية أو بلفظ الجراحة وما يحدث منها صح بالاجماع ولا شيء على القاتل وان كان بلفظ الجراحة ولم يذكر ما يحدث منها لم يذكر وان سرى الى النفس فان كان العفو بلفظ الجنائية أو الجراحة وما يحدث منها صح أيضا ثم ان كان العفو في حال صحة المجرع بان كان يذهب ويحيى ولم يصرفه افراس يعتبر من جميع ماله وان كان في حال المرض بان صار ذافراش يعتبر عفو من ثلث ماله لان العفو تبرع منه وتبرع المريض في مرض موته يعتبر من ثلث ماله فان كان قدر الدية يخرج من الثلث يسقط ذلك القدر عن العاقلة وان كان لا يخرج كله من الثلث فنلته يسقط عن العاقلة وثلثاه يؤخذ منهم وان كان بلفظ الجراحة ولم يذكر ما يحدث منها لم يصح العفو والدية على العاقلة عند أبي حنيفة وعندهما يصح العفو وهذا كقوله عفوت عن الجنائية أو عن الجراحة وما يحدث منها سواء من جنائيات البدائع لخصا أنقروى (أقول) والفرق على قول الامام بين قول المجني عليه عفوت عن الجنائية وقوله عفوت عن الجراحة أو عن القطع أن لفظ الجنائية يشمل الساري منها وغيره فالقتل يسمى جنائية بخلاف القطع والجراحة فانه يشمل الساري ما لم يزد قوله وما يحدث منه فاذا قال المجرع أو المقتوع عفوت عن الجنائية يكون عفو عن الجرح والقطع وعن القتل اذا سرت الجنائية اليه واذا قال عفوت عن الجراحة وما يحدث منها أو عن القطع وما يحدث منه فكذلك لان قوله وما يحدث منه صريح في شمول السراية بخلاف ما اذا لم يقل وما يحدث منه فانه لا يشملها وعندهما لا فرق بين الالتفات الثلاثة لانه يراد بالعفو عن الجراحة ونحوها العفو عن موجبها فيشمل النفس كالجنائية والمتون على قول الامام (سئل) في رجل قتل رجلا عمدا بغير حق بآلة جراحة من حديد وثبت عليه ذلك بوجهه الشرعي ثم عفا عنه بعض

مطلب يصح عفو المجرع قبل موته عن الجراحة وما يحدث منها

مطلب العفو عن الجنائية ان كان في حال الصحة فن جميع المال والا في الثلث مطلب الفرق بين قوله عفوت عن الجنائية وقوله عفوت عن الجراحة

مطلب اذا عفا بعض الاولياء سقط القصاص

أولياء المقتول الوارثين له فهل يسقط القصاص بعفوه ولمن بقي من الورثة حصته من الدية
 (الجواب) نعم ويسقط بصلح أحدهم وعفوه وللباقي حصته من الدية درر من باب ما يوجب
 القود ثم قال في شرحه ولا حصة للعافي لاسقاط حقه اهـ والمسئلة في التنوير والمنع والمقتى
 وغيرها والدية تورث اتفاقا لشباهة من الفرائض وعفوا الأولياء قبل موت المجروح يصح كما يصح
 عفوا المجروح لوجود السبب وصحة الإبراء تعتمد وجود السبب بزانية قبيل الشجاج عفا الولي
 عن نصف القصاص سقط الكل ولا ينقلب الباقي مالا حاوى الزاهدى من فصل أمر الغير
 بالجنابة (سئل) فيما اذا عفا الولي المقتول عن القاتل عمدا عن القصاص فهل يسقط القصاص
 بعفوه (الجواب) نعم ويسقط القود بموت القاتل وبعفوا الأولياء يصلحهم عن مال ولو قليلا
 ويجب حالا وبصلح أحدهم وعفوه ولمن بقي حصته من الدية في ثلاث سنين على القاتل تنوير
 الابصار من باب القود فيما دون النفس ومثله في الملتقى (أقول) وما وقع في الاختيار وشرح
 الجمع من أن الباقي من الدية على العاقلة ردّه العلامة قاسم بأنه ليس بقول لأحد مطلقا وردّه أيضا
 في حاشيته على شرح الجمع بأنه مخالف لسائر الكتب من أنه على القاتل في ماله قال وهو الثابت
 دراية ورواية وتعمامة فيما حترزناه في رد المحتمل وكتبت فيه مانصة تمة عفا الولي عن أحد القاتلين
 أو صالحه لم يكن له أن يقتص غيره كما في جواهر الفقه وغيره لكن في قاضيان وغيره أن له
 اقتصاصه قهستانى قلت وبالثاني أفقى الرملى كفى أول الجنائيات من فتاواه (سئل) في رجل
 ضرب آخر على يده اليسرى عمدا بسيف فشلت يده وذهب نفعها ثم أقر المضروب بالاكراه المعتبر
 شرعائه أبرأ الضارب من دية يده المزبورة فهل اذا ثبت ما ذكره بوجهه الشرعى يكون الإبراء
 المذكور غير صحيح (الجواب) نعم اذا ثبت اكراهه بذلك له الرجوع عما أبرأ منه والله تعالى أعلم
 لا يصح مع الاكراه أبرأه مديونه أو أبرأه كفيه بنفس أو مال شرح التنوير للعلافي من الاكراه
 ومثله في المنع عن الخاتمة ولا ريب أن الدية من الديون الضعيفة كما نص عليه في شرح التنوير
 وغيره من باب زكاة المال ويجب على الضارب نصف الدية (سئل) فيما اذا ضرب زيد عمرا عمدا
 بغير حق بسيف على مفصل يده اليسرى فقطعهما من مفصل الرسغ فهل يقتص من زيد بقطع يده
 اليسرى من مفصل الرسغ (الجواب) نعم قال في الملتقى القود فيما دون النفس هو فيما يكون فيه
 حفظ المأثلة اذا كان عمدا فيقتص بقطع اليد من المفصل وان كانت يد القاطع أكبر من المقطوع
 اهـ (سئل) في رجل أجنبى دخل على امرأة قروية وأراد ضربها وخوفها بالضرب فالتقت
 جنيتماستاذ كراحر الخلق بعد ستة أشهر فهل تضمن عاقلته نصف عشر دية الرجل (الجواب)
 نعم (أقول) وفي الخيرية وقد أفقى والد شيخنا أمين الدين بن عبد العال اذا صاح على امرأة فالتقت
 جنيتم لا يضمن واذا خوفها بالضرب يضمن (وأقول) وجه الفرق أن موتها بالخوف وهو فعل
 صادر منه نسب اليه وبالصباح موتها بالخوف الصادر منها وصرحوا أيضا بأنه لو صاح على كبير
 فمات لا يضمن وأنه لو صاح عليه فجأة فمات منها تجب الدية (وأقول) لا مخالفة لأنه لا قول مات
 بالخوف المنسوب اليه وفي الثاني بالصحة فجأة المنسوبة الى الصائح والقول للفعل أنه مات من
 الخوف وعلى الأولياء اليئنة أنه مات من التخويف وعلى هذا فلو صاح على امرأة فجأة فالتقت
 من صحتها يضمن ولو ألفت امرأة غيرها لا يضمن لعدم تعدي عليه فمات له فانه تحرير جيد اهـ
 ما في الخيرية ملخصا (سئل) فيما اذا دخل اللصوص بيت زيدا في غيبته وسرقوا أمتعته ليلسا
 فغلب على ظنه أن عمرأه من سرقته ورفع أمره لحاكم العرف فأحضر الحاكم عمرأه فأنكر

مطلب الدية تورث اتفاقا
 مطلب عفوا الأولياء قبل
 موت المجروح يصح

مطلب اذا عفا بعضهم فباقي
 الدية في مال القاتل

مطلب فيما اذا عفا الولي
 عن أحد القاتلين
 مطلب الإبراء لا يصح عن
 الدية بالاكراه
 مطلب الدية من الديون
 الضعيفة

مطلب قطع يده اليسرى من
 الرسغ عمدا انقطع يده اليسرى
 مطلب خوف امرأته بالضرب
 فالتقت جنيتماستا
 مطلب صاح على امرأة
 فالتقت جنيتم

مطلب فيما اذا اتهمه بسرقة
 فشكاه للحاكم وجب عليه حتى
 مات

فضر به فاقروا أن له شركاء عنهم للعاكم فحبسه مدة حتى مات في الحبس عن ورثة يزعمون أن زيدا يضمن ديته فهل لا يضمن زيدا بدينه ولا عبرة بزعم الورثة (الجواب) نعم قال في القنية من الغصب من باب ضمان الساعي والغمام يحج شكاً عند الوالي بغير حق وأتى بقائد فضر به المشكوك عنه فكسر سنة أو يده يضمن الشاكي أرشه كالمال وقيل إن حبس بسعاية فهرج وتسور جدار السجن فاصاب يده تلف يضمن الساعي فكيف هنا فقل أنفق بالضمان في مسئلة الهرج فقال لا ولو مات المشكوك عليه بضر القائد لا يضمن الشاكي لأن الموت فيه نادر فسعاية لا تنقض اليه غالباً اهـ ومثله في الخاوي الزاهدي من الباب المرقوم ومثله بالحرف في الفصولين في ٢٣ في ضمان الساعي ونقله في غصب المنع عن القنية ومثله في العلائق وإذا اجتمع المباشر والمتسبب اضيف الحكم إلى المباشر كما في القاعدة التاسعة عشر من الاشباه (أقول) حاصله أنه إذا شكاه بغير حق يضمن ما تلقه الوالي أو أعوانه من عضواً ومن مال دون النفس لأن الشكاية لا تنقض إلى الموت غالباً بخلاف العضو والمال لأن الغالب افضاؤها إليه فلذا ضمنه الساعي وهذا خارج عن قاعدة الاشباه المذكورة أفتى به المتأخرون على خلاف القياس زجراً عن السعاية بغير حق والله تعالى أعلم (سئل) فيما إذا أخذ رجل سكيناً وعمرو بالقهر والغلبة وجرح بها آخر فهل لا ضمان على عمرو (الجواب) نعم دفع سكيناً إلى صبي فضر به الصبي نفسه أو غيره بغير إذن الدافع لا يضمن الدافع شيئاً خاتمة من فصل القتل الذي يوجب الدية ومن دفع سكيناً إلى رجل فقتل به نفسه لم يكن على الدافع شيء تارخانيه من الفصل الثاني في الجناية على النفس (سئل) فيما إذا جرح زيد عمراً ببندقية عمد في فخذه جرحاً لا يمكن فيه المماثلة وصار صاحب فراش فأي يلزم زيدا بعد برئه (الجواب) يلزمه حكومة عدل كما في الملتقى وغيره وهي هنا أن يقوم عبداً بلا هذا الاثر ثم معه فقدور التفاوت بين القيمتين من الدية وفي الجوهره وقيل تفسير الحكومة هو ما يحتاج اليه من النفقة واجرة الطبيب والادوية إلى أن يبرأ والله أعلم (أقول) اعلم أن الجناية بالجرح إن كانت في الوجه أو الرأس تسمى شجة وإن كانت في غيرهما تسمى جرحاً وحال الشجاج عشرة بعضها له ارش مقدّر بالنص وبعضها فيه حكومة عدل ولا شيء من الجراح له ارش معلوم إلا الخائفة وهي جراحة تصل إلى جوف الرأس أو البطن وفيها ثلث الدية وعدت وهما مع الشجاج باعتبار أنها قد تكون في الرأس وهذه الشجاج لا فرق في وجوب الارش فيها بين العمد والخطأ إلا الموضحة وهي التي توضع العظم أي تظهره فأنها إن كانت خطأ ففيها الارش نصف عشر الدية وإن كانت عمداً ففيها القصاص ولا قصاص في غيرها على ما مشى عليه في التنوير لكن ظاهر الرواية وجوب القصاص فيما دونها وهو ستة مكانه عليه شارح ثم انهم اختلفوا في تفسير حكومة العدل الواجبة فيما لا نص فيه على شيء مقدّر قال الطحاوي تفسيرها أن يقوم مملوك بكدون هذا الاثر ثم يقوم به هذا الاثر ثم ينظر إلى تفاوت ما بينهما فإن كان ثلث عشر القيمة مثلاً يجب ثلث عشر الدية وإن كان ربع عشر القيمة يجب ربع عشر الدية وقال الكرخي هو أن ينظر كم مقدار هذه الشجة من الموضحة فيجب بقدر ذلك من نصف عشر الدية والمقتضى به هو الاول كما في التنوير والنقاية وغيرهما ونقله العلائق عن عدة كتب وفي المعراج أنه قول الأئمة الثلاثة وقال ابن المنذر أنه قول كل من يحفظ عنه العلم لكن قال في الدر المختار عن الخلاصة انما يستقيم قول الكرخي لو الجناية في وجه ورأس أي لانهما موضع الموضحة فحينئذ يفتى به ولو في غيرهما أو تعمس على المفتى بفتى يقول الطحاوي مطلقاً لأنه أيسر اهـ ونحوه في الجوهره الخ وكذا ذكره الزيلعي

مطلب يضمن الساعي بغير حق

مطلب أخذ سكيناً وعمرو وضرب بها آخر لا ضمان على عمرو

مطلب تجب حكومة عدل في جرح لا يمكن فيه المماثلة

مطلب اختلفوا في تفسير حكومة العدل

وقال وكان المرغيناني يفتي به ومعنى قوله مطلقاً أي سواء كانت بالوجه أو بالرأس أو غيرهما وهو قيد لقوله أو تعسر وفي التهستاني وهذا كله إذا بقي للجراحة أثر والأفعندهم لا شيء عليه وعند محمد يلزمه قدر ما أنفق إلى أن يبرأ وعن أبي يوسف حكومة العدل في الالم وتعامه في الذخيرة وذكر في شرح التنوير أنه في شرح الطحاوي فسر قول أبي يوسف أرش الالم باجرة الطبيب والمداواة قال فعليه لا خلاف بينهم وفي تصحيح العلامة قاسم أنه على قول الامام اعتمد المحبوب والنسفي وغيرهما لكن قال في العيون لا يجب عليه شيء قياساً وقال الاستحسن أن يجب عليه حكومة عدل مثل اجرة الطبيب وهكذا جراحة برئت اه وقال شيخ مشايخنا السائحاني ويظهر لي رجحان الاستحسن لأن حق الادعى مبنى على المداخلة اه وقال أيضاً في مجموعته التي يخطه اذا ضرب يده غيره فكسرها وعجز عن الكسب فعلى الضارب المداواة والنفقة إلى أن يبرأ وإذا برأ وتعلقت يده وشلت وجب ديتهما والظاهر أنه يجب المصروف من الدية اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل جرح زيداً بسكين في ظهره وعجز الجروح عن الكسب فقام يكلف أخت الجراح وزوجها بالانفاق والمداواة فهل تصح كون النفقة والمداواة على الجراح دونهما (الجواب) نعم رجل جرح رجلاً ففجج الجروح عن الكسب تجب على الجراح النفقة والمداواة جواهر الفتاوى من أول كتاب الجنائيات ومثله في شرح التنوير في باب القودنقلا عنه (أقول) ظاهره أن المراد بالنفقة غير المداواة وهي أن ينفق على الجروح من طعام وشراب وكسوة إلى أن يبرأ والظاهر أن هذا فيما اذا كان الجروح فقيراً ينفق من كسبه بقربه قوله فججج عن الكسب فلو كان له مال لم يلزم الجراح سوى المداواة وهل المراد بالنفقة عليه فقط اذا كان فقيراً أو عليه وعلى عياله لم أره فراجع (سئل) في رجل ضرب رجلاً مسلماً بعصا صغيرة على ظهره ولم يزل صاحب فراش من تلك الضربة حتى مات بعد يومين فهل يكون ذلك شبه العمد وفيه دية مغلظة على العاقلة (الجواب) نعم قال في الدرر من الجنائيات وأما شبه العمد وهو قتله قصداً بغير ما ذكر في العمد كالعصا والسوط والحجر الصغير وأما الضرب بالحجر والخشب الكبيرين فن شبه العمد أيضاً عند أبي حنيفة خلافاً لغيره الخ ثم قال وحكمه الائم والكفارة ودية مغلظة على العاقلة بلا قود اه ومثله في التنوير وغيره (أقول) قدمنا بيان الدية المغلظة والعاقلة أيضاً فراجع (سئل) فيما اذا عمد رجل وضرب رجلاً آخر بغير حق بسكين على بطنه وبخرجه ولم يزل صاحب فراش حتى مات من ذلك عن أبي زيد الاب أن يقتص منه بعد الثبوت الشرعي عليه فهل له ذلك (الجواب) نعم وان شهد أنه ضربه بشيء جرح فلم يزل صاحب فراش حتى مات يقتص لان الثابت بالبينة كالثابت معاينة ولا يحتاج الشاهد أن يقول انه مات من جراحته برأية كذا في شرح التنوير للعلائي من باب الشهادة في القتل واعتبار حاله شهد أنه قتله بالسيف فان قال عمد أو سكتا قبل ويقضي بالقصاص وان قال خطأ يقضي بالدية على العاقلة وان قال لا أدري قتله عمد أو خطأ تقبل ويقضي بالدية في مال القاتل محيط البرهاني من الجنائيات رجل قال قتلت فلاناً ولم يسم عمداً ولا خطأ قال استحسن أن اجعل ديته في ماله تارخانية رجل قال أنا ضربت فلاناً بالسيف فقتلته قال أبو يوسف هو خطأ حتى يقول عمد فتاوى مؤيد زاده عن القمية في باب القتل بسبب (أقول) وانما اقتص منه وان سكت الشهود عن ذكر العمد لما في غاية البيان عن شرح الكافي في تعليل المسئلة بقوله لان العمد هو القصد بالقلب وهو أمر باطن لا يوقف عليه ولكن يعرف بدليله وهو

مطلب على الضارب المداواة
والنفقة إلى أن يبرأ

مطلب يجب على الجراح
النفقة والمداواة

مطلب ضربه بعصا على
ظهره مات يلزمه دية مغلظة

على عاقلته وعوشبه العمد
قوله وأما شبه العمد الخ انظر

أين جواب أما ولعله هو قوله
فهو قتله قصداً الخ لكن

تحررت القاء بالواو وليحترز
اه صححه

مطلب لا يحتاج الشاهد
أن يقول مات من جراحته

مطلب شهد أنه قتله
بالسيف وقال عمد أو سكتا

يقضي بالقصاص
مطلب قال قتلت فلاناً

بالسيف ولم يسم عمداً ولا
خطأ تجب الدية في ماله

حادثة في زمان سنة ١٢٤٣ أقر
بالضرب وأنكر أنه مات منه

الجواب رجل قال ضربت
فلاناً بالسيف عمد ولا أدري

أنه مات منها ولكنه مات وقال
ولي القتل بل مات بضربك

فانه لا يقتل به اه من
الفتاوى الهندية اه منه

الضرب بالآلة قاتله عادة قال ولو شهدوا أنه قتله عمدا وأنه مات به فهو أحوط اه لكن يحتاج إلى
الفرق بين الشهادة والاقرار حيث جعل الاقرار بالقتل على الخطأ ما لم يذكر العمد ولعل وجهه أنه
لما أقر بجنايته وظلمه ظهر لنا صدقه وحسن حاله فيحمل كلامه على الأدنى ولا يؤخذ بالقرينة وهي
الضرب بالآلة القاتله عادة اذ لو كان ذلك عمدا لذكره بخلاف ما إذا أنكر القتل أصلا وظهر
كذبه بالبينه العادلة المترتبة المعينة فانه يحمله على العمد لوجود دليله وهو الضرب بالآلة
المذكورة ولهذا قال الخیر الرملي في حاشية المنج بعد ما قدمناه عن غاية البيان ان هذا صريح في
أنه بعد ثبوت القتل بالآلة الخارجة بالبينه لا يقبل قول القاتل لم أقصده بخلاف ما لو أقر وقال
أردت غيره لانه ثبت من جهته مطلقا عن قيد العمدية والخطئية فيقبل منه ما أقر به ويحمل على
الأدنى قال في التارخانية وفي المجرد روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة لو أقر أنه قتل فلانا بجديدة
أو سيف ثم قال أردت غيره فقتله لم يقبل منه ذلك ويقتل وعن أبي يوسف إذا قال ضربت فلانا
بالسيف فقتلته قال هذا خطأ حتى يقول عمدا اه ملخصا لكن التفرقة المذكورة انما تظهر
على قول أبي يوسف أما على رواية المجرد فلا ولعل رواية المجرد قياس والاولى استحسان كما يفيد
ما نقله المؤلف عن التارخانية تأمل (سئل) في قاصرة أجيرة عند امرأة نامت القاصرة ليلا في
بيت المرأة فاحترق بعض ثيابها التي عليها شيء من نخلها بقضاء الله تعالى وقدره بدون صنع من
أحد ثم ماتت من ذلك بعد أيام فهل يلزم المرأة دية أم لا (الجواب) حيث الحال ما ذكر لا يلزم
المرأة دية والله سبحانه أعلم وقد أفتى بمثل ذلك الخیر الرملي في فتاويه الخيرية من الجنايات (سئل)
في رجل بيده بندقة مجر به يريد اصلاحها فأورث بجر كسه نارا فخرجت وأصاب بها ما كان فيها
رجلا آخر فقتلته فادعى ولي القتل على الرجل المذكور أنه قتله عمدا وأقر القاتل أنه قتله خطأ ولم
يثبت الولي العمد فهل تكون دية المقتول في مال القاتل لورثته المقتول (الجواب) نعم حيث
الحال ما ذكر كما قال قاضيان إذا أقر القاتل أنه قتله خطأ وادعى ولي القتل العمد فالدية في مال
القاتل لورثته المقتول كذا في فصل القتل الموجب للدية وكذا في فصل المعاقل من جنائيات الخيانة
وكذا في الضمانات في بيان من عليه الضمان والدية تقلا عن مبسوط شيخ الاسلام خواهر زاده
انقروى من الجنايات اثمهم بقتل فقتل لم يقتل فلانا فقال كذا كان مكتوبا في اللوح المحفوظ
أو قال قتل عدوى فهذا ان اللفظان منه اقرار بالقتل فتلزمه الدية في ماله ان لم يقر بالعمد منية
المفتى من الاقرار قال المؤلف رحمه الله تعالى كتبت على صورة دعوى وردت في جمادى الثانية
سنة ١١٤٦ م صورته شرط صحة الدعوى العلم بالدعى عليه وقد ذكر في صورة الدعوى أن
البندقة التي بها الرصاصه قتلته ولم يعينوا القاتل وان ادعى على واحد غيره عين لا تسمع لما
ذكرنا أن شرط صحة الدعوى العلم بالدعى عليه فيشترط تعيين الضارب واقامة البينة بوجهها
الشرعى عليه كما صرح بذلك غيره واحد من علماء تارخهم الله تعالى منهم الخیر الرملي حيث قال في
فتاويه في باب القسامة سئل في جماعة بواردية وغير بواردية أحد قوا بطير خرج من البحر
فخرجت بندقة من بندق أحدهم قتل رجلا منهم ولا يعلم من هو وولي القتل يقول حتى عند
هو لا يعنى البواردية يعينونه عند أحدهم والا كلهم غرماء فهل إذا قاموا على واحد منهم
بينة أنه هو الذى خرجت بندقته فقتلته تقبل بينتهم ويثبت القتل عليه وتتفق دعوى القتل عنهم
أم لا الجواب لا يثبت القتل عليه ولا تقبل بينتهم عليه ولا تتفق الدعوى عنهم إذا ادعى لا تسمع
الامن صاحب الحق والبينة لا تقبل الا لاثباته أو دفعه ولم يثبت عليهم بمجرد الدعوى حق

مطلب اذا شهدوا عليه
بالقتل بالآلة جارحة لم يقبل
قوله لم أقصده قتله

مطلب احترق بعض ثياب
بنت أجيرة بلا صنع أحد
ثم ماتت لادية على أحد

مطلب أقر بالقتل خطأ
وادعى الولي العمد تجب
الدية في مال القاتل

مطلب اثمهم بقتل فقال
كذا كان مكتوبا فهو اقرار
مطلب شرط صحة الدعوى
العلم بالدعى عليه

مطلب خرجت بندقة
من بين جماعة فقتل رجلا
ولم يعلم من هو لا تسمع
الدعوى عليهم

ليدفعوه بها وباب الدعوى مفتوح فان عين المدعى واحد الدعوى عليه سمعت دعواه وقبلت
وان ادعى على واحد غير معين لا تسمع لان شرط صحة الدعوى العلم بالمدعى عليه وان ادعى على
الجميع أنهم اشتركوا في قتله يواردهم أو غيرها صحت الدعوى ولا بد له من بينة تشهد عليهم طبق
ما يدعى حتى يثبت مدعاه وقد علم تفصيل المسئلة والحمد لله رب العالمين والله تعالى أعلم (أقول)
ورأيت فرعا في الباب السادس من الفتاوى الهندية عن الظهيرية حاصلة أنه لو خرج سهم من بين
جماعة فأصاب رجلا وشهد شاهدان بان هذا سهم فلان لم تقبل حتى يشهدوا بان فلانا هو الذي
ضرب السهم اهـ (سئل) في صغير لا يعقل التصرفات استعماله رجل في تعمير سقفه وأمره
بذلك كل ذلك بدون إذن وليه ولا وجه شرعى فسقط السقف على الصغير في حالة الاستعمال
وقتل فهل اذا ثبت ذلك تجب دية الصغير على عاقلة الرجل (الجواب) نعم أمر الصبي المحجور الذي
لا يعقل التصرفات ونحوه بأخذ الفرس السائر أو الكلب العقور أو الجمل الهائج أو قال له اصعد
السطح فاكنس النج أو أمره بتطين سطحه ونحوه أو أمره بدخول البئر لطلب الدلو ونحوه فقتل
الصبي بعقر الكلب أو بضرب الفرس برجله أو بذنبه أو وقع من السطح أو زلق فأتى فالدية على
عاقلة الأمر في كاه جميعا وبه يبقى كذا لو كان هذا كله في العبد المحجور عليه كذا في باب حكم
الجنين من جنابات النية فتاوى انقرى من السابع في جنابات الصبيان والمجانين وعليهم
وعنهم قوائدهم فيها وفي جنابة كتاب أحكام الصغار والبرارية وغيرها (سئل) في ذبح قتل شقيقته
المسلمة عمدا بآلة جارحة ثم أسلم القاتل بعد ذلك فهل يكون الاسلام غير مانع من إيجاب القصاص
عليه (الجواب) نعم لان الاسلام يجب ما قبله من حقوق الله دون حقوق الأدميين كالقصاص
كذا في الاشياء من أحكام الذي فالويلها طلب ذلك بالوجه الشرعى واذا لم يكن لها ولي فلا مام
أن يقتص أو يأخذ الدية وليس له العفو مجانا كذا في الملتقى وغيره ومثله في الخائفة والاشياء
والبحر وغيره (سئل) في رجلين ضربا زيدا سيدهما وبعضهما ضربا مبرحا وجعاعا على سائر
بدنه وبطاه وأراد ان يجره وخوفاه بالقتل فذهب عقله بسبب ذلك فهل اذا ثبت ذهاب عقله
بسبب ذلك فقيه دية كاملة عليهم (الجواب) نعم كما في غالب متون المذهب أن في العقل الدية
(سئل) فيما اذا اجتمع زيد وعمر وبكر مع جماعة عند برءاء وزح كل منهم من مائها المتقن ثم
وقع الدلو في البئر فقتل زيد لاخر اجبه منها بعد ما أمر عمر وبكر بربطه بجمل وانزله فيها فاقتلاه
بجمل مسكاه فلما وصل حصل له غشي فقتل عمر وبكر ليخرجه فصل له كما حصل لزيد فقتل بكر
وأخرجهما خارج البئر فقتل زيد بقضاء الله وقدره بدون تعد ولا تقصير ولا صنع من عمر وبكر
فقام ورثة زيد يطالبون عمر وبكر بديته بدون وجه شرعى فهل لا تلزمهم دية (الجواب)
حيث الحال ما ذكر لا تلزمهم دية (سئل) فيما اذا كان زيد وعمر وماشين في طريق ومع زيد
بندقية حجرية حامل لها فوقع مشخاصها على خزانة لا بحر كته وفعلة وخرجت رصاصها فأصاب
عمر الجرحه ثم برئ من ذلك الجرح وبعد أيام تعرض مذبذبة أصابه ومات منه عن ورثة برعمون
أن زيد يلزمه دية أو قصاص في ذلك فهل لا يلزمه شيء (الجواب) حيث الحال ما ذكر لا يلزمه
شيء والله سبحانه أعلم (سئل) في طبيب ذمى غير جاهل طلبت منه امرأة مرضة دواء لها فأعطاها
دواء شربه بنفسها في يدها فزعم ابنها أنه ازداد مرضها بالدواء المذكور وأن الطبيب يلزمه ديتها
اذا ماتت من المرض المرقوم فهل لا يلزمه شيء ولا عبرة برعمه (الجواب) نعم والمسئلة في الخيرية
من الجنابات (سئل) فيما اذا كان جماعة يضربون المسلمين ويؤذونهم باليد واللسان والسعي

مطلب صغير استعماله
رجل في عمل سقف فسقط
عليه السقف تجب دية

مطلب الاسلام غير مانع
من إيجاب القصاص

مطلب ضرباه حتى ذهب
عقله تلزمهما الدية

مطلب أمر رجلين أن ينزلاه
في البئر فلا يلزمهما شيء

مطلب برئ من الجرح ثم
مرض بداء أصابه ومات منه

مطلب في طبيب دفع
لامرأة دواء فزاد مرضها الخ
مطلب قتل جماعة رجلين
بالسيوف

بهم الى الحكم وتوعد وارجلين بالقتل ثم دخلوا عليهم ما وضروهما بالسيوف وجرحهما كل
منهم جرحا مهلكا ما تابه ونهبوا أموالهما ظالما وعدوانا فلما يلزمهم (الجواب) يلزمهم
القصاص بعد الثبوت عليهم بالوجه الشرعي ورد ما أخذوه ان كان قائما أو قيمته ان كان قيميا
هالكا بعد الثبوت الشرعي والحالة هذه والله سبحانه اعلم (أقول) في الجوهره اذا جرحه
جرحا لا يعيش معها وجرحه آخر أخرى فالقاتل هو الاول وهذا اذا كانت الجراحات على
التعاقب فلو منعاهما قاتلان اه زاد في الخلاصة وكذا لو جرحه رجل عشر جراحات والاخر
واحدة فكلاهما قاتلان لان المرد قد يعوت بواحدة ويسلم من الكثير وفي القهستاني عن
الخانية ولو قتل رجلا أحدهما بعصا والاخر بجديد عمد الاقصاص وعليهما الدية مناصفة وفي
حاشية السيد محمد أي السعد الازهرى على شرح من لا مسكين ولو جرح جراحات متعاقبة ومات
ولم يعلم المتخن منها وغير المتخن يقتض من الجميع لتعذر الوقوف على المتخن وغيره كفى فتاوى
أي السعد مفتي الروم وأما اذا وقف على المتخن وغيره ولا يكون الا قبيل موته فالقصاص على
الذي جرح جرحا مهلكا كفى الخلاصة والبرازية اه كذا في رد المحتار فاحفظ هذه الفوائد
الفرائد (سئل) في جماعة في بلدة كذا اذا بهم واجتمعهم على ضرر المسلمين والسعي بالفساد
في الارض بين الموحدين وبالعوان للحكام وقتل النفوس بغير حق وأذى المسلمين وتغريمهم
اموالا للسياسة بغير حق فهل اذا ثبت ذلك عليهم بالوجه الشرعي للحاكم قتلهم (الجواب)
نعم كما صرح بذلك في البرازية والزيلى وغيرهما والله سبحانه اعلم (سئل) فحين شهر سلا على
مسلم خارج المصر فضربه المشهور عليه بسلاح حال كونه شاهرا فقتله ولم يمكن دفعه الا به فهل اذا
ثبت ذلك شرعا لاشئ بقتله (الجواب) اذا لم يمكن دفعه الا بقتله والحالة هذه فلا شئ عليه
بعد ما ذكر بالوجه الشرعي لانه من باب دفع الصائل (أقول) التقييد بخارج المصر قيد اتفاق
والمسئلة مفصلة في متن التنوير قبيل باب القود في ما دون النفس (سئل) في قتل وجد
بقرب قرية يسمع من أهلها الصوت فيه وبه أثر جرح ولم يعلم قاتله وادعى وليه القتل عمدا على
أهلها فالحكم الشرعي في ذلك (الجواب) حيث وجد في مكان غير مملوك لاحد قرب القرية
بحيث يسمعون صوته وادعى وليه القتل على أهلها ولا يثبت له وبالقيل أثر القتل خلف خسون
رجلا منهم يختارهم الولي بالله ما قتلناه وما علمنا له قاتلا ثم قضى على جميع أهلها بالدية

(فصل في جنابة البهائم والجنابة عليها)

(سئل) فيما اذا وضع زيد سم فارمخوطا يدبس وماء في وعاء في حكن الدار لاجل هلاك الذباب
فاخذت بنت قاصرة الوعاء المزبور ووضعه بالقرب من حصان لن يدف شرب منه ومات فقام زيد
يكلف أم القاصرة بدفع قيمة الحصان بدون وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ليس له
ذلك (سئل) فيما اذا كان لامرأة بغلة مربوطة في دارها فانفلتت بنفسها ولم يكن لها ردها
وركضت في الطريق فاصابت امرأة نصرانية فوقعت على جنبها وتعرضت من ذلك وتريد من
صاحبة البغلة مداواتها فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم انفلتت دابة بنفسها وأصاب ما لا
أو آدمي انهارا أو وليلا لا ضمان في الكل لقوله عليه الصلاة والسلام العجماء جبار رأى المنفلتة
هدر شرح التنوير العلائي من باب جنابة البهيمة والجنابة عليها (سئل) فيما اذا قاذر زيد
دابة ليسقيها من بركة ماء في البادية فجاءه عرو بفرسه ليسقيها أيضا من البركة مع دابة زيد فقال
له زيد أبعده فسل عن دابتي فلم يمتثل أمره وقادها بحيث دابة زيد وصد منها حال قوده لها

وادخلتها

مطلب جرحه جراحة
مهلكة لا يعيش معها
وجرحه آخر أخرى فالقاتل
الاول

مطلب ضربه أحدهما
بعصا والاخر بسيف لا يجب
القصاص

مطلب يجوز قتل من يؤذى
المسلمين

مطلب شهر عليه سلا
ولم يمكن دفعه الا بقتله لاشئ
بقتله
مطلب في القسامة

مطلب وضع سم فارقي
وعاء فاخذته بنت ووضعه
عند حصانه فشرب منه
ومات

مطلب انفلتت دابة بنفسها
فاصابت شيا فهو هدر
مطلب يضمن القائد
ما صدمته الدابة

وأدخلتها بصدمتها في ماء البركة فخطت فيه ثم خرجت وقد ورم بطنها وماتت بسبب ذلك فهل
يضمن عمر وقيمة دابة زيد بعد ثبوت ما ذكر عليه (الجواب) نعم قال في التنوير ضمن
الراكب في طريق العائمة ما وطئت دابته وما أصابت يدها أو رجلها أو رأسها أو كدمت بقدمها
أو خطبت يدها أو صدمت ثم قال وضمن السائق والقائد ما ضمنه الراكب (سئل) في رراكب
فرس ضربت برجلها وهي سائرة في الطريق رجل امرأة ثم بعد مدة ماتت المرأة عن ورثة ترزعم
ورثتها أن الراكب يضمن فهل لا ضمان عليه (الجواب) نعم وان نفعت برجلها أو ذنبها وهي
تسير لا يكون ضامنا خالية من جنابة الهائم ويضمن الراكب كل شيء أصابت الدابة يدها
أو رأسها أو كدمت أو خطبت وان نفعت برجلها أو ذنبها لم يضمن وان أوقفها يؤخذ بنفقة
الرجل والذنب أيضا خلاصة من الفصل الرابع في الجنابة على غير بنى آدم ولو كانت الدابة سائرة
وصاحبها معها قائد أو سائق أو راكبا يكون ضامنا جميع ما جنت الا النفخة بالرجل أو الذنب
تأخر خاتمة من السابع عشر (سئل) فيما إذا ربط زيد حصانه في موضع له ولاية ربطه فيه
فانقلبت بنفسه وعض حصان رجل آخر وقتله فهل لا ضمان على زيد (الجواب) نعم والمسئلة
في الخيرية والتنوير وغيرهما وهي راجعة الى أن جرح الجماء جبار ربط جاره في سارية فخاء
آخر بجماره وربطه فعض أحدهما الآخر وهلك ان في موضع لهما ولاية الربط لا يضمن والا
ضمن برأية من الرابع في الجنابة على غير بنى آدم (سئل) فيما إذا ربط زيد دابته في موضع له
ولاية ربطها فيه فخاء رجل ونحسها بعود فنفتحه برجلها فقتلته وله ورثة ترزعم أن لهم أخذ الدابة
أو تضمين صاحبها فهل حيث الحال ما ذكر لا يتعلق بالدابة ولا بصاحبها ضمان (الجواب) نعم
(سئل) فيما إذا كان زيد ثور ربطه في محل له ولاية ربطه فحل رجل رباطه ليسزبه على بقرته
فوطئ الثور على رجله فكسرها فهل لا ضمان على صاحبه (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا
كان لرجل ثور من عادته النطح فتقدم زيد اليه وقال له ان ثورك نطوح فاربطه ونهاه عن إرساله
فلم ينته وسيره الى المريع مع دواب القرفنطخ بقرة زيدية وعظلهاماتت من ذلك فهل يضمن
الرجل قيمتها (الجواب) نعم يضمن الرجل قيمتها حيث أشهد عليه كما ذكر كذا في البرازية نقلا عن
المنية في الجنائيات ونصه في مسئلة نطح الثور يضمن بعد الاشهاد بالنفس والمال ومثله في
الخيرية (سئل) فيما إذا كان لرجل كلب عقور يؤذى من يمر به وتقدم الى الرجل جماعة
وأشهدوا عليه وطلبوا منه منع الكلب عن الناس فلم يمنعه ولم ربطه في زمان يقدر فيه على ذلك
حتى عض صبياو تعال ومات من ذلك فهل يجب على صاحبه الضمان (الجواب) نعم والمسئلة
في المنع عن الزيلعي وغيره قال الزيلعي لو كان لرجل كلب عقور يؤذى من يمر به فلاهل البلدان
يقتلوه وان أنلف شيئا يجب على صاحبه الضمان ان كان تقدم اليه قبل الاتلاف والافلاشي
عليه كالحائط المائل اه قلت وفي شرح من لا يخسر له كلب يأكل عنب الكروم فأشهد فيه
فلم يحفظه حتى أكل العنب لم يضمن وانما يضمن فيما أشهد عليه فيما يخاف تلف بنى آدم كالحائط
والثور وعقر الكلب العقور فيضمن اذا لم يحفظ اه فيمكن حمل المتلف في كلام الزيلعي على
الا دمي فيحصل التوفيق بين كلام الزيلعي وكلام من لا يخسر والله تعالى أعلم من باب
جنابة البهيمة (أقول) كأنه فهم من كلام من لا يخسر وأنه لا يضمن المال في الكلب العقور
وهذا غير مراد وانما معنى كلامه أن ما يخاف منه تلف الا دمي فالاشهاد فيه موجب للضمان اذا
أعقبه تلف نفس أو مال بخلاف ما يخاف منه تلف المال فقط ككلب العنب فلا يفيد فيه

مطلب نفعت الدابة برجلها
أو ذنبها الخ

مطلب انقلبت حصانه وعض
حصان آخر لا يضمن

مطلب ربط جاره فخاء
آخر وربط جاره وعض
أحدهما الآخر

مطلب اذا نحس الدابة
فنفتحه برجلها فقتلته
لا يضمن صاحبها

مطلب أشهد عليه أن
ثورك نطوح فاربطه فلم
يفعل فنطخ بقرة يضمن

مطلب اذا أشهد على
صاحب الكلب العقور قبل
الاتلاف يضمن

مطلب له كلب يأكل عنب
الكروم لا يضمن وان أشهد
عليه

مطلب ما يخاف منه تلف
الا دمي فالاشهاد فيه مفيد

الاشهاد بدليل تشبيهه بالخائض المائل فان الاشهاد فيه موجب لضمان النفس والمال وقد
صرح بذلك في القضية حيث قال له كلب يا كل عنب الكروم فاشهد عليه فيه فلم يحفظه حتى
أكل العنب لم يضمن وانما يضمن اذا شهد عليه فيما يخاف تلف بني آدم كالحائض المائل ونطح
الثور وعقر الكلب العقور فيضمن النفس والاموال تباعها اذا لم يحفظ ولم يهدم اه فلا
مخالفة بين كلامي الزيلعي ومثلا خسرو لان كلام الزيلعي في الكلب العقور الذي يخاف منه
تلف الا دمي فالاشهاد فيه مفيد موجب لضمان النفس والمال وكلام مثلا خسرو وفي كلب
العنب الذي يخاف منه تلف المال فقط قلت وهذا كانه مخالف لما ذكره العلائي في آخر باب
القود فيمادون النفس عن القاضي بديع ان الاشهاد لا يكون الا في الحائض المائل لافي الحيوان
اه لكن أفتى في الخيرية بالضمان بعد الاشهاد في حصان اعتاد الكدم وكذا في ثور نطوح
مستندا لما في البرازية عن القضية في نطح الثور يضمن بعد الاشهاد النفس والمال قال وفي
المسئلة خلاف والاكثر على الضمان كالحائض المائل اه هذا ما حرمته في رد المحتار على الدر المختار
(سئل) في ثور انقلت نهارا بنفسه من دار صاحبه في غيظه بلا صغفه فدخل بيت رجل وأكل
له حنطة وشعر اقل لاضمان على صاحبه (الجواب) نعم دابة لرجل ذهبت بغير ارسله ليل
أورنهارا فأسدت زرع غيره لاضمان لانه بغير صغفه ولا عدوان الاعلى الظالمين برزاية نقلا عن
الجامع وفي العيون غنم دخلت بستانا فأسدت وصاحبها معها يسوقها يضمن ما أسدتته وان
لم يسقها لاضمان عليه وكذا الثور والحمار عمادية من الفصل ٣٢ وأجاب قارئ الهداية
اذا كانت المواشي ترى فأنلفت شيئا من مال مسلم أو ذمي أو زرع ولم يكن أرسلها أحد فلا ضمان
فيه للحديث جرح العجماء عجبار والله تعالى أعلم (سئل) في جمال معه عدة جمال محملات سائقها
في طريق عام أحد طرفيه سفح جبل والاخر واد عميق بجاء زيد بجملته المحمل من طرف السفح
وساقه على حذاء جمال الجمال ونهأه الجمال مرارا فلم ينته فصدم بجلامن جماله وأوقعه في الوادي
بسبب سوقه فهل الجمل المذكور فهل يلزم السائق قيمة الجمل بعد الشوب بالوجه الشرعي
(الجواب) نعم كافي التسيور (سئل) فيما اذا دفع زيدا كديشه لراع أجير مشتريه ليرعاه
ويتعهد به بالحفظ باجر معلوم فدفعه الراعي الى عمرو بدون اذن زيد مالكة ولا وجه شرعي وفارقه
ثم بعد مدة نفخوشه رده مفقوء العين فهل يضمن الراعي ربع قيمته لصاحبه (الجواب)
نعم لان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في عين الدابة ربع القيمة كافي الدر المختار للعلائي
(سئل) في ثور مشترك نصفين بين زيدوايتام ولهم وصى عليهم طلب وصيهم الثور من زيد
ليكون عنده في نوبة الايتام فامتنع وتكرر الطلب والمنع حتى انكسرت رجله عند زيد ويريد
الوصي تضمينه نصف قيمته وتركه عند زيد وفي ذلك مصلحة للايتام فهل للوصي ذلك (الجواب)
نعم (سئل) في جمل ضربه الراعي بعصا عمد اعلى رجله فكسرها فهل يضمن لصاحبه قيمته
(الجواب) نعم والمسئلة في التارخانية (أقول) قال في الدر المختار والتقيد بالعين أى في قول
المتن وفي عين بقرة الخ لانه لو قطع اذنها أو ذنبها يضمن نقصانها وكذا لسان الثور والحمار وقيل
جميع القيمة كالمقطع احدى قوائمها فانه يضمن قيمتها وعليه الفتوى أى لو غير مأكول وان
ما كولاخير كما مر في العينين لكن في العيون ان أمسكه لا يضمنه شيئا عند أبي حنيفة وعليه
الفتوى وعرجها كقطعها اه وحاصله انه لا فرق بين الماء كول وغيره ففي غير الماء كول لو قطع
احدى قوائمه يضمن كل قيمته لان ذلك استهلاك له من كل وجه كافي الهداية وأما الماء كول فانه

مطلب انقلت ثوره فاكل
حنطة رجل لاضمان عليه

مطلب في عين الدابة ربع
قيمة الدابة

مطلب انكسرت رجل
الثور عند الشريك بعد
الطلب يضمن قيمة حصه
شريكه

مطلب كسر الراعي رجل
الجمل يضمن قيمته

مطلب يفرق بين الجنابة
على الدابة الماء كولة وغير
الماء كولة

ينتفع به لئلا كل بعد قطع قوائمه فيخير مالكة بين تركه على القاطع وتضمينه قيمته وبين امساكه وتضمينه النقصان قال في غصب الهداية وهذا ظاهر الرواية عن أبي حنيفة وعنه لو شاء أخذه ولا شيء له والاول أصح اهـ وعليه المتون والشروح أيضا وبه يقتضي كفاي جامع الفصولين فيفتح على الرواية الثانية وهي ما ذكره العلائي عن العيون (سئل) فيما إذا كان لزيد رجل اعتاد العض فتقدم الى صاحبه رجل وقال ان جلتك بهذه الصفة فاربطه وأشهد عليه فلم يربطه ولم يمنعه في زمان يقدر فيه على ذلك فسيره الى المرحى فركب على رجل الرجل وعضه ومات من ذلك ويريد الرجل الا أن تضمين زيد قيمته بعد ثبوت ما ذكر شرعا فهل له ذلك (الجواب) نعم والمسئلة في جنائيات الخيرية بنقولها (سئل) في رجل ضرب جارا آخر عمدا فجرح على اذنه فهل لساعته ويريد صاحبه تضمين الضارب قيمته بعد ثبوت ذلك عليه فهل له ذلك (الجواب) نعم ولو ذبح جارا غيره ليس له أن يضم النقصان ولكنه يضمه جميع القيمة عند أبي حنيفة وعلى قول محمد له أن يسكه ويضمه النقصان وان شاء ضمنه كل القيمة ولا يسلك المذبح عمادية من جنائيات الدواب (سئل) في رعاة غنم قادوها قريبا من خيار زيد القائم بمقتلته فرعته وأتلفته فهل يلزم الرعاة قيمة ما تلف (الجواب) حيث قادوها قريبا من خيار زيد بحيث لو شاعت تناولت منه يلزمهم ذلك قال العمادى في فصوله وفي غصب فتاوى العتباتى اذا قادها قريبا من الزرع بحيث لو شاعت تناولت من الزرع ضمن اهـ ومثله في الفصولين

(*) كتاب الحيطان وما يحدث الرجل في الطريق وما يتضرر به الجيران ونحو ذلك (*)

(سئل) فيما إذا كان بيد زيد حمام جار في تواجره من مالكة فانقضت مدة اجارته وانقض حائط منه على صغير في داخل الحمام قتله بدون تعد من أحد ولا صنع فقام على الصغير يكلف زيدا دفع دية الصغير زاعما أن زيد اقال المالك الحمام ان وقع سقط في الحمام بسبب الحائط يكن ضمانه على فهل لا ضمان على زيد في ذلك (الجواب) نعم أراد أحدهما نقض جدار مشترك وأبى الآخر فقال له صاحبه أنا ضمن لك كل ما ينهدم لك من بيتك وضمن ثم نقض الجدار باذن الشريك فانهم لم يملوا من منزل المضمون له شيء لا يلزمه ضمان ذلك وهو بمنزلة ما لو قال رجل لا آخر ضمن لك ما هلك من مالك لا يلزمه شيء خاتمة من الحيطان وفي التنوير من الكفالة ولا تصح أيضا بجهالة المكفول عنه ولا بجهالة المكفول له وبه مطلقا (سئل) في حائط لرجل فاصل بين داره ودار جارية في وقف تحت نظارة زيد مال الى دار الوقف وطلب الناظر من الرجل نقضه لدى بينة شرعية فلم ينقضه في مدة يقدر على نقضه فيها حتى سقط على دار الوقف وأتلف منها مشرفة ورفوفا وبعض درج فهل يضمن ما تلف بعد ثبوت الطلب والشهاد عليه بذلك (الجواب) حيث طلب منه الناظر نقضه فلم ينقضه في مدة يمكن نقضه فيها وأشهد عليه بذلك يضمن ما تلف لأنه صار متعديا والمسئلة مشهورة في المتون من الحائط المائل في الجنائيات (أقول) قال الزيلعي الشرط طلب النقض منه دون الشهاد وانما ذكر الشهاد ليمتكن من اثباته عند جوده أو بجوده عاقلة فكان من باب الاحتياط لا على سبيل الشرط اهـ ومشله في الدرر والعناية وغيرهما وقال في العناية يشترط أن يكون الطلب من صاحب حق كواحد من العامة مسلما كان أو ذميا صيبا وامرأة ان مال الى طريقهم وواحد من أصحاب السكة الخاصة ان مال اليها وصاحب الدار أو سكانها ان مال اليها اهـ وفي جامع الفصولين والشهاد انما

مطلب له جل اعتداد العض
فاشهد عليه

مطلب الراعى اذا قاده
قريبا من الزرع يضمن

(*) كتاب الحيطان وما يحدث
الرجل في الطريق وما
يتضرر به الجيران (*)

مطلب ان وقع الحائط يكن
ضمانه على لا يضمن

مطلب سقط الحائط بعد
الطلب والشهاد يضمن

مطلب الشهاد في الحائط
المائل غير شرط بل الشرط
الطلب

يصح من يضره وقوعه لا يمن لا يضره حتى لو مال الى دار رجل قرب الدار هو يتضرر بوقوعه فيصح
 الاشهاد منه لا من غيره ولو مال الى الطريق الاعظم فيصح من كل أحد اه وفيه أيضا ويصح من
 المالك والساكن باجارة أو عارية لعود الضرر اليه اه (سئل) في دار جارية في ملك زيد
 وفي تاجر عمرو من زيد مدة معاومة باجرة مقبوضة بيد زيد وفي أثناء المدة مالت طبله علوية
 في الدار لجهة ساحتها وطلب عمرو من زيد تعميرها ونقضها فلم يفعل في مدة يقدر على نقضها فيها
 حتى سقطت على زوجة عمرو وقتلتها بعد ما أخبره بعيلها وطالبه بنقضها فلم ينقضها فهل تضمن دية
 الزوجة عاقلة زيد (الجواب) حيث مال الحائط وهو الطبل المذكورة الى الدار المزبورة
 وطالب عمرو والمستاجر زيد اما لكها بنقضها وتعميرها وأشهد عليه بالوجه الشرعي فلم ينقضها
 في مدة يمكن نقضها فيها حتى سقطت وأتلفت نفسها زوجة عمرو والمستاجر ضمن عاقلة زيد دية
 الزوجة المذكورة وهي نصف دية الرجل كما صرح بذلك في التنوير والمقتى والهداية وغيرها
 (سئل) في حائط مشترك بين زيد وعمرو فاصل بين داريهما فقال الى جهة دار زيد تقدم الى
 عمرو وأشهد عليه ليرفعه على أن يكون التعمير عليه ما يجب للملك المشترك بينهما نصفين فلم
 يرض عمرو بذلك ولم يرفعه حتى وقع وأتلف لزيد حائطا وبيتا ومرتقا وهو مقر أن الحائط مشترك
 بينهما وأنه كان مخوفا وأنه لم يرفع مع امكان رفعه بعد الاشهاد فهل يضمن نصف قيمة التالف
 (الجواب) نعم وفي فتاوى قاضيخان قال أبو القاسم في جدار بين رجلين لاحدهما عليه جولة
 فقال الى أحدهما فتقدم اليه الذي له الجولة ليرفعه وأشهد عليه ولم يرفعه حتى انهدم وأضر
 بصاحب الدار فان أقر أن الحائط بينهما وأنه كان مخوفا وأنه تقدم اليه وأنه لم يرفع معه فإذا أفسد
 شيئا بسقوطه بعد امكان رفعه بعد الاشهاد يضمن قيمته عمادية في الحائط المشترك (سئل)
 في رجل حفر بئرا في طريق العامة في قرية بدون إذن الامام وتركها وأمره أهل المحلة بطمها
 فلم يفعل حتى تردى فيها رجل وتلف فهل يضمن قيمته لمالكه في ماله بالوجه الشرعي (الجواب)
 حيث حفر البئر المذكورة في طريق العامة المزبورة بدون إذن الامام يضمن قيمة الجبل لمالكه والله
 تعالى أعلم قال في الدر المختار من باب ما يحدث الرجل في الطريق كما تدرى العاقلة لو حفر بئرا
 في طريق أو وضع حجرا أو ترابا أو طينا ملتي فتلف به انسان لانه سبب فان تلف به أي بواحد من
 المذكورات بهيمة ضمن في ماله ان لم يأتن الامام فان أذن الامام في ذلك أو مات واقع في بئر طريق
 جوعا أو عطشا أو انغماء لا ضمان به يبقى خلاصة خلافا لمحمد اه احتقر بئرا في طريق مكة أو
 غيره من الصافي غير ممر للناس فوقع انسان لا يضمن بخلاف الامصار وبهذا عرف أن المراد
 بالطريق في الكتب الطريق في الامصار دون المقاوز والصحارى لانه لا يمكن العدول عنه
 في الامصار غالباً دون الصحارى كذا في شرح الزايدى على القدوري في أواسط الديات رش الماء
 على طريق فعميت به دابة أو آدمي يضمن وقيل في الأدنى انما يضمن اذا رش كل الطريق أمر
 الاجير أو السقاء بالرش فرش فناء دكان الأمر ضمن الأمر دون الرأس والحارس اذا رش ضمن
 كفيما كان منه المقتى من مسائل الطريق ومسئلة رش الماء في الطريق في العمادية من
 فصل ٣٢ في أنواع الضمانات باحسن وجه (سئل) في سكة غير نافذة فيها بيوت لجماعة
 معلومين فعمد أحد الجماعة وأجرى ميزابا في سطحه وسيلته الى السكة المزبورة بدون إذن من
 بقية الجماعة فهل ليس له ذلك الا باذنهم جميعا (الجواب) نعم أخرج الى طريق العامة كنيفا أو
 ميزابا أو جرسا أو دكانا جازا اذا لم يضر بالعامة ولكل واحد من أهل الخصومة منعنه ومطالبته

مطلب طلب المستاجر من
 المؤجر نقض الطبل المائلة
 وأشهد عليه فلم يفعل حتى
 سقطت على زوجته ضمن
 عاقلة المؤجر الدية

مطلب أشهد على شريكه
 في الحائط المشترك فلم يعمر
 حتى سقط يضمن بحصته

مطلب حفر بئرا في طريق
 العامة قد ردى فيه رجل ضمنه
 في ماله

مطلب المراد بالطريق
 الطريق في الامصار دون
 الصحارى
 مطلب رش الماء في
 الطريق

مطلب ليس له اجراء الميزاب
 والسيالة الى السكة

بنقضه بعده هذا اذا بنى لنفسه بغير اذن الامام وان بنى للمسلمين كسجد ونحوه لا وان كان يضر
بالعمامة لا يجوز احداثه والقعود في الطريق ليسع وشراء على هذا وفي غير النافذة لا يتصرف فيه
أحد باحداث ما ذكرنا مطلقاً ضربهم أو لا الا باذنهم أي باذن أهلها لان الطرق التي ليست
بنافذة مملوكة لاهلها فهم شركاء ولهذا يستحقون بها الشفعة والتصرف في الملك المشترك من
الوجه الذي لم يوضع له لا يملك الا باذن الكل أو لم يضر بخلاف النافذة لانه ليس لاحد فيه
ملك ويجوز الاتقاع به ما لم يضر بأحد من باب ما يحدث الرجل في الطريق وفي نوادر ابن
رستم للوالي أن يعطى من طريق الجادة أحد البنى عليه اذا كان لا يضر بالمسلمين وان كان يضر
ليس له ذلك وليس هذا الا لل خليفة قالوا ولل سلطان أن يجعل ملك الرجل طريقاً عند الحاجة حائية
من فصل احياء الموات من كتاب الزكاة (سئل) في سكة غير نافذة فيها دور للجماعة ذمتين يريد
أحدهم أن يحدث في وسط السكة بناء ويقسم حصته منها بدون اذن من البقية ولا وجه شرعي
فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في سكة غير نافذة ليس لاصحابها
أن يبيعوها وان اجتمعوا على ذلك ولأنهم يقتسموها فيما بينهم لان الطريق الاعظم اذا كثرت فيه
الناس كان لهم أن يدخلوا هذه السكة حتى يخف الزحام عمادية في ٣٤ وليس لهم أن
يدخلوها في دورهم وانما لهم المرور فقط برزاية من نوع في السكة الغير النافذة وفي نوادر هشام
عن محمد السكك التي ليس لها منفذ ليس لاحد من في تلك السكة أن يحفر فيها بئر الصب الماء وان
اجتمعوا كلهم على ذلك ولأنهم يدخلوها في دورهم وانما لهم أن يمرروا ويجلسوا عمادية من
الفصل المذكور (سئل) في رفاق غير نافذة دور للجماعة يحفر فيه واحد منهم بئراً بالوعة ينزل
فيه أنجاس داره وذلك بدون اذن من بقية أهل الرقاق ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك الا باذنهم
ويمنع من ذلك (الجواب) نعم سكة غير نافذة أحدث رجل آخر فيها شيئاً لا يملكه الا باذن كل أهل
السكة الاعلى والاسفل وما يصنع في السكك من الكنف والميازيب ان حديثه لكل أحد أن
يهدمه وان قدمة تركت وقال محمد في الحديث ان لم يضر أحد لم يهدمه برزاية من الحيطان
وفي غير النافذة لا يجوز أن يتصرف باحداث مطلقاً ضربهم أو لا الا باذنهم لانه كملك الخصاص
بهم شرح التنوير للعلاء من باب ما يحدث الرجل في الطريق (أقول) قوله الا باذنهم مخالف لما
يفهم مما مر آنفاً من العمادية من قوله وان اجتمعوا كلهم على ذلك لكن ما هنا هو المذكور في
المتون والشروح والله تعالى أعلم قال المؤلف سئل العلامة الشيخ عبد الكريم بن محب الدين
القطبي الحنفي رحمه الله تعالى عن شخص جعل بالوعة بميزاب خارج عن جدرانها في ممر غير نافذ
يضر بالمارة بالطرشة بالقدر والنجاسة وله أيضاً بارة بين الجدران وهي ضارة بأساس الجدران
فهل للحاكم الشرعي منعه من ذلك أم لا أجاب ان كان الضرر ينال منه القاضي من ذلك والا لا
والله تعالى أعلم فتاوى الكازروني من كتاب الموات والطرق دار في سكة غير نافذة أراد
صاحبها أن يحفر بئراً بالوعة على بابها خارج داره فلمهم أن يمنعوه فان غطي رأسها وكسبها وجعل
طريق الوصول اليها من الداخل فلمهم أن يمنعوه لان الحفر سبب الانهيار وهو سبب الوصول فلمهم
منعه عن ذلك جواهر الفتاوى من القسمة من الباب الرابع طريق غير نافذ كان لاصحاب
الطريق أن يضعوا فيه الخشب وأن يربطوا فيه الدواب وأن يتوضؤوا فيه وان عطب انسان
بالوضوء والخشب لا يضمن واضع الخشب وان حفر فيها بئراً أو فيها بناء فعطب انسان بذلك
يضمن ويؤاخذ بان يطم البئر خائفة من فصل فيما يجوز لاحد ان لا يكون أن يعمل في المشترك

مطلب للوالي أن يعطى

أحد من الطريق لبني

عليه ان لم يضر أحد

مطلب ليس لهم قسمة سكة

غير نافذة ولا بيعها ولا

ادخالها في دورهم

مطلب ليس لاحدهم أن

يحفر فيها بئراً ولو اجتمعوا

كلهم

مطلب ليس له حفر بالوعة

في سكة غير نافذة

مطلب الكنف والميازيب

ان حديثه هدمت ولا تركت

مطلب لا يجوز الاحداث

في سكة غير نافذة وان لم يضر

الا باذنهم

مطلب يمنع من اخراج

الميزاب الى ممر غير نافذ

مطلب ليس له حفر بئراً بالوعة

على باب داره وان غطي رأس

البئر

مطلب لاصحاب طريق

غير نافذ أن يضعوا فيه

الخشب

(سئل) في دخلة غير نافذة مشتملة على عدة دور وضع واحد من أبواب الدخلة أو ساخ داره لصيق جدار جاره الذي هو من أهل الدخلة بدون إذن منه ولا من بقية أهلها وتضر صاحب الجدار بذلك ضررا ينافي فهل يؤمر الواضع بإزالته (الجواب) نعم كما مر عن شرح التنوير ومثله في المتون والشروح (أقول) هذا إذا وضع ما ذكر لصيق جدار الجار أو مال ووضع ذلك لصيق جداره بلا ضرر لغيره في مدة يسيرة على جاری العادة فإنه لا يمنع بدليل ما قدمه أن تغاير الخائنة وفي جامع الفصولين أراد أن يتخذ طينا في طريق غير نافذ فلو ترك من الطريق قدرا مرور ويتخذ في الأحياء من ممر ويرفعه سرعيا فله ذلك ولكل أمساك الدواب على باب داره لأن السكة التي لا تنفذ كدار مشتركة ولكل من الشركاء أن يسكن في بعض الدار لأن يبنى فيها وأمساك الدواب في بلادنا من السكنى اه وفي التارخانية أن فعل في غير النافذة ما ليس من جملة السكنى لا يضمن حصته نفسه ويضمن حصته شركائه وإن من جملة السكنى فالقياس كذلك والاستحسان لا يضمن شيئا اه ومثله في الكفاية شرح الهداية وبه علم أن ما مر من أنه يضمن عما يحدثه معناه يضمن ما عدا حصته فإن السكة الغير النافذة لما كانت مشتركة بينهم وبين بقية أهلها كان باحداه فيها بئرا أو نحوها شاغلا للملكه ومالك غيره فيضمن ما تلف بها بقدر حصته شركائه تأمل والله تعالى أعلم (سئل) في دخلة غير نافذة فيها بيوت لجماعة مخصوصين وفي ساحة الدخلة موضع معدا للقاء القمامات والأوساخ من قديم الزمان ويتصرفون بذلك كذلك قام رجل من الجماعة يعارض البقية في التصرف بالساحة المزبورة بدون وجه شرعي فهل حيث الحال ما ذكر يبق القديم على قدمه ويمنع من معارضة الجماعة في ذلك (الجواب) نعم ثم الأصل أن ما كان على طريق العامة ولم يعرف حاله يجعل حديثا وكان للامام رفعه وما كان في سكة غير نافذة ولم يعرف يجعل قديما حتى لا يكون لاحد رفعه كذا في الذخيرة لو حيدى على النقاية ففي مسئلتنا في سكة غير نافذة وعلم أنها قديمة فبالأولى أنه لا يجوز لاحد رفع ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بنى في داره طبقة وقاعة ملاصقتين لقاعة وطبقة من جملة مساكن داره موقوفة فسد بسبب ذلك قريتين وشبا كالضوء قديمتين للقاعة والطبقة المرقومتين ومنع الضوء عنهما بالكلية وركب بحسرين على حائط القاعة الخاص بهما وحصل بذلك ضرر على الوقف وطلب ناظر الوقف رفع ماسديه القمريتين والشباك ورفع الحسرين دفعا للضرر عن الوقف فهل يجاب الناظر إلى ذلك ويبقى القديم على قدمه (الجواب) نعم وهذا أعني سد الضوء بالكلية من الضرر البين والفتوى على منعه كما في البحر والتنوير وحواشي الاشياء للسيد الجوى ناقلا عن شرح الوهبانية لابن الشحنة ونقله العلامة البيرى في حواشي الاشياء فأتلا في ذلك والفتوى عليه وكذا في كثير من معتبرات مذهب الامام النعمان أسكنه الله فسيح الجنان متمعا بالروح والريحان (أقول) قدمنا في متفرقات القضاء قبيل كتاب الشهادات نقل عباراتهم في ذلك فراجعها (سئل) فيما إذا كان لزيد مربع في داره وله طاقات للضوء في حائطه تسمى بالقمارى يأتي اليها الضوء من دار جاره من قديم الزمان ولجاره في داره مربع أيضا أسفل من الأول وسطحه أسفل من القمارى يريد الجار أن يبنى على مربعه المزبور طبقة مسقفة بسقف فوق القمارى بحيث يكون الحائط والقمارى داخلين فيها وينسد بسبب ذلك الضوء المزبور بالكلية وفي ذلك ضرر بين لزيد ويريد منع الجار عن ذلك فهل له منعه (الجواب) نعم فإن سد الضوء بالكلية بأن يمنع من تلاوة القرآن العظيم والكتابة ضرر فاحش فيمنع منه كما أفتى بذلك العلامة المفتى أبو السعود والله سبحانه الموفق (أقول) قدمنا في

مطلب وضع أو ساخ داره
لصيق جدار جاره يؤمر
برفعه

مطلب أراد أن يتخذ طينا
في طريق غير نافذ الخ
مطلب لكل من أصحاب
الدخلة أمساك الدواب على
باب داره

مطلب إذا فعل ما ليس
من جملة السكنى يضمن حصته
شركائه

مطلب في ساحة الدخلة
موضع معدا للقاء الزبالة
يبنى على قدمه

مطلب الأصل أن ما كان
في سكة نافذة ويعرف حاله
يجعل حديثا وللإمام رفعه

مطلب سد الضوء بالكلية
من الضرر البين المفتى بمنعه

مطلب ليس له سد قمارى
الجار

متفرقات القضاء اذا كان له قرنتان فسدت ضوء احدهما بالكلية مع امكان الانتفاع بالآخرى
لا يمنع والظاهر أن ضوء الباب لا يعتبر لانه قد يضطر الى غلقه ليرد ونحوه والظاهر أن الشباك
كالباب والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا بنى زيد في داره على حائطه الخاص به طبقة تجاه طبقة
لجاره وبينهما فاصل ويعارضه جاره في ذلك بدون وجه شرعي متعللا بان الطبقة شبا كان مع نصف
اشراقه بسبب طبقة زيد والحال أنه ليس في بناء الطبقة ضرر بين الجار فهل ليس للجار منعه
(الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لزيد حائوت قديم بعد لحيا كدعي الصوف وبجائط
الحائوت طاقة قديمة للضوء ولدار عمر وخلف الحائط بيت محاذ للطاقة تريد عمر وتعليته الى فوق
الطاقة وفي ذلك ضرر بين زيد لانسداد ضوء الطاقة بالكلية فهل ليس لعمر وذلك (الجواب)
نعم ونقلها ما تقدم (سئل) في رجل بنى في داره قصر اله شبائيك مظلة على ساحة دار جاره التي هي
محل قرار نسائه وجالوسهن ونى سائمان حجر يصعد منه للقصر مشرفا على الساحة المذكورة
ثم بنى طبلة على طبلة جاره لمنع الاشراق بدون اذن جاره ولا وجه شرعي ويريد الجار تكليف
الرجل رفع الطبلة وسد الشبائيك ومنعه من الصعود على ذلك فهل يسوغ للجار ذلك
(الجواب) نعم يسوغ له ذلك الا أن يبنى الرجل ساترا في ملكه يمنع الاشراق وفي مجموعة عطاء
الله افندي نقلا عن حيطان المضمرات والساحة اذا كانت مجلس النساء والكوة تشرف عليها
يومر صاحبها بسد ها وعليه الفتوى (سئل) فيما اذا عمر زيد في داره قصر اجعل له شبائيك يكافه
جاره سد ها متعللا بانها تشرف على مشرقة في داره وعلى باب قصر فيها والحال أن المشرقة والقصر
ليس محل جلوس نسائه وقرارهن بل في الدار أسفل فيه صحنها وهو محل قرارهن وجلوسهن
وأعمالهن فهل حيث كان الامر كما ذكر لا يجبر زيد على ذلك (الجواب) نعم (أقول) هذا ظاهر اذا
كان القصر المذكور لا يجلس فيه النساء أصلا أمالو كان النساء يسكنن فيه في الصيف مثلا أو في
الليل دون النهار فالظاهر أنه من الضرر البين تأمل (سئل) فيما اذا كان لكل من جارين سطح
بيت في داره مساو لسطح الآخر وصار الا أن أحدهما يصعد الى سطحه واذا صعد يقع بصره
في دار جاره على حريمه ويريد الجار منعه عن الصعود حتى يتخذ سترة فهل للجار ذلك (الجواب) نعم
رجل اشترى حجرة سطحها مع سطح جاره مستويا فآخذ المشتري جاره حتى يتخذ حائطاً بينه
وبين الجار قالوا ليس له ذلك لان الانسان لا يجبر على البناء في ملكه ولو أراد أن يمنع جاره من صعود
السطح حتى يتخذ سترة قالوا ان كان يقع بصره في دار الجار كان له أن يمنع وان كان لا يقع بصره في
داره لكن يقع عليهم اذا كانوا على السطح لا يمنع عن الصعود لانه كما يتضرر هو يتضرر الآخر
خاتمة من فصل ما يدخل في البيع بلا ذكر ومثله في البرازية من الحيطان من الثاني في الحائط
وعمارته (سئل) عن الذي اذا بنى دارا عالية بين دور المسلمين وجعل لها طاقات وشبائيك تشرف
على جيرانه هل يمكن من ذلك (الجواب) أهل الذمة في المعاملات كالمسلمين ما جاز للمسلم أن
يفعل في ملكه جاز لهم وما لم يجز للمسلم لم يجز لهم وانما يمنع من تعليته بناءه اذا حصل ضرر لجاره
هذا هو ظاهر المذهب وذكر القاضي أبو يوسف في كتاب الخراج أنه يمنع أهل الذمة أن يسكنوا
بين المسلمين بل يسكنون منعزلين عن المسلمين وهو الذي أفق به أنا كذا في فتاوى قارئ الهداية
وأفقي في سؤال آخر بمنعهم من السكنى في محلات المسلمين ومنعهم من احداث بيت يجمعون
فيه كالكنيسة اه (سئل) في ذي تريد فتح كوة في حائوته مشرقة على دار جاره الذي وعلى
عوراته وفي ذلك ضرر بين علي الجار ويرغم انها قديمة فهل يمنع من ذلك ولا فرق بين القديم

مطلب اذا قلل الضوء ولم
يكن الضرر بينا لا يمنع
مطلب ليس له سد الضوء
بالكلية

مطلب ليس له فتح شبائيك
تطل على ساحة دار الجار
ويؤمر ببناء ساتر

مطلب ليس له منعه من
شبائيك تشرف على
المشرقة والقصر اذا لم يكونا
محل قرار النساء

مطلب له منع جاره من
الصعود الى السطح حتى
يتخذ سترة

مطلب يمنع الذي من تعليته
البناء اذا حصل ضرر لجاره

مطلب يمنع من فتح كوة
تشرف على جاره وان كانت

قديمة

مطلب لافرق بين القديم
والحدث حيث كان الضرر
بيننا

مطلب لها أن تبني حائطاً
ملاصقاً لحائط الجار

مطلب لها أن يتخذ غرفة
يجنب بيت جاره الخ
مطلب لاعتبره برغمه أنه
يسد عنه الريح والشمس

مطلب تسد الكوة
المشرفة على موضع النساء
بلا فرق بين الطريق الفاصل
وغيره

مطلب إذا كانت الشبايلك
تشرف على الاسطحة
ورأس درج الجار لا يؤمر
بسدّها

مطلب له تعلية سطحه وإن
سهل الصعود إلى سطح
الجار

مطلب لها أن يبني بيتاً في
الجنيحة تجاه شبايلك
الجواني

والحدث حيث كان الضرر بيننا (الجواب) نعم يمنع من ذلك ولا فرق بين القديم والحدث حيث
كان الضرر بيننا كتبه الفقير أحمد المفتي بدمشق الشام عني عنه وفي حاشية البحر من القضاء
للشيخ خير الدين لافرق بين القديم والحدث حيث كانت العلة للضرر المين لوجودها فیهما تأمل
اه (سئل) فيما إذا كان لزيد طبقة في داره لها شباك قديم مشرف على حوش هند وأسطحته
وتريد هند بناء حائط في الحوش ملاصق لحائط الطبقة منتهياً إلى حافة الشباك من أسفل من غير
أن تعتمد على حائط الطبقة ولا تسد شيئاً من الشباك أصلاً ويعارضه زيد في ذلك بدون وجه
شرعي فهل يمنع زيد من معارضته (الجواب) نعم بيت له حائط مشترك بينه وبين جاره أراد جاره
أن يتخذ غرفة فيجنب البيت ولا يضع الخشبة على الجدار المشترك ولا يبني معقداً على جدار غيره
بل على ملك نفسه ليس لجاره منعه من ذلك بزانية من الحيطان من نوع فيمن يحدث عمارة
تضر بصاحبه (سئل) في رجل بنى حائطاً فوق حائط قديم مختص به في داره فقام جاره يعارضه في
ذلك بدون وجه شرعي متعللاً بأنه يسد بسبب ذلك عنه الريح والشمس فهل يمنع جاره من
معارضته ولا عبرة بتعلله (الجواب) نعم كافي ظاهر الرواية وعليه الفتوى كافي الخانية وأفتى
بذلك الخیر الرملی والمرحوم الغم والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل يريد أن يبني في داره
قوس حجر ملاصقاً لجدار جاره من غير أن يستند للجدار المذكور وأن يضع على القوس جذوعاً
يركب عليها طبقة تعلوها جاره يعارضه في ذلك بدون وجه شرعي زاعماً أنه يسد من داره الهواء
القبلي فهل يمنع جاره من معارضته في ذلك ولا عبرة بزعمه (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان
لزيد طبقة عالية في داره وللطبقة طاقات ففتح مجذائهن طاقة أخرى فقام عمرو يعارضه ويكافه
سدها بلا وجه شرعي متعللاً بأنها تشرف على باب طبقة له في داره إذا صعد أحد اليها والجالان
ما تشرف الطاقة عليه ليس محمل جلوس نساء عمرو وقرارهن ويفصل بين الدارين دور كثيرة
للناس فهل حيث كان الأمر كما ذكر يمنع عمرو من معارضة زيد وتكليفه ما ذكر (الجواب)
الفتوى على أن الكوة حيث كانت للنظر والموضع موضع النساء تسد بلا فرق بين الطريق
الفاصل وغيره كافي المضمرات وغيره حيث كانت ليست كذلك يمنع عمرو من معارضة زيد
وتكليفه ما ذكر والله سبحانه أعلم (سئل) في رجل يريد أن يبني في داره طبقة على مربعه الخاص
به ويعارضه جاره متعللاً بأن أحد حيطان الطبقة إذا بنيت يقع تجاه شبايلك قصره وبينهما
فاصل نحو ذراع ونصف فيقل الضوء عنه بسبب ذلك وأحد حيطانها يلزم منه سد بعض الهواء
والشمس عن داره فهل يمنع الجار عن معارضته ولا عبرة بتعلله (الجواب) نعم كافي الخانية
وغيرها (سئل) فيما إذا اشترت ذمية داراً فيها قصر له شبايلك قديمة مشرفة على أسطحه جماعة
يفصل بينها وبين الشبايلك طريق عام فقام رجل يكلفها سد جميع الشبايلك المزبورة متعللاً بأن
بعضها يشرف على أسطحته وعلى رأس درج له في داره وليس ذلك محمل جلوس نساءه وقرارهن
فهل يمنع الرجل من تكليف الذمية ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل يريد أن يعلى سطح
مطبخه الذي في داره ويعارضه جاره في ذلك متعللاً أن السطح بسبب التعلية يقرب من سطح بيت
الجار ويسهل الصعود إلى سطح الجار والحال أنه بعد التعلية المزبورة يبقى بين سطح المطبخ وسطح
الجار أكثر من قامتي رجل فهل له تعلية سطحه كما ذكر ويمنع الجار من معارضته (الجواب) نعم
(سئل) في جنيحة جارية في وقف بر ملاصقة لحوائط جارية في وقف أهلي ففتح ناظر وشبايلك
للحوائط مطلّة على الجنيحة ويريد ناظر وقف الجنيحة أن يبني بيتاً تجاه الشبايلك يفصل بينهما

فاصل وفي ذلك مصلحة للوقف لكون غلة البيت فوق غلة الزرع والشجر والارض متصلة
 ببوت المصر يرغب الناس في استجار بيوتها ويعارضه في ذلك ناظر الوقف الاهلي بدون وجه
 شرعي فهل يسوغ لناظر وقف الخيرية ذلك ويمنع ناظر الوقف الاهلي من معارضته في ذلك
 (الجواب) نعم كما في الخانية والبرازية والله سبحانه وتعالى أعلم وان أراد قديم الوقف أن يبنى في
 الارض الموقوفة يوتا يستغلها بالاجارة لا يكون له ذلك لان استغلال أرض الوقف ~~يكون~~
 بالزرع ولو كانت الارض متصلة ببوت المصر يرغب الناس في استجار بيوتها وتكون غلة ذلك
 فوق غلة الزرع والنخل كان للقيم ان يبنى فيها بيوتا فيؤجرها لان الاستغلال بهذا الوجه يكون
 أنفع للفقراء كذا في الخانية بجر من الوقف (سئل) فيما اذا كان له حائط محتص به فاصل
 بين داره ودار جاره يريد أن يفتح في أعلى الحائط المزبور كوة ليضع فيها قريه للضوء فوق قامة
 الرجل ولا تكشف على محل نساء أحد أصلا فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في طلبة
 مشتركة بين زيد وعمر وفاصلة بين داريهما انهدمت ولا حدهما بنات ونسوة فاراد أن يبنيهما وأبى
 الآخر فهل يؤمر بالبناء معه (الجواب) ان كان أصل الطلبة المذكورة يحتمل القسمة بان يمكن
 كل واحد منهما أن يبنى في نصيبه ستره لا يجبر الابي على البناء وان كان أصل الطلبة المزبورة
 لا يحتمل القسمة يؤمر الابي بالبناء على قول أبي الليث لفساد الزمان كما في قاضيخان والله
 المستعان جدار بين رجلين انهدم ولا حدهما بنات ونسوة فاراد صاحب العمال أن يبنيه وأبى
 الآخر قال بعضهم لا يجبر الابي وقال القفيه أبو الليث في زماننا يجبر لانه لا بد أن يكون بينهما
 ستره قال رضى الله تعالى عنه وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان كان أصل الجدار يحتمل
 القسمة يمكن كل واحد منهما أن يبنى في نصيبه ستره لا يجبر الابي على البناء وان كان أصل الحائط
 لا يحتمل القسمة على هذا الوجه يؤمر الابي بالبناء قاضيان ومثله في الفصولين من فصل ٣٦
 في مسائل الحيطان فارجع اليه فان فيه فوائد غير أن هذا التفصيل لم يذكره قاضيخان وهو
 حسن جدا واتمالم يقيد في السؤال بذلك لانه في الغالب لا يكون أس الطلبة تحتمل القسمة
 (سئل) في دار مشتركة بين جماعة اقتسموها بينهم بالتراضي والوجه الشرعي وقال أحدهم يبنى
 حائط حاجزاً بينهما فعلا لاطلاع الباقي عليه في حال لا يجوز لهم الاطلاع ولدفع أذيتهم عنه فهل
 يأمرهم القاضي ببناء حائط بينهم ويخرج كل من النفقة بحصته يفعل القاضى للمصلحة
 (الجواب) قال في العمادية من الفصل ٣٤ دار بين رجلين اقتسموها وقال أحدهما يبنى
 حائطاً حاجزاً بينهما فليس على الآخر اجابته وان كان أحدهما يؤذى صاحبه ويطلع عليه في
 حال لا يجوز له الاطلاع كان للقاضى أن يأمرهما ببناء حائط بينهما ويخرج كل منهما من النفقة
 بحصته يفعل القاضى للمصلحة اهـ وقد حصل بما ذكرنا الجواب والله سبحانه أعلم بالصواب
 (سئل) في حائط فاصل بين دار زيد ودار عمر ومشارك بينهما وليس لاحدهما عليه جذوع ويريد زيد
 أن يضع عليه جذوعا فهل له ذلك وليس اشريكه عمر وأن يمنع من ذلك ويقال له ضع أنت مثل
 ذلك (الجواب) نعم وان لم يكن لاحدهما عليه خشب فاراد أن يضع عليه خشباً له ذلك وليس
 للآخر أن يمنع ويقال له ضع أنت مثل ذلك ان شئت هكذا حكى عن القاضى الامام صاعد
 النيسابورى رحمه الله تعالى وكان يفرق بين هذا وبين ما اذا كان لهما عليه خشب أراد أحدهما
 أن يزيد خشباً على خشب صاحبه أو أراد أن يتخذ عليه ستره أو يفتح كوة أو باباً حيث لا يكون
 له ذلك الا باذن صاحبه وكان لصاحبه ولاية المنع والفرق أن القياس أن لا يكون له ذلك الا باذن

مطلب له أن يبنى في أرض
 الوقف يوتا يستغلها ان
 كان أنفع من الزرع

مطلب له أن يفتح في حائطه
 كوة للضوء فوق قامة الرجل
 مطلب في جبر الابي على
 السترة

مطلب يأمرهم القاضي
 ببناء حائط للستره والنفقة
 على قدر الحصص

مطلب حائط مشترك بينهما
 لاحدهما أن يضع عليه
 جذوعاً ويقال لا ترضع
 أنت مثله

مطلب ليس له أن يتخذ
 ستره أو يفتح كوة على جدار
 لهما عليه خشب

صاحبه الا ان ترك القياس الضرورة انما لو منعناه عن وضع الخشب من غير اذن شريكه ربما
لا ياذن شريكه في ذلك فتعطل عليه منفعة الحائط وهذه الضرورة معدومة في المسائل التي
عندناها والله تعالى اعلم عمادية من الحيطان في ٣٥ (سئل) في حائط فاصل بين دار زيد
وعمر وهو مشترك بينهما ولو اكل منها عليه جذوع ويريد زيد ان يبنى عليه طبله بدون اذن من
شريكه ولا رضامنه ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم قال قاضي خان جدار بين
رجلين اراد احدهما ان يزيد في البناء عليه لا يكون له ذلك الا باذن الآخر اضر الشريك بذلك ام
لم يضر اه وفي البرازية جدار بينهما عليه حولة واراد احدهما زيادة جعل لا يملكه
الا باذن شريكه اه (سئل) في حائط مشترك بين زيد وعمر وواصل بين داريهما وله عليه
خشب يريد زيد ان يفتح في الحائط كوات ويضع فيها خشبا زائدة على اخشاب جاره عمرو وكل
ذلك بلا اذن من عمر وهل ليس له ذلك الا باذن عمرو (الجواب) نعم ولو كان جذوع احدهما
أكثر فلا يخسر ان يزيد في جذوعه اذا كان الحائط يحتمل ذلك ولم يفصلوا بين القديم والحادث
فصول عمادية في ٣٥ وجد القديم ان لا يحفظ الاقران وراء هذا الوقت كيف كان يجعل
أقصى الوقت الذي يحفظه الناس حد القديم وما ذكر في حد القديم في غاية الحسن ولو اختلفا
فاقام احدهما البينة على القدم والاخر على انه محدث فبينة القدم أولى وشهادة أهل السكة
في هذا غير مقبولة خلاصة ومثله في البرازية (أقول) قوله فلا يخسر ان يزيد في جذوعه الخ أي الى
أن يبلغ مقدار جذوع الآخر أما الزيادة على ذلك كما في صورة السؤال فلا بد ليل ما تقدم في
السؤال السابق عن العمادية والبرازية وصرح بذلك في الخاتمة كما نقله المؤلف عنه في غير هذا
المحل ونصه ولو كان الحائط بين داري رجلين كل واحد منهما يدعيه ولكل واحد منهما عليه
جذوع يقضي بينهما مناصفين هو المختار فان كان جذوع احدهما أكثر فلا يخسر ان يزيد في
جذوعه حتى تكون مثل جذوع صاحبه قال رضي الله تعالى عنه وهذا اذا كان الحائط يحتمل
الزيادة فان كان لا يحتمل ليس له أن يزيد خاتمة من باب في دعوى الحائط والطريق (سئل)
فيما اذا تعارضت بينة القدم والحديث ولم يقم مدعى الحديث بينة على مدعاه ووجد القدم وثبت
القدم بالبينة الشرعية لدى قاض شرعي قضى بها فهل لا تسمع بينة الحديث بعد ذلك
(الجواب) اذا تعارضت بينة القدم والحديث في البرازية والخلاصة بينة القدم أولى وفي
ترجيح البينات للبغدادى عن القسمة بينة الحديث أولى وذكر العلائى في شرح الملتقى أن بينة
القدم أولى في البناء وبينة الحديث أولى في الكنيف اه قال في الحاوى الزاهدى له كنيف في
طريق العامة فزعم غيره أنه محدث وزعم صاحبه أنه قديم وأقاما البينة فالبينة بينة من يدعى انه
محدث لانها ثبتت ولاية النقص ثم رقم لا يخسر القول في هذا قول المدعى بالقدم لكونه متمسكا
بالاصل اه وفي رسالة الحجج والبيانات ان الاصل في ترجيح البينة على ما ذكر في الاصول انما هو
كونها مثبتة خلاف الظاهر اذ البينة انما شرعت لاثبات أمر حادث والميم لا بقاءه على ما كان
اه فعلى هذا بينة الحديث تقدم وما في البرازية والخلاصة من تقديم بينة القدم فذلك في البناء
لان صدر عبارتهما في البناء ويؤيد هذا ما في شرح الملتقى وفي غير البناء بينة الحديث مقدمة
لانها ثبتت أمر احداثا قنأمل وقد أفتى الشيخ اسمعيل الفتى بدمشق الشام سابقا بتقديم بينة
الحديث على بينة القدم وقال كما هو منقول المذهب وذلك في حادثة الشرب من نهر مخصوص
كما هو مسطور في فتاواه من كتاب الشهادات فان قضى باحدهما أو لا بطلت الاخرى لان الاولى

مطلب جدار عليه جذوع
لها ليس لاحدهما أن يبنى
عليه شيئا الا باذن الآخر

مطلب جذوع احدهما
أكثر فلا يخسر أن يزيد في
جذوعه الخ

مطلب فيما اذا تعارضت
بينة الحديث والقدم

ترجحت باتصال القضاء بها فلا يقضى بالثانية ونظيره لو كان مع رجل ثوبان أحدهما نجس فتحرى
وصلى بأحدهما ثم وقع تحريمه على طهارة الآخر له الصلاة فيه لان الأول اتصل به حكم الشرع
فلا ينقض بوقوع التحريم في الآخر كذا في البحر من باب الاختلاف في الشهادة عند قول الماتن
ولو شهد انه قتل زيد يوم النحر بمكة الى أن قال فان قضى بأحدهما أو لا بطلت الاخرى ونقلها
العلاني في الباب المذكور أيضا عند قوله فروع وتعارض البيئات الخ والله تعالى أعلم (أقول) ذكر
المؤلف مسألة بينة الحدوث والقدم في كتاب الشهادات وفي كتاب الشرب أيضا وقد مناهما محرر
لنا فيها وأن المؤلف قيد الخلاف فيما إذا لم يذكر تاريخا فإن ارتقا قدم الاسبق تاريخا كما هو
منصوص المتن والشروح (سئل) في حائط فاصل بين دار زيد ودار همدان يدع عليه ثمان
خشبات ولهند عليه خشبة واحدة لا غير فوهي الحائط واحتاج الى العمارة فهل تكون عمارته
على زيد وعلى همدان موضع خشبتها (الجواب) نعم جدار بينهما لأحدهما عليه عشرة جذوع
وللاخر جذع فلصاحب الجذع موضع جذعه والحائط للاخر برزاقية من الثاني في
الحائط وعمارته (سئل) في حائط فاصل بين دار زيد ودار عمرو ولهند عليه اثنا عشر العشرة
ومتصل بجائطه اتصال تربيع وايس لعمر وعليه سوى جذع واحد واحتاج للتعمير وتنازع فيه
فلن يقضى به وعلى من يكون تعميره (الجواب) يقضى بدار زيد ولعمر موضع خشبته والحائط
لهذه والله تعالى أعلم ولو كان لأحدهما عليه جذع او جذعان دون الثلاث وللاخر عليه ثلاثة
اجذاع أو أكثر في النوازل أن الحائط يكون لصاحب الثلاث ولصاحب مادون الثلاث
موضع جذوعه قال وهذا الاستحسان وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف آخر اقال أبو يوسف
القياس أن يكون الحائط بينهما نصفين وبه كان أبو حنيفة يقول أولا ثم رجعا الى الاستحسان
خاتمة من باب دعوى الحائط والطريق من كتاب الدعوى ومثله في فصول العمادي (سئل) في
حائط معلوم متصل بدار زيد من الطرفين اتصال تربيع ولهند عليه جذوع من غير اتصال فهل
يكون صاحب الاتصال أولى ولا يرفع جذوع همدان (الجواب) أن كان الاتصال في طرفي الحائط
فصاحب الاتصال أولى ولا يرفع جذوعها ولو كان لأحدهما اتصال تربيع وللاخر جذوع
فان كان الاتصال في طرفي الحائط المتنازع فيه فصاحب الاتصال أولى وعليه عامة المشايخ
وهو كذا روى عن أبي يوسف في الامالى فقد رجع صاحب الاتصال على صاحب الجذوع لان
للتربيع سبقا على الاستعمال بوضع الجذوع فكان صاحب الاتصال أولى الا انه لا يرفع جذوع
الاخر عمادية (سئل) في حائط فاصل بين دار زيد ودار عمرو وهو مشترك بينهما ولهند عليه
جذوع في أعلاه ولعمر وعليه جذوع في أسفله يريد أن يسفل جذوعه ولا يضر بالحائط فهل
له ذلك (الجواب) نعم وان أراد صاحب الاعلى أن يسفل جذوعه فان لم يكن فيه ضرر بالحائط له
ذلك والا فلا وفي الحاوي حائط بينهما ليس لأحدهما عليه جذوع وللاخر عليه جذوع في
أعلاه فان أراد أن يسفله له ذلك لانه أقل ضررا وان أراد أن يرفع من الاسفل الى الاعلى ليس له
ذلك وان كان لكل واحد جذوع فللذي هو صاحب السفلى أن يرفعه بجذاع صاحب الاعلى ان لم
يضر بالحائط وفي الذخيرة سئل الفقيه أبو بكر رحمه الله تعالى عن جدار بين رجلين لهما عليه
جولة وجولة أحدهما أسفل من جولة الاخر وأراد هو أن يرفع جويلته ويضعها بازا جولة
صاحبه قال له ذلك وليس لصاحبه منعه ولو كانت جولة أحدهما في وسط الجدار وجولة الاخر
في أعلاه فاراد صاحب الاوسط أن يضع جويلته في أعلى الجدار فان كان الجدار من أسفل الى

مطلب لأحدهما على
الحائط عشرة جذوع
للاخر جذع الخ

مطلب صاحب اتصال
والتربيع أولى من صاحب
الجذوع

مطلب له أن يسفل جذوعه
ان لم يضر بالحائط

أعلاه بينهما ولا يدخل على صاحب الاعلى مضرته فلهذا وان كان يدخل عليه مضرته فليس له ذلك عمادية من الحيطان ومثله في الفصولين وفي صلح النوازل بعد ذكر ما مر أن صاحب الاوسط ليس له أن يرفعه لانه أضرب بالحائط أما لو أراد أن يسفل الجذوع من أعلى الحائط الى أسفله لا بأس به ولو أراد أن يحولها من الايمن الى الايسر أو من الايسر الى الايمن ليس له ذلك خلاصة ومثله في العمادية والفصولين وغيرهما (سئل) في حائطين فاصلين بين دارى زيد وعمر وهما على أحد الحائطين ركوب والحائط الآخر متصل بينهما اتصال تربع من جانب دار زيد واتصال ملازقة من جانب دار عمر وعليه خشبة واحدة لعمر ويريد عمر أن يركب على الاول يركوب آخر لا يحتمل الحائط وأن يركب على جميع الآخر باخشاب بدون اذن من زيد ولا رضاه فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم جدار بينهما لا حدهما عليه عشرة جذوع وللاخر جذع فلصاحب الجذع موضع جذعه والحائط للآخر برازية وفيها أيضا جدار بينهما هما عليه جمولة أراد أحدهما زيادة حمل عليه لا يمكنه بلا اذن شريكه وفيها أيضا جدار بينهما أراد أحدهما أن يبنى عليه سقفا آخر وغرفة تمنع وكذا اذا أراد أحدهما وضع السلم يمنع الا اذا كان في القديم كذلك اه وان كان كلا الاتصالين اتصال تربع أو اتصال محاورة يقضى بينهما وان كان لا حدهما تربع وللآخر ملازقة يقضى لصاحب التربع وان كان لا حدهما تربع وللآخر عليه جذوع فصاحب الاتصال أولى ثم في اتصال التربع هل يكفي من جانب واحد فعلى رواية الطحاوى يكفي وهذا أظهر وان كان في ظاهر الرواية يشترط من جوانبه الاربع ولو أقام البينة قضى لهما ولو أقام أحدهما البينة قضى له خلاصة من الفصل الثالث ومثله في البرازية فان لم يكن الحائط متصلا بينهما ولم يكن لهما عليه جذوع فانه يقضى به بينهما هكذا ذكر في الاصل لانهما استويا في الدعوى وليس ثمة من ينافي بينهما فيه وليس أحدهما أولى من الاخر فيقضى بينهما الخ عمادية (أقول) وفي جامع الفصولين جذوع أحدهما في أحد النصفين وجذوع الآخر في النصف فلكل منهما ما عليه جذوعه وما بين النصفين فهو بينهما اه (سئل) في جدار بين دارى رجلين مشترك بينهما ولكل منهما عليه جذوع وجذوع أحدهما أسفل من جذوع الآخر فاراد هورفع جذوعه ووضعها بازا جذوع صاحبه فهل له ذلك وليس لصاحبه منعه (الجواب) نعم كما في العمادية عن الذخيرة (سئل) في حائط فاصل بين مكان جار وفي وقف بر وبين دار جارية في وقف بر آخر وهو متصل بحائطين آخرين للمكان اتصال تربع وعليه أيضا جمولة للمكان في وسطه وللدار المزبورة عليه جذوع في أعلاه وتنازع فيه كل من متولى الوقفين فلن يقضى به (الجواب) يقضى به لمن كان له اتصال تربع وعليه جمولة في وسطه لانه له عليه جذوع في أعلاه ولا ترفع جذوع الاعلى كما في العمادية والخاتمة والذخيرة وعبارة الذخيرة مانصه ولو كان لا حدهما اتصال تربع وللآخر عليه جذوع فان كان الاتصال في طرف الحائط المتنازع فيه فصاحب الاتصال أولى وعليه عاقبة المشايخ وهكذا روى عن أبي يوسف في الامالى فقد رجع صاحب الاتصال على صاحب الجذوع وان كان لكل واحد منهما على الحائط يد استعمال لان الاستعمال بالتربع سابق على الاستعمال بالجذوع لان التربع يكون حالة البناء والبناء يكون سابقا على وضع الجذوع فكان صاحب الاتصال أولى بهذا الا انه لا يرفع جذوع الآخر اه خصوصاً وله عليه جمولة في وسطه فقد نقل في العمادية مانصه وان كان جذوع أحدهما أسفل وجذوع الآخر أعلى بطبقة وتنازع في الحائط فانه لصاحب الاسفل

مطلب لصاحب الجذع
موضع جذعه والحائط
للاخر

مطلب في المنازعة في الحائط
مطلب يكفي الاتصال من
جانب

مطلب صاحب اتصال
التربع أولى من صاحب
الجذوع

مطلب يرجح من جذوعه
أسفل على من جذوعه أعلى

مطلب لزيد مشرقة على
بيت عمرو ليس لعمر ومنعه
عنها

مطلب تدلت أغصان أشجاره
الى أرض الجار يؤمر
بتحويلها

مطلب اشتري بيتا من
سكة أخرى له ان يفتح له بابا
في داره

قوله ظهره في هذه السكة
أي وبابه في سكة أخرى اه
منه
قوله الى السكة أي التي فيها
الدار التي فيها البيت اه
منه

مطلب ليس له تحويل بابه
من أعلى الدخلة الى جهة
الاسفل

لسبق يده ولا ترفع جذوع الاعلى اه والله سبحانه أعلم (سئل) فيما اذا كان لزيد بيت يعالوه
مشرقة لعمر وينتفع بهما عمر ومن قديم الزمان والى الآن ويريد زيد أن يبنى مكان المشرقة طبقة
ويمنع عمر من الانتفاع بذلك بدون اذن من عمر ولا وجه شرعى فهل ليس لزيد ذلك وسبق القديم
على قدمه (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لزيد أشجار تدلت أغصانها الى أرض عمرو
وأضرت بهما وطلب عمرو تحويلها فهل يؤمر زيد بتحويلها عن أرض عمرو وتقرير هوائه
بجبل ان أمكن والاجير على القطع ان أمكن ذلك (الجواب) نعم والمسئلة في العمادية في ٣٤ ومثله
في الفصولين وعبارته باع ضيعة وللأشجار في ضيعة أخرى بجنب هذه الضيعة أغصانها
متدلية في المبيعة فلم يشتري أن يأخذها بتقرير المبيعة من الأغصان المتدلية فيها وكذا الورشها
وفي جنبها ضيعة كذلك لانه كورته فله تقرير ضيعة من تلك الأغصان فكذلك اوارته فيه وقعت
شجرة في نصيب أحد المتقاسمين متدلية الى نصيب الاخر يجبر صاحبها على قطع الأغصان في
رواية عن محمد وعنه يترك كذلك وفي كتاب الصلح خرج شعب فخلته الى جاره فلجار قطعها
لتقرير هوائه قالوا هذا على وجهين فلو كان تقريره بشدة الشعب على النخلة أو تقريره بعضه
بشدة بعضها فله أن يأخذ بـ النخلة بالشدة لا بالقطع فيما أمكن التقرير بشدة وأما ما لا يمكن
تقريره الا بقطعه فالاولى أن يستأذن ربه فابقطع بنفسه أو يأذن له به ولو أتي برفع الى القاضي
فيجبره على القطع اه (سئل) فيما اذا اشتري زيد خربة في سكة غير نافذة لها باب قديم في
السكة فبنى فيها بناء وجعلها دارا وأخذ بيتا من دار أخرى بابها في سكة أخرى وضمه للدار التي
بناها وفتح له بابا في الدار المذكورة وصار يدخل منه في داره ويستطرق من داره الى السكة الاولى
فقام بعض أصحاب السكة المزبورة يعارضون زيدا في فتح الباب المرقوم متعلين بأن البيت ليس
من جملة بيوت أهل السكة فهل له الفتح وينعون من المعارضة (الجواب) له فتح باب داره التي
كانت خربة كما كان في القديم ومنها الى البيت المذكور وينعون من معارضته والله تعالى أعلم
له دار في سكة لا تنفذ فشرى بجنب داره بيتا ظهره في هذه السكة قيل له أن يفتح من ظهره بابا في
السكة وقيل لا وفرق بينه وبينهما اذا أراد أن يفتح بابا للبيت في داره ليدخل منه في داره ويتطرق
من داره الى السكة فان له ذلك والفسق انه لو فتح للبيت بابا في السكة يصير طريق السكة طريقا
للبيت اذا الدخول في البيت يكون من طريق السكة وفيه ضرر لاهل السكة اذ رب الدار متى باع
هذا البيت بحقوقه دخل هذا الطريق في البيع فيزداد شريكا آخر في طريق السكة وفيه ضرر في
الحال بان يضيق الطريق بكثرة المارة وفي المال بانه ربما يشتهب بمقادير الانصبا في الطريق
بطول العهد فيحتاج الى قسمة الطريق فينقسم على عدد الرؤس فيصيب مشتري البيت شيء من
الطريق فينقص حق أهل السكة وأما لو فتح للبيت بابا في داره فطريق السكة لا يصير طريقا للبيت
اذا لا يدخل للبيت من طريق السكة انما يدخل من داره بحكم الملك لا بحكم الطريق فلا يصير
طريق الدار طريقا للبيت فلا يدخل في بيع البيت اذا بيع بحقوقه فلا يزداد الشريك في الطريق
بيع البيت فصولين في ٣٥ ومثله في العمادية والبرازية (سئل) فيما اذا كان لزيد دار في
دخلة غير نافذة وبابها في أعلى الدخلة وله سند دار بابها في الجهة السفلى ليس تحتها باب لآخر
ويريد تحويل بابه للجهة السفلى من الدخلة تجاه باب هند بدون اذنها ولا اذن من بالقرب منها
من أهل الجهة السفلى ويريد أيضا بناء طبله فوق الباب الذي يريد فتحه واخراج بروز لها الى
الدخلة تجاه باب هند بدون اذنها ولا اذن بقبعة أهل الدخلة ولا وجه شرعى فهل ليس له ذلك

(الجواب) نعم وذکر الصدر الشہید فی مسئلۃ السکة أن صاحب الدار إذا أراد أن یفتح بابا علی الجدار أعلی من الباب القديم له ذلک وان أراد أن یفتح بابا أسفل من الباب القديم لیس له ذلک قال لانه لیس له حق المرور و باب داره وهكذا ذکر شمس الأئمة الحلواني فی شرح کتاب القسمۃ عمادیة فی ٣٤ وهكذا فی جامع الفصولین فی ٣٥ وفي المسئلۃ اختلاف وان رمت استقصاء فعلیک بهما وبما ذکرنا أجاب الشیخ الرملی فی فتاویہ الخیریه من فصل الحیطان الی أن قال والحاصل أن فی هذه المسئلۃ اختلاف التصحیح والفتوی ولیکن المتون علی المنع وهو ظاهر الروایۃ کما صرح به فی جامع الفصولین فلیکن المعول علیہ والله تعالی أعلم اهـ ولو كانت الظلۃ علی طریق غیر نافذ فله أن یعمدها ولیس لأحد أن یهدمها وان علم أن الظلۃ محدثه فهذا وما إذا كانت الظلۃ علی طریق نافذ سواء فلیس له أن یعمدها ولا خیار له فی الدار وطرقها وهو انما اشتراها علی أن الحق فیها أن یهدمها عمادیة فی ٣٤ (سئل) فیما إذا کان لزيد دار فی دخله غیر نافذ و لداره باب فی الدخلۃ المزبوره فی أسفلها یرید أن یفتح لها بابا آخر فی وسط الدخلۃ أعلی من بابه الاول فی جداره الخاص به فهل له ذلک (الجواب) نعم رجل له دار فی سكة غیر نافذ لها باب أراد أن یفتح لها بابا آخر أسفل من بابها اختلفوا فیہ والصحیح أنه لیس له ذلک ولو أراد أن یفتح بابا آخر أعلی من بابه کان له ذلک خاتمہ من باب الحیطان والطرق (سئل) فیما إذا کان لزيد فی شارع دار لها باب ففتح لها بحدائہ بابا آخر فی الشارع النافذ المذکور وصار ینتفع به مدۃ قام رجل یکافه سبۃ بدون وجه شرعی فهل لیس للرجل ذلک (الجواب) حیث کان فی السکة النافذۃ لیس للرجل المذکور تکلیفہ بسبۃ والمسئلۃ فی البحر فی مسائل شتی من کتاب القضاء بحث قول البکری زائغۃ مستطیلة الخ الی أن قال بخلاف النافذۃ فان المرور فیها حق العثمۃ ولا خلاف أن له أن یفتح الخ وهی مسئلۃ المتون وفي جواهر الفتاوی من کتاب الدعوی رجل له دار فی زقاق غیر نافذ وأراد أن یفتح لداره بابا آخر ان کان أعلی مما کان یجوز وان کان أسفل مما کان لا یجوز لانه لیس له حق المرور أسفل من الباب الاول بخلاف مالو کان الزقاق نافذ لان حق المرور ثابت للعامة وله أن یفتح بابا آخر کفما کان (سئل) فیما إذا کان لزيد دار لها باب قديم فی سكة غیر نافذۃ فسد موقف لها بابا فی سكة نافذۃ ومضى الذلک مدۃ والآن یرید سد الجدید وفتح القديم وأهل السکة یقرضون به فهل یسوغ له ذلک (الجواب) نعم واذاباع الرجل دارا بابا فی سكة نافذۃ وقد کان باب تلک الدار فی القديم فی سكة غیر نافذۃ وأراد المشتري أن یفتح بابا الی تلک السکة ومنعه الجیران عن ذلک ینظر ان أقر أهل السکة بذلک الباب فله أن یفتحہ ویرمہ لانه قائم مقام البائع وکان للبائع أن یفتح ذلک الباب فکذا لمن قام مقامه وان جدد أهل السکة ذلک الباب فالقول قولهم مع الیمین اذا لم یکن للمشتري بینه واذا حلفهم واحدا بعدوا حدان حلف الاول سقط الایمان عن الباقین لان فائده الیمین النکول ولونکلو لیس له أن یفتح لان الاول أن ینعہ لما حلف أنه لا طریق له وان نکل الاول فله أن یحلف غیره ثم وفهم فان نکلوا جملۃ کان له أن یفتح لانه کلا قرار منهم المسئلۃ فی فتاوی أئی اللہ یرحمہ الله تعالی فصول عمادیة فی ٣٤ (سئل) فیما إذا کان لزيد دار فی سكة نافذۃ علی طریق عام فاستخرج زید من داره المزبوره حائوا ففتح بابا متجاها باب عمرو و یعارضہ عمرو فی ذلک فهل له فتح الباب حیث کان الطريق عاماً ولیس لعمرو معارضته (الجواب) نعم (سئل) فی سفلی انہ سدم وامتنع صاحبه من بناءه وعلوه طبقه یرید صاحب العلوی البناء فکیف الحکم (الجواب) یقال لصاحب العلوی لیس لك طریق الی حقل سوی أن تبني السفلی بنفسک ان شئت

مطلب له فتح باب آخر أعلی من بابه الاول

مطلب له فتح باب آخر فی الشارع

مطلب له فتح باب آخر فی زقاق نافذ کفما کان

مطلب له سد بابہ الجدید وفتح القديم اذا أقر به أهل المحله

مطلب استخرج حائوا من داره وفتح له بابا فی طریق عام لیس لجاره معارضته

مطلب فی السفلی والعلو

ويحبسه عن صاحبه الى أن يؤدى قيمة البناء وكتب المؤلف رحمه الله تعالى على سؤال آخر لا يجبر
واحد منهم على بناءه أما صاحب العلو فله الانتفاع بعلوه فقط وليس بمالك وأما صاحب السفلى
فلأن الانسان لا يجبر على اصلاح ملكه وانما يقال لذى العلو ليس لك طريق الى حقل سوى أن
تبني السفلى بنفسك أن شئت حتى تبلغ موضع علوك ثم ابن علوك وامنع صاحب السفلى من
الانتفاع ولك السكنى فى علوك والسفلى كالرهن فى يدك حتى يؤدى قيمة بناء السفلى وقال الخصاص
حتى يؤدى ما أنفق وقال المتأخرون ان بنى بأمر القاضى يرجع بما أنفق وان بنى بغير أمره يرجع
بقيمة البناء وعليه الفتوى ثم تعتبر قيمة وقت البناء لا وقت الرجوع وهو الصحيح كذا فى البرازية
وقاضيان والعينى على الكثر والمنية وغيرها وأفتى بذلك الخاتونى مفصلاً والله سبحانه أعلم
(أقول) ببقى ما لترك صاحب السفلى الانتفاع بسفله وامتنع من أداء القيمة فهل يجبر على الاداء
ففى جامع الفصولين انه لا يجبر لكن فى حاشيته للخير الرملى أن هذا لو بنى ذوالعلو بلا اذن القاضى
فلو ياذنه يجبر على أداء حصته ويحبس فيه لانه كاذنه بنفسه فيصير ديناً عليه فحكمه حكم سائر
الديون تأمل اه (سئل) فى سفلى هدمه صاحبه وامتنع من بناءه ولز يد جاره حق الانتفاع
بعلو ذلك السفلى من قديم الزمان فهل يجبر على بناءه لتعديده (الجواب) نعم وفى شهادات فتاوى
الفضلى لو هدماه وامتنع أحدهما عن البناء يجبر ولو انهم يدم السفلى بغير صنع صاحبه لا يجبر على البناء
يستوفى نصيب ما أنفق فيه منه ان فعل ذلك بقضاء القاضى خلاصة من الحيطان ومثله
فى الفصولين والعمادية وفى جامع الفصولين لو هدم ذوالسفلى سفله وذوالعلو علوه أخذ ذوالسفلى
ببناء سفله اذ فوت عليه حقاً الحق بالملك فيضمن كالفوت عليه ملكاً اه فظاهره انه لا جبر على
ذى العلو وظاهره ما فى فتح القدير خلافه والظاهر الثانى ويحمل الاول على ما ذا بنى صاحب السفلى
سفله وطلب من ذى العلو بناء علوه فانه يجبر ولو انهم يدم السفلى بغير صنع صاحبه لا يجبر على البناء
لعدم التعدي الخ يجبر من شق القضاء (أقول) قد منا فى مسائل شتى من كتاب القضاء الكلام
على عبارة البحر هدمه فراجع (سئل) فيما اذا وضع صاحب العلو فى علوه جذعاً لم يكن
فى القديم بدون اذن من صاحب السفلى وتضرر من ذلك صاحب السفلى ويريد أن يكلفه رفعه
فهل له ذلك (الجواب) اذا أراد صاحب السفلى ان يتصرف فى السفلى تصرفاً نحو أن يفتح فيه
بباً أو ينقب فيه كوة أو يدخل فيه جذعاً لم يكن قبل ذلك فليس له ذلك الا برضا صاحب العلو
سواء كان يضر ذلك صاحب العلو أو لا يضر عند أى حنيفة خلافاً لهما فيما لا يضر به وكذلك
صاحب العلو اذا أراد أن يبنى فى العلو بناءً أو يضع عليه جذعاً أو يحدث فيه كنيفاً فعلى هذا
الخلافاً عمادية فى مسائل العلو والسفلى وأطال فى دليلهم ساموخر ادليل الامام ومثله
فى الفصولين والبحر والعلاقي من القضاء (سئل) فيما اذا أحدث ذوالعلو فيه بناء يضر بالسفلى
بدون رضا صاحبه ولا اذن منه ولا وجه شرعى وطلب ذوالسفلى هدم البناء لاضراره بسفله فهل
يجاب ويهدم (الجواب) نعم قال فى النجيرية من آخر كتاب الحيطان اذا ثبت حدوثه ووضع بغير
حق فلصاحب السفلى هدمه ويحكم له القاضى بذلك لانه تصرف فى ملك الغير الخ اه (سئل)
فما اذا تحقق الضرر بمالك البيت السفلى وكان ذلك بسبب مالك العلو فهل يمنع ذوالعلو منه
(الجواب) المختار للفتوى انه يمنع ذوالعلو من الحاق الضرر بمالك البيت السفلى ان علم يقيناً
وان علم عدمه يقيناً لا يمنع وان أشكل يمنع الا برضا ذى السفلى ويعلم ذلك بقول رجلين لهما
بصارة فى ذلك والسقف السفلى وجدوعه وهرابه وبواريه وطينه لصاحب السفلى غير أن

مطلب اذا بنى صاحب العلو
السفلى بأمر القاضى يرجع
بما أنفق والا فقيمة البناء
يوم البناء

مطلب اذا هدم صاحب
السفلى سفله يجبره صاحب
العلو على بناءه لتعديده

مطلب ليس لذى العلو أن
يضع جذعاً حاداً بلا اذن
صاحب السفلى

مطلب اذا أحدث ذوالعلو
بناء يضر بالسفلى يهدم

مطلب لا يجب تطيين سطح
السفل على واحد منهما

مطلب يمنع ذو السفل من
فتح باب

مطلب سطح علوه لا يجوز
صاحب السفلى على تطيينه
مطلب يؤمر برفع الاخشاب
الموضوعة بلا اذن

مطلب ليس لها ادخال
زوجها الاجنبي في الدار

مطلب لا يجوز ادخال
الاجانب في الدار المشتركة
مطلب عمر في دار زوجته
بلا اذن الخ

مطلب العمارة في دار الغير
مطلب فعل بحائط الجار
ماؤه يضمنه

مطلب هدم جدار جاره
فالجار بالخيار الخ

لصاحب العلو سكنه في ذلك كما نقله في البحر عن الذخيرة وتطيينه لا يجب على واحد منهما أما ذو
العلو فلعدم وجوب اصلاح ملك الغير عليه وأما ذو السفلى فلعدم اجباره على اصلاح ملكه
وان زال الطين عنه بتعدى الساكن وجب الضمان والا لا كذا أفق العلامة الخیر الرملی رحمه
الله تعالى كما هو مصرح به في فتاويه في كتاب الدعوى والله سبحانه الموفق (سئل) في سفلى الهند
عليه علو لعدا أراد أن تفتح السفلى حانوتا وتفتح له في السفلى بابا بدون اذن صاحبة العلو
وهو يضرب بالعلو فهل ليس لهند ذلك (الجواب) نعم قال في البحر أشار يعني صاحب الكثر إلى
منعه من فتح الباب ووضع الجذع وهدم سفله اه وأفق بذلك الخیر الرملی كما في فتاويه من الحائط
المائل (سئل) في سطح بيت سفلى هو محل ارتفاع زيدى العلو قام ذو السفلى يطالب زيدا
بتطيينه لدفع وكف المطر عنه فهل لا يجبر ذو العلو على ذلك (الجواب) نعم وتقدم نقله عن
الخيرية (سئل) في رجل أحدث على حائط جاره الخاص به ركويا بأخشاب عديدة بدون اذن
الجار ولا رضامته ولا وجه شرعى ويطالبه الجار برفع ذلك فهل يؤمر برفعه (الجواب) نعم ومثله
في الخيرية من الحيطان معللا بأنه تصرف في ملك الغير بدون اذنه اه (سئل) في دار مشتركة
بطرفي الملك بين هندو واخوتها ولهند زوج اجنبي عن زوجات الاخوة تريد هند ادخاله الدار على
الاجانب بدون اذن الاخوة ولا وجه شرعى فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم كما في الخيرية
والقنية وغيرهما (سئل) في دار مشتركة بين زيد وجاعة وكلهم ساكنون فيها غير أن الجماعة
يدخلون الاجانب فيها بدون اذن من زيد ولا وجه شرعى فهل لا يجوز لهم ذلك (الجواب) نعم
كما أفق بذلك الخیر الرملی بقوله لا يجوز لانه تصرف في ملك الغير بغير اذن الاخر وان كان مشتركا
وهو حرام اه (سئل) فيما اذا كان لهند وبنتها دار مشتركة بينهما فعمرو زوج هند في الدار
يؤمر بدون اذن منهما ولا وجه شرعى ورفع العمارة لا يضر بالدار فهل تكون العمارة للعموم
ويؤمر بالتفريق بطلبهما (الجواب) نعم ذكر في كتاب الحيطان من العدة كل من بنى في دار غيره
بأمره يكون البناء للدارين بغير أمره يكون له وله ان يرفعه الا أن يضر بالبناء حينئذ يمتنع
يعني اذا بنى لنفسه بدون أمر أو اذا بنى لرب الارض بدون الامر ينبغي أن يكون متطوعا عمادية
من أحكام العمارة في ملك الغير وقوله كما مر هو قوله وان عمرها لها بغير اذنها قال الشيخ الامام
نجم الدين النسفي العمارة لها ولا شيء عليها من النفقة وانه متطوع في ذلك اه ومثله في الاشياء
من الوقف وكذا في التنوير وشرحه من شتى القرائن (سئل) في حائط لزيد خاص به عمد جاره
عمرو وركب على الحائط بعضا من الاجار النقال وأدخلهما في باطنه بدون اذن من زيد
ولا وجه شرعى فوهى الحائط وآل الى السقوط بسبب ذلك فهل يضمنه عمرو (الجواب) نعم
هدم بيته وألقى ترابا كثيرا لزيد الجدار الذي بينه وبين جاره ووضع فوقه لبنا كثيرا فانهم هدم الحائط
فان كان اللبن مشرفا على الحائط متصلا به بحيث دخل الوهن في الحائط من فعله ضمن فتاوى
مؤيد زاده في ضمان البئر والجدار عن المنية ومثله في الفصولين عن الذخيرة وفي البرازية من
الغصب هدم بيته وألقى ترابا كثيرا لزيد جدار جاره ووضع فوقه لبنا كثيرا حتى انه هدم جدار
الجار ان دخل الوهن بسبب ما ألقى وحمل ضمن هدم داره فانهم هدم من ذلك بناء جاره لا يضمن اه
(سئل) في رجل هدم حائط جاره متعديا فماذا يلزمه (الجواب) الجار بالخيار ان شاء ضمنه قيمة
الحائط والنقص للضامن وان شاء أخذ النقص وضمنه النقصان كذا في حواشي الاشياء
لعمري وفي العلائق على التنوير في أول باب الغصب ولا يؤمر بعمارة الا في حائط المسجد وبالله

التوفيق (أقول) المراد بالمسجد ما يشمل الوقف كما أوضحناه في رد المحتار وقد مناشأ منه في كتاب الغصب من هذا الكتاب فراجع (سئل) في حائط فاصل بين دار زيد ودار وقف مشترك بين الجهتين ولكل منهما عليه ركوب فوهن وتلف وسقط وطلب زيد تعميره وامتنع الناظر من تعميره مع زيد من غلة الوقف وللوقف غلة فهل يجبر الناظر على تعميره مع زيد من غلة الوقف بحسب ما يخصه منه (الجواب) نعم حائط مشترك انتهى وأبى الآخر أن يبنى أن كان أساس الحائط عريضا يمكنه أن يبنى حائطاً في نصيبه بعد القسمة لا يجبر الشريك إلا أن كان لا يمكن يجبر وعليه القوي ومعنى الجبر إذا كان أساس الحائط لا يقبل القسمة ولا يوافق الشريك له أن يتفق هو في العمارة ويرجع على الشريك بنصف ما أنفق وفي النواذر جدار بينهما لكل منهما عليه حولة فانهدم وأحدهما غائب فبناه الآخر فهو متطوع وليس له أن يمنع الآخر من الحيل إلا أن يأمره القاضي بالانفاق عليه فيرجع وان بنى بدين أو خشب من قبل نفسه لم يكن للذي لم يبن أن يحمل عليه حتى يؤدى قيمته وعن محمد رحمه الله تعالى في طاحونة مشتركة أنفق أحدهما في عمارتها بلا إذن الآخر لا يكون متطوعاً لأنه لا يتوصل إلى الانتفاع بنصيب نفسه إلا بذلك أحد شريكي زرع أبي أن يتفق عليه لم يجبر ~~لكن~~ يقال للآخر أنفق أنت وارجع بنصف النفقة في حصة شريكك جامع الفتاوى من القسمة (سئل) في مجرى ماء مشترك بين زيد وعمرو وجماعة قريب من حائط مشترك بين زيد وعمرو والمذكورين تعطل المجرى واحتاج للتعمير والإصلاح وتوافق الشركاء على تعميره وأذن زيد مع الجماعة لعمره وبحفر الأرض وتعميره فحفر فسقط الحائط من غير تعد من عمرو ويريد زيد أن يضمن عمر نصيبه من الحائط فهل لا ضمان عليه (الجواب) نعم هدم بيت نفسه فانهدم من ذلك منزل جاره لا يضمن لأنه غير متعده عمادة وفصولين ومؤيدة ومثله في فتاوى ابن نجيم وفي الخانية أراد أن ينقض جدار مشترك وأبى الآخر فقال له صاحبه أنا أضمن لك كل ما يهتدم من بيتك وضمن ثم نقض الجدار بإذن الشريك فانهدم من منزل المضمون له شيء لا يلزمه ضمان ذلك وهو بمنزلة ما لو قال رجل لا أضمن لك ما هلك من مالك لا يلزمه شيء اهـ (سئل) فيما إذا أذن كل من زيد وعمرو للآخر بالركوب على حائطه وركب كل منهما على حائط الآخر ثم بعد مدة رجع زيد عن الأذن ورفع ركوب عمرو ويريد عمرو أيضاً الرجوع عن الأذن وتكليف زيد رفع ركوبه فهل يسوغ لعمر وذلك (الجواب) نعم لو أذن له في الابتداء أن يضع الخشب على حائطه وأن يلقى الدابة الميتة في أرضه كان هذا إعارته منه فحق بداله كان له أن يطالبه بالرفع عن أرضه وان باع منه ذلك لا يجوز لأن هذا بيع الحق ولا يجوز أن صالح عن ذلك بشيء لا يجوز أن أجر الأرض كذلك لا يجوز يرى من الأمانات عن الولو الجنية من القضاء وضع جذوعه على حائط جاره باذنه أو حفر سرداباً في داره باذنه ثم باع الجار داره وطلب المشتري رفع الجذوع وسردابه له ذلك إلا إذا كان شرط وقت البيع بقاء الجذوع والوارث فيه كالمشتري لكن للوارث أن يأمره برفع الجذوع والسرداب بكل حال بزانية من القسمة (سئل) في رجل استأجر داراً من هند ثم ركب فيها باباً وغلقها بدون إذن هند وهي مقربة بما فعل ويريد الرجل قلع ذلك وقلعه لا يضر فهل له قلعه (الجواب) نعم استأجر داراً فخصصها أو فرشها بأجر أو ركب فيها باباً أو غلقاً أو نحوهم وأقربه المؤجر فأراد المستأجر قلعه فله قلعه ولم يضر لئلا يضر فله قيمته يوم الخصومة فصولين من أحكام العمارة في ملك الغير (سئل) فيما إذا كان لزيد مجرى ماء مطر على سطح دار جاره عمرو ومن قديم الزمان فخر السطح ويريد عمرو أن يكلف زيداً

مطلب يجبر الناظر على
تعمير الحائط المشترك مع
الشريك
مطلب في عمارة المشتركة
إذا أتى أحدهما

مطلب بنى الحائط في غيبة
شريكه بلا أمر قاض فهو
متطوع

مطلب حفر الأرض للمجرى
وتعميره فوقع الحائط

مطلب هدم بيت نفسه
فانهدم جدار جاره لا يضمن
مطلب قال أنا أضمن لك
ما يهتدم من بيتك

مطلب إذا أذن لآخر
بالركوب على حائطه له
الرجوع

مطلب استأجر داراً وركب
فيها باباً وغلقها بلا إذن المؤجر
له قلعه الخ

مطلب له مسيل على سطح
الجار فخر السطح لا يجبر
أحد على عمارة

بتكليس المسيل الذي في سطحه واصلاحه فهل يكون اصلاح السطح على صاحبه عمرو من غير جبر عليه (الجواب) نعم له مجرى ماء على سطح دار فخر السطح فاصلاحه على رب السطح كالسفل والعلو ولا يجبر على العمارة ويقال للذي له حق الاجراء في مقام الجرى على سطح الجار لينفذ الماء الى مصبه برزاية من كتاب الشرب ومثله في الذخيرة من الفصل العاشر في اصلاح المسيل والمجرى من كتاب الشرب والناوق معرب والجمع النواوق وهو الخشبة المنقورة التي يجرى عليها الماء في الدواليب أو تعرض على النهر أو الجدول (سئل) فيما اذا كان لزيد دار ومسيل ماء سطحها على بناء جاره عمرو فأراد عمرو رفع بناءه فهل لزيد مطالبة بتسليم ماء سطحه الى طرف الميزاب (الجواب) نعم لذلك وفي فتاوى النسفي داران لجارين سطح احدهما أعلى ومسيل ماء العليا على الاخرى فأراد صاحب السفل أن يرفع سطحه أو يبنى على سفله لذلك وليس للجار منعه لكن يطالبه حتى يسيل ماؤه الى طرف الميزاب وان انهدم السفل أو هدمه المالك ليس للآخر أن يكلفه بالعمارة لاجل اسالة الماء لكن يبنى هو وينع صاحبه من الانتفاع خلاصة من الحيطان من نوع مسيل الماء ومثله في البرازية (أقول) تقدم قبل نحو ورقتين أن صاحب السفل لو هدم سفله فلن له حق الانتفاع في علوه أن يجبره على بناء السفل لانه فوت عليه حق الانتفاع المحقق بالملك بخلاف ما اذا انهدم السفل بدون فعله فقوله هنا أو هدمه المالك الخ مخالف لما مر حيث سوى هنا بين الهدم والانهدام فاما أن يكون ما هنا قولاً آخر أو يخص ما به غير المسيل فتأمل (سئل) فيما اذا كان لزيد سفل فوقه علو لعمر ومسفل على مطبخ ومشرفة في طرفها مر تفق قديم لعمر وتزل أو ساخه في قساطل قديمة داخل حائط السفل ولزيد أيضاً مياه تزل في القساطل المذكورة والآن قام زيد يعارض عمر في المرتفق المذكور ويكلفه رفعه بدون وجه شرعي فهل ليس لزيد ذلك ويبقى القديم على قدمه (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان له ندرج من حجر مبني في أرض دارها ولزيد طريق ماء تحت الدرج أراد تعميره فهدم الدرج بدون اذنه فما الحكم في ذلك (الجواب) هي بالخيار ان شئت ضمنته قيمته والنقص للضامن وان شئت أخذت النقص وضمنته النقصان كما في حواشي الاشباه للحموي نقلاً عن شرح النقاية للعلامة قاسم (أقول) وجهه أن البناء ليس من التليات فلا يلزمه أن يبنى لها مثله ويعيده كما كان بل هو قبيح فيضمن بالقيمة ولو بلا اذن لانه غاصب لكن في هذه الصورة ليس لها منعه من اصلاح طريق مائه لما نقله المؤلف في غير هذا المحل ونصه ولو أن رجلاً له نهر في أرض رجل ولا يمكنه المرور في بطن النهر قال محمد بن سلية يقال لصاحب الارض اما أن تدعه أن يدخل الارض ويصلح ملكه أو تصلحه أنت قال الفقيه أبو الليث بهذا تأخذ وكذلك مسألة الحائط قاضيان من باب الحيطان والطرق ومجارى الماء رجل له حائط ووجهه في دار رجل فأراد أن يطين حائطه ولا سبيل له الى ذلك الا بدخول دار جاره وصاحبه يمنع من الدخول أو انهدم الحائط ووقع الطين في دار جاره فأراد أن يدخل ويبل الطين فنعاه صاحب الدار وله مجرى ماء في دار جاره فأراد حفره واصلاحه ولا يمكنه ذلك الا بدخول داره وهو يمنع يقال لصاحب الدار اما أن تتركه يدخل ويصلح أو يفعل صاحب الدار بما له خلاصة من أوائل كتاب الحيطان ومثله في البرازية وكذا في العمادية في ٣٤ اه فثبت امتنع صاحب الدار من اصلاحه من ماله وأجبرناه على أن يمكن الآخر من الدخول لاصلاح ملكه فالظاهر أن صاحب الملك يجبر أيضاً على اصلاح ماخر به لصاحب الدار من حفر أو هدم والازم أن يجبر صاحب الدار

مطلب له مسيل على سطح
جاره فأراد جاره أن يعلى
السطح الخ

مطلب له مر تفق تزل
أو ساخه في قساطل في حائط
جاره ليس للجار منعه

مطلب له ان يدخل أرض
غيره ليصلح نهر نفسه
مطلب اما أن تتركه يدخل
ويصلح واما أن تفعل أنت
بمالك

على تمكين الآخر من افساد داره والحاق الضرر به لاجل منفعة غيره وهذا مخالف لقواعد
 الشرع الشريف وقد قالوا الضرر الخاص يتحمل لاجل الضرر العام ولا يتحمل لاجل الضرر
 الخاص كما يعلم من الاشباه فان الضرر لا يزال بالضرر (سئل) في رجل اتخذ في داره جنيبة
 ملاصقة لجدار دار جاره وصار يسقيها بالماء ويتعدى الضرر الى الجدار المذكور لكون الارض
 رخوة ويريد الجار منعه من ذلك فهل له منعه (الجواب) حيث كانت الارض رخوة له منعه
 غرم بجنب دار جاره يباعده عن حائط الجار قدر ما لا يضره ولم يقدره بالمقدار المعين بزاية من
 القسمة ومثله في جامع الفتاوى من القسمة (سئل) فيما اذا كان لزيد بالوعة في داره انهدم
 بعض حافتي البالوعة وصار يجري منها الماء الى أرض دار جاره وعمرو وحيطانها وتضرر من ذلك
 ضررا يينا وطلب عمرو من زيد اصلاح حيطانها ومنع الضرر عنه فهل يجب عمو الى ذلك
 (الجواب) للمالك التصرف في ملكه وان تضرر جاره في ظاهر الرواية والخيار للمتأخرين له
 ذلك ما لم يكن ضررا يينا وهو ما يكون سببا للهدم أو يوهن البناء أو يخرج عن الانتفاع بالملكية
 كسد الضوء بالكلية والفتوى عليه كما صرح بذلك في حاشية الاشباه للبيري من القسمة
 فيجب عمو الى ذلك قال في الولوالجية من آخر الصلح رجل أراد أن يتخذ في داره بستانا ليس
 لجاره أن يمنعه عن ذلك ان كانت الارض صلبة ولا يتعدى ضرر الماء الى جداره وان كانت
 الارض رخوة ذات نزو يتعدى ضرره الى جداره فله أن يمنعه لان له أن يدفع الضرر عن نفسه
 ولا عبرة للقرب والبعد والله سبحانه أعلم نهر جرى في أرض قوم فانبثق وخرّب بعض الاراضي
 للمالك الاراضي مطالبة ارباب النهر باصلاح نهرهم دون عمارة الاراضي بزاية من الشرب
 وكذا في الخلاصة عن النوازل (سئل) فيما اذا كان لجماعة مجرى أو ساخ قديم لدورهم
 في باطن الارض في طريق محلتهم وانهدمت احدى حافتيه وصار الوسخ ينزل الى بئر ماء لذي
 في داره القريبة من المجرى وتضرر من ذلك وطلب منع ذلك عن بئرهم وحسمه عنه فهل يجب الى
 ذلك (الجواب) نعم يجب الى دفع الضرر المذكور عنه والمسئلة في الحاوى الزاهدي من فصل
 النفقة (سئل) في رجل عمر في داره حائطا وأعد له حيا كعبي الصوف دائما وجعل فيه لذلك
 أنوالا في الارض بجانب حيطان جاره وصار عمال الرجل يحكمون العبي المزبورة وحصل من ذلك
 وهن لبناء حائط الجار وداره بكثرة الدق الشديد العنيف الموهن للبناء المضر للجار ضررا يينا
 ويريد الجار منع الرجل من ذلك بعد اثبات الضرر اليين الحاصل من ذلك فهل يسوغ للجار ذلك
 (الجواب) نعم أراد أن يبنى داره تنورا للخبز الدائم أو رحي للطحن أو مدقة للقصارين يمنعه عنه
 لتضرر جيرانه ضررا فاحشا مؤيدا زاده عن الفصولين ومثله في شرح الكنز للعيني من شتى
 القضاء (سئل) في رجل استأجر حائطا في محله لتصبغ الثياب وأحدث في الحائط مدقة
 للثياب وصار يباشر ذلك في الحائط وتضرر جيرانه بذلك ضررا يينا فاحشا بسبب كثرة الدق
 الشديد الموهن لبناء دورهم ضررا يينا فهل يمنعه من ذلك حيث الحال ما ذكر (الجواب) نعم
 (سئل) فيما اذا أحدث زيد في داره اصطبل وكان في القديم مسكورا بطي الاصطبل دواب
 وجعل حوافرها الى دار الجار الملاصقة لدار زيد وفي ذلك ضررين لحائط الجار فهل الجار
 منعه من ذلك (الجواب) نعم وفي مسائل شتى من النوازل داران متلاصقتان جعل
 أحد صاحبي الدارين في داره اصطبل وكان في القديم مسكورا وفي ذلك ضرر لصاحب الدار الاخرى
 قال أبو القاسم الصفار رحمه الله تعالى ان كان وجود الدواب الى الجار لا يمنع وان كان حوافرها

مطلب اتخذ جنيبة ملاصقة
 لجدار الجار والارض رخوة
 له منعه من سقيها

مطلب عليه اصلاح حائطه

مطلب يمنع مما فيه ضررين

مطلب أراد أن يتخذ في داره
 بستانا

مطلب نهر جرى في أرض
 قوم فخرّب أراضهم
 مطلب في نهر الاوساخ اذا
 تهدم بعضه

مطلب يمنع من الدق الموهن
 بسبب حيا كعبي

مطلب يمنع من أحداث
 مدقة للثياب اذا كان به
 ضررين للجيران
 مطلب أحدث في داره
 اصطبلا

اليه فلجبار أن ينعه ثم إذا دخل الدواب في الاصطبل وخرت الدواب جدار الجار بجوارها هل يضمن صاحب الدواب قبل لا يضمن لانه ليس بمباشر لان فعل الدواب لا ينتقل اليه لانه جبار فلو ضمن انما يضمن بادخال الدواب في الاصطبل من حيث انه تسبب الى التخريب الا انه ليس بمعتد في هذا التسبب لانه أدخلها في ملكه والتسبب انما يوجب الضمان عند التعدي عمادية في ٣٤ ومثله في الفصولين (سئل) في مجرى ماء قديم مشترك بين جماعة في محلة يجري فيه ماء أو ساخ دورهم فأحدث زبده يجري ماء وسخ داره يباطن الارض وصار ينزل من داره على المجري المشترك المزبور بدون اذن من الجماعة ولا وجه شرعي ولم يكن له ذلك في القديم ويريد الجماعة منعه من ذلك فهل يسوغ لهم (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا اتخذ زبده في داره الجارية في ملكه بالوعة فنزمن ما لها حائط جاره ويعارضه جاره في ذلك ويكلفه تحويلها بدون وجه شرعي فهل لا يكلف الى ذلك (الجواب) حيث كانت في ملك زبده المذكور لا يكلف الى ذلك والله تعالى أعلم ومن اتخذ بئرا أو بالوعة في داره فنزمنها حائط جاره وطالب جاره تحويله لا يجبر عليه وان سقط الحائط منه لا يضمنه ملتقى من شئ الفرائض ومثله في التنوير من المحل المزبور (أقول) الظاهر أن هذا مبني على ظاهر الرواية كما يعلم مما مر في الصحيفة السابقة وفي جامع الفصولين لما لك الساحة أن يبنى فيها جاما أو تنورا أو بالوعة أو بئرا لتصرفه في خالص ملكه فلا يمنع عنه ولو أضرت بجاره الى أن قال والحاصل أن القياس في جنس هذه المسائل أن من تصرف في خالص ملكه لا يمنع منه ولو أضرت بجاره لكن ترك القياس في محل يضر بغيره ضررا يباين وقيل بالمتنع وبه أخذ كثير من المشايخ وعليه الفتوى اه وتقدم أن الضرر البين ما يكون سببا للهدم أو يوهن البناء أو يخرج عن الانتفاع بالكلية كسد الضوء بالكلية والفتوى عليه اه ولو كان يتنع الضرر باحكام البناء بالمؤن والكس ينبغي أن يؤمر به فلم يفعل أمر برفعه قال في جامع الفصولين فلو أجرى الماء في أرضه اجراء لا يستقر فيها ضمن ولو يستقر فيها ثم يتعدى الى أرض جاره فلو تقدم اليه جاره بالسكرو الاحكام ولم يفعل ضمن كالأشهاد على الحائط المائل واللم يضمن اه قال الرملي في حاشيته عليه أقول يعلم منه جواب حادثة الفتوى اتخذ في داره بالوعة أو هنت بناء جاره لسريان الماء الى أسسه فتقدم اليه باحكام البناء حتى لا يسري الماء اه (سئل) في رجل يريد أن يحفر في أرض داره بئر الاجل المظهرة ويعارضه في ذلك جاره متعللا بان حائطه ينز منها فهل له ذلك ولا عبرة بتعلله المذكور (الجواب) نعم ونقله ما تقدم عن التنوير (أقول) وفيه ما علمت آنفا (سئل) في دار مشتركة بين زيد وورثه أخيه فاحتاجت للعمارة فعمرها زيد بدون اذن ورثه أخيه ولا أمر القاضي ويريد الرجوع على الورثة المرقومين فهل ليس له ذلك ويكون متطوعا (الجواب) نعم الدار المشتركة اذا استقرت فأنفق أحدهما في ممرتها بغير أمر صاحبه وبغير أمر القاضي فهو متطوع صور المسائل عن الخلاصة في النفقات وذوى الارحام (أقول) وفي الخانية من باب الحيطان دار بين رجلين انهدمت أو بيت بين رجلين انهدم فبناه أحدهما لا يرجع هو على شريكه بشئ لان الدار تحتل القسمة فإذا أمكنه أن يقسم يكون متبرعا في البناء والبيت كذلك اذا كان كبيرا يحتمل القسمة وكذلك الحمام اذا خرب وصار ساحة وكذلك البئر اذا راد به اذا امتلأت من الحماة فله أن يطالب شريكه بالبناء فإذا لم يطالبه وأصلحها وفرغها كان متبرعا اه ومفاد هذا أن الدار لو كانت صغيرة لا يمكن قسمتها أنه لا يكون متبرعا لانه حينئذ يكون مضطرا الى البناء ليتوصل الى الانتفاع بملكه بخلاف ما اذا

مطلب خربت الدواب جدار
الجار بجوارها لا يضمن
صاحبها
مطلب التسبب انما يوجب
الضمان عند التعدي
مطلب يمنع من اجراء أو ساخ
داره في المجري المشترك
مطلب اتخذ في داره بالوعة
فنزمنها حائط جاره لا يجبر
على تحويلها

مطلب له حفر بئر للمطهرة
في أرض داره وان نزح حائط
الجار
مطلب عمر الدار المشتركة بلا
اذن بقية الشركاء
فهو متطوع
تحريرهم في مسئلة بناء
الشريك في المشترك

كانت كبيرة لانه يمكنه أن يقسم حصته منها ثم يبنى في حصته فإذا بنى قبل القسمة لم يكن مضطرا
 فيكون متبرعا ولذا قيد الحمام بما اذا خرب وصار ساحة لانه حينئذ يمكن قسمته فإذا لم يقسم يكون
 متبرعا لكن في البئر ينبغي أن لا يكون متبرعا لكونه مما لا يقسم لكن أشار صاحب الخاتمة الى
 الفرق بأنه له أن يطالب شريكه بالبناء أى فيجب شريكه عليه كما صرح به غيره وإذا أجبر لم يكن
 الاثر مضطرا فصار الاصل أن ما اضطرت اليه بناءه بأن كان مما لا يقسم أو مما لا يجبر الشريك على
 بناءه فبناءه أحدهما لم يكن متبرعا والافهم متبرع لكن استشكل هذا في جامع الفصولين بأن من
 له حوله على حائط لوبى الحائط يرجع لانه مضطرا اذا لا يتوصل الى حقه الا به مع أن الشريك يجبر
 أيضا كالبرق فينبغي أن يتعد حكمهما ثم قال والتحقيق أن الاضطراب يثبت فيما لا يجبر صاحبه
 كما سيبي فينبغي أن يدور التبرع والرجوع على الجبر وعدمه الى أن قال وهذا يخلص عن التحير
 بما وقع في هذا الباب من الاضطراب ويرشد الى الصواب اهـ لكن عبارة الخلاصة التي
 ذكرها المؤلف تدل على أن للقاضي أن يأمره ببناء الدار فإذا كان كذلك لم يكن مضطرا الى البناء
 اذا أبى شريكه لانه يمكنه استئذان القاضي وقد يجاب بأن للقاضي ذلك اذا كان الشريك غائبا
 مثلا لانه حينئذ لا يمكن طلب البناء منه ولا القسمة معه فالخاصل أنه اذا كانت الدار تحتل
 القسمة فإن أدن لشريكه بنى والاقسمها جبرا عليه ثم بنى في حصته فان لم يمكن استئذانه يبنى
 باذن القاضي وفيما عدا ذلك فهو متطوع وتقدم في كتاب القسمة عن الخاتمة أن في غير محتمل
 القسمة للطالب أن يبنى ثم يوجر ثم يأخذ نصف ما أنفق في البناء من الغلة وقد منها هنا عن
 الاشياء انه يرجع بما أنفق لوبى بأمر قاض والافقية البناء وقت البناء اهـ وهذا هو المحرر
 كما قال في الوهبية لكن هذا التفصيل انما ذكره في السفلى اذا انهدم وعبارة الاشياء مطلقة
 والذي يظهر الاطلاق اذا لفرق يظهر فيجوز ذلك في كل ما يضطر فيه أحدهما الى البناء كالسفل
 والجدار والرحى والحمام والبيت والدار الصغيرة والله تعالى أعلم (سئل) في حائط بين اثنين يريد
 أحدهما أن يزيد في البناء عليه بدون اذن الآخر ولا رضاه فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم جدار
 بين رجلين أراد أحدهما أن يزيد في البناء عليه لا يكون له ذلك الا باذن الشريك أضرب الشريك
 بذلك أو لم يضرب خاتمة (سئل) فيما اذا كان له يد قصر في داره له طاقة غير مشرفة على محل نساء
 أحد من محلتها ولعمري والذي من أهل محلتها دار فيها طيلة حاضرة عن النظر من دارها فأزالها
 عمر وحتى صار زيد يشرف من طاقة قصره المزبور على درج قصر عمر وليس الدرج محل قرار
 نساء عمر وجلس من مقام عمر ويكف زيدا عمل حاجر يمنع النظر تجاه قصره بدون وجه شرعى
 فهل لا يلزم زيدا ذلك (الجواب) نعم لا يلزمه ذلك والحالة هذه (سئل) فيما اذا كان له يد دار
 ملاصقة لدار عمر وفي دار زيد قاعة لها ميزانان في سطحها يصيبان في سطح ايوان في دار عمر
 من قديم الزمان فرفع عمر والميزانين وعمل عوضهما سياطين يصب مأوئهما على جدار القاعة ثم
 على سطح الايوان وركب على جدار القاعة خشبتين وعمل على سطح الايوان مشرفة لاجل
 الجلوس وصار اذا جلس يرى داخل القاعة من قماريها وهو محل جلوس نساء زيد كل ذلك بدون
 اذن من زيد ولا وجه شرعى وتضرر زيد من ذلك ويريد منع عمر من ذلك واعادة الميزانين ورفع
 الخشبتين فهل يسوغ له ذلك (الجواب) نعم

مطلب ما اضطرت اليه بناءه
 لا يكون متبرعا فيه

مطلب ليس له أن يزيد في
 البناء على الحائط المشترك

مطلب رجل أزال طبلته
 فصار الجار يشرف من قصره
 على درج الرجل الخ

(سئل) فيما اذا أوصت هند من مالها زيد بمبلغ معلوم من الدراهم لدى بيته شرعية وماتت عن أم وعن ورثة غيرهما بعد ما سلت المبلغ للام تدفعه لزيد وخلفت تركه لا يخرج المبلغ من ثلثها وقبل الرجل الوصية وأجازها كل الورثة ثم ماتت الام قبل دفع المبلغ لزيد عن أخت شقيقة وعن ابن عم عصبة يعارض في الوصية يريد ادخال المبلغ في تركه الام زاعما انه للام مخلف عنها لاعتق بنوها ولزيد بنسبة شرعية تشهد بكونه للبنت أوصت به له وقبل ذلك وأجازها كل الورثة فهل تقبل بينته ويمنع ابن العم من المعارضة (الجواب) نعم وفي الاشهاد من القول في الملك الموصى له يملك الموصى به بالقبول الا في مسئلة الخ ٥١ (سئل) في مفلوح تطاول به فلج قدر ثلاث سنين فوهب في هذه الحالة جميع ماله من زيد ووارثه وسلمه ذلك ثم مات بعد عدة أشهر عنه لا غير فهل تكون الهبة صحيحة (الجواب) نعم والمفلوح الذي لا يزداد من رضى كل يوم فهو كالصحيح كما في الخاتمة (سئل) فيما اذا مات رجل عن ابن بالغ وعن زوجة وثلاث بنات وخلف أمتعة فزعمت البنات أن والدهن ملكهن الامتعة في مرض موته ولم يحز الابن والزوجة ذلك فهل حيث لم يحز ذلك فالملك غير صحيح (الجواب) نعم ولو وهب شيئا لوارثه في مرضه وأوصى له بشيء وأمر بتنفيذه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل كلاهما باطلان فان أجاز بقية الورثة ما فعل وقالوا اجرنا ما أمر به الميت تنصرف الاجازة الى الوصية لانها مأمورة لا الى الهبة ولو قالت الورثة اجرنا ما فعله الميت صححت الاجازة في الهبة والوصية جميعا خاتمة من الوصايا في فصل في مسائل مختلفة اعتاقه ومحاباته وهبته ووقفه وضمائه ووصيته تعتبر من الثلث تنوير من باب العتق في المرض أي حكم هذه التصرفات حكم الوصية حتى تعتبر من الثلث ومن جهة اصحاب الوصايا في المضرب لاحقيقة الوصية لان الوصية ايجاب بعد الموت وهذه التصرفات منجزة في الحال وانما اعتبرت من الثلث لتعلق حق الورثة بماله فصار محجورا عليه في حق الزائد على الثلث واعلم أن كل مرض برئ منه فهو ملحق بحال الصحة لان الورثة والغرماء لا يتعلق حقهم بماله الا في مرض موته وبالبروتين انه ليس بمرض الموت فلا حتى لاحد في ماله من الغفران اذا قال أوصيت أن يوهب لفلان سدس دارى بعد موتى كان ذلك وصية عملا بقوله بعد موتى فالهبة بعد الموت هي الوصية فتصح مع الشيوع ولا يشترط قبضه في حياة الموصى تناوخاتية أول كتاب الوصايا وهب المريض شيئا لوارثه لا يجوز لانها وصية ولو لم يمت منه جازله الرجوع والابقاء فيه حاوى الزايدى من كتاب الهبة (أقول) الظاهر أن قوله جازله الرجوع مبنى على كون الهبة في المرض في حكم الوصية كما أفاده قوله لانها وصية ومن أحكام الوصية جواز الرجوع عنها والافاقية للوارث ان كان ذارحم محرم أو أحد الزوجين وكانت مسلمة مفترزة لا يصح الرجوع عنها تأمل (سئل) فيما اذا أوصى زيد بمبلغ معلوم من الدراهم من ماله لأخواته المعلومات وأوصى للعازيات منهن بالسكنى في داره مادام عازيات فاذا تزوجن ليس لهن العود وله أخت شقيقة وأخوات لاب ثم مات عن زوجة وأولاد قاصرين ذكور وبنات وقبل الموصى لهن الوصية وخلف زيد تركه يخرج الوصية من ثلثها فهل تكون الوصية صحيحة لجميع أخواته بالسوية (الجواب) نعم وأوصى لأخوته وله ثلاثة أخوة متفرقين فان كان له أب أو ابن صح لهم الوصية وان كانت له بنت بطلت حصصة الاخ من الاب والام وكذلك البيع الى آخر ما ذكره مستوفى في المحيط السرخسى من الوصايا من فصل أوصى لأخوته ومثله في المحيط البرهاني (سئل) في ذممة أوصت في مرض موتها بنتها المسلمة الفقيرة بسكنى مسكن معلوم من دارها المعلومة مؤيدا ثم هلك عنها

مطلب الموصى له يملك
الموصى به بالقبول

مطلب المفلوح الذي
لا يزداد من رضى كل يوم
كالصحيح

مطلب وهب لوارثه في مرضه
وأوصى له بشيء وأمر بتنفيذه
الخ

مطلب تبرعات المريض في
حكم الوصية

مطلب كل مرض برئ منه
فهو ملحق بحال الصحة

مطلب الهبة بعد الموت
وصية

مطلب وهب المريض شيئا
لوارثه لا يجوز وله الرجوع

مطلب أوصى لأخوته وله
أب أو ابن صح

وعن ورثة ذمتين لم يجزوا الوصية المزبورة وخلفت تركه يخرج المسكن المزبور من ثلثها فهل
تصح الوصية المزبورة ويسلم المسكن لها (الجواب) نعم فان خرجت الرقبة أى ربة العبد أو الدار
من الثلث سلمت اله أى الى الموصى له لها أى للخدمة والسكنى والا تخرج الرقبة من الثلث
تقسم الدار اثلاثاً وتبايا العبد من التنوير وشرحه للمصنف وللعلائى من باب الوصية
بالخدمة والسكنى ومثله فى الدرر وغيرها (سئل) فى امرأه أبرأت زوجها فى مرض موتها
من مؤخر صداقها المعلوم لها عليه وأوصت بمبلغ معلوم من مالها التجهيزها وتكفينها وماتت من
مرضها المذكور عن الزوج وأخ شقيق لم يجز الأبراء والوصية ولم يصدق عليها فهل لا يصح الأبراء
والوصية (الجواب) نعم لا يصح أبرؤها كما فى اقرار التنوير وكذا لا تصح الوصية المذكورة
قال فى التتارخانية من الفصل التاسع والعشرين فى الوصية بالكفن والدفن سئل أبو بكر
عن امرأة أوصت الى زوجها أن يكفنها من مهرها الذى لها عليه قال أمرها ونهىها فى باب
الكفن باطل وفى الخلاصة قال وصيتها فى تكفينها باطلة اه ومثله فى أدب الاوصياء عن
فتاوى أهل العراق والولوالحية مع اللابان قدر الكفن باق على ملك الميت فلا يفيد التبيين اه
(قلت) وهذا التعليل بناء على القول بوجوبه فى مالها لا على قول أبى يوسف وهو وجوب كنفها
على الزوج وان تركت مالاً على المفتى به كما فى التنوير ووجهه فى البحر بأنه الظاهر لانه ككسوتها
وبه نأخذ كما فى الخلاصة عن العيون فعمل بأنها وصية لوارث وقد قال صلى الله عليه وسلم
ان الله تعالى أعطى كل ذى حق حقه ألا لا وصية لوارث والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا مات
زيد الموصى له بسكنى دار معلومة بعد موت الموصى فهل تعود الدار الى ورثة الموصى لا الى ورثة
الموصى له (الجواب) نعم قال فى الدرر من باب الوصية بالخدمة والسكنى وبعد موته أى موت
الموصى له يعود أى الموصى به الى الورثة لأن الموصى أوجب الحق للموصى له ليستوفى المنافع
على حكم ملكه فلما انتقل الى وارث الموصى له استحقها ابتداءً من ملك الموصى بلارضاء
وهو غير جائز اه ومثله فى التنوير والمقتضى وغيرهما (سئل) فى امرأة لها حصة معلومة
فى دار معلومة أوصت الى زيد بأن يبيعها أو يصرف ثمنها فى تجهيزها وتكفينها وعن قبر جديد لها
وأن يصرف قدر معلوم فى صدقة وفى اسقاط صلاة وما فضل من ذلك يكون لزوجه ثم ماتت
عن زوجها لا غير وقبل الوصى الوصاية وانفذ الوصايا وقد بلغت ثلث مال الوصية ويريد دفع
الباقى للزوج فهل يسوغ له ذلك (الجواب) نعم قال فى الدر المختار من كتاب الوصايا ولا وارثه
وقائله مباشرة الابا جازة ورثته وهم بكار أو يكون القتائل صبيها أو جنونها أو لم يكن له وارث سواء
كافى الخانية أى سوى الموصى له القتائل أو الوارث حتى لو أوصى لزوجه أو هى له ولم يكن ثمة
وارث آخر تصح الوصية ابن كمال الخ اه اذا مات المرأة وترك زوجها وأوصت بنصف مالها
للاجنبى كان للاجنبى نصف مالها وللزوج ثلث المال وسدس المال لبيت المال لان الاجنبى
يأخذ ثلث المال بلا منازعة يبقى ثلثا المال يأخذ الزوج نصف مابقى وهو الثلث يبقى ثلث المال
يأخذ الاجنبى تمام وصيته وهو السدس يبقى السدس فيكون لبيت المال ولو أوصت المرأة
بنصف مالها لزوجها ولم توص بوصية أخرى كان جميع مالها للزوج النصف بحكم الميراث
والنصف بحكم الوصية خاتمة فى فصل من تجوز وصيته ومن لا تجوز من الوصايا ومثله فى وصايا
الولوالحية فى الفصل الاول وكذلك فى الفصل الثالث وتام تفصيله فيه فتاوى انقرى
من الوصايا والمسئلة فى الجوهره أيضاً (سئل) فيما اذا أوصى زيد بجميع ماله لاجنبى ومات

مطلب تصح الوصية بالسكنى
ان خرجت الرقبة من
الثلث

مطلب أبرأت زوجها من
مهرها وأوصت بتكفينها
من مالها لم يصح

مطلب كفن المرأة على
الزوج وان تركت مالا

مطلب اذا مات الموصى له
بالسكنى تعود الدار الى ورثة
الموصى

مطلب الوصية للوارث تصح
حيث لا وارث سواء وكذا
القاتل

مطلب تركت زوجها
وأوصت بنصف مالها لاجنبى
صح وللزوج ثلث التركة
مطلب أوصت زوجها
بنصف مالها

مطلب أوصى بجميع ماله
لاجنبى وله زوجة فلها
السدس والباقى للاجنبى

مصر على ذلك عن زوجة لا غير ولم تجز الزوجة الوصية فكيف الحكم (الجواب) الوصية بما زاد على الثلث غير جائزة اذا كان هنالك وارث يجوز أن يستحق جميع المال أما اذا كان لا يستحق جميع الميراث كالزوج والزوجة فإنه يجوز أن يوصى بما زاد على الثلث حيث لم تجز الزوجة الوصية ترث سدس تركته وللوصى له خمسة أسداسها لانهم لا تستحق من الميراث شيئا حتى يخرج ثلث الوصية فإذا خرج الثلث استحق ربع الباقي وما بقي بعد ذلك يكون للموصى له بالجميع وأصله من اثني عشر للموصى له أربعة وهو الثلث بقي الثلثان ثمانية للزوجة ربعها اثنان بقي ستة تعود للموصى له فتكون عشرة من اثني عشر وذلك خمسة أسداسها صرح بذلك في الجوهرية والنوازل وغيرهما والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا كان لزيد جارتان كبيرتان وصغيرة اعتق الكبيرة في صمته ثم مرض وأعتق الصغيرة في مرض موته ثم أوصى لهما وللصغيرة بمائة قرش وبأمتعة قيمتها خمسة عشر قرشا للصغيرة ومات من مرضه المذكور عن زوجة وأخ شقيق لم يجز الوصية وخلف دار قيمتها ثمانية قرش وعليه دين قدره مائة قرش وقيمة الجارية الصغيرة مائة وخمسون قرشا فكيف الحكم (الجواب) يوفي الدين من كل المال وتعتق الصغيرة من ثلث الباقي وتسعى في بقية قيمتها ويقدم عتقها على الوصية حيث قدمها الموصى والله تعالى أعلم وفي مجموع النوازل عن أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد أن كل شيء لله تعالى أوصى به إنسان وكان الثلث لا يلغيه فإن كان كله فرضا أو كله تطوعا يبدأ بالذي ينطق به أولا وإن كان بعضها فرضا وبعضها تطوعا يبدأ بالفرض وإن كان آخره في النطق وإن كان بعضها تطوعا وبعضها واجبا يبدأ بالذي أوجب على نفسه وإن كان آخر النطق به تتارخا يبدأ من الفصل الرابع في الوصايا اذا اجتمعت وعلى هذا القياس يقدم بعض الواجبات على البعض وما ليس بواجب يقدم منه ما قدمه الموصى هداية من فصل ومن أوصى بوصايا من حقوق الله تعالى قدمت الفرائض منها وإن اجتمع الوصايا قدم الفرض أي الأقوى منها وإن أخره الموصى وإن تساوت الوصايا قوتها بأن يكون الكل فرائض حق الله تعالى أو حق العبد أو واجبات أو نوافل فإذا ضاق الثلث قدم ما قدم الموصى اذا ظاهر أنه بدأ بالاهم وعنده لو كان الكل فرضا حق الله يبدأ بالحج ثم بالزكاة ثم بالكفارة ولو كان نفلا كالوصية والعتق والصدقة يبدأ به في ظاهر الرواية وعنده يبدأ بالفضل الصدقة ثم الحج ثم العتق كذا في الذخيرة قهستان من الوصايا باختصار ومثله في التنوير وغيره من المتون والشروح (أقول) المراد بقوله والعتق عتق عبده غير معين بأن أوصى بأن يعتق عنه عبدا ما لو شجر عتق عبده في مرضه فإنه يقدم على الجميع ومثله ما لو باع بمحابة في مرضه وقد أوصى بهذا المحل في حاشيتي رد المحتار عند قول التنوير واذا اجتمع الوصايا الخ فقلت اعلم أن الوصايا إما أن تكون كلها لله تعالى أو للعباد أو يجمع بينهما وأن اعتبار التقديم يختص بحقوقه تعالى لتكون صاحب الحق واحدا أو ما اذا تعدد فلا يعتبر التقديم في للعباد خاصة لا يعتبر فيه التقديم كالأوصى بثلث ماله لإنسان ثم به لا آخر لأن ينص على التقديم أو يكون البعض عتقا أو محابة والله تعالى فإن كان كله فرائض كالزكاة والحج أو واجبات كالكفارات والندور وصدقة الفطر أو تطوعات كالحج التطوع والصدقة للفقراء يبدأ بمحابة الميت وإن اختلطت يبدأ بالفرائض قدمها الموصى أو أخرها ثم بالواجبات وما جمع فيه بين حق الله تعالى وبين حق العباد فإنه يقسم الثلث على جميعها وتجعل كل جهة من جهات القرب مفردة بالضرب ولا تجعل كلها جهة واحدة لانه وإن كان المقصود بجمعها وجهه الله تعالى في كل واحدة منها

مطلب أعني جارية وأوصى بوصية وضاق الثلث عن ذلك

مطلب يبدأ بالفرائض والواجبات ثم بمحابه الموصى

مطلب فيما اذا اجتمعت الوصايا وبين تفصيل ما يقدم منها على غيره

في نفسها مقصودة فقرد كوصايا الادميين ثم تجمع فيقدم فيها الالهة فالالهة فلو قال ثلث مالي
 في الحج والزكاة ولزيد والصدقات قسم على أربعة أسهم ولا يقدم الفرض على حق الادى
 الحاجة وان كان الادى غير معين بأن أوصى بالصدقة على الفقراء فلا يقسم بل يقدم الاقوى
 فالاقوى لان الكل يبقى حقا لله تعالى اذ لم يكن ثمة مستحق معين هذا ان لم يكن في الوصية عتق
 منفذ في المرض أو معلق بالموت كالتدبير ولا محاباة بمنجزة في المرض فان كان بدى بهم على ما سبق
 تفصيله في باب العتق في المرض ثم يصرف الباقي الى سائر الوصايا اه ملخصا جميع ذلك من
 العناية والنهاية والتبيين اه ما في رد المحتار * هذا وقد سئلت عن مسألة في سنة ١٢٤٢
 أحبت الحاقها هنا لتوضيح هذا المخل في رجل أوصى بوصايا من المعينين ومنها حجة فرض وكفارة
 صلاة وصداقات لغير معينين ثم وقف حصه له من دار على مسجد ثم مات وضايق الثلث عن الوصايا
 فأجبت بأنه يقسم الثلث عليهم فاصاب المعينين أخذوه أولا لانه حق عبد وما أصاب غيرهم
 قدم فيه الحج لكونه فرضا ثم كفارة الصلاة لكونها واجبة ثم يدفع للفقراء ما أوصى لهم به لكون
 الوقف صدقة أيضا فيقدم ما للفقراء لتقديم الموصى لهم كما ذكره في الوصايا الجيدة وغيرها وكيفية
 القسمة انه اذا كان الثلث ألفا قسما لا وأوصى لزيد بمائة ولعمرو بمائة وللج بخمسمائة
 وللشفرة بمائة ولفقراء بمائتين ووقف دارا بخمسمائة فسهام الوصايا خمسة عشر يقسم
 الثلث عليها فيعطى زيد وعمرو مائة من خمسة عشر سهم ما من الالف وذلك مائة قرش وثلاثة
 وثلاثون قرشا وثلث قرش يبقى ثلاثة عشر سهم ما للحقوق الله تعالى فيعطى منه خمسمائة للحج
 لانه فرض ثم يعطى مائة للكفارة لانها واجبة ثم يعطى مائتان للفقراء لان الموصى قدمهم على
 الوقف يبقى ستة وستون قرشا وثلثا قرش يوقف من الدار بقدرها والله سبحانه وتعالى أعلم
 بالصواب قال في المجتبى من كتاب الوصايا وقف أرضه في مرض موته وأوصى بوصايا قسم الثلث
 بين الوقف وسائر الوصايا فاصاب قيمة الوقف منه بقدره وقفوا ولا يكون الوقف المنفذ أولى
 اه ثم سئلت بعد ذلك عن رجل أوصى بالالف يخرج منها تجهيزه وتكفينه والباقي منها لعمل
 مبرات وأوصى بخمسمائة لزيد وبثلثها لعمارة مسجد كذا وبثلثها لعمارة مسجد كذا أيضا وله
 مملوك قيمته خمسمائة أيضا أعتقه منجزا في مرض موته وأوصى له بالالف وخمسمائة وخمسين
 وبلغ ثلث تركته ثلاثة آلاف وثمانمائة وبلغت نفقة تجهيزه ثلثمائة فكيف تقسم فأجبت
 بكافة التجهيز الشرعى من أصل المال فكانت استثنائها من الالف فيكون الباقي من الالف
 لعمل المبرات سبع مائة وتصبح لجملة الوصية أربعة آلاف ومائتين وخمسين وقد ضاق الثلث
 عنها فينفذ الثلث فقط ثم نقول العتق المنجز في المرض مقدم فيسبدا به أولا فيخرج من الثلث
 المذكور خمسمائة قيمة المملوك يبقى من الثلث ثلاثة آلاف وثلثمائة تقسم على أرباب الوصايا
 بلا تقديم لاحد أما زيد والمملوك فلاهم معينان وأما المسجدان فكذلك لان المتولى يطالب
 بوصية مسجده الخاصة به لعمارة فهو حقه له مطالب معين بخلاف ما مر في السؤال السابق من
 الوقف على مسجد فان الوقف لا بد أن يكون صدقة على جهة لا تنقطع ابتداء وانتهاء وانتهاء
 فقط وان كان في الابتداء عين له جهة خاصة والمعتبر انشاؤه ولذا صح تعيينه ابتداء لنفسه
 أولا لا غنى له لكنه صح لكون آخره صدقة دائمة كما قرر في محله هذا ما ظهر لي وحيث كانت
 الوصية للعمارة كالوصية لمعين تقدم على الوصية لعمل مبرات وحيثما تقسم الباقي من الثلث
 على سهام الوصايا وهي خمسة وسبعون سهما كل سهم منها خمسون قرشا لان جملة الوصية أربعة

مطلب في بيان ما اذا اجتمعت
 الوصايا وضايق الثلث عنها

حادثه الفتوى في هذا في
 زمن شيخنا المنقح رحمه الله
 تعالى رجة واسعة على ممر
 الزمان آمين

آلاف ومائتان وخمسون أخرج منها أولاً قيمة المملوك بقي ثلاثة آلاف وسبع مائة وخمسون
وسهامها ما ذكرنا فاقسم الباقي من الثلث وذلك ثلاثة آلاف وثلاثمائة كما ذكرنا على خمسة
وسبعين سهماً يخرج كل سهم أربعة وأربعين قرشاً فالوصية للمبرات كانت سبع مائة وهي أربعة
عشر سهماً يخصها من الثلث ستمائة وستة عشر ووصية كل من زيدوا المسجدين كانت
خمس مائة فيخص كل واحدة عشرة أسهم وذلك أربع مائة وأربعون ووصية المملوك كانت ألفاً
وخمس مائة وخمسين وهي إحدى وثلاثون سهماً فيخصها ألفاً وثلاثمائة وأربعة وستون والله
سبحانه وتعالى أعلم (سئل) فيما إذا كان لذي ثلاثة بنين وله ابن وابن والكل ذميون فأوصى
لابن ابنه المذكور بمثل نصيب ابن من أبنائه المزبورين من ماله ثم هلك عن الجميع وخلف تركه
فهل تصح الوصية (الجواب) نعم ولا بن الابن مثل نصيب ابن من أبنائه الثلاثة فيكون له الربع
والله تعالى أعلم وبمثل نصيب ابنه صحت له ابن أولاً وينصيب ابنه لاوله ابن موجود وإن لم يكن له
ابن صحت عناية وجوهرة الخ شرح التنوير من باب الوصية بثلاث ماله (سئل) فيما إذا أوصى
زيد بجميع ماله لعمر والاجنبى ثم مات عن تركه وورثته لم يجزوا الوصية وقبل عمر الوصية فهل
تتخذ في ثلث ماله بعد اخراج ما يجب اخراجاً شرعاً (الجواب) نعم (سئل) في امرأة أوصت لزيد
الفقير بعشرة قروش نظيراً اسقاط صلاتها ثم ماتت عن ورثته وتركته يخرج الوصية من ثلثها وقبل
الموصى له الوصية فهل تصح وتتخذ من الثلث (الجواب) نعم (سئل) في رجل له مبلغ معلوم
من الدراهم مرصداً على خانة وقف أشهد على نفسه بينة انه ان مات يكن لاحق له على رقبة
الخانة ثم مات عن ورثته ولم يترك شيئاً سوى المبلغ المزبور والورثة لم يجزوا ذلك فهل يسقط
ثلث المبلغ المزبور للوقف على انه وصية للوقف (الجواب) نعم وفي التجبى أوصى بثلث ماله
للكعبة جاز ويصرف للفقراء الكعبة لا غير وكذا للمسجد والقدس علائق على التنوير من آخر
كتاب الوصايا (أقول) تأمل هذا مع ما سألنا عن المنع في الورقة الثالثة (سئل) في امرأة أوصت
بأسورة ثلاثة جدد وردى في وسط نسوة ثلاثة أجنيات وضاع واحد منها ولم يدرك هو
والوارث بمجده ذلك ويقول لكل واحدة منهن هلك حقك ولا أدري من هي وذلك بعد موت
مورثته فما الحكم (الجواب) تبطل الوصية بذلك الآن يسلم الوارث ما بقي منها فيقسم بينهم
أثلاً للصاحبة الجيدة ثلثها وللصاحبة الرديئة ثلثها وللصاحبة الوسط ثلث كل واحد منهما كما في
وصايا التنوير والمحيط السرخسي والله تعالى أعلم ولو أوصى بثياب متفاوتة جيد ووسط وردى
لثلاثة أنفس لكل منهم ثوب فضاع منها ثوب ولم يدرك هو والوارث يقول لكل منهم هلك
حقك تبطل الوصية لجهالة المستحق لأن المستحق مجهول وجهالته تمنع القضاء وتحصيل غرض
الموصى كوصيته لأحد هذين الرجلين الآن يسامحوا ويسلموا ما بقي منها فتعود صحيحة لزال
المانع وهو الخجود فتقسم لذى الجيد ثلثها ولذى الرديئة ثلثها ولذى الوسط ثلث كل واحد منهما
لأن التسوية بقدر الامكان منح (أقول) قوله فتقسم لذى الجيد الخ أى الجيد في نفس الامر
وقوله ثلثها أى ثلثا الجيد من الثوبين الموجودين الآن ففيه شبه استخدام وكذا فيما بعده
ووجه هذه القسمة كما في شرح قاضيخان على الجامع الصغير أن ذا الوسط حقه في الجيد من
الباقين ان كان الهالك أرفع منهما وان كان أردأ منهما فحقه في الرديئة منها فحقه مرة
بهذا ومرة بالآخر وان كان الهالك هو الوسط فلا حق له فيهما فحقه بثلث كل واحد من
الباقين في حال ولم يتعلق في حالين فيما أخذ ثلث كل منهما وذو الجيد يدعى الجيد منهما لا الرديئة

مطلب أوصى لابن ابنه بمثل
نصيب ابن من أبنائه الثلاثة
جاز وله الربع

مطلب أوصى لاجنبى بكل
ماله ولم تجز الورثة صحت في
الثلث

مطلب أوصى بعشرة قروش
لاستقاط الصلاة صحت

مطلب أوصت بثلاثة اساور
متفاوتة لثلاث نسوة وضاع
أحدها ولم يدرك الخ

اذ لاحق له فيه قطعاً وذو الردى يدعى الردى لا الجيد فيسلم ثلثا الجيد لذى الجيد وثلثا الردى
 لذى الردى اه وبيان ان الثوبين الباقيين أحدهما أحسن من الآخر وكل منهما محتمل
 أن يكون هو الوسط لانه ان كان الهالك هو أعلى الثلاثة فأحسن الاثنين هو الوسط وان
 كان الهالك أدنى الثلاثة فأردأ الاثنين هو الوسط فتعاقب حق ذى الوسط بكل منهما على هذا
 الاحتمال بمعنى أنه محتمل أن يكون حقه هو الاحسن منه ما أو هو الارذل فيعطى ثلث كل واحد
 منهما ما وبقي الثلثان من كل واحد منهما ما فيعطى الثلثان من الاحسن للموصى له بالا على اذ
 لا منازعة له في الادنى ويعطى الثلثان من الارذل منه ما للموصى له بالردى اذ لا منازعة له في
 الاعلى لان كل واحد من الثوبين لا يحتمل أن يكون هو الاعلى بعينه ولا هو الادنى بعينه فلا
 فلا يتعلق حق ذى الاعلى أو الادنى الا باحد بخلاف ذى الوسط كما قلنا وعلى هذا فالظاهر أن
 في عبارة قاضيان قلبا والاصل فقد تعاقب حقه بكل واحد من الباقيين في حالين ولم يتعلق في حال
 هذا ما ظهر لى والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا أوصى زيد بمبلغ معلوم من الدراهم لرجل معين
 من أهل العلم والصلاح لاسقاط صلاته وكفارة يمينه ومات وخلف تركته تخرج الوصية من ثلثها
 فهل تكون الوصية صحيحة ويتعين الرجل ولا يجوز للموصى أن يصرفها لغيره (الجواب) نعم وفي
 جامع الفتاوى من كتاب الصوم أوصى بكفارة صلاته لرجل معين لا يجوز للموصى أن يصرفها الى
 غيره اه وذ كر مثله في حاوى الزاھدى ثم روى وقال يتعين وليس للموصى والقاضى أن يصرفه
 الى غيره قال رحمه الله تعالى وهو الصحيح ولا يبقى الا بهذا الفساد الزمان وطمع القضاة وغيرهم فيها
 اه ونقله العلائى في شرح التنوير عن القنية قبيل باب الوصى (سئل) في رجل أوصى بشجرة
 معلومة في بستان له ومات عن ورثة وتركته وتخرج الوصية من ثلثها وقبل الموصى له الوصية فهل
 تصح وتنفذ (الجواب) نعم (سئل) في رجل أوصى لاولاد ابنه الغير الوارثين بحصة معلومة من
 أرض له مشغولة بزراعة ومات عن ورثة وتركته وتخرج الوصية من ثلثها وقبل الموصى لهم الوصية
 ويريدون أخذ الزرع زراعين انه يدخل في الوصية تبعاً لأرضه فهل لا يدخل (الجواب) نعم
 لا يدخل وفي الزيادات لو وهب أرضاً فيها زرع لا يصح ولو أوصى بارض فيها زرع لا يدخل الزرع
 تحت الوصية وكذا لا يدخل في الوقف خلاصة من البيوع في الرابع عشر (سئل) فيما اذا أوصى
 ذى في مرض موته ثلث ماله لأخيه المسلم ثم هلك عن ورثة ذمتين وخلف تركته والورثة لم يجزوا
 ذلك فهل تصح وتتقدم ثلث ماله (الجواب) نعم وصحت من المسلم لذى وبالعكس وهو وصية
 الذى للمسلم تنوير من الوصايا (سئل) في رجل أوصى لفلان وعلان اليتيمين بمبلغ معلوم من
 الدراهم من ماله ثم مات عن ورثة وتركته تخرج الوصية من ثلثها فهل تصح وتنفذ (الجواب) نعم
 والقبول ليس بشرط في الايتام كما في القهسستانى وقال الزيلعى وكذا اذا أوصى للجنين يدخل في
 ملكه من غير قبول استحساناً لعدم من يلى عليه ليقبل عنه اشباه من القول في الملك من الفق
 الثالث (سئل) في رجل أوصى لأمه بمبلغ من الدراهم من ماله ومات عنها وعن اولاد ذكور
 واناث وزوجة اجازوها وردت الأم الوصية ولم تقبلها وطلبت سدسها من التركة هل تجاب الى
 ذلك (الجواب) نعم ويعتبر قبولها أى قبول الوصية وردّها بعد الموت لان الوصية تملك مضاف
 الى ما بعد الموت فيعتبر قبولها بعده شرح المجمع لابن ملك (سئل) في مرض مرض الموت
 أوصى فيه بوصايا لوجه بتم معلومة تزيد على ثلث ماله ومات عن تركته وورثة كباراً اجازوا الوصية
 المذكورة لدى بيعة شرعية ويريدون بعد ذلك الرجوع عن الاجازة بدون وجه شرعى فهل ليس

مطلب أوصى لرجل معين
 بدراهم لاسقاط صلاته
 لا يجوز صرفها لغيره

مطلب أوصى بشجرة في
 بستان يصح
 مطلب أوصى بارض
 لا يدخل ما فيها من الزرع
 تبعاً

مطلب تصح وصية الذى
 لآخ له مسلم

مطلب تصح الوصية للايتام
 ولا يشترط القبول

مطلب أوصى للجنين يصح
 مطلب يعتبر قبول الوصية
 وردّها بعد الموت

مطلب اجاز الورثة الوصية
 بما زاد على الثلث بعد موته
 ثم رجعو اليه لهم ذلك

لهم ذلك (الجواب) حيث اجازوا ذلك بعدموته ليس لهم الرجوع عن ذلك والله تعالى أعلم
قال في مبسوط السرخسي في باب الوصية للوارث لا وصية لوارث الا أن يجيزها الورثة بعدموته
لقوله عليه الصلاة والسلام لا وصية لوارث الا أن يجيزها الورثة بعدموته وهذا نص على أن
الوصية للوارث انما تجز لحق بقية الورثة لا لحق الشرع كالوصية بما زاد على الثلث للاجنبي لم
تجز لحق الورثة لان حقهم يتعلق بشئ المال في مرض موته بدليل أن لهم أن يتقضوا تصرفه
شرعا في ثلثي ماله ونقض التصرف في ملك الغير يدل على تعلق الحق لهم به ولا تصح اجازتهم في
حياة الموصي وتصح بعدموته وليس لهم أن يرجعوا بعد اجازته وان لم يقبض الموصي له وصيته
لان الوصية قبل موت الموصي غير لازمة لانها تملك مضاف الى ما بعد الموت فبالاجازة لا تصير
لازمة منبرمة فيجب أن تكون الاجازة بمثابة غير لازمة يمكن للورثة الرجوع عنها كأصل
العقد بخلاف ما بعد الموت لانها صارت لازمة منبرمة وكذلك الاجازة الصادرة من الورثة تصير
لازمة ولان الاجازة قبل موت الموصي صدرت من غير المالك حقيقة وحقا لان الورثة لا يملكون
التركة قبل موت المورث حقيقة وحقا بدليل أن المورث يملك التصرف فيه بعبا ووطا واستمعا
واستخدا ما رواه الاستغلا والاجازة الصادرة ممن ليس له حقيقة الملك ولا حق الملك لا تصح بخلاف
ما بعد الموت وما يجوز باجازة الوارث فالموصي له يملكه من جهة الموصي لا من جهة الوارث حتى
يجوز الوارث على التسليم وعلى هذا الوأعق المريض عبده ولا مال له غيره فأجازت الورثة عتقه
بعدموته ينفذ العتق من جهة الميت حتى يكون الولاء له اه وفي العمادية في أحكام المرضى
من كتاب العتق أقتر في مرض موته بعبده بعينه لا مرأته ثم اعتقه بعد ذلك فان صدقه الورثة
فعتقه باطل وان كذبه جاز عتقه من الثلث والمسئلة في اقرار الصغرى (قلت) والمسئلة باطلا قلها
تدل على أن المريض اذا أقتر لوارثه بعين وصدقه بقية الورثة في حياته بذلك لا حاجة الى التصديق
بعد الموت بخلاف الوصية بما زاد على الثلث فانه لا ينفذ بالاجازة الورثة بعدموت الموصي وقد
أجاب عني نظام الدين رحمه الله تعالى في مسئلة الاقرار بالدين لوارثه كذلك وصورتهما أقتر
المريض لوارثه بدين فصدقه الوارث الاخر فيه ثم مات المريض هل يكفي التصديق الذي كان
في حياة المورث أو يحتاج الى تصديق آخر أجاب لا يحتاج الى التصديق الجديد وكفاي ظهير
في فتاواه في الوصايا التصرفات المفيدة لا كماها قبل الموت في المرض هل تعتبر فيها اجازة
الوارث قبل الموت لاروايه فيها واذ كرشيخ الاسلام علاء الدين السمرقندي في الجامع الصغير أن
المريض مرض الموت اذا أعتق عبدا ورضى به الورثة قبل الموت فالعبد لا يسعي في شئ اه
وفي الحاوي الزاهدي مريض يصرف ماله في خيرات ووارثه حاضر ساكت لا يجوز لأن سكوته
ليس باجازة منه ولو أعطى فقرا شيئا من تركته فاستأذن النقيض منه فأذن يجوز من كل المال اه
عمادية (سئل) في رجل أوصى لمديونه الاجنبى بماله عليه من الدين ومات الموصي عن ورثة
وتركة تخرج الوصية من ثلثها وقبل الموصي له الوصية فهل تصح (الجواب) نعم تملك الدين ممن
ليس عليه الدين باطل الا في ثلاث حواله ووصية واذا سلطه أى سلط المملك غير المديون على
قبضه أى قبض الدين فيصح شرح التنوير للعلا في أواخر كتاب الهبة ومثله في الاشياء من
أحكام الدين (سئل) في امرأة لها أمتعة قالت في صحتهما والودتها ان مت قبلك فهي لك وقالت
والدها مثل ذلك وماتت المرأة الآن عنها وعن ورثته لم يجز واذلك فهل هذه وصية غير صحيحة
(الجواب) نعم لان الوصية تملك مضاف الى ما بعد الموت عينا كان أو دينا كافي شرح التنوير

مطلب لاوصية لوارث الا
أن يجيزها الورثة بعدموته

مطلب لا تصح اجازة الورثة
في حياة الموصي وبعد تصح
ولا رجوع

مطلب اذا أقتر لوارثه بعين
وصدقه بقية الورثة في حياته
لا حاجة الى التصديق بعد
الموت بخلاف الوصية

مطلب مريض تصرف
ووارثه حاضر

مطلب أوصى لمديونه
الاجنبى بماله عليه من الدين
يصح

مطلب ان مت فهي لك
يكون وصية

مطلب تعليق البراءة بخاطر
لا يصح

والوصية لو ارث لا تصح ومن فروع المسئلة ما في المبسوط قال الطالب المديونة ان خلقت فانت
بريء كان باطلا لان هذا تعليق البراءة بخاطر وهذا لا يحتمل التعليق ويستثنى من ذلك ما اذا
علقه بالموت لاخر اجه حينئذ يخرج الوصية وعلى هذا تفرع ما في الخانية قال المديونة ان مت
فانت برىء من الدين لا يبرأ ويكون وصية من الطالب له ولو قال ان مت بفتح التاء فانت برىء
من ذلك الدين لا يبرأ وهو مخاطرة كقوله ان دخلت الدار فانت برىء عمالي عليك لا يبرأ ولو قالت
المريضة لزوجه ان مت من مرضي هذا فانت في حل من مهرى فانت كان مهرها عليه اه
وكان ينبغي أن يقال ان اجازت الورثة تصح لان المانع من صحة الوصية كونه وارثا نهى تحت
قول النكز ما يطل بالشروط الفاسدة ولا يصح تعليقه عند قوله والارء من الدين ومثله في شرح
التنوير للعلائي آخر كتاب الوصية (أقول) والحاصل أن مناط الفرق هو ضم التاء وقبحها في
مت لا التعليق بان أو اذا ووجه الفرق انه اذا ضم التاء يكون تملكا معلقا على ما بعد موت المملك
فيصح لانه وصية بخلاف فتحها لانه لا يمكن أن يكون وصية لان المعلق عليه موت المديون
لا الدائن المملك وحينئذ يكون ابراء معلقا والارء لا يقبل التعليق بخاطر والمراد بخاطر هنا
المعدوم المترقب الوقوع وان كان لا بد من وقوعه كالموت ونجى الغدا احترازا عما علق الابرء
بشرط كائن كقوله المديونة ان كان لي عليك دين فقد أبرأتك عنه فانه يصح كذا كره العلائي في
آخر كتاب الهبة هذا ما ظهر والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا أوصى رجل بجميع ماله يتفق في
مصلحة مسجد كذا ثم مات عن تركه وورثته لم يجزوا ذلك فهل تصح وتنفذ من الثلث (الجواب)
نعم أوصى بشئ للمسجد لم يجز الوصية الا أن يقول الموصي يتفق عليه لانه ليس بأهل للتملك
والوصية تملك وذو النفقة بمنزلة الوقف على مصالحه وعند محمد يجوز لانه يحمل على الامر
بالصرف الى مصالحه تصحح الكلام وبقول محمد آفتى مولانا صاحب البحر من باب الوصية
بالخدمة (سئل) في مريض مرض الموت اذا استقرض في مرضه دراهم معلومة بمعاينة
الشهود فهل يكون كدين الصحة (الجواب) نعم كما صرح بذلك في العمادية في الوصايا (سئل)
فما اذا أوصى رجل لجماعة معلومين بثلث ماله وله دين وعين فكيف الحكم (الجواب) لهم
أخذ ثلث العين وما خرج من الدين بعد ذلك أخذوا منه ثلثه حتى يخرج الدين كله كذا في صور
المسائل عن غاية البيان (سئل) في امرأة أوصت لولدها زيد وهند ولا خوتها الثلثة بجميع
ما تملكه ثم ماتت عن ولدها المذكورين وخلفت تركه ولم يجزوا وصيتها لهم فهل تنفذ الوصية
للاخوة من الثلث (الجواب) نعم ولو أوصى لوارثه ولاجنبي صحت في حصة الاجنبي وتوقف
في حصة الوارث على اجازة الورثة ان اجازوا واجازوا لم يجزوا وبطل ولا تعتبر اجازتهم في حصة
الموصى حتى كان لهم الرجوع بعد ذلك خاتمة من فصل من تجوز وصيته ومن لا تجوز (سئل) فيما
اذا كان له زيدا دارا ولا فقرض مرض الموت وصار غالب حاله الضنا ولزوم الفراش وقيامه عن
تكلف ومشقة فباع داره المذكورة من واحد من أولاده المذكورين بثمن اقرب قبضه منه في
المرض ومات من ذلك فهل يكون البيع والاقرار غير صحيحين الا باجازه بقية الورثة (الجواب)
البيع في مرض الموت للوارث لا يجوز عند أبي حنيفة الا برضا الورثة وان كان بمثل القيمة
وفي الخلاصة عن الزيادات نفس البيع من الوارث لا يصح من غير اجازة الورثة يعنى في مرض
الموت وهو الصحيح وعندهما يجوز لكن اذا كان فيه غبن او محاباة بخير الوارث المشتري بين الفسخ
واتمام قيمة المثل قلت المحاباة أو كثرت كفاي العمادية وأما اقرار المريض في مرض الموت

مطلب الوصية للمسجد
تصح

مطلب استقرض المريض
بمعينة الشهود فهو كدين
الصحة

مطلب أوصى بثلث ماله
وله دين وعين

مطلب أوصى لوارثه ولاجنبي
صحت في حصة الاجنبي

مطلب البيع في المرض
للوارث لا يجوز ولو بمثل
القيمة

مطلب اقرار المريض
للوأرث ولو بقبض دينه
ناظر
مطلب تصح الوصية لأم
ولده بخلاف الاقرار لها بدين

للوأرث ولو بقبض دينه من ثمن أو غيره فباطل الآن تصدقه الورثة كما هو مصرح به في المعبرات
ومثله في التارخانية والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) فيما إذا أوصى زيد لجاريته التي هي أم
ولده ببلغ معلوم من الدراهم ثم مات عنها وعن ورثة وترك تزوجة الوصية من ثمنها وقلت الموصي
لهما ذلك فهل تكون الوصية المزبورة صحيحة (الجواب) نعم وصحت لمكاتب نفسه والمديره
أو أم ولده استحسانا لا لمكاتب وارثه شرح التنوير للعلائي من كتاب الوصايا ومثله في الدرر نفلا
عن الخاتمة والوصية لغير الوأرث صحيحة وفي شرح السراجية للسيد الشريف والمنايع من الارث
اربعة الاول الرق واقرا أى كاملا كان كالقن أو ناقصا كالمكاتب والمدير وأم الولد وتام تحقيقه
فيه (أقول) وهذا بخلاف الاقرار لها بدين فان الاقرار في مرض الموت ان كان لوأرث فهو في
حكم الوصية وان كان لاجنبي تفذ من كل ماله على ما هو تحقيقه في كتاب الاقرار وانما لم يصح
اقراره لام ولده لانهم ليست أهلا للملك في وقت الاقرار بسبب رقتها أما الوصية فهي تملك مضاف
الى ما بعد الموت وهي بعد الموت من أهل الملك وقد كتب المؤلف في غير هذا المحل عن فتاوى
الطرابلسي ما صورته سئل في شخص أقر في وصيته التي في مرض موته المستولدة التي لم ينجز
عتقها ببلغ دين في ذمته ثم مات فهل الاقرار للمستولدة صحيح أم لا الجواب الاقرار المذكور غير
صحيح والله تعالى أعلم وأجاب شيخ الاسلام الحنبلي على نسخة ثانية ليس صحيحا والله تعالى أعلم
بالصواب ورفعت نسخة ثالثة من هذا السؤال لشيخ الاسلام الكمال فأجاب حكم المستولدة في
عدم الملك حكم الرقيقة والاقرار لا يصح والله تعالى أعلم وكتب العلامة الشهاب على نسخة
رابعة الاقرار المذكور لاغ لعدم أهلية المترلة للاستحقاق فتاوى الطرابلسي من مسائل الاقرار
جمع العلامة الشلبلي (سئل) في مريض مرض الموت باع فيه لابن اخته حصه معلومة من دار
وكرم وأرض بثن معلوم من الدراهم دون نصف قيمة المبيع ثم وهبه الثمن المزبور وأوصى لزوجته
ببقية الدار والكرم والارض ومات من مرضه المزبور وبعد ثلاثة ايام عن زوجته المزبورة وعن
ابن عم عصبه لم ينجز الوصية المزبورة ولا المحاباة ولا الهبة فهل تنفذ المحاباة والهبة من الثلث
والوصية المزبورة غير صحيحة (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا أوصى زيد لجماعة بثلث ماله ثم
مات عن تركه وله أيضا مال في يد رجل فادعت الجماعة أن المال للموتى في فأنكر الرجل ذلك قائلا
ليس عندي من مال الميت شيء وتريد الجماعة اثبات مدعاهم في وجهه بالبينة الشرعية فهل
يسوغ لهم ذلك (الجواب) نعم والمودع والغاصب والمديون لا يكون خصما للموصي له اذا
كان الذي قبله المال مقر بأن المال للميت وانضم في ذلك وارثه أو وصيه فان قال الذي في يده
المال هذا ملكي وليس عندي من مال الميت شيء صار خصما واذا جعله القاضي خصما يقضى
له بثلث ما في يد المدعى عليه عمادية من أوائل الفصل الثالث في صلح خصما لغيره ومثله في
القصولين وقال في الظهيرية من كتاب الدعوى من الفصل الرابع رجل له على رجل ألف درهم
أو كانت في يد الغاصب فادعت أو استودعه ألف درهم وهي قائمة بعينها في يد المودع فأقام رجل
البينة أن صاحب المال توفي وأوصى له بهذا الذي قبل هذا الرجل والرجل مقر بالمال لكنه
يقول لا أدري أمان فلان أو لم يمت لم يجعل القاضي بينهما خصومة حتى يحضر وارث أو وصي
هذا الذي ذكرنا اذا كان الذي قبله المال مقر بالمال فان قال من في يده المال هذا ملكي وليس
عندي من مال الميت شيء صار خصما للمدعى وصار كرجل ادعى عينا في يد رجل انه اشتراه من
فلان الغائب وصاحبه يقول هو لي فانه ينتصب خصما للمدعى واذا جعله القاضي خصما

مطلب تنفذ المحاباة والهبة
من الثلث

مطلب اوصى لجماعة بثلث
ماله وله تركه ومال قبل
رجل فهل الجماعة الدعوى
عليه

في هذا الوجه يقضى بثبوت ما في يد المدعى عليه وقد ذكرنا أن الموصي له لا ينتصب خصما للغير
 لكن إذا كان الموصي له موصى له بالثلث لا غير فإن كان موصى له بمأزاد على الثلث بان لم يكن
 ثمة واثق فالموصي له خصم للغير في هذه الحالة فيصير الموصي له في هذه الحالة بمنزلة الوارث لان
 الاستحقاق لما زاد على الثلث من خصائص الوارث والوارث ينتصب خصما للغير فكذلك الموصي
 له بمأزاد على الثلث اهـ

(باب الوصى)*

مطلب لو كان الاب متلفا
 مال ابنه ينصب القاضي
 وصيا ينزع المال منه
 مطلب لا يكلف الوصى الى
 البيعة على دفع الوصية في
 المبرات

(سئل) فيما اذا كان لصغيرتين مال تحت يديهما مخلف عن والدهما وكان الاب مبذرا متلفا
 مالههما فهل للقاضي أن ينصب وليا ينزع المال عن يده بعد ثبوت ما ذكره الوجه الشرعي
 (الجواب) نعم وفي الولا الجدية والتخلص لو كان الاب مبذرا متلفا مال ابنه الصغير للقاضي
 ينصب وصيا ينزع مال الابن عن يده ويحفظه أدب الاوصياء من فصل النصب (سئل) فيما
 اذا امر بن زيد مرض الموت وأقام عرا وصيا من بعده على أولاده القاصرين وأوصى ببلغ
 معين من الدراهم من ماله يصرفه الرضى في تجهيز زيد وتسكينه وفي مبرات عينها ومات زيد وخلف
 تركته تخرج المبرات من ثلثها وقبل عرو الوصية وأنفذ الوصايا المزبورة على وفق ما وصى به زيد
 ثم بلغ أولاد زيد رشيدين ويكلفون الوصى اثبات تنفيذ الوصايا ودفعها لاربابها بالبيعة فهل
 يصدق الوصى بيمينه ولا يكلف الى الاثبات بالبيعة (الجواب) نعم وفي فتاوى العتبات الاصل فيه
 أن الوصى يصدق فيما سطر عليه ومثلا في الجامع الكبير فإنه قال الاصل أن الوصى متى أقر
 بتصرف في مال الصغير بعد بلوغه والصغير منكر ينظر فإن كان تصرفا هو مسلط على ذلك من
 جهة الشرع فإنه يصدق فيه ويقبل قوله بيمينه وان كان تصرفا لم يكن هو مسلطا عليه من
 جهة الشرع فإنه لا يصدق فيه ولا يقبل قوله بدون البيعة فإن قال اتفقت عليك مالك في صغيرك
 والنفقة نفقة مثله في المدة وأنكر الصغير صدق الوصى بيمينه لانه مسلط على الانفاق بنفقة
 المثل شرعا أما لو لم تكن النفقة نفقة المثل وكان زائدا عليه بكثير لا يصدق في الفضل لانه ليس
 بمسلط عليه شرعا لانه اسراف فلا يصدق بيمينه الخ أدب الاوصياء من فصل الانفاق ومثله في
 أحكام اصغار من مسائل الوصايا (سئل) في وصي مختار على قاصرين انفق من مالههم
 عليهم مدة معلومة ولم يعامل الوصى على المال حتى بلغ القاصرون رشيدين قاموا الآن
 يطلبون ربح مالههم في المدة المزبورة فهل لا يلزم الوصى شيء من الربح بالامر اجماع شرعية
 وهل يقبل قول الوصى في قدر الانفاق في المدة المزبورة حيث ادعى نفقة المثل في مدة تحتمله
 ولا يكذب الظاهر (الجواب) حيث لم يعامل الوصى المزبور على المال المذكور بطريق شرعي
 فلا يلزمه ربحه لانه ربا كما أفق بذلك الشيخ محمد بن عبد الله التمر تاشي وغيره وفي مجمع الفتاوى
 من باب تصرف الوصى والاب والقاضي قالت لو لم يتجر الرضى بمال الصبي فهل يجبر على التجارة
 والتصرف قال لا اهـ ويقبل قول الوصى بيمينه في قدر الانفاق حيث كان نفقة المثل
 في مدة تحتمله ولا يكذب الظاهر كما صرح بذلك علماؤنا رحمهم الله تعالى كفي يوع أدب الاوصياء
 ودعوى الاشياء وفي فتاوى العلامة ابن خنيم من أول كتاب الوصايا سئل في الوصى اذا أنفق
 على اليتيم من ماله بلا تقدير من الحاكم هل له ذلك ويصدق بيمينه أجاب نعم له ذلك ويصدق بيمينه
 فيما يصدق الظاهر اهـ (سئل) فيما اذا فرض القاضي لا يتم في جبرامهم الوصى المختارة عليهم

مطلب الوصى يصدق
 بيمينه فيما سطر عليه شرعا
 مطلب قال أنفق عليك
 مالك والنفقة نفقة المثل
 يصدق بيمينه

مطلب اذا لم يعامل الوصى
 على مال القاصر لا يلزمه
 مراجعة لانه ربا

مطلب لا يجبر الوصى على
 التجارة في مال الصبي
 مطلب يقبل قول الوصى
 بيمينه في نفقة المثل

في كل يوم قدر معلوما واذن لها في صرف ذلك عليهم في لوازمهم الضرورية من ربيع مالهم
المستقر تحت يدها ومضى لذلك عدة سنين فصرفت وأنفقت عليهم من أصل مالهم قدر اثنائها
لعدم كفاية المفروض لهم نفقة المثل في مدة تحتمله والظاهر لا يكذبها في ذلك فهل يقبل قولها
بيمينها في ذلك والحالة هذه (الجواب) نعم وقد أفتى بذلك أيضا العلامة الشيخ خير الدين كما هو
مذكور في فتاواه من أثناء الوصايا وأثبت نقول المسئلة بعينها في الحاوي الزاهد راضا الى
عدة كتب معتمدة (سئل) فيما اذا دفع الوصي مال اليتيم له بعد بلوغه ورشده ومضت مدة
والآن ينكر الدفع والوصي يدعيه فهل يقبل قوله في الدفع مع يمينه (الجواب) نعم والمسئلة في
الخيرية من الوصايا وصرح بها في السراج الوهاج وغيره والله تعالى أعلم (سئل) في وصي مختارة
على ابنها القاصر صرفت في أشياء متعلقة باليتيم مبلغا معلوما من الدراهم من مال القاصر دون
مال نفسها عا فيه الحظ والمصلحة مصرف المثل ولا يكذبها الظاهر فيه ثم مات القاصر عنها وعن
ورثه غير هابر يدون تغريها ذلك من مالها فهل تصدق في ذلك بيمينها ولا يلزمها ذلك من مالها
(الجواب) نعم قال في المنع قبيل كتاب الختم نقل عن الحاشية ما نعه وذكروا بطلان كل شيء كان
مسلطا عليه فانه يصدق فيه وما لا فلا اه وتعام ذلك تقدم في هذا الباب (سئل) فيما اذا كان
لصغير مال تحت يده فأنفقه عليه نفقة المثل في مدة تحتمله والظاهر لا يكذب فيه فهل يصدق في
ذلك بيمينه (الجواب) نعم فلا تدعى الاب بعد ما طلب منه المال بعد البلوغ ضياعا أو الانفاق
عليه وهو نفقة المثل في مدته صدق بيمينه أدب الاوصياء من فصل البيع (سئل) في معتوه له
وصي شرعي ولمعتوه مال فوكل الوصي المزبور رجلا في الانفاق على المعتوه من ماله في كسوته
اللازمة الضرورية وصرف على ذلك مصرف المثل في مدة تحتمله والظاهر لا يكذب فيه فهل يقبل
قول الوكيل في ذلك بيمينه (الجواب) نعم كما أفتى به الشيخ اسمعيل من الوكالة لان الوصي يملك
أن يوكل غيره بكل ما يجوز له أن يعمل بنفسه في أمور اليتيم كفي أدب الاوصياء والانقروى
والمعتوه بمنزلة الصبي كافي الانقروى وفي البحر من شئ القضاء نائب الناظر كهو في قبول قوله اه
والوصي كالناظر لان الوصية والوقف اخوان يستسقي كل منهما من الآخر كما صرحوا به والله
سبحانه أعلم وفي وكالة المختصر الوصي يملك أن يوكل غيره بكل ما يجوز له أن يعمل بنفسه في أمور
اليتيم فان بلغ اليتيم قبل أن يفعل الوكيل لم يكن له أن يفعل والوصي مثل القيم لقولهم الوصية
والوقف اخوان خيرية من الوصايا (سئل) فيما اذا كانت امرأة وصيا شرعية على أولادها
الايام ولهم مال تحت يدها فادعت الام انها أنفقت عليهم في مدة كذا مبلغا معلوما من الدراهم
من مالهم والظاهر يكذبها في ذلك فهل والحالة هذه لا يقبل قولها في ذلك (الجواب) حيث كان
الظاهر يكذبها في ذلك فلا يقبل قولها فيه وان أقامت بيعة على ذلك كافي تخييص الخلاطي
وان زاد يسيرا صدق وعليه اليمين ان اتهموه كافي خزانة الاكل وفي تخييص الخلاطي ونفقة
المثل ما يكون بين الاسراف والتقتير وفي أحكام الاوصياء القول في الامانة قول الامين مع يمينه
الا أن يدعى أمر يكذب الظاهر فحينئذ تزول الامانة وتظهر الحسنة فلا يصدق اه كذا في
حاشية بيري (اقول) ينبغي لك أن تعلم أن نفقة المثل تختلف بقله المال وكثرته ولذا قال في
الذخيرة ينبغي للوصي أن لا يضيق على الصغير في النفقة بل يوسع عليه بلا اسراف وذلك يتفاوت
بقلة المال وكثرته فينظر الى ماله ويتفق بحسب حاله اه ثم اذا ادعى الزائد على نفقة المثل
انما لا يصدق اذا لم يفسر دعواه بتفسير محتمل كقوله اشتريت طعاما فسرق ثم اشتريت ثيابا

مطلب للوصي أن يتفق
على اليتيم من مال اليتيم بلا
تقدير من الحاكم ويصدق
بيمينه

مطلب اذا كان المفروض
لا يكفي القاصر فالوصي
الزيادة ويقبل قوله بيمينه
مطلب ادعى انه دفع مال
اليتيم له بعد بلوغه يقبل قوله
بيمينه

مطلب ادعى الاب بعد
بلوغ ابنه انه أنفق المال
عليه نفقة المثل يصدق
بيمينه

مطلب وكيل الوصي يقبل
قوله بيمينه في النفقة كالوصي
مطلب للوصي أن يوكل
غيره

مطلب المعتوه كالصبي
مطلب الوصي كالناظر
لان الوصية والوقف اخوان

مطلب لا يقبل قول الوصي
فيما يكذب الظاهر وان أقام
البينة

مطلب يقبل قوله الا فيما
يكذب الظاهر حينئذ تزول
الامانة وتظهر الحسنة

مطلب ينبغي للوصي أن
لا يضيق عليه بل يتفق
بحسب ماله

مطلب أنفق الوصى من
ماله ليرجع في مال اليتيم
وأشهد له الرجوع

مطلب إذا أنفق الوصى
من ماله وأشهد وليس لليتيم
مال فهل له الرجوع فيما
يحصل له بعد

وثالثا فيصدق بيمينه لانه أمين كفى أدب الاوصياء عن شرح الاصل لشيخ الاسلام (سئل) فيما
إذا احتاج اليتيم للنفقة الضرورية وله مال غائب فصرف وصيه المختار عليه لنفقته من مال
نفسه مبلغا من الدراهم ليرجع في مال اليتيم بنظر ذلك إذا حضر وأشهد على ذلك بينة شرعية
ثم حضر مال اليتيم ويريد وصيه الرجوع في المال المذكور بنظر ماصرفه في نفقته بعد شت
ما ذكر بالوجه الشرعي فهل يسوغ للوصي ذلك (الجواب) نعم وصي أنفق من ماله والحال أن
مال اليتيم غائب فهو أي الوصى كلاب متطوع إلا أن يشهد أنه قد قرض عليه أو أنه يرجع عليه
تنوير من باب الوكالة بالخصوصة والقبض (سئل) فيما إذا كانت هند وصيا شرعية على ابنها
الصغير اليتيم وأنفق عليه من مال نفسه مبلغا من الدراهم في لوازمه الضرورية لعدم مال
حاصل له ليرجع بنظر ما أنفقته في ماله عند حصوله وأشهدت بينة على ذلك ثم حصل له مال بالارث
وتريد الام الرجوع في ماله بما أنفقته فهل يسوغ لها ذلك (الجواب) نعم وفي الاحكامات انفق
الوصي على الصبي من مال نفسه يرجع به في مال الصبي وأيضا فيها وفي أدب الاوصياء للصدر
الشهيد ادعى الوصى أو قيم الونف الانفاق من مال نفسه وأراد الرجوع لم يمكن له ذلك إلا
بالاشهاد لانهم ما يدعيان لانفسهم ما دينافلا يستحقانه بمجرد الدعوى أدب الاوصياء من فصل
الانفاق فلم يشترط غيبة المال فيما تقدم من النقل وفي أكثر العبارات أيضا لم يشترط ذلك
والمدار على عدم حصول مال اليتيم الآن لئلا تعطل أموره في وكالة الشوير عن الفصولين
والمال غائب معناه غير حاصل الآن فتأمل ذلك (أقول) رأيت هنا على هامش الاصل بخط شيخ
مشايخنا السلفي ما نصه قوله يسوغ لها ذلك فيه نظر لقول جامع الفصولين شري لولده ثوبا أو
طعاما وأشهد أنه يرجع فله أن يرجع لوله مال والا لا لوجوبه ما عليه ولهذا أمر بالتأمل في آخر
الجواب اهـ ما رأيت به لكن التعليل يفسد الفرق بين الاب والوصي لان نفقة الولد الصغير النقيير
واجبة على أبيه فلهذا لا يرجع إذا لم يكن له مال ويرجع إذا كان له مال أما الوصى فلا تجب عليه
نفقة الولد ما لم يكن رجما محرما منه فعدم رجوع الاب في هذه الحالة المذكورة لا يدل على عدم
رجوع الوصى مطلقا أي ولو كان أجنبيا الآن يقال ان النظر بالنسبة الى خصوص ما وقع في
السؤال لان الوصى فيه هي الام وهي بمنزلة الاب في وجوب نفقة الصغير عليها وأما لو كان الوصى
أجنبيا فلا يراد لما ذكرنا من وجه الفرق ويدل عليه انه في جامع الفصولين ذكر عقب عبارته
المذكورة مانصه ولوقنا أو شيئا لا يلزمه رجوع وان لم يكن له مال أو أشهد والا اهـ أي ولو شري
الاب لولده عبدا أو شيئا آخر مما لا يلزمه أن يشتريه لولده رجوع وان لم يكن للولد مال لكن يرجع لو
أشهد أنه اشتري له ذلك ليرجع عليه بعد بلوغه أو فيما يحدث له من المال بآث أو نحوه وان لم
يشهد فلا رجوع فهذا يرشدك الى أن رجوع الاب هنا عند الاشهاد ليكون ذلك ليس بواجب
على الاب فقد صار بمنزلة الوصى الاجنبي في هذه الصورة بخلاف ما إذا كان ذلك من جنس النفقة
الواجبة على الاب فان الاب لا يرجع وان أشهد لوجوب ذلك عليه الا إذا كان للولد مال فيرجع
لعدم وجوبه عليه والوصي لا يجب عليه شيء من ذلك أصلا فيرجع مطلقا أي سواء كان من جنس
النفقة كالسكوة والطعام أو من غيره كالعبد والخنوت فهذا مؤيد لما بحثه المؤلف رحمه الله
تعالى لكن ذكر في جامع الفصولين أيضا مانصه ولو أنفق وصي القاضى مال اليتيم على اليتيم ثم
استقرض وأنفق عليه لا يطالب به بعد بلوغه وكذا الاب لو استقرض وأنفق على الصبي لا يرجع
عليه بعد بلوغه اهـ وكتب الخير الرملي في حاشيته عليه أن الظاهر أن وصي الميت كذلك لانه في

مطلب أنفق الوصى المال
ثم استقرض وأنفق على
اليتيم لا يرجع

الاشياء ذكر أن وصي القاضي كوصي الميت في مسائل وايست هذه منها اه وهذا صريح في
أن كلام الاب والوصي ليس له الرجوع فيما ينفقه على الولد الذي لامل له وهو دليل على أن
التقييد بالغيبه في قولهم له مال غائب رجوع شرط لصحة الرجوع ومثله لو كان له مال حاضر
بالولي بخلاف ما إذا لم يكن له مال أصلاً ولعل في المسئلة قولين والافين الكلامين مناقضة
ظاهرة وينبغي الافتاء بما مر من أنه يرجع وان لم يكن له مال لانه لو علم الوصي انه لا رجوع له يمنع
من الاتفاق فيلزم منه ضياع الولد وهلاكه بلا نفقة وفي ذلك حرج عظيم ومنع من الاحسان الى
هذا الولد العاجز والحرج مدفوع بالنص وعلى ذلك مدار عامة أحكام الشرع والله تعالى أعلم ثم
اعلم أن ما مر من اشتراط الاشهاد للرجوع فيه قولان ونقل كلام من القولين في أدب الاوصياء عن
عدة كتب حتى في الخانية مرة ذكر أن الاشهاد شرط ومرة ذكر أنه غير شرط وذكر في المنتقى بالنون
أن عدم الرجوع بلا اشهاد استحسان وذكر في العناية انه تكفيه النية فيما بينه وبين الله تعالى
فاذا أن القول بالاشتراط انما هو في القضاء لا الديانة وقد أوضحت المسئلة في رد المحتار ثم ذكرت
ما نصه قلت فقد تحرر أن في المسئلة قولين عدم الرجوع بلا اشهاد في كل من الاب والوصي
والثاني اشتراط الاشهاد في الاب فقط ومثله الام الوصي على أولاده او علوه بأن الغالب من
شفقة الوالدين الاتفاق على الاولاد للبر والصلة لا للرجوع بخلاف الوصي الاجنبي فلا يحتاج في
الرجوع الى الاشهاد وقد علمت أن القول الاول استحسان والثاني قياس ومقتضا ترجيح الاول
وعليه مشي المصنف يعني صاحب التنوير قبيل باب عزل الوكيل وهذا كله في القضاء والله تعالى
أعلم اه فاعتمد هذه التحريات المفيدة (سئل) فيما اذا كان لنسوة ويتين وأمه ما الوصي
عليه ما اذا احتاجت للتعمير الضروري فأذنت النسوة وأتم اليتين بالاصالة والوصاية عليهما لزيد
بتعميرهما والصرف على ذلك والرجوع بتظهير ما يصرفه في ذلك على الآذونات وجهة اليتين
حيث لا مال حاصل لهما يصرف في ذلك ولا من يرغب في استئجار حصته ما مودة مستقبله بآجرة
مجدلة تصرف في التعمير ولما في ذلك من الحظ والمصلحة في ذلك فعسم هازيد كما ذكر وصرف في
ذلك مبلغاً من الدراهم بنية الرجوع على الآذونات واليتين وحصل لليتين مال تحت يديهما
ويريد زيد الرجوع بتظهير ذلك على الآذونات ووصى اليتين لتدفع ما عليهما من مالهما فهل
يسوغ لزيد ذلك (الجواب) نعم ولو أنفق رجل على الصغير وقال أمرني الوصي بذلك وصدقه
الوصي صدق الرجل أدب الاوصياء من فصل الاتفاق وفي فصول الاستروشي أراد الوصي
الاستدانة على الصغير جازله ذلك ان كان أمره القاضي به والا فالحتم أن يرفع الامر الى القاضي
فيأمره به وفي فتاوى ظهير الدين أن الرفع هو الاحوط الا اذا تعذر بل بعد الحاكم فيستدين بدون
الامر وقيل له الاستدانة بدون الرفع أدب الاوصياء من فصل القروض وفيه ذكر في مجموع
النوازل والمحيط الوصي لو استدان لاجل التيمم جاز ولو أقر بالاستدانة لا يصح اقراره اجماعاً وفي
جامع الفتاوى استقرض الاب لصغيره جاز وكذا الوأقر بالاستقراض اه ومسئلة استدانة
الوصي ذكرها في الاشياء أوائل الاقرار (سئل) فيما اذا كانت هند وصيا مختارة من قبل زوجها
المتوفى على أولاده منها الصغار فرضت وفوضت أمر الوصاية لزيد ابن عمها الامين الال ذلك لدى
بنية شرعية وقبل زيد ذلك ثم ماتت عن أولادها المذكورين ولهم مال تحت يدها وخلفت تركه
فقام عم الاولاد ينازع في ذلك زاعماً انه أحق بالوصاية من زيد فهل يمنع من المعارضة ولا عبرة
بزعمه (الجواب) نعم قال في الدر المختار من باب الوصي ووصي الوصي سواء أوصى اليه في ماله

مطلب هل يشترط الاشهاد
للرجوع بما أنفق من ماله

مطلب عمر دار اليتيم بأذن
وصيه الرجوع

مطلب قال أمرني الوصي
بالانفاق وصدقه الوصي
صدق

مطلب أراد الوصي الاستدانة
على الصغير جاز لو أمره
القاضي

مطلب في امرأة وصى على
أولادها أقامت ابن عمها
وصيا يصح

مطلب وصى الوصي وصي
في الترتين

مطلب الولاية في مال الصغير
لا به ثم وصيه ثم وصي وصيه

مطلب وصي الوصي له أن
يوصي وهكذا

مطلب جعله وصيا على
أمتعه ودائته له بيعها
قوله على الكبير متعلق
بيبع لا بوصي اه منه
مطلب بيع العروض من
الحفظ بخلاف العقار
مطلب أوصى اليه في شيء
خاص يكون وصيا في كل ماله

أموال موصيه وقاية وصي في الترتين خلافا للشافعي اه وفيه من الوكالة والولاية في مال
الصغير إلى الأب ثم وصيه ثم وصي وصيه إذا الوصي يملك الإيصاء الخ وفي الأشباه وصي القاضي
إذا جعل وصيا عند موته لا يصير الثاني وصيا بخلاف وصي الميت كذا في التهمة وفي الخزانة وصي
وصي القاضي كوصيه إذا كانت الوصاية عامة اه وبه يحصل التوفيق اه وقد عقد في
كتاب الأوصياء آخر الكتاب فصلا في إيصاء الوصي فمن رام تمام فروع المسئلة فليرجع اليه
(أقول) أي يحصل التوفيق بين قوله لا يصير الثاني وصيا وقول الخاتمة وغيرها الوصي يملك
الإيصاء سواء كان وصي الميت أو وصي القاضي اه بحمل الأول على ما إذا نصبه القاضي
وصيا خاصا في بيع أو شراء فقط فان وصي القاضي يقبل التخصيص على ما سألني قريبا ويحمل
الثاني على ما إذا نصبه وصيا عاما كما في الخزانة ثم اعلم أن وصي الوصي له أن يوصي أيضا وهكذا
وان تعدد كما أفاده الأخير المسمى وغيره هذا وقد سئلت عمالو أقالم زيدا أخاه عمر أوصيا ثم أقام
بكر زيدا وصيا ثم مات بكر ومات بعده زيد فهل يصير عمر وصيا على تركه بكر أيضا اعتبارا بجملة
الموت أم لا اعتبارا بجملة النصب لأن زيدا حين نصب أخاه عمر لم يكن وصيا على تركه بكر لم
أجد في ذلك نصا صريحا والذي يظهر لي الأول اذ لو اعتبر حالة النصب لزم أن الرجل لو نصب
وصيا على أولاده وماله ثم ولد له أولادوا كسب مالا آخر أن لا يكون لذلك الوصي ولاية على
ما حدث للموصي بعد النصب فعلم أن العبرة بحالة الموت لأن الإيصاء خلافة بعد الموت كما
صرحوا به قال في الاختيار الوصية طلب فعل يفعل الموصي اليه بعد غيبته أو بعد موته فيما
يرجع إلى مصالحه كقضاء دينه والقيام بنحوه ومصالح ورثته من بعده وتنفيذ وصاياه وغير
ذلك يقال فلان سافرا وصي بكذا أو فلان مات فاوصي بكذا الخ وقال في الهداية في الاستدلال
على قولهم ان وصي الوصي وصي في الترتين لان الإيصاء إقامة الغير مقامه فيما له ولاية وعند
الموت كانت له ولاية في الترتين فنزل منزلته فيما اه ولان تركه موصيه تركه كما صرح به
في الاختيار ولهذا قال الوصي لا خرائت وصي في تركي صار وصيا في الترتين في ظاهر
الرواية عن أبي حنيفة حيث كانت تركه الأول تركه للثاني والتركة اسم لما يتركه الإنسان بعد
موته علم أن الاعتبار حالة الموت فيصير الثاني وصيا على الترتين وان لم يكن موصيه وصيا حين
نصبه اعتبارا بجملة الموت لان موصيه وهو زيد في الصورة السابقة كانت ولايته عند موته ثابتة
على تركه نفسه وعلى تركه بكر قطعا فيخلقه وصيه عمر وبعد موته في ذلك كله أيضا هذا ما ظهر لي
والله تعالى أعلم (سئل) فيما إذا أقام زيد عمر أوصيا على أمتعه ودائته لياخذها ويوصلها إلى
ورثته الغائبين يبلدته وهم بكر وصغار ومات زيد ويريد عمر بيع الدابة للخط والمصلحة في ذلك
لاحتياجها للنفقة وأخذ ثمنها لورثته فهل لذلك (الجواب) نعم قال في أدب الأوصياء يجوز بيع
الوصي على الكبير الغائب في كل شيء إلا في العقار وقال في الذخيرة الوصي يملك بيع عروض
الصغير من غير حاجة ولا يملك بيع عقاره إلا الحاجة اه وفي أدب الأوصياء أيضا لان وظيفته
إذا حفظ الأموال وبيع العروض من الحفظ لما أن حفظ الثمن أهون أما العقار فهو
محصن بذاته محفوظ بنفسه فلا يكون بيعه من باب الحفظ الا إذا كان العقار في معرض الهلاك
فبيعه يكون بمنزلة العروض اه وهو ان جعله وصيا على الأمتعة فقط فانه صار وصيا في كل
ماله لما ذكرنا أنه إذا أوصى اليه في شيء خاص يكون وصيا في كل ماله عند الامام وفي الظهيرية
والخاتمة وبه يقتضى ذكره نجم الدين الخاصي كذا في أدب الأوصياء وذكرنا أن الوصي في الفعل في

حياته وكيل والوكيل بعد وفاته وصى فيجوز له ذلك وان نهاه عنه لما في وصايا الاشياء يعمل
 نهى القاضى عن بعض التصرفات ولا يعمل نهى الميت كما في البرازية وهى راجعة الى قبول
 التخصيص وعدمه اه وفي البرازية عن أدب القضاء قيل العاشر في الحبس جعله القاضى
 وصيه فى مال اليتيم له أن يفعل فى ماله ما يفعله وصى الاب غير أن وصى القاضى لا يملك أن
 يتصرف تصرفا استثناه القاضى كما اذا نهاه عن بيع العقار مثلا بخلاف وصى الاب فان استثناء
 الاب لا يعمل فيملك وصيه التصرف فى عمل نهاه اه والله تعالى أعلم (أقول) ذكرت فى رد
 المحتار ما نصه وما يجب التنبيه له أنه اذا أوصى الى رجل بتفريق ثلث ماله الى وجوه الخير مثلا صار
 وصيا عاما على أولاده وتركته وان أوصى فى ذلك الى غيره على قول أبى حنيفة المفتى به فلا يتخذ
 تصرف أحدهما بغير إقراره والناس عنها فى زماننا غافلون وهى واقعة الفتوى وقد نص عليها فى
 الخانية فقال ولو أوصى الى رجل بدين والى آخر أن يعتق عبده أو ينفذ وصيته فهم أوصيان
 فى كل شئ وقال كل واحد وصى على ما يسمى لا يدخل الآخر معه اه (سئل) فيما اذا باع
 زيد حصصا ابنته انقاصه من دار مشتركة بينها وبين جماعة بثمن المثل وهو مستور الحال فهل
 يكون البيع صحيحا (الجواب) نعم ولا يجوز للوصى بيع العقار بالمسوغات الشرعية التى
 ذكرها ونقل السيد أحمد الحنفى فى حواشى الاشياء من الوصايا أن الاب كالوصى لا يجوز له
 بيع العقار الا فى المسائل المذكورة كما أفق به الحنفى اه فراجعوه وهو مخالف لاطلاق ما فى
 الفصول وغيره ولم يستند الحنفى لنقل صحيح ولكن اذا صارت المسوغات فى بيع الاب أيضا كما
 فى الوصى صار حسنا مفيدا أيضا فان اخذ بالاتفاق أو ففى وفى العبادية فى ٣٧ الحاصل أن
 بيع الاب عقار الصغير بمثل القيمة يجوز اذا كان محمودا أو مستورا واذا كان مفسدا لا يجوز الا
 بضعف القيمة اه (سئل) فيما اذا كان ليتيمة أم وصى عليها وحصصه معلومة فى دار ليس لها
 غيرها واحتاجت للنفقة وتريد أمها بيع الحصص بثمن المثل لاجل نفقتها فهل يسوغ لها ذلك
 (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لا يتم عقار ودراهم تحت يد وصيهم الشرعى ويريد الوصى
 بيع العقار من غير حاجة ولا مسوغ شرعى فهل يملك الوصى بيع عقاره أولا (الجواب) لا يملك
 ذلك كما فى أدب الاوصياء سئل فيما لو باع القيم عقار اليتيم لقضاء الدين ثم بلغ اليتيم وادعى بطلانه
 لوجود منقول معه فيه وفاء بالدين وبرهن على دعواه فدفعه المشتري بأنه أجاز به بعد البلوغ فما
 الحكم أجاب قد تقرر انه لا يجوز بيع عقاره عند التأخرين الاحتياج الى ثمنه لا قضاء لها الا من
 ثمنه كنفقة أو دين لا يقضى الا منه أو وقع فى يده متغلب او كانت غلته لا تفي بمؤته أو يبيع بضعف
 قيمته وقد صرحوا عن المشتري بان يبعه بلامسوغ باطل وفى البرازية وعند الثانى ان فى قيمة
 العروض وفاء ببيعها باطل وأفق العلامة الغزى بطلانه حيث لا حاجة معلاله بأنه على الوجه
 المشروح يكون فضوليا واذا كان فضوليا ولا يجوز له عقده فلا يتقدم موقفا بل يطل واذا بطل
 لا ينفذ الملك اه ووجهه ظاهر لما فى البرازية وغيرها والولاية فى ماله الى أبيه ثم وصيه الى
 أن قال وأنا أقول مالا يملكه الولي لا يجوز ولا يتوقف الى ما بعد الادراك لانه لا يجوز له حاليه
 العقد اه ثم قال فان لم يكن له مجيز حالة العقد فهو باطل لا يتوقف على تلك الحالة فلا عبرة بلفظ
 الاجازة بعد البلوغ لما فى البرازية وغيرها ولا تلحقه الاجازة بعد البلوغ الا بلفظ يدل على الانشاء
 فجزء الاجازة فى الواقعة لا يكفي وعلى تقدير أن يكون بصيغة انشائية فكذلك لان البيع هنا
 لا يكون بلفظ واحد والحالة هذه والله تعالى أعلم فتاوى الرحيمية من الوصايا (سئل) فيما اذا

مطلب الوكيل بعد الممات
 وصى والوصى فى الحياة
 وكيل

مطلب وصى القاضى يقبل
 التخصيص بخلاف وصى
 الميت

مطلب جعله وصيا على
 ثلث ماله صار وصيا عاما

قوله بدين أى أوصى اليه
 بقضاء ديون عليه أو باقتضاء
 ديون له اه منه

مطلب فى بيع الاب عقار
 الصغير وانه لا يحتاج الى
 المسوغات

مطلب اذا كان الاب
 مستورا أو محمودا جاز بيعه
 العقار بمثل القيمة ولو مفسدا
 فلا الا بضعف القيمة

مطلب للوصى بيع العقار
 لحاجة النفقة

مطلب لا يملك الوصى بيع
 العقار بلامسوغ شرعى

مطلب بيع العقار بلا
 مسوغ باطل لا فاسد

مطلب بيع الوصي بغيب
فاحش قيل باطل وقيل فاسد

مطلب للوصي بيع الشجر
بلامسوغ

مطلب الشجر ليس كالعقار
مطلب البناء والنخل ليسا
من العقار

مطلب البناء والنخل من
المنقول

مطلب للاب أن يشتري
لنفسه بناء ابنه الصغير

مطلب البناء حكمه حكم
المنقول

مطلب أيتام في حجر أمهم
باعث بناء حاقوت لهم للنفقة
الضرورة صح بيعها

مطلب كافل اليتيم يجوز
بيعه وشرؤه مالا بدليته
منه

كان لا يتم غراس كرم وسماق قائم بالوجه الشرعي في أرض وقف مخلف لهم عن أبيهم فباعه وصيهم من رجل ثمن فيه غبن فاحش وتسلم المشتري المبيع فهل يكون المبيع المذكور غير صحيح (الجواب) نعم وفي مختارات النوازل ويجوز بيع الوصي وشرؤه بالغبن اليسير ولا يجوز بالفاحش لأن ولايته نظرية وفي القنية للزاهد ولوبايع الوصي مال الصبي بفاحش الغبن قال القاضي علاء الدين المروزي يطل البيع حتى لا يملك المشتري المبيع بالقبض وقال نجم الدين الحلبي بل يفسد البيع قلت فملك المشتري المبيع بالقبض ويكون على كل من المتبايعين الفسخ مادام المبيع قائما في يد المشتري أدب الاوصياء من فصل البيع وعلمه فيه وفي أحكام البيع الفاسد من المتون (سئل) في وصي باع شجر اليتيم القائم في أرض وقف محتكرة هل يحتاج الى مسوغ كما يحتاج عقاره أم لا (الجواب) لا يحتاج الى ذلك لأن الشجر من قسم المنقول وبيع الوصي بمنقول اليتيم جائز وليس كالعقار لأنه محفوظ بنفسه والشجر ليس كذلك خيرية من الوصايا وفي الذخيرة الوصي يملك بيع عروض الصغير من غير حاجة ولا يملك بيع عقاره الحاجة اه وفي أدب الاوصياء يملك الوصي بيع المنقول دون العقار اه وفي البحر نقلا عن الأئمة الاختيار أن الشجر من قبيل المنقول لأن قبيل العقار ثم أبطل قول من جعل البناء والنخل من العقار حيث قال وقد غلط بعض المصريين فجعل النخل من العقار وأفتى به ونه فلم يرجع كعادته اه وفي القهستاني البناء ليس من العقار في شيء كما لا يخفى والغراس أولى أن لا يكون من العقار وفي الهداية من باب ما يجب من الشفعة وما لا يجب ولا شفعة في البناء والنخل ان بيع دون العرصه وهو الصحيح مذكور في الاصل لانه لا قرار له فكان نقلا والله سبحانه أعلم (سئل) فيما اذا كان لقيمة حصه معلومة في بناء خان وفي بناء حوانيت قائم البناء بالوجه الشرعي في أرض وقف فباع الحصه وصيها الشرعي المختار بضعف قيمتها والقيمة المزبورة مال تحت يد وصيها المزبور غير الحصه المذكورة فهل يكون البيع المزبور صحيحا (الجواب) نعم (أقول) صحة البيع لتكون البناء من المنقول كما علم مما قبله ولو تكون الثمن ضعف القيمة أيضا (سئل) فيما اذا كان لصغيرين حصه معلومة في بناء دار جارية في ملكهما بطريق الارث عن أمهما فاشترها أبوهما لنفسه بثلث المثل وفي ذلك حظ ومصلحة للصغيرين والاب مستور فهل يكون البيع المزبور صحيحا (الجواب) نعم وبيع الاب مال صغير من نفسه جائز بمثل القيمة وبما يتعاقب فيه وهو اليسير والا لا وهذا كله في المنقول أما العقار فسيجيء علائق على التوير من باب الوصي والبناء حكمه حكم المنقول كما صرحوا به (سئل) فيما اذا كان لا يتم حصه معلومة في بناء حاقوت ولهم أم تعولهم وتنفق عليهم وهم في حجرها وكنفها فباع الحصه المزبورة من رجل ثمن معلوم من الدراهم هو ثمن المثل قبضته منه لحاجتهم للنفقة ولا بدلهم من ذلك فهل يكون البيع جائزا (الجواب) نعم ويجوز شراء مالا بدلا للطفل منه وبيعه لآخيه وعمه وأمه ومملكته ان هو في حجرهم دفعوا للضرر عنه وتوخره أمته فقط وكذا مملكته على الاصح وعلمه فيها علقة على التوير شرح الملتقى للعلائي من فصل بيع العذرة من الكراهية والاستحسان وجاز أيضا شراء مالا بدلا للصغير منه كالنفقة والكسوة واستئجار الظئر ونحو ذلك وبيعه أي بيع مالا بدله منه أيضا للصغير لآخ وعمة وأم هو أي الصغير في حجرهم دفعوا للضرر وجاز أيضا اجارته أي الصغير لآمه فقط يعني لا يؤجره العم ولا الملتقط ولا الآخ وهذه رواية الجامع الصغير وفي رواية القدوري يجوز أن يؤجره الملتقط ويسلم في صناعة وهو أقرب لأن فيه نفعا محصا للصغير وهو

مطلب يصح بيع الم حنطة
يقيم هو في حجره

الاصح كما في شرح ابن ملك للجمع الخ منيع (سئل) فيما اذا كان لصغير يقيم هو في حجره شقيق أبيه حنطة خرجت من أرضه أنفقها عه على الصغير نفقة المثل في مدة تحتسمله حتى بلغ رشدا بر يمد مطالبة الم بذلك والحالة هذه فهل ليس له المطالبة (الجواب) نعم وفي الهداية من متفرقات الكراهية الاصل أن التصرف على الصغار أنواع ثلاثة ثم قال ونوع من ضرورة حاله كسرا مما لا بد له منه ويبيع و اجارة الصغير نفسه ويملكه كل من يعوله و ينفق عليه كالآخ والم والمثلقت اذا كان هو في حجرهم اه ملخصا ومثله في الحاوي الزاهدي من السبع من فصل في الاب والجد والم للصغير ولو تصرف واحد من أهل السكة في مال اليتيم من البيع والشراء وليس لليتيم وصي وهو يعلم انه ان رفع الامر الى القاضي يأخذ المال ويفسده فان تصرفه جائز للضرورة هكذا في فتاوى أهل سمرقند ولو الحية قبيل كتاب الفرائض (أقول) رأيت منقولاً عن الفتاوى الهندية وأفتى القاضي الديوبندي بأن تصرفه جائز للضرورة قال فاضحان وهذا استحسان وبه يقتضي اه و ذكر نحو ذلك العلائي في شرح الملتقى عن القهستاني ثم ان ما مر من أن عائل اليتيم يملك بيع ما لا بد له منه خاص بغير العقار من نحو المنقولات أما العقار فليس له بيعه ولو مع وجود المسوغات لما في الدر المختار حيث قال قلت وهذا أي بيع العقار للمسوغ ولو البائع وصيا لا من قبل أم أو أخ فانه ما لا يملك كان بيع العقار مطلقا ولا شراء غير طعام وكسوة الخ فأما (سئل) في رجل له دين على ميت ولل ميت ورثة كبار غيب وصغير حاضر فنصب القاضي وكبلا عن الصغير وقضى بذلك عليه ويريد الرجل أن يستوفي دينه من نصيب الحاضر حيث لم يقدر على نصيب الكبار واذا حضر الكبار يرجع أي الحاضر بذلك عليهم فهل يسوغ له ذلك (الجواب) نعم اذا ادعى على ميت والورثة الكبار غيب والصغير حاضر فللقاضي أن ينصب عن هذا الصغير وكبلا يدعى عليه فاذا قضى على الوكيل يكون قضاء على جميع الورثة كذا ذكره رشيد الدين رحمه الله تعالى قلت غير أن الغريم يستوفي دينه من نصيب الحاضر اذا لم يقدر على نصيب الكبار فاذا حضر الكبار يرجع بذلك عليهم لان الدين مقدم على الميراث ذكره اشمس الأئمة الخلواني في أدب القضاء عمادية في ٣٨ في مسائل التركة ومثله في الفصولين (سئل) في الوارث اذا قضى دين الميت من التركة بالينة والقضاء واليمين ثم ظهر غريم آخر ولم يكن في التركة مال غير ما دفعه للغريم الاول فهل يشارك لهذا الغريم الاول (الجواب) نعم وذكره رشيد الدين الوارث اذا قضى الدين من التركة باقراره ولو جاء غريم آخر يضمن له ولو أدى بالقضاء لا يضمن ويشارك هذا الغريم الاول عمادية في ٣٨ (سئل) فيما اذا أوصت هند ثلث مالها لجماعة معينين فقراء وأقامت زوجها وصيا مختارا في ضبط مخلفاتها ويبيعها وابقا دينها الثابت عليها لاربابه وفي صرف الثلث كذا كرو ماتت مصرة على ذلك عن زوجها وعن بنت أخ غائبة فوق مسافة القصر وقبل الزوج والموصى لهم الوصية وخلفت تركته مشتملة على متاع ونصف دار معلومة لا تقسم قسمة اجبار وفي بيع بعضه ضررين عليه فباع الوصى النصف المزبور من عمره والشريك يعاينان بمثل معلوم قبضه منه و مدر ذلك لدى قاض حنبلي اذن للوصى بذلك وحكم ببعده البيعة وان كان من وصي على كبير في حادثة ذلك موافقا مذهبه مستوفيا شرائطه وأفتى مفتي مذهبه ببعده البيعة وكتب بذلك حجة فهل يعمل بضمونها بعد ثبوت شرعا (الجواب) نعم وأما عندنا ففي التنوير وشرحه للعلائي وجاز بيعه أي الوصى على الكبير الغائب في غير العقار الا لالدين أو خوف هلاك ذكره عزمي زاده معزيا للخانية قلت وفي الزيلعي والقهستاني الاصح لانه نادر اه ففي الحادثة باع

مطلب تصرف واحد من
أهل السكة في مال اليتيم
ولا وصي له يجوز ان كان يعلم
أن القاضي يأخذ المال
مطلب من يعول اليتيم له
بيع ما لا بد منه الا العقار

مطلب ادعى ديناً على ميت
له ورثة كبار غيب وصغير
حاضر الخ

مطلب قضى الوارث دين
الميت ثم ظهر غريم آخر الخ

مطلب في صحة بيع الوصي
العقار اذا كان الوارث
الكبير غائبا على مذهب
ابن حنبل رضي الله تعالى
عنه

الوصي المختار حصة الوارث الكبير من العقار لذي حنبلي يرى ذلك وحكم الحاكم المزبور فارتفع الخلاف (أقول) قوله الأصح لأنه نادرا راجع إلى قوله أو خوف هلاك أي ليس له بيع العقار عند خوف هلاكه إذا كان الوارث الكبير غائبا لأن هلاك العقار نادرا فبقى قوله إلا الدين صريحا في أن الوصي له بيع العقار لدين على الميت والحكم كذلك وإن كان الوارث الكبير حاضرا لما في غاية البيان إن كان على الميت دين أو وصي بدراهم ولا دراهم في التركة والورثة كبار حضرة فعنده يبيع جميع التركة وعندهما لا يجوز إلا بيع حصة الدين اه وقال في العناية قيد بالغيبة لأنهم إذا كانوا حضورا ليس للوصي التصرف في التركة أصلا إلا إذا كان على الميت دين أو وصي بوصية ولم تقض الورثة الديون ولم ينفذوا الوصية من مالهم فإنه يبيع التركة كلها إن كان الدين محبطا وبقدار الدين إن لم يحط وله بيع ما زاد على الدين أيضا عنده خلافا لهما وينفذ الوصية بمقدار الثلث ولو باع لتنفيذها شيئا من التركة جاز بمقدارها بالاجماع وفي الزيادة الخلاف المذكور في الدين اه قال في أدب الأوصياء ويقولهما بقى كافي الحافظية والغنية وسائر الكتب اه والحاصل أنه إذا كانت التركة مستغرقة فله بيع كلها من عقار ومنقول وإن لم تكن مستغرقة ولا دراهم فيها يوفى منها الدين أو تنفذ منها الوصية فله بيع قدر الدين أو الوصية اتفاقا وكذلك يبيع الزائد عند أي حنيفة لما قاله الاستروشنى في أحكام الصغار من أن الأصل عنده أنه متى ثبت للوصي ولاية يبيع بعض التركة له ولاية يبيع الباقي وتعمام بيان المثلثة فيه وقد ظهر لك مما قرأناه أنه في جادة الفتوى إذا لم يكن في التركة دراهم تنفذ منها الوصية فله أن يبيع من العقار بقدر الوصية اتفاقا ولا يحتاج إلى حكم القاضي الحنبلي لكن ينبغي أن يكون ذلك حيث لم يكن في التركة غير العقار فلو كان فيها منقول بقدر الوصية يبيعه فقط وينفذها من نفسه إلا إذا لم يف عنه فيبيع من العقار بقدر الباقي ولا يبيع الزائد على ذلك بناء على قولهما المفتي به والدين كالوصية كما هو والله تعالى أعلم (سئل) فيما إذا ثبت على ميت دين لزيد بالبنية الشرعية ثبوتاً شرعياً وقضاء الوارث من ماله ويريد الرجوع بذلك في التركة فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في العمادية الوصي أو الورثة إذا نقدوا ثمن كفن الميت من مال أنفسهم يرجعون به في التركة ولم يكونوا متطوعين وكذا إذا قضى الوصي أو الوارث دين الميت من مالهما اه وفي البرازية إذا قضى دين الميت يرجع به في التركة كفي التكفين اه (سئل) فيما إذا كفن الوصي الميت من مال نفسه كفن المثل للرجوع في تركته فهل له ذلك ويقبل قوله بيمينه في ذلك (الجواب) نعم وكذا الوصي إذا اشترى كسوة للصغير أو ما ينفق عليه من مال نفسه أو قضى دين الميت أو كفنه من مال نفسه أو اشترى الوارث الكبير طعاماً أو كسوة للصغير من مال نفسه فإنه يرجع ولا يكون متطوعاً ولو كفن الوصي الميت من مال نفسه قبل قوله تنوير من فصل شهادة الأوصياء ومثله في الدرر (سئل) في امرأة ماتت عن زوج وعن ورثة غيرهم وخلفت تركته فأنفقت منها ورثتها مبلغاً في غن طعام أطعموه للناس في أيام موتها وفي غير ذلك من النفقات الغير اللازمة بلاذن الزوج ولا وجه شرعي ويريدون احتساب المبلغ من التركة على الزوج فهل ليس لهم ذلك (الجواب) نعم أحد الورثة أنفق في تجهيز الميت من التركة بغير إذن الباقيين يحسب من مال الميت ولا يكون متبرعاً بخلاف الاتفاق للمأتم وشراء الشمع ونحوه بلا وصية ولا إذن من باقي الورثة فإنه يحسب من نصيبه ولو كان ذلك من مال نفسه يكون متبرعاً فيه حاوي الزاهدي من فصل تصرفات الوارث في التركة (سئل) فيما إذا مات رجل عن زوجة وأخ شقيق وكفنه الأخ من

مطلب إذا قضى الوصي أو
الوارث من ماله دين الميت
يرجع به في التركة

مطلب الوصي إذا كفن
الميت من مال نفسه كفن
المثل يرجع

مطلب أنفق الوارث في أيام
الميت من التركة يضمن

مطلب كفته الوارث بأكثر
من كفن المثل لا يرجع

مطلب تحرير فيما إذا كفن
الميت الوصى أو الوارث أو
الاجنبي

مطلب مات ولا شيء له فكفته
الحاضر لا يرجع على الغائب
الح
مطلب كفن الزوجة بلا إذن
الزوج فهو متبرع

مطلب قول الوصى معتبر
في الانفاق لا في الرجوع
الايينية

مال نفسه بأكثر من كفن المثل هل يرجع بنظر ذلك في التركة أم لا (الجواب) لا يرجع والله تعالى
أعلم أحد الورثة إذا كفن الميت بماله كفن المثل بغير إذن الورثة يرجع في التركة فان كفته بأكثر
من كفن المثل لا يرجع لأن أحد الورثة لا يملكه وهل له أن يرجع في التركة بقدر كفن المثل قالوا
لا يرجع لأن اختياره ذلك دليل التبرع بمجموع الفتاوى في فصل تصرفات الوصى بنوع تلخيص
انقروى من الوصايا وان كفته بأكثر من كفن المثل لا يرجع ولا يرجع بقدر كفن المثل وان قيل
يرجع بقدر كفن المثل فله وجه برأيه ومثله في الخلاصة وفي العمون إذا كفن الوارث الميت
من مال نفسه يرجع والاجنبي لا يرجع تناخاينة من مسائل متفرقة من الفرائض ولو كفن
الميت غير الوارث من مال نفسه ليرجع في تركته بغير أمر الوارث فليس له الرجوع أشهد على
الوارث أو لم يشهد ولو كفن الوصى من مال نفسه ليرجع كان له الرجوع وفي معين المفتي إذا زاد
في عدد الكفن ضمن الزيادة فان زاد في قيمة الكفن ضمن الكل كذا في السراجية قلت وقد علمه
بأنه إذا زاد في القيمة يكون مشتريا لنفسه وهو ضامن لمال الميت اه نهج النجاة من الوصايا
(أقول) ما ذكره في معين المفتي ذكره في التنوير في باب الوصى ووجه كونه مشتريا لنفسه أن الوصى
إذا زاد في القيمة صار متبرعا في الزيادة وهي غير متميزة فيكون مشتريا لنفسه متبرعا في تكفينه
بخلاف ما إذا زاد في عدد الكفن فإنه يضمن الزيادة فقط لأنها متميزة والحاصل أن الوصى أو
الوارث إذا كفن الميت بأكثر من كفن المثل من حيث العدد يضمن الزيادة فقط وان كان من
حيث القيمة يضمن الكل لا ما زاد على كفن المثل فقط لأنه صار متبرعا بالكل لعدم التميز وهذا إذا
كفته من مال الميت بقرينة قوله ضمن وأما ان كفته من مال نفسه على قصد الرجوع فهو ما تقدم
عن مجمع الفتاوى وغيره وهو أنه لا يرجع بشئ ان زاد على كفن المثل لأن ذلك دليل التبرع ولم
يذكر واهنا الفرق بين الزيادة في القيمة أو العدد وظاهره أنه لا يرجع مطلقا لأن كلا منهما دليل
التبرع وقول البرازية وان قيل يرجع بقدر كفن المثل فله وجه فله وجه هو منع كون
ذلك دليل التبرع في الكل بل هو دليل على التبرع في الزيادة فقط تأمل وهذا كله في الوصى
والوارث وأما الاجنبي فلا رجوع له مطلقا إلا إذا أذن له الوارث ثم هذا كله أيضا إذا كان للميت
تركة والافقي الحاوى الزاهدى لومات ولا شيء له ووجب كفته على ورثته فكفته الحاضر من مال
نفسه ليرجع على الغائب منهم بمحضته ليس له الرجوع لو أنفق بلا إذن القاضى كالعبد أو الزرع أو
النخل المشترك إذا أنفق أحدهما عليه ليرجع على الغائب لا يرجع إذا فعله بلا إذن القاضى قال
الخيار الرملى في حاشية الفصولين يستفاد من قوله ووجب كفته على ورثته أنه لو لم يجب عليهم
كذلك في الزوجة إذا صرفه من ماله غير الزوج بلا إذنه أو إذن القاضى فهو متبرع كالأجنبي
فيستثنى تكفينها بلا إذن مطلقا بناء على المفتي به من أنه على زوجها ولو غنية لأنه قد أدى عن الغير
ما هو واجب عليه فيكون متبرعا كما هو ظاهر اه أى يستثنى ذلك من قولهم لو كفن الميت الوصى
أو أحد الورثة بكفن المثل يرجع لأن كفن الزوجة ليس واجبا في تركتها حتى يصح تصرف الوصى
أو الوارث بل هو واجب على زوجها فيكون المكفن متبرعا في إسقاطه واجبا على غيره بلا إذنه
كلو تبرع بأداء دينه هذا وقد ذكر الخيار الرملى في حاشية الفصولين أيضا أن هذا كله إذا ثبت
بالبينة لا بمجرد دعواه قال في الخلاصة قول الوصى معتبر في الانفاق ولكن لا يقبل في الرجوع
في مال الميت الايينية اه ومثله في كثير من الكتب تنبيه اه ما ذكره الرملى وهو مخالف لما
ذكره المؤلف في السؤال الذى قبل هذا عن التنوير وذكر في رد المحتار أن في المسئلة قولين

حكاهما في أدب الاوصياء ونظيره الخلاف في اشتراط الاشهاد لاجل رجوع الوصي بما أنفقته من ماله على اليتيم وقد مننا الكلام فيه فاعتنم تحرير هذا المقام وعليك السلام (سئل) في الوصي اذا كان له على الميت دين فباع في دين الميت شيئا من التركة بدون أمر القاضي فهل يكون جائزا ويوزع ذلك بين الغرماء ويأخذ منهم بالحصصة (الجواب) نعم وفي وصايا المتقي رجل أوصى الى رجل وللوصي على الميت دين فباع الوصي في دين الميت شيئا من تركته بدون أمر القاضي فهو جائز ثم يوزع ذلك بين الغرماء ويأخذ منهم بالحصصة عمادية في ٣٨ من مسائل التركة والورثة ومثله في الفصولين ونور العين عن المتقي (سئل) في الوصي اذا مات مجهلا مال اليتيم فهل للاضمان عليه في تركته (الجواب) نعم ولا يضمن الوصي بموته مجهلا ولو خلطه بماله ضمن خيرية من الوصايا وأفتى بمثله أيضا في الوديعة وعزاه لفوائد صاحب المحيط فارجع الى ما أفتى به في الموضوعين فان فيه ما فوائد (سئل) في الاب اذا مات مجهلا مال أولاده الصغار فهل للاضمان عليه في تركته (الجواب) نعم كافي الخيرية من الوديعة (سئل) فيما اذا كان لصغيرة أب مستور وحصصة معلومة من دار باعها الاب لغيره فقبضه لها من المشتري ثم مات عنها وعن ورثة غيرها وتركته مينا للثمن المزبور في شخصه غير مجهل له فهل يضمنه في تركته لها بعد الثبوت (الجواب) نعم (سئل) في يقيم أجره جده أبو أيه من عمر ومدة معلومة باجرة معلومة من الدراهم لاعمال شتى اجارة شرعية وعمل اليتيم الاعمال المزبورة لم يعرف في المدة طالبا له الجذب بالاجرة فامتنع من دفعها بدون وجه شرعي فهل للجد ذلك (الجواب) نعم في الخيانة والذخيرة والخلاصة للوصي أن يؤجر نفس اليتيم وعبيده ودوابه وعقاراته وأراضيها وسائر أمواله ولو يسير الغبن لأن له ولاية استعمال الصغير بطريق الرياضة والتدبير من غير عوض فمع العوض أولى ولأنه يملك بيع سائر أمواله فكذلك يملك اجارته ومثله الاب وكذا الجد أبو الاب عند عدم الاب ولم يجز لغيرهم مع قيام أحدهم أن يؤجر اليتيم ولا شيئا من ماله ولو كان هو في حجره وعياله لا تتفاء ولاية غيرهم بوجود واحد منهم أمالو عدم موافقا جرحه وذرحم محرم منه فان كان في حجره وصح وفاقا لانه يملك تأديته فملك اجارته وان لم يكن قال أبو حنيفة ان كان المؤجر أقرب اليه ممن هو في عياله كما اذا كان عند العمة فاجارته الأم جاز وقال فخر لا يجوز الخ أدب الاوصياء من فصل مسائل الاجارة (سئل) فيما اذا كان لا يتام مال ووصي مختار وأم ناظرة عليهم من قبل أبيهم فأقرض الوصي قدرا من المال من آخر بدون اذن الناظرة ولا وجه شرعي ثم تلف المال عند المستقرض فهل يضمنه الوصي (الجواب) نعم وفي جامع الفقه ولا يقرض الوصي مال اليتيم لامن نفسه ولا من غيره ولو فعل من غيره ضمن وعند محمد جاز أن يستقرض لنفسه ان احتاج وله وفاء أدب الاوصياء من فصل القرض (سئل) في الوصي اذا رهن مال اليتيم بدين نفسه من آخر رهنا شرعيا مسلما فهل يكون الرهن جائزا (الجواب) نعم ولورهن الوصي أو الاب مال اليتيم بدين نفسه في القياس لا يجوز ويجوز استحسانا وعن أبي يوسف انه أخذ بالقياس خاتمة من تصرف الوصي ومثله في شرح الكثر للعيني وغيره وكذا في التزوير من الرهن وكذا في أدب الاوصياء مفصلا (سئل) في الوصي هل له اعارة مال اليتيم (الجواب) نعم في الفصول العمادية وذكري التجنيس عن التوازل انه ليس للاب ذلك وفي الذخيرة للاب اعارة ولده الصغير ما اعارة ماله فعند البعض له ذلك استحسانا وعند البعض ليس له ذلك وهو القياس وفي فوائد صاحب المحيط انما يجوز له اعارة الولد اذا كان لخدمة الاستاذ تعلم الحرفة أمالو كان لغير ذلك فلا يجوز وفي الحاشية لا يعبر

مطلب للوصي على الميت
دين له يبيع شيء من التركة
لاخذ دينه

مطلب الوصي اذا مات
مجهلا للاضمان في تركته

مطلب الاب اذا مات مجهلا
مال أولاده لا يضمن
مطلب اذا مات الاب غير
مجهل مال بنته يضمنه في
تركته

مطلب للوصي أن يؤجر
اليتيم وسائر أمواله

مطلب ليس للوصي أن
يقرض مال اليتيم لغيره ولا
لنفسه

مطلب لورهن الاب أو
الوصي مال اليتيم بدين
نفسه يصح

مطلب هل للوصي اعارة
مال اليتيم

مطلب للاب اعارة ولده

مال اليتيم ويودعه ومثله الاب والقاضي اه وفي الخلاصة في تصرفات الوصى وفي أدب القاضي الوصى يودع مال اليتيم ويعير ويضع اه (قلت) ينبغي أن يفصل بأنه ان كان المستعير ثقة أميناً لا يخشى عليه من ضياع المال ولا تلفه ولا انكاره فله ذلك ورعاً يتضمن ثواباً كعارة كتاب لعالم يتفقه به ويتفقه الناس وكان العالم بالصفات المذكورة وان كان غير ذلك فليس له ذلك والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا كان ليتيم بدمعة جماعة معلومين مبلغ دين معلوم من الدراهم آل اليها بالارث عن أبيها لخط وصيها عن الجماعة بعض المبلغ المزبور وابرأهم عنه فهل يكون الخط والابرأ غير صحيحين (الجواب) نعم الوصى لا يملك ابرأ غير ميث ولا أن يحيط عنه شيئاً ولا يؤجله اذا لم يكن الدين واجباً بعقده فان كان واجباً بعقده صح التأجيل والخط والابرأ في قول أبي حنيفة ومحمد ويكون ضامناً وعند أبي يوسف لا يصح ذلك ولا يصير ضامناً قاضياً والوكيل بالبيع اذا أبرأ المشتري من الثمن على هذا التفصيل اه والحكم في الاب كالوصى فيما ذكر كله من الابرأ كما تقدم في أحكام الصغار ونقل بعضهم أن قول أبي يوسف استحسان لكن قال بعض الفضلاء لا ينبغي أن يفتى بقوله حاشية الاشياء للحموى (سئل) في الوصى المختار اذا باع منقول اليتيم من رجل بثن المثل مؤجلاً الى أجل معلوم غير فاحش ولا يخاف من الرجل تلفه بالمخود ولا المنع عند حلول الاجل فهل يكون البيع المزبور جائزاً (الجواب) نعم الوصى اذا باع مال اليتيم بأجل جاز ومثله الاب وفي الخلاصة والمنية عن السراجية للوصى البيع بالنسيئة ان لم يخف تلفه بالمخود والانكار ولا المنع عند حلول الاجل وانقضائه ولم يكن الاجل فاحشاً ذكره في الوالولية والخائنة أدب الاوصياء من فصل البيع الوصى اذا أخذ من اليتيم ان لم يكن الوصى تولى العقد لا يجوز تأخيرها وان كان تولاها يجوز عند أبي حنيفة ويضمن عمادية في ٣٧ الاب والوصى اذا أجلاً وأبرأ ما هو واجب للصبي بعقدهما جاز عندهما خلافاً لابي يوسف وان لم يكن واجباً بعقدهما لا يجوز بالاجماع أحكام الصغار من مسائل البيوع (سئل) فيما اذا أقام زيد عمراً وصياً على رجل زوجته منه ومات زيد فهل تكون الوصاية المزبورة غير صحيحة (الجواب) الذي صرحوا به أن الحمل لا يلي ولا يولي عليه وفي المنع من الوصايا ان شخصاً نصب وصياً في تركته ثم مات عن أولاد صغار وعجل فهل يملك الوصى أن يتصرف في المال الموقوف للحمل أو لا وجوابه انه لا يملك شيئاً من ذلك لانه لا ولاية للاب على الجنين فضلاً عن الوصى لقول الزيلعي ولا يلي على الحمل أحد وتعم تحقيقه في المنع فظهر بما ذكرنا الجواب والله سبحانه الموفق (أقول) أفتى العلامة الشلبي بأنه يصح نصب وصى على الحمل مستنداً الى قولهم ان الوقف على الحادثين من أولاده صحيح وقولهم ان الوقف أخو الوصية فثبت دخوله في الوقف دخوله فيها أيضاً اه ولا يخفى ما فيه فان مرادهم الوصية التي هي تمام مضاف الى ما بعد الموت أي تملك عين أو منفعة من التركة فهذه أخذت الوقف لانه تصدق بالمنفعة وكلامنا في الوصاية التي هي اقامة الغريم مقامه وهذه لا تشبه الوقف ولا يلزم من جواز الوصية للحمل جواز اقامة وصى عليه واذا كان أبو الحمل لا ولاية له عليه فوصيه بالاولى هذا وقد ذكر في فتح القدير في باب اللعان أن توريث الحمل والوصية به وله لا يشترط الابعاد الانفصال فيثبتان للولد لا للحمل اه وكتبت في رد المحتار أن المراءى ثبوت حكمهما والافهما ثابتان قبل الولادة فلا ينافي في تصريحهم بانه وبصحة الوصية له وبه أو المراد أنه بوقف الحكم بذلك على الولادة فيظهر بها أن ملكها مورثه كان ثابتاً من حين موت مورثه وكذا الوصى له أو وصي

مطلب في ابرأ الوصى
غير اليتيم

مطلب بيع الوصى الى
أجل جائز

مطلب لا يصح اقامة وصى
على الحمل

مطلب مهم في تحقيق
مسئلة اقامة الوصى على
الحمل

به سيده غيره والمعنى الاول أنسب لقوله فيثبتان للولد للعمل وعلى هذا فيمكن أن يقال ان الوصاية عليه كذلك فهي صحيحة لكن لا يثبت حكمها الا بعد الانفصال كما ذكره شيخ مشايخنا العلامة الشيخ محمد التافلاقي مفتي القدس الشريف في رسالة ألقيها في هذه المسئلة ووفق فيها بذلك أخذاً مما ذكرناه عن فتح القدير فعلى هذا فالنصب صحيح ولكن لا يصح تصرف الوصي الا بعد الولادة ولا يحتاج الى نصب جديد بعدها والله تعالى أعلم (سئل) في يمين لهما مال عن أبيهما ولهما جده أبو آب مبذور متلف للمال غير أمين ولهما أم أمينة أهل للوصاية من كل وجه فهل للقاضي نزاع المال من يد الجدة ونصب أمتهم المزبورة وصيا والحالة هذه (الجواب) نعم وتقدم نقلها أول الباب رجل أوصى الى أعمى أو محدود في قذف جاز ولو أوصى الى فاسق مخوف في ماله ذكر في الاصل أن الوصية باطلة قالوا معناه يخرج من الوصية ويجعل غيره وصيا اذا كان هذا الفاسق ممن لا ينبغي أن يكون وصيا مجمع الفتاوى وفيه ولو أن القاضي أنفذ الوصية فقضى هذا الوصي دين الميت وباع كما يبيع الاوصياء قبل أن يخرج من الوصية كان جميع ما صنع جائزاً وان لم يخرج حتى تاب وأصلح تركه وصيا على حاله اهـ (سئل) في الوصي المختار اذا ادعى ديناً لنفسه بذمة الميت ولم يثبت ولم يرثه منه واتهمه القاضي ويريد أن يخرج من الوصاية وينصب غيره من هو أهل لذلك فهل للقاضي ذلك (الجواب) نعم قال في العمادية وذكر في وصايا النوازل وصى ادعى ديناً ولم يقدر على اثباته يعزل هكذا روى عن ابراهيم بن صالح وصوبه محمد وفي الخلاصة قال الفقيه أبو الليث المختار في الدين أيضاً أن يقول القاضي أماناً تقيم البيعة على الدين أو تبرئه عن الدين أو يخرجك عن الوصاية فان أبرأه أو أخرجه عن الوصاية وجعل مكانه آخر اهـ وفي الحافضية وهذا هو المختار وهو المذكور في الوالوجية كذا في أدب الاوصياء وفيه فاللائق انه اذا لم يقيم البيعة أن يخرج من الوصاية ويقصر يده عن المال احتياطاً ونظراً للميت واليتيم وهو المحكى عن ابراهيم بن صالح ومحمد بن سلمة اهـ وعما فيه من فصل الدعوى وفي التمهة وصى ادعى على الميت ديناً ولم يثبت يعزل وهو حيلة الغزل وذكر الخصاف أن القاضي ينصب من يقيم الوصي عليه البيعة على الدين أو الغصب ان ادعى الغصب والافئتمه القاضي فيخرجه كذا في الوالوجية وفي الخاتمة القاضي اذا اتهم الوصي لا يخرج من الوصاية على قول أبي حنيفة وانما يضم اليه آخر وقال أبو يوسف يخرج من الوصاية عليه الفتوى اهـ وأفتى بذلك المرحوم العم والعلامة الجدة كما هو مذكور في فتاويهما وما ذكر من قول أبي حنيفة انه يضم اليه آخر ولا يخرج من مذكور في أدب الخصاف وغيره لكن في حاشية الاشباه للحموي قال بعض الفضلاء والظاهر أن محل هذا اذا كان له بيعة على الدين أما اذا لم يكن ولم يبرئ الميت فيخرجه القاضي للتمهة كما هو قول أبي يوسف المفتي به ان القاضي اذا اتهم الوصي يخرج فيجمل ما نقله المصنف عن الوالوجية على هذا اهـ والله سبحانه أعلم قال الامام الجليل نضر الدين قاضيخان في فتاواه المشهورة من فصل في تصرفات الوصي مانصه وصى ادعى على الميت ديناً اختلفوا في أن القاضي هل يخرج المال من يده قال بعضهم اذا لم يكن له بيعة على الدين فان القاضي يخرج من الوصاية وقال الفقيه أبو الليث يقول له القاضي أماناً تبرئه عن الدين الذي تدعى أو تقيم البيعة عليه حتى تستوفي الدين والآخر جرك عن الوصاية فان لم يقيم أخرجه عن الوصاية وعن محمد بن سلمة أن الوصي اذا ادعى ديناً على الميت وليس له بيعة فان القاضي يعزله عن الوصاية وان كان له بيعة فان القاضي ينصب الميت وصيا حتى يقيم المدعى البيعة عليه ثم القاضي بالخيار بعد ذلك

مطلب اذا كان الجد متلقاً
للمال ينزعه القاضي منه

مطلب اذا أوصى الى فاسق
يخرجه القاضي من الوصية

مطلب في الوصي المختار
اذا ادعى ديناً لنفسه واتهمه
القاضي يعزله

مطلب ان لم يبرهن الوصي
على دينه ولم يبرئ الميت
أخرجه القاضي عن الوصاية
حيلة عزل الوصي المختار ان
يدعى على الميت ديناً ولا
يثبته

قوله أو الغصب أي بأن ادعى
أن الميت غصب منه شيئاً
اهـ منه

ان شاء ترك الثاني وصيا وصار الاول خارجا عن الوصاية وان شاء أعاد الاول الى الوصاية بعد ما قضى دينه وذكر الخصاص في رجه الله تعالى أن القاضي يجعل للميت وصيا في مقدار الدين الذي يدعيه صاحبه ولا يخرج القاضى عن الوصاية وبه أخذ المشايخ وعليه الفتوى القاضى اذا اتهم الوصى قال أبو حنيفة يجعل القاضى معه غيره ولا يخرج له وقال أبو يوسف يخرج له وهو الظاهر وعليه الفتوى لأن الوصى قائم مقام الميت ولو كان الأب حيا وخيف منه على مال الصغير فإن القاضى يخرج المال من يده فالوصى أولى اهـ وفي الخلاصة من آخر الفصل الخامس الوصى اذا ادعى ديناً على الميت لا يخرج القاضى عن الوصاية ولو ادعى شيأ من الاعيان يخرج له قال الفقيه أبو الليث المختار في الدين أيضاً أن يقول له القاضى اما أن تقسم المينة على الدين أو تبرئه عن الدين أو أخرجك عن الوصاية فإن أراه والأخرجه عن الوصاية وجعل مكانه آخر اهـ فتخلص انه اذا ادعى ديناً وعينا يكون مجعاً عليه وان ادعى ديناً فقط فعلى الخلاف واختار أنه يخرج له وان ادعى عينا فقط يكون مجعاً عليه أيضاً مثل ذلك (سئل) في الوصى المختار اذا عمل في مال اليتيم مدة فيما فيه مصلحة لليتيم من قبض وصرف وبيع وشراء وسفر لتحصيل مال اليتيم الكائن في غير بلدته ثم قبض من مدينه بعض الدين وتعدر عليه أخذ الباقي لعسر المدينين فهل لا ضمان عليه لما بقي من الدين وله أجر مثل عمله (الجواب) نعم لا ضمان عليه لما بقي من الدين وله أجر مثل عمله وفمه قياس واستحسان أما القياس فلا يأكل ولو محتاجاً الا اذا كان له أجره فمأكل قدر أجرته كافي الفصولين والعامة وصح في القنية انه لا أجر له وأما الاستحسان فله ذلك لو محتاجاً كما في الخاتمة والبرازية وفي الخيرية وحواشي الاشياء للعموى المأخوذة بالاستحسان الا في مسائل ليست هذه منها ونقل القنية لا يعارض نقل الخاتمة فإن قاضيخان من أهل الترجيع كما صرح بذلك الشيخ قاسم في تصحيحه والله تعالى أعلم (سئل) في الوصى المختار اذا عمل في تركه الموصى أعمالاً لم يكن الموصى جعل له شيئاً فهل له أجر مثل عمله (الجواب) نعم له أجر مثل عمله استحساناً لو محتاجاً كافي الخاتمة والبرازية وهو المأخوذة به كافي الخيرية وحواشي الاشياء للعموى (أقول) تقييده بقوله لو محتاجاً موافق لما في الآية الشريفة ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف ونص عبارة الخاتمة هكذا وعن نصير للوصى أن يأكل كل من مال اليتيم ويركب دوابه اذا ذهب في حوائج اليتيم وقال بعضهم لا يجوز وهو القياس وفي الاستحسان يجوز أن يأكل بالمعروف اذا كان محتاجاً بقدر ما سعى اهـ ونحوه في البرازية وهذا صريح في أن الاستحسان أن له قدر أجر مثل عمله لو محتاجاً وظاهره أن له ذلك وان لم يفرض له القاضى أجره لكن في جامع الفصولين عن شرح الطحاوى ولا يأكل الوصى ولو محتاجاً الا اذا كان له أجره فمأكل قدر أجرته اهـ والظاهر أن هذا مبني على القياس من أنه ليس له الاكل قال في أدب الاوصياء والقياس أن لا يأكل كل لعموم قوله تعالى ان الذين يلهوون أموالهم اليتامى ظلماً انما يلهوون الخ قال الفقيه ولعل قوله تعالى ومن كان فقيراً فليأكل هذه الآية قلت فكأنه عمل الى اختيار الثاني وهو قول الامام قال في القنية قال أبو ذر وهو الصحيح لانه شرع في الوصاية متبرعاً فلا يوجب ضماناً اهـ قال الاسديجاني في شرحه الا اذا كان له أجر معلوم فمأكل بقدره اهـ فقد ظهر بهذا أن الاستحسان هو أن له الاكل لو محتاجاً ولو لم يفرض له أجر وأن القياس أن لا يأكل مطلقاً الا اذا فرض له أجر على ما قاله الاسديجاني في شرح الطحاوى وأن القياس هو قول الامام وصححه أبو ذر ومال اليه الفقيه وقد أفتى بذلك الحارثي الرملي حيث

مطلب القاضى اذا اتهم الوصى يخرج له عن الوصاية
مطلب الوصى اذا ادعى ديناً أو عيناً على الميت يخرج له عن الوصاية

مطلب لا يضمن الوصى ما علك من الديون
مطلب للوصى أجر مثل عمله
مطلب في الوصى اذا لم يجعل له الميت أجره هل له أجره مثله

مطلب مهم في تحقيق مسئلة أخذ الوصى الاجرة

سئل في رجل أقامه القاضى وصيا على يتييم ولم يفرض له اذ ذاك نفقة ثم فرض له أجر في مقابلة عمله فتناوله عن المدة الماضية الخالية عن الفرض هل له ذلك أم لا أجاب ليس له ذلك لشروعه متبرعا وهذا مما لا يشك في حرمة ذوقهم سليم وانظر الى قوله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم والله تعالى أعلم اهـ لكن قال في جواب سؤال آخر هذه المسئلة فيها اختلاف قياس واستحسان ففي الخاتمة والبرازية له ذلك لمحتاجا استحسانا وفي القنية صحح أن لأجر له وقد تقر بأن المأخوذ به الاستحسان الا في مسائل ليست هذه منها واذا كان الاستحسان أن له ذلك بدون تعيين القاضى في تعيينه أولى وأنت خير بأن نقبل القنية لا يعارض نقبل قاضيان فان قاضيان من أهل الترجيح كما صرح به الشيخ قاسم في تصحيحه والله تعالى أعلم اهـ ولا يخفى أن ما في القنية لم يقيد بالاحتياج فلا يخالف ما في الخاتمة على أن الذي في القنية يحتمل أن يكون مبنيًا على القياس الذي هو قول الامام ومال اليه الفقيه فهو تصحيح للقول الا تخبره عن غيره تأمل وقال خير الرمي أيضا في حاشيته على الاشباه في آخر كتاب الامانات بعد كلام طويل ولا يخفى أن وصي الميت اذا امتنع عن القيام بالوصية الا بأجر لا يجبر على العمل لانه متبرع ولا جبر على المتبرع فاذا رأى القاضى أن يعمل له اجرة المثل فما المانع منه وهي واقعة الفتوى وقد أفقبت به مرارا اهـ وقد علمت أن الاستحسان انما هو فيما اذا كان محتاجا لا مطلقا فغير المحتاج لأجر له لانه دخل في الوصاية متبرعا من قول الامر وهو وان كان لا يجبر على التجارة في مال اليتيم وعلى اقتضاء دينه ولكنه اذا فعل شيئا من ذلك يكون قد فعل ما التزم أن يفعله متبرعا حين قبوله الوصاية من الميت حتى كانت لازمة فلا يملك عزل نفسه ولا يملك القاضى عزله في الصحيح الاجتهاد ظاهرة أو فسق ظاهر وهذا في وصي الميت أما وصي القاضى فله عزل نفسه لكن في البرازية ينبغي أن يشترط علم القاضى بعزله وللقاضى عزله أيضا وعلى هذا فينبغي التفصيل بان يقال ان وصي الميت لأجر له الا اذا كان محتاجا فله الاكل من مال اليتيم بقدر عمله وللقاضى أن يفرض له ذلك لكن للمستقبل للماضى لشروعه فيه متبرعا أو ما وصى القاضى فلن كان محتاجا كذلك والا فان نصبه القاضى وجعل له اجرة المثل جاز وكذا اذا امتنع بعد النصب عن العمل حتى يجعل له اجرة لا وصاية غير لازمة لان له أن يعزل نفسه كما علمت فله أن يمتنع عن المضى في العمل الا بأجر وفي القنية الوصى اذا نصبه القاضى وعين له أجرا بقدر أجر المثل جاز وأما وصي الميت فلا أجر له على الصحيح اهـ فقله على الصحيح امامبسى على تصحيح ما هو القياس كما قدمنا وعلى الاستحسان وأن المراد لأجر له اذا كان غير محتاج وعلى كل فلا يخالف ما تقدم عن الخاتمة كما مر هذا وقد صحح في الخاتمة أن الوصى لو أجر نفسه من اليتيم لم يصح وفيها أيضا قال لك أجر مائة على أن تكون وصي اختلفوا فيه قال نصير الاجارة باطلة ولا شيء له وقال أبو سلمة الشرط باطل والمائة وصية له ويكون وصيا به أخذ أبو جعفر وأبو الليث اهـ فاذا كان استئجار الاب له باطلا فاستئجار القاضى أولى الا اذا كان محتاجا لكن الظاهر أن بطلان الاجارة انما هو لموت الاب فان الاجارة تبطل بالموت هذا غاية ما تحررت في هذه المسئلة والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا كان زيد وصيا مختارا على ابن أخيه القاصر اليتيم بموجب حجة شرعية وهو أمين كاف لمصالح اليتيم أهل للوصاية من كل وجه مباشر لا مور اليتيم بما فيه المصلحة والمنفعة له فنصب القاضى أم اليتيم ناظرة على الوصى بدون مصلحة اليتيم ولا خيانة ظهرت من الوصى فقامت تعارض الوصى في تعاطي أمور اليتيم بدون وجه شرعى زاعمة انه ليس له ذلك

مطلب ليس للقاضى نصب
على ناظر الوصى بلا وجه
شرعى

مطلب لا يتصرف القاضي
مع وجود الوصي وناظر
الوقف
مطلب ليس للقاضي عزل
الوصي ولا أن يدخل معه
غيره إلا بخيانة أو فسق

مطلب وصي الأب مقدم
على وصي الأم

مطلب للوصي استرداد
الدرهم التي دفعها لمن يحجج
عن الميت

مطلب إذا ثبت خيانة الوصي
يعزل وتزول الأمانة فلا
يصدق
مطلب بالجنون والعته
تعود الولاية إلى الأب

مطلب للوصي التصرف
بدون رأى الناظر وعلمه

مطلب المشرف أي الناظر
ليس بوصي به يقتضي

الاجع رفتم وأرأيهم فهل تمنع من ذلك (الجواب) نعم وفي القضية لا يملك القاضي التصرف في
مال اليتيم مع وجود وصيه ولو كان منصوبه اهـ وعلى هذا لا يملك القاضي التصرف في الوقف
مع وجود ناظره ولو من قبله أشباه من القاعدة السادسة عشر الولاية الخاصة أقوى من الولاية
العامة وفي الخاتمة من البيوع في فصل بيع الوصي وشراؤه ذكر القدوري والطحاوي أنه ليس
لقاض أن يخرج الوصي من الوصاية ولا يدخل غيره معه فان ظهرت منه خيانة أو كان فاسقا
معروفا بالشراؤه أخرجه أو نصب غيره معه وان كان ثقة إلا أنه ضعيف عاجز عن التصرف أدخل
معه غيره اهـ (أقول) وفي الولاية وصية الميت إذا كان عدلا غير كاف لا ينبغي للقاضي أن
يعزله لكن يضم إليه آخر كافيا ومع هذا الوعزله يعزل اهـ (سئل) فيما إذا كان لا يتم
أخ وصي مختار عليهم من قبل أيهم أهل للوصاية ولهم مال تحت يده ثم ورثوا من أمهم ما لا يزعم
أخ آخر لهم أن أمهم جعلته وصيا ويريد التصرف فيما ورثوه من أمهم مع وجود وصي أبيهم
بدون وجه شرعي فهل ليس لوصي الأم ذلك (الجواب) نعم وفي وكالة التسيير وغيره والله
سبحانه وتعالى أعلم (سئل) فيما إذا دفع زيد الوصي الدراهم إلى رجل ليحجج عن الميت ويريد
الوصي استرداد تلك الدراهم من الرجل قبل أن يخرج من بلده وقبل الإحرام فهل للوصي ذلك
(الجواب) نعم ولو دفع الوصي الدراهم لرجل ليحجج عن الميت فأراد أن يسترد كان له ذلك ما لم
يحرم لأن المال أمانة في يده فان استرده فنفقته إلى بلده على من تكون ان استرده بخيانة ظهرت
منه فالنفقة في ماله خاصة وان استرده لا بخيانة ولا تهمة فالنفقة على الوصي في ماله خاصة وان
استرده لضعف رأى فيه أو لجهله بأمور النسك فأراد الدفع إلى أصليح منه فنفقته في مال الميت لأنه
استرده لمنفعة الميت اهـ بحرم باب الحجج عن الغير (سئل) فيما إذا ثبت خيانة وصي بالوجه
الشرعي فهل يعزل وتزول الأمانة فلا يصدق بعد ذلك (الجواب) نعم والمسئلة في أدب الاوصياء
من فصل الاتفاق (سئل) في رجل بالغ عاقل عرض عليه جنون فصرف أبوه ماله عليه في نفقته
وكسوته ولو أزمه الشرعية الضرورية مصرف المثل في مدة تحتله والظاهر لا يكذب فيه فهل
يقبل قوله بيمينه في ذلك (الجواب) نعم إذا بلغ الابن معنوها أو مجنوناً تبقى ولاية الأب عليه في
ماله ونفسه وان بلغ عاقلًا ثم جن أوعته هل تعود ولاية الأب فيها قال أبو بكر البخلي لا تعود
عند أبي يوسف وتكون الولاية للسلطان وقال محمد تعود ولاية الأب في النفس والمال جميعا
استحسانا وقال محمد بن ابراهيم الميمني عندنا تعود ولاية الأب وعند زفر تبت الولاية للسلطان
عمادة من كتاب النكاح آخر الكتاب (سئل) فيما إذا كان لزيد أولاد قاصرون وأخوان بالغان
أقام أحدهما وصيا على أولاده والآخر مشرفا عليه ثم مات زيد عن أولاده المذكورين وخلف
تركة فصار الوصي يتصرف بمقرده بدون رأى المشرف وعلمه فهل ليس للوصي التصرف بدون
رأى المشرف وعلمه (الجواب) نعم ذكر الفضلي في فتاويه في وصي ومشرف أن الوصي أولى
بأمسك المال وفي واقعات الناطقي إذا وصى إلى رجل وجعل رجلا آخر مشرفا عليه فالمشرف
وصي الميت كانه قال جعلتكم وصيين فليس لأحدهما أن يتصرف دون الآخر فيما لا يتقصد
به أحد الوصيين تارخانية وفي أدب الاوصياء من فصل تعدد الاوصياء قال الامام
الفضلي المشرف ليس بوصي فلا يكون المال عنده وانما لا يجوز للوصي أن يتصرف بدون
رأى المشرف وعلمه وفي الخاص وبقول الفضلي يقتضي اهـ وأفتى الشيخ اسمعيل مفتي دمشق

مطلب يضم الوصى ان
تصرف بدون معرفة الناظر
مطلب لا يملك قاضى البر
نصب الوصى

مطلب وصى أبى الصغير
اولى من الجد

مطلب الجد أولى من الأم
مطلب للقاضى أن يحاسب
الامناء

مطلب اذا كبر الصغار
لهم محاسبة الوصى ولا يحبر
مطلب اذا كان للصغير أب
فعقارهم مضمون كعقار اليتيم

مطلب شرى دارا ثم ظهر
انها وقف اول صغير يجب
اجر المثل

مطلب دفع غريم الميت
الى الوصى برئ

مطلب قبض الديون للوصى
للالورثة

بان الوصى اذا تصرف فى أموال اليتيم بدون علم الناظر فهل كنت يضمها (سئل) فيما اذا نصب
قاضى البر امر آة من قرى البروصيا على أولادها الايتام ولم يفوض اليه ذلك من قبل قاضى
القضاة الذى ولاه ذلك ولا من غيره فهل يكون النصب المذكور غير معتبر (الجواب) نعم
(سئل) فى رجل أقام زوجته من بعده وصيا على ابنه الصغير ثم مات مصرا على ذلك وللصغير جد
لأب فهل يكون وصى الأب أحق بذلك من جده (الجواب) نعم كما صرح بذلك فى التنوير
فى آخر باب الوصى (سئل) فى الجد أبى الأب القادر الامين هل تكون الولاية له حيث لم
يوص أبو الصغار الى أحد ويكون أولى من الأم (الجواب) نعم كفى الخيرية من باب الوصى
مفصلا ومثله فى أدب الاوصياء (سئل) فيما اذا أقام القاضى وصيا شرعيا على ايتام ابن
أخيه ولهم استحقاق من أوقف اجدادهم تحت يده يقبضه من الناظر وفى كل سنة يحاسبه
القاضى العام على ايراده ومصرفه بموجب دفتر مضمي بامضاءه محمدا بيده والآن ترعهم ام الايتام
أن لها محاسبة الوصى ثانيا بدون وجه شرعى فهل تكون ولاية المحاسبة للقاضى لاله
(الجواب) نعم وينبغى للقاضى أن يحاسب الامناء على ما جرى على أيديهم من أموال اليتامى
وغلاتهم فان أحس بحسنة عزله واستبدله بغيره وان وجد له أمينا قزره أدب الاوصياء من أواخر
فصل الاتفاق وتام المسئلة فيه فراجعه وفى ٣٨ من العمادية وذكر القاضى جلال الدين
فى سجلاته اذا كبر الصغار وأرادوا أن يحاسبوا وصيهم لينظروا هل أنفق عليهم بالمعروف أم لا
وطلبوا أن يحاسبوه كان للقاضى ولهم المطالبة بالحساب لكن لا يجبر على ذلك لو امتنع والقول
قوله فى الخرج وفيما أنفق الخ ٥٥ (سئل) فيما اذا كان للصغير أب وحصة معلومة فى دار شركة
خاله زيدا قيا فاجر خاله جميع الدار من آخر مدة معلومة باجرة معلومة من الدراهم هى اجرة
المثل قبضها وتصرف فيها بدون وكالة عن أبى الصغير ولا وجه شرعى ولم يدفع من اجرتها شيئا لجهة
الصغير ثم بلغ الصغير رشدا وطالب خاله باجرة حصته من الدار التى قبضها من المستأجر فهل له
ذلك (الجواب) نعم وفى مسائل البيوع من فوائد صاحب المحيط اذا اشترى دارا وسكنها ثم ظهر
أنها وقف او كانت لصغير يجب أجر المثل صيانة للوقف وللصغير وفى أواخر الفصل الثامن من
اجارات الذخيرة وهكذا نقول فمن سكن دار صغيرا ووافوت صغيرا منه معد للاستغلال انه يجب
أجر المثل الا اذا التقص بسبب سكناه وضمن النقصان انتفع فى حق الصغير فينتدب صاحب
النقصان جامع أحكام الصغار فى مسائل الاجارات (سئل) فيما اذا كان ليتيم مبلغ دين معلوم
بذمة زيد فدفعه لوصيه الشرعى وبلغ اليتيم الآن رشيدا وأقام يطالب المدينون بالمبلغ المذكور
زاعما أن قبض الوصى غير صحيح فهل لا عبرة بزعمه ويرأ المدينون بدفعه الى الوصى (الجواب) نعم
دفع غريم الميت الى الوصى برئ أدب الاوصياء من فصل البراءة عن الخيانة وغيرها أدى
مدينون الميت الى وصى الميت يرأ وان لم يمكن له وصى فدفع الى بعض الورثة يرأ عن حصته
خاصة برزازية آخر الكتاب من تصرفات الأب والوصى والقاضى وفيها وفى الزيادة للوارث أن
يخاصم غرما الميت سواء كان على الميت دين او لا وهل له أن يقبض ينظر ان لم يكن على الميت دين
يخاصم ولا يقبض بل يقبضه الوصى ٥٥ وقد استفيد مما هنا جواب حادثة وهى أن رجلا
توفى عن صغار وكر للصغار وصى وله ديون على الناس يكون قبض ديونه للوصى لالورثة
(سئل) فيما اذا مات رجل عن زوجة وابن صغير منها وعن أخ وصى على الصغير وخلف تركته
تحت يد الوصى ثم مات الابن عن فى المسئلة وطلبت الام نصيبها من التركة من الوصى فادعى

مطلب اذا قضى الوصى
دينه عن الميت بلا يئنه ولا
تصدق الورثة بضمته

مطلب للوصى اقامة البيئنه
أو تخليف الورثة على الدين
مطلب اوصت الى رجل ثم
ادعى آخر انها أوصت اليه
مطلب بطل فعل أحد
الوصيين كالتولين

مطلب أوصى الى رجل ثم
أوصى الى آخر فهم اوصيان

مطلب وكل أحد الوصيين
الاخر جازا انفراد الوكيل

مهمة للجد البيع لقضاء
دين الميت بخلاف الوصى

قوله وهو الجد اى جد
الاولاد اه منه

مطلب اشترت لاولادها
القاصرين من أبيهم بحالها
صح البيع

انه قضى به دينه على الميت ولم تصدقه الام على ذلك فهل لا يقبل قوله في ذلك (الجواب) نعم
وفي الفتاوى الظهيرية ترك ألفا خفاء آخر يدعى عليه ألفا فدفعه الوصى اليه قضاء للدين بغير
قضاء فكبر التيم وأنكر الدين على أبيه يضمن الوصى مادفعه الى الغريم ان لم يكن للغريم بينة
عليه قلت ولولم يكن للوصى بينة على ثبوت الدين وحلف الوارث حين حلفه الوصى على عدم
علمه بدين المورث فانه ذكر مولانا نظام الدين في فوائد ان الوصى اذا ادعى دينه على الميت وأنكر
الورثة ثبوته على المورث فلا وصى اقامة البيئنه عليهم وان لم يكن للوصى بينة فله أن يحلفهم أدب
الاوصياء من فصل الضمان (سئل) في امرأة أوصت في مرض موتها بوصايا وأقامت زيدا
وصيا مختارا على تنفيذها من ثلث مالها وقبل زيد ذلك لدى بينة شرعية ثم ماتت فادعى بعض
الورثة أنها أقامته وصيا في آخر جزء من حياتها ويريد اثبات ما يدعيه أيضا فهل اذا ثبت دعواه
بالوجه الشرعى يكونان وصيين لا ينفراد أحدهما بالتصرف بدون رأى الآخر (الجواب) نعم
قال في التنوير من باب الوصى وبطل فعل أحد الوصيين كالتولين ولو كان ايصا وله لكل
منهما على الانفراد اه وفي الدرر أوصى الى اثنين لا ينفراد أحدهما بالتصرف بدون الآخر
ولو الى كل منهما بالانفراد اه وتام تحقيقه فيها وفي التنازع اوصى الى رجل ثم مكث
زما نفا وصى بوصايا الى اخر فهم اوصيان في كل وصاياهم تذكرا يصابه الاول أو نسي لان الوصى
عندنا لا ينزل ما لم يعزل الموصى ويخرجه عن الوصاية بأن يقول أخرجه عن الوصاية أو يقول
رجعت عن وصايتي اليه حتى لو كان بين وصيته مدة سنة أو أكثر لا ينزل الاول عن الوصاية أو يقول
أدب الاوصياء من فصل تعدد الاوصياء وتام نقول هذه المسئلة فيه وفيه أيضا ولو وكل أحد
الوصيين الاخر جازا انفراد الوكيل في جميع التصرفات وفاقا لان رأى الوكيل رأى الموكل
فيجتمع حينئذ في تصرفه الرأيان فيجوز عندهما أيضا اه (سئل) فيما اذا كان ليتين
نصف آله حلاقة معلومة ليس لهما غيرها ولهما اتم وجد لاب يريد الجديع النصف المذكور
بمن المثل لاجل نفقتهما فهل يسوغ له ذلك (الجواب) نعم وانما قيد بيع الجد للنفقة لان بيع
العروض والعقار لقضاء الدين لا يجوز للجد وانما ذلك للوصى ولتكن هذه المسئلة على ذكر منك
فانه اذيقه وفي أدب القاضي لوصى الاب بيع التركة لقضاء الدين وتنفيذ الوصية وليس للجد ذلك
وانما يملك البيع للصغير وبه يفتى أدب الاوصياء في واسط فصل البيع ملخصا وفرقا أبو حنيفة
بين الوصى والجد فقال لوصى الميت بيع التركة للدين والوصية أما أبو الميت فله بيع التركة
لدين الصغير لادين ابنه الميت قال الحلواني هذه القاعدة تحفظ عن الخصاص وبه يفتى نور العين
في ٢٦ نقلا عن الخانية ولولم يكن للميت وصى فلا يبيعه وهو الجد بيع العروض الا انه لو باع التركة
لدين أو وصية لم يجوز بخلاف وصى الاب من وصايا جامع المضمرات وكذا في ٢٧ من جامع الفصولين
بعبارة اقروى من الوصايا ونقل ذلك العلائ في شرح التنوير من آخر باب الوصى عن المنية
ومثله في البرازية آخر الكتاب (أقول) وانما ظاهر أن وصى الجد كالجدة فلا يملك ذلك أيضا بالاولى
قال بعض الفضلاء في رفع الدائن أو الموصى له الامر الى القاضي لبيعه له بقدر الدين أو الوصية
والله سبحانه أعلم (سئل) فيما اذا كان لزيد غراسات قائمات في أرض وقف بالوجه الشرعى وله
اولاد قاصرون فاشترت ذلك أمتهم لهم بحالها من أبيهم زيد المزبور وقال أبوهم بعتا بعد ما سمعت
دراهم معلومة فهل يجوز البيع والحالة هذه (الجواب) نعم لان الاب لما قبل البيع فقد أجاز
شراءها للصغير كما في البرازية وذكر في الذخيرة والتجنيس امرأه اشترت ضيعة لولدها الصغير من

ما لها وقع الشراء للام لانها لا تملك الشراء للولد وتكون الضيعة للولد لان الام تصير واهبة والام
 تملك ذلك ويقع قبضاعنه أحكام الصغار من البيوع وفيها أيضا امر أمه اشترت ضيعة لولدها الصغير
 بماله على أن ترجع بالثمن على الولد جازا استحسانا وتكون مشتريه لنفسها ثم تصير هبة منها للصغير
 امرأة قالت لزوجهها وبينهما ولد صغير اشترت منك دار لهذه لابننا بكذا فقال الاب بعتهما جازا
 لان الاب لما قبل البيع فقد أجاز شرائها للصغير فيجوز ولو كانت الدار مشتركة بين الاب والابن
 فقالت الام لهما اشترت هذه الدار منكم الابن بماله فقالا بعنا جازا لان الاب لما جاز شرائها
 بجله الدار فقد أذن لها بشرائها بجله الدار اه وفيه فوائد فارجع اليه (سئل) فيما اذا كان زيد
 وصيا على ابنة أخيه اليتيم وصرف في باب القاضي مبلغا من الدراهم في منع دعوى توجهت على
 اليتيم بموجب حجة كتبها القاضي له ولا بد له من دفع المبلغ المزبور من مال اليتيم فهل يحسب
 ذلك له (الجواب) نعم وسئل شيخ الاسلام اسمعيل افندي مفتي دمشق سابقا فيما يأخذ من قضية
 الجور من أموال اليتامى من أوصياهم جبرافي كل سنة ويسمونه باسماء ما أنزل الله به من
 سلطان ويقولون هذا محاسبة فهل لا يضمن الوصي في ماله فاجاب نعم لا يضمن الوصي ولا تزور وزارة
 وزرا أخرى ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما انما يأكلون في بطونهم نارا ويسيلون سعيرا
 نسأل الله سبحانه التوفيق والهداية الى أقوم طريق اه (سئل) في الوصي اذا أراد أن
 يسافر بمال اليتيم وكان الطريق مخوفا فهل يضمن المال اذا هلك (الجواب) نعم قال الامام
 الاسماعيلى لسلك من الاب والجد والقاضي وأوصياهم أن يسافروا بأموال اليتامى اذا كان
 الطريق آمنا فاذا أصيبوا في الطريق فلا ضمان عليهم ولهم أن يتجروا في أموالهم بالمعروف قال
 العسائى ولو اتجروا في الآخ والم فأن ربح جازا استحسانا قال ولهم ولا يبيع أموالهم بمثل القيمة
 وبأكثر منها وبأقل بقدر يتغابن فيه الناس أموالا لو كان الغبن الفاحش تبطل عقودهم ولا تتوقف
 على الإجازة بعد البلوغ لانه لا تجيز له حالة العقد ولا ينعقد حتى يتوقف وأما شركاءهم فكذلك
 لكن اذا كان بغا حش الغبن فانه يتقصد على أنفسهم لصدوره عن أهل في محله فلا يبطل كالبيع
 الخ أدب الأوصياء من فصل البيع (سئل) فيما اذا كان زيد وصيا على يتيمن في حجره ولهما مال
 تحت يده مفروض فيه مبلغ من الدراهم لنفقة ما في كل يوم فكان يخلط ذلك في ماله وينفقه
 عليهما وفي ذلك خير لهما حتى بلغا رشدين فاستعابا من احتساب القدر المفروض له عليهما
 زاعمين انه ليس له خلط النفقة بنفقة ما فهل للوصي ذلك (الجواب) نعم للوصي خلط النفقة
 المفروضة لليتيمن في ماله ان كان خيرا لهما كما صرح بذلك في أدب الأوصياء من فصل الضمان عن
 القنية (سئل) في اقرار الوصي الغير الوارث على الميت بشئ من تركته انه لفلان هل يكون غير
 جائز (الجواب) نعم ذكر في الذخيرة انه اذا أقر الوصي على الميت بالدين لا يصح اقراره لكن
 لا يخرج به عن أن يكون خصما للغريم فان أقام عليه الغريم بينة بالدين الذي أقر به تقبل
 بينته الخ وفي مبسوط الخواني والولوالحجية والعناية وفي العمادية والحافضية اقرار الوصي
 على الميت بالدين أو العين أو الوصية باطل لانه اقرار على الميت واقرار الغير على الغير غير جائز وان
 اعتبر شهادة فهو شهادة فرد فلا يعتبر أيضا الآن يكون الوصي وارثا فيصح اقراره بالدين فقط
 في نصيبه فحسب اعتبار الورثة فيستوفى منه أو يشهد معه آخر فيصح ما أقر به مطلقا في الانصاء
 كلا اعتبارا للشهادة أدب الأوصياء من فصل الاقرار ولا يجوز اقراره بدين على الميت ولا بشئ
 من تركته انه لفلان الآن يكون المقر وارثا فيصح تنوير من الوصايا من باب الوصي

مطلب صرف الوصي مبلغا

في باب القاضي من مال

اليتيم يحسب له

سئل في رجل ادعى انه وصي

وبدل مالا من مال اليتيم في

باب القاضي لاثبات ذلك

فهل يضمنه أولا فاجاب

حيث لم يكن في ذلك مصلحة

خيرية لليتيم يضمن كافي

الخانية لان الوصي يملك ما هو

خير لليتيم فتاوى رحيمية

اه منه

مطلب ما يأخذ من القضية

من الأوصياء ويسمونه

محاسبة لا يضمنه الوصي

مطلب الوصي اذا سافر

بمال اليتيم والطريق مخوف

يضمن

مطلب للاب والجد والوصي

يبيع مال الصغير بمثل القيمة

مطلب للوصي خلط النفقة

في ماله لو خير اليتيم

مطلب اقرار الوصي على

الميت غير جائز

مطلب اقرار الوصي على

الميت بدين أو عين أو وصية

باطل

مطلب ظهر للقاضي عجز الوصي أصلاً استبدل به غيره

مطلب أوصى إلى رجل أن يقضى ديونه صار وصياً مطلب إذا قال في مرضه اقض ديوني أو نفذ وصاياي يصير وصياً أجمعاً

مطلب قال سلمت إليك أولادي وقوي بلوازمهم بعدموتى فهمي وصي

مطلب الوصي له قبض وديعة الموصي

مطلب للقاضي أن ينصب وصياً عن الوارث إذا كان مسافراً

مطلب القاضي يملك اقراض مال اليتيم بخلاف الوصي والاب

مطلب ليس للوصي أن يستقرض مال اليتيم لنفسه مطلب القاضي يملك الاقراض إذا لم يجد ما يشتره لليتيم أو من يضارب

مطلب لا يلزم الربح في مال اليتيم من غير معاملة شرعية

(سئل) فيما إذا ظهر للقاضي عجز الوصي أصلاً بالوجه الشرعي فاستبدل به غيره وتسلم الغير مال اليتيم فهل يكون ما ذكر صحيحاً (الجواب) نعم ولو ظهر للقاضي عجزه أصلاً استبدل غيره تنوير من باب الوصي ومثله في الدرر وأدب الاوصياء وغيرهما (سئل) فيما إذا أوصى زيد في مرض موته إلى عمرو بان يقضى ديونه بعد موته ويدفع جميع ما فضل من ذلك لرجل معين ثم مات من مرضه ذلك عن تركته ولم يوجد له وارث شرعي فهل يكون عمرو وصياً بجميع الفاضل من التركة للموصي له لا يراجه فيه أحد (الجواب) نعم وفي الخلاصة ولو قال في مرضه اقض ديوني ونفذ وصاياي فإنه يصير وصياً أجمعاً الخ أدب الاوصياء من فصل في الايصاء وفي المنع وإذا عديم من تقدم ذكره يندأبن أوصى له بجميع المال فتكمل له وصيته لأن منعه عما زاد على الثلث كان لأجل الورثة فإذا لم يوجد منهم أحد فعله عندهما عين له كمال الخ ومثله في سائر المتون والشروح (سئل) في رجل قال في مرض موته لزوجه أم أو لولده الأمانة سلمت إليك أولادي وقوي بلوازمهم بعد موتى ثم مات عنها وعن أولادها المزبورين ولم يموت في ابن عم يعارض الأم في ضبط أموال أولادها فهل إذا ثبت ما ذكر تكون الأم وصياً على أولادها المزبورين وليس لابن العم معارضتها في ذلك (الجواب) قال في الخاتمة والخلاصة والحافضية ولو قال أنت وصية ولم يزد أو قال أنت وصيتي في مالي أو قال سلمت إليك الأولاد بعد موتى أو تعهدى أولادي بعد موتى أو قومي بلوازمهم بعد موتى أو ما يجرى مجرى هذه الالفاظ يكون وصياً أدب الاوصياء من الفصل الاول (سئل) في الوصي المختار هل له قبض وديعة الموصي (الجواب) نعم وفي الحافضية الوصي لو أمر مودع الميت باقراض ما عنده من الوديعة أو هبته الآخر فاقترضها أو وهبها فاضاعت ضمن المودع لا الوصي لأن الوصي لا يملك الاقراض ولا الهبة فلا يفسد أمره شيئاً أم لو أمر المودع بدفعها إلى آخر فدفعها إليه فاضاعت لم يضمن المودع لأن الوصي قبضها منه فله توكيل غيره بالقبض وقد وجد بامرهم فيكون قبض المدفوع اليه كقبض الوصي ولو قبضها الوصي من المودع لكان ابراء فكذا هنا أدب الاوصياء من القرض (سئل) في الوارث إذا كان غائباً هل للقاضي أن ينصب وصياً عنه ويكتب في نسخة الوصاية أنه أقامه وصياً لغيبته مدة السفر والحالة هذه (الجواب) نعم والمسئلة في الفصولين عن فتاوى رشيد الدين بهذه العبارة (سئل) في الوصي إذا اقترض مال اليتيم من آخر فهل يضمنه إذا هلك (الجواب) نعم وفي الخاتمة ولا يملك الوصي اقراض مال اليتيم فإن اقترض كان ضامناً والقاضي يملك الاقراض واختلاف المشايخ في الاب لا اختلاف الروايتين عن أبي حنيفة والصحيح أن الاب بمنزلة الوصي لا بمنزلة القاضي ولو أخذ الوصي مال اليتيم قرضاً لنفسه لا يجوز ويكون ديناً عليه وعن محمد ليس للوصي أن يستقرض مال اليتيم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى وإن أخرجوا أنه لو فعل ذلك وهو قادر على القضاء لا بأس به خاتمة من فصل تصرفات الوصي ولا يقترض أي الوصي مال اليتيم لأنه تبرع وهو عاجز عن استخلاصه بخلاف القاضي لأنه قادر عليه ولذا يقترض من مال الوقف والغائب درر من الفصل الثاني في الايصاء (أقول) في جامع الفصولين القاضي انما يملك الاقراض إذا لم يجد ما يشتره لليتيم لا لو وجد أو وجد من يضارب وفي الحاوي الزاهدي القاضي يأمر الوصي بالتجارة والشركة في مال اليتيم دون المعاملة لأجل الربح اه وأفاد الرملي أن ما يفعله بعض جهلة القضاة من أنهم يقضون بالربح من غير معاملة في ماله إذا عومل فيه أول مرة ويستندون في ذلك لمن لم يعبا بكلامه في المذهب فهو قضاء بالربح المحرم في سائر

الاديان بمجرّد خيالات فاسدة وهي النظر الى اليتيم وهل فيما حرمه الله تعالى نظر ما هذا الاضلال
بعميد اه لمخصاوفي نور العين عن مجمع الفتاوى لا يجبر الوصى على التجارة والتصرف بمال
اليتيم اه فثبت فقول الحاوي القاضى بامره بالتجارة هو امر ارشاد لا امر اجبار فتدبر
(سئل) فيما اذا كان لزيد المريض وظائف فرغ عنها لابنه القاصر ثم مات فدفع وصى اليتيم
لكتابه صل الفراع وغيرهما لابد منه أجرة معلومة من الدراهم هي أجرة المثل لما رأى الوصى
في ذلك من الخط والمصلحة لليتيم فهل له احتساب ذلك من مال اليتيم (الجواب) نعم لان ذلك من
باب الاستعجار على عمل لاجل اليتيم ويملكه الوصى كما يعلم من أدب الاوصياء وغيره

(كتاب الفرائض)

(كتاب الفرائض)

مطلب لبنت العم العصبية
الثلاثين ولابن الخال الثلث

(سئل) في رجل مات عن زوجة وعن ابن وابن وخلف تركه فوضع ابن الابن يده عليها ولم يدفع
للزوجة شيئا منها حتى ماتت عن بنت عم عصبية وعن ابن خال لابوين فهل ترفع يد ابن الابن عن
نصيب الزوجة من التركة ومن يرث نصيبها المزبور (الجواب) نعم ترفع يد ابن الابن عن نصيب
الزوجة من التركة وهو الثمن ويقسم أثلاثا للبنت العم العصبية الثلاثين ولابن الخال لابوين
الثلث على ما في الملتقى فانه قال ويرث بحون بقرب الدرجة ثم بقوة القرابة ثم بكون الاصل وارثا
عند اتحاد الجهة وان اختلفت فلقربة الاب الثلاثين ولقرابة الام الثلث اه وقد أفتى الخير
الرملي رحمه الله تعالى بخلافه حيث سئل في هالكا هلكت عن بنت عم لاب وأم وابن خال لاب وأم
فما الحكم الجواب هذه مسئلة اختلف فيها جعل بعضهم ظاهر الرواية أن الثلثين لبنت العم
والثلث لابن الخال وهو المذكور في فرائض السراجي وعليه صاحب الهداية وممن الكثر
وملتقى البحر وغالب شروح الكترو والهداية وجعل بعضهم ظاهر الرواية أن لاشي لابن الخال
وأن السك لبنت العم لكونها ولد العصبية وجعل في الضوء عليه الفتوى وأنه رواية شمس الأئمة
السرخسي وأنه وافق رواية التمر تاشي روايته وصححه في المضمرات وعليه صاحب الخلاصة قال
في الضوء شرح السراجية فالأخذ للفتوى بروايته يعني شمس الأئمة أولى من الأخذ بروايتهما
يعني صاحب الهداية وصاحب السراجية اه والاصل فيه أن جهة القرابة اذا اختلفت كما في
واقعة الخال هل يقدم ولد العصبية أم لا قيل والذي ينبغي ترجيحه ما رواه السرخسي فان
لفظ الفتوى أكد من غيره من ألفاظ التصحيح كالمختار والصحيح مع اني لم أر من اقتصر على مقابل
ما رواه السرخسي مصرحاً بكونه الصحيح أو الاشبه أو المختار أو غير ذلك من ألفاظ التصحيح وانما
يرسله أو يقول في ظاهر الرواية وأما هو أي ما رواه السرخسي فقد صرح جواباً به الصحيح وأن
الأخذ للفتوى به أولى وأنه ظاهر الرواية فليكن المعول عليه والله تعالى أعلم وسئل عنه ثانياً بما
صورته في امر أم ماتت عن زوج وبنت عم لاب وأم وأولاد أخوال كذلك هل يكون الباقي
بعد فرض الزوج لبنت العم ولا شيء لأولاد الأخوال أم لا أجاب قدر فرفع لي هذا السؤال سابقا
وذكرت في جوابه ما حصله أن الصحيح كما في المضمرات أن لاشي لأولاد الخال مع بنت العم وهو الأولى
بالأخذ للفتوى كما في الضوء وفي مجمع الفتاوى وظاهر المذهب أن ولد العصبية أولى سواء اتحدت
الجهة أو اختلفت لان ولد العصبية أقرب اتصالاً بوارث الميت وكأنه أقرب اتصالاً بالميت مبسوط
وفي فرائض الخلاصة بنت عم لاب وأم وأولاد وبنت عمه المال كله لبنت العم بنت عم وبنت خال
أو بنت خالة كذلك الجواب في ظاهر الرواية وولد العصبية أولى اتحدت الجهة أو اختلفت وعن

كذلك خبر مقدم والجواب
مبتدأ مؤخر اه منه

مطلب الصحيح أن ولد العصبة
أولى بالترجيح

أي يوسف رحمه الله تعالى أن الترجيح عند اتحاد الجهة اه فالحاصل أن المسئلة اختلف فيها
والصحيح أن ولد العصبة أولى بالترجيح فإذا علمت ذلك فيكون الباقي بعد فرض الزوج لبنت العم
لكونها ولد العصبة ولا شيء لأولاد الأخوال والله تعالى أعلم اه كلام الخير الرملي رحمه الله
تعالى وفي موارث الملتقط لنصر رحمه الله تعالى في بنت عم لاب وأُم وبنت خال المال لابنة العم
وولد العصبة وولد صاحب القرض أولى من ذوى الارحام اه وفي التنازخانية متى اجتمع في
ميراث ذوى الارحام من بعضهم أولاد عصبية وبعضهم أولاد ذوى الارحام فإنه ينظر فإن كانت
درجتهم مختلفة فالأقرب منهم أولى بالميراث وإن كانت درجتهم بالسوية فأولاد ذوى الارحام
لا يرثون مع أولاد العصبية وأولاد أصحاب القراض وأولاد العصبية يرثون مع أولاد أصحاب
القراض بيانهم رجل مات وترك ابن عمه وبنت عم فالمال كله لابنة العم لأنها من أولاد العصبية
والآخر من أولاد ذوى الارحام اه قلت لكن المعتبر ما في المتون لأنها الموضوعة لنقل
المذهب وذكر في الكواكب المضمة في فرائض الحنفية أنه ظاهر الرواية فإنه قال في أولاد
المنصف الرابع وإن استووا في القرب واختلف حيز قرباتهم فلا اعتبار بقوة القرابة ولا للتولد من
العصبة في ظاهر الرواية فلا يكون ولد العم لابوين أولى من ولد الخال أو أخته لاب أو أُم لعدم
اعتبار التولد من العصبة حينئذ كالعمة لابوين فإنها ليست أولى من الخالة لاب أو أُم بل الثلثان
لمن يدلي بقرابة الاب والثلث لمن يدلي بقرابة الأم ويعتبر في كل منهما قوة القرابة على حدة وفي
جانب أولاد الأعمام والعمات يعتبر التولد من العصبة كما تقدم اه والله تعالى أعلم (أقول) قد
ذكروا أن ما في المتون مصحح التزاماً أي التزم أصحاب المتون أن يذكروا فيها الصحيح وأن التصحيح
الصريح أقوى من التصحيح الالتزامي وما أفتى به الخير الرملي صرح بتصحيحه في المضمرات وقال
في شرح السراجية المسمى بالضوء أن الأخذ به أولى كما مر ونقله عنه أيضاً في معراج الدراية شرح
الهذاية وقول المؤلف أن المتون موضوعة لنقل المذهب لا يدل على ترجيح ما فيها في مسائل التنازل
المراد بالمذهب ما يذكر في كتب ظاهر الرواية الخمسة التي هي المبسوط والسير الكبير والسير
الصغير والجامع الكبير والجامع الصغير من كتب الامام محمد بن الحسن وكل من القولين
قد صرحوا بأنه ظاهر الرواية فثبت كان كذلك فعلياً اتباع ما صرحوا بالتصحيح وهو تقديم
ولد الوارث مطلقاً سواء كان ولد عصبية أو ولد صاحب قرض وسواء اتحدت الجهة كبنت عم
وابن عمه أو اختلفت كبنت عم وابن خال لكن صرحوا بتقديم ولد العصبية عند اتحاد الجهة إلا
إذا كان ولد الرحم أقوى قرابة فبنت عم شقيق أولى من ابن عمه شقيقة بخلاف ما إذا كان العم
لاب فإن ابن العمه الشقيقة أولى لأن ترجيح شخص بمعنى فيه وهو قوة القرابة هنا أولى من
الترجيح بمعنى في غيره وهو كون الأصل عصبية وهذا ظاهر الرواية وقال بعضهم بنت العم لاب
أولى ويرجح على ظاهر الرواية كذا في شرح السراجية للسيد لكن في سكب الأنهر أن الأول
به يفتى اه وهو المتبادر من إطلاق قول الملتقي ويرجحون بقرب الدرجة ثم بقوة القرابة
ثم بكون الأصل وارثاً عند اتحاد الجهة الخ فجعل قوة القرابة مقدمة في الترجيح على
كون الأصل وارثاً بقي ما إذا اختلفت الجهة فهل يرجح بقوة القرابة أم لا أم على رواية أنه
لا ترجح لولد العصبية على ولد الرحم قد صرحوا بأنه لا ترجح أيضاً بقوة القرابة فلا يرجح ولد
العمة لابوين على ولد الخال أو الخالة لاب قالوا وإنما يعتبر ذلك في كل فريق بخصوصه فالمدلون
بقرابة الاب يعتبر فيما بينهم قوة القرابة ثم ولد العصبية أي فيقدم ولد العم لابوين على ولد العمه

مطلب التصحيح الصريح
أقوى من التصحيح الالتزامي

مطلب كتب ظاهر الرواية
خمسة

أوالم لاب وكذا المدلون بقربة الأم فيعتبر فيهم قوة القرابة ولا تصور عصبوية في قرابة الأم فولد
 الخالة لا يوين مقدم على ولد الخال لاب وأما على رواية ترجيح ولد العصبية عند اختلاف الجهة
 فلم أر من ذكر أنه يرجح بقوة القرابة بل ظاهر إطلاق هذه الرواية ترجيح بنت الم لاب على ابن الخال
 لا يوين وإن كان ابن الخال أقوى منها ومقتضى ما مر عن السيد من التعليل بأن ترجيح شخص
 بمعنى فيه أقوى من الترجيح بمعنى في غيره يقتضى ترجيح ابن الخال في المثال المذكور ويؤيده أن
 الترجيح بقوة القرابة أقوى من الترجيح بكون الأصل وارثا فن قال يرجح ولد العصبية على ولد ذي
 الرحم يلزمه أن يرجح بقوة القرابة أيضا لأنها أقوى فتأمل وراجع (سئل) في رجل مات عن
 زوجة وعن ابن أخ لأم وعن بنت عم عصبية وخلف تركه كيف تقسم (الجواب) تقسم التركة
 بعد إخراج ما يجب إخراجهم شرعا من أربعة أسهم للزوجة الربع سهم واحد والباقي لابن الأخ
 لأم ولا شيء للبنت الم العصبية والحالة هذه لأنه يقدم جزء الميت ثم أصله ثم جزء أبيه ثم جزء جده
 فإن ابن الأخ لأم من القسم الثالث ويتنا الم العصبية من القسم الرابع وهذا وإن كانت ابنتي وارث
 لكن لم يستويا مع ابن الأخ في الجهة وإنما يقدم ولد الوارث بالفرض أو التعصيب إذا استويا في
 الدرجة واتحدت الجهة كما في الحاوي القدسي والمثلث والتنوير وغيرها (أقول) الأولى
 التعليل بأن الترجيح بكون الأصل وارثا إنما يعتبر في أفراد كل قسم من الأقسام الأربعة لا في
 أفراد قسم مع أفراد قسم آخر فالأقسام الأربعة المترتبة وهي جزء الميت ثم أصله ثم جزء أبيه ثم جزء جده
 قسم منها بقرب الدرجة ثم بقوة القرابة ثم بكون الأصل وارثا ولا يرجح أفراد كل قسم منها على
 أفراد قسم آخر فيرجح أولًا جزء الميت بما ذكر فإن لم يوجد أحد منهم ينتقل إلى القسم الثاني وهو
 أصله فترجح أفراد بعضهما على بعض بقرب الدرجة ثم بقوة القرابة ثم بكون الأصل وارثا ثم جزء
 أبيه كذلك ثم جزء جده كذلك فلو كان له بنت بنت بنت وبنت أخ شقيق فلا شيء للبنت الأخ لانها من
 الصنف الثالث مع أنها أقرب درجة وتدلى بوارث والحاصل كما في شرح المثلث أن ترتيب ذوى
 الأرحام كترتيب العصبية فلا يعطى أحد من الصنف الثاني وإن قرب وهذا أحد من الصنف
 الأول وإن بعد وهكذا الثالث مع الثاني والرابع مع الثالث اه وسبأني توضيحه في كلام
 المؤلف (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن ابن أخ لأم وابن أخ لأم وثلاث بنات أخ لأم
 أيضا وخلف تركه كيف تقسم (الجواب) للزوجة الربع والباقي بين أولاد الأخوة بالسوية
 الذكروا الأنثى سواء لأن أولاد الأخوة والأخوات لأم يقسم بينهم بالسوية ذكورهم وأنثاهم سواء
 اعتبارا بأصولهم بخلاف فيه إلا ما روى شاذ عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يقسم للذكر
 مثل حظ الأنثيين (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن أولاد أخيه لأم وهم ابن وثلاث
 بنات وعن أولاد أخته لأم وهم ابن وبنات وخلف تركه كيف تقسم (الجواب) للزوجة الربع
 والباقي بعد الربع يقسم بينهم على عدد رؤسهم بالسوية عند محمد رحمه الله تعالى وهو ظاهر
 الرواية لا تفضل للذكر على الأنثى كما صرح بذلك في السراجية وشرحها السيد الشريف قدس
 سره فتقسم من سبعة أسهم (أقول) أي يقسم الباقي بعد فرض الزوجة من سبعة أسهم
 والأفصل المسئلة من أربعة للزوجة الربع واحد يبق ثلاثة على سبعة لا تقسم وتبين فتضرب
 السبعة عدد الرؤس المنكسر عاها في أربعة أصل المسئلة يحصل ثمانية وعشرون ومنها تصح
 للزوجة واحد مضروب في سبعة يحصل لها سبعة ويبقى احد وعشرون لكل واحد من أولاد
 الأخ والأخت ثلاثة (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن بنت أخت شقيقة وعن بنت أخت

مطلب زوجة وابن أخ لأم
 وبنتا عم عصبية

مطلب زوجة وابن أخ لأم
 وابنا أخ لأم وثلاث بنات
 أخ لأم أيضا

مطلب زوجة وأولاد أخ
 لأم وأولاد أخت لأم

مطلب زوجة وبنت أخت
 شقيقة وبنت أخت لأم

مطلب بنت أخ شقيق وبنت أخت شقيقة مطلب بنت أخت شقيقة وابن أخ وبنت أخت لام مطلب ثلاثة أولاد أخ لام وابن وبنت أخت شقيقة ٣١٢ وبنت أخ شقيق وأولاد أخت لأب وبنت أخ لأب مطلب زوجة وابن أخ شقيق وابن وبنت أخت شقيقة

لام وخلف تركه كيف تقسم (الجواب) عند أبي يوسف رحمه الله تعالى للزوجة الربع والباقي لبنت الأخت الشقيقة لأنها أقوى وعند محمد رحمه الله تعالى تقسم من ستة عشر سهماً للزوجة الربع أربعة أسهم ولبنت الأخت الشقيقة تسعة أسهم ولبنت الأخت لام ثلاثة أسهم لأنه يأخذ الصفة من الأصول فكأنه مات عن زوجة وأخت شقيقة وأخت لام وإذا كان كذلك فللزوجة الربع والباقي يقسم أربعة أرباعاً فأصاب كل أصل يعود إلى فرعته كما قسمنا قال في الملتقى ويقول محمد يفتي وفي التتارخانية قول محمد أشهر الروايتين عن أبي حنيفة في جميع ذوى الأرحام وعلمه الفتوى اهـ هذا ما ظهر لنا الآن من كتب الفرائض (سئل) في رجل مات عن بنت أخ شقيق وعن بنت أخت شقيقة لا غير وخلف تركه كيف تقسم (الجواب) لبنت الأخت الشقيق الثلثان ولبنت الأخت الشقيقة الثلث على مذهب أهل التنزيل وهو قول محمد قال في الملتقى ويقول محمد يفتي والله سبحانه أعلم (سئل) في رجل مات عن بنت أخت شقيقة وعن ابن أخ وبنت أخ لام وخلف تركه كيف تقسم (الجواب) تقسم من خمسة أسهم لبنت الأخت الشقيقة ثلاثة أسهم ولكل واحد من ابن الأخ وبنت الأخ سهم واحد الذكر والأنثى فيه سواء كما في الاختيار وهذا الحكم في هذه المسئلة على قول صاحب الثانی العالم الرباني محمد بن الحسن الشيباني ويقول محمد يفتي كما في الملتقى وغيره فعنده تؤخذ الصفة من الأصول والعدد من الفروع فكأنه مات عن أخت شقيقة فلها النصف وعن أخوين لأم فلهما الثلث والباقي يرده عليهم فأصل المسئلة من ستة للأخت الشقيقة ثلاثة وللأخوين الثلث اثنان والسهم الباقي يرده عليهم فكون من خمسة كما قسمنا (أقول) سئل شيخ مشايخنا الشيخ إبراهيم السائغاني رحمه الله تعالى عن رجل مات عن ثلاثة أولاد أخ لام وعن ابن وبنت أخت شقيقة وعن بنت أخ شقيق وعن أولاد أخت لأب وبنت أخ لأب وخلف تركه كيف تقسم ٤ أجاب تقسم لأولاد الأخ لأم الثلث أثلاثاً كورهم مثل انهم ولولدى الشقيقة ثلث الباقي لأنهما كشقيقتين للذكر مثل حظ الأنثيين ولبنتي الشقيق الباقي لأنهما كشقيقتين ولا شيء لأولاد العلات لسقوطهم بيني الأعيان اهـ (سئل) في رجل مات عن زوجة وابن أخ لأب وأم وابن وبنت أخ لأب وأم وخلف تركه كيف تقسم (الجواب) تقسم التركة بعد إخراج ما يجب إخراجاً شرعياً من عشرين سهماً ٣ للزوجة الربع خمسة أسهم ولابن الأخ لأم ستة أسهم ولابن الأخ لأم أربعة أسهم ونصف سهم ولا خمسة أسهم ونصف سهم لكل أخت سهمان وربع سهم على قول محمد رحمه الله تعالى وهو المفتي به لأنه يعتبر الصفة في الأصول والعدد في الفروع فكأنه مات عن أخ وأخت ثلاث حالات باعتبار عدد ذريتهم ووصفة أصولهم فأصاب كل أصل يعطى لفرعه وإذا اجتمع ذكر وأنثى في مرتبة واحدة يعطى الذكر بمقدار الأنثى مرتين فالذي أصاب الأخ لأم خمسة أسهم بعد إخراج حصة الزوجة يعطى لأنه وما أصاب الأخ لأم باعتبار تعدد ذريتهم وعها تسعة بعد إخراج حصة الزوجة تعطى لفرعها للذكر مثل حظ الأنثيين لأن أربعة ونصف وللبنت أربعة ونصف والله سبحانه أعلم (أقول) وتصحيح المسئلة من ثمانين لأنك سار التسعة حصة الأخ لأم على

٤ بيان ذلك أنك علمت أنه عند محمد تؤخذ الصفة من الأصول والعدد من الفروع فكأن الميت مات عن ثلاثة أخوة لام وعن أختين شقيقتين وعن أخوين شقيقتين وعن أخوات وأخوة لأب وإذا كان كذلك فلا أخوة لأم الثلث وللشقيقتين والشقيقتين الباقي للذكر مثل حظ الأنثيين ولا شيء للأخوات والأخوة لأب ثم ما أصاب كل واحد من المذكورين يعطى لفرعه وأصل المسئلة من ثلاثة لأن فيها الثلث والباقي فالثلث سهم واحد لأولاد الأخ لام وهم ثلاثة سوية بينهم والواحد لا يتقسم ٥

١٠	٢٤	٨٠	
	٠٦	٢٠	زوجة
٠٢	٠٧	٢٤	ابن أخ
٠٤	٠٥	١٨	ابن خالة
٠٧	٠٢	٠٩	بنت خالة
٠٧	٠٢	٠٩	بنت خالة

٥ عليهم ويابن والسهمان

الباقيان لأولاد الشقيق والشقيقة وهم ابن وثلاث بنات وابن كبتين فصارت رؤسهم خمسة وأصميم أولادها سهمان لا يتقسم عليهم وبيان فحصل الانكسار على الفريقين وبين رؤسهما مائة ففرضنا رؤس الفريق الأول وهم ثلاثة في رؤس الفريق الثاني وهم خمسة بلغت خمسة عشر هي جزء السهم ثم ضربنا الخمسة عشر في ثلاثة أصل المسئلة بلغت خمسة وأربعين ومنها تصح الفريق الأول كان له سهم واحد يأخذه مضر وبقي خمسة عشر التي هي جزء السهم يحصل له خمسة عشر -

فكل رأس من رؤسه خمسة
والفريق الثاني كان له من
أصل المسئلة اثنان
ياخذهما مضروبين في
جزء السهم أيضا يحصل له
ثلاثون فكل رأس من
رؤسه ستة لا ولا الشقيقة
ثمانية عشر للذكر مثل حظ
الانثيين وليفتي الاخ الشقيق
اثنا عشر والله تعالى أعلم
اه منه

مطلب ابن ابن عمه وابن
بنت عمه أخرى وأولاد ابن
خال
مطلب يقسم على أول
بطن اخلف
مطلب ابن خاله وبنت خال
مطلب زوج وبنت ابن عم
شقيق وبنت بنت ذلك العم
مطلب ابن بنت عمه وابن
وبنت خاله شقيقة
مطلب خال وخالة

مطلب ابنا أخت شقيقة
وبنتا أخت شقيقة

أولادها ورؤسهم أربعة بعد الابن بتين وبين السهام والرؤس مبانسة فتضرب الاربعة
في العشر بن أصل المسئلة تبلغ ثمانين ومنها تصح للزوجة ربعها عشرون يبقى ستون تقسم على
خال ذكر وثلاث حالات فكأنهم خمس حالات فلخال خمس المستين وذلك أربعة وعشرون
تدفع لابنه وللخاله التي بمنزلة ثلاث حالات ثلاثة أخماس المستين وذلك ستة وثلاثون تدفع إلى
أولادها فياخذ ابنها ثمانية عشر وكل بنت تسعة وإذا قسمت على مخرج القيراط يخرج للزوجة
سنة قراريط ولابن الخال سبعة قراريط وخمس قيراط ولابن الخالة خمسة قراريط وخمس قراريط
ولكل واحدة من أخته قيراطان وسبعة أعشار قيراط (سئل) في ذمى مات عن ابن ابن عمه
شقيقة وابن بنت عمه شقيقة أخرى وعن أولاد ابن خال شقيق وخلف تركته والكل ذميون
فكيف تقسم تركته (الجواب) لذرية العمتين الثلثان ولذرية الخال الثلث فتقسم من تسعة
اسهم لابن ابن العمه أربعة اسهم ولابن بنت العمه الاخرى سهمان ولاولاد ابن الخال ثلاثة
اسهم والله تعالى أعلم (أقول) ووجه ذلك انه على قول محمد يعطى لقرابة الاب الثلثان ولقرابة
الام الثلث فالعمتان قرابة الاب والخال قرابة الام فالمسئلة من ثلاثة وما أصاب كل قرابة يعطى
الى فروعهما لكن ان وقع اختلاف في البطن يقسم على أول بطن اخلف وهنا وقع الاختلاف
في البطن الثاني من قرابة الاب وقد كان لقرابة الاب سهمان فيقسمان على أول بطن اخلف
وهو هنا ابن عمه وبنت عمه ورؤسهما بالبطن ثلاثة واثنان على ثلاثة لا تنقسم وتبان فتضرب
الثلاثة عدد الرؤس في ثلاثة أصل المسئلة تبلغ تسعة لقرابة الام ثلثها ثلاثة ولقرابة الاب
الثلثان ستة فتقسم الستة على أول بطن اخلف فيعطى لابن العمه أربعة تدفع لابنه ولبنت
العمه اثنان يدفعان لابنها (سئل) في امرأة ماتت عن ابن خاله شقيقة وبنت خال شقيق
وخلف تركته كيف تقسم (الجواب) لابن الخالة الشقيقة الثلث ولبنت الخال الشقيق الثلثان
على قول محمد رحمه الله تعالى اعتبار الاصول والمسئلة في الخيرية (سئل) في امرأة ماتت عن
زوج وعن بنت ابن عم شقيق وعن بنت بنت العم المزبور وخلف تركته كيف تقسم (الجواب)
حيث استوتوا في القرب والقرابة وكان حيز قرابتهما متحدا فولد العصبه أولى بمن لا يكون ولد
العصبه فالزوج النصف وابنت ابن العم النصف والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن
بنت عمه شقيقة أمه وعن ابن وبنت بنت خاله شقيقة أمه وعن أولاد ابن جده أمه وعن أولاد
بنت جده أبيه وخلف تركته من يرثها (الجواب) يرثها ابن بنت عمته وله الثلثان وابن وبنت بنت
خالته ولهما الثلث للابن ثلثاه وللبنت ثلثه (أقول) وتصح المسئلة من تسعة للابن الاول ستة
وللابن الثاني اثنان ولاختم واحد (سئل) في رجل مات عن خال وخالة هما شقيقا أمه وعن
أولاد عم أم الام وخلف تركته كيف تقسم (الجواب) التركة للخال والخاله أثلاثا والخاله هذه
الاخوال والخالات اذ انساو وأفي القرابة وهم من جنس واحد فالمال بينهم للذكر مثل حظ
الانثيين اختيار وان ترك خالا وخالة فالمال بينهما أثلاثا وعن أبي يوسف المال بينهما نصفان
خلاصة وان اجتمعوا وكان حيز قرابتهما متحدا كالاعمام لأم والاخوال والخالات فالاقوى
منهم أولى بالاجماع ذكورا كانوا أو إناثا فعمه لأم وأولى من عمه لأم ومن عم وعمه لأم
وكذا الخال لأم وأولى بالميراث من خال أو خالة لأم وان كانوا ذكورا أو إناثا واستوت قرابتهما
في القوة فللذكر مثل حظ الانثيين كعمه وعم كالأهل لأم أو خالة وخال كلاهما لأم وأولى لأم
شرح سراجية للسيد (سئل) في رجل مات عن زوجة وابني أخت شقيقة وبنتي أخت شقيقة

وخلف تركة كيف تقسم (الجواب) تقسم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين والله تعالى أعلم وعند الاستواء في القرب والقوة والجهة للذكر مثل حظ الانثيين ويعتبر أبداً في القرب وان اتحدت الاصول كذا في الملتقى (سئل) في رجل مات عن بنتي أخ شقيق وبنتي أخت شقيقة وخلف تركة كيف تقسم (الجواب) لبنتي الأخ الشقيق الثلثان ولبنتي الأخت الثلث (سئل) في رجل مات عن زوجة هي بنت عمه العصبى وبنت عمه العصبى وابن خالته وبنت خاله وخلف تركة كيف تقسم (الجواب) تقسم بعد اخراج ما يجب اخراجه شرعاً من اثني عشر سهماً للزوجة الربع ثلاثة أسهم يبقى تسعة أسهم لها أيضاً تسعة أسهم لكونها بنت عم ولا شيء لابني العمه لكونها بنت عصبى فهي مقدمة عليهم ما ولا بن الخالة وبنت الخال ثلث الباقي وهو ثلاثة أسهم لابن الخالة سهم واحد ولبنت الخال سهمان على قول محمد رحمه الله تعالى وهو أخذ الصفة من الاصول والعدد من الفروع وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لبنت الخال سهم ولا بن الخالة سهمان وبقول محمد يفتى كما مر جوابه والله سبحانه المستعان (سئل) في امرأه ماتت عن ثلاث بنات أخت شقيقة وعن بنت أخت لاب وخلف تركة كيف تقسم (الجواب) على قول أبي يوسف التركة كلها لبنات الأخت الشقيقة لقوة قرابتها وعلى قول محمد الملتقى به كذلك لانه يعتبر العدد في الفروع والصفة في الاصول فكانت امات عن ثلاث أخوات شقائق وأخت لاب فخذ لثلاثي وللأخت لاب والتركة كلها للأخوات الشقائق فزواورداً (سئل) في رجل مات عن أربع بنات أخ شقيق وعن بنت أخت شقيقة وخلف تركة كيف تقسم (الجواب) تقسم من تسعة أسهم لبنت الأخت الشقيقة سهم ولكل واحدة من بنات الأخ الشقيق الأربع سهمان على قول محمد الذي هو أشهر الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كما في شرح السراجية فإنه يأخذ الصفة من الاصول والعدد من الفروع فكان الميت مات عن أربع أخوة أشقاء وعن أخت شقيقة فالمسئلة من تسعة كما قسمنا والله سبحانه أعلم (سئل) في امرأه ماتت عن بنتي أخ شقيق وأربع بنات أخت شقيقة وخلف تركة كيف تقسم (الجواب) لبنتي الأخ الشقيق النصف ولبنات الأخت الشقيقة النصف الثاني (سئل) في رجل مات عن ابن عمه لا بويين وعن بنت خاله لا م وخلف تركة كيف تقسم (الجواب) حيث استويا في القرب واختلف خبر قرابتهما فلا بن العمه لا بويين الثلثان ولبنت الخالة لا م الثلث ولا اعتبار لقوة القرابة كما نص عليه في السراجية وغيرها (سئل) في رجل مات عن ابن أخت شقيقة وبنت أخ شقيق وأولاد بنت ابن أخ شقيق وخلف تركة كيف تقسم (الجواب) أشهر الروايتين عن أبي حنيفة قول محمد وهو الملتقى به كافي الملتقى وغيره وهو أن تؤخذ الصفة من الاصول والعدد من الفروع فما أصاب كل أصل دفع الى فرعه ففي هذه المسئلة يجعل كأنه مات عن أخ شقيق وأخت شقيقة فتأخذ الأخ الشقيق الثلثان ويدفع الى بنته وللأخت الشقيقة الثلث فيدفع الى ابنتها ولا شيء لأولاد بنت ابن أخ الشقيق لانهم أنزل (سئل) في امرأه ماتت عن ابن ابن بنت أخيه باوعن بنتي ابن عم أبيها وخلفت تركة من يرثها (الجواب) يرثها ابن ابن بنت أخيه باوعن من ذكر لان أصناف ذوي الارحام أربعة فيقدم جزء الميت وهم أولاد البنات وأولاد بنات الابن وان سفلن وهم الصنف الاول ثم أصله وهم الاجداد الفاسدون والجدات الفاسدات وهم الصنف الثاني ثم جزء أبيه وهم أولاد الاخوات وبنو الاخوة لا م وبنات الاخوات وهم الصنف الثالث ثم الصنف

مطلب زوجة هي بنت عم
عصبى وابنة عمه وابن خالة
وبنت خال

مطلب ثلاث بنات أخت
شقيقة وبنت أخت لاب

مطلب أربع بنات أخ شقيق
وبنت أخت شقيقة

مطلب بنت أخ شقيق وأربع
بنات أخت شقيقة

مطلب ابن أخت شقيقة
وبنت أخ شقيق

مطلب ابن ابن بنت أخ
وبنت ابن عم الأب
مطلب أصناف ذوي
الارحام أربعة

الرابع جزء جدته وهم العمات والحالات والاخوال والاعمام لأم وبنات الاعمام ثم أولاد هؤلاء ثم جزء جدته أمه وهم عمات الاب والام وخالاتهم وأخوالهم وأعمام الاب لأم وأعمام الأم وبنات أعمامهم وأولاد أعمام الأم كذلك صرح به في الملتقى والسراجية وغيرهما من المعبرات فابن ابن بنت أخيهما من الصنف الثالث والبقمان المذكورتان من الصنف الرابع فلا يقدمان على الصنف الثالث قال الشيخ الباقي في شرح الملتقى ذكر الشيخ رضي الدين النيسابوري رحمه الله تعالى في فرائضه أنه لا يرث أحد من الصنف الثاني وإن قرب وهناك أحد من الصنف الأول وإن بعد وكذا الثالث مع الثاني والرابع مع الثالث قال وهو المختار للفتوى اه وهذا باعتبار تقديم الصنف الأول على الثاني فإنه قيل أنه يقدم الثاني على الأول وأما تقديم الرابع على صنف من الاصناف كما في هذه المسئلة فقد ذكر العلامة الخليل الرمي مع كثرة اطلاعه أنه لم يطلع فيه على رواية قوية ولا ضعيفة اه والله سبحانه أعلم (سئل) في رجل مات عن خالة لابوين وعن أولاد أخت شقيقة ذكر وثلاث اناث وعن ابن عم لأم وخلف تركته من يرثها ٣ من المذكورين (الجواب) يرثه أولاد أخته للذكر مثل حظ الانثيين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنت عمه لابوين وبنتي ابن أخت لأم من يرثه منهن (الجواب) يرثه بنتا ابن الاخت لأم قال العلائي وأولاهم بالميراث الصنف الأول ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع كترتيب العصبات وهذا هو المأخوذ للفتوى (سئل) في رجل مات عن ابن ابن أخت وعن عمه شقيقة والده من يرثه (الجواب) يرثه ابن ابن أخته دون عمته لكونه من الصنف الثالث وهي من الصنف الرابع (سئل) في رجل مات عن بنت عمه وعن بنتي خال وخلف تركته كيف تقسم (الجواب) لبنت العمه الثلثان ولبنتي الخال الثلث والله تعالى أعلم وإن استووا في القرب لم يكن اختلاف حيز قرابتهم فالثلثان لمن يدلي بقربة الاب والثلث لمن يدلي بقربة الام قال السرخسي رحمه الله تعالى ليس استحقاق الثلثين والثلث مما يغير بكثرته العدد في أحد الجانبين وقتله في الآخر لان هذا الاستحقاق انما هو بالمدلى به أعني الاب والام ولا اختلاف فيهما بالكثرة والقله وهو سؤال أي يوسف على محمد رحمه الله تعالى في أولاد البنات اه ملخصا من شرح السراجية للسيد الشريف رحمه الله تعالى (سئل) في امرأة ماتت عن زوج وابن خال هو شقيق أمها وابن خالة وثلاث بنات خالة أخرى هما أختا أم الميتة لأم من يرثها (الجواب) للزوج النصف ولابن الخال الشقيق الباقي ولا شيء للباقي والله تعالى أعلم (سئل) في ذمي هلك عن بنات أخوات شقيقات وعن بنت عم عصبه وعن خال وخالة والكل ذميون وخلف تركته كيف تقسم (الجواب) تقسم بين بنات الاخوات الخمسة الشقيقات ولا شيء للباقيين كما يعلم ذلك من كلام الملتقى والله سبحانه أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن بنتي أخت شقيقة وعن ابن ابن بنت وعن ابن خال وخلفت تركته من يرثها (الجواب) بنت الاخت الشقيقة من الصنف الثالث وابن ابن البنت من الصنف الأول وابن الخال من الصنف الخامس وأهل الصنف الأول يرجحون على غيرهم بقربة الولادة فلا يرث أحد من بقية الاصناف وإن قرب وهناك أحد من الصنف الأول وإن بعد وهو القول الصحيح المأخوذ المفتى به فيرثها ابن بنتها دون من ذكر قال العلائي في شرح الملتقى ويرجحون عند الاجتماع بقرب الدرجة ثم بعده بقوة القرابة كترتيب العصبات فلا يرث أحد من الصنف الثاني وإن قرب وهناك أحد من الصنف الأول وإن بعد وكذا الثالث مع الثاني والرابع مع الثالث وعليه الفتوى فاقدمه في الاختيار ليس

مطلب لا يرث أحد من الصنف الثاني وهناك أحد من الأول

قوله وهذا باعتبار الخ أي قوله وهو المختار للفتوى انما هو باعتبار الصنف الأول فان فيه خلافا هل يقدم على الثاني أو يقدم الثاني عليه والمختار للفتوى تقديمه على الثاني اه منه

مطلب بنت عمه لابوين وبنتا ابن أخت لأم

٣ قوله من يرثها الضمير راجع للتركة والاولى ارجاع الضمير للمورث كما لا يخفى كما هو في صدر الجواب أيضا اه أجد

مطلب ابن ابن أخت وعمه

مطلب بنت عمه وبنتا خال

مطلب زوج وابن خال

شقيق وابن خالة لأم وبنات خالة لأم أيضا

مطلب خمس بنات أخوات

شقيقات وبنت عم وخال وخالة

مطلب بنتا أخت شقيقة

وابن ابن بنت وابن خال

بالختم اه وفي السراجية وهو المأخوذ به وفي الكواكب المضيئة هذا هو ظاهر الرواية المفتى به
 وروى أبو سليمان عن محمد بن الحسن عن أبي حنيفة أن النصف الثاني مقدم على الاول والاول
 هو الصحيح المفتى به اه وقولهم يرجحون بقرب الدرجة يعني يجب الاقرب من أي نصف كان
 الا بعد من ذلك النصف فقط لان حكمهم كالعصبات لأن الاقرب مقدم على الاعد من أي
 نصف كان فانه قول متروك والله سبحانه أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوج هو ابن ابن
 ابن خالها الشقيق وعن بنت خالة لأم وخلفت تركه كيف تقسم (الجواب) للزوج النصف
 ولبنت الخالة لأم النصف الباقي لكونها أقرب منه (سئل) في رجل مات عن ابن عمه لابوين
 وعن بنت خالة لأم وخلف تركه كيف تقسم (الجواب) حيث استويا في القرب واختلف حيز
 الراية ما فلا بن العمه لابوين الثلثان ولبنت الخالة لأم الثلث ولا اعتبار لقوة القرابة كما نص عليه
 في السراجية وغيرها (سئل) في امرأة ماتت عن زوج هو ابن خالها لابوين وعن ابن وبنت
 خال آخر لابوين وعن ابني خال آخر لابوين وخلفت تركه كيف تقسم (الجواب) حيث اتفقت
 صفة الأصول ذكورة يعتبر أبان الفروع اتفاقا عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى كما في
 شروح السراجية وغيرها فتقسم التركة بعد اخراج ما يجب اخرجه شرعا من ثمانية عشر سهما
 للزوج أحد عشر سهما وكل واحد من ابني الخال وابن الخال الآخر سهما وان ولدت الخال
 سهما واحدا (أقول) انما كان للزوج أحد عشر سهما لان له النصف بكونه زوجا ولما كان ابن خال
 أيضا شاركا أولاد الخالين الآخرين فصارت رؤسهم بالبسط تسعة فاحتجنا الى أقل عدده نصف
 ونصفه منقسم على تسعة وذلك ثمانية عشر لا غير فأخذ الزوج تسعة بالزوجية واثنين بالقرابة
 الزوجية وان قسمت المسئلة على مخرج القيراط حصل له أربعة عشر قيراطا وثلاثا قيراطا ولكل
 واحد من ابناء الخال الباقيين قيراطان وثلاثا قيراطا ولبنت الخال قيراط واحد وثلاث قيراطا والله
 تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ثلاثة أبناء خال لابوين أحدهم زوجها وعن بنت بنت
 عم وخلفت تركه كيف تقسم (الجواب) لزوجها النصف فرضا والنصف الثاني بينهما وبين
 أخويه بالسوية فيصير له الثلثان ولاخويه الثلث ولاشيء لبنت بنت العم حيث كانت أبعده من
 أولاد الخال (أقول) وتصح المسئلة من ستة لانها أقل عدده نصف ونصفه منقسم على ثلاثة
 (سئل) في امرأة ماتت عن بنتين وابن أخ شقيق وعن بنتي ابن وخلفت تركه كيف تقسم
 (الجواب) للبنتين الثلثان والباقي لابن الأخ الشقيق وهو لا يعصب بنتي الابن لانه أعلى منهما
 وأما اذا كان بجذائهن أو أسفل منهن فانه يعصبن كما صرح بذلك المدقق العلائي البخاري
 في شرحه للسراجية المسمى بالتحقيق (أقول) ابن الأخ لا يعصب أخته ولا من هي أعلى منه أو
 أسفل فضلا عن كونه يعصب بنتي الابن

وليس ابن الأخ بالمعصب * من مثله أو فوقه في النسب

فم ابن الابن يعصب بنت الابن اذا كانت بجذائه أو أسفل منه لانها صاحبة فرض فيعصبها
 أخوها كالنبت الصلبة يعصبها أخوها لما قلنا بخلاف بنت الأخ فانها لا فرض لها فلا يعصبها
 أحد فان الأصل أن من لا فرض لها من الاناث لا تصير عصبه باخيهاتهما في رد المختار (سئل) في
 رجل مات عن أخت شقيقة وأخ لاب فكيف تقسم تركته (الجواب) للاخت الشقيقة النصف
 وللأخ لاب الباقي لان الشقيقة انما تصير عصبه مع أخيه الشقيق لا مع الأخ لاب بل يفرض لها
 معه وعليه الإجماع كما في شرح المتن والله تعالى أعلم (أقول) أي لان الشقيقة أقوى منه

مطلب زوج هو ابن ابن ابن
 خال شقيق وبنت خالة لأم
 مطلب ابن عمه لابوين
 وبنت خالة لأم

مطلب زوج هو ابن خال
 لابوين وابن وبنت خال آخر
 لابوين وابنا خال آخر لابوين

١٨	٢٤	٣
زوج	٠٩	
ابن خال	٠٢	٠٢
ابن خال	٠٢	٠٢
بنت خال	٠١	٠١
ابن خال	٠٢	٠٢
ابن خال	٠٢	٠٢

مطلب ثلاثة أبناء خال
 أحدهم زوجها وبنت بنت عم
 مطلب بنتان وابن أخ شقيق
 وبنتان

مطلب أخت شقيقة وأخ
 لاب
 مطلب الأخت الشقيقة
 لا يعصبها الأخ لاب بل يفرض
 لها معه

مطلب الاخت لاب لا يعصبها
الاخ الشقيق بل يحجبها

في النسب فلا تتبعه في التعصيب بل تأخذ فرضها كافي كشف الغوامض ثم قال ولا يعصب
الاخت لاب أخ شقيق بل يحجبها لانه أقوى منها اجماعا اهـ فلتحفظ هذه المسئلة الثانية فانه
قل من صرح بها وان فهمت من كلامهم وقد أخطأ فيها بعضهم وتظمها العلامة الترمذى
في منظومته المسماة تحفة الاقران فقال

ولا ترث أخت له من الاب ■ مع صنوه الشقيق فاحفظ نصب

مطلب اخوة لاب وأُم
حامل من غير أبيه

ونقل في شرحها عن الجواهر أن بعضهم ظن أن للاخت النصف وهذا ليس بشيء اهـ (سئل)
في رجل مات عن اخوة لاب وعن أم حامل من غير أبيه تدعى الام أن الحمل كان موجودا
في البطن عند موت المورث وانه كان ظاهرا وأخبر النساء بذلك فهل يرث السدس لو جاءت به
لاكثر من ستة أشهر لانه كان موجودا باعتبار اخبار النساء بذلك ودعوة الام ذلك أولا (الجواب)

مطلب لا عبرة باخبار النساء
بوجود الحمل في حق الارث

الذي تحرر في المسئلة بعد التفسير عليها في كتب المذهب انها ان جاءت به لاقل من ستة أشهر أو
تمام ستة أشهر تحقيقا من يوم موت الميت وكان الحمل من غير أبيه أو جده فانه يرث ويورث عنه
لتحقق وجوده يوم الموت وان جاءت به لاكثر من ستة أشهر لا يرث ولا يورث لان وجوده غير
مستيقن حين الموت لاحتمال حدوثه بعده فلا يرث للشك الا أن تقر الورثة بوجوده حين الموت أو

كانت المرأة معتدة ولم تقربا بنقض العدة فانه يرث وان جاءت به لاكثر من ستة أشهر وأما كونها
ادعت وجوده وأخبر النساء بذلك فلم ير له نقل والقواعد تقتضي عدم فائدة اخبارهن في حق
الارث لان اخبارهن مبني على الحسد والتخمين وهما لا يقتضيان ولا بد فيه من التيقن ولم
يوجد لاحتمال حدوث الولد بعده فان المدة تحتمله وما ظن كونه حبلًا يمكن أن يكون نفعا أو

ريحا وأما اذا كان الولد من الاب أو البنت فانه يرث ان جاءت به لاقل من سنتين لثبوت نسبه واخبار
النساء له أثر في إيقاف حصه للعمل حتى يتحقق الامر لافي الحكم بوجود الحمل ويورثه قال
في النوازل لوترك ابنين وامرأة فادعت انها حامل قال أبو جعفر تعرض المرأة على ثقة أو امرأتين
حتى عيس جنبها فان لم يوقف على شيء من علامات الحمل قسم ميراثه وان وقف على شيء منها يوقف

نصيب ابن اهـ فدل ذلك على أن فائدة اخبار النساء ودعوى الحامل قسمة التركة وتأخير حصه
للعمل فقط لاجل ارثه وقال في الاختيار شرح المختار في فصل الحمل يرث ويوقف نصيبه باجماع
الاصحاب وانه يحتمل وجوده فيرث ويحتمل عدمه فلا يرث فيوقف حتى يتبين بالولادة احتياطا

فان ولد الى سنتين حيا ورث لانه عرف وجوده وان احتمل حدوثه بعد الموت لكن جعل موجودا
قبل الموت حكما حتى يثبت نسبه لقيام الفراض في العدة وهذا اذا كان الحمل من الميت فاما اذا
كان من غير الميت كما اذا مات وأمه حامل من غير أبيه وزوجها حي فان جاءت به لاكثر من ستة

أشهر لا يرث لاحتمال حدوثه بعد الموت فلا يرث بالشك الا أن تقر الورثة بحملها يوم الموت وان
جاءت به لاقل من ستة أشهر فانه يرث لاثبات بقائه بوجوده عند موته اهـ ومثله في شرح المجمع
للمصنف وشرح السراجية للسيد في فصل الحمل ومفهوم هذه العبارات أن تحقق وجود الحمل
لا يحصل الا اذا جاءت به بعد الموت لستة أشهر أو أقل وأما اذا جاءت به لاكثر من ستة أشهر فلا

يرث لاحتمال حدوثه بعد الموت فلا يرث بالشك الا أن تعترف الورثة بحملها يوم الموت والله
تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوج وبنتين وأب وخلفت تركه كيف تقسم (الجواب)
تقسم التركة بعد اخراج ما يجب اخر اجسه شرعا من ثلاثة عشر سهما عائلة للزوج ثلاثة أسهم
وللبنتين ثمانية أسهم وللأب السدس عائلته سهمان وارثه في هذه المسئلة السدس فقط ومن أفتى

مطلب ماتت عن زوج
وبنتين وأب

المسئلة وردت من طرابلس

الشام سنة ١١٥٧ من

مقبتها الخليلي سابقا كذا

وجدته في هامش الاصل

اهـ منه

بخلاف ذلك فقد ساء اوقد اجمع على ذلك فقهاء الحنفية واجمع علماء المذاهب الاربع على العول وهو المقتضى به كما صرحوا بذلك في كتب القرائض وان خالف في ذلك ابن عباس رضي الله تعالى عنهم الكنه لم يتابع والمسئلة شهيرة وفي كتب القرائض مذكورة وبالله التوفيق (سئل) في صغيرات عن اب وجددة أم اب وجددة أم أم وخلف تركته من يرثها (الجواب) يرث الاب فقط لان الجددة لاب محجوبة بالاب والجددة أم أم الام محجوبة بام الاب (سئل) في رجل مات عن وارث معروف من ذوى الارحام هو ابن ابن خالته وخلف تركته عارض فيه رجل آخر يريد الاختصاص بها زاعما أن المتوفى كان أقران الرجل ابن عمته وبمقتضى ذلك يختص بها لكونه أقرب والحال انه مقرله بنسب على الغير لم يثبت بوجه من الالوجه المقررة فهل حيث كان الامر كما ذكر يمنع المعارض ويقدم المعروف بنسبه الثابت عليه أم لا (الجواب) حيث كان الحال ما ذكر يمنع المعارض لان نسبته لم يثبت فلا يرث احم الوارث المعروف ويقدم المعروف بنسبه الثابت عليه والله سبحانه أعلم والمسئلة في التنوير والمقتضى في كتاب القرائض وقرار المريض قال الباقي أقربا وخلفه وأخالة فالارث للعممة والخاله لانه لم يثبت بنسبه فلا يرث احم الوارث المعروف بنسبه سئل الوالدرجه الله تعالى عن مات عن ثلاث أخوات شقيقات وعن ابن ابن عم عصبه ثبت بنسبه بالوجه الشرعى فأخذ الاخوات الثلاثين وابن ابن العم الثلث ثم جاء رجل وأثبت انه عم زيد الميت أخو والده لانه هو وأبو زيد ولد أب واحد بالوجه الشرعى فأجاب بان له الرجوع بحصته في عين التركة فبأخذ من الاخوات ثلث ما تناولن وبأخذ من ابن ابن العم المحجوب ثلث ما تناوله ثم ترجع الاخوات على ابن ابن العم ثلث ما تناوله والخاله هذه والله سبحانه أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة حامل منه وعن أخت شقيقة وعن أخوين لاب وخلف تركته تدعى الزوجة أن فيها أمتعة معلومة ملكها الزوج ووهبها لها وسلمها منافي بحتة وسلامته وأنها قبلت ذلك منه ولها دينه عادية على ذلك فهل تقبل بينة وكيف تقسم (الجواب) نعم تقبل بينة ما على الانتقال اليها منه بالهبة المذكورة كما صرح بذلك في البدائع والبحر وغيرهما وتقسم التركة بعد اخراج ما يجب اخرجه شرعا من ثمانية أسهم للزوجة من ذلك الثمن سهم واحد ويوقف الباقي حتى يظهر حال الحمل فان ظهر أنه ذكركر يستحقه لانه يوقف للعمل نصيب ابن واحد على المختار كما صرح بذلك في ملتقى البحار وأثبت واحدة أيهما كان أكثر وعليه الفتوى لانه الغالب ويكتلون احتياطا كما ذكره العلائي فعلى هذا يوقف في هذه المسئلة نصيب ذكركما ذكرنا وان ظهر أنه أنثى فلها النصف أربعة أسهم من ثمانية أسهم والباقي وقدره ثلاثة أسهم للاخت الشقيقة لانها تصير عصبه بالثبت لقول أصحاب القرائض اجعلوا الاخوات مع البنات عصبه ولا شيء لاختويه لاب على كل حال والله سبحانه أعلم قال في البحر في اختلاف الزوجين وفي البدائع هذا كله اذ لم تنتر المرأة أن هذا المتاع اشتراه فان أقرت بذلك سقط قولها لانها أقرت بالملك لزوجها ثم ادعت الانتقال اليها فلا يثبت الانتقال الا بالينة اه وكذا اذا ادعت انها اشتريته منه كافي الخائنة ولا يفتي انه لو برهن على شرائه كان كافرا لها بشرائه ولا بد من بينة على الانتقال اليها منه بهبة أو نحو ذلك ولا يكون استمتاعها بعشره ورضاء بذلك دليلا على انه ملكها ذلك كما تفهمه النساء والعوام وقد أقيمت بذلك مرارا اه كلام البحر والله سبحانه وتعالى أعلم (أقول) وكتبت فيما علقته على البحر من هذا المحل ان ظاهر كلام البدائع سقوط قولها ولو كان ما تدعيه مما يختص بالنساء وأنه ينبغي تقييده بما يمكن من ثياب الكسوة الواجبة على الزوج

مطلب أب وجددة أم أب
وجددة أم أم أم
مطلب ابن ابن خالة وأقر
بان فلانا ابن عمته

مطلب أقربا وله عمة أو
خاله فالارث للعممة والخاله
مطلب مات عن اخوات
وابن ابن عم ثم أثبت رجل
انه عم الميت

مطلب مات عن زوجة حامل
وعن أخت شقيقة وعن
أخوين لاب
مطلب ادعت الزوجة أن
زوجها ملكها أمتعة
معلومة
مطلب فيما يوقف للعمل

مطلب أقرت الزوجة أن هذا
المتاع اشتراه الزوج
مطلب لا يكون استمتاعها
بما اشتراه الزوج دليلا على
انه ملكها ذلك

مطلب وقع السقف على
زوجين ولم يدراهم مات
أولا

مطلب مات عن زوجة
معتقه وأخت معتقه وأم
معتقه وابن أختي معتقه

مطلب المدبر لا يورث

مطلب اختلاف الدار مانع
في حق أهل الكفر لا في حق
المسلمين

مطلب اذا كانت الام حرة
الاصل فلا ولاء لاحد على
ولدها وان كان الاب معتقا
مطلب ينقل الولاء لابن
عم المعتق دون بنت المعتق
وأخته
مطلب لاميراث لعصبة
عصبة المعتق

تأمل (سئل) فيما اذا وقع سقف بيت على زوجين ذميين وما ناولم يدراهم مات أولًا وخلفا تركه وللزوجة بذمة الزوج مؤخر صدق معلوم فكيف الحكم (الجواب) لا يرث كل منهما من الآخر ويقسم مال كل على ورثته دون الزوجية وتأخذ ورثة الزوجة مؤخر الصدق من تركه الزوج والله تعالى أعلم (سئل) في عتيق مات عن زوجة معتقه وعن أخت معتقه وعن أم معتقه وعن ابن أختي معتقه (الجواب) يرثه ابن أختي معتقه العصبة والحالة هذه والله تعالى أعلم (سئل) في مدبر مات عن أم له معتقه وعن سيدة وكان سده مال فهل يكون ما بيده لسيده ولا ترث أمه منه شيئاً (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا مات رجل مسلم في دار الاسلام عن ابناء مسلمين متوطنين في دار الحرب وعن أم مسلمة متوطنة في دار الاسلام وخلف تركه فهل يرثها الجميع بطريقه الشرعي (الجواب) يرثها جميع أولاده وأمه لان اختلاف الدار مانع في حق الكفرة دون المسلمين قال في التتارخانية من فصل ما يستحق به الارث وكذلك اختلاف الدارين سبب لحرم الميراث لانه انما يستحق بالنصرة ولا ينتصر أحدهما بصاحبه ولكن هذا الحكم في حق أهل الكفر لا في حق المسلمين حتى ان المسلم اذا مات في دار الاسلام وله ابن مسلم في دار الهند أو الترك يرث اهـ وقد أوضحت في المنع فراجعها (سئل) في رجل أمه حرة الاصل مات عن أخ وأختين لام لا غير وخلف تركه ويرثهم زيدان المتوفى ابن ابن معتق أمه وأنه يرث الباقي بعد فرض الاختين والاخ بطريق الوفاء فهل لا ولاء عليه لاحد حيث كانت أمه حرة الاصل وتركت مخصصة باخوته لأمه أم لا ولاء عبرة بزعم زيد (الجواب) يختص بتركه اخوته لأمه بينهم أم لا فافرضوا وردا الذي كرم مثل الانثى فانه حيث كانت أمه حرة الاصل فلا ولاء لاحد على ولدها وان كان الاب معتق لان الولد يتبع الام في الرق والحرية ولا ولاء لاحد على أمه فلا ولاء على ولدها كما صرح بذلك في الدرر وغيرها والمسئلة في سكب الانهر أيضا وفي العلائق من الولاء (سئل) فيما اذا مات رجل عن بنت وأخت شقيقة وعن ابن عم عصبة وله جارية كان أعقها في صحته فهل ينقل ولاؤها لابن العم العصبة دون البنت والاخت (الجواب) نعم (أقول) أي لان العتيق انما يرث معتقه وعصبة معتقه المتعضون بأنفسهم فلا ترثه بنت المعتق لانها ليست بعصبة ولا الاخت وان كانت تصير عصبة مع البنت لانها عصبة مع الغير لا عصبة بنفسها هذا وقد كتبت في حاشيتي رد المحتار على الدر المختار مانصه تنبيه اقتصاره على المعتق وعصبة يفيده أنه لو كان لعصبة المعتق عصبة فلا ميراث له بانه امرأة اعتقت عبدا ثم مات عن زوج وابن منه ثم مات العتيق فالمرث لابنها لانه عصبتها فلو مات الابن قبل العتيق فلا ميراث لزوجها لانه عصبة عصبتها وأما اذا أعق رجل عبدا ثم العبد أعق آخر ثم الآخر أعق آخر ومات العتيق الثالث وترك عصبة المعتق الاول فانه يرثه وان كان في صورة عصبة معتقه المعتق لكن لذلك بل لان العتيق الاول جبر ولاه هذا الممت فبرثه عصبة العتيق الاول لقنائه مقام المعتق الاول للحدث اهـ ملخصا من الذخيرة في باب الولاء اهـ فاحفظ هذه القائدة السنة فاني لم أر من ذكرها في الكتب الفرضية وقد أخرج مسائل الارث بالعاقبة رجاء أن يعتق المولى الغفار رقبة عبده أسير الذنوب والاوزار من عذاب النار وأن يفعل كذلك بوالديه ومشايعه وأهله ومن كان السبب في جمع هذا الكتاب الذي فاق بفضل الله تعالى وعونه على غيره من كتب المتأخرين بما حواه من تحرير المسائل المشككة والوقائع المعضلة بحيث صار نزهة للناظرين ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم والحمد لله رب العالمين هذا وقد ختم المؤلف كتابه بذكر

مسائل سئل عنها وقد ذكرتها في محلاتها وذكر فوائدها متفرقة كعادة المشايخ المتقدمين وذكر أيضا كثيرا من في الخطر والاباحة فانتخب من ذلك كله شيئا مهما ختم به هذا الكتاب تيمنا للقوائد على الطلاب وقد قدر الله تعالى اني لم أذكر كتاب الخطر والاباحة في محله الذي ذكره فيه المؤلف فناسب ذكره هنا لينتظم شمل ما تفرق من تلك الفوائد التي ذكرها في المحلين

* (مسائل وفوائد شتى من الخطر والاباحة وغير ذلك) *

(سئل) في جماعة من عباد الله الصالحين من ذرية سيد التابعين العارف بالله تعالى أبي مسلم الخولاني قدس سره العزيز ونفعنا الله تعالى به وهم ساكنون في دورهم قرب قرية مشغولون بالصلوات وذكر الله تعالى واطعام الفقراء الواردين عليهم ولهم فيها فلاحة مشقة على أرائي وقف وعلى أهالي القرية ديون قديمة وحديثة قام أهل القرية يكفون الجماعة دفع شيء من الديون المرقومة بدون وجه شرعي ولا كفالة لذلك وإلى دفع غرامات غير لازمة عليهم شرعا ولم يسبق لهم دفعها في القديم ويقصدون اذيتهم بذلك فكيف الحكم (الجواب) الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ليس لهم طلب ذلك منهم ويمنعون من معارضتهم في ذلك ولا يلزمهم دفع شيء غير لازم عليهم شرعا وتحرم اذيتهم لاسيما وهم من عباد الله الصالحين ومن ذرية هذا السيد الجليل رضى الله تعالى عنه وصلاح الآباء يتفجع الابناء قال الله سبحانه وتعالى وكان أبوهما صالحا فيحتمون كما كانوا عليه في القديم خصوصا لاجل جدهم الذي كراماته شهيرة في طي الكتب منشورة ومن ترجمه جدي المرحوم شيخ الاسلام المحقق الهمام الشيخ عبد الرحمن العمادي في رسالته التي سماها الروضة الياقوتية دفن في دارياوذكر له مناقب كثيرة وكرامات منيرة من جملتها ما روى الحافظ أبو نعيم في الحلية والحافظ ابن عساكر والامام ابن الزمكاني والحافظ ابن كثير وغيرهم عن اسمعيل بن عياش قال حدثني شرجيل بن أبي مسلم الخولاني رضى الله تعالى عنه أن الأسود العنسي يعني مسيلة الكذاب تنبأ باليمن فأرسل إلى أبي مسلم الخولاني فأتى به فلما جاء قال أشهد أني رسول الله قال ما أسمع قال أشهد أن محمدا رسول الله قال نعم قال أشهد أني رسول الله قال ما أسمع قال أشهد أن محمدا رسول الله قال نعم فرد ذلك عليه مرارا وهو يجيبه عباد كثر ثم أمر بنار عظيمة فاجت وألقى فيها فلم تضره فقبل للأسود انفسه من بلادك والآن أسد عليك من أتبع فأمره بالخروج من بلاده فأرسل أبو مسلم فأتى المدينة وقد قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم فأناخ أبو مسلم راحلته ثم دخل المسجد وقام يصلي إلى سارية قبصر به عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه فقال من الرجل فقال من أهل اليمن فقال ما فعل الذي أحرقه الكذاب بالنار فقال ذلك عبد الله بن ثوب فقال أشهدك الله أنت هو قال اللهم نعم فاعتقه ثم بكى وذهب به حتى أجلسه بينه وبين أبي بكر الصديق رضى الله تعالى عنه وقال الحمد لله الذي لم يمتني حتى أراي في أمة محمد صلى الله عليه وسلم من فعل به كما فعل بآبراهيم خليل الرحمن عليه وعلى نبينا وبقية الانبياء والمرسلين أفضل الصلاة وأتم التسليم وعلى العجايزة والقراية والتابعين إلى يوم الدين (سئل) في بيطار استأجر حانوتا في سوق ملازقة لحانوت بيطار آخر ليأشأمر الصنعة فيها ويريد ألا خرمنعه من ذلك بدون وجه شرعي فهل ليس له معارضته ولا منعه من ذلك (الجواب) نعم بني حانوتا يجنب حانوت غيره فكسدت الأولى بسببه فانه لا شيء عليه شرح التنوير من احياء الموات (سئل) فيما اذا بعث رجل من أهل الخيرية

مطلب ترجمة سيدنا أبي مسلم الخولاني قدس سره

الاسود العنسي هو الذي ادعى النبوة في اليمن ومسيلة الكذاب ادعاه في اليمامة من أعمال نجد فليجر ذلك اه منه

مطلب بني حانوتا يجنب حانوت غيره فكسدت الأولى لاشي عليه

مطلب بعث شععا الى مسجد
في رمضان للامام أخذ
الباقى منه ان كان العرف
كذلك

شهر رمضان الى مسجد شريف مقدار من الشمع العسلي ليوقد في المسجد للاستصباح فاحترق
وبقي منه مقدار قليل والعرف في ذلك الموضع أن الامام يأخذه من غير صريح الاذن له في ذلك
من الدافع فأخذه الامام فهل له ذلك (الجواب) نعم له ذلك حيث كان العرف أن الامام
يأخذه قال في الاشباه في البحث الثاني من القاعدة السادسة العادة محكمة مانصة ومنها
ما في وقف القنبة بعث شععا في شهر رمضان الى مسجد فاحترق وبقي منه ثلثه أو دونه ليس للامام
أو المؤذن أن يأخذه بغير إذن الدافع ولو كان العرف في ذلك الموضع أن الامام أو المؤذن يأخذه
من غير صريح الاذن في ذلك فله ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم (أقول) هذا اذا لم يوجد نهي
صريح من الدافع كما لا يخفى والظاهر أن التقيد بالثلث وما دونه مبنى على أن ذلك مما يسامح به
عادة بخلاف الاكثر تأمل وبقي هل يشمل ذلك ما اذا كان الشمع من مال الوقف والظاهر أنه
يعتبر زمن الوقف فان كان العرف في زمنه ذلك فالحكم كذلك وهي واقعة القنوى في زمانها
سئلنا عنها في شمع الجامع الاموى له وقف مرتب خاص به والعادة أن المتولى على الجامع يأخذ
القاضل في اخر السنة لكن الذي يبقى شيء كثير له قيمة معتبرة ثم تذكرت أني قدمت عن المؤلف
سؤال في ذلك ذكرته في أثناء الباب الاول من كتاب الوقف حاصله أن الامام تصرف في زمن
الوقف بأخذ باقى الشمع ورضى الواقف بذلك فأفتى المؤلف بأنه لا يمنع الآن من أخذه واستدل
بعبارة القنينة والظاهر أنه اذا لم يعلم الحال في زمن الوقف يعتبر العرف القديم تأمل والله تعالى
اعلم (سئل) فيما اذا وعد زيد عمرا أن يعطيه غلال أرضه القلانية فاستعملها وامتنع من
أن يعطيه من الغلة شيأ فهل يلزم زيد ان يبيع الدرع المزبور (الجواب) لا يلزمه الوفاء بوعده
شرعا وان وفى فيها ونعمت والله سبحانه الموفق والمسئلة في الاشباه من الخطر والاباحة وتفصيلها
في حواشيه (سئل) في رجل يدخل على امرأة أجنبية ويحتل بها متعللا بأنه وكيل عنها
في مصالحها وعينه أبوها من ذلك فهل له ذلك ولا عبرة بتعلل الرجل المذكور (الجواب) نعم
قال في الاشباه من الخطر والاباحة الخلوة بالأجنبية حرام الا للضرورة مدققة برب ودخلت
خربة وفيما اذا كانت يجوز اشوها وفيما اذا كان بينهما محارم اهـ (سئل) فيما اذا زوج
زيد بنته من عمرو تزويجا شرعيا ولزيد أم وزوجه هي أم البنت المزبورة وله جوار فهل يجوز لعمر
المقوم النظر الى المذكورات ان أمن الشهوة من الجانبين (الجواب) يجوز النظر الى المحارم
وكل من لا يحل نكاحها على التأييد كما تزوجته وجسدتها ان أمن الشهوة الى الرأس والوجه
والصدر والساق والعضد وحكم أمة غير في النظر حكم محارمه ولا ينظر الى الظهر والبطن
والفخذ لانها ليست مواضع الزينة وهذا كله ان أمن الشهوة وان لم يأمن الشهوة لا ينظر لجميع
ما ذكره كإنص على ذلك في التنوير والمنع وغيرهما والله سبحانه أعلم (سئل) في الرجل هل ينظر
من محرمة رضاعا الى وجهها ورأسها مع أمن الشهوة منهما (الجواب) له أن ينظر من محارمه
بنسب او سبب كالرضاع الى الوجه والرأس والصدر والساق والعضد بشرط أمن الشهوة منهما
كافي النهاية فن قصر نظره على الرجل فقد قصر كافي العلائق عن ابن كمال وبالله تعالى التوفيق
والمسئلة في الملتقى والمنع وغيرهما من فصل في النظر من باب الخطر والاباحة (سئل) فيما
اذا اشترى زيد جارية واستولدها ثم اشترى جارية أخرى للتسرى فزعمتا انهما اختان فكيف
الحكم (الجواب) ان وقع في قلبه أنهما صادقتان فلا يجمع بينهما محرمة الجمع بين الاختين نكاحا
ووطأ بملك عين قال الله تعالى وأن تتجمعوا بين الاختين الا ما قد سلف وقال رسول الله صلى الله

مطلب لا يلزم الوفاء بالوعد
شرعا

مطلب الخلوة بالأجنبية
حرام الا في ثلاث

مطلب يجوز النظر الى
المحارم

مطلب له النظر الى محرمة
رضاعا

مطلب اشترى جاريتين
زعمتا انهما اختان
قوله خلف أى روى خلف
اه منه

مطلب يحرم لبس الحرير

مطلب لا تصح اجارة آلات
اللهو

مطلب فى سماع الآلات

المطربة

قف على هذا

الجواب المنصف

عليه وسلم من كان يؤمن بالله واليوم والآخر فلا يجمع من ماء فى رحم اختين وان وقع فى قلبه
انهما كاذبتان فليس عليه شئ فى التسرى بهما على ما نقله العلامة بى زاده فى حواشى الاشياء
من كتاب الحظر والاباحة بما نصه خلف عن أبى يوسف فى اشترى جاريتين زعمتا انهما اختان
فان وقع فى قلبه انهما صادقتان فلا يقر بهما وان وقع فى قلبه انهما كاذبتان فليس عليه شئ
كافى الحاوى الحصرى والله سبحانه أعلم (سئل) فى مؤذن جامع يؤذن فى منارته ويبلغ لامامه
فى صلوات الجماعة وهو متعمم بشدة من حرير على رأسه فهل يمنع من لبسه (الجواب) يحرم
لبس الحرير للرجال ولو بمجائل بينه وبين بدنه على المذهب الصحيح * وفى البخارى من كتاب
العديد قال لى عمر جبة من استبرق تباع فى السوق فأخذها فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال يا رسول الله اتبع هذه تجمل بها فى العيد والوفود فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم انما
هذه لباس من لا خلاق له فلبت ما شاء الله أن يلبت ثم ارسل اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم
بجبة يباح فأقبل بها عمر فأتى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انك قلت انما
هذه لباس من لا خلاق له وارسلت الى بهذه الجبة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تبيعها
أو تصيب بها جمتك اه الاستبرق بكسر الهمزة من الديباج والديباج الشاب المتخذة من
البرسيم فارسمى معترب عيني (سئل) فى رجل استأجر من جماعة عدة آلات معدة للهو واللعب
يسمونهم بالمناقل والطاب والدل لاجل اللعب بهامدة معلومة باجرة معلومة دفعها للمؤجرين
وتعطل عليه منافع المأجور بعارض ويريد الرجوع على المؤجرين بنظر الاجرة المدفوعة لهم
فهل يسوغ له ذلك والاجارة المذكورة غير جائزة (الجواب) نعم قال فى البدائع ومنها أن تكون
المنفعة مباحة الاستيفاء فان كانت محظورة الاستيفاء لم تجز الاجارة وقال فى الملتقى بعد ذكر
كسر آلة اللهو ويصح بيع هذه الاشياء وقال لا يضمن ولا يجوز بيعها وعليه الفتوى اه قال
فى الكافى لهما أن هذه الاشياء اعتدت للمعصية فبطل تقومها كالحرق والفتوى على قولهما
لكثرة الفساد فيما بين الناس اه والاجارة والبيع اخوان لأن الاجارة بيع المنافع والله
سبحانه أعلم وعلى هذا يخرج الاستئجار على المعاصى وانه لا يصح لانه استئجار على منفعة غير
مقدورة الاستيفاء شرعا كاستئجار الانسان للعب واللهو وكاستئجار المغنية والنائكة للغناء
والنوح بخلاف الاستئجار لكتابة الغناء والنوح فانه جائز لأن الممنوع عنه نفس الغناء
والنوح لا كتابتهما بدائع من الاجارة وفيها أيضا ولا تجوز اجارة الاماء للزنا لانه اجارة على
المعصية وان شئت أفردت جنس هذه المسائل شرط اخر جهتها عليه فقلت ومنها أن تكون
المنفعة مباحة الاستيفاء فان كانت محظورة الاستيفاء لم تجز الاجارة اه (سئل) العلامة
الحداد عبد الرحمن افندى العمادى عن السماع بما صورته فيما اذا سمع من الآلات المطربة
كالرباع وغيره وما لذلك شبه هل ذلك حلال أو حرام بالنسبة الى الشريعة والحقيقة وهل
لذلك سبيل والى سماعه طريقة ام لا (فأجاب) المولى المذكور عليه رجة الرحيم الغفور قد
حرمه من لا يعترض عليه لصدق مقاله وأباحه من لا ينكر عليه لقوة حاله فن وجدنى قلبه شيا من
نور المعرفة فليست قد افرجوه عما نهى الشرع الشريف عنه أحكامهم وأسلم والله سبحانه أعلم
كتبه الفقير عبد الرحمن العمادى المفتى بدمشق الشام عفى عنه قال المؤلف رحمه الله تعالى
ورأيت بخطه الشريف ما صورته سئل المتلامصلى الدين اللارى العالم المشهور وهو حينئذ مقيم
بجلب عن جواز جمع الدف والشبابة والسماع فأجاب ان كلا منها مباح فاجتماعها أيضا مباح

مستدلا بقول الغزالي في الاحياء ان افراد المباحات ومجموعها عن سواء الا اذا تضمن المجموع
محظورا لا يتضمنه الا حاد قال وقد وقع المنع من بعض أهل زماننا وأفتى جدى بالجواز وصح
فتواه أكابر العلماء من معاصريه يسيلادفارس ثم نقل فتوى جدته بطولها ونقل قول العارفين
وتحريم النووى الشبابة وقال ولم يقيم النووى دليلا على ذلك ثم نقل تصحيح الجلال الدواني فتوى
جدته ثم كلام الدواني في شرح الهياكل حيث قال الانسان يستعد بالحركات العبادية الوضعية
الشرعية للشوارق القدسية بل المحققون من أهل التجر يدق بشاهدون في أنفسهم طربا قدسيا
من عجايب تحير كون بالرقص والتصفيق والدوران ويستعدون بتلك الحركة لشروق أنوار آخر
الى أن ينقضى ذلك الحال عنهم بسبب من الاسباب كما عليه تجارب السالكين وذلك سر السماع
وأصله الباعث للمتأهلين على وضعه حتى قال بعض اعيان هذه الطائفة انه قد ينفتح للسالكين
في مجلس السماع ما لا ينفتح في الاربعينات اه وقد أفتى أيضا مصلح المذكور باباحة الرقص أيضا
بشرط عدم التثني والتكسره قلت والحق الذي هو أحق أن يتبع وأخرى أن يدان بهو يستمع
أن ذلك كله من سيئات البدع حيث لم ينقل فعله عن السلف الصالحين ولم يقل بحله أحد
من أئمة الدين المجتهدين رضى الله عنهم أجمعين قال الاستاذ السهروردي في عوارف المعارف
وناهيك به من كتاب وقد تكلم على السماع في خمسة أبواب منه بما هو حق التحقيق ولب الباب
وان أنصف المصنف وتفكر في اجتماع أهل الزمان وقعود المغنى بدفه والمشبب بشبابه وتصور
في نفسه هل وقع مثل هذا الجلوس والهيئة بحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه وهل
استحضر واقوا الا وقعدوا واجتمعين لاستماعه لاشك بأن ينكر ذلك من حال رسول الله صلى الله
عليه وسلم وأصحابه رضى الله تعالى عنهم ولو كان في ذلك فضيلة تطلب ما أهملوها فن يشرب بأنه
فضيلة تطلب ويجمع الهالم يحظ بذوق معرفة أحوال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه
والتابعين ويستروح الى استحسان بعض المتأخرين وكثير يغلط الناس بهذا كلما احتج عليهم
بالسلف الماضين بحجة بالتأخرين فكان السلف أقرب الى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
وهديهم أشبه بهدى النبي صلى الله عليه وسلم وكره لبس المعصفر والمزعفر الاحمر والاصفر للرجال
ولا بأس للنساء بسائر الألوان تنويز من الخطر ويكره تجرير الرجال الاحمر والمعصفر وقيل
تنزيها علائق على الملتقى ونقل المصنف عن الخاوى القدسي كراهية لبس المعصفر والمزعفر
الاحمر للرجال اه وما في المجتبى وشرح النقاية لابي المكارم الحنفي لا بأس بلبس الثوب الاحمر
يفيد كراهية التنزيه لكن شرح صاحب تحفة الملوك بالحرمة فأفاد أن المراد كراهية التحريم
وهو المحمل عند اطلاق كما تقدم تحقيقه كذا في المنع ومثله في معين المفتي وفي الاختيار شرح
المختار ويكره الاحمر والمعصفر لانه عليه الصلاة والسلام نهى عن لبس المعصفر اه وفي المحيط
ويكره لبس الثوب الاحمر والمعصفر قال عليه الصلاة والسلام ياكم والحرة فانهزى الشيطان
ولانها كسوة النساء ويكره التشبه بهن اه وللعلامة قاسم فتوى مفصلة طويلة في حرمة لبس
الاحمر كما في فتاوى الكازروني وفي الذخيرة وروى محمد بن السير الكبير نهى الرجال عن لبس
المعصفر وقيل المراد منه أن يلبس المعصفر ليحبب نفسه الى النساء وقيل النهى عن لبس المعصفر
والمزعفر مطلقا فقد جاء عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما أنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه
وسلم عن لبس المعصفر واياكم والحرة فانهزى الشيطان تتارخانية من الاستحسان من الفصل
العاشر في اللباس ونقل الانقروى في فتاويه من الكراهية في كتاب الكسب عن الوجيز هكذا

مطلب في تحرير مسئلة
لبس الاحمر

مطلب نقل الزاهد
لا يعارض نقل المعبر
مطلب لا عبرة بنقول
الفتاوى اذا عارضها نقول
المذهب

مطلب العمل بما عليه
الاكثر

مطلب في وضع السور على
القبور

ويكره لبس الثوب الاحمر والمعصفر اه وما في القهستاني وشرح النقاية لابي المكارم الحنفي
لابأس بلبس الثوب الاحمر كما تقدم يفيد كراهة التنزيه (قلت) مرجع نقل القهستاني الى
الزاهدي في مجتبهه وحاول به ونقل الزاهدي لا يعارض نقل المعبراته النجاسة فانه ذكر ابن وهبان
انه لا يلتفت الى ما نقله صاحب الفقيه يعني الزاهدي مخالفا للقول وعدمه نقل من غيره
ومثله في النهر أيضا وفي الرسائل الزينية في رسالة رفع الغشاء عن وقتي العصر والعشاء انه لا عبرة
بنقول الفتاوى اذا عارضها نقول المذهب انما يستأنس بما في الفتاوى اذ لم يوجد ما يخالفها من
كتب المذهب وفي الرسائل الزينية أيضا ولا يحل الافتاء من الكتب الغربية اه والذين اختاروا
الكراهة الاكثر فسقط بهذا ما قاله الشرنبلالي في رسالته المشهورة في لبس الاحمر من جواز
لبس الاحمر عن الاكل وغيره وليس في عبارته النص على لبس الاحمر بل لبس المعصفر وعبارته
هكذا اختلف الصحابة والتابعون في لبس المعصفر قال ابو حنيفة ومالك والشافعي رحمهم الله
تعالى يجوز لكن قال مالك وغيرها أفضل اه فآين النص على جواز لبس الاحمر وقول الكمال
كان عليه الصلاة والسلام يلبس يوم العيد برة حراء محمول على أن فيها خطوطا حرا وخضرا
كما تأول ذلك أهل الحديث وما نقله الشرنبلالي عن العيني في استنباط الاحكام من جواز لبس
الاحمر من الحديث الشريف فذلك من حيث الاستنباط لا من حيث نقل المذهب والافاقل
الكراهة كثير بل أكثر والقياس أن يعمل بما عليه الاكثر كما نقله الشرنبلالي نفسه في شرح
امداد الفتاح من باب صلاة المريض ومما نقل الكراهة الحدادي في السراج الوهاج وفي المحيط
والاختيار والتبويرو الملتقى وفي الذخيرة عن محمد في السير الكبير والوجيز وأفتى به العلامة قاسم
وصرح بالحرم في تحفة الملوكة وأقره عليه العيني في شرحه بالحديث الشريف ونص في متن
مواهب الرحمن على الحرمة أيضا وعبارته كما نقله الشرنبلالي في رسالته ويحرم لبس الاحمر
والمعصفر اه على أن الذي يجب على المقلد اتباع مذهب امامه والظاهر أن ما نقله هؤلاء الأئمة
هو مذهب الامام لا ما نقله ابو المكارم فانه رجل مجهول وكنايه كذلك والقهستاني بكارف سبيل
وحاطب ليل خصوصا واستناده الى كتب الزاهدي المعترى فكان الالبق في حقه أن يقول
الاختلاف يوصله الى الكراهية التنزيهية فلم يبق التحريم كما قيل وهذه بحالة سمح لي بها الفياض
العليم ببركة النبي الكريم صلى الله عليه وعلى آله واصحابه وسلم كثيرا ثم رأيت العلامة الحوى
محشي الاشياء نقل في حاشيته من أحكام الجمعة انه روى البيهقي انه عليه الصلاة والسلام كان
يلبس يوم العيد برة حراء وهي كافي الفتح عبارة عن ثوبين من اليمن فيه ما خطوط حرا وخضر
لأنها جزاء عجمت فليكن محمل البردة أحدهما بدليل نهيه عن لبس الاحمر كما رواه ابو داود والقول
مقدم على الفعل والخاطر على المبيح لو تعارض فكيف اذا تعارض بالجل المذكور اه * (فائدة) *
وضع السور والعمائم والنياب على قبور الصالحين والاولياء كرهه الفقهاء حتى قال في فتاوى
الحجة وتكره السور على القبور اه ولكن نحن الآن نقول ان كان القصد بذلك التعظيم في
أعين العامة حتى لا يحتقر صاحب هذا القبر الذي وضعت عليه الثياب والعمائم ولطلب
الخشوع والادب لقلوب الغافلين الزائرين لأن قلوبهم نائرة عندهم في الحضور في التأدب بين يدي
اولياء الله تعالى المدفونين في تلك القبور كما ذكرنا من حضور روحانيتهم المباركة عند قبورهم فهو
أمر جائز لا ينبغي النهي عنه لأن الاعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى فانه وان كان بدعة على

خلاف ما كان عليه السلف ولكن هو من قبيل قول الفقهاء في كتاب الحج انه بعد طواف الوداع يرجع القهقري حتى يخرج من المسجد لان في ذلك اجلال البيت حتى قال في منهاج السالكين وما يفعله الناس من الرجوع القهقري بعد الوداع فليس فيه سنة مروية ولا اثر محكي وقد فعله اصحابنا الخ اه من كشف النور عن اصحاب القبور للشيخ عبد الغني النابلسي تفعلنا الله به آمين
 * (فائدة) * في تسير الوقوف للمناوي من اخر الفصل الثالث وقد ذكر الحافظ العماد بن كثير في تاريخه أن علماء بغداد منعوا في بعض السنين تعليم الاطفال في المساجد الا لشخص واحد كان موصوفا بالصلاح والخير فاستثنوه من المنع واستفتوا الماوردي من ائمتنا والقدرى من الحنفية وغيرهما فأفتوا باستثنائه مستدلين بأن المصطفى صلى الله عليه وسلم أمر بسد كل خوخة الا خوخة أبي بكر رضي الله تعالى عنه فقاموا بالاستثناء لهم لذلك الرجل على استثناء خوخة أبي بكر رضي الله تعالى عنه قال وهذا الاستنباط دقيق لا يدركه الا ائمة المجتهدون اه * (فائدة) *
 اجمع العلماء على ان الدعاء للموات يتفعهم لقوله تعالى والذين جاؤا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان وقوله عليه الصلاة والسلام اللهم اغفر لاهل البقيع وقوله اللهم اغفر لحينا وميتنا واختلفوا في وصول ثواب قراءة القرآن اذا قال القارئ اللهم أوصل ثواب ما قرأته الى فلان قال بعضهم لا يصل لانه ما هو من سعي الميت والانسان ليس له الا ما سعى وقال بعضهم يصل اليه وهو المختار وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا مات العبد انقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية أو ولد صالح يدعوله أو علم ينتفع به بعده وعن أنس رضي الله تعالى عنه قال سبع مجرى ثواب الميت في قبره من علم علماء أو أجرى نهرا أو حفر بئرا أو غرس نخلا أو بنى مسجدا أو كتب مصحفا أو ترك ولدا يستغفر له والله تعالى أعلم بالصواب من السراج الوهاج آخر الهبة قبيل الوقف وفي الاتقان للسيوطي الاثمة الثلاثة اجمعت على وصول ثواب القراءة للميت ومذهبنا خلافة لقوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى اه سئل الحافظ أبو الفضل ابن حجر العسقلاني عن قرأ شيئا من القرآن وقال في دعائه اللهم اجعل ثواب ما قرأته أو مثل ثواب ما قرأته زيادة في شرف سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فإجابته في زيادة مع كماله صلى الله عليه وسلم فأجاب بقوله هذا مختار من متأخري القراء لا أعرف لهم سلفا فيه ولكن هو ليس بمحال كما تخيله السائل فقد ورد في رؤية الكعبة اللهم زد هذا البيت تشريقا وتعظيما له فاعل المختار المذكور فاسسه على ذلك وكأنه لحظ أن معنى طلب الزيادة أن تتقبل قراءته فيثيبه عليها واذا اثيب أحد من الامة على فعل طاعة من الطاعات كان للذي علمه نظير أجره وللمعلم الاول وهو الشارع صلى الله عليه وسلم جميع ذلك فهذا معنى الزيادة في شرفه وان كان شرفه مستقرا حاصلا واذا عرف هذا عرف أن معنى قول الداعي اجعل مثل ثواب ذلك تقبل هذه القراءة ليحصل مثل ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم وأما قوله اجعل ثواب ذلك بغير لفظ مثل فله أصل وهو الحديث المروي عن كعب رضي الله تعالى عنه أجعل لك صلاتي كلها قال اذا تكفي همك وقد قيل ان المراد بالصلاة هنا الدعاء وقيل الصلاة حقيقة والمراد بنفس ثوابها اه من الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الاسلام ابن حجر وفي الفتاوى الحديثة لابن حجر الهيتمي وما يفعله الناس الا أن من سؤلهم من الله تعالى أن يوصل مثل ثواب ما يقرؤون الى النبي عليه الصلاة والسلام وآله وصحبه وتابعيهم حسن لا اعتراض عليه خلافا لمن زعمه كما بينته في اقتناط ويل غير هذا والاولى للقارئ فعل ذلك مع والديه وله التسوية بينهما وتفضيل أحدهما لكن الاب أولى أخذ من كلامهم في زكاة الفطر

مطلب منع العلماء تعليم
 الاطفال في المساجد الا
 شخصا واحدا

مطلب اجمع العلماء على
 ان الدعاء للموات يتفعهم

مطلب اختلفوا في وصول
 ثواب قراءة القرآن
 لمطلب الاثمة الثلاثة على
 وصول ثواب القراءة للميت
 ومذهب الشافعي خلافة
 لمطلب في قول القارئ
 اجعل ثواب ما قرأته زيادة
 في شرفه صلى الله عليه وسلم
 لمطلب اذا أثيب أحد على
 طاعة فله نظير أجره

مطلب في اهداء ثواب القراءة
الى النبي صلى الله عليه وسلم

مطلب من البدع المنكرة
ايقاد القناديل الكثيرة

مطلب كانت سنة السلف
أن يقدموا جملة الألوان
دفعه لياً كل ما يشتهيه

مطلب في تحريم الغناء

وفرقهم بينها وبين النفقة بأن المخط من الزكاة التطهير والاب أحق ومن النفقة الحاجة والام
أحوج وكذا يقال في الصدقة اه وقد أجاز بعض المتأخرين كالسبكي والبارزي وبعض
المتقدمين من الحنابلة كابن عقيل تبعاً لعل بن الموفق وكان في طيبة الخيد ولاي العباس محمد
ابن اسحق السراج النيسابوري من المتقدمين اهداء ثواب القرآن له عليه الصلاة والسلام الذي
هو تحصيل الحاصل والعز بن عبد السلام من المجيزين وقال ابن تيمية لا يستحب بل هو بدعة
وقال ابن قاضي شهبة يمنع وابن العطار ينبغي أن يمنع وقال ابن الجزري لا يروى عن السلف
وتحريمهم نقدى ثم قال وأجاب بعضهم بجوازه بل باستحبابه قياساً على ما كان يمدى اليه في
حياته من الدنيا ولما طلب الدعاء من عمر رضي الله تعالى عنه وحث الامة على الدعاء له بالوسيلة
عند الاذان ثم قال فان لم تفعل ذلك فقد اتبعت وان فعلت فقد قيل به اه كلام ابن الجزري
وقال الكمال بن حزمة الحسيني الاحوط الترتل من كثر الراغبين للبرهان النابج ملخصاً * (فائدة) *
من البدع المنكرة ما يفعل في كثير من البلدان من ايقاد القناديل الكثيرة العظيمة السرف في
ليال معروفة من السنة كليلة النصف من شعبان فيحصل بذلك مفاصد كثيرة منها مضاهاة الجوس
في الاعتناء بالنار في الاكثار منها ومنها اضاعة المال في غير وجهه ومنها ما يترتب على ذلك من
المفاصد من اجتماع الصبيان وأهل البطالة ولعبهم ورفع أصواتهم وامتهانهم المساجد وانتهاك
حرمتها وحصول أوساخ فيها وغير ذلك من المفاصد التي يجب صيانة المسجد عنها شرح المذهب
للإمام النووي رحمه الله تعالى وصرح أئمتنا الاعلام رضي الله تعالى عنهم بأنه لا يجوز أن
يزاد على سراج المسجد سواء كان في شهر رمضان أو غيره لان فيه اسرافاً كما في الذخيرة وغيرها قال
العلامة الزنجشيري في ربيع الاربعين من باب الطعام وأوانه ما نصه كانت سنة السلف أن
يقدموا جملة الألوان دفعة لياً كل ما يشتهيه اه فثبت بهذا أن تقديم الألوان جملة من
سنة السلف كما هو عادة العرب وما يفعل الاروam من تقديم الألوان واحداً بعدوا احد مستدلين
بما يروى انه عليه الصلاة والسلام كان لا يجمع بين لونين فيجاء عنه بأنه ما كان يجمع بين لونين
في لقمة واحدة بدليل ما ذكره أيضاً في ربيع الاربعين من الباب المزبور عن عائشة رضي الله تعالى
عنها ما كان يجمع لونان في لقمة في فم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كان لحماً لم يكن خبزاً وان
كان خبزاً لم يكن لحماً اه (في شرح البخاري) للعيني من كتاب العيدين من باب الحراب والدرك
يوم العيد قال القرطبي أما الغناء فلا خلاف في تحريمه لانه من اللهو واللعب المذموم بالاتفاق
أما ما سلم من المحرمات فيجوز القليل منه في الاعراس والاعياد وشبههما ومذهب أي خفيفة
تحريمه وبه يقول أهل العراق ومذهب الشافعي كراهته وهو المشهور من مذهب مالك واستدل
بجماعة من الصوفية بحديث الباب على اباحة الغناء وسماعه بالآلة وبغير آلة ويرد عليهم بان
غناء الجاريتين لم يكن الا في وصف الحرب والشجاعة وما يجري في القتال فلذلك رخص عليه
الصلاة والسلام فيه وأما الغناء المعتاد الذي يحرل الساكين ويهيج الكامن الذي فيه وصف
محاسن الصبيان والنساء ونحوها من الامور المحرمة فلا يختلف في تحريمه ولا اعتبار لما أبدعه
الجهلة من الصوفية فانك اذا تحققت اقوالهم في ذلك ورأيت أفعالهم ووقفت على آثار الرندقة
منهم وسئل أبو يوسف عن الدف أنكره في غير العرس لمثل المرأة في منزلها والصبي قال لا اكرهه
وأما الذي يحيى عنه اللعب الفاحش والغناء فأنكره الى أن قال أي العيني وقال المهلب
الذي أنكره أبو بكر رضي الله تعالى عنه كثرة التسقيم واخراج الاتساد عن وجهه الى معنى

التطريب بالالحان ألا ترى انه لم ينكر الانشاد وانما انكر مشابهته الرمز بما كان في الغناء الذي فيه اختلاف النغمات وطلب الاطراب فهو الذي يخشى منه وقطع الذريعة فيه أحسن وما كان دون ذلك من الانشاد ورفع الصوت حتى لا يخفى معنى البيت وما أراد الشاعر بشعره فغير منهي عنه وقد روي عن عمر رضي الله تعالى عنه انه رخص في غناء الأعراب وهو صوت كالخداة يسمى النصب الانه رقيق اه * (فائدة) * في البزاية يخاصم ضارب الحيوان لا بوجهه لا بوجهه الا بوجهه ولا يخفى على المتدرب المتدبر والمتتبع المتبحر أن في هذا ايعاء الى ما ورد في الحديث الشريف تضرب الدابة على النفار ولا تضرب على العثار وعلى هذا فالضمير في قوله ولا لا بوجهه عائد الى الضرب الذي دل عليه ضارب فهو من قبيل اعدلوا هو أقرب للتقوى أى العدل فعناه حينئذ يخاصم ضارب الحيوان أى ينهى عن ضربه حال كون ضربه لا على وجهه الذي أباحه الشارع بأن ضرب الدابة على العثار مثلاً لأن العثار من سوء امسالة الراكب للجام لامن الدابة فينهي في هذه الحالة ضارب الحيوان عن ضربه وقوله ثانياً لا بوجهه أى لا يخاصم ضارب الحيوان اذا كان ضربه على وجه الضرب الذي أباحه الشارع بأن كان ضربه على النفار مثلاً لأن النفار من سوء خلق الدابة فتؤدب على ذلك فالضمير في قوله ثانياً لا بوجهه عائد الى الضرب المدلول عليه بضارب أى ضارباً قد أشبه هذا النفي من النفي ما وقع في الكافية من الاستثناء حيث قال فيطابق فيهما ما قصد الا اذا كان جنسا الا ان يقصد الانواع وقوله الا بوجهه الضمير فيه عائد الى الحيوان والمراد به حينئذ العضو وهو استثناء من النفي الثاني الذي دل مفهومه على عدم مخاصمة ضارب الحيوان حيث صر به مثلاً على النفار الذي أباحه الشارع أى لا تجوز مخاصمته في هذه الحالة أى لا ينهى عن ذلك الا اذا ضربه على وجهه أى عضوه فانه ينهى عن ذلك لنهى الشارع عن الضرب على الوجه ولعل هذا هو الوجه الذي قصده صاحب البزاية من عبارته التي أعرب فيها ولكل وجهة هو موليها كذا رأيت بخط بعض الفضلاء * قال في جواهر الفتاوى لو أن رجلاً من أهل الاجتهاد برئ من مذهبه في مسألة أو في أكثر منها باجتهاد لما وضع له من دليل الكتاب أو السنة أو غيره ما من الحجج لم يكن معلوماً ولا مذموماً بل كان مأجوراً محموداً وهو في سعة منه وهكذا افعال الأئمة المتقدمين فأما الذي لم يكن من أهل الاجتهاد فانتقل من قول الى قول من غير دليل لكن لما يرغب من غرض الدنيا وشهوة ما فهو مذموم أثم مستوجب للتعذيب والتعزير لارتكابه المنكر في الدين واستخفافه به منه ومذهبه اه ونقل السيوطي في رسالته المسماة بجزيل المواهب في اختلاف المذاهب من فصل الانتقال من مذهب الى مذهب وهو جائز الى ان قال وأقول للمتأمل أحوال * الاول أن يكون السبب الحامل له على الانتقال امر ادنيوا كحصول وظيفة أو مرتبة أو قرب من الملوك وأهل الدنيا فهذه احكامه كلها جرم قيس لان الامور بعقاصدها ثم لحال الاول أن يكون عارياً من معرفة الفقه ليس له في مذهب امامه سوى اسم شافعي أو حنفي كغالب متعمي زماننا أرباب الوظائف في المدارس حتى ان رجلاً سأل شيخنا العلامة الكافي رحمه الله تعالى مرة يكتب له على قصة تعليقا بولاية أول وظيفة تشغرها الشيخونية فقال له ما مذهبك فقال مذهبي خبز وطعام يعني وظيفة أما في الشافعية أو المالكية أو الحنابلة فان الحنفية في الشيخونية لا خير لهم ولا طعام فهذا امره في الانتقال أخف لا يصل الى حسد التكريم لانه الى الآن عامي لا مذهب له يحققه فهو يستأنف مذهبا جديداً ثانياً إما أن يكون فقيهاً في مذهب ويريد الانتقال لهذا الغرض فهذا امره أشد وعندي

مطلب يخاصم ضارب
الحيوان لا بوجهه لا بوجهه
الابوجهه

مطلب في الانتقال من
مذهب الى مذهب

انه يصل الى حد التحريم لانه لا لعب بالاحكام الشرعية لمجرد غرض الدنيا الخال الثاني أن يكون الانتقال لغرض ديني وله صورتان الاولى أن يكون فقيها في مذهبه وقد ترجع عنده المذهب الآخر لما رآه من وضوح أدلته وقوة مداركه فهذا اما يجب عليه الانتقال أو يجوز كما قاله الرافعي ولهذا لما قدم الشافعي مذهباً تحول أكثر أهلها شافعية بعد أن كانوا مالكية والثانية أن يكون عارياً من الفقه وقد اشتغل بمذهبه فلم يحصل منه على شيء وجد مذهب غيره سهلاً عليه سريعا داراً كما بحيث يرجو التفقه فيه فهذا يجب عليه الانتقال قطعاً ويحرم التخلف لأن التفقه على مذهب امام من الأئمة الأربعة خير من الاستمرار على الجهل وليس له من المذهب سوى اسم حنفي أو شافعي أو مالكي فالتمذهب على مذهب أي امام كان خيراً من الجهل بالفقه على كل المذاهب فإن الجهل بالفقه تقصير كبير وقل أن تصح معه عبادة وأطقت هذا هو السبب لتحويل الطحاوي حنفياً بعد أن كان شافعيًا فإنه كان يقرأ على خاله المزني فاعتصم عليه الفقه وما خلف المزني انه لا يجيئ منه فانتقل حنفياً ففتح عليه وصنف كتابه شرح معاني الآثار فكان اذا قرئ عليه يقول لو عاش خالي كفر عن عينة قال بعض العلماء وقد حكى هذه الحكاية لاحت على المزني لأن مراده لا يجيئ منه شيء في مذهب الشافعي قلت ولا يستنكر ذلك فرب شخص يفتح عليه في علم دون علم وفي مذهب دون مذهب وهي قسمة من الله تعالى وكل ميسر لما خلق له وعامة الأذن التيسير الخال الثالث أن يكون الانتقال للغرض ديني ولا لغرض دنيوي بل مجرد عن التصدد فهذا يجوز للعامة ويكره أو يمنع للفقهاء لانه قد حصل فقه ذلك المذهب ويحتاج الى زمن آخر لتحصيل فقه هذا المذهب فيشغله ذلك عما هو الأهم من العمل بما تعلمه وقد ينقض العمر قبل حصول المقصود من المذهب الثاني فالاولى ترك ذلك انتهت عبارة الرسالة قال الامام العيني في شرحه على صحيح البخاري في باب ما جاء في الثوم النجس والبصل والكراث قلت العلة أذى الملائكة وأذى المسلمين فيختص النهي بالمساجد وما في معناها ولا يختص بمسجده عليه الصلاة والسلام بل المساجد كلها سواء عملاً برواية مساجدنا بالجمع وشذ من خصه بمسجده عليه الصلاة والسلام ولم يلق بمناص عليه في الحديث كل ماله رائحة كريهة من المأكولات وغيرها وانما خص الثوم هنا بالذكرو في غيره أيضاً بالبصل والكراث لكثرة أكلهم لها وكذلك الخلق بذلك بعضهم من بغيه بخراً وبه جرح له رائحة وكذلك القصاب والسما والجمذوم والابرس أولى بالالحاق وصرح بالجمذوم ابن بطال ونقل عن سحنون لا يرى الجماعة عليهم ما واحتج بالحديث وألحق بالحديث كل من أذى الناس بلسانه في المسجد وبه أفتى ابن عمر رضي الله تعالى عنهم ما وهو أصل في نفي كل ما يأتى به ولا يبعد أن يعذر من كان معذوراً بأكل ماله ريح كريهة لما روى ابن حبان في صحيحه عن المغيرة بن شعبه انتهت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجد مني ريح الثوم فقال من أكل الثوم قال فأخذت يده فأدخلتها فوجد صدرى معصوباً فقال ان لك عذراً وفي رواية الطبراني في الاوسط اشكت صدرى فأكته وفيه فلم يعنفه صلى الله عليه وسلم اه وفيه من الباب المذكور قوله صلى الله عليه وسلم ولم يقد في بيته صريح في أن أكل هذه الاشياء عذر في التخلف عن الجماعة وأيضاً هنا علمتان احدها ما أذى المسلمين والثانية أذى الملائكة فبالنظر الى العلة الاولى يعذر في ترك الجماعة وحضور المسجد وبالنظر الى الثانية يعذر في ترك حضور المسجد ولو كان وحده اه ورأيت في شرح العلافي على التور من شق الفرائض نقلاً عن المبتغي بالمحجة أنه يكره حرق جراد وقلة وعقرب ولا بأس بأحراق حطب فيه غل اه

مطلب في سبب تحول
الطحاوي عن مذهب
الشافعي الى مذهب أبي
حنيفة

مطلب في منع دخول
المسجد ونحوه لمن أكل
الثوم ونحوه وما ألحق بذلك
مطلب في حكم قتل الجراد

وقال في التنوير أيضاً من الحبل المزبور ويجوز فصدها بها ثم وكبها وكل علاج فيه منفعة لها وجاز
 قتل ما يضر منها ككباب عقور وهرقة ويذبحها ذبحاً قال العلائي ولا يضر بها لأنه لا يتعد ولا
 يحرقها اه قال في المصباح والبهيمة كل ذوات أربع من دواب البر والبحر وكل حيوان لا يميز
 فهو بهيمة اه فمقتضاه أن يقتل الجراد بهيمة لأنه حيوان لا يميز وأنه يجوز قتله بما سوى الأحرار
 أن أضرب وفي جواهر الفتاوى من آخر الباب السادس من الجنائيات قال ملك الملوك لما سئل عن
 قتل الزنبور والحشرات المؤذية كالكلب وغيره هل يجوز قال يجب قتل الأذى المؤذى فضلاً عن
 غيره إذا كان مؤذياً اه قال العلامة الخير الرملي في حاشية المنع من باب التعزير قوله
 والحشرات المؤذية قيدتها لأن ما لا يؤذى من الحيوانات لا يجوز قتله قال في التتارخانية نقلاً عن
 المحيط يكره أن يقتل ما لا يؤذيه اه والمراد بالكراهة كراهة التحريم لأنهم إذا أطلقت في بابها
 يراد به ذلك اه كلام الخير الرملي وقال العلائي في شرح التنوير من باب التعزير وأفتى
 الناصحي بوجوب قتل كل مؤذ اه وأفتى العلامة ابن حجر الشافعي بأنه إذا لم يمكن دفعه إلا
 بالحرق جاز وعبارته في التحفة وقضية جواز قتل وشي الجراد حل حرقه مطلقاً لكن قال القاضي
 يدفع عن نخوزرع بالأخف فإن لم يتدفع إلا بالحرق جاز اه وفي شرح العباب قال القاضي
 حسين يجوز حرق النمل الصغير كالجراد إذا عم أرضاً ولم يمكن إنفاعه إلا بالحرق اه وقال
 العلامة الرملي في شرح المنهاج ولون تضرر بجراد أو غل دفع كالصائل فإن تعين إحراقه طريقتاً
 لدفعه جاز اه وفي كتاب مطلوب المؤمنين من كتب أئمتنا الحنفية للشيخ بدر الدين بن تاج بن عبد
 الرحيم اللاهوري من فصل في إحراق وقتل الحيوانات أختلف الناس في قتل الجراد قال بعضهم
 لا يجوز قتله وقال أهل النقة كلهم لا بأس بقتله فأما من كره قتله قال لأنه خلق من خلق الله يأكل
 من رزق الله تعالى ولا يجري عليه النكاح وأما من قال لا بأس به فلأنه في تركه أفساد الأموال وقد ر
 رخص النبي صلى الله عليه وسلم قتل المسلم إذا أراد أخذ ماله فالجراد إذا أراد أفساد ماله فهو أولى
 أن يجوز قتله ألا ترى أنهم اتفقوا أنه يجوز قتل الحية والعقرب لأنهم أذى في الإنسان وكذلك
 الجراد كذا في بستان أبي الليث اه فصرح عبارة هذين الإمامين أنه إذا تعين إحراقه طريقتاً
 لدفعه جاز إحراقه عند السادة الشافعية رضي الله تعالى عنهم وفي هذه السنة أعني سنة تسع
 وخمسين ومائة وألف جاء من الجراد شيء كثير بدمشق وقد قتل أهل دمشق شيئاً كثيراً منه في
 السنة المذكورة اللهم اقتل كبارها وأمت صغارها وأفسد بيضها وأدفع شرها عن أرزاق المسلمين
 بجاه النبي الأمين وآله وصحبه أجمعين وقد رأيت مؤلفاً حسناً في الجراد للشيخ محمد الحنبلي الرجسبي
 الدمشقي الشيباني أفتى فيه بالنوايا الحسان عليه من الله تعالى الرحمة والرضوان سماء الإرشاد
 في الجراد (فائدة) في الذخيرة والمغنى وبستان أبي الليث الأمر بالمعروف على وجوه أن كان يعلم
 بأكبر رأيه أنه لو أمر بالمعروف يتعظون ويمتنعون عن المنكر فالأمر بالمعروف واجب عليه
 لا يسعه تركه ولو علم بأكبر رأيه أنه لو أمر بالمعروف يقتلونه ويشتتمونه فتركه أفضل وكذا لو علم أنهم
 يضر بونه ولا يصبر على ذلك وتقع بينهم العداوة أو يهيج منهم القتال فتركه أفضل ولو علم أنه يصبر على
 ضررهم ولم يشك إلى أحد فلا بأس به وهو محجأ هدد ولو علم أنهم لا يقبلون منه ولا يخافون ضرباً ولا شتماً
 فهو بالخيار والأمر بالمعروف أفضل وذكره المحبوبي مطلقاً فقال الأمر بالمعروف واجب أو فرض
 إذا غلب على ظنه أنهم يتركون الفسق بالأمر ولو غلب على ظنه أنهم لا يتركون إلا يكون أثماً تركه
 من البناء شرح الهداية للعلامة العيني من أواخر كتاب الغصب (فائدة) أخرج البخاري ومسلم

مطلب يجب قتل الأذى
 المؤذى فضلاً عن غيره

مطلب في الأمر بالمعروف

مطلب في حديث وفروا
اللي وأحفوا الشوارب

مطلب قد يرجع تحسين
الهية الى الدين

عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال خالفوا المشركين وفروا اللي
وأحفوا الشوارب قال في النهاية احفاء الشوارب أن يبالغ في قصها قال الشيخ ولي الدين العراقي
في شرح سنن أبي داود الحكمة في قص الشوارب أمر ديني وهو مخالفة شعار الجوس في اغفائه كما
ثبت التعديل به في الصحيح وأمر ديني وهو تحسين الهيئة والتطيف مما يعلق به من الدهن
والاشياء التي تلتصق بالجل كالعسل والاشربة ونحوها وقدير جمع تحسين الهيئة الى الدين أيضا
لانه يؤدى الى قبول قول صاحبه وامتنال أمره من أرباب الامر كالسلطان والمفتي والخطيب
ونحوهم ولعل في قوله تعالى وصوركم فأحسن صوركم إشارة اليها فانه يناسب الامر بما يناسب
هذا كانه قال قد أحسن صوركم فلا تشوهوها بما يقبحها وكذا قوله تعالى حكاية عن ابليس
ولا أمرهم فافترى خلق الله فان ابقاء ما يشوه الخلقة تغيير لها لكونه تغييرا لحسنها ذكر ذلك
كله الشيخ في الدين السبكي ومقتضاه تأدى السنة بمحصول مسمى القص لكن في الصحيحين من
حديث عمير أحفوا الشوارب وهو دال على استحباب قدر زائد على القص ويساعده المعنى الذي
شرع قص الشارب لاجله وهو ما مخالفة شعار الجوس أو زوال المفاسد المتعلقة ببقائه فأخذ
بعضهم بظاهر قوله أحفوا وذهب الى استئصاله وحلقه واليه ذهب ابن عمر وبعض التابعين وهو
قول الكوفيين ومنع آخرون الحلق والاستئصال وهو قول مالك واختاره النووي وفي المسئلة
قول ثالث انه مخير بين الامرين حكاه القاضي عياض اه وقال الحافظ ابن حجر في شرح البخاري
ورد الخبر بلفظ القص في اكثر الاحاديث وورد بلفظ الحلق في رواية النسائي وورد بلفظ جزع عند
مسلم ولفظاً أحفوا ولفظاً أنهم كواكل هذه اللفاظ تدل على أن المطلوب المبالغة في الازالة لان
الجزع وهو بالجيم والزاي الثقيلة قص الشعر والصوف الى أن يبلغ الجلد والاحفاء بالمهملة والقاء
الاستقصاء ومنه حتى أحفوه بالمسئلة قال أبو عبيد الهروي معناه ألزقوا الجز بالشرة قال
الخطابي هو بمعنى الاستقصاء والنهك بالنون والكاف المبالغة في الازالة قال الطحاوي لم أر عن
الشافعي في ذلك شيئا منصوفا وأصحابه الذين رأيتهم كالزني والربيع كانوا يحفون وما أظنهم
أخذوا ذلك الا عنه وكان أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه يقول ان الاحفاء أفضل من القص
وأغرب ابن العربي فنقل عن الشافعي انه يستحب حلق الشارب وقال الاثرم كان أجدي يحفي
شاربه احفاء شديدا ونص على انه أولى من القص ولا تعارض فان القص يدل على أخذ البعض
والاحفاء يدل على أخذ الكل وكلاهما ثابت في تخير فيما شاء من بلوغ المارب في قص الشارب
للعامة السبوطي رحمه الله تعالى وسئل المؤلف نظما

أيا مجمع الآداب والعلم والحجا * ومن قد حوى من كل فن بلامين
لما شارب قد قص مع شعر لحية ■ وأبقى شعرا لحن مع قاب قوسين
فأجاب لعمر لما طال عن حد قدره ■ فأوجب أن يلقي بحمد وحسين
وذلك لما طاب في الحسن واكتفى * بموضعه حيا فلو حظ بالعين

(فائدة) من مات على الكفر أبيع لعنه الا والذي رسول الله صلى الله عليه وسلم لثبت أن الله تعالى
أحياهم له حتى آمنابه كذا في الاشهاد عن مناقب الكردي رحمه الله تعالى وقد ذكر هذا
الحديث طائفة من الحفاظ ولم يلتفتوا لمن طعن فيه وهو ضعيف لاموضوع حتى قال بعض
الحفاظ

مطلب في احياء أبوي
المصطفى حتى آمنابه صلى
الله عليه وسلم

حبا لله النبي مزيد فضل * على فضل وكان به رؤفا

فأحبي أمته وكذا أباه ■ لا إيمان به فضلا لطيفا

فسلم قال قد يحذر أقدير ■ وإن كان الحديث به ضعيفا

فمعمل به في فضائل الاعمال ومن جملته ما هذا كيف وقد ورد أحاديث دالة على طهارة نسبه
الشريف عليه الصلاة والسلام من دنس الشرك وشين الكفر ومحل كون الإيمان لا ينفع
بعد الموت في غير الخصوصية وقد صح أنه عليه الصلاة والسلام ردت عليه الشمس بعده غيبها
فعاد الوقت حتى صلى في الوقت العصر كرامة له عليه الصلاة والسلام وسئل القاضي أبو بكر بن
العربي أحد أئمة المالكية رحمه الله تعالى عن رجل قال إن أبا النبي صلى الله عليه وسلم في النار
فأجاب بأنه ملعون لأن الله تعالى يقول إن الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والآخرة
قال ولا أذى أعظم من أن يقال عن أبيه أنه في النار وقال الامام السهيلي رحمه الله تعالى في
الروض الانف وليس لنا نحن أن نقول ذلك في أبو به عليه الصلاة والسلام لقوله عليه الصلاة
والسلام لا تؤذوا الاحياء بسب الاموات والله تعالى يقول إن الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله
في الدنيا والآخرة وقد أمرنا أن نمسك اللسان إذا ذكر أصحابه رضى الله تعالى عنهم بشئ يرجع الى
العب أو النقص فيهم فلا نمسك ونكف عن أبو به أحق وأحرى إذا تقرر ذلك لحق المسلم أن
يمسك لسانه عما يحل بشرف نسب نبيه عليه الصلاة والسلام بوجه من الوجوه ولا خفاء في أن
أثبت الشرك في أبو به إخلال ظاهر بشرف نسب نبيه الطاهر وجملة هذه المسائل ليست من
الاعتقادات فلا حظ للقلب فيها وأما اللسان فحقه الامانة عما يتبادر منه النقصان خصوصا
عند العامة لانهم لا يقدررون على دفعه وتدراكه هذا خلاصة ما في هذا المقام من المقال وقد أتى
العلامة الخفاجي بوجه آخر نظمته وفيه أيضا الصواب فقال

لو أدى طه مقام عـلا * في جنة الخلد ودار الثواب

وقطرة من فضلات له * في الجوف تنجي من ألم العقاب

فكيف أرحام له قد غدت * حاملة تصلي بنار العذاب

لأن فضلاته عليه الصلاة والسلام طاهرة كما جزم به البغوي وغيره وهو المعتمد لأن أم أين بركة
الحبشية شربت بوله صلى الله عليه وسلم فقال إن يبلغ النار بطنك صححه الدارقطني وقال أبو جعفر
الترمذي دم النبي صلى الله عليه وسلم طاهر لأن أبا طيبة شربه وفعل مثل ذلك ابن الزبير وهو غلام
حين أعطاه النبي صلى الله عليه وسلم دم حجامته ليدفنه فشر به فقال له النبي صلى الله عليه وسلم
من خالط دمه دعى لم تمسه النار وهذه الأحاديث مذكورة في كتب الحديث الصحيحة وذكرها
فقهائونا وتبعهم الشافعية كالشربيني في شرح الغاية وفقهاء المالكية والحنابلة فكانت كالجمع
عليها بحيث ثبت أن فضلاته عليه الصلاة والسلام تنجي من النار فكيف من ربي من دمه والحقها
وربي في بطنها ومن كان أصل خلقته الشريفه منه يدخل النار هذا ما جرى به لسان القلم والله
سبحانه وتعالى أعلم * مسألة أفتى أئمة اعلام بتحريم شرب الدخان المشهور فهل يجب علينا
تقليدهم وإفتاء الناس بحرمته أم لا فلبين لك ما ينزل غريب الشك عن حق اليقين بعد تهديد
ما حقه أئمة أصول الدين قال شارح منهاج الوصول الى علم الاصول للامام أبي عبد الله بن أبي
القاسم علي بن عمر البيضاء ويجوز الافتاء للمجتهدين بلا خلاف وكذا المقلد المجتهد واختلف
في جواز تقليد الميت المجتهد فذهب الاكثر الى أنه لم يجز والمختار عند الامام والقاضي
البيضاوي الجواز واستدل الامام عليه في الحصول بالاعتقاد الاجماع على جواز العمل بهذا

مطلب فضلاته عليه
الصلاة والسلام طاهرة

مطلب في الرد على من
أفتى بحرمه شرب الدخان

قوله الامام هو خرف الدين أبو
عبد الله الرازي والمحصول
اسم كتاب له في أصول الفقه
اه منه

النوع من التتوي اذ ليس في زمانه مجتهد اه وكلام الامام ع روي في أنه لم يكن في زمانه مجتهد فكيف زماننا الآن فان شروط الاجتهاد لا تكاد توجد لهؤلاء الائمة الذين اقتوا بتعريم التنباك ان كان قواهم عن اجتهاد حتى يجب علينا تقليدهم فاجتهادهم ليس بثابت وان كان عن تقليد غيرهم فاما عن مجتهد آخر حتى سمعوا من فيه مشافهة فهو ايضا ليس بثابت واما عن مجتهد ثبت اقتناؤه في الكتب فهو ايضا كذلك اذ لم يرد في كتاب ولم ينقلوا عن دفتر في افتائهم ما يدل على حرمة فكيف ساع لهم التتوي وكيف يجب علينا تقليدهم والحق في افتاء التحليل والتحرير في هذا الزمان التمسك بالاصلين اللذين ذكرهما البيضاوي في الاصول ووصفهما بأنهما منافعا في الشرع * الاقول أن الأصل في المنافع الإباحة والمأخذ الشرعي آيات ثلاث الأولى قوله تعالى خلق لكم في الأرض جميعا واللام للنفع فتسدل على أن الانتفاع بالمنفعة بما دون شرع وهو المطلوب الثانية قوله تعالى قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والزينة تدل على الانتفاع الثالثة قوله تعالى أحل لكم الطيبات والمراد بالطيبات المستطابات طبعاً وذلك يقتضي حل المنافع بأسرها * والثاني أن الأصل في المضار التحريم والمنع لقوله عليه الصلاة والسلام لا ضرر ولا ضرار في الإسلام وأيضاً ضبط أهل الفقه حرمة تناول ما بالأسكار كالسجور وما بالضرار بالبدن كالتراب والترياق أو بالاستعقذار كالحطاط والبراق وهذا كله فيما كان طاهراً وبالجملة ان ثبت في هذا الدخان ضرر صرف خال عن المنافع فيجوز الافتاء بتحريمه وان لم يثبت انتفاعه فالأصل حله مع أن في الافتاء بحله دفع الحرج عن المسلمين فان أكثرهم يمتثلون بتناوله مع أن تحليله أيسر من تحريمه وما خير رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أمرين إلا اختار أيسرهما وأما كونه بدعة فلا ضرر فانه بدعة في تناول لافي الدين فثبتت حرمة أمر عسير لا يكاد يوجد له نصير نعم لو أضر ببعض الطبائع فهو عليه حرام ولو نتفع ببعض وقصد به التداوى فهو ممر غوب ولو لم ينفع ولم يضر هذا ما سنع في الخاطر اطهار الصواب من غير تغت ولا عناد في الجواب والله أعلم بالصواب كذا أجاب الشيخ محي الدين أحمد بن محي الدين بن حيدر الكردي الجزري رحمه الله تعالى سئل العلامة ابن حجر المكي الشافعي رحمه الله تعالى بما نصه أياً أفضل السماء والأرض فأجاب بقوله الأصل عند أئمتنا وتقلوه عن الأكثرين السماء لانه لم يعص الله تعالى فيها ومعصية إبليس لم تكن فيها أو وقعت نادراً فلم يلتفت إليها وقيل الأرض ونقل عن الأكثرين أيضاً لانها مستقر الانبياء ومدفنهم اه كلامه رحمه الله تعالى وفي خلاصة الوفاء للسهمودي رحمه الله تعالى نقل عياض وقيل أبو الوليد وغيرهما الإجماع على تفضيل ماضم الأعضاء الشريفة حتى على الكعبة كما قاله ابن عساكر في تحفته وغيره بل نقل التاج السبكي عن ابن عقيل الحنبلي انه أفضل من العرش وصرح التاج الفاكهي بتفضيلها على السموات بل قال الظاهر المتعين تفضيل جميع الأرض على السماء لمولاه عليه الصلاة والسلام فيها وحكام بعضهم عن الأكثرين لخلق الانبياء منها ودفنهم بها لكن قال النووي رحمه الله تعالى ان الجمهور على تفضيل السماء على الأرض ما عدا ماضم الأعضاء الشريفة اه والله سبحانه أعلم وفي الفتاوى الحديثة لابن حجر سئل هل الليل أفضل من النهار فأجاب قال جماعة النهار أفضل من الليل لما فيه من فضل الاجتماع على القرآن والدكر وقال آخرون بل الليل أفضل اذ ليلة القدر خير من ألف شهر وليس لنا يوم خير من ألف شهر ويدل له قوله لم يوافق طالق في أفضل الاوقات طلقت ليلة القدر واختصاصه بالتجلى الاكبر بالمعراج وسئل هل العرش أفضل من الكرسي أجاب نعم

مطلب هل السماء أفضل أم الأرض

مطلب هل الليل أفضل من النهار

مطلب العرش أفضل من الكرسي والكرسي أفضل من السماء والسمام أفضل من العراق

كما صرح به ابن قتيبة وصرح أيضا بان الكرمي أفضل من السماء وان الشام أفضل من العراق
وبان الحجر أفضل من الركن اليماني وهو أفضل التواعد والله تعالى أعلم وسئل ما يكون السؤال
عن النخس والسعد وعن الايام والديالى التي تصلح لنحو السحر والانتقال ما يكون جوابه أجاب
من يسأل عن النخس وما بعده لا يجاب الا بالاعراض عنه وتسفيهه ما فعله وبين له فقهه وان ذلك
من سنة اليهود لامن هدى المسلمين المتوكلين على خلفهم وبارئهم الذين لا يحسبون وعلى ربهم
يتوكلون وما نقل من الايام المنقوطة ونحوها عن علي كرم الله تعالى وجهه باطل كذب لا أصل
له فليحذر من ذلك والله تعالى أعلم وفي مجموعة الخفد فائدة اذ ذكر ثلاثة أقوال فالراجح هو
الاول والاخر لا الوسط كذا في آخر المستقصى فائدة كل مباح يؤدى الى زعم الجهال سنة
أمر أو وجوبه فهو مكره كتمين السورة للصلاة وتعيين القراءة لوقت ونحوه سرح بذلك في
الفتية قبل باب صلاة المسافرين فائدة لنظ قولوا يستعمل فيما فيه اختلاف المشايخ كذا في
النهاية في كتاب الغصب في قوله اذا تحلل الحجر بالقاء الملم الخ وقد أشار الى ذلك في كتاب الصوم في
قوله للصبي أن ينوي التطوع في هذه الصور ردون الكافر على ما قالوا وقد أفند جدى يعنى
السعد انتما زانى في شرح الكشاف في تفسير قوله تعالى حتى يتبين لكم الخطيط الايض ان في
لفظ قالوا الاشارة الى ضعف ما قالوا فائدة وظيفة العوام التمسك بقول الفقهاء واتباعهم في
أفعالهم وأفعالهم دون التمسك بالكتاب أو السنة كذا في العمان في آخر الصوم لاختيار للعلماء
في أقوال الماضين وله الاختيار في أقوال علماء عصره اذا استروا في العلم والصدق والامانة كذا
في ديات المتقط المستل بالحادثة أخبره علم عصره بما قالوا بل الصحابة لا يسع للجاهل أخذ شيء منها
حتى يختار له العالم بالدليل كذا في التمراشي كل آية أو خبر يخالف قول أصحابنا يحمل على النسخ
أو التأويل أو الترجيح على ما صرح به في الكشف الكبير اذا كان حديث مخالفا لما ذهب اليه
أبو حنيفة رحمه الله تعالى هل يجوز أن يقال انه لم يبلغه قالوا لا لانه وجد غير صحيح أو موثوقا
فائدة يقال يجوز بمعنى يصح وبمعنى يحل كذا في شرح المذهب للامام النووي اه ما في
مجموعة الخفد من العقد السادس في علم الفقه وأصوله (فائدة) قال نخر الاسلام لماسئل عن
التعصب قال الصلابة في المذهب واجبة والتعصب لا يجوز والصلابة أن يعمل بما هو مذهب
ويراه حقا و صوابا والتعصب الدفاعة والحفاة في صاحب المذهب الآخر وما يرجع الى نقصه
ولا يجوز ذلك فان أئمة المسلمين كانوا في طلب الحق وهم على الصواب جواهر الفتاوى من
السادس في الكراهية (فائدة) الكذب مباح لاحياء حقه ولدفع ظالم عن نفسه كالشفيع يعلم
بالبيع في جوف الليل بحيث لا يمكنه الاشهاد فان أصبح يشهد ويقول علمت الا ن وكذا الصغيرة
تبلغ في جوف الليل وتختار نفسها من الزوج مجمع الفتاوى من الحظروا الاباحة عن صلح المحيط
(فائدة) قال ابن كمال باشا في كتاب المهمات لا يعتمد على ما وقع في كتبنا من العبارات الفارسية
ولا ينبغي بها الاحتمال أن يكون المكاتب قد صحفها وهو لا يعرف اللغة الفارسية أو بعضها
القارى وهو لا يعرف اللغة الفارسية (فائدة) قال الحافظ ابن حجر في شرحه على البخارى في باب
الاذكار بعد الصلوات مراعاة العدد المخصوص في الاذكار معتبرة والا لكان يمكن أن يقال لهم
أضيفوا التهليل اليها ثلاثا وثلاثين وقد كان بعض العلماء يقول ان الاعداد الواردة كالذكر
عقب الصلوات اذا ترتب عليها ثواب مخصوص فزاد الا تقي بها على العدد المذكور لا يحصل له
ذلك الثواب لاحتمال أن يكون لتلك الاعداد حكمة وخاصة نفوت بمجاوزة ذلك العدد قال

مطلب في السؤال عن

النخس والسعد

مطلب اذا ذكروا ثلاثة

أقوال فالراجح هو الاول

أو الثالث

مطلب كل مباح يؤدى الى

زعم الجهال سنية أمر أو

وجوبه فهو مكره

مطلب لنظ قولوا يستعمل

فيما فيه اختلاف المشايخ

مطلب في لنظ قالوا الاشارة

الى ضعف ما قالوا

مطلب وظيفة العوام

التمسك بأقوال الفقهاء

وأفعالهم

مطلب لاختيار للعلماء

في أقوال الماضين

مطلب كل نص يخالف

قول أصحابنا يحمل على

النسخ أو التأويل

مطلب يقال يجوز بمعنى

يصح وبمعنى يحل

مطلب في معنى التعصب

والصلابة

مطلب يباح الكذب

لاحياء حقه ودفع الظلم عنه

مطلب لا يعتمد على ما وقع

في كتبنا من العبارات

الفارسية

مطلب مراعاة العدد

المخصوص في الاذكار معتبرة

شيخنا الحافظ أبو الفضل في شرح الترمذي فيه نظر لانه أنى بالمقدار الذي رتب الثواب على
 الاتيان به فحصل له الثواب بذلك فاذا زاد عليه من جنسه كيف تكون الزيادة من ربه لذلك
 الثواب بعد حصوله اه ويمكن أن يفترق الحال فيه بالنية فان نوى عند الانتهاء اليه امتثال
 الامر الوارد ثم أنى بالزيادة فالامر كما قال شيخنا لا محالة وان زاد بغيرية بأن يكون الثواب رتب
 على عشرة مثلاً فرتبه هو على مائة فينتج القول الماضي وقد بالغ القراني في القواعد فقال من
 البدع المكروهة الزيادة في المندوبات المحدودة شرعاً لان شأن العظماء ان حدوا شيئاً أن يوقف
 عنده ويعدوا خارج عنه مسيئاً للادب اه وقدم مثله العلماء بالدواء يكون فيه مثلاً أو قية سكر
 فلوز يذوقه أو قية أخرى تختلف الانتفاع به فلواقتصر على الأوقية في الدواء ثم استعمل من
 السكر بعد ذلك ما شاء لم يتخلف الانتفاع ويؤيد ذلك أن الاذكار المتغيرة اذا ورد لكل منها عدد
 مخصوص مع طلب الاتيان بجميعها متواليه لم تحسن الزيادة على العدد المخصوص لما في ذلك
 من قطع الموالاة لاحتمال أن يكون للموالاة في ذلك حكمة خاصة تفوت بفواتها والله تعالى أعلم
 اه (فائدة) في الحاوى للامام السيوطي من كتاب الصداق ضمن سؤال طويل مانصه الجواب
 أما كون تقبيل الخبز بركة فصحيح ولكن البدعة لا تنحصر في الحرام بل تنقسم الى الاحكام
 الخمسة ولا شك انه لا يمكن الحكم على هذا بالتحريم لانه لا دليل على تحريمه ولا بالكراهة لان
 المكروه ما ورد فيه نهى خاص ولم يرد في ذلك نهى والذي يظهر أن هذا من البدع المباحة فان
 قصد بذلك اكرامه لا اجل الاحاديث الواردة في اكرامه فحسن ودوسه مكروه كراهة شديدة بل
 مجرد القائه في الارض من غير دوس مكروه لحديث ورد في ذلك اه وفيه مسألة رجل من
 الصوفية أخذ العهد على رجل ثم اختار الرجل شيخاً آخر وأخذ عليه العهد فهل العهد الاول
 لازم أم الثاني الجواب لا يلزمه العهد الاول ولا الثاني ولا أصل لذلك وفيه مسألة في شخص يدعى
 فقيهاً يقول ان توحيد الله تعالى متوقف على معرفة علم المنطق وانه فرض عين وان لتعلمه بكل
 حرف عشر حسنات وقال ان أباحامد الغزالي ليس بفقيه وانما كان زاهداً الجواب فن المنطق
 فن خبيث مذموم يحرم الاشتغال به لان مبني بعض ما فيه على القول باليهوى الذي هو كثر يجتر
 الى الفلسفة والزندقه وليس له ثمرة نية أصلاً بل ولا دينوية نص على مجموع ما ذكرته أئمة الدين
 وعلماء الشريعة فأقول من نص على ذلك الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه ونص عليه من
 اصحابه امام الحرمين والغزالي في آخر امره وابن الصلاح والسلفي وابن عساكر وابن الاثير
 والنووي وابن دقيق العيد والذهبي والطبري ونص عليه من أئمة الحنفية أبو سعيد السيرافي
 والسراج القزويني وألف في ذمّه كتاباً نصيحة المسلم المشفق لمن ابتلى بحب علم المنطق ونقل تحريمه
 ايضا عن الحنابلة وقول هذا الجاهل ان الغزالي ليس بفقيه فهو من أجهل الجاهلين وأفسق
 الفاسقين ولقد كان الغزالي في عصره حجة الاسلام وسيد الفقهاء وله في الفقه المؤلفات الجليلة
 ومذهب الشافعي الآن مداره على كتبه فانه فتح المذهب ونخصه بالبسيط والوسيط والوجيز
 والخلاصة وكتب الشخين انما هي مأخوذة من كتبه اه باختصار (فائدة) اذا لم يوجد في
 المسئلة عن أبي حنيفة رواية أخذ نظاهر قول أبي يوسف ثم نظاهر قول محمد ثم نظاهر قول زفر
 والحسن وغيرهم الا كبر فالأكبر هكذا الى آخر من كان من كبار الاصحاب وان لم يوجد في الحادثة
 عن واحد منهم جواب ظاهر وتكام فيه المشايخ المتأخرون قولوا واحداً يؤخذه فان اختلفوا
 يؤخذ بقول الأكبر فالأكبر ثم الاكثرين ما اعتمد عليه المبكر المعروفون منهم كآبي حفص وآبي

مطلب في تقبيل الخبز

مطلب في أخذ العهد عن

المشايخ الصوفية

مطلب في ذم علم المنطق

مطلب كان الغزالي في

عصره حجة الاسلام وسيد

الفقهاء

مطلب فيما اذا لم يوجد

نص عن أبي حنيفة

جعفر وأبي الليث والطحاوي وغيرهم عن يعقوب عليه وان لم يوجد منهم جواب البتة نصا ينظر
المفتي فيها نظر تأمل وتدبر واجتهد ليحذفها ما يقرب الى الخروج عن العهدة ولا يتكلم فيه جزا
بجاهه لمصبه وحرمة وليخش الله تبارك وتعالى ويراقبه فإنه أمر عظيم لا يتجاسر عليه الا كل
جاهل شقي ومتى أخذ بقول واحد منهم يعلم قطعاً انه يكون أخذاً بقول أبي حنيفة فإنه روى عن
جميع أصحاب أبي حنيفة من البكار كأبي يوسف ومحمد وزفر والحسن انهم قالوا ما قلنا في مسئلة
قولا الا وهوروا يتناعن أبي حنيفة وأقسموا عليه أيماناً غلاظاً فلم يتحقق اذا في الفقه بحمد الله
تعالى جواب ولا مذهب الا له كيفما كان وما نسب الى غيره الا بطريق المجاز للموافقة وهو
كقول القائل قولي قوله ومذهبي مذهبه وتعامه في معين المفتي من كتاب القضاء (فائدة) لا يجب
على الفقيه الاجابة عن كل ما يسئل عنه الا اذا علم انه لا يجيبه غيره فيلزمه جوابه لان الفتوى
والتعليم قرض كفاية مبتغي من كتاب الكسب (فائدة) كان أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه ربما
لا يجيب عن مسئلة سنة وقال لأن يخطئ الرجل عن فهم خير من أن يصيب بغير فهم نوازل أبي
الليث وكان المستفتي اذا ألح على أبي نصر وقال جئت من مكان بعيد يقول شعرا

فلا نحن ناديناك من حيث جئتنا ■ ولا نحن عينا عليك المذاهبا ملقط

مطلب لا يجب على الفقيه
الاجابة عن كل ما يسئل عنه
مطلب كان أبو حنيفة ربما
لا يجيب عن مسئلة سنة

مطلب من أفتى الناس في
كل ما يستفتونه فهو مجنون

مطلب في سبب وضع التاريخ

أخرج سعيد بن منصور في سننه والدارمي والبيهقي عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه قال من
أفتى الناس في كل ما يستفتونه فهو مجنون وأخرج البيهقي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما
قال من أفتى الناس في كل ما يسألونه فهو مجنون أدب القضاة للحافظ السيوطي وفيه أيضاً في باب
من ترك القضاء الطلاق أخرج الدارمي عن جعفر بن أبياس قال قلت لسعيد بن جبير مالك
لا تقول في الطلاق شيئاً قال ما منه شيء الا وقد سئلت عنه ولكني كرهت أن أحل حراماً أو أحرم
حلالاً اهـ (فائدة) سبب وضع التاريخ أول الاسلام أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه
أتى بصل مكتوب الى شعبان فقال أهو شعبان الماضي أو شعبان القابل ثم أمر بوضع التاريخ
واتفقت الصحابة رضي الله تعالى عنهم على ابتداء التاريخ من هجرة النبي صلى الله عليه وسلم الى
المدينة وجعلوا أول السنة المحرم ويعتبر التاريخ بالليالي لان الليل عند العرب سابق على النهار
لانهم كانوا أميين لا يحسنون الكتابة ولم يعرفوا حساب غيرهم من الامم فتمسكوا بظهور الهلال
وانما يظهر بالليل فجعلوه ابتداء التاريخ والاحسن ذكر الاقل ماضياً كان أو باقياً من المصباح
النير (وهذا) آخر ما يسهل المولى القدير * على عبده العاجز الحقير * من العقود الدرية * في تنقيح
الفتاوى الحامدية * التي سئل عنها علامة عصره * ونتيجة دهره * صدر الافاضل والا كابر * من
ورث العلم والمجد كابر عن كابر * مولانا المرحوم حامد افندي بن علي افندي العمادي * سقى الله
تعالى ثراه صوب غمام الرجة الغادي * وهي التي أفتى بها وجعت في حياته في مدة قيامه بمنصب
الافتاء في دمشق الشام ■ ذات النغر البسام * ثمانية عشر سنة من سنة ١١٢٧ الى سنة
١١٥٥ ولما تلبت بعانات أمانة الفتوى * التي هي في زماننا من أعظم البلى * رأيت هذه
الفتاوى من أحسن ما يعقد عليه * ومن أنفع ما ينجح عند المراجعة اليه * لتأخر جامعها * وسعة
اطلاع واضعها * وتحريره ما عتقه المتأخرون الثقات ■ وذكره لعامة الخواص والواقعات في
هذه الاوقات * لأنه رحمه الله تعالى لم يلتزم فيها الترتيب المعتبر * ولم يسقط منها ما تكرر أو
اشهر * وكثير ما يذكر الجواب في محل ويذكر النقل المناسب له في محل آخر * فلذا صرقت عنان
العناية نحو تنقيحها واختصارها * والاقتصار على ما يفوح من طيب عرارها * بترك ما اشهر من

الاسئلة وظهر * واسقاط ما أعيد منها وتكرر ■ واختصار بعض الالفاظ بعبارات مختصرة
 * وحذف بعض النقول المعادة المكررة * حتى جاء أقل من نصف الاصل جعما * وأكثر منه مرة
 وافادة نوعي * عما حواه زيادة على الاصل * في كل باب وفصل * من التنبيه على مواضع هي
 محل وهم * أو كفا فيها جواد القلم * وتحقيقات بدعية * وتحريرات منسبعة * وحل اشكالات
 عويصة * واستخراج خفيات غويصة * أنا أبو عذرها * ومعاني حلها ومترها ■ لم يحم حول
 كشفها سابق * ولم تفتح قفلاتها قبلي لطارق * قد خبا المولى استخراج كنوزها العبد الضعيف
 * وأظهر اشارات رموزها على يده العاجز الخفيف * حتى حق أن يشد الناظر * كم ترك الأول
 للآخر * واعتقادي أن حكمة ذلك الظاهرة * هي اظهار القدرة الباهرة * فان هذا العبد فكره
 كليله * وقريحته قريحة عذيلة * وبضاعته مزجاة قليلة * مع ما مزج بالبال * من عظام
 البلبال * وتراكم الهموم والاهوال * وفقد المسعف * وعدم المنصف * وتسلب الحساد * بالسنة
 حداد * وغير ذلك مما يورث الوهن * وكلال الذهن * ولكن لله در من قال * وأبدع في المقال
 أن المقادير ازا ساعدت ■ ألحق العاجز بالقادر
 فدونك كتابا قد أعلمت فيه الفكر * وألزمت فيه الحفن السهر * قد غرست لك فيه من فنون
 التحريرات أفنانا * وقتفت لك فيه عن عيون المشكالات أجفانا * وأودعت فيه من كنوز النوائد
 * عقود الدرر والفرائد * وبسطت فيه من أعظم المقاصد * أحسن الموائد * وجلوت فيه من
 منصة الانظار * عرائس أبكار الافكار * وكشفت فيه بتوضيح العبارات قناع مخدراته * ولم
 أكتف بتلويح الاشارات لأجل محير خفياته * وليس يدري فضله سوى عالم فقيه * فاضل نبيه *
 أجرى سفن أنظاره في بلج بحره * وأجرى جواد أفكاره في شبح بره * وأني أعيد بالله تعالى من
 شر كل غمر جاهل * أو حاسد متغافل * على أني لا أبرئ نفسي * فاني متمر بجزى وبجدي * أرشني
 ممن وقف فيه على عثرة أن يتداركه بالعفو والاحسان * فان الانسان محل الخطأ والنسيان
 * وأني أجد أن الله تعالى الذي امتن على بذلك وتفضل ■ ومن فيض فضله أطلب وأسأل
 * وبنيته الوجه النبیه أتوسل * أن يجعله خالص الوجه الكريم * موجبا للفوز لديه في جنات
 النعيم * وأن يتفقه به كل قاص ودان * ويهيئ لخزونه الحسان كل كف محسان * وأن يغفر لي
 ما طغاه القلم * وأوزن به القدم * وأن يتجاوز عن عتراتي * ويعفو عن سيئاتي * ويفر لما بيني
 والدي ■ ولمن له حق علي * ولا ولادي وأدلي والاحباب * ولمن كان الحامل على جمع هذا
 الكتاب * وأن عين علي وعليهم يلوغ المني والامل * وأن يطلق ألسنتنا بالشهادتين عند انتهاء
 الاجل * والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات * والصلاة والسلام على سيدنا محمد صاحب
 المعجزات والآيات الواضحات * وعلى آله وأصحابه السادات ■ وزوجاته الطاهرات * وعلى
 التابعين والعلماء العاملين الاثبات * لاسيما امامنا الاعظم وأصحابه الأئمة الثقات * سبحان
 ربك رب العزة عما يصفون * وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين * قال شيخ مشايخنا
 الامام العالم العلامة * الخیر البحر الفهامة * مؤلف هذه الفتاوى الشريف فقير حبه الله تعالى
 ونفعنا به في الدنيا والاخرة ■ وقد فرغت من تحريره * وتتميقه وتجميعه * لثمانى عشرة ليلة
 خلت من شهر ربيع الاول سنة ١٢٣٨ ثمان وثلاثين ومائتين وألف

بعد حمد الله على آلائه والصلاة والسلام على خير أنبيائه يقول المستعين بن قنبر الاشيباء
 وأوجد الحسيني محمد بن محمد بن محمد خادم تجميع العساوم بدار الطباعة الكبرى الميرية

بعون عميم الاحسان ومنيل الامنية تم طبع العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية
 للامام العالم العلامة البحر الحبر الفهامة خلاصة أهل التحقيق ولباب جهابذة التدقيق
 محي سنة سيد المرسلين ومجدد معالم الشريعة الغراء للعاملين سلالاة البضعة الهاشمية
 وزهرة الدوحة المصطفوية الراقى في معارج السكال الى أعلى درجات المقربين مولانا السيد
 محمد أمين الشهير بابن عابدين روح الله وروحه ونور ضريحه كتاب أبرز من جذرات الاحكام
 الشرعية ما يروق الافهام وعلامن العقود اللؤلؤية في شحور النواذر الواقعية كل بديع
 النظام وزاد برقة طبعه وتحريم عانيه بهجة وكالا وبدقه وضعه وصحة ميانته حسنا
 وجمالا على يد عصاة تجلى صهباء التحقيق والتدقيق في حانهم وتدور كؤس التذيب والترقيق
 بين ندماهم على دمة معدن اللطائف ومنبع الطرائف والظرائف بحرا الفضل الخضم
 وغيث المكرمات الاعتم العباب الذي يقذف بنفائس اللآلى والدرر والروض النضير
 الذي يتحف آتية بشهى الازهار وحنى الثمر زينة أحبابه وبهجة أحبابه ذى الجناح الفسيح
 الامجد حضرة احمد بك اسعد شبل المرحوم عارف باشا سقا الله من هنى الرحمة والاحسان
 ماشا في ظل الحضرة الخديوية وعهد الطلبة الداورية عزيز مصر فالرقابهم من ربة
 التكليف والاصر مهذب بساط الرفاهية لرعيته مسبب أسباب الثروة والنعيم لاهل طاعته
 من بصرم عدالتهم جيش الظلم والبغى تلاشى افندينا محمد توفيق باشا أيد الله دولته وقوى
 صولته ووسطوته وأقر عينه بانجالة وهنأ باله بأشباهه لاسماعيل باشا الاسد الهصار السيف
 البتار وكان هذا الطبع الجليل والشكل الجميل بالمطبعة الكبرى الميرية العامة بالحروسة
 مصر القاهرة لمخووظا بنظر حضرة ناظرها السيد الاوحد الملاذ الاسعد

الذى شهرته عن اطراء مدائح تغنى حضرة حسين بك حسنى وتطر

حضرة وكيله السيد السمينع الهمام الاروع الذى يقيد

قاصده ويغنى جناب محمد بك حسنى وكان بزوغ بده

وبدق ينعه وزهره فى أواسط شعبان من عام ثلثمائة

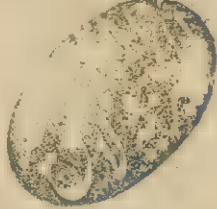
بعد الالف من هجرة سيد ولد عدنان صلى الله

وسلم عليه وعلى آله وأصحابه ومحبيه

وأجزابه كلما ذكره الذاكرون

وغفل عن ذكره

الغافلون





DATE DUE

FEB 15 2010

AUG 02 2011

OCT 01 2011

FEB 27 2012

GAYLORD

PRINTED IN U.S.A.

803.799

Iml
Q

Imādī

Al-fatāwi al-hamidiyat

10816461

1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19 20 21 22 23
JTC 22693

COLUMBIA LIBRARIES OFFSITE



CU58934022

893.799 Im1

Fatawa al-hamidiyah

RECAP